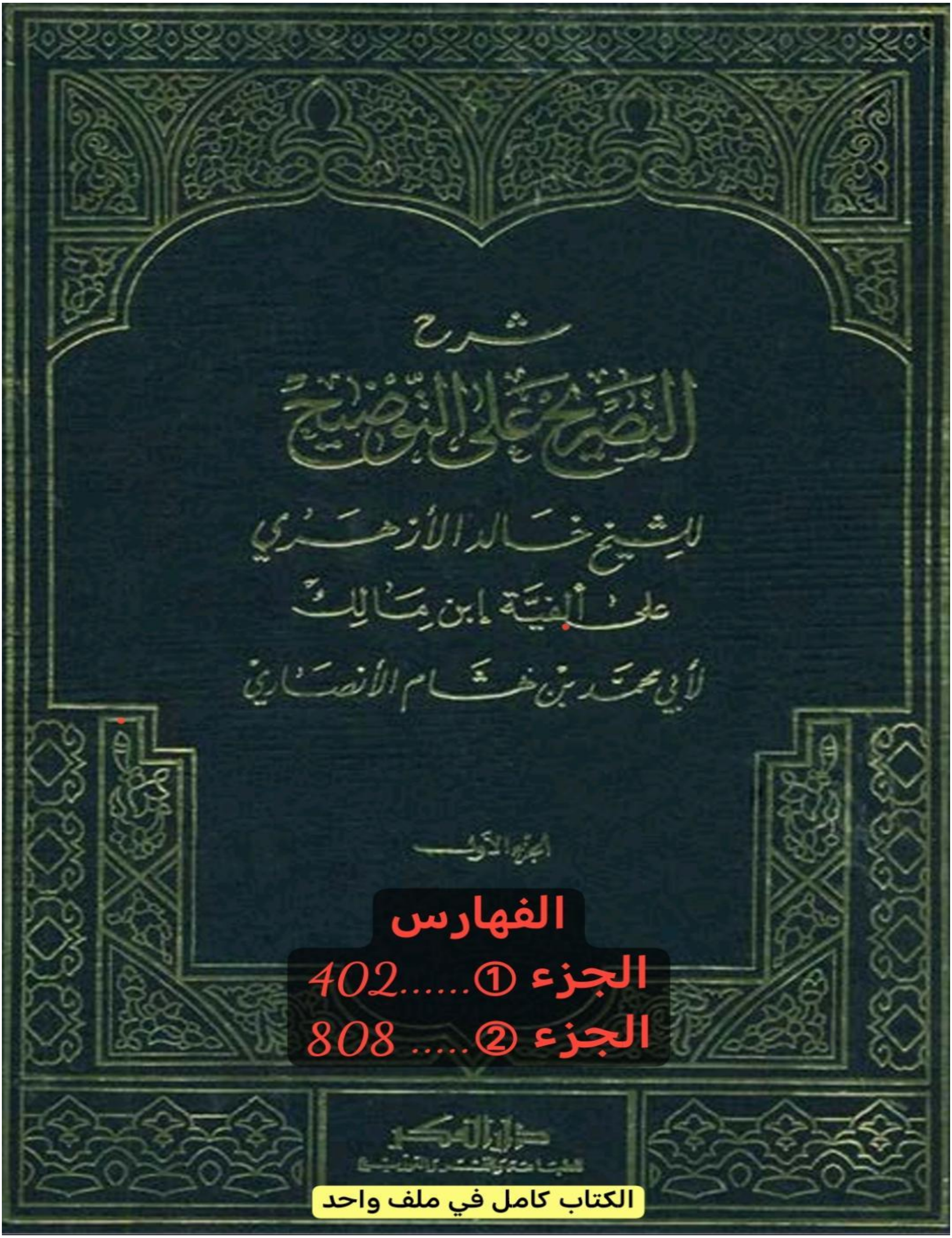


الكتب المدمجة

دمج وفهرسة الكتب ذات الأجزاء المتعددة

شرح

التصريح على التوضيح

للشيخ الإمام العالم العلامة الهمام خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو والصرف للشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري تغمدهم الله برحمته ورضوانه آمين

(وبهامشه حاشيته للعلامة المتقن الألمعي المتفنن)
(الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي رحمه الله)

الجزء الأول

صحح هذه الطبعة وروجعت بمعرفة لجنة من العلماء

دار الفكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرف من نحاه ونصب نفسه لعبادته ورفع من خفض نفسه وهداه إلى طاعته والصلاة والسلام على سيدنا محمد ومن الفضل النضير وعلم المعارف المفرد فليس لمجموع فضله نظير من محا بنور الإيمان ظلام الكفر الحالك وأرشد الأنام إلى سلوك أوضح المسالك وعلى آله وصحبه المنعوتين بصفات الكمال المتميزين بالإضافة إليه على كل حال ﴿ وبعد ﴾ فيقول الفقير لرحمة رب العالمين يس بن زين الدين العليمى الحمصى غفر الله له ولوالديه وأحسن فى الدارين إليهما وإليه: هذه حواش رمقت نحوها عيون عيون الطالبين ولهجت بتمنيها كافة كلمة المحصلين فريدة الفوائد عزيزة الفرائد كثيرة العوائد على شرح توضيح العلامة ابن هشام للشيخ الإمام العلامة الهمام خالد الأزهرى ضمنتها المهم مما كتبه المشايخ الأعلام والأئمة الكرام الشهاب أحمد ابن عبد الحق السنباطى والشهاب أحمد الزرقانى الشهير بابن جلة وشيخنا عبد الله الدنوشرى بهوامش نسخهم وأكثرهم كتابة شيخنا رحمهم الله أجمعين ورفع قدرهم فى عليين ووشحت ذلك بما كتبه العلامة الناصر اللقانى على المتن من التحقيقات وما للعلامة الشهاب القاسمى معه من المناقشات وضممت إلى ذلك أبحاثا يبتهج بها المحصلون وتحقيقات يتنافس بها المتنافسون ويعترف بفضلها المنصفون وعلى الله الكريم الاعتماد فى سلوك سبيل الرشاد وهو حسبى ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وصلى الله على مولانا وسيدنا ووسيلتنا إلى الله تعالى فى كل المآرب أفضل الأنبياء الكرام محمد وعلى آله وصحبه الذين شاع فضلهم فى المشارق والمغارب. ﴿ ترجمة الشارح رحمه الله ﴾ هو خالد بن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن أحمد الخزرجى الشافعى النحوى يعرف بالوقاد ولد تقريبا سنة تسعمائة بجرجة من أعمال الصعيد وتحول إلى الأزهر وقرأ على جماعة من أعيان عصره منهم الجوجرى والشمنى والزين الإبناسى ومات ببركة الحاج حين رجوعه من مكة المشرفة ونقل إلى تربة بشباك الدوادار (قوله الملهم لتحميده) يأتى قريبا فى

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله الملهم لتحميده حمدا موافيا لنعمه ومكافئا لمزيده وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له

كلام الشارح تفسير الإلهام وقال لتحميده دون لحمده إشارة إلى المبالغة فى حمده لله تعالى (قوله حمدا) منصوب كما صرح به بعضهم بفعل مقدر لا بالحمد المذكور لأن الخبر فاصل بينهما وهو أجنبى فإن قلت الخبر مرفوع بالمبتدأ على الصحيح فلا يلزم الفصل بأجنبى[1] وبها يعمل فى المفعول المطلق فلو عمل النصب فيما بعد الخبر لكان عاملا بها ولزم فصل معموله باعتبار جهة أخرى تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغير الذاتين فتأمله قاله الناصر اللقانى فى شرح ديباجة مختصر الشيخ خليل فى نظير ما هنا لكن فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لأزواجهم متاعا إلى الحول وقرأ أبى متاع لأزواجهم متاعا وعلى قراءة أبى متاعا نصب بمتاع لأنه فى معنى التمتيع كقولك الحمد لله حمد الشاكرين وأعجبنى ضرب لك زيدا ضربا شديدا قال السعد فى قوله كقولك الخ إن قيل كيف جاز نصب حمد الشاكرين بالحمد مع وجود الفصل بالخبر. قلت الخبر فى الأصل كان معمولا للحمد فى موقع المفعول كقولك حمدا له جاز لذلك وكذلك كل مصدر جعل متعلقه خبرا عنه مثل الضرب لزيد ضربا شديدا والقيام فى الدار قياما إلى الساعة (قوله موافيا لنعمه) قال فى الصحاح وافى فلان أى أتى والمراد هنا مقابلا من استعمال الموافاة فى مسببها وهو المقابلة فهو مجاز وقال الدنوشرى معناه ملاقيا لها فيحصل معها ومعنى مكافئا لمزيده مساويا لمزيده هذا معنى ما ذكر وقد يقال كون الحمد ملاقيا لنعمه واضح وكونه مساويا لمزيده قد يتوقف فيه ويقال أن الحمد لا يساوى أقل النعم وإن جل اه ويمكن أن يجاب بأن جملة الحمد لله الخ إنشائية وهى لإنشاء الحمد بمضمونها كما قالوا فى الحمد لله على جميع نعمه ونحو ذلك فلا يلزم إنشاء مساواة الحمد النعم بل إنشاء الموصوف بالمساواة فتأمل (قوله وحده) حال لا شريك له حال أيضا زرقانى وكون وحده حالا أى مؤكدة مقررة لمضمون الجملة الاسمية قبلها واقعة موقع الصفة النكرة بمعنى منفردا مذهب سيبويه واختاره الجمهور وذهب أبو على إلى أن وحده منصوب على المصدرية للحال المقدرة على معنى منفردا إفرادا فحينئذ تكون الحال المؤكدة عاملا للمصدر وذهب الكوفيون ويونس إلى أنها منصوبة على الظرف والحال المؤكدة عامل الظرف أى مستقرا فى انفراده ولا يجوز أن يقدر العامل فعلا على تقدير المصدرية أو الظرفية لأن كلمة التوحيد دائم مضمونها ثابت مدلولها لا يقبل التجدد والتغيير وسيأتى فى باب المفعول المطلق الكلام على نصب وحده من حيث هو من غير خصوصية بكلمة الشهادة وللإمام السبكى رسالة فى نصب وحده سماها الرفدة ذكرها السيوطى فى الأشباه والنظائر.

---

(1) قول المحشى بأجنبى وبها يعمل الخ كذا فى النسخة التى بأيدينا وفيها سقط من الناسخ لا يخفى بعد قوله بأجنبى ولعل الأصل قلت الحمد فيه جهة المصدرية وبها الخ أو نحو ذلك اه تأمل.

شهادة مخلص في توحيده وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله أشرف خلقه وأعظم عبيده صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه وجنوده (وبعد) فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني خالد بن عبد الله الأزهري عامله الله بلطفه الخفي وأجراه على عوائده الحفي أن الشرح المشهور بالتوضيح على ألفية ابن مالك في علم النحو للشيخ الإمام العلامة الرباني جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري تغمده الله بالرحمة والرضوان في غاية حسن الموقع عند جميع الإخوان لم يأت أحد بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله ولم يوضع في ترتيب الأقسام مثله ولم يبرز للوجود في هذا النحو شكله غير أنه يحتاج إلى شرح يسفر عن وجوه مخدراته النقاب ويبرز من خفي مكنوناته ما وراء الحجاب وقد ذكرت ذلك لمصنفه في المنام فاعترف بهذا الكلام ووعد بأنه سيكتب عليه ما يبين مراده ويظهر مفاده فقصصت هذه الرؤيا على بعض الإخوان فقال هذا إذن لك يا فلان فإن إسناد الشيخ الكتابة إلى نفسه مجاز كقولهم بنى الأمير الجاز وليس هو الباني بنفسه وإنما يأمر العملة من أبناء جنسه وكنت أنت المشار إليه لما تمثلت بين يديه وخاطبك بهذا الخطاب فانهض وبادر للأجر والثواب فاستخرت رب العباد وشمرت ساعد الاجتهاد وشرحته شرحا كشف خفاياه وأبرز أسراره وخباياه وباح بسره المكتوم وجمع شمله بأصله المنظوم (وسميته التصريح بمضمون التوضيح) ورقمته بعشرة أمور مهمة مشتملة على فوائد جمة أحدها أني مزجته شرحي بشرحه حتى صارا كالشيء الواحد لا يميز بينهما إلا صاحب بصر أو بصيرة ومن فوائد ذلك حل تراكيبه العسيرة ثانيها أني تتبعت أصوله التي أخذ منها وربما شرحت

(قوله شهادة مخلص) مفعول مطلق معمول لأشهد (قوله في توحيده) لعله تمجيده أو تحميده دون شريك ولا ضرورة لذلك لصحة ما عبر به الشارح كما لا يخفى (قوله أشرف خلقه وأعظم عبيده) يجوز رفع أشرف وأعظم على أنهما خبر بعد خبر ونصبهما على الحال وهو صلى الله عليه وسلم أشرف الخلق وأعظم العبيد تفصيلا بمعنى أنه أشرف وأعظم من كل فرد فرد وجملة أي أنه أشرف وأعظم من جملة الخلق والعبيد بمعنى أنهم إن قوبلوا كلهم وجماعتهم بهذا الفرد الجامع لكمال البشري رجح عليهم كما ذكره الإمام الرازي على ما نقل الطوخي وقد حررنا ذلك في حاشية أم البراهين (قوله فيقول العبد الفقير إلى مولاه الغني) لا يخفى ما في الجمع بين العبد والمولى والفقير والغني من الطباق الذي هو من المحسنات البديعية وهو الجمع بين معنيين متقابلين في الجملة والعبد يطلق على معان منها وهو المراد هنا عبد الإيجاد كما في قوله تعالى إن كل من في السموات والأرض إلا آتي الرحمن عبدا والفقير يحتمل أن يكون صيغة مبالغة أي كثير الفقر وأن يكون صفة مشبهة أي دائم الفقر (قوله الحفي) أي المبالغ فيه من حفي به بالكسر بالغ في إكرامه (قوله الرباني) نسبة للرب على غير قياس (قوله جمال الدين يوسف) جرى على طريق المؤرخين من تقديم اللقب على الاسم أو لأن لقبه أشهر وحينئذ يجوز تقديمه على الاسم عند النحاة كقوله تعالى إنما المسيح عيسى ومنه قول الشاطبي وقالون عيسى ولعدم اشتهار اسم ابن هشام غلط فيه الشارح فإن اسمه عبد الله ويوسف اسم أبيه كما ذكر هو في بعض كتبه ورأيته بخطه في الحواشي والتذكرة وذكره السيوطي في حسن المحاضرة والصفدي في تاريخه أعيان العصر وهذا على ما في بعض النسخ والذي في النسخ الصحيحة أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف (قوله ينسج) بكسر السين وضمها مضارع نسج إذا ضم اللحمة إلى السدى على وجه يحكم به تداخلهما وتشبيه المصنف بالثوب الرفيع في بديع صنعه وتفرده بحسن أسلوبه استعارة بالكناية وإثبات المنوال له استعارة تخييلية والنسج ترشيح ويحتمل أن يكون المعنى ولم يصنف مصنف على طريقته فتكون الاستعارة تحقيقية تبعية وفي الصحاح وفلان نسيج وحده أي لا نظير له في علم أو غيره وأصله في الثوب لأن الثوب إذا كان رفيعا لم ينسج على منواله غيره وإذا لم يكن رفيعا عمل على منواله سدى لعدة أثواب (قوله في هذا النحو شكله) لا يخفى ما في قوله هذا النحو من التورية (قوله غير أنه) بيان للداعي لشرحه مع أنه بالصفة المذكورة (قوله يسفر عن وجوه مخدراته النقاب) يسفر بمعنى يكشف يقال سفرت الشيء سفرا من باب ضرب أي كشفته وأوضحته وشبه المسائل الخفية بالنساء وأطلق المخدرات اسم المشبه به على المشبه على جهة الاستعارة التصريحية والوجوه والنقاب والسفر من باب الترشيح (قوله ويظهر مفاده) هو بضم الميم مصدر ميمي (قوله مجاز) هو مقابل الحقيقة (قوله بنى الأمير الجاز) هو الطريق وما ألطف قول بعضهم وقد بنى السلطان برقوق جسرا على النهر المسمى بالشريعة

بنى سلطاننا برقوق جسرا ٭ بعدل والأنام له مطيعه
مجاز في الحقيقة للبرايا ٭ وأمر بالسلوك على الشريعه

(قوله شرحا كشف خفاياه الخ) فيه دليل على تأخر الديباجة على الشرح وقوله بعد ذلك وأستغفر الله عما يقع لي من الخلل دون أن يقول وقع يقتضي تقدمها (قوله وسميته التصريح) مدحه العلامة ابن المنلا الحلبي بقوله:

إنما التصريح شرح ٭ قصر الشراح عنه
قد غدا منهل علم ٭ كلهم يكرع منه

(قوله أو بصيرة) هي نور في القلب كالنور في العين

كلامه بكلامه ومن فوائد ذلك بيان قصده. وصرامه ثالثها أنى ذكرت ما أهمله من الشروط فى بعض المسائل المطلقة ومن فوائد ذلك تقييد ما أطلقه رابعها أنى كملت بيت كل شاهد مما اقتصر على شطره وعزوته إلى قائله إلا قليلا لم أظفر بذكره وشرحت منه الغريب ومن فوائد ذلك معرفة كونه غريبا حتى يتم به التقريب وهو سوق الدليل على طبق المدعى خامسها أنى ضبطت الألفاظ الغريبة بالحرف ويلزمه جميع معانيها ومن فوائد ذلك الأمن من التحريف وحفظ مبانيها سادسها أنى طبقت الشرح على النظم وقد كان أهمله ومن فوائد ذلك معرفة شرح كل مسألة سابعها أنى ذكرت حجج جميع المخالفين وقوة الترجيح ومن فوائد ذلك العلم بما يفتى به على الصحيح ثامنها أنى ذكرت غالب علل الأحكام وأدلتها ومن فوائد ذلك تمكينها فى الأذهان والجزم بمعرفتها تاسعها أنى بينت المعتمد من المواضع التى تناقض كلامه فيها وما خالف فيه التسهيل ومن فوائد ذلك معرفة ما عليه التعويل عاشرها أنى بينت المواضع التى اعتمدها مع أنها من أبحاثه ومن فوائد ذلك معرفة كونها من عنديانه أقول قولى هذا وأستغفر الله مما يقع من الخلل فى بعض المسائل المسطورة وأعوذ بالله من شر الحاسدين الذين يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره وأسأل فضل من حسن خيمه وسلم من داء الحسد أديمه إذا عثر على شىء مما طغى به القلم أو زلت به القدم أن يدرأ بالحسنة السيئة ويحضر قلبه إن الإنسان محل النسيان وأن الصفح عن عثرات الضعاف من شيم الأشراف وإن الحسنات يذهبن السيئات وما توفيقى إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب وينحصر فى علمى النحو والتصريف وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحو أبو الأسود وأنه أخذه أولا عن على بن أبى طالب رضى الله عنه وكان أبو الأسود كوفى الدار بصرى المنشأ ومات وقد أسن واتفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهرّاء بفتح الهاء وتشديد الراء نسبة إلى بيع الثياب الهروية وكان تخرج بأبى الأسود وأدب عبد الملك بن مروان ثم خلف أبا الأسود خمسة نفر أولهم عنبسة الفيل كان اسم أبيه معدان قتل فيلا لعبد الله بن عامر بن كريز فسمى معدان الفيل وسمى ابنه عنبسة الفيل وثانيهم ميمون الأقرن وثالثهم يحيى بن يعمر العدوانى والرابع والخامس ولدا أبى الأسود عطاء وأبو الحرث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن إسحق الحضرمى وعيسى بن عمر

(قوله ما أهمله من الشروط) لم يقل ويلزمه عدم الحاجة لما ذكره من الشروط مع أنه أم من الأول كأنه لأن ذلك لم يقع فى كلام المصنف (قوله أنى طبقت الشرح على النظم) أى غالبا فقد أهمل ذلك فى باب التصريف (قوله وأسأل الخ) سأل تارة يتعدى بنفسه إلى مفعولين كما فى قوله تعالى ولا يسألكم أموالكم ومنه ما نحن فيه فمن مفعوله الأول وقوله فيما يأتى أن يدرأ مفعوله الثانى ويتعدى تارة إلى الأول بنفسه وإلى الثانى بعن نحو يسألونك عن الأهلة أو بما فى معناها نحو فاسأل به خبيرا بناء على أن الباء بمعنى عن وأن مجرورها المفعول الثانى وأنكر ذلك البصريون وتأولوا الآية على أن الباء للسببية قال فى المغنى وفيه نظر لأنه لا يقتضى قولك سألته بسببه أن المجرور هو المسئول عنه ويمكن تأويله أيضا على أن به متعلق بخبيرا. قال البيضاوى به متعلق باسأل أو بخبيرا قال المولى سعدى أو بهما فى الكلام صفة التجاذب اه وأراد بالتجاذب التنازع فى المعمول المتوسط على القول بجوازه فيه لأن المجرور متعلق بهما لامتناع توارد عاملين على معمول واحد وبما ذكرهنا يظهر ما ذكر فى سورة النبأ فإنهم جوزوا فى قوله تعالى إن جهنم كانت مرصادا للطاغين مآبا وجوها منها أن تعلق للطاغين بمآبا أو مرصادا فقال سعدى أو بهما (قوله خيمه) بكسر الخاء المعجمة السجية والطبيعة قال الجوهرى لا واحد له (قوله وسلم من داء الحسد أديمه) أى جلده وهو هنا عبارة عن القلب لأنه محله وعبر به إشارة إلى شدته بحيث ظهر على الجسد وقال الدنوشرى الحسد تمنى ذى النعمة بتمنى زوالها عنه وصيرورتها إلى الحاسد شبهه بالداء الذى يفسد به الجلد ولهذا عبر بالأديم عن القلب فهو على حذف أداة التشبيه كلجين الماء (قوله إذا عثر الخ) إذا ظرف يتعلق باسأل وعثر عليه أى اطلع يقال عثر عليه يعثر بفتح العين فى الماضى وضمها فى المضارع عثرا كقتلا وعثورا كقعودا وطغى تجاوز الحد وخرج عن طريق الاستقامة وهو يائى اللام وواويها يقال طغى يطغى ويطغو طغيانا وزلة القدم خروجه عن الموضع الذى ينبغى ثباته فيه وكلاهما كناية عن الخطأ وصدور ما لا ينبغى والمعنى إذا عثرت على شىء حادت فيه الصواب طالب عنه بغير اختيار والباء من به فى الموضعين سببية أو ظرفية وبين القلم والقدم الجناس المضارع وتعريفهما باللام للدلالة على أنه أريد بهما قلم معين وقدم معين وهما قلم الشارح وقدمه (قوله أن يدرأ) أى يدفع (قوله ويحضر) معطوف على يدرأ وقوله أن الإنسان بفتح الهمزة مفعول يحضر (قوله محل النسيان) عن ابن عباس رضى الله عنهما إنما سمى إنسانا لأنه عهد إليه فنسى فعليه فأصله أنسيان أفعلان حذفت ياؤه تخفيفا بدليل تصغيره على أنيسيان وبعد حذف الياء وزنه أفعان لا فعلان (قوله العدوانى) قال فى لب اللباب العدوانى بالفتح والسكون نسبة إلى عدوان قبيلة من قيس عيلان .

(قوله ابن أحمد) هو أول من سمي بهذا الاسم بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله الفراهيدي) بفتحتين وكسر الهاء وتحتية ساكنة ثم مهملة كما في نسخة الصحاح حيث ذكره في باب الدال المهملة وهو الصواب كما في القاموس خلافا لتصريح ابن الأثير في جامع الأصول أنه بالمعجمة وكذا في اللباب وتبعه السيوطي في مختصره المسمى باللب نسبة إلى فراهيد بطن من الأزد وسيأتي في كلام الشارح آخر باب النسب التصريح بأن الفراهيد بالدال المهملة وأن الخليل ينسب إليه (قوله كل منها في جزء لطيف) قال الدنوشري المراد منه أن الجميع في جزء لطيف كما هو الواقع اه يعني فالكل هنا بمعنى المجموع لا بمعنى الجميع (قوله اقتداء بالقرآن العظيم) أي حيث ابتدئ بها فيه (قوله كل أمر ذي بال الخ) البال يطلق ويراد به الشأن والحال وقد يطلق ويراد به القلب فعلى الأول المعنى ذو شرف وشأن يهتم به وعلى الثاني إن حمل على معنى ذي قلب فوجه الكلام أن الأمر لكونه شاغلا قلب صاحبه عن سائر الأمور كأن كأنه صاحبه ومالكه وإن حمل على معنى ذي خطر وشرف فتوجيه الكلام أنه شبه الأمر بشخص ذي قلب وذكر المشبه وهو الأمر وترك المشبه به الذي هو ذلك الشخص فالأمر أو الشخص أو التشبيه المضمر استعارة بالكناية على الخلاف ولازم المشبه به وهو ذو بال أو إثباته للمشبه استعارة تخييلية وذكر ما يلائم المشبه به وهو الأبتر والأجذم في التشبيه البليغ في قوله فهو أبتر ترشيح إما باق على حقيقته أو مجاز عن نقصان البركة على طريقة الاستعارة التصريحية لأنه أطلق لفظ المشبه به وهو الأجذم مثلا على نقصان البركة على الخلاف في التشبيه البليغ هكذا ينبغي أن يحقق لفظ هذا الحديث الشريف (قوله والحافظ الرهاوي) بضم الراء نسبة إلى رهاء بطن من مذحج ويجوز فتحها نسبة إلى الرها مدينة بالجزيرة وإليها ينسب عبد القادر (قوله والتوفيق الخ) أي وإلا فظاهر الروايتين أن ذهاب الأجذمية لا يتخلص منه إلا بالعمل بهما والعمل بهما غير ممكن لأن الابتداء بأحدهما ابتداء حقيقيا كما هو المتبادر من الابتداء يفوت الابتداء بالآخر (قوله لأن كلا منهما الخ) أي فليس المراد ببسم الله الرحمن الرحيم خصوص هذا اللفظ ولا بالحمد لله خصوص هذا اللفظ بل مجرد الذكر وهو حاصل بكل منهما وبغيرهما فهو من حمل المقيد على المطلق بإلغاء قيده ومحل حمل المطلق على المقيد إذا لم يكن المقيد مقيدا بقيدين متنافيين أما إذا كان كذلك فيحمل المقيد على المطلق لأن القيدين يتعارضان فيتساقطان ويرجع إلى المطلق وهذا الجواب يفيد أن ذهاب البركة لا يتوقف على إحدى الصيغتين فضلا عن الجمع بينهما (قوله وهو ما بعد البسملة) بحيث لا يسبقه شيء فهو إضافي قريب من الحقيقي (قوله بكتاب الله) أي بتبيينه فهو مبين لكيفية البداءة بهما وهذا الجواب يفيد أن ذهاب الأجذمية يتوقف على الجمع بينهما على هذا الوجه المذكور فلا يكفي أحدهما ولا غيرهما ولا هما على غير هذا الوجه وبعضهم وجه تقديم البسملة بأنها تتضمن الحمد لأن فيها الثناء على الله بصفة الرحمة واعلم أن شبهة التعارض بين الحديثين مبنية على خمسة أمور الأول كون البدء حقيقيا وأن معنى بدء الشيء بالشيء تصديره به وجعله قبل

الثقفي وأبو عمرو بن العلاء ثم خلفهم الخليل بن أحمد الفراهيدي ثم سيبويه والكسائي ثم صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيا وبصريا ثم خلف سيبويه أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة وخلف الكسائي الفراء ثم جاء بعد ذلك صالح بن إسحق الجرمي وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد ابن يزيد المبرد ثم جاء بعده أبو إسحق الزجاج وأبو بكر بن السراج وابن درستويه وأبو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي وعلي بن عيسى الرماني ثم أبو الفتح بن جني ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ثم الزمخشري ثم ابن الحاجب ثم ابن مالك ثم ابن هشام مصنف هذا الكتاب ولد رحمه الله بالقاهرة المحروسة يوم السبت خامس ذي القعدة الحرام سنة ثمان وسبعمائة وتوفي في ليلة خامس ذي القعدة أيضا سنة إحدى وستين وسبعمائة وله من المصنفات المغني والتوضيح وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب في مجلدين ورفع الخصاصة عن قراء الخلاصة في أربعة مجلدات وشرح التسهيل في عدة مجلدات قيل ولم يكمل وشرح الشواهد الكبرى والصغرى والشذور والقطر وشرحهما وشرح لمحة أبي حيان وأحكام لو وحتى وانتصاب لغة وفضلا وجرا في قولهم إلى آخره والدليل إلخ وفضلا عن أن يكون كذا ودلالة جرا كل منها في جزء لطيف وشرح بانت سعاد وشرح البردة وإقامة الدليل على صحة التحليل والتذكرة في خمسة عشر جزءا والجامع الصغير وحواشي التسهيل في مجلدين وغير ذلك وكان شافعي المذهب ثم تحنبل للإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين . قال الشيخ رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) اقتداء بالقرآن العظيم وعملا بقول النبي الكريم كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أبتر أو ذاهب البركة رواه الخطيب بهذا اللفظ في كتابه الجامع والحافظ عبد القادر الرهاوي والتوفيق بينه وبين حديث لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم أي مقطوع البركة ممكن بأن يراد بكل منهما الذكر لأن كلا منهما ذكر وقد جاء في بعض الروايات لا يبدأ فيه بذكر الله وهو حديث حسن أو يحمل حديث البسملة على الابتداء الحقيقي بحيث لا يسبقه شيء وحديث الحمدلة على الابتداء الإضافي وهو ما بعد البسملة ولم يعكس لأن حديث البسملة أقوى بكتاب الله الوارد على هذا المنوال

كل عمل يعمل فيه ولا شك أن هذا المعنى إذا حصل في بداءة أمر ذي بال بشيء من البسملة والحمدلة لا يمكن أن يحصل في تلك البداءة بالآخر الثاني أن يكون الابتداء المذكور أمراً عالياً عن الامتداد الثالث أن تكون الباء فيهما صلة للبدء الرابع أن يكون المراد بالبدء بتلك الأمور المذكورة تقديمها في الذكر اللساني الذي يترجم عنه بلفظ البسملة والحمدلة الخامس أن المراد من البسملة والحمدلة خصوص هذين اللفظين وكل واحد من هذه المباني الخمسة لما أمكن أن يمنع منعاً مستنداً إلى سند يقويه افترق الناظرون في دفع التعارض أربع فرق اتخذ كل فرقة أحد ذلك الممنوع مع سنده مسلكاً أما المسلكان الأولان فتقريرهما أن التعارض إنما يلزم إذا كان المراد بالبدء في الحديثين الحقيقي وكان أمراً غير ممتد وكل منهما ممنوع لجواز أن يكون المراد به في أحدهما الحقيقي وفي الآخر الإضافي مقيساً إلى بعض ما يتعلق بذلك الأمر ذي البال أو في جميعهما بدأ إضافياً مقيساً إلى نفس ذلك الأمر ذي البال أو المراد به فيهما البدء العرفي الذي يسع الأمرين فأكثر وهذان الجوابان وإن كانا في حسم مادة الشبهة سيين إلا أن الثاني أوجه لأن إطلاق لفظ البدء على العرفي أشهر عند أهل اللغة من إطلاقه على حقيقي أو إضافي أو مطلق منقسم إليهما ولأن منع أهل التعارض أشد حسماً لمادة الشبهة من التوفيق بعد التسليم ودعوى أن الثاني غير مطرد لعدم جريانه في ذي بال لا يكون له امتداد عرفي لا نسمع لأن تفسير الأمر ذي البال بما له شرف حسي أو شرعي أو عقلي يقتضي أن المراد بالبدء المتعلق به هو البدء العادي المقرون بالتهيؤ العادي المستدعي لقدر من الامتداد والبدء الذي لا يكون كذلك لا يستحق أن يسمى بدء أمر ذي بال كالبدء الواقع بغتة ومن سلك هذين المسلكين جعل الباء صلة للبدء وجعل البدء بما ذكر من البسملة والحمدلة عبارة عن تقديمهما في الذكر اللساني نظراً إلى تبادر هذين المعنيين إلى الفهم ومناسبتهما لسياق الأحاديث لا لكون دفع التدافع موقوفاً عليهما وإلا لوجب أن يفوت بفواتهما وليس كذلك لأنه بعد حمل البدء على ما تقدم لو جعلت الباء للاستعانة أو الملابسة أو جعلت صلة البدء وحمل على مطلق التقديم المتناول للتقديم في الذكر اللساني والذكر الجناني والعمل الأركاني والتحرير البياني وتقديم الحمد خاصة في العمل الأركاني يحصل دفع التدافع بخلاف ما إذا فات حمل البدء في الكل أو بعضها على أحد المحامل المتقدمة كأن يحمل في الكل على الحقيقي فإنه لا يتم ذلك سواء حمل البدء على أحد المعنيين أو حمل البدء على مطلق التقديم أما عدم تمامه على التقدير الأول وهو الذي جعل مسلكاً ثالثاً فلأن السالكين له استندوا في منع التدافع تارة إلى جواز كون الباء للاستعانة والاستعانة بشيء لا تنافي الاستعانة بغيره وأخرى إلى جواز كونها للملابسة وذكروا أن الملابسة لم وقوع الابتداء بالشيء على وجه الجزئية وذكره قبله بدون فصل فيجوز أن يعمل بعض الأمور جزءاً من أمر ذي بال ويذكر الأمر الآخر قبل ذلك البعض بدون فصل فيكون الابتداء آن التلبس بهما وكل ذلك ضعيف أما الأول فلأنه إنما يتم ببيان إمكان الابتداء بأمر ذي بال بحال الاستعانة بشيئين متعاقبين في الوجود اللفظي ودونه خرط القتاد لأن مبنى هذا المسلك على أن يكون الابتداء حقيقياً وأن يكون أمراً ممتداً وأن لا يكون العدول عن العرفي المعتاد الحاسم لمادة الشبهة غير موجه ولا شك أن اقتران مثل هذا الابتداء الاستعانة بأحد هذين إن أمكن لكن اقترانه في تلك الحالة لآخر منهما لا يكاد يمكن وأما ضعف الثاني فلأن المراد من الملابسة المعدودة من معاني الباء هو معنى المصاحبة أي المعية والمقارنة وحينئذ إما أن يكون المراد بالآن الزمان كما هو المتعارف عند أهل العرف فإنهم يطلقونه على الزمان اليسير أو طرفه كما هو المتعارف عند أرباب العلوم العقلية فإنهم يطلقونه على شيء غير منقسم من أجزاء الزمان وعلى كل لا يتم المقصود لأن زمان المصاحبة للتحميد هو زمان التكلم بجملة الحمد وزمان المصاحبة للتسمية هو زمان التكلم باسمه تعالى على الوجه المعهود والتغاير بين هذين الزمانين بين فإذا كان زمان الابتداء بالأمر ذي البال هو زمان المصاحبة للتحميد يكون هذا الزمان متأخراً بالضرورة عن زمان المصاحبة للتسمية فكيف يتصور أن يكون زمان الابتداء عين زمان المصاحبة لهما مع امتناع اجتماعهما في الوجود اللفظي الذي لا يمكن تحقق معناهما اللغوي المراد هنا إلا به ولأن كلاً من البسملة والحمدلة زماني لا آني لتركبه من أجزاء زمانية هي الحروف وكل ما هو زماني يمتنع أن يكون آنياً فعلى تقدير صحة كون تحقق الابتداء مقارناً لتحقق الحمد الذي هو زماني يكون الابتداء أيضاً زمانياً فلا يتصور أن يكون هو آن الابتداء فضلاً عن أن يكون هذا الآن آن المصاحبة مع البسملة والحمدلة على أن ما ذكره البعض لا يستقيم في الأفعال التي تشغل اللسان عن الملابسة بشيء آخر حال ملابسة الفاعل بها كالتلاوة والأكل والشرب وهو مناف للاستغراق الذي نطقت به كلمة كل في كل أمر ذي بال وأما المسلك الرابع الذي مبناه تسليم كون الباء صلة البدء كما في المسلك الأول فتقريره أن يقال التعارض المذكور إنما يلزم أن لو كان طريق الابتداء بكل من التسمية والتحميد منحصراً في التصدير بهما في الذكر اللساني وليس كذلك بل يجوز أن يكون الابتداء بطرق تعرض السالكون لهذا المسلك لبعض منها من غير إيرادها تحت الضبط ويمكن ضبطها بأن يقال كل من البسملة والحمدلة وجود في الذهن ووجود في العبارة ووجود في الكتابة كما أن للحمد وحده وجوداً في الأركان فأنواع وجود الحمد أربعة وأنواع وجود التسمية ثلاثة يحصل اثنا عشرة

صورة حاصلة من ضرب الثلاثة في أربعة اثنتان منها وهما أن تكون كلتاهما بحسب العبارة والكتابة لا يندفع بهما التعارض والباقي وهو عشرة يندفع بتقدير التفصيل بعد الإحاطة بالإجمال وهذا المسلك ضعيف لأن البدء كما هو المتبادر التقديم في الذكر النسائي فلا يتناول هذا المسلك الخامس أنه ليس المراد خصوص ما ذكر في الحديثين من البسملة والحمدلة بل المراد الذكر وقد ذكر هذا المسلك الشارح أولا وذكر ماله وعليه وإيضاح المقام يحتاج إلى زيادة مقال لا تليق بالمقام وفيما ذكرناه كفاية لأرباب الأفهام (قوله كخاتم حديد) أي بناء على أنها إضافة بيانية أي خاتم هو حديد فالمراد بالله لفظه لا ذاته العلية فإن جعلت الإضافة على معنى الحرف لا يحسن الجواب وقال الدنوشري المراد أنه مثله في العموم والخصوص إن كان في المشبه مطلقا وفي المشبه به وجهيا (قوله وقيل المضاف) هو لفظ اسم (قوله لإرشاد حسن الأداء) لأن في إسقاطه إيهام القسم وحينئذ فالمراد بالله ذاته العلية لا لفظه ويمكن أن ينبني على هذين القولين مسئلة منطقية وهي أن جملة البسملة هل هي قضية كلية مسورة أو شخصية أو طبيعية فعلى الاحتمال الأول إذا جعلت الإضافة للعموم وقدر متعلق الجار والمجرور فعلا والمعنى أبتدئ أو أؤلف بكل اسم من أسماء الله فهي كلية ولا يرد أن الكلية هي التي موضوعها كلي ولا يظهر ذلك هنا لأن المراد بالموضوع ما هو الموضوع في المعنى بدليل جعل الجملة الفعلية قضية وجعل فاعلها هو الجزء الأول نظرا إلى أن المعنى قام زيد زيد المحكوم عليه بالقيام وعدهم مثل اقتلوا المشركين من القضايا الكلية وإن كان العموم في المفعول لكن المعنى المشركون محكوم على فرد منهم القتل وعلى الاحتمال الثاني تكون شخصية وتسمى مخصوصة والظاهر مجيء الاحتمالين فيما إذا قدر المتعلق اسما وجعل التقدير ابتدائي أو تأليفي وتخصيص الابتداء مثلا بالإضافة إلى الضمير لا يصير القضية شخصية لعمومه في كل ابتداء للتكلم كما لا يصيرها كذلك كون المضاف إليه في بسم الله على الاحتمال الأول لفظ الجلالة الذي هو أرفع المعارف (قوله بمعنى التسمية) أي ذكر الاسم وقد يتوقف في كون هذا مفيدا للجواب وكذا في الذي بعده ثم لا يخفى بقاء الإشكال بالنسبة

وإضافة اسم إلى الله قيل من إضافة العام إلى الخاص كخاتم حديد وقيل المضاف هنا مقحم جيء به لإرشاد حسن الأداء وقيل الاسم هنا بمعنى التسمية وقيل في الكلام حذف مضاف تقديره باسم مسمى الله ومنشأ ذلك أنهم اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا والأول رأي المعتزلة والثاني قول الأشعري وقيل لا ولا وهو مذهب أهل النقل ويعزى لمالك رضي الله تعالى عنه والتحقيق أن الخلاف لفظي وذلك أن الاسم إذا أريد به اللفظ فغير المسمى وإن أريد به ذات الشيء فهو عينه لكنه لم يشتهر بهذا المعنى قال الإمام الرازي إنا لم نجد شيئا معتدا به في النزاع أن الاسم هل هو عين المسمى أو غيره والله علم على الذات المعبود بالحق وقيل هو وصف مشتق من الإله وقيل أصله لاها بالسريانية فعرب بحذف الألف

للحمد (قوله رأي المعتزلة) اختاره الإمام الرازي والبرهان الجعبري وعليه فلا حاجة إلى الجواب (قوله وقيل لا ولا) أي لا متغايران ولا غير متغايرين وعليه يحتاج للجواب ثم لا يخفى أن الخلاف الذي وقع بين الأشاعرة والمعتزلة محله في الكلمة المركبة من الهمزة والسين والميم كما يشهد به تمسكات الفريقين لأن المعتزلة تمسكوا بقوله تعالى ولله الأسماء الحسنى والأشاعرة تمسكوا بقوله تعالى سبح اسم ربك الأعلى وهذه لا يدعي فيها أحد القول الثالث فإنما ادعوه في ما صدق هذه الكلمة فجعلوه تارة عينا كالجلالة وتارة غيرا وذلك في المشتق إن كان اسم صفة يوجد أثرها في الغير كالخالق من صفات الفعل وتارة لا عينا ولا غيرا وذلك إذا كان المشتق اسم صفة لا يتعدى أثرها للغير كالعالم من صفات الذات فليتأمل (قوله والتحقيق أن الخلاف لفظي) أي كل يقول بما يقول به الآخر (قوله لكنه لم يشتهر) أي فهو وإن استعمل لكنه لم يشتهر بينهم والحاصل أن من قال أن الاسم عين المسمى ليس مراده كذلك دائما بل مراده أنه قد يكون كذلك ومعنى كونه عينه أن المراد من الاسم مسماه لا نفسه وذاته بأن يكون الحكم مناسبا للمسمى دون الاسم كما في سبح اسم ربك ومن قال إنه غيره ليس مراده أنه كذلك دائما بل قد يكون غيره ومعنى كونه غيره أن المراد من الاسم نفسه وذاته لا مسماه بأن يكون الحكم مناسبا للاسم دون المسمى نحو له الأسماء الحسنى (قوله علم على الذات المعبود) أي المعينة في الخارج فهو علم شخصي لا جنسي وليس كليا انحصر فرده في الخارج والما استفيد التوحيد من اللفظ بل من خارج على ما حرر في المختصر وحواشيه والكلام على إطلاق الشخص على الله حررناه في حواشي الفاكهي في باب لا النافية للجنس قال شيخنا الشنبيمي في شرح الشمرارية والواضع له مسماه لا غيره اتفاقا كأسماء الملائكة وفاقا لابن الهمام اه وفي دعوى الاتفاق كما يعلم من جواب القوم عن استشكال عليه بأن العلم ما وضع لشيء مع جميع مشخصاته فوضعه فرع تعقل الموضوع له بالكنه وذلك لا يمكن في وضع الجلالة بأنه يكفي التعقل حسب الطاقة البشرية ومن الفائدة التي نقلها القرطبي في الخلاف في اشتقاق الاسم هل هو من السمو أو من السمة فإنه ذكر أن القول الثاني مبني على قول المعتزلة أن الحق جل وعلا كان في الأزل بلا أسماء ولا صفات فلما خلق الخلق وضعوا له الأسماء (قوله من الإله) بفتح الهمزة واللام بمعنى التحير مصدر

إله بكسر اللام وقول الشارح من الإله أولى من قول غيره من إله لأن الصحيح أن الاشتقاق من المصدر لا الفعل (قوله والرحمن فعلان الخ) ذكر بعضهم أن الرحمن غير عربي واستدل بقوله تعالى وإذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن قال بعضهم وهذا استدلال واه لأن استفهامهم ليس راجعا إلى اللفظ حتى يصح ما قال بل إلى المدلول (قوله أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة اللازم) قضيته أنه جواب ثان عن سؤال أن الصفة المشبهة لا تبنى من فعل متعد وبذلك يشعر كلام جمع وظاهر كلام جمع آخر أنه جواب عن ذلك وما قبله جواب عن إشكال آخر وهو أن الصفة المشبهة لا تفيد المبالغة ووقع في كلامهم تقديم الثاني على الأول وعطف الأول عليه بالواو عبارة بعض من كتب على البيضاوي. فإن قلت إذا جعل المتعدي لازما فالحاجة إلى نقله إلى فعل بضم العين. قلنا لإفادة المبالغة لأنها تحصل من جعل الفعل بمنزلة الغرائز وما في حكمها مما صار ملكة وهما مبنيان من فعل بالضم قال أهل الصرف إن هذا الباب موضوع للصفات اللازمة مما جبل عليه الإنسان أو صار ملكة له بالتكرار اه وبه يظهر قول البيضاوي والرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة وأنه أراد بالاسم مقابل الفعل والحرف فلا ينافي وصفيتهما وإن معنى قوله بنيا للمبالغة أنهما بنيا صفتين مشبهتين لإفادة المبالغة بسبب ما ذكر وليس معناه أنهما من صيغ المبالغة فيرد عليه أن صيغ المبالغة محصورة في صيغ ليس فعلان منها وفعيل وإن عده سيبويه منها فإنما هو إذا عمل النصب ولم يعمل ذلك في البسملة وأنه لا حاجة لدعوى أن المحصور في تلك الصيغ الأوزان المشهورة وعلى تقدير أنهما من صيغ المبالغة لا إشكال في بنائهما من فعل اللازم لأن صيغ المبالغة من أفراد اسم الفاعل وهو يبنى من اللازم والمتعدي وبهذا التقرير علم صحة قول الشارح لكن في الرحمن من المبالغة الخ وسقط قول بعض الأفاضل أن مراده بقوله إن الرحمن صفة مشبهة يعني والرحيم مثله وإن كان كلامه لا يفيد أنه صفة مشبهة أنهما كذلك بحسب الأصل فلا ينافي أنهما من صيغ المبالغة وأن حق الشارح أن يذكر ذلك ليحسن قوله لكن في الرحمن الخ وظهر ما في كلام الشهاب عميرة في بسملته من الخلل كما يعلم بمراجعتها مع التأمل

الأخيرة وإدخال الألف واللام عليه وتفخيم لامه إذا انفتح ما قبله وانضم والرحمن فعلان من رحم بالكسر كغضبان من غضب صفة مشبهة لكن بعد النقل إلى فعل بضم العين أو بعد تنزيل الفعل المتعدي منزلة الفعل اللازم كما في قولك فلان يعطي لأن الصفة المشبهة لا تصاغ من متعد وقيل علم، والرحيم فعيل من رحم أيضا كمريض من مرض لكن في الرحمن من المبالغة ما ليست في الرحيم واشتقاقهما من الرحمة وهي هنا مجاز عن الإنعام قال الإمام الرازي إذا وصف الله تعالى بأمر ولم يصح وصفه به يحمل على غاية ذلك وملازمته وهذه قاعدة في كل مقام (الحمد لله) الحمد لغة الوصف بالجميل الاختياري على قصد التعظيم والوصف لا يكون إلا باللسان فيكون مورده خاصا وهذا الوصف يجوز أن يكون بإزاء نعمة وغيرها

(فائدة) نقل الدماميني عن بعض المتأخرين أن صيغ المبالغة في صفات الله كغفور وغفار من المجاز وعلل ذلك بأن المبالغة أن تثبت للشيء أكثر مما له وبأن المبالغة إنما تكون في صفات تقبل الزيادة والنقص وصفات الله منزهة عن ذلك وادعى أنها فائدة حسنة ويشبه أن تكون غلطا من اشتباه المبالغة عند أهل البيان بالمبالغة النحوية المذكورة في صيغ المبالغة فتدبر (قوله وهي هنا مجاز عن الإنعام) فيكون من إطلاق اسم السبب أو الملزوم على المسبب أو اللازم فهي صفة فعل ويجوز أن يكون مجازا عن إرادة الإنعام من إطلاق اسم المسبب أو الملزوم على سببه أو لازمه فيكون صفة ذات ويجوز أن من باب الاستعارة التمثيلية بأن يشبه حاله تعالى بحالة ملك عطف على رعيته ورق لهم فعمهم معروفه فأطلق عليه وأريد غايتها التي هي فعل أو إرادة فعل كما مر لا مبدؤها الذي هو انفعال وصح كون ذلك استعارة تمثيلية لكن وجه الشبه منتزع من متعدد ولا تختص الاستعارة التمثيلية بالمجاز المركب كما لا يختص بها وإن أوهم كلام التلخيص خلاف الأمرين. هذا وقال الإمام السكوني في كتابه المسمى بالتمييز فيما وقع للزمخشري من الاعتزال في تفسير القرآن العزيز قوله إن وصفه الله تعالى بالرحمة مجازا اعتزال وضلال بإجماع الأمة لأن الأمة أجمعت على أن الله تعالى رحيم على الحقيقة وأن من نفى عنه حقيقة الرحمة فهو كافر وإنما قال الزمخشري ذلك لأن الرحمة عند المعتزلة رقة وتغير لأنهم ينكرون الإرادة القديمة ويصرفون رحمة الله تعالى إلى الأفعال أو إلى إرادة حادثة تعالى الله عن قولهم قالوا يخلقها لا في محل (قوله الحمد) قال بعضهم يجوز أن يكون المصنف جعل الحمد قيدا للتأليف حالا من فاعله كما جعل التسمية كذلك فكأنه قال ملتبسا ومتبركا بسم الله الرحمن الرحيم قائلا الحمد لله (قوله بالجميل الاختياري) يوهم أنه يشترط في المحمودية كونه اختياريا وهو مردود كما قال السيد وإنما المشترط كونه اختياريا المحمود عليه فلو قال كغيره هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري لكان أحسن وتوجيه كلامه أن الباء بمعنى على وأنه لم يتعرض المحمود به لاستلزام الوصف له (قوله بإزاء نعمة) بمعنى إنعام لا بمعنى المنعم به خلافا لظاهر كلامه الآتي (قوله وغيرها) أي غير النعمة بالمعنى المذكور فلا يشترط في المحمود عليه أن يكون خصوص الإنعام.

(قوله والشكر) أى اللغوى (قوله فعلا) أى أمرا على ما هو اصطلاح أهل اللغة (قوله من حيث أنه منعم) حيثية تعليل لا إطلاق ولا تقييد لأجل إنعامه فلا بد أن يكون المشكور عليه من الأفعال الاختيارية خصوص الإنعام (قوله والجنان والأركان) الواو فيهما بمعنى أو (قوله ومتعلقه النعمة) أى الإنعام لا المنعم به وإن كان ظاهر قوله الواصلة إلى الشاكر يقتضى ذلك لأن هذا وصف النعمة بمعنى المفعول لا بمعنى الإنعام وحينئذ تؤول هذه العبارة بأن المراد الواصلة باعتبار أثرها (قوله ففى الفضائل) أى باعتبار المورد ولا يخفى ما فى كلامه حينئذ من المنافرة فلو قال كغيره لاجتماعهما فى ثناء بلسان على نعمة وانفراد الحمد فى ثناء بلسان لا على نعمة والشكر فى ثناء بغير لسان على نعمة كان أولى والمراد هنا فى الفضائل فى كلامه الذاتية الاختيارية منها التى لا يتعدى أثرها كالصوم والصلاة لما علمت أن المحمود عليه لا بد أن يكون فعلا اختياريا (قوله فعل الخ) هذا هو الشكر اللغوى المتقدم وسيصرح بتساويهما والتساوى ظاهر على ما فى بعض النسخ من زيادة أو غيره فى تعريف الشكر بعد قوله على الشاكر كزيادة ذلك فى جميع النسخ فى تعريف الحمد العرفى بعد قوله على الحامد أما على ما فى بعضها من عدم تلك الزيادة فى تعريف الشكر فالنسبة العموم والخصوص المطلق إذ الحمد العرفى على هذا أعم مطلقا وقد حقق الناصر اللقانى فى شرح خطبة المختصر أن النسبة بين الحمد العرفى والشكر اللغوى التساوى إن لم يعتبر فى الشكر وصول النعمة إلى الشاكر كما لم يعتبر فى الحمد وصول النعمة إلى الحامد وإن اعتبر فى الشكر فالنسبة العموم والخصوص المطلق وظاهر كلامه أن عدم اعتبار التقييد فى الحمد متفق عليه

واعلم أن اعتبار التقييد فى الشكر ذكره الفخر أول تفسيره وتبعه السيد فى حاشية المطالع وكلام السعد يقتضى أن الشكر يكون فى مقابلة النعمة مطلقا وقال الفنرى أن التقييد لم يثبت بالنقل الصحيح وقضية كلام شيخنا الغنيمى رحمه الله فى شرح الشمراوية أن كلام الفخر والسيد وكلام غيرهما فى الحمد العرفى وليس كذلك كما حرره فى حواشى السنوسية فتنبه له (قوله فالشكر) أى العرفى وقوله أخص مطلقا أى من الحمد العرفى (قوله لا اختصاص لمتعلقه بالبارى) أى لأنه لا يكون إلا له تعالى (قوله ولتقييده بكونه منعما على الشاكر) أى فقط والتقييد مستفاد من قوله جميع ما أنعم الله به عليه كما لا يخفى (قوله بخلاف الحمد) أى العرفى فإن متعلقه لا يختص بالبارى بل يكون له ولغيره ولا يتقيد بكون المنعم منعما على الحامد وغيره ولا يجب فيه شمول الآلات بل يكفى بعضها مع عدم مخالفة الباقى (قوله واعلم أن صرف العبد الخ) قال الزرقانى هو جواب سؤال تقديره الحمد العرفى لا يصدق على الشكر العرفى لأنه فعل واحد والشكر أفعال متعددة والفعل الواحد لا يصدق على أفعال متعددة فكيف يكون الحمد أعم منه فأجاب بما ذكر انتهى وهو مأخوذ من كلام شيخه اللقانى فى شرح خطبته المختصر ولا يخفى أنا لا نسلم أن الحمد العرفى فعل واحد فقط بل هو أعم من أن يكون فعلا واحدا أو أفعالا إذ لو كان فعلا واحدا فقط لما جامع الشكر (قوله واختار لفظ الحمد لله) أى عدل إليه عن الجملة الفعلية وفيه إشارة إلى أن الفعلية هى الأصل ووجهه أن الحمد من المصادر السادة مسد أفعالها وأصل الحمد لله حمدت الله حمدا والفعلية دالة على التجدد والحدوث (قوله على الدوام) هو ضد الحدوث وقوله والثبات هو ضد التجدد والكلام فى دلالة الجملة الاسمية على الدوام مشهور لا نطيل به لا يقال الدلالة على ما ذكر هى حكمة بداءة الكتاب العزيز بها غير ذلك (قوله وتقديم الحمد) أى على لفظ الجلالة (قوله نظرا لكون المقام مقام الحمد) أى مقام إفادة الحمد لا لإفادة اختصاص الحمد به تعالى ومن ثم لما كان المقام كذلك فى بعض المحال قدم لفظ الجلالة كقوله تعالى فلله الحمد لا يقال الاختصاص مستفاد أيضا من الحمد لله لأنا نقول

فيكون متعلقه عاما والشكر على العكس لكونه لغة فعلا ينبئ عن تعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الشاكر فيكون مورده اللسان والجنان والأركان ومتعلقه النعمة الواصلة إلى الشاكر فكل منهما أعم وأخص من الآخر بوجه ففى الفضائل حمد فقط وفى أفعال القلب والجوارح شكر فقط وفى فعل اللسان بإزاء الإنعام حمد وشكر والحمد عرفا فعل يشعر بتعظيم المنعم من حيث أنه منعم على الحامد أو غيره والشكر عرفا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره إلى ما خلق لأجله فالشكر أخص مطلقا لاختصاص متعلقه بالبارى تعالى ولتقييده بكون المنعم منعما على الشاكر فقط ولوجوب شمول الآلات فيه بخلاف الحمد. واعلم أن صرف العبد الجميع واحدا اعتبارا كالشكر وإن كان أفعالا حقيقة فيصدق عليه الحمد العرفى فحصل من ذلك ستة أقسام حمدان لغوى وعرفى وشكران كذلك وحمد وشكر لغويان وحمد وشكر عرفيان وحمد لغوى وشكر عرفى وحمد عرفى وشكر لغوى ويتبين لك بأدنى توجه أن النسبة بين الحمدين وبين الحمد اللغوى والشكر اللغوى عموم وخصوص من وجه وبين الشكرين وبين الحمد والشكر العرفيين وبين الحمد اللغوى والشكر العرفى عموم مطلق وبين الحمد العرفى والشكر اللغوى تساو واختار لفظ الحمد لله بالجملة الاسمية موافقة لكتاب الله ودلالة على الدوام والثبات وتقديم الحمد باعتبار أنه أهم نظرا إلى كون المقام مقام الحمد كما ذهب إليه صاحب الكشاف فى تقديم الفعل فى اقرأ باسم ربك وإن

استفادته منها بمعونة شيء آخر بق أنه أورد أن الاهتمام باسم الله ذاتي والاهتمام بالحمد عرضي والأول إنما يقدم في الاعتبار على الثاني في التساوي لازم لأن البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال سواء كان بواسطة الاهتمام الذاتي أو العرضي وأجيب بأن كلا منهما يرجع بقصد المتكلم ألا ترى أنه قدم بعضهم الحمد وقدم كثير لفظ الله وفي ضمن كل منهما نكات جيدة متعارضة كما يحذف لفظ المسند للاختصار ويذكر لأنه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه (قوله وأل في الحمد الخ) إيضاحه أن المعنى يصير عليه أن جميع المحامد أي كل فرد ثابت لله تعالى وعلى كونها للجنس يصير المعنى حقيقة المحامد ثابتة لله تعالى فالحكم على الحقيقة بالقصد الأول والإفراد تابعه ومن ثم كان حملها عليه أولى عند المحققين وفي الاستغراق بالعكس فالحكم فيه على الحقيقة أولا والأفراد تابعة لها لدخولها في ضمن الأفراد إذ فرد الحقيقة هو الحقيقة مع التشخص فهو الحقيقة بزيادة قيد والحكم على الوجهين ظاهر في اختصاص جميع المحامد بالله تعالى أما على الاستغراق فظاهر من ثبوت جميع أفراد المحامد لله تعالى وأما على الجنس فلما أفادته اللام إذ من معانيها الاختصاص فلا فرد منه لغيره وإلا لم يكن مختصا به تعالى (قوله على الأول) أي كون اللام في لله للملك أو الاستحقاق (قوله جميع المحامد) كان حقه أن يقول أو جنس المحامد أو الحمد المعهود (قوله وعلى الثاني) أي كون اللام في لله التعليل (قوله جميع المحامد) فيه ما تقدم وقوله ثابتة فيه إشارة إلى أن الخبر على هذا التقدير محذوف وأما لام التعليل فهي متعلقة بالحمد الذي هو المبتدأ فالظرف لغو (قوله لأجل الله) فيه أنه حيث ثبت أن الحمد مملوك لله أو مستحق لله لا يكون لغيره وقد قدم (١٠) أن الحمد يكون لله ولغيره بخلاف الشكر العرفي لا يكون إلا لله تعالى (قوله فإن قيل الخ)

كان ذكر الله أهم نظرا إلى ذاته و(أل) في الحمد للاستغراق وقيل للجنس وقيل للعهد واللام في لله للملك أو للاستحقاق وقيل للتعليل والمعنى على الأول جميع المحامد مملوكة لله أو مستحقة له وعلى الثاني جميع المحامد ثابتة لأجل الله • فإن قيل ما معنى كون حمد العباد لله تعالى مع أن حمدهم حادث والله تعالى قديم ولا يجوز قيام الحادث بالقديم فالجواب أن المراد منه تعلق الحمد لله ولا يلزم من التعلق القيام كتعلق العلم بالمعلومات (رب) معناه مالك صفة من ربه يربه فهو رب وقيل هو في الأصل مصدر بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء إلى كماله شيئا فشيئا ثم وصف به للمبالغة كما وصف بالعدل وهو من أسماء الله تعالى ولا يطلق على غيره تعالى إلا مقيدا كرب الدار ومنه ارجع إلى ربك وقد استعمل في المالك لأنه يحفظ ما يملكه (العالمين) جمع عالم بفتح اللام وهو اسم عام لجميع المخلوقات سمي عالما لكونه علما على حدوثه وافتقاره إلى موجد قديم وإنما جمع باعتبار أنواع كل جنس مما سمي به أو لأنه يتوجه إلى عالم كل زمان وجمع بالواو أو الياء والنون لأن الأصل فيه العقلاء وغيرهم تبع لهم قاله شارح السراجية وقال ابن مالك التحقيق أنه اسم جمع محمول على الجمع لأنه لو كان جمعا لعالم لزم أن يكون المفرد أوسع دلالة من الجمع لأن العالم اسم لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء اه (والصلاة) فعلة من صلى إذا دعا بخير

هذا السؤال لا يرد لأن معنى كونه لله أنه لا يؤتى به إلا له تعالى والحاصل أن هذا السؤال لا يتجه بعد ما تقرر من معنى اللام ولا يفهم من الكلام قيام الحوادث بذاته (قوله فالمراد الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى في شرح الشعراوية بعد نقل هذا الجواب عن الكافيجي وأجاب بعض الأفاضل بأن الحمد مأخوذ من المصدر المبني للمجهول فالثابت له تعالى المحمودية انتهى والمتبادر أن هذا الجواب بناء على أن المراد من التعلق القيام وفيه أن المحمودية الناشئة عن حمد الخلق صفة حادثة كالحامدية فلا يصح قيامها بذات الله تعالى ثم أن البصريين لا يجيزون كون المصدر مبنيا للمجهول (قوله صفة) أي مشبهة (قوله من ربه) أي بمعنى ساسه قال في المصباح وربّ زيد الأمر ربا من باب قتل ساسه وقام بتدبيره وعلى هذا فهو صفة مشبهة مصوغة من فعل متعد فلابد من تقديره لازما بالنقل إلى فعل بالضم كما مر ومجيء الصفة المشبهة من فعل يفعل بفتح الماضي وبضم المضارع عزيز ولذا استشهد له البيضاوي كالكشاف بقولهما كقولهم نم الحديث ينمه فهو نم (قوله وقيل هو في الأصل مصدر بمعنى التربية) قال الزرقاني أي فهو مشترك بين الصفة المشبهة والمصدر اه وفيه نظر لأن الشارح لم يجوز الأمرين كما هو قاعدة المشترك وكان الأولى ترك قوله في الأصل هنا أو ذكره في الأول أيضا والحاصل حكاية قولين قول في أصله واختار البيضاوي الثاني وقدمه عكس ما فعل الشارح كالكشاف لأن جعله مصدرا أقوى أما معنى فلأنه أبلغ وأما لفظا فلأن جعله صفة يحوج إلى تكلف جعل المتعدي لازما (قوله للمبالغة) أي فاندفع ما يقال يلزم من الوصف بالمصدر وصف الذات بالحدث وهي لا توصف به (قوله ومنه) أي من استعماله مقيدا (قوله لأن الأصل الخ) هذا لا يكفي في كونه جمعا حقيقة بل لا يندفع ذلك اللهم إلا أن يقال أنه أجرى عالم مجرى الصفة وإن كان اسم جنس لأن مفرد الجمع الحقيقي لابد أن يكون علما أو صفة بالشروط الآتية (قوله محمول على الجمع) أي في إعرابه (قوله لو كان جمعا) أي كما قال شارح السراجية وفيه أي شارح السراجية إشارة إلى أن الجمع سوغه التغليب (قوله من صلى إذا دعا بخير) أي فالصلاة بمعنى الدعاء وهذا معناها لغة كما نص عليه النووي في دقائق المنهاج وفي شرح المنهج أول كتاب الصلاة هي لغة ما مر

والمراد بها هنا الاعتناء بشأن المصلى عليه وارادة الخير له (والسلام) التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما وحذرا من كراهة أفراد أحدهما عن الآخر ولو خطا (الاتمان الاكملان) نعتان للصلاة والسلام (على سيدنا) من ساد قومه يسودهم سيادة فهو سيد ووزنه فيعل وأصله سيود قلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء ويطلق على الذى يفوق قومه ويرتفع قدره عليهم وعلى الحليم الذى لا يستفزه غضبه وعلى الكريم وعلى المالك قاله النووى فى أذكاره (محمد) علم منقول من اسم مفعول حمد بالتشديد سمى صلى الله عليه وسلم بذلك لكثرة خصاله المحمودة قال حسان رضى الله عنه:

وشق له من اسمه ليجله ◦ فذو العرش محمود وهذا محمد

(خاتم) أى آخر النبيين جمع نبى بغير همز مأخوذ من النبوة بفتح النون وسكون الباء الموحدة وتخفيف الواو المفتوحة بمعنى الارتفاع وبالهمز من النبأ وهو الخبر (وامام المتقين) جمع متق وهو الخائف من الله تعالى والامام المقتدى به والمتبع (وقائد) أى دليل (الغر) جمع أغر من الغرة وهى فى الاصل بياض فى وجه الفرس فوق الدرهم (المحجلين) جمع محجل من التحجيل وهو بياض فى قوائم الفرس والمراد الموصوفون ببياض مواضع الوضوء من الوجوه والايدى والاقدام على طريق الاستعارة (وعلى آله) هو اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف فى ألفه أمنقلبة عن هاء أو عن واو قال بالاول سيبويه وأصله عنده أهل وقال بالثانى الكسائى وأصله عنده أول من آل إليه فى الدين يؤل ويظهر أثر القولين فى التصغير فمن

أول الكتاب وقال أوله انها من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن المؤمنين تضرع ودعاء وفى الكشاف عند تفسير قوله تعالى يقيمون الصلاة انها تحريك الصلوين حقيقة سميت بها الاركان المخصوصة لتحركهما فيها ثم سمى بها الدعاء تشبيها للداعى بالمصلى فهو فى الدعاء استعارة من المجاز المرسل وفيه عند تفسير قوله تعالى هو الذى يصلى عليكم وملائكته ان الصلاة عبارة عن الاركان المخصوصة ثم نقلت إلى الانعطاف على وجه الترحم كانعطاف عائد المريض عليه والمرأة على ولدها لوجوده فيها ثم منه إلى الدعاء فيكون فى الدعاء مجاز عن المجاز بالاستعارة انتهى وفى الفائق ان الصلاة تقويم العود ثم قيل للرحمة صلاة لاشتمالها على تقويم العمل ثم نقلت إلى الدعاء ففى الدعاء مجاز مرسل عن الاستعارة انتهى ولا يخفى ما بينهما من الخلاف وقد تعقب السعد ما فى الكشاف بقوله وورود الصلاة بمعنى الدعاء فى كلام العرب قبل مشروعية الصلاة المشتملة على الركوع والسجود المشتملين على التخشع وفى كلام من لا يعرف الصلاة بالهيئة المخصوصة دليل المشهور من انها حقيقة لغوية فى الدعاء مجاز فى العبادة المخصوصة لاشتمالها على الدعاء (قوله والمراد هنا) أى المراد من صلاة الله عليه صلى الله عليه وسلم الاعتناء بشأن المصلى عليه وقوله وارادة الخير له لعله عطف تفسير وانما كان هذا هو المراد لان حقيقة الرحمة فى حقه مستحيلة فالمراد غايتها كما تقدم فالمراد ارادة الخير أو فعله وانما اقتصر على الارادة لانها أقرب للحقيقة لا يقال لا حاجة له صلى الله عليه وسلم فى طلب ذلك لحصوله له ولا معنى لطلب تحصيل الحاصل لانا نقول القرب الاعظم من الله لا نهاية له وهو ﷺ لا يزال مترقيا فيه وصلاة الله تعالى عليه تزيده قربا (قوله ولو خطا) ممن قال بذلك الغزالى والزين العراقى وهو الموافق لإطلاق غيرهما كراهة الافراد وحمله على خلاف الاولى يحتاج إلى نقل صريح عن أحد بأن الافراد فى الخط غير مكروه وعلم من قوله ولو خطا الرد على من اعتذر عن ترك السلام باحتمال انه أتى به لفظا فان ذلك إنما يدفع الكراهة اللفظية لا الخطية (قوله الاتمان الاكملان) قيل هما بمعنى والغرض من الجمع بينهما الاطناب وقيل التمام نقص الذات والكمال نقص الصفة وهذا واضح فى الماهيات الحسية لا الاعتبارية الا أن تنزل منزلة الحسية (قوله وأدغمت فى الياء) قال الزرقانى أى من حيث هى لا المنقلبة وكان الاولى وأدغمت الياء فيها (قوله يستفزه) أى يحركه (قوله لكثرة خصاله المحمودة) قال الدنوشرى قال بعضهم لو قال لكثرة حمد الناس له لكان أحسن لانه المناسب لكونه اسم مفعول اه وقد يقال من كثرت خصاله الحميدة حمد بها فكثرة الخصال الحميدة تلزمها كثرة الحمد ولا يلزم من كثرة الحمد كثرة الخصال الحميدة وقوله حمد بالتشديد هو المراد بالفعل المضاعف فى عبارة غيره أى الفعل المكرر العين لا المصطلح عليه (قوله خاتم) بكسر التاء اسم فاعل فهو نعت لاشتقاقه وبفتحها اسم آلة فهو بدل لجموده وتفسير الشارح يحتملهما (قوله والامام المقتدى به) الجمع امام أيضا ذكره فى القاموس وسيأتى فى جموع التكسير ونظيره هجان فعلم بهذا ان ما قاله القاضى كالجوهرى فى قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما من انه فى تقدير واجعل كلا منا لا ضرورة إليه وكثيرا ما يجمع على أئمة والاصل أأممة على وزن أفعلة (قوله من الغرة) أى مأخوذ لا مشتق لان الغرة اسم جامد (قوله وهى فى الاصل بياض الخ) ذكر بعض المحققين انها تطلق فى الاصل أيضا على الشىء الذى عمه البياض وانظر هل المراد بالبياض لون مخالف للون البدن كما فى المستعار منه كما هو ظاهر كلام الشارح أو هو كناية عن النور لما يلزم على الاول من تشويه الخلقة والظاهر الثانى (قوله والمراد الموصوفون ببياض الخ) المراد نور على تلك الحال زائد على نور بقية البدن وظاهر هذا حصول ذلك لمن لم يتوضأ لكن فى الحديث ما يقتضى ان ذلك لا يكون إلا من آثار الوضوء وان لم يتوضأ لا يحصل له ذلك (قوله فى الدين) الاولى حذفه لانه

يريد بيان مأخذ الاصل لا بقيد ما هنا وهو في الاصل من آل اليه رجع اليه بقرابة أو رأى أو نحوه وقد يجاب بأنه راعى المقام والظاهر وجه الخلاف بين الكسائي وسيبويه مع قول الشارح وكلاهما مسوغ وظهور بلوغ ذلك لها بل ورد عن الكسائي انه قال سمعت اعرابيا فصيحا يقول أهل وأهيل ، فإن قيل ولو كان أول أصلا لآل لنطق به العربي فقال أول وأوائل . أجيب بأنه انما لم ينطق بذلك الاصل لأنه مرفوض في كلامهم لأن واو متحركة وقعت أثر فتحة لا ينطق بها لجاز أن يكونا عند الكسائي مادتين مختلفتين كما قال الدماميني وجاز أن يكون آل له أصلان أهل وأول تصغر على أهيل بالاعتبار الأول وعلى أويل بالاعتبار الثاني (قوله فقال الشافعي الخ) انما فسره الشافعي رضي الله عنه بذلك لأنه أراد به من تحرم عليه الزكاة وأما في مقام الدعاء فالأنسب أن يراد به جميع أمة الاجابة (قوله مفيد للإحاطة والشمول) كان الأولى اسقاط مفيد لأن هذا توكيد للاحاطة والشمول المستفاد من آله وصحبه لأن اسم الجنس المضاف يفيد العموم (قوله منصوبان على المفعولية المطلقة) قال الدنوشري المتبادر من عبارته ان عاملهما الصلاة والسلام المتقدمان ولا يخفى اذا عطف سلاما على صلاة يلزم اتحادهما في العامل للزوم كون عامل المتبوع هو عامل التابع غير البدل على قول والعامل ههنا في المتبوع هو الصلاة فيلزم أن يكون أيضا عاملا في سلام وهذا مما تأباه القواعد والمعنى أما الأول فظاهر وأما الثاني فلأن القصد تقوية السلام الأول وتقريره وذلك لا يحصل إلا بكونه عاملا فيه كما لا يخفى والذي يظهر ان ذلك من عطف الجمل وان المعطوف والمعطوف عليه محذوفان والتقدير أصلي صلاة وأسلم سلاما انتهى ، وأقول لا مانع من حمل كلام الشارح على أن الكلام من عطف الجمل بل يتعين حمل كلامه على ذلك حيث كان المتبادر منه ما ذكر إذ لا يصح ذلك إلا بهذا وأيضا يلزم على كون العامل الصلاة والسلام المذكورين عمل المصدر مفصولا بالأجنبي وهو الخبر أعني قوله على سيدنا وقد تقدم بامتناعه (قوله مفيدان لتقوية عاملها) يفهم منه ان ذلك ذلك من باب المفعول المطلق المؤكد وهو مخالف لما سيأتي في باب المفعول المطلق ان نحو ضربته ضربا شديدا ليس مؤكدا اللهم إلا أن يقال التقوية والتقدير يوجدان في المبين للنوع والعدد وهو ينافي ظاهر قول الناظم ، توكيدا أو نوعا يبين أو عدد ، ووجه المنافاة انه جعل ما ذكر أقساما للمفعول المطلق والأقسام لا يمكن اجتماعها (قوله على غير قياس) لأنه اسم جنس خال من علامة التأنيث لأن ألفه زائدة وهمزته بدل من واو ولذا صرف قال تعالى وأوحى في كل سماء أمرها (قوله معنى الشرط) قال الزرقاني الاضافة بيانية أي معنى هو الشرط أي وفيه معنى التفصيل في غير هذا الموضع (قوله لا حرف شرط) أي فقط قال الدنوشري قد يقال إذا كان فيه معنى الشرط فهو حرف شرط فكيف حسن التقابل بينهما ويجاب بأن المراد بحرف الشرط الدال على الشرط أي التعليق نفسه وأما ليست دالة عليه بل هي دالة على استلزام أمر لآخر كما قال الرضي والاستلزام لازم للشرط المذكور لا نفسه على ما يفهم من كلام الرضي حيث قال أما موضوعه لمعنيين تفصيل مجمل واستلزام شيء لشيء ومن ثم قيل إن فيه معنى الشرط لأن معناه هو استلزام الشرط للجزاء (قوله وقول العلامة مكي) هو نص كلام المصنف في هذا الكتاب فيما سيأتي للشارح أول قوله حرف شرط بقوله أي متضمن معنى الشرط ولا ضرورة لذلك كما سنبينه فيما يأتي وعلى كل حال لا وجه لتخصيص مكي بالاعتراض عليه في قوله حرف شرط لأنه تابع للمصنف وكلامه إما على ظاهره أو مؤول وأما قوله وتفصيل فيحتمل انه بيان لا في غالب أحوالها لا في خصوص هذا الموضع وقوله هذه اشارة إلى لفظه اما من حيث هي على ان اسم الاشارة ليس في كلام مكي أو بناء على ما بحثه المصنف في حواشي التسهيل مما يقتضي ثبوت ذلك لها دائما ويقدر لها معادل إذ لم يوجد وسيأتي في كلام الشارح نقل كلامه ومن جرى على ثبوت التفصيل لها دائما حفيد السعد (قوله ومكان قليلا)

قال أصله أهل قال في تصغيره أهيل ومن قال أصله أول قال في تصغيره أويل وكلاهما مسموع ولكن الأول أشهر وأكثر ثم اختلف في معناه فقال الإمام الشافعي أقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ابني عبد مناف لأنهم أهله أو آل أمر ديئم اليه وقيل غير ذلك (وصحبه) اسم جمع صاحب كركب وراكب وعطف الصحب على الآل الشامل لبعضهم لتشمل الصلاة باقيهم (أجمعين) توكيد معنوي مفيد الاحاطة والشمول (صلاة وسلاما) اسما مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة مفيدان لتقوية عاملهما وتقرير معناه (دائمين) نعت صلاة وسلاما (بدوام) أي بقاء (السموات) جمع سماء على غير قياس (والارضين) بفتح الراء ولا يجوز إسكانها إلا في الشعر كقوله :

لقد ضجت الارضون إذ قام من بني ، هذاذ خطيب فوق أعواد منبر

وجمعت أرض جمع المذكر السالم شذوذا (أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم قال الدماميني حرف فيه معنى الشرط صرح به جماعة من النحويين لا حرف شرط اهـ وهي هنا مجردة عن التفصيل كما نص عليه في المغني في اما زيد فنطلق وقول العلامة عبد القادر المكي في حاشيته على هذا الكتاب أما هذه حرف شرط وتفصيل مخالف لما ذكرنا من النقلين معا (بعد) ظرف زمان كثيرا ومكان قليلا تقول في الزمان جاء زيد بعد عمرو

وفي المكان دار زيد بعد دار عمرو وهي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم واختلف في ناصبها إذا وقعت بعد أما فقيل فعل الشرط المقدر وقيل إما لنيابتها عن الفعل المقدر وهو مذهب سيبويه فعلى الأول أما نائبة عن الفعل معنى لا محلا وعلى الثاني نائبة معنى ومحلا والأصل مهما يكن من شيء بعد (حمد الله) فهما هنا مبتدأ والاسمية لازمة للمبتدأ ويكن شرط والفاء لازمة له غالبا فحين تضمنت أما معنى الابتداء والشرط لزمتها الفاء ولصوق الاسم إقامة للازم وهو الفاء ولصوق الاسم مقام الملزوم وهو الابتداء والشرط وإبقاء لأثره في الجملة (مستحق الحمد وملهمه) نعتان لله لمجرد المدح وصح نعت المعرفة بهما لأنهما للدوام والاستمرار وإضافتهما محضة أو بدلان ويمتنع جعلهما عطف بيان على الله لأن عطف البيان للتوضيح المستدعي إبهاما أو للتخصيص المستدعي عموما وكلاهما منتف هنا والاستحقاق الاختصاص والإلهام ما يلقى في الروع بضم الراء وهو القلب (ومنشئ الخلق ومعدمه) فيهما الإعراب المتقدم والانشاء هنا الإيجاد قال الله تعالى إنا أنشأناهن إنشاء أي أوجدناهن إيجادا والخلق بمعنى المخلوق والاعدام الافناء والانفاد ولا يخفى ما في مقابلة الانشاء بالاعدام من الطباق (والصلاة والسلام) مجروران بالعطف على حمد الله وتقدم تفسيرهما (على أشرف الخلق) متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضا للصلاة من جهة المعنى على سبيل التنازع (وأكرمه) معطوف على أشرف (المنعوت) بالنون من النعت بمعنى الصفة (بأحسن) متعلق بالمنعوت (الخلق) بضم الخاء مع ضم اللام وسكونها والضم أشهر والخلق والخلق بفتح الخاء في الأول وضمها في الثاني في الأصل واحد كالشرب والشرب لكن خص المفتوح بالهيآت والأشكال والصورة المدركة بالبصر وخص المضموم بالقوى والسجايا المدركة بالبصيرة والمراد هنا السجية والطبيعة وبينهما من البديع الجناس المحرف (وأعظمه) معطوف على أحسن وهو مقتبس من قوله تعالى وإنك لعلى خلق عظيم (محمد) بدل من أشرف ويجوز كونه عطف بيان عليه فإن إضافة اسم التفضيل إلى المعرفة معنوية خلافا لأبي البقاء العكبري حيث ذهب إلى أنها لفظية (نبيه وخليله وصفيه) نعوت لمحمد والخليل الذي تخلصت محبته والصفي المختار (وعلى آله وأصحابه وأحزابه وأحبابه)

قال الزرقاني قال بعض الشيوخ وهو الأصل فيها (قوله فعلى الأول) قال الزرقاني من هنا تفهم أن الجواب في محل جزم (قوله فهما هنا مبتدأ الخ) الكلام على هذه العبارة يطالب من حواشي مختصر المعاني والبيان (قوله إقامة للازم) منصوب على أنه مفعول لأجله لقوله تضمنت بتأويله بجملة متضمنة فلا يرد أنه يلزم على ما صبه على ماذكر عدم شرط نصب المفعول لأجله وهو اتحاد فاعله وفاعل الفعل المعلل لاختلافهما هنا لأن فاعل تضمنت أما وإقامة المقيم لأنه بالتأويل بما ذكر متحدان لأن فاعل جملت الشخص الذي هو فاعل الإقامة (قوله أو بدلان) أي بدل ومعطوف عليه فليس من تعدد البدل الذي منعه الشارح في إعرابه وفيه كلام بيناه في شرح الألفية عند قولها خير مالك (قوله ويمتنع) فيه نظر لأن عطف البيان قد يجيء للمدح كما نقله السعد عن الزمخشري في تفسير قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام إلا أن يقال ملهم ومستحق جريا مجرى الجوامد لأنهما قد لا يجريان على موصوف وأنه لا خلاص من الاشكال الوارد لأنه لا يجوز تخالف عطف البيان والمبين تعريفا وتنكيرا كالنعت والمنعوت وكان الأنسب للشارح التعليل بذلك (قوله والإلهام ما يلقى في الروع) قال الراغب ويختص بما كان من جهة الله تعالى وجهة الملأ الأعلى قال تعالى فألهمها فجورها وتقواها وذلك نحو ما يعبر عنه بلمة الملك وبالنفث في الروع كقوله عليه السلام إن للملك لمة وإن للشيطان لمة وإن روح القدس نفث في روعي وأصله من التهام الشيء ابتلاعه والتهم الفصيل ما في الضرع ابتلعه وفرس لهم كأنه يلتهم الأرض لشدة عدوه انتهى وهو مبني على أن الإلهام يكون في الخير والشر وخصه بعضهم بالخير وقال إن قوله تعالى فألهمها فجورها وتقواها من باب المشاكلة (قوله على سبيل التنازع) فيه أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره والصلاة والسلام جامدان لأنهما اسما مصدرين كما مر إلا أن يقال المراد أنهما على طريقه لا منه حقيقة كما يدل عليه إقحام لفظ سبيل (قوله المنعوت) أي في القرآن ومن أصدق من الله قيلا أو الذي لعته العقلاء والعاقل لا ينعت أحدا بما ليس فيه فاندفع أنه لا يلزم من كونه منعوتا اتصافه بالفعل فكان الأولى أن يقول المتصف (قوله والمراد هنا السجية الخ) أي لأن التمدح بها أعظم (قوله الجناس المحرف) هو اختلاف اللفظين في الهيئة نحو جبة البرد جنة البرد (قوله وهو مقتبس الخ) الاقتباس في الاصطلاح البديعي أخذ شيء من القرآن أو الحديث لا على أنه منه قالوا ولا بأس بتغيير يسير وافهم أن التغيير الكثير مضر ولا يخفى كثرة التغيير هنا ودعوى أنه أراد بالاقتباس مجرد الأخذ لا تسمع كما لا يخفى على ذي مسكة (قوله بدل من أشرف) يلزم على ذلك تقديم معطوف النسق وهو قوله وأكرمه على البدل أو البيان وذلك لا يجوز فالأظهر أنه بدل أو بيان من المنعوت (قوله فإن إضافة اسم التفضيل إلى المعرفة معنوية) التقييد بالمعرفة نظرا للمقام وإلا فإضافته إلى النكرة معنوية مفيدة للتخصيص كما

يأتى فى باب الإضافة وقوله خلافا لأبى البقاء قد سبق أبا البقاء إلى ذلك ابن السراج والفارسى والكوفيون وتبعهم جماعة من المتأخرين كما يأتى فى كلام الشارح (قوله لطول الفصل) أو للرد على الشيعة حيث منعوا ذلك ووضعوا حديثا يدل على ذلك وهو لا تفصلوا بينى وبين آلى بعلى (قوله والأحباب جمع حبيب) فيه نظر ظاهر والمتعين أن يكون جمع حب تكدن إذ لا يجمع فعيل على أفعال سواء كان بمعنى مفعول كأمنا أو بمعنى فاعل ككريم إلا ماشذ من نحو شهيد وأشهاد وشريف وأشراف (قوله الجناس اللاحق) هو المختلف من أنواع الحروف ويشترط فيه أن لا يقع الاختلاف فى أكثر من حرف ثم إن كان الحرفان المختلفان متقاربين فى المخرج كان الجناس مضارعا كينهون وينأون وإن لم يكونا متقاربين فيه كان لاحقا ومن المضارع الخيل معقود بنواصيها الخير (قوله بضرب من المجاز) أى مجاز الحذف وبهذا المجاز يتوصل إلى دفع إشكال آخر وهو أن مضمون الجزاء هنا وهو كون كتاب الخلاصة بالأوصاف الآتية ثابت حدا أو لم يحمد فالمراد بكونه بعد الحمد الجواب أن الذى جعل بعد الحمد القول والإخبار والإعلام والقيود قد تتعلق بذلك كما نص عليه ابن الحاجب (قوله فإنى قائل لك) (١٤) لا يخفى أن اسم الفاعل حقيقة فى الحال فلا يحسن الجواب إلا أن يقال هو مستقبل باعتبار متعلقه ولو قال فأنا أقول كان أظهر (قوله مختصة بهذا الاسم) أى الذى هو ذات كذا يستفاد من كلامه ولا يخفى أن مجموع اللفظين هو الاسم (قوله حال من كتاب) فيه نظر لأن كتاب اسم أن والعامل فى الحال هو العامل فى صاحبها وسيجىء فى باب الحال أن أن ولكن لا يعملان فى الحال والأظهر أنه حال من الخلاصة وشرط مجىء الحال من المضاف إليه هنا موجود لأنه كبعض المضاف لصحة سقوط المضاف والغنائه عنه وأن يقال فإن الخلاصة أو أنه صفة على ما حرر فى قول التلخيص وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم فانظر حواشيه (قوله والمراد بعلم العربية هنا) قيد بقوله هنا لأنه يطلق على ما يشمل اثنى عشر علما كما قاله الزمخشرى وذلك مشهور (قوله إعرابا وبناء) لا يخفى أن هذا تعريف للنحو الذى لم يشتمل على التصريف فلا يناسب قوله أن المراد هنا المشتمل على التصريف وكان الصواب أن يقول بدل قوله إعرابا وبناء إفرادا وتركيبا ودعوى أن الضمير فى حده عائد على الموصوف بدون صفته خارجة عن أساليب الكلام بعيدة من المقام والكلام على ما يتعلق بحد الحد وما يتعلق بالموضوع فصلناه فى حاشية شرح القطر للفاكهى فلا نعيده وغاير بين الغاية والفائدة والمشهور اتحادهما والفرق بينهما اعتبارى كما نقلناه عن السيد فى تلك الحاشية (قوله بمعنى منظوم) أى فهو مجاز لغوى وفيه استعارة تصريحية بأن شبه جمع الكلمات بنظم اللآلئ المنظومة وأطلق لفظ المشبه به وهو النظم بمعنى المنظوم عليها (قوله نعت لكتاب) يلزم عليه تقديم البدل وهو الألفية على النعت وذلك لا يجوز ويلزم عليه الفصل بين النعت ومنعوته بالحال وهو علم إلخ (قوله الطائى) أى نسبا الجيانى بلدا الأندلسى إقليما الدمشقى منشأ ودارا وبدمشق توفى فى ثمان عشر شعبان سنة اثنتين وسبعين وستمائة وولد سنة ستمائة أو إحدى وستمائة ورثاه ابن النحاس بقوله

معطوفات على أشرف وأعاد الجار مع آله لطول الفصل والأصحاب جمع صاحب خلافا للجوهرى ونظيره شاهد وأشهاد وفى التنزيل ويوم يقوم الأشهاد قال بعض أهل التفسير جمع شاهد والأحزاب جمع حزب وحزب الرجل جنده وأصحابه وقال الراغب الحزب جماعة فيها غلظة ويطلق على الأنصار وكلا المعنيين جائز هنا أما الثانى فظاهر وأما الأول فلقوله تعالى وليجدوا فيكم غلظة وقوله تعالى والذين معه أشداء على الكفار والأحباب جمع حبيب وبين الأحزاب والأحباب نوع من الجناس اللاحق (فإن كتاب الخلاصة) جواب أما ولذلك قرن بالفاء وصح ذلك على ضرب من المجاز وذلك لأن جواب الشرط مستقبل وكون الخلاصة بالصفات المذكورة ليس مستقبلا فيدعى أن الجواب محذوف والمذكور معموله أقيم مقامه عند حذفه والتقدير فإنى قائل لك أن كتاب الخلاصة كذا وكذا إلخ وإضافة كتاب إلى الخلاصة من قبيل إضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك أو من قبيل إضافة المسمى إلى اسمه أى الكتاب المخصوص بهذا الاسم كما فى قوله سرنا ذات مرة أى مرة مختصة بهذا الاسم (الألفية) بالنصب بدل من كتاب وبالجر بدل من خلاصة منسوبة إلى ألف بناء على أشهر القولين أن البيت اسم للصدر والعجز عند العروضيين وقيل كل منهما بيت على حدة (فى علم العربية) حال من كتاب والمراد بعلم العربية هنا علم النحو المشتمل على علم التصريف وله حد وموضوع وغاية وفائدة فحده علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعرابا وبناء وموضوعه الكلمات العربية لأنه يبحث فيه عن عوارضها الذاتية من حيث الإعراب والبناء وغايته الاستعانة على فهم كلام الله تعالى ورسوله وفائدته معرفة صواب الكلام من خطئه (نظم) بمعنى منظوم نعت لكتاب إن نصب وللخلاصة إن خفض (الإمام) مجرور بإضافة نظم إليه (العلامة) صيغة مبالغة فى عالم والتاء فيه لتأكيد المبالغة (جمال الدين) لقب (أبى عبد الله) كنية (محمد) اسم (ابن مالك) نعت أول (الطائى) نعت ثان (رحمه الله) جملة دعائية لا محل لها من الإعراب وفى كلامه مخالفة لأصلين

قال لابن مالك ان جرت بك أدمعي * حمراً بحاكيها النجيع القاني * فلقد جرحت القلب حين نعيت لي * فتدفقت بدمائه أجفاني * لكن يهوّن ما أجن من الأسى * علمي بنقلته إلى رضوان (قوله أن النعت إذا قدم) أطلق النعت فيشمل نعت المعرفة والنكرة فقول الموضح في شرح الشذور ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال معناه أن ذلك جائز لا واجب قال الرضي يجوز أن تقول مررت بظريف رجل والحاصل أن النعت حيث كان صالحا لمباشرة العامل وتقدم أعرب بحسب ما يقتضيه العامل إن كان معرفة وجاز فيه ذلك وجاز إعرابه حالا إن كان نكرة وينظر ما الأول فقول الشارح في شرح القواعد لأن نعت المعرفة إذا تقدم عليه أعرب بحسب العوامل ليس للاحتراز عن النكرة إذ هي يجوز فيها ذلك أيضا وإن جاز أن يكون حالا بل ذكر المعرفة لأن ذلك يتعين فيها (قوله أوقع في النفس) أي على خلاف الواجب في خصوص هذا اللقب لهذه النكتة ولا يخفى أن هذه النكتة تأتي فيما سيق للذم أيضا وبعضهم خصه بغير اللقب الذي اشتهر الإنسان به أما ما اشتهر به الإنسان عرفا كألقاب الخلفاء فإنه يقدم على الاسم لاشتهاره كما أسلفنا (قوله على أن ذلك) أي تقديم اللقب مطلقا أي وإن لم يكن بخصوص هذا اللقب أي كونه للمدح على الاسم لغة وفيه أن هذا لا ينافي أن الواجب على الأفصح تأخير اللقب على الاسم فلا وجه لجعله علاوة (قوله لتخالفهما إضافة ونعتا) (١٥) فإن المبتدأ مضاف والخبر منعوت

أحدهما أن الإمام العلامة نعتان لجمال الدين وما ذكر بعده فقدمهما والنعت لا يتقدم على المنعوت والثاني أنه متى اجتمع الاسم واللقب وجب على الأفصح تأخير اللقب عن الاسم كما سيصرح به وهنا قدم اللقب على الاسم والجواب عن الأول أن النعت إذا قدم وكان صالحا لمباشرة العامل فإنه يعرب بحسب ما يقتضيه العامل ويجعل المنعوت بدلا ويصير المتبوع تابعا واضمحلت النعتية كقوله تعالى إلى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الخفض والجواب عن الثاني أن هذا اللقب مسوق للمدح فإذا جرى لفظ المدح أولا تشوفت النفس إلى الممدوح فإذا ذكر الممدوح بعد ذلك كان أوقع في النفس على أن ذلك لغة كما سيأتي (كتاب) خبر إن وصح الإخبار بكتاب عن كتاب وإن تساويا لفظا لتخالفهما إضافة ونعتا (صغر حجما وغزر علما) بضم عين الفعلين وفاعلهما ضمير مستتر فيهما يرجع إلى كتاب والجملتان نعت لكتاب والمنصوب بعدهما تمييز محول عن الفاعل والأصل كتاب صغر حجمه وغزر علمه هذا إن كانا باقيين على أصلهما من إفادة الإخبار وإن كانا حولا إلى معنى المدح على حد قوله تعالى وحسنت مرتفقا فهما خبر ثان لا نعت لكتاب لأن الجمل الإنشائية يخبر بها ولا ينعت والصغر القلة والحجم النتو يقال ليس لمرفقه حجم أي نتو والغزارة الكثرة وبين الصغر والغزارة نوع من الطباق (غير) بالنصب على الاستثناء المنقطع المخرج مما دخل في حكم دلالة المفهوم واختلف في نصبها في الاستثناء فقال ابن عصفور عن تمام الكلام وقال الفارسي على الحالية وقال ابن الباذش على التشبيه بظرف المكان ويجوز أن تكون فتحة غير هنا بنائية لأن غير إذا أضيفت لمبني جاز بناؤها على الفتح كقوله :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت ... حمامة في غصون ذات أوقال

ومع قطع النظر عن هذا النعت يصح الإخبار به بجعل التنوين للتعظيم وكأنه قال فإن كتاب الخاصة كتاب عظيم (قوله فهما خبر ثان) قال الدنوشري فيه نظر لأن قوله كتاب قبله لا يصح كونه خبرا لعدم الفائدة في الإخبار به إلا أن يقال التنوين للتعظيم وكأنه قال فإن كتاب الخاصة كتاب عظيم اهـ ووجه النظر ظاهر لأن الشارح جعل مسوغ الإخبار بكتاب عن كتاب اختلافهما إضافة ووصفا وإذا جعلت جملة صغر حجما وغزر علما خبر الكتاب الأول لا صفة كتاب الثاني فأين مسوغ الإخبار به والجواب بعيد من كلام الشارح لأنه لم يعرج على التسويغ بالتنوين (قوله المخرج مما دخل في حكم دلالة المفهوم) أي مفهوم الموافقة لأن المفهوم من كونه صغر حجما وغزر علما أنه لا عيب فيه أصلا ثم ذكر فيه عيبا وهو أنه بولغ في اختصاره حتى قارب أن يعد من الألغاز التي لا تكاد تفهم إلا بعد العسر الشديد ويمكن أن يجعل الاستثناء متصلا لأن الصغر أعم من أن يكون قارب أن يعد من الألغاز أولا فكأنه قال لا عيب فيه إلا عيب واحد وهو قربه من الألغاز لكن قال الورقاني هذا لا يثبت به كون الاستثناء متصلا لأن النظر إلى الحكم السابق الذي هو الصغر والكبر وكونه قارب أن يعد من الألغاز ليس من ذلك (قوله واختلف في نصبها الخ) ذكر ثلاثة أقوال والظاهر الأول لاطراده في نحو القوم إخوتك غير زيد فإنه لا يظهر هنا عامل غير التام وهو عامل معنوي كالابتداء والتجرد ويمكن إحداث قول به يجمع بين الأقوال وهو أنه يجوز نصبها على التمام في كل حال وعلى الحال أو التشبيه المذكور حيث وجد عامل صالح للعمل في الحال أو الظرف (قوله ويجوز أن تكون فتحة الخ) المقابلة باعتبار اختلاف وصف الحركة وإلا فهي على هذا الاحتمال لا تخرج عن أحد الأوجه الثلاثة لأنها وإن كانت مبنية فهي محل إعراب لأنها اسم (قوله كقوله لم يمنع الشرب الخ) أي فإن الشاعر فتح غير مع أنها فاعل يمنع لإضافتها إلى المبني وهو الحرف أعني أن كما ذكره الرضي وذلك يجعل ما يلاقي المضاف من المضاف إليه كأنه المضاف إليه كما قاله المصنف في الحواشي فلا

يرد أن المضاف إليه لا يكون إلا اسما لأن ذلك في المضاف إليه حقيقة ونظيره الاضافة في الظاهر إلى الجمل وهي في الحقيقة لمصادرها لا المصدر المنسبك فيرد أنه معرب واندفع الاشكال الذي نقله الدماميني وضمير يرجع للناقة والاول ثم المقل (قوله واللغز الخ) نظم بعضهم فقال واللغز كالقفل وجاء كالرطب • وعنق فاحفظه بلغت الارب ونظمه أيضا فقال:

ولغز كرطب وعنق • والقفل فاحفظها أتى وحقق (قوله أى أبين به مفردات ألفاظه) تفسير أحل بأبين يحتمل أمرين كونه مجازا مرسلا وكونه استعارة تبعية كما قرره السعد في نطقت الحال وقال ان اللفظ الواحد قد يكون استعارة ومجازا مرسلا باعتبارين وبيانه هنا أنه يحتمل انه شبه البيان بالحال واشتق من الحل يحل ويحتمل انه أراد بيحل بين لأنه يلزم من الحل البيان لأنه يتسبب عن الحل البيان فبينهما علاقة السببية (١٦) والمسببية وهذان الاحتمالان جائزان عند الجمهور ويجوز عندهما أيضا أن يكون في الكلام استعارة بالكناية بأن شبهت الالفاظ بالاشياء التى عقد عليها ما يمنع الوصول إليها وأثبت لها الحل على جهة الاستعارة التخييلية وهذا الاحتمال متعين عند السكاكي المنكر للاستعارة التبعية (قوله بفتح الياء) قيل عليه هذا معلوم فما الحاجة للتنبيه عليه وأجيب بأنه للتنبيه على ان أوضح فعل لا اسم تفضيل لأنه لا مدح في حل أوضح المعاني وفيه أن هذه النكتة لا يطرد في ضبط الشارح مبانيه إذ لا مجال لتوهم ان الفتح اسم تفضيل (قوله وفيه استعارة) أى تصريحية لأنه أطلق لفظ المشبه به وهو الشوارد على المشبه وهو ما تضمنته الالفية (قوله وكل شاهد مثال ولا عكس) أى فبينهما عموم وخصوص مطلق والشاهد أخص وفيه نظر لأنه ان أراد ان الشاهد يذكر لاثبات القاعدة فقط والمثال لايضاحها فقط فهما متباينان وان أراد أن كلا منهما يجوز أن يكون كذلك ولما جاز له الآخر فبينهما عموم وخصوص وجهي وكلام الشارح مأخوذ من كلام السعد في المختصر فانظر حواشيه (قوله وربما أشير أنا) انظر هل لابراز الضمير المستتر فائدة مع أنه معلوم وقد يقال دفع توهم ان أشير فعل ماض مبني للمجهول والمعنى ربما أشير في الخلاصة إلى ذلك يعني فيصرح المصنف بما أشير فيها إليه (قوله ولم آل جهدا) في هذا التركيب كلام طويل في المختصر والمطول وحواشيهما من أراد الاطلاع عليه فليرجع إليه (قوله ثم حذف الجار فانتصب) فيه نظر فإن ذلك مقصور على السماع وبعضهم يقيسه وعلى كونه بمعنى أقصر فيكون جهدا تمييزا محول لا منصوبا بإسقاط الخافض (قوله كما فعل في الاسم إلى الخ) هذا مردود كما يعلم بالوقوف على شرح الالفية

قال في المغني (أنه) بفتح الهمزة والضمير لكتاب (لافراط) أى مجاوزة الحد (الايجاز) الاختصار (قد كاد يعد) أى قارب أن يعد (من جملة الالغاز) جمع لغز بضم اللام وفتح الغين المعجمة مثل رطب وأرطاب يقال ألغز في كلامه إذا عمى مراده والاسم اللغز كالرطب واللغز كالعنق واللغز كالقفل حكاها الدماميني فقال وعينه تفتح وتضم وتسكن (وقد أسعفت طالبيه) أى ساعدتهم يقال أسعفت الرجل بحاجته إذا قضيتها له والمساعفة الموافاة والمساعدة (بمختصر) صفة لمحذوف أى بشرح مختصر (يدانيه) أى يقاربه في مسائله التى هى فيه وليس المراد يقاربه في حجمه لأن الحس يخالفه (وتوضيح) أى مبين وكاشف وبه اشتهر (يسايره) أى يحاذيه وقيل يمشي مشيه (ويباريه) أى يعارضه ويفعل مثل فعله (أحل به ألفاظه) أى أبين به مفردات ألفاظه (وأوضح معانيه) بفتح الياء أى أكشفها وأبينها (وأحلل) أى أفكك (به تراكيبه) أى مركباته (وأنقح) أى أهذب (مبانيه) بفتح الياء المثناة تحت جمع مبنى ومبانى الكتاب ما تنبنى عليه مسائله (وأعذب) بالذال المعجمة أى أحلى ومنه الماء العذب (به موارده) جمع موردة بالهاء وهى في الاصل طرق الماء بالطاء المهملة (وأعقل) أى أمنع من العقل وهو المنع (به شوارده) جمع شاردة أى نافرة وفيه استعارة حيث شبه ما تضمنته الالفية بالإبل الشاردة ورشحها بذكر صفة ملائمة للمستعار منه وهو العقل (ولا أخلى) أى أترك (منه مسئلة) مفعلة من السؤال وهى ما يبرهن عليه في العلم (من شاهد) أى دليل وهو ما يذكر لاثبات قاعدة كلية من كتاب أو سنة أو من كلام عربي فصيح (أو تمثيل) أى مثال وهو جزئى من جزئيات قاعدة يذكر ايضاحا لتلك القاعدة فكل شاهد مثال ولا عكس (وربما أشير) أنا (فيه إلى خلاف) في بعض المسائل أى مخالفة للناظم وغيره كقوله في باب الجوازم خلافا لابن مالك (أو نقد) بالدال أى انتقاد على الناظم كقوله في باب الوقف في مسئلة تأتى وهذا مردود باجماع المسلمين على الوقف على كذا (أو تعليل) لحكم (ولم آل) بمد الهمزة من الالو يحتمل أن يكون بمعنى أمنع فيتعدى إلى اثنين حذف أحدهما لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم أمنع أحدا (جهدا) ويحتمل أن يكون بمعنى أقصر فيكون قاصرا وانما يتعدى بإسقاط الجار والتقدير ولم أقصر في جهد ثم حذف الجار فانتصب وهو بفتح الجيم وضمها وفصل القراءة فقال الجهد بالضم الطاقة وبالفتح المشقة (في توضيحه) أى تبيينه (وتهذيبه) بالذال المعجمة أى تنقيته وتصفيته (وربما خالفته في تفصيله) كما فعل في الاسم والفعل والحرف حيث جعلها أقساما للكلمة لا للكلم (وترتيبه) وهو كثير ومنه ما فعل في باب نائب الفاعل

(قوله لا رب غيره) اعلم أن لا التي لنفي الجنس أي لنفي صفته يكون الخبر بعدها منفيا عن جميع أفراد الاسم وغيرهنا لا يصح أن يكون خبرا إلا لأن ذلك يقتضي أن يكون مغايرة الله منفية عن كل رب وليس كذلك لأن بعض الأفراد لا يغاير الله بل عينه فيتعين أن يكون غير صفة لرب على محله قبل لا وهي مقيدة للاستثناء والمعنى أن الأرباب الموصوفة بأنها غير الله لا يطلب منها شيء والخبر محذوف أي لا غير الله يطلب منه شيء (قوله ولا مأمول إلا خيره) الخبر محذوف تقديره معتد به والمعنى لا مأمول غير خير الله معتد به (قوله عليه توكلت) قال الرضي على من معانيها الاستعلاء أي بيان أن شيئا فوق واستعمل على ما بعدها حقيقة نحو زيد على السطح أو حكما ومجازا نحو عليه دين فالدين للزومه وتحمله كأنه ركب عليه أو حمل على ظهره فكأنه فوقه ومنه على قضاء الصلاة وعليه القصاص لأن الحقوق كأنها راكبة لمن يلزمه وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما لعالى عن استعلاء شيء عليه ولكنه إذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لم يراع أصل معناه نحو ما أعظم الله ومنه توكلت على فلان كأنك تحمل ثقلك عليه ومنه توكلت على الله اه ويمكن أن يكون في الكلام استعارة تبعية في الحرف بأن شبه تعلق التوكل عليه تعالى بتعلق الاستعلاء بدخول على واستعمل فيه وكلام الرضي يشير إليه (قوله هذا باب شرح الكلام الخ) أشار به إلى إعراب قول الناظم الكلام وما يتألف منه وإلى أنه خبر عن مبتدأ محذوف بعد حذف مضافين وهل حذفا معا أو على التدريج فيه احتمال ولا يتعين هذا الإعراب بل يجوز أن يجعل الكلام مبتدأ حذف خبره أي باب الكلام هذا الآتي وأن يجعل مفعولا به لفعل محذوف أي افهم أو خذه ولا يجوز كونه مفعولا به لاسم فعل أي هاك كما قيل لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا والرفع أولى لأن فيه إبقاء ركن الإسناد قال المصنف في حواشيه على التسهيل إنما قدر قبل الباب هذا لعدم صلاحية غيره ولأنهم لما يتممون التراجم يصرحون به * فإن قيل كيف يشار إلى غير مشار إليه فأجاب الصفار بأنهم يضعون التراجم بعد الفراغ من المترجم عليه وأجاب السيرافي بأنها وضعت غير مشار بها لتكون معدة للإشارة عند الحاجة إلى ذلك ورده الفارسي في التذكرة بأنه يقتضي إعرابها وأجاب أبو الفتح ابن جني بأن الشيء إذا سلب وصفه فالأكثر أنه يبقى عليه حكمه كباب التسوية فإن بقيت

عليه المصدر به ولا يخرج عن ذلك إلا قليلا وأجاب آخرون بأنه أشار لما في نفسه من العلم وذلك حاضر عنده وقال آخرون أشار إلى الباب مع أنه غائب لأنه متوقع قريب ومثله هذه جهنم وليست الحاضرة ولكن لقرب الساعة جعلت كالموجودة ومثله أتى أمر الله أي يأتي

حيث أخر الكلام على الفعل وقدم الكلام على النائب (وسميته أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ليطابق اسمه معناه والمسالك جمع مسلك وهو طريق السلوك (وبالله أعتصم) أي أمتنع (وأسأله العصمة) أي المنع (مما يصم) بفتح الياء وكسر الصاد المهملة من الوصم بسكون الصاد وهو العيب والعار (لا رب غيره ولا مأمول إلا خيره عليه توكلت وإليه أنيب) أي أرجع قال الناظم: الكلام وما يتألف منه. هذه الترجمة فيها حذف وأصلها (هذا باب شرح) ماهية (الكلام وشرح) ماهية

بدليل فلا تستعجلوه وكل مدخل لشيء فهو باب وهو حقيقة في الحسيات مجاز في المعنويات والشرح الكشف يقال شرحت الغامض إذا فسرته انتهى كلام المصنف وقال الفارسي في التذكرة ما ذكره بعضهم من أن هذا من أوائل الأبواب إنما وضع غير مشار به ليشار به إذا وجد ما أريد من الإشارة إليه خطأ لا وجه له ولو جاز أن يخلو عن معنى الإشارة مع تضمنه معنى حرفها الموجب للبناء فيها لجاز أن تخلو كيف من الدلالة على الحال وأين من الدلالة على المكان وهو وأنا من المكني الذي يدلان عليه وإنما معناه التقريب وتنزيله بذلك منزلة ما حضر ولم يبعد تناوله وتمثيلهم هذا بقولهم هذا ما شهد عليه الشهود وأن ذلك يكتب ولم يشهدوا بعد لا يدل على هذا وإنما هذا بمنزلة قولهم قد قامت الصلاة يقال هذا ولم يقم بعد يراد بها أنها من قرب إقامتها بمنزلة ما قد وقع وأقيم وإنما وضع لفظ الماضي والمعنى الاستقبال انتهى وإنما قدر شرح دون أحكام لقوله في بعض تعليقاته وقد اعترض بعض العصريين على هذه الترجمة بأنها شاملة لجميع الكتاب على تقديره وهو خطأ فإنه لم يتكلم في هذا الباب على شيء من الأحكام بل على شرح الكلام وشرح الألفاظ التي يتألف منها اه ولا يتعين تقدير شرح بل يجوز تقدير بيان ونحوه لكن تقدير شرح أولى لتصريحه به في التسهيل وغيره قال السيوطي في حاشيته المسماة بالتوشيح على التوضيح وقال صاحب الحاشية قدر المصنف لفظ شرح دون لفظ حد إشارة منه إلى عسر الحد فإنه لا يكون إلا بالجنس والفصل القريبين وأقول ما زال العلماء والمحققون قديما وحديثا يستنكرون استعمال الحدود والألفاظ المنطقية في صناعة النحو وسائر الفنون ويذمون ذلك أبلغ ذم ويعدونه من التخليط وإدخال اصطلاح قوم في اصطلاح آخرين قال الإمام أبو محمد عبد الله بن السيد البطليوسي أحد كبار أئمة العربية والمعقول في كتابه الموسوم بكتاب المسائل وقع البحث بيني وبين رجل من أهل الأدب في مسألة نحوية فجعل يكثر من لفظ الموضوع والمحمول والألفاظ المنطقية فقلت له صناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة يجب حمل كل صناعة على المتعارف بين أهلها وكانوا يرون أن إدخال صناعة في أخرى إنما يكون لجهل المتكلم أو

لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق طرق الكلام عليه اه وقال المصنف فى بعض تعاليقه حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود وإنما الغرض بها تمييز الشىء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ولهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس البعيد ونحوه قال وإنما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله فى كتب النحو من جهة متأخرى المشارقة الذين نظروا فى تلك العلوم ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون انتهى وقوله وشرح ما يتألف الكلام منه تقدير معنى لا تقدير إعراب إذ العامل فى المعطوف عليه ليس بمقدر مثله فى المعطوف على الصحيح بل ينصب عليهما انصبابة واحدة قاله السيف الحنفى. فإن قلت شرح الشىء تفسيره مع أنه لم يفسر ما يتألف منه الكلام. أجيب بأن ذكر علاماتها متضمن لتفسيرها فإن قوله الاسم مثلا ما يتميز بكذا فى معنى الاسم ما يقبل كذا وهذا تفسير له وبهذا ظهر صحة تقدير الشارح ماهية ثانيا والحاصل أن الماهية قد تتبين بأجزائها كتبيين الإنسان بالحيوان الناطق وقد تبين بوجه من وجوهها كتبيين الإنسان بالضاحك ومن وجوه تبيين ما يتألف منه الكلام العلامات وقد بينه بها وأشار المصنف بقوله وما يتألف الكلام منه إلى أن الضمير فى قول الناظم وما يتألف منه عائد على غير من هو له فكان حقه البروز فالتركيب على طريق الكوفيين (قوله وهو الكلم الثلاث) قضية تأليف الكلام من الحروف وقال الشيخ ولا مانع من ذلك لأنه أمر اصطلاحى لا حجر فيه وإن كان فى ذلك تردد فى كلامهم لانتفاء اللبس لظهور أن المتألف هو الكلام وقال المصنف فى تعليقته الكبرى على الألفية إنما فصل العلماء تصانيفهم بالتراجم ليضموا الشىء إلى ما يلائمه ويفصلوه عما لا يلائمه وتسهيلا على الطلاب إذ كان إفراد كل نوع بباب يقصد عند الحاجة أسهل فى الاقتباس وأبعد فى تحصيل الشىء من مظانه عن الالتباس وتنشيطا للقارئ لأنه كلما ختم بابا وأخذ فى غيره كان ذلك أبسط لنفسه وأنشط لهمته من أن يستمر على الكتاب بطوله ولذلك فصل الحكيم تعالى كتابه سورا وجزأه العلماء أعشارا وأخماسا وأحزابا (قوله والتألف والتأليف ووقوع الألفة الخ) هذا بالنسبة إلى التأليف تفسير

باللازم والتأليف تفسير بالمعين ثم ظاهر كلامه أن المصنف عبر بتأليف دون ما يتركب مراعاة للخصوصية التى فى التأليف

(ما يتألف الكلام منه) وهو الكلم الثلاث والتألف والتأليف ووقوع الألفة والتناسب بين الجزأين وهو أخص من التركيب إذ التركيب ضم كلمة إلى أخرى فأكثر فكل مؤلف مركب من غير عكس (والكلام) فى اصطلاح النحويين عبارة عن القول

وبذلك صرح المنكت وتعقبه الشيخ بأنه إنما يحسن لو اعتبرت الألفة والمناسبة فى الكلام وليس كذلك بل المدار فيه على مطلق التركيب ولو فقدت المناسبة بين الأجزاء فليس المراد بالتأليف إلا مجرد التركيب وقد ذكر السيد فى حواشى المطالع أن المركب والمرتب والمؤلف ألفاظ مترادفة بحسب الاصطلاح المشهور إلا أن يراد بالألفة والمناسبة مجرد ارتباط الأجزاء بعضها ببعض من حيث الصناعة كارتباط الفعل بفاعله والمبتدأ بخبره وقد فرق شيخ الإسلام فى شرح اللب وغيره بين التركيب والتركيب والتأليف فراجعه وأنه لا فرق بين التألف والتأليف وقال بعضهم قد يشعر تعبيره بيتألف دون يؤلف بعدم اشتراط القصد فى الكلام على خلاف ما ذكره فى غير هذا الكتاب إلا أن يجاب بأن يتألف من تفعل وللتفعل معان منها وهو المناسب هنا مطاوعة فعل التى هى قبول أثر الفاعل وذلك مما يقتضى القصد فيه قيل والأولى أحسن لدلالتها صريحا على الانفعال الناشئ من فعل الفاعل إشارة إلى احتياج التأليف إلى معالجة وكان وجه هذا التوجيه حمل الصيغة على المطاوعة لكن المعالجة غير مطلوبة ولا منظور إليها ولا لازمة هنا فى الترجيح بها ما لا يخفى (قوله من غير عكس) أى لغوى (قوله الكلام) قيل أل فيه للحضور أى هذا اللفظ بدليل قوله عبارة وعلى كون أل الداخلة على المعرفات للحقيقة مالم يمنع منه مانع (قوله فى اصطلاح النحويين) هو وما بعده إما حال من الكلام على رأى سيبويه أو لأن محل منع مجىء الحال من المبتدأ إذا كان مبتدأ فى الحال والأصل وليس الكلام مبتدأ فى الأصل إذ الأصل مفسر الكلام فهو فى الأصل مضاف إليه وصح مجىء الحال منه لأن المضاف عامل فيه أو حال من ضمير منصوب بمحذوف تقديره أعنيه والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان المراد بالمبتدأ ويجوز جعله متعلقا بالنسبة من غير اعتبار لفظ على ما جوزه بعض النحاة كأنه قال الكلام ثبت له هذا الخبر وثبوت الخبر فى اصطلاح النحويين مثلا (قوله عبارة) أى معبر به وهى مصدر جرى كغيره استعملت بمعنى اسم المفعول (قوله عن القول) لعل مراده بالقول ما يتكلم به قليلا كان أو كثيرا قال فى القاموس القول الكلام أو كل لفظ مذل به اللسان تاما أو ناقصا فاندفع ما قد يتوهم عن خروج اللفظ النثر المقيد من تعريف القاموس لأن القول اشتهر فى عرف اللغة فى المقيد بخلاف اللفظ والكلام كما قال السيد فلا يدخل فى القول وما كان مكتفيا بنفسه أى فى أداء المرام لكن يبقى المهمل خارجها وقال الرضى الكلام موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف كواو العطف أو أكثر وكان أكثر من كلمة وسواء كان مهملا أو لا إلى أن قال وأما إطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له وإطلاق الكلام على اللفظ مطلقا حقيق كأصله فى الارتداف وقيل مجازى فيه حقيق فيما فى النفس من المعانى وقيل مشترك بينهما ثم لا يخفى

أن قوله وما كان مكتفيا بنفسه يشمل أمور الخط وشرطه كما يؤخذ من كلامه أن يكون معبرا عنه باللفظ المفيد لأن الكتابة إنما سميت كلاما لقيامها مقام الكلام واعترضه المصنف بأن هذا إطلاق مجازي لا حقيقي فلا يشترط وفيه ماذكر والإشارة وما يفهم من حال الشيء ما في النفس من المعاني قال المصنف التي العبارة عنها مفيدة وهو مأخوذ من كلام القاموس وإطلاق الكلام عليها مجازي وقيل إنه في الأخير حقيقي وقيل مشترك بينه وبين ما في النفس . هذا وكلام القاموس أشد مناسبة لما اصطلح عليه حيث ذكر أن الكلام لغة يطلق على القول فالأولى أن يكون المعنى الاصطلاحي منقولا عنه بقي أن الكلام يطلق لغة على التكليم الذي هو المصدر وفي كلام بعضهم ما يقتضي أن إطلاقه عليه حقيقي وإطلاقه عليه لا يستفاد من كلام القاموس فليحرر (قوله وما كان مكتفيا بنفسه) قال الزرقاني عطف عام على خاص انتهى وفيه نظر لأن قوله وما كان الخ لا يشمل القول الغير التام فالحق بينهما عموما وخصوصا وجهيا (قوله عبارة عن المعنى القائم بالنفس) أي الكلام مطلقا الذي من ماصدقاته كلام الله عندهم عبارة عما ذكر وقول بعضهم الكلام عندهم عبارة عن المعنى القائم بذاته تعالى تخصيص ببعض الأفراد نظرا لاشتهار بحثهم عن كلام الله تعالى هذا والحق أن كلام الله عندهم يطلق بالاشتراك على معنيين على الكلام النفسي المذكور وعلى الكلام اللفظي الدال على الكلام النفسي ومحل بسطه كتب الكلام (قوله في اصطلاح النحويين) أخذ هذا من إضافة الناظم الكلام إليه وفيه أن الإضافة لا تدل على الاصطلاح ويمكن الجواب بأنها تكون للملابسة وتكون بمعنى عند ومنه شاة رقود الحلب وحينئذ فمعنى كلام الناظم الكلام عندنا (قوله ما اجتمع فيه أمران) أي لا زائد عليهما ما زاده بعضهم إما راجع إليهما كرجوع الوضع والإسناد والتركيب والقصد للإفادة على ما سيأتي أو لعدم لصورة كاشتراط بعضهم في الكلام صدوره من ناطق واحد على كلام فيه ذكرناه في حواشي الشكع (قوله والظرفية هنا مجازية) جواب عما يقال هو مجموع الأمرين فيلزم اتحاد المجتمع والمجتمع فيه مع وجوب تغايرهما وأجيب أيضا بأن المجتمع فيه مجموع الأمرين والمجتمع

وما كان مكتفيا بنفسه كما ذكره في القاموس وفي اصطلاح المتكلمين عبارة عن المعنى القائم بالنفس و (اصطلاح النحويين عبارة عما) أي مؤلف (اجتمع فيه أمران اللفظ والإفادة) والظرفية هنا مجازية كقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة أي أنه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة كما قاله في الكشاف والمعنى الكلام في نفسه اللفظ والإفادة لا أن هناك ظرفا ومظروفا حقيقة ولو قال عبارة عن اللفظ والإفادة كما قال الناظم لفظ مفيد كان أجود واللفظ في الأصل مصدر لفظت الرحى الدقيق إذا رمته إلى خارج (والمراد باللفظ) هنا الملفوظ به وهو (الصوت)

كل واحد منهما ولا مانع من كون الجزء مظروفا للكل (قوله أي أنه صلى الله عليه وسلم في نفسه أسوة حسنة) أي قدوة وهو المؤتسى به والمقتدى به كما تقول في البيضة عشرون منا حديدا أي هي في نفسها هذا المبلغ من الحديد وهذا على المبالغة وإما على غيرها فالأسوة بمعنى الاقتداء وهو وصف المقتدي متعلق برسول الله صلى الله عليه وسلم فشبه تعلقه به بتعلق الظرف بالمظروف واستعملت في على طريق الاستعارة التبعية في الحرف (قوله لا أن هناك ظرفا ومظروفا حقيقة) قال الزرقاني بل هنا مظروف حقيقة فقط فالمنفي إنما هو اجتماع الظرف الحقيقي مع المظروف الحقيقي فتأمل (قوله ولو قال عبارة الخ) قال الدنوشري لو قال ذلك لكان باطلا لأن المركب من اللفظ والإفادة غير لفظ فيلزم أن يكون الكلام ليس من الألفاظ وهو خلف اه ويجاب بأن المراد بالإفادة المفيد كما أريد باللفظ الملفوظ (قوله واللفظ في الأصل مصدر) قيد بقوله في الأصل لما سيأتي أن المراد به اسم المفعول بالمعنى الآتي وبجعل اللفظ هنا بمعنى الملفوظ يندفع أن اللفظ الرمي وهو فعل الرامي وفعله ليس هو الكلام بل متعلقه فلا يصح قولهم إن الكلام هو اللفظ ويندفع اعتراض أبي حيان بأن اللفظ جمع لفظة وأقل الجمع ثلاث فيلزم أن لا يكون كلاما إلا ما وجد فيه الثلاث وليس كذلك اه ومن ثم أجاب المصنف بأنه حقيقة عرفية قال ولو سلم فمع القرينة يجاز وظاهر كلامه أن اللفظ الرمي مطلقا وهو حاصل ما في الحواشي العصامية على الجامي لكن قال في شرح رسالة الوضع اللفظ في اللغة الرمي من الفم لا الرمي مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحى الدقيق لأنه مجاز صرح به في الأساس وقال السيد في بعض كتبه واللفظ في أصل اللغة الرمي يقال لفظت الرحى الدقيق ثم الرمي من الفم والمعنيان مصدريان وقيد في الأول بأصل اللغة لأنه الموضوع له وأما غيره فمنقول إليه من ذلك المعنى فهو فرعه وقال في الثاني ثم استعمل ولم يقل وضع لاحتمال كونه حقيقة أو كونه مجازا أي من حيث خصوص كون الرمي من الفم أما من حيث عموم كونه رميا فهو من أفراد الموضوع له في الأصل فيكون حقيقة قطعا (قوله والمراد باللفظ الخ) إنما قال والمراد لما ذكره الشارح من أنه في الأصل مصدر بمعنى الرمي فهو منقول في عرف النحاة إلى ما ذكر في ابتداء أو بعد جعله بمعنى الملفوظ وإلى هذا يشير كلام الشارح وصرح بذلك في شرح الأزهرية (قوله وهو الصوت) إن قيل الصوت فعل الصائت لأنه مصدر صات يصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من المصدر أجيب بأن الصوت يستعمل بمعنيين بمعنى المصدر المذكور وبمعنى الاسم الذي هو الكيفية الحاصلة من المصدر وهو المراد هنا

(قوله من الفم) هذا يقتضى أن اللفظ خاص بما يخرج من الفم وبذلك صرح الرضى وفرع عليه أنه لا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله . فإن قلت يشكل حينئذ أخذ اللفظ فى تعريف الكلام لعدم شموله كلام الله . أجيب بأن المراد ما يمكن أن يخرج من الفم وإن لم يخرج منه والحاصل أن المراد به الحروف خرجت من الفم بالفعل أو لا فيشمل كلام الله وإنما لم يقل لفظ الله رعاية للأدب وتسبيح الحصى ونحوه (قوله المشتمل على بعض الحروف) هذا التعريف قيل أنه رد بحضرة البدر ابن مالك على ما قاله الشنوانى فى الحواشى أو بحضرة المصنف على ما فى التوشيح وسلمه بأن نحو واو العطف يسمى لفظا قطعا ولا يقال إنها اشتملت على هذا الحرف لأن الشىء لا يشتمل على نفسه فالأحسن تعريفه بالصوت المشتمل على تقطيع وأجيب بأن الصوت فيه جهة عموم وهى كونه صوتا وجهة خصوص وهى كونه لفظا فالصوت مشتمل من جهة عمومه ومشتمل عليه من جهة خصوصه بقى أن قضية التعريف أن الحركات ليست بألفاظ وفيها تردد وذهب بعضهم إلى أنها ألفاظ بل كلمات (قوله الهجائية) أى التى هى حروف «ا ب ت» وهى بديهية تعرف من غير احتياج إلى معرفة معنى اللفظ والكلمة فاندفع ما قيل الحرف كلمة كذا والكلمة لفظة كذا فيلزم ذكر اللفظ فى تعريف اللفظ وهو باطل (قوله كالضمائر المستترة) أى فإنها ليست بحرف ولا صوت ولم يوضع لها لفظ وإنما عبروا عنها باستعارة لفظ المنفصل لها وأجروا عليها أحكام اللفظ كالإسناد إليها والعطف عليها وتأكيدها والإبدال منها وكونها ذات حال فإن قيل فيلزم أن يكون اللفظ مستعملا إما فى حقيقته ومجازه إن استعمل فيهما جميعا أو فى مجازه فقط إن استعمل فى معنى شامل لهما بعموم المجاز وعلى التقديرين يلزم المجاز فى التعريف على أنه يمكن أن يدعى أن الضمير المستتر عند النحاة لفظ حقيقة لا مجازا (قوله إطلاقا لاسم السبب على المسبب) السبب هو الرمى واسمه اللفظ والمسبب هو الصوت (قوله والمراد بالمفيد هنا) أى فى التعريف الكلام فإن المفيد قد يكون غير لفظ كالدوال الأربع واعترض بأن هذا دفع بالعناية وهو غير مقبول لأن الإرادات لا تبعل بالمرادات وأجيب بأن هذا عناية ببيان المستعمل اصطلاحا فيكون هو المتبادر بحسب ذلك والمنصرف إليه عند الحقيقة العرفية فتكون (٢٠) مقبولة وقال السيف الحنفى أن هذا هو المعنى بالمفيد حيث وقع قيد اللفظ (قوله ما دل) أى وضعا بأن يدل على معنى عينه الواضع بإزائه بأن يحسن السكوت عليه بخلاف الدال بغيره كالعقل والطبع ولا يلزم خروج المجاز لأنه موضوع بالنوع وبذلك يجاب عن عدم تعرضه للوضع العرفى وقد نص السيد على أن الأفعال فى التعاريف لا تدل على اقتران بزمان بل المراد منها مجرد ثبوت الحدث بالفعل وقيل يراد بها الاستمرار وعلى التقديرين فهى مجاز مشهور فلا ضرر وحينئذ لا يكون التعريف صادقا على الجملة الواقعة خبرا أو صفة أو صلة أو حالا لأنها كانت مفيدة بالمعنى المذكور وليست الآن كذلك لأن التحقيق أنه لم يبق فيها إسناد كان قبل التركيب وحكى بنفى أو إثبات لأن ما فيه ذلك لا يرتبط بغيره أصلا بل فى صورة كلام أخرجت عنه معناه وأتى بها ليتصور مفهوما فيرتبط بغيره (قوله من المتكلم) هو أحد أقوال ثلاثة ورجح بأن السكوت خلاف التكلم فكما أن التكلم صفة المتكلم كذلك السكوت (قوله أى على ذلك اللفظ) فيه نظر من وجهين الأول لزوم خلو الصفة من عائد والثانى أن المعنى لا يحسن السكوت عليه وإن كان مدلول لفظ (قوله منتظرا لشىء آخر) أى انتظارا تاما كالانتظار الذى يبقى مع المسند بدون المسند إليه وبالعكس ولهذا يدخل مجرد الفعل المتعدى والفاعل بدون المفعول به مع أنه يبقى انتظاره لكنه أقل من الانتظار الأول . فإن قيل تعقل الفعل المتعدى موقوف على المفعول به كما صرح فى الكافية . أجيب بأن تعقل المتعدى إنما يتوقف على تعقل شىء ما وهو معلوم كل شخص فلا ينتظر أن يذكره المتكلم لتعقل أصلا وإنما ينتظره لأجل الربط وبيان حال الواقع وبذكر الفاعل قد علم فى الجملة وحصل الربط فلا يبقى انتظار تام لا يقال لو ذكر المفعول يعلم حال الواقع ويحصل الربط أيضا ولا يحتاج إلى الفاعل ولا ينتظره فيكون الفعل مع المفعول كلاما لأنا نقول الاحتياج إلى ذكر خصوص الفاعل لأجل بناء الفعل المبنى للفاعل لا لأصل الإفادة حتى لو بنى للمفعول لكفى المفعول (قوله وعلم من تفسير المفيد بما ذكر أنه لا يحتاج الخ) بذلك أيضا يجاب عن عدم تعرضه للإسناد مع توقف الفائدة عليه وهو نسبة كلمة إلى أخرى على وجه يفيد فائدة تامة ولا يرد نحو جسق مهمل وديز مقلوب زيد فإنه كلام ولا يقصد الإسناد فيه المسند إليه فيه غير كلمة لأنه مهمل وذلك لأنه كلمة حكما لأن اللفظ إذا أريد به نفسه يجرى عليه أحكام الكلمة وإن كان مهملا وأما القول بأن تقديره لفظ جسق فليس بحاسم للشبهة بالكلية فإنه يبقى الإشكال فى أنه مضاف إليه لا يكون إلا اسما إذ هو كل اسم نسب الخ فيفسد تعريف المضاف إليه

من الفم (المشتمل على بعض الحروف) الهجائية (تحقيقا) كزيد (أو تقديرا) كألفاظ الضمائر المستترة وسمى الصوت لفظا لكونه يحدث بسبب رمى الهواء من داخل الرئة إلى خارجها إطلاقا لاسم السبب على المسبب قاله الفخر الرازى والإفادة مصدر أفاد بمعنى دل دلالة مطلقة والمفيد الدال على معنى مطلقا (والمراد بالمفيد) هنا (ما) أى لفظ (دل على معنى يحسن السكوت) من المتكلم (عليه) أى على ذلك اللفظ بحيث لا يصير السامع منتظرا لشىء آخر وعلم من تفسير المفيد بما ذكر لا يحتاج إلى قولهم المركب

لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب ولا الى قولهم المقصود ولأن حسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصداً لما تكلم به وبين اللفظ والإفادة عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في مثل زيد قائم وبوجد اللفظ بدون الإفادة كما في المفرد وتوجد الإفادة بدون اللفظ كما في الإشارة وكل شيئين كان كل واحد منهما أعم من الآخر من وجه يجعل أحدهما جنساً والآخر فصلاً فيحترز بكل مما يشارك الآخر من غيره فيحترز باللفظ عن الدوال الأربع وهي الإشارة والكتابة والعقد والنصب إذ كل منها مفيد وليس بلفظ ويحترز بالمفيد عن المفرد والمركب غير المفيد كالإضافي نحو غلام والمزجي كبعلبك والإسنادي المسمى به كبرق نحره والمعلوم للمخاطب كالسماء فوقنا والأرض تحتنا إذ كل منهما لفظ وليس بمفيد

ويمكن أن يجاب أيضاً بأن المصنف يختار أنه شرط لتحقق الكلام لا جزء وإن اقتضى كلام ابن الحاجب أنه جزء وصرح به الرضي فقد استشكله السيد الصفوي بأنه يقتضي أن لا يكون الكلام لفظاً حقيقة أصلاً فإن الإسناد ربط إحدى الكلمتين بالأخرى بحيث أنه لو لم يتكلم بشيء غيرهما لم يبق للمخاطب انتظار تام لشيء غيرهما مع أنهم أطبقوا على تقسيم اللفظ إلى الكلام وما ليس بلفظ حقيقة لا يكون من أقسام اللفظ حقيقة والمركب من اللفظ وغيره لا يكون لفظاً حقيقة ولك أن تقول لعل المقسم اللفظ مطلقاً (قوله لأن المفيد الفائدة المذكورة يستلزم التركيب) فإن قيل القصد من التعريف شرح الماهية ببيان أجزائها فلا يكفي دلالة الالتزام ولذا قالوا أنها مهجورة في التعاريف قلت أهل هذه الفنون يتسامحون كثيراً في أمثال ذلك ويرد عليه الأعداد المسرودة فإنها مفيدة ولا تركيب فيها لا لفظاً ولا تقديراً (تنبيه) عرف المفيد دون الإفادة مع أن التعبير بها إذ هي التي يشتمل عليها الكلام تحتم فيه لأن تصور المفيد يستلزم تصور الإفادة لأن المشتق أخص من مصدره الذي اشتق منه وتعريف الأخص يستلزم تعريف الأعم لحصل تكثير الفائدة بتصور شيئين (قوله لأن حسن السكوت الخ) بهذا يعلم أن ما يلفظ به المجنون والسكران ليس بكلام لعدم إفادته لكن يبقى ما يلفظ به الساهي ومن لم يقصده ويبعد كونه غير مفيد ويندفع قول السيوطي في التوشيح ثم هنا أمر مهم وهو أن المصنف عرف المفيد بما ذكره ولم يتعرض لاشتراط القصد لا تصريحاً ولا تلويحاً أن رأيه ورأي الناظم اشتراطه كما هو مصرح به في التسهيل والشذور وقد ذكر المصنف في التعليقة الكبرى أن القصد منطو تحت اشتراط الإفادة قال لأن المتحرر في حد المفيد أنه الدال على معنى يحسن السكوت عليه مما هو مقصود ولم يعلم ثبوته ولا نفيه ليخرج بالقيد الأخير نحو السماء فوقنا والنار حارة قال والمفيد حدود مدخولة وهذا هو الذي يحرر لي هذه عبارته وحينئذ يتجه الاعتراض عليه في التوضيح لأنه ترك التصريح به في تعريف الكلام ثم في تفسير المفيد فلا هو أفرده بالاشتراط كما صنع في الشذور ولا هو فسر المفيد بتفسير يشمله كما صنع في التعليقة ولا جواب من ذلك إلا ما ذكره الرضي والشاطبي في الاعتذار عن ابن مالك حيث اشترطه في التسهيل ولم يشترطه في الألفية بأنه قد يكون رآه حين تصنيفها على خلاف ما رآه حال تصنيف التسهيل قال ولا يبعد هذا فقد يكون العالم المجتهد النظر في وقت لا يرتضيه في وقت آخر وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان وبمثل هذا أجاب شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني في كتاب الملمات برد المهمات عما وقع للرافعي والنووي من التناقض في الترجيح (قوله وبين اللفظ والإفادة عموم وخصوص من وجه) فإن قيل كيف يكون بينهما ذلك والماهية لا تتركب من أمرين بينهما عموم وخصوص من وجه مع أن ماهية الكلام متركبة منهما أجيب بأن ذلك في الماهيات الحقيقية الحصلة في الخارج لا في الماهيات الاعتبارية الوضعية والكلام منها فإن قيل الكلام لفظ واللفظ مسموع موجود في الخارج فكيف يكون اعتبارياً أجيب بأن اللفظ يكون مسموعاً وعقلياً وعلى تقدير أنه لا يكون إلا مسموعاً وعقلياً في الخارج فإنه ليس عبارة من اللفظ فقط بل من لفظ وغيره وذلك الغير أمر اعتباري كما هو مقرر في محله ثم كلام الشارح قال الدنوشري فيه نظر لأنه فسر الإفادة فيما سبق بأنها مصدر أفاد بمعنى دل فلا يصح حملها على اللفظ ولا حمله عليها والأمران اللذان بينهما عموم وخصوص من وجه يصح حمل أحدهما على الآخر فالحق أن الذي بين الإفادة واللفظ التباين وقد يقال ذلك تفسير بحسب الأصل والمراد بها المفيد كما يشعر به تعريف المفيد لا الإفادة بقي أن مراده بالإفادة الدلالة المطلقة كما قال قريباً وأما الإفادة بمعنى دلالة اللفظ فبينها وبينه عموم وخصوص مطلق كما لا يخفى (قوله وتوجد الإفادة بدون اللفظ) انظر هذا مع تفسيره ما في تعريف المفيد باللفظ فكيف توجد الإفادة بدون اللفظ إلا أن يقال تفسير المفيد بلفظ تفسير مراد (قوله مما يشارك الآخر من غيره) الأولى أن يقول عما يشمله الآخر من غيره (قوله والمركب غير المفيد) قال المنكت استثنى من غير المفيد الحال نحو حلت الجبل فإنه كلام نص عليه من قال القاسمي وقد يراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه مع قطع النظر عن حال المعنى في نفسه فيدخل الحال ولا حاجة للاستثناء (قوله والمعلوم للمخاطب الخ) قضية جعله غير مفيد أنه ليس بكلام وصحح أبو حيان أنه كلام ومبنى الخلاف أنه هل تشترط الفائدة الجديدة بأن يفيد المخاطب ما يجهله أو تكفي الفائدة الوضعية بأن يحسن السكوت بالمعنى السابق ولو فيما لا يجهله أحد وقال الأصفهاني

مثل هذا كلام لأنه خبر وكل خبر كلام . فإن قلت إنما يكون خبرا إذا أفاد السامع وهذا ليس كذلك؟ أجيب بأن المراد بالمفيد أن يكون بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت عليه وإن كان حاصلا عند السامع ولئن سلم اشتراط عدم حصوله عنده لكن في ظن المتكلم لا في نفس الأمر . فإن قلت لا يتصور ذلك في ظن المتكلم وهو من الأمور المعلومة لكل أحد . قلت لا يلزم أن يكون المدرك متنقشا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا مثل هذه الضروريات عائد إلى المحسوس بإحدى الحواس الخمس فيفيد بالنسبة إلى فاقد ذلك الحس الذي يدرك به هذا النوع من المحسوسات فيكون كلاما وليس من شرط الكلام أن يكون مفيدا عند كل أحد . أقول قوله وأيضا مثل هذه الضروريات الخ لا يجري في مثل الجزء أقل من الكل لأنه غير عائد إلى ما ذكر قال أبو حيان ومحل الخلاف ما إذا ابتدئ به فيصح أن يقال زيد قائم كأن النار حارة واعلم أن قضية كون المعلوم للمخاطب غير مفيد أن الفائدة المعتبرة في الكلام غير المعتبرة في باب الابتداء لأن صنيعهم هناك صريح في صحة الابتداء بالمعرفة مطلقا ولو فيما لا يجهل ويبعد غاية البعد الحكم بصحة الابتداء المقتضي لصحة التركيب مع إخراجه عن الكلام اصطلاحا إلا أن يخص عند من يشترط الفائدة الجديدة بما إذا أفادها وهو في غاية البعد عن صنيعهم ويلزم على اختلاف البابين إما وجود كلام اصطلاحي مع عدم صحة الابتداء وإما تصحيح الابتداء مع انتفاء الكلامية اصطلاحا وكلاهما في غاية البعد والأوجه التسوية بين البابين وأن كل ما صح الابتداء به كان كلاما اصطلاحا وكل ما صح كونه كلاما اصطلاحا صح الابتداء به وإن تفاوت الحال بالنسبة لاعتبار الفائدة وعدم اعتبارها (قوله ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع) أي ولم يعبر بجنسا ولا فصلا (قوله ولا يحتاج إلى ذكر الوضع) أي العربي لا الوضع بمعنى القصد لأنه مر أن لا حاجة إليه وحينئذ يرد على الشارح بتسليم قوله لأن الأصح أن دلالة الكلام عقلية أنه يحتاج إلى الوضع العربي احترازا عن الكلام العجمي وما دلالته عرضية لم يوضع اللفظ لها كدلالة جاء غلام زيد على أن لزيد غلاما فتدبر (قوله لأن الأصح أن دلالة الكلام عقلية) هذه طريقة ضعيفة والصحيح أنها وضعية وما ذكره دليلا على مدعاه غير مثبت له لأنه لا يلزم من الفهم بالضرورة أن تكون دلالة الكلام عقلية لجواز الفهم بوضع الواضع مع العقل وقد صرح بعض المحققين من المناطقة عند تقسيم الدلالة إلى وضعية وعقلية وطبيعية بأن المراد بالعقلية ما ليس لغير العقل فيه مدخل لا ما للعقل فيه مدخل وإلا كانت جميع الدلالات عقلية لأن العقل له مدخل في الجميع (قوله بإعرابه المخصوص) احترز عما لو سمعه من غير إعراب بل على طريق التعداد فإنه لا يدل على ذلك لأن الدال على النسبة بين المبتدأ والخبر في اللسان العربي إنما هو الحركات الإعرابية ولا يرد على تقييد الإعراب بالمخصوص أنه لو أعربه بإعراب خطأ بأن نصب الفاعل في قام زيد فهم بالضرورة معناه لأن الغرض إنما هو الاحتراز عن صورة التعداد والكلام الملحون خارج عن الاعتبار (قوله فهم بالضرورة) أي العقل (قوله وصور تأليف الكلام ستة) دخول على قول المصنف وأقل ما يتألف الخ لأن قوله وأقل مؤذن بأنه قد يتألف من أكثر مما ذكر وبقي عليه سابعة وهي تألفه من اسم وجملة كزيد يقوم أبوه وثامنة وهي من صور الأقل وهي تألفه من حرف واسم نحو يا الله لأن ... الذي لا خبر لها لا لفظا ولا تقديرا وإنما تم الكلام بذلك حملا على معناه وهو أتمنى ماء والإتيان بالتاء في العدد نظرا إلى إضافة المعدود إلى المميز الذي هو الكلام والقاعدة أن المميز أضيف إليه المعدود يجوز معه الإتيان بالتاء وتركه كما صرح به المرادي (قوله جملة القسم وجوابه) أي الشرط وجوابه ما ذكره تبعا للمصنف في شرح القطر من أن الكلام في الجملة الشرطية والجملة القسمية هو مجموع الشرط والجزاء ومجموع القسم والجواب خلاف ما صرح به الشيخ الرضي فإنه قيد الإسناد المعتبر في الكلام بالمقصود لذاته وأخرج بذلك الإسناد الذي في الجملة القسمية لأنها لتوكيد جواب القسم والذي في الشرطية لأنها قيد في الجزاء قال الجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية لكن قال السيد جواب القسم كلام بلا نزاع وأما جواب الشرط ففيه بحث والحق أن الكلام هو المجموع المركب من الشرط والجزاء لا الجزاء وحده لأن الصدق والكذب إنما تعلقا بالنسبة التي بينهما لا بالنسبة التي بين طرفي الجزاء يظهر لك ذلك بالتأمل في قولك إن ضربتني ضربتك فإنه قد لا يوجد منك ضرب المخاطب أصلا ويكون هذا الكلام صادقا ولو كان الحكم المقصود الجزاء لم يتصور صدقه مع انتفاء مدلوله بالكلية وتحقيق هذا المبحث يطلب من حواشينا على المختصر في بحث تقييد المسند بالشرط (قوله وأقل ما يتألف الخ) ما فيه مصدرية ومن ابتدائية أي وأقل تألف الكلام ناشئ من اسمين أو كائن منهما وبقي للأقل صورة قدمناها قال في شرح القطر وما صرح به من

ولعل هذا هو الحامل له على التعبير بالاجتماع ولا يحتاج إلى ذكر الوضع لأن الأصح أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية فإن من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام إلى زيد وصور تأليف الكلام ستة اسمان وفعل واسم وفعل واسمان وفعل وثلاثة أسماء وفعل وأربعة أسماء جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه (وأقل ما يتألف الكلام) خبرا

أن ذلك أقل ما يتألف منه الكلام وهو مراد النحويين وعبارته هذه توهم أنه لا يكون إلا من اسمين أو فعل واسم اه يعني ابن الحاجب وبما قاله المصنف في شرح القطر يسقط قول اللقاني لا حاجة لقوله أقل نظرا لما قاله ابن الحاجب ومن تبعه وقد وجه السيد عبارته في حاشية المتوسط بأن الكلام إنما يتحقق بالإسناد الذي يتحقق بالمسند إليه والمسند فقط وهما إما كلمتان أو ما يجري مجراهما وما عداهما من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اه ومراده بما يجري مجراهما ما يرتبط بغيره بالإسناد إليه أو به كما صرح في حاشية الرضي فيدخل طرفا الشرط قطعا ولا يرد أن طرفيها لا يصح التعبير عنهما بكلمتين وقال السيد الصفوي إلا وجه أن الحصر بالنسبة إلى التراكيب الباقية أي لا من فعلين أو حرفين أو فعل وحرف أو حرف واسم وكأنه قال يحصل منهما لا من بقية الأقسام فلا يضر وجود الكلام في موضع آخر ه فإن قيل يجب تغاير المتألف والمتألف منه بالضرورة وإلا لما تألف وهذا ليس كذلك لأن الاسمين نفس الكلام فإنه ليس إلا عبارة عنهما . قلت يكفي تغايرهما بالاعتبار فإن المتألف هو المجموع من حيث هو والمتألف منه الأجزاء ملحوظة على التفصيل (قوله من اسمين) قدم تأليف الاسمين لاستحقاق جزئية التقديم وإنما قدم الفعل على الاسم في تأليف الاسم والفعل لأن المركب منهما يلزم فيه تقديم الفعل (قوله فإن الوصف الخ) تعليل لقوله أو حكما (قوله مع مرفوعه المستتر) وأما مع مرفوعه الظاهر فتارة يكون في حكم المفرد نحو زيد قائم أبوه وتارة يكون كلاما تاما نحو أقائم الزيدان ووجه ذلك حررناه في حواشي الفاكهي والمختصر (قوله فسقط ما قيل الخ) أي بقوله فإن الوصف الخ وفي تعليقة المصنف مثل أبو علي الاسمين بزيد أخوك وتعقبه بعض المتأخرين بأن هذه الثلاثة أسماء فكان الصواب تمثيله بقوله ذا زيد والجواب أن الاسم الثالث جيء به لبيان الاسم الثاني وتعريفه ثم وقع الإسناد بين الأول والثاني ولا حظ الثالث في ذلك قال وللشاح أن يشاح في دار زيد أيضا لأن التنوين (٢٣) حرف معنى فالمثال السالم إذا أحد
ثق أنه إنما تم كون الاسمين بمجردهما نفس الكلام بناء على أن الإسناد شرط لا جزء اعلم ما مر ولا يصح الجواب عنه وما قبله بأن المراد من اسمين ملفوظين لأنه يندفع مع قوله ومنه استقم (قوله ونعم العبد) ربما يفهم منه أن ذلك بمجرده كلام وفيه تأمل يعلم من

كان أو إنشاء (من اسمين) حقيقة كهيهات العقيق أو حكما (كزيد قائم) فإن الوصف مع مرفوعه المستتر في حكم الاسم المفرد بدليل أن الضمير المستتر فيه لا يبرز مع التثنية والجمع بخلاف الفعل مع مرفوعه المستتر فيه فسقط ما قيل أن زيدا قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (ومن فعل واسم كقام زيد) ونعم العبد (ومنه) أي من التأليف من فعل واسم (استقم فإنه) أي فإن استقم مع مرفوعه المستتر فيه كلام مؤلف (من فعل الأمر المنطوق به) وهو استقم (ومن ضمير) المفرد (المخاطب) المستتر فيه (المقدر بأنت) ولا يجوز التلفظ به وإنما فصله بقوله ومنه لأمور أحدها التنبيه على أنه مثال لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي ثانيها أنه لا فرق في التأليف بين أن يكون الجزآن مذكورين أو أحدهما ثالثها أنه لا فرق في الكلام بين الإخبار والإنشاء رابعها أن شرط حصول الفائدة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون الضمير واجب الاستتار فقام على تقدير أن يكون فيه ضمير لا يسمى كلاما على الأصح خامسها الرد على

قوله في شرح الأزهرية أن من التركيب الغير المفيد حبذا وهي كنعم الرجل بلا اشتباه لأن حب فعل وذا فاعل وعما قيل إن هذه الكلمة خبر عن المخصوص على بعض الأقوال وإنما زاد الشارح هذا المثال للرد على القائل بأن امم اسم أو حرف كما سيجيء وكان ينبغي أن يزيد أيضا يا زيد لأنه من تركيب الفعل والاسم عند الجمهور لأن حرف النداء نائب عن الفعل بدليل أن الكلام لا بد فيه من مسند ومسند إليه والحرف لا يصلح لذلك وأن لام الاستغاثة تلحق المنادى وهي من حروف الجر فلا بد من فعل أو ما في معناه ليتعلق به وأن لا تمال والحرف لا يمال وإنما أميلت لقيامها مقام الفعل وأما كون يا زيد إنشاء وأدعو زيدا خبرا فلا يصح كونهما بمعنى مدفوع بأن النيابة إنما كانت لهذا الغرض وبأنه لا يلزم تساوي المتساويين في معنى في جميع الأحكام (قوله أي التأليف) الأظهر رجوعه إلى المؤلف الذي هو الكلام أي متألف الكلام وعلى ما ذكره لا بد من حذف مضاف أي تألف استقم (قوله المقدر بأنت) أي المقدر معناه إذا أريد تفسيره لأن المستتر متصل وأنت بارز فلا يقدر به لا يقال لا بد من المقدر أن يصح بملفوظ يكون مطابقا للمقدر ليصح التعبير عنه والمطابقة الآن غير حاصلة لتفاوتهما بالاتصال والانفصال لأن المطابقة إنما تعتبر حيث أمكن التعبير عن المقدر والمانع من المطابقة هنا الاستحالة لأن المتصل لا يمكن النطق به (قوله وإنما فصله بقوله ومنه لأمور) هذه الأمور كلها غير الأول لا يتعين أن تستفاد من الفصل بل يجوز أن تستفاد من التمثيل من غير فصل (قوله لا من تتميم الحد خلافا للشارح والمكودي) ظاهره أنهما لم يجعلاه مثالا وليس كذلك كما هو صريح قول الشارح . فالكل من تتميم الحد بالتمثيل فالخلاف إنما هو في كونه مثالا مجردا أو مثالا متمما للحد بناء على أن الفائدة مطلقة أو منصرفة إلى التامة ثم ما نبه عليه المصنف لا مانع منه بناء على أن الفائدة عند الإطلاق إنما تنصرف للتامة والشارح والمكودي جعلاه تقييدا للبيان أنه لا قرينة على إرادة التقييد (قوله رابعها أن شرط الخ) فيه نظر والظاهر أن ذلك لا يشترط فنحو قام في جواب هل

قام زيدأو مافعل زيد كلام ولا وجه لنفى كلاميته مع تحقق التركيب والإسناد المقصود فيه ولما ذكر إمام الحرمين ان الكلام يتألف من حرف واسم نحو ماقام قال الجلال المحلى أثبته بعضهم ولم يعد الضمير فى قام الراجع إلى زيد مثلا لعدم ظهوره والجمهور على عده كلمة اه أى لتوقف الفائدة الكلامية عليه وبه يفارق عدم عد الضمير فى قائم من زيد قائم (قوله والكلم التى يتألف الكلام منه) فيه نظر لأن المراد بالكلم لفظه لأنه الذى يقال فيه اسم جنس والذى يتألف منه الكلام ماصدق الكلم أى مايصدق عليه لفظ الكلم وهو الاسم والفعل والحرف ويمكن أن يقال فى الكلام مضاف مقدر أى من ماصدقاته أو الضمير فى يتألف عائد على الكلم بمعنى آخر على طريق الاستخدام (قوله لأنه يدل على الماهية من حيث هى هى) هذا مبنى على أن اسم الجنس موضوع الماهية من حيث هى هى وهو مامشى عليه بعض النحاة واختار ابن الحاجب أنه موضوع الماهية مع وحدة لابعينها ويسمى فردا منتشرا وتبعه السعد فى مباحث تعريف المسند إليه وسيأتى مايبنى عليهما (قوله لأنه يجوز تذكير ضميره) أى جوازا مساويا للتأنيث فلا ينافى قوله بعد والجمع يغلب عليه التأنيث واستدل أيضا بتصغيره على كليم ولو كان جمعا لكان فى التصغير مردودا إلى الواحد فيصغر على كليمة لاعلى كليم وبعضهم يوقعه تمييزا لأحد عشر واستدل الجامى على أنه اسم جنس بتذكير وصفه فى قوله تعالى إليه يصعد الكلم الطيب فإنه لوكان جمعا لوجب التأنيث ورد بأنه لا دلالة فى التذكير على ذلك لجواز أنه اسم جمع أو جمع تكسير فإنه يجوز تذكير وصفهما أخذا من قول الرضى وأما اسم الجمع فبعضه واجب التأنيث كالإبل والخيل والغنم فحاله كحال جمع التكسير فى الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كالركب فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب ومضت الركب والركب مضى ومضوا انتهى ولا فرق بين الخبر والوصف فإذا جاز التذكير والتأنيث فى خبر اسم الجمع جاز فى وصفه وقال فى اسم الجمع يجوز إجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا يمتنع إجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو اثمر النخل واثمرت النخل والنخل اثمر واثمرت واثمرن اه وهذا صريح فى جواز تذكير ضمير التكسير وتأنيثه وصرح به قبل ذلك فى قوله وضمير العاقلين لا بالواو والنون أما واو نحو الرجال" والطلحات ضربوا نظرا إلى العقل وأما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال والطلحات فعلت وتفعل وفاعلة نظرا إلى تأويان معنى الجماعة على اللفظ اه وهذا قطعا يفيد جواز تذكير الضمير فى الوصف إذ لا فرق قطعا بين الخبر والوصف فتذكير وصف الكلم لايدل على أنه اسم جنس لجواز أنه اسم جمع أو جمع تكسير على بعض لغات الكلمة (قوله لدلالته على أكثر من اثنين) هذا يدل على أن اسم الجنس الجمعى مادل على أكثر من اثنين وهو مخالف لما دل عليه كلامه سابقا من أنه موضوع للماهية من حيث هى هى ومال الرضى إلى أنه اسم جنس حقه أن يقع على القليل والكثير لأن الاستعمال يمنع من صدقه على مادون الثلاث وقوله لكن الاستعمال الخ معناه أنه اسم جنس وضعا جمعى" استعمالا فلا يرد أن اسم الجنس موضوع للماهية وذلك مناف لكونه جمعا لكن يرد أنه يلزم كونه مجازا دائما والظاهر أنه غير مجاز وإن قلنا أن استعماله فى الإفراد حقيقة أشكل بأنه إنما وضع للجنس وقد يقال أنه استعمل فى الجنس فى ضمن إفراد الثلاثة فأكثر نظير لام الاستغراق وهو بعيد وبالجواب المذكور يعلم أن اسم الجنس موضوع للماهية سواء فيه الذى يعبر عنه باسم الجنس الإفرادى والذى يعبر عنه باسم الجنس الجمعى وتقسيمه إليهما إنما هو بحسب الاستعمال لا الوضع وهو ظاهر ضرورة أنه اسم جنس وحينئذ فمراد الشارح ومن يوافق كلامه بدلالته على أكثر من اثنين الدلالة بحسب الاستعمال لا الوضع ومن الناس من توهم أن اسم الجنس الجمعى موضوع للأفراد وهو فاسد كما لايخفى واعلم أن كون اسم الجنس صالحا بحسب الوضع للقليل والكثير إنما يستقيم على قول من يجعله موضوعا للماهية من حيث هى هى فإن الماهية توجد فى الفرد والأكثر أما من يجعله موضوعا للماهية مع وحدة لا بعينها ويسمى فردا منتشرا كابن الحاجب فى شرح المفصل ومشى عليه السعد فى مباحث تعريف المسند باللام فلا يستقيم عنده إطلاقه على الكثير بحسب الوضع إلا مع أل ومن ثم قالوا أنها تدخل عليه مجردا عن معنى الواحدة لكن مشى السعد فى بحث كون المسند إليه مبنيا على الأول حيث قال فى قوله تعالى إنما الله إله واحد أن إله حامل لمعنى الجنسية والوحدة فليحرر (قوله واستفيد كونه اسم جنس الخ)

أبى حيان حيث قال إن مقتضى تمثيله يعنى الناظم باستقم أنه بسيط لأن التركيب من عوارض الألفاظ ويستدعى تقدير وجوده لاوجود ورد بأن المراد بالألفاظ مايكون بالقوة أو بالفعل والضمائر المستترة ألفاظ بالقوة ألاترى أنها مستحضرة عند النطق بما يلابسها من الأفعال استحضار الاخفاء معه ولا لبس قاله الموضح فى شرح اللمحة (والكلم) الذى يتألف الكلام منه (اسم جنس) لأنه يدل على الماهية من حيث هى هى وليس بجمع خلافا لما وقع فى شرح الشذور لأنه يجوز تذكير ضميره والجمع يغلب عليه التأنيث ولا اسم جمع خلافا لبعضهم لأن له واحدا من لفظه والغالب على اسم الجمع خلاف ذلك (جمعى) لدلالته على أكثر من اثنين وليس بإفرادى لعدم صدقه على القليل والكثير واستفيد كونه اسم جنس

لأنواع الثلاثة من قول الناظم واسم وفعل ثم حرف الكلم وكونه جيمعا من قوله واحده كلمة وظاهر النظم أن الكلم مبتدأ وماقبله خبر عنه فتتوقف ماهية الكلم على الأنواع الثلاثة ونحن نجد الكلم قد يوجد من نوعين منها بل من نوع واحد فقط فلا جرم عدل الموضح عن ذلك وجعل الأقسام الثلاثة خبراً لمبتدأ محذوف وجعل جملة قوله (واحده كلمة) خبراً ثانيا عن الكلم وقال واحده بتذكير الضمير تبعا للناظم ولو قال واحدها لجاز فإن اسم الجنس الجمعي يجوز فيه الوجهان وقد ورد القرآن بهما قال الله تعالى كأنهم أعجاز نخل خاوية ونخل منقعر (وهي) أي الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع (الاسم والفعل والحرف) ونقل عن الفراء أن كلا ليست واحدا من هذه الثلاثة بل هي بين الأسماء والأفعال وقال الفخر الرازي لا يصح أن تكون الكلمة جنسا لهذه الأنواع الثلاثة لأنها لو كانت جنسا لها لكان امتياز كل واحد من هذه الثلاثة بفصل وجودي مع أن الحرف يمتاز عن الاسم والفعل بقيد عدمي وهو كون مفهومه غير مستقل بالمفهومية والاسم أيضا يمتاز عن الفعل بقيد عدمي وهو كونه غير دال على زمانه المعين اه وحاصل كلا. ، أن الماهيات لا تتقوم بالعدم لكنه قال قبل هذا الكلام اللهم إلا إذا عنى بالجنس مجرد القدر المشترك بين هذه الثلاثة فحينئذ يستقيم انتهى. وينقسم اسم الجنس الجمعي إلى ثلاثة أقسام مايفرق

فيه نظر لأنه لا يستفاد من النظم إلا إطلاقه على الثلاثة وأما كونه اسم جنس فلا وكذا يقال في قوله واستفيد كونه جمعا من قوله واحده كلمة فإن الواحد يكون للجمع ولاسمه ولاسم الجنس (قوله وظاهر النظم الخ) فيه نظر لأن الظاهر كون الكلم مبتدأ وما بعده خبره إذ الأصل تأخير الخبر لا يقال يعارضه أن الأصل في الخبر الإفراد لأن الرضى نص على منع أن الأصل الإخبار بالمفرد لوقوع كل منهما في كلام العرب وذلك الوقوع لا يستلزم إصالة أحدهما وفرعية الآخر ولو سلم فهو وإن كان جملة لكنه مفرد حكما وقولهم الأصل الإخبار بالمفرد معناه حقيقة أو حكما والجملة مفرد حكما (قوله ونحن نجد الخ) تحرير هذا الموضع أنه يرد على كون الكلم مبتدأ خبراً عنه بما قبله أي والكلم اسم وفعل وحرف أي ينقسم إلى الثلاثة أنه لا يصح انقسامه إلى الثلاثة سواء جعل من تقسيم الكل إلى أجزائه إذ لا يشترط في إطلاقه اجتماع الأنواع الثلاثة أو من تقسيم الكلي إلى جزئياته إذ كل واحد منها ليس جزئيا له إذ الاسم وحده ليس كلما وكذا الباقي وأجيب باختيار الشق الثاني وجعل الاسم على معنى الأسماء والفعل على معنى الأفعال والحرف على معنى الحروف والمعنى أن الكلم أسماء وأفعال وحروف أي ينقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة انقسام الكلي إلى جزئياته ويرد عليه مع ما فيه من التعسف أنه غير حاصل للأقسام إذ يخرج منها البعض من تلك الأنواع الثلاثة كاسمين وفعل أو حرف وكاسم وفعل وحرف وكحرف واسم وفعل وكفعل واسم وحرف وكحرفين واسم أو فعل وكحرف واسم وفعل فإن حمل على معنى والكلم أسماء أفعال وحروف بمعنى أنه ينقسم إلى جموع في هذه الأنواع متفقة النوع أو مبعضة كان أمسًا على تعسف (قوله فلا جرم عدل الموضح الخ) يشكل عليه أن المراد بواحده فرد من معناه وهو فرد من ماصدقات مفهوم الكلمة لأن مسماه ثلاثة أمراد فصاعدا من أفراد مفهومها سواء كانت الثلاثة فصاعدا أسماء أو أفعالا أو حروفا أو مبعضة من ذلك بناء على أنه لا يشترط في مسماه تركيب ولا ارتباط لبعض أجزائه ببعض من حيث المعنى كما هو الظاهر وإن وقع في بعض العبارات التعبير بالتركيب ولا يخفى أن الواحد بهذا المعنى لا يتصور أن ينقسم إلى اسم وفعل وحرف وإنما الذي يتصور انقسامه إلى ذلك هو مفهوم الكلمة الاصطلاحية المحدودة بقولهم الكلمة قول مفرد وبقولهم الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وهذا المفهوم ليس هو واحد الكلم إذ ليس معناه جماعة منها هذا المفهوم بل لا يتصور تعدده وإنما المتعدد ماصدقاته وحينئذ فهذا الوجه لا يمكن تصحيحه إلا بغاية التكلف والتعسف بأن يجعل الضمير المحذوف المخبر عنه باسم وما عطف عليه راجعا لمفهوم الكلمة من حيث هي لا للكلمة المراد في قوله واحده كلمة فيصير التقدير واحده كلمة أي واحده فرد من الأفراد يسمى كلمة وهي أي الكلمة أي مفهومها من حيث هي لا المرادة هنا اسم وفعل ثم حرف أي تنقسم إلى ذلك فتأمل. بقي أنه على ما عدل إليه الموضح يكون قوله واحده كلمة جملة مستأنفة لبيان أن الواحد مما يطلق عليه الكلم يسمى كلمة (قوله خبرا ثانيا) قال الزرقاني أي في كلام الموضح لأن اسم جنس خبر أول والجملة خبر ثان لكن يشكل على هذا أن الموضح لم يجعل الأقسام خبراً لمبتدأ محذوف وإنما جعلها الناظم على حل الموضح ويحتمل أن يكون في كلام الناظم ويكون مسماه خبرا ثانيا باعتبار الخبر الأول وهو الذي مبتدؤه محذوف (قوله فإن اسم الجنس الجمعي الخ) ظاهره أن كل اسم جنس جمعي كذلك وسيأتي في باب العدد أنه ثلاثة أقسام مافيه التذكير فقط كقثم وما فيه التأنيث فقط كبط وما فيه الوجهان كبقر (قوله ونقل عن الفراء الخ) من تأمل كلام الفراء ظهر له أنه لم يحكم عليها بأنها غير الثلاثة وإنما توقف فيها هل هي اسم أو فعل لتعارض الأدلة والقول بأنها أحدهما ليس حكما بأنها غيرهما (وقوله وقال الفخر الرازي الخ) قد يمنع ماذكره من أصله في الماهيات الاعتبارية الاصطلاحية كما هنا (قوله مايفرق) قال الزرقاني بسكون الفاء وأما بفتحها فهو التفريق الأجسام قاله القرافي . أقول نقض كلامه بقوله تعالى وإذ فرقنا بكم البحر

بينه وبين مفرده بالتاء والتاء فى مفرده كرطب ورطبة وما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء والتاء فى الجمع كـكمأة وكمء وما يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب وهى فى المفرد نحو روم ورومى وزنج وزنجى فأطلق الموضح اسم الجنس وأراد الأول لغلبته ويدل على ذلك قوله (ومعنى كونه اسم جنس جمعى أنه يدل على جماعة) من الكلمات أقلها ثلاثة ولم يغلب عليه التأنيث (و) أنه (إذا زيد على لفظه تاء التأنيث فقيل) فيه (كلمة نقص معناه) عن الجمع (وصار) مع زيادة التاء (دالا على الواحد) فقط (ونظيره) من أسماء الأجناس الجمعية من المصنوعات وهى غير مطردة نحو (لبن ولبنة) وهى الطوبة النيئة (و) من المخلوقات وهى مطردة نحو (نبق ونبقة) وليس نظيره نحو كمء وكمأة مما يدل على الجمع بالتاء وعلى الواحد بتركها ولا نحو زنج وزنجى مما يدل على الواحد بياء النسب وعلى الجمع بتركها فتبين أن الضابط المذكور للقسم الأول فقط فسقط ماقيل أن هذا الضابط غير جامع لخروج نحو كمء وكمأة وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة من الجموع الغالب عليها التأنيث (وقد تبين بما ذكرناه) من قبل (فى تفسير) ماهية (الكلام من أن شرطه) أن يجتمع فيه اللفظ و (الإفادة) وبهذا التقدير سقط ماقيل أنه جعل الإفادة أولا شطرا وهنا شرطا (و) من (أنه) قد يتألف (من كلمتين و) تبين (بما هو) قول (مشهور) عندهم (من أن أقل الجمع ثلاثة) من الآحاد أى من مجموع هذين الأمرين تبين (أن بين الكلام والكلم) من النسب الأربع (عموما) من وجه (وخصوصا من وجه فالكلم أعم من جهة المعنى لانطلاقه على المفيد) كضربت زيدا (و) على (غيره) أى غير المفيد كان قام زيد (وأخص من جهة اللفظ لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) كقام زيد والكلام أعم من جهة اللفظ لانطلاقه على

وحاصل ماقاله القرافى أن فرق مخففا فى المعانى ومضارعه يفرق بسكون الفاء. وفرّق مشددا فى الأجرام ومضارعه يفرّق بفتح الفاء (قوله ككمأة وكمء) قال الزرقانى كمأة كتمرة وكمء مفرد الأكام اهـ وهذا مخالف لقول غيره الكمأة نوع من النبات وهى بفتح الكاف وكذا الكمء (قوله ومعنى كونه اسم جنس جمعى) إيضاح لمجموع قوله والكلم اسم جنس جمعى واحده كلمة وظاهر رسم قوله جمعى بغير ألف أنه صفة الجنس والصواب أنه صفة لاسم وجر بالمجاورة أو هو منصوب ورسم بلا ألف على لغة ربيعة واستفيد من كلامه اعتبار أمرين فى مفهوم اسم الجنس الجمعى الدلالة على جماعة أى جمع لأن الجماعة أقلها اثنان والثانى نقص معناه أى زوال دلالته على الجمع بالزيادة المذكورة وحينئذ يخرج مثل لفظ لأنه وإن نقص معناه بزيادة التاء حيث تتعين الوحدة مع كون ماقبلها صادقا بها وبالأكثر منها لكنه ليس دالا على جماعة على واحدة بالتاء. (قوله فتبين أن الضابط المذكور الخ) من قوله فأطلق الموضح اسم الجنس الخ وقد يقال لا حاجة إلى ذلك لأن الضمير فى قوله كونه راجع الكلم والكلم مما يفرق بينه وبين واحده بالتاء والتاء فى المفرد إلا أن يقال هذا يلزمه تعريف لنوع من اسم الجنس وهو ما دل على جماعة وإذا زيد عليه التاء نقص معناه (قوله لخروج نحو كمء وكمأة) سقط هذا من قوله أن المصنف أراد الأول يعنى ما التاء فى مفرده (وقوله وغير مانع لدخول نحو تخم وتخمة) سقط هذا من قوله ولم يغلب عليه التأنيث وقد يقال لا حاجة لذكر ذلك لأن التاء فيه فى المفرد لا فى الجمع بخلافه هنا فليتأمل (قوله وبهذا التقدير سقط ماقيل الخ) والشطرية والشرطية متنافيان لأن الشطر داخل والشرط خارج وحاصل وجه السقوط أن الشرطية واقعة على الاجتماع وقد أجاب السيف الحنفى بأن المراد بالشرط ما لا بد منه داخلا كان أو خارجا فالمراد الشرط اللغوى هنا ولك أن تمنع كونه اعتبر ثم أن الإفادة شطر بل هى كاللفظ شرط لأن الكلام كما علته على المناسب أنه عبارة عن مؤلف موصوف باللفظ والإفادة فليتأمل (قوله أن بين الكلام الخ) هذا فاعل تبين ومراده أن النسبة المذكورة بين الكلام والكلم إنما تتبع من أمور ثلاثة ذكر اثنين منها فقط هما المتعلقان بالكلام وأما الثالث المتعلق بالكلم وهو أنه لا ينطلق على المركب من كلمتين فإنما يعرف من أن الكلم جمعى الدلالة والمشهور أن أقل الجمع ثلاثة لا من قوله أن الكلم يدل على جماعة لأن الاثنين فما فوقها جماعة فقوله وبما هو مشهور من أن أقل الجمع ثلاثة يعنى مع زيادة جمعى فيما سبق من قوله والكلم اسم جنس جمعى . فإن قيل إذا كان ذلك تبين وعلم مما سبق فلا فائدة فى ذكره والإخبار به . قلت فائدة ذلك دفع التوهم والغفلة فإنه لا يلزم أن يكون المدرك منتقشا بها دائما فيجوز أن يظن المتكلم بذلك حين كلامه عدم حصوله عند السامع فيخبر به وأيضا فإن جميع الأذهان لا تهتدى إلى علم ذلك مما ذكر فلله در المصنف حيث أشار إلى النسبة المذكورة فيما سبق ثم نبه عليها بقوله وقد تبين الخ بناء على تفاوت الطباع فلم يهمل فى التعليم جانب الذكى ولا غيره (قوله لكونه لا ينطلق على المركب من كلمتين) ظاهره أن الكلم اصطلاحا يعتبر فيه التركيب كالكلام والإتقان ينطلق على كلمتين ركبتا تركيب الإعراب ولا وهو خلاف ماقدمناه فى تفسير الكلام وأصطلاحا من أنه عبارة عن ثلاث كلمات فصاعدا مطلقا سواء ركبت تركيب الإعراب كقولك غلام زيد ذاهب أم لا كقولك زيد عمرو بكر قاله السيف الحنفى قال تلميذه السيوطى فى التوشيح قلت الموجود فى عباراتهم اعتبار التركيب فيه قال ابن الصائغ فى شرحه على الألفية واعلم أن

الكلم يطلق في مقابلة الكلام وهو اللفظ المركب من ثلاث فصاعدا فهو أخص من الكلام بالتركيب من ثلاث وأعم منه باشتراط الفائدة هذه عبارته (قوله فنحو زيد قام أبوه) هو كناية عن زيد قام أبوه ونحوه فلا يلزم خروج زيد قام أبوه (قوله إحداها أن ذكر هذه النسبة قال الحلواني الخ) قد يقال لما كان الغرض تفسير الكلام والمقام مقام تفسيره وتفسيره تعريفه والغرض من التعريف تمييز المعرف عما عداه وبيان النسبة بينه وبين الكلم وزيادة في شرحه لأنه به يعرف مقدار التميز بينه وبين الكلم وما هو كذلك لا يقال أن ذكره يعد من فضول الكلام (قوله من معرفة أمور معروضين الخ) اعلم أن المعروضين هنا ماهية الكلام والكلم والعارضان الإفادة وجمع الكلمات الثلاثة فأكثر فالإفادة عارض الكلام والجمع المذكور عارض الكلم والماصدقات ثلاث صور قد أفلح المؤمنون قام زيدان قام زيد والمادة الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف أو الأسماء والأفعال والحروف والصورة هي المتعلق والمراد بها الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو كلمات والنسبة الحكمية حالة في هذه الصور (قوله الثانية أنه جعل جهة العموم الخ) يدفع هذا بأن معنى قول المصنف وأخص من جهة اللفظ أي اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام لا لفظ الكلم والحاصل أن اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلم أخص من اللفظ الذي يطلق عليه لفظ الكلام فلم ينظر في النسبة إلا إلى معنى الكلم (قوله الثالثة أن ماصدق الاجتماع الخ) لا بأس بإيضاح هذه المناقشة وجوابها وذلك لأن الكلام والكلم متداخلان لأنهما متباينان بحسب المفهوم دون الذات لتصادق أحدهما مع الآخر ضرورة أنهما يتصادقان في مثل قد أفلح المؤمنون إذ يصدق عليه

ما اجتمع فيه أمران اللفظ والإفادة وما تركب من ثلاث كلمات وعدم تباينهما بحسب الذات قادح في حديهما بأن يقال إنهما غير مميزين لأنهما غير جامعين ولا مانعين فيكونان فاسدين مثلا كل من حد الكلام والكلم صادق على نحو قد أفلح المؤمنون فلم يكن حد الكلام مميزا له ولا مانعا من دخول فرد الكلم فيه وكذا حد الكلم هذا ما يتعلق بإيضاح المناقشة وأما إيضاح الجواب فبأن نقول أن قيد الحيثية معتبر في الأمور التي تختلف بالاعتبار وإن لم يكن مذكورا فتكون ذات الكلام وذات الكلم متمايزين بالاعتبار وحد كل منهما مميز له ومانع من دخول غيره مثلا قد أفلح المؤمنون باعتبار ملاحظة كونه لفظا مفيدا غيره باعتبار ملاحظة كونه مركبا من ثلاث كلمات فهو بالاعتبار الأول من أفراد الكلم مندرج في حده وبالاعتبار الثاني ليس من أفراده وخارج عن حده فهو من أفراده وليس من أفراده وداخل في حده وخارج عنه بالاعتبارين المذكورين وتداخلهما لا يقدح في صحة التقسيم إليهما لتباينهما بالاعتبار وهو كاف في صحة التقسيم هذا ولك أن تقول هذه المناقشة ساقطة ولا يتجه إيرادها ليحتاج إلى الجواب لأنه لم يشترط في الكلام عدم التركيب من الثلاث ولا في الكلم عدم الإفادة فقد أفلح المؤمنون كلم وكلام بكل اعتبار فتدبر (قوله والقول) أي هذا اللفظ بدليل قوله عبارة أي معبر به والمراد لفظ ق و ل وليس المراد خصوص القول مصدرا بل مادته الشاملة للأفعال المتصرفة منه كقال وقيل فيصح أن يقال لمن أتى بكلمة أو كلام أو كلم (قوله على الأصح) مقابلة قولان أحدهما مرادفة الكلام والثاني مرادفة الكلم (قوله يصح السكوت عليه أولا) هذا هو المتبادر حيث لم يعتد بالمفيد وفي بعض الحواشي وشمل تعريفه المفرد والمركب المفيد وهذا هو الصحيح وقيل القول عبارة عن المركب خاصة مفيدا كان أو غير مفيد فيكون أعم مطلقا من الكلام ومباينا للكلمة وقيل إنه حقيقة في المفرد وإطلاقه على المركب مجاز وقيل إنه يطلق على اللفظ المهمل أيضا فيرادف اللفظ حكاه أبو حيان في «باب ظن» من التسهيل وجزم به أبو البقاء في اللباب اهـ

المركب من كلمتين فأكثر وأخص من جهة المعنى لكونه لا ينطلق على غير المفيد (فنحو زيد قام أبوه كلام لوجود الفائدة وكلم لوجود) الأفراد (الثلاثة) التي هي زيد وقام وأب بدون الهاء (بل الأربعة) بالهاء من أبوه وبل هنا انتقالية لا إبطالية ولم يقل ابتداء لوجود الأربعة لقوله أولا أقل الجمع ثلاثة (وقام زيد كلام) لوجود الفائدة (لا كلم) لعدم التركيب من الثلاثة (وإن قام زيد بالعكس) أي كلم لوجود الثلاثة لا كلام لعدم الفائدة وفي كلامه ثلاث مناقشات إحداها أن ذكر هذه النسبة ههنا قال الحلواني يعد من فضول الكلام قال تلميذه الشيخ عز الدين ابن جماعة لا بد في اللذين بينهما في عموم وخصوص من وجه من معرفة أمور معروضين وعارضين وثلاث ماصدقات ومادة ومتعلق وهذا البحث بمعزل عن موضوع الفن اهـ الثانية أنه جعل جهة العموم في الكلم راجعة إلى المعنى وجهة الخصوص فيه راجعة إلى اللفظ وهذا ما لا يليق لأن النسبة بين اللفظين إنما هي بحسب المعنى لا بحسب اللفظ فكان ينبغي أن يقول الكلم أعم باعتبار إطلاقه على اللفظ المفيد وغيره وأخص باعتبار عدم إطلاقه على اللفظ المركب من كلمتين قاله بعض المتأخرين الثالثة أن ماصدق الاجتماع يفسد حد كل منهما لدخول كل منهما في حد الآخر والمتغايران في المفهوم ينبغي أن يتغايرا في الماصدق ويمكن أن يدفع بأن الحيثية في التعريفات مرعية (والقول) على الأصح (عبارة عن اللفظ) المفرد والمركب (الدال على معنى) يصح السكوت عليه أو لا وهذا

(قوله فهو أعم من الكلام) فيه شبه استخدام لأنه أطلق القول في الأول وأراد به اللفظ كما تقدم وأعاد عليه الضمير باعتبار معنى آخر وهو المجموع وقال أبو طلحة الأندلسي في شرح فصول ابن معط ان قوله القول يعم الجميع عبارة رديئة لأنه لو عم الجميع لأطلق أيضا على المجموع وذلك لا يصح لأن إطلاقه عليه إطلاق على ما يفيد وما لا يفيد معا في حالة واحدة وذلك محال لأنهما نقيضان وإطلاق اللفظ الواحد على النقيضين معا في حالة واحدة محال فيحتمل على أن مراده العموم بالبدل لا بالشمول والظاهر أنه مبني على قول الإمام الرازي إنه لا يجوز أن يكون اللفظ الواحد مشتركا بين النقيضين كوجود الشيء وانتفائه إذ لو جاز وضع لفظ لهما لم يفد سماعه عند التردد بينهما وهو حاصل وأجيب بأنه قد يغفل عنهما فيستحضرهما بسماعه ثم يبحث عن المراد منهما وانظر نحو استعمال المشترك في معنييه في الأصول (قوله ولا عكس) إذ لا يوجد القول ولا يوجد واحد منها نحو غلام زيد ولعل هذا هو سبب اختيار المصنف جعل عم أفعل تفضيل لا فعلا ماضيا مع أنه لا تكلف فيه لأنه لا يستفاد منه إلا أن القول يعم الثلاثة أي يشملها ولا يفيد صريحا أنه يعمها وغيرها وإن احتمله اللفظ وأما احتمال أنه اسم فاعل وأن الأصل عام حذفت منه الألف كما في بر والأصل بار فسار ولكونه أفعل تفضيل في التكلف لكنه لا يدل صريحا على ما تقدم (قوله ولي هنا (٢٨) تفكيك إلخ) هذا التفكيك مبني على أن المركبات ليست موضوعة وعلى أن دلالة الكلام عقلية لا وضعية وعلى أن المجازات غير وضعية وهو مذهب مرجوح والراجح أن المركبات والمجازات موضوعة بالنوع كما هو مبسوط في التلويح وغيره . فإن قيل قد ذكر السيد في حاشية المطول أن المجاز غير موضوع ألبتة لعدم صدق حد الوضع عليه. قلت هو معارض بما ذكره في حاشية العضد فإنه صرح بأن الخلاف في أن المجاز موضوع أو لا لفظي منشؤه أن وضع اللفظ للمعنى بوجهين الأول تعيين اللفظ بنفسه للمعنى فعلى هذا لا وضع في المجاز أصلا شخصيا ولا نوعيا لأن الواضع لم يعين اللفظ بنفسه للمعنى المجازي بل بالقرينة الشخصية فاستعماله فيه بالمناسبة لا بوضع والثاني تعيين اللفظ بإزاء المعنى وعلى هذا ففي المجاز وضع نوعي قطعا إذ لا بد من العلاقة المعتبر نوعها عند الواضع قطعا وأما الوضع الشخصي فربما تبعه في بعض اه ولعل المصنف يفسر الوضع بالوجه الثاني والمعترض لا يكفيه الاحتمال بخلاف المجيب ولا ينافي هذا أن المصنف ذكر في شرح اللمحة أن دلالة المركبات عقلية لأنه قد يكون للمجتهد نظر في وقت ولا يرتضيه في وقت آخر وبهذا يكون له في المسألة الواحدة قولان (قوله كما في المفردات الحقيقية) قضيته أن جميع المفردات الحقيقية تدل بالوضع الشخصي لأن الوضع عنده محصور فيه ولا يثبت النوعي بدليل جعله دلالة المركبات والمجاز باب عقلية والذي حققه السعد في التلويح في مباحث العام أن كل ما يكون دلالته على المعنى بالهيئة كالمثنى والمجموع والمصغر والمنسوب وعامة الأفعال والمشتقات موضوع بالنوع كالمركبات وحينئذ فكان ينبغي للشارح أن يضم مثل ذلك للمركبات ويجعل دلالتها عقلية (قوله والمهمل كديز) فإنه يدل على حياة الناطق (قوله فضلا عن أن يسمى قولا) الظاهر أن الصواب أن يقول فلا يسمى قولا فضلا عن أن يسمى كلمة قال السيد في شرح المفتاح فضلا منصوب بفعل محذوف أبدا يتوسط بين أعلى وأدنى للتنبيه بنفي الأدنى واستبعاده على نفي الأعلى واستحالته فيقع بعد نفي صريح أو ضمني كما في تقاصرت الهمم عن ظواهر العلوم فضلا عن دقائقها وهو مشتمل على معنى الإيجاب والبقاء ومعنى القلة والكثرة (قوله من أنت زيد عند سيبويه) سيأتي الكلام عليه عند قول الناظم وحذف ما يعلم جائز (قوله مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه) هذا يقتضي أنها تطلق على

قال في النظم والقول عم (فهو أعم من الكلام) لانطلاقه على المفيد وغيره (و) أعم (من الكلم) لانطلاقه على المركب من كلمتين فأكثر (و) من (الكلمة) لانطلاقه على المفرد والمركب (عموما مطلقا) لصدقه على الكلام والكلم والكلمة وانفراده في مثل غلام زيد فإنه ليس كلاما لعدم الفائدة ولا كلما لعدم الثلاثة ولا كلمة لأنه اثنان (لا عموما من وجه) دون وجه إذ لا يوجد شيء من الكلام والكلم والكلمة بدون القول فكلما وجد واحد منها وجد القول ولا عكس وفيه إيماء إلى أن عم في قول الناظم والقول عم أفعل تفضيل أصله أعم حذفت الهمزة ضرورة كما حذفت تخفيفا من خير وشر. ولي هنا تفكيك وهو أن يقال دلالة اللفظ على المعنى تنقسم إلى وضعية كما في المفردات الحقيقية وإلى عقلية في المركبات والمفردات المجازية وإلى طبيعية كأخ فإنه يدل على ألم الصدر دلالة طبيعية فإن أراد الأول كما هو ظاهر قوله في شرح القطر والقول خاص بالموضوع خرج عنه المركبات والمفردات المجازية وإن أراد الثاني خرج عنه المفردات الحقيقية وقد يقال إن القول أعم من الكلام والكلم والكلمة وإن أراد مطلق الدلالة دخل نحو أخ واللفظ المصحف إذا فهم معناه والمهمل كديز فإنه يدل على حياة الناطق به وجميع ذلك لا يسمى كلمة كما قاله المرادي في شرح التسهيل فضلا عن أن يسمى قولا ويطلق القول لغة ويراد به الرأي والاعتقاد نحو قال الشافعي بحل كذا أي رأى ذلك واعتقده ويطلق الكلام لغة ويراد به المفرد نحو زيد في نحو قولهم من أنت زيد عند سيبويه قاله ابن الناظم في نكت الحاجبية ونقله أيضا عن أبي الحسين البصري الأصوليين ويطلق الكلم لغة ويراد به الكلام نحو الكلم الطيب (وتطلق الكلمة لغة يراد بها الكلام) مجازا من تسمية الشيء باسم جزئه (نحو) قوله تعالى (كلا إنها كلمة) هو قائلها أي أن مقالة من قال رب ارجعون لعلي أعمل

صالحا فيما تركت كلة ونحو قوله صلى الله عليه وسلم أصدق كلة قالها شاعر كلة لبيد :

• ألا كل شيء ما خلا الله باطل • وقولهم كلة الشهادة يريدون لا إله إلا الله محمد رسول الله (وذاك كثير) في الورود (لا قليل) كما يفهم من قول الناظم • وكلة بها كلام قد يؤم • لأن قد تشعر بالتقليل في عرف المصنفين كما ذكره الموضح في باب الإمالة ولك أن تقول إطلاق الكلة على الكلام وإن كان كثيرا في نفسه لكنه قليل بالنسبة إلى إطلاقها على المفردات .

﴿ فصل ﴾ (يتميز الاسم عن) قسيميه (الفعل والحرف بخمس علامات) وهي المشار إليها في النظم بقوله بالجر والتنوين والندا وأل • ومسند للاسم (إحداها الجر) وهو في الأصل مصدر جر (وليس المراد به) في النظم (حرف الجر) أي دخول حرف الجر كما قدره صاحب المكمل في عبارة المفصل حيث قال وأراد بالجر دخول حرف الجر اه وكما قال الموضح في النداء وليس المراد به دخول حرف النداء كما سيأتي في حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه بدليل قوله (لأنه) أي حرف الجر (قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم)

الكلم الذي ليس بكلام لعدم إفادته لوجود العلاقة المذكورة فيه وقيل إن الإطلاق المذكور من قبيل الاستعارة فإن أجزاء الكلام لما ارتبط بعضها ببعض حصلت له بذلك وحدة شابه بذلك الكلة فأطلق لفظها عليه وقال بعضهم إنه حقيقة لغوية نقله السنهوري في شرح الآجرومية (قوله لا قليل كما يفهم الخ) ظاهره أن غرض الموضح الاعتراض على الناظم وفي التوشيح أن كلام المصنف هذا إشارة إلى ما ذكره في تعليقه من أن قد في كلام الناظم للتكثير دافعا به اعتراض من اعترض عليه بأنها إن كانت للتقليل بالنسبة فممنوع لأنه كثير أو إلى الاصطلاح فكذلك لأنه معدوم لكن رد بأنها في عرف المصنفين للتقليل قال المصنف في تذكرته هي للتقليل من غير إرادة شيء منهما بل أراد أنه قليل في الجملة لا بالنظر إلى اصطلاح قوم ولا إلى عرف خاص ولا شك أنه قليل في الجملة بالنظر إلى إطلاق الكلة على المفرد اه وبهذا تعلم أن الشارح مسبوق بقوله ولك أن تقول الخ (قوله يتميز الاسم) قال اللقاني اللام ليست للحقيقة إذ لا يتميز بها في كيف مثلا ولا للشمول لذلك فتعين أنها لما يصدق عليه الاسم في الجملة وأما اللام في قوله عن الفعل والحرف فللحقيقة أو الشمول بلا ريب اه وحاصل ما أشار إليه أن اللام للعهد الذهني على رأي المتأخرين أي الحقيقة في ضمن بعض الأفراد وكأنه قال يتميز بعض أفراد الاسم عن حقيقة الفعل والحرف وقوله إذ لا يتميز بها في كيف قال الشهاب ينبغي أن لا يكون هذا الكلام إلا سهوا إذ الجنس يوجد ويتحقق في ضمن بعض الأفراد فالتمييز لبعض الأفراد تمييز للجنس قطعا لوجوده في ضمنه قطعا تأمل وقوله ولا للشمول لذلك قال الشهاب يمكن أن يجاب بأنها للشمول بناء على أن المراد بتمييز الاسم بهذه الخمسة تمييزه بمجموعها أو بجميعها أعم من أن يقبلها بنفسه أو بمعناه على أن كيف دخل عليها حرف الجر في قول العرب على كيف تبيع الأحمرين هذا ويرد أنه يلزم على إرادة العهد الذهني أن يكون تعريفا بالأخص وقد جوزه بعضهم (قوله لأنه يدخل في اللفظ الخ) أخذ المصنف هذا من شرح العمدة للناظم لكن قال في تعليقه أن ذكر حرف الجر يرجع بأن على والكاف يستدل على اسميتهما بدخول حرف الجر لا بالكسرة التي هي الجر وجرى عليه شارح اللب أيضا لأن الجر يكون في الفعل على الظاهر نحو هذا يوم ينفع بخلاف حرف الجر فإنه لا يدخله إلا تأويلا كذا في التوشيح وقال اللقاني الأجود التمثيل لدخول الجار على غير الاسم بقوله • ما ليل بنام صاحبه • إذ قوله من أن قد مدخول من اسم تأويلا وقوى الشهاب في حواشي النكت كلام المصنف حيث قال لأن مجرور أن قد وهو الحرف والفعل لا يكون اسما بل في حكمه والجر لا يكون إلا للاسم حقيقة بخلاف حرف الجر فإنه يكون لما في حكمه أيضا لا يقال كما دخل حرف الجر في هذا وجد الجر لأنه في محل جر فلا مزية لأنا نمنع وجود الجر لأن معنى كون اللفظ في محل جر أنه في محل لو كان فيه اسم معرب كان مجرورا لفظا أو تقديرا فالجر لم يتحقق في الاسم المجرور محلا بخلاف حرف الجر فإنه متحقق معه وبهذا يندفع كلام شرح اللب ولا يضره عدم شمول الجر بعض الأسماء كمن وعلى اسمين لأن شأن الخاصة أن لا تنعكس ويعرف اسمية ما ذكر بشيء آخر كدخول حرف الجر اه وما ذكره من أن الجر لا يتحقق في الاسم المجرور محلا يأتي عن ابن قديد خلافه هذا وفي كلام المصنف إشارة كما قال اللقاني إلى وجوب اطراد العلامة بمعنى أنها متى وجدت وجب وجود ما هي علامة عليه وإن لم يجب انعكاسها أي انتفاء ما هي علامة له عند انتفائها بخلاف التعريف يجب فيه الاطراد والانعكاس حدا كان أو رسما أي تعريفا بالخاصة والفرق بين التعريف بالعلامة والتعريف بالرسم أن التعريف بالرسم تعريف بما هو هو فيجب فيه الأمران والتعريف بالعلامة [1] تعريف بقولك الاسم مثلا يعرف بالجر مثلا الاسم ما يقبل الجر غير صحيح وقولك الاسم بالجر صحيح هذا كلامه قال الشهاب وقوله فقولك مثلا الاسم الخ هذا لا يتعين أن يكون معنى التعريف بالعلامة حتى يرد ما ذكر بل يجوز أن يكون معناه أن الاسم ما يقبل هو أو معناه إحدى هذه العلامات جميعها أو مجموعها أو ما يقبل بعض أفراد الجر وهو صحيح مطرد منعكس وقال لعل وجه قوله غير صحيح أن الحصر فيما يقبل الجر غير صحيح

---

(١) قوله في الحاشية والتعريف بالعلامة الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا وهي غير ظاهرة فليحرر .

قوله على التقديم والتأخير الخ) قال الدنوشرى يمكن أن يقال عليه لا تقديم ولا تأخير وحاصل المعنى حينئذ لأنه فى بعض المواضع إذا نظرت إلى الظاهر وقطعت النظر عن التقدير يكون داخلا فى اللفظ على ما ليس باسم ثم على كلا المعنيين لا يخفى أن ما ذكره لا يصلح موجبا لما ذكره ومن ثم علل فى شرح الكافية بغير هذا فقال وهو أى التعبير بالجر أولى من التعبير بحرف الجر ليتناول الجر بالحرف والجر بالإضافة (قوله فليتأمل) قال الدنوشرى تأملناه فوجدناه كلاما فاسدا ووجهه أن الغرض الاستدلال على النفى المدعى فى قوله وليس المراد به حرف الجر أى دخوله فى اللفظ أى التلفظ على ما ليس باسم حقيقة أى فلو كانت العلامة الدخول لكان باطلا لثبوت الدخول فى اللفظ على ما ليس باسم فلا تكون العلامة مطردة وحكمه بأن كلام الشارح فاسد تحامل مخالف لما أسلفه من الإشارة إلى جوازه وإلى جواز دعوى عدم التقديم والتأخير والجواز هو الظاهر لأن قوله فى اللفظ يصح أن يكون قيدا للدخول وعلى نفى الاسمية وفى الحقيقة لا بد منها فلو قيل بأن المصنف حذف من الثانى لدلالة الأول لكان له وجه ولذا أشار الزرقانى إلى توجيه كلام الشارح بأن ظاهر العبارة يقتضى نفى الاسمية مطلقا حيث قال قول الشارح لا الدخول فى اللفظ أى لأنه لو كان المراد لكان يلزم أن يدخل حرف الجر على ما ليس باسم أصلا لا لفظا ولا تقديرا أخذا من قوله ما ليس باسم وظاهره الإطلاق (قوله بل المراد به الكسرة التى يحدثها عامل الجر) قال ابن قديد فيه نظر لأن الكسرة التى يحدثها عامل الجر أعم من أن يكون لفظا أو تقديريا أو محليا وحينئذ يرد عليه نحو هذا يوم ينفع فإن ينفع فى محل الكسر وليس باسم فإن قال هو اسم تأويلا قلنا وكذلك أن قمت اسم تأويلا ولذا قالوا إنه مبتدأ فى قوله وأن تصوموا خير لكم قال وأيضا يرد عليه الكسرة فى نحو مسلمات فإنه مختص بالاسم أيضا ولم يحدثه عامل الجر فالصواب أن يقول الكسرة التى يحدثها عامل الاسم وحينئذ يدخل نحو مسلمات ويخرج عنه نحو يوم ينفع فإنه يصدق عليه أنه لم يحدثه عامل الاسم اه ونظر فيه فى التوشيح لأن المقصود بذكر الجر ما يكون علامة ظاهرة يعرفها المبتدى المخاطب بهذا الكلام ليميز الاسم من غيره ومعلوم أن الجر التقديرى والمحلى لا يحصل به التمييز لكونه ليس بظاهر ومتى يدرك المبتدى أن موضع الجملة جر (قوله أو نائبها) أى نائب الكسرة إشارة إلى قوله نحوى الحجازى فى قوله[1] المسماة رفع الستور والأرائك يريد المصنف الكسرة أو نائبها كالفتحة فى غير المنصرف والياء فى الأسماء الستة والمثنى والجمع اه وقال السيف الحنفى لم يقل والمراد ما يحدثه عامل الجر لأن الكسرة هى الأصل فالاقتصار عليها لا يضر واعترضهما فى التوشيح بما اعترض ابن قديد فقال وكذا نقول فى الفتحة التى هى نائبة عن الكسرة لا يحصل بها التمييز عند المبتدى لأنه يرى صورة الفتحة موجودة فى الفعل فلا يكفى هذا عنده فى التمييز وكذا الياء يراها فى نحو تفعلين فلا يكفى عنده فى التمييز وإن كان كل مما ذكر يختص بالاسم اه ومنه أن ذكر الكسرة والاقتصار عليها أحسن من حيث كونه أنفع للمبتدى فيما هو المقصود بذلك (قوله ونسبة الأحداث إلى العامل استعارة) لعل المراد أنها استعارة تخييلية التى هى قرينة المكنية التى هى التشبيه المضمر فى النفس ويحتمل أن يكون مجازا عقليا من الإسناد إلى السبب أو حقيقيا لأنهم جعلوا هذه العلامات بمثابة العلل الحقيقية والعامل هو المحدث حقيقة (قوله وهو فى الأصل مصدر نونت الخ) نبه بذلك على أنه نقل عن أصله من المصدرية إلى الاسمية فتعريفه باعتبار نقله لا باعتبار

على التقديم والتأخير والأصل قد يدخل على ما ليس باسم فى اللفظ لأن الغرض نفى الاسمية فى اللفظ وإن كانت ثابتة فى التقدير لا الدخول فى اللفظ فليتأمل (نحو عجبت من أن قمت) فدخل حرف الجر وهو من على أن قمت وهو ليس باسم فى اللفظ وإن كان اسما بالتأويل أى من قيامك (بل المراد به) أى بالجر (الكسرة التى يحدثها عامل الجر) أو نائبها ونسبة الأحداث إلى العامل استعارة لأنه مجاز مبنى على التشبيه كنسبة الإرادة إلى الجدار فى قوله تعالى جدارا يريد أن ينقض (سواء كان) ذلك (العامل) الجر (حرفا) نحو مررت بزيد (أم إضافة) نحو غلام زيد (أم تبعية) نحو مررت بزيد الفاضل (و) هذه العوامل الثلاثة (قد اجتمعت فى البسملة) فاسم مجرور بالحرف والله مجرور بالإضافة والرحمن الرحيم مجروران بالتبعية للموصوف هذا هو الجارى على الألسنة والتحقيق خلافه قال الموضح فى باب الإضافة من هذا الكتاب ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقا لسيبويه وقال فى شرح الشذور وإنما لم أذكر الجر بالتبعية كما فعل جماعة لأن التبعية ليست عندنا العامل وإنما العامل عامل المتبوع فى غير البدل وقال فى شرح اللمحة فى باب المجرورات كان ينبغى للمؤلف يعنى أبا حيان أن لا يذكر الجر بالتبعية كما لم يذكر فى باب المرفوعات والمنصوبات الرفع والنصب بها يعنى بالتبعية نحو جاء زيد الفاضل ورأيت زيدا الفاضل انتهى ولم يذكر الجر بالمجاورة و بالتوهم لأنهما يرجعان عند التحقيق إلى الجر بالمضاف والجر بالحرف كما قاله فى شرح اللمحة لكن قال فى شرح الشذور وقسمتها يعنى المجرورات إلى ثلاثة أقسام مجرور بالحرف ومجرور بالإضافة ومجرور بالمجاورة لجعله قسما برأسه حينئذ مجازا العلامة (الثانية التنوين وهو) فى الأصل مصدر نونت الكلمة أى أدخلت نونا وفى الاصطلاح (نون ساكنة) أصالة (تلحق الآخر) أى تتبعه

(١) قوله فى قوله المسماة الخ يقرأ قوله بضم القاف وفتح الواو جمع قولة يعنى فى حاشيته اه

أصله كما قال المجيدي فاندفع بذلك قول السهيلي في نتائج الفكر قال بعضهم في حد التنوين نون ساكنة تلحق أواخر الأسماء المتمكنة وتصحيح هذه العبارة عندي أن يقال التنوين إلحاق الاسم نونا ساكنة لأن التنوين مصدر نوّنت الحرف أي ألحقته نونا كما أن التنعيل مصدر نعلت الرجل إذا جعلت له نعلا وليس التنعيل هو النعل وكذلك التنوين ليس هو النون بمجردها وهذا يطرد في الحروف تقول سنيت الكلمة أي ألحقت بها سينا وكوفتها أي ألحقت بها كافا اه (قوله لفظا لا خطا) أي بقوله لا خطا بعد قوله تثبت لفظا لأن التنوين في اللغة لا ينافيه الثبوت في الخط لوجوده معه ولم يقيد الثبوت في اللفظ بقوله لفظا احتاج إلى إخراج الثبوت في الخط لما صرح به من قوله لا خطا ولذلك كان هو المخرج كما يرشد إلى ذلك قوله فيما يأتي وبقول لا خطا جملة المخرج وحينئذ فذكر قوله لفظا ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وهو أنها إذا لم تثبت في الخط تكون ثابتة في النطق ويحتمل أن يقال أيضا لما كان قوله تثبت لفظا لا يعلم منه محترزه وهو ثبوتها خطا لما تقدم من اجتماعه معه أتى بقوله لا خطا بيانا لمحترزه لكن يبعد هذا قوله وبقوله لا خطا لأنه لو كان اللفظ هو المخرج لكان يقول وبقول لفظا هذا وقال الشهاب في حواشي المتن الظاهر أنه أراد بالخط أن تكتب بصورتها لا أو بعوضها من الألف أيضا وإلا لم يحتج لنون توكيد في نحو لنسفعن ومن ثم كان ابن المصنف لم يحتج لذلك ولا يرد عليه زيدا في الوقف حيث تكتب بعوضها لأن السقوط خطا يكفي في بعض الأحوال كالدرج هنا وليس في العبارة زيادة على ذلك وفيه أن وجه الإيراد الثبوت في الخط والمنصوب الموقوف عليه يثبت فيه الألف حتى في الدرج فكان الأولى أن يقول كحالة الرفع والجر (قوله وبقيد عدم الخط أيضا) يريد أن قيد عدم الخط يغني عن قيد الآخر وفيه أن إغناء المتأخر عن المتقدم لا يضر قال السيف الحنفي في حاشيته هذه كلها تخرج بقيد لا خطا فلا حاجة إلى إخراجها بقيد آخر قال والحق أن القيود المذكورة لبيان الواقع لا للاحتراز ويكفي لتعريفه نون تثبت لفظا لا خطا ولا يخفى أن لا يكون لفظا من لا خطا إذ ما يثبت لفظا وخطا يصدق أنه يثبت لفظا وكون المراد لفظا فقط لا دليل عليه فسقط قوله في التوشيح أن قولي هو نون تلحق لفظا أخصر (قوله لتحركهما وصلا) قد يقال هذه النون تخرج بقولنا تلحق الآخر لأن هذه نفس الآخر إلا أن يقال لما كانت للإلحاق كانت كأنها ليست آخرا حقيقة فتأمل (قوله لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إلخ) أي فلا يكون تعريف التنوين جامعا ويبقى عليه أن يقول ولئلا أن يدخل النون في نحو يضربون وقفا فإنها ليست ساكنة أصالة وكذلك النون في نحو الزيدان والزيدون وقفا فلا يكون التعريف مانعا ويمكن أن يقال إنما لم ينبه الشارح على ذلك لأن النون فيما ذكر تثبت خطا فهي خارجة بقوله لا خطا (قوله لأنا نقول التنوين لحق الألف إلخ) أجيب أيضا بأن الميم كما هي أول باعتبار عدم تقدم شيء عليها آخر باعتبار عدم تأخر شيء عنها ولهذا الاعتبار لحقها التنوين هذا وأورد على قوله أن التنوين لحق الألف أنه غير مسلم وإنما لحق الهمزة فهي لا تحذف لالتقاء الساكنين لأنها متحركة وقال بعض مشايخنا أن الهمزة مع التنوين حذفا وألحق به تنوين آخر فالتقى مع الألف فحذفت الألف وحينئذ فيكون معنى بالقصر أي قبل التنوين فإنه آل أمره إلى ذلك ثم لا يخفى أن إعرابه تقديري على الهمزة المحذوفة لأنه إنما لحق الهمزة (قوله والأولى التمكن إلخ) فيه نظر لأن تنوين التمكين مركب إضافي منقول وقوله لتمكنه مفرد قصد به بيان معنى

لفظا لا خطا لنون توكيد طرح بقيد السكون) وبقيد عدم الخط أيضا (النون) الأولى (في ضيفن الطفيلي) وهو الذي يجيء مع الضيف متطفلا قاله في القاموس (و) النون الأولى في (رعشن للمرتعش) لتحركهما وصلا وثبوتهما خطا وهما أن النونان المتحركتان زائدتان فيهما للإلحاق بجعفر وما بعدهما تنوين وقيدت السكون بالأصالة لئلا يخرج بعض أفراد التنوين إذا حرك لالتقاء الساكنين نحو محظورا انظر (و) خرج (بقيد) لحوق (الآخر) وبقيد عدم الخط أيضا (النون في انكسر ومنكسر) لأنها لا تلحق الآخر وتثبت في الخط لا يقال يخرج بقيد الآخر قول بعضهم شربت ماء بالقصر والتنوين فإن الميم أول الاسم لا آخره وقد لحقها التنوين لأنا نقول إن التنوين لحق الألف وهي آخر ثم حذفت لالتقاء الساكنين قاله الموضح في الحواشي والمراد بالآخر ما كان آخرا في اللفظ حقيقة كزيد أو حكما كيد (و) خرج (بقول لفظا لا خطا النون اللاحقة لآخر القوافي) وستأتي) قريبا (والنون الخفيفة اللاحقة لآخر الأفعال توكيدا لها المصورة نونا والنون اللاحقة لآخر الكلمة من كلمة أخرى نحو أحد انطلق لثبوتها في الخط فلا حاجة إلى زيادة الحديثي في حد التنوين ولا يكون جزء ما ولا إلى اعتذار الدماميني عنه بأن المراد باللحوق التبعية (و) خرج (بقول لنون توكيد نون نحو لنسفعا) خاصة على تقدير رسمها في الخط ألفا لوقوعها بعد الفتحة بخلاف الواقعة بعد الضمة والكسرة فإنها تصور نونا فتثبت في الخط فتخرج بقوله لا خطا ومن ثم قيل أن الموضح ضرب بالقلم على قوله (لتضربن يا قوم ولتضربن يا هند) بضم الباء في الأول وكسرها في الثاني من نسخة تلميذه الزيلعي عند القراءة عليه ولهذا لم يوجد في بعض النسخ المعتمدة ولا حرج عليهما في المتن وغيره (وأنواع التنوين) الخاصة بالاسم (أربعة أحدها تنوين التمكين) والأولى التمكن مصدر

تنوين التمكين وهذا معنى قول الشهاب التمكين هنا عبارة عن الدال المعرب عنه بالأمكنية (قوله وهو اللاحق لفظا) قيد بذلك لتقييده غالب الأسماء المعربة المنصرفة ولو أريد مطلق اللحوق لم يصح ذلك التقييد لأن تنوين التمكين يلحق ما جمع بألف وتاء ونحوه مما خرج بقوله غالبا لما يأتي من أنها قابلة له فهو حينئذ قيد لبيان الواقع لا يقال خرج بقوله لفظا اللاحق تقديرا فإنه لا يختص بل يكون في غير المنصرف كما سيأتي في باب الإضافة من أنه يحذف ما في المضاف من تنوين ظاهر نحو ثوب زيد أو مقدر نحو دراهم فاستدل على أن فيها لا ينصرف تنوينا مقدرا ينصبه التمييز نحو هو أحسن وجها ولا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الكلام بل قيل في المبنيات تنوين مقدر يحذف للإضافة نحو لدى زيد وكم غلاما لإنا نقول غير المنصرف خرج بقوله الأسماء المعربة المنصرفة فهو وإن كان فيه تنوين مقدر لكنه ليس للتمكين كما لا يخفى والذي يفهم من تقييد اللحوق للأسماء المعربة المنصرفة بكونه غالبا الاحتراز عن اللاحق تقديرا للأسماء المعربة المنصرفة لا عن اللاحق تقديرا لغير المعربة المنصرفة التي لحقها تقديرا من غير الغالب فحينئذ الخارج بقوله لفظا لغالب الأسماء شيء واحد فأحد التقييدين لا حاجة إليه فليتأمل (قوله لغالب الأسماء) إشارة إلى أنه لا يلحق بعضها نحو المضاف والعلم الموصوف بابن ومسلمات وكل وبعض على قول والمعرف بأل ۰ فإن قيل كيف يقال لها منصرفة وليس فيها الصرف وهو التنوين قلنا هي قابلة لذلك مع عدم وجود العلتين فيها فإطلاق أنها منصرفة حقيق كإطلاق الكاتب على القابل للكتابة مع كونه غير كاتب بالفعل وقد يتوقف في كون ذلك إطلاقا حقيقيا وقال بعضهم وجه كون المذكورات قابلة للتنوين أنها منصرفة لعدم وجود العلتين المانعتين من وجود هذا التنوين أو ما يقوم مقامها لكن منع من التنوين مانع غير ما ذكر فإطلاق أنها منصرفة حقيقة اصطلاحية لأن غير المنصرف ما يوجد فيه العلتان أو ما يقوم مقامهما (قوله والذي يدل على أن تنوين نحو رجل للتمكين الخ) قال في التوشيح وأورد عليه نحو صه لو سمي به فإنه يبقى على حاله وأجاب ابن الحاجب في أماليه بأنه لا يخلو إما أن يسمى بصه المعرفة أو النكرة فإن كان الأول صار علما ولا يرد حينئذ وإن كان الثاني فلا يخلو إما أن تحكيه أو لا فإن حكيته ثبت في التنوين محكيا وهو على كسرة فتقول هذا صه ورأيت صه ومررت بصه كما لو سميت بسيبويه منونا فإنك تحكيه بهذا التنوين وهو تنوين تنكير وإن لم تحكه عاملته معاملة اسم على حرفين وأعربته ودخل عليه تنوين التمكين ما لم يكن فيه علتان فإن كان فيه علتان احتمل أن يجري مجرى هند لخفته وأن يقال هو مصروف لا غير لأنه أخف من باب هند وليس لهذا أصل يرجع إليه حتى يحمل عليه فيقال إن كان ساكن الأوسط فهو مثل هند وإن كان متحركا فهو كسقر وإنما يمكن أن يقال ذلك في مثل يد ودم وأخ إذا اتفق فيه علتان ويمكن أن يقال ما قيل أولا (قوله ورد) وجه الرد أن التنوين مع العلمية هو ما كان قبلها قال الرضي وأنا لا أرى منعا من أن يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا ورب حرف يفيد فائدتين كالألف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير أيضا فإذا سميت به تمحض للتمكين قال السيد فيه رد على من استدل بثبوت التنوين بعد العلمية على أنه ليس للتنكير ويمكن الانتصار لابن الحاجب بأن الأصل بقاء ما كان على ما كان قال الدنوشري ويمكن أن يقال تنوين نحو رجل قبل العلمية للتنكير فقط وبعدها يخلفه التمكين (قوله وعلى تمكنه) قال الدنوشري الظاهر أنه عطف تفسير ويصح أن يكون من عطف السبب على المسبب (قوله وهو اللاحق لبعض المبنيات) في التوشيح قال أبي في حاشيته هذا قول من يعرفه بما يدخل على المعرفة فيصيرها نكرة ولم يوجد في الاستقراء اسم معرفة قبل التنوين ويكون نكرة بعده إلا الصوت واسم الفعل وأما إذا عرفناه بما يدخل على ما ليس بنكرة فيصيره نكرة سواء كان قبل دخول التنوين معرفة كالصوت واسم الفعل أو غير معرفة كما أنه ليس بنكرة كأسماء الأجناس فلا يكون حينئذ مختصا بهما لوجوده في أسماء الأجناس فرجل بالتنوين نكرة كما أنه باللام معرفة وقيل دخولها ليس بواحد منهما فالتنكير استفيد من التنوين والتعريف من اللام اهـ ۰ قلت هذا الذي ذكره آخرا من إثبات

تمكن لقوله بعد لتمكنه والوصف متمكن لا أمكن ويسمى تنوين الأمكنية وتنوين الصرف وهو اللاحق لفظا لغالب الأسماء المعربة المنصرفة معرفة (كزيد و) نكرة نحو (رجل) ورجال والذي يدل على أن تنوين نحو رجل للتمكين لا للتنكير بقاء مع العلمية بعد النقل قاله ابن الحاجب وغيره ورد (وفائدته الدلالة) بتثليث الدال (على خفة الاسم) بكونه معربا منصرفا (و) على (تمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف) شبها قويا (فيبنى ولا) يشبه (الفعل) في فرعيتين (فيمنع من الصرف) وهو التنوين النوع (الثاني تنوين التنكير وهو اللاحق لبعض) الأسماء (المبنيات للدلالة على التنكير) قياسا في باب العلم المختوم بويه وسماعا في باب اسم الفعل المختوم بالهاء أو غيرها وفي اسم الصوت (تقول سيبويه) بلا تنوين (إذا أردت شخصا معينا اسمه ذلك) أي اسمه سيبويه (و) تقول (إيه) بكسر الهمزة وسكون الياء المثناة تحت وكسر الهاء بلا تنوين (إذا استزدت مخاطبك) أي طلبت منه زيادة (من حديث معين فإذا أردت شخصا ما) أي شخص كان (اسمه سيبويه أو) أردت (استزادة من حديث ما) أي حديث

الواسطة بين النكرة والمعرفة مذهب معروف لبعض النحاة حكيناه في جمع الجوامع وقررته وفي شرحه في الأشباه والنظائر النحوية وإنما نبهت على ذلك لأنه قد يستغرب فيظنه من لا إطلاع له لا وجود له (قوله لأن جميع الأفعال نكرات) قال الدنوشري هذا بمعزل عما نحن فيه عند التحقيق لأن اسم الفعل حينئذ دال على لفظ الفعل ولفظ الفعل أمر معين لا يختلف الدال عليه تعريفا وتنكيرا فعلى هذا يكون اسم الفعل من باب علم الجنس سواء كان منونا أو غير منون وأما الفعل إذا استعمل في معناه مثل ضرب في ضرب زيد فهو يكون معنى وليس الكلام في ذلك وقال الزرقاني قوله لأن جميع الأفعال نكرات يدل على أنه على هذا القول في حال عدم التنوين نكرة وليس كذلك إذ هو مع عدمه معرفة باتفاق تأمل (قوله فإذا لم تنونها كانت معرفة) قال الدنوشري فيه فإن أسماء الأصوات المحاكى بها ليست معرفة أو نكرة وممن صرح بأنها ليست اسما الملاجاى وأن لها حكم الأسماء وقد يقال إنه إذا لم ينون كان معرفة بمعنى أنه محاكى بصوت غراب على وجه مخصوص وإذا نون لم يلاحظ فيه ذلك بل يكون حكاية لصوت الغراب المطلق على أي صفة كان فهذا هو المراد بالتعريف والتنكير في هذا المقام وإن لم يكن حقيقيا (قوله في نحو مسلمين) حال من النون (قوله معناه أنه قائم مقام الخ) قال الدنوشري ربما ينافي ظاهر التعبير بالمقابلة قلنا لا منافاة فإنه في مقابلته وقائم مقامه

وقال الزرقاني محصل ما فهمه الشارح من الرضى أن التنوين في جمع المؤنث قائم مقام التنوين الذى في مفرده وحينئذ فالتنوين والنون متساويان في قيام كل منهما مقام التنوين الذى في مفرده فأين المقابلة مع أن كلام الرضى ليس كذلك إذ قال عقب ذكره يكون التنوين في جمع المؤنث في مقابلة النون في جمع المذكر السالم ما نصه فالنون في جمع المذكر قائم مقام التنوين الذى في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم وليس من النون شيء من

كان (نونتهما) نقلت سيبويه وأيه بالتنوين فيهما فسيبويه بلا تنوين معرفة بالعلمية وأيه بلا تنوين معرفة من قبيل المعرف بال العهدية أي الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبني على أن مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن جميع الأفعال نكرات وتقول صاح الغراب غاق غاق فإذا لم تنونها كانت معرفة ودلت على معنى مخصوص وإذا نونتها كانت نكرة مبهمة ودلت على معنى مبهم قاله الغانيني النوع (الثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات) مما جمع بألف وتاء مزيدتين سمي بذلك لأن العرب جعلوه في مقابلة النون (في نحو مسلمين) مما جمع بالواو والنون أو الياء والنون قال الرضى معناه أنه قائم مقام التنوين الذى في الواحد في المعنى الجامع لأقسام التنوين فقط وهو كونه علامة لتمام الاسم كما أن النون قائمة مقام التنوين الذى في الواحد في ذلك اه والذى يدل على أنه لتمام الاسم ليس غير أنه ليس بتمكين خلافا للربعي لثبوته فيما فيه فرعيتان كعرفات ولا تنكير لثبوته مع المعربات ولا عوض عن شيء والقول بأنه عوض عن الفتحة نصبا مردود بأن الكسرة عوضت منها وقال شارح اللباب في توجيه المقابلة أن جمع المذكر السالم زيد فيه حرفان وفي المؤنث لم يزد فيه إلا حرف واحد لأن التاء موجودة في مفرده فزيد التنوين فيه ليوازي النون في جمع المذكر كما أن الحركة في مسلمات موازية لحرف العلة في مسلمين اه وفيه نظر لأن التاء التي في المفرد ليست هي التاء التي في الجمع بل غيرها ولو سلم فهذا الجمع لا يختص بما في مفرده التاء لفظا بل يكون فيه وفيما فيه التاء تقديرا كهندات بل قد يكون لمذكر كاصطبلات والحكم واحد في الجميع وقال آخر إن الألف والتاء في مقابلة الواو لدلالتهما على الجمع وأن التنوين في مقابلة النون ولا يخفى ضعفه النوع (الرابع تنوين التعويض) وهو تفعيل من العوض والتعويض فعل الفاعل

معاني أقسام التنوين الخمسة المذكورة فكذا التنوين في جمع المؤنث السالم علامة لتمام الاسم

فقط وليس فيها شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها مع اللام وفي الوقف دون النون لأنها أقوى وأجلد بسبب حركتها اه وهذا ظاهر لا يحتاج إلى البيان وتأنيث الضمير المجرور بالحرف وبالمضاف العائد على التنوين باعتبار أنه نون (قوله فقط) أي لا يدل على تمكين ولا تنكير ولا هو عوض عن شيء (قوله لثبوته مع ما فيه فرعيتان كعرفات) أي علما فإن فيه العلمية والتأنيث واعترض بأنه لو كان للمقابلة في هذه الحالة وسيأتي أنه يجوز ترك التنوين أما مع الجر بالكسرة أو الفتحة والحق أن تنوين ما جعل علما من هذا الجمع يخرج عن المقابلة ويصير للتمكين كما سيعلم من كلام الشارح وحينئذ كان من حقه عدم تنوينه وجره بالفتحة (قوله مردود) قال الدنوشري قد يرد هذا الرد ويقال حيث فقد النصب بالفتحة وكانت الكسرة نائبة عنها فقد حصل له وهن جبر بالتنوين وقيل أنه نائب عن الفتحة أي النصب بها وبعضهم رد هذا القول بثبوته في حالتي الرفع والجر ويمكن أن يجاب بأن ثبوته فيهما بطريق الاستطراد والحمل على النصب (قوله ليست هي التاء التي في الجمع) فيه نظر فقد يقال أنها هي وحمل الباقي على ما فيه التاء (قوله ولا يخفى ضعفه) قال الزرقاني لعل وجه ضعفه أن الدال على الجمعية في جمع المذكر هو الواو والنون وقال الدنوشري لعل وجهه أن الألف والتاء في مقابلة الواو والياء أيضا لا الواو وحدها وقال وقد يقال هذا القول هو الأول بعينه فليس فيه ضعف (قوله فعل الفاعل) أي جعله الشيء

عوضا عن شيء آخر (قوله وليس هو) أي فعل الفاعل عوضا عن شيء كأن الشارح فهم أن الإضافة في كلام المصنف بيانية وقد حكم بأنه عوض عن الياء فاقتضى أن فعل الفاعل وقع عوضا وقال الدنوشري قد يقال لم يزعم أحد أن فعل الفاعل عوض عن شيء والتنوين هو العوض وأضيف إلى فعل الفاعل لكونه سببه فليتأمل وهو مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي فإنه قال في حواشي المتن قوله تنوين العوض أي تنوين سبب الإتيان به العوض فهو من إضافة المسبب إلى السبب فلا اعتراض بل هذا التعبير لكون الإضافة فيه حقيقية أولى من التعبير بتنوين العوض لكون الإضافة فيه بيانية (قوله اعتباطا) معمول للمحذوفة والحذف الاعتباطي هو الحذف لا لعلة موجبة كالحذف للتخفيف فإن التخفيف علة غير موجبة وهذا إنما يتأتى على القول بأن منع الصرف مقدم على الإعلال إما على القول بأن الإعلال مقدم لحذف الياء قياسي لأنه لالتقاء الساكنين (قوله لا عن ضمة الياء) معطوف على الياء أي وليس التنوين عوضا عن ضمة الياء وعن الفتحة النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد فإنه يرى ذلك فعنده لما حذفت الضمة والفتحة النائبة عن الكسرة وعوض عنهما التنوين التقى ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما فكل من الضمة والفتحة مقدر على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين المعوض عنها التنوين (قوله خلافا للمبرد) قال الدنوشري قد يقال لا يلزم على مذهب المبرد محذور فلا يحكم عليه بالبطلان أو الضعف إلا بدليل قوى (قوله ولا هو تنوين صرف) قال الدنوشري قد يقال لا محذور في ذلك كونه غير منصرف (قوله لصيرورته) تعليل للمنفي لا للنفي (قوله خلافا للأخفش) أي فإنه يرى أنه تنوين صرف مثل سلام وكلام فيكون مرفوعا بالضمة الظاهرة وكذا بالكسرة لزوال صيغة منتهى الجموع لحذف الياء التي قطع النظر عنها (قوله وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء الخ) كيف يتأتى الانتظام مع تفسير كلام المصنف بقوله من الجموع الآتية الخ ولو فسر كلام المصنف بما يعم هذا بأن يقول من كل اسم ممنوع من الصرف معتل الآخر لم يحتج إلى هذا وقوله مثل أعيم أي حين يجعل علما فلا يرد أن الوصف المبالغ مع وزن الفعل يشترط فيه أن يكون على وزن أفعل فقط وقوله ايطر وبيطر أي مضارعا يبطر من البيطرة (قوله واللاحق لإذ) قال في الضرب الأول لنحو جوار وفي هذا لإذ بدون كلمة نحو للإشارة إلى أن الأول له أمثلة كثيرة تحت ضابط وإن الثاني لا ثاني لإذ فيه وهو موافق لمنقول النحاة لكن ذهب بعض المتأخرين إلى قياس إذ الظرفية على إذ في ذلك وإنها إذا حذفت الجملة التي تضاف هي إليها عوض عنها التنوين كقوله تعالى وإذاً لآتيناهم إذاً لأمسكتم إذاً لأذقناك وإذاً لا يلبثون وإنكم إذاً لمن المقربين وتقول لمن قال أنا آتيك: إذاً أكرمك بالرفع على معنى إذا أتيتني أكرمك لحذف أتيتني وعوض التنوين من الجملة فسقطت الألف لالتقاء الساكنين قال وليست إذا في هذه الأمثلة الناصبة للمضارع لأن تلك تختص به ولذا عملت فيه ولا يعمل إلا ما يختص وهذه لا تختص به بل تدخل على الماضي وعلى الاسم كما ترى قال في التوشيح وهذا المعنى كنت سمعته من شيخنا العلامة محي الدين الكافيجي قرره لنا غير مرة في دروس الكشاف وكنت أظن أنه منفرد بذلك وأنه قاله استنباطا ثم رأيت له موافقين فنقله أبو حيان في تذكرته عن ابن رزين والزركشي في البرهان وقال به الخوبي من أئمة المتأخرين وبه أقول وقد قررته بأبسط مما هنا في حاشية المغني (قوله ويوم إذ غلبت الروم) غلبت بالبناء للفاعل والروم فاعل والمفعول محذوف أي فارسا لأن هذا شرح لقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون المشار به إلى قوله وهم من بعد غلبهم سيغلبون والمؤمنون إنما يفرحون بغلبة الروم لفارس لأن الروم أهل كتاب (قوله وليست هذه الكسرة كسرة إعراب الخ) قال الدنوشري هذا رد لمذهب المجتهد بغير دليل قوى (قوله لأن إذ ملازمة للبناء) كالمصادرة على المطلوب مع أنه لا يسلم الملازمة المذكورة ولكون البناء عاصا تذكر الجملة ولعرب إذا حذفت الجملة عنده ولا محذور في ذلك فإن فيه رجوعا إلى الإعراب الذي هو أصل في الأسماء ويكون التنوين تنوين تمكين

وليس هو عوضا عن شيء فأولى التعبير بالعوض كما عبر به في المغني ولكنه قصدهنا المناسبة لقوله التمكين والتنكير مع المقصود حاصل والخطب سهل (وهو اللاحق لنحو غواش وجوار) من الجموع المعتلة الآتية على وزن فواعل حال كونه (عوضا) أو لأجل العوض (عن الياء) المحذوفة اعتباطا رفعا وجرا وفاقا لسيبويه والجمهور لا عن ضمة الياء وفتحها النائبة عن الكسرة خلافا للمبرد ولا هو تنوين صرف لصيرورته بعد الحذف وكلام عند قطع النظر عن المحذوف خلافا للأخفش وينتظم في سلك تنوين العوض عن الياء التنوين اللاحق لمثل أعيم ويعيل مصغرى أعمى ويعلى فإنهما ممنوعان الصرف للوصف ولكونهما يشبهان الفعل في زنة نحو ايطر ويبيطر وتنوينهما عوض عن الياء المحذوفة وسيأتي بيانهما في باب ما لا ينصرف (و) اللاحق (لإذ في نحو ويومئذ يفرح المؤمنون عوضا عن الجملة التي تضاف إذ إليها) والأصل والله أعلم ويوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وجيء بالتنوين عوضا عن الجملة المحذوفة إيجازا أو تحسينا فالتقى ساكنان ذال إذ والتنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين وليست هذه الكسرة كسرة إعراب بإضافة يوم إليها خلافا للأخفش لأن إذ ملازمة للبناء لشبهها بالحرف في الافتقار إلى جملة وفي الوضع على حرفين وليست الإضافة في يومئذ ونحوها

من إضافة أحد المترادفين للآخر خلافا لابن مالك بل من إضافة الأعم إلى الأخص كشجر أراك وفاقا للدماميني ولم يذكر هنا العوض عن مفرد وهو اللاحق لكل وبعض إذا قطعا عن الإضافة مع أنه ذكره في المغني لأن التحقيق أن تنوينهما تنوين تمكين يذهب مع الإضافة ويثبت مع عدمها ولا العوض عن ألف كجندل أصله جنادل بفهو تنوين حذفت منه الألف وعوض عنه التنوين كذا قال ابن مالك واختار في المغني أنه للصرف (وهذه الأنواع الأربعة) فقط (مختصة بالاسم) فلا تدخل على غيره لدلالتها على معان لا توجد في غيره ولو قال يختص الاسم بهذه الأربعة لنافى ذلك كون الاسم يلحقه تنوين الحكاية وتنوين الضرورة وتنوين الشذوذ (وزاد جماعة) من النحويين منهم الموضح في المغني على هذه الأربعة (تنوين الترنم) أي المحصل للترنم كما صرح به ابن يعيش مدعيا أن الترنم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغن وكذا قال شارح اللباب إنما سمى به لوجود الترنم وذلك لأن حرف العلة مدة في الحلق فإذا أبدل منها التنوين حصل الترنم لأن التنوين غنة في الخيشوم اه وقال جماعة هو بدل من الترنم ثم اختلفوا في التعبير عنه فقيل الصواب أن يقال تنوين ترك الترنم واختاره عبد اللطيف من شيوخ الموضح في اللمع الكاملية وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف وهو اختيار ابن مالك في شرح الكافية

(قوله من إضافة أحد المترادفين) أي فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه ووجهه أن يوم الزمان وإذ الزمان (قوله ولم يذكر هنا العوض عن مفرد) كذا قاله محشي الحجاز وقال السيف الحنفي في العناية للمصنف تنوين العوض ضربان أحدهما ما هو عوض عن حرف وهو اللاحق لنحو جوار وغواش أي لكل منقوص ممنوع من الصرف والثاني ما هو عوض عن مضاف إليه أما مفرد كنحو كل وبعض وأما جملة وهو اللاحق لإذ (قوله لأن التحقيق أن تنوينهما الخ) فيه نظر بيناه في حواشي الفاكهي (قوله وهذه الأنواع الأربعة الخ) أورد عليه أنه بقي من أنواعه أربعة أخر ستأتي في كلام الشارح وهي أيضا من خواص الاسم تنوين الحكاية وتنوين ما لا ينصرف والمنادى في الضرورة وتنوين شذ. قال المصنف في تعليقه والحق أن الأولين من الصرف وقد يقال به في الثالث أيضا لأن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الإعراب وأما الرابع فاختار ابن مالك أنه كتنوين ضيفن كثر به اللفظ وليس بتنوين هذا ويمكن أن يقال الاختصاص في كلامه إضافي بالنسبة للترنم والغالي بدليل قوله وزاد بعضهم الخ أو أن في مفهوم العدد تفصيلا لكن هذان الجوابان منافيان لقول الشارح فقط وفي التوشيح تنبيه ظاهر كلام المصنف أن الأنواع التي ذكرها مستوية في إطلاق التنوين عليها لأن ذلك شأن الجنس وأنواعه كما يستوى الاسم والفعل والحرف في إطلاق الكلمة على كل منها لكن قال ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح متى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف أي التمكن فإذا أريد غيره من التنوينات فقيد قيل تنوين التنكير تنوين المقابلة تنوين العوض قال وكذا الألف واللام إذا أطلقت فإنما يراد التي للتعريف فإذا أريد الموصولة أو الزائدة قيدت اه وهذا قد يعطى أن التنوين حقيقة في الأول مجاز في الباقي لأن التقييد شأن المجازات وقد لا يعطيه بدليل ما ذكره في الألف واللام فإنها في الموصولة حقيقة بلا شك وقد يتأيد الأول بما ذكره صاحب اللباب من أن التنوين الخاص بالاسم ثلاثة وأسقط المقابلة ووجهه شارحه بأنه يرى أنه داخل في التمكين وذكر ابن الحاجب في شرح منظومته الوافية ما نصه ونعني بالتنوين تنوين التمكين والتنكير ولم يذكر المقابلة ولا العوض فكأنه يرى دخولها في التمكين وهذا كله وإن لم يرجح ففيه دلالة على أن تنوين التمكين هو الأصل والباقي فروع وقد قررت في حاشية المغني وفي الأشباه والنظائر أن كل باب ذي أدوات ففيه أداة هي الأصل وباقي أدواته فروع كالألف أصل أدوات الاستفهام ويا أصل أدوات النداء والواو أصل أدوات العطف فلا يبعد أن يكون التمكين أصل أدوات التنوين اه * أقول وفي دعوى أن للتنوين أدوات تأمل وإنما هو أداة واحدة تأتي لمعان كما يظهر نعم يتجه أن يسأل هل هي حقيقة في التمكين مجاز في غيره أو وضعت للجميع على طريق الاشتراك (قوله أي المحصل للترنم) حاصل الكلام في المقام أن الترنم إن كان عبارة عن (١) فيقال تنوين الترنم من غير تأويل بل لا يصح التأويل وإن كان عبارة عن مد الصوت فقيل لا يجوز أن يقال ذلك لإيهامه وقيل يجوز على حذف المضاف أي ترك الترنم والإضافة لأدنى ملابسة (قوله أبدل منها) قال الدنوشري فيه تأنيث الضمير الراجع لحرف العلة لاكتسابه التأنيث من المضاف إليه وهو العلة أو يقال أنث باعتبار الخبر وهو مدة اه ويرد على الجواب الثاني أن تأنيث الخبر هنا إنما هو بسبب اكتساب المبتدأ التأنيث من المضاف إليه فلا يقال الجواب الأول ولا يصح أن يجاب من أصل الإشكال بأن الحرف يذكر ويؤنث لأن ذلك في حروف التهجي كالباء والجيم لا في لفظ حرف الذي الكلام فيه (قوله وقيل يجوز أن يقال تنوين الترنم على حذف مضاف) هو لفظ ترك أو يقال الإضافة لأدنى ملابسة ومعنى تنوين الترنم التنوين الذي يجاء به عوضا منه أو الحاصل بسببه أي بسبب كراهته وإرادة دفعه لثقله فهو كقوله تعالى لم يلبثوا إلا عشية أو ضحاها أي ضحى يومها إذا العشية لا ضحى لها.

(١) بياض بالأصل

(قوله وهو اللاحق للقوافي) قال اللقاني أي آخر القوافي بقرينة ما سبق وفيه إشكال إذ آخرها على ما سيصرح به حرف المد فتنوين الترنم يلحق حروف المد المذكورة لقضية ما ذكر وليس كذلك إذ التنوين بدل من حرف المد لا لاحق به (قوله فلحق العروض والقافية) كان غرضه الاعتراض على المصنف في تقييده بالقوافي فقد قال الحفيد ينبغي أن يقول والأعاريض المصرعة وإلا فكيف يصح التمثيل بقوله * أقلي اللوم عاذل والعتابا * ويمكن أن يقال كلام المصنف مبني على أن كل شطر بيت قال اللقاني فيه أي قوله أقلي الخ شاهدان والتمثيل بهما مبني على أن كل مصراع بيت وإلا فالشاهد في أصابن فقط إذ القافية هي آخر البيت (قوله أفد الترحل) أفد بكسر الفاء بمعنى قارب ويروى أزف وهو كأفد وزنا ومعنى وقوله لما تزل بضم الزاي (قوله فعبر أولا الخ) يريد أن المصنف جمع بين قولين متنافيين والأظهر أن المصنف عبر أولا بترك المضاف موافقة لقول ابن مالك في شرح الكافية وأتى ثانيا بالمضاف موافقة لشيخه حيث قال لا بد من الإتيان بالمضاف دفعا للإيهام إشارة إلى جواز الأمرين وبه يعلم أن ابن مالك أشار لما سلكه في شرح العمدة والتسهيل إلى جواز الأمرين ولم يجمع بين قولين مختلفين وقال الحفيد * فإن قيل بين هذا أي قوله لترك الترنم وبين قوله أولا تنوين الترنم تخالف. قيل معنى قوله تنوين الترنم أي الترنم الحاصل من الخيشوم ومعنى قوله لترك الترنم أي الترنم الحاصل من أحد حروف الإطلاق فلا تخالف (قوله زيادة على الوزن) حال لا مفعول له لأن الزيادة ليست السبب في اللحاق بل هو معنى آخر فليتأمل (قوله ومن ثم سمي غاليا) لأنه زيادة على الوزن والغلو في اللغة الزيادة (قوله وسمى الأخفش الحركة التي قبل) وهي الكسرة لأنها الأصل في حركة التقاء الساكنين كقولهم يومئذ وصه فكسر وأما قبل التنوين (قوله أنه إنما سمي غاليا لقلته) وقوله فيما يأتي واختار ابن الحاجب حاصله أنه خالف الأخفش في التسمية وقال إن الأولى أن تكون الحركة قبله فتحة كما في نحو اضربا وأن هذا أولى من أن يقال على يومئذ لأن ذاك له أصل في المعنى وهو العوض من المضاف إليه ويرد عليه أنه لا يفرق غلا الشيء بمعنى قل ولكن غلو قيمة الشيء لازمه عن قلة وجوده وأما غلا الشيء بمعنى زاد فثابت وكذلك قياس التنوين على التنوين أولى لاتحاد جنسهما ولأنهما يكونان في الاسم والنون لا تكون إلا في الفعل ثم أن فتحة اضربا للتركيب كما في خمسة عشر لا لالتقاء الساكنين بدليل والله لتضربن وبدليل ردهم حرف العلة في نحو

(وهو اللاحق للقوافي) جمع قافية وهي من آخر متحرك في البيت إلى أول ساكن يليه مع المتحرك الذي قبل الساكن هذا مذهب الخليل وعند غيره آخر كلمة في البيت (المطلقة أي التي آخرها حرف مد) وهو الألف والواو والياء المولدات من أشباع الحركة وتسمى أحرف الإطلاق وقد تلحق الأعاريض المصرعة وهي التي غيرت لتوازي ضروبها عند حذف حرف الإطلاق (كقوله) وهو جرير

(أقلي اللوم عاذل والعتابن * وقولي إن أصبت لقد أصابن) فلحق العروض والقافية وهما العتابن وأصابن (الأصل العتابا وأصابا فجيء بالتنوين بدلا من الألف) والأول اسم والثاني فعل وأقلي أمر من الإقلال واللوم بفتح اللام العذل وعاذل بفتح اللام ترخيم عاذلة ولقد أصابن مقول قولي وجواب الشرط محذوف تقديره إن أصبت أنا أو إن كنت نطقت بالصواب فلا تعذلي وقولي لقد أصاب وقد يدخل الحرف كقول النابغة: أفد الترحل غير أن ركابنا لما تزل برحالنا وكأن قد

الأصل قدي فجيء بالتنوين بدلا من الياء (لترك الترنم) على ما صرح به سيبويه وغيره من المحققين من أن الترنم وهو التغني إنما يحصل بأحرف الإطلاق لقبولها لمد الصوت بها فإذا أنشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالنون في مكانها في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما الحجازيون فلا لأنهم يدعون القوافي على حالها في الترنم فعبر أولا بتنوين الترنم موافقة لابن مالك في شرح العمدة نظرا إلى توجيه ابن يعيش ومن وافقه وثانيا بترك الترنم موافقة للتسهيل نظرا إلى ما صرح به سيبويه وأصحابه وقد يبدل التنوين من حرف الإطلاق في غير القوافي كقراءة بعضهم والليل إذا يسر بالتنوين كما ذكره في المغني في حرف الكاف (وزاد بعضهم) وهو الأخفش والعروضيون كما قاله في المغني (التنوين الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة) أي التي يكون حرف رويها ساكنا ليس حرف مد والأعاريض المصرعة (زيادة على الوزن) فهو في آخر البيت كالخزم بمعجمتين في أوله (ومن ثم سمي غاليا) وسمى الأخفش الحركة التي قبل لحاقه غلوا وزعم ابن الحاجب أنه إنما سمي غاليا لقلته ونفاه السيرافي والزجاج وزعما أن الشاعر زاد أن في آخر البيت إيذانا بتمامه فضعف صوته بالهمزة واختاره ابن مالك قال الموضح وفي هذا توهيم الأخفش والعروضيين وغيرهم بمجرد الظن والمشهور تحريك ما قبله بالكسرة كما في صه ويومئذ واختار ابن الحاجب الفتح حملا على حركة ما قبل نون التوكيد كاضربا وقال هو أشبه قياسا على ما له أصل في المعنى ثم قال الموضح وسمعت بعض المصريين يسكن ما قبله ويقول الساكنان يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجمعوا عليه وقد مضى أن الحركة قبله تسمى غلوا واختلف مثبتوه تنوينا في فائدته فقال ابن يعيش فائدته الترنم أيضا ورد

قومن واقعدن بخلاف نحو قم الليل (قوله وهو لظاهر فصلهم بينهما بالحذف) قال الدنوشرى قد يقال إن ماذكره عنده فإن التنوين فيه أمارة على عدم الوقف وعدم التنوين أمارة عليه بخلاف هذا التنوين وقد يجاب بأنه نظيره فى أصل التفرقة بين الوصل والوقف لا أنه نظيره من كل وجه فليتأمل (قوله وقاتم الأعماق) أى مغبر النواحى والأطراف وهو وصف لمكان وقوله خاوى المخترقن المخترق مهب الرياح أى خالى الموضع الذى يهب فيه الريح فليس ثم ما يعوق هبوب الريح والقصد أنه لا أنيس به والأتحمى بالتاء المثناة والمهملة البرد ومعنى انهجن خلق والتمثيل بهذا ليس كما ينبغى فإنه من تنوين الترنم لا الغالى إذ هو بدل من الألف لأن أصله انهجا كما يتضح من ذلك بقية الأبيات وصدر هذا المصراع وهو * ماهاج أشجانا وشجوا قد شجا * لا ما زعمه ابن الناظم من أنه * ياصاح ماهاج العيون الذرفا * فإن عجز هذا * من طلل أمسى يحاكى المصحفا * (قوله أما باعتبار ما فى نفس الأمر فلا) أى بحسب الاصطلاح فإنهم اصطلحوا على أن التنوين هو المعرف بما تقدم ولا بد من إثبات ذلك وإلا لم يصح الرد عليه لجواز أن يكون هذا (٣٧) التعريف لنوع من أنواعه وحاصل هذا يرجع إلى الاختلاف فى نقل الاصطلاح فمن سمى ما ذكر تنوينا يقول اصطلحوا على أن التنوين اسم لما هو أعم مما ذكرتم ومن لا يسمى ما ذكر تنوينا يقول اصطلحوا على أن التنوين اسم لما عرفناه لا أعم فليتأمل وقال الشهاب القاسمى فى حواشى اللقانى لقائل أن يقول الحقائق الاصطلاحية ليست أمورا حقيقية واقعية حتى تطابق الواقع تارة وتخالفه أخرى بل هى أمور اعتبارية فأى فرد اعتبر لتلك الحقيقة كان منها وأى فرد لم يعتبر لها فليس منها ولا تعلق للواقع بذلك وحينئذ فمن يقول أن تنوين الترنم والغالى من التنوين يكونان عنده تنوينا حقيقة ولا يوصفان بمخالفة نفس الأمر إذ لا مدخل لنفس الأمر فى مثل ذلك لأنه اعتبارى اصطلاحى ففى قوله أما باعتبار الخ نظر (قوله وهو التنوين الشاذ) قال الزرقانى تسميته شاذا وعطفه على تنوين التنكير يدل على أنه ليس بتنوين تنكير وذلك لأن أسماء الاشارة لا تقبل التنكير لكن سماه بعضهم تنوين التنكير قال الرضى ما معناه وإنما سمى تنوين التنكير وإن كان أولا معرفة لأن التنوين كالكاف فى افادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولاء معرفة لأن التنوين كالكاف فى إفادة البعد والبعد كالنكرة المجهولة فيكون أولاء كأولئك ألا ترى فى بحث أسماء الاشارة (قوله مثل أن تسمى رجلا بعاقلة لبيبة) الغرض من هذا أن التسمية وقعت بالمنون من غير اعتبار حركة معينة (قوله والمنكر زد) قال الزرقانى أى زده على التناوين الثلاثة فتصير أربعة والستة الباقية وقوله ماهرا اشارة إلى تنوين المهموز وهو الشاذ اه وعلى هذا فليس قوله زد إشارة إلى شىء ويحتاج أنه دخل فى الضرورة قسمان تنوين المنادى وصرف ما لا ينصرف كما صنع الشارح ولا يخفى ما فيه إذ الظاهر هو جعل الضرورة قسما واحدا تحت

على من جعله قسيم تنوين الترنم وقال الجرجانى لحق أمارة على الوقف إذ لا يعلم فى الشعر المسكن الآخر أواصل أنت أم واقف قال وهو لظاهر فصلهم بينهما بالحذف فى نحو قام زيد ووقع فى شرح اللب أن هذا التنوين إنما يلحق الكلم إذا أريد به ترك الوقف ووصل آخر البيت الأول بأول البيت الثانى اه والتحرير هو الأول وهذا التنوين يدخل الاسم كقول رؤبة * وقاتم الأعماق خاوى المخترقن * والفعل كقول العجاج * من طلل كالأتحمى انهجن * والحرف (كقوله) وهو رؤبة على ما قيل (قالت بنات العم ياسلمى وإنن * كان فقيرا معدما قالت وإنن) فلحق العروض والقافية زيادة على حد الوزن والمعنى قالت بنات العم ياسلمى أترضين به وإن كان هذا البعل فقيرا معدما قالت رضيت به وإن كان فقيرا معدما واختلف فى هذين التنوينين المسميين بالترنم والغالى على أقوال أحدها أنهما تنوينان لهما خصوصيات منها مجامعة أل والاتصال بغير الاسم والثانى أن الترنم نون مبدلة من حرف العلة كما يبدل منه فى نحو رأيت زيدا قاله ابن معزوز وزعم أنه ظاهر قول سيبويه وان الغالى نون إن حذفت الهمزة والثالث (و) هو (الحق) كما قاله ابن مالك فى التحفة وتبعه ابنه فى نكت الحاجبية (أنهما) ليسا بتنوين بل هما (نونان زيدتا فى الوقف) وتقدم حكايتهما فى شرح اللب (كما زيدت نون ضيفن) للطفيل (فى الوصل والوقف) وجه التشبيه الزيادة فى الوقف خاصة (وليسا من أنواع التنوين) حقيقة (فى شىء لثبوتهما مع أل) كالعتابن والمخترقن (وفى الفعل) كأصابن وانهجن (وفى الحرف) كقدن وإنن أول الأمثلة للترنم وثانيهما للغالى (وفى الخط والوقف وحذفهما فى الوصل) وليس شىء من أقسام التنوين كذلك (وعلى هذا التقرير (فلا يردان على من أطلق) من النحويين كالناظم (أن الاسم يعرف بالتنوين إلا من جهة أنه يسميهما تنوينين أما باعتبار ما فى نفس الأمر فلا) يردان عليه وزاد بعضهم سابعا وثامنا وهما تنوين الضرورة فيما لا ينصرف كقوله * ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة * وفى المنادى المضموم كقوله * سلام الله يا مطر عليها * وتاسعا وهو التنوين الشاذ كقول بعضهم هؤلاء قومك حكاه أبو زيد وعاشرا وهو تنوين الحكاية مثل أن تسمى رجلا بعاقلة لبيبة فإنك تحكى اللفظ المسمى به قاله ابن الخباز وقد جمعها بعضهم فى قوله:

مكن وقابل وعوض والمنكر زد * ورنم اضطر غال واحك ماهرا

أفراد لتكون الأقسام عشرة وبعضهم خص تنوين الصرف بتنوين ما لا ينصرف وسمى تنوين المنادى تنوين الزيادة فيكون قوله ردا إشارة إليه (قوله وضمها) قال الشهاب القاسمي لا يجوز الضم لأنه مصدر اانتهى ويجاب بأن هذا مصدر سماعى لا قياسى وقد صرح فى القاموس بجواز الضم (قوله دخول حرف النداء) أى إدخال إذ هو الذى يطلق عليه النداء المنفى (قوله وقد تدخل فى اللفظ) تقدم ما فى نظير هذه العبارة فى الجر (قوله فقيل بأنهما الخ) رد المصنف فى التعليقة الجوابين بأن التأويل بذلك إنما عرف بعد استقرار أن ما دخلت يا عليه فى مثل ذلك ليس اسما ونحن إنما نخاطب بهذه من يجهل الاسم ليعرفه بها لا من يعرف الاسم من غيره ورد بعضهم الأول بأنه كما لا ينادى إلا الأسماء لا يليه إلا الأسماء لأن التنبيه يستدعى منبها هو المنادى ورد الناظر فى التوضيح الثانى بأن القائل لذلك قد يكون وحده فلا يكون معه منادى ثابت ولا محذوف (قوله بل المراد به كون الكلمة) قال اللقانى إن قلت النداء هو الدعاء وهو وصف المنادى بالكسر والكون المذكور وصف الكلمة فكيف يصح أن يفسر به على أن الكلمة غير مناداة بل المنادى مدلولها قلت المنادى المفسر بها مأخوذ من نودى لا من نادى والمراد بندائها كون مدلولها منادى أى مدعوا انتهى وحاصل جواب الإشكال الأول أن النداء هنا مصدر نودى المجهول لتكون العلامة راجعة للفظ لا المعلوم وإلا فات ذلك لكن يرد عليه أن مذهب البصريين أن المصدر الصريح لا يكون من المجهول دفعا للبس وأجاب الشهاب القاسمى عن الاشكال الثانى بقوله لك أن تقول الكلمة نفسها مناداة اصطلاحا (قوله أى مطلوب إقبالها) أى إقبال مدلولها على ما مر وقد يرد على المصنف أنه علل عدم جعلهم العلامة كون الاسم مفعولا به مع أن كونه منادى إنما اختص بالاسم وصح أن يجعل علامة عليه لأن المنادى مفعول به والمفعول به لا يكون إلا اسما بأن كونه مفعولا به علامة خفية لا يدركها المبتدى ولا شك أن كون الكلمة مناداة أى مطلوبا إقبالها أخفى لم إذا أريد بالنداء دخول حرف النداء فهو أظهر من كون الاسم مفعولا لأن دخول حرف النداء محسوس وذاك معقول (قوله غير الموصولة) هذا مع قطع النظر عن كون دخولها على المضارع ضرورة ومع النظر له لا يحتاج لذلك (قوله فأما الموصولة فقد تدخل على المضارع) قال فى التوشيح يعنى على رأى الناظم وإلا فقد صرح بمخالفته فى المغنى وأن ذلك خاص بالشعر وفى شرح الشذور انه ضرورة قبيحة انتهى وأقول ليس فى كلام المصنف ما يقتضى أن دخولها عام أو خاص اختيارى أو غيره وحينئذ دخلت عليه لا تطرد علامة على الاسم فيحتاج لاستثنائها مطلقا إلا بتكلف أن العلامة دخولها دخولا لا ضرورة فيه ولا قبح فما شرح به الشارح من التعميم أليق فتدبر (قوله الترضى حكومته) كون هذه الجملة لها محل لقيامها مقام المفرد أو لا محل لها لإطلاق أن جملة صلة الموصول لا محل لها محل خلاف ما بين الدماميني وغيره بسطناه فى حواشى الفاكهى (قوله متمكن من أن يقول المرضى) لا يقال أنه غير متمكن من ذلك لأن حكومته مؤنث والمرضى مذكر

العلامة (الثالثة) من علامات الاسم (النداء) بالمد مع كسر النون وضمها (وليس المراد به) أى بالنداء (دخول حرف النداء) كما يوهمه قول ابن مالك فى شرح العمدة لأن النداء قد يباشر الفعل والحرف حين يحذف المنادى انتهى (لأن يا) خاصة (قد تدخل فى اللفظ على ما ليس باسم) حرفا كان أو فعلا فالأول (نحو يا ليت قومى) والثانى نحو (ألا يا اسجدوا) لله (فى قراءة الكسائى) رحمه الله فإنه يقف على يا ويبتدئ اسجدوا واختلف فى توجيه ذلك فقيل بأنهما حرف تنبيه لا للنداء وقيل للنداء والمنادى محذوف التقدير يا قوم ليت قومى ويا هؤلاء اسجدوا وهو مقيس فى الأمر كالآية والدعاء كقوله ألا يا اسلمى (بل المراد) بالنداء (كون الكلمة مناداة) أى مطلوبا إقبالها بحرف مخصوص (نحو يا أيها الرجل) ويا أيتها المرأة (ويا فل) بضم الفاء واللام ويا فلة بمعنى يا رجل ويا امرأة وقول ابن مالك بمعنى يا زيد ويا هند قال الموضح وهم (ويا مكرمان) بفتح الراء الكريم الواسع الخلق حكاه سيبويه والأخفش وصاحبا الصحاح والقاموس ويا ملأمان للئيم الدنىء الأصل الشحيح النفس وإنما خص هذه الأسماء بالذكر لملازمتها النداء فلم تقبل من علامات الاسم المذكورة إلا كونها مناداة العلامة (الرابعة أل) بجميع أقسامها (غير الموصولة) والاستفهامية (كالفرس) من غير العقلاء (والغلام) من العقلاء (فأما) أل (الموصولة فقد تدخل على) الفعل (المضارع) اختيارا عند الناظم وبعض الكوفيين واضطرارا عند الجمهور حتى قال الشيخ عبد القاهر أنه من أقبح الضرورات كما نقله الموضح عنه فى شرح الشذور (كقوله) وهو الفرزدق يخاطب رجلا من بنى عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان

(ما أنت بالحكم الترضى حكومته ﴿ ولا الأصيل ولا ذى الرأى والجدل)

فأدخل أل على ترضى وهو فعل مضارع والحكم بفتحتين الحكم يحكمه الخصمان فى الأمر والترضى بإدغام اللام فى التاء والبناء للمفعول وحكومته مرفوع به على النيابة عن الفاعل والذى سوغ دخول أل على ترضى وهو فعل مضارع كونه يشبه الوصف نحو مرضى حجة الناظم ومن وافقه أن الشاعر متمكن من أن يقول المرضى قيل وقد سبقه إلى هذا التوجيه سيبويه ثم ابن السراج وأما أل الاستفهامية فقد

وقد قال ابن الخباز إنما لم يقل المرضى لأن المسند إليه مؤنث لأنا نقول هذا لا يمنع التمكن لأمرين الأول المؤنث المجازى لا يجب تأنيث عامله المسند إليه كما في طلع الشمس والثاني أن حكومته مصدر فمعناه الحدث وهو مذكر فيجوز التذكير نظرا إلى المعنى وإن كان اللفظ مؤنثا (قوله أي إلى الاسم) الأظهر جعل الضمير هنا وفي قوله أن تنسب إليه راجعا إلى اللفظ أو الشيء ورجوعه للاسم فيه دور وقبل قولهم الإسناد إليه كالمفعول به لغلبة الاستعمال لا يقتضي الضمير مرجعاً والمعنى الخامسة العبارة التي يعبر عنها بهذا اللفظ (قوله ثم لا فرق بين الإسناد المعنوي) هو أن تنسب للكلمة ما لمعناها وقوله واللفظي هو أن تنسب لها ما للفظها وهذا مذهب الجمهور وجرى عليه الناظم في الكافية الشافية لكنه في التسهيل خص الإسناد بالمعنوي (قوله وضرب فعل ماض ومن حرف جر) هذا بناء على ما اختاره السيد الجرجاني قدس سره ورده على الرضي في جعله الإسناد في هذين معنويا وأن المحكوم عليه ليس ضرب نفسه ولا من نفسها بل ضرب آخر ومن أخرى مدلول عليهما بهما بأن ذلك غير صحيح لأن دلالة الألفاظ على أنفسها إن سلمت ليست بالوضع قطعاً لثبوتها في المهملات قال والتحقيق أن الألفاظ لا توصف بالفعلية والاسمية والحرفية في أنفسها بل بالقياس إلى ما وضعت هي بإزائه من المباني فإذا أردت أن تحكم على لفظ بما ثبت له في نفسه وتلفظت به وأجريت الحكم قلت ضرب مثلا مركب من ثلاثة أحرف لم يكن هناك ضرب دالا على شيء هو المحكوم عليه بالتركيب بل هو نفسا محكوم عليه بذلك وكذلك إذا حكمت على لفظ بالقياس إلى ما وضع له وعين بإزائه كما إذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه إلا نفس ما تلفظت به وإن كان اتصافه بالمحكوم (٣٩) عليه مستفاداً له من غيره والمقصود أنه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لمعناه واسمية المبتدأ وجعل الفعل وذكر متعلق الحرف أحوال لها إذا استعملت في معانيها ولعل الناظم في التسهيل يجنح لما قاله السيد ويقول بمثله فلا يلزمه ما قاله المصنف في الباب السابع من المغني من غلط النحاة في قولهم الفعل لا يخبر عنه

تدخل على الفعل الماضي نحو أل فعلت بمعنى هل فعلت حكاه قطرب العلامة (الخامسة الإسناد إليه) أي إلى الاسم من قوله بتمييز الاسم (و) معنى الإسناد إلى الاسم (هو أن تنسب إليه ما) أي حكما (يحصل به الفائدة) التامة (وذلك) الإسناد (كما في) نسبة القيام إلى تاء (قمت) كما في نسبة الإيمان إلى (أنا في قولك أنا مؤمن) واستفيد من هذين المثالين أنه لا فرق بين تأخر المسند إليه وتقدمه ولا بين أن يكون المسند إليه فاعلا أو مبتدأ ولا بين أن يكون المسند فعلا أو وصفاً ثم لا فرق بين الإسناد المعنوي كما مر واللفظي في نحو زيد ثلاثي وضرب فعل ماض ومن حرف جر إذ لا يسند إلا الفعل والحرف إلا محكوما باسميتهما قال في الكافية :

وإن نسبت لأداة حكما ... فاحك أو اعرب واجعلنها اسما

فعلى الحكاية تبقيها على ما كانت عليه من حركة أو سكون وعلى الإعراب ترفعها على الابتداء .

(فصل ينجلي الفعل) ويتضح من قسيميه الاسم والحرف (بأربع علامات) ذكرها الناظم بقوله

بتا فعلت وأتت ويا افعلي ... ونون أقبلن (إحداها تاء) ضمير (الفاعل) في المعنى فالدور مدفوع والإيراد ممنوع أما الدور فلأنه أخذ الفاعل في علامات الفعل وأخذ الفعل في تعريف الفاعل وأما الإيراد

والحرف لا يخبر به لأن كلام النحاة محمول على ما إذا استعمل الفعل والحرف في معناهما فتدبر (قوله أو أعرب) قال الزرقاني يرد عليه أن من الأدوات ما هو موضوع على حرفين وحينئذ فهو مشبه بالحرف فكان المناسب فيه البناء لا الإعراب والجواب عن ذلك أن القاعدة فيما إذا أخبر عما هو على حرفين أن يزاد فيه حرف ثالث فيكرر الحرف الأخير فيقال منّ حرف جر بتشديد النون قال الشاعر

* إن لواً وإن ليتاً عناء *

فشدد الواو أي أن قوله لو وليت عبث لا فائدة فيه أنشد هذا الرضي في باب اسم الفعل انتهى وما ذكره من أنه يقال منّ بتشديد النون يقتضي أن القاعدة عامة فيما هو على حرفين سواء كان ثانيهما حرف لين أو صحيحاً وهو ما مشى عليه الرضي وقال في الكافية بعد هذا البيت وضعف الثاني في لو وما أشبهها وفي التسهيل وإن كان ما سمي به حرف هجاء ضعف ثانيهما إن كان حرف لين قال بعض شراحه فإن كان ثانيهما صحيحاً نحو من وعن أعربته كيد ودم ولم تضعف وفي إعرابه نظر على رأي المصنف لأنه يعتبر الشبه الوضعي في البناء إلا أن يكون بنى ذلك على عدم اعتباره وهو ظاهر قول سيبويه (قوله واجعلنها اسما) أي اجعل تلك الأداة التي نسبت لها الحكم اسما للإسناد إليها والإسناد مطلقاً من علامات الاسم (قوله إحداها تاء الفاعل) عدل عن قول الناظم تا فعلت إما لقصوره على ما شرحه ولده من أن المراد تاء ضمير المخاطب أو لبيان أنه أراد بها تاء الفاعل لاحتمال اللفظ لذلك الجواز أن يقرأ فعلت بفتح التاء وكسرها وضمها ولا مرجح لأحد الاحتمالات على الآخر (قوله فالدور مدفوع الخ) في حاشية السيف الحنفي الإضافة في قوله تاء الفاعل بيانية والمراد بالفاعل الفاعل المعنوي فلا يرد أن هذا يصدق على التاء من قولك ما قام إلا أنت من جهة أنها منسوبة إلى أن التي هي الفاعل ولا يلزم الدور من جهة أخذ كل من الفعل والفاعل في تعريف الآخر انتهى وبه يعرف الدور والإيراد وأنهما اتفقا في

الجواب عن الدور بما حاصله أن الفاعل الذي أخذ في تعريف الفعل هو المعنوي والفاعل الذي أخذ الفعل في تعريفه الاصطلاحي وأما الجواب عن الإيراد فحاصل جواب الشارح أن المراد تاء هي ضمير والتاء في أنت ليست كذلك بل حرف خطاب وجواب السيف الحنفي أن الإيراد مبني على أن المراد تاء منسوبة إلى الفاعل وهو ممنوع بل المراد تاء هي الفاعل وهذه ليست كذلك ومآل الجوابين واحد وملحظهما مختلف فالشارح قدر في العبارة مضافا والمحشي جعل الإضافة بيانية (قوله أو مخاطبا نحو تباركت) قال في التوشيح فيه إيماء إلى ما قاله ابن مالك في شرح الكافية انفردت تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك قال العجيمي في شرحه قيل وفيه نظر إذ لا مانع أن يقال تباركت أسماء الله بلحاق تاء التأنيث الساكنة وفي قوله تبارك اسم ربك ما يؤيد ذلك وفات المصنف أن يقول أو مخاطبة كما قاله الناظم في شرح الكافية وتبعه ابن عقيل وابن قاسم وابن الصائغ (قوله تاء التأنيث الساكنة) قال العجيمي زاد الأمين المحلي المنسوب معناها إلى الفاعل ولا بد كما قيل من ذلك ليحترز عن نحو ربت وثمت قال * فإن قلت فما وجه تقديم تاء فعلت وتاء أتت على ياء افعلي ونون أقبلن والجمع من خواص الفعل . قلت اختصاصهما بالماضي والماضي مقدم على غيره من الأفعال إذ كل حادث مسبوق بأراد الله تعالى إنما أمرنا لشيء إذا أردناه أن نقول له كن فيكون فأوقع الماضي الذي هو أراد أولا وياء افعلي ونون أقبلن يشترك فيهما المضارع والأمر * فإن قلت إذا سلمنا ما ذكر فلم قدم تاء فعلت على تاء أتت . قلت لأنها لا تلحق في وجه من الوجوه إلا الفعل وأما تاء أتت فقد لحقت الحرف في كلامهم قليلا كربت وثمت وأيضا فإن تاء فعلت أحد ركني الإسناد دون تاء أتت كذا في التوشيح وليتأمل قوله وأما تاء أتت فقد لحقت الحرف مع قوله أولا زاد الأمين المحلي المنسوب معناها الخ فإن هذا لا يتصور إلا مع قطع النظر عن تلك الزيادة (قوله بحركة الإعراب) أي بقرينة المثال وهذا التقييد والتفصيل في المتحركة بحركة البناء أخذه من المرادي وقد علمت أنه لا حاجة إليه لعدم ورود ربت وثمت على ما زاده المحلي فاصل المصنف يوافقه (قوله فتختص بالاسم كقائمة) أي إذا كانت في الآخر أو الكلام في التاء المتمحضة للتأنيث فلا يرد أن المتحركة حركة بناء تكون في الأفعال أولا كتقوم هند لأنها لحقت أولا وتدل على التأنيث والمضارعة (قوله وبالاسم) نحو لا حول ولا قوة (قوله وبهاتين العلامتين) قال اللقاني قد يقال التاء اللاحقة لعسى وليس ليست فاعلا اصطلاحا بل اسم لهما ولا لغة إذ [*] لم يفعل النفي ولا الرجاء فليتأمل * فإن قيل فإن لم يفعلاهما فقد قاما به فيكون فاعلا . قلت فيكون حينئذ نافيا أو منفيا وراجيا وهو باطل ضرورة وقد تبين بهذا أن الرد بالتاء الساكنة نظرا إذ تاء التأنيث هي الدالة على تأنيث الموصوف بمعنى ما هي فيه من الفاعل كقامت هند أو غيره كقائمة والتاء اللاحقة للأفعال الأربعة ليست كذلك أما ليس وعسى فلأن مرفوعهما ليس موصوفا بمعناهما كما مر وأما نعم وبئس فلأن معناهما إن كان أمدح أو أذم فكذلك وإن كان حسن وقبح فلأن الفاعل هو الحسن أي الماهية الحقيقية وهو لا يقبل الوصف بذكورة ولا أنوثة فالمتجه أن ليس وعسى لنفي النسبة الكلامية ورجائها ونعم وبئس لمدح الجنس أو ذمه ودخلت التاء فيها لمشاكلة لفظ ما بعدها فما قاله المخالف من الحرفية والاسمية لم ينهض رده انتهى وأجاب الشهاب القاسمي بأن المراد بتاء الفاعل ما يكون فاعلا في الجملة وإن لم يكن فاعلا في ليس وعسى وتاء التأنيث الدالة على التأنيث في الجملة وإن لم تكن للتأنيث في نفس الأمر بل في نعم وبئس انتهى ولا يخفى ما فيه وقال بعض مشايخنا ما ذكره اللقاني من بطلان كون الفاعل نافيا وراجيا غير ظاهر في تاء المتكلم أما فيها فلا يظهر لأن المتكلم ناف وراج فتأمل * أقول ويمكن أن يجاب في تاء المخاطبة بأن معنى ليس الانتفاء وهو قائم بالمرفوع نحو ما تت هند ومن قال معناها النفي مراده الانتفاء لأن المصدر كثيرا ما يراد به الحاصل به والمراد بأنت الفاعل نفسه أو فرده المقصود بالحكم (قوله قياسا على ما النافية الخ) قال أبو البقاء في اللباب أما ليس فمن البصريين

ولأنه يصدق على أن من قولك ما قام إلا أنت أنها فعل لأنها منسوبة إلى الفاعل مع أن أن هي الفاعل وهي اسم على الأصح اتصل بها تاء العلامة (متكلما كان) الفاعل (كقمت) بضم التاء (أو مخاطبا نحو تباركت) بفتح التاء وأحسنت بكسر التاء والعلامة (الثانية تاء التأنيث الساكنة) في الأصل (كقامت وقعدت) ولا التفات إلى عروض الحركة نحو وقالت أمة بنقل حركة الهمزة إلى التاء وقالت امرأة العزيز وقالتا أتينا طائعين بكسر التاء في الأولى وفتحها في الثانية لالتقاء الساكنين فيهما (فأما المتحركة) بحركة الإعراب (فتختص بالاسم كقائمة) وقاعدة والمتحركة بحركة البناء فقد تتصل بالحرف نحو لات وثمت وربت وبالاسم نحو لا قوة (وبهاتين العلامتين) وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة (رد على من زعم) من البصريين (حرفية ليس) كالفارسي ومن تابعه كأبي بكر بن شقير قياسا على ما النافية بجامع النفي

(*) هكذا بياض بالأصل الذي بأيدينا ولعل الكلمة التي كانت هي فيه هي مدلولها، فيكون الكلام إذ مدلولها لم يفعل الخ أو نحو ذلك تأمل اه

من قال هي حرف وأن الضمير المتصل بها لشبهها بالأفعال كما اتصل الضمير بها على لغة من قال في التثنية عاما وفي الجمع عاموا وأبو علي يشير إليه في كتبه كثيرا ويقوى ذلك أنها لا تدل على زمان وأنها تنفي كما تنفي ما وأنهم شبهوها بها في إبطال عملها بدخول إلا على الخبر في قولهم ليس الطيب إلا المسك بالرفع فيهما ومن قال هي فعل احتج باتصال الضمائر وتاء التأنيث الساكنة وسلبت التصرف لشبهها بما ويدل على أنها فعل جواز تقديم خبرها على اسمها عند الجميع وتقديمه عليها عند كثير منهم بخلاف ما (لقبولها التاءين) ولاتصال الضمائر بهما (قوله على من زعم اسمية نعم وبئس) سيأتي في بابهما أن في نقل الخلاف فيهما طريقين وفي التبيين لأبي البقاء قال الكوفيون هما اسمان وهما في الأصل صفة لموصوف محذوف كأنك إذا قلت نعم الرجل زيد فتقديره الرجل نعم الرجل ولما حذف الموصوف وهو اسم فكما كان الرجل اسما فكذلك ما قام مقامه والرجل مرفوع بنعم كما يرتفع الفاعل باسم الفاعل وحجة الأولين أوجه أحدها اتصال ضمير المرفوع بها كما حكى الكسائي نعموا رجال الزيدون وإذا لم يظهر كان مستترا وأضمر على شريطة التفسير كما كان ذلك في قولهم ربه رجلا وهذا لا يكون في الأسماء الوجه الثاني أن تاء التأنيث الساكنة تتصل بها كقولك نعمت المرأة هند وهذا لا يكون في الأسماء . فإن قيل التاء قد تتصل بالحرف نحو ربت وثمت ولات فلا يدل اتصالها بنعم على أنها فعل قيل اتصالها ساكنة بنعم دليل على أنها فعل وليس كذلك ثم ورب لأنها محركة ويدل على الفرق بينهما أن التاء في نعمت تدل على تأنيث الفاعل كدلالة التاء في قامت والتاء في ربت وثمت تدل على تأنيث الكلمة في نفسها لا على التأنيث في غيرها وحكم لات حكم ربت ولذلك وقف عليها قوم بالهاء فقالوا لاه ولم يقف أحد على نعمت بالهاء . فإن قيل لحوق التاء بنعم غير لازم بل يجوز أن يقال نعم المرأة هند قيل ودخولها أحسن وأما حذفها فلأن المرأة في معنى الجنس فكان التذكير لذلك على أن الحجة في جواز دخولها لا في وجوبه (تنبيه) قال ابن أيار في شرح الفصول اعلم أن التاء الساكنة لاحقة للفعل فإنها دالة على تأنيث فاعله لأن الفعل لا يقبل التأنيث لأن مدلوله المصدري الذي هو جنس مطلق والجنس موضوع على التذكير ولأن الأصل في التأنيث هي الحقيقة التي لها فرج وبإزائه ذكر كامرأة وبقرة ونعجة وناقة وهذا إنما يتصور في الأسماء فلما امتنع التأنيث الحقيقي حمل غيره في المنع عليه وأما عبد القاهر الجرجاني فإنه سوغ تأنيث الفعل تأنيثا لفظيا قال ولا معنى لتأنيث اللفظ إلا أنه توجد فيه أمارة التأنيث فيصدق بها تأنيثه وتأنيث غيره ولولا ذلك لكان قولهم أنث الفعل خطأ (قوله فهات بمعنى ناول) قال في البسيط وأما هات زيدا ففيه مذهبان أنه اسم للفعل مسماه أعط وكسر آخره هربا من الساكنين ويعتذر عن بروز الضمير معه بقوة شبهه بالفعل والمذهب الثاني ويعزى إلى الخليل أنه فعل والهاء في أوله بدل من همزة آتي يؤاتي ودليل فعليته أنه يتصرف مثل تصرف رام فيقال هات وهاتيا وهاتوا وهاتي وهاتين وفي التنزيل هاتوا برهانكم انتهى وقال ابن خطيب المنصورية كلام ابن هشام هذا يدل على أن هات هذا لا يستعمل إلا على صيغة الأمر وليس كذلك فإنه يقال هاتي للماضي بمعنى عاطى وتصريفه كتصريفه ويدخل عليه ما يدخل على هاتي من علامات الأفعال قال * لله ما يعطي وما يهاتي * أي وما يأخذ قال وقيل أصله آت قلبت همزته هاء ولا يقال فيه إلا هات بكسر التاء لأنه أمر من هاتى كعاطى (قوله وهو رؤبة) كذا وقع للعيني وفي التوشيح قوله أقائل كذا أورده المصنف وغيره وقال ابن دريد في أماليه أخبرنا أبو عثمان التوزي عن أبي عبيدة وقال ابن دريد في أماليه أي رجل من العرب

(و) رد على من زعم حرفية (عسى) من الكوفيين قياسا على لعل بجامع الترجي والصحيح أن ليس وعسى فعلان لقبولها التاءين المذكورتين تقول لست وليست وعسيت وعست (وبالعلامة الثانية) فقط وهي تاء التأنيث الساكنة (رد على من زعم) من الكوفيين كالفراء (اسمية نعم وبئس) لدخول حرف الجر عليهما في بعض المواضع كقول بعضهم وقد بشر ببنت والله ما هي بنعم الولد وقول آخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطيء السير نعم السير على بئس العير وتأولها المانعون على حذف الموصوف وصفته ودخول حرف الجر على معمول الصفة والأصل ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس فحرف الجر في الحقيقة إنما دخل على الاسم وإنما لم يقل وبالعلامتين كالتي قبلها لأن تاء الفاعل لا تدخل على نعم وبئس بخلاف ليس وعسى فإنهما يقبلان العلامتين كما مر . العلامة (الثالثة ياء) ضمير المؤنثة (المخاطبة كقومي) يا هند (وبهذه) العلامة (رد على من قال) كالزمخشري (أن هات) بكسر التاء (وتعال) بفتح اللام (اسما فعلين) للأمر فهات بمعنى ناول وتعال بمعنى أقبل والصحيح أنهما فعلا أمر للمذكر لدلالتهما على الطلب وقبولهما ياء المخاطبة تقول هاتي بكسر التاء وتعالي بفتح اللام وهما مبنيان على حذف حرف العلة من آخرهما فالمحذوف من هات الياء كالذي في ارم والمحذوف من تعال الألف كالذي في اخش . العلامة (الرابعة نون التوكيد شديدة) كانت نحو ليبنذن (أو خفيفة) نحو لنسفعا ويجمعهما (ليسجنن) بالتشديد (وليكونا) بالتخفيف (وأما قوله) وهو رؤبة

أمقتلنا حبلت جحدها فأنشأت تقول   أريت أن جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا   أقائلون أحضرى شهودا * فظلت من شر العداة كيدا * كالله تربى صائدا فاصطيدا وكذا أورده السكرى فى كتاب أشعار هذيل ونسبه لرجل من هذيل وعلى هذا فلم تدخل نون التوكيد على اسم الفاعل وانتفت الضرورة وأورده ابن الدهان فى الغرة بلفظ أقائلن احضرى الشهود او قال إنما جسره على ذلك شبهه فى الظاهر والمضمر قال وهذا قريب من دخول نون الوقاية على الاسم فى قوله :

وما أدرى وظنى كل ظن * أمسلمنى إلى قومى شراحى   (قوله ينكر وقوع ذلك منه) قال الزرقانى أى ينكر وقوع إحضار الشهود منه وذلك لأن الاستفهام فى قوله أقائلن إنكارى ووجه إنكار ذلك أن من كان على الصفة المذكورة كان من أهل الحضر وذلك لا يصاهر عندهم قاله بعض شيوخنا (قوله ثم أدغم التنوين فى نون أنا) أى بعد تسكين التنوين لأنه نقلت إليه الفتحة فصار مفتوحا فيحتاج لتسكينه قال الزرقانى وفى كل من الوجهين المذكورين مرجح ومسقط وذلك لأن الحذف على الأول احتياطى وهو غير قياسى والإدغام على الثانى غير قياسى لأن المحذوف لعلة كأنه موجود (قوله وعليهما اعتراض من وجهين الخ) قال شيخ شيوخنا الشنوانى : فيه أمور أحدها ما ذكره أنه يعتبر فى المقيس الخ فيه نظر من وجهين : الأول أنه يعتبر فى المقيس أن يكون على وزان المقيس عليه فى علة الحكم لا فى غيرها وقد ذكر بعضهم (٤٢) أن القياس فى العربية على أربعة أقسام حمل فرع على أصل وحمل أصل على فرع

أريت أن جاءت به أملودا * مرجلا ويلبس البرودا

(أقائلن أحضروا الشهودا *) فضرورة نادرة أى دخول نون التوكيد على قائلن مع أنه اسم والذى سوغ ذلك شبه الوصف الواقع بعد الاستفهام بالفعل المضارع نحو أتقولن ، وأريت أصله أرأيت حذفت منه الهمزة الثانية تخفيفا والأملود بضم الهمزة الغصن الناعم والمرجل بالجيم الذى شعره بين الجعودة والسبوطة يقول أخبرنى أن جاءت هذه بشاب يتزوجها مرجل الشعر حسن الملبس كالغصن الناعم أآمر أنت بإحضار الشهود لعقد نكاحها عليه ينكر وقوع ذلك منه ولقائل أن يقول لا نسلم أن فى قوله أقائلن توكيدا بالنون لاحتمال أن يكون أصله أقائل أنا فحذفت الهمزة اعتباطا ثم أدغم التنوين فى نون أنا على حد قوله تعالى لكنا هو الله ربى قاله الدماميني وقال غيره نقلت حركة الهمزة إلى التنوين قبلها ثم حذفت الهمزة ثم أدغم التنوين فى نون أنا والأول أقصر المسافة وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما أنه يعتبر فى المقيس أن يكون على وزان المقيس عليه وهنا ليس كذلك لأن الألف الثانية فى المقيس عليه مذكورة وفى المقيس محذوفة والثانى أن هذا الاحتمال إنما يتمشى حيث كان المعنى أقائل أنا على التكلم أما إذا كان المعنى على الخطاب كالمعطية السوابق واللواحق فلا ، على أن العينى قال والمعنى هل أنتم قائلون فأجراه مجرى أتقولون انتهى ويؤخذ منه أن الوصف هنا مسند إلى ضمير جماعة الذكور بناء على أنه يسلك بالوصف مع نون التوكيد مسلك الفعل من البناء على الفتح مع المفرد وعلى الضم مع جماعة الذكور ولم أقف على نص فى ذلك

وحمل نظير على نظير وحمل ضد على ضد ومثل لكل نوع بما يطول الثانى : سلمنا ما ذكره لكن نقول أن الألف الثانية فى المقيس عليه محذوفة وصلا فى قراءة غير ابن عامر لأن ابن عامر قرأ بإثبات الألف وصلا ووقفا والباقون بحذفها وصلا وبإثباتها وقفا ركنى ذلك فى كون المقيس على وزان المقيس عليه ثانيها : أن فى إعطاء ما ذكر نظر الجواز أن المتكلم جرد من نفسه نفسا خاطبها . ثالثها : ما ذكره من بناء الفعل المؤكد بالنون على الضم مع واو جماعة الذكور لم أقف على نص فى ذلك فإن الذى وقفنا عليه بناؤه مع نون التوكيد وإن لم تباشره وأما أن بناءه على الضم مع الواو وعلى الكسر مع الياء فلم نر فى شىء مما وقفنا عليه فإن كان الشارح أطلع على نقل فى ذلك فسمعا وطاعة وإلا فهو محل توقف واقتصر الدنوشرى على قوله يمكن أن يقال إنما يشترط مما يلى المقيس فى علة الحكم فقط لا من كل وجه وهنا كذلك على أن الشارح سيأتى فى كلامه ما هو كذلك وهو قوله قريبا على حد وإن امرأة خافت من بعلها انتهى وصدر كلامه يوهم أنه لم يسبق بما قاله وكان وجه كون ما سيأتى للشارح كذلك أن هل ليست كان من كل وجه لأن أن مختصة اختصاصا غير مقيد بحالة (قوله على أن العينى الخ) قد يقال العينى إنما أخذ ذلك من قرينة غير ضم لام قائلن إذ يحتمل الإفراد والجمع (قوله ولم أقف على نص فى ذلك) قال الدماميني ما نصه وههنا بحث وهو أن اسم الفاعل عند اتصال نون التوكيد به هل يبنى لشبهه بفعل الأمر فإنه أحق الأفعال بهذه النون أو الحقه بلا شرط وأما غيره فلا تلحقه إلا بشرط هذا مما لم أر نصا فيه وسمعت شيوخنا ينشدون البيت بضم اللام من أقائلن ولم أقف عليه مضبوطا كذا فى كتاب معتمد فإن ثبتت الرواية على هذا الوجه علم أن العرب لا تبنيه عند إلحاق هذه النون المتصلة به لكن يسأل حينئذ لم أعرب مع قيام المقتضى للبناء انتهى وهو صريح فى أنه عند ضم اللام لا يكون مبنيا جزما وأجيب عن عدم بنائه على الفتح حينئذ بأن النون إنما دخلته لشبهه بالمضارع لفظا ومعنى والأصل فى الأسماء الإعراب فبقى على أصله مع أنه لا ضرورة فى بنائه

بل في لحاق النون به وقد اختلف في بناء المضارع عند اتصال النون به (قوله ويعرف الحرف بأن لا يحسن فيه شيء) السيد الحنفي تسامح في تعبيره بعدم الحسن عن عدم الصلاحية والقبول وفي قوله التسع نظر لأن العلامات ليست منحصرة فيما ذكره ولا يلزم من عدم قبوله لهذه العلامات عدم قبوله لجميع العلامات وإلى هذا أشار الشارح بقوله ولا غيرها وإنما عبر في الاسم بتمييز لأن من علاماته الإسناد وهو علامة معنوية خفية وعبر في الفعل بينجلي لأن علاماته كلها لفظية ظاهرة وعبر في الحرف بيعرف لأن علامته بسيطة والمعرف يتعلق بالبسائط هذا وقال الناصر اللقاني كان عليه أن يزيد قيدا آخر يخرج أسماء الأفعال كما قال ابن الناظم ولم يدل على نفي الحرفية دليل أي كأن تقع الكلمة أحد ركني الإسناد فإنها حينئذ تنتفي عنها الحرفية وتتردد بين الاسمية والفعلية والاسم أصل والإلحاق به عند التردد أولى وقال أيضا إن كلامه منتقض بكيف فإنها لا يحسن فيها شيء من العلامات إلا أن يريد بالإسناد الإسناد في اللفظ أو في المعنى كما تقدم في قط فلا نقض قال الشهاب القاسمي لا يقال بل يحسن فيها الجر حكى في المغني عن بعض العرب على كيف تبيع الأحمرين لأنا نقول الجر عند المصنف ليس دخول حرف الجر بل الكسرة ولا كسرة ههنا إلا أن يراد الكسرة ولو محلا (قوله ولا غيرها) ليس فيه حوالة على مجهول لأن الوقف يبين الغير وبقول الشارح ولا غيرها اندفع قول المصنف إن من الكلمات ما لا يقبل شيئا من العلامات المذكورة مع كونه غير حرف واندفع أن في معرفة الحرف بعدم حسن شيء من العلامات التسع معه (٤٣) انعكاس العلامة وقد قالوا إنها تطرد ولا تنعكس لأن محل ما قالوه ما لم تكن العلامة شاملة بقي أنه أورد على معرفة الحرف بما ذكر الدور لأن علامات الاسم والفعل حروف وكأنه قيل يعرف الحرف بأن لا يقبل شيئا من الحروف ودفع بأنه لم يعتبروا في علامات الاسم والفعل بعنوان الحرفية بل عين ألفاظا مخصوصة (قوله وتعبيره بالمثل مجاز) هذا بناء على افتراق الجمعين في المبتدا والنهاية والذي حققه السعد أنهما يفترقان في النهاية فلا مجاز هنا

(فصل ويعرف الحرف بأنه لا يحسن فيه شيء من العلامات التسع) المذكورة للاسم والفعل ولا غيرها وإليه أشار الناظم بقوله سواهما الحرف (كهل) من حروف الاستفهام (وفي) من حروف الجر (ولم) من حروف الجزم (وقد أشير) في النظم (بهذه المثل) الثلاثة وتعبيره بالمثل مجاز عن استعمال بناء الكثرة للقلة ولو عبر بالأمثلة كان حقيقة (إلى) بيان (أنواع الحروف) بالنسبة إلى الاختصاص وعدمه (فإن منها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال فلا يعمل شيئا كهل) حيث لم يكن في حيزها فعل فإنها تدخل على الاسم (نحو هل زيد أخوك) بخلاف ما إذا كان في حيزها فعل فتختص به إما صريحا نحو هل قام زيد (وهل يقوم) وإما تقديرا نحو هل زيد قام فزيد فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور على حد وإن امرأة خافت عند جمهور البصريين وبالفعل المذكور عند الأخفش والكوفيين ولاختصاص هل بالفعل إذا كان في حيزها وجب نصب الاسم بعدها في باب الاشتغال نحو هل زيدا ضربته ومنها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال ويعمل كما ولا ولات وإن المشبهات بليس (ومنها ما يختص بالأسماء فيعمل فيها) الجر (كفي نحو وفي الأرض آيات) للموقنين (وفي السماء رزقكم) أو يعمل النصب والرفع كإن وأخواتها ومنها ما يختص بالأسماء ولا يعمل فيها كلام التعريف (ومنها ما يختص بالأفعال فيعمل فيها) الجزم (كلم نحو لم يلد ولم يولد) أو يعمل فيها النصب كلن نحو لن ينال الله لحومها ومنها ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها كقد والسين وسوف

(قوله حيث لم يكن في حيزها فعل) أي كما أشار إليها بالمثال (قوله فتختص بالفعل) أي فتكون داخلة عليه لا على الاسم لأن اللفظ يوهم أنها داخلة على اسم (قوله ومنها ما لا يختص بالأسماء ولا بالأفعال ويعمل) أي على خلاف الأصل كما أشار إليه من قال حق ما لا يختص أن لا يعمل وما اختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص به ولكونه على خلاف الأصل احتيج إلى توجيه عمل هذه الأدوات لشبهها بليس (قوله كما ولا) لأن خبرها لا يلزم اسميته وقيل يكفي اختصاص اسمها وقال الزرقاني في قوله المشبهات بليس نظر لأنها حيث أشبهت ليس اختصت بالاسم وأجيب بأن ما العاملة عمل ليس تدخل على الفعل وحينئذ تهمل وكذا لا وإن وأما لات فهي لا النافية زيدت التاء للمبالغة وتدخل على الفعل حيث سقطت منها التاء فلو أسقطها الشارح كان أولى (قوله أو تعمل النصب) أي على خلاف الأصل ولذا احتيج إلى توجيهه قال الأشموني وإنما عملت لن أي وأخواتها النصب دون الجزم حملا على لا النافية للجنس لأنها بمعناها على أن بعضهم جزم بها (قوله كلام التعريف) أي لتنزيلها منزلة الجزء ولأن هذا النوع خلاف الأصل فلا بد من توجيه عدم عمله وقال الشهاب القاسمي في حواشي اللقاني يقولون إن ما اختص بقبيل عمل فيه العمل الخاص وأقول يرد عليه إن وأخواتها فإنها مختصة بالأسماء وتعمل الرفع والنصب وهما عام لا خاص وقد يجاب بأن المراد أن ما اختص بقبيل ولم يشبه الفعل يعمل العمل الخاص فخرج إن وأخواتها لأنها مشبهة بالفعل لفظا ومعنى كما صرح به في محله لا يقال لا نسلم اختصاصها بالأسماء لأن خبرها يكون فعلا لأنا نقول لا بد لها من الاسم فاسمها لا يكون إلا اسما وأما خبرها فقد يكون وقد لا يكون ويكفي في هذا الاختصاص انتهى وفي كلام الأشموني في شرح الألفية أن إن وأخواتها من الحروف المختصة بالأسماء قال وإنما لم تعمل الجر لما يذكر في بابها (قوله ومنها ما يختص بالأفعال ولا يعمل فيها) أي على خلاف الأصل كقد

والسين وسوف أى لتنزيلها منزلة الجزء كذا قالوا قال الشهاب القاسمي ولا يظهر كون سوف وقد كالجزء (تنبيه) تحصل أن أنواع الحروف ثمانية مختص بالأفعال أو الأسماء يعمل عملا خاصا أو عاما أو لا يعمل ومشترك لا يعمل أو يعمل عملا عاما ولم يذكروا مشتركا يعمل عملا خاصا فانظر حاشيتنا على الفاكهى (قوله والفعل جنس) أى إضافى فلا ينافى أنه نوع من الكلمة كما أشار إليه اللقانى والأظهر أن المراد الجنس اللغوى (قوله وإنما سمى مضارعا الخ) قال فى الغرة * فإن قيل لم سميتم الفعل مضارعا لمشابهته الاسم ولم تسموا ما لا ينصرف مضارعا لمشابهته الفعل ولم تسموا أيضا الاسم المبنى مضارعا لمشابهته الحرف. فالجواب أن الاسم خرج عن بابه إلى مشابهة الفعل والحرف فلو قال اسم مضارع لم يعلم أى القسمين هو فمنعناه من هذه التسمية وليس كذلك الفعل وأيضا فإن الاسم شابه الفعل فيما لا ينصرف من وجهين فنقص تمكنه (٤٤) وشابه الفعل بالحركات والسكون حتى عمل فلو سمى مضارعا لالتبس المقصود وأورد بعض كتب المتقدمين سؤالا وجوابا وكلاهما فيه نظر حاصل السؤال هو أنه قال * فإن قيل لما شابه الفعل الاسم أعطيتموه بعض الإعراب ولما أشبه الاسم الحرف أعطيتموه كل البناء فأجاب بأن الإعراب لما كان يتبعض أعطى الفرع فيه دون ما للأصل ولما كان البناء لا يتبعض تساوى الأصل والفرع فيه والكلام على هذا أن الإعراب إنما هو معنى وهو لتغيير آخر الكلمة لتغيير العوامل وهذا كما وجد فى الاسم كذلك وجد فى الفعل وإنما بعض العوامل التى تحدث حركة امتنع من الدخول على الفعل لعلة فامتنع لذلك ما كان يوجد فيه وهو التغيير بشىء له بعض وإنما الحركات هى التى تتبعض وليست الحركة عنده هى الإعراب وقال أبو سعيد الحروف لها السكون فقط والأسماء فيها ثلاث حركات وسكون فأعطى المشابه للحرف السكون إذ لا يتبعض وأعطى المشابه للأسماء بعض الحركات * فإن قيل لما شابه الفعل الاسم أعطى الإعراب دون التصغير والتثنية والجمع. فالجواب أن التصغير والتثنية والجمع معان تختص بالذوات والإعراب معنى يختص بالحال فأعطيت الأفعال الإعراب وأيضا فإن التصغير صورة واحدة فلو أعطيت الفعل للمشابهة لكان الأصل كالفرع وأيضا فإنهم آنسوا بالحرف المختص بالاسم أن يؤثر فى الاسم إعرابا وللأفعال حروف تختص بها فأحدثت فيها إعرابا انتهى ما فى الغرة (قوله لعدم سلامتها من الطعن فيها) الطعن فيها ليس من جهة أنها توجيه للتسمية بالمضارع بل من جهة كونها توجيها لإعرابه (قوله ومتى دلت كلمة على معنى المضارع ولم تقبل لم فهى اسم) قال اللقانى ينتقض بنحو يا فى يا زيد فإنها نائبة عن ادعو وهى حرف إلا أن يراد بقوله دلت الدلالة الوضعية على أن فيه نظرا لأن الواضع وضع يا للدعاء فالجواب الصحيح أن يراد بقوله دلت الدلالة بالهيئة لا بالمادة

(فصل والفعل) بكسر الفاء من حيث هو فعل (جنس تحته ثلاثة أنواع) عند جمهور البصريين ونوعان عند الكوفيين والأخفش بإسقاط الأمر بناء على أن أصله مضارع وانتصر لهم الموضح فى المغنى وقواه وسيأتى تقريره (أحدها) الفعل (المضارع) أى المشابه وسيأتى وجه الشبه (وعلامته أن يصلح لأن يلى لم) بأن يقع بعدها من غير فصل (نحو لم يقم ولم يشم) وهذه العلامة أنفع علامات المضارع فلذلك اقتصر عليها فى النظم بقوله * فعل مضارع يلى لم كيشم * (والأفصح فيه) أى فى يشم (فتح الشين) مضارع شم بكسر الميم (لا ضمها) مضارع شم بفتح الميم (والأفصح فى الماضى) منه (شممت بكسر الميم لا فتحها) والحاصل أنه جاء من بابى فرح يفرح ونصر ينصر والأول أفصح من الثانى وفيه رد على ابن درستويه حيث أنكر مجيئه من باب نصر ينصر وقال إنه خطأ اهـ والصواب وروده وممن حكاه الفراء وابن الأعرابى وغيرهما كما قال المرادى (وإنما سمى) هذا الفعل (مضارعا لمشابهته للاسم) المصوغ للفاعل من جهتى اللفظ والمعنى أما من جهة اللفظ فلجريانه عليه فى الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقا وفى تعيين الحروف الأصول والزوائد وتعيين محالها ما عدا الزيادة الأولى وأما من جهة المعنى فلأن كل واحد منهما يأتى بمعنى الحال والاستقبال قال الشاطبى وهذا التوجيه أحسن ما سمعت انتهى فلهذا اقتصرت عليه دون غيره من التوجيهات لعدم سلامتها من الطعن فيها (ولهذا) الشبه (أعرب) المضارع (واستحق التقديم فى الذكر على أخويه) الماضى والأمر فينبغى للشخص أن يتحلى بالأوصاف الجميلة ليحصل له التقديم على أقرانه (ومتى دلت كلمة) من الكلمات (على معنى) الفعل (المضارع) وهو الحدث المقترن بأحد الزمانين الحال أو الاستقبال (ولم تقبل) تلك الكلمة (لم فهى اسم) إما لوصف كضارب الآن أو غدا أو إما لفعل (كأوه وأف بمعنى أتوجع وأتضجر) فأوه اسم لأتوجع وأف اسم لأتضجر وفى أف أربعون لغة ذكرها فى الارتشاف وحاصلها أن الهمزة إما أن تكون مضمومة أو مكسورة أو مفتوحة فإن كانت مضمومة فاللغات وعشرون لغة وحاصل ضبطها أنها إما مجردة عن اللواحق أو ملحقة بزائد والمجردة إما أن يكون آخرها ساكنا أو متحركا والمتحركة الآخر إما مشددة أو مخففة وكل منهما مثلث الآخر مع التنوين وعدمه فهذه اثنتا عشرة فى المتحركة والساكنة إما مشددة أو مخففة فهذه أربع عشرة واللواحق لها من الزوائد إما هاء السكت أو حرف المد فإن كان هاء السكت فالفاء مثلثة مشددة فهذه سبع عشرة وإن كان حرف مد

فهو إما واو أو ياء أو ألف والفاء فيهن مشددة والألف إما مفخمة أو بالإمالة المحضة أو بين بين فهذه خمس أخرى مع السبع عشرة وإن كانت مكسورة فإحدى عشر مثلثة الفاء مخففة مع التنوين وعدمه فهذه ست وفتح الفاء وكسرها بالتشديد فيهما مع التنوين وعدمه فهذه أربع لغات والحادية عشرة أف بالإمالة وإن كانت مفتوحة فالفاء مشددة مع الفتح والكسر والتنوين وعدمه والخامسة أف بالسكون والسادسة أف بالإمالة والسابعة إفاه بهاء السكت فهذه السبع مكملة للأربعين النوع (الثاني) الفعل (الماضي ويتميز) من أخويه المضارع والأمر (بقبول تاء الفاعل كتبارك وعسى وليس) تقول تباركت يا ألله وعسيت أنا ولست (أو تاء التأنيث الساكنة كنعم وبئس وعسى وليس) تقول نعمت وبئست وعسيت وليست فنبه بتكرير عسى وليس على اشتراك التاءين فيهما كما أومأ إليه سابقا بقوله وبها تين العلامتين وبعدم تكرير تبارك ونعم وبئس على انفراد تبارك بتاء الفاعل وانفراد نعم وبئس بتاء التأنيث كما أومأ إليه أيضا بقوله وبالعلامة الثانية وهو في ذلك تابع لابن مالك في شرح الكافية حيث قال وقد انفردت يعني تاء التأنيث بلحاقها نعم وبئس كما انفردت تاء الفاعل بلحاقها تبارك وفي شرح الآجرومية للشهاب البجائي أن تبارك يقبل التاءين تقول تباركت يا ألله وتباركت أسماء الله اهـ وهذا إن كان مسموعا فذاك وإلا فاللغة لا تثبت بالقياس واستفدنا من تعبير الموضح بالتاءين أن أل في التاء في قول الناظم وماضي الأفعال بالتا مز للعهد المتقدم في قوله بتا فعلت وأتت (ومتى دلت كلمة على معنى) الفعل (الماضي) وهو الحدث المقترن بالزمن الماضي (ولم تقبل) تلك الكلمة (إحدى التاءين) المتقدمتين وهما تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة (فهي اسم) أما الوصف كضارب أمس أو لفعل (كهيهات وشتان بمعنى بعد وافترق) فهيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وفي هيهات أربعون لغة ذكرتها في باب اسم الفعل من هذا الكتاب لا يقال يشكل عليه أفعل في التعجب وما عدا وما خلا وحاشا في الاستثناء وحبذا في المدح فإنها أفعال ماضية ولا تقبل إحدى التاءين فيلزم أن تكون أسماء لأنا نقول عدم قبولها لإحدى التاءين عارض نشأ من استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح والعبرة بالأصل النوع (الثالث) الفعل (الأمر وعلامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر) أي الطلب بصيغته فالدور مدفوع وإيراد الأمر باللام ممنوع فإن دلالته على الطلب نشأت من اللام لا من الصيغة بخلاف الأمر بالصيغة (نحو قومن) فإنه دل على الطلب وقبل نون التوكيد وهذا معنى قول الناظم ...وسم * بالنون فعل الأمر إن أمر فهم (فإن قبلت كلمة النون) المذكورة (ولم تدل) تلك الكلمة (على الأمر) الذي هو الطلب (فهي فعل مضارع نحو ليسجنن وليكونا) أو فعل تعجب نحو أحسنن بزيد فإنه ليس أمرا على الأصح بل على صورته (وإن دلت) كلمة (على الأمر) الذي هو الطلب (ولم تقبل النون) المذكورة (فهي اسم) إما لمصدر نحو: صبرا بني عبد الدار بمعنى اصبروا أو اسم لفعل (كنزال ودراك بمعنى انزل وأدرك) أو هي حرف نحو كلا بمعنى انته (وهذا) التمثيل بنزال ودراك (أولى من التمثيل بصه وحيهل) في قول الناظم:

والأمر إن لم يك للنون محل * فيه هو اسم نحو صه وحيهل

فلا نقض بها (قوله وهذا إن كان مسموعا الخ) قال شيخ شيوخنا الشنواني لا نسلم أنه قياس في اللغة لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وما ذكره محقق له ولو سلم فلا نسلم أن القياس في اللغة ممتنع ولو سلم أنه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل في المدلولات أما في الأحكام كما هنا فلا يمتنع به عليه ابن جماعة في نظر ذلك وقال ابن الأنباري وهو أي القياس حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه (قوله فيلزم أن تكون أسماء) الأولى فيلزم أن لا تكون أفعالا لأن ذلك هو اللازم من عدم قبول التاء لا كونها أسماء (قوله فالدور مدفوع) تقرير الدور واضح لأنه عرف الأمر بأن يدل على الأمر ووجه الدفع ما قاله المصنف في التعليقة أن الأمر المعروف هو الأمر الاصطلاحي وهو اللفظ والأمر المعرف به هو الأمر اللغوي وهو طلب الفعل واللفظ والمعنى غيره إن بقي أن المصنف أورد على علامة الأمر المذكورة أفعل في التعجب كقولك أحسن بزيد فإنه فعل أمر مع أنه لا يفهم منه الأمر وأجاب بأن شرط العلامة صحة الاطراد لا الانعكاس وقال فإن قلت فهل يمكن أن يجاب عنه بأن يدعى أن أفعل في التعجب أمر للمخاطب بأن يتعجب ولأن فيه ضميرا مستترا وحينئذ فلا إشكال لأنه يدل على الطلب ويقبل نون التوكيد كقوله:

* فأحر به من طول فقر وأحريا *

أراد أحرين فأبدل النون في الوقف ألفا. قلت لا لأن هذا وإن كان قولا لقوم من النحاة إلا أن الناظم لا يقول به ولا يرى قولك أحسن بزيد إلا مساويا لقولك ما أحسنه اهـ (قوله وإن لم تقبل النون الخ) قال الدنوشري جعل العلامة هنا وفيما تقدم في المضارع والأمر منعكسة أي يلزم عدمها العدم وهذا خلاف شأنها فلينظر وجهه اهـ. وأقول قد عرفت وجهه في علامة الحرف فلا تغفل (قوله بمعنى انزل وأدرك) ضبط بعضهم انزل بألف الوصل وأدرك بألف القطع وكأنه لأن انزل من النزول وأدرك من الإدراك ولا مانع أن يكون أنزل بالقطع من الإنزال بناء على جواز بناء اسم الفعل من المزيد (قوله وهي حرف نحو كلا)

قال الحفيد لا نسلم أنها تدل على الأمر بل على الردع والزجر وليس بأمر (قوله فإن اسميتهما الخ) جوابه أن الذى علم مما تقدم هو مطلق اسميتهما والمراد هنا اسميتها للفعل لأن قوله هو اسم المراد هو اسم الفعل وهذا لم يعلم مما سبق بق أنه يستفاد من كلامه اسمية نحو نزال ودراك لأنه أفاد أن الدلالة على الطلب مع عدم قبلية النون من علامات الاسمية وهذا موجود فى دراك ونزال فلا عذور فى ترك التمثيل بهما واورد اللقانى على المصنف فى دعواه عدم العلم باسمية نزال ودراك مما تقدم أنه يقضى إلى بطلان العلامة التى ذكرها للحرف لصدقه حينئذ عليهما. وأجيب بأن غاية ما يلزم أنه من قبيل التعريف بالأعم وقد أجازه القدماء لأنه يفيد التمييز فى الجملة وأجاب بعضهم عن اعتراض المصنف بأن الناظم ليس فى مقام الاستدلال على الاسمية بالعلامات حتى تفترق الحال بين ما علمت اسميته مما تقدم فلا يمثل به وما لم يعلم فيمثل به فى بيان أن ضابط الاسمية شامل للقسمين شمولا واحدا وهو أن ما دل على الطلب ولم يقبل النون اسم ولا يتفاوت الحال بين ما علم مما تقدم وغيره (قوله حيث تمم أقسام اسم الفعل) أى لأن الناظم ذكر من أسماء الفعل الأمر فقط والموضح زاد الماضى والمضارع (قوله ومفهومى الخ) معطوف على الأقسام أى وحيث تمم مفهومى علامة الأمر وذلك لأن علامته مشتملة على قيدين بين الناظم مفهوم أحد القيدين فقط وتمم الموضح تمام القيد الثانى (قوله التى أغفلها) صفة للأشياء المتمم بها (هذا باب شرح المعرب والمبنى) مر فى بحث الكلمة والكلام ما يعلم به ما أشار إليه المصنف فى هذا التركيب (قوله وإنما قدم) قال الزرقانى * إن قيل مقتضى كلام الشارح أن المصنف ذكر تعريف البناء مع أنه لم يذكره. فالجواب أنه لما ذكر تعريف الإعراب وهو يفهم منه لأنه خلافه فكأنه ذكره (٤٦) (قوله وإن كان معرفة المشتق الخ) أن هذه وصلية وهل يجيء بها لمجرد الوصل والربط فلا جواب لها لا فى اللفظ ولا فى التقدير أو هى على ذلك شرطية فيقدر جوابها أولا يحتاج مع كونها شرطية إلى جواب فيه كلام مضطرب للسعد يبناه فى حواشى المختصر فى بحث تقييد المسند بالشرط. وأجيب عما أشار إليه الشارح من الاعتراض بأن معرفة المشتق إنما تتوقف على معرفة المشتق منه إذا أريد تعريفه من حيث قيام المشتق منه به والمعرب لم يرد تعريفه من هذه الحيثية بل من حيث كونه محلا يصلح أن يقع فيه الإعراب على ما ستعرفه قريبا فى حكم الأسماء قبل التركيب وبأن الإعراب والبناء من قبيل الإعراض والمعرب والمبنى من قبيل الذوات والذوات سابقة على الإعراب لأنها محل لها (قوله تأصيلا وتفريعا) أى باعتبار علامة الأصول والفروع (قوله بعد التركيب) أما قبله فقيل موقوفة لا معربة ولا مبنية وجرى عليه ابن الحاجب اعتبارا لحصول الاشتقاق بالفعل وقيل معربة وجرى عليه الزمخشرى اعتبار المجرد صلاحية استحقاق الإعراب بعد التركيب وهو ظاهر كلام عبد القاهر وعلى النزاع المعرب اصطلاحا لا المعرب الذى هو اسم مفعول من قولك أعربت الكلمة فإن ذلك لا يحصل إلا بإجراء الإعراب على الكلمة بعد التركيب ولم يعتبر أحد وجود الإعراب بالفعل فى كون الاسم معربا ولذا يقال لم تعرب الكلمة وهى معربة وقيل مبنية للشبه الإهمالى وجرى عليه ابن مالك والمصنف من أتباعه فكان اللائق بالشارح ترك هذا القيد وقال الدنوشرى لعله قيد بذلك لأنها بعد التركيب تنقسم إلى قسمين أما قبله فهى مبنية اه وقال الزرقانى قيد بذلك لكون الأسماء قبل التركيب موقوفة فلا يجيء منها التقسيم إلى قسمين اهو يرد عليهما أنه إذا جعل المقسم الاسم مطلقا يكفى مجيء القسمين فيه مطلقا ولا يلزم مجيئهما فى كل ضرب منه ثم قال الزرقانى وهذا حل للمعرب على ظاهره وهو ما قام به الإعراب ولذلك قال الشارح فيما يأتى وهو ما تغير آخره فعبر بالماضى اه وفيه نظر لما مر من أنه لم يعتبر أحد فى كون الاسم معربا وجود الإعراب بالفعل وقد نبه السيد على أن الأفعال الواقعة فى التعاريف لا دلالة لها على الزمان (تنبيه) محل الخلاف فى الأسماء قبل التركيب الأسماء التى لم تشبه الحرف شبها متفقا عليه كالمضمرات أما هى فبنية فتنبه له (قوله فاندفع الاعتراض) ظاهره أن

قال (اسميتهما) أى اسمية صه وحيهل (معلومة مما تقدم) فى علامات الاسم (لأنهما يقبلان التنوين) تقول صه وحيهلا بالتنوين وعلى هذا كان ينبغى للموضح أن لا يمثل فيما تقدم بأف لأنها تقبل التنوين فاسميتها معلومة مما تقدم أيضا ثم النظر فى هات وتعال هل يقبلان نون التوكيد فيه خلاف فى علامة الأمر أولا فيخالف ما اختاره أولا فيهما ولله دره حيث تمم أقسام اسم الفاعل من الماضى والمضارع ومفهومى علامة الأمر التى أغفلها الناظم

(هذا باب شرح المعرب و (شرح) المبنى)

المشتقين من الإعراب والبناء وإنما قدم الفرع على أصله وإن كان معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لطول الكلام على الإعراب والبناء تأصيلا وتفريعا (الاسم) بعد التركيب (ضربان) أشار به إلى أن فى كلام الناظم حذفا والتقدير والاسم منه معرب ومنه مبنى على حد فنهم شقى وسعيد فاندفع الاعتراض بأن عبارة النظم تقتضى بظاهرها أن من الاسم هذين الشيئين ومنه شيء آخر وهو لم يذكره

الاعتراض اندفع بمجرد تقديره نه ثانيا وفيه نظر لأن منه ومنه لا إشعار له بحصر ولا عدمه بل هو بقرينة العدول عن المنفصلة القائلة في مثل هذا المقام يشعر بعدم الحصر كما دل عليه كلام السعد عند قول التلخيص ثم الإسناد منه حقيقة عقلية ومنه مجاز عقلي فانظر حاشيتنا عليه ثم الذي يدفع الاعتراض قول المصنف ضربان وليس في كلام الناظم ما يدل عليه وأجاب بعضهم عن الناظم بأنه لما ذكر أن المبني ما أشبه الحرف ثم قال ومعرب الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف علم أنه لا واسطة بينهما ولعل المصنف قدر ضربان في كلامه أخذا من ذلك (قوله وهو الأصل) قال اللقاني بمعنى الراجح فالمتجه أن يقال في مقابله وهو خلاف لا الفرع كما قال إذ الفرع إنما يناسب الأصل بمعنى ما ينبني عليه غيره اه قال الشهاب القاسمي قد يجاب بما قاله السيد الشريف في حواشي المفصل في الكلام على الأصل والفرع من أن المرجوح ابتناء على الراجح وأوضح ذلك بقوله أيضا هذا ممنوع بل يناسب الأصل بمعنى الراجح لأنه كما أن المعرب راجح في نظر اللغة لأنه بواسطة الإعراب تتبين المعاني المعتورة عليه فالمبني مرجوح في نظر اللغة لعدم تبين تلك المعاني به ففي قوله وهو الفرع إشارة إلى أنه متصف بضد الأصالة المذكورة وذلك فائدة أي فائدة ولو عبر بقوله وهو خلافه لم يتم ذلك وإنما يفهم مخالفته له في معناه أو نحوه فتأمله اه . فإن قيل كيف يكون الأصل في الأسماء الإعراب مع أنهم صرحوا بأن الأصل في الأسماء الإفراد فالتركيب الذي يكون فيه الإعراب خلاف الأصل . فالجواب أن غرض الواضع من الأسماء استعمالها مركبة فكأنه هو الأصل فإفرادها وإن كان هو الأصل بالنظر للوضع لكنه صار خلاف الأصل بالنظر إلى غرض الواضع (قوله وهو ما تغير آخره) مراده بتغير الآخر تغيره ذاتا أو صفة فيدخل المعرب بالحروف ومعنى التغير الذاتي أن يبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكما (٤٧) كما في المثنى في النصب والجر والتغير

ضرب (معرب وهو الأصل) في الأسماء وهو ما تغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه (ويسمى) الاسم المعرب (متمكنا) لتمكنه في باب الاسمية ثم إن كان منصرفا سمي أمكن وإلا سمي غير أمكن وإنما يعرب الاسم إذا لم يشبه الحرف وإنما كان الأصل فيه الإعراب لاختصاصه بتعاقب معان عليه كالفاعلية والمفعولية والإضافة فتفتقر التمييز بينها إلى الإعراب (و) ضرب (مبني) وذهب قوم إلى أن المضاف إلى ياء المتكلم لا معرب ولا مبني وسموه خصيا وليس بشيء (و) المبني (هو الفرع ويسمى) لعدم إعرابه (غير متمكن) في الاسمية (وإنما يبنى الاسم إذا أشبه الحرف) لا الفعل عند الناظم (شبها قويا يدنيه منه) أي يقرب الشبه المذكور الاسم من الحرف وهذا معنى قول النظم * لشبه من الحروف مدني * (وأنواع) هذا (الشبه ثلاثة) منها (أحدها الشبه الوضعي) أي المنسوب إلى الوضع الأصلي وهو المشار إليه بقوله في النظم * كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يكون الاسم) موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين) فقط سواء كان ثانيهما حرف لين أم لا (فالأول) وهو الموضوع على حرف واحد (كتاء قمت) أي كالتاء من قمت (فإنها) في حال الكسر (شبيهة بنحو باء الجر) مطلقا (ولامه)

في الصفة أن تبدل الحركة بحركة أخرى حقيقة أو حكما كما في جمع المؤنث السالم في حالة الجر والنصب فإن حركته تغيرت حكما (قوله أشبه) قال الدنوشري مثل أشبه في المعنى شابه والمشابهة هي المشاركة في الكيفية وابن الحاجب استعملها في مطلق المناسبة مجازا حيث قال المبني ما ناسب (قوله وأنواع الشبه) قال اللقاني إن أراد الشبه القوي المذكور قبل فالشبه في أب ونحوه مفقود وإن أراد مطلق الشبه فلم يدع أحد أنه موجب للبناء فيجاب بضعفه وقد يجاب بأنه تقسيم للشبه القوي والغفلة يتوهم أن الشبه في أب ونحوه من الموردات قوي فنبه عليها اه ملخصا (قوله أحدها الشبه الوضعي) قال المصنف في الحواشي شرط اعتباره تأصله ومن ثم أعربت الظروف مع تضمن معنى في وغير مع تضمن إلا فاماقوله حين يأبى غيره وقوله غير أن نطقت فقال الناظم المقتضي للبناء إضافتها إلى مبني وجعل البناء في الثاني أولى لصلاحية غير فيه لحلولها محل إلا في الأول ولك أن تقول أبى ربأبي يصح وقوع الاستثناء المفرغ بعدها (قوله وضابطه المنطبق على جزئياته أن يكون الخ) لا يخفى أن الضابط بمعنى القاعدة وهي قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها فأخبار المصنف عن الضابط بأن يكون الذي هو مفرد حكما تجوز وكان المراد ضابطه ما يتضمنه قولنا أن يكون الخ وقس عليه نظائره وقول الشارح المنطبق على جزئياته تجوز أيضا لأنه إنما ينطبق على جزئيات موضوعة كما عرفته في تعريف القضية (قوله موضوعا على حرف) قدر متعلق الجار خاصا لأن محل تقديره عاما لم تقم قرينة على الخصوص كما قاله اليمني والقرينة هنا قائمة (قوله أو حرفين) قال اللقاني يرد عليه مع فإنها منصوبة ظرفا أو حالا ويجاب بأنها مبنية على ظاهر مذهب سيبويه أو بأنها محذوفة في اللام وهي الألف المنقلبة عن ياء والإعراب مقدر فيها إن أفردت وظاهر على ما قبلها إن أضيفت وهذا منتهى كلام ابن الناظم واختاره الرضي اه وأجاب في الهمع بأنها إنما أعربت لأن الإضافة عارضت شبه الحرف كما قيل في أي وقد وفيه بحث لأن أيا لا تلزم الإضافة والمعارض لشبه الحرف إنما هو لزومها فانظر حاشيتنا على الأشمونية فإنها اشتملت هنا على أبحاث نفيسة (قوله أي كالتاء من قمت) جعل إضافة التاء إلى قمت على معنى من

وفيه نظر لا يخفى على عارف نحو مع الظاهر أن الإضافة لأدنى ملابسة وأنها على معنى اللام إذ التاء ليست جزأ من قت ولا يصح الإخبار عن التاء بقت كما هو ضابط الإضافة التى بمعنى من (قوله لضعف الشبه) قال الزرقانى فيه نظر لأن الشبه الوضعى منتف بالكلية إذ لم يوضع نحو أب وأخ على حرفين فلذلك كان كلام ابن المصنف أحسن مما هنا لأنه لم يجعل ذلك من الشبه المعارض فانظر اه ومر عن اللقانى الجواب (قوله ترد الأشياء إلى أصولها) أى الأصل الذى سبق له استعماله فلا يرد نحو يدان ودمان فإن الأصل فيهما مهجور بخلاف أخ فإنه نطق بالأصل فى نحو جاء أخوك (قوله بالقصر كما سيأتى) قال فيم سيأتى ومن النقص قولهم أبان وأخان فقوله هنا بالقصر سهو (قوله بل لشبه آخر) وهو الشبه الجمودى أو الافتقارى أو اختلاف صيغها لاختلاف معانيها والصحيح أن بناءها للشبه الوضعى وبناء نحو نحن بطريق الحمل لأن أصل الضمائر أن تكون على حرف أو حرفين (قوله أن يتضمن الاسم الخ) قال الدنوشرى المعتبر فى التضمن بحسب الوضع فالتضمن العارض لا يوجب البناء فلذلك لم تبن الظروف مع أنها متضمنة معنى فى التركيب اه ومر نحوه عن المصنف ويرد عليه المنادى فالأولى أن يقال المعتبر التضمن اللازم بأن يتوقف عليه المعنى الذى قصد عند التضمن فيخرج الظرف ويدخل المنادى وتفصيل المقال ينظر فى حواشى الفاكهى (قوله أى من المعانى التى تؤدى بالحروف) أى وليس المراد من معانى الحروف المعانى التى وضعت لها الحروف فهذا توطئة لقوله سواء وضع الخ (قوله أم لا) كان المناسب لقوله وضع أم لم يوضع لأن عدم الوضع ماض لا مستقبل ثم ليس فى كلام المصنف حذف المعطوف وبقاء العاطف وهو غير جائز بل حذف بعض المعطوف لأن لا من تتمته وقول بعضهم بعد الجواب بما ذكر على أن أحرف الجواب كثيرا ما تحذف الجمل بعدها مع عدم ملاقاته للسؤال يرد عليه أن لا هنا ليست جوابية (قوله وهو طلب الفهم) قال الدنوشرى ما ملخصه الظاهر أن يقول لأنه المقدور للفهم فيطلب منه والفهم صفة الطالب ولا يصح طلبه من الغير ثم أن أل فى الفهم عوض عن المضاف إليه أى فهم الطالب فلا نقض بفهم وعلم ولا نقض بفهمين وعلمين لأن الدال على طلب الفهم هو فهم وعلم والدال على خصوص الفاهم ياء المتكلم (قوله وإنما أعربت أى) قال الزرقانى أى وجوبا وفى كلام الشمنى

مع الظاهر غير المستغاث (و) فى حال الفتح شبيهة بنحو (واو العطف وفائه) وفى حال الضم شبيهة بنحو الله فى القسم فى لغة من ضم الميم إذا لم تكن محذوفة من ايمن ذكرها فى شرح الشذور فى الحروف المبنية على الضم (والثانى) وهو الموضوع على حرفين (كنا من قنا فإنها) أى فإن نا (شبيهة بنحو قد وبل) وما ولا وقال الشاطبى نا فى قوله جئتنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كما ولا فإن شيئا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود نص عليه سيبويه والنحويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جنى على من احتل لبناء كم ومن بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها هل وبل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثانى الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما أشار إليه الناظم هو التحقيق ومن أطلق القول فى الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه بسديد اه ثم استشعر اعتراضا بأن نحو أب وأخ على حرفين مع أنهما معربان فأجاب بقوله (وإنما أعرب نحو أب وأخ لضعف الشبه بكونه عارضا) بعد حذف لامهما (فإن أصلهما) قبل الحذف (أبو وأخو بدليل) قولهم فى التثنية (أبوان وأخوان) برد المحذوف والتثنية ترد الأشياء إلى أصولها فثبت أنهما موضوعان على ثلاثة أحرف وأما أبان وأخان من غير رد فتثنية أبا وأخا بالقصر كما سيأتى * فإن قيل لم لم يبنيا لشبههما بالحروف الموضوعة على ثلاثة أحرف كنعم وبلى. فالجواب أن هذا الشبه مهجور لأن أكثر الأسماء موضوع على ثلاثة أحرف فيلزم أن يكون غالب الأسماء مبنيا * فإن قيل نحن نجد بعض الأسماء الثلاثية مبنيا كنحن. فالجواب أن بناء نحو نحن ليس لهذا الشبه بل لشبه آخر يأتى فى بناء المضمرات. النوع (الثانى الشبه المعنوى) وهو المشار إليه بقول الناظم * والمعنوى فى متى وفى هنا * (وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يتضمن الاسم معنى من معانى الحروف) أى من المعانى التى تؤدى بالحروف (سواء أوضع لذلك المعنى) الذى تضمنه ذلك الاسم (حرف أم لا) يوضع له حرف أصلا (فالأول) وهو الذى تضمن معنى وضع له حرف (كمتى فإنها تستعمل شرطا) فتجزم فعلين (نحو متى تقم أقم وهى حينئذ) أى حين إذا استعملت شرطا (شبيهة فى تأدية (المعنى) وهو تعليق الجواب على الشرط (بأن الشرطية) نحو إن تقم أقم (وتستعمل أيضا استفهاما) فلا تعمل شيئا (نحو متى نصر الله وهى حينئذ) أى حين إذ استعملت استفهاما (شبيهة فى) تأدية (المعنى) وهو طلب الفهم (بهمزة الاستفهام) فى طلب التصور ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال أى الشرطية وأى الاستفهامية أشبها الحرف ومع ذلك فهما معربان فأشار إلى جوابه بقوله (وإنما أعربت أى الشرطية فى نحو أيما الأجلين قضيت) فلا عدوان على فأى اسم شرط جازم منصوب على المفعولية بقضيت وقدمت لأن لها الصدر وما صلة والأجلين مضاف إليهما وجملة فلا عدوان على

فى حاشيته على المغنى مايدل على أن الإعراب جائز ويجوز البناء ذكره فى بحث قد وفيه شىء (قوله لضعف الشبه بما عارضه من ملازمتهما للإضافة) خرج بقوله من ملازمتهما للإضافة كم لأنها لاتضاف إلى المفرد وهى مبنية لأن إضافتها غير لازمة وبهذا يعلم مافى قول الزرقانى التقييد باللزوم لأجل ماعنا وإلا فالإضافة كافية وذلك لأن اسم لا المفرد مبنى لتضمنه معنى من وهذه العلة موجودة فى المضاف والشبيه به مع أنه معرب قال ملاجامى ولم يبين المضاف ولا المضارع له لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية فترجع الاسمية بسببها إلى ماتستحقه فى الأصل أعنى الإعراب اه وعلل ابن مالك إعراب أى بما ذكر وبأنها بمعنى بعض إن أضيفت إلى مفرد وكل إن أضيفت إلى جملة وأورد عليه أبو حيان أن هذا المعنى موجود فى لدن فإنها ملازمة للإضافة بل هى أقوى من أى فيها فإنها لاتنفك عنها لفظا وهى بمعنى عند وعند معربة ولدن مبنية وكان ينبغى أن تعرب لدن كان وهى مبنية وأجاب شيخ الإسلام السراج البلقينى بأن لدن ليست بمعنى عند بل لدن لأول غاية زمان أو مكان وحينئذ فلم تعرب لأنها ليست بمعنى لفظة معربة بخلاف أى وبأن لدن بنيت لشبهها الحرف فى لزوم استعمال واحد وامتناع الأخبار بها وعنها بخلاف عند فإنها لا تلزم استعمالا واحداً أو تكون لابتداء الغاية وتستعمل فضلة وعمدة فلم يعارض شبه الحروف فى لدن من الوجوه المذكورة لزوم الإضافة فإن الشىء الواحد لايقوى أن يعارض أشياء بخلاف أى فإن معنى الحرف واحد عارضه لزوم الإضافة لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى فيصير إلى ماهو الأصل فى الأسماء وهو الإعراب وبأن من العرب من أعرب لدن وهم قيس لما كان موضع لدن صالحا لعند شبهوها بها فأعربوها وبلغتهم قرأ أبو بكر عن عاصم لينذر بأسا شديداً من لدنه إلا أنه أسكن الدال وأشمها ضمة فلا إيراد لا يقال الإيراد على ماجاء فى أكثر اللغات لأنا نقول يكفى مثل ذلك التعليل بمجىء الإعراب وأما القلة والكثرة فلا تعلل لأن هذا بحسب الواقع وبأن لدن وإن كانت بمعنى عند لكن عند من الظروف العامة التصرف وليس لها فى الإعراب من التصرف ما لكل وبعض فلم يكن وقوع لدن موضعها مقتضيا لزوال البناء لعدم القوة فيها بخلاف كل وبعض اه وعلل الشهاب القاسمى قوة الشبه فى لدن بأنه انضم إلى شبهها المعنوى وهو تضمنها معنى الملاصقة المخصوصة التى من معانى الحروف الشبه اللفظى فى بعض لغاتها (قوله لم تضع له العرب حرفا يدل عليه) قيل وضعت له لام العهد لأنها للإشارة إلى معهود بين المتكلم والمخاطب وهى حرف غايته أنها للإشارة الذهنية ولا فرق بينها وبين الخارجية (قوله ولكنه من المعانى الخ) بيان ذلك أن الإشارة نسبة بين المشار والمشار إليه كما أن الخطاب نسبة بين المخاطب والمخاطب والتنبيه نسبة بين المنبه والمنبه وما كان كذلك لايستقل بالمفهومية حقه أن يؤدى بالحرف لا بالاسم أو الفعل لأن كلا منهما يستقل بالمفهومية (قوله ها التنبيه بالقصر) أى ولا يجوز المد وإلحاق همزة بعد ألفه لأنه علم على الكلمة المركبة من ها وألف ثم نكر وأضيف للتنبيه ليتضح المراد به ولو كان بعد الألف همزة اقتضى أن لنا هاء تكون للتنبيه وليس كذلك (قوله مستحقة) الأولى مستحق أو يقال لتضمنها ليجرى الجميع على نسق واحد (قوله لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى) قال فى الهمع وأما يازيدان فإنه جاز لأنه يشبه الإعراب ألا ترى أنه يتبع لفظه كالمعرب اه والأظهر أن يجاب بأنه ورد فيه سبب البناء على التثنية بخلاف هذان وهاتان فإنه ورد فيهما سبب الإعراب على المبنى فعمل بالوارد فى الموضعين لقوته (قوله وهذا) قال الشهاب القاسمى الوصف بصورة المثنى لاينافى أنه مثنى حقيقة إذ يصدق على فرد المثنى أنه على صورته غاية الأمر أنه موهم فالتلفيق ممنوع على أنه يمكن منع الشرط المذكور ولو سلم فيكفى تقدير التنكير وفرضه اه وقال اللقانى إن فى قوله على صورة المثنى إشارة إلى أن

جوابها (و) أى (الاستفهامية نحو فأى الفريقين أحق) بالأمن فأى اسم استفهام مبتدأ والفريقين مضاف إليهما وأحق خبر المبتدأ (لضعف الشبه) فيهما (بما عارضه من ملازمتهما للإضافة) إلى المفرد وفى بعض النسخ لملازمتها بالإفراد والمراد الملازمة أى فى الشرط والاستفهام للإضافة (التى هى من خصائص الأسماء والثانى) وهو الاسم الذى تضمن معنى ولم يوضع له حرف (نحو هنا) من أسماء الإشارة للمكان (فإنها متضمنة لمعنى الإشارة) أو لمعنى هو الإشارة فالإضافة بيانية كشجر أراك (وهذا المعنى) الذى هو الإشارة (لم تضع العرب له حرفا) يدل عليه (ولكنه من المعانى التى من حقها أن تؤدى بالحروف لأنه) أى معنى الإشارة (كالخطاب) الموضوع له الكاف المسماة بكاف الخطاب (و) مثل (التنبيه) الموضوع له ها المسماة بها التنبيه بالقصر (فهنا) لتضمنها معنى الإشارة (مستحقة للبناء لتضمنه) أى لفظ هنا (لمعنى الحرف الذى كان يستحق الوضع) لتؤدى به الإشارة وعدل عن قول أكثرهم لأنه كالتمنى والترجى إلى الخطاب والتنبيه لكونهما يكتنفان الإشارة فى بعض المواضع نحو هذاك فوضعوا للتنبيه ها وللخطاب الكاف وتركوا الإشارة بلا حرف وكانت تستحق أن يوضع لها حرف كما وضع لما قبلها ولما بعدها (وإنما أعرب هذان وهاتان) من أسماء الإشارة (مع تضمنها لمعنى الإشارة لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية من خصائص الأسماء) وهذا القول ملفق من قولين فإن من

تثنيتهما الحقيقية هذيان وتيان بقلب ألف ذا وتا ياء كالفتيان فتثنيتهما مهنا بحذف ألف ذا وتا فهما على صورة المثنى لا على قياسه وكونهما كذلك محقق أنهما معربان لا مبنيان لأن ذلك حقق كون الألف الموجودة ألف الإعراب لا ألف ذا وتا (قوله كان ينوب وكان يفتقر) قال الشهاب القاسمي الكاف فيهما باعتبار الأفراد الذهنية وقال اللقاني مثالان لطريقه لا لأن يلزم إذ النيابة والافتقار لا إشعار فيهما باللزوم وحينئذ فلا حاجة إلى قوله ولا يدخل عليهما عامل ولا قوله متأصلا فإن المصدر النائب عن فعله لا يلزم النيابة عنه ويوم في يوم ينفع الصادقين صدقهم لا يلزم الافتقار إلى الجملة أى لازم ذلك اه . فإن قيل عدم دخول العوامل كاف في البناء فلا حاجة إلى ضم النيابة عن الفعل إليه . قلت إنما هو كاف في انتفاء الإعراب والبناء قدر زائد عليه يحتاج إلى مشابهة الحرف وهى لا تتم إلا بالجزأين (قوله المنصب على الدخول) قال الدنوشرى اعلم أن الفعل المنصوب في جواب النفي يرد على وجهين أحدهما أن يقدر النفي منصبا على الأول فينتفى الثانى لأن الأول سبب له والثانى أن يقدر النفي منصبا على الثانى فقط فيصدق نفيه مع وجود الأول إذا علمت ذلك فالاعتراض بأن كلام المصنف يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا يؤثر مبنى على النفي منصب على الثانى وهو خلاف تقرير الشارح فإنه جعل النفي منصبا على الأول وعليه فكيف يفهم منه أنه يدخل ولا يؤثر بل المفهوم منه أنه لا يدخل فلا يؤثر فيصير مثل قوله تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا اه وقوله لأن الأول سبب له أى مساو كما هو ظاهر لأن دخول العوامل والتأثير لا ينفك أحدهما عن الآخر فلا يرد أنه لا يلزم من انتفاء السبب انتفاء المسبب لأن الشيء قد يكون له أسباب متعددة وقوله فيصدق نفيه مع وجود الأول فيه نظر لأن الثانى مسبب عن الأول ويلزم من انتفاء المسبب انتفاء جميع أسبابه ولو كان السبب أعم فما الظن به إذا كان مساويا كما هنا على ما عرفت وجميع ما ذكرناه دل عليه كلام السعد فى بحث لا وإذا علمت ذلك عرفت أنه لا اعتراض على المصنف من الوجهين وقوله وهو خلاف تقرير الشارح فإنه جعل الخ يقال عليه الشارح لم يجعل النفي منصبا على الأول أعنى الدخول فقط بل عليه مقيدا بعدم التأثير كما ينبئ عنه قوله الناشئ عنه التأثير فيرجع ذلك إلى دخول النفي على ما هو مقيد بقيد والأصل توجه النفي إلى القيد كما هو مشهور نعم ذلك ليس بلازم لكن الشارح سلك ما هو الأصل فلا يتعجب منه ويقال كيف يفهم منه الخ فتدبر (قوله مع أن العوامل اللفظية لا تدخل الخ) كلام الشارح فى باب أسماء الأفعال ربما يشعر بأن العوامل اللفظية التى لا تدخل عليه العوامل التى تقتضى فاعلية أو مفعولية لا مطلقا وهو المناسب لكونها نائبة عن الفعل معنى واستعمالا لأن الأفعال تتأثر بالعوامل اللفظية التى لا تقتضى ما ذكر كالنواصب والجوازم وأما العوامل المعنوية ففيها خلاف هل تدخل عليه فيكون مبتدأ أو لا وذكر الشارح فى ذلك الباب أن الخلاف فى أنها تتأثر بالعوامل أو لا مبنى على الخلاف فى مدلولها فراجعه (قوله كما فعل فى المشبه به) هو ليت ولعل (قوله ولكنه حاول شرح قول النظم الخ) الأقرب أنه أراد الإشارة إلى أن مراد الناظم بنفى التأثير نفى الدخول للتلازم بينهما وإن كان لا حاجة للجمع بينهما (قوله لسلم مما نقله الخ) هو وما عطف عليه جواب لو فالسلامة مما نقله الشاطبى مسببة عن حذف بلا تأثر وعدم ورود المصدر

قال بأنهما معربان قال بتثنيتهما حقيقة ومن قال بأنهما مبنيان قال جيء بهما على صورة المثنى وليسا مثنيين حقيقة وهو الأصح لأن من شرط التثنية قبول التنكير وأسماء الإشارة ملازمة للتعريف كما ذكره فى شرح الشذور فهى حالة الرفع وضعا على صيغة المثنى المرفوع وفى حالتى الجر والنصب وضعا على صيغة المثنى المجرور والمنصوب فقوله أولا وإنما أعرب هذان وهاتان يقتضى أنهما مثنيان حقيقة كالقول الأول وقوله ثانيا لمجيئهما على صورة المثنى يقتضى أنهما ليسا بمثنيين حقيقة كالقول الثانى وإذا جمع بين طرفى كلامه أنتج كونهما معربين مع عدم تثنيتهما وهذا قول ثالث لم أقف عليه . النوع (الثالث الشبه الاستعمالى) وهو أن يستعمل الاسم استعمال الحروف وهو المراد بقول النظم :

وكنيابة عن الفعل بلا … تأثر وكافتقار أصلا

(وضابطه) المنطبق على جزئياته (أن يلزم الاسم طريقة من طرائق الحروف) الدالة على المعانى (كأن ينوب) الاسم (عن الفعل) فى معناه وعمله (ولا يدخل عليه عامل) من العوامل (فيؤثر فيه) لفظا أو محلا فأما قول زهير:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا … دعيت نزال ولج فى الذعر

فمن الإسناد إلى اللفظ أى إذا دعيت هذه الكلمة وقوله فيؤثر بالنصب جواب النفي المنصب على الدخول الناشئ عنه التأثير يفهم منه أن العامل قد يدخل ولا يؤثر مع أن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق كما صرح الموضح به فى باب الإضافة فلو اقتصر على نفى الدخول كما فعل فى المشبه به الآتى لكفاه ولكنه حاول شرح قول النظم بلا تأثر الذى لو حذف وجعل الألف فى قوله أصلا ضمير تثنية عائداً على النيابة والافتقار أو للإطلاق والحذف من الأول لدلالة الثانى عليه والأصل كنيابة أصلت وافتقار أصل لسلم مما نقله الشاطبى عن بعض الشيوخ حيث قال

وهذا يعني بلا تأثر لاحصول له فإن تقديره من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون العامل مؤثرا في لفظه وهذا هو نتيجة وجوب البناء لا شرطه ولا سببه فحاصل المعنى على هذا من شرط بناء اسم الفعل أن لا يكون معربا وهذا محال انتهى ولما ورد المصدر النائب عن فعله لأن نيابته عن الفعل عارضة في بعض التراكيب كما صرحوا به بخلاف اسم الفعل فإن نيابته عن الفعل متأصلة في المرتجلات ومنزلة منزلة المتأصلة في المنقولات وهذا هو السر في بناء اسم الفعل وإعراب المصدر النائب عن فعله مع أن كلا منهما نائب عن الفعل وإلا لما افترق فليتأمل (وكان يفتقر) الاسم (افتقارا متأصلا إلى جملة) اسمية أو فعلية (فالأول) وهو الذي ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل (كهيهات وصه وأوه) من أسماء الأفعال (فإنها) أي فإن هيهات وصه وأوه (نائبة عن بعد) بضم العين (وأسكت وأتوجع) على طريق اللف والنشر على الترتيب فهيهات نائبة عن فعل ماض وهو بعد وصه نائبة عن فعل أمر وهو اسكت وأوه نائبة عن فعل مضارع وهو أتوجع (ولا يصح أن يدخل عليها شيء من العوامل) اللفظية والمعنوية (فتتأثر به) على القول الصحيح من أنها لا محل لها من الإعراب وقد بسطت الخلاف في ذلك في باب اسم الفعل (فأشبهت) من الحرف (ليت ولعل مثلا ألا ترى أنهما نائبان) عن الفعل فليت نائبة (عن أتمنى و) لعل نائبة عن (أترجى ولا يدخل عليهما عامل) أصلا فضلا عن أن يتأثرا به (واحترز) الناظم (بانتفاء التأثر من المصدر النائب عن فعله نحو ضربا في قولك ضربا زيدا فإنه) أي ضربا (نائب عن اضرب وهو مع هذا) أي مع كونه نائبا عن الفعل (معرب وذلك لأنه) منصوب بالفعل المحذوف وجوبا والتقدير اضرب ضربا كما أنه إذا ناب عن أن والفعل (تدخل عليه العوامل) اللفظية (فتتأثر فيه تقول) في الرفع (أعجبني ضرب زيد و) في النصب (كرهت ضرب عمرو و) في الخفض (عجبت من ضربه) وبهذا التقدير يندفع ما قيل أن التمثيل غير مطابق للحكم (والثاني) وهو الذي يفتقر افتقارا متأصلا إلى جملة (كإذ وإذا) من ظروف الزمان (وحيث) خاصة من ظروف المكان وحيث للعالم نادرا (و) كالذي والتي من (الموصولات ألا ترى أنك تقول جئتك إذ فلا يتم معنى إذ حتى تقول جاء زيد ونحوه) من الجمل (وكذلك الباقي) من الظروف

النائب عن فعله مسبب عن جعل التأصيل قيدا في النيابة عن الفعل كالافتقار (قوله وهذا محال) قال الدنوشري بيانه أن عدم الإعراب هو البناء وقد جعل شرطا في البناء فيؤول الأمر إلى أن شرط البناء هو البناء والشيء لا يكون شرطا لنفسه اه وقال الزرقاني وجهه معنى كونه محالا إن كان ذلك من تحصيل الحاصل ولا شك أن تحصيل الحاصل محال إذ الحاصل متعذر تحصيله لكون التحصيل إنما يكون لغير موجود والله أعلم * وأقول الاستحالة إنما تظهر إذا قيد التأثير بكونه في اللفظ * فلو قيل المراد بلا تأثير لفظا ومحلا وهو ما جرى عليه الشارح أولا لم يكن محالا لأنه يصير المعنى أن من شرط بناء اسم الفعل أن لا يتأثر بالعوامل لفظا ومحلا وهذا كناية عن عدم دخول العوامل إذ العوامل لا بد أن تؤثر أحد الأمرين كما لا يخفى فصار معنى كلام الناظم وكناية عن الفعل بأن لا تدخل عليه العوامل وحينئذ لا يرد المصدر لأنه يدخل عليه العوامل تقديرا ولا حاجة إلى قيد الإصالة في النيابة في إخراجه وجعل الألف في أصلا للتثنية أو دعوى الحذف وقد مر آنفا أن الموضح أشار لذلك فتفطن (قوله وكان يفتقر الخ) قال اللقاني يرد عليه لفظ القول مرادا به حكاية ما بعده قال الشهاب القاسمي قد يقال يتمسك بالقول المفرد في مسائل فطلبه للجملة غير لازم فليتأمل (قوله متأصلا) قال اللقاني يرد عليه ذو الطائية واللذين عند من أعربهما قال الشهاب القاسمي قد يجاب بأن الكلام باعتبار لغة الجمهور وقال الدنوشري يمكن رده بأن أعربهما قليل فلا يردان وهو يرجع لجواب الشهاب (قوله إلى جملة) قال الدنوشري أو ما قام مقامها كالوصف في أل الموصولة أو عوض منها كالتنوين في إذ (قوله من المصدر النائب) أي ومن الأوصاف نحو جاء الضارب زيدا وأقائم الزيدان فإنها وإن نابت عن الفعل إذ الأصل الذي ضرب زيدا ويقوم الزيدان لكنها تتأثر بالعوامل (قوله وبهذا التقدير الخ) قال الدنوشري حاصل هذا الجواب أنه جعله تنظيرا لا تمثيلا لأنه نائب عن الفعل في الجملة اه وبيان أنه جعله تنظيرا أنه قال كما أنه إذا ناب عن أن والفعل والقائل أن التمثيل غير مطابق مكي وتبعه الحفيد وعبارة مكي أما قوله ضربا في ضربا زيدا فإنه مثال صحيح للمصدر النائب عن الفعل وأما الأمثلة الثلاثة فإن المصدر فيها لم ينب عن الفعل والمطلوب تمثيل المصدر النائب عن الفعل ويكون مع ذلك متأثرا بالعامل أي في حالة نيابة عن الفعل والأمثلة الثلاثة التي ذكرها المصدر فيها متأثرا بالعامل لكنه ليس بنائب عن الفعل فذكرها وهم عجيب منه رحمه الله وقد صرح بالمقصود الكردي رحمه الله ولله دره فما أحسن ما فهم انتهى وقال اللقاني قوله وذلك لأنه تدخل عليه العوامل فيؤثر فيه إن أراد مع كونه نائبا فهو في الأمثلة ليس كذلك وإن أراد مع عدمه فذلك لا يضر وإلا لو رد عليه رويد زيدا فإنه مبني لنيابته عن أمهل مع جواز أن يدخل عليه مع عدم النيابة عامل كقولك أمهل زيدا رويدا فتأمله ولو سكت عن قوله يقول الخ وأراد بالتأثير نصبه بالعامل المقدر كان واضحا اه وعليه فيقدر التنظير بعد قوله يدخل عليه العوامل وقيل قوله يقول خلاف ما سلكه الشارح فتدبر (قوله وحيث للعالم نادرا) إشارة إلى قول الشاعر :

ولطمنهم تحت الحبا بعد ضربهم * ببيض المراهف حيث لى العمائم وسيأتى فى باب الإضافة ولى العمائم شدها على الرأس قال الحفيد * فإن قلت إن إذ وإذا ملازمان الإضافة مع بنائهما والقياس يقتضى إعرابهما كما عربت أى لملازمتها للإضافة . قلت إضافتهما كلا إضافة لأنهما مضافان إلى الجمل والإضافة إليها فى تقدير الانفصال فكأنهما غير مضافين اه وقد أشار الشارح فيما تقدم إلى ذلك حيث قيد قول المصنف بأن أيا الشرطية وأيا الاستفهامية أعربا لملازمتهما الإضافة بقوله إلى المفرد (قوله بأسرها) قال الدنوشرى أى بجميعها لأن الأسر لغة القيد وإذا ذهب المقيد بقيده فقد ذهب بجملته فاستعملوا بأسره فى معنى بجملته (قوله واحترز بذكر الأصالة الخ) لم يقل الشارح بعد احترز هو بيانا للضمير المستتر فى احترز كما فعل سابقا فلعله يقرأ هنا بالبناء للمفعول لأنه عطف عليه قوله واحترز بذكر الجملة وذكر الجملة ليس فى كلام الناظم وهذا أحد أوجه ثلاثة يحتملها كلام الناظم ذكرها المصنف فى الحواشى حيث قال يحتمل قوله أصلا ثلاثة أوجه أحدها أن يحترز به عما يعرض من الافتقار عند التركيب كأسماء الزمان المبهمة إذا أضيفت إلى الجمل نحو على حين عاتبت المشيب فالبناء هنا للإضافة للمبنى لا لافتقاره العارض إلى الجملة أولهما ولا يرد لأنه أثر الجواز لا الوجوب وإنما تكلم النحاة فى مثل هذا الموضع على ما يوجب البناء دون ما يجوزه وبهذا يجاب عما يورد على قوله ومعرب الأسماء البيت من ذلك وكافتقار الفاعل والمفعول إلى ما يتقوم به معناهما أعنى الفاعلية والمفعولية وكافتقار رجل وقع إلى الجملة بعدها فى رجل يفعل الخير وبل أنتم قوم تجهلون وثانيها أن يحترز به عما يعارض الافتقار عما نحى عن البناء كافتقار أى فإنه يعارض بلزوم إضافتها وأنها بمعنى كل إذا أضيفت إلى نكرة وبمعنى بعض إذا أضيفت إلى معرفة وثالثها أن يكون ذكره تأكيدا لما قرره من الأصول رافعا لما عساه يتجوز به أى أصل ما ذكرته تأصيلا وقرره تقريرا ويرجح الجوابين المتقدمين صلاحيتهما جوابا لما يعترض به ويرجح الثالث كونه أوفق لما فى كتب الناظم اه والتمثيل بافتقار الفاعل والمفعول نظرا إلى عدم تقييد الافتقار فى كلام الناظم بكونه إلى جملة إذ افتقارهما ليس إليها ولأن التقييد بها لو ذكر يكون متأخرا عن قيد الأصالة كما فى كلام المصنف فيصح الاحتراز عن الافتقار لغيرها قبل مجىء التقييد بالافتقار إليها والوجه الثانى لا حاجة إليه لحصول الاحتراز عما ذكر فيه بقول الناظم أولا مدنى (قوله فى قراءة الرفع) أما فى قراءة النصب فسيأتى فى الشرح أنه على البناء وجمهور البصريين يجعلون الفتحة إعرابا مثلها فى صمت يوم الخميس والتزموا لذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم بل للفعل الواقع فيه وهو النفع والأوّلى كون الشىء ظرفا لنفسه (قوله من نحو سبحان) قال الدنوشرى قال البيضاوى سبحان اسم بمعنى التسبيح الذى هو التنزيه وقد يستعمل علما له فيقطع عن الإضافة ويمنع الصرف (قوله وقال الفخر الرازى) قال الدنوشرى ساق كلام الفخر فى معارضة قول المصنف لا يستعمل إلا مضافا والجواب أن هذا شاذ فلا يرد نقضا انتهى وبالبيت تقض اللقانى كلام المصنف (قوله سبحان من علقمة الفاخر) عجز بيت من أبيات الكتاب قاله الأعشى يهجو به علقمة بن علاثة لمناصرته لعامر بن الطفيل صدره * قد قلت لما جاءنى فخره * ومعنى سبحان من علقمة الفاخر أى براءة من فخره وتكبره فالفاخر بالخاء المعجمة لا بالجيم كما فى خط الدنوشرى وغيره (قوله وليس بلحن) اللحن تغيير الإعراب فإطلاقه على مثل هذا تجوز

والموصولات فإنها أشبهت الحروف بأسرها فى افتقارها فى إفادة معناها إلى ذكر متعلقها افتقارا متأصلا إلى جملة لأنها إنما وضعت لنسبة معانى الأفعال إلى الأسماء (واحترز بذكر الأصالة) المستفادة من قول الناظم أصلا (من نحو) يوم فى (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم) فيوم فى قراءة الرفع خبر هذا وهو (مضاف) بدليل حذف تنوينه (إلى الجملة) بعده وهى الفعل ومفعوله وفاعله (والمضاف) أبدا (مفتقر إلى) ذكر (المضاف إليه) فى إفادة معناه (ولكن هذا الافتقار عارض فى بعض التراكيب) ويزول فى بعضها (ألا ترى أنك تقول صمت يوما) إذا أخبرت عن الترك (وسرت يوما) إذا أخبرت عن الإيجاد (فلا يحتاج) فى تمام معنى يوم (إلى شىء) آخر (واحترز بذكر الجملة من نحو سبحان) من أسماء المصادر (وعند) من الظروف (فإنهما مفتقران بالأصالة لكن) افتقارهما (إلى مفرد) لا إلى جملة (تقول سبحان الله وجلست عند زيد) فلذلك أعربا بانتصابهما على المصدرية والظرفية والناصب لسبحان فعل محذوف تقديره أسبح والناصب لعند جلست وما ذكره من أن سبحان ملازم للإضافة هو المشهور وقال الفخر الرازى سبحان مصدر لا فعل له فيستعمل مضافا وغير مضاف وإذا لم يضف ترك تنوينه فقيل سبحان من زيد أى براءة منه كقوله سبحان من علقمة الفاخر وإنما منع صرفه لأنه معرفة وفى آخره ألف ونون انتهى بحروفه وأما استعمال عند غير مضافة كقوله:

كل عند لك عندى * لا يساوى نصف عندى

فمن كلام المولدين وليس بلحن خلافا للحريرى بل كل كلمة ذكرت مرادا بها لفظها فسائغ أن تتصرف تصرف الأسماء وأن تعرب وتحكى أصلها قاله فى المغنى ثم استشعر اعتراضا بأن اللذين واللتين وأيا من الموصولات معربة مع أنها مفتقرة بالأصالة إلى جملة فأجاب بقوله (وإنما أعرب اللذان واللتان وأى

(قوله متعلق بعارضه) قال الدنوشرى فيه نظر لان مقتضى جعله بيانا لما جعله حالا منها ومقتضى ذلك أن يكون متعلقا بمحذوف لا بعارضه فليتأمل (قوله وفيه البحث السابق) فيه الجوابان السابقان (قوله من لزوم الإضافة إلى مفرد) قال الدنوشرى ه ان قيل يرد على هذا قد الاسمية ولدن فإنهما ملازمان للإضافة إلى مفرد وهما مبنيان فالجواب إن لزوم الإضافة إلى مفرد إنما يعارض محتم البناء لا جوازه وهذان يجوز أن يعربا في لغة انتهى ويرد عليه أن الكلام في أسباب البناء عند الجمهور وفي اللغات الفصيحة كما مر نحوه عن الشهاب القاسمي وتوجيه بناء لدن مفصلا في كلام البلقيني والجواب المذكور لم يذكره الشهاب وإنما أجاب بأن الشبه الوضعي لا يعارض خصوصا فيما هو على صورة الحرف وكون شبه قد وضعيا إنما يظهر إذا لم يعتبر فيه كون الثاني حرف لين وفي كلامه بحث من وجه آخر ذكرناه في حواشي الألفية (قوله في الشبه المعنوي) قال الزرقاني وجهه أن ليس ٣ المراد بالشبه المعنوي ما تقدم بل المراد أنها مشبهة للحرف المهمل من حيث أن معنى قبل التركيب كما أنه كذلك (قوله وادخله غيره في الشبه الاستعمالي) قال الزرقاني وجهه أنه ليس المراد بالشبه الاستعمالي ما تقدم بل المراد أنه أشبه في كونه لا عاملا ولا معمولا (قوله لو كان) قال الدنوشرى ضمير كان عائد إلى الفعل (قوله وأما ماسلم) قدر أما لدخول الفاء في الخبر وهو قوله فمعرب والمبتدأ وان كان شبيها بالشرط في العموم لانه اسم موصول لكن صلته ليست مبهمة لعدم وكونها فعلا مضارعا إلا أن يقال هو وإن كان ماضيا لفظا فيمكن جعله مضارعا معنى والظاهر تقديرا أما مع قولهم لا يحذف من أدوات الشرط وحدها أي دون فعل الشرط غير أن عند بعضهم وقد يقال (٥٣) المحذوف هنا أداة الشرط وفعله وفيه نظر لأن أصل وماسلم مهما يكن من شيء فاسلم وما عوض عن مهما ويكن وعلى منع أبي حيان من حذف أدوات الشرط وفعله غير ان مالم يكن هناك تعويض لكن يرد أنه حيث كان عوضا أما عوضا فلا يجوز حذفها لانه لا يجوز حذف الأعواض إلا شذوذا إذ لا يختصر المختصر (قوله ماسلم من مشابهة الحرف أي المشابهة المتقدمة وهي القوية التي لم تعارض بأن لا تشابه الحرف أصلا أو شابهته شبها غير ه فاندفع قول المصنف في الحواشي أن ما أشبه الحرف شبها غير قوى يعترض به على قول الناظم لشبه من الحروف وقوله ه ومعرب الأسماء ماقد سلما ه لأنهما يجريان مجرى الحد للمعرب والمبني والمانع عن حد المعرب ظاهر لتقييد الناظم بقوله مدنى فمن العجب نقل المشكك الاعتراض وإقراره ه فان قيل كون المعرب السالم من شبه الحرف يستلزم أن يكون الاعراب المشتق منه المعرب هو السلامة من مشابهة الحرف ولا قائل به . قلت لا يلزم من حمل المشتق على المشتق حمل مواطأة حمل المبدأ على المبدأ كذلك لانك تقول الضاحك كاتب ولا يجوز أن تقول الضحك الكتابة كما ذكره في حواشي التلخيص في تفسير الفصاحة بالخلوص فلا حاجة إلى قول بعضهم هذا إنما يرد لو أريد بيان مفهوم المعرب وهو ممنوع وإنما المراد بيان ضابطه انتهى مع أن منعه ممنوع والمراد بيان المفهوم ولكن ذكر الفاكهي إن هذا التعريف باللازم وإن تعريف المعرب بالمفهوم ما لغير آخره الخ (قوله وهو نوعان الخ) قبل هذا اشارة إلى فائدة قول الناظم ومعرب الاسماء البيت ورد ماقيل انه مستغنى عنه وذكر المصنف في الحواشي له فائدة أخرى وهي الاشارة إلى انحصار علة بناء الاسم في شبه الحرف إذ لم يكن في عبارته السابقة حصر وقال الشهاب القاسمي فائدته التصريح بمعنى المعرب وضابطه إذ لا يلزم من كون المبني ما أشبه الحرف الشبه المخصوص إن المعرب مجرد ماسلم من تلك المشابهة لجواز أن يعتبر فيه شيء آخر وراء تلك المشابهة المذكورة ولم يسبق ما يستلزم إن المعرب ليس إلا السالم من تلك المشابهة انتهى وهو في غاية الحسن (قوله ما يظهر إعرابه) أي يصح أن يظهر إعرابه فلا ينافي تقدير الإعراب فيه في الوقف مثلا

الموصولة في نحو اضرب أيهم أساء) بنصب أي لان جملة أساء صلة تامة فسقط القول بان أيا هنا مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها وهذا سهو عن شرط المسئلة لان حذف صدر الصلة مشروط فيه أن يكون خبره مفردا ومتى كان خبره جملة امتنع حذفه كما سيأتي (لضعف الشبه) متعلق بقوله اعرب (بما عارضه) متعلق بضعف (من المجيء) بيان لما متعلق بعارضه (على صورة التثنية) متعلق بالمجيء وهو راجع إلى اللذين واللتين وفيه البحث السابق في هذين وهاتين (و) بما عارضه (من لزوم الاضافة) إلى مفرد راجع إلى أي واهمل الشبه الاهمالي وضابطه أن يشبه الاسم الحرف المهمل في كونه غير عامل ولا معمول كاسماء الاصوات والاعداد المسرودة قبل التركيب وفواتح السور وأدخله ابن مالك في بعض كتبه في الشبه المعنوي وأدخله غيره في الاستعمالي وأدخل الشاطبي أسماء الاصوات في قول النظم ه وكنيابة عن الفعل بلا ه تأثر فقال لأنها تعطي من المقصود في الزجر والاستدعاء ما يعطيه الفعل لو كان للزجر أو الاستدعاء لمن يخاطب وحمل حكاية الاصوات كغاق وقب على أسماء الاصوات ذكره في باب اسم الفعل هذا حكم ما شبه الحرف من الاسم (و) أما (ماسلم) منه (من مشابهة الحرف فمعرب وهو) أي المعرب (نوعان ما يظهر اعرابه كأرض تقول هذه أرض) بالرفع (ورأيت ارضا) بالنصب (ومررت بارض) بالخفض (وما لا يظهر إعرابه كالفتى) من المقصور (تقول جاء الفتى) بضمة مقدرة على

(قوله من ست) قال الدنوشرى ذكر غيره فى الاسم ثمان عشرة لغة جمعها كاتبه عبد الله الدنوشرى بقوله :

سما سم واسم سماة كذا سما ❊ وزد سمة والثلث أوائل كلها

(فصل) (قوله والفعل ضربان) قال الدنوشرى معطوف على قوله الاسم ضربان وقول الشارح أيضا أى كما أن الاسم كذلك (قوله وهو الأصل) قال الدنوشرى المراد بالأصل هنا الغالب أو ما ينبغى أن يكون الشىء عليه والفرع بخلافه أن يكون المراد بالأصل الراجح على بعد انتهى ولعبير المصنف بقوله وهو بخلافه دون أن يقول وهو الفرع يؤيد ما مر عن الامانى ولكن قول الشارح وهو الفرع لا يناسبه (قوله وهو بخلافه) قال الدنوشرى الظاهر أن الباء زائدة فى الخبر فهو كقوله تعالى جزاء سيئة بمثلها ويجوز أن يكون الخلاف مصدر خالف أى وهو ملتبس بمخالفته ولو قال وهو بضده لكان أولى لأن الإعراب ضد البناء والضدان لا يجتمعان والخلافان قد يجتمعان كالعقود والضحك لكنه يقصر بثبوت الواسطة لأن الضدين قد يجوز ارتفاعهما ولو عبر بقوله وهو نقيضه كان أولى وقد يقال إن النحويين يستوى عندهم الجمع انتهى وفى دعواه استواء الكل عند النحويين نظر وفى حاشية الفاكهى ما ينبغى مراجعته (قوله وبناؤه على الفتح) قال الدنوشرى مبنى على أن البناء معنوى وأما على القول بأنه لفظى فكان يقول وبناؤه فتحة (قوله فى الجملة) قال الدنوشرى ينظر ما المراد بالجملة هنا انتهى وفيه ما تعرفه (قوله لوقوعه صفة الخ) قال الدنوشرى الواقع صفة الخ الماضى ومرفوعه لا هو وحده ففى كلامه تجوز وبعضهم قال إنما بنى الماضى على حركة لئلا يلتقى ساكنان فى نحو قال وطرد فى الباقى انتهى ❊ أقول يندفع هذا بقوله فى الجملة فإن معناه أن المشابهة على طريق الإجمال فهو باعتبار وقوعه صدر الجملة والحاصل أن المشابهة فى الحقيقة بين الجملتين الماضوية والمضارعية لكنهما باعتبار وقوع الفعلين صدرهما وكون كل من اللفظين لفظا حقيقة بخلاف فاعلهما وهو الضمير جعلت المشابهة بين الفعلين فتدبر (وقوله وأما ضربت الخ) حاصله أن الفتح فيما ذكر مقدر للثقل فى ضربت والتعذر فى ضربوا وكذا رمى وغزا فالماضى مبنى على الفتح لفظا أو تقديرا وليس مبنيا فيما ذكر على السكون ولا على الضم ومن البناء على الفتح الظاهر نحو ضربا لا على المقدر والظاهر لمناسبة الألف كالكسر فى مررت بغلامى لأن حركة المناسبة فى نحو غلامى سابقة على دخول العامل فى نحو مررت بغلامى فلم يمكن إلا التقدير ونظيره لن يضربا على مذهب سيبويه من إعراب الأمثلة الخامسة بالحركات بخلاف الفتحة فى ضربا لأنها موجودة فى آخر الفعل قبل وجود الألف التى هى الفاعل ولم يفتح الفعل لمناسبتها بل بقى على فتحه (قوله بارز) صفة كاشفة يستغنى عنها بمتحرك (قوله فالسكون فيه) أى ما ذكر من ضربت ونحوه

الألف (ورأيت الفتى) بفتحة مقدرة عليها (ومررت بالفتى) بكسرة مقدرة عليها (واظهر الفتى) فى تقدير الحركات فى آخره (سما) بضم أوله وفتح ثانيه والقصر (كهدى وهى) أى سما (لغة فى الاسم) من ست ثانيها سما بكسر السين والقصر كرضى وثالثها ورابعها سم بضم السين وكسرها من غير قصر وخامسها وسادسها اسم بضم الهمزة وكسرها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ومعرب الأسماء ما قد سلما ❊ من شبه الحرف كأرض وسما

بضم السين والقصر لغة فى الاسم (بدليل قول بعضهم) وقد سئل عن اسم شخص (ما سماك) أى ما اسمك (حكاه صاحب الافصاح) فيه وجه الدلالة منه إنه أثبت الألف مع الإضافة وذلك يفيد كونه مقصورا وأما إنه يفيد ضم السين فلا إذ يحتمل كسرها وبعضهم استدل على ثبوت هذه اللغة بقول ابن خالد القنانى نسبة إلى القنان بفتح القاف جبل لبنى أسد ❊ والله أسماك سما مباركا ❊ وهو ليس بنص فى المقصود فلأجل ذلك قال (وأما قوله والله أسماك سما مباركا) آثرك الله به إيثارا (فلا دليل فيه لأنه) أى سما (منصوب منون فيحتمل أن الأصل سم) من غير قصر (ثم دخل عليه الناصب) وهو أسماك (ففتح) أى لنصب على أنه مفعول ثان لأسماك لأنه بمعنى سماك وقد روى به أيضا (كما تقول فى يد) إذا دخل عليها ناصب (رأيت يدا) ومعنى آثرك الله به إيثارا اختصك بهذا الاسم المبارك كإيثاره إياك بالفضل فأضاف المصدر إلى مفعوله وطوى ذكر الفاعل

(فصل) (والفعل) أيضا (ضربان) ضرب (مبنى وهو الأصل) فى الأفعال إذا لم تعتورها معان تفتقر فى تمييزها إلى إعراب (و) ضرب (معرب وهو بخلاف) أى بخلاف المبنى وهو الفرع (فالمبنى) من الأفعال (نوعان أحدهما) الفعل (الماضى) مبنى باتفاق (وبناؤه على الفتح) للخفة ثلاثيا كان (كضرب) أو رباعيا كدحرج أو خماسيا كانطلق أو سداسيا كاستخرج ولا يزيد على ذلك وإنما بنى على حركة لمشابهة المضارع فى الجملة لوقوعه صفة وصلة وخبرا وحالا وشرطا ولثقل الضم والكسر وثقل الفعل عدلوا إلى الفتح لخفته (وأما ضربت ونحوه) مما اتصل ضمير رفع متحرك بارز (فالسكون) فيه (عارض أوجبه

كراهتهم) أي العرب (توالي أربع متحركات) وهي أحرف الفعل الثلاثة وتاء الفاعل (فيما هو كالكلمة الواحدة) لأن تاء الفاعل لشدة اتصالها بالفعل نزلت منه منزلة الجزء (وكذلك حركة) الباء من (ضربوا عارضة لمناسبة الواو) بإضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله والأصل لمناسبتها الواو (و) النوع (الثاني الأمر) مبني على الأصح عند جمهور البصريين وإلى هذين الإشارة بقوله • وفعل أمر ومضي بنيا • وبناؤهما مختلف فالماضي بناؤه على الفتح كما تقدم (و) الأمر (بناؤه على ما يجزم به مضارعه) المبدوء بتاء الخطاب (فنحو اضرب مبني على السكون) فإن مضارعه يجزم بالسكون نحو لم تضرب (ونحو اضربا واضربوا واضربي (مبني على حذف النون) لأن مضارعها يجزم بحذف النون نحو لم تضربا ولم تضربوا ولم تضربي (ونحو اغز) واخش وارم (مبني على حذف آخر الفعل) لأن مضارعها يجزم بحذف آخره نحو لم تغز ولم تخش ولم ترم فاغز مبني على حذف الواو واخش مبني على حذف الألف وارم مبني على حذف الياء وذهب الأخفش والكوفيون إلى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر وإنها حذفت حذفا مستمرا في نحو قم واقعد والأصل لتقم ولتقعد فحذفت اللام للتخفيف وتبعها حرف المضارعة قال الموضح في المغني وبقولهم أقول لأن الأمر معنى حقه أن يؤدى بالحرف ولأنه أخو النهي وقد دل عليه بالحرف ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل وكونه أمرا أو خبرا خارج عن مقصوده ولأنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله

لتقم أنت يا ابن خير قريش • كي لتقضي حوائج المسلمينا

وكقراءة بعضهم فبذلك فلتفرحوا بالتاء الفوقية وفي الحديث لتأخذوا مصافكم ولأنك تقول اغز واخش وارم واضربا واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولأن البناء لم يعهد كونه بالحذف ولأن المحققين على أن أفعال الإنشاء مجردة عن الزمان كبعت وأقسمت وقبلت وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالا بأن تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم لأنه ليس له حالة غير هذه وحينئذ

(قوله أربع متحركات) قال الدنوشري هذا في الثلاثي وحمل عليه غيره نحو أكرمت مثلا وقال قوله أربع بتأنيث العدد والمعدود مذكر وأحسن منه أن يقال أربعة متحركات انتهى وقوله بتأنيث العدد صوابه بتذكير العدد (قوله وتاء الفاعل وقوله لأن تاء الفاعل) اقتصاره في الموضعين على التاء غير واضح لأن ذلك لا يختص بها بل يشمل نحو ضربن وضربنا وكالفاعل نائب الفاعل (قوله فيما هو كالكلمة) هذا ظرف لقوله أربع متحركات وقد يقال المتحركات الأربع هي كالكلمة الواحدة لأنها مظروفة فيما هو كالكلمة فيلزم ظرفية الشيء لنفسه والصواب المظروف إنما هو التوالي لا المتحركات المذكورة وهذا صحيح (قوله إلى مفعوله) لو جعله مضافا إلى فاعله مع حذف مفعوله كان أولى فإن كان كل مناسبا للآخر (قوله على ما يجزم به مضارعه) قال الدنوشري ذلك مقيد بغير المتصل به نون التوكيد أما هو فيبنى على الفتح نحو اضربن • أقول زاد بعضهم لإخراج هذا قوله لو كان معربا وقد حررنا المقام في حاشية الفاكهي (قوله المبدوء بتاء الخطاب) قيد بذلك لأن الأمر بالصيغة للمخاطب فيناسب أخذه من المبدوء بتاء الخطاب (قوله وتبعها حرف المضارعة) إنما تبعها دفعا للالتباس بالمضارع المرفوع في الوقف وإنما يأتي الالتباس في الصحيح دون المعتل لكن حمل عليه • فإن قلت لا أمر عند الكوفيين ومن تبعهم فكيف يصح التعليل بدفع الالتباس بالمضارع فإن ذلك يؤدي إلى أن الشيء يلتبس بنفسه . قلت المراد دفعا لالتباس المضارع الذي هو الطلب بالمضارع الذي لا طلب فيه (قوله لأن الأمر معنى حقه الخ) قال الزرقاني قيل عليه الخبر معنى فلم لم يكن حقه أن يؤدى بالحرف والجواب أن ما حقه أن يؤدى بالحرف هو المعنى الكائن على خلاف الأصل وأما المعنى الذي على الأصل في الكلام وهو الخبر فليس الأصل فيه أن يؤدى بالحرف قاله بعض شيوخنا انتهى وبهذا يجاب عما يقال المضي والاستقبال معنى ويؤديان بغير الحرف (قوله ولأن الفعل إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان) قال الزرقاني مقتضى هذه العبارة أن لا يكون الفعل موضوعا للدلالة على الحدث وزمانه وهو باطل قاله الدماميني انتهى وأشار بعضهم إلى جوابه بقوله اللام يعني في قوله لتقييد الحدث لام العلة والغرض أي المطلق وضع الفعل لمعناه الذي هو الحدث والزمان تقييد الحدث انتهى ولا يخلو عن نظر (قوله المحصل) أي المعين من مقصوده أعني المقصود بالفعل (قوله ولأنهم قد نطقوا الخ) قال الزرقاني • إن قيل هذا يخالف ما تقدم من أن اللام قد حذفت حذفا مستمرا وأين الاستمرار مع الذكر . والجواب أن الحذف المستمر في نحو قم واقعد ولا شك أنها تذكر مع ذلك أصلا وأما الجواب عن السؤال المذكور بأن هذا ضرورة ونادر والاستمرار باعتبار الغالب ففيه نظر لأنه إذا كان كذلك فكيف يستدل به فيتعين الجواب بما أشرنا إليه (قوله كما تقول في الجزم) أي فلما وافق المجزوم صار معربا (قوله ولا يمكنهم ادعاء ذلك في قم الخ) يعني أن قم مثلا فعل إنشاء لا دلالة له على الزمان وانتفاء ذلك فيه غير عارض لأنه لو كان عارضا لكان له حالتان كبعت مثلا وهذا ليس له إلا حالة واحدة وكيف يكون فعلا مع عدم دلالته على الزمان مطلقا فقد أشكلت فعليته على مذهب البصريين قال الدماميني لا إشكال

فإن أفعال الإنشاء إنما قلنا بتجردها عن الزمان من حيث هي إنشاء والأمر لا دلالة له على الزمان بحسب الوضع من حيث إنشائيته وهذه الحيثية ليست هي جهة كونه فعلا بل فعليته باعتبار دلالته على الحدث المطلوب وعلى زمان ذلك الحدث وهو المستقبل فقد ثبت كونه فعلا لدلالته بحسب الوضع على الحدث وزمانه وإن كان لا دلالة له على الزمان من حيث كونه إنشاء وكذا إذا قلنا بأن الإنشاء لا بد له من زمان حالي كما ذهب إليه بعضهم في سائر الإنشاءات لم يشكل لأنا نقول له زمانان من إيقاعه من المتكلم وهذا زمنه من حيث هو إنشاء وهو الحال وزمن حدثه المستند إلى المخاطب وهذا زمنه من حيث هو فعل وحينئذ فالإنشاء نوعان إنشاء حدث مسند إلى غير المخاطب كبعت وهذا حالي وليست الحال من دلالته بل من ضرورة وقوعه وإنشاء حدث مسند إلى المخاطب وهو الأمر المدلول عليه بالصيغة وهذا واقع في الحال من حيث هو إنشاء وأما من حيث إسناد حدثه إلى المخاطب المأمور فهو مستقبل ولا شك أنه فعل بهذا الاعتبار (قوله كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل) أي وإذا لم يثبت له دلالة على الطلب كان مضارعا وإذا ثبت كونه مضارعا ثبت أيضا أن الفعل ينقسم عند الكوفيين ومن وافقهم إلى قسمين فقط كما صرح بذلك الشارح سابقا (قوله من نون الاناث) مراده بها الموضوعة أصالة للاناث وإن استعملت للذكور مجازا فيشمل نحو * ويرجعن من دارين بجر الحقائب * (قوله كالماضي) قال الزرقاني راجع لقوله مبني لا لقوله على السكون لما تقدم من أن الماضي مبني على الفتح مطلقا وقال الدنوشري أشار به يعني بقوله كالماضي إلى أن علة بناء المضارع على السكون الحمل على الماضي وإن كان سكون الماضي اختلف هل هو مبني عليه أو على الفتح مقدرا وقيل علة بنائه أنه اتصل بهما لا يتصل مثله بالأسماء وقيل غير ذلك انتهى وقال الشهاب وجه التشبيه بالماضي المتصل بها استواؤهما في أصالة

السكون وعروض الحركة * فإن قيل أي حاجة إلى الحمل على الماضي وهلا علل بأصالة السكون للبناء. قلت لما استحق المضارع الإعراب الذي أصله الحركة وبني مع نون التوكيد على حركة دل على أن الحركة هي المنظور إليها والسكون يلغى منه اعتباره فإذا خرج عن الحركة مع نون الإناث احتيج إلى وجه إخراجه ولا يكفي بأن يتمسك بأن الأصل في البناء السكون انتهى ولشيخنا القسمي توجيه للتشبيه استنبطه من الرضي ذكرناه في حاشية الفاكهي (قوله وذهب السهيلي إلى أنه الخ) قال ابن جماعة وعلى هذا يكون إعرابه مقدرا منع من ظهوره التزامهم السكون في محل الإعراب (قوله وقيل لا تشترط المباشرة) قال الدنوشري ينظر على هذا القول على ماذا بني نحو لتبلون انتهى ويأتي جوابه (قوله وقيل الجمع معرب تقديرا) يشكل بنحو ولا يصدنك فإن إعرابه ليس تقديرا فكيف قال تقديرا (قوله لتركيبه مع النون الخ) عبارة بعضهم والجمهور على أنه مبني لتركيبه مع النون والإعراب لا يكون في الوسط والنون حرف لاحظ له في الإعراب فبقي الجزءان مبنيين انتهت وهي أولى من كلام الشارح لأن التركيب ليس من أسباب البناء بل إنما يصلح سببا للإعراب وقد يقال قوله لتركيبه الخ علة لكون البناء على الفتح لا لأصل البناء لأن الأصل في الأفعال البناء فلا يعلل لكن قال الشهاب القاسمي إنه علة البناء وكونه على الفتح إنما احتاج لتعليل بنائه لأن الإعراب فيه كالمتأصل بسبب المشابهة السابقة فإذا خرج عنه فكأنه خرج من الأصل وإنما شبه تركيبه معها بتركيب خمسة عشر لا بتركيب معديكرب ونحوه لأن معدي كرب كلمتان ركبتا وصارتا كالكلمة الواحدة والمعنى واحد غير منظور فيه لتعدد والفعل مع النون ليس كذلك لأن الفعل دال على الحدث الواقع في الزمن المعين والنون على التوكيد فهما نظير خمسة عشر لأن المعنى فيه متعدد لأنه بمنزلة خمسة وعشرة (قوله لا يركبون ثلاثة أشياء) سيأتي في باب لا النافية للجنس أنهم جوزوا في وصف اسمها النكرة الفتح وقالوا إن الصفة والموصوف ركبا قبل دخول لا فهلا قيل هنا إن الفعل ركب مع الفاعل قبل دخول النون ثم دخلت النون (قوله للمجهول) قال الدنوشري المجهول هو الفاعل والمفعول ليس بمجهول فلعل معنى قولهم

فتشكل فعليته وإذا ادعى أن أصله لتقم كان الدال على الإنشاء اللام لا الفعل انتهى كلامه في المغني وهذا ما وعدنا به عند تقسيم الأفعال (والمعرب) من الأفعال (المضارع نحو يقوم) زيد (لكن) لا مطلقا على الأصح بل (بشرط سلامته من نون الاناث و) من (نون التوكيد المباشرة) وإلى الإشارة بقوله:

* وأعربوا مضارعا إن عريا * من نون توكيد مباشر ومن * نون إناث

(فإنه مع نون الإناث مبني على) الأصح (على السكون) كالماضي (نحو والمطلقات يتربصن) وذهب السهيلي إلى أنه مع نون الإناث معرب تقديرا (ومع نون التوكيد المباشرة مبني) على الأصح وقيل لا تشترط المباشرة فنحو لتبلون مبني أيضا وقيل الجمع معرب تقديرا والمختار أنه مع المباشرة مبني (على الفتح نحو لينبذن) لتركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ولهذا لو فصل بين الفعل والنون ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة لم يحكم على الأصح ببنائه لأنهم لا يركبون ثلاثة أشياء (وأما) نون التوكيد (غير المباشرة) لفظا وتقديرا (فإنه) أي المضارع (معرب معها تقديرا نحو لتبلون) مضارع بلا يبلو مبني للمجهول مسند لجماعة الذكور من البلاء وهو التجربة أصله قبل التوكيد لتبلوون كتنصرون بواوين الأولى لام الفعل والثانية واو الجماعة فإذا أن

الجمهور: الجمهور قائله (قوله لتوالى النونات) أى التى ليست كلها أصولا فلا يرد اجتماعها فى جنن (قوله معرب مع نون التوكيد لفظا)
قال الدنوشرى أشار بقوله لفظا إلى أن قول المصنف فيما سبق معرب معها تقديرا مشكل بالنسبة لقوله فإما ترين فليتأمل فإن إعرابه
ليس تقديريا وسيأتى فى كلامه (قوله لئلا يلتبس الخ) • إن قيل الالتباس يندفع بكسرة النون لأن حركتها مع الواحد الفتح قيل الجواب
أن الكسر لا يكون إلا بعد الألف فإذا زالت الألف رجع للفتح أو الالتباس حال الوقف أو لئلا يغفل عن الآخر (قوله لحركت النون)
فيه نظر فإن الذى حرك ليس النون الساكنة التى التقت مع الألف لأنها مدغمة بل المحرك هو النون الثانية (قوله وقد تبين أن الإعراب
التقديرى الخ) سبقه إلى ذلك ولد المصنف والمكى قال الحفيد اعترض على المصنف ولده فى تمثيله بقوله فإما ترين ولا تتبعان لما هو
معرب تقديرا ثم ذكر ما حاصله أن المصنف لم يقصد التمثيل بهما لما هو بصدده بل نبه بهما (٥٧) على أن عموم قوله فإنه يعرب معهما
تقديرا غير مراد وقال اللقانى
قال الرضى اعلم أنه اختلف
فى المضارع المتصل به نونا
التوكيد فقال جمهورهم
أنه مبنى لتركبه مع النون
ولا إعراب فى الوسط وأما
النون لحرف ولا حظ له
فى الإعراب وقال بعضهم
المضارع مع النونين مبنى
للتركيب إلا إذا أسند إلى
الألف نحو هل تضربان
أو الواو نحو هل تضربون
أو الياء نحو هل تضربين
لأن الضمائر البارزة تمنع
التركيب لفصلها بينهما
والمحذوف للساكنين فى
حكم الثابت فنحو تضربن
واضربن لتخشون وتخشين
فالمسند إلى أحد الأحرف
الثلاثة معرب مقدر الإعراب
لاشتغال محله بحركة
الفرق • فإن قيل فإذا
كانت معربة فلم لم تعوض
النون من الحركة كما عوض فى نحو تضربان وتضربون وتضربين لما اشتغل محل الإعراب أى لام الكلمة
بالحركات المناسبة للحروف التى هى ضمائر. قلت كراهة لاجتماع النونات وإنما لم يبدر الإعراب عند هؤلاء على نون التوكيد كما دار على
ياء النسب وتاء التأنيث لمشابهتهما للتنوين والإعراب قبل التنوين لا عليها ولتشابهها تقلب ألفا فى نحو لنسفعن انتهى وبه يظهر أن
المرضح ماش تبعا للنظم على القول الثالث وأن قوله فيعرب معها تقديرا صحيح على عمومه وأن إعرابه بحركات مقدرة على آخر الفعل
وأن عنانه فى ذلك عناق، نعم يتجه أن يقال ما المانع من أن النون فى المثالين الأخيرين إنما دخلت بعد دخول الجازم فيهما واستيفائه
مقتضاه من حذف النون كما صرح به الشيخ التفتازانى فى شرح تصريف العزى فالإعراب فيهما لفظى لا تقديرى فليتأمل والحاصل
أن كونهما معربين تقديرا مبنى على دخول الجازم عليهما مؤكدين بالنون وهو صحيح فى نفسه لكنه غير متعين لإمكان دخوله
تقديرا قبل التأكيد كما قيل به بل بأنه الحق لأن النون إنما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه وقول الرضى حركة الفرق معناه كما صرح هو

تقول استثقلت الضمة على لام الفعل فحذفت لاستثقالها أو تقول تحركت وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا
وعلى التقديرين التقى ساكنان الواوان على التقدير الأول والألف والواو على التقدير الثانى فحذف أول
الساكنين فصار لتبلون بوزن تفعون ثم أكد بالثقيلة فصار لتبلونن بثلاث نونات فحذفت نون الرفع لفظا
لتوالى النونات فالتقى ساكنان واو الجمع ونون التوكيد المدغمة وتعذر حذف إحداهما فحركت الواو
بحركة تجانسها وهى الضمة ولم تحرك النون محافظة على الأصل ولعروض الضمة لم تنقلب الواو ألفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها وحيث حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال فهى مقدرة الثبوت لأنها علامة الرفع
بخلاف ما إذا حذفت للجازم فإن المضارع معرب مع نون التوكيد لفظا نحو (فإما ترين) أصله قبل
التوكيد ترأيين كتمنعين نقلت حركة الهمزة إلى الراء قبلها ثم حذفت الهمزة فصار تريين بفتح الراء وكسر
الياء الأولى وسكون الثانية. وإما أن تقول حذفت الكسرة لاستثقالها أو تحركت الياء وانفتح ما قبلها
فقلبت ألفا وعلى التقديرين التقى ساكنان حذف أولهما كما مر فصار ترين بفتح الراء وسكون الياء ثم دخل
الجازم وهو إن الشرطية المتصلة بما الزائدة فحذفت نون الرفع فصار فإما ترى بسكون الياء المفتوح ما قبلها
ثم أكد بالنون فالتقى ساكنان ياء المخاطبة ونون التوكيد ولتعذر حذف أحدهما حركت الياء بحركة
تجانسها وهى الكسرة إلى آخر ما مر فى لتبلون (و) نحو (ولا تتبعان) أصله قبل التوكيد والنهى تتبعان
بتخفيف النون للرفع فدخل عليه لا الناهية فحذفت نون الرفع فصار لا تتبعا ثم أكد بالثقيلة فالتقى ساكنان
الألف ونون التوكيد المدغمة ولم يجز حذف الألف لئلا يلتبس بالواحد ولا تحريكها لأنها لا تقبل الحركة
ولم يجز حذف النون لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الألف.
هذه أمثلة غير المباشرة لفظا وأما غير المباشرة تقديرا فنحو ولا يصدنك بضم الدال أصله قبل التوكيد
والنهى يصدونك حذفت النون للجازم وهو لا الناهية فصار يصدوك ثم أكد بالثقيلة فالتقى ساكنان
حذفت الواو لدلالة الضمة عليها فصار لا يصدنك فنون التوكيد وإن باشرت الفعل لفظا إلا أنها لم تباشره فى
الأصل لأن الواو المحذوفة فاصلة بينهما تقديرا والضابط أن الفعل المضارع إن كان يرفع بالضمة فإنه إذا
أكد بالنون بنى وإن كان يرفع بثبات النون فإنه إذا أكد بالنون يبقى على إعرابه لفظا أو تقديرا لوجود
الفاصل لفظا أو تقديرا وقد تبين بما قررنا أن الإعراب التقديرى فى لتبلون خاصة بخلاف فإما ترين ولا

به قبل ما حكيناه الحركة الفارقة بين المفرد المذكر وجمع الذكور والمخاطبة المؤنثة وقوله فقال جمهورهم مبني على الضم قال في الإرشاد الفعل المضارع إذا لحقه نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة بني على الفتحة إذا كان مفردا أو مثنى وأما إذا كان جمعا فبني على الضمة ثم قال وأما بناء الفعل المضارع المشتمل على تثنية الفاعل وجمعه فلاشتغال آخره بالحركة التي هي أخت الألف والواو وسقوط النون لنون التوكيد • فإن قيل إذا أعرب الفعل مع اتصاله بالفاعل الذي هو في غاية الامتزاج بالفعل كيضربان ويضربون لم لا يعرب مع نون التوكيد. والجواب أن إعراب الفعل المتصل بالفاعل بالحرف الذي بعد الفاعل ولو زيد حرف بعد نون التوكيد لزم زيادة الثقل في النون الثقيلة وحمل الخفيفة عليها بقي أنه يشكل بمثل المنسوب كقرشي فإنه يمكن أن يقال وجب بناؤه لتركبه مع ياء النسبة ولا إعراب في الوسط وأما الياء فحرف ولا حظ له في الإعراب وكتب الشهاب القاسمي على قوله إنما يؤكد بها بعد الطلب وما أشبهه في التسهيل بعد أن ذكر الأمور التي يؤكد بعدها المضارع ما نصه وربما أكد المضارع عاليا بما ذكر وظاهره أنه جائز توكيد المضارع المرفوع المجرد عن سائر الأمور على قلة لفظا ونثرا (قوله وهذه العبارة أحسن من قول النظم وكل حرف الخ) أجيب بأن الواضع حكيم يعطي الأشياء ما تستحقه فحيث استحقت الحروف البناء لزم اتصافها به وهذا إنما يقتضي تصحيح قول النظم لا أن كلام المصنف أحسن منه والأظهر في الجواب أن في كلام النظم التصريح بالاستحقاق والبناء ولا يلزم من البناء الاستحقاق (فصل) (قوله وأنواع البناء الخ) قال الدنوشري لم يفرق رحمه الله في التعبير في جانبي (٥٨) الإعراب والبناء فعبر في الموضعين بأنواع وابن الحاجب رحمه الله فرق بينهما فعبر في جانب إعراب الاسم بالأنواع وفي جانب بنائه بالألقاب ووجهه الجندراني بأنه إنما لم يقل لحركات الوقف والبناء أنواع لفقد ما يكون لها جنسا شاملا نظرا إلى الأصل إذ الأصل أن يكون البناء منحصرا في واحد وهو السكون فلما كان من حق البناء أن لا يشمل هذه الأشياء نظرا إلى الأصل لم يطلق عليها اسم الأنواع رعاية لجانب الأصل وكون ما ذكر أنواعا للبناء على القول بأنه معنوي مشكل فإن اللزوم ليس متنوعا إلى الفتح وأخوته . وقد يقال أن النوع مثلا لزوم فتح ولزوم سكون مثلا وأما على القول بأن البناء لفظي فالأمر واضح ويرد على قوله أربعة ما بني على حرف كالمنادى واسم لا وما بني على حذف كاخش واغز وارم قال اللقاني وعبارته تقتضي الحصر وفيه نظر لأن عبارته ليس فيها ما يدل على الحصر وأقول بناء على اعتبار مفهوم العدد فيها الحصر بل قد يدعى الحصر أخذا من المقام وقد يقال إن الحصر في الأربعة باعتبار الأصل وما أورد فرع عن هذا انتهى وهو عجيب فإن اللقاني سأل هذا وأجاب عنه فقال ينتقض هذا الحصر ببناء الأمر والمنادى واسم لا التبرئة على ما سيذكره في أبوابها من الحروف وحذفها • فإن قيل هذه فرعية . قلت الأصالة والفرعية لا تعقل في الأنواع بخلاف العلامات كما سيجيء. فليتأمل انتهى بنصه قيل عليه الأنواع التي لا يعقل فيها ما ذكر المنطقية لا اللغوية وهي المراد هنا وبالجملة فقول الناظم ومنه ذو فتح الخ أجود من تعبير المصنف لإشعار قوله ومنه بقرينة العدول عن المنفصلة المشعر بعدم الحصر وسقط عنه الاعتراض بأنه فاته أن يقول وغير ما ذكر يذوب كما قال في أنواع الإعراب (قوله وإليه أشار بقوله والأصل الخ) إلا أن تعبير المصنف بالسكون أولى لأن مصدر أن يسكن التسكين فيشعر بإزالة حركات كانت موجودة (قوله لخفته) أي السكون يعني وثقل البناء للزومه (قوله وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء) يغني عن هذا ما قبله كما لا يخفى (قوله وكونها لها أصل في التمكن) فيه أن كل اسم له أصل في التمكن والأظهر أن يقال وكونها لها حالة إعراب لأنهم لم يجعلوا لهذا السبب إلا ما له حالتا إعراب وبناء. وكان عليه أن يذكر أسباب خصوص

تتبعان فإنه فيهما لفظي وذلك خلاف سياق كلامه (والحروف كلها مبنية) لأنها لا تتصرف ولا يعتقب عليها من المعاني ما تحتاج معه إلى إعراب وهذه العبارة أحسن من قول الناظم • وكل حرف مستحق للبناء • إذ لا يلزم من استحقاق البناء الاتصاف به والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وفي الاصطلاح لزوم آخر الكلمة حالة واحدة على القول بأنه معنوي وعلى القول بأنه لفظي فقال ابن مالك ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية أو إتباعا أو نقلا أو تخلصا من سكونين (فصل) وأنواع (البناء أربعة) لا زائد عليها (أحدها السكون وهو الأصل) وإليه أشار بقوله • والأصل في المبني أن يسكنا • وإنما كان الأصل في البناء السكون لخفته واستصحابا للأصل وهو عدم الحركة فلا يبنى عليها إلا لسبب كالتقاء الساكنين في نحو أمس وكون الكلمة على حرف واحد كتاء قمت وكونها عرضة للابتداء بها كلام الابتداء وكونها لها أصل في التمكن كأول وكشبهها بالمعرب كضرب (ويسمى) عدم الحركة (أيضا وقفا) كما يسمى سكونا والسكون خفيف (ولخفته دخل في الكلم الثلاث) الحرف والفعل والاسم فهو في الحرف (نحو هل و) في الفعل نحو (قم و) في الاسم نحو (كم) بدأ بالحرف لتوغله في البناء وثنى بالفعل لأنه الأغلب فيه (و) النوع (الثاني الفتح وهو أقرب الحركات إلى السكون) لحصوله بأدنى فتح الفم بخلاف الضم والكسر فإن الأول إنما يحصل بأعمال العضلتين معا الواصلتين إلى

كل حركة من فتح وكسر وضم وقد أوضحنا ذلك فى حواشى الفاكهى والألفية (قوله ولثقلهما وثقل الفعل لم يدخلا فيه) قال القانى هذا ظاهر على القول بأن الضمة فى ضربوا عارضة لمناسبة الواو لا ضمة بناء كما مشى عليه المصنف فى غير هذا الكتاب وجماعة حيث قالوا فى الماضى مبنى على الفتح مالم يتصل به واو الجماعة فيضم أو ضمير الرفع البارز المتحرك فيسكن انتهى وقد يقال مراد المصنف وغيره أنه يبنى على الفتح لفظاً إلا فيما ذكر فلا يبنى عليه لفظا بل تقديراً وهو ظاهر واقتصر فى جمع الجوامع على حكاية خلاف الزنجانى فقال ولا يكونان يعنى الكسر والضم فى الفعل خلافا للزنجانى قال فى شرحه وزعم الزنجانى فى شرح الهادى وجودهما فيه نحو وس ورد بضم الدال وهو مردود فإن الأول مبنى على الحذف والثانى على السكون تقديراً والضمة اتباع لا بناء انتهى بحروفه (قوله والفاعل التزاما) قال الدنوشرى أى المعين أما دلالته على فاعل ما فليس منافيا لمطابقة انتهى وأقول لا دلالة للفعل على فاعل معين بوجه بل التحقيق كما قال السيد الصفوى أن الحدث إنما يتوقف على شىء ما يقوم به أو يقع عليه وإنما لم يصح الكلام من الفعل والمفعول لبناء الفعل للفاعل لا لاحتياجه إليه فلذا إذا بنى للمفعول كان الفعل مع المفعول كلاما تاما ثم إذا سلم دلالته على فاعل معين كيف يصح أنه يدل على فاعل ما مطابقة والمطابقة دلالة الفعل على تمام ما وضع فهى دلالة الفعل على الحدث والزمان والنسبة إلى فاعل ما ﴿فصل﴾ (قوله الإعراب لغة البيان) قال الزرقانى فى الحصر نظر فليتأمل وقال الدنوشرى ظاهره أن الإعراب محصور فى البيان مع أن له (٥٩) معانى أخر فى اللغة ويمكن الجواب بأن

طرف الشفة والثانى إنما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل (فلهذا) القرب (دخل) الفتح (أيضا فى الكلم الثلاث) فى الحرف (نحو سوف و) فى الفعل نحو (قام و) فى الاسم نحو (أين و) النوعان الآخران وهما الكسر والضم) ثقيلان (ولثقلهما) لكونهما يحتاجان إلى أعمال إحدى العضلتين أو كلتيهما (وثقل الفعل) لدلالته على الحدث والزمان مطابقة والفاعل التزاما (لم يدخلا فيه) لئلا يجمع بين الثقيلين (ودخلا فى الحرف والاسم) لخفتهما بدلالتهما على شىء واحد فالكسر فى الحرف (نحو لام الجر) الداخلة على ظاهر غير مستغاث (و) الكسر فى الاسم نحو (أمس) عند الحجازيين بشرطه الآتى (و) الضم فى الحرف والاسم (نحو منذ فى لغة من جر بها أو رفع فإن الجارة) للاسم (حرف والرافعة) له (اسم) وسيأتى إيضاح ذلك فى باب حروف الجر وإلى أنواع البناء الأربعة الإشارة بقوله فى النظم :

ومنه ذو فتح وذو كسر وضم ... كأين أمس حيث والساكن كم

وأقوى الحركات الضم ويليه الكسر ثم الفتح وسمى الأول ضما لأنه ينشأ من ضم الشفتين أولا ثم رفعهما ثانيا وسمى الثانى كسراً لأنه ينشأ من انجرار اللحى الأسفل إلى أسفل انجراراً قويا وسمى الثالث فتحا لأنه يتولد من مجرد فتح الفم وهذه الحركات تكون ظاهرة كما مر ومقدرة كتقدير الضم فى ياسيبويه والفتح فى نحو لا فتى إلا على والكسر فى نحو هؤلاء حال الوقف

﴿فصل﴾ (الإعراب) لغة البيان واصطلاحا تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو

المراد المعنى المشهور انتهى ويمكن أن يجاب بأن المراد المعنى المناسب للمعنى الاصطلاحى فقد ادعى بعضهم أنه لا يناسبه من المعانى اللغوية إلا البيان وإن كانت تلك الدعوى ممنوعة كما بيناه فى حاشية الفاكهى وذكر الدنوشرى أنه يطلق فى اللغة على ستة معان الأول أعرب أى أبان الثانى يقال أعرب أى أجاد الثالث أعرب أى أحسن الرابع التغيير يقال أعرب أى غير الخامس يقال أعرب أى أزال عرب الشىء وهو فساده السادس يقال أعرب أى تكلم بالعربية انتهى وقد أنهى الأشمونى المعانى اللغوية إلى اثنى عشر (قوله تغيير أواخر الكلم الخ) قال الدنوشرى اعترض عليه بوجوه منها أن التغيير فعل الفاعل والإعراب وصف الكلمة فينبغى أن يفسر بالتغير الذى هو وصف الكلمة والجواب أنه أطلق وأراد الأثر وهو الحاصل بالمصدر أو هو مصدر المبنى للمفعول وأل فى الكلم للجنس فالمضاف الذى هو أواخر كذلك اكتسابا من المضاف إليه فيصدق بواحد ولا يشترط الجمعية والمراد من الاختلاف الوجود إطلاقا للملزوم على اللازم فالمدار على وجود العامل لا على تعدده المشعر به قوله لاختلاف وأل فى العوامل للجنس فيصدق بواحد ومنها أن الدخول لا يصدق على العامل المعنوى كالتجرد والجواب أن المراد بالدخول الطلب والتجرد طالب ومنها أن قوله لفظا أو تقديراً لا يصح أن يكون تفصيلا للتغيير لأن التغيير لا يلفظ به ولا يقدر ولا يصح أن يكون تفصيلا للعامل لأنه لا يشمل المعنوى كالابتداء والجواب أنه تفصيل للتغيير باعتبار ما يدل عليه ومنها أن هذا التعريف يلزم عليه الدور لأنه أخذ العامل فى تعريف الإعراب وسيأتى أنه أخذ الإعراب فى تعريف العامل والجواب أن هذا تعريف لفظى لمن يعرف هذا المعنى ويجهل تسميته إعرابا واعترض تعريف العامل الذى ذكره الشارح بأنه يشمل المتكلم والسبب كالفاعلية وبأنه لا يشمل عامل الفعل والعامل الزائد انتهى وقد أسلفنا أن جعل المصدر مصدر المبنى للمجهول لا يقول به البصريون وقد صرح غير واحد من المحققين بأن الإضافة تأتى لما له اللام فلا حاجة فى جعل أواخر للجنس للاكتساب من المضاف إليه المعرف بأل وأما الاعتراض على تعريف العامل بما ذكرنا وبالإسناد بالتركيب من اثنين أو أكثر فقد أجيب عنه كما تضمنته الحواشى الشنوانية

وحاصل ذلك أن الباء للسببية والمراد السبب في عرفهم ولا يطلق فيه سبب حصول المعاني على ما ذكر وإنما هي شروط والعامل الزائد يتناوله التعريف لأن البناء مثلا في بحسبك درهم حصل بها كون الشيء مضافا إليه حكما وصورة لكن يبقى النقض بعامل الفعل لأن المعنى المقتضي للإعراب لا يوجد فيه إلا أن قيل إعراب الفعل بطريق الأصالة وأن المعاني المفتقرة للإعراب لعتوره وأنها أعم من الفاعلية والمفعولية والإضافة وأنها تشمل المعاني المعتورة في لا تأكل السمك وتشرب اللبن فليتأمل (قوله يجلبه العامل الخ) قال الدنوشري ليس المراد بكونه يجلبه أن يحدث بعد أن لم يكن لأنه حينئذ لا يصدق على أبوك إذا دخل عامل فإن الواو موجودة قبل العامل بل المراد ما يطلبه ويقتضيه والظرفية في قوله في آخر مجازية لأن الإعراب قد يكون نفس الآخر كألف المثنى والمراد بكونه فيه أن تكون معه فيصلح لكل قول من الأقوال الثلاثة فإنه اختلف هل الإعراب مع الآخر أو قبله أو بعده وهو الذي اختاره الرضي (قوله والسكون) قال الدنوشري عند السكون من الإعراب اللفظي فيه تسامح وكأنهم أرادوا باللفظي ما يتعلق باللفظ والسكون عدم الحركة الملفوظة أو ما يلفظ به وقال أيضا جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف وهو إسقاط حرف أو حركة لفظيا تسمح واللفظ إنما هو متعلقهما وهو الحركة والحرف وقال أيضا قوله (٦٠) ما يتلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف مشكل فإن الحركة والسكون والحذف ليس لفظا بل الحركة وما بعدها صفة للحرف فلا يكون لفظا ويصح أن يقال فيها هي أمر لفظي أي منسوب إلى اللفظ لكونه صفة له (قوله ولم يعتد به) أما إذا اعتد به فالإعراب ظاهر لأنه بالحذف وفي قوله إذا كان الإبدال الخ بحث لأنه يوهم أن الإبدال إذا كان بعد دخول الجازم لا يكون مقدارا وليس كذلك (قوله والمراد بالعامل الخ) قال الدنوشري اعترض بأنه لم لنسب العمل لجاء مثلا ولم ينسب للفاعلية والجواب أن جاء مثلا أمر ظاهر بخلاف الفاعلية فإنها أمر خفي اه وفي الإرشاد وإضافته يعني الاختلاف للعامل للدوران (قوله والمراد بالكلمة هنا الخ) هذا تقدم في قوله التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع الخ فيكون تكرارا (قوله وجر في اسم) قال الدنوشري اعترض بأنه تكرار لأنه ذكر أولا أن الاسم يعرف بالجر فيستفاد منه أنه مختص به والجواب أن الغرض مختلف فذكره هناك لغرض التمييز وإن لزم منه الاختصاص وذكر هنا لغرض كونه نوعا من الإعراب ومختصا بالاسم وإن لزم مما سبق وقوله مختص بمعنى في اسم وقوله مختص بمعنى في فعل وإن قلت هذا مخالف لقول النحاة قاطبة الجر مختص بالاسم والجزم مختص بالفعل . قلت هو مخالف له ظاهرا ويمكن أن يكون معنى كلامهم ما ذكره الشارح (قوله أو علم) قال الدنوشري أقول هذا غلط من الشيخ رضي الله عنه فإنه لو كان جمع علم لقيل علمات لا علامات لأن الألف والتاء يزادان على المفرد والغرض أن مفرده علم تأمل وقال اللقاني إن القول بأن العلامات جمع علامة بمعنى علم مردود بأن الضم وأخواته أجناس لا أعلام لقبولها التعريف عليها وصدق حد النكرة وهي ما دل على شيء لا بعينه عليها (قوله تناقضا) قال الأشموني ولا منافاة بين جعل هذه الأشياء إعرابا وجعلها علامات إعراب هي إعراب من حيث عموم كونها أثرا جلبه العامل وعلامات إعراب من جهة الخصوص اه وأوردت على جعلها علامات إعراب من جهة الخصوص أنها من تلك الجهة علامات كما مر والأنواع ليست علامات للأجناس فإن الإنسان من حيث خصوصه ليس علامة للحيوان بل نوع منه ويجاب بأن هذا من الأنواع المنطقية وما هنا أنواع لغوية

تقديرا على القول بأنه معنوي وعلى القول بأنه لفظي (أثر ظاهر) في اللفظ (أو مقدر) فيه (يجلبه العامل) المقتضي له (في آخر الكلمة) التي هي اسم لم يشبه الحرف أو فعل مضارع لم تتصل به نون الإناث ولم تباشره نون التوكيد والمراد بالأثر الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها والمراد بالظاهر ما تلفظ به من حركة أو حرف أو سكون أو حذف والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك كما تنوى الضمة والفتحة والكسرة في نحو الفتى وكما تنوى الواو في نحو مسلمي رفعا وكما تنوى النون في نحو لتبلون وكما ينوى حذف الحركة في نحو لم يقرأ إذا كان الإبدال قبل دخول الجازم ولم يعتد به والمراد بالعامل ما به يحدث المعنى المحوج للإعراب والمراد بآخر الكلمة ما كان آخرا حقيقة كدال زيد أو مجازا كدال يد والمراد بالكلمة هنا الاسم والفعل المعربان والإعراب جنس (وأنواعه) الداخلة تحته (أربعة رفع ونصب) يشتركان (في اسم وفعل) فالرفع (نحو زيد يقوم) فزيد مرفوع بالابتداء ويقوم مرفوع بالتجرد (و) النصب نحو (إن زيدا لن يقوم) فزيدا منصوب بإن ويقوم منصوب بلن (وجر) مختص بمعنى (في اسم نحو) مررت (بزيد) فزيد اسم مجرور بالباء (وجزم) مختص بمعنى (في فعل نحو لم يقم) فيقم فعل مجزوم بلم وإلى هذه العلامات الأربع أشار بقوله:

والرفع والنصب اجعلن إعرابا * لاسم وفعل نحو لن أهابا

والاسم قد خصص بالجر كما * قد خصص الفعل بأن ينجزما

(ولهذه الأنواع الأربعة) التي هي الرفع والنصب والجر والجزم (علامات) جمع علامة بمعنى علم أو جمع علم كاصطبلات جمع اصطبل فالضمة علم ومسماه الرفع وكذا الباقي وبهذا يندفع ما يقال أن في كلامه تناقضا وذلك أنه جعل الإعراب أولا نفس الحركات وما ناب عنها بقوله أثر الخ وجعلها ثانيا علامات للإعراب بقوله (و) لهذه الأنواع الأربعة علامات (أصول

(قوله وهي الضمة الخ) قال اللقاني قد يقال الضمة وما عطف عليها تقدم أنها أنواع البناء الذي هو ضد الإعراب والتضاد هو غاية الخلاف بين الطرفين بحيث يستحيل اجتماعهما على ذات والعلامة على شيء يقتضي ارتباطا بينهما في الوجود بحيث يلزم من وجودها وجوده [1] فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الإعراب والبناء في الكلمة ولا خفاء في استحالته وحل هذه الشبهة أن مطلق الضم وما عطف عليه أعم من أنواع البناء فإنه إن كان لعامل فعلامة إعراب وإلا فإن كان لازما فبناء وإلا فنحوهما كحركات النقل والاتباع والتخلص من السكونين فليتأمل اه وفي قوله فإنه إن كان لعامل فعلامة إعراب إشارة إلى أن حركات الإعراب ليست مجرد الضم وما عطف عليه بل مع دلالتها على الفاعلية والمفعولية والاضافة فقولهم ارفع بضمة معناه اجعل الضمة علامة الفاعلية وهكذا ويرد على قوله وإلا فإن كان لازما فبناء إن حركات ما عدا الآخر قد يلزم ولا يكون بناء ولابد من التقييد بالآخر أو ما هو بمنزلته واعلم أنهم اختلفوا في حركات الإعراب هي حركات البناء أو غيرها فقال الجمهور غيرها وقال قطرب هي هي قال في الهمع والخلاف لفظي لأنه عائد على التسمية فقط فالأولون يطلقون على حركات الإعراب الرفع الخ وعلى حركات البناء الضم الخ وقطرب ومن وافقه يطلقون أسماء هذه على هذه انتهى وفي كون الخلاف لفظيا يعلم مما أسلفنا من اعتبار كون حركات الإعراب اعتبر فيها أنه بسبب العامل وأنها دالة على ما ذكر

وهي الضمة للرفع) نحو جاء زيد (والفتحة للنصب) نحو رأيت زيدا (والكسرة للخفض) نحو مررت بزيد (وحذف الحركة للجزم) نحو لم يقم وذلك مستفاد من قوله في النظم :

فارفع بضم وانصبن فتحا وجر ✽ كسرا كذكر الله عبده يسر واجزم بتسكين

(وعلامات فروع) نائبة (عن هذه العلامات) الأصول وهي عشرة ثلاثة تنوب عن الضمة وهي الواو والألف والنون وأربعة تنوب عن الفتحة وهي الكسرة والألف والياء وحذف النون والثان ينوبان عن الكسرة وهما الفتحة والياء وواحدة تنوب عن حذف الحركة وهي حذف حرف العلة أو حذف النون وإليها أشار بقوله وغيرها ذكر ينوب (وهي) أي هذه العشرة (واقعة في سبعة أبواب متفرقة

(الباب الأول)

المشار إليه بقول النظم :

وارفع بواو وانصبن بالألف ✽ واجرر بياء ما من الأسما أصف
من ذاك ذو إن صحبة أبانا ✽ والفم حيث الميم منه بانا أب أخ حم كذاك وهن

وهو (باب الأسماء الستة) المعتلة المضافة (فإنها ترفع بالواو) نيابة عن الضمة (وتنصب بالألف) نيابة عن الفتحة (وتخفض بالياء) نيابة عن الكسرة (وهي ذو بمعنى صاحب) لا بمعنى الذي (والفم إذا فارقته الميم) لا المتصل بها (والأب والأخ) بالتخفيف (والحم) بغير همز (والهن) قال ابن مالك في شرح العمدة جعل أو لهاذو لأنه مختص بملازمة الإعراب بالحروف وجعل أو قرن ذو في الذكر للتساويهما في لزوم

(قوله فإنها ترفع بالواو) قال الدنوشري علة جعل باب الأسماء الستة وكان الأولى أن يقول فإن رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء وإنما أعربت هذه الأسماء الستة بالحروف لأنهم لما رأوا المثنى والجمع أعربا بالحروف والإعراب بالحروف أقوى لكون الحرف بمنزلة حركتين والمثنى والجمع فرعا المفرد كرهوا استبداد الفرع بذلك فجعلوا الإعراب بالحروف في هذه المفردات وإنما اختاروا أن تكون ستة لأن أعداد الجمع والمثنى ستة ثلاثة في كل واحد وإنما اختاروا هذه الكلمات دون غيرها لأنها أشبهت المثنى من حيث أن كلا منها يستلزم ذاتا أخرى اه ولا يخفى اشتهار هذه الأسئلة وأجوبتها بما ذكر وبغيره فلا ينبغي إيراده في حواشي هذا الشرح ويرد على قوله لأن أعداد المثنى الخ أن أعدادهما أكثر كما يعلم من بحث ملحقات المثنى والجمع وعلى قوله لأنها أشبهت الخ أن ابنا وبنتا ولدا ووالدا كذلك فلا بد أن يضم إلى قوله من حيث أن كلا الخ وأن آخرها حرف علة ويبقى [2] من الأسئلة المشهورة في المقام وجوابه أنهم خصوا ذلك بحال إضافتها لتظهر تلك الذات اللازمة ووقع في عبارة بعضهم لتظهر اللام الزائدة وهو تحريف كما بيناه في حواشي الفاكهي (قوله والفم) قال الدنوشري أصل فم فوه على وزن فعل بفتح الفاء وسكون العين اه وقول المصنف والفم إذا فارقته الميم كعبارة النظم وقد قال في الحواشي أنها لا تستقيم لوجهين أحدهما أن الفم هذه اللفظة بعينها لا وجود لها مع مفارقة الميم لأن الموجود مع مفارقة الميم لفظة أخرى ليست هذه فهو فرض محال والآخر أن المحكوم عليه بالإعراب الخاص لفظة الفم نفسها والمعرب الإعراب المذكور لفظة أخرى وهي المتعقب عليها الأحوال الثلاثة أعني فوك وفاك وفيك فالمحكوم عليه شيء لم يثبت له الحكم والثابت له الحكم غير المحكوم عليه وأما أخواته الخمسة فإن هذا الإعراب ثابت لها أعينها وقد اتفق مثل هذا الاستعمال أو

(١) قوله في الهامش فيلزم من جعل أنواع الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولعله فيلزم من جعل أنواع البناء علامات أنواع الإعراب اجتماع الإعراب والبناء في الكلمة أو نحو ذلك اه (٢) قوله في الهامش ويبقى الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا وليحرر

قريب منه في قوله إلى ثلاثة رأى وعلم الخ لأن المحكوم عليه بالتعدي إلى الثلاثة أرى وأعلم وليس قوله إذا صار الخ بنافع له كما لا ينفعه قوله حيث الميم منه بانا لأن رأى وعلم لا وجود لهما مع أرى وأعلم كما لا وجود للفم مع مفارقة الميم اه وأجيب بأن المراد بالفم ما يدل على مسماه وما يدل عليه ما يكون مع ميم وما يكون دونها إذا عادت إليه العين وفي شرح الراعي أن هذه مناقشة لفظية وأنه إذا فهمت المعاني لا مشاحة في الألفاظ (قوله والأب والأخ والحم مستوية الخ) سكت عن حكم ترتيبها على هذا الوجه الخاص وهي ظاهرة لشرف الأب ويليه الأخ ولزم تأخير الحم (قوله ويشترط في غير ذو أن تكون مضافة) قال الشهاب القاسمي في حواشي القاني ، فإن قلت هلا قال وفي غير الفم إذا فارقته الميم لأن الظاهر أنه لا يستعمل إلا مضافا فهو كذو في ملازمته للاضافة فلا حاجة لاشتراط ذلك فيه أيضا . قلت لكنه لا يلازم الاضافة لغير الياء بل يضاف للياء أيضا واستثناء المصنف لذو بالنظر إلى الاضافة ولكونها لغير الياء الآتي في قوله ويشترط في الاضافة أي لغير ذو أن تكون بغير الياء وهذا الشرط معقول في الفم بلا ميم دون ذو وأيضا فلما عبر بالفم وكان يمكن قطعه عن الاضافة وإن كان باعتبار القيد لا يمكن أطلق الاشتراط بالنسبة له فليتأمل (قوله خياشيم) جمع خيشوم وهو الأنف وقوله فشاذ قال الدنوشري قد يقال أن بينه وبين قوله والاضافة منوية نوع تناف كذا قيل ويرد بأن قوله والاضافة منوية بيان لتسهيل الشذوذ وقوله وخرجه الخ يقتضي أنه جواب آخر عن الشذوذ اه أقول كان الظاهر أن يقول لكن قوله وخرجه الخ ليكون استدراكا على ما ذكره من أنه بيان لتسهيل الشذوذ المقتضي لكونه جوابا واحدا هذا ولا يخفى ما في عبارة الشارح من الحزازة ولو جعل الشارح تخريج أبي الحسن توطئة لقول المصنف والاضافة منوية وأنه جواب ثان والواو بمعنى أو كما في بعض النسخ وعليها شرح أبو النجاء الطوخي كان حسنا فكان يقول بعد سوق كلام أبي الحسن وإلى هذا أشار الموضح بقوله والاضافة الخ ثم يقول فالواو بمعنى أو وعبارة أبي النجاء فشاذ لا يقاس عليه أو الاضافة منوية أي عالط من سلمى خياشيمها وفاها فصار ريقها كأنه الخمر فلذا أعرب بالألف نصبا انتهت وأورد الخضري في حاشيته على المتن أن نية الاضافة خاصة بالظروف وكأنه أراد وما ألحق بها وكون ذلك بلا شرط وإلا فسيأتي في باب الاضافة أنه إذا كان المحذوف المضاف إليه فهو على ثلاثة أقسام ثالثها أنه يبقى إعرابه ويترك تنوينه وإن شرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه اسم عامل في مثل المحذوف وأن من غير الغالب قراءة بعضهم فلا خوف عليهم أي فلا خوف شيء عليهم ومن هنا ظهر لي من فهم كلام المصنف شيء غفل عنه الناظرون في المقام وهو أن قوله والاضافة منوية توجيه للشذوذ لا لتسهيله وأنه يتعين العطف بالواو وهو من عطف السبب على المسبب وحاصله أن وجه الشذوذ حذف المضاف إليه من خياشيم وفا وبقاء المضاف على حاله من غير شرط وذلك من غير الغالب فهو شاذ فتدبر بالانصاف (قوله وقال ابن كيسان الخ) سياق الكلام يقتضي أن هذا جواب من الاعتراض فليتأمل فإن فيه خفاء والذي يظهر لي أن كلام ابن كيسان جواب عن اعتراض غير الاعتراض الذي قرر به الشارح كلام المصنف أشار إليه الخضري في حاشيته وحاصله وإن كان بعيدا من سياق كلام المصنف أن فو إذا لم يضف وجب أن يتصل به الميم لئلا يبقى على حرف واحد وما في البيت لم تتصل به الميم فإن كلام ابن كيسان يظهر جوابا عن هذا الاعتراض لجوابي المصنف أو جوابه فتأمل

الاضافة والاعراب بالحروف إلا أن ذو لا تضاف لياء المتكلم وفو تضاف إليها فلهذا انحط عن درجة ذو وأخر عنه والأب والأخ والحم مستوية في الاعراب بالحروف إذا أضيفت لغير ياء المتكلم فقرن بينها في الذكر قبل الهن وأخر الهن لأن إعرابه بالحروف قليل اه ملخصا (ويشترط) لاعراب هذه الأسماء بالحروف (في غير ذو أن تكون مضافة لا مفردة) عن الاضافة (فإن أفردت) عنها (أعربت بالحركات الثلاث ظاهرة فالرفع (نحو وله أخ) فأخ مرفوع على الابتداء وخبره في الجار والمجرور قبله (و) النصب نحو (أن له أبا) فأبا اسم أن وخبرها الجار والمجرور المقدم على اسمها والجر نحو (وبنات الأخ) فالأخ مجرور بإضافة بنات إليه ثم استشعر اعتراضا بأن فا جاء معربا بالحروف مع أنه مفرد فأجاب بقوله (فأما قوله) يعني العجاج (خالط من سلمى خياشيم وفا فشاذ) لأنه منصوب بالألف بالعطف على خياشيم المنصوب بخالط على المفعولية مع أنه غير مضاف وخرجه أبو الحسن وتابعه ابن مالك على أنه حذف المضاف إليه ونوى ثبوت لفظه (والاضافة منوية) في المعطوف والمعطوف عليه (أي خياشيمها وفاها) فأبقاه على حاله غير مضاف إضافة صريحة وقال ابن كيسان إنما جاز ذلك لأنه موضع لا يلحقه التنوين لحذف يعني التنوين ويبقى مفردا على حرفين إذ الألف هي المنقلبة عن عين الكلمة فلم يلزم من ذلك أن يبقى على حرف واحد فعلى قول ابن مالك لا يشترط في إضافته أن تكون ملفوظة بل الملفوظة والمنوية في ذلك سواء (ويشترط في الاضافة أن تكون لغير الياء) الدالة على المتكلم سواء في ذلك الظاهر وضمير المتكلم مع غيره وضمير المخاطب وضمير الغائب وفروعها (فإن كانت) الاضافة (للياء) المذكورة (أعربت) هذه الأسماء (بالحركات المقدرة) في الأحوال الثلاث على الأصح فالرفع (نحو وأخي هرون) فأخي مرفوع على الابتداء

(قوله تسع وتسعون نعجة) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه نعجة تمييز ونقل عن شيخنا الشنوانى أن العامل فى نعجة النصب جملة له تسع وتسعون اه بحروفه وهو عجيب فإن من المشهور أن التمييز الرافع لإبهام الاسم الناصب له ذلك الاسم فالناصب لنعجة تسع وتسعون والرافع لإبهام نسبة الناصب له ما فى الجملة من فعل أو شبهه فلا يكون ناصب التمييز جملة قط (قوله ومما يحتمل الأوجه الثلاثة الخ) ولذا لم يذكر المصنف مثال الجر إشارة إلى أن الآية صالحة له كما قال اللقانى (قوله وجوابه أنه يغتفر الخ) هذا الاغتفار إنما يصار إليه عند الحاجة إليه ولا ينبغى أن يتخذ مذهبا فى كل مكان كما ذكره المصنف فى التذكرة فى الجواب عن قولهم فى باب العطف أن الواو انفردت بعطف عامل حذف وبقى معموله كقوله تعالى اسكن أنت وزوجك الجنة واعترض أبو حيان فى البحر على هذا الوجه باعتراض آخر وذلك لأنه يلزم عليه أن موسى وهرون لا يملكان إلا نفس موسى فقط وليس المعنى عليه بل على أن موسى يملك أمر نفسه وأمر أخيه فقط ورده السمين بأن القائل بهذا الوجه صرح بتقدير المفعول بعد الفاعل وأيضا فإن اللبس مأمون فإن كل أحد يتبادر إلى ذهنه أنه لا يملك إلا أمر نفسه (قوله على أن واسمها) أجود من قول المصنف فى شرح الشذور على محل إن واسمها الآن محلهما الرفع وهو ليس بمعطوف عليه ولم يعمل العطف على محل الاسم فقط لأن شرط العطف على محل الاسم بقاء المحرز والابتداء قد زال بدخول الناسخ (قوله وذو) قال الدنوشرى وزنها فعل بالتحريك عند سيبويه ولامها ياء وبالسكون عند الخليل ولامها واو (قوله حالة أفرادها) قال الدنوشرى يحترز به عن حالة تثنيتها وجمعها فإنها ليست من الأسماء الخمسة كذا قيل وقد يرد بأنها ملازمة الإضافة لغير الياء مطلقا ولا تضاف إلى الاعلام غالبا ومن غير الغالب أنا الله ذو بكة وإنما اشترط أن تضاف إلى أسماء الأجناس لأنهم وضعوها ليتوصلوا بها إلى الوصف بأسماء الأجناس فلذلك لم يجز إضافتها إلى الصفات وقد أضيفت إلى المضمر شذوذا وإلى الجملة كذلك كقولهم اذهب بذى تسلم (قوله فإما كرام الخ) قال المصنف فى شرح شواهد ابن الناظم إما بكسر الهمزة كذا ثبت فى نسخ الحماسة وعليه شرح التبريزى إلا أنه قدرها كلمتين إن الشرطية وما الزائدة وقدر الاسم معمولا لفعل محذوف مبنى للمفعول أى فإما تقصد كرام كما قد رواه فى قوله * لا تجزعى إن منفس أهلكته * إن يهلك منفس والصواب إنها إما التى فى قولك جاءنى إما زيد وإما عمرو وإن الاسم خبر لمبتدأ محذوف أى فالناس إما كرام بدليل قوله وإما لئام وليس بعده فعل يفسر المحذوف الذى زعمه والجملتان أثيثهم وعذرتهم صفتان وقوله فحسبى البيت أى فكافى من عطائهم ما يكفينى لحاجتى أى لا أبتغى منهم زيادة على الحاجة ولولا هذا التأويل لفسد لاتحاد المبتدأ والخبر اه وقد يقال ليس هذا تأويلا فى البيت بل هو ظاهر لأنه وصل ذى بالظرف كما يوصل به الذى فى جاء الذى عندك فلا خفاء أن معنى عندهم من عطائهم ولذا قال اللقانى أن فيه الإخبار بالعام من الخاص إلا أنه قال ولا فائدة فيه كما ترى وقد يقال الإخبار بالعام عن الخاص جائز ومفيد نحو كل إنسان حيوان (قوله قلنا به فى الرفع والنصب) قال الزرقانى إذ لا قائل بالفرق

وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الخاء منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهرون بدل منه أو عطف بيان عليه وجملة هو أفصح منى لسانا خبره ومما يحتمل الرفع والنصب إن هذا أخى له تسع وتسعون نعجة فأخى يحتمل أن يكون منصوبا على البدلية من هذا ويحتمل أن يكون مرفوعا على أنه خبر أول لإن وجملة له تسع وتسعون خبر ثان ومما يحتمل الأوجه الثلاثة (إنى لا أملك إلا نفسى وأخى) فأخى يحتمل أن يكون مرفوعا وأن يكون منصوبا وأن يكون مجرورا فرفعه من ثلاثة أوجه أحدها أن يكون عطفا على الضمير المستتر فى أملك ذكره الزمخشرى واعترضه الموضح بأن أملك لا يرفع الظاهر فلا يعطف على مرفوعه ظاهر وجوابه أنه يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع والذى حسن العطف على الضمير المرفوع المتصل الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمستثنى الوجه الثانى أن يكون معطوفا على أن واسمها الثالث أن يكون مبتدأ حذف خبره والتقدير وأخى لا يملك إلا نفسه فهو على هذا من عطف الجمل وعلى الأولين من عطف المفردات ونصبه من وجهين أحدهما أن يكون معطوفا على اسم أن والثانى أن يكون معطوفا على نفس وجره من وجه واحد وهو أن يكون معطوفا على الياء المجرورة بإضافة نفس إليها وهذا الوجه لا يجيزه جمهور البصريين لعدم إعادة الجار واستغنى عن اشتراط التكبير والإفراد المقابل للتثنية والجمع تبعا لأصله حيث اقتصر على قوله * وشرط ذا الإعراب أن يضفن لا * لليا لكونه ذكرها كذلك (وذو) حالة إفرادها (ملازمة للإضافة لغير الياء) من أسماء الأجناس الظاهرة غير الصفات (فلا حاجة إلى اشتراط الإضافة فيها) لأنها حاصلة والاشتراط تحصيل ما ليس بحاصل (وإذا كانت ذو موصولة) بمعنى الذى وأخواته (لزمتها الواو) فى الأحوال الثلاثة غالبا والبناء على السكون (وقد تعرب بالحروف) الثلاثة رفعا ونصبا وجرا (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسى
* فأما كرام موسرون رأيتهم * (فحسبى من ذى عندهم ما كفانيا) هكذا رواه أبو الفتح ابن جنى بالياء معربا ورواه غيره بالواو على البناء وإذا ثبت إعرابها فى الجر قلنا به فى الرفع والنصب وقيد ابن الضائع ذلك

(قوله لخلوف فم الصائم) الخلوف بضم الخاء هو التغير قال العز ابن عبد السلام رائحة المسك للخلوف فى الآخرة فقط لرواية مسلم لخلوف فم الصائم عند الله يوم القيامة وقال ابن الصلاح فى الدنيا والآخرة لما رواه السمعانى من حديث جابر أعطيت أمتى خمس خصال ثم قال وثانيها أنهم يمسون وخلوف أفواههم أطيب عند الله من ريح المسك ولقوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم حين يخلف روى هذه الزيادة ابن حبان فى صحيحه ويخلف بفتح الياء وضم اللام وصنف كل منهما تصنيفا شنع به على صاحبه **(فصل)**
(قوله والأفصح فى الهن النقص) لم يذكر فيه القصر * وقال المصنف فى شرح الشواهد (مسئلة) فى الهن مضافا لغير الياء اللغات الثلاث وأعربها القصر ولم أر من حكاه عن أبى البقاء فى اللباب والأندلسى فى شرح المفصل ولم يذكر له شاهداً ولا دليل فى قولهم هنوان لأنه قد يكون على لغة من يستعمله بالأحرف الثلاثة وقد جزم بذلك سيبويه فقال فى باب النسب ومنهم من يقول هنوك هناك ومررت بهنيك وهنوان فيجريه مجرى الأب اه ومن خطه نقلت (قوله من تعزى الخ) قال الدنوشرى لفظ الحديث فى الجامع الصغير للسيوطى

بحالة الجر لأنه على السماع (وإذا لم تفارق الميم الفم أعرب بالحركات الثلاث) سواء أفرد أو أضيف ولا يختص ثبوت الميم فى الفم حالة الإضافة بالضرورة نحو * يصبح ظمآن وفى البحر فمه * خلافاً للفارسى ويرده قوله صلى الله عليه وسلم لخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك.

(فصل) (والأفصح فى الهن) إذا استعمل مضافا (النقص أى حذف اللام) منه وهى الواو وإلى ذلك الإشارة بقوله والنقص فى هذا الأخير أحسن (فيعرب بالحركات) الثلاث على العين وهى النون فتقول هذا هنك ورأيت هنك ونظرت إلى هنك (ومنه) أى من النقص فى الهن (الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم (من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا) قال الموضح فى شرح شواهد ابن الناظم تعزى بمثناة مفتوحة فعين مهملة مفتوحة فزاى مشددة أى من انتسب وانتمى وهو الذى يقول يا لفلان لتخرج الناس معه إلى القتال فى الباطل فأعضوه بهمزة مفتوحة وعين مهملة مكسورة وضاد مشددة معجمة أى قولوا له اعضض على هن أبيك أى على ذكر أبيك أى قولوا له ذلك استهزاء به ولا تجيبوه إلى القتال الذى أراده أى تمسك بذكر أبيك الذى انتسبت إليه عساه أن ينفعك فأما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا أى لا تذكروا كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح اسم الذكر وهو الأير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها نون والشاهد فى قوله بهن أبيه إذا استعمله منقوصا اه وإذا استعمل الهن غير مضاف كان بالإجماع منقوصا تقول هذا هنٌ ورأيت هنا ومررت بهنٍ وهو اسم يكنى به عن أسماء الأجناس كرجل وفرس وغيرهما وقيل عما يستقبح التصريح بذكره وقيل عن الفرج خاصة قاله الموضح فى شرح القطر (ويجوز النقص) بضعف وهو حذف اللام والإعراب بالحركات (فى الأب والأخ والحم) وهو المراد بقول الناظم * وفى أب وتالييه يندر * فتقول هذا أبك وأخك وحمك ورأيت أبك وأخك وحمك ومررت بأبك وأخك وحمك (ومنه) أى من النقص (قوله) وهو رؤبة يمدح عدى بن حاتم الطائى:

بأبه اقتدى عدى فى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

فأبه الأول مجرور بالكسرة وأبه الثانى منصوب بالفتحة وهذا البيت مقتبس من المثل السائر من أشبه أباه فما ظلم واختلف فى معنى نفى الظلم فى المثل فقيل فما ظلم فى وضع الشبه فى موضعه وقيل فما ظلم أبوه

إذا رأيتم الرجل يتعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكنوا اهـ من أبى فإن صح اللفظ الذى ذكره المصنف فسلم وإلا فلا اه ولا يخفى أن السيوطى لم يذكر أنه لم يرد إلا باللفظ الذى أورده وقد اقتصر ابن الأثير فى النهاية على اللفظ الذى أورده المصنف ثم أن الشاهد حاصل على الروايتين فلا إشكال بكل حال (قوله أى قولوا له اعضض) بكسر الهمزة لأن مضارعه مفتوح العين أو مكسورها قال فى المصباح عضضت اللقمة وبها وعليها عضا أمسكتها بالأسنان وهو من باب تعب فى الأكثر لكن المصدر ساكن ومن باب منع لغة تميمية وفى أفعال ابن القطاع مع باب قتل أيضا اه وعلى كلام ابن القطاع فالهمزة فى اعضض مضمومة وعلى الجملة فاعضض هذا أمر من الثلاثى المجرد وهمزته همزة وصل وأما أعضوه فأمر من الثلاثى المزيد وهمزته همزة قطع ولذا كانت مفتوحة وماضيه أعض ومنه حديث أبى أنه أعض(١) إنسانا أعضل وقول أبى جهل يوم بدر لعتبة لو غيرك قالها لأعضضته (قوله عن أسماء الأجناس) قال الدنوشرى أى عن مسمى أسماء الأجناس إذ الظاهر أن مدلوله ليس اسم الجنس فليتأمل اه ولا وجه للأمر بالتأمل مع اشتهار ما ذكر من التأويل لظهوره (قوله بأبه اقتدى عدى) قيل إن كان هذا تمثيلا فسلم أو استشهادا ففيه نظر لاحتمال أن يكون الأصل أبيه وحذفت الياء للضرورة * أقول لا نظر لهذا الاحتمال البعيد ومثله لا ينافى الاستشهاد (قوله وقيل فما ظلم أبوه) قاله الميدانى قال المصنف يرده وقول اللحيانى أن اسم الشرط على تأويلهما لم يعد إليه ضمير من خبره اه واللحيانى بكسر اللام وسكون الحاء نسبة إلى لحيان أبو قبيلة

(١) قوله أنه أعض الخ هكذا فى النسخ وليحرر

حين وضع زوجه حيث أدى إليه الشبه وقيل الصواب فما ظلمت أي أمه حيث لم تزن بدليل مجيء الولد على مشابهة أبيه قاله اللحياني (و) من مطلق النقص من غير نظر إلى الإعراب بالحركات (قول بعضهم) أي العرب (في التثنية) أي تثنية الأب والأخ المنقوصين (أبان وأخان) قال الفراء أبان جاء على لغة من قال هذا أبك قال الموضح في الحواشي وكذا قياس أخان اه فظهر أن المسموع أبان فقط وأخان مقيس عليه وإذا جاز أخان قياسا فينبغي أن يكون حمان كذلك ولم أقف عليه ونقل عن ثعلب أحمد بن يحيى أنه قال يقال هذا أبوك وأباك وأبك فمن قال هذا أبوك أو أباك قال في التثنية أبوان ومن قال هذا أبك قال في التثنية أبان (و) الأب والأخ والحم (قصرهن أولى من نقصهن) وهو المراد بقول النظم

* وقصرها من نقصهن أشهر * وعدل الموضح عن ها إلى هن لأن الأكثر فيها أن يعود إلى جمع القلة وها بعكس ذلك والمراد بقصرهن أن يلزم آخرهن الألف المنقلبة عن لامهن في الأحوال الثلاثة فيعربن بحركات مقدرة عليها (كقوله) وهو أبو النجم فيما قال الجوهري وقيل رؤبة :

(إن أباها وأبا أباها) * قد بلغا في المجد غايتاها

أنشد ابن جني وغيره وأبا الأول وما عطف عليه لا شاهد فيه لأن كل واحد منهما يحتمل أن يكون منصوبا بالألف نيابة عن الفتحة ويحتمل أن يكون مقصورا منصوبا بفتحة مقدرة على الألف والشاهد في أباها الثالث إذ هو نص في القصر لأنه مضاف إليه فهو مجرور بكسرة مقدرة على الألف وإلا لجر بالياء (وقول بعضهم) وهو أبو حنش حين قال له خاله وقد بلغه أن ناسا من أشجع في غار يشربون وهم قاتلون إخوته هل لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق به حتى أقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال ضربا أبا حنش فقال بعضهم إن أبا حنش لبطل فقال أبو حنش * مكره أخاك لا بطل * فصار هذا مثلا يضرب لمن يحمل على ما ليس من شأنه وقيل إن أول من قاله عمرو بن العاص لما عزم عليه معاوية ليخرجن إلى مبارزة علي رضي الله عنهم فلما التقيا قال عمرو مكره أخاك لا بطل فأعرض عنه وذكر الأخ للاستعطاف فأخاك مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الألف وبطل معطوف بلا على مكره ومكره اسم مفعول خبر مقدم ولا يجوز أن يكون مكره مبتدأ وأخاك نائب عن الفاعل سد مسد الخبر لعدم اعتماده على النفي أو الاستفهام عند جمهور البصريين وأجازه الأخفش والكوفيون كما سيأتي (وقولهم) بالجر وهم العرب (للمرأة حماة) فإنه يستدعي أن يقولوا للرجل حما لأن صيغة المؤنث هي صيغة المذكر بزيادة تاء التأنيث فلما اتصلت التاء نقل الإعراب من الألف إليها وظهر لأنها حرف صحيح والمذكر على أصله فيقدر الإعراب فيه ونظير ذلك فتى وفتاة وحاصل ما ذكره تبعا للأصل أن الأسماء الستة على ثلاثة أقسام ما فيه لغة واحدة وهو ذو بمعنى صاحب والفم بغير الميم وما فيه لغتان وهو الهن فإن فيه النقص والإتمام وما فيه ثلاث لغات وهو

(قوله من غير نظر إلى الإعراب بالحركات) أي لأن أبوان وأخوان في هذا القول معربان بالحروف لأنهما مثنيان (قوله قال الفراء الخ) غرضه من ذلك توجيه كلام المصنف فقد اعترض عليه بأنه ذكر القول المذكور دليلا على النقص حال الإضافة والمثنى لا يدل إلا على أن ما قبل العلامة كان منصب الإعراب لا على أنهم حذفوا اللام عند الإضافة وأجيب بأن عدم التمام في التثنية لازم لعدم التمام في الإضافة وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد انتفى التمام في التثنية فلزم منه قطعا انتفاء التمام في الإضافة (قوله ونقل عن ثعلب أحمد) قدم اللقب على الاسم لاشتهاره ولئلا يتوهم أن نقل مبني للفاعل وهو أحمد بن يحيى وأنه غير ثعلب وأنه ناقل عنه (قوله غايتاها) الألف للإشباع لا للتثنية وجاء على لغة من يلزم المثنى الألف خلافا للعيني إذ ليس للمجد إلا غاية واحدة إلا أن يلتزم أن له غايتين باعتبار المبدأ والآخر (قوله وقيل أول من قاله عمرو بن العاص) اقتصر على هذا المصنف في شرح الشواهد مع حكايته بقيل ولم يذكره الزمخشري في مستقصى الأمثال وذكر الأول مع بعض مخالفة لكلام الشارح فقال أصله أن أبا حنش خال بيهس الملقب بنعامة قال في تهذيب الأسماء واللغات والجمهور على كتابة العاصي بالياء وهو الفصيح عند أهل العربية ويقع في كثير من كتب الحديث والفقه كتابته بحذف الياء وهي لغة وقد قرئ في السبع نحوه كالكبير المتعال والداع ونحوهما (قوله وحاصل ما ذكره الخ) قال الزرقاني وزاد ابن مالك في التسهيل في أب التشديد فيكون فيه أربع لغات وفي أخ التشديد وأخو بإسكان الخاء فيكون فيه خمس لغات وفي حم حمو كقرو وحم كقرء وحما كخطا فيكون فيه ست لغات وترك المصنف هذه اللغات هنا لأن غرضه بيان اللغات التي يختلف بها الإعراب وهذه ليست كذلك اه وعلى ذكر التشديد في الأب يسقط الاعتراض على بعض الرؤساء الذي قال لشهاب الدين القوصي أنت عندنا مثل الأب وشد الباء فقال لا جرم أنكما كلون ولا وجه لقول بعضهم من يشدد الباء من الأب الذي هو الوالد ما يكون إلا دابة ولو قال القوصي لا جرم أنكم ترعون كان ألطف كما لا يخفى على أهل الذوق

(الباب الثاني) (قوله من أبواب النيابة) قال المصنف في التذكرة ذكر ثعلب في أماليه أنه يقال ناب من هذا نوبا ولا يجوز ناب عنه نيابة قال وهو غريب (قوله ما وضع لاثنين الخ) قال اللقاني هذا الحد صادق بالضمير في أنتما قائمان وباثنين واللتين إذ هي معنية عن أنت وأنت وعن رجل ورجل وعن امرأة وامرأة اه ويمكن أن يجاب بأن المراد بقرينة ما اشتهر من شروط المثنى غير اثنين معربين فلا يرد الضمير وظاهر أن المراد اثنين من لفظه فلا يرد اثنان واثنتان إذ رجل ورجل ليسا من لفظ اثنين وامرأة وامرأة ليسا من لفظ اثنتين وقال الدنوشري معنى لاثنين لشخصين إما مذكرين أو مؤنثين أو مذكر ومؤنث اه وقال بعض الفضلاء لعريف المتعاطفين وتنكير اثنين هل هو لنكتة أقول نعم له نكتة تظهر بالتأمل (قوله كصنوان) قال الزرقاني جمع تكسير وإذا لي صنو التبس بالجمع المذكور والقرائن تميز بين ذلك اه وفي كون ذلك من الإلباس نظر وإنما هو من الإجمال والفرق بينهما أن في الأول يتبادر الفهم إلى خلاف المراد وفي الثاني لا يتبادر إلى شيء بل يقف لاستواء الأمرين عنده (قوله وشفع وزكا) هذا بناء على ما ذكره ابن الناظم مما يدل على اثنين وفيه نظر لأنهما يصدقان على اثنين لأنهما يدلان عليهما الآن شفعا مقابل الفرد وهذا أعم من اثنين والأعم يصدق على الأخص ولا دلالة له عليه (قوله لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى) يوجد بعد هذا في بعض النسخ وغايته أن هذا مثنى في أصله تجوزا اه قال الدنوشري وجه التجوز أنه أطلق الأب مثلا على الأم ثم لي ولكن فيه حينئذ نظر لأنه حقيقة ومجاز ويأتي أنه لا يثنى الحقيقة والمجاز والتغليب إطلاق اسم أحد المتصاحبين أو المتشابهين على الآخر (قوله وتثنية الجمع) قال الزرقاني هذا ما لم يكن على صيغة منتهى الجموع كما سيأتي في أول الشروط (قوله وتثنية اسم الجمع الخ) هذا يقتضي جواز تثنية هذه الأمور المذكورة واشترط الإفراد الآتي يخالف ذلك اللهم إلا أن يراد ما نقل عن ابن مالك وهو قوله لما كان شبه الواحد شرطا في صحة التثنية كان ما هو أشبه بالواحد أولى به فلذلك كان تثنية اسم الجمع أكثر من تثنية الجمع قال ومن تثنية اسم الجمع قد كان لكم آية في فئتين يوم التقى الجمعان (قوله فإنه يرفع بالألف الخ) إن قيل علامة الإعراب لا تكون إلا بعد تمام الكلمة وأنتم أجزتم في الأسماء الستة والمثنى والجموع حصولها خطأ قبل تمام حروفها فالجواب إن حق إعراب الكلمة أن يكون بعد حصولها بكمال حروفها وفي آخرها لما تقدم من أن الإعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فإن كان بالحركات فلا بد أن يكون على الآخر ومحل الحركة بعد الحرف فتكون الحركة بعد حروف جميع الكلمة وأما إذا كان بالحروف التي هي من نسج الكلمة فلا بد أن يكون الحرف آخر حروفها ويكون الإعراب فيها أيضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لأنها إنما تجعل إعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف الكلمة كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل وقوله ومحل الحركة بعد الحرف خلاف التحقيق والحق أنه مقارن له كما قال السخاوي في نونيته . والشكل سابق حرفه أو بعده . قولان والتحقيق مقترنان . فإن قيل ما الحكمة في جريان صيغة المثنى على طريقة واحدة من غير تفرقة بين مثنى العاقل وغيره كما فعل في الجمع حيث فرق فيه بين صيغتي جمع من يعقل وما لا يعقل . أجيب بأن المثنى لما كان لا يصلح إلا لوجه واحد فلم يكن مسلمان لأكثر من اثنين فكان ما يعقل وما لا يعقل واحدا في المثنى ولم يحتج إلى الفرق بين الصيغتين بخلاف الجمع فإنه يحتمل القلة والكثرة وجمع المذكر السالم خص بالقلة من العاقل دون جمع المؤنث فلهذا افترقت صيغة الجمع (قوله وذهب الزجاج الخ) قال الدنوشري وجه ذلك عنده أنه

الأب والأخ والعم فإن فيهن الإتمام والنقص والقصر

(الباب الثاني)

من أبواب النيابة (المثنى) وهو في الأصل المعطوف من ثنيت العود إذا عطفته وفي الاصطلاح (ما وضع لاثنين وأغنى عن المتعاطفين) فما وضع جنس، ولاثنين فصل أول مخرج لما وضع لأقل كرجلان للماشي أو أكثر كصنوان وأغنى عن المتعاطفين فصل ثان مخرج لنحو كلا وكلتا واثنان واثنتان وشفع وزوج وزكا بالتنوين اسم الشيئين ودخل فيه نحو القمران للشمس والقمر قال الموضح في شرح اللمحة والذي أراه أن النحويين يسمون هذا النوع مثنى لعدم ذكرهم له فيما حمل على المثنى وغايته أن هذا مثنى في أصله تجوز اه وصرح المرادي بأنه ملحق بالمثنى ودخل فيه أيضا تثنية المفرد المذكر اسما كان أو صفة (كالزيدان) المسلمان (و) المؤنث كذلك نحو (الهندان) المسلمتان وتثنية الجمع المكسر كالجمالان وتثنية اسم الجمع كالركبان وتثنية اسم الجنس كالغنمان وثبوت الألف مع الجار في هذه الأمثلة من استعمال الشيء في أول أحواله وهو الرفع واقترانها بأل المعرفة عوض عن تعريف العلمية الذاهب عند إرادة التثنية فيما أصله العلمية وجميع ذلك معرب على الأصح (فإنه يرفع بالألف ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها) وإلى ذلك الإشارة بقوله بالألف ارفع المثنى مع قوله :

وتخلف اليا في جميعها الألف * جرا ونصبا بعد فتح قد ألف

وقدم الجر على النصب لأن الجر أصله والنصب هنا محمول عليه وذهب الزجاج إلى أن المثنى مبني

تضمن معنى حرف العطف واختلاف صيغة لا تقتضي الإعراب بل هي صيغ عنده وضعت هكذا ومثل مذهبه في المثنى مذهبه في الجمع على حده ويبطل مذهبه الاتفاق على إعراب جمع التكسير وجمع المؤنث السالم ولينظر هل يمكن الفرق على مذهبه أو لا اه وقال الزرقاني لم يبين البناء على ماذا هو على الألف في جاء الزيدان وعلى البناء في نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين قاله بعض شيوخنا (قوله ويشترط في كل ما يثنى الخ) قال الدنوشري ويشترط فيما يثنى أن لا يكون اسما يراد به الاستغراق كأحد ولا اسم جنس يراد به الحقيقة ولا اسم عدد إذا كان ثم ما يغني عن تثنية نحو ثلاثة وأربعة إذ يستغنى عن تثنيتهما بستة وثمانية ولا لفظ كل وبعض ولا تثنى الكنايات عن الأعلام نحو فلان وفلانة لأنها لا تقبل التنكير لأنها وضعت موضع أسماء الإشارة وأسماء الإشارة لا تقبل التنكير فكذلك ما أشبهها (قوله فلا يثنى المثنى الخ) قال الدنوشري ظاهر اقتصاره على ما ذكر جواز تثنية جمع المؤنث السالم أو ينظر ما حكم المثنى والمجموع على حده المسمى بهما هل يثنيان أو لا اه ولا وجه لهذا النظر مع اشتهار الحكم في كلامهم فقد نصوا على أن المانع من تثنية المثنى والجمع استلزام ذلك اجتماع إعرابين في كلمة واحدة وقالوا ومنها ما سمي به إذا أعرب إعرابهما للزوم المحذوف فيه فإن أعرب بالحركات جاز تثنيته وجمعه ما لم يتجاوز خمسة أحرف (قوله فلا يثنى المبني) قال الدنوشري ليس من تثنيته يا زيدان ويا زيدون بل هو من بناء المثنى والجمع لا من تثنية المبني وجمعه وأما منان فالألف فيه للحكاية انتهى وإنما يعارض التثنية والجمع سبب

البناء في باب النداء ومثله باب لا

ويشترط في كل ما يثنى عند الأكثرين ثمانية شروط أحدها الإفراد فلا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد الثاني الإعراب فلا يثنى المبني وأما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى وليست مثناة حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين الثالث عدم التركيب فلا يثنى المركب تركيب إسناد اتفاقا ولا مزج على الأصح وأما المركب تركيب إضافة مع الإعلام فيستغنى بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه الرابع التنكير فلا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الأبوان للأب والأم فمن باب التغليب السادس اتفاق المعنى فلا يثنى المشترك ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فشاذ السابع أن لا يستغنى بتثنية غيره عن تثنيته فلا يثنى سواء لأنهم استغنوا بتثنية سي عن تثنيته فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان وأن لا يستغنى بملحق بالمثنى عن تثنيته فلا يثنى أجمع وجمعاء استغناء بكلا وكلتا الثامن أن يكون له ثان في الوجود فلا يثنى الشمس ولا القمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز فما استوفى هذه الشروط فهو مثنى حقيقة يعرب بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا على اللغة المشهورة ومن العرب من يلزمه الألف في الأحوال الثلاثة ويعربه بحركات مقدرة على الألف ومنهم من يلزمه الألف دائما ويعربه بحركات ظاهرة على النون إجراء للمثنى مجرى المفرد قاله المرادي في شرح التسهيل (و) المثنى الحقيقي (حملوا عليه) في الإعراب بالحروف (أربعة ألفاظ) اقتصر عليها في النظم (اثنين واثنتين) في لغة الحجازيين وثنتين في لغة التميميين

لأن سبب البناء يرد عليهما والوارد له قوة كما ورد سبب الإعراب وهو التثنية على المبني في اللذان واللتان وذان وتان فأعربه وإنما لم يعرب الذين لأنه لم يأت على سنن الجمع على أن بعضهم أعربه وبهذا يندفع قول الزرقاني وأما نحو يا زيدان ويا زيدون فهو تثنية معرب وجمعه لأن يا إنما دخلت على مثنى ومجموع . فإن قيل كل من المثنى والجمع معارض البناء فيما ذاته مبنية لاختصاصها بالأسماء المعربة فما بالك بما هو مبني بطريق العروض . فالجواب لا نسلم أن التثنية من خصائص الأسماء لوجودها في الأفعال وحينئذ ففي قول الموضح فيما تقدم والتثنية من خصائص الأسماء نظر (قوله موضوعة للمثنى) قال الدنوشري المراد به الاثنان (قوله فلا يثنى المركب الخ) قال الدنوشري اقتصر على ما ذكر وبقي التركيب التقييدي كالحيوان الناطق فلينظر ما حكمه والظاهر أنه يثنى كل من الجزأين ويتوصل إلى تثنية المركب بتثنية ذو مضافة إلى المركب وكذا الجملة (قوله فمن باب التغليب) هو أن تعم كلا الصنفين بلفظ أحدهما ولنا رسالة غراء في بيان أنه مجاز مرسل وبيان علاقته وشروطه ونص في الهمع على أن هذا النوع مسموع يحفظ ولا يقاس عليه وبينا في تلك الرسالة أنه لا يلزم من كونه مجازا وجود علاقة المراد وقياسيته (قوله ولم يقولوا سواءان) أي في الكثير فلا ينافي أنه سمع سواءان (قوله فمن باب المجاز) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر ينافي قوله ولا الحقيقة والمجاز سابقا فليتأمل (قوله ومن العرب الخ) قال الدنوشري جاء على هذه اللغة قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة انتهى قال المصنف في بعض تعاليقه قال شيخ الشيوخ ابن حمويه في مليح رآه بموضع يعرف بعمان : أفدي حبيبا منذ واجهته ● عن وجه بدر التم أغناني في خده خالان لولاهما ● ما كنت مفتونا بعمان قيل يحتاج في الموري عنه أن يقول بعمين والجواب أن بعضهم يجعل المثنى بالألف مطلقا انتهى (قوله وحملوا عليه أربعة ألفاظ) قال الدنوشري قد يقال ما وجه حمل ما ذكر على المثنى الحقيقي مع أن العرب نطقوا بهما معا مصاحبين للإعراب المذكور والجواب أن المستجمع للشرائط أكثر فكان أصلا وغيره فرع محمول على هذا الأصل

(قوله مثل الإعراب بالحروف) قال الدنوشري ظاهره أنه لا يتأتى ما تقدم من قوله ومن العرب الخ في الألفاظ المعمولة وكتب على قوله ومن العرب ما نصه ينظر هل يجري ما ذكر في اثنين واثنتين كما يجري في المثنى الحقيقي وأما كلا وكلتا فإن العرب من يلزمهما الألف مطلقا كما سيأتي في كلامه (قوله إلى ضمير تثنية) قال الدنوشري مثله في الامتناع إضافتهما إلى المعدودة قال بعضهم وفي التعليل نظر لأنه يلزم عليه منع نفسه وعينه في جاء زيد نفسه وكذلك كلاهما وكلتاهما وفي النظر نظر انتهى وخرج بالضمير الظاهر قال الزرقاني فلا يمتنع اثنا الرجلين والفرق ظاهر لأن الضمير ينزل مما قبله منزلة الجزء فيلزم اجتماع تثنيتين بخلاف الظاهر فإنه لا ينزل منزلة الجزء فلم يلزم ما ذكر انتهى وقد أشار الشارح إلى الفرق بغير ذلك حيث قال لأن ضمير التثنية نص في مدلوله (قوله إلى نفسه) قال الدنوشري يؤخذ منه جواز الإضافة إلى ضمير التثنية إذا أريد بالاثنين شيء غير المراد بالضمير كما إذا قلت جاء اثنا كما أي عبدا كما مثلا انتهى وقد سبقه إلى ذلك الشهاب القاسمي فإنه بحث في كلام شرح اللمحة من خمسة أوجه فقال وفيه بحث من وجوه أحدها إن أراد باتحاد معناهما كونهما عبارتين عن معنى واحد فهذا غير لازم لجواز أن يراد بالمضاف شخصان مغايران للمضاف إليه فيختصان بملك أو غيره كعبدي المخاطبين في اثنا كما أو الغائبين في اثناهما لم هو مسلم في نحو جاء الزيدان اثناهما لأن معنى كل من المضاف والمضاف إليه هو نفس الزيدين وثانيهما أنه يشكل بقولك كلاهما أو كلاكما إلا أن يفرق بأن المضاف

يدل على معنى الكلية بخلاف المضاف إليه فإنه بمعنى الشخصين فتغايرا وثالثهما أنه يشكل بما أجازه الشارح وغيره من جاء الزيدان نفساهما إلا أن يفرق بأن النفس مغايرة باعتبار الأصل وإن أريد منها هنا معنى الذات وبأن من أجاز ثم أجاز هنا ومن منع هنا منع هناك إلا أنه يشكل على هذا أن ابن هشام المانع هنا يجوز هناك كما أفاده كلامه في الأوضح ورابعها أنه يجوز جاءني رجلان اثنان وفي القرآن إلهين اثنين فلو كان لفظ اثنين متحد المعنى مع المثنى لامتنع ذلك على الوصفية لاشتراط تغاير الوصفين بين الصفة والموصوف وعلى التأكيد لأنه ليس تأكيدا لفظيا وغيره لا بد فيه من التغاير وخامسها أنا لا نسلم اتحاد معنى المتضايفين هنا فإن مفهوم الاثنين أعم من مفهوم الضمير المضاف إليه فهو من إضافة الأعم إلى الأخص انتهى بنصه (قوله وكلا وكلتا الخ) قال الدنوشري فيه إشكال لأن ألف كلا منقلبة عن واو وألف كلتا للتأنيث وتاؤه منقلبة عن واو وكل ذلك عند سيبويه فالألف أصلية لا مجتلبة للعامل فكيف تكون إعرابا قاله القاني ويجاب بأنه لا مانع من ذلك كالأسماء الخمسة فإن إعرابها جزء منها (قوله عن واو وقلبها تاء الخ) قال الدنوشري ينظر ما الأصح من ذلك والتاء لا تدل على الواو لما ذكره أبو علي في كلتا انتهى ورأيت بخط المصنف ما نصه واعلم أن ألف كلا أصل إذ لا ينقص الاسم عن ثلاثة عن ياء عند سيبويه لأنه الغالب في المتطرفة ولأنها أميلت وقيل عن واو لئلا يختلف مع كلتا فإن لامها عن واو مثل تجاه وتراث وبلت وأخت لا عن ياء كثنتان إذ لا ثاني له وأما الإمالة فللكسرة أو للرجوع للياء جرا ونصبا وألف كلتا عند سيبويه للتأنيث والتاء عن الواو وقال الجرمي الألف لامه والتاء للتأنيث فلو سمي به ثم نكر لم ينصرف عند سيبويه وانصرف عند الجرمي ويرد قوله أنه لا يعرف وزن فعتل وأن التاء لا تقع حشوا ولا بعد ساكن صحيح وقال أبو علي إنما أبدلوا لام كلتا لأنها وقعت قبل ألف التأنيث فلا بد من اختلاف لفظ المذكر والمؤنث فيما عدا العلامة إذا كانت ألفا ألا ترى أنهم قالوا أحد وإحدى وأما اللذان لا يكون بينهما اختلاف في غير العلامة فهما المذكر والمؤنث الذي علامة تأنيثه التاء انتهى ومن خطه نقلت (قوله جر بالكسرة)

(مطلقا) سواء أفردا أو ركبا مع العشرة أو أضيفا إلى ظاهر أو مضمر ويمتنع إضافتهما إلى ضمير تثنية فلا يقال جاء الرجلان اثناهما والمرأتان اثنتاهما أو ثنتاهما لأن ضمير التثنية نص في الاثنين فإضافة الاثنين إليه من إضافة الشيء إلى نفسه قاله الموضح في شرح اللمحة (وكلا وكلتا) بشرط أن يكونا (مضافين لمضمر) تقول جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما ورأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما ومررت بالرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما (فإن أضيفا إلى ظاهر لزمتهما الألف) في الأحوال الثلاثة وكانا معربين بحركات مقدرة على الألف إعراب المقصور تقول جاءني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ورأيت كلا الرجلين وكلتا المرأتين ومررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين فعلى هذا ألف كلا كألف عصا وألف كلتا كألف حبلى ووزن كلا فعل كمعى وألفها قيل عن واو وقلبها تاء في كلتا وقيل عن ياء وقلبها ياء في التثنية عند سيبويه إذا سمي بها ووزن كلتا فعلى كذكرى وألفها للتأنيث والتاء بدل عن لام الكلمة وهي إما واو وهو اختيار ابن جني أو ياء وهو اختيار أبي علي والتفرقة بين الإضافة إلى ظاهر والإضافة إلى مضمر هي اللغة المشهورة وهي من إعطاء الأصل للأصل والفرع للفرع ووراء هذه التفرقة إطلاقان أحدهما الإعراب بالحروف مطلقا وهي لغة كنانة والثاني الإعراب بالحركات مطلقا وهي لغة بلحارث حكاها الفراء ويلتحق أيضا بالمثنى ما سمي به منه كزيدان علما فيرفع بالألف ويجر وينصب بالياء ويجوز في هذا النوع أن يجري مجرى سلمان فيعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون وإذا دخل عليه أل جر بالكسرة كقوله

قال الدنوشرى * قد يقال كيف تدخل أل مع أنه علم . قلت دخلت ضرورة (الباب الثالث) (قوله وهو الجمع الذى على هجاءين) قال الدنوشرى أى على حرفين وهما الواو رفعا والياء فى غيره وقد يقال الهجاءان الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا (قوله كالزيدون) قال الدنوشرى مثل لهذا الجمع ولم يحده كالمثنى وحده ضم اسم إلى أكثر منه من غير عطف ولا تأكيد فقولنا من غير عطف أخرج زيد وزيد وزيد وقولنا ولا تأكيدا أخرج زيد زيد زيد ويشترط فى هذا الجمع ما اشترط فى المثنى من الإعراب والإفراد والتنكير والاتفاق فى اللفظ وقد يقال هذا التعريف الذى ذكر فى هذه الحاشية يدخل فيه الجمع المكسر ولعل المصنف لم يحده اكتفاء بحد المثنى لأنه يعلم منه المقايسة فيقال الجمع ما دل على أكثر من اثنين وأغنى عن المتعاطفين انتهى ويرد عليه أن هذا الحد يتناول الجمع المكسر فلابد من زيادة ولم يتغير بناء مفرده ورأيت بخط بعض الفضلاء ويرد النقض فى جمع التكسير وهل يشترط تنكير مفرده أو لا . قلت وهو عجيب فإن الشارح فى شرح الأزهرية فى باب الفاعل نص على تنكيره (قوله وهو معرب خلافا للزجاج) قال الزرقانى أى فإنه عنده مبنى وبناؤه على الواو فى جاء الزيدون وعلى الياء فى رأيت الزيدين ومررت بالزيدين (قوله وأنتم الأعلون) أصله الأعليون والياء مبدلة من الواو لأنه من العلو (قوله ورأيت المصطفين) أصله المصطفيين والياء مبدل من الواو لأنه من الصفوة (قوله لوجهين أحدهما أن المثنى الخ) هذان الوجهان هو ما أشار إليه الناظم بقوله * بعد فتح قد ألف * وحاصله أنهم أبقوا الفتحة قبل ياء المثنى اشعارا بأنها منقلبة من الألف وأن الفتح الذى قبل الياء هو المألوف قبل الألف وهذا أولى من (٦٩) الوجه الثانى لأنه لا يطرد فى لغة من فتح نون

* ألا يا ديار الحى بالسبعان * وهو اسم موضع نقل من تثنية سبع

(الباب الثالث)

من أبواب النيابة (باب جمع المذكر السالم) وهو الجمع الذى على هجاءين (كالزيدون) من الأسماء (والمسلمون) من الصفات وأتى بالمثال مع الجار مرفوعا لأنه أول أحواله وهو معرب خلافا للزجاج (فإنه يرفع بالواو المضموم ما قبلها لفظا نحو جاء الزيدون أو تقديرا نحو وأنتم الأعلون (ويجر وينصب بالياء المكسور ما قبلها) لفظا نحو رأيت الزيدين ومررت بالزيدين أو تقديرا نحو رأيت المصطفين وإنهم عندنا لمن المصطفين وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

وارفع بواو وبيا اجرر وانصب * سالم جمع عامر ومذنب

وإنما فتح ما قبل ياء المثنى وكسر ما قبل ياء الجمع لوجهين أحدهما أن المثنى أكثر من الجمع فخص بالفتحة لأنها أخف من الكسرة بخلاف الجمع والثانى أن نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمع بين كسرتها وكسر ما قبل الياء فرارا من ثقل الكسرتين وبينهما ياء ثم عكسوا ذلك فى الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع ليعتدل اللفظ فيصير فى كل واحد منهما ياء بين فتحة وكسرة قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى (ويشترط فى كل ما يجمع هذا الجمع) من اسم أو صفة (ثلاثة شروط أحدها

المثنى ومن ضمها (قوله ليحصل الفرق الخ) فيه إشارة إلى أن الفرق إنما يحصل بمجموع الأمرين وهو كذلك وأنه لا يكفى فى الفرق اختلاف حركة ما قبل الياء لأنه قد يفتح فى الجمع إذا دخله إعلال نحو المصطفين والنون قد تحذف للإضافة وقد يقال الفرق فى نحو المصطفين بين المثنى والجمع يحصل بغير حركة ما قبل الآخر لأن الألف فى نحو مصطفى تحذف فى الجمع وتقلب ياء فى التثنية فيقال المصطفون والمصطفيان ويقال فى الجمع فى الجر والنصب المصطفين بياء واحدة وفى المثنى المصطفيين بياءين (قوله ويشترط فى كل ما يجمع هذا الجمع الخ) قال اللقانى الإشارة بهذا الجمع تحتمل أن تعود إلى جمع المذكر السالم فى قوله باب جمع المذكر السالم وإلى الرفع بالواو والجر والنصب بالياء فى قوله فإنها ترفع الخ وأياما كان فهو منقوض أما الأول فإن أهلا ووابلا ونحوهما مما تناوله الفرع الثالث من الملحقات جمعت جمع سلامة مع انتفاء الشروط كما اعترف المصنف بجميع ذلك وأما الثانى فلأن الأنواع الثلاثة أعربت بالحرفين مع انتفاء الشروط الخمسة كما فى سنة أو بعضها كما فى غيرها * فإن قيل نختار الثانى ولا نقض بالأنواع المذكورة لأنها محمولة كما صرح به . قلت الحمل وهو القياس يتوقف على تساوى المحمول والمحمول عليه فى علة الحكم وثبوت شرطه وانتفاء مانعه كقياس الحلى على المسكوك فى وجوب الزكاة لمساواته له فى بلوغ النصاب وثبوت الحول وانتفاء الدين على القول بمانعيته وإعراب الجمع بالواو مشروط بالشروط الخمسة فإلحاق الأنواع الثلاثة به فى ذلك الإعراب يتوقف على وجود شرطه فيها وإذ لا وجود فلا إلحاق فليتأمل انتهى ويمكن أن يختار الأول والثانى والمشار إليه جمع المذكر السالم أصالة أو الذى يرفع بالواو ويجر وينصب أصالة والقرينة على ذلك (قوله وحملوا على هذا الجمع الخ) وأن كثيرا من الجماعة يقول باب جمع المذكر السالم وما ألحق به وقد جرى على ذلك المصنف فى الكلام على حركة النون وما ذكره من توقف القياس على تساوى المحمول والمحمول عليه فى ثبوت الشروط وانتفاء الموانع إنما هو فى القياس الأصولى لا النحوى فإن الشرط فيه إنما هو التساوى فى علة الحكم فقط كما مر الكلام عليه فى بحث علامة الفعل فتدبر (قوله ثلاثة شروط) أى زيادة على الثمانية التى

تقدمه في المتن فإنها شروط لهذا الجمع أيضا وقد ذكر المصنف منها شرطا واحدا وهو عدم التركيب كما يأتي وقال القاني الثلاثة منقوضة بقوله تعالى قالتا أتينا طائعين ولا يخرجه تنزيله منزلة العاقل عن ذلك أي عن كونه لغير عاقل (قوله الخلو من تاء التأنيث) قال الزرقاني قال بعض شراح الألفية الخلو من تاء التأنيث المغايرة لما في عدة وثبة علمين انتهى وسيأتي ذلك في كلام الشارح ووجه ذلك في أن التاء عوض عن أصل فهي كالأصلية وقال الدنوشري مراده بتاء التأنيث الموضوعة وإن لم تستعمل فيه ليصح إخراج نحو علامة فإن التاء فيه ليست للتأنيث بل لتأكيد المبالغة وقال أيضا لو سمي مذكر بثبة وعدة مما حذفت لامه أو فاؤه جاز جمعه بالواو والنون (قوله فلا يجمع نحو طلحة) قال الدماميني والنظر لأي شيء امتنع نحو طلحون وقيل طلحات فأعطي حكم المؤنث اعتبارا بلفظه وقيل في العدد ثلاثة طلحات بإلحاق عدده حرف التاء على إعطائه حكم المذكر اعتبارا بمعناه انتهى وقد أجبنا عنه في حاشية الفاكهي (قوله وقلب الممدودة) فيه مسامحة لأن الممدود ما قبلها قال الزرقاني وفيه إشارة إلى عدم أصالتها وذلك لأن أصله الألف الزائدة للتأنيث عند الجمهور ولا تسلم الهمزة إلا إذا كانت أصلية كقراء ووضاء كما سيأتي ولو سلمت في الجمع التبس بالمفرد عند الإضافة نحو عندي حمراء القوم (قوله فلو كان نحو زينب الخ) رأيت بخط بعض الفضلاء ما نصه تخصيص زينب بالذكر يشعر أن حائض لو وصف به مذكر لا يجمع وهو محل احتمال (قوله أن يكون لعاقل) قال الدنوشري قيل الأولى أن يقال لعالم ليدخل فنعم الماهدون وفيه نظر لأن هذا الشرط لما يجمع باطراد وصفات الله لا تجمع باطراد انتهى وأورد أنه لا يكفي في دخول ما ذكر التعبير بعالم لأن قبله اشتراط أن يكون لمذكر والباري جل وعلا لا يتصف بذلك وأجيب بأن المراد بالمذكر ما ليس بمؤنث فيشمل ما لا يتصف بتذكير ولا تأنيث وقال كان المناسب أن يقول أو ينزل منزلته كما في التسهيل ليشمل

ما جمع هذا الجمع لتنزيله منزلة من يعقل ثم أن كلا من التذكير والعقل بالنسبة إلى الصفة يكفي فيه البعض قال الرضي واعلم أن التذكير غالب للمؤنث فيكفي كون البعض مذكرا نحو زيد وهند ضاربان وزيد والهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد والحمير مبتلون انتهى وقوله ليشمل ما جمع الخ نحو قالتا أتينا طائعين وفيه مخالفة لما مر عن القاني وما ذكره عن الرضي صرح بمثله ابن مالك بالنسبة للعقل بقي أن بعضهم قال المراد بالعاقل ما هو من جنس العقلاء وشأنه العقل لا العاقل بالفعل وبهذا رد السمين على أبي البقاء في إعراب والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان الذين يقولون ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها فإن أبا البقاء جعل الذين صفة للرجال والنساء فقط لا للولدان نظرا إلى أن شرط الجمع أن يكون مفرده عاقلا بالفعل ومما يدل على فساد كلامه قوله تعالى ولا الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء (قوله أن يكون إما علما) قال الدنوشري اعترضه الدماميني بأن هذا فيه تناف لأنهم اشترطوا العلمية في الجمع فإذا وجد العلم اشترطوا انتفاءه والجواب أن العلمية شرط في جواز إيراد الجمع على الكلمة وانتفاء العلمية شرط في الجمع بالفعل انتهى وتقريره الاعتراض لا يفي بالمرام لما فيه من إجمال الكلام وإيضاحه أنهم شرطوا في مفرد هذا الجمع إذا كان اسما أن يكون علما وقالوا من شرط ما يثنى ويجمع هذا الجمع التنكير فلزم أنه إذا وجد العلم لا بد من انتفاء علميته ولم يشر المصنف ولا الشارح في هذا المقام إلى اعتبار الشروط المتقدمة في المتن في هذا الجمع وبأن هذا الإيضاح قول الدماميني في سؤاله لأهل الهند المشهور :

فيسأل ما أمر شرطتم وجوده ✽ لأمر فلم تقض النحاة برده
فلما وجدتم ذلك الأمر حاصلا ✽ أبيتم حصول الحكم إلا بفقده

(قوله لأن هذا الجمع الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأنه بصدد بيان وجه اشتراط العلمية لا بيان الثمرة المترتبة على اشتراطها نبه على ذلك شيخنا أبو بكر الشنواني وقد علل بعضهم اشتراط التذكير والعلمية والعقل بكون هذا الجمع أشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العاقل أشرف من غيره فأعطي الأشرف للأشرف وقد علل الشارح التذكير والعقل بالمناسبة بين المفرد والجمع وهي ترجع لما ذكر قال الحفيد في تعليل اشتراط التذكير وذلك للمناسبة بينهما من حيث أن السلامة في الجمع أشرف من التكسير كما أن المذكر أشرف من

الخلو من تاء التأنيث فلا يجمع) هذا الجمع من الأسماء (نحو طلحة و) لا من الصفات نحو (علامة) بتشديد اللام لئلا يجتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها وقيد التأنيث بالتاء احترازا من التأنيث بالألف كحبلى وحمراء علمين لرجلين فإنهما يجمعان هذا الجمع بحذف المقصورة وقلب الممدودة واوا فيقال الحبلون والحمراوون. الشرط (الثاني أن يكون لمذكر) مناسبة بينهما (فلا يجمع) هذا الجمع علم المؤنث (نحو زينب و) لا صفة المؤنث نحو (حائض لئلا يلتبس جمع المذكر بجمع المؤنث فلو كان نحو زينب علما لمذكر جاز أن يجمع هذا الجمع لعدم اللبس فلو كان نحو زيد علما لامرأة امتنع أن يجمع هذا الجمع لما تقدم. الشرط (الثالث أن يكون لعاقل) مناسبة بينهما لأن هذا الجمع مخصوص بالعقلاء (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو واشق علما لكلب و) نحو (سابق صفة لفرس) لعدم العقل فلو كان واشق علما لرجل وسابق صفة له جمع هذا الجمع وجميع هذه الشروط جارية في الاسم والصفة (ثم يشترط) لانفراد

المؤنث انتهى و قال الشهاب القاسمي هذا الوجه يصلح أيضا لاشتراط العقل (قوله ولا مزجيا) قال القانى يحمل على ما يتناول العددى كخمسة عشر وإلا انتقض به كلامه وقال لو قال جزؤه الثانى مبنى وحذف معديكرب لوافق الرضى (قوله نحو برق) بفتح الراء بمعنى لمع وبرق البصر شق (قوله فإنه يجمع أول المتضايفين) قال الزرقانى دون الثانى وإنما لم يجمع الثانى لعدم الحاجة إلى ذلك إذ المتعدد هو الغلام مثلا المنسوب إلى زيد ووجه قول الكوفيين أن جمع المضاف إليه بطريق التبع لجمع المضاف (قوله ما كان علما على التوكيد) قال الدنوشرى أى على الإحاطة والشمول وفيه حينئذ نظر لأنه ليس بعاقل ولا مذكر معنى كذا قيل وهو مردود بأن معنى ذلك للمذكر العاقل انتهى فتأمله ولا يخلو عن إشكال هذا وقال الحفيد ‌• فإن قلت أجمع فى باب التوكيد الذى يجمع بالواو والنون من أى القبيلين أهو من قبيل العلم أم الصفة . قلت الذى يظهر أنه من قبيل القسم الثانى أعنى الصفة نظرا إلى أصله لأنه فى الأصل أفعل تفضيل وكان معنى قرأت القرآن أجمع أتم جمعا فى قراءتى لكل شىء ثم أزيل عنه معنى الوصفية وجعل بمعنى جميعه (قوله وأما صفة تقبل التاء) قال الدنوشرى يشكل بذو بمعنى صاحب فإنها تجمع هذا الجمع ولا تقبل التاء اللهم إلا أن يقال إنها تقبل التاء يقال ذات ولا يشترط فى التاء بقاء صيغة المذكر على حالها حال إدخال التاء وقد يقال إن ذو ليست صفة وإن دل على معنى الوصفية وإنما نحو ذو مال فهو ملحق بهذا الجمع وليس جمعا انتهى قال الزرقانى هذا يعنى قوله وأما صفة تقبل التاء شامل لفعيل إذا لم يجر على موصوفه فإنه يقبل التاء مع أنه لا يجمع فلو زاد باطراد كما زاده ابن المصنف لسلم من هذا ولكن هو مراده بقرينة قوله فلا يجمع هذا الجمع جريح وصبور انتهى وفى قوله ولكن هو مراده بقرينة الخ نظر إذ لا قرينة فيما ذكر لأنه لا يقبل التاء وقال المصنف (٧١) فى الحواشى أن ابن المصنف احترز

كل منهما من الآخر (أن يكون إما علما) لأن هذا الجمع يجبر العلمية الزائلة لأجله (و) أن يكون العلم (غير مركب تركيبا إسناديا ولا مزجيا فلا يجمع) المركب الإسنادى (نحو برق نحره) علما اتفاقا لأن المحكى لا يتغير (و) لا المزجى نحو (معديكرب) ونحو سيبويه على الأصح فيهما لشبهها بالمحكى فى التركيب وقيل يجوز مطلقا وقيل إن ختم بويه جاز وإلا فلا وعلى الجواز فى المختوم بويه فمنهم من يلحق العلامة بآخره فيقول سيبويهون ومنهم من يحذف ويه ويقول سيبون وسكت عن المركب الإضافى فإنه يجمع أول المتضايفين ويضاف للثانى فيقول فى غلام زيد علما غلامو زيد وغلامى زيد وعن الكوفيين إجازة جمعهما معا فيقال غلامو الزيدين وغلامى الزيدين بكسر الدال فيهما ودخل فى قوله علما ما كان علما على التوكيد نحو أجمع فإنه يقال فى جمعه أجمعون (وإما صفة) يصح جمعها بالألف والتاء وهى التى (تقبل التاء) المقصود بها معنى التأنيث فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة لأن التاء فيهما لتأكيد المبالغة لا لقصد معنى التأنيث (أو) صفة لا تقبل التاء ولكنها (تدل على التفضيل) كالصفة التى تقبل التاء

بقوله باطراد من نحو مسكين وميقان ورجل حيد وذميم فإنهم قالوا مسكينة وميقانة وحيدة وذميمة ولكن لا يطرد ذلك فى نظائرهن (قوله المقصود بها معنى التأنيث) قال الزرقانى مقتضى هذا التقييد خروج نحو علام ونساب فإنهما وإن قبلا التاء لكن ليست التاء التى يقصد بها معنى التأنيث وحينئذ فلو قال الشارح عوض قوله فلا يجمع هذا الجمع علامة ونسابة إلى آخر ما نصه فلا يجمع هذا الجمع نحو علام ونساب لأن ذلك وإن قبل التاء فليس المقصود بها معنى التأنيث لكان حسنا وذلك لأن نحو علامة ونسابة خرج بقيد الخلو من تاء التأنيث بخلاف ما ذكر فإن كلام المصنف يشمله وتقييد الشارح يخرج ذلك انتهى وفيه نظر تعلمه قريبا (قوله فلا يجمع هذا الجمع نحو علامة ونسابة) قال الدنوشرى هما خارجان بقوله فيما سبق فى الشروط العامة فلا يجمع نحو طلحة وعلامة إلى آخر ما قاله ويمكن أن يجاب عن ذلك بأنه لا مانع من خروجهما بقيدين ‌• فإن قلت كيف يخرجان بقيد قبول التاء . قلت كيفية إخراجهما به أنه يصدق عليهما أنهما لا يقبلان التاء المقصود بها التأنيث وإن كان فيهما تاء لم يقصد بها التأنيث بل قصد بها تأكيد المبالغة ونقل الدمامينى عن شرح التسهيل عن الموضح فى هذا المقام أن هذا الشرط أعنى قبول التاء الخ الأولى عدم جعله شرطا وإنما هو بيان على ما يجمع هذا الجمع وهو مردود كما يعلم ببادى الرأى فتأمل ولكن بقى الكلام فى علام ونساب فإنهما لا يقبلان التاء المقصود بها التأنيث مع أنهما يجمعان هذا الجمع كما قيل فى نسبه صلى الله عليه وسلم بعد عدنان وبعد ذلك كذب النسابون وسيأتى فى صيغ المبالغة أنه يجوز أن يجمع هذا الجمع كقول الشاعر ‌• أتانى أنهم مزقون عرضى ‌• وقد يقال ضرابون ومضرابون الخ فليتأمل هذا المقام عسى أن ينجلى عنه الظلام انتهى ويمكن أن يقال علام ونساب يقبلان التاء الدالة على التأنيث وضعا وعدم قبولها لها عارض فى الاستعمال ومدار هذا الجمع على قبول مفرده إذا كان وضعا فتدبر (قوله لا لقصد معنى التأنيث) قال الزرقانى بل لتأنيث اللفظ لأن وضعها للتأنيث (قوله أو صفة لا تقبل التاء) قال الدنوشرى قال الدمامينى فى شرح التسهيل ‌• قلت يعنى أن انتفاء القبول المذكور يصدق بصورتين كونه ذا مؤنث ولا يقبل التاء وكونه لا مؤنث له (قوله أو تدل على التفضيل) قال الزرقانى مثله التصغير قال ابن قاسم فى شرحه

وإن لم تقبل الصفة التأنيث فيشترط أن تدل على التفضيل أو التصغير وقال أيضا قال الدماميني يرد على المصنف نحو خصى مما هو صفة خاصة بالمذكر فإنه يجمع بالواو والنون مع أنه لا يصدق عليه شيء مما ذكره إذ ليس بقابل للتاء ولا دال على المفاضلة (قوله والأفضل) قال الشهاب القاسمي في هامش المتن عبر بالأفضل دون أفضل لأن أفضل يلزمه التوحيد فلا يجمع بخلاف الأفضل انتهى والذي في النسخ إنما هو التعبير بأفضل وقال الراعي وقال ابن هشام أو يدل على التفضيل فيه نظر لأن من أفعل التفضيل ما يلزم فيه الإفراد والتذكير في الأحوال كلها (قوله نحو جريح وصبور) قال اللقاني هذا لا يقبلها في الجملة أي حيث تبع موصوفه في الغالب (قوله لأن جريح وصبور) قال الدنوشري لو قال لأن جريحا وصبورا كان حسنا اه والصواب جريح وصبور في أكثر النسخ ثم في التعليل إشارة إلى أنه إنما يجمع هذا الجمع إذا كان بمعنى فاعل بخلاف ما إذا كان بمعنى مفعول فلا يجمع لأنهم لو جمعوه لقيل جريحون في المذكر وجريحات في المؤنث فيلزم الاختلاف بين صيغتي الجمعين مع عدم الاختلاف بين صيغتي الواحد في المذكر والمؤنث فيلزم مزية الفرع على الأصل (قوله اسم جمع ذو) قال الزرقاني إنما لم يقل اسم جمع صاحب لأن صاحبا صفة وأولو ليس بوصف كما أن ذو كذلك (قوله على حقيقة الجمع) قال الدنوشري أي لكنه لم يستوف الشروط لأنه ليس بعلم ولا صفة وقوله على حقيقة الخ معناه أن يكون الجمع أزيد من المفرد على أحد التوجيهين المذكورين وفيه نظر (قوله إلى أنه أصناف الخلق العقلاء الخ) قال الزرقاني أي على سبيل البدل فهو نكرة كرجل (قوله إلى أنه أصناف العقلاء فقط) قال الزرقاني أي على سبيل البدل أيضا (قوله وعشرون) قال الزرقاني أي فهو اسم جمع لا واحد له من لفظه ولا من معناه (قوله الثاني جموع تكسير) قال الزرقاني من جموع التكسير ذو ولأنه جمع ذو فهو من جملة الملحقات (قوله وهي بنون) قال الدنوشري هو مخالف لما قاله ابن فلاح في الكافي وعبارته وبنون جمع سالم خلافا لعبد القاهر ووجه ما قاله ابن فلاح أن اللفظ إذا رجع إلى أصله في الجمع لا يوجب جعله جمع تكسير (قوله ولكن خالف الخ) قال الدنوشري لأن ابن أصله بنو حذفت لامه للتخفيف وعوض عنها همزة الوصل والجمع يرد الأشياء إلى أصولها فلما جمع رجعت الواو فذهبت الهمزة ثم حذفت الواو والمحذوف لعلة كالثابت فلم تأت الهمزة وأما في التثنية فلو رجعت الواو لم يكن هناك ما يقتضي حذفها لأنها متحركة بالفتح والفتح خفيف وقد حذفت أولا لغرض التخفيف فلو حذفت لزال ذلك الغرض والمانع من حذفها لو رجعت ومن قلبها ألفا سكون ما بعدها كما في بيان ولو حذفت لصار اللفظ بنان فيحصل اللبس ببيان الكف بخلاف بنون فليتأمل وقال بعضهم إن العلة أن الجمع لما كان ثقيلا اختص بحذف الهمزة بخلاف التثنية فإنها خفيفة فأبقيت فيها الهمزة وليس من نوع جموع التكسير الأعجمين ونحو من كل منسوب حذفت ياؤه في الجمع تخفيفا قال ابن فلاح في الكافي وأما قوله تعالى ولو نزلناه

المذكورة (نحو قائم) من المجرد (مذنب) من المزيد تقول قائمة ومذنبة (و) الصفة التي تدل على التفضيل نحو (أفضل) فهذه الصفات الثلاث تجمع هذا الجمع كما تجمع بالألف والتاء فيقال قائمون ومذنبون وأفضلون كما يقال قائمات ومذنبات وفضليات (فلا يجمع) هذا الجمع (نحو جريح) بمعنى مجروح (وصبور) بمعنى صابر (وسكران وأحمر) لأنها لا تقبل التاء ولا تدل على تفضيل لأن جريحا وصبورا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث وسكران مؤنثه سكرى وأحمر مؤنثه حمراء فلا يقال جريحون وصبورون وسكرانون وأحمرون كما لا يقال جريحات وصبورات وسكرانات وحمراوات فلو جعلت أعلاما جاز الجمعان (فصل) (وحملوا على هذا الجمع) السالم للمذكر (أربعة أنواع) أعربت بالحروف وليست جمع تصحيح نبه عليها في النظم بقوله

وبه عشرونا ۔ وبابه ألحق والأهلونا ۔ أولو وعالمون عليونا * وأرضون شذوا لسنونا ۔ وبابه

فهذه كلها ترجع إلى أربعة أنواع (أحدها أسماء جموع وهي أولو) بمعنى أصحاب اسم جمع ذو بمعنى صاحب وقيل جمع ذو على غير لفظه (وعالمون) اسم جمع عالم بفتح اللام وليس جمعا له لأن العالم عام في العقلاء وغيرهم والعالمون مختص بالعقلاء والخاص لا يكون جمعا لما هو أعم منه قاله ابن مالك وتبعه الموضح هنا وذهب كثير إلى أنه جمع عالم على حقيقة الجمع ثم اختلفوا في تفسير العالم الذي جمع هذا الجمع فذهب أبو الحسن إلى أنه أصناف الخلق العقلاء وغيرهم وهو ظاهر كلام الجوهري وذهب أبو عبيدة إلى أنه أصناف العقلاء فقط وهم الإنس والجن والملائكة (وعشرون وبابه) وهو سائر العقود (إلى التسعين) وكلها في التنزيل قال الله تعالى إن يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما فإطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة (و) النوع (الثاني جموع تكسير) تغير فيها بناء الواحد وأعربت بالحروف (وهي بنون) جمع ابن وقياس جمعه جمع السلامة ابنون كما يقال في تثنيته ابنان ولكن خالف تصحيحه تثنيته لعلة تصريفية أدت إلى حذف الهمزة

على بعض الأعجمين وسلام على الياسين على قراءة من كسر الهمزة وقول الشاعر: تهددنا فأوعدنا رويدا • متى كنا لأمك مقتوينا فإنه جمع منسوب وأصله أعجمي والياسي ومقتوي فحذفت ياء النسب وجمع بالواو بالواو والنون لأنه يجمع بسبب النسب ما لا يجوز جمعه عند البصريين والكوفيين وليس جمع أعجم لأن مؤنثه عجماء ومقتوين جمع مقتو وهو الخادم منسوب إلى مقتى كترى خففت بحذف ياء النسب انتهى بتصرف فى آخره هذا كلام الدنوشرى وكتب بعض الفضلاء على قول الشارح لعلة تصريفية لعلها والله تعالى أعلم الانتقال من الكسر إلى الضم لأن الساكن حاجز غير حصين فكتب فاضل آخر فيه نظر فإن الانتقال المذكور لو وجد كان له نظير نحو امشوا • وأما أقول يمكن أن يقال لو حذفت الألف من اللثان وقيل لثان التبس ببنان الأصابع فكتب الفاضل الأول قد أبعد هذا القائل غاية الإبعاد وأتى بما لا يقارب ولا يكاد إذ الضمة فى امشوا عارضة ليس بها اعتداد ولا يصح بذكرها إيراد (قوله اسم للعامل) أى وسنة اسم للعام (قوله فإن هذا الجمع مطرد الخ) قال الورقانى الإشارة للجمع بالواو والنون أو الياء والنون وقوله مطرد ظاهره مقيس ولذلك قابله بالشذوذ أى المخالفة للقياس فيما خرج عن الضابط ومن هذا تعلم أن أحرون وأرضون كبنين لخروجهما عن الضابط وكان الأحسن التصريح بإخراجهما كما فعل فى بنين بأن يقول عقب قوله ولا يجوز فى نحو ثمرة لعدم الحذف وشذ أرضون وأحرون انتهى وهو حسن والتصريح بشذوذ أرضين هو الموافق لكلام الناظم حيث صرح بشذوذه وتوجيه شذوذه بما ذكر قاله المكودى وكثير من شراح الألفية لم يحسن ذلك (قوله مطرد الخ) قال الورقانى فيه نظر فإنه شائع لا مطرد مع أنه ينافى قوله أولا ويشترط الخ لأن الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط مناف له قال فى التسهيل وشرحه وما أعرب من هذا الجمع غير مستوفى الشروط فمسموع أى يقتصر فيه على مورد السماع ثم قال وشاع هذا الاستعمال أى الجمع بالواو والنون أو الياء والنون فيما لم يكسر مما حذفت لامه وعوض الخ انتهى ويمكن أن يجاب بأن المراد بالاطراد الاطراد اللغوى وهو الكثرة لكن يبعده هذا التعبير فيما خرج عن الضابط بالشذوذ فإنه يراعى فيه التعبير بالاطراد وإلا فكان يعبر بالقلة كما هو المناسب لكلام التسهيل ومن كلامه تعلم أن جميع ما خرج عن الضابط مما لم يستوف الشروط قليل فيشمل ما قلناه من خروج أحرون وأرضون وكذا أهلون ووابلون لعدم صدق الضابط على ذلك وعبارة التسهيل بتمامها وما أعرب مثل هذا الجمع غير مستوفى الشروط فمسموع كنحن الوارثون وأولى وعليين وعالمين وأهلين وأرضين وعشرين إلى تسعين وشائع هذا الاستعمال فيما لم يكسر من المعوض من لامه هاء التأنيث الخ انتهى وما ذكره من التنافى بين الاطراد وانتفاء الشروط أخذه من شيخه اللقانى فإنه قال عند قول المصنف مطرد لو قال شائع كما قال الرضى أنسب بقوله أولا ويشترط الخ فإن الاشتراط مع الاطراد فيما انتفت فيه الشروط مناف له وفى قوله من كلامه تعلم الخ نظر لأن ما خرج عن الضابط ما لم يكسر مما حذفت لامه وعوض الخ وهو ليس بقليل بل شائع كما صرح بذلك ثم أن عبارة التسهيل إنما تقتضى أن ما خرج عن الضابط مسموع وذلك لا يستلزم القلة لما عرفت أن من المسموع ما هو شائع فلا يلزم أن يكون أهلون ووابلون ونحوهما مما شذ مثل أرضين وبنين ونحوهما مما خرج عن باب سنين والحاصل أن ما خرج عن الضابط المشار إليه فى التسهيل بقوله وما أعرب من هذا الجمع الخ مسموع ولا يلزم من ذلك الشذوذ وما خرج عن ضابط باب سنين الذى صرح المصنف وأشار إليه فى التسهيل بقوله فيما لم يكسر الخ شاذ فتأمل فإنه دقيق به يظهر الحكم على أرضين ونحوه بالشذوذ دون أهلون ووابلون ونحوهما فى كلام الناظم والمصنف وإن كان ابن الناظم حكم بشذوذ أهلين ووابلين (قوله ولم يكسر تكسيرا يعرب بالحركات) الورقانى جواب سؤال مقدر تقديره أن هذا الحد الذى حد به باب سنين يخرج باب سنين لأنه ثلاثى حذفت لامه وعوض

(وأحرون) بكسر الهمزة وحكى يونس فتحها أيضا وبفتح الحاء المهملة وتشديد الراء جمع حرة بفتح الحاء أرض ذات حجارة سود نخرة كأنها أحرقت بالنار وأصلها أحرة كما يفهم من قول الجوهرى كأنه جمع أحرة وعلى هذا يشكل المثالان لأن بنون جمع باعتبار أصله وهو بنو وأحرون جمع باعتبار أصله وهو أحرة فصار من جمع السلامة بلا تكسير ويجاب بأن ذلك الأصل قد ترك وصار نسيا منسيا (وأرضون) بفتح الراء جمع أرض بسكونها وجمع هذا الجمع لأنه ربما يرد فى مقام الاستعظام كقوله:

لقد ضجت الأرضون إذ قام من بنى • سدوس خطيب فوق أعواد منبر

إلا أنه سكن الراء للضرورة (وسنون) بكسر السين جمع سنة بفتحها اسم للعام ولامها واو أو هاء لقولهم سنوات وسنهات (وبابه) الجارى على سننه وضابطه مستفاد من قوله (فإن هذا الجمع مطرد فى كل) اسم (ثلاثى حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم يكسر) تكسيرا يعرب بالحركات (نحو عضة وعضين) وأصل عضة عضه بالهاء من العضه وهو الكذب والبهتان وفى الحديث لا يعضه بعضكم بعضا وقيل أصله عضو من قولهم عضيته تعضية إذا فرقته ومنه قول رؤبة • وليس دين الله بالمعضى • أى المفرق فعلى الأول لامها هاء ويدل له تصغيرها على عضيهة وعلى الثانى واو ويدل له جمعها على عضوات فكل من

التصغير والجمع يردان الشيء إلى أصله (وعزة وعزين) فالعزة بكسر العين المهملة وفتح الزاي أصلها عزى فلامها ياء وهي الفرقة من الناس والعزين الفرق المختلفة لأن كل فرقة تعتزى إلى غير من تعتزى إليه الأخرى (وثبة وثبين) والثبة بضم الثاء المثلثة وفتح الموحدة الجماعة وأصلها ثبو وقيل ثبي من ثبيت أي جمعت فلامها على الأول واو وعلى الثاني ياء وأما الثبة التي هي وسط الحوض فليست مما نحن فيه على الصحيح لأنها محذوفة العين لا اللام من ثاب يثوب إذا رجع وقيل بل هي محذوفة اللام أيضا من ثبيت فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون وتجمع على الثاني بهما وحاصل ما ذكره من محذوف اللام ثلاثة أنواع مفتوح الفاء نحو سنة ومكسورها نحو عضة وعزة ومضمومها نحو ثبة فما كان مفتوح الفاء كسرت فاؤه في الجمع نحو سنين وما كان مكسور الفاء لم يغير في الجمع نحو عضين وعزين وما كان مضموم الفاء ففيه في الجمع وجهان الضم والكسر نحو ثبين بضم الثاء وكسرها وهو الأكثر ووقع جمع سنة وعضة وعزة في التنزيل (قال الله تعالى كم لبثتم في الأرض عدد سنين) فسنين مجرور بإضافة عدد إليه وعلامة جره الياء (الذين جعلوا القرآن عضين) فعضين مفعول ثان لجعلوا وعلامة نصبه الياء فما للذين كفروا قبلك مهطعين (عن اليمين وعن الشمال عزين) فعزين صفة لمهطعين ومهطعين حال من الذين كفروا وهو منصوب وعلامة نصبه الياء ولم يقع جمع ثبة في التنزيل إلا بالألف والتاء نحو انفروا ثبات (ولا يجوز ذلك) الجمع المعرب بالحروف (في نحو تمرة لعدم الحذف ولا في نحو عدة وزنة) غير علمين (لأن المحذوف) منهما (الفاء) لا اللام وأصلهما وعد ووزن بكسر أولهما وسكون ثانيهما فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما بعدها ثم حذفت الواو وعوض منها الهاء وشذ لدون جمع لدة وأصلها ولد وهي المساوي في السن فإن كانا علمين لمذكر جمعا هذا الجمع فيقال عدون وزنون (ولا) يجوز ذلك (في نحو يد ودم) لعدم التعويض من لامهما المحذوفة وأصلهما يدي ودمي بسكون الدال والميم وذهب الكوفيون إلى فتح الدال واختاره ابن طاهر وذهب المبرد إلى فتح الميم وضعفه الجاربردي وحذفت لامهما على غير قياس وجعل الإعراب على عينهما (وشذ أبون وأخون) وهنون فإنها جمعت هذا الجمع مع عدم التعويض وأصلها أبو وأخو وهنو فحذفت لاماتها كما مر ولم يعوض منها شيء (ولا) يجوز ذلك (في اسم وأخت وبنت لأن العوض) فيهن عن لاماتهن المحذوفة (غير الهاء) أما اسم فأصله سمو عند البصريين فحذفت لامه وعوض منها الهمزة في أوله وأما أخت وبنت فظاهر كلامه هنا أن أصلهما أخو وبنو حذفت لامهما وعوض منها تاء التأنيث لا هاء التأنيث والفرق أن تاء التأنيث فيهما لا تبدل في الوقف هاء وتكتب مجرورة وهاء التأنيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة وذهب يونس إلى أن تاء أخت وبنت ليست للتأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح ولأنها لا تبدل في الوقف هاء نقل ذلك الموضح عنه في باب النسب وتبعه وادعى أن الصيغة كلها للتأنيث وسيأتي قول إن التاء فيهما للإلحاق بجذع وقفل إلحاقا للثنائي بالثلاثي (وشذ بنون) جمع ابن لأن المعوض فيه همزة الوصل وأصله بنو لأن مؤنثه بنت ولم ترد هذه

هنا هاء التأنيث لكنه مكسر فأجاب بما ذكر (قوله كم لبثتم الخ) كم معمول للبثتم وعدد تمييز لكم (قوله فما للذين الخ) ما اسم استفهام مبتدأ وللذين الخبر وقبلك ظرف مكان معمول لمهطعين أي مسرعين حولك وعن اليمين متعلق بمهطعين (قوله فعزين صفة الخ) مبني على أن الوصف يوصف وأعربه مكي حالا من الذين أيضا (قوله وشذ لدون) قال الدنوشري مثله رقة ورقون وهي الدراهم المضروبة فهي محذوفة الفاء كلدة لجمعها بالواو والنون شاذ قال في القاموس الورق مثلثة وككتف وجبل الدراهم المضروبة والجمع أوراق ووراق كالرقة والجمع رقات والوراق الكثير الدراهم وقال الطيبي شارح المشكاة الرقة كعدة وأصله الورق والجمع على رقين مثل ثبين وعزين (قوله وهي المساوي في السن) قال الدنوشري في القاموس واللدة الترب الجمع لدات ولدون والتصغير وليدات ووليدون لا لديات ولديون كما غلط فيه بعض العرب انتهى وفيه نظر إذ كيف يتأتى تغليط العرب وهم أهل اللسان غاية الأمر أنه قد يقال التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وهنا لم ترد الفاء التي هي الواو في محلها وذلك يصلح أن يكون وجها للغلط وقد يقال الواو التي هي الفاء ردت في التصغير ولكن هي في غير محلها بعد ياء التصغير وقلبت ياء وأدغمت في ياء التصغير وسبب قلبها ياء هو اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون فلا وجه للحكم بالغلط والقلب المكاني معهود في كلامهم وقد يقال إن صاحب القاموس لعله اعتمد في الغلط على إقرار اللافظين به ويكون ذلك ثبت عنده بطريق صحيح فليحرر وذلك (قوله وضعفه الجاربردي) قال الدنوشري ينظر ما وجه ضعفه وهل من جمعه على فعال هو دليل المبرد كجمل وأجمال أولا (قوله فأصله سمو) قال الزرقاني وأما إن قلنا أصله وسم فيخرج بقوله حذفت لامه (قوله أصلهما أخو وبنو) قال الدنوشري ينظر هل أخو بضم الهمزة وسكون الخاء وهل بنو بكسر الباء وسكون النون أولا انتهى وأقول ضبطهما الشارح بخطه بكسر همزة إخو وكسر باء بنو (قوله ولأنها لا تبدل في الوقف هاء) قال الدنوشري أقول علة عدم إبدالها

المذكور ولا تقتضي أنها ليست للتأنيث كما في مسلمات (قوله لزوم انفتاحها) قال الدنوشري ينظر ما وجه لزوم الانفتاح فإن قيل إنه وجد الهاء بعدها تقتضي بقولهم شوهاء بالمد انتهى وقال الزرقاني وجه ذلك أن حرف الحلق لثقله استدعى انفتاح ما قبله ويدل على ذلك أنهم قالوا في يدع أنه فتح لحرف الحلق وحمل عليه يذر لمشاركته له في معناه ففتح (قوله وعوض منها هاء التأنيث) أي قصد بها التأنيث أي يكون عوضا لأنها موجودة (قوله طرف السيف) عبر بعضهم بدله بقوله حد السيف والسهم (قوله جموع تصحيح لم تستوف الشروط) فيه مسامحة إذ هي المستوفي للشروط ليس جمع تصحيح (قوله جمع أهل) قال الدنوشري الذي حسن جمع أهل هذا الجمع كونه يرد بمعنى الوصف كقولهم الحمد لله أهل الحمد وكونه في الواقع للعقلاء اه وفيه أن أهل الوصف لم يستوف أيضا الشروط لأنه لا يقبل التاء ولا يدل على التفضيل (قوله قال الله تعالى إن كتاب الأبرار) الخ في الاستدلال بالآية على كون عليين اسما لأعلى الجنة نظر إذ الظاهر منها أن عليين اسم الكتاب المرقوم إلا أن يقال إن في الآية حذف مضاف أي محل كتاب بدليل إن كتاب الأبرار لفي عليين وقال الراغب قيل هو اسم أشرف الجنان كما أن سجين هو أشر النيران وقيل بل ذلك في الحقيقة اسم سكانها وهذا أقرب إلى العربية إذ كان هذا الجمع يخص الناطقين والواحد علي ومعناه إن الأبرار في جملة هؤلاء فيكون كقوله أولئك الذين أنعم الله عليهم الآية (قوله ويجوز في هذا النوع) قال الدنوشري ظاهره أن هذا أمر جائز عند جميع العرب فيجوز سلوكه ويجوز ما يذكر ولا ينافي ذلك في لزوم الياء فليتأمل انتهى وعلى ما ذكره المصنف ما لم يتجاوز المسمى به سبعة أحرف فإن زاد فلا يعرب بالحركات (قوله تبعا للناظم في قوله ومثل حين قد يرد) قال الدنوشري فيه نظر لأن كلام الناظم في باب سنين لا فيما سمي به أو في جميع الملحقات لا فيما سمي به خاصة انتهى وحاصله أن كلام الناظم في غير حال العلمية كما لا يخفى وقول الشارح وعدل الخ ليس في محله وكان ينبغي تأخيره إلى قول المصنف وبعضهم يجري بنين وباب سنين الخ لأنه شرح لقول الناظم المذكور (قوله ذا زيادتين) أي ذا حرفين شبيهين بالزيادتين وإلا فالياء والنون في غسلين ليسا زائدتين بل هما من الكلمة كذا ضبط بعض الفضلاء وفيه نظر فإن الياء والنون في غسلين زائدتان قال الحاتمي في غريب القرآن كل جرح أو دبر غسلته

التاء تلحق مؤنثا إلا ومذكره محذوف الواو قاله الجوهري (ولا) يجوز ذلك (في نحو شاة وشفة) وإن كانا محذوفي اللام معوضا عنها هاء التأنيث (لأنهما كسرا) تكسيرا يعرب بالحركات وذلك أن شاة كسرت على شياه و(شفة) كسرت على (شفاه) بالهاء فيهما وأصل شاة شوهة بسكون الواو كصحفة فلما أشبهت الواو والهاء لزوم انفتاحها فانقلبت ألفا فصارت شاهة فحذفت لامها وهي الهاء وعوض منها هاء التأنيث وأصل شياه شواه قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها وأصل شفة شفهة حذفت لامها وهي الهاء أيضا وعوض منها هاء التأنيث والدليل على أن لاميهما هاء تصغيرهما على شويهة وشفيهة وتكسيرهما على شياه وشفاه والتصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها وزعم قوم أن لام شفة واو لقولهم في الجمع شفوات قال الجوهري ولا دليل على صحته وإنما لم يجمعا بالحروف لأن العرب استغنت بتكسيرهما عن تصحيحهما وشذ ظبون جمع ظبة فإنهم كسروها على ظبا ولامها واو حذفت وعوض الهاء عنها والظبة بكسر الظاء المعجمة وفتح الموحدة طرف السيف والسهم وأصلها ظبو لقولهم ظبوته إذا أصبته بالظبة (و) النوع (الثالث) مما حمل على هذا الجمع (جموع تصحيح لم تستوف الشروط) المتقدمة في الاسم والصفة (كأهلون) جمع أهل وهم العشيرة (ووابلون) جمع وابل وهو المطر الغزير (لأن أهلا ووابلا ليسا علمين ولا صفتين ولأن وابلا لغير عاقل) وتقدم أن شرط هذا الجمع أن يكون لعلم من يعقل أو صفته ووقع جمع أهل في التنزيل دون وابل قال الله تعالى شغلتنا أموالنا وأهلونا من أوسط ما تطعمون أهليكم إلى أهليهم أبدا (و) النوع (الرابع ما سمي به من هذا الجمع) المستوفي للشروط (و) من (ما ألحق به) فالثاني (كعليون) فإنه ملحق بهذا الجمع ومسمى به أعلى الجنة قال الله تعالى إن كتاب الأبرار لفي عليين وما أدراك ما عليون وهو في الأصل جمع علي بكسر العين واللام مع تشديد اللام والياء ووزنه فعيل من العلو ونقل الشنتوري عن يونس أن واحد عليين علي وعلية وهي الغرفة (و) الأول نحو (زيدون مسمى به) فهذان يعربان بالحروف إجراء لهما على ما كانا عليه قبل التسمية بهما وإن كانا مفردين حينئذ (ويجوز في هذا النوع) المسمى به (أن يجري) في الإعراب (مجرى غسلين) وهو ما يسيل من جلود أهل النار (في لزوم الياء) في الأحوال الثلاثة (والإعراب بالحركات) الثلاثة ظاهرة على النون حال كونها (منونة إن لم يكن أعجميا فتقول هذا زيدين وعليين ورأيت زيدينا وعليينا ومررت بزيدين وعليين فإن كان أعجميا امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف فتقول هذه قنسرين وسكنت قنسرين ومررت بقنسرين وإطلاقه تبعا للناظم في قوله ومثل حين قد يرد ذا الباب محمول على المنصرف بقرينة التشبيه وعدل عن التشبيه بحين إلى التشبيه بغسلين لأنه يشبه الجمع في كونه ذا زيادتين الياء والنون (ودون هذا) المجرى من لزوم الياء والإعراب بالحركات على النون منونة (أن يجري مجرى) عربون في لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة للعلمية

وشبه العجمة كحمدون قالوا هذا ياسمون بضم النون من غير تنوين أو يجرى مجرى (عربون) بفتح العين والراء المهملتين وبالموحدة (فى لزوم الواو والإعراب بالحركات) الثلاث (على النون) حال كونها (منونة) فتقول هذا زيدون ورأيت زيدونا ومررت بزيدون (كقوله):

طال ليلى وبت كالمجنون * (واعترتنى الهموم بالماطرون)

بكسر النون وعدم التنوين لوجود أل ويحتمل أن يكون من باب هرون وهذا البيت قال ابن برى فى حواشى الصحاح أنه لأبى دهبل الخزاعى ردا على الجوهرى حيث زعم أنه لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصارى والماطرون بالميم والطاء المهملة موضع بناحية الشام قاله صاحب القاموس وهو جمع ماطر مسمى به (ودون هذه) اللغة (أن تلزمه الواو وفتح النون) مطلقا ذكره السيرافى وزعم أن ذلك صحيح من كلام العرب ونظير هذه من يلزم المثنى الألف مطلقا وكسر النون ويقدر الإعراب كقوله وهو يزيد بن معاوية يتغزل فى نصرانية كانت قد ترهبت فى دير خراب عند الماطرون:

(ولها بالماطرون إذا * أكل النمل الذى جمعا)

الرواية بفتح النون فى الماطرون وتقدم أنه اسم موضع وأورده فى الصحاح فى فصل النون من باب الراء بالنون فى أوله وكسر النون فى آخره فغير أوله بالنون بدل الميم وآخره بالكسر بدل الفتح قاله الموضح فى الحواشى والهاء من لها تعود على النصرانية والجار والمجرور فى موضع الخبر لقوله خرفة فى البيت بعده والباء الظرفية والمعنى لهذه النصرانية خرفة وقت أكل النمل الذى جمعه وأراد به أيام الشتاء فإن النمل يخزن ما يجمعه تحت الأرض ليأكله أيام الشتاء والخرفة بكسر الخاء المعجمة ما يخترف من الثمر أى يجتنى (وبعضهم) أى العرب (يجرى بنين وباب سنين) وإن لم يكن علما (مجرى غسلين) فى لزوم الياء والحركات على النون منونة غالبا على لغة بنى عامر وغير منونة على لغة بنى تميم حكاه عنهم الفراء ولا تسقط

عرج منه شىء فهو غسلين أى فعلين من غسل الجراح والدبر اه ورأيت بخط المصنف فى حواشى النظم ما نصه قوله مثل حين لو مثل بعربون لكان أولى لأن نونه زائدة وقد عاب هو على السيرافى تمثيله بزيتون لإصالة نونه مع أن فيه خلافا انتهى والتمثيل بغسلين أجود ليفيد المثلية له لزوم الياء وقد جمع هنا بينهما (قوله هذا ياسمون) قال الدنوشرى قال فى القاموس الياسمون معروف الواحد ياسم كصاحب أو عالم ولا نظير له سوى عالمون جمع عالم أو معرب فلا يجرى مجرى الجمع وهو أبيض وأصفر نافع للمشايخ والصداع البلغمى والزكام وذر سحيق يابسه على الشعر الأسود يبيضه وشرب أوقية من ماء سحيق زهره ثلاثة أيام مجرب لقطع نزف الأرحام انتهى قال بعضهم وما قاله الشارح فى ياسمين مشكل لأنه ليس علما وكلامنا فى العلم وقد يقال إنه علم جنس ويرده دخول الألف واللام عليه فهو اسم جنس فليتأمل ذلك انتهى وقد يقال المراد قالوا هذا ياسمون فى شخص سمى بذلك بقرينة أن الكلام فيما سمى به ودخول أل إنما هو على ما هو اسم جنس للنبت المخصوص على أنه يجوز التسمية بما فيه أل والعلمية إنما طرأت بعد دخولها كالماطرون (قوله عربون) قال الدنوشرى قال الدميرى فى شرح المنهاج والعربون أعجمى وفيه ست لغات أفصحهن فتح العين والراء وضم العين وإسكان الراء وعربان بالضم والإسكان أيضا وإبدال العين همزة مع الثلاثة ومن لحن العوام عربون بفتح العين وإسكان الراء ومرادا لموضح اللغة الأولى وظاهر كلام الموضح أنه لا يمنع الصرف مطلقا بل ينون وينبغى تقييده بغير نحو العجمى كما فى الوجه الذى قبله وكان ينبغى للشارح ذكره وقد يقال الشارح أشار إلى ذلك بقوله ويحتمل أن يكون من باب هرون (قوله منونة) أى إن خلى من مانع للتنوين كما فى المثال (قوله ويقدر الإعراب) قال الدنوشرى الظاهر فى المثنى حينئذ أن يقدر الإعراب جميعه على الألف ويقدر الإعراب جميعه فى الجمع على الواو ولا يمكن تقدير إعرابه على النون ولم نطلع على المسئلة انتهى ويلزم على هذا تقدير الإعراب فى وسط الكلمة وإن كان فى الأسماء ما يقدر فيه الإعراب على الواو (قوله وأورده فى الصحاح الخ) ظاهر قوله فيه فغير أوله الخ أنه اعتراض عليه ويكون الصواب ما أثبته المصنف من أن أوله الميم وآخره مفتوح ويحتمل أن يكون الصواب صنيع صاحب الصحاح فليحرر ذلك وينظر هل يجوز كون بالماطرون خبرا عن خرفة ثانيا أو لا وهل إعراب الشارح متعين أو لا انتهى ولا يخفى أن توهم احتمال أن يكون صنيع الصحاح هو الصواب غير لائق بنقل الكلام عن الموضح فى الحواشى لأنه نص فى الاعتراض على الصحاح والذى يرشد إليه المعنى تعين إعراب الشارح وأن قوله بالماطرون متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الخبر وهو لها كما تقول لى فى مصر خرفة فتأمل (قوله وأراد به) الضمير المجرور عائد على وقت فى قوله وقت أكل النمل (قوله وإن لم يكن) قال الدنوشرى ضمير يكن راجع للمذكور وإلا فالظاهر وإن لم يكونا علمين وفائدة الإتيان بالواو دفع توهم اختصاص هذه اللغة بما ذكر فى حال عدم العلمية فذكر أن الوصلية بالواو قبلها لينبه على أن الحكم غير خاص بالعلمية كما يعلم مما سبق فتأمل انتهى وأقول الأظهر إسقاط الواو لأن حالة العلمية تقدمت والمقصود هنا شرح قول الناظم ومثل حين الخ المصور بغير حالة العلمية قوله على النون منونة الخ) قال الدنوشرى ينظر هل ذلك خاص ببنى عامر وبنى تميم كما هو ظاهر عبارته أولا وإذا لم تنون النون على لغة

النون للإضافة (قال) أحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

(وكان لنا أبو حسن علي • أبا برا ونحن له بنين)

الرواية بنين بالياء والإعراب على النون (قال) الصمت بن عبد الله بن الطفيل

(دعاني من نجد فإن سنينه) • لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا

الرواية سنينه بإثبات النون ولم تسقط للإضافة وعلامة نصبه الفتحة لا الياء وإلا لقال فإن سنيه بحذف النون للإضافة وهذه لغة بني عامر فإنهم يعربون المعتل اللام بالحركات الثلاث على النون مع لزوم الياء لأنها أخف عليهم ولأن النون قامت مقام الذاهب من الكلمة ولو كان الذاهب موجودا لكان الإعراب فيه كسائر المفردات فكذلك يكون ما قام مقامه وقوله دعاني أمر ومعناه اتركاني من نجد وهو من خطاب الواحد بلفظ الاثنين على عادتهم وشيبا بكسر الشين جمع أشيب وهو حال من المجرور بالباء ومردا حال من مفعول شيبننا (وبعضهم) أي النحاة (يطرد هذه اللغة) وهي لزوم الياء والإعراب على النون منونة (في جمع المذكر السالم) في (كل ما حمل عليه) لأن باب الياء أوسع من باب الواو وهذا أعم من قول النظم وهو يعني باب سنين عند قوم يطرد (ويخرج عليها قوله)

رب حي عرندس ذي طلال • (لا يزالون ضاربين القباب)

الرواية ضاربين بإثبات النون مع الإضافة إلى القباب فدل على أن ضاربين معرب بالفتحة على النون كساكين لا بالياء وإلا لحذفت النون للإضافة وقيل ضاربي ورد بأنه يحتمل أن يكون الأصل ضاربين ضاربي القباب لحذف البدل الذي هو ضاربي لدلالة المبدل منه وهو ضاربين عليه قاله في المغني ويحتمل أن يكون الأصل ضاربين نفس القباب لحذف المضاف وبقي المضاف إليه على حاله ويحتمل أن يكون القباب منصوبا بضاربين والأصل القبابي بياء النسب في الجمع ثم حذف إحدى الياءين وأسكن الياء الباقية وعرندس بفتح العين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال وفي آخره سين مهملة الشديد القوي والطلال بفتح الطاء المهملة وتخفيف اللام الحالة الحسنة والهيئة الجميلة والقباب بكسر القاف جمع قبة وهي التي تتخذ من الأديم والخشب واللبد ونحوها وقد تطلق على ما يتخذ من البناء (وقوله) وهو سحيم

وماذا تبتغي الشعراء مني • (وقد جاوزت حد الأربعين)

الرواية بكسر النون على أنها كسرة إعراب وبه قال الأخفش الأصغر علي بن سليمان ولم يفرق بين العقود وغيرها وجعله بمنزلة الجمع المكسر وجعل إعرابه في آخره كما يفعل في فتيان وقال الأعلم يوسف الشنتمري هو في السنين والعقود أمثل منه في المسلمين ونحوه لأنه لفظ مخترع للعقود فهو أشبه بالواحد الذي إعرابه بحركة آخره من المسلمين ونحوه ولا دليل لهما في هذا البيت لجواز أن تكون كسرة النون فيه كسرة بناء ضرورة كما سيأتي وبذلك صرح ابن جني

(فصل) في حكم حركة نون الجمع والمثنى وما ألحق بهما المشار إليها في النظم بقوله

ونون مجموع وما به التحق • فافتح وقل من بكسره نطق

ونون ما ثني والملحق به • بعكس ذاك استعملوه فانتبه

ولما كان المثنى سابقا على الجمع قدمه المرضح عليه فقال (نون المثنى وما حمل عليه مكسورة) بعد الألف

بني تميم فهل يعرب بالحركات الثلاث على النون أو يعرب عليها إعراب ما لا ينصرف أولا ثم رأيت بعض شراح التسهيل قال وظاهر كلامه إن من لم ينونه يجره بالكسرة وظاهر كلام الفراء أنه عنده الصرف فيجره بالفتحة انتهى ويكون المانع له من الصرف شبه العجمة وينظر ما العلة الأخرى إن لم يكن علما (قوله فإنهم يعربون المعتل اللام الخ) قال الدنوشري فيه (٧٧) نظر أما أولا فلأنه مكرر مع ما تقدم وأما ثانيا فلأن اعتلال لام سنين غير مجمع عليه فإن بعضهم يقول إن لامها هاء فليست معتلة اللام ولعل بني عامر تجعل لامها واوا وأداتها ويكون ذلك عذرا عنهم (قوله ولو كان الذاهب موجودا الخ) لو كانت اللام المحذوفة موجودة كان الإعراب ظاهرا عليها فلذا يظهر على ما قام مقامها وهذا ظاهر ولا وجه لتوقف الدنوشري في فهمه فليتأمل (قوله وهذا أعم من قول النظم وهو يعني باب سنين الخ) قد يقال ليس في النظم ما يقتضي عود الضمير على باب سنين فيجوز جعله عائدا إلى ما تقدم من باب سنين وما حمل عليه والمتبادر أن المصنف قصد بما قاله شرح النظم (قوله ضاربين القباب) قال الدنوشري نقل الدماميني عن ابن إياز أنه يحتمل أن الأصل ضاربين للقباب فحذفت اللام وبقي القباب مجرورا بها مع حذفها ورده ابن هشام وغيره انتهى وظاهر هذا أن ابن إياز قواه وارتضاه وليس كذلك لأنه بعد أن ذكر فيه وجهين الأول أن النون جعلت متعقب الإعراب والثاني لاحتمال المذكور قال والأول أجود لما في الثاني من الحذف وإعمال حرف الجر مع عدمه وأيضا فلا يقال زيد ضارب لعمرو بل ضارب عمرا فإن قدمت فقلت زيد لعمرو ضارب جاز انتهى المقصود منه (قوله كسرة بناء ضرورة) قال الدنوشري فيه نظر والظاهر أنها على هذا كسرة ضرورة حسب (فصل) (قوله سابقا على الجمع) قال الدنوشري توجيه حسن وأما توجيه تقديم الجمع فلشرفه لاختصاصه بمن يعقل (قوله نون المثنى الخ) قال الدنوشري قال الرضي أما نون

المثنى والمجموع فالذي يقوى عندي أنه كالتنوين في الواحد في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وإنها غير مضافة لكن الفرق بينهما أن التنوين مع إفادته هذا المعنى يكون على خمسة أقسام بخلاف النون فإنها لا يشوبها من تلك المعاني شيء، وإنما يسقط التنوين مع حرف التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون في بعض المواضع علامة التنكير ولا تسقط النون معها لأنها لا تكون للتنكير وقد أسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يا زيدان ويا زيدون ولا مسلمين ولا مسلمات لأنها ليست للتمكين كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون فإنها متحركة وبإسكان المتحرك يكتفى في الوقف إن كان الحرف الآخر ساكنا فإن كان ذلك بعد حركة الإعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم والكسر وقلب ألفا بعد الفتح انتهى، وأقول قول الرضي أن التنوين يكون على خمسة أقسام إن أراد التنوين المشهور المخصوص بالاسم فهو أربعة فقط وإن أراد مطلق التنوين فهو عشرة أقسام كما مر (قوله وضمها بعد الألف لغة) لا بعد الياء لأنها أشبهت ألف غضبان وعثمان وظاهر كلامه أنه حينئذ معرب بالألف ولم يحكوا ضم النون (٧٨) بعد الواو التي هي مقابلة للألف في الجمع فما الفرق وظاهر التسهيل أن الضم لا يختص بما

والياء على أصل التقاء الساكنين وضمها بعد الألف لغة كقوله:

يا أبتا أرقني القذان • فالنوم لا تألفه العينان

بضم النون والقذان بكسر القاف وإعجام الذال المشددة جمع قذذ وهو البرغوث (وفتحها بعد الياء لغة) لبني أسد حكاها الفراء (كقوله) وهو حميد بن ثور وقيل أبو خالد - يصف قطاة -

(على أحوذيين استقلت عشية) • فما هي إلا لمحة وتغيب

الرواية بفتح النون من أحوذيين تثنية أحوذي بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة وفتح الواو وكسر الذال المعجمة وتشديد الياء آخر الحروف وهو الخفيف في المشي لحذقه وفي ديوان الأدب الأحوذي الراعي المشمر للرعاية الضابط لما ولي وأراد بالأحوذيين هنا جناحي قطاة يصفهما بالخفة وفاعل استقلت ضمير القطاة وعشية نصب على الظرفية الزمانية والمعنى أن القطاة ارتفعت في الجو عنه على جناحين فما يشاهدها الرائي إلا لمحة وتغيب عنه (وقيل لا يختص) فتح النون (بالياء) بل يكون بعدها وبعد الألف في لغة من يلزم المثنى الألف في كل حال قاله ابن عصفور (كقوله:

أعرف منها الجيد والعينانا) • ومنخرين أشبها ظبيانا

أنشده ابن عصفور والسيرافي وغيرهما بفتح النون في العينانا تثنية عين وأما ظبيانا بفتح الظاء المعجمة وسكون الموحدة وبالياء آخر الحروف فهو اسم رجل بعينه لا تثنية ظبي خلافا للهروي (وقيل) هذا (البيت مصنوع) لا دليل فيه وقال أبو زيد هو لرجل من بني ضبة هلك منذ أكثر من مائة سنة وظاهر كلام الموضح أن الفتح يجري بعد الألف إذا كانت علامة للرفع وفي اثنين واثنتين فإنهما محمولان على المثنى ولم أقف على نص صريح في ذلك أعتمد عليه ولا شاهد على أستند إليه (ونون الجمع) السالم للمذكر وما حمل عليه مفتوحة بعد الواو والياء للخفة لأن الجمع أثقل من المثنى (وكسرها جائز في الشعر بعد الياء كقوله) وهو جرير لا سحيم خلافا للجوهري

بعد الألف (قوله جمع قذذ) قال الدماميني واحدة قذة بضم القاف ونقله عن الصحاح ونقل عن شيخه الكمال الدميري أنه بالدال المهملة ونسب ذلك لابن سيده (قوله وهو البرغوث) قال الدنوشري فيه نظر فإنه مخالف لقول السيوطي في كتابه المسمى بالطرثوث في فوائد البرغوث باؤه مثلثة والضم أفصح وهو للذكر والمؤنث منه برغوثة والجمع براغيث ومن أسمائه القذة والقذة والجمع قذان بالكسر والإهمال بوزن كتان والقذان بالكسر والتشديد المهملة قال الراجز

يا أبتي أرقني القذان • فالنوم لا تألفه العينان

انتهى بحروفه لكن ليس في القاموس إلا القذان بكسر القاف وبالذال المعجمة المشددة كما قال الشارح فليتأمل كلام السيوطي انتهى وقد قدمنا أن الدماميني نقل الإهمال عن الدميري وأنه عزاه لابن سيده في قذة ويلزم من ذلك الإهمال في قذان وانظر قول السيوطي يقال للمؤنث برغوثة مع قول أبي حيان أن برغوثا يقع على الذكر والأنثى وإن العرب لم تميز بين مذكره ومؤنثه (قوله في لغة من يلزم الخ) أي لا في اللغة المشهورة لأن الشاهد لا يطابق ذلك كذا قيل ومقتضى كلام الدماميني الآتي على الأثر أنه يطابق (قوله أعرف منها الخ) قال الدماميني قلت وهو من العجب فإن في البيت شاهدا على رد هذه الدعوى مقبولا وذلك أن قائله قال ومنخرين بالياء فدل ذلك على أن أصحاب هذه اللغة قد لا يلتزمونها بل تارة يستعملون المثنى بالألف مطلقا وتارة يستعملونه كاستعمال الجماعة (قوله وقال أبو زيد الخ) قال الدنوشري فعلى كلامه لا يكون مصنوعا (قوله وظاهر كلام الموضح الخ) قال الدنوشري أما ظهوره في اثنين واثنتين فلا تردد ولا شك يعتريه بل هو نص فيه وأما توهم احتماله لعلامة الرفع المذكورة وهو في صيغة يفعلان وتفعلان فهو أبعد بعيد وتوهم ساقط لأن الكلام في التثنية التي هي من أقسام الأسماء وأما ذاك فله حكم خاص واسم مستقبل وباب مفرد لا يحتمل

عرفنا جعفرا وبنى أبيه • (وأنكرنا زعانف آخرين)

الرواية بكسر النون من آخرين وهو جمع آخر بفتح الخاء بمعنى مغاير وجعفر وبنو أبيه أولاد ثعلبة بن يربوع والزعانف بفتح الزاى وبالعين المهملة وبالنون قبل الفاء جمع زعنفة بكسر الزاى والنون وهو القصير وأراد به الأدعياء الذين ليس أصلهم واحدا (وقوله) وهو سحيم

وماذا تبتغى الشعراء منى • (وقد جاوزت حد الأربعين)

بكسر النون وتقدم ما فيه واختلف رأى ابن مالك فتارة حكم عليه بأنه مجرور بالكسرة وتارة بأنه مجرور بالياء وكسر النون على لغة وتابعه الموضح هنا فاستشهد به أولا على الإعراب بالكسرة وثانيا على كسر النون فى الشعر ولم تكسر النون بعد الواو فى نثر ولا شعر لعدم التجانس

(الباب الرابع)

من أبواب النيابة (الجمع بألف وتاء مزيدتين) ولا فرق بين أن يكون مسمى هذا الجمع مؤنثا بالمعنى فقط (كهندات) ودعدات أو بالتاء والمعنى جميعا كفاطمات (ومسلمات) أو بالتاء دون المعنى كطلحات وحمزات أو بالألف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات أو يكون مسماه مذكرا كاصطبلات ولا فرق بين أن تكون سلمت فيه بنية واحدة كضخمة وضخمات أو تغيرت كسجدة وسجدات وحبلى وحبليات وصحراء وصحراوات فالأول حرك وسطه والثانى قلبت ألفه ياء والثالث قلبت همزته واوا ولهذا عدل الموضح عن قول أكثرهم جمع المؤنث السالم إلى أن قال الجمع بألف وتاء مزيدتين ليعم جمع المؤنث وجمع المذكر وما سلم فيه المفرد وما تغير (فإن) فى جميع ذلك (نصبه) بالكسرة نيابة عن الفتحة حملا للنصب على الجر كما فى جمع المذكر السالم إجراء للفرع على وتيرة الأصل وإنما خالف الفرع عن الأصل فى الإعراب بالحروف لعلة مفقودة فى الفرع وهى أنه ليس فى آخره حروف تصلح للإعراب (نحو خلق الله السموات)

إرادته هنا بل لا تصح انتهى وفى قوله وأما توهم احتماله الخ نظر ظاهر وإن نقله بعض الفضلاء وأقره لأنه لا وجه لذلك التوهم فى كلام الشارح وإنما مراد الشارح أن ظاهر كلام الموضح أن الفتح يجرى بعد الألف فى اللغة المشهورة التى تعرب المثنى بالحروف وإنما قال إن ذلك ظاهر كلامه على لغة من يلزم المثنى الألف كما حمل الشارح الكلام عليه فيما مر ومعلوم أن الإعراب على تلك اللغة بحركات مقدرة على الألف كالمقصور فتأمل (قوله وتابعه الموضح هنا) قال الدنوشرى ربما يفهم من كلامه تناقض كلام الموضح وقد يقال لا تناقض لأنه هناك حكى عن غيره وهنا اختار أنه مجرور بالياء أو يقال فيه إشارة إلى جواز الأمرين (قوله جائز فى الشعر) قال الدنوشرى يفهم منه أنه ليس لغة ونقل العينى أنه لغة فى شواهده (الباب الرابع) (قوله بألف وتاء) قال الدماميني أى لا أولوية لهما به من حيث أن كلا منهما جاء للتأنيث والجماعة أما مجىء الألف للتأنيث ففى نحو حبلى وأما الجمع ففى نحو رجال وأما مجىء التاء للتأنيث فظاهر وأما فى الجمع ففى نحو كماة فإنها جمع كمى وكماة وكمء عكس تخمة وتخم اه وفى شرح النظم للراعى قال بعض الشيوخ وإنما دل واحد على الجمع فى هذا النوع بالألف والتاء لعروض الجمعية والتأنيث المجازى فيه ولأن كلا من الحرفين قد يدل على كل من المعنيين كما فى رجال وسلمى وضاربة والجمالة • قلت أما فى التأنيث فسلم وأما فى الجمع فغير مسلم لأن التأنيث يكون بالتاء والألف بخلاف الجمع فلا يفهم من التاء ولا الألف وإنما يفهم من أبنية الجموع انتهى وذكر المصنف فى الحواشى للتاء اثنى عشر معنى ولم يذكر منها الدلالة على الجمعية لكن فى المصباح فى مادة جمل وجمعه جمال وأجمال وجمالة بالهاء ويأتى قريبا ما يؤيده. هذا وقدم المصنف الألف لتقدمها فى اللفظ وفيه إشارة إلى أن الناظم إنما قدمها للضرورة (قوله مزيدتين) قال اللقانى إن كانت الباء للملابسة أى الجمع الملتبس بذلك فتقييد مزيدتين لا بد منه احترازا من نحو أبيات وقضاة وإن كانت صلة الجمع فالقيد مستدرك (قوله مؤنثا بالمعنى) قال الدنوشرى يستثنى من قوله مؤنثا بالمعنى فقط باب قطام فى لغة من بناه (قوله أو بالألف المقصورة كحبليات أو الممدودة كصحراوات) قال الدنوشرى يستثنى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات وفعلاء أفعل كحمراء فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما بالواو والنون وأجازه الفراء وهو قياس قول الكوفيين فى المذكر وعلى الخلاف ما داما باقيين على الوصفية فإن سمى بهما جمعا بالألف والتاء بلا خلاف (قوله أو تغيرت الخ) قال الدنوشرى معطوف على قوله سلمت وحينئذ تصير بين فى قوله ولا فرق بين أن تكون سلمت مضافة إلى مفرد وهى ممنوعة وقوله قبله أو يكون مسماه لو عبر بدله بقوله وأن يكون لكان أحسن لأن بين لا تضاف إلا إلى متعدد (قوله فى جميع ذلك) فى بعض النسخ بحذف فى ويكون نصبه بدل اشتمال من جميع وضمير نصبه راجع إلى الجمع بمعنى المجموع فى قول المصنف بألف وتاء الخ (قوله فإن نصبه بالكسرة) هو مذهب الجمهور وذهب الأخفش إلى أنها كسرة بناء (قوله حملا للنصب على الجر) قال الدنوشرى حمل أيضا حمل النصب على الجر بأن المجرور والمنصوب فضلتان فلما لم يكن لأحدهما علامة تخصه حمل على صاحبه فى العلامة وقد منع ما لا ينصرف

من الجر فحمل على النصب (قوله ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحاجب) قضية كلام الرضي أن الزمخشري وابن الحاجب يقولان أنه مفعول به لأنه قال عند قول الكافية المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل هو لفظ جار الله يريد ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في نحو ما ضربت زيدا وأوجدت ضربا فكأنك أوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كأن شيئا أوقعت عليه الإيجاد اه قال اللقاني وعلى هذا فالسموات مفعول به (قوله وصوّبه الموضح في المغني) أجاب الشيخ تاج الدين التبريزي في شرح الحاجبية عن هذه الشبهة بأنا لا نسلم أن من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل وإنما الشرط توقف عقلية الفعل عليه سواء كان موجودا في الخارج نحو ضربت زيدا أو ما ضربته أو لم يكن موجودا في الخارج نحو هدمت زيدا وبنيت الدار قال الله تعالى أعطى كل شيء خلقه فإن الأشياء متعلق (٨٠) لفعل الفاعل بحسب عقليته ثم قد يوجد في الخارج وقد لا يوجد وذلك لا يخرجه عن كونه مفعولا وقال تعالى وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا وأجاب الشيخ شمس الدين الأصفهاني في شرح الحاجبية أيضا بأن المفعول به بالنسبة إلى فعل غير الإيجاد يقتضي أن يكون موجودا ثم أوجد الفاعل فيه شيئا آخر فإن إثبات صفة غير الوجود يستدعي ثبوت الموصوف أولا وأما المفعول به بالنسبة إلى الإيجاد فلا يقتضي أن يكون موجودا ثم أوجد فيه الفاعل الوجود بل يقتضي أن لا يكون موجودا وإلا لكان تحصيل الحاصل اه كلام هذين الإمامين كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل (قوله واحتج الجمهور الخ) قال الدنوشري هذه الأمور التي احتج بها الجمهور إنما تأتي بناء على أن المفعول المطلق نفس الفعل العامل فيه كما في ضربت ضربا وليس كذلك بل المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاد سواء كان عينه كما في ضربت ضربا أو غيره كما في أحدث الله زيدا وخلق الله العالم وقول الشارح فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر فيه نظر لأنه من البين أن العالم ليس مصدرا (قوله وثالثها) قال الدنوشري إذا تأملته حق التأمل رأيته غير واضح (قوله كما قال أحمد بن يحيى) قال الدنوشري فإن قيل ما وجه تخصيصه وقد حكى الكسائي وابن سيده وغيرهما ما سيأتي قلنا هو حكاها لغة وغيره حكى أفرادا مخصوصة (قوله ولم ترد إليه في الجمع) لا يحتاج إلى هذا التقييد لأن الضمير في كان راجع للجمع فتأمل (قوله واكتئابها) قال عطف تفسيري على قوله ذلها (قوله والأيام الدخان) قال الدنوشري ينظر في ضبط الأيام وينظر أيضا هل أهل هذه اللغة يجوزون أيضا النصب بالكسرة أو لا اه وأقول البيت في الصحاح ونسبه لأبي ذؤيب والأيام مضبوطة في النسخ الصحيحة بكسر الهمزة وعبارة القاموس والإيام كغراب وكتاب داء في الإبل ودخان (قوله بالتاء التي تبدل في الوقف هاء) نحو تاء

فالسموات منصوب بالكسرة على أنه مفعول به عند الجمهور ومفعول مطلق لبيان النوع عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني ومحمود الزمخشري وأبي عمرو بن الحاجب وصوّبه الموضح في المغني ورجحه بأن قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم أوقع الفاعل به فعلا والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده وإن كان ذاتا لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعا اه وسبقه إلى هذا الإيضاح الشيخ عبد القاهر فقال في أسرار البلاغة إذا قلنا خلق الله العالم فالعالم ليس مفعولا به بل هو مفعول مطلق لأن المفعول به هو الذي كان موجودا فأوجد الفاعل فيه شيئا آخر كقولك ضربت زيدا فإن زيدا كان موجودا وأنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو الذي لم يكن موجودا فحصل بك والعالم لم يكن موجودا بل كان عدما محضا والله أوجده وخلصه من العدم فكان العالم المفعول المطلق وهو المصدر ولم يكن مفعولا به اه واحتج الجمهور والذاهبون إلى أن العالم مفعول به لا مفعول مطلق بأمور أولها إنا قد نعلم العالم وإن كنا لا نعلم أنه مخلوق لله تعالى إلا بدليل منفصل والمعلوم مغاير للمجهول فإذن كون الله خالقا للعالم غير ذات العالم وثانيها أنا نصف الله بالخالقية فلو كان خلق العالم نفس العالم لزم أن يكون الله تعالى موصوفا بالعالم كما أنه موصوف بخالقية العالم وثالثها أن نقول العالم ممكن فلا يوجد إلا لأن الله أوجده وأحدثه وأبدعه فلو كان إيجاد العالم وإحداثه نفس العالم لكان قولنا العالم وجد لأن الله أوجده جاريا مجرى قولنا العالم وجد لأنه وجد فيكون ذلك تعليلا للشيء بنفسه ويرجع حاصله إلى أن العالم وجد بنفسه وذلك نفي الصانع قاله الفخر الرازي في شرح المفصل ونصب الجمع بالألف والتاء المزيدتين بالكسرة مطلقا هو الغالب (وربما نصب بالفتحة) على لغة كما قال أحمد بن يحيى (إن كان محذوف اللام) ولم ترد إليه في الجمع (كسمعت لغاتهم) بفتح التاء حكاه الكسائي ورأيت بناتك بفتح التاء كما حكاه ابن سيده وكقوله:

فلما جلاها بالأيام تحيزت ... ثباتا عليها ذلها واكتئابها

والأيام الدخان وثباتا بضم الثاء الجماعات المتفرقة منصوبة على الحالية بالفتحة والكثير أن ينصب بالكسرة كقوله تعالى فانفروا ثبات والضمائر المؤنثة للنحل بالحاء المهملة والمراد بيان حال الجانين يؤخذ عسلها وإنما نصب هذا النوع بالفتحة تشبيها لهذه التاء بالتاء التي تبدل في الوقف هاء أو جبرا لما

فتاة وقضاة وغزاة وقناة (قوله أن نحو سمعت لغاتهم الخ) قال الدنوشري ينظر هل يأتي على كلامه في بنات وثبات فيكون مفردا على قوله (قوله ورد بأنه يلزم الجمع الخ) رده اللقاني بأن التاء فيه لمحض التأنيث لا للعوض عن اللام لأنها حينئذ ثابتة ثم إن الشارح لو أسقط قوله ورد وأتى بلام التعليل بدل الباء انسجم كلامه مع قوله أولا وليس الوارد الخ فتأمل (قوله والمطرد في الجمع الخ) قال الدنوشري يخرج بقوله مقرونة بالتاء نحو سكرى وحمراء ونحو صبور وصفا لمؤنث وحائض وطامث من أوصاف المؤنث الخالية من التاء وإذا سمى بذلك مؤنث جمع بالألف والتاء لخروجه عن الوصفية وعلى ذلك الحديث ليس في الخضراوات صدقة وكلام الشارح يفهم منه أن نحو ثبة وهبة لا يجمع هذا الجمع وهو مردود فإن كل ما فيه التاء يجمع هذا الجمع إلا ثلاثة ألفاظ شفة وأمة وشاة لأنهم استغنوا عن ذلك بجمعها جمع تكسير وندر نحو خودات وسماء وسموات ولا يقال دار ودارات وشمس وشمسات والشارح كلامه في المطرد فلا يرد عليه ذلك اه ونظم الدنوشري ذلك فقال :

وكل ما أنث بالتا يجمع * بألف والتاء قول متبع
واستثن من هذا الذي قد ذكرا * ثلاثة ألفاظها لن تنكرا
شاة ولفظ أمة ثم الشفه * جمعها بما مضى لن نعرفه

وذكر في الهمع أن الذي يجمع بألف وتاء خمسة أنواع وتبعه الفاكهي في شرح القطر وقد ذكرنا في حاشيته ما فيه كفاية فلا نطيل بذلك لكن دل ذلك على أن في تقرير الشارح قصورا إذ يخرج من كلامه اسم الجنس المؤنث بالتاء كثمرة وبالألف المقصورة والممدودة مع أن ما جعله قسيما برأسه وهو ما كان صفة لمؤنث مقرونا بالتاء داخل فيما فيه التاء لأنه في الحقيقة ليس قسيما مستقلا فلو قال أحدها ما فيه التاء كالعلم غيره فيدخل ما كان اسم جنس بالتاء كثمرة اللذين عد منها[1] الأول قسيما برأسه وأما الثاني فيخرج من كلامه ويدخل فيما اقتصر عليه أيضا ثم يزيد ما كان اسم جنس مؤنثا بألف كحبلى أو صحراء ويعده خامسا لكان أولى وينطبق كلامه حينئذ على الخمسة (قوله أو صفة المذكر غير عاقل كجبال راسيات) يمكن أن يكون منه قوله تعالى أياما معدودات فواحدها معدود لا معدودة وجمع بالألف والتاء لأنه صفة المذكر لا يعقل وهو اليوم ولا دليل في قوله تعالى في الآية الأخرى أياما معدودة على أن واحد معدودات معدودة لأن معدودة جاءت هناك لمعاملة جمع المذكر غير العاقل معاملة الجماعة كما في قوله تعالى ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وحينئذ لا تشكل الآية على قولهم مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد لم يشكل عليها قوله تعالى فعدة من أيام أخر لأن واحد أخر أخرى واليوم لا يوصف بأخرى فهنا إنما قوبل الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد وقد ذكر في الإتقان لتلك القاعدة ثلاثة أحوال وينبغي أن يزاد هذا الحال وقد أشرت إلى ذلك في رجز فقلت :

إن قوبل الجمع بجمع ثان * فصرح الجلال في الإتقان
بأنه يأتي على أحوال * ثلاثة تدرك بالمثال
فتارة تطلب نصا بادى * تقابل الآحاد بالآحاد
ومنه واستغشوا ثيابهم وما * أكثر ذاك في كلام العلما
وتارة ثبوت جمع تبدى * لكل فرد مثل آي الجلد
وتارة تحتمل الأمرين * ولم تكن نصا بغير مين
نحو لمن آمن جنات ولا * يخفى لناظره لمن تأملا
كلام رب العزة البديع * حاوى جميع الحسن والبديع
وثم حال يقتضى بلا غلط * جزما ثبوت الجمع للجمع فقط
دل عليها صفة الأيام * بأخر في أشرف الكلام
وليس أخرى صفة لليوم * وفات هذا الحال كل القوم
وليس من ذا صفة الأيام * بالجمع مثل آية الصيام
لأن معدودا لذاك الجمع * فرد ولا يظهر وجه المنع
فوصف ما لا يعقل المذكر * يجمع بالتاء بغير منكر

واعلم أنه يجوز في نفس جمع المذكر لما لا يعقل أن يعامل معاملة جمع المؤنث فإن فيه وجوها كما سيأتي في باب النعت عن ابن الحاجب وعليه جرى كثير من المعربين في أياما معدودات وإذا عومل تلك المعاملة كان من مقابلة الجمع بالجمع من غير نظر للآحاد

فإنه من حذف لامه كما أعرب نحو سنين بالحروف جبرا لما فاته من حذف لامه وليس الوارد من ذلك مفردا مردود اللام خلافا لأبي علي في زعمه أن نحو سمعت لغاتهم بالفتح مفرد ردت لامه وأصله لغة أو لغوة تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلب ألفا فصار لغات ورد بأنه يلزم الجمع بين العوض والمعوض فإن ردت اللام في الجمع كسنوات أو سنهات على اللغتين نصب بالكسرة اتفاقا نحو اعتكفت سنوات أو سنهات بكسر التاء هذا إذا كانت الألف والتاء زائدتين (فإن كانت التاء أصلية) والألف زائدة (كأبيات) جمع بيت (وأموات) جمع ميت (أو) كانت (الألف أصلية) والتاء زائدة (كقضاة) جمع قاض (وغزاة) جمع غاز وأصل قضاة وغزاة قضية وغزوة تحركت الياء والواو وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين فالألف فيهما أصلية لكونها منقلبة عن أصل والتاء زائدة للتأنيث (فالنصب بالفتحة) على الأصل نحو رأيت قضاة وجهزت غزاة والمطرد من الجمع بالألف والتاء المزيدتين ما كان علما لمؤنث مطلقا أو صفة له مقرونة بالتاء أو دالة على التفضيل نحو فضليات أو علما لمذكر مقرونا بالتاء أو صفة لمذكر غير عاقل كجبال راسيات أو مصغرة

(١١ - تصريح - أول)

---

(١) قوله اللذين عد منهما الخ هكذا في النسخ وليحرر

(قوله وحل على هذا الجمع شيئان الخ) قال الزرقاني ظاهره فقط وقد تبع الألفية في هذا وقال في حواشي التسهيل واللات في لغة ذكرها في باب الموصول من التسهيل قال فلا يدخل تحت الجمع بألف وتاء لأن الحق في الذين واللات ونحوهما أنها أسماء جموع اه ونص التسهيل واللات مكسورا أو معرب إعرابا أولات اه فقوله مكسورا أي مبنيا على الكسر في الأحوال الثلاثة نحو جاء اللات فعلن ورأيت اللات فعلن ومررت باللات فعلن وقوله أو معربا إعراب أولات أي فترفع بالضمة وتنصب وتجر بالكسرة (قوله وأصله الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه لا نسلم أن وزنه فعات وما المانع من أن يكون وزنه فعلة بإبقاء لامه وعدم ادعاء حذفها ولو قال أصله أوليات كان أحسن على أن قوله أصله ربما يشعر بأنه مفرد وهو مناف لقوله أولا اسم جمع اه وقد يقال الشارح أراد بيان أن الألف والتاء فيه زائدتان لأن كونه ملحقا بالجمع لا يقتضي أصالتهما ولو كان وزنه فعلة لكان أصله أولية تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا كانت الألف أصلية ولو قال أصله أوليات أفاد زيادة الألف والتاء لكن ربما يتوهم أن المحذوف الألف الزائدة لأنه بعد قلب الياء ألفا لما سار يجتمع ألفان فيلزم حذف إحداهما وحذف اللام أولى لأنه عهد حذفها بخلاف العلامة كما قالوا في مقول ونحوه ولا التفات لما ذكر من الإشعار بعد التصريح بأنه لا واحد له من لفظه فتدبر (قوله المدغمة في نونها) قال الدنوشري كان الأولى أن يقول المدغم فيها نونها فليتأمل ثم رأيت بعضهم قال في عبارته قلب (قوله نحو رأيت عرفات) قال الدنوشري زعم بعضهم أن عرفات وضع ابتداء للموقف وليس في الأصل جمعا وأجاب بعضهم بأنه جمع عرفة كما قيل الحج عرفة وفيه نظر إذ عرفة علم أيضا على الموقف فليس مفرد الجمع فليتأمل اه (قوله وبأنه لو كان نكرة الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأنا لا نسلم أنه حال من عرفات وما المانع من أن يكون حالا من اسم الإشارة والعامل حرف التنبيه سلمنا أنه حال منها لكن ذلك لا يدل على تعريفها لمجيء الحال من النكرة في الفصيح كما في الأثر صلى النبي صلى الله عليه وسلم جالسا وصلى وراءه رجال قياما ويؤخذ من قول الشارح وهي لا تدخل عليه رد قول البيضاوي في بعض النسخ أن الألف واللام يدخلان عليها ويصحبها التنوين وهو غلط فاحش (قوله على ثلاث فرق) قال الدنوشري متعلق بحال محذوف والتقدير مستقرين على ثلاث فرق والاستعلاء مجازي (قوله ولم يحذف تنوينه الخ) عبارة المنادي وإنما نون إعرابه على اللغة المشهورة مع أن حقه منع الصرف للتأنيث والعلمية لأن تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة قال الشهاب القاسمي وقوله لأن تنوينه الخ هذا التوجيه يناسبه أنه ممنوع بالفعل من الصرف إذ لو كان غير ممنوع فلا حاجة إلى الاعتذار بذلك لأنه إذا لم يكن ممنوعا لم يرد أنه منون وإن فرض أن التنوين للتمكين حتى يحتاج إلى الاعتذار بذلك لأن التعبير بقوله مع أن حقه يشعر بأنه ليس ممنوعا بالفعل لكن قضية أن فيه العلمية والتأنيث أن يكون ممنوعا وقد يقال تركوا العمل بهذه القضية لأن إعرابه على اللغة المشهورة باعتبار أصله واستصحاب إعرابه ولا مانع باعتبار ذلك وهذا قضية قول التوضيح أن قوله تنورتها من أذرعات يروى بأوجه ثلاثة إذ لو كان ممنوعا على اللغة المشهورة لم يكن هناك أوجه ثلاثة إلا باعتبار مجرد كونه منونا على اللغة المشهورة وهو بعيد وقد يقال لا بعد في جعلها ثلاثة باعتبار ذلك فإنه على الوجه الثاني ممنوع من الصرف أيضا فليس الفرق بينه وبين الوجه الثالث إلا بالتنوين وعدمه إلا أنه على الوجه الثاني يكون الجر بالكسرة نيابة عن الفتحة وفي الوجه الثالث الإعراب بالفتحة والفارق بينهما أيضا كون الإعراب بالكسرة في الثاني وبالفتحة في الأول اه وقال في حواشي الحفيد وقد وجه الحفيد كلام من جره بالكسرة وترك تنوينه بقوله واعلم أنه قد اجتمع في عرفات حالة التسمية أمران أحدهما علة بمراعاة الآخر لأن جر ما لا ينصرف

كدريهمات (وحمل على هذا الجمع شيئان) أحدهما (أولات) وهو اسم جمع بمعنى ذوات لا واحد له من لفظه وواحده في المعنى ذات بمعنى صاحبة وأصله أولى بضم الهمزة وفتح اللام قلبت الياء ألفا ثم حذفت لاجتماعها مع الألف والتاء المزيدتين ووزنه فعات (نحو وإن كن أولات حمل) فأولات خبر كان وهو منصوب بالكسرة واسمها ضمير النسوة وهو النون المدغمة في نونها وأصل كن كون بضم الواو بعد النقل إلى باب فعل بضم العين فاستثقلت الضمة على الواو فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين (و) الثاني (ما سمي به من ذلك) الجمع ومما ألحق به (نحو رأيت عرفات) وهو علم لموضع الوقوف واستدل سيبويه على علميته بقولهم هذه عرفات مباركا فيها بنصب مباركا على الحال ولو كان نكرة لجرى عليه صفة وبأنه لو كان نكرة لدخلت عليه الألف واللام وهي لا تدخل عليه (وسكنت أذرعات) بكسر الراء قاله في الصحاح وزاد في القاموس وقد تفتح وفيه وفي تهذيب الأسماء واللغات النسبة إليها أذرعي بالفتح وهي جمع أذرعة وأذرعة جمع ذراع في لغة من ذكره قاله أبو الفتح الهمداني في اشتقاق البلدان (و) أذرعات (هي قرية من قرى الشام) وقال الجوهري موضع بالشام ولا منافاة بينهما واختلف العرب في كيفية إعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق (فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية) ولم يحذف تنوينه لأنه في الأصل للمقابلة فاستصحب بعد التسمية (وبعضهم)

يعرب به على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع (ويترك تنوين ذلك) مراعاة للعلمية والتأنيث (وبعضهم يعرب به إعراب ما لا ينصرف) فيترك تنوينه ويجره بالفتحة مراعاة للتسمية فالأول راعى الجمعية فقط والأخير راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الأمرين فراعى الجمعية بحمل نصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه وهذا المسلك يشبه تداخل اللغتين فإنه أخذ من الأول النصب بالكسرة ومن الأخير حذف التنوين فتحصل في المسئلة ثلاثة أوجه (ورووا بالأوجه الثلاثة قوله) وهو امرؤ القيس الكندي في محبوبته (تنورتها من أذرعات وأهلها ♦ بيثرب أدنى دارها نظر عالي) الرواية بجر أذرعات بالكسرة مع التنوين وتركه وبالفتحة بلا تنوين ومعنى تنورتها نظرت إلى نارها بقلبي من أذرعات وأنا بالشام وأهلها بيثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم سميت باسم الذي نزلها من العماليق وهو يثرب بن عبيد وفي السنة منع إطلاق هذا الاسم عليها لأنه من مادة التثريب وأما قوله تعالى يا أهل يثرب فحكاية عمن قاله من المنافقين وإلى هذا الباب الإشارة بقول النظم:

وما بتاء وألف قد جمعا ♦ يكسر في الجر وفي النصب معا
كذا أولات والذي اسما قد جعل ♦ كأذرعات فيه ذا أيضا قبل

﴿ الباب الخامس ﴾

من أبواب النيابة (ما لا ينصرف) أي ما لا يدخله تنوين الصرف (وهو ما فيه علتان) فرعيتان (من)

محمول على نصبه ونصب جمع المؤنث السالم محمول على جره فإن راعينا الجمع اتبعنا نصبه جره وإن راعينا ما لا ينصرف جعلنا جره محمولا على نصبه فراعى هذا البعض كل واحد منهما بحسب الإمكان لحذف التنوين وإن لم يكن تنوين صرف إلا أنه مشبه له في الصورة مراعاة لما لا ينصرف وأعربه في حالة النصب بالكسر مراعاة لجمع المؤنث السالم فعلم أنه عند هؤلاء البعض ممنوع من الصرف ولا ينافي ذلك قول المصنف عقب هذا وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف لأنه إنما أفهم أن البعض الأول لا يعربه إعراب ما لا ينصرف بل يعربه إعراب أصله وهو الجمع بالألف والتاء ولم يفهم أن البعض الأول لا يمنعه الصرف أي لا يعده من الممنوع الصرف كما قد يتوهم قبل التأمل من عبارة المصنف والحاصل أن ما سمي به ممنوع من الصرف مطلقا لوجود العلتين فيه وفيه مع ذلك ثلاثة أوجه إعرابه إعراب الجمع مع إثبات تنوينه لأنه ليس تنوين الصرف حتى يحذف بل تنوين المقابلة وإعرابه إعراب الجمع مع حذف التنوين وإن لم يكن تنوين الصرف لأنه يشبه تنوين الصرف وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مع حذف التنوين فليتأمل أهو من خطه نقلت (قوله يعرب به على ما كان عليه) قال الدنوشري الظاهر أنه ضمن يعرب به معنى يبقيه فعداه بعلى (قوله وبعضهم يعربه إعراب ما لا ينصرف) أي للعلمية والتأنيث قال ابن عصفور في شرح الجمل ونازع في ذلك المبرد محتجا بأن التاء للجمع فهي كالواو وكالياء فلا ينبغي أن يمنع الصرف وإنما الوجه أن يعرب بالضمة والكسرة كما كان ويزول عنه التنوين لزوال المقابلة لزوال الجمعية قلنا هذا الذي ينبغي أن لا يجوز إذ لا وجه له حينئذ لنصبه بالكسرة ولا لعدم تنوينه إذ لم يمنع الصرف والتاء للتأنيث قطعاً وكونها تدل على الجمعية لا يخرجها عن ذلك ومن روى تنورتها من أذرعات فهو مخطئ قال المصنف بعد أن نقل هذا الكلام وتلخص أن ابن مالك نقل تسهيله بين القولين وجعل الراجح مرجوحا وبالعكس وقال الزمخشري في فإذا أفضتم من عرفات ♦ إن قيل لم لا امتنع الصرف وفيه التعريف والتأنيث فالجواب إنه لا يكون تأنيثها بالتاء التي في لفظها لأنها ليست للتأنيث وإنما هي والألف قبلها علامة جمع المؤنث ولا يصح تقدير التاء فيها لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها كما لا يقدر تاء التأنيث في بنت لأن التاء التي هي بدل من واو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فأبت تقديرها وقال ابن الخباز الدليل على أن تنوين مسلمات تنوين مقابلة لا تنوين صرف تنوين عرفات في التنزيل مع أنه قد اجتمع فيه العلمية والتأنيث ودليل ذلك قولهم هذه عرفات مباركا فيها فأشير إليها إشارة المؤنث وجاءت الحال منها واستصحب الزمخشري تأنيثها وليس بشيء لأنه لا يتقاصر عن تأنيث دمشق ومصر ونحوهما (قوله أدنى دارها نظر عالي) قال الدنوشري ينظر ما معنى ذلك وما وجه الإخبار عن قوله أدنى دارها بقوله نظر عالي وينظر معنى البيت من شواهد العيني وقوله وأهلها بيثرب كناية عنها أي هي بيثرب مع أهلها ثم ظهر أن المراد أدنى دارها أي المكان الذي يقرب من دارها صاحب نظر عال أي الرائي منه إذا أراد أن ينظر إلى دارها فلا بد أن ينظر من محل عال فكيف من هو بأذرعات فالإخبار بالمصدر عن أدنى على حذف مضاف تقديره ذو نظر انتهى وقال الزرقاني أدنى دارها كلام إضافي مبتدأ وقوله نظر عالي خبره وأراد أن القريب من دارها بعيد فكيف بها ودونها نظر عال أي مرتفع انتهى وهذا مأخوذ من العيني ولا بد من حذف المضاف أي ذو نظر ليصح الحمل (قوله وأنا بالشام) أي لكوني بأذرعات وليس المراد بالشام دمشق بخصوصها بل المراد بها الإقليم الشامل لأذرعات ﴿ الباب الخامس ﴾ (قوله وهو ما فيه علتان) قال الدنوشري إنما اكتفوا بعلة واحدة في بناء الاسم وهي مشابهة الحرف من وجه واحد لأن مشابهة الاسم للفعل غير ظاهرة ولا قوية بخلاف مشابهة الاسم للحرف فإنها ظاهرة

قال (تسع) جمعها ابن النحاس في قوله :

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ... ركب وزد عجمه فالوصف قد كملا

وسيأتي شرح ذلك في باب معقود له والذي يخصه هنا أنه متى اجتمع في اسم علتان منها (كأحسن) فإن فيه الصفة ووزن الفعل (أو واحدة منها تقوم مقامهما) في منع الصرف (كمساجد وصحراء) فإن صيغة منتهى الجموع بمنزلة جمعين والتأنيث بالألف بمنزلة تاء التأنيث فكل من صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث قائم مقام علتين (فإن جره بالفتحة) نيابة عن الكسرة (نحو فحيوا بأحسن منها) ونحو اعتكفت في مساجد (إلا أن أضيف) لفظا (نحو في أحسن تقويم) وفي مساجد عائشة أو تقديرا نحو ابدأ بذا من أول في رواية من جر بالكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه ودخلته أل المعرفة كانت نحو وأنتم عاكفون في المساجد (أو موصولة) نحو قوله ومن الشافيات الحوائم بخفض الحوائم بالكسرة لدخول أل الموصولة عليه وهي جمع حائمة وأما الداخلة على الصفة المشبهة (كالأعمى والأصم) واليقظان

قوية انتهى وبهامش نسخته بخط كاتب الأصل اعلم أولا أن قول النحاة أن الشيء الفلاني علة لكذا لا يريدون به أنه موجب له بل المعنى أنه إذا حصل ذلك الشيء ينبغي أن يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشيء وذلك الحكم ويسمى ذلك الحكم في اصطلاح الأصوليين موجب العلة وإياه عنى المصنف بقوله وحكمه أن لا كسر ولا تنوين لأن سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم أيضا لكل واحد في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لأن كل واحد منهما جزء علة لا علة تامة إذ باجتماع الاثنين يحصل الحكم فالعلة التامة إذاً مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما مع حصول شرط كل واحدة منهما اه رضي مع إصلاح خلل فيه ويؤخذ من حكمه بأن كل واحد جزء علة لا علة مستقلة الجواب عما يقال أن جعل معلول العلتين الفرعية أشكل أن الفرعية تحصل بعلة واحدة وكانت الأخرى ضائعة وإن جعل معلولها منع الصرف أشكل أنه أمر واحد وتوارد العلتين على أمر واحد باطل وهذا الجواب باختيار الشق الثاني من الترديد ويجوز أن يختار الأول ويجاب بأن إحدى العلتين يكفي لحصول الفرعية بجهة واحدة والمطلوب ثبوت الفرعية بجهتين حتى يتحقق الشبه بالفعل والفرعية بجهتين لا تتحقق إلا بعلتين توجب إحداهما الفرعية بجهة والأخرى الفرعية بجهة أخرى أو ما يقوم مقامهما ويؤخذ من قوله مع حصول شرط كل واحدة منهما أن المراد بالفرعيتين الفرعيتان المعتبرتان فلا يرد على الحد نحو هند وسلاسل ومسلمات علم مؤنث فإنها منصرفات مع العلتين أو ما يقوم مقامهما لكن لم يعتبر إحداهما في هند لمعارضة خفة اللفظ لها ولا الجمعية في سلاسل للتناسب ولا التأنيث في مسلمات لما مر عن الزمخشري والمبرد أو رعاية لحالته الأصلية ويرد عليه أن أخذ الاعتبار العلتين في تعريف ما لا ينصرف يلزم الدور لتوقف معرفة الاعتبار على كون ما فيه علتان غير منصرف ثم إن نحو سلاسل وهندات غير منصرف على المختار ولهذا قيل أن الصرف في قول ابن الحاجب ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب بالمعنى اللغوي أي يجوز العدول به عن ذلك الحكم أو على حذف مضاف أي ويجوز جريان حكم صرفه وإنما يقال يجوز صرف ما لا ينصرف للضرورة مثلا إذا فسر ما لا ينصرف بما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين كما قاله النحاة فاندفع تنظير الرضي فيه بأن الصرف على قوله عبارة عن تعري الاسم عن السببين المعتبرين أو ما يقوم مقامهما وهو في حال الضرورة أو التناسب غير مجرد عنها فكان الواجب أن يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة أو التناسب بقي أن اللقاني قال حد غير المنصرف بما ذكر يؤخذ منه حد المنصرف بأنه الفاقد للعلتين والواحدة المذكورة وحد عدم الانصراف باشتمال الاسم على ذلك وحد الانصراف بعدم اشتماله عليه وفي الأخيرين تعريف العدم بالوجود وعكسه ويرد النقض بنحو نوح ولوط على طرد أولها وعكس ثانيهما وفيه مخالفة ما سيأتي من أن الصرف تنوين الأمكنية فتدبره انتهى ويمكن أن يجاب بأنه لا ضرر في تعريف العدم الخ في المفهومات الاعتبارية كما قيل بذلك في تعريف الاسم ولا نقض بعد ما تقرر من أن المراد علتان معتبرتان ولا مخالفة بين ما هنا وبين ما سيأتي لأن تنوين الأمكنية إنما يوجد عند الخلو من العلتين المعتبرتين أو ما يقوم مقامهما فليتأمل (قوله فإن جره بالفتحة) قال اللقاني منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بألف وتاء والملحق به على أنه معرب بإعراب أصله انتهى وقد يجاب بأن هذا ونحوه من الأعلام المحكية ولا يدخل في كلامه كما يدخل العلم المبني كسيبويه كما بيناه في حواشي الألفية وقال الدنوشري فإن قيل لم حمل الجر على النصب هنا ولم يحمل على غيره فالجواب أن المجرور والمنصوب فضلتان في الكلام فلما لم يكن بد من الحمل حمل أحدهما على الآخر كما في المثنى والمجموع وأن الفتحة إلى الكسرة أقرب من الضمة إليها حمل على الأقرب منه (قوله إلا أن أضيف) قال الدنوشري قال بعضهم أن فيه مفتوحة لأن المستثنى المتصل لا يكون جملة ويرد بأنه هنا منقطع فتكسر إن على أنه منقطع ولو فتحت انتهى وقال اللقاني هو استثناء متصل وتصحيحه أن الأمثلة المذكورة في الاستثناء بمنوعة من الصرف حين الإضافة ودخول اللام وهو كذلك (قوله ومن الشافيات الحوائم) بعض بيت للفرزدق وأوله : أتاتا بما قتل وما في دمائها ٭ شفاء .... يقول ليس الشفاء في الدماء التي نهرقها

بالسيوف وإنما هي الغائبات لأنه لولا ها لما سفكت الدماء (قوله لأنها حرف تعريف على الأصح) الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل أن اسم الفاعل أشبه بالفعل من الصفة المشبهة وفي كلام الشارح تنكيت على المصنف وأن تمثيله للموصولة بالداخلة على الصفة المشبهة مخالف الأصح وقد اعترض الحفيد على المصنف وأجاب بأنه يكفي لصحة التمثيل كونه صحيحا على قول (قوله مباركا شديدا) قال الزرقاني أي في حال كونه مباركا شديدا فكاهله فاعل بشديدا (قوله والكاهل ما بين الكتفين) قال الزرقاني قال الدماميني ويقال له الحارك وشدته بحيث يقوى على حمل تلك الأعباء كناية عن كفاية الممدوح للإمامة العظمى (قوله ثالثها الخ) هو ما اقتضاه كلام المصنف كما مر عن اللقاني اهـ

(الباب السادس) (قوله والأحسن أن تعد ستة) قال الدنوشري قد يقال الأولى أن تعد سبعة بزيادة الغائبتين فإن تفعلان صالح لهما وللمخاطبين والمخاطبتين قال بعضهم واختلف في الغائبتين إذا عبر عنهما بالضمير نحو هما تقومان وأردت امرأتين هل يؤنث الفعل حملا على المعنى ولأن الضمير بمنزلة الظاهر أو لا يؤنث الفعل نظرا للفظ الضمير إذ هو مذكر لفظا انتهى وهو غفلة عما صرحوا به في باب الفاعل أن الفعل إذا أسند إلى الضمير المؤنث وجب تأنيثه (فائدة) عد الأفعال ستة بناء على إدراج الغائبتين في المخاطبتين وإلا فهي سبعة كما عرفت ويصح أن تكون عشرة باعتبار كون الألف والواو حرفين أو ضميرين (٨٥) فني يفعلان بالتحتية اثنان وفي يفعلون بالتحتية أيضا اثنان وفي تفعلان بالفوقية أربعة تفعلان يا زيدان أو يا هندان والهندان تفعلان وتفعلان الهندان والتاسع والعاشر تفعلون وتفعلين بالفوقية فيهما ولا يكون الواو والياء فيهما إلا ضميرين وذكر المكودي أنها تكون ثمانية انتهى وأقول قوله قد يقال الأولى أن تعد سبعة الخ سبقه إليه الشهاب القاسمي والعجب من الشارح أنه صرح بالغائبتين بعد المخاطبتين فتشكيك بمطلهاستة (١). وأيضا قد عدها لنسخة سبعة الألف والواو فيها علامة وهي تفعلان الهندان بالتاء الفوقية فكان ينبغي التنبيه على ما في كلام الشارح من الحزازة وقوله وذكر المكودي الخ لم يبين وجهه وبيانه أنه ضم إلى الخمسة الأصلية التي الألف والواو فيها ضمائر بقطع النظر عن المخاطبتين والغائبتين ثلاثة تكون فيها الألف والواو علامات الصورتان اللتان ذكرهما الشارح والصورة التي تركها والعجب للمكودي حيث ذكر الصورة التي تركها الشارح والألف فيها علامة ولم يذكر عكسها في اللفظ بالتقديم والتأخير مع أن الألف فيه ضمير والأصل في هذه الأمثلة كون الألف والواو ضميرين فتأمل (قوله وهي كل فعل الخ) قال اللقاني التعريف للماهية وكل للأفراد وأيضا كل تفهم أن كل واحد منها هو الخمسة وهذا الأخير مبني قوله في عبارة أخرى فيه تصدير الحد بكل وهو مخل بصدق الحد على المحدود الذي هو الأمثلة الخمسة انتهى وقال الدنوشري بعد الاعتراض بالوجه الأول من كلامه الأول والجواب أن التعريف ما بعد كل وفائدة الإتيان بها التصريح بأن الحد مطرد منعكس من أول الأمر وفي شرح الجامي في التوابع كلام يتعلق بالمسئلة لا بأس بمراجعته انتهى ويمكن أن يجاب بذلك عن الثاني وعبارة الجامي التي أشار إليها عند قول ابن الحاجب التوابع كل ثان الخ ثم إن لفظة كل ههنا ليست في موضعها لأن التعريف إنما يكون للجنس وبالجنس لا للأفراد وبالأفراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة

فإنها حرف تعريف على الأصح كما في المغني وغيره لا موصولة أو زائدة كقوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا • شديدا بأعباء الخلافة كاهله

بخفض اليزيد لدخول أل الزائدة عليه بناء على أنه باق على علميته ويحتمل أن يكون قدر فيه الشيوع فصار نكرة ثم أدخل عليه أل التعريف كما قال الموضح في شرح القطر وعلى هذا لا شاهد فيه وهذا البيت لابن ميادة الرماح يمدح به الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان من بني أمية والأعباء جمع عبء بكسر العين المهملة وسكون الموحدة وفي آخره همزة كل ثقل بكسر المثلثة وسكون القاف وأراد به أمور الخلافة الشاقة والكاهل ما بين الكتفين والمعنى أبصرته شديدا كاهله بحمل أثقال الخلافة وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله

وجر بالفتحة ما لا ينصرف • ما لم يضف أو يك بعد أل ردف

وإذا دخله أل أو أضيف وجر بالكسرة هل يعود منصرفا أو لا أقوال ثالثها إن كانت العلتان باقيتين فيه فهو باق على منع صرفه وإلا صرف وهو المختار

(الباب السادس)

من أبواب النيابة (الأمثلة الخمسة) سميت بذلك لأنها ليست أفعالا بأعيانها كما أن الأسماء الستة أسماء بأعيانها وإنما هي أمثلة يكنى بها عن كل فعل كان بمنزلتها وسميت خمسة على إدراج المخاطبتين تحت المخاطبين والأحسن أن تعد ستة قاله الموضح في شرح اللمحة (وهي كل فعل مضارع اتصل به ألف اثنين) بالتاء للمخاطبين (نحو تفعلان) يا زيدان أو للمخاطبتين نحو تفعلان يا هندان أو الغائبتين نحو الهندان تفعلان (و) بالياء للغائبين نحو الزيدان (يفعلان أو واو جمع) بالتاء للمخاطبين (نحو) أنتم (تفعلون و) بالياء

(١) قول المحشي وأيضا قد عدها الخ حرر هذه العبارة فلعلها غير ظاهرة اهـ

لكنه لما دخل كل عليه أفاد صدق المحدود على كل أفراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيما العدم ذكره غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع بكون جهة جمعه ومنعه كالمنصوص عليه (قوله فإن رفعها الخ) قال اللقانى منقوض بالأمثلة المقرونة بنون التوكيد فإن إعرابها بالحركات مقدرة كما أشار إليه الموضح فيما سيأتى بقوله فإنه معرب معها تقديرا وصرح به الرضى على ما سبق انتهى ونقل بعض الأفاضل أن الحراوى أجاب بأن ما ذكره خلاف المشهور والمشهور أنه معرب بالنون المقدرة إذ الحروف تقدر كالحركات وسيأتى تصريح الشارح بذلك أول الفصل الآتى (قوله بثبوت النون) قال الدنوشرى أى بالنون الثابتة وإنما عبر بهذه العبارة لأجل المقابلة فى النصب والجزم بالحذف وجملة ولن تفعلوا معترضة بين الشرط والجزاء انتهى (تنبيه) هذه النون قال الرضى تكسر بعد الألف غالبا لأن الساكن إذا حرك فالكسر أولى وقرئ فى الشواذ أتعداننى بفتحها وتفتح بعد الواو والياء حملا على نون الجمع فى الاسم انتهى وقال أبو حيان إنما حركت لالتقاء الساكنين وكانت بعد الواو والياء فتحة تشبيها بنون الجمع وكسرت مع الألف تشبيها بنون التثنية (قوله وجزمها ونصبها بحذفها) قال الدنوشرى وقد تحذف النون بغير ناصب ولا جازم كقوله أبيت أسرى وتبيتى تدلكى • شعرك بالعنبر والمسك الذكى (٨٦) وإنما حذفت لأنها فرع عن الضمة والضمة تحذف تخفيفا فى بارئكم وينصركم وما يشعركم فلو لم تحذف النون مع أنها فرع لكانت آمنة من حذف لم يأمن منه الأصل صرح بذلك النووى فى كتاب له سماه رؤس المسائل انتهى وقال المصنف فى الحواشى وقد تحذف تخفيفا وذلك على ضربين واجب لنون التوكيد نحو ولا يصدنك عن آيات الله وإما ترين وإما يبلغن عندك وجائز وهو ضربان كثير وذلك لنون الوقاية نحو أفغير الله تأمرونى فيمن قرأ بالتخفيف وقليل وهو فيما عدا ذلك نحو لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا انتهى وقوله لنون الوقاية أى بناء على أن المحذوف نون الرفع لا نون الوقاية وهو الأصح كما يأتى (قوله لأنها شبيهة بالواو) عبارة المصنف فى الحواشى لأن النون شديدة الشبه بحروف العلة الواو والياء والألف ولهذا تدغم فى الواو والياء وزيدت ساكنة ثالثة فى نحو حبنقل كما زيدت واو فدوكس وياء سميدع وألف عذافر وأبدلت منها الألف فى نحو رأيت زيدا وحذفت فى نحو قل هو الله أحد الله الصمد (قوله وحملوا تفعلان الخ) الحامل له على الحمل فى تفعلان تخصيصه جعل علامة رفع الجمع الواو والمناسب لما قاله أولا أن يزيد وعلامة الرفع فى الزيدان الألف وأنه لا يمكن ذلك فى يفعلان لأنه يؤدى إلى اجتماع ألفين وعبارة الرضى لما اشتغل محل الإعراب وهو اللام بالحركة المناسبة لحرف العلة لم يمكن دوران الإعراب عليه ولم يكن فيه علة البناء حتى يمنع الإعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع لمشابهته فى الغنة للواو وخص هذا الإبدال بهذا النوع دون يدعو ويرمى ويخشى والقاضى والفتى ليكون هذا النوع كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون وحمل الياء فى تفعلين على أخويه (قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال) قال الدنوشرى يجوز أن يكون مظنة فيه هو اسم كان وهنا خبرها ولا إشكال فى ذلك ويجوز أن يكون هنا هو الاسم وهو المطابق للمقام لأن القصد الإخبار عن هذا المكان بأنه مظنة سؤال لكن يلزم على هذا الوجه خروج هنا عن النصب على الظرفية اللازمة له .

للغائبين نحو هم (يفعلون أو ياء مخاطبة نحو) أنت (تفعلين) ولا فرق بين أن تكون الألف والواو ضميرين كما تقدم أو علامتين كيفعلان الزيدان ويفعلون الزيدون فى لغة طيئ (فإن رفعها بثبوت النون وجزمها ونصبها بحذفها نحو فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) الأول جازم ومجزوم والثانى ناصب ومنصوب وقدم الجزم على النصب لأن النصب محمول على الجزم كما حمل النصب على الجر فى المثنى والمجموع على حده لأن الجزم نظير الجر فى الاختصاص فيفعلان كالزيدان ويفعلون كالزيدون وتفعلين كالزيدين فى مطلق الحركات والسكنات وقد جعلوا علامة الرفع فى الزيدون الواو ولا يمكنهم ذلك فى يفعلون لأنه يؤدى إلى اجتماع واوين فجعلوا النون علامة للرفع لأنها شبيهة بالواو من حيث الغنة ثم حذفوها لأجل الجازم ثم حملوا النصب عليه كما فعلوا ذلك فى نظيره من الأسماء وحملوا تفعلان وتفعلين على يفعلون ولما كان ههنا مظنة سؤال وهو أن يقال إنك قلت إن المضارع المتصل به واو الجماعة ينصب بحذف النون ويعفون من قوله تعالى إلا أن يعفون منصوب بأن والنون لم تحذف فأشار إلى جوابه بقوله (وأما إلا أن يعفون فالواو لام الكلمة) لا ضمير الجماعة وهى واو عفا يعفو (والنون ضمير النسوة) عائد على المطلقات لا نون الرفع (والفعل) معها (مبنى) على السكون لاتصاله بنون النسوة (مثل يتربصن) لا معرب (ووزنه يفعلن) فالعين فاؤه والفاء عينه والواو لامه وهذا (بخلاف قولك الرجال يعفون فالواو) فيه (ضمير) الجماعة (المذكرين) كالواو فى قولك يقومون وواو الفعل محذوفة (والنون علامة رفع) ووزنه يفعون (فتحذف) النون للجازم والناصب (نحو) لم تعفوا ولن تعفوا ونحو قوله فى التنزيل (وأن تعفوا أقرب للتقوى ووزنه تفعوا وأصله تعفووا) بواوين الأولى لام الكلمة والثانية واو الجماعة استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذفت الواو الأولى لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة وإلى هذا الباب أشار

الناظم بقوله

واجعل لنحو يفعلان النونا * رفعا وتدعين وتسألونا

* وحذفها للجزم والنصب سمه *

(الباب السابع)

من أبواب النيابة وهو خاتمتها (الفعل المضارع المعتل الآخر وهو ما آخره) حرف علة (ألف كيخشى أو ياء كيرمي أو واو كيدعو فإن جزمهن بحذف الآخر) نيابة عن السكون نحو لم يخش ولم يرم ولم يدع فالمحذوف من يخشى الألف والفتحة قبلها دليل عليها ومن يرمي الياء والكسرة قبلها دليل عليها ومن يدعو الواو والضمة قبلها دليل عليها ثم القول بأن علامة الجزم فيها حذف حرف العلة إنما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الألف في حالة النصب وعلل ذلك بأن الإعراب في الفعل فرع فلا حاجة لتقديره فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل إن وجد فضلة أزالها وإلا أخذ من قوى البدن وذهب سيبويه إلى تقدير الإعراب فيها فعلى سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف نفس حرف العلة وقول الناظم واحذف جازما * للاثنين يحتمل المذهبين ثم استشعر اعتراضا بأن أحرف العلة قد ثبتت مع الجازم فأشار إلى جوابه بقوله (فأما قوله :

إذا العجوز غضبت فطلق * ولا ترضاها ولا تملق

وقوله : هجوت زبان ثم جئت معتذرا * من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وقوله وهو قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنباء تنمي * بما لاقت لبون بني زياد

فضرورة) فيهن حيث أثبت أحرف العلة الثلاثة مع الجازم وقيل هذه الأحرف إشباع والحروف الأصلية محذوفة للجازم وقيل هذه الأحرف أصلية بناء على قول من يجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة ويقر حرف العلة على حاله والأنباء جمع نبأ وهو الخبر وتنمي بفتح التاء المثناة من فوق من نميت الحديث يقال بالتخفيف إذا بلغته على وجه الإصلاح وبالتشديد إذا كان على وجه الإفساد واللبون الناقة ذات اللبن ويروى

(الباب السابع) في تقديم هذا الباب على الفصل الذي بعده عكس ما فعل الناظم إشارة إلى الاعتراض عليه لأنه فصل بين النظائر وهي أبواب النيابة (قوله المعتل) قال الدنوشري عبر به دون المعل لأن المدار كون على آخره حرف علة سواء أعل كيخشى أو لم يعل كيدعو ويرمي وقوله ما آخره أحسن من قول غيره ما في آخره (قوله فإن جزمهن بحذف الخ) لو حذف الباء لكان أحسن وقد يقال أن الباء للتصوير أي فإن جزمهن يصور بحذف الآخر (قوله ومن تابعه الخ) قال الدنوشري المفاعلة هنا ليست على بابها بل المراد تبعه فهو بمعنى أصل الفعل (قوله فلا حاجة لتقديره) قال الدنوشري الظاهر أنه حينئذ مبني وقال بعضهم معرب ولا إعراب له وهو لا يكاد يفهم انتهى وكونه مبنيا بعيدا جدا والأقرب أنه معرب بنفس الحروف كما يرشد إليه قولهم أن الجازم يحذف علامة الرفع (قوله فعلى قول سيبويه) قال الدنوشري الجار وهو على متعلق بمحذوف تقديره فيقال أو تقديره حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ودل على هذا الحذف جواب لما ولا يصح أن يعمل ما بعد لما لأن لها الصدر (قوله يحتمل المذهبين) قال الدنوشري قال بعضهم ويمكن أن يجري كلام المصنف على كل قول بأن يقال لما كانت الحركات مقدرة في بعض الأحوال وجد الجازم حروفا تشبه الحركات وهي حروف العلة فحذفها فلا يتعين أن لا يكون هذا الكلام على قول ابن السراج لجواز أن يوجه قول سيبويه بما ذكر (قوله إذا العجوز غضبت) قال الدنوشري بعده واحد لأخرى ذات دل مؤنق * لينة اللمس كلمس الخرنق الخرنق بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء ولد الأرنب والدل بفتح الدال وتشديد اللام الغنج ومثله الدلال والمونق بكسر النون من آنق يؤنق من الأنق بفتحتين وهو الإعجاب وقيل أن لا نافية وليست بجازمة والواو للحال والتقدير فطلقها غير مترض عنها وقال ابن جني وقد جاءت على الوجه الأعرف ولا ترضها وحذف إحدى التاءين من ترضى ومن تملق (قوله حيث أثبت أحرف العلة) الإعراب حينئذ مقدور وذلك ظاهر على مذهب سيبويه ويكون السكون مقدرا على أحرف العلة الثابتة على القول الأول والثالث والمحذوفة على الثاني وأما على مذهب ابن السراج وابن مالك والمصنف فإنما يظهر تقدير الإعراب وهو حذف الحروف على الثاني لا على الأول والثالث إذ كيف يقدر مع وجودها والقول بأن الإعراب لفظي متعذر لوجود الحروف والظاهر إهمال الجازم ولشيخ مشايخنا الشنواني في ذلك كلام غير محرر كتبه بهامش الأشموني وأظنه ذكره في الحواشي (قوله وقيل هذه الأحرف) اشباع هذا لا يقابل القول بأنه ضرورة وإنما يقابل القول بأنه لغة المشار إليه بقوله وقيل هذه الأحرف الخ إلا أن يقال القائل بالضرورة اختلف هل هذه الحروف نفسها ثابتة أو محذوفة وهذه إشباع للضرورة (قوله وتنمي بفتح التاء) قال اللقاني وتنمي بمعنى تزيد يقال نمى الشيء ينمي إذا زاد

(قوله كافي يأمركم) قال الدنوشري هو متعلق بمطلق التسكين لأنه ليس في يأمركم توالي أربع متحركات (قوله ويجرون المنفصل مجرى المتصل) قد عقد ابن جني في الخصائص بابا لإجراء المتصل مجرى المنفصل وإجراء المنفصل مجرى المتصل وذكر ذلك السيوطي في الأشباه والنظائر فمن الأول نحو اقتتل القوم واشتتموا فهذا شبيه وجمل لك وهو أحسن من قوله الحمد لله العلي الأجلل وبابه لأن ذلك إنما يظهر مثله ضرورة وإظهار نحو اقتتل واشتتم مستحسن ومن غير ضرورة ومن الثاني ما ذكره الشارح وقولهم هاء الله أجري مجرى دابة وشابة وكذلك قراءة من قرأ ولا تناجوا (٨٨) وحتى إذا اداركوا فيها قال ابن جني ونحو من هذا التخفيف قولهم في المرأة والكمأة إذا خففت الهمزة المراة والكماة وكنت ذاكرت الشيخ أبا علي بهذا يضع عشرة سنة فقال هذا إنما يجوز في المنفصل قلت له فأنت أبدا تكرر ذكر إجرائهم المنفصل مجرى المتصل فلم يرد شيأ قال وهذا الباب فيه ما يحسن ويقاس وفيه ما لا يحسن ولا يقاس ولكل وجه قال السيوطي وخرج على إجراء المنفصل مجرى المتصل قراءة ألم تر إلى الملا من بني إسرائيل بسكون الراء (قوله ولا واغل) قال الزرقاني الواغل هو الداخل على القوم في شرابهم فيشرب معهم من غير أن يدعى إليه ويسمى ما يشربه وغلا بالسكون وأصل المادة وغل الرجل يغل وغلا دخل في الشجر وتوارى فيه والمراد الإخبار عن نفسه بأنه يشرب بلا إثم من الله ولا لوم من الناس (قوله بنية الوقف) قال اللقاني فيه ضعف من جهة تقدير الوقف على الشرط دون الجزاء إختيارا وقد يجاب بأن الضعف هو الوقف على ذلك لا تقديره قال الشهاب هذا ليس شرطا بل صلة إلا أن يقال في معنى الشرط تأمل (قوله فهو ما إذا كان أصليا) قال الدنوشري مراده بالأصلي ما ليس بدلا من همزة وإن كان بدلا من ياء كيخشى إذ الألف لا تكون أصلا أبدا (قوله فهو إبدال قياسي) قال الدنوشري أنظر لو كان سكونها للوقف هل يكون قياسيا كسكونها للجازم أولا والأول أولى لأن ذلك لا يتقيد بالجازم كراس وبئر وسؤر إلى غير ذلك (قوله وإبدال الهمز الخ) إيضاح لكلام الموضح غير محتاج إليه (قوله ويمتنع حينئذ) الظاهر كما لا يخفى أن الإعراب حينئذ مقدر والظاهر أن السكون حينئذ مقدر على الهمزة دون الألف عكس ما يأتي ولم يتعرض لذلك الدنوشري هنا

قلوص بفتح القاف وضم اللام الناقة الشابة بدل لبون وبنو زياد الربيع بن زياد وإخوته وفاعل يأتيك مضمر وبما لاقت متعلق بتمنى لقربه ويجوز أن يكون ما لاقت فاعل يأتيك والباء زائدة في الفاعل مثلها في كفى بالله شهيدا (وأما قوله تعالى إنه من يتق ويصبر) بإثبات الياء من يتق وتسكين يصبر (في قراءة قنبل) عن ابن كثير فاختلف في تخريجه (فقيل من موصولة) لا شرطية ويتق مرفوع لا مجزوم (وتسكين يصبر) مع أنه معطوف على مرفوع (إما لتوالي الحركات الباء) الموحدة (والراء) من يصبر (والفاء والهمزة) من فإن كافي يأمر بإسكان الراء تنزيلا للكلمتين بل الثلاث منزلة الكلمة الواحدة وهم يكرهون توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وإما على تنزيل برف من يصبر فإن منزلة بناء على فعل بكسر الفاء وضم العين فسكن لأنه بناء مهمل وهم يخففون مضموم العين إذا كان مستعملا فما بالك بالمهمل ويجرون المنفصل مجرى المتصل قال امرؤ القيس

فاليوم أشرب غير مستحقب * إثما من الله ولا واغل

فنزل رب غ من أشرب غير منزلة عضد وسكن الباء كما سكن عضد (وأما على أنه) أي قنبلا (وصل بنية الوقف) كقراءة الحسن البصري ولا تمنن تستكثر بتسكين تستكثر مع أنه مرفوع بإجماع السبعة وكقراءة نافع محياي ومماتي بسكون ياء محياي وصلا (وأما على العطف على المعنى لأن من الموصولة بمعنى) من (الشرطية لعمومها وإبهامها) ولكون مدخولها مستقبلا سببيا لما بعده ولهذا دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب قاله الفارسي فلذلك صح العطف بالجزم على الصلة كما يعطف على الشرط وقيل من شرطية والياء في يتقي إما لإشباع فلام الفعل حذفت للجازم وإما على إجراء المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة ولم يستتبع حذفها حذف حرف العلة * (تنبيه) * ما مر من حذف حرف العلة للجازم فهو ما إذا كان أصليا فأما (إذا كان حرف العلة) عارضا بأن كان (بدلا من همزة) مفتوح ما قبلها (كيقرا) مضارع قرأ (و) مكسور ما قبلها نحو (يقرئ) مضارع اقرأ (و) مضموم ما قبلها نحو (يوضؤ) مضارع وضؤ بضم الضاد بمعنى حسن وجمل (فإن كان الإبدال) للهمزة (بعد دخول الجازم) على المضارع (فهو إبدال قياسي) لكون الهمزة ساكنة لحذف حركتها بالجازم وإبدال الهمز الساكن من جنس حركة ما قبله قياسي (ويمتنع حينئذ) أي حين إذ أبدل بعد دخول الجازم (الحذف) للحرف المبدل من الهمزة (لاستيفاء الجازم مقتضاه) وهو حذف الحركة التي كانت موجودة قبل الإبدال فلا يحذف شيأ آخر (وإن كان) الابدال (قبله) أي قبل دخول الجازم (فهو إبدال شاذ) لكون الهمزة متحركة فهي متعاصية بالحركة عن الإبدال وإبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبله شاذ (ويجوز) حينئذ (مع) دخول (الجازم الإثبات) للحرف المبدل (والحذف) له (بناء على قول الاعتداد بالعارض) ولو الإبدال

(قوله وعلى القول بعدم الاعتداد الخ) قال الدنوشرى الإعراب حينئذ مقدر كما أسلفه الشارح فى فصل تعريف الإعراب لكن هل يقال إن السكون مقدر على الألف أو الهمزة المقلوبة ألفاً مثلا انتهى والأظهر الأول بل لا وجه للثانى (فصل) (قوله تقدر الواو الخ) قال الدنوشرى كان من حقه أن يؤخر هذا عن كلام المصنف لأن تقدير الحركات أصل لتقدير الحروف ولأن الشارح وظيفته أن يتمم ما أخل بذكره المصنف والتتمة تكون بعد المتمم وقد يجاب بأنه إنما قدمه على كلام المصنف لطول الكلام عليه وقصر ما ذكره الشارح وبأن الإعراب بالحروف أقوى من الإعراب بالحركات وإن كانت الحركات هى الأصل فى الإعراب فقدم الشارح المتعلق بالأقوى (قوله نحو جاء مسلمى) قال الدنوشرى قال النجم سعيد . فإن قيل هلا كانت الياء المنقلبة عن الواو علامة للرفع كما كانت علامة الجمع . أجيب بأن الواو للجمع علامة من حيث أنها حرف علة وهو باق وعلامة الرفع من حيث خصوصيتها ولم تبق انتهى من التكميل من هامش نسخته بخط كاتب الأصل قال بعضهم جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى كلمة أولها ساكن كان إعرابه تقديريا فى الأحوال الثلاثة نحو جاءنى صالحو القوم ومررت بصالحى القوم وكذا المثنى فى الرفع فقط تقول جاءنى غلاما الرجل ولعل الشارح لم يلتفت إلى ذلك لأنه أمر عارض بواسطة كلمة مستقلة وأما المضاف لياء المتكلم فإنه لعدم استقلاله بمنزلة اللازم (قوله المعتل) قال الدنوشرى لو حذفه لكان أولى لأن الصحيح كذلك وقيد بقوله الثقيلة لأجل الألف وإلا فالخفيفة مع الواو والياء كذلك (قوله وتقدر الحركات الثلاث الخ والضمة والكسرة الخ) قال الدنوشرى هو فيما ينصرف أما ما لا ينصرف كموسى فيقدر فيه الضمة والفتحة أصالة (٨٩) أو نائبة عن الكسرة إلا إن أضيف كموسى بنى إسرائيل فيقدر فيه الكسرة أيضا وكذا قوله والضمة والكسرة الخ هو أيضا فيما ينصرف وأما غيره كجوار فالمقدر فيه الضمة والفتحة نائبة إلا إن أضيف كجوارى الأمير فيقدر فيه الكسرة أيضا لكن يصدق حينئذ أنه يقدر فيه الحركات الثلاث فى الجملة فى الموضعين انتهى لقانى . وما ذكره فى الأول مذهب الجمهور

هنا (وعدمه) أى عدم الاعتداد بعروض الإبدال فعلى القول بالاعتداد بعروض الإبدال يحذف حرف العلة للجازم لأن حرف العلة على هذا القول معتد به ومنزل منزلة الحرف الأصلى وعلى القول بعدم الاعتداد بعروض الإبدال يثبت حرف العلة لأنه لا يحذف للجازم إلا الحرف الأصلى لا العارض (و) عدم الاعتداد بالعارض (هو الأكثر) فى كلامهم وعليه الأكثرون ففى كلامه لف ونشر غير مرتب لأن الاعتداد بالعارض علة للحذف وعدمه علة الإثبات وما ذكره من جواز الإثبات والحذف هو ما ذكره ابن عصفور وذهب غيره إلى أن الإبدال إذا كان قبل دخول الجازم فالحذف لذلك الحرف المبدل ممتنع لأن تسهيل الهمزة كتحقيقها :

(فصل) تقدر الواو رفعا فى جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى ياء المتكلم نحو جاء مسلمى والنون رفعا فى المضارع المعتل إذا أسند إلى واو الجماعة أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة وأكد بالنون الثقيلة نحو لتبلون لتبلوان لتبلين (وتقدر الحركات الثلاث) للتعذر (فى الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة) غير مهموزة (نحو الفتى) مما ألفه منقلبة عن ياء (والمصطفى) مما ألفه منقلبة عن واو وإن صورت فيهما الألف ياء نظرا إلى أصلها فى الأول ومجاوزتها الثلاثة فى الثانى (ويسمى) الاسم المعرب الذى آخره ألف لازمة (معتلا)

وخالف فى ذلك ابن فلاح كما هو مشهور والحاصل أنه إذا جعلت أل فى الاسم المعرب للاستغراق فإن أريد بالحركات الثلاث فى المقصور وبالضمة والكسرة فى المنقوص الأصل منها دون النائب فالكسرة لا تقدر فى غير المنصرف غير ما ذكر وإن أريد الأعم من الأصل والنائب فالحركات الثلاث فى الجملة تقدر فى النوعين كما بينه اللقانى فى قوله أخرى قال الشهاب والظاهر أن قول الألفية الإعراب فيه قدر جميعه أسلم من الاعتراض من كلام التوضيح لأنه يفسر الإعراب جميعه بالرفع والنصب والجر وذلك حاصل فى كل مقصور حتى ما لا ينصرف لأن نفس الفتحة نصب وجر فيه وإنما قوى الإشكال على التوضيح لتعبيره بالحركات الثلاث بخلاف الإعراب فإن النصب كما يكون فتحة كذلك الجر تأمل (قوله لازمة) قال الدنوشرى المراد باللزوم فى الألف والياء لزوم وجودهما فى أحوال الإعراب كلها لفظا كالفتى أو تقديرا كفتى لكنه يخرج بخروج ما فيه الألف والياء العارضتان بسبب انقلابهما عن همزة كالمقرا وكالمقرئ اسم مفعول وفاعل من اقرأ فإن التقدير المذكور موجود فيهما مع عدم اللزوم لجواز النطق بالهمزة التى هى الأصل لقانى انتهى وقال الشهاب القاسمى أقول يمكن أن يجاب بأن لزوم وجودهما لفظا أو تقديراً ولو باعتبار ذلك الاستعمال الذى باعتباره وجدت الألف فتدخل الألف والياء العارضة بسبب الإبدال لأنها باعتبار ذلك الاستعمال وهو الإبدال لازمة وإن لم تكن لازمة من حيث هى أو باعتبار الأصل أو فى الجملة وإيضاح ذلك أن المقرا اسم مفعول استعمالين أحدهما الهمزة والثانى إبدالها ألفا فباعتبار الاستعمال الأول لو ملاحظته تكون الألف لازمة وإلا انتفى الإبدال فلا يكون تغييراً ملاحظا وإن كانت فى حد ذاتها ليست لازمة لجواز العدول عن ذلك الاستعمال إلى استعمال آخر وهذا بخلاف الألف فى رأيت أخاك فإنها باعتبار هذا الاستعمال الذى

وقعت بسببه وهو الإعراب بالحروف ليست لازمة إنها وذلك الاستعمال اسقط في ذهن النصب فتأمل (قوله لكونه قصر الخ) عبارة الرضي وسمي نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود ولكونه ممنوعا عن مطلق الحركات والقصر المنع والاول أولى لأنه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وإن كان ممنوعا من الحركات الإعرابية أيضا هذا مع أنه لا يجب اطراد وأيضا مذهب النحاة أيضا أن نحو غلامي مبني والمقصور من ألقاب المعرب كذا (٩٠) بهامش نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل (قوله وخرج الخ) قال الدنوشري اقتصر المصنف

لكون آخره حرف علة و(مقصورا) لكونه قصر عن ظهور الحركات فيه والقصر المنع أو لكونه منع المد والمقصور يقابله الممدود فلهذا لا يسمى نحو يسعى مقصورا وإن كان ممنوعا من ظهور الحركات فيه لأنه ليس في الأفعال ممدود تقول جاء الفتى والمصطفى ورأيت الفتى والمصطفى ومررت بالفتى والمصطفى بلفظ واحد في الأحوال الثلاثة والتقدير مختلف فتقدر في الرفع الضمة وفي النصب الفتحة وفي الجر الكسرة في الألف إن قلنا بمقارنة الإعراب لآخر المعرب وهو الأصح وإلا فبعدها وموجب هذا التقدير أن ذات الألف لا تقبل الحركة (و) تقدر (الضمة والكسرة) فقط في الاسم المعرب الذي آخره (ياء لازمة) في الأحوال الثلاثة (مكسور ماقبلها نحو المرتقي) من مزيد الثلاثي (والقاضي) من الثلاثي ويسمى الاسم المذكور (معتلا) لكون آخره حرف علة و(منقوصا) لأنه نقص منه بعض الحركات وظهر فيه بعضها أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين نحو مرتق وقاض والحذف نقص وكلا التعليلين لا يخلو عن نظر أما الأول فلأن نحو يدعو ويرمي نقص منه بعض الحركات وهو يسمى منقوصا وأما الثاني فلأن نحو الفتى حذف لامه لأجل التنوين ولا يسمى منقوصا (وخرج بذكر الاسم) في حد المقصور الفعل (نحو يخشى) والحرف نحو على مما في آخره ألف لازمة (و) في حد المنقوص الفعل نحو (يرمي) والحرف نحو في مما آخره ياء لازمة وخرج المعرب في حديهما المبني نحو ذا وتاو الذي والتي (و) خرج (بذكر اللزوم) في الألف (نحو رأيت أباك و) الياء نحو (مررت بأخيك) فإنهما يتغيران بحسب الإعراب (و) خرج (باشتراط الكسرة) قبل الياء في حد المنقوص (نحو ظبي) مما آخره ياء قبلها ساكن صحيح (وكرسي) مما آخره ياء قبلها ساكن معتل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وسم معتلا من الأسماء ما * كالمصطفى والمرتقي مكارما

فالأول الإعراب فيه قدرا * جميعه وهو الذي قد قصرا والثاني منقوص

ثم قال * ورفعه ينوى كذا أيضا يجر * (وتقدر الضمة والفتحة في الفعل) المضارع (المعتل بالألف نحو هو يخشاها ولن يخشاها) فيخشى في الأول مرفوع وفي الثاني منصوب تقديرا فيهما ومثلهما متصلين بهاء الضمير ليوافق اللفظ بالألف الخط (و) تقدر (الضمة فقط في الفعل) المضارع (المعتل بالواو أو الياء نحو هو يدعو هو يرمي) فيدعو ويرمي مرفوعان بضمة مقدرة على الواو والياء وماذكره من تقدير الحركات في المعتل هو قول سيبويه ومتابعيه وقال ابن السراج ومن تابعه لا تقدير لأنا إنما قدرنا في الاسم لأن الإعراب فيه أصل فيجب المحافظة عليه وفي الفعل فرع فلا حاجة لتقديره والمعتمد الأول وعليه جرى في النظم فقال: وأي فعل آخر منه ألف * أو واو او ياء فمعتلا عرف

فالألف انو فيه غير الجزم

ثم قال * والرفع فيهما انو (وتظهر الفتحة) لخفتها (في الواو والياء) في الفعل وهو المنبه عليه في النظم بقوله * وأبد نصب ما كيدعو يرمي * وفي الياء في الاسم وهو المنبه عليه في النظم بقوله ونصبه ظهر (نحو إن القاضي لن يرمي ولن يغزو) وليس في العربية اسم متمكن معرب في آخره واو لازمة وقبلها ضمة

على إخراج نحو يخشى ويرمي لأنه محل التوهم لوجود التقدير فيه بالفعل وتمم الشارح لأنه وظيفته انتهى وقوله وتمم الشارح أي بذكر الحرف ولا إعراب له لا لفظا ولا تقديرا (قوله مما في آخره الخ) لو حذف في لكان أحسن كالفعل مرارا (قوله وتظهر الفتحة الخ قال الدنوشري ومن العرب من يسكن الياء في النصب قال الشاعر

ولو أن واش باليمامة داره * وداري بأعلى حضرموت اهتدى ليا

قال أبو العباس المبرد وهو من أحسن ضرورات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالة الرفع والجر اشموني اه وعلى هذا فتقدر الفتحة على الياء وتقدر أيضا عليها في المركب المزجي إذا كان آخر الجزء الأول ياء وأعرب إعراب المتضايفين نحو قالي قلا ومعد يكرب قال في الهمع بلا خلاف وهل لو قدر أن آخر الجزء الأول منه واو يكون كالياء الظاهر نعم بقي أن ألف لدى تقلب ياء نحو لديهم وعليه فهل تقدر الفتحة على الياء إذا نصب أو على الألف المنقلبة ياء الظاهر الثاني هربا من تخلف قاعدة ظهور الفتحة على الياء (قوله في الواو والياء) قال اللقاني لم يقل في الفعل المعتل كما قال فيما قبله ولا فيه بالضمير العائد عليه كما هو مقتضى الظاهر ليندرج فيه الياء من الاسم نحو القاضي ومن الفعل نحو لن يرمي وقد نبه على ذلك بالتمثيل اه وقد أشار الشارح إلى ذلك بقوله أولا في الفعل وثانيا في الاسم والله أعلم

﴿هذا باب النكرة والمعرفة﴾ قال العصام في حواشي الجامي أتى بهما معرفتين لكثرة ذكرهما فيما سبق معهودتين وكان كثرة احتياج المباحث المتقدمة إليهما داعية لتقدمهما (قوله اسما مصدرين) قال الدنوشري قال الحفيد النكرة والمعرفة مصدران في الأصل ثم نقلا وسمي بهما نوعان من الاسماء ويتأمل مع كلام الشارح اه ويمكن أن يكون كلام الحفيد بناء على أن نكرته بكسر الكاف مخففا وكلام الشارح على أن نكرته بفتح الكاف مشددا لكن في المصباح أن مصدر نكر كتعب إنكارا (قوله الاسم ضربان الخ) قضية هذا التقسيم أن أو مانعة خلو لا حقيقة لاجتماع التعريف والتنكير في الاسم الواحد كالمعرف بلا الجنس فإنه بحسب اللفظ معرفة وبحسب المعنى نكرة فالتعريف والتنكير اجتمعا هنا وإن كانا باعتبارين (قوله على الأصح) مقابل الأصح أن الخالي من التنوين واللام نحو ما ومن واسطة بينهما وقال الورقاني أشار بذلك إلى أن تقول الأقسام ثلاثة واعلم أن الثالث هو نحو صه منونا بناء على أنه واقع موقع لفظ الفعل كما يأتي فإنه لا يقبل أل ولا يقع موقع ما يقبلها فهو قسم لا معرفة ولا نكرة مع أنه يرد على حد المعرفة والنكرة كما لا يخفى اه وحصره الثالث فيما ذكره فيه نظر وقوله مع أنه يرد الخ لا يرد على حد المعرفة لصدقه عليه فلا يكون مانعا (قوله وهي الأصل) قال الدنوشري الضمير الأول للنكرة باعتبار معناها والثاني باعتبار لفظها الثاني اه ولعل مراده باعتبار معنى ماصدقها ولفظ ماصدقها كما لا يخفى (قوله بالنا) قال الدنوشري ينظر هل هو قيد أو لا وقد أسقطه فيما يأتي في قوله لحيوان مذكر عاقل (قوله ظهوره) قال الدنوشري بالتذكير وفي بعض النسخ ظهورها مراعاة لمعنى الشمس (قوله وبالخاصة) قال الدنوشري فيه دفع لما أورد عليه كاصله من الأسماء المتوغلة في الإبهام وأسماء الفاعلين والمفعولين فإنها لا تقبل أل المؤثرة ولا تقع موقع ما يقبلها فيشير الشارح إلى أنه تعريف

بالخاصة ولا يشترط فيه الانعكاس وفيه نظر اه ووجه النظر منع أن أسماء الفاعلين والمفعولين لا تقع موقع ما يقبلها بدليل ما يأتي وأجيب أيضا عن الأسماء المتوغلة في الإبهام بأنها قد تتعرف في بعض الأحوال كما يعلم من محله فهي تقبل أل أو تقع موقع ما يقبلها في الجملة وبأن معناها في نفسها قابل إلا أنه عرض منع القبول بسبب التزام الواضع الاستعمال الخاص فيها ويحتمل أن وجه النظر منع أن التعريف بالخاصة لا يشترط فيه الانعكاس لأن كل تعريف سواء كان حدا أو رسما لا بد أن يكون مطردا منعكسا نعم بعضهم جوز التعريف بالأخص وأيضا يشكل على كونه غير منعكس قول الناظم وغيره معرفة لأنه يدخل حينئذ في الغير النكرات التي لم تشملها هذه الخاصة إلا أن يقال ضمير غيره للنكرة لا القابل أل الخ لكن يرد أنه يصير الغير مبهما لأنه ما لم يعرف النكرة بحد جامع مانع لا يعرف الغير فلا فائدة في التعريف وأما تذكير ضمير الغير مع عوده حينئذ للنكرة فباعتبار أنها صفة لموصوف مذكر محذوف والتقدير اسم نكرة (قوله عبارة عن نوعين) قال الدنوشري مقتضاه أن لفظ نكرة مشترك بين النوعين أي موضع لكل منهما بمفرده والحق أنه متواطئ أي موضوع لمعنى واحد كما ينقسم إليهما فالوجه أن يقول عبارة عما دل على شائع وهو نوعان لنافي (قوله أحدهما ما يقبل أل) قال الدنوشري تعريفهم للنكرة بما ذكر لا يشمل ما لا تدخل عليه أل لتوغله في الإبهام نحو غير فإنهم صرحوا بأن أل لا تدخل عليه قال الحريري ولا تقل في غير جاء الغير فليس في تعريفها من فائدة فآلة التعريف عنها حائدة وكذا لا يشمل نحو بعض وجزء فإن أل لا تدخل عليه وأما الجمل والأفعال فليست نكرات وإن حكم لها بحكم النكرات وما يوجد في عبارة بعضهم أنها نكرات فهو تجوز وقال أيضا استشكل حد النكرة بما ذكر فإنه غير جامع لأنه يخرج منه أسماء الفاعلين والمفعولين فإنها لا تقبل أل المؤثرة للتعريف ولا تقع موقع ما يقبلها ويجاب كما قال بعض المشايخ بأنها تقبل أل المؤثرة للتعريف فإن أل الموصولة مؤثرة للتعريف أي مفيدة له لأنها معرفة لا معرفة والمؤثرة للتعريف أعم أن تؤثر في غيرها أو لا وقد يجاب أيضا عن ذلك بجوابين الأول أنها واقعة موقع ذات وقع منها الحدث والذات تقبل أل المؤثرة للتعريف

﴿هذا باب النكرة والمعرفة﴾

وهما في الأصل اسما مصدرين لنكرته وعرفته فنقلا وسمي بهما الاسم المنكر والاسم المعرف (الاسم ضربان) على الأصح (نكرة وهي الأصل) لأنها لا تحتاج في دلالتها إلى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج فرع مما لا يحتاج (وهي) بالحد عبارة عما شاع في جنس موجودة مقدرة فالأول كرجل فإنه موضوع لما كان حيوانا ناطقا ذكرا بالغا فكل ما وجد من هذا الجنس واحد فهذا الاسم صادق عليه والثاني كشمس فإنها موضوعة لما كان كوكبا نهاريا ينسخ ظهوره وجود الليل فحقها أن تصدق على متعدد كما أن رجلا كذلك وإنما تخلف ذلك من جهة عدم وجود أفراده في الخارج ولو وجدت لكان اللفظ صالحا لها فإنه لم يوضع على أن يكون خاصا كزيد وعمرو وإنما وضع وضع أسماء الأجناس وكذلك قمر فأما قوله فكأنه لمعان برق أو شعاع شموس وقوله وجوههم كأنها أقمار فإن العرب تنسب إليهما التعدد باعتبار الأيام والليالي وإن كانت حقيقتهما واحدة يقولون شمس هذا اليوم أحر من شمس أمس وقمر هذه الليلة أكثر نورا من قمر ليلة أول ذلك الشهر و بالخاصة (عبارة عن نوعين أحدهما ما يقابل أل المؤثرة للتعريف كرجل

لحيوان مذكر عاقل (وفرس) لحيوان مذكر غير عاقل (ودار) لمؤنث غير حيوان (وكتاب) لمذكر غير حيوان وهذه الأمثلة الأربعة تقبل أل المؤثرة للتعريف فتقول الرجل والفرس والدار والكتاب (و) النوع (الثاني ما) لا يقبل أل المؤثرة للتعريف ولكنه (يقع موقع ما يقبل أل المؤثرة للتعريف نحو ذي) بمعنى صاحب (ومن) بفتح الميم بمعنى إنسان (وما) بمعنى شيء (في قولك مررت برجل ذي مال و) مررت (بمن معجب لك و) مررت (بما معجب لك) فذو ومن وما نكرات لأن ذي نعت لنكرة ومن وما نعتا بنكرة ونعت النكرة والمنعوت بالنكرة نكرة وهي لا تقبل أل ولكنها واقعة موقع ما يقبلها أما ذو (فإنها واقعة موقع صاحب) وصاحب يقبل أل المؤثرة للتعريف فتقول الصاحب وليست أل فيه موصولة لأنه قد تنوسي فيه معناه الأصلي بحسب الاستعمال وصار من قبيل الجوامد ولذلك لا يعمل لا تقول مررت برجل صاحب أخوه عمرا قال الشاطبي في باب المبتدأ (و) أما من (فإنها نكرة موصوفة واقعة موقع (إنسان) وإنسان يقبل أل فتقول الإنسان (و) أما ما فإنها نكرة موصوفة أيضا واقعة موقع (شيء) وشيء يقبل أل فتقول الشيء فمن للعاقل وما لغيره وكذلك إذا استعملا في الشرط والاستفهام فمعناهما في الشرط كل إنسان وكل شيء وفي الاستفهام أي إنسان وأي شيء فإنسان وشيء يقبلان أل قال الشاطبي ثم قال وكذلك أين وكيف فإنهما واقعان موقع قولك في أي مكان وعلى أي حال ومكان وحال يقبلان أل اهـ وذهب ابن كيسان إلى أن من وما الاستفهاميتين معرفتان (وكذلك نحو صه) حال كونه (منوّنا فإنه) نكرة ولا يقبل أل ولكنه

والجواب الثاني أنها في بعض الأحوال تقبل أل المؤثرة للتعريف وذلك إذا أريد بها المعنى فهي تقبل أل المؤثرة للتعريف في الجملة تأمله وأنصف ولكن يبقى النظر في ضمير النكرة نحو ضربت رجلا وأكرمته فإنه واقع موقع ما يقبل أل فيقتضي أنه نكرة والصحيح أنه معرفة وقوله في الحاشية والذات تقبل أل هو بمعناه قاله اللقاني في حاشيته اهـ ويأتي عن الشهاب ما في كونه اسمي الفاعل والمفعول بمعنى ما يقبل أل وقد علل اللقاني كون هذا الضمير معرفة بأنه لهذا الرجل دون غيره من الرجال وأجاب الشهاب عن إيراده بأن الضمير ليس واقعا موقع رجل المتقدم بمجرده بل باعتبار كونه صار معهودا فمعناه الرجل المعهود وذلك لا يقبل أل وأورد اللقاني أيضا أن قوله والثاني ما يقع الخ صادق بعلم الجنس كأسامة في قولك إن رأيت أسامة أي فردا منه ففر منه قال الشهاب لك أن تقول أسامة لا يطلق حقيقة إلا إذا أريد به الحقيقة المعينة في ضمن الفرد حتى إذا أريد به خصوص الفرد كان مجازا فأسامة في قولنا إن رأيت أسامة واقع موقع الحقيقة المعينة الموجودة في ضمن هذا الفرد وذلك لا يقبل أل (قوله لحيوان مذكر غير عاقل) قال الدنوشري صريحه أن الفرس لا يطلق على الأنثى وأن مسماه لغة الذكر لا الأنثى وهو مخالف لما في القاموس أنه مشترك بينهما اهـ وفي المصباح الفرس يقع على الذكر والأنثى فيقال هو الفرس وهي الفرس وتصغير الذكر فريس والأنثى فريسة على القياس ثم قال: قال ابن الأنباري وربما بنوا الأنثى على الذكر فقالوا فيها فرسة وحكاه يونس سماعا عن العرب اهـ ومقتضى وقوع فرس على الأنثى والذكر من غير لحوق الهاء للمؤنث تذكيرها ولو أريد المؤنث ويأتي في التصغير عد فرس من الثلاثي المؤنث العاري من التاء الذي لا يرد بالتاء في التصغير مع عدم اللبس شذوذا وقال حفيد السعد إن فرسا مؤنث سماعا (قوله لأنه قد تنوسي الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأن الرضي صرح بأن ذو تتحمل الضمير لكونها بمعنى صاحب فما بالك بصاحب نفسه وغاية أمره أنه صار من الصفة المشبهة لعدم دلالته على الحدوث والتحقيق أن يقال إن صاحب أن كان بمعنى مصاحب فأل الداخلة عليه موصولة غير مؤثرة تعريفا وإلا فهو صفة مشبهة وأل الداخلة عليه معرفة له ويتحمل الضمير على كل حال وذو بمعنى صاحب الذي هو صفة مشبهة فيبطل ما قاله الشارح فتأمل ذلك اهـ وقوله فأل موصولة غير مؤثرة تعريفا مخالف لما أسلفه من أن الموصولة مؤثرة للتعريف أي مفيدة له واعلم أن شيخ الإسلام أجاب في حواشي ابن الناظم عن إيراد أن صاحب اسم فاعل بأنه من الأوصاف التي غلبت عليها الاسمية وقال الشهاب القاسمي لا يخفى أن ذو موضوعة للوصف بها فليست مستعملة إلا بمعنى صاحب المستعمل في معنى الوصفي لا الاسمي فأل الداخلة عليه موصولة قال فالأولى أن يجاب بأن المراد واقع موقع ما يقبل أل ولو في الجملة وصاحب كذلك فإنه يقبلها باعتبار معناه الاسمي العلمي وإن لم يقبل باعتبار المعنى الوصفي المراد من ذو (قوله وكذلك إذا استعملا في الشرط الخ) إنما احتاج إلى ذلك لأن المصنف خص كلامه بالوصفين حيث قال في قولك مررت الخ مع أن أبا حيان إنما اعترض بالشرطيتين والاستفهاميتين لأنهما ليس لهما اسم بمعناهما يقبل أل وما ذكره الشاطبي لا يكفي في دفعه كما لا يخفى ألا ترى أنه جعل المعنى كل إنسان وكل شيء وأي شيء والأظهر في الجواب أنهما في الاستفهام والشرط بمعنى إنسان وشيء ولا يشترط التساوي في معنى الحرف لأنهما لم يوضعا لذلك في أصلهما (قوله كل إنسان وكل شيء) قال الدنوشري يفهم منه أنه لا يعترض قولهم أو يقع موقع ما يقبل أل الخ مخالفة فإن التعليق فائت فيما نحن فيه (قوله ومكان وحال) قال الزرقاني أي

اللذان هما من جملة الواقع موقع أين وكيف ويكفي ذلك (قوله واقع موقع قولك سكوتا) قال الدنوشري فيه نظر فإن صه منونا وقع في مكان طلب سكوت ما لا في مكان سكوت كما قال الفوات معنى الطلب حينئذ المقصود من اسم الفعل قاله اللقاني بمعناه وقد يرد بأن القسم الثاني من النكرة وهو ما لا يقبل أل المؤثرة ولكنه واقع موقع ما يقبلها لا يشترط في الواقع موقعه مرادفته لما وقع موقعه كما في من وما الشرطيتين فإن الشارح نص على أنهما واقعتان موقع كل إنسان وكل شيء ولا شك أن التعليق المقصود فات منهما حينئذ وكذلك الأسماء الملازمة للتنكير كأحد وعريب وديار فإنه يقع موقع ما ذكره الشارح بقوله وهو مثلا رجل أو حي أو ساكن (قوله ومذهب الجمهور راجح) قال الدنوشري في بعض النسخ والاالمذهب الجمهور وهو أحسن (قوله وكذلك نحو أحد) قال الزرقاني أي بمعنى إنسان أما أحد بمعنى واحد فيستعمل في الإيجاب والنفي ومنه قل هو الله أحد أي واحد. اه وفي الإتقان قال أبو حاتم في كتاب الزينة أحد اسم أكمل من الواحد ألا ترى إنك إذا قلت فلان لا يقوم له واحد جاز في المعنى أن يقوم له اثنان فأكثر بخلاف قولك لا يقوم له أحد وفي الأحد خصوصية ليست في الواحد تقول ليس في الدار أحد فيجوز أن يكون من الدواب والطير والوحش والإنس فيعم الناس وغيرهم بخلاف ليس في الدار واحد فإنه مخصوص بالآدميين دون غيرهم قال ويأتي الأحد في كلام العرب بمعنى الواحد فيستعمل في الإثبات والنفي نحو قل هو الله أحد أي واحد وأول فابعثوا أحدكم بورقكم وبخلافهما فلا يستعمل إلا في النفي تقول ما جاءني من أحد ومنه أيحسب أن لن يقدر عليه أحد أن لن يره أحد فما منكم من أحد ولا تصل لأحد على أحد وواحد يستعمل فيهما مطلقا وأحد يستعمل في المذكر والمؤنث قال تعالى لستن كأحد من النساء بخلاف الواحد فلا يقال كواحد من النساء بل كواحدة وأحد يصلح للإفراد والجمع. قلت ولهذا وصف به في قوله من أحد عنه حاجزين بخلاف الواحد والأحد له جمع من لفظه وهو الأحدون والآحاد وليس للواحد جمع من لفظه فلا يقال واحدون بل اثنان وثلاثة والأحد ممتنع الدخول في الضرب (٩٣) والعدد والقسمة وفي شيء من الحساب بخلاف الواحد اه ملخصا وقد تلخص من كلامه سبعة فروق اه وسكت عن بيان ما يعرف به كون أحد بمعنى واحد وفي المطول في بحث تقديم المسند إليه أن أئمة اللغة ذكروا أن أحدا إذا لم تكن همزته بدلا من الواو لا تستعمل في الإيجاب إلا مع كل قال الفنري إن الذي همزته لا تكون بدلا عن الواو هو الذي يكون همزه الفاء ثم قال وقد يقال ما همزته أصلية لا يستعمل في الإيجاب أصلا كلفظ أريم وأرم بل المستعمل فيه ما همزته منقلبة اه وقوله لا يستعمل في الإيجاب أصلا أي لا بدون لفظ كل ولا معها وتلخص من هذا أن ما كانت همزته بدلا من الواو كأحد في قل هو الله أحد فإن أصله وحد بمعنى واحد يستعمل في الإيجاب والنفي باتفاق وما لم تكن همزته كذلك قيل لا يستعمل في الإيجاب وهو ما نقله في الإتقان عن أبي حاتم وأشار إليه الفنري بقوله وقد يقال وقيل يستعمل فيه مع كل وهو ما نقله في المطول عن أئمة اللغة وقال الأشموني في باب الإعلال وأما الواو المفتوحة فلا تقلب لخفة الفتحة إلا ما شذ من قولهم امرأة أناة والأصل وناة لأنه من الونى وهو البطء قال ابن السراج وأسماء اسم امرأة لأنه في الأصل وسماء من الوسامة وهو الحسن وأحد المستعمل في العدد وأصله من الوحدة بخلافه في ما جاءني أحد فقيل همزته أصلية لأنه ليس بمعنى الوحدة اه ويؤخذ منه أن أحدا إن كان مأخوذا من الوحدة كالمستعمل في العدد نحو قل هو الله أحد فهمزته بدل من الواو وما لا فلا. واقتصاره على المستعمل في العدد ليس للحصر بدليل ما بعده وللمصنف كلام في أحد نقله الشارح في باب أسماء الأفعال فراجعه. ونحن أوردنا ما ذكرناه هنا لاقتضاء المقام له هذا وبما ذكره الشارح يندفع ما أورده اللقاني على الحد من هذه الأسماء وقد دفعه الشهاب بنحو ذلك ثم قال * فإن قلت ديار بمعنى إنسان مراد به معنى النكرة وقاء بلزوم ديار للتنكير. قلت مسلم ولكنه يقبل أل في الجملة أي مع قطع النظر عن كونه بمعنى ديار وهذا كاف وكذا يقال في أحد وعريب وقد يقال التنكير إنما التزم في لفظ ديار ونحوه لا في معناه (قوله وأنكر النكرات الخ) قال الدنوشري مخالف لكلام الأشموني وغيره فليراجع ذلك (قوله يقابل كلا الخ) قال الدنوشري ينظر هل المراد أن كلا من ذلك يقابل نظيره في المعارف فشيء يقابل الله لأن الأول أنكر النكرات والثاني أعرف المعارف وهكذا لكن يشكل على ذلك قوله ما في مرتبته أو المراد أن شيئا يقابل لا شيء وهكذا إلى آخر ما قلنا تأمل اه وعلى الأخير اقتصر الزرقاني فقال أي ما هو في مرتبته في العموم فيقال شيء لا شيء وكذا الباقي

(واقع موقع قولك سكوتا) وسكوتا يقبل أل لأنه مصدر فتقول السكوت بناء على أن التنكير والتعريف في اسم الفعل راجعان إلى المعنى المصدري بواسطة أو بلا واسطة والاالمذهب الجمهور أن أسماء الأفعال واقعة موقع الأفعال وكذا نحو أحد وديار وعريب وكتيع من الأسماء الملازمة للنفي فإنها نكرات ولا تقبل أل ولكنها واقعة موقع ما يقبل أل وهو مثلا رجل أو حي أو ساكن أو نحو ذلك قاله الشاطبي. وأنكر النكرات شيء ثم موجود ثم محدث ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم إنسان ثم بالغ ثم ذكر ثم رجل فهذه عشرة يقابل كلا منها ما هو في مرتبته (و) الضرب الثاني (معرفة) وإلى هذين الضربين أشار الناظم بقوله

نكرة قابل أل مؤثرا ٭ أو واقع موقع ما قد ذكرا
وغيره معرفة (وهي الفرع) لأنها تحتاج في دلالتها إلى قرينة وما يحتاج فرع عما لا يحتاج كما تقدم (وهو عبارة عن نوعين أحدهما ما لا يقبل أل) المؤثرة (ألبتة) بقطع الهمزة سماعا قاله شارح اللباب والقياس وصلها (ولا يقع موقع ما يقبلها نحو زيد وعمرو) فأما قوله ٭ باعدام العمر من أسيرها ٭ فضرورة (و) النوع (الثاني ما يقبل أل ولكنها غير مؤثرة للتعريف نحو حارث وعباس وضحاك فإن أل الداخلة عليها) غير مؤثرة للتعريف لأنها معارف بالعلمية وإنما دخلت عليها أل (للمح الأصل بها) وهو التنكير وفي بعض النسخ للمح الوصف والأول أولى لأن مدخولها قد يكون غير وصف كالنعمان فإنه في الأصل اسم جنس للدم بالدال المهملة وتخفيف الميم وظاهر كلامه أن أل في هذه الأمثلة دخلت عليها وهي إعلام وقال الشاطبي لم تدخل عليها وهي إعلام بل على تقدير تنكيرها لتكون أل مشعرة بأصلها من الصفة فدخولها عليها كدخولها على القائم والقاعد وبابه وهذا معنى ما ذكره سيبويه ثم قال فإذا ادعى أنها قد أثرت معنى التعريف تقديرا أو لمح الصفة صار التعريف مشكلا وأجاب عنه بما حاصله أنها لم تؤثر تعريفا فيما لم يكن فيه تعريف وفيه نظر يظهر بالتأمل (وأقسام المعارف سبعة) أحدها (المضمر) بضم الميم الأولى وفتح الثانية لحاضر أو غائب (كأنا وهو) الثاني (العلم) لمذكر أو مؤنث (كزيد وهند) و) الثالث (الإشارة كذا) للمذكر (وذي) للمؤنث (و) الرابع (الموصول) بناء على أن تعريفه بالعهد الذي في الصلة لا بأل ملفوظة كالذي أو مقدرة كمن

(قوله لأنها تحتاج الخ) قال الدنوشري مشكل في العلم لأنه يعين مسماه بلا قرينة كما صرحوا به في بابه (قوله وهي عبارة الخ) قال الدنوشري يشكل على حد المعرفة بما ذكر اسما الفاعل والمفعول غير الماضيين فإن أل الداخلة عليهما معرفة لا معرفة فيدخلان في حد المعرفة لصدقه عليهما لأنهما لا يقبلان أل المؤثرة ويمكن الجواب عن ذلك فليتأمل اهـ وقدم الجواب وقد أورد اللقاني ذلك ولم يقيد بقوله غير الماضيين بل بقوله المجرد من أل وقال إنه يفسد بهما حد المعرفة دون حد النكرة فإن كلا منهما واقع موقع شيء ثابت له الضرب مثلا أو واقع عليه ولم يجب عنه وقال أولا اعلم أن القبول يزول بحصول المقبول فلا يرد النقض بالمعرف بأل ثم قال وأشكل منهما المقرون بأل فإنهما نكرتان لقبولهما الإضافة المعنوية كالضارب رأس الجاني ولا يقبلان أل المعرفة ولا يقعان موقع ما يقبلها بل موقع الفعل لنصهم على أنها مع أل في صورة الاسم إلا أن يجاب بأن الوصل بهما عارض وفيه بعد شيء وهو أن يكونا حينئذ مجازا لإخراجهما عن موضعهما وقوله كالضارب رأس الجاني قال الشهاب انظره فإن هذه إضافة إلى المعمول ومثلها لفظية وكتب على قوله فإن كلا منهما واقع الخ أقول لا يخفى أن قولنا شيء ثابت له الضرب أو واقع عليه يقبل أل المؤثرة للتعريف فاسم الفاعل والمفعول واقع موقع ما يقبل أل فيخرج عن حد المعرفة فلا يفسد ويدخل في حد النكرة وقد يدفع ذلك بأن الوصف اعتبر فيه الإبهام في الذات المدلولة فهو واقع موقع شيء بشرط إبهامه وحدث ولا يقبل أل والحاصل أن معاني الأوصاف اعتبرت على وجه ينافي التعريف فلم يكن معناها قابلا للتعريف بخلاف ذو واحد ونحوهما لم يعتبر في معناها ما ينافي وإنما المنافاة في لفظها فلعل الأحسن في الجواب أن المراد بأل المؤثرة للتعريف الدالة عليه أعم من أن تدل عليه مجردة كما في أل الحرفية أو عليه مع موصوف وهو الاسمية لأن مدلولها الذات وتعينها (قوله وهذا معنى ما ذكره سيبويه) قال الشاطبي وزعم الخليل أن الذين قالوا الحرث والعباس والحسن إنما أرادوا أن يجعلوا الرجل هو الشيء بعينه يعني أن يكون لفظه موافقا لمعنى الصفة فيه ولم يجعلوه سمي به ولكنهم جعلوه كأنه وصف له غلب عليه ومن قال حارث وعباس فهو يجريه مجرى زيد هذا نصه وفيه نظر يظهر بالتأمل لعل وجهه أن مقتضى قوله أنها دخلت على تقدير التنكير أنها أثرت تعريفا فيما ليس فيه تعريف إذ التعريف زال بقصد التنكير (قوله وأقسام المعارف سبعة) قال الدنوشري هذا عند غير ابن كيسان وأما هو فقد ذهب إلى أن من المعارف أيضا من وما الاستفهاميتين واستدل بتعريف جوابهما نحو من عندك فيقال زيد وما دعاك إلى كذا فيقال لقاؤك والجواب يطابق السؤال والجمهور على أنهما نكرتان لأن الأصل التنكير ما لم تقم حجة واضحة على خلافه ولأنهما قائمتان مقام أي إنسان وأي شيء وهما نكرتان فوجب تنكير ما قام مقامهما وما قيل في تعريف الجواب غير لازم إذ يصح أن يقال في الأول رجل من بني فلان وفي الثاني أمر مهم (قوله كأنا وهو) كان المناسب أن يضم إليهما أنت (قوله كزيد وهند) قال الدنوشري تمثيله للعلم بزيد وهند يشعر بأنه المراد دون علم الجنس لأنه على مذهبه نكرة لا معرفة (قوله بالعهد الذي في الصلة) رد بأن الصلة كالجزء من الموصول وجزء الشيء لا يعرفه ٭ فإن قيل مشترك الإلزام في الغلام. قلنا لا لأنها تفارقه بخلاف الصلة فهي بالجزء أشبه لأنها لا تفارق بحال (قوله أو مقدرة الخ) فيه نظر قال المصنف في الحواشي ذهب أبو علي إلى أن تعريف الموصول بأل ورد بمن وما ونحوهما وأجيب بأنهما في معنى ما فيه أل وأورد أي فإنه لا يمكن فيها تقدير أل وأجيب بأن تعريفها بالإضافة قاله ابن عصفور. وهو عندي غلط منه لأن مرادهم يكون من وما على معنى أل أنهما في معنى

الذى والتى لأن أل فيهما مقدرة فما اعترض به فى أى فاسد لأنها على معنى الذى ولو كانت مضافة ثم ما أجاب به عن أى لا يستقيم لوجهين أحدهما أن الذى يراه هو فى أى أنها تضاف لنكرة فهو حينئذ نكرة ولا يستقيم عنده أن يكون على معنى أل لأن أل والإضافة لا يجتمعان والثانى أنه قرر أولا عن أبى على أنه يرى أن الموصول من قبيل ما عرف بأل فكيف يجيب عن أى بجواب يخالفه اه وبه يعلم ما فى قول الشارح أن أل فى ما ومن مقدرة وقوله أن تعريف أى بالإضافة إلا أن يكون كلامه فى أى على غير قول أبى على فليحرر قائله والمشهور فى تعريف الموصول قولا إما بأل أو بالعهد الذى فى الصلة (قوله السابع الخ) قال الدنوشرى فيه إشارة إلى أن الناظم رحمة الله عليه إنما تركه فى المثال وإلا فهو داخل فى عموم قوله وغيره (قوله المنكر المقصود) كذا قيد الناظم فى شرح الكافية فلا يدخل يا زيد لأنه معين قبل النداء ولا قول الأعمى يا رجلا (قوله وأعرفها ضمير المتكلم) لأنه يدل على المراد بنفسه وبمشاهدة مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته ووليه ضمير المخاطب لأنه يدل على المراد بنفسه وبمواجهة مدلوله والعلم لأنه يدل على المراد حاضرا أو غائبا على سبيل الاختصاص ولو قال أرفعها بدل أعرفها كان أولى كما قال السيوطى لأن أفعل التفضيل لا يبنى من التعريف لزيادته على الثلاث (قوله ثم العلم) قال الزرقانى ظاهره سواء كان خاصا أو عرض له اشتراك وفى كلام الرضى نقلا عن ابن مالك التقييد بالخاص وفسره بقوله أى الذى لم يتفق له مشارك ولم يتعرض لغير الخاص انظر فى باب النعت والظاهر ما هنا (٩٥) (قوله السالم عن إبهام) قضيته

أو بالإضافة كأى (كالذى) للمذكر (والتى) للمؤنث (و) الخامس (ذو الأداة) للمذكر والمؤنث (كالغلام والمرأة و) السادس (المضاف) إضافة محضة (الواحد منها) أى من هذه الخمسة ممثلا كان أو صحيحا (كابنى وغلامى و) السابع المزيد على قول النظم.. كهم وذى وهند وابنى والغلام والذى (المنادى المنكر المقصود (نحو يا رجل لمعين) بناء على أن تعريفه بالقصد لا بحرف تعريف منوى قال فى التسهيل وأعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغائب السالم عن إبهام يعنى بأن يتقدمه اسم واحد معرفة أو نكرة ثم المشار به والمنادى يعنى إنهما فى مرتبة واحدة لأن التعريف فيهما بالقصد عنده ثم الموصول وذو الأداة يعنى أنهما فى مرتبة واحدة لأن تعريفهما بالعهد وفى بعض نسخه ثم ذو الأداة جعله بعد الموصول والمضاف بحسب المضاف إليه بجعل المضاف إلى الضمير فى مرتبة الضمير والصحيح ما نسب إلى سيبويه أن المضاف فى رتبة المضاف إليه إلا المضاف إلى المضمر فإنه فى رتبة العلم وذهب المبرد إلى أن المضاف دون المضاف إليه مطلقا فتحصل ثلاثة أقوال

(فصل فى المضمر) بفتح الميم الثانية (المضمر) اسم مفعول من أضمرته إذا أخفيته وسترته وإطلاقه على البارز توسع (والضمير) بمعنى المضمر على حد قولهم عقدت الحبل فهو عقيد أى معقود وهو اصطلاح بصرى والكوفية يسمونه كناية ومكنيا لأنه ليس باسم صريح والكناية تقابل الصريح قال ابن هانئ

فصرح بمن تهوى ودعنى من الكنى • فلا خير فى اللذات من دونها ستر

فالضمير والكناية بالاصطلاحين (اسمان لما وضع) لتعيين مسماه وهو إما (لمتكلم كأنا) بزيادة

أن المقترن بالإبهام لا فوق العلم ولا دونه فاعله (قوله بأن يتقدمه اسم واحد) قال الزرقانى أى فلا يشتبه مفسره وقال الدنوشرى وذلك نحو زيد رأيته فلو تقدم اسمان أو أكثر نحو قام زيد وعمرو وكلمته تطرق إليه الإبهام ونقص تمكنه فى التعريف (قوله ثم المشار به) قال الدنوشرى هذا على مذهب غير الكوفيين وأما هم فذهبوا إلى أن مرتبة الإشارة قبل العلم ونسب لابن السراج واحتجوا بأن الإشارة ملازمة للتعريف بخلاف العلم وتعريفها حسى وعقلى وتعريفه عقلى فقط وبأنها تقدم عليه عند الاجتماع نحو هذا زيد ولا حجة فى ذلك لأن المعتبر إنما هو زيادة فى الوضوح والعلم أزيد وضوحا لا سيما علم لا تعرض لشركة كإسرافيل وطالوت قاله أبو حيان قال أصحابنا أعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسى ثم أسماء الأجناس وأعرف الإشارات ما كان للقرب ثم للوسط ثم للبعد وأعرف ذى الأداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد ثم للجنس (قوله لأن تعريفهما بالعهد) وقيل لأن تعريف الموصول بأل وقيل ذو الأداة قبل الموصول وعليه ابن كيسان لوقوعه صفة له فى قوله تعالى من أنزل الكتاب الذى جاء به موسى والصفة لا تكون أعرف من الموصوف وأجيب بأنه بدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة للتوراة (قوله فإنه فى مرتبة العلم) قال الدنوشرى أى لئلا يلتقض القول بأن المضمر أعرف المعارف اه وفيه نظر (قوله فتحصل ثلاثة أقوال) حكى فى الإفصاح رابعا وهو أنه دون المضاف إليه لا المضاف لذى أل (فصل) (قوله توسع) قال الدنوشرى توسع فيه وإطلاق المضمر عليه حقيقة عرفية ولعل المصنف راعى اللغة (قوله بمعنى المضمر) لم يقل بمعنى المضمور كما قاله أى معقود لأنه المناسب لقولهم المضمر ولأنه لم يرد ضمير بهذا المعنى ليجىء منه اسم مفعول بزنة مضمور (قوله لأنه ليس باسم صريح) أى بهذا المعنى المذكور فلا ينافى أنه صريح بمعنى أنه ليس مؤولا بالحرف المصدرى وقد جعلوا الضمير فى باب المبتدأ والفاعل صريحا بمعنى أنه ليس مؤولا (قوله وضع لمتكلم الخ) قال اللقانى إن أراد فقط ففيه وفيما بعده كان الحد غير جامع لخروج ما وضع

لكل من الثلاثة وهو أيا فإن الحروف الاحرف له خارجة عن حقيقته كما سبق وإن أراد أعم من أن يوضع لذلك وحده أوله ولغيره كان قوله أو المخاطب تارة الخ مستدركا أى مستغنى عنه قال الشهاب القاسمي قوله وإن أراد أعم ، قلت نختار هذا ونمنع الاستدراك المذكور لأن قوله أو لمخاطب تارة الخ أفاد أمرين أحدهما دفع توهم إرادة معنى فقط كما سبق والثانى لتعيين ما وضع لمخاطب تارة ولغائب أخرى فإن ما سبق لا يفيد تعيينه وما أفاد أمرين لا يكون مستدركا . فإن قيل يلزم على اختيار هذا أن يكون قوله أو المخاطب الخ من عطف الخاص وهو من خصائص الواو . قلنا يمكن أن تجعل أو بمعنى الواو فليتأمل . فإن قلت دفع الاستدراك بما ذكرته لا يصح لأنه لو كان كذلك لنبه على ما يكون للمعاني الثلاثة أيضا كأنا . قلت اتكل على فهمه مما سيذكره (تنبيه) قال المصنف فى الحواشى عند قول الناظم فالذى غيبة الخ لينظر فى نحو هى راودتنى فإن هى ليس غير مضمر باتفاق وليس هو للغائب بل لمن بالحضرة وكذا يا أبت استأجره فهذا فى المتصل وذاك فى المنفصل وقوله يخاطب شخصا فى شأن آخر حاضر معك قلت له اتق الله وأمرته بفعل الخير وقد يقال إنه نزل فيهن منزلة الغائب وكذا فى عكسه يبلغك عن شخص غائب فتقول ويحك يا فلان أتفعل كذا تنزيلا له منزلة من بالحضرة * فإن قيل فكان حقه أن يقول ما لذى غيبة أو حضور أو منزل منزلة أحدهما . قلت إنما يحد الشىء باعتبار وضعه وهذه يصدق عليها أنها لغيبة حضور باعتبار أصلها وإن استعملت على خلافه اهـ وقال السراج البلقينى فى رسالته المسماة نشر العبير لطى الضمير المفسر لضمير الغائب إما مصرح به أو مستغنى بحضور مدلوله حسا أو علما فالحس نحو قوله تعالى هى راودتنى عن نفسى ويا أبت استأجره كذا ذكره الشيخ ابن مالك رحمه الله تعالى وتعقبه شيخنا أبو حيان رحمه الله تعالى بأن قال ليس كما مثل به لأن هذين الضميرين عائدان على ما قبلهما فالضمير فى قال عائد على يوسف والضمير فى هى عائد على قوله بأهلك سوءا ولما كنت عن نفسها بقولها بأهلك ولم تقل بى كنى هو عنها بضمير الغيبة بقوله هى راودتنى ولم يخاطبها بقوله

أنت راودتينى ولا أشار إليها بقوله هذه راودتنى وكل هذا على سبيل الأدب فى الألفاظ والاستحياء فى الخطاب الذى لا يليق بالأنبياء فأبرز الاسم فى صورة ضمير الغائب تأدبا مع الملك وحياء منه وعندى أن الذى قاله الشيخ ابن مالك أرجح مما قاله شيخنا رحمهما الله تعالى وذلك أن الاثنين إذا وقعت بينهما خصومة عند حاكم فيقول المدعى للحاكم لى على هذا كذا فيقول المدعى عليه هو يعلم أنه لا حق له على فالضمير فى هو إنما هو لحضور مدلوله حسا لا لقوله لى على هذا هو المتبادر إلى الأفهام دون ما قال شيخنا وكذا قولها يا أبت استأجره عائد على موسى فسره مصرح بلفظه وهذا الذى قاله شيخنا متعقب فإن موسى لم يسبق له ذكر عند حضوره مع بنت شعيب وقد قالت يا أبت استأجره وقصدها بالضمير الرجل الحاضر الذى بان لها من قوته وأمانته الأمر العظيم قال شيخنا وكأن ابن مالك تخيل أن هذا موضع إشارة لكون صاحب الضمير حاضرا عند المخاطب فاعتقد أن المفسر يستغنى عنه بحضور مدلوله حسا لجرى الضمير مجرى اسم الإشارة والتحقيق ما ذكرناه هذا كلام شيخنا ونحن نقول بل التحقيق ما قرره ابن مالك وذلك أن من خاصم زوجته فقال للحاضرين من أهلها أو من غيرهم هى طالق فإنها تطلق لوجود ما قرره الشيخ ابن مالك ولا يتمشى ذلك على ما قرره شيخنا لأنه وإن أمكنه التأويل فى الآيتين المذكورتين فلا يتمشى معه فى غيرهما (قوله فى اللفظ) قال اللقانى خرج به المستتر فإن له صورة فى العقل وينبغى أن يراد باللفظ ما يعم المذكور والمقدر ليتناول الحد البارز المحذوف . فإن قلت فأى فرق بين المحذوف والمستتر . قلت المستتر اللفظ القائم بالذهن والمحذوف لفظ بالفعل ثم حذف . فإن قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والأمر بخلافه ولهذا اختص المستتر بالعمدة . قلت المستتر متصف بدلالة العقل والمحذوف زالت عنه دلالة العقل واللفظ ولذا احتاج إلى قرينة ودلالتها أضعف من دلالتهما (قوله وإلى مستتر) سمى بذلك لأنه استتر من لفظه أى ظهور أثره فى اللفظ بظهور معناه فكأنه احتجب عن الإدراك اللفظى كما أشار إليه ابن الناظم . فإن قيل الاستتار إنما يستعمل فيما كان منكشفا ثم اختفى والضمير المستتر لم يكن ظاهرا لأن حقيقته لا تظهر أبدا وإنما هو أمر ذهنى تقديرى كما أن حقيقة البارز لا تخفى أبدا فلا يليق بالموضع لفظ الاستتار وإنما كان الأولى الإتيان بلفظ لا يعطى معنى الظهور أصلا كما قال فى التسهيل فمنه واجب الخفاء ومنه جائز الخفاء . إذ لفظة الخفاء لا يفهم منها أنه كان ظاهرا ثم خفى

الألف عند البصريين وبأصالتها عند الكوفيين (أو المخاطب كأنت) بزيادة التاء عند البصريين وبأصالتها عند بعض الكوفيين (أو الغائب كهو) بتمامها عند البصريين والهاء وحدها عند الكوفيين وإليه أشار فى النظم بقوله: فالذى غيبة أو حضور كأنت وهو سم بالضمير (أو لمخاطب تارة ولغائب أخرى وهو) ثلاثة (الألف والواو والنون) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ، وألف والواو والنون لما ، غاب وغيره وأراد بغيره المخاطب (كقوما) للمخاطبين (وقاما) للغائبين (وقوموا وقاموا وقمن) بالمذكرات والمؤنثات قمن (وينقسم) الضمير (إلى بارز وهو ما له صورة فى اللفظ) به (كتاء قمت) وكاف أكرمك وهاء غلامه فكل من التاء والكاف والهاء يلفظ بصورته (وإلى مستتر

بخلاف لفظة الاستتار والاختفاء إذ كل منهما مظارع لسترته وأخفيته أي فعلت به هذا بعد أن لم يكن والجواب أن المصنف كالناظم اتكلا على فهم المراد ثم إن سلمنا قصدهما إليه فمل قصدا أمرا آخر وهو أن الضمائر المتصلة أصلها أن تبرز وتظهر في النطق لما تقرر في الغالب من حالها إذ هي من قبيل الألفاظ فما أشعر به اللفظ من الظهور باعتبار القياس (قوله وليس هما إياهما) قال الدنوشري أتى بالضمير منفصلا مع إمكان الاتصال وهو لا يجوز فلو قال وليساهما لكان حسنا اهـ ونقل عنه كلاما طويلا لم أره بخطه وحاصله أن عبارة الشارح لفظ الحديث المروي عن أنس ليس هما بمعنى الأذنين من الوجه وقد خرجه أبو حيان على أن ليس مهملة عند بني تميم على حد ليس الطيب إلا المسك وتلك يفصل معها الضمير نحو ليس أنا قائم لأنه مبتدأ وما بعده خبر ورد المصنف قوله إن الإهمال فيه لغة تميم بأن ليس إنما تهمل عندهم إذا انتقض النفي قال وأما إذا لم ينتقض فلا أظن أحدا من العرب (١) على أنه أضمر في ليس ضمير شأن والجملة من المبتدأ والخبر خبر ليس والفصل حينئذ واجب لأنه حينئذ معمول للابتداء وقال الوجهان مذكوران في قوله :

* وليس منها شفاء النفس مبذول * ذكره ... السبكي في ... الكبرى في ... عبارة الشارح كالحديث لأن قول الشارح إياهما ضمير فلا يظهر كونه خبرا إلا عن المبتدأ ولا عن ليس كما لا يخفى وانظر قول المصنف أن النفي إذا لم ينتقض لا تهمل ليس عند أحد من العرب فيما أظن مع قوله إن الوجهين جائزان في * وليس منها شفاء النفس مبذول * مع عدم انتقاض النفي فيه ولم يذكر في المغني القول بأن ليس في البيت مهملة بل ذكر أن بعضهم زعم أن قائله قدرها حرفا وكذا قولهم ليس خلق الله مثله ثم قال ولا دليل فيهما لجواز كون ليس فيهما شأنية (قوله وينقسم البارز إلى متصل الخ) قال اللقاني قد يفهم منه أن المستتر ليس بمتصل إذ المتصل قسم من البارز الواقع قسيما المستتر وقسم قسيم الشيء قسيم للشيء فلا يكون الشيء قسما والجواب أن المتصل الذي هو قسم

وهو بخلافه) أي بخلاف البارز وهو ما ليس له صورة في اللفظ بل ينوى (كا) لضمير (المقدر في) أقوم و (قم) فيقدر في أقوم أنا وفي قم أنت ولم تضع العرب لهما لفظا يعبر به عنهما ولكن لضيق العبارة عبر عنهما بلفظ الضمير المنفصل تعليما للمبتدئين وليس هما إياهما على الحقيقة (وينقسم البارز إلى متصل) بعامله (وهو ما لا يفتتح به النطق ولا يقع بعد إلا كياء ابني وكاف أكرمك وهاء سليه وياءه) وهذا معنى قول النظم

وذو اتصال منه ما لا يبتدا * ولا يلي إلا اختيارا أبدا
كالياء والكاف من ابني أكرمك * والياء والها من سليه ما ملك

وشملت هذه الأمثلة أنواع الضمير الثلاثة من المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة من الرفع والنصب والجر فالياء من ابني للمتكلم ومحلها جر والكاف من أكرمك للمخاطب ومحلها نصب والياء من

البارز وقسم للمستتر نوع خاص من المتصل لا مفهوم المتصل لجاز أن يكون المفهوم الواقع على ذلك النوع أعم منه صادقا به وبالمستتر فلم يلزم من كون المستتر متصلا كون القسيم قسما وقد صرح الرضي وغيره بكون المستتر

منفصلا وهذا الجواب نص على معناه بعض المحققين في بحث الكناية قال السكاكي الكناية تتفاوت إلى تعريض وتلويح الخ قال شارح المفتاح لم يقل تنقسم إلى تعريض الخ لأن التعريض لا يختص بالكناية فرد عليه بأن قسم الشيء يجوز أن يكون أعم منه كما في قولك الأبيض إما حيوان أو غيره والحيوان أعم من الأبيض اهـ ويأتي في كلام الشارح إشارة لكون ما هنا يدل على أن المستتر ليس بمتصل وأن ما في باب العطف يدل على أنه منه وأنه لا منافاة بينهما ويأتي ما فيه وبعض المحققين الذي أشار إليه هو السعد قد ذكر ذلك في شرحي التلخيص في بحث الكناية والاستعارة وقال حفيده أن كون القسم أعم خلاف الأصل فانظر كلامه آخر بحث الكناية وحاشيتنا على المختصر في بحث الاستعارة عند رد الخطيب على السكاكي (قوله ما لا يفتتح به النطق الخ) قال اللقاني هذا الحد يخرج منه بعض أفراد المتصل كالضمير المستتر فإنه قدروه في استقم بأنت وحكموا بأنه يبرز في زيد هند ضاربها هو حتى صرح ابن الناظم بأن هو في المثال فاعل الوصف والضمير الغائب المثنى والمجموع كضربتهما وضربتهم وضربتهن فإن ذلك يمكن افتتاح النطق به ووقوعه بعد إلا كما لا يخفى وقد يجاب بأن التقدير بأنت لضيق العبارة وبأن البارز ليس بفاعل كما قال ابن الناظم بل تأكيد للفاعل المستتر وبأن الضمير الغائب فيما ذكر هو الهاء فقط والحروف اللاحقة له ليست منه بل دوال على التثنية والجمع ولهذا كل متصل يتنزل لكونه حرفا واحدا منزلة الجزء منه فيمتنع تقدمه وتأخره بخلاف المنفصل فإنه لكونه كلمة مستقلة يجوز فيه ذلك فالضمير في ضربتهم هو الهاء فقط وفي ثم ضربوا كلهم وجميع ما ذكرناه نص عليه الرضي وغيره وسيرد عليك في كلام المصنف قريبا إشارة إجمالية إلى ما ذكرنا في ضمير الغائب والله أعلم اهـ وقال الزرقاني ما في قوله ما لا يفتتح واقعة على اللفظ أي هو لفظ لا يفتتح وحينئذ لا يشمل التعريف الضمير المستتر الذي جعله قسيما للبارز (قوله كالياء والكاف) قول الناظم كالياء والكاف فيه نكتة وهي الإشارة

(١) قوله فلا أظن أحدا من العرب على أنه الخ هكذا في النسخ ولعله فلا أظن أحدا من العرب يمنعه أو نحو ذلك فليحرر

ورحي،

إلى ترتيب الشرف الأعرفية لأنه مثل بأبى أولا وهو ضمير المتكلم وهو أعرف مما بعده ثم ثنى بكاف الخطاب إشارة إلى أنه يليه فى الرتبة ثم عقبها بقوله سليه وهو مشتمل على الهاء التى هى ضمير الغائب كذا بهامش نسخة الدنوشرى بخط كاتب الأصل (قوله وأما قوله وما نبالى الخ) قال الدنوشرى قال الموضح فى شرحه على النظم يحتمل أن يكون المجوز لقوله إلاك أحد ثلاثة أمور الأول أن إلا هنا محمولة على غير فاتصل الضمير معها كما يتصل فى نحو ما الكرم من إله غيره كما حملوا عليها فى الوصف بها الأمر الثانى أن مذهب سيبويه والمبرد فى المقتضب والجرجانى وبعض المتأخرين أن العامل فى المستثنى إلا فهذا قد يكون وجه اتصال الضمير لأن حقه أن يتصل بعامله ألا ترى أن من ادعى أن المفعول معه معمول الواو رد عليه بانفصاله منها إذا كان ضميرا نحو سرت وإياك ولا تقول سرت وك فإن قلت هذا منتقض لأن يتصل الضمير بإلا دائما فى الفصيح قلت هو لازم إن قيل إلا هى العامل إلا إن اعتذر عنه بأمور تذكر إن شاء الله تعالى فى الاستثناء انتهى كلامه وفيما ذكره نظر لأن الاستثناء المفرغ لا عمل لإلا فيما بعدها انتهى واقتصر من كلام الموضح على وجهين وترك الثالث ولعله أن الأصل فى الضمير الاتصال أو أن الأصل (٩٨) فى الحرف الناصب للضمير أن يتصل الضمير به نحو أنك ولعلك فقد عدل فى شرح الشواهد وإنما سهلت وصله فى الضرورة ثلاثة أمور وذكر هذين والثالث الوجه الثانى مما نقله الدنوشرى وقد يجاب عما ذكره من النظر بأن الموضح لم يدع أن إلا عامل فى كل استثناء بل مراده فى غير المفرغ ويكون المفرغ محمل على غيره (قوله فحذف أيا) قال الدنوشرى تجويزه هذا الوجه من كلام الموضح غير ظاهر لأنه ساق هذا البيت شاهدا على وقوع المضمر المتصل بعد إلا فكان ينبغى الاقتصار على الوجه الثانى ولكنه ذكر فى البيت ما يجوز أن يحمل عليه (قوله لتقدمه) قال الدنوشرى يوهم أنه إذا تأخر لا ينصب وفيه نظر إلا أن يقال مراده ينصب حينئذ وجوبا بخلاف ما لو أخر وفيه نظر (قوله ويحتاج إلى الجواب) قال الدنوشرى قد يجاب بأن له أن يدعى أن الهاء ليست ضميرا متصلا وإنما هى حرف لاحق لإيا المحذوفة (قوله ويقع بعد إلا) قال الدنوشرى يرد على هذا الضمير فى قولك ما مررت إلا بك فإنه واقع بعد إلا وهو متصل إلا أن يقال المراد وقوعه بعدها من غير فصل (قوله لاختلاف المدركين) لا يظهر من هذا الجواب المنافاة المنفية فى كلامه الواردة بحسب الظاهر إذ وجهها أن ما هنا اقتضى أن المستتر ليس بمتصل لما عرفت فيما مر عن اللقانى وما فى العطف أنه من المتصل وما ذكره فى بيان اختلاف المدركين لا يدفع ذلك فتأمل والأظهر أن يجاب بأن ما هنا مشى على قول وما فى العطف على قول آخر لأن فى كون المستتر من المتصل قولين (قوله فقط) قال بعض الفضلاء غير محتاج إليه بعد قول المتن يختص انتهى وقد يقال إنها إشارة إلى أن الباء فى كلام المتن داخلة على المقصور عليه على الاستعمال الأصلى (قوله وهو خمسة) قال اللقانى إن قلت المستتر على ما تقرر متصل وهو مرفوع فقط وهو ليس من الخمسة فيرد على حصر المختص بالرفع فيها قلت المنحصر فيها هو المختص من المتصل الواقع فى التقسيم وهو المتصل البارز لا المتصل مطلقا وسينبه المصنف على أن المستتر مختص بمحل الرفع قريبا وفيه إشارة إلى ما ذكرناه (قوله مضمومة كانت الخ) أشار إلى أن المصنف

سليه للمخاطبة ومحلها رفع على الفاعلية والهاء من سليه للغائب ومحلها نصب على المفعولية والحاصل أن الياء والكاف والهاء لا يبتدأ بشىء منها ولا تقع بعد إلا (وأما قوله

وما نبالى إذا ما كنت جارتنا • أن لا يجاورنا إلاك ديار

فضرورة) والقياس إلا إياك ولكنه اضطر فحذف إيا وأبقى الكاف أو أوقع المتصل موقع المنفصل. وما الأولى نافية وما الثانية زائدة لا مصدرية لأن إذا الشرطية مختصة بالجمل الفعلية ونبالى من المبالاة بمعنى الاكتراث وجارتنا خبر كان من الجوار وأن مصدرية وديار بمعنى أحد فاعل يجاورنا وأن وصلتها مفعول نبالى وهى مفرد لا جملة وإلا حرف إيجاب والكاف فى موضع نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار والمعنى إذا كنت جارتنا فلا نكترث بعدم مجاورة أحد غيرك وأجاز ابن الأنبارى وقوع المتصل بعد إلا مطلقا ومنعه المبرد مطلقا وأنشد مكان إلاك سواك ويحتاج إلى الجواب عن قول الشاعر:

أعوذ برب العرش من فئة بغت • على فما لى عوض إلاه ناصر

فأوقع الهاء المتصلة موقع إياه (والمنفصل) عن عامله (وهو) أى المنفصل (ما يبتدأ به) فى النطق (ويقع بعد إلا) وذلك (نحو أنا تقول) فى ابتداء النطق به (أنا مؤمن و) فى وقوعه بعد إلا (ما قام إلا أنا) وتقسيمه هنا البارز إلى متصل ومنفصل لا ينافى تقسيمه المتصل إلى مستتر وبارز فى باب العطف لاختلاف المدركين فإنه هنا ناظر إلى مواقعه من الإعراب وهناك ناظر إلى صحة العطف على الضمير المرفوع وظاهر صنعه أن كلا من المتصل والمنفصل أصل برأسه وذهب بعضهم إلى أن المتصل أصل للمنفصل محتجا بأن مبنى الضمائر على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل (وينقسم) الضمير (المتصل بحسب مواقع الإعراب) من رفع ونصب وجر (إلى ثلاثة أقسام) الأول (ما يختص بمحل الرفع) فقط (وهو خمسة) أحدها (التاء) مضمومة كانت أو مفتوحة أو مكسورة (كقمت) بالحركات الثلاث (و) ثانيها (الألف)

أطلق التاء ليعم تاء المتكلم والمخاطب قال اللقاني وتنبيها على أن الضمير في المثنى والجمع مطلقا هو التاء فقط وما اتصل بها حروف دالة على التثنية والجمع (قوله الدالة على اثنين) قال الدنوشري احترز به من الألف في نحو يا حرسيا فإنها في محل جر انتهى واحترز أيضا عن الألف المنقلبة عن الياء في المنادى المضاف لياء المتكلم نحو يا أبتا فإنها في محل جر (قوله بناء على أنها ضمير) قال الدنوشري حصر الخلاف بالياء مع أنه جار في النون والواو والألف أيضا قال العلامة جلال الدين السيوطي في همع الهوامع وقيل الأربعة النون والألف والواو والياء حروف علامات كتاء التأنيث في قامت لا ضمائر والفاعل ضمير مستكن في الفعل وعليه المازني ووافقه الأخفش في الياء وشبهة المازني أن الضمير لما استكن في فعل وفعلت استكن في التثنية والجمع وجيء بعلامات الفرق كما جيء بالتاء وشبهة الأخفش أن فاعل المضارع المفرد لا يبرز بل يفرق بين المؤنث والمذكر بالتاء أول الفعل في الغيبة ولما كان الخطاب بالتاء في الحالين احتيج إلى الفرق فجعلت الياء علامة للمؤنث ورد بأنها لو كانت حروفا لسكنت النون ولم يسكن آخر الفعل لها ولثبتت

الياء في التثنية كتاء التأنيث وبأن علامة التأنيث لم تلحق آخر المضارع في موضع انتهى ولعل اقتصار الشارح على الياء ولم يحك الخلاف في غيرها لقوته فيها باتفاق المازني والأخفش (قوله فإنها لا تكون في موضع رفع أصلا) قال الدنوشري قد يقال إنه مردود بنحو قولك ضربي حسن فإن ياء المتكلم هنا محلها رفع بالفاعلية وإن كانت في محل جر أيضا ثم رأيت بعضهم رد كلام الشارح بهذا (قوله وما هو مشترك) قال اللقاني قياسه مشترك فيه لأن فعله إنما يتعدى إلى المفعول به بفي فاسم مفعوله كذلك كقولك اشتركنا في كذا فهو مشترك فيه لكن حذف الجار للضمير فرفع بالفعل توسعا فاستتر فيه (قوله بين محل النصب والجر فقط) قال الدنوشري ينبغي أن يقيد بالأصالة لئلا ترد الضمائر الواقعة بعد لولا على مذهب الأخفش نحو لولاي ولولاك ولولاه فتكون الياء والكاف والهاء مشتركة على مذهبه لكن لا بالأصالة بل بالاستعارة كما صرح به (قوله وكاف المخاطب) قال اللقاني عبر بالكاف تنبيها على ما سبق في الياء وكذا قوله وهاء الغائب (قوله وهو أبو حيان) قال الدنوشري أحسن من إشكال أبي حيان أن يقال ياء المتكلم تقسم الصلح للمحال الثلاثة نحو ضربي حسن وأكرمني وغلامي (قوله لأن ياء المخاطبة الخ) قال اللقاني حاصله أن المغايرة بين اللفظين إما بتغايرهما ولو اتحدا معنى كالضميرين المختلفين وصلا وفصلا وتغاير لفظيهما بالبساطة والتركيب كما مر وإما بتغاير المعنيين ولو اتحدا لفظا كياءي المخاطبة والمتكلم (قوله موضوعة للمذكر) قال الدنوشري هذا مردود فإن ياء المتكلم كما تكون للمذكر تكون للمؤنث فلم يتجه هذا الدليل ثم رأيت بعضهم نقل ذلك عن الشيخ عماس رحمه الله تعالى وقد يقال المراد أن ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث فقط وياء المتكلم غير خاصة به بل تكون للمؤنث وللمذكر وفيه نظر إذ لا يلائم آخر كلام الشارح (قوله وألفاظ الضمائر كلها مبنية) لم يقل والضمائر كلها مبنية تنبيها على أن محالها معربة كما مر لقاني قال الدنوشري وفيه نظر وقال اللقاني

الدالة على اثنين أو اثنتين (كقاما) وقامتا (و) ثالثها (الواو) الدالة على جمع المذكر (كقاموا و) رابعها (النون) الدالة على جمع الإناث (كقمن و) خامسها (ياء المخاطبة) بناء على أنها ضمير وهو قول سيبويه وخالفه الأخفش والمازني وزعما أنها حرف تأنيث والفاعل ضمير مستتر وتقع في الأمر (كقومي) والمضارع كتقومين وخرج بقيد المخاطبة ياء المتكلم فإنها لا تكون في محل رفع أصلا (و) القسم الثاني من الأقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة) أحدها (ياء المتكلم نحو ربي أكرمني) فالياء من ربي في محل جر بإضافة رب إليها وفي أكرمني في محل نصب على المفعولية بأكرم (و) ثانيها (كاف المخاطب) بفتح الطاء (نحو ما ودعك ربك) فالكاف من ودعك في محل نصب على المفعولية ومن ربك في محل جر بإضافة رب إليها (و) ثالثها (هاء الغائب نحو قال له صاحبه وهو يحاوره) فالهاء من له وصاحبه في محل جر في الأول باللام وفي الثاني بإضافته وفي يحاوره في محل نصب على المفعولية بيحاوره وذلك داخل تحت قول الناظم * ولفظ ما جر كلفظ ما نصب * (و) القسم الثالث من الأقسام الثلاثة (ما هو مشترك بين) المحال (الثلاثة) محل الرفع ومحل النصب ومحل الجر (وهو نا خاصة) بشرطين اتحاد المعنى والاتصال (نحو ربنا إننا سمعنا) فنا في ربنا في محل جر بإضافة رب إليها وفي إننا في محل نصب بأن وفي سمعنا في محل رفع على الفاعلية بسمع ونظير ذلك قول الناظم * كاعرف بنا فإننا نلنا * (وقال بعضهم) وهو أبو حيان معترضا على الناظم في قوله * للرفع والنصب وجر نا صلح * (لا يختص ذلك بكلمة نا بل الياء وكلمة هم كذلك) فإنهما يقعان في المحال الثلاثة (لأنك تقول) في الياء في الرفع (قومي و) في النصب (أكرمني و) في الجر (غلامي و) تقول في هم في الرفع (هم فعلوا و) في النصب (أنهم و) في الجر (لهم مال و) رده المتأخرون فقالوا (هذا) النقض (غير سديد) بالسين المهملة لأن المدعى أن يكون الضمير في الأحوال الثلاثة متحد المعنى ومتصلا وما أورده ليس كذلك (لأن ياء المخاطبة غير ياء المتكلم) بدليلين أحدهما أن ياء المخاطبة مختلف في اسميتها وياء المتكلم لم يختلف فيها والمختلف فيه غير المتفق عليه والثاني أن ياء المخاطبة موضوعة للمؤنث وياء المتكلم موضوعة للمذكر وما للمؤنث غير ما للمذكر (و) لأن الضمير (المنفصل غير) الضمير (المتصل) ضرورة فانتفى الإيراد وثبت المراد (وألفاظ الضمائر كلها مبنية)

كلام المصنف لا يفيد وجوب البناء المصرح به فى النظم إذ قد يجوز ولا يجب كما فى الزمان المحمول على إذ مضافا إلى الجملة كما سيأتى فى قول النظم واحترز بنا متلو فعل بنيا انتهى قال الدنوشرى قال بعض الأفاضل وقد يقال إن فى عبارة الموضح حسنا من جهة أنها تفيد الاتصاف بالبناء بخلاف النظم فإنه لا يفيد ذلك إذ لا يلزم من كونه واجبا كونه متصفا به فإذن فى قول الشارح وذلك مفهوم من قول النظم الخ نظر إذ لا يلزم من كلام الناظم الاتصاف الذى ذكره الموضح انتهى . وأقول قد يقال إن الحكم على كل مضمر بوجوب البناء له يفيد البناء بالفعل له لأن الواضع حكيم يضع الشىء فى محله فإذا وجب شىء لشىء أعطاه إياه انتهى ويرد على قوله قد يقال الحكم الخ أنه قد حكم على الموصولات وأسماء الإشارة بوجوب البناء وبعضهم يتصف به بالفعل لمعارضة شبه الحرف فيه بما اقتضى إعرابه كما تقدم ويجاب بأن الحكم فيها إنما هو على طريق الإجمال ولا يصح أن يقال كل موصول مبنى وهكذا والكلام على الاحتياج إلى هذه القاعدة مع أنه قد يدعى العلم به من أول بحث المبنى وتوسطها فى بحث الضمير دون تقدمها عليه وتأخرها عنه بيناه فى حاشية الألفية (قوله وقيل اختلاف صيغه) قال الدنوشرى أى ولا يضر اشتباه صيغ المجرور بصيغ المنصوب كما لا يضر اشتباه النصب بالجر فى فتحة ما لا ينصرف وفى كسرة جمع المؤنث السالم (قوله ويختص الاستتار بضمير الرفع فقط) لا حاجة لقول الشارح فقط بعد قول المصنف يختص وأورد على ما ذكره المصنف أنك تقول أعجبنى الذى أكرمت تريد أكرمته واقض ما أنت قاض أى قاضيه وفى ذلك استتار ضمير النصب والجر وأجيب بأن ذلك من قبيل الحذف لا الاستتار وقد تقدم الفرق بينهما والحاصل أن المستتر فى حكم الحاضر الملفوظ به المراد بخلاف المحذوف فإنه كان ملفوظا به ثم ترك وأهمل فليس فى حكم الحاضر والدليل عليه أنك إذا سميت بضرب ذى الضمير المستتر حكى كما

وجوبا وذلك مفهوم من قول الناظم ۞ وكل مضمر له البنا يجب ۞ واختلف فى سبب بنائها فقيل شبه الحرف فى المعنى لأن كل مضمر مضمن معنى التكلم أو الخطاب أو الغيبة وهى من معانى الحروف وقيل شبه الحرف فى الوضع لأن أكثر المضمرات على حرف واحد أو حرفين وحمل الأقل على الأكثر وقيل شبه الحرف فى الافتقار لأن المضمر لا تتم دلالته على مسماه إلا بضميمة مشاهدة أو غيرها وقيل شبه الحرف فى الجمود وقيل اختلاف صيغه لاختلاف معانيه وقيل غير ذلك ولا يختص الإبراز بضمير بعينه بل يكون فى ضمير الرفع والنصب والجر (ويختص الاستتار بضمير الرفع) فقط (وينقسم المستتر إلى قسمين (مستتر وجوبا وهو) المقتصر عليه فى النظم بقوله ۞ ومن ضمير الرفع ما يستتر ۞ بقرينة تمثيله بقوله ۞ كافعل أوافق نغتبط إذ تشكر ۞ وضابط واجب الاستتار (ما لا يخلفه) فى مكانه اسم ظاهر ولا (ضمير منفصل وهو المرفوع بأمر الواحد) المذكر (كقم) واستخرج بخلاف المرفوع بأمر الواحدة والمثنى والجمع فإنه يبرز فى الجميع نحو قومى وقوما وقوموا وقمن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بتاء خطاب الواحد كتقوم) واستخرج بخلاف المبدوء بتاء الغائبة نحو هند تقوم فإن استتاره جائز لا واجب وبخلاف المبدوء

تحكى الجمل ومنها ضربته وإذا سميت بالمحذوف منه الضمير اختصارا أو الأصل ضربته أعرب (قوله المرفوع بأمر الواحد الخ) قال اللقانى اعلم أن لهم عبارات منها قول المصنف فيما مر مواقع الإعراب ومحل الرفع بالإضافة فيهما ومنها قوله هنا المرفوع ومنها قولهم محله رفع مثلا بمحل الرفع على المحل وقولهم عطف على المحل وتحقيق الأمر فى ذلك كله أن المحل والموضع حقيقة فى المكان وأن الإعراب وأنواعه حقيقة فى الأثر المتقدم ۞ فإن قيل لفظ الكلمة ذلك الأثر المتصف به لفظا أو تقديرا وسمى معربا بذلك الإعراب ولم يثبت له بالنظر إلى ذلك الإعراب محل والأجمل ذلك الإعراب أو النوع محلا للفظ نفسه على سبيل التوسع فى الإعراب والمحل لحيث قيل مواقع الإعراب ومحل الرفع كانت الإضافة بيانية أى مواقع هى الإعراب ومحل هو الرفع وحيث قيل الضمير مرفوع فالإسناد فيه حقيقى إذ المرفوعية ثابتة له حقيقة إذ الرفع محله فالمعنى مرفوع برفع هو محله وحيث قيل محله رفع بالجمل فهو حقيقى الإسناد أيضا وحيث قيل عطف على محل كذا ففيه تسامح أى عطف على كذا باعتبار محله فتدبره (قوله الواحد) قال الزرقانى مفيد لأمرين الإفراد والتذكير وحينئذ فزيادة الشارح المذكر مستغنى عنها انتهى قال المصنف فى الحواشى ۞ فإن قيل هلا زعمتم فى اسكن أنت وزوجك أن أنت الفاعل . قلت لأن الضمير المرفوع لا يقع إلا جنب عامله الفعل منفصلا عنه لغير سبب ولأنك تقول فى التثنية والجمع اضربا أنتما واضربوا أنتم ولا تقول اضرب أنتما ولا اضرب أنتم ولأن الفاعل لا يحذف ويجوز ذلك فى اضرب أنت أن تقول اضرب ۞ فإن قيل يرد قول عدى بن زيد وتذكر رب الخورنق إذ فكر يوما وفى الهدى تفكير . قلت هو فعل ماض وأدغم ومن الغلط قول الشيخ فى باب التحذير بإياك أن العامل لما حذف انتقل ضميره الذى كان فيه إلى إياك ومن ثم قال وإياك أنت وعبد المسيح وهذا من غريب العربية استتار الضمير فى الضمير وسهله أنه بطريق العروض ولعلهم لذلك لم يعدوه لكن يراد أنهم عدوا المصدر النائب عن فعله وقد يجعل ذلك عذرا لترك المصنف عدهما انتهى وقوله أن الضمير لا يقع إلى جنب عامله الفعل منفصلا عنه لغير سبب مشكل بما نقله الشارح من تجويز سيبويه فى هو من أن يل هو

أن يكون فاعلا (قوله أو بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم وبالنون كنقوم) قال الدنوشرى ينبغى أن يقيد ذلك بما إذا كان الفعل مذكورا فإنه إذا حذف انفصل الضمير كما فى قول الشاعر: فى نحن توأمه يبيت وهو آمن * ومن لا نجره يمس منا مروعا. وكما فى قول الآخر * إذا أنا لم أطعن إذ الخيل كرت * وكذا يقال فى المبدوء بالتاء أو بفعل الأمر الواحد إن فرض حذفهما فإن الضمير لا يستتر بل ينفصل ويبرز (قوله أو ماعدا أو لا يكون) قال اللقانى عطفهما بالواو أنسب بعطف عدا ولا يكون بها بل لا يصلح إلا بتأويل أحد العطفين بالآخر انتهى وهذا بناء على أن العطف أولا فى قوله تكلا الخ بالواو وثانيا فى قوله نحو قولك قاموا ماخلا الخ بأو وفى بعض النسخ بالواو فى الثانى أيضا (قوله عائد الخ) قال الدنوشرى يزاد عليه قول آخر وهو إنه عائد على الفعل المفهوم من الكلام السابق أى ماخلا فعلهم فعل زيد بحذف المضاف ويضعف هذا والثانى فى كلام الشارح عدم الاطراد لأنه قد لا يكون هناك فعل نحو أنقوم إخوتك ليس زيد انتهى وقد أجاب الدمامينى عن تضعيف القولين بما ذكر كما بيناه فى حاشية القطر كهى فى باب الاستثناء (قوله أو المرفوع بالمصدر) قال الدنوشرى * إن قلت إنما تركه المصنف لدخوله فى المرفوع بأمر الواحد قلنا لا يختص بذلك كما فى الآية فإن المستتر فى المصدر للمذكرين المخاطبين فلم يشمله ماتقدم (قوله نحو فضرب الرقاب) ونحو سبحان الذى أسرى بعبده (١٠١) قال شيخنا الغنيمى رحمه الله ونظر إذا جعلنا سبحان نائبا عن اللفظ بالفعل هل فيه ضمير مستتر تقديره أنا أو المصدر لا يستتر فيه إلا ضمير المخاطب (تنبيه) قال الدنوشرى مما يستتر فيه الفاعل وجوبا نعم وبئس وما جرى مجراهما فى بعض المواضع انتهى وسيأتى تصريح الشارح بذلك فى باب نعم وبئس وبق أنهم ذكروا فى فندلا زريق المال أن زريق فاعل باندل (قوله وباسم الفعل الخ) فيه إشارة إلى أن هيهات معطوف على قائم وبذلك صرح الثانى وقال فهيهات خبر فيكون مرفوع المحل بزيد فقد دخل عليه عامل أثر فيه محلا وفيه مخالفة لما سلف والأولى التمثيل بهيهات العقيق وهو حينئذ من تأكيد الجمل بالمبنى انتهى وقد عرفت مما مضى أن كلام الشارح فى باب أسماء الأفعال يشعر بأنها تتأثر بالعوامل اللفظية التى لا تقتضى فاعلية ولا مفعولية كالمبتدإ أولا فهذا المثال مبنى على ذلك لكن يأتى فى كلام المصنف فى الكلام على حسب فى باب الإضافة التصريح بأن أسماء الأفعال لا تتأثر بالعوامل اللفظية مطلقا وقد يقال ماسلف إنما يقتضى منع أن يدخل عليها عامل فيؤثر فيها وحدها وهنا إنما أثر فى جملة اسم الفعل مع الضمير (تنبيه) هل يستتر الضمير فى اسم الفعل الماضى ولو كان ضمير متكلم كما يؤخذ من قول الشذور هيت لك اسم فعل ماض بمعنى تهيأت * قلت قد تردد فى ذلك شيخنا الدنوشرى فى باب أسماء الأفعال وقال شيخنا العلامة الغنيمى يحتمل أن يكون الضمير المستتر فى تهيأت تقديره هى ويقرأ تهيأت بسكون التاء وهذه حكاية لكلامها كما تقول قال زيد والله ليفعلن مع أنه إنما قال والله لأفعلن ويحتمل أن فيه ضميرا مستترا تقديره أنا جوازا * فإن قلت أنا حيث يستتر إنما يكون وجوبا لا جوازا. قلت ذلك ممنوع ألا ترى إلى قولك أنا قائم وأنتما قائمان ففى كل ضمير مستتر جوازا تقديره أنا فى الأول وأنتما فى الثانى * فإن قلت من أين لك أن الضمير فى قائم وقائمان تقديره أنت وأنتما بل هو مستتر تقديره هو عائد على موصوف محذوف تقديره أنا رجل قائم هو وأنتما رجلان قائمان هما. قلت قال الأندلسى الضمائر الراجعة إلى المبتدإ لا بد أن تكون على وفق من تعود إليه غائب

بتاء خطاب الواحدة والتثنية والجمع فإنه يبرز فى الجميع نحو تقومين وتقومان وتقومون وتقمن (أو) المرفوع (بمضارع مبدوء بالهمزة كأقوم) وأستخرج (أو) المرفوع بمضارع مبدوء (بالنون كنقوم) ونستخرج (أو) المرفوع (بفعل استثناء كخلا وعدا) وليس (ولا يكون فى نحو قولك) القوم (قاموا ماخلا زيدا وماعدا عمرا) وليس بكرا (ولا يكون زيدا) ففى خلا وعدا وليس ولا يكون ضمير مستتر وجوبا مرفوع عائد على البعض المفهوم من كله السابق أو على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق (أو) المرفوع (بأفعل فى التعجب أو بأفعل) فى (التفضيل) فالأول (كما أحسن الزيدين) بفتح الدال وكسرها (و) الثانى نحو (هم أحسن أثاثا) ففى أحسن فيهما ضمير مرفوع على الفاعلية مستتر وجوبا وأثاثا تمييز (أو) المرفوع (باسم فعل غير ماض كأوه) بمعنى أتوجع (ونزال) بمعنى انزل أو المرفوع بالمصدر النائب عن فعله نحو فضرب الرقاب فجميع هذه الأمثلة لا ترفع الاسم الظاهر ولا الضمير البارز إلا أفعل التفضيل فإنه قد يرفع الظاهر فى مسألة الكحل عند جميع العرب ويرفع الضمير البارز على لغة نحو مررت برجل أفضل منه أنت إذا لم يعرب أنت مبتدأ وعلى هذا فعد أفعل التفضيل من أمثلة ما يستتر فيه الضمير وجوبا يشكل على الضابط المذكور (و) ينقسم (إلى مستتر جوازا وهو ما يخلفه ذلك) الظاهر أو الضمير المنفصل (وهو) الضمير (المرفوع بفعل الغائب أو) بفعل (الغائبة أو الصفات المحضة) وهى الخالصة من شائبة الاسمية (أو اسم الفعل الماضى) فالمرفوع بفعل الغائب (نحو زيد قام و) بفعل الغائبة نحو (هند قامت) أو تقوم (و) بالصفات المحضة وهى إما اسم فاعل نحو (زيد قائم أو) اسم مفعول نحو زيد (مضروب أو) صفة مشبهة نحو زيد (حسن) أو أمثلة المبالغة نحو زيد ضراب أو مضراب أو مضروب أو ضريب أو ضرب (و) باسم الفعل الماضى نحو زيد (هيهات) أى بعد فالضمير فى هذه الأمثلة وما أشبهها

لنا الهو مخاطب لمخاطب ومتكلم لمتكلم نحو أنا أخرج وأنت تخرج وكذلك التثنية والجمع على أى إعراب كان انتهى وهو بعمومه شامل لنحو أنا قائم وأيضا اسم الفعل له خواص اختص بها عن الفعل منها أن ضمير الجمع يستتر فيه ثم انظر هل يخلفه الظاهر فى هيهات أو لا انتهى كلام شيخنا التنيمى فى بعض هوامشه ومن خطه نقلت (قوله وكذا الباقى) قال اللقانى أى يجوز أن يرفع الظاهر والضمير المنفصل (قوله تنبيه) قال الحفيد نقل الإمام أن التنبيه فى اصطلاح ابن سينا ما اشتمل على حكم يكفى فى إثباته مجرد المسند والمسند إليه أو النظر فيما سبقه من الكلام والظاهر أن أهل الأدب لا يوافقونه على أن هذا معناه (قوله وفيه نظر) قال اللقانى اعلم أن قول ابن مالك ومن وافقه ما يخلفه ذلك ليس ذلك ليس معناه أن ذلك يخلفه فى تأدية معناه بل فى رفع عامله إياه فمعنى وجوب الاستتار وجوازه عندهم وجوب كون المرفوع بالعامل ضميرا مستترا وجوازه لا وجوب كون الاستتار فى الضمير المستتر واجبا وجائزا إذ ليس لنا ضمير متصف بالاستتار ويجوز ظهوره فقول المصنف إذ الاستتار الخ إن أراد وجوب الاستتار بمعناه عندهم منع وإن أراد بمعناه عنده كان مشاحة فى الاصطلاح على أن التقسيم بالمعنى الذى بيناه هو عين التقسيم الذى جعله التحقيق لا فرق بينهما إلا باعتبار أن المقسم فى تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار العامل وفى تقسيمه عكسه فليتأمل (قوله يكون فاعلا باتفاق الخ) قال الزرقانى الذى عند الرضى أنه تأكيد إذ قال ما نصه وأما فى نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس بفاعل بل تأكيد له قاله فى باب الضمائر (قوله والنظر الجيد أن يقال الخ) ما ذكره ليس بظاهر لأنه ذكر أن الاتصال متعذر فإذن يتعين الانفصال وما ذكره فى المستثنيات غير قادح فى دخوله فى القاعدة المذكورة (قوله وهو أنه إذا أمكن الاتصال الخ) أى وهو هنا ممكن بالإتيان بالضمير مستترا والمتعذر إنما هو الإبراز منفصلا (قوله وينقسم المنفصل الخ) قال الدنوشرى منقوض بضمير الفصل فإنه لا محل له عند البصريين وهو الصحيح قاله العلامة اللقانى واعلم أنهم وضعوا لجمع المذكر صيغة تخصه ولجمع المؤنث صيغة تخصه وأما المثنى فصيغة واحدة فيسئل عن سر ذلك انتهى وقال الزرقانى إنما لم يكن المجرور إلا متصلا لأن المتصل هو الذى كالجزء الأخير لعامله بحيث لا يمكن الفصل بينهما والمجرور كذلك فإن قيل أليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف إليه فى الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت إليه والراجح فى الضمير الذى هو أشد اتصالا بعامله من الظاهر قاله الرضى

مستتر جوازا وإذا برز انفصل تقول زيد قام هو وكذا الباقى والدليل على جواز ذلك أنه يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل (ألا ترى أنه يجوز) فى الفصيح (زيد قام أبوه) فيخلفه الظاهر وهو أبوه (أو ما قام إلا هو) فيخلفه الضمير المنفصل الواقع بعد إلا (وكذا الباقى) من الأمثلة المذكورة بلا فرق وهذا الحكم جار فى الضمير المنتقل إلى الظرف وعديله إذا وقعا صفة أو صلة أو خبرا أو حالا نحو مررت برجل أمامك أو فى مجلسك وجاء الذى عندك أو فى الدار وزيد خلفك أو فى المسجد وجاء زيد فوق فرس أو على حمار وقد يجب إبراز الضمير المستتر إذا جرى رافعه على غير من هو له نحو غلام زيد ضاربه هو (تنبيه هذا التقسيم) للضمير إلى مستتر وجوبا وجوازا (تقسيم ابن مالك) فى التسهيل وغيره (وابن يعيش) فى شرح المفصل (وغيرهما) من النحويين ووافقهما الموضح فى شرح القطر وخالفهم هنا فقال (و) هذا التقسيم (فيه نظر) الاستتار) الضمير (فى) قام من (نحو زيد قام واجب) لا يجوز إبرازه متصلا (لأنه) لو برز وجب انفصاله فيقال قام هو و (لا يقال قام هو على الفاعلية) بل على التوكيد لذلك المستتر (وأما) خلف الظاهر له أو الضمير المنفصل ففى غير تركيبه فزيد قام تركيب أسند فيه القيام إلى ضمير زيد من غير حصر وأما (زيد قام أبوه أو ما قام إلا هو فتركيب آخر) أسند فيه القيام إلى سببى زيد أو إلى ضميره المحصور بإلا هذا تقرير كلامه وفيه أمران أحدهما أن قوله فتركيب آخر يوهم أن ابن مالك وابن يعيش وغيرهما قائلون بأن نحو زيد قام هو وزيد قام أبوه تركيب واحد مع اختلاف المسند إليه ولا يظن بهم ذلك إلا أن يقع النظر من خصوصية المسند إليه والثانى أنه نفى أن يقال قام هو على الفاعلية والمنقول عن سيبويه أنه أجاز فى هو من نحو قوله تعالى أن يمل هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا ونقل المرادى عنه أيضا فى شرح التسهيل أنه أجاز فى هو من نحو مررت برجل مكرمك هو أن يكون فاعلا وأن يكون توكيدا وكذلك إذا جرى الوصف على غير من هو له وأبرز الضمير يكون فاعلا بالاتفاق عند البصريين والكوفيين والنظر الجيد أن يقال ما ذهب إليه ابن مالك وابن يعيش وغيرهما مشكل لأنه لا يخلو إما أن يريدوا بجواز الاستتار أنه يجوز إبراز الضمير متصلا أو منفصلا والأول متعذر والثانى مخالف لما أصلوه من القواعد وهو أنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى وليس هذا منه (والتحقيق) فى التقسيم (أن يقال ينقسم العامل إلى ما لا يرفع إلا الضمير المستتر كأقوم) وقم (وإلى ما يرفعه وغيره) أى الظاهر (كقام) وهيهات (وينقسم) الضمير (المنفصل بحسب مواقع الإعراب) الثلاثة (إلى قسمين) أحدهما

(قوله وهو أنا الخ) قال الدنوشرى ينبغى أن يقيد ذلك بطريق الأصالة وإلا فقد يقع ماذكر فى محل نصب فيما إذا كان مؤكدا لمنصوب كما سيأتى فى باب التوكيد إن شاء الله تعالى وفيه أنه مستعار ويرد عليهم الضمير المنادى نحو ياأنت فإنه فى محل نصب إلا أن يقال أن ذاك شاذ فلا يرد نقضا (قوله المختار الخ) قال الدنوشرى فائدة هذا الخلاف تظهر فيما إذا سمينا به فعلى القول بأن الضمير هو المجموع يعرب لأن سبب البناء قد زال وعلى القول بأنه أن يبنى وعبارة الإسنوى فى الكوكب فائدة الخلاف فيما لو سمى به فعند الفراء يعرب وعند غيره يحكى لكونه مركبا من اسم وحرف كذا جزم به فى الارتشاف ثم قال إذا قلنا بالإعراب فيعرب إعراب مالا ينصرف للعلمية وشبه العجمة (قوله والواحق الخ) قال الزرقانى من التاءات وجعل التاء متعددة باعتبار اختلافها بالضم والفتح والكسر (قوله لايتجاوزه إلى غيره) هو لظهور قوله سابقا فقط والظاهر أن مغايرة الأسلوب للتفنن وفائدة ذلك (١٠٣) ماقدمنا من أنه إشارة إلى أن الباء فى كلام المصنف داخلة على المقصور عليه (قوله مردفا الخ) قال الدنوشرى ظاهر صنيعه أن كلا من أنت وفروعه صيغة مرتجلة وليس كذلك بل الضمائر فيها كلها أن مردفة بما يدل على أحوال المخاطب فتأمل فهى كإيا (قوله المذكر التقييد به هنا) وفيما بعد لاحاجة إليه كما مر فتنبه (قوله مشتركة) قال الزرقانى أى اشتراكا لفظيا (قوله واختاره ابن مالك) قال الزرقانى قال الرضى وقال الخليل والأخفش ما يتصل به أسماء أضيف إيا إليها كقولهم فإياه وإيا الشواب وهو ضعيف لأن الضمائر لاتضاف انتهى ووجه الدلالة مما ذكر إضافة أيا إلى الاسم الظاهر وقال الدنوشرى قال الدمامينى فى شرح التسهيل وأورد المصنف يعنى ابن مالك على نفسه أن هذا المذهب مقتض لإضافة الضمير وهى ممتنعة لأن الإضافة إما للتخفيف وإنما تكون فى اسم عامل عمل الفعل وإيا ليس كذلك وإما للتخصيص وإيا لكونها من الضمائر التى هى أعرف المعارف مستغنية عن ذلك ولأن إيا لو كان مضافا لزم إضافة الشيء إلى نفسه وهى باطلة وأجاب باختياره أن تكون الإضافة للتخصيص وليست منافية إلا لكون إيا ضميرا إلا أن التخصيص يصير المضاف معرفة إن كان قبلها نكرة وإلا ازداد وضوحا كازدياده بالصفة نحو قوله ، علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم ، ولا حاجة إلى انتزاع تعريفه وقد يضاف مع الاشتراك فيه على تقدير وقوع الاشتراك المحوج إلى زيادة الوضوح وأما التزام إضافة الشيء إلى نفسه فنلتزمها معتذرين بما اعتذر به عن نحو جاء زيد نفسه كذا قال ، قلت الذى اعتذر به من وقوع الإضافة فى نحو نفس الشيء وعينه أن المضاف فى مثلهما أعم مما يدل عليه المضاف إليه وغيره فإن المراد بعين ونفس حقيقة الذات فهو صالح لأن يكون المضاف إليه وغيره وهذا فى الحقيقة منع لأن تكون

ما يختص بمحل الرفع) لايتجاوزه إلى غيره (وهو أنا للمتكلم (وأنت) بفتح التاء للمخاطب (وهو) للغائب وفروعهن "ففرع أنا) واحد فقط وهو (نحن) لأن المتعدد فرع المفرد (وفرع أنت) بفتح التاء أربعة وهى (أنت) بكسر التاء (وأنتما وأنتم وأنتن) لأن المؤنث فرع المذكر والمثنى والجمع فرع المفرد (وفرع هو) أربعة أيضا وهى (هى وهما وهم وهن") وتعليله ماتقدم (تنبيه) المختار فى أنا أن الضمير هو الهمزة والنون فقط والألف زائدة لبيان الحركة ومذهب الكوفيين أنه الأحرف الثلاثة واختاره ابن مالك وفى أنت وفروعه أن الضمير نفس أن عند البصريين واللواحق لها حروف خطاب وذهب الفراء إلى أن أنت بكماله هو الضمير وذهب ابن كيسان إلى أن التاء هى الضمير وهى التى فى فعلت وكثرت بأن وفى هو وهى الجميع ضمير وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الضمير هو الهاء فقط والواو والياء إشباع وفى هما وهم الضمير الهاء وحدها وحكى عن الفارسى أنه المجموع وفى هن الهاء وحدها والنون الأولى كالميم فى هم والثانية كالواو فى هو (و) القسم الثانى (ما يختص بمحل النصب) لايتجاوزه إلى غيره (وهو إيا) بتشديد الياء المثناة تحت حال كونه (مردفا بما يدل على المعنى المراد) من تكلم وخطاب وغيبة وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع (نحو إياى للمتكلم) وحده وإياك للمخاطب) المذكر (وإياه للغائب) المذكر وهذه الثلاثة هى الأصول (وفروعها) تسعة ففرع إياى (إيانا) لاغير (و) فرع إياك بفتح الكاف أربعة (إياك) بكسر الكاف (وإياكما وإياكم وإياكن و) فرع إياه أربعة أيضا (إياها وإياهما وإياهم وإياهن") على ماتقدم من التعليل وفى بعض النسخ بإسقاط العاطف ، (تنبيه المختار) من الخلاف (أن الضمير نفس إيا) فقط (وأن اللواحق لها حروف تكلم وخطاب وغيبة) وهو مذهب سيبويه واستشكل بأن الضمير مادل على متكلم أو مخاطب أو غائب وإيا على حدتها لاتدل على ذلك وأجيب بأنها وضعت مشتركة بين المعانى الثلاثة فعند الاحتياج إلى التمييز أردفت بحروف تدل على المعنى المراد كما أردف الفعل المسند إلى المؤنث بتاء التأنيث ومقابل المختار مذاهب أحدها ماذهب إليه بعض البصريين وجمع من الكوفيين واختاره أبو حيان أن اللواحق هى الضمائر وكلمة إيا عماد أى زيادة يعتمد عليها اللواحق ليتميز الضمير المنفصل من المتصل والثانى ماذهب إليه الخليل وجمع واختاره ابن مالك أن إيا ضمير مضاف إلى ما بعده وأن ما بعده ضمير أضيف إليه على خفض بإضافة

الإضافة فى ذلك هى إضافة الشىء إلى نفسه حيث يلزم المصنف فى إياك مثلا أنه من إضافة الشىء إلى نفسه ويعتذر بهذا الاعتذار مع اشتماله على المنع المذكور (قوله البارزة) قال الروقانى البارزة قسيمة المستترة وكون الضمائر ستين إنما هو بعد المستتر فى ضرب وضربت ضميرين فكان المناسب إسقاط قوله البارزة انتهى وأقول إذا أسقط البارزة يلزم إسقاط قوله من التعليل فى قوله لأن البارز إما متصل ويجعل المقسم الضمير مطلقا فيقول لأن الضمير إما متصل الخ ويرد حينئذ خروج الضمير المستتر وجوبا فإنه خارج من الستين المذكورة كما لا يخفى واعلم أن الضمائر الستين للستين معنى فإن المعانى فى كل من المتكلم والمخاطب والغائب ستة إذ كل منها إما مفرد مذكر أو مؤنث أو مثنى أو جمع كذلك لكن وقع الاشتراك فيها كما لا يخفى وثلاثة بستة يحصل منها بثمانية عشر فألفاظ كل من المتصل والمنفصل وإن كانت اثنى عشر لكن معانيها بثمانية عشر وإذا ضربت ثمانية عشر فى خمسة التى هى أنواع الضمير المتصل والمنفصل من مرفوع ومنصوب ومجرور فى المتصل (١٠٤) ومرفوع ومنصوب فى المنفصل كان الحاصل تسعين وذلك ظاهر لا يخفى على من له أدنى فطنة وقال الدنوشرى هو باعتبار المجموع فلا ينافيه تمثيله فيما يأتى بقام وقامت ثم رأيت بعضهم قال فى التمثيل بقام وقامت للمرفوع البارز فيه نظر إذ الضمير فى قام وقامت مستتر ليس ببارز وظاهر صنيعه هنا أن كلا ضمير برأسه وهو خلاف ما تقدم فى إيا أنها هى الضمير وأن اللواحق لها حروف تدل الخ وكذا فى أنت وأنا ونحوهما الضمير أن واللواحق لها الخ اللهم إلا أن يقال التعدد باعتبار اللواحق وهو بعيد (قوله قمتما وقمتم الخ) قال الدنوشرى التاء فى قمتما وقمتم وقمتن مضمومة كان القياس فتح التاء فى الجميع ولكن ضمت تبعا للميم لأن الميم شفوية فجعلوا حركة التاء من جنسها وهو الضم الشفوى كما فى المراح (قوله قاما) قال السنباطى قضية كلامه أن ذلك لمثنى الغائب مذكرا كان أو مؤنثا وبه صرح فى شرح الأزهرية وهو سهو إذ المصرح به فى كتب القوم أن قاما للمذكر وأن المؤنث قامتا بالتاء فليتنبه لذلك (قوله حكم كلى) قال الدنوشرى مراده به قضية كلية انتهى يعنى أن الشارح أطلق اسم الجزء وهو الحكم على الكل وهو القضية التى هى اسم للحكم والمحكوم عليه والمحكوم به والتسمية مجاز وسبب ذلك أن القاعدة قولنا كل فاعل مرفوع وليست هى الحكم فقط وتفصيل الكلام على هذا التعريف يطلب من حواشى المطول والمختصر عند قول التلخيص فى الديباجة يتضمن ما فيه من القواعد (قوله أنه متى تأتى الخ) قال الشهاب القاسمى القاعدة فى الحقيقة هى قوله متى تأتى الخ لا أنه متى تأتى لأنه مفرد والقاعدة القضية الكلية اهـ وقد أشرنا لذلك فيما مر (قوله وأمكن) قال الدنوشرى هو عطف تفسير لقوله تأتى (قوله فنحو قمت الخ) أى بالفاء لأن معرفة هذا ناشئة عن القاعدة فهو مسبب عنها (قوله حل) قال الدنوشرى هو بفتح الحاء والميم اهـ وكون القائل من ذكر هو ما قاله أبو تمام وقال

إيا إليه والثالث ما ذهب إليه الزجاج أن إيا اسم ظاهر لا ضمير واللواحق له ضمائر أضيف إيا إليها فهى فى محل خفض بالإضافة وهذه الضمائر الأربعة والعشرون ضميرا من المرفوعة والمنصوبة المنفصلة مستفادة من قول الناظم

وذو ارتفاع وانفصال أنا هو ... وأنت والفروع لا تشتبه

وذو انتصاب فى انفصال جعلا ... إياى والتفريع ليس مشكلا

وجملة الضمائر البارزة ستون ضميرا وذلك لأن البارز إما متصل أو منفصل مرفوع ومنصوب ومجرور والمنفصل مرفوع ومنصوب فقط فهذه خمسة أقسام ثلاثة للمتصل والثانى للمنفصل ولكل من هذه الخمسة اثنتا عشرة لفظة واحدة للمتكلم وحده وواحدة له ولمن معه وخمس للمخاطب واحدة للمذكر وواحدة للمؤنث وواحدة لمثنيهما وواحدة لجمع المذكر وواحدة لجمع المؤنث وخمس للغائب كذلك وإذا ضربنا خمسا فى اثنى عشر خرج منها ستون أمثلة المرفوع المتصل قمت قمنا قمت قمت قمتما قمتم قمتن قام قامت قاما قاموا قمن أمثلة المنصوب المتصلة أكرمنى أكرمنا أكرمك أكرمك أكرمكما أكرمكم أكرمكن أكرمه أكرمها أكرمهما أكرمهم أكرمهن أمثلة المخفوض ولا يكون إلا متصلا غلامى لى غلامنا لنا غلامك لك غلامك لك غلامكما لكما غلامكم لكم غلامكن لكن غلامه له غلامها لها غلامهما لهما غلامهم لهم غلامهن لهن وتقدمت أمثلة المرفوع المنفصل والمنصوب المنفصل فى كلام الموضح فلم أحتج لسردها مرة ثانية فهذه الستون متفق عليها وزاد سيبويه فى ضمائر الرفع المتصلة ياء المخاطبة فى تقومين وقومى وخالف الأخفش والمازنى ذاهبين إلى أنها حرف تأنيث والفاعل مستتر كما يستتر ضمير المفرد فى تقوم وقم وقد تقدم ما فيه (فصل) القاعدة لغة الأساس واصطلاحا حكم كلى منطبق على جميع جزئياته لتتعرف أحكامها منه وهى هنا (أنه متى تأتى) وأمكن (اتصال الضمير لم يعدل إلى انفصاله) لأن وضع الضمير على الاختصار والمتصل أخصر من المنفصل (فنحو قمت) بضم التاء (وأكرمتك لا يقال فيهما قام أنا ولا أكرمتك إياك) لأن التاء أخصر من أنا والكاف أخصر من إياك وإلى هذا أشار الناظم بقوله

وفى اختيار لا يجىء المنفصل ... إذا تأتى أن يجىء المتصل

(فأما قوله) وهو زياد بن حمل التميمى ... وما أصاحب من قوم فأذكرهم ... أى قومى

(الا يزيدهم حبا إليهم) فأوقع الضمير المرفوع المنفصل مكان المرفوع المتصل (وقوله) وهو الفرزدق

بالباعث الوارث الأموات قد ضمنت * (إياهم الأرض فى دهر الدهارير)

فأوقع الضمير المنصوب المنفصل مكان المنصوب المتصل (فضرورة) فيهما ومعنى البيت الأول على ماقاله ابن كيسان ماصحبت قوما بعد قومى فذكرت لهم قومى إلا بالغوا فى الثناء عليهم حتى يزيدوا قومى حبا إلى ويدل عليه أنه وجد فى أصل قصيدته * لم آت بعدهم حيا فأخبرهم * إلا إلى آخره وهم الأول مفعول أول ليزيد وحبا مفعوله الثانى وهم الثانية آخر البيت فاعل يزيد والأصل يزيدون فعدل عن الواو إلى هم للضرورة وقال ابن مالك الأصل إلا يزيدون أنفسهم فحذف المضاف وفصل ضمير الفاعل قال الموضح فى المغنى وحامله على ذلك ظنه أن الضميرين لمسمى واحد وليس كذلك فإن مسمى الواو المصاحبون ثانيا ومسمى هم المصاحبون أولا ومراده أنه مايصاحب قوما بعد قومه فيذكر قومه لهم إلا ويزيد هؤلاء القوم قومه حبا إليه لما يسمعه من ثنائهم عليهم ويجوز فى فأذكرهم النصب فى جواب النفى والرفع بالعطف على أصاحب قاله الموضح فى شرح الشواهد والباء فى قول الفرزدق بالباعث متعلقة بحلفت فى بيت قبله والباعث هو الذى يبعث الأموات ويحييهم والوارث هو الذى ترجع إليه الأملاك بعد فناء الملاك والأموات إما مجرور بإضافة الباعث والوارث إليه على حد قولهم * بين ذراعى وجبهة الأسد * أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تنازعاه وأعمل الثانى وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى تضمنت أى اشتملت عليهم أو بمعنى تكفلت بأبدانهم والأرض فاعل ضمنت وإياهم مفعوله والقياس ضمنتهم ولكنه فصل للضرورة والدهر الزمان والدهارير بمعنى الشدائد مضاف إليه (و) إذا لم يتأت الاتصال وجب الانفصال (مثال مالم يتأت فيه الاتصال أن) يرفع الضمير بمصدر مضاف إلى المنصوب نحو قوله

* بنصركم نحن كنتم ظافرين * أو ينصب بمصدر مضاف إلى المرفوع نحو عجبت من ضرب الأمير إياك * فإن قالوا يجوز ضربك الأمير. قلنا ويجوز بنصرنا إياكم فما كان جوابهم فهو جوابنا أو أن يرفع بصفة جرت على غير من هى له مطلقا عند البصريين وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زيد عمرو ضاربه هو أو أن يحذف عامله كقوله:

فإن أنت لم ينفعك علمك فانتسب * لعلك تهديك القرون الأوائل

أى فإن ضللت لم ينفعك علمك أو أن يكون عامله حرف نفى نحو ماهن أمهاتهم أو أن يقع بعد واو المصاحبة كقوله: فآليت لاأنفك أحدو قصيدة * تكون وإياها بها مثلا بعدى

أو أن يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول وإياكم أو أن يلى إما المكسورة الهمزة المشددة الميم نحو إما أنا وإما أنت أو يلى اللام الفارقة كقوله:

إن وجدت الصديق حقا لإيا * ك فمرنى فلن أزال مطيعا

الحريرى أنه زيادة منقلة وقال العينى المراد به منقذ (قوله ومعنى البيت الأول على ماقاله ابن كيسان الخ) عبارة المصنف فى شرح الشواهد ومعناه أنه مايصاحب من بعد قومه قوما فيذكر قومه إلا يزيد أولئك القوم قومه حبا إليه إما لما يرى من تقاصرهم عن قومه أو لما يسمعه من الثناء عليهم والذكر على الأول بالقلب وعلى الثانى باللسان اه ومن خطه نقلت وعلى الأول لا ينهض مارد به فى المغنى على ابن مالك لصحة كلامه عليه وبذلك ناقش الدمامينى المصنف فى حواشى المغنى وقد يقال مراد المصنف فى المغنى أنه لا يتعين كون الضمير لمسمى واحد للمبالغة بقى أن يكون ماقاله ابن مالك مرادا وقال أيضا فى شرح الشواهد ويحتمل (١٠٥) عندى أن يكون فاعل يزيد ضمير الذكر ويكون هم المنفصل تأكيدا لهم المتصل فلا يكون فى البيت شاهد (قوله ويجوز فأذكرهم) عبارة المصنف فى شرح الشواهد ويجوز فأذكرهم الرفع عطفا على أصاحب والنصب فى جواب النفى لأن انتقاض النفى إنما هو بالنسبة إلى المعمول ونظيره ماتأتينا فتحدثنا إلا فى الدار (قوله فى بيت قبله) وهو

إنى حلفت ولم أحلف على فند * فناء بيت من الساعين معمور

الفند بفتحتين الكذب وفناء ظرف لحلفت وما بينهما اعتراض ومعمور صفة لبيت تقدم عليه الظرف المتعلق والبيت الكعبة المشرفة (قوله والدهارير بمعنى الشدائد) قال الدنوشرى قال الفراء أصله أداهير جمع أدهر جمع دهر اه وينظر تكرير الراء والشارح كلامه يقتضى أن الدهارير هى الشدائد (قوله أن يرفع بمصدر مضاف للمنصوب) أى سواء كان ضميرا كما مثل أو اسما ظاهرا نحو عجبت من ضرب زيد أنت (قوله مضاف إلى المرفوع) حمل ذلك حيث كان المرفوع اسما ظاهرا بخلاف ما إذا كان ضميرا كما يؤخذ من مثاله ومما سيأتى فى شرح قوله لقد كان حبيك حقا يقينا (قوله فما كان جوابهم فهو جوابنا) قال الزرقانى والجواب من الجهتين أن الكلام فى ضمير الرفع الخاص بذلك لا فيما يقع فى محل رفع ولا فى المشترك (قوله أو يلى اللام الفارقة) قال الزرقانى أى بين أن المخففة من الثقيلة والنافية اه وجرى هنا على أنها لام فارقة وفيما سيأتى فى باب أن تبعا للمصنف على أنها لام الابتداء (قوله حقا) قال الزرقانى مفعول

معطلق وقوله إياك مفعول ثان وقوله فرني جواب شرط مقدر (قوله أو أن ينصبه الخ) قال الدنوشري حاصل ما ذكره الشارح عشرة مواضع وذكر المصنف موضعين وزاد السيوطي موضعا حادي عشر وهو أن يكون عامله معنويا وهو الابتداء نحو أنت تقوم ولعل إسقاط الشارح له لأن كون عامله معنويا ليس متفقا عليه وأيضا قد يؤخذ من باب المبتدأ والخبر (قوله وإنما يدافع عن أحسابهم أنا) قال الزرقاني قال في المطول ﴿ فإن قيل كيف يصح إسناد الفعل الغائب إلى ضمير المتكلم . قلنا لا نسلم أن الفعل غائب لأن غيبة الفعل وتكلمه وخطابه باعتبار المسند إليه فالفعل في نحو ما يقوم إلا أنا أو أنت لا يكون غائبا ولو سلم فالمسند إليه في الحقيقة هو المستثنى منه العام وهو غائب (قوله لأن أنا ولي إلا في المعنى) قال الزرقاني وذلك لأن أوجه انفصال الضمير منفية هنا ولا يقدر هنا إلا بأن يكون المعنى ما يقوم إلا أنا فيقع بين الضمير وعامله لغرض ما قاله السعدي التفتازاني ولقائل أن يقول إن الفصل في البيت المذكور قد حصل لمعمول الفعل وهو فصل لغرض استقامة الوزن فلا دليل في البيت المذكور تأمل (قوله لأنه كان يصح أن يقال الخ) قال السلباطي لك أن تقول لو قيل ذلك لم يف بغرض الشاعر المتقدم فليتأمل اه (١٠٦) وقال الزرقاني تعليل للنفي وهو عدم الجواز أي لا يجوز أن يقال ذلك ضرورة لأنه كان يصح الخ ولو كان ضرورة لم يتأت ذلك وهذا الكلام مبني على أن الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر عنه وهو ما ذهب إليه ابن مالك ولقائل أن يقول ما ادعى صحته يلزم عليه خلاف المقصود وهو حصر المدافع عنه لا المدافع أي وإنما أدافع أنا أو مثلي عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم لأن أنا ضمير مؤكد كما قال فرجع الحال إلى أن ما ارتكبه ضرورة وحينئذ فلا دليل فيه (قوله إذ لا ضرورة الخ) قال الزرقاني كذا في المختصر والمطول قال الغزي قد يوجه ذلك العدول بأن المراد الوصف أي قوما يدافع كما أشار إليه صاحب الكشاف ، في سورة الكافرون ، وغيرها وزاد في المطول تعليلا آخر وصدر به وهو أن قوله أنا الذائد دليل على أن الغرض الإخبار عن المتكلم بصدور الذود والمدافعة عنه وليس يستحسن أن يقال أنا الذائد والمدافع أنا قال الغزي قوله لأن قوله أنا الذائد دليل الخ يعني أنه يدل على كون المتكلم مخبرا عنه في هذا الكلام فلو جعل ما موصولة كما ذكر كان مخبرا فلا يستحسن اه أي كان المدافع حينئذ مبتدأ وأنا خبرا وقد جعل أنا أولا مبتدأ (قوله إلى لفظ ما) قال الزرقاني أي مع أن لفظ من أظهر في المقصود قاله في المطول (قوله أي حامي الحقيقة) قال الزرقاني الحقيقة هنا ما يحق على الرجل أن يحميه (قوله الجائز فيه الاتصال الخ) قال الزرقاني فيه نظر لأنه أخذ في تعريف ما يجوز فيه الاتصال والانفصال فصلا مساويا لذلك ففيه تعريف الشيء بما يساويه ومثل هذا لا يجوز والمناسب أن يكون أل في المضمر للجنس لا للعهد الذكري كما يفهمه كلام الشارح ثم على كلامه يكون قول المصنف مقدم مستغنى عنه لأن المراد بالضمير الآخر ما قبل الآخر وهو مقدم (قوله وهو مراد الناظم بقوله وقدم الأخص الخ) قال السلباطي قول الناظم وقدم الأخص في اتصال ﴿ وقدم ما شئت في انفصال معناه أن

أو أن يكون منادى نحو يا إياك ويا أنت أو أن ينصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع أن اتحدت رتبته نحو فلقتني إياي وسيأتي أو أن (يتقدم الضمير على عامله نحو إياك نعبد أو) يتأخر عن عامله و (يلي إلا) لفظا (نحو أمر أن لا تعبدوا إلا إياه) أو معنى نحو إنما قام أنا (ومنه قوله) وهو الفرزدق ﴿ أنا الذائد الحامي الذمار (وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي . لأن) أنا ولي إلا في المعنى لأن (المعنى ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا) أو مماثلي في إحراز الكمالات ولما كان غرضه أن يحصر المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره ولو وصله وقال وإنما أدافع عن أحسابهم لصار المعنى أنه يدافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وذلك غير مقصوده ولا يصح حمله على الضرورة لأنه كان يصح أن يقال إنما أدافع عن أحسابهم أنا على أن يكون أنا توكيدا وليست ما موصولة وأنا خبر إن إذ لا ضرورة في العدول عن لفظ من إلى لفظ ما وما نقل عن سيبويه من امتناع فصل الضمير بعد إنما محمول على أنه لا يرى الحصر بإنما وخولف في ذلك والذائد بذال معجمة أوله ومهملة آخره من ذاد يذود إذا منع أو من الذود وهو الطرد يقال رجل ذائد أي حامي الحقيقة والحامي هنا تفسير للذائد وهو اسم فاعل من الحماية وهي الدفع والذمار بكسر الذال المعجمة وتخفيف الميم وهو ما لزم الشخص حفظه مما وراءه ويتعلق به والأحساب جمع حسب بفتح السين قال شمر الحسب الفعل الحسن للرجل ولآبائه مأخوذ من الحساب كأنهم يحسبون مناقبهم ويعدونها عند المفاخرة فالحسب بالسكون العدد وبالتحريك الشيء المعدود على القياس في مثله انتهى قاله التجاني في تحفة العروس (ويستثنى من هذه القاعدة) المذكورة وهي أنه إذا تأتى اتصال الضمير لا يعدل إلى انفصاله (مسألتان) يجوز فيهما الانفصال مع تأتي الاتصال وهما المشار إليهما في النظم بقوله :

وصل أو افصل هاء سلنيه وما ﴿ أشبهه في كنته الخلف انتمى
كذاك خلتنيه .. ..

(إحداهما) وهي الأولى في النظم (أن يكون عامل الضمير) الجائز فيه الاتصال والانفصال (عاملا في ضمير آخر أعرف منه مقدم عليه) وهو مراد الناظم بقوله ﴿ وقدم الأخص في اتصال ﴿ (وليس) المقدم

الضمير في الأبواب الثلاثة أعني باب سأل وباب كان وباب حال يجب تقديم الأخص من الضميرين فيها حيث اتصلا ويجوز التقديم والتأخير حيث انفصل أحدهما فتقول على الحال الأول أعني حال الاتصال سلنيه وكنته وخلتنيه وعلى الحال الثاني سلني إياه وكنت إياه وخلتني إياه وسلنيه إياي وكنتها إياه وخلته إياي ويلزم من ذلك ما قاله الموضح وهو أنه يشترط لجواز الوجهين تقديم الأعرف وأنه إذا تقدم غيره يجب الانفصال كما يلزم مما قاله الموضح ذلك فاكتفى كل منهما بما ذكره عما ذكره الآخر إذا علمت ذلك علمت ما في صنيع الشارح فتأمل (قوله مع ثلاث ضمات) أي لازمات فلا يرد أن اجتماع ما ذكر موجود في ألزمكموها ولم يفروا منه لأن ضمة الميم إعرابية وهي غير لازمة (قوله وكان أول الضميرين مجرورا) قال السنباطي إما فاعل كامثله الموضح أو مفعول نحو الدرهم إعطاؤك إياه جود عليك ومنعك إياه بخل عليك ويجاب أيضا هو مأخوذ من قولنا أصالة لكنه أشار إلى أنه خارج بقيد بين وأنه غير محصور اهـ وقال السنباطي لما كان قول المصنف وليس مرفوعا شاملا للمنصوب وليس مرادنا قيد ذلك الشارح بما إذا كان (١٠٧) أولهما مجرورا فيخرج المنصوب كما خرج المرفوع إذ لو كان أولهما منصوبا والثاني مرفوعا لتعين في الثاني الانفصال كما قدم الشارح ولو كان الأول مرفوعا ولا يكون إلا مستترا نحو زيد ضاربك فيجوز في الثاني الاتصال والانفصال قال الرضي وأما إذا كانا بعد الاسم والأول منهما مرفوع متصل ولا يكون مستترا كما مر نحو زيد ضاربك فقد ذكرنا قبل جواز اتصال الثاني وانفصاله أيضا نحو ضاربك إياك اهـ وهذا يفهم أن المستتر سابق المنصوب وهو ظاهر لأنه في العامل ثم ظاهر كلامه الجواز على حد سواء (قوله ولا التفات لغيره) قال الدنوشري فيه رد على العيني فإن في كلامه خللا من جهة أنه أنشد حبيك بياء مثناة تحتية بعد الباء وأنه قال إن حب مصدر أضيف إلى مفعوله وهو ياء المتكلم والكاف فاعله وأنه قال وفيه الشاهد حيث أتى بالانفصال مع اجتماع الضميرين وذكر أن الشاهد في صدر البيت لا في هذا وأنه نسب حبيك إلى أبي حيان وهو بريء منه وأنه أعرب الكاف فاعلا ويلزم على ذلك أن يكون لي حشوا وقد أعرب أيضا لقد كان جواب الشرط وإنما هو جواب القسم الذي آذنت به اللام والعجب منه حيث قال ذلك مع أنه قال في صدر كلامه واللام الداخلة على أداة الشرط تسمى الموطئة لأنها وطأت الجواب للقسم إلى آخر كلامه فليتأمل (قوله لأنه خبر في الأصل الخ) قال الدنوشري هذا علل به بعضهم وعلل بعضهم أيضا بأنه منصوب بجائز التعلق والإلغاء وهو لا يكون معهما إلا منفصلا فكان انفصاله مع الإعمال أولى ورده الناظم في شرح الكافية بأنهما يقتضيان جواز الانفصال في الأول لأنه كان مبتدأ وذلك ممتنع بإجماع وما أفضى إلى ممتنع ممتنع (قوله أخي حسبتك إياه) قال الدنوشري أعرب العيني أخي منادى حذف منه حرف النداء وليس بصواب ولا يستقيم عليه المعنى وكيف يناديه بالأخوة وهو يخبر أن تراخي صدره ملئ بالأضغان والإحن وإنما هو من باب الاشتغال فهو إما مبتدأ وما بعده خبر وإما مفعول لفعل محذوف يفسره الفعل الذي بعده هكذا قال

(مرفوعا) بأن كان منصوبا أو مجرورا (فيجوز حينئذ في الضمير الثاني (الوجهان) المتقدمان وهما الاتصال نظرا إلى الأصل والانفصال هربا من توالي الصالين في فضلتين (ثم إن كان العامل) في الضميرين المذكورين (فعلا غير ناسخ) كما في باب أعطى (فالوصل أرجح) لكونه الأصل ولا مرجح لغيره ولذلك اقتصر عليه سيبويه (كالهاء من) قولك الشخص في عبد (سلنيه) أو ملكنيه وكالكاف من قولك لعبدك زيد سألنيك ويجوز على مرجوح سلني إياه وملكني إياه وسألني إياك ولكون الوصل أرجح لم يأت التنزيل إلا به قال الله تعالى (فسيكفيكهم الله أنلزمكموها أن يسألكموها) كل ذلك من الوصل (ومن الفصل) قوله ﷺ (إن الله ملككم إياهم) ولو وصل لقال ملككموهم ولكنه فر من الثقل الحاصل من اجتماع الواو مع ثلاث ضمات (وإن كان) العامل في الضميرين (اسما) وكان أول الضميرين مجرورا (فالفصل أرجح) لاختلاف عمل الضميرين سواء أكان الاسم العامل مصدرا (نحو عجبت من حبي إياه) حب مصدر مضاف إلى فاعله وهو ياء المتكلم وإياه مفعوله هذا من الفصل (ومن الوصل قوله) في الحماسة

لئن كان حبك لي كاذبا • (لقد كان حبيك حقا يقينا)

اللام في لئن موطئة للقسم وفي لقد جواب القسم هذا هو المعتمد ولا التفات لغيره وفي لي تقوية لعمل المصدر في مفعوله لكونه فرعا عن الفعل في العمل وحبك الأول بغير ياء والكاف مضاف إليها من إضافة المصدر إلى فاعله وحبيك الثاني بالياء وفيه الشاهد فإنه أتى معه الضمير الثاني وهو الكاف متصلا ولو فصله لقال حبي إياك أو كان الاسم العامل اسم فاعل نحو عجبت من المرليك إياه ومن الوصل قوله:

لا ترج أو تخش غير الله إن أذى • واقيكه الله لا ينفك مأمونا

فأتى بالضمير الثاني متصلا ولو فصله لقال واقيك الله إياه (وإن كان) العامل في الضميرين (فعلا ناسخا) من باب ظن (نحو خلتنيه فالأرجح عند الجمهور الفصل) لأنه خبر في الأصل وحق الفصل قبل وجود الناسخ فيترجح بعده وهو المراد بقول النظم ذيري اختار الانفصالا (كقوله:

أخي حسبتك إياه) وقد ملئت • أرجاء صدرك بالأضغان والإحن

بعضهم وفيه تأمل اه وهذا البعض مكى كما نقل الزرقانى ذلك عنه بنصه (قوله كقوله تعالى إذ يريكهم الله) قال المصنف فى الحواشى فى الاستدلال بالآية نظر لأن المفعول الثانى ليس بخبر فهو من باب سلنيه وذلك لأن المفعول الأول إنما كسبه الفعل بواسطة همزة التعدية والمفعول الثانى هو الذى كان مفعول الثلاثى * فإن قيل المفعول الثانى كان مبتدأ وهو مقر للفصل كالخبر . قلنا لا نسلم أن رأى المنامية تتعدى إلى مفعولين (قوله صنع امرىء بر) قال الزرقانى يقال رجل بر أى صادق وإحال بكسر الهمزة والقياس فتحها لأنه من حال يحال (قوله أو إحدى أخواتها) قال الدنوشرى فيه نظر فقد قال الإمام جلال الدين السيوطى فى همع الهوامع أما أخوات كان فيتعين فيها الفصل كما فى البديع والغرة كقوله ليس إياى وإيا * ك ولا نخشى رقيبا انتهى وقال الزرقانى قال المصنف بتقييد ذلك فى لا يكون وليس بأن لا يكون الاستثناء فإن الفصل مهما واجب كما يجب مع إلا وقد نص على هذا التقييد فى الجامع اه من النكت * أقول فى مفهوم قوله أو إحدى أخواتها تفصيل خلاف ما يوهمه كلام الهمع الذى نقله الدنوشرى من تعين الفصل فى جميع أخوات كان ومن إطلاق القول فى ليس ولا يكون من غير تقييد بحالة الاستثناء فليحرر (قوله سواء أكان قبله ضمير) قال السجاعى فيشترط لجواز الوجهين أن يكون المتقدم أعرف وإلا فيجب الفصل كما يفهم من قول الناظم وقدم الأخص ويظهر بملاحظة ما قدمناه (قوله وعند الناظم الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم هذا ما رجحه فى الألفية ورجح فى التسهيل والتفصيل وهو الفصل فى باب ظن والوصل فى باب كان وفرق بأن الضمير فى خلتكه قد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلافه فى كنته فإنه لم يحجزه إلا مرفوع والمرفوع جزء من الفعل فكان الفعل مباشر له فهو شبيه بهاء ضربته ولأن الوارد عن العرب من الانفصال فى باب ظن والاتصال فى باب كان أكثر وإذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر فلكل الأول والثانى حكم باب أعطيت أن كان بعضها ظاهرا وكان المضمر واحدا وجب اتصاله أو اثنين أول وثان أو ثالث فكما عطيت أو ثان وثالث فكظننت فليتأمل (قوله ولو كان الضمير السابق فى المسئلة الأولى مرفوعا وجب الوصل) قال الزرقانى كان ينبغى للمصنف أن يذكر محترزه بالنسبة إلى الاسم وذلك لأنه إذا كان الضمير المقدم مرفوعا فإنه يجوز فى الثانى الاتصال والانفصال كما قدمناه (قوله لما تقدم) قال الزرقانى أى من أنه لا يجوز الانفصال حيث أمكن الاتصال إلا فيما استثنى وليس هذا منه (قوله ولو كان غير أعرف) قال الزرقانى ذكر المحترز أيضا بالنسبة إلى الفعل وأما بالنسبة إلى الاسم فلم يذكر محترز الأعرف وفى الرضى ما معناه إذا كان العامل مصدرا أو اسم مفعول أو اسم فاعل فاتصال الثانى شاذ إذا كان أزيد أو مساويا نحو ضربهوك وضربهوه (قوله وأجاز المبرد الخ) قال الدنوشرى

أخى مفعول بفعل محذوف يفسره حسبتك أو مبتدأ وما بعده خبره على الوجهين فى الاشتغال لا منادى سقط منه حرف النداء لفساد المعنى والأرجاء النواحى جمع رجا كعصا والأضغان جمع ضغن بكسر الضاد المعجمة وهو الحقد والإحن بكسر الهمزة وفتح الحاء المهملة جمع إحنة بكسر الهمزة وسكون الحاء وهو الحقد أيضا فهو من باب عطف أحد المترادفين على الآخر والشاهد فى حسبتك إياه حيث فصل الضمير الثانى (و) الأرجح (عند الناظم والرمانى وابن الطراوة الوصل) وقد صرح بذلك النظم فقال والصالا اختار وحجته أن الأصل الاتصال وقد أمكن وجاء به التنزيل قال الله تعالى إذ يريكهم الله وورد به الشعر (كقوله

بلغت صنع امرئ بر إخالكه * إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا

المسئلة (الثانية) من المسئلتين المستثناتين من القاعدة المذكورة (أن يكون) الضمير (منصوبا بكان أو إحدى أخواتها) سواء أكان قبله ضمير أم لا وبذلك فارقت المسئلة الأولى (نحو الصديق كنته أو كانه زيد) فيجوز فى الهاء الوجهان الاتصال والانفصال (وفى الأرجح من الوجهين الخلاف المذكور) فى الترجيح فى نحو خلتنيه فالأرجح عند الجمهور الفصل وعند الناظم والرمانى وابن الطراوة الوصل وتوجيههما ما سبق وكلاهما ورد (ومن ورود الوصل الحديث) وهو قوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضى الله عنه لما طلب أن يقتل ابن صياد حين أخبر بأنه الدجال (إن يكنه فلن تسلط عليه) وإن لا يكنه فلا خير لك فى قتله (ومن ورود الفصل قوله) وهو عمر بن عبد الله بن أبى ربيعة المخزومى :

لئن كان إياه لقد حال بعدنا * عن العهد) والإنسان قد يتغير

ثم شرع فى محترزات القيود المتقدمة فى المسئلة الأولى فقال (ولو كان الضمير السابق فى المسئلة الأولى مرفوعا وجب الوصل نحو ضربته) ولا يجوز ضربت إياه لما تقدم (ولو كان الضمير المتقدم على الضمير الثانى (غير أعرف) أى غير أخص (وجب الفصل) لأنه مع الاتصال يجب تقديم الأخص فمع تقديم غير الأخص يجب الانفصال وهذا معنى قول الناظم * وقدم ما شئت فى انفصال * (نحو أعطاه إياك أو) أعطاه (إياى) فإن كلا من ضميرى المخاطب والمتكلم أخص من ضمير الغائب) (أو أعطاك إياى) لأن ضمير المتكلم أخص من ضمير الغائب وأما قول عثمان رضى الله عنه * أزاهنى الباطل شيطانا * فنادر والأصل أراهم الباطل إياى شيطانا والمعنى أرى الباطل القوم أنى شيطان وأجاز المبرد وكثير من

يراد عليه ما قال الفراء وهو تعين الانفصال إلا أن يكون الأول مثنى أو ضمير جماعة ذكور فيجوز إذ ذاك الاتصال أحسن نحو الدرهمان أعطيتهماك والغلمان أعطيتهموك ووافق الكسائي الفراء وزاد جواز الاتصال والانفصال إذا كان الأول ضمير جماعة الإناث نحو الدراهم أعطيتهن كن اه (قوله أي من هنا) أي من أجل ذلك التفسير الأول للإشارة إلى أن ثم مستعملة في الإشارة إلى المكان القريب وإن كانت موضوعة للإشارة إلى البعيد فهو مجاز والتفسير الثاني لبيان أن من الداخلة عليها للتعليل وليس إشارة إلى بيان مجاز آخر مبني على الأول وإن ثم استعملت في التعليل مجازا خلافا لمن توهم ذلك وقد بينا في رسالة أحكام المجاز إلى أحكام تعدد المجاز (قوله وإفرادا الخ) قال الزرقاني أي أو إفرادا وتثنية أو إفرادا وجمعا أو تثنية وجمعا (قوله أولهما ضمير التثنية الخ) قال الزرقاني فيه نظر لأن قاعدة باب أعطى أن يكون المفعول الأول فاعلا من حيث المعنى والفاعل من حيث المعنى هنا هو الوجه فالمناسب أن يكون الضمير العائد إليه هو المفعول الأول والضمير المثنى المفعول الثاني كما لا يخفى ويمكن أن يقال إن الشارح فهم أن الغرض هنا المبالغة

القدماء تقديم غير الأخص مع الاتصال نحو أعطيتهموك ولكن الانفصال عندهم راجح (ومن ثم) بفتح الثاء المثلثة أي من هنا أي من أجل أنه يجب الفصل إذا تقدم غير الأعرف (وجب الفصل إذا اتحدت الرتبة) بأن يكونا لمتكلم أو مخاطب أو غائب لأنه يصدق أن المتقدم منهما غير أعرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا ٭ وذلك (نحو) قول العبد لسيده (ملكتني إياي و) قول السيد لعبده (ملكتك إياك و) قول السيد إذا أخبر شخصا أنه ملك عبده نفسه (ملكته إياه) أن شرط جواز الاتصال تقدم الأخص (وقد يباح الوصل إن كان الاتحاد في) ضميري (الغيبة واختلف لفظ الضميرين) تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا وهو مراد الناظم بقوله:

٭ وقد يبيح الغيب فيه وصلا ٭ وفي بعض النسخ مع اختلاف ما (كقوله)

لوجهك في الإحسان بسط وبهجة ٭ (أنالهماه قفو أكرم والد)

بسط بمعنى بشاشة وطلاقة وجه مبتدأ تقدم خبره المجرور باللام قبله وبهجة بمعنى حسن وسرور معطوف على بسط وأنال فعل ماض متعد لاثنين أولهما ضمير التثنية الراجع إلى بسط وبهجة وثانيهما ضمير المفرد الراجع إلى الوجه وأتى به متصلا والأكثر أنالهما إياه بالانفصال وقفو بمعنى اتباع فاعل أنال وأكرم مضاف إليه واحترز بالغيبة من ضميري المتكلم وضميري المخاطب فإنه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف المذكور لاتحاد مدلولي الضميرين فلا يقال علمتناني ولا علمتنينا ولا علمتكماك وصح الاختلاف في ضميري الغيبة لصحة تعدد مدلوليهما نحو جارية زيد أعطيتهاه وأعطيتهوها واحترز باختلاف لفظ الضميرين من أن لا يختلف لفظهما فلا بد من الفصل نحو مال زيد أعطيته إياه

(فصل) قد مضى في تقسيم الضمير بحسب مواقع الإعراب (أن ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محل النصب والخفض) فتنصب بواحد من ثلاثة فعل واسم فعل وحرف وتخفض بواحد من اثنين حرف واسم وهذه العوامل على قسمين ما تمتنع معه نون الوقاية وما تلحقه فالذي تلحقه نون الوقاية على أربعة أحوال وجوب وجواز بتساو ورجحان الثبوت ورجحان الترك (فإن نصبها فعل أو اسم فعل أو ليت وجب قبلها نون الوقاية) لتقي الفعل أو شبهه من نظير ما لا يدخله وهو الكسر الشبيه بالجر ولتقي ما بني على الأصل

فلذا جعل البسط والبهجة آخذين للوجه وأعرب الإعراب المذكور قاله بعض شيوخنا (قوله فإنه لا يكاد يصح فيهما الاختلاف الخ) قال الدنوشري فيه نظر فإن الاختلاف في ضميري المخاطب ممكن فليكن ذلك كضميري الغيبة المختلفين لفظا فيجوز فيهما الاتصال نحو ظننتكماك فلتحرر المسألة فإن كلام الشارح يحتاج إلى تحرير (قوله لصحة تعدد الخ) قال السنباطي أي لأنه يصح أن يكون مدلول أحدهما غير مدلول الآخر بخلاف ضميري المتكلم وضميري المخاطب فلا يصح فيه ذلك إذ مدلول أحدهما بعض مدلول الآخر فلم يتغاير المدلولان بيان ذلك أن نا في علمتنا للمتكلم ومعه غيره والياء فيها للمتكلم وحده وهكذا

(فصل)

(قوله نون الوقاية) قيل الظاهر أنها حرف مبني فإن زعم زاعم أنها حرف معنى فليبين المعنى الموضوع له اه وهو عجيب فإنها كلمة مستقلة بنفسها لم يبن منها مع غيرها كلمة وقد ذكرها في المغني في أوجه النون المفردة وقال إنها تسمى نون العماد أيضا وذكرها المرادي في الجنى الداني في حروف المعاني وعبارته النون لها في الكلام مواضع كثيرة وإنما أذكر هنا أقسام الذي يعد من حروف المعاني وهي أربعة أقسام ثم قال الرابع نون الوقاية وأما المعنى الموضوع له فهو الوقاية وهذا أمر ظاهر لكن قد يكبو الجواد (قوله لتقي الفعل الخ) قال الزرقاني استشكل ذلك بأن الفعل لم يصن من الكسر نحو لتضربين ونحو قل ادعوا وأجيب عن الأول بأن الضمير لما كان كجزء الكلمة صار الكسر في وسط الكلمة وعن الثاني بما قاله الرضي من أن الكسرة العارضة للبناء ألزم من العارضة للساكنين إذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء الكلمة وثانية الكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة اه وقوله نحو لتضربين

أي وقوني وأكرمي وقال الدنوشري أوضح منه قول ابن المصنف فإذا اتصلا بالفعل وجب أن يلحق قبلها نون تقي الفعل كسرة الإتباع لأنها شبيهة بالجر لكثرة وقوعها في الأسماء فلم تلق بالفعل بخلاف الكسرة قبل ياء المخاطبة نحو تفعلين فإنها لا تشبه الجر لأن ياء المخاطبة مختصة بالفعل فصانوا الأفعال عن كسرة ياء المتكلم بإلحاق نون الوقاية قال المحشي شيخ الإسلام زكريا هو ظاهر في غير المعتل أما فيه نحو دعاوني فلا كسر فيه فكان ينبغي أن يقال الحق المعتل بغيره طردا للباب أو تحمل الكسرة على الظاهرة والمقدرة كما أن الإعراب كذلك فإنه يظهر تارة ويقدر أخرى اه وقوله والمقدرة أي ما كان حقها أن تقدر وفيه تأمل والتعليل المذكور لم يرتضه الناظم رحمه الله قال لأن الكسر يلحق الفعل مع ياء المخاطبة لحاقا هو أثبت من لحاق الكسر لأجل ياء المتكلم لأن ياء المتكلم فضلة فهي في تقدير الانفصال بخلاف ياء المخاطبة فإنها عمدة ولأن ياء المتكلم قد تغنى عنها الكسرة التي قبلها ثم يوقف على المكسور بالسكون نحو ربي أكرمن وياء المخاطبة لا يعرض لها ذلك وإنما سميت نون الوقاية لأنها وقت محذورين في فعل الأمر ولو اتصل بالياء دونهما أحدهما

التباس ياء المتكلم والثاني التباس أمر المذكر بأمر المؤنثة فلما صحبت النون الياء مع فعل الأمر صحبتها مع أخويه ومع اسم الفعل وجوبا ليدل لحاقها على نصب الياء ولحقت أن وأخواتها جوازا لشبهها بالأفعال ونقل السيوطي عن الناظم أنها سميت نون الوقاية لأنها تقي الفعل من التباسه بالاسم المضاف إلى ياء المتكلم إذ لو قيل في ضربني ضربي لالتبس بالضرب وهو العسل الأبيض الغليظ اه وما ذكره شيخ الإسلام في تقدير الكسرة في نحو دعا ذكره الرضي فإنه قال ودخولها في نحو أعطاني ويعطيني إما طردا للباب وإما لكون الكسرة مقدرا على الألف والياء لولا النون كما في عطاي وقاضي وقوله أو شبهه قال الزرقاني أي كاسم الفعل فإن قيل اسم الفعل يدخله الكسر نحو دراك ونزال . فالجواب أن المراد الكسرة المشابهة للجر كما قال وشبهه له في كونه يوجد عند ياء المتكلم ويزول عند عدمه كما أن الجر يوجد عند عامله ويزول عند عدمه ولو كسر دراك مثلا لأجل الياء لكان يقدر أن حركة البناء زالت وهذه الموجودة لأجل الياء (قوله إن قدرتهن أفعالا) قال اللقاني هذا الشرط ظاهر في حاشا دون ما خلاني وما عداني إذ الظاهر في ذلك أن ما مصدرية لا زائدة وما المصدرية لا يليها إلا الفعل (قوله والمثال الأول شاذ) قال الدنوشري شذوذه أنه غير مأخوذ من غير الثلاثي وهو افتقر اه وقال الزرقاني أي لأنه لم يصغ من الثلاثي وهذا مذهب الأكثرين قال المرادي وليس من الشاذ ما أفقره خلافا للأكثر لثبوت فقر وفقر بمعنى افتقر ولا حجة في قول من خفي عليه ما ظهر لغيره (قوله إذ ذهب القوم الخ) قال الزرقاني إذ هنا للمفاجأة وغرض الشارح مدح نفسه بأنه من الكرام ولذلك لم يقل إذ ذهب القوم ليسي بل وصفهم بأنهم كرام

وهو السكون من الخروج عن ذلك الأصل (فأما الفعل فنحو دعاني) في الماضي (ويكرمني) في المضارع (وأعطني) في الأمر وهذه الثلاثة ملازمة الفعلية (وتقول) فيما تردد بين الفعلية والحرفية (قام القوم ما خلاني وما عداني وحاشاني) بنون الوقاية (إن قدرتهن أفعالا) فإن قدرتهن أحرف جر وما زائدة أسقطت النون وتقدير الفعلية هو الراجح فتثبت النون قال :

(تمل الندامى ما عداني فإنني ☆ بكل الذي يهوى نديمي مولع)

والندامى جمع ندمان وهو نديم الرجل في الشرب مرفوع على النيابة عن الفاعل بتمل ومولع بفتح اللام بمعنى مغرى خبر إن والمعنى تمل الندامى ملالا مجاوزا إلى غيري وأما أنا فلا أمل فإنني مغرى بكل ما يهواه نديمي (وتقول) في المختلف فيه بين الاسمية والفعلية والأصح الفعلية (ما أفقرني إلى عفو الله وما أحسنني إن اتقيت الله) وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه والمثال الأول شاذ والثاني منقاس (و) تقول في المختلف فيه بين الفعلية والحرفية والأصح الفعلية قام القوم ليسني (قال بعضهم) وقد بلغه أن إنسانا يهدده (عليه رجلا ليسني) حكاه سيبويه عن بعض العرب فعليه اسم فعل بمعنى الأمر ورجلا مفعول به وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه عائد على رجل وياء المتكلم خبره (أي ليلزم رجلا غيري) وهذا مبني على جواز إغراء الغائب وهو شاذ لأنه ليس أمره بفعل وضع للأمر بل بفعل مقرون بلام الأمر كما أن النهي بفعل مقرون بلا فكما أن أسماء الأفعال لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف النهي لا تكون نائبة عن فعل مقرون بحرف الأمر لأن الفعل والحرف مختلفا الجنس فلا ينبغي أن ينوب عنهما الاسم وما ذكره من لزوم النون في نحو ما أحسنني هو قول البصري وهو مبني على أن أفعل في التعجب فعل ماض (وأما تجويز الكوفي ما أحسني) بحذف نون الوقاية سماعا كما في شرح الكافية (فمبني على قوله أن أحسن ونحوه) في الوزن من أفعال التعجب (اسم) بدليل تصغيره سمع ما أحيسنه ورد بأن التصغير فيه شاذ وأما تجويز بعضهم ليسي بحذف نون الوقاية من ليس بوروده فلا يعول عليه (وأما قوله) وهو رؤبة

عددت قومي كعديد الطيس ☆ (إذ ذهب القوم الكرام ليسي)

بغير نون (لضرورة أشار لها الناظم بقوله • وليسي قد نظم) والعديد كالعد يقال هم عديد الثرى أي عدد الثرى والطيس بفتح الطاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره سين مهملة الرمل الكثير وليس فعل ماض واسمه مستتر فيه وجوبا عائد على البعض المفهوم من القوم وياء المتكلم المتصلة به خبره وما ذكره من لزوم نون الوقاية في الفعل مطلقا هو ما أشار إليه الناظم بقوله • وقبل يا النفس مع الفعل التزم • نون وقاية (وأما نحو تأمروني وتحاجوني) بتخفيف النون في قراءة نافع (فالصحيح) عند سيبويه (أن المحذوف نون الرفع) والمذكور نون الوقاية واختاره ابن مالك لأن نون الرفع عهد حذفها للجازم والناصب ولتوالي الأمثال في نحو لتبلون ولتهد ذلك نحو قوله • أبيت أسري وتبيتي تدلكي • ولأن نون الرفع نائبة من الضمة والضمة تحذف تخفيفا في قراءة أبي عمرو نحو يأمركم فحذف النون ليس من تفضيل الفرع على الأصل وقيل المحذوف نون الوقاية وجزم به الموضح في شذوره واستظهره من شرحه وهو مذهب الأخفش والمبرد وأبي علي وابن جني وأكثر المتأخرين واستدلوا له بأوجه أحدها أن نون الوقاية حصل بها التكرار والاستثقال فكانت أولى بالحذف وثانيها أن نون الرفع علامة الإعراب فالمحافظة عليها أولى وثالثها أن نون الرفع لعامل فلو حذفت لزم وجود مؤثر بلا أثر مع إمكانه (وأما اسم الفعل) المزيد على النظم فنحو دراكني وتراكني) بكسر الكاف فيهما (وعليكني) بفتحها فالأول (بمعنى أدركني) بقطع الهمزة (و) الثاني (بمعنى اتركني و) الثالث بمعنى (الزمني) بوصل الهمزة فيهما (وأما ليت) المشار إليها بقول النظم • وليتني فشا فنحو ياليتني قدمت لحياتي) وإنما وجبت النون مع ليت لقوة شبهها بالفعل لكونها لتغير معنى الابتداء ولا تعلق مابعدها بما قبلها (وأما قوله) وهو ورقة بن نوفل ابن عم خديجة رضي الله عنها لما ذكرت له خديجة عن غلامها ميسرة ما رأى من رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفره وما قاله بحيرا الراهب في شأنه

فياليتي إذا ما كان ذاكم • ولجت وكنت أولهم ولوجا

بإسقاط نون الوقاية من ليتي (فضرورة عند سيبويه) لأنه يوجب ليتني بإثبات نون الوقاية (وقال الفراء يجوز) اختيارا (ليتني) بإثبات النون (وليتي) بحذفها (وأن لعل) المشار إليه في النظم بقوله • ومع لعل اعكس (فالحذف) لنون الوقاية (نحو لعلي أبلغ الأسباب أكثر من الإثبات) لها (كقوله) وهو حاتم بن عدي الطائي وقيل حطائط بن يعفر أخو الأسود النهشلي يخاطب امرأة عذلته على إنفاقه ماله

(أريني جوادا مات هزلا لعلني) • أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا

والمعنى أريني جوادا مات لأجل الهزال أو بخيلا مخلدا لم يمت لعلي أرى ما ترين وحاصله أن إنفاق المال لا يميت الكريم هزاله ولا إمساكه يخلد البخيل في الدنيا (و) إثبات النون في لعلني (هو أكثر من) حذفها في (ليتي وغلط ابن الناظم) في شرح النظم في النقل (لجعل ليتي نادرا) مع أنه ضرورة عند سيبويه كما تقدم (و) جعل (لعلي ضرورة) مع أنه نادر بل كثير كما تقدم وهو في الأول تابع لأبيه في قوله وليتني ندرا ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس وإنما كان الأكثر في لعل التجرد لأنها شبيهة بحروف

(قوله وأما نحو تأمروني وتحاجوني الخ) قال الزرقاني فيه إشارة إلى أن نون الوقاية واجبة في المضارع سواء اتصلت به نون الرفع أم لا خلاف ما عليه ابن الحاجب من أنها غير واجبة مع نون الرفع وأما نون الضمير ونونا التوكيد فهي واجبة معهما فلا نزاع قال الرضي ودخولها مع نون الإعراب نحو يضربونني ونون التوكيد نحو اضربنني ومع الضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني واضربيني لكون نون الإعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل اه وقوله فالصحيح الخ كلامه (١١١) يوهم كما قاله الشهاب القاسمي أن الجواب إنما يحصل بناء على الصحيح المذكور وليس كذلك لأنه إذا قيل المحذوف نون الوقايا حذفها كراهة اجتماع المثلين فرع وجودها وإلا فلا حذف فلم يتحقق لنصب الفعل الياء بدون النون ولا حاجة للقول بأنه لا حاجة في مثل هذا الفعل إلى نون الوقاية لحصول الغرض من وقاية الفعل الكسر بنون الرفع لأن نون الرفع من الفعل فكسرها ككسره فليتأمل (قوله تدلكي) قال الزرقاني من الدلك (قوله وقيل الخ) قال الدنوشري هذا الخلاف لا ثمرة له (قوله بلا أثر) إن أراد لفظا وتقديرا فممنوع أو لفظا فقط فمسلم لكنه لا يضر إذ كثيرا ما يكون الأثر مقدرا نحو لتبلون (قوله بمعنى أدركني الخ) هو حال من دراكني وما بعده والباء للملابسة (قوله لحياتي) اللام بمعنى عند أو للتعليل والمفعول محذوف أي صالحا (قوله فياليتي إذا الخ) إذا ظرف مضمن معنى الشرط وما زائدة وكان تامة وولجت خبر ليت أو ولجت جواب وجملة إذا وشرطها وجوابها خبر ليت (قوله لأجل الهزال) قال الزرقاني أي الناشئ له عن عدم الأكل لذهاب ما بيده من المال لأجل الكرم (قوله ومخالف له في الثانية في قوله ومع لعل اعكس) قال السنباطي أي من أن عبارة أبيه تفيد أن لعلي نادر مع أنه كثير كما تقدم اه وقال الشهاب القاسمي في تغليطه يعني الناظم بمجرد ما ذكره يعني المصنف من أن ليتي ضرورة عند سيبويه وجائز عند الفراء ظاهر وهذا خلاف الإنصاف لأن مجرد مخالفة هذا الإمام لسيبويه والفراء لا يقتضي الغلط لأنه كثيرا ما يخالفهما وهو أهل لمخالفتهما لأنه إمام مجتهد في العربية وكذا في تغليطه في لعل

الجر في تعليق ما بعدها بما قبلها كافي قولك تب لعلك تفلح بخلاف ليت فإنها شبيهة بالفعل في تغيير معنى الابتداء وعدم تعلق ما بعدها بما قبلها (وإن نصبا بقية أخوات ليت ولعل وإليها أشار الناظم بقوله وكن مخيرا * في الباقيات (وهي إن) المكسورة (وأن) المفتوحة (ولكن وكان فالوجهان) على السواء فالإثبات نظرا إلى شبهها بالأفعال المتعدية في عمل النصب والرفع والحذف نظرا إلى كراهية اجتماع الأمثال فلما تعارض الترجيحان تساقطا واستوى الأمران (كقوله) وهو قيس بن الملوح:

(وإني على ليلى لزار وإنني * على ذاك فيما بيننا مستديمها)

فأتى مع أن بنون الوقاية ثانيا وجردها منها أولا وزار خبر إن وهو بزاي ثم راء منقوص من زريت عليه زراية إذا عتبت عليه والمعنى وإني لعاتب على ليلى وإني مستديمها على ذلك العتب وكقول امرئ القيس * كأني لم أركب جوادا للذة * ويجوز كأنني وكقوله تعالى ولكني أراكم قوما تجهلون وكقول الشاعر * ولكنني عن حبها لعميد * (وإن خفضها حرف فإن كان) ذلك الحرف (من أو عن وجبت النون) قبل ياء المتكلم محافظة على بقاء السكون لأنه الأصل في البناء (إلا في الضرورة) فلا تلحقها النون وإلى ذلك أشار بقوله في النظم: واضطرارا خففا * مني وعني بعض من قد سلفا

(كقوله أيها السائل عنهم وعني * لست من قيس ولا قيس مني)

بتخفيف نون من وعن وقيس هو ابن عيلان بالعين المهملة واسمه الناس بفتح النون وسكون الهمزة وبالسين المهملة ابن مضر بن نزار واسم أخيه اليأس بالياء المثناة تحت (وإن كان) الخافض لياء المتكلم (غيرهما) أي غير من وعن (امتنعت) نون الوقاية (نحو لي وبي) مما هو على حرف واحد (وفي) بتشديد الياء مما هو على حرفين وعلى مما هو على ثلاثة أحرف (وخلاي وعداي وحاشاي بفتح الياء فيهن وإنما امتنعت النون في لي وبي لأنهما مبنيان على الكسر وأما في فلأنه وإن كان مبنيا على السكون فإن سكونه الأصلي لا يزول عند اتصاله بياء المتكلم بل تدغم الياء في الياء وأما خلاي وعداي وحاشاي فإن الألف لا تقبل التحريك ومقتضى هذا التعليل أن لا تلحقهن نون الوقاية إذا قدرن أفعالا ولكنهم أجروا باب الفعل مجرى واحدا وحملوا المعتل على الصحيح بخلاف الحروف فإنها لاحظ لها في ذلك بل تفتح ياء المتكلم بعد الألف (قال) الأقيشر واسمه المغيرة بن الأسود لقب بالأقيشر لأنه كان أحمر الوجه أقشر

(في فتية جعلوا الصليب إلههم * حاشاي إني مسلم معذور)

بعين مهملة وذال معجمة أي مقطوع العذرة وهي قلفة الذكر ويقال فيه مختون من الختان وهو قطع قلفة الذكر (وإن خفضها مضاف فإن كان) المضاف (لدن أو قط أو قد) مما آخره ساكن (فالغالب الإثبات) لنون الوقاية محافظة على السكون (ويجوز الحذف فيه قليلا) لأن لدن بمعنى عند وقط وقد بمعنى حسب وعند وحسب لا يلحقهما النون فكذلك ما كان بمعناهما عند التحقيق (ولا يختص) الحذف (بالضرورة) كما قال ابن مالك (خلافا لسيبويه) لما سيأتي (وغلط ابن الناظم) في شرح النظم (فجعل الحذف في قد وقط أعرف من الإثبات) والصواب العكس كما مر (ومثالها) أي الحذف والإثبات في لدن وقط وقد (قد بلغت من لدني عذرا قرئ مشددا) على الإثبات (ومخففا) على الحذف والتشديد وهو الأكثر وقرأ به من السبعة من عدا نافعا وعاصما من رواية أبي بكر عنه والتخفيف هو القليل وقرأ به نافع وأبو بكر (و) روى (في حديث النار) بالإضافة (قطني قطني) بنون الوقاية (وقطي قطي) بحذفها والنون أشهر حفظا للبناء على السكون (وقال) حميد بن مالك الأرقط (قدني من نصر الخبيبين قدي) بإثبات نون الوقاية في الأول وحذفها في الثاني ولك أن تقول لا شاهد فيه على ترك النون ويكون أصله قد بإسكان

بمجردما قرره قبل من قوله وأن نصبا (١١٢) له ل الخ فيه نظر ظاهر لمثل ماقلناه فليتأمل (قوله بقية أخوات) قال الدنوشري لو حذف بقية كان أحسن وقد يقال الإضافة بيانية وهو مأخوذ من القافي (قوله وهي أن الخ) قال الدنوشري إذا اتصلت نون الوقاية بإن وأن ولكن وكأن فالأمر ظاهر وإذا قيل إني قائم مثلا بنونين فقط فاختلف في المحذوفة فقيل هي الأولى لأنها لما اعتلت بالسكون اعتلت بالحذف وقيل إنها الوسطى لأنها في محل اللامات التي يلحقها التغيير غالبا وقيل هي الأخيرة لأنها التي بها تنامى الثقل أفاده ابن الصائغ (قوله محافظة على بقاء السكون) هذا التعليل ربما يشكل على حاصل كلام المصنف من أن الحذف في من وعن ضرورة وفي قد وقط قليل لا ضرورة إذ مقتضى التعليل كونه ضرورة في الجميع إلا أن يفرق بأن من وعن حرفان والحروف لا يليق بها التصرف بتغيير أواخرها بخلاف الأسماء (قوله لأنهما مبنيان على الكسر) قال الزرقاني أي وحيث كانا مبنيين عليه فلا محل للنون فإن قيل اسم الفعل نحو دراك ونزال مبني على الكسر مع أن النون واجبة فيه . فالجواب أن اسم الفعل المذكور لما كان بمعنى الفعل عومل معاملته فوجب فيه النون (قوله ولك أن تقول لا شاهد فيه الخ) قال بعضهم يجوز أن لا يكون على حذف النون بل يكون قد تأكيدا لقد والياء فيه

(قوله وذلك مستفاد) قال الزرقاني أي الحكم المتقدم (قوله وعلم منه أن قد الخ) قال الزرقاني أي من كلام الموضح حيث قال وأن خفضها

﴿هذا باب العلم﴾ (قوله وهو اسم يعين مسماه) قال العلامة اللقاني صادق بعلم الجنس إذ تعيينه لمسماه بغير قيد كما يصرح به اهـ قال الشهاب القاسمي فإن أراد في الآتية بقوله اسم يعين المسمى الخ تعريف علم الشخص فقط فهو غير مانع لدخول علم الجنس وإن أراد تعريف العلم مطلقا ففيه اعتراف بأن علم الجنس يعين المسمى مطلقا وإذا كان يعين المسمى فهو معرفة أيضا فيرد على قوله آخر الباب كعلم الأشخاص لفظا وهو عم . فإن قيل كلا الاعتراضين مدفوع لأن المصنف لا يسلم أنه يعين المسمى مطلقا لقوله كعلم الأشخاص لفظا وهو عم * قلنا ثبت بالدليل أنه يعين المسمى مطلقا كما يأتي آخر الباب وقال الزرقاني هذا التعريف لا يشمل علم الجنس لأن تعيين هذا تعيين مطلق وذاك تعيين مثل تعيين ذي الأداة في الوقوع على معنى واحد هو الحقيقة أو الفرد الحاضر كما يدل على ذلك كلامه فيما يأتي فإن قيل هو شامل لبعض أفراد النكرة كشمس وقمر فإنهما يعينان مسماهما تعيينا مطلقا فالجواب أن المراد التعيين بحسب الوضع أو الغلبة كما قال الشارح وكل مما ذكر لم يوضع لمعين كما لا يخفى ولم يغلب في بعض الأفراد دون بعض

لعدم وجود ذلك اهـ وقال السلباطي قوله يعين مسماه يعني يدل على أن مسماه متعين وإلا فقد يعترض بأن مسماه معين فيلزم على هذه العبارة تحصيل الحاصل أو أن مسماه عين بعد إبهام وهو باطل وقال أيضا يخرج منه العلم العارض الاشتراك كزيد مسمى به كل من جماعة فإنه لا يدل على مسماه حينئذ إلا أن يقال هو دال على ذلك في الأصل وعروض ذلك به لا عبرة به (قوله تعيينا مطلقا) قال السلباطي لم يقل الشارح احترازا عن التعيين في الذهن لأن المصنف يرى أن لا تعيين إلا في الخارج كما سيأتي ذلك وأن التحقيق خلافه وقال أيضا قد يعترض بأن دلالته على تعيين مسماه ليست مطلقة بل بقرينة الوضع وجوابه ما أشار إليه الشارح بقوله بل بمجرد الوضع أو الغلبة وحاصله بأن المراد بالإطلاق بقرينة قوله وخرج الخ عدم احتياجه في دلالته على تعيين مسماه إلى قرينة لفظية أو معنوية غير الوضع فإن الاحتياج إلى قرينة الوضع موجودة في كل من الحدود والمخرج المذكور ولكن في عطف قوله أو الغلبة على قوله أو الوضع نظر لأن دلالة الإعلام بالغلبة على تعيين مسماها بالوضع وإن كان غير الوضع الأول فليتأمل (قوله فإن لفظهما لا يعين مدلولها من حيث الوضع الخ) قال السلباطي وأقول هذا يفيد أن لفظ شمس أو قمر يدل على تعيين مسماه بقرينة الانفراد في الخارج لا بالوضع وهو مع مخالفته لمقصوده ... خارج بذكر التعيين كما لا يخفى مردود إذ لا دلالة له على تعيين أصلا وإنما هو كلي لم يوجد من جزئياته إلا هذا الجزئي المخصوص (قوله فإن أنت الخ) قال السلباطي إيضاح هذا المحل يحتاج إلى تقديم مقدمة هي أن اللفظ قد يكون جزئيا وضعا جزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضعا جزئيا استعمالا وقد يكون كليا وضعا كليا استعمالا أما القسم الرابع وهو لفظ جزئي وضعا كلي استعمالا فمحال لاستحالة كون جزئي آلة للملاحظة كلية والقسم الثالث هو الألفاظ الكلية الموضوعة لمفاهيمها الكلية كالإنسان وضعه لمفهوم كلي واستعماله كذلك فإنه وضع ملاحظا بوضعه القدر المشترك بين الأفراد

(١٥ - تصريح - أول)

الدال ثم ألحق ياء القافية لا ياء الإضافة وكسر الدال لا لتقاء الساكنين لا لمناسبة الياء قاله الموضح في شرح الشواهد والخبيبين تثنية خبيب بضم الخاء المعجمة وفتح الباء الموحدة وسكون الياء آخر الحروف وهو من باب التغليب كالقمرين وأرادبهما عبد الله بن الزبير وأخاه مصعبا وكان عبد الله يكنى بأبي خبيب وقيل هما عبد الله وولده خبيب الذي كان يكنى به ويروى الخبيبين بكسر الباء على إرادة الجمع وأراد بالثلاثة عبد الله وأخاه مصعبا وابنه خبيبا وذلك مستفاد من قول النظم :

وفي لدني لدني قـــــل وفي * قدني وقطني الحذف أيضا قد يفي

وعلم منه أن قد وقط بمعنى حسب لأنهما لو كانا اسمي فعلين بمعنى يكفي لكانت ياء المتكلم معهما منصوبة لا مخفوضة وكانت نون الوقاية واجبة لا جائزة ولو كانت قد حرفا وقط ظرفا لم تتصل بهما ياء المتكلم أصلا (وإن كان) المضاف (غيرهن) أي غير لدن وقط وقد (امتنعت) نون الوقاية (نحو أبي وأخي) لعدم السكون

﴿هذا باب العلم﴾

بفتح العين واللام (وهو نوعان جنسي وسيأتي) آخر الباب (وشخصي وهو اسم يعين مسماه تعيينا مطلقا) من غير قيد زائد عليه بل بمجرد الوضع والغلبة وإليه أشار الناظم بقوله: * اسم يعين المسمى مطلقا * فخرج بذكر التعيين النكرات) كرجل فإنها لا تعين مسمياتها وكشمس وقمر فإن لفظهما لا يعين مدلولها من حيث الوضع وإنما حصل التعيين بعد الوضع لأمر عرض في المسمى وهو الانفراد في الوجود الخارجي (و) خرج بذكر الاطلاق ما عدا العلم من المعارف فإن تعيينها لمسمياتها) ليس تعيينا مطلقا بل هو (تعيين مقيد) إما بقرينة لفظية أو معنوية (ألا ترى أن ذا الألف واللام مثلا إنما يعين مسماه ما دامت فيه أل فإذا فارقته فارقه التعيين) ونحو الذي إنما يعين مسماه بالصلة ونحو أنا وأنت وهو إنما يعين مسماه بالتكلم والخطاب والغيبة فإن أنت مثلا موضوع للمخاطب المعين من حيث هو مخاطب فإذا جعل صالحا لكل

واستعماله بإطلاقه على كل حصة حصة من ماصدقاته قلت أو كثرت باعتبار اشتمالها عليه وبإطلاقه على جملتها كذلك والأول هو العلم كما لا يخفى عليك بما ذكر والثانى المضمرات وأسماء الإشارة والموصولات ومعنى كون وضع كل منها كليا أن الواضع تعقل أمرا مشتركا بين أفراد اشتراكا تواطؤيا ثم عين اللفظ بإزائها ليطلق على كل منها بدلا عن الآخر إطلاقا يحصل معه التعيين بقرينة فإنا مثلا موضوع لمطلق متكلم على البدل والقرينة المعينة له التكلم وأنت موضوع لمفرد مذكر مخاطب والقرينة المعينة له الخطاب وهذا موضوع لمشار إليه مفرد والقرينة المعينة له الإشارة الحسية والذى موضوع لمفرد مذكر قصد تعريفه بمضمون جملة أو شبهها معهود بين المخاطبين والقرينة المعينة له الإشارة العقلية .

إذا تقرر ذلك ظهر لك أن التعيين بكل فى أنت وهذا المفيد للعموم المراد به العموم البدلى لا الشمولى (قوله فهو غير معرفة مجازا) لعل مراده غير معرفة معنى وإن كان معرفة لفظا فهو كالمعرف بلام الجنس لا أنه نكرة لفظا وكذا يقال فى كلامه بعد فى اسم فى الإشارة ﴿ فصل ﴾ (قوله من المذكرين الخ) قال العلامة اللقانى هذا التبيين يبطل ما لأجله عدل عن أولى العقل إلى أولى العلم من دخول ما لا يصح استعمال العقل فيه (قوله وهو أيضا أبو قبيلة) قال السنباطى فى هذه العبارة شىء اه أى لأن قوله هو أيضا أبو قبيلة لا يقابل لرجل لأن أبا القبيلة رجل فكان الظاهر أن يقول منقول عن اسم النهر الصغير لجماعة من الناس سموا به منهم أبو قبيلة الخ (قوله كالقبائل) قال اللقانى لا يخفى أنها من أولى العلم إذ القبيلة نوع من الناس ذلو قال ما يؤلف من غيرهم لأجاد (قوله كشذقم) قال الزرقانى هو بالذال المعجمة قاله مكى فى حاشيته اه وقال المصنف فى الحواشى بالشين المعجمة والدال المهملة فعلم من الأوزان النادرة التى أهملها سيبويه ذكرها والميم زائدة ودليل الزيادة أنه من الشدق والأشدق العظيم الشدق كما هى زائدة فى الدجمم وهو البليغ الدجاجة ولهذا أكد به الشجاع فى قوله والشجاع الشجعما اه وصنيع القاموس يقتضى أنه بالدال المهملة وأن الميم أصلية لأنه ذكره فى فصل الشين من باب الميم (قوله باءت عرار) فى الصحاح أبو زيد باء الرجل بصاحبه إذا قتل به (قوله بكحل) فى حاشية الصحاح لابن برى كحل علم مؤنث يصرف ولا يصرف كهند ﴿ فصل ﴾ (قوله إلى قسمين) جعل بعضهم العلم بالغلبة قسما ثالثا ليس بمنقول ولا مرتجل وقال المنقسم إليهما إنما هو العلم الوضعى وقد يدعى أن تعريفهم المنقول بأنه ما استعمل قبل العلمية فى غيرها يشمل هذا القسم

شخص من المخاطبين فهو غير معرفة مجازا قاله الشاطبى (ونحو هذا إنما يعين مسماه مادام حاضرا) فإذا فارقه الحضور فارقه التعيين قال الشاطبى فإن ذا مثلا وضع لشخص مفرد قريب فهو باعتبار الحال والمحل معرفة وباعتبار صلاحية لفظه لكل من اتصف بتلك الحال وحل ذلك المحل غير معرفة اه (وكذا الباقى) من المعارف فنحو يا رجل لمعين إنما يعين مسماه بالقصد والإقبال ونحو غلامى وغلام زيد وغلام هذا وغلام الذى قام أبوه وغلام الرجل إنما يعين مسماه بالمضاف إليه فإذا فارقه فارقه التعيين

﴿ فصل ﴾ (و) العلم الشخصى (مسماه نوعان) أحدهما (أولو العلم من المذكرين كجعفر) وهو علم منقول عن اسم النهر الصغير لرجل وهو أيضا أبو قبيلة من عامر وهو جعفر بن كلاب بن ربيعة بن عامر وهم الجعافرة (والمؤنثات كخرنق) بكسر الخاء المعجمة والنون وهو علم منقول عن ولد الأرنب لامرأة شاعرة وهى أخت طرفة ابن العبد لأمه قال أبو عبيدة وهى خرنق بنت عفان من بنى سعد بن ضبيعة رهط الأعشى اه (و) الثانى (ما يؤلف كالقبائل) جمع قبيلة والأحياء جمع حى (كقرن) بفتح القاف والراء وهو اسم قبيلة من مراد أبوهم قرن بن ردمان بن ناجية بن مراد وإليه ينسب أويس القرنى رضى الله عنه ومن قال إنه منسوب إلى قرن المنازل بسكون الراء كالجوهرى فقد سها (والبلاد) جمع بلد (كعدن) بفتح العين والدال المهملتين علم بلدة بساحل اليمن (والخيل) اسم جمع لا واحد له من لفظه وإنما له واحد من معناه وهو فرس (كلاحق) علم فرس كان لمعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنه والبغال كدلدل والحمير كيعفور وكلاهما كان للنبى صلى الله عليه وسلم (والإبل) اسم جمع (كشذقم) علم فحل من فحولة الإبل كان للنعمان بن المنذر وإليه تنسب الإبل الشذقمية (والبقر) اسم جنس (كعرار) بفتح العين والراء المهملتين وكسر الراء الأخيرة علم بقرة وفى المثل باءت عرار بكحل بفتح الكاف وسكون الحاء المهملة علم بقرة أيضا وأصل هذا المثل أن عرار وكحل اصطدمتا فماتتا جميعا فباءت كل منهما بالأخرى فصار مثلا يضرب لكل مستويين (والغنم) اسم جمع (كهيلة) علم لعنز لبعض نساء العرب (والكلاب) جمع كلب (كواشق) علم لكلب وذكر فى النظم سبعة أعلام وثامنهم علم الكلب فقال :

. . . كجعفر وخرنقا
وقرن وعدن ولاحق ۞ وشذقم وهيلة وواشق

وفى ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم

﴿ فصل ﴾ وينقسم العلم بحسب الوضع (إلى) قسمين أحدهما (مرتجل) من الارتجال بمعنى الابتكار قبل كأنه مأخوذ من قولهم ارتجل الشىء إذا فعله قائما على رجليه من غير أن يقعد يتروى (وهو) فى كلام

سيبويه على وجهين أحدهما ما لم تقع له مادة مستعملة في الكلام العربي قالوا ولم يأت من ذلك إلا فقعس وهو أبو قبيلة من بني أسد وهو فقعس بن طريف بن عمرو بن الحرث بن ثعلبة بن دودان بن أسد ولم يستعملوا مادة ف ق ع س في غير هذا الموضع والثاني (ما) استعملت مادته لكن لم تستعمل تلك الصيغة بخصوصها في غير العلمية بل (استعمل من أول الأمر علما) وهذا الثاني هو الكثير ولذلك اقتصر عليه (كأدد) علما (لرجل) وهو أبو قبيلة من اليمن وهو أدد بن زيد بن كهلان بن سبأ بن حمير وذكر سيبويه أنه من الود من مادة ودد فأصل همزته الواو واستعملت هذه المادة في الود والودود وغيرهما (وسعاد) علما (لامرأة) لم تستعمل هذه البنية في النكرات واستعملت مادة س ع د في السعد والساعد والسعدان وغير ذلك ثم المرتجل قسمان قياسي وشاذ فالقياسي ما له نظير في أبنية الأسماء والشاذ ما لا نظير له فالأول نحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف فإن نظيرها نزوان وسرحان وندمان وجعفر وعنبس والثاني نحو محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة (و) إلى (منقول وهو الغالب) في الأعلام (وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها ونقله) إما أن يكون (من اسم) جامد والاسم الجامد (إما) أن يكون (لحدث) أي مصدر (كزيد) فإنه في الأصل مصدر زاد يزيد زيدا أو زيادة (وفضل) وهو في الأصل مصدر فضل يفضل فضلا (أو) يكون (لعين) أي ذات (كأسد) فإنه في الأصل اسم جنس للحيوان المفترس (وثور) بالمثلثة فإنه في الأصل الفحل من البقر (وإما) أن يكون (من وصف) وذلك الوصف (إما لفاعل كحرث) فإنه في الأصل اسم فاعل من حرث يحرث (وحسن) بفتح المهملتين فإنه في الأصل صفة مشبهة من حسن (أو لمفعول كمنصور) فإنه في الأصل اسم مفعول من نصر الثلاثي المجرد (ومحمد) فإنه في الأصل اسم مفعول من حمد بتشديد الميم الثلاثي المزيد (وإما) أن يكون (من فعل) مجرد عن الفاعل وذلك الفعل (إما ماض كشمر) بتشديد الميم للفرس (أو مضارع كيشكر) لرجل وهو نوح عليه الصلاة والسلام (أو أمر كاصمت لبرية) قال الرضي وكسر الميم فيه والمسموع في الأمر الضم لأن الأعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل اهـ وإما أن يكون نقله من حرف كما لو سمي رجل بواحد من صيغ الحروف قاله الفخر الرازي في

(قوله وفقعس) كذا مثل الزمخشري قال المصنف وقال الخوارزمي الفقعس الرجل الشديد فهو على هذا منقول ومحبب قال الدنوشري قال بعض شراح المفصل ومحبب مفعل من الحب كمقر ومفر ولا يجوز أن تكون ميمه أصلا ليكون ملحقا بجعفر لفقد تركيب م ح ب ووجود ح ب ب وهو اسم رجل وموهب اسم رجل وقيل موضع وقياسه كسر عينه لفقد مفعل بما فاؤه واو وفي التنزيل موعدكم يوم الزينة وكذا الكلام على موظب وهو اسم بقعة والرواية ترك صرفه ومكوزة قياسه قلب واوه ألفا كمفازة وقد نقل أنه اسم رجل غير منصرف للعلمية والتأنيث وحيوة أبو رجاء وشذوذه من جهة قلب لامه التي هي ياء إلى الواو من غير علة وليس في الكلام حيوت وفيه حييت ثم أنهم عدلوا به إلى أصل مرفوض وهو ترك الإدغام عند اجتماع الياء والواو والأولى ساكنة كما في سيد وميت ولو بنيت فعلة من حي لقلت حية وعن أبي العباس أنه إنما صحح مكوزة لأنه علم لا يناسب الفعل لكونه مصدرا أو زمانا أو مكانا أو نحو ذلك مما يعل لإعلال الفعل اهـ وفي التسهيل المرتجل إما مقيس وإما شاذ بفك ما يدغم أو فتح ما يكسر أو كسر ما يفتح أو تصحيح ما يعل (١١٥) أو إعلال ما يصحح اهـ فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله استعمل قبل العلمية الخ) بأنه لا بد في العلم من أن يستعمل وعبارة السعد العلم ما وضع لمسمى فيه إشعار بمخصصاته وظاهرها عدم اشتراط استعماله وقال الشهاب القاسمي في شرح المطالع إن المرتجل ما نقل لا لمناسبة بين المنقول إليه والمنقول عنه وعليه يظهر القول بأن الأعلام كلها مرتجلة وأما على ما فسر به المصنف المرتجل فهو مشكل جدا للقطع بأن من الأعلام ما استعمل قبل العلمية لغيرها وقال الدنوشري هو تعريف غير مانع لأنه يدخل فيه ما استعمل من أول الأمر علما ثم نقل علم شخص فهو منقول ولا يصدق عليه أيضا تعريف المنقول فيما يأتي بقوله وهو ما استعمل قبل العلمية لغيرها فيكون غير مانع ولو قال المرتجل ما لم يسبق له استعمال والمنقول ما سبق له استعمال لسلم الحدان كما قال ابن مالك في الكافية

ومن خلا من سابق استعمال * كسعد فانسبه لارتجال

وقال اللقاني قوله لغيرها أي في غير العلمية واللام في العلمية لتعريف المعهود فالحد متناول لما استعمل قبل العلمية الحاضرة في علمية أخرى كأسامة علما للشخص (قوله للفرس) قال الدنوشري هو غير مقصور عليه فقد ذكر الموضح في شرحه على الألفية أنه علم لرجل أيضا اهـ (فائدة) قال الرضي وسيبويه يجعل أبا جاد وهواز وحطيا بياء مشددة عربيات فهي إذن منصرفة ويجعل سعفص وكلمن وقرشات أعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وإنما جعل الأول عربية لأن أبا جاد مثل أبي بكر وجاد من الجواد وهو العطش وهواز من هوز الرجل أي مات وحطي من حط يحط قال المبرد يجوز أن تكون كلها أعجميات قال السيرافي لا شك أن أصلها أعجمية لأنها قد يقع بها تعليم الخط السرياني وقرشات يدخلها التنوين كما في عرفات وتعريفهما من حيث كونها علامة اللفظ إذا ركبتها مع العامل نحو اكتب كلمن أي هذا اللفظ وهذه الجملة (قوله كإصمت لبرية) إصمت بكسر الهمزة والميم مع أن المسموع في الأمر الضم إما لأن مضارع فعل يجيء عند بعضهم مكسور العين

ومن نموها قال ابن الحاجب وإما لأن الأعلام كثيرة مايغير لفظها عند نقلها وقد بسطنا القول فى ذلك فى حاشيتنا على الفاكهى (قوله كأطرقا) قال الدنوشرى هو من جملة بيت هو: على أطرقا باليات الخيا م إلا الثمام وإلا العصى وعلى أطرقا متعلق بعرفت فى البيت قبله وباليات الخيام منصوب بعرفت ومن رفع فعلى الابتداء والخبر على أطرقا وإلا الثمام استثناء منقطع ويحتمل الاتصال والخيام جمع خيمة والثمام نبت يسد به جوانب الخيمة والعصى هنا قوائم الخيمة وقيل الخيمة ما كان من شجر وهى أعواد تنصب فتظل (قوله وعن سيبويه الخ) قال الدنوشرى ينافى ذلك ظاهرا قول الموضح فى شرح الألفية وهو ظاهر كلام سيبويه اه وقال السنباطى ولا يعترض على هذا الجهول بما نقل عنه وهذا لاينافى ما تقدم من قول الشارح وهو فى كلام سيبويه الخ (فصل) (قوله وينقسم العلم إلى مفرد الخ) لايخفى أن المصنف خالف ترتيب النظم فى هذا المقام إذ الناظم قدم تقسيم العلم إلى الاسم والكنية واللقب على هذا التقسيم والذى قبله ولعل وجه صنيع الموضح أن من تتمة التقسيم إلى الاسم الخ أنهما إذا كانا مفردين يضاف الأول إلى الثانى وهذا فرع عن معرفة أن العلم يكون مفردا وغيره فناسب تقسيمه أولا إلى مفرد وغيره ولما كان من غير المفرد المنقول عن الجملة على التحقيق خلافا للشاطبى كما بيناه فى حواشى الألفية ناسب تقديم التقسيم إلى منقول ومرتجل على هذا التقسيم أيضا فتدبر ولا تغفل عن دقائق المصنف فى مخالفته للنظم فى الترتيب الذى أغفل الشارح بيانه (قوله وإلى مركب) قال اللقانى هذا القسم دخوله فى العلم على سبيل المجاز دون الحقيقة إذ المركب ما دل جزؤه على جزء معناه ولا شئ من الأعلام كذلك فهى كلها مفردة ثم تتصف بذلك باعتبار أصلها المنقولة هى عنه مجازا اه وفيه أن ماذكره من تعريف المركب (١١٦) إنما هو بالاصطلاح المنطقى كما حررناه فى حاشية الفاكهى فى بحث الكلمة (قوله وهو ثلاثة أنواع الخ) قال السنباطى اعترضه أبو حيان بأن ثم أشياء كثيرة سمى بها فصارت أعلاما وهى مركبة وقد عريت من إسناد وإضافة ومزج كإذا سميت بما تركب من حرفين نحو إنما أو حرف واسم وأجاب ناظر الجيش بأن المراد ذكر العلم الذى استعملته العرب ووقع فى كلامها ولاشك أن الوقع فى كلامهم إنما انقسم إلى الأقسام التى ذكرها وقد يقال عدم استعمال العرب له لايقتضى عدم ذكره وإهمال حكمه وقد ذكر الناظم وغيره هنا المنقول من الجملة الاسمية ولم تستعمله العرب كما يأتى وقد تعرض فى باب مالا ينصرف من التسهيل لذلك فقال فى باب التسمية بلفظ كائنا ما كان لما سمى به من لفظ يتضمن إسنادا أو عملا أو إتباعا أو تركيب حرفين أو حرف واسم أو حرف وفعل ما كان له قبل التسمية ولا يضاف ولا يصغر والمعطوف بحرف دون متبوع كالجملة ويعرب ما سوى ذلك ثم نقل إعرابه فراجعه. وهذا الجواب الذى أجاب به ناظر الجيش أجاب بنحوه المرادى فى شرح النظم وأجاب بجواب آخر وهو أن ماذكره أبو حيان مشبه بتركيب الإسناد فاكتفى بذكر تركيب الإسناد لأن هذا ملحق به وهذا الجواب هو التحقيق إذ القوم فى تقسيم اللفظ إلى مفرد ومركب حصروا المركب فى الأقسام الثلاثة فعلم أن المركب سواء كان علما أو لا محصور فيها ويبقى الكلام فى المركب العددى والظاهر أنه من المزجى وإن كان تعريف المزجى لايتناوله بحسب الظاهر وسيأتى أنه إذا سمى به يحكى فهو وارد على حكم المزجى الذى ذكره المصنف والناظم وقال اللقانى قوله وهو ثلاثة أنواع فيه نظر قال الشهاب القاسمى. قلت يجوز أن يريد شيخنا فسح الله تعالى فى مدته بوجه النظر عدم الانحصار فى الثلاثة لأن الاسم العامل عمل الفعل مع معموله نحو ضرب زيد أو حسن وجهه خارج عن الثلاثة بناء على أن المراد الإسنادى الأصلى بدليل قوله وحكمه الحكاية وإلا فلا حكاية هنا ولأن التابع مع متبوعه كما سيأتى من أقسام المركب وهو خارج عن الأقسام الثلاثة بلا نزاع اه وقوله وإلا فلا حكاية هنا مبنى على كلام الرضى الآتى وهو مخالف لما مر عن التسهيل والمرادى وكذا قوله ولأن التابع مع متبوعه الخ فتأمل (قوله مركب إسنادى) قال اللقانى ومثله المركب العددى نحو خمسة عشر قال الشهاب القاسمى قضيته أنه يحكى بعد العلمية وفى الرضى فى باب المركب كلام يقتضيه فليراجع وليحرر اه ويأتى كلام الرضى قريبا

شرح المفصل (وإما) أن يكون (من جملة) وتلك الجملة (إما فعلية) فاعلها ظاهر (كجاب قرناها) أى ذؤابتا شعرها أو فاعلها مضمر بارز كأطرقا أو مستتر كيزيد من قوله بنى يزيد بضم الدال (أو اسمية كزيد منطلق وليس) النقل من الجملة الاسمية (بمسموع) من العرب كما قاله فى شرح التسهيل (ولكنهم) أى النحاة (قاسوه) على ما سمع من النقل من الجمل الفعلية وجعلوه قسيما له على تقدير التسمية بها وما ذكره من تقسيم العلم إلى مرتجل ومنقول هو المشهور وهو فى ذلك تابع للناظم فى قوله:

ومنه منقول كفضل وأسد * وذو ارتجال كسعاد وأدد

(وعن سيبويه الأعلام كلها منقولة) لأن الأصل فى الأسماء التنكير (وعن الزجاج كلها مرتجلة) لأن الأصل عدم النقل وما وافق وصفا أو غيره فهو اتفاق لامقصود

(فصل) (وينقسم) العلم باعتبار ذاته (أيضا إلى مفرد) من التركيب (كزيد) وأدد (وهند) وسعاد (وإلى مركب وهو ثلاثة أنواع) وذلك أنه إما (مركب إسنادى) وهو كل كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى

(كبرق نحره وشاب قرناها وهذا) النوع مبنى و(حكمه الحكاية) على ما كان عليه قبل التسمية به قال

كذبتم وبيت الله لا تنكحونها ۞ بنى شاب قرناها تصر وتحلب

(وقال) رؤبة فى حكاية الفعل المسند إلى الضمير المستتر

(نبئت أخوالى بنى يزيد) ۞ ظلما علينا لهم فديد

والقوافى مرفوعة فلولا أن فى يزيد ضمير أمر فاعل الفاعلية لما رفع يزيد على الحكاية وجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه مفرد غير منصرف وما لمعه من الصرف العلمية ووزن الفعل ونبئت بمعنى أخبرت متعد لثلاثة أولها ضمير المتكلم المرفوع على النيابة عن الفاعل وأخوالى مفعوله الثانى وبنى يزيد عطف بيان عليه وجملة لهم فديد بالفاء بمعنى صياح فى موضع المفعول الثالث أى قادين وظلما مفعول لأجله وناصبه محذوف تقديره يصيحون وعلينا متعلق بذلك المحذوف لا بفديد لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لأن المتكلم يغلب على غيره فى إعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلنا ولا تقول فعلا

(قوله وهذا النوع مبنى) لا يخفى أن كونه مبنيا قول مغاير للأول بأنه محكى وكيف يجعل هذا توطئة لقول المصنف وحكمه الحكاية (قوله المصنف وحكمه الحكاية) أى على الأصح فهو معرب تقديرا لكن قال السيد فى حواشى المتوسط ما نصه جعل الشارح مثل تأبط شرا علما من قبيل المبنيات المحكية على بنائها قبل والحق أن الجملة من حيث إنها جملة قبل جعلها علما مبنية بل هذا قسما رابعا من مبنى الأصل وإن كانت أجزاؤها معربة وإذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما واحدا مستحقا لأن يجرى الإعراب على آخره كبعلبك لكن لما كان الجزء الأخير من تأبط شرا مفعولا بالإعراب المحكى للدلالة على القضية امتنع ظهور الإعراب فيه لفظا فصار إعرابه تقديريا فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات لكن الحكاية تقتضى التعذر اهـ فكأن الشارح تبع كلام صاحب المتوسط وقال الرضى والمركب قبل العلمية إن كان الجزء الثانى منه قبل العلمية معربا مستحقا لإعراب معين لفظا أو تقديرا وجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعين وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الإعراب المعين إن كان له قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية إذا كان الفعل معربا وكذا يترك الجزء الأول على البناء إن كان فى الأصل مبنيا كما فى الفعلية وكما فى سيضرب وسوف يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا فى نحو أزيد وهل زيد ولزيد إذ الأسماء بعد هذه الأحرف مبتدأة فى الظاهر قال سيبويه المعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية إذ العاطف كالعامل وكذا كل اسم معمول لحرف نحو إن زيدا وما زيد ومن زيد إلا أن حرف الجر فيه تفصيل ثم قال وإن لم يكن الجزء الثانى لا لمطلق الإعراب ولا لمعينه فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما وإذما وكأنما ولعل ونحوها انتهى وقوله أو لا من الإعراب المعين قال الشهاب القاسمى وهو الخصوص الموجود عند النقل كرفع الجزأين فى زيد قائم وقوله آخر أو أن لم يكن الجزء الثانى قبل العلمية لا لمطلق الإعراب الخ قال الشهاب قد يجعل هذا القسم خمسة عشر وقيل إن المنقول من جملة مبنى وهو ما يفهمه كلام الناظم كما يأتى وقال الشهاب أجاز بعضهم فى نحو قمت علما الإعراب فتقول جاء قمت ورأيت قمتا ومررت بقمت بالتنوين والحركات الثلاث على التاء ووجه ذلك أن الكلمتين كالكلمة الواحدة من حيث هما فى الأصل فعل وفاعل وقد غير الفعل لأجل الضمير وعلى ذلك بنى من قال كنتى وهل يدخل فى نحو قمت قالبه نظر ولا يبعد الدخول أخذا من التعليل المذكور وعليه فلا يبعد تنوينه وإعرابه كالمقصور فيقال جاء قمتا ورأيت قمتا ومررت بقمتا وظاهر التعليل خروج نحو قاما إذا لم يغير الفعل لأجل الضمير (قوله فلولا أن فى يزيد الخ) أى لأنه قدره منقولا من قولك المال يزيد ولو قدره منقولا من قولك يزيد المال لا غيره لم يكن فيه ضمير (قوله عطف بيان عليه) قال المصنف فى شرح الشواهد وبنى بدل أو صفة ويرجح الثانى أن البدل حقه أن يكون بالأسماء الموضوعة للذات باعتبار أنفسها كزيد وعمرو وأن الصفة حقها أن تكون بالأسماء الموضوعة لها باعتبار معنى هو المقصود كالعالم ونحوه وبنى كذلك قيل ويجوز أن يكون مفعولا ثالثا وفيه نظر لأنه يكون حينئذ قد نبئ بأن أخواله بنو يزيد ومثل هذا لا يحتاج أن يخبر به غيره وقيل المفعول الثالث ظلما بمعنى ذوى ظلم أو بمعنى ظالمين وعلينا متعلق به فقوله لهم فديد مفسر لظلمهم وقيل يجوز أن يكون ظلما حالا أو مفعولا لأجله وفيه نظر أما الحال فلأن صاحبها إما ضمير لهم فيؤدى إلى تقديم الحال على عاملها المعنوى والأكثرون يمنعونه مطلقا وأما أخوالى فيؤدى إلى تقديم المبتدأ من حيث هو مبتدأ وذلك ممتنع ولا يقال زيد ضاحكا يقوم على أن ضاحكا حال من زيد بل على أنه حال من ضمير يقوم وأما المفعول له فلأنه إما علة لنبئت وهو لم ينبأ بذلك لأجل ظلمهم أو للاستقرار فيلزم تقديم المفعول له على عامله المعنوى وهو ممتنع فى الحال مع شبهها بالظرف فما الظن بالمفعول أو للفديد فيلزم تقديم معمول المصدر عليه والأكثرون يمنعونه فى الظرف فما الظن بغيره اهـ ومن خطه رحمه الله تعالى وبه يعلم ما فى كلام الشارح (قوله لأن صلة المصدر) الحق كما قال السعد جواز تقديم الظرف وشبهه وتفصيل المقام حررناه فى حاشية المختصر فى الديباجة

(قوله قيل ولا يتعين الخ) عبارة المصنف فى شرح الشواهد ورده ابن الحاجب بأن الرواية إنما صحت بالياء آخر الحروف وبأن تزيد بالتاء من فوق لم يسمع فى كلامهم إلا مفرداً كقوله

يعثرن فى حد الظبات كأنما * كسيت برود بنى تزيد الأذرع

قوله فى حد الظبات حال لا متعلق بيعثرن (قوله فى أن ماقبله مفتوح) عبارة اللقانى أى فى فتح ماقبلها وجريان حركات الإعراب عليها وأنت خبير بأن هذا الحد لا يدخل فيه نحو معدى كرب ونحو سيبويه فليتأمل (قوله ولكل من جزأيه) قال السنباطى قدره قبل قول المتن لحكم الخ إشارة إلى أن الفاء لتفصيل شىء مقدر وليست للتفريع كما هو ظاهر العبارة لعدم صحة التفريع وذلك لقوله حكم الثانى الخ لأنه لا يصلح أن يتفرع على هذا فليتأمل (قوله لحكم الأول) قال الرضى وإن لم يكن فى الأخير قبل التركيب سبب البناء أى بما تركيبه للعلمية كمعد يكرب وبعلبك فالأولى بناء الجزء الأول لاحتياجه إلى الثانى وجعل الثانى غير منصرف وقد يبنى الثانى أيضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما أيضا كلمتين إحداهما عقيب الأخرى وهو ضعيف لأن المضاف والمضاف إليه أيضا كذلك وقد يضاف صدر هذا المركب إلى عجزه فيتأثر الصدر بالعوامل مالم يعتل كمعديكرب فإن حرف العلة يبقى فى الأحوال ساكنا والعجز حينئذ ماله مفردا من الصرف وتركه وبعضهم لا يصرف المضاف إليه وإن كان التركيب منصرفا اعتداداً بالتركيب الصورى كما اعتد به فى إسكان ياء معد يكرب وهو ضعيف مبنى على وجه ضعيف أعنى على الإضافة أما ضعفه فلأن التركيب الإضافى غير معتد به فى منع الصرف وأما ضعف الإضافة فلأنها ليست حقيقة بل لشبه بالمضاف والمضاف إليه لشبهها لفظيا من حيث هما كلمتان إحداهما عقيب الأخرى ولو كان مضافا حقيقة لانتصب معد يكرب فى النصب انتهى قوله والعجز حينئذ ماله مفرداً من الصرف قال الشهاب القاسمى لم ينبه على صرف الصدر أو عدمه لأنه لو فرض أن فيه مقتضى المنع لكانت إضافته تقتضى صرفا تأمل. ولا يخفى أن ما ذكره من جواز بناء الجزء الثانى فى المركب المزجى وإضافة صدره إلى عجزه مشكل على ظاهر تعريف المزجى إلا أن يقال تعريفه باعتبار ما هو الأصل فيه وإذا أضيف صدره إلى عجزه صار من المركب الإضافى وصدق تعريف الإضافى عليه وسيأتى فى باب ما لا ينصرف تجويز المصنف ما ذكره الرضى (قوله وحكم الثانى الخ) قال اللقانى هذا [illegible] يقتضى أن المعرب من المركب المزجى هو الجزء الثانى فقط وهو لا يصح إذ المزجى المختوم بغير ويه معرب بجملته والاعراب يظهر أو يقدر فى آخر الجزء الثانى لأنه آخر المعرب وكأنه تسمح فى إسناد الإعراب إلى الثانى انتهى ويؤخذ منه أن قول الناظم * ذا أن بغير ويه تم أعربا * أحسن من عبارة الموضح لنسبة الإعراب إلى جملته (قوله إلا إن كان كلمة ويه) قال الرضى فإن كان فى الجزء الأخير قبل التركيب سبب البناء فالأولى والأشهر إبقاء الجزء الأخير على بنائه مراعاة للأصل ويجوز إعرابه إعراب مالا ينصرف وقد يجوز أيضا إضافة صدر المركب إلى الأخير تشبيها بالمضاف والمضاف إليه تشبيها لفظيا كما جاءت فى معد يكرب فيجىء فى المضاف إليه الصرف والمنع ولا تستنكر إضافة الفعل والحرف ولا الإضافة إليهما لخروجهما بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو القياس على ما قيل وإن لم تسمع فى نحو سيبويه الاضافة انتهى قال الشهاب قوله فإن كان فى الجزء الاخير أى مما تركيبه للعلمية وقوله إضافة صدر المركب قضيته أن نحو جاء ويه يقال فيه قام جاء ويه ورأيت جاء ويه ومررت بجاء ويه تأمل

والجارى على الألسنة بنى يزيد بالياء آخر الحروف أوله وقال ابن يعيش صوابه بالتاء المثناة فوق وهو اسم رجل وإليه تنسب الثياب التزيدية اهـ قيل ولا يتعين ذلك فى البيت إلا أن يريد تزيد بن جشم بن الخزرج أو تزيد بن حلوان بن عمران بن قضاعة فإن كلا من هذين أبو قبيلة وهما بالتاء الفوقانية (و) إما (مركب مزجى وهو كل كلمتين نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها) فى أن ماقبله مفتوح الآخر ما لم يكن ياء ولكل من جزأيه حكم يخصه فحكم الجزء (الأول أن يفتح آخره) كما يفتح ماقبل تاء التأنيث وينتقل عن الإعراب إلى الجزء الثانى لصيرورته كالجزء مما قبله كما نقل الإعراب عما قبل تاء التأنيث إليها لما صارت كالجزء مما قبلها (كبعلبك وحضرموت) البلدين والأصل قبل التركيب بعل وبك وحضر وموت فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة وحكمهما أن يفتح آخر أولهما (إلا إن كان ياء فيسكن) للثقل بالتركيب والإعلال (كمعديكرب) لرجل (وقالى قلا) لمكان وكسر الدال من معدى شاذ والقياس فتحها كمرمى ومسعى (وحكم) الجزء (الثانى) منهما (أن يعرب بالضمة) رفعا (والفتحة) نصبا وجرا إعراب مالا ينصرف للتركيب والعلمية (إلا إن كان) الجزء الثانى (كلمة ويه فيبنى على الكسر) فى الأشهر عند سيبويه أما البناء فلأنه اسم صوت وأما الكسر فعلى أصل التقاء الساكنين وذلك (كسيبويه وعمرويه) واختار الجرمى أن يعرب إعراب مالا ينصرف فلا يدخله خفض ولا تنوين قال أبو حيان وهو مشكل إلا أن يستند إلى سماع وإلا لم يقبل لأن القياس البناء لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما

(قوله وإلى هذا التفصيل الإشارة بقول الناظم . ذا إن بغير ويه تم أعربا) أى لأنه لا يعلم أن إعرابه إعراب ما لا ينصرف من بيان كونه علما مركبا إما لظهور ذلك أو إحالة على ما يأتى فى باب ما لا ينصرف ويؤخذ بناء ما تم بويه من مفهوم الشرط وقوله ذا فى قوة المشار إليه فيؤخذ منه بناء الجملة عنده لأنه حينئذ مفهوم صفة لا لقب حتى يقال إنه غير معتبر وبما تقرر من إفادة بناء الجملة عند الناظم وحكايتها عند المصنف يعلم ما فى دعوى الشارح أن كلام الناظم إشارة إلى تفصيل الموضح لكن كلامه مبنى على ما قدمه مما هو مشكل على ما عرفت (قوله وإما إضافى) عطف على توهم أما فى المعطوف عليه والإضافى ما تركيبه قبل العلمية قال الرضى وإن كان الجزء الثانى قبل العلمية معربا مستحقا لإعراب معين لفظا أو تقديرا وجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعين وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الإعراب العام إن كان كذلك قبل العلمية كما فى المضاف والمضاف إليه نحو عبد الله والاسم العامل عمل الفعل نحو ضربه زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل ذلك احتراما لخصوص الإعراب أو عمومه وإن لزم منه دوران الإعراب على آخر الجزء الأول الذى هو كبعض الكلمة وكذا التوابع الخمسة مع متبوعاتها يبقى التابع على ما كان عليه قبل التسمية من تعاقب الإعراب عليها ويراعى الأصل فى الصرف وتركه وذكر لهذا أحكاما منها ما نصه ويجوز فى التوابع مع متبوعاتها إجراؤها مجرى معديكرب فى وجهى التركيب والإضافة إلا عطف النسق فإن حرف العطف مانع منهما ونقل قبل ذلك عن س أن المسمى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية إذ العاطف كالعامل وقوله لخصوص الإعراب قال الشهاب القاسمى أى فى الجزء الثانى وقوله أو عمومه أى فى الأول ولا يخفى أن المراد بالإعراب العام هو جنس الإعراب الكلى المتناول لسائر أنواعه بحسب (١١٩) العوامل فتقول فى ضرب زيدا مسمى به جاءنى ضرب زيدا ورأيت ضربا زيدا أو مررت بضرب زيدا فيبقى الجزء الثانى على الإعراب المعين وهو النصب والجزء الأول على الإعراب العام فيرفع مع عامل الرفع وينصب مع عامل النصب ويجر مع عامل الجر كما لا يخفى إذ المراد بالإعراب المعين خصوص النوع المنقول عنه فقيما تقدم عند قوله وحكمه الحكاية من أن الجزء الأول يبقى على حاله من الإعراب المعين إن كان له قبل ذلك كما فى الجملة الاسمية والفعلية المراد بالإعراب المعين ذلك النوع الحاصل عند النقل إذ العوامل لا تؤثر فى أجزاء الجملة بخلاف الجزء الأول من جرأى العامل عمل الفعل ومعموله فتقول فى زيد قائم علما جاء زيد قائم ورأيت زيد قائم ومررت بزيد قائم برفع الجزأين فى سائر الأحوال فليتأمل وقوله يبقى التابع المتبوع هذا مع قوله قال س المسمى بالعاطف الخ يتحصل منه أنه إذا سمى بالعاطف مع المعطوف فقط وجبت الحكاية أو مع المعطوف عليه أيضا بقيا على ما كانا قبل التسمية عليه فتأمله وقوله من تعاقب الإعراب الخ ظاهر أن المراد بتعاقب الإعراب توارد أنواعه بحسب العوامل انتهى وقد مر أن كلام الرضى مخالف لكلام التسهيل وقوله الرضى من تعاقب الإعراب يقتضى أنه لا يجوز قطع التابع وعموم كلام التسهيل يقتضى الجواز فتدبر (قوله فى الأعلام المركبة) قال السقباطى قيد بذلك دفعا لما يقال حكمه على المركب الإضافى بالغلبة يخالف قوله الآتى فى الاسم وهو الغالب وحاصله أن المراد بالغلبة فيما سبق الغلبة المطلقة وهنا الغلبة المقيدة وهى النسبية أى أن المركب الإضافى إنما هو غالب بالنسبة إلى الأعلام المركبة لا إلى جميع الأعلام أى إلى الأسماء المركبة المضافة وذلك لا يخالف كون أكثر الأعلام الاسم فقوله حينئذ لأن الأكثر فيها الكنى أى فى الأعلام المركبة فليتأمل (قوله بمعنى يخفض) قال السقباطى أى لا بمعنى الجريان كما قد يتوهم ولك أن تقول لا اشتباه بينهما لا فى اللفظ ولا فى الخط إلا أن يقال قد يتوهم أن اللفظ محذف وأن الباء سقطت من الكاتب (فصل) (قوله وكنية) قال الدنوشرى والكنية بضم أوله وكسره وجمع الأول كنى بالضم والثانية كنى بالكسر انتهى وقال الرضى والكنية من كنيت أى سترت وعرضت كالكناية سواء لأنه يعرض

اسما واحدا انتهى وإلى هذا التفصيل الإشارة بقول الناظم . ذا إن بغير ويه تم أعربا . (وإما) مركب (إضافى وهو الغالب) فى الأعلام المركبة لأن الأكثر فيها الكنى وهى مضافة (وهو كل اسمين نزل ثانيهما منزلة التنوين مما قبله) فى أن الجزء الأول جار بوجوه الإعراب والجزء الثانى ملازم لحالة واحدة إلا أن التنوين ملازم للسكون والمضاف إليه ملازم للجر وما قبلهما يختلف بوجوه الإعراب (كعبد الله) مما المضاف إليه مجرور بالكسرة والمضاف معرب بالحركات (وأبى قحافة) مما المضاف إليه مجرور بالفتحة والمضاف معرب بالحروف (وحكمه أن يجرى) الجزء (الأول) وهو المضاف (بحسب العوامل الثلاثة) رفعا ونصبا وجرا (ويجر) بالبناء للمفعول بمعنى يخفض الجزء (الثانى) وهو المضاف إليه (بالإضافة) دائما وإلى هذه الأقسام الثلاثة أشار الناظم بقوله :

وجملة وما بمزج ركبا . ذا إن بغير ويه تم أعربا
وشاع فى الأعلام ذو الإضافة . كعبد شمس وأبى قحافة

(فصل) (وينقسم) العلم (أيضا إلى اسم وكنية ولقب) وهو المشار إليه فى النظم بقوله :

واسما أتى وكنية ولقبا .

(فالكنية كل مركب إضافى فى صدره أب أو أم كأبى بكر) بن أبى قحافة

بها عن الاسم وهي عند العرب يقصد بها التعظيم والفرق بينها وبين اللقب معنى أن اللقب يمدح الملقب به ويذم بمعنى ذلك اللفظ بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بها بل بعدم التصريح بالاسم فإن بعض النفوس تأنف أن تخاطبها بأسمائها وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له كأبي الحسن لأمير المؤمنين رضي الله تعالى عنه وقد يكنى في الصغر تفاؤلا لأن يعيش ويصير له ولد اسمه ذلك (قوله وأم كلثوم) قال اللقاني وصف المذكر من الكلثمة فهو جزء من العلم فيكون حكمه حكم العلم لكنه ينصرف إذ التأنيث في المركب لا فيه كأم هانئ وأم خدام (قوله ما أشعر) قال اللقاني عبر بما ليتناول المفرد والمركب فيتناول بعض الكنى فبينه وبين الكنية عموم من وجه فيصدقان في نحو أبي الخير واللقب في نحو كرز والكنية في نحو أبي بكر وأما الاسم فبينه وبين كل منهما تباين ثم إشعار اللقب بما ذكر نظرا لأصله كما صرحوا به واعلم أن ظاهر تقسيمه أن الأقسام متباينة ويلزمه أن محمدا وأحمد ومنصورا ألقاب لا أسماء واللازم منتف بالاتفاق والذي يظهر أن الاسم ما وضعه الأبوان ونحوهما ابتداء كائنا ما كان وما استعمل في ذلك المسمى بعد وضع الاسم إن كان مشعرا بمدح أو ذم أو مصدرا بأب أو أم فلقب أو كنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أميرا أفريقية في تلقيبه بأبي القاسم مع النهي فأجاب بأنه اسمه لا كنيته فاستحسن منه الجواب فليتأمل. وقوله فبينه وبين كل منهما تباين قال الشهاب. لقائل أن يمنعه فإن نحو محمد علما يصدق عليه حد اللقب فإنه أشعر بالمدح لأنه في الأصل وصف بمعنى من كثر حمد الخالق له لكثرة خصاله الحميدة فإن صرحوا بالتباين فيحتاج إلى تأويل حد اللقب بحيث (١٢٠) يخرج مثل ذلك وإلا فلا مانع من دعوى العموم بينهما اللهم إلا أن يقال مثل ذلك لم يقصد به مدح وإن أشعر به باعتبار ملاحظة الأصل فيكون المراد بقولهم ما أشعر بمدح أو ذم ما قصد به ذلك الإشعار فتأمل ثم رأيت الرضي عبر بالقصد لكن فيه أمران الأول أنه قد يقصد بمحمد ذلك والثاني أن تعريف الجماعة بما أشعر ظاهره عدم اعتبار القصد وقال في حواشي التلخيص بعد أن ذكر أن قضية تفسير اللقب بما أشعر إلى آخره كون نحو محمد لقبا وأنه لا مانع من ذلك وليس في كلامهم ما ينافيه وأن اعتبار الإشعار بحسب الأصل لا يلزم منه كون كل علم لقبا لأن المراد الإشعار بوجه قريب متبادر وأن كلام الرضي يخرج ذلك عن حد اللقب ما نصه * قلت إخراجه مطلقا ممنوع إذ قد يقصد به ذلك ولا مانع من كون الشيء لقبا بالنسبة لمسمى وليس بلقب بالنسبة لآخر على أنه يجوز أن لا يريد الرضي القصد بالفعل بل بحسب الصلاحية وما من شأنه فليتأمل انتهى وفي حواشي المطول للفنري في الكلام على تعريف المسند إليه بالعلمية ما لفظه لأن اللقب علم يشعر بمدح أو ذم مقصود منه قطعا وأما الكنية فهو علم صدر بأب أو أم وما سواهما من الأعلام يسمى اسما والفرق بين الكنية واللقب بالحيثية فإشعار بعض الكنى بالمدح أو الذم كأبي الفضل وأبي جهل لا يضر وقوله ثم إشعار اللقب الخ قال الشهاب قال السيد في حواشي العضد قوله يشعر بمدح أي باعتبار مفهومه الأصلي لأن ذلك قد يقصد بها وقوله الأصل أي أصل اللغة (قوله صار اللقب مدحا) قال السنباطي يحتمل أن يكون مراده الاعتراض بأنه من القسم الثاني لا من الأول (قوله وفرق الأبهري) بسكون الباء وفتح الهاء نسبة إلى أبهر قال في المشترك هو بفتح الهمزة وسكون الباء الموحدة وفتح الهاء وراء مهملة بليدة قرب زنجان وقرية بأصبهان أيضا (قوله يؤخر اللقب) قال الزرقاني قد نص ابن الأنباري على أن اللقب إذا كان أشهر من الاسم يبدأ به قبل الاسم كما في قوله تعالى المسيح عيسى فإن المسيح لا يقع على غيره بخلاف عيسى فإنه يقع على عدد كثير ولذلك تقدم ألقاب الخلفاء لأنها أشهر من أسمائهم انتهى ولما نقل هذا الجلال السيوطي في نكته قال عقبة ففي هذا تخصيص لإطلاق

رضي الله عنهما (وأم كلثوم) بنت النبي ﷺ زاد الإمام الفخر الرازي في العلم الجنسي وابن أو بنت كابن دأية للغراب وبنت الأرض للحصاة انتهى (واللقب كل ما أشعر برفعة المسمى أو ضعته) بفتح الضاد المعجمة والقياس كسرها وإنما فتحت تبعا للمضارع والهاء عوض من الواو والوضيع الدنيء من الناس فالرفعة (كزين العابدين) لقب علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنهم (و) الضعة نحو (أنف الناقة) لقب جعفر بن قريع تصغير قرع بفتح القاف وسكون الراء بالعين المهملة وهو أبو بطن من سعد بن زيد مناة وسبب جريان هذا اللقب عليه أن أباه ذبح ناقة وقسمها بين نسائه فبعثته أمه إلى أبيه ولم يبق إلا رأس الناقة فقال له أبوه شأنك به فأدخل يده في أنف الناقة وجعل يجره فلقب به وكانوا يغضبون من هذا اللقب فلما مدحهم الحطيئة بقوله :

قوم هم الأنف والأذناب غيرهم * ومن يسوي بأنف الناقة الذنبا

صار اللقب مدحا والنسبة إليه أنفي فرجع الكنية إلى اللفظ وإن أشعرت بالتعظيم ومرجع اللقب إلى المعنى (والاسم ما عداهما وهو الغالب كزيد وعمرو) وفرق الأبهري في حواشي العضد بين الاسم واللقب فقال الاسم يقصد بدلالته الذات المعينة واللقب يقصد به الذات مع الوصف ولذلك يختار اللقب عند إرادة التعظيم أو الإهانة (و) إذا اجتمع الاسم واللقب (يؤخر اللقب عن الاسم) غالبا

وجوب تأخير اللقب وقدح لما قال به الرضى انتهى والذى قال به الرضى كون اللقب أشهر لأن فيه العلمية مع شىء من معنى النعت فلو أتى به أولا لأغنى عن الاسم وقد رأيت بخط شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله تعالى بعد أن نقل أن اللقب تقدم فى الآية الشريفة ما نصه ولك أن تجيب بأنا لا نسلم أنه من ذلك الباب بل يحتمل أن المراد هنا الحكم على المسيح بأنه عيسى فالمسيح مبتدأ وعيسى خبره وعلى قولهم أن اللقب لا يقدم على الاسم إذا كان اللقب تابعا للاسم فى كونه محكوما عليه أو به ويرشدك إلى ذلك قولهم أن اللقب يعرب بدلا أو عطف بيان على الاسم وأما إذا كان اللقب محكوما به على الاسم أو بالعكس فليس من محل الامتناع (١٢١) فى شىء ويمكن إجراء ذلك فى مثل قوله تعالى اسمه المسيح عيسى ابن مريم ليس بدلا ولا عطف بيان بل خبر ثان انتهى وأقول لا يخفى أن المقصود فى قوله تعالى إنما المسيح عيسى ابن مريم الإخبار عن المسيح بأنه ابن مريم لا بأنه عيسى فالظاهر الذى لا ينبغى غيره أن عيسى بدل منه أو عطف بيان عليه لا خبر والظاهر فى اسمه المسيح إنما هو الإخبار عن اسمه بأنه عيسى وكان الأصل تأخير المسيح ويكون نعتا أو نعت المعرفة إذا قدم أعرب على حسب العوامل وأعربت المعرفة بدلا منه أو عطف بيان عليه كما قرر فى محله (قوله لأن الغالب الخ) قال الزرقانى هذا التعليل يقتضى وجوب تأخير اللقب عن الكنية وكذا تعليل الرضى صرح بالأول فى النكت انتهى ومقتضى التعليل الأول أن الكنية التى هى من أفراد اللقب كأبى الخير كاللقب المحض فتؤخر

(١٦ - تصريح - أول) عن الاسم وجوبا ومقتضى التعليل الثانى عدم وجوب ذلك (قوله مزيقيا) قال اللقانى بألف التأنيث الممدودة وحذفت الهمزة للوزن انظر ابن الناظم فى باب التأنيث انتهى أى لأنه قال فى أوزان الألف الممدودة وفعيلياء كزيقياء اسم ملك باليمن (قوله ولا ترتيب الخ) قال السنباطى ينبغى أو يستثنى من ذلك ما إذا اجتمعت الثلاثة وتقدمت الكنية عليها فإنه فى هذه الحالة يجب تقديمها على اللقب ولا يجوز تقديمه عليها بخصوصه لأنه يلزم تقديم اللقب على الاسم وهو غير جائز كما تقدم انتهى ومثله فى شرح القطر للفاكهى (قوله على الاسم قال السنباطى يفهم منه بالأول جواز تقديمها على اللقب

لأن الغالب فى اللقب أن يكون منقولا من اسم غير إنسان كبطة فلو قدم لتوهم السامع أن المراد مسماه الأصلى وذلك مأمون بتأخره ولأن اللقب يشبه النعت فى إشعاره بالمدح والذم والنعت لا يقدم على المنعوت فكذلك ما أشبهه (كزيد زين العابدين) أو أنف الناقة وهذا مراد الناظم بقوله:

• وأخرن ذا إن سواه صحبا •

(وربما يقدم) اللقب على الاسم (كقوله) وهو أوس بن الصامت أخو عبادة بن الصامت رضى الله عنهما:

(أنا بن مزيقيا عمرو وجدى) • أبوه منذر ماء السماء

فقدم اللقب وهو مزيقيا على الاسم وهو عمرو ومزيقيا بضم الميم وفتح الزاى وسكون الياء المثناة التحتانية وكسر القاف وتخفيف الياء آخر الحروف لقب عمرو وعمرو بالجر عطف بيان على مزيقيا أو بدل منه وسبب جريان هذا اللقب على عمرو أنه كان من ملوك اليمن وكان يلبس كل يوم حلتين فإذا أمسى مزقهما كراهية أن يلبسهما ثانيا وأن يلبسهما غيره ومنذر أحد أجداده لأمه وهو منذر بن امرئ القيس بن النعمان أحد ملوك الحيرة وماء السماء لقب منذر واختلف فى سبب جريانه عليه فقيل لحسن وجهه وقيل إن أمه كان يقال لها ماء السماء لحسنها واشتهر المنذر بلقب أمه واسمها مارية بنت عوف بن جشم ابن الخزرج وأراد أوس بذلك أنه كريم الطرفين نسيب الجهتين (ولا ترتيب بين الكنية وغيرها) من اسم أو لقب فيجوز تقديم الكنية على الاسم واللقب وتأخيرها عنهما (قال) أعرابى إخبارا عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه

(أقسم بالله أبو حفص عمر) • ما مسها من نقب ولا دبر • فاغفر له اللهم إن كان فجر

فقدم الكنية وهى أبو حفص على الاسم وهو عمر وسبب إنشاد ذلك أن قائلها قال لعمر رضى الله عنه إن ناقتى قد نقبت فاحملنى فقال له عمر كذبت وأبى أن يحمله وحلف على ذلك فأنشده ذلك يقال نقب البعير ينقب بكسر القاف فى الماضى وفتحها فى المضارع إذا رق خفه ودبر البعير إذا حفى فكأنه نسيه له ويقال فجر إذا حنث فى يمينه (وقال حسان) بن ثابت يرثى سعد بن معاذ رضى الله عنه

(وما اهتز عرش الله من أجل هالك • سمعنا به إلا لسعد أبى عمرو)

فقدم الاسم وهو سعد على الكنية وهو أبو عمرو وأصل هذا البيت أن السيد سعد بن معاذ أصيب يوم الخندق بسهم فى أكحله فتألم قليلا ومات منه فقال رسول الله ﷺ اهتز العرش لموت سعد بن معاذ فنظمه حسان رضى الله عنه وتقول جاءنى أبو عبد الله بطة وبطة أبو عبد الله (وفى نسخة من الخلاصة ما) أى شىء وهو قوله • وأخرن ذا إن سواه صحبا • وذلك (يقتضى أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية كأبى عبد الله أنف الناقة) لأن سوى اللقب يشمل الاسم والكنية فكأنه قال وأخر اللقب إن صحب الاسم أو الكنية فالأمر بوجوب تأخير اللقب عن الاسم صحيح (وليس) الحكم مع الكنية (كذلك) بل يجوز

تقديم اللقب على الكنية وتأخيره عنها كما تقدم وفي نسخة أخرى من الخلاصة • وذا اجعل آخرا إذا اسماً صحبا • فالإشارة بذا إلى اللقب وهي أصرح في المراد ولكن قال المرادي وما سبق أولى لأن هذه النسخة لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية انتهى ولك أن تقول أما كونها لا يفهم منها حكم اللقب مع الكنية فمسلم باعتبار المنطوق وغير مسلم باعتبار المفهوم وأما كونها أولى فممنوع لأنها تفهم غير الصواب (ثم إن كان اللقب وما قبله) من الاسم (مضافين كعبد الله زين العابدين) أو أنف الناقة (أو كان الأول مفردا) من الإضافة (والثاني مضافا كزيد زين العابدين) أو أنف الناقة (أو كانا بالعكس) بأن كان الأول مضافا والثاني مفردا (كعبد الله كرز) بضم الكاف وسكون الراء المهملة وفي آخره زاي وهو في الأصل خرج الراعي فالأقسام ثلاثة فإن شئت (أتبعت الثاني للأول) في إعرابه إما (بدلا) من الأول بدل كل من كل (أو عطف بيان) على الأول (أو قطعته عن التبعية إما برفعه خبرا لمبتدأ محذوف أو بنصبه مفعولا) به (لفعل محذوف) فتقول على الإتباع جاءني عبد الله زين العابدين برفعهما ورأيت عبد الله زين العابدين بنصبهما ومررت بعبد الله زين العابدين بجرهما وإن شئت قطعت من الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الرفع ومن الجر إلى الرفع والنصب فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير أعني ولو أظهر لجاز وهكذا حكم الكنية وما قبلها من الاسم واللقب إتباعا وقطعا إلا أن الكنية لا تكون إلا مضافة واللقب والاسم يكونان مضافين ومفردين فإن كانا مضافين أو أحدهما مضافا والآخر مفردا فحكمهما ما سبق (وإن كانا مفردين كسعيد كرز جاز ذلك) المتقدم وهو جواز الإتباع والقطع (و) جاز (وجه آخر وهو إضافة الأول إلى الثاني) إن لم يمنع مانع كما إذا كان الاسم مقرونا بأل كالحرث قفة أو كان اللقب وصفا في الأصل مقرونا بأل كهرون الرشيد ومحمد المهدي فلا يضاف الأول إلى الثاني نص على ذلك ابن خروف وجواز الإضافة مع انتفاء المانع هو قول الكوفيين والزجاج وهو

(قوله مضافا) فيه مسامحة إذ اللقب مثلا مجموع قولك زين العابدين وهو لا إضافة فيه (قوله إما بدلا الخ) قال الدنوشري لم يجوزوا فيه أن يكون تأكيدا بالمرادف ولا مانع منه (قوله أو قطعته) قال الدنوشري يؤخذ منه جواز قطع البدل وعطف البيان اه وفيه إشعار بأن قطعهما غير منصوص عليه في كلامهم وليس كذلك وتفصيل المقام يطلب من حاشيتنا على الألفية (قوله ولو أظهر لجاز) قال الزرقاني فيه تنبيه على أن حذف المبتدأ هنا جائز وهو موافق للنعت وذلك لأن عطف البيان موضح أو مخصص وحكم النعت إذا كان كذلك جواز حذف مبتدئه (قوله فإن كانا مضافين الخ) أي فالإضافة ممتنعة في الأقسام الثلاثة وهو واضح إلا إذا كان الأول مفردا والثاني بخلافه كزيد زين العابدين وقال اللقاني موجها لمنع الإضافة لأنها لا تكون إلا من لفظين مفردين بالفعل أو التأويل كهذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فلا يجوز بين مركبين إضافيين ولا بين مركب ومفرد ولو قيل بجوازها في ذلك لنظر الإفراد المعنى كما في هذا حب رمانك لكان له وجه (قوله أو أحدهما الخ) قال السنباطي الإبهام في هذا لا معنى له لأن المراد به معين فلو قال أو الأول مفردا والثاني مضافا لكان أولى لأنه لا يتصور في هذين القسمين اللذين ذكرهما مع الاختلاف إلا هذا كما هو ظاهر ويمكن جعل الضمير في قوله فإن كان عائدا على اللقب والاسم فلا يرد ما ذكر ويبقى عليه حكم الاسم وما قبله ولا يكون إلا كنية ولا يكونان إلا مضافين أو الأول مضافا والثاني مفردا وحكمهما ما سبق واللقب وما قبله من الكنية ولا يكونان إلا مضافين أو الأول مضافا والثاني مفردا وحكمهما ما سبق أيضا • فإن قلت قول المتن ثم إن كان اللقب وما قبله شامل للقسم الأخير فلم خصه الشارح بغيره . قلت لأن الأحوال الأربعة لا يتصور جميعها إلا فيه بخلاف القسم الأخير فلا يتصور فيه إلا حالان وهما المتقدم ذكرهما • فإن قلت لم لم يحمل المتن على عمومه ويبين في التقرير أن هذه الحالة لا تتصور إلا في كذا وكذا • قلت لما يلزم عليه من تشتيت الذهن وغير ذلك مما لا يخفى • فإن قلت فكان ينبغي للشارح أن يؤخر قوله وهكذا الخ عن قوله وإن كانا مفردين لتكون أقسام اللقب والاسم مجموعة في محل واحد ليكون أقرب إلى الفهم وأسلم من توهم أنه إنما قدم قوله وهكذا الخ عن قوله وإن كانا مفردين الخ ليدخلهما تحته. قلت لأن الكلام على حكم هذا الأخير يجر إلى طويل فربما يحتاج إلى إعادة التقرير بحاله فراعى الاختصار (قوله أو كان وصفا في الأصل) قال الدنوشري علل بعضهم ذلك أي منع الإضافة حينئذ بقوله لئلا يتوهم إرادة المدح الأصلي فليتأمل ووجهه بعضهم بقوله ولعل وجه عدم الإضافة أن الموصوف لا يضاف إلى صفته • قلت وفيه نظر أقول قد نقل الشاطبي في هذه المسئلة كلاما طويلا وذكر أن بعض أهل فارس أجاز الإضافة وأنه هو منع ثم قال ثم رأيت لابن خروف ما يشعر بما ذكرته وعلة المنع أنها في الأصل أوصاف جارية على موصوفاتها فهي وإن سميت ألقابا معتبرة بأصلها فلا يصح فيها الإضافة إلا عند من يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف وليس الكلام فيه قال ويبقى الكلام في نحو الزبير فإن مما ليس بصفة في الأصل وفيه الألف واللام والحكم جريانه مجرى الصفة للمح معنى الصفة فيه انتهى ورأيت بخط الموضح في التذكرة ما نصه قوله فأحذف منها قال ابن الحاجب إذ لم يكن اللقب صفة لأن الألقاب

لا تضاف إلى موصوفاتها قلت كلامنا في الأعلام واللقب الصفة ينتقل بالعلمية إلى الجمود فتجوز الإضافة ولا يستثنى شيء انتهى كلامه رحمه الله والحمد لله الذي هدانا لهذا. وبما تقرر يعلم أن قول الشارح نص على ذلك ابن خروف أي على منع الإضافة في المسئلة الثانية أما الأولى فهي مشهورة في كلام القوم ولا يحتاج لنقلها عنه (قوله ويرده النظر) إلى آخر ما قال الشارح قال الدنوشري غايته أن التأويل المذكور يجوز الإضافة لا موجب لها كما قال البصريون ومقتضى ما ذكره هنا جواز إضافة الأول إلى الثاني قياسا ومقتضى ما يأتي في باب الإضافة أنه سماعي والجمع بينهما صعب وعبارة المصنف هناك ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وأول موهما إذا ورد وقوله إنما أول الخ غير واضح في نحو اكتب لي سعيد كرز فإن المسمى لا يكتب فليتأمل انتهى ويجاب بأن قوله وإنما أول الخ بالنظر للأكثر من أنه نسب للأول ما يصح للنسبته إلى الاسم وليس مراده تعيين ذلك لأنه إذا نسب للأول ما يصلح لنسبته للاسم كالمثال المذكور أول باسم المسمى (قوله وأجيب عن الأول الخ) قال الزرقاني هذا الجواب غايته ما يثبت جواز الإضافة لا وجوبها وقد علمت أن المدعى الوجوب فهو غير مثبت للمدعى والله أعلم (قوله على لغة من يلزم المثنى الألف) قال الدنوشري رده بعضهم بأن نون عينان مضمومة ولو كان كما قال كانت مكسورة فليتأمل انتهى قال اللقاني الشاهد فيه حيث رفعه إذ المثنى المسمى به يعرب بإعراب أصله وقال الشهاب إن لم يكن في الرواية ما يمنع فتح نون عينان فقد يقال لا شاهد فيه لأن المثنى المسمى به يجوز أيضا إعرابه (١٢٣) إعراب مالا ينصرف (أصل)

الصحيح والاتباع أقيس والإضافة أكثر (وجمهور البصريين يوجب هذا الوجه) وهو الإضافة (و) وجوب الإضافة (يرده النظر) من جهتي الصناعة والسماع أما الصناعة فلأنا لو أضفنا الأول إلى الثاني لزم إضافة الشيء إلى نفسه بيان الملازمة أن الاسم واللقب اسمان مسماهما واحد فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشيء إلى نفسه واللازم باطل فالملزوم مثله لوجوب مغايرة المتضايفين (و) أما السماع من العرب فهو (قولهم) لرجل ضخم العينين اسمه يحيى ولقبه عينان (هذا يحيى عينان) بغير إضافة وإلا لقالوا عينين بالياء. وأجيب عن الأول بأنه من إضافة المسمى إلى الاسم فمعنى جاءني سعيد كرز بالإضافة جاءني مسمى هذا الاسم وإنما أول الأول بالمسمى والثاني بالاسم لأن الأول هو المعرض للإسناد إليه والمسند إليه إنما هو المسمى فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أن يكون جاء على لغة من يلزم المثنى الألف مطلقا وإلى وجوب الإضافة في المفردين وجواز الاتباع في غيرهما أشار الناظم بقوله:

وأن يكونا مفردين فأضف ٭ حتما وإلا أتبع الذي ردف

وما ذكروه من النظر على القول بوجوب الإضافة يأتي مثله في حال الإضافة على القول بالجواز فهو مشترك الإلزام فما كان جواز المجيز فهو جواب الموجب

(فصل والعلم الجنسي) الموعود بذكره أول الباب (اسم يعين مسماه بغير قيد تعيين ذي الأداة الجنسية أو) ذي الأداة (الحضورية) وبذلك يفارق العلم الشخصي (تقول) في تعيينه تعين ذي الأداة الجنسية

(قوله تعيين ذي الأداة) قال اللقاني بين قيا ساأن تعيين ماعدا العلم من ذي الأداة وغيره مقيد فالجمع في تعريف علم الجنس بين عدم القيد وتعيين ذي الأداة جمع بين متنافيين وقد يجاب بأن قوله تعيين ذي الأداة أصله تعيينا مثل تعيين ذي الأداة والمماثلة بينهما في الوقوع على معنى واحد هو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى أي وإن افترقا بأن التعيين في العلم الجنسي مستفاد من جوهره وفي مصحوب

أل منها وقال أيضا اعلم أن أل الجنسية هي المشار بها إلى الحقيقة كالرجل خير من المرأة وقد يأتي المعرف بها لواحد منهم من الحقيقة كقولك ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي ادخل فردا من هذه الحقيقة وهذا في المعنى كالنكرة وإن كان في اللفظ كالمعارف وقد يأتي المعرف بها للاستغراق الحقيقي أو العرفي نحو عالم الغيب والشهادة وجمع الأمير الصاغة وهذا كله في التلخيص وشروحه وقد يأتي المعرف بها واحد بعينه كقولك هذا الأسد مقبلا كما في هذا الكتاب ونبه الشيخ المحلي في شرح جمع الجوامع واعلم أن علم الجنس هو الموضوع للماهية متعينة في الذهن أي باعتبار تعينها فيه يستعمل في واحد منهم أو معين باعتبار اشتماله على الماهية كقولك إن لقيت أسدا ففر منه وهذا أسامة مقبلا نص عليهما المحلي وعلى أن هذا الاستعمال باعتبار الاشتمال على الماهية المذكورة فالمعتبر عندهم في علم الجنس هو كونه موضوعا للماهية الحاضرة في الذهن ومشارا بها إليها باعتبار حضورها إذا تقرر هذا فقول المصنف تعيين ذي الأداة الجنسية إن أراد بها ما هو الظاهر المشار بها إلى الماهية الحاضرة كان قوله بعد أو الحضورية زيادة على ما ذكروه وكان قوله في الفرق ويشبه النكرة من جهة المعنى غير صحيح لأنه معرفة لفظا ومعنى وإن أراد بها المشار بها إلى الماهية أو الفرد معينا أو مبهما كان قوله أو الحضورية مستدركا وكان الفرق صحيحا في بعض مواقع علم الجنس وهو ما أشير به إلى فرد مبهم فقط دون غيره وكان الحد المذكور مخالفا لحدهم السابق فليتأمل وقوله كان قوله بعد أو الحضورية زيادة قال الشهاب عليه رحمة الرحيم الوهاب لأن تعريف الحضور هو أن يشار إلى فرد حاضر والذي اعتبروه في علم الجنس إنما هو الإشارة إلى الجنس الحاضر في الذهن ولو في ضمن فرد معين أو مبهم وكان الإشارة إلى

الفرد الحاضر أو عدا على ما ذكر فليتأمل مع أنه يقال حينئذ أيضا إن كان الإطلاق على الفرد الحاضر باعتبار خصوصه وتعينه الخارجي فهو مشكل جدا إذ علم الجنس ليس موضوعا لذلك وإن كان باعتبار وجود الحقيقة المتعينة الحاضرة في الذهن في ضمنه فيلزم أن نطلقه على المبهم أيضا لإمكان هذا الاعتبار فيه فلا ينحصر تعريفه في أل الجنسية أو الحضورية وقد حصره فيهما (قوله وأل في هذا التعريف الحضور) قال اللقاني فيه بحث لأن تعريف الحضور هو أن يشار بالنظر إلى فرد حاضر والفرد المعين لا يصح حمله على شيء إنما تحمل المفاهيم الكلية حتى صرحوا بأن هذا زيد مؤول بمسمى زيد انتهى قال الشهاب الظاهر يأتي هذا التأويل هنا انتهى والدنوشري أخذ منه فقال قد يقال التأويل الذي ذكره متأت هنا (قوله في حارقبان) قال الزرقاني قال في الصحاح حارقبان دويبة وهو فعلان من قب لأن العرب لا تصرفه وهو معرفة (١٢٤) عندهم ولو كان فعالا لصرفته انتهى أي لأن النون أصلية (قوله أجيب بأن الأعلام الجنسية) قضيته أن الأعلام الشخصية ليست كذلك وهو المشتهر خلاف ما نظر حاشيتنا على الألفية (قوله لأنه شائع في جنسه) قال اللقاني هذا مناف لما قدمه من أن علم الجنس مسماه الذي هو الحقيقة أو الفرد الحاضر انتهى وقد أشار الشارح إلى المنافاة بين كلامي المصنف بقوله فظهر من كلامه الخ وقال الشهاب القاسمي قوله لأنه شائع في جنسه لا يختص به واحد دون آخر إن أراد أنه يطلق على كل فرد من حيث خصوصه حقيقة فهو مردود كما تقدم عن المحل لأنه لم يوضع لكل فرد حتى يطلق عليه حقيقة أو مجازا وإنما حقيقته إطلاقه عليه من حيث اشتماله على الماهية فهذا لا يقتضي شيوعه في الإفراد إذا لم يطلق إلا على الماهية في ضمنها مع أن مثل ذلك جار في علم الشخص فإنه يطلق مجازا على رسوله وكتابه وأقرب ما يصحح به كلامه أن شيوعه باعتبار أنه لا يتقيد إطلاقه بالإطلاق على الحقيقة مستقلة بل يطلق عليها كذلك في ضمن كل فرد فليتأمل اه وقال السنباطي بعد أن ذكر أن الفرق الذي ذكره الشارح هو الذي جرى عليه المحققون ثم قال وقيل إن اسم الجنس وضع لفرد مبهم والفرق بين اسم الجنس وعلمه على هذا حقيقي وعلى الأول اعتباري ما نصه واعلم أن كلام الموضح أولا يوافق القول الأول وكلامه آخرا لا يوافق واحدا منهما فإنه يفيد أن كلا من علم الجنس واسمه يدل على الفرد المبهم ولكنه حاول بهذا شرح قول الناظم ٭ كعلم الأشخاص لفظا وهو عم ٭ وقد يقال معنى قول الناظم وهو عم أي أعم استعمالا أي أن علم الشخص لا يستعمل إلا في الفرد المعين وعلم الجنس يستعمل في الفرد المعين والفرد المبهم والماهية فتقول هذا أسامة أو إن رأيت أسامة ففر منه أو أسامة أجرأ من ثعالة

(أسامة أجرأ) من الجراءة وهي الشدة (من ثعالة فيكون) في تعيين الجنس (بمنزلة قولك الأسد أجرأ من الثعلب وأل في) الأسد والثعلب (هذين للجنس) لا للعهد إذ كل منهما اسم جنس (وتقول) في تعيينه تعيين ذي الأداة الحضورية (هذا أسامة مقبلا فيكون) في تعيين الحضور المستفاد من الإشارة (بمنزلة قولك هذا الأسد مقبلا وأل في) الأسد (هذا التعريف الحضور) المستفاد من الإشارة إلى الجنس ٭ فإن قيل كيف يقول هذا الأسد مشيرا إلى واحد بعينه وأنت تعني الجنس فالجواب أن أصل الاسم الوضع على جملة الجنس فإذا أشرت إليه فإنما تعني به ذلك الفرد من حيث هو معروف معلوم الأشياء لا أسد بعينه قال سيبويه إذا قلت هذا أبو الحرث إنما تريد هذا الأسد أي هو الذي سميت باسمه أو عرفت أشباهه ولا تريد أن تشير إلى شيء قد عرفته بعينه كزيد ولكنك أردت هذا الذي كل واحد من أمته له هذا الاسم انتهى (وهذا العلم) الجنسي (يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية فإنه يمتنع من) دخول (أل) عليه فلا يقال الأسامة كما لا يقال الزيد (و) يمتنع (من الإضافة) فلا يقال أسامتكم كما لا يقال زيدكم إلا إن قصد فيهما الشياع في المسئلتين لأن المانع من ذلك اجتماع معرفين مختلفين على معرف واحد وذلك مأمون بالشياع (و) يمتنع (من الصرف) وهو التنوين فلا يجر بالكسرة ولا ينون (إن كان ذا سبب آخر) مع العلمية (كالتأنيث اللفظي (في أسامة وثعالة) وكزيادة الألف والنون في حارقبان (وكوزن الفعل في بنات أوبر) علما على ضرب من الكمأة (وابن آوى) بالمد وهو حيوان كريه الرائحة فوق الثعلب ودون الكلب وفيه شبه من الذئب وشبه من الثعلب طويل المخالب والأظفار صياحه يشبه صياح الصبيان قاله الكمال الدميري ٭ فإن قلت وزن الفعل في المضاف إليه فقط والعلم هو مجموع المضاف والمضاف إليه . قلت أجيب عنه بأن الأعلام الجنسية الإضافية يجرى على جزئها الثاني حكم ما لو كان علما وحده قاله الدماميني ويمتنع وصفه بالنكرة فلا يقال أسامة مفترس بل المفترس (ويبتدأ به ويأتي الحال منه) بلا مسوغ فيهما (كما تقدم في المثالين) السابقين وهما أسامة أجرأ من ثعالة وهذا أسامة مقبلا (ويشبه النكرة من جهة المعنى لأنه شائع في أمته) وجماعته (لا يختص به واحد دون آخر) كما أن النكرة نحو رجل كذلك فظهر من كلامه أولا أن علم الجنس مرادف في المعنى لاسم الجنس المعرف بأل الجنسية وآخرا أنه لا فرق بين علم الجنس واسمه النكرة من حيث المعنى وإنما الفرق بينهما من جهة التعريف وعدمه وقد يقال لما

عاملوا أسدا معاملة النكرة وأسامة معاملة المعرفة دل ذلك على افتراق مدلوليهما وإلا لزم التحكم فبالأثر يستدل على المؤثر والفرق أن الصورة الذهنية لها حضور من حيث استحضارها في الذهن ليطابق بها شخص ما وعموم من حيث هي كلية مجردة عن اللواحق فاللفظ الموضوع لها من حيث خصوصها علم الجنس كأسامة والموضوع لها من حيث عمومها اسم جنس كأسد وهي من حيث خصوصها وعمومها تنطبق على كل فرد من أفرادها والحاصل أن أسدا موضوع للحقيقة الذهنية من حيث هي هي من غير اعتبار قيد معها أصلا وأسامة موضوع للحقيقة باعتبار حضورها الذهني الذي هو نوع تشخص لها مع قطع النظر عن أفرادها وينقسم علم الجنس إلى اسم وكنية ولقب وذلك مستفاد من قول الناظم

ووضعوا لبعض الاجناس علم • كعلم الأشخاص لفظا وهو عم

(فصل) ومسمى علم الجنس ثلاثة أنواع أحدها وهو الغالب أعيان لا تؤلف كالوحش (كالسباع) جمع سبع وهو ماله ناب (والحشرات) جمع حشرة وهو صغار دواب الأرض فالسباع (كأسامة) للأسد وكنيته أبو الحرث (وثعالة) للثعلب وكنيته أبو الحصين (وأبي جعدة) كنية (للذئب) واسمه ذؤالة (و) الحشرات نحو (أم عريط) كنية (للعقرب) واسمها شبوة وإلى هذا النوع أشار الناظم بقوله:

من ذاك أم عريط للعقرب • وهكذا ثعالة للثعلب

(و) النوع (الثاني أعيان تؤلف كهيان بن بيان) بفتح أولهما وتشديد الياء المثناة تحت (للمجهول العين) وهي الذات (والنسب) من بني آدم كطامر بن طامر لمن لا يعرف ولا يعرف أبوه وفي المحكم لابن سيده ما أدري أي هي بن بي هو معناه أي الخلق هو وهو من أسماء الأضداد لأن المجهولان مستصحبة خفية لا مبينة بينة وقيل هيان بن بيان اسمان لولدين لآدم عليه الصلاة والسلام ويقال أيضا الذي لا يعرف صلمعة بن قلمعة وضل بن ضل (وأبي المضاء) بفتح الميم والضاد المعجمة والمد (للفرس وأبي الدغفاء) بفتح الدال المهملة وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ممدودا (للأحمق) لأن العرب إذا حمقوا إنسانا قالوا له يا أبا الدغفاء ولدها فقارا أي شيأ لا رأس له ولا ذنب والمعنى كلفها ما لا تطيق ولا يكون قال الموضح في حواشي التسهيل كأن العرب جعلت هيان بن بيان لعدم الشعور بحقيقته وأبا الدغفاء لنفرتهم عنه لحمقه بمنزلة ما لا يؤلف (و) النوع الثالث أمور معنوية (كسبحان) (علما) (للتسبيح) بمعنى التنزيه ينصب كما ينصب مسماه ثم استعملوه مكان يسبح وصار بدلا من اللفظ بالفعل والمعنى براءة الله من السوء قال ابن إياز ورد جعله علما لملازمته للإضافة قاله الموضح في الجامع الصغير (وكيسان) بفتح الكاف وسكون الياء آخر الحروف وبالسين المهملة علما (للغدر) بفتح الغين المعجمة وعليه قوله:

إذا ما دعوا كيسان كانت كهولهم • إلى الغدر أسعى من شبابهم المرد

وقال ابن جني في المنهج والدليل على أنهم سموا التسبيح بسبحان والغدر بكيسان أنهما غير منصرفين والسبب الواحد وهو الألف والنون حاصل فلابد من حصول العلمية (ويسار) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة وكسر الراء علما (للميسرة) بمعنى اليسر كقوله

فقلت امكثي حتى يسار لعلنا • نحج معا قالت وعاما وقابله

(وفجار) بفتح الفاء والجيم وكسر الراء علما (للفجرة) بسكون الجيم بمعنى الفجور (وبرة) بفتح الموحدة وتشديد الراء علما (للبرة) بمعنى البر وقد اجتمع في قول النابغة

إنا اقتسمنا خطتينا بيننا • فحملت برة واحتملت فجار

وإلى هذا النوع الإشارة بقول الناظم ومثله برة للمبره • كذا فجار علما للفجره

(قوله وينقسم علم الجنس الخ) ذكر المصنف في الحواشي أنه لم يقع التغليب في العلم الجنسي (قوله قال الموضح الخ) فيه إشارة إلى أنه مخالف لقوله هنا الثاني أعيان تؤلف (قوله ورد جعله علما) قال الرضي ولا دليل على علميته لأنه أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون علما وإذا قطع فقد جاء منونا في الشعر كقوله

سبحانه ثم سبحانا نعوذ به • وقبلنا سبح الجودي والجمد

وقد جاء باللام كقوله

سبحانك اللهم ذو السبحان

قالوا دليل علميته قوله

• سبحان من علقمة الفاخر •

ولا منع من أن يقال حذف المضاف إليه وهو مراد للعلم به وأبقي المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعني التجرد عن التنوين كقوله

• خالط من سلمى خياشيم وفا • اهـ وقوله لأنه أكثر ما يستعمل مضافا قال الشهاب قد يقال لا يمنع من علميته لأنه إنما يضاف بعد قصد تنكيره كعلم الشخص إلا أن يقال إضافة الأعلام قليلة فيبعد كونه علما مع أن أكثر أحواله الإضافة

(باب أسماء الإشارة) (قوله وهي كل اسم دل على مسمى) قال الدنوشري جنس يشمل النكرة والمعرفة وقوله وإشارة إليه فصل أخرج ما عدا اسم الإشارة والاعتراض بأن المضمرات وجميع المظهرات داخلة في هذا الحد فلا يكون مطرداً لأن المضمر يشار به إلى ما عاد عليه والمظهر إن كان نكرة كان إشارة إلى واحد من الجنس غير معين وإن كان معرفة فإلى واحد معين يدفع بأن المراد بالإشارة الحسية وما ذكر من الأسماء المنقوض بها ليس كذلك وإنما لم يقل في الحد وإشارة إليه حسية لأن مطلق الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية والاعتراض بلزوم الدور حيث أخذ لفظ الإشارة في كل من المعرف والمعرف يندفع بأن الإشارة في قولنا اسم الإشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحد توقف جزء المحدود أيضا عليه إذ ربما تكون معرفة ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بغير ذلك الحد انتهى من الدماميني (قوله أو جماعة) أي آحاد مجتمعة قوله إما مذكر أو مؤنث قال اللقاني الواحد والاثنان صيغتا تذكير فتقسيمها إلى المذكر والمؤنث تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره إلا أن يجعلا واقعين على شيء وشيئين ونحو ذلك مما يندرج فيه المذكر والمؤنث (قوله فللمفرد) أي الواحد كما يستفاد من لفظ المفرد قال اللقاني قوله للمفرد وقوله وللمثنى الغالب استعمالها في اللفظ كزيد والزيدان لا في المعنى كما هنا فإن الغالب فيه الواحد والاثنان كما عبر به أولا (قوله ذا) قال المصنف فأما قول الذيباني :

بثت نعمى على الهجران عاتبة ... سقيا ورعيا لذاك العاتب الزاري

فقال الزمخشري الإشارة للصفة مثل ذلك الكتاب فيقال فما بال الصفة ذكرت والأقرب أن المعنى لذاك الشخص أو الإنسان انتهى وقد يشار بها إلى الاثنين وإلى الجمع كما يأتي في كلام

(١٢٦)

(هذا باب أسماء الإشارة)

وهي كل اسم دل على مسمى وإشارة إليه (والمشار إليه إما واحد أو اثنان أو جماعة) فهذه ثلاثة (وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث) فهذه ستة تحصلت من ضرب اثنين في ثلاثة وكل واحد من هذه الستة إما قريب المسافة أو بعيدها فهذه اثنا عشر تحصلت من ضرب اثنين في ستة وعلى اعتبار المتوسط تصير ثمانية عشر قامت من ضرب ثلاثة في ستة والمخاطب بالإشارة يكون واحدا مذكرا أو مؤنثا أو اثنين مذكرين أو مؤنثين أو جماعة ذكورا أو إناثا فهذه ستة تتنوع الثمانية عشر المذكورة في المشار إليه بحسب هذه الستة لتصير ثمانية عشر في ستة فالمجموع مائة وثمانية (فللمفرد المذكر) في القرب أربعة (ذا) بألف ساكنة وذاء بهمزة مكسورة بعد الألف وذائه بهاء مكسورة بعد الهمزة المكسورة وذاؤه بهاء مضمومة بعد همزة مضمومة قال :

هذاؤه الدفتر خير دفتر ... في كف قرم ماجد مصور

يروى بكسر الهاء وضمها وفي كتاب أبو الحسن الهيثم إنما حركت الهاء فيهما للضرورة والأصل فيهما ذاء وألفه أصلية عند البصريين لا زائدة خلافا للكوفيين وهو ثلاثي الأصل حذفت لامه على الأصح لا عينه وعينه مفتوحة لا ساكنة على الأصح (وللمفرد المؤنث) في القرب (عشرة) خمسة مبدوءة بالذال وخمسة

الشارح وإلى كل شيء وذلك في حبذا على القول بأن كلا منهما باق على أصله (قوله وألفه أصلية) قال السنباطي يعني منقلبة عن أصل قيل هو الياء والمحذوف ياء فهو من باب حيي وقيل هو الواو والمحذوف ياء فهو من باب طويت كما صرح به المرادي وليس المراد أنها ليست منقلبة عن شيء فإن البصريين لا يقولون بذلك وإنما يقول بذلك السيرافي ومن وافقه على أن ذا ثنائية الوضع كما رقال أيضا حاصل ما رجحه الشارح أن أصله ذيي حذفت الياء الأخيرة فصار ذي فقلبت ألفا فصار ذا انتهى وقال الرضي قال الاخفش هو من مضاعف الياء لأن سيبويه حكى فيه الإمالة وليس في كلامهم تركيب على حيوة فلامه أيضا ياء وأصله ذيي بلا تنوين لبنائه حرك العين بدليل قلبها ألفا وإنما حذفت اللام اعتباطا كالدم وقيل هو ساكن العين وهي المحذوفة لسكونها والمقلوب هو اللام المحركة لكن الأول حذف اللام فقلبت العين ألفا والإمالة تمنعه وإما أن تقول حذفت العين وحذفها مع وجود اللام قليل فلا جرم كأن جعله من باب حييت أولى الى آخر ما ذكره وقوله لأن سيبويه حكى فيه الإمالة قال الشهاب القاسمي أي ولا يمال الألف إلا ان كان مقلوبا عن ياء والمحذوف اللام كما سيأتي فالألف منقلبة عن العين فيجب أن يكون العين ياء لتصح امالة الالف المنقلب عنها وأما اللام فلا يجوز حينئذ أن يكون واوا لئلا يلزم كون العين ياء واللام واوا وليس في كلامهم مثل ذلك وهو معنى قوله وليس في كلامهم تركيب على حيوة فليتأمل أولها اجمع وليحرر وقوله لبنائه قد يقال البناء لا يمنع التنوين كما في أسماء الأفعال إلا أن يقال أسماء الافعال يصح تنكيرها وتنوينه للتنكير وأسماء الاشارة لازمة التعريف وقوله فهو من باب طويت هذا عكس نحو حيوة تأمل (قوله وللمفرد المؤنث عشرة) قال الدنوشري إنما كان للمذكر واحد وللمؤنث عشرة على ما في المتن أو أربعة للمذكر على ما في الشرح لأن أفراد المؤنث أكثر من أفراد المذكر فناسب أن يدل على الاكثر بالالفاظ الكثيرة وفيه نظر فليتأمل انتهى ويجاب عن النظر الذي لم يبين وجهه وكأنه لظهوره عنده وهو عدم تسليم أن أفراد المؤنث أكثر بأنه قد ورد في السنة ما يؤيد كونه أكثر من كون كل مؤمن له في الجنة مؤمنتان من نساء الدنيا وكون أكثر أهل النار النساء.

مبدوءة بالتاء (وهي ذي وتي) بكسر أولهما وسكون ثانيهما (وذهوته) بإشباع الكسرة (وذهوته باختلاس) وهو اختطاف الحركة من الهاء والإسراع بها لا ترك الإشباع (وذهوته) بالإسكان للهاء (وذات وتا) بضم التاء من ذات قال الموضح في الحواشي التسهيلية الإشارة ذا والتاء للتأنيث وهي التاء في امرأة ونحوه مما فيه تاء الفرق وليس بصفة انتهى وتا بألف (وللمثنى) القريبة (ذان) في التذكير (وتان) في التأنيث بالألف فيهما (رفعا وذين وتين) بالياء فيهما (جرا ونصبا ونحو إن هذان) بالألف وتشديد نون أن (لساحران مؤول) وتأويله إما على حذف اسم إن ضمير شأن على حد إن بك زيدا مأخوذ واللام داخلة على مبتدأ محذوف والأصل إنه هذان لهما ساحران أو على أن إن بمعنى نعم وهي لا تعمل شيئا لأنها حرف تصديق فلا اسم لها ولا خبر أو على أنه جاء على لغة خثعم فإنهم لا يقلبون ألف المثنى ياء في حالتي النصب والجر أو على أن الألف الموجودة ألف المفرد وألف التثنية حذفت لاجتماع الألفين وألف المفرد لا تقلب ياء أو على أنه جيء به على أول أحواله وهو الرفع كما في اثنان قبل التركيب أو على أن إن نافية بمعنى ما واللام بمعنى إلا الإيجابية كما يقول به الكوفيون أو على أنه مبني لدلالته على معنى الإشارة واختاره ابن الحاجب (ولجمعهما) في التذكير والتأنيث (أولاء) حال كونه (ممدودا عند الحجازيين) نحو هؤلاء القوم وهؤلاء بناتي (مقصورا عند) أهل نجد من بني (تميم) وقيس وربيعة وأسد ذكر ذلك الفراء في لغات القرآن ولم

(قوله وتي) ذكر الدنوشري هنا فائدتين الأولى قوله تعالى تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض لا يصح أن يكون اسم الإشارة التاء لأن التاء وحدها لا تكون اسم إشارة أصلا فاسم الإشارة تي بالتاء والياء حذفت الياء لالتقاء الساكنين الثانية زعم ابن يسعون أن تي لا تستعمل إلا مع التنبيه والكاف فتقول هاتيك ولا يجوز عنده تي ولا هاتي ولا تيك وهو قول ظاهر الغلط لأن النصوص الصريحة تدل على خلافه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في حديث الإفك كيف تيكم جاء بغير ها التنبيه قال بعض شراح الألفية لابن معطي (قوله وذه) فإن قلت فما تصنع بقولهم هذه الظهر والظهر اسم للوقت كالظهيرة لا اسم للصلاة بدليل قولهم صلاة الظهر فأضافوها إليه قلت هذا ذكره سيبويه في باب التوسع والمجاز فقال ومنه قولهم هذه الظهر انتهى وتوجيهه أن الأصل صلاة الظهر وإنما لم يصرحوا بهذا لئلا يتوهم أن المراد الزمان لا الصلاة والغرض أن المراد الصلاة قاله الصفار (قوله وتا) قال الدنوشري قد يقال ينبغي أن يأتي فيها ما قيل في ذا فليحرر (قوله واللام داخلة على مبتدأ محذوف) قال الزرقاني أي ولا يكون ساحران خبر هذان لأن لام الابتداء لا تدخل على خبر المبتدأ وعلى الوجه الثاني اللام داخلة على مبتدأ محذوف أيضا انتهى وبقوله وعلى الوجه الثاني يندفع قول بعض الفضلاء يشكل على كونها بمعنى نعم دخول اللام في الخبر إلا أن يقال تشبيها بإن العاملة (قوله وألف المفرد لا تقلب) لعل المراد بألف المفرد هذه الألف الموجودة وإلا فما ألف المفرد أن تقلب ألفا في التثنية كذا بخط بعض الفضلاء وفيه نظر ظاهر (قوله أو على أنه مبني الخ) من هذا يفهم أن القائل ببناء المثنى من أسماء الإشارة يلزمه حالة واحدة وهي الألف وذلك لأن البناء لزوم الكلمة (١٢٧) حالة واحدة وأما القائل بالإعراب فيرى انقلاب الألف ياء لأن التغيير حينئذ للعامل وبعضهم يرى أنه مبني على الانقلاب ويزعم أن التغيير المذكور عند العامل لا به وهو مستبعد قاله بعض شيوخنا (قوله ولجمعهما) قال اللقاني أي لجمع المفرد المذكر والمفرد المؤنث لا لجمع ذين وتين لأن أولاء ليس بجمع وإن أطلق عليه مجازا انتهى والمتبادر من قول المصنف ولجمعهما وقوله بعد ويقل مجيئه لغير العقلاء أنه حمل قول الناظم مطلقا على معنى أنه يشار به إلى أي جمع كان مذكرا كان أو مؤنثا من غير تعرض لكونه لعاقل أو غيره وقيل معناه أنه يشار به إلى ما ذكر ولا يختص بعاقل ولا غيره وعلى هذا مشى ابن الناظم لأن قوله بذا لمفرد الخ مطلق في العاقل وغيره فإذا تضمن ذلك إطلاقه في المذكر والمؤنث من مسمى المفرد والمثنى فإطلاق الجمع يتضمن ذلك أيضا إلا أن قصده لهذا الإطلاق يوهم التساوي وزعم الجوهري وتبعه المصنف أن الإشارة إلى غير العاقل قليلة بخلاف ذا وذي ونحوهما ولعل الناظم لا يلتزم ذلك معتمدا على وروده في القرآن وعادته الاعتماد عليه والاحتمال الأول أولى لوجهين أحدهما أن الكلام في وضع هذه الأدوات لمن يعقل أولما لا يعقل كلام في وضع لغوي لا تعلق له بالنحو فالظاهر أن الناظم لم يقصده إذ كلام النحوي في اللغة خروج عن صناعته إلى ما ليس منها وكلامهم في معاني الألفاظ في الغالب إنما يكون لما يعرض لهم من بناء القوانين على النقل اللغوي نحو قول الناظم إن لحاق اللام في ذلك يدل على البعد وتركها على القرب فمثل هذا ينبني عليه من القياس أن الكاف واللام يلحقان اسم الإشارة قياسا إذا قصدت الإشارة بها إلى البعيد أو لأن كلامهم في ذلك يجري مجرى ضبط القوانين مثل كلامهم في حروف الجر وقلما يتكلم النحوي في معاني اللغة على غير هذين المقصدين والثاني أن عادة الناظم إذا نص على الإطلاق أن يذكره في مقابلة تقييد له والذي تقدم له هنا إنما هو التقييد بحسب التذكير والتأنيث وإلى ذلك ينصرف الإطلاق وما سواه لمسف (قوله ممدودا مقصورا) قال اللقاني حالان من أولاء وهي حالين متضادين من لفظ واحد باعتبار صحيح انتهى وقال الزرقاني قال النيلي وإنما قالوا أولاء ممدودا وأولى مقصورا وإن كانت المبنيات لا توصف بمد ولا قصر بالنظر إلى أن لفظ أولى أقصر

من لفظ أولاء الممدودة انتهى قال الرضي وقد يقصر أولى فيكتب بالياء لأن الألف مجهولة الأصل فحمل على الياء لاستثقال اكتناف ثقيلين الكلمة وهما الضمة في الأول والواو في الآخر ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو القرى والضحى بالياء مع أن أصلهما واو ومن ثمة يثنى بعض العرب الأول من هذا الجنس كله بالياء وإن كان ألفه واوا أيضا وقد تبدل الهمزة الأولى من أولاء هاء فيقال هلاء وقد تضم الهمزة الأخيرة نحو أولاء وربما تشبع الضمة قبل اللام نحو أولاء نحو طومار وأما قولهم هؤلاء على وزن تورا ب فليس بلغة بل هو تخفيف هؤلاء بحذف ألفها وقلب همزة أولاء واوا (قوله ويجوز في ميمه الكسر الخ) عبارة المصنف في شرح الشواهد والأرجح في قوله كسر الميم الذي هو واجب إذا فك الإدغام على لغة الحجاز ودونه الفتح للتخفيف وهو لغة بني أسد والضم ضعيف ووجهه إرادة الاتباع انتهت وقال الزرقاني إن قلت الضم يوهم (١٢٨) أنه أمر الجماعة مع أن الأمر هنا الواحد فالجواب أن هنا ما يرشد إلى المراد وهو خطاب الواحد في أولئك (قوله أو لعت له) قال الزرقاني كذا في شرح الشواهد للعيني وهو لا يناسب ما عليه ابن مالك ومن تبعه من أنه لا بد للنعت من كونه مشتقا بل هو مبني على ما عليه ابن الحاجب ومن تبعه

﴿فصل﴾

(قوله لحقته) قال اللقاني الهاء عائدة على المشار به لا إليه وإن كان هو المذكور وقال قوله لحقته كاف أطلق فيتناول ذي فتقول ذيك وفي الرضي وأما ذيك فقد أوردها الزمخشري وابن مالك وفي الصحاح لا تقل ذيك فإنه خطأ (قوله لأن أسماء الإشارة لا تضاف) يعني أن الكاف لو كانت اسما كان لها محل من الإعراب ولا يظهر إلا كونه جرا بإضافة اسم الإشارة إليها وهو لا يقبل الإضافة لملازمته التعريف وفي ذلك كلام بيناه في حاشية الألفية وقال الرضي يؤيد كون الكاف حرفية امتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك (قوله وقوله تعالى ذلك خير لكم) قال الزرقاني معطوف على لفظ قوله واحتمال كل من الأمرين المذكورين لا ينافي كونه من غير الغالب جزما ﴿تنبيه﴾ قال المصنف وقد جاء هذا يعني الإفراد مع كون المخاطب جمعا في الاسم قال وأبغض من وصفت إلى فيه لساني معشر عنهم أذود ولست بسائل جارات بيتي أغياب رجالك أم شهود فقياسه رجالكن يقول إنه يصون جاراته عن السؤال قال التبريزي قوله رجالك حقه رجالكن وهذا جائز في الشعر فقط قال المصنف السؤال إنما يكون لكل واحدة فقوله جارات أي كل واحدة من جارات (قوله وفيما سبقتها التنبيه) قال اللقاني يقتضي قوله ويشار إلى المكان الخ جواز دخولها في إشارة المفرد المؤنث وذكر الرضي منها

بخصه بتميم كما قاله الموضح في حواشي التسهيل ومن خطه نقلت والأكثر مجيئه للعقلاء (ويقل مجيئه لغير العقلاء كقوله) وهو جرير بن عطية:

ذم المنازل بعد منزلة اللوى (والعيش بعد أولئك الأيام)

فأشار بأولئك للأيام وهي مما لا يعقل وذم أمر من ذم يذم ويجوز في ميمه الكسر على أصل التقاء الساكنين والفتح للتخفيف والضم للإتباع والمنازل مفعول به وبعد متعلق بمحذوف حال من المنازل على تقدير مضاف بين الظرف ومجروره والتقدير كائنة بعد مفارقة منزلة اللواء واللواء ممدود وقصر للضرورة والعيش منصوب بالعطف على المنازل والأيام عطف بيان على أولئك أو نعت له والخاطب بالإشارة مذكر ولا يخفى ما في ذلك من الزيادة على قول النظم:

بذا لمفرد مذكر أشر بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصر
وذان تان للمثنى المرتفع وفي سواه ذين تين اذكر تطع
وبأولى أشر لجمع مطلقا والمد أولى ... ...

(فصل) ما تقدم في المشار إليه إذا كان قريبا (وإذا كان المشار إليه بعيدا لحقته كاف حرفية) لأن أسماء الإشارة لا تضاف وهذه الكاف (تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالبا) ليتبين بها أحوال المخاطب من الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كما يتبين بها لو كانت اسما فتفتح للمخاطب وتكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة التثنية والجمعين فتقول ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن (ومن غير الغالب) أن تفتح في التذكير وتكسر في التأنيث ولا يلحقها دليل تثنية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تلحقها علامة تثنية ولا جمع ويحتملهما قوله تعالى ذلك يوعظ به في البقرة وقوله تعالى (ذلك خير لكم) في المجادلة (وتك) مع إلحاق الكاف (أن تزيد قبلها لاما) مبالغة في البعد وهذه اللام أصلها السكون كما في تلك وكسرت في ذلك لالتقاء الساكنين أو فرقا بينها وبين لام الجر من نحو ذا لك بفتح اللام وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبدى البعد انطقا بالكاف حرفا دون لام أو معه (إلا في التثنية مطلقا) من غير تقييد بلغة دون أخرى وسواء في ذلك تثنية المذكر والمؤنث (و) إلا (في الجمع في لغة من مده) وهم الحجازيون وفي لغة بعض من قصره وهم التميميون (و) إلا (فيما سبقته ها) التنبيه بألف غير مهموزة وإلى الاستثناء الأخير أشار الناظم بقوله واللام إن قدمت ها ممتنعه

وبنو تميم لا يأتون باللام مطلقا) لا في مفرد ولا في مثنى ولا في جمع حكاه الفراء عنهم وتقييد الجمع بلغة من مده احترازا من لغة من يقصره غير التميميين كقيس وربيعة وأسد فإنهم يأتون باللام قال شاعرهم

أولالك قومى لم يكونوا أشابة ... وهل يعظ الضليل إلا أولالكا

والإشابة بضم الهمزة وبالشين المعجمة والباء الموحدة واحدة الأشائب وهم الأخلاط من الناس والضليل بكسر الضاد المعجمة وتشديد اللام الكثير الضلال وما ذهب إليه من أن اسم الإشارة له مرتبتان قربى وبعدى لا غير تبع فيه الناظم وخالفه في شرح اللمحة فقال والمشار إليه إما قريب المسافة أو متوسطها أو بعيدها فللمفرد المذكر ذا للقريب وذاك للمتوسط وذلك للبعيد ولمثناه ذان للقريب وذانك بتخفيف النون للمتوسط وذانك بتشديدها البعيد وجمعه أولا للقريب يمد ويقصر وأولاك بالقصر للمتوسط وأولئك بالمد للبعيد وللمفرد المؤنث ذى وتى للقريب وتيك للمتوسط وتلك للبعيد ولمثناه تان للقريب وتانك بالتخفيف للمتوسط وتانك بالتشديد للبعيد وجمعه أولا للقريب وأولاك للمتوسط وأولئك للبعيد انتهى وقد يتجوز في اسم الإشارة بالنسبة إلى المرتبة وبالنسبة إلى المسمى فالأول نيابة ذى البعيد عن ذى القرب نحو ذلك الكتاب والثانى نيابة ما للواحد عما للاثنين وعما للجمع فالأول عوان بين ذلك أى بين الفارض والبكر والثانى كقول لبيد:

ولقد سئمت من الحياة وطولها ... وسؤال هذا الناس كيف لبيد

ولا ينوب ما للاثنين أو للجماعة عما للواحد

(فصل ويشار إلى المكان القريب) بلفظتين (بهنا) مجردة عن ها التنبيه (أو ههنا) مقرونة بها التنبيه (نحو إنا ههنا قاعدون و) يشار (للبعيد) بألفاظ (بهناك) مجردة عن ها التنبيه (أو ههناك) مقرونة بها التنبيه من غير لام (أو هنالك) بضم الهاء وتخفيف النون وباللام المكسورة (أو هنا) بفتح الهاء وتشديد النون وأصلها هنن بثلاث نونات أبدلت الثالثة ألفا لكثرة الاستعمال (أو هنا) بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتى قبلها وكسر الهاء أردأ من فتحها قاله السيرافى وأنشد لذى الرمة

هنا وهنا ومن هنا لهن بها ... ذات الشمائل والإيمان هينوم

(أو هنت) بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهى هنا المفتوحة الهاء زيدت عليها التاء الساكنة فالتقى ساكنان حذفت ألفها لالتقاء الساكنين وقد تكسر هاؤها (أو ثم) بفتح المثلثة وتشديد الميم وبنيت على الفتح للتخفيف ولم تكسر على أصل التقاء الساكنين لاستثقال الكسرة مع التضعيف (نحو وأزلفنا ثم الآخرين) وهى ملازمة للظرفية فلا تخرج عنها إلا إلى حالة تشبيهها نحو جئت من ثم لأن الظرف والجار والمجرور أخوان وأما قوله تعالى وإذا رأيت ثم رأيت فثم ظرف مكان لرأيت المتقدمة عليه

تلك وهى كثيرة وتالك بفتح التاء وتيلك وتالك الأخيرة قليلة (قوله وبنو تميم لا يأتون الخ) وقوله احترازا من لغة من يقصره غير التميميين إشارة إلى جواب اعتراض يعلم تقريرهما من قول اللقانى اعترضه بعضهم بأنه لا يلتئم مع مفهوم قوله وفى الجمع فى لغة من مده وأجيب بأن القصر لا يختص بتميم بل ثابت عند غيرهم ممن يزيد اللام معه (قوله وقد يتجوز فى اسم الإشارة الخ) قال الزرقانى قال الرضى وكذلك يجوز الإتيان بلفظ البعيد مع أن المشار إليه شخص قريب نظرا إلى عظم المشير أو المشار إليه وذلك لأنه يجعل بعد المنزلة بمنزلة بعد المسافة كقول السلطان لبعض الحاضرين ذلك قال كذا وكقول بعضهم ذلك السلطان يتقدم لكذا (١٢٩) ومنه قوله تعالى فذلكن الذى لمتننى فيه ويجوز أن يكون قوله تعالى ذلك الكتاب من باب عظمة المشار إليه أو المشير انتهى وقوله من باب عظمة المشار إليه أو المشير أى هما معا كما هو الظاهر (قوله كقول لبيد وسؤال الخ) قال المصنف قبل وكقوله

وبينا الفتى يرجو أمورا كثيرة

أتى قدر من دون ذلك متاح قلنا قد يكون التقدير من دون ذلك الرجاء فلا يسلم أن التقدير دون أولئك الأمور (قوله كيف لبيد) قال الزرقانى جملة مفسرة أو مستأنفة استئنافا بيانيا

(فصل)

(قوله ويشار إلى المكان الخ) قال اللقانى معناه أن الأمكنة يشار لها بهذه الأسماء زيادة على ما تقدم نص عليه الرضى انتهى وعبارة الرضى يعنى أن ههنا ألفاظا مختصة بالإشارة إلى المكان فقط والمذكورة قبل صالحة لكل مشار إليه مكانا كان أو غيره واعلم أن قول المصنف المكان القريب إشارة إلى أن قول الناظم دانى المكان من إضافة الصفة إلى الموصوف وأنه تبعه فى تقديم المجرور المقتضى لاختصاص هنا وبما بعدها بالإشارة إلى المكان بمعنى أنه لا يشار بها إلى غيره لا أنه لا يشار إليه بغيرها لما مر عن الرضى لكن لا بد من تقييد المكان بكونه ظرفا للفعل بخلاف ما لم يرد كونه ظرفا بل أجرى مجرى الأشخاص فلا يشار إليه بهنا وأخواته كما حررناه فى حاشية الألفية (قوله أو هنالك) قال الزرقانى أى ولا يجوز هنا إلحاقها التنبيه لما تقدم من أن اللام لا يؤتى بها ما لم يتقدمها التنبيه (قوله أو هنا) قال الزرقانى قال الرضى وقد يصحب هنا المشددة الكاف ولا تصحب ثم وقوله أى القائل ثمك خطأ (قوله أو ثم) مبنية على الفتح فى محل نصب

(هذا باب الموصول) (قوله كل حرف) قال اللقاني يرد على هذا الحد همزة التسوية نحو سواء عليهم أأنذرتهم قال الشهاب القاسمي أجاب أطال الله بقاءه في الدرس بأن الظاهر أن المؤول بالمصدر الفعل وحده لا مع همزة التسوية بدليل أن الإنذار لا استفهام فيه ولا فيها استفهام (قوله أول) أى رجع وضمن معنى فسر قال اللقاني أى صح أن يؤول وإن لم يؤول (قوله مع صلته) قال اللقاني فيه دور إذ العلم بالصلة متأخر عن العلم بالموصول ويجاب بأن المراد بصلته اللغوية أى ما اتصل به (قوله ولم يحتج إلى عائد) قال الرضى ولا يحتاج إلى عائد ولأن يكون صلته جملة خبرية على قول الأكثر نحو أمرتك أن قم وبعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية أى أمرتك بأن قلت لك قم انتهى قال الزرقاني ظاهر قوله ولم يحتج إلى عائد أنه يجوز الإتيان به وليس كذلك والجواب أن غير المحتاج إليه مستغنى عنه وما استغنى عنه لا يجوز الإتيان به. تأمل اه (١٣٠) ولا يخفى وجه التأمل فكثيرا ما يأتي في الكلام ما يستغنى عنه (قوله اتفاقا) قال الدنوشري فيه نظر بالنسبة للماضي فقد حكى الموضح في المغني أن أن الداخلة عليه غيرها واستدل بدليلين وردهما فراجعه فالخلاف كما هو جار في الأمر جار في الماضي (قوله وما المصدرية) قال الزرقاني أى سواء كانت غير زمانية كما مثل أو زمانية نحو مادمت حيا قال المصنف ومعنى كونها زمانية أنها تدل على الزمان بالنيابة لا بذاتها واعترضه الدماميني وقال التحقيق أنها لا تدل على الزمان أصلا لا بطريق الأصالة ولا بطريق النيابة وإنما الزمان ما وضع له وهو المضاف المحذوف وبعد حذفه يفهم بقرينة اه ولما عبر في المغني بالزمانية قال وعدلت عن قول ظرفية إلى قول زمانية ليشمل نحو كلما أضاء لهم مشوا فيه فإن الزمان المقدر هنا مخفوض أى كل وقت أضاءه والمخفوض لا يسمى ظرفا (قوله بفعل متصرف) قال الدنوشري الظاهر أن التصرف الناقص كاف إذ قد توصل بدام مع أنها إنما تتصرف تصرفا ناقصا وتوصل بخلا وعدا كما ذكره في باب الاستثناء قال الشارح هناك وهو مشكل على ما تقدم من أن عدا وخلا جامدان (قوله غير أمر) يشمل المضارع ونقل الشارح في بحث دام أن كل فعل وقع صلة لما التزم مضيه (قوله والذى) أى حين الاستغناء بالمصدر والأشهر اسمى قال اللقاني ويشكل على كون الذى حرفا كون أل داخلة عليه لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم (قوله فقال الرضى الخ) قال الدنوشري قال بعضهم مراد الفاضل الرضى بكونها اسمان أن المحل لها ومراد الموضح بكونها موصولا حرفيا أنها تؤول بمصدر فلا منافاة وقلت في ذلك نظر فليتأمل (قوله كون على المؤمنين حرج) قال الدنوشري قوله على المؤمنين فاصل بين المتضايفين ولو أخره كان حسنا (قوله لو يعمر) جعلها بعضهم حرف تمن قال وهي هنا لحكاية تمنيهم

لا مفعول مطلق على الصواب وإذا قلنا بمذهب الجمهور أن المراتب ثلاث فيشار إلى المكان القريب بهنا وإلى المتوسط بهناك وإلى البعيد بهنالك وأخواته وعند الناظم مرتبتان أشار إليهما بقوله

وبهنا أو ههنا أشر إلى ◦ داني المكان وبه الكاف صلا
في البعد أو بثم فه أو هنا ◦ أو بهنالك انطقن أو هنا

(هذا باب الموصول)

وهو في الأصل اسم مفعول من وصل الشيء بغيره إذا جعله من تمامه وفي الاصطلاح (ضربان) موصول (حرفي و) موصول (اسمي فـ)الموصول (الحرفي كل حرف أول مع صلته بالمصدر) ولم يحتج إلى عائد (وهو ستة أن) المفتوحة الهمزة المشددة النون وتوصل بجملة اسمية وتؤول مع معموليها بمصدر فإن كان خبرها مشتقا فالمصدر المؤول من لفظه وإن كان جامدا أول بالكون وإن كان ظرفا أو مجرورا أول بالاستقرار وحكم الفعل في التصرف والجمود حكم الاسم فيهما قاله في المغني وحكم المخففة من الثقيلة حكم المشددة في ذلك (وأن) بفتح الهمزة وسكون النون وهي الناصبة للمضارع وتوصل بفعل متصرف ماضيا كان أو مضارعا اتفاقا أو أمرا على الأصح (وما) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر وبجملة اسمية لم تصدر بحرف قاله الموضح في الحواشي (وكي) المصدرية وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا أو تقديرا (ولو) المصدرية وتوصل بفعل متصرف غير أمر (والذي) على وجه حكاه الفارسي في الشيرازيات عن يونس وأنه جعل منه ذلك الذي يبشر الله عباده قاله الموضح في الحواشي ومن أوضح الدلالة على ذلك قول أبي دهبل الجمحي

يا ليت من يمنع المعروف يمنعه ◦ حتى يذوق رجال مر ما صنعوا
وليت رزق رجال مثل نائلهم ◦ قوت كقوت ووسع كالذي وسعوا

وعلى القول به فقال الرضى لا خلاف في اسمية الذي المصدرية وصنيع الموضح يأباه مثال أن بالتشديد (نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أى إنزالنا ومثال أن بالتخفيف (وأن تصوموا خير لكم) أى صومكم خير لكم ومثال ما (بما نسوا يوم الحساب) أى بنسيانهم إياه ومثال كي (لكيلا يكون على المؤمنين حرج) أى لعدم كون على المؤمنين حرج ومثال لو (يود أحدهم لو يعمر) أى التعمير ومثال الذي المصدرية (وخضتم كالذي خاضوا) أى كخوضهم والمانع يدعي أن الأصل كالذين حذفت النون على لغة أو أن الأصل

كالحوض الذى عاضوه لحذف الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجمع الذى عاضوا فقال الذى باعتبار لفظ الجمع وقال عاضوا باعتبار معناه أو أنه أوقع الذى على الجمع كقوله :

وإن الذى حانت بفلج دماؤهم ۞ هم القوم كل القوم يا أم خالد

أو أن الذى مشترك بين المفرد والجمع على قول الأخفش كما قاله الموضح فى شرح اللمحة (و) الموصول (الاسمى) كل اسم افتقر إلى الوصل بجملة خبرية أو ظرف جار ومجرور تامين أو وصف صريح وإلى عائد أو خلفه قاله الموضح فى شذوره (وهو ضربان) فى بمعناه لا يتجاوزه إلى غيره (ومشترك) بين معان مختلفة بلفظ واحد (فالنص ثمانية) هنا (منها للمفرد المذكر الذى للعالم) بكسر اللام وهو من يقوم به العلم (وغيره) بالجر فالعالم المنزه عن الذكورة والأنوثة (نحو الحمد لله الذى صدقنا وعده) والعالم المذكر نحو والذى جاء بالصدق وغير العالم نحو (هذا يومكم الذى كنتم توعدون وللمفرد المؤنث التى للعاقلة وغيرها) فالأول (نحو قد سمع الله قول التى تجادلك فى زوجها) والثانى (نحو ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها) فأوقع التى على القبلة وهى غير عاقلة ولك فى ياءى الذى والتى وجهان الإثبات والحذف فعلى الإثبات تكون إما خفيفة فتكون ساكنة وإما شديدة فتكون إما مكسورة أو جارية بوجوه الإعراب وعلى الحذف فيكون الحرف الذى قبلها إما مكسورا كما كان قبل الحذف وإما ساكنا فهذه الخمس لغات فى الذى والتى (ولتثنيتهما اللذان واللتان) بالألف (رفعا واللذين واللتين) بالياء المفتوح ما قبلها (جرا ونصبا) تقول جاءنى اللذان قاما واللتان قامتا ورأيت اللذين قاما واللتين قامتا ومررت باللذين قاما واللتين قامتا وتثنيتهما بحذف الياء على غير القياس (وكان القياس فى تثنيتهما) فى (تثنية ذا وتا) السابقين فى بحث الإشارة (أن يقال) فى تثنية الذى (اللذيان) بإثبات الياء مخففة (و) فى تثنية التى (اللتيان) بإثبات الياء مخففة (و) فى تثنية ذا (ذيان) بقلب الألف ياء (و) فى تثنية تا (تيان) بقلب الألف ياء (كما يقال) فى تثنية القاضى من المعرب المنقوص (القاضيان بإثبات الياء و) كما يقال فى تثنية فتى من المعرب المقصور (فتيان بقلب الألف ياء ولكنهم فرقوا بين تثنية المبنى) كالذى وذا (و) تثنية (المعرب) كالقاضى وفتى (فحذفوا) الحرف (الآخر) وهو الياء من الذى والتى والألف من ذا وتا وأبقوه فى القاضى وفتى ففرقوا بين المعرب والمبنى فى التثنية (كما فرقوا) بينهما (فى التصغير إذ قالوا) فى تصغير الذى والتى وذا وتا (اللذيا واللتيا وذيا وتيا فأبقوا) الحرف (الأول) وهو اللام الأولى من اللذيا واللتيا والذال من ذيا والتاء من تيا (على فتحة) الذى كان قبل التصغير (وزادوا ألفا فى الآخر) فى الألفاظ الأربعة (عوضا عن ضمة التصغير) التى تكون فى أول المصغر ومن العرب من يقول اللذيا واللتيا بضم اللام فيجمع فى التصغير

(قوله كل القوم) قال الزرقانى أعربه فى شرح الشواهد تأكيدا وهذا رأى ابن مالك ونصوص النحويين على أن كلا لا تضاف فى التوكيد إلى ظاهر قيل ولا حجة فى هذا البيت ونحوه لاحتمال كون كل نعتا بمعنى الكاملين انظر المرادى (قوله بين معان مختلفة) المراد بها المعانى الستة فلا يعتبر اشتراك النص بين العاقل وغيره (قوله هنا) أى فى هذا الكتاب وإلا فهى أكثر من ثمانية فانظر التسهيل (قوله للعالم) عدل إليه من العاقل لإطلاقه على البارى تعالى كما أشار إليه بالمثال والعجب كيف لا يتحاشون من لفظ المذكر أيضا مع أنه يستحيل اتصافه تعالى به انتهى وأجاب بعضهم بأنهم أرادوا بالمذكر ما ليس بمؤنث هنا وقد علم من المثال الذى ذكره المصنف أن الذى يطلق على البارى جل وعلا بل ذكر بعضهم أنه يوصف بالذى لو صفه تعالى بما لم يرد وصفه به ولا فرق بين الذى وغيره من الموصولات المبهمات كمن بل ورد إطلاقه عليه تعالى كقوله ومن عنده علم الكتاب فمن العجب قول صاحب المتوسط فى باب النداء لم يرد إذن شرعى فى إطلاق الأسماء المبهمة عليه تعالى والتجأ فى صحة ذلك الإطلاق إلى ما ذكره النووى قدس سره فى الأذكار فى باب الدعاء عند القتال من قوله فى أدعية مأثورة يا من إحسانه فوق كل إحسان لا يعجزه شىء ثم إن حمل على ندائه بالمبهمات اتجه هذا الجواب لكن فى إطلاقهم ما يغنى عنه وقد تبع حفيد السعد فى حواشى المختصر صاحب المتوسط (قوله أو جارية بوجوه الإعراب) قال الزرقانى هذا يدل على أنها تعرب على هذه اللغة وكيف تكون معربة مع أن مقتضى البناء موجود فيها فهذا يشكل قال الرضى وقد تشدد ياؤهما نحو الذى والتى فإذا شددتا أعربت الكلمتان عند الجزولى بأنواع الإعراب كما فى أى ولا وجه لإعراب المشدد إذ ليس التشديد موجب الإعراب وعند بعضهم يبنى المشدد على الكسر إذ هو الأصل فى التقاء الساكنين قال :

وليس المال فاعلمه بمال ۞ وإن أغناك إلا للذى ۞ تنال به العلاء وتصطفيه ۞ لأقرب أقربيه وللقصى

وحكى الزمخشرى أنه أى المشدد يبنى على الضمة كقبل وبعد وقال الأندلسى لعل الجزولى سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشرى أنه يبنى على الضم كقبل ثم رآه فى الشعر المذكور مكسورا فحكم بإعرابه (قوله اللذان) قال الدنوشرى يكتب بلامين لقلة الاستعمال وكذلك اللتان ويكتب الذى والتى بلام واحدة لكثرة الاستعمال (قوله رفعا) ظرف مجازى أو حال أى مرفوعين أو ذوى رفع عند البصريين (قوله وهى اللام الأولى)

صوابه وهي اللام الثانية (قوله في شرح التسهيل الخ) إن قيل هو وإن ادعى الاستغناء ادعى مع ذلك أن لذا اللذ بلا ياء مخففة من الذي فصار الأمر إلى أن التثنية بعد الحذف تخفيفا فالتعويض من المحذوف صحيح رد بأنه لا معنى حينئذ للاستغناء بل صار الأمر إلى أن اللذان تثنية الذي وحذفت الياء في التثنية مع أن دعوى الحذف في المبنيات غير مقبولة بل هي لغات مختلفة وقد يجاب بمنع أنه لا معنى للاستغناء بل لمعنى صحيح وهو الاستغناء عن الحذف التثنية لأن الحذف على هذا التقدير ليس التثنية بل سابق عليها ويوجه التعويض بالتشديد بأنه للتنبيه على أن الحذف من المفرد وأما عدم قبول الحذف في المبنيات فالمصنف لا يسلمه وقد نقلوا عن سيبويه أن لذ مخففة من لذن (قوله تعويضا من المحذوف) قال اللقاني قد يقال اللزوم التعويض عما هو الأصل في التصغير دون التثنية فإن التعويض عنه فيها خاص بتميم وقيس في أحد الوجهين وقد يقال لأن المحذوف في المصغر حرف وحركة وفي المكبر حرف فقط (قوله وبلحرث) قال اللقاني أصله بنو الحرث فرخم في غير النداء بحذف النون والواو (قوله في حالة الرفع) فيه نظر فقد قال اللقاني قوله يحذفون النون يعني رفعا وغيره بدليل

بين الضمير والألف وما ذكره الموضح هنا تبعا للنظم من أن اللذان واللتان تثنية الذي والتي مخالف لقول الناظم في شرح التسهيل أن العرب استغنت بتثنية اللذ دون الياء والت كذلك عن تثنية الذي والتي بالياء فإن العرب لم تثنهما اه وعلى تقدير تسليم ما هنا فلا يختص حذف الآخر بتثنية المبني بل قد يحذف الآخر في تثنية المعرب نحو عاشوران وخنفسان تثنية عاشوراء وخنفساء حكاه الفراء عن العرب وحيث ثنى الموصول واسم الإشارة فجمهور العرب يخفف النون فيهما (وتميم وقيس تشدد النون فيهما تعويضا من المحذوف) منهما وهو الياء في الذي والتي والألف في ذوتا (أو تأكيدا للفرق) بين تثنية المبني والمعرب الحاصل بحذف الياء والألف وإلى التشديد والتعويض أشار الناظم بقوله • والنون إن تشدد فلا ملامه •

والنون من ذين وتين شددا • أيضا وتعويض بذاك قصدا

(ولا يختص ذلك) التشديد (بحالة الرفع) عند الكوفيين بل يكون فيها وفي حالتي الجر والنصب (خلافا للبصريين) في زعمهم أن التشديد مختص بحالة الرفع (لأنه قد قرئ في السبع ربنا أرنا اللذين) أحدى ابنتي هاتين بالتشديد) فيهما في حالتي النصب في اللذين والجر في هاتين (كما قرئ) في حالة الرفع (واللذان يأتيانها منكم فذانك برهانان) بالتشديد فيهما فتجويز إحداهما ومنع الأخرى تحكم (وبلحرث بن كعب) أجمعون (وبعض ربيعة يحذفون نون اللذان واللتان) في حالة الرفع تقصيرا للموصول لطوله بالصلة لكونهما كالشيء الواحد (قال) الفرزدق:

(أبني كليب إن عمى اللذا) • قتلا الملوك وفككا الأغلالا

أراد اللذان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية لأن بني منادى بالهمزة وكليب بالتصغير أبو قبيلة وهو كليب بن يربوع وعمي بالتثنية هما هذيل بن هبيرة الثعلبي وهذيل بن عمران الأصغر كان أخاه لأمه والأغلال جمع غل وهو حديد يجعل في العنق من الأسارى وغيرهم وأراد الفرزدق بذلك الافتخار على جرير فإنه من بني كليب بأن عميه قتلا الملوك وخلصا الأسارى من أغلالهم (وقال) الأخطل

(هما اللتا لو ولدت تميم) • لقيل فخر لهم صميم

أراد اللتان فحذف النون وهو مرفوع على الخبرية للمبتدأ وهو هما وتميم قبيلة وصميم بمعنى خالص والمعنى هما المرأتان اللتان لو ولدتهما تميم لقيل فخر لهم خالص ولقب هذا الشاعر بالأخطل لكبر أذنه واسمه غياث بن غوث الثعلبي وكان نصرانيا وجاز حذف النون في اللذان واللتان لعدم الإلباس (ولا يجوز ذلك) الحذف (في) نون (ذان وتان للإلباس) بالمفرد ولعدم الطول (وتلخص أن في نون الموصول ثلاث لغات) الإثبات والحذف والتشديد (وفي نون الإشارة لغتان) الإثبات والتشديد (ويجمع المذكر العاقل كثيرا أو لغيره) أي لغير العاقل (قليلا الألى) على وزن العلى ويكتب بغير واو قاله الموضح في شرح اللمحة (مقصورا) على الأشهر كقوله:

أبى بنى عمى الألى يخذلونني • على حدثان الدهر إذ يتقلب

(وقد يمد) كقوله: أبى الله للشم الألاء كأنهم • سيوف أجاد القين يوما صقالها

وهي في هذين البيتين للعاقل ومن وقوعها لغير العاقل قوله:

تهيجني للوصل أيامنا الألى • مررن علينا والزمان وريق

(والذين بالياء مطلقا) في الأحوال الثلاثة وهي مبنية وإن كان الجمع من خصائص الأسماء لأن الذين مخصوص بأولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف المثنى فإنه جار على سنن المثناة

قوله وتلخص أن في نون الموصول (قوله وتلخص أن في نون الموصول) قال اللقاني وهو اللذان واللتان فقط دون الذين (قوله فلم يجر على سنن الجموع) أي لأن مفرده ليس بعلم ولا صفة ولا يكفي في كونه على سننها دعوى تخصيص الذي بالعاقل ولا تغليبه على غيره ولا حاجة إلى إثبات المخالفة إلا أن شأن الجمع أن يكون واحده أعم من نفسه (قوله جار على سنن المثناة الخ) هذا واضح على ما تقدم عن شرح التسهيل من أن

المتمكنة لفظا ومعنى (وقد يقال) جاء اللذون (بالواو رفعا) ورأيت الذين ومررت بالذين بالياء جرا ونصبا وهي حينئذ معربة لأن شبه الحرف عارضه الجمع وهو من خصائص الأسماء (وهي لغة هذيل أو عقيل) بالتصغير فيهما وأو للشك. قال شاعرهم

(نحن اللذون صبحوا الصباحا) ● يوم النخيل غارة ملحاحا

فنحن مبتدأ واللذون خبره والنخيل تصغير نخل بالنون والخاء المعجمة موضع بالشام وغارة مفعول لأجله وهو اسم مصدر أغار والقياس إغارة والملحاح بكسر الميم من ألح السحاب دام مطره (وجمع المؤنث اللاتي واللائي) بإثبات الياء فيهما (وقد تحذف ياؤهما) اجتزاء بالكسرة فيقال اللات واللاء وإلى هذه الثانية أشار الناظم بقوله:

موصول الاسماء الذي الأنثى التي ● واليا إذا ماثنيا لاتثبت ● بل ماتليه أوله العلامه ●
جمع الذي الألى الذين مطلقا ● وبعضهم بالواو رفعا نطقا ● باللات واللاء التي قد جمعا ●

(وقد يتقارض الألى واللائي) فيقع كل منهما مكان الآخر (قال) مجنون ليلى قيس بن الملوح.

(محا حبها حب الألى كن قبلها) ● وحلت مكانا لم يكن حل من قبل

فأوقع الألى مكان اللائي (أي حب اللائي) بدليل عود ضمير المؤنث عليها (وقال) رجل من بني سليم

(فما آباؤنا بأمن منه ● علينا اللاء قد مهدوا الحجورا)

فأوقع اللاء مكان الألى بدليل عود ضمير جمع الذكور عليها والألى بمعنى الذين والذين أشهر منها فلذلك عدل الموضح فقال (أي الذين) إذ لافرق بينهما والمعنى ليس آباؤنا الذين أصلحوا شأننا وجعلوا حجورهم لنا كالمهد بأكثر امتنانا علينا من هذا الممدوح وإلى تقارضهما أشار الناظم بقوله

● واللاء كالذين نزرا وقعا ● (و) الموصول (المشترك ستة من) بفتح الميم (وما وأي) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وأل وذو وذا) وذكرها الناظم على غير هذا الترتيب فقال

ومن وما وأل تساوي ماذكر ● وهكذا ذو ومثل ماذا أي كما

ولكل منها كلام يخصها (فأما من فإنها تكون) في أصل الوضع (للعالم) بكسر اللام (نحو ومن عنده علم الكتاب و) تكون (لغيره) أي غير العالم على سبيل التطفل (في ثلاث مسائل إحداها أن ينزل) ماوقعت عليه من من غير العالم (منزلته) أي منزلة العالم (نحو) قوله تعالى ومن أضل ممن يدعو من دون الله (من لايستجيب له وقوله) وهو العباس بن أحنف:

أسرب القطا هل من يعير جناحه ● لعلي إلى من قد هويت أطير

فأوقع من سرب القطا وهو غير عاقل (وقوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي:

(ألا عم صباحا أيها الطلل البالي ● وهل يعمن من كان في العصر الخالي)

فأوقع من على الطلل وهو غير عاقل وعم فعل أمر ومعناه الدعاء أصله انعم حذفت منه الألف والنون تخفيفا وصباحا منصوب على الظرفية ومن عادة تحيات العرب في الصباح عم صباحا وفي المساء عم مساء فكأنهم قالوا أنعم الله في صباحك ومسائك ويعمن أصله ينعمن حذفت منه النون الأولى والنون الساكنة في آخره للتوكيد ومن فاعل يعمن والعصر بضمتين بمعنى العصر بفتح العين وسكون الصاد الزمان ويجمع في القلة على

الأذان والثاني تثنية اللذ والتي لاعلى ماقاله المصنف من أنهما تثنية الذي والتي وأن الياء حذفت لأنهما حينئذ لم يجريا على سنن المثناة لفظا قال بعض الفضلاء وأيضا الذي عام واللذان خاص بمن يعقل اه وهو خطأ إذ لم يقل أحد باختصاص المثنى بمن يعقل وأيضا من شرط التثنية الإعراب ومعلوم أن الذي ليس كذلك (قوله لأن شبه الحرف الخ) قال بعض الفضلاء لأي معنى اعتبروا الجمع هنا لا في الذي مع وهو موجود في الجميع بل وفي التثنية أيضا والعجب من الشارح حيث قال وهي مبنية وإن كان الجمع من خصائص الأسماء لأن الذين مخصوص بأولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع وسكت عن هذا المعنى هنا مع قرب ما بينهما (قوله وقد يتقارض الألى واللائي) قال الشاني ويعين المراد منها عود الضمير أو ماتضمنته الصلة (قوله ومن عنده علم الكتاب) أي مؤمنو اليهود والنصارى (قوله أن ينزل الخ) قال الدماميني وهذا التنزيل أعم من أن يكون من المتكلم أو من غيره كما في قوله ومن أضل الآية وحقيقة المسألة أنه متى نسب إلى المسمى شيء من ذلك الكلام شأنه أن لاينسب نفيا ولا إثباتا إلا إلى العقلاء أجرى عليه حكم العاقل وأما كون المعتقد لذلك المتكلم والمخاطب أو غيرهما فلا مدخل له فيما نحن فيه ألبتة (قوله فأوقع من على سرب القطا) قال الدنوشري هو على تقدير مضاف أي على واحد سرب القطا لأن من إنما هي واقعة على القطاة لاعلى السرب ولو قال فأوقع من على القطاة لكان أصوب ولم يقل في الآية فأوقع من على الأصنام لوضوح المراد (قوله ومن عادة تحيات العرب الخ) قال الدنوشري لو قال ومن عادة العرب في تحياتهم الخ كان أولى فليتأمل (قوله في صباحك) في بعض النسخ إسقاط لفظ : في

(قوله إلا العاقل) قال الدنوشري وأما نداء غيره نحو يا جبال ويا أرض ونحوهما فليس بالاصالة (قوله كمن لا يخلق) قال العز بن عبد السلام هذه الآية مشكلة لأن قاعدة التشبيه تقتضي أن يقال أفمن لا يخلق كمن يخلق ولا يقال إنهم كانوا يعظمون الأصنام أكثر من الله لأنهم لم يقولوا ذلك وإنما قالوا لنعبدهم ليقربونا إلى الله زلفى بخلاف قوله تعالى أفنجعل المسلمين كالمجرمين وقوله أم نجعل المتقين كالفجار فإنهم لما كانوا يقولون نحن نسود في الآخرة كما سدنا في الدنيا جاء الجواب على وفق معتقدهم أنهم أعلى والمؤمنون أدنى انتهى وأجاب شيخ الإسلام زكريا في فتح الرحمن بأن الخطاب لعباد الأوثان وهم بالغوا في عبادتها حتى صارت عندهم أصلا في العبادة والخالق فرعا فجاء الإنكار على وفق ذلك ليفهموا المراد على معتقدهم انتهى فتأمله (قوله كالمثال الأول) قد يقال فيه نظر لأن من لا يخلق شامل لأشياء كثيرة مما لا يعقل كالأصنام والأوثان إلا أن يقال إن أفراد العقلاء أكثر وقال الزرقاني الكثرة والقلة ليسا باعتبار الأفراد بل باعتبار الأنواع كما لا يخفى (قوله ويحتمل عندي) هذا يجري في المسئلتين الأوليين أيضا ويمكن أن يعم كلام الشارح (قوله ما عندكم ينفد) قال الزرقاني أي ما عندكم من متاع الدنيا ينفد أي يفنى ولقائل أن يقول متاع الدنيا يشمل الرقيق وهو مما يعقل (قوله ولأنواع من يعقل) زاد بعضهم كونها لآحاد من يعقل نحو ولا أنتم عابدون ما أعبد وأجيب بأنها مصدرية فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله ومثالها الخ) قال الدنوشري الجمع بين مثال ونحو بعد فيه نظر (قوله وكلا التعبيرين الخ) قال الدنوشري فيه نظر أما أولا فلأن النكاح لا يتوجه إلى نوع من يعقل حتى يقال إن ما مستعملة فيه كما حققه ابن الحاج فالمراد إفراد الطيب من النساء وأما ثانيا فلا نسلم أنه لا يصح أن يقال أنكحوا الطيب أو الطيبة قال السنباطي قوله لأن النوع لا يعقل الخ) يجاب عنه بأنه لم يرد بالنوع الكلي المعقول الخ بل الأفراد بدليل الآية المذكورة إذ لا ينكح الكلي وإنما ينكح الأفراد وكأنه قال فانكحوا كل فرد طاب لكم من النساء وقوله فلأنه لا يصح هذا مردود إذ الوصف يدل على الذات والصفة لا على الصفة فقط

أعصر وفي الكثرة على عصور وأعصار إلى أمثلة (فدعاء الأصنام) في قوله تعالى يدعو من دون الله من لا يستجيب له (ونداء القطا) في قوله • أسرب القطا هل من يعير جناحه • (و) نداء (الطلل) في قوله أيها الطلل البالي (سوغ ذلك) وهو وقوع من على الأصنام لما كانت عندهم مدعوة وعلى السرب والطلل لما كانا منادين ولا يدعى ويناديه إلا العاقل المسئلة (الثانية) من وقوع من على غير العالم (أن يجتمع) غير العاقل (مع العاقل فيما وقعت عليه من) الموصولة (نحو كمن لا يخلق) فإنه عام في العاقل وغيره (لشموله الآدميين والملائكة والأصنام) فإن الجميع لا يخلقون شيئا (ونحو ألم تر أن الله يسجد له من في السموات) فإنه يشمل الملائكة والشمس والقمر والنجوم وغيرها (ومن في الأرض) فإنه يشمل الآدميين والجبال والشجر والدواب وغيرها وأفرد الشمس والقمر والنجوم والجبال والشجر والدواب بالذكر في الآية لشهرتها واستبعاد السجود منها (ونحو من يمشي على رجلين فإنه يشمل الآدمي والطائر) ولا فرق في هذه المسئلة بين أن يكون العاقل أكثر من غيره كالمثال الأول أو أقل منه كالمثال الثاني أو مساويا له كالمثال الثالث ولذلك أعاد لفظة نحو في الأمثلة الثلاثة المسئلة (الثالثة) من وقوع من على غير العالم (أن يقترن) غير العاقل (به) أي بالعاقل (في عموم فصل بمن) الموصولة (نحو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع لاقترانهما بالعاقل في) عموم (كل دابة) من قوله تعالى والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم من يمشي على أربع فأوقع من على غير العاقل لما اختلط بالعاقل ولكن الاختلاط فيها على ضربين اختلاط فيما وقعت عليه من وهو من يمشي على رجلين فإنه يشمل الآدمي والطائر كما تقدم واختلاط في عموم فصل بمن وهو من يمشي على بطنه ومن يمشي على أربع فإنهما اختلطا بالعاقل في عموم كل دابة لأن الدابة لغة اسم لما يدب على الأرض عاقلا كان أو غيره بدليل إن شر الدواب عند الله الذين كفروا إلا دابة الأرض تأكل منسأته ويحتمل عندي أن تكون من فيهن نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير فمنهم نوع يمشي على بطنه ومنهم نوع يمشي على رجليه ومنهم نوع يمشي على أربع على حد ومن الناس من يعبد الله على حرف قال الموضح في شرح الشذور ويجوز في من أن تكون نكرة موصوفة بالجملة بعدها والتقدير ومن الناس ناس يعبدون الله اه (وأما ما) الموصولة (فإنها) في أصل وضعها (لما يعقل وحده نحو ما عندكم ينفد) أي الذي عندكم ينفد (و) قد تكون (له) أي لما لا يعقل (مع العاقل نحو سبح لله ما في السموات وما في الأرض) فإنه يشمل العاقل وغيره (و) تكون لأنواع من يعقل) هذه عبارة ابن عصفور وعبارة ابن مالك تبعا الفارسي ولصفات من يعقل ومثالها عند ابن عصفور وابن مالك (نحو فانكحوا ما طاب لكم) من النساء وكلا التعبيرين متكلم فيه أما الأول فرده ابن الحاج بأن النوع لا يعقل فهذا مستغنى عنه بقولهما لا يعقل وأما الثاني فلأنه لا يصح أن يقال أنكحوا الطيب أو الطيبة لأن النكاح إنما هو للذوات لا للصفات نقله الموضح في الحواشي وتكون ما

(قوله والبحث فيه مجال) قال الشاطبي لعل وجهه أن المقتضى لتنزيله منزلة ما لا يعقل الإبهام في الحقيقة وهذا قد علمت حقيقته وإن كانت صفته مبهمة للعلم بأنه ممن يعقل ولكن نقل المرادى عن أبي البقاء أن ما بمعنى الذى لأنه لم يصر ممن يعقل بعد انتهى وقال الشهاب قضية كلام أبي البقاء أن المراد بغير العاقل من لم يتصف بالعقل بعد وإن كان من أهله وعليه ينبغي أن يستثنى من بلغ أوان العقل عادة وأن يكون المراد به التمييز ومع ذلك كله لا يخلو عن إشكال انتهى واعلم أنه قال في الكشاف وقال ما طاب ذهابا إلى الصفة قال السعد يعني استعملت كلمة ما في النساء مع اختصاصها أو غلبتها في غير أولى العقول لأن هذه التفرقة إنما هي إذا أريد الذات أما إذا أريد الوصف كما تقول في ما زيد أى أفاضل أم كريم وفي الموصولة أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال أى القائم أو القاعد أو نحو ذلك فهو بكلمة ما بحكم الوضع على ما ذكره المصنف يعني الزمخشرى وصاحب المفتاح وغيرهما وإن أنكره البعض وههنا المراد الصفة أى انكحوا الموصوفة بأى صفة أردتم من البكر والثيب والشابة والمسنة إلى غير ذلك من الأوصاف انتهى وقال الدمامينى في شرح التسهيل بعد أن نقل كلام ابن مالك وعلى الجملة إذا لم يكن للمتكلم التفات إلا إلى الشيء من حيث هو لجعله متعلقا بالحكم من غير أن يعتبر وصفا زائدا على ذلك فإنه يأتى بما نحو لما خلقت بيدى فإن اللوم إنما كان على مخالفة الأمر بالسجود لا لذلك مع كون المسجود له عاقلا ونحو إنى نذرت لك ما في بطنى محررا المراد أنها جعلت ما في بطنها وثمرة فؤادها خادما للمسجد ولم تقصد إذ ذاك (١٣٥) ذكورته من أنوثته وكذا المراد بقوله انظر

(للمبهم أمره) من الأشخاص (كقولك وقد رأيت شبحا) بفتح الموحدة وبالحاء المهملة لا تدرى أبشر هو أم مدر (انظر إلى ما ظهر) وكذا لو علمت إنسانيته ولم تدر أذكر هو أم أنثى قاله ابن مالك في شرح التسهيل أخذا من قوله تعالى «إنى نذرت لك ما في بطنى» والبحث فيه مجال (والأربعة الباقية) من الستة تكون (للعاقل وغيره) وفيها تفصيل (فأما أى) بفتح الهمزة وتشديد الياء (فخالف في موصوليتها ثعلب) أبو العباس أحمد بن يحيى محتجا بأنه لم يسمع أيهم هو فاضل جاءنى بتقدير الذى هو فاضل جاءنى (ويرده قوله) وهو غسان:

إذا ما أتيت بنى مالك (فسلم على أيهم أفضل)

وجه الرد منه أن أيهم مبنية على الضم وغير الموصولة لا تبنى ولا يصلح هنا وإذا انتفى غير الموصولة تعينت الموصولة وهو المدعى وهي الملازمة الإضافة لفظا أو تقديرا إلى معرفة (ولا تضاف لنكرة خلافا لابن عصفور) وابن الضائع بالضاد المعجمة والعين المهملة فإنهما أجازا إضافتها إلى نكرة وجعلا من ذلك وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون فأى عندهما موصولة ويعلم بمعنى يعرف والتقدير وسيعرف الذين ظلموا المنقلب الذى ينقلبونه ومذهب الجمهور أن أيا هنا استفهامية منصوبة بينقلبون على أنها مفعول مطلق ويعلم على بابه وهو معلق عن العمل فيما بعده لأجل الاستفهام بأى والتقدير وسيعلم الذين ظلموا ينقلبون أى انقلاب (و) أى الموصولة (لا يعمل فيها إلا) عامل (مستقبل متقدم) عليها (نحو لننزعن من كل شيعة أيهم أشد خلافا للبصريين) في الاستقبال والتقديم قال في التسهيل ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين وقال أبو حيان في شرح التسهيل (وسأل الكسائى) في حلقة يونس (لم لا يجوز

ما ظهر أى هذا الشيء الذى ظهر كائنا ما كان (قوله تكون للعاقل وغيره) لو قال بدله تكون للعالم لكان أولى (قوله ولا يصلح هنا الخ) قال الزرقانى أى ولا يصلح غير الموصولة هنا وذلك لأنها إذا لم تكن موصولة فلا يتأتى إلا أن تكون استفهامية وهنا مانع عن استفهاميتها وهو وقوعها بعد الجار لأن حرف الجر لا يعلق وتعلق الجار بالفعل قبلها لأن الاستفهام له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله فتعينت الموصولية لكن له أن يقول هي استفهامية مرفوعة على الحكاية لقول محذوف نعت للمجرور بعلى محذوفا أيضا أى فسلم على شخص مقول فيه أى في طلبه أيهم أفضل كما قيل مثل ذلك في بنعم الولد وما ليلى بنام صاحبه انتهى من حاشية العلامة اللقانى رحمه الله تعالى وقال الشهاب القاسمى قوله أى فسلم على شخص مقول الخ انظر هل يخالف هذا قول المرادى هذا أى بناء أى مذهب سيبويه خلافا للخليل ويونس ثم قال وتأولا الآية أما الخليل فجعلها استفهامية محكية بقول مقدر والتقدير لننزعن من كل شيعة الذى يقال فيه أيهم أشد وأما يونس فجعلها استفهامية أيضا وحكم بتعليق الفعل قبلها لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب والحجة عليهما قول الشاعر:

إذا ما أتيت بنى مالك فسلم على أيهم أفضل

ثم قال لأن حروف الجر لا تعلق ولا يضمر قول بينها وبين معمولها انتهى فقوله لأن حروف الجر الخ رد لكل من تقديرى الخليل ويونس على اللف والنشر الغير المرتب فتأمله فإن عالمه أشكل عليه تقديرهم في ما هي بنعم الولد ونحوه فليحرر (قوله ولا تضاف لنكرة) قال الدنوشرى قضيته أن تعريفها بالإضافة لا بالصلة وقد قيل لا مانع من تعريفها بالإضافة والصلة لاختلاف جهتهما وكل منهما يفيد ما لا يفيد الآخر فتعريف الإضافة يزيل إبهام ما وقعت عليه وتعريف الصلة يفيد بيان ما وقعت عليه انتهى وهو كلام الدمامينى وقال اللقانى الرضى وأما مضافا لمعرفة لتكون معرفة انتهى وأقول قضيته أن تعريفها بغير الصلة قال الشهاب قوله قضيته هذا ممنوع لأن في أى إبهاما من جهة نوعها ومن جهة نفسها ففى الإضافة تعيين نوعها وفي الصلة

لعين نفسها انتهى وفي حاشيتنا على الفاكهي ما لا يستغنى عن مراجعته (قوله أن أيا وضعت الخ) قال الزرقاني اعترض ذلك الرضي فقال وليس هذا أي التعليل بشيء لاختلاف الابهامين ولا تعلق لأحدهما بالآخر انتهى وقال الدنوشري قال الرضي وقد علل له ابن الباذش بأن قال أي موضوعة على الإبهام والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل الذي لا يدرى مقطعه ولا مبدؤه بخلاف الماضي والحال فإنهما محصوران فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره استعملت معه أي الموصولة على الإبهام وليس بشيء لاختلاف الإبهامين ولا تعلق لأحدهما بالآخر انتهى وهو الموافق لما نقله اللقاني (قوله لم يقع الخ) قال السنباطي فيه نظر لأنه يحتمل العموم أيضا كالذي قبله على معنى يعجبني الشخص الذي وقع منه القيام كائنا ما كان كما يحتمل الذي قبله الخصوص على معنى يعجبني الشخص المخصوص الذي سيقوم انتهى ويجاب بأن الذي وقع منه القيام مخصص لتعينه في الخارج لأن الماضي يدل على الوقوع في نفس الأمر فليتأمل (قوله وقد تؤنث) إذا أعربت في هذه الحالة فهل تمنع الصرف الجمهور على عدم المنع خلافا لأبي عمرو محتجا بأن فيها التأنيث والتعريف بالإضافة المنوية وهو شبيه بتعريف (١٣٦) العلمية ولهذا لم يصرف جمع في التوكيد للعدل والتعريف بالإضافة المنوية وأجيب بأن جمع أشد شبها بالعلم من أية لأنه لا يستعمل ما يضاف إليه بخلاف أي كيعجبني أيهن قامت (قوله ما تبين لي أن سيبويه غلط) قال الشهاب القاسمي لا وجه للتغليط مع دلالة ظواهر الشواهد لما قال سيبويه كما في الآية والبيت المشهورين فإن ما أجيب به عنهما من جهة المخالف لا يخفى ما فيه من التعسف ومخالفة الظاهر فليتدبر (قوله فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت الخ) قال الشهاب القاسمي قد يفرق بأنه عند ظهور الإضافة يظهر الاحتياج لدلالة الإضافة عليه لافتقار المضاف لمضاف إليه وأما عند عدم الإضافة لفظا فيخفى الاحتياج والاحتياج الظاهر أشد تأثيرا من الخفي أي هو أظهر في مشابهة الحرف لا يقال الاحتياج مع عدم المحتاج إليه أقوى من الاحتياج مع وجوده لوجود رافع ضرر الاحتياج في الثاني دون الأول لأنا نقول لا نسلم اندفاع الاحتياج بوجود المحتاج إليه بل الاحتياج ثابت قطعا مع وجوده ونريد بظهور احتياجه إليه انتهى وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي ما هو أظهر من هذا في الفرق (قوله ومن زائدة) قال الزرقاني أي وجملة الاستفهام مستأنفة قال في المغني وذلك على قولهما بجواز زيادة من في الإيجاب (قوله ورد ذلك في المغني) قال الزرقاني أي رد كلام الخليل ومن بعده حيث قال ويرد أقوالهم أن التعليق مختص بأفعال القلوب وأنه لا يجوز لأضربن الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق وأنه لم يثبت زيادة من في الإيجاب وقول الشاعر إذا ما لقيت بني مالك * فسلم على أيهم أفضل يروى بضم أي وحروف الجر لا تعلق ولا يجوز حذف المجرور ودخول الجار على معمول صلته ولا يستأنف بعد الجار انتهى وقال بعضهم له لا يعترض على يونس بأن التعليق خاص بأفعال القلوب لأنه يرى بعدم الاختصاص واعترض السنباطي على رده عليهم بالبيت لأنه يحتمل أن

أعجبني أيهم قام) فمنع من ذلك فقيل له لم فلم يلح له وجه المنع (فقال أي كذا خلقت) اه أي كذا وضعت قال ابن السراج موجها قول الكسائي بالمنع ما معناه أن أيا وضعت على العموم والإبهام فإذا قلت يعجبني أيهم يقوم فكأنك قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان ولو قلت أعجبني أيهم قام لم يقع إلا على الشخص الذي قام فأخرجها ذلك عما وضعت له من العموم وإنما اشترط كون العامل فيها متقدما مع كونه مستقبلا لأجل الفرق بين الشرطية والاستفهامية وبين الموصولة لأن الشرطية والاستفهامية لا يعمل فيهما إلا متأخر والمشهور عند الجمهور إفرادها وتذكيرها (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعضهم فتقول أية وأيان وأيتان وأيون وأيات (و) على الحالين (هي معربة فقيل مطلقا) سواء أضيفت أم لم تضف ذكر صدر صلتها أو حذف وهو قول الخليل ويونس والأخفش والزجاج والكوفيين وإليه أشار الناظم بقوله وبعضهم أعرب مطلقا (وقال سيبويه تبنى على الضم إذا أضيفت لفظا وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا) وهو مراد الناظم بقوله

وأعربت ما لم تضف * وصدر وصلها ضمير انحذف

(نحو أيهم أشد وقوله على أيهم أفضل) بالبناء على الضم فيهما لشبهها بالغايات إذ كان بناؤها بسبب حذف شيء وخولف في ذلك قال الزجاج ما تبين لي أن سيبويه غلط إلا في موضعين هذا أحدهما فإنه يسلم أنها تعرب إذا أفردت فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت اه وزعم المانعون أن أيا في الآية استفهامية وأنها مبتدأ وأشد خبره ثم اختلفوا في مفعول ننزع فقال الخليل محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم أيهم أشد وقال يونس المفعول الجملة وعلقت ننزع عن العمل فيها وقال الكسائي والأخفش المفعول كل شيعة ومن زائدة ورد الموضح ذلك في المغني بما يطول ذكره وبالبيت السابق (وقد تعرب حينئذ) أي حين إذ أضيفت وكان صدر صلتها ضميرا محذوفا (كما رويت الآية) ومن أيهم أشد (بالنصب) وهي قراءة هرون ومعاذ ويعقوب (والبيت) وهو على أيهم أفضل (بالجر) قال سيبويه وهي لغة جيدة وبذلك

احتج من قال بإعرابها مطلقا (وأما أل فنحو إن المصدقين والمصدقات) مما صلته اسم فاعل (ونحو والسقف المرفوع والبحر المسجور) مما صلته اسم مفعول وسكت عن الصفة المشبهة نحو الحسن لأن أل الداخلة عليها حرف تعريف على ما صححه في المغني (وليست) أل الداخلة على اسم الفاعل والمفعول (موصولا حرفا خلافا للمازني) في أحد قوليه (ومن وافقه) ويرده أنها لا تؤول بالمصدر وأن الضمير يعود عليها في نحو قولهم قد أفلح المتقي ربه والضمير لا يعود إلا على الأسماء وأجاب المازني عن الثاني بأن الضمير يعود على موصوف محذوف ورد بأن حذف الموصوف مطلقا لا يحذف في غيرها إلا لضرورة وهذا ليس منها (ولا حرف تعريف خلافا لأبي الحسن) الأخفش وهو ثاني قولي المازني وحجتهما أن العامل يتخطاها نحو جاء الضارب كما يتخطاها مع الجامد نحو جاء الرجل وهي مع الجامد معرفة اتفاقا فتكون مع المشتق كذلك ويجاب بالفرق بأنها مع المشتق داخلة على الفعل تقديرا لأن المشتق في تقدير الفعل فيعود عليها ضمير وأل المعرفة لا يعود عليها ضمير وإنما نقل الإعراب إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويدل على كونها اسما أن الوصف يعمل معها بلا شرط ولو كانت معرفة لكانت مبعدة من شبه الفعل فلا يكون الوصف معها عاملا وأجاب الأخفش بالتزامه فذهب إلى أن اسم الفاعل لا يعمل مع أل (وأما ذو فخاصة بطيئ) وذلك مستفاد من قول النظم * وهكذا ذو عند طيئ شهر * (والمشهور) عنهم بناؤها على سكون الواو (وقد تعرب) بالحروف الثلاثة إعراب ذو بمعنى صاحب وخص ابن الضائع ذلك بحالة الجر لأنه المسموع (كقوله) وهو منظور بن سحيم الفقعسي

فأما كرام موسرون لقيتهم * (فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا)

فيمن رواه بالياء) وهو أبو الفتح بن جني في كتابه المحتسب وهو مشكل فإن سبب البناء قائم ولم يعارضه معارض (والمشهور) عنهم (أيضا إفرادها) وإن وقعت على مثنى أو جمع (وتذكيرها) وإن وقعت على مؤنث (كقوله) وهو سنان بن الفحل الطائي

فإن الماء ماء أبي وجدي * (وبئري ذو حفرت وذو طويت)

فأتى بذو مفردة مذكرة مع أنها واقعة على البئر وهي مؤنثة ويحتمل أنه راعى معنى القليب وهو مذكر والحفر معروف والطي من طويت البئر إذا بنيتها بالحجارة (وقد تؤنث وتثنى وتجمع) عند بعض بني طيئ فتقول في المذكر ذو قام وفي المؤنث ذات قامت وفي مثنى المذكر ذوا قاما وفي مثنى المؤنث ذواتا قامتا وفي جمع المذكر ذوو قاموا وفي جمع المؤنث ذوات قمن (حكاه ابن السراج) في الأصول عن جميع لغة طيئ على

يكون المجرور محذوفا والتقدير فسلم على الذي يقال لهم أيهم أفضل (قوله وأما أل الخ) قال اللقاني قال الرضي كان حق الإعراب أن يدور على الموصول فلما كانت اللام الاسمية في صورة الحرفية نقل إعرابها إلى صلتها عارية كما في إلا الكائنة بمعنى غير انتهى وأقول يشكل على ذلك أن أل اسم مركب يشبه مبنى الأصل وهو مع ذلك معرب وأن صلتها اسم مركب لم يشبه مبنى الأصل وهو مع ذلك غير معرب ولا مناص من ذلك إلا بأن يدعى أن اللام نزلت مع الوصف منزلة الكلمة الواحدة فكان المجموع اسم واحد معرب بحسب العوامل وفي الرضي إشارة إليه قال إن أصل الضارب والمضروب الضرب والضرب فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل أما لفظا فظاهر وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما تدخل عليه فصيروا الفعل في صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول في صورة اسم المفعول لأن المعنيين متقاربان إذ معنى زيد ضارب زيد ضرب أو يضرب وزيد مضروب أي ضرب أو يضرب (قوله نحو إن المصدقين الخ) على كونها موصولة في نحو ذلك حيث لا عهد وإلا فهي حرف تعريف اتفاقا نحو جاء محسن فأكرمت المحسن قاله الرضي ومراده حيث لا عهد خارجي وإلا فالصلة لا بد أن تكون معهودة بالعهد الذهني (قوله وسكت عن الصفة الخ) الأظهر أنه سكت عنها هنا إحالة على ما يأتي قريبا في بحث صلة أل من ذكرها وللإشارة للخلاف فيها (قوله والمشهور بناؤها على سكون الواو) قال الدنوشري عبارة السيوطي في همع الهوامع وذو في لغة طيئ إلى أن قال وهي مبنية على الواو وهذا قد ينافي عبارة الشارح إلا أن يقال معنى كلام السيوطي أنها ملازمة سكون بدليل مقابلته بقوله وقد تعرب وكلامه على حذف مضاف أي على سكون الواو (قوله وقد تؤنث وتثنى وتجمع) قال اللقاني مع الإعراب فيها قال الشهاب قول شيخنا مع الإعراب أقول فانظره قال في التوضيح وحكى إعرابها أي ذات وذوات غضها بذلك ولم يجزم به وعليه فهل يجري الوجهان في غير ذات وذوات حرره (قوله وفي مثنى المذكر ذوا الخ) قال اللقاني فيقال ذوان وذواتان وتجمع ذوو وذوات قال الشهاب هلا قال ذو ون بالنون كما قال قبله في المثنى فإن كلا منهما يختم بالنون (تنبيه) ظاهر كلام الرضي أن تصرفها مخصوص بحال الإعراب وكلام المصنف قد يقتضي أنه يكون حال البناء أيضا فليتأمل وليحرر (قوله حكاه ابن السراج الخ) قال السلطان على ما قرره الشارح في عبارة المتن حيث

قال أولا عند بعض طيئ وبعد كلام ابن السراج من جميع لغات طيئ يكون قوله حكاه جملة معارضة على قوله وقد تؤنث الخ بحذف حرف العطف ولو أتى به كان أولى (قوله بتثنيتها أو جمعها) وتأنيثها (قوله ويرفعون التاء) قال الشاطبي فيه تسمح كما هو ظاهر (قوله ذوات ينهض) قال الدنوشري نعت مقطوع أو بدل والكوفيون يجوزون تخالف النعت والمنعوت في المدح والذم تعريفا وتنكيرا فعلى كلامهم يجوز كون ذوات صفة لأينق انتهى وفي شرح العجيسي ذكر ابن النحاس أنه سأل شيخه ابن عمرون ألا يجوز أن ذوات في البيت بمعنى صاحبات معربة خبرا لمبتدأ محذوف أي هن ذوات فقال يمنع من ذلك عدم التنوين ومنهم من جعلها فيه بمعنى صاحبات ويكون مما أضيف إليه الفعل بتأويل المصدر كقولهم اذهب بذي تسلم أي بذي سلامة فيكون التقدير ذوات نهوض على حذف المضاف إليه فالتقدير ذوات سبق (قوله وأصل ناقة نوقة) لأن ألفها منقلبة عن واو لقولهم استنوق الجمل وقولهم في العدد الكثير نوق ولو كانت ياء لكسروا الأول لتسلم الياء كما في قولهم عيس (قوله على أينق) نقل في التوشيح عن المصنف أصل أينق أنوق ثم قيل حذفوا العين وعوضوا الياء فوزنه أيفل وقيل قدموا العين لتسلم من الضم ثم أبدلوها مبالغة في التخفيف فوزنه أعفل وقيل قدموا اللام على العين فصار أنقو ثم أبدلوا الواو ياء كما في أدل ثم قدموا الياء على الفاء فوزنه أفلع ثم أعفل اهـ واقتصر على القول الوسط لأن خير الأمور أوساطها (قوله أن لا تكون للإشارة) قال اللقاني لا يخفى أن ذا مشترك بين الإشارة والموصولية كما في الرضي وقد نص الأصوليون على صحة إطلاق المشترك على معنييه معا حقيقة على الصحيح وعلى هذا فاشتراط المصنف أن لا تكون ذا للإشارة إنما ينبني على المرجوح إذ لا استحالة في اجتماع معرفتين على شيء واحد باعتبارين مختلفين انتهى ويجاب بأن اشتراط المصنف ما ذكر ليس لما ذكر بل لما أشار إليه المصنف وصرح به الشارح من دخولها على المفرد وهو لا يصلح صلة لغير أل (قوله فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام الخ) قال الدماميني وهي مخصوصة بجواز عمل ماقبلها فيها وأن كلام العرب على ذلك وقد ذكر المصنف هذه المسألة في توضيحه الموضوع

الإطلاق وتبعه ابن عصفور في المقرب (ونازع في ثبوت ذلك) المحكي على الإطلاق (ابن مالك) في شرح التسهيل فقال وأطلق ابن عصفور القول بتثنيتها وجمعها قال الشاطبي والمردود عليه إنما هو الإطلاق في جميع لغة طيئ وأما كون ذو تثنى وتجمع وتؤنث عند بعض طيئ فهو ثابت اهـ قال الفراء في لغات القرآن وربما قالوا هذان ذوا العرف وهؤلاء ذوو تعرف ويجعلون مكان التي ذات ويرفعون التاء على كل حال وفي تثنيتها هاتان ذواتا تعرف وفي جمعها هؤلاء ذوات تعرف اهـ (و) ابن السراج وابن عصفور وابن مالك (كلهم حكى) عن بعض طيئ (ذات للمفرد وذوات لجمعها مضمومتين) على أنهما موصولان مستقلان مرادفان للتي واللاتي قال في التسهيل وقد ترادف التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقا وقال في النظم: وكالتي أيضا لديهم ذات • وموضع اللاتي أتى ذوات

(كقوله) وهو رجل من بني طيئ كما قال الفراء في لغات القرآن سمعنا أعرابيا من طيئ يسأل ويقول (بالفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات أكرمكم الله به) فبنى ذات على الضم ونقل حركة الهاء الأخيرة إلى ماقبلها وحذف الألف فسكنت الهاء وبالفضل متعلق بمحذوف أي أسألكم بالفضل أو نحوه والكرامة بالخفض معطوفة على الفضل وكأنه يشير إلى قوله تعالى والله فضل بعضكم على بعض في الرزق قاله الموضح في الحواشي (وقوله) وهو رؤبة

جمعتها من أينق موارق • (ذوات ينهضن بغير سائق)

فبنى ذوات على الضم والهاء في جمعتها للنوق المذكورة في بيت قبله والأينق بتقديم الياء المثناة تحت الساكنة على النون المضمومة جمع ناقة وأصل ناقة نوقة تحركت الواو وانفتح ماقبلها انقلبت ألفا وتجمع في القلة على أنوق قدمت الواو على النون فصار أونق ثم قلبت الواو ياء فصار أينق ويجمع أينق على أيانق والموارق جمع مارقة من مرق السهم شبه النوق بالسهام في سرعة مشيها وسائق من السوق بفتح السين (وحكي) في ذات وذوات (إعرابهما) بالحركات (إعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات) حكى الأول أبو حيان في الارتشاف وحكى الثاني أبو جعفر بن النحاس الحلبي وإذا أعربا فيتعين عدم الإضافة فتقول جاءني ذات قامت ورأيت ذاتا قامت ومررت بذات قامت بالحركات الثلاث مع التنوين وتقول جاءني ذوات قمن بالرفع والتنوين ورأيت ذوات قمن ومررت بذوات قمن بالكسرة مع التنوين جرا ونصبا قاله الموضح في الحواشي (وأما ذا فشرط موصوليتها ثلاثة أمور أحدها أن لا تكون للإشارة) لأنها إذا كانت للإشارة تدخل على المفرد (نحو من ذا الذاهب وماذا التواني) والمفرد لا يصلح أن يكون صلة لغير أل (و) الأمر (الثاني أن لا تكون) ذا (ملغاة) وإلغاؤها على وجهين أحدهما حكمي والآخر حقيقي فالحكمي ما ذكره بقوله (وذلك) الإلغاء (بتقديرها مركبة مع ما في نحو ماذا صنعت) فيصيران اسما واحدا من أسماء الاستفهام في محل نصب على المفعولية

المقدمة بصنعت والتقدير أى شىء صنعت (كما قدرها كذلك) أى مركبة مع ما إلا أنهما فى محل جر (من قال) لسائل عن شىء (عماذا تسأل) والتقدير عن أى شىء تسأل (فأثبت الألف) من ما (لتوسطها) فى اسم الاستفهام بالتركيب ولولا ذلك لحذفت الألف لأن ما الاستفهامية إذا دخل عليها جار حذفت ألفها لتطرفها نحو عم يتساءلون فرقا بين ما الاستفهامية والموصولة نحو قوله تعالى ﴿سبحانه وتعالى عما يقولون﴾ وخصت الاستفهامية بحذف الألف لتطرف وصينت الموصولة عن الحذف لتوسط الألف لأن الصلة والموصول بمنزلة الاسم الواحد والإلغاء الحقيقى ما ذكره بقوله (ويجوز الإلغاء عند الكوفيين وابن مالك على وجه آخر وهو تقديرهما زائدة) بين ما ومدخولها فكأنك قلت ماصنعت والبصريون لا يجيزون زيادة شىء من الأسماء وسكت عن إلغاء ذا مع من لمنع أبى البقاء وثعلب وغيرهما أن تكون من وذا مركبتين وخصوا جواز ذلك بماوذا لأن ما أكثر إبهاما فحسن أن تجعل مع غيرها كشىء واحد ليكون ذلك أظهر لمعناها ويجوز على قول الكوفيين بزيادة الأسماء كون ذا زائدة ومن مفعولا فى نحو من ذا ضربت وظاهر كلام جماعة أنه يجوز أن يكون من وذا مركبتين قاله فى المغنى وهو ظاهر قول النظم :

ومثل ماذا بعد ما استفهام ... أو من إذا لم تلغ فى الكلام

(و) الأمر (الثالث أن يتقدمها استفهام بما باتفاق) من البصريين (أو بمن على الأصح) عندهم لأن كلا منهما للاستفهام وأجاب المانع بالفرق بأن ما تجانس ذا لما فيهما من الإبهام بخلاف من فإنها لا إبهام فيها لاختصاصها بمن يعقل فلا مجانسة بينهما وكلا التعليلين ضعيف أما الأول فلأن بقية أدوات الاستفهام كما فى الإبهام فلا خصوصية لإلحاق من دونها وأما الثانى فلأن ما مختصة بما لا يعقل كما أن من مختصة بمن يعقل إلا أن يقال أن ما لا يعقل أوسع دائرة ممن يعقل والمرجع فى ذلك إلى السماع وكلاهما مسموع فالأول (كقول لبيد) ابن ربيعة العامرى :

(ألا تسألان المرء ماذا يحاول) ... أنحب فيقضى أم ضلال وباطل

أنشده سيبويه فما مبتدأ وذا اسم موصول خبر وجملة يحاول صلته والعائد محذوف ويحاول يطلب والنحب بفتح النون وسكون الحاء المهملة أصله المدة والوقت يقال قضى فلان نحبه إذا مات والمراد به هنا النذر والمعنى ألا تسألان المرء ما الذى يطلبه ويحاوله باجتهاد فى الدنيا أنذر أوجبه على نفسه فهو يسعى فى وفائه أم هو فى ضلال وباطل (و) الثانى نحو (قوله) وهو أمية بن أبى عائذ الهذلى كما قال ابن مالك أو أمية بن أبى الصلت كما قال العينى :

ألا إن قلبى لدى الظاعنين ... حزين (فمن ذا يعزى الحزينا)

أنشده ابن مالك فمن مبتدأ وذا اسم موصول خبره وجملة يعزى الحزينا صلته والظاعنين جمع ظاعن من ظعن إذا سار (والكوفى لا يشترط) فى موصولية ذا تقدم من ولا ما الاستفهاميتين (واحتج بقوله) وهو يزيد بن مفرغ الحميرى :

عدس ما لعباد عليك إمارة ... (أمنت وهذا تحملين طليق)

وتقرير الحجة منه أن هذا اسم موصول مبتدأ ولم يتقدم عليه ما ولا من وتحملين صلته والعائد محذوف وطليق بمعنى مطلق خبر المبتدأ (أى والذى تحملينه طليق وعندنا) معشر البصريين (أن هذا اسم إشارة) على أصله لا موصول لأن ها التنبيه لا تدخل على الموصولات وهو مبتدأ (وطليق) خبر وهى (جملة اسمية وتحملين حال) من فاعل طليق المستتر فيه متقدمة على عاملها (أى وهذا طليق محمولا لك) وعدس بفتح العين والدال والسين المهملات اسم صوت لزجر البغل وعباد هو ابن زياد بن أبى سفيان وكان يزيد يكثر

الكلام على مشكلات الجامع الصحيح واستشهد عليها بقول عائشة رضى الله عنها فى حديث الإفك أقول ماذا أفعل ماذا وقول بعض الصحابة فكان ماذا فراجعه من هناك انتهى وعلى هذا يتخرج ما وقع فى الكشاف فى سورة آل عمران فيقولون ماذا وقد وقع فى شعر ابن المرحل وكان ماذا فأنكره ابن أبى الربيع فصنف فى الرد عليه مصنفا وأنشد لنفسه :

عاب قوم كان ماذا ... ليت شعرى لم هذا
وإذا عابوه جهلا ... دون علم كان ماذا

(قوله عند الكوفيين وابن مالك) قال الدنوشرى ينظر على مذهب الكوفيين وابن مالك هل لذا إعراب أولا وهل تفيد شيئا أولا (قوله إلا أن يقال الخ) قال الشباطى فعلى هذا فالمقصود إثباته ونفيه زيادة الإبهام لا أصل الإبهام وحاصله أن ما أكثر إبهاما من من فأشبهت ذا فى زيادة الإبهام وقوله والمرجع فى ذلك الخ كأنه كالاستدراك على قوله إلا أن يقال الخ أى وإن أمكن أن يصح الفرق بما ذكره فالمرجع فى ذلك إلى السماع وكلاهما مسموع (قوله ابن مفرغ) قال المصنف فى شرح الشواهد بالفاء والغين المعجمة كان راهن على شرب سقاء كبير فشربه (قوله لأن ها التنبيه الخ) قال الدنوشرى فيه نظر إذ لا يسلم ذلك الكوفيون ثم رأيت بعضهم صرح بما ذكرته وقال الرضى اعتذر البصريون عن المواضع التى استدل بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعا للاشتراك الذى هو خلاف الأصل (قوله وتحملين حال) أى وحذف الضمير العائد على ذى الحال كالحذف من الصفة والخبر وقيل جملة تحملين خبر ورده بأنه ليس المراد الإخبار بأنه محمول .

(فصل) (قوله ففيه متعلق بمحذوف الخ) كذا في التسهيل وعبارته ويجوز تعلق حرف جر قبل الألف واللام بمحذوف دل عليه صلتها (قوله وتمييز الموصولات الخ) على هذا التقييد كان ينبغي إبقاء المتن في قوله كل الموصولات على عمومه وقال السنباطي ذكر هذا توطئة للإشارة إلى ما سيأتي لكن يغني عن ذلك تقديره الاسمية فيما سبق ولو اقتصر على ما ذكره هنا وعمم في الأول كان أولى لكن قصد أن يجمل الكلام في شيء واحد لئلا يخفى المراد من المتن فكان ينبغي الاقتصار على الأول (قوله مراعاة اللفظ الخ) قد يجتمع الأمران قال في الكشاف في سورة النساء في تفسير قوله (١٤٠) تعالى «ومن يطع الله ورسوله» إلى قوله «مهين» قيل يدخله وخالدين حملا على لفظ من ومعناه يعني أنه أفرد الضمير في يدخله باعتبار لفظ من وجمع الوصف الواقع حالا من ضمير يدخله المنصوب باعتبار معناه ولعل الحكمة في جمع الوصف أولا بذلك الاعتبار وإفراده ثانيا باعتبار اللفظ ما في صيغة الجمع من الإشعار بالاجتماع المستلزم للتأنس زيادة في النعيم وما في الإفراد من الإشعار بالوحدة المستلزم للوحدة زيادة في التعذيب كما ذكره المولى أبو السعود وأخذه برمته ابن مرشد في بعض رسائله ونسبه لنفسه ونحو ما قاله أبو السعود ما نقله عنه تلميذه المقري وذكر ابن لب أنه عرض ذلك على شيخه ابن الفخار فأجاب بأنه تعالى لما ذكر في الأول جنات متعددة لا جنة واحدة وقال يدخله والضمير المنصوب في يدخله وإن كان مجموعا في المعنى فهو في اللفظ مفرد والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح أن يكون في جنات متعددة معا جاء خالدين لرفع هذا الإيهام اللفظي فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية وإن كان المعنى صحيحا أما الآية الثانية فذكر فيها نارا مفردة فناسبها الإفراد في خالدا (قوله أو قبح) قال الزرقاني بالرفع معطوف على لبس ووجه القبح أنه لو روعي اللفظ لزم الإخبار بمؤنث عن مذكر فروعي المعنى بكسر كاف أمك انتهى وفيه أن مراعاة المعنى إنما هي في المعنى وهو هي ولم يقل من هو (قوله وإن من النسوان) قال الزرقاني أي لأنه عضد المعنى سابقه وهو قوله من النسوان

من هجوه حتى كتبه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه عمرو بأظفاره فقصدت أنامله ثم أطال سجنه فكلموا فيه معاوية فأمر بإخراجه فلما خرج قدمت له بغلة فركبها فنفرت فقال عدس ما لعباد عليك إمارة البيت وإمارة بكسر الهمزة أي أمر ولا تختص ذا الإشارية بذلك عند الكوفيين بل جميع أسماء الإشارة يجوز أن تستعمل عندهم موصولات نحو «وما تلك بيمينك يا موسى» قالوا إن تلك موصول وبيمينك صلة أي وما التي بيمينك وعندنا أن بيمينك حال من المشار إليه ومن الموصولات عندهم الاسم المحلى بالألف واللام نحو قوله:

لعمرك لأنت البيت أكرم أهله … وأقعد في أفنائه بالأصائل

كأنه قال لأنت الذي أكرم أهله فأكرم صلة البيت ومنها الاسم المضاف نحو قوله:

« يا دار مية بالعلياء فالسند » فبالعلياء صلة لدار مية ومنها النكرة الواقعة بعدها جملة نحو هذا رجل ضربته فضربته عندهم صلة لرجل ولم يثبت البصريون شيئا من ذلك قاله أبو حيان في النكت الحسان على غاية الإحسان.

(فصل) (وتفتقر كل الموصولات) الاسمية مختصة كانت أو مشتركة (إلى صلة) تتصل بها لأنها نواقص لا يتم معناها إلا بصلة (متأخرة عنها) لزوما لأن الصلة من كمال الموصول ومنزلة منزلة جزئه المتأخر وكما لا تتقدم الصلة على الموصول لا يتقدم معمولها عليه لأنه جزؤها وأما نحو وكانوا فيه من الزاهدين ففيه متعلق بمحذوف دل عليه صلة أل والتقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وتتميز الموصولات الاسمية عن الموصولات الحرفية بأن الاسمية لا بد لها من صلة (مشتملة على ضمير مطابق لها) في الإفراد والتذكير وفروعهما بخلاف الحرفية فإن صلتها لا ضمير فيها فسقط ما قيل أن قول النظم:

وكلها يلزم بعده صلة … على ضمير لائق مشتملة

يعم الموصولات الاسمية والحرفية وهذا الضمير (يسمى العائد) لعوده إلى الموصول ثم الموصول إن طابق لفظه معناه فلا إشكال في مطابقة العائد لفظا ومعنى وإن خالف لفظه معناه بأن يكون مفرد اللفظ مذكرا وأريد به غير ذلك نحو من وما ففي العائد وجهان مراعاة اللفظ وهو الأكثر نحو ومنهم من يستمع إليك ومراعاة المعنى نحو ومنهم من يستمعون إليك ما لم يحصل من مطابقة اللفظ لبس نحو أعط من سألتك ولا تعط من سألك أو قبح نحو من هي حمراء أمك فيجب مراعاة المعنى ولم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاة المعنى كقوله:

وإن من النسوان من هي روضة … تهيج الرياض قبلها وتصوح

وقد يخلف الضمير في الربط الاسم الظاهر نحو « وأنت الذي في رحمة الله أطمع » الأصل في رحمته « وسعاد التي أضناك حب سعادا » أي حبها (والصلة إما جملة) تامة اسمية أو فعلية (وشرطها أن تكون خبرية) وهي المحتملة للتصديق والتكذيب في نفسها من غير نظر إلى قائلها لأن الموصول وضع وصلة إلى وصف المعارف بالجمل نحو جاء الرجل الذي قام أبوه ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون

(قوله معهودة) أى معلومة للمخاطب ثم قال ويشكل تفسير المعهودة بما سبق بأن قضيته أن الموصول واقع على خصوص معين وهو خلاف ما اشتهر من أن الموصول من صيغ العموم خصوصا وكونها معهودة شرط قال الدنوشرى وقد يجاب عن هذا الإشكال بأن المراد بوقوعه على خصوص معين أن تعينه إنما هو باعتبار الصلة وذلك لا ينافى كونه عاما أى شاملا لكل ما اتصف بالصلة فليتأمل ذلك فإنه دقيق (قوله إلا فى مقام التهويل الخ) قال القانى اعلم أن المبهمة ضد المفصلة المبينة والمجهولة ضد المعهودة كالمعلومة فاستثناء المبهمة من المعهودة ليس كما ينبغى إذ المبهمة معلومة للمخاطب على سبيل الإبهام أى الإجمال ولو من الكلام الذى قبل الموصول فالوجه أن يقال معهودة مفصلة إلا فى مقام الخ (قوله وهى ما قارن الخ) قال الزرقانى تفسيره الإنشائية والطلبية يدل على تثليث القسمة كما هو ظاهر كلامه هنا ومقتضى ما فى الشذور وقال بعض شيوخنا عطف الطلبية على الإنشائية من عطف الخاص على العام ويحتاج إلى نكتة والنكتة فى ذلك أن الجملة الطلبية لما كان فيها خلاف كما بينه الشارح اعتنى بشأنها انتهى وقد ذكر الثانى أن عطف طلبية على إنشائية من عطف الخاص على العام ولم يبين نكتته هذا وفى تعريف الشارح الطالبية نظر لأن معنى الطلب مقارن للفظه لا متأخر فإن معنى اضرب مثلا طلب الضرب لا إيجاده وطلبه مقارن للفظه وبهذا يظهر اندراج الطلب فى الإنشاء وأن القسمة ثنائية وتثليثها إنما هو على تعريف الطلب كما قاله الشارح فتدبر (قوله وإن كانت خبرية) قال الزرقانى أى بحسب الوضع وأما بحسب الاستعمال أى استعمالهم لها فهى إنشائية والمعتبر هو الاستعمال دون الوضع ولذلك كان فى إتيان الشارح بلفظ قيل الظاهر فى التضعيف نظر (قوله وإن منكم لمن ليبطئن الخ) قال الزرقانى أى لمن والله ليبطئن فاللام الأولى لام الابتداء وفى ليبطئن لام القسم (قوله نظرا إلى حالة الاستعمال) قال الزرقانى الاستعمال مقابل الوضع يعنى أنها وضعت لأن تكون خبرية لكن لم تستعمل كذلك وإنما استعملت الإنشاء وقد علل الرضى منع وقوعها صلة بكونها إنشائية (قوله الظرف المكانى) قال الزرقانى قيد بذلك لأن الكلام فى الظرف المتعلق بمحذوف وجوبا وذلك المكانى دون الزمانى وأما إذا كان الكون خاصا فيقع ظرف الزمان صلة إذا كان الظرف قريبا نحو نزلنا المنزل البارحة أو أمس أو آنفا فإن كان الظرف بعيدا من زمن الإخبار ولم يحذف العامل فلا تقول نزلنا المنزل الذى يوم الخميس قاله الكسائى أفاده شرح التسهيل (قوله وتعلقهما باستقر الخ) قال فى المغنى قال ابن يعيش وإنما لم يجوزوا الصلة أن يقال أن نحو جاء الذى فى الدار بتقدير مستقر على أنه خبر لمحذوف على قراءة بعضهم تماما على الذى أحسن بالرفع لقلة ذاك واطراد هذا (قوله إذ لا يتم معناها إلا بذكر متعلق خاص الخ) ظاهر هذا الصنيع أن متعلق التامين أبدا عام ومتعلق الناقصين أبدا خاص وقال الشهاب القاسمى فالظرف التام بأن يفيد مع قطع النظر من

خبرية (معهودة) للمخاطب لأنك إنما تأتى بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول من اتصافه بمضمون الصلة (إلا فى مقام التهويل والتفخيم) وهو التعظيم (فيحسن إبهامها) لذلك (فالمعهودة كجاء الذى قام أبوه) إذا كان بينك وبين مخاطبك عهد فى شخص قام أبوه (والمبهمة نحو فغشيهم من اليم) أى البحر (ما غشيهم) أى الذى غشيهم أمر عظيم والمرجع فى ذلك إلى الموصول فإن أريد به معهود فصلته معهودة نحو وإذ تقول للذى أنعم الله عليه وإن أريد به الجنس فصلته كذلك نحو كمثل الذى ينعق وإن أريد به التعظيم أبهمت صلته نحو فأوحى إلى عبده ما أوحى (ولا يجوز) فى الصلة (أن تكون) جملة (إنشائية) وهى ما قارن لفظها معناها (كبعتكه) فلا تقل جاء العبد الذى بعتكه قاصدا إنشاء البيع (ولا) جملة (طلبية) وهى ما تأخر وجود معناها عن وجود لفظها أمرا كانت أو نهيا (كاضربه ولا تضربه) فلا تقل جاء الذى اضربه أو لا تضربه لأن كلا من الإنشاء والطلب لا خارج له فضلا عن أن يكون معهودا فلا يصلح لبيان الموصول ومن ثم امتنع الوصل بالتعجبية وإن كانت خبرية فلا يقال جاء الذى ما أحسنه لما فى التعجب من الإبهام المنافى للبيان فتكون مستثناة من الخبرية كما أن جملة القسم مستثناة من الإنشائية فيجوز الوصل بها نحو وإن منكم لمن ليبطئن وقيل لاستثنائهما أما التعجبية فلأنها إنشائية نظرا إلى حالة الاستعمال وأما القسمية فلأن الوصل إنما هو بجملة الجواب وهو خبرى وجملة القسم إنما جىء بها لمجرد التأكيد ولا يجوز الوصل بجملة مستدعية كلاما قبلها فلا يقال جاء الذى لكنه قائم أو حتى أبوه قائم لأن فيه استعمال لكن من غير تقدم مستدرك واستعمال حتى من غير تقدم مغيا وأجاز الكسائى الوصل بالأمر والنهى والمازنى بالدعاء بما لفظه الخبر نحو جاء الذى يغفر الله له وصاحب الإفصاح بنعم وبئس وهشام بليت ولعل وعسى هذا حكم الجملة (وأما شبهها) فى حصول الفائدة (فهو الثلاثة) الأول والثانى (الظرف المكانى والجار والمجرور التامان) والمراد بالتام فيهما ما يفهم بمجرد ذكره ما يتعلق هو به (نحو) جاء (الذى عندك و) جاء الذى فى الدار وتعلقهما باستقر محذوفا) وجوبا وبذلك أشبها الجملة بخلاف الناقصين نحو جاء الذى مكانا والذى بك إذ لا يتم معناها إلا بذكر متعلق خاص جائز الذكر نحو جاء الذى سكن مكانا والذى مر بك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ملاحظة متعلقه يصح الوصل به ثم إن متعلقه عاما وجب حذفه أو خاصا وجب ذكره والناقص ما لا يفيد كذلك لا يصح الوصل به عاما كان متعلقه أو خاصا فإن صرح به صح الوصل به إن أفاد بأن كان خاصا وبهذا يظهر أن ذكر المتعلق الخاص لا يغني عن اشتراط التام فليتأمل (قوله والصفة الصريحة) جعلها من شبه الجملة وفيه رد لقول صاحب المفصل واسم الفاعل في الضارب بمعنى الفعل وهو مع المرفوع به جملة واقعة صلة وتبعه في المطول في بحث تقديم المسند إليه وهو على كل لا يحتاج لاستثناء الجملة الواقعة صلة لأل على قلة أو ضرورة من قول أن جملة الصلة لا محل لها من الإعراب خلافا للدماميني لأنها ليست حالة محل مفرد حقيقة بل هي جملة لم تحل محل غيرها عند صاحب المفصل أو حالة محل مفرد شبه جملة عند المصنف. لكن المصنف في التذكرة ذكره ما قاله الدماميني فقال قولنا الجملة الواقعة صلة لا محل لها من الإعراب مطرد فيها عدا نحو قوله

• إلى ربه صوت الحمار اليجدع •

وقوله

• من القوم الرسول الله منهم •

لأنها في هذه حالة محل المفرد المعرب في قولك الضارب والمضروب قوله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه) قال الزرقاني أي وصح وعطف الفعل على الصفة وعطف الصفة على الفعل سواء كانت الصفة صلة أل أو لا كما مثل بقوله أم صبي الخ (قوله وهو اختيار ثالث الخ) قال السنباطي فيه نظر وذلك لأن الثلاثة بحسب اللفظ مع قطع النظر عن الاصطلاح لا تنافي الاختيـــار ولا الضرورة بحسب الاصطلاح لستلزم الاختيار وإن كان هو لا يستلزمها فقول الناظم وكونها الخ إنما هو محمول على ما ذهب إليه أو هو نفس ما ذهب إليه فليتأمل

(فصل) (قوله يجوز حذف الصلة الخ) أما حذف الموصول نفسه فأما الاسمي فسيأتي في بحث لم ما يشعر بجواز حذفه وفي المغني أن الكوفيين والأخفش أجازوا حذفه مطلقا وتبعهم المصنف بشرط كونه معطوفا على موصول آخر كقوله تعالى آمنا بالذي أنزل إلينا وأنزل إليكم أي والذي أنزل إليكم وأما الحرفي فسيأتي في بحث كان أنه لا يجوز حذفه (قوله أو قصد الإبهام) ظاهره أنه لا يحتاج حينئذ لدليل (قوله أي نحن الألى الخ) أي بدليل فاجمع جموعك قال الزرقاني وهذا البيت مدور وآخر صدره الواو من جموعك قاله الدماميني

• وجملة أو شبهها الذي وصل • به (و) الثالث (الصفة الصريحة أي الخالصة للوصفية) وهي التي لم يغلب عليها الاسمية لأن فيها معنى الفعل ولذلك عملت عمله وصح عطف الفعل عليها وعطفها عليه نحو إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا ونحو • أم صبي قد حبا أو دارج • وبذلك أشبهت الجملة (وتختص) الصريحة (بالألف واللام) وإلى ذلك يشير قول النظم • وصفة صريحة صلة أل • (كضارب ومضروب) اتفاقا (وحسن) على قول ابن مالك ونصه وعنيت بالصفة المحضة أسماء الفاعلين واسم المفعول والصفات المشبهة بأسماء الفاعلين انتهى وصحح الموضح في المغني أن أل الداخلة على الصفة المشبهة حرف تعريف (بخلاف ما غلبت عليها الاسمية) من الصفات (كأبطح) مذكر بطحاء فإنه في الأصل وصف لكل مكان منبطح من الوادي ثم غلب على الأرض المتسعة (وأجرع) مذكر جرعاء فإنه في الأصل وصف لكل مكان مستو ثم غلب عليه الاسمية فصار مختصا بالأرض المستوية ذات الرمل التي لا تنبت شيئا (وصاحب) فإنه في الأصل وصف الفاعل ثم غلب على صاحب الملك (وراكب) فإنه في الأصل وصف للفاعل ثم غلب على راكب الإبل دون غيره وعلى رأس الجبل قال الشاطبي والدليل على أن هذه الأسماء انسلخ منها معنى الوصفية أنها لا تجرى صفات على موصوف ولا تعمل عمل الصفات ولا تتحمل ضميرا انتهى فلا توصل بها أل لعدم شبهها بالفعل (وقد توصل) أل (بمضارع) اختيارا (كقوله) وهو الفرزدق خطابا لرجل من بني عذرة هجاه بحضرة عبد الملك بن مروان :

(ما أنت بالحكم الترضى حكومته) • ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل

فأدخل أل على ترضى وهو فعل مضارع مبني للمفعول وحكومته نائب الفاعل به (ولا يختص) ذلك (عند ابن مالك بالضرورة) بل أشار إلى قلته بقوله في النظم • وكونها بمعرب الأفعال قل • وهو اختيار ثالث في المسألة فإن بعض الكوفيين يجيزونه اختيارا والجمهور يمنعونه ويخصونه بالضرورة فالقول بالجواز على قلة قول ثالث والمدرك مختلف فابن مالك يرى أن الضرورة ما يضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مخلصا ولهذا قال لتمكنه من أن يقول المرضي والجمهور يرون أن الضرورة ما جاء في الشعر ولم يجئ في الكلام سواء اضطر إليه الشاعر أم لا فلم يتواردا على محل واحد والحكم بفتحتين الحكم بين الخصمين للفصل بينهما والأصيل الحسيب والجدل بفتحتين شدة الخصومة

(فصل) يجوز حذف الصلة إذا دل عليها دليل أو قصد الإبهام ولم تكن صلة أل كقوله :

نحن الألى فاجمع جمو • عك ثم وجههم إلينا

أي نحن الألى عرفوا بالشجاعة والثاني كقولهم بعد اللتيا والتي أي بعد الخطة التي من فظاعة شأنها كيت وكيت وإنما حذفوا ليوهموا أنها بلغت من الشدة مبلغا تقاصرت العبارة عن كنهه

ويجوز حذف العائد المرفوع) بشرطين (إذا كان مبتدأ) غير منسوخ وكان خبره عنه بمفرد فلا يحذف في نحو جاء اللذان قاما أو ضربا) بالبناء للمفعول أو كانا قائمين (لأنه غير مبتدأ) فإنه في الأول فاعل وفي الثاني نائب عن فاعل وفي الثالث منسوخ فهو فاعل مجازا والفاعل ونائبه لا يحذفان (ولا) يحذف (في نحو جاء الذي هو يقوم أو هو في الدار لأن الخبر غير مفرد) لأنه في الأول جملة فعلية وفي الثاني جار ومجرور (فإذا حذف الضمير) المنفصل المقيد للاختصاص (لم يدل دليل على حذفه إذ الباقي بعد الحذف) الضمير جملة أو شبهها وكل منهما (صالح لأن يكون صلة كاملة) لاشتماله على ضمير مستتر في الفعل وفي الجار والمجرور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأبوا أن يختزل، إن صلح الباقي لوصل مكمل (بخلاف الخبر المفرد) فإنه لا يصلح للوصل على حدته ولا فرق في ذلك بين صلة أي وغيرها فأي (نحو أيهم أشد) فأشد خبر مبتدأ محذوف تقديره هو أشد وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو أشد (و) غير أي نحو (وهو الذي في السماء إله) فإله خبر مبتدأ محذوف تقديره هو إله وذلك المبتدأ هو العائد وخبره مفرد وهو إله وفي السماء متعلق بإله لأنه بمعنى معبود (أي هو إله في السماء أي معبود فيها) ولا يجوز تقدير إله مبتدأ مخبرا عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لأن الصلة حينئذ خالية من العائد ولا يحسن تقدير الظرف صلة وإله بدل من الضمير المستتر فيه وتقدير وفي الأرض إله معطوفا كذلك لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين وفيه بعد حتى قيل بامتناعه قاله في المغني (ولا يكثر الحذف) للضمير المرفوع (في صلة غير أي) عند البصريين (إلا إن طالت الصلة) إما بمعمول الخبر أو بغيره سواء تقدم المعمول على الخبر نحو وهو الذي في السماء إله أو تأخر نحو قولهم ما أنا بالذي قائل لك سوءا حكاه الخليل ويستثنى من اشتراط الطول لا سيما زيد فإنهم جوزوا في زيد إذا رفع أن تكون ما موصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا والتقدير لا سي الذي هو زيد فحذف العائد

(قوله ويجوز حذف العائد الخ) قدم العائد المرفوع تبعا للنظم الذي ذكر فيه بطريق التبعية الكلام على أي والمتناسب تقديم المنصوب على المجرور والمجرور على المرفوع لكثرة الحذف في الأول بالنسبة لما يليه وكذا في الثاني (قوله فهو فاعل مجازا) يؤخذ منه الاعتذار عن المصنف في عدم اشتراط كون المبتدأ غير منسوخ لكن المصنف لم يذكر في المحترزات عدم حذف الضمير الواقع خبراً ولا تعرض به الشارح ولا ذكر وجه عدم حذفه وقال الرضي غير المبتدأ إما خبره وكون الضمير خبر المبتدأ أقل قليل فلا يكون في الكلام إذن دليل على أن خبر المبتدأ هو المحذوف بل يحمل على أن المحذوف هو المبتدأ لكثرة وقوعه ضميراً وإما خبر إن لا كه حكم خبر المبتدأ وأما اسم ما الحجازية فلا يحذف أصلا لضعف عملها (قوله المقيد للاختصاص) قال الدنوشري فيه نظر ولا نسلم أن الضمير هنا مفيد للاختصاص فتأمله انتهى وقال السلباطي أي لأنه مقدم من تأخير وتقديم ما حقه التأخير يفيد الاختصاص انتهى وهو مبني على كلام السكاكي فراجع التلخيص في بحث تقديم المسند إليه (قوله وفيه بعد) قال الدنوشري ينظر ما وجه البعد والتعليل بسبب تضمن ذلك الإبدال من ضمير العائد مرتين غير ناهض ولعل وجه البعد أن ذلك يتضمن الرجوع إلى الشيء بعد الإعراض عنه وهو بعيد وقال أبو البقاء فإن جعلت في الظرف ضميرا يرجع على الذي وأبدلت الهاء منه كان على ضعف لأن الغرض (١٤٣) الكلي إثبات الإلهية لا كونه في السماء والأرض وكان أيضا فاسدا من وجه آخر وهو قوله وفي الأرض إله لأنه معطوف على ما قبله وإن لم يقدر ما ذكرناه صار منقطعا عنه وكان المعنى أن في الأرض إلها انتهى وقد ذكر المصنف في المغني في بحث إذ وفي الباب الثاني أنه لا يعرف أن البدل يتكرر إلا في بدل الإضراب وهو ضعيف لا يحمل التنزيل عليه ومراده أنه لا يتكرر والمبدل منه واحد فسقط اعتراض ابن الصائغ بأنه تكرر في نحو لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا وأن المختار في الأول الرفع على البدل والثاني بدل لأن المبدل منه فيه متعدد فالفتى بدل من الضمير والعلا بدل من الفتى وإذا لم يتكرر البدل إلا بدل الإضراب فلا فرق بين كونه من الضمير العائد أو لا وحينئذ يظهر وجه البعد والقول بالامتناع وأيضا ليس قول المصنف من الضمير العائد قيدا للاحتراز بل لبيان الواقع في الآية فمن العجب قول بعض الأفاضل لا يرد ما قاله المصنف في البابين المذكورين على ما نقله الشارح عنه هنا لأن كلام الشارح في منع تعدد البدل من الضمير العائد لا مطلق التكرار انتهى وليت شعري كيف يمتنع المطلق ولا يمتنع المقيد وهو مستلزم له وفي مسئلة تعدد البدل كلام للدماميني في شرح الخزرجية لخصنا الغرض منه في حاشية الألفية في الديباجة (قوله ولا يكثر الحذف في صلة غير أي) قال الدنوشري الفرق بين أي وغيرها أن ملازمتها للإضافة لفظا ومعنى قائم مقام طول الصلة والطول يستدعي التخفيف فجاز الحذف عنده انتهى وقضيته أن صلتها لم تطل بالإضافة وهو كذلك لأن المضاف إليه ليس من أجزاء الصلة ويؤيده قول الرضي لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة وإن لم تطل الصلة انتهى وبه يعرف ما في قول الحفيد وإنما اشترط في صلة غير أي الطول بخلافها لأن الطول ملازم لها فاشتراطه تحصيل الحاصل انتهى وهو مشكل لأنه يظهر عليه أنه لا يشترط في كثرة الحذف فيها طول الصلة (قوله وهو الذي في السماء إله) قال الرضي إن الصلة في الآية طالت بالعطف عليها

(قوله بالرفع) أما النصب فقال في الجهة الخامسة من الباب الخامس يجوز كون الذي موصولا اسميا فيحتاج إلى تقدير عائد أي زيادة على العلم الذي أحسنه وكونه موصولا حرفيا فلا يحتاج لعائد أي تماما على إحسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج إلى صلة ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل لا فعلا ماضيا وفتحه إعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان (قوله وقوله من يعن الخ) لا دليل في البيت لجواز كون من نكرة موصوفة ويعن قال الدنوشري مجزوم بمن الشرطية وزعم العيني أن من موصولة وفيه نظر (قوله والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم) المناسب لما تقدمه من قول يسرونه ويعلنونه أن يقول سرهم وعلانيتهم (قوله بدليل الخ) قال الدنوشري أقول هذا لا دليل فيه بل قد يدعي أنه دليل كونها موصولا اسميا لأن المراد بالسر والجهر في الآية ما يسر به ويجهر به وجعلها مصدرية في الآية يصير المعنى عليه أنه يعلم الإسرار والإجهار وهو صحيح أيضا فليتأمل (قوله قيل وشرط جواز حذف العائد الخ) قال المصنف في التذكرة لأنك إذا حذفته احتمل أن يكون الإكرام وقع عليه أو على غيره في داره قلت ينبغي جواز جاء الذي ضربت لسوء أدبه لأن المعنى مفهوم لأنك لا تضرب زيدا لسوء أدب عمرو ولك أن تقول[1] طردا للباب انتهى وقال الرضي لا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في الصلة نحو الذي (١٤٤) ضربته في داره إذ لا يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل انتهى قال الشهاب القاسمي يتجه أن يقال في نحو هذا المثال مما اجتمع فيه عائدان أنه إن أريد حذف أحدهما مع ملاحظة كونه عائدا امتنع لعدم الدليل عليه الكفاية نعم إن دل عليه دليل أمكن الجواز وإن أريد حذفه نسيا استغناء بالثاني واقتصارا في الوصل عليه فيجوز وأجزم بأن هذا مرادهم بل لا حاجة للتنبيه على ذلك لأن هذا الشق الثاني حاصله أنه لم يؤت ابتداء إلا بعائد واحد أو يفرض في اختصار كلام فيه العائدان وعدل إلى ما فيه أحدهما فليحرر انتهى والظاهر أن هذا إنما هو على ما علل به الرضي عدم جواز الحذف في هذه الحالة لا على ما علل به المصنف فتأمل (تنبيه) بقي شروط لحذف العائد المنصوب ذكرها شراح الألفية والنكت وفيها نزاع أشرنا له في حاشية الألفية منها أن لا يؤكد ولهذا رد الفارسي على الزجاج في أن هذان لساحران وأم الحليس لعجوز قال في الإغفال لأن القصد باللام التأكيد والحذف ينافيه قال المصنف في الحواشي وهذا دأب الفارسي والذي نهج له هذا الطريق الأخفش زعم أنه يجوز في الذي رأيته زيد رأيت بالحذف وأن الحذف لا يجوز في الذي رأيته نفسه زيد لأنك من حيث أكدت أردت الطول ومن حيث حذفت أردت الاختصار فبنى على هذا ما لا يحصى وكذا صنع ابن جني وبيق النظر في هذا فإن خبر إن يحذف نحو إن مالا وإن ولدا أو إن إبلا وإن شاء وذلك في الفصيح انتهى وفي الباب الخامس في شروط الحذف أن هؤلاء عند الفرن اسيبويه فانظر كلامه قال في الحواشي قول الأخفش في الصلة صحيح لأن المقتضي للحذف هو الطول وإلا فلم لا حذف في خبر المبتدأ لولا الطول وإلا ففيه ما في الخبر من النهيئة فإذا كنت قد قررت من الطول فكيف تؤكد ولا تنافي بين حذف الشيء لدليل وتأكيده لأن ما حذف لدليل بمنزلة الثابت فقول الزجاج في غاية الحسن

وجوبا ولم تطل الصلة وهو مقيس وليس بشاذ وذلك لأنهم نزلوا لاسيما منزلة إلا الاستثنائية فناسب أن لا يصرح بعدها بجملة فإن قلت لاسيما زيد الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالنعت كقوله

* ولاسيما يوم بدارة جلجل * فيمن رفع يوم والتقدير ولا سي الذي هو يوم وحسن حذف العائد طول الصلة بصفة يوم وهو بدارة قاله الموضح في المغني وإلى اشتراط الطول أشار الناظم بقوله

وفي * ذا الحذف أباه أي يقتفي إن يستطل وصل (وشذ قراءة بعضهم) وهو يحيى بن يعمر بن أبي إسحق (تماما على الذي أحسن) بالرفع وشذت قراءة ابن أبي عبلة والضحاك ورؤبة بن العجاج مثلا ما بعوضة برفع بعوضة أي الذي هو أحسن والذي هو بعوضة (و) شذ (قوله

من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه) * ولا يحد عن سبيل الحلم والكرم

أي بما هو سفه ويعن بالبناء للمفعول من قولهم عنيت بحاجتك أعنى بها بضم أولها ويحد بفتح الياء المثناة تحت وكسر الحاء المهملة بمعنى يعدل والمعنى من يعتني بحصول الحمد ويرغب في حمد الناس له فلا يتكلم بالكلام الفاحش الذي هو سفه ولا يعدل عن طريق الحلم والكرم (والكوفيون) لا يشترطون في حذف العائد المرفوع استطالة الصلة و(يقيسون على ذلك) المسموع من الآية والبيت ونحوهما وابهم الناظم إلا أنه جعله قليلا فقال وإن لم يستطل فالحذف نزر (ويجوز حذف) العائد (المنصوب إن كان متصلا وناصبه فعل أو وصف غير صلة الألف واللام) فالفعل (نحو يعلم ما يسرون وما يعلنون) أي يسرونه ويعلنونه ولا يتعين في ما هذه أن تكون موصولا اسميا لجواز أن تكون موصولا حرفيا والتقدير يعلم سركم وعلانيتكم بدليل أنه قد جاء مصرحا به في مكان آخر هو يعلم سركم وجهركم قيل وشرط جواز حذف العائد المنصوب أن يكون متعينا للربط كما مثل فلو كان غير متعين لم يجز حذفه نحو

(١) قول المحشي ولك أن تقول طرا الخ كذا بالأصل ولعله سقط من الناسخ بعض مقول القول. وحق العبارة ولك أن لا يجوز تقول هذا المثال طردا الخ فتأمل

(قوله قال الموضح في الحواشي وفيه نظر الخ) قال الزرقاني أي فيما قيل من أن شرط جواز حذف العائد المنصوب كونه متعينا الخ فالاعتراض بالنسبة إلى الاشتراط وأما الحكم فهو مسلم وذلك لأن ما يفهم مع الذكر لا يفهم مع الحذف ألا ترى أنك إذا قلت الذي ضربت في داره زيد كان المعنى أن زيدا مضروب في داره ولا يعلم المضروب من هو ومع عدم الحذف فهو صريح في أنه المضروب وكذا لو قلت الذي ضربت في دار زيد كان المعنى أن زيدا مضروب في دار ولا يعلم أنه في داره ومع الذكر يعلم أنه في داره (قوله فإنه متى كان العائد أحدهما) قال الزرقاني أي كما صرح به في قوله فإن كان العائد أحدهما لا بعينه وكون العائد أحدهما لا هما معا ظاهر وذلك لأن الموصول ما افتقر إلى صلة وعائد وهو إنما يفتقر لواحد كما لا يخفى (قوله والتقدير الذي الله موليكه) قدر الضمير متصلا وإن كان الأرجح تقديره منفصلا لأن صورة المسئلة أن يكون كذلك وهو مثال فيكفي فيه الاحتمال ولذا قال العيني تقديره موليكه أو موليك إياه (قوله لأنه منفصل) نقل الفاني عن الرضي أن الشرط أن لا يكون منفصلا بعد إلا نحو جاء الذي ما ضربت إلا إياه قال وأما في هذه فلا منع كقولك ضيع الزيدان الذي أعطيتهما أي أعطيتهما إياه وكذا الذي أنا ضارب زيد أي ضارب إياه ويجوز أن يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل نصب أي الذي أنا ضاربه انتهى وفيه أنه مخالف لقاعدة وفي اختيار لا يجيء المنفصل الخ وقال الحفيد بعد قول المصنف بخلاف جاء الذي إياه أكرمت لأنه منفصل تقدم لإفادة الاختصاص ثم قال أما إذا كان التقديم لا لإفادة الحصر كما في ضيع الزيدان الذي إياه أعطيتهما فإنه يجوز حذفه لأنه لا يفوت به غرض نص على هذه المسئلة الرضي انتهى فالشرط كون الفصل لإفادة الحصر لا كونه بعد إلا وعلى ذلك جرى المصنف في الجامع كما بيناه في حاشية الفاكهي وفي شرح بانت سعاد عند قوله فلا يغرنك الخ كما يأتي (قوله وحذفه) أي وحذف هذا المنفصل يوقع في الأمرين المذكورين (قوله وإنما حذف الخ) قال الزرقاني أشار إلى جواب سؤال وارد

جاء الذي أكرمته في داره فإن العائد أحدهما لا بعينه قاله ابن عصفور وغيره قال الموضح في الحواشي وفيه نظر فإنه متى كان العائد أحدهما لا بعينه لا يسمى منصوبا ولا مجرورا انتهى وشرط الفعل أن يكون تاما فلا يحذف في نحو جاء الذي كأنه زيد على الأصح (و) الوصف نحو (قوله

ما الله موليك فضل فاحمدنه به) ٭ فما لدى غيره نفع ولا ضرر

فما موصول اسمي في موضع رفع على الابتداء وفضل خبره والله موليك صلة ما والعائد محذوف منصوب بالوصف والتقدير الذي الله موليكه فضل (بخلاف جاء الذي إياه أكرمت) لأنه منفصل وحذفه يوقع في إلباسه بالمتصل ومفوت لما قصد به من التخصيص عند البيانيين والاهتمام عند النحويين وإنما حذف منفصلا من قوله سبحانه وتعالى ومما رزقناهم ينفقون والأصل رزقناهم إياه لأن تقديره متصلا يلزم منه

على قوله يوقع في إلباسه بالمتصل وذلك لأنه حذف ههنا مع أنه يوقع في إلباسه بالمتصل وما جوزه الرضي من نحو ضيع الزيدان الذي أعطيتهما أي أعطيتهما إياه مثل الآية الشريفة اه وفي جواب الشارح بحث لأنه لا يصلح جوابا عن حذف المنفصل بل عن تقديره منفصلا إلا أن يكون مراده أن هذا المنفصل في قوة المتصل لأن المقام للاتصال وكأنه لم يحذف إلا المتصل هذا وإنما يرد السؤال بناء على منع حذف المنفصل مطلقا لا على ما ذهب إليه الرضي من أنه إنما يمتنع إذا كان منفصلا بعد إلا كما أشار إليه الزرقاني ولا على ما قاله المصنف في الجامع وشرح بانت سعاد من أنه إنما يمتنع إذا كان لغرض وقد نص على جواز الحذف في هذه الآية بخصوصها في شرح بانت سعاد لكون الانفصال لغير غرض وعبارته بعد أن جوز في ما من قوله ما منت أن يكون موصولا اسميا أو حرفيا ومنت متعد لاثنين محذوفين والتقدير ما منتكه أو منتك إياه على كونها موصولا اسميا أو تمنيتها إياك الوصل على كونها موصولا حرفيا وأورد أنه يلزم حذف الضمير المنفصل وقد نصوا على امتناع حذف العائد المنفصل نحو جاء الذي إياه أكرمت أو ما أكرمت إلا إياه ما نصه إنما امتنع في نحو ما أوردته لأن حذفه في المثال الثاني مستلزم لحذف إلا فيوهم نفي الفعل عن المذكور وإنما المراد نفيه عما عداه وأما المثال الأول فإن فصل الضمير فيه يفيد الاختصاص عند المعنوي والاهتمام عند النحوي فإذا حذف فإنما يتبادر الذهن إلى تقديره مؤخرا على الأصل فيفوت الغرض الذي فصل لأجله وأما الضمير في البيت فإنه يستوي متصلا ومنفصلا فلا يفوت بتقديره غرض وبهذا يجاب عن سؤال يورد في نحو ومما رزقناهم ينفقون وتقريره أنه إذا قدر ومما رزقناهموه لزم اتصال الضميرين المتحدي الرتبة وذلك قليل في ضميري الغيبة ممتنع في غيرهما ولا يحسن حمل التنزيل على القليل وإن قدر رزقناهم إياه لزم حذف العائد المنفصل والجواب باختيار الثاني وأن العائد المنفصل لا يمتنع حذفه على الإطلاق انتهى وعلى هذا لا حاجة لما نقله الراعي في شرح النظم عن شيخه ابن حمة عند قوله: ٭ وقد يبيح الغيب فيه وصلا ٭ بعد أن أورد السؤال على الآية بنحو ما قاله المصنف من قوله أن الفصحاء ارتكبوا في هذه المسئلة الصاها وهي اللغة القليلة لعلمهم بأنه سيحذفونه مع الاتصال فيخف الكلام بالحذف انتهى ولا إلى ما قاله المصنف أنه رآه بخط العز اللساني من

السؤال المذكور لكن في قوله تعالى فاكهين بما آتاهم ربهم إذا كانت ما موصولة والجواب أن الاتصال ممتنع في اللفظ للقبح وقبحه لا يمنع جواز تقديره (قوله وهو قليل) قال الزرقاني أي فيعتبر ما هو الكثير وهو الانفصال وهذه المسئلة هي المشار إليها في النظم بقوله وقد يبيح الغيب فيه وصلا مع اختلاف ما (قوله قاله قريب الموضح) فيه أنه لم يقله في المثال وإنما قاله في اشتراط كون الوصف غير صلة الألف واللام لم لم يناقش في المثال لأن المناقشة فيه ليست من دأب المحصلين والمكي اعترض المثال بما قال الشارح فالشارح أخذ منه ونقل اللقاني كلام المكي قال وفيه بحث إذ التمثيل به للعائد المنصوب بوصف صلة لأل صحيح إذ لم يشترط المصنف أن يكون المنصوب عائد أل لكن في الحكم بعدم جواز حذف نحو هذا العائد بحث إذ ليس عائد أل ولا عمدة كاسم إن وخبر كان فانظره فإن الرضي نص على عدم منع حذف مثله إذ قال وأما في - (١٤٦) غيره أي غير العائد المنصوب المنفصل بعد إلا فلا منع أي من حذفه ولعل هذا مراد المكي

اتصال الضميرين المتحدي الرتبة في ضميري الغيبة وهو قليل (و) بخلاف جاء (الذي إنه فاضل أو كأنه أسد) لأن اسم إن وكأن المشددتين لا يحذف إلا شذوذا وأتى بمثالين أحدهما ما لا يغير معنى الجملة وهو إن والثاني ما يغيرها وهو كأن (أو) الذي (أنا الضاربه) لأن الوصف صلة الألف واللام واسمية أل خفية والضمير إذا كان مذكورا يدل على اسميتها نصا فإذا حذف فات هذا المعنى وهم بصدد التنصيص على اسميتها قاله قريب الموضح في حاشية هذا الكتاب وهو سهو لأن العائد المنصوب ليس عائدا على أل في هذا المثال حتى يدل على اسميتها نصا وإنما هو عائد على الذي كما يفيده العطف بأو والعائد إلى أل إنما هو الضمير المرفوع المستتر في الوصف والتحرير أن العائد المنصوب بالوصف المقرون بأل إن كان عائدا على غير أل كالمثال المذكور جاز حذفه وإن كان عائدا على أل نحو جاء في الضاربه زيد امتنع حذفه لما تقدم من التعليل (وشذ قوله

ما المستفز الهوى محمود عاقبة * ولو أتيح له صفو بلا كدر)

حذف العائد إلى أل المنصوب بالوصف وما نافية والمستفز بالسين المهملة والفاء والزاي بمعنى المستخف اسم ما والمحمود خبرها إن كانت حجازية وأتيح بالبناء للمفعول بتاء مثناة فوق فياء مثناة تحت فحاء مهملة بمعنى قدر والمعنى ليس المستفزه الهوى محمود عاقبة ولو قدر له صفو خالص من الكدر (وحذف منصوب الفعل كثير) لأن الأصل في العمل للفعل فكثر تصرفهم في معموله بالحذف (و) حذف (منصوب الوصف قليل) جدا بل قال الفارسي لا يكاد يسمع من العرب وقال ابن السراج أجازوه على قبح وقال المبرد رديء جدا وعلى هذا فيشكل قول النظم * والحذف عندهم كثير منجلي * في عائد متصل إن انتصب * بفعل أو وصف فسوى بين منصوب الفعل والوصف في كثرة الحذف (ويجوز حذف) العائد (المجرور بالإضافة إن كان المضاف) الجار للعائد (وصفا) ناصبا للعائد تقديرا بأن كان اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال (غير ماض) خلافا للكسائي (نحو فاقض ما أنت قاض) والأصل فاقض الذي أنت قاضيه لحذف العائد على ما وهو موصول اسمي قال الموضح في الحواشي وما هذه تحتمل أن تكون مصدرية أي اقض قضاءك أو مدة قضائك بدليل إنما تقضي هذه الحياة الدنيا انتهى ولكنه هنا حاول شرح قول النظم

كذاك حذف ما بوصف خفضا * كأنت قاض بعد أمر من قضى

(بخلاف جاء الذي قام أبوه) لأن المضاف الجار للعائد ليس بوصف (أو) جاء الذي (أنا أمس ضاربه) لأن المضاف وصف ماض وهو لا يعمل على الأصح وبخلاف جاء الذي أنا مضروبه لأن الوصف اسم مفعول

وقال الشهاب القاسمي أقول يمكن أن يجاب بأن قوله أو أنا الضاربه ليس عطفا على إياه أكرمت حتى يكون التقدير أو جاء الذي أنا الضاربه بل على جاء الذي إياه أكرمت والتقدير جاء الذي الخ أو نحو أنا الضاربه وتجعل الهاء عائدة لأل والفاعل المستتر عائد لغير أل بما دلت عليه القرينة ويفرض هذا المثال جوابا عن السؤال عن مضروب زيد كأنه قيل من الضاربه زيد فقال المتكلم أنا الضاربه أي هو أي زيد غاية الأمر أن الصلة جارية على غير من هي له ومذهب البصريين وجوب إبراز الفاعل مطلقا ومذهب الكوفيين الوجوب عند خوف اللبس وعدم الوجوب عند أمن اللبس واللبس هنا مدفوع بوقوع هذا المثال جوابا لقول القائل من الضاربه زيد كما فرضناه كذلك وهذا وإن كان فيه تكلف في الجملة لكنه صحيح وهو أولى من حكم الشيخ عالد كغيره على المصنف بالسهو فليتأمل انتهى والشارح لم ينص على سهو المصنف لكنه لازم له (قوله ناصبا للعائد تقديرا) قال الزرقاني فيه نظر لأن النصب التقديري للمعربات دون المبنيات فلو قال ناصبا للعائد محلا كان مناسبا وأجيب بأن النصب لما كان عارضا على الأصل وهو الجر سماه تقديريا لذلك (قوله قال الموضح في الحواشي وما هذه الخ) قال في حواش أخر قال بعضهم ولكون الصلة جملة اسمية يمتنع كون ما مصدرية أي فاقض قضاءك قال أبو حيان ليس مجمعا عليه بل ذهب ذاهبون من النحاة إلى أن ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية أقول انظروا ما أبرد هذا الكلام وكيف يرد على الناس بالأقوال الواهية وصاحب هذا المذهب لعله لا يجوز مثله في القرآن انتهى

وإنما لم يجز حذفه فيهن لأنه ليس منصوبا بالتقدير (و) يجوز حذف العائد (المجرور بالحرف إن كان) في موضع نصب وكان (الموصول أو) الاسم (الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك الحرف لفظا) ومعنى (أو معنى) فقط (و) اتفق (متعلقا) سواء اتفق المتعلقان لفظا ومعنى أو معنى فقط أم اختلفا نوعا واتحدا مادة لأن الضمير عبارة عن الموصول أو الموصوف به فلا بد أن يكون الجار لهما متحدا من جهة المعنى والمتعلق فإذا حذف الجار والمجرور كان في الكلام ما يدل عليهما وذلك معنى قول النظم

* كذا الذي جر بما الموصول جر * (نحو ويشرب مما تشربون) فالموصول وهو ما مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بيشرب قبلها والعائد المحذوف مجرور بمن التبعيضية وهي متعلقة بتشربون والتقدير ويشرب من الذي تشربون منه فاتفق الحرفان لفظا أو معنى ومتعلقا (و) نحو قوله وهو كعب بن زهير

(لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت) * أبناء يعصر حين اضطرها القدر

فالموصوف بالموصول وهو الأمر مجرور بإلى المعدية وهي متعلقة بتركنن والعائد المحذوف مجرور بإلى المعدية وهي متعلقة بركنت والتقدير لا تركنن إلى الأمر الذي ركنت إليه فاتفق الحرفان لفظا ومعنى ومتعلقا وأقيم الموصوف بالموصول مقام الموصول لأنه نفسه في المعنى ويعصر بمهملات بوزن ينصر لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل وهو أبو قبيلة من باهلة وحكم المضاف للموصول كذلك نحو مررت بغلام الذي مررت أي به ومثال اتفاقهما معنى فقط حللت بما في الذي حللت فيجوز حذف الضمير المجرور بالباء لأنها بمعنى في كذا قالوا وفيه نظر لأنه لا يعلم نوع المحذوف ومثال اختلاف المتعلقين لفظا واتحادهما معنى نحو فاصدع بما تؤمر أي به لأن اصدع في معنى مر على خلاف في هذه والتي قبلها ومثال اختلاف المتعلقين نوعا واتحادهما مادة قوله وقد كنت تخفي حب سمراء حقبة * فبح لان منها بالذي أنت بائح أي به أنشده أبو الفتح (وشذ قوله) وهو حاتم بن عدي الطائي

ومن حسد يجور على قومي * (وأي الدهر ذو لم يحسدوني)

فأي استفهامية مبتدأ وذو خبره وهي موصولة عند الطائيين واقعة على الدهر وجملة لم يحسدوني صلتها والعائد محذوف (أي فيه) والذي سهل حذفه كون مدلول الموصول زمانا وقد عاد عليه الضمير المجرور بفي كما تقول أعجبني اليوم الذي جئت زيد فيه وجعله بعضهم منقاسا بخلاف غير الزمان فإنه لا يتعين فيه الجار وهذا ظاهر إن قلنا بأن الحذف ليس على التدريج كما يقول به الإمام سيبويه أما إذا قلنا إنه على التدريج كما يقول به الأخفش فلا يكون شاذا لأنه لما حذف في أولا صار الضمير منصوبا على المفعول به توسعا فكأنه

(قوله المجرور بالحرف) قال اللقاني قال الرضي وينجر بحرف جر متعين وإنما شرط التعين لأنه لا بد من حذف الجار أيضا إذ لا يبقى حرف جر بلا مجرور فينبغي أن يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله تعالى أنسجد لما تأمرنا أي تأمرنا به أي بإكرامه وقوله تعالى فاصدع بما تؤمر أي بإظهاره قال: فقالت لنا الاوالذي حج حاتم * أخونك عهدا أنني غير خوان ثم قال وربما يحذف المجرور وإن لم يتعين نحو الذي مررت زيد أي مررت به وإن احتمل مررت معه أو له أو نحو ذلك انتهى وهذا يخالف طريقة المصنف بلا خفاء انتهى وقال الزرقاني قال الرضي ومذهب الكسائي في مثل هذا الحذف التدريج وهو أن يحذف حرف الجر أولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معا إذ ليس حذف حرف الجر قياسيا في كل موضع والمجوز لهنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بأس بحذفهما مع المجرور بها انتهى وقوله فيصير منصوبا أي على طريق التوسع وقوله بحذفهما أي الكلمة التي هي حرف الجر والله أعلم انتهى ويأتي قريبا في كلام الشارح التعرض لهذا الخلاف (قوله من الذي تشربون منه) إنما قدر منه ولم يقدر الضمير منصوبا على معنى تشربونه قالوا لأن ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وقد يصح على معنى يشربون جنسه (قوله كذا قالوا) فيه أن جماعة نصوا على عدم جواز الحذف في هذه الصورة فكيف ينسبه للجميع ثم ينظر فيه وممن مشى على عدم الجواز الأشموني والجلال السيوطي في جمع الجوامع (قوله نحو فاصدع بما تؤمر) يجوز في ما في الآية أن تكون مصدرية كما استظهره في المغني ولم يلتفت إلى اعتراض أبي حيان على الزمخشري في تجويزه أنه مبني على مذهب من يجيز أن يكون المصدر يراد به أن والفعل المبني للمفعول والصحيح أن ذلك لا يجوز لظهور سقوطه لأن ما ذكره في مصدر صريح وعلة منعه التباسه بالذي يراد بأن والفعل المبني للفاعل لا نفيا إذا تلفظ بأن والفعل لعدم اللبس كما لا يخفى وكلام النحاة صريح في جواز هذا من غير خلاف كما بيناه في حاشية المختصر في بحث الاستعارة (تنبيه) يمكن أن يكون من اتحاد المتعلق معنى ما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا من قبل في سورة الأعراف ويدل على أن العائد المحذوف مجرور قوله تعالى في يونس فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به وبيان كونه من ذلك أن مجموع ما كانوا ليؤمنوا بمعنى كذبوا به فاتحد المتعلقان معنى ويمكن أن يقال قد تعدى قوله تعالى ليؤمنوا بالباء ويؤمن نقيض يكذب فأجراه مجراه لأنهم قد يحملون الشيء على

قال وأى الدهر ذو لم يحسدونيه ثم حذفت الهاء وحذف الضمير المنصوب بالفعل كثير كما تقدم ويمكن أن يخرج عليه قوله تعالى ذلك الذى يبشر الله عباده أى به لحذف الجار أولا والضمير ثانيا من نصب لا من جر وذهب يونس وابن الزكى فى البديع إلى أن الذى فى الآية الشريفة موصول حرفى ولا حذف (و) شذ أيضا (قوله) وهو رجل من بنى همدان :

وإن لسانى شهدة يشتفى بها ° (وهوّ على من صبه الله علقم)

أى عليه أنشده الفارسى وشهدة بضم الشين المعجمة العسل بشمعه وهوّ بتشديد الواو المفتوحة على لغة فيها مبتدأ وعلقم خبره وعلى من متعلق بعلقم لأنه بمعنى مر والعلقم الحنظل وجملة صبه الله صلة من المجرورة بعلى والعائد على من محذوف مجرور بعلى وهى متعلقة بصب والتقدير وهو علقم على من صبه الله عليه والمعنى وأن لسانى مثل العسل والشهد يشتفى به الناس وإنه مثل الحنظل فى المرارة على من سلطه الله عليه (لحذف) حاتم الطائى (العائد) المجرور بفى مع انتفاء خفض (الموصول) وهو ذو (فى) البيت (الأول) وهو قوله ومن حسد الخ (و) حذف الهمدانى العائد المجرور بعلى (مع اختلاف المتعلق) فى البيت (الثانى) وهو قوله وإن لسانى شهدة إلى آخره (و) المتعلقان بفتح اللام (هما صب وعلقم) ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصورا نحو مررت بالذى ما مررت إلا به إذ إنما مررت به أو كان نائبا عن الفاعل نحو مررت بالذى مر به أو كان لا يتعين للربط نحو مررت بالذى مررت به فى داره أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت فيما رغبت فيه لأنه لا يعلم أن الأصل فيه أو عنه وقيل يجوز لأن الحذف يدل على اتفاق الحرفين ولو كانا متباينين لم يجز الحذف لأنه مشروط فيه اتفاق الحرفين وهذا أوفق

(هذا باب المعرف بالأداة)

قال فى التسهيل (وهى أل لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه وليست الهمزة زائدة خلافا لسيبويه) اه وقال الموضح فى شرح القطر والمشهور بين النحويين أن المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه ونقل ابن عصفور الأول عن ابن كيسان والثانى عن بقية النحويين ونقله بعضهم عن الأخفش وزعم ابن مالك أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل فى أن المعرف أل قال وإنما الخلاف بينهما فى الهمزة أزائدة هى أم أصلية واستدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه وتلخص فى المسئلة ثلاثة مذاهب أحدها أن المعرف أل والألف أصل والثانى أن المعرف أل والألف زائدة والثالث أن المعرف اللام وحدها انتهى وأسقط مذهبا رابعا وهو أن المعرف الهمزة وحدها واللام زائدة للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وهو مذهب المبرد ولكل منهم حجة تعضده حجة الأول فتح الهمزة وأنهم يقولون الأحمر بنقل حركة همزة

نقيضه كما يحمل على نظيره (قوله ويمتنع الحذف إذا كان العائد المجرور محصورا) هذا يعلم من باب المفعول به وأنه يمتنع حذفه إذا كان محصورا كما قال فى النظم : وحذف فضلة أجز إن لم يضر ° كحذف ما سيق جوابا أو حصر وذكر المرادى امتناعه فى صور أخرى فانظره (قوله أو كان لا يتعين الخ) ظاهره إن حذفه حينئذ ليس بملبس وهو خلاف ما مر عن الرضى فى المجرور والمنصوب وعن المصنف فى المنصوب (قوله أو كان حذفه ملبسا نحو رغبت الخ) هذا إجمال لا إلباس ويأتى الفرق بينهما فى باب الفاعل (هذا باب المعرف بالأداة) (قوله المشهور عند النحويين أن المعرف أل عند الخليل واللام وحدها عند سيبويه) على هذا جرى الناظم فى شرح الكافية وذكره ولده فى الشرح وحاصله أنه اتفق الشيخان على استحقاق الأداة للتخفيف وعلى أن ذلك قد فعل وعلى وجود معارض للحالة الأصلية وأنه فى حالة الابتداء فقال سيبويه فعل التخفيف فى أصل الوضع إن وضعت الأداة على حرف واحد وعارضنا معارض فى الابتداء فزدنا على الأصل وقال الخليل فعل بأن حذف من الأداة وعارضنا معارض فى الابتداء فبقينا على الأصل (قوله وزعم ابن مالك الخ) أى فى شرح التسهيل وقال فيه إن الهمزة عند سيبويه زائدة معتد بها فى الوضع لا أصلية كما يقول الخليل فسيبويه مع حكمه بزيادتها معتد بها كاعتداده بهمزة اسمع ونحوه بحيث لا يعده رباعيا فيعطى مضارعه من ضم الأول ما يعطى مضارع الرباعى للاعتداد بهمزته وإن كانت همزة وصل زائدة فلذا لا يعد أداة التعريف اللام وحدها مع القول بأن همزتها همزة وصل زائدة انتهى وبهذا يندفع قول اللقانى فى صحة هذا القول من جهة المعنى نظر إذ لا معنى لأن أل بجملتها معرفة إلا أنها موضوعة للتعريف وذلك بالضرورة مناف لكون الهمزة زائدة انتهى ويندفع أيضا بأن الزيادة التى تنافى الأصالة الزيادة على الشىء لا فيه بدليل حروف المضارعة وسين الاستفعال ونحو ذلك

أحر إلى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها ويثبتونها في القسم والنداء والتذكر يقولون إلى كا يقولون قدي ويثبتونها مسهلة في نحو آلذكرين وحجة الثاني سقوطها في الدرج وأما فتحها فلخفة الفتحة القياس بدخولها على الحرف وأما ثبوتها مع الحركة فالحركة عارضة فلا يعتد بها وأما ثبوتها في القسم والنداء نحو ها الله لأفعلن ويا ألله فلأن أل صارت عوضا عن همزة إله وأما قولهم في التذكر ألى فلما كثرت مصاحبة الهمزة للام نزلا منزلة قد وأما آلذكرين فلالتباس الاستفهام بالخبر وحجة الثالث أنها حذف التنوين الدال على التنكير وهي حرف واحد ساكن فكانت كذلك تشبه أمثالها ولا تقوم بنفسها وإنما خالفت التنوين ودخلت أولا لأن الآخر يدخله الحذف كثيرا فصينت من الحذف بذلك وإنما كانت لاما لأن اللام تدغم في ثلاثة عشر حرفا وإذا أظهرت جاز وحجة الرابع أنها جاءت لمعنى وأول الحروف بذلك حرف العلة وحركت لتعذر الابتداء بالساكن فصارت همزة كهمزة التكلم والاستفهام وأن اللام لتغيير صورتها في لغة حمير قال الزجاج في حواشيه على ديوان الأدب: حمير يقلبون اللام ميما إذا كانت مظهرة كالحديث المروي إلا أن المدنيين أبدلوا في الصوم والسفر وإنما الإبدال في البر فقط وربما وقع في أشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله وأم سلمة انتهى وأراد بالحديث المروي قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر والناظم في النظم اقتصر على قولين فقال • أل حرف تعريف أو اللام فقط • (وهي) على كل قول (قسمان إما جنسية) وأنواعها ثلاثة ووجه الحصر فيها أن يقال لا يخلو إما أن تخلفها كل حقيقة أو مجازا أو لا تخلفها أصلا (فإن لم تخلفها كل) لا حقيقة ولا مجازا (فهي لبيان الحقيقة) والماهية من حيث هي (نحو وجعلنا من الماء) أي من حقيقة الماء المعروف وقيل المني (كل شيء حي) والفرق بين المعرف بال هذه واسم الجنس النكرة هو الفرق بين المقيد والمطلق وذلك أن ذا الألف واللام يدل على الحقيقة بقيد حضورها في الذهن واسم الجنس النكرة يدل على مطلق الحقيقة لا باعتبار قيد قاله الموضح في المغني (وإن خلفتها) كل (حقيقة فهي لشمول أفراد الجنس نحو وخلق الإنسان ضعيفا) فإنه لو قيل وخلق كل إنسان ضعيفا لكان صحيحا على جهة الحقيقة (وإن خلفتها) كل (مجازا) فهي (لشمول خصائص الجنس مبالغة نحو أنت الرجل علما) فإنه

(قوله فيثبتونها مع حركة ما بعدها) أي ولو كانت الهمزة زائدة للوصل للنطق بالساكن لم يثبتوها حينئذ لعدم الحاجة إليها وقال ابن الناظم المشهور من قراءة ورش أنه يبدأ بالهمزة في نحو الآخرة الأولى ومثله في المرادي وحاصله أن ورشا لا يسقط همزة الوصل في الابتداء فما ذكر إلا شذوذا وفي النشر خلافه (قوله ويثبتونها في القسم والنداء) أي جوازا بدليل ما قالوه في باب النداء والقسم من أنه يجوز وصل ألف الله فيهما وحذف ألفها في القسم (قوله والتذكر) هو أن يلحق المتكلم آخر كلامه مدة تشعر باسترساله في الكلام (قوله يقولون) أي العرب (قوله ويثبتونها مسهلة) أي وهمزة الوصل لا تثبت إذا ابتدئ بغيرها فيلزم وقوع بدلها حيث لا تقع هي وذلك ترجيح فرع على أصل وبذلك يعرف أن الجواب عن هذه الحجة لا يلاقيها لأن دعوى أن الألف أصل سالمة من ذلك ولهذا قال الناظم في شرح التسهيل وتبعه ولده أن فيما ذهب إليه الخليل سلامة من التعرض لالتباس الاستفهام بالخبر أو بقاء همزة الوصل في غير الابتداء مسهلة أو مبدلة مرادهما أن الهمزة إذا فتحت تلتبس بهمزة الاستفهام (١٤٩) فتحتاج إلى الإبدال أو التسهيل وذلك مؤد لوقوع الفرع حيث لا يقع الأصل (قوله وإنما كانت الخ) قال الدنوشري بيانه أن اللام لما كان يكثر إدغامها خفيت فكانت أولى لكثرة دورانها وأشبهت التنوين من حيث الإدغام في حرف والإظهار في آخر (قوله فهي لبيان الحقيقة) قال اللقاني يتنقض بنحو قولك ادخل السوق حيث لا عهد في سوق خاص أي وادخل سوقا فإن كلا لا تخلف أل فيه واللام فيه ليست للحقيقة بل المراد بمدخولها فرد مبهم فليتأمل انتهى ويمكن أن يجاب بأن أل فيما تنقض به للحقيقة في الحقيقة لكن حملت على فرد بسبب القرينة وأن الدخول لا يكون إلا فيه (قوله حقيقة) حال من فاعل خلف الراجع لكل (قوله فلشمول خصائص الجنس) قال اللقاني هذا بيان لحاصل المعنى المراد في قولك أنت الرجل لا لمدلول اللفظ إذ مدلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت الجامع لخصائص كل رجل ثم التمييز في نحو قولك أنت الرجل علما ينافي أن أل لخصائص الجنس على الشمول إذ التمييز طبق المميز إفرادا وغيره والمميز إذا كان من خصائص الجنس العلم والكتابة وغيرهما والتمييز نوع منه فالصواب أن أل في نحوه للجنس أي الماهية مبالغة كما في التلخيص في بحث تعريف المسند باللام وقد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا نحو زيد الأمير أو مبالغة لكماله فيه نحو عمرو الشجاع اهـ ولخصه الدنوشري بقوله اعترض التمثيل بما ذكر بأنه لا يشمل جميع خصائص الرجال وإنما يصدق بخصوصية واحدة وهي العلم وخصائص الرجال لا تنحصر في العلم بل منها الكتابة والشعر وغير ذلك وقد يجاب بأن المراد جميع علوم الناس فيه انتهى ولا يخفى أن الجواب لا يدفع الاعتراض بل هو عينه فتأمل إلا أن يكون مراده منع كون ما ذكره المعترض هو المراد من المثال بل المراد منه الجمع لخصائص صفة العلم ويؤيده قوله في المغني بعد التمثيل بأنت الرجل علما أي الكامل في هذه الصفة (قوله مبالغة) مفعول له .

لو قيل أنت كل رجل علما لصح على جهة المجاز على معنى أنك اجتمع فيك ما افترق فى غيرك من الرجال من جهة كمالك فى العلم ولا اعتداد بعلم غيرك لقصوره عن رتبة الكمال وفى الحديث كل الصيد فى جوف الفرا وقال ابن هانئ :

وليس على الله بمستنكر • أن يجمع العالم فى واحد

• فإن قيل هذا الضابط يصدق على أل فى الاستغراق العرفى نحو جمع الأمير الصاغة أى صاغة بلده أو مملكته فإن كلا تخلف الأداة فيه مجازا وليست فيه لشمول الخصائص بل لشمول بعض ما يصلح له اللفظ وهو صاغة بلد الأمير أو صاغة مملكته دون من عداهم أجيب بأن الكلام فى أل المعرفة وأل فى الصاغة موصول على الأصح (وإما عهدية) وهى ثلاثة أنواع أيضا (و) وجه الحصر أن يقال (العهد إما ذكرى) بكسر الذال المعجمة وهى التى يتقدم لمصحوبها ذكر (نحو) كما أرسلنا إلى فرعون رسولا (فعصى فرعون الرسول) وفائدتها التنبيه على أن الرسول الثانى هو الرسول الأول إذ لو جىء به منكرا لتوهم أنه غيره ولذلك لا يجوز نعته والذكر باللسان ضد الإنصات وذاله مكسورة وبالقلب ضد النسيان وذاله مضمومة قال الكسائى وقال غيرهما لغتان بمعنى حكاه الماوردى فى تفسير سورة البقرة (أو علمى) وهو أن يتقدم لمصحوبها علم (نحو بالواد المقدس) تحت الشجرة (إذ هما فى الغار) لأن ذلك معلوم عندهم (أو حضورى) وهو أن يكون مصحوبها حاضرا (نحو اليوم أكملت لكم دينكم) أى اليوم الحاضر وهو يوم عرفة وفى بعض النسخ إسقاط حضورى وإثبات علمى مكانه ومثله باليوم أكملت .

﴿ فصل ﴾ (وقد ترد أل زائدة أى غير معرفة) وغير موصولة (وهى) ثلاثة أنواع وذلك لأنها (إما) زائدة (لازمة كالتى فى علم قارنت وضعه) سواء قارنت ارتجاله أو نقله فالأول (كالسموأل) بفتح السين المهملة والميم وسكون الواو وفتح الهمزة وفى آخره لام علم لرجل من اليهود شاعر وفى القاموس السموأل بالهمز طير يكنى أبا براء (واليسع) بفتح الياء المثناة تحت والسين المهملة علم على نبى وهو أعجمى معرب لفظه لفظ المضارع وليس بمضارع قاله الفارسى (و) الثانى (نحو اللات والعزى) علمين مؤنثين لصنمين فاللات كانت لثقيف بالطائف وعن مجاهد كان رجلا يلت السويق بالطائف وكانوا يعكفون على قبره فجعلوه

(قوله الفرا) قال فى القاموس كجبل وسحاب حمار الوحش وقال الهروى الفرا مقصور حمار الوحش (قوله وأل فى الصاغة موصولة) فيه نظر لأن محل كون الداخلة على الصفة الصريحة موصولة ما لم يقصد بالصفة الثبوت وإلا فهى حرف تعريف (قوله ولذلك لا يجوز نعته) أى لأنه يشبه المضمر وهو واقع موقعه (قوله أو علمى) قال اللقانى العلمى هو العهدى إذ العهد هو العلم فيلزم تقسيم الشىء إلى نفسه فالصواب أو حضورى كما عبر به فى علم المجالس انتهى وهذا على ما فى بعض النسخ وفى بعضها أو حضورى كما قال الشارح ولا إشكال فى هذا النوع لكن يبقى الكلام فى التعبير عن النوع الثانى فإنه على نسخة التعبير عن الثالث بحضورى يظهر ما فى غالب النسخ من التعبير عنه بعلمى وعلى ذلك شرح الشارح وأما على نسخة التعبير عن الثالث بعلمى لا يظهر التعبير عنه بذلك فلعل المصنف عبر عنه بذهنى فليحرر ﴿ فصل ﴾ (قوله أى غير معرفة) قال اللقانى أى ليس المراد بالزائد الصالح للسقوط إذ اللازم لا يصلح للسقوط (قوله كالتى فى علم) قال اللقانى فيه إشارة إلى أن أل جزء العلم وإلا فأل كالداخلة على علم (قوله وفى القاموس الخ) قال الزرقانى لا مخالفة بينه وبين ما قبله فى الضبط وإنما المخالفة من جهة من هو علم عليه فعلى الأول هو علم لرجل من اليهود وعلى الثانى علم طير يكنى بما ذكر (قوله واليسع) جعل أل الداخلة عليه من هذا القسم أحسن مما ذهب إليه البيضاوى من كونها من قبيل اليزيد لأن تلك إنما تقع فى الشعر وفى كلام الجوهرى تدافع حيث قال ويسع اسم من أسماء العجم وقد أدخل عليه الألف واللام وهما لا يدخلان على نظائره كيعمر ويزيد ويشكر إلا فى ضرورة الشعر انتهى وقد يجاب بأن الشاذ قد يلحق بالمجوز للضرورة كما ذكره ابن الناظم والمصنف (قوله وهو أعجمى الخ) هذا أحد قولين ذكرهما السمين والثانى أنه علم منقول من فعل مضارع ماضيه وسع وأل الزائدة لازمة لمقارنة الوضع أى النقل قال اللقانى وأنت إذا تأملت ذلك وجدته مشكلا لأنه على القول الأول عربى وهو علم ليوشع فتى موسى عليهما السلام على ما ذكروا فيخالف ذلك قولهم أسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا أربعة صالحا وشعيبا وهودا ومحمدا عليهم الصلاة والسلام وعلى الثانى فأل كلمة عربية فكيف تقارن وضع الاسم الأعجمى أى الموضوع بوضع العجم إلا أن يقال واضع اللغة هو الله تعالى ولا مانع أن يضع كلمة بعضها من علم العرب وبعضها من علم العجم قال الشهاب القاسمى قوله فيخالف ذلك قولهم الخ قد يجاب بأن قولهم المذكور بالنظر المتفق عليه وقوله وعلى الثانى الخ هذا يتوقف على أن أل ليست فى لغة العجم وقوله إلا أن يقال الخ فيه نظر لأنا وإن قلنا واضع اللغة هو الله تعالى لكن واضع الأعلام إنما هو الوالدان ومن يتنزل منزلتهما كذا قرره فى درسه انتهى أقول نص السعد فى التلويح على أن الأعلام لا تنسب للغة دون

وثنا وكانت ثاؤه مشددة فخففت والعزى كانت لغطفان وهي شجرة وأصلها تأنيث الأعز وبعث إليها رسول الله ﷺ خالد بن الوليد فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها داعية ويلها واضعة يدها على رأسها فجعل يضربها بالسيف حتى قتلها وهو يقول :

يا عز كفرانك لا سبحانك   إني رأيت الله قد أهانك

ورجع فأخبر رسول الله ﷺ بذلك فقال رسول الله ﷺ تلك العزى ولن تعبد أبدا (أو) كالتي (في) اسم (إشارة وهو الآن) فإنه علم على الزمان الحاضر مبني لتضمنه معنى حرف الإشارة الذي كان يستحق الوضع قاله ابن مالك وقال الفارسي لتضمنه حرف التعريف وأل فيه زائدة (وفاقا للزجاج والناظم) في قوله :

وقد تزاد لازما كاللات   والآن والذين ثم اللات

(أو) كالتي (في موصول وهو الذي والتي وفروعهما) من التثنية والجمع فأل في جميع هذه الأمثلة زائدة لا معرفة (لأنه لا يجتمع تعريفان) وهما تعريف أل وغيرها من العلمية والإشارة والصلة على معرف واحد (وهذه) الأمثلة (معارف بالعلمية) كما في الأربعة الأول واعترض الدماميني القول بزيادة أل فيها فقال العلم هو مجموع لفظ أل وما بعدها فهي جزء من العلم كالجيم من جعفر ومثل هذا لا يقال بأنه زائد انتهى (والإشارة) كما في الآن خاصة (والصلة) كما في الموصول (وإما) زائدة (عارضة) وهي نوعان وذلك لأنها (إما خاصة بالضرورة كقوله) :

ولقـــد جنيتك أكمؤا وعساقلا   (ولقد نهيتك عن بنات الأوبر)

أنشده ابن جني وأصل جنيتك جنيت لك من جنيت الثمرة أجنيها فحذف الجار توسعا وأكمؤا بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم الميم وفي آخره همزة جمع كمء كفلس وهو أيضا واحد كمأة كجبهة وعساقلا جمع عسقول بضم العين وسكون المهملتين وهو الكمأة الكبار البيض التي يقال لها شحمة الأرض وأصله عساقيلا فحذفت المدة ضرورة وبنات أوبر جمع ابن أوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال بنو أوبر ولا بنو عرس لأنها لا تعقل وبنات أوبر كمأة صغار مزغبة رديئة الطعم وهي أول الكمأة وقيل مثل الكمأة وليست كمأة (وقوله) وهو رشيد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود بن خالد اليشكري :

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا   صددت (وطبت النفس يا قيس عن عمرو)

وأراد بالوجوه أعيان القوم والمعنى أبصرتك حين عرفت أعياننا صددت عنا وطابت نفسك عن قتلنا صديقك عمرا والشاهد في زيادة أل الداخلة على بنات أوبر في البيت الأول وعلى النفس في البيت الثاني وهي لا تدخل عليهما (لأن بنات أوبر علم) لضرب من الكمأة (والنفس تمييز) واجب التنكير عند البصريين (فلا يقبلان التعريف) فأل الداخلة عليهما زائدة للضرورة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ولاضطرار كبنات الأوبر   كذا وطبت النفس يا قيس السري

أخرى وقول النحاة إن بعض الأعلام أعجمي معناه أنه أقرب إلى كلامهم لأنه على وزانه فلا إشكال على كل حال (قوله سمرة) بفتح السين المهملة وضم الميم وفتح الراء المهملة (قوله يا عز) قال الدنوشري بضم العين منادى مرخم حذفت ألفه (قوله اسم الإشارة) قال الدنوشري فيه نظر وعبارة غيره وهو اسم للزمن الحاضر وإليه أشار الشارح بقوله علم الخ ومراده بالعلم علم الجنس كما هو ظاهر انتهى وكونه علما خلاف مقتضى كلام المصنف لأنه جعل أل في الآن قسيم التي في العلم وقال بعد وهذه (١٥١) معارف بالعلمية والإشارة والصلة فكان ينبغي للشارح أن يجعل كونه علما قولا مقابلا لكلام المصنف (قوله تعريفان) قال اللقاني أي معرفان وتجوز المصدرية قوله (واعترض الدماميني الخ) قال السنباطي وأجاب عنه الشمني بأن المراد بأل الزائدة هي التي لا تدل على تعريف سواء جعلت جزأ من اللفظ أولا دلت على معنى غير التعريف أم لا لم تدل على شيء أم لا انتهى أقول وإليه الإشارة بقول المصنف فيما سبق أي غير معرفة فليتأمل انتهى وفيه أن ما أشار إليه المصنف إنما هو عدم منافاة الزيادة للزوم كما مر وحاصل اعتراض الدماميني أن الزيادة تنافي مقارنة الوضع لما جعلت الكلمة التي فيها أل بإزائه وجواب الشمني لا يلاقيه والأقرب الجواب بأن المنافي لتلك الزيادة على الكلمة الموضوعة لمعنى لا فيها على ما مر صدر الباب (قوله والإشارة كما في الآن) وليس بزيادة أل في الآن مبنية على أنه متضمن حرف التعريف فقط ليراد أن هذا القول ضعفه الناظم في شرح التسهيل فسقط ما ذكره الجلال في النكت (قوله لأن بنات أوبر علم) أي كما أن ابن أوبر وبنت أوبر علمان فاندفع ما يرد أن بنت أوبر علم وهو إذا جمع ينوى تنكيره فإذا كان مضافا تعرف بتعريف المضاف كما أشار إليه اللقاني (قوله فلا يقبلان التعريف) قال اللقاني قد يرد بلزوم أن لا يكون التمييز نكرة أي يلزم على هذا أن يكون التمييز معرفة إذ يصدق عليه قول الناظم في النكرة والمعرفة وغيره معرفة قال الشهاب القاسمي أقول جواب هذا الإيراد أن المراد بقبول أل في تعريف النكرة قبولها في نفسه مع قطع النظر

(ويلتحق بذلك مازيد) فى النثر (شذوذا نحو) قولهم (ادخلوا الاول فالاول) فالسابق منهما حال واللاحق معطوف وأل فيهما زائدة لان الحال واجبة التنكير والاصل ادخلوا أول فأول وفائدة العطف بالفاء الدلالة على الترتيب التعقيبي والمعنى ادخلوا مترتبين الاسبق فالاسبق وأصل أول على الاصح أوأل على وزن أفعل قلبت الهمزة الثانية واوا ثم أدغمت الواو فى الواو لاجتماع المثلين وله استعمالان أحدهما أن يكون اسما بمعنى قبل فحينئذ يكون منصرفا منونا ومنه قولهم أولا وآخرا والثانى أن يكون صفة فيكون أفعل تفضيل ومعناه الاسبق فيكون غير منصرف لوزن الفعل والوصف (وإما مجوزة للمح الاصل) المنقول عنه (وذلك أن العلم المنقول عما) أى من شىء (يقبل أل قد يلمح أصله) وهو التنكير (فتدخل عليه أل) للمح الاصل به (وأكثر وقوع ذلك فى المنقول عن صفة كحارث وقاسم) من أسماء الفاعلين (وحسن وحسين) من الصفات المشبهة مكبرة أو مصغرة (وعباس وضحاك) من أمثلة المبالغة (وقد يقع) ذلك (فى المنقول من مصدر كفضل) فإنه فى الاصل مصدر فضل الرجل يفضل فضلا إذا صار ذا فضل (أو) عن (اسم عين كنعمان) بضم النون (فإنه فى الاصل اسم للدم) بتخفيف الميم ومنه سميت شقائق النعمان لشبه لونها فى حمرته بالدم فإن قلت فى كلام الموضح مخالفتان لكلام ابن مالك فى شرح التسهيل الاولى أنه جعل المنقول عن مصدر والمنقول عن اسم عين فى مرتبة واحدة وجعلهما ابن مالك فى مرتبتين فقال ماحاصله وأكثر وقوعها على منقول من صفة ويليه دخولها على منقول من مصدر ويليه دخولها على منقول من اسم عين والثانية أنه مثل بالنعمان لما فيه أل للمح الصفة تبعا للنظم فى قوله

ويعض الاعلام عليه دخلا * للمح ماقد كان عنه نقلا
كالفضل والحرث والنعمان * فذكر ذا وحذفه سيان

فتكون أل فيه غير لازمة ومثل به ابن مالك فى شرح التسهيل لما قارنت الأداة نقله فتكون لازمة فالجواب عن الاولى بأنها من اختيارات ابن مالك بل قيل إنها من عندياته فلا يتابع عليها وعن الثانية بأنه يمكن أن يكون سمى بنعمان مجردا من أل كقوله:

أيا جبلى نعمان بالله خليا * نسيم الصبا يخلص إلى نسيمها

ومقرونا بها فلا مخالفة (والباب كله سماعى) يقتصر فيه على الوارد (فلا يجوز فى نحو محمد وصالح ومعروف) أن يقال فيهما المحمد والصالح والمعروف حال العلمية لانه لم يسمع واللغة لاتثبت بالقياس (ولم يقع) دخول أل (فى نحو يزيد ويشكر) علمين (لان أصلهما الفعل وهو لا يقبل أل) غير الموصولة له فأما قوله:

عن كونه تمييزا لايقبلها وإنما منعه من القبول وقوعه تمييزا لعارض له (قوله ادخلوا الاول فالاول) قال اللقانى ادخل أل قصد المتكلم به الإشارة إلى الاول فى علم المتخاطبين ثم الاول بعده فى علمهما فاللام فيهما للعهد الذهنى لازائدة ثم لما كان ذلك حالا والحال واجبة التنكير أوله ذلك بوصف نكرة يفيد المراد وهى مترتبين (قوله فالسابق منهما حال) سيأتى فى باب الحال أن الحال المجموع (قوله وأصل أول الخ) هذا مانقله الدمامينى عن بعضهم ونقل فيه أقوالا لاتعليل بها وقال إن مذهب جمهور البصريين أنه من تركيب وول كددب وأنه لم يستعمل هذا التركيب إلا فى أول ومتصرفاته (قوله فيكون أفعل تفضيل) فيه نظر فقد قال الدمامينى بعد قول التسهيل وألحق بأسبق مطلقا أول فى حالة كونه صفة لكونه (١٥٢) بمعناه فتقول الاول والاولان والاولون والاوائل والاولى والاوليان والاوليات والاول ويستعمل مع من نحو زيد أول من عمرو ومضافا إلى نكرة نحو إن أول بيت وإلى معرفة نحو وأنا أول المؤمنين وبالجملة فالاحكام التى تجرى فى أسبق كلها تجرى فيه وإن كان أول ملحقا باسم التفضيل لانه ليس فى الحقيقة أفعل تفضيل وإنما هو جار عليه فى أحكام تلحقه (قوله وإما مجوزة) عطف على إما عاصة (قوله أو اسم عين) قال الرضى وما ليس منقولا من الوصف والمصدر فإن كان فى الاصل المنقول منه معنى المدح أو الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد فى المسمى بأسد والكلب فى المسمى بكلب وإن لم يكن المنقول منه ذلك لم تدخله إلا للغلبة كما يأتى انتهى وقوله معنى المدح قال الشهاب القاسمى يفيد أن المنقول منه المعنى لا اللفظ قال وظاهر كلام المصنف أنه لافرق بين ما يفيد المدح أو الذم وبين غيره لكن حيث كان الباب كله سماعيا لم يكن للتفصيل كبير أمر فليتأمل (قوله كقوله أيا جبلى نعمان) فيه أن نعمان فى البيت بفتح النون ونعمان الذى الكلام هنا فيه بضمها (قوله والباب كله سماعى) فلك الآن أن تسمى ولدك بنحو حارث ثم تدخل عليه أل للمح لوروده ولا يشترط قصد إطلاقه على المسمى نفسه الذى وردت التسمية به (قوله فلا يجوز فى نحو محمد) قال اللقانى لقائل أن يقول لو عكس التعبير فعبر فى نحو محمد بقوله لم يقع وفى نحو يزيد بقوله ولا يجوز لكان أقعد يعرف ذلك بأدنى تأمل قال الشهاب القاسمى ووجهه كما أفاده فى تقرير الدرس أن نحو محمد لم يقع ولكنه لو وقع لكان جائزا لانه اسم بخلاف نحو يزيد لانه لم يقع ولا يجوز وقوعه لانه فعل (قوله غير الموصولة) جواب عما يقال إن قول المصنف لا يقبل أل ظاهره أنه لا يقبل أل من حيث هى أى معرفة

(رأيت الوليد بن اليزيد مباركا) • شديدا بأعباء الخلافة كاهله

(فضرورة) دخول أل على اليزيد(سهلها تقدم ذكر الوليد) وأل فى الوليد للمح الصفة وقيل أل فى اليزيد للتعريف وأنه نكر ثم دخلت عليه أل كما ينكر العلم إذا أضيف كقوله :

علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم • بأبيض ماضى الشفرتين يمان

حكاه فى المغنى ولم يتعقبه وعندى فيه نظر لأنه وإن نكر لا يقبل أل نظرا إلى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل أل بخلاف زيد إذا نكر

(فصل) (من المعرف بالإضافة أو الأداة ما غلب على بعض من يستحقه حتى التحق بالأعلام) الشخصية فى أحكامها وصار علما اتفاقيا (فالأول) وهو المعرف بالإضافة (كابن عباس وابن عمر بن الخطاب وابن عمرو بن العاص وابن مسعود) قيل والصواب ذكر ابن الزبير مكان ابن مسعود لأن ابن مسعود مات قبل إطلاق اسم العبادلة وهو من الطبقة الأولى قيل وهذا إنما يرد على من قال غلبت عليهم العبادلة دون من قال (غلب على العبادلة دون من عداهم من إخوتهم) فليتأمل (والثانى) وهو المقرون بالأداة (كالنجم) فإنه فى الأصل يتناول كل نجم ثم صار علما (للثريا) فقط وأصلها قبل التصغير ثروا من الثروة أى كثرة الكواكب لأن كواكبها سبعة فصغرت فصارت ثريوى فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء فصارت ثريا قاله الفخر الرازى (والعقبة) فإنها فى الأصل اسم لكل طريق صاعد فى الجبل ثم اختص بعقبة منى التى تضاف إليها الجمرة فيقال جمرة العقبة قاله الشاطبى وقيل عقبة أيلة (والبيت) فإنه فى الأصل يتناول كل بيت ثم اختص بالبيت الحرام (والمدينة) لطيبة مدينة رسول الله ﷺ (والأعشى) فإنه فى الأصل لكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على أعشى همدان ونحوه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وقد يصير علما بالغلبة • مضافا او مصحوب أل كالعقبة

(وأل هذه لازمة) دائما (إلا فى نداء أو إضافة فيجب حذفها) لأن حرف النداء والإضافة لا يجامعان أل

أو غيرهما وهو مشكل لأنه يقبل أل المعرفة وإن كان قليلا كما قال الناظم • وكونها بمعرب الأفعال قل • لكن يرد على هذا الجواب أن المراد حينئذ أل المعرفة وقبول الأصل الملوح لها غير شرط فى هذا النوع أى أل المزيدة للمح الأصل بدليل الحارث والقاسم وأصلهما اسم الفاعل وأل الداخلة عليه موصولة أشار لذلك اللقانى (فصل) (قوله من المعرف) تبعيضية (قوله بالإضافة أو الأداة) قال اللقانى يعنى فى أصل وضعه وأما بعد الغلبة فمعرف بالعلمية وقوله أو الأداة يعنى العهدية كما فى المغنى إلا أن لقائل أن يقول اللفظ الذى يستحقه كل من الأفراد هو الاسم المجرد لا المعرف بأل العهدية إذ المستحق لها هو الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه والعهد قد لا يتفق إلا فى ذلك الفرد ولا دليل على أنه علم لغالب عليه فتدبر وقوله يعنى العهدية قال الشهاب القاسمى لعل وجهه أن مدلول مدخول الجنسية ليس إلا الجنس من حيث هو أو باعتبار وجوده فى ضمن جميع أفراده أو فى فرد مبهم فلا يناسب أن يغلب على بعض الأفراد إلا تعريفه لأنه لا يستعمل فيه بخلاف ما إذا كان مدخولها الفرد المعهود فلا إشكال فيه لأن الموضوع للفرد المعهود يصلح لكل فرد إذ ما من فرد إلا ويصح أن يستعمل فيه لأن يعهد فإن كثر استعماله فى بعض المعهودات صار علما له بالغلبة وبهذا يسقط ما أورده الشيخ وقوله فلا دليل على أنه علم الخ قال الشهاب القاسمى لانتفاء كون هذا المعرف بلام العهد مشتركا بين أفراد ثم غلب على بعضها إذ لم يستعمل بعد التعريف بلام العهد إلا فى فرد مخصوص (قوله حتى التحق بالأعلام) قال اللقانى أى صار علما لا أنه التحق بها فى رتبة التعريف إذ المضاف إلى العلم فى رتبته وإن لم يكن غالبا قال الشهاب حاصله أن اللحوق فى العلمية لا فى التعريف لثبوته قبل قال اللقانى ثم لا يخفى أن المعرف بالإضافة هو المضاف وأن الذى صار علما المركب (قوله قيل وهذا إنما يرد الخ) قال اللقانى هذا الجواب ظاهره وحاصله أن من قال غلبت عليهم العبادلة كان الغالب لفظ العبادلة أى غلب على عبد الله . هذا دون من يشاركه فى هذا الاسم ممن هو مسمى به مع أنه لم يغلب على ابن مسعود لأنه مات قبل إطلاق هذا اللفظ وأيضا فلأن الكلام ليس فى العلم الغالب بل فى المضاف أو المعرف الغالب ومن قال غلبت أى هذه الألفاظ وهى ابن عباس ومن بعده على العبادلة فلا يرد عليه ابن مسعود لأن هذا الاسم قد غلب على عبد الله دون من عداه من إخوته وحينئذ فى تمريض الشارح لهذا الجواب بقوله قيل نظر (قوله إلا فى نداء أو إضافة) قال اللقانى لا يخفى أن أل هذه من أل الزائدة فى علم قارنت نحو وضعه أى نقله الحاصل بالغلبة وقد قال فى أل الزائدة فى علم قارنت أنها لازمة ولم يستثن نداء ولا غيره وقد استثنى هنا النداء والإضافة وغيرهما قليلا فإن كان الإطلاق فى الأول مرادا أشكل الأمر وإن لم يكن مرادا بل كان المراد الاستثناء فيه أيضا فلا إشكال إلا من حيث الإطلاق فى موضع التقييد ويدل لهذا الاحتمال أن السمين فى إعرابه فى سورة الأنعام عند الكلام على اليسع نقل عن ابن مالك أن الزائدة فى علم قارنت وضعه الغالب فيها الإثبات وهو يخالف ما طلبه الموضع انتهى

وقوله أشكل الأمر قال الشهاب القاسمي كان وجه الإشكال أنه لم يتجه فرق بين ما هنا وما هناك وقوله وهو يخالف ما عليه الموضح قال الشهاب لعل وجه المخالفة من حيث أنها لم يجعلها لازمة بل غالبة ومن حيث أنه يسمل أل في غير الأعلام بالغلبة خلاف ما أطلقه الموضح فليحرر (قوله هذا يوم اثنين) قال اللقاني اعلم أن إضافته من إضافة المسمى إلى الاسم أي اليوم المسمى بالاثنين وأن الاثنين في الأصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منهما إذ اسم الفرد المتأخر هو الثاني لا اثنان وحينئذ فإطلاقه على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة إذ بعض مستحقه يومان لا يوم ثان فتدبر (هذا باب المبتدأ والخبر) قال الدنوشري قدم المصنف رحمه الله تعالى المبتدأ على الفاعل تبعا لسيبويه وابن السراج حيث ذهب إلى أن المبتدأ هو الأصل لا الفاعل وإلى ذلك ذهب الجرجاني لأن أصل الكلام إنما هو الفاعلية والمفعولية والإضافة وذهب بعض المتأخرين إلى أن كل واحد منهما أصل قال بعضهم ولم أر منصوصا انتهى قال أبو حيان وهذا الخلاف مما لا ثمرة له ونازعه الدماميني فانظر حاشيتنا على الفاكهي (قوله أو بمنزلته مجرد الخ) قال الدنوشري بمنزلته صفة لموصوف محذوف معطوف على قوله اسم والتقدير أو لفظ بمنزلته أي بمنزلة الاسم الصريح والباء بمعنى في والمعنى أنه حال في محله (قوله مجرد عن العوامل اللفظية) اعترض عليه بأن التجرد نفي للوجود من حيث المعنى واللام في العوامل للاستغراق فالمعنى المبتدأ اسم لم يوجد فيه كل عامل لفظي ونفي الكلية يوجب نفي العموم لا عموم النفي فلا يفيد نفي الحكم عن كل فرد بل عن جملة الأفراد فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لأن التجرد (١٥٤) عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق أيضا وأجيب بأن هذا إنما يرد إذا كان التجرد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول إذ النسبة إيجابية كقولك الجماد لا حي وإثبات التجرد عن جميع العوامل بأن لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفي لا نفي العموم فيكون المعنى هو اسم لم يوجد فيه عامل لفظي وعلى تسليم أن التجرد بمعنى السلب البسيط فيفيد نفي العموم وهو يحتمل شمول العدم والافتراق فيعين أحدهما وهو الأول بالدليل الخارجي كقوله تعالى إن الله لا يحب كل مختال فخور ويمكن أن يقال اللام في العوامل للجنس لا للاستغراق فتبطل معنى الجمعية أي المبتدأ هو الاسم المجرد عن ماهية العوامل اللفظية فلا يرد ما ذكر أصلا وقال الدنوشري يريد بقوله مجرد عن العوامـــل اللفظية لفظا أو تقديرا ليخرج نحو زيد جوابا لمن قال من قام إذ التقدير قام زيد فزيد وإن كان مجردا عن العوامل اللفظية لفظا فليس مجردا تقديرا أو اشتراط التجرد عن العوامل اللفظية مبني على غير مذهب من يقول أنهما ترافعا أي كل منهما رفع الآخر على مذهبـــه يزاد أيضا غير الخبر (قوله مخبر عنه أو وصف الخ) قال الدنوشري قد يقال إن هذا الحد غير جامع لجميع أفراد المحدود إذ نحو أقل رجل يقول كذا أقل فيه مبتدأ وليس مخبرا عنه ولا وصفا رافعا لمكتفى به وكذلك غير قائم الزيدان قائم فيه ليس مخبرا عنه ولا وصفا الخ وقوله أو وصف ليس معطوفا على قوله مخبر عنه لفساد المعنى وإن عطف على قوله اسم فإنه التليه على اعتبار التجرد شرطا فيه أيضا فلينظر على ماذا عطف فتأمل انتهى وأقول هذا عجيب فقد قال الشهاب القاسمي إن قيل الأولى أن يقول أو رافع لمكتفى به ويسقط قوله أو وصف وإن كان ذلك إنما يطرد في الوصف فقد يأتي في غيره نحو لا نولك أن تفعل فقد أعربوا نولك مبتدأ وأن تفعل فاعله أغنى عن الخبر وقالوا أقل رجل يقول ذلك لجاز ذلك لأنه في معنى قل رجل فهنا لا وصف ولا فاعل وقالوا غير قائم الزيدان فلتحرر عبارته لدخول هذه الأشياء. قلت إذا أريد الوصف ولو بالتأويل يشمل نولك وغير قائم وأما أقل رجل يقول ذلك فقد صرح في التسهيل بأن صفة النكرة بعده مغنية عن خبره وأشار لقول

هذه كما أشار إليه الناظم بقوله * وحذف أل ذي أن تناد أو تضف * أوجب (نحو يا أعشى باهلة) بموحدة قبيلة من قيس بن عيلان بعين مهملة (و) يا (أعشى تغلب) بفتح التاء المثناة الفوقانية وسكون الغين المعجمة وكسر اللام وفي آخره باء موحدة قبيلة سميت باسم أبيها تغلب بن وائل (وقد تحذف) أل هذه (في غير ذلك) المذكور من النداء أو الإضافة وهذا معنى قول النظم * وفي غيرهما قد تنحذف * (سمع) من كلامهم (هذا عيوق طالعا) حكاه ابن الأعرابي وعيوق فيعول بمعنى فاعل كقيوم بمعنى قائم واشتقاقه من عاق يعوق كأنه عاق كواكب وراءه من المجاوزة ويجوز أن يكون سمي بذلك لأنهم يقولون الدبران يخطب الثريا والعيوق يعوقه عنها لكونه بينهما قاله الفخر الرازي (و) سمع من كلامهم أيضا (هذا يوم اثنين مباركا فيه) حكاه سيبويه ومجيء الحال منه في الفصيح يوضح فساد قول المبرد في جعله أل في الاثنين وسائر الأيام للتعريف فإذا زالت صارت نكرات والصحيح هذا الجمهور أن أسماء الأيام أعلام توهمت فيها الصفة فدخلت عليها أل كالحرث ثم غلبت فصارت كالدبران

(هذا باب المبتدأ والخبر)

ولم يحد الناظم المبتدأ بل اكتفى فيه بالمثال فقال * مبتدأ زيد وعاذر خبر * وحده الموضح بقوله (المبتدأ اسم) صريح (أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته) أي بمنزلة المجرد (مخبر عنه أو وصف رافع

آخر أنها تجعل خبرا انتهى . هذا وقال اللقانى قوله أو وصف رافع لمكتفى به لقائل أن يقول يدخل فيه نحو لاهية قلوبهم إذ قوله وصف معطوف على اسم ولم يشترط فيه التجرد كما فى الاسم وقد يجاب بأن التجرد منه مراد وإن لم يصرح به إلا أن يقال المراد لا يدفع الإيراد فتأمل وقد يجاب بأن مرفوع لاهية غير مكتفى به كما يأتى الإشارة إليه انتهى ويندفع ما أورد من أصله بجعله معطوفا على مخبر عنه أى محكوم عليه بأنه كذا وكذا وقال شيخنا العلامة القنيبى يصح عطف قوله أو وصف على اسم وحذف مجرد عليه لدلالة الأول عليه كما حذف أو بمنزلته كما أشار إليه الشارح وكان ينبغى له أن يميل إلى حذف مجرد وكأنه لوضوحه لم يشر إليه ويصح عطفه على مخبر وعلى كل فلا يرد قوله تعالى لاهية قلوبهم إن سلم أنه رافع لمكتفى به فافهم وقوله رافع قال الشهاب من حيث أنه وصف فيخرج الحسن وجهه إذ هو وصف رافع لوجه وهو مكتفى به لأن الحسن قائم مقام موصوفه وهو الشىء لكن رفعه له من حيث أنه مبتدأ لا من حيث أنه وصف ووجه ذلك أن وجهه مسند إلى الحسن والحسن مسند إليه فيكون ارتفاع وجهه بالحسن لكونه مسندا إليه لا لكونه وصفا وإلا كان الأمر بالعكس بأن يكون الحسن مسندا ووجهه مسندا إليه كما فى أقائم الزيدان ونحوه تأمله (قوله لمكتفى به) قال بعضهم من مظهر كأقائم الزيدان أو مضمر بارز كأقائم هما لا مستتر قال الشهاب القاسمى انظر ما يأتى من قوله غير مأسوف الخ فإنه حكم بأن غير مبتدأ مع أن الوصف الذى أضيف إليه لم يرفع ظاهرا ولا ضميرا بارزا بل ضميرا مستترا ثم سمعت شيخنا قرر ما حاصله أن معمول الوصف المذكور ليس ضميرا مستترا بل هو على زمن فهو نائب الفاعل أغنى عن الخبر حيث قال فى درسه معترضا قول المصنف (١٥٥) الآتى والخبر الجزء الخ ما نصه ينتقض بعلى زمن فى غير مأسوف على زمن فإنه خبر لأنه نائب الفاعل تمت به الفائدة مع مبتدأ وهو غير الوصف المذكور مع أنه ليس خبرا أو يجاب بأن غير مبتدأ فى اللفظ والمبتدأ فى الحقيقة هو مأسوف إذ هو فى معنى ما مأسوف فلا يصدق مع مبتدأ غير الوصف بل مع مبتدأ هو الوصف انتهى حاصل ما علقناه من تقديره فى الدرس أطال الله بقاءه . (قوله من

لمكتفى به) عن الخبر أو بمنزلة الوصف (فالاسم) الصريح (نحو) قول من يعتقد السامع عدم إيمانه (الله ربنا ومحمد نبينا) وقيل المراد بهذا الإسناد التعظيم والإقرار لا الإخبار وهذان الوجهان نقلهما أبو البقاء (والذى بمنزلته) أى بمنزلة الاسم الصريح وهو المصدر المنسبك من أن والفعل (نحو وأن تصوموا خير لكم) فأن تصوموا مبتدأ وهو بمنزلة الاسم الصريح لأنه فى تأويل صومكم وخبره خير لكم (و) المصدر المتصيد من الفعل نحو (سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم) فأنذرتهم مبتدأ وهو فى تأويل مصدر وأم لم تنذرهم معطوف عليه وسواء خبر مقدم والتقدير إنذارك وعدمه سواء عليهم وصح الإخبار به عن الاثنين لأنه فى الأصل مصدر بمعنى الاستواء والمصدر يقع على القليل والكثير ومنع الفارسى فى الحجة وتبعه ابن عمرون كون أنذرتهم وتاليه مبتدأ وسواء خبرا لأن ما فى حيز الاستفهام لا يتقدم عليه وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته بل هو خبر من حيث المعنى (و) المصدر المنسبك من الفعل المقدر معه أن نحو (تسمع بالمعيدى خير من أن تراه) فتسمع مبتدأ وهو فى تأويل سماعك وقبله أن مقدرة والذى حسن حذف أن من تسمع ثبوتها فى أن تراه قاله الموضح فى شرح الشذور والفرق بين هذا والذى قبله أن السبك فى هذا شاذ وفى الذى قبله مطرد لأن السبك بدون وجود حرف مصدرى مطرد فى باب التسوية شاذ فى غيرها (والمجرد) عن العوامل اللفظية (كأمثلتنا) الصريح والمؤول به (والذى بمنزلة المجرد) من العوامل اللفظية

يعتقد السامع عدم إيمانه) أى بناء على اشتراط الفائدة الجديدة فى الكلام كما هو مذهب الشارح ويحتمل أنه قصد أن يكون المثال بالكلام المفيد به (قوله هو المصدر المنسبك الخ) قال الدنوشرى فيه نظر إذ المصدر المذكور اسم صريح فكان الصواب أن يقول هو الحرف المصدرى وصلته وكذا يقال فى قوله والمصدر المتصيد الخ واقتصاره على ذلك فيه نظر أيضا فتأمل (قوله وسواء خبر مقدم) قال الدنوشرى هذا غير متعين بل يجوز أن يكون خبر إن فى قوله تعالى إن الذين كفروا وما بعده فاعل به ويجوز أن يكون مبتدأ وما بعده خبره وهذا الأخير مبنى على أن النكرة المختصة يصح أن يخبر عنها بالمعرفة فتأمل انتهى وقد مثل الزمخشرى بالآية لتقدم الخبر قال ابن الحاجب كون سواء خبرا مقدما هو الصحيح وقول الأكثر وقال كثير إن سواء خبر إن وأأنذرتهم فاعل حجة الأولين أن سواء ليس بصفة فى أصل الوضع فإجراؤه على باب الاسمية أولى من إجرائه على الوصفية ولو كان صفة فى الأصل لكان تقدير الكلام فاعلا أحسن ألا ترى أن قولك مررت برجل قائم أبوه أحسن من قولك مررت برجل قائم أبوه وكذلك برجل سواء وأبوه أحسن من قولك برجل سواء هو وأبوه فلذلك كان جعل سواء خبرا مقدما أولى من جعله خبرا لإن لئلا يكون عاملا (قوله ومنع الفارسى الخ) لم يبين إعراب الآية عندهما ولعله ما مر من أن سواء خبر إن وأأنذرتهم فاعل (قوله وأجيب بأن الاستفهام الخ) فإن قيل المعتبر جانب اللفظ ولهذا علق فى علمت أيهم فى الدار . قلت ذاك استفهام إذ المعنى علمت جواب أيهم فى الدار وأما هذا فليس فيه معنى استفهام ألبتة (قوله شاذ فى غيرها) قال الدنوشرى قال الدمامينى فى شرح التسهيل فى باب القسم لا أسلم أن السبك بدون حرف مصدرى شاذ فى غيرها على الإطلاق وإنما يكون شاذا إذا لم يطرد فى باب أما إذا

ما دخل عليه حرف زائد أو شبهه فالأول (نحو هل من خالق غير الله) ونحو (بحسبك درهم) لا فرق في ذلك بين الوصف وغيره فخالق وحسبك مبتدآن وإن كانا مجرورين بمن والباء الزائدتين (لأن وجود) الحرف (الزائد كلا وجود منه) أي من المبتدأ المجرور بحرف زائد (عند سيبويه) قوله تعالى (بأيكم المفتون) فأيكم مبتدأ والباء زائدة فيه والمفتون خبر ولم يعكس لأن صيغة مفعول لا تكون عنده بمعنى المصدر وعند الأخفش بالعكس فالمفتون بمعنى الفتنة مبتدأ مؤخر وبأيكم خبر مقدم والباء بمعنى في لا زائدة والمعنى على الأول أيكم المفتون أي المجنون وعلى الثاني الفتنة بأيكم أي الجنون في أيكم (و) منه (عند بعضهم) وهو ابن عصفور قوله صلى الله عليه وسلم (ومن لم يستطع فعليه بالصوم) فالصوم مبتدأ مؤخر وعليه خبر مقدم والباء زائدة في المبتدأ وقيل عليه اسم فعل وفاعله مستتر فيه والصوم مفعول به والباء زائدة في المفعول وحجة الأول أن إغراء الغائب شاذ فإن عليه إذا كان اسم فعل يكون ناصبا لملازم والشيء الواحد لا يقوم مقام شيئين مختلفي الجنس وهما لام الأمر والفعل ورد بأن ذلك إذا كان المراد به الغائب والمراد هنا المخاطب وإنما جيء بالضمير غائبا على لفظ من وإلا فهو للمخاطب في المعنى قاله أبو إسحق الجزري في نقده على مقرب ابن عصفور والثاني وهو الذي يشبه الزائد نحو * لعل أبي المغوار منك قريب * ونحو رب رجل صالح لقيته فمجرور لعل ورب في موضع رفع بالإبتداء لأن لعل ورب أشبها الحرف الزائد في كونهما لا يتعلقان بشيء (والوصف) يتناول اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمنسوب (نحو أقائم هذان) وما مضروب العمران وهل حسن الوجهان وهل أحسن في عين زيد الكحل منه في عين غيره وما قرشي أبواك والذي بمنزلة الوصف نحو قولهم لا نولك أن تفعل فنولك مبتدأ وهو بمنزلة الوصف في كونه قائما مقام الفعل وهو ينبغي وأن تفعل فاعل بنولك سد مسد الخبر وسيأتي في باب لا (وخرج) بقوله مخبر عنه أو وصف (نحو نزال) من أسماء الأفعال (فإنه لا مخبر عنه ولا وصف) فلا يكون مبتدأ بناء

اطرد في بابه واستمر فيه فإنه لا يكون شاذا كالجملة التي يضاف إليها اسم الزمان نحو جئتك حين ركب الأمير أي حين ركوبه وهذا يوم ينفع الصادقين أي يوم نفع الصادقين فهذا مطرد ومثل لا تأكل السمك وتشرب اللبن لأنك إذا نصبت تشرب بأن مضمرة يصير في الظاهر اسما معطوفا على فعل وهو ممتنع فينصبه اسم معطوف عليه والتقدير لا يكن منك أكل وشرب فهذا مطرد انتهى وقال الزرقاني قال العلامة اللقاني قوله إن السبك بدون حرف مصدري مطرد في باب التسوية هذا كلامهم وقد يقال لا نسلم أن السبك بدون سابك لأن همزة التسوية حرف مصدري فيكون السبك مع ما بعدها وما المانع من تعدادها من حروف المصدر بل هي أقوى من لو مثلا لأنها لا تفارق هذا المعنى بخلاف لو انتهى وقال بعض الفضلاء قوله إن السبك بدونها شاذ سيأتي في نواصب الفعل أن حذف أن ورفع الفعل بعد الحذف قياسي وحيث حكمنا بأن أن مقدرة فهي مثل الموجودة وحيث كانت كالموجودة كان السبك غير شاذ ففي قوله شاذ وقفة (قوله هل من خالق غير الله) قال أبو حيان في البحر لا يجوز أن يكون خالق مبتدأ أو غيرنا علا أغنى عن الخبر لما أن هذا الوصف الذي يكون له فاعل أغنى عن الخبر منزل منزلة الفعل والفعل لا تدخل (١٥٦) عليه من فكذلك ما هو بمنزلته انتهى وفيه رد لكلام صاحب الكشاف وتبع المصنف أبا حيان في الرد عليه بذلك ولتنزيل هـــذا الوصف منزلة الفعل لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع وسيأتي في باب حروف الجر أن خبر المبتدأ محذوف أي لكم لا جملة يرزقكم لأن هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل إلا شذوذا وإنما جملة يرزقكم صفة واعتبار التوصيف بمجرد تصوير النفي لا للإثبات فإن الاستفهام للإنكار. وكم من مستحيل يفرض ليعلم امتناعه على أوضح جه (تنبيه) قال الدنوشري من المبتدأ المقرون بالحذف الزائد قولهم ناهيك بزيد فزيد مبتدأ مؤخر وناهيك خبر مقدم لمعنى أن زيدا ناهيك عن غيره لما فيه من الكفاية انتهى وقال المصنف * فإن قلت هل من ذلك المبتدأ المضمر في كان الزائدة في قوله * وجيران لنا كانوا كرام * في قول من زعم أن الأصل وجيران هم لنا وقدم الظرف فزيد كان واستتر الضمير فيها ومثله قراءة شاذة عن اليزيدي وإن كانت لكبيرة . قلت هو داخل في قوله مجرد عن العوامل لأن كان الزائدة لم يعمل فيها شيء وإنما استترفيها استقباحا لظاهره لو بقي (قوله لأن صيغة مفعول الخ) ولأن سياق الآية يقتضي الاستفهام عن المفتون من الفريقين لا عن مكان المفتون (قوله ونحو رب رجل صالح لقيته) قال الدنوشري لو مثل برب رجل كريم قائم كان أحسن لأنه لا يتعين في مثاله المبتدأ والخبر فإنه يجوز فيه أن يكون مفعولا على حد قولك زيدا ضربته (قوله وإن تفعل فاعل بنولك) قال الدنوشري فيه نظر أما أولا فهو مخالف لقوله في باب لا إنه نائب عن الفاعل وأما ثانيا فالذي يفهم من قول الصحاح قولهم نولك أن تفعل كذا أي حقك أن تفعل وينبغي لك وأصله من التناول كأنك قلت تناولك كذا وكذا وما نولك أن تفعل كذا أي ما ينبغي لك انتهى ومن قول الرضي في باب لا والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أي ليس متناولك وما مأخوذك هذا الفعل أي لا ينبغي لك أن تتناوله وتأخذه أي إن خبر لا مرفوع أغنى عن الخبر وإن صح أيضا وكان أبا حيان لحظ ذلك فقال ما قال بما هو محكي عنه في باب لا كما

على أن اسم الفعل لاعمل له من الإعراب وهو الأصح (و) خرج بقوله رافع لمكتفى به (نحو أقائم أبواه زيد فإن المرفوع بالوصف) وهو أبواه (غير مكتفى به) فى حصول الفائدة مع قطع النظر عن زيد (فزيد مبتدأ) مؤخر (والوصف خبر) مقدم وأبواه فاعله (ولابد للوصف المذكور) وما هو بمنزلته (من) اشتراط (تقدم نفى أو استفهام) عليهما وهل ذلك شرط فى العمل أو فى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر قولان أرجحهما الثانى قاله فى المغنى والنفى يشمل النفى بالحرف وبالفعل وبالاسم فالنفى بالحرف (نحو قوله :

خليل ما واف بعهدى أنتما) * إذا لم تكونا لى على من أقاطع

فما نافية وواف مبتدأ وأنتما فاعل سد مسد الخبر وفيه رد على الزمخشرى وابن الحاجب حيث شرطا أن يكون المرفوع اسما ظاهرا قاله الموضح فى شرح الشذور وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستتار والنفى بالفعل نحو ليس قائم الزيدان فقائم اسم ليس والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر ليس قاله ابن عقيل (و) النفى بالاسم نحو غير قائم الزيدان فغير مبتدأ وقائم مضاف إليه والزيدان فاعل بقائم سد مسد خبر غير لأن المعنى ما قائم الزيدان فعومل غير قائم معاملة ما قائم قاله ابن عقيل أيضا والنفى فى المعنى كالنفى الصريح نحو إنما قائم الزيدان لأنه فى قوة قولك ما قائم إلا الزيدان (والاستفهام) يشمل الاستفهام بالحرف وبالاسم فالاستفهام بالحرف (نحو) قوله :

(أقاطن قوم سلمى) أم نووا ظعنا * إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا

فقاطن مبتدأ من قطن بالمكان إذا أقام به وقوم سلمى فاعل سد مسد الخبر والظعن السير والاستفهام بالاسم نحو كيف جالس العمران وإنما لم يجعل المرفوع بالوصف خبرا فيهن لأن الوصف قائم مقام الفعل والفعل لا يخبر عنه فكذا ما قام مقامه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وأول مبتدأ والثانى * فاعل اغنى فى أسار ذان

وقس وكاستفهام النفى * وإذا لم يتقدم على الوصف نفى ولا استفهام لا يكون مبتدأ (خلافا للأخفش والكوفيين) فى إجازتهم وقوعه مبتدأ من غير أن يتقدمه نفى أو استفهام (ولا حجة لهم فى نحو) قول بعض الطائيين :

(خبير بنو لهب) فلا تك ملغيا * مقالة لهبى إذا الطير مرت

خلافا للناظم) فى شرح التسهيل (وابنه) فى شرح النظم (لجواز كون الوصف) وهو خبير (خبرا مقدما) وبنو لهب مبتدأ مؤخرا (وإنما صح الإخبار به) أى بخبير مع كونه مفردا (عن الجمع) وهو بنو لهب (لأنه) أى خبير (على) وزن (فعيل) وفعيل على وزن المصدر كصهيل والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فأعطى حكم ما هو على زنته (فهو على حد والملائكة بعد ذلك ظهير) ولهب بكسر اللام وسكون الهاء حى من الأزد

ذكره الشارح (قوله غير مكتفى به) أى فلا يحسن السكوت عليه وهذا واضح إذا لم يعلم مرجع الضمير أما إذا علم كما إذا جرى ذكر زيد فقيل أقائم أبوه فإنه يكتفى به ويحسن السكون عليه لأنه بمنزلة أقائم أبو زيد وصرح الرضى فى نحو أقائم هما بعد ذكر الزيدين بأن الضمير فاعل أغنى عن الخبر (قوله فزيد مبتدأ مؤخر الخ) قال الدنوشرى ينظر ما المانع من كون زيد مبتدأ وقائم مبتدأ ثان وأبواه فاعل أغنى عن خبره والجملة خبر عن زيد لظهور زيد قائم أبواه (قوله وفى الاكتفاء بالفاعل) قال الدنوشرى كان الأولى إبداله بالمرفوع كما هو ظاهر أى فيجوز كونه بمعنى الحال أو الماضى وإنما ذلك شرط فيما إذا عمل النصب لا مطلقا كما قال الشارح نقلا عن المغنى فى إعمال اسم الفاعل (قوله وواف مبتدأ) هذا غير متعين لجواز كونه اسما لما الحجازية وأنتما فاعل أغنى عن خبرها (قوله وجوابه أن المراد بالظهور ضد الاستتار) قال الدنوشرى يفهم من هذا الجواب أن الزمخشرى وابن الحاجب قائلان بجواز كون المرفوع ضميرا منفصلا والمنقول عنهما خلاف ذلك وإذا رفع الوصف ضميرا مستترا فلا يكون مبتدأ بالإتفاق قال بعضهم إلا فى مسئلتين الأولى نحو أقائم وضارب زيد إذا أعملنا الثانى فقائم مبتدأ والضمير المستتر فيه أغنى عن الخبر الثانية نحو أقائم الزيدان أم ذاهبان إذا لم يجعل ذاهبان خبر المبتدأ محذوف أى هما ذاهبان بل يجعل معطوفا على ما قبله فيكون مبتدأ والفاعل مستتر فيه أغنى عن الخبر لكونه ضميرا مستترا فليتأمل انتهى وكلام المغنى فى باب المبتدأ من الباب الخامس صريح فى رد جواب الشارح لأنه نقل أن الكوفيين أوجبوا فى نحو أقائم أنت ابتدائية الضمير ثم قال ووافقهم ابن الحاجب ووهم إذ نقل فى أماليه الإجماع على ذلك ثم نقل أن الزمخشرى زعم أن أراغب أنت عن آلهتى يا إبراهيم أن أنت مبتدأ فعلم أن مراد الزمخشرى بالظاهر ما قابل الضمير مطلقا مستترا أو بارزا (قوله والنفى بالفعل الخ) فيه مسامحة لكونه ليس مبتدأ لخروجه من تعريفه باشتراط التجرد عن العوامل اللفظية إنما هو مرفوع بليس والفاعل سد مسد خبرها وكذا يقال فى ما الحجازية ثم إنه يراد أنهم قالوا فى باب النواسخ لا تدخل على مبتدأ أغنى مرفوعه عن الخبر (قوله فغير مبتدأ الخ) فيه مسامحة لأن المبتدأ حينئذ ليس وصفا إلا بالتأويل أو باعتبار أن المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد (قوله لأن الوصف قائم مقام الفعل) انظر هذا مع تجويزهم فيما إذا تطابق الوصف وما بعده إفراد الوجهين (قوله فهو على حد والملائكة الخ) قال القانى قد يناقش بأن الملائكة جمع بكسير

فيؤول بالجماعة وهي مفرد مؤنث وهو قد يخبر عنه بفعيل كما في إن رحمة الله قريب من المحسنين وبنو طيء أجرى مجرى جمع المذكر السالم وهو لا يراعى تأنيثه المترتب عليه إفراده (قوله قلت الأخفش لا يشترط الخ) ذكروا في باب الفاعل أن الاعتماد شرط في عمله النصب لا الرفع وأيضاً فقد أسلف عن المغني أن الراجح أن الاعتماد شرط في الاكتفاء بالفاعل عن الخبر لا في العمل وحينئذ فلا حاجة به ونقله عن السبكي لإيهامه أن الجمهور على خلافه فليس المخالفة بين الأخفش وغيره إلا في عدم اشتراط الاعتماد في الاكتفاء بالمرفوع (قوله وإذا رفع الوصف ما بعده الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر حيث جعل التقسيم والغرض أنه رافع الظاهر مع أنه لم يرفع فيما إذا طابق ما بعده من التثنية والجمع بل الأمر بالعكس وكذا إذا طابقه إفرادا على أحد الوجهين انتهى وقال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله وأما كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل أقائمان زيد فلا يجوز إذ لا يجوز فاعلية الظاهر لأن الفاعل مستتر ولا كونه مبتدأ لعدم المطابقة (قوله إن لم يطابق الوصف ما بعده (١٥٨) تعينت ابتدائيته) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر يشمل ست صور الأولى أن يكون مفردا وما بعده مثنى الثانية أن يكون مفردا وما بعده مجموعا الثالثة والرابعة أن يكون مجموعا أو مثنى وما بعده مفرد الخامسة والسادسة أن يكون مثنى وما بعده مجموعا وبالعكس ففي الأربعة الأخيرة الكلام غير صحيح من أصله وفي الأولين الكلام صحيح وهو محل كلامه ولم يبال بشمول كلامه للأربع المعلوم بطلانها فتأمل (وقوله تعينت ابتدائيته) قال الدنوشري أخذا من اللقاني محل ذلك في غير نحو ما أفضل منك الزيدان فأفضل خبر مقدم وإن كان ما بعده مثنى (قوله تعينت خبريته). قال اللقاني لا يستقيم على مذهب الناظم في جواز تثنية الفعل وجمعه وإن كان قليلا على ما يصرح به في الفاعل (قوله وإن طابقه في الإفراد احتملهما) قال الدنوشري على جواز الوجهين إذا لم يوجد مانع من أحدهما ففي نحو أطالع الشمس تتعين ابتدائية الوصف ولا يجوز أن يكون خبرا لأنه كان يجب تأنيثه حينئذ لإسناده إلى ضمير المؤنث وتتعين ابتدائية الوصف أيضاً في نحو أراغب أنت عن آلهتي للزوم الفصل إذا جعلته خبراً بينه وبين معموله إلا أن يقدر الجار متعلق ويلتفت أيضاً بنحو أقائم عندك هند فإن الوصف مبتدأ لا خبر انتهى وقد نقض اللقاني بالأول قول المصنف احتملهما (قوله أقائم أخواك) قال الدنوشري زعم عبد الغفور محشي شرح ملا جامي أنه يتعين ابتدائية الوصف في نحو أقائم رجل قال شيخنا ولا وجه لما قاله بل يجوز أن يكون رجل مبتدأ وقائم خبر مقدم (قوله أقائم أخوك) قال الدنوشري توقف بعضهم في جواز ابتدائية زيد في نحو أقائم زيد بلزوم التباس المبتدأ بالفاعل كما في نحو ضرب زيد فلا يجوز ابتدائية زيد وأجاب بعضهم بأن زيدا في الأول يحتمل الأمرين كل منهما بخلاف الأصل وذلك إجمال لا لبس فليتأمل انتهى وأقول البحث المتوقف البدر الدماميني والمجيب الشمني وتحرير الفرق بين الإجمال واللبس يطلب من حواشينا على الفاكهي (قوله وهو التجرد الخ) قال الدنوشري هذا صادق على

* فإن قلت إذا جوز الأخفش كون الوصف مبتدأ من غير أن يعتمد على نفي أو استفهام فما سوغ الابتداء به وهو نكرة. قلت عمله في المرفوع بعده وسيأتي أن العمل من جملة المسوغات * فإن قلت العمل مشروط بالاعتماد وقد تخلف هنا. قلت الأخفش لا يشترط في عمل الوصف اعتماده على شيء كما حكاه المسيل عنه وإلى موافقة الأخفش والكوفيين أشار الناظم بقوله ...وقد * يجوز نحو فائز أولو الرشد * (وإذا) رفع الوصف ما بعده فله ثلاثة أحوال وجوب الابتدائية ووجوب الخبرية وجواز الأمرين وذلك أنه إن (لم يطابق الوصف ما بعده تعينت ابتدائيته نحو أقائم أخواك) فقائم مبتدأ وأخواك فاعله سد مسد خبره ولا يجوز أن يكون أخواك مبتدأ مؤخرا وقائم خبرا مقدما لأنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد (وإن طابقه) أي طابق الوصف ما بعده (في غير الإفراد) وهو التثنية والجمع (تعينت خبريته نحو أقائمان أخواك وأقائمون إخوتك بالتاء الفوقانية وأقيام الزيدون فالوصف فيهن خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ولا يجوز أن يكون الوصف فيهن مبتدأ والمرفوع فاعلا سد مسد الخبر لأن الوصف إذا رفع ظاهرا كان حكمه حكم الفعل في لزوم الإفراد على اللغة الفصحى ويجوز ذلك على غيرها ومسألة جمع التكسير نص عليها الشاطبي (وإن طابقه) أي الوصف ما بعده (في الإفراد) تذكيرا وتأنيثا (احتملهما) أي الابتدائية والخبرية على السواء (نحو أقائم أخوك) وأقائمة أختك فيجوز أن يجعل الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر ويجوز أن يجعل المرفوع مبتدأ مؤخرا والوصف خبرا مقدما فإن رجح الأول بأن الأصل في المقدم الابتداء عورض بأن الأصل في الوصف الخبرية فلما تعارض الأصلان تساقطا وإلى هذا التفصيل أشار الناظم بقوله

والثاني مبتدا وذا الوصف خبر * إن في سوى الإفراد طبقا استقر

(وارتفاع المبتدأ بالابتداء وهو التجرد) عن العوامل اللفظية (للإسناد وارتفاع الخبر بالمبتدأ) عند سيبويه وإليه ذهب الناظم فقال:

ورفعوا مبتدأ بالابتدا * كذاك رفع خبر بالمبتدا

فإذا قلت زيد أخوك فزيد مرفوع بالابتداء وأخوك مرفوع بزيد وصح رفعه به وإن كان جامدا لأن أصل العمل للطلب والمبتدأ طالب للخبر من حيث كونه محكوما به له طلبا لازما كما أن فعل الشرط لما كان طالبا

الوصف القائم بالفعل المضارع مثلا في نحو يقوم فيقتضي أن يكون ابتداء لأنه تجرد الإسناد (قوله واعترض بأن المبتدأ الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأن الرافع لأبوه ليس المبتدأ وإنما هو صلته لأن المبتدأ هو أل الموصولة ولكن ظهر إعرابها بعدها لكونها على صورة الحرف كما هو معروف فتأمل (قوله وهذه الأقوال كلها الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأن قوله كان رافعا لنفسه بنفسه ممنوع لأنهما متغايران مفهوما والمحكوم به غير المحكوم عليه قطعا وأما قوله فلأن الابتداء عامل ضعيف الخ فهو مردود أيضا لأن مدار العمل على الطلب وهو حاصل والعامل في الحقيقة هو المتكلم وكون ما ذكروه عاملا إنما هو باعتبار المعتبر وقوله فلأن اجتماع عاملين الخ مردود أيضا بأن هذا اصطلاح له ولا مشاحة في الاصطلاح وكذا يقال في قوله فلأن العمل تأثير الخ (قوله وعن الكوفيين أنهما ترافعا) قال الدنوشري قال بعضهم ورد على الكوفيين في زعمهم أنهما ترافعا بأن حق العامل أن يكون قبل المعمول فيه وحق المعمول فيه أن يكون بعد العامل فيه فينتج من هذا أن حق كل واحد منهما أن يكون متقدما متأخرا قالوا ويلزمهم (١٥٩) أن لا ينصب المبتدأ إذا دخله

للجواب عمل فيه عند طائفة وإن كان الفعل لا يعمل في الفعل واعترض بأن المبتدأ قد يرفع الفاعل نحو القائم أبوه صاحبك فلو كان رافعا للخبر لأدى إلى رفع شيئين لم يكن أحدهما تابعا للآخر وأجيب بأن الجهة مختلفة لأن طلبه للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كون الخبر محكوما به (لا) ارتفاعه (بالابتداء) وهو قول ابن السراج وصححه أبو البقاء وحجة من قال به أن الابتداء رفع المبتدأ فيجب أن يرفع الخبر لأنه مقتض لهما فهو كالفعل لما عمل في الفاعل عمل في المفعول (ولا) ارتفاعه (بهما) أي بالابتداء والمبتدأ وحجة من قال به أن الابتداء عامل ضعيف فقوي بالمبتدأ كما قوي حرف الشرط بفعله حين عملا جميعا في الجزاء عند طائفة وهذه الأقوال الثلاثة عن البصريين (وعن الكوفيين أنهما) أي المبتدأ والخبر (ترافعا) فرفع كل منهما الآخر وحجتهم أن كل واحد منهما مفتقر إلى الآخر فكان كل منهما عاملا في صاحبه كما أن أيا الشرطية عاملة في الفعل بعدها وهو عامل فيها في نحو أياما تدعوا وهذه الأقوال كلها ضعيفة أما الأول فلأن الخبر قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد أخوك فلو رفع الأخ زيد كان رافعا لنفسه بنفسه وأما الثاني فلأن الابتداء عامل ضعيف لا يرفع شيئين وأما الثالث فلأن اجتماع عاملين معنوي ولفظي لا يعهد وأما الرابع فلأن العمل تأثير والمؤثر أقوى من المؤثر فيه فيلزم أن يكون الشيء الواحد قويا ضعيفا من وجه واحد إذ كان مؤثرا فيما أثر فيه من ذلك الوجه وهو الرفع واحترز بقوله للإسناد عن الأعداد المسرودة نحو اثنان ثلاثة فإنها وإن تجردت فلا إسناد معها فليست مبتدآت وإثبات الألف في اثنان من استعمال الشيء في أول أحواله :

(فصل) (والخبر هو الجزء الذي حصلت به) أو بمتعلقه (الفائدة) التامة (مع مبتدأ غير الوصف المذكور) في قوله أو وصف رافع المكتفى به (فخرج) بذكر المبتدأ (فاعل الفعل) نحو زيد من قولك قام زيد (فإنه) وإن حصلت به الفائدة لكنه (ليس مع المبتدأ) بل مع الفعل ومثله فاعل اسم الفعل نحو هيهات العقيق (و) خرج بقوله غير الوصف المذكور (فاعل الوصف) المذكور نحو الزيدان من قولك أقائم الزيدان فإنه وإن حصلت به الفائدة لكنه ليس مع مبتدأ غير الوصف المذكور بل مع مبتدأ هو

عليه أن وأيضا فإنا نقول زيد قائم فقائم قد رفع ضميرا مستترا فيه فإن كان قائم هو الذي رفع زيدا أيضا فقد رفع العامل الواحد شيئين على غير وجه الاشتراك ويلزمهم أن يخلو قائم من الضمير لأنه قد رفع اسما ظاهرا ومن قال أنهما أي المبتدأ والابتداء رفعا الخبر بالنار ومثل هذا القدر والماء وذلك أن النار تعمل في القدر فتحمى ثم أنهما يتناصران على العمل في الماء وإحالته (قوله قد يكون نفس المبتدأ في المعنى نحو زيد أخوك الخ) والظاهر أنه أراد بكونه نفس المبتدأ في نحو ذلك أنه ليس خلافه كما في نحو زيد عندك مما أخبر به بظرف على ما سيأتي في مسئلة الإخبار بالظرف وإلا فكون الخبر نفس المبتدأ مفهوما لا يصح وما صدقا لا بد منه على ما سيأتي في الكلام على كون الجملة الواقعة خبرا ولا يأتي هذا التأويل المذكور هناك (قوله وإثبات الألف في اثنان الخ) قال الدنوشري فيه نظر إذ لا يظهر كون الرفع أول أحوال الاسم فلا تغفل ولو قيل إن الرفع أشرف أحوال الاسم لم يبعد (قوله والخبر الجزء الخ) قال القاني إن قلت يلزم من هذا التعريف الدور إذ الخبر يتوقف على المبتدأ والمبتدأ يتوقف على الخبر لأن من تعريفه مخبر عنه وهو مشتق من الخبر كما تقدم (قلت) لا يلزم إذ المراد من الخبر الإخبار اللغوي فإن قلت لا يصدق على نحو النار حارة مما هو معلوم البتة ضرورة ولا على نحو شعري شعري مما كان الخبر فيه عين المبتدأ . قلت يصدق إذ الفائدة في الأول حاصلة بأصل الوضع وفي الثاني بتأويل شعري الآن هو شعري الذي تعهده ثم اعلم أن التعريف المذكور منتقض بنحو ذاهبة من قولك زيد جاريته ذاهبة إذ لا تحصل الفائدة به مع مبتدئه لاشتماله على ضمير الغائب انتهى ويمكن أن يجاب عن الدور بغير ما ذكره على ما قرره الشهاب القاسمي في شرح الورقات في تعريف العلم (قوله أو بمتعلقه) أي كما في صورة الإخبار بالظرف والجار والمجرور وينبغي أن يزيد أو بصفته ليدخل نحو بل أنتم قوم عادون بل أنتم قوم تجهلون فإن الذي

تم الفائدة الصفة لا الخبر ويحتمل أنه أراد بتتملته ما هو متعلق به من صفة ونحوها كقول أهل المعاني متعلقات (قوله بخلاف قول الناظم والخبر الخ) فإنه لم يسلم فيه الحد للخبر وقد أجبنا عن الناظم في الحواشي وقال الشهاب القاسمي في بعض الحواشي قوله والخبر الجزء المتم الفائدة أي مع المبتدأ بقرينة ما علم من أول الباب إلى هنا من أن الخبر يصاحب المبتدأ دون غيره فاندفع ما قد يرد عليه من أن التعريف يشمل كلا من فعل الفاعل مثلا والمراد مع المبتدأ غير الوصف بقرينة قوله فاعل أغنى فإنه دل على أن الوصف لا خبر له (قوله وهو إما مفرد وإما جملة) قال الدنوشري فإن قلت الظرف والجار والمجرور من أي هاتين يجوز أن يجعل من الجملة ولذا قسم بعضهم الجملة إلى ظرفية وغير ظرفية ويجوز أن يقال تارة يلحق بالمفرد بأن يقدر المتعلق مفردا وتارة بالجملة بأن يقدر فعلا نقلته من خط شيخ الإسلام أحمد بن قاسم انتهى (تنبيهان) الأول لا يمتنع كون الجملة هنا طلبية خلافا لابن السراج وابن الأنباري كقوله :

قلت من عيل صبره كيف يسلو ... صاليا نار لوعة وغرام

ولا قسمية خلافا لثعلب نحو «والذين هاجروا في سبيل الله ثم قتلوا أو ماتوا ليرزقنهم الله رزقا حسنا» ولا مصدرة بالسين وسوف خلافا لابن الطراوة قال لم يسمع زيد سيقوم وأصل هذا عنده المضارع لا يكون مستقبلا ألبتة بل حال وإن سمع يقوم غدا فمعناه ينوي القيام غدا والنية الآن حاصلة والمقيد بغير القيام قال ولهذا لا يجوز في كلامهم زيد سيقوم لأنه مستقبل فلا يتصور الإخبار به لعدم تحققه وقوله باطل لأن الإخبار يستدعي غلبة الظن لا التحقق وتأويله فاسد لأنه لا يتأتى في نحو «وما تدري نفس» الآية إذ لا يكون التقدير ماذا تنوي كسب غد ودعواه عدم السماع باطلة هذا النمر بن تولب يقول :

فلما رأته آمنا هان وجدها ... وقالت أبونا هكذا سوف يفعل

وفي البيت رد على تلميذه السهيلي وعليه حيث منعا أن يتقدم ما بعد السين وسوف عليهما وعندهما أنهما حرفا صدر الثاني قد يجب كون الخبر جملة وذلك في أماكن أوصلها بعض الفضلاء إلى ثمانية عشر منها خبر ضمير الشأن والقصة وخبر كان والمخصوص بالمدح إذا تقدم والمنصوب على الاختصاص فإنه يجب فيه أن يتقدم عليه اسم بمعناه وهو مبتدأ والمنصوب على الاختصاص معمول لأخص والجملة خبر عن ذلك الاسم وما في التعجب وطوبى في نحو طوبى للمؤمن فإنه يلزم الابتدائية والإخبار عنه بالجار والمجرور وهما في حكم الجملة وخبر المبتدأ الواقع بعد إذ نحو «إذ هما في الغار» وخبر المبتدأ الواقع بعد لو الشرطية نحو «ولو أنهم صبروا» (قوله على رأي) قال الزرقاني ظاهره أن هناك من يرى أنه ليس جامدا والخلاف الآتي بالنسبة إلى تحمل الجامد الضمير فهو غير هذا (قوله لكن لا بحسب القياس) قال الزرقاني الظاهر أن لا زائدة والمناسب إسقاطها وإسقاط لكن أيضا ليناسب الإضراب الذي بعده انتهى وفيه نظر ظاهر وكتب أيضا المثبت الإشعار والمنفي الدلالة على ذلك وهو ظاهر لأن صاحبنا بحسب الاستعمال غلب على صاحب الملك فليس معناه ما ذكر وإن كان مشعرا بذلك (قوله إذا أريد بأسد شجاع) قال اللقاني يعني أما إذا أريد بأسد حقيقته وأداة التشبيه محذوفة كما هو مذهب البيانيين فلا يكون من الإخبار بالمفرد الذي كلامنا فيه وإن تحمل الضمير الذي كان في المتعلق انتهى وقصده أن الجار والمجرور غير المفرد ووجهه تردده بين المفرد إن قدر متعلقه مفردا والجملة إن قدر فعلا ويشعر بأن الخبر حينئذ الجار والمجرور فلينظر هل الأمر كذلك ويظهر كما قال الشهاب القاسمي أنه ليس كذلك بل الخبر المفرد أعني لفظ أسد ولذا رفع ففي تحمله ضمير المتعلق نظر (قوله فيتحمل ضميره) قال اللقاني أي ضمير مبتدأ ذلك الخبر ولا يخفى أنه منتقض بنحو زيد عمرو ضاربه

الوصف المذكور فلا يكون الزيدان خبرا بل فاعل سد مسد الخبر وسلم الحد بعد ذلك للخبر بخلاف قول الناظم : • والخبر الجزء المتم الفائدة • فإنه يرد عليه فاعل الفعل وفاعل الوصف (وهو إما مفرد) وهو ما ليس جملة فيشمل المثنى والمجموع (وإما جملة) اسمية وفعلية وذكر ابن خروف في شرح الكتاب أن الخبر ينقسم إلى نيف وسبعين قسما كل منهما يخالف صاحبه في حكم ما وكلها ترجع إلى المفرد والجملة ولذلك اقتصر الناظم عليهما فقال • ومفردا يأتي ويأتي جمله • (والمفرد إما جامد) وهو ما لم يشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي كزيد فإنه لا يدل على معنى زاد المال زيادة وكأسد إذا أريد به شجاع على رأي فإنه وإن كان في الاستعمال مشعرا بمعنى الفعل لكن بمعنى فعل غير موافق له في المادة وهو شجع وكصاحب فإنه وإن كان مشعرا بمعنى صحب لكن لا بحسب القياس الاستعمالي بل بحسب القياس الأصلي وذلك المعزول بحسب الاستعمال فكل من زيد وأسد وصاحب عندهم من قبيل الجوامد (فلا يتحمل ضمير المبتدأ نحو هذا زيد) وهذا أسد وهذا صاحب فليس في شيء منها ضمير يعود على المبتدأ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والمفرد الجامد فارغ (إلا أن أول) الجامد (بالمشتق) فيتحمل ضمير المبتدأ (نحو زيد أسد إذا أريد به شجاع) عند جمهور البصريين فإن أريد به التشبيه على إضمار الكاف أو أنه نفس الأسد مبالغة فلا يتحمل ضمير المبتدأ عندهم وذهب الكسائي من الكوفيين والرماني من البصريين ومن وافقهما إلى أن الجامد يتحمل ضمير المبتدأ مطلقا سواء أول بمشتق أم لا (وإما مشتق) وهو ما أشعر بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر إلى القياس الاستعمالي كقائم فإنه دال على معنى قام وإذا أخبر به عن مبتدأ (فيتحمل ضميره) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

هو فإن الضمير الذي رفع بضاربه ليس لمبتدئه بل لمبتدأ الجملة أعني زيدا على أن مثال الموضح في الوصف الجاري على غير من هو له الضمير فيهما عائد على غير مبتدئه ألبتة اه وقد يقال الضمير في غير المصنف ضميره عائد على المبتدأ أعم من مبتدئه فلو لم يقيد بضمير ذلك المبتدأ كالنظم لسلم من الانتقاض وقال الدنوشري فإذا قلت زيد قائم هو كان تأكيدا لا فاعلا لكن أجاز سيبويه في مثله أن يكون توكيدا وأن يكون فاعلا كما نقله الدماميني (تنبيه) يستفاد من تحمله ضميره وجوب مطابقته له قال في الارتشاف والمبتدأ والخبر بالنسبة إلى التذكير والتأنيث إن كان المبتدأ هو الخبر من جهة المعنى فتجوز المخالفة بحسب اللفظ نحو الاسم كلمة وفاطمة هذا الرجل إذا كان اسمه فاطمة فإن كان غير صفة فالموافقة وقد يخالف إن كان التأنيث غير حقيقي كقوله * والعين بالإثمد الحاري مكحول * أي عضو أو شيء مكحول أو جامد فلا يكون إلا على التحقير نحو هذا الرجل امرأة أو على التكبير نحو هذه المرأة رجل وبالنسبة إلى الإفراد والجمع فإن كانا مفردي اللفظ والمعنى فالمطابقة نحو زيد قائم إلا إن كان المبتدأ ذا أجزاء فتجوز المخالفة حيث سمع نحو هذا الثوب أخلاق وهذه البرمة أعشار ولا يقاس عليه فيقال هذا الرجل أعضاء وإن كان منقسما إلى أعضائه وإن كان عكسه والخبر يقبل التثنية والجمع وهو جامد فلا يجوز إلا على نحو قولك هذا الرجل أسد فتقول الرجال رجل واحد تريد أنهم على قلب رجل واحد وعلى مذهب واحد أو مشتق فالمطابقة نحو الرجال قيام ولا يكون مفردا إلا بتقدير موصوف مفرد اللفظ دون المعنى وقيل إن أريد بالجمع كله جاز إفراد الخبر نحو وهن صديق أي وكل واحدة منهن صديق وإن لم يقبل تثنية ولا جمعا كأفعل التفضيل فإن كان بمن فهو من معنى الجمع أو مضافا إلى جامد اسم جمع جاز نحو هؤلاء أول حزب وأحسن قبيل أو غيره لم يجز أن تقول هؤلاء أول رجل بل أول الرجال أو إلى مشتق فيجيز بلا تأويل نحو هؤلاء أول طاعم ويجيز بتأويل حذف اسم جمع أي أول حزب طاعم أو على معنى الفعل (١٦١) أي أول من طعم وإن كان المبتدأ مفرد اللفظ مجموع المعنى والخبر صفة جاز أن يفرد نحو الجيش منهزم أو جامد فلا يفرد إلا بحسب القصد وإن كان مجموع اللفظ مفرد المعنى فحكمه حكم ما هو مفرد اللفظ والمعنى اه باختصار (قوله إلا أن رفع الظاهر) قال اللقاني ينتقض بنحو زيد ما قائم إلا هو إذا قدر هو مرفوعا بقائم لا مبتدأ أي بدلا من المبتدأ (قوله ويبرز الضمير الخ) قال الشهاب القاسمي ظاهره أن هذا الضمير فاعل لا توكيد الفاعل المستتر ونقل الحفيد عن الرضي أنه تأكيد ووجهه بحصول المقصود بالتأكيد (قوله إذا جرى الوصف على غير الخ) قال الشهاب القاسمي إن قيل الضمير الأصل فيه رجوعه للمضاف فلا لبس فيبطل قوله سواء ألبس الحال نحو غلام زيد ضاربه هو إلا أن يقال يحصل اللبس نظرا لجواز الرجوع للمضاف إليه قليلا اه وفيه نظر لأنه إنما جعل لبسا لمخالفته للمقصود من الكلام من أن الغلام مضروب لا ضارب والأصل المذكور مؤكد له لأنهم قالوا اللبس تبادر الذهن إلى غير المراد وإن أراد بيان أن اللبس لا يكون إلا بينه وبين فليس في قوله كون الأصل في الضمير ما ذكر ما يخالف ذلك لأن لفظ الأصل يشعر بجواز رجوع الضمير للمضاف إليه وإن كان لا يتبادر الذهن إليه (تنبيه) قضية كلام المصنف أن الفعل ليس كالوصف في هذا الحكم وذهب ابن مالك إلى أنه مثله على ما بيناه في حواشي الألفية ورأيت بخط المصنف في التذكرة وتلخيص القول في المسألة أن تعلم أن ما في أوائل الفعل المضارع من الزوائد الدالة على التكلم والخطاب والغيبة وما في أواخر الفعل الماضي من الضمائر المرفوعة الموضوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس مع الفعل الجاري على غير من هو له وذلك كقولك في المضارع زيد أكرمه أو تكرمه أو نكرمه وفي الماضي زيد أكرمته أو أكرمته أو أكرمناه وأما الوصف فإنه فاقد للأمرين جميعا فاحتيج فيه إلى الإبراز تقول زيد مكرمه أنا أو أنت أو نحن ولولا الإبراز لم يعلم من المكرم وذكر الخفاف في شرح الإيضاح ثلاثة أقوال في تعليل وجوب الإبراز أحدها الإلباس ورده بوجوب الإبراز عند البصريين في نحو زيد هند ضاربها هو وإن لم يكن الإلباس فلما وجد الحكم بدون العلة دل على كونها غير علة وأجاب بأن العلة في هذا النوع الطرد كالملاق مكرم ونحو العلة الثانية أن الوصف أصله أن لا يتحمل الضمير وأصله أن لا يجري على غير من هو له فإذا اجتمع كون المتحمل صفة وكونه جاريا على غير من

.. وإن * يشتق فهو ذو ضمير مستكن (نحو زيد قائم) والزيدان قائمان والزيدون قائمون وهند قائمة والهندان قائمتان والهندات قائمات فالخبر في ذلك كله متحمل لضمير مستتر عائد على المبتدأ والألف في قائمان والواو في قائمون حرفان دالان على التثنية والجمع كما في الرجلان والزيدون (إلا إن رفع) المشتق الاسم (الظاهر نحو زيد قائم أبوه) أو رفع الضمير البارز نحو زيد قائم أنت إليه فإنه لا يتحمل ضمير المبتدأ لأنه لا يرفع فاعلين (ويبرز الضمير المتحمل) بفتح الميم وينفصل (إذا جرى الوصف) الواقع خبرا (على) مبتدأ (غير من هو له) في المعنى (سواء ألبس) الحال (نحو غلام زيد ضاربه هو) فضاربه وصف في المعنى لزيد لأنه هو الضارب للغلام وذلك (إذا كانت الهاء) المفعولة (للغلام) لأنه المضروب وقد جرى الوصف وهو ضاربه على الغلام لفظا لأنه خبر عنه فلو لم يبرز الضمير المستتر في ضاربه لتوهم السامع أن الغلام بحسب ظاهر

هو له وجب الإبراز لئلا تقع المخالفة من وجهين وتضعف الصفة حينئذ عن التحمل للضمير والثالثة أن الأصل في قولك زيد هند ضاربها هو أن تقول زيد هند هو ضاربها لتجري الصفة على من هي له ولكنهم أخروا الضمير وجعلوه فاعلا وقدموا الوصف وجعلوه خبر الثيء بعد أن كان خبرا لغيره والتزموا هنا إبراز الضمير تنبيها على ذلك الأصل اه سقناه برمته لنفاسته وسيأتي في كلام الشارح في باب عطف النسق التصريح بأن الفعل إذا جرى على غير من هو له يجب إبراز الضمير (قوله واستغنى عن إبراز الضمير) قال الدنوشري يقتضي بظاهره جواز إبرازه حينئذ وليس كذلك كما لا يخفى لما صرح به الأشموني من امتناع الإبراز للإلباس والوصف حينئذ جار على من هو له اه قال شيخنا ابن قاسم ومن خطه نقلت وقد يشكل بأن الأصل أن يرجع الضمير للمضاف دون المضاف إليه (قوله أم لم يلبس) قال اللقاني ينبغي أن يخص بظهوره إذا لم يلبس عموم قوله ، وفي اختيار لا يجيء المنفصل ، اه وإنما يحتاج إلى التخصيص إذا لم يقل بظاهر كلام الرضي من أن البارز تأكيد (١٦٢) لمستتر (قوله لاحتمال أن يكون الخ) قال اللقاني فإن قلت يمكن تخريجه على أن ذرا منصوب

بيانون محذوفا مفسرا
بيانوها وإن كان مضافا .
قلت يمنع منه أن بانوها
ماض مجرد من أل فلا
يعمل فلا يفسر عاملا
لكن التحقيق أن بانوها
يحتمل فيه الضمير أن
يكون منصوبا على
المفعولية ومجرورا على
الإضافة لأن مذهب
سيبويه أن الصفة المقرونة
بأل أو المجردة منها إذا
وقعت مثناة أو مجموعة
واتصل بها ضمير وجب
تجريدها من النون وجاز
في الضمير بعدها الجر
والنصب نقله عنه الرضي
وأشار إليه الموضح في
باب الإضافة إذا تقرر
هذا فلا مانع من أن
الوصف في البيت يراد به

الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل ويكون ذرا منصوبا بيانون مفسرا بالمذكور والله أعلم اه وقال الشهاب القاسمي وقد يجاب بمنع أنه ماض بل هو للإطلاق فيعمل كما قاله الرضي (قوله والذرا) قال الدنوشري قال بعض شراح مقصورة ابن دريد الذرا يكتب بالألف عند البصريين لأن ألفه مبدلة من واو وعند الكوفيين بالياء لضم أوله اه ومثله رشو قور شاو كسوة وكسا (قوله نفس المبتدأ في المعنى) المراد بالنفس ذات الشيء قال اللقاني إن أراد به المفهوم فلا يصح لعدم الفائدة أو الخارج فكل خبر كذلك ليصح الحمل وقد يختار الثاني وقولك كل خبر كذلك ممنوع إذ الجملة في قولك زيد يقوم أبوه مضمونها إسناد القيام إلى الأب وهو غير زيد مفهوما وخارجا لكنها تؤول بمفرد صادق على المبتدأ أي قائم الأب اه ويدفع بأن المراد بكونها نفس المبتدأ أنها وقعت خبرا عن مفرد مدلوله جملة كما أشار إليه الناظم في شرح التسهيل (قوله فلا تحتاج لرابط) قال الدنوشري يفهم أن الرابط إذا وجد لا يضر وهو كذلك ولو قال فلا يكون لها رابط كان صوابا اه وقدم المصنف الجملة التي لا تحتاج إلى الرابط على ما تحتاج إليه عكس ما في النظم لأن الأولى أشبهت المفرد في عدم الاحتياج إلى الرابط (قوله وهي عينه في المعنى) قال الشهاب القاسمي فيه إشكال لأنه إن جعل الخبر مجموع معنى الجملة

الإسناد إليه هو الضارب لزيد وانقلب المعنى فوجب إبراز ضمير الفاعل دفعا لهذا اللبس فإن كانت الهاء لزيد فقد جرى الوصف على من هو له لفظا ومعنى واستغنى عن إبراز الضمير (أم لم يلبس) الحال (نحو غلام هند ضاربته هي) فتاء التأنيث في ضاربته تدل على أن الوصف في المعنى لهند وكان ينبغي أن لا يبرز ضميرها إلا أن البصري التزم الإبراز مطلقا طردا للباب وجرى على ذلك الناظم فقال:

وأبرزنه مطلقا حيث تلا * ما ليس معناه له محصلا

(والكوفي إنما يلتزم الإبراز عند الإلباس) خاصة (تمسكا بنحو قوله:

قومي ذرا المجد بانوها) وقد علمت * بكنه ذلك عدنان وقحطان

وجه التمسك به أن قومي مبتدأ أول وذرا المجد مبتدأ ثان وبانوها خبر ذرا المجد وذرا المجد وخبره خبر قومي والهاء عائدة على ذرا المجد والضمير العائد على قومي مستتر في بانوها فقد جرى الوصف وهو بانوها على ذرا المجد وهو في المعنى لقومي لأنهم البانون ولم يبرز الضمير المستتر في بانوها لأن اللبس مأمون فإن الذرا مبنية لا بانية ولو برز لقيل على اللغة الفصحى بانيها هم لأن حكم ضمير الجمع المنفصل كحكم جمعه الظاهر فيكون الوصف مفردا كالفعل إذا أسند إلى جمع وعلى لغة أكلوني البراغيث بانوها هم ولا حجة لهم في ذلك لاحتمال أن يكون ذرا المجد منصوبا بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير بانو ذرا المجد بانوها والذرا جمع ذروة وذروة الشيء أعلاه والمجد الكرم وبانون جمع بان اسم فاعل من بنى يبني والأصل بانيون أعل إعلال قاضون وحذفت النون للإضافة وقال العيني من البون بضم الباء وهو الفضل والمزية يقال بأنه يبونه ويبينه قاله الجوهري اه فإن أراد أنه جملة فعلية ماضوية فالضمير هو الواو في بانوها إذ ليس ثم فاعل غيره حتى يبرز وإن أراد الوصف من بان يبون أو يبين فقياسه بائن بهمزة بعد الألف بدلا من عين الفعل والجمع بائنون لا بانون (والجملة إما نفس المبتدإ في المعنى فلا تحتاج لرابط) يربطها بالمبتدإ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وإن تكن إياه معنى اكتفى * بها (نحو هو الله أحد إذا قدر هو ضمير شأن) فهو مبتدأ والله أحد جملة خبره وهي عينه في المعنى لأنها مفسرة له والمفسر عين المفسر أي الشأن الله أحد ولا

المبين في باب القضية ففيه أن الظاهر أن ذلك المجموع ليس هو الشأن وإنما الشأن مضمون الجملة الذي هو مفرد والظاهر في المثال أنه ليس الشأن مجموع الله ومعنى أحد والنسبة بينهما بل الوحدانية وإن جعل مضمون الجملة الذي هو مفرد فكل جملة كذلك لأن الخبر لا بد من اتحاده بالمبتدأ بحسب الذات ولا يتحد به كذلك إلا مضمون الجملة الذي هو مفرد فكيف تتجه هذه التفرقة ورأيت بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله في بعض المجاميع كلاما لا بأس بإيراده وإن كان فيه طول فإن فيه طائلا ونصه قول القاضي في سورة الإخلاص لأنها هي هو يعني به أن الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن لما كانت عينه لا تحتاج إلى رابط كما قال هو وغيره . أقول يمكن أن يقال على وجه لتشحيذ الأذهان إن أريد أنها عينه بحسب المفهوم لأجل الإفادة والإيجاد بحسب الماصدق مع التغاير في المفهوم كما هو شأن سائر الموضوعات مع محمولاتها فقد يقال إنه مشكل أيضا إذ ماصدق ضمير الشأن أعم من الله أحد والخاص لا يحمل على العام في القضايا الكلية ودعوى الجزئية في هذا المقام يلوح عنها تصريحهم بأن ضمير الشأن لا يخلو عن إبهام وبعبارة أخرى وهي أن ما صدق ضمير الشأن مفرد وماصدق ضمير الجملة مركب ولا شيء من المفرد بمركب . فإن قلت يلزم هذا التقرير أن لا تقع الجملة مطلقا خبرا عن المبتدأ أصلا واللازم باطل فكذا الملزوم . قلت نعم كان القياس كذلك ولذلك تراهم يؤولون الجملة الواقعة خبرا بمفرد صادق على المبتدأ ليصح وقوعها خبرا . فإن قلت فليكن الأمر كذلك في الجملة الواقعة خبرا عن ضمير الشأن . قلت قد صرحوا بأنها مؤولة بالمفرد وإن كانت في موقعه فلا بد من تحرير المقام للأفاضل الكرام هذا وما عندكم في الهامش على هذا المحل من الإشكال فقد تأملته مع عنايته من بعض التأمل فوجدته كلاما مزخرفا لا طائل تحته بحسبه الظمآن ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئا أما أولا فلما أفدتموه في مجلس المفاوضة من أن الجملة وهي الله أحد خبر ضمير الشأن فاللازم على تقديره أن تكون الصفة عين ضمير الشأن ولا محذور فيه ولا يلزم أن تكون صفة الله عين ذاته والأشاعرة لا يقولون به ولا أن يقال في ذاته إنها ممكنة بمقتضى الصفة كما قيل به في

يكون ضمير الشأن الحاضر وإنما يكون ضمير غيبة مفسرا بجملة بعده خبرية مصرح بجزأيها فإن كان بلفظ التذكير سمي ضمير الشأن وإن كان بلفظ التأنيث سمي ضمير قصة وقد يسمى بهما وأما إذا قدر هو ضمير المسؤول عنه فخبره مفرد وهو الله واحد خبر بعد خبر أو بدل (ونحو فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا) إذا قدر هي ضمير قصة فهي مبتدأ وشاخصة خبر مقدم وأبصار الذين كفروا مبتدأ مؤخر وجملة أبصار الذين كفروا شاخصة في موضع رفع خبر هي وعينها في المعنى أي فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة فلا تحتاج إلى رابط وأما إن قدر هي ضمير الأبصار كما قال الفراء أو عماد وتقدم مع الخبر على المبتدأ والأصل فإذا أبصار الذين كفروا هي شاخصة كما قال الكسائي فالخبر مفرد (ومنه) قول الناظم (نطق الله

الصفات كما ادعاه ذلك المحشي وكأنه فهم أن ضمير الشأن راجع إلى الله سبحانه أو أن المراد من الشأن صفة الله سبحانه وألزم القاضي ما لا يلزمه وأما ثانيا فيقول هذا العبد الضعيف لو سلمنا أن الضمير يرجع إلى الله سبحانه أو أن المراد من الشأن صفة الله سبحانه لا يلزم ما ذكره ذلك المحشي بوجه أصلا وبيانه أن دعوى القاضي رحمه الله إنما هو العينية بحسب الماصدق لما علمته مما سبق ولن يلزم من العينية بحسب الماصدق أن تكون صفته تعالى عين ذاته كما ألزمه ذلك المحشي ألا ترى أن كلا من الأشاعرة والمعتزلة يعترفون بصحة الحمل في قولنا الله سميع الله بصير ومعلوم عندهم أن المبتدأ والخبر متحدان بحسب الماصدق مع اعترافهم أجمعين بصحة هذا الحمل اللازم له الاتحاد في الماصدق بقول الأشاعرة أن الصفة ليست عين الذات الجليلة وبقول المعتزلة بالعينية على وجه بينه المحققون لا محذور فيه عند مزيد التأمل إلا أن قول الأشاعرة هو الظاهر فينبغي المصير إليه والتعويل عليه وبهذا التحرير ظهر لك كل الظهور أنه لا يلزم من دعوى العينية بحسب الماصدق أن تكون الصفة عين الذات كما ادعاه ذلك المحشي بل هذه الدعوى تجامع قول الأشاعرة أن الصفة ليست عين الذات ولا غيرها وتجامع قول المعتزلة أنها عينها هذا ما ظهر في ساعة من الليل لهذا الفهم السقيم مع الاشتغال بهم العيال وقد كتبنا لمولانا موسى أفندي بعد أن أوقفنا على نسخة اشتراها من مكة المشرفة وعليها كتابة في هذا المحل (تنبيه) من أمثلة وقوع الخبر جملة هي نفس المبتدأ في المعنى ما جاء في ذكر الاعتدال أحق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد فأحق ما قال العبد مبتدأ وخبره لا مانع لما أعطيت مع ما بعده ولا ضمير فيه وقوله وكلنا لك عبد معترض بين المبتدأ وخبره (قوله وأما إذا قدر الخ) قال الزرقاني قال المكي ويحتمل أن يكون هو عائدا على المسؤول عنه لأنه قيل له صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت فهو مبتدأ والله خبره وأحد خبر بعد خبر وأجاز الزمخشري أن يكون أحد بدلا من الله أو خبر مبتدأ محذوف أي هو أحد وأجاز أبو البقاء أن يكون الله بدلا من هو وأحد خبر هو (قوله إذا قدر هي ضمير قصة الخ) قال الزرقاني على هذا في كلام المصنف حذف من الثاني لدلالة الأول ولا يجوز ارتفاع أبصار بشاخصة لأن ضمير القصة يلزم بعده جملة ويجوز على مذهب الكوفيين اه من حاشية المكي وقال الثاني لم يقل إذا

قدر هى ضمير القصة لأن ذلك متعين إذ جملة عائدا على ما فى الذهن وأبصار بدلا أو عطف بيان يستلزم الفصل بين التابع ومتبوعه بأجنبي من التابع اه ومراده بالأجنبي شاخصة الذى هو خبر هى على هذا التقدير فإن كان كذلك فانظر مع كون الخبر معمولا للمبتدأ فلا يكون أجنبيا ثم إنه لا يلزم من عدم جواز جعلها عائدا على ما فى الذهن الخ تعين كون الضمير للقصة لما قرره الشارح وغيره فتأمل وقال الدنوشرى إنما لم يقيد المصنف بقوله إذا قدر هى ضمير القصة احترازا عن الإعرابين اللذين نقلهما الشارح لأن كون هى عمادا يلزم عليه وقوع الفصل بين معرفة ونكرة لا تشبهها اللهم إلا أن يقال إن من أعرب ذلك كذلك لا يشترط ما ذكر وكون هى ضمير الأبصار خلاف الظاهر وعليه فشاخصة خبر هى وأبصار الذين كفروا مبتدأ والجملة قبله خبره والتقدير فإذا أبصار الذين كفروا هى شاخصة نظير قوله هند هى قائمة تأمل (قوله قاله الدماميني والمرادى) قاله المصنف أيضا فى المغنى فى بحث الجمل التى لا محل لها من الإعراب فالأولى نقله عنه (قوله فلا بد من احتوائها الخ) من احتوائها خبر لا وليس متعلقا بقوله بد وإن أوهمه ذلك فى الظاهر وإلا لكان مضارعا للمضاف فيجب تنوينه نحو لا حافظا القرآن عندك وكل مصدر متعد بحرف الجر يجوز أن يجعل المجرور خبرا عنه مثبتا كان أو منفيا (قوله وهو إما ضميره) قال الهندى إنما اكتفى فى الجملة الواقعة خبرا بالضمير ولم يربطوها بالواو بخلاف الجملة الواقعة حالا لأن الحال تجىء بعد تمام الكلام فاحتيج فى الأكثر إلى فصل رابط بخلاف الخبر فإنه ركن الكلام فلا يحتاج إلى فصل رابط اه وهذا يقتضى أن الواو أقوى فى الربط وفيه خلاف بيناه فى حاشيتنا على المختصر فى التذنيب ثم إن ما ذكره إنما يفيد عدم اشتراط الربط بالواو لا عدم الربط بها فتدبر وقال الحفيد لقائل أن يقول ما الحكمة فى جعل الرابط للجملة الواقعة خبرا بما هى خبر عنه أعم من رابط جملة الصلة بالموصول وكذا من الجملة الواقعة حالا أو صفة وأجيب بأنه لما كان الإخبار بالجملة أكثر من الوصف والوصل والحال ناسب أن يكون رابطها أعم من رابط كل لأن الشىء إذا كثر فى الكلام ناسب أن يأتى على أنحاء مختلفة اه ولا يخفى ما فيه فإن دعوى الكثرة فى الخبر دونها مما لا دليل عليه ثم إن الأشياء التى لا تحتاج إلى رابط أحد عشر كما فى المغنى وحالها مختلف فى الربط ولعل المرجع السماع وقد بسطنا ذلك فى حاشية الألفية فى بحث الحال (قوله وهو إما مجرور أو منصوب) قال بعض الفضلاء أفهم أنه لا يكون مرفوعا وليس كذلك قال الموضح فى المغنى الضمير هو الأصل ولذلك يربط به مذكورا ومحذوفا مرفوعا نحو أن هذان لساحران إذا قدر لهما ساحران اه ولعله إنما خص المجرور والمنصوب تبعا للموضح فى المتن وإلا فكما يكون منصوبا ومجرورا يكون مرفوعا اه وهذا لا يدفع الاعتراض عن الشارح لأنه كان عليه أن يتمم بالمرفوع (قوله نحو السمن الخ) قال بعض الأفاضل البر الكر بستين أى الكر منه والفرق بينهما أن منه حال من الضمير المستكن فى بستين ومنه هنا صفة كما ذكره الشارح * فإن قلت لم لا يكون صفة الكر كما كان صفة لمنوان. قلت عملا بالقاعدة من أن الجار والمجرور عند أهل العربية من قبيل النكرات. والكر معرفة بالألف واللام فلا يكون منه صفة ولا كذلك منوان لأنه نكرة فجاز وصفه * فإن قيل إنما ذهبوا إلى تنكيرهما نظرا إلى عاملهما وأنهم يقدرونه باستقر أو مستقرا فهلا قدر بالمستقر ليكون معرفة قيل المستقر معناه الذى استقر فيفضى هذا التقدير إلى حذف الموصول وإبقاء صلته وهذا غير جائز عند البصريين فأما قياس الكوفيين المجوزين لذلك فلا نمنعه فاعرفه ويجوز أن يكون منه متعلقا بستين تعلق المفعولية هذا ملخص ما فى شرح الفصول كما قاله شيخنا العلامة الغنيمى لنفعه الله بغفرانه ودعوى أن أل فى المستقر موصولة مخالف لما مر عن السعد من أن أل الداخلة على الوصف المراد به الثبوت التعريف ولا شك أن الوصف هنا للثبوت كما نبهوا على ذلك فى حواشى المطول عند قول التلخيص فالفصاحة فى المفرد

حسبي) فمنطلق مبتدأ والله حسبي مبتدأ وخبر والجملة خبر المنطلق وهى نفسه فى المعنى (لأن المراد بالنطق المنطوق به) والمنطوق به هو الله حسبي فلا يحتاج إلى رابط والتحقيق أن مثل هذا ليس من الأخبار بالجملة بل بالمفرد على إرادة اللفظ كما فى عكسه نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة قاله الدماميني والمرادى (وأما غيره) أى غير المبتدأ فى المعنى (فلا بد من احتوائها على معنى المبتدأ الذى هى مسوقة له) وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم . . . . وبأتى جمله * حاوية معنى الذى سيقت له (وذلك بأن تشتمل على اسم بمعناه) أى بمعنى المبتدأ (وهو) أى الاسم المشتملة عليه الجملة (إما ضميره) أى ضمير المبتدأ حال كون الضمير (مذكورا) وهو الأصل (نحو زيد قام أبوه) فجملة قام أبوه خبر عن زيد والرابط بينهما الهاء (أو مقدرا) وهو إما مجرور أو منصوب فالأول (نحو السمن منوان بدرهم) فالسمن مبتدأ أول ومنوان مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المحذوف (أى منوان منه) وبدرهم خبر المبتدأ الثانى وهو وخبره خبر المبتدأ الأول والرابط بينهما الضمير المجرور بمن المقدرة (و) الثانى نحو (قراءة ابن عامر وكل وعد الله

(قوله في سورة الحديد) أما في سورة النساء فقرأ بالنصب كالجماعة لأن قبله جملة فعلية وهي «فضل الله المجاهدين» فساوى بين الجملتين في الفعلية بل بين الجمل لأن بعده «وفضل الله المجاهدين» وهذا مما أغفلوه أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة قاله في المغني (قوله فكل مبتدأ) قال الدماميني وحذف الضمير في مثل ذلك أعني ما كان المبتدأ فيه كلمة كل متنازع فيه فحكى ابن مالك الإجماع عليه ونقل غيره أن مذهب البصريين المنع ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الأدب ابن أبي الربيع فقال جائز في الشعر وفي قليل من الكلام (قوله من الفعل والفاعل والمفعول) الجملة الفعل مع الفاعل فقط (قوله لا تابعا) إنما قال تابعا ليشمل البدل وعطف البيان والنعت على ما سيأتي (قوله مضاف إليها) قال الدنوشري الأولى مضاف إليه (قوله وخص ابن الحاج الخ) يشكل عليه ولباس التقوى ذلك خير (قوله أو ضمير محذوف) أي منهم كذا في المغني قال الدماميني فيه نظر لأن الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة لا ينقسمون إلى مصلحين وغير مصلحين حتى يقال «إنا لا نضيع أجر المصلحين منهم» إلا أن تجعل من المقدرة بيانية لا تبعيضية (قوله أو تشتمل الجملة على اسم بلفظه) قال الدنوشري قال في المغني والثالث إعادة المبتدإ بلفظه وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو «الحاقة ما الحاقة» و«أصحاب اليمين ما أصحاب اليمين» قال :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء ... نغص الموت ذا الغنى والفقيرا

قال الدماميني أقول موضع الظاهر موضع المضمر في معرض التفخيم والتعظيم جائز قياسا وفي غيره يجوز عند سيبويه في الشعر بشرط أن يكون بلفظ الأول نحو زيد قام أبو طاهر إذا كان أبو طاهر كنية زيد كذا في عباب اللباب والتنغيص التكدير يقال نغص الله عليه العيش تنغيصا أي كدره ويروى يسبق مكان يغيبه

الحسنى) برفع كل في سورة الحديد فكل مبتدأ وجملة «وعد الله الحسنى» من الفعل والفاعل والمفعول خبر المبتدإ والرابط بينهما الضمير المقدر المنصوب بوعد على أنه مفعوله الأول (أي وعده) الله (أو إشارة إليه) أي إلى المبتدإ (نحو ولباس التقوى ذلك خير إذا قدر ذلك مبتدأ ثانيا لا تابعا للباس) فلباس مبتدأ والتقوى مضاف إليها وذلك مبتدأ ثان وخير خبره وهو وخبره خبر الأول والرابط بينهما الإشارة إلى المبتدإ وخص ابن الحاج المسئلة بكون المبتدأ موصولا أو موصوفا والإشارة للبعيد ورد بقوله تعالى «إن السمع والبصر» الآية أما إذا قدر ذلك تابعا للباس على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه لا نعت خلافا للفارسي ومن تبعه لأن النعت لا يكون أعرف من المنعوت كما قال الحوفي فالخبر حينئذ مفرد (قال الأخفش أو غيرهما) أي غير الضمير والإشارة وهو إعادة المبتدإ بمعناه (نحو والذين يمسكون بالكتاب الآية) وتمامها «وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين» فالذين مبتدأ وجملة «يمسكون بالكتاب» صلة الذين وجملة «وأقاموا الصلاة» معطوفة على الصلة وجملة «إنا لا نضيع أجر المصلحين» خبر المبتدإ والرابط بينهما إعادة المبتدإ بمعناه لأن المصلحين هم الذين يمسكون بالكتاب في المعنى ورد بمنع كون الذين مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على «الذين يتقون» من قوله «والدار الآخرة خير للذين يتقون» وإن سلم فالرابط العموم لأن المصلحين أعم من المذكورين أو ضمير محذوف أي منهم أو الخبر محذوف والجملة قبله دليله والتقدير مأجورون قاله في المغني (أو) تشتمل الجملة (على اسم بلفظه) أي بلفظ المبتدإ (ومعناه نحو الحاقة ما الحاقة) فالحاقة الأولى مبتدأ وما اسم استفهام مبتدأ ثان والحاقة الأخيرة خبر ما الاستفهامية وما وخبرها خبر الحاقة الأولى والرابط بينهما إعادة المبتدإ بلفظه ومعناه (أو) تشتمل الجملة (على اسم أعم منه) أي من المبتدإ (نحو زيد نعم الرجل) فزيد مبتدأ ونعم الرجل خبره والرابط بينهما العموم الذي في الرجل الشامل لزيد (و) نحو (قوله) وهو الرماح بن ميادة :

ألا ليت شعري هل إلى أم معمر ... سبيل (فأما الصبر عنها فلا صبرا)

فالصبر مبتدأ وعنها متعلق به ولا نافية وصبر اسمها مبني معها على الفتح والخبر محذوف تقديره لي وجملة لا صبر لي خبر المبتدإ والرابط بينهما العموم الذي في اسم لا لأن النكرة المنفية تفيد العموم والمطرد من هذه الروابط هو الضمير لا غير أما الإشارة فلأنه لا يقال زيد قام هذا والزيدون خرج أولئك وأما إعادة المبتدإ بمعناه فقد تقدم رده وأما إعادة المبتدإ بلفظه ومعناه فقد نص سيبويه على ضعفه وهو مخصوص بمواضع

(قوله نحو زيد نعم الرجل) قال الدنوشري ظاهره أن العموم جاء من قبل أن الألف واللام للاستغراق قال ابن الحاجب وهذا غلط لأنا نقطع أن المتكلم بقوله نعم العبد صهيب لم يقصد مدح جميع من في العالم وإنما قصد مدح هذا الفاعل المذكور فجعله للعموم غلط وفي اللباب أن خبر المبتدإ إذا كان جملة يشتمل على جنس يندرج فيه هو لم يحتج إلى ضمير نحو زيد نعم الرجل قال صاحب العباب فإن اللام في الرجل لما كان للجنس كما قيل وإن لم يكن على سبيل الاستغراق والجنس يشتمل على أفراده كان الرجل مشتملا على زيد وغيره فجرى اشتماله عليه مجرى الذكر اللفظي دماميني (قوله فلأنه لا يقال زيد قام هذا الخ) أي فلا بد فيها من مراعاة معنى صحيح وهذا نظير ما سيأتي في مسوغات الابتداء بالنكرة حيث قيدوها بمثل ذلك إلا أن سياق كلام الشارح هنا يدل على ضعف الربط بما عدا الضمير ولو سلك منهج المسوغات لقال ولا بد في غير الربط بالضمير من مراعاة معنى صحيح وإلا ورد على الربط بالإشارة كذا وكذا ثم الربط في إعادة المبتدإ بلفظه ومعناه ضعيف لشيء آخر كما تقرر (قوله فقد تقدم رده) قال بعض الفضلاء إن أراد بالرد قوله المتقدم ورد بمنع كون الذين مبتدأ فهذا

ليس رد الكون العائد إعادة المبتدأ بمعناه وإنما هو رد لكون الذين مبتدأ وهذا الرد أخذه من المغني لكن ذاك قال واستدل أبو الحسن بالآية ثم قال وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ فحسن هناك الرد لأنه جعل الآية دليلا وقد احتملت فبطلت الدلالة وأما هنا فساقها مساق الشاهد فلا تبطل بالاحتمال وإن أراد الشارح ردا غير هذا فلم يتقدم له شيء غيره . (فصل) (قوله ويقع الخبر ظرفا) قال الدنوشري قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت يتحصل من كلام المغني ما قرره شيخنا ص غير مرة أن الظرف

أحدهما أما العبيد فذو عبيد وثانيهما حيث قصد التهويل والتعظيم نحو الحاقة ما الحاقة قاله الشاطبي وأما العموم فلأنه لا يجوز زيد مات الناس وزيد نعم الرجال وهند نعمت النساء. وأما فأما الصبر عنها فلا صبرا فمن باب أما العبيد فذو عبيد فهو من تكرار المبتدأ بلفظه ومعناه وليس العموم فيه مرادا إذ المراد أنه لا صبر له عنها لا أنه لا صبر له عن كل شيء. قاله في المغني.

(فصل) (ويقع الخبر ظرفا نحو والركب أسفل منكم ومجرورا نحو الحمد لله) وشرطهما أن يكونا تامين كما مثل فلا يجوز زيد مكانا ولا زيد بك لعدم الفائدة ويتعلقان بمحذوف وجوبا ثم قيل الخبر نفس الظرف والمجرور وحدهما والمصحح لذلك تضمنهما معنى صادقا على المبتدأ وقيل هما ومتعلقهما والمتعلق جزء من الخبر واختاره الرضي والسيد عبد الله (والصحيح) عند الموضح تبعا لطائفة (أن الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف) لاهما ولا مع متعلقهما واختلف في تقديره فقال الأخفش والفارسي والزمخشري تقديره كان أو استقر وحجتهم أن المحذوف هو العامل النصب في لفظ الظرف وعل المجرور والأصل في العامل أن يكون فعلا (و) الصحيح عند جمهور البصريين (أن تقديره كائن أو مستقر لا كان أو استقر) وحجتهم أن المحذوف هو الخبر في الحقيقة والأصل في الخبر أن يكون اسما مفردا وكل من الفريقين استند إلى أصل صحيح ورجح الاسم بوقوع الظرف والمجرور في موضع لا يصلح للفعل نحو أما في الدار فزيد إذا لهم مكر في آياتنا لأن أما لا تفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه ولأن إذا الفجائية لا تليها الأفعال على الأصح وقال الموضح في المغني والحق عندي أنه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى انتهى وإليه يرشد قول الناظم:

وأخبروا بظرف أو بحرف جر ... ناوين معنى كائن أو استقر

وذهب الكوفيون وابنا طاهر وخروف إلى أنه لا تقدير ثم اختلفوا فقال ابنا طاهر وخروف الناصب لهما المبتدأ وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه نحو زيد أخوك وينصبه إذا كان غيره نحو زيد عندك وقال الكوفيون الناصب لهما معنوي وهو كونهما مخالفين للمبتدأ قال في المغني ولا معمول على هذين القولين (و) على القول بأن لهما متعلقا محذوفا فالصحيح (أن الضمير الذي كان فيه انتقل منه إلى الظرف والمجرور) وسكن فيهما (كقوله) وهو جميل بن عبد الله:

فإن يك جثماني بأرض سواكم ... (فإن فؤادي عندك الدهر أجمع)

ووجه الدلالة منه أن أجمع مرفوع لا يصلح أن يكون توكيدا لفؤادي ولا للدهر لأنهما منصوبان ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لأن التوكيد والحذف متنافيان ولا لاسم إن على محله من الرفع على الابتداء لأن الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ وإذا بطلت هذه الأقسام تعين أن يكون توكيدا للضمير المنتقل إلى الظرف وهو المطلوب ولا يشكل بالفصل بالأجنبي وهو الدهر فإنه جائز في الضرورة وقيل لا ضمير في الظرف والمجرور مطلقا تقدم أو تأخر وأن الضمير حذف مع المتعلق وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر عن المبتدأ أما إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه واستدل

والمجرور لا يحكم عليه بأنه خبر إلا إذا كان المتعلق عاما فإن كان خاصا فهو الخبر حذف أو ذكر وعلى هذا فيخص قوله هنا فصل ويقع الخبر الخ والصاد في خطه إشارة إلى الشيخ ناصر الدين والصفوي رحمهم الله (قوله والركب أسفل منكم) قال اللقاني أي في مكان أسفل من مكانكم فهو أفعل تفضيل بدليل من وصف المكان ثم أقيم مقامه انتهى (قوله ومجرورا) قال الدنوشري ظاهر كلامه أن الخبر هو المجرور وحده وليس كذلك وقد صرح السيد في حاشية الكشاف عند قوله تعالى «أنعمت عليهم» بأن الظرف المستقر محكوم لمجموعه بأنه في محل رفع بخلاف اللغو فإنه إنما يحكم بالنصب في نحو أنعمت عليهم وبالرفع في نحو مر بزيد المجرور فقط (قوله وشرطهما أن يكونا تامين) قد يقال ترك المصنف كالناظم هذا الشرط للعلم به من قوله السابق « والخبر الجزء المتم الفائده » وفيما سيأتي من قولهما لا يخبر باسم الزمان عن العين والتامان ما يفيدان بدون ملاحظة المتعلق والحاصل أن الناقصين ما تعلقا بخاص لم يقم عليه قرينة أخذا من كلام الشارح المفيد لجواز الإخبار بالناقص مع القرينة لوجود الفائدة (قوله لأن التوكيد والحذف متنافيان) فيه نظر كما عرفته مما مر في باب الموصول (قوله لأن الطالب للمحل الخ) قال اللقاني لقائل أن يقول يجوز أن يكون تأكيدا لفؤادي على محله من الرفع بالابتداء، وقد حصل الشرط وهو المجيء بعد الخبر إذ العطف وغيره سواء كما في الرضي

(قوله ويخبر بالمكان الخ) قال الدنوشري وإذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا فإن كان غير متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وإن كان متصرفا وهو نكرة فالرفع أرجح نحو أنت مني مكان قريب ودارك مني يمين وشمال هو باق على الظرف عند البصريين والمضاف محذوف إما من المبتدأ أي مكانك مني مكان قريب أو من الخبر أي أنت مني ذو مكان قريب وإن كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك انتهى من الرضي (قوله ولا يخبر بالزمان إلا عن أسماء المعاني) قال الدنوشري قال الرضي ويكون ظرف الزمان خبرا عن اسم المعنى مطلقا بشرط حدوثه ثم ينظر فإن استغرق ذلك المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر إذا كان السير في أكثره لأنه باستغراقه كأنه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم أو يوما خلافا للكوفيين ثم قال وإن كان الزمان معرفة عن الصوم نحو يوم الجمعة لم يكن إلا الرفع غالبا كما في الأول عند البصريين ثم قال فإن وقع الفعل لا في أكثر الزمان سواء كان الزمان معرفا أو منكرا فالأغلب نصبه أو جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما أو في يوم والسير يوم الجمعة أو في يوم الجمعة وأما قوله الحج أشهر معلومات فجاز تأكيدا من الحج حتى كأن أفعال الحج مستغرقة لجميع الأشهر انتهى وفيه بعض اختصار لكلام الرضي وقد نقله اللقاني وقال انتهى ما أردناه من كلامه وأطال ذيل الكلام في هذه المسئلة لما يشتمل على فوائد فعليك بمطالعته (تنبيه) قال المصنف في حواشي ابن الناظم كالخبر الحال والصفة قال أبو البقاء والبدل ورد بذلك إعراب الزمخشري إذ في إذ انتبذت بدلا من مريم وليس بشيء إذ لا تلازم بين صحة الخبرية وصحة البدلية تقول سرق زيد ثوبه قميص ولا يجوز زيد ثوبه انتهى ومراده بدلية الاشتمال ونحوها لا كل من كل لأنها تلازم الخبرية فتدبر (قوله فلا فائدة في الإخبار الخ) لا يجب بناء على اعتبار الفائدة الجديدة بل يجوز أن يكون مبنيا على اعتبار الوضعية لجواز أن يعتبر في الوضعية أن يكون باعتبار المظنة بأن يكون الحكم مظنة أن يجهل وأن يسأل عنه وتقصد إفادته واستفادته والذوات التي لا تتجدد كذوات الآدميين لكونها معلومة الوجود في سائر أزمنة وجودها ليس من شأنها أن تجهل في شيء من الأزمنة الخاصة ولا أن يسئل عن وجودها في ذلك الزمان ولا أن تقصد إفادته واستفادته بخلاف ما يتجدد كالورد وبخلاف ذلك باعتبار الأمكنة لأن وجودها يعم الأزمنة ولا يعم الأمكنة فلذا أفاد الإخبار بالأمكنة دون الأزمنة (قوله فإن حصلت فائدة) قال اللقاني أن الرضي جعل العين المخبر عنها بالزمان نوعين نوعا يشبه المعنى في تجدده وقتا دون وقت ونوعا يقطع فيه بتقدير المضاف فالأول كالورد والثاني كقولهم اليوم خمر وقضيته أن الأول لا ضرورة فيه إلى تقدير مضاف وهذا هو التحقيق فليتأمل (قوله والزمان خاصا) قال الدنوشري وجهه أن المعلوم للذات مطلق الزمان لا زمان مخصوص فالمخصوص مجهول فيفيد الإخبار من خط ابن قاسم رحمه الله تعالى (قوله نحن في شهر كذا) قال الدنوشري لو قيل نحن شهر كذا أو يوم كذا أو عام كذا بدون في هل يجوز أو لا فيه تردد انتهى أقول قد تعرض المصنف في الحواشي لهذه المسئلة فانظر حاشيتنا على الألفية وفي الارتشاف وذهب الجمهور إلى أنه لا يقع ظرف الزمان خبرا عن الجثة من غير تفصيل سواء كان الظرف منصوبا أم كان مجرورا بفي ثم قال وإذا وصفت الظرف ثم جررته بفي جاز وقوعه خبر الجثة نحو نحن في يوم طيب ونحن في يوم صائف انتهى ويستفاد منه أنه عند الوصف والجر بفي لا يشترط كون المبتدأ عاما وكلام الشارح يوهم خلافه ووجه الجواز في هذه حصول الفائدة بالوصف والظاهر وجه اشتراط الجر بفي (قوله لصلاحيته في نفسه الخ) بهذا يندفع قول اللقاني أن كون المبتدأ هنا عاما لا يظهر له معنى موجه ولا مستند له في كلام الأئمة والمعول عليه ما في الرضي انتهى وسبقه

على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد وأن يعطف عليه وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر انتهى ولك أن تقول إنما امتنع جواز الإتباع للفصل بالأجنبي ولا يلزم منه عدم وجود المتبوع فلا يتم التقريب (ويخبر) بالمكان عن أسمائها لذوات والمعاني نحو زيد خلفك والخير أمامك ولا يخبر (بالزمان) إلا (عن أسماء المعاني) إذا كان الحديث غير مستمر (نحو الصوم اليوم والسفر غدا) فإن كان الحدث مستمرا امتنع الإخبار به عنه فلا يقال طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة (ولا) يخبر بالزمان (عن أسماء الذوات نحو زيد اليوم) والفرق أن الأحداث أفعال وحركات وغيرهما فلا بد لكل حدث من زمان يختص به بخلاف الذوات فإن نسبتها إلى جميع الأزمنة على سواء فلا فائدة في الإخبار بالزمان عنها (فإن حصلت فائدة جاز) الإخبار بالزمان عن أسماء الذوات وتحصل الفائدة (كأن يكون المبتدأ عاما والزمان خاصا) إما بالإضافة (نحو نحن في شهر كذا) فنحن مبتدأ وهو عام لصلاحيته في نفسه لكل متكلم إذ لا يختص بمتكلم دون آخر وفي شهر كذا خبر وهو خاص بالمضاف إليه وإما بالوصف نحو نحن في زمان طيب (وأما نحو الورد في أيار) بفتح الهمزة وتشديد الياء آخر الحروف والمنع من الصرف للعلمية والعجمة لأنه شهر رومي (واليوم خمر والليلة الهلال) بنصب اليوم الليلة (ف) التأويل فيها واجب بتقدير

لذلك الدماميني فقال فلا أدرى كيف يصح التمثيل بنحن لاسم العين العام ولم يتضح لى المراد بذلك إلى الآن انتهى ولا يخفى أن مثل نحن أنا لصلاحيته لكل متكلم وأما قول المصنف فى الجامع إلا فى نحو الرطب فى تموز ونحن فى شهر كذا وأنا فى يوم طيب انتهى فإشارة إلى مسئلة الوصف المتقدمة من الارتفاق خلافا لمن توهم أن بينهما فرقا وحرف قوله إنا وضبطه بكسر الهمزة وتشديد النون ليكون الضمير كنحن ﴿فصل﴾ (قوله والحكم على المجهول لا يفيد) رأيت بخط المصنف فى الحواشى مانصه حق المبتدأ أن يكون معلوما لأن الحكم على المجهول بعيد عن التحصيل والخبر أن يكون مجهولا لأن الحكم بالمعلوم سعى فى تحصيل الحاصل انتهى وفيه أنه يكفى فى عدم تحصيل الحاصل جهل الانتساب ولذا أفاد التركيب الذى فيه المبتدأ والخبر معرفتان إذا جهل الانتساب فتدبر (قوله كأن يخبر عنها الخ) لا يخفى أن الخبر والحال أخوان وسيأتى أن الحال يقع صاحبها نكرة على قلة ولم يتعرض المصنف والشارح لمثله هنا ومن وقوع المبتدأ نكرة من غير مسوّغ مذ ومنذ إذا وقعا مبتدأين كما سيأتى فى حروف الجر فاحفظه (قوله بما يصلح الخ) قال الدنوشرى متعلق بقوله مختص وهو مخرج (١٦٨) لنحو عند رجل درهم كما هو فى كلامهما لكنه مخرج لنحو فى الدار رجل إذ المجرور ليس مختصا بما يصلح للإخبار كما هو واضح ويمكن أن يجاب بأنه إذا اكتفى بالمختص بما ذكر فلأن يكتفى بالذى يصلح الإخبار عنه أولى وقوله نعت لمختص مبنى على صحة وصف الوصف فإن لم يقل به كان هو صفة للموصوف بقوله مختص وقوله أو عطف بيان عليه قد يرد بأن عطف البيان لا يكون فى المشتقات ولا شك أن لفظ مجرور مشتق انتهى ومما ينبغى التنبه له أن الشارح أشار بما صنعه إلى إصلاح عبارة المصنف لأنها تقتضى إجازة عند رجل درهم إذ الظرف مختص لتوهم أن الإضافة إلى النكرة تفيد التخصيص حتى قيل الصواب قول المغنى كأن يخبر عنها بظرف أو مجرور يصلح كل منهما للإخبار عنه (قوله والتحقيق الخ) قال الدنوشرى قد يقال لا نسلم أنه لا دخل له فى التسويغ فليتأمل (قوله ولا يجوز رجل فى الدار) قال اللقانى لا أن يراد بالتنكير تخصيص الجنس أو الواحد الرضى لو لم يعلم كون رجل ما قائما فى الدار جاز أن يقول رجل قائم فى الدار وإن لم تتخصص النكرة بوجه انتهى قال الشهاب القاسمى قال شيخنا أطال الله بقاءه فى الدرس زيادة على ما ذكر هنا ينبغى الجواز فى مثل ذلك لأن الإخبار عن النكرة بالحصول فى الدار المعينة مفيد بخلاف فى دار ما إلا أن يقال الإخبار عن النكرة بلا مسوّغ مظنة عدم الفائدة وهو ممتنع وإن تخلفت المادة انتهى وهو مشكل علينا بأن المسوّغ حصول الفائدة وقد اعترض بحصولها (قوله لأن الاستفهام الخ) قال الدنوشرى هذا لا ينطبق على قوله أإله مع الله إذ هو للإنكار لا للسؤال ومعنى قوله فأشبه العموم الخاص أن النكرة الواقعة بعد الاستفهام تشبه النكرة الموصوفة المشتملة على العموم والخصوص باعتبار الصفة ووجه الشبه أن المستفهم عنها فيها عموم وهو ظاهر وخصوص باعتبار طلب التعيين فليتأمل انتهى وقال اللقانى حصول الفائدة فيه يعنى الاستفهام وفى النفى بتعيين المبتدأ إذ النفى والاستفهام يتعلقان بكل فرد لأن الاستفهام هنا إنكارى انتهى قال الشهاب

مضاف كما قاله الفارسى و(الأصل خروج الورد) فى أيار (و) اليوم (شرب خمر) الليلة (رؤية الهلال) فالإخبار فى الحقيقة إنما هو عن اسم المعنى لا عن اسم الذات والتفصيل بين حصول الفائدة وعدمها هو اختيار ابن الطراوة وجماعة ووافقهم الناظم فقال:

ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة وإن يفد فاخبرا

والصحيح المنع مطلقا وما ورد من ذلك فيؤول

﴿فصل ولا يبتدأ بنكرة﴾ لأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفيد غالبا (إلا إن حصلت به فائدة كأن يخبر عنها بمختص) بما يصلح للإخبار عنه (مقدم) نعت لمختص (ظرف أو مجرور) بدل من مختص أو عطف بيان عليه وظاهر كلامه أن التقديم له دخل فى التسويغ والتحقيق أن المسوغ للابتداء بالنكرة أن يخبر عنها بظرف مختص والتقديم إنما هو لرفع إلباس الخبر بالصفة صرح بذلك فى المغنى فالظرف (نحو ولدينا مزيد) والمجرور نحو (وعلى أبصارهم غشاوة) فمزيد وغشاوة مبتدآن وهما نكرتان وسوّغ الابتداء بهما الإخبار عنهما بظرف ومجرور مختصين بإضافتهما إلى ما يصلح للإخبار عنه وهو الضمير وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ولا يجوز الابتدا بالنكرة * ما لم تفد كعند زيد نمره

وهو مثال لما يجوز (ولا يجوز رجل فى الدار) لفوات الاختصاص والتقدم معا (ولا) يجوز (عند رجل ماله) لعدم الاختصاص بما يصلح الإخبار عنه (أو) كانت (تتلو نفيا نحو ما رجل قائم) ومثله فى النظم بقوله فما خل لنا فرجل وخل مبتدآن وسوغ الابتداء بهما تقدم النفى عليهما وبذلك تحصل الفائدة لأن النكرة فى سياق النفى تعم وإذا عمت كان مدلول النكرة جميع أفراد الجنس فأشبهت المعرف بأل الاستغراقية (أو) تتلو (استفهاما نحو أإله مع الله) ومثله فى النظم بقوله وهل فتى فيكم فإله وفتى مبتدآن وسوغ الابتداء بهما وقوعهما فى حيز الاستفهام بذلك تحصل الفائدة لأن الاستفهام سؤال عن غير

القاسمي إلا أن الاستفهام هنا لا ينحصر في الإنكاري كما قرره في درسه انتهى ولا يخفى أن عدم الانحصار هو التحقيق لأنه لا فرق بين العموم الشمولي والبدلي كما في النكرة بعد الاستفهام الغير الإنكاري لا يقال فيلزم صحة الابتداء بالنكرة المحضة لأن عمومها بدلي لأنه أجيب بأن عمومها متوهم غلافه مما ذكره فإنه نص وأما عموم النكرة بعد الاستفهام الإنكاري فشمولي لأنه نفي في المعنى (قوله وفيه رد على ابن الحاجب) استشكل في أماليه هل من مزيد وأجاب بأن مزيد ليس مصدراً بل وصف لمحذوف أي هل شيء مزيد أي يراد سلمنا أنه مصدر إلا أن خبره محذوف يقدر مقدما كما يفعل في * إن محلا وإن مرتحلا * (قوله وقال ابن الحاجب المسوغ للابتداء الخ) قال لأنا قاطعون بأن المراد المفاضلة بين الجنسين لا أفرادهما المخصوصة قال فإن قلت المسوغ هنا الصفة قلت لا يستقيم لأنها إنما تكون معتبرة في الموضع الذي لا يراد فيه الجنس وتأتي هي مخصصة لذلك المفرد المقصود وهو مع ذلك ضعيف قليل استعماله ورب نكرة بلا صفة أخص مما لها صفة والذي ضعفه أنه إذا صح جسم حي في الدار لوجود التخصيص بالصفة ينبغي أن يكون رجل في الدار لأنه أخص منه بدرجات ثم قال فإن قلت الدليل على أن المخصص الصفة أنك لو قلت ولعبد خير بإسقاط الصفة لم يجز قلت هو مستقيم في الإعراب وهو الذي نريده ألا ترى إذا قلت العالم قديم لكان كلاما مع أنه كذلك فإن قلت نعم هذا مرادنا والخبر هنا لا يصح فإن مضمونه عبد خير من عبد قلت نعم إلا أن كلامنا في شرط المفردات لأن المبتدأ مفرد وليس شرطه في هذا المحل صفة وإنما جاء الفساد من جهة الإخبار بما لا يجوز الإخبار به كما في الكذب والكلام في شرط المفردات غيره في شرط المركبات انتهى قال الدنوشري وذكر بعضهم أن المسوغ للابتداء بعبد هو لام الابتداء وما قاله ابن الحاجب فيها أدق فليتأمل (قوله وفيه رد الخ) قال الدنوشري قد يقال لا نسلم أنه قصد الرد إنما قصد أن ثم مسوغا آخر غير ما ذكره ابن مالك (قوله كالحديث) قال الدنوشري ذكره في الإحياء بلفظ سوداء ولود خير من حسناء لا تلد قال العراقي في تخريجه أخرجه في الضعفاء من رواية بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ولا يصح وذكره في النهاية كالذي ذكره الموضح وقال السوداء القبيحة يقال رجل أسود وامرأة سوداء وقد يطلق على كل كلمة أو فعلة قبيحة أخرجه الأزهري حديثا عن النبي ﷺ وأخرجه غيره عن ابن عمر (قوله وسوغ الابتداء بها كونها الخ) قال الدنوشري هذا غفلة عن فرض المسألة وهو أن النكرة إذا وصفت جاز كونها مبتدأ وليس المراد أن الصفة نفسها تكون مبتدأ وإن صح ذلك في نفسه فليتأمل (قوله ومن العاملة المضافة) إشارة إلى أن مثال الناظم من نوع واحد والتعريض بمن جعل الإضافة نوعا مغايرا للعمل وقد يقال العامل في اصطلاحهم ما يعمل لذاته والمضاف إنما يعمل في المضاف إليه الجر بسبب وصف الإضافة (قوله كتبهن) قال الدنوشري تبعا للقاني من غير عزو له أي أوجبهن يحتمل أنه خبر وأنه نعت لصلوات والخبر قوله في اليوم والليلة وهذا أولى من الأول إذ يلزم عليه أن في اليوم متعلق بكتب والكتب وهو الفرض سابق على اليوم والليلة فليتأمل انتهى قال الشهاب القاسمي أقول اللزوم ممنوع لجواز أن يكون الجار والمجرور

معين يطلب تعيينه في الجواب فأشبه العموم الخاص وفيه رد على ابن الحاجب حيث قال في شرح منظومته أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم نحو أرجل في الدار أم امرأة (أو) تكون (موصوفة سواء ذكرا) أي الموصوف والصفة (نحو ولعبد مؤمن خير) من مشرك فعبد مبتدأ وهو نكرة وسوغ الابتداء به وصفه بمؤمن لأن النكرة إذا وصفت قربت من المعرفة وقال ابن الحاجب المسوغ الابتداء بالنكرة في هذه الآية إنما هو معنى العموم وخير خبر المبتدأ ومثله الناظم بقوله رجل من الكرام عندنا (أو حذفت الصفة) وذكر الموصوف (نحو السمن منوان بدرهم ونحو وطائفة قد أهمتهم أنفسهم) فمنوان وطائفة مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كون كل منهما موصوفا بصفة محذوفة (أي منوان منه وطائفة من غيركم) بدليل يغشى طائفة منكم وفيه رد على ابن مالك حيث مثل بالآية للتسويغ بواو الحال كما قاله في المغني (أو) حذف (الموصوف) وذكرت الصفة (كالحديث سوداء ولود خير من حسناء عقيم) فسوداء بالمد مبتدأ وسوغ الابتداء بها كونها صفة لموصوف محذوف (أي امرأة سوداء) فحذف الموصوف وأقيمت صفته مقامه وولود صفة ثانية لامرأة وخير خبر المبتدأ (أو) كانت النكرة عاملة عمل الفعل كالحديث أمر بمعروف صدقة ونهي عن منكر صدقة) فأمر ونهي مبتدآن وسوغ الابتداء بهما كونهما عاملين في محل المجرور بعدهما لأنهما مصدران والمصدر يعمل عمل فعله ومثله الناظم بقوله رغبة في الخير خير (ومن) النكرة (العاملة) النكرة (المضافة) لأن المضاف عامل في المضاف إليه الجر (كالحديث خمس صلوات كتبهن الله) على العباد في اليوم والليلة فخمس مبتدأ وسوغ الابتداء به كونه عاملا في المضاف إليه ومثله الناظم بقوله عمل بر يزين ولا يتقيد هذه المسوغات من مراعاة معنى صحيح مقصود وإلا ورد على الظرف والمجرور عند الناس درهم وفي الدنيا رجل وعلى النفي ما حمار ناطق وعلى الاستفهام هل امرأة في الأرض وعلى الموصوف رجل ذكر واضع وعلى العمل شرب الماء نافع وغلام إنسان

على هذا التقدير خبرا ثانيا (قوله ويقاس) قال اللقانى فيه إشارة إلى أن الصور المقيس عليها هي صور حصول الفائدة فكان الأولى أن يقول أولا بأن يخبر عنها بمختص بالباء لا بالكاف المؤذنة بعدم الحصر (قوله كم رجلا في الدار) كأنهم لم يجعلوا المسوغ العمل في التمييز لأن التسويغ حاصل مع حذف التمييز نقله الشهاب عن تقرير اللقانى (قوله نحو قائم الزيدان) اعترض بأن هذا ليس مما نحن فيه لأن الكلام إنما هو في أحد قسمي المبتدأ وهو المحكوم عليه لأنه الذي احترز عن وقوعه نكرة لأن المحكوم عليه ينبغي أن يكون معينا فالمناسب تعريفه بخلاف القسم الآخر وهو المبتدأ المحكوم به لأن شرطه أن يكون نكرة ولا يجوز تعريفه والأولى أن يمثل هذه المسألة بضرب الزيدان حسن كما قاله الدماميني (قوله ولشبه تالي لولا الخ) قال اللقانى لأن لولا تقتضي انتفاء جوابها فهي حرف نفي في الجملة لكن قد يقال أن حرف النفي ينفي مضمون الجملة بعده ولا يقتضي وجود مضمون الجملة بعدها وإن نفت مضمون الجملة التالية لما بعدها وأخذه الدنوشري ومسخ لفظه ﴿فصل﴾ (قوله للخبر ثلاث حالات) قال اللقانى اعلم أن للخبر باعتبار حاله في نفسه حالتين لا غير وهما التقدم والتأخر والأصل منهما هو التأخر من حيث هو أي مع قطع النظر عن كونه واجبا أو جائزا وباعتبار حكم هذا الحال ثلاث أحوال وجوب التأخر ووجوب التقدم وجوازهما والأصل منهما الجواز إذ الأصل عدم الموجب والمانع فالمصنف إن أراد الحالات بالاعتبار الأول لم يصح قوله ثلاث إذ هي حالتان لا غير وإن أرادها بالاعتبار الثاني لزم أن يقول إحداها وجوب التأخر وذلك في أربع مسائل لأن قوله إحداها التأخر هو أحد القسمين بالاعتبار الأول وقوله بعد ذلك ويجب ويمتنع والثالثة جواز الأمرين هو أقسام الخبر بالاعتبار الثاني ثم إن قوله إحداها التأخر إن أراد بالتأخر فيه الجائز كان قوله الثالثة جواز الأمرين تكرارا وإن أراد الواجب كان تكرارا مع قوله ويجب في أربع مسائل وكان قوله وهو الأصل غير صحيح إذ الأصل هو التأخر من حيث هو لا بقيد كونه واجبا وكذا قوله كزيد قائم لا يصح التمثيل به إذ التأخير فيه جائز وإن أراد التأخير أعم من كل منهما اندرج فيه الجائز والواجب فلا يصح جعل الحالة الثالثة أعني جواز التقدم والتأخر مقابلا أما أولا فلأن جواز الأمرين من حيث هو جواز لا يقابل شيئا من التقدم والتأخر بل يجامعه وأما ثانيا فلأن تأويله بالتقدم والتأخر الجائزين يستدعي أن المتأخر الجائز قسيم لمطلق المتأخر وقسم الشيء لا يكون قسيما له وغاية ما يتمحل أن يقال قوله إحداها التأخر على حذف مضاف وهو وجوب وقوله وهو عائد على مطلق التأخر والتقدير إحداها وجوب التأخر والتأخر من حيث هو الأصل وقوله بعد ذلك ويجب بيان لمواضع الوجوب السابق فليتأمل والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله في أربع مسائل) قال الدنوشري قال بعضهم إذا كان مذ ومنذ مبتدأين وجب تقديمهما وتأخير خبرهما نحو ما رأيته مذ يومان ومنذ شهران خلافا للزجاج فإنه جعل مذ ومنذ خبرا مقدما ويومان مبتدأ مؤخرا وهو ضعيف من جهة اللفظ لأن يومان نكرة لا مسوغ لها وكون خبرها اسم زمان مقدما على رأيه لا يسوغ وذلك لأنه ليس بظرف وأما من حيث المعنى فلأنك تخبر عن جميع المدة بأنها يومان وذلك هو الخبر على الحقيقة ويجب تقديم المبتدأ إذا كان مقدما بالخبر نحو زيد زهير شعرا وأبو يوسف وأبو حنيفة أو كان ضمير متكلم أو مخاطب مخبرا عنه بالذي وفروعه أو بنكرة أو معرفة بالألف واللام وقد عاد الضمير مطابقا في التكلم أو الخطاب نحو أنت الذي يضرب زيدا وأنت رجل تضرب زيدا وأنت الذي تضرب زيدا وأنا الذي أضرب زيدا فلا يجوز تقديم الخبر في شيء من هذه المسائل خلافا للكسائي انتهى ملخصا وذكره

موجود فهذه كلها لا تصلح لأن تكون أمثلة لحصول الفائدة مع أنها مشتملة على المسوغات المذكورة (ويقاس على هذه المواضع) المذكورة في كلام الموضح (ما أشبهها) في المعنى فيقاس على لدينا مزيد وعلى أبصارهم غشاوة (نحو قصدك غلامه رجل و) على أإله مع الله نحو (كم رجلا في الدار و) على ما رجل في الدار نحو (قوله: لولا اصطبار لأودى كل ذي مقة ✽ لما استقلت مطاياهن للظعن) (و) على ولعبد مؤمن خير نحو (رجيل في الدار) بالتصغير وعلى العاملة النصب أو الجر العاملة الرفع نحو قائم الزيدان عند من لا يشترط الاعتماد وإنما قيست عليها (لشبه الجملة) وهي قصدك غلامه (بالظرف والمجرور) في التقديم والاختصاص بالمعمول (و) لشبه (اسم الاستفهام) وهو كم (بالاسم المقرون بحرفه) وهو أإله (و) لشبه (تالي لولا) وهو اصطبار (بتالي النفي) وهو رجل فيما رجل (و) لشبه (المصغر) وهو رجيل (ب) الاسم (الموصوف) وهو لعبد مؤمن لأن التصغير وصف في المعنى بالصغر هكذا ثبت في بعض النسخ وفيه لف ونشر مرتب وهو أخص من قول الناظم وليقس ما لم يقل ولم يذكر مسوغ الإخبار بالنكرة غير المفيدة تبعا للناظم ومن ذلك التسويغ بالنعت نحو قوله تعالى ﴿بل أنتم قوم تفتنون﴾ ذكره الموضح في شرح بانت سعاد

﴿فصل﴾ (وللخبر ثلاث حالات إحداها التأخر وهو الأصل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

✽ والأصل في الأخبار أن تؤخرا ✽ لأن المبتدأ محكوم عليه فحقه التقديم ليتحقق تعقله فيكون حق الخبر التأخير لأنه محكوم به (كزيد قائم ويجب) تأخير الخبر (في أربع مسائل إحداها

أن يخاف التباسه بالمبتدأ وذلك إذا كانا معرفتين أو) نكرتين (متساويتين في التخصيص (ولا قرينة) تميز أحدهما عن الآخر فالمعرفتان (نحو زيد أخوك) فإن كلا من هذين الجزأين صالح لأن يخبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب

بمسئلة المبتدأ المشبه بالخبر عجيب لمخالفته لكلام المصنف وقال الدنوشري ويجب تأخير الخبر أيضا إذا كان طلبا نحو زيد أضربه وزيدا هلا اضربه أو كان المبتدأ دعاء نحو سلام عليكم وويل لزيد أو وقع الخبر مؤخرا في مثل نحو الكلاب على البقر قاله السيوطي في شرح ألفيته وهو مبني على رواية الرفع انتهى ومثل بعضهم لكون الخبر في مثل بقولهم الجار قبل الدار ويجب تأخيره في صور أخرى أيضا فيجب تأخير خبر ضمير شأن وسيأتي في كلام الشارح والخبر في نحو الرمان حلو حامض لأنه سيأتي أنه لا يجوز تقديمهما ولا أحدهما ويجب تأخير الخبر إذا كان بين المبتدأ وبينه ضمير الفصل ويجب تأخيره في باب الإخبار بالذي (قوله أن يخاف التباسه بالمبتدأ) قال اللقاني أي اكتساؤه بصورة المبتدأ في ذهن السامع وعلى هذا فمعنى يخاف أن المتكلم يظن أن السامع يعتقد أن الخبر مبتدأ ويشك أنه يعتقده إذ الخوف يستعمل بمعنى الظن أو الشك وعلى هذا التقدير لا يرد نحو قولك زيد رجل صالح إذ تقديم الخبر فيه لا يعتقد السامع معه أنه مبتدأ بل يتردد فيه وفي أنه خبر مقدم كما ذهب إليه سيبويه ولا يرد أيضا على قوله في المسئلة الثانية أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل النقض بنحو أراغب أنت فقد جوز فيه أن راغب مبتدأ وما بعده فاعل وأن راغب خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر ووجه النقض به أن التجويز الثاني يستلزم أن الخبر مقدم على مبتدئه وقد أوجب هذا التقديم التباس المبتدأ بالفاعل للوصف فالالتباس بالفاعل لا يوجب التأخير لتقدم الخبر معه في الآية ووجه دفع النقض أن السامع لا يعتقد عند التقديم أنه مبتدأ وما بعده فاعل بل يتردد في ذلك وفي أنه خبر وما بعده مبتدأ فليتأمل هذا والظاهر أن الالتباس صادق بالتشابه الذي يوجب التجويز فيرده انتهى قال الشهاب القاسمي أقول حاصل ما يشير إليه شيخنا أبقاه الله تعالى أنه لا لبس في ذلك بأن يفهم السامع اختلاف المراد بل الذي فيه هو الإجمال بأن لا يفهم شيئا من المراد وغيره والمحذور إنما هو اللبس دون الإجمال ووجه أن السامع هنا لا يعتقد بل يتردد ما أشار إليه بعض المحققين من استواء الابتدائية والفاعلية هنا في مخالفة الأصل قال فلا يسبق الذهن إلى أحدهما انتهى وأقول لعل مراده بمخالفتهما الأصل من أن الأصل في عامل الفاعل أن لا يكون اسما وفي خبر المبتدأ أن يكون مؤخرا فليتأمل (قوله أو متساويين) قال اللقاني لو اقتصر على قوله وذلك إذا كانا متساويين وأراد به التساوي في جواز الابتداء لكان أولى ليندرج فيه نحو زيد رجل صالح لأنه لو قدم الخبر فيه وقيل رجل صالح زيد لجاز عند سيبويه أن يكون خبرا ومبتدأ لكن جوازهما يدل على أن التقديم عند سيبويه لا يمتنع لأن الظاهر كون المعرفة مبتدأ ولو تأخرت انتهى وقد يقال لم يكتف بقوله متساويين مع قوله المعرفتين لتساويهما في صحة الوقوع مبتدأ لئلا يتوهم التساوي في رتبة التعريف ولم يبال بتوهم التساوي في رتبة التخصيص لأنه بعدما عرف أنه يكفي في وجوب التأخر كونهما معرفتين من غير اعتبار التساوي في رتبة التعريف لا يشتبه أمر النكرتين المختصتين وقال الشهاب القاسمي اعلم أن من شراح الكافية من صرح بأن المراد بالمتساويين المتساويان في أمر التخصيص وبأن المراد بالمعرفتين أعم من أن يتساويا في رتبة التعريف وبأن المراد بالمتساويين المتساويان في أصل التخصيص وإن تفاوتا فيه حتى يمتنع تقديم الخبر وإن كان المبتدأ أزيد تخصيصا منه بأن اختص بصفتين فأكثر والخبر بصفة واحدة قال حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه أيضا (قوله ولا قرينة) هو شرح لقول الناظم عادمي بيان قال المصنف في الحواشي اعلم أن البيان تارة يظهر لكل أحد كقولك الأسد زيد وتارة للنحوي نحو عالم أفضل منك وتارة للمحقق المتأمل للمعاني نحو ذكاة الجنين ذكاة أمه فإن المعنى ذكاة أم الجنين ذكاة الجنين وإنما أخر لاشتماله على ضمير ما أضيف إليه الخبر والذي دلنا على إرادة التقديم والتأخير ليس ما ذكره بعضهم من أن الثاني أعرف فإن الأعرف مع غيره كالمعرفة مع النكرة لأن الأعرف وغيره يصلحان للابتداء بخلاف المعرفة والنكرة وإنما الذي دلنا على ذلك أنا إن لم نقدر محذوفا لزم أن ذكاة الجنين إذا وجدت تذكية الأم والإجماع خلافه والولد لا يسمى جنينا بعد أن ينفصل إلا مجازا والأصل عدمه وإن قدرنا مثلا معناه المضمر لزم مجاز الحذف والتعبير عن الولد بعد انفصاله بالجنين ونحن وإن لزمنا مجاز التقديم والتأخير لكن مجاز خير من مجازين ومجازنا أسهل من مجازهم انتهى المقصود منه وقال الراعي في الأجوبة المرضية على الأسئلة النحوية أن هذا مبني على قاعدة ابن مالك ومن قال بقوله:

فامنعه حين يستوي الجزءان * عرفا ونكرا عادمي بيان

وهو غير مسلم عند المحققين بل يجوز أن يكون الأول مبتدأ والثاني خبرا عنه وبالعكس وأجاب عما أورده ابن هشام بأن ما تحرز منه لا صورة له في الخارج فيحترز منها لأنه لا يطلق عليه جنين إلا وهو في البطن لا بعد خروجه وإذا كان في البطن فلا تعقل ذكاته حتى يمكن أن تكون ذكاة الأم وبعد خروجه من البطن له حكم مستقل بنفسه وقال أيضا إن النصب من تغيير الرواة وأنهم اختلفوا في توجيهه فقيل على نزع الخافض إما الباء أو الكاف ويرد عليه أنه يلزم بقاء المبتدأ بلا خبر وتقدير الكاف أبعد مع النصب

لفقد الدلالة على التشبيه بالحرف إنما ذلك في الرفع نحو زيد زهير أو حاتم أي مثل زهير ولم يسمع زيد زهيرا بنصب زهير على معنى التشبيه ولم يسمع المرزوق والدبار على معنى الدبار ويعرب المنصوب خبر المبتدأ ويمكن أن يوجه النصب بأنه على المخالفة كما هو مذهب الكوفيين انتهى ملخصا وفيه كلام يأتي قريبا وفي شرح جمع الجوامع الأصول للزركشي في بحث الظاهر والمؤول أن أصحابنا رووا رواية النصب وأنها إن صحت حملت على أن التقدير وقعت ذكاة أمه ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فانتصب على الظرف وهو بدا لنا في أن الثاني إنما يكون وقتا للأول إذا أخر الفعل الثاني عن الأول وإلا في الحال وقرع الذكاة الأولى في وقعه الثانية وأن ابن عمرون رد قول الحنفية أن رواية الرفع محمولة على التشبيه وأن التقدير مثل ذكاة أمه وإن ساعدهم ابن جني على عادته بأن المجاز على هذا يكون واقعا في الخبر وهو كثير بأن سياق الحديث وسؤالهم النبيء أنأكله لم يكن لأنهم سألوا أن ما أدرك ذكاته وذكي من هذا الصنف المأكول يحل أكله وإنما سألوه عما تعذر فيه الذبح فوجب حمله على ذلك ليكون الجواب مطابقا للسؤال انتهى وقد أفرد ابن جني هذا الحديث بالتأليف وتكلم عليه ابن عقيل الحنبلي في كتاب الفنون (قوله زيد أخوك) قال الفناري يرد عليه فما زالت تلك دعوام حيث جوزوا فيه كون تلك اسما ودعوام خبرا وعكسه كما سيجيء وذلك فرع تجويز التقديم مع اللبس (قوله ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد) من هنا اعترض ابن الطراوة قول المتنبي ثياب كريم ما يصون حسانها ۞ إذا نشرت كان الهبات صوانها قال فذمه وهو يرى أنه مدحه ألا يرى أنه أتبع الصون وبنى الهبات كأنه قال الذي يقوم لها مقام الهبات أن تصان انتهى وإيضاحه أن الواجب في مثل هذا كون الخبر ما يراد إثباته ولهذا قال عبد الملك بن مروان كان عقوبتك عزلك ولو قال كان عزلك عقوبتك كان معاقبا لا معزولا (تنبيه) قال في المغني (١٧٢) أول الباب الرابع إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر فيقال كان زيد أخا عمرو لمن علم زيدا وجهل أخوته لعمرو وكان أخو عمرو زيدا لمن يعلم أخا عمرو ويجهل أن اسمه زيد وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر فإن كان أحدهما أعرف فالمختار أنه الاسم انتهى المقصود منه ولا يخفى ما في الإشكال لأنه كيف يجهل المخاطب إحدى المعرفتين أي لا يدل علمه عليه وكونه معرفة يقتضي تعينه عنده وقد أشار صاحب التلخيص البياني لذلك حيث قال وأما تعريفه فلإفادة السامع حكما على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف بآخر مثله واقتصر السعد على أن الضابط في التقديم إذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف عرف السامع اتصافه بإحداهما دون الأخرى حتى يجوز أن يكونا وصفين لعينين في الخارج أن أيهما كان بحيث يعرف السامع اتصاف الذات به وهو الطالب بحسب زعمك أن تحكم عليه بالآخر وجب أن يقدم اللفظ الدال عليه وأيهما كان بحيث يجهل اتصاف الذات به وهو كالطالب إن تحكم بثبوته للذات أو نفيه عنها وجب أن تؤخر اللفظ الدال عليها وتجعله خبرا ثم قال وهذا يتضح في قولنا رأيت أسودا غابها الرماح ولا يصح رماحها الغاب وبهذا قيل في بيت السقط ۞ تخوض بحرا نقعه ماؤه ۞ أن الصواب ماؤه نقعه لأن السامع يعرف أن له ماء انتهى وإذا عرفت ما في كلام المصنف من الإشكال عرفت وجه عدول الشارح عن كلامه وأن يعبر عما هو المراد صريحا ولما قرره من اختلاف المعنى باختلاف الغرض وبينه السعد علم أن التحقيق ما قاله ابن مالك ومن تبعه من وجوب تأخير الخبر عن المبتدأ إذا كانا معرفتين ولا قرينة ولا التفات لقول الراعي إن ذلك غير مسلم عند المحققين وكأنه ظن أن تلك القاعدة متوقفة على ما قاله في المغني في تقريرها مما هو مشكل ولا توقف كما علم مما قرره السعد ولا شك أن المناسب لسبب الحديث المتقدم وهو ذكاة الجنين ذكاة أمه الحكم على ذكاة أم الجنين بأنها ذكاة له لا العكس (قوله بخلاف ما إذا كان معه الخ) أشعر بأن معنى قول المصنف أو نكرتين متساويتين أنهما متساويتان في جواز الابتداء وإذا وصف أحدهما دون الآخر لم يتساويا في ذلك فتعين أن الموصوفة هي المبتدأ تقدمت أو تأخرت وحينئذ فقول المصنف بخلاف رجل صالح احترز عن غير المتساويتين لإيهام قرينة فيه ولو جعل الوصف قرينة لم يحتج لقيد عدم التساوي والظاهر أن القرينة هنا لا تكون إلا معنوية

الصادق بأنه أخو المخاطب وأردت أن تعرفه ذلك قلت زيد أخوك ولا يصح لك أن تقول أخوك زيد وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت أخوك زيد ولا يصح لك أن تقول زيد أخوك هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبرا مطلقا وقيل إن كان أحدهما مشتقا فهو الخبر وإن تقدم نحو القائم زيد وقيل إن كان أحدهما أعرف فهو المبتدأ نحو هذا زيد وإن استويا في الرتبة وجب الحكم بابتدائية المقدم نحو الله ربنا قاله في المغني (و) النكرتان المتساويتان نحو (أفضل منك أفضل مني) فإن كان كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده فإذا جعلت أفضل منك مبتدأ وأفضل مني خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : فامنعه حين يستوي الجزءان ۞ عرفا ونكرا عادمي بيان (بخلاف) ما إذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية فالأول نحو (رجل صالح حاضر) فإن القرينة اللفظية

وهى الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت (و) الثانى نحو (أبو يوسف أبو حنيفة) فإن القرينة المعنوية وهى التشبيه الحقيق قاضية بأن أبو يوسف مبتدأ لأنه مشبه وأبو حنيفة خبره لأنه مشبه به تقدم أو تأخر (وقوله :

بنونا بنو أبنائنا) وبناتنا بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فإن قرينة التشبيه الحقيق قاضية بأن بنى الأبناء مشبهون بالأبناء فبنو أبنائنا مبتدأ مؤخر وبنونا خبر مقدم والمعنى بنو أبنائنا مثل بنينا هذا من حيثية التشبيه ويضعف أن يكون على عكس التشبيه للمبالغة لأن ذلك نادر الوقوع ومخالف للأصول اللهم إلا أن يقتضى المقام المبالغة فلا اشتباه فيه حينئذ وبناتنا مبتدأ أول وبنوهن مبتدأ ثان وأبناء الرجال خبر المبتدأ الثانى وهو وخبره خبر الأول والأباعد نعت الرجال المسألة (الثانية) مما يجب فيه تأخير الخبر (أن يخاف التباس المبتدأ بالفاعل) إذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدأ المستتر (نحو زيد قام) أو يقوم فلو قدم والحالة هذه وقيل قام أو يقوم زيد لالتبس المبتدأ بالفاعل (بخلاف) ما إذا كان الخبر صفة (نحو زيد قائم أو) كان فعلا رافعا لظاهر أو لضمير بارز فالأول نحو زيد (قام أبوه و) الثانى نحو (أخواك قاما) على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول قائم زيد وقام أبوه زيد وقاما أخواك وهذا التقييد لا بد منه فى قول النظم :

• كذا إذا ما الفعل كان الخبرا • المسألة (الثالثة أن يقترن) الخبر (بإلا معنى نحو إنما أنت نذير) فلا يجوز تقديم الخبر لأنه محصور فيه بإلا معنى إذ التقدير ما أنت إلا نذير (أو) يقترن بإلا (لفظا نحو وما محمد إلا رسول) فلا يجوز تقديم الخبر لما مر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

• أو قصد استعماله منحصرا • (فأما قوله) وهو الكميت بن زيد :

فيارب هل إلا بك النصر يرتجى عليهم (وهل إلا عليك المعول

فضرورة) لأنه قدم الخبر المقرون بإلا لفظا والأصل وهل المعول إلا عليك وهل النصر إلا بك ولا يجوز أن يكون المعول مرفوعا على الفاعلية بالجار والمجرور قبله لاعتماده على الاستفهام لأن إلا مانعة من ذلك فكما لا يقال هل إلا قام زيد لا يقال هل إلا فى الدار زيد من باب أولى المسألة (الرابعة) مما يجب فيه تأخير الخبر (أن يكون المبتدأ مستحقا للتصدير إما بنفسه) بأن يكون له صدر الكلام (نحو ما أحسن زيدا) فما مبتدأ ومسوغ الابتداء بها ما فيها من معنى التعجب وأحسن زيدا خبره (ومن فى الدار) فمن اسم استفهام مبتدأ وفى الدار خبره (ومن يقم أقم معه) فمن اسم شرط وهو مبتدأ ويقم خبره على الأصح وقيل الجواب وقيل هما (وكم عبيد لزيد) فكم مبتدأ وهى خبرية وعبيد مضاف إليه ولزيد خبر كم فالخبر فى هذه الأمثلة واجب التأخير وهو فى الأول فعل ماض وفى الثانى جار ومجرور وفى الثالث فعل مضارع وفى الرابع جار ومجرور والمبتدأ فيها لازم الصدر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • أو لازم الصدر (أو مشبها به) أى

(قوله التباس المبتدإ بالفاعل) قال اللقانى يرد عليه أن نحو أقائم زيد يجوز فى زيد منه أن يكون فاعلا ومبتدأ وذلك يستلزم تجويز التقديم مع خوف اللبس انتهى وقال الدنوشرى مثل خوف التباسه بالفاعل خوف التباسه بالتأكيد الفاعل نحو أنا قمت وقوله وكان فعلا كونه فعلا ليس بقيد بل هو أو اسم فعل كذلك نحو زيد هيهات انتهى قال بعض الفضلاء ولا يشكل على هذا قولهم فى نحو لم رجلا زيد أن زيدا مبتدأ والجملة قبله خبر لأن اللبس مأمون لكون فاعل لم لا يكون إلا مميزا بأل أو مضافا إليه قاله الشهاب القاسمى • فإن قلت لم امتنع التقديم لتوهم الفاعلية مع أنه لا يختلف المعنى قلت يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية المختلفتين بإفادة الأولى الثبوت والدوام والثانية التجدد والحدوث انتهى وفيه أنه مبنى على أن الاسمية والتى خبرها فعل تفيد الثبوت والتحقيق خلافه كما فى حواشى المختصر والمطول على أنه غاية ما يلزم احتمال الموضع الواحد للاسمية والفعلية ولا ضرر فيه ومثله كثير أى الله شك والحق أن المانع من التقديم لزوم إلغاء العامل القوى وهو الفعل وإعمال العامل الضعيف وهو الابتداء كما بيناه فى حاشية الألفية وبيانه فرق بين الفعل والوصف بما به يعرف جواب إيراد اللقانى ويظهر من اختصاصه الفعل بهذا الحكم أن غيره من المشتقات المعتمدة ليس مثله خلافا لبعضهم ولا حاجة لقول الشهاب حيث جوزوا فى نحو أقائم زيد وما قائم زيد ابتدائية زيد وفاعليته لهم غير مبالين بالتباس أحدهما بالآخر فى الجملة الاسمية وغاية ما يلزم من التقديم فى ذلك التباس المبتدأ بالفاعل انتهى بقى أن فى عبارة المصنف مناقشة لأنه جعل لوجوب التأخير مواضع ثم أخبر عن ثانيها بخوف الالتباس المذكور وهو سبب الوجوب لا موضع من مواضع الوجوب ومكانه الذى يحصل فيه الخوف ويجاب بأن فى الكلام حذف مضاف أى الثانية موضع أن يخاف وكذا الثالثة والرابعة (قوله أو مشبها به) قال اللقانى الضمير فى به عائد على مستحق التصدير وقوله بعد ذلك أو بغيره معطوف على بنفسه فيلزم الفصل بين المعطوف وهو بغيره وبين المعطوف عليه وهو بنفسه بأجنبى وهو قوله أو مشبها لكنه صنيع حسن من جهة الضبط للأقسام مع الاختصار .

بما يستحق التصدير (نحو الذي يأتيني فله درهم) فالذي مبتدأ وهو اسم موصول ويأتيني صلته وجملة فله درهم خبره وهو واجب التأخير (فإن المبتدأ هنا) وهو الذي (مشبه) باسم الشرط (لعمومه) وإبهامه (واستقبال الفعل الذي بعده) وهو يأتيني (وكونه) أي الفعل الذي بعده (سببا لما بعده) وهو جملة الخبر كما أن الشرط سبب للجواب (ولهذا) الشبه (دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب) لتفيد التنصيص على أن استحقاق الدرهم مسبب عن الإتيان فلو لم تذكر الفاء احتمل ذلك واحتمل الإقرار (أو) يكون مستحقا للتصدير (بغيره) وذلك الغير الذي له الصدر (إما) أن يكون (متقدما عليه) أي على المبتدأ (نحو لزيد قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره وهو واجب التأخير لأن المبتدأ تقدم عليه لام الابتداء وهي مانعة من تأخيره (فإن لام الابتداء ملازمة لصدر الكلام) وما اقترن بلازم الصدر وجب تقديمه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ أو كان مسنداً لذي لام ابتدا ٭ (فأما قوله) وهو رؤبة :

(أم الحليس لعجوز شهربه) ترضى من اللحم بعظم الرقبه

(ف) اللام داخلة على مبتدأ محذوف و (التقدير لهي عجوز) والجملة خبر أم الحليس (ولا يمتنع دخول اللام في الخبر) إذا كان جملة بخلاف المفرد (أو) لا حذف و (اللام زائدة) لا لام الابتداء كقوله :

خالي لأنت ومن جرير خاله ينل العلاء ويكرم الأخوالا

ويضعف التقدير الثاني أن زيادة اللام في الخبر خاصة بالشعر قاله في المغني وإذا دار الأمر بين التقديرين فدعوى الزيادة أولى من دعوى الحذف لئلا يجتمع التوكيد والحذف وهو ممتنع عند الجمهور (أو) يكون ذلك الغير الذي في الصدر (متأخراً عنه) أي عن المبتدأ بأن يكون ما في الصدر مضافا إليه المبتدأ (نحو غلام من في الدار) فغلام مبتدأ ومن اسم استفهام مضاف إليه وفي الدار خبر المبتدأ (وغلام من يقم أقم معه) فغلام مبتدأ ومن اسم شرط مضاف إليه ويقم خبر المبتدأ وأقم معه جواب الشرط (ومال كم رجل عندك) فمال مبتدأ وكم خبرية مضاف إليها ورجل تمييزها مخفوض بإضافته إليها وعندك خبر مقدم وحاصل ما أتى به من أمثلة ما يستحق التصدير سبعة أضرب ما التعجبية ومن الاستفهامية والشرطية وكم الخبرية والموصول الذي في خبره الفاء ولام الابتداء والمضاف إلى ما في الصدر وبقي عليه ضمير الشأن نحو قل هو الله أحد فإنه يلزم صدر الكلام والإخبار بالجمل وإذا أخبر عنه بجملة لا يجوز أن تتقدم عليه (الحالة الثانية التقدم ويجب في أربع مسائل) أيضا وفي غالب النسخ إسقاط الحالة الثانية التقدم وإثبات ويمتنع يعني تأخير الخبر في أربع مسائل (إحداها أن يوقع تأخيره في لبس ظاهر نحو في الدار رجل) ففي الدار خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر وجوبا (وعندك مال) فعندك خبر مقدم ومال مبتدأ مؤخر وجوبا (وقصدك غلامه رجل) فجملة قصدك غلامه خبر مقدم ورجل مبتدأ مؤخر قال أبو حيان ولا أعلم لابن مالك سلفا في هذه الأخيرة (وعندي أنك فاضل) فعندي خبر مقدم وأنك فاضل بفتح أن مبتدأ مؤخر ولا يجوز تأخير الخبر في شيء من ذلك (فإن تأخير الخبر في هذا المثال) الأخير وهو عندي أنك فاضل (يوقع في التباس أن المفتوحة بإن المكسورة) لفظا (و) في التباس (أن المؤكدة) المفتوحة (بأن) المفتوحة (التي بمعنى لعل) معنى فإذا قدم المبتدأ وأخر الخبر يصير أنك فاضل عندي فيحتمل أن تكون أن مفتوحة وهي وصلتها مبتدأ والظرف خبره ويحتمل أن تكون مكسورة لكونها وقعت في ابتداء الجملة والظرف متعلق بفاضل وعلى الفتح يحتمل كونها مؤكدة وكونها بمعنى لعل لأنها أحد لغاتها والمعنى لعلك فاضل عندي وهذا الإلباس لا يتأتى مع تقدم الظرف لأن إن المؤكدة المكسورة وأن التي بمعنى لعل لا يتقدم معمول خبرهما عليهما (ولهذا يجوز تأخره) أي الخبر عن المبتدأ (بعد أما) الشرطية المفتوحة الهمزة المشددة الميم

(قوله متقدما) قال القاني مقتضاه امتناع توسط الخبر بين اللام والمبتدأ وفي المغني مقتضى كلام جماعة الجواز وفي أمالي ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ انتهى وفيه أيضا للام الابتداء الصدرية ولهذا منعت من أن يتقدم عليها المبتدأ نحو لقائم زيد (قوله أم الحليس الخ) تصغير حلس وهو كساء رقيق يكون تحت البرذعة وأم الحليس كنية الأتان ولعل هذه المرأة كنيت بذلك ومن في قوله من اللحم للبدل (قوله غلام من يقم أقم معه) قال القاني غلام في هذا التركيب مبتدأ مستحق التصدر لاكتسابه الشرطية لإضافته لاسم الشرط وضعا وهو من وقوله يقم هذه الجملة شرط للغلام لا لمن وكذا قوله أقم معه جواب للغلام لا لمن والحاصل أن اسم الشرط صار في هذا التركيب هو المضاف والجملتان له لا للمضاف إليه فاعلم ذلك والمعنى إن يقم غلام شخص قمت معه أي مع ذلك الغلام انتهى قال الشهاب ومقتضاه أن الجازم هو المضاف في ذلك فليحرر انتهى ولا يخفى بعده ومخالفته للقواعد والشواهد (قوله في أربع مسائل) بقي خامسة وهي إذا وقع مذ ومنذ اسمين وقيل بأنهما خبران فيجب تقديمهما (قوله أن يوقع تأخيره في لبس) أي كقول الناظم ونحو عندي درهم كناية عن ذلك وليس قاضيا على مسألة الإخبار عن النكرة بظرف مختص (قوله لفظا) قال الدنوشري فيه نظر إذ اللفظ بالمكسورة غيره

بالمفتوحة فأتى بتأتى اللبس ولو قال بدل قوله لفظا كتابة لكان أحسن ويحمل على ما إذا لم يؤت بالشكل (قوله باسم مفرد أو جملة شرط) قال الدنوشرى مراده بالاسم المفرد ما يشمل الجار والمجرور بدليل مقابلته بالجملة (قوله فأما أن كان من المقربين فروح) قال المصنف فى رسالة اعتراض الشرط على الشرط ليست هذه من تلك المسئلة خلافا لمن استدل بها على ذلك لأن الأصل عند النحاة مهما يكن من شىء فإن كان من المقربين فجزاؤه روح وريحان فحذفت مهما وجملة شرطها وأنيبت عنها أما فصارت أما فإن كان ففروا من ذلك لوجهين أحدهما أن الجواب لا يلى أداة الشرط بغير فاصل والثانى أن الفاء فى الأصل للعطف فحقها أن تقع بين شيئين وهما المتعاطفان فلما أخرجوها فى باب الشرط عن العطف حفظوا عليها المعنى الآخر وهو التوسط فوجب أن يقدم شىء عليها فى حيزها عليها إصلاحا للفظ فقدمت جملة الشرط الثانى لأنها كالجزء الواحد كما قدم المفعول فى فأما اليتيم فلا تقهر فصار فأما فإن كان من المقربين فروح فحذفت الفاء التى فى جواب أما لئلا يلتقى فاءان فتلخص أن جواب أما ليس محذوفا بل مقدما (١٧٥) بعضه على الفاء فلا اعتراض انتهى وأراد بالبعض الذى استدل بالآية على اعتراض الشرط على الشرط الشيخ الإمام تقى الدين السبكى وقد انتصر له ولده التاج فى الأشباه والنظائر فقال وغلط من تعقب كلام الوالد من أهل العصر زاعما أن الفاء يجب تقديرها فى لفظ الشرط الثانى وهو أن والشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الأول ووجه غلطه أنه لما اعتقد تحتم تقدير الفاء زعم أن الشرط الثانى وجوابه جواب الشرط الأول ودخول الفاء غير مسلم له إلا أن يكون الشرط الثانى وجوابه جوابا وذلك محل النزاع بل الصواب أن الجواب جواب الأول وقد استشهد سيبويه على الاعتراض بالآية (قوله وتأخيره) قال الدنوشرى إن قلت ما باله عكس الترتيب حيث تكلم على المسئلة الرابعة قبل الثلاثة مع تقديمه لها. قلت لطول الكلام عليها على أن بعضهم جعل عكس الترتيب أولى لما هو ظاهر (قوله الثانية أن يقترن المبتدأ بإلا الخ) قال الدنوشرى ويجب تقديم الخبر أيضا إذا اقترن المبتدأ بفاء الجزاء نحو أما فى الدار فزيد وكذا إذا كان الخبر اسم إشارة نحو هنا زيد وثم عمرو وكذا إذا كان الخبر كم الخبرية وكذا إذا كان الكلام يفهم منه مع تقديم الخبر ما لا يفهم منه مع التأخير نحو لله درك إذ لو أخر لم يفهم منه التعجب وكذا إذا استعمل فى مثل نحو فى كل واد بنو سعد انتهى بالمعنى من شرح ألفية السيوطى (قوله نحو لقائم زيد) قال فى المغنى ما نصه واختلف فى دخولها فى غير باب إن على شيئين أحدهما خبر المبتدأ المقدم نحو لقائم زيد فقتضى كلام الجماعة الجواز وفى أمالى ابن الحاجب لام الابتداء يجب معها المبتدأ انتهى فكلام الشارح مبنى على مقتضى كلام الجماعة فسقط الاعتراض عليه بأن لام الابتداء لا تدخل على الخبر (قوله متعلق) أشار إلى أن فى كلام المصنف مضافا مقدرا بقرينة ما أسلفه فلا اعتراض ثم إن المصنف حرر فى

(كقوله) عندى اصطبار (وأما أنى جزع ⁕ يوم النوى فلوجد كاد يبرينى)

فأما أنى جزع بكسر الزاى مبتدأ ويوم النوى بمعنى البعد والفراق يتعلق بجزع لأنه صفة مشبهة من الجزع بفتحتين وهو نقيض الصبر وفلوجد جار ومجرور خبر أنى جزع على حد أما زيد ففى الدار ويبرينى من بريت القلم إذا نحته وأصل البرى القطع والمعنى وأما جزعى يوم الفراق فلأجل وجد قارب أن ينحلنى وإنما جاز تأخر الخبر عن المبتدأ هنا (لأن إن المكسورة وأن التى بمعنى لعل لا يدخلان هنا) لأن كلا منهما مع معموليها جملة تامة مستقلة وأما لا تفصل من الفاء بجملة تامة وإنما تفصل باسم مفرد أو جملة شرط دون جوابه نحو فأما إن كان من المقربين فروح (وتأخيره) أى الخبر عن المبتدأ (فى الأمثلة الثلاثة الأول) بضم الهمزة وهى فى الدار رجل وعندك مال وقصدك غلامه رجل (يوقع فى إلباس الخبر بالصفة) لأن النكرة لطلب الظرف والمجرور والجملة لتخصص بها طلبا حثيثا فلو تأخر الخبر فيها لتوهم أنه صفة لأن الجملة وشبهها بعد النكرات صفات فالتزم التقديم دفعا لهذا الإلباس وإليه أشار الناظم بقوله

ونحو عندى درهم ولى وطر ⁕ ملتزم فيه تقدم الخبر

(وإنما لم يجب تقديم الخبر فى نحو وأجل مسمى عنده لأن النكرة) وهى أجل (قد وصفت) بمسمى (فضعف طلبها للظرف) فكان الظاهر فى الظرف) وهو عنده (أنه خبر) لأجل (لا صفة) ثانية وفى الكشاف أن تقديم المبتدأ هنا واجب لأن المعنى وأى أجل مسمى عنده تعظيما لشأن الساعة فلما جرى فيه هذا المعنى وجب التقديم المسئلة (الثانية) مما يجب فيه تقديم الخبر (أن يقترن المبتدأ بإلا لفظا نحو ما لنا إلا اتباع أحمد) صلى الله عليه وسلم فلنا خبر مقدم واتباع أحمد مبتدأ مؤخر (أو) يقترن بإلا (معنى نحو إنما عندك زيد) فعندك خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر وهو محصور فيه والمعنى ما عندك إلا زيد وشمل ذلك قول الناظم ⁕ وخبر المحصور قدم أبدا ⁕ المسئلة (الثالثة أن يكون) الخبر (لازم الصدرية) بنفسه (نحو أين زيد) أو بغيره إما مقدما عليه نحو لمن قائم زيد (أو) متأخرا عنه وذلك إذا كان الخبر (مضافا إلى لازمها) أى الصدرية (نحو صبيحة أى يوم سفرك) فصبيحة خبر مقدم وأى اسم استفهام مضاف إليه وسفرك مبتدأ مؤخر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ⁕ كذا إذا يستوجب التصديرا ⁕ المسئلة (الرابعة أن يعود ضمير متصل بالمبتدأ على بعض) متعلق (الخبر كقوله تعالى أم على قلوب أقفالها) فأقفالها مبتدأ مؤخر

الحواشي أن الناظم احترز بقوله عليه عما إذا عاد على بعضه ففيه تفصيل وقد بيناه في حواشي الألفية وبه يظهر أن عدوله عنا غير ظاهر وينبغي أن يقيد البعض بما في البيت والآية على ما بيناه في تلك الحاشية إذ لا يجب التقديم في عند هند بعلها لغرض (قوله أهابك إجلالا الخ) قال ابن جني لا تقديم في البيت ولا تأخير قال ابن عمرون وتحقيق ذلك يبنى على قاعدة صديق زيد وزيد صديق لأن الخبر يكون أعم من المبتدأ أو مساويا له قال ابن النحاس معناه أن زيد صديق الخبر فيه صالح لأن يكون أعم من المبتدأ فنجعله كذلك ولذلك قالوا لا يلزم انحصار الصداقة في زيد في هذه الصورة بخلاف صديقي زيد فإنا لا يمكننا أن نجعل الخبر الذي هو زيد أعم من المبتدأ فما بقي إلا أن يجعل مساويا وإلا كان الخبر أخص من المبتدأ وهو غير جائز وإذا كان مساويا لزم الانحصار ضرورة فصدق أن كل من هو صديقي زيد وكذلك لا يصح ملء العين في الحبيب إلا إذا جعلت ملء عين مبتدأ حتى لا يكون أعم من الخبر لاستحالة كون المبتدأ أعم من الخبر والملء المالئ مثل لك

الحمد ملء السموات كذا في التذكرة للمصنف ومن خطه نقلت

وعلى قلوب خبر مقدم ولا يجوز تأخيره لئلا تعود الهاء المتصلة بأقفالها على قلوب وهي متأخرة في الرتبة لأنها بعض متعلق الخبر لأن الخبر على الصحيح المتقدم هو الاستقرار والجار والمجرور متعلق به ومتعلق الخبر رتبته التأخير فيعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة (و) كذا إذا عاد على مضاف إليه الخبر نحو (قول الشاعر) وهو نصيب بالتصغير الأكبر ابن رباح وهو عبد أسود لبني مروان لا نصيب الأصغر مولى المهدي يخاطب امرأة

أهابك إجلالا وما بك قدرة ❊ علي (ولكن ملء عين حبيبها)

فعلي خبر مقدم وحبيبها مبتدأ مؤخر ولا يجوز تقديمه على الخبر لئلا يعود الضمير على عين وقد أضيف إليها الخبر وهو متأخر في الرتبة وتسميتها بعض الخبر مجاز وإنما الخبر المضاف لا غير وقول الخطيب التبريزي أن المضاف إليه المبتدأ يجوز أن يرجع إلى المرأة بعيد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

كذا إذا عاد إليه مضمر ❊ مما به عنه مبينا يخبر

ويوجد في بعض النسخ الحالة الثالثة جواز التقديم والتأخير وذلك فيما فقد فيه موجبهما كقولك زيد قائم فيترجح تأخيره على الأصل ويجوز تقديمه لعدم المانع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

❊ وجوز التقديم إذ لا ضررا ❊

(فصل) (وما علم من المبتدأ أو خبر جاز حذفه) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ❊ وحذف ما يعلم جائز ❊ (وقد يجب) حذف المعلوم منهما (أما حذف المبتدأ جوازا فنحو من عمل صالحا فلنفسه ومن أساء فعليها ويقال كيف زيد فتقول) في الجواب (دنف) بكسر النون فلنفسه وعليها ودنف إخبار لمبتدآت محذوفة جوازا للعلم بها (والتقدير فعمله لنفسه وإساءته عليها وهو دنف) أي مريض من العشق وطريق العلم بها أن عمله وإساءته مصدران مأخوذان من فعليهما السابق ودخول الفاء على ما لا يصلح أن يكون مبتدأ قرينة دالة على حذفه وأن الضمير معلوم من العائد عليه في السؤال وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وفي جواب كيف زيد قل دنف ❊ فزيد استغنى عنه إذ عرف

(وأما حذفه) أي المبتدأ (وجوبا فإذا أخبر عنه بنعت مقطوع) عن متبوعه (لمجرد مدح نحو الحمد لله

(قوله وقد يجب) وقد يمتنع حذفهما وحذف أحدهما وذلك فيما إذا وقعت الجملة خبرا عن ضمير الشأن فإنه يجب ذكر الجزأين كما أسلفه الشارح عند قول المصنف والجملة إما نفس المبتدأ في المعنى (قوله فنحو من عمل الخ) قال الدنوشري يكثر حذف المبتدأ في جواب الاستفهام نحو وما أدراك ماهيه نار أي هي نار قل أأنبئكم بشر من ذلكم النار أي هي النار وبعد فاء الجواب وبعد القول نحو قالوا أساطير الأولين أي هو ويقل بعد إذا الفجائية نحو خرجت فإذا السبع ولم يقع في القرآن إلا ثابتا (قوله دنف) قال الدنوشري الدنف المشرف على الهلاك ويجوز فتح نونه فيكون مصدرا لا يثنى ولا يجمع تقول رجلان دنف وقوم دنف ونسوة دنف وإن كسرت النون فهو اسم فاعل يثنى ويجمع ويؤنث تقول رجلان دنفان وقوم دنفون وامرأة دنفة ونساء دنفات وقد أدنفه المرض فهو مدنف وتوسعوا فقالوا أدنفت الشمس إذا أشرفت على الغروب وهذا تشبيه (قوله كيف زيد) قال الدنوشري قال بعضهم كيف استفهام عن حال الشيء لا عن ذاته كأن ما للسؤال عن حقيقة الشيء ومن عن مشخصاته مطلقا وبنيت لتضمنها معنى همزة الاستفهام وعلى حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت فتحة للخفة والأظهر أنها اسم مجرد عن الظرفية مطلقا بدليل إبدال الاسم الصريح منها كقولك كيف زيد أصحيح أم سقيم ويكون خبرا في نحو كيف زيد ويقدر بالصفة ويجوز في نحو كيف زيد جالس رفع جالس وكيف حال من ضميره ونصبه وكيف هي الخبر وجالسا حال من ضمير كيف لأنها بمعنى الصفة وهذه فائدة غريبة نقلها ملخص شرح ابن القواس على ألفية ابن معطي وهي في نحو كيف جاء زيد حال مقدرة بالجار والمجرور والتقدير على أي حالة وعلى أي هيئة جاء وأجاز الكوفيون المجازاة بها انتهى باختصار (قوله وأما حذفه وجوبا الخ)

قال الدنوشرى ومن المواضع التى يحذف فيها وجوبا أيضا بعد لاسيما نحو أكرم العلماء لاسيما زيد بالرفع وتقدم فى باب الموصول (قوله جىء به بدلا من اللفظ الخ) قال اللقانى إنما كان المقام للفعل لأن المبتدأ فى هذا ونحوه هو أمرى أو شأنى والشأن هو الحكم الثابت فى الواقع ولا يفيده إلا الجمل لا المفردات فالمصدر هنا واقع موقع الجملة المخبر بها عن الشأن ألا ترى إلى ضمير الشأن لا يخبر عنه إلا بجملة (قوله فيقتلونه) قال الدنوشرى هو ثابت النون فى بعض النسخ وفى بعضها بحذف النون وهو منصوب بأن مضمرة وإن وصلناها فى محل جر بالعطف على إنكار كقوله للبس عباءة الخ (قوله مؤخر عنهما) قال اللقانى هذا القيد وإن كان لا يضر لكنه غير محتاج إليه إذ الكلام فيما

الحميد أو ذم نحو أعوذ بالله من إبليس عدو المؤمنين أو ترحم نحو مررت بعبدك المسكين) برفع الحميد وعدو والمسكين على أنها إخبار لمبتدءات محذوفة وجوبا والتقدير هو الحميد هو عدو المؤمنين هو المسكين وإنما وجب حذفه لأنهم قصدوا إنشاء المدح أو الذم أو الترحم كما فعلوا فى النداء إذ لو أظهروا الناصب لأوهم الإخبار وأجروا الرفع فى وجوب الحذف مجرى النصب واحترز بقوله لمجرد مدح الخ من أن يكون النعت للإيضاح أو التخصيص فإنه إذا قطع إلى الرفع جاز ذكر المبتدأ وحذفه كإظهار الناصب وإضماره (أو) أخبر عنه (بمصدر جىء به) أى بالمصدر (بدلا) أى عوضا (من اللفظ بفعله) أى بفعل المصدر والمراد أنهم تلفظوا بالمصدر عوضا عن تلفظهم بالفعل (نحو سمع وطاعة وقوله:

فقالت حنان ما أتى بك ههنا) • أذو نسب أم أنت بالحى عارف

فسمع وحنان خبران لمبتدأين محذوفين وجوبا (والتقدير أمرى حنان وأمرى سمع وطاعة) وأصل هذه المصادر النصب بفعل محذوف وجوبا لأنها من المصادر التى جىء بها بدلا من اللفظ بأفعالها ولكنهم قصدوا الثبوت والدوام فرفعوها وجعلوها إخبارا عن مبتدءات محذوفة وجوبا حملا للرفع على النصب وفاعل قالت مستتر عائد على المرأة المعهودة والمعنى أى أحن عليك أى شىء جاء بك ههنا ألك قرابة أم معرفة بالحى وإنما قالت له ذلك خوفا من إنكار أهل الحى عليه فيقتلونه (أو) أخبر عنه (بمخصوص بمعنى نعم) فى إفادة المدح (أو بئس) فى إفادة الذم (مؤخر) المخصوص (عنهما) أى عن نعم وبئس (نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو إذا قدرا) أى زيد وعمرو (خبرين) لمبتدأين محذوفين وجوبا كأن سامعا سمع نعم الرجل أو بئس الرجل فسأل عن المخصوص بالمدح أو الذم من هو فقيل له هو زيد أو هو عمرو وأما إذا قدرا مبتدأين وخبرهما الجملة قبلهما أو محذوف على رأى ابن عصفور فليسا مما نحن فيه (فإن كان المخصوص (مقدما) على نعم أو بئس (نحو زيد نعم الرجل) وعمرو بئس الرجل (فمبتدأ) أى فهو مبتدأ (لا غير) والجملة بعده خبره والرابط بينهما العموم الذى فى الرجل (ومن ذلك) أى من حذف المبتدأ وجوبا (قولهم من أنت زيد) بالرفع فزيد خبر لمبتدأ محذوف وجوبا (أى مذكورك زيد وهذا) التقدير (أولى من تقدير سيبويه كلامك زيد) لأن المعانى لا يخبر عنها بالذوات ولأن زيدا ليس بكلام لعدم تركيبه وأجيب بأنه من باب إطلاق الكلام على المفرد وهو جائز لغة كما جاء عكسه وهو إطلاق الكلمة على الكلام والمعنى على التقديرين أن شخصا ذكر زيدا وهو ليس أهلا لذكره فقيل له من أنت زيد يروى برفع زيد ونصبه فالرفع على ما مر والنصب بفعل محذوف وجوبا والتقدير من أنت تذكر زيدا ومن ثم قال ابن طاهر فى الرفع التقدير مذكورك زيد ليكون المقدر فى الرفع من لفظ المقدر فى النصب والتزم حذف الرافع كما التزم حذف الناصب نص عليه سيبويه وأفاد ذلك تعظيم زيد وإجلاله وتحقير المخاطب وإذلاله (و) من حذف المبتدأ وجوبا (قولهم فى ذمتى لأفعلن) ففى ذمتى خبر لمبتدأ محذوف وجوبا لسد جواب القسم مسده

وقع فيه المخصوص من خبر مبتدأ ولا يكون كذلك متقدما فليتأمل (قوله أو محذوف على رأى ابن عصفور) أى زيد الممدوح والحذف حينئذ واجب كما فى الباب الخامس من المغنى وفيه أن قول ابن عصفور مردود بأنه لم يسد شىء مسده (قوله ومن ذلك) قال اللقانى إنما غير الأسلوب لأن ما تقدم ضوابط كلية وهذا إنما هو فى ألفاظ مخصوصة مسموعة عن العرب وجب اتباعهم على حذفها لأنها كالأمثال التى لا تغير عما وردت عليه انتهى وقال الدنوشرى فائدة يجب حذف المبتدأ أيضا بعد المصدر المبين فاعله أو مفعوله بحرف نحو شكرا لك وجزما لك أى دعائى لك قال الرضى فى شرح الكافية والجار والمجرور بعد هذه المصادر فى محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه ليلى الفاعل والمفعول المصدر

 الذى صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل كما كان ولى الفعل والمعنى هو لك أى هذا الدعاء لك وكذا كل ما فيه من المبينة للمعارف كقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله إن جعلناها بمعنى الذى وأما المبينة للنكرة فهى صفة لها كالو جعلنا ما فى الآية نكرة انتهى من باب المفعول المطلق (قوله وأجيب) قال الورقانى أى من الثانى ويمكن أن يجاب عن الأول بأن المراد الاسم دون المسمى (قوله لسد جواب القسم مسده) هذا يوهم أن حذف المبتدأ وجوبا يتوقف على سد شىء مسده كالخبر وليس كذلك ولذا لم يذكر فى المسائل المتقدمة أن شيأ سد مسد المبتدأ لعدم وجوده والفرق بين المبتدأ والخبر أن الخبر محط الفائدة فاعتنى بشأنه فاشترط فى

وجوب ذلك سد شيء مسده فتأمل (قوله أي في ذمتي ميثاق أو عهد) قال الدنوشري ، أن قلت لا معنى لكون الميثاق والعهد في ذمته وإنما الذي في ذمته هو الجواب أي مضمون لأفعلن ونحوه . أجيب بأن المعنى في ذمتي متعلق الميثاق مثلا والمتعلق هو مضمون الجواب وهو في ذمته بالالتزام كالدين والنذور اللذين في الذمة فهو على حذف مضاف (قوله الأعلى ضعف) أي مرجوحية كما يدل على ذلك كل من التعليلين المذكورين (قوله فإن قلت الخ) قال الدنوشري هو سؤال لا حاجة إليه على ما حققه الشارح فقد قدم أن التحقيق أنه لا مدخل للتقديم في التسويغ (قوله وأما حذفه وجوبا) قال الدنوشري وقد يحذف الجزآن لوجود ما يدل عليهما كقولك نعم في جواب من قال أزيد قائم التقدير نعم هو قائم (١٧٨) قال بعضهم واللائي لم يحضن والتقدير فعدتهن ثلاثة أشهر قال ابن عقيل والظاهر ان المحذوف مفرد والتقدير واللائي لم يحضن كذلك انتهى . أقول حقق المصنف أنه لا حذف في الآية فانظر حاشيتنا على الألفية (قوله ففي أربع مسائل) يزاد عليها خبر ما التعجبية عند الأخفش فإن ما عنده نكرة ناقصة أو موصولة وما بعدها صلة أو صفة والخبر محذوف وجوبا وخبر المخصوص بالمدح عند ابن عصفور كما مر عن المغني (قوله حديثو عهد) قال التفتازاني في شرح التلخيص في بحث تعريف المسند إليه باللام يقال عهدت فلانا إذا أدركته ولقيته انتهى فقولك في عهد فلان على حذف مضاف أي زمن عهده أي لقيه وإدراكه أو لا حذف فيه على أن العهد المراد به نفس الزمن الذي هو فيه إذ لا زمن لقيه وإدراكه فهو من إضافة المصدر إلى الفاعل عن الأول ومعنى عهد بكفر هو أن قومها لقوا الكفر وأدركوه أي وصلوا إليه وذلك كناية عن اتصافهم به ومعنى أن ذلك حديث أي قريب لا محدث أي موجود بعد العدم يعني لولا اتصاف قومك بالكفر في زمن قريب ولو قيل في الكلام لولا عهدهم بالإسلام قريب أي اتصافهم به في زمن قريب لصح المعنى أيضا فتدبر والله سبحانه أعلم على أن الأقرب أن العهد هو العلم وإضافة العهد إلى ضميرهم المقدر من إضافة المصدر إلى المفعول وفي الكلام مضاف إلى عهد مقدر والأصل لولا قومك حديثو انقطاع علم الناس باتصافهم بالكفر لبنيت الكعبة الخ (قوله وجاز الوجهان الخ) قال الزرقاني استشكل بعض الشيوخ جواز الذكر بأن المحذوف إذا سد شيء مسده يكون الحذف واجبا وهنا قد سد الجواب مسد الخبر وحل محله فكان ينبغي وجوب الحذف لا جوازه كما قال به الرماني ومن تبعه والجواب عن ذلك أنا لا نسلم أنه سد مسده

(أي في ذمتي ميثاق أو عهد) ذكره أبو علي (وأما حذف الخبر جوازا فنحو خرجت فإذا الأسد) فالأسد مبتدأ وخبره محذوف جوازا (أي حاضر) لأن إذا الفجائية تشعر بالحضور (ونحو أكلها دائم وظلها) فظلها مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة ما قبله عليه (أي كذلك) أي دائم (ويقال من عندك فتقول زيد) فزيد مبتدأ وخبره محذوف جوازا لدلالة خبر من عليه (أي عندي) وإليه أشار الناظم بقوله

... كما ٭ تقول زيد بعد من عندكما ٭ ويقال ما عندك فتقول درهم أي درهم عندي فيقدر الخبر متأخرا قال ابن مالك ولا يجوز أن يكون التقدير عندي درهم إلا على ضعف لأن الجواب ينبغي أن يسلك به مسلك السؤال والمقدم في السؤال هو المبتدأ فيكون هو المقدم في الجواب ولأن الأصل تأخير الخبر فترك في مثل عندي درهم لأن التأخير يوهم الوصفية وذلك مأمون فيما هو جواب فلم يعدل عن الأصل بلا سبب انتهى ٭ فإن قلت إذا قدر الخبر متأخرا فما سوغ الابتداء بدرهم . قلت كونه جوابا بالاستفهام (وأما حذفه) أي الخبر (وجوبا ففي) أربع (مسائل إحداها أن يكون) الخبر (كونا مطلقا والمبتدأ) واقع (بعد لولا) الامتناعية والمراد بالكون الوجود وبالإطلاق التقييد بأمر زائد على الوجود وإيضاح ذلك أن يقال إن كان امتناع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر كون مطلق (نحو لولا زيد لأكرمتك) فالإكرام ممتنع لوجود زيد فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبا وهو كون مطلق (أي لولا زيد موجود) وإن كان امتناع الجواب لمعنى زائد على وجود المبتدأ فالخبر كون مقيد كما إذا قيل هل زيد محسن إليك فتقول لولا زيد لهلكت تريد لولا إحسان زيد إلي لهلكت فالهلاك ممتنع لإحسان زيد فالخبر كون مقيد بالإحسان وإنما حذف الخبر بعد لولا إذا كان كونا مطلقا لأنه معلوم بمقتضى لولا إذ هي دالة على امتناع لوجود والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ فإذا قيل لولا زيد لأكرمتك لم يشك في أن وجود زيد منع من الإكرام فصح الحذف لتعين المحذوف وإنما وجب لسد الجواب مسده وحلوله محله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله . وبعد لولا غالبا حذف الخبر ... حتم (فلو كان) الخبر (كونا مقيدا) بمعنى زائد على الوجود (وجب ذكره إن فقد دليله كقولك لولا زيد سالمنا ما سلم) من القتل فزيد مبتدأ وجملة سالمنا خبره وهو كون مقيد لأن وجود زيد مقيد بالمسالمة ولا دليل يدل على خصوصيتها فلذلك وجب ذكره (وفي الحديث) خطابا لعائشة رضي الله عنها (لولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد إبراهيم) وحكاه في المغني بلفظ لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة فقومك مبتدأ وحديثو خبره وهو كون مقيد بالحداثة (وجاز الوجهان) وهما ذكر الخبر وحذفه (إن وجد الدليل) الدال عليه

(نحو لولا أنصار زيد حموه ما سلم) فحموه خبر أنصار وهو كون مقيد بالحماية والمبتدأ دال عليها إذ من شأن الناصر أن يحمي من ينصره (ومنه قول أبي العلاء) أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري في وصف السيف

(يذيب الرعب منه كل عضب ۞ فلولا الغمد يمسكه لسالا)

فيمسكه خبر الغمد وهو كون مقيد بالإمساك والمبتدأ دال عليه إذ من شأن غمد السيف إمساكه ويذيب بضم الياء وكسر الذال المعجمة مضارع أذاب نقيض يجمد ومعناه يسيل والرعب بضم الراء وسكون العين المهملة الخوف فاعل يذيب وكل عضب مفعوله وهو بعين مهملة مفتوحة فضاد معجمة ساكنة فموحدة وهو السيف القاطع والغمد بكسر الغين المعجمة غلاف السيف والإسالة إيجاد السيلان والهاء في يمسكه عائدة على كل عضب قاله الموضح في شرح الشواهد والمعنى أن هذا السيف تفزع منه السيوف فلولا أن أغمادها تمسكها لسالت وذابت من فزعها منه انتهى وهذا التفصيل مذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك وإليه أشار في النظم بقوله غالبا (وقال الجمهور لا يذكر الخبر بعد لولا) أصلا بناء عندهم على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا (وأوجبوا جعل الكون الخاص) أي المقيد (مبتدأ فيقال) في لولا زيد سالمنا ما سلم (لولا مسالمة زيد إيانا أي موجودة) ويقال في لولا أنصار زيد حموه ما سلم لولا حماية أنصار زيد إياه أي موجودة (ولحنوا المعري) في قوله فلولا الغمد يمسكه قال الموضح في المغني وليس بجيد لاحتمال تقدير يمسكه بدل اشتمال من الغمد على أن الأصل أن يمسكه ثم حذفت أن فارتفع الفعل أو تقدير يمسكه جملة معترضة أي بين المبتدأ والخبر المحذوف انتهى وفي الاحتمال الأول نظر فقد قال الموضح نفسه في شرح شواهد ابن الناظم في من لدشولا فقدره سيبويه من لدان كانت واعترض عليه في تقديره أن أنه يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه هذا كلامه ومن خطه نقلت وبهذا يعترض أيضا على الدماميني في قوله ويحتمل أن يخرج على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر والأصل فلولا أن الغمد يمسكه فحذفت وارتفع الاسم بعدها انتهى ولا يجوز أن يكون يمسكه حالا من الخبر المحذوف لأنهم لا يذكرون الحال بعد لولا لأنها خبر في المعنى نقله الموضح في المغني عن الأخفش وأقره (وقالوا الحديث) المتقدم (مروي بالمعنى) لا باللفظ قال ابن أبي الربيع لم أر هذه الرواية يعني بهذا اللفظ من طريق صحيح والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثان قومك لولا حداثة قومك لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية ونحو ذلك نقله المرادي عنه في شرح النظم وما ذكره الموضح من أن الاسم المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أنه فاعل بفعل محذوف وقيل هو مرفوع بلولا وسيأتي. المسئلة (الثانية أن يكون المبتدأ صريحا في القسم) بمعنى أنه لا يستعمل إلا في القسم ويفهم منه القسم قبل ذكر المقسم عليه (نحو لعمرك) بفتح العين من عمر الرجل

لأن سده مسده إنما هو إذا كان الخبر عاما وأما إذا كان خاصا فهو مقصود ومراعى فهو كالمذكور فلا يسد هكذا وقع في المذاكرة (قوله إذ من شأن الخ) بهذا يندفع تنظير اللقاني وجود الدليل عند حذفه قال إذ المتبادر عند حذفه أن سلامته لوجود الأنصار لا لوجود حمايتهم إياه بالفعل كما هو المراد (قوله فيقال لولا مسالمة زيد إيانا الخ) ظاهره أن هذا تقرير للفظ لولا زيد سالمنا ما سلم وهو مشكل إذ اللفظ لا يقبل ذلك التقرير فإن قيل إنه تقرير معنى لم يناسب السياق ولم يوافقه وينبغي أن يكون المراد منه أن زيدا في قولك لولا زيد الخ مبتدأ على حذف مضاف أي مسالمة زيد والخبر محذوف أي موجودة وقوله سالمنا ما سلم حال كذا قال الشهاب لكن قوله ما سلم لا يناسب كونه من حيز الحال ولا يناسب إلا كونه في حيز لولا فليتأمل وإن كان ظاهر السياق خلاف ذلك (قوله ولحنوا (١٧٩) المعري) قال الزرقاني المراد باللحن هنا ارتكاب الخطأ لا اللحن في الإعراب لانتفائه ثم ظاهر قوله لحنوا أن الجمهور جميعهم وقع منهم ذلك وفي المغني ولحن جماعة ممن أطلق وجوب حذف الخبر المعري في قوله في صفة سيف يذيب الخ انتهى فافهم أن الملحن بعض منهم لا الجميع (قوله لاحتمال تقدير يمسكه بدل الخ) خرجه بعضهم على أن يمسكه حال وعاملها الفعل الذي نابت عنه لولا وهو أولى من إعمال كان في قوله كأنه خارجا من جنب صفحته اليمنى وهو مبني على قول الكوفيين أن المرفوع بعد لولا فاعل بفعل محذوف نابت عنه لولا (قوله إنه يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) وجه ذلك أن سيبويه قدر أن ولفظ كانت ولا شك أن كانت بعض الصلة وبعضها الآخر لفظ شولا لأنه خبر كان وبهذا يندفع نظر الشارح عنه وعن الدماميني وكان الشارح فهم أن مراد المصنف الاسم المنسبك من أن وما دخلت عليه وإن أن صارت بعضه ولو كان هذا مرادا لم يصح إضماران في المواضع المطردة المذكورة في باب النواصب ولا إضمارها في باب الاستثناء على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وهو بعمومه شامل لأن لكن المصنف في الجملة الرابعة بحاله على صرف باستثنائها وحينئذ فاعتراض المصنف على سيبويه إلزاما له بما قاله ولا يرد مثله على المصنف حيث كان الموصول الحرفي لا يحذف إلا أن أشكل تخريج الدماميني أنه على حذف أن الناصبة للاسم الرافعة للخبر وإن كان هو تابعا للنظم في تخريج نحن الأولون الآخرون بيد كل أمة أوتوا الكتاب من قبلنا على أن الأصل بيد أن كل أمة فحذفت أن وبطل عملها لأن الناصبة للاسم الرافعة للخبر محذوفة (قوله من عمر الرجل) بكسر الميم له مصدران العمر بفتح أوله وسكون ثانيه

وهو خاص بالقسم والعمر بضم أوله وسكون ثانيه ولا يستعمل في القسم قاله الروداني قال فأما عمرك الله فتقدير ضم العمر فيه موضع التعمير بدلالة أن الفعل منه لا يجيء إلا مضعف العين وهذا ليس بيمين وإنما هو استعطاف (قوله والأول أولى) قد يقال إذا دار الأمر بين كون المحذوف المبتدأ أو الخبر كان الأولى حذف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة على أحد القولين (قوله لأنه إذا دار الخ) ولأن لفظ عمرك إنما وضع ليستعمل مقسما به وإذا جعل خبرا

لم يستعمل مقسما به بل مخبرا به عن المقسم به (قوله والموت يلتقيان) قال الشاقاني أعلم أن الواو في نحو هذا البيت لمجرد الجمع في الحكم لا للمعية بل المعية فيه إنما هي من خصوص مادة الخبر والتي بمعنى المعية يصح الاكتفاء بها في إفادة المعية ولو قيل كل امرئ والموت أي معه لم يكن صادقا (قوله صريحا) التقييد به مذهب جمهور البصريين وجرى شراح الكافية على أنه لا فرق بين الصريح والمؤول نحو أن ضربت زيدا قائما (قوله عاملا في اسم الخ) ظاهره أن الشرط العمل ولو بلا إضافة نحو ضرب عمرا قائما بلا إضافة واشترط الرضي الإضافة فقال ويكون المصدر مضافا إلى الفاعل أو المفعول أو إليهما وقد يقال مراده التعميم في الإضافة دون اشتراطها بدليل أن الإضافة في أخطب ما يكون الأمير قائما لبسه إلى شيء منهما والمراد بالإضافة النسبة كما عبر بذلك الجامي فلا يرد أن الإضافة إلى الفاعل والمفعول لا تمكن وإنما لا تتصور في المصدر المؤول نحو أن ضربت زيدا قائما وتوهم بعض الفضلاء أن الإضافة على ظاهرها وبنى عليه ما قالوا أن معنى ضربي زيدا قائما حصر الضرب في حال القيام فقال وذلك لأن إضافة المصدر إلى معموله تفيد الاستغراق إذا لم تقم قرينة الخصوص على أنه يرد عليه أن المصدر المضاف إلى المعمول لم يشترط فيه الإضافة إلى المعرفة نحو عليه رجل هو أعلم البلد باحثا ولا معنى للاستغراق في افتضاض هذه البكر شابة بقي أنه إذا أضيف إلى كليهما نحو لضاربتا ومضاربتنا فلا

بكسر الميم إذا عاش زمنا طويلا ثم استعمل في القسم مرادا به الحياة أي وحياتك (لأفعلن وأيمن الله) بفتح الهمزة وضم الميم من اليمن وهو البركة أي وبركة الله (لأفعلن) فعمرك وأيمن الله مبتدآن حذف خبراهما وجوبا (أي لعمرك قسمي وأيمن الله يميني) وإنما وجب حذفه لسد جواب القسم مسده (فإن قلت عهد الله لأفعلن جاز إثبات الخبر) وحذفه (لعدم الصراحة في القسم) به لأن عهد الله غير ملازم للقسم إذ يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوفاء به ولا يفهم منه القسم إلا بذكر المقسم عليه (وزعم ابن عصفور أنه يجوز في نحو لعمرك لأفعلن أن يقدر أقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدأ) والأول أولى لأنه إذا دار الحذف بين أن يكون من الصدور والأوائل أو من الأعجاز والأواخر فالحمل على الأواخر أولى لأنها محل التغيير غالبا ولأن دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقديرا أولى من جعلها داخلة في اللفظ على شيء وفي التقدير على شيء آخر وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله * وفي نص يمين ذا استقر *

المسألة الثالثة (أن يكون المبتدأ معطوفا عليه اسم بواو وهي نص في المعية نحو كل رجل وضيعته) بالضاد المعجمة وهي الحرفة سميت بذلك لأن صاحبها يضيع بتركها (و) إلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وبعد واو عينت مفهوم مع * كمثل (كل صانع وما صنع)

فكل مبتدأ وصانع مضاف إليه وما صنع معطوف على المبتدأ والخبر محذوف وجوبا أي مقرونان وإنما حذف لدلالة الواو وما بعدها على المصاحبة والاقتران وإنما وجب الحذف لقيام الواو مقام مع ولو جيء بمع مكان الواو كان كلاما تاما (ولو قلت زيد وعمرو وأردت الإخبار باقترانهما جاز حذفه) أي الخبر اعتمادا على أن السامع يفهم من اقتصارك على ذكر المتعاطفين معنى الاقتران والاصطحاب (و) جاز (ذكره) لعدم التنصيص على المعية (قال) الفرزدق :

تمنوا لي الموت الذي يشعب الفتى * (وكل امرئ والموت يلتقيان)

فأثر ذكر الخبر وهو يلتقيان ويشعب بفتح العين المهملة يفرق وما ذكره الموضح هو قول جمهور البصريين (وزعم الكوفيون والأخفش أن نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لأن معناه مع ضيعته) وذلك كلام تام لا يحتاج إلى شيء آخر والبيت ضرورة . المسألة (الرابعة أن يكون المبتدأ إما مصدرا) صريحا (عاملا في اسم مفسر) بكسر السين (لضمير) بالتنوين متعلق بمفسر (ذي حال) نعت لضمير (لا يصح كونها) أي الحال (خبرا عن المبتدأ المذكور نحو ضربي زيدا قائما) فضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله وزيدا مفعوله وقائما حال من ضمير يفسره زيد وهذه الحال لا يصح جعلها خبرا عن ضربي لأن الخبر وصف في المعنى والضرب لا يوصف بالقيام فلا يقال ضربي قائم (وإما مصدرا مؤولا نحو أن ضربت أو أن تضرب زيدا قائما على رأي بعض الكوفيين (أو) يكون المبتدأ اسم تفضيل (مضافا إلى المصدر المذكور نحو أكثر شربي السويق ملتوتا) فأكثر اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مصدر عامل في اسم مفسر لضمير ذي حال لا يصح كونها خبرا عنه (أو) مضافا (إلى شيء) مؤول بالمصدر المذكور نحو أخطب ما يكون الأمير قائما) فأخطب اسم تفضيل مبتدأ مضاف إلى مؤول بالمصدر وهو ما والفعل أي

أخطب كون الأمير قائما (وخبر ذلك) كما في الأمثلة السابقة (مقدر بإذ كان) إن أريد الماضي (أو إذا كان) إن أريد المستقبل (عند) سيبويه و(جمهور البصريين) فيكون الخبر ظرف زمان متعلقا بمحذوف والتقدير حاصل إذ كان أو إذا كان فحاصل خبر وإذا أو إذا ظرف الخبر مضاف إلى كان التامة وفاعلها مستتر فيها عائد على مفعول المصدر وقائما وملتوتا حالان من الضمير المستتر في كان وإنما لم تجعل كان ناقصة والمنصوب خبرها لوجهين أحدهما التزام التنكير فإنهم لا يقولون ضربي زيدا القائم والثاني وقوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه كالحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد قاله ابن الناظم (و) مقدر (بمصدر مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش) واختاره الناظم في التسهيل لقلة الحذف مع صحة المعنى (فيقدر) الخبر (في ضربي زيدا قائما ضربه قائما) وفي أكثر شربي السويق ملتوتا شربه ملتوتا وفي أخطب ما يكون الأمير قائما كونه قائما فالمصدر الثاني هو الخبر وفاعله محذوف والهاء المضاف إليها مفعوله وهي صاحبة الحال وهذا وإن كان أقل حذفا من الأول غير مرضي عند سيبويه وجمهور البصريين لما فيه من حذف المصدر وإبقاء معموله وهو لا يجوز عندهم ولأن تقدير الظرف يناسب الحال قال ابن عصفور وإنما صح للحال أن تسد مسد الخبر لأنها بمنزلة الظرف في المعنى ألا ترى أنه لا فرق بين ضربي زيدا قائما وضربي زيدا وقت قيامه فكل منهما سد مسد الخبر وكل منهما على معنى في والظرف يسد مسد الخبر فكذا الحال انتهى وقيل الخبر نفس الحال كما قيل به في الظرف وقيل الحال أغنت عنه كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر والصحيح أن الخبر محذوف وجوبا لسد الحال مسده كما نبه عليه الناظم بقوله:

وقبل حال لا يكون خبرا ❊ عن الذي خبره قد أضمرا

واحترز الموضح بقوله عاملا في اسم مفسر لضمير ذي حال من أن يكون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه فإن الحال لا يسد مسد الخبر حينئذ نحو ضربي زيدا قائما شديد فإن قائما حال من زيد والعامل فيها هو العامل في زيد وهو ضربي فلا يغني عن الخبر لأنها من صلة المصدر وشمل قوله عاملا في اسم مفسر كون المفسر مفعولا كما مثل وكونه فاعلا في المعنى نحو قيام زيد ضاحكا قاله المرادي في شرح التسهيل (و) احترز بقوله لا يصح كونها خبرا عن المبتدأ عما إذا صح فإنه (لا يجوز ضربي زيدا شديدا) بالنصب (لصلاحية الحال للخبرية فالرفع) لشديد (واجب) لأنه وصف للضرب لا لزيد وقيل إنما وجب الرفع لعدم احتياجه إلى إضمار وهو مشكل غايته أن يكون راجحا كما في زيد ضربته (وشذ قولهم) لرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه (حكمك مسمطا) بضم الميم وفتح السين المهملة والتشديد الميم وفي آخره طاء مهملة أي مثبتا وكان القياس رفعه لصلاحيته للخبرية ولكنه نصب على الحالية والخبر محذوف (أي حكمك لك مثبتا) أي نافذا وشذوذه من وجهين أحدهما النصب مع صلاحية الحال للخبرية

يعد كما قال الشهاب في حواشي الجامي إن نافي محل رفع ونصب باعتبار الفاعل والمفعول كما أنها في محل جر باعتبار الإضافة (قوله إن أريد الماضي الخ) بقي أنه قد يراد الحال أو الاستمرار ولعله يقدر إذا لأنها تكون للاستمرار (قوله والثاني وقوع الجملة الاسمية الخ) قد يقال هذا لا ينافي كون ناقصة لأن خبر كان الناسخ يجوز اقترانه بالواو كما سيأتي في كلام الشارح في باب الناسخ (قوله نحو ضربي زيدا قائما شديد) أنت خبير بأن هذا المثال عين المثال المذكور في المتن ظاهرا ولم يفارقه إلا بزيادة شديد الذي هو الخبر وزيادته ليست إلا لعدم صحة إغناء الحال عن الخبر فلا مسوغ لحذف الخبر ولا مدخل لها في كون المصدر عاملا في صاحب الحال نفسه وإنما مرجع ذلك لقصد المتكلم واعتباره فكان الظاهر أن يقول الشارح بعد مثال المتن وهذا إذا اعتبر كون قائما حالا من ضمير يفسره زيد فإن جعل زيدا صاحب الحال نفسه لم يسد الحال مسد الخبر ووجب ذكر الخبر نحو ضربي الخ وعنه احترز الموضح بقوله عاملا في اسم الخ وما احترز عنه الموضح بقوله المذكور مستفاد من قول الناظم وقبل حال بيته الموضح في الحواشي ويستفاد منه أن الفرق اعتباري حيث قال ما نصه لا بد أن يشترط في تلك الحال أن لا يكون مقدرا كونها معمولة للمبتدأ وهذا صرح بالخبر في قول ذي الرمة غيلان مدرجي متروحا على بابها فمدرجي مبتدأ ومضاف إليه والمدرج هنا مصدر لا ظرف لعمله في متروحا وهو حال من الياء التي هي فاعل في المعنى وعلى بابها خبر وقد يقال اشترطه الناظم بقوله وقبل حال لأن الحال متى قدرت معمولة للمبتدأ لم يكن لك أن تفصل بينهما بالخبر إذ لا يخبر عن المصدر قبل تمامه بمعموله (قوله مع صلاحية الحال للخبرية) قال اللقاني يعني فلو نصب على الحالية ربما وقف عليه بالسكون على لغة فيتوهم أنه خبر لا حال فالواجب الرفع إن قصد أنه الخبر وذكر الخبر إن قصد أنه حال بأن يقال ضربي زيدا إذا كان شديدا أو ضربه شديد وهذا أولى من كلامه (تنبيهان) الأول يجوز عند البصريين أن يكنى عن المصدر الذي سد الحال مسد خبره قبل الحال نحو ضربي زيدا هو قائم (الثاني) قد يسد الحال مسد الخبر في غير هذه المسألة وذلك إذا أتى بمبتدأ معطوف عليه بواو بعده فعل أو وصف لأحدهما واقع على الآخر على ما يلابسه نحو زيد والريح يباريها وزيد والمنية شارب بعقارها فإن ذلك جائز بدليل قوله ❊ واعلم بأنك والمنية شارب ❊ بعقارها

خلافا لمن منعه وخرجه البصريون على أن الخبر محذوف والتقدير يجريان يباريها فيباريها في موضع نصب على الحال واستغنى به عن الخبر لدلالته عليه وقال الكوفيون تقدير الخبر المحذوف يتباريان ورد بعدم اطراده في زيد والمنية شارب بعقارها وأجاب الدماميني بإمكان تقديره يلتبسان وهذا لا يجوز في موضع ولو كان العطف بالفاء أو ثم لم يجز اتفاقا أو بدون عطف جاز اتفاقا (فصل) (قوله أي ناثر) قال الدنوشري تفسير الكاتب بالناثر ينظر هل هو لغوي أولا (قوله وليس من تعدد الخبر الخ) قال اللقاني فيه نظر لأن المعتبر عند ابن الناظم في اتحاد المبتدأ اتحاده بحسب الاصطلاح فبداك في البيت مبتدأ واحد قطعا وكونه في المعنى ذا أجزاء لا يمنع الحكم على لفظه بأنه مبتدأ واحدا وكذا المعتبر عنده في تعدد الخبر تعدده بحسب الأحكام اللفظية فحلو حامض خبرا قطعا لا خبر واحد وإلا لزم أن يقع الرفع في الخبر الواحد في آخره ووسطه من جهة واحدة وما رد به قوله لأنهما بمعنى خبر واحد لا ينافي الحكم على لفظ كل منهما بالخبرية إذ المعرب إذا سئل عن وجه الرفع (١٨٢) في حلو لا يسعه إلا أن يقول عن الخبرية وكذا في حامض وقوله ولهذا الخ مسلم أن فيه دلالة على أنهما بمعنى خبر لا أنهما في صنعة الإعراب خبر واحد وكلام الناظم عند التأمل يشهد لما ذكرناه وقول الموضح في الثالث لأن الثاني تابع جوابه أن التابع للخبر خبر تابع وحاصل كلام الموضح قصر التعدد على تعدد الخبر لفظا ومعنى بغير عطف مع اتحاد المبتدأ لفظا ومعنى وهو محل الخلاف وحاصل كلام ابن الناظم أن التعدد أعم من التعدد الذي هو محل الخلاف وكذا قسم مطلق التعدد إلى أقسام بعضها خارج عن محل الخلاف فقوله وليس منه إن أراد ليس من التعدد الخاص فسلم لكن ابن الناظم جعله من مطلق التعدد وإن أراد ليس من مطلق التعدد بناء على أن التعدد لا يطلق إلا على الخاص فممنوع انتهى وقال الدنوشري قال شيخ الإسلام زكريا وقول ابن هشام أن هذا ليس من تعدد الخبر الخ مردود بأن ابن الناظم لم يطلق ذلك بل ذكر عين ما اعترض به فإنه بعد أن قسم الخبر إلى ثلاثة أقسام قال فالأول ما تعدد لتعدد ما هو له واستشهد بالبيت المذكور انتهى (قوله وهو طرفة على ما قيل) قال شيخ الإسلام قائله الخليل (قوله لأن يداك في قوة مبتدأين) قال اللقاني إنما رد بهذا مع إمكان أن يرد بأن الثاني تابع كما في الآية التي يذكرها آخرا لأن هذا الذي ذكره يدفع التعدد معنى واصطلاحا والمذكور في الآية يرفع التعدد اصطلاحا لا معنى إذ المعنى فيها أن كل فرد من المكذبين أصم وأبكم في الظلمات (قوله حامض) قال الدنوشري هو وصف على خلاف القياس وقياسه حمض مثل صغر فهو صغير وملح فهو مليح قال الجوهري في باب الهاء وقد فره بالضم يفره فهو فاره وهو نادر مثل حامض وقياسه فريه وحميض (قوله ألا ترى الخ) قال اللقاني إن المزازة كيفية متوسطة بين الحلاوة والحموضة الصرفين وليس في الرمان طعم الحلاوة وطعم الحموضة إذ هما ضدان لا يجتمعان وإنما الموجود فيه طعم بين بين ولا إشكال أن

والثاني أن الحال ليست من ضمير معمول المصدر وإنما صاحب الحال ضمير المصدر المستتر في الخبر ولا يصح أن يكون الحال من الكاف المضاف إليها في حكمك لأن الذوات لا توصف بالنفوذ وأشذ منه قراءة علي كرم الله وجهه ونحن عصبة بالنصب مع انتفاء المصدرية بالكلية فعصبة حال من ضمير الخبر والتقدير ونحن نجتمع عصبة

(فصل) (والأصح جواز تعدد الخبر) لفظا ومعنى لمبتدأ واحد لأن الخبر كالنعت فيجوز تعدده وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحد سواء اتفقا أفرادا أو جملة أو اختلفا فالأول (نحو زيد شاعر) أي ناظم (كاتب) أي ناثر يعني أنه ينظم الكلام وينثره والثاني نحو زيد قام ضحك وعكسه (والمانع) لجواز التعدد كابن عصفور (يدعي تقدير هو للثاني) من الخبرين (أو) يدعي (أنه) أي المبتدأ (جامع للصفتين) الشعر والكتابة (لا الإخبار بكل منهما) على انفراده لوجود التعدد لفظا ومعنى نص على ذلك ابن عصفور في المقرب وشرح الجمل (وليس من تعدد الخبر) لواحد (ما ذكره ابن الناظم) في شرح النظم (من قوله وهو طرفة على ما قيل

(يداك يد خيرها يرتجى ❊ وأخرى لأعدائها غائظه

بل من تعدد الخبر لمبتدأ متعدد في نفسه حقيقة (لأن يداك في قوة مبتدأين لكل منهما خبر) على حدته لأن التحقيق أن المعاطف ليس من التعدد وقول أبيه في التسهيل بعطف وغير عطف منتقد عليه (و) ليس من تعدد الخبر لفظا ومعنى ما ذكره ابن الناظم أيضا (من نحو قولهم الرمان حلو حامض) بل من تعدد الخبر لفظا لا معنى (لأنهما بمعنى خبر واحد أي مز) وضابطه أن يكون المخبر عنه مشتملا على طرف من كل من الخبرين لا عليهما معا ألا ترى أن المز ليس تام الحلاوة ولا تام الحموضة ولكنه بينهما (ولهذا) أي ولأجل كونهما في معنى خبر واحد يمتنع (العطف) للثاني على الأول (على الأصح) لأن العطف يقتضي المغايرة فلا يقال الرمان حلو وحامض خلافا لأبي علي الفارسي في إجازته له (و) يمتنع أيضا (أن يتوسط المبتدأ بينهما) وأن يتقدما على المبتدأ على الأصح فيهما عند الأكثرين قاله في البديع فلا يقال حلو الرمان حامض ولا حلو حامض

هذا معنى يغاير معنى زيد كاتب شاعر من أنه جامع بين الصفتين إذ كل من الصفتين الصرفتين موجودة فيه فليتأمل (قوله فيجوز أن يكون من باب التنازع الخ) قال الزركشي في تذكرته والظاهر أنه ليس من باب التنازع لأنه يقتضي أن يكون الرمان متصفا بكل من الصفتين على الانفراد كما في زيد قائم قاعد غلمانه (قوله لحذف المبتدآن الخ) قال الشهاب القاسمي فيه أنه على هذا لا يحتاج المصنف في الرد إلى كون الثاني تابعا بل لا يصح إذ لا تبعية إذ الواو في وبكم حينئذ داخلة على مبتدأ مقدر فهي لعطف جملة على جملة لا لعطف خبر على خبر. (تتمة) يجوز عند جماعة منهم الناظم أن يؤتى بمبتدأ مضاف ويخبر عنه بخبر مطابق للمضاف والمضاف إليه من غير عطف كقولهم راكب الناقة طليحان والأصل راكب الناقة وهي طليحان لحذف المعطوف لوضوح المعنى والطلاحة الإعياء من السفر وقيل التقدير أحد طليحين ولا يجوز غلام زيد ضربتهما وقيل التقدير راكب الناقة طليح وهما طليحان.

(هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر) (قوله إذا لم يلزم التصدير) قال الدنوشري يستثنى منه ضمير الشأن فيجوز دخولها عليه كقول الشاعر: إذا مت كان الناس صنفان: شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع (فائدة) لا يجوز أن يكون خبر ليس ماضيا لأنها لنفي الحال ولا يجوز في غيرها أيضا أن يكون خبره ماضيا إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة كما قاله ابن الصائغ في شرح اللمحة ونقل بعد ذلك عن همع الهوامع أن اشتراط الاقتران بقد مذهب الكوفيين وأن حجتهم أن كان وأخواتها إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان فإذا كان الخبر يعطي الزمان لم يحتج إليها ألا ترى أن المفهوم من قام زيد ومن كان زيد قائما واحد واشتراط قد لأنها تقرب الماضي من الحال وإن ابن مالك شرط لدخول ليس على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن كقولهم ليس خلق أشعر منه قال أبو حيان وليس هذا التخصيص بصحيح فقد حكى ابن عصفور اتفاق النحويين على الجواز من غير تقييد فإن قيل ليس لنفي الحال فيلزم من الإخبار عنها بالماضي تناقض فالجواب أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان وأما المقيدة به فنفيها على حسب القيد انتهى وفي الرضي وربما قيل أنه لا يجوز أن يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع المضي في خبره لغوا فينبغي أن يقال كان زيد قائما أو يقوم وكذا ينبغي أن يمتنع نحو يكون زيد يقوم لمثل هذه العلة سواء وجمهورهم على أنه غير مستحسن ولا يكون بمطلق المنع فلا بد فيه من قد ظاهرة أو مقدرة لتفيد التقريب من الحال إذ لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في أصبح وأمسى وظل وبات وكذا ينبغي أن يمنعوا يصبح زيد يقول وكذا البواقي قال السعد في حاشية الكشاف عند تفسير قوله تعالى «فذبحوها وما كادوا يفعلون» والأول كما ذهب إليه ابن مالك وقوع خبرها ماضيا بلا قد ولا تقديرها كما في قوله تعالى «ولقد كانوا عاهدوا الله من قبل» «وإن كان قميصه قد من دبر» قال ابن كمال باشا في رسالة الفوائد بعد نقله وقال العجدواني في شرح الكافية خبر كان لا يجوز أن يكون ماضيا لدلالة كان على الماضي إلا أن يكون الماضي مع قد فيجوز لتقريب قد إياه من الحال أو وقع الفعل الماضي شرطا فظهر اندفاع ما أورده الفاضل التفتازاني على النحاة وتبين ما في تقرير الرضي من القصور في بحر الكلام في هذا المقام انتهى ووجه الجواز مما إذا كان الفعل الماضي أن أداة الشرط صيرته مستقبلا معنى ثم لا يخفى ما في كلام الرضي من المخالفة في نقل المنع لما في الهمع ولإطلاق العجدواني فتدبر (قوله ولا عدم التصرف) هو أعم مما لزم الابتداء لشموله ما لزم النصب على المصدرية أو الظرفية ونحو ذلك فاندفع إذن نحو طوبى للمؤمن مما لزم الابتدائية فلا حاجة لهذا الشرط لكن يرد على هذا أن المصنف فرض الكلام في دخولها على المبتدأ وما لزم النصب لا يكون مبتدأ وتبيل الفرق بين طوبى للمؤمن وأقل رجل أن لزوم الأول للابتداء لذاته والثاني عرضي لكونه واقعا مع ما لا ينصرف وهو النفي انتهى

الرمان وليس الثاني بدلا لأنه ليس المراد أحدهما بل كلاهما ولا صفة لامتناع وصف الشيء بمناقضه ونقل عن الأخفش جواز كونه وصفا للأول على معنى حلو فيه حموضة والصفة توصف إذا نزلت منزلة الجامد نحو مررت بالضارب العاقل ورد بأن الصفة كالفعل وهو لا يوصف ولو صح هذا أي الرد لم يصح التصغير وهو جائز بلا خلاف قاله الموضح في شرح بانت سعاد ولا خبر مبتدأ محذوف لأن المراد أنه جمع الطعمين وهل في كل منهما ضمير أو لا ضمير فيهما أو في الثاني فقط أقوال اختار أبو حيان أولها وصاحب البديع ثانيها والفارسي ثالثها والظاهر ثمرة الخلاف في تحملهما أو تحمل أحدهما في نحو هذا البستان حلو حامض رمانه فإن قلنا لا يتحمل الأول ضميرا تعين رفع رمانه بالثاني وإن قلنا أنه يتحمل فيجوز أن يكون من باب التنازع في السببي المرفوع على القول به (و) ليس من تعدد الخبر ما ذكره ابن الناظم أيضا (من نحو والذين كذبوا بآياتنا صم وبكم في الظلمات لأن الثاني تابع) بالعطف بالواو على ما قبله والأصل والذين كذبوا بآياتنا بعضهم صم وبعضهم بكم لحذف المبتدآن وبقي خبراهما فعطف أحدهما على الآخر.

(هذا باب الأفعال الداخلة على المبتدأ)

إذا لم يلزم التصدير ولا الحذف ولا عدم التصرف ولا الابتدائية بنفسه أو بغيره فالأول كاسم الشرط والثاني

كالضبع عنه بنعت مقطوع والثالث نحو طوبى للمؤمن والرابع نحو أقل رجل يقول ذلك إلا زيدا والخامس كمصحوب إذا الفجائية (والخبر) إذا لم يكن طلبا ولا إنشاء (فترفع المبتدأ تشبيها بالفاعل ويسمى اسمها) حقيقة وفاعلها مجازا (وتنصب خبره تشبيها بالمفعول ويسمى خبرها) حقيقة ومفعولها مجازا لأنها أشبهت الفعل التام المتعدي لواحد كضرب زيد عمرا هذا مذهب البصريين وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها لا تعمل في المرفوع شيأ وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخولها وخالفهم الفراء فذهب إلى أنها عملت فيه الرفع تشبيها بالفاعل واتفقوا على نصبها الجزء الثاني ثم اختلفوا في نصبه فقال الفراء تشبيها بالحال لأنها شبيهة بقام وقال بقية الكوفيين منصوب على الحال والصحيح مذهب البصريين لوروده مضمرا ومعرفة وجامدا ولكونه لا يستغنى عنه وليس ذلك شأن الحال وعورض بوقوعه جملة وشبهها ولا يقع المفعول به كذلك وأجيب بأن الجملة تقع موقع المفعول به كالمحكية بالقول نحو قال إني عبدالله وكذلك شبهها كمررت بزيد ودخلت الدار وإلى اختيار مذهب البصريين أشار الناظم بقوله

ترفع كان المبتدا اسما والخبر تنصبه ... وهذه الأفعال هنا ثلاثة عشر فعلا وهي ثلاثة أقسام أحدها ما يعمل هذا العمل) وهو رفع الاسم ونصب الخبر (مطلقا) من غير شرط سواء كانت مثبتة أو منفية صلة لما الظرفية أولا (وهو ثمانية كان وهي أم الباب) لاختصاصها بأمور لا تكون لأخواتها كما سيأتي (وأمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس نحو وكان ربك قديرا) وأمست خلافا صبحتم بنعمة إخوانا وأضحى يمزق أثوابي وظل وجهه مسودا وأبيت ريان الجفون وصار السمر رخيصا وليس مصروفا (و) القسم الثاني (ما يعمله) أي هذا العمل (بشرط أن يتقدمه نفي) بحرف أو اسم أو فعل موضوع للنفي أو عارض فيه بنقل أو استلزام (أو نهي أو دعاء) بلا خاصة كما في الارتشاف (وهو أربعة زال ماضي يزال وبرح وفتئ وانفك) وإنما اشترطوا فيها ذلك لأنها بمعنى النفي فإذا دخل عليها النفي انقلبت إثباتا فمعنى ما زال زيد قائما هو قائم فيما مضى والدليل على انقلابه أنه لا يجوز ما زال زيدا لا قائما كما يجوز ما كان

ولا يخفى أنه مخالف لقول الشارح أن أقل رجل يقول لزم الابتدائية لذاته وأيضا ما قاله يقتضي أنه محتاجة لاشتراط لزوم عدم التصرف فالحق أن المراد بما لزم عدم التصرف ما لزم صيغة واحدة ولم يثن ولم يجمع كما قاله الدماميني لأن ذلك الاسم لجموده أشبه الحرف والنواسخ لا تدخل على الحرف فكذا ما أشبهه (قوله فترفع المبتدأ الخ) جوز الجمهور رفع الاسمين بعدها كما في البيت المتقدم وهو قوله إذا مات الخ واختلف في تخريجه فقيل في كان ضمير الشأن اسمها والجملة من المرفوعين خبرها كامر وقال الكسائي كان ملغاة وتبعه ابن الطراوة (قوله ولا إنشاء) قال الدنوشرى من عطف العام على الخاص أن قلنا بشمول الإنشاء للطلب وإلا فهو عطف مغاير وقد يقال الإنشاء والطلب من أقسام الكلام والغرض أن ذلك خبر والخبر جزء كلام لا كلام (قوله تشبيها بالفاعل) قال الدنوشرى ينظر على ماذا ينصب قوله تشبيها ولا يصح أن يكون مفعولا من أجله لعدم اتحاد الفاعل انتهى ويمكن أن يقال أنه منصوب على الحال بتأويل تشبيها بمشبها فتدبر (قوله وفاعلها مجازا) أي على طريق الاستعارة التصريحية كما يؤخذ من قوله بعد لأنها أشبهت الفعل الخ (قوله كان) الأصح أن وزنها فعل بفتح العين (١٨٤) وقال الكسائي فعل بالضم ورد بأنه لو كان كذلك لم يرد لو كائن لأن الوصف من فعل فعيل (قوله لا تكون لأخواتها) المناسب لقوله أم أن لا يعبر بالأخوات (قوله وبات) قال الدنوشرى قال في القاموس وبات يفعل كذا يبيت ويبات بيتا وبياتا ومبيتا وبيتوتة أي يفعله ليلا وليس من النوم انتهى ومعنى قوله وليس من النوم أي وليس الفعل من النوم أي وليس نوما فإذا نام ليلا لا يصح أن يقال بات ينام وبعضهم فهم قوله وليس من النوم على غير هذا الوجه وقال معناه وليس ما ذكر من المصادر من النوم أي ليس معناها النوم فليتأمل ويجوز على هذا أن يقال بات زيد نائما ويقوى جمع هذا الفهم قال بعض المحققين بعد أن ذكر ثمانين فعلا من المعتل العين ﴿تنبيه﴾ ذكر في التسهيل أن العرب جميعا التزمت كسر مضارع هذا النوع ولم يشذ عنه شيء فحينئذ يحمل نحو بات يبات لغة في يبيت على أن ماضي يبات فعل مكسور العين تخاف يخاف لا فعل المفتوح عكسه نال ينيله لغة في يناله (قوله وأبيت) إشارة إلى قول الشريف الرضي

أبيت ريان الجفون من الكرى * وأبيت منك بليلة الملسوع

والهمزة في أبيت للاستفهام التعجبي مجازا وتبيت مضارع بات مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم والتاء فيه من بنية الكلمة لا حرف خطاب والخطاب مستفاد من التاء الأولى التي هي حرف مضارعة وقوله وأبيت بالنصب في جواب الاستفهام كما بين ذلك المصنف في الباب السابع من المغني وقال إن بعض المدرسين غلط فيه (قوله بلا خاصة) قال اللقاني أي بلا في الماضي أو بلن في المضارع قال في جمع الجوامع وشرحه للمحلى وترد أي لن للدعاء وفاقا لابن عصفور كقوله

لن تزالوا كذلكم ثم لازا ... لت لكم خالدا خلود الجبال

وابن مالك وغيره لم يثبتوا ذلك وقالوا لا حجة في البيت لاحتمال أن يكون خبرا وفيه بعد انتهى وقد تبع المصنف في المغني وشرح القطر

زيدا لا قائما هذا قول البصريين وصححه أبو البقاء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
وهذه الاربعه . لشبه نفي أو لنفي متبعه (مثالها بعد النفي) بالحرف (ولا يزالون مختلفين) فيزال فعل مضارع والواو اسمه ومختلفين خبره (لن نبرح عليه عاكفين) فنبرح مضارع برح واسمه مستتر فيه وجوبا وعاكفين خبره ولو اقتصر على المثال الثاني كفاه ولكنه حاول التنصيص على أن ذلك يسوغ مع ذكر لا وحذفها (ومنه تالله تفتؤ) تذكر يوسف (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي :

(فقلت يمين الله أبرح قاعدا) ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي

(إذ الأصل لا تفتؤ ولا أبرح) ولا ينقاس حذف النافي إلا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا وهذه الشروط مستفادة من الآية والبيت ويمين يروى بالرفع على أنه مبتدأ حذف خبره أي يمين الله قسمي وبالنصب على أن أصله أقسم بيمين الله فحذف حرف الجر أولا فوصل الفعل بنفسه ثم حذف الفعل وبقي النصب بحاله ولا أبرح جواب القسم وجواب لو محذوف لدلالة ما قبله عليه والتقدير ولو قطعوا رأسي لا أبرح ومثالها بعد النفي بالاسم للنفي قوله :

غير منفك أسير هوى كل وان ليس يعتبر

ومثالها بالفعل الموضوع للنفي قوله :

ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع

ومثالها بالفعل العارض للنفي قوله :

قلما يبرح اللبيب إلى ما يورث الحمد داعيا أو مجيبا

فإن قلما خلع منه معنى التقليل وصير بمعنى ما النافية ومثالها بالفعل المستلزم للنفي أبيت أزال أستغفر الله أي لا أزال قاله الفراء ووجهه أن من أبى شيئا لم يفعله والإباء مستلزم للنفي ولهذا ساغ بعد أبى تفريغ الاستثناء قاله الموضح في الحواشي (ومثالها بعد النهي قوله :

صاح شمر ولا تزل ذاكر المو ت) فنسيانه ضلال مبين

صاح مرخم صاحب على غير القياس وشمر بكسر الميم أمر ولا نهي واسم تزل مستتر فيها وجوبا تقديره أنت وذاكر الموت خبرها (ومثالها بعد الدعاء قوله) وهو ذو الرمة :

ألا يا اسلمي يادار مي على البلى (ولا زال منهلا بجرعائك القطر)

فالقطر اسم زال مؤخر ومنهلا خبرها مقدم والأصل ولا زال القطر منهلا بجرعائك وألا حرف استفتاح ويا حرف نداء والمنادى محذوف أي ياهذه أو حرف تنبيه مؤكد لألا الاستفتاحية لما فيها من معنى التنبيه واسلمي فعل أمر من السلامة وهي البراءة من العيوب ومعناه الدعاء لدار مي بالسلامة ومي اسم امرأة وليس ترخيم مية كما قد يتوهم وعلى للمصاحبة أي اسلمي مع بلائك والمنهل السائل بشدة والجرعاء تأنيث الأجرع رملة مستوية لا تنبت شيئا والقطر جمع قطرة المطر وهذا البيت خاتمة كتاب الصحاح لما فيه من الدعاء بالسلامة من العيوب وباستمرار النفع به وإنما قام النهي والدعاء مقام النفي لأن المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي (وقيدت زال بماضي يزال احترازا من) زال (ماضي يزيل) بفتح الياء (فإنه فعل تام متعد إلى مفعول) واحد ووزنه فعل بفتح العين (ومعناه ماز) بمعنى ميز (تقول زل ضأنك من معزك أي ميز بعضها من بعض ومصدره الزيل) بفتح الزاي لأنه من باب ضرب يضرب ضربا (و) احترازا (من)

ابن عصفور وقال إن الحجة في البيت (قوله وصححه أبو البقاء) قال الدنوشري ويشهد لغير ما صححه أبو البقاء قول الشاعر :
حراجيج لا تنفك إلا مناخة . على الخسف أو نرمي بها بلدا قفرا والخسف الذل وأصله أن تبيت الدابة على غير علف ثم استعمل في كل ما ذل قال الشاعر :

ولا يقيم على ضيم يراد به ... إلا الأذلان عير الحي والوتد
هذا على الخسف مربوط برمته ... وذا يشج فلا يرثي له أحد

انتهى وفيه نظر لأنه لا يظهر الاستشهاد بهذا البيت فقد قال في المغني أن الأصمعي وابن جني حملا إلا فيه على الزيادة وقيل أنه غلط منه وقيل من الرواة وأن الرواية إلا بالتنوين أي شخصا وقيل غير ذلك فانظر كلام المغني (قوله كل) قال الزرقاني يتنازعه ليس وينفك ويحتمل أن يكون ليس مهملا حملا على ما ويحتمل أن يكون اسمه ضمير شأن ومعنى البيت لم يزل كل ذي عفاف وإقلال وقناعة غنيا وعزيزا وأخذه من العيني وفي أنه يحتمل أن يكون كل اسم ليس مؤخرا وجملة ينفك من اسمها المستتر العائد على كل لتقدمه رتبة وخبرها وهو ذا غنى خبر ليس (قوله ألا يا اسلمي الخ) اعترض بأنه أراد الدعاء لها فدعا عليها بالخراب وأجاب المصنف في شرح بانت سعاد بأنه احترس أولا بقوله اسلمي وأن زال وأخواتها إنما تقتضي ثبوت الخبر للاسم على جري العادة في مثله كقولنا ما زال زيد يصلي (قوله ترك الفعل) قد يقال الدعاء يطلب به الفعل لا تركه إلا أن يقال أنه ترك لضده وعلى بعده يأتي في الأمر

زال (ماضي يزول فإنه فعل تام قاصر) ووزنه فعل بفتح العين أيضا لأنه من باب نصر ينصر (ومعناه الانتقال) تقول زل من مكانك أي انتقل عنه (ومنه إن الله يمسك السموات والأرض أن تزولا) أي لئلا تنتقلا (ولئن زالتا) أي انتقلتا (ومصدره الزوال) أي الانتقال بخلاف زال ماضي يزال فإن وزنه فعل بكسر العين لأنه من باب علم يعلم ولا يوصف بتعدٍ ولا قصور وليس له مصدر وحكى الكسائي والفراء لزال الناقصة مضارعا آخر وهو يزيل فيكون مشتركا بين التام والناقص بل قال الفراء غيرت زال الناقصة من زال التامة بتحويلها إلى فعل بكسر العين بعد أن كانت فعل بفتح العين فرقا بين التام والناقص وقال ابن خروف يجوز كون الناقصة منقولة من زال يزيل فعل هذا عينهما ياء وزال يزول عينه واو (و) القسم (الثالث ما يعمل) هذا العمل (بشرط تقدم ما المصدرية الظرفية وهو دام) خاصة (نحو) وأوصاني بالصلاة والزكاة (مادمت حيا) فما مصدرية ظرفية ودمت دام واسمها وحيا خبرها والدليل على مصدرية ما وظرفيتها أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان (أي مدة دوامي حيا وسميت ما هذه مصدرية لأنها تقدر بالمصدر وهو الدوام وسميت ظرفية لنيابتها عن الظرف وهو المدة) فأصل مادمت حيا مدة مادمت حيا حذف المضاف وهو المدة وناب المضاف إليه وهو ما وصلتها عنها في الانتصاب على الظرفية كما ناب المصدر الصريح عن ظرف الزمان في جئتك صلاة العصر أي وقت صلاة العصر قاله في المغني وأطلق الناظم ما واعتمد على المثال فقال: ومثل كان دام مسبوقا بما * كأعط مادمت مصيبا درهما
فلو كانت ما مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور فإن ولي مرفوعها منصوب فهو حال نحو يعجبني مادمت صحيحا أي يعجبني دوامك صحيحا ولو لم تذكر ما أصلا فأحرى بعدم العمل نحو دام زيد صحيحا فدام فعل ماض تام بمعنى بقي وزيد فاعله وصحيحا حال من زيد ولا يلزم من وجود ما المصدرية الظرفية العمل المذكور بدليل مادامت السموات والأرض إذ لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط ولا توجد الظرفية بدون المصدرية

(فصل) (وهذه الأفعال) الثلاثة عشر (في التصرف) وعدمه (ثلاثة أقسام ما لا يتصرف بحال وهو ليس باتفاق) لأنها وضعت وضع الحروف في أنها لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها (ودام عند الفراء وكثير من المتأخرين) لأنها صلة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه قاله أبو حيان في النكت الحسان وأما يدوم ودم ودائم ودوام فمن تصرفات التامة (وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال وأخواتها) الثلاثة فتئ وبرح وانفك (فإنها لا يستعمل منها أمر) لأن من شرط عملها النفي وهو لا يدخل الأمر (ولا مصدر) لعدم دلالتها على الحدث عند جمهور البصريين (ودام عند الأقدمين) وقليل من المتأخرين (فإنهم أثبتوا لها مضارعا) وهو يدوم (وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي) بناء على أن لها مصادر فمصدر كان الكون والكينونة ومصدر أضحى وأمسى وأصبح الإضحاء والإمساء والإصباح ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة ومصدر ظل الظلول قاله أبو حيان (وللتصاريف في هذين القسمين) وهما المتصرف التصرف التام والناقص (ما للماضي من العمل) بشرط وغيره وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

(قوله ومعناه الانتقال) الأنسب بما تقدم أن يقول ومعناه انتقل ثم إن الانتقال معنى زال ماضي يزال أيضا وقولهم معناه الاستمرار مرادهم أنه معناه بواسطة النفي لأن نفي النفي يستلزم استمرار ثبوت الخبر وإنما صارت الأولى ناقصة لأنه قصد فيها انتقال النسبة التي هي مضمون الجملة فلا بد بعدها من ذكر الجملة والثانية قصد بها الانتقال من المفرد (قوله وهو دام) فأما قوله: دمعا الحيد فما تنفك منتصرا * على العداة سبيل المجد والكرم فمشكل لأنه إن قدر حالا فالحال نكرة أو خبرا فإنما يرفع دام الاسم وتنصب بعد الظرفية والجواب باختيار الأول وأل زائدة مثل ليخرجن الأعز منها الأذل (قوله وناب المضاف إليه وهو ما وصلتها الخ) قال الدنوشري يفهم أن ما وحدها ليست هي النائبة عن الظرف فما يفهم من قوله لنيابتها عن الظرفية فيه مسامحة (قوله بدليل مادامت السموات) فيه نظر لأن الكلام الآن في الأفعال الناقصة ودام في الآية تامة كما يأتي والمناسب لمطلوبه أن يمثل بشاهد فيه دام ناقصة مستوفية للشروط ولم تعمل فتدبر (فصل) (قوله ودام) قال الشهاب المراد به أن يثبت بقية المشتقات عاملة عمل المصدر وحينئذ فلا إشكال وذكر أن ما قاله اللقاني ليس هو لمعنى المصدر كما هو في غاية الوضوح قال على أنا لا نسلم اتحاد معنى دام الناقصة وغيرها فيما ذكر (قوله التزم مضيه) تقدم في بحث الموصول أن ما المصدرية توصل بفعل متصرف غير أمر وغير الأمر يشمل المضارع وقد يقال ذاك لمطلق ما وما هنا للمصدرية الظرفية وقوله لا يستعمل منها أمر) عبر به ونبه على أن كل فعل مشتق عند البصريين من المصدر فلا بد من وضعه استعمل أم لا (قوله وقليل من المتأخرين) فيه تنكيت على المتن قال اللقاني لو قال عند جمهور الأقدمين وبعض المتأخرين مراعاة لما قبله كان أظهر انتهى ولو صرح الشارح بين عند ولفظ الأقدمين بلفظ جمهور لوفى بالتنكيت فتأمل (قوله ما للماضي) قال اللقاني من إقامة الظاهر مقام المضمر والأصل ما لها إذ القسمان هما الماضي المتصرف تصرفا ناقصا والماضي المتصرف تصرفا تاما

وغير ماض مثله قد عملا • إن كان غير الماضى منه استعملا

(فالمضارع نحو ولم أك بغيا) فأك كان وأصله أكون حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف واسمه مستتر فيه وجوبا وبغيا خبر وأصله بغويا اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء فى الياء وقلبت الضمة كسرة (والأمر نحو كونوا حجارة) أصله قبل اتصال الواو كون حذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمناسبة الواو فرجعت الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين والواو اسمه وحجارة خبره ومثله كونوا ربانيين ولو مثل به لكان حسنا (والمصدر كقوله):

ببذل وحلم ساد فى قومه الفتى • (وكونك إياه عليك يسير)

كونك مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى اسمه وهو كاف المخاطب وإياه خبره من جهة نقصانه والأصل وكونك فاعله فحذف المضاف وانفصل الضمير وفيه رد على أبى البقاء فى زعمه أن المنصوب بعد مصدر كان حال لأن الضمير لا ينتصب على الحال ويسير خبره من جهة ابتدائيته والبذل بالذال المعجمة العطاء والباء متعلقة بساد وعليك متعلق بيسير مقدم من تأخير (واسم الفاعل كقوله:

وما كل من يبدى البشاشة كائنا • أخاك) إذا لم تلفه لك منجدا

فكائنا خبر ما الحجازية واسمه مستتر فيه جوازا تقديره هو وأخاك خبره والبشاشة بفتح الموحدة وشينين معجمتين طلاقة الوجه وتلفه بالفاء بمعنى تجده متعد لاثنين وفى التنزيل ألفوا آباءهم ضالين ومنجدا بالجيم مفعوله الثانى لا حال خلافا للعينى واسم المفعول كقول سيبويه فى الظرف مكون فيه قاله أبو حيان (وقوله) وهو الحسين ابن مطير الأسدى:

قضى الله يا أسماء أن لست زائلا • أحبك حتى يغمض العين مغمض)

فزائلا اسم فاعل زال الناقصة واسمه مستتر فيه تقديره أنا وجملة أحبك خبره

(فصل) (وتوسط إخبارهن) بينهن وبين أسمائهن (جائز خلافا لابن درستويه فى ليس ولابن معطى فى دام) نص عليه فى ألفيته قيل ولم يعرف لغيره والصحيح الجواز من غير استثناء وعليه قول الناظم:

• وفى جميعها توسط الخبر أجز ... (قال الله تعالى وكان حقا علينا نصر المؤمنين) فحقا خبر كان مقدم ونصر المؤمنين اسمها مؤخر ومن لازم تقديم خبرها على اسمها توسطه بينها وبين اسمها إذا لم يتقدم عليها (وقرأ حمزة وحفص ليس البر أن تولوا وجوهكم بنصب البر) على أنه خبر ليس مقدم وأن تولوا اسمها مؤخر فقد توسط خبر ليس بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن درستويه ويؤخذ من كلام المغنى أن رفع البر ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه فى التعريف فإنه قال واعلم أنهم حكموا لأن وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير فلهذا قرأت السبعة ما كان حجتهم إلا أن قالوا بالنصب (وقال الشاعر:

لا طيب للعيش ما دامت منغصة • لذاته) بادكار الموت والهرم

فمنغصة خبر دام مقدم ولذاته اسمها مؤخر فقد توسط خبر دام بينها وبين اسمها وهو خلاف ما منعه ابن معطى وله أن يقول لذاته مرفوع على النيابة عن الفاعل بمنغصة واسم دام مستتر فيها على طريق التنازع فى

(قوله ولو مثل به لكان حسنا) قال الدنوشرى ظاهره أن ما مثل به ليس فيه حسن ووجه حسن كونوا ربانيين أى من جهة المعنى لا تحقير فيه بخلاف كونوا حجارة أو المبتدأ والخبر فيه أظهر من كونوا حجارة وبعبارة أخرى أن كونوا ربانيين فيه تأول بخلاف كونوا حجارة (قوله فإنه قال فى المغنى) أى فى الباب الرابع (قوله بحكم الضمير) قال لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك قال الدمامينى هذا مشكل لأن كونه لا يوصف لا يقتضى تنزيله منزلة الضمير فكم من الأسماء ما لا يوصف ولم يجعلوه بمثابة الضمير ثم الحكم على هذا المصدر المسبوك من أن وصلتها المعرف بالإضافة سواء أضيف إلى الضمير أو إلى غيره بحكم الضمير مما يقتضى أن المضاف إلى ذى الأداة مثلا بمثابة الضمير ولم يقله أحد فيما علمت ثم تخصيص أن وأن المصدريتين بهذا الحكم دون بقية الأحرف المصدرية ليس بظاهر وقع للمصنف فى الباب الخامس فى النوع الثانى من الجهة السادسة أن قال والحرف المصدرى وصلته فى ذلك معرفة فلا يقع صفة للنكرة ولم يخصه بأن وأن ثم قوله المقدرتين بمصدر معرف يقتضى أنهما لو كانتا مقدرتين بمصدر منكر لم يثبت لهما حكم الضمير كما إذا قيل أعجبنى ما صنع رجل حسن على أن تجعل الصفة للمصدر المقدر أى صنع رجل حسن وفى جواز مثله نظر فتأمله انتهى واستفيد منه أن تقديرهما بالمصدر المعرف ليس واجبا كما ظنه بعضهم واستشكل ذلك بأنه صرح فى المغنى فى الباب الخامس فى الكلام على قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا بأن يرسل يجوز أن يكون بتقدير أو إرسالا (قوله فمنغصة خبر دام مقدم الخ) لا يخفى أنه يلزم حينئذ فصل العامل أى منغصة من معموله أى بادكار بأجنبى وهو لذاته وقول الشهاب قد يجاب بأنه جاز للضرورة فيه نظر إذ لا ضرورة مع الإعراب الذى قاله الشارح (قوله على طريق التنازع) أو على أنه عائد على العيش بتأويل الحياة كما قال اللقانى والجمع

السبكي المرفوع إلا أن يكون لا يراه وأولى منه قول الآخر :

ما دام حافظ سري من وثقت به ٭ فهو الذي لست عنه راغبا أبدا

فقدم الخبر على الاسم (إلا أن يمنع) من جواز التوسط (مانع) كحصر الخبر (نحو وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء) أي صفيرا وكخفاء إعرابهما نحو كان موسى فتاك وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها فتحصل ثلاثة أقسام قسم يجوز وقسم يمتنع وقسم يجب

(فصل) (وتقديم أخبار من) عليهن (جائز) عند البصريين إذا عريت عما يوجب التقديم أو التوسط أو التأخير (بدليل أهؤلاء إياكم كانوا يعبدون وأنفسهم كانوا يظلمون) فإياكم وأنفسهم معمولان لخبر كان وقد تقدما عليها وتقديم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل قاله ابن مالك في شرح التسهيل وسبقه إلى ذلك الفارسي وابن جني وغيرهما من البصريين وهو غير لازم فإن البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع قولهم لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا فأجازوا تقديم المعمول ولم يجيزوا تقديم العامل وفي التنزيل فأما اليتيم فلا تقهر فتقدم معمول الفعل مع أن الفعل لا يجوز تقديمه لأن أما لا يليها فعل قاله الموضح في الحواشي (إلا خبر دام) فلا يجوز تقديمه على مادام (اتفاقا) لأن معمول صلة الحرف المصدري لا يتقدم عليه ولا يجوز توسطه بين ما ودام على الصواب إن قلنا إن الموصول الحرفي لا يفصل من صلته بمعمولها وإن قلنا يفصل إذا لم يكن عاملا وهو اختيار ابن عصفور فإن قلنا بعدم تصرف دام فينبغي أن يجري فيه الخلاف الذي في ليس وإن قلنا بتصرفها فينبغي أن يجوز قطعا قاله الموضح في حواشيه وحكى الناظم الاتفاق على المنع فقال ٭ وكل سبقه دام حظر ٭ (و) إلا خبر (ليس) فلا يجوز أن يتقدم عليها (عند جمهور البصريين) من متأخريهم وجمهور الكوفيين وهو المختار وإليه أشار الناظم بقوله ٭ ومنع سبق خبر ليس اصطفي ٭ وحجتهم أنهم (قاسوها على عسى) وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود (واحتج المجيز) من قدماء البصريين والفراء وابن برهان والزمخشري والشلوبين وابن عصفور من المتأخرين (بنحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) وتقرير الحجة منه أن يوم يأتيهم معمول لمصروفا وقد تقدم على ليس واسمها ضمير مستتر فيها يعود على العذاب ومصروفا خبرها وتقديم المعمول لا يصح إلا حيث يصح تقديم عامله فلولا أن الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس لما جاز تقديم معموله عليها (وأجيب) بالمنع وسنده ما تقدم وعلى تقدير تسليمه يجاب (بأن المعمول ظرف فيتسع فيه) ما لا يتسع في غيره أو بأن يوم معمول لمحذوف تقديره يعرفون يوم يأتيهم وليس مصروفا جملة حالية مؤكدة أو مستأنفة أو بأن يوم

في جملة واحدة بين مراعاة اللفظ لذاته بالتذكير ومراعاة المعنى في دامت بالتأنيث لا ركاكة فيه خلافا للشهاب وسيأتي للشارح نظيره في ولا أرض أبقل إبقالها (قوله وأولى منه الخ) قال الدنوشري لم نفهم وجه الأولوية مع احتمال التنازع أيضا لا سيما في غير مرفوع سبكي (قوله وقد يكون التوسط واجبا نحو كان في الدار ساكنها) كذا في التسهيل وشرح الكافية ونوزع في ذلك بأنه لا مانع في ذلك من التقديم نعم إن كان العامل في مثل هذه الصورة مما تقدمه حرف مصدري ومنه مادام وجب التوسط لعدم جواز التقدم ولذا مثل ابن الناظم لذلك بقوله لا آتيك مادام في الدار صاحبها وبقي صور يجب فيها التوسط منها أن يكون الخبر محصورا في الاسم نحو ليس قائما إلا زيد فانظر النكت (فصل) (١٨٨) (وقوله وتقديم أخبار من جائز) مر مثال ما يجب فيه التوسط ولم يذكر ما يجب فيه التقديم وذلك نحو كم كان مالك وأين كان زيد وتحصل أن للخبر أربع حالات وجوب التقدم ووجوب التوسط ووجوب التأخر وجواز الأمور الثلاثة وسكتوا عن تقديم أسمائهن وكأنه لعدم تصوره إذ متى تقدم الاسم صار مبتدأ وتحمل الناسخ ضميره فلا يقال أن الاسم تقدم ثم رأيت المصنف ذكر في الحواشي أن مرفوع هذه الأفعال مشبه للفاعل والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذلك اسم هذه الأفعال لا يتقدم عليها اه وما ذكرته أحسن فتأمل (قوله فإن البصريين أجازوا الخ) أظهر منه النقض بمعمول خبر ما فإنه يتقدم والخبر لا يجوز تقديمه وإن كان ظرفا لأن ما ذكره جائز عند البصريين وغيرهم (قوله وتقرير الحجة منه الخ) قال الدنوشري ٭ إن قيل هلا يجاب بأن الظرف متعلق بليس نفسها فيخرج ذلك من محل النزاع قلت هو جائز ولا مانع من تعليق الظرف بالأفعال الناقصة لأنها تدل على الحدث كما عليه المحققون وقد صرح الرضي بذلك في الآية ويؤخذ من قوله بأن المعمول ظرف الخ جواز تقديم الخبر الظرفي اه وهو ملخص من كلام اللقاني وأقول في المغني في الباب الثالث ترجمة نصها هل يتعلقان يعني الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص من زعم أنه لا يدل على الحدث منع ذلك ثم قال والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا ليس اه ومراده أنها دالة عليه استعمالا إلا ليس ولا ينافي أن ليس تدل عليه وضعا ضرورة أنها فعل ويؤخذ منه الاتفاق على أنه لا يتعلق الظرف والجار والمجرور بليس والعجب من الدنوشري حيث لم يستحضره فلم يلم به وقوله ويؤخذ منه الخ سبقه إليه الفاكهي والشهاب القاسمي وقد ينازع فيه بأنه لا يلزم من اغتفار تقديم الفضلة اغتفار تقديم العمدة

كما يأتى فى ما الحجازية وصرحت الإشارة إليه تقريبا (قوله لأن نفيها إيجاب) رأيت بخط المصنف فى بعض الأوراق وقد تقدم على بيت ذى الرمة السابق فى كلام الدنوشرى وهو * حراجيج ماتنفك إلا مناخة * مانصه ومنشأ هذا الكلام كله أن الاستثناء المفرغ لا يكون فى الموجب والكلام هنا موجب لأن زال لما نفيت كان إثباتا لأن نفى الزوال إثبات واعترض بعض أصحابنا بأنه إذا كان الكلام معناه الإيجاب فينبغى أن يجوز التقديم الخبر لأنه إنما يمتنع فى نحو ما كان زيد قائما للنفى وأما الآن فالنفى قد زال معناه فينبغى أن يزول اعتباره فأجابه بعض أصحابنا بأن هذا الكلام له جهتان جهة لفظ وهى النفى وجهة معنى وهى الإثبات فلم يجز التقديم نظرا إلى جهة اللفظ ولا الاستثناء المفرغ نظرا إلى جهة المعنى واعترض وقال فلم اعتبرتم جهة المعنى فى الاستثناء فمنعتموه وجهة اللفظ فى التقديم فمنعتموه وهلا عكستم واعتبرتم جهة المعنى فى التقديم فأجزتموه وجهة اللفظ فى الاستثناء فأجزتموه فأجيب بأن التقديم أمر راجع إلى اللفظ والنفى موجود فى اللفظ فحملنا الحكم اللفظى على الحكم اللفظى وهو وجود صورة النفى ا (١٨٩) فلم نجوزه والاستثناء أمر ينظر فيه إلى عموم المستثنى منه وأخرج ما أريد إخراجه من مفهومه فهو إخراج من معنى الأول فحملنا الحكم المعنوى وهو امتناع الاستثناء على الحكم المعنوى وهو كون معنى الكلام الإيجاب (قوله ويرده قوله على السن خيرا لا يزال) هذا صريح فى أن لا ليست كما ومثلها أن وقال الرضى إن كا يتحصل من كلامه امتناع التوسط اتفاقا فى ما وإن وغيرهما بخلاف المفهوم من المصنف وعلل الرضى ذلك بأن حروف النفى لما لازمت تلك الأفعال صارت كبعض حروفها قال الشهاب ولا خفاء فى اختصاص هذا التعليل بما يلزم النفى من زال وأخواتها دون غيرها ولا فى أنه يفهم جواز التوسط إذا كان الفعل لا يلزمه النفى ككان فليحرر ومقتضى كلام المصنف والناظم فى باب التعليق أن ما وإن ولا لها الصدر وهو الموافق لقاعدة أن العامل إذا تغير معناه يتغير حكمه وإذا لم يتغير معناه لم يتغير حكمه وقد نبه على ذلك الشاطبى كما نقله ابن غازى ﴿فصل﴾ (قوله ويجوز باتفاق أن يلى هذه الأفعال الخ) قدم هذا الفصل على ما بعده عكس ما فعل الناظم إشارة الاعتراض عليه حيث اعترض بالكلام على التمام والنقصان بين مسئلة تقديم الخبر ومعموله ثم تقديم المعمول الظرف ليس حسنا مطلقا ولذا سأل الزمخشرى فى ولم يكن له كفوا أحد فقال فإن قلت الكلام العربى الفصيح أن يؤخر الظرف الذى هو لغو غير مستقر ولا يقدم وقد نص سيبويه على ذلك فى كلامه فما باله مقدما فى أفصح كلام وأعربه قلت هذا الكلام إنما سيق لنفى المكافأة عن ذات البارى سبحانه وهذا المعنى مصبه ومركزه هو هذا الظرف فكان لذلك أهم شئ وأعناه وأحقه بالتقديم وأحراه (قوله لما فى ذلك من الفصل الخ) قال الشهاب القاسمى يخرج من ذلك مع قوله الآتى إذ لا يفصل الخ عدم الاعتداد بأن معمول المعمول معمول إذ أريد أجنبى من العامل

فى محل رفع على الابتداء وبنى على الفتح لإضافته إلى الجملة بأيهم وليس معربا خبره (وإذا نفى الفعل بما) النافية (جاز توسط الخبر بين النافى) وهو ما (و) الفعل (المنفى مطلقا) سواء كان النفى شرطا فى العمل أم لا (نحو ما قائما كان زيد) ونحو ما قائما زال زيد (ويمتنع التقديم على) نفس (ما عند البصريين والفراء) من الكوفيين لأنها من ذوات الصدور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

* كذاك سبق خبر ما النافيه *

(وأجازه بقية الكوفيين) بناء على أنها لا تستحق التصدير قياسا على أخواتها (وخص ابن كيسان) من الكوفيين (المنع بغير زال وأخواتها لأن نفيها إيجاب) بدليل أنه يجوز ما زال زيد إلا قائما كما لا يجوز كان زيد إلا قائما ورد بأن ذلك لا يخرجها عما ثبت لها من التصدير اعتبارا بأصل الوضع (وعمم الفراء المنع فى) جميع (حروف النفى ويرده قوله) وهو المخلوط القريعى:

ورج الفتى للخير ما إن رأيته * (على السن خيرا لا يزال يزيد)

فقدم معمول الخبر على لا النافية والأصل لا يزال يزيد خيرا ورج أمر من الرجاء والفتى الشاب يقال فتى فهو فتى بالقصر والسن هنا العمر وخيرا مفعول يزيد يعنى أنك إذا رأيت الشاب يزيد خيرا كلما زاد عمره فرجه للخير وما يحتمل أن تكون مصدرية ظرفية وزيدت إن بعدها لشبهها فى اللفظ بما النافية وجزم به فى المغنى ويحتمل أن تكون زائدة وإن شرطية وجوابها محذوف

﴿فصل﴾ (ويجوز باتفاق أن يلى هذه الأفعال معمول خبرها إن كان) المعمول (ظرفا أو) جارا و(مجرورا) للتوسع (نحو كان عندك أو فى المسجد زيد معتكفا) والأصل كان زيد معتكفا عندك أو فى المسجد فقدم معمول خبر كان على إسمها فوليها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ولا يلى العامل معمول الخبر * إلا إذا ظرفا أتى أو حرف جر

(فإن لم يكن) المعمول (أحدهما فجمهور البصريين يمنعون مطلقا) لما فى ذلك من الفصل بينها وبين اسمها بأجنبى منها (والكوفيون يجيزون مطلقا) لأن معمول معمولها فى معنى معمولها (وفصل ابن السراج والفارسى) من البصريين (وابن عصفور) من المتأخرين (فأجازوه إن تقدم الخبر معه نحو كان طعامك آكلا زيد) لأن المعمول من كمال الخبر وكالجزء منه (ومنعوه إن تقدم وحده نحو كان طعامك

زيدا كلا) إذ لا يفصل بين العامل ومرفوعه بأجنبي ويتحصل من هذه المسئلة أربع وعشرون صورة ذكرها المرادي في شرح التسهيل (واحتج الكوفيون) القائلون بالجواز مطلقا (بنحو قوله) وهو الفرزدق

قنافذ هداجون حول بيوتهم ٭ (بما كان إياهم عطية عودا)

وجه الحجة منه أن إياهم معمول عود وعود خبر كان فقد ولي كان معمول خبرها وليس ظرفا ولا جارا ومجرورا وقنافذ بالذال المعجمة جمع قنفذ بضم الفاء وفتحها خبر مبتدأ محذوف أي هم قنافذ وهداجون جمع هداج بتشديد الدال وفي آخره جيم من الهدجان وهو مشية الشيخ وعطية أبو جرير وأراد الفرزدق بهذا البيت هجو رهط جرير وشبههم بالقنافذ في مشيهم بالليل وطوى ذكر المشبه فهو من الاستعارة بالكناية (وخرج) هذا البيت (على زيادة كان) بين الموصول وصلته (أو) على (إضمار الاسم) في كان حال كونه (مرادا به الشان) وعلى ذلك اقتصر الناظم فقال:

ومضمر الشأن اسما انو إن وقع ٭ موهم ما استبان أنه امتنع

(أو راجعا إلى ما) الموصولة (وعليهن فعطية مبتدأ) وعود خبره وإياهم معمول الخبر مقدم على المبتدأ وتقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ جائز عند البصريين (وقيل) التقديم (ضرورة وهذا) التخريج الأخير وهو دعوى الضرورة (متعين في قوله

باتت فؤادي ذات الخال سالبة) ٭ فالعيش إن حم لي عيش من العجب

فلا يجوز دعوى زيادة بات ولا إضمار اسمها مرادا به الشأن (لظهور نصب الخبر) وهو سالبة لأن ضمير الشأن لا يخبر عنه بمفرد وحم بالبناء للمفعول بمعنى قدر ولا يتعين دعوى الضرورة لجواز أن يكون فؤادي منادى سقط منه حرف النداء ومعمول الخبر محذوف أي سالبة لك

(فصل) (قد تستعمل هذه الأفعال تامة أي مستغنية بمرفوعها) عن منصوبها هذا هو الصحيح عند ابن مالك وإليه أشار بقوله في النظم ٭ وذو تمام ما برفع يكتفي ٭ وتبعه في التوضيح وهو مخالف لمذهب سيبويه وأكثر البصريين من أن معنى تمامها دلالتها على الحدث والزمان وكذا الخلاف في تسمية ما ينصب الخبر ناقصا سمي ناقصا على الأول لكونه لم يكتف بمرفوعه وعلى قول الأكثرين لكونه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان واستدل ابن مالك على بطلان مذهب الأكثرين بعشرة أوجه مذكورة في شرحه على التسهيل وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم فكان بمعنى حصل (نحو وإن كان ذو عسرة أي وإن حصل ذو عسرة) وأمسى بمعنى دخل في المساء وأصبح بمعنى دخل في الصباح نحو (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون أي حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح) ودام بمعنى بقي نحو (خالدين فيها ما دامت السموات والأرض أي بقيت) وبات بمعنى عرس وهو النزول ليلا نحو قول عمر

ويؤخذ من كونه أجنبيا منها منع تقديم معمول اسمها وجعله واليها لأنه أجنبي منها إذ لا فرق (قوله فهو من باب الاستعارة بالكناية) قال الدنوشري فيه نظر وإنما هو من باب التشبيه البليغ بحذف الأداة قال بعض المشايخ وهو غلط ظاهر اه وفيه أن المسئلة ذات خلاف ومختار السعد ونحوه أنه من الاستعارة فكيف يكون غلطا وكان الأظهر التغليط في كونه استعارة بالكناية لأنه استعارة مصرحة كما لا يخفى إذ الكناية هي التي يطوى فيها المشبه به نحو أنشبت المنية أظفارها والمصرحة هي التي يطوى فيها ذكر المشبه نحو رأيت أسدا في الحمام وهذا كله مما يعرفه من له (١٩٠) أقل ممارسة بالبيان وأعجب من ذلك أن بعض الفضلاء من أصحاب شيخنا العلامة الشنبي نقل عنه أنه نظر في كلام الشارح بأن الاستعارة بالكناية لا يذكر فيها شيء من أركان التشبيه سوى المشبه اه فكأنه توهم أن النظر في دعوى الاستعارة مطلقا لا في كونها تصريحية (قوله وخرج على زيادة كان بين الموصول وصلته) فيه الفصل بين الموصول وصلته بغير الجملة الاعتراضية ثم إن العائد محذوف أي والتقدير بما عطية عودهم به وهو حينئذ شاذ لأنه لم يتحد متعلق الحرفين فإن الباء الداخلة على الموصول متعلقة بهداجون والباء الداخلة على العائد المحذوف متعلقة بعود (قوله مرادا به الشأن) قد أسلفنا أنه يستثنى مما له الصدر في جواز دخول النواسخ عليه

(فصل)

(قوله تستعمل هذه الأدوات تامة) قال الدنوشري «فائدة» اختلف في كان وكائنا في لأضربنه كائنا ما كان فقال الفارسي هما تامان في الموضعين وما مصدرية وهي وما بعدها فاعل كائنا أي كونه وقيل هما ناقصان في الموضعين وفي كائنا ضمير هو اسمه وخبره ما وهي موصولة وصلتها كان واسمها وخبرها واسمها ضمير مستتر فيها وخبرها محذوف تقديره إياه واسم كائن المستتر فيه وخبر كان عائدان على الشخص المضروب وتقدير الكلام حينئذ لأضربنه كائنا الذي كان إياه وكائنا حال من مفعول لأضربنه وينظر معنى الكلام حينئذ وفيه إطلاق ما على العاقل وهو جائز وجوز بعضهم بعضهم أن تكون ما نكرة موصوفة وهذا الكلام يحتاج إلى زيادة بيان (قوله بعشرة أمور) قد ذكرناها في حاشية الفاكهي (قوله كانت بمعنى فعل لازم) هذا ليس بلازم وقد تكون بمعنى فعل متعد نحو كان الصوف بمعنى غزله (قوله هو النزول ليلا) قال الدنوشري

لم يقيده بآخره وصرح السيد عبدالله في شرح اللب بأنه النزول آخر الليل قال أيضا يقال بات القوم أو بهم فتعدى بنفسها أو بالباء (قوله صفة له) قال الزرقاني أي لذي العائر لا للعائر كما هو ظاهر (قوله بمعنى دام واستمر) قال الدنوشري زاد السعد عبدالله قوله أو طال (قوله إنما يجري الخ) قال الزرقاني جمز بيت صدره ٭ وإذا أقرضت قرضا فاجزه ٭ ولا حجة في البيت على أنها عاطفة بمعنى لا لاحتمال أن يكون الجمل اسم ليس وخبرها محذوف لفهم المعنى والتقدير ليس الجمل جازيا ﴿فصل﴾ (قوله منها جواز زيادتها) من ذلك قوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا لأنهم لم ينكروا ذلك بعدما كان في المهد بل وهو فيه وقيل كان بمعنى هو قال المصنف قال أبو طاهر حمزة في رسالته المسماة بالمنيرة المعربة عن شرف الإعراب ومن ادعى أنه بمعنى هو فهو أقرب إلى السلامة لأنه يوافق الجائز ومن ادعى انه لتوقفه أبعد لأن كان إنما يلغى عملها ولا يلغى معنى المعنى فيما قلت هذا خطأ لأن الذي يجعلها بمعنى هو يلزمه ذلك قطعا بل ولا يلزم القائل بالإلغاء لأن كان الزائدة لا تخرج عن إفادة الزمان خلافا للمبرد وأما التي (١٩١) بمعنى هو فلا معنى للزمان فيها ثم في أي موضع وجد الفعل بمعنى الاسم هذا ما قاله ولكن الوجه إن كان من قصد الخبر الآن عن حالهم لأنهم أكبروا ذلك في وقت كونه في المهد فكأنه قال أكبروا تكليم صبي كان في المهد طفلا فيكون الكون من لفظ الخبر لا من لفظهم كقول الحطيئة يصف الرياض يقل بها الشيخ الذي كان فانيا

يدب على عوج له نمرات

فإنك فانيا قبل دبيبه بل وقت دبيبه فذكر الكون من لفظ الخبر (قوله لتعين الزمان فيه الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأن تعين الزمان فيه لا يقتضي ما ذكر على أن الأمر الزمان فيه معين وقوله أحدها كونها بلفظ الماضي مع قوله أو لا تختص كأن فيه ركاكة وتهافت إذ الأول يغني عن الثاني وعلل السيد عبدالله اختصاص الزيادة بلفظ الماضي بخفته (قوله بين شيئين) أي لا في الابتداء لأن البداءة تكون باللوازم والأصول والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق لها الصدر (قوله وليس المراد بزيادتها الخ) قال الدنوشري نازع الرضي رحمه الله في كونها زائدة مطلقا لدلالتها على معنى وفي نحو ٭ على كان المسومة العراب ٭ ادعاء الزيادة واضح فتأمل اهـ وقال اللقاني زيادتها إما بأن لا تفيد شيأ إلا محض التأكيد وهو معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله ٭ على كان المسومة العراب ٭ وإما بأن تدل على الزمان الماضي ولم تعمل نحو ما كان أحسن زيدا قال الرضي في تسميتها زائدة نظر لما ذكرنا والأولى أن يقال سميت زائدة مجازا لعدم عملها وإنما جاز أن لا تعملها مع أنها غير زائدة لأنها كانت تعمل لدلالتها على الحدث المطلق لا لدلالتها على الزمان الماضي لأن الفعل إنما يطلب الفاعل والمفعول لما يدل عليه من الحدث فإذا جردتها منه لم يبق إلا الزمان وهو لا يطلب مرفوعا ولا منصوبا وذكر السيرافي أن فاعلها مصدرها أي كان الكون وهو مذهب سيبويه وذهب أبو علي إلى أنها لا فاعل لها على ما اخترنا اهـ المقصود منه

رضي الله عنه أما رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد بات بمنى أي عرس بها (وقوله) وهو امرؤ القيس ابن عانس بالنون وفاقا لابن دريد لا ابن حجر الكندي خلافا لمن زعمه

(وبات وباتت له ليلة) كليلة ذي العائر الأرمد

أي وعرس والعائر بالعين المهملة اسم فاعل من العور وهو القذى في العين تدمع له وقيل الرمد والأرمد صفة له مخصصة على الأول وكاشفة على الثاني (وقالوا بات بالقوم أي نزل بهم ليلا و) ظل بمعنى دام واستمر نحو (ظل اليوم) بالرفع (أي دام ظله و) أضحى بمعنى دخل في الضحى نحو (أضحينا أي دخلنا في الضحى) وصار بمعنى انتقل نحو صار الأمر إليك أي انتقل وبمعنى رجع نحو ألا إلى الله تصير الأمور أي ترجع وبرح بمعنى ذهب نحو وإذ قال موسى لفتاه لا أبرح أي لا أذهب وانفك بمعنى انفصل نحو فككت الخاتم فانفك أي انفصل وتكون هذه الأفعال التامة لمعان أخر غير ما ذكر وجميع أفعال هذا الباب استعملت تامة وناقصة (إلا ثلاثة أفعال فإنها ألزمت النقص) ولم تستعمل تامة أصلا (وهي فتئ وزال وليس) وما أوهم خلاف ذلك يؤول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ... والنقص في فتئ ليس زال دائما قفي وذهب أبو حيان في نكته إلى أن فتئ تكون تامة بمعنى سكن وذهب أبو علي في الحلبيات إلى أن زال تكون تامة نحو ما زال زيد عن مكانه أي لم ينتقل عنه وذهب الكوفيون إلى أن ليس تكون عاطفة لا اسم لها ولا خبر نحو ٭ إنما يجزي الفتى ليس الجمل ٭ ﴿فصل﴾ (تختص كان بأمور منها جواز زيادتها بشرطين أحدهما كونها بلفظ الماضي) لتعين الزمان فيه دون المضارع (وشذ قول أم عقيل) بن أبي طالب وهي ترقصه

(أنت تكون ماجد نبيل) إذا تهب شمـــأل بليل

أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك فأنت مبتدأ وماجد خبره وتكون زائدة بين المبتدأ والخبر ونبيل فعيل من النبالة بمعنى الفضل خبر بعد خبر وشمأل كجعفر ريح تهب من ناحية القطب وبليل كقتيل بمعنى مبلولة (و) الشرط (الثاني كونها بين شيئين) متلازمين ليسا جارا ومجرورا) وليس المراد بزيادتها أنها

لا تدل على معنى ألبتة بل أنها لم يؤت بها للإسناد وإلا فهي دالة على المضي ولذلك كثر زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على المضي (نحو ما كان أحسن زيدا) فكان زائدة بين المبتدأ وخبره (و) قد تزاد بين الفعل ومرفوعه نحو (قول بعضهم لم يوجد كان مثلهم) فزاد كان بين الفعل ونائب الفاعل تأكيدا للمضي (وشذ) زيادتها بين الجار والمجرور ومنه (قوله)

جياد بني أبي بكر تسامى ٭ (على كان المسومة العراب)

أنشده الفراء فزاد كان بين الجار والمجرور وهما كالشيء الواحد والجياد جمع جيد وتسامى أصله تتسامى حذفت إحدى التاءين من السمو وهو العلو والمسومة اسم مفعول من السمة وهي العلامة والعراب بكسر العين المهملة نعت المسومة وهي الخيل العربية التي جعلت عليها علامة وتركت في المرعى وأطلق الناظم المسئلة اعتمادا على المثال فقال

وقد تزاد كان في حشو كما ٭ كان أصح علم من تقدما

(وليس من زيادتها قوله) وهو الفرزدق

فكيف إذا مررت بدار قوم ٭ (وجيران لنا كانوا كرام

لرفعها الضمير) وهو الواو والزائد لا يعمل شيأ عند الجمهور وهذا مذهب أبي العباس المبرد وأكثر النحويين حيث ذهبوا إلى أن كان في هذا البيت ليست بزائدة بل هي الناقصة والواو اسمها ولنا خبرها والجملة في موضع الصفة لجيران وكرام صفة بعد صفة فهو نظير قوله تعالى وهذا كتاب أنزلناه مبارك (خلافا لسيبويه والخليل حيث ذهبا إلى أنها في البيت زائدة واختلف في إطلاقهما الزيادة فيها والذي فهمه النحويون أنهما أرادا حقيقة الزيادة واختلفوا في تخريج ذلك فقال ابن مالك لا يمنع من زيادتها إسنادها إلى الضمير كما لم يمنع من إلغاء ظن إسنادها إلى الفاعل في نحو زيد ظننت قائم وقال الفارسي في التذكرة فإن قلت كيف تلغى وقد عملت في الضمير قلت تكون لنا والضمير الذي فيها توكيد لما في لنا لأنه مرتفع بالفاعل ألا ترى أنه لا خبر له وقال أبو الفتح عنهما أي الخليل وجه زيادتها في هذا البيت أن يعتقد أن الضمير المتصل وقع موقع المنفصل والضمير مبتدأ ولنا الخبر ولكنه لما وصلت أعطيت اللفظ حقه ولم يعتقد أن الواو مرفوعة بكان وقال ابن عصفور أصل المسئلة وجيران لنا هم فلنا في موضع الصفة وهم فاعل بلنا على حد مررت برجل معه صقر ثم زيدت كان بين لنا وهم لأنها تزاد بين العامل والمعمول فصار لنا كان هم ثم اتصل الضمير بكان وإن كانت غير عاملة فيه لأن الضمير قد يتصل بغير عامله في الضرورة نحو قوله

٭ أن لا يجاورنا إلاك ديار ٭ والأصل إلا إياك وإذا كان يتصل بالحرف فأحرى أن يتصل بالفعل اهـ

قال المرادي في شرح التسهيل وهذه تخريجات متكلفة ثم قال وقال بعضهم لا يعني الخليل وسيبويه ما فهمه النحويون إنما أراد بالزيادة أنه لو لم تدخل هذه الجملة بين جيران وكرام لفهم أن هؤلاء القوم كانوا جيرانه فيما مضى وأنه فارقهم فالجيرة كانت في الزمن الماضي فجيء بقوله كانوا لنا تأكيدا لما فهم من المعنى قبل دخولها فأطلق الخليل الزيادة بهذا المعنى ويدل على أنه يصف حالا ماضية قوله قبل هذا

هل أنتم عائجون بنا لعنا ٭ نرى العرصات أو أثر الخيام

ولا يمتنع أيضا في البيت أن تكون كان تامة على حذف مضاف تقديره وجدت جيرتهم ثم حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه فقال كانوا والجملة صفة اهـ كلام المرادي والحاصل على القول بزيادة كان في البيت قولان في الإعمال والإهمال وفي كل واحد منهما قولان فعلى الإهمال قيل الأصل هم لنا ثم وصل الضمير بكان الزائدة إصلاحا للفظ لئلا يقع الضمير المرفوع المنفصل إلى جانب الفعل وقيل بل الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن لنا صفة لجيران ثم وصل لما ذكر وعلى الإعمال قيل إن الضمير معمول لكان بالحقيقة على أنها ناقصة ولنا خبرها وقيل تامة وأنها تعمل في الفاعل كما يعمل فيه العامل الملغى نحو

(قوله ولذلك كثرت زيادتها بين ما التعجبية الخ) قال الدنوشري فائدة قال بعضهم زيدت كان قبل فعل التعجب لتدل على أن المعنى المتعجب منه كان فيما مضى وهو عوض عما منع منه فعل التعجب من التصرف وإنما اختصت كان بهذا دون سائر الأفعال الماضية لأنها أم الأفعال فلا تنفك عن معناها غالبا اهـ من شرح ابن الصائغ على اللمحة باختصار (قوله من السمة وهي العلامة) قال الدنوشري يشكل بأن المادة لا تساعد عليه إذ المسومة معتلة العين والسمة الفاء اللهم إلا أن يدعى القلب المكاني فليتأمل اهـ وفي بعض النسخ من الوسمة فلا إشكال (قوله والزائد لا يعمل) الفرق بين كان الزائدة وبين حرف الجر الزائد حيث عمل حرف الجر الزائد بخلاف هذه أن اختصاص حرف الجر بالأسماء باق وأما كان فزال اختصاصها (قوله فهو نظير وهذا كتاب أنزلناه مبارك) هذا من غير الغالب عند اجتماع النعت بالمفرد والجملة والغالب تقديم المفرد

(قوله أنها تحذف) قال القانى هذا خاص بمادة كان لا بصيغة الماضى لما يأتى عن سيبويه فى قولهم ولو تمر من أن تقديره ولو يكون عندنا تمر (قوله دالا عليها) قد يقال الدلالة المذكورة ظاهرة إذا كان الخبر مفردا منصوبا وأما إذا كان جارا ومجرورا أو جملة فلا تظهر الدلالة على كان (قوله ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة) سيأتى فى باب إعراب الفعل أن إذا أم أدوات الشرط غير الجازمة (قوله إن راكبا وإن ماشيا) قال الدنوشرى جعله القانى حالا لا خبرا وقال التقدير إن سرت راكبا وإن سرت ماشيا وأقول فيه نظر لأن فيه تعليق المفصل على المجمل وهو كتعليق الشيء على نفسه فلا يجوز ما جوزه ثم عرض ذلك على مولانا على بن صدر الدين بن الملا عصام الدين فقال لا مانع من ذلك فهو كقولك إن كان هذا إنسانا فهو حيوان من تعليق العام على الخاص رأيضا المعلق عليه أحد

زيد ظننت عالم هذا ما فى المغنى ملخصا (ومنها) أى من الأمور المختصة بها كان (أنها تحذف ويقع ذلك الحذف (على أربعة أوجه) أحدها وهو الأكثر أن تحذف مع اسمها ضميرا كان أو ظاهرا (ويبقى الخبر) دالا عليها (ويكثر وكثر ذلك بعد إن ولو الشرطيتين) لأنهما من الأدوات الطالبة لفعلين فيطول الكلام فيخفف بالحذف وخص ذلك بإن ولو دون بقية أدوات الشرط لأن إن أم أدوات الشرط الجازمة ولو أم أدوات الشرط غير الجازمة كما أن كان أم بابها وهم يتسعون فى الأمهات ما لا يتسعون فى غيرها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ويحذفونها ويبقون الخبر ۞ وبعد إن ولو كثيرا إذا اشتهر

(مثال إن) والغالب فيها أن تكون تنويعية (قولك سر مسرعا إن راكبا وإن ماشيا) أى إن كنت راكبا وإن كنت ماشيا (وقوله)

لا تقربن الدهر آل مطرف ۞ (إن ظالما أبدا وإن مظلوما)

أى إن كنت ظالما وإن كنت مظلوما وقال أبو حيان يمكن أن لا يكونا من إضمار كان وإنما انتصبا على الحال وإن بقية إما وهذا البيت قالته ليلى الأخيلية (وقولهم الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرا فشر) بنصب الأول على الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ورفع الثانى على الخبرية لمبتدأ محذوف (أى إن كان عملهم خيرا فجزاؤهم خير) وإن كان عملهم شرا فجزاؤهم شر وفيه رد على التسهيل حيث قيد اسم كان بكونه ضميرا وهو معدود من مفرداته (ويجوز إن خير فخيرا) وإن شر فشرا برفع الأول على أنه اسم لكان المحذوفة مع خبرها ونصب الثانى على أنه مفعول ثان لفعل محذوف (أى إن كان فى عملهم خير فيجزون خيرا ويجوز نصبهما) معا بتقدير إن كان عملهم خيرا فيجزون خيرا (ورفعهما) معا بتقدير إن كان فى عملهم خير فجزاؤهم خير (و) الوجه (الأول) من الأوجه الأربعة (أرجحها) لأن فيه إضمار كان واسمها بعد إن وإضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء وكلاهما كثير مطرد (و) الوجه (الثانى أضعفها) لأن فيه حذف كان وخبرها بعد إن وحذف فعل ناصب بعد الفاء وكلاهما قليل غير مطرد ولذلك لم يذكره سيبويه (و) الوجهان (الأخيران متوسطان) بين القوة والضعف ثم قال الشلوبين هما متكافئان يعنى على حد سواء قال تلميذه ابن الضائع لأن فى كل منهما الأقوى والأضعف ففى نصبهما قوة نصب الأول وضعف نصب الثانى وفى رفعهما قوة رفع الثانى وضعف رفع الأول فتساويا وقال ابن عصفور رفعهما أحسن من نصبهما ومثال إن غير التنويعية قولهم ۞ انطق بحق وإن مستخرجا إحنا ۞ أى وإن كنت مستخرجا (ومثال لو) قوله ﷺ لبعض أصحابه (التمس ولو خاتما من حديد) أى التمس شيئا ولو كان ما تلتمسه خاتما من حديد (وقوله)

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا ۞ جنوده ضاق عنها السهل والجبل)

الشيئين لا بعينه بل بدليل أنه يكون ممتثلا إذا أتى بأحدهما مسرعا (قوله وإن بقية إما) قال الدنوشرى قد يقال بقيتها إما لا إن اللهم إلا أن يكون أصلها إن ما ثم أدغم (قوله بأعمالهم) قال القانى فيه حذف مضاف أى بجنس أعمالهم إذ الأعمال جازى عليها لا بها (قوله وفيه رد على التسهيل الخ) قال الشهاب القاسمى أقول وفيه نظر إذ لا نسلم أن مراد المصنف أن الاسم هو الاسم الظاهر المذكور أعنى عملهم بل الاسم ضمير مستتر فى كان عائد على العمل على أن تقدير المصنف لا ينهض حجة على التسهيل (قوله أى إن كان عملهم خيرا) قال القانى لا يتعين ذلك لجواز تقدير إن عملوا (قوله أى إن كان فى عملهم الخ) قال القانى فيه أمران الأول تقدير الجزاء مضارعا مقرونا بالفاء والثانى أن تقدير فى عملهم منظور فيه اهـ وقال الدمامينى وهذا لا شك فى جواز تقديره من حيث الصناعة فى الجملة وأما أنه يحكم بحسنه فلا لأنه ضعيف من جهة المعنى إذ معنى إن كان فى عملهم خير معنى غير مقصود لأن مقصود المتكلم إن كان نفس عمله خيرا إلا أن لهم أعمالا وفى تلك الأعمال خير وقد يدفع هذا بأنه من التجريد فيكون نحو إن كان فى عملهم خير مثل لهم فيها دار الخلد (قوله والأول أرجحها) لا يقال هذا تكرار مع قوله صدر المبحث أحدها وهو الأكثر إذ لا يلزم من الأكثرية الرجحان ولئن سلما فإنما ذكره هنا ليبنى عليه ما بعده (قوله وقال ابن عصفور الخ) قال الدنوشرى وجه أحسنية الرفع عنده على النصب أن فى النصب حذفا أكثر من الحذف فى حالة الرفع كما هو ظاهر اهـ وقال الدمامينى إذا نظرت إلى الأحسنين رأيت رفع الثانى خيرا من نصب الأول لاستوائهما فى الإضمار ورجحان رفع الثانى بأن

أضمرت نفس ما أظهرت وإذا نظرت إلى ا لأقبحين رأيت نصب الثاني أقبح من رفع الأول لاستوائهما في الإضمار وضعف نصب الثاني بأنك أضمرت جملة وفي رفع الأول لم تضمر جملة ويرجحه أن سيبويه وصف رفعهما بأنه حسن ولم يصف بذلك نصبهما (قوله والقصر والتنوين) قال الدنوشري فيه نظر لأن آخره لام لا ألف حتى يكون مقصورا (قوله على غير قياس) قال الدنوشري يرجع لشائلة لا لجمعها على شول لأن قياس الصفة المختصة بالمؤنث أن لا تلحقها التاء كطالق وحائض وقد يقال إن فعلا لا يكون جمعا كما قالوا في صحب على الخلاف فيه فيأتي فيه ما فيه وقد صرح به بعضهم هنا فقال وقيل اسم جمع شائلة واختلف في الشول في هذا البيت الذي هو من مشطور الرجز فقيل مصدر شالت الناقة بذنبها أي رفعته للضراب فهي شائل بغير هاء والجمع شول كراكع وركع وقيل ما قال الشارح أنها جمع شائلة إلى آخر ما قال قال الشمني وقد يرجح الأول بأنه روي من لد شول بالخفض وأجيب بأن التقدير من لد شولان شول أو زمان شول أو كون شول لحذف المضاف والتقدير الأخير أولى ليتحد المعنى في الروايتين ولكن يحتاج إلى الخبر أي موجودا وقد يرجح الثاني برواية الجرمي من لد شولا بغير التنوين على أن أصله شولاء بالمد ولكن قصر للضرورة وقيل شولا نصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول كانتصاب غدوة بعد لدن وهو مردود باتفاقهم على أن ذلك مخصوص بغدوة قال الشارح اقتصر في البيت على أن المراد بالشول جمع شائلة الخ (قوله إذ يلزم منه حذف بعض الاسم الخ) قد قدمنا في بحث حذف الخبر بعد لولا ما يتعلق بذلك وقال بعض الفضلاء ينبغي أن يخص المنع بما إذا كان لغير علة تصريفية فأما لها فيجوز كما في نحو يد ودم إذ أصلهما يدي ودمي فقد حذف بعض الاسم الذي هو الياء وكذا نحو قاض وغاز وما أشبه ذلك (قوله على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه) إلا بعد الحروف التي تذكر في النواصب كما قيد بذلك المرادي ثم المراد لا يجوز جوازا مطردا وإلا فقد تحذف أن بشذوذ في غير ما يذكر في النواصب كما ذكره في المغني لكن على الشذوذ مع بقاء النصب وإلا فهو مطرد كما في باب المبتدأ في تسمع بالمعيدي (قوله أن ما فر منه الخ) قال الدنوشري الذي فر منه أن لدن لا تضاف للجمل (قوله أن تحذف مع خبرها) أما حذف الخبر وحده فنص في المغني في بحث الحذف على أنه لا يجوز لأنه عوض أو كالعوض من مصدر ما ومن ثم لا يجتمعان (قوله أصل انطلقت الخ) قال القاني فيه دعوى تكلف بلا دليل لإمكان أن يدعي أن أما نائبة عن اسم الشرط وفعله والأصل مهما تذكر منطلقا أي في حالة ذكر الانطلاق انطلقت فلما حذف فعل الشرط أي تذكر وحده انفصل الضمير ومنطلقا حال لا خبر كان وهذا نظير ما جوزوه في أما عالما فزيد عالم أي مهما تذكر شخصا في حالة كونه عالما أي مذكورا بالعلم فزيد عالم ويدل على ما ذكرنا مجيء الفاء بعد المنصوب في نحو ﴿ فأما من أوتي كتابه بيمينه ﴾ فإنه مناف لما قرره فتأمل اه قال الدنوشري قوله أما أنت منطلقا انطلقت يرد ما زعمه ووجه الرد أن أما هذه تلزمها الفاء ولا فاء هنا ويجيب منه أن يلتجىء بما قاله ونحوه أنه أقل تكلفا مما قالوه وهو جائز في بعض المواضع مما فيه فاء (قوله عند البيانيين الخ) لا وجه لتخصيص الاختصاص بالبيانيين والاهتمام بالنحويين بل كل يثبت كلا

أي ولو كان صاحب البغي ملكا ذا جنود كثيرة وقولهم الاحشف ولو تمرا وفيهما رد على أبي حيان حيث شرط أن لا يكون ما بعد لو أعلى مما قبلها ولا أدنى فإن الملك أعلى مما قبله والتمر أعلى من الحشف (وتقول) فيما إذا كان ما بعد لو مندرجا فيما قبلها لا أعلى ولا أدنى على ما مثل به سيبويه من قولهم (ألا طعام ولو تمرا) فإن الطعام أعم من التمر (وجوز سيبويه) فيه (الرفع بتقدير ولو يكون عندنا تمر) بحذف يكون وخبرها وبقي اسمها (ويقل الحذف المذكور) وهو حذف كان واسمها (بدون إن ولو) الشرطيتين (كقوله * من لد شولا فإلى إتلائها * قدره سيبويه من لد أن كانت شولا) بفتح الشين المعجمة وسكون الواو والقصر والتنوين جمع شائلة على غير قياس وهي النوق التي خف لبنها وارتفع ضرعها وأتى عليها من نتاجها سبعة أشهر أو ثمانية وأما الشائل بلا هاء فهي الناقة التي تشول بذنبها للقاح ولا لبن لها أصلا وجمعها شول بتشديد الواو كراكع وركع والإتلاء مصدر أتلت الناقة إذا تلاها ولدها أي من زمن كونها شولا إلى زمن كونها متلوة بأولادها وإنما قدره سيبويه من لد أن كانت شولا ولم يقدره من لد كانت لأنه لا يرى إضافة لدن إلى الجمل نقله في المغني عن الغرة لابن الدهان واعترض على سيبويه في تقديره أن إذ يلزم منه حذف بعض الاسم وبقاء بعضه بل نص سيبويه في باب الاستثناء على أن الموصول الحرفي لا يجوز حذفه وإن حمل على أنه تقدير معنى لا تقدير إعراب لزم منه أن ما فر منه وقع فيه الوجه (الثاني أن تحذف) كان (مع خبرها ويبقى الاسم وهو ضعيف ولهذا ضعف ولو تمر وإن خير برفعهما) الوجه (الثالث أن تحذف وحدها) ويبقى اسمها وخبرها (وكثر ذلك) بعد أن المصدرية الواقعة في موضع المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل (في مثل) قولهم (أما أنت منطلقا انطلقت) فانطلقت معمول لما قبله دالة له مقدمة عليه (وأصل انطلقت لأن كنت منطلقا ثم قدمت اللام) التعليلية (وما بعدها) المجرور بها (على أن انطلقت للاختصاص) عند البيانيين أو للاهتمام بالفعل عند النحويين فصار لأن كنت منطلقا انطلقت (ثم

حذفت اللام) الجارة (للاختصار) فصار أن كنت منطلقا انطلقت (ثم حذفت كان لذلك) الاختصار (فانفصل الضمير) الذى هو اسم كان فصار أن أنت منطلقا (ثم زيدت ما للتعويض) من كان فصار أن ما أنت ثم (أدغمت النون) من أن (فى الميم) من ما (للتقارب) فى المخرج فصار أما أنت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد أن تعويض ما عنها ارتكب ، وقد يحذف متعلق الجار إذا فهم من المقام (وعليه قوله) وهو عباس ابن مرداس (أباخراشة أما أنت ذا نفر) ۞ فإن قومى لم تأكلهم الضبع

(أى لأن كنت ذا نفر فخرت ثم حذف) فخرت وهو (متعلق الجار) لأن ما بعده أو أباخراشة منادى سقط منه حرف النداء وهو بضم الخاء المعجمة وحكى كسرها وبراء مهملة وشين معجمة كنية شاعر مشهور اسمه خفاف بخاء معجمة مضمومة وفاءين خفيفتين بينهما ألف والنفر بفتح النون والفاء الرهط وأراد بالضبع على وزن العضد السنين المجدبة وفيه تورية لأنه أوهم أنه يريد الحيوان المعروف ورشح بقوله لم تأكلهم وهو مجاز عن الشدة التى تحصل من جدب السنة شبهها بالأكل فهو استعارة تبعية ودخلت الفاء فى فإن قومى لأن الثانى مستحق بالأول فهو مسبب عنه والأول سبب فيه فأشبه الشرط والجزاء هذا قول البصريين وذهب الكوفيون إلى أن أن المفتوحة هنا شرطية ولذلك دخلت الفاء فى جوابها ومعنى المثال المذكور عندهم إن كنت منطلقا انطلقت معك والأول أشهر ونقل أبو الفتح من أبى على أن ما الكافة عن كان عاملة فى الجزءين على ما خلفته وحجته أن ما لما نابت عن اللفظ نابت عن العمل وزعم أنه مذهب سيبويه (وقل) حذف كان وحدها (بدونها) أى بدون أن المصدرية (كقوله) وهو عبيد بن حصين الراعى

(أزمان قومى والجماعة كالذى) ۞ لزم الرحالة أن تميل مميلا

(قال سيبويه أراد أزمان كان قومى) مع الجماعة فحذفت كان الناقصة وأبقى فاعلها وهو قومى والجماعة مفعول معه والناصب له كان المحذوفة والرحالة بكسر الراء وبالحاء المهملة السرج من جلود ليس فيه خشب يتخذ للركض الشديد وتميل بفتح التاء منصوب بأن وهى ومنصوبها فى موضع التعليل ومميلا بفتح الميم الأولى بمعنى ميل مفعول مطلق (و) الوجه (الرابع أن تحذف) كان (مع معموليها) جميعا (وذلك بعد إن) الشرطية (فى قولهم افعل هذا إما لا أى إن كنت لا تفعل غيره فما عوض) عن كان واسمها وخبرها وأدغمت نون إن فيها لتقارب مخرجيهما (ولا) هى (النافية للخبر) وهو تفعل وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه تقديره فافعله قال الجاربردى تقول اخرج فإذا امتنع تقول إما لا فتكلم أى إن كنت لا تفعل الخروج فتكلم هكذا ذكر فى بعض شروح المفصل وهو يدل على أن الهمزة من إما مكسورة وقال بعض شراح الشافية أما بفتح الهمزة قال معنى أما لا هو إن كنت لا تفعل ذلك أفعل هذا أى لأن كنت فحذف اللام ثم حذف كان فصار الضمير المتصل منفصلا وزيد ما عوضا من الفعل المحذوف وقلبت النون ميما وأدغمت فى الميم اه كلام الجاربردى فى باب الإمالة وهو عجيب فإن صيرورة الضمير المتصل منفصلا إنما هو فى إما أنت لا فى أما لا والحذف فى هذا الوجه والذى قبله واجب وفيما قبلهما جائز قاله الخضراوى وحكى الكوفيون أنه يقال لا تأت الأمير فإنه جائر فتقول أنا آتيه وإن أى وإن كان جائرا فتحذف كان مع معموليها من غير تعويض وعليه قوله :

قالت بنات العم يا سلمى وإن ۞ كان فقيرا معدما قالت وإن

أى وإن كان فقيرا معدما ولا يجوز هذا الحذف مع غير كان عند البصريين (ومنها) أى من الأمور المختصة

(قوله ثم حذفت كان لذلك) قال الدنوشرى قد يقال من أين جاء الاختصار وقد عوض عن لفظ كنت ما وأنت فليتأمل (قوله أى لأن كنت ذا نفر فخرت) قال القانى لا يخفى أن تقدير فخرت يورث فى التركيب ركاكة وفى المعنى فسادا إذ لا يتجه أن يقال فخرت لكونك ذا نفر لأن قومى لم تأكلهم الضبع بل المتجه أن يقال مهما تذكر أنت فى حال كونك مذكورا بالنفر فإنى مثلك ذو نفر إذ قومى لم تأكلهم سنة الجدب حتى ترفع على بقومك ونفرك هذا يتأدى بكون إما نائبة عن مهما كما مر وقال الشهاب القاسمى يجوز أن يكون قوله فإن قومى الخ تعليلا لمحذوف أى ولا اعتبار بفخرك بذلك فإن قومى الخ وبعضهم جعل التقدير لا تفخر والتعليل حينئذ واضح فتأمل (قوله التامة) فيه نظر فإنه لا مانع أن أن يكون قومى اسمها وقوله كالذى خبرها وهذا كالمتعين فإنه شاهد ومثال الحذف كان مع بقاء اسمها وخبرها وإن كان ما قاله الشارح محتملا فى نفسه قوله أى أن كنت لا تفعل غيره) قال القانى لا محوج إلى هذا التكلف الذى لا دليل عليه إذ الظاهر أن ما مزيدة لتأكيد أن الشرطية ولا نافية للفعل المقدر ولا ومنفيها هو الشرط فإما أداة شرط مؤكدة بما نظيرها أما فى قوله فإما ترين والشرط المقدر محذوف الجواب لدلالة ما سبق عليه نظير ذلك فى التقدير قوله فطلقها فلست لها بكفء ۞ وإلا يعل مفرقك الحسام والأصل افعل هذا إن لا تفعل غيره وهذا معنى واضح لا غبار عليه فعليك بالحق وإن أفتاك الناس وأفتوك

بها كان (أن لام مضارعها) وهي النون (يجوز حذفها) تخفيفا وصلا لا وقفا نص على ذلك ابن خروف وإلى الجواز أشار الناظم بقوله

ومن مضارع لكان منجزم • تحذف نون وهو حذف ما التزم

وذلك بشرط كونه مجزوما بالسكون) حال كونه (غير متصل بضمير نصب ولا) متصل (بساكن نحو ولم أك بغيا) وإن تك حسنة يضاعفها أصلهما أكون وتكون بالرفع حذفت الضمة للجازم والواو لالتقاء الساكنين والنون للتخفيف ووقع ذلك في التنزيل في ثمانية عشر موضعا (بخلاف من تكون له عاقبة الدار وتكون لكما الكبرياء لانتفاء الجزم فيهما) لأن الأول مرفوع والثاني منصوب (و) بخلاف نحو و(تكونوا من بعده قوما صالحين لأن جزمه بحذف النون) بالعطف على محل المجزوم في جواب الأمر وإنما لم تحذف نون تكون فيهن لأنها محركة في الأولين بحركة الإعراب وفي الثالث بحركة المناسبة فتعاصت عن الحذف بخلاف ما إذا كانت ساكنة فإنها شبيهة بأحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها فتحذف كما يحذفن بجامع أنها تكون إعرابا مثلهن وتحذف للجازم كما يحذفن (و) بخلاف (نحو إن يكنه فلن تسلط عليه) فلا يحذف أيضا (لاتصاله بالضمير) المنصوب والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها فلا يحذف معها بعض الأصول (و) بخلاف نحو لم يكن الله ليغفر لهم) فلا يحذف أيضا (لاتصاله بالساكن) وهو لام التعريف فالنون مكسورة لأجله فهي متعاصية عن الحذف لقوتها بالحركة قاله الموضح في شرح القطر (وخالف في هذا) الأخير (يونس) بن حبيب (فأجاز الحذف) ولم يعتد بالحركة العارضة لالتقاء الساكنين (تمسكا بنحو قوله) وهو الخنجر بن صخر الأسدي:

فإن لم تك المرآة أبدت وسامة • فقد أبدت المرآة جبهة ضيغم

حذف النون مع ملاقاة الساكن والمرآة بكسر الميم ومد الهمزة آلة الرؤية فكأنه نظر وجهه فيها فلم يره حسنا فتسلى بأنه يشبه الضيغم وهو الأسد والوسامة بفتح الواو الحسن والجمال (و) هذا البيت (حمله الجماعة) المعتدون في المنع بمطلق الحركة (على الضرورة كقوله) وهو النجاشي:

فلست بآتيه ولا أستطيعه • (ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل)

حذف نون لكن ضرورة واستدل به الفراء على أن لكن المشددة مركبة وأصلها لكن أن فطرحت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين قاله في المغني وقيل هذه أبيات تتضمن أن النجاشي عرض له ذئب في سفره فحكى أنه دعا الذئب إلى الطعام وقال له هل لك من أخ يعني نفسه يواسيك بطعامه بغير من ولا بخل فقال له الذئب دعوتني إلى شيء لم تفعله السباع قبل من مؤاكلة بني آدم ولست بآتيه ولا أستطيعه ولكن إن كان في مائك الذي معك فضل عما تحتاج إليه فاسقني منه

{ فصل في ما ولا ولات وإن المعملات عمل ليس تشبيها بها في النفي }

أما ما فأعملها الحجازيون وبلغتهم جاء التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا ما هن أمهاتهم) ثم اختلف النحاة فقال البصريون عملت في الجزأين وقال الكوفيون عملت في الأول فقط وأما نصب الثاني فعلى إسقاط الخافض كذا قاله الشاطبي وفيه نظر فإن المنقول عنهم أن المرفوع بعدها مبتدأ والمنصوب خبر ونصب بإسقاط الخافض وأهملها التميميون قال سيبويه وهو القياس كما أهملوا ليس حملا عليها فقالوا ليس الطيب إلا المسك بالرفع قاله في المغني (و) لا يعملها الحجازيون مطلقا بل (لإعمالهم إياها) عندهم (أربعة شروط أحدها أن لا يقترن اسمها بأن الزائدة) فإن اقترن بها بطل عملها وجوبا عند البصريين (كقوله

بني غدانة ما إن أنتم ذهب) • ولا صريف ولكن أنتم خزف

(قوله لام مضارعها) لم يقل لام يكون يجوز حذفها لأنه في مقام عد خواص كان لا يكون ولا يفيده ماذكر إلا بتأويل كما قال اللقاني (قوله لانتفاء الجزم) قال اللقاني لا يخفى أن شرط الجزم يخرج به أيضا النسوة لم تكن قائمات إذ هو مبني فليس بمجزوم وإن دخل عليه الجازم (قوله ترد الأشياء إلى أصولها) أي ترد الأشياء التي استعملت على غير الأصل إلى أصولها المستعملة فلا تنقض بنحو يدك ودمك لأن أصله غير مستعمل إلا أنه يشكل عليه رد الياء في يد ودم في التصغير حيث قال يدية ودمي إذ لو لم يكن مستعملا لم يرد إليه شيء (فصل في ما ولا ولات وإن) (قوله في النفي) أشار به إلى الجامع في الإلحاق المذكور • فإن قلت هذا قياس في اللغة وهو ممتنع قلت لا نسلم أنه قياس لجواز أن يكون ذلك من قبيل الاستقراء وماذكر محقق له ولو سلم فلا نسلم أنه ممتنع لكن لا يمتنع مطلقا بل في المدلولات أما في الأحكام كما هنا فلا يمتنع قاله العز بن جماعة (قوله فإن المنقول عنهم الخ) يؤيده أنهم قالوا إن المرفوع بعد كان ليس مرفوعا لكن يلزم عليه أن ما لم تعمل شيئا فينا في أصل الكلام لأنه مفروض في توجيه لغة الحجازيين المعملين لما وعلى هذا الجزآن بعدها مبتدأ وخبر ولم تعمل فيهما شيئا (قوله لإعمالهم إياها) قال اللقاني أضاف الإعمال إلى ضمير الحجازيين إشارة إلى أن إعمال غيرهم

قد يوجد بدون الشروط أو بعض كإعمال الفرزدق إياها مع تقدم الخبر كما لا يخفى (قوله اسمها) قال الشاطبي قال المرفوع بعدها لكان أولى إذ المقترن بها ليس باسم لها (قوله لا زائدة) قال اللقاني الفرق بينهما حينئذ أن الزائدة فاصل أجنبي دون النافي المؤكدة لكن الزائد في كلامهم هو المسوق لمحض التأكيد فلا يظهر حينئذ بينهما فرق إذ العمل للأول في الوجهين اه وقال الشهاب القاسمي قد يقال الزائد في الكلام لتأكيد الكلام لا لتأكيد خصوص ما بخلاف النافية فإنها لتخصيص (١٩٧) ما فبينهما فرق فليراجع هل الأمر

برفع ذهب على الإهمال وإنما لم تعمل حينئذ لأنها محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بأن (وأما رواية يعقوب) بن السكيت (ذهبا بالنصب فتخرج على أن أن نافية مؤكدة لما) لا مؤسسة لأن نفي النفي إيجاب و(لا زائدة) كافة لما وهذا التخريج إنما يتمشى على قول الكوفيين أن أن المقرونة بما هي النافية جي بها بعد ما توكيدا وهو مردود فإن العرب قد استعملت أن الزائدة بعد ما الموصولة الاسمية والحرفية لشبهها في اللفظ بما النافية فلو لم تكن النافية بما أن المقترنة زائدة لم يكن لزيادتها بعد الموصولتين مسوغ قاله المرادي وغدانة بضم الغين المعجمة وبالدال المهملة والنون قبل تاء التأنيث حي من يربوع والصريف بالصاد المهملة الفضة الخالصة والخزف بفتح الخاء والزاي المعجمتين وبالفاء قال الجوهري هو الآجر زاد في القاموس وكل ما عمل من طين وشوي بالنار حتى يكون فخارا الشرط (الثاني أن لا ينتقض نفي خبرها بإلا) فإن انتقض بطل عملها كبطلان معنى ليس (فلذلك وجب الرفع في) واحدة من قوله تعالى (وما أمرنا إلا واحدة) وفي رسول من قوله تعالى (وما محمد إلا رسول فأما قوله

وما الدهر إلا منجنونا بأهله . وما صاحب الحاجات إلا معذبا

فمن باب) المفعول المطلق الواقع عامله المحذوف خبرا عن اسم مبتدأ على حد ما زيد إلا سيرا أي) ما زيد إلا (يسير سيرا والتقدير) وما الدهر إلا يدور دوران منجنون فالدهر مبتدأ ويدور خبره ودوران مفعول مطلق وعامله يدور فحذف وأقيم المضاف إليه دوران مقامه والباعث على نصب منجنون على هذا التقدير أمران كونه لا يصح أن يكون خبرا عن الدهر وكونه واقعا بعد الإيجاب والباعث على تقدير دوران أن منجنونا لا يصح كونه مفعولا مطلقا لأنه اسم للدولاب الذي يستقى عليها الماء فتارة يجعل السافل عاليا وتارة يعكس وأسماء الذوات لا تنصب على المفعولية المطلقة إلا أن تكون آلة للفعل نحو ضربته سوطا (و) كذا القول في وما صاحب الحاجات إلا معذبا فإنه في تقدير (إلا يعذب معذبا أي تعذيبا) والباعث على نصبه وقوله بعد الإيجاب والباعث على تأويله بالمصدر ما قدم لأن معذبا اسم مفعول وهو لا يقبل النصب على المفعولية المطلقة وهذا ظاهر على مذهب الأخفش وأما مذهب سيبويه فلا لأنه لا يرى أن صيغة المفعول تكون بصورة المصدر وأجاز يونس النصب بعد الإيجاب وهذا البيت يشهد له والأصل عدم التأويل وأنشده ابن مالك وأرى الدهر إلا منجنونا وحكم بزيادة إلا واعترضه في المغني وما ذكره من وجوب الرفع مطلقا في الخبر المنتقض نفيه هو قول الجمهور والثاني جواز النصب مطلقا وهو قول يونس والثالث جواز النصب بشرط كون الخبر وصفا وهو قول الفراء والرابع جواز النصب بشرط كون الخبر مشبها به وهو قول بقية الكوفيين (ولأجل هذا الشرط أيضا) وهو أن لا ينتقض نفي الخبر (وجب الرفع بعد بل ولكن في نحو ما زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد على أنه خبر لمبتدأ محذوف) أي بل هو قاعد ولكن هو قاعد (ولم يجز) في قاعد (نصبه بالعطف) على قائما (لأنه) واقع بعد بل أو لكن والواقع بعدهما (موجب) بفتح الجيم أي مثبت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

كذلك اه وقال الدنوشري قوله لا زائدة رده بعضهم بأنه لا وجه لكونه شاملا لكونها نافية مؤكدة لما لأنها حينئذ ويرد بأن الزائد بمنزلة تكرير الأولى بخلاف النافية المؤكدة لما قبلها (قوله نفي خبرها) قال اللقاني إشارة إلى أن الشرط هو بقاء النفي في الخبر دون غيره فإذا وجد صح العمل فيه وإن انتقض في غيره من المتعلقات به فإنه يبطل العمل في ذلك الغير كما في ما زيد قائما بل قاعد وما زيد قائما إلا في الدار اه ثم إن الشرط إنما هو عدم الانتقاض بغير غيره أما إذا انتقض بها فيجب النصب نحو ما زيد غير قائم بنصب غيره وجوبا وجوز الأخفش الرفع (قوله فمن باب ما زيد إلا سيرا) أي خلافا لابن الناظم حيث جعله من هذا الباب أعني المنصوب على الخبرية لما (قوله وكونه واقعا بعد الإيجاب) أي لأنه مخصوص بالا وسيأتي في باب المفعول المطلق أن المحصور بإلا أو إنما يحذف عامله وجوبا نحو ما أنت إلا سيرا أو إنما أنت سيرا فاندفع ما يتوهم أن الوقوع في الإيجاب لا يقتضي النصب نحو ما محمد لأن ذاك مفعول مطلق (قوله وأسماء الذوات الخ) لعل هذا لا يوافق ما تقدم في باب ما جمع بألف وتاء مزيدتين في الكلام على خلق الله السموات أن السموات مفعول مطلق عند الشيخ عبد القاهر والزمخشري مع أنه اسم ذات (قوله ولأجل الخ) قال اللقاني إن قلت الشرط وهو عدم انتقاض نفي الخبر موجود فليس الرفع فيما بعد بل لانتفاء الشرط كما يقتضيه قوله ولأجل الخ قلت أصل ما بعد بل العطف على الخبر والمعطوف على الخبر خبر في المعنى وقد انتقض

ورفع معطوف بلكن أو ببل • من بعد منصوب بما الزم حيث حل

وأجاز المبرد كون بل ناقلة معنى النفي إلى ما بعدها فيجوز على قوله ما زيد قائماً بل قاعداً بالنصب على معنى بل ما هو قاعداً انتهى الموضح منه في باب العطف من هذا الكتاب. الشرط (الثالث أن لا يتقدم الخبر) على الاسم خلافاً للفراء وإن كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً على الأصح خلافاً لابن عصفور فإن تقدم بطل العمل (كقولهم ما مسيء من أعتب) فمسيء خبر مقدم ومن أعتب مبتدأ مؤخر وحكى الجرمي ما مسيئاً من أعتب على الإعمال وقال إنه لغة والمعتب الذي عاد إلى مسرتك بعد ما أساءك (وقوله

وما خذل قومي فأخضع للعدى) • ولكن إذا أدعوهم فهم هم

خذل بتشديد الذال المعجمة جمع خاذل خبر مقدم قومي مبتدأ مؤخر (فأما قوله) وهو الفرزدق

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم • إذ هم قريش (وإذ ما مثلهم بشر)

بنصب مثلهم مع تقدمه (فقال سيبويه شاذ) ولا يكاد يعرف (وقيل غلط وإن الفرزدق) تميمي (لم يعرف شرطها عند الحجازيين) فقصد أن يتكلم بلغة الحجازيين فغلط فيها وفيه نظر فإن العربي لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته كما قال سيبويه (وقيل) بشر خبر و(مثلهم مبتدأ ولكن بني) على الفتح (لإبهامه مع إضافته للمبني) وهو الضمير والمبهم المضاف لمبني يجوز بناؤه وإعرابه (ونظيره) في البناء على الفتح (إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون لقد تقطع بينكم في) قراءة (من فتحهما) مع أنهما يستحقان الرفع على التبعية لحق في الأول والفاعلية في الثاني وأتى بنظيرين لئلا يتوهم أن ذلك خاص بلفظه مثل (وقيل مثلهم حال) لأن إضافة مثل لا تفيد التعريف وهو في الأصل نعت لبشر ونعت النكرة إذا تقدم عليها انتصب على الحال وبشر مبتدأ (والخبر محذوف) مقدم على المبتدأ لئلا يلزم تقديم الحال على عاملها الظرف وهو ممتنع أو نادر (أي ما في الوجود بشر مثلهم) أي مماثلاً لهم قاله المبرد ورد بأن حذف عامل الحال إذا كان معنوياً ممتنع قاله في المغني وقيل مثلهم ظرف زمان تقديره وإذ ما في زمان ما في مثل حالهم بشر قاله أبو البقاء وقيل ظرف مكان والتقدير وإذ ما مكانهم بشر أي في مثل حالهم واسم الفرزدق همام بن غالب وقال ابن قتيبة هميم بن غالب ويكنى أبا فراس واختلف كلام ابن قتيبة في سبب تلقيبه بالفرزدق فقال في أدب الكاتب الفرزدق قطع العجين واحدتها فرزدقة ولقب به لأنه كان جهم الوجه وقال في كتاب طبقات الشعراء إنما لقب بالفرزدق لغلظه وقصره وقال أبو محمد بن السيد والأول أصح لأنه كان أصابه جدري في وجهه ثم برئ منه فبقي وجهه جهماً وهذه الشروط الثلاثة مستفادة من قول الناظم:

إعمال ليس أعملت ما دون إن • مع بقا النفي وترتيب زكن

أي علم الشرط (الرابع أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) فإن تقدم بطل عملها (كقوله) وهو مزاحم ابن الحرث العقيلي

وقالوا تعرفها المنازل من منى • (وما كل من وافى منى أنا عارف)

والأصل ما أنا عارف كل من وافى منى فكل منصوبة على المفعولية بعارف يقال تعرفت ما عند فلان بالتشديد الراء أي تطلبته حتى عرفته والمنازل مفعول فيه وذلك أن مزاحماً المذكور اجتمع بمحبوبته في الحج ثم

فيه النفي بل فوجب رفعه لذلك (قوله وإن كان ظرفاً) أي بخلافه في باب إن وإن كان عملها بطريق الإلحاق بالفعل لأنها من هذه الحروف لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى كما يأتي وهذه إنما أشبهت الفعل معنى فقط (قوله فمسيء خبر مقدم) قال الدنوشري هذا غير متعين بل يجوز أن يكون مبتدأ ومن فاعل أغنى عن الخبر وأعتب مع فاعله صلة من أو صفتها (قوله كما قال سيبويه) الذي قاله سيبويه إنما هو أن العربي لا ينطق بالخطأ . ويجوز أن ينطق بغير لغته كما بيناه في حاشية الألفية في باب مالاينصرف (قوله ولكن بني لإبهامه) خالف في ذلك ابن مالك وقال إن مثلاً خالفت المبهمات في أنها تثنى وتجمع كقوله تعالى إلا أمم أمثالكم وقول الشاعر:

• والشر بالشر عند الله مثلان

كما في الباب الرابع من المغني (قوله وقيل مثلهم حال) قال الأشموني في شرح هذا الكتاب فعلى هذا ما غير عاملة للفصل بينها وبين اسمها بالحال اهـ قال الشهاب القاسمي وكان وجه ذلك أنها ضعيفة فلا تقوى على العمل مع الفصل سيما وهو فصل بأجنبي اهـ وقال اللقاني إن ما حينئذ عاملة ويوافقه قول الرضي وقيل إن خبرها محذوف فأسند الخبر إليها فدل على أنها عاملة إذ المهملة لا خبر لها اهـ ثم قال الأشموني وأيضاً فالخبر يجب تقديره مقدماً على الحال ليصح عملها فيها لأنه عامل ضمن معنى الفعل دون حروفه قال الشهاب أي لأن مثلهم مقدم في كلام الشاعر وانظر قوله لأنه عامل ضمن معنى الفعل لا حروفه هل يأتي وإن جعلنا العامل متعلق الجار والمجرور ثم راجع أصل المسألة (قوله لئلا يلزم تقديم الحال الخ) هذا يدل على أن صاحب الحال الضمير في الظرف ويفهم منه حينئذ مع قوله وهو في الأصل نعت الخ إن نعت النكرة إذا انتصب على الحال لتقدمه لا يلزم أن يكون حالاً من تلك النكرة (قوله إذا كان معنوياً) هو الجار والمجرور (قوله أن لا يتقدم معمول خبرها على اسمها) ظاهره جواز تقديمه على الخبر

نفسه وإن لم يكن ظرفا ويبق الكلام فى معمول اسمها هل يغتفر تقدمه على الاسم مطلقا أو إن كان ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله وأما قول النابغة الخ) قال الروداني الأحسن أن يقول وأما قول النابغة على ما هو الظاهر منه إذ هو محتمل لأن يكون على حذف مضاف أى لا مثل باغيا فدخول لا لنكرة لأن مثلا لا تتعرف بالإضافة ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فأتى به منفصلا مرفوعا ولكن هذا الاحتمال خلاف الظاهر (قوله حتى قيل بلزوم ذلك) قال الروداني أى بلزوم حذفه * فإن قلت كيف يصح جعل القول بلزوم الحذف غاية لعلية الحذف. قلت يمكن أن يقال أنه غاية لما تستلزمه العلية من معنى الخفاء فى القائل فكأنه قيل قد خفى حتى لم يطلع عليه بعض الناس فقال بلزوم الحذف كما أجاب الدماميني بمثله عن نظير ذلك فراجعه فى بحث إن المكسورة الهمزة المشددة النون وأجاب بعض شيوخنا بأن العامل نزل منزلة العدم فلذا قيل باللزوم (قوله كقوله من صداح) قال فى المغنى وإنما لم يقدروها مهملة والرفع بالابتداء لأنها حينئذ واجبة التكرار وفيه نظر لجواز تركه فى الشعر اه وقال فى شرح الشواهد وقيل لا شاهد فيه لجواز كون براح مبتدأ ورد بأن لا الداخلة على الجمل الاسمية يجب إما أعمالها أو تكرارها فلما لم تكرر علم أنها عاملة وأجيب بأن هذا شعر والشعر يجوز أن ترد فيه غير عاملة ولا مكررة فرد بأن الأصل كون الكلام على غير الضرورة اه وبهذا يندفع ما للقاني ومعنى البيت من أعرض عن نار الحرب فأنا غالب له والبراح مشترك الزمان والمكان وتقول ما برحت من مكاني برحا وبروحا وما برحت أفعل كذا براحا وقبله

يا بؤس للحرب التى * وضعت أراهط فاستراحوا

وبه يعلم أن براح مرفوع بالضمة ووقف عليه بالإشباع لا بالسكون وبذلك يسقط قول الدنوشرى يجوز أن تكون لا فى البيت عاملة على أن فكأنه قرأه بالسكون (قوله وكذا القول فيما بقى) أى من جواز الإعرابين لكن الدماميني اقتصر على تعلق الجار والمجرور فيما بقى بقوله واقيا قيل ووجهه أنه لو جعل صفة لكان متعلق واقيا محذوفا أى واقيا من كذا وقد أمكن أن يكون المذكور متعلقه والأصل عدم الحذف اه ولا يلزم ذلك فى الأول لأن باقيا بمعنى دائما لا يحتاج لصلة فتأمل (قوله لأن أن لا تزاد بعد لا أصلا) قال شارح الجامع الصغير بعد نقل هذا ورأيت فى كتاب الأذهبة للهروى أنها تزاد بعد لا وأنشد عليه

يا طائر البين لا أن زلت ذا وجل * من المقانص والقناص محجوبا

قال أراد لا زلت اه وقد يقال مراد المصنف أنها لا تزاد بعد لا التى الكلام فيها وهى العاملة عمل ليس الداخلة على الجملة الاسمية ولا فى البيت المذكور داخلة على الفعل وهو زلت فليس مما الكلام

فقدها فسأل عنها فقالوا لم تعرفها بمنازل الحج من منى فقال أنا لا أعرف كل من وافى منى حتى أسأله عنها إلا إن كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا فيجوز) العمل للتوسع فيهما (كقوله

بأهبة حزم لذ وإن كنت آمنا (فما كل حين من توال مواليا)

والأصل فما من توال مواليا كل حين فما نافية ومن توال اسمها ومواليا خبرها وكل حين ظرف زمان منصوب بمواليا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وسبق حرف جر أو ظرف كما * بى أنت معنيا أجاز العلما

الأصل ما أنت معنيا بى وفهم منه أن المعمول إذا لم يكن أحدهما أنهم لا يجيزون العمل وهو الشرط الرابع (وأما لا فإعمالها إعمال ليس قليل) جدا عند الحجازيين وإليه ذهب سيبويه وطائفة من البصريين وذهب الأخفش والمبرد إلى منعه (و) على الإعمال (يشترط له الشروط السابقة) فى عمل ما (ماعدا الشرط الأول) وهو أن لا يقترن اسم بأن الزائدة (و) يشترط (أن يكون المعمولان نكرتين) نحو لا أحد أفضل منك وإلى هذا أشار الناظم بقوله

* فى النكرات أعملت كليس لا * وأما قول النابغة

... لا أنا باغيا * سواها ولا فى حبها متراخيا

وقول المتنبى * فلا الحمد مكسوبا ولا المال باقيا * فمن النوادر. فإن قلت كيف جعلته نادرا وفى مثل سيبويه ما زيد ذاهبا ولا أخوه قاعدا. قلت لا عمل للا بل هى زائدة والأعمال ثابت لمعمول ما (والغالب) فى لا (أن يكون خبرها محذوفا حتى قيل بلزوم ذلك كقوله) وهو سعيد بن مالك جد طرفة بن العبد

(من صد عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح)

فبراح اسم لا وخبرها محذوف أى لا براح لى (والصحيح جواز ذكره) أى الخبر (كقوله

تعز فلا شىء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقيا)

فتعز فعل أمر من التعزية وهى التسلية ومعناه تصبر ولا نافية للجنس هنا وهى عاملة عمل ليس وربما ظن كثير أن لا العاملة عمل ليس لا تكون إلا نافية للوحدة وليس كذلك نبه عليه فى المغنى وشىء اسمها وعلى الأرض ظرف مستقر صفة لشىء أو لغو متعلق بباقيا وباقيا خبر لا الأولى وكذا القول فيما بقى والوزر الملجأ والواقى الحافظ (وإنما يشترط الشرط الأول) وهو أن لا يقترن اسمها بأن لأن أن لا تزاد بعد لا أصلا فلا حاجة لاشتراط ذلك فيها (وأما لات فأصلها لا) النافية (ثم زيدت) عليها (التاء) لتأنيث اللفظ أو للمبالغة

فيه ومعنى قول المصنف أصلا أى لا فى نثر ولا فى نظم فتأمل (قوله أوطها) فيه نظر لأنه يلزم حينئذ اجتماع وصفين متناقضين وضعا لأن تاء التأنيث ساكنة وضعا وحركت هنا لالتقاء الساكنين وتاء المبالغة متحركة وضعا (قوله وقال أبو عبيدة) ضعف قوله بعدم شهرة تحين فى اللغات واشتهار لات حين وأيضا يقولون لات أوان ولات هنا ولا يقولون تاوان ولا تهنا (قوله قلبت الياء ألفا) أى لتحركها وانفتاح ماقبلها (قوله وأبدلت السين تاء) هذا إبدال شاذ كما فى ست فإن أصله سدس قاله الدماميني (قوله وعملها إجماع من العرب) قال الدنوشرى فيه نظر فإن العرب (٢٠٠) لا تعرف العمل وإنما الحاكم به النحاة ويمكن أن يقال إن عملها صورة أى كون الاسم الواقع بعدها منصوبا وحينئذ فلا ينافى قول الشارح وفيه خلاف عند النحاة لقانى اه وأراد أن اللقانى أشار لذلك لا أن ذلك نص كلامه كما يعرف بمراجعته (قوله فزعم الفراء أن لات الخ) قال الرضى وليس بشىء إذ لو كان حرف جر لجر غير أوان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر وأيضا لو كان جارا لكان لابد له من فعل (قوله وهو شمردل) قال الدنوشرى الذى فى شرح ديوان الحماسة للتبريزى أنه عبدالله التيمى ابن أبى أيوب وقال لهفا مبتدأ وهو مضاف إلى ضمير النفس ففر من الكسرة وبعدها ياء إلى الفتحة فانقلبت ألفا ولو روى لهفى عليك لجاز ويكون جاريا على أصله وعليك فى موضع الخبر واللام فى للهفة متعلق بما دل عليه لهفى فيقول لى عليك حسرة شديدة من أجلا رجل نابه ريب الزمان فطلب جوارك فلم يجدك وقوله حين ليس مجير ظرف ليبغى ويبغى فى موضع الصفة لخائف وخبر ليس محذوف كأنه قال حين ليس مجير فى القرآن أو بنفسه أو ما أشبه ذلك وأضاف حين إلى ليس فبناه لأن المضاف إليه غير متمكن فاكتسب البناء من جهته فالفتحة فى حين فتحة بناء ولا يمنع أن تكون فتحة إعراب كأنه أجرى حين على سلامته ولم يعتد بالإضافة فيه اه وهو صريح فى أن الرواية ليس مجير وهو هكذا فى ديوان الحماسة والعجب من الشارح حيث لم ينبه على ذلك ولعل البيت روى بالوجهين تارة بليس وتارة بلات (قوله وسوغ الابتداء الخ) قال الدنوشرى لا يحتاج لذلك لوجود النفى اه وقال بعضهم إنما قدم الخبر على المبتدأ ليتعين ويظهر كونه خبرا إلا للتسويغ (قوله إذ المبتدأ هنا ذكرى) قال اللقانى فيه نظر إذ الظاهر أن هنا مضاف إلى ذكرى فهو خبر والاسم محذوف أى

فى معناه أو لها وخصت بنفى الأحيان وزيادة التاء هنا أحسن منها فى ثمت وربت لأن لا محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة على أن قال صاحب الكافى لات فرع لا ولا فرع ليس وليس فرع ضرب فهى فى المرتبة الرابعة وهى كلمتان عند الجمهور لا النافية وتاء التأنيث وحركت لالتقاء الساكنين وقال أبو عبيدة وابن الطراوة كلمة وبعض كلمة وذلك أنها لا النافية والتاء الزائدة فى أول الحين وقيل كلمة واحدة وهى فعل ماض وعلى هذا هل هى ماضى يليت بمعنى ينقص استعملت للنفى أو هى ليس بكسر الياء قلبت الياء ألفا وأبدلت السين تاء كما قاله ابن أبى الربيع قولان حكاهما فى المغنى (وعملها إجماع من العرب) وفيه خلاف عند النحاة فمنهم من ذهب إلى أنها لا تعمل شيأ وإن وليها مرفوع فمبتدأ حذف خبره أو منصوب فمعمول لفعل محذوف وهذا أحد قولى الأخفش وعنه أيضا أنها تعمل عمل أن فتنصب الاسم وترفع الخبر ومذهب الجمهور أنها تعمل عمل ليس فترفع الاسم وتنصب الخبر (وله) عندهم شرطان كون معموليهما اسمى زمان وحذف أحدهما (والغالب) فى المحذوف (كونه المرفوع نحو ولات حين مناص) بنصب حين على أنه خبرها واسمها محذوف وهى بمعنى ليس ومناص بمعنى فرار (أى ليس الحين حين فرار ومن القليل قراءة بعضهم) وهو عيسى بن عمر فى الشواذ ولات حين مناص (برفع الحين) على أنه اسمها وخبرها محذوف أى ليس حين فرار حينا لهم وكان القياس أن يكون هذا هو الغالب بل كان ينبغى أن حذف المرفوع لا يجوز ألبتة لأن مرفوعها محمول على مرفوع ليس ومرفوع ليس لا يحذف فهذا فرع تصرفوا فيه مالم يتصرفوا فى أصله وقرئ أيضا ولات حين مناص بخفض حين فزعم الفراء أن لات تستعمل حرفا جارا لأسماء الزمان خاصة كما أن منذ ومذ كذلك فتحصل فى حين ثلاث قراءات الرفع والنصب والخفض وفى الرفع ثلاثة أقوال إما على الابتداء أو على الاسمية للات إن كانت عاملة عمل ليس وعلى الخبرية لها إن كانت عاملة عمل إن وفى النصب ثلاثة أقوال أيضا إما على الاسمية للات إن كانت عاملة عمل إن أو على الخبرية لها إن كانت عاملة عمل ليس أو على أنه مفعول بفعل محذوف تقديره لا أرى حين مناص وفى الخفض وجه واحد وعلى كل حال لا تعمل إلا فى أسماء الزمان كما يؤخذ من قول النظم ❊ وما للات فى سوى حين عمل ❊ (فأما قوله) وهو شمردل الليثى

لهفى عليك للهفة من خائف ... يبغى جوارك (حين لات مجير

فارتفاع مجير على الابتداء) وسوغ الابتداء به تقدم خبره فى المجرور قبله تقديرا (أو على الفاعلية) بفعل محذوف (التقدير حين لات له مجير) على الابتدائية (أو يحصل مجير) على الفاعلية (ولات مهملة لعدم دخولها على الزمان) ومجير بالجيم اسم فاعل من أجار (ومثله) فى إهمال لات (قوله) وهو الأعشى ميمون

(لات هنا ذكرى جبيرة) أو من ... جاء منها بطائف الأهوال

(إذ المبتدأ هو هنا ذكرى) بفتح الراء مصدر ذكر (وليس) هو (بزمان) وخبره هنا بفتح الهاء وتشديد

ليس هذا الحين حين ذكرى جبيرة فهو على الأصل ظرف مكان استعير الزمان اهـ قال الدنوشرى وكون هنا ظرف زمان يلزم عليه إضافة اسم الإشارة إلى ما بعده (قوله وقيل مكبرا) أى وقد روى جبيرة مكبرا فهو بفتح الجيم وكسر الموحدة (فصل)
(قوله وتزاد الباء) أخر هذا الفصل عن الكلام على لات ولا وإن عكس ما فعل الناظم لأن ما فعله غير مناسب للفصل به بين الكلام على أعمال الأخوات وإنما كان يظهر الفصل به لو كانت زيادة الباء خاصة بما هذا ومعنى زيادة الباء عدم تعلقها بشيء لتعدى معناه إلى الغير لأنها لا تدخل على معنى لها لا لنها على رفع توهم الإثبات أو تأكيد النفى والظاهر أطلقوا عليها الزيادة دون اللام فى باب إن

النون وهى ههنا محتملة للمكان والزمان أى ليس فى هذا المكان أو الزمان ذكرى جبيرة بضم الجيم وفتح الموحدة والراء مصغر جبيرة وقيل مكبرا هى بنت عمرو بن حزم بن بكر بن وائل قيل هى امرأة قائل هذا البيت وأو من عطف على مقدر أى الجبيرة تذكر أو من جاء منها بطائف الأهوال والطائف الذى يطرق بالليل وأراد به هنا الخيال الذى رآه فى النوم فكأنه رآها وهى غضبى ففرح من ذلك والأهوال جمع هول وهو الخوف (وأما إن) النافية (فإعمالها نادر) عند ابن مالك وقال غيره أنه أكثر من عمل لا (وهو لغة أهل العالية) بالعين المهملة والياء المثناة تحت وهى ما فوق نجد إلى أرض تهامة وإلى ما وراء مكة وما والإهمال النسبة إليها عالى وعلوى على غير قياس كذا فى الصحاح واختلف فى جواز إعمالها فذهب الكسائى وأكثر الكوفيين وأبو بكر وأبو على وأبو الفتح إلى الجواز وذهب الفراء وطائفة وأكثر أهل البصرة إلى المنع واختلف النقل عن سيبويه والمبرد فنقل السهيلى الإجازة عن سيبويه والمنع عن المبرد وعكس ذلك النحاس ونقل ابن مالك عنهما الإجازة وسمع ذلك من أهل العالية (كقول بعضهم إن أحد خيرا من أحد إلا بالعافية) وإن ذلك نافعك ولا ضارك وإن قائما أى إن أنا ما قائما (وكقراءة سعيد) بن جبير (إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم) بسكون نون إن ونصب عبادا وخرجها بعضهم على أنها إن المخففة من الثقيلة وأنها تنصب الجزأين مثل إن حراسنا أسدا وجعله أحسن لتتوافق القراءتان إثباتا وهو تخريج على شاذ (وقول الشاعر : إن هو مستوليا على أحد ... إلا على أضعف المجانين)
أنشده الكسائى شاهدا على عمل إن عمل ليس
(فصل) (وتزاد الباء بكثرة فى خبر ليس) غير الاستثنائية (و) فى خبر (ما نحو أليس الله بكاف عبده وما الله بغافل) وذلك عند البصريين لرفع توهم الإثبات فإن السامع قد لا يسمع أول الكلام وعند الكوفيين لتأكيد النفى قالوا ليس زيد بقائم رد لأن زيدا القائم فالباء بمنزلة اللام وخرج بقولنا غير الاستثنائية قاموا ليس زيدا فإن الباء لا تدخل هنا لأن مصحوب ليس الاستثنائية كمصحوب إلا فكما لا تقول ما زيد إلا بقائم لا تقول قاموا ليس بزيد وكما تزاد الباء فى خبر ليس تزاد فى اسمها إذا تأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم ليس البر بأن تولوا وجوهكم بنصب البر وقوله: أليس عجيبا بأن الفتى ... يصاب ببعض الذى فى يديه
وهذا من الغريب كما قال فى المغنى (و) تزاد الباء (بقلة فى خبر لا و) فى الجزء الثانى من معمول كل ناسخ منفى كقوله) وهو سواد بن قارب يخاطب النبى صلى الله عليه وسلم
(وكن لى شفيعا يوم لا ذو شفاعة ... بمغن فتيلا عن سواد بن قارب)
فأدخل الباء فى مغن وهو خبر لا وفتيلا بفتح الفاء هو الخيط الذى يكون فى شق النواة وهو مفعول مطلق أى بمغن إغناء ما كأحد الوجهين فيه ولا تظلمون فتيلا والمعنى يوم لا صاحب شفاعة مغنيا عنى شيئا فأقام الظاهر مقام المضمر وكقول بعض العرب لا خير بخير بعده النار فزاد الباء فى خبر لا التبرئة إذا لم تجعل الباء بمعنى فى

قال الدنوشرى قال الرضى ولا يمنع دخول الباء فى خبر ليس غير نقض النفى بإلا وذلك لأن الباء لتأكيد النفى فلا تدخل بعد انتقاضه انتهى ومنه يعلم أن الباء لا تزاد بعد ما التميمية ولا الحجازية الفاقدة شرطا غير ما ذكر وذلك مستفاد من قول المصنف وخبر ما كما هو قضية عطف ما على ليس وأشار إليه الشارح بتقديره وفى خبر وقال اللقانى قال الرضى ونحو قوله: لو أنك يا حسين خلقت حرا ... وما بالحر أنت ولا الخليق دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا بنى أبو على والزمخشرى امتناع دخولها على خبر التميمية وأجازه الأخفش وهو الوجه لأنها تدخل بعد ما المكفوفة بإن باتفاق نحو ما إن زيد بقائم (قوله لرفع توهم الإثبات) أى فيتوهم السامع أن ليس زيد قائما كان زيد قائما لعدم سماعه ليس (قوله فإن الباء لا تدخل الخ) قال الشهاب فيه نظر والقياس الذى استند إليه لا يخفى ما فيه فإنها لم تدخل معه إلا لبطلان النفى بها بالنسبة للخبر والنفى به دليس بحاله فليراجع (قوله وفى الجزء الثانى الخ) فيه إصلاح للمتن لأن ظاهر صنيعه أن المعنى وفى خبر كل ناسخ وهو مشكل لأنه لا يظهر فى قوله لم يجدنى بفقد لأنها لم ترد فى خبر الناسخ بل فى مفعوله الثانى وقال اللقانى أى وخبر كل ناسخ وإطلاق الخبر على مدخولها فيه تغليب أو تجوز باعتبار الأصل (قوله وكقول بعض العرب) المناسب لصناعة التصنيف أن يقول وكما زيدت فى خبر لا العاملة عمل ليس زيدت فى خبر لا التبرئة فى قول بعض العرب الخ (قوله لا خير بخير بعده النار)

قال ابن مالك (وقوله) وهو عمرو بن براق الأزدى :

(وإن مدت الأيدى إلى الزاد لم أكن   بأعجلهم إذ أجشع القوم أعجل)

فزاد الباء فى أعجلهم وهو خبر أكن وأجشع بتقديم الجيم على الشين المعجمة الفائق فى الجشع وهو شدة الحرص على الأكل وأعجل بمعنى عجل لا للتفضيل (وقوله) وهو دريد بن الصمة :

دعانى أخى والخيل بينى وبينه   (فلما دعانى لم يجدنى بقعدد)

فزاد الباء فى قعدد وهو المفعول الثانى لوجد والقعدد بضم القاف وسكون العين المهملة وضم الدال الأول وفتحها الضعيف (و) تزاد الباء (بندور فى غير ذلك كخبر إن) المكسورة (ولكن وليت فى قوله) وهو امرؤ القيس الكندى : قد تنأ إعنها حقبة لا تلاقها   (فإنك مما أحدثت بالمجرب)

فزاد الباء فى المجرب وهو خبر إن وتنأ من النأى وهو البعد والهاء فى عنها عائدة على أم جندب المذكورة فى قوله أولا : خليلى مرا بى على أم جندب   لتقضى حاجات الفؤاد المعذب

وحقبة بكسر الحاء المهملة نصب على الظرفية بمعنى السنة وجمعها حقب وتلاقها مجزوم لأنه بدل من تنأ قاله الموضح فى شرح الشواهد والمجرب بكسر الراء من التجربة وهو الاختبار (و) فى (قوله :

ولكن أجرا لو فعلت بهين)   وهل ينكر المعروف فى الناس والأجر

فزاد الباء فى هين وهو خبر لكن المشددة ولو فعلت شرط معترض بين اسم لكن وخبرها وجوابه محذوف كما حذف مفعول فعلت والأصل ولكن أجرا هينا لو فعلته أصبت (و) فى قوله وهو الفرزدق يهجو جريرا وكليبا رهطه ويرميهم بإتيان الأتن بالمثناة إناث الحمير كما أن بنى فزارة يرمون بإتيان الإبل :

يقول إذا اقلولى عليها وأقردت   (ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم)

فزاد الباء فى دائم وهو خبر ليت وذا اسمها والعيش عطف بيان على ذا أو نعت له واللذيذ نعت العيش واقلولى بالقاف ارتفع وأقردت بالقاف والراء سكنت وذلت وفى اليواقيت للزاهد المقلولى المتجافى المستوفز وفى أمرأن عمر كان إذا سجد اقلولى قال الفراء هو أن يرفع مقعدته ويتجافى قليلا وأنشد : لما رأتنى خلقا مقلوليا . أى متجافيا عن النساء والمقلولى أيضا الراكب على الشىء العالى عليه ومنه هذا ومعنى البيت يقول الكلبى إذا ارتفع على الأتان وسكنت له ألا ليت هذا العيش اللذيذ بدائم ويروى ألا هل أخو عيش لذيذ بدائم وعليه تكون الباء زائدة فى خبر المبتدأ الداخلة عليه هل وهى هنا جحد وعليه شراح التسهيل قال الكسائى تأتى هل استفهاما وجحدا وشرطا وأمرا وتوبيخا وتقريرا وبمعنى قد واقتصر الناظم فى زيادة الباء على خبر ليس وما ولا وكان المنفية فقال :

وبعد ما وليس جر البا الخبر   وبعد لا ونفى كان قد يجر

(و) تزاد (فى خبر أن) المفتوحة (فى أو لم يروا أن الله) الذى خلق السموات والأرض ولم يعى بخلقهن بقادر

قال الدنوشرى . إن قلت القياس فى خبر لا النافية للجنس أن يكون منفيا عن اسمها كما فى قولك لا رجل قائم فإن معناه نفى القيام عن كل فرد فرد من أفراد الرجال ولا يظهر هذا المعنى فى قولهم لا خير بخير بعده النار بل المتبادر إلى الفهم أن الخير المطلق الذى هو الاسم منفى عن الخير المقيد الذى هو الخبر . قلت بل يظهر فيه أيضا لأن الخير الذى بعده النار مسلوب عن كل فرد من أفراد الخير فكل فرد منه يصح أن يقال فيه أن هذا ليس بخير بعده النار لكون الخير مشروطا فى الاعتداد به أو فيه أن لا يكون بعده النار وهذا كما تقول لا قتل بقتل بعده الحياة يعنى أن القتل الذى بعده الحياة لا يسمى قتلا فالمقصد نفى القتل الذى بعده الحياة عن كل فرد من أفراد القتل لكون مسمى القتل هو إزهاق الروح ونفودها بحيث لا يعقبه عادة فى الدنيا الحياة وهذا معنى مكشوف وما يقال من أن القصد من التركيب إنما هو نفى الخيرية المطلقة عن الخير الذى بعده النار ممنوع ويمكن جعل بعده النار هو الخبر وذكر بخير توطئة كما قيل بذلك فى قوله تعالى ها أنتم هؤلاء تحبونهم ويمكن أن يكون هذا من باب القلب ذكر ذلك الشيخ أحمد الغنيمى أطال الله بقاءه وهو كلام حسن انتهى وهذا الكلام رأيته بخط شيخنا العلامة الغنيمى رحمه الله فى بعض مجاميعه وفيه زيادة على ما هنا فإنه قال بعد قوله ممنوع ما نصه ثم يصح أن يكون هذا المعنى مقصودا من التركيب إن جعل بعده النار ظرفا لغوا متعلقا بخير الأول . فإن قلت هلا جعلته صفة قلت يلزم عليه الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبى وهو ممتنع لكن نص السعد فى حواشى الكشاف على أن الفصل بينهما بالخبر حسن نحو والوزن يومئذ الحق وقال بعد قوله من باب القلب لكن يبقى النظر فى أنه هل من شرط القلب صحة حلول الثانى بهيئته محل الأول أو لا فإن كان من شرط القلب ذلك أشكل ادعاء القلب فى هذا التركيب فإنه لا يصح أن يقال لا خير بعده النار بخير انتهى . وأقول فى هذا الأخير نظر وما المانع من صحة قولنا لا بعيرا بخير خمسر صاح على ما قاله بعضهم أن الباء فى بخير بمعنى فى (قوله كخبر إن) قال الدنوشرى فى إدخال الكاف إشعار بعدم الحصر قال الرضى وربما زيدت فى الحال المنفية نحو ما جاءنى زيد براكب قال وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدأ بعد هل نحو هل زيد بخارج

(لما كان) أولم يروا أن الله (في معنى أو ليس الله) بقادر بدليل أنه جاء مصرحا به في موضع آخر كقوله تعالى أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر فالنفي متناول لجامع ما في حيزها فليست حينئذ من النوادر وهي نظير ما أجازه الزجاج من قولك ما ظننت أن أحدا بقائم لما كان في معنى ليس في ظني أحد بقائم

(هذا باب أفعال المقاربة)

(وهذا) مجاز مرسل (من باب تسمية الكل باسم الجزء كتسميتهم الكلام كلمة) وكتسميتهم ربيئة القوم عينا (وحقيقة الأمر) في ذلك (أن أفعال) هذا (الباب ثلاثة أنواع) أحدها (ما وضع للدلالة) بالتثليث الدال (على قرب الخبر) المسمى باسمها (وهو ثلاثة كاد وكرب) بفتح الراء وكسرها (وأوشك) و(الثاني ما وضع للدلالة على رجائه) أي رجاء المتكلم الخبر في الاستقبال فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وحذف فاعله (وهو ثلاثة) أيضا (عسى وحرى) بفتح الحاء والراء المهملتين نص عليها ابن طريف في كتاب الأفعال وأنكرها أبو حيان مع أنه ذكرها في لمحه (واخلولق) بخاء معجمة وقاف (و) النوع الثالث (ما وضع للدلالة على الشروع فيه) أي على شروع المسمى باسمها في خبرها (وهو كثير) وأنهاه بعضهم إلى نيف وعشرين فعلا (منه أنشأ) وأنشأ (وطفق) بفتح الفاء وكسرها وطبق بكسر الموحدة (وجعل) وهب (وعلق) وهلهل (وأخذ) وقام (و) جميع أفعال هذا الباب (تعمل عمل كان) من رفع الاسم ونصب الخبر (إلا أن خبرهن يجب كونه جملة) لتوجه الحكم إلى مضمونها (وشذ مجيئه مفردا) عن الجملة (بعد كاد وعسى) وأوشك (كقوله) وهو تأبط شرا واسمه ثابت بن جابر

(فأبت إلى فهم وما كدت آيبا) • وكم مثلها فارقتها وهي تصفر

فأتى بخبر كاد مفردا وهو آيبا اسم فاعل من آب إذا رجع ويروى وما كنت آيبا وأبت بضم الهمزة وسكون الموحدة بمعنى رجعت وفهم بفتح الفاء وسكون الهاء أبو قبيلة وهو فهم بن عمرو بن قيس بن عيلان وكم خبرية ومثلها تمييز مجرور بالإضافة والهاء المضاف إليها ترجع إلى القبيلة وتصفر من صفر الطائر والمعنى فرجعت إلى القبيلة المسماة بفهم وما كدت راجعا وكم مثل هذه القبيلة فارقتها وهي تصفر (وقولهم) في المثل (عسى الغوير أبؤسا) فأبؤسا جمع بؤس ومعناه العذاب أو الشدة خبر عسى وهو مفرد لأنه ليس جملة هذا قول سيبويه وأبي علي من البصريين وقال الكوفيون خبر يكون محذوفة والتقدير

(قوله لما كان في معنى أو ليس الخ) قال اللقاني رجعه إلى ذلك ليؤول إلى خبر ليس ولو قيل إنه يرجع إلى خبر المنفي الناسخ لم يكن بعيدا قال الدنوشري إذ المعنى إذ لم يعلم أن الله بقادر لأن رأى هنا علمية وقد يقال إن الباء لم تدخل على خبر الناسخ بل دخلت على خبر أن وفيه ما فيه (هذا باب أفعال المقاربة) (قوله من باب تسمية الخ) قال اللقاني فيه بحث يمكن أن يراد بأفعال المقاربة في الترجمة حقيقتها أي البعض الذي هي فيه حقيقة وذكر غيره في الباب استطرادا لا ينافي أن الباب له ثم اعلم أن تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب باسم بعض يسمى تغليبا كالعمرين والقمرين إذا تقرر ذلك ظهر لك أن تسمية جميع أفعال الباب بأفعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء قال الدنوشري ويشكل على ما قاله إطلاق الكلمة على الكلام فإن الأجزاء غير متميزة قوله لكن الجواب عن ذلك بما فيه دقة (٢٠٣) وهو أن الكلمات كلها اشتركت في إطلاق الكلمة عليها ولم يغلب اسم على اسم كالقانتين انتهى بقي أن دعوى اللقاني أن ذكر الشيء استطرادا لا ينافي أن الباب له محل نظر تام إذ الاستطراد ذكر الشيء في غير محله لمناسبة فكيف يكون استطرادا أو المحل له ودعواه أن التعبير بأفعال المقاربة من التغليب لا يخلو عن حزازة لأن التغليب لا بد له من علاقة وفي تحقيقها هنا خفاء إذ لا يظهر هنا شرف ولا خفة ذلك ظاهر ولا كثرة لأن أفعال الشروع أكثر فتدبر ومن هنا يظهر أيضا التوقف في كون المجاز مرسلا علاقته الكلية والجزئية لأن الشرط في تلك العلاقة أن يكون لذلك الجزء من بين الأجزاء مزيد اختصاص بما قصد بالكل ويمكن أن يجاب بما ذكرناه في حاشية الألفية أن المقاربة حالة وسطى بين الترجي والشروع فيصح المجاز المذكور والتغليب (قوله ما وضع للدلالة الخ) قال اللقاني فيه تجوز والحقيقة ما وضع لقرب الخبر لأن الدلالة عارض للموضع لا موضوع له (قوله وهي كاد) قال الدنوشري فيه إشارة إلى رد القول بأنها إذا نفيت دلت على ثبوت الخبر (قوله على رجائه) قال الدنوشري أي الطمع في المحبوب والإشفاق أي الخوف في المكروه منه فإطلاق الرجاء عليها من مجاز التغليب قال الرضي وقوله عسى ربه إن طلقكن للتخريف لا للمخوف (قوله ترجع إلى القبيلة) قال الدنوشري ذكر العيني خلافه وقال إنها ترجع للحظة فليتأمل (قوله هذا قول سيبويه وأبي علي) أي وقالا إن ذلك من مراجعة الأصول (قوله خبر يكون محذوفة) أي مع أن بدليل قوله والتقدير أن يكون أبؤسا وبدليل قول المصنف في شرح القواعد ورد هذا القول ومنع سيبويه إضمار أن يكون في قوله كل أخ مفارقه أخوه • لعمر أبيك إلا الفرقدان لأن فيه إضمار الموصول الحرفي وقدر إلا صفة انتهى وسيأتي ذلك في بحث حذف الخبر بعد لولا

أن يكون أبؤسا وقال الأصمعي خبر يصير محذوفة وقيل مفعول به والتقدير عسى الغوير يأتي بأبؤس فحذف الناصب والجار توسعا وتلخص أن أبؤسا خبر لعسى أو لكان أو لصار أو مفعول به قال الموضح في شرح الشواهد والأحسن من ذلك كله أن يقدر ييأس أبؤسا فيكون مفعولا مطلقا على حد فطفق مسحا أي يمسح مسحا انتهى وقال في المغني الصواب أنه مما حذف فيه كان أي يكون أبؤسا لأن في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي انتهى وسبقه إلى ذلك ابن جني فقال في البيت التقدير وما كدت أكون آيبا انتهى والغوير تصغير غار بالغين المعجمة وأصل هذا المثل فيما قيل أن الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق إليها ومعه الرجال وكان الغوير رهوما لكلب على طريقه عسى الغوير أبؤسا تريد لعل الشر يأتيكم من قبل الغوير فصار مثلا يضرب للرجل يتوقع الشر من جهة بعينها وكقول حسان رضي الله عنه

من خمر بيسان تخيرتها . ترياقة توشك فتر العظام

أنشده أبو محمد بن بري في حواشي الصحاح وقد يقال إنه على حذف كان أي توشك أن تكون فتر العظام (وأما فطفق مسحا فالخبر) فعل (محذوف) لدلالة المصدر عليه ومسحا مفعول مطلق لا خبر (أي فطفق يمسح مسحا) وفيه رد على الناظم في قوله . وحذف عامل المؤكد امتنع . كما سيأتي في بابه وفي قوله وشذ مجيئه مفردا بعد كاد وعسى تقييد لقول النظم :

ككان كاد وعسى لكن ندر . غير مضارع لهذين خبر

(وشرط الجملة الواقعة خبرا) لهذه الأفعال (أن تكون فعلية) لتدل على الحدث (وشذ مجيء) الجملة (الاسمية) خبرا (بعد جعل في قوله) في الحماسة

وقد جعلت قلوص بني سهيل . من الأكوار مرتعها قريب

فقلوص بفتح القاف الشابة من النوق اسم جعل ومرتعها قريب جملة اسمية خبر جعل وأصله يقرب مرتعها فأقام الجملة الاسمية مقام الفعلية قاله الموضح في شرح الشواهد ويروى ابني سهيل بالتثنية ومن الأكوار متعلق بقريب وهي إما جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته أو جمع كور بفتحها وهو الجماعة الكثيرة من الإبل والمرتع مكان الرتوع والمعنى أن هذه القلوص حصل لها إعياء وتعب وكلال فلم تبعد من الأكوار بل رتعت بالقرب منها قال ابن ملكون فبابه على الحماسة وقيل جعل بمعنى صير ثم اختلف فقيل ألغيت على حد إجازة الأخفش ظننت زيد قائم وقيل الأصل جعلته أي جعلت القلوص الأمر والشأن كما قالوا إنه بك زيد مأخوذ انتهى واعترضه الموضح في الحواشي بأن أفعال التصيير لا تلغى (وشرط الفعل) المشتمل عليه الجملة (ثلاثة أمور أحدها أن يكون رافعا لضمير الاسم) الذي لهذه الأفعال نحو وما كادوا يفعلون وذلك لأن أفعال هذا الباب إنما جاءت لتدل على أن مرفوعها هو الذي قد التبس بالفعل أو شرع فيه لا غيره فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك (فأما قوله) وهو أبو حية النميري (وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني . ثوبي فأنهض نهض الشارب الثمل

وقوله) وهو ذو الرمة (وأسقيه حتى كاد مما أبثه . تكلمني أحجاره وملاعبه

(قوله والأحسن من ذلك كله) أي لما يرد عليه مما علمته ومن جملة غير الأحسن حذف يكون وحدها الذي صوّب به في المغني خلاف ما يقتضيه خلاف الشارح لأنه آخر كلام المغني من كلام شرح الشواهد ولم يذكر ما في المغني من جملة الأقوال الغير الحسنة فتنبه له (قوله وقال في المغني الخ) إنما قال ذلك بعد أن نقل عن القوم أنهم جعلوا المثل مما وقع فيه الخبر اسما مفردا وبذلك يظهر تعليله بقوله لأن في ذلك الخ) أي من كون خبرها جملة وليس كلام المغني بالنسبة لحذف يكون دون يصير ودون أن الأصل ييأس أبؤسا أو يأتي بأبؤس لأنه لم يتعرض لشيء من تلك الأقوال وكيف يصح أن يكون ما قاله صوابا دونها لما علل به وكلها تشاركه في التعليل لأن في جميع ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي من كون الخبر جملة وكلام الشارح يوهم خلاف ذلك فتنبه لذلك على غلط هذا واعترض في الشواهد ما صوّبه في المغني بأن فيه مجيء الخبر بعد عسى بدون أن وإضمار كان فهي واقعة بعد أداة تطلب الفعل (قوله وأصل هذا المثل الخ) قال ابن قدامة في قنية الأريب في تفسير الغريب أصل المثل أنه كان غار فيه ناس فانهار عليهم فصار مثلا لكل شيء يخاف أن يأتي منه شر ثم حكى ما قاله الشارح من كونه من كلام الزباء هذا محصل ما أطال به الدنوشري وكتب الكلام في غير محل وما نقله عن ابن قدامة نقله في الصحاح عن الأصمعي مقتصرا عليه قال المصنف في شرح الشواهد بعد نقله وقلت وتكون الزباء تكلمت به تمثلا وهذا أحسن لأن الزباء فيما زعموا كانت رومية فكيف يحتج بكلامها وقد يقال وجه الحجة أن العرب تمثلت به بعدها (قوله وما كادوا يفعلون) قال الدنوشري قد يتوقف فيه من جهة أن الضمير يتوقف في رجوعه للضمير انتهى ولا وجه للتوقف إذ لا مانع منه (قوله هو الذي قد تلبس) قال الدنوشري غير واضح في أفعال الترجي وأفعال المقاربة وواضح في أفعال الشروع فليتأمل (قوله يثقلني) قال الزرقاني هو خبر جعل وجواب الشرط أيضا

كما يعلم مما يأتي من قوله إذا لم يستقل الخ (قوله بدلان من اسمي جعل) قال القاني إنما يتم هذا الجواب إن كانت الجملة خبرا عن جعل وكاد المقدرين مع البدل وأما إن كانت خبرا عن جعل الأول كما لا يخفى أنه الظاهر فتأمله انتهى وإن أراد أن هذا ظاهر القصر فسلم ولكن الغالب كون الجواب مبنيا على خلاف ظاهر الكلام المشكل وإن أراد ظاهر كلام المصنف فممنوع فإن ظاهر كلام المصنف حيث حكم بالبدلية ومن المعلوم أن البدل على نية تكرار العامل كون الجملة خبرا عن جعل وكاد الأولين ولا يصح جواب المصنف إلا بإرادة ذلك الظاهر كما لا يخفى لم يلبغى التنبيه على شيء وهو أن الجملة البدلية أغنت عن خبر جعل أو كاد الأولين كما سد البدل مسد الجزأين في نحو عسى زيد أن يقوم على القول بأن أن يقوم في محل رفع على البدل كما قاله في بحث أن ورده في بحث عسى بأنه يكون بدلا لازما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل (قوله ضمير مستتر فيهما) أي عائد على البدل لأنه وإن تأخر لفظا فهو مقدم رتبة (قوله فعاد الضمير الخ) قد يقال لا حاجة لذلك لأن الخبر إنما هو عن جعل وكاد المقدرين مع البدل واسمها إنما هو ثوبي وأحجاره فالضمير إنما عاد على اسمي جعل وكاد على ما هو الشرط فلا حاجة للاعتذار عنه وأصل هذا الكلام وقع للحفيد ولكنه بناه على أمر فاسد كما اعترف هو بذلك وإن أقر الشنواني كلامه وذلك لأنه قرر ما يقتضي أن يثقلني رافع لضمير المتكلم وثوبي بدل اشتمال منه وكذا يكلمني رافع لضمير المتكلم وأحجاره بدل منه ولا يخفى فساده ومخالفته لقول المصنف إن البدل من اسمي جعل وكاد (قوله وأغنى ذلك عن ضمير يعود إلى المبدل منه) كما عرفت وكان الظاهر أن يقول وأغنى البدل عن الخبر فتأمل (قوله وفي البيت الأول تأويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي) لم أقف على كلام المصنف لكن رأيت في ذلك البيت غير ما ذكره المصنف هنا ثلاث تأويلات الأول ما ذكره العيني إن التحقيق أنه أقام السبب وهو الأثقال مقام السبب وهو النهوض نهض الشارب الثمل أي النشوان وهو بفتح الثاء وكسر الميم والمعنى وقد جعلت أنهض نهض الثمل لإثقال ثوبي إياي فقدم ذكر السبب الثاني مما جاء فيه خبر جعل جملة فعلية مصدرة بإذا على حد كلام ابن عباس وكان المصنف لم يخرجه على ذلك لأنه شاذ وقد وجد عنه مندوحة الثالث ما ذكره شيخ الإسلام الأنصاري في الشذور أنه على حذف مضاف أي وقد جعل ثوبي يثقلني ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه يعني ولزم من صيرورة الضمير من ضمائر الرفع لكن هذا بمجرده لا يصلح جوابا في البيت لأنه لم يرفع الخبر حينئذ ضمير الاسم وهو الثوب بل نفس الثوب فلا بد أن يقال أن يثقلني رافع لضمير الثوب والثوب المذكور بعده بدل منه أو يقال إنه أقام الضمير مقام الضمير في الربط فليحرر (قوله وماذا عسى) قال الدنوشري ينظر ما إعراب ماذا (قوله ووجهه الخ) قال الدنوشري فيه نظر من وجهين الأول أنه مخالف لما صححه في المغني من أن عامل إذا شرطها لا جوابها والثاني أنه يلزم على ما قاله أن جواب إذا له محل من الإعراب وفيه وقفة فليتأمل انتهى وكتب بعضهم تذييلا عليه ما نصه وقد يقال أن خبر جعل هنا مجموع جملة الشرط والجزاء مقرون بإذا وليس جملة الجواب بعده هي الخبر لما مر ثم رأيت الشيخ السنهوري في شرح الآجرومية صرح بما ذكر ما انتهى وقال القاني فإن قلت إذا ظرف لما يستقبل لا يصح أن يكون عامله جعل ولا أرسل لأن كلا منهما ماض لفظا ومعنى ولو أول أرسل بمضارع كان حالا لا مستقبلا إذ أفعال الشروع تستلزم كون أخبارها حاصلة حال الشروع قلت الشرع إنما يلزم منه حالية

ثوبي) في البيت الأول (وأحجاره) في البيت الثاني (بدلا من اسمي جعل) في الأول (وكاد) في الثاني بدل اشتمال لا فاعلان يثقلني ويكلمني بل فاعلهما ضمير مستتر فيهما والتقدير جعل ثوبي يثقلني وكادت أحجاره تكلمني فعاد الضمير على البدل دون المبدل منه لأنه المقصود بالحكم والمعتمد عليه في الإخبار غالبا وأغنى ذلك عن عوده إلى المبدل منه فسقط ما قيل أنه ليس في الفعل ضمير يعود إلى اسمي جعل وكاد وتقدم أن ذلك شرط وفي البيت تأويلان آخران ذكرهما الموضح في الحواشي وفي البيت الثاني ستة تآويل أخر ذكرها الخضراوي تركت الجميع خوف الإطالة (ويصرف) خبر (عسى خاصة أن يرفع السببي) وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير يعود على اسمها (كقوله) وهو الفرزدق حين هرب من الحجاج لما توعده بالقتل:

(وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده ... إذا نحن جاوزنا حفير زياد)

يروى بنصب جهده على المفعولية بيبلغ (ورفعه) على الفاعلية به وهو محل الاستشهاد فإنه متصل بضمير يعود على الحجاج الذي هو اسم عسى وفيه رد على أبي حيان حيث منع من ذلك في النكت الحسان وحفير زياد موضع بين الشام والعراق وزياد هو ابن أبي سفيان أخو معاوية كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية (و) الأمر (الثاني أن يكون) الفعل مضارعا) ليدل على الحال أو الاستقبال (وشذ في جعل قول ابن عباس رضي الله عنهما فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولا) فأرسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا إذا لم أر من يحسن تقريره ووجهه إن إذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعمول مؤخر في التقدير عن عامله فأول الجملة في الحقيقة أرسل فافهموه انتهى وفيه رد على ابن مالك

الجزء الذي وقع به الشروع فيجوز اعتبار الاستقبال فيما عدا ذلك الجزء وظرفه (قوله مقرونا بأن) قال الشاني لا يخفى أن الحرف المصدري يخرج ما اقترن به من الجملة إلى الإفراد بدليل امتناع وقوعه جواب شرط أو قسم أو خبرا عن جملة فاشتراط الجملة غير صحيح بل الوجه أن يقال يشترط في خبرها كونه فعلا انتهى وهذا مبنى على أن الحرف المصدري هنا يسبك مابعده بالمصدر وهو ما مشى عليه الشارح حيث أورد الإشكال وقد حقق ابن عصفور أن أن هنا لا تؤول بالمصدر وإنما جيء بها لتدل على أن في الفعل تراخيا كما بيناه وفي حاشية الألفية وقد جزم بمثل ما قاله ابن عصفور وفي الهمع «قال الشهاب القاسمي فإن قلت كان ينبغي أن يجاء بالسين أو سوف فإنها تدل على التراخي قلت الأصل في الخبر الإفراد وأن والفعل يوفيان بذلك لأنهما في معنى المفرد وفيه نظر لأن هذا لا يناسب قوله لا تؤول بالمصدر انتهى ويأتي أن السين تدخل في خبر عسى (قوله حرى واخلولق) قال الشاني ووجهه ما قاله الرضي أن أصلهما حرى زيد بأن يفعل واخلولق بأن يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع أن وأن (قوله أو طفقا يخصفان) قال الدنوشري قد تأتي طفق بمعنى لزم فلا يكون من هذا الباب يقال طفق طفقا أي لزم لزوما (قوله والغالب في خبر عسى الخ) قال الدنوشري قال بعض شراح ألفية ابن معطي وقد أدخلت السين في خبر عسى لمشاركتهما في الاستقبال قال الشاعر: عسى طيء من طيء بعد هذه * ستطفئ غلات الكلى والجوانح وكاد وكرب بالعكس قال الشاني يشكل كون أوشك مشاركة

حيث قال في التسهيل أو فعلية مصدرة بإذا قال الموضح في الحواشي الصواب أن يقال أو جملة فعلية فعلها ماض فإن هذا هو محط الشذوذ وأما نفس إذا فلا وجه لكونها مرجعا للشذوذ ولهذا لم يقل أحد فيما علمنا أن قوله : وقد جعلت إذا ما قمت يثقلني * ثوبي... شاذ من جهة التصدير بإذا وإنما جعلوا شذوذه من جهة رفع السببي خاصة فافهمه انتهى (و) الأمر (الثالث أن يكون) المضارع (مقرونا بأن) المصدرية وجوبا (إن كان الفعل) الدال على الترجي (حرى واخلولق) لأن الفعل المترجى وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج إلى أن المشعرة بالاستقبال (نحو حرى زيد أن يأتي واخلولقت السماء أن تمطر) واستشكل الاقتران بأن لأنه يؤدي إلى جعل الحدث خبرا عن الذات وهو غير جائز وأجيب بأنه من باب زيد عدل أو على تقدير مضاف ما قبل الاسم أو قبل الخبر والتقدير حرى أمر زيد الإتيان واخلولق أمر السماء الإمطار أو حرى زيد صاحب الإتيان واخلولقت السماء صاحبة الإمطار بكسر الهمزة وكذا البواقي (و) أن يكون الفعل مجردا منها) أي من أن وجوبا (إن كان الفعل دالا على الشروع نحو طفقا يخصفان) لأنه للأخذ في الفعل والشروع فيه وذلك ينافي الاستقبال (والغالب في خبر عسى و) خبر (أوشك الاقتران بها) أي بأن لأن عسى من أفعال الترجي وكان القياس وجوب اقتران خبرها بأن حتى ذهب جمهور البصريين إلى أن التجريد من أن خاص بالشعر وأما أوشك فإنما يغلب معها الاقتران بأن حيث جعلت للترجي أختا لعسى قال الشاطبي والصحيح ما ذكره الشلوبين وتلامذته ابن الضائع والأبدي وابن أبي الربيع أن أوشك من قسم عسى الذي هو للرجاء قال ابن الضائع والدليل على على ذلك أنك تقول عسى زيد أن يحج ويوشك زيد أن يحج ولم يخرج من بلده ولا تقول كاد زيد يحج إلا وقد أشرف عليه ولا يقال ذلك وهو في بلده انتهى كلام الشاطبي وأما إذا جعلت للمقاربة كما ذهب إليه الموضح هنا تبعا للناظم وابنه فيشكل كون الغالب معها الاقتران كالاقتران الغالب في عسى (نحو عسى ربكم أن يرحمكم و) في أوشك نحو (قوله:

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا * إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا)

فإن يملوا خبر أوشك وهو مقرون بأن وفيه رد على الأصمعي إذ قال لم يستعمل ماض ليوشك والمعنى أن من طبع الناس الحرص حتى أنهم لو سئلوا في إعطاء التراب بالموحدة لقاربوا الامتناع من ذلك والملل إذا قيل لهم هاتوه (والتجرد من أن) (قليل كقوله) وهو هدبة بن خشرم العذري :

عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب)

فيكون خبر عسى وهو مجرد من أن والكرب بفتح الكاف وسكون الراء الحزن يأخذ بالنفس وأمسيت قال في الموضح تبعا لليمني الرواية بفتح التاء على الخطاب وفرج بالجيم كشف الغم وهو مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها مستتر فيها عائد على الكرب وقريب نعت لفرج وفي نتيجة القواعد لابن إياز يكون تامة ووراءه متعلق بها ويجوز أن يكون وراءه في الأصل صفة لقريب ثم قدم عليه فانتصب حالا فيتعلق بمحذوف وفيه ضمير وأجاز بعض المغاربة أن يكون حالا من ضمير قريب وفيه نظر انتهى ووجه النظر تقديم معمول الصفة على الموصوف ولا يجوز أن يكون فرج مرفوعا بيكون لا على التمام ولا على النقصان لأن ذلك يخلي يكون من ضمير يعود على اسمها وتقدم أن شرط خبر عسى أن يرفع الضمير أو السببي (وقوله) وهو أمية بن أبي الصلت الثقفي

(يوشك من فر من منيته ... في بعض غراته يوافقها)

فيوافقها بالفاء فالقاف من الموافقة خبر يوشك وهو مجرد من أن ومن فر بمعنى هرب اسم يوشك والمنية الموت والغرات بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء جمع غرة وهي الغفلة والمعنى أن من هرب من الموت في الحرب يوشك أن يوافقه الموت في بعض غفلاته (وكاد وكرب بالعكس) فيكون الغالب في خبرهما التجرد من أن لأنهما يدلان على شدة مقاربة الفعل ومداومته وذلك يقرب من الشروع في الفعل والأخذ فيه فلم يناسب خبرهما أن يقترن بأن غالبا ويقل اقترانه بأن نظرا إلى أصلهما (فمن الغالب قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقول الشاعر) وهو كلحبة اليربوعي وقيل رجل من طيئ:

(كرب القلب من جواه يذوب ... حين قال الوشاة هند غضوب)

فيذوب خبر كرب مجرد من أن والقلب اسمها والجوى شدة الوجد والوشاة جمع واش من وشى به إذا نم عليه وغضوب فعول بمعنى فاعل كصبور يستوي فيه المذكر والمؤنث والمعنى كاد القلب يذوب ويضمحل من شدة وجده وشوقه حين قال الواشون محبوبتك هند غضوب عليك (ومن القليل قوله) يرثي ميتا

(كادت النفس أن تفيض عليه ... إذ غدا حشو ريطة وبرود)

فأن تفيض خبر كاد وهو مقرون بأن وأوله فاء وثانيه ياء مثناة تحت وثالثه ضاد معجمة على لغة تميم ومشالة على لغة قيس قاله أبو زيد وأبو عبيدة يقال فاظ الميت يفيظ فيظا إذا قضى قاله أبو الفرج بن سهيل وغدا بمعنى صار واسمه مستتر فيه يعود إلى ما عاد عليه ضمير عليه قبله وهو الميت المرثي وحشو خبر غدا والريطة بفتح الراء وسكون الياء المثناة تحت وبالطاء المهملة الملاءة إذا كانت شقة واحدة والبرود بضم الموحدة جمع برد نوع من الثياب والمراد بهما الكفن ويروى مدرج بالمثلثة بمعنى أثقام (وقوله) وهو أبو زيد الأسلمي

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما ... (وقد كربت أعناقها أن تقطعا)

فأن تقطعا خبر كربت وهو مقرون بأن وبه رد على سيبويه حيث زعم أن خبر كرب لا يقترن بأن قاله الموضح في شرح الشواهد وأصل تقطع تتقطع بتاءين حذفت إحداهما وسقى يتعدى إلى اثنين أولهما الهاء المتصلة به وهي عائدة على العروق المذكورة في قوله قبل مدحت عروقا وسجلا بفتح السين المهملة وسكون الجيم مفعوله الثاني وهو الدلو المملوء بالماء والأحلام بالحاء المهملة العقول والظما بالمشالة العطش (ولم يذكر سيبويه في خبر كرب إلا التجرد من أن) وفي نسخة وهو مردود بالسماع والحاصل أن خبر هذه الأفعال بالنسبة إلى اقترانه بأن وتجرده منها أربعة أقسام ما يجب فيه الاقتران وهو حرى واخلولق وإليه الإشارة بقول الناظم

وكعسى حرى ولكن جعلا ❊ خبرها حتما بأن متصلا ❊ وألزموا اخلولق أن مثل حرى

وما يجب تجرده من أن وهو أفعال الشروع المشار إليها بقول النظم

❊ وترك أن مع ذي الشروع وجبا ❊ وما يجوز فيه الأمران والغالب الاقتران وهو عسى وأوشك وهو المشار إليه بقول النظم أولا: وكونه بدون أن بعد عسى ❊ نزر ... وثانيا بقوله

❊ وبعد أوشك انتفا أن نزرا ❊ وما يجوز فيه الأمران والغالب التجرد وهو كاد وكرب وهو المشار إليه بقول النظم أولا ❊ وكاد الأمر فيه عكسا ❊ وبقوله ثانيا ❊ ومثل كاد في الأصح كربا ❊

(فصل) (وهذه الأفعال ملازمة لصيغة الماضي إلا أربعة استعمل لها مضارع وهو كاد) وعينها واو وجاءت من باب خاف يخاف ومن باب قال يقول يقال كدت بكسر الكاف كخفت وبضمها كقلت حكاهما سيبويه فعلى الأول مضارعها يكاد كيخاف (نحو يكاد زيتها يضيء) وعلى الثاني مضارعها يكود كيقول حكاه ابن أفلح في منتهى الألباب قال الموضح في الحواشي فإن احتج على أنها يائية العين

لكاد وكرب في الدلالة على القرب والتقدير في الأصل بحرف الجر مع اختصاصها عنهما بغلبة الاقتران بأن ويدفعه أن القرب المرجح للتجرد عارض فيها دونهما إذ هي موضوعة للإسراع المفضي للقرب (قوله يوشك) بكسر الشين وفي لغة رديئة بفتح الشين قال الزركشي في التعليق عن البخاري وعلى هذه اللغة الرديئة يكون على صورة المبني للمفعول وليس مبنيا للمفعول كذا قيل

(فصل)

(قوله وعينها واو) قال الدنوشري بعضهم نقل عن سيبويه أنه حكى أن ناسا من العرب يقولون كيد زيد يفعل وهو يدل على أن العين ياء لا واو فليتأمل.

بقولهم لا أفعله ولا كيدا قلنا معارض بقولهم ولا كودا وجعل الواو أصلا وسيلة إلى مجيء الياء للتخفيف انتهى (وأوشك كقوله • يوشك من فر من منيته •) أنشده سيبويه وتقدم الكلام عليه قريبا (وهوا أكثر استعمالا من ماضيها) حتى أن الأصمعي وأبا علي أنكرا مجيء ماضيها وهما محجوجان بما تقدم ولقلته لم يمثل أكثر النحويين لها إلا بالمضارع (وطفق حكى) أبو الحسن (والأخفش طفق يطفق) بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع (كضرب يضرب وطفق يطفق) بالعكس (كعلم يعلم) وفرح يفرح (وجعل حكى الكسائي أن البعير ليهرم حتى يجعل) بالرفع (إذا شرب الماء مجه) وفيه شذوذ وقوع الماضي خبرا كما تقدم توجيهه في أرسل رسولا وكرب يكرب كنصر ينصر قاله ابن أفلح في منتهى الألباب وعسى أعسى حكاه ابن ظفر في شرح المقامات وزعم غيره أنه يقال عسى يعسو وعسى يعسى فيكون مما اعتقبت الواو والياء على لامه قاله قريب الموضح في حاشيته على هذا الكتاب واقتصر الناظم على اثنين منها فقال • واستعملوا مضارعا لأوشكا • وكاد لا غير (واستعمل اسم فاعل لثلاثة وهي كاد قاله الناظم) في شرح الكافية (وأنشد عليه) قول كثير -بالثاء المثلثة والتكبير- ابن عبد الرحمن

أموت أسى يوم الرجام وإنني ... يقينا (لرهن بالذي أنا كائد)

فكائد بصورة الياء المثناة تحت بعد الألف اسم فاعل من كاد والأسى بالقصر الحزن والرجام بكسر الراء المهملة وبالجيم اسم موضع ويقينا مفعول مطلق ورهن بمعنى مرهون خبر أن (وكرب قاله جماعة وأنشدوا عليه) قول عبد قيس بن خفاف

أبني إن أباك كارب يومه) ... فإذا دعيت إلى المكارم فاعجل

فكارب اسم فاعل من كرب الناقصة واسمه مستتر فيه وخبره محذوف (وأوشك) وعليه اقتصر الناظم فقال وزادوا موشكا (كقوله) وهو كثير بن عبد الرحمن

(فإنك موشك أن لا تراها) ... وتعدو دون غاضرة العوادي

فموشك اسم فاعل أوشك وتعدو مضارع عدا إذا جاوز وغاضرة بغين فضاد معجمتين جارية أم البنين بنت عبد العزيز بن مروان أخت عمر بن عبد العزيز والعوادي بالعين المهملة عوائق الدهر فاعل تعدو (والصواب أن الذي في البيت الأول كابد بالباء الموحدة من المكابدة والعمل وهو اسم) الفاعل (غير جار على الفعل) لأن فعله كابد وقياس اسم فاعله الجاري عليه مكابد لا كابد (وبهذا جزم ابن يعقوب) ابن السكيت (في شرح ديوان كثير) مرة فلا دليل للناظم فيه وقد ثبت عن الموضح أنه رجع لقول الناظم أخيرا فقال في شرح الشواهد الكبرى والظاهر ما أنشده الناظم وقد كنت أقمت مدة على مخالفته وذكرت ذلك في توضيح الخلاصة ثم اتضح لي أن الحق معه انتهى (و) الصواب (أن كاربا في البيت الثاني اسم فاعل كرب التامة في نحو قولهم كرب الشتاء إذا قرب وبهذا جزم الجوهري) في الصحاح وأصله كارب يومه برفع يوم أي قريب يوم وفاته وفي كرب استعمالان ناقصة وتامة والتامة قاصرة ومتعدية فالقاصرة نحو كرب الشتاء وقولهم كل دان قريب فهو كارب والتعدية نحو قوله كربت القيد إذا ضيقته على المقيد (واستعمل مصدر لاثنين وهما طفق وكاد حكى الأخفش طفوقا) كقعودا (عمن قال طفق بالفتح) فإن قياسه الفعول (وطفقا) بفتحتين كفرحا (عمن قال طفق بالكسر) فإن قياسه الفعل بفتحتين (وقالوا كاد كوذا) كقال قولا (ومكادا) كمقالا (ومكادة) كمقالة وكيدا بقلب الواو ياء في حواشي سنن أبي داود للمنذري حكاية إيشاك مصدر أوشك قاله الموضح في الحواشي

(فصل) (وتختص عسى واخلولق وأوشك) من بين أفعال هذا الباب (بجواز) إسنادهن

(قوله كضرب) قال الشاني الأحسن (٢٠٨) كجلس وكرف للموازنة في الفعل والمصدر انتهى ولهذا زاد الشارح قوله وفرح يفرح لمناسبة طفق المكسور الفاء لفرح في المصدر لا لعلم كما سيأتي أن مصدرها طفقا كفرحا لكن كان عليه أن يفعل كذلك أو لا فيقول بدل قول المصنف كضرب يضرب وجلس يجلس (قوله بالذي أنا كائد) قال الدنوشري قال الشنيحي جملة أنا كائد صلة الموصول والعائد محذوف تقديره كائده وأنت خبير بأن كائد حينئذ ناقص وخبره لا يكون مفردا فلو قدر أنا كائد افعله لكان حسنا فليتأمل (قوله وقد ثبت عن الموضح الخ) إلا أنه لم يظهر ما وقع هنا لأنه كان قد شاع هذا الكتاب بقي أنه على تقدير صحة كائد قال ابن مالك لا دليل في البيت لأنه لم ينصب وإذا لم ينصب فلم يجوز أن يكون اسم فاعل لكاد التامة كما في كرب فالاعتراض باق إلا أن هذا يتوقف على أن كاد تكون تامة (قوله واستعمل مصدر لاثنين قال الشاني يرد عليه حرى فإنه استعمل لها مصدر كما قلناه عن الرضي إلا أن يريد حرى بفتح الراء فلا يرد عليه لأنه مصدر حرى بكسرها (قوله وتختص عسى الخ) قال الشاني يشكل على الاختصاص قول الرضي وغيره ويقال أيضا هو حرى أن يفعل الراء بفتح والتنوين على أنه مصدر بمعنى الوصف فلا يثنى ولا يجمع نحو هو حرى أن يفعل انتهى وقد يجاب بأن حرى مصدر واقع على الوصف أي حرى

إلى أن يفعل) حال كون أن يفعل (مستغنى به عن الخبر) فتكون تامة وهذا معنى قول النظم :

بعد عسى اخلولق أوشك قد يرد ... غنى بأن يفعل عن ثان فقد

نحو وعسى أن تكرهوا شيئا) وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم (وينبني على هذا) الأصل (فرعان أحدهما أنه إذا تقدم على إحداهن اسم هو المسند إليه) الفعل (في المعنى وتأخر عنها أن والفعل نحو زيد عسى أن يقوم جاز تقديرها خالية من ضمير ذلك الاسم) المتقدم عليها (فتكون) عسى (مسندة إلى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة وهذه لغة أهل الحجاز (وجاز تقديرها مسندة إلى الضمير) العائد إلى الاسم المتقدم عليها فيكون الضمير اسمها (وتكون أن والفعل في موضع نصب على الخبر) فتكون ناقصة وهذه لغة بني تميم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وجردن عسى أو ارفع مضمرا ... بها إذا اسم قبلها قد ذكرا

(ويظهر أثر) هذين التقديرين في) حال (التأنيث والتثنية والجمع) المذكر والمؤنث (فتقول على تقدير الإضمار) في عسى (هند عست أن تفلح) فهند مبتدأ وعسى فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها يعود على هند وأن تفلح في موضع نصب على أنه خبر عسى وعسى ومعمولاها في موضع رفع على أنه خبر المبتدأ (والزيدان عسيا أن يقوما) فالزيدان مبتدأ وعسى فعل ناقص والألف المتصلة بها اسمها وأن يقوما خبرها وجملة عسى ومعموليها خبر المبتدأ (والزيدون عسوا أن يقوموا) كذلك (والهندات عسين أن يقمن) كذلك (وتقول على تقدير الخلو من المضمر) في عسى هند (عسى) أن تفلح والزيدان عسى أن يقوما والزيدون عسى أن يقوموا والهندات عسى أن يقمن فتقدر عسى خالية من الضمير (في) الأمثلة (الجميع) وهي تامة وأن والفعل بعدها في موضع رفع على الفاعلية بها وهي ومرفوعها في موضع رفع على الخبرية للمبتدأ قبلها (و) الخلو من الضمير (هو الأفصح) وبه جاء التنزيل (قال الله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيرا منهن و) الفرع (الثاني أنه إذا ولي إحداهن أن والفعل وتأخر عنها اسم هو المسند إليه في المعنى نحو عسى أن يقوم زيد جاز) الوجهان السابقان فيما إذا تقدم المسند إليه في المعنى وعلى هذا يكون مبتدأ مؤخرا الأخير وجاز أيضا وجهان آخران أحدهما أنه يجوز (في ذلك الفعل) المقرون بأن (أن يقدر خاليا من الضمير) العائد إلى الاسم المتأخر (فيكون) الفعل (مسندا إلى ذلك الاسم) المتأخر (و) تكون (عسى مسندة إلى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر) فتكون تامة (و) الثاني أنه يجوز (أن يقدر) ذلك الفعل (متحملا لضمير ذلك الاسم) المتأخر (فيكون الاسم) المتأخر (مرفوعا بعسى وتكون أن والفعل في موضع نصب على الخبرية) لعسى مقدما على اسمها فتكون ناقصة (ومنع الشلوبين هذا الوجه) الثاني (لضعف هذه الأفعال عن توسط الخبر وأجازه) أبو العباس (المبرد و) أبو سعيد (السيرافي و) أبو علي (الفارسي ويظهر أثر الاحتمالين أيضا في) حال (التأنيث والتثنية والجمع المذكر والمؤنث (فتقول على وجه الإضمار) في الفعل المقرون بأن (عسى أن يقوما أخواك) فأخواك اسم عسى مؤخر وأن يقوما في موضع نصب خبر عسى متقدم على اسمها (وعسى أن يقوموا إخوتك) فإخوتك اسم عسى وأن يقوموا خبرها (وعسى أن يقمن نسوتك) فنسوتك اسم عسى وأن يقمن خبرها (وعسى أن تطلع الشمس بالتأنيث لا غير) فالشمس اسم عسى وأن تطلع خبرها وإنما وجب تأنيث الفعل لأنه إذا أسند إلى ضمير متصل وجب تأنيثه لئلا يلتبس بالإسناد إلى الظاهر كما سيجيء في باب الفاعل

وخرى فهو متحمل لضمير وأن يفعل خبر فليس من المسئلة وقولهم المصدر لا يتحمل ضميرا معناه إذا استعمل في الحدث فتأمله (قوله إلى أن يفعل) قال الدنوشري فيه مسامحة فإنه عبر بالميزان والمراد الموزون بأي صيغة للمضارع كانت (قوله مستغنى به عن الخبر) الاستغناء عن الشيء فرع الاحتياج إليه وهذه الأدوات عند الإسناد إلى أن يفعل تامة مستغنية عن مرفوعها غير محتاجة إلى خبر منصوب فلو قال ولا تحتاج إلى خبر منصوب لكان أظهر وقال الدنوشري لو حذف قوله مستغنى به عن الخبر كان أحسن والمراد أنها تكون تامة (قوله فتكون تامة) أي والخاص بهذه الأدوات الثلاثة التام في هذه الحالة وهي حالة ما إذا أسندت إلى أن والفعل فلا ينافي أنه أسلف أن كرب تكون تامة بمعنى قرب بقي أنه سيأتي في باب ظن أن حسب وزعم يقعان على أن وصلتها فتسد مسد الجزأين فهلا قيل إن هذه الأدوات عند الإسناد إلى أن يفعل ناقصة وأن يفعل سادة مسد الجزأين (قوله وعسى أن تكرهوا) قال الرضي يجوز أن يكون الفعلان متنازعين في شيئا وقد أعمل الثاني (قوله وينبني على هذا فرعان الخ) أي على مجيئها ناقصة تارة كما سبق وتامة أخرى كما ذكر في هذا الفصل والحاصل أن لهذه الأدوات ثلاث حالات تعين النقصان وتعين التمام واحتمال الوجهين (قوله الثاني أنه إذا ولي الخ) قال اللقاني ينتقض هذا الضابط بنحو قوله تعالى عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا فإنه صادق عليه والتقدير الثاني ممتنع فيه ثم نقل عن الرضي أن وجه ذلك أن ربك إذن أجنبي وهو فاصل بين بعض الصلة وبعض وقد نص

المصنف في الجهة الخامسة من المغني على ذلك ونقله عنه أولى لأن شرح كلام الرجل بكلامه أنسب وهذا دأب العلامة اللقاني ينقل عن الرضي ما هو مذكور في مختصرات ابن مالك والمصنف (قوله فهل عسيتم إن توليتم) إن قلت مدلول عسى إنشاء لأنها للترجي فعلى هذا كيف دخلت عليها هل التي تقتضي الاستفهام فالجواب إن الكلام محمول على المعنى كما قال الزمخشري والمعنى هل قاربتم أن لا تقاتلوا بمعنى أتوقع جبنكم عن القتال فأدخل هل مستفهما عما هو متوقع عنده ومظنون وأراد بالاستفهام التقرير وإثبات أن المتوقع كائن وأنه مصيب في توقعه وهذا من أحسن الكلام وأحسن من قول من زعم أنها خبر لا إنشاء مستدلا بدخول الاستفهام عليها وبوقوعها خبرا لأن في قوله إني عسيت صائما وهذا لادليل فيه لأنه على إضمار القول (قوله

(و) تقول (على الوجه الآخر) وهو عدم الإضمار في الفعل عسى أن يقوم أخواك وعسى أن يقوم إخوتك وعسى أن تقوم نسوتك وعسى أن تطلع الشمس فالاسم المتأخر في هذه الأمثلة فاعل يقوم وتطلع وعسى مسندة إلى أن والفعل مستغنى بهما عن الخبر ففي الأمثلة الثلاثة الأول (توحد يقوم) لأنه مسند إلى الظاهر وسيأتي أن الأفصح توحيده (و) في المثال الأخير (تؤنث تطلع أو تذكره) لأنه أسند إلى ظاهر مجازي التأنيث وسيأتي أنه يجوز تذكيره وتأنيثه لا يقال إذا تأخر المسند إليه في المعنى يكون مطلوبا لكل من الفعلين فلا يتأتى فيه ما تقدم لأنا نقول دعوى التنازع فيه ممنوعة لأن أحد الفعلين جامد وسيأتي أن التنازع لا يكون بين جامدين ولا بين جامد وغيره (مسألة يجوز كسر سين عسى) في لغة من قال هو عس بكذا مثل شج من شجي (خلافا لأبي عبيدة) في منعه الكسر (وليس ذلك) الجواز (مطلقا) سواء أسندته إلى ظاهر أو مضمر (خلافا للفارسي) في إجازته الكسر مطلقا فيجيز عسى زيد بكسر السين كرضي زيد (بل يتقيد بأن يسند إلى) ضمير يسكن معه آخر الفعل فيشمل ما إذا كان مسندا إلى (التاء أو النون أو نا نحو) عسيت بالحركات الثلاث في التاء وعسيتما وعسيتم وعسيتن وعسين وعسينا بفتح السين وكسرها في الجميع وبهما قرئ في السبع قال الله تعالى (هل عسيتم إن كتب) عليكم القتال (فهل عسيتم إن توليتم قرأهما نافع بالكسر) لمناسبة الياء (وغيره بالفتح وهو المختار) لجريانه على القياس وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر بخلاف الكسر ولأنه اللغة الشائعة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والفتح والكسر أجز في السين من نحو عسيت وانتقا الفتح زكن

(هذا باب الأحرف الثمانية)

عبر بالأحرف نظرا إلى أن هذا العدد للقلة وبالثمانية لإدخال أن المفتوحة وعسى ولا التبرئة وعبر سيبويه بالحروف الخمسة لأن المفتوحة فرع المكسورة عنده (الداخلة على المبتدأ والخبر فتنصب المبتدأ) اتفاقا بشرط أن يكون مذكورا غير واجب الابتداء أو التصدير (ويسمى اسمها وترفع خبره) على الأصح عند البصريين بشرط أن لا يكون طلبيا (ويسمى خبرها) فلو كان محذوفا نحو الحمد لله الحميد على أنه خبر لمبتدأ محذوف أو واجب الابتداء كأيمن أو واجب التصدير غير ضمير الشأن كأي وكم لم تنصبه هذه الأحرف ولو كان الخبر طلبيا نحو زيد اضربه وأين زيد لم ترفعه هذه الأحرف إلا أن يكون الاستفهام جوابا كما حكى من كلامهم أن أين الماء والعشب جوابا لمن قال إن في موضع كذا الماء والعشب قاله أبو حيان وذهب الكوفيون إلى أن هذه الأحرف لا تعمل في الخبر وإنما هو مرفوع بما كان مرفوعا به قبل

نظرا إلى أن الموضع للقلة)[1] هذا انتقد على سيبويه في التعبير بالحروف وأجيب عنه بأنه من موضع جمع الكثرة فدل بظاهره على أن التفريق بينهما إنما هو في جانب الزيادة بمعنى أن جمع القلة مخصوص بالعشرة فما دونها وجمع الكثرة غير مختص بما فوق العشرة وهذا أوفق بالاستعمالات وإن صرح بخلافه كثير من الثقات (قوله فتنصب المبتدأ الخ) قال اللقاني فيه مناقشة إذ الفاء تقتضي تعقيب النصب والرفع للدخول على الجزأين معا أي وقوعهما بعدها والحال أن النصب عقب الدخول على الأول لا الدخول عليهما معا وقد يجاب بأن المراد تعقيب المجموع للمجموع ولا يلزم منه تعقيب كل فرد لكل فرد أو المراد تعقيب الأول الأول والثاني للأول (قوله غير واجب الابتداء) أي بنفسه أو بغيره كما مر في باب كان ولو قال الشارح ويشترط في اسمها وخبرها ما يشترط في اسم كان وخبرها كان أخصر وأعم لأنه أسقط هنا ما لزم عدم التصرف كطوبى للمؤمن (قوله ولو كان الخبر طلبيا الخ) قال بعضهم خرج باشتراط أن لا يكون طلبيا غير الخبرية وهي جملة لا تحتمل الصدق والكذب كالأمر والنهي والدعاء والتمني ونحو ذلك وصحح ابن عصفور وقوعها خبرا كقوله: إن الذين قتلتم أمس سيدهم • لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما فلا تحسبوا جملة نهي وقعت خبرا لأن، قيل ويجوز أن يكون الخبر محذوفا تقديره متهيئوا لكم ونحوه (قوله وأين زيد) قيل مثل هذا لا يسمى طلبا بل إنشاء وكل طلب إنشاء ولا عكس وهو ممنوع لأن الاستفهام من الطلب كالتمني والترجي وأخواتها وقد مر قريبا الإشارة إليه

(١) قول المحشي قوله نظرا إلى أن الموضع للقلة الذي في نسخ الشارح التي بأيدينا نظرا إلى أن هذا العدد للقلة.

(قوله ليكون المبتدأ الخ) قال الدماميني اعترض بأن هذه العلة تأتي في ما الحجازية ولا يتقدم منصوبها انتهى وجوابه ما عرف من أن المناسبة لا يلزم اطرادها (قوله ونفي الشك عنها) قال الدنوشري قيل الأنسب بما بعده من قوله عنها أن يقول فيها ويفهم من قوله فهما لمجرد توكيد النسبة أنها تفيده مع ما ذكره بعد ذلك وقد صرح بذلك فيما بعد بقوله فالتوكيد لنفي الشك انتهى وما حكاه بقيل ذكره اللقاني وعبارته الأوفق أن يقول الشك فيها كما قال الإنكار لها والإنكار عنها كما قال نفي الشك عنها والحاصل أنه إن تعلق الجار بالنفي فيهما فيعديه بعن أو بالمصدر فيعديه بفي أو اللام انتهى وقد أشار الشارح إلى أنه ينبغي للمصنف أن يقول الشك فيها حيث قال والتردد فيها فتأمل (قوله وهو لتعقيب الكلام الخ) قال الدنوشري يخالف بحسب الظاهر قول اللاجامي ومعنى الاستدراك رفع توهم يتوهم من الكلام المتقدم إلى آخر ما قال وقوله أو نفيه طالما توقف الناس في فهمه وقالوا الصواب أن يقال بدله أو إثبات ما يتوهم نفيه وقد يوجه بأن يقال المراد برفع ما يتوهم نفيه إثبات ما يتوهم نفيه وهو ظاهر عند التأمل ويمكن أن يقال أيضا التوقف إنما نشأ من توهم عطف نفيه على ثبوته ويمكن جعله نائبا عن فاعل فعل محذوف مع مضاف ومضاف إليه والتقدير أو إثبات ما يتوهم نفيه وإنما ارتكب ذلك تصحيحا للعبارة والله أعلم وبعد ففي التعريف المذكور نظر من جهة أنه غير مانع لأنه يدخل فيه نحو زيد شجاع وأنه بخيل فإنا بعد زيد شجاع رافع لتوهم ثبوت كرمه فليتأمل وعند التأمل الصادق يظهر أن ما زيد شجاع لكنه كريم لا يصح أن يكون من قسم تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته لأن الكرم هنا إنما يتوهم نفيه من أن الكلام الأول لا ثبوته (٢١١) فلم يصح أن يكون من ذلك فهو من قسم تعقيب الكلام بإثبات ما يتوهم نفيه انتهى ورأيت بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله في بعض الهوامش قال شيخنا يعني أبا بكر الشنواني في حاشية الآجرومية ولم يظهر لي مثال لرفع ما يتوهم نفيه فاعتبروا يا أولي الأبصار انتهى المقصود نقله عنه والظاهر أنه مبني على عطف أو نفيه على ثبوته على ما هو الظاهر من العبارة وأما لو جعل عطفا على رفع صار المعنى لتعقيب الكلام السابق بنفي ما يتوهم ثبوته إذ الضمير في نفيه عائد على ما . فإن قلت مآل العبارتين حينئذ واحد إذ رفع ما يتوهم ثبوته يصدق بنفيه ويرفعه من غير نفي بأن يعبر عنه بنقيضه وكذا قوله أو نفيه صادق بنفي المثبت وبنفي المنفي فيصير مثبتا . قلت يمكن أن يجاب عن ذلك بما أجابوا به في تعريف الضمير المنفصل حيث قالوا هو ما لا يبتدأ به ولا يلي إلا في الاختيار فإنهم اعترضوا بأن إحدى العبارتين تغني عن الأخرى وأجابوا عنه بما هو مذكور في محله ويمكن الجواب أيضا بأن فائدة الجمع بين العبارتين الإشارة إلى أن الاستدراك كما يقع بصيغة الإثبات يقع بصيغة النفي ولو اقتصر على التعبير الأول ربما يتوهم أن الاستدراك في قولنا ما زيد شجاع لكنه كريم إنما يكون حيث وقع في الوهم ابتداء ثبوت البخل فيرفع بقوله لكنه كريم وأما لو وقع في الوهم ابتداء نفي الكرم كما هو المتبادر من نفي الشجاعة لا يؤتى بالاستدراك لأن المتوهم ليس الثبوت وإنما هو النفي وإن كان لازما له فأفاد بالتعبير الثاني أنه لا يصح في هذه الصورة الاستدراك بقولنا ما زيد شجاع لكنه كريم ويصح بقولنا لكنه ليس ببخيل وكفى بهذا المقدار في فائدة الجمع بين العبارتين فافهم ولا تعجل بالرد وهل يمكن الجواب بأن قوله أو نفيه عطف على الهاء في ثبوته أي لتعقيب الكلام السابق برفع ما يتوهم ثبوته كما في قولك زيد شجاع فيتوهم أنه كريم فترفعه بقولك لكنه بخيل أو ثبوت نفيه كما في قولك ما زيد شجاع فيتوهم ثبوت نفي الكرم فترفعه بقولك لكنه كريم انتهى مع زيادة يسيرة في آخره بالتمثيل فليتأمل (قوله ولكونها للاستدراك الخ) قال الزرقاني ظاهره الاستدراك المتقدم وهو غير حسن وذلك لأنه وإن تأتى في قولك هذا متحرك لكن هذا ساكن بناء على تفسيره المشار إليه وإن بينهما ارتباطا يتوهم من تحرك أحدهما تحرك الآخر لكنه لا يتأتى في قوله ما هذا

دخولهن وهو المبتدأ أو لكل من الفريقين حجة فحجة البصريين أن هذه الأحرف شبها بكان الناقصة في لزوم دخولهن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعملن عملها معكوسا ليكونا المبتدأ والخبر معهن كمفعول قدم وفاعل أخر تنبيها على الفرعية وحجة الكوفيين أنه لا يجوز أن قائم زيدا ولو كان الخبر معمولا لها لجاز أن يليها ويبنى على هذا الخلاف خلاف في جواز العطف بالرفع قبل مجيء الخبر وسيأتي (ف) الحرف (الأول والثاني إن) المكسورة (وأن) المفتوحة (وهما لتوكيد النسبة) بين الجزأين (ونفي الشك عنها و) نفي (الإنكار لها) بحسب العلم بالنسبة والتردد فيها والإنكار لها فإن كان المخاطب عالما بالنسبة فهما لمجرد توكيد النسبة وإذا كان مترددا فيها فهما لنفي الشك عنها وإن كان منكرا لها فهما لنفي الإنكار لها فالتوكيد لنفي الشك عنها مستحسن ولنفي الإنكار واجب ولغيرهما لا ولا (و) الحرف (الثالث لكن وهو للاستدراك) وهو لتعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه من الكلام السابق (والتوكيد) قاله جماعة منهم صاحب البسيط (فالأول) وهو الاستدراك كقولك (زيد شجاع) فيوهم ذلك أنه كريم لأن من شيمة الشجاع الكرم فتقول (لكنه بخيل) وتقول ما زيد شجاع فيوهم أنه ليس بكريم فتقول لكنه كريم ولكونها للاستدراك لا بد أن يتقدم عليها كلام ثم لا يخلو ما بعدها إما أن يكون

أسود لكنه أبيض إذ لا يتوهم من نفى السواد نفى البياض ولا فى قوله ما قام زيد لكن عمرا يشرب إذ لا يتوهم من نفى القيام عن زيد نفى الشرب عن عمرو (قوله لكنه لم يجئ) قال الشنوانى مبنى على عرف أهل العربية من أن لو للدلالة على أن سبب انتفاء الجواب هو انتفاء الشرط وأما عرف المناطقة من أنها للدلالة على الملازمة بين مقدمها وتاليها والاستدلال بوجود المقدم على وجود التالى أو بانتفاء التالى على انتفاء المقدم فلا تدل عندهم على وجود مقدمها ولا انتفائه وكذا تاليها وقولنا عرف كذا يعنى بحسب المشهور عندهم إذ كل من الفريقين لا ينكر استعمالها فى اللغة بالمعنى الآخر (قوله والكاف زائدة بينهما) قال الزرقانى عبارة المغنى والكاف الزائدة لا التشبيهية انتهى وإنما نفى كونها التشبيهية لانتفاء كون المعنى هنا على التشبيه واستشكل الدمامينى كسر الكاف بأن الكاف الزائدة مفتوحة كالتشبيهية انتهى قال بعض شيوخنا ويمكن أن يقال كسرت اتباعا للهمزة قبل حذفها (قوله وحذفت الهمزة تخفيفا) أى بعد نقل حركتها إلى الكاف كما فى الجامى (قوله (٢١٢) وهو للتشبيه المؤكد) قال الشنوانى إن قلت الذى يفهم من كأن على القول بالتركيب التأكيد المشبه لا التشبيه المؤكد لأن الكاف تفيد تشبيه ما دخلت عليه وقد دخلت على التأكيد المستفاد من إن. قلت قد ادعى أن أصل كأن زيدا أسد أن زيدا كالأسد وهذا التشبيه مؤكد ثم قدمت الكاف إيذانا بأن الكلام مبنى على التشبيه من أول الأمر (قوله لأنه مركب) هذا مذهب الخليل ومن تابعه كما نقله الملاجامى (قوله ولا للظن الخ) ذهب الزجاج إلى أنها للشك إن كان الخبر مشتقا نحو كأنك قائم لأن الخبر هو الاسم والشىء لا يشبه بنفسه ودفع بأن المعنى كأنك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه أحدهما بالآخر (قوله ولم تكن) الذى فى غالب النسخ ونسخ شرح التسهيل للدمامينى لم تكن بغير واو (قوله ليت) قال أبو حيان فى شرح التسهيل ويقال لت بإبدال الياء تاء وإدغام التاء فى التاء ويكون فى المستحيل والممكن تقول ليت عمرا قادم وليت الشباب عائد قال المصنف فى الشرح يكون فى الممكن وغير الممكن وليس ببعيد لأن غير الممكن قسمان واجب ومستحيل والتمنى لا يدخل فى الواجب لا تقول ليت غدا يجىء (قوله فإن عود الشباب الخ) أى بناء على أن الشباب عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة أما من قال الشباب هو السن الذى لم يجاوز ثلاثين سنة جعل الاستحالة عقلية وذلك لأن إمكان عود ذلك يستلزم الجمع بين النقيضين وذلك مستحيل عقلا (قوله نحو قول منقطع الرجاء الخ) قال الشنوانى إن قلت هذا من النوع الذى قبله إذ لا طمع لمنقطع الرجاء فى الحج. قلت المراد بما لا طمع فيه ما شأنه أن لا يطمع فيه أحد كعود الشباب بخلاف مال يحج به فإن الأطماع تتعلق به غالبا انتهى قال الزرقانى إن قوله منقطع الرجاء احتراز من قول متوقع وقوعه فإنه ترج فيستعمل له لعل (قوله فإن غدا واجب المجىء) هذا ما لم يكن قصده الآن لأمر من الأمور فإن

نقيضا لما قبلها نحو هذا متحرك لكن هذا ساكن أو ضدا له نحو ما هذا أسود لكنه أبيض وخلافا له نحو ما قام زيد لكن عمرا يشرب أو مثلا له نحو ما زيد قائم لكن عمرا قائم فالأول والثانى جائزان باتفاق والثالث جائز على الأصح والرابع ممتنع بالاتفاق قاله أبو حيان فى النكت الحسان (والثانى) وهو التركيب (نحو قولك لو جاءنى) زيد (أكرمته) فهذا يدل على امتناع المجىء لأن لو إذا دخلت على مثبت نفته فإذا أردت توكيده قلت (لكنه لم يجئ) فأكدت بلكن ما أفادته لو من الامتناع وهى بسيطة على الأصح وذهب الكوفيون إلى أنها مركبة من لا وأن والكاف زائدة بينهما لا للتشبيه وحذفت الهمزة تخفيفا (و) الحرف (الرابع كأن) بتشديد النون (وهو للتشبيه المؤكد) بفتح الكاف لست للتشبيه نحو كأن زيدا أسد أو حمار مما الخبر فيه أرفع من الاسم وأخفض منه فهو تشبيه مؤكد بكأن (لأنه مركب من الكاف) المفيدة للتشبيه (وأن) المفيدة للتوكيد والأصل أن زيدا كالأسد أو كالحمار فقدمت الكاف على أن ليدل أول الكلام على التشبيه من أول وهلة وفتحت همزة أن وصارا كلمة واحدة ولهذا لا تتعلق الكاف بشىء وقبل التقديم والتركيب كانت متعلقة بمحذوف على الأصح وكأن ملازمة للتشبيه ولا تكون للتحقيق خلافا للكوفيين ولا حجة لهم فى قوله :

فأصبح بطن مكة مقشعرا * كأن الأرض ليس بها هشام

لأنه محمول على التشبيه فإن الأرض ليس بها هشام حقيقة بل هو فيها مدفون ولا للظن فيها إذا كان خبرها فعلا أو ظرفا أو صفة من صفة أسمائها نحو كأن زيدا قعد أو يقعد أو فى الدار أو عندك أو قاعد خلافا لابن السيد ولا للتقريب نحو كأنك بالدنيا ولم تكن خلافا لأبى الحسين الأنصارى ولا للنفى نحو كأنك ذال علينا أى ما أنت دال علينا خلافا للفارسى (و) الحرف (الخامس ليت وهى للتمنى وهو طلب ما لا يطمع فيه أو ما فيه عسر) فالأول (نحو) قول الطاعن فى السن (ليت الشباب عائد) فإن عود الشباب لا طمع فيه لاستحالته عادة (و) الثانى نحو (قول منقطع الرجاء) من مال يحج به (ليت لى مالا فأحج منه) فإن حصول المال ممكن ولكن فيه عسر ويمتنع ليت غدا يجىء فإن غدا واجب المجىء والحاصل أن التمنى

يكون في الممتنع والممكن فلا يكون في الواجب (و) الحرف (السادس لعل وهي للتوقع وعبر عنه قوم بالترجي في) الشيء (المحبوب نحو) لعل الحبيب قادم ومنه وهو عند البصريين (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا والإشفاق في) الشيء (المكروه ونحو فلعلك باخع نفسك) أي قاتل نفسك والمعنى أشفق على نفسك أن تقتلها حسرة على ما فاتك من إسلام قومك قاله في الكشاف فترقب المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى إشفاقا ولا يكون التوقع إلا في الممكن وأما قول فرعون لعلي أبلغ الأسباب أسباب السموات فجهل منه أو إفك قاله في المغني والإشفاق لغة الخوف يقال أشفقت عليه بمعنى خفت عليه وأشفقت منه بمعنى خفته منه وحذرته (قال الأخفش) والكسائي (و) تأتي لعل (التعليل نحو) ما قال الأخفش يقول الرجل لصاحبه (أفرغ عملك لعلنا نتغدى) واعمل عملك لعلك تأخذ أجرك لتتغدى ولتأخذ انتهى (ومنه) أي من التعليل (لعله يتذكر) أي ليتذكر قاله في المغني ومن لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء ويصرفه للمخاطبين أي اذهبا على رجائكما انتهى (قال الكوفيون و) تأتي لعل (للاستفهام قال في المغني ولهذا علق به الفعل (نحو) لاتدري لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا (وما يدريك لعله يزكى) انتهى وعلى هذا فالتقدير لاتدري أالله يحدث بعد ذلك أمرا وما يدريك أيزكى والمعنى لاتدري جواب أالله يحدث وما يدريك جواب أيزكى قاله قريب الموضح في حاشيته وهذان المعنيان لا يثبتهما البصريون (وعقيل) بالتصغير (يجيز جر اسمها وكسر لامها الأخيرة) وحذف لامها الأولى وإثباتها قال شاعرهم:

لعل أبي المغوار منك قريب ⁂ وظاهر كلامه هنا أنها في حال الجر عاملة على إنه وأن اسمها في موضع نصب وخالف ذلك في المغني فقال ما نصه واعلم أن مجرورا لعل في موضع رفع بالابتداء لتنزيل لعل منزلة الجار الزائد نحو بحسبك درهم بجامع ما بينهما من عدم التعلق بعامل وقوله قريب خبر ذلك المبتدأ انتهى (و) الحرف (السابع عسى في لغية) بالتصغير (وهو بمعنى لعل) في الترجي والإشفاق فحملت في العمل عليها كما حملت لعل على عسى في دخول أن في خبرها كالحديث لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض (وشرط اسمها أن يكون ضميرا) لغائب أو متكلم أو مخاطب (كقوله) وهو صخر بن العود الحضرمي وكان ترجى أن محبوبته يصيبها مرض ليكون ذلك وسيلة إلى عيادته إياها:

فقلت عساها نار كأس) وعلها ⁂ تشكى فآتي نحوها فأعودها

فالهاء المتصلة بعسى اسمه ونار كأس خبره (وقوله) وهو عمران بن حطان الخارجي وكان سنيا فتزوج امرأة من الخوارج فقيل له فيها فقال أردها عن مذهبها فغلبته هي عليه وأخذته عن مذهب أهل السنة

(ولي نفس تنازعني إذا ما ⁂ أقول لها لعلي أو عساني)

فياء المتكلم اسم عسى وخبره محذوف وقول آخر ⁂ يا أبتا علك أو عساكا ⁂ فالكاف اسمه وخبره محذوف وما ذكره الموضح من أن الضمير المتصل بعسى هو اسمه وهو في موضع نصب وما بعده خبره هو

كان قصده ذلك فلا مانع لأنه حينئذ من القسم الاول (قوله وعبر عنه قوم بالترجي الخ قوله والإشفاق في الشيء المكروه) قال الدنوشري صريح عبارته أن التوقع شامل للترجي في المحبوب وشامل للإشفاق في المكروه فيكون الإشفاق نوعا من التوقع وقد يقال إن الإشفاق هو الخوف والتوقع غير الخوف غاية الأمر أن الإشفاق يصاحبه والمراد بالإشفاق هنا مطلق الخوف وإن كان معناه في الأصل أشد الخوف قال الرازي في تفسير قوله تعالى ذلك لمن خشي ربه ولعل الخشية آكد من الخوف لاقترانها بالإشفاق الذي هو أشد الخوف فيكون المتكلم بلعل في المكروه متوقعا لحصول الخبر غير آمن وقوعه والإشفاق في قوله تعالى فلعلك باخع نفسك مصروف للمخاطب نظير قوله تعالى لعلهم يتقون إذ الخوف والترجي محالان في حقه تعالى (قوله لعل الله الخ) قال اللقاني قال الرضي ما معناه إن لعل في كلام الله تعالى مراد بها الأمر بالترجي أو الإشفاق (قوله فجهل منه) قد يتوقف في ذلك ويقال كل من الأمرين لا دخل له في اللغة على أن النظم الكريم حكاية لكلام فرعون بالمعنى لا باللفظ إذ اللفظ العربي لم يكن موجودا في لغة فرعون (قوله أي اذهبا على رجائكما) قال الزرقاني أي وحينئذ فلا يجب أن يكون الرجاء من المتكلم بلعل بل قد يكون منه وقد يكون من غيره وقد يكون من غيرهما كما إذا تكلم إنسان بلعل قاصدا غير المخاطب وغير نفسه بالترجي (قوله تجيز جر اسمها) أي وتجيز نصب اسمها وفتح لامها الأخيرة وهو ظاهر (قوله وظاهر كلامه) قال الزرقاني أي وهذا الظاهر غير مراد والمراد أنها تجيز جر ما كان اسمها وذلك حين النصب (قوله بجامع) علة تنزيل وقوله من عدم بيان ما يعني ولو تعلق كان في محل نصب (قوله وقول آخر) قال الدنوشري هو رؤبة وهو رجز يليه وصدره ⁂ تقول بنتي قد أنى أناكا ⁂ وبعده قوله ⁂ فاستعزم الله ودع عساكا ⁂ الشاهد فيه جعل عسى مثل لعل ونصبها الاسم وهو الكاف وقوله قد أنى أناكا أي قد حان وقت رحيلك إلى من تلتمس منه الا تنفقه وقولها يا أبتا علك أي إن سافرت أصبت ما تحتاج إليه ووجه الرواية في قوله فاستعزم الله أي استخر في العزم على الرحيل ودع قولك عساي لا أحظى بشيء إذا سافرت انتهى من كلام بعض

مذهب سيبويه وذهب المبرد والفارسي إلى أن الضمير خبر عسى مقدما وما بعده اسمها مؤخرا ورد قولهما بأمرين أحدهما أداؤه إلى كون خبر عسى اسما مفردا وهو ضرورة أو شاذ جدا والثاني أن من قال أو عساها فقط اقتصر على فعل ومنصوبه دون مرفوعه ولا نظير لذلك ولا يرد هذا على سيبويه لأنه يرى أن عسى الذي ينصب الاسم حرف فهو نظير أن مالا وأنوفا وذهب الأخفش إلى أن الضمير المنصوب في موضع رفع على أنه اسمها وما بعده خبرها وأنه وضع المنصوب موضع المرفوع ويرده فقلت عساها نار كاس برفع نار (وهو) أي عسى (حينئذ) أي حين إذ نصب الاسم ورفع الخبر (حرف) كلعل لئلا يلزم حمل الفعل على الحرف (وفاقا للسيرافي) بكسر السين (ونقله) أي نقل السيرافي القول بحرفيته (عن سيبويه خلافا للجمهور في إطلاق القول بفعليته) سواء أكان بمعنى لعل أم لا (و) خلافا (لابن السراج) وثعلب (في إطلاق القول بحرفيته) والحاصل في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا وحرف مطلقا التفصيل إن عمل عمل لعل حرف وإلا فعل ومحل الخلاف في عسى الجامدة أما عسى المتصرفة فإنها فعل باتفاق ومعناها اشتد قال عدى

لولا الحياء وأن رأسي قد عسى ❊ فيه المشيب لزرت أم القاسم

أي قد اشتد (و) الحرف (الثامن لا النافية للجنس وستأتي) في باب معقود لها بعد هذا (و) هذه الأحرف الثمانية (لا يتقدم خبرهن) عليهن (مطلقا) من غير استثناء ولو كان ظرفا أو جارا أو مجرورا لعدم تصرفهن (ولا يتوسط) خبرهن بينهن وبين أسمائهن لأن التوسط يذهب صورة ما أرادوه من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ومن عادتهم أنهم إذا تركوا شيئا لا يعودون إليه قال:

إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن ❊ عليه بوجه آخر الدهر تقبل

إلا إن كان الحرف) العامل (غير عسى ولا) لأن شرط عملهما اتصال اسمهما بهما (و) إلا إن كان الخبر (ظرفا أو مجرورا) فيجوز توسطه فالظرف (نحو إن لدينا أنكالا) فلدينا خبر مقدم وأنكالا اسمها مؤخر والمجرور نحو (إن في ذلك لعبرة) فالمجرور خبر مقدم وعبرة اسمها مؤخر وقد يجب التوسط نحو إن عند هند عبدها وإن في الدار مالكها واغتفر التوسط بالظرف والمجرور للتوسع فيهما لكثرتهما ولا يلزم من تجويز التوسط تجويز التقدم على هذه الأحرف لأنه لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره بخلاف العكس ودل جواز التوسط بالظرف وعديله أشار الناظم بقوله:

وراع ذا الترتيب إلا في الذي ❊ كليت فيها أو هنا غير البذي

ولا يلي هذه الأحرف معمول خبرها إلا إن كان ظرفا أو مجرورا ويجوز توسطه بين الاسم والخبر مطلقا

(فصل) (تتعين إن المكسورة) وهي الأصل عند الجمهور (حيث لا يجوز أن يسد المصدر مسدها و مسد معمولها و) تتعين (أن المفتوحة) وهي الفرع (حيث يجب ذلك) وإليهما أشار الناظم بقوله:

وهمز أن افتح لسد مصدر ❊ مسدها وفي سوى ذاك اكسر

(ويجوز إن) بألف التثنية أي ويجوز إن المكسورة والمفتوحة (إن صح الاعتباران)

شراح الكتاب (قوله لعدم تصرفهن) لأن لهن الصدر إلا أن المفتوحة ولكنها حملت على المكسورة فلم يتقدم خبرها عليها (قوله لأن التوسط يذهب الخ) والتنبيه على فرعيتها عن كان ولم يحتج إلى ذلك ما في العمولة على ليس لما مر (قوله وإلا إن كان الخبر ظرفا) قال الزرقاني ما قرره الشارح غير حسن لاقتضائه أن الحرف إذا كان غير لا وعسى يجوز التوسط مطلقا وإذا كان الخبر ظرفا أو جارا أو مجرورا يجوز أيضا مطلقا وليس كذلك بل إنما يجوز إذا كان الحرف غير عسى ولا وكان الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا فكان المناسب أن لو قدر الشارح لفظ كان فقط وأسقط أداة الاستثناء وأن قوله إن عند هند بعلها أي مما كان في الاسم ضمير يعود إلى بعض متعلق الخبر بقي أنه قد يجب التأخير مع كون الخبر ظرفا نحو إن زيدا لفي الدار لقيد كون اللام داخلة على الخبر فتلخص أن للخبر الظرفي ثلاث حالات

(فصل)

(قوله حيث لا يجوز الخ) قال الفنائي لقائل أن يقول إن أريد سد المصدر مع تمام الفائدة من غير تقدير شيء آخر انتقض بالواقعة بعد فاء الجزاء فإنها تفتح جوازا لأنها يسد مسدها مصدر هو مبتدأ يقدر له خبر كما سيجيء وإن أريد سد المصدر أعم من أن تتم الفائدة بما ذكر أو به مع تقدير شيء فلا مانع من وقوع المصدر في أكثر المواضع العشرة موقعها على أنه مبتدأ حذف خبره وقد يجاب بأن الجملة المقرونة بأن إن أريد بها إرادة نسبة إسنادية ثابتة مؤكدة لم يجز أن يقع المصدر موقعها وإن قصد به نسبة تقييدية مسندة أو مسندا إليها أو مفعولا أو غيرها جاز سد المصدر مسدها سواء تمت الفائدة بالمذكور وحده أو مع مقدر وفيه نظر إذ يعود الكلام فيقال ما المانع من أن يراد بأن ومعموليها في المواضع المذكورة النسبة التقييدية الخ وقال الشهاب القاسمي قد يجاب بأنه لما لم يكف المصدر وحده تعين الكسر لإغنائه عن التقدير لأنه يجب الاحتراز عن التقدير مهما أمكن لأن الاختصار مهما أمكن مطلوب اه وفيه نظر لأنه يؤدي إلى وجوب الكسر في مسائل الجواز (قوله وإلى ذلك أشار الناظم الخ) تعقبه أنه لم يشر إلى ضابط جواز الأمرين والتحقيق خلافه كما ينافي

وهماسدالمصدر مسدها ومسد معموليها وعدمه (فالأول) وهو تعين إن المكسورة (في) مواضع (عشرة) لا يجوز فيها أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها (وهي أن تقع في الابتداء) حقيقة (نحو إنا أنزلناه) إذ لو فتحت لصارت مبتدأ بلا خبر لأن المفتوحة في تأويل مفرد والمفرد لا يستقل به الكلام وفي ليلة متعلق بأنزلنا لا بالاستقرار أو حكما (ومنه) أي من الابتداء الحكمي (ألا إن أولياء الله) لأن أن الواقعة بعد ألا الاستفتاحية واقعة في الابتداء حكما (أو) تقع (تالية لحيث نحو جلست حيث إن زيدا جالس أو لإذ نحو جئتك إذ إن زيدا أمير) لأن حيث وإذ لا يضافان إلا إلى الجمل وفتح أن يؤدي إلى إضافتهما إلى المفرد (أو) تالية (لموصول) اسمي أو حرفي (نحو) وآتيناه من الكنوز (ما إن مفاتحه لتنوء) فـالموصول اسمي ووجب كسر إن بعدها لوقوعها في صدر الصلة وصلة الموصول غير أل يجب أن تكون جملة (بخلاف الواقعة في حشو الصلة نحو جاء الذي عندي أنه فاضل) فإنه يجب فتحها فإنها مع معموليها مبتدأ تقدم خبره في الظرف قبله والمبتدأ وخبره صلة الذي وإنما وجب كسرها في نحو جاءني الذي أبوه إنه منطلق مع أنها واقعة في حشو الصلة لأنها خبر اسم عين فإطلاقه هنا محمول على تقييده بعد (و) بخلاف (قولهم لا أفعله ما إن حراء مكانه) بفتح أن لوقوعها في حشو الصلة تقديرا (إذ التقدير ما ثبت ذلك) أي ما ثبت أن حراء مكانه (فليست في التقدير تالية للموصول) لأنها فاعل بفعل محذوف والجملة الفعلية صلة ما الموصول الحرفي الظرفي والمعنى لا أفعله مدة ثبوت حراء مكانه وحراء بكسر الحاء المهملة وبالراء جبل على ثلاثة أميال من مكة على يسار الذاهب إلى منى قال القاضي عياض يمد ويقصر ويؤنث ويذكر فعلى التذكير يصرف وعلى التأنيث يمنع والتذكير بإرادة الموضع والتأنيث بإرادة البقعة (أو) تقع (جوابا للقسم) لم يذكر فعله أو ذكر وجاءت اللام فالأول (نحو حم والكتاب المبين إنا أنزلناه) والثاني نحو أقسمت إن زيدا لقائم لأن جواب القسم يجب أن يكون جملة (أو) تقع (محكية بالقول نحو قال إني عبد الله) لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة أو ما يؤدي معناها فإن وقعت بعد القول غير محكية فتحت نحو أخصك بالقول أنك فاضل ونحو أتقول أن زيدا عاقل فإنها في الأول للتعليل أي لأنك فاضل وفي الثاني مفعول القول بمعنى الظن (أو) تقع (حالا) مقرونة بالواو أو لا فالأول (نحو كما أخرجك ربك من بيتك بالحق وإن فريقا من المؤمنين لكارهون) فجملة أن ومعموليها في موضع نصب على الحال والثاني نحو جاء زيد أنه فاضل ولم تفتح أن

حاشية الألفية (قوله وهماسد الخ) فالاعتباران كما قال اللقاني بمعنى المعتبران (قوله وهو تعين) أي المفهوم كما قال اللقاني من قوله يتعين (قوله في عشرة) قال اللقاني يرد على هذا أن الداخلة على مبتدأ في خبره لام الابتداء أي التأكيد كقولك اخرج فإن زيد الخارج قال الرضي وتكسر أيضا إذا دخلت على مبتدأ في خبره لام الابتداء فإنها لا تجامع إلا المكسورة لأن وضع لام الابتداء لتأكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سوا في المعنى اه وقد يقال قد أشار المصنف إلى هذه بقوله أو بعد عامل معلق باللام لأن هذه اللام أعم من المعلقة إذ المعلقة خاصة بأفعال القلوب اه وقال الحفيد اعلم أن المصنف سيذكر فيما يجوز فيه الأمران أنه إذا كان المبتدأ قولا ولم يخبر عنه بقول يجب الكسر وكذا إذا أخبر عنها بقول واختلف قائل القولين فكان على المصنف أن يذكرهما في قسم ما يجب فيه الكسر وسيأتي أنها إذا وقعت خبرا عن اسم معنى غير قول وكان الخبر صادقا على المبتدأ يجب الكسر نحو اعتقاد زيد إنه حق (٢١٥) ولم يذكر المصنف هنا إلا أن يقال هذه داخلة في الابتداء حكما على حد ما قاله ابن الناظم في زيد إنه قائم وسيأتي (قوله في الابتداء) قال اللقاني أي ابتداء الكلام لا التجرد للإسناد فإن الواقعة فيه مفتوحة كما سيجيء قال الرضي فكسرت ابتداء أي مبتدأ بها سواء أكان في أول كلام المتكلم نحو إن زيدا قائم أو كان في وسط الكلام إذا كان ابتداء كلام آخر نحو الزم زيدا إنه فاضل فقولك إنه فاضل كلام مستأنف وقع علة لما تقدمه ومنه قوله تعالى ولا يحزنك قولهم إن العزة لله جميعا اه وسيأتي في كلام الشارح في مسائل وجوب الفتح إشارة لذلك (قوله ومنه ألا إن أولياء الله) قال اللقاني إشارة إلى أن المراد بالابتداء ابتداء الكلام المقصود لا مطلق الكلام فلا يرد على حصر المصنف مواضع الكسر فيما ذكر (قوله تالية لحيث) قال اللقاني قد ذكروا أن حيث تضاف قليلا إلى مفرد وعليه فالمصدر يسد مسدها وإن كان قليلا (قوله اسمي أو حرفي) قال الزرقاني عمم الشارح في الموصول لأجل ما أخرجه من قوله لا أفعله ما أن حرا مكانه كما لا يخفى ومنه يعلم أن إن مع الموصول الحرفي لا تكون مفتوحة لعدم تلوها للموصول تقديرا في حشو الصلة قال اللقاني أي لفظا وإلا فهي في الحقيقة صدر الصلة لوقوعها مع معموليها في محل المبتدأ (قوله مبتدأ) قال الدنوشري الظاهر أنه يجوز كون ذلك فاعلا بالظرف أيضا (قوله لأنها فاعل بفعل محذوف) أي لأن الموصول الحرفي لا يدخل إلا على فعل لفظا أو تقديرا (قوله وجاءت اللام) قال الزرقاني إذا لم تجئ فسيأتي أنه يجوز في أن الوجهان (قوله ونحو أتقول الخ) إشارة إلى أن المصنف استغنى عن تقييد القول بأن لا يكون بمعنى الاعتقاد أو الظن لأن لفظ محكية يغني عن ذلك

كما قاله اللقاني (قوله لأن أن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة) قال الدنوشري هذا على إطلاقه غير مسلم فإنها في نحو قولك بلغني أن رجلا منطلق مؤولة بمصدر منكر وإلى ذلك يشير قول المغني واعلم أنهم حكموا لأن وأن المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير اه أي لأن قوله بمصدر معرف يشير إلى أنهما قد يؤولان بمصدر منكر ولا يحكم له بحكم الضمير وقد قدمنا ذلك هذا وأجاب اللقاني نقلا عن الرضي بأن المصدر إنما يقع حالا إذا كان صريحا لا مؤولا به ولا وجه له إلا ما قال الشارح فقول بعض الفضلاء إنه أقعد من جواب الشارح لا وجه له (قوله وأما وما أرسلنا قبلك الخ) (٢١٦) المتبادر من مثل هذه العبارة كونها جوابا عن سؤال ينشأ من الكلام الذي قبلها ولا يظهر ذلك هنا وإنما يظهر لو كانت الآية الشريفة بحسب الظاهر مخالفة للحكم الذي قبلها (قوله على أن ابن الخباز الخ) أي فالكسر لوقوعها بعد إلا لا لأجل اللام وقد يقال ما المانع من كون الكسر لمجموع الأمرين الحالية واللام وإلا إذ لا مانع من تعدد الأسباب وأي مزية لبعضها على الآخر بقي أنهم لم يعدوا من مواضع وجوب الكسر الوقوع بعد إلا وأما اقتران الخبر باللام فمعدود منها كما سيأتي في كلام الشارح لكنه أرجعه إلى الوقوع في الابتداء وقد يقال إن الآية تشكل عليه (قوله بعد عامل علق) قال الزرقاني إن قلت التعليق خاص بأفعال القلوب ويشهد ليس منها فلا يصح التمثيل به هنا فالجواب أن يشهد بمعنى يعلم فهو حينئذ منها فصح التمثيل به هنا (قوله لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات الخ) قد يقال ما المانع من ذلك على حد عسى زيد أن يقوم وما الفرق بين أن المخففة النون وأن المشددة والأظهر أن وجوب الكسر فيما ذكر لأنه ابتدئ بها كلام مبني على ما قبله كما أشار إليه ابن الناظم ووجهه أنه في قوة إن زيدا منطلق (قوله أن يسد المصدر الخ) إنما عبر بالمصدر المفرد لأن العبرة به بدليل أنها تكسر واقعة مع المفرد في نحو حسب زيد إنه فاضل (قوله فاعلة) قال الدنوشري هو مجاز من إطلاق اسم الكل على الجزء لأن الفاعل حقيقة هو أن وصلتها لا أن وحدها تأمل وهو نظير من أتى زيد ونحو جاء القوم والمراد بعضهم ونحو جاء الشتاء إذا جاء منه يوم مثلا وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المطرزي الخ) قال الدنوشري ظاهر

فيهما وإن كان الأصل في الحال الإفراد لأن أن المفتوحة مؤولة بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وأما وما أرسلنا قبلك من المرسلين إلا أنهم ليأكلون الطعام فإنما كسرت أن لأجل اللام لا لوقوعها حالا على أن ابن الخباز قال في الكفاية يجب كسر إن بعد إلا نحو ما يجيئني فيه إلا إنه يقرأ القرآن اه (أو) تقع (صفة) لاسم عين (نحو مررت برجل إنه فاضل) لأن الفتح يؤدي إلى وصف أسماء الأعيان بالمصادر وهي لا توصف بها إلا بتأويل وذلك مفقود مع إن بخلاف الواقعة في حشو الصفة فإنها تفتح نحو مررت برجل عندي أنه فاضل فإن الوصف بالجملة لا بالمصدر (أو) تقع (بعد عامل علق) عن عمله فيها (باللام) الابتدائية (نحو والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) لأنها لو فتحت لزم تسليط العامل عليها ولام الابتداء لها صدر الكلام وما له صدر الكلام يمنع ما قبله أن يعمل فيما بعده وهذه اللام وإن كانت متأخرة في اللفظ فرتبتها التقديم على إن وإنما أخرت لئلا يدخل حرف توكيد على مثله ولم تؤخر إن لقوتها بالعمل وإنما فتحت في نحو علمت أن زيداً لقد لأن اللام ليست للابتداء لدخولها على الفعل الماضي وسيأتي أنها لا تدخل عليه إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة (أو) تقع (خبرا عن اسم ذات) غير منسوخ (نحو زيد إنه فاضل) لأن المصدر لا يخبر به عن أسماء الذوات إلا بتأويل وذلك ممتنع مع إن أو منسوخ (ومنه) إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئين والنصارى والمجوس والذين أشركوا (إن الله يفصل بينهم) جملة إن ومعموليها خبر إن الذين آمنوا وما عطف عليه وهي أسماء ذوات قيل وبقي عليه الواقعة بعد كلا نحو كلا إن الإنسان ليطغى والمقرون خبرها باللام من غير تعليق نحو إن ربك لسريع العقاب والواقعة بعد حتى الابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه والتابعة لشيء من ذلك نحو إن زيدا فاضل وإن عمرا جاهل فإن في ذلك كله واجبة الكسر والحق أن إن في ذلك كله ابتدائية فهي داخلة في قوله أولا أن تقع في الابتداء واقتصر الناظم على ستة مواضع فقال

فاكسر في الابتدا وفي بدء صله وحيث إن ليمين مكمله

أو حكيت بالقول أو حلت محل حال كزرته وإني ذو أمل

• وكسروا من بعد فعل علقا • باللام... (والثاني) وهو تعين أن المفتوحة (في) مواضع (ثمانية) يجب فيها أن يسد المصدر مسدها ومسد معموليها (وهي أن تقع فاعلة نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) أي إنزالنا (أو) تقع (مفعولة غير محكية) بالقول (نحو ولا تخافون أنكم أشركتم) أي إشراككم بخلاف المحكية بالقول فإنها واجبة الكسر كما تقدم (أو) تقع (نائبة عن الفاعل نحو قل أوحي إلي أنه استمع) أي استماع نفر (أو) تقع (مبتدأ) في الحال أو في الأصل فالأول (نحو ومن آياته أنك ترى الأرض) أي رؤيتك الأرض من آياته هذا مذهب الخليل وقال المطرزي اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل عند سيبويه وإن لم يعتمد الظرف على شيء ومنه ومن آياته أنك ترى الأرض اه والثاني نحو كان عندي أنك فاضل والفرق بين

كلام الفارسي أن ذلك مختص باسم الحدث بخلاف نحو في الدار زيد فلا يصح كون زيد فاعلا عنده ويحتاج إلى الفرق بينهما (قوله فلولا أنه إلخ) قال اللقاني عده من واجب الفتح إنما يظهر على قول الجمهور أن الخبر لا يذكر بعد لولا وأما على قول غيرهم فلا مانع من ذكره والكسر غاية ذكره اه ومراده بغيرهم من يقول إن ما بعد لولا مبتدأ وإنه إنما يجب حذفه إذا كان كونا عاما أما من يقول إنه فاعل وهم المبرد ومن ذكره معه الشارح فوجوب الفتح ظاهر على أنه يقال المانع من الكسر على قول غير الجمهور وهو المانع عند الجمهور وهو وجوب سد المصدر مسد إن ومعموليها كما هو القاعدة في وجوب فتحها ولا مدخل لحذف الخبر وذكره في ذلك (قوله ولا صادق عليه خبرها) يعني به أنه واقع عليه بالفعل لا صالح للوقوع بدليل المثال الأخير (قوله (٢/٢١٧) فتبق الجملة بلا رابط) ما المانع

قوله أو لا أن تقع في الابتداء وقوله هنا أن تقع مبتدأ أنها إذا وقعت في الابتداء تكون داخلة في أول جملة مستقلة وإذا وقعت مبتدأ تكون مع معموليها في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء محتاج إلى الخبر ومنه عند سيبويه (فلولا أنه كان من المسبحين) ثم قيل لا يحتاج لخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه وقيل له خبر محذوف والتقدير لولا كونه من المسبحين موجود وذهب المبرد والزجاج والكوفيون إلى أنها فاعل بفعل محذوف والتقدير فلولا ثبت أنه كان من المسبحين على الخلاف في ولو أنهم صبروا قاله في المغنى (أو) تقع (خبرا عن اسم معنى غير قول ولا صادق عليه) أي على اسم المعنى (خبرها) أي خبر إن (نحو اعتقادي أنه فاضل) فيجب فتحها لأنها خبر اعتقادي وهو اسم معنى غير قول ولا صادق على اعتقادي خبرها لأن فاضل لا يصدق على الاعتقاد وإنما فتحت لسد المصدر مسدها ومسد معموليها والتقدير اعتقادي فضله أي معتقدي ذلك ولم يجز كسرها على أن تكون مع معموليها جملة مخبرا بها عن اعتقادي لعدم الرابط لأن اسم إن لا يعود على المبتدأ الذي هو اعتقادي لأن خبرها غير صادق عليه فهو يعود على غيره فتبق الجملة بلا رابط (بخلاف قولي إنه فاضل) فيجب كسرها لأنها وقعت خبرا عن قولي ولا تحتاج إلى رابط لأن الجملة إذا قصد حكاية لفظها كانت نفس المبتدأ في المعنى والتقدير قولي هذا اللفظ لا غيره أما إذا أريد أن جملة إن منصوبة بقولي كانت من تتمة المبتدأ فتحتاج إلى خبر ولا يصح فتحها لفساد المعنى لأن القول لا يخبر عنه بالفضل (و) بخلاف (اعتقاد زيد إنه حق) فيجب كسرها أيضا لأن خبرها وهو حق صادق على الاعتقاد ولا مانع من وقوع جملة إن ومعموليها خبرا عن المبتدأ لأن اسم رابط بينهما ولا يصح فتحها لأنه يصير اعتقاد زيد كون اعتقاده حقا وذلك لا يفيد لأن الخبر لا بد أن يستفاد منه ما لا يستفاد من المبتدأ وسكت عن القسم الرابع وهو أن تقع خبرا عن قول وخبرها صادق عليه نحو قولي إنه حق لظهور أنها إذا كانت تكسر مع أحدهما فمعهما أولى (أو) تقع (مجرورة بالحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق) لأن المجرور بالحرف لا يكون إلا مفردا (أو) تقع (مجرورة بالإضافة) إلى غير ظرف (نحو إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فمثل مضاف إلى أنكم تنطقون وما صلة أي مثل نطقكم لأن المجرور بالمضاف حقه الإفراد إذا لم يكن المضاف ظرفا يقتضي الجملة فإن كان كذلك كسرت كما تقدم في حيث وإذ (أو) تقع تابعة لشيء من ذلك وهي إما أن تكون (معطوفة على شيء من ذلك نحو اذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأني فضلتكم) فأني فضلتكم معطوف على نعمتي وهو مفعول به والمعنى اذكروا نعمتي وتفضيلي (أو مبدلة من شيء من ذلك نحو وإذ يعدكم الله إحدى الطائفتين أنها لكم) فأنها لكم بدل اشتمال من إحدى والتقدير إحدى

من تقديره والدليل عليه قرينة المقام (قوله فتحتاج إلى خبر) أي فيقال حق أو باطل (قوله لا يخبر عنه بالفضل) إذ أول القول بالمقول وجعل على حذف مضاف أي مقول دال فضله لا يظهر للمنع وجه إلا أنه تكلف وقال اللقاني أي مقول هذا اللفظ المذكور وهو أنه فاضل فالخبر مراد به التركيب المحكى بصورة ما رفع فلا يصح فتح الهمزة لاقتضائه المصدر الذي هو الفضل ومعلوم أن الفضل ليس بمقول وإنما المقول اللفظ وبقرينة أن هذا المتكلم كأنه قال أولا إن زيدا فاضل بكسر الهمزة لوقوعها ابتداء ثم أراد الإخبار بما نطق به على صورته فقال قولي أو مقولي إنه فاضل (قوله لأن الخبر لا بد أن يستفاد منه إلخ) قال الدنوشري ينبغي أن يعلل امتناع الفتح بأنه يلزم عليه حمل صفة الشيء عليه إذ يصير التقدير اعتقاد زيد كونه حقا أو حقيقة ولم يظهر وجه أنه على تقدير الفتح لم يستفد من الخبر إلا ما استفيد من المبتدأ لا قدر زائد عليه اه وتحته بغير خطه ما نصه اللهم إلا أن يقال إن كونه حقا أو الحقيقة مفهوم من عموم الاعتقاد فلم يفد الخبر قدرا زائدا (قوله إلى غير ظرف) قال الدنوشري فيه نظر وكان عليه أن يقول إذا كان المضاف غير ظرف إلا أن يجاب بأن إلى في كلامه بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم (قوله إذا لم يكن المضاف ظرفا) أي ولهذا قيد الشارح أولا بقوله إلى غير ظرف لكن قال اللقاني لم يستثن المصنف تلك من هذه لأن المضاف في هذه حقه الإضافة إلى مفرد تحقيقا أو تأويلا وفي تلك الإضافة إلى جملة تحقيقا فعبر في هذه بالمجرورة بالإضافة وفي تلك بالتالية لا بالمجرورة تلبيها على ذلك فلم تحتج إلى الاستثناء وعلم منه سبب الافتراق (قوله أو تقع تابعة) غير تابعة

الطائفتين كونها لكم فهذه الاماكن الثانية يجب فتح أن فيها لأنها أماكن المفردات لا أماكن الجمل (والثالث) ما يجوز فيه الأمران كسر إن وفتحها باعتبارين مختلفين وذلك (في) مواضع (تسع أحدها أن تقع بعد فاء الجزاء نحو) فإنه غفور رحيم من قوله تعالى (من عمل منكم سوءاً بجهالة الآية) قرئ بكسر إن وفتحها (فالكسر) على جعل ما بعد فاء الجزاء جملة تامة (على معنى فهو غفور رحيم والفتح) على تقدير أن ومعموليها مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدأ محذوف (على معنى فالغفران والرحمة أي حاصلان أو فالحاصل الغفران والرحمة) وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى لأنه المعهود في الجملة الجزائية (كما قال تعالى وإن مسه الشر فيؤس أي فهو يؤس) الموضع (الثاني أن تقع بعد إذا الفجائية) نسبة إلى الفجاءة بضم الفاء والمد والمراد بها الهجوم والبغتة تقول فجأني كذا إذا هجم عليك بغتة والغرض من الإتيان بها الدلالة على أن ما بعدها يحصل بعد وجود ما قبلها على سبيل المفاجأة (كقوله):

وكنت أرى زيداً كما قيل سيد ٭ (إذا أنه عبد القفا واللهازم)

أنشده سيبويه ولم يعزه إلى أحد وأرى بضم الهمزة بمعنى أظن يتعدى إلى اثنين وهما زيداً وسيداً وما بينهما اعتراض فإذا أنه: يروى بكسر إن وفتحها (فالكسر على معنى) الجملة أي (فإذا هو عبد القفا) فالجملة مذكورة بتمامها (والفتح على معنى) الإفراد أي (فإذا العبودية أي حاصلة) على جعلها مبتدأ حذف خبره (كما تقول خرجت فإذا الأسد) أي حاضر وذهب قوم إلى أن إذا هو الخبر فعلى هذا لا حذف واللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وبالزاي وهو طرف الحلقوم وقيل مضغة تحت الأذن والمعنى كنت أظن سيادته فلما نظرت إلى قفاه ولهازمه تبين لي عبوديته وقيل المعنى كنت أظنه سيداً كما قيل فإذا هو ذليل خسيس عبد البطن وخص هذين بالذكر لأن القفا موضع الصفع واللهازم موضع اللكز. الموضع (الثالث أن تقع في موضع التعليل نحو) أنه هو البر الرحيم من قوله تعالى (إنا كنا من قبل ندعوه إنه هو البر الرحيم قرأ نافع والكسائي بالفتح على تقدير لام العلة) أي لأنه وحرف الجر إذا دخل على أن لفظاً أو تقديراً فتح همزتها فهو تعليل إفرادي (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالكسر على أنه تعليل مستأنف) بياني فهو في المعنى جواب سؤال مقدر تضمنه ما قبله فكأنهم لما قالوا إنا كنا من قبل ندعوه قيل لهم لم فعلتم ذلك فقالوا إنه هو البر الرحيم فهو تعليل جملي (مثل وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم) بكسر إن على أنه تعليل مستأنف (ومثله في جواز الوجهين (لبيك إن الحمد والنعمة لك) يروى بكسر إن وفتحها فالفتح على تقدير لام العلة والكسر على أنه تعليل مستأنف وهو أرجح لأن الكلام حينئذ جملتان لا جملة واحدة وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب قاله الموضح في شرح بانت سعاد والكسر اختيار أبي حنيفة والفتح اختيار الشافعي قاله في الكشاف

والمصنف اقتصر على العطف والبدل (قوله فالكسر على جعل الخ) هو الأحسن في القياس قال ابن مالك ولهذا لم يجئ الفتح في القرآن إلا مسبوقاً بأن المفتوحة (قوله وكنت أرى زيداً الخ) قال الدنوشري قال ابن الصائغ في قولهم سألت عنه فإذا أنه عبد فمن فتح أراد العبودية ومن كسر أراد العبد نفسه وتقدير الفتح مشاهدة نفس المعنى الذي هو الخدمة وتقدير الكسر مشاهدة الشخص نفسه على غير صفة العمل فتحصل موضع المفرد وكسرت موضع الجملة (قوله وأرى بضم الخ) قال الزرقاني أصل أرى يرئي الله فعمل فيه العمل المشهور من ضم أوله وفتح ما قبل آخره وحذف الفاعل وزيد على ذلك هنا إبدال الياء همزة للاحتجاج إلى ذلك لأنه لما حذف الفاعل وأنيب المفعول به لزم إسناد الفعل إلى ضمير المتكلم ولا يسنده إلا المبدوء بالهمزة فحذفت الياء وأتى بالهمزة عوضها فإن قيل لم لم يتعرضوا لهمزة الزيادة. فالجواب أنها لما كانت غير موجودة دائماً تركوها مع علمهم بأنها لا بد منها في مثل ذلك وأرى المبني للمجهول غلب استعمالهم له في معنى الظن (قوله يتعدى إلى اثنين) قال الدنوشري فيه نظر لتصريح غيره بأنه متعد إلى ثلاثة كما قال الملا جامي في شرح الكافية (قوله ومثله) قال اللقاني إن قلت لم لم يقل ومثل لبيك بإسقاط الضمير عطفاً على مثل وصل. قلت المقصود أن لبيك أن الحمد فيه الفتح والكسر مثل إنه هو البر فقط لا مثل وصل الخ فقوله ومثله يفيد الأول ومثل يفيد الثاني (قوله والفتح اختيار الشافعي) قال الدنوشري ينظر ما وجه اختيار الشافعي الفتح مع أن فيه تكثير الجمل وتكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب وهو أرجح كما قال الشارح ولعل الشافعي إنما اختار الفتح من حيث الرواية لا من حيث المعنى وأبو حنيفة راعى المعنى فلا مخالفة بينهما اهـ وقوله من حيث الرواية أي أكثريتها على ما قاله الخطابي كما نقله الإمام النووي في شرح مسلم حيث قال هما يعني الكسر والفتح وجهان مشهوران في الحديث واللغة والكسر أشهر عند الجمهور وقال الخطابي الفتح رواية العامة اهـ وهو يفيد أن أكثر الرواية على الفتح فلا ينافي أن الكسر مروي بل قال بعض شراح الهداية من الحنفية أنه رواية ابن عمر وابن عباس وما قاله صاحب الكشاف من أن الكسر اختيار أبي حنيفة خلاف ما قاله الزيلعي في شرح الكنز من أنه يختار الفتح ثم إن تعليل رجحان الكسر بأن تكثير الجمل في مقام التعظيم مطلوب إنما يظهر إذا كان كل من الجملتين

مفيدا للثناء والظاهر أن جملة لبيك وحدها لادلالة فيها على الثناء فتأمل واعلم أن النووى وكثيرا من الحنفية عللوا كون الكسر أجود بأن من كسر إن قال الحمد والنعمة لك على كل حال ومن فتحها قال لبيك بهذا السبب اه وحاصله أن الكسر يحصل به عموم استحقاقه تعالى الحمد والنعمة سواء وجدت تلبية أم لا بخلاف الفتح فإن فيه ضعفا من حيث تعليل التلبية بإحقاق ماذكر مع كونه غير مناسب خصوصها ومن حيث إيهامه قصر استحقاق ماذكر على التلبية قال الشهاب وقد يقال إيهام التقييد لازم الكسر لأن المكسورة كثيرا ماتكون للتعليل والتعليل يحصل فهو موهوم إلا أن يقال الإيهام فى الفتح أقوى للزوم التعليل له اه وظاهره تسليم كلام الفقهاء إن المكسورة هنا ليست للتعليل وهو خلاف ماذكره النحاة منافإن كلامهم صريح فى أنها للتعليل وقد أوضحه الشارح هذا وقد رد الأذرعى على الإسنوى فى نقله عن الزمخشرى أن الشافعى رضى الله عنه يختار الفتح بأن اختيارات الإمام الشافعى رضى الله عنه لا تؤخذ من الزمخشرى أى لأن أصحابه أدرى باختياراته من غيرهم ولم ينقلوا ذلك عنه بقى أنه يرد على ماعبر به المصنف (٢١٩) فى شرح بانت سعاد أن الدمامينى

الموضع (الرابع أن تقع بعد فعل قسم ولا لام بعدها كقوله) وهو رؤبة

(أو تحلفى بربك العلى • إنى أبو ذيالك الصبى)

يروى بكسر إن وفتحها (فالكسر على الجواب) للقسم (والبصريون يوجبونه) واختاره الزجاجى (والفتح) عند الكسائى والبغداديين وأوجبه أبوعبدالله الطوال (بتقدير على) وإن مؤولة بمصدر معمول لفعل القسم وهو تحلفى بإسقاط الخافض وعلى هذا ليست جوابا للقسم لأنها مفرد وجواب القسم لايكون إلا جملة وإذا امتنع أن يكون جوابا للقسم كان الفعل إخبارا بمعنى الطلب للقسم لاقسما إذ الأصل فى الجواب أن يكون مذكورا لامقدرا (ولو أخر الفعل) أى فعل القسم وذكرت اللام أولم تذكر (أو ذكرت اللام وذكر) فعل القسم (لعين الكسر إجماعا) من العرب (نحو والله إن زيدا) لقائم أو قائم (وحلفت إن زيدا لقائم) وحكى ابن كيسان عن الكوفيين جواز الوجهين إذا أخر الفعل ولم تذكر اللام نحو والله إن زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح فى هذا المثال على الكسر وأن أبا عبدالله الطوال منهم يوجبه وهذا لايقدح فى دعوى الإجماع السابقة عن العرب فإن الكوفيين ومنهم الطوال لم يثبت لهم سماع بذلك الموضع (الخامس أن تقع خبرا عن قول ومخبرا عنها بقول والقائل) للقولين شخص (واحد نحو قولى إنى أحمد الله) بفتح أن وكسرها فإذا فتحت فالقول على حقيقته من المصدرية أى قولى حمد الله وإذا كسرت فهو بمعنى المقول أى مقولى إنى أحمد الله قاله الموضح فى حواشيه على التسهيل ومن خطه نقلت فالخبر على الأول مفرد وعلى الثانى جملة وهى مستغنية عن العائد لأنها نفس المبتدأ فى المعنى على حد قوله تعالى دعواهم فيها سبحانك اللهم قاله الموضح فى شرح الشذور (ولو انتفى القول الأول فتحت) وجوبا (نحو عملى أنى أحمد الله) لأنها خبر عن اسم معنى غير قول والتقدير عملى حمد الله وهذا مبنى على انحصار العمل فى الحمد إذ لا يخبر بالخاص عن العام إلا إذا ادعى انحصاره فيه نحو صديق زيد لأن المحمول لايكون أخص من الموضوع لايقال الحيوان إنسان وإنما يكون أعم منه كالإنسان حيوان أو مساويا كالإنسان ناطق ولا يجوز كسرها لعدم العائد على المبتدأ وبذلك فارقت اعتقاد زيد إنه حق والجامع بينهما أن خبر إن فيهما

نقل رجحان الكسر فى مباحث الحذف من حاشية المغنى عن السعد أن حمل الكلام على جملة أولى من حمله على جملتين وعمومه صادق على ماهنا (تنبيه) قال العز بن عبد السلام فى الأمالى الملبى مخبر عن إدامته وملازمته لعبادة الله عز وجل فهل المراد كل عبادة الله أو العبادة التى هو فيها من الحج الأحسن عند المفسرين الثانى دون الأول للاهتمام بالمقصود ثم لتعلم أن الإخبار بالملازمة على العبادة لايصح فى العبادة الماضية وإنما يصح الوعد فى المستقبلات ويظهر من هذا رجحان مذهب مالك فى كونه شرع التلبية إلى آخر المناسك

لأنه إذا بقى له شىء من الرمى أو غيره كان من الحسن الوعد عليه لأنه عبادة والشافعى قطعها قبل ذلك وأقول لعل الشافعى يختار القول الأول وهو أن المراد كل عبادة لعمومه (قوله ولا لام بعدها) كثير من النسخ بعده بتذكير الضمير وهو عائد على فعل القسم وهو الموافق لكلام الناظم والظاهر وجه نسخة بعدها بتأنيث الضمير وهو عائد على أن الإشارة إلى أن سبب الكسر تأخر اللام عن إن (قوله إذ الأصل فى الجواب الخ) ظاهره أنه لولا ذلك أمكن أن يكون الفعل هنا قسما وقال الشهاب القاسمى كونه ليس قسما فى البيت واضح إذ المتكلم بهذا الفعل ليس مقسما بل طالب من غيره أن يقسم وأما فى نحو قولنا حلفت بالله على كذا فلا مانع أن يكون قسما ولهذا قال الفقهاء فى حلفت أو أحلف أو أقسمت أو أقسم أنه يمين إن نواها أو أطلق ولا يضر عدم الجواب لأن الجار والمجرور يقوم مقامه ويؤدى معناه وإن لم يكن جوابا اصطلاحا (قوله نحو والله إن زيدا قائم) قال الزرقانى أى على تقدير حلفت المحذوف للقرينة (قوله كالإنسان ناطق) قد يقال الناطق أعم من الإنسان لصدقه على الملك والجن واعلم أن الحكم على الإنسان بأنه ناطق إنما يكون مفيدا إذا أخذ من حيث إنه جسم ما أما إذا أخذ من حيث كونه حيوانا ناطقا كان ذلك لغوا لا فائدة فيه (قوله لعدم العائد) ولأنه يكون العمل جملة إنى أحمد وهو

لا يصح لأنه ليس بعمل وفيه أنهم قد يعدون القول عملا لسانيا وأجيب بأن ذاك بالمعنى المصدري (قوله نحو إن لك أن لا تجوع الخ) قال العز بن عبد السلام في الأمالي قال بعض أهل البيان كان المناسب من طريق الجناس أن لا تجوع ولا تظمأ ولا تعرى ولا تضحى للجمع بين المتماثلين فلم عدل عن هذا والجواب أن في الآية جناسا خيرا من هذا وذلك أن الجوع تجرد الباطن من الغذاء والعري تجرد الظاهر من الغطاء فجانس في الآية بين التجردين وكذلك الظمأ حر الباطن والضحى وهو الظهور للشمس حر الظاهر فجانس بالجمع بين الحرين اهـ وفي البرهان في إعجاز القرآن لابن أبي الأصبع في باب التوءم أن الثعلبي حكى في التتمة أن سيف الدولة بن حمدان اعترض على المتنبي في قوله وقفت وما في الموت شك لواقف * كأنك في جفن الردى وهو نائم تمر بك الأبطال كلمى هزيمة * ووجهك وضاح وثغرك باسم (٢٢٠) وقال له كلاما معناه أنك فعلت في تركيب صدر البيت الأول على عجز يصلح أن يكون عجز الصدر الثاني وبالعكس كما فعل امرؤ القيس في قوله كأني لم أركب جوادا للذة * ولم أتبطن كاعبا ذات خلخال ولم أسبأ الزق الروي ولم أقل * لخيل كري كرة بعد إجفال وتلا قوله تعالى مثل الفريقين كالأعمى والأصم والبصير والسميع هل يستويان وقوله تعالى إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى وذكر ما يدل على أنه يوهم فيهما عدم الملاءمة وليس كذلك ولو جاءت الأولى على خلاف نظمها بأن يقال كالأعمى والبصير والأصم والسميع لفسد المعنى وإن حصل الطباق في اللفظ لأنه سبحانه قسم المشبه به إلى قسمين كالمشبه لأنه قسمان مبتل ومعافى وضاد بينهما ليصح السؤال بينهما على قصد التوبيخ ولو قيل في الآية الثانية أن لا تجوع فيها ولا تظمأ لوجب أن يقال وإنك لا تعرى فيها ولا تضحى والتضحي والبروز للشمس بغير سترة فمناه التعري فلا وجه لعطفه على ولا تعرى وفي نظم الآية ضم نفي العري لنفي الجوع لتطمئن النفس بسد الجوعة وستر العورة اللذين تدعو إليهما الضرورة وتطلبهما الجبلة ولما كان الجوع مقدما على العطش كتقدم الأكل على الشرب أوجبت البلاغة تأخر ذكر الظمأ عن الجوع وتقديمه على التضحي لأنه مهم يجب أن يتقدم الوعد بنفيه كما تقدم الوعد بنفي الجوع ويتأخر ذكر التضحي كما تأخر ذكر العري عن الجوع لأن التضحي من جنس العري والظمأ من جنس الجوع وإنما ذكر التضحي وهو عري في المعنى لفائدة هي وصف الجنة بأنها لا شمس فيها لأن التضحي مشروط بالبروز للشمس وقت الضحى والانتقال من الأعم إلى الأخص من البلاغة اهـ ملخصا (قوله فالهمزة للاستفهام الخ) قال الدنوشري هذا بظاهره ينافي قوله أولا

يصدق على المبتدأ إلا أن يقال باستغنائها عن العائد لكونها نفس المبتدأ في المعنى فيشكل الفرق (ولو انتفى القول الثاني أو) وجد القولان ولكن (اختلف القائل) لهما (كسرت) وجوبا فيهما فالأول (نحو قولي إني مؤمن) فالقول بمعنى المقول مبتدأ وجملة إني مؤمن خبره وهي نفسه في المعنى فلا تحتاج لرابط ولا يصح الفتح لأن الإيمان لا يخبر به عن القول لاختلاف موردهما فإن الإيمان مورده الجنان والقول مورده اللسان (و) الثاني نحو (قولي إن زيدا يحمد الله) فالكسر على ما مر قبله ولا يصح الفتح لفساد المعنى إذ لا يصح أن يقال قولي حمد زيد الله لأن حمد زيد غير قائم بالمتكلم فكيف يسنده المتكلم إلى نفسه الموضع (السادس أن تقع بعد واو مسبوقة بمفرد صالح للعطف عليه نحو إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى وإنك لا تظمأ فيها ولا تضحى قرأ نافع وأبو بكر بالكسر) في وإنك لا تظمأ (إما على الاستئناف) فتكون جملة منقطعة عما قبلها (أو بالعطف على جملة إن الأولى) وهي إن لك أن لا تجوع وعليهما فلا محل لها من الإعراب (و) قرأ (الباقون) من السبعة (بالفتح بالعطف على أن لا تجوع) من عطف المفرد على مثله والتقدير أن لك عدم الجوع وعدم الظمأ واحترز بقوله صالح للعطف عليه من نحو قولك إن لي مالا وإن عمرا فاضل فإن مالا مفرد غير صالح للعطف عليه إذ لا يصح أن يقال إن لي مالا وفضل عمرو فيجب كسر إن الموضع (السابع أن تقع بعد حتى) من حيث هي ثم تارة يجب كسرها وتارة يجب فتحها (و) ليس المراد جواز الفتح والكسر في محل واحد كما مر قبله بل (يختص الكسر بالابتدائية نحو مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه) لأن حتى الابتدائية بمنزلة ألا الاستفتاحية فتكسر إن بعدها (و) يختص (الفتح بالجارة والعاطفة نحو عرفت أمورك حتى أنك فاضل) حتى في هذا المثال تصلح لأن تكون جارة ولأن تكون عاطفة وأن فيهما مفتوحة فإن قدرت حتى جارة فأن في موضع جر بها وإن قدرتها عاطفة فأن في موضع نصب والتقدير على الجر عرفت أمورك إلى فضلك وعلى النصب عرفت أمورك وفضلك أما فتحها في الجر فلدخول الجار عليها وأما فتحها في النصب فلعطفها على المفعول الموضع (الثامن أن تقع بعد أما) بفتح الهمزة وتخفيف الميم (نحو أما أنك فاضل فالكسر على أنها) أي أما (حرف استفتاح) فتكون حرفا واحدا (بمنزلة ألا) الاستفتاحية وتلك تكسر إن بعدها (والفتح على أنها) مركبة من همزة الاستفهام وما العامة بمعنى شيء وصارا بعد التركيب (بمعنى أحقا) بتقديم الهمزة على حقا على الصواب لا بإسقاطها كما قال الموضح في الحواشي (وهو قليل) فالهمزة للاستفهام وما في محل نصب على الظرفية كما انتصب عليها حقا في قوله

أحقا أن جيرتنا استقلوا • فنيتنـــا ونيتهم فريق

تقديره أفي حق وقد جاء مصرحا بفي كقوله • أفي حق مواساتي أخاكم • وأن وصلتها في موضع رفع على الابتداء عند سيبويه والجمهور فهي بمنزلتها في ومن آياته أنك ترى الأرض وعلى الفاعلية عند المبرد وابن مالك فهي بمنزلتها في أولم يكفهم أنا نزلنا وأصل ذلك إن حقا عند سيبويه ظرف مجازي بمنزلة كيف ومصدر بدل من اللفظ بفعله عند المبرد وابن مالك ورده أبو حيان الموضع (التاسع) أن تقع (بعد لا جرم والغالب الفتح نحو لا جرم أن الله يعلم فالفتح عند سيبويه على أن جرم فعل ماض) معناه وجب (وأن وصلتها فاعل أي وجب أن الله يعلم ولا صلة) زائدة للتوكيد ورده الفراء بأن لا تزاد في أول الكلام ورده في المغني بأن زيادة الشيء تفيد اطراحه وكونه أول الكلام تفيد الاعتناء به وجوابه ما أجاب به الفارسي عن القول بزيادة لا في لا أقسم من أن القرآن كالسورة الواحدة قال المرادي في شرح التسهيل وجرم عند سيبويه بمعنى حق ولا رد لما قبلها والوقف على لا وأن وما بعدها في موضع الفاعل انتهى وما نقله المرادي عن سيبويه حكاه في المغني عن قطرب (و) المفتح (عند الفراء على أن لا جرم) مركبة من حرف واسم (بمنزلة لا رجل) في التركيب (ومعناها) بعد التركيب (لا بد) أو عالة (ومن) أو في (بعدهما مقدرة) أي لا بد من أن الله يعلم أو لا محالة في أن الله يعلم ونقل ابن مالك عن الفراء لا جرم بمنزلة حقا وأصل جرم من الجرم بمعنى الكسب (والكسر على ما حكاه الفراء) عن العرب (من أن بعضهم ينزلها منزلة اليمين فيقول لا جرم لآتينك) ولا جرم لقد أحسنت ولا جرم إنك ذاهب بكسر إن واقتصر الناظم من ذلك على قوله:

بعد إذا فجاءة أو قسم • لا لام بعده بوجهين نمى

مع تلو فا الجزا وذا يطرد • في نحو خير القول إني أحمد

(فصل) وتدخل لام الابتداء بعد إن المكسورة) نحو إن زيدا لقائم وتسمى اللام المزحلقة والمزحلفة بالقاف والفاء بنو تميم يقولون زحلوقة بالقاف وأهل العالية زحلوفة بالفاء سميت بذلك لأن أصل إن زيدا لقائم لأن زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين فزحلقوا اللام دون إن لئلا يتقدم

والفتح على أنها مركبة انتهى وكتب شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله بعده لا منافاة فإن المراد بالتركيب أولا مجرد الضم من غير سلب معنى الاستفهام فليس التركيب هنا كالتركيب في ماذا صنعت انتهى وفيه نظر لأنه لو كان المراد بالتركيب مجرد الضم لم يتغير معنى الكلمتين (قوله والكسر على ما حكاه الخ) قال الدنوشري ينظر ما إعراب لا جرم حينئذ وقد يقال إن لا نافية للجنس وجرم اسمها وهو مبني على الفتح والمعنى لا بد من الإتيان وقوله لآتينك جواب قسم محذوف ولا جرم قائم مقامه ومنزل منزلته وقال الدماميني في شرح التسهيل لا جرم معناه لا بد وأن الواقعة بعدها مع صلتها في موضع نصب بإسقاط حرف الجر قال الفراء لا جرم كلمة كانت في الأصل بمعنى لا بد ولا محالة فكثر استعمالها حتى صارت بمنزلة حقا تقول لا جرم لآتينك (فصل) (قوله وتسمى اللام المزحلقة) وإنما لم تزحلق في لهنك بفتح اللام وكسر الهاء الذي هو بدل من همزة إن لأن صورة إن قد زالت وسهل ذلك زوال لفظة إن وقيل هذه اللام ليست لام إن بل جواب قسم محذوف (قوله افتتاح الكلام بحرفين مؤكدين) قال الدنوشري عبارة غيره بين حرفين بمعنى وقد يقال كونهما بمعنى واحد يقتضي صحة التأكيد اللفظي وهو ليس بمكروه إلا أن يقال مدار اللفظي على تكرير اللفظ بعينه أو بمرادفه وتمنع المرادفة هنا وقال الورقاني احترز بقوله افتتاح من مثل قام القوم كلهم أجمعون فإنه كلام فيه مؤكدان ولكنهما ليسا في افتتاحه قاله الدماميني واعترض على ذلك الشمني بأن الكلام في اجتماع مؤكدين لمضمون الجملة كما يدل على ذلك كلام المغني والمثال المذكور ليس لمضمون الجملة بل للمفرد وحينئذ فالتقييد لبيان الواقع لا للاحتراز[1] وأجاب عن ذلك بعض شيوخنا بأن مضمون الجملة في قولك جاء القوم نسبة المجيء إلى القوم وكلهم قد أكد ذلك يعني أن المجيء قد وقع من جميع القوم لا من بعضهم فالتأكيد المذكور لمضمون الجملة وخرج بقوله حرفين نحو والله إن زيدا لقائم فإنه قد اجتمع فيه مؤكدان في افتتاح الكلام ولكن ليسا حرفين وهذا ظاهر وعبارة المغني ليس فيها التقييد بالحرفين فيرد عليها المثال السابق وأجاب بعض شيوخنا بأن التأكيد المذكور للمنكر والمنكر لما كان المؤكد بالقسم عنده فكأنه سابق والتأكيد ليس في الابتداء وأورد إنما فإن السكاكي ادعى أن سبب إفادتها الحصر أن إن للتأكيد وما كذلك فاجتمع تأكيدان فأفادت الحصر والجواب عن ذلك أن إن كلمة واحدة قاله بعض شيوخنا وللشمني في ذلك كلام فانظره وأورد أيضا أنه قد جمع بين كلمة ألا ويا توكيدا للنسبة كما في قراءة ألا يا اسجدوا إن قلنا إن يا ليست داخلة على منادى فإنه قد اجتمع فيها ذكر حرفا تأكيد في افتتاح أصلا وأجيب عن ذلك بأن التأكيد فيما ذكر ليس لمضمون الجملة قاله الشمني وأورد عليه أيضا نحو لسوف يقوم زيد ووجه إيراده أن اللام للتأكيد وسوف قد خلصت المضارع للاستقبال الذي كان قبل دخولها فأكدت ذلك المعنى فقد اجتمع حرفا تأكيد في افتتاح وأجاب

(١) قوله في الحاشية وأجاب بعض شيوخنا الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولتحرر هذه العبارة

ومعمولها عليها وإنما لم تدع أن الأصل إن لزيدا قائم لئلا يحول ماله صدر الكلام بين العامل والمعمول قاله في المغني وإنما دخلت اللام بعد إن لأنها شبيهة القسم في التأكيد قاله سيبويه وسميت لام الابتداء لأنها تدخل على المبتدأ وتدخل على غيره بعد إن المكسورة (على أربعة أشياء أحدها الخبر وذلك بثلاثة شروط كونه مؤخرا) عن الاسم (و) كونه (مثبتا و) كونه (غير ماض) فيشمل المفرد (نحو إن ربي لسميع الدعاء) والجملة المصدرة بالمضارع نحو (وإن ربك ليعلم) والجار والمجرور والظرف إذا لم يقدر متعلقهما نحو وإنك لعلى خلق عظيم) وإن زيدا لعندك أما إذا قدرا متعلقين باستقر لم تدخل عليهما اللام لأن معمول الفعل الماضي لا تدخل اللام عليه خلافا للأخفش كما سيأتي والجملة الاسمية على قلة نحو (وإنا لنحن نحيي ونميت) وليس نحن ضمير فصل خلافا للجرجاني (بخلاف نحو إن لدينا أنكالا) لتقدم الخبر (و) بخلاف (نحو إن الله لا يظلم الناس شيئا) لنفي الخبر (وشذ قوله) وهو أبو حزام بن غالب بن حارث المكلي.

(وأعلم إن تسليما وتركا ... للا متشابهان ولا سواء)

من وجهين دخول اللام على الخبر المنفي وتعليق الفعل عن العمل حيث كسرت إن وكان القياس أن لا يعلق لأن الخبر المنفي ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل إنه شبه لا بغير فأدخل عليها اللام والمعنى إن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين ولا قريبين من التساوي وكان حقه أن يقول للا سواء ولا متشابهان ولكنه اضطر فتقدم وأخر وسواء في الأصل مصدر بمعنى المساواة فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين (وبخلاف نحو إن الله اصطفى) لأن الخبر ماض وإنما دخلت اللام على الخبر المفرد لأنه أشبه المبتدأ وعلى الفعل المضارع لشبهه بالاسم وعلى الظرف وعديله لأنهما في حكم الاسم وعلى الجملة الاسمية لأنها مبتدأ وخبر ولم تدخل على الخبر إذا تقدم لئلا يتوالى حرفا توكيد ولا إذا كان منفيا لئلا يجمع بين متماثلين في نحو لم ولن ولما ولا وحمل الباقي عليه ولم تدخل على الماضي لعدم شبهه بالاسم (وأجاز الأخفش والفراء وتبعهما ابن مالك إن زيدا لنعم الرجل) مما سلب الدلالة على الحدث والزمان (و) إن زيدا (لعسى أن يقوم) مما دل على الزمان وانتقل إلى الإنشاء (لأن الفعل الجامد كالاسم) ووافق الشاطبي على الأول دون

عن ذلك الضمير بأن المراد مؤكدين لمضمون الجملة واللام وإن كانت مؤكدة للنسبة فسرف ليست كذلك وإنما هي مؤكدة لما هو مضمون الفعل أعني معنى الاستقبال انتهى مع تغيير وزيادة وتقديم وتأخير (قوله لئلا يحول ماله صدر الخ) يعني إصالة وإلا فاللام صدر الكلام حائل بين العامل والمعمول (قوله وتدخل على غيره) قال الزرقاني لو قال وقد تدخل كان أحسن والتقليل نسبي (قوله لم تدخلهما اللام) أي إلا على ما قاله الموضح في الحواشي مما نقله عنه الشارح فيما يأتي (قوله والجملة الاسمية على قلة) قال الدنوشري ويجوز دخول اللام على أول جزءيها وعلى الثاني انتهى ونقل ذلك الزرقاني عن التسهيل ونقل القاني عن الرضي أنه قال الوجه دخولها على الجزء الأول وقد حكي إن زيدا وجهه لحسن وهو ضعيف (قوله وليس نحن ضمير فصل) قال الدنوشري ينظر ما وجه كون نحن ليس ضمير فصل وما المانع من ذلك كقوله تعالى إن هذا لهو القصص كما سيأتي انتهى قال بعض الفضلاء نظرنا فرأينا المانع كون ما بعده جملة وشرط ما بعده أن يكون اسما عند غير الجرجاني كما قاله الشارح والفرق بينه وبين ما أورده مولانا الفاضل العلامة ذلك أي كون النصص اسما بخلاف نحيي فهو لا يخلو مثاله أيضا من نظر (قوله ولكنه اضطر الخ) قال الدنوشري قد يتوقف فيما قاله الشارح ويقال لا ضرورة والصواب في هذا المقال أن يقال كان الأولى تقديم لا سواء على لا متشابهان كما قال الشارح لأنه إذا تقدم نفي الاستواء لا يلزم منه نفي المشابهة فنفيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفي المشابهة أولا فإنه يلزم منه نفي الاستواء لا يلزم منه نفي المشابهة فنفيها بعد ذلك مفيد بخلاف نفي المشابهة أولا فإنه يلزم منه نفي الاستواء فلا يفيد بعد ذلك (قوله لئلا يتوالى حرفا توكيد) قضيته جواز دخولها على الخبر المتقدم إذا انفصل بمعموله نحو إن فيك لراغب زيدا واللام لا تمنع عمل الخبر فيما قبله كما قاله ابن مالك نحو إنه على رجعه لقادر (قوله لئلا يتوالى حرفا توكيد) أي إن واللام (قول لئلا يجمع بين متماثلين) قال الزرقاني علل الرضي منع ذلك أيضا بالتنافي في الظاهر وذلك لأن اللام للثبوت والثبوت ينافي النفي في الظاهر (قوله وأجاز الأخفش والفراء) قضيته أن الفراء يقول إن نعم فعل وفي الشذور إنه يقول إن نعم وبئس اسمان (قوله مما دل على الزمان وانتقل إلى الإنشاء) قال الزرقاني أي مما دل الآن على الزمان مع الإنشاء فقد سلب الدلالة على الحدث خاصة وهذا خلاف ما عليه المحققون من أن أفعال الإنشاء لا دلالة لها على الزمان وقد تقدم ذلك عن المغني في بحث الأفعال وحينئذ يظهر لك الفرق اللائح وبيانه أن ما سلب الدلالة على الحدث والزمان أقوى في مشابهة الأسماء الجامدة مما دل على الزمان هذا مع أن في كلام الشارح إشكالا وهو أن أفعال الإنشاء إما أن لا تدل على الزمان وهو قول المحققين أو تدل عليه وهو خلاف ما عليه المحققون والشارح في نعم على ما عليه المحققون وفي عسى على خلافه ووجه كون عسى للإنشاء أنه ليس المراد الإخبار عن ترج سابق

(قوله والفرق لازم) قال الدنوشرى أقول الظاهر فيه أن نعم اختلف في اسميتها بخلاف عسى فإن بعضهم ذهب إلى أنها حرف وأيضا فوزنها وزن الأسماء لفظا بخلاف عسى وفيه نظر انتهى وهو بعيد من كلام الشارح والظاهر أن مراده بالفرق ما قاله الزرقانى واستشكله (قوله وأجاز الجمهور) قال الدنوشرى هذا إشارة لقول ابن مالك ، وقد عليها مع قد الخ لكن هذا لا يفيد القلة بخلاف كلام ابن مالك (قوله لشبه الماضى) قال الزرقانى قال الدمامينى وأيضا فالفعل من لعسى أن يقوم ولنعم الرجل الإنشاء وذمن وقوعه حال فأشبه المضارع المراد به وقوع حدثه في الحال انتهى قال الشمنى أقول على هذا عند قول المصنف أحدها الفعل الماضى الجامد نحو إن زيدا لعسى أن يقوم أو لنعم الرجل وكأن الشارح لم يذكره هناك لأن المصنف علل هناك بمشابهة الجامد للاسم ولا يتأتى مع ذلك أن يعلله بمشابهة ما هو مشابه للاسم (قوله وهو المنقول في المغنى) قال الزرقانى إن قيل ما نقله في المغنى يمكن أن يكون استند فيه فكيف لفظه بجعله الشارح مقويا ما لفظه فالجواب أن الظاهر من جزمه بذلك أنه اطلع عليه لمن ذكر فلذلك قوى الشارح به كلامه هنا (قوله فلو تقدم فعل القلب فتحت همزة أن) قال الزرقانى أى لأن لام القسم في مثل هذا المحل لا المعلق لأن القسم وجوابه في محل رفع خبر لأن وهى مع معموليها سادة مسد المفعولين انتهى من الدمامينى وفي قوله لأن لام القسم في مثل هذا المحل الخ إشارة إلى أن لها حالتين وهو كذلك وتعليقها حيث توسطت بين فعل القلب ومعموله نحو لقد علموا لمن اشتراه ولا تكون لام القسم مع إن المكسورة معلقة وأما نحو والله يعلم إنك لرسوله فاللام فيه للابتداء للابتداء أو معلقة ولهذا كان وجه الكسر عند الكسائى وهشام ما بينه الدمامينى لأن اللام للابتداء (قوله ويشترط في الخبر) قال بعض الفضلاء والتردد في الإخبار إذا تعددت هل تدخل اللام على كل أو على واحد فهل هو الأول مما لا يتأتى إذ الخبر في هذا الباب لا يتعدد قال أبو حيان والذى يلوح من مذهب سيبويه المنع وهو الذى يقتضيه القياس لأنها إنما دخلت تعقيبا بالفعل والفعل لا يقتضى مرفوعين فكذلك هذه مع أنه لم يسمع في شىء من كلام العرب كذا في الهمع وحينئذ فمثل قوله تعالى إن الله سميع عليم الثانى صفة للأول لا خبر بعد خبر (قوله لا تدخل على الشرط) قال الزرقانى أى على أداة الشرط فلا يقال إن زيدا لأن تأته يأتيك (قوله معمول الخبر) يشمل كل معمول حتى التمييز وهو مشكل لكنه مدفوع بقوله تقدمه الخبر لأن التمييز لا يتقدم (قوله وقد تدخل على الخبر والحالة هذه الخ) إنما احتاج للتنبيه على هذه مع أن دخولها على الخبر معلوم من كلام المصنف تنبيها على الاعتراض على ابن الناظم لأنه شرط لدخولها على الخبر أن لا يتقدم معموله ورده المصنف بآيات منها الآية التى ذكرها الشارح (قوله وأجازه المبرد الخ) قضيته أن خلاف المبرد والزجاج مع تقدم المعمول وفي كلام السيوطى ما يخالفه وفيه مخالفة لكلام الشارح في النقل عن الزجاج والمبرد فانظر حاشيتنا على الألفية (قوله لأن المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه) قال أبو حيان وأما إذا كان المعمول مصدرا أو مفعولا له نحو إن زيدا لقياما قائم وإن زيدا لإحسانا يزورك فهو مندرج في عموم قولهم إنها تدخل على معمول الخبر وينبغي أن

الثانى والفرق لازم (وأجاز الجمهور أن زيدا لقد قام لشبه الماضى المقرون بقد بالمضارع لقرب زمانه من الحال) والمضارع شبيه بالاسم ومشابه المشابه مشابه (وليس جواز ذلك مخصوصا بتقدير اللام للقسم لا للابتداء خلافا لصاحب الترشيح) بالراء وهو خطاب الماردى حيث ذهب إلى منع دخول لام الابتداء على قد وادعى أن هذه اللام الداخلة عليها لام جواب القسم والتقدير إن زيدا والله لقد قام ووافقه على ذلك محمد بن مسعود الغزنى بغين معجمة مفتوحة وزاى ساكنة فنون مكسورة (وأما نحو إن زيدا لقام) بدون قد ظاهرة (فى الغرة) بضم الغين المعجمة لابن الدهان (أن البصرى والكوفى) اتفقا (على منعها إن قدرت) اللام (للابتداء لا للقسم (والذى نحفظه) نحن وهو المنقول فى المغنى (أن الأخفش) من البصريين (وهشاما) الضرير من الكوفيين (أجازاها على إضمار قد) ومنعها الجمهور وقالوا إنما هى لام القسم فلو تقدم فعل القلب فتحت همزة أن كعلمت أن زيدا لقام والصواب عند الكسائى وهشام الكسر اه كلام المغنى إلا أنه لم يذكر فيه الأخفش بل ذكر بدله الكسائى ويشترط فى الخبر أيضا أن لا يكون جملة شرطية لأن اللام لا تدخل على الشرط اتفاقا ولا على الجواب خلافا لابن الأنبارى (الثانى) مما يدخل عليه اللام (معمول الخبر) لأنه من تتمة الخبر (وذلك بثلاثة شروط أيضا تقدمه على الخبر وكونه غير حال وكون الخبر صالحا للام نحو إن زيدا لعمرا ضارب) وقد تدخل على الخبر والحالة هذه دون معموله نحو إن ربهم بهم يومئذ لخبير وقد تدخل عليهما معا حكى الكسائى والفراء من كلام العرب إنى لبحمد الله لصالح وذلك قليل أجازه المبرد ومنعه الزجاج وهو الصحيح كما امتنع دخولها على الخبر إذا دخلت على الاسم المتأخر أو على ضمير الفصل (بخلاف إن زيدا جالس فى الدار) لتأخر المعمول ولام الابتداء تطلب الصدر ما أمكن (و) بخلاف (إن زيدا راكبا منطلق) لأن المعمول حال ولم يسمع دخول اللام عليه ولبعض الأئمة على منعه ومقتضى قياس دخولها على المفعول والظرف جوازه وفرق ابن ولاد بينه وبين

يتوقف فى ذلك ولا يقدم عليه إلا بسماع قال الشهاب القاسمى وهو يدل على جواز تقديم المصدر على عامله (قوله والفرق بينه وبين المفعول الخ) قال الشهاب القاسمى قضية هذا الفرق أن التمييز كالحال بناء على الأصح عند ابن مالك أنه لا يجوز نيابته عن الفاعل (قوله وزيدا أجله أحرز) مثل بمثالين لأن الأول تقديمه جائز والثانى تقديمه واجب (قوله لأنه يفصل بين الخبر والنعت) هذا يتخلف فى نحو كنت أنت الرقيب لأن الضمير لا ينعت ولعل المراد أن ما ذكر أصل وضعه وقال فى المغنى إن التعبير بالتابع أولى ليشمل ذلك (قوله لأنه اسم إن فى المعنى) بيانه أن هو فى قوله تعالى إن هذا لهو القصص عبارة عن هذا الذى هو اسم إن وقس عليه لكن يرد أن هذا إنما يظهر لو كان اسم إن فى مثل هذا الموضع تدخل عليه اللام واللام فى اسم إن إنما تدخل إذا تقدم عليه الخبر وأبعد بعيد إن يعطى حكم لشىء مطلقا لكونه فى معنى شىء آخر وذلك الحكم غير ثابت لذلك الشىء إلا بقيد فليتأمل (قوله ولا التفات لمن يجيز تقديمه الخ) إذ الحق أنه لا يتقدم على المبتدأ وقال الدنوشرى قوله ولا التفات الخ يحتاج إلى تأمل انتهى وظاهر كلام الشارح أنه دفع لما يقال كيف يقول المصنف بلا شرط مع أن شرط دخول اللام عليه أن لا يتقدم مع خبره على المبتدأ ويرد عليه أن كلام المصنف فى دخول لام الابتداء بعد إن المكسورة بدليل الترجمة وحينئذ لو التفت لمن أجاز لا ماذكر لم يتجه على قوله بلا شرط شىء نعم إن أجاز أحد إن هو لقائم زيدا احتاج إلى الرفع فتدبر (قوله لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب قال الدمامينى هذا مشكل من جهة أن الاسم الواقع فى التركيب لا بد له من إعراب قال ولا يدفع هذا التنظير بأسماء الأفعال بل ما ورد على الأول يرد على الثانى وكذا القول فى أل الموصولة انتهى أى لأن المصنف فى المغنى نظره بذلك قال والتنظير بال الموصولة يقتضى أنها لا محل لها وفيه وقفه لأنهم قالوا ظهر إعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف فلولا أن لها إعرابا لما ظهر (قوله والحاصل أن لام الابتداء الخ) قال الدنوشرى ولا تدخل على غير ما ذكر إلا فى ضرورة هكذا قالوا لكنهم صرحوا فيما يأتى فى بحث إن المكسورة المخففة أن اللام التى بعدها عند إهمالها هى لام الابتداء خلافا لبعضهم وهى داخلة على الخبر المبتدأ فى نحو إن زيدا لقائم

الظرف بأن الحال لا يكون خبرا وهى حال بخلاف الظرف فإنه يكون خبرا وهو ظرف اه والفرق بينه وبين المفعول أن المفعول قد ينوب عن الفاعل فيصير عمدة وإذا تقدم على عامله صار مبتدأ واللام تدخل على المبتدأ نحو إن زيدا الطعامه مأكول (و) بخلاف (إن زيدا عمرا ضرب) لأن الخبر غير صالح للام لكونه فعلا ماضيا (خلافا للأخفش) من البصريين والفراء من الكوفيين (فى هذه) المسئلة الأخيرة وحجتهما أن المانع إنما قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا فأما المعمول فاسم وحجة المانعين أن دخول اللام على المعمول فرع دخولها على العامل فكيف يتفرع فرع عن غير أصل قال الموضح فى الحواشى وينبغى أن يجرى خلاف فى أن زيدا طعامك قد أكل فإن خطابا يمنع دخول اللام على قد وبعدها القول عندى قول الأخفش والفراء بدليل إجازة البصريين زيدا عمرو ضرب وزيدا أجله أحرز مع قولهم لا يتقدم الخبر إذا كان فعلا فأجازوا تقديم المعمول وإن لم يجيزوا تقديم العامل لأن المانع من تقديم العامل الالتباس وذلك معنى خاص به دون المعمول فكذا هنا اه (الثالث) مما تدخل عليه اللام بعد إن (الاسم بشرط واحد وهو أن يتأخر إما عن الخبر نحو إن فى ذلك لعبرة أو عن معموله) أى الخبر إذا كان المعمول ظرفا نحو أن عندك لزيدا مقيم أو جارا أو مجرورا (نحو إن فى الدار لزيدا جالس) وما اختاره هنا من جواز تقديم معمول خبر إن على اسمها إذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا منعه ابن عقيل فى أول باب إن فقال لا يجوز أن يقال إن بك زيدا واثق وإن عندك لزيدا جالس ثم قال وأجازه بعضهم (الرابع) مما تدخل عليه اللام (الفصل) وهو المسمى عند الكوفيين عمادا لأنه يعتمد عليه فى تأدية المعنى وضمير فصل عند البصريين لأنه يفصل به بين الخبر والنعت وإنما دخله اللام لأنه مقو للخبر لرفعه توهم السامع كون الخبر تابعا له فنزل منزلة الجزء الأول من الخبر وقال ابن عصفور لأنه اسم أن فى المعنى (وذلك بلا شرط) ولا التفات لمن يجيز تقديمه مع الخبر نحو هو القائم زيد على أن الأصل زيد هو القائم اه ذلك قال ابن عقيل وشرط ضمير الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر (نحو إن هذا لهو القصص الحق) هذا (إذا لم يعرب هو) الداخلة عليه اللام (مبتدأ) فإن أعرب مبتدأ وما بعده خبر والجملة خبر إن فلا يكون ضمير فصل لأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب على الصحيح والحاصل أن لام الابتداء تدخل بعد إن المكسورة على أربعة أشياء اثنين مؤخرين واثنين متوسطين فالمتأخران أحدهما الخبر إذا لم يكن منفيا ولا ماضيا متصرفا مجردا من قد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبعد ذات الكسر تصحب الخبر ۔ لام ابتداء نحو إنى لوزر

ولا يلى ذى اللام ما قد نفيا ۔ ولا من الأفعال ما كرضيا

وقد يليها مع قد كان ذا ۔ لقد سما على العدا مستحوذا

والثانى الاسم وإليه أشار بقوله ۔ واسما حل قبله الخبر ۔ وأما المتوسطان فهما معمول الخبر وضمير الفصل وإليهما أشار بقوله ۔ وتصحب الواسط معمول الخبر ۔ والفصل

(فصل) (وتتصل ما) الحرفية (الزائدة بهذه الأحرف) المتقدمة (إلا عسى ولا) فإن ما لا تتصل بهما وتتصل بإن وأن وكأن ولكن وليت ولعل (فتكفها عن العمل) فيما دخلت عليه من الجمل الاسمية (وتهيئها للدخول على الجمل) الفعلية قال في المغني وتسمى ما الكافة العمل النصب والرفع المتلوة بفعل مهيئة فثال إن وأن (نحو قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد) فإن في الأول مكسورة ومدخولها جملة فعلية وفي الثانية مفتوحة ومدخولها جملة اسمية (و) مثال كأن نحو (كأنما يساقون إلى الموت) ، ومثال لعل قوله

لعلما ٭ أضاءت لك النار الحمار المقيدا ومثال لكن قوله ٭ ولكنما أسعى لمجد مؤثل ٭ (بخلاف قوله)

فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ٭ (ولكن ما يقضى فسوف يكون)

فما اسم موصول لا زائدة في موضع نصب على أنها اسم لكن ويقضى صلتها وجملة فسوف يكون خبرها ودخلت الفاء في خبرها لأن ما الموصولة تشبيهة باسم الشرط في الإبهام والعموم فلذلك دخلت الفاء في الخبر كما تدخل في الجواب نص عليه ابن مالك ويوجد في غالب النسخ إسقاط لفظة بخلاف وليس بجيد والمعتمد إثباتها وإنما أهملت هذه الأحرف لزوال اختصاصها (إلا ليت فتبقى على اختصاصها) بالجمل الاسمية على الأصح خلافا لابن أبي الربيع وطاهر القزويني فإنهما أجازا ليتما قام زيد (ويجوز إعمالها) استصحابا للأصل حتى قيل بوجوبه (و) يجوز (إهمالها) حملا على أخواتها (وقد روي بهما قوله) وهو النابغة الذبياني

(قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا ٭ إلى حمامتنا أو نصفه فقد)

يروى برفع الحمام ونصبه فالرفع على الإهمال والنصب على الإعمال وليس فيه رد على القائل بوجوب الإعمال لأن سيبويه أجاز في رواية الرفع أن تكون ما موصولة اسم ليت وهذا خبر مبتدأ محذوف والحمام نعت هذا ولنا خبر ليت والتقدير ليت الذي هو هذا الحمام لنا وحذف صدر الصلة لطولها بالنعت وقبل هذا البيت :

واحكم كحكم فتاة الحي إذ نظرت ٭ إلى حمام شراع وارد الثمد

وبعده :

يحسبوه فألفوه كما ذكرت ٭ تسعا وتسعين لم ينقص ولم يزد

فكملت مائة فيها حمامتها ٭ وأسرعت حسبة في ذلك العدد

والمعنى كن حكيما كفتاة الحي وهي زرقاء اليمامة قيل وكانت تبصر مسيرة ثلاثة أيام وقصتها أنها كان لها قطاة ثم مر بها سرب من القطا بين جبلين فقالت :

ليت الحمام ليه ٭ إلى حمامتيه ونصفه قديه ٭ تم الحمام ميه

فنظر فإذا القطا قد وقع في شبكة صياد فعده فإذا هو ستة وستون قطاة ونصفها ثلاث وثلاثون قطاة فإذا ضم ذلك إلى قطاتها كان مائة ووصف الحمام بصفة الجمع وهو شراع وشراع يحتمل أوله الإعجام والإهمال وبصفة الإفراد وهو وارد والثمد بفتح المثلثة والميم الماء القليل وحسبوه من الحساب وهو العد (وندر الإعمال في إنما) نحو إنما زيدا قائم بنصب زيد رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعا (وهل يمتنع قياس ذلك) المسموع (في البواقي مطلقا) أي في بقية أخوات إن الأربعة وهي أن المفتوحة وكأن ولعل ولكن وقوفا مع السماع ذهب إلى ذلك سيبويه والأخفش (أو يسوغ) القياس على ما سمع في إنما (مطلقا) في بقية أخواتها الأربعة إذ لا فرق ذهب إلى ذلك الزجاج وابن السراج والزمخشري وابن مالك (أو) يسوغ القياس (في لعل فقط) لأنها أقرب إلى ليت حتى قال بعضهم في قراءة من قرأ فاطلع أن لعل ضمنت معنى ليت ذهب إلى ذلك الفراء (أو) يسوغ (فيها) أي في لعل (وفي كأن) لقربهما من ليت لأن الكلام معهما صار غير خبر ذهب إلى ذلك ابن أبي الربيع فهذه (أقوال) أربعة وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

ووصل ما بذي الحروف مبطل ٭ إعمالها وقد يبقى العمل

ة لواجب تقييد إطلاقهم هنا بما قاله هناك فليتأمل (فصل) (قوله من الجمل الاسمية) قال الدنوشري إنما قيد بذلك لأن الكف يقتضي أنه لولا الكاف لعمل العامل عمله وذلك إنما يتحقق في الاسمية والظاهر من عبارتهم أنها كافة مطلقا (قوله فثال الخ) قال الدنوشري تقديره فيه نظر إذ يصير التقدير فثال إن وأن مثل قل الخ وهذا كما ترى يكاد أن يكون لا معنى له فتأمل (قوله ولكن ما يقضى) قال الدنوشري ينظر ما المانع من كون ما في قوله ولكن ما موصولا حرفيا ويكون المصدر المسبوك بمعنى اسم المفعول (قوله ويجوز إعمالها) قال الزرقاني أي وعلى الإعمال فيجوز ليتما زيدا ألقاه ويمتنع على إضمار فعل على شريطة التفسير لأن ذلك يخرجها عن الاختصاص إلا عند ابن أبي الربيع فظاهر (قوله وحذف صدر الصلة الخ) فيه رد على قوله في المغني أن احتمال كون ما موصولة ضعيف لحذف الضمير المرفوع في صلة غير أي مع عدم طول الصلة وسهل ذلك تضمنه بقاء الإعمال (قوله يحتمل أوله الإعجام) قال الزرقاني أي من شرعت الدواب في الماء لشرح شرحا وشروحا دخلت وقوله والإعمال أي فيكون معناه مشرعة وهذا الثاني أمد في حدة البصر وأبلغ في إصابتها قاله المكي وأيضا فإن وارده يدل على الدخول فيكون ذكره مع الأول كالتأكيد بخلاف الثاني

(فصل) (قوله إن الربيع الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه إسقاط الشتاء وذكر الفصول الثلاثة مع أن التشبيه به أولى كما هو ظاهر انتهى ويمكن أن يقال في الكلام اكتفاء (قوله ويروى الجون الخ) قال الدنوشري وإذا قرئ الجون بالنون والمراد بالربيع مطره فيكون وصفه بالجون المراد به السحاب غير ظاهر إلا أن يقال إنه على حذف مضاف أي ماء الجون (قوله ويعطف بالرفع) قال اللقاني قال الرضي والوصف وعطف البيان والتوكيد كالمنسوق عند الجرمي والزجاج والفراء في جواز الحمل على المحل ولم يذكر غيرهم في ذلك منعا ولا إجازة والأصل الجواز إذ لا فارق ولم يذكروا البدل والقياس كونه كسائر التوابع في جواز الرفع نحو إن الزيدين استحسنهما شماللهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة نحو لا غلام رجل في الدار إلا زيدا انتهى وقوله والأصل الجواز إذ لا فارق مخالف لكلام الشاطبي فإنه نقل ما قاله الرضي عن التسهيل وقال وجه المنع عند الجمهور في النعت أن الغرض منه بيان المنعوت ليصح الإخبار عنه فحقه أن يكون قبل الخبر فإن جاء بعده فعلى نية التقديم والتأخير والحمل على الموضع لا يكون إلا بعد تمام الكلام وكذا سائرها وهذه المسألة كانت سبب حمى الأعلم سأله بعض نحاة عصره لم جاز اعتبار الموضع في العطف دون النعت فتكلف الجواب وكان أرمد فنزل الماء في عينيه انتهى وفي شرح المفصل لابن الحاجب أجاز الزجاج جعل ارتفاع علام الغيوب في قوله تعالى قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب على أنه صفة لربي بالتأويل الذي في العطف قال ويمكن حمله على غير ما ذكره بأن يكون علام الغيوب فاعلا بيقذف ولا ضمير فيه فاستغنى عن العائد بظاهر موافق للأول في المعنى مثله في قوله إنا لا نضيع أجر المحسنين وإذا احتمل غير ما ذكره احتمالا ظاهرا فحمله على وجه لم يثبت إلا بتقدير ليس بمستقيم لأن الأصول لا تثبت إلا بثبت قال الشهاب القاسمي لا يخفى أن هذا إنما يتأتى بناء على أن هذا العطف من عطف المفرد على محل اسم إن

الزائل بالنسخ وأنه لا يتأتى بناء على أن هذا العطف من عطف الجمل لا من عطف المفردات بناء على أن من شرط العطف على المحل أن يكون الطالب لذلك المحل موجودا والطالب هنا غير موجود لأن الطالب هنا هو الابتداء وقد زال بالنسخ فليتأمل وانظر قوله إن الزيدين استحسنهما شماللهما ا

(فصل) (يعطف على أسماء هذه الأحرف بالنصب قبل مجيء الخبر وبعده كقوله) وهو رؤبة:

إن الربيع الجود والخريفا … يدا أبي العباس والصيوفا)

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مجيء الخبر وهو يدا أبي العباس وعطف الصيوف جمع صيف على الربيع بالنصب بعد مجيء الخبر والجود بفتح الجيم وسكون الواو وبالدال المطر الغزير ويروى الجون بالنون بدل الدال والمراد به السحاب الأسود والمراد بالربيع والخريف والصيوف أمطارهن والمراد بأبي العباس السفاح أول الخلفاء من بني العباس وهذا من عكس التشبيه مبالغة لأن الغرض تشبيه يديه بالأمطار الواقعة في الربيع والخريف والصيف وحقيقة التشبيه أن تقول يدا أبي العباس الربيع والخريف والصيوف (ويعطف بالرفع) على محل أسماء هذه الأحرف (بشرطين

عل يلزم فيه الفصل بين التابع والمتبوع بالأجنبي الذي هو الخبر هذا وقال اللقاني أيضا لم يصرح بالمعطوف عليه فتكون العبارة صالحة لمذهب المحققين وغيره كما سيأتي (قوله بشرطين) قال اللقاني اعلم أن الشرط إنما هو حيث لم يفرق الخبران بالعطف قال الرضي ولو فرق الخبران بالعطف نحو إن زيدا وهند قائم وخارجة لم يأت الفساد الذي ذكره فيجب جوازه ويكون الكلام من باب اللف كقوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فإذا قدمت الخبر على المعطوف فإما أن تأتي للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو إن زيدا قائم وعمرو كذلك أو تحذفه وتقدره والأكثر الحذف نحو إن زيدا قائم وعمرو ولا يجوز أن يكون هذا من عطف المفرد لأن قائم لا يكون خبرا عن الاسمين انتهى ولقائل أن يقول يجوز أن يكون من عطف المفرد بناء على أن عمرا معطوف على محل زيد وله خبر مقدر معطوف على قائم هو كذلك انتهى وقوله لم يأت الفساد قال الشهاب القاسمي هذا إنما يظهر بناء على ما ذهب إليه الرضي من أن العطف على محل اسم إن لانتفاء الفساد الآتي بيانه قريبا حينئذ أما إذا قلنا أن العطف من عطف الجمل وعللنا المنع قبل الاستكمال بأنه عطف قبل استكمال المعطوف عليه كما صرح به الشيخ خالد فلا يظهر لبقاء الفساد بحاله لتقييد شيخنا كلام التوضيح بكلام الرضي المذكور وفيه نظر بناء على ما نقله عن المحققين فليتأمل وفي شرح التسهيل لأبي حيان ما نصه وتلخص أن في المعطوف حالة الرفع مذاهب أحدها أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف والثاني أنه مرفوع على اسم إن لأنه قبل دخول إن كان في موضع رفع والثالث أنه معطوف على إن وما عملت فيه والرابع أنه معطوف على الضمير المستكن في الخبر إن كان يتحمل الضمير وكل من قال بشيء من هذه الأقوال الثلاثة متفقون على جواز القول الأول ومن قال بالاستئناف أو بالعطف على الموضع قدر له خبرا محذوفا مثل خبر الأول وعلى هذه المذاهب يتفرع اختلافهم هل هذا العطف من عطف الجمل أم المفردات فمن زعم أنه مرفوع بالابتداء والخبر محذوف اعتقد أنه من عطف الجمل ومن زعم أنه معطوف على اسم إن أو على إن وما عملت فيه اعتقد أنه من عطف المفردات قال من

نحا إلى هذا المذهب الأصل في هذه المسئلة عطف الجمل إلا أنهم لما حذفوا الخبر لدلالة ما تقدم عليه أنابوا حرف العطف مكانه ولم يقدروا إذ ذاك الخبر المحذوف في اللفظ لئلا يكون جمعا بين العوض والمعوض منه فأشبه عطف المفردات من جهة أن حرف العطف ليس بعده في اللفظ إلا مفرد انتهى وهو مخالف ما قاله الرضي ويوافق ما قاله شيخنا بقوله ولقائل أن يقول الخ إلا أن يقال مراد الرضي بعطف المفرد هنا العطف على الاسم فقط مع اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في خبر واحد ويدل عليه تمثيله فتأمله ثم هو خلاف قول مراد الرضي الخ على شيخنا الجبرتي فوافق عليه وقول أبي حيان ولم يقدروا إذ ذاك الخبر المحذوف في اللفظ مراده بالتقدير الذكر بدليل في اللفظ كما وافق عليه شيخنا المذكور وقوله أنابوا حرف العطف يقتضي وجوب الحذف فليتأمل (تنبيه) يعطف على اسم لا بالرفع قبل الاستكمال وبعده كما في المغني وغيره وعليه فهذا فرع جاز فيه ما لم يجز في أصله (قوله مما لا يغير معنى الجملة) بخلاف كأن وليت ولعل لتغييرها معنى الجملة وقد يقال لتغييرها معنى الجملة غاية الأمر أن تصيرها جملة غير جملة الابتداء والخبر (٢٢٧) وعطف جملة على جملة لا يمتنع أي جملة كانت إلا أن يقال إنها لتغيير الجملة إنشائية وهو لا يعطف على الخبر فليتأمل (قوله بل على أنه مبتدأ الخ) قال القاني يرده أنه لو كان صحيحا لم يختص بالأحرف الثلاثة إذ غاية ما يلزم في غيرها عطف الإنشاء على الخبر وهو صحيح عند غير أهل المعاني وتعين أن الجملة إذا كان عطف على الخبر تكون اعتراضا لا معطوفة مقدمة إذ المعطوف لا يتقدم فليتأمل انتهى ويأتي في كلام الشارح أن وجه الاختصاص منع عطف الخبر على الإنشاء ويأتي ما فيه للشهاب ثم هو ليس بجائز عند أهل المعاني اتفاقا ولا مطلقا كما يأتي في المغني وغيره واقتضى كلامه أن الاختصاص

استكمال الخبر وكون العامل إن أو أن أو لكن) مما لا يغير معنى الجملة (نحو إن الله بريء من المشركين ورسوله) فعطف ورسوله على محل الجلالة بعد استكمال الخبر وهو بريء (وقوله)

فمن يك لم ينجب أبوه وأمه * (فإن لنا الأم النجيبة والأب)

فعطف الأب على محل الأم بعد استكمال الخبر وهو لنا (وقوله)

وما قصرت بي في التسامي خؤولة * (ولكن عمي الطيب الأصل والخال)

فعطف الخال على محل عمي بعد استكمال الخبر وهو الطيب هذا معنى قول الناظم:

وجائز رفعك معطوفا على * منصوب إن بعد أن تستكملا

* والحقت بأن لكن وإن * وكون الرفع بالعطف على محل الاسم هو قول بعض البصريين الذين لا يشترطون وجود المحرز أي الطالب لذلك المحل (والمحققون) من البصريين وهم الذين يشترطون ذلك يحملون (على أن الرفع ذلك ونحوه) ليس بالعطف على محل الاسم بل (على أنه مبتدأ حذف خبره) لدلالة خبر الناسخ عليه فهو من عطف جملة على جملة والتقدير ورسوله بريء ولنا الأب النجيب والخال الطيب الأصل (أو) على أنه مرفوع (بالعطف على ضمير الخبر) المستتر فيه (وذلك إذ كان بينهما فاصل) فهو من عطف مفرد على مفرد فرسوله معطوف على الضمير المستتر في بريء أي بريء هو ورسوله لوجود الفصل بالجار والمجرور وهو من المشركين والأب معطوف على الضمير المستتر في لنا لوجود الفصل بالصفة والموصوف والخال معطوف على الضمير المستتر في الطيب لوجود الفصل بالمضاف إليه (لا) أن رفع ذلك ونحوه (بالعطف على محل الاسم مثل) عطف امرأة على محل رجل في قولك (ما جاءني من رجل ولا امرأة بالرفع لأن الرافع) لمحل رجل الفعل وهو جاء في وهو باق ولا يمنعه من العمل في محل رجل الحرف الزائد لأن الزائد وجوده كلا وجود والرفع لمحل الاسم (في مسئلتنا) التي نحن فيها (الابتداء وقد زال بدخول الناسخ) وهو إن وأن ولكن والعامل اللفظي يبطل عمل العامل المعنوي * فإن قيل إذا كان هذا من عطف الجمل أو من العطف على الضمير عند المحققين فما وجه اشتراط استكمال الخبر وكون العامل إن أو أن أو لكن عندهم قلت أما اشتراطهم الأول إذا كان من عطف الجمل

بالأحرف الثلاثة على القول بأن العطف على محل الاسم ظاهر وهو كذلك لعدم تغييرها معنى الجملة كما أشار إليه الشارح وقوله وتعين أن الجملة الخ مبني على ما نقله بعد عن الرضي لا على ما قاله المصنف وما يأتي عن ابن عصفور تأمل (قوله والعامل اللفظي الخ) قد يقال أن وجود هذا العامل أيضا كلا وجود لأنه يشبه الزائد لأنه لا يغير معنى الجملة وإنما أفاد التوكيد فقط (قوله فإن قيل إذا كان هذا من عطف الجمل الخ) فيه أنه إنما يحسن قوله فما وجه ذلك لو ذكر وجهه على القول بأنه من العطف على محل اسم إن ولم يتقدم له ذلك صريحا ثم أشار إلى وجه الشرط الثاني بأن تلك الأدوات لا تغير معنى الجملة بخلاف ليت ولعل وكأن (قوله قلت أما اشتراطهم الخ) قال الشهاب القاسمي وأقول لا يخفى ما فيه أما ما أجاب به عن الأول إذا كان العطف من عطف الجمل فإن فرض ذلك فيما إذا لم يتعين كون الخبر للاسمين فقد تقدم عن شرح بانت سعاد نقل الاتفاق على صحة الرفع قبل استكمال الخبر وأنه من قبيل الاعتراض بين اسم إن وخبرها إلا أن يريد امتناع ذلك بناء على أنه عطف لا اعتراض وإن فرضه فيما إذا تعين كون الخبر للاسمين لم يتصور كونه من عطف

فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وإذا كان من العطف على الضمير فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه وأما اشتراطهم الثاني إذا كان من عطف الجمل فلئلا يلزم عطف الخبر على الإنشاء وإن كان من العطف على الضمير فلم يعثر فى عنه جواب شاف (ولم يشترط الكسائى و) تلميذه (الفراء الشرط الأول) وهو استكمال الخبر (تمسكا بنحو إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون) فعطف الصابئون بالرفع على محل الذين آمنوا قبل استكمال الخبر وهو من آمن بالله واليوم الآخر (وبقراءة بعضهم إن الله وملائكته يصلون على النبي) فعطف ملائكته بالرفع على محل الجلالة قبل استكمال الخبر وهو يصلون (وبقوله) وهو ضابئ بالضاد المعجمة وبعد الألف باء موحدة فهمزة ابن الحرث البرجمي بضم الموحدة والجيم

فمن يك أمسى بالمدينة رحله ❊ (فإنى وقيار بها لغريب)

فعطف قيار بالرفع على محل ياء المتكلم قبل استكمال الخبر وهو لغريب وقيار بقاف مفتوحة وياء مثناة تحتية مشددة اسم فرس عند الخليل واسم جمل عند أبى زيد وضمير بها للمدينة (وقوله) وهو بشر بن خازم بالخاء والزاى المعجمتين (وإلا فاعلموا أنا وأنتم ❊ بغاة) ما بقينا فى شقاق

فعطف أنتم وهو ضمير مرفوع على محل ضمير المتكلم المعظم نفسه والمشارك لغيره قبل استكمال الخبر ولما كان ظاهر الاستدلال للكسائى والفراء جميعا والفراء لا يوافق على نحو إن الله وملائكته يصلون استدرك ذلك بقوله (ولكن اشترط الفراء إذا لم يتقدم الخبر) على المعطوف بالرفع (خفاء إعراب الاسم) برفع الخبر وأصب خفاء على المفعولية لاشترط والظرف مقدر من تأخير والأصل ولكن اشترط الفراء خفاء إعراب الاسم إذا لم يتقدم الخبر والتعبير بخفاء الإعراب أخذه من التسهيل واعترضه فى حواشيه فقال المعروف عن الفراء أنه يشترط بناء الاسم فلا يدخل فى ذلك الاسم المقصور والمضاف للياء ويدخلان فى نقل المؤلف اهـ فيجيز إن كان الاسم مبنيا (كما فى بعض هذه الأدلة) المتقدمة وهى إن الذين آمنوا الآية والبيتان ويمنع إن كان الاسم معربا كما فى نحو إن الله وملائكته بالرفع لما فيه من تخالف

الجمل إذ لا يصح كون الخبر لأحد الاسمين حتى يقال إنه يلزم العطف قبل تمام المعطوف وأما ما أجاب به عن الثانى إذا كان العطف من عطف الجمل فلأنه إنما يتأتى على القول بمنع عطف الخبر على الإنشاء ولا يخفى أن الوجه المتعين الجواز حيث كان العطف على ضمير الخبر بشرطه فتأمله انتهى وأقول بقى أنه يرد على قوله فلئلا يلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه وقوله فلئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه ما ذكره المصنف بعد فى تخريج الآيات التى استدل بها الكسائى والفراء على جواز العطف على محل اسم إن قبل استكمال الخبر من أنها على التقديم والتأخير أو على الحذف من الأول لدلالة الثانى فإن ظاهر ذلك يقتضى جواز العطف قبل استكمال الخبر وإن لزم العطف قبل تمام المعطوف لاقتضاء ذلك له كما يأتى عن اللقانى الإشارة إليه ومجرد ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع تقديم المعطوف على المعطوف عليه إلا أن يقال الأصل عدم تقدم المعطوف فيرد عدم التقديم والتأخير وعدم الحذف وإنما يرتكب ذلك عند الحاجة إليه فلو لم يشترط المحققون ما اشترطوه لأفضى إلى جعل ذلك منهجا قويما وصراطا مستقيما يعبره كل سالك وإن لم يتعذر غيره من المسالك (قوله فلئلا يلزم العطف الخ) فيه إن هذا لازم فى (٢٢٨) العطف بالنصب قبل مجىء الخبر (قوله وإذا كان من العطف على الضمير الخ) قال الدنوشرى قال السيد عبد الله فى شرح لب الألباب ويجوز العطف بالرفع على الضمير المرفوع بالخبر مع التأكيد والفصل بلا ضعف وبدونهما مع ضعف إن كان الخبر مما يعمل فى المرفوع فى جميع هذه الحروف فيعلم منه أن ذلك ليس خاصا بأن ولكن وإن فيعال قول الشارح وإذا كان من العطف الخ انتهى وفيه نظر لأن كلام الشارح مبنى على ما اقتضاه صنيع المصنف من بقاء الشرطين عند المحققين وقد لمرض لكون الفراء لم يشترط الشرط الثانى ولو كان المحققون لا يشترطونه لنبه عليه فإنه كان بذلك أحق من التنبيه على ما قاله الفراء (قوله تمسكا بنحو إن الذين الخ) قال اللقانى كيف يتمسك به الفراء وهو يدل على نقيض ما يشترطه من خفاء إعراب الاسم انتهى وسيأتى فى كلام الشارح الجواب عن ذلك حيث قال ولما كان ظاهر الخ (قوله على محل الذين آمنوا) اعترضه ابن عصفور بأنه كيف يقال إن الذين آمنوا من آمن منهم وأجاب بأن التقدير من داوم على الإيمان وقال غيره إن الذين آمنوا مراده الذين آمنوا بألسنتهم وهم المنافقون والوجهان فى يا أيها الذين آمنوا آمنوا وفى هذه وجه ثالث أن المراد يا أهل الكتاب آمنوا بمحمد أى يا من آمن بموسى وعيسى آمنوا بهذا النبى ولا يمكن هذا التأويل هنا لقوله سبحانه وتعالى والذين هادوا وقوله والنصارى وهذا الاعتراض غير وارد على من جعل من آمن خبرا عن الصابئين والبلوا بان بينهما فرق جوابه الأول نظر لأن السؤال على تقديره عن الجميع ولا يصح أن يقال فى اليهود وفى الصابئين والنصارى من داوم منهم على الإيمان (قوله فمن يك أمسى الخ) من شرطية حذف جوابها وأقيمت علته مقامه تقديره من يمس بالمدينة فليمس فإنى لا أنتمى بمحلاتى طريب غير عازم على الارتحال وفيه مبالغة فى التحسر على غربته (قوله خفاء إعراب الاسم) أنظر لو خفى إعراب المعطوف دون المعطوف عليه ويظهر أنه عنده كذلك (قوله إن كان الاسم معربا) أى غير ظاهر الإعراب ليشمل ما أعرب تقديرى على ما قدمه

المتعاطفين في الحركة اللفظية ومقتضى هذه العلة إنه يجوز أن الفتى وزيد ذاهبان برفع زيد لعدم التخالف اللفظي فإن إعراب الاسم خفي ومنعه البصريون مطلقا لما فيه من اجتماع عاملين على معمول واحد عملا واحدا لأن الناسخ عامل في الخبر والمعطوف مبتدأ وهو أيضا عامل في الخبر فيجتمع على الخبر الواحد عاملان عملا واحدا وذلك ممتنع ولا يتأتى ذلك على مذهب الكسائي والفراء لأن الرافع للخبر عندهما في باب إن هو رافعه في باب المبتدأ إلا أنه مشكل أما على القول بالترافع وهو المشهور من الكوفيين فلأن المبتدأ قد زال بدخول الناسخ وأما على القول بأن رافعه الابتداء في باب إن كما نقله الشاطبي عنهم فلأنه يلزم أن يكون الخبر في مسئلتنا توارد عليه عاملان من جهة واحدة وهما الابتداء والمبتدأ فما هربا منه وقعا فيه (و) ما تمسكا به من الأدلة المتقدمة (خرجها المانعون) من البصريين (على التقديم والتأخير) فيكون من آمن خبر إن وخبر الصابئون محذوف (أي والصابئون) والنصارى (كذلك) والأصل والله أعلم إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر (أو على) تقدير (الحذف من الأول) لدلالة الثاني عليه فيكون من آمن خبر الصابئون وخبر إن محذوفا لدلالة خبر المبتدأ عليه (كقوله:

خليلي هل طب فإني وأنتما ❊ وإن لم تبوحا بالهوى دنفان)

لحذف خبر إن لدلالة خبر المبتدأ عليه والتقدير فإني دنف أي مريض وأنتما دنفان والتوجيه الأول أجود لأن الحذف من الثاني لدلالة الأول أولى من العكس قاله الموضح في شرح الشذور (ويتعين التوجيه الأول) وهو التقديم والتأخير (في قوله فإني وقيار بها لغريب) والأصل فإني لغريب وقيار غريب ولا يتأتى فيه التوجيه الثاني وهو الحذف من الأول (لأجل اللام) لأنها لا تدخل في خبر المبتدأ (إلا إن قدرت زائدة مثلها في قوله أم الحليس لعجوز شهربه) على أحد الوجهين المتقدمين فيصح حينئذ التخريج الثاني ويصير التقدير فإني غريب وقيار لغريب (و) يتعين التوجيه (الثاني) وهو الحذف من الأول (في قوله تعالى) إن الله (وملائكته) بالرفع والتقدير إن الله يصلي وملائكته يصلون (ولا يتأتى فيه) التوجيه الأول وهو التقديم والتأخير (لأجل الواو في يصلون) لأنها للجماعة المشتركة والله واحد لا شريك له (إلا إن قدرت) الواو للتعظيم للواحد (مثلها في قال رب ارجعون) فإنها لتعظيم الواحد المخاطب على أحد الوجهين فيأتي التوجيه الأول أيضا ويصير التقدير إن الله يصلي وملائكته يصلون ❊ فإن قلت كلا التوجيهين مشكل فإن شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف ومعنى أما على التوجيه الأول فلأن الصلاة المذكورة بمعنى الرحمة والمحذوفة بمعنى الاستغفار فلم يتطابقا وأما على التوجيه الثاني فعلى العكس لأن الصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فلم يتطابقا أيضا. قلت

الشارح (قوله ومقتضى هذه العلة الخ) فيه إيماء إلى أن التعبير بخفاء الإعراب أنسب بتعليله لكن قد يقال هذه العلة موجودة في العطف مع تقدم الخبر فلا يتم الأخذ بمقتضاها ويمكن الفرق بأن الخبر إذا تقدم فصل بينهما فلا يظهر التخالف والعلة حينئذ ظهور التخالف ثم إنه سكت عما يقول الفراء في مثل قوله تعالى إن الله وملائكته يصلون مما كان فيه المعطوف والمعطوف عليه ظاهري الإعراب ولعله يلتجىء إلى تخريج الجمهور (قوله لما فيه من اجتماع عاملين) هذا مبني على اتحاد الخبر وهو غير لازم كما في شرح بانت سعاد واعلم أن ظاهر الشارح وغيره أن العطف بعد استكمال الخبر لا يلزم عليه عند البصريين محذور توارد (٢٢٩) عاملين على معمول واحد وبذلك صرح في المطول في الباب الثالث لكن بحث فيه القنري بأن الخبر المقدر لما عطف على خبر إن يلزم كونه خبرا لأن ضرورة إفادة العطف التشريك في حكم الإعراب فيلزم كونه مرتفعا بها والمفروض أنه خبر للمبتدأ أعني المعطوف على محل اسم إن وغاية ما تقول إن المعطوف على خبر إن في التصوير المذكور معطوف عليه باعتبار محله وهو الرفع أيضا إلا أن الرفعين مختلفان بالاعتبار كالعلم في ذلك مفردا ومجموعا فيكون المعطوف خبرا للمبتدأ لا خبرا لأن ويؤيده أنه لو لم يصل على هذا لزم العطف على معمولي عاملين مختلفين انتهى وهو مبني على أن العطف من عطف المفردات كما هو موضوع المسئلة من العطف على اسم إن باعتبار المحل وأما إذا كان العطف من عطف الجمل لم يلزم التوارد المذكور ولا يكون من محل الكلام فعليك بالتدبر التام (قوله وخرجها المانعون على التقديم الخ) قال اللقاني لا يخفى أن الواو على هذا الجواب عاطفة جملة على جملة وفيه حينئذ تقديم المعطوف على بعض المعطوف عليه وهو من القبيح بمكان والأولى ما في الرضي من أن الواو اعتراضية انتهى ومر عن ابن عصفور ما يتعلق به (قوله والتوجيه الأول أجود) عكس ذلك ابن عصفور فقال إن الثاني أرجح لئلا يلزم تقديم المعطوف على المعطوف عليه قال وإنما جاز ذلك كما جمعت وفحشا غيبة ونميمة (قوله ويتعين التوجيه الأول الخ) قال الشهاب فيه نظر لجواز تقدير المبتدأ بعد اللام أي لهو غريب تأمل (قوله فإنها لتعظيم الواحد) قال الدنوشري فيه نظر إذ لم يسمع إنا قائمون على التعظيم بل يشترط المطابقة اللفظية كما في المغني (قوله على أحد الوجهين) الوجه الثاني أنها بمنزلة تكرير الفعل أي ارجعني ارجعني ارجعني

(قوله الصواب عندي الخ) قال الدماميني هذا الرأي هو الذي اختاره السهيلي قبل حيث قال الصلاة كلها وإن توهم اختلاف معانيها راجعة إلى أصل واحد فلا تظنها لفظا مشتركا ولا استعارة إنما معناها العطف ويكون محسوسا ومعقولا ثم حمل المصنف العطف بالنسبة إلى الله تعالى على الرحمة لا يتأتى على وجه الحقيقة إذ الرحمة حقيقة في رقة القلب (قوله وموضع الخلاف الخ) قال الدنوشري في هذا الكلام نظر لا يصح بل ينبغي أن يكون موضع الخلاف في غير ذلك كما قال وأما هذا المثال وما أشبهه فالظاهر منعه عند من يمنع توارد عاملين على معمول واحد تأمل (قوله على أن الأصل وأنت معي) قال العلامة القاني إن قلت ما باله لم يخرجه على أحد الوجهين السابقين قلت أما التقديم فلا ستدعائه أن المقدر إما كذلك فالجملة معطوفة وفيه مع تسليم ما ادعاه من عدم الاختصاص ما سيذكره بعد وإما معي جملة وأنت معي حال من الضمير في بلد مقدمة على عاملها المعنوي وهو نادر وأما الحذف من الأول فلا ستدعائه تمني أنه في بلد خرب مع قطع النظر عن مصاحبة محبوبته وأنه أخبر عنها بأنها في بلد خرب وعطف الإخبار على الإنشاء وإن كان فيه خلاف فلم يبق سوى أنه حال من ضمير ليتني وفيه أنه يلزم صدور التمني في حال مصاحبتها وأن المتمنى لا يتقيد بهذه الحالة انتهى وبأتي ما فيه عن الدنوشري (قوله هذا تخريج ابن مالك) قال الدنوشري فيه نظر لأنه قد يقال ما المانع من أن تكون الجملة حالا من اسم ليت وتكون ليت هي العامل في الحال لا الظرف حتى يلزم ذكره ولا نظر لرد بعضهم

ما قلناه بأنه يلزم عليه أنه تمنى في حال كونها معه وجودها في بلد ليس بها أنيس والمراد خلافه لأنا لا نسلم ذلك وإنما المراد ما ذكر (قوله على امتناع تقديم الحال الخ) اللهم إلا أن يقال تقدم ضرورة (قوله وأبعد منه قول بعضهم الخ) لأن فيه حذف المعطوف عليه (فصل) (قوله فيكثر إهمالها) قال القاني إن قلت هل يجوز في المهملة أن يقدر معها ضمير شأن محذوف كالمفتوحة فتكون عاملة قلت فيه خلاف قال الرضي ومنع أبو علي في المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شأن بعدها وجوز ذلك بعضهم قياسا على المفتوحة انتهى وقول الرضي المهملة أي بالنظر إلى الظاهر من اللفظ وعدم التقدير وأما المهملة في نفس الأمر فلا تقدير معها اتفاقا انتهى وما قاله أبو علي هو الوجه لاختصاص المفتوحة بذلك كما بين في محله (قوله في قراءة من خفف) أما من قرأ بتشديدها فهي بمعنى إلا وإن نافية (قوله وجميع خبر) قال الدنوشري المراد أنه خبر موطئ لما بعده انتهى وأقول اعلم أنه قد أورد الزمخشري سؤالا في الآية فقال كيف أخبر عن كل بجميع مع إن الفارسي نص على أنه لا يجوز أن الذاهبة جاريته صاحبها واستشكلوا قوله تعالى فإن كانتا اثنتين لأنه أخبر من ضمير الاثنين بالاثنين فلا فائدة فيه وانتقد بعض الناس على الفارسي وقال إن الجارية مضافة والإضافة تكون بأدنى ملابسة فلا تدل إضافة الجارية إليه على أنها ملكه بل قد تكون جارته فأضافها باعتبار الجوار فقط ثم قال صاحبها فأفاد أنها ملكه وأجاب الزمخشري عن السؤال بأن كلا لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع وهذا قد نص عليه ابن عصفور فإنه فرق بين أجمع وجميع بأن أجمع لا يقتضي الجمعية بخلاف جميع لكن إنما ادعى ذلك في حالة النصب نحو جاء الزيدون جميعا أما في الرفع فلا فرق بين جاء الزيدون أجمعون أو جميع فما قاله الزمخشري مشكل لأن جميعا لا يفيد الجمعية إلا إذا انتصب على الحال فيبقى السؤال واردا وأجاب عنه الفخر بجواب حسن وهو أنه إذا كان في الخبر زيادة صفة أو إضافة أو تقييد صح أن يؤتى بلفظ المبتدأ أو معناه كقولك الرجل رجل صالح والظاهر أن ما قاله الدنوشري هو معنى كلام الفخر وهي الخبر موطئا أمر شائع كما لا يخفى (قوله ويجوز إعمالها)

أجاب عنه في المغني فقال الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد وهو العطف ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة وإلى الملائكة الاستغفار وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض اهـ وموضع الخلاف حيث يتعين كون الخبر للاسمين جميعا نحو إن زيدا وعمرا ذاهبان وأما نحو إن زيدا وعمرا في الدار فجائز باتفاق قال الموضح في شرح بانت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا (ولم يشترط الفراء الشرط الثاني) وهو كون العامل إن أو أن أو لكن (تمسكا بنحو قوله) وهو العجاج:

(يا ليتني وأنت يا لميس * في بلد ليس بها أنيس)

فعطف أنت بكسر التاء على اسم ليت وهو ياء المتكلم ولميس علم امرأة وأنيس بمعنى مؤنس (وخرج) بتشديد الراء وبالبناء للمفعول (على) أن أنت مبتدأ حذف خبره (أن الأصل وأنت معي والجملة) من المبتدأ والخبر (حالية) متوسطة بين اسم ليت وخبرها فالاسم ياء المتكلم (والخبر قوله في بلد) هذا تخريج ابن مالك وهو على ندوره أو قلته فإن أكثر النحويين على امتناع تقديم الحال المنتصبة بالظرف وهو ممن نص على ذلك فقال في باب الحال ... وندر * نحو سعيد مستقرا في هجر وشرحه الموضح بقوله يجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والخبر بعد ما والنادر والقليل لا يقاس عليهما وأبعد منه قول بعضهم إن الأصل أنا وأنت فأنا مبتدأ وأنت معطوف عليه وخبر المبتدأ وما عطف عليه قوله في بلد فحذف أنا اهـ

(فصل) (تخفف إن المكسورة لثقلها) بالتضعيف (فيكثر إهمالها) لزوال اختصاصها نحو وإن كل لما جميع لدينا محضرون) في قراءة من خفف لما فكل مبتدأ واللام لام الابتداء وما زائدة وجميع أي مجموعون خبر المبتدأ ومحضرون نعته وجمع على المعنى (ويجوز إعمالها) على قلة (استصحابا للأصل)

وإليه يشير قول الناظم وخففت إن فقل العمل (نحو وإن كلا لما ليوفينهم) ربك أعمالهم في قراءة نافع وابن كثير بتخفيف إن ولما فإن مخففة من الثقيلة وكلا اسمها واللام في لما لام الابتداء وما موصولة خبر إن وليوفينهم جواب لقسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما والتقدير وإن كلا للذين والله ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة وجملة القسم وجوابه سدت مسد الصفة والتقدير وإن كلا لخلق موفى عمله (وتلزم لام الابتداء بعد) إن المكسورة المخففة (المهملة) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وتلزم اللام إذا ما تهمل • حال كون اللام (فارقة بين الإثبات والنفي) في نحو إن زيد لقائم بتخفيف إن ورفع زيد فلولا اللام لتوهم أن إن نافية وأن المعنى ما زيد قائم فلما جيء باللام ارتفع التوهم (و) هذه اللام (قد تغني عنها قرينة لفظية) بأن يكون الخبر منفيا (نحو إن زيد لن يقوم) ومنه • إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة • فيجب حينئذ ترك اللام كما في المغني لأن الخبر المنفي لا تدخل عليه لام الابتداء كما تقدم (أو) قرينة (معنوية) كأن يكون الكلام سيق الإثبات والمدح (كقوله) وهو الطرماح واسمه الحكم بن حكيم

أنا ابن أباة الضيم من آل مالك . (وإن مالك كانت كرام المعادن)

ولو قال لكانت باللام لجاز ولكن استغنى عنها لكونه في مقام المدح وتوهم النفي هنا ممتنع وأباة جمع آب كقضاة جمع قاض من أبى إذا امتنع والضيم الظلم ومالك اسم قبيلة ولذلك قال كانت وصرفها مراعاة للحي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وربما استغنى عنها إن بدا ... ما ناطق أراده معتمدا

(وإن ولي إن المكسورة المخففة) من الثقيلة (فعل) فشرطه أن يكون ناسخا وربما تخلف وشرط الناسخ كونه غير ناف فخرج بذلك ليس وغير المنفي فخرج بذلك زال وأخواتها ونحو ما كان وغير صلة فخرج بذلك مادام ولا فرق في الناسخ بين الماضي والمضارع إلا أنه (كثر كونه مضارعا ناسخا نحو وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك) بأبصارهم (وإن نظنك لمن الكاذبين وأكثر منه) أي من المضارع (كونه ماضيا ناسخا نحو وإن كانت لكبيرة إن كدت لتردين وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين) وتدخل اللام حينئذ على الجزء الثاني من معمولي الناسخ أما دخول إن على الناسخ فلأنها كانت مختصة بالدخول على المبتدأ والخبر في الأصل فلما خففت وضعف شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكان من النواسخ لئلا تفارق عملها بالكلية ألا ترى أنها إذا دخلت على الناسخ كان مقتضاها موفرا عليها إذ الجزآن مذكوران بعد مدخولها وأما دخول اللام في الجزء الثاني من معمولي الناسخ فكما تدخل على خبرها لأنك إذا قلت إن كان زيد لقائما فمعناه إن زيدا القائم وأما كونه أكثر من المضارع فلأن إن المشددة شبيهة به لفظا ومعنى فقصدوا بعد تخفيفها إن يدخلوها على مشابهها ويقاس على النوعين اتفاقا ولا يجيز جمهور البصريين دخولها على غير الناسخ (وندر) عندهم (كونه ماضيا غير ناسخ كقوله) وهو الشخص المسمى عاتكة بنت زيد العدوية ابنة عم عمر بن الخطاب رضي الله عنه تخاطب عمرو بن جرموز قاتل الزبير بن العوام يوم الجمل

(شلت يمينك إن قتلت لمسلما) ... حلت عليك عقوبة المتعمد

فادخلت إن المخففة على قتلت وهو فعل ماض غير ناسخ وشلت بفتح الشين المعجمة أفصح من ضمها إخبار ومعناه الدعاء وحلت وجبت (ولا يقاس عليه) أي على إن قتلت لمسلما (إن قام لأنا وإن قعد لزيد خلافا للأخفش) فإنه أجازه كما في المغني وزاد هنا (والكوفيين وهو يوهم أنهم يجيزون تخفيف إن المكسورة ويدخلونها على نحو قام وقعد وذلك مخالف لقاعدتهم فإنهم لا يجيزون تخفيف إن المكسورة ويحملون

قال الدنوشرى فإن قلت لم قل العمل هنا وبطل فيها إذا كفت بما على مذهب سيبويه على ما تقدم مع أن الملاقي الموضعين زوال الاختصاص قلت يمكن أن يقال إن الزوال هناك أقوى لكونه بواسطة أمر أجنبي عنها وهو ما بخلافه هنا فإنه بواسطة إسقاط بعضها ابن قاسم (قوله وما موصولة) قال الدنوشرى وذكر الرضي أن ما زائدة أتى بها فاصلة بين لام الابتداء ولام القسم (قوله سدت مسد الصفة) قال الدنوشرى يقتضي أن ذلك ليس صفة وليس كذلك إلا أن يقال المراد بالصفة في كلامهم المفردة (قوله وتلزم لام الابتداء بعد المهملة) قال الدنوشرى وإذا عملت لا تلزم اللام قيل لعدم اللبس وهذا غير ظاهر عند خفاء إعراب الاسم انتهى. ويؤيده قول بعضهم مثل المهملة العاملة إذا خفي إعراب الاسم بأن كان مبنيا أو مقصورا (قوله نحو إن زيد لن يقوم) ظاهره أن القرينة هنا لفظية لا غير وقال اللقاني يبعد أن يراد بأن في هذا المثال النفي لوجوده في الخبر إذ لو أريد به نفي النفي لجيء بالإثبات انتهى وحاصله أن فيه قرينة معنوية لكن قد يمنع ما قاله بأن الإتيان بنفي النفي شائع في الكلام البليغ ومنه أليس الله بكاف عبده (قوله ولو قال لكانت باللام لجاز) قال الدنوشرى يرده ما مر أنها لا تدخل على الماضي إلى بقد خلافا للأخفش وهشام فإنه يجوز عندهما بإضمار قد والظاهر يرده كما

ماورد من ذلك على أن إن نافية بمنزلة ما واللام إيجابية بمنزلة إلا قال في المغني في بحث اللام وزعم الكوفيون أن اللام في ذلك كله بمعنى إلا وأن إن قبلها نافية اه ومما ورد من ذلك قراءة ابن مسعود قال إن لبثتم لقليلا حكاها الأخفش في معانيه وقول امرأة من العرب والذي يحلف به إن جاء لخاطبا فقد دخلت على الماضي غير الناسخ (وأندر منه كونه لا ماضيا ولا ناسخا) بأن يكون مضارعا غير ناسخ إذ لا مشابهة بينهما (كقوله إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه) ولا يقاس عليه اتفاقا والحاصل أن اللام بعد إن المخففة ثلاث حالات وجوب ذكرها ووجوب تركها وجواز الأمرين فالأول نحو إن زيد لقائم بالإهمال حيث لا قرينة والثاني نحو إن زيد لن يقوم والثالث نحو إن زيداً قائم بالإعمال وما ذكره من أنها لام الابتداء قال به سيبويه والأخفشان وأكثر البغداديين وذهب الفارسي وابن جني وابن أبي العافية وابن أبي الربيع إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق وحجتهم أنها دخلت على ما ليس مبتدأ ولا خبرا في الأصل ولا راجعا إلى الخبر كالمفعول في نحو إن قتلت لمسلما وأجيب بأن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وهما حالان محل الجزء الأول الذي يلي أن والمفعول كالجزء الثاني فإن قتلت لمسلما بمنزلة إن قتيلك لمسلم ثم إن كان الفعل ناسخا دخلت على الخبر الذي كان خبرا في الأصل كما مر وإن كان غير ناسخ دخلت على معموله فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا كان أو مضمرا منفصلا كما مر فإن اجتمع الفاعل والمفعول فعلى السابق منهما ما لم يكن ضميرا متصلا فإن تقدم عليها فعل من الأفعال القلوب نحو قد علمنا إن كنت لموقنا فإن قلنا اللام للابتداء كسرت إن وإن قلنا لام أخرى اجتلبت للفرق فتحت وإلى دخولها على الفعل مطلقا أشار الناظم بقوله

والفعل إن لم يك ناسخا فلا … تلفيه غالبا بإن ذي موصلا

(فصل وتخفف أن المفتوحة فيبقى العمل) وجوبا ليتحقق مقتضاها وهو إفادة معناها في الجملة الاسمية لأنها أكثر مشابهة للفعل من المكسورة (ولكن يجب في اسمها كونه مضمرا) لا مظهرا (محذوفا) لا مذكورا سواء كان للشأن أم لا عند ابن مالك لأن إن المكسورة ثبت إعمالها في الظاهر دون المفتوحة فقدروا عملها في المضمر لئلا ينحط الأقرب عن الأضعف وذهب ابن الحاجب إلا أنه لا يكون إلا للشأن (فأما قوله) وهو الشخص المسمى جنوب أخت عمرو ذي الكلب

(بأنك ربيع وغيث مريع … وأنك هناك تكون الثمالا

فضرورة) من وجهين عند ابن الحاجب كونه غير ضمير الشأن وكونه مذكوراً وعند ابن مالك من وجه واحد وهو كونه مذكورا أو الربيع ربيعان ربيع الشهور وربيع الأزمنة فربيع الشهور شهران بعد صفر وربيع الأزمنة ربيعان أولهما ما يأتي فيه النور والكمأة والثاني ما تدرك فيه الثمار والمراد هنا ربيع الأزمنة والغيث الكلأ أو المطر المريع إما بفتح الميم إن جعل الغيث اسما للكلأ أي خصيب وإما بضمها إن جعل اسما للمطر يقال مرع الوادي وأمرعه المطر والثمال بكسر الثاء المثلثة الغياث خبر تكون (ويجب في خبرها أن يكون جملة) لاشتمالها على المسند والمسند إليه محافظة على الأصل حيث لا يذكر الاسم (ثم إن كان) الجملة (اسمية أو فعلية فعلها جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل) من الفواصل الآتية أما مع الإسمية فلأنه جيء بعد إن باسم وخبر كما جيء بهما بعد المثقلة العاملة وأما الفعل الجامد فهو كالاسم والاسم غير محتاج إلى فصل فكذلك ما أشبهه وأما الدعاء فشبيه بالجامد في عدم التصرف قاله الشاطبي فالاسمية (نحو وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين) والفعلية التي فعلها جامد نحو (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) والفعلية التي فعلها دعاء إما بخير نحو أن بورك من في النار ومن حولها أو بشر نحو والخامسة أن غضب الله عليها) في قراءة من خفف أن وكسر الضاد في غير السبع وهذا مبني على جواز

(قوله أن إن نافية) قال الدنوشرى يشكل عليه نحو قوله تعالى وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم اللهم إلا أن يقال إن إن النافية عندهم تعمل عمل أن وهذا يحتاج إلى دليل فليتأمل ثم رأيت في شرح لب اللباب للسيد عبد الله أن الكوفيين يجوّزون تخفيفها فلعل النقل عنهم اختلف (قوله ولا راجعا إلى الخبر) قال الدنوشرى المراد بالراجع معمول الخبر

(فصل)

(قوله فيبقى العمل) قال الدنوشرى الفاء للاستئناف لا للتعليل كما هو ظاهر (قوله ليتحقق مقتضاها) قال الدنوشرى الظاهر أنه علة لبقاء العمل وجوبا ولم يظهر لي وجه كونه علة ذلك وإنما الظاهر تعليل ذلك بقوله لأنها أكثر الخ (قوله لأنها أكثر مشابهة) قال الدنوشرى إنما كانت أكثر مشابهة من المكسورة لأن لفظ المفتوحة كلفظ عض مقصودا به المضي والأمر والمكسورة لا تشبه إلا الأمر بجد وفرق الرضي بين إن بالكسر وأن بالفتح بما حاصله أن المفتوحة لكونها مصدرية بمعنى حروف المفرد بخلاف المكسورة انتهى ولو قال كأنها بعض حروف المصدر المراد بالمفرد لكان أولى (قوله في غير السبع) قال الدنوشرى فيه نظر لأنها قراءة نافع

(قوله وهو الصحيح) قضيته أن فى ذلك خلافا ولم يذكر فى المغنى فى الباب الرابع فى الكلام على ضمير الشأن إلا اشتراط كون مفسره جملة ولم يشترط فيها الخبرية ولم يتعرض لخلاف لكنه فى الباب الخامس قال النوع الثامن اشتراطهم فى بعض الجمل الخبرية وفى بعضها الإنشائية وعدمه الأول خبر إن وضمير الشأن ثم قال وينبغى أن يستثنى من ذلك فى خبرى إن وضمير الشأن خبر أن المفتوحة إذا خففت فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية كقوله تعالى «والخامسة أن غضب الله عليها» فى قراءة من قرأ أن غضب الله بالفعل والله فاعل وقوله إما أن جزاك الله خيرا فيمن فتح الهمزة إذ لم يلتزم قول الجمهور فى وجوب كون اسم أن هذه ضمير شأن ولا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن إذ يمكن أن يقدر والخامسة أنها وأما أنك (قوله ويجب الفصل فى غير من الخ) قال اللقانى إن قيل ما السبب فى الاحتياج إلى الفصل على الوجه المذكور أجيب بأنه التمييز بين المصدرية والمخففة ولما كانت المصدرية لا تقع بعدها الاسمية ولا الفعلية الشرطية نحو أن إذا سمعتم وأن لو استقاموا ولا التى فعلها جامد أو دعاء لم يحتج مع ذلك إلى فارق آخر وإن كانت الجملة غير ذلك احتيج إلى فاصل بالسين أو سوف أو قد قال الرضى أو بحرف نفى نحو علمت أن لم يقم ولن يقوم وما قام وما يقوم لأن المصدرية لا يفصل بينها وبين ما تؤثر فيه شىء لضعفها انتهى وبه يعلم أن سكوت المصنف عن ما غير ظاهر وأنهم لم يسكتوا عن ذكر لو بل عدوا مدخولها من الجملة الشرطية الغير المحتاجة الفارق لعدم اللبس فتأمل انتهى وممن صرح بما أيضا ابن مالك (قوله أو لئلا يلتبس الخ) قد يستدل بأن الفصل لدفع الإلباس لا للتعويض بلزوم لام الابتداء لأن المكسورة إذا خففت وأهملت تلتبس بالنافية ولم يحتاجوا التعويض هناك مع حذف أحد النونين والاسم لكن كون الفصل لدفع الإلباس لا يخلو عن نظر كما يأتى (قوله ولما كان التغيير الخ) لا حاجة إليه مع ما أسلفه عن الشاطبى فإنه يعلم منه بعد التكلف فى تأويله فإنه قد ينازع فى قوله إن التغيير مع الفعل أكثر لأن التغيير متحد فى الاسم والفعل وهو حذف إحدى النونين والاسم غاية الأمر أنه فى الاسم يجىء بعدها باسم وخبر كما يجاء بهما بعد المثقلة وفى الحقيقة الاسم محذوف مطلقا ثم الأكثرية تخفى جدا بالنسبة لما أشبه الاسم إذ التغييران موجودان بالنسبة لها ولم يقم شىء مقام حذف الاسم غاية الأمر أنه أحالها على الاسم لشبههما له فى الجمود وعدم التصرف وإذا تقرر ذلك فكان الأنسب مجاراة لما سلف أن يقول ولما لم يسد شىء مسد الاسم فى الفعل المتصرف عوض معه ولم يعوض مع الاسم وأما الفعل الجامد والدعائى فهما محمولان على الاسم لشبههما له فى الجمود (قوله أو نفى بلا) قال الدنوشرى إن قلت لا فائدة فى الفصل بهما لوقوعهما بعد المخففة والمصدرية قلت قال الرضى قد تفصل لا بين المصدرية والفعل لأنها لكثرة دورانها فى الكلام تدخل على مواضع لا يدخلها أخواتها نحو جئت بلا مال فإذا اتفق وقوعها بعد المخففة فإن كانت المخففة بعد فعل العلم لم تلتبس بالمصدرية وإن كانت بعد فعل الظن جاز أن تكون مخففة ومصدرية فلا التباس بينهما إلا فى مثل هذا الموضع أقول ينتج ذلك أنهما شيئان لأنها بعد فعل العلم تحتاج للتمييز لأن المصدرية لا تقع بعده وبعد فعل الظن لم تميز لاحتمال المصدرية والمخففة بعده مع لا انتهى أقول وينتج أن الفصل لم يحصل به دفع الإلباس لأنه إن تقدم على أن فعل اليقين أو ما نزل منزلته فهى مخففة أو فعل ظن فيجوز أن تكون مخففة ومصدرية أو غيرهما فمصدرية فالمخففة إما أن لا تشتبه بالمصدرية أصلا ولا تحتاج للفاصل أو يكون الموضع محتملا لهما فلم يؤثر الفاصل شيئا وأيضا جعلوا من الفاصل لا وهى تفصل بين المصدرية ومعمولها وغاية ما يقال أن الفاصل يحصل به فى غير لا تأكيد دفع الإلباس وقال الورقانى قوله لئلا يلتبس بأن المصدرية إن قيل لا النافية لا تميز بين المصدرية والمخففة لوقوعها بعد المصدرية فالجواب ما قاله الحفيد أن لا الداخلة بعد المخففة نافية لا غير بخلاف الواقعة بعد المصدرية فإنها زائدة نحو لئلا يعلم أهل الكتاب فليحرر

تفسير ضمير الشأن بالجملة الإنشائية وهو الصحيح ويجوز الفصل فيهن (ويجب الفصل فى غير من) ليكون عوضا عما حذفوا من أنه وهو أحد النونين والاسم أو لئلا يلتبس بأن المصدرية ولما كان التغيير مع الفعل أكثر مما هو مع الاسم وما أشبهه عوض مع الفعل المتصرف ولم يعوض مع الاسم وما أشبهه والفصل إما (بقد) لأنها تقرب الماضى من الحال (نحو ونعلم أن قد صدقتنا أو تنفيس نحو علم أن سيكون أو نفى بلا أو لن أو لم) فقط مثال لا (نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة) فى قراءة من ضم نون تكون وحسبت أن لا قام زيد ومثال لن (أيحسب أن لن يقدر عليه أحد) ومثال لم (أيحسب أن لم يره أحد أو لو نحو) وأن لو استقاموا (أن لو نشاء أصبناهم) وهو كثير والحاصل أن الفعل إما مثبت أو منفى وكل منهما إما ماض أو مضارع فالمثبت إن كان ماضيا ففاصله قد وإن كان مضارعا ففاصله حرف التنفيس والمنفى إن كان ماضيا ففاصله لا فقط وإن كان مضارعا ففاصله لن أو لم أو لا وأما لو فإنها فى الامتناع شبيهة بالنافى فتدخل على الماضى والمضارع كما مثلنا (ويندر تركه) أى الفصل بواحد منها (كقوله :

علموا أن يؤملون) فجادوا * قبل أن يسئلوا بأعظم سؤل

والقياس علموا أن سيؤملون وسؤل بمعنى مسؤل كقوله تعالى «قال قد أوتيت سؤلك يا موسى» أى قد

المقام ﴿فصل﴾ (قوله فيبقى إعمالها) أي وجوبا (قوله لكن يجوز ثبوت اسمها) قال القانى ظاهر الاقتصار على جواز الثبوت عدم جواز الإظهار وليس كذلك لما ذكر من البيتين اه (قوله أي كأن مكانها) قال الدنوشرى أي فى مكانها من عكس التشبيه للمبالغة أي أنها جميلة جدا فإذا دخلت فى مكان فكأن الظبية حلت فى مكانها لكونها تشبهها (قوله على حذف الاسم) قال الدنوشرى يمكن توجيه الرفع بحذف اسمها وتقديره ضمير شأن وظبية مبتدأ و تعطو خبره والجملة خبر أن ويلزم على ذلك الابتداء بالنكرة من غير مسوغ (قوله شجر العضاه) بكسر العين والضاد قال فى المصباح العضاه ككتاب كل شجر له شوك (قوله ضمير الشأن) قال الدنوشرى لا يتعين ذلك بل يجوز رجوع الضمير للوجه أو للصدر ﴿ تنبيه ﴾ لم يتعرض المصنف تبعا للناظم فى هذا الباب لجواز حذف الخبر ولا غيره مما ذكره فى باب كان ويتصور الحذف هنا على سبعة أوجه باب كان وإن لم يتعرضوا هناك لها كلها لأن المحذوف إما الأداة أو الاسم أو الخبر أو اثنان منها أو الثلاثة ثم ذلك إما جائز أو واجب فتضير الصور أربعة عشر وتفصيل أحوالها فى الجواز وعدمه وبيان ما سمع من كلام العرب منه وما لم يسمع مما لم أر من حام حوله وقد نصوا على حذف الخبر كثيرا وأن سيبويه عقد له بابا فقال باب إن مالا وأن ولذا قال الشنوانى فى حواشى المتن لم ينصوا على عمل هذه الحروف محذوفة والمتبادر منه أن المراد حذفها إما وحدها أو مع الاسم فقط أو مع الخبر فقط أو معهما ثم نقل عن الدماميني أنه قال فى أين شركائى الذين كنتم تزعمون أن التقدير تزعمون أنهم شركائى وأقول ليس فى ذلك شاهد إلا على إعمالها محذوفة مع اسمها وخبرها وما نقله عن الدماميني قاله المصنف فى المغنى وغيره فعلم منه جواز حذف الثلاثة وسيأتى فى أول باب الاستثناء أن الكسائى ذهب إلى أنه منصوب بأن محذوفة مع الخبر وتقدير قام القوم إلا زيدا إلا أن زيدا لم يقم وبقى حذف الأداة وحدها والمشهور حذف أن المحذوفة وبطلان العمل ورفع الاسم كما فى أخيرا السا كنة النون المختصة بالأفعال وذكر أبو حيان فى الارتشاف فى الكلام على أن من خير الناس أو خيرهم زيدا أن محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدى ذهب إلى نصب خيرهم ورفع زيد فاسم أن محذوف وأو خيرهم منصوب بإضمار أن لدلالة أن تقديره أن من خير الناس أو أن

أو ليت مسؤلك (ولم يذكر لو فى الفواصل إلا قليل من النحويين) هذا شرح قول النظم :

وإن تخفف أن فاسمها استكن والخبر اجعل جملة من بعد أن
وإن يكن فعلا ولم يكن دعا ولم يكن تصريفه ممتنعا
فالأحسن الفصل بقد أو نفى او تنفيس او لو وقليل ذكر لو

(وقول ابن الناظم أن الفصل بها) أي بلو (قليل وهم) بفتح الهاء أي غلط (منه على أبيه) كأن الموضح وقع له النسخة التى فيها وربما فصلت بلو فاعترض عليها وإلا فالذى قاله ابن الناظم فى شرح النظم فى غالب النسخ ما نصه وأكثر النحويين لم يذكروا الفصل بين أن المخففة وبين الفعل بلو وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭...وقليل ذكر لو انتهى وهو مساو لنص الموضح فلينظر

﴿فصل﴾ (وتخفف كأن فيبقى أيضا إعمالها) استصحابا للأصل (لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها) وإلى ثبوت اسمها وحذفه أشار الناظم بقوله :

وخففت كأن أيضا فنوى منصوبها وثابتا أيضا روى

(كقوله) وهو رؤبة (كأن وريديه رشاء خلب) فوريديه وهما عرقان فى الرقبة اسم كان ورشاء بكسر الراء والمد خبرها وهو مفرد لا مثنى وصحح الصغانى أنه مثنى بالغين المعجمة والرشا الحبل والخلب بضم الخاء المعجمة الليف قاله أبو إسحق وقال غيره الخلب البئر البعيد القعر (وقوله) وهو باعث بالموحدة فالمعجمة فالمثلثة ابن صريم بالتصغير اليشكرى قاله النحاس وقال السيرافى هو أرقم بن علباء وقال صاحب المنقد هو علباء بن أرقم اليشكرى يذكر امرأته ويمدحها :

ويوما توافينا بوجه مقسم (كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم

يروى بالرفع) لظبية على أنها خبر كأن (على حذف الاسم أى كأنها) ظبية (و) يروى (بالنصب) لظبية (على) أنها اسم كأن على (حذف الخبر أى كأن مكانها) ظبية (و) يروى (بالجر) لظبية (على أن الأصل كظبية وزيدت أن بينهما) أي بين الكاف ومجرورها وعلى الجر جملة تعطو صفة لظبية والموافاة الإتيان والمقسم بضم الميم وفتح القاف والسين المهملة مع التشديد المحسن من القسام وهو الحسن يقال فلان قسيم الوجه ومقسم الوجه أي حسنه وتعطو أي تتناول وعداه بإلى لتضمنه معنى تميل والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق أي صار ذا ورق ويروى ناضر السلم والنضرة الحسن والبهجة والسلم بفتحتين شجر العضاه له شوك (وإذا حذف الاسم وكان الخبر جملة اسمية لم يحتج لفاصل) كما تقدم لعلته فى أن المخففة (كقوله :

ووجه مشرق اللون ٭ (كأن ثدياه حقان)

فثدياه حقان مبتدأ وخبر فى موضع رفع خبر كأن واسمها ضمير شأن محذوف أى كأنه وهذا البيت رواه

سيبويه هكذا ورواه غيره موصدر مشرق النحر والمعنى على الأول رب وجه يلوح لونه وثديا صاحبه كحقين في الاستدارة (وإن كانت الجملة فعلية فصلت بلم) في المضارع المنفي (أو قد) في الماضي المثبت فالأول (نحو كأن لم تغن بالأمس و) الثاني (نحو قوله :

لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ٭ ب فمحذورها كأن قد ألما)

ففصل بين كأن وألما بقد والهول الفزع يقال هاله الأمر يهوله إذا أفزعه ولظى الحرب نارها والاصطلاء من اصطليت بالنار تدفيت بها والمحذور من الحذر وهو ما يخاف منه وألم ماض من الإلمام وهو النزول يقال ألم بها أمر إذا نزل به (مسئلة وتخفف لكن فتهمل وجوبا) لزوال اختصاصها بالجملة الاسمية وليباين لفظها لفظ الفعل (نحو) فلم تقتلوهم (ولكن الله قتلهم وعن يونس والأخفش جواز الإعمال) قياسا على أن ولم يسمع من العرب ما قام زيد لكن عمرا قائم بنصب عمرو وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا تعرف والفرق بينها وبين أن زوال الاختصاص

(هذا باب لا العاملة عمل إن المشددة)

وتسمى لا التبرئة دون غيرها من أحرف النفي وحق لا التبرئة أن تصدق على لا النافية كائنة ما كانت لأن كل من برأته فقد نفيت عنه شيئا ولكنهم خصوها بالعاملة عمل إن فإن التبرئة فيها أمكن منها في غيرها لعمومها بالتنصيص وتسمى النافية للجنس وأفردت بباب لطول الكلام عليها قال أبو البقاء وإنما عملت لا عمل إن لمشابهتها لها من أربعة أوجه أحدها أن كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية الثاني أن كلا منهما للتأكيد فلا للتأكيد النفي وإن للتأكيد الإثبات والثالث أن لا نقيضة إن والشيء يحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره والرابع أن كلا منهما له صدر الكلام ولكون لا محمولة على إن في العمل انحطت درجتها عن إن في أمور منها أن اسم لا لا يكون إلا مظهرا واسم إن يكون مظهرا أو مضمرا ومنها أن اسم لا لا يكون إلا نكرة واسم إن يكون نكرة ومعرفة ومنها أن لا لا يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها إذا كان ظرفا أو مجرورا ويجوز في إن ومنها إن اسم لا لا ينون واسم إن ينون ومنها إن اسم لا المفرد مختلف في إعرابه وبنائه واسم إن لا خلاف في إعرابه اه ومنها أن إن تعمل بلا شرط ولا لا تعمل إلا بشرط (وشرطها أن تكون نافية) لا زائدة (وأن يكون المنفي بها الجنس) بأسره (وأن يكون نفيه نصا) وذلك إذا دخلت على

خبرهم زيد اه وفيه نص على إجازة إن المكسورة وبقاء عملها وقد خرج على ذلك بعضهم قراءة حمزة والكسائي آيات بالنصب في سورة الجاثية وأقره الشاطبي لكن نقل السفاقسي عن أبي البقاء رده بأن إن لا تضمر وقال المصنف آخر الباب الرابع من المغني في الكلام على العطف على معمول عاملين إنه بعيد (هذا باب لا العاملة عمل إن) (قوله وأفردت بباب) المناسب للمصنف الترجمة بفصل لقوله سابقا باب الأحرف الثانية وإدخال لا في أخواتها إن فكان يقول هذا فصل لا وذلك لأن الفصل يندرج تحت الباب والتعبير بالباب يوهم الاستقلال والمناسب للشارح أن يقول وإنما فصلها بترجمة من أخواتها لمخالفتها لها في بعض الأحكام (قوله فلا لتأكيد النفي) كذا قال الناظر وتعقب بأن نحو زيد قائم ورجل كريم في الدار ليس فيه باعتبار طرفيه دلالة على إثبات ولا نفي بل هو يحتمل لها على السواء وإنما استفيد الإثبات من التجرد عن حروف النفي فإذا دخلت إن أكدت الإثبات لأن دلالتها أقوى من التجرد لأن دلالتها وجودية والتجرد عدمي وليس المراد أنهما اجتمعا لأن التجرد والحرف لا يجتمعان وأما لا إذا دخلت فكيف يقال إنها أكدت النفي مع أنه لم يكن مستفادا قبلها إلا أن يقال المراد أن لا تدل على النفي أقوى من ما ونحوها فمعنى كونها لتأكيد النفي أنها ترجح طرف النفي المحتمل في أصل القضية رجحانا قويا أكثر من ترجيح ما مثلا وقد حققنا في حواشي المختصر أن الإثبات في مثل زيد قائم إنما استفيد من التجرد عن حرف النفي وظاهر كلام التلخيص والسعد والسيد أن لا لا تدل على تأكيد أصلا حيث جعلوا لا ريب فيه مما لا تأكيد فيه والفتوى كلام في المقام ينبغي الرجوع إليه (قوله وإن لتأكيد الإثبات) ذكر في المغني في مبحث كلام الكلام على سبب افادة إنما الحصر إن إن لتوكيد النسبة مطلقا وقد بينا ما يتعلق به في حاشية الألفية (قوله ومنها أن اسم لا الخ) عد بعض الفضلاء من ذلك ما مر من أن إن يعطف على اسمها قبل استكمال الخبر وبعده بالرفع بخلاف أن اه وفيه أنه إنما يحسن عد هذا من وجوه الافتراق لا من وجوه الانحطاط لأن فيه جهة رفعة لا انحطاط فتدبر (قوله لا يكون إلا مظهرا) يغني عن هذا اشتراط التنكير (قوله لا يجوز أن يتقدم خبرها الخ) علل هذا في الهمع بقوله لضعفها فلا يجوز الفصل بينها وبين اسمها لا بخبر ولا أجنبي قال الشهاب القاسمي هذا يفيد امتناع الفصل بمعمول الخبر ولو ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله ومنها أن اسم لا لا ينون) قال الورقاني فيه نظر لما لا يخفى من أنه ينون وإن أريد أنه لا ينون في الجملة فكذا اسم إن لا ينون في الجملة (قوله وأن يكون المنفي بها الجنس) لا يخفى أن المراد بالعمل ما يعم عمل النصب كما في المضاف والمشبه به وحينئذ فعده من الشروط كون النفي للجنس وكونه نصا صريح في أن لا لنفي الجنس نصا سواء بني اسمها أو أعرب لكنه خلاف قول الشارح

وذلك إذا دخلت اهـ إلا أن يقال أن اسمها متضمن لمعنى من مطلقا لكنه أعرب لأنه عارض شبه الحرف الإضافة وشبهها قال الدماميني والظاهر من كلام بعضهم أن التخصيص على العموم مخصوص ببناء الاسم ومراده بالبعض التاج السبكي وقال الزرقاني إن قلت هل هذا الشرط مغن عن قوله النكرة لاستلزامه لها فالجواب لا وذلك لأن الجنس يصدق بالمعرف بأل الجنسية فأخرجه بقوله نكرة (قوله وقدر) قال الدنوشري معناه أن النكرة متضمنة معنى من لا أنها مقدرة ومعنى قوله للجنس أنه لتنصيص نفي الجنس (قوله وأن يكون اسمها نكرة) قال اللقاني اعلم أن اشتراط تنكير الاسم ينتقض بنحو لا أباله ولا غلامى لهم ولا مسلمى له فإنه جائز بدون شذوذ مع أنها مضافة إلى الضمير واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه على مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة وقد يجاب بأنها نكرة صورة فقد حصل الشرط في الجملة اهـ وقال الشهاب القاسمي هذا المذهب ضعفه ابن مالك بأمور منها قولهم لا أبالى ولا أخالى فلو كانوا قاصدين الإضافة لقالوا الأب ولا أخ لى فيكسرون الباء والخاء إشعارا بأنها متصلة بالياء تقديرا فإن اللام لا اعتداد بها على ذلك التقدير وأجاب أبو حيان في شرح التسهيل بأنهم لم يقولوا ذلك لأن العامل في الضمير من نحو لا أبالك الجر هو اللام لا الإضافة لأن اللام مجاورة له فهى أحق بالعمل ولئلا يلزم قطع حرف الجر عن العمل وإذا كان العامل حرف الجر لم يلزم كسر ما قبل اللام لأجل الياء لأنه لم يباشر آخر الأب والأخ بالإضافة حتى يلزم كسره اهـ بالمعنى ثم قال فإن قلت إذا كان الاسم من قولهم لا أبالك مضافا لما بعده فكيف ساغ لا أبالك ولا أخالك بإثبات الألف والأب والأخ إذا أضيفا إلى ياء المتكلم لم ترد فيه اللام المحذوفة فالجواب أن المانع من ردها إذا قلت أبى ثقل التضعيف لأجل الإدغام في ياء المتكلم ألا ترى أنك لو رددتها (٢٣٦) وهى الواو لكسرتها لأجل ياء المتكلم ولزم أن تتبع حركة العين حركة اللام فتقول أبوي ثم

نكرة وأريد بها النفي العام وقدر فيه من الاستغراقية لأن من هي الموضوعة للجنس فإذا قلت لا رجل في الدار وأنت تريد نفي الجنس كله لم يصح إلا بتقدير من ولو لم ترد من لكنت نافيا رجلا واحدا وجاز أن يكون في الدار اثنان فأكثر ومن هنا قال النحويون أن لا رجل جواب لمن قال هل من رجل في الدار فهو سائل عن كل الجنس قاله أبو البقاء في شرح لمع ابن جني (وأن لا يدخل عليها جار) وهو المراد بقولهم أن لا تقع بين عامل ومعمول (وأن يكون اسمها نكرة) لأنه على تقدير من كما تقدم ومن الاستغراقية مختصة بالنكرات (وأن تكون النكرة متصلة بها) خلافا لأبي عثمان فإنه أجاز فيها أن تعمل مع فصلها ولكنه لا يبني وقد جاء في السعة لا منابذ بالنشاء مع الفصل وليس مما يعول عليه قاله المرضح في الحواشي (وأن يكون خبرها أيضا نكرة) على الأصل فجملة الشروط سبعة أربعة راجعة إلى لا واثنان إلى اسمها وواحد إلى خبرها وستأتي محترزاتها وإذا اجتمعت هذه الشروط عملت لا عمل إن من نصب الاسم ورفع الخبر (نحو لا غلام سفر حاضر) فغلام سفر اسمها وهو منصوب وحاضر خبرها وهو مرفوع بها اتفاقا لأنها غير مركبة وأما إذا

لسكن الواو وتقلبها ياء فتقول أبي فلو فصلت بين الألف وياء المتكلم أمن التضعيف المستثقل فأعادوا اللام المحذوفة كما يعيدونها في الإضافة إلى غير ياء المتكلم نقل من كلام من ذهب إلى أن لا أبالك وشبهه من الأسماء المضافة وفي الغرة لم يفعلوا ذلك مع غير اللام من حروف الجر اهـ باختصار ومذهب ابن مالك أن هذه الأسماء مفردة ليست بمضافة والمجرور باللام في موضع الصفة لها فتتعلق بمحذوف وشبه غير المضاف بالمضاف في نزع التنوين من المفرد والنون من المثنى والمجموع على حده (تنبيه) قال في التسهيل وقد يؤول غير عبد الله وعبد الرحمن من الأعلام بنكرة فيعامل معاملتها بعد نزع ما فيه أو فيما أضيف إليه من ألف ولام وقال في الشرح قدر قوم العلم المعامل بهذه المعاملة مضافا إليه مثل وقدره آخرون بلا مسمى بهذا الاسم أو بلا واحد من مسميات هذا الاسم ولا يصح واحد من هذه التقديرات الثلاثة على الإطلاق أما الأول فممنوع من ثلاثة أوجه أحدها أنه قد ذكر مثل بعده نحو

بكيت على زيد ولا زيد مثله • بريء من الحمى سليم الجوانح

الثاني أن المتكلم إنما يقصد نفي مسمى العلم المقرون بلا فلو قدر مثل لزم خلاف المقصود الثالث أن العامل بهذه المعاملة قد يكون انتفاء مثله معلوما لكل أحد فلا يكون في نفيه فائدة نحو لا بصرة لكم وأما التقدير الثاني والثالث فلا يصح اعتبارهما مطلقا فإن من الأعلام المعاملة بذلك ماله مسميات كثيرة كأبي حسن وقيصر فتقديره بما ذكر كذب فالصحيح تقدير كل موضع بما يليق به اهـ وقال المصنف في التذكرة بعد أن قرر أنه لا تعارض بين قراءة ابن جبير إن الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم والقراءة المشهورة لأن المثلية المنفية في قراءة ابن جبير المثلية في العقل والحواس والمثبتة المثلية في الخلق ما نصه ومن هنا غلط بعض المتأخرين فغلط النحويين في تقديرهم في قضية ولا أبا حسن لها ولا مثل أبي حسن فقال لو صح تقدير مثل لم يقع مثل خبرا للافي قوله بكيت على زيد ولا زيد مثله لأن المعنى يصير ولا مثل زيد مثله وهذا محال فيبطل تقدير مثل في هذا البيت فكذلك يجب في الباقي هذا معنى ما يقول[1] من صرف كلا من المثلين إلى جهة فلا تضاد حينئذ والمعنى ولا مثل زيد في الرجال في الصورة والهيئة مثله في الأخلاق كما تقول ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة (قوله وهو مرفوع بها اتفاقا) قال الدنوشري قد يقال إنها أحط مرتبة

(١) قول المحشي هذا معنى ما يقول الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولعل هنا سقطا فليحرر

ركبت فمن سيبويه أنها لا تعمل في الخبر بل النكرة مع لا في موضع رفع بالابتداء والخبر خبر المبتدأ مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا والأصح عند الناظم أنه مرفوع بها أيضا وهو مذهب الأخفش والمازني والمبرد (فإن كانت غير نافية لم تعمل) في الأسماء شيئا (وشذ إعمال) لا (الزائدة في قوله) وهو الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري :

(لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها * إذاً للام ذوو أحسابها عمرا)

فأعمل لا الزائدة وذنوب اسمها ولها خبرها وإنما أعملت مع الزيادة لأنها أشبهت النافية لفظا وصورة فلوحظ فيها جانب اللفظ دون جانب المعنى والدليل على زيادتها أن المعنى المستفاد منها مستفاد من لو لأن لو شرطها ممتنع والفرض أنه منفي بلم وامتناع النفي إثبات فدل على إثبات الذنوب لغطفان لا نفيها عنها وإذا ثبتت الذنوب امتنع اللوم لأن جواب لو إذا كان مثبتا في نفسه يكون منفيا بعد دخول لو وإنما شذ عمل الزائدة لأنها غير مختصة وشرط العمل الاختصاص . فإن قيل لا النافية غير مختصة مع أنها عاملة فالجواب ما قاله المرادي أن لا إذا قصد بها النفي العام اختصت بالاسم فليست إذن الداخلة على الفعل (ولو كانت) لا لغير نفي الجنس بل (لنفي الوحدة عملت عمل ليس) فترفع الاسم وتنصب الخبر (نحو لا رجل قائما) فالمنفي هنا الواحد دون الجنس إذا قلت عقبه (بل رجلان) فيكون المنفي واحدا والمثبت اثنان (وكذا) تعمل عمل ليس (إن أريد بها نفي الجنس لا على سبيل التنصيص) بل على سبيل الظهور نحو لا رجل قائما ويمتنع أن يقال بعده بل رجلان والحاصل أن لا إذا أعملت عمل ليس احتمل نفي الواحد ونفي الجنس وهو الظاهر لأن النكرة في سياق النفي تعم فإذا أردت نفي الواحد عينته بقولك عقبه بل رجلان وإذا أردت نفي الجنس لم تعقبه بشيء بل لا يجوز أن تقول بعده بل رجلان هذا حاصل كلام ابن عقيل (وإن) وقعت لا بين عامل ومعمول كما إذا (دخل عليها الخافض) فإنها لا تعمل شيئا و(خفض) الخافض (النكرة) لقوته ولأن لا لا تحول بين العامل ومعموله (نحو جئت بلا زاد وغضبت من لا شيء) فالجر فيهما بحرف الجر وعن الكوفيين أن لا هنا اسم بمعنى غير وأن الخافض دخل عليها نفسها وأن ما بعدها خفض بالإضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة ويعنون بذلك أنها معترضة بين شيئين متطالبين وإن لم يصح أصل المعنى بإسقاطها (وشذ جئت بلا شيء بالفتح) على الإعمال والتركيب ووجهه أن الجار دخل بعد التركيب نحو لا خمسة عشر وليس حرف الجر معلقا بل لا وما ركب معها في موضع جر لأنهما جريا مجرى الاسم الواحد قاله ابن جني في كتاب الغد وقال في الخاطريات أن لا نصبت شيء ولا خبر لها لأنها صارت فضلة نقله من أبي علي وأقره (وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا منها أهملت) وجوبا (ووجبت عند غير المبرد وابن كيسان تكرارها) في الصورتين مع العاطف ليكون تكرارها عوضا من مصاحبة ذي العموم أو لأن العرب جعلتها في جواب من سأل بالهمزة وأم السؤال بهما لا بد فيه من العطف فكذلك الجواب (نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ونحو لا فيها غول) ولا هم عنها ينزفون (وإنما لم تتكرر) مع المعرفة (في قولهم لا نولك أن تفعل) و(في قوله

أشاء ما شئت حتى لا أزال لما * لا أنت شائيه من شأننا شاني

للضرورة في هذا) البيت واللام في للضرورة للتعليل متعلقة بلم تتكرر والمعنى وإنما لم تتكرر في لا أنت للضرورة وأشاء مضارع شاء مسند للمتكلم وما موصول في موضع نصب على المفعولية بأشاء وشئت

من أن كما تقدم وقد قيل إن إن لا عمل لها في خبرها وقد يقال إنها غيرت معنى الجملة فكانت أقوى من هذه الجهة اهـ وأصل هذا للدماميني فإنه قال ينبغي أن يكون هذا الاتفاق مخصوصا بطائفة من النحويين وهم أهل البصرة وذلك لأن الكوفيين يقولون في إن التي لا محمولة عليها إنها لا عمل لها في الخبر مطلقا فالاتفاق بهذه اهـ وكلام المغني يشعر بأن المراد اتفاق البصريين لأنه قال ولا خلاف بين البصريين (قوله لأنها غير مركبة) عدم التركيب لا يقتضي أن يكون الرفع بها ألا ترى أن خبر إن مركب اتفاقا وقد قيل إنه مرفوع بغير إن (قوله بما كان مرفوعا به قبل دخول لا) قال الزرقاني ظاهره أنه مرفوع بالمبتدأ وهذا لا يتأتى إلا إذا قلنا إن لا غير عاملة مطلقا أي لا في اللفظ ولا في المحل وأما إذا قلنا إنها عاملة في المحل النصب كما هو المشهور بينهم فكلام سيبويه مشكل لأنه يرى أن خبر المبتدأ مرفوع بالابتداء وبعد دخول لا زال الابتداء فليس ثم مبتدأ يعمل في الخبر (قوله لو لم تكن الخ) قال ابن جني سألت أبا علي فقلت الزائد لم أو لا فقال لم تأت لا زائدة في كلامهم فيجب أن يكون لا هي الزائدة (قوله وقعت لا بين عامل ومعمول الخ) قال الدنوشري هذا فيه نظر فإن الحكم خاص بالجار كما يصرح بذلك قول الشارح والمصنف فيما سبق وأن لا يدخل عليها جار وهو المراد بقولهم أن لا تقع بين عامل ومعمول (قوله ولأن لا لا تحول الخ) قال الدنوشري مراده بذلك حيلولة مانعة عن العمل (قوله وأن ما بعدها خفض بالإضافة) أنظر هلا قيل إن إعرابها ظهر فيما بعدها لكونها على صورة الحرف (قوله على الإعمال والتركيب) قال الدنوشري الظاهر أن لا حينئذ لها خبر وهو الظاهر من قوله ولا خبر لها فيما حكاه عن الخاطريات حتى يحسن التقابل.

بكسر التاء صلة ما والعائد محذوف وحتى بمعنى إلى وأزال مضارع زال منصوب بأن مضمرة بعد حتى وجوبا واسم أزال مستتر فيه وجوبا وخبره شأنى آخر البيت بنون من الشنآن وهو البغض وقف عليه بحذف الألف على لغة ربيعة ولما متعلق به وما موصول اسمى ولا نافية وأنت مبتدأ وشانيه من المقيتة خبره ومن شأننا متعلق به والجملة صلة ما والعائد محذوف والمعنى أشناء الذى شنئته حتى لا أزال شانيا للذى لا أنت شانيته من شأننا أى أمرنا (ولتأول) معطوف الضرورة (لا نولك بلا ينبغى لك) ولا إذا دخلت على الفعل لا يجب تكرارها لأنه فى معنى النكرة ونولك بفتح النون وسكون الواو من التنويل والنوال وهو العطية مبتدأ وأن تفعل سد مسد خبره كما فى الوصف مع مرفوعه قاله الخضراوى وقال أبو حيان والذى أذهب إليه أنه خبر لا فاعل لأن نولك ليس بوصف وقال الموضح لا أدرى كيف يتأتى أن يقول هذا مع قوله أن لا نولك مؤول بلا ينبغى لك ولم يزل كتاب بأن المرفوع الساد مسد الخبر لا يرفع إلا بالوصف النحوى وإذا قلنا بالأول فالظاهر أن المرفوع هنا نائب عن الفاعل قال الرضى والنول مصدر بمعنى التناول وهو هنا بمعنى المفعول أى ليس متناولك هذا الفعل أى لا ينبغى لك أن تناوله اه فسقط بالتأويل فى المثال ودعوى الضرورة فى البيت ما احتج به المبرد وابن كيسان على عدم وجوب تكرار لا إذا دخلت على معرفة وإلى إعمال لا عمل إن أشار الناظم بقوله :

عمل إن اجعل للا فى نكره ٭ مفردة جاءتك أو مكرره

(فصل) (وإذا كان اسمها مفردا) أى غير مضاف ولا شبيه به بنى على الفتح إن كان مفردا) لفظا ومعنى أو لفظا لا معنى (أو جمع تكسير)) لمذكر أو مؤنث فالأول (نحو لا رجل و) الثانى نحو لا قوم ولا شجر والثالث نحو (لا رجال) ولا هنود وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وركب المفرد فاتحا (و) بنى (عليه) أى على الفتح (أو على الكسر إن كان جمعا بألف وتاء) مزيدتين (كقوله) وهو سلامة بن جندل يبكى على فراق الشباب لا مقبل خلافا لابن عصفور :

(إن الشباب الذى مجد عواقبه ٭ فيه نلذ ولا لذات للشيب)

(قوله من الشنآن) قال الدنوشرى قال الشيخ إبراهيم السفاقسى فى إعرابه شنآن هو البغض وفعله شنئ يشنأ شنأ وشنآنا مثلث الشين فهذه ستة ومشنأ ومشنأة وشناءة وشناء ومشنأ ومشنأة ومشنأ ومشنة وشنآة وشنآنا فهذه خمسة عشر وهى أكثر ما حفظ للفعل (قلت) وحكى الجوهرى شنا بتثليث الشين قال سيبويه كل بناء كان من المصادر على فعلان بفتح العين لم يتعد فعله إلا أن يشذ شىء كالشنآن وفيه قراءتان إحداهما بفتح النون والأظهر فيه إنه مصدر لكثرة ما جاء منه على فعلان كالنزوان والغليان وقل فى الصفة كقطوان فى الحمار العسر السير وعدوان فى التيس الكثير العدو وأنشد أبو زيد وقبلك ما هاب الرجال ظلامتى ٭ وفقأت عين الأشوس الأبيان والأخرى بسكون النون والأظهر فيه أنه وصف فقد حكى رجل شنآن وامرأة شنآنة وقياس هذا أن يكون من فعل متعد وحكى أيضا شنآن وشنأى وقياسه أن يكون من فعل لازم وقد يشتق من فعل واحد للمتعدى واللازم نحو فغر فاه أى فتح وفغر فوه أى انفتح وجوزوا أن يكون مع السكون مصدرا وقد حكى مصادره وجاء فى غيره قليلا كلويته ليانا وقال الآخر فما الحب إلا ما تلذ وتشتهى ٭ وإن لام فيه ذو الشنان وفندا وأصله الشنآن لحذف الهمزة ونقل حركتها إلى الساكن قبلها وقيل فيه مسكنا أنه مخفف من شنآن المحركة لكثرة توالى الحركات فإن قلنا فى الآية أنه مصدر فالأظهر أنه مضاف للمفعول أى لا يحملنكم بغضكم لقوم ويجوز أن يكون مضافا للفاعل أى بغض قوم إياكم وقيل إنه وصف معناه شنآن قوم أى مبغض قوم وليس مضافا للفاعل ولا للمفعول وإن كان فعله متعديا بل معناه مبغض من قوم (قوله ولتأول لا نولك بلا ينبغى لك) قال الدنوشرى قد يقال إن الاسم الذى هو نولك لا يجوز أن يكون بمعنى الفعل لأن الفعل الذى هو ينبغى يدل على حدث هو الانبغاء أى الطلب وعلى زمان ولا شك أن النول بمعنى المتناول لا دلالة له على الحدث والزمان المذكورين (قوله ولا إذا دخلت على الفعل) أى غير الماضى الذى ليس دعائيا قال الرضى يجب تكرير لا المهملة الداخلة على غير لفظ الفعل إلا فى موضعين أحدهما أن تكون داخلة على الفعل تقديرا وذلك إذا دخلت على منصوب بفعل مقدر نحو لا مرحبا أى لا لقيت مرحبا أو لا رحب موضعك مرحبا أو على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك لأن الدعاء بالفعل أولى فكأنه قيل لا سلمت سلاما ولذا دخلت على نولك كما مر وإنما لم تتكرر لا فى هذه المواضع لأنها إذا دخلت على الفعل لم يجب تكريرها إلا إذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى فلا صدق ولا صلى وثانيهما أن تكون بمعنى غير مع أحد ثلاثة شروط أحدها أن تدخل على لفظة شىء سواء انجر بالإضافة نحو هو ابن لا شىء أو بحرف الجر أى حرف كان نحو كنت بلا شىء وغضبت من لا شىء وانتصب نحو أنك ولا شيئا أو ارتفع نحو أنت ولا شىء وثانيها أن ينجر ما بعد لا بباء الجر قبلها نحو كنت بلا مال ولا يتجر إذا لم يكن لفظ شىء إلا بها من بين حروف الجر وثالثها أن يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين (فصل) (قوله نلذ)

بكسر التاء وفتحها (روى بهما) فى لذات جمع لذة وهو اسم لا والشيب بفتح الشين خبرها وفى الجمع بالألف والتاء إذا كان اسم لا أربعة أقوال أحدها أنه يحمل فى البناء كما هو فى الإعراب فكما أن فتحته فى الإعراب كسرة فكذلك فى البناء قاله ابن عذرة وهو قول الأكثرين (و) قال أبو الفتح بن جنى (فى الخصائص) ما حاصله (أنه لا يجيز فتحه بصرى إلا أبو عثمان) المازنى وعبارة الخصائص لم يجز أصحابنا الفتح إلا شيئا قاسه أبو عثمان والصواب الكسر بغير تنوين اه الثانى كالأول إلا أنه ينوّن لأن تنوينه كنون مسلمين لا كتنوين زيد فلا ينافى البناء جزم به ابن مالك فى سبك المنظوم ونقله ابن الدهان عن قوم وتابعه ابن خروف الثالث أنه يفتح لأن الحركة ليست له بل لمجموع المركب وهو لا والاسم قاله المازنى والفارسى وهو حسن فى القياس ورجحه الموضح فى المغنى وشرح الشواهد الرابع أنه يجوز الفتح والكسر بغير تنوين وهو الصحيح واقتصر عليه هنا وقال بعض المغاربة جواز الأمرين مبنى على الخلاف فى حركة اسم لا فمن قال هى إعراب وحذف تنوينه للتخفيف كالزجاج والجرمى والرمانى والكوفيين كسر ومن قال هى بناء كجمهور البصريين فتح (و) بنى (على الياء إن كان مثنى أو مجموعا على حده) أى على حد المثنى وطريقته فى إعرابه بالحروف وسلامة واحدة واختتامه بنون زائدة تحذف للإضافة (كقوله

لعمرك لا إلفين بالعيش متعا * ولكن لوراد المنون تتابع

فالفين بكسر الهمزة تثنية إلف اسم لا مبنى على الياء ومتعا بالبناء للمفعول خبرها ولعمرك أمر من التعزية وهى الحمل على الصبر عند المصيبة والمنون الموت ووراده الذين يردونه وهو جمع وارد (وقوله

يحشر الناس لا بنين ولا آ * باء إلا وقد عنتهم شؤن

فبنين بكسر النون الأولى جمع ابن اسم لا مبنى على الياء ولا آباء جمع أب عطف على ما قبله والأحرف إيجاب وقد عنتهم بفتح العين المهملة والنون وسكون التاء المثناة فوق بمعنى أهمتهم وشؤن جمع شأن وهو الخطب فاعل عنتهم والجملة فى موضع رفع خبر لا ولا يضر اقترانه بالواو ولأن خبر الناسخ يجوز اقترانه بالواو كقول الحماسى * فأمسى وهو عريان * وقولهم ما أحد إلا وله نفس أمارة وليست حالا خلافا للعينى لأن واو الحال لا تدخل على الماضى التالى إلا كما قال الموضح فى باب الحال وذهب المبرد إلى أن المثنى والمجموع على حده فى باب لا معربان بناء على أن التثنية والجمع عارضا التضمن أو التركيب فى علة البناء ولو صح ذلك لزم الإعراب فى يا زيدان ويا زيدون ولا قائل به وعن القول بالبناء فى اسم لا المفرد اختلف فى علته (قيل وعلة البناء) فيه (تضمن معنى من) الاستغراقية (بدليل ظهورها فى قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه * (وقال ألا لا من سبيل إلى هند)

واختار هذا القول ابن عصفور وعلله بأن تركيب الاسم مع الحرف قليل والبناء للتضمن كثير

بالنون ماضيه لذذ من باب علم (قوله بفتح الشين) قال الدنوشرى هذا غير متعين ويجوز بالكسر فيكون جمع أشيب (قوله فكما ن فتحه) قال الدنوشرى فيه نظر وحق العبارة فكما أن نصبه الخ وقد يقال إنه على حذف مضاف أى نائب فتحه الخ (قوله شيئا) قال الدنوشرى أى فتحا الخ والمراد أنه قاسه على المفرد (قوله الثالث أنه يفتح لأن الحركة الخ) قال الورقانى ظاهره أن الفتح واجب ويدل على ذلك القول الرابع ولا يستبعد ذلك فإن ابن عصفور قد حكى أن الفتح فى ذلك واجب على ما حكاه ابن مالك عنه لكن الذى يفهم من المتن أن كلا من الفتح والكسر جائز والأرجح الفتح (قوله لأن خبر الناسخ الخ) قال (٢٣٩) الدنوشرى صريحه أن قولهم له نفس أمارة جملة وقعت خبرا عن ما وهذا ينافيه ما قدمت يداه من أن ما إذا بطل نفيها بطل عملها اللهم إلا أن يكون ذلك مبنيا على مذهب يونس القائل بإعمالها مطلقا وهذه المسئلة فى المطوّل أيضا على هذا النمط وقد كنت كتبت فيها رجزا وهو قولى

قال الإمام السعد فى المطوّل قولا من الإشكال ليس بالخلى
خبر ما إن يقترن بإلا يجوز فيه الواو حيث حلا
وذا مخالف لما قد حررا وبين أهل العلم قد تقررا
من أن ما إذا بإلا يبطل نفى لها فإنها لا تعمل

اه بق أن كلام الشارح صريح فى أن لا تعمل مع انتقاض النفى ويرشحه أنه لم يذكر فيما سلف من شروطها عدم الانتقاض لكن صرح العصام فى شرح الكافية باشتراط ذلك وهو القياس وسيأتى فى باب الاستثناء أن لا النافية للجنس لا تعمل فى موجب فالوجه أن جملة وقد عنتهم شؤن حال كما قال العينى وقد نقل الشارح فى باب الحال عن شرح اللب تجويز اقتران الماضى التالى إلا بالواو (قوله فى علة البناء) قال الدنوشرى فيه غموض وكان الظاهر أن يقول اللذين هما علة البناء على الخلاف فى ذلك والظاهر أن قوله فى علة البناء متعلق بمحذوف والتقدير المذكورين فى علة البناء (قوله ولو صح ذلك لزم الإعراب الخ) أى فكلام المبرد مشكل قال الورقانى ما حاصله أن كلام الجمهور مشكل أيضا لما علل به المبرد وأقول قد أجيب عن ذلك بأن سبب البناء هنا وفى المنادى ورد على المثنى والمجموع فبنيا كما أعرب واللذان واللتان لوروده التثنية على المثنى وهو الذى والتى لأن الوارد له قوة ولم يعرب اللذين لأنه ليس على نسق المجموع .

واعترضه ابن الضائع بأن التضمن لمعنى من إنما هو لا نفسها لا الاسم بعدها (وقيل) علة البناء (تركيب الاسم مع الحرف) كما في تركيب الاسمين (كخمسة عشر) هذا قول سيبويه والجماعة ويؤيده أنهم إذا فصلوا أعربوا فقالوا لا فيها رجل ولا امرأة وقد جاء تركيب الاسم مع الحرف المؤخر كقوله ❊ أثور ما أصيدكم أم ثورين ❊ ودليل التركيب والبناء ترك تنوينه وهو مفعول مقدم لأصيد وأما كم فعلى التوسع بإسقاط اللام والمعنى أصيد لكم ثورا أم ثورين (أما المضاف وشبهه فمعربان) اتفاقا نحو لا غلام سفر حاضر ولا طالبا علما ممقوت وأما لا أبا لك فاللام زائدة لتأكيد معنى الإضافة وهي معتدبها من وجه دون وجه أما وجه الاعتداد فلأن اسم لا لا يضاف لمعرفة فاللام مزيلة لصورة الإضافة وأما وجه عدم الاعتداد فهو أن ما قبلها معرب بالألف وإنما يعرب إذا كان مضافا أو شبهه هذا مذهب سيبويه والجمهور ويشكل عليهم لا أبالي بالف مع الإضافة إلى ياء المتكلم (والمراد بشبه) أي شبه المضاف ما اتصل به شيء من تمام معناه) مرفوع أو منصوب أو مجرور نحو لا قبيحا فعله محمود ولا طالعا جبلا حاضر ولا خيرا من زيد عندنا) فلا في الجميع نافية وما بعدها اسمها وهو منصوب بها والمتأخر خبرها وفعله في الأول فاعل قبيحا لأنه صفة مشبهة وجبلا في الثاني مفعول طالعا لأنه اسم فاعل ومن زيد في الثالث متعلق بخيرا لأنه اسم تفضيل وما ذكره من نصب الشبيه بالمضاف وتنوينه هو مذهب البصريين وأجاز البغداديون لا طالع جبلا بلا تنوين أجروه في ذلك مجرى المضاف كما أجرى مجراه في الإعراب وعليه يتخرج الحديث لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت قاله في المغني (فصل) ولك في نحو لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه أحدها فتحهما) أي فتح ما بعد لا الأولى وما بعد لا الثانية (وهو الأصل نحو لا بيع فيه ولا خلة) بفتحهما (في قراءة ابن كثير وأبي عمرو) بن العلاء (والثاني رفعهما إما بالابتداء أو على إعمال لا عمل ليس كالآية) المتقدمة (في قراءة الباقين) من السبعة (وقوله)

(قوله واعترضه ابن الضائع الخ) قال الدنوشري هذا الاعتراض ساقط لأن الاستغراق الذي هو معنى من معناه الشمول ولا شك أن ذلك مدلول النكرة لأنها في سياق النفي للعموم وفي ذلك نظر لإمكان أن يكون النفي شاملا فثبت ما قاله وقد يقال أنه تحكم وما المانع من أن يكون المتضمن الاسم لا الحرف بل هو الأظهر لما لا يخفى ثم رأيت شيخنا ابن القاسم قال وقد يدفع بأن الاسم لتضمن (قوله وقيل تركيب الخ) قال الدنوشري ومراد من قال إنهما ركبا أن ذلك شبه تركيب لا تركيب حقيقة لبقاء معنى الكلمتين (قوله كخمسة عشر) قال الزرقاني قيل ظاهره كالمغني أن علة البناء في خمسة عشر التركيب وبه قيل وقيل علة البناء فيه تضمن الحرف وهو المعتبر والجواب أن الغرض تشبيه التركيب بالتركيب (قوله وقد جاء تركيب الاسم الخ) لك أن تجعله منصوبا وحذف التنوين للضرورة على حد قوله فتول غلامهم ثم نادى ❊ أظليم أصيدكم أم غزالا حيث جعلوا ظليما مفعول أصيد واللام محذوفة كما ذكره في المغني (قوله ودليل التركيب الخ) قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من أن تكون ما زائدة وترك تنوين ثور للضرورة (قوله ويشكل عليهم لا أبالي) قد قدمنا وجه الإشكال والجواب عنه (٢٤٠) قريبا فلا تغفل (قوله ما اتصل به شيء الخ) قال الدنوشري تعريفه بقوله ما اتصل به الخ مشكل لشموله للمنعوت إذ النعت متمم فيكون غير مانع (قوله وعليه يتخرج الحديث) قال الدنوشري حمل الحديث على ما ذكر غير متعين لجواز كونه مفردا واللام متعلقة بالخبر والتقدير لا مانع مانع لما أعطيت وكذا فيما بعده اه وهو مأخوذ من كلام المغني في الجملة الثانية من الباب الخامس وأما ما نقله الشارح فقاله في الباب الثاني من الجملة المعترضة وقد ذكر الدماميني في هذا الباب ذلك وقال إن اللام للتقوية ولك أن تقول لا تتعلق وجوز الحذف ذكر مثل ما حذف وخشيه دفع التكرار قال في شرح التسهيل فظهر أن التنوين على رأي البصريين ممتنع ولعل السر في العدول عن تنوينه إرادة التنصيص على العموم اه وهذا مبني على أن الاسم لا المعرب لم يتضمن من ومر ما فيه فتنبه له نقل اللقاني عن الرضي ما يستفاد منه الجواب بأبسط من ذلك فقال قوله فمعربان إن قلت فما تصنع في مثل قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم قلت في الرضي أن الظرف بعد النفي لا يتعلق بالمنفي بل بمحذوف وهو خبر واليوم في الآية معمول لعليكم ويجوز العكس وقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله اليوم خبر المبتدأ وإن كان جثة إذ المعنى لا وجود عاصم ولا تظن أن مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان أو منفيا كقولك الاتكال عليك وإليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة ثم قال تقول لا مصليا في الجامع إذا نفيت في الوجود من يوقع صلاته في الجامع ويجوز أن يكون مستقرا في الجامع من يصلي غيره وإذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصل سواء صلى في الجامع أو غيره

(فصل)

(قوله ولك في نحو لا حول الخ) قال الدنوشري تجويز النحاة الخمسة الأوجه المذكورة الظاهر أنه بحسب قصد المتكلم واحتمال التركيب لذلك وإلا فالظاهر أنه إذا قصد نفي الجنس وجب فتح الثاني والأول وإذا أريد نفي الوحدة لم يجز الفتح ولعل هذا مراده

وهو عبيد الراعى بن حصين   وما هجرتك حتى قلت معلنة   (لا ناقة لى فى هذا ولا جمل)

برفع ناقة وجمل والمعنى وما تركتك حتى تبرأت منى وقلت صريحا لا ناقة لى ولا جمل وهو مثل ضربه لبراءتها منه (والثالث فتح الأول ورفع الثانى كقوله) :

هذا لعمركم الصغار بعينه   (لا أم لى إن كان ذاك ولا أب)

واختلف فى قائله فنسبه سيبويه فى الكتاب إلى رجل من بنى مذحج ونسبه أبو رياش إلى همام بن مرة ونسبه ابن الأعرابى إلى رجل من بنى عبد مناة ونسبه الحاتمى إلى ابن الأحمر ونسبه الأصفهانى إلى ضمرة بن ضمرة والصغار بفتح الصاد الذل وبعينه توكيد له والباء زائدة (وقوله) وهو جرير يهجو نمير بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن وهو أبو قبيلة من قيس :

بأى بلاء يا نمير بن عامر   (وأنتم ذنابى لا يدين ولا صدر)

بأى متعلق بمحذوف والتقدير بأى بلاء تفتخرون وذنابى بضم الذال المعجمة وتخفيف النون وبعد الألف باء موحدة مفتوحة أى اتباع وجملة لا يدين ولا صدر تفسير للذنابى والمعنى لستم برءوس بل أتباع لا يدين لكم ولا صدر (الرابع عكس الثالث) وهو رفع الأول وفتح الثانى (كقوله) وهو أمية بن أبى الصلت فى أحوال الجنة :

(فلا لغو ولا تأثيم فيها   وما فاهوا به أبدا مقيم)

واللغو الباطل والتأثيم من أثمته إذا قلت له أثمت وفاهوا تلفظوا والمعنى ليس فى الجنة قول باطل ولا تأثيم أحد لأحد وما تلفظوا به من طلب شهوة حاصل مقيم على التأبيد (والخامس فتح الأول ونصب الثانى كقوله) وهو أنيس بن العباس السلمى جد العباس بن مرداس وقيل أبو عامر جد العباس :

(لا نسب اليوم ولا خلة)   اتسع الخرق على الراقع

وهذه الأوجه الخمسة الجارية فى نحو لا حول ولا قوة إلا بالله مستفادة من قول النظم :

وركب المفرد فاتحا كلا   حول ولا قوة والثان اجعلا

مرفوعا او منصوبا او مركبا   وإن رفعت أولا لا تنصبا

ولكل من هذه الأوجه توجيه يخصه أما فتحهما فوجهه أن تجعل لا فيهما مركبة مع اسمها كما لو انفردت فعلى مذهب سيبويه يجوز أن يقدر بعدهما خبر لهما معا أى لا حول ولا قوة لنا أى موجودان لنا لأن مذهبه أن لا المفتوح اسمها لا تعمل فى الخبر فهما فى موضع رفع ولا قوة مبتدأ معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بأنه خبر عنهما جميعا فيكون الكلام جملة واحدة نحو زيد وعمرو قائمان ويجوز أيضا عنده أن يقدر لكل واحدة منهما خبر أى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين وعلى مذهب غير سيبويه القائل بأن لا المفتوح اسمها عاملة فى الخبر كما عملت فيه لا الناصبة اسمها يجوز أيضا أن يقدر لهما معا خبر واحد ولكن ذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الأولى والثانية وإن كانتا عاملتين إلا أنهما متماثلان فيجوز أن يعملا فى اسم واحد عملا واحدا كما فى إن زيدا وإن عمرا قائمان لأنهما شىء واحد ويجوز أيضا عند هؤلاء أن يقدر لكل منهما خبر على حياله وأما رفعهما فوجهه أن تجعل لا الأولى ملغاة لتكررها فما بعدها مرفوع بالابتداء أو عاملة عمل ليس فيكون ما بعدها مرفوعا بها وعلى الوجهين قلنا خبر عن الاسمين

(قوله لا يدين لكم) قال بعض الفضلاء المناسب إسقاط لكم إذ ليس غرضه كونهم لا يدين لهم بل غرضه كونهم غير يدين أى ليسوا رؤساء كما قاله (قوله على الراقع) قال الدنوشرى هذا مخالف لما قاله ابن الوردى وغيره أن القافية وأن الرواية ٭ اتسع الخرق على الراتق ٭ (قوله إلا أنهما متماثلان الخ) قال الزرقانى قيل كان المناسب على هذا التعليل جواز كون زيد فى قولك جلس وقعد زيد فاعلا بهما لأن العاملين متماثلان مع أن الصحيح خلاف ذلك وهو أنه فاعل بأحدهما فقط والجواب أن العاملين هنا متماثلان لفظا ومعنى وفى المثال المذكور ليسا كذلك أو يقال طلب الفعل للفاعل أقوى من طلب الحرف لمعموله فلم يكن العاملان الفعلان كعامل واحد (قوله لا الأولى الخ) قال الدنوشرى قد يقال قضية التقسيم أن تجعل لا فى الموضعين أو لا فيهما عاملة عمل ليس (قوله ملغاة لتكررها) قال الزرقانى الملغاة هى التى كانت عاملة عمل إن وألغيت عند العمل لتكررها (قوله وعلى الوجهين الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فلا يتأتى ما قاله إلا على الأول وهو أنها ملغاة على أنه عليه يجوز تقدير خبر لكل من الاسمين وأما إذا قلنا إنها عاملة عمل ليس وهو الوجه الثانى فيجوز أن يقدر لكل من لا الأولى والثانية خبر ويجوز أن يقدر لهما خبر واحد لأنهما عاملان متماثلان على قياس ما سبق اهـ بقى أنه قد يقال ما المانع من كون الشىء الواحد مرفوعا منصوبا من جهتين مختلفتين كما فى معمول المصدر المضاف إليه بل ما هنا أولى بالجواز لأن العامل هناك واحد وهنا مختلف إلا أن يقال المراد كونه مرفوعا منصوبا بالفعل لأنه فى لا رجل وامرأة من حيث كونه خبرا عن المبتدأ يكون بلفظ قائمان ومن حيث كونه خبرا عن ليس يكون بلفظ قائمين لكن قد يقال هذا لا يظهر فيما إذا كان الخبر ظرفا ولعله تجويز المصنف فى المغنى زيد فى الدار وعمرو بخلاف زيد قائم وعمرو فليحرر (قوله عن الاسمين) قال الدنوشرى واضح إذا جعلت لا الأولى ملغاة وأما إذا

قدرت عاملة عمل ليس فلنا خبر عنها لا عن اسمها (قوله إن قدرت لا الثانية الخ) قال الزرقاني راجع للأمرين معا وقوله تكرار أي زائدة لم يثبت لها عمل أصلا بخلاف الملغاة (قوله أو العكس) قال الزرقاني بأن قدرنا الأولى عاملة عمل ليس والثانية مهملة أي إن قيل هذا لا يجري فيه التعليل لأن لا الثانية إذا كانت مهملة كان المرفوع معطوفا على اسم ليس فلم يكن هنا عاملان مع أن هذا هو المتقدم فالجواب أن محل هذا ما إذا قدر المرفوع غير معطوف على اسم ليس وحينئذ فهو بيان لمفهوم التقدم واتضح التعليل المذكور لأنه مبتدأ (قوله وخبر الأخرى الخ) قال الدنوشري فيه مسامحة من حيث قوله الأخرى بالتأنيث مع أن ما بعد إحداهما مبتدأ على تقدير أنها مهملة (قوله ولا الثانية زائدة) قال الزرقاني أي مؤكدة لمعنى النفي المستفاد من لا الأولى (قوله وما بعدها معطوف) قال الدنوشري إن قدر عطفه على مدخول الأولى من عطف المفردات اتجه أن لها خبرا واحدا وإن جعل من عطف الجمل فلا اهـ وقال الزرقاني احترازا عما إذا لم يقدر معطوفا وسيتضح (قوله والابتداء) هذا مبني على أن العامل في خبر المبتدأ الابتداء لا المبتدأ وعلى غيره كان ينبغي أن يقول والمبتدأ (قوله ويجوز أن تجعل لا الثانية الخ) قال الدنوشري لم يعرب التركيب على هذا وحاصل ذلك وجهان الأول أنه يجوز تقدير خبر واحد على مذهب سيبويه ويجب تقدير خبرين على مذهب غيره والثاني يجب تقدير خبرين لأنه يلزم على تقدير الخبر الواحد اجتماع عاملين مختلفين اهـ ويلزم كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا عند غير سيبويه لأن خبر لا العاملة عمل إن مرفوع والعاملة عمل ليس منصوب (قوله وهي ملغاة أو عاملة عمل ليس) أي ويجوز أن يقدر لها خبر واحد عند سيبويه كما هو ظاهر كلام الشارح وقال الشهاب القاسمي أقول ينبغي أن يمتنع تقدير خبر واحد عند سيبويه والجمهور بناء على إعمالها عمل ليس لأن الخبر مطلوب للثانية لتعمل فيه النصب عند الجميع وللأولى عند الجمهور وللابتداء عند سيبويه لعمل الرفع فلو قدر واحدا لزم أن يكون خبر واحد مرفوعا ومنصوبا فليراجع وليحرر (قوله كالوجه الذي قبله) فيه عند التأمل إجمال في المحال عليه ويلزمه الإجمال في المحال لأنه سكت عن كيفية تقدير الخبر في المحال عليه كما عرفت ولعل عذر الشارح رحمه الله في السكوت عن التفصيل في المحال عليه العلم به مما أسلفه (قوله وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا ينافي ما نقله عن ابن مالك وغيره من أنه عطف مفرد على مفرد وما المانع من ذلك فإن هذا على مذهب سيبويه وذاك على مذهب غيره (قوله مرفوعا بما كان مرفوعا به الخ) قال الدنوشري هكذا ينقل عن سيبويه وينقل عن غيره أن لا مع اسمها مبتدأ في محل رفع والخبر المرفوع مرفوع بهما لكونهما مبتدأ لا بما كان مرفوعا به قبل

إن قدرت لا الثانية تكرارا للأولى وما بعدها معطوف فإن قدرت الأولى مهملة والثانية عاملة عمل ليس أو بالعكس فلنا خبر عن إحداهما وخبر الأخرى محذوف كما في زيد وعمرو قائم ولا يكون خبرا عنهما لئلا يلزم محذوران أحدهما كون الخبر الواحد مرفوعا منصوبا والثاني توارد عاملين من معمول واحد قاله في المغني في مسألة لا رجل ولا امرأة برفعهما وأما فتح الأول ورفع الثاني فوجهه أن لا الأولى عاملة عمل إن ولا الثانية زائدة وما بعدها معطوف على محل لا الأولى مع اسمها فعند سيبويه يجوز أن يقدر لهما معا خبر واحد لأنه خبر مبتدأ وما عطف عليه وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر لئلا تجتمع لا والابتداء في رفع الخبر الواحد ويجوز أن تجعل لا الثانية غير زائدة وهي ملغاة أو عاملة عمل ليس وأما رفع الأول وفتح الثاني فوجهه أن لا الأولى ملغاة أو عاملة عمل ليس ولا الثانية عاملة عمل إن وتقدير الخبر في هذا الوجه كالوجه الذي قبله سواء على المذهبين وأما فتح الأول ونصب الثاني فوجهه أن لا الأولى عاملة عمل إن ولا الثانية زائدة وما بعدها منصوب منون (وهو أضعفها) لأن نصب الاسم مع وجود لا ضعيف والقياس فتحه بلا تنوين (حتى) قال ابن الدهان في الغرة (خصه يونس وجماعة) من النحويين (بالضرورة كتنوين المنادى المفرد المعرفة وجعله الزمخشري منصوبا على إضمار فعل أي ولا أرى قوة (وهو عند غيرهم على تقدير لا زائدة مؤكدة وأن الاسم) بعدها (منتصب بالعطف) على محل اسم لا الأولى عند ابن مالك وعند غيره على لفظ اسم لا لأنه لما اطرد في لا بناء اسمها معها على الفتح نزلت منزلة العامل المحدث للفتحة الإعرابية وأما الخبر فلا يجوز عند سيبويه أن يقدر لهما خبر واحد بعدهما لأن خبر ما بعد لا الأولى مرفوع بما كان مرفوعا به قبل دخول لا عنده وخبر ما بعد لا الثانية مرفوع بلا الأولى لأن لا الناصبة لاسمها عاملة في الخبر عنده كما يقول غيره فيلزم ارتفاع الخبر بعاملين مختلفين وهو لا يجوز فيجب أن يقدر لكل منهما خبر على حياله وعند غيره يقدر لهما خبر واحد لأن العامل عندهم لا وحدها ويجوز أن يقدر لكل خبر وهذه الأوجه الخمسة مأخوذة من اثني عشر وجها وذلك لأن ما بعد لا الأولى يجوز فيه البناء على الفتح والرفع على الإلغاء والرفع على إعمالها عمل ليس فهذه ثلاثة وما بعد لا الثانية يجوز فيه ذلك ووجه رابع وهو النصب وإذا ضربت هذه الأربعة في الثلاثة الأول بلغت اثني عشر وجها وكلها جائزة إلا اثنين وهما رفع الأول على الإلغاء أو على الإعمال عمل ليس ونصب الثاني وأنهاها ابن الفخار في شرح الجمل إلى مائة وأحد وثلاثين

وجها هذا إذا عطفت وكررت لا (فإن عطفت ولم تتكرر لا وجب فتح الأول) على إعمال لا على إن (وجاز في الثاني النصب) عطفا على محل الأول (والرفع) عطفا على محل لا مع اسمها وامتنع الفتح لعدم ذكر لا (كقوله) وهو رجل من بني عبد مناة يمدح مروان ابن الحكم وابنه عبد الملك :

(فلا أب وابنا مثل مروان وابنه) * إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا

يروى وابنا بالنصب (ويجوز وابن بالرفع) ولا يجوز وابن بالفتح (وأما حكاية الأخفش لا رجل وامرأة بالفتح) بلا تنوين (فشاذة) والأصل ولا امرأة فحذفت لا وبقي البناء بحاله على نية لا كما قالوا لا يفشاء شمة على نية كل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والعطف إن لم تتكرر لا احكما * له بما للنعت ذي الفصل انتمى

{فصل} (وإذا وصفت النكرة المبنية بمفرد) متعلق بوصفت (متصل) نعت مفرد (جاز) في الوصف المفرد (فتحه على أنه ركب معها) أي مع النكرة (قبل مجيء لا) وصار الوصف والموصوف كالشيء الواحد ثم دخل عليهما لا (مثل لا خمسة عشر) عندنا وقيل علة البناء كون الوصف من تمام اسم لا واسم لا وجب له البناء لتضمنه معنى من فصارا كأنهما معا تضمنا معنى من وقيل إنه أجرى على لفظ الموصوف لأنه أشبه المعرب وقيل فتحته فتحة إعراب وحذف تنوينه للمشاكلة (و) جاز (نصبه مراعاة لمحل النكرة) الموصوفة لأنها في محل نصب بلا وقال الشاطبي النصب بالحمل على لفظ النكرة وإن كان مبنيا لأن حركة البناء هنا شبيهة بحركة الإعراب بل الإعراب أصلها انتهى (و) جاز (رفعه مراعاة لمحلها مع لا) لأنهما في محل رفع بالابتداء لصيرورتهما بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع وجعلوا النعت للمجموع كما عكسوا في النعت المقرون بلا نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم قال الرضي جعل حرف النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل انتهى (نحو لا رجل ظريف فيها) هذا من أمثلة الخليل فيجوز فيه لا رجل ظريف بفتح ظريف ولا رجل ظريفا بنصبه ولا رجل ظريف برفعه ومثله لا رجلين ظريفين وظريفان ولا رجال ظريفين وظريفون يستوي فيهما لفظ المفتوح والمنصوب ولا هندات ظريفات لأن اسم لا في ذلك كله مبني ولا فرق في النعت بين المشتق كما مر والجامد المنعوت بمشتق (ومنه لا ماء ماء باردا عندنا) فيجوز في ماء الثاني الفتح على أنه مركب مع الأول والنصب والرفع على ما مر وضعف الكمال الأنصاري في شرح المفصل كون ماء الثاني صفة لماء الأول وقال كيف يوصف الشيء بنفسه مع أنه جامد وإنما هو من قبيل التوكيد اللفظي أو البدل انتهى وجوابه أنه لا يبعد في جعله صفة لأنه لما وصف ببارد صار مغايرا للأول لتغاير المطلق والمقيد و (لأنه يوصف بالاسم) الجامد (إذا وصف) كمررت برجل عاقل (والقول بأنه توكيد) لفظي أو بدل (خطأ) لأن الماء الثاني لما وصف وتقيد بقيد خرج عن كونه مرادا فالأول فلا

دخولها ولينظر ذلك (قوله عطفا على لا الأول) قال الدنوشري عطفا على مذهب سيبويه * وقوله عطفا على محل لا مع اسمها هذا على مذهب سيبويه (قوله مثل مروان وابنه) يحتمل أن يكون عبد الله وبحتمل أن يكون صفة بالرفع على المحل والنصب على اللفظ والخبر محذوف (قوله إذا هو) قال الدنوشري قد يقال الأصوب الإتيان بإذا إلا أن يقال إن إذا هنا للماضي اه وأتى بالضمير مفردا باعتبار ذلك المذكور وأجرى الضمير على أو أن العطف بالواو وهو مفرد والعجب أن العيني لم يوجه الإفراد في الضمير وقال إن الإفراد في الفعلين كقوله تعالى إذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها لا يخفى عدم موافقة (٢٤٣) المشبه للمشبه به في الإفراد في الآية إما لأن العطف بأو أو على أن الضمير عائد على الرؤية المفهومة من رأوا وهو الحق

{فصل}

(قوله وإذا وصفت النكرة الخ) قال الشاطبي هذا الضابط صادق بنحو بارد في لا ماء ماء باردا إذا بني ماء الثاني مع أنه لا يجوز فيه البناء كما سيذكره (قوله على أنه ركب) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه أن الاسم بمجموع الاسمين وينافيه قوله إذا وصفت النكرة فإن ظاهر ذلك أن الاسم الأول والثاني صفة له (قوله ثم دخل الخ) قال الدنوشري صريحه أنهما حينئذ اسم لا وقد يتوقف فيه من حيث أن كلا منهما دل على معناه وقضية التركيب عدم ذلك اه وفيه أنه قدم عند القول بأن علة بناء الاسم المفرد التركيب أن مراده من عبر بأنهما ركبا أن ذلك شبه تركيب لبقاء معنى الكلمتين (قوله لا خمسة عشر) قال الدنوشري فإن قلت هل يقدر في هذا أي خمسة عشر حركة بناء غير حركته الأصلية لأجل لا أو لا قلت مقتضى النظائر التقدير إذ لم يقدر أن تلك ذهبت وخلفتها حركة البناء لأجل لا ويقدر على الثاني لا غير (قوله وقيل فتحته فتحة إعراب) قال الدنوشري على هذا التوجيه يكون قوله أولا جاز فتحه فيه تغليب بأن يقال إن الفتحة تشمل كلا من الإعرابية والبنائية (قوله مراعاة لمحل النكرة) قال الدنوشري هذا على مذهب سيبويه (قوله لمحلها مع اسمها) قال الدنوشري هذا على مذهب س (قوله لفظ المفتوح) قال الدنوشري لو قال لفظ المبني والمنصوب لكان حسنا (قوله والقول بأنه توكيد لفظي خطأ) قال الشاني وجه التخطئة أن التوكيد اللفظي إعادة اللفظ بعينه وهذا يوجب بناء التأكيد وأن يراد به معنى المؤكد إذ بدونه لم يكن اللفظ الأول معادا وأجاب بأن الواجب إعادة المادة وأصل المعنى

يصح كونه توكيداله ولا بدلا منه لعدم مساواته الأول وإن جعلنا باردا نعتا لماء الأول وماء الثاني بدلا من الأول لزم مع ذلك تقديم البدل على النعت وهو ممتنع وقال أبو حيان وتكرير النكرة هنا توطئة للنعت كما جاءت توطئة للحال في قوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا واعترضه الموضح في الحواشي بأنه إنما جيء بالجامد توطئة للحال ليجري على منعوت إذ كان ذلك حق المشتقات ومن ثم قال ابن عصفور وغيره في جاء زيد ضاحكا أنه على حذف الموصوف وهنا لو لم يذكر التابع لجرى قولك باردا نعتا على ماء الأول فما فائدة هذه التوطئة انتهى (فإن فقد الإفراد) في النعت (نحو لا رجل قبيحا فعله عندنا أو) فقد الإفراد في المنعوت (نحو لا غلام سفر ظريفا عندنا أو) فقد (الاتصال) بأن كان بين النعت والمنعوت فاصل (نحو لا رجل في الدار ظريف أو لا ماء عندنا ماء باردا امتنع الفتح) فيهن لأنه يستدعي التركيب وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين (وجاز الرفع) بالنظر إلى المحل (والنصب) بالنظر إلى لفظ المنعوت إن كان معربا وإلى محله إن كان مبنيا قال ابن خروف الحمل على الموضع في هذا الباب حسن في المعرب والمبني لأن الموضع للابتداء انتهى وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله:

ومفردا نعتا لمبني يلي ... فافتح أو انصبن أو ارفع تعدل

وغير ما يلي وغير المفرد ... لا تبن وانصبه أو الرفع اقصد

(كما) تقدم (في المعطوف بدون تكرار لا) فشبه النعت المفصول في جواز الرفع والنصب بالمعطوف بدون تكرار لا والناظم عكس ذلك فشبه المعطوف بدون تكرار لا بالنعت المفصول فقال:

والعطف إن لم تتكرر لا احكما ... له بما للنعت ذي الفصل انتمى

وصنيع الموضح أقعد من جهة التقسيم وأنسب لقوله (وكما في البدل الصالح لعمل لا) وهو المنكر (فالعطف) بدون تكرار لا (نحو لا رجل وامرأة فيها) بنصب امرأة ورفعها (والبدل) الصالح لعمل لا (نحو لا أحد رجل وامرأة فيها) بنصب رجل وامرأة ورفعهما ولا يجوز الفتح في المعطوف والبدل لوجود الفاصل في العطف بحرفه وفي البدل بعامله لأن البدل على نية تكرار العامل (فإن لم يصلح) البدل (له) أي لعمل لا بأن كان معرفة (فالرفع) واجب بالنظر إلى محل لا مع اسمها ويمتنع النصب بالنظر إلى محل اسم لا لأنها لا تعمل في معرفة (نحو لا أحد زيد وعمرو فيها) فزيد وعمرو بدل تفصيل من أحد (وكذا) يجب الرفع مع تكرار لا (في المعطوف الذي لا يصلح لعمل نحو لا امرأة فيها ولا زيد) لأن لا الجنسية لا تعمل في معرفة قال أبو حيان ومن قال رب شاة وسخلتها قال لا غلام ولا العباس ولا رجل عندنا ولا أخاه قاله صاحب البسيط ووجهه أنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل وسكت الموضح عن البيان والتوكيد المعنوي بناء على أنهما لا يتبعان نكرة وسيأتي الخلاف فيهما.

{فصل} (وإذا دخلت همزة الاستفهام على لا) النافية للجنس (لم يتغير الحكم) بل يكون حكمها مع الهمزة كحكمها بدونها من عمل في اللفظ نحو ألا غلام سفر حاضر بنصب غلام لا غير ومن تركيب نحو ألا رجل في الدار بفتح رجل لا غير وتكرار نحو ألا رجوع وألا حياء بالأوجه الخمسة (ثم تارة يكون الحرفان باقيين على معنييهما) من الاستفهام والنفي وذلك إذا كان الاستفهام عن النفي (كقوله) وهو قيس بن الملوح على ما قيل

(ألا اصطبار لسلمى أم لها جلد) ... إذا ألاقي الذي لاقاه أمثالي

لا الحيثية عدم الزيادة على المعنى اه المقصود منه قال الشهاب القاسمي أقول أيش المانع من أن التأكيد اللفظي هنا إعادة الأول بعينه إذ التأكيد اللفظي هو ماء الثاني فقط ووصفه ليس من جملة التأكيد فالتأكيد بماء الثاني مع قطع النظر عن وصفه فإن قيل يتبين بالوصف أنه ليس عين الأول لأن اللفظ (٢٤٤) إذا قيد بقيد يتبين أن المراد به مقيد لا مطلق قلنا ذاك لا يضر لأنه كما يتبين بالوصف أن ماء الثاني مقيد يتبين به أن ماء الأول أيضا مقيد لأنه عين الثاني فتقيد هو أيضا فليتأمل (قوله لعدم مساواته للأول) قال بعض الفضلاء ما المانع من جعله بدل بعض ويكون الضمير مقدرا وأورد بعضهم أنهم جوزوا في لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة التأكيد مع الوصف (قوله كما جاءت توطئة الخ) قال الزرقاني أي كما جاءت النكرة وهي قوله تعالى أمرا في المثال المذكور إذ هي حال موطئة لأنها ذكرت توطئة للمنعوت بالمشتق وهو قوله من عندنا إذ هو متعلق بكائن وهو مشتق نظير فتمثل لها بشرا سويا (قوله وهم لا يركبون ما زاد على كلمتين) أي بدون تنزيل لما مر أن اسم لا لا يركب مع صفته قبل دخولها فصارا بمنزلة كلمة وركبا مع لا فلا يرد أن في ذلك تركيب ثلاث كلمات (قوله لا أحد رجل وامرأة) قال اللقاني هذا يوهم أن البدل متعين فيه العطف وذلك غير متعين لإمكان بدل البعض من الكل (قوله وفي البدل بعامله) أي المقدر بدليل التعليل ويكفي في الفصل التقدير كما في الفعل المؤكد بالنون فاندفع ما قيل أين الفصل وهو متصل بعامله في الظاهر (قوله بالنظر إلى المحل) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه أن اسم لا المضاف والمشبه به مرفوعان محلا أي باعتبار ما كان قبل دخولها {فصل} (قوله لم يتغير الحكم) قال اللقاني إلا فيما يأتي عن الخليل وسيبويه

والمعنى ليت شعرى إذا لاقيت مالاقاه أمثالى من الموت هل عدم الاصطبار ثابت لسلمى أم لها تجلد وتثبت وكنى عن الموت بما ذكر تسلية لها وأدخل إذا الظرفية على المضارع بدل الماضى (وهو) نادر وبقاء الحرفين على معنييهما (قليل حتى توهم) أبو على (الشلوبين أنه غير واقع) فى كلام العرب ورد على الجزولى إجازته إياه والحق وقوعه فى كلامهم على قلة كقولهم فى المثل أفلا قماص بالعير والقماص بكسر القاف وبالصاد المهملة والعير بفتح العين المهملة الحمار والشلوبين لفظ أعجمى ينطق بالحرف الذى بعد واوه بين الباء الموحدة والفاء ولامه مضمومة وقد تفتح قاله الدمامينى (وتارة يراد بهما) أى بالهمزة ولا (التوبيخ) والإنكار (كقوله :

الا ارعواء لمن ولت شبيبته) • وآذنت بمشيب بعده هرم

فالاحرف توبيخ وارعواء مصدر ارعوى يرعوى أى انكف عن الشىء ويستعمل كثيرا فى ترك ما يستهجن يقال ارعوى فلان عن القبيح أى انكف عنه وولت أدبرت وذهبت والشبيبة الشباب قال فى المطول والشباب فى الحقيقة عبارة عن كون الحيوان فى زمان تكون حرارته الغريزية مشبوبة أى قوية مشتعلة انتهى وهو مأخوذ من كلام الاطباء وآذنت أعلمت والمشيب والشيب واحد وقال الأصمعى المشيب دخول الرجل فى حد الشيب من الرجال والشيب بغير ميم بياض الشعر والهرم كبر السن (و) كون الحرفين يراد بهما التوبيخ (هو الغالب) فى الاستعمال واعترضه الدمامينى فقال اعلم أن المفيد للإنكار التوبيخى هو الهمزة وحدها لامجموع الا والنفى المفاد بلا باق على حاله فنى البيت عدم الارعواء أمر ثابت والتوبيخ مسلط على ذلك وحينئذ فهما حرفان كل منهما يفيد ما اختص به وأجاب الشمنى بأن المراد أن الهمزة تفيد الإنكار التوبيخى وكلمة لا تفيد النفى فمجموع ألا يفيد الإنكار التوبيخى على النفى (وتارة يراد بهما التمنى كقوله :

الا عمر ولى مستطاع رجوعه) • فيرأب ماأثأت يد الغفلات

والعمر المدة ويرأب بفتح الياء المثناة تحت وسكون الراء وفى آخره باء موحدة قبلها همزة بمعنى يصلح منصوب فى جواب التمنى وفاعله ضمير العمر وأثأت بمثلثة بعد الهمزة الاولى أى أفسدت ويد الغفلات فيه استعارة بالكناية واستعارة تخييلية استعار للغفلات يدا تشبيها بمن يكسب أشياء بيده (وهو) أى كون الحرفين يراد بهما التمنى (كثير) واختلف فى ألا هذه فى رفعها الخبر ومراعاة محلها مع اسمها وإلغائها (و) المعتمد (عند سيبويه والخليل أن ألا هذه) ملاحظ فيها معنى الفعل والحرف فهى (بمنزلة أتمنى فلا خبر لها) كما أن أتمنى لاخبر له (وبمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ولا إلغاؤها إذا تكررت) كما أن ليت كذلك لأن ليت لاتركب مع اسمها ولا تكرر فتلغى فلا إعمال لألا عندهما إلا فى الاسم خاصة فيبنى إن كان مفردا ويعرب نصبا إن كان مضافا أو شبهه (وخالفهما المازنى) والمبرد فجعلاها كالمجردة من همزة الاستفهام فلها عندهما مركبة ما لها مجردة من تركيب ونصب وخبر وإلغاء وإتباع للفظ اسمها أو محله واستدلا بالبيت السابق ووجه الدلالة منه أن مستطاع إما خبر لألا وإما صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها لا لمحل اسمها فقط وإلا لنصب وعليهما فرجوعه مرفوع بمستطاع على النيابة عن الفاعل فاللازم أحد الأمرين إما ثبوت الخبر أو مراعاة محلها مع اسمها وأيا ما كان فهو المدعى (و) رد بأنه (لادليل لهما فى البيت) أى الذى استدلا به (إذ لايتعين كون مستطاع خبرا) لألا (أو صفة) لاسمها (ورجوعه فاعلا) على حذف مضاف أى نائب فاعل (بمستطاع بل يجوز كون مستطاع خبرا مقدما ورجوعه مبتدأ مؤخرا والجملة) من المبتدأ والخبر (صفة ثانية) لعمر وصفته الأولى جملة ولى وإذا طرقه هذا الاحتمال سقط منه الاستدلال ولما فرغ من الكلام على ألا المركبة اتفاقا وهى المشار إليها فى النظم بقوله :

واعط لامع همزة استفهام • ماتستحق دون الاستفهام

فى ألا التى للتمنى من عدم الخبر ومنع مراعاة محلها واسمها وإلغائها إذا تكررت (قوله وأدخل إذا الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فإن المعنى على الاستقبال فالمضارع واقع فى محله لا فى موقع الماضى (قوله وأجاب الشمنى) لايخفى أن جوابه لايلاقى جعل البيت شاهد القسم الذى أريد فيه بالحرفين التوبيخ وجعل مقابلا لما يكون فيه الحرفان باقيين على معناهما .

(قوله وإذا جهل الخبر الخ) اعلم أنه يتصور فى الحذف هنا أربعة عشر صورة على ما أسلفنا آخر باب إن ولم يتعرضوا إلا لحذف الخبر وهو كثير على سبيل الجواز ولحذف الاسم وهو قليل كما قال الناظم فى الكافية • والاسم إن علم به يقدم • وذلك كقولهم لا عليك أى لا بأس عليك ولحذف لا كما فى حكاية الأخفش لا رجل وامرأة بالفتح (قوله لا أحد أغير من الله) قطعة من حديث فى الجامع الصحيح للإمام البخارى وتتمته ولذلك حرم الفواحش ويروى لا شخص وليس فيه دلالة صريحة على تسمية الله شخصا ولذلك ترجم البخارى بباب لا شخص أغير من الله وترجم قبله (٢٤٦) بباب تسمية الله شيئا وأورد قوله تعالى قل أى شىء أكبر شهادة قل الله شهيد بينى وبينكم لدلالة الآية نصا على تسميته تعالى شيئا هذا وقال العز بن عبد السلام فى الأمالى ما معنى الغيرة ههنا إن حملناها على مذهب الشيخ على الإرادة أشكل التعليل لأن النهى يقع عن المراد وعن غيره ولم هذا يستقيم على رأى المعتزلة وإن حملناه على رأى القاضى على صفة فعلية أى يفعل بمن يرتكب الفواحش ما يفعله الغيور تنتفى مناسبة التعليل لأنه يصير المعنى لأن الله أكثر عذابا نهى عن الفواحش ولا مناسبة بين كثرة العذاب والنهى (قوله وركب مع لا الخ) أى ركب الخبر مع لا قال الشهاب القاسمى لأنه لا عمل للا على هذا لكن المبتدأ المؤخر مرفوع فلو عملت فى الخبر لصب المحل لزم أن لا ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وهو غير معهود فيها اه وقال الدمامينى فى الجملة السادسة من الباب الخامس من حواشى المغنى ولا يخفى ضعف هذا القول يعنى قول الزمخشرى وأنه يلزم منه أن الخبر يبنى مع لا ولا يبنى معها إلا المبتـــدأ ثم لو كان كذلك لم يجز نصب الاسم العظيم وقد جوّزوه (قوله ودعوى إبدال ما لا يحل الخ) قال الزرقانى أى لأن خبر لا لا بد من كونه نكرة والاسم الكريم معرفة فلا يحل محل المبدل منه (قوله على قول الجمهور) قال الزرقانى أى من أن الاستثناء المفرغ بدل (قوله من يجعل المرفوع خبرا) قال الزرقانى أى عن النكرة ﴿ هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر ﴾ (قوله فتنصبهما مفعولين) أورد بعضهم على الفاء نظير ما مر عن اللقانى فى باب إن وأجاب بنظير ما أجاب به هناك (قوله وأجيب بالمنع الخ) قال الزرقانى أى بمنع أنه لم يرد ذلك بل هو مراد بدليل أنه يقال ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه فالظن المذكور للتشبيه به اه وأجاب الكافيجى بأنه

شرح فى الا البسيطة على الأصح لكثرة الأقسام فغير الأسلوب وقال (وترد ألا للتنبيه) والاستفتاح (فتدخل على الجملتين) الاسمية والفعلية ولا تعمل شيئا فالاسمية (نحو ألا إن أولياء الله لا خوف عليهم) والفعلية نحو (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) فألا داخلة على ليس تقديرا لأن يوم منصوب بمصروفا مقدم من تأخير والأصل ألا ليس مصروفا عنهم يوم يأتيهم (و) ترد ألا (عرضية) بسكون الراء (وتحضيضية) بحاء مهملة وضادين معجمتين (فتختصان بـ) الجملة (الفعلية) الخبرية ولا تعملان شيئا فالعرضية (نحو ألا تحبون أن يغفر الله لكم) والتحضيضية نحو (ألا تقاتلون قوما نكثوا أيمانكم) وإنما اختصا بالفعلية لأنهما للطلب لأن العرض طلب بلين ورفق والتحضيض طلب بحث وإزعاج ومضمون الفعلية أمر حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث قال ابن الحاجب فى شرح المفصل حروف التحضيض معناها الأمر إذا وقع بعدها المضارع والتوبيخ إذا وقع بعدها الماضى ﴿ مسألة ﴾ (وإذا جهل الخبر) سواء قلنا إنه خبر لا أم خبر المبتدأ (وجب ذكره) للجهل به (نحو لا أحد أغير من الله) عز وجل (وإذا علم) من سياق أو غيره (فحذفه كثير نحو فلا فوت) أى لهم (قالوا لا ضير) أى علينا ولو ذكر لجاز عند الحجازيين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وشاع فى ذا الباب إسقاط الخبر • إذا المراد مع سقوطه ظهر

(و) حذف الخبر المعلوم (يلتزمه التميميون والطائيون) هذا نقل ابن مالك ونقل ابن خروف عن بنى تميم أنهم لا يظهرون خبرا مرفوعا ويظهرون المجرور والظرف وهو ظاهر كلام سيبويه وقال أبو حيان وأكثر ما يحذفه الحجازيون إذا كان مع إلا نحو لا إله إلا الله أى لنا أو فى الوجود أو نحو ذلك قال الزمخشرى فى جزء له لطيف على كلمة الشهادة هكذا قالوا والصواب أنه كلام تام ولا حذف وأن الأصل الله إله مبتدأ وخبر كما تقول زيد منطلق ثم جىء بأداة الحصر وقدم الخبر على الاسم وركب مع لا كما ركب المبتدأ معها فى نحو لا رجل فى الدار ويكون الله مبتدأ مؤخرا وإله خبرا مقدما وعلى هذا تخريج نظائره نحو لا سيف إلا ذو الفقار ولا فتى إلا على نقله الموضح عنه وقال بعده قلت وقد يرجح قوله بأن فيه سلامة من دعوى الحذف ودعوى إبدال ما لا يحل محل المبدل منه وذلك على قول الجمهور ومن الإخبار عن النكرة بالمعرفة وعن العام بالخاص وذلك على قول من يجعل المرفوع خبرا اه

﴿ هذا باب الأفعال الداخلة بعد استيفاء فاعلها على المبتدأ والخبر فتنصبهما مفعولين ﴾

هذا قول الجمهور وذهب السهيلى إلى أن المفعولين فى باب ظن ليس أصلهما المبتدأ والخبر بل هما كمفعولى أعطى واستدل بظننت زيدا عمرا فإنه لا يقال زيد عمرو إلا على جهة التشبيه وأنت لم ترد ذلك مع ظننت وأجيب بالمنع وأن المراد ظننت زيدا عمرا فتبين خلافه وذهب الفراء إلى أن الثانى منصوب على

متأول بمعنى ظلمت الشخص المسمى بزيد مسمى بعمر وكما أن قولك زيد حاتم متأول بمعنى زيد مثل حاتم بشهادة المعنى (قوله مستدلا بوقوعه جملة) قال الدنوشري فيه نظر فإن ذلك مشترك بين الحال والمفعول الثاني الذي أصله الخبر (قوله وعورض بوقوعه معرفة وضميرا الخ) لاحاجة لقوله وضميرا بعد قوله معرفة ثم الحال قد تأتي معرفة وجامدة كثيرا بل أجاز ذلك قياسا جماعة منهم البغداديون ويونس فلعل الفراء وافقهم على ذلك (قوله وبانه لايتم الكلام بدونه) قال الدنوشري (٢٤٧) أي ليس هذا شأن الحال دائما وإن كان بعض الأماكن لايتم الكلام بدونه نحو وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين (قوله وإليه أشار الناظم الخ) كما أشار إلى ذلك أشار إلى أن كل قلبي لايتعدى بقوله أعني رأى الخ (قوله وجد وألفى) قال اللقاني دلالتهما على اليقين بالالتزام قال الرضي وأما لإبانة الشيء على صفة وهو وجد وألفى وعدا من أفعال القلوب لأنك إذا وجدت الشيء على صفة لزم أن تعلمه عليها إن لم يكن معلوما اه وقد أشار الشارح لذلك بقوله وإنما ساغ الخ قال الدنوشري (فائدة) لا يستعمل ألفى إلا مزيدا وقال ويكون ألفى بمعنى أصاب نحو ضاع مالي ثم ألفيته أي أصبته (قوله قال الله تعالى تجدوه) قال الدنوشري وقال تعالى وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين ومصدرها الوجدان عند الأخفش والوجود عند السيرافي وقال قوله في الآية تجدوه أي تتيقنوه لابمعنى أصاب وإلا لم ينصب مفعولين بل واحدا فقط وكذا ألفى (قوله وإنما ساغ الخ) قال الدنوشري قد يقال أن مجيء وجد بمعنى علم ههنا مفرع على غيره (قوله فإنك قاتله) قال الزرقاني أي صائده أي قاتله بصيدك فلا إشكال (قوله وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب الخ) ظاهره أن تعلم في المثال ليس ماضيا وليس كذلك فكان الظاهر أن يقول وقد تكون تعلم ماضيا (قوله فاغتبط) قال الدنوشري قد يقال كيف يقول له اغتبط مع أنه ينبغي أن يكون هو المغتبط بفتح الباء وقد يقال إن معناه ازدد فيما أنت متصف به من الوفاء بالعهد ويكون مجازا أو حقيقة فلتراجع كتب اللغة اه (قوله جعل الخ) قال اللقاني أما

التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا وجارا ومجرورا وعورض بوقوعه معرفة وضميرا وجامدا وبأنه لايتم الكلام بدونه (أفعال هذا الباب نوعان أحدهما أفعال القلوب وإنما قيل لها ذلك لأن معانيها قائمة بالقلب وليس كل قلبي ينصب مفعولين بل القلبي ثلاثة أقسام ما لا يتعدى بنفسه نحو فكر) في كذا (وتفكر) فيه (وما يتعدى لواحد) بنفسه (نحو عرف) زيد الحق (وفهم) المسئلة (وما يتعدى لاثنين) بنفسه (وهو المراد) هنا وإليه أشار الناظم بقوله:

انصب بفعل القلب جزأى ابتدا ۞ أعني رأى خال علمت وجدا

ظن حسبت وزعمت مع عد ۞ حجا درى وجعل اللذ كاعتقد وهب تعلم

(وينقسم) هذا القسم المتعدي لاثنين (أربعة أقسام أحدها ما يفيد في الخبر يقينا وهو أربعة وجد وألفى وتعلم بمعنى اعلم ودرى قال الله تعالى تجدوه عند الله هو خيرا) فالهاء المتصلة به مفعوله الأول وخيرا مفعوله الثاني وهو ضمير فصل لامحل له من الإعراب وإنما ساغ مجيء وجد للعلم لأن من وجد الشيء على حقيقته فقد علمه وقال الله تعالى (إنهم ألفوا آباءهم ضالين) فآباءهم مفعول أول وضالين مفعول ثان (قال الشاعر) وهو زياد بن سيار (تعلم شفاء النفس قهر عدوها) ۞ فبالغ بلطف في التحيل والمكر فتعلم أمر بمعنى اعلم وشفاء النفس مفعوله الأول وقهر عدوها مفعوله الثاني (والأكثر وقوع تعلم) هذا على أن المشددة (وصلتها) فتسد مسد المفعولين لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه (كقوله) وهو زهير ابن أبي سلمى بضم السين (فقلت تعلم أن للصيد غرة) ۞ وإلا تضيعها فإنك قاتله فأن بفتح الهمزة وتشديد النون حرف موصول وللصيد خبرها مقدم وغرة بكسر الغين المعجمة وتشديد الراء المهملة اسمها مؤخر وأن وصلتها سدت مسد مفعولي تعلم وإلا إلى آخره جملة شرطية والهاء في تضيعها عائدة على الوصية فيما قبله والهاء في قاتله عائدة على الصيد وقد تكون تعلم بمعنى الماضي قال يعقوب تقول تعلمت أن زيدا خارج بمعنى علمت (وقال) الآخر:

(دريت الوفي العهد ياعرو فاغتبط) ۞ فإن اغتباطا بالوفاء حميد

ودريت مبني للمفعول والتاء مفعوله الأول في موضع رفع على النيابة عن الفاعل والوفي مفعوله الثاني وهو صفة مشبهة والعهد بالرفع على الفاعلية وبالنصب على التشبيه بالمفعول به وبالجر على الإضافة وعرو منادى مرخم بحذف التاء واغتبط جواب شرط مقدر أي إن دريته فاغتبط من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير أن يريد زوالها عنه فإن أراد زوالها كان حسدا (والأكثر في) درى (هذا أن يتعدى بالباء) نحو دريت بزيد (فإذا دخلت عليه الهمزة تعدى لآخر بنفسه نحو ولا أدراكم به) فضمير المخاطبين مفعوله الأول والمجرور بالباء مفعوله الثاني (و) القسم الثاني ما يفيد في الخبر رجحانا وهو خمسة جعل وحجا وعد وهب وزعم نحو (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا) فالملائكة مفعوله الأول وإناثا مفعوله الثاني (و) نحو (قوله) وهو تميم بن مقبل وقيل ابن أبو سنبل الأعرابي

جعل وعد فقد جعلهما الرضى لاعتقاد كون الشيء على صفة اعتقادا غير مطابق للواقع وأما زعم فقد جعلها للقول بأن الشيء على صفة غير مستند إلى وثوق قال وقد تستعمل زعم فى التحقيق وأما حجا وهب فهما للظن فقط كما قال المصنف وصرح به الرضى أيضا (قوله أخا ثقة) قال الدنوشرى ينظر هل ثقة صفة لأخا فيكون منونا منصوبا أو هو مجرور مضاف إليه بمعنى الوثوق اه أقول ضبطه المصنف فى نسخة مصححة بخطه مجرورا وكذا رأيته مضبوطا فى نسخة صحيحة من شرح الشواهد للعينى عليها خطه وهو ظاهر كلام الشارح (قوله ألمت بمعنى نزلت) قال الدنوشرى هذا معنى مجازى إذ الإلمام حقيقة الزيارة الخفيفة يقال ألم به إذا زاره زيادة خفيفة قاله بعض شراح ديوان أبى الطيب اه وهو عجيب فقد قال فى الصحاح (٢٤٨) الإلمام النزول وقد ألم به أى نزل به ولم يتعرض لاستعمال الإلمام بمعنى الزيارة ثم قال إنه يقال يزورنى لماما أى فى بعض الأحايين وفى الأساس ألم به نزل ويزورنى لماما أى غبا ثم قال من المجاز لم شعثه أى أصلح حاله فعلم أن الإلمام بمعنى النزول حقيقة (قوله والأقل فى هب هذا الخ) قال الدنوشرى قال فى الصحاح وهبنى فعلت ذلك أى احسبنى واعددنى ولا يقال هب أنى اه وكان عليه أن ينبه على أن الشارح أشار لرده تبعا للمغنى فقد قال فيه هب بمعنى ظن الغالب تعديه إلى صريح المفعولين ووقوعه على أن وصلتها نادر حتى زعم الحريرى أن قول الخواص هب أن زيدا قائم لحن وذهل عن قول القائل هب أن أبانا كان حمارا (قوله وإفراد الضمير الخ) قال الدنوشرى تقف على إفراد الضمير وتثليثه بعد العطف بأو اه أقول الذى نص عليه المصنف فى حواشى الألفية كما نقل عنه المنكت أول باب النكرة والمعرفة إن أو التى للشك والإبهام يفرد بعدها الضمير والتى للتنويع يطابق نحو إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما ونص على ذلك فى بحث الجملة المعترضة من مغنى اللبيب فقال فى قوله تعالى إن يكن غنيا أو فقيرا فالله أولى بهما الظاهر أن الجواب فالله أولى بهما ولا يرد ذلك تثنية الضمير كما قد توهموا لأن أو هنا للتنويع وحكمها حكم الواو فى وجوب المطابقة نص عليه الأبدى وهو الحق وقد بسطنا الكلام على ذلك فى حاشية الفاكهى فى باب العطف (قوله رأى) قال الدنوشرى يعنى المبنى للفاعل وأما أرى المبنى للمفعول فقال الرضى ويستعمل أرى الذى لم يسم فاعله من أرى عاملا عمل الظن الذى هو بمعناه ولم يستعمل بمعنى علم وإن كانت أريت بمعنى أعلم.

(قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة) حتى ألمت بنا يوما ملمات

فأبا عمرو مفعوله الأول وأخا ثقة مفعوله الثانى والملمات جمع ملمة بمعنى النازلة فاعل ألمت بمعنى نزلت (و) نحو (قوله) وهو النعمان بن بشير الأنصارى رضى الله عنه

(فلا تعدد المولى شريكك فى الغنى) ولكنما المولى شريكك فى العدم

فالمولى بمعنى الصاحب هنا مفعوله الأول وشريكك مفعوله الثانى والعدم بضم العين الفقر (و) نحو (قوله) وهو ابن همام السلولى

(فقلت أجرنى أبا خالد) وإلا فهبنى امرأ هالكا

فياء المتكلم مفعوله الأول وامرأ مفعوله الثانى وهالكا نعت امرأ والأقل فى هب هذا وقوعه على أن وصلتها كما فى المسئلة الجارية فى الفرائض هب أن أبانا كان حمارا (و) نحو (قوله) وهو أبو أمية الحنفى واسمه أوس

(زعمتنى شيخا ولست بشيخ) إنما الشيخ من يدب دبيبا

فياء المتكلم مفعوله الأول وشيخا مفعوله الثانى ويدب دبيبا يدرج فى المشى درجا رويدا (والأكثر فى زعم هذا وقوعه على أن) بتخفيف النون (أو أن) بتشديدها أى مع فتح الهمزة فيهما (وصلتهما) وإفراد الضمير فى مثل هذا أفصح من تثنيته لأن العطف فيه بأو وهو رأى البصريين والتثنية رأى الكوفيين فالأول (نحو زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا و) الثانى نحو (قوله) وهو كثير عزة:

(وقد زعمت أنى تغيرت بعدها) ومن ذا الذى يا عز لا يتغير

وعز منادى مرخم (و) القسم (الثالث ما يرد بالوجهين والغالب كونه لليقين وهو اثنان رأى وعلم كقوله جل ثناؤه إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا) الأول للرجحان والثانى لليقين (وكقوله تعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله وقوله تعالى فإن علمتموهن مؤمنات) الأول لليقين والثانية للرجحان (و) القسم (الرابع ما يرد بهما) أى بالوجهين (والغالب كونه للرجحان وهو ثلاثة ظن وحسب وخال) فالرجحان (كقوله

ظننتك أن شبت لظى الحرب صاليا) فعردت فيمن كان عنها معردا

فالكاف مفعوله الأول وصاليا مفعوله الثانى وأن شبت بالبناء للمفعول شرط ولظى الحرب نائب الفاعل وجواب الشرط محذوف والتعريد بالعين المهملة الانهزام والجبن يقال عرد فى الحرب إذا جبن وقال الخليل عرد وعرج فى الحرب واحد والمعنى ظننتك صاليا الحرب إذا أوقدت نارها فانهزمت فيمن كان منهزما (و) اليقين نحو (قوله تعالى يظنون أنهم ملاقوا ربهم) أى يتيقنون ذلك (و) الرجحان فى حسب (كقول الشاعر) وهو زفر بن الحرث الكلابى

(وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة)   عشية لاقينا جذام وحميرا

فكل مفعوله الأول وشحمة مفعوله الثاني وعشية منصوب على الظرفية وجذام وحمير قبيلتان لم ينصرفا للعلمية والتأنيث (و) واليقين فيها نحو (قوله) وهو لبيد العامري

(حسبت التقى والجود خير تجارة)   رباحا إذا ما المرء أصبح ثاقلا

فالتقى مفعول أول والجود معطوف عليه وخير مفعوله الثاني ولم يثن لأنه اسم تفضيل واسم التفضيل إذا أضيف إلى نكرة لزمه الإفراد والتذكير ورباحا بالباء الموحدة والحاء المهملة تمييز وإذا شرطية وما زائدة والمرء مرفوع بفعل محذوف يفسره أصبح وثاقلا بمعنى ثقيلا خبر أصبح المحذوف والمعنى تيقنت التقى والجود خير تجارة رباحا إذا أصبح المرء ثقيلا بسبب الموت ووصف الميت بالثقل لأن الأبدان تخف بالأرواح فإذا مات صاحبها تصير ثقيلة كالجمادات (و) والرجحان في عال (كقوله

إخالك إن لم تغضض الطرف ذا هوى)   يسومك ما لا يستطاع من الوجد

إخال بكسر الهمزة والقياس فتحها والكاف مفعوله الأول وذا هوى مفعوله الثاني وإن لم تغضض الطرف شرط وجوابه محذوف وجملة يسومك بمعنى يكلفك نعت هوى وفاعله ضمير مستتر يعود على هوى وهو العائد من الصفة إلى الموصوف وما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني ليسومك ومن الوجد بيان لما (و) اليقين فيها نحو قوله

(ما خلتني زلت بعدكم ضمنا)   أشكو إليكم حموة الألم

أنشده خلف الأحمر من الكوفيين وياء المتكلم مفعوله الأول وضمنا مفعوله الثاني وهو بفتح الضاد المعجمة وكسر الميم وبالنون الزمن المبتلى وفي نسخة ظمئا بالظاء المشالة والهمزة وهو بمعنى مشفق قال في الصحاح وظمئت إلى لقائكم اشتقت وزلت بعدكم معترض بين المفعولين وخلتني معترض بين النافي وهو ما والمنفي وهو زلت وضمنا معترض بين اسم زال وهو التاء وخبرها وهو أشكو وبعدكم متعلق بضمنا وجاز تقدمه على الصفة المشبهة لأنه ظرف وحموة بضم الحاء المهملة والميم وتشديد الواو المفتوحة والتقدير خلت نفسي ضمنا بعدكم ما زلت أشكو شدة الفراق (تنبيهان) الثاني (الأول ترد علم بمعنى عرف و) ترد (ظن بمعنى اتهم) وإليهما أشار الناظم بقوله

لعلم عرفان وظن تهمه   تعدية لواحد ملتزمه

(و) ترد (رأى) بمعنى ذهب (من الرأي أي المذهب و) ترد (حجا بمعنى قصد فيتعدين) هذه الأفعال الأربعة (إلى) مفعول (واحد) فقط فأولها (نحو والله أخرجكم من بطون أمهاتكم لا تعلمون شيأ) أي

(قوله وكنا حسبنا) الظاهر أن هذا البيت كناية عن أنه كان يظن جماعة من قومه شجعانا فتبينوا بخلاف ذلك وهذا يضرب للمثل ومورده ظاهر كذا بهامش نسخة الدنوشري بخط بعض طلبته وهو كلام من لم يعرف سياق الكلام وسياقه ولحاقه وهذا البيت من أبيات في الحماسة وبعد هذا البيت   فلما لقينا عصبة تغلبية   يقودون جردا للأعنة ضمرا

سقيناهم كأسا سقونا بمثلها   ولكنهم كانوا على الموت أصبرا   فلما قرعنا النبع بالنبع بعضه   ببعض أبت عيدانه أن تكسرا

وهذه الأبيات من أحد المصنفات (قوله وما لا يستطاع في موضع المفعول الثاني) قضيته أن الذي في موضع المفعول الجملة لا الموصول فقط وليس كذلك قال في المغني في بحث الجمل التي لا محل لها من الإعراب الجملة السادسة الواقعة صلة لاسم أو حرف نحو جاء الذي قام أبوه فالذي في موضع رفع والصلة لا محل لها وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن (٢٤٩) يقولوا إن الموصول وصلته في موضع كذا عنعنها بأسرها كلمة واحدة والحق ما قدمت لك بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول نحو ليقم أيهم هو في الدار اثر بي المقصود منه وما كان يلقنه هذا البعض لأصحابه أشار إليه السيد رحمه الله في أواخر الحالة المقتضية لتقديم المسند من شرح المفتاح والجامي في باب الموصول في إعراب ماذا صنعت فإنه قال ما مبتدأ وما بعده خبره أو بالعكس (قوله ترد علم بمعنى عرف) قال اللقاني قال الرضي لا يتوهم أن بين علمت وعرفت فرقا معنويا كما قال بعضهم فمعنى علمت أن زيدا قائم وعرفت أن زيدا لقائم واحد إلا أن عرف لا ينصب جزأي الاسمية كما تنصبهما علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو

موكول إلى اختيار العرب فإنهم قد يخصون أحد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر أقول هذا بناء على أن العلم والمعرفة مترادفان وهو قول بعض أهل الأصول والميزان ولبعضهم قول آخر وهو أن العلم يتعلق بالمركبات أو الكليات والمعرفة تتعلق بالجزئيات أو البسائط قال في شرح المطالع ومن هنا يسمع النحويين يقولون علم يتعدى إلى مفعولين وعرف يتعدى إلى واحد فتأمله ثم إن الرضي ناقض نفسه في باب كان وهو الحق لأنه يشهد لي ببطلان ما ذكره هنا وأن للمعنى تأثيرا في باب التعدية لاختلافها بحسب اختلاف المعاني واللفظ واحد كما في الصيغ المشتركة بين معنيين أحدهما لازم والآخر متعد كأضاء وأظلم وقد عقد لذلك بابا في الخصائص وذكرناه في حاشية الألفية في باب التعدي واللزوم (قوله بمعنى اتهم) الاتهام أن تجعل شخصا في موضع الظن السيئ (قوله وإليهما أشار بقوله لعلم عرفان الخ) لكنه أخر ذلك عن ذكر الإلغاء والتعليق وأوهم أنهما يجريان فيهما وليس كذلك فما صنعه

المصنف أحسن وأشار بمخالفته للاعتراض عليه (قوله وتقول رأى أبو حنيفة الخ) قال اللقاني لا دليل فيه على أن رأى هذه متعدية إلى واحد دائما لجواز أن تتعدى تارة (٢٥٠) إلى مفعولين كقولك رأى أبو حنيفة كذا حلالا قال الدنوشري ويمكن أن يقال الثاني حال وفيه نظر ثم قال اللقاني وتارة إلى واحد هو مصدر ثاني هذين المفعولين مضافا إلى أولهما كقولك رأى أبو حنيفة حل كذا كما قد تستعمل علم المتعدية إلى اثنين هذا الاستعمال الثاني كما صرح به الرضي قوله (فلا يتعديان) قال الدنوشري يقتضي أنهما فعلان وإنما ذلك فعل واحد هو وجد لكنه ورد بمعنيين وكان المصنف نظر إلى المعنيين المذكورين (قوله وبمعنى ضربت نحو رأيت الصيد الأولى) إسقاط الضمير بأن يقول وبمعنى ضرب ثم الأولى أن يقول وبمعنى ضرب زيد الصيد ولا يقتصر على ضرب (قوله وتأتي وجد الخ) قال الدنوشري ومصدر وجد هذه الوجدان والوجود أيضا ومن ذلك قول المتنبي

والظلم من شيم النفوس فإن تجد ... ذا عفة فلعلة لا يظلم

وتأتي وجد أيضا بمعنى حزن تقول وجد زيد على محبوبه أي حزن عليه ومصدره الوجد وبمعنى حقد نحو وجد على عدوه أي حقد فتتعدى إلى واحد وإذا كان وجد بمعنى استغنى فمصدره الجدة والوجد وفي الحديث مطل ذي الوجد ظلم وأصل الجدة كما أصل عدة والأصل الوجدة لأنه مصدر وجد (قوله وإلى أشار الناظم بقوله ولرأى الرؤيا) لكن كان ينبغي أن يقدمها على الإلغاء والتعليق كما فعل المصنف لئلا

لا تعرفون شيئا (و) ثانيها (نحو وما هو على الغيب بظنين) بالظاء المشالة أي بمتهم (و) ثالثها (تقول رأى أبو حنيفة حل كذا ورأى الشافعي حرمته) أي ذهب أبو حنيفة إلى حل كذا وذهب الشافعي إلى حرمته (و) رابعها (نحو حجوت بيت الله) أي نويته وقصدته (وترد وجد بمعنى حزن أو حقد فلا يتعديان) يقال وجد زيد إذا حزن أو حقد وهو يختلفان في المصدر فمصدر وجد بمعنى حزن وجد ومصدر وجد بمعنى حقد موجدة (وتأتي هذه الأفعال) الخمسة (وبقية أفعال الباب لمعان أخر غير قلبية فلا تتعدى لمفعولين) فتأتي علم للعلمية بضم العين كعلم الرجل إذا كان مشقوق الشفة العليا وتأتي رأى بمعنى أبصر نحو رأيت زيدا أي بصرته وبمعنى أشار نحو رأى زيد بكذا أي أشار به وبمعنى ضربت نحو رأيت الصيد أي ضربت رئته وتأتي حجا بمعنى غلب في المحاجة نحو حجا زيد عمرا أي غلبه في المحاجة وبمعنى رد نحو حجوت السائل إذا رددته وبمعنى ساق نحو حجوت الإبل أي سقتها وبمعنى كتم وبمعنى حفظ نحو حجوت الحديث أي كتمته وحفظته وبمعنى أقام نحو حجا بمكة أي أقام بها وبمعنى بخل يقال حجا بماله أي بخل به وبمعنى وقف كقوله * فهن يعتكفن به إذا حجاه * أي إذا وقف وتأتي وجد بمعنى أصاب نحو وجد زيد ضالته أي أصابها وبمعنى استغنى يقال وجد فلان أي استغنى وتأتي عد بمعنى حسب بفتح السين نحو عددت المال أي حسبته أحسبه بضم السين في المضارع وتأتي زعم بمعنى كفل نحو زعمت زيدا أي كفلته وضمنته وفي التنزيل وأنا به زعيم وفي الحديث الزعيم غارم وبمعنى رأس بالهمز وتركه نحو زعم زيد إذا رأس ومنه زعيم القوم فلان أي رئيسهم وبمعنى قال كقول أبي زبيد الطائي

يا لهف نفسي إن كان الذي زعموا ... حقا وماذا يريد القوم الهيق

أي إن كان الذي قالوه حقا نص عليه ابن بري وبمعنى سمن وهزل يقال زعمت الشاة بمعنى سمنت وهزلت وبمعنى طمع قاله في الصحاح وفي حواشيه لابن بري قال ابن خالويه يقال زعم في غير مزعم أي طمع في غير مطمع وتأتي درى بمعنى ختل نحو درى الذئب الصيد إذا ختله واستخفى له ليفترسه وتأتي حسب بمعنى احمر لونه وأبيض يقال حسب الرجل إذا احمر لونه وابيض كالأبرص وتأتي خال للعجب يقال خال الرجل تكبر وأعجب بنفسه وبمعنى ظلع بالظاء المشالة يقال خال الفرس أي ظلع في مشيه وغير ذلك (وإنما لم نحترز عنها لأنها لم يشملها قولنا أفعال القلوب) التنبيه (الثاني) من التنبيهين (العرب ألحقوا رأى الحلمية برأى العلمية في التعدي لاثنين) بجامع إدراك الحس الباطن كقوله تعالى (إني أراني أعصر خمرا) فأرى عملت في ضميرين متصلين لمسمى واحد وأحدهما فاعل وثانيهما مفعول أول وجملة أعصر خمرا المفعول الثاني و(كقوله) وهو عمرو بن أحمر الباهلي يذكر جماعة من قومه لحقوا بالشام فرآهم في منامه

(أراهم رفقتي) حتى إذا ما ... تجافى الليل وانخزل انخزالا

فالهاء والميم مفعول أول ورفقتي بضم الراء وكسرها مفعول ثان والرفقة الجماعة ينزلون جملة ويرحلون جملة وسموا رفقة لارتفاق بعضهم ببعض والرؤيا هنا حلمية بدليل قوله حتى إذا ما تجافى الليل وانخزل أي انطوى وانقطع وإلى هذا أشار الناظم بقوله

ولرأى الرؤيا انم ما لعلما ... طالب مفعولين من قبل انتمى

وذهب بعضهم إلى أن رأى الحلمية لا تنصب مفعولين وأن ثاني المنصوبين حال ورد بوقوعه معرفة كما هنا واعترض بأن الرفقة الرفقاء وهم المخالطون والمرافقون فهو بمعنى اسم الفاعل فالإضافة فيه غير محضة قاله الموضح في الحواشي وفيه نوع مخالفة لما هنا (و) رأى الحلمية لا يدخلها الإلغاء ولا التعليق خلافا للشاطبي و(مصدرها الرؤيا نحو) قوله تعالى (هذا تأويل رؤياي من قبل ولا تختص الرؤيا بمصدر الحلمية بل)

لئلا يتوهم جريانهما فيها (قوله أفعال التصيير) قال الدنوشري قال بعضهم يجب بصدق معمولي هذه الأفعال متغايران مفهوما وخارجا فلا يصح أن يدعى كونهما مبتدأ وخبرا لوجوب اتحادهما خارجا يبين لك ذلك أنك تقول صيرت الفقير غنيا والمعدوم موجودا ولا يخفى أن صدق أحدهما على الآخر ممتنع انتهى ويجاب بأن نحو الفقير غني صحيح أي الفقير فيما مضى تجدد له الغنى وكذا المعدوم موجود إذ الوصف العنواني لا يشترط وجوده دائما بل يكون وجوده في بعض الأوقات انتهى والبعض الذي نقل عنه هو القاني وأما ما أجاب فقد ذكره المناطقة في بحث النسب والقضايا الموجهة وصرحوا بأن كل نائم مستيقظ قضية صادقة وأقره السيد واعترضه حفيد السعد في شرح التهذيب بأنه لا يناسب قواعد اللغة يعني لأن الوصف حقيقة في الحال هذا وقال الشهاب القاسمي قد يجاب من البحث بأنه إن أراد شيخنا أن أفعال التصيير لا يكون معمولاها إلا متغايرين مفهوما وخارجا فهو ممنوع وسند المنع نحو قوله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج في بعض) فإن ترك هنا من أفعال التصيير مع صدق أحد مفعوليها على الآخر واتحاده معه خارجا فإن المائج يصدق على بعضهم ويتحد معه خارجا وإن أراد أنه قد يكون معمولاها كذلك فسلم ولا يضر لأن أفعال الباب لا يجب أن تدخل على المبتدأ والخبر بل قد تدخل على غيرهما ولهذا قال شيخ الإسلام اقتصر أي ابن المصنف على دخولها عليهما لأنه الغالب ولأنه المراد هنا وإلا فقد تدخل على غيرهما كظننت زيدا عمرا لا على وجه التشبيه أي ظننت بالمسمى هذا فالذات فيهما واحدة وليس أصلهما المبتدأ والخبر إذ لا يقال زيد عمرو إلا على وجه التشبيه المقتضي لاختلافهما ذاتا (قوله كجعل) قال المصنف في الحواشي مما يتعين أن يكون من هذا نبذ من قوله تعالى نبذ فريق من الذين أوتوا الكتاب كتاب الله وراء ظهورهم فكتاب الله على هذا مفعول أول ووراء ظهورهم مفعول ثان ويبعد بل يمتنع جعله ظرفا لنبذ لأن الظرف لا بد أن يكون حاويا لفاعل العامل فيه والنابذون غير كائنين وراء ظهورهم انتهى وقوله لأن الظرف لا بد الخ لا يخلو إطلاقه عن نظر وقد حرر الزركشي في البحر ما يتعلق بهذا البحث وذكر أنه نفيس فقال في الترجمة التي نصها ظرف المكان حجة عند الشافعي وقد ذكر أنه روى مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى على ابن بيضاء سهيل وأخيه في المسجد وهو دليل لما ذهب إليه إمامنا عالم قريش وصاحب الحسب والنسب رضي الله تعالى عنه من جواز الصلاة على الميت في

المسجد وزعم أنهما كانا خارجه

> قد تقع مصدرا لبصرية خلافا للحريري وابن مالك بدليل وما جعلنا الرؤيا التي أريناك إلا فتنة للناس قال ابن عباس) رضي الله عنهما (هي رؤيا عين) ولكن المشهور استعمالها في الحلمية (النوع الثاني) من أنواع هذا الباب الناصبة المبتدأ والخبر مفعولين (أفعال التصيير) وإنما قيل لها ذلك لدلالتهما على التحويل والانتقال من حالة إلى أخرى (كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير وهب) وإليهما الإشارة

لا يلتفت إليه لأنه خلاف الظاهر المتبادر ولما تقرر في الأصول أن الظرف يعد فاعله ومفعوله في الفعل الحسي يكون لها بخلافه بعد غير الحسي يكون الفاعل فقط ومن ثم قال أصحابنا إذا قال إن قتلت زيدا في المسجد فأنت طالق لا بد من وجودهما فيه وإن قال إن قذفته فيه يشترط وجود القاذف فقط فيه ومقتضى كلام النحاة أنه لا يشترط وجود الفاعل والمفعول في الظرف هذا ملخص ما قال ابن حجر في شرح المنهاج ولك أن تقول ما قاله في القاعدة له وجه وجيه لأن ظرف المكان من الحسيات فإذا جعل ظرفا لفعل حسي متعد لزم كون الفاعل والمفعول فيه لأن الفعل المذكور لا يتحقق إلا بوجودهما بخلاف الفعل المعنوي فإنه أجنبي من الظرف الحسي فاكتفي بما هو لازم له بكل تقدير وهو الفاعل فقط وأما ما قاله عن الأصحاب فهو لا يتمشى على مرجح الشيخين وغيرهما أنه في القتل يشترط وجود المقتول فيه لا القاتل وفي القذف بعكسه وجهوه بأن ذكر المسجد قرينة على أن القصد الزجر على انتهاك حرمته وانتهاكها كما يحصل بوجود المقتول فيه لا استلزام وقوع معصية القتل فيه بوجود القاذف لأن القذف يحصل مع غيبة المقذوف فإن قلت فهل لما ذكر موجه قلت يمكن أن يوجه بأن القتل لما استلزم غالبا وجود أثر حسي حال صدوره من الفاعل وحال وصوله للمقتول نزل منزلة الحسي في أنه لا بد من وجودهما فيه بخلاف القذف فإنه لا يستلزم ذلك لما تقرر من صدقه مع غيبة المقذوف فاشترط كون الفاعل فيه فقط (قوله واتخذ وتخذ) قال الدنوشري فيه اختلاف فقيل[1] تارة يتعديان إلى مفعول واحد نحو قوله تعالى كمثل العنكبوت اتخذت بيتا إلى اثنين (قوله وصير) قال الدنوشري صير وأصار منقولان بالهمزة والتضعيف من صار الذي هو من أخوات كان تقول أصار زيد عمرا عالما وإن كان صار بمعنى انتقل ورجع تعدى إلى مفعولين أحدهما بحرف الجر إذا ضعف نحو صيرتك إلى موضع كذا أي نقلتك إليه وإن كان بمعنى التغيير إلى وصف كما هو في أخوات كان تعدت إلى مفعولين نحو صيرت زيدا عالما ومن أفعال التصيير ضرب نحو ضربت الفضة خاتما والحال المنقولة من كان بمعنى صار كقوله أكنت زيدا عالما أي صيرته عالما قال ابن مالك ولا أعرفه مسموعا

---

(1) قول المحشي فقيل تارة الخ ما بعده لا يصلح أن يكون خلافا ففيه سقط ولعله فقيل هما من الأخذ كما قاله الجوهري أي ليسا منه بل لهما مادة أخرى كما قاله ابن الأثير وأطال في الرد على الجوهري بما حصله في القاموس ثم تارة يتعديان الخ وقوله في آخر العبارة إلى اثنين لعله سقط قبله لفظ وتارة وبعده كما مثل به الموضح حرر اه

يقول الناظم : والتى كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

(قال الله تعالى فجعلناه هباء منثورا) فالهاء مفعوله الأول وهباء مفعوله الثانى ومنثورا نعت هباء وقال الله تعالى (لو يردونكم من بعد إيمانكم كفارا حسدا) فالكاف والميم مفعول أول وكفارا مفعول ثان وحسدا مفعول لأجله وقال الله تعالى (وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض) فبعضهم مفعول أول وجملة يموج فى بعض فى موضع المفعول الثانى وقال الله تعالى (واتخذ الله إبراهيم خليلا) فإبراهيم مفعول أول وخليلا مفعول ثان (وقال الشاعر) وهو جندب بن مرة الهذلى

(تخذت غراز إثرهم دليلا ... وفروا فى الحجاز ليعجزونى)

فغراز بضم الغين المعجمة وتخفيف الراء المهملة فى آخره زاى اسم واد قال العينى وأنشده الموضح مختوما بنون وقال إنه اسم جبل وهو مفعول أول لاينصرف على إرادة البقعة ودليلا مفعول ثان وإثرهم منصوب على الظرفية والضمير المضاف إليه فاعل وفروا ويعجزونى رجع إلى بنى لحيان فى البيت قبله وفى بمعنى إلى واللام فى ليعجزونى للتعليل (وقال) رؤبة بن العجاج :

ولعبت طير بهم أبابيل ... (فصيروا مثل كعصف مأكول)

وهو من السريع مستفعلن مستفعلن مفعولات مرتين والواو فى صيروا نائب الفاعل وهى المفعول الأول ومثل المفعول الثانى وكعصف مضاف إليه على تقدير زيادة الكاف بين المتضايفين وقال الدمامينى فينبغى أن تكون الكاف اسما أضيف إليه مثل فيكون كل من الكلمتين موفرا عليها أما إذا جعلت حرفا زائدا وجعل مثل مضافا إلى عصف لزم قطع الحرف الجار عن عمله بلا كاف له اللهم إلا أن يقال نزل منزلة الجزء من المجرور اه وقيل الكاف اسم بمعنى مثل ومثل الثانية توكيد لها قاله فى المغنى فى حرف الكاف والعصف قال الحسن زرع أكل حبه وبقى تبنه قال الفراء ورق الزرع (وقالوا) فى الدعاء (وهبنى الله فداءك) أى صيرنى حكاه ابن الأعرابى عن العرب وهو قليل فياء المتكلم مفعوله الأول وفداءك مفعوله الثانى (ر) وهب (هذا ملازم للمضى) لأنه إنما سمع فى مثل والأمثال لا يتصرف فيها

(فصل) (لهذه الأفعال ثلاثة أحكام أحدها الإعمال وهو الأصل وهو واقع فى) أفعال

(قوله وتركنا بعضهم الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم اختلفوا فى ترك فبعضهم جعله يتعدى إلى واحد وجعل الثانى منصوبا على الحال ومنهم من جعله بمعنى صير فإلى مفعولين وهو اختيار ابن مالك وأنشد : وربيته حتى إذا ما تركته ... أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه (قوله هو من السريع الخ) قال الدنوشرى أما الشطر الثانى فظاهر وأما الأول فلا ويعلم ذلك بتقطيعه (قوله لزم قطع الحرف الجار) وقد يلتزم ذلك وله نظير نحو لا أبالك حيث قيل إن اللام مؤكدة لمعنى الإضافة ولا عمل لها والضمير مجرور بالمضاف لا باللام كما تقدم (قوله بلا كاف) ربما يفهم من هذه العبارة أنه قد يكف وليس كذلك (قوله اللهم إلا أن يقال الخ) قال الدماميني بعده هذا ادعاه الزمخشرى فى قوله تعالى وما هم بضارين به من أحد وأن النون من ضارين حذفت للإضافة إلى أحد ولم يعتبر وجود من لأنها جزء من المجرور (قوله وقيل الكاف اسم بمعنى مثل الخ) قال الزرقانى هذا مما يناسب قوله تعالى ليس كمثله شىء والمناسب لما هنا أن لو قال وقيل الكاف اسم بمعنى مثل وهى تأكيد لمثل الأول إذ المؤكد بكسر الكاف (٢٥٢) وهو الثانى وهو كذلك فى المغنى (قوله فداك) قال الدنوشرى الفداء يمد إذا كسر ويقصر إذا فتح (قوله لأنه إنما سمع الخ) قال الدنوشرى قد يتوقف فى كون وهبنى الله فداك مثلا (فصل) (قوله لهذه الأفعال) قال اللقانى المراد بها بعضها لا جميعها لما علمت من أن التعليق لا يجرى فى الظن وصوادقاته وما تعلمه من عدم جريانه وعدم جريان الإلغاء فى أفعال التصيير قال الشهاب قوله لما علمت الخ أشار إلى قول الرضى ولم يسمع مثل ذلك فى الظن اه لكن منعه فى الظن قول ضعيف كما يعلم من شرح جمع الجوامع للسيوطى فراجعه ثم قال اللقانى ثم قول المصنف لهذه الأفعال من قصر الأحكام على الأفعال لا العكس إذ للأفعال أحكام أخر خاصة ففى الرضى ومن خواصها أيضا دخول أن المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزأين نحو علمت أن زيدا قائم ولا تقول أعطيته أن زيدا درهم ثم قال ولا تقول أن مع جزئيها سادة مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما يقول بعضهم لأن أن المفتوحة مع جزئيها فى تقدير مفرد فى جميع المواضع بل الأولى أن يقال أن الاسمين المنصوبين فى نحو علمت زيدا قائما سادان مسد أن مع اسمها وخبرها يفيدان فائدتها إذ هما بتقدير المصدر بلا آلة المصدرية اه وقوله من قصر الأحكام على الأفعال يعنى أو ما ألحق بتلك الأفعال قال ابن الناظم وقد ألحق بأفعال القلوب فى التعليق غيرها نحو نظر وأبصر وتفكر وسأل واستنبأ فى قوله تعالى (فلينظر أيها أزكى طعاما . فانظرى ماذا تأمرين . فستبصر ويبصرون بأيكم المفتون . أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة . يسألون أيان يوم الدين . ويستنبئونك أحق هو) ومنه ما حكاه سيبويه رحمه الله تعالى من قولهم أما ترى أى برق ههنا وقول الشاعر : ومن أنتم إنا نسينا من انتم ... وريحكم من أى ريح الأعاصر . علق فيه نسى لأنه ضد علم انتهى وهو مأخوذ من قول والده رحمه الله فى التسهيل ويشاركهن يعنى الأفعال القلبية فيه يعنى التعليق مع الاستفهام انظر وأبصر وتفكر وسأل وما وافقهن أو قاربهن لا ما لم يقاربهن خلافا ليونس وقد علق نسى اه وفيه أن الملحق بأفعال القلوب إضافة الأفعال

الأربعة الأول والباقى لموافقتهن ولقاربهن ولينأمل فى كون تذكر ليس من أفعال القلوب وفيه أن أشى ليست مما ألحق وأن يونس يجيز الإلحاق فى غير ما ذكر واقتصر فى المغنى على أن التعليق جائز فى كل فعل قلبى ويتعين أن يكون مراده أو ما ألحق بدليل أنه قال إن الجملة انقسمت إلى ثلاثة أقسام أحدها أن تكون فى موضع مفعول مقيد بالجار نحو أولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر أيها أزكى طعاما يسألون أيان يوم الدين إلى آخر كلامه وهذه الأفعال ليست من أفعال القلوب على ما فى التوقف ومثل أيضا بعد ذلك لما تكون فيه الجملة فى موضع المفعول المصرح بعدى البصرية ثم حيث كان يونس لا يشترط ما مر لا يتجه فى المغنى الرد عليه بأن من التعليق لننزعن من كل شيعة أيهم لأن نزع ليس بقلبى ذكر ذلك فى بحث أى فى الباب الثانى فى الجملة الثانية مما له محل من الإعراب ووجه عدم اتجاه الرد عليه بذلك أنه لا يسلمه وإنما يتجه الرد عليه بما يوافق عليه إلا أن يقال المقصود بالرد عليه فى أصل الحكم وهو جريان التعليق فى غير أفعال القلوب وما ألحق بها لا فى كون الآية من التعليق بقى أن نظر التى عدت من الملحقات إن كانت من النظر القلبى فهى من أفعال القلوب فلا معنى للالحاق فيها وإن كانت من النظر البصرى أشكل أنه فى المغنى فى كلامه على الجملة الثانية مما له محل بعد أن قسم الجملة المعلقة إلى أقسام ثلاثة ومثل بقوله تعالى (فلينظر أيها أزكى طعاما) وذكر الخلاف فى مسألة عرفت زيد أبو من هو ونقل كلام الزمخشرى فى سورة هود وأنه قال إنما جاز تعليق فعل البلوى لما فى الاختبار من معنى العلم لأنه طريق إليه فهو ملابس له كما تقول انظر أيهم أحسن وجها واسمع أيهم أحسن صوتا لأن النظر والاستماع من طرق العلم انتهى قال ما نصه ولم أقف على تعليق النظر والبصر والاستماع إلا من جهته انتهى فكيف يقول إنه لم يقف عليه إلا من جهته مع أنه قدمه ومثل له والظاهر أن النظر فى قوله تعالى فلينظر أيها أزكى طعاما بصرى وأيضا حيث كان يونس يجيز التعليق فى غير الفعل القلبى لا معنى لهذا الكلام من المصنف فليحرر المقام (قوله لضعف العامل بتوسطه) قال الدنوشرى إذا توسطت هذه الأفعال بين المفعولين فى هذه الحالة أنت بالخيار فى الإعمال والإلغاء فإن تقدم على الاسم المتقدم لام الابتداء تعين الإلغاء نحو لزيد ظننت قائم وإن كان الفعل منفيا تعين الإعمال نحو زيدا (٢٥٣) لم أظن قائما ومن مواضع الإلغاء وقوعها بين معمول إن نحو: إن المحب علمت مصطبر * ولديه ذنب الحب مغتفر وبين سوف ومصحوبها نحو قوله (وما أدرى وسوف إخال

> هذا الباب (الجميع) الجامد منها والمتصرف والقلبى والتصييرى ويختص الحكمان الباقيان بالقلبى المتصرف (و) الحكم (الثانى الإلغاء وهو إبطال العمل لفظا ومحلا لضعف العامل بتوسطه) بين المبتدأ والخبر (أو تأخره) عنهما فالمتوسط (كزيد ظننت قائم و) المتأخر نحو زيد قائم ظننت قال منازل بن ربيعة المنقرى
>
> أبالأراجيز يا ابن اللؤم توعدنى ... (وفى الأراجيز خلت اللؤم والخور)

أدرى * أقوم آل حصن أم نساء) وبين معطوف ومعطوف عليه نحو قوله (فما جنة الفردوس أقبلت تبتغى * ولكن دعاك الخبز أحسب والتمر) وقال أيضا (فائدة) إذا تقدم هذه الأفعال شىء فإن كان لام التأكيد تعين الإلغاء نحو إن زيدا لظننت أبوه قائم وإن كان حرف استفهام نحو أظن زيدا منطلقا فالإعمال متعين وإن كان المتقدم ما يصلح أن يكون معمولا لهذه الأفعال نحو أين تظن زيدا قائما أو متى تظن زيدا قائما فإن جعلتهما معمولين لقائم فأنت بالخيار إن شئت أعملت لبناء الكلام على الظن وإن شئت ألغيت ولم تبن الكلام على الظن فقلت أو لا زيد قائم ثم اعترضت بالظن بين متى وزيد وإن جعلت أين ومتى معمولين لتظن لم يجز إلا الإعمال كما قال سيبويه لأن الظن لم يقع بين عامل ومعمول بل وقع صدرا والذى يليه إنما هو معموله وقيل يجوز الإلغاء انتهى (تنبيه) نقل عن الرضى أنه إذا صدر المفعول الثانى بكلمة الاستفهام فالأولى أن لا يعلق فعل القلب عن المفعول الثانى نحو علمت زيدا من هو وعلمت بكرا أبو من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لأن الاستفهام يعم الجملة التى بعد علمت كأنه قيل علمت أبو من زيد وليس بقوى لاتفاقهم على النصب فى نحو علمت ما هو زيد قائما انتهى قال الشهاب قوله لاتفاقهم على النصب كان مراده تعين النصب وامتناع الرفع وقوله ما هو قائما ما نافية والمل هو اسمها وقائما خبرها والجملة المفعول الثانى (قوله أو تأخره) قال الدنوشرى قال بعضهم فى هذه الحالة يجوز الإلغاء والإعمال ولكن لكل منهما شرط أما شرط الإلغاء فعدم انتفاء الفعل فلو نفى تعين الإعمال نحو زيدا قائما لم أظن لأنه لا يجوز أن يبنى الكلام على المبتدأ والخبر ثم تأتى بالظن المنفى وأما شرط الإهمال فإن لا تدخل على الاسم لام الابتداء فلو دخلت تعين الإلغاء نحو لزيد قائم ظننت (قوله خلت اللؤم والخور) قال المصنف فى الحواشى قال أبو الفتح فيما نقل عنه عبد المنعم الوجه الرفع لأن الواو ليست للعطف لاختلاف الجملتين طلبا وخبرا والعطف نظير التثنية وواو الحال تطلب الابتداء ألا ترى أنها واو الابتداء فالظرف خبر واللؤم مبتدأ [1] ولا يمتنع النصب على أن يقدر مبتدأ أى وأما خلت ألا ترى إلى قوله إن " وأما إليك بالتشاورة

(1) قوله ولا يمتنع إلى قوله انتهى لعل فى هذه العبارة سقطا حرر اه

فوسط خلف بين المبتدأ المؤخر وهو اللؤم والخبر المقدم وهو فى الأراجيز جمع أرجوزة بمعنى الرجز وأراد بها القصائد المرجزة الجارية على بحر الرجز واللؤم بضم اللام اجتماع الشح ومهانة النفس ودناءة الآباء فهو من أذم ما يهجى به وقد بالغ هذا الشاعر فى هجو رؤبة أو العجاج على ما قيل حيث جعله ابنا للؤم إشارة إلى أن ذلك غريزة فيه والخور بفتح الخاء المعجمة والواو وفى آخره راء مهملة الضعف والمعنى أتوعدنى يا ابن اللؤم بالأراجيز وفيها اللؤم والخور (وقال) أبو سيدة الدبيرى

وإن لنا شيخين لا ينفعاننا • غنيين لا يجرى علينا غناهما

(هما سيدانا يزعمان) وإنما • يسوداننا إن أيسرت غنماهما

فأخبر يزعم عن المبتدأ والخبر وإن حرف شرط حذف جوابها والمعنى هذان الشيخان يزعمان أنهما سيدانا وإنما يكونان كذلك إذا أيسرت غنماهما بأن كثرت ألبانها ونسلها وأجرى علينا من ذلك (والغاء) العامل (المتأخر) عن المبتدأ والخبر (أقوى من إعماله) بلا خلاف لضعفه بالتأخر (و) العامل (المتوسط بالعكس) فالإعمال فيه أقوى من إهماله لأن العامل اللفظى أقوى من الابتداء (وقيل هما) أى الإلغاء والإعمال (فى المتوسط بين المفعولين سواء) لأن ضعف العامل بالتوسط سوغ مقاومة الابتداء له فلكل منهما مرجح قاله أبو حيان (تنبيه) هذا الإلغاء بالنسبة إلى المفعولين وأما بالنسبة إلى الفعل ومرفوعه نحو قام ظننت زيد فإنه يجوز عند البصريين ويجب عند الكوفيين ووجهه أنه إنما ينصب بظننت ما كان مبتدأ قبل مجيئها ولا يبتدأ بالاسم إذا تقدمه الفعل قاله الحضراوى وأبو حيان وشاهد الجواز قوله

• شجاك أظن ربع الظاعنينا •

روى برفع ربع على الفاعلية وبنصبه على أنه مفعول أول وشجاك مفعوله الثانى وفيه ضمير مستتر راجع إلى ربع كما هو المعنى واعترض بأنا لا نسلم أن شجاك فعل ومفعول بل مضاف ومضاف إليه مبتدأ وربع الظاعنين خبر عنه على تقدير رفعه ومفعول أول مقدم وربع الظاعنين مفعول ثان وأظن عامل على تقدير نصبه (و) الحكم الثالث التعليق وهو إبطال العمل لفظا لا محلا لمجىء ماله صدر الكلام بعده) وسمى تعليقا لأنه إبطال فى اللفظ مع تعلق العامل فى المحل وتقدير إعماله والمانع من إعماله فى اللفظ اعتراض ماله صدر الكلام (وهو لام الابتداء نحو ولقد علموا لمن اشتراه الآية) وتمامها (ماله فى الآخرة من خلاق) فمن مبتدأ وهو موصول اسمى وجملة اشتراه صلة من وعائدها فاعل اشتراه المستتر وما نافية وله وفى متعلقان بالاستقرار خبر خلاق ومن زائدة وجملة ماله فى الآخرة من خلاق خبر من والرابط بينهما الضمير المجرور وباللام وجملة من وخبره فى محل نصب معلق عنها العامل بلازم الابتداء لأن لها الصدر فلا يتخطاها عامل وإنما تخطاها فى باب أن فرفع الخبر لأنها مؤخرة من تقديم لإصلاح اللفظ وأصلها التقديم على أن (ولام القسم كقوله) وهو لبيد على ما قيل

ولقد علمت لتأتين منيتى • إن المنايا لا تطيش سهامها

فاللام فى لتأتين لام القسم وتسمى لام جواب القسم والقسم وجوابه فى محل نصب متعلق عنهما العامل بلام

ألا وأنت ترى انتهى ووجه كون الجملة الأولى طلبية أنها استفهامية إذ الهمزة داخلة على توعدنى أى توعدنى بالأراجيز (قوله لأن ضعف العامل الخ) عبارة الرضى لأن العامل القوى أعنى فعل القلب تقدم أحدهما وتأخر عن الآخر قال الشهاب قوله القوى كأنه احتراز عن الابتداء وإشارة إلى وجه الإعمال (قوله وشجاك مفعوله الثانى) قال الدمامينى الشجا يطلق ويراد به الحزن ويطلق ويراد به ما ينشب فى الحلق من عظم وغيره فعلى الأول جعل ظعن الأحبة ومفارقتهم شجاه أى حزنا باعتبار أن ذلك سبب فيه وعلى الثانى يكون استعارة شبه مفارقة الأحبة بما يعترض فى الحلق من عظم وغيره من جهة أن كلا منهما مؤثر للألم والتأذى المفضى إلى الهلاك (قوله وهو لام الابتداء الخ) قال الشانى إن قلت يرد عليه عدم اطراد العلة فى تعليق هذه الحروف وهى أنها لا تدخل إلا على جملة لأن لام الابتداء لا تدخل على المفرد نحو إن زيدا لقائم قلت قد صرحوا بأن الأصل فيها التقدم وأصله لأن زيدا قائم أخرت اللام لإصلاح اللفظ قاله الرضى انتهى وقال الدنوشرى ويبعد أن تكون من شرطية وماله من خلاق جواب القسم المضمر (قوله ولقد علمت الخ) قال الشانى يعنى أن التعليق سبب دخولها على القسم وجوابه الفعل وفى الرضى وأما قوله ولقد علمت البيت فإنما أجرى لقد علمت مجرى القسم لتأكيده الكلام لأن فيه اللام المفيدة للتأكيد مع قد المؤكدة وفى علمت معنى التحقيق فصار كقوله

رأتنى • قسما إليك مع الصدود لأميل: انتهى

وقضيته أن الثانى جواب علم لكونه قسما لا جواب قسم مقدر كما يقتضيه كلام المصنف ولا ينكر أن الفعل المعلق يدخل على الفعل قال الرضى علمت بمن ثم وعلمت أيهم ضربت على أن أيهم مفعول لضربت انتهى وقوله يعنى أن التعليق سبب الخ قال الشهاب يعنى ليس من شرط التعليق دخول المعلق على جملة اسمية بل إذا قصد التعليق جاز الدخول على الفعلية فليتأمل (قوله والقسم وجوابه فى محل نصب الخ) قال الشهاب القاسمى فى حواشى ابن الناظم قد يشكل هذا لأن لام القسم متأخرة عن القسم لأن القسم مقدر قبلها فكيف تعلق عنه

ولم تتصدر عليه إلا أن يجاب بأن القسم لما كان المقصود به تأكيد الجواب كان معه كالشيء الواحد وكان المتصدر عليه متصدرا على القسم انتهى وهذا الإشكال مبني على أن المعلق لابد أن يتقدم على جميع الجملة المعلقة أو يكون هو أحد المعمولين كما في بعض صور الاستفهام وهو ما اقتضاه كلام الناظم في شرح التسهيل حيث قال وسبب التعليق كون المعمول تالي استفهام ومتضمنا معناه أو مضافا إلى متضمنه أو تالي لام ابتداء أو القسم أو لو أو ما أو إن النافيتين أو لا انتهى لكنه قال فيه بعد ذلك ثم جاء بمسئلة ذكرها في المتن ما نصه وإن تقدم على الاستفهام أحد المفعولين نحو علمت أبو من هو اختير نصبه لأن العامل تسلط عليه بلا مانع ويجوز رفعه لأنه والذي بعد الاستفهام شيء واحد في المعنى فكأنه في حيز الاستفهام والاستفهام يشتمل عليه وهو نظير قولهم إن أحدا لا يقول ذلك وأحد هذا لا يقع إلا بعد النفي ولكن لما كان هو والضمير المرفوع بالقول شيئا واحدا في المعنى نزل منزلة واقع بعد النفي انتهى ومر نحوه عن الرضي وقد يقال ما ذكره أولا في سبب التعليق الموجب وهذا في المجوز ومن هنا يظهر أن جواب الشهاب لا يجدي الشارح نفعا لأن كلام المصنف في السبب الموجب لأن ما حاوله نظير ما علل به الناظم جواز التعليق في صورة تقدم أحد المفعولين على الآخر ولا يصح الاستدلال على تقدم أحد أجزاء الجملة المعلقة على المعلق بنحو علمت أبو من زيد وعلمت صبيحة أي يوم سفرك لأن المضاف إلى ماله الصدر له حكمه وهو صبيحة ومنزل منزلته وقد تكلم في المغني على هذه المسئلة وبين تناقض الزمخشري فيها بحث الجملة الثانية مما له محل من الإعراب فقال واختلف في نحو عرفت زيدا من هو فقيل جملة الاستفهام حال إلى أن قال وعلى القول بأن عرف بمعنى علم فهل يقال إن الفعل معلق أم لا قال جماعة من المغاربة إذا قلت علمت زيدا لأبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعمل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثان وخالف في ذلك بعضهم لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون (٢٥٥) في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وإن لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم فاضطرب كلام الزمخشري في ذلك فقال في قوله تعالى وليبلوكم أيكم أحسن عملا، في سورة هود إنما جاز تعليق فعل البلوى لما في الاختبار من معنى العلم لأنه طريق إليه فهو ملابس له إلى أن قال وقال في تفسير سورة الملك ولا يسمى هذا تعليقا وإنما التعليق أن توقع بعد العامل ما يسد مسد منصوبيه جميعا كعلمت أيهما عمرو ألا ترى أنه يفترق الحال بين تقدم أحد المنصوبين وبين مجيء ماله الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا كما افترقا في علمت زيدا منطلقا وعلمت أزيد منطلق والكلام على ما يتعلق بالجواب عن الزمخشري مبسوط في حواشي الكشاف وفي حاشية الدماميني على المغني (قوله فسقط ما قيل الخ) يمكن أن يجاب على تقدير أن المعلق جملة الجواب فقط بأن الاختلاف الاعتباري كاف في كون الجملة لها محل ولا محل لها على حد ما جوزه المصنف في قول الناظم في باب إعراب الفعل في قوله وستره حتم نصب الجملة حالية معترضة ولها محل من حيث إنها حالية ولا محل لها من حيث أنها معترضة فلا منافاة (قوله لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) قال الشهاب القاسمي إن قلت لم يعرف الإعمال والإلغاء في مثل ذلك مما لا إعراب له قبل التعليق قلت جملة هؤلاء ينطقون قبل التعليق لا محل لها بل لأجزائها وبعد التعليق لا محل لأجزائها بل لها تأمل (قوله ولا وإن النافيتان الخ) قال اللقاني رحمه الله تقييده بأن يكونا في جواب قسم لا يظهر له وجه قال الرضي وقد يكون أي المعلق أحرف النفي وهو أن وما ولا نحو علمت إن زيد قائم وما زيد في الدار ولا عمرو ولا رجل في الدار فأما الاستفهام ولام الابتداء وما وإن النافيتان فللزوم وقوعها في صدر الجمل وأما لا الداخلة على الجمل الاسمية فلأنها لا التبرئة المشابهة لإن المكسورة اللازم دخولها على الجمل انتهى ولا يخفى أن هذا مبني على أن علة تعليق هذه الأمور لزوم وقوعها في صدر الجمل ولعل هذا لا يوافق عليه المصنف وقد قال في المغني في بحث إذا في أثناء كلام ما نصه والثاني أن ما لا تنقاس على لا فإن ما لها الصدر مطلقا بإجماع البصريين واختلفوا في لا فقيل لها الصدر مطلقا وقيل ليس لها الصدر مطلقا لتوسطها بين العامل والمعمول في نحو إن لا تقم أقم وجاء بلا زاد وقوله ألا إن قرطا على حالة * إلا أني كيده لأكيد وقيل إن وقعت في صدر جواب القسم فلها الصدر لحلولها محل أدوات الصدور وإلا فلا وعليه اعتمد سيبويه انتهى المقصود منه

القسم لا جملة الجواب فقط فسقط ما قيل إن جملة جواب القسم لا محل لها وأن الجملة المعلق عنها العامل لها محل فيتنافيان ولهذا قال أبو حيان وأكثر أصحابنا لا يذكرون لام القسم في المعلقات وفي الغرة ولام القسم لا تعلق كقوله

لقد علمت أسد أننا * لهم يوم نصر لنعم النصير

بفتح أن فهذه لام القسم ولم تعلق وتقول علمت أن زيدا لبقوم من بفتح أن انتهى وفي المغني أن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم كقوله * ولقد علمت لتأتين منيتي * انتهى فأخرج لام لتأتين عن كونها للقسم (وما النافية نحو لقد علمت ما هؤلاء ينطقون) فما نافية وهؤلاء مبتدأ وينطقون خبره والجملة الاسمية في موضع نصب بعلمت وهي معلق عنها العامل في اللفظ بما النافية (ولا وإن النافيتان)

قد كرره في مواضع وبه يعرف وجه التقييد وليس المصنف ممن يحتج عليه بكلام الرضي هذا وقال الشاطبي في بحث كان ذل قوله يعني الناظم كذاك سبق خبر ما النافية على أن غيرها من أدوات النفي لا صدر لها وسبب ذلك مبني على قاعدة وهي أن العامل إذا تغير معناه لم يتغير حكمه بيانه أن لن ولم مع الفعل بمنزلة الجزء منه لأن لم يفعل جواب فعل ولن يفعل جواب سيفعل كما ذكره سيبويه وغيره وكان الأصل أن يكون النفي داخلا على الإيجاب فيكنت تقول لم فعل ولن سيفعل كما كان ذلك في ما حين قلت في جواب فعل ما فعل وفي جواب يفعل ما يفعل فأدخلت حرف النفي على الكلام الموجب نفسه اثرده على المتكلم به فإذا قلت ذلك تغير معنى الفعل من الإيجاب إلى النفي لجاء ذلك فيما لتغير حكمه حين تغير معناه فكان التقديم جائزا قبل ورود النفي فلما ورد امتنع التقديم ولو فعلت العرب ذلك في سيفعل وفعل فأدخلت عليهما لن ولم لتغير الحكم فامتنع التقديم لكن لم تفعل ذلك بل أتت بأن يفعل كله جوابا عن سيفعل وبلم يفعل كله جوابا عن فعل وسيفعل كالكلمة الواحدة فكذلك لن يفعل وفعل كلمة واحدة ولن يفعل بمنزلته وما وضع كالكلمة الواحدة دل على أصل معناه الذي وضع للدلالة عليه فلم يتغير معناه الأصلي إذن لا يتغير حكمه بخلاف ما فإنها لم توضع أولا مع الفعل بل وضع الفعل موجبا ثم غير بدخول ما عليه (٢٥٦) فوجب تغير الحكم فهذا فرق بين ما وبين غيرها وهذا معنى قوله في الكتاب في أبواب الاشتغال فإذا قلت زيدا لم أضرب وزيدا لن أضرب لم يكن فيه إلا النصب لأنك لم توقع بعد لم ولن شيئا يجوز لك أن تقدمه قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما قال ولن أضرب هي كقوله سأضرب كما أن لم أضرب نفي ضربت وهو تفسير ابن عصفور وابن الصائغ لكلام الإمام وهو أولى ما يفسر به وقد فسره السيرافي والفارسي وابن خروف على غير ذلك فعليك به في الشروح ولكن القاعدة في نفسها صحيحة وهي مبينة في الأصول ودل كلام الناظم على جواز التقديم على لا وإن مع القاعدة المذكورة تقتضي المنع لأن كلا منهما داخل على موجبه إذ هما جواب لقولك يقوم زيد وقام زيد فتقول لا يقوم زيد وإن قام زيد وإذا كان كذلك فقد غيرا معنى الفعل الذي دخلا عليه فوجب أن يغيرا حكمه وقد نصوا على أن إن في التصدير بمنزلة ما واختلفوا في لا فالظاهر أن الناظم سكت عن إن لقلة النفي بها بالإضافة إلى غيرها واتبع في لا قول السيرافي وابن الأنباري في جواز التقديم عليها مطلقا انتهى قال ابن غازي رحمه الله تعالى وعلى مقتضى القاعدة المذكورة جرى المصنف في باب التعليق انتهى وإذا أحطت بذلك علمت أن ما كتبه الدنوشري هنا مما يتعجب منه لأنه نقل صدر كلام اللقاني ودبر عنه ببعضهم ورده بكلام مجمل نقله عن الفاكهي لقال ما نصه قال لا يظهر وجه لقوله في جواب قسم بل ذلك أعم ويرده قول الفاكهي وما وإن ولا في جواب قسم ملفوظ به أو مقدر إذ لها صدر الكلام حينئذ انتهى (قوله فقريب مبتدأ الخ) قال المكي في باب العطف وما اسم موصول بمعنى الذي محله الرفع على أنه فاعل لقريب وتوعدون صلته والعائد محذوف والتقدير أيقرب ما توعدون أم يبعد وفيه نظر لأن النواسخ لا تدخل على مبتدأ له مرفوع يغني عن الخبر (قوله لقوتها) أي لظهور أثرها في الأغلب بجعله شيئا فهو أمر ظاهر للعيون إذ هو إحداث للشيء بعد إن لم يكن بخلاف أفعال القلوب فإنها ضعيفة من حيث أنه لم يظهر تأثيرها المعنوي إذ هي أفعال باطنة .

الواقعتان (في جواب قسم ملفوظ به) أي بالقسم (أو) قسم (مقدر) فالقسم الملفوظ به نحو علمت والله لا زيد في الدار ولا عمرو) وعلمت والله إن زيد قائم والقسم المقدر نحو علمت لا زيد في الدار ولا عمرو (وعلمت إن زيد قائم) فهذه أربعة أمثلة لكل واحد من الحرفين مثالان وجملة القسم وجوابه في الأمثلة الأربعة معلق عنها العامل فهي في محل نصب على المفعولية بعلمت (والاستفهام) وله صورتان إحداهما أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل (والجملة بعده نحو وإن أدري أقريب أم بعيد ما توعدون) فقريب مبتدأ وأم بعيد معطوف عليه وما موصول اسمي في محل رفع خبر المبتدأ وما عطف عليه وجملة توعدون صلة الموصول والعائد محذوف وجملة المبتدأ وخبره في موضع نصب بأدري المعلق بالهمزة (و) الصورة (الثانية أن يكون في الجملة اسم استفهام عمدة كان نحو لنعلم أي الحزبين أحصى) فأي اسم استفهام مبتدأ وأحصى خبره وهو فعل ماض وقيل اسم تفضيل من الإحصاء بحذف الزوائد وجملة المبتدأ والخبر معلق عنها نعلم لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله ولا فرق في العمدة بين المبتدأ كما مر والخبر نحو علمت متى السفر والمضاف إليه المبتدأ نحو علمت أبو من زيد والخبر نحو علمت صبيحة أي يوم سفرك (أو فضلة) بالنصب عطفا على عمدة (نحو وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون) فأي منقلب مفعول مطلق منصوب بينقلبون مقدم من تأخير والأصل ينقلبون أي انقلاب وليست أي مفعولا به ليعلم كما قد يتوهم لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وجملة ينقلبون معلق عنها العامل فهي في محل نصب وإلى ذكر المعلقات أشار الناظم بقوله * والتزم التعليق قبل نفي ما *

وإن ولا لام ابتداء أو قسم * كذا والاستفهام ذا له انحتم

(ولا يدخل الإلغاء ولا التعليق في شيء من أفعال التصيير) لقوتها (ولا في قلبي جامد) لعدم تصرفه (وهو

اثنان هب وتعلم) فإنهما يلزمان الأمر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وخص بالتعليق والإلغاء ما ❊ من قبل هب والأمر هب قد ألزما

كذا تعلم واعترض بأن تعلم قد يكون بمعنى الماضي كما تقدم (وما عداهما من أفعال) هذا (الباب متصرف إلا هب) من أفعال التصيير فإنه ملازم للمضى كما مر فى آخر النوع الثانى (ولتصاريفهن ما لهن) من الإعمال والإلغاء والتعليق (تقول فى الإعمال) للمضارع (أظن زيدا قائما و) لاسم الفاعل (أظان زيد عمرا قائما) تقول (فى الإلغاء) للمضارع مع التوسط (زيد أظن قائم و) مع التأخر له (زيد قائم أظن و) مع التوسط للوصف (زيد أنا ظان قائم) فزيد مبتدأ وقائم خبره وجملة أنا ظان متوسط بينهما ومع التأخر له زيد قائم أنا ظان فألغى الوصف فيهما مع اعتماده على المبتدأ (و) تقول (فى التعليق) بما (أظن ما زيد قائم وأنا ظان ما زيد قائم) وقس على ذلك بقية التصاريف والمصدر فى ذلك كالفعل فيما ذكر من الإعمال والإلغاء والتعليق قاله أبو موسى الجزولى وذلك مأخوذ من قول النظم ولغير الماضى من سواهما يعنى هب وتعلم اجعل كل ماله ذكر أى علم (وقد تبين بما قدمناه) فى حكى الإلغاء والتعليق (أن الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين أحدهما أن العامل الملغى لا عمل له ألبتة) لا فى اللفظ ولا فى المحل (و) الثانى أن (العامل المعلق له عمل فى المحل) لا فى اللفظ (فيجوز) على اعتبار المحل (علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره بالنصب) لغير (عطفا على المحل) أى على محل جملة زيد قائم فإنها فى محل نصب على المفعولية لعلمت ولولا ذلك لامتنع العطف على محلها بالنصب وفى هذا المثال فائدتان إحداهما أنه من محل الخلاف قال أبو حيان فى الجملة المقرونة بمعلق غير الاستفهام الاثة مذاهب أحدها لسيبويه والبصريين وابن كيسان أنها فى موضع نصب الثانى للكوفيين لا موضع لها وأنه أضمر بين العامل والمعلق قسم والجملة جواب له والثالث للمغاربة لا موضع لها أيضا إلا أن الأفعال ألتسم اضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له وصححه ابن عصفور وفى شرح الجمل اه الفائدة الثانية أنه إنما يعطف على على الجملة المعلق عنها العامل مفرد فيه معنى الجملة فتقول علمت لزيد قائم وغير ذلك من أموره ولا تقول علمت لزيد قائم وعمر ولأن مطلوب هذه الأفعال إنما هو مضمون الجمل فإن كان فى الكلام مفرد يؤدى معنى الجملة صح أن تتعلق به وإلا فلا (قال) كثير عزة :

(وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا ❊ ولا موجعات القلب حتى تولت)

فعطف موجعات بالنصب بالكسرة على محل قوله ما البكا الذى علق عن العمل فيه قوله أدرى هذا مراده هنا وصرح بذلك فى شرح القطر وقال فى المغنى هكذا استدل به ابن عصفور ولك أن تدعى أن البكا مفعول وأن ما زائدة وأن الأصل ولا أدرى موجعات القلب فيكون من عطف الجمل أو أن الواو للحال وموجعات اسم لا أى وما كنت أدرى قبل عزة والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكا انتهى وعلى الأول فالمعنى وما كنت أدرى أى شىء البكا وصح عطف موجعات على محل الجملة لأنه يؤدى

(قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وخص بالتعليق اخ) المشار إليه أمران عدم دخول الإلغاء والتعليق فيما ذكر ولزوم هب وتعلم الأمر ووجه الإشارة إلى الأول فى تعلم أنها ليست من قبيل هب وكلامه فى الكافية يشعر بخلافه فانظر حاشيتنا على الألفية (قوله ولتصاريفهن) قال الدنوشرى هذا لا يشمل المصدر إن قلنا إنه أصل الفعل وقد يقال إنه يشمله انتهى لكن الغاؤه واجب مع التوسط والتأخر لأن المصدر لا ينصب ما قبله (قوله وغير ذلك) قال الدنوشرى فى بعض النسخ بدله وعمرا جالسا ونصب الجزأين فيه يقتضى أن عمرا عطف على محل زيد وجالسا عطف على محل قائم وهو بعيد فإن الظاهر أن كل واحد من زيد قائم ليس له محل بل المحل لمجموعهما فإنه المطلوب حينئذ للعامل فيكون المحل له لا لكل من جزأيه وقوله وغير الظاهر أنه عطف على محل المعلق عنه لا المعطوف عليه انتهى . وقال الشهاب القاسمى وهذا يعنى عطف غير بالنصب على المحل يقتضى أن المعلق إنما علق عن المعطوف عليه دون المعطوف وأن صدارته بالنسبة للمعطوف عليه دون المعطوف لكن هذا إعراب المعطوف مراعاة للمحل على سبيل اللزوم أولا كما يدل عليه تعبير التوضيح بالجواز فليتأمل (قوله ولك أن تدعى أن البكا مفعول اخ) قال الدنوشرى أى هو مفعول أول والمفعول الثانى الظرف وهو قوله عزة (قوله وأن الأصل ولا أدرى) كذا فى أكثر النسخ وفى بعضها أو أن الأصل بالعطف بأو وهو الموافق للمعنى ويعينه قوله فيكون من عطف الجمل فلعل الواو فى أكثر النسخ بمعنى أو والحاصل أن المناقشة فى كلام ابن عصفور من ثلاثة أوجه فالوجه الأول يمنع أن الجملة الأولى معلقة بل العامل مباشر للفظ المعمول لأن ما زائدة لا استفهامية والوجهان الأخيران بتسليم أن الجملة الأولى معلقة لأن ما استفهامية لا زائدة ومنع أن المنصوب منصوب بالعطف على محل الجملة الأولى بل منصوب بعامل محذوف وذلك من خواص الواو كما قال الناظم وهى انفردت ❊ بعطف عامل مزال قد بقى ❊ معموله أو بلا (قوله وصح عطف موجعات اخ) قضيته أن المعطوف مفرد فى معنى الجملة وقال القانى

معنى الجملة لأن معنى ولا موجبات القلب ولا موجبات قلبي وهو في معنى قلبي له موجبات (و) الوجه (الثاني) من وجهي الفرق بين الإلغاء والتعليق (أن سبب التعليق موجب) الإهمال لفظا (فلا يجوز معه الإعمال) (نحو ظننت ما زيدا قائما) بنصبهما (وسبب الإلغاء مجوز) للإهمال والإعمال (فيجوز زيدا ظننت قائما) بنصبهما مع التوسط (وزيدا قائما ظننت) بنصبهما مع التأخر (ولا يجوز إلغاء العامل المتقدم) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وجوز الإلغاء لا في الابتدا * (خلافا للكوفيين والأخفش) فإنهم أجازوا الإلغاء مع التقدم نحو ظننت زيد قائم برفعهما (واستدلوا) على ذلك (بقوله) وهو بعض بني فزارة :

كذاك أدبت حتى صار من خلقي * (أني وجدت ملاك الشيمة الأدب)

برفع ملاك على الابتدائية والأدب على الخبرية مع تقدم وجدت عليهما وفي الحماسة بنصبهما على الإعمال (وقوله) وهو كعب بن زهير :

(أرجو وآمل أن تدنو مودتها * وما إخال لدينا منك تنويل)

برفع تنويل على الابتدائية وخبره المجرور قبله مع تقدم إخال بكسر الهمزة والقياس فتحها كما هو محكي عن بني أسد خاصة ووجه الدليل من هذين البيتين أن العامل ألغي فيهما مع تقدمه على المبتدأ والخبر (وأجيب) عنهما (بأن ذلك محتمل لثلاثة أوجه أحدها أن يكون من التعليق بلام الابتداء مقدرة والأصل لملاك ولدينا ثم حذف) اللام وبقي التعليق بحاله كما كان مع وجود المعلق وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه قاله في المغني وعلى هذا حمل سيبويه قوله * وإخال إني لاحق مستتبع * بكسر إن على تقدير إني للاحق (و) الوجه (الثاني أن يكون من الإلغاء لأن التوسط المبيح للإلغاء ليس) هو (التوسط بين المعمولين فقط بل توسط العامل في الكلام مقتض أيضا) الإلغاء (لم الإلغاء للتوسط بين المعمولين أقوى) من الإلغاء مع التقدم عليهما (والعامل هنا) وهو وجدت في البيت الأول وإخال في البيت الثاني (قد سبق) بمتقدم عليه أما وجدت فقد سبق (بأني) أما إخال فقد سبق (بما النافية) فجاز إلغاؤهما لكونهما لم يتصدرا (ونظيره) في المسبوقية بالغير (متى ظننت زيدا قائما فيجوز فيه الإلغاء) لعدم تصدره والإعمال لتقدمه على المعمولين (و) الوجه (الثالث أن يكون من الإعمال على أن المفعول الأول محذوف وهو ضمير الشأن والأصل) أني (وجدته) وما (إخاله) فحذف ضمير الشأن منهما (كما حذف في قولهم) أي العرب (إن بك زيد مأخوذ) والأصل إنه وإلى الوجه الأول والثالث أشار الناظم بقوله :

وانو ضمير الشأن أو لام ابتدا * في موهم إلغاء ما تقدما

والوجه الأول أولى لأن حذف اللام قد عهد في الجملة كقوله تعالى ﴿قد أفلح من زكاها﴾ والأصل لقد أفلح والوجهان الآخران ضعيفان أما ضعف الإلغاء المذكور فلأنهم نزلوا تقديم المسند إليه في الجملة وهي الياء من أني منزلة تقديم المبتدأ المطلوب للعامل ونزلوا تقديم النفي والاستفهام لكونهما داخلين على الخبر تقديرا منزلة تقديم الخبر أما إذا قدرا داخلين على العامل بطل الإلغاء وأما ضعف الحذف فمن وجهين ضعف حذف أحد المفعولين دون الآخر وسيأتي بيانه وضعف حذف ضمير الشأن لأنه يستعمل في مواطن التفخيم والحذف مناف لذلك .

(فصل) (ويجوز بالإجماع حذف المفعولين) لأفعال القلوب (اختصارا أي لدليل) يدل عليهما (نحو أين شركائي الذين كنتم تزعمون وقوله) وهو الكميت يمدح أهل البيت :

في قوله ولا موجبات حذف المفعول الثاني أي ما هي وإلا لزم عمل أدري في المفرد ولا يجوز وبين لك أن المعطوف جملة قول الرضي فلا منع من عطف جملة أخرى منصوبة الجزأين على الجملة المعلق عنها الفعل انتهى وانظر كلام الرضي مع ما مر عن الدنوشري في الكلام على نسخة وهو أجالسا (قوله أني وجدت) بفتح الهمزة اسم صار وقول العيني فاعل صار مجاز (قوله وعلى هذا حمل سيبويه الخ) فإن قلت فهلا كسرت إن في قوله إني رأيت ملاك الشيمة الأدب * قلت لأن الكسر إنما يجب إذا تقدم الفعل المعلق على أن (قوله لأن التوسط الخ) قال اللقاني هذا الوجه هو المسمى في علم البيان بالاعتراض وحاصله أن يؤتى بجملة فأكثر في أثناء كلام أو كلامين متصلين معنى حال كون المأتي به لا محل له من الإعراب لنكتة غير دفع الإيهام وهذا الوجه لم يذكره جوابا الرضي وعندي أن التحقيق تركه إذ شرطه كون الكلام بدونه تاما ملتئما إذ المعتبر في تركيب الكلام وأجزائه ما عداه ولا يخفى عليك انتفاء هذا الشرط في قوله أني وجدت ملاك الشيمة الأدب إذ لا معنى لقولك أني ملاك الشيمة الأدب بدون وجدت فتأمله (قوله مقتض أيضا) قال اللقاني يوهم أنه قسيم للأول ولو حذف أيضا ليفيد أنه أعم من الأول كان أظهر على أنه لو حذف مقتض واكتفى بما قبله قاضيا توسط العامل كان أولى إذ لا اقتضاء للتوسط في الإلغاء كما مر (فصل) (قوله بالإجماع) قال الدنوشري فإن قلت ما سبب الإجماع هنا والخلاف فيما بعد قلت الفرق بينهما أن مضمونهما هو المفعول بالحقيقة فلو حذف أحدهما كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة والفرق

بين حذف أحدهما اقتصارا حيث امتنع إجماعا واختصارا حيث اختلف فيه كما سيأتى أن ذاك لقرينة فهو بمنزلة المذكور لأنه معلوم (قوله ترى حبهم عارا الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فإن ترى إن حملت على العلمية فيقال كيف يجتمع العلم والظن وإن حملت على الظن فيكون تكرارا مع قوله وتحسب ويمكن أن تكون هنا من الرأى بمعنى المذهب (قوله لأن الكلام فى حذف المفعولين الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فقد قال شيخنا العلامة ابن قاسم ولك أن تقول ما يسد مسدهما بمنزلتهما فحذفه كحذفهما انتهى وكون الكلام فى حذفهما لا يمنع تقدير ما يسد مسدهما ولكن التمثيل يكفى فيه الاحتمال انتهى وأقول فى الجملة السابعة من الباب الخامس من المغنى الخامس قولهم فى أين شركائى الذين كنتم تزعمون أن التقدير تزعمونهم شركاء والأولى أن يقدر تزعمون أنهم شركاء بدليل وما نرى معكم شفعاءكم الذين زعمتم أنهم فيكم شركاء ولأن الغالب على زعم أن لا يقع على المفعولين صريحا بل على أن وصلتها ولم يقع فى التنزيل إلا كذلك (قوله فمن سيبويه الخ) قال الدنوشرى الفرق بين هذا وباب أعطى عدم الفائدة هنا ووجودها هناك لأن من المعلوم أن الإنسان لا يخلو فى الغالب من علم أو ظن فلا فائدة فى ذكرهما من دون المفعول انتهى واعلم أن المصنف فى الحواشى قال كلام سيبويه صريح فى جواز حذف المفعولين اقتصارا فإنه قال وأما ظننت ذاك فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول ظننت فتقتصر كما فى ذهبت ثم تعمله فى الظن كما تعمل ذهب فى الذهاب فذاك هنا هو الظن كأنك قلت ذاك الظن وكذلك خلت وحسبت ويدلك على أنه الظن أنك لو قلت خلت زيدا وأرى زيدا لم يجز انتهى وفيه أيضا أن الإشارة إلى المصدر لا تستلزم أن تكون موصولة بالمصدر ثم قال (٢٥٩) سيبويه وتقول ظننت به جعلته

(بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب

الحذف فى الآية مفعولا تزعمون وفى البيت مفعولا تحسب لدليل ما قبلهما عليهما (أى تزعمونهم شركاء وتحسبه) أى حبهم (عارا على) وعدل عن تقدير تزعمون أنهم شركاء وإن كان هو الكثير إلى تزعمونهم شركاء لأن الكلام فى حذف المفعولين معا لا فى حذف ما يسد مسدهما (وأما حذفهما اقتصارا أى لغير دليل فمن سيبويه) فيما نقل ابن مالك (و) عن (الأخفش) والجرمى وابن خروف وشيخه ابن طاهر والشلوبين (المنع مطلقا) سواء فى ذلك أفعال الظن والعلم (واختاره الناظم) وحجتهم فى ذلك أن العرب تجرى هذه الأفعال مجرى القسم فتلقاها بما يتلقى به القسم نحو وظنوا ما لهم من محيص ٭ ولقد علمت لتأتين منيتى ٭ والجواب لا يحذف فكذلك ما هو بمنزلته ورد بأن تضمنها معنى القسم ليس بلازم (وعن الأكثرين الإجازة مطلقا) لمجىء ذلك فى أفعال العلم (كقوله تعالى والله يعلم وأنتم لا تعلمون) أعنده علم الغيب (فهو يرى أى يعلم) والأصل والله أعلم يعلم الأشياء كائنة ويرى ما يعتقده حقا أو نحو ذلك مما يعطيه معنى الكلام (و) فى أفعال الظن نحو (وظننتم ظن السوء) فظن السوء مفعول مطلق مفيد للنوع (وقولهم) فى المثل (من يسمع يخل) أى يقع منه خيلة قاله الموضح وصاحب التقريب والمعنى من يسمع خبرا يحدث له ظن ومن قال معناه يخل مسموعه صادقا فقد جعله من الحذف الاختصارى

موضع ظنك كما تقول نزلت به وعليه ولو كانت الباء زائدة بمنزلتها فى قولك كفى بالله لم يجز السكوت عليه فكأنك ظننت فى الدار أى ظنى فى الدار انتهى وهذا لفظ آخر واقتضى كلامه أن الإشارة فى المثال السابق إن لم تجعل للمصدر والباء فى المثال الثانى إن لم تجعل ظرفية بل جعلت زائدة لم يجز لاقتضائه الاقتصار على المفعول الواحد وهو لا يجوز وإنما يجوز فى الاقتصار حذفهما معا (قوله والجواب لا يحذف) فيه نظر فقد ترجم لحذفه فى الباب الخامس من المغنى فقال بدليل ما بعده ويجاب بأن المراد لا يحذف لغير دليل (قوله ورد بأن تضمنها معنى القسم الخ) فيه أنهم لم يدعوا التضمين وقد أسلف فى الكلام على لقد علمت الخ أن المصنف قال فى المغنى أن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم ثم أسلف فى الفرق الأول بين الإلغاء والتعليق أن المغاربة قالوا إن هذه الأفعال تضمنت معنى فعل القسم فصارت قاصرة لا تتعدى وصارت الجملة جوابا له لكن لا يخفى أن سيبويه لا يصح أن يقول بهذا لأن الجملة عنده فى محل نصب (قوله نحو وظننتم ظن السوء) قال الدنوشرى لم يبين الأصل ههنا كما بينه فيما قبل فليتأمل انتهى والمتبادر من سياق الآية أن الأصل وظننتم أن لن ينقلب الرسول والمؤمنون إلى أهليهم ظن السوء فحذف ما يسد مسد المفعولين والحذف اختصار لوجود الدليل (قوله فى المثل) قال الدنوشرى قد يقال كونه مثلا مشكل (قوله أى يقع منه خيلة) قد يقال هذا التقدير لا يناسب أن يكون فى الكلام حذف بل الفعل على هذا التقدير قاصر لكن هذا مبنى على الفائدة التى ذكرناها آخر الفصل وفيها ما استعمله هذا وقد يقال ما وجه جعل قوله تعالى فهو يرى من الحذف الاقتصادى والحذف فى المثل على كلام البعض القائل معناه يخل مسموعه صادقا من الاختصارى والظاهر أن الحذف فيهما اختصارى لأن الدليل أعم من المقال بأن يكون المفعولان مذكورين فى اللفظ ومن الحال بأن يكون المعنى مرشدا إليهما فليتأمل (قوله فقد جعله الخ) ذكر اللقانى نحوه فقال جعله الرضى من الحذف اختصارا أى قال أى يخل مسموعه صادقا وفيه نظر لأن تقدير المفعولين صادق بالحذف اختصارا

والاقتصار كالا يخفى وبحرمة كرمهيسع لا يكفى دليلا بدون ذكر المفعولين في اللفظ كيف والمسموع يكون صادقا وكاذبا فلا دلالة فيه على الثاني قطعا وقال الدنوشري لا مانع من هذا الحمل (قوله ويمتنع بالإجماع الخ) نظر فيه الشاني وأيد النظر بكلام الرضى ويأتي ما فيه (قوله لأن المفعولين هنا أصلهما الخ) قال الجامي في شرح الكافية وإنما لم يجز الاقتصار على أحدهما لأن الفرض في قولك علمت زيدا فاضلا ليس علمك متصورا على زيد بل الفرض علمك بصفة زيد فكان تقدير كلامك علمت فضل زيد إذ زيد كان معلوما لك وإنما حصل لك العلم بفضله ثم أخبرت عن ذلك الحاصل فكان ذكر زيد ذريعة إلى حاجتك فلو اقتصرت على زيد ضيعت مغزى كلامك ولو اقتصرت على فاضل ضيعت الذريعة مع احتياجك إليها (قوله وأجازه الجمهور) في شرح ابن الناظم عكس ما نقله المصنف لأنه قال وأما الاقتصار على أحدهما فيأتي إذا دل دليل على الحذف وأكثر النحويين على منعه (قوله كقوله ولا يحسبن الخ) أي على قراءة يحسبن بالياء وعلى قراءة تحسبن بالتاء فلا حذف لأن الذين مفعول أول وخيرا مفعول ثان فإن قيل أصل مفعول حسب المبتدأ والخبر ولا يظهر ذلك في الآية لعدم صحة الحمل قلت في الآية إيجاز والتقدير ولا تحسبن بخل الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم وإن كانت الآية في اليهود كان التقدير (٢٦٠) ولا تحسبن بخل الذين يبخلون بإظهار ما آتاهم الله في التوراة من نعت محمد صلى الله عليه وسلم هو خيرا لهم وقوله بعد سيطوقون ما بخلوا به أي إثم ما بخلوا بإظهاره (قوله وكقوله وهو عنترة ولقد نزلت الخ) جعله الرضى على ما نقل الثاني من الحذف اقتصارا وقال التقدير فلا تظني شيأ غير نزولك ونقل عن الفراء ووجه الثاني كون جعل الحذف اقتصارا أنه ذكر الحذف اختصارا بعد ذلك وقد يقال هذا التوجيه إنما هو في كلام الرضى ولا يلزم أن يكون الفراء جعله من ذلك لأن غاية ما نقله الرضى عن الفراء أنه من حذف أحد المفعولين وكلام الرضى لا يقدح في الإجماع نعم إن ثبت عن الفراء كان قادحا فليحرر هذا ولو قيل إن قوله مني هو المفعول الثاني تنازعه قوله نزلت وتظني ولا حذف لم يكن بعيدا (قوله فرع الخ) قال الشهاب القاسمي انظر على تقدير الجمهور أي حاجة لتقدير قائما بعد ظننته أيضا وهلا اكتفى ظننت المذكور بأحد مفعوليه لأن الفرض منه مجرد التفسير فتأمل (قوله وعند ابن ملكون الخ) وجه عدول ابن ملكون عن تقدير ظننت أنه يمنع حذف أحد مفعوليها ولو لدليل وهنا لو قدر يلزم حذف ثاني المفعولين وهو قائما (قوله مجرد اصطلاح) قال الشهاب القاسمي فيه نظر انتهى ولم يبين وجه النظر وفي الباب الخامس من المغني بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف وليس منه جرت عادة النحويين أن يقولوا يحذف المفعول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الحذف لدليل وبالاقتصار الحذف لغير دليل ويمثلونه بنحو كلوا واشربوا أي أوقعوا هذين الفعلين وقول العرب فيما يتعدى لاثنين من يسمع يخل أي يكن منه خيلة والتحقيق أن يقال إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو أوقع عليه فيجاء بمصدره مسندا إلى فعل كون عام فيقال حصل حريق أو نهب وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل فيقتصر عليهما ولا يذكر المفعول ولا ينوى إذ المنوي كالثابت ولا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له وذكر منه أمثلة ثم قال وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله وتعلقه بمفعوله فيذكر أن نحو لا تأكلوا الربا ولا تقربوا الزنا وقولك ما أحسن زيدا وهذا النوع هو الذي إذا لم يذكر مفعوله قيل محذوف

وليس الكلام فيه (وعن الأعلم) يوسف الشنتمري تفصيل فقال (يجوز في أفعال الظن) لكثرة السماع فيها (دون أفعال العلم) وعن أبي العلاء إدريس يجوز في ظن وخال وحسب لأنه سمع فيها ويمتنع في الباقي ونسبه لسيبويه (ويمتنع بالإجماع حذف أحدهما اقتصارا) أي لغير دليل لأن المفعولين هنا أصلهما المبتدأ والخبر فكما لا يجوز أن يؤتى بمبتدأ دون خبر ولا بخبر دون مبتدأ قبل دخول الناسخ فكذلك بعده وإلى امتناع حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارا أشار الناظم بقوله

ولا تجز هنا بلا دليل سقوط مفعولين أو مفعول

(وأما) حذف أحدهما (اختصارا) أي لدليل (فمنعه) أبو إسحق (ابن ملكون) من المغاربة وطائفة وحجتهم أن المفعول في هذا الباب مطلوب من جهتين من جهة العامل فيه ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة فلما تكرر طالبه امتنع حذفه كذا قالوا وما قالوه منتقض بخبر كان فإنه مطلوب من جهتين ولا خلاف في جواز حذفه إذا دل عليه دليل (وأجازه الجمهور) كقوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم تقديره ولا يحسبن الذين يبخلون ما يبخلون به هو خيرا لهم فحذف المفعول الأول للدلالة عليه (وكقوله) وهو عنترة العبسي

ولقد نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم

تقديره فلا تظني غيره مني واقعا فحذف المفعول الثاني والتاء في نزلت مكسورة والحاء والراء من المحب المكرم مفتوحتان (فرع) إذا قلت زيدا ظننته قائما فالتقدير عند الجمهور ظننت زيدا قائما ظننته قائما وعند ابن ملكون وموافقيه اتهمت زيدا ظننته قائما أو لابست قاله الموضح في الحواشي (فائدة) هذا الخلاف في الحذف مع عدمه مجرد إصلاح عند النحويين وليس من الحذف في شيء عند البيانيين لأن

غرض المتكلم يختلف في إفادة المخاطب لأنه تارة يقصد مجرد وقوع الحدث من غير تعلق بفاعل فيسند الفعل إلى المصدر فيقول وقع ظن أو علم وتارة يقصد نسبته إلى فاعله من غير تعلق بمفعول فيقول فلان يظن أو يعلم فينزل الفعل في هاتين الحالتين منزلة القاصر وحينئذ فلا يقال إنه حذف منه شيء كما لا يقال في القاصر أنه حذف منه شيء وأما إذا لم ينزل منزلة القاصر فلابد من ذكرهما لأن الغرض متعلق بإفادتهما

(فصل) (تحكى الجملة الفعلية بعد القول) عند جميع العرب (وكذا الاسمية) عند بعضهم فلا يعمل القول في جزأيها شيئا كما يعمل الظن لأن الظن يقتضي الجملة من جهة معناها جزآها معه كالمفعولين في باب أعطيت فصح أن ينصبهما وأما القول فيقتضي الجملة من جهة لفظها فلم يصح أن ينصب جزأيها مفعولين لأنه لم يقتضهما من جهة معناها فلم يشبه باب أعطيت ولا أن ينصبها مفعولا واحدا لأن الجملة لا إعراب لها فلم يبق إلا الحكاية قاله ابن الناظم (وسليم) بالتصغير قبيلة من قيس عيلان وهو سليم بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس بن عيلان وسليم أيضا قبيلة من جذام من اليمن يجرون القول مجرى الظن (ويعملونه فيها) أي في الجملة الاسمية (عمل ظن) فينصبون المبتدأ والخبر بالقول (مطلقا) من غير شرط من الشروط الآتية (وعليه يروى قوله) وهو امرؤ القيس بن حجر الكندي يصف فرسا

نحو ماودعك ربك وما قلى انتهى والشارح لما أسقط القسم الثالث ادعى أن ما قاله النحويون مجرد اصطلاح والمصنف في المغني إنما اعترض عليهم إطلاق الحذف في كل على وقوله في القسم الثالث وتعليقه بمفعول تمثيل لأن مثل ذلك تعليقه بمفعوليه ومن هذا القسم يظهر النظر في قول الشارح وأما إذا لم ينزل منزلة القاصر فلابد من ذكرهما ومما يؤيد النظر أنه لا شك في أن تزعمون في قوله تعالى أين شركائي الذين كنتم تزعمون لم ينزل منزلة القاصر وكذا تحسب في قوله ۞ ترى حبهم عارا علي وتحسب ۞ ونحو ذلك مما ذكر في أمثلة هذا الباب خصوصا وما ذكر فيه أحد المفعولين نحو قوله: ... فلا تظني غيره ۞ مني بمنزلة المحب المكرم إذ لا مجال لتوهم تنزيل الفعل هنا منزلة اللازم وقول المصنف في المغني أي إذا أو قصر أحد الفعلين وقوله أي يكن منه خيلة تفسير منه لا منهم إذ لو كان منهم لم يصح أن يمثل به للحذف فيكون غرضه من ذلك التفسير تمهيد الرد عليهم والتوطئة لتحقيقه (تنبيهان) الأول قال ابن الناظم أشار الناظم إلى حذف المفعولين اختصارا بقوله أما حذف المفعولين فجائز إذا دل عليهما دليل وإلى حذفهما اقتصارا بقوله ولو قيل ظننت مقتصرا عليه ولا قرينة تدل على الحذف أو العموم أو قصد التجدد لم يجز لعدم الفائدة والحاصل أن ما يحذف في الأول يحذف لفظا فقط وفي الثاني لفظا ومعنى وقوله أو كان الكلام بدونهما مفيدا مع ما عطف عليه معطوف على قوله أو لا دل عليه دليل عطف الخاص على العام إذ الدليل يشمل الجميع لكنه أراد بالدليل القرينة اللفظية وبما عطف عليه القرينة المعنوية كذا قال شيخ الإسلام الأنصاري وقوله عطف الخاص على العام قال الشهاب القاسمي فيه نظر والظاهر أنه من عطف المباين وأن المقصود بيان أن الحذف جائز في مواضع منها إذا دل عليهما دليل لأنهما حينئذ في حكم المذكور ومنها إذا أفاد الكلام بدونهما وإن لم يدل دليل كما إذا قيد بالظرف لأن العلة في امتناع الحذف هو أنه لا فائدة في الإخبار بمجرد الظن للعلم بأن كل أحد لا يخلو عن ظن وإذا قيد الفعل حصلت الفائدة لأن الظن المقيد غير معلوم ومنها ما إذا أريد العموم لأن ثبوت الظن على العموم غير معلوم والمعلوم قد يحذف لقصد العموم كما تقرر في المعاني ومنها ما إذا أريد التجدد لأن حدوث الظن غير معلوم إنما المعلوم ثبوته مطلقا وقضية كلامهم سيما الرضي امتناع الحذف في المواضع المذكورة وإن قصد الإخبار بمجرد الفعل من غير نظر إلى تعلقه بالمفعول على أنه تقرر في المعاني في هذه الحالة لا يذكر المعمول وقد يحمل على ما إذا كان الفعل بمجرده مفيدا بخلاف هذا كما تقرر فلا مخالفة ولعل الاصطلاح مختلف واقتصر الشيخ عائد على الثاني فراجعه والوجه الأول والثاني سكتوا عن حذف أفعال هذا الباب مع معموليها والأوجه جوازه للدليل كأن يقال ما ظننت فيقال زيدا قائما (فصل) (قوله تحكى الجملة الفعلية بعد القول) قال الدنوشري يقع المفرد بعد القول على خمسة أوجه أحدها أن يكون مؤديا معنى الجملة فقط كما تقول مثلا قلت كلاما حقا وباطلا وثانيها أن يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة أو قلت لفظة عبارة عن زيد وثالثها أن يكون لفظا يصلح لأن يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فإنك تقول زيد قائم لفظا فتنصب هذه الثلاثة لأنها ليست أعيان الألفاظ المحكية حتى تراعى هذا كلام الرضي قال ابن هشام إذا قيل قلت كلمة إن أريد بها الكلام فجائز اتفاقا كقلت شعرا أو مسمى كلمة كزيد أو قام أو هل فممتنع إجماعا وهذا فيه الرد على الرضي فليحرر ثم قال الرضي ورابعها مفرد غير معبر به عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ فتجب حكايته ورعاية إعرابه نحو قال فلان زيد إذا تكلم بزيد مرفوعا وخامسها مفرد غير معبر به عن مفرد ولا عن جملة ولا مقصود به نفس ذلك اللفظ فيجب أن لا يقدر منه ما يكون به جملة كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون أي سلام عليكم (قوله وسليم الخ) قال اللقاني يعني أن إجراء القول مجرى الظن في العمل لا في المعنى أيضا إذ القول قد يكون بمعنى الظن أو العلم قال الرضي واعلم أنه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان ذلك الاعتقاد علما أو ظنا

إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه * تقول هزيز الريح مرت بأثأب

بالنصب) هزيز على أنه مفعول لتقول وجملة مرت بأثأب مفعول ثان وشأوين تثنية شأو بسكون الهمز وهو السبق ونصبه على المفعولية المطلقة نيابة عن المصدر والعطف الجانب وهزيز الريح دويها عند هبوبها والأثأب بفتح الهمزتين وسكون الثاء المثلثة وفي آخره باء موحدة جمع أثأبة وهي نوع من الشجر (وقوله) وهو الحطيئة يصف جملا :

(إذا قلت إني آيب أهل بلدة) * وضعت بها عنه الولية بالهجر

بالفتح لأني على أنها مع معموليها سدت مسد مفعول قلت وآيب أي راجع وأهل بلدة مفعول آيب والضمير في عنه يعود إلى الجمل والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء آخر الحروف البرذعة التي توضع تحت الرحل والهجر بفتح الهاء وسكون الجيم ضرورة والأصل فتحها نصف النهار عند اشتداد الحر وإلى رأي سليم أشار الناظم بقوله : وأجري القول كظن مطلقا * عند سليم (وغيرهم يشترط) في إعمال لفظ القول عمل ظن (شروطا) ثلاثة (وهي كونه) فعلا (مضارعا) فخرج المصدر والوصف والماضي والأمر فلا يعمل شيء من ذلك عمل ظن لأنها لم تقو قوة المضارع في هذا الباب (وسوى به السيرافي) بكسر السين (قلت بالخطاب و) سوى به (الكوفي قل) فيجوز على قولهما إعمال الماضي المسند إلى تاء المخاطب وفعل الأمر نحو أقلت زيدا منطلقا وقل زيدا منطلقا بجامع الإسناد إلى ضمير المخاطب (و) يشترط في المضارع (إسناده للمخاطب) لأن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب إذا استفهمه عن ظن نفسه فلا يجوز إعمال المضارع المسند إلى ضمير متكلم ولا غائب فلا تقل أقول زيدا منطلقا ولا يقول زيد عمرا منطلقا المامي ولو قال وإسناده للمخاطب وسوى به السيرافي الخ كان أبين للتسوية (و) يشترط في زمن المضارع (كونه حالا قاله الناظم) في شرح التسهيل (ورد بقوله) وهو عمر بن أبي ربيعة :

أما الرحيل فدون بعد غد * (فمتى تقول الدار تجمعنا)

أنشده سيبويه بنصب الدار على أنها مفعول أول وتجمعنا مفعول ثان قال أبو حيان وفيه رد على من اشترط الحال لأنه لم يستفهمه عن ظنه في الحال أن الدار تجمعه وأحبابه بل استفهمه عن وقوع ظنه لا عن ظنه في الحال اه وهذا مبني على أن متى ظرف لتقول (والحق أن متى ظرف لتجمعنا لا لتقول) وفيه نظر لأن تقول

كما تقول كيف تقول في هذه المسألة أي كيف تعتقد فيلحق بالظن وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض المتأخرين اه ونقل الشهاب القاسمي في بعض الهوامش كلام الرضي المذكور وقال إلى أن قال وجواز إلحاقه في العمل لغة سليم الخ فهو كما ترى يفيد أن القول الجاري مجرى الظن عند سليم معناه الاعتقاد فتأمل اه وسيأتي حكاية في ذلك في كلام الشارح (قوله شأوين الخ) قال الدنوشري فسر اللقاني الشأوين بالطلقين ولم يفسرهما بالسبقين كما فعل الشارح اه وفيه أن السبقين والطلقين بمعنى كما هو قضية قول العيني شأوين تثنية شأو وهو السبق يقال عدا شأوا أي طلقا (قوله وهزيز الريح دويها عند هبوبها) أو عند هزها الأشجار كما في الصحاح وكان الشارح تركه ليكون لقول الشاعر مر بأثأب فائدة ظاهرة (قوله جمع أثأبة) قال الدنوشري الظاهر أنه كتمر وتمرة اسم جمع لا جمع (قوله إذا قلت إني آيب الخ) قال الدنوشري ينظر معنى البيت فإنه خفي علينا اه وذكر العيني ما حاصله أن هذا البيت من قصيدة يمدح بها بعيره وأن أهل بلدة كلام إضافي منصوب بآيب وأصله آيب إلى أهل بيته يقال أبت إلى بني فلان إذا أتيتهم ليلا . ووضعت جواب إذا والباء في بها بمعنى في والضمير راجع للبلدة والضمير في عنه للبعير والولية بفتح الواو وكسر اللام وتشديد الياء البرذعة أو ما يوضع تحتها والباء في بالهجر بمعنى في والهجر بفتح الهاء نصف النهار عند اشتداد الحر (قوله لأنها لم تقو قوة المضارع) دعوى لا دليل عليها وقال الدنوشري وما ذكره الشارح هنا من بيان وجه اشتراط هذه الشروط غير واضح فليحرر (قوله لأن الإعمال إنما يكون مع فعل المخاطب) لا يخفى ما فيه من المصادرة فإن التعليل عين المدعى وكان الظاهر أن يقول لأن الإعمال إنما يكون مع الاستفهام والاستفهام طلب الفهم من المخاطب وإنما يستفهم عن فعله لكن حصر الاستفهام في فعله ممنوع (قوله إذ لم يستفهمه عن ظنه الخ) عبارة اللقاني في توجيه الرد نصها لأن متى ظرف لتقول فهي استفهام عن وقت القول فلا يكون القول واقعا في الحال وإلا لم يستفهم عن وقته إذ لا استفهام عن حاصل وفيه بحث إذ القول بمعنى الظن مما لا يخفى حصوله ووقته فيمكن الاستفهام عنهما ويجاب بأي وقت كان حالا أو غيره (قوله والحق أن متى ظرف لتجمعنا) قال اللقاني يعني أن متى لتجمعنا فهو استفهام عن وقت الجمع في مستقبل ولا ينافيه وقوع القول حالا وقال الدنوشري قال الدماميني في شرح التسهيل ولقائل أن يقول لا نسلم تعلق متى بتقول بل هي متعلقة بقوله تجمعنا فالمستبعد هو الجمع والظن حال وليس المراد متى تظن في المستقبل أن الدار تجمعنا . فإن قيل المسؤول عنه هو ما يلي أداة الاستفهام فالجواب أن ذلك في الهمزة وأم وهل على ما فيه كما سيأتي إن شاء الله تعالى لأنها أحرف لا موضع لها من الإعراب ثم قال لا فرق بين الاستفهام عن الفعل

على هذا غير مستفهم عنه فلا يكون عاملا لعدم اعتماده على استفهام إلا على قول من لم يشترط الاعتماد عليه ويشترط كونه مضارعا للمخاطب فقط على ما حكاه ابن الخباز فى شرح الجزولية وليس التفريع عليه (و) اشترط فى المضارع المسند إلى ضمير المخاطب كونه) واقعا (بعد استفهام بحرف أو باسم سمع الكسائى) من العرب (أتقول للعميان عقلا) فعقلا مفعول أول وللعميان مفعول ثان على التقديم والتأخير (وقال) عمرو بن معد يكرب المذحجى (علام تقول الرمح يثقل عاتقى) • إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت فعلام جار ومجرور والجار على والمجرور ما الاستفهامية ولكن حذفت ألفها لدخول الجار عليها والرمح بالنصب مفعول أول وجملة يثقل عاتقى فى موضع المفعول الثانى وأطعن بضم العين يقال طعن يطعن بالضم إذا كان بالرمح وغيره وطعن يطعن بالفتح إذا كان فى النسب وإذا فى الموضعين داخلة على فعل محذوف يفسره المذكور على حد إذا السماء انشقت والتقدير إذا لم أطعن أنا لم أطعن وإذا كرت الخيل كرت (قال سيبويه والأخفش) من البصريين (و) يشترط فى الاستفهام والمضارع عند جمهور العرب (كونهما متصلين) من غير حاجز بينهما (فلو قلت أأنت تقول) زيد منطلق (فالحكاية) واجبة (وخولفا) قال أبو حيان وخالفهما الكوفيون وسائر البصريين فأجازوا النصب ولم يعتدوا بالضمير فاصلا ووجه قولهم بأن الاستفهام يطلب الفعل وأنت فاعل فعل مضمر وذلك الفعل واقع على الاسمين فينصبهما ورد بأن الحكم إنما هو للمذكور وأما المضمر فلا عمل له إلا فى الاسم المشتغل عنه خاصة والعمل فيما عداه لهذا الظاهر وهو لم يتصل بالاستفهام نقله الموضح فى حواشى التسهيل ولم يتعقبه ومن خطه نقلت وعلى هذا يشكل قوله هنا (فإن قدرت الضمير) وهو أنت (فاعلا بمحذوف والنصب) للمفعولين (بذلك المحذوف جاز اتفاقا) فليتأمل (واغتفر الجميع الفصل) بين الاستفهام والفعل (بظرف) زمانى أو مكانى (أو مجرور أو معمول القول) مفعولا كان أو حالا أو غيرهما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وكتظن اجعل تقول إن ولى • مستفهما به ولم ينفصل
بغير ظرف أو كظرف أو عمل • وإن ببعض ذى فصلت يحتمل

فالفصل بالظرف الزمانى (كقوله :

أبعد بعد تقول الدار جامعة) • شملى بهم أم تقول البعد محتوما

فالهمزة للاستفهام وبعد بفتح الباء ظرف زمان وبعد بضم الباء مضاف إليه وبينهما جناس محرف والدار مفعول أول لتقول وجامعة مفعوله الثانى وشملى مفعول جامعة والبعد مفعول أول لتقول الثانى ومحتوما مفعوله الآخر فاعمل تقول مرتين والأول منهما مفصول من الاستفهام بالظرف والثانى متصل بالاستفهام بأم والفصل بالظرف المكانى كقولك أعندك تقول زيدا جالسا والفصل بالمجرور كقولك أفى الدار تقول زيدا مقيما (و) الفصل بالمعمول نحو (قوله) وهو الكميت بن زيد الأسدى :

(أجهالا تقول بنى لؤى) • لعمر أبيك أم متجاهلينا

ففصل بين الاستفهام والمضارع بمفعوله الثانى والأصل أتقول بنى لؤى جهالا وبنى لؤى مفعوله الأول والمراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والمتجاهل هو الذى يظاهر الجهل من نفسه وليس بجاهل والمعنى أتظن بنى لؤى جهالا أم مظاهرين الجهل حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على بنى مضر مع فضلهم عليهم والفصل بالحال كقولك أمسرعا تقول زيدا منطلقا لأن المعمول المتقدم فى نية التأخير (قال التسهيل) ويشترط أيضا فى المضارع (أن لا يتعدى باللام كأقول لزيد عمرو منطلق) برفعهما قال لأنك إذا عديته باللام بعد عن معنى الظن ولم يكن إلا قولا مسموعا لأن الظن من أفعال القلب وذكر أنه يدل عليه أصول النحاة مع استقراء كلام العرب نقله عنه المرادى بتمامه فى شرح التسهيل وأقره

والاستفهام عن متعلقات الفعل نحو أتقول زيدا قائما ومن تقول أخاه قائما وأجهالا تقول (٢٦٣) البيت فالمراد وقوعه بعد الاستفهام وإن لم يكن مستفهما عنه انه وبه يعلم سقوط النظر الذى ذكره الشارح وقول الناظم إن ولى مستفهما به ولم يقل إن كان مستفهما عنه مرشد إلى ما قاله الدماميني وكذا قول المصنف كونه بعد الاستفهام فتدبر ولم يذكر الشارح علة اشتراط الاستفهام فليحرر فلعل بها ينكشف الحال على الشرط فى القول أن يكون مستفهما عنه أو وقوعه بعد الاستفهام (قوله علام تقول) قال الدنوشرى الاستفهام هنا داخل على سبب القول لا على القول فيعلم أنه لا فرق (قوله وأطعن بضم العين) قال الدنوشرى اقتصار الشارح على ضم العين فى مضارع طعن بالرمح وغيره لعله لكونه الأكثر الأشهر فقد جوز القاموس فيه الضم والفتح وعبارته طعنه بالرمح كنعه ونصره طعنا ضربه ووخزه فهو مطعون وطعين والجمع طعن بالضم وفيه بالقول طعنا وطعانا (قوله والعمل فيما عداه لهذا الظاهر) تقدم له عند الكلام على حسب ما قد يخالفه فليتأمل (قوله قال التسهيل ويشترط أيضا فى المضارع الخ) هذا الشرط ظاهر جدا على مذهب الجمهور القائلين بأن القول إذا عمل عمل الظن يجرى مجراه فى المعنى أيضا

(قوله وتجوز الحكاية الخ) قال اللقانى يعنى أن الشروط المذكورة شروط فى الجواز لا فى الوجوب إلا أن القول مع الإعمال بمعنى الاعتقاد ومع عدمه بمعنى اللفظ اللسانى هكذا ينبغى أن يفهم ويظهر أثر المعنيين فى أن الاول لا يقتضى وجود اللفظ ألبتة والثانى يقتضى وجوده فى الخارج فى أحد الازمنة الثلاثة (قوله كقوله قالت وكنت رجلا فطينا الخ) حمل القول هنا خاص باللغة السليمية لعدم الشروط السابقة (قوله ولا شاهد فيه لاحتمال الخ) هذا ظاهر إن كان المشار إليه بهذا الضب وحينئذ فلا بد من تقدير المضاف سواء قيل إن القول عامل أو لا وإن كان المشار إليه الشاعر فلا يصح التقدير والله أعلم. ﴿هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة﴾ (قوله قاله أبو حيان الخ) قال الدمامينى فى شرح التسهيل وأورد عليه فإن لم يأتوا بأربعة شهداء فإنه جمع شهيد وهو صفة. فإن قلت استعمل فى الغالب غير موصوف فأجرى مجرى الاسماء. قلت وكذا مفاعيل جمع مفعول وهو عند القوم يعمل غير موصوف كما تقول ينصب المفعول المطلق الخ ولا يحتاج فى شىء من ذلك إلا أن يذكر الموصوف فتقول ينصب اللفظ المفعول المطلق وكذا البقية فأجرى مجرى الاسماء فحكمه حكم شهيد من غير فرق (قوله لأن مفعولا الخ) قال الدنوشرى ويضم إلى ذلك لزوم إضافة العدد إلى الصفة ويمتنع أن يقال مفعولين ثلاثة لما ذكره الشارح (قوله وهى أعلم) قال اللقانى بفتح الميم ماضيا لا بضمها مضارع علمت لأن هذه تتعدى إلى اثنين (قوله اللذان أصلهما رأى وعلم) لا يخفى أن جملة أصلهما رأى وعلم صلة اللذان ولا داعى لتقدير الشارح كان بل لابد من تكلف جعلها تامة لأن جعلها ناقصة كما هو الظاهر يستلزم علم ورأى خبرها وهو مشكل لأنه يلزم حينئذ أن يقال المتعديين بالنصب (قوله المتعديان لاثنين) قال اللقانى نعت لعلم ورأى احترز به عن أعلم وأرى اللذين أصلهما علم ورأى المتعديان لواحد وهذا الاحتراز مبنى على ما سيجىء من أن علم بمعنى عرف تنقل إلى أفعل بالهمزة كالتضعيف (قوله وما ضمن معناهما) قال اللقانى إشارة إلى فرق بينه وبينهما وهو أن أصلهما ثلاثى مستعمل فى العلم ثم نقل بالهمزة واستعمل مادته فى العلم أيضا بخلاف الخمسة التى ستذكر فليس لها ثلاثى مستعمل فى العلم الاخبر بمعنى علم قال الرضى وأما أخبر وخبر وأنبأ وحدث ولم تستعمل أحدث بمعناه فليست مما صار بالهمزة والتضعيف متعديا إلى ثلاثة بعد التعدى إلى اثنين بل لم يستعمل من الاثلاثيها فعل مناسب لهذا المعنى إلا خبر بكسر الباء أى علم وأما حدث ونبأ الثلاثيين فلا يستعملان مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال الخمسة ألحقت فى بعض استعمالاتها بأعلم المتعدى إلى ثلاثة لأن الإنباء والتنبيء والإخبار والتخبير والتحديث بمعنى الإعلام ثم قال وتستعمل الخمسة متعدية إلى واحد بأنفسها وإلى مضمون الثانى والثالث أو مضمون الثالث وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد أو بالخروج انتهى وقوله بمعنى الإعلام فيه مخالفة ما لقول المصنف ضمن معناهما ثم تمثيل المصنف بقوله إذ يريكهم الله إشارة إلى أن أرى أعم من أرى القلبية

(وتجوز الحكاية مع استيفاء الشروط نحو أم تقولون إن إبراهيم الآية) بالتاء المثناة فوق وكسر إن (فى قراءة الخطاب) للأخوين وابن عامر وحفص (وروى علام تقول الرمح بالرفع) على الحكاية وإذا أعمل القول عمل ظن فهل يجرى مجراه فى العمل خاصة أم فى العمل والمعنى معا مذهب الجمهور أنه لا يعمل عمل ظن حتى يتضمن معنى الظن فى اللغة السليمية وغيرها وزعم بعضهم أنه قد يجرى مجرى الظن فى العمل ولا يتضمن معناه كقوله:

قالت وكنت رجلا فطينا ... هذا لعمر الله إسرائينا

فليس المعنى على ظننت لأن هذه المرأة رأت عند هذا الشاعر ضبا فقالت هذا إسرائين لأنها تعتقد فى الضباب أنها من مسخ بنى إسرائيل وإلى هذا ذهب الأعلم وابن خروف واختاره صاحب البسيط قال ابن عصفور ولا حجة فيه لاحتمال أن يكون هذا مبتدأ وإسرائين على تقدير مضاف أى مسخ بنى إسرائيل فحذف المضاف الذى هو الخبر وبقى المضاف إليه على جره لأنه غير منصرف للعلمية والعجمة لأنه لغة فى إسرائيل وإذا أجرى القول مجرى الظن هل يجوز فيه ما جاز فى الظن من الإلغاء والتعليق وكون الفاعل والمفعول لمسمى واحد قال فى النهاية نعم وبحث الشاطبى المنع ولا يبعد تخريجه على القولين السابقين فمن قال إنه يجرى مجراه فى المعنى والعمل قال بالجواز ومن قال فى العمل فقط قال بالمنع قلته تفقها ولم أره نصا

﴿هذا باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة﴾

بالنصب بدلا من مفاعيل ولم يقل ثلاثة مفاعيل بالإضافة لأن إضافة العدد للصفة قليلة أو ضرورة قاله أبو حيان نقلا عن شيخه ابن النحاس ولا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لأن مفعولا اسم للفظ وهو غير عاقل قاله الموضح فى الحواشى (وهى أعلم وأرى اللذان) كان (أصلهما) قبل دخول همزة النقل عليهما (علم ورأى المتعديان لاثنين) وإنما اقتصر عليهما وقوفا مع السماع وأما بقية أخواتهما وهى ظننت وأخواتها فمنع من نقلها بالهمزة كثير من البصريين وقصروا ذلك على السماع ومنعوا أن يقال أظننت زيدا عمرا قائما لأنه لم ينقل عن العرب فالزيادة عليه ابتداء لغة وأجازه قوم منهم طردا للباب قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى (وما ضمن معناهما من نبأ) بتشديد الموحدة (وأنبأ وخبر) بتشديد الموحدة (وأخبر

وحذث) بتعديها بالباء (نحو كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) فيرى بضم الياء المضارع أرى والهاء والميم مفعول أول والله فاعل وأعمالهم مفعول ثان وحسرات مفعول ثالث قاله الزمخشرى وهو مبنى على أن الأعمال لا تجسم فلا تدرك بحاسة البصر قال الموضح فى حواشيه وهذا قول المعتزلة وأما أهل السنة فيعتقدون أن الأعمال تجسم وتوزن حقيقة فيرى على هذا بصرية وحسرات حال والمعتزلة يقولون علمية وحسرات مفعول ثالث والذى أجازوه ممكن عندنا فإنهم إذا أبصروها حسرات فقد علموها كذلك والذى تقوله نحن ممتنع عندهم انتهى والحق بذلك رأى الحلبية سماعا نحو (إذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيرا لفشلتم) فالكاف فيهما مفعول أول والهاء والميم مفعول ثان وقليلا فى الأول وكثيرا فى الثانى مفعول ثالث وفى هذه الأمثلة رد على ابن الخباز حيث قال لم أظفر بفعل متعد لثلاثة إلا وهو مبنى للمفعول كما فى قول النابغة:

نبئت زرعة والسفاهة كاسمها ... يهدى إلى غرائب الأشعار

فالتاء نائب الفاعل وهو المفعول الأول وزرعة مفعول ثان وجملة يهدى إلى مفعول ثالث وما بينهما اعتراض وقول الأعشى ميمون بن قيس:

وأنبئت قيسا ولم أبله ... كما زعموا خير أهل اليمن

فالتاء مفعوله الأول وقيسا الثانى وخير الثالث ومعنى لم أبله أجربه وقول العوام بن عقبة بن كعب بن زهير

وخبرت سوداء الغميم مريضة ... فأقبلت من أهلى بمصر أعودها

فالتاء المفعول الأول وسوداء الثانى ومريضة الثالث والغميم بالغين المعجمة موضع من بلاد غطفان وقول رجل من بنى كلاب

وما عليك إذا أخبرتنى دنفا ... وغاب بعلك يوما أن تعوديني

فالتاء المكسورة مفعول أول وياء المتكلم الثانى ودنفا الثالث والدنف المريض وقول الحرث بن حلزة اليشكرى

أو منعتم ما تسألون فمن حد ... ثتموه له علينا الولاء

فالضمير المرفوع مفعول والمنصوب مفعول ثان والجملة بعده مفعول ثالث والفعل فى الجميع مبنى للمفعول وإلى نصب هذه الأفعال مفاعيل ثلاثة أشار الناظم بقوله:

إلى ثلاثة رأى وعلما ... عدوا إذا صارا أرى وأعلما

ثم قال

وكأرى السابق نبأ أخبرا ... حدث أنبأ كذاك خبرا

وقال الناظم فى شرح التسهيل إن أولى من ذلك يعنى من نصب نبأ وأخواته ثلاثة أن يضمن الثانى منها على نزع الخافض كما فى آية التحريم وكما فى قول بعض العرب نبئت زيدا مقتصرا عليه وكما قال سيبويه فى نبئت عبد الله والثالث حال ويرجح ذلك كونه حملا على ما ثبت وهو التوسع وإن فيه سلامة من التضمين الذى هو خلاف الأصل اه‍ (ويجوز عند الأكثرين حذف) المفعول (الأول) استغناء عنه (كأعلمت كبشك سمينا) ولا تذكر من أعلمته (و) يجوز (الاقتصار عليه كأعلمت زيدا) ولا تذكر من أعلمت به لأن الفائدة لا تنعدم فى الاستغناء عن الأول ولا فى الاقتصار عليه إذ قد يراد الإخبار بمجرد العلم به أو بمجرد إعلام الشخص المذكور وهذا قول أبى العباس وأبى بكر وابن كيسان وخطاب وابن أبى الربيع وابن مالك والأكثرين وذهب سيبويه وابن الباذش وابن طاهر وابن خروف وابن عصفور إلى أنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه كفاعل علم وهو قياس قول الأخفش لا بد من الثلاثة وزعم الشلوبين أنه يجوز الاقتصار عليهما ومنع الاقتصار عليه وأما حذف الثلاثة جميعا فقال ابن مالك الصواب جواز

والحلبية فى الرحمن والحق بعضهم أرى الحلبية بأعلم سماعا انتهى وهو مخالف لما قاله المصنف حيث لم يقيده بسماع انتهى وقد جرى الشارح على التقييد بذلك وإن كان خلاف ظاهر إطلاق المصنف (قوله كما فى قول النابغة) (٢٦٥) أى يهجو زرعة بن عمرو بن خويلد (قوله والسفاهة كاسمها) مبتدأ وخبر وأراد السفاهة كاسمها قبيح فكذلك المسمى بهذا الاسم قبيح لأن السفه كما ينكر فعله يكره اسمه (قوله وقول الأعشى) أى يمدح قيس بن معديكرب (قوله كما زعموا) صفة لمصدر محذوف أى لم أبله بلوا مثل الذى زعموا أى قالوا وما موصولة والعائد محذوف أى كما زعموا فيه كذا قال العينى وفيه نظر لأنه يلزم حذف العائد المجرور بحرف لم يجر الموصول بمثله قال ويجوز أن تكون مصدرية أى كزعمهم فيه (قوله ومعنى لم أبله أجربه) من بلوته بلوا إذا جربته واختبرته (قوله بمصر) صفة لقوله أهلى وقوله أعودها جملة وقعت حالا (قوله أن تعوديني) أى بأن تعوديني والباء تتعلق بخبرنا وأن مصدرية والمعنى ليس عليك بأس بسبب عيادتك إياى وقت غياب بعلك (قوله وإن فيه سلامة من التضمين الخ) التوسع الذى هو نزع الخافض كذلك بل قد يقال التضمين أولى لتكثير المعنى الحاصل به ولأنه قيل بأنه قياسي فتدبر (قوله كفاعل علم) أى فإنه لا يجوز حذفه ولا الاقتصار عليه ووجه كونه كفاعل علم أنك إذا أعلمت شخصا فقد علم فيصح أن يقال علم زيدا المسئلة إذا قلت أعلمت زيدا المسئلة (قوله وأما حذف الثلاثة الخ) قال الشهاب القاسمي

حذف الثلاثة لدليل وغيره وإن لم يجز في باب ظن الحذف لغير دليل وذلك لأن قولك علمت وظننت لا فائدة لأن الإنسان لا يخلو غالبا من علم أو ظن وأما الإعلام فإنه لا يخلو منه اهـ (والثاني والثالث) من المفاعيل الثلاثة بعد النقل (من جواز حذف أحدهما اختصارا) أى لدليل (ومنعه اقتصارا) أى لغير دليل (ومن الإلغاء والتعليق ما كان لهما) قبل النقل وإلى ذلك الإشارة بقول النظم :

وما لمفعول علمت مطلقا ● للثان والثالث أيضا حققا

(خلافا لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقا) أى سواء أكان مبنيا للفاعل أم للمفعول وهو أبو على الشلوبين ونسبه إلى المحققين (و) خلافا (لمن منعهما في المبنى للفاعل) وهو أبو موسى الجزولى فإنه فرق بين البناء للمفعول والبناء للفاعل فقال يجوز في المبنى للمفعول لمساواته في الحكم لباب علم لصيرورته بالبناء للمفعول ورفع نائب الفاعل كصورته في المتعدى لاثنين ولا يجوز في المبنى للفاعل لأن الفعل إذ ذاك يكون معملا ملغى في حالة واحدة وذلك تناقض وقال خطاب في الترشيح لا تلغى أعلم وأخواتها لأن منصوباتها لا ينعقد منها حينئذ مبتدأ أو خبر لبقاء الأول غير مرتبط فإن بقيتها للمفعول وسطتها أو أخرتها جاز ذلك إذ ليس لنا حينئذ إلا منصوبان ينعقد منهما مبتدأ وخبر ولم يؤثر فيهما شيئا (ولنا) من الأدلة (على إلغاء) في المبنى للفاعل من النثر (قول بعضهم البركة أعلمنا الله مع الأكابر) فالبركة مبتدأ ومع الأكابر خبره وأعلم ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) من النظم (قوله :

وأنت أرانى الله أمنع عاصم) ● وأرأف مستكفى وأسمح واهب

فأنت مبتدأ وأمنع خبره وأرى ملغاة لتوسطها مبنية للفاعل بين المبتدأ وخبره (و) لنا (على التعليق) من النثر الفصيح قوله تعالى (ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد) فالكاف والميم مفعول أول وجملة إنكم لفى خلق جديد فى محل نصب سدت مسد المفعول الثانى والثالث والفعل معلق عن الجملة بأسرها باللام ولذلك كسرت إن وإذا شرطية وجوابها محذوف مدلول عليه بجديد والتقدير إذا مزقتم تجددون وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المفعول الأول وما سد مسد المفعولين ولا يصح أن تكون جملة إن وما بعدها جواب الشرط لأن الحرف الناسخ لا يكون فى أول الجواب إلا وهو مقرون بالفاء نحو وما تفعلوا من خير فإن الله به عليم (و) من النظم (قوله :

حذار فقد نبئت أنك للذى ● ستجزى بما تسعى) فتسعد أو تشقى

حذار بكسر الراء اسم فعل بمعنى احذر ونبئت بالبناء للمفعول فعل ماض والتاء نائب الفاعل وهو المفعول الأول وجملة إنك للذى فى موضع نصب سدت مسد المفعولين والفعل معلق عنها باللام ولذلك كسرت إن (قال ابن مالك) فى النظم وغيره (وإذا كانت أرى وأعلم منقولتين من) رأى البصرية وعلم العرفانية (المتعدى) كل منهما (لواحد فتعديا) بالهمزة (لاثنين نحو) أريت زيدا الهلال أى أبصرته إياه وأعلمت زيدا الخبر أى عرفته إياه وقال الله تعالى (من بعد ما أراكم ما تحبون) فالكاف والميم مفعول أول وما تحبون مفعول ثان وأما وإذ يريكموهم إذ التقيتم فى أعينكم قليلا فقليلا حال لا مفعول ثالث (و) هذان المفعولان (حكمهما حكم مفعولى كسا فى الحذف) لهما أو لأحدهما (لدليل وغيره) وفى كون الثانى منهما

وما نقله من جواز حذف الثلاثة أوجه مما ذكره السيوطى فى نكته حيث قال ولا يجوز حذف الثلاثة جميعا عند عدم الدليل بلا خلاف ويجوز عند وجوده بلا خلاف اهـ وقد جزم الرضى أيضا بجواز حذف الثلاثة والاقتصار على الفعل والفاعل (قوله ومنعه اقتصارا) قال اللقانى منصوب على الحال من الهاء المجرورة بمنع مؤول بذا اقتصار لا بمقتصر إذ المقتصر عليه المذكور لا المحذوف ولا الحذف ولا يصح نصبه على أنه مفعول له إذ المصدر لا يعمل مضمرا عند المصنف (قوله ومن الإلغاء والتعليق) فى تخصيص جوازهما بالثانى والثالث دليل على امتناعهما فى الأول ولا خلاف فى ذلك كما قال الرضى إذ هو كأول مفعول أعطيت (قوله خلافا لمن منع الإلغاء والتعليق مطلقا) قال الشهاب القاسمى قد يوجه بأن الثانى والثالث بمنزلة الثانى فى غير هذا الباب لأنهما غير الأول والثانى فى غير هذا الباب لا يعلق ولا يلغى عنه (قوله لأن الفعل يكون إذ ذاك الخ) قال الرضى وليس ما قال بشىء لأن إعماله بالنسبة إلى شىء وإلغاؤه وتعليقه بالنسبة إلى شىء آخر (قوله لبقاء الأول غير مرتبط) أى بالمفعولين الأخيرين فلا ينافى أنه مرتبط بعامله (قوله إذ ليس لنا حينئذ إلا منصوبان) عبارة غيره فإذا بنى الفعل لما لم يسم فاعله لم يبق معنا إلا مرفوعان بلا منصوب وهى أظهر من عبارة الشارح وتوجيه عبارته أن معنى قوله حينئذ أى حين البناء للمفعول ليس لنا إلا منصوبان بحسب الأصل قبل التأخير أو التوسط (قوله ولم يؤثر فيهما شيئا) يتأمل معنى هذه الجملة وما المقصود بها (قوله ولنا من الأدلة على الإلغاء) أى مطلقا سواء أكان مبنيا للفاعل أولا بدليل قوله خلافا لمن منع الخ وقول الشارح رحمه الله فى المبنى للفاعل بيان للواقع فإن قول ذلك البعض كذلك وليس المراد أن الدليل قاصر على ذلك والأشكل

لا يكون جملة إلى ذلك أشار الناظم بقوله

وإن تعديا لواحد بلا ... همز فلاثنين به توصلا

والثاني منهما كثاني اثني كساه ووجه الشبه بينهما أن الثاني منهما غير الأول ألا ترى أن الحكم غير زيد في قولك أعلمت زيدا الحكم كما أن الثوب غير زيد في قولك كسوت زيدا ثوبا فتقول في حذف الأول أعلمت الخبر وأريت الهلال كما تقول كسوت ثوبا وفي حذف الثاني أعلمت زيدا وأريت زيدا كما تقول كسوت زيدا وفي حذفهما معا أعلمت وأريت كما تقول كسوت (وفي منع الإلغاء والتعليق) في المفعولين معا لأنهما ليس أصلهما المبتدأ والخبر (قيل وفيه نظر في موضعين أحدهما أن علم بمعنى عرف إنما حفظ نقلها) إلى اثنين (بالتضعيف لا بالهمزة) نحو وعلم آدم الأسماء كلها (و) الموضع (الثاني أن البصرية سمع تعليقها بالاستفهام) عن المفعول الثاني (نحو رب أرني كيف تحيي الموتى) فأرني فعل دعاء وياء المتكلم مفعوله الأول وكيف تحيي الموتى جملة استفهامية في موضع نصب على أنها مفعوله الثاني معلق عن لفظها بالاستفهام بكيف وهذا النظر لأبي حيان (وقد يجاب) عن الأول بالتزام جواز نقل المتعدي لواحد بالهمزة قياسا) على المتعدي لاثنين كما قيس (نحو ألبست زيدا جبة) على كسوته جبة وظاهر كلام الشاطبي أنه سمع في علم نقلها بالهمزة إلى اثنين فإنه قال وأما السماع في المتعدي فكثير وذكر أمثلة منها علم الشيء وأعلمته إياه أي عرفته إياه وهذا نصه فسقط القول بأنه إنما حفظ نقلها بالتضعيف لا بالهمزة ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا حاجة إلى دعوى القياس مع وجود السماع (و) قد يجاب عن النظر الثاني (بادعاء أن الرؤية هنا) أي في أرني كيف تحيي الموتى (علمية) لا بصرية كما قال الحوفي في ألم تر إلى ربك كيف مد الظل الرؤية رؤية القلب في هذا وخرجها مخرج رؤية العين ويجوز في مثل هذا مع الرؤية ولا يجوز مع العلم اهـ ذكره في سورة النساء ولك أن تقول ليس هذا من التعليق في شيء بل جملة كيف تحيي في تأويل مصدر منصوب على المفعولية والتقدير أرني كيفية إحيائك الموتى كما قال الكوفيون وابن مالك في وتبين لكم كيف فعلنا بهم أن التقدير وتبين لكم كيفية فعلنا بهم على أنا لا نسلم امتناع التعليق عن المفعول الثاني في باب كسا لجواز أن يقول اكسني كيف شئت كما تقول أرني كيف تفعل لأنه سؤال عن مفعول به فتأمله بحثا ولم أره مسطورا فإن صح سقط النظر الثاني وصح عموم قول الناظم

والثاني منهما كثاني اثني كسا ... فهو به في كل حكم ذو ائتسا

(هذا باب الفاعل)

الفاعل لغة من أوجد الفعل واصطلاحا (اسم) صريح ظاهر أو مضمر بارز أو مستتر (أو ما في تأويله)

ما يأتي من جملة الدليل حذار فقد ثبت البيت والفعل فيه مبني للمفعول كما يصرح به الشارح (قوله لا يكون جملة) أي مؤولة بمفرد فلا ينافي ما يأتي قريبا أن كيف تحيي الموتى في موضع نصب على أنها مفعول ثان لأرني (قوله إنما حفظ الخ) قال اللقاني إنما يرد هذا على من أثبت لعلم معنيين تتعدى بأحدهما إلى واحد وبالآخر إلى اثنين وأما من قال ليس لها إلا معنى واحد هو معنى عرف فتارة تتعدى إلى واحد وتارة تتعدى إلى اثنين كما قال الرضي فلا (قوله وقد يجاب عن الأول بالتزام الخ) أجاب المكودي بأن ما ذكره مبني على ما اختاره في التسهيل من أن النقل بالهمزة قياسي في المتعدي إلى واحد كالقاصر لأنه حيث كان مذهبه فلا يعترض عليه ثم أن المتبادر من عبارة المصنف أن جوابه كجواب المكودي إلا أن المكودي جعل مناط الجواب أن ذلك مذهب الناظم والمصنف ألزمه والشارح جعل جواب المصنف مغايرا لما قاله المكودي حيث قال بعد قوله قياسا على المتعدي لاثنين كما قيس الخ وكان اللائق بمذهب الناظم أن يقول بعد قول المصنف قياسا من غير توقف على سماع وقال اللقاني يحتمل أن يراد بالقياس قياس علم المتعدي لواحد على لبس المتعدي إلى واحد وأن يراد به الاطراد أي لا يتوقف على ما سمع من ذلك وفي الأول إثبات اللغة بالقياس والصحيح عند المحققين من الأصوليين منعه والثاني مذهب الأخفش (قوله وبادعاء أن الرؤية هنا علمية) يعني وبادعاء أن التعليق يكون عن المفعول الثاني فقط على ما مر عنه من الخلاف واضطراب الزمخشري (قوله ويجوز في مثل هذا مع الرؤية) لعل لفظة في زائدة والمعنى أن العلم لا يجوز أن يخرج مخرج الرؤية (قوله بل جملة كيف تحيي في تأويل مصدر) لك أن تقول هذا من إزالة الضرر بالضرر لما يأتي أول باب الفاعل من أنه لا يقدر فاعل مؤولا بالاسم من غير سابك ويمكن أن يجاب بأن ابن مالك لما كان يرى مذهب الكوفيين وهم يخالفون فيما سيأتي صح أن يجاب عنه بذلك (قوله على أنا لا نسلم الخ) هذا كلام ساقط لما تقدم من أن التعليق لا يدخل في غير أفعال القلوب وما ألحق بها خلافا ليونس فمجرد عدم التسليم لا ينبغي فتأمل (هذا باب الفاعل) (قوله لغة من أوجد الفعل) قال الزرقاني في هذا شيء لأن أل في الفاعل للعهد الذكري والمعهود هو الفاعل الاصطلاحي المبوب له فكيف يعبر عن الفاعل بقوله لغة انتهى وقد يجاب بأن هذا نوع من الاستخدام فإنه كما حققناه في حواشي المختصر لا يختص بالضمير بل إذا أطلق لفظ مشترك وميز بأمرين باعتبار معنييه أوجب له معنيين كذلك أو خبرين كما هنا

أي الاسم (أسند إليه فعل) تام متصرف أو جامد أو ما في تأويله أي الفعل (مقدم) أي الفعل وما في تأويله على المسند إليه (أصل الحل) في التقديم (و) أصل (الصيغة فالاسم) الصريح الظاهر (نحو تبارك الله) والمضمر البارز نحو تباركت بالله والمستتر نحو أقوم وقم (والمؤول به) أي بالاسم ما اقترن به سابك لفظا أو تقديرا والسابك هنا أن وأن وما دون لو وكي (نحو أولم يكفهم أنا أنزلنا) ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم أي خشوع قلوبهم ٭ يسر المرء ماذهب الليالي ٭ أي ذهابها ولا يقدر من هذه الأحرف إلا أن عاصة نحو وما راعني إلا يسير أي أن يسير ولا تقدر أن المشددة ولا ما العدم ثبوته ولا يقدر فاعل مؤول بالاسم من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة عند البصريين خلافا للكوفيين ولا حجة لهم في نحو ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه حيث أولوا ليسجننه بالسجن بفتح السين على أنه فاعل بدا لاحتمال أن يكون فاعل بدا ضميرا مستترا فيه راجعا إلى المصدر المفهوم منه والتقدير ثم بدا لهم بداء كما جاء مصرحا به في قول الشاعر ٭ بدا لي من تلك القلوص بداء ٭ وإليه ذهب المبرد ومن وافقه (والفعل كما مثلنا) من نحو تبارك الله أولم يكفهم أنا أنزلنا (ومنه) أي من الفعل نحو (أتى زيد ونعم الفتى ولا فرق) في

كان استخداما ومثلوا لهذا النوع بقول بعضهم ٭ مثل الغزالة إشراقا وملتفتا ٭ ولا شك أن الفاعل من حيث هو مشترك وأخبر عنه بأنه من أوجد الفعل باعتبار معناه اللغوي وبأنه اسم الخ باعتبار معناه الاصطلاحي فتدبر (قوله أي الاسم) أي الصريح وكان ينبغي للشارح وصف الاسم بذلك إشارة إلى أن الضمير إنما يعود إلى الاسم باعتبار وصفه بكونه صريحا وقال اللقاني ما واقعة على لفظ وفي ظرفيه وتأويله مصدر بمعنى اسم المفعول عام مضاف أي لفظ حاصل في عداد الألفاظ المؤولة بالاسم ومثله في ذلك ما بعده ولو قال بدل ذلك وما يؤول به كان أظهر وأخصر ثم لا يخفى أن تأويله مراد به معناه اللغوي أي ترجيع اللفظ إلى الاسم في الأول والفعل في الثاني بأي وجه لا العرفي الذي هو ترجيع ما السبك من الفعل وحرف مصدري ولا يخرج الفاعل الذي هو لفظ الجملة كا يعجبني قام زيد وفاعل المصدر والوصف واسم الفعل والظرف والمجرور لكن يرد على الحد أمران اسم كان وأخواتها وما أمرف منها والجملة المراد بها مضمونها إذا أسند الفعل إلى مضمونها نحو أولم يهد لهم كم أهلكنا قبلهم من القرون أي أولم يتبين لهم كثرة من أهلكنا قبلهم من القرون فإن الحد صادق عليهما دون المحدود وقد يجاب عن الأول بمنع الإسناد إليه وبأن كان مسندة إلى مصدر خبرها مضافا إلى اسمها كاسم وفيه نظر لأنا ننقل الكلام إلى مضمون اسمها وخبرها حينئذ انتهى وبما حققه من أن المراد بالتأويل معناه اللغوي تعرف ما في قول الشارح الآتي أن المؤول ما اقترن بسابك وقولهم فاعل المصدر أي لأن المصدر يرجع للفعل بالحل لا بالسبك وقد أجاب الشارح عن الإيراد الأول بحمل الفعل على ما هو المتبادر منه وهو التام ويجاب عن الثاني بأن الصحيح أن فاعل يهدي ضمير يرجع للهدى المفهوم من يهد أي أولم يهد لهم الهدى وقال القاسمي قد ينازع (٣٦٨) في الأمر الثاني قول ابن مالك في شرح التسهيل وكقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم تفاعل تبين مضمون كيف فعلنا كأنه قيل وتبين لكم كيفية فعلنا وفي قوله تعالى أولم يهد لهم كم أهلكنا أنه على تأويل أولم يهد لهم كثرة إهلاكنا وجاز الإسناد في هذا الباب باعتبار التأويل كما جاز في باب المبتدأ نحو سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم انتهى فانظر قوله وجاز الإسناد الخ فإنه يشعر بأن الفاعل الجملة لتأويلها بالمفرد بقرينة قوله كما جاز الخ تأمل (قوله أسند إليه الخ) قال الدنوشري مراده بالإسناد في هذا المقام مطلق الربط والتعليق لا ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد فيشمل ذلك نحو إن قام زيد وفاعل الصفات في بعض الأحوال وفاعل المصدر ونحو ذلك وقال الزرقاني عدل المصنف عن قول ابن الحاجب ما أسند الفعل أو شبهه إليه وقدم عليه على جهة قيامه لما أورده عليه المتوسط من قوله لقائل أن يقول لا يخلو إما أن يراد بالفعل المذكور الاصطلاحي أو الحقيقي الذي هو المصدر وأيا ما كان ففيه إشكال لأن الفعل الاصطلاحي غير قائم بالفاعل كما أنه غير قائم بالمفعول والحقيقي لا يحتاج معه إلى قوله أو ما في تأويله ويمكن أن يجاب بأن المراد بالفعل الاصطلاحي والضمير في قيامه عائد على مدلول الفعل (قوله مقدم) قال اللقاني سيأتي ذكره في الأحكام وأخذه في الحد دور وقد يجاب بأن المأخوذ في الحد هو تقدم الفعل الذي هو وقوع الفاعل بعده والمأخوذ حكما المراد به وجوب الوقوع لا الوقوع وفيه نظر لأن الحكم ومتعلقه أي المحكوم به يتأخر وجودهما عن وجود المحكوم عليه ذهنا وخارجا نعم يندفع الدور أن يكون الحد لفظيا أي بالنسبة إلى من عرف أن ثم لفظا أسند إليه فعل متقدم وجهل أنه يسمى بلفظ الفاعل انتهى وقال الشهاب القاسمي قد يجاب بمنع لزوم الدور لإمكان تصور تقدم الفعل على اسم أسند إليه بدون تصور الفاعل تأمله (قوله والسابك هنا) أي في باب الفاعل واحترز به عن السابك في غيره فإنه أعم (قوله دون لو وكي) لأنه لا بد أن يتقدم لو المصدرية فعل من مادة الودع فإنه يطلب لو وما بعدها مفعولا نحو يود أحدهم لو يعمر ولا بد أن يتقدم كي اللام الجارة لفظا أو تقديرا فتكون كي ومدخولها مجرورين محلا (قوله ولا يقدر فاعل الخ) احترز بقوله فاعل عن المبتدأ فإنه يقدر من غير سابك في باب التسوية

(قوله أو اسم موضوع الخ) قال الزرقاني معطوف على فعل في كلام المصنف وأشار بهذا إلى تتميم الحد وهو أن المسند إما فعل أو ما في تأويله أو اسم الخ والعطف بأو يدل على هذا ووجه ذلك أن الاسم الموضوع موضع الفعل ليس المؤول بالفعل قال الدنوشري ويحسن أن يكون إياك أسعد زيدا أو تخرجا لترا وقد نظمته بقولي من جملة أبيات: أين لي ما ضميره ذو ضمير ٭ له رفع به وله استتار وقد عدوه فاعله وقالوا ٭ له التأكيد صار له اعتبار (قوله رافع لتوهم) قال الشارح كأن التعبير بقوله رافع لتوهم دون مخرج لكذا إشارة إلى أن نحو زيد قام خارج بقوله أسند إليه فعل أو ما في تأويله إذ الفعل فيه إنما هو مسند إلى ضميره لا إليه ولكن على هذا كان ينبغي أن يعبر بمثله في نحو قام زيد لظهور أن الوصف فيه مسند إلى الضمير وقال الشهاب القاسمي قد تقرر في المعاني أن في نحو زيد قام قد تكرر الإسناد فيصدق أن الفعل مسند إلى زيد ولو بواسطة الإسناد إلى ضميره انتهى (قوله وذكر الصيغة مخرج الخ) قال الشارح قد يقال كما يخرج ذلك يخرج بعض أفراد الفاعل كفاعل نعم وبئس وشهد مخففا (قوله فإنها صيغة مفرعة عن ضرب بفتحهما) هذا أحد قولين واستدل له بسوير بالبناء للمفعول وذلك أنها لو لم تكن مفرعة بل كانت أصلية كان الواو والياء أصليتي الذات وكان يلزم قلب الواو وإدغامها في الياء فيقال سير لأنه اجتمع الواو والياء وسبق الواو بالسكون فتنقلب ياء وتدغم وعلى أنها مفرعة لا تكون الواو أصلية الذات لأنها منقلبة عن الألف فلا يتأتى فيها ذلك والقول الآخر أنها ليست مفرعة واستدل بضم الهمزة في قولك انطلق لأنه يضم إذا كان الثالث مضموما أصالة ولذا كسر في ارموا أمرا لأن أصله ارميوا فليس الثالث مضموما (قوله ومخرج لنحو أعجبني الخ) قال الزرقاني وجه إخراجه أن قراءة مصدر المبني للمجهول فالقرآن نائب الفاعل به أي أن يقرأ في الجامع القرآن (قوله خلافا للخلف) قال الدماميني وقد يوجه هذا القول بأن العامل هو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب وهو الفاعلية (قوله وقد ينصب شذوذا) قال الزرقاني

ذلك (بين المتصرف) كأتى (والجامد) كنعم (والمؤول بالفعل) بفعل اسم الفاعل (نحو مختلف ألوانه) فمختلف في تأويل يختلف وألوانه فاعل وصح إعماله لاعتماده على موصوف محذوف والتقدير صنف مختلف ألوانه (و) لا فرق في اسم الفاعل بين السالم كامثل وغير السالم (نحو منيرا وجهه) في قولك أتى زيد منيرا وجهه وهو المشار إليه في النظم بقوله:

الفاعل الذي كمرفوعي أتى ٭ زيد منيرا وجهه نعم الفتى

فأتى فعل ماض وزيد فاعل ومنيرا حال من زيد ووجهه فاعل منيرا وصح عمله فيه لاعتماده على صاحب الحال وهو زيد وأمثلة المبالغة نحو أضراب أو ضروب أو مضراب أو ضريب أو ضرب زيد والصفة المشبهة نحو زيد حسن وجهه واسم التفضيل نحو قوله:

ما رأيت امرأ أحب إليه البـــذل منه إليك يا ابن سنان

والمصدر نحو قوله ٭ إلا أن ظلم نفسه المرء بين ٭ واسم المصدر نحو عجبت من عطاء الدنانير زيد واسم الفعل نحو هيهات العقيق والظرف وعديله المعتمدين نحو ومن عنده علم الكتاب وأفي الله شك قال أبو حيان أو اسم موضوع موضع الفعل نحو إياك أسعد وزيد أن تخرجا ففي إياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك أكد بالمنفصل المرفوع وعطف عليه المرفوع فإياك وضع موضع احذر انتهى وقولنا تام مخرج الفعل الناقص نحو كان زيد قائما فإن زيد لا يسمى فاعلا حقيقة في الاصطلاح (و) قوله (مقدم رافع لتوهم دخول) زيد من (نحو زيد قام) في حد الفاعل خلافا للكوفيين بل زيد مبتدأ وقام متحمل لضميره والجملة خبره وينبغي أن يقيد ذلك بالاختيار فقد حكى ابن مالك عن الأعلم وابن عصفور أنهما قالا في ... قلما ٭ وصال على طول الصدود يدوم ٭ أن وصال فاعل يدوم المذكور لا محذوف وأن الذي سوغ ذلك الضرورة انتهى (و) قوله (أصل المحل) قيد (مخرج لنحو قائم زيد فإن) زيد ليس فاعلا (لأن المسند وهو قائم) مقدم في اللفظ و(أصله التأخير لأنه خبر) وزيد مبتدأ هذا قول جمهور البصريين وذهب الأخفش والكوفيون إلى جواز كون قائم مبتدأ وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام وزيد فاعل سد مسد الخبر فعلى قولهم يجب إدخاله في الحد ولا يحتاج إلى قوله أصل المحل (وذكر) أصالة (الصيغة) قيد (مخرج لنحو ضرب زيد بضم أول الفعل وكسر ثانيه فإنها صيغة) غير أصلية لأنها (مفرعة عن ضرب بفتحهما) على الصحيح عند جمهور البصريين فزيد ليس فاعلا بل نائب عن الفاعل وعلى القول بأنها صيغة أصلية تحتاج إلى قيد لإخراج نائب الفاعل ومخرج لنحو مضروب زيد فإنها مفرعة عن ضارب ومخرج لنحو أعجبني قراءة في الجامع القرآن فالمصدر هنا بمعنى المفعول لأنه واقع موقع فعل مبني للمفعول فصيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل تقديرا والقرآن نائب الفاعل به والتقدير يعجبني أن يقرأ في الجامع القرآن وسلم الحد بعد ذلك للفاعل (وله أحكام) سبعة (أحدها الرفع) لأنه عمدة إذ لا يستغنى الكلام عنه ورافعه المسند فاقا لسيبويه لا الإسناد خلافا لخلف الأحمر وقد ينصب شذوذا إذا فهم المعنى سمع من كلامهم خرق

يمكن أن يقال إن الثوب مرفوع بالضمة لأنه قام مقام الفاعل والمسمار منصوب بالفتحة لأنه قام مقام المفعول ونظير ذلك باب النائب عن الفاعل فإنه لما أقيم المفعول به مقام الفاعل رفع وهذا النظير في الجملة انتهى ولا وجه لما بحثه فإن ما قاله الشارح مع ظهور وجهه هو المنصوص عليه في كلامهم فانظر حاشيتنا على الألفية بقي أن من العرب من يرفع الفاعل والمفعول ومنهم من ينصبهما كما ذكره المصنف في شرح بانت سعاد (قوله ونحو كفى بالله شهيدا) قال اللقاني هذا على المشهور وقيل إن الباء معدية وكفى بمعنى اكتفى قال الشارح في بعض كتبه وهو من الحسن بمكان ويؤيده قولهم اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب عليه أي ليتق الله وليفعل خيرا وأقول تفسير كفى على هذا القول باكتفى غير صحيح إذ فاعل كفى حينئذ ضمير المخاطب وكفى ماض وهو لا يرفع ضمير المخاطب المستتر (قوله وقوعه بعد المسند) قال الدنوشري يلزم عليه الدور لأنه جعله حكما وأخذ الحكم في التعريف يلزمه الدور . وأجيب بأنه تعريف لفظي والتعريف اللفظي هو الذي يقصد به تعيين صورة حاصلة من بين سائر الصور بأنها المرادة بلفظ كذا كقولك الغضنفر الأسد قاله السيد في شرح المفتاح اه وهو مأخوذ من كلام اللقاني السابق عند قوله مقدم وقال بعضهم إنما ذكر المصنف هذا الحكم مع علمه من الحد توطئة لما بعده (قوله ما ظاهره) قال الدنوشري ما في كلامه واقعة على اللفظ الذي يتوهم أنه فاعل تقدم (قوله وجب تقدير الفاعل الخ) قال اللقاني علته ما سيأتي من أن الفاعل لا بد منه (قوله في نحو زيد قام) قال اللقاني سيأتي في باب الاشتغال أن وجوب الابتدائية في زيد في المثال قول غير المبرد ومتابعيه وأن المبرد ومتابعيه يقولون برجحانها على الفاعلية اه وقال الدنوشري لعل الشيخ لم يعتبر هذا القول هنا لكونه خلاف الظاهر وفيه بعد (قوله وجاز الأمران) قال اللقاني وحده الله الواو إما للاستئناف وإما لعطف الجملة على جملة الشرط وجوابه أي إن وجد ما ظاهره الخ لا على الجزء فقط أي وجب تقدير الفاعل لاستلزامه أن المقدم في الآيتين ظاهره أنه فاعل وليس كذلك لظهور الفاعل بعد الفعل وهو الواو (قوله بالنسبة إلى شيء خاص) أي وهو قوله تعالى أبشر يهدوننا (قوله مطلوبة في الجملة) قال الزرقاني أي مطلوبة لا بالنظر للشيء الخاص (قوله وإذا تعارض المرجحان الخ) قال الزرقاني محصله أنه قد اجتمع في قوله أأنتم

الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر رفع أولهما ونصب ثانيهما وجعله ابن الطراوة قياسا مطردا واستأنس له بعضهم بقراءة عبد الله بن كثير فتلقى آدم من ربه كلمات بنصب آدم ورفع كلمات وفيه نظر لإمكان حمله على الأصل لأن من تلقى شيئا فقد تلقاه الآخر (وقد يجر لفظا بإضافة المصدر نحو ولولا دفع الله الناس) فالله فاعل والناس مفعول والتقدير ولولا أن يدفع الله الناس (أو) يجر بإضافة (اسمه) أي المصدر (نحو) قول عائشة رضي الله عنها (من قبلة الرجل امرأته الوضوء) فالوضوء مبتدأ مؤخر ومن قبلة الرجل خبر مقدم وقبلة بضم القاف اسم مصدر قبل والرجل فاعله وامرأته مفعوله وسيأتي أن اسم المصدر غير العلم والميمي إنما يعمل عند الكوفيين والبغداديين (أو) يجر (بمن أو الباء الزائدتين) أو اللام الزائدة فالأول (نحو أن تقولوا ما جاءنا من بشير) أي ما جاءنا بشير (و) الثاني (نحو كفى بالله شهيدا) أي كفى الله والثالث نحو هيهات هيهات لما توعدون أي هيهات ما توعدون الحكم (الثاني وقوعه بعد المسند) وهذا مستفاد من قوله في الحد مقدم أي على الفاعل ولكنه ذكره توطئة لقوله (فإن وجد) في اللفظ (ما ظاهره أنه فاعل تقدم) على المسند (وجب تقدير الفاعل ضميرا مستترا) في المسند (وكون) المسند إليه (المقدم إما مبتدأ في نحو زيد قام) فقي قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائدة على زيد وزيد مبتدأ وقام وفاعله خبر زيد (وإما فاعلا) حال كونه (محذوف الفعل في نحو وإن أحد من المشركين استجارك) فأحد فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وإن استجارك أحد استجارك وإنما لم يجعل أحد مبتدأ واستجارك خبره من غير حذف (لأن أداة الشرط) موضوعة لتعليق فعل بفعل فهي (مختصة بالجمل الفعلية) على الأصح عند جمهور البصريين خلافا للأخفش والكوفيين فيجوز عندهم أن يكون أحد مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الشرط عليه أو نعته بالمجرور بعده واستجارك خبره (وجاز الأمران الابتدائية والفاعلية (في نحو أبشر يهدوننا) فبشر يجوز أن يكون مبتدأ وسوغ الابتداء به تقدم الاستفهام عليه وجملة يهدوننا خبره ويجوز أن يكون فاعلا بفعل محذوف يفسره يهدوننا والتقدير أيهدينا بشر يهدوننا والأرجح الفاعلية لأن الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال (و) جاز الأمران في (أأنتم تخلقونه) فأنتم يجوز أن يكون مبتدأ وتخلقونه خبره ويجوز أن يكون فاعل فعل محذوف يفسره المذكور والأصل أتخلقون تخلقونه فحذف الفعل احترازا عن العبث لوجود المفسر ثم أبدل من الضمير المتصل به ضميرا منفصلا على ما هو القانون عند حذف العامل (والأرجح الفاعلية) لأن الاستفهام بالفعل أولى منه بالاسم وعورض بأن في الفعلية تخالفا في عطف جملة أم نحن الخالقون عليه وفي الابتدائية تناسبا والتناسب أولى من التخالف ومن ثم قال الموضح في المغني وتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون اه وهذه الأرجحية وإن كانت بالنسبة إلى شيء خاص مطلوبة في الجملة لأجل المعادلة وإذا تعارض المرجحان تساقطا وبقي الوجهان على السواء وما ذكره من وجوب تأخير

الفاعل عن المسند هو مذهب البصرى (وعن الكوفى جواز تقديم الفاعل) عن المسند (تمسكا بنحو قول الزباء) بفتح الزاى والباء الموحدة المشددتين والمد ملكة الجزيرة وتعد من ملوك الطوائف

(ما للجمال مشيها وئيدا ۞ أجندلا يحملن أم حديدا)

وجه التمسك أن مشيها روى مرفوعا ولا جائز أن يكون مبتدأ إذ لا خبر له فى اللفظ إلا وئيدا وهو منصوب على الحال فتعين أن يكون فاعلا بوئيدا متقدما عليه فقد تقدم الفاعل على المسند وهو المدعى ووئيدا بفتح الواو وكسر الهمزة وبعدها ياء مثناة تحت فدال مهملة التؤدة قاله الجوهرى وفى القاموس الوئيد الرزانة والتأنى (وهو عندنا) معشر البصريين (ضرورة) والضرورة تبيح تقديم الفاعل على المسند كما تقدم (أو مشيها مبتدأ حذف خبره) لسد الحال مسده (أى يظهر وئيدا كقولهم حكمك مسمطا) فحكمك مبتدأ حذف خبره لسد الحال مسده (أى حكمك لك مثبتا قيل أو مشيها بدل من ضمير الظرف) المنتقل إليه بعد حذف الاستقرار وذلك أن ما استفهامية فى محل رفع على الابتداء وللجمال خبره وهو جار ومجرور وفيه ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية عائد على ما وهذه التخريجات ضعيفة أما الضرورة فلا داعى إليها لتمكنها من النصب على المصدرية أو الجر على البدلية من الجمال بدل اشتمال وأما الابتدائية فتخريج على شاذ كاسر فى بابه وأما الإبدال من الضمير فلأنه إما بدل بعض أو اشتمال وكلاهما لا بد فيه من ضمير يعود على المبدل منه لفظا أو تقديرا وعلى التقدير تكلفه ففيه ضعف من وجه آخر وهو أن الضمير المستتر فى الظرف ضمير ما الاستفهامية وإذا أبدل مشيها منه وجب أن يقترن بهمزة الاستفهام لأن حكم ضمير الاستفهام حكم ظاهره كما صرح به فى المغنى ۞ فإن قلت ما فائدة الخلاف بين أهل البلدين قلت فائدته تظهر فى التثنية والجمع فتقول على رأى الكوفيين الزيدان قام والزيدون قام بالإفراد فيهما ولا يجوز ذلك على رأى البصريين بل لا بد من الضمير المطابق فى قاما (الحكم الثالث) من أحكام الفاعل (أنه) عمدة (لا بد منه) لأن المسند حكم ولا بد للحكم من محكوم عليه (فإن ظهر) الفاعل (فى اللفظ) بأن نطق به ظاهرا كان أو مضمرا (نحو قام زيد والزيدان قاما فذاك) واضح (وإلا) يظهر فى اللفظ (فهو ضمير مستتر راجع إما لمذكور) متقدم على المسند (كزيد قام كما مر) فى الحكم الثانى ففى قام ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى زيد المذكور قبله (أو) راجع (لما دل عليه الفعل) المسند المستتر فيه الضمير (كالحديث لا يزنى الزانى حين يزنى وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ففى يشرب ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية

تخلفه عن مرجح الفاعلية ومرجح الابتدائية فتعارضا فتساقطا وحينئذ فقول المصنف هنا والأرجح الفاعلية بالنظر لقوله أتم تخلفه غير ظاهر لأن المرجح لذلك سقط والجواب عن المصنف أن مراعاة جانب الاستفهام أقوى من مراعاة المناسبة فى العطف إذ الاستفهام إنما هو عن الأفعال دون الذوات فهو أمر معنوى بخلاف مراعاة المناسبة فإنها أمر لفظى وشرط التساقط التكافؤ وقد علمت انتفاءه (قوله التؤدة) قال الدنوشرى تفسيره الوئيد بالتؤدة وبالرزانة والتأنى فيه نظر والظاهر أن ذلك تفسير للوأد لا الوئيد (قوله ضرورة) قال الثانى فى المغنى عن ابن السيد أن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل فى نثر ولا شعر ذكره فى بحث ما الزائدة (قوله قيل أو مشيها مبتدأ الخ) أن قيل هلا جعلوا مشيها مرفوعا بالجار والمجرور لاعتماده على النفى فالجواب إن ذلك لا يجوز لأن الجار والمجرور إذا رفع الظاهر خلا من الضمير فتخلو الجملة من رابط والتقدير تكلف (قوله لتمكنها الخ) هذا مبنى على (٢٧١) أن الضرورة ما ليس عنه مندوحة لا ما وقع فى الشعر (قوله على المصدرية) قال الزرقانى أى والعامل مقدر أى يمشى (قوله كاسر فى بابه) لأن هذه الحال لا تصلح لأن تكون خبرا هذا إذا قدر الخبر يظهر أما إذا قدر يكون كما فى المغنى فلا شذوذ أى مشيها يكون وئيدا أى يوجد قوله (ففيه ضعف من وجه آخر) إن كان الضعف من جهة تقدير الهمزة هذا وقال الثانى وجه ضعف البدل أنه فى قوة إحلاله محل المبدل منه ولو حل محله لزم خلو الخبر المشتق من ضمير المبتدأ إذ يصير التركيب هكذا أى شىء أى مشيه كائن المشى للجمال وئيدا وفيه بحث إذ يغتفر فى الشىء حال كونه تابعا ما لا يغتفر فيه حال كونه غير تابع ومثله فى ذلك ما قلت لهم إلا ما أمرتنى به أن اعبدوا الله على القول بأن أن اعبدوا الله بدل من الهاء فى به فتأمله (قوله أنه لا بد منه) قال الثانى محول على فعل مبنى له يحتاج إليه فلا ينتقض بالمبنى للمفعول ولا بالمكفوف بما الكافة عن طلب الفاعل وهو قل وكثر وطال مكفوفة بما ولكنه ينتقض بالفاعل المحذوف لعلة تصريفية نحو يا قوم اضربن ويا هند اضربن اه ويمكن أن يجاب بأن المحذوف لعلة كالثابت ويأتى فى كلام الشارح أنه يطرد حذفه فى أربعة مواضع غير هذه (قوله لأن المسند حكم) أى محكوم به (قوله والزيدان قاما) أشار به إلى أن قوله فإن ظهر من الظهور أى التلفظ لا الظهور المقابل للإضمار حيث قال إما ظاهر أو ضمير (قوله وإلا فهو ضمير) أى فالفعل المذكور توكيدا فى نحو قام قام زيد لا ضمير فيه خلافا لبعضهم (قوله حين يزنى) قال الثانى الأقرب أنه ظرف لمؤمن أى لا يزنى وهو مؤمن حين يزنى لا ليزنى إذ لا يظهر فائدة لتقييد الزنا بالوقوع فى وقته العلم الضرورى بذلك إلا أن فى

تقديم الظرف على ولي الحال شيئا لأنهم اوا الحال كواو العطف في امتناع أن يتقدم عليها ماف حيزها (قوله أي الشارب) قال اللقاني قد يقال إن الزاني في قوله لا يزني الزاني تستلزم من عدمها فالضمير في يشرب يرجع اليه مجردا عن صفة الزنا أي لا يشرب هو أي المؤمن (قوله لما دل عليه الكلام) قال اللقاني أي بقرينة السياق إذ ذكر الترقي والراقي والفراق قرينة على أن فاعل بلغت ضمير الروح (قوله أو دل عليه الحال المشاهدة) صريح تقديره دل عليه أن الحال في كلام المصنف مرفوع عطفا على الكلام وقال اللقاني يصح ذلك والجر عطفا على ما وهو أصح معنى وأوفق في المثال (قوله هي أي الروح) إشارة إلى أنه كان الأولى للمصنف أن يقول ذلك قال اللقاني لو قال بلغت هي أي الروح كان أوفق لقوله وإلا فهو ضمير مستتر ولما ذكره في الأمثلة الباقية وقوله وقوله فإن كان لا يرضيك الخ) قال اللقاني أسقط نحو إشارة إلى أنه مثال ثان للحال المشاهدة وهذا البيت لو حمل حتى فيه على أنها استثنائية كإلا لاغائية كما في قوله

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل

لكان ما بعدها فاعل يرضيك على الاستثناء المفرغ في الفاعل والمعنى فإن كان لا يرضيك إلا أن ٢٧٢) تردني أي ردك إياي اه وكتب بعض أفاضل طلبته على قوله وهذا البيت: شطبه الشيخ على هذا إلى آخر القولة

راجع إلى الشارب الدال عليه يشرب بالالتزام (أي ولا يشرب هو أي الشارب) لأن يشرب يستلزم شاربا وحسن ذلك تقدم نظيره وهو لا يزني الزاني وليس براجع إلى الزاني لفساد المعنى (أو) راجع (لما دل عليه الكلام أو) دل عليه (الحال المشاهدة) فالأول (نحو كلا إذا بلغت التراقي) ففي بلغت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية راجع إلى الروح الدال عليها سياق الكلام (أي إذا بلغت) هي أي (الروح) والتراقي أعالي الصدر (و) الثاني (نحو قولهم) أي العرب (إذا كان غدا فأتني) بنصب غدا (وقوله) وهو سوار بن المضرب حين هرب من الحجاج خوفا على نفسه:

(فإن كان لا يرضيك حتى تردني ... إلى قطري) لا إخالك راضيا

ففي كان فيهما ضمير مستتر مرفوع بكان مدلول عليه بالحال المشاهدة فيهما (أي إذا كان هو أي ما نحن الآن عليه من سلامة) في غد هذا في المثال (و) في البيت (فإن كان هو أي ما تشاهده مني) ففيه لف ونشر على الترتيب ويجوز في كان فيهما أن تكون تامة وأن تكون ناقصة فإن جعلتها ناقصة كان غدا في المثال ولا يرضيك في البيت في موضع خبرها وإن جعلتها تامة كان غدا منصوبا على الظرفية متعلقا بكان ولا يرضيك في موضع الحال من فاعل كان وحكى سيبويه إذا كان غد بالرفع على أنه فاعل كان وقد قيل إن النصب لغة تميم والرفع لغة غيرهم وقطري بفتح القاف والطاء المهملة وكسر الراء وتشديد الياء آخر الحروف هو قطري بن الفجاءة الخارجي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبعد فعل فاعل فإن ظهر ... فهو وإلا فضمير استتر

فافهم منه أنه لا يجوز حذف الفاعل (وعن الكسائي إجازة حذفه) وتبعه السهيلي (تمسكا بنحو ما أولناه) من الآية والحديث والمثال والبيت ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع في باب النائب عن الفاعل نحو قضي الأمر وفي الاستثناء المفرغ نحو ما قام إلا هند وفي أفعل بكسر العين في التعجب إذا دل عليه متقدم مثله نحو أسمع بهم وأبصر وفي المصدر نحو أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما الحكم (الرابع أنه يصح حذف

(قوله أي إذا كان هو الخ) كذا قدر الناظم في موضعين ولك تقدير كل منهما في كل من المثالين قاله الأشموني وقوله في تقدير الثاني وإن كان هو أي ما تشاهده مني أي الحال الذي تشاهده مني فيه إشارة إلى عطف قوله قبله أو الحال المشاهدة على ما دل عليه الكلام لا على الكلام فتأمل (قوله ويطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع) قال الزرقاني بقي عليه موضع خامس وهو فاعل فعل الجماعة المؤكد بالنون نحو ولا يصدنك اه وقوله فاعل الجماعة أي وفاعل فعل المخاطبة المؤكد نحو اضربن يا هند وقال الدنوشري قد نظمت هذه الأربعة وزدت عليها خامسا بقولي

تعجب ومصدر واستثنا ... وباب نائب بها يستغنى

عن فاعل لفظا كذا إذا سكن ... وبعده مستتر بلا وهن اه

وبقي موضع سادس وذلك إذا قام مقامه حالان نحو

فتلقفها رجل رجل ... والأصل فتلقفها الناس رجلا رجلا فحذف الفاعل وأقيم الحالان مقامه وصارا كالشيء الواحد نحو حلو حامض في قولك الرمان حلو حامض وسابع وهو نحو ما قام وقعد إلا زيد لأنه من الحذف لا من التنازع لأن الإضمار في أحدهما يفسد المعنى لاقتضائه نفي الفعل عنه وإنما هو منفي عن غيره مثبت له (قوله وفي المصدر نحو أو إطعام الخ) قال الزرقاني أي فإن الفاعل فيه محذوف وليس بمضمر لأن المصدر لا يتحمل الضمير كذا قالوه قال الجلال السيوطي وعندي أنه في مثل ذلك يتحمله لأن الجامد إذا أول بمشتق كأسد بمعنى شجاع يتحمله كما مر في باب المبتدأ فالمصدر الذي هو أصل المشتق عند البصريين ومشتق عند الكوفيين من باب أولى على أن إطعام في تأويل أن يطعم وهذا تأويل بمشتق اه من النكت (قوله الرابع أنه يصح) قدم هذا الحكم على ما بعده عكس ما فعل الناظم لأن فيما فعله فصلا بين علامات الفروع أعني التثنية (قوله وقطري بفتح القاف الخ) قال الدنوشري هكذا في بعض النسخ وفي بعضها بفتح القاف وكسر الراء والطاء المهملتين فليحرر

فعله) جوازا (إن أجيب به نفي كقولك بلا زيد) جوابا (لمن قال ما قام أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والجملة فعلية (أي بل قام زيد) ليطابق الجواب مدخول النفي في الفعلية ولو جعل مبتدأ حذف خبره لم يطابق (ومنه قوله:

تجلدت حتى قيل لم يعر قلبه • من الوجد شيء قلت بل أعظم الوجد)

فأعظم الوجد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول النفي والتقدير بل عراه أعظم الوجد وتجلدت من التجلد وهو التصبر على الهموم ونحوها ولم يعر بالعين والراء المهملتين من عراه الأمر إذا غشيه وقلبه مفعول يعرو وشيء فاعله وبل للإضراب وأعظم الوجد شدة الشوق (أو) أجيب به (استفهام محقق) أي ملفوظ به (نحو نعم زيد جوابا لمن قال هل جاءك أحد) فزيد فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام ولم يجعله مبتدأ حذف خبره لفوات مطابقة الجواب السؤال (ومنه ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله) فالله فاعل بفعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام والتقدير خلقنا الله لأن مثل هذا الكلام عند تحقق ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابا عن سؤال محقق قاله التفتازاني وهو متعين لأن القضية الشرطية لا تستدعي الوقوع ولا عدمه ثم قال والدليل على أن المرفوع فاعل فعل محذوف لا مبتدأ أنه جاء عند عدم الحذف كذلك كقوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن خلقهن العزيز العليم اهـ وهو معارض بالمثل فيقال والدليل على أنه مبتدأ أنه قد جاء كذلك كقوله تعالى قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر إلى قوله قل الله ينجيكم منها وما يقال إنه قدم لإفادة الاختصاص ممنوع لأن الفاعل لا يجوز تقديمه على عامله على الأصح والأحسن أن يقال إن الجملة الفعلية في هذا الباب أكثر فالحمل عليها أولى وإن كانت لا تطابق جملة السؤال في الاسمية (أو) أجيب به استفهام (مقدر) يدل على تقديره لفظ الفعل المبني للمفعول قاله السيد عبد الله (كقراءة الشامي وأبي بكر يسبح له فيها بالغدو والآصال رجال) فيسبح مضارع مبني للمفعول وله نائب الفاعل وأوجبه الخفاف لخفاء الإعراب وعدم القرينة وقال الموضح في الحواشي لا يجب بل هو أولى مما بعده والآصال جمع أصل بضمتين وأصل جمع أصيل ويجمع آصال على أصائل ورجال فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر وكأنه لما قيل يسبح له فيها بالغدو والآصال قيل من يسبحه فقيل يسبحه رجال ثم حذف الفعل لإشعار يسبح المبني للمفعول به ولا يصح إسناد رجال إلى الفعل المذكور المبني للمفعول لفساد المعنى لأن الرجال ليسوا مسبحين بفتح الباء بل مسبحين

(قوله ومنه قوله تجلدت الخ) قال القاني إن قلت ما الداعي إلى تقدير فعل مع أن بل لتعطف مفردا على مثله قلت هو أن بل الواقعة بين مفردين المسبوقة بنفي أو شبهه تقرر ذلك النفي أو شبهه وتثبت ضد المنفي لما بعدها وحال نفي كل وجد وثبوت أعظمه فتعين أنها بين جملتين لغرض إبطال الأولى السالبة سلبا كليا وذلك بتقدير فعل بعدها رافع لأعظم عليها تأمل اهـ وبه تعرف وجه فصل المصنف البيت عما قبله بقوله ومنه (قوله أي ملفوظ به) قال الدنوشري فسر محقق بقوله أي ملفوظ به فيشمل نحو ولئن سألتهم من خلقهم ليقولن الله فالاستفهام محقق بالمعنى المذكور وأما إذا فسر المحقق بالموجود حال الكلام وقائله فلا يكون شاملا لمثل ذلك (قوله لأن مثل هذا الكلام الخ) عبارة القاني قرر الشيخ التفتازاني كونه منه بأن الجواب المذكور إنما يثبت عند تحقق السؤال المذكور فلا ينافي ذلك كون السؤال مقدارا مفروضا • فإن قلت كيف يقابل المقدر. قلت مراده بالمقدر ما لا تحقق له عند تحقق الجواب اهـ وقد أشار الشارح إلى هذا السؤال وجوابه فيما مر في تفسير قول المصنف محقق كما عرفته وللسيد مع السعد بحث أجاب عنه الحفيد فانظر حواشي المختصر (قوله والدليل الخ) لم لا يجوز أن يكون الله فاعلا بينجيكم محذوفا على حد أبشر يهدوننا المتقدم (قوله وما يقال) قائله الدماميني (قوله لأن الفاعل لا يتقدم) هذا التباس في فهم كلام أهل المعاني فإنه ليس المراد بقولهم تقديم المسند إليه يفيد الاختصاص أنه كان مؤخرا وقدم على أنه فاعل على حاله بل المراد أن المسند إليه إذا أتى به مقدما كما في الآية وصح أن يكون فاعلا معنى أفاد التخصيص كما لا يخفى على أن أحاط بالمفتاح والتلخيص (قوله وإن كانت لا تطابق جملة السؤال) أي لفظا فلا ينافي أنها مطابقة لها معنى لأن من خلق اختصار لقضايا فعلية لأن معنى من قام أقام زيد أم عمرو وإلى غير ذلك كما حققه السيد وقال أن مجيء الجواب جملة فعلية في ليقولن خلقهن العزيز العليم إشارة إلى المطابقة المعنوية وناقشه الحفيد بأنه يجب أن يقترن بالهمزة ما هو المقصود بالاستفهام من الفاعل والفعل ويؤخر عنها ما هو محقق ولا شك أن خلق الله السموات والأرض محقق وتعيين الفاعل غير محتاج إلى الاستفسار فليس السؤال إلا جملة اسمية وترك المطابقة إشارة إلى بلادة الكفار لأنه إذا تحقق خلق السموات والأرض وحدوثهما ينبغي أن لا يقع شك في تعيين الفاعل فالمناسب لحالهم التردد في ذلك الخلق (قوله والآصال جمع الخ) قال الدنوشري قد ألفت في ذلك فقلت

بكسرها فالوقف دونهم (وقوله) وهو ضرار بن نهشل يرثى أخاه يزيد بن نهشل كما قال التفتازانى والنيلى وقال أبو عبيدة هو مهلهل وقال العينى هو نهشل وقال بعضهم وهو الحرث بن نهيك النهشلى :

(ليبك يزيد ضارع لخصومة) * ومختبط مما تطيح الطوائح

فضارع فاعل فعل محذوف دل عليه مدخول الاستفهام المقدر كأنه قيل من يبكيه فقيل ضارع أى يبكيه ضارع ثم حذف الفعل كما قيل (أن رجال فاعل فعل محذوف) أى يسبحه رجال ويبكيه ضارع ويزيد نائب فاعل يبك المجزوم بلام الأمر والضارع الفقير الذليل والمختبط الذى يأتى إليك للمعروف من غير وسيلة وتطيح من الإطاحة وهى الإذهاب والإهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير قياس كلواقح جمع ملقحة والقياس المطاوح والملاقح ومن تعليلية متعلقة بمختبط وما مصدرية والمعنى ليبك يزيد رجلان ذليل ومتوقع معروف لأجل إذهاب المنايا يزيد ويروى ليبك ببناء الفعل للفاعل ويزيد مفعوله وضارع فاعله وفى كل من الروايتين وجه حسن أما الأولى فمن جهة جعل يزيد الذى هو ملاذ الضعفاء فى صورة العمدة وأما الثانية فمن جهة عدم الحذف (وهو) أى حذف فعل الفاعل كما فى الآية والبيت (قياسى وفاقا للجرمى) بفتح الجيم نسبة إلى بنى جرم قبيلة مشهورة واسمه صالح بن اسحاق وكنيته أبو عمرو (وابن جنى) بكسر الجيم وإسكان الياء ليس منسوبا وإنما هو معرب كنى واسمه أبو الفتح وهما من البصريين أجازا أكل الطعام زيد وشرب الماء عمرو بالبناء للمفعول فيهما ومذهب الجمهور أنه لا ينقاس والمرفوع فى الآية والبيت خبر مبتدأ محذوف والتقدير المسبح له رجال والباكى ضارع صرح بالتقدير الأول أبو حيان وبالثانى صاحب البسيط (و) على القياس (لا يجوز فى نحو يوعظ) بالبناء للمفعول (فى المسجد رجل) أن يجعل رجل فاعل فعل محذوف (لاحتماله للمفعولية) والرفع بالنيابة عن الفاعل فيقع اللبس فيجب أن يكون مرفوعا على النيابة عن الفاعل (بخلاف يوعظ فى المسجد رجال زيد) فإنه يجوز أن يجعل زيد فاعل فعل محذوف لعدم احتماله للمفعولية لأن الفعل المبنى للمفعول رفع رجال على النيابة عن الفاعل ونائب الفاعل لا يكون إلا واحدا كالفاعل وكأنه لما قيل من يعظهم قيل زيد أى يعظهم زيد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : ويرفع الفاعل فعل أضمرا * كمثل زيد فى جواب من قرا .

أو استلزمه) أى استلزم الفعل الرافع للفاعل (ما) ذكر (قبله) من فعل (كقوله) وهو الفرزدق :

غداة أحلت لابن أصرم طعنة * حصين عبيطات السدائف والخمر)

فالخمر مرفوع بفعل محذوف يستلزمه أحلت (أى وحلت له الخمر لأن أحلت) المزيد (يستلزم حلت) المجرد وحكى أن الكسائى سئل بحضرة يونس بن حبيب عن توجيه رفع الخمر فى هذا البيت فقال بإضمار فعل أى وحلت الخمر فقال يونس ما أحسن والله ما وجهته غير أنى سمعت الفرزدق ينشده بنصب طعنة ورفع عبيطات على جعل الفاعل مفعولا نقله محمد بن سلام وغداة تنصب على الظرفية وطعنة فاعل أحلت وحصين بالجر بدل من ابن أصرم أو عطف بيان عليه وعبيطات مفعول أحلت والعبيط بالعين المهملة الطرى من اللحم والسدائف بالسين المهملة والفاء آخره سقف السنام وغيره مما غلب عليه السمن وكان حصين بن أصرم قتل له قريب فحرم على نفسه شرب الخمر وأكل اللحم الطرى حتى يقتل قاتل قريبه فلما طعنه وقتله أحلت له الطعنة شرب الخمر وأكل اللحم الطرى (أو فسره) أى فسر الفعل الرافع للفاعل (ما بعده) من فعل (نحو وإن أحد من المشركين استجارك) فأحد فاعل فعل محذوف يفسره استجارك

المدنى أيها النحوى جمعا * له جمع يجيء بالاطراد   وجمع الجمع بجمع وهو أمر * غريب ليس للأذواق بادى   وفيه نظر فإن مثله كثير (قوله وهو قياسى) قدمه على بقية المعطوفات فقد يفهم أنها سماعية لكن الظاهر أنها قياسية انتهى (قوله خبر مبتدأ محذوف) رده فى المغنى فى بحث الحذف من الباب الخامس فقال بعد أن أورد هذين المثالين ونحوهما ولا تقدر هذه المرفوعات مبتدآت حذف أخبارها لأن هذه المرفوعات قد ثبتت فاعليتها فى رواية من بنى الفعل فيهن للفاعل انتهى وفى قوله مبتدآت حذفت أخبارها قلب كما قال الدمامينى والأصل أخبار حذفت مبتدآتها ونوزع فى ذلك (قوله صرح بالتقدير الأول أبو حيان الخ) قال الدنوشرى الحق عندى طريقة ثالثة وهى تجويز الوجهين جميعا (قوله لأن أحلت الخ) قال اللقانى فيه بحث إذ أحلت تعلق بعبيطات لا بالخمر فالذى يستلزمه حل العبيطات لا الخمر فليتأمل ولو جعل الخمر ولو كان مرفوعا عطفا على عبيطات وإن كان منصوبا على التوهم أى توهم أنه قال * غداة حلت عبيطات السدائف *

لكان جيدا لنظير

* بدا لى أنى لست مدرك ما مضى *

البيت المشهور وقال الشهاب القاسمى هذا البحث مردود لأنه ليس مرادهم أن أحلت يستلزم حلت باعتبار تعلقه بالخمر وإسناده إليه لأنه لا حاجة إلى ذلك بل المراد استلزامه له فى الجملة لأن المقصود فهم الفعل وهو حاصل بذلك لا فهمه باعتبار إسناده المخصوص ألا ترى أنهم يستدلون فى باب الاكتفاء بتقدير شيء فى كلام لوجوده فى آخر وإن كان وجوده فى ذلك الآخر لا يستلزم وجوده فى الأول باعتبار تعلقه به

والتقدير وإن استجارك أحد استجارك (والحذف في هذه) الصورة الأخيرة (واجب) لأن استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض وتقدم الخلاف فيهما (و) الحكم (الخامس) من أحكام الفاعل (أن فعله) وما هو بمنزلته (يوحد مع تثنيته وجمعه كما يوحد مع إفراده فكما تقول قام أخوك) وأقائم أخوك (كذلك تقول قام أخواك) وأقائم أخواك (وقام إخوتك) وأقائم إخوتك (وقام نسوتك) وأقائم نسوتك بتوحيد المسند في الجميع لأنه لو قيل قاما أخواك وقاموا إخوتك وقمن نسوتك لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله فعل وفاعل خبر مقدم وكذا في تثنية الوصف وجمعه فالتزم توحيد المسند دفعا لهذا الإيهام وهذا هو الفرق بين التثنية والجمع وبين التأنيث حيث ألحقوا علامة التأنيث دون علامتي التثنية والجمع لأن علامة التأنيث ليست بعلامة إضمار فلا تلتبس بعلامة الإضمار ولغة التوحيد هي الفصحى وبها جاء التنزيل (قال الله تعالى قال رجلان وقال الظالمون وقال نسوة) إليها أشار الناظم بقوله:

وجرد الفعل إذا ما أسندا … لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

(وحكى البصريون عن طيئ و) حكى (بعضهم عن أزدشنوءة) بفتح الهمز وسكون الزاي أو السين قال في الصحاح أزد أبو حي من اليمن وهو بالسين أفصح يقال أزدشنوءة وأزدعمان وأزد السراة واختلف في تسميته أزد أو أسدا فقيل لأنه كان كثير العطاء فقيل له ذلك لكثرة من يقول أسدى إلي كذا أو أزدى إلي كذا وقيل لأنه كان كثير النكاح والأزد والأسد النكاح وشنوءة بفتح الشين المعجمة وضم النون وفتح الهمزة (نحو ضربوني قومك وضربنني نسوتك وضرباني أخواك) وفي الحديث أومخرجيّ هم قاله صلى الله عليه وسلم لما قال له ورقة بن نوفل وددت أن أكون معك إذ يخرجك قومك والأصل أومخرجوي هم فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (وقال) عمرو بن ملقط الجاهلي

(ألفيتا عيناك عند القفا … أولى فأولى لك ذا واقيه

فألفيتا بالبناء للمفعول فعل ماض وعيناك نائب الفاعل فألحق الفعل علامة التثنية مع إسناده إلى الظاهر ونائب الفاعل كالفاعل وعند ظرف بمعنى قرب متعلق بألفيتا وذا واقيه حال من المضاف إليه وهو الكاف

(قوله الحكم الخامس أن فعله الخ) قال الدنوشري هذا الحكم وما بعده وبعض ما قبله الظاهر أنها من أحكام الرافع لا الفاعل (قوله مع تثنيته وجمعه) قال اللقاني إن قلت أطلق مع أنك تقول في الضمير قاما وقاموا وقمن قلت التثنية والجمع مع الضمير في الضمير نفسه لا في الفعل إذ المراد بتثنية الفعل وجمعه إلحاق الفعل حرف التثنية والجمع ويأتي بعده بالفاعل مظهرا أو مضمرا مثنى أو مجموعا فظاهر أن الفعل يوحد مطلقا (قوله فكما تقول) قال اللقاني الكاف للتشبيه وما مصدرية والمصدر المنسبك منها ومن تقول مجرور بالكاف والجار والمجرور نعت لمصدر محذوف معمول لتقول قام أخواك والأصل فتقول قام أخواك قولا كقولك قام أخوك وقوله كذلك الإشارة بذلك إلى ذلك المصدر المؤول المجرور بالكاف فتعين أن ذلك تأكيد لفظي لكما تقول (قوله لأنه لو قيل قاما أخواك الخ) قد يقال أي ضرر في ذلك التوهم وغاية ما يلزم على ذلك اختلاف الجملة الاسمية والفعلية ومثله في احتمال الجملة الواحدة لهما كثير ومنه أفي الله شك وقد مر في باب المبتدأ والخبر أنه إنما يمتنع تقديم الخبر الفعل إذا كان رافعا لضمير المبتدأ المستتر لا البارز (٢٧٥) لأنه لا لبس لضعف لغة إلحاق علامة التثنية والجمع وهو مشكل على ما هنا لم مر أن التحقيق كما بيناه ثم إن المانع إلغاء العامل القوي وهو الفعل وإعمال العامل الضعيف وهو الابتداء وهو ممكن هنا ه اللقاني إن قلت ما الفرق عند الجمهور بين التأنيث فالتزموا الدلالة عليه بشرطه قبل ذكر الفاعل والتثنية والجمع فالتزموا عدم الدلالة عليهما قبله قلت هو أن نائب الفاعل قد يكون معنويا ولا دلالة عليه لفظية كهند وقد يكون لفظيا فقط من غير تأنيث المعنى كطلحة وفي القسمين لا يجوز الاعتماد على الفاعل لخفاء دلالته في الأول وإلباسها في الثاني فوجب الاعتماد على علامة ظاهرة تخص المؤنث بخلاف التثنية والجمع فإن لها في الفاعل علامة ظاهرة مطردة فاكتفى بها انتهى ويرد عليه أنه قد يسمى بالمثنى والجمع فعلامتهما في الفاعل غير مطردة أيضا فليتأمل (قوله لتوهم أن الاسم الظاهر مبتدأ) قال الدنوشري أو بدل تأمل (قوله بعلامة إضمار) الإضافة بيانية (قوله وحكى بعضهم) قال الدنوشري قال اللقاني الظاهر أن المراد بالبعض طائفة من البصريين قال ويحتمل أن يكون المراد ببعضهم بعضا من العلماء لا خصوص البصريين انتهى وهو نقل لكلام اللقاني بالمعنى وعبارته نصها وحكى عدل عن قوله وحكوا عنهم إلحاق الفعل علامة التثنية والجمع إلى ما عبر به إذ المحكي عنهم إنما هو ضربوني أو ضربنني أو ضرباني فيصح فيه التأويلان الآتيان من الصحيح ومقابله وقوله وبعضهم الظاهر أن الضمير عائد على البصريين وذلك لا ينافي حكاية جميعهم لذلك عن طيئ لجواز أن يكون ذلك لغة طيئ وأزدشنوءة وأن الحاكي له عن طيئ جميعهم وعن أزدشنوءة بعضهم ويحتمل أن ضمير بعضهم عائد على النحويين والأسهل (قوله ونائب الفاعل كالفاعل) قال الدنوشري يشير إلى الاعتراض على المصنف حيث مثل به للفاعل مع أنه نائبه وأجاب بأنه مثله أي في هذا الحكم انتهى ويمكن أن يكون المصنف جرى على اصطلاح الزمخشري في تسمية نائب الفاعل فاعلا (قوله وهو الكاف) قال الزرقاني

أى فى عيناك فالشرط موجود وهو أن المضاف بعض من المضاف إليه هنا إذ العينان بعض الذات (قوله وأولى فأولى لك دعاء الخ) قال العينى فإن قلت ما وقع أولى من الإعراب قلت يجوز أن يكون فى محل الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره دعائى أولى فأولى لك يعنى هذه الكلمة وقوله فأولى لك بالفاء عطف على أولى الأول كرر للتأكيد انتهى وقال أبو البقاء فى إعراب قوله أولى لك فأولى أولى فيه قولان أحدهما فعلى والألف فيه للإلحاق لا للتأنيث والثانى أفعل وهو على القولين هنا ولذلك لم ينون ويدل عليه ما حكى أبو زيد فى النوادر هى أولات بالتاء غير مصروف لأنه صار علما للوعيد فصار كرجل اسمه أحمد فعلى هذا يكون أولى مبتدأ ولك الخبر والثانى أن يكون اسما للفعل مبنيا ومعناه وليك شر بعد شر ولك تبيين (قوله الوطيس) أى الحرب (قوله من ليم بالبناء للمفعول) أى شذوذاً لأن الأصح أن أفعل التفضيل لا يصاغ إلا من المبنى للفاعل كما سيأتى فى بابه (قوله وبعده وأهل الذى الخ) قال الدنوشرى الجمع بين هذا والبيت الأول على رواية ألوم أكفاء وهو اختلاف حرف الروى فإن آخر الأول ميم والثانى لام (قوله وقال آخر نتج الخ) لم يعين قائله وكذا العينى وفى يتيمة الدهر فى ترجمة أبى (٢٧٦) فراس الحمدانى وكتب إلى سيف الدولة يا أيها الملك الذى ٭ أضحت له جل المناقب نتج الربيع محاسنا ألقحنها غر السحائب راقت ورق نسيمها حكت لنا صور الحبائب حضر الشراب فلم يطب شرب الشراب وأنت غائب انتهى. ولا يخفى أن أبا فراس من المولدين فالغرض من كلامه التمثيل لا الاستشهاد وإن كان خلاف المتبادر من كلام المصنف وغيره حيث أدرجوا هذا البيت مع الشواهد (قوله ألقحنها غر السحائب) ضمن ألقحنها معنى أولد فعداه إلى ضمير المحاسن ومحاسنا مفعول ثان لنتج قال اللقانى وفى كل من قوله نتج الربيع وألقحنها استعارتان أحدهما مكنية والأخرى تخييلية إذ شبه الربيع بالأم من الحيوان وهذا كناية وأثبت للربيع النتج وهو تخييل وشبه غر السحائب بالفحل من الحيوان فى إدرار شىء كالمطر والنطفة فى آخر كالربيع والأنثى من الحيوان وهذا كناية وإثبات الإلقاح الذى هو الإيلاد تخييل انتهى وغير خاف على من أحاط بالبيان خبرا أن ذلك يتعين عند السكاكى وجائز عند الجمهور ويجوز عندهم أن يكون استعارة تبعية (قوله ومحاسن جمع حسن) قال الدنوشرى كلامه مردود بما فى الصحاح وغيره والحسن نقيض القبح والجمع محاسن على غير قياس كأنه جمع محسن ويقول بعضهم المساوى المقابح جمع سوء على غير قياس (قوله دلوا بها) أى ابتداء دفعا لما قد يتوهم قبل ذكر الفاعل أنه مفرد (قوله المتعاطفة) قال الزرقانى صفة المفردات ولم يقل المتعاطفات المطابق للمفردات لأن جمع السلامة من جموع القلة عند سيبويه وأتباعه قاله الشارح أى وجمع القلة بمثابة المفرد فلذلك وصف بالمفرد انتهى وقوله فلذلك وصف بالمفرد أى جوازاً والمطابقة أفصح لأن الأفصح فى جمع الكثرة لما لا يعقل الإفراد وفيما عداه المطابقة هذا وحذف المصنف نعت المفردين لدلالة ذلك عليه كما قال اللقانى (قوله لأنها ضمائر الفاعلين وما بعدها مبتدأ) قال اللقانى

واقية معناه مصدر الوقاية كالكاذبة مصدر معناه الكذب وأولى فأولى لك دعاء أى قاربك ما يهلكك وهذا البيت يصف به رجلا يهرب إذا اشتد الوطيس فهو يلتفت إلى ورائه مخافة أن يتبع فتلتقى عيناه عند قفاه من شدة الالتفات (وقال) أمية

(يلوموننى فى اشتراء النخيـ ... ـل أهـلى) فكلهم ألوم

فأهلى فاعل يلوموننى فألحق الفعل علامة الجمع مع أنه مسند إلى الظاهر واشتراء مصدر مضاف إلى مفعوله وحذف فاعله ويروى اشترائى النخيل بإضافة المصدر إلى فاعله ونصب مفعوله وكلهم مبتدأ وألوم بفتح الواو غير مهموز خبره وهو اسم تفضيل من ليم بالبناء للمفعول كقيل أى وكلهم أكثر ملومية واللوم العذل ويروى وكلهم يعذل وبعده

وأهل الذى باع يلحونه ... كما لحى البائع الأول

(وقال) آخر

(نتج الربيع محاسنا ... ألقحنها غر السحائب)

فغر جمع غراء مؤنث أغر بمعنى أبيض فاعل ألقح وألحقه علامة جمع المؤنث وهى النون والسحائب جمع سحابة والفعل والفاعل نعت لمحاسنا ومحاسن جمع حسن كساء جمع سوء على غير قياس والوصف فى ذلك كالفعل إلا أن الوصف إذا أسند إلى جماعة الإناث لحقه الألف والتاء دون النون نحو قائمات الهندات (الصحيح) عند سيبويه ومتابعيه (أن الألف والواو والنون فى ذلك) المسموع (أحرف) وأن عليا وأزدشنوءة (دلوا بها على التثنية والجمع) تذكيراً وتأنيثا (كما دل الجميع) من العرب (بالتاء فى قامت على التأنيث) بجامع الفرعية عن الغير فالمثنى والجمع فرع الإفراد كما أن المؤنث فرع المذكر قال سيبويه واعلم أن من العرب من يقول ضربونى قومك فشبهوا هذا بالتاء التى يظهرونها فى قالت فلانة فكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة ثم قال وهى لغة قليلة وإلى ذلك يشير قول الناظم

وقد يقال سعدا وسعدوا ... والفعل للظاهر بعد مسند

(لا أنها ضمائر الفاعلين وما بعدها) من الظواهر (مبتدأ) وهى وما قبله خبر (على التقديم) للخبر (والتأخير) للمبتدأ (أو) ما بعدها (تابع) لها (على الإبدال من الضمير) بدل كل من كل (و) الصحيح

أيضا (أن هذه اللغة) وهي إلحاق العلامات (لا تمنع مع المفردين أو المفردات المتعاطفة) بنحو أو (خلافا لزاعمي ذلك) بكسر ميم الجمع أي خلافا لمن زعم أن الظواهر مبتدءات ولمن زعم أنها إبدال ولمن زعم امتناع هذه اللغة مع المتعاطفات وإنما كان الصحيح أنها أحرف لاحتياج (لقول الأئمة) من أهل اللغة (أن ذلك لغة لقوم معينين وتقديم الخبر) كما يقول به الأول (والإبدال) من الضمير كما يقول به الثاني يجيزهما جميع العرب و (لا اختصاص بلغة قوم بأعيانهم) قاله ابن مالك في شرح التسهيل وإنما كان الصحيح أن هذه اللغة لا تمتنع مع المتعاطفات (لمجيء قوله) وهو عبد الله بن قيس الرقيات يرثي مصعب بن الزبير بن العوام رضي الله عنهما :

تولى قتال المارقين بنفسه • (وقد أسلماه مبعد وحميم)

فألحق علامة التثنية وهي الألف في أسلماه مع المتعاطفين وهما مبعد وحميم والمارقين الخوارج من مرق السهم من الرمية مروقا إذا خرج من الجانب الآخر وأسلماه خذلاه يقال أسلمت فلانا إذا لم تمنه ولم تنصره على عدوه والمبعد اسم مفعول من الإبعاد والمراد به الأجنبي من النسب والحميم القريب (وقوله) وهو عروة بن الورد يمدح الغنى ويذم الفقر :

ذريني للغنى أسعى فإني • رأيت الناس شرهم الفقير

وأحقرهم وأهونهم عليه • (وإن كانا له نسب وخير)

فألحق علامة التثنية وهي الألف في كانا مع المتعاطفين وهما نسب وخير بكسر الخاء المعجمة أي الكرم والمعنى وإن كان للفقير نسب وكرم فهو أحقر الناس وأهونهم لأجل فقره وبهذين البيتين رد أبو حيان على الخضراوي حيث قال لا أعلم أحدا يجيز قاما زيد وعمرو ولا قاموا زيد وعمرو وبكر وقال الموضح في المغني ليس الرد بشيء لأنه يمنع التخريج لا التركيب انتهى (و) الحكم (السادس) من أحكام الفاعل (أنه إن كان مؤنثا أنث فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي) جامدا كان أو متصرفا تاما كان أو ناقصا وذلك مستفاد من قول النظم • وتاء تأنيث تلي الماضي إذا • كان لأنثى (وبتاء المضارعة في أول المضارع) ولم يتعرض له في النظم (ويجب ذلك) التأنيث (في مسألتين إحداهما أن يكون) الفاعل (ضميرا متصلا) لغائبة حقيقة التأنيث أو مجازيته ولنعني بحقيقي التأنيث ماله فرج والمجازي خلافه فالحقيقية (هند قامت أو تقوم و) المجازية نحو (الشمس طلعت أو تطلع) وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك لئلا يتوهم أن ثم فاعلا مذكرا منتظرا إذ يجوز أن يقال هند قام أبوها والشمس طلع قرنها (بخلاف الضمير

هذا الوجه لا يتأتى في قوله وإن كانا له نسب وخير (قوله بنحو أو) لهذا نوقش أبو البقاء حيث جعل من ذلك إما يبلغان عندك الكبر أحدهما أو كلاهما في قراءة بعضهم قال الدماميني الظاهر أن الألف ضمير وإن أحدهما بدل بعض وإن كلاهما بتقدير أو يبلغه كلاهما أو التقدير يبلغه أحدهما أو كلاهما وعليهما فالألف عائدة على الوالدين في وبالوالدين إحسانا لا على ما بعدها وليس لك أن تقول أحدهما بدل بعض وكلاهما بدل كل وأنه يجوز أعجبني زيد وجهه أخوك لأن بدل الكل تقرير للمبدل منه وإيذان بأنه على ظاهره وحقيقته وبدل البعض تخصيص لبعض ما يتناوله اللفظ وإعلام بأن الأول ليس مرادا به ظاهره ففي الجمع بينهما تدافع ظاهر (قوله وتقديم الخبر الخ) قال اللقاني يعني أن الزاعمين يلزمهم أن التقديم والإبدال يختصان بقوم بأعيانهم واللازم باطل باتفاق وفيه نظر إذ اللازم أن الفعل إذا كان له علي مثنى أو مجموع يلزم إسناده إلى ضمير ذلك الفاعل فيلزم منه عند التقدم أن الظاهر مبتدأ أو بدل ولزوم الإسناد إلى الضمير خاص بهم قطعا (قوله وأحقرهم وأهونهم عليه) قال الدنوشري الظاهر أن أحقرهم وما بعده منصوبان بالعطف على محل جملة شرهم الفقير لأنها مفعول ثان وتذكير ضمير عليه باعتبار أن الناس اسم جمع (قوله لأجل فقره) قال الزرقاني إشارة إلى أن الضمير في عليه يرجع إلى الفقر الدال عليه قوله الفقير في البيت فتحمل كلمة على التعليل كما في قوله تعالى • ولتكبروا الله على ما هداكم • أي لهدايته إياكم (قوله إن كان مؤنثا) قال اللقاني أي تأنيثا معتبرا إما لفظيا (قوله تاما كان الخ) قال الدنوشري يوجب على الفاعل على ما هو أعم من المجازي وكون التاء في أول المضارع للتأنيث قد يتوقف فيه من حيث أنها جزء من المضارع والجزء من الكلمة لا دلالة له على معنى والمسألة منقولة فلتراجع من مظانها انتهى ولا وجه للتوقف ودعوى أن جزء الكلمة لا يدل على معنى على الإطلاق ممنوعة وإنما يصح في حروف المباني إذ لا شك في دلالة ألف المفاعلة وسين الاستقبال وياء النسب ونحوها على المعاني ولهذا قيد في التسهيل حد الكلمة بمستقل (قوله ضميرا متصلا) قال اللقاني يحتمل أن يراد بالمتصل ما لم ينفصل من الفعل سواء كان متصلا أي لا يمكن أن يفتتح به النطق أو منفصلا ويمكن أن يراد به ما لا يمكن الافتتاح به ويظهر أثر الاحتمالين في نحو غلام هند تقوم هي معه انتهى وحمله أن المراد بالاتصال على الأول الاتصال بالعامل لا الاتصال المذكور في باب الضمير وأنه يعلم وجوب التأنيث في المثل المذكور على الأول دون الثاني ويؤيد الثاني ما يأتي من قضية كلام الشارح في تعليل وجوب التذكير في المنفصل (قوله لغائبة حقيقية التأنيث) قال الدنوشري فيه نظر فإن ذلك لا يتقيد بضمير الغائبين كذلك نحو الهندان رمتا

(قوله ماقام أو مايقوم إلا هي) ظاهره أن الضمير المنفصل فيما ذكر فاعل ومر آخر الحكم الرابع أنه في مثل ذلك محذوف والظر لم وجب التذكير في ماقام أو يقوم إلا هي ولم يجز الأمران بناء على ما يأتي عن الناظم في المؤنث الحقيقي الظاهر المفصول بإلا وأي فرق بين الضمير والظاهر حيث كان كل مؤنثا حقيقيا وكلام المصنف محتمل لذلك لأن قوله بخلاف الضمير المنفصل الخ معناه بحسب الظاهر أنه لا يجب فيه التأنيث وكلام الدماميني في شرح التسهيل يفيد جواز الوجهين في ذلك فانظر حاشيتنا على الألفية ثم قضية التعليل بعدم التوهم الذي ذكره الشارح وجوب التذكير في المنفصل غير المفصول بإلا نحو غلام هند حضر هي معه والمتبادر خلافه وقال الشهاب قد يرد على العلة أن مع التاء يتوهم أن له فاعلا مؤنثا منتظرا إذا قيل هند قامت احتمل أن المعنى قامت أمها مثلا فيمكن أن تجعل العلة دفع التوهم في الجملة بأن يكون الوجوب لوجود اللبس في بعض المواضع والباقي طردا للباب (قوله وفي هذا التأويل نظر لأن الهاء الخ) قد يقال لا مانع من اعتبار الأمرين والتذكير باعتبار المعنى والتأويل بالمكان والتذكير باعتبار لفظ أرض وكذلك من نظير نحو كل ومن الموصولة هذا في عروس الأفراح للبهاء السبكي في آخر أحوال المسند إليه أصل المصنف يعني الخطيب القزويني أمورا من إتيان الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وذكر منها تذكير المؤنث وعكسه فالأول لتفخيمه كقوله تعالى فمن جاءه موعظة من ربه ولذلك يجوز تذكير كل مؤنث ومنه ولا أرض أبقل إبقالها لأنه أراد تفخيم الأرض فعبر عنها بما يعبر به عن المكان وبذلك ينجلي لك أنه لا شذوذ في هذا البيت لأنه إنما يكون شاذا إذا أريد بالظاهر المؤنث ويعود عليه ضمير الغائب مذكرا على الصحيح خلافا لابن كيسان في المؤنث المجازي أما إذا أريد بالمؤنث المجازي معنى مذكر فإنه يعود عليه ضمير الغائب مذكرا فليتأمل (قوله فإن الحوادث أودى بها) إنما لم يقل أودت وإن كان لا يضر الوزن لأن القافية مؤسسة والتأسيس هو الألف الواقع قبل حرف الروي بحرف متحرك كألف عالم والروي هو حرف القافية والقافية هي الحرف الأخير من البيت الذي يكمل البيت (قوله حقيقي التأنيث) قال الزرقاني هو على ماقال الشارح ما كان من الحيوان بإزائه ذكر كامرأة ونعجة وأتان انتهى ومراده بالشارح ابن الناظم ويرد على ماقاله ماليس له ذكر من الحيوان كالعقاب فقول الشارح هنا ماله فرج أشمل لكن ينبغي أن يريد بالفرج محل الوطء ليشمل الطير فليس له إلا الدبر (قوله ذات حر) قال الدنوشري المراد بالحر فيه الفرج قال في المصباح الحر بالكسر فرج المرأة والأصل حرح حذف الحاء التي هي لام الكلمة وإنما قيل ذلك لأنه يصغر على حريح ويجمع على أحراح والتصغير وجمع التكسير يردان الكلمة إلى أصولها وقد يستعمل استعمال يد ودم من غير تعويض قال الشاعر

كل امرئ يحمي حره * أسوده وأحمره

المنفصل نحو) هند (ماقام) إلا هي (أو مايقوم إلا هي) والشمس ماطلع إلا هي أو مايطلع إلا هي فالتذكير واجب في النثر لعدم التوهم المذكور لأن الفعل لا يكون له فاعلان وبخلاف قول المرأة الحاضرة قمت أو أقوم فإنه لا يمكن تأنيثه وإن كان ضميرا متصلا مؤنثا (و) تاء التأنيث (يجوز تركها في الشعر) مع اتصال الضمير (إن كان التأنيث مجازيا) وإليه أشار الناظم بقوله * ومع ضمير ذي المجاز في شعر وقع * (كقوله) وهو عامر بن جوين الطائي يصف سحابة وأرضا نافعتين :

فلا مزنة ودقت ودقها * (ولا أرض أبقل إبقالها)

وكان القياس أبقلت لأن الفاعل ضمير مؤنث متصل ولكنه حذف التاء للضرورة وقال ابن كيسان يجوز ترك التاء في الكلام النثر يقال الشمس طلع كما يقال طلع الشمس لأن التأنيث مجازي ولا فرق بين المضمر والظاهر واستدل على ذلك بأن الشاعر كان يمكنه أن يقول أبقلت إبقالها بالنقل فلما عدل عن ذلك مع تمكنه منه دل على أنه مختار لا مضطر وأجيب بأنه إنما يتجه ماذكر بعد ثبوت أن هذا الشاعر ممن يخفف الهمز بالنقل وغيره فإن من العرب من لا يجيز في الهمز إلا التحقيق وقد يعارض بالمثل فيقال إنما تبطل دعوى الضرورة بعد ثبوت كونه ممن لا يخفف الهمز بالنقل ويؤيده ماقاله ابن كيسان أن الأعلم حكى في شرح أبيات كتاب سيبويه أنه روى أبقلت إبقالها بتخفيف الهمزة قال ولا ضرورة فيه على هذا إذ هذا دليل على أن قائله يجيز النقل قال وعلى رواية تحقيق الهمزة إنما هو لتأويل الأرض بالمكان فلا ضرورة انتهى وفي هذا التأويل نظر لأن وجود الهاء في إبقالها يأباه (وقوله) وهو الأعشى ميمون بن قيس في قصيدة يمدح بها رهط قيس بن معديكرب ويزيد بن عبد المدان الحارثي :

فإما تريني ولي لمة * (فإن الحوادث أودى بها)

وكان القياس أودت لأن الفاعل ضمير متصل ولكنه حذف التاء ضرورة واللمة بكسر اللام وتشديد الميم شعر الرأس دون الجمة والحوادث جمع حادثة الجمع في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي وقيل المراد الحدثان الليل والنهار وأودى بمعنى هلك يتعدى بالباء و المسألة (الثانية) من وجوب التأنيث (أن يكون) الفاعل ظاهرا (متصلا) بالفعل (حقيقي التأنيث نحو إذ قالت امرأة عمران) وإلى هاتين المسألتين أشار الناظم بقوله :

وإنما تلزم فعل مضمر * متصل أو مفهم ذات حر

انتهى ويجوز أن يكون الحرفي كلام ابن مالك من المخفف ويجوز أن يكون من المشدد وخفف لضرورة الشعر وكلام المصباح يدل على أنه مختص بفرج المرأة أي دون غيرها وكلام ابن مالك ظاهره يخالف ذلك ويمكن تأويله انتهى ولم يظهر وجه مخالفة ابن مالك لذلك بوجه (قوله وشذ قول بعضهم الخ) قال الدنوشري يستدل الشذوذ في ذلك كون فلانة ليس دالا على المؤنث وإنما هو دال على لفظ يدل على المؤنث كما يعلم من باب النداء (قوله أنه ينقاس على قلة) قال الدنوشري فيه نظر فلا دلالة في كلامه على القياس بل على القلة (قوله لأن المراد الجنس) أي لأن أل في ذلك على الأصح لاستغراق الإفراد كما يأتي في باب نعم وبئس (قوله وسيأتي أن الجنس) يعني سواء دل عليه بالاسم المقرون بالأداة كما ذكر أو المجرد منها كشجر وتمر كما سيجيء (قوله الحقيقي) الأظهر ترك هذا القيد وإن وقع التقييد به في النظر لإخراج المجازي نحو طلع اليوم الشمس بناء على ترك العلامة أحسن لأن الوجه أن الإتيان بالعلامة أحسن لكثرة وقوع ذلك في التنزيل على ما قال الدماميني وإن نوقش فيه وعما يدل على عموم كلام المصنف أنه لم يتعرض (٢٧٩) بعد ذلك للمجازي المفصول وكيف يتوهم أن كلام المصنف خاص بالحقيقي مع قوله الآتي إلا إن كان الفاصل الخ فإن كلام ابن مالك إنما هو في المجازي بدليل الآيتين اللتين استشهد بهما فإن صغر وساكن من المجازي كما لا يخفى وكذا بنات العم لأنه جمع تكسير كبنين خلافا لمن وهم فيه تمسكا بتمثيله في القطر لما جمع بألف وتاء مزيدتين باصطلى البنات وهذا توهم فاسد لأن ما جمع بألف وتاء أعم من أن يكون سالما أو غير سالم وسيأتي النص في كلام المصنف على بنين وبنات لم يسلم بناء واحدهما وبهذا يندفع ما يأتي عن اللقاني من المنازعة في استشهاد ابن مالك فتدبر

(وشذ قول بعضهم قال فلانة) حكاه سيبويه عن بعض العرب (وهو رديء لا ينقاس) فيقتصر فيه على السماع وظاهر قول النظم والحذف قد يأتي فلا فصل أنه ينقاس على قلة (وإنما جاز في) الكلام (الفصيح نحو نعم المرأة) في المدح (وبئس المرأة) في الذم بترك التاء فيهما (لأن المراد) بالمرأة فيهما (الجنس) وهو مؤنث مجازي (وسيأتي أن الجنس) فيه معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك (يجوز فيه ذلك) الترك وإليه أشار الناظم بقوله والحذف في نعم الفتاة استحسنوا ۞ لأن قصد الجنس فيه بين (ويجوز الوجهان) التأنيث والتذكير (في مسئلتين أحدهما) المؤنث الحقيقي الظاهر (المنفصل من الفعل بفاصل (كقوله) وهو جرير بن الخطفي يهجو الأخطل:

(لقد ولد الأخيطل أم سوء) ۞ على باب استها صلب وشام

فترك التاء من ولدت جائز لوجود الفصل بالمفعول وهو الأخيطل بالتصغير والصلب بضم الصاد المهملة واللام جمع صليب النصارى والشام جمع شامة (وقولهم) أي العرب (حضر القاضي اليوم امرأة) فامرأة فاعل حضر وترك التاء للفصل بالمفعول وذكر الظرف قصدا لحكاية الشاهد بتمامه وإنما لم يجب التأنيث مع الفصل لأن الفعل بعد عن الفاعل المؤنث وضعفت العناية به وصار الفصل كالعوض من تاء التأنيث وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وقد يبيح الفصل ترك التاء في ۞ نحو أتى القاضي بنت الواقف (والتأنيث أكثر) من التذكير لقوة جانبه (إلا إن كان الفصل) بين الفعل وفاعله المؤنث (بإلا) الاستثنائية الإيجابية (فالتأنيث خاص بالشعر نص عليه الأخفش) وأوجب التذكير في الكلام نحو ما قام إلا هند لأن ما بعد إلا ليس هو الفاعل في الحقيقة وإنما هو بدل من فاعل مقدر قبل إلا وذلك المقدر هو المستثنى منه وهو مذكر ولذلك ذكر الفعل والتقدير ما قام أحد إلا هند (وأنشد) الأخفش (على التأنيث) في الشعر (ما برئت من ريبة وذم ۞ في حربنا إلا بنات العم)

فبنات العم فاعل برئت وأنثه مع وجود الفصل بإلا (وجوزه ابن مالك في النثر) على قلة فقال:

والحذف مع فصل بإلا فضلا ۞ كما زكا إلا فتاة ابن العلا

(قوله جمع شامة) قال الدنوشري لم يجعله اسم جمع يفرق بينه وبين واحد بالتاء كتمر وتمرة بل جعله كتخم وتخمة جمعا لغلبة التأنيث عليه وهي علامة الجمعية دون كونه اسم جمع (قوله لأن الفعل بعد عن الفاعل) لو اقتصر على ذلك لكان حسنا لأن الفصل ولو كان كالعوض من التاء لما جاز الجمع بينهما واللازم باطل فالملزوم كذلك كما قال الشارح نفسه في عدم جواز الجمع بين المفسر والمفسر في نحو قوله تعالى وإن أحد من المشركين استجارك لأن استجارك المذكور كالعوض من استجارك المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض (قوله ما برئت الخ) قال الدنوشري قال اللقاني هذا البيت لا يصح شاهدا على المسئلة لأن الكلام في مؤنث حقيقي تجب معه التاء لولا الفصل بإلا والبنات ليس كذلك لأنه جمع تكسير فهو من المسئلة الآتية وأقول إذا كان الفصل بإلا مع المؤنث الحقيقي المذكور يمنع من التاء فنحوه أولى بالمنع فالتأنيث في البيت أحق بالمنع لاجتماع الفصل بغير إلا إلا أن الشيخ نظر إلى المصنف جعله شاهدا لذلك فاعترضه انتهى وما نقله عن اللقاني فيه تغيير لكلامه ونص كلامه على أن الفاعل في البيت بنات وهو جمع تكسير فليس من المسئلة الأولى بل من الثانية انتهى ولا إشكال عليه (قوله وجوزه ابن مالك الخ) قال اللقاني وجهه أن يقدر الفاعل المحذوف مؤنثا ومستثنى عاما

للهرة كنساء في الأول وأخذه في الثاني وأشباه في الثالث (قوله اسم الجنس) قال اللقاني أي الجمعي بدليل قوله لأنهن في معنى الجماعة (قوله والجماعة مؤنث) قال اللقاني إن قلت يلزم على طرد هذه العلة وجوب إفراد ضمير هذه الثلاثة وتأنيث الفعل المسند إليه فلا يجوز القوم جاؤا ولا الشجر أورق ولا أورقت ولا الرجال جاؤا ولا النساء قمن قلت الجماعة لفظ مفرد مؤنث في اللفظ جمع في المعنى فيجوز في ضميرها مراعاة اللفظ فيفرد ويؤنث فيؤنث الفعل له ومراعاة المعنى فيجمع الضمير ويذكر في نحو الرجال قاموا ويجمع ويؤنث في نحو النساء قمن (قوله وقالت الأعراب) (٢٨٠) قال الدنوشري رد التمثيل بذلك بأن الأعراب اسم جمع لا جمع عرب والإلزام كون المفرد أوسع دائرة من الجمع لأن العرب لا يختصون بسكان البادية والأعراب يختصون بها وذكر بعضهم أن الأعراب جمع أعرابي فليتأمل وعبارة الصحاح العرب جيل من الناس والنسبة إليهم عربي بين العروبة وهم أهل الأمصار والأعراب منهم سكان البادية خاصة وجاء في الشعر الفصيح الأعاريب والنسبة إلى الأعراب أعرابي لأنه لا واحد له وليس الأعراب جمعا لعرب كما أن الأنباط جمع لنبط وإنما العرب اسم جنس (قوله ووافق أصحابه في وجوب الخ) انظر وجه الفرق عنده قال الدنوشري في حواشي الفاكهي ولعله شرف المذكور انتهى وذكر الرضي غير ما تراه لأن ابن الحاجب مشى على مذهب الفارسي وعبارة الرضي وكان قياس هذا أن يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالألف والتاء أيضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه كذلك إلا أنه لما كان يتغير فيه المفرد والثلاثة إما بحذفها إن كانت تاء نحو الغرفات أو بقلبها إن كانت ألفا كما في الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من المكسر وكان تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغيير كهندات إلا أن المقدر في حكم الموجود الظاهر (قوله لم يسلم الخ) قال اللقاني قضيته أن نحو جاءت الحبليات يجوز عنده فيه التذكير وهو محل نظر (قوله إذ الأصل بنو الخ) هذا مشكل لأنه يقتضي اعتبار أصل المفرد فيلزم أن يكون نحو القاضين والمصطفين وعدات في جمع عدة وجهات في جمع جهة من جموع التكسير وهو بعيد جدا وكان يمكن أن يبين عدم السلامة بتغيير

وقريء إن كانت [إلا صيحة] بالرفع وقرأ مالك بن دينار والحسن وأبو رجاء وعاصم الجحدري بخلاف عنه وجماعة من التابعين (فأصبحوا لا ترى إلا مساكنهم) بضم التاء من ترى ورفع مساكنهم على النيابة عن الفاعل وقال ابن جني إنها ضعيفة في العربية المسئلة (الثانية) من جواز الوجهين (المجازي التأنيث نحو وجمع الشمس والقمر) ولو ورد وجمعت بالتاء لم يمتنع (ومنه) أي من مجازي التأنيث (اسم الجنس) كشجر (واسم الجمع) المعرب كقوم ونسوة (والجمع) المكسر كأعراب وهنود (لأنهن في معنى الجماعة والجماعة مؤنث مجازي فلذلك جاز التأنيث) في الفعل مع اسم الجمع (نحو كذبت قبلهم قوم نوح و) مع الجمع المكسر نحو (قالت الأعراب و) مع اسم الجنس نحو (أورقت الشجر و) جاز (التذكير) في الفعل مع اسم الجنس (نحو أورق الشجر) ومع اسم الجمع المذكر نحو (وكذب به قومك) ومع اسم جمع المؤنث نحو (وقال نسوة و) مع الجمع المكسر المذكر نحو (قال الرجال و) مع جمع التكسير المؤنث نحو (جاء الهنود) فأتى في جانب التذكير باللف مرتبا على ترتيب اللف وفي جانب التأنيث مختلطا كقوله هو شمس وأسد وبحر جود وبهاء وشجاعة وقيدنا اسم الجمع بالمعرب احترازا من اسم الجمع المبني نحو الذين فإنه لا يقال فيه قالت الذين آمنوا بالتأنيث وإن قيل إنه جمع الذي وإنما لم يجب التأنيث مع المؤنث المجازي لأمرين أحدهما أن التأنيث غير حقيقي فتضعف العناية به والثاني أن هذا المؤنث في معنى المذكر فيحمل عليه كما حمل المذكر على المؤنث في جاءتني كتاب زيد أي صحيفته وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والتاء مع جمع سوى السالم من … مذكر كالتاء مع إحدى اللبن

إلا أن سلامة نظم الواحد في جمعي التصحيح) المذكر والمؤنث (أوجبت التذكير) في الفعل (في نحو قام الزيدون) وفي التنزيل قد أفلح المؤمنون (و) أوجبت (التأنيث) في الفعل (في نحو قامت الهندات) هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين (خلافا للكوفيين فيهما) فإنهم أجازوا في الفعل مع كل من جمعي التصحيح التذكير والتأنيث (و) خلافا (للفارسي) من البصريين (في جمع) تصحيح (المؤنث) فإنه انفرد عن أصحابه بجواز الأمرين ووافق أصحابه في وجوب تذكير الفعل مع تصحيح المذكر وتبعه الناظم فلم يستثنه (واحتجوا بنحو إلا الذي آمنت به بنو إسرائيل) فأنث الفعل مع جمع تصحيح المذكر (و) بنحو (إذا جاءك المؤمنات) فذكر الفعل مع جمع تصحيح المؤنث (و) بنحو (قوله

فبكى بناتي شجوهن وزوجتي) … والظاعنون إلي ثم تصدعوا

فذكر الفعل مع إسناده إلى جمع تصحيح المؤنث وشجوهن بمعنى حزنهن مفعول لأجله وتصدعوا انصرفوا (وأجيب بأن البنين) في قوله بنو إسرائيل (والبنات) في قوله بناتي (لم يسلم فيهما لفظ الواحد) إذ الأصل بنو حذفت لامه وزيد عليه واو ونون في التذكير وألف وتاء في التأنيث فلما لم يسلم فيه بناء الواحد عومل معاملة جمع التكسير وليس الكلام فيه قال الشاطبي وعلى الخلاف في تصحيح الجمعين إذا لم يحصل

تغيير فيهما أما ماتغير منهما كبنين وبنات فيجوز فيه الوجهان اتفاقا انتهى (وبأن التذكير فى جاءك المؤمنات (للفصل) بالمفعول وهو الكاف على حد قولهم حضر القاضى امرأة (أو لأن الأصل النساء المؤمنات) والنساء اسم جمع لحذف الموصوف وخلفته صفته فعومات معاملته (أو لأن أل) فى المؤمنات اسم موصول (مقدرة باللاتى وهى) أى اللاتى (اسم جمع) وتقدم أنه يجوز مع الفصل واسم الجمع التذكير والتأنيث قيل وفى هذه الأجوبة الثلاثة الأخيرة نظر أما الأول فلأن الفصل بغير إلا الأرجح فيه التأنيث وتركه مرجوح وقد أجمعت السبعة هنا على تركه فيلزم أن يكونوا قد أجمعوا على وجه مرجوح وأما الثانى فلأنه يلزم منه حذف الفاعل والبصرى لا يقول به فلا يحسن منه ارتكابه وفيه نظر لأن الصفة قامت مقام الموصوف وأما الثالث فلأن أل فى نحو المؤمن والكافر معرفة لكون الوصف للثبوت والدوام لا للحدوث والتجدد وسكت الموضح تبعا للناظم عن إسناد الفعل إلى المثنى وحكمه مفرد فإن كان لمذكر وجب تذكير الفعل نحو قال رجلان وإن كان لمؤنث وجب تأنيث فعله نحو قالت الهندان (و) الحكم (السابع) من أحكام الأفعال (أن الأصل فيه أن يتصل بفعله) لأنه منزل منه منزلة جزئه (ثم يجىء المفعول) بعدهما (وقد يعكس) ذلك فيتصل المفعول بالفعل ثم يجىء الفاعل بعدهما (وقد) يتأخر الفعل والفاعل و (يتقدمهما المفعول وكل من ذلك) المذكور من تقديم الفاعل على المفعول وعكسه وتقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (جائز وواجب) فهذه ست مسائل داخلة تحت قول الناظم:

والأصل فى الفاعل أن يتصلا ● والأصل فى المفعول أن ينفصلا
وقد يجاء بخلاف الأصل ● وقد يجى المفعول قبل الفعل

(فأما جواز الأصل) وهو تقديم الفاعل على المفعول (فنحو وورث سليمان داود) فسليمان فاعل وداود مفعول (وأما وجوبه) أى الأصل (فى مسئلتين إحداهما أن يخشى اللبس) فى الفاعل ولا قرينة تميز الفاعل من المفعول (كضرب موسى عيسى) فموسى فاعل وعيسى مفعول ويمتنع هنا تقديم المفعول على الفاعل خشية إلتباس أحدهما بالآخر وصور ذلك ست عشرة صورة قامت من ضرب أربع فى مثلها وذلك بأن يكونا مقصورين أو إشارتين أو موصولين أو مضافين لياء المتكلم وكلها داخلة تحت قول النظم ● وأخر المفعول إن لبس حذر ● فيتعين فى هذه الصور أن يكون الأول منهما فاعلا والثانى مفعولا (قاله أبو بكر) بن السراج (والمتأخرون كالجزولى وابن عصفور وابن مالك) فى النظم وغيره (وخالفهم فى ذلك (ابن الحاج) فى نقده على المقرب لابن عصفور فقال لا يوجد فى كتاب سيبويه شىء من هذه

الله كل فى الجمع (قوله أى اللاتى) قال الدنوشرى فيه نظر ولو جعل الضمير راجعا إلى أل لكان أحسن (قوله وأما الثالث الخ) قال الدنوشرى قد يرد هذا النظر بأن أل إنما كانت معرفة لا موصولة فى المؤمن والكافر لكون المراد بهما الثبوت لا الحدوث وأما المؤمنات فأل فيها موصولة لأنها للحدوث والمعنى إذا جاءك اللاتى تجدد منهن الإيمان وحدث بعد أن لم يكن (قوله أن يتصل الخ) قال اللقانى قالوا ولكون ذلك هو الأصل جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا وقضية كلام المصنف أن ما ذكره هو الأصل سواء كان واجبا أم جائزا ووقع فى كلام بعضهم أن الأصل هو التقدم مع جواز التأخر ولا يخفى أنه خلاف ذلك وأنه مخالف للأصل أى الراجح (قوله أن يخشى اللبس) قال اللقانى أى فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل ولا الفعل لحصول اللبس حينئذ وخوف اللبس بانتفاء القرينة اللفظية كضرب زيد عمرا وقتلت سلمى عيسى وأكرم موسى الظريف عيسى والمعنوية كأرضعت الصغرى الكبرى وأكل الكمثرى موسى ووقع فى خط الشهاب القاسمى وغيره أن تقديم الفاعل فى أمثلة القرينة اللفظية والمناسب للمقام تأخيره وتقديم المفعول كما وقع فى أمثلة القرينة المعنوية وقوله ولا الفعل أى كما فى عيسى ضرب موسى فإنه يتوهم أن عيسى مبتدأ والفاعل ضميره وموسى مفعول كما يأتى فى كلام الشارح آخر الباب (قوله وخالفهم ابن الحاج الخ) لم يجز ابن الحاج ولا غيره الخلاف فى مسئلة وجوب تقديم المبتدأ على الخبر إذا خيف اللبس فلينظر وجهه هذا وقال اللقانى يمكن الجواب عما احتج به ابن الحاج خلا الأخير بأن الأمور المذكورة غاية ما تنتج جواز الإجمال وما نحن فيه لو قدم فيه المفعول لكان الظاهر أنه هو الفاعل فليس من الإجمال بل من اللبس إذ الإجمال أن لا تتضح الدلالة واللبس أن يدل اللفظ على غير المراد وقد يجاب عن الأخير بأنه لا يظهر لاختلاف الإعراب فيه اختلاف معنى لأن كلا منهما هو الآخر بخلاف ما نحن فيه فتأمله انتهى وهذا الفرق وإن اشتهر لكن كلام ابن مالك والمصنف فى باب تعدى الفعل ولزومه يأباه لأنهما جعلا حذف الجار فى نحو وترغبون أن تنكحوهن من اللبس مع عدم اتضاح الدلالة فى ذلك كما لا يخفى وقد نظم بعضهم الفرق بين اللبس والإجمال فقال:

والفرق بين اللبس والإجمال ● مما به يهتم فى الأقوال
فاللفظ إن أفهم غير القصد ● فاحكم على استعماله بالرد
لأنه اللبس وأما المجمل ● فربما يفهمه من يعقل
وذاك أن لا تفهم المخالفا ● ولا سواه بل تصير واقفا

وحكمه القبول في الموارد . فاحفظه لفظها أعظم الفوائد (قوله أنه لاخلاف الخ) إذا تساويا تعريفا ولا قرينة يجب تقديم المبتدأ على الخبر فأى فرق بينهما وبين معمول زال هذه إذ لايظهر لها أثر انتهى قال الدنوشرى وقد يقال تجويز الوجهين فى الآية مبنى على صحة كون كل منهما محكوما عليه وبه ولم يعلم مراد الله فى ذلك فجاز الوجهان وما ذكر لاينافى ذلك تأمل انتهى بقى أن كلام الزجاج مشكل بقول التسهيل يجب وصل الفعل بمرفوعه إن خيف التباسه بالمنصوب وقول شرحه عبرت بالمرفوع ليدخل الفاعل واسم كان

الأغراض الواهية (محتجا بأن العرب تجيز تصغير عمرو وعمر) على عمير مع وجود اللبس (وبأن الإجمال من مقاصد العقلاء) فأن لهم غرضا فى الإجمال كما أن لهم غرضا فى البيان (وبأنه يجوز) أن يقال زيد وعمرو (ضرب أحدهما الآخر) إذ لا يبعد أن يقصد قاصد ضرب أحدهما من غير تعيين فيأتى باللفظ المحتمل وبأن تأخير البيان لوقت الحاجة جائز عقلا باتفاق) عند الأصوليين ولغة عند النحويين فلا يمتنع أن يتكلم بالمجمل ويتأخر البيان إلى وقت الحاجة كمختار ومنقاد فإنهما مجملان لترددهما بين الفاعل والمفعول بقلب عينهما المكسورة أو المفتوحة ألفا (و) جائز (شرعا على الأصح) خلافا للمعتزلة وكثير من أصحاب أبى حنيفة وأصحاب الظاهر وأبى إسحق المروزى وأبى بكر الصيرفى لأن المراد بالبيان حصول تمكن المكلف من امتثال الأمر ولا حاجة لذلك إلا عند تعيين الامتثال فأما قبل ذلك فلا (وبأن الزجاج نقل) فى معانيه (أنه لاخلاف) بين النحويين (فى أنه يجوز فى نحو فما زالت تلك دعواهم كون تلك اسمها) أى اسم زال (ودعواهم الخبر وبالعكس) انتهى كلام ابن الحاج قال المرادى ولا يلزم من إجازة الزجاج الوجهين فى الآية جواز مثل ذلك فى ضرب موسى عيسى لأن التباس الفاعل بالمفعول ليس كالتباس اسم زال بخبرها وذلك واضح انتهى وكذا يقال فى الباقى فلو زال الالتباس بقرينة لفظية نحو ضربت موسى سعدى أو معنوية كأكلت الكمثرى الحبلى جاز التقديم بلا خلاف. المسئلة (الثانية) من مسائل وجوب تقديم الفاعل على المفعول (أن يحصر المفعول بإنما ضرب زيد عمرا) فيجب تقديم الفاعل على المفعول اتفاقا لأنه لو أخر انقلب المعنى وذلك لأن معنى قولنا إنما ضرب زيد عمرا انحصار ضرب زيد فى عمرو مع جواز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فإذا أخر وقيل إنما ضرب عمرا زيد جاز أن يكون زيد ضاربا لشخص آخر ولم يجز أن يكون عمرو مضروبا لشخص آخر (وكذا الحصر بإلا عند) أبى موسى (الجزولى وجماعة) من المتأخرين فإنهم أوجبوا تأخير المفعول المحصور بإلا نحو ما ضرب زيد إلا عمرا (وأجاز البصريون والكسائى والفراء وابن الأنبارى) من الكوفيين (تقديمه) أى المفعول مع إلا (على الفاعل كقوله) وهو دعبل بن على الخزاعى :

ولما أبى إلا جماحا فؤاده) . ولم يسل عن ليلى بمال ولا أهل

فقدم المفعول المحصور بإلا وهو جماحا على الفاعل وهو فؤاده والجماح هنا الإسراع والجموح من الرجال الذى يركب هواه فلا يرده شىء (وقوله) وهو مجنون بنى عامر :

تزودت من ليـــلى بتكليم ساعة . (فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها)

فقدم المفعول المحصور بإلا وهو ضعف على الفاعل وهو كلامها (وقوله) وهو زهير بن أبى سلمى بضم السين

وهل ينبت الخطى إلا وشيجه . (وتغرس إلا فى منابتها النخل)

فقدم الجار والمجرور وهو بمثابة المفعول المحصور بإلا على نائب الفاعل وهو النخل لأنه بمثابة الفاعل وينبت بضم الياء مضارع أنبت والخطى بفتح الخاء المعجمة وتشديد الطاء الرمح المنسوب إلى الخط

قوله وذلك واضح) قال الزرقانى وجه ذلك أن المبتدأ والخبر واقعان على ذات واحدة بخلاف الفاعل والمفعول قاله بعض شيوخنا (قوله وكذا يقال فى الباقى) فيه نظر لأن الباقى لا التباس فيه بل إنما فيه إجمال أو مفروض فى الإجمال تدبر (قوله إن يحصر المفعول) قال اللقانى إن قلت المحصور هو فعل الفاعل وأما المفعول المذكور فمحصور فيه لا محصور قلت إذا حصر فعل الفاعل فى المفعول المذكور فقد حصر المفعول أى من وقع عليه ذلك الفعل فى ذلك المفعول المذكور والمراد بالمفعول فى كلامه مفهومه أى من وقع عليه فعل الفاعل فليتأمل (قوله عند الجزولى) قال اللقانى الذى أوجب الاتفاق فى إنما دون إلا هو أنه لادليل على أن محل الحصر هو تاليها حيث قدم المفعول مع إلا ارتفع اللبس وهذا المقدار منتف فى إنما (قوله وأجاز البصريون الخ) هذا يستلزم جواز أن يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان لأن التقدير فى ما ضرب إلا عمرا زيد ما ضرب أحد أحدا إلا عمرا زيد كما قاله فى المطول آخر باب القصر والمصنف كابن مالك لايجيزه ولهذا رد فى المغنى فى الباب الخامس قول أبى البقاء ملعونين من قوله تعالى ملعونين أينما ثقفوا أخذوا حال من فاعل يجاورونك (قوله وهو دعبل) فى القاموس دعبل كزبرج بعض الضفدع إلى أن قال وشاعر خزاعى رافضى (قوله فقدم الجار والمجرور الخ) إنما احتاج إلى هذا لأن المصنف إنما استشهد بالمصراع الثانى من البيت ولو استشهد بالأول كان ظاهرا غنيا عن التكلف إذ المفعول وهو الخطى قدم على

وهو سيف البحر عند عمان بتخفيف الميم والبحرين مفعول مقدم وو شيجه بالشين المعجمة والجيم جمع وشيجة وهي عروق شجر الرماح فاعل مؤخر ويغرس بالبناء للمفعول والنخل نائب الفاعل والمانع لتقديم المفعول المحصور مع إلا على الفاعل يدعى تقدير عامل للمرفوع قال في التسهيل وتبعه في المغني ولا يعمل ماقبل إلا فيما بعدها إلا أن يكون مستثنى نحو ماقام إلا زيدا أو مستثنى منه نحو ماقام إلا زيدا أحد أو تابعا له نحو ماقام أحد إلا زيدا فاضل وماظن من غير هذه الثلاثة معمولا لما قبلها قدر له عامل انتهى ولو قيل المرفوع في هذه الأبيات ليس واقعا مركزه الأصلي لأنه مؤخر من تقديم فهو واقع قبل إلا تقديرا لا بعدها لم يبعد ولكنهم لم ينظروا إلى ذلك محتجين بأن الشيء إذا حل في موضعه ولا ينوى به غيره إلا لجاز ضرب غلامه زيدا وإلى هذه المسئلة أشار الناظم :

وما بإلا أو بإنما انحصر • أخر وقد يسبق إن قصد ظهر

(وأما توسط المفعول) بين الفعل والفاعل (جوازا فنحو ولقد جاء آل فرعون النذر) فالنذر فاعل جاء وآل فرعون مفعول به متوسط بين الفعل والفاعل (و) نحو قولك (خاف ربه عمر) فعمر فاعل وربه مفعول (قال) جرير يمدح عمر بن عبد العزيز:

جاء الخلافة أو كانت له قدرا • (كما أتى ربه موسى على قدر)

فربه فاعل وربه مفعول متوسط بين الفعل وفاعله ولا يضر اتصاله بضمير الفاعل المتأخر لتقدمه في الرتبة وإليه أشار الناظم بقوله • وشاع نحو خاف ربه عمر • والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (وأما وجوبه) أي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (ففي مسئلتين إحداهما أن يتصل بالفاعل ضمير المفعول نحو وإذ ابتلى إبراهيم ربه) فإبراهيم مفعول مقدم وربه فاعل مؤخر وجوبا ونحو (يوم لا ينفع الظالمين معذرتهم) فمعذرتهم فاعل مؤخر والظالمين مفعول مقدم وجوبا وإنما وجب تقديم المفعول فيهما لئلا يعود الضمير على المفعول وهو متأخر لفظا ورتبة (و) لأجل ذلك لا يجيز أكثر النحويين نحو زان نوره الشجر) بتقديم الفاعل على المفعول (لا في نثر ولا) في (شعر وأجاز فيهما الأخفش وابن جني من البصريين (و) أبو عبد الله (الطوال) بضم الطاء وتخفيف الواو من الكوفيين (وابن مالك) في التسهيل في باب الضمير (احتجاجا) في النثر بقولهم ضربوني وضربت قومك بإعمال الثاني حكاه سيبويه وأجاز البصريون في ضربته زيدا بإبدال زيد من الهاء بإجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من تقديم ضمير على مفسر مؤخر الرتبة وفي الشعر (بنحو قوله) وهو النابغة أو أبو الأسود أو عبد الله بن همارق على اختلاف فيه .

(جزى ربه عني عدي بن حاتم) • جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

فربه فاعل وهو متصل بضمير عائد إلى عدي وهو مفعول ورتبته التأخير وجزاء الكلاب مفعول مطلق واختلف في معنى جزاء الكلاب فقيل هو الضرب والرمي بالحجارة وقال الأعلم ليس بشيء وإنما هو دعاء عليه بالأبنة والكلاب تتعاوى عند طلب السفاد قال وهذا من ألطف الهجو (والصحيح جوازه في الشعر فقط) للضرورة وهو الإنصاف لأن ذلك إنما ورد في الشعر فلا يقاس عليه وأما الإعمال والبدل فمستثنيان

الفاعل وهو وشيجه (قوله وهو سيف البحر) عبارة الصحاح الوشيج بالجيم شجر الرماح والخط موضع باليمامة وهو خط هجر تنسب إليه الرماح الخطية لأنها تحمل من الهند فتقوم به (قوله يدعى تقدير عامل في المرفوع) فيه كما قال في المطول في آخر باب القصر بحث لأن الفعل الأول يبقى بلا فاعل واعتبار المضمر لا يخلو عن تعسف انتهى أي لأنه يلزم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة قال لم يصح هذا فيما إذا قدم المرفوع وأخر المنصوب وذكر كلاما يتعلق بذلك وسيأتي (قوله قال في التسهيل الخ) (٢٨٣) قال الدنوشري عبارة الرضي في هذا المقام أكثر النحويين منعوا أن يعمل ماقبل إلا فيما بعد المستثنى بها أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ماجاءني إلا زيدا أحد أو تابعا للمستثنى نحو ماجاءني إلا زيد الظريف أو معمول لغير العامل في المستثنى نحو قولك رأيتك إذ لم يبق إلا الموت ضاحكا انتهى وليس فيه ذكر تابع المستثنى منه وقد قلت رجزا في ذلك مطلقا التابع وذاكرا مسئلة كون ما بعد إلا معمول لغير العامل في المستثنى

ماقبل إلا لا يكون ذا عمل
فيما يكون بعدها على الأمل .
في غير مستثنى كذاك ابتدا
ما منه مستثنى وتابعا أتى
فهكذا قد قاله في المغني
نقلا عن التسهيل ذاك المعنى
وجوز الرضي قد رأيتكا
إذ لم يكن إلا الردى بلا تكا

وبعد فالمسئلة محتاجة إلى التحرير فلتحرر انتهى وقد تبع السعد في المطول آخر باب القصر الرضي وقال في بيان الصورة الأخيرة فإن ضاحكا مفعول رأيت والعامل في الموت لم يبق (قوله ففي مسئلتين) قياس ما يأتي في التنبيه أن تكون ثلاثة ثالثها أن يكون المفعول ضميرا متصلا والفاعل ظاهر انحو ضربك زيد (قوله أن يتصل) قال اللقاني يرد عليه أن هذا الاتصال إنما يمنع من التأخر وأما أنه يوجب التوسط فلا بل يجوزه ويجوز التقدم على الفعل نفسه قال الشهاب هذا واضح لكن النظر هل يجوز في خصوص هذه الأمثلة المذكورة في التوضيح وهي قوله وإذ ابتلى إبراهيم ربه ويوم لا ينفع الظالمين معذرتهم وهل إذ ولا يمنعان من التقديم أولا عليهما أو على الفعل فقط

راجع هذا وحرره وقال الدنوشري يمكن أن يقال الواجب حينئذ إما التوسط وإما التقديم فالتوسط واجب غير فصح أن يقال إن التوسط واجب (قوله أن يحصر الفاعل) قال الشاني أي يكون محصورا فيه (قوله عند غير الكسائي) قال الشاني مقتضاه أن البصريين يمنعون التقديم هنا وإن أجازوه في المفعول المحصور بإلا كما مر والفرق أن تقديم المفعول المحصور لا يغير المعنى المراد وهو حصر فعل الفاعل في المفعول المذكور وتقديم الفاعل (٢٨٤) المحصور يغير المعنى المراد وهو حصر الفعل الواقع على المفعول المذكور في الفاعل المذكور إذ يصير المعنى مع تقديم الفاعل حصر الفعل في الفاعل المعين الملتبس بالمفعول المعين فمعنى ما ضرب عمرا إلا زيد أن عمرا لم يضربه إلا زيد ومعنى ما ضرب إلا زيد عمرا أن الضرب لم يقع من أحد إلا من زيد فإنه وقع منه ملتبسا بعمرو (قوله وغير الكسائي قدر للمنصوب والمجرور الخ) قال في المطول آخر باب القصر بعد أن اعترض تقدير عامل للمرفوع كما مر نعم يصح هذا فيما إذا قدر المرفوع وأخر المنصوب ومن هذا قيل أن عمرا في قولنا ما ضرب إلا زيد عمرا منصوب بمضمر كأنه قيل ما وقع ضرب إلا من زيد ثم قيل من ضرب فقيل عمرا أي ضرب عمرا قال المصنف وفيه نظر لاقتضائه القصر في الفاعل والمفعول جميعا وذلك لأن من ضرب لإبهامه استفهام عن جميع من وقع عليه الفعل حتى أنك إذا قلت ضربت زيدا وعمرا وبكرا فقيل لك من ضربت لم يتم الجواب حتى تأتي بالجميع فعلى هذا لا يكون غير عمرو في المثال المذكور مضروبا لزيد ولم يقع ضرب إلا من زيد فيكون القصر في الفاعل والمفعول جميعا وقد خفي على بعضهم هذا البيان فمنعوا ذلك الاقتضاء قائلين إن الفعل المضمر ليس فيه أداة القصر فمن أين يلزم القصر في المفعول نعم يمكن أن يقال إنا نلتزم اقتضاء القصر في الفاعل والمفعول جميعا ونمنع صحة هذا الكلام في غير هذا المقام انتهى وأنت خبير بأن تقدير السؤال لا بد منه في دعوى الحذف وإن لم يذكره الشارح هنا

لجريهما على خلاف الأصل إذ الأصل والكثير الشائع تقدم مفسر ضمير الغائب باعتراف ابن مالك وغيره فإن جاء ما يخالفه فلا يعول عليه في قياس ما ليس من بابه عليه كما استثنى بيع العرايا بخرصها تمرا إلى الجذاذ مما هو خارج عن القواعد وإلى ذلك أشار في النظم فقال • وشذ نحو زان نوره الشجر • (و) المسئلة (الثانية) من مسئلتي وجوب توسط المفعول بين الفعل وفاعله (أن يحصر الفاعل بإنما) باتفاق (نحو إنما يخشى الله من عباده العلماء) فالعلماء فاعل محصور فيه الخشية فوجب تأخيره فلزم توسط المفعول والمعنى ما يخشى الله من عباده إلا العلماء (وكذا الحصر بإلا عند غير الكسائي) فإنه يجب تأخير الفاعل المحصور بإلا نحو ما ضرب عمرا إلا زيد (واحتج الكسائي) على عدم وجوب تأخير الفاعل المحصور بإلا (بقوله

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم • ولا جفا قط إلا جبأ بطلا)

فقدم الفاعل المحصور بإلا في الموضعين والأصل ما عاب فعل ذي كرم إلا لئيم ولا جفا بطلا إلا جبأ وعاب بالعين المهملة من العيب واللئيم هنا البخيل مقابل الكريم والجبأ بضم الجيم وتشديد الباء الموحدة في آخره همزة غير ممدود الجبان ومقابله البطل وهو الشجاع (وقوله

نبئتهم عذبوا بالنار جارهم • (وهل يعذب إلا الله بالنار)

فقدم الفاعل المحصور بإلا على المجرور بالباء وطوى ذكر المفعول وهل بمعنى ما والأصل ما يعذب أحد أحدا بالنار إلا الله ونبئتهم مبني للمفعول وضمير المتكلم مفعوله الأول قائم مقام الفاعل وضمير الغائبين مفعوله الثاني وجملة عذبوا في موضع المفعول الثالث وجارهم مفعول عذبوا لا المفعول الثالث خلافا للعيني وقوله)

فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا) • عشية إناء الديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول وهو ما هيجت والأصل فلم يدر ما هيجت لنا إلا الله وعشية منصوب على الظرفية والإناء بكسر الهمزة وسكون النون وفتح الهمزة الممدودة كالإبعاد وزنا ومعنى والوشام بكسر الواو جمع وشيمة الكلام الشر والعداوة والوشام أيضا من الوشم يقال وشم يده وشما إذا غرزها بالإبرة ثم ذر عليها النيلة مرفوع على الفاعلية بهيجت وغير الكسائي قدر للمنصوب والمجرور غير المحصورين في هذه الأبيات ونحوها عاملا فقدر قبل فعل ذي كرم عاب وقبل بطلا جفا وقبل بالنار يعذب وقبل ما هيجت درى بناء على أن ما قبل إلا لا يعمل فيما بعدها إلا في مستثنى أو مستثنى منه وتابع له كما تقدم تمثيله وتقريره وعليه جرى في التسهيل وخالف هنا فقال:

وما بإلا أو بإنما انحصر • أخر وقد يسبق إن قصد ظهر

(وأما تقديم المفعول) على الفعل والفاعل (جوازا فنحو فريقا كذبتم وفريقا تقتلون) ففريقا فيهما مفعول مقدم للفعل الذي بعده ويجوز في غير القرآن تأخيره (وأما وجوبا) أي وجوب تقديم المفعول على الفعل والفاعل جميعا (ففي مسئلتين إحداهما أن يكون) المفعول (له الصدر) كأن يكون اسم استفهام (نحو فأي آيات الله تنكرون) فأي مفعول مقدم لتنكرون واسم شرط نحو (أياما تدعوا) فله الأسماء الحسنى فأيا اسم شرط مفعول مقدم لتدعوا وما صلة وتدعوا مجزوم بأيا فكل منهما عامل في

فتدبر (قوله أن يقع عامله الخ) قال القانى هذا الضابط شامل لنحو أما زيد فيضرب عمرا ولا يجب تقديم المفعول فيه انتهى قال الشهاب لو زيد في الضابط ولم يحصل الفصل بين أما والفاء بشيء آخر لم يرد هذا فليتأمل انتهى وكان الأحسن أن يقول فلو قال المصنف بدل قوله وليس له منصوب ولم يحصل الخ لم يرد هذا (قوله مقدم عليها) لم يظهر له فائدة فان محترزه الذي ذكره وهو أما اليوم فاضرب زيدا والآخر فيه اليوم لم يجب تقديم زيد بل الواجب تقديم واحد من زيد واليوم لا بعينه واعلم أنه لا فرق في المنصوب المغاير للمفعول المذكور بين كونه ظرفا كما مثل المصنف أو غيره كأن أما زيد فاكس جبة والأصل أما فاكس زيدا جبة وأنه إذا كان ظرفا يجوز تقديم المفعول به وتأخير الظرف كما أشرنا إليه وهو الذي دل عليه قول الشارح فإنه يكتفى بالفصل بذلك وقوله فلا يجب تقديم المفعول به لأن الغرض الفصل بين أما والفاء وإنما نبهنا على ذلك لتردد بعضهم فيه (قوله فالجواب أنها إنما تمنع فيما بعدها الخ) الأظهر أن يقال أنها إنما تمنع عمل ما بعدها فيما قبلها حقيقة وهذا ليس قبلها حقيقة لأن رتبته التأخير ونظير ذلك أن المفعول إذا كان له الصدر يتقدم على عامله وأما دعوى أن حقها أن تدخل على المفعول المتقدم ففيه نظر لأن حقها إنما هو الدخول على صورة الجملة وتقديم المفعول لا ينافي صدارتها كما علمت فتدبر (قوله متصلين) لا يظهر فرق بين المتصلين والمنفصلين بل قد يقال لا يتصور اشتراط كونه لا حصر في أحدهما إلا إذا حصر في الضمير لأن الحصر إنما يكون في المنفصلين أو المنفصل أحدهما وهو المحصور فيه فكان الأولى للشارح أن يجعل قيد كونهما منفصلين مستفادا من قول المصنف ولا حصر في أحدهما فيقول بعده ويلزم من ذلك أن يكونا متصلين (قوله وكلام الناظم الخ) يمكن أن يجاب عنه بأن في كلامه اكتفاء بحذف معطوف قد دل عليه المقام والتقدير أضمر الفاعل والمفعول والاكتفاء شائع ذائع وسيأتي في باب العطف أن الواو قد تحذف مع ما عطفته ومعنى قوله غير منحصر غير منحصر في أحدهما بقرينة قوله وما بإلا أو بإنما انحصر أخر لا غير منحصر في الفاعل فقط فلا يرد عليه ما قال المصنف ولا قول بعضهم يدخل في قوله أو أضمر الفاعل غير منحصر ما كان من الفاعلين ضميرا منفصلا غير محصور فإنك إذا قلت ضربه زيدا إما هو وإما أنا أو إما أنا وإما زيد أو قلت إن أكرمك لم يدر إن أهانك نحو هذا كله وما أشبهه قد أضمر فيه الفاعل غير منحصر مع أنه لا يلزم فيه تأخير المفعول بل لا يجوز وقد يجاب أيضا عما أورده المصنف بأن مراد الناظم بالتأخير عدم التوسط فقط لا عدمه وعدم التقديم بدليل إفراد مسئلة التقديم بقوله وقد يجيء المفعول قبل الفعل مع شمول ما قبلها لها

عامله من جهتين مختلفتين المسئلة (الثانية) من وجوب تقديم المفعول على عامله (أن يقع عامله بعد الفاء) الجزائية في جواب أما ظاهرة أو مقدرة (وليس له) أي لعامل المفعول (منصوب غيره) أي غير المفعول (مقدم) نعت منصوب (عليها) أي على الفاء مثال أما المقدرة (نحو وربك فكبر) فتقديره وأما ربك فكبر (و) مثال أما الظاهرة (نحو فأما اليتيم فلا تقهر) وإنما وجب تقديم المفعول فيهما حذرا من أن تلي الفاء أما الملفوظة أو المقدرة فنفصل بينهما بالمفعول • فإن قيل ما بعد فاء الجزاء لا يعمل فيما قبلها فكيف عمل ههنا في المفعول • فالجواب أنها إنما تمنع ما بعدها أن يعمل فيما قبلها إذا كانت في مركزها الأصلي وهي ههنا ليست فيه لأنها مؤخرة من تقديم وكان حقها أن تدخل على المفعول المتقدم لطلبها الصدر ما أمكن ولكنها زحلقت إلى الفعل حذرا من إيلائها أما (بخلاف) ما إذا كان الفعل منصوب غير المفعول به مقدم على الفاء فإنه يكتفى بالفصل بذلك المنصوب فلا يجب تقديم المفعول (نحو أما اليوم فاضرب زيدا) فالعامل وهو فعل الأمر له منصوبان وهما الظرف والمفعول به وتقدم الظرف وحصل الفصل به فاستغنى عن تقديم المفعول (تنبيه) يدرك بالتأمل فيما تقدم (إذا كان الفاعل والمفعول) به (ضميرين) متصلين (ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل) على المفعول كما هو الأصل فيهما (كضربته) فالتاء فاعل والهاء مفعول إذ لو قدم المفعول على الفاعل هنا لتعذر الاتصال في الفاعل (وإذا كان المضمر) المتصل (أحدهما فإن كان) المضمر (مفعولا) والظاهر فاعلا (وجب) في المضمر (وصله) بالفعل (و) تأخير الفاعل) الظاهر عن المفعول (كضربني زيد) لأنه لو قدم الفاعل والحالة هذه وجب أن يؤتى بالضمير منفصلا مع إمكان اتصاله (وإن كان) المضمر (فاعلا) والظاهر مفعولا (وجب) في المضمر (وصله) بالفعل (و) وجب إما (تأخير المفعول) الظاهر عن الفاعل (أو تقديمه) عليه و (على الفعل) معا (كضربت زيدا وزيدا ضربت) حذرا من ارتكاب الانفصال مع التمكن من الاتصال (وكلام الناظم) في النظم (يوهم امتناع التقديم) للمفعول على الفعل كزيدا ضربت (لأنه سوى) في النظم (بين هذه المسئلة) وهي مسئلة ضربت زيدا (ومسئلة ضرب موسى عيسى) في وجوب تأخير المفعول فيهما عن الفاعل فقال :

وأخر المفعول إن لبس حذر • أو أضمر الفاعل غير منحصر

فاقتضى أنه لا يجوز زيدا ضربت كما لا يجوز عيسى ضرب موسى بتقديم المفعول على الفعل (والصواب ما ذكرنا) من جواز نحو زيدا ضربت إذ لا لبس وامتناع نحو عيسى ضرب موسى لئلا يتوهم أن عيسى مبتدأ وأن الفعل متحمل لضمير هو وأن موسى مفعول وحاصل ما ذكره الموضح من أول الحكم السابع إلى هنا من أحكام الوجوب أنه يجب تقديم الفاعل على المفعول في ثلاث مسائل أن يخشى اللبس وأن يكون

ولعل هذا هو مراد الشهاب القاسمى بقوله فى مقام الجواب عن قول المصنف وكلام الناظم يوهم إلخ قد يقال عموم قول الناظم أو أضمر إلخ مخصوص بقوله وقدم المفعول قبل الفعل انتهى ولا يخفى أن ما ذكر من الجوابين عن الناظم لا ينافى دعوى المصنف بأن فى كلامه إيهام التساوى لأنهما لا يفيدان عدم الإيهام بل عدم الصراحة والاقتضاء فهما مصححان لتعبير المصنف بالإيهام دون الدلالة والاقتضاء فتأمل (قوله وأنه يجب تأخير الفاعل إلخ) لا يخفى أنه إذا وجب تأخير الفاعل وكان المفعول ضميرا متصلا وجب توسط المفعول كما هو ظاهر فالأولى أن تعد هذه الصورة إلى مسئلتى وجوب توسطه وتكون مسائله ثلاثة كما أشرنا إليه سابقا ولا تعد قسما مستقلا والله أعلم بالصواب

(هذا باب النائب عن الفاعل) (قوله قد يحذف الفاعل) قال اللقانى قدم فى أحكام الفاعل أنه لا بد منه فقوله هنا قد يحذف الفاعل يوجب تأويل ما تقدم بما إذا قصد بقاء الفعل على صيغته الأصلية (قوله المجهول به) نظر فيه المصنف بأن الجهل به إنما يقتضى أن لا يصرح باسم الفاعل لا أن يحذف وتفصيله وما يتعلق به يطلب من حاشيتنا على الفاكهى (قوله أو لغرض لفظى) قال اللقانى اعلم أن الغرض من الفعل هو ما قصد حصوله منه وفائدته ما يترتب حصوله عليه قصد بالفعل أولا فيتصادقان فى الفائدة المقصودة بالفعل كتعلم المنطق لحصول عصمة الذهن عن الخطأ فى الفكر وينفرد كل منهما إذا قصد بالفعل غير فائدته جهلا فالمقصود غرض لا فائدة والمترتب على الفعل فائدة لا غرض كتعلم النحو للعصمة المذكورة فهى غرض غير فائدة وعصمة اللسان عن الخطأ فى المقال فائدة لا غرض إذا تقرر ذلك علم أن عطف الغرض من الحسن بمكان إذ جهل المتكلم بالفاعل ليس غرضه من الحذف بل ولا فائدة له (قوله أو معنوى) قال اللقانى أى معنى يشار إليه ثم ذكر هذه العلل الثلاث لا يفيد الحصر فلا يرد النقض بغيرها لعلم الفاعل بالسامع إذا كان الفعل لا يصلح إلا له كما فى قوله تعالى وخلق الإنسان ضعيفا (قوله كأن لا يتعلق) قال اللقانى إن قيل عدم تعلق الغرض بذكره أمر ثابت فى نفسه لا يتوقف وجوده على الحذف فلا يكون غرضا قلت المراد علم السامع بعدم التعلق فيكون غرضا (قوله ووجوب التأخير إلخ) قال الدنوشرى لم يعبر فى الأولين بالوجوب وكان الأولى ذلك ولو قال فى وجوب الرفع كان أحسن لأن الرفع الذى فى نائب الفاعل ليس عين الرفع الذى فى الفاعل وأشار بقوله واحد إلى أنه لا يجوز تعدده كالفاعل والإسناد إلى غير المفعول له إسناد مجازى كإسناد الفعل المبنى للفاعل إليها فإنه مجازى كما صرح به علماء المعانى انتهى وهو مأخوذ من كلام اللقانى فإنه قال لو قال فى وجوب الرفع والعمدية والتأخر كان أحسن إذ كل من الثلاثة واجب للنائب فى مطلق الرفع والعمدية لا فى رفع الفاعل وعمديته وقال قوله واحد إشارة إلى معنى آخر ناب عنه

المفعول محصورا فيه وأن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين وأنه يجب توسط المفعول فى مسئلتين أن يكون الفاعل ملتبسا بضمير المفعول وأن يكون الفاعل محصورا فيه وأنه يجب تقديم المفعول على عامله فى مسئلتين أن يكون له صدر الكلام وأن يكون معمولا لما بعد الفاء بشرطه وأنه يجب تأخير الفاعل فى مسئلة واحدة وهى ما إذا كان المفعول ضميرا متصلا والفاعل اسما ظاهرا وأنه يجب اتصال الفاعل بالفعل ويخير فى المفعول بين تقديمه على الفعل وتأخيره عن الفاعل فى مسئلة واحدة وهى ما إذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا والجواز فيما عدا ذلك.

(هذا باب النائب عن الفاعل)

قال أبو حيان لم أر مثل هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذى لم يسم فاعله (قد يحذف الفاعل للجهل به كسرق المتاع) إذا لم يعلم السارق من هو (أو لغرض لفظى) كالإيجاز نحو قوله تعالى بمثل ما عوقبتم به وكإصلاح السجع كقولهم من طابت سريرته حمدت سيرته فإنه لو قال حمد الناس سيرته لاختلفت السجعة قاله الموضح فى شرح القطر وغيره و(كتصحيح النظم) كما وقع للأعشى ميمون بن قيس (فى قوله) فى قينة كانت لرجل من آل عمرو بن مرثد:

(علقتها عرضا وعلقت رجلا — غيرى وعلق أخرى ذلك الرجل)

فبنى علق فى المواطن الثلاثة للمفعول وحذف الفاعل للعلم به وهو الله تعالى لتصحيح النظم إذ لو قال علقنى الله إياها وعلقها الله رجلا غيرى وعلق الله أخرى ذلك الرجل لاختل النظم والتعليق هنا المحبة وعرضا بالعين المهملة وفتح الراء مفعول مطلق أى تعلقتها عرضا من غير قصد قال فى الصحاح وقولهم علقتها عرضا إذا هوى امرأة أى اعترضت لى فعلقتها من غير قصد انتهى واسم هذه القينة هريرة كما صرح به فى بيت أول القصيدة فى قوله:

ودع هريرة إن الركب مرتحل — وهل تطيق وداعا أيها الرجل

وهريرة هذه عشقت رجلا غيره وذلك الرجل الذى عشقته هريرة عشق امرأة غيرها (أو) لغرض (معنوى كأن لا يتعلق بذكره غرض) أى قصد (نحو فإن أحصرتم وإذا حييتم إذا قيل لكم تفسحوا) إذ ليس الغرض من هذه الأفعال إسنادها إلى فاعل مخصوص بل إلى أى فاعل كان وحيث حذف الفاعل (فينوب عنه فى رفعه وعمديته ووجوب التأخير عن فعله واستحقاقه للاتصال به) وصيرورته كالجزء منه وعدم حذفه

(ونائب الفعل لتأنيثه) إن كان، ولتذكيره مذكور (واحد) فاعل ينوب (من أربعة) بيان لواحد (الأول منها (المفعول به) لأنه كالفاعل في كون الفعل حديثا عنه وفي جواز إضافة المصدر إليه ولا فرق في الفعل بين الصحيح كضرب زيد والمعتل العين أو اللام (نحو وغيض الماء وقضي الأمر) والأصل أغاض الله الماء وقضى الله الأمر فحذف الفاعل للعلم به وأنيب المفعول به منابه فصار مرفوعا بعد أن كان منصوبا وعمدة بعد أن كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • ينوب مفعول به عن فاعل • فياله (الثاني المجرور) كما عبر به البصريون سواء أكان الفعل لازما للبناء للمفعول أولا فالأول (نحو ولما سقط في أيديهم و) الثاني نحو (قولك سير بزيد) لأن المجرور بالحرف مفعول به معنى فصح نيابته عن الفاعل هذا مذهب الجمهور (وقال ابن درستويه والسهيلي وتلميذه) أبو علي (الرندي) بالراء والنون (النائب ضمير المصدر) المفهوم من الفعل المستتر فيه والتقدير ولما سقط هو أي السقوط وسير هو أي السير (لا المجرور) بالحرف المعدى (لأنه لا يتبع على المحل) أي محل المجرور إذا ناب عن الفاعل (بالرفع) فلا يقال مر بزيد الظريف ولا ذهب إلى زيد وعمرو برفع التابع فيهما ولو كان المجرور نائبا عن الفاعل لجاز في تابعه الرفع كما جاز في تابع الفاعل المجرور بالمصدر الرفع كقوله • طلب المعقب حقه المظلوم • برفع المظلوم على محل المعقب فلما لم يتبع على المحل علمنا أنه ليس هو النائب (ولأنه) أي المجرور قد (يتقدم) على عامله (نحو كان عنه مسئولا) فلو كان عنه هو النائب لما تقدم على عامله وهو مسئولا والفاعل لا يتقدم على عامله فنائبه كذلك إذ لا يتقدم الفرع إلا حيث يتقدم الأصل (ولأنه) أي المجرور (إذا تقدم لم يكن مبتدأ وكل شيء ينوب عن الفاعل فإنه إذا تقدم كان مبتدأ) نحو الزيت كيل ورمضان صيم وضرب شديد ضرب كما أن الفاعل إذا تقدم كان مبتدأ نحو زيد قام وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل ونائبه باقيين على حالهما (ولأن الفعل لا يؤنث له) أي للمجرور المؤنث إذا ناب عن الفعل في (نحو مر بهند) كل مؤنث ينوب عن الفاعل فإن الفعل يؤنث له نحو ضربت هند فثبت بهذه العلل الأربع أن المجرور لا ينوب عن الفاعل (و) قال الجمهور (لنا) من الأدلة على نيابة المجرور في لسان العرب (قولهم سير بزيد سيرا) بالنصب فأنابوا المجرور ولم ينيبوا المصدر لإبهامه بل أبقوه منصوبا ولو أنابوه لرفعوه وإذا لم ينب المصدر الظاهر فضميره أولى بالمنع لكونه أشد إبهاما منه وأما كونه يرجع إلى معهود فالأصل عدمه (و) لنا من الأجوبة (أنه إنما يراعى محل يظهر) إعرابه (في الفصيح) من الكلام وهو المجرور بحرف زائد أو غير زائد ومدخوله ظرف فالأول

فيه وهو منع التعدد النائب كالفاعل ثم إن كلامه مشعر باستواء الأربعة في النيابة أي في كون كل نائبا من الفاعل وكلام أهل المعاني صريح في أن إسناد الفعل المبني للمجهول إلى المفعول به حقيقي وإلى غيره مجازي لأنهم قالوا إسناد الفعل إلى ما بني له من فاعل ومفعول به حقيقة وإلى غيره للملابسة مجاز وله ملابسات شتى يلابس الفاعل والمفعول به والمصدر والزمان والمكان والسبب فإسناد الفعل إلى ما بني له من الفاعل أو المفعول به حقيقة وإلى المصدر وما بعده مجاز والسر فيه أن إسناد الفعل إلى غير ما بني له يستلزم تنزيله منزلة ما بني له فيجعل فاعلا أو مفعولا به لذلك الفعل وليس هذا حقيقة بخلاف إسناد الفعل المبني للمجهول إلى المفعول به فإنه إلى ما بني له وهذا حقيقة لا مجاز (قوله بيان لواحد) قال الشهاب القاسمي فيه نظر والوجه التبعيض وقد يقال مراد الشارح البيان اللغوي وهو لا ينافي التبعيض انتهى وقال الزرقاني إن قلت البيان عين المبين فيكون النائب الأربعة وليس كذلك فكان المناسب أن لو قال صفة لواحد فالجواب من ثلاثة أوجه أحدها أن من بيانية وهي للتبعيض الثاني أن المراد البيان اللغوي والنعت مبين المنعوت الثالث على تقدير كون من ليست للتبعيض أن المراد بنيابة الأربعة نيابتها على سبيل البدل (قوله والمعتل العين أو اللام (مثلهما معتل الفاء وإنما خصهما الشارح بالذكر لاقتصار المصنف عليهما (قوله الثاني المجرور) قال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى بالحرف القابل للنيابة وهو الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة في الاستعمال كذ ورب ولا اختص بقسم ولا استثناء ولا دل على تعليل وذكر ابن أياز أن الباء الحالية في نحو خرج زيد بثيابه لا تقوم مقام الفاعل كالأصل الذي تنوب عنه كذلك وكذلك التمييز إذا كان معه من قولك طبت من نفس فإنه لا يقوم مقام الفاعل انتهى وفي المثال الثاني انظر فإن دخول من في هذا المثال غير جائز كما سنعرفه في بابه انتهى وأقول سيأتي في كلام الشارح عند قوله ولا يقال النائب المجرور لكونه مفعولا به أن التمييز مطلقا لا ينوب وعلله (قوله بالراء) أي المضمومة نسبة إلى الرندة قرية من بلاد الأندلس كما نقله الدنوشري عن الشهاب وفي اللب الرندي بالضم والسكون ومهملة نسبة إلى رندة حصن بالأندلس قوله إذ لا يتقدم الفرع الخ) قد يقال لا يلزم لما قدمه من أن البصريين أجازوا زيدا عمرو ضرب مع عدم جواز تقديم الفعل (قوله وأما كونه يرجع إلى معهود فالأصل عدمه) إشارة إلى رد ما قاله الحفيد أن عدم نيابة المصدر هنا لعدم اختصاصه وأن النائب ضمير المصدر المختص لكن يرد عليه ادعاء الجمهور الرجوع إلى المعهود فيما يأتي في قوله • وقالت متى يبخل عليك ويعتلل • فتدبر (قوله وهو المجرور الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر لأنه يوهم

الحصر فيما ذكر كما يشهد بذلك إتيانه بالجملة معرفة الطرفين مع أن ذلك غير مختص بهما لما صرحوا في باب المصدر أنه يجوز اتباع الفاعل والمفعول المضاف إليهما المصدر محلا ولما صرحوا به في باب النداء وباب لا النافية للجنس أنه يجوز اتباع المنادى محلا واتباع اسم لا كذلك ولما صرحوا به في باب اسم الفاعل أنه يجوز اتباع مفعوله المجرور محلا بالنصب وغير ذلك من الأبواب كما يعلم من تصفحها فلو لم يقيد الشارح بذلك لكان حسنا (قوله نحو لست بقائم الخ) ونحو ما تقدم من ٭ طلب المعقب حقه المظلوم ٭ فإن الرفع يظهر في الفاعل إذا أضيف المصدر إلى المفعول ثم ذكر الفاعل (قوله إلا شذوذا) قال الدنوشري الجمع بينه وبين قوله قبله في الفصيح فيه ركاكة لا تخفى على أرباب الذوق ويمكن أن يكون قوله إلا شذوذا استثناء منقطعا والمعنى لكن لا يجوز ذلك شذوذا (قوله وأما قوله الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر ووجهه أنه يمكن أن يكون ذلك من باب ٭ فإن لم تجد من دون عدنان والدا ٭ ودون معد الخ ويدعى أن الظرف يشمل نحو تجد وحينئذ فلا حاجة إلى ادعاء نصب نحو غورا بفعل محذوف بل هو منصوب بالعطف على تجد لكن نصبه يظهر في الفصيح تقول سلكت نجدا في الفصيح فتأمل (قوله وإنما لم يقدر الخ) قال الدنوشري لا يقال عليه يجوز حينئذ أن يكون نفي مسؤ ولا ضمير يعود إلى المكلف لأنا نقول لو كان كذلك لوجب إبراز الضمير لجريان الصفة على غير من هي له أما على مذهب البصريين فظاهر وأما على مذهب الكوفيين فللبس لأنه يحتمل أن يكون عنه نائبا عن الفاعل وقدم على رأيهم لأنهم لا يتحاشون عن ذلك ويحتمل أن يكون النائب ضميرا يتحمله مسؤولا فالإلباس حاصل كذا قال الدماميني قال الشمني وأقول اللبس الذي يبرز لأجله الضمير المستتر في الصفة هو احتمال عوده على غير من جرت عليه الصفة من غير قرينة تدل على ذلك لا مطلق اللبس بأي شيء كان (قوله وأجاب الخفاف الخ) الظاهر أن جواب الخفاف من مادة قول المصنف وقد أجازوا النيابة الخ فكان ينبغي للشارح أن يربطه به إما بأن يقول بعد فراغه من كلام الخفاف وإلى هذا أشار المصنف بقوله وقد الخ أو بأن يقول بعد كلام المصنف المذكور هذا إشارة إلى جواب ذكره الخفاف وهو أنه متفق الخ ومثل له بنظيره لم يضرب من أحد وهو لنعم امرأة هند (قوله وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة الخ) قال الشهاب القاسمي قد يجاب

(نحو لست بقائم ولا قاعدا) بالنصب اتباعا لمحل قائم فإنه يظهر إعرابه محله في فصيح الكلام فيقال لست قائما والثاني نحو قوله : فإن لم تجد من دون عدنان والدا ٭ ودون معد فلتزعك العواذل. بنصب دون الثانية اتباعا لمحل دون الأولى فإن إعرابها النصب بتجد ويظهر في الفصيح نصبه فيقال فإن لم تجد دون عدنان (بخلاف) المجرور بحرف أصلي معد (نحو مررت بزيد الفاضل بالنصب) اتباعا لمحل المجرور المنصوب على المفعولية (أو مر بزيد الفاضل بالرفع) اتباعا لمحل المجرور المرفوع على النيابة عن الفاعل (فلا يجوزان) خلافا لابن جني (لأنه لا يجوز) في الفصيح حذف الجار وتعدية الفعل إليه بنفسه مع دون أن وأن وكي إلا شذوذا فلا تقل (مررت زيدا) بالنصب على المفعولية (ولا مر زيد) بالرفع على النيابة عن الفاعل وإذا لم يكن فصيحا فلا يجوز مراعاته وأما قوله ٭ يسلكن في نجد وغورا غائرا ٭ بالنصب فالصحيح أنه منصوب بفعل محذوف أي ويسلكن غورا لا بالعطف على محل نجد فقط قولهم لأنه لا يتبع على المحل بالرفع وأما قولهم ولأنه يتقدم نحو كان عنه مسؤولا فعنه ليس هو النائب عن الفاعل خلافا لصاحب الكشاف ولا ضمير المصدر كما قالوا (و) إنما (النائب في) هذه (الآية ضمير راجع إلى ما رجع إليه اسم كان وهو المكلف) المدلول عليه بالمعنى والتقدير مسؤولا هو أي المكلف وإنما لم يقدر ضمير كان راجعا الكل لئلا يخلو مسؤولا عن ضمير فيكون مسندا إلى عنه وذلك لا يجوز كما تقدم وأما قولهم ولأنه إذا تقدم لم يكن مبتدأ فذاك حيث لم يمنع مانع (وامتناع الابتداء) في المجرور بحرف أصلي (لعدم التجرد من العوامل اللفظية غير المزيدة وشبهها) هكذا أجاب ابن عصفور وأجاب الخفاف بأنه قد يتفق في بعض الفاعلين أنه لا يجوز أن يتقدم مبتدأ فالنائب أحق وأجدر وذلك نحو نعم امرأة هند إذ لو قيل هي نعم امرأة لم يجز لأن المبتدأ حينئذ يصير عائدا على شيء من الخبر مؤخر انتهى (وقد) يتفق لبعض ما ينوب عن الفاعل أنه لا يجوز أن يتقدم بالكلية فضلا عن أن يكون مبتدأ وذلك أنهم (أجازوا النيابة في لم يضرب من أحد) اتفاقا لأن الجر بالحرف الزائد كلا جر (مع امتناع من أحد لم يضرب) لأن من لا تزاد في الإيجاب إلا لو قوع أحد في الإثبات لأن نفي ضميره مسوغ لذلك كقوله ٭ إذا أحد لم يعنه شأن طارق ٭ نص عليه ابن مالك في التسهيل في باب العدد وحيث امتنع التقديم امتنع الابتداء وأما قولهم ولأن الفعل لا يؤنث له في نحو مر بهند فلأنه لم يظهر للفعل تأثير في رفعه لشغله بحرف الجر نزل منزلة الفضلة فلم يؤنث الفعل له فأما قوله تعالى إن تعف عن طائفة منكم بالتاء المثناة فوق في قراءة مجاهد فقال ابن جني محمولة على معنى إن تسامح طائفة بدليل تعذب طائفة (و) لئن سلمنا ذلك فلا نسلم وجوب التأنيث في الفعل المسند إلى المؤنث المجرور بالحرف فقد (قالوا في كفى بالله شهيدا أن المجرور فاعل مع امتناع كفت بهند) بتأنيث الفعل مع أن الفاعل مجرور بحرف زائد فما بالك إذا كان مجرورا بحرف أصلي هذا تقرير كلام الموضح وهو معارض بنحو وما تسقط من ورقة وما تخرج من ثمرة وما تحمل من أنثى بتأنيث الفعل مع أن فاعله

منه بمنع وروده بأن المصنف لم يدع أن كل مجرور بحرف زائد لا يؤنث له الفعل وإنما أراد رد استدلال المخالف بأن الفعل لا يؤنث المجرور بأنه لا يلزم إذا كان المسند إليه مؤنثا أن يؤنث له الفعل دليله أنه لا يقال كفت بهند بالتأنيث فلا يبعد أن المجرور المؤنث أنث له الفعل في هذه المواضع ولهذا قال الأشموني عقب أجوبة المصنف فبان لك أنه ليس كل حكم ثبت للفاعل أو نائبه إذا كان غير مجرور يجب أن يثبت له إذا كان مجرورا اه قال الدنوشري وقال بعضهم أنه قد يفرق بين نائب الفاعل والفاعل بأن نائبه الفضلية فيه ثابتة وصد منه الفعل ظاهرا فقريت الفضلية فيه فلم يؤنث له الفعل بخلاف الفاعل (قوله مصدر متصرف) قال الدنوشري مثله في ذلك اسمه وتمثيله للمصدر المتصرف بسبحان الله فيه مسامحة فإنه اسم مصدر لا مصدر (قوله مختص) قال الأشموني المراد بالمختص ما يكون لغير مجرد التوكيد اه وقضيته أن المختص في المثال كون نفخة لغير توكيد لأنها للعدد لا وصفها (٢٨٩) بواحدة وهو خلاف كلام الشارح فليحرر بقي أن شرط الاختصاص عله مالم يرد الإبهام نحو لن حق له من أخيه شيء نبه عليه المنكت وفيه نظر فانظر حاشيتنا على الألفية (قوله المؤكد) قال الدنوشري بالنصب صفة لضمير المصدر ويفهم منه أن ضمير المصدر إذا لم يكن مؤكدا يجوز نيابته عن الفاعل لعدم إبهامه حينئذ وليس صفة للمصدر كما توهم (قوله وتبعهما أبو حيان فقال الخ) قال الدنوشري قد يقال ليس في عبارة أبي حيان ما يدل على ذلك لأن جريان المصدر مجرى مظهره لا يلزم منه جواز نيابة ضمير المصدر المبهم بل يفرد أنه لا ينوب لأن مظهره لا ينوب ويدل على ذلك قوله فيجوز أن يقول قيم وقعد

فيضمر المصدر كأنك قلت قيم القيام وقعد القعود فنفسره بالمعرف فدل على أنه غير مبهم وإذا كان غير مبهم فتجوز نيابته اتفاقا (قوله فالنائب عن الفاعل ضمير الخ) قال الشهاب القاسمي يجوز أن يكون النائب في البيت المجرور بعلى وحذف من الثاني لدلالة الأول قال الدنوشري ويلزم عليه حذف نائب الفاعل وهو غير جائز كالفاعل اللهم إلا أن يقال يجوز ذلك لدليل لا سيما إذا كان عاملا للمحذوف فكأنه لا حذف (قوله النوعي) قال الدنوشري ينظر هل النوعي صفة للضمير أو للمصدر والظاهر الأول اه فالظاهر أن قول الشارح وإضمار ضمير المصدر الخ تتمة لجواب المصنف عن البيت ولم يحسن الشارح حل هذا الموضع وكان الأظهر أن يدخل على قول المصنف وأما قوله بقوله ولما استدل الغير على إضمار ضمير المؤكد بقوله ويعتلل أشار المصنف إلى جوابه بقوله وأما قوله الخ ثم يقول وحاصل الجواب أن النائب ضمير المصدر النوعي لا المؤكد فتأمل (قوله وتدرب بالدال المهملة) قال الدنوشري ينظر ضبط هذا الفعل وفي جعله جواب الشرط وقفة لأن التقدير وإن يكشف غرامك تتدرب وهذا بمجرده لا يفيد ثم ظهر أنه يفيد المعنى

مجرور بحرف زائد واختلف في سبب امتناع كفت بهند فقال الزجاج لأن كفى متضمن معنى اكتف وفعل الأمر لا يؤنث لتأنيث فاعله وقال ابن السراج إن فاعل كفى ضمير مستتر يعود على الاكتفاء والباء متعلقة بالمضمر أي كفى الاكتفاء بهند ورد بأن ضمير المصدر لا يعمل عند البصريين وهو منهم خلافا للكوفيين (الثالث) مما ينوب عن الفاعل (مصدر) متصرف (مختص) بصفة أو غيرها (نحو فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة) فنفخة نائب الفاعل وهو مصدر متصرف لكونه مرفوعا ومختص لكونه موصوفا بواحدة وغير المتصرف من المصادر ما لزم النصب على المصدرية نحو سبحان الله وغير المختص المبهم نحو سير فيمتنع سبحان الله بالضم على أن يكون نائب فاعل فعله المقدر على أن الأصل يسبح سبحان الله لعدم تصرفه (ويمتنع سير سير لعدم الفائدة) إذ المصدر المبهم مستفاد من الفعل فيتحد معنى المسند والمسند إليه ولا بد من تغايرهما بخلاف ما إذا كان مختصا فإن الفعل مطلق ومدلول المصدر مقيد فيتغايران فتحصل الفائدة وإذا امتنع سير سير مع إظهار المصدر (فامتناع سير) بالبناء للمفعول (على إضمار) ضمير (المصدر أحق بالمنع لأن ضمير المصدر المؤكد أكثر إبهاما من ظاهره (خلافا لمن أجازه) كالكسائي وهشام فيما نقل ابن السيد أنهما أجازا جلس بالبناء للمفعول وفيه ضمير مجهول قال ثعلب أراد أن فيه ضمير المصدر وتبعهما أبو حيان في النكت الحسان فقال ومضمر المصدر يجري مجرى مظهره فيجوز أن تقول قيم وقعد فتضمر المصدر كأنك قلت قيم القيام وقعد القعود اه والصحيح المنع (وأما قوله) وهو امرؤ القيس الكندي

(وقالت متى يبخل عليك ويعتلل) يسؤك وإن يكشف غرامك تدرب

(فـا) لنائب عن الفاعل فيعتلل ضمير مصدر مختص بلام العهد أو بصفة محذوفة و (المعنى ويعتلل) هو أي (الاعتلال المعهود أو اعتلال مخصصه بعاليك أخرى) في موضع الحال من الضمير ليتقيد بها فيفيد ما لم يفده الفعل لأنه إنما يدل على مصدر نكرة محضة وهي حال (محذوفة للدليل) الدال عليها وهو عليك المذكورة قبل الفعل وحذفت (كما تحذف الصفات المخصصة) للموصوفات للدليل كقوله تعالى فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا أي نافعا لأن أعمالهم توزن بدليل ومن خفت موازينه الآية قاله في المغني وإضمار ضمير المصدر النوعي أجازه سيبويه لأن الفعل لا يدل عليه قاله ابن خروف في شرح كتاب سيبويه ويسؤك من الإساءة جواب الشرط الأول وتدرب بالدال المهملة من الدربة وهي العادة جواب الشرط الثاني

والاعتلال الاعتذار يقال اعتل عليه بعلة اعتذر له عن تعنا عرضه بعذر (وبذلك) التوجيه (يوجه وحيل بينهم) بالنصب فيكون المعنى وحيل هو أى الحول المعهود أو حول بينهم إلا أن الصفة هنا مذكورة (و) بذلك يوجه أيضا (قوله) وهو طرفة بن العبد:

(فيالك من ذى حاجة حيل دونها) وما كل ما يهوى امرؤ هو نائله

فيكون المعنى حيل هو أى الحول المعهود أو حول دونها وليس النائب الظرف فيهما لأنه غير متصرف عند جمهور البصريين وعن الأخفش أنه أجاز فى لقد تقطع بينكم ومنادون ذلك أن يكون الظرف فى موضع رفع مع فتحه ثم قال أبو على وتلميذه ابن جنى فتحة إعراب واستشكل وقال غيرهما فتحة بناء وهو المشهور ولو قرئ وحيل بينهم أو روى حيل دونها بالرفع فيهما كما قرئ لقد تقطع بينكم بالرفع وكما روى « وباشرت حد الموت والموت دونها » بالرفع أيضا لجاز ولم يحتج إلى هذا التوجيه (و) بذلك يوجه أيضا (قوله) وهو الفرزدق يمدح زين العابدين على بن الحسين بن على رضى الله عنهم أجمعين

(يغضى حياء ويغضى من مهابته) فما يكلم إلا حين يبتسم

فيكون المعنى يغضى الإغضاء المعهود أو إغضاء من مهابته (ولا يقال النائب المجرور) بمن وهو مهابته (لكونه مفعولا له) قاله ابن جنى فيما كتب على الحماسة وتبعه أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى فقال والجمهور على منع نيابة المفعول له خلافا للأخفش وضعفه قال الخفاف وعلة المنع أن المفعول له مبنى على سؤال مقدر فكأنه من جملة أخرى اه وبهذا يعلل منع نيابة الحال لأنه مبنى على سؤال مقدر ولا ينوب التمييز خلافا للكسائى وهشام ولا المفعول معه ولا خبر كان فلا يقال كين قائم خلافا للفراء (الرابع) مما ينوب عن الفاعل (ظرف) زمانى أو مكانى (متصرف مختص) فالزمانى (نحو صيم رمضان و) المكانى نحو (جلس أمام الأمير) فرمضان وأمام ظرفان متصرفان لأنهما يخرجان عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرهما ومختصان بالعلمية فى الأول والإضافة فى الثانى (ويمتنع نيابة نحو عندك ومعك وثم) بفتح المثلثة فلا يقال جلس عندك ولا معك ولا ثم (لامتناع رفعهن) وخصهن بالذكر لأنهن لا يتصرفن تصرفا كاملا لأن من تدخل عليهن فما لا يتصرف بحال كقط وعوض أولى بالمنع (و) يمتنع نيابة (نحو مكانا وزمانا إذا لم يقيدا) بقيد يخصصهما فلا يقال جلس مكان ولا صيم زمان لعدم الفائدة لأن الفعل يدل على مطلق المكان والزمان التزاما فى الأول وتضمنا فى الثانى فإن قيدا بوصف مثلا جاز نيابتهما نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل لحصول الفائدة بالاختصاص بالوصف لأن الفعل لا يدل على خصوصية الوصف وإلى جواز نيابة المجرور والمصدر والظرف أشار الناظم بقوله:

وقابل من ظرف او من مصدر أو حرف جر بنيابة حرى

(وحيث وجد المفعول به وغيره من مصدر وظرف ومجرور (لا ينوب غير المفعول به مع وجوده) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله « ولا ينوب بعض هذى إن وجد » فى اللفظ مفعول به « لأن غير المفعول به إنما ينوب بعد أن يقدر مفعولا به مجازا فإذا وجد المفعول به حقيقة لم يقدم عليه غيره لأن تقديم غيره عليه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب (وأجازه الكوفى) أى أجاز الكوفيون أن ينوب غير المفعول به مع وجوده (مطلقا) أى من غير شرط سواء تأخر النائب عن المفعول به أو تقدم عليه فالأول (كقراءة أبى

وإن يكشف غرامك بالوصال لمتذلك وتجمله عادة لك ولا تصبر على تركه ولا تقدر عليه وتطلبه منا كل حين ويعظم الخطب اه وفى المصباح درب من باب تعب (قوله أو حول بينهم) الحول بضم الحاء وفتح الواو كذا ضبطه الأشمونى فى خطه بالقلم قاله الشهاب (قوله وقال غيرهما فتحة بناء) أى لإضافته (٢٩٠) لمبنى كما فى لقد تقطع بينكم على قراءة الفتح وبهذا يرد رد السفاقسى قول الحوفى قام الظرف وهو بينهم مقام الفاعل بأنه كان يلزم رفعه كقراءة من قرأ لقد تقطع بينكم ثم قال لا يقال بنى لإضافته إلى مضمر وموضعه رفع لأن الإضافة إلى المضمر لا تسوغ البناء مطلقا وإلا لجاز مررت بغلامك ولا قائل به بل له مواضع مخصوصة اه ووجه الرد أن هذا من تلك المواضع ولذا قرئ تقطع بينكم بالفتح (قوله بالعلمية فى الأول) قال الدنوشرى ظاهره أن رمضان وحده علم على الشهر وهو خلاف ما صرح به البيضاوى فى تفسير قوله تعالى شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن والشهر من الشهرة ورمضان مصدر رمض إذا احترق فأضيف إليه الشهر وجعل علما ومنع من الصرف للعلمية والألف والنون وإنما قلنا ظاهره الخ لاحتمال أنه موافق للبيضاوى فيما قال من أنه جزء العلم لا علم ولكنه نسب ما للكل للجزء حيث قال بالعلمية فى الأول فنسب العلمية إليه وهو وصف لشهر رمضان لا لرمضان ولكن ذكر بعض المشايخ أن الشهر له علمان شهر رمضان ورمضان وما قاله البيضاوى أقعد فليتأمل (قوله لامتناع رفعهن) قال الدنوشرى أى لامتناع تصرفهن" وقول الشارح لأنهن" لا يتصرفن تصرفا كاملا فيه نظر إذ المعقول أن الجر بمن لا يجعل الظرف متصرفا أصلا (قوله ولا ينوب غير المفعول به الخ) من غير المنصوب بسقوط الجار فلا يجوز نيابته مع وجود المنصوب بنفس الفعل عند الجمهور

وأجاز ذلك ابن مالك وأشعر كلامه في التسهيل بثبوت الخلاف فيها فسقط ما للدماميني وظهر أنه لا وجه لتردد الشهاب في أنه هل يقام مقام الفاعل مع وجود المنصوب بنفس الفعل أولا (قوله قال الموضح في شرح القطر الخ) قال الدنوشري أوضح منه ما قاله في شرح الشواهد فأما القراءة فلا دليل لهم فيها لجواز أن يكون الأصل ليجزى الله الغفران قوما بما كانوا يكسبون ثم حذف الفاعل للعلم به وأخر الغفران لتقدم ذكر ما يدل عليه وهو قوله تعالى يغفروا للذين لا يرجون أيام الله فارتفع واستتر في الفعل وإنما النائب المفعول به لا الجار والمجرور وإنابة المفعول الثاني (٢٩١) في باب كسا جائزة عند أمن اللبس وهذا منها (قوله ظرف المكان) لا الزمان لأن دلالة الفعل على المكان بالالتزام وعلى الزمان بالتضمن والأول أقعد فالمكان شبيه بالمفعول به في بعد دلالة الفعل عليه (قوله وغير النائب الخ) قال اللقاني يرد على عمومه توابع النائب كنعته وتوكيده وعطفه مع أن رفعها واجب قال الدنوشري وأجاب شيخنا الدنواني بأنه يمكن أن يقال إن ذلك معلوم من باب التوابع فإنه ذكر فيه أنه بحسب متبوعه في التسهيل وغير الفاعل وشبهه النائب واجب نصبه والمصنف اقتصر على ما ذكر لعلم كل من بابه ثم رأيت بعضهم قال في شرحه على الألفية فإن قلت كان ينبغي أن يقول ما سوى الفاعل والمشبه به والنائب عنه كما ذكر في التسهيل فإن هذه الثلاثة مرفوعة فالجواب أنه عنى بالرافع رافع النائب لا الفعل مطلقا فلم يحتج إلى ذكر الفاعل والمشبه به (قوله لفظا) قال اللقاني يقابله محلا فيدخل فيه التقديري كأعطيت موسى قائما لكنه ينتقض بالمبنيات نحو أعطيت هذا قائما (قوله ويسمى المفعول المنصوب الخ) قال الدنوشري كونه يسمى خبر ما لم يسم فاعله ينظر على عمومه إذا كان المنصوب من خبرا في الأصل نحو علم زيد قائما أو هو أعم فليتأمل والظاهر أنه أعم وتكون هذه التسمية اصطلاحية ولا مشاحة في الاصطلاح (قوله أو برافع الفاعل المحذوف) الخ قال الدنوشري المحذوف صفة الفاعل وينظر ما معنى هذا القول إذ رافع الفاعل الذي حذف لا يخلو من أن يكون محذوفا من الكلام أو مذكورا ويمكن أن يقال كما قال مولانا حسين بن إبراهيم هذا مبني على قول الكوفيين الذاهبين إلى صيغة

جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون) فبنى يجزى للمفعول وأناب المجرور بالباء عن الفاعل مع وجود المفعول به وهو قوما مقدما على النائب والثاني كضرب في الدار زيد (و) أجازه (الأخفش بشرط تقدم الثاني على المفعول به كالمثال الثاني و) (كقوله

وإنما يرضى المنيب ربه ... (ما دام معنيا بذكر قلبه)

فمعنيا اسم مفعول من عني بحاجتك أصله معنوي كمضروب أعل بقلب الواو ياء وإدغامها في الياء وقلب الضمة كسرة ونائب فاعله هو المجرور بالباء وهو ذكر مع وجود المفعول به مؤخرا وهو قلبه (و) نحو (قوله) وهو رؤبة (لم يعن بالعلياء إلا سيدا) ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى فيعن مضارع مبني للمفعول من عني بكذا وبالعلياء نائب الفاعل وسيدا مفعول به مؤخر واختاره الناظم في التسهيل وظاهر قول النظم وقد يرد يشمل مذهب الكوفيين والأخفش وأجاب جمهور البصريين عن البيتين بأنهما ضرورة وعن القراءة بأنها شاذة قال الموضح في شرح القطر ويحتمل أن يكون النائب عن الفاعل في الآية ضميرا مستترا في الفعل عائدا على الغفران المفهوم من قوله يغفروا أي ليجزى الغفران قوما وإنما أقيم المفعول به غاية ما فيه أنه المفعول الثاني وذلك جائز ام وإن لم يوجد المفعول به فقال الجزولي تساوت البقية واختار ابن عصفور إقامة المصدر وأبو حيان ظرف المكان وابن معط المجرور (مسألة • وغير النائب مما معناه متعلق بالرافع) للنائب عن الفاعل (واجب نصبه لفظا إن كان غير جار ومجرور كضرب زيد يوم الخميس أمامك ضربا شديدا) فرفع زيد على النيابة عن الفاعل ونصب الظرفين والمصدر (ومن ثم) أي من أجل أنه يجب نصب ما عدا النائب (نصب المفعول الذي لم ينب) عن الفاعل سواء كان الأول أم الثاني (في نحو أعطي زيد دينارا أو أعطي دينار زيدا) ويسمى المفعول المنصوب من المفعولين خبر ما لم يسم فاعله (أو) واجب نصبه (محلا إن كان) غير النائب (جارا أو مجرورا نحو فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة) فرفع نفخة على النيابة عن الفاعل ونصب محل الجار والمجرور وهو في الصور (وعلة ذلك) النصب الواجب لفظا أو محلا لما عدا النائب (أن الفاعل لا يكون إلا واحدا فكذلك نائبه) لا يكون إلا واحدا فينصب ما عداه وإلى هذا أشار الناظم بقوله

وما سوى النائب مما علقا ... بالرافع النصب له محققا

وهل نصبه بالرافع للنائب فيكون متعديا أو برافع الفاعل المحذوف فيكون مستصحبا فيه مذهبان أصحهما الأول ويعزى لسيبويه

(فصل وإذا تعدى الفعل لأكثر من مفعول) واحد فنيابة الأول جائزة اتفاقا ونيابة الثالث ممتنعة

اتفاقا تبعه) ابن هشام (الخضراوى) وابن أبى الربيع (وابن الناظم) فى شرح النظم (والصواب أن بعضهم أجازه إن لم يلتبس) بغيره (نحو أعلمت زيدا كبشك سمينا) فتقول أعلم زيدا كبشك سمين قاله أبو حيان فى النكت الحسان وقال الشاطبى أجاز بعض المتأخرين إقامة الثالث لكن مع حذف الأول وأجرى فيه الخلاف فى الثانى وألزم ابن الحاج من قال بإقامة الثانى أن يقول بإقامة الثالث إذ لا فرق بينهما قال الشاطبى وهو إلزام صحيح اه وإنما لم يذكر الناظم حكم الثالث لأنه داخل فى حكم الثانى فيأتى فيه الخلاف الآتى فيه ويكون الصحيح فيه الجواز إن لم يلبس وهو قضية كلام التسهيل (وأما الثانى فى باب كسا) وهو ما ليس خبرا فى الأصل عن الأول (إن ألبس نحو أعطيت زيدا عمرا امتنع) نيابته (اتفاقا للإلباس تقدم أو تأخر لأن كلا منهما يصلح أن يكون معطى ولا يتبين المأخوذ من الآخذ إلا بالإعراب فلو قيل أعطى عمرو زيدا أو أعطى زيدا عمرو لتوهم أن عمرا آخذ وزيدا مأخوذ والفرض العكس وقال بعض المتأخرين ينبغى أن يستظهر على اللبس بحفظ الرتبة كما فى ضرب موسى عيسى فيكون المقدم هو المسند إليه (وإن لم يلبس نحو أعطى زيد درهما جاز) نيابته مطلقا أى سواء اعتقد القلب أم لا وسواء كان الثانى نكرة والأول معرفة أم لا لأن زيدا آخذ أبدا ودرهما مأخوذ أبدا (وقيل يمتنع (مطلقا) طردا للباب فيتعين نيابة الأول لأنه فاعل معنى (وقيل يمتنع) نيابة الثانى (إن لم يعتقد القلب) فى الإعراب وهو كون المرفوع منصوبا والمنصوب مرفوعا فإن اعتقد القلب جاز والنائب فى الحقيقة هو الأول لأن نيابة الثانى مع اعتقاد القلب مجاز صورى ورفعه مجاز كما أن نصب الأول مجاز فهو من إعطاء المرفوع إعراب المنصوب وعكسه عند أمن اللبس كقولهم خرق الثوب المسمار وكسر الزجاج الحجر وهو من ملح كلامهم (وقيل) يمتنع نيابة الثانى (إن كان نكرة والأول معرفة) قاله الفارسى فلا يقال أعطى درهم زيدا ويتعين أعطى زيد درهما لأن المعرفة أحق بالإسناد إليها من النكرة (وحيث قيل بالجواز) فى الثانى (فقال البصريون إقامة الأول أولى) لأنه فاعل معنى (وقيل) عن الكوفيين إنهم قالوا (إن كان) الثانى (نكرة) والأول معرفة (فإقامته قبيحة وإن كانا معرفتين استويا فى الحسن) قاله المرادى نقلا عن الكوفيين فى شرح التسهيل وقال أبو حيان على الخلاف إذا كان درهما منصوبا بأعطى أما من جعله منصوبا بغير أعطى وقدر له فعلا آخر تقديره يأخذ درهما فلا يصح على مذهبه إقامة الدرهم معمولا لأعطى لأنه معمول لغيره اه (و) المفعول الثانى (فى باب ظن) وهو ما كان خبرا فى الأصل عن الأول (قال قوم) كثيرون (يمتنع) نيابته (مطلقا) سواء ألبس أم لم يلبس وسواء أكان جملة أم لا وسواء كان نكرة والأول معرفة أم لا (للإلباس فى النكرتين نحو ظن أفضل منك أفضل من زيد إذا كان أفضل من زيد هو الأول (وفى) المعرفتين نحو ظن صديقك زيدا إذا كان زيد هو الأول (ولعود الضمير على المؤخر) من المفعولين (إن كان الثانى نكرة) والأول معرفة (لأن الغالب) فى الثانى (كونه مشتقا وهو حينئذ) أى حين إذ ناب عن الفاعل (شبيه بالفاعل لأنه مسند إليه) الفعل المبنى للمفعول (فرتبته التقديم) نحو ظن قائم زيدا ففى قائم ضمير مستتر يعود على زيد وهو متأخر لفظا ورتبة لأنه مفعول غير نائب عن الفاعل وقائم متقدم الرتبة لأنه نائب عن الفاعل ولا يصح أن يعود من المرفوع ضمير على المنصوب إلا فى الشعر (و) هذا القول (اختاره) أبو موسى (الجزولى و) ابن هشام (الخضراوى وقيل يجوز) نيابة الثانى فى باب ظن (إن لم يلبس) نحو ظن قائم زيدا ويمتنع إن ألبس نحو ظن عمرو زيدا إذا كان عمرو مفعولا ثانيا (ولم تكن جملة) اسمية أو فعلية لأن الفاعل ونائبه لا يكون جملة على الأصح (و) هذا القول

المبنى للمفعول أصل برأسه غير مفرعة على غيره ما يكون ذلك من قبيل العامل المحذوف فليتأمل (قوله فيكون المقدم هو المسند إليه) قال الدنوشرى إن أراد به أن المسند إليه فى ضرب موسى عيسى هو المقدم فواضح وإن أراد به أن المقدم فى نحو أعطى زيدا عمرو بنصب الأول ورفع الثانى هو المسند إليه فلا وضوح له فليتأمل (قوله ورفعه مجازا) قال الدنوشرى ينظر هل يجوز حينئذ اتباع المنصوب مرفوعا والمرفوع منصوبا أولا يجوز ذلك (قوله وإن كانا معرفتين) قال الدنوشرى الظاهر أنهما إذا كانا نكرتين كان الأمر كذلك (قوله ولعود الضمير على المؤخر الخ) قال الدنوشرى يمكن دفع الاحتجاج على منع نيابة الثانى بلزوم عود الضمير منه إلى الأول المتأخر رتبة وهو ممنوع بأن يقال تقدم المفعول الثانى قبل النيابة رتبة كاف فى رجوع الضمير على المتأخر وإن كان بعد النيابة رتبته التأخير على أنا لا نسلم أنه مؤخر رتبة بكل اعتبار فليتأمل ويؤيده أن ابن طلحة أجاز نيابة الثانى بشرطه ولم ينظر إلى أنه يلزم عليه عود الضمير إلى الأول المتأخر (قوله ولم يكن جملة) قال الدنوشرى ينظر هل مثل الجملة الجار والمجرور والظرف أولا ثم رأيت فى كلام بعضهم أن شبه الجملة كالجملة فى الامتناع على هذا المذهب (قوله لأنه يؤدى الخ) قال الدنوشرى قد يقال هذا ممنوع لأنه مع نيابته باق على كونه مفعولا ثانيا مسند إلى الأول الذى لم يلب وأما قوله وقد نص على هذا المعنى الخ فهو مردود بأن إنه كان مسند إليه بكل اعتبار على

أن الإخبار عن النكرة بالمعرفة فى باب النسخ جائز فليتأمل (قوله لصحة إطلاق الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه أن المفعولية لا تطلق
على الثانى والثالث وليس كذلك ولو قال لأن الأول مفعول حقيقى والثانى والثالث ليسا فى الحقيقة مفعولين وإنما المفعول فى الحقيقة
النسبة بينهما فإذا قلت ظننت زيدا قائما فالمفعول فى الحقيقة النسبة التى هى قيام زيد ولذلك جوزنا أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين لمسمى
واحد كان أولى لإيهام عبارته أنهما لا يقال لهما مفعولان لأن اصطلاحهم ليس كذلك بل إطلاق المفعولين عليهما حقيقة عرفية

(اختاره ابن طلحة) والسهيلى فى الإقناع وابن الأنبارى (وابن عصفور وابن مالك) وجماعة من المتأخرين (وقيل يشترط فى إقامة الثانى أن لا يكون نكرة والأول معرفة فيمتنع ظن قائم زيدا) برفع قائم لأنه يؤدى إلى الإخبار بالمعرفة عن النكرة وذلك مرفوض فى الكثير وما سمع منه حمله جماعة على القلب وقد نص على هذا المعنى سيبويه فى كان رجل زيدا والبابان واحد قاله الشاطبى (و) المفعول الثانى (فى باب أعلم أجازه قوم) منهم الجزولى والشلوبين فى التوطئة وتلميذه ابن الحاج فى الرد على ابن عصفور فى المقرب (إذا لم يلبس) فيمتنع أعلم زيدا عمرو قائما (ومنعه قوم منهم الخضراوى والأبدى) بضم الهمزة وتشديد الموحدة نسبة إلى أبدة بلدة بالأندلس (وابن عصفور لأن) المفعول (الأول) واقع عليه الإعلام فهو (مفعول صحيح) لصحة إطلاق المفعولية عليه حقيقة ولأن أصله الفاعلية فهو أحق بما كان ملتبسا به (و) أما المفعولان (الأخيران) فأصلهما (مبتدأ وخبر شبها) فى نصبهما (بمفعول أعطى) فإطلاق المفعولية عليهما مجازا (ولأن السماع إنما جاء بإقامة الأول وقال) الفرزدق :

(ونبئت عبد الله بالجو أصبحت ٭ كراما مواليها لئيما صميمها)

فالتاء هى المفعول الأول نائبة عن الفاعل وعبد الله على تقدير القبيلة المفعول الثانى وجملة أصبحت المفعول الثالث واسم أصبحت ضمير مستتر فيها يعود إلى عبد الله والتأنيث باعتبار القبيلة وكراما خبر أصبحت ومواليها فاعل كراما ولئيما خبر بعد خبر وصميمها فاعل لئيما والجو بفتح الجيم وتشديد الواو اليمامة كانت تسمى جوا والكريم الشريف واللئيم ضده وصميم الشىء خالصه والمراد أعيان القبيلة ورؤساؤها والمعنى أخبرت أن القبيلة المدعوة بعبد الله الكائنة باليمامة مواليها كرام ورؤساؤها لئام (وقد تبين) بما ذكر من جريان الخلاف فى ثانى كسا واشتراط كون الثانى فى باب ظن ليس جملة وجريان الخلاف فى الثالث فى باب أعلم (أن فى النظم أمورا) غير مناسبة (وهى حكاية الإجماع على جواز إقامة الثانى من باب كسا حيث لا لبس) فإنه قال

وباتفاق قد ينوب الثان من ٭ باب كسا فيما التباسه أمن

(وعدم اشتراط كون الثانى من باب ظن ليس جملة) حيث قال :

فى باب ظن وأرى المنع اشتهر ٭ ولا أرى منعا إذا القصد ظهر

(وإيهام أن إقامة الثالث) من باب أعلم (غير جائزة بالاتفاق إذ لم يذكره مع المتفق عليه) وهو إقامة الأول ولا مع المختلف فيه) وهو إقامة الثانى (ولعل هذا) الصنيع الموهم (هو الذى غلط ولده) فى شرح النظم (حتى حكى الإجماع على الامتناع) فيه فالأمور الثلاثة الأول والثانى مسلمان والثالث منظور فيه من وجهين أحدهما أن الناظم وإن لم يتعرض للثالث صريحا فقد تعرض له التزاما وذلك لأن الثالث فى باب أعلم هو الثانى فى باب علم وقد ذكر الثانى فلو ذكر الثالث لكان تصريحا بما علم التزاما ففيه شائبة تكرار والثانى أن ابن الناظم مسبوق بحكاية الاتفاق على الامتناع وهى ثابتة كما نقله الموضح أول الفصل عن الخضراوى فلا ينسب حاكيها إلى غلط غاية ما فى الباب أن حاكى الاتفاق لم يقف على الاختلاف .

(فصل) (يضم أول فعل المفعول) الذى لم يسم فاعله (مطلقا) سواء أكان ماضيا أو مضارعا وإلى ذلك أشار

غير متحاش عنها فى عرفهم وإما فى نفس الأمر فليسا مفعولين وإنما المفعول النسبة بينهما كما أسلفنا فيأمل (قوله بما كان متلبسا به) قال الدنوشرى أى من كونه عمدة ووجوب رفعه وتأخيره وغير ذلك من الأحكام الثابتة للفاعل (قوله كانت تسمى جوا) قال الدنوشرى ربما يفهم أن تسميتها بذلك هجرت فليتأمل (قوله والمراد أعيان القبيلة) قال الدنوشرى أى والمراد به أى بصميمها (قوله الأولان مسلمان) قال الدنوشرى غير مسلم فقد يقال دعواه الاتفاق على نيابة الثانى من باب كسا ناشئة عن عدم الاعتداد بالمخالف وكثيرا ما يقع ذلك للمصنفين وعدم اشتراط أن لا يكون الثانى من باب ظن جملة ولا شبهها للاستغناء عنه بما تقرر فى باب الفاعل أنه لا يكون إلا اسما إما صريحا وإما مؤولا ونائبه مثله (قوله أحدهما الخ) قال الدنوشرى

قد يقال عليه أن عدم تعرض الناظم موهم كما ذكره الموضح وإن كان تعرض له التزاما واندفاع هذا الإيهام على أن لا نسلم ذلك (قوله والثانى الخ) قال الدنوشرى قد يرد بأن حكاية ابن الناظم الاتفاق على منع إقامة الثانى تدل على عدم ثبته الذى أوقعه فى الغلط وكونه مسبوقا بما ذكر لا يدفع عنه وصمة الغلط ويرشح ذلك ما نقل بعضهم عن ابن عرفة أن ناقل الغلط مقصر (فصل) (قوله ثانى الماضى الخ) قال بعضهم إنما ضموا الثانى مما أوله تاء مزيدة لأنه لو بقى مفتوحا مع ضم الأول وكسر ما قبل الآخر لالتبس بالمضارع المسند إلى الفاعل المبدوء

الناظم بقوله. فأول الفعل اضممن . (ويشركه) فى الضم (ثانى الماضى المبدوء بتاء زائدة) معتادة سواء أكانت للمطاوعة أم لا فالثانى (كتضارب و) الأول نحو (تعلم) وتدحرج وقيدنا الزيادة بالمعتادة احترازاً من التاء فى قولهم ترمس الشىء بمعنى رمسه فإنها زائدة ولا يضم ثانى فعلها لكون زيادتها غير معتادة قاله المرادى وإلى تاء المطاوعة أشار الناظم بقوله : والثانى التالى تا المطاوعه كالأول اجعله بلا منازعه (و) يشركه (ثالث المبدوء بهمزة الوصل) سواء أكان متعديا أو لازما فالثانى (كانطلق و) الأول نحو (استخرج واستحل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وثالث الذى بهمز الوصل . كالأول اجعلنه كاستحل وفى جعل الزجاج لا يجوز أن يبنى الفعل اللازم للمفعول عند أكثر النحويين اهـ وخصه أبو البقاء بالا يتعدى بحرف جر ومثله بقام وجلس وعلله بأنه لو بنى للمفعول لبقى الفعل خبرا بغير مخبر عنه وذلك محال (ويكسر ما قبل الآخر من الماضى) وإليه أشار الناظم بقوله ... والمتصل . بالآخر اكسر فى مبنى كوصل ومن العرب من يسكنه كقوله . لو عصر منها البان والمسك انعصر . واختاره قطرب قال الخضراوى وهى لغة بكر بن وائل وكثير من بنى تميم ومن العرب من يقلب الكسرة فتحة فى المعتل اللام فتنقلب الياء ألفا فتقول فى رؤى زيد رؤى زيد بفتح الهمزة وهى لغة طيئ فتحصل فى معتل اللام ثلاث لغات كسر ما قبل آخره وتسكينه وفتحه (ويفتح) ما قبل الآخر (من المضارع) وإليه أشار الناظم بقوله . واجعله من مضارع . منفتحا . هذا كله فى صحيح العين السالم من التضعيف (و) أما (إذا اعتلت عين الماضى وهو ثلاثى كقام) (من الواوى (وباع) من اليائى (أو) كان (على) وزن (افتعل) وانفعل كاختاز من اليائى (وانقاد) من الواوى (فلك) فى العين (كسر ما قبلها بإخلاص أو إشمام الضم فتنقلب) الألف ياء (فيهما) وإخلاص الكسر لغة قريش ومن جاورهم وإشمام الكسر الضم لغة كثير من قيس وأكثر بنى أسد قال الشاطبى وفى كيفية الإشمام ثلاثة مذاهب أحدها ضم الشفتين مع النطق بالفاء فتكون حركتها بين حركتى الضم والكسر هذا هو المعروف المشهور المقروء به والثانى ضم الشفتين مع إخلاص كسرة الفاء والثالث ضم الشفتين قبيل النطق بها لأن أول الكلمة مقابل لآخرها فكما أن الإشمام فى الأواخر بعد الفراغ من إسكان الحرف فكذلك يكون الإشمام فى أولها قبيل النطق بكسر الحرف انتهى وقال المرادى الأقرب ما حرره بعض المتأخرين فقال كيفية النطق به أن تلفظ على فاء الكلمة بحركة تامة مركبة من حركتين إفرازا لا شيوعا جزء الضمة مقدم وهو الأقل يليه جزء الكسرة وهو الأكثر ومن ثم تمحضت الياء اهـ (ولك إخلاص الضم فتقلب) الألف (واوا) وإلى فاء الثلاثى المعتل العين أشار الناظم بقوله :

واكسر أو اشمم فا ثلاثى أعل عينا وضم جا كبوع فاحتمل

وأشار إلى ما كان على وزن افتعل وانفعل بقوله :

وما لفا باع لما العين تلى فى اختار وانقاد وشبه ينجلى

(قال) رؤبة فى الضم الخالص: (ليت وهل ينفع شيئا ليت ليت شبابا بوع فاشتريت)

بالتاء فهو أصله تعلم زيد العلم مضارع علم العلم المضاعف (قوله وقيدنا الزيادة بالمعتادة) قال الدنوشرى لعل المراد بالتاء الزائدة المعتادة التى لها معنى بخلاف تاء ترمس فإن زيادتها غير معتادة لكونها لا معنى لها اهـ وقال بعضهم المعتادة هى التى تصير الفعل المتعدى لازما والتاء فى ترمس ليست كذلك لأن الفعل معها باق على التعدى (قوله وفى جعل الزجاج الخ فيه إشارة إلى أن تمثيل المصنف بانطلق مخالف لأكثر النحويين لأنه لازم (قوله مثله بقام وجلس) فيه نظر لأنهما يتعديان بحرف الجر تقول قمت إلى زيد وجلست فى المسجد كيف والتعدية بحرف الجر مطردة (قوله وعلله بأنه لو بنى الخ) قال الدنوشرى لا نسلم ذلك تقول جلس فى الدار أو جلس الجلوس المعهود انتهى وفى جمع الجوامع إذا بنى الفعل اللازم للمفعول ففى النائب ثلاثة أقوال أحدها ضمير المصدر (قوله وتسكينه وفتحه) قال الدنوشرى ينظر هل يطرد فى هاتين اللغتين كسر ما قبل الآخر أو لا (قوله إذا اعتلت) قال الدنوشرى أحسن منه قول الألفية أعل عينا لإخراجه نحو عور بخلاف هذا لأن المعتل ما أحد أصوله حرف علة وإن لم يعل أى يوقع عليه الإعلال بخلاف المعل فإنه الذى أوقع عليه الإعلال (قوله فى العين) قال الدنوشرى لو حذفه لكان حسنا كما يدرك بالذوق السليم (قوله أو إشمام الضم الخ) قال الدنوشرى يمكن شموله للمذهبين الأخيرين من المذاهب الثلاثة المحكية عن الشاطبى وينظر هل يمكن إجراؤه على المذهب الأول منها والظاهر الثانى لأن الألف لا تقلب بعد حركة مترددة بين الضم والكسر اللهم إلا إذا كان جزء الكسرة أكثر كما يأتى عن المرادى (قوله فيهما) أى الإخلاص والإشمام وقيل فى حالتيهما والأول أولى (قوله مع النطق بالفاء) لو أبدله بما قبل العين كان أشمل وكذا يقال فيما بعده (قوله وقال المرادى الخ) قال الدنوشرى قول المرادى هذا قريب من القول الأول من الثلاثة المارة إلا أن هذا زيادة تحرير كما ذكروذكر الأشمونى أن الحركة المنطوق بها حركة تامة مخرجة من حركتين بين ضمة وكسرة على سبيل الشيوع عكس ما قال المرادى وحكى ما قال المراد أيضا وقال إن ذلك يسمى روما (قال بحركة تامة مركبة من حركتين) قال الدنوشرى ينظر كيف تكون تامة وتكون من حركتين وقد يقال لا مانع من ذلك

فبرح مبني للمفعول وهو خبر ليت الأولى وشبابا اسمها وليت الأخيرة توكيد الأولى فلا اسم لها ولا خبر وليت الوسطى فاعل ينفع وشيأ مفعول مطلق أي نفعا وفاقا للرضي لا مفعول به خلافا للعيني والجملة من الفعل والفاعل معترضة بين المؤكد والمؤكد وهل النفي بدليل أنه روي وما ينفع شيأ ليت والواو للاعتراض (وقال) آخر (حوكت على نيرين إذ تحاك) تختبط الشوك ولا تشاك

حوكت من الحياكة وهي النسج مبني للمفعول ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه يرجع إلى الحلة ونيرين تثنية نير بكسر النون وسكون الياء المثناة تحت وفي آخره راء علم الثوب ولحمته أيضا فإذا نسج على نيرين كان أصفق وأصفاقتها تختبط الشوك ولا يؤثر فيها شيأ وهذه اللغة (وهي) الضم الخالص لغة (قليلة) موجودة في كلام هذيل (ولعزى لفقعس ودبير) الجميع وهمامن فصحاء بني أسد قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الشاطبي حكيت عن بني ضبة وقال الموضح حكيت عن بعض تميم (وادعى ابن عذرة) وطائفة من متأخري المغاربة (امتناعها في افتعل) كاختار (وانفعل) كانقاد مما زاد على الثلاثة فلا يقال اختور ولا انقود (و) المشهور (الأول) وهو (قول ابن عصفور والأبدي وابن مالك) ويتعلق بالهمزة في نحو اختار وانقاد على حسب ما يتعلق بالحرف الثالث قاله ابن مالك (وادعى ابن مالك امتناع ما ألبس من كسر نحو خفت وبعت أو ضم كعقت) مبنيات للمفعول وإلى ذلك أشار النظم بقوله • وإن بشكل خيف لبس يجتنب • (وأصل المسئلة) قبل بنائهن للمفعول (خافني زيد وباعني لعمرو وعاقني عن كذا) فحذف الفاعل (ثم بنيتهن للمفعول) وأبدلت من ياء المتكلم تاء فوقانية لاشتراكهما في الدلالة على المتكلم (فلو قلت خفت وبعت بالكسر) في الخاء والباء (وعقت بالضم) في أوله لتوهم أنهم فعل وفاعل والعكس) المعنى المراد (فتعين أنه لا يجوز فيهن إلا الإشمام أو الضم في خفت وبعت الأولين (الكسر في) عقت (الثالث و) تعين (أن يمتنع الوجه الملبس) وهو الكسر في الأولين والضم في الثالث (وجعله المغاربة مرجوحا لا ممنوعا) فقالوا إن العرب تختار الكسر في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مضمومة وتختار الضم في الفاء إذا كانت فيما سمي فاعله مكسورة فرقا بينهما وهو ظاهر (و) لهذا (لم يلتفت سيبويه) في ذلك (للإلباس) بل أجاز الأوجه الثلاثة مطلقا اكتفاء بالفرق التقديري لأن الإلباس غير مانع (لحصوله في) الاسم والفعل فالاسم نحو (مختار) إذ يحتمل أن يكون وصفا للفاعل أو للمفعول ومع ذلك أعلوه بقلب الياء ألفا واكتفوا فيه بالفرق التقديري فعلى تقدير كونه وصفا للفاعل تكون الياء مكسورة وعلى تقدير المفعول تكون مفتوحة (و) الفعل نحو (تضار) إذ يحتمل أن يكون مبنيا للفاعل وأن يكون مبنيا للمفعول ومع ذلك أدغم فعلى تقدير البناء للفاعل تكون الراء الأولى مكسورة وعلى تقدير البناء للمفعول تكون مفتوحة (وأوجب الجمهور ضم فاء الثلاثي المضعف) وهو ما كان عينه ولامه من جنس واحد (نحو شد ومد) بضم الفاء وتشديد الدال فيهما (والحق قول بعض الكوفيين إن الكسر) في الفاء (جائز) ونص سيبويه على اطراده فقال واعلم أن لغة مطردة العرب يجري فيها فعل من المضارع الثلاثي مجرى فعل من المعتل فيكسر أوله فيقال رد كما يقال قيل نقله الموضح عنه في الحواشي ومن خطه نقلت (و) الكسر (هو لغة بني ضبة) بضاد معجمة مفتوحة فموحدة مشددة فهاء تأنيث وهو ابن أدّ من بني مرة قاله الدماميني وقال أبو محمد بن السيد البطليوسي ضنة بالضاد المعجمة والنون لا بالباء وهو بطن من قضاعة ينسب إليها جماعة كذا في مختصر الأنساب اه ويمكن أن يكونا قبيلتين ضبط كل منهما واحدة (و) لغة (بعض تميم وقرأ علقمة) ويحيى بن وثاب (ردت إلينا ولو ردوا بالكسر) فيهما بنقل كسرة العين إلى الفاء حملا له على المعتل (وجوز ابن مالك الإشمام أيضا) قال في التسهيل وقد تشم فاء المدغم (وقال المهاباذي من أشم) من العرب (في قيل وبيع) من المعتل (أشم هنا) يعني في المضعف

(قوله وليت الأخيرة الخ) قال الدنوشري قد يقال لا يتعين كونها توكيدا للأول بل يجوز كونها توكيدا الثانية إلا أن يقال إن مخالفتها الثانية في حركة الآخر مانعة من كونها توكيدا لها وفيه نظر (قوله ولحمته أيضا) قال الدنوشري ربما يفهم من قوله أيضا أنه يطلق تارة على العلم وتارة على اللحمة وينظر حينئذ ما معنى كون الحلة تحاك على علمين أو لحمتين (قوله ودبير) قال الدنوشري ينظر ضبطه اه وهو عجيب فني القاموس في فصل الدال المهملة من باب الراء ودبير كزبير أبو قبيلة من أسد (قوله وادعى ابن مالك الخ) قال الدنوشري يفهم من سياقه أن ابن مالك لا سلف له في امتناع ما ذكر وقد يقال أن جعل المغاربة له مرجوحا سلف له لأن الوجه المرجوح ممنوع مخل بالفصاحة وأما قوله ممنوعا فهو من تصرفه ومخالفة ابن مالك سيبويه غير ضارة له لأنه كثيرا ما يقع له بل يقع لمن هو أحط درجة من ابن مالك مخالفته (قوله للإلباس) وأما نحو مختار فليس من باب الإلباس أي إيقاع خلاف المراد في الفهم بل هو من باب الإجمال وبين اللبس والإجمال بون بعيد (قوله ونص سيبويه على اطراده) قال الدنوشري ينظر ما معنى الاطراد هنا هل هو بمعنى أن لنا أن نقيس على ذلك أولا وينظر هذا مع إفادة كلامه أن البصري لا يرى الكسر

تحصل في فاء المضاعف ما ثبت في فاء المعتل من الكسر الخالص والإشمام والضم الخالص كما أشار إليه الناظم بقوله • وما لباع قد يرى لنحو حب • وعلى الكسر يلغز فيقال ما وجه رفع الماء في قولهم إن الماء بكسر الهمزة ورفع الماء وجوابه أن أصله إن زيد الماء في الحوض إذا صب فحذف الفاعل وأنيب عنه المفعول وكسر الهمزة على حد ردت إلينا بكسر الراء واستفدنا من اشتهار الفعل إذا بني للمفعول أن صيغته مفرعة عن صيغة المبني للفاعل وبه قال جمهور البصريين وذهب الكوفيون والمبرد إلى أنها صيغة أصلية مستقلة بنفسها غير مغيرة عن شيء وسيأتي في التصريف توجيه كل من القولين .

(هذا باب الاشتغال)

وحده أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل متصرف أو اسم يشبهه ناصب لضميره أو لملابس ضميره بواسطة أو غيرها ويكون ذلك العامل بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسلط على الاسم المتقدم لنصبه إذا تقرر ذلك فتقول (إذا اشتغل فعل متأخر بنصبه لمحل ضمير اسم متقدم عن نصبه للفظ ذلك الاسم) المتقدم (كزيدا ضربته أو لمحله) أي لمحل ذلك الاسم المتقدم (كهذا ضربته) وإلى هذا أشار الناظم بقوله :

إن مضمر اسم سابق فعلا شغل ... عنه بنصب لفظه أو المحل

وذهب جمهور الشارحين إلى أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للضمير المشتغل به العامل مدعين أن العامل إذا وصل إلى الضمير بنفسه ينتصب لفظه وإذا وصل إليه بحرف الجر ينتصب محله والتحقيق أن نصب اللفظ أو المحل إنما هو للاسم المتقدم كما شرح الموضح وأن الضمير لا ينتصب له لفظ (فالأصل) جواب إذا (أن ذلك الاسم) المتقدم (يجوز فيه وجهان أحدهما راجح لسلامته من التقدير) العامل (وهو الرفع بالابتداء فما بعده) من الجملة الفعلية (في موضع رفع على الخبرية) للمبتدأ والرابط بينهما الهاء المتصلة بالفعل (وجملة الكلام) من المبتدأ أو الخبر (حينئذ) أي حين إذ جعل الاسم المتقدم مبتدأ جملة (اسمية) لتصديرها بالاسم (و) الوجه (الثاني) من الوجهين (مرجوح لاحتياجه إلى التقدير) العامل (وهو

(هذا باب الاشتغال) (قوله وحده) ظاهره أن ما ذكره المصنف ليس بحد وقال اللقاني قوله إذا اشتغل الخ ما قصد به المصنف الحد والضبط لأقسام الاشتغال ولذا تراه يصرح تارة بأنه ضابط وتارة بأنه حد وكلا الأمرين لا يصح فيه لأن شرط كل منهما شمول الإفراد وهو منتف منه لخروج بعض أفراد المشتغل وهو الوصف وبعض المشتغل وهو متعلق الضمير فتأمله اه ويمكن أن يجاب بأن المصنف جرى على القول بجواز التعريف بالأخص وأيضا اقتصر على ما هو الأصل كما يعلم مما يأتي في التتمات (قوله ناصب لضميره) مبني على اختصاص الاشتغال بالمنصوبات ويأتي قريبا من النكت أنه يكون في المرفوعات وتحقيق الكلام على ذلك يطلب من حاشيتنا على الفاكهي (قوله اسم متقدم) قال الدنوشري المراد به الجنس فيشمل الواحد والمتعدد نحو زيدا وعمرا ضربتهما وينظر على نحو قولك زيد الدرهم أعطيته إياه من باب الاشتغال أولا اه وأقول قال ابن هشام أنه من الاشتغال على ما يقتضيه القياس فانظر حاشيتنا على الألفية ثم قال الدنوشري وفي نكت السيوطي نحو إذا السماء انشقت من باب الاشتغال وأنه يكون في المرفوع كما يكون في المنصوب وفيه أيضا أن شرط الاشتغال (٢٩٦) أن لا يكون الفعل مسند إلى ضمير الاسم وفي فهمه غموض فليراجع ويتفهم مثاله الذي ذكره (فائدة) نحو قوله تعالى وإياي فارهبون وإياي فاعبدون من باب الاشتغال وإيا فيه منصوبة بفعل محذوف يفسره المذكور والتقدير وإياي فارهبون ارهبون ولا يمنع القياس ذلك إذ هي صلة ولا يصح أن تكون مفعولا مقدما لارهبون لأنه نصب الضمير الذي بعد نون الوقاية المحذوف للتخفيف قاله بالمعنى البجائي في شرحه على الآجرومية في باب المفعول وهذه مسئلة نفيسة قال الرهاوي في حاشيته على البجائي قوله هذا من باب الاشتغال قال السعد في حاشية الكشاف قد سبق إلى بعض الأوهام أن قوله وإياي فارهبون من باب الإضمار على شريطة التفسير وهو وهم لأن حرف العطف لا يتوسط بين المفسر والمفسر وأيضا من شرط باب الإضمار أن يكون الفعل مشغولا عن الاسم السابق بضميره أو متعلقه والفعل إنما يكون مشغولا بضمير الاسم إذا كان بحيث لو لم يكن مشغولا به لكان يعمل فيه وههنا لو لم يكن فارهبون مشغولا بضمير المتكلم لم يكن عاملا في إياي إذ الفاء متوسطة بينهما ومن المحال أن تتوسط الفاء بين المفعول والفعل بل الواجب أن يقال في إياي فارهبون ونحوه أنه ليس من باب الإضمار بل إياي منصوب بفعل مضمر يدل عليه فارهبون كما في باب الإضمار لأنه فرد من ذلك الباب لأن التقدير وإياي ارهبون فارهبون وإنما يقدر الفعل مؤخرا وهو أوكد في الاختصاص لأنا لو قدمناه لصار الضمير المتصل منفصلا وهو لا يجوز إلا عند التعذر وهو ههنا منتف وفيه وجهان للتخصيص أحدهما تقديم المفعول والآخر تكرار تعلق الرهبة بالمتكلم فإن تكرار الفعل بشيء يدل على مزيد اختصاص له به اه والذي أوقع الشارح في ذلك عبارة الكشاف فإنه قال إياي فارهبون من باب قولك زيد أرهبته فتنبه لذلك اه كلامه وفيه نظر (قوله مرجوح) قال الدنوشري يتنظر على ذلك

مشكل على ما سيأتى فى مسائل ترجيح النصب على الرفع وفى مسائل استواء الأمرين وعلى مسائل وجوب النصب كما يأتى مفصلا ثم ظهر أن ذلك ليس مشكلا عليه لأن الكلام هنا على التركيب بحسب ذاته مع قطع النظر عما يطرأ كما صرح بذلك بقوله ثم قد يعرض لهذا الاسم الخ وهذا ظاهر من كلامه لكن منعاً ما ذكر من عدم النظر فى كلامه (قوله خلافا لمن أجاز الخ) قال الدنوشرى اعلم أن هذا كلام إجمالى وتفصيله أن يقال إن التفسير إذا كان بأى جاز الجمع بينهما وكذلك إذا كان التفسير بالجملة التفسيرية التى لا محل لها من الإعراب وكذلك إذا كان التفسير بعطف البيان وبالعطف التفسيرى بالواو وغير ذلك من مسائل التفسير التى جمع فيها بين المفسر والمفسر والظاهر كما قال بعضهم إن منع الجمع بين المفسر والمفسر الذى وقع فيه الخلاف خاص بالمفسر العامل نحو زيدا ضربته فأجازه (٢٩٧) بعضهم والصحيح منعه وبعد فالمسألة

النصب فإنه بفعل موافق الفعل المذكور) فيما يلائمه (محذوف وجوبا) لأن الفعل المذكور مفعوله ولا يجتمع بينهما. وأما قوله تعالى إنى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين فتوكيد خلافا لمن أجاز الجمع بين المفسر والمفسر (فما بعده) أى بعد الاسم المتقدم (لا محل له لأنه مفسر) للفعل المحذوف والجملة المفسرة لا محل لها على الأصح وقال فى المغنى إن جملة الاشتغال ليست من الجمل التى تسمى فى الاصطلاح جملة تفسيرية وإن حصل بها تفسير اهـ (وجملة الكلام) من الفعل المحذوف وما بعده (حينئذ) أى حين إذ جعل الاسم المتقدم منصوبا بفعل محذوف (جملة فعلية) لتصديرها بالفعل المحذوف وهذا الوجه المرجوح مراتبه متخالفة للنصب فى نحو زيدا ضربته أقوى من النصب فى نحو زيد ضربت أخاه والنصب فى زيدا ضربت أخاه أحسن من النصب فى زيد مررت به والنصب فى زيدا مررت به أحسن من النصب فى زيدا مررت بأخيه قاله المرادى فى تلخيص شرح أبى حيان على التسهيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

فالسابق انصبه بفعل أضمرا ❊ حتما موافقا لما قد أظهرا

وزعم الكسائى أن نصب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر وألغى الضمير وزعم تلميذه الفراء أنهما منصوبان بالفعل المذكور لأنهما فى المعنى لشىء واحد ويرد عليهما أزيدا مررت به وأزيدا هدمت داره (ثم قد يعرض لهذا الاسم) المتقدم (ما يوجب نصبه وما يرجحه وما يستوى) فيه (بين الرفع والنصب ولم نذكر) نحن (من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكر الناظم) فى النظم بقوله :

وإن تلا السابق ما بالابتدا ❊ يختص فارفع التزمه أبدا

كذا إذا الفعل تلا ما لم يرد ❊ ما قبل معمولا لما بعد وجد

(لأن حد الاشتغال) السابق أول الباب (لا يصدق عليه) لأنه يعتبر فيه أن يكون الاسم المتقدم بحيث لو فرغ الفعل من الضمير وسلط عليه لنصبه وما يجب رفعه ليس بهذه الحيثية (وسيتضح ذلك) فى التنبيه الأول الآتى (فيجب النصب إذا وقع الاسم) المتقدم (بعد ما يختص بالفعل كأدوات التحضيض) بحاء مهملة وضادين معجمتين (نحو هلا زيدا أكرمته) وأهمله فى الارتشاف (وأدوات الاستفهام غير الهمزة نحو هل زيدا رأيته) فيجب نصب زيد بفعل محذوف يفسره المذكور وهو رأيت ولا يجوز رفعه لأن هل إذا جاء بعدها اسم وفعل لم يجز تقديم الاسم على الفعل فلا يجوز هل زيدا رأيت إلا فى الشعر هذا مذهب سيبويه وخالفه الكسائى فى ذلك فأجاز أن يليها الاسم الذى بعده فعل ولم يخص ذلك بالشعر فعلى قوله يجوز الاشتغال فى النثر ولا يجب النصب بل يترجح وما تقدم فى صدر الكتاب من أن هل مشتركة

محتاجة إلى التحرير فلتحرر (قوله والجملة المفسرة لا محل لها) لا يخفى أن المفسر الفعل وحده لا الجملة بدليل ظهور الجزم فى الفعل فى قوله « فمن نحن نؤمنه يبت وهو آمن » فالحكم بعدم محلية الجملة لكون الفعل مفسرا إلا يخلو عن نظر (قوله أحسن من النصب الخ) قال الدنوشرى ينظر هل لتعبيره هنا وفيما بعده بأحسن وفيما قبله بأقوى سر غير التفنن أولا (فائدة) كون النصب فى زيدا ضربت أخاه أحسن من النصب فى زيدا مررت به بعضهم بقوله وليس الأمر كذلك عندى لأن الحاجة فيهما للتقدير من غير اللفظ واحدة ويزيد السببى بتجوز وهو ما يلزم النصب من وقوع فعل بزيد ولم يقع فى الحقيقة فعل إلا بوجه التجوز بخلاف زيد فى

زيد مررت به وممن نص على أن النصب فى الأول أرجح من الثانى ابن كيسان فى الحقائق وهو ظاهر كلام سيبويه لأنه ذكره مثالا وقد يحتمل أن لا يكون سيبويه قصد تفاضلا وفى المسألة نظر آخر فقد يقول زيد أأكرمت أباه وزيدا نصحت له فتقدر فى الآخر المضمر من اللفظ (قوله وألغى الضمير) قال الدنوشرى ينظر هل معنى إلغائه عدم عمل الفعل فيه ويكون زائداً لا إعراب له وللفراء وشيخه الكسائى أن يجيبا عما أورد عليهما بالتزامهما أن هناك عاملا محذوفا موافقة لغيرهما والمخالفة فى غير ذلك فليتأمل (قوله لا يصدق عليه) قال اللقانى بل هو صادق عليه بقطع النظر عما يعرض له من وقوعه بعد ما يختص بالاسم مثلا ثم فى قوله لا يصدق عليه التجوز إذ حد الاشتغال إنما ... الاشتغال لا المشتغل عنه (قوله نحو هل زيدا رأيته) قال الدنوشرى رحمه الله توقف بعض المشايخ فى نحو هل زيد فى الدار

بين الأسماء والأفعال مقيد عند غير الكسائي بما إذا لم يكن في حيزها فعل نحو هل زيدا أخوك فإنها إذا لم يكن في حيزها فعل تسلت عنه ذاهلة بخلاف ما إذا كان الفعل في حيزها فلا تدخل إلا عليه ولم ترض بافتراق الاسم بينهما قاله التفتازاني وغيره (ومتى عمرا لقيته) فيجب النصب لما ذكر في هل وسيأتي الكلام على الهمزة في المسئلة الثالثة (وأدوات الشرط نحو حيثما زيد ألقيته فأكرمه) فيجب النصب لما ذكر من الاختصاص بالفعل (إلا أن هذين النوعين) وهما أدوات الاستفهام غير الهمزة وأدوات الشرط (لا يقع الاشتغال بعدهما إلا في الشعر) عند سيبويه (وأما في) نثر الكلام فلا يليها إلا صريح الفعل فلا يجوز في الكلام متى عمرا لقيته وحيثما زيدا لقيت فأكرمه (إلا إن كانت أدوات الشرط إذا مطلقا) سواء أكان الفعل ماضيا أم لا (وإن) بكسر الهمزة وسكون النون (والفعل ماض) لفظا أو معنى فيقع الاشتغال بعدهما (في) نثر (الكلام نحو إذا زيداً لقيته) فأكرمه (أو) إذا زيدا (تلقاه فأكرمه لا فرق في ذلك بين الماضي والمضارع مع إذا (و) تقول في إن والفعل ماض لفظا (إن زيدا لقيته فأكرمه) ومعنى فقط إن زيدا لم تلقه فانتظره (ويمتنع) الاشتغال (في) نثر (الكلام) بعد إن الجازمة لفعل التفسير لفظا نحو (إن زيدا تلقه) بحذف الألف (فأكرمه) لأن إن لما جزمت الفعل قوى طلبها له فلا يليها غيره بخلاف ما إذا لم تجزمه لفظا إما لمضيه وإما لجزمه بغيرها كما تقدم فيضعف طلبها للفعل فيليها غيره (ويجوز) الاشتغال (في الشعر) بعد إن الجازمة لفعل التفسير نحو إن زيدا تلقه فأكرمه (وتسوية الناظم) في النظم (بين إن وحيثما مردودة) لأن الاشتغال بعد حيثما لا يقع إلا في الشعر وأما بعد إن فإنه إن كان الفعل المشتغل ماضيا لفظا أو معنى يقع الاشتغال بعدها في الكلام والشعر وإن كان مضارعا مجزوما بها فالاشتغال بعدها مختص بالشعر وجوابه أن الغرض من التسوية بينهما إنما في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدهما وأما التسوية بينهما في جميع الوجوه فليست بلازمة وعبارة النظم ناطقة بذلك ونصها:

والنصب حتم إن تلا السابق ما ٭ يختص بالفعل كان وحيثما

(ويترجح النصب في ست مسائل إحداها أن يكون الفعل) المشتغل (طلبا وهو الأمر والدعاء) بخير أو شر (ولو) كان الدعاء (بصيغة الخبر) القابل الإنشاء فالأمر (نحو زيدا اضربه و) الدعاء بصيغة الطلب نحو (اللهم عبدك ارحمه و) الدعاء بصيغة الخبر نحو (زيدا غفر الله له) فالنصب فيهن بفعل محذوف من لفظ الأولين ومن معنى الثالث لقصوره والتقدير اضرب زيدا وارحم عبدك وارحم زيدا غفر الله له وإنما ترجح النصب فيهن على الرفع لأن الطلب إنما يكون بالفعل فكان حمل الكلام عليه أولى ولأن في الرفع الإخبار بالطلب وحق الخبر أن يكون محتملا للصدق والكذب قاله ابن الشجري ونوقش فيه وقال أبو علي كنت أستبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملة الأمر والنهي حتى مر بي قوله:

إن الذين قتلتم أمس سيدهم ٭ لا تحسبوا ليلكم عن ليلهم ناما

(وإنما وجب الرفع في نحو زيد أحسن به لأن الضمير) المجرور بالباء (في محل رفع) على الفاعلية عند سيبويه وزيدت الباء لإصلاح اللفظ فليس من الاشتغال في شيء وكذا إن قلنا إن الضمير في محل نصب لأن فعل

هل يجوز أن يتعلق الجار بفعل محذوف وتكون هل داخلة على المبتدأ ويكون مرادهم يكون الفعل في حيزها أن يكون مع ذلك ظاهرا لا مقدرا ويتعين تقدير المتعلق اسما لا فعلا أخذا بعموم كلامهم وهو محل نظر (قوله إلا صريح الفعل) قال القاني أي الفعل الصريح أي المصرح به لا المقدر (٢٩٨) فإنه لا يليهما أي لا يقع بعدهما متصلا بهما أو منفصلا بمعموله كقولك إن زيدا لقيته فأكرمه مقدرا أن الأصل إن زيدا لقيت لقيته فأكرمه ولولا هذا التعميم لما صح قوله لا يقع الاشتغال بعدها وإذا تقرر لك هذا ظهر لك إشكاله في قوله تعالى «وأما ثمود فهديناهم» بنصب ثمود فإنه منصوب على الاشتغال بمقدر بعده وأما من أدوات الشرط كما لا يخفى (قوله وهو الأمر والدعاء) فإن القاني لم يذكر النهي من أقسامه لأن الطلب فيه بلا لا بالفعل لكن الالتماس خارج وهو طلب غير الأمر والدعاء (قوله ولو بصيغة الخبر) قال القاني يتعلق في المعنى بكل من الأمر والدعاء لأن كلا منهما يرد بصيغة الخبر فإن قلت تعلقه بهما مشكل لأن الأمر والدعاء فعلان بقرينة تقسيم الطلب إليهما والطلب فعل بصريح قوله أن يكون الفعل طلبا فتعلقه بهما يفضي إلى أن الفعلين كائنان بصيغة الخبر وهما نفس الصيغة. قلت الصيغة هيئة تعرض للحروف باعتبار حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها وتأخيره والباء للملابسة والمعنى ولو التبس الفعلان بالصيغة المذكورة ولو سلم أن الصيغة هي الحروف باعتبار الهيئة المذكورة فالأمر والدعاء حاصلان بالصيغة ...لولان لما إذا هما طلبان والطلب مدلول عليه لا دال وقوله إن كان الفعل طلبا على حذف مضاف أي إذا طلب كما في النظم (قوله ونوقش فيه) وجه المناقشة أن الخبر المحتمل لما ذكره يقابل الإنشاء أي الكلام الخبري لا خبر

المبتدأ (قوله ثم استؤنف) قال الفانى إشارة إلى أن الفاء استئنافية لا عاطفة لأن الراجح امتناع عطف الإنشاء على الخبر وعكسه (قوله ولم يستقم حمل الخ) لأن شرط الاشتغال أن يكون الفعل بحيث لو فرغ عن العمل فى الضمير وسلط على الاسم المتقدم لعمل فيه وذلك منتف فى الآخرة (قوله أظلنى وأظله) قال الدنوشرى فى بعض النسخ أظلنى بلا نون والظاهر أن موسى اسم فاعل من أساء وينظر ما محل جملة أظلنى وما معناه وهل هو من الظلم أو لا وما معنى قوله أظلنا وينظر هل موسى علم ويكون رب منادى حذف منه المضاف إليه إذ رب مضاف إلى موسى اهـ وهذا مما يتعجب منه لأن أظلنى لا يستقيم الوزن معه إلا بعدم النون وهكذا الرواية وهذا البيت مشهور فلا وجه لما أطال به بلا طائل قال الورقانى رب منادى مضاف وموسى مضاف إليه فهى مجرورة بفتحة مقدرة نيابة عن الكسر وأظلنى أفعل تفضيل مبتدأ وأظلمه معطوف عليه وجملة فأصيب عليه خبر ويجوز أن يكون أظلنى منصوبا بفعل محذوف من معنى أصيب أى أهلك أظلنا ومقتضى سياق الشرح لهذا البيت أنه ورد بالنصب معطوف على أظلنى ولا يضر فى الوزن تحريك الميم بالفتح فى الأول وبالضم فى الثانى أى الواقد مثال الظلم قال فى باب أفعل التفضيل من التسهيل وإذا قيدت إضافته أى أفعل التفضيل بتضمين معنى من جاز أن يطابق وأن يستعمل استعمال العارى ولا يتعين الثانى خلافا لابن السراج ولا يكون حينئذ إلا بعض ما أضيف إليه وشذ أظلنى وأظله اهـ وقال ابن مسعود فى المصباح فى شرح أبيات الإيضاح بعد أن أنشد هذا البيت معناه أظلنا فأصيب عليه كقولهم أخزى الله الكاذب منى ومنه ثم قال فإن قلت أين المبتدأ كما أضمرت فى قولك خولان فانكح فتاتهم قلت ذلك لا يسهل لأنه للمتكلم فكما لا يتجه هذا أنا على إشارة المتكلم إلى نفسه من غير أن ينزل بمنزلة الغائب كذلك لا يحسن إضمار هذا ههنا فإن قلت إن قوله أظلنا على لفظ التثنية فليس مثل هذا أنا قلت فإنه وإن كان كذلك فإن المراد به بعض المتكلمين ولا يمنع ذلك ألا ترى أنهم قالوا إياكم كلهم حملوه على التثنية لما كان اللفظ له وإن حلته على هذا كأنك قلت أظلنا على ذلك كان مستقيما (قوله لا يعمل بعدها الخ) قال الدنوشرى عندى فى لا الطلبية وقفة وينبغى مراجعة إعراب قول ابن مالك * والباإذا ما تليا لا تتبع * اهـ والوقفة فى لام الأمر أقوى فقد صرح شراح التسهيل بعدم صدارتها (قوله

التعجب جامد لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا (وإنما اتفق السبعة عليه) أى على الرفع (فى نحو الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة) (لأن) الفاء مانعة من حمله على الاشتغال فإن (تقديره عند سيبويه مما يتلى عليكم حكم الزانية والزانى) فحذف المضاف الذى هو حكم وأقيم المضاف إليه مقامه وهو الزانية والزانى وحذف الخبر وهو الجار والمجرور (ثم) بعد تمام الجملة استؤنف الحكم وهو فاجلدوا فصارت جملة الطلب مستأنفة فلم يلزم الإخبار بالجملة الطلبية وهى فاجلدوا عن المبتدأ وهو الزانية والزانى ولم يستقم حمل فعل من جملة مستأنفة فى مبتدأ خبر عنه بغير ذلك الفعل من جملة أخرى وهذا التقدير متعين عند سيبويه (وذلك لأن الفاء لا تدخل عنده فى الخبر فى نحو هذا المثال فإنه يمنع زيادة الفاء فى خبر المبتدأ ما لم يكن المبتدأ موصولا بفعل أو بظرف وصلة الخبر ذلك (ولذا) أى ولأجل منع سيبويه زيادة الفاء فى خبر المبتدأ إذا لم يكن موصولا بفعل أو ظرف (قال فى قوله

وقائلة خولان فانكح فتاتهم ... وأكرومة الحيين خلو كما هيا

(إن التقدير هذه خولان) هذا مقول قول سيبويه فجعل خولان خبر مبتدأ محذوف وجملة فانكح فتاتهم مستأنفة هربا من زيادة الفاء فى خبر المبتدأ غير الموصول وأجاز الأخفش زيادتها فى الخبر مطلقا ونقله ابن إياز فى تلبيعة المطارحة أيضا عن الفارسى وابن جنى وغيرهما من البصريين وقيد الفراء والأعلم وجماعة الجواز بكون الخبر أمرا أو نهيا وخولان بفتح الخاء المعجمة قبيلة من اليمن والنكاح التزويج والفتاة الشابة وأكرومة بضم الهمزة من الكرم كالأعجوبة من العجب مبتدأ والحيين تثنية حى والمراد حى أبيها وحى أمها يعنى أن كرمها ثابت من جهتى نسبها والخلو بكسر الخاء المعجمة وسكون اللام الخالية من الأزواج خبر أكرومة وكما جار ومجرور خبر بعد خبر وما المجرورة بالكاف اسم موصول وكلمة هى مبتدأ محذوف الخبر والجملة صلة ما والعائد محذوف والكاف بمعنى على والتقدير على ما هى عليه (وقال المبرد الفاء) فى فاجلدوا (لمعنى الشرط) لأن الموصول فيه معنى الشرط فتدخل الفاء فى خبره كما تدخل فى جواب الشرط والمعنى إن زنيا فاجلدوهما (ولا يعمل الجواب فى الشرط فكذلك ما أشبههما) مما هو منزل منزلة الشرط والجواب فكما لا يعمل الجواب فى الشرط لا يعمل الخبر المشبه للجواب فى المبتدأ المشبه للشرط (وما لا يعمل لا يفسر عاملا) فعلى قول سيبويه والمبرد ليست الآية من الاشتغال (فالرفع) على الابتداء (عندهما واجب) والخبر على قول سيبويه محذوف وهو مما يتلى عليكم وعلى قول المبرد مذكور وهو فاجلدوا وقال أبو على الفارسى من جعل الفاء زائدة أجاز النصب فى زيد فاضربه وأنشد ثعلب أحمد بن يحيى

يارب موسى أظلنى وأظله ... فأصيب عليه ملكا لا يرحمه

المعنى أطلقنا وقرأ عيسى بن عمر وابن أبي عبلة والسارق والسارقة بالنصب (وقال) أبو محمد عبد الله ابن محمد (ابن السيد) بكسر السين وسكون الياء آخر الحروف وهو البطليوسي (و) أبو الحسن طاهر ابن أحمد (بن بابشاذ) بالتركيب كلمة أعجمية يتضمن معناها الفرح والسرور (و) يختار الرفع في الاسم المنظور فيه إلى (العموم) بالأمر (كالآية) ونحوها كالسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما لشبهه بالشرط في العموم والإبهام (و) يختار (النصب في) الاسم المنظور فيه إلى الخصوص) بالأمر (كزيدا اضربه) لعدم مشابهته للشرط المسألة (الثانية) مما يترجح فيه النصب (أن يكون الفعل المشتغل) مقرونا باللام أو بلا الطلبيتين نحو عمرا ليضربه بكر وخالدا لا تهنه) فإن قيل كيف جاز ذلك وقد فسر العامل ما لا يعمل لأن اللام ولا الطلبيتين لا يعمل ما بعدهما فيما قبلهما قياسا قلت أجاز ابن عصفور بأنهم أجروا الأمر باللام مجرى الأمر بغيرها وأجروا النهي بلا مجرى النفي بها ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر (ومنه زيدا لا يعذبه الله) برفع يعذب (لأنه نفي بمعنى الطلب) فزيدا منصوب بفعل محذوف تقديره رحم الله زيدا لأن عدم التعذيب رحمة (ويجمع المسألتين) هذه والتي قبلها (قول الناظم) ﴿واختير نصب قبل فعل ذي طلب﴾ فإن ذلك) الفعل المصاحب للطلب (صادق) على شيئين (على الفعل الذي هو طلب) كالأمر والدعاء (وعلى الفعل المقرون بأداة طلب) كالمقرون باللام ولا الطلبيتين المسألة (الثالثة أن يكون الاسم المشتغل عنه واقعا (بعد شيء الغالب) في ذلك الشيء (أن يليه فعل) وإليه أشار الناظم بقوله ﴿وبعد ما إيلاؤه الفعل غلب﴾ (ولذلك أمثلة منها همزة الاستفهام نحو أبشرا منا واحدا نتبعه) فيترجح نصب بشرا بفعل محذوف يفسره المذكور لأن الغالب في الهمزة أن تدخل على الأفعال وإنما لم يجب دخولها على الأفعال كباقي أخواتها لأنها أم الباب وهم يتوسعون في أمهات الأبواب ما لم يتوسعوا في غيرها (فإن فصلت الهمزة) من الاسم المشتغل عنه (فالمختار الرفع نحو أأنت زيد تضربه) لأن الاستفهام حينئذ داخل على الاسم لا على الفعل هذا إن جعلته أنت مبتدأ كما هو رأي سيبويه وإن جعلته فاعلا بفعل مقدر وانفصل بعد حذفه كما هو رأي الأخفش فالمختار النصب لأن الهمزة داخلة في التقدير على الفعل (إلا في نحو أكل يوم زيدا تضربه) فيترجح النصب (لأن الفصل بالظرف) وهو كل يوم بنصب كل (كلا فصل) وحرف الاستفهام داخل في الحكم على الفعل (وقال ابن الطراوة إن كان الاستفهام عن الاسم فالرفع) واجب (نحو أزيد ضربته أم عمرو) لأن الضرب محقق وإنما الشك في المفعول والاستفهام عن تعيينه (وحكم) ابن الطراوة (بشذوذ النصب في قوله) وهو جرير يمدح ثعلبة ورياحا ويذم طهية والخشاب:

أثعلبة الفوارس أم رياحا ٭ عدلت بهم طهية والخشابا

بنصب ثعلبة بفعل محذوف تقديره أحقرت ثعلبة ولا يجوز إضمار عدلت لتعديه بالباء قاله الموضح في الحواشي وثعلبة بثاء مثلثة وعين مهملة ورياح بياء موحدة والفوارس نعته وإن كان جمعا نظرا إلى معنى أهل القبيلة ورياحا بمثناة من تحت وحاء مهملة وطهية بضم الطاء المهملة وفتح الهاء وتشديد الياء آخر الحروف والخشاب بكسر الخاء المعجمة وبالشين المعجمة كلها قبائل قاله الموضح في الحواشي وفي مسائل الزجاجي قال المازني سأل مروان الأخفش عن أزيدا ضربته أم عمرا فقال الأخفش المختار النصب لأجل الألف فقال

ومنه زيدا لا يعذبه الله) قال الدنوشري أي من الفعل المقرون بلا الطلبية أي في المعنى وإن كانت في اللفظ نافية فيسقط قول الشارح هنا ويشمل الطلب ما لفظه لفظ الخبر فيكون ذلك على كلامه من تعلقات المسألة الأولى ويكون تكرارا مع قوله ولو بصيغة الخبر فليتأمل (قوله تقديره الخ) قال الدنوشري قد يقال هذا لا يتعين وما المانع أن يقدر لا يعذب الله زيدا لأنه إذا أمكن تقدير مثل المذكور فلا ينبغي العدول عنه (قوله لأن الغالب في الهمزة الخ) إن قلت هذا لا يقتضي النصب لجواز تقدير فعل مبني للمجهول أجيب بأن الأصل موافقة المفسر للمفسر وذلك إنما يكون بالنصب (قوله كباقي أخواتها) أي غير هل لما تقدم من التفصيل فيها (قوله فالمختار الرفع) قال اللقاني قد يقال مقتضى ما سيأتي من أن الاسم بعد الهمزة فاعل بفعل محذوف على المختار في نحو أأنتم تخلقونه أرجحية النصب هنا بالفعل فتأمله (قوله لأن الفصل بالظرف كلا فصل) قال الدنوشري هل يشمل الظرف الجار والمجرور نحو أفي الدار زيدا تضربه أو لا والفصل له صورة وله أحكام كثيرة منها الفصل بين إذن والفعل والفصل بين المتضايفين والفصل بالجملة المعترضة والفصل بين التابع ومتبوعه والفصل بين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظن وغير ذلك وإن شاء الله تفصل ذلك ونضيفه إلى ذيل المغني وفي الأشباه والنظائر النحوية للسيوطي ما فيه مقنع في ذلك وغيره وهي أحد مواد كتابنا ذيل المغني الذي هو عديم النظير اه وقوله كلا فصل يقع مثله كثيرا وتوجيهه إما بأن لا مع ما بعدها صار كلمة والإعراب جار على الآخر وإما أن لا اسم بمعنى غير ظهر إعرابها فيما بعدها ويرد عليه الإشكال المشهور (قوله فالرفع) قال اللقاني لأن النصب يخرج إلى الاستفهام عن الفعل وهو غير المراد وفيه نظر إذ يمكن تقدير الفعل بعد الاسم

إنما المستفهم عنه هنا الاسم لا الفعل وإنما ينبغي أن يختار الرفع فقال هذا هو القياس قال المازني وكذا القياس عندي ولكن النحاة أجمعوا على اختيار النصب لما كان معه حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل فظهر بهذا أن ما قاله ابن الطراوة شاذ بدليل قول العرب أزيدا ضربته أم عمرا بالنصب اهـ (وقال الأخفش أخوات الهمزة) في ترجيح (النصب كالهمزة) في ذلك (نحو أيهم زيدا ضربه) فأيهم مبتدأ وزيدا منصوب بفعل محذوف يفسره ضربه والجملة خبر أيهم والتقدير أيهم ضرب زيد (ومن أمة الله ضربها) فمن بفتح الميم مبتدأ وأمة الله منصوب بفعل محذوف خبر من والتقدير من ضرب أمة الله (ومنها) أي من الأمثلة (النفي بما ولا وإن نحو ما زيدا رأيته) أو لا زيدا رأيته أو إن زيد رأيته فيترجح النصب لأنهم شبهوا أحرف النفي بأحرف الاستفهام في أن الكلام معها غير موجب (وقيل ظاهر مذهب سيبويه اختيار الرفع) في الاسم بعدها (قال) أبو عبد الله (بن الباذش) بباء موحدة فألف فذال وشين معجمتين والذال مكسورة (وابن خروف) لا يترجح النصب مع هذه الأحرف وإنما الرفع والنصب (يستويان) معها لدخولها على الأسماء والأفعال بخلاف غيرها من أحرف النفي وهي لم ولما ولن فإنها مختصة بالأفعال فحكمها حكم إن الشرطية في وجوب النصب إن اضطر شاعر إلى ذلك قاله ابن مالك في شرح الكافية (ومنها حيث نحو حيث زيدا تلقاه فأكرمه قاله الناظم) في شرح الكافية ونصه ومن مرجحات النصب تقدم حيث مجردة من ما نحو حيث زيدا تلقاه فأكرمه لأنها تشبه أدوات الشرط فلا يليها في الغالب إلا فعل فإن اقترنت بما صارت أداة شرط واختصت بالفعل اهـ وهو في ذلك تابع لسيبويه فإنه قال إذا وحيث مما يقبح بعدها ابتداء الأسماء فإذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصب بالقياس تقول إذا عبد الله تلقاه فأكرمه وحيث زيدا تجده فأكرمه ونوزع سيبويه في إذا لأنها عنده مختصة بالأفعال ولم ينازع في حيث فظن الموضح أن المنازعة في حيث فقال (وفيه نظر) والعجب منه أنه وافق الناظم في المغني فقال وإضافة حيث إلى الفعلية أكثر ومن ثم ترجح النصب في نحو جلست حيث زيدا أراه اهـ ولعل وجه النظر في قوله فأكرمه فإنه يوهم أنه جواب حيث وحيث المجردة من ما لا جواب لها عند البصريين ومن جازى بها من الكوفيين أوجب النصب بعدها فلا يكون راجحا. المسئلة (الرابعة) مما يترجح فيه النصب (أن يقع الاسم) المشتغل عنه (بعد عاطف غير مفصول) ذلك العاطف من الاسم (بأما) المفتوحة الهمزة المشددة الميم. (مسبوق) العاطف (بفعل غير مبني) ذلك الفعل (على اسم) قبله والمراد ببنائه عليه أن يجعل الفعل خبرا عن ذلك الاسم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبعد عاطف بلا فصل على ٭ معمول فعل مستقر أولا

ولا فرق في الفعل بين أن يكون رافعا أو ناصبا للمفعول فالأول (كقام زيد وعمرا أكرمته و) الثاني (نحو والأنعام خلقها لكم) بعد قوله (خلق الإنسان من نطفة) وإنما ترجح نصب المعطوف فيهما لأن المتكلم به عاطف جملة فعلية على جملة فعلية والرافع عاطف جملة اسمية على جملة فعلية وتشاكل الجملتين المعطوفة إحداهما على الأخرى أحسن من تخالفهما قاله في شرح الكافية (بخلاف) ما إذا فصل بين

فيبق الاستفهام عن الاسم وهو المراد (قوله فظهر بهذا أن ما قاله ابن الطراوة الخ) قال الدنوشري كلام ابن الطراوة له وجه وجيه لأن الاستفهام عن الاسم غير موجه إلى الفعل بالكلية فليس الاستفهام طالبا حينئذ الفعل فلا يكون به أولى فلا يترجح النصب ولا يكون الفعل بعد أداة الغالب أن يليها الفعل لكن الأصل فيها دخولها على الفعل وطلبها له لأن الاستفهام عن الصفات غالبا لا عن الذوات فحملت حينئذ على الاسم الأغلب والفعل حينئذ يراعى في الجملة (٣٠١) (قوله أو لا زيدا رأيته) قال الدنوشري إن قلت لا الداخلة على الفعل الماضي يجب تكرارها في غير الدعاء كما صرح به في المغني وغيره وهنا لم تكرر مع دخولها على الماضي والجواب أن ذلك منقطع من كلام والتقدير لا زيدا رأيته ولا أكرمته مثلا (قوله بخلاف غيرها) بهامش نسخة الدنوشري بغير خطه إن قلت ما الفرق بين هذه الأحرف وما تقدم قلنا هذه عوامل فطلبها للفعل واجب بخلاف غيرها فهي أقوى من غيرها (قوله فلا يليها غالبا إلا فعل) أي ومن غير الغالب إضافتها إلى الجملة الاسمية فيليها الاسم وذكر الشارح في باب الإضافة أن حيث تدخل على الجملتين وشرط الاسمية أن لا يكون جزءها فعلا نقله عن سيبويه فهي كهل في أنها لا تدخل على مبتدأ أخبر عنه بفعل كما تقدم (قوله ولعل وجه النظر الخ) وجهه القاني بقوله إما لأن حيث في هذا المثال شرطية فتختص بالأفعال فيجب النصب ولا يمنع شرطيتها رفع تلقاه إذ هي بدون ما غير جازمة مع أنها شرطية كما في إذا زيدا تلقاه فأكرمه وإما لأنها في نحو هذا ظرفية مجردة عن الشرطية فتدخل على الجملتين فيستوي الرفع والنصب في الاسم الذي بعدها (قوله مسبوق بفعل) شمل التام الناقص والمتصرف وغيره مثل كنت أخاك وعمرا كنت له أخا ولست بأخيك وبكرا أعينك عليه مثل بهما المرادي في الكبرى وقال تختار النصب في عمرو وبكر لأن كان وليس فعلان (قوله وتشاكل الجملتين الخ) قال الدنوشري قد يقال إن في الرفع تخلصا من تقدير العامل فلكل مرجح فكان ينبغي التساوي لا أرجحية النصب ويجاب بأن مراعاة التشاكل أقوى مما ذكر فلم يعتبر ما سواه وهذا الكلام ليس على إطلاقه فإن عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس مستحسن إذا أريد التجدد في إحداهما والثبوت في الأخرى قال الله تعالى

بخلاف العكس بأن قلده أو عينه سليما ثم تعيب قبل ذبحه فيجزئ لافرق بين تطوع وواجب (وسنّ تقليد إبل وبقر) أي جعل قلادة أي حبل من نبات الأرض بعنقها للإشارة إلى أنها هدى (و) سن (إشعار) أي شق (إبل بسنامها) أي فيه بسكين (من) الشق (الأيسر) ندبا وقيل من الأيمن وقيل هما سواء من جهة الرقبة للمؤخر قدر أنملتين حتى يسيل الدم ليعلم أنها هدى (وندب تسمية) عند إشعارها بأن يقول بسم الله (و) ندب (نعلان) أي تعليقهما (بنبات الأرض) أي بحبل من نبات الأرض ليعلقها لامن صوف أو وبر خشية تعلقه بشيء من شجر أو غيره فيؤذيه (و) ندب (تجليلها) أي الإبل أي وضع جلال عليها بكسر الجيم جمع جل بضمها (و) ندب (شقها) أي الجلال ليدخل السنام فيها فيظهر الإشعار وتمسك بالسنام فلا تسقط بالأرض (فان لم يجد) من لزمه الهدى لتمتع أو غيره هديا (فصيام ثلاثة أيام) في الحج وذلك (من حين إحرامه) به إلى يوم النحر (و) لو فاته صومها قبل أيام منى (صام أيام منى) الثلاثة بعد يوم النحر إذ لا يصح صومه فان صام بعضها قبل يوم النحر كملها بعده أيام منى (و) هذا (إن تقدم الموجب) للهدى (على الوقوف) بعرفة كتمتع وقران وتعدي ميقات وترك تلبية ومذي وقبلة بفم (وإلا) بتقدم الموجب بأن تأخر عن الوقوف كترك نزول بمزدلفة أو رمي أو حلق أو جماع بعد رمي العقبة وقبل الإفاضة يوم النحر أو قبلهما بعده (صامها متى شاء كهدي العمرة) إذا لم يجده صام الثلاثة مع السبعة متى شاء لعدم وقوف فيها (و) صيام (سبعة إذا رجع من منى) لقوله تعالى «وسبعة إذا رجعتم» أي من منى بعد أيامها سواء مكة وغيرها وقيل معناه إذا رجعتم إلى أهليكم فأهل مكة يصومونها فيها وغيرهم ببلادهم، ويندب تأخيرها للآفاقي حتى يرجع لأهله للخروج من الخلاف

قال في الأصل ثم يجب إنفاذ ما قلد معيبا لوجوبه بالتقليد وإن لم يجزئه (قوله بخلاف العكس) أي فمحل إجزائه إذا كان تعيبه من غير تعديه ولا تفريطه فان كان بتعديه أو تفريطه ضمن كما في ح عن الطراز وعله أيضا إذا لم يمنع التعييب بلوغ المحل فلو منعه كعطب أو سرقة لم يجزئه الهدى الواجب والنذر المضمون كما يأتي كذا في بن نقله محشي الأصل.

(تنبيه) أرش الهدى المرجوع به على بائعه بعيب قديم يمنع الإجزاء أم لا المطلع عليه بعد التقليد والإشعار المفيتين لرده وثمنه المرجوع به لاستحقاقه يجعل كل منهما في هدى إن بلغ ذلك ثمن هدى وإلا تصدق به وجوبا إن كان هدى تطوع أو منذورا بعينه إذ لا يلزمه بدلهما لعدم شغل ذمته به، وأما الهدى الواجب الأصل أو المنذور غير المعين فلا يتصدق بالأرش والثمن إن لم يبلغ ثمن هدى بل يستعين به في هدى آخر إن كان العيب يمنع الإجزاء لوجوب البدل عليه لاشتغال ذمته به فان لم يمنع من الإجزاء تصدق به إن لم يبلغ هديا كالتطوع والنذر المعين كذا في الأصل (قوله أي شق إبل بسنامها) هذا ظاهر إن كان لها سنام فان كانت لاسنام لها فظاهره أنها لا تشعر وهو رواية محمد والذي في المدونة أن الإبل يسن إشعارها مطلقا ولو لم يكن لها سنام فان كان لها سنامان سن إشعارها في واحد فقط وأما البقر فتقلد ولا تشعر إلا أن تكون لها أسنمة فتشعر كما هو قول المدونة وعن ابن عرفة لها أن البقر لاتشعر مطلقا وتعقبه الرماصي وعلى القول بإشعارها حيث كان لها سنام هل تجلل أم لا قولان (قوله وقيل من الأيمن) في ابن عرفة وفي أولويته أي الإشعار في الشق الأيمن أو الأيسر ثالثها أن السنة في الأيسر رابعها هما سواء انتهى.

(تنبيه) يندب تقديم التقليد على الإشعار خوفا من نفارها لو أشعرت أولا وفعلهما بمكان واحد أولى، وفائدة التقليد والاشعار إعلام المساكين أن هذا هدى فيجتمعون له وقيل لئلا يضيع فيعلم أنه هدى فيرد (قوله أي الابل) أي وأما البقر والغنم فلا يوضع عليها الجلال اتفاقا في الغنم وفي البقر إن لم يكن لها سنام (قوله فصيام ثلاثة أيام) ويندب فيها التتابع كما يندب في السبعة الباقية أيضا (قوله وذلك من حين إحرامه به) أي وأول وقتها من حين إحرامه بالحج فلا يجزي قبل إحرامه (قوله ولو فاته صومها) أي ويكره له تأخيرها لأيام منى فتقديمها عليها مستحب لا واجب كما هو ظاهر المدونة وبه صرح ابن عرفة فما وقع لعب تبعا للأجهوري والشيخ أحمد من أن صيامها قبل يوم النحر واجب ويحرم تأخيرها بلا عذر ضعيف كذا في بن نقله محشي الأصل (قوله وهذا إن تقدم الموجب) أي فتقدم الموجب شرط في أمرين أحدهما كون صوم الثلاثة من إحرامه إلى يوم النحر والثاني كونه إذا فات صام أيام منى (قوله صامها متى شاء) أي بعد أيام منى الثلاثة فلو صامها أيام منى لم يجزئه كذا في الحاشية (قوله وصيام سبعة) أشار الشارح إلى أن سبعة بالجر عطف على ثلاثة وهذا هو الصواب أي على العاجز عن الهدى صيام ثلاثة أيام في الحج على الوجه المتقدم وسبعة إذا رجع من منى وإن لم يصلها بالرجوع (قوله للخروج من الخلاف) أي الواقع

في تفسير

الثانى لأن كلامنهما لايعمل فيما قبله أما الأول فلأنه صلة والصلة لاتعمل فيما قبل الموصول وأما الثانى فلأنه مضاف إليه يوم وهو شبيه بالصلة فى تتميم ماقبله والمضاف إليه لايعمل فيما قبل المضاف وما لا يعمل لايفسر عاملا (أو) إن (وقع الاسم بعد مايختص بالابتداء كإذا الفجائية على الأصح) متعلق بمختص وفى المسألة ثلاثة أقوال أصحها هذا مطلقا والثانى جواز دخولها على الفعلية مطلقا والثالث التفرقة بين أن يقترن الفعل بقد فيجوز دخولها عليه وأن لايقترن فيمتنع حكاها فى المغنى وعلى الأصح فيجب الرفع (نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو) ويجوز النصب على الثانى ويمتنع على الثالث لفقدان قد وإليه أشار الناظم بقوله :

وإن تلا السابق ما بالابتدا • يختص فالرفع التزمه أبدا

(أو) إن وقع الاسم (قبل مالايرد ماقبله معمولا لما بعده) وإليه أشار الناظم بقوله :

كذا إذا الفعل تلا مالم يرد • ماقبل معمولا لما بعد وجد

(نحو زيد ماأحسنه أو) زيد (إن رأيته فأكرمه أو) زيد (هل رأيته أو) زيد (هلا رأيته) أو ما زيدا لايضربه عمرو فيجب رفع زيد فى هذه الأمثلة لأن مابعد ما التعجبية وإن الشرطية وهل الاستفهامية وهلا التحضيضية وإلا الاستثنائية لايعمل فيما قبله ومالا يعمل لايفسر عاملا ويقاس على ذلك سائر أدوات الصدر (تنبيهان) اثنان (الأول ليس من أقسام مسائل الباب مايجب فيه الرفع كما فى مسألة إذا الفجائية) المتقدمة (لعدم صدق ضابط الباب عليها) لأن من جملة الضابط المذكور أن يكون الفعل بحيث لوفرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وذلك ممتنع مع إذا الفجائية وماذكر معها (وكلام الناظم) فى البيتين السابقين وهما قوله وإن تلا السابق إلى آخرهما (يوهم ذلك لأنه جعله من جملة أقسام الباب لكن ضرورة تتميم الأقسام ألجأته إلى ذلك وهذا التنبيه تقدم التنبيه عليه فلاحاجة إلى ذكره التنبيه (الثانى لم يعتبر سيبويه إيهام الصفة مرجحا للنصب) كاقال الناظم فى شرح التسهيل حيث قال ومن المرجحات للنصب أن يكون علما من إيهام غير الصواب والرفع بخلاف ذلك كقوله تعالى إنا كل شىء خلقناه بقدر ثم مثله بأخصر مما قدمناه (بل جعل) سيبويه (النصب فى الآية) المذكورة مرجوحا (مثله فى زيدا ضربته فإنه (قال) فى أثناء كلام فأما قوله تعالى إنا كل شىء خلقناه بقدر فإنما جاء على حد قوله زيدا ضربته (وهو عربى كثير) اه كلام سيبويه فيكون الرفع أحسن من النصب قال ابن الشجرى أجمع البصريون فى هذه الآية على أن الرفع أرجح لعدم تقدم مايقتضى النصب وقال الكوفيون النصب فيها أجود لأنه قد تقدم على كل عامل ينصب وهو أن فاقتضى ذلك إضمار خلقنا اه المسألة (السادسة) مايترجح نصبه (ألا يكون الاسم) المشتغل عنه (جوابا لاستفهام منصوب) لفظا أو محلا بما يليه كزيدا ضربته جوابا لمن قال أيهم ضربت أو من ضربت) فزيد يترجح نصبه لكونه جوابا لاستفهام منصوب لتطابق الأول وعلى الثانى ليطابق الجواب السؤال فى الجملة الفعلية أما إذا كان الاستفهام مرفوعا نحو أيهم ضربته برفع أيهم فإنك تجيب بالرفع فتقول زيد ضربته برفع زيد راجحا ليطابق الجواب السؤال فى الاسمية وجوز الأخفش مراعاة الصغرى والكبرى بعد أيهم ضربته كما يجيز الوجهين فى زيد ضربته وعمرا أكرمته أجرى الجواب مجرى العطف وإنما يجيز سيبويه فى ذلك النصب على حده فى زيدا ضربته ويقال هل رأيت زيدا فتقول لا ولكن عبدالله لقيته تنزل ذلك منزلة الجواب وإن لم يكن

متعلق بمختص) قال الدنوشرى فيه نظر بل هو متعلق بإذا الفجائية من حيث المعنى لأن الخلاف الذى ذكره مختص بها فليتأمل ومما يختص بالابتداء لام الابتداء أيضا (قوله نحو زيد ما أحسنه) قال الدنوشرى جعل المانع ماذكر ولا ينافى ذلك إن فعل التعجب لايعمل فيما قبله لضعفه بالجمود ففيه مانعان على هذا (قوله اثنان) قال الدنوشرى صرح به إشارة إلى أنه مثنى لا مجموع فقد يلتبس لأن النون كثيرا ما تشتبه بالتاء (قوله يوهم ذلك) قال الدنوشرى قد يخالف ماسبق من قوله ولم يذكر من الأقسام ما يجب رفعه كما ذكره الناظم فإن ما سبق صريح فى أن الناظم ذكره من الاشتغال وهذا ليس بصريح حيث عبر فيه بالإيهام هذا ولكن قال بعضهم إن ذلك من باب الاشتغال لأن العامل فى حد ذاته بحيث لو فرغ من الضمير لنصب الاسم السابق وإن عرض له ما يمنع ذلك كوقوعه بعد إذا أو ما أو هل إلى غير ذلك إلا أن هذا الجواب غير متأت فى نحو زيد ما أحسنه لأن الفعل بحسب ذاته لايعمل فيما قبله ويشكل على ذلك ما ذكر فى الوصف من أنه إذا كان فيه مانع لايكون من الاشتغال اللهم إلا أن يقال مرادهم أنه لا يجوز فيما قبله النصب فانتفاء المانع شرط للنصب لا لمطلق الاشتغال فيقال عليه الفعل كالوصف ولم يصرح فيه بمثل ذلك فليتأمل اه وهو مأخوذ من حواشى الشهاب القاسمى (قوله مرجحا) قال الدنوشرى هو مفعول ثان لقوله يعتبر لأنه بمعنى يصيره ويجعله وينظر هل يجوز كونه حالا أو لا

(قوله إذا بني الفعل الخ) قال المرادي وحكم شبه الفعل إذا وقع خبرا في هذه المسئلة حكم الفعل نحو هذا ضارب عبد الله وعمرو يكرمه (قوله معطوفة بالفاء) اختصت بذلك لأنها تصير الجملتين في معنى جملة واحد تشرطية هذا وقال الدماميني في بحث روابط الجملة بعد كلام نقله يجب على هذا أن يدعى أن الفاء قد اختصت بمعنى والسببية أخرجت عن العطف (قوله لحصول المشاكلة الخ) قال الدنوشري قال بعضهم وعلى الأول العطف على الصغرى أو على الكبرى والأول أولى قال شيخنا بل الأولى الثاني لاستقلال الجملة وهذا لا ينافي التساوي كما هو ظاهر ويجوز العطف على الكبرى رفعت أو نصبت والعطف على الصغرى كذلك (قوله وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية) هذا في المعطوفة بالواو واضح وأما المعطوفة بالفاء ففي بحث الجملة السادسة عما له محل من المغني أن الخبر مجموعهما كما في جملة الشرط والجزاء الواقعتين خبر أو الخبر لذلك المجموع كل منهما جزء الخبر فلا محل له (قوله فلا أثر للعطف) قال الدنوشري قال بعضهم لو قال فلا أثر للنهي للنصب لكان أحسن فلينظر ما وجهه ثم ظهر أن قوله ولا أثر للعطف أحسن من أن يقال ولا أثر للنصب لأن العطف على الجملة الصغرى له أثر وهو النصب فأشار هنا إلى أنه لا أثر للعطف عليها فلا يؤثر نصبا وأما قوله ولا أثر نصب فلا معنى له ولا يلتفت إليه وأقول على تقدير النصب يكون العطف على الجملة الكبرى ولا يصح العطف على الصغرى لأن ما التعجبية تمنع من ذلك إذ لا يقع بعدها إلا فعل انتهى وهو عجيب فإن البعض الذي نقل عنه هو اللقاني وقد وجه كلامه وعبارته يعني أن العطف على فعل التعجب متعذر إذ لا معنى له فتعين أن العطف على الجملة كلها بناء على جواز عطف الإنشاء على الخبر وعكسه كما هو رأي جماعة وإذا كان العطف على وجه واحد فلا أثر له أي لا ثمرة له إذ الثمرة إنما تظهر مع اختلاف وجهين فأكثر ثم لا يخفى أنه لو قال فلا أثر للنصب كان أظهر لأن النصب فيما قبله أثره إن الجملة معطوفة على الجملة المخبر بها عن المبتدأ فتكون هي أيضا خبرا بواسطته والرفع أثره أنها عطفت على جملة المبتدأ والخبر فلا تكون هذه مخبرا بها عن المبتدأ بخلاف مسألة ما التعجبية فإن الجملة معطوفة على جملة المبتدأ والخبر رفعت الاسم أو نصبته (قوله ولا بد فيه من رابط وهو مفقود) لعاوم قولون التقدير خلاف الأصل والا فالضمير قد يقدر إذا لم يوجد في اللفظ (قوله وهو جائز بلا خلاف) فيه نظر فقد حكى في ذلك في المغني ثلاثة أقوال ثالثها

جوابا عن المسئول عنه وكذا لو عطفته فقلت لا بل عمراً لقيته أو وعمراً لقيته قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت (و) الرفع والنصب (يستويان في مثل الصورة الرابعة وهي أن يقع الاسم بعد عاطف غير مفصول بأما مسبوق بفعل (إذا بني الفعل) السابق (على اسم) بأن أخبر بالفعل عن اسم غير ما التعجبية وتضمنت الجملة الثانية) المعطوفة على الجملة المبني فعلها على مبتدئها (ضميره أو كانت) الجملة الثانية (معطوفة بالفاء) المفيدة للسببية (لحصول المشاكلة) متعلق بيستويان على أنه علة له (رفعت أو نصبت) الاسم المشتغل عنه بالضمير في الجملة الثانية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا ... به عن اسم فاعطفن مخيرا

وذلك نحو قام زيد وعمراً أكرمته لأجله أو فعمرا أكرمته) فيجوز في عمرو الرفع والنصب على السواء وذلك لأن زيد قام جملة كبرى ذات وجهين ومعنى قولنا كبرى أنها جملة في ضمنها جملة مبنية على مبتدئها ومعنى قولنا إنها ذات وجهين أنها اسمية الصدر بالنظر إلى مبتدئها فعلية العجز بالنظر إلى خبرها فإن راعيت صدرها رفعت عمراً وكنت عطفت جملة اسمية على جملة اسمية وكلاهما لا محل له من الإعراب وإن راعيت عجزها نصبته وكنت قد عطفت جملة فعلية على جملة فعلية محلها الرفع على الخبرية والرابط بين الجملة المعطوفة والمعطوف عليها إما الضمير من لأجله العائد على صدر الجملة الأولى أو الفاء فالمناسبة حاصلة على كلا التقديرين فاستوى الوجهان وقال في البسيط أن أبا علي رجح الرفع اهـ وهو مقتضى قول ابن الشجري أن اعتبار الاسم الذي في ضمنه فعل أولى من اعتبار الفعل وقال أبو حيان قال بعض معاصرينا لم يصرح سيبويه بأنهما على حد سواء وإنما ذلك قول الجزولي والأظهر ترجيح النصب لأن الحمل على الصغرى أقرب وهم يراعون الجوار ما أمكن نحو هذا جحر ضب خرب وعورض بأن الرفع ترجح بعدم الإضمار فلكل منهما مرجح فتساويا (بخلاف) ما إذا بني الفعل على ما التعجبية نحو (ما أحسن زيداً وعمرو أكرمته عنده فلا أثر للعطف) على الجملة الفعلية فرفع عمرو في هذا هو المختار ذكر ذلك سيبويه لأن فعل التعجب قد جرى مجرى الأسماء بجموده ولذلك صغر واعتقد الكوفيون اسميته فكأنه ليس في الكلام فعل مبني على اسم فيترجح الرفع لعدم الإضمار (فإن لم يكن في) الجملة (الثانية ضمير الأول ولم يعطف بالفاء فالأخفش والسيرافي يمنعان النصب) بناء على العطف على الصغرى (وهو المختار) لأن المعطوف على الخبر خبر ولا بد فيه من رابط وهو مفقود فالرفع عندهما واجب وإن ورد النصب فهو على حد في زيدا ضربته ابتداء ويكون من عطف جملة فعلية على جملة اسمية وهو جائز بلا خلاف قاله المرادي في التلخيص (والفارسي وجماعة) كثيرة من المتقدمين (يجيزونه) أي النصب وهو ظاهر كلام سيبويه فإنه قال وقد ذكر المسئلة وذلك نحو قولك عمرو لقيته وزيد كلمته إن حملت الكلام على الأول وإن حملته على الآخر قلت عمرو لقيته

الجواز في الواو والمنع في غيرها (قوله كذلك يكون اسما) قال الدنوشرى كذلك تأكيد لقوله كما يكون فعلا (قوله الثالث أن يكون الوصف) قال الدنوشرى لو اقتصر على الشرط الثالث لأغنى عن الشرطين قبله فكان يقول إن يكون اسما صالحا (قوله نحو زيدا أنا ضاربه) قال الدنوشرى صرح أنه من باب الاشتغال وفيه نظر فإن ضابطه غير صادق عليه لأن شرطه أن يكون فالاسم بحيث لو فرغ عن العمل في الضمير لنصب الاسم السابق وههنا لا يصح نصبه له لو فرغ من الضمير لأن المبتدأ فاصل بينه وبين الاسم السابق ولا يجوز الفصل بين الصفة ومعمولها بالأجنبي كما صرحوا به في قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم وإذا قلنا إنه من باب الاشتغال على ما صرحوا به فيقدر الناصب لزيد وصف محذوف مع مبتدئه والتقدير أنا ضارب زيدا أنا ضاربه قال شيخنا ويجوز أن يقدر وصف فقط ناصب للاسم السابق وهو خبر عن أنا المذكور وحينئذ فضاربه المذكور ينظر ما الرافع له ومن أي نوع من أنواع المرفوعات انتهى وقد أجبنا عن ذلك في حاشية الألفية (قوله والقدر أنت حذره) قال الدنوشرى فيه نظر فإنه قدم أنه يشترط في الوصف أن لا يكون صفة مشبهة وحذر صفة مشبهة اللهم إلا أن يقال إن حذرا من أمثلة المبالغة وقد أجاز الجمهور تقدم الظرف على المصدر فينظر هل يجوز الاشتغال فيه أو لا على مذهبهم اه ولا يخفى أنه لا يتوهم أن قصد الشارح بحذر التمثيل للصفة المشبهة لعدم ذكرها أولا واقتصاره على اسم الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة (قوله وخبره ما بعده) كأنه لم يجعل الخبر عليكما تقدم من أن اسم الفعل لا إعراب له لفظا ولا محلا وقد يقال الواقع خبرا اسم الفعل وما عمل فيه ولا يلزم منه وقوع اسم الفعل وحده في محل رفع على أنه سيأتي في باب أسماء الأفعال ما يشعر بأن أسماء الأفعال تقع معمولة لعامل لفظي لا يقتضي فاعلية ولا مفعولية وقد أشرنا إلى ذلك في باب المعرب والمبني ثم الحكم على ما ناب عنه اسم الفعل بالخبرية يقتضي أن الأفعال التي نابت عنها الأسماء ملاحظة في الكلام مثل الأفعال التي سدت المصادر مسدها وهو بعيد من كلامهم والفرق واضح لأن المصادر معمولة لتلك الأفعال فلهذا لوحظت في الكلام وقال الدنوشرى قوله من الفعل النائب عنه بالنسبة إلى اسم الفعل فإن الظاهر أنه مع فاعله خبر لا الفعل الذي ناب عنه اسم الفعل (قوله ثم يجوز النصب الخ) قال اللقاني بهذا تبين لك أن المنع فيهما ليس لأجل كونهما غير صفتين بل لأن معمولهما لا يتقدم عليهما فإنهما غير صالحين للعمل فيما قبلهما وحينئذ فالشرط الثالث مستغنى عنه (قوله ومعمول المصدر الخ) عبارة المصنف في الحواشي فإن قلت بقي عليه المصدر المبدل من فعل نحو زيدا ضربا إياه . قلت فيه نظر من وجهين أحدهما أن الناظم يختار في هذا الكتاب أنه لا يعمل المصدر حتى يحل محله فعل مع أن أو ما وعلى هذا فالعمل للفعل المحذوف لا للمصدر . فإن قلت فهل يجوز الاشتغال باعتبار الفعل المحذوف قلت مقتضى كونه يحمل عوضا أن لا يجوز لئلا يلزم حذف العوض والمعوض منه جميعا وهو في الفساد نظير اجتماع العوض والمعوض ومقتضى كون

وزيدا كلمته انتهى يعني بالنصب فصرح بأنك إن حملت على الآخر نصبت وليس في المثال الذي ذكره ما يقتضي كون ما بعد العاطف خبرا ونقل ابن عصفور أن سيبويه وغيره لم يشترطوا ضميرا واستدلوا لذلك بإجماع القراء على نصب والسماء رفعها وهي معطوفة على يسجدان في قوله تعالى والنجم والشجر يسجدان وليس فيها ضمير يعود على النجم والشجر (وقال هشام) الضرير من الكوفيين (الواو كالفاء) في حصول الربط لأن الواو فيها معنى الجمعية كما أن الفاء فيها معنى السببية بدليل هذان زيد وعمرو ورد بأن الواو إنما تكون للجمع في المفردات ولهذا لا يجوز هذان يقوم ويقعد وقال ابن خروف تبعا لطائفة من المتقدمين جميع حروف العطف يحصل بها الربط واحتجوا ببيت أنشده ثعلب :

فلدرى أجول في البلاد لعلني ۞ أسر صديقا أو يساء حسود

خرج على أن التقدير أو يساء بي حسود (وهذه أمور متمحلات لما تقدم) وفي بعض النسخ تنبيهات (أحدها أن) العامل (المشتغل عن الاسم السابق كما يكون فعلا كذلك يكون اسما لكن بشروط ثلاثة أحدها أن يكون وصفا) فلا يكون اسم فعل ولا مصدرا (والثاني أن يكون) الوصف (عاملا) عمل الفعل فلا يكون وصفا غير عامل الشرط (الثالث أن يكون) الوصف العامل (صالحا للعمل فيما قبله) فلا يكون وصفا مقرونا بأل ولا صفة مشبهة ولا اسم تفضيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل ۞ بالفعل إن لم يك مانع حصل

(وذلك) الاسم المستوفي للشروط الثلاثة يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة فالأول (نحو زيدا أنا ضاربه) والثاني نحو الدرهم أنت معطاه والثالث نحو العسل أنت شرابه والنعم أنت منحارها والعبد أنت ضروبه أو ضريبه والقدر أنت حذره (الآن أو غدا) في الجميع فالاسم السابق فيهن منصوب بوصف محذوف يفسره الوصف المذكور والتقدير أنا ضارب زيدا وأنت معطي الدرهم وأنت شراب العسل وأنت منحار النعم وأنت ضروب أو ضريب العبد وأنت حذر القدر بخلاف زيد عليكه وزيد ضربا إياه) بالياء المثناة تحت فلا يجوز نصب زيد فيهما (لأنهما) أي عليك وضربا (غير صفة) لأن الأول اسم فعل والثاني مصدر واسم الفعل والمصدر لا يعملان فيما

قبلهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا فريد في المثالين واجب الرفع على الابتدائية وخبره ما بعده من الفعل النائب عنه اسم الفعل والمصدر (لم يجز النصب) فيه (عند من جوز تقديم معمول اسم الفعل وهو الكسائي و) عند من جوز تقديم (معمول المصدر الذي لا ينحل بحرف مصدري) كضربا النائب عن فعله الطلبي (وهو المبرد والسيرافي و) عند من يجوز عمل اسم الفعل والمصدر محذوفين و (بخلاف زيدا أنا ضاربه أمس لأنه غير عامل على الأصح) لا بمعنى الماضي لم يجز النصب عند من جوز عمل الوصف إذا كان بمعنى الماضي وهو الكسائي (وزيدا أنا الضاربه ووجه الأب زيد حسنه) فزيد في المثال الأول ووجه الأب في المثال الثاني رفعهما واجب على الابتدائية وما بعدهما من الجملة الاسمية خبرهما لا يجوز نصبهما (لأن الصلة) وهي ضارب (والصفة المشبهة) وهي حسن (لا يعملان فيما قبلهما) وما لا يعمل لا يفسر عاملا وبخلاف زيد عمرو أكرم منه لأن اسم التفضيل لا يعمل في مفعول به اتفاقا لا تقديما ولا تأخيرا الأمر (الثاني لا بد في صحة الاشتغال من علقة) رابطة (بين العامل والاسم السابق) لأن الأصل في ذلك المبتدأ والخبر ودخل حكم الاشتغال عليه فهو فرعه (وكما تحصل العلقة) الرابطة (بضمير) أي ضمير الاسم السابق (المتصل بالعامل كزيدا ضربته) فالهاء الرابطة بين العامل وهو ضربت والاسم السابق وهو زيد الهاء المتصلة بضربت (كذلك تحصل) العلقة (بضميره المنفصل من العامل بحرف جر) متعلق بالمنفصل (نحو زيدا مررت به) فالهاء المجرورة بالباء هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بحرف جر وهو الباء (أو) المنفصل من العامل (باسم مضاف نحو زيدا ضربت أخاه) فالهاء المجرورة بإضافة الأخ إليها هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالاسم المضاف وهو الأخ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وفصل مشغول بحرف جر ... أو بإضافة كوصل يجري

(أو) المنفصل من العامل (باسم أجنبي أتبع بتابع مشتمل) ذلك التابع (على ضمير الاسم السابق (بشرط أن يكون التابع) الأجنبي (نعتا له) لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد قاله في المغني (نحو زيدا ضربت رجلا يحبه) فالهاء من يحبه هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل بالأجنبي وهو رجلا وجملة يحبه نعت لرجلا وهو أجنبي من زيد لأنه ليس سببا له (أو) يكون التابع (عطفا) على الأجنبي (بالواو) خاصة لما فيها من معنى الجمع فالاثنان معها أو الجمع بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير قاله الموضح في الحواشي (نحو زيد ضربت عمرا وأخاه أو) يكون التابع (عطف بيان) على الأجنبي لأن عطف البيان كالنعت في الإيضاح والتخصيص (كزيدا ضربت عمرا أخاه) فالهاء في أخاه فيهما هي الرابطة بين العامل والاسم السابق وهي منفصلة من العامل المعطوف وذلك مستفاد من النظم :

وعلقة حاصلة بتابع ... كعلقة بنفس الاسم الواقع

ومسئلة عطف البيان زائدة على التسهيل (فإن قدرت الأخ) فيها (بدلا) من عمرا (بطلت) هذه (المسئلة) الاسم السابق (أو رفعت) لأن الأخ يصير من جملة ثانية لأن البدل على نية تكرار العامل فتخلو الجملة

المصدر نائبا عنه في اللفظ أنه يجوز لأنه لم يحذف البتة بغير شيء بل أقيم مقامه غيره فكأنه لم يحذف (قوله الذي لا ينحل الخ) قال الأشموني أما المصدر الذي ينحل إلى الحرف المصدري فلا يجوز النصب قبله اتفاقا لما مر أن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول فلا تفسر عاملا (قوله لا يعمل في مفعول به اتفاقا) تبع في هذا المصنف في باب المفعول واعترضه هناك ونقل عن أبي حيان وغيره جواز ذلك (قوله لابد الخ) قال اللقاني لا يحسن عد هذا شرطا في الاشتغال إذ لا يعد من شروط الشيء إلا ما يختص ذلك الشيء باشتراطه والعلقة لابد منها رفعت أو نصبت (قوله كذلك تحصل بضميره الخ) ليس منه والذين كفروا فتعسا لهم لأن لهم لم يتعلق بتعسا بل بمحذوف كما بيناه في حاشية الألفية قال ابن هشام قال بعض المصريين يحتمل أن يقال اللام في سقيا لك ونحوه مقوية لتعدية العامل لكونه فرعا فيكون عاملا فيما بعده وهذا خطأ لأن لام التقوية لا تكون لازمة (قوله أو باسم أجنبي) قال الدنوشري قصد المصنف به استيفاء أقسام التعلق وما ذكره غير مستوعب لخروج نحو هند ضربت من تكلمه وبهذا يتبين أن الضمير الذي به العلقة يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ووجه عدم الاستيعاب أن هذا المثال خارج عن الأقسام التي ذكرها المصنف كما لا يخفى ووجه التبين أن الضمير الذي به العلقة في المثال مرفوع وهو المستتر في تكلمه لعوده على هند وأما المنصوب فعائد الموصول ويقدر هنا العامل المحذوف من لازم المذكور أي أهنت هندا ضربت من تكلمه (قوله بالواو) إشارة إلى اختصاص الواو بعطف الذي لا يغني متبوعه كما سيجيء قاله اللقاني وتعقب بما نقل عن الرضي من التعميم لسائر حروف العطف (قوله فإن قدرت الأخ بدلا الخ) قال اللقاني هذا موضع يصح أن يقدر الاسم فيه بيانا لا بدلا لا فراد على الموضعين حيث قالوا كل ما صح أن يكون بيانا صح أن يكون بدلا إلا في موضعين (قوله فتخلو الجملة الخ) إن أراد لفظا فمسلم لكن لا يجوز أن يقدر وإن أراد لفظا وتقديرا فغير مسلم ثم إن هذا مجرد اعتبار والعائد موجود كما قالوا في ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله

الأول من ضمير يعود على المبتدأ إن رفعته وعلى المشتغل عنه إن نصبته قاله ابن عصفور اللهم (إلا إذا قلنا عامل البدل والمبدل منه واحد صح الوجهان) النصب والرفع لوجود الرابط فيهما. فإن قلت ويمكن أن يصح الوجهان على القول الأول أيضاً بأن يجعل العامل في الأخ خبراً في الرفع ومفسراً في النصب وجملة ضربت عمراً معترضة بينهما قلت عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبراً أو مفسراً لغيره وإنما هو تقدير معنوي وإلا لم يكن من بدل المفرد من المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل بالاتفاق وبقي من التوابع التوكيد نحو زيداً ضربت عمراً نفسه ولا يصح مجيئه هنا لأن الضمير المتصل به عائد على المؤكد أبداً فلا يصح عوده على الاسم السابق قاله الشاطبي الأمر (الثالث يجب كون المقدر في نحو زيداً ضربته من معنى العامل المذكور ولفظه) فيقدر ضربت زيداً ضربته (وفي بقية الصور من معناه) أو لازمه (دون لفظه فيقدر) في نحو زيداً مررت به (جاوزت زيداً مررت به) ولا يقدر مررت لأنه لا يصل إلى الاسم بنفسه ويقدر في نحو زيداً لست مثله خالفت زيداً لست مثله لأن خالفت هو معنى لست قاله أبو البقاء (و) يقدر في نحو زيداً ضربت أخاه (أهنت زيداً ضربت أخاه) ولا يقدر ضربت لأنك لم تضرب زيداً وإنما ضربت أخاه ومن لازمه إهانة زيد لأن من ضرب أخا شخص فقد أهان ذلك الشخص وجميع ما يقدر في هذا الباب يقدر متقدماً على الاسم المنصوب إلى أن يمنع مانع من حصر أو غيره فيقدر متأخراً عنه الأمر (الرابع) ما تقدم من الأوجه الخمسة فيما إذا انتصب فعل ضمير اسم سابق أو ملابساً لضميره يجري (إذا رفع فعل ضمير اسم سابق) لفظاً (نحو زيد قام أو) تقديراً نحو زيد (غضب عليه) فالهاء المجرورة بعلى في محل رفع على النيابة عن الفاعل بغضب (أو) رفع (ملابساً لضميره نحو زيد قام أبوه فقد يكون ذلك الاسم) السابق (واجب الرفع بالابتداء كـ) ـخرجت فإذا زيد) قد (قام) لأن إذا الفجائية لا تدخل على الأفعال على الأصح السابق (وليتما عمرو قعد إذا قدرت ما كافة) لليت عن العمل فعمرو مبتدأ وقعد خبره ولا يجوز أن يكون

(قوله وإلا لم يكن من بدل المفرد الخ) فيه نظر لأنه وإن كان على تقدير عامل البدل لكنه ليس مقصوداً للإسناد فلا يقال أنه جملة وإن قيل بتقديره حقيقة ونظيره في التوكيد اللفظي احبس احبس وسيأتي أيضاً فيه أن نحو قمت قمت توكيد الضمير فقط ألا ترى أن العامل قد ظهر في بعض الصور كما في قوله تعالى تكون لنا عيداً لأولنا وآخرنا وقد صرح الشارح في باب البدل بأن لأولنا وآخرنا بدل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل (قوله لأن الضمير المتصل به الخ) هذا في التوكيد المعنوي وأما اللفظي فلا ضمير يربطه بالمؤكد أصلاً (قوله يجب كون المقدر الخ) قال الدنوشري ويقدر في نحو زيداً شكرت له المماثل لا يتعدى بنفسه قال بعضهم وفيه نظر بل يجب أن يقدر من المعنى لئلا يجيء المضمر أقوى من المظهر قال بعضهم وهذه علاوة أخرى لا أثر لها فيما يظهر ولو جعل النظر في ذلك من جهة أن لصحت زيداً لغة ونصحت لزيد أخرى كذا في ذهني من كلام ابن الخباز نقلاً عن أبي البقاء (قوله أو لازمه) إشارة إلى أن في كلام المصنف قصوراً وكان عليه زيادته ليشمل نحو زيداً ضربت أخاه كما سيبينه ويأتي تحقيقه عن القاني (قوله جاوزت زيداً مررت به) قال القاني هكذا في الرضي وغيره وفيه بحث لأن في كون المجاوزة بمعنى المرور نظراً لأن مفهوم المرور بزيد مثلاً هو محاذاته وقت السير فيصدق على المحاذي أنه مار بزيد لا مجاوز فكيف يكون المرور هو المجاوزة في قول الشاعر

أمر على الديار ديار ليلى * أقبل ذا الجدار وذا الجدارا

وكيف يمكن تقبيل الديار وقت مجاوزتها (قوله وأهنت زيداً ضربت أخاه) ظاهره أن الإهانة من معنى الضرب وهو مشكل ولذلك أخرج الشارح الكلام عن ظاهره وجعل المثال لما يقدر فيه المحذوف من لازم المذكور قال القاني في كون الإهانة من معنى الضرب نظر لا يخفى لم هي لازمة له فإن أريد بالمعنى ما دل عليه اللفظ بالمطابقة أو بالالتزام أو بهما كانت الإهانة من معنى الضرب ولو قال المصنف وفي بقية الصور من معناه أو لازمه أو قال من مناسبه كما قيل صح ثم قوله من معناه فيه تفصيل إن اتحد معناه بالنظر إلى جميع مفاعيله ومتعلقاته قدر ذلك كزيد مررت به فإن المرور معناه في نفسه ومع أي مفعول قدر هو المجاوزة ليس إلا وإن اختلف باختلاف المفاعيل قدر المعنى المماثل لمعناه مع ذلك المفعول الخاص فيقدر في زيداً ضربت أخاه أهنت وفي زيداً ضربت عدوه أكرمت وهكذا وإن لم يمكن تقدير أحد هذين المعنيين قدرت الملابسة كما في زيداً مررت بغلامه وهذا لا يفهم من كلام المصنف إلا أنه مصرح به في الرضي وغيره وبأن الأقسام الثلاثة داخلة تحت معنى العامل (قوله من حصر أو غيره) الحصر نحو إنما زيداً ضربته لأنه لو قدر مقدماً وقيل إنما ضربت زيداً ضربته انعكس المعنى المراد وهو قصر الضاربية على زيد وصار المعنى قصر زيد على كونه مضروباً وغير الحصر أما كون الاسم السابق لازم الصدارة أو معمولاً لما بعد الفاء نحو وأما ثمود فهديناهم لأنه يلزم على تقديره مقدماً الفصل بين أما والفاء بجملة تامة (قوله إذا رفع فعل ضمير اسم) قال القاني يريد بالضمير المتصل وأما المنفصل فيجوز معه في الاسم السابق النصب قال الرضي بعد أن قرر وجوب الرفع في نحو زيد ذاته منطلقاً والزيدان ظننتهما منطلقين وذلك أنك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيداً ظن منطلقاً لم يجز لأن المفعول في المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند إليه ذلك الفعل إلا إذا كان الضمير منفصلاً فلا يقال زيداً ضرب على أن الضمير عائد على زيد ويجوز ذلك في المنفصل

عمرو فاعلا لمحذوف لأنه لم يسمع ليتما قعد عمرو فإن قدرت ما زائدة غير كافة لم يكن الرفع واجبا بل جائزا لما تقدم من أنها إذا اتصل بها ما الزائدة جاز إعمالها وإلغاؤها لعدم زوال اختصاصها بالجمل الاسمية وإن قدرت ما مصدرية كان الرفع واجبا لكن على الفاعلية لأن ما المصدرية يجب أن يليها فعل ظاهر أو مقدر (أو) واجب الرفع (بالفاعلية نحو وإن أحد من المشركين استجارك وهلا زيد قام) لأن أدوات الشرط والتحضيض تختص بالأفعال خلافا للكوفيين فيهما قاله ابن عصفور في شرح الإيضاح (وقد يكون) الاسم السابق (راجح الابتدائية على الفاعلية نحو زيد قام عند المبرد ومتابعيه) فإنهم أجازوا رفعه بفعل محذوف من باب الاشتغال ذكر ذلك الفارسي في التذكرة ونقله ابن الحاج عنه في النقد على مقرب ابن عصفور فسقط ما قيل إنه لا يعلم من أجاز رفعه على الفاعلية وعكس ابن العريف الترجيح فرجح الفاعلية على الابتدائية (وغيرهم) من البصريين (يوجبون ابتدائيته لعدم تقدم طالب الفعل) من نفي أو استفهام وتقدم عن الكوفيين إجازة تقديم الفاعل في بابه (وقد يكون) الاسم السابق (راجح الفاعلية على الابتدائية نحو زيدا ليقم) لأن الرفع على الابتدائية يستلزم الاخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ وهو خلاف القياس لأنها لا تحتمل الصدق والكذب والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت هذا تقرير كلامه وفيه نظر لأن رفع زيد على الفاعلية يستلزم أن يكون بفعل محذوف مقرون بلام الأمر كمفسره وقد قال في باب التحذير من هذا الكتاب إن اجتماع حذف الفعل ولام الأمر شاذ فكيف يكون راجحا مع كونه شاذا (ونحو قام زيد وعمرو قعد) فيترجح رفع عمرو على الفاعلية بفعل محذوف يفسره قعد لتناسب العطف على الجملة الفعلية (ونحو أبشر يهدوننا وأأنتم تخلقونه) فيترجح رفع بشر وأنتم على الفاعلية بفعل محذوف لأن الغالب في الهمزة دخولها على الأفعال وتقدم في باب الفاعل ما يغني عن إعادته هنا نعم الرفع على الفاعلية في أبشر يهدوننا أرجح من الرفع على الفاعلية في أأنتم تخلقونه والتقدير الاسمية في أأنتم تخلقونه أرجح منه في أبشر يهدوننا لمعادلتها الاسمية وهي أم نحن الخالقون صرح بذلك في المغني (و) الابتدائية الفاعلية (قد يستويان في نحو زيد قام وعمرو قعد عنده) ففي الفاعلية مراعاة الصغرى ففيه عطف فعلية على فعلية وفي الابتدائية مراعاة الكبرى ففيه عطف اسمية على مثلها فالتناسب حاصل على كلا التقديرين.

﴿ هذا باب التعدي واللزوم ﴾ في الأفعال

(الفعل ثلاثة أنواع أحدها ما لا يوصف بتعد ولا لزوم وهو كان وإخواتها) في حال نقصها

نحو زيدا لم يضرب إلا هو (قوله لفظا) المراد برفعه لفظا ومحلا ما مر في نصبه لفظا ومحلا (قوله لأنه لم يسمع ليتما قعد عمرو) أي فليت مع ما الكافة باقية على الاختصاص بالجمل الاسمية (قوله لم يكن الرفع واجبا الخ) فيه نظر قال اللقاني فإن قدرت ما زائدة غير كافة فالنصب واجب كما لو تجردت منها لا لأجل جواز التقديرين جاز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعدها انتهى وفي قول الشارح لما تقدم نظر لأنه لم يتقدم له ذلك (قوله وإن أحد من المشركين) قال اللقاني هنا بحث وهو أن أداة الشرط إنما اقتضى فعلا أعم من أن يكون ناصبا أو رافعا وكون استجارك تفسيرا لاثنين جاز أن ينصب أحد بوجدت مثلا بقرينة المقام فاستجارك امت لا تفسير (قوله لأنها لا تحتمل الصدق الخ) فيه نظر كما أشرنا إليه سابقا لأن احتمال الصدق والكذب للخبر المقابل للإنشاء لا لخبر المبتدأ (قوله والفاعلية سالمة من ذلك فترجحت) اعترض بأنها وإن ترجحت من هذه الحيثية لكنها تحتاج إلى تقدير بخلاف الابتدائية فتترجح الابتدائية بعدم الاحتياج إلى تقدير ثم إن في ذلك التباس المبتدأ بالفاعل (قوله وفيه نظر لأن رفع الخ) قال الدنوشري فيه نظر فإن ابن مالك صرح في قوله تعالى اسكن أنت وزوجك بأن التقدير فليسكن زوجك ومخالفة ابن هشام له لا تضره ولا نسلم أن ذلك شاذ ولو سلم فالشاذ وارد في القرآن لا سيما إذا كان مخلصا من محذور كما هنا (تتمة) قال في الهمع شرط المشغول عنه قبول الإضمار فلا يصح الاشتغال عن حال وتمييز ومصدر مؤكد ومجرور ما لا يجر المضمر كحتى والكاف جزم بذلك أبو حيان في شرح التسهيل قال بخلاف الظرف والمفعول له المجرور والمفعول معه فيجوز الاشتغال عنها (قوله فالتناسب حاصل على كلا التقديرين) أي ويرجح الأول بالقرب والثاني بالسلامة من الحذف

﴿ باب التعدي واللزوم ﴾

(قوله الفعل ثلاثة أنواع) قال الدنوشري دخل فيه شكرته وشكرت له الأول في المتعدي والثاني في اللازم وقال السعد التفتازاني أن الثاني من المتعدي أيضا واللام زائدة انتهى وكلام المصنف الآتي صريح في أن نصحته لازم والجار محذوف سماعا مع الجواز في النثر وقد اعترض اللقاني في حواشي التصريف ما قاله السعد فانظر حاشيتنا على الألفية واعلم أن دخول نحو شكرته وشكرت له أنه ليس قسما برأسه ورأيت بخط المصنف في هوامش ألفية ابن معطي ما نصه في هذا النوع قولان أحدهما أنه قسم برأسه وذلك التساوي الاستعمالين فيه قال ابن مالك ويقال فيه متعد بوجهين الثاني أن هذا النوع لا يتصور لأنه محال كون الفعل قويا ضعيفا وصححه ابن عصفور وقال ينبغي أن يجعل الأصل فيه التعدي بالجار

ثم حذف توسعا وكثر الأصل والفرع وأجاب الشلوبين الصغير بأن بعض العرب يمكن أن يلاحظ الفعل قويا ويلاحظه آخر ضعيفا ثم اختلطت اللغات بل يتصور ذلك من شخص في وقتين وقيل إن الأصل التعدي بالجار لأن الزيادة لا يقدم عليها إلا بدليل قاله ابن بابشاذ وقال أبو حيان فتخلص ثلاثة مذاهب قسم برأسه الأصل التعدي بالجار والأصل التعدي بنفسه وحرف الجر زائد انتهى وهذا لم يحكه عن أحد وكأنه غلط في فهم كلام ابن بابشاذ فتأمله فإن قلت إنه لما حكى عن ابن عصفور ما ذكرت قال عنه فإن كان الفعل يحصل بنفس المفعول ويوجد تارة بالحرف وتارة بدونه جعلنا الأصل حصوله بنفسه والجار زائدا نحو مسحت برأسي ورأسي وحسنته بصدره وصدره لأن التحسين يحصل بالصدر فهذا يكون مراده قلت فكان يجب أن يجعل القول الثالث التفصيل بين باب نصح وباب مسح (قوله أن يصح أن تتصل به الخ) قال اللقاني هذه منقوضة بكان وأخواتها لصحة اتصال الهاء المذكورة بها كقولك الصديق كأنه زيد مع أنها غير متعدية كما صرح به أولا ومنقوضة أيضا بالأفعال القاصرة لصحة اتصال (٣٠٩) هاء الظرف بها كقولك اليوم صمته انتهى وقد أشار إلى النقض الأول الشارح بقوله على وجه لا يكون خبرا وقال الشهاب القاسمي جواب الأول أن المصنف أراد أن يتصل به هاء غير المصدر وهاء غير خبر كان وحذف هذا القيد المعلوم من مقابلة التعدي للأفعال الناقصة وكونه قسيمها مع ما صرح به في بحث الضمائر من اتصالها الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كأنه زيد والحاصل إنه حذف هذا القيد لقرينة والمحذوف لقرينة كالمذكور فلا نقض ولا إشكال ويدفع الثاني بأن هذا الاتصال على التوسع والمراد من الاتصال ما كان لا على سبيل التوسع انتهى وقال الدنوشري ربما يشكل على ذلك الأفعال اللازم بناؤها للمفعول فإنها لا تتصل بها الهاء المذكورة لأن ذلك يخرجها عما لزمته وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنواني عن هذا بأنها في أصلها وبحسب ذاتها يصح أن تتصل بها الهاء المذكورة وإن عرض لها في استعمالهم ما يمنع الاتصال وهو واضح إن لم يقل إن المبني للمفعول أصل برأسه وفي هامش نسخته بغير خطه قوله أن يصح أن تتصل الخ يقتضي أن نحو صام وجلس متعديا ما ولو لم تتصل به الهاء المذكورة لأنه يصح أن تتصل به نحو اليوم صمته والمكان جلسته ويجاب بأن المراد الصحة في كل وقت وهذان صحة اتصال ضمير غير المصدر بهما مقيدة بحال تنزيلهما منزلة المتعدي ونحو أفعال الإنشاء عدم صحة اتصال الهاء المذكورة بها عارض (قوله أن يبنى منه اسم مفعول تام) قال اللقاني ظاهر عبارته أنه يبنى من فعل الفاعل المتعدي والمتعارف بناؤه من فعل المجهول والتحقيق بناؤه من المصدر ابتداء انتهى وتام مرفوع صفة لاسم مفعول قال الدنوشري وينظر هل يجوز جره على الجوار أولا (قوله إلا إن ناب) قال اللقاني معناه أن فعل المجهول متعد بالنسبة إلى مرفوعه وفيه نظر إذ التعدي إلى شيء هو نصبه إياه ومرفوعه ليس منصوبا لفظا ولا محلا قال الشهاب كل من هذا النظر ودعوى أنه مقتضى كلام المصنف ساقط لأن المتعدي المقابل للازم ما يصح نصبه للمفعول به سواء نصبه أولا كما يصرح به تعبير المصنف في العلامة الأولى بالصحة ثم قد يطلق المتعدي على ما نصب بالفعل وليس الكلام فيه (قوله ورد البصريون هذه الحجج الخ) ردوا قول هشام بقوله وقول جميع الكوفيين أنه ينوب غير المفعول به مع وجوده والفراء أنهما ليسا كالشيء الواحد

فإن منصوبها خبر لها على قول البصريين وحال أو شبيه به على قول الكوفيين (وقد تقدم) عقب باب المبتدأ (والثاني المتعدي وله علامتان إحداهما أن يصح أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر) على وجه لا يكون خبرا وعلى هذه العلامة اقتصر الناظم بقوله

• علامة الفعل المعدى أن تصل • ها غير مصدر به • العلامة (الثانية) أن يصح (أن يبنى منه اسم مفعول تام) بأن يستغنى عن حرف جر كما قال في شرح الكافية وزاد في التسهيل باطراد (وذلك كضرب) بفتح الراء (ألا ترى أنك تقول زيد ضربه عمرو فتصل به) أي بضرب (ها ضمير غير المصدر وهو زيد) وخرج بقولنا على وجه لا يكون خبرا نحو الصديق كنته فإنه يصدق على كان أنه اتصل به هاء ضمير غير المصدر ومع ذلك لا يكون متعديا كما مر (و) ألا ترى أنك (تقول هو مضروب فيكون) مضروب (تاما) غير مفتقر إلى حرف جر واحترز بالاطراد من نحو تمرون الديار فإنه يصح أن يبنى منه اسم مفعول تام فتقول الديار ممرورة ولكنه ليس بمطرد فلا يكون متعديا (و) المتعدي (حكمه أن ينصب المفعول به كضرب زيدا وتدبرت الكتب) أي تأملتها (إلا إن ناب) المفعول به (عن الفاعل) فإنه يرفع على النيابة عن الفاعل (كضرب زيد وتدبرت الكتب) برفعهما وبناء الفعلين للمفعول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

• فانصب به مفعوله إن لم ينب • عن فاعل وما ذكر من أن المفعول به منصوب بالفعل وحده هو قول البصريين واختلف قول الكوفيين فقال هشام الناصب له الفاعل وقال الفراء كلاهما وقال خلف الأحمر معنى المفعولية ولكل حجة فحجة البصريين أن أصل العمل للأفعال وحجة هشام أن نصبه يدور مع الفاعل وجودا وعدما والدوران يفيد العلية وحجة الفراء أن الفعل والفاعل كالشيء الواحد ولا يعمل بعض الكلمة دون بعضها الآخر وحجة خلف أن المفعولية صفة قائمة بذات المفعول ولفظ الفعل غير قائم به وإسناد الحكم إلى العلة القائمة بذات الشيء أولى من غيرها ورد البصريون هذه الحجج بما يطول ذكره وعلم من تخصيص الفعل المتعدي بنصب

من كل الوجوه والالم يجز الفصل بينهما وخلف بضرب زيدا ولم أضرب زيدا وقال ابن عمرون يرد على هشام تقديم المفعول على الفاعل مع أن الفاعل غير متصرف ونحو أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما إذ لا فاعل هنا ونحو ضربني زيدا والضمير لا يعمل ويرد على الفراء ما رد به على هشام وأنه يقع بينهما نحو جاء آل فرعون النذر والمعمول لا يتوسط العامل وعلى خلف رفعه في نحو ضرب زيد ومعنى المفعولية باق بدليل مررت بزيد وعمرا بالنصب لبقاء معنى المفعولية (قوله أن لا يتصل الخ) قال الدنوشري يشمل ذلك صام وقعد اللذين لم يتصل بهما هاء الزمان والمكان فهما مثلا حينئذ لازمان اه وقال اللقاني رحمه الله اعلم أن كلامه صريح في أن علامتي اتصال الهاء المذكورة وبناء اسم المفعول مطردتان أي متى وجدتا أو إحداهما في فعل كان متعديا منعكستان أي متى انتفتا من فعل لم يكن غير متعد وكان لازما ولا يخفى عليك أن كل فعل أما إن يصح فيه ذلك أولا ولا واسطة فإذا كان الأول متعديا والثاني لازما فأين الواسطة التي لا توصف بتعد ولا لزوم وهي القسم الذي صدر به أولا وقال الشهاب رحمه الله اعلم أن قول المصنف أن تتصل به هاء ضمير غير المصدر فيه قيد آخر وهو غير الخبر وحذفه لعلم به من جعل المتعدي مقابلا للأفعال الناقصة وقسيما لها مع ما صرح به في بحث اتصال الضمائر وانفصالها من اتصال هاء الخبر بكان وتمثيله بنحو الصديق كنته أو كأنه زيد والحاصل (٣١٠) أنه حذف هذا القيد للقرينة والمحذوف للقرينة بمنزلة المذكور وحينئذ فالعلامتان مطردتان ثم إن قوله أن لا يتصل الخ فيه قيد آخر حذفه للعلم به من مقابلة هذا القسم أيضا بالأفعال الناقصة فالتقدير أن لا يتصل به الهاء المذكورة ولا هاء الخبر وحينئذ فالعلامتان منعكستان والواسطة في غاية الوضوح انتهى أو فيه تكرار للعلم به مما أسلفه لكن كلامه بنصه لاختلاف المقامين وإن أمكن الحوالة هنا على ما تقدم وفيه زيادة للإيضاح (قوله لا يقال زيد خرجه) قال اللقاني فيه بحث لأن المحققين من النحويين على أن الفعل القاصر الذي يتعدى إلى مفعول بحرف الجر قد يحذف حرف الجر فيصل إليه الفعل بنفسه توسعا وهو الذي تسمي منصوبا على إسقاط الخافض كاف واختار موسى قومه لكن المصنف سيذكر أنه سماعي فقد لا يرد (قوله من وصف ملازم للذات غير منفك عنها) قال الدنوشري مشكل بنحو حسن زيد إذ حسن من أفعال السجايا كما قيل و... ول بنحو المرض ويجاب بأنه استتر ولم يزل بنحو المرض أو المراد باللازم غير المنتقل ويأباه تعبير الشارح المذكور كذا قال بعض المشايخ والظاهر أن حسن ليس من أفعال السجايا لأن فعل السجية يعتبر فيه كما قال الشارح الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها والحسن ليس كذلك (قوله أو أن يدل على عرض) قال الدنوشري يقتضي أن سائر الأفعال لا تدل على عرض وليس كذلك بل كلها تدل عليه ويجاب بأن العرض هنا مخصوص وينظر هل الأفعال الدالة على النظافة والدنس داخلة في قوله أو أن يدل على عرض أولا (قوله وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) قال الدنوشري هذا يشمل نحو علم وفهم مع أنه متعد اللهم إلا أن يقال العلم والفهم ثابتان أو منزلان منزلة الثابت وأقول حينئذ يشكل على تعريف أفعال السجايا ويشكل بنحو الحسن والقبح (قوله ونهم) في عده من أمثلة العرض تنكيت على الناظم حيث عده من أفعال السجايا فاقتضى أنه من الأوصاف اللازمة مع وصف غير لازم (قوله بكسر العين) انظر هذا مع عد الناظم له في أفعال السجايا وقول شارح القصاري المارفي كلام الشارح الدال على أن أفعال السجايا بضم عينها (قوله فليس لازما) قال الدنوشري مردود بأنه حينئذ من أفعال السجايا وليس قاصرا ولو عبر بدل صار بكان كان أصوب لما لا يخفى (قوله أو أن يدل على مطاوعة) من ثم لم يكن المطاوع إلا متعديا الخ لكن المطاوعة وذكر الفارسي أن اللازم قد يكون مطاوعا نحو قول يزيد بن الحكم . بأجرامه من قلة النيق منهوى . في الشعر أيضا منفورا هما من هوى وهوى وقال ابن عصفور يجوز أن يكونا مطاوعين لأهويته وأهويته كما تقول أدخلته فادخل قال ابن هشام قال الجوهري وقد يقال ادخل في الشعر وليس بفصيح

المفعول به أن بقية المفاعيل ينصبها المتعدي واللازم بخلاف المفعول به فإنه لا ينصبه إلا المتعدي النوع (الثالث اللازم وله اثنا عشرة علامة) اثنتان عدميتان وعشرة وجودية (وهي) مطردة فالأولى والثانية (أن لا يتصل به هاء ضمير غير المصدر وأن لا يبنى منه اسم مفعول تام وذلك كخرج ألا ترى أنه لا يقال زيد خرجه عمرو) فيتصل بخرج ضمير غير المصدر وهو زيد (ولا هو مخروج) فتبنى منه اسم مفعول تام (وإنما يقال الخروج خرجه عمرو) فيتصل به هاء ضمير المصدر وهو الخروج (وهو مخروج به أو إليه) بحسب المعنى فيكون اسم مفعول ناقصا لاحتياجه إلى حرف الجر (و) الثالثة (أن يدل على سجية) بالسين المهملة أي الطبيعة والسليقة (وهي ما ليس حركة جسم من وصف ملازم) للذات غير منفك عنها (نحو جبن وشجع) من الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة التي لا شعور لها بما يصدر عنها وضم عين الفعل لمناسبة انضمام الطبيعة إلى الذات عند صدور هذه الأفعال منها قاله الشارح القصاري وإليها الإشارة بقوله وحتم ٭ لزوم أفعال السجايا والعلامة الرابعة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على عرض) بفتح العين والراء المهملتين (وهو) أي العرض (ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت) دائما (كمرض وكسل ونهم إذا شبع) بكسر العين فيهن بخلاف نهم إذا صار أكولا فليس لازما وإليها الإشارة بقوله أو عرض والخامسة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على نظافة كنظف وطهر ووضؤ) بضم العين فيهن ويجوز في طهر فتح العين السادسة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على دنس نحو نجس وقذر) بالذال المعجمة كسرا وضما فيهما وإليهما الإشارة بقوله وما اقتضى نظافة أو دنسا السابعة المذكورة في قوله (أو) أن يدل (على مطاوعة فاعله لفاعل فعل

متعد لواحد نحو كسرته فانكسر و ـدته فامتد) وإليها الإشارة بقوله أو طاوع المعدى لواحد والمطاوعة قبول الأثر ففاعل الفعل اللازم قبل الأثر من فاعل الفعل المتعدي (والمطاوع ما يتعدى فعله لاثنين لمعدى) المطاوع بكسر الواو (الواحد كعلمته الحساب فتعلمه) ففاعل تعلم قبل التعليم من فاعل علم الثامنة المذكورة في قوله (أو) أن (يكون موازنا لافعال) بفتح اللام الأولى وتشديد الثانية (كاقشعر واشمأز) بمعجمتين وهو بناء مقتضب وقيل ملحق باحرنجم وأصلهما اقشعرر واشمأزز بسكون العين والهمزة فكرهوا اجتماع مثلين متحركين فأسكنوا الأول ونقلوا حركته إلى ما قبله ثم أدغموا أحد المثلين في الآخر قاله أبو البقاء واعترض بأن حكم الملحق أن لا يدغم لئلا تفوت الموازنة ولهذا وجب الفك في اقعنسس والاستناد إلى اتحاد المصدرين ممنوع والتاسعة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أي بافعلل (وهو افوعل) بسكون الفاء وفتح الواو والعين وتشديد اللام (كاكوهد الفرخ اذا ارتعد) العاشرة المذكورة في قوله (أو) يكون موازنا (لافعنلل) بسكون الفاء وفتح العين وسكون النون وفتح اللام الأولى وهو ما كانت فيه النون زائدة بين حرفين قبلها وحرفين بعدها أصليين (كاحرنجم) الحادية عشرة والثانية عشرة المذكورتان في قوله (أو) يكون موازنا (لما ألحق به) أي بافعنلل بأصالة اللامين (وهو) ما كان فيه بعد النون الزائدة حرفان أحدهما زائد بالتضعيف أو من حروف سألتمونيها فالأول نحو (افعنلل بزيادة إحدى اللامين) وهل هي الأولى أو الثانية قولان (كاقعنسس الجمل إذا أبى أن ينقاد) الثاني نحو (افعنلى) بفتح العين وسكون النون وزيادة الألف في آخره وهي من حروف سألتمونيها (كاحرنبى الديك بسكون الحاء المهملة وفتح الراء وسكون النون وفتح الموحدة (إذا انتفش للقتال) فإن قلت زعم ابن جني وأبو عبيدة أن افعنلى يتعدى ولا يتعدى ومن تعديه قول الراجز

قد جعل النعاس يغرنديني • ادفعه عني ويسرنديني

قال أبو عبيدة المغرندى والمسرندى الذي يغلبك ويعلوك (قلت) أجيب عنه بأنه شاذ والمعتمد إطلاق سيبويه بأنه غير متعد واقتصر الناظم على افعل وافعنلل بقوله :

• كذا افعلل والمضاهي اقعنسسا • (وحكم) الفعل (اللازم أن يتعدى بالجار) وذلك مستفاد

(قوله والمطاوعة قبول الأثر الخ) قال الدنوشري المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر قال ابن السبكي وجدت بخط والدي أنه يقال كسرته فانكسر ولا يقال فما انكسر ويقال علمته فتعلم ويقال فما تعلم والفرق بينهما بأن التعليم يتوقف على أمور من جانب المعلم وأمور من جانب المتعلم وهو موضوع لما هو من جانب المعلم فقط بخلاف الكسر فإنه يعقب الانكسار من غير توقف على شيء آخر وينظر في فهمته وحفظته وجرعته الماء هل هو من قبيل كسرته أو من قبيل علمته وعبارة الشيخ بهاء الدين السبكي ورأيت بخط الوالد يقال علمته فما تعلم ولا يقال كسرته فما انكسر والفرق بينهما أن العلم في القلب من الله تعالى يتوقف على أمور من المتعلم ومن المعلم فكان علمته موضوعا للجزء الذي من المعلم فقط لعدم إمكان فعل من المخلوق يحصل به العلم ولا بد بخلاف الكسر فإن أثره لا واسطة بينه وبين الانكسار انتهى وقد بسطت القول في هذه المسألة في شرح مختصر ابن الحاجب انتهى كلامه هذا كلام الدنوشري وكأنه أراد بابن السبكي الذي نقل عنه أولا المولى تاج الدين صاحب جمع الجوامع وإلا فالشيخ بهاء الدين أخوه صاحب عروس الأفراح ولعل التاج نقل كلام والده بالمعنى والبهاء باللفظ بدليل قوله انتهى وما ذكره من أنه لا يقال فما انكسر مخالف لما نقله الناصر اللقاني من البيضاوي في تفسير وعلم آدم الأسماء كلها من أنه يقال كسرته فلم ينكسر وعلمته فلم يتعلم وقال إن حصول الأثر غالب لا لازم (قوله بأن حكم الملحق) قال الدنوشري عرف بعضهم الإلحاق بقوله جعل مثال أنقص من آخر على وزنه ليصير مساويا له في التكسير والتصغير وغير ذلك (قوله كاكوهد الفرخ) مثل به للملحق ردا على أبي حيان حيث قال وكذا اشمأز واطمأن والإلحاق به نادر نحو ابيضض وأما اكوهد الفرخ واكوأل الرجل فوزنهما افعأل والواو فيهما أصل انتهى ووجه الرد أن الواو تكون أصلا في بنات الأربعة (قوله قد جعل النعاس الخ) قال الدنوشري قال الزبيدي أحسب هذا الشعر مصنوعا (قوله أن يتعدى بالجار) قال الدنوشري إن قيل لم اقتصر على الجار ولم يذكر الهمزة والتضعيف أجيب بأن الفعل المصاحب للهمزة والتضعيف غير قاصر بل متعد وأما الفعل المصاحب للجار فهو قاصر على المصاحبة والتعدي بالجار غير خاص بالقاصر بل يكون في المتعدي بالنسبة لما لم يتعد إليه نحو ضرب بعض زيدا بالسوط ولم يذكره الموضح لأن المتعدي بالنسبة لما لم يتعد إليه قاصر فقد يدعى دخوله فيه ومراده بالتعدية هاهنا إيصال الفعل لدخول حرف الجر وأما التعدية في قولهم أنباء التعدية نحو ذهبت بزيد فالمراد بها تصيير الفاعل مفعولا ولما كان المراد الأول عدد الأمثلة اه واعلم أن الأمور التي يتعدى بها القاصر سبعة وقد بين اللقاني في حاشية التصريف وجه اقتصار ابن مالك على التعدية بحرف والفراء على ذلك والهمزة والتضعيف ووجه من ذكر السبعة فانظر حاشيتنا على الألفية ثم هنا شيء لا بد من التنبه عليه وهو أن التعدية أسبابا غير السبعة قال ابن كمال باشا في رسالة من رسائل الفرائد وأما إجراء غير المتعدي مجرى المتعدي ففيه وجوه إلى أن قال ومنها اعتبار ما في اللازم من معنى المبالغة فإن ذلك قد يصلح سببا للتعدية من غير أن ينقل اللازم

من قول الناظم وعد لازما بحرف جر ويختلف الجار باختلاف المعنى (كعجبت منه ومررت به وغضبت عليه وقد يحذف) الجار (ويبقى الجر) بحاله (شذوذا) لأن حرف الجر لا يعمل محذوفا (كقوله) وهو الفرزدق : (إذا قيل أي الناس شر قبيلة ● أشارت كليب بالأكف الأصابع) لحذف حرف الجر من كليب وأبقى عمله والأصل إلى كليب وهو كليب بن يربوع بن حنظلة أبو قبيلة جرير والأصابع فاعل أشارت وبالأكف حال منها والباء بمعنى مع أي أشارت الأصابع في حال كونها مصاحبة الأكف فالإشارة وقعت بالمجموع وقيل هذا مقلوب والأصل أشارت الأكف بالأصابع (وقد يحذف) الجار فيتعدى الفعل بنفسه (وينصب المجرور) إن كان في موضع نصب (وهو ثلاثة أقسام) أحدها (سماعي جائز في الكلام المنثور نحو نصحته وشكرته) وكلته ووزنته والأكثر ذكر اللام) الجارة نحو (ونصحت لكم أن اشكر لي) وكلت له ووزنت له وقال التفتازاني اللام زائدة لأن معنى نصحت زيدا ونصحت له مستويان اهـ وفي التنزيل وإذا كالوهم أو وزنوهم بغير ذكر اللام (و) الثاني (سماعي خاص بالشعر كقوله) وهو ساعدة ابن جؤية :

لدن بهز الكف يعسل متنه ● فيه (كما عسل الطريق الثعلب)

فلدن بفتح اللام وسكون الدال المهملة خبر مبتدأ محذوف أي هو ولدن أي لين وبهز متعلق بيعسل بالعين والسين المهملتين أي يضطرب بهز الكف ومتنه فاعل يعسل والمتن الصدر وضمير فيه يعود إلى الهز وفي الصحاح يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه وذلك دليل على كثرة لينه والثعلب فاعل عسل (وقوله) وهو المتلمس جرير بن عبد المسيح :

(آليت حب العراق الدهر أطعمه) ● والحب يأكله في القرية السوس

آليت حلفت ويحتمل أن يكون إخبارا عن نفسه فتكون التاء مضمومة وأن يكون خطابا بالملك الحيرة فتكون مفتوحة وذلك أن عمرا ملك الحيرة قبلته ذلك فخاف الملك أنه لا يطعمه حب العراق وهو القمح وأطعمه على تقدير لا أطعمه لأنه جواب القسم ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير لأن

عن صيغته إلى صيغة المتعدي وتغيير معناه وهذا مما دق فيه نظر العلامة الزمخشري حيث قال في تفسير سورة الفرقان طهورا بليغا في طهارته وعن أحمد بن يحيى هو ما كان طاهرا في نفسه مطهرا لغيره فإن كان ما قاله شرحا لبلاغته في الطهارة كان سديدا ويعضده قوله تعالى وينزل عليكم من السماء ماء ليطهركم به وإلا فليس فعول من التفضيل في شيء وقال صاحب الكشف قوله إن كان شرحا الخ فيه إيماء إلى أن الطهارة لما لم تكن قابلة للزيادة لانها شيء واحد رجع المبالغة فيه إلى انضمام التطهير إليها إلا أن اللازم صار متعديا ثم قال ومنها حمل النظير كتعدية لنثوينهم على لنبوأنهم قال صاحب الكشف في تفسير قوله تعالى لنبوأنهم من الجنة غرفا وقرئ لنثوينهم من الثواء وهو النزول للإقامة يقال ثوى في المنزل وأثوى غيره والوجه في تعديته إلى لنثوينهم إلى ضمير المخاطبين وإلى الغرف إما إجراؤه مجرى لننزلنهم ونبوئنهم أو حذف الجار وإيصال الفعل أو تشبيه الظرف المؤقت بالمبهم اهـ وحمل النظير على النظير شائع كحمل النقيض على النقيض ومنه (٣١٢) تعدية واظب بنفسه في قول صاحب المفتاح واختارا بمواظبتها فإن واظب لظاهر لازم المتعدي بنفسه فقول السعد قدس سره وفي تعدية المواظبة بنفسها نظر والصواب بالمواظبة عليها فيه نظر وقال السيد أنه من الحذف والإيصال والأصل بالمواظبة عليها إلا أنه نزع الخافض وفيه أن الحذف والإيصال في مثل هذا ليس بقياسي كما يأتي وقال في رسالة التضمين أن منها حمل النقيض على النقيض ولم يمثل له وقال إن ذلك في عكسه وهو إجراء المتعدي مجرى اللازم كما ذكر في الكشاف في تفسير سورة التوبة حيث قال عدى فعل الإيمان بالباء لأنه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض وأقول يشهد له أيضا ما يأتي في باب حروف الجر عن الكسائي من تعدية رضي في قوله ● إذا رضيت علي بنو قشير ● حملا على نقيضه وهو سخط وما يأتي في باب علامة التأنيث وهو كثير في كلامهم وإن شاء الله نتعرض له فيما يأتي (تنبيه) قول الناظم بحرف جر أولى من قول المصنف الجار لصراحته وشمول الجار المضاف وإن لم يكن متأتيا هنا (قوله وقد يحذف ويبقى الجار شذوذا) لا يخفى أن هذه قضية جزئية فلا تفيد عموم الحكم بل تشعر بأنه قد يحذف ويبقى المجرور بحاله من غير شذوذ فلا يرد على كلامه ما يأتي في باب حروف الجار من أن الجار قد يحذف ويبقى عمله كثيرا كرب بعد الواو من بعد كم إذ جرت بالياء نحو بكم درهم وقياس نعم قول الشارح لأن حرف الجر لا يعمل محذوفا على إطلاقه مشكل (قوله وبالأكف حال منها) قال الدنوشري يجوز أن يتعلق بالفعل الذي هو أشارت (قوله قال التفتازاني) قال الدنوشري على كلامه يصح العطف فيه بالنصب إذ اللام زائدة تقول نصحت لزيد وعمرا بالنصب وأما على كلام غيره فهل يجوز نصب عمرا أو لا الذي قاله شيخنا أنه يجوز والذي يقتضيه النظر عدم الجواز لأن ظهور النصب في التصحيح إنما هو على تقدير تعديه والمتكلم لم يبن كلامه على هذا التقدير وإنما بناه على تقدير لزومه وهو بهذا الاعتبار لا يعمل النصب فليتأمل وتمثيل المصنف لحذف الجار ونصب المجرور بشكرته ونصحته غلط فإنهما يتعديان بأنفسهما فإذا نصبا المفعول بعدهما فلا يدعى أنه حذف قبل حرف الجر (قوله ولذلك امتنع أن يكون حب منصوبا على شريطة التفسير) أي مع كون الاشتغال مقيسا ونزع الخافض سماعي وقد ذهب بعضهم إلى نصب حب على شريطة

التفسير كما بينه فى المغنى وقد تكلم على البيت فى الآية ، واضح فى بحث إذا والجهة الخامسة والجهة العاشرة من الباب الخامس (قوله والثالث قياسى وذلك الخ) قصر القياسى على ما ذكر فيه قصور كما يعلم من تصفح كلامه فى مبحث حرف الجر (قوله وذلك فى أن وأن) قيل يشكل على قياسيته فيهما ما سيأتى فى كلام الشارح من اختصاص أن المخففة إذا كانت مع صلتها ، متعجبا منه بحذف الجار نحو ، وأحبب إلينا أن تكون المقدما ، ويجاب بأن الكلام فى حروف الجر المتعدية والباء (٣١٣) الجارة للمتعجب منه زائدة لا متعدية

لا النافية فى جواب القسم لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس بمهملتين قمل القمح ونحوه والشاهد فى البيت الأول فى حذف فى ونصب الطريق والأصل ذكر فى لأن الطريق اسم مكان مختص كالبيت والدار (أى فى الطريق) وقول ابن الطراوة إن الطريق ظرف مردود بأنه غير مبهم وقوله إنه اسم لكل ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكل موضع منازع فيه بل هو اسم لما هو مستطرق قاله فى المغنى (و) الشاهد فى البيت الثانى فى حذف على ونصب حب (أى على حب العراق) وإلى هذين القسمين أشار الناظم بقوله ، وإن حذف فالنصب للمنجر ، نقلا (و) الثالث (قياسى وذلك فى أن وأن) بفتح الهمزة فيهما وتشديد النون فى الأولى وسكونها فى الثانية (وكى) لطولهن بالصلة (نحو شهد الله أنه لا إله إلا هو ونحو أو عجبتم أن جاءكم ونحو كيلا يكون دولة) أى بأنه لا إله إلا هو (ومن أن جاءكم ولكيلا وذلك إذا قدرت كى مصدرية) لدخول اللام عليها تقديرا (وأهمل النحويون هنا ذكر كى) مع تجويزهم فى نحو جئت كى تكرمنى أن تكون كى مصدرية واللام مقدرة قبلها والمعنى لكن تكرمنى قاله فى المغنى واشترط ابن مالك) فى النظم وغيره (فى) حذف الجار من (أن وأن أمن اللبس) فقال فى النظم وفى أن وأن يطرد مع أمن لبس فمنع الحذف فى نحو رغبت فى أن تفعل أو عن أن تفعل (لإشكال المراد بعد الحذف) هل هو على معنى فى أو عن لأن رغب يتعدى بكل منهما ومعناهما مختلف (ويشكل عليه) قوله تعالى (وترغبون أن تنكحوهن لحذف الحرف) الجار (مع أن) اللبس موجود بدليل أن (المفسرين اختلفوا فى المراد) فبعضهم قدر فى أن وبعضهم قدر عن أن واستدل كل على ما ذهب إليه وأجيب عنه بجوابين ذكرهما المرادى فى شرح النظم أحدهما أن يكون حذف الحرف اعتمادا على القرينة الرافعة للبس وقد أشار إلى هذا فى منهج السالك والآخر أن يكون حذف لقصد الإبهام ليرتدع بذلك من يرغب فيهن لجمالهن ومالهن ومن يرغب عنهن لدمامتهن وفقرهن وقد أجاز بعض المفسرين التقديرين انتهى وفى الكشاف يحتمل فى أن تنكحوهن لجمالهن وعن أن تنكحوهن لدمامتهن وتبعه البيضاوى والجواب الأول موافق لقول الموضح فى المغنى وإنما حذف الجار فى أن تنكحوهن لقرينة وإنما اختلف العلماء فى المقدر من الحرفين فى الآية لاختلافهم فى سبب نزولها فالخلاف فى الحقيقة فى القرينة انتهى وما ذهب إليه الموضح من أن محل أن وأن نصب بعد الحذف هو مذهب الخليل وأما سيبويه فقال بعدما أورد أمثلة من الحذف ولو قال قائل إن الموضع جر لكان قولا قويا وله نظائر نحو قولهم لاه أبوك ثم نقل النصب عن الخليل فظهر بهذا أن ما نقله ابن مالك تبعا لابن العلج من أن الخليل يقول بالجر سهو ولا يقاس على أن وأن غيرهما فلا يقال بريت القلم بالسكين والأصل بالسكين خلافا للأخفش الأصغر على بن سليمان البغدادى تلميذ ثعلب والمبرد لقد أبعد الأخفش الصغير أبى الحسن سعيد بن مسعدة تلميذ سيبويه والأخفش الأكبر غيرهما وهو أبو الخطاب شيخ سيبويه والأخافشة أحد عشر نحويا والسيبويهيون أربعة

(فصل) (لبعض المفاعيل الأصالة فى التقديم على بعض) آخر وأصالة المفعول (إما بكونه مبتدأ فى الأصل) والآخر خبر كما فى باب ظن (أو) بكونه (فاعلا فى المعنى) والآخر مفعول معنى كما فى باب أعطى (أو) بكونه (مسرحا) أى مطلقا لم يتقيد بجار (لفظا أو تقديرا والآخر مقيد) بحرف جر (لفظا أو تقديرا) كما فى باب اختار فيتقدم كل من المبتدأ من الأصل والفاعل معنى والمسرح على غيره (وذلك كزيدا فى ظننت

(قوله لطولهن بالصلة) إن قيل هذا يقتضى جواز حذفه مع الموصولات الاسمية وليس كذلك أجيب بأن الموصول الحرفى عهد سده مسد جملة نحو علمت أن زيدا قائم ولم يعهد فى الاسمى فعلم أن للحرف مزيد اعتبار فى الطول وقال السهيلى حذف الجار مع الحرفى دون الاسمى استقباحا لدخول الحرف على الحرف (قوله نحو رغبت فى أن تفعل الخ) قال الدنوشرى صريح كلام جمع هنا أنك إذا قلت رغبت أن تفعل ولم تصرح بفى ولا عن يكون لبسا وهذا يخالف ما صرحوا به فى مواضع من أن ذلك إجمال لا لبس فينظر هل إطلاق اللبس عليه مجاز أو حقيقة عرفية (قوله وقد أجاز المفسرون التقديرين) قال الدنوشرى قد يتوقف فى تجويز ذلك من جهة أن المقدر حرف واحد إما فى وإما عن ولا يجوز أن يقدر رأسا فليتأمل (قوله لكان قولا قويا) استدل به ابن

مالك بقوله تعالى وأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وأن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون وتقرير ذلك أنه يجب تأخير منصوب الفعل إذا كان أن مشددة أو مخففة لأنه لا يبتدأ بهما كلام كعلمت أنك منطلق وغلبت أن أستفعل فأما هاتان الآيتان فقال الأخفش التقدير لأن وجواز هذا إنما يترتب على تقدير الجر أما لو قدر النصب وأنه

زيدا قائما فتقدم زيدا على قائما لأن زيدا مبتدأ فى الأصل وقائما خبره والمبتدأ مقدم على الخبر (وأعطيت زيدا درهما) فتقدم زيدا على درهما لأن زيدا فاعل معنى لأنه الآخذ والقابل الدرهم ومن ثم جاز أعطيت درهمه زيدا وامتنع أعطيت صاحبه الدرهم إلا على قول من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل (واخترت زيدا القوم أو من القوم) فتقدم زيدا لأنه مسرح فهو مقيد بجار لفظا وتقديرا والقوم مقيد تقديرا ومن القوم مقيد لفظا والمسرح مقدم على المقيد لأن علقة ما يتعدى إليه العامل بنفسه أقوى من علقة ما قد يتعدى إليه بواسطة ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا ولا يقال اخترت أحدهم القوم إلا على لغة من أجاز ضرب غلامه زيدا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل أيضا والتقديم فى ذلك كله جائز وإليه يشير قول النظم والأصل سبق فاعل معنى (ثم قد يجب الأصل) فيجب التقديم كما أشار إليه النظم بقوله ۞ ويلزم الأصل لموجب عرا ۞ (كما إذا خيف اللبس) كظننت زيدا عمرا أو (كأعطيت زيدا عمرا) وكاخترت الشجعان الجند ويأتى فيه البحث المتقدم فى باب الفاعل عن ابن الحاج (أو كان الثانى محصورا) كما ظننت زيدا إلا قائما و (كأعطيت زيدا إلا درهما) وما اخترت زيدا إلا القوم ويأتى فيه الخلاف المتقدم فى باب الفاعل (أو) كان المفعول الثانى اسما (ظاهرا أو) المفعول (الأول ضميرا نحو) العالم ظننته مجتهدا و (إنا أعطيناك الكوثر) والفرسان اخترتهم القوم ويأتى فيه ما ذكر من المناقشة مع ابن مالك فى آخر باب الفاعل من أن الضمير يجب وصله بالفعل وأنت بالخيار فى الظاهر إن شئت قدمته على الفعل والضمير وإن شئت أخرته عنهما (وقد يمتنع) الأصل فيجب التأخير وإليه أشار الناظم بقوله ۞ وترك ذاك الأصل حتما قد يرى ۞ (كما إذا اتصل) المفعول (الأول بضمير) المفعول (الثانى) كظننت زيدا غلامه و (كأعطيت المال مالكه) واخترت قومه عمرا (أو كان) الأول (محصورا) كما ظننت قائما إلا عمرا و (كما أعطيته الدرهم إلا زيدا) وما اخترت القوم إلا بكرا (أو) كان الثانى (مضمرا والأول ظاهرا) كالفاضل ظننته زيدا و (كالدرهم أعطيته زيدا) والقوم اخترتهم عمرا) أما الامتناع فى الأول فلئلا يعود ضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما فى الثانية فلأن المحصور فيه واجب التأخير وأما فى الثالثة فلأنه إذا أمكن الاتصال لا يعدل عنه إلى الانفصال إلا فيما يستثنى وليس هذا منه

(فصل) يجوز حذف المفعول لغرض إما لفظى (كتناسب الفواصل) جمع فاصلة والمراد بها رؤس الآى وذلك (فى نحو ما ودعك ربك وما قلى) والأصل وما قلاك فحذف المفعول ليناسب سجى والأولى (و) فى نحو (إلا تذكرة لمن يخشى) والأصل يخشاه أى القرآن ويحتمل أن لا حذف ومفعول يخشى هو قوله تعالى تنزيلا والمعنى لمن يخشى تنزيل الله قال فى الكشاف وهو معنى حسن وإعراب بين انتهى (وكالإيجاز) والاختصار وذلك (فى نحو فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا) والأصل فإن لم تفعلوه ولن تفعلوه أى الإتيان بسورة من مثله (وأما) لغرض (معنوى كاحتقاره نحو كتب الله لأغلبن أى الكافرين) فحذف المفعول لاحتقاره (أو لاستهجانه) أى لاستقباح التصريح بذكره (كقول عائشة رضى الله عنها ما رأى منى ولا رأيت منه) تعنى رسول الله ﷺ فحذف المفعول لاستقباح ذكره (أى العورة وقد يمتنع حذفه) أى المفعول (كأن يكون محصورا) فيه (نحو إنما ضربت زيدا) لأن الحذف ينافى الحصر (أو) يكون (جوابا لسؤال) (كضربت زيدا جوابا لمن قال من ضربت) لأن المطلوب تعيينه لا يجوز حذفه وذلك كله مستفاد من قول النظم ۞ وحذف فضلة أجز إن لم يضر ۞ كحذف ما سيق جوابا أو حصر ۞

(فصل) (وقد يحذف ناصبه) أى ناصب المفعول المعبر عنه فى النظم بقوله ويحذف الناصبها (إن علم كقولك لمن سدد) بالمهملة (سهما القرطاس ولمن تأهب لسفر مكة ولمن قال من أضرب) بالمضارع (شر الناس) فالقرطاس منصوب (بإضمار تصيب) ودل عليه المشاهدة (و) مكة منصوب بإضمار (تريد) ودل

يكون مثل علمت أنك منطلق وأن المنصوب بإسقاط الحرف فرع عن المنصوب بمتعد فلا يقع إلا حيث يقع (قوله خلافا للأخفش) أى فإنه قال يقاس عليه إذا أمن (٣١٤) اللبس كقوله ۞ وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى ۞ أى لقضى على (فصل)

(قوله واخترت قومه عمرا) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر والمثال المطابق للحكم المذكور اخترت القوم أحدهم والدليل على السهو هذا المثال قوله فيما سبق ومن ثم يقال اخترت قومه عمرا الخ وقوله فيما سيأتى أما الامتناع فى الأول الخ

(فصل)

(قوله لغرض) قال الدنوشرى مشكل فى جانب الله تعالى لأن الغرض هو الحامل للفاعل على الفعل والله تعالى لا يحمله شىء على شىء (قوله أى العورة) قال الدنوشرى ينظر هل يصح أن يكون ذلك من باب التنازع فى المحذوف وهل يصح التنازع فيه أولا وهل يصح أن يكون لكل من الفعلين مفعول محذوف تقديره ما رأى منى العورة ولا رأيت منه العورة أو لا (قوله وقد يمتنع حذفه) قال المنكت قال فى الجامع وقد يجب الحذف كضربت وضربنى زيد انتهى ولعل المراد أنه إذا أريد التنازع وأعمل الثانى فى الظاهر والأول فى ضميره المنصوب وجب حذف الضمير لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر وبهذا يندفع ما يقال الحذف ليس بواجب لعدم وجوب التنازع لجواز أن يقال ضربت زيدا وضربنى زيد وقد يعتذر عن المصنف فى إسقاطه هذا القسم بأنه أراد بجواز حذف المفعول أنه لا يمتنع بدليل المقابلة فيشمل الواجب (فصل)

عليه قرينة الحال (و) شر الناس منصوب بإضمار (اضرب) ودل عليه قرينة المقام (وقد يجب ذلك) الحذف كما أشار إليه الناظم بقوله • وقد يكون حذفه ملتزما • وذلك (كما) تقدم (في باب الاشتغال كزيدا أضربته) لأنه لا يجمع بين المفسر والمفسر (و) باب (النداء) قياسا أي (كيا عبد الله) لأن يا عوض عن الناصب ولا يجمع بين العوض والمعوض (وفي الأمثال) العربية وهي كل كلام مركب مشهور شبه مضربه بمورده (نحو الكلاب على البقر) فالكلاب منصوب بفعل محذوف وجوبا أي أرسل ولا يجوز ذكره لأن ذكره يغير المثل والأمثال لا تغير لأنها لما شبه مضربها بموردها لزم أن يلتزم فيها أصلها كقولهم الصيف ضيعت اللبن يقال بكسر التاء لكل مخاطب والمراد بالبقر في المثل المتقدم بقر الوحش (وفيما جرى مجرى الأمثال) في كثرة الاستعمال وهو كل كلام اشتهر فبسبب شهرته جرى مجرى المثل فأعطى حكمه في أنه لا يغير (نحو انتهوا خيرا لكم) فخيرا مفعول بفعل محذوف وجوبا (أي وأتوا خيرا) ولا يجوز ذكره لما تقدم وذهب بعضهم إلى أن خيرا خبر لكان محذوفة والتقدير انتهوا يكن خيرا لكم وهو تخريج على قلة لأن كان لا تحذف مع اسمها وبقاء خبرها كثيرا إلا بعد إن ولو الشرطيتين (وفي التحذير بإياك وأخواتها) من ضمائر الخطاب المنفصلة نحو (إياك والأسد) فإياك منصوب المحل بفعل محذوف وجوبا ويقدر متأخرا (عن إياك أي إياك باعد) على أحد التقديرين الآتيين في باب التحذير والأسد منصوب بفعل محذوف وجوبا ويقدر متقدما على الأسد أي (واحذر الأسد) والفرق أن إياك ضمير منفصل فلو قدر العامل قبله لزمه اتصاله بخلاف الأسد (وفي التحذير بغيرها) أي بغير إياك وأخواتها (بشرط عطف أو تكرار) فالعطف (نحو رأسك والسيف) فرأسك والسيف منصوبان بفعلين محذوفين وجوبا (أي باعد رأسك (واحذر) السيف (و) التكرار (نحو الأسد الأسد) بتقدير احذر (وفي الإغراء) بشرط (أحدهما) وهو العطف أو التكرار فالعطف (نحو المروءة والنجدة) والتكرار (نحو السلاح السلاح بتقدير الزم) في المثالين وإنما وجب حذف الفعل فيهما لأن كلا من العطف والتكرار قائم مقام العامل فالتزم حذفه لذلك

﴿ هذا باب التنازع في العمل ويسمى أيضا باب الإعمال ﴾

بكسر الهمزة عند الكوفيين (وحقيقته أن يتقدم فعلان) مذكوران (متصرفان أو اسمان يشبهانهما) في التصرف (أو فعل متصرف واسم يشبهه) في التصرف (ويتأخر عنهما) أي عن العاملين (معمول غير سببي مرفوع) وغير مرفوع واقع بعد إلا على الأصح فيهما (وهو) أي المعمول المتأخر عن العاملين (مطلوب لكل منهما من حيث المعنى) والطلب إما على جهة التوافق في الفاعلية أو المفعولية أو مع التخالف فيهما والعاملان إما فعلان أو اسمان أو مختلفان وأمثلتها الثناعشر مثال الفعلين في طلب المرفوع قام وقعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب ضربت وأكرمت زيدا ومثالهما في طلب أحدهما المرفوع والآخر المنصوب قام وضربت زيدا ومثالهما في طلب العكس ضربني وقام زيد ومثال الاسمين في طلب المرفوع أقائم وقاعد الزيدان ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب وقاتل عمرا ومثال اختلافهما في الصورتين زيد قائم وضارب أبويه وعكسه زيد ضارب وقائم أبواه ومثال الاسم والفعل في طلب المرفوع

(قوله وفيما جرى الخ) قال الفنائي الفرق بينه وبين المثل أن المثل كلام شبه ما استعمل فيه بما وضع له وما جرى مجراه كلام مستعمل فيما وضع له شائع الاستعمال أي كثير الدور على الألسنة (قوله فلو قدر العامل قبله) قال الدنوشري فيه نظر فإن العامل محذوف وإرادة الحذف توجب الانفصال كما ذكره ابن الحاجب في كافيته في مبحث الضمير فتقديره قبل الضمير لا يوجب اتصاله ﴿ هذا باب التنازع في العمل ﴾ (قوله مذكوران) قال الدنوشري يقتضي أن لا تنازع بين العاملين المحذوفين أحدهما وذلك ممنوع كما قال شيخنا فلو قلت من ضربت وأكرمت فقال لك قائل زيدا أي ضربت وأكرمت زيدا كان من التنازع ونقل شيخنا عن بعض الفضلاء أن التنازع لا يتأتى بعد النطق وإنما يكون قبله بحسب القصد لا غير ولا بد أن يكون بين العاملين ارتباط بوجه ما كالعطف أو الترتيب نحو آتوني أفرغ عليه قطرا أو يكونان خبرا عن اسم نحو زيد مكرم ضارب أخاه وتوقف شيخنا في هاؤم اقرؤا كتابيه من حيث الارتباط فينبغي بيانه فذكرت له أن طلب أخذ الكتاب أعم من طلب قراءته فبينهما ارتباط بالعموم والخصوص ولم يرتضه وينظر هل يجوز في الآية أن تكون الجملة الثانية بدلا من الأولى أو معطوفة عطف بيان كقوله تعالى فوسوس إليه الشيطان قال يا آدم ويكون العمل للأول أو الثاني ولا تنازع أو لا يجوز على التنازع في الآية ينظر هل ذلك يشكل على اشتراط التصرف في العاملين فإن قيل الشرط التصرف أو شبه التصرف قلنا وما وجه شبه هاؤم للمتصرف فليبين وأقول كان ينبغي ذكر قوله ولا بد أن يكون عند قول الشارح الآتي واستفيد من أمثلة الموضح الخ والحاصل أن الشرط كما في المغني في الباب الرابع أن يكون بينهما ارتباط إما بعطف نحو أرجو وأخشى وأدعو الله أو يكون الثاني جوابا للأول جوابا معنويا نحو يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة أو جوابا صناعيا نحو آتوني أفرغ عليه قطرا أو كونه معمولا للأول نحو وأنه كان يقول سفيهنا وأنهم ظنوا كما ظننتم قال في المغني ولينظر هاؤم اقرؤا كتابيه

أقائم أو قعد زيد ومثالهما في طلب المنصوب زيد ضارب ويكرم عمرا ومثال اختلافهما مع تقدم طلب المرفوع أقائم ويضرب عمرا وعكسه ضربت وأقائم زيد والناظم اقتصر في التمثيل على طلب الفعلين المرفوع فقال كيحسنان ويسىء ابناكا ۞ وقد بغى واعتديا عبداكا

والموضح اقتصر في الأنواع الثلاثة في التمثيل على طلب المنصوب فقال (مثال الفعلين آتوني أفرغ عليه قطرا) فآتوني يطلب قطرا على أنه مفعول ثان له وأفرغ يطلبه على أنه مفعول له وأعمل الثاني وهو أفرغ في قطرا وأعمل آتوني في ضميره وحذفه لأنه فضلة والأصل آتونيه ولو أعمل الأول لقيل أفرغه (ومثال الاسمين قوله عهدت مغيثا مغنيا من أجرته) ۞ فلم أتخذ إلا فناءك موئلا

فمغيثا من الإغاثة بالمثلثة ومغنيا من الاغناء ضد الافقار تنازعا من الموصلة فكل منهما يطلبها من جهة المعنى على المفعولية وأعمل الثاني لقربه وأعمل الأول في ضميره وحذفه والأصل مغيثه وعهدت مبني للمفعول مسند إلى تاء المخاطب ومغيثا ومغنيا حالان منها والفناء الجوار والقرب والموئل الملجأ (ومثال المختلفين هاؤم اقرؤا كتابيه) فها اسم فعل بمعنى خذ والميم حرف يدل على الجمع واقرؤا فعل أمر تنازعا كتابيه وأعمل الثاني لقربه وحذف من الأول ضمير المفعول والأصل هاؤموه وأصل هاؤم هاكم أبدل من الكاف الواو ثم أبدلت الواو همزة وفي الجزء الأول من شرح البحرين عن صفوان بن عسال أن النبي ﷺ ناداه رجل فقال النبي ﷺ هاؤم فقال الرجل يحب القوم ولما يلحق بهم فقال المرء مع من أحب حديث حسن صحيح رواه الشافعي في مسنده ومالك وسفيان وشعبة بن الحجاج والحادان ومعنى هاؤم تعالوا اه قال الموضح في الحواشي فإن صح أنه يرد قاصرا بمعنى تعالوا كما قيل في الحديث فلا تنازع في الآية ويخرج حينئذ عن استدلال البصريين وهذا المعنى متعين وظاهر في الآية ولكني لا أستحضر الآن أحدا قال به غير هذا الرجل في هذا الحديث اه (قلت) قال به الحوفي في الآية نفسها وظاهر كلام الموضح أن التنازع يكون في جميع المعمولات وفي النهاية لابن الخباز لا يقع التنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز ويجوز في المفعول معه تقول قمت وسرت وزيدا إن أعملت الثاني وقمت وسرت وإياه وزيدا إن أعملت الأول اه وسيأتي الكلام في الواقع بعد إلا واستفدنا من أمثلة الموضح أنه لا يشترط في التنازع أن يكون أحد العاملين معطوفا على الآخر خلافا للجرمي وأصل التنازع أن يكون بين عاملين في معمول واحد (وقد يتنازع في ثلاثة وقد يكون المتنازع فيه متعددا وفي الحديث تسبحون وتكبرون وتحمدون دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين فتنازع ثلاثة) وهي تسبحون وتكبرون وتحمدون (في اثنين ظرف وهو دبر) ناثب (مصدر) وهو ثلاثا فأعمل الأخير لقربه فنصب دبر على الظرفية وثلاثا على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر وأعمل الأولين في ضميريهما وحذفهما لأنهما فضلتان والأصل تسبحون الله فيه إياه وتكبرون الله فيه إياه وما ذكره من جواز إعمال الأول والثاني والثالث حكى بعضهم فيه الإجماع وقال ابن خروف في شرح كتاب سيبويه استقرأت كلام العرب فوجدت إعمال الثالث وإلغاء ما عداه قال ابن مالك وهو كما قال واعترض بأنه سمع من كلامهم إعمال الأول من الثلاثة كقول أبي الأسود كساك ولم تكسه فاشكرن له ۞ أخ لك يعطيك الجزيل وناصر

فقال يقال إن الثاني مسبب من الأول وقال بعضهم وجه شبه اسم الفعل للمتصرف أن مدلوله الفعل المتصرف وقال بعضهم المراد بكون الاسمين مشبهين للفعلين أنهما يشبهانهما في العمل لا في التصرف كما قال الشارح وحينئذ فلا إشكال في التنازع في اسم الفعل لأنه مشبه الفعل في العمل فليحرر (قوله أقائم أو قعد) الأنسب بما بعده العطف بالواو (قوله والأصل آتونيه) قدره الزمخشري آتوني قطرا وهو الصواب لأن الموضع لا يجوز فيه الإضمار وإنما هو الحذف (قوله ويجوز في المفعول معه) قال السنباطي وكذا المفعول فيه والمفعول المطلق كما سيأتي التصريح به في الكلام الموضح في الحديث الآتي وقياس جوازه في المفعول فيه جوازه في المفعول له فكما يقدر الضمير في المفعول فيه مقترنا بفي يقدر في المفعول له مقترنا باللام قوله وقد يتنازع ثلاثة) فيه إشارة إلى أنه لم يسمع في أكثر من الثلاثة وهذا قال في الحواشي لا يقال جاملان فصاعدا كما قال ابن عصفور لأنه لم يسمع في أكثر من ثلاثة اه ومثله في المرادي واعترض بأنه سمع في أكثر من ثلاثة كما في قول الحماسي

طلبت فلم أدرك بوجهي وليتني ۞ قعدت فلم أبغ الندى عند سائب

وفي البخاري في باب أمر النبي ﷺ الذي لا يتم ركوعه فصلى ثم جاء فسلم فقال ارجع فصل فإنك لم تصل ثلاثا قال الكرماني ثلاثا متعلق بصلى وجاء وقال وسلم فهو من تنازع أربعة أفعال (قوله ولم تكسه) كذا في النسخ قال الدنوشري والصواب ولما لعدم استقامة الوزن إلا بذلك والبيت من الطويل اه وأظهر منه كما يرشد إليه المعنى أن الصواب تستكسه أي تطالب منه الكسوة وكذا رأيته بخط المصنف (قوله وناصر) في جميع النسخ التي وقفت عليها من نسخ الشرح ناصر بالنون والذي رأيته بخط المصنف في الحواشي ياصر بالياء المثناة تحت وفي الصحاح أصره يأصره حبسه اه والمعنى أخ يوليك الجزيل ويحبسك عنده

قال المرادى فدل على أن استقراءه غير تام ولا يحفظ من كلامهم إعمال الثانى اهـ (وقد علم مما ذكرته) فى حقيقة التنازع من أن المتنازعين لابد أن يكونا فعلين أو اسمين أو مختلفين الاسمية والفعلية (أن التنازع لا يقع بين حرفين) لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب المعمولات وأجاز ابن العلج التنازع بين الحرفين مستدلا بقوله تعالى فإن لم تفعلوا فقال تنازع إن ولم فى تفعلوا ورد بأن إن تطلب مثبتا ولم تطلب منفيا وشرط التنازع الاتحاد فى المعنى ونقل الشاطبى عن الفارسى أنه أجاز فى التذكرة التنازع فى قوله:

حتى تراها وكأن وكأن * أعناقها مشددات بقرن

ومنع التوكيد للعطف بالواو اهـ وسيأتى الكلام عليه فى باب التوكيد (ولا) يقع التنازع (بين حرف وغيره) من فعل واسم ومن أجاز التنازع بين حرفين أجازه بين الحرف وغيره كما نقل ابن عمرون عن بعضهم أنه جوز تنازع لعل وعسى نحو لعل وعسى زيد أن يخرج على إعمال الثانى ولعل وعسى زيدا خارج على إعمال الأول ورد بأن منصوب عسى لا يحذف (و) علم من تقييد العاملين بالتصرف أنه (لا) يقع التنازع (بين) عاملين (جامدين) فعلين أو اسمين أو مختلفين لأن التنازع يقع فيه الفصل بين العامل ومعموله والجامد لا يفصل بينه وبين معموله قال ابن الخباز فى النهاية فإذا قلت ما أكرمك وزيارتك عمرا وجب نصب عمرا بالثانى لا بالأول للفصل بين المصدر ومعموله اهـ (ولا) يقع التنازع (بين جامد وغيره) من فعل أو اسم متصرف (وعن المبرد) فى كتابه المدخل (إجازته فى فعل التعجب) مع جمودهما سواء كانا بلفظ الماضى أو بلفظ الأمر فالأول (نحو ما أحسن وأجمل زيدا) فتعمل الثانى فى الاسم الظاهر وتعمل الأول فى ضميره وتحذفه لأنه فضلة (و) الثانى نحو (أحسن به وأجمل بعمرو) فتعمل الثانى فى الظاهر المجرور وتعمل الأول فى ضميره المجرور ولا تحذفه لأنه فاعل والفاعل لا يحذف عنده لأنه بصرى ويحذف على القول بأن المجرور فى محل نصب على المفعولية عند الفراء والجمهور على المنع فرارا عن الفصل بينه وبين معموله إذا أعمل الأول وإذا لم يصح إعمال الأول بطل التنازع إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما (و) علم من تقييد المعمول بالتأخير أنه (لا) يقع التنازع (فى معمول متقدم نحو أيهم ضربت وأكرمت أو شتمته) لأن الثانى لم يأت إلا بعد أن أخذ الأول معموله المتقدم عليه وقوله أو شتمته عديل مدخول الاستفهام

ولا يفارقك عوفيه مدحه بالمحبة والمودة (قوله لأن الحروف لا دلالة لها على الحدث حتى تطلب الخ) هذا إنما يتم لو كانت علة اختصاص التنازع بالفعلين وما أشبههما الدلالة على الحدث ولا دليل على ذلك ولا أسلف فى الكلام على تعريف التنازع الذى اقتصر فيه على الفعلين وما أشبههما ذلك ليكون توطئة ولا نافى وغيره عند من يقول معنى النقصان عدم الدلالة على الحدث وقد قرروا فى غير موضع أن العمل للطلب ولهذا يعمل الجامد كالمبتدأ إذا كان جامدا يعمل فى الخبر (قوله مستدلا بقوله تعالى فإن لم تفعلوا) إنما يحسن هذا لو علل أولا عدم التنازع فى الحرفين بعدم السماع والمناسب لما علل به أن يقول ومنع أن التنازع لا يكون إلا فيما دل على الحدث أو عارض الدليل بكذا نحو كون العمل للطلب (قوله ورد بأن إن تطلب الخ) لا يخفى ما فى ذلك ومقتضاه أن لا يصح أن تعمل فى محل لم تعملوا وليس كذلك وكان الأظهر فى الرد أن يقال لا حاجة لدعوى التنازع لأن لم طالبة لتفعلوا وإن لم تفعلوا وقد بينا فى حاشية الألفية إن العامل فى تفعلوا لم لا أن كما قد يتوهم أحسن بيان (قوله وشرط التنازع الاتحاد الخ) (٣١٧) قال الدنوشرى مردود بأن المصرح به أن ذلك غير شرط (قوله ورد بأن منصوب عسى لا يحذف) قال السنباطى أى على إعمال الأول لأنه يضمر فى عسى المرفوع ويلزم حذف المنصوب يعنى أنه إذا عمل الثانى يلزم حذف منصوب لعل ومرفوعها إذ هى حرف لا يضمر فيها وأيضا إنما يضمر المرفوع واسم لعل منصوب وحينئذ ليس هذا تنازعا بالمعنى المتقدم (قوله لأن التنازع يقع فيه الفصل الخ) قال السنباطى أى إذا عمل الأول وإذا بطل إعمال الأول بطل التنازع إذ من شرطه جواز إعمال كل منهما كما سيأتى فى كلام الشارح ولا ينافى هذا قول ابن الخباز فى سرنى إكرامك المثال وجب نصب عمرا بالثانى لا بالأول لاحتمال حمله على حذف مفعول الأول لدلالة الثانى لا أنه من باب التنازع (قوله والجامد لا يفصل الخ) عبارة اللقانى يعنى لأن الجامد لا يقوى على كونه مفصولا ولا منفصلا به فإن تقدم فالأول وإلا فالثانى (قوله ولا بين جامد وغيره) قال السنباطى يؤخذ من التعليل السابق تقييد ذلك بما إذا كان الجامد أولهما فإن كان ثانيهما فلا امتناع لانتفاء المحذور السابق فليتأمل (قوله وعن المبرد إجازته فى فعل التعجب الخ) قال اللقانى فإن قلت فما حكم فعل التعجب فى التركيبين المذكورين على الأول قلت المنع وأن يقال فيهما ما أحسن زيدا وأجمله وأحسن بزيد وأجمل به وقال الشهاب القاسمى هذا ممنوع بل يصح التركيب الأول لأن فيه حذف المتعجب منه فى الفعل الأول وهو جائز لقرينة كما قال فى الألفية: وحذف ما منه تعجبت استبح * إن كان عند الحذف معناه يضح والقرينة هنا ذكره فى الثانى وقولهم أحسن بزيد وأجمل به لا يتعين ذلك لجواز الحذف من أحدهما وإن كان المحذوف فاعلا كما صرحوا به وجعلوا منه قوله تعالى أسمع بهم وأبصر أى بهم (قوله وقوله أو شتمته الخ) قال اللقانى أشار به إلى المنع سواء أعمل الثانى كان أيهم

ضربت عمرا أكرمت أم أعمل الأول كان أيهم ضربت وشتمته على ما سيجيء. قال الشهاب القاسمي هذا يقتضي أن الواقع في كلام المصنف تركيبان أحدهما أيهم ضربت وأكرمت عمرا والآخر أيهم ضربت وشتمته إنما يتأتى ذلك لو كان لفظ المصنف هكذا أو وشتمته مع أنه ليس كذلك فينبغي أن يوجه بأنه أشار إلى أنه لافرق بين أن يكون أحد العوامل مشغولا بالضمير أولا وعبر بأو إشارة إلى أنه لافرق بين أن يتحد العاطف أو يختلف فليتأمل (قوله خلافا للفارسي) ظاهره أن القائل بجوازه في المتقدم لايقول بجوازه في المتوسط وأن الفارسي لايقول بجوازه في المتقدم فليحرر الفرق والظر على قول الفارسي إذا تنازع ثالث متأخرا اثنين منها والظاهر أنه يضمر في الأخير ولا يحذف لعدم المحذور وكذا يجوز الإضمار

في الملغى أولا كان أو غيره عند مجوزه في المتقدم لعدم لزوم الإضمار قبل الذكر الذي هو المحذور

(خلافا لبعضهم) في إجازة التنازع في المتقدم كما قال به بعض المغاربة مستدلا بقوله تعالى بالمؤمنين رؤوف رحيم ولا حجة له لأن الثاني لم يجئ حتى استوفاه الأول ومعمول الثاني محذوف لدلالة معمول الأول عليه وما قاله بعض المغاربة قال به الرضي وعبارته وقد يتنازع العاملان ما قبلهما إذا كان منصوبا نحو زيدا ضربت وقتلت وبك قعدت وتعقبه البدر الدماميني فقال يلزم عليه عند إعمال الثاني تقدم ما في حيز حرف العطف عليه وهو ممتنع ثم اعترض على نفسه بأن الجمهور قد ارتكبوه في نحو أفلم يسيروا في الأرض جعلوا الهمزة واقعة في الأصل بعد العاطف ولكنها قدمت عليه لفظا وأجاب بأن هذا الحكم ليس بمتعد إلى غير الهمزة بل هو مقصور عليها عندهم اه (ولا) يقع التنازع (في معمول متوسط نحو ضربت زيدا وأكرمت) لأن الأول استقل به قبل مجيء الثاني (خلافا للفارسي) فإنه أجاز في قوله:

• متى تنصبا أفقا من بارق تشم • أن تكون من زائدة وبارق في موضع نصب بتشم ومفعول تنصب محذوف وهو ضمير عائد على بارق ومال المرادي في شرح التسهيل إلى جواز التنازع في التوسط والتقدم فقال والقول الذي يظهر أن تأخير المعمول ليس بشرط في جواز التنازع بل حيث تقدم المعمول أو توسط جاز حمل كل من العاملين فيه اه (و) علم من اشتراط كون المعمول مطلوبا بالكل من العاملين من حيث المعنى أن التنازع (لا) يقع (في نحو) قول جرير:

(فهيهات هيهات العقيق ومن به • وهيهات خل بالعقيق نواصله

(خلافا له) أي للفارسي (والجمهور لأن الطالب للمعمول) وهو العقيق (إنما هو) هيهات (الأول وأما) هيهات (الثاني فلم يؤت به للإسناد) إلى العقيق (بل لمجرد التقوية) والتوكيد لهيهات الأول (فلا فاعل له) أصلا (ولهذا قال الشاعر):

فأين إلى أين النجاة ببغلتي • (أتاك أتاك اللاحقون احبس احبس)

فاللاحقون فاعل أتاك الأول وأتاك الثاني لمجرد التقوية فلا فاعل له لأنه ليس من التنازع (ولو كان من التنازع لقال أتاك أتوك) على إعمال الأول (أو أتوك أتاك) على إعمال الثاني وليس بمتعين لجواز أن يضمر مفردا في المهمل منهما ويستتر كما حكى سيبويه ضربني وضربت قومك بالنصب وقيل المرفوع في البيتين فاعل بالعاملين لأنهما بلفظ واحد ومعنى واحد فكأنهما عامل واحد فهذه ثلاثة أقوال أصحها عند ابن مالك ما ذكره الموضح (و) علم من تقييد المعمول بكونه غير سببي مرفوع أنه (لا) تنازع (في نحو) قول كثير عزة:

قضى كل ذي دين فوفى غريمه • (وعزة ممطول معنى غريمها)

(قوله متى تنصب الخ) رواه في المغني بنصب مهما وجعله شاهدا لابن يسعون على أن مهما حرف وبينه ثم قال إنه مفعول بتنصب واقعا ظرفا ومن بارق تفسير لها أو متعلق بتنصب فمعناها التبعيض والمعنى أي شيء تنصب في أفق من البوارق تشم فليراجع (قوله ولو كان من التنازع لقال الخ) قد يقال بل هو منه وعدم قوله ما ذكر لايمنع أنه منه بناء على مذهب الفراء فينبغي أن يوجه بأن الثاني لما لم يكن له فائدة إلا التوكيد لموافقته الأول لفظا ومعنى واتحاد المعمول لفظا ومعنى لم يكن مقتضيا للمعمول فلم يكن من التنازع فليتأمل (قوله في نحو وعزة ممطول الخ) قال ابن عصفور في شرح الأبيات يجوز التنازع فيه ثم إنه قدر كونه نائبا عن الفاعل وفاعله ممطول لممطول خبر عزة ومعنى خبرا ثانيا على ثلاثة مذاهب للكوفيين أحدها أن يكون رافعا الغريم كما يقول الفراء في كام وقعد أخواك الثاني أن يكون الأصل معنى هو حذف كما يقول الكسائي الثالث أن يكون فاعله ضميرا مستترا على قولهم أن الصفة إذا جرت على غير من هي له وظهر المراد جاز استتار ضميرها وعلى هذين المذهبين عاد الضمير على المؤخر لأنه في نية التقديم وارتبط معنى بعزة لأن الضمير فيه لما أضيف إليه ضمير المبتدأ كأنه قال غريمها وجوزه على وجه آخر غير هذه الثلاثة وذلك أنه قال وإنما استتر الضمير مع جريانه على غير من هو له لأنهم أجروا ضمير سبب الشيء مجرى ضمير ذي السبب في أن ربطوه فلذلك أجروه مجراه في الاستتار وإن قدرت فاعله معنى فوجه ذلك أن يكون على قول الفراء أو على قول الكسائي على أن يكون الفاعل عنده محذوفا وهو اسم ظاهر أي ممطول غريمها معنى غريمها لا على أنه مضمر لأن الكوفيين لايجيزون في باب التنازع الإضمار قبل الذكر ولهذا لايجوز أن يكون

هذا على قول بقية النحويين في استتار الضمير في الصفة ويجوز التنازع في البيت عند البصريين أيضا لحصول الربط بالضمير القائم مقام الظاهر أو الربط بالمعنى على ما بيناه في حاشية الفاكهي (قوله لأن هذا يأتي الخ) دفع هذا الفاكهي بأن نحو زيد ضربت وأكرمت أخاه لا يجوز أن يكون من التنازع بل يجب أن يقدر الأصل زيد ضربت أخاه وأكرمت أخاه حذف المفعول الظاهر من أحدهما لدلالة الآخر عليه والمصنف إنما قال ولا يمتنع في نحو زيد ضربت وأكرم أخاه ولا إشكال فيه فليتأمل اه قال الشهاب قوله والمصنف إنما قال ولا يمتنع الخ لكنه علله بقوله لأن السببي منصوب فدل على أن المراد على نصبه مطلقا وإلا لم يصح هذا التعليل بمجرده فالإشكال بحاله فليتأمل اه واعلم أن التحقيق أن المراد على الارتباط كما أشار إليه المصنف في الحواشي فيجوز في السببي المرفوع في نحو زيد قام عبده وقعد لأجله أخوه ويمتنع في السببي المنصوب في زيد ضربت وأكرمت أخاه وزيد ضرب عمرا وأكرم بكرا أخاه وهذا يمكن أن يستفاد من كلامه هنا بأن يكون مراده بقوله ولا في نحو وعزة الخ مما لا ارتباط فيه وبقوله في نحو زيدا ضربت الخ مما فيه ارتباط لكن يبعده إطلاق قوله في التعريف غير سببي مرفوع (قوله لأن الوصف الخ) أي فكونه صفة مبني على أن الوصف العامل يوصف وفيه مذاهب ثالثها يوصف بعد العمل لا قبله وصححوه وعلى القول المنع مطلقا وعلى هذا التفصيل لا يجوز وإطلاق الشارح يوهم عدم الفرق بين العامل وغيره ثم أن كونه صفة مبني على أن المشتق يوصف وفيه مذهبان (قوله أو حال من ضميره) أي لأنه في الإعراب جاز كونه منصوبا ولا يكون حالا من نفس معلول خلافا لمن غلط لأن المبتدأ لا يعمل في الحال والعامل في الحال هو العامل في صاحبها عند الجمهور وجوز ابن يسعون وغيره كونه توكيدا ومما يدل على فساده أنهم جوزوا كونه خبرا والخبر لا يكون توكيدا (قوله وهذا مما لا سبيل إليه) فيه أنهم جوزوا في باب الإخبار بالذي ذلك وانظر ما قالوه في نحو أبا زيد قرب من عمرو الكريم وأيضا لا شك في جواز زيد ضرب أخاه وأكرمه فلا فرق بين التقديم والتأخير (قوله وعلم من قولنا مذكوران الخ) قال الدنوشري سبق ما فيه من المناقشة وأنه ما المانع من ذلك (فصل) (قوله جاز إعمال أيها شئت) قال الدنوشري فيه نظر لأنه سيأتي عن الفراء في نحو قام وقعد أخواك أن أخواك

لأنه لو قصد فيه التنازع لأسند أحدهما إلى السببي والآخر إلى ضميره فيلزم عدم ارتباط رافع الضمير بالمبتدأ لأنه لم يرفع ضميره ولا ما التبس بضميره قاله المرادي تبعا لابن مالك في شرح التسهيل قال بعضهم وفيه نظر لأن هذا يأتي فيما لو كان السببي منصوبا نحو زيدا ضربت وأكرمت أخاه لأن أحد العاملين يعمل في السببي والآخر يعمل في ضميره فيلزم عدم ارتباط ناصب الضمير بالمبتدأ فلا معنى لتقييد السببي بالمرفوع قال ولعل الوجه ما ذكره أبو محمد ابن السيد البطليوسي من أن خبريها إن رفع بمعنى يكون بمعطول فقد جرى على غير من هو له فيلزم ظهور الضمير وإن رفع بمعطول فهو خطأ لأنه قد وصف بمعنى والاسم الذي يعمل عمل الفعل إذا وصف لا يعمل شيئا فلا يجوز مررت بضارب ظريف زيدا اه (وأقول) ما ذكره أبو محمد يقال بمثله فيما إذا كان السببي منصوبا نحو غلام زيد ضارب مهين أخاه إذا كان الضارب هو المهين زيدا فإن كان الناصب للسببي الثاني وجب إبراز الضمير في الأول لكونه جرى على غير من هو له وإن كان الناصب له الأول فهو خطأ لأنه قد وصف بمهين والوصف إذا وصف لا يعمل إذا تقرر هذا فالمنقول عزة مبتدأ وليس بمعطول ومعنى خبرين لهما (بل غريمها مبتدأ) ثان مؤخر عن خبره (وممطول ومعنى خبران) لغريمها خبر بعد خبر (أو ممطول خبر) وحده (ومعنى صفة له) لأن الوصف يجوز وصفه على الأصح وحجة المانع أن الوصف كالفعل وهو لا يوصف (أو حال من ضميره) المستتر فيه المرفوع على النيابة عن الفاعل العائد إلى غريمها وغريمها وخبره خبر عزة والرابط بينهما الضمير المضاف إليه غريم (و) علم من تقييد السببي بالمرفوع أنه (لا يمتنع التنازع في) السببي المنصوب (نحو زيد ضرب وأكرم أخاه لأن السببي) هو وأخاه (منصوب) بأحد العاملين والربط موجود بالضمير المستتر أو بالمضاف إليه السببي ومنع الشاطبي التنازع في السببي المنصوب وعلله بأنك إن أعملت الأول أو الثاني فلا بد من ضمير يعود على السببي وضمير السببي لا يتقدم عندهم عليه قال ابن خروف لأنه لو تقدم كان هو مضافا من اسمين مضاف ومضاف إليه وهذا مما لا سبيل إليه اه فالوجه امتناع التنازع في السببي مطلقا ولا يقع التنازع في الاسم المرفوع الواقع بعد إلا على الصحيح كقوله:

ما صاب قلبي وأضناه وتيمه ... إلا كواعب من ذهل ابن شيبانا

والمانع من كونه من التنازع أنه لو كان منه للزم إخلاء العامل الملغى من الإيجاب ولزم في نحو ما قام وقعد إلا أنا إعادة ضمير غائب على حاضر قاله المرادي في شرح التسهيل وحمله في التسهيل على الحذف وقال في شرحه على تأويل ما قام أحد وقعد إلا أنا فحذف أحد لفظا واكتفى بقصده ودلالة المعنى والاستثناء عليه وعلم من قولنا مذكوران أنه لا تنازع بين محذوفين ولا بين محذوف ومذكور

(فصل) (إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئت باتفاق) من البصريين والكوفيين لأن إعمال

كل منهما مسموع من العرب (و) الخلاف بينهم فى المختار هل هو الأول أو الثانى أو هما على حد سواء أقوال (اختار الكوفيون) منها (الأول لسبقه و) اختار (البصريون الأخير لقربه) وإلى هذا أشار الناظم بقوله

إن عاملان اقتضيا فى اسم عمل قبل فللواحد منهما العمل

والثان أولى عند أهل البصرة واختار عكسا غيرهم ذا أسره

وقيل هما سيان لأن لكل منهما مرجحا حكاه ابن العلج فى البسيط وإذا تنازع ثلاثة فالحكم كذلك بالنسبة إلى الأول والثالث قاله المرادى وسكتوا عن المتوسط فهل يلتحق بالأول لسبقه على الثالث أو بالثانى لقربه من المعمول بالنسبة إلى الأول أو يستوى فيه الأمران لم أر فى ذلك نقلا (فإن) تنازع اثنان و (أعملنا الأول فى المتنازع فيه) على اختيار الكوفيين (أعملنا الأخير فى ضميره) مرفوعا كان أو منصوبا أو مجرورا (نحو قام وقعدا) أخواك (أو) قام (وضربتهما) أخواك (أو) قام (ومررت بهما أخواك وبعضهم) كالسيرافى (يجيز حذف غير المرفوع) وهو المنصوب والمجرور (لأنه فضلة) وهو الذى يفهم من كلام التسهيل (كقوله) وهو الشخص المسمى بعاتكة بنت عبد المطلب.

(بعكاظ يعشى الناظريـــن إذا هم لمحوا شعاعه)

فأعملت الأول وهو يعشى فرفعت شعاعه وعملت لمحوا فى ضميره وحذفته والتقدير لمحوه وعكاظ بضم العين المهملة وتخفيف الكاف وبالظاء المشالة موضع بقرب مكة كان سوقا فى الجاهلية ويعشى مضارع أعشى بالعين المهملة وقيل بالمعجمة وشعاعه بالشين المعجمة ضوءه والضمير المضاف إليه للسلاح فيما قبله (ولنا) من الأدلة على امتناع حذف غير المرفوع (أن فى حذفه تهيئة العامل) وهو لمحوا (للعمل) فى شعاعه (وقطعه عنه) برفعه بيعشى بغير معارض قاله بعض المغاربة (و) هذا (البيت ضرورة) عند الجمهور (وإن أعملنا الثانى) على اختيار البصريين (فإن احتاج الأول لمرفوعه فالبصريون يضمرونه) ولا يحذفونه (لامتناع حذف العمدة) عندهم (و) إن لزم منه الإضمار قبل الذكر وهو عود الضمير على المتأخر فى اللفظ والرتبة (لأن الإضمار قبل الذكر قد جاء) مصرحا به (فى غير هذا الباب نحو ربه رجلا ونعم رجلا) فرجلا فيهما تمييز للضمير المجرور برب والمرفوع على الفاعلية بنعم ورتبة التمييز التأخير فقد عاد الضمير على التمييز وهو متأخر لفظا ورتبة (و) جاء الإضمار قبل الذكر (فى) هذا (الباب) الذى نحن فيه وهو باب التنازع نثرا وشعرا (نحو) قول بعض العرب (ضربونى وضربت قومك) بالنصب (حكاه سيبويه) فقد أعمل الثانى وأضمر فى الأول ضمير الفاعل وهو الواو العائدة على المتنازع فيه وهو قومك المنصوب على المفعولية والمفعول رتبته

معمول العاملين مما قبله تأمل اه ولك أن تقول ما يأتى من الفراء إنما هو على سبيل الجواز لا الوجوب كما يشعر به ما نقله الشارح عن الرضى فيما يأتى فلا ينافى أنه يوافق على جواز إعمال الأول أو الثانى (قوله وسكتوا عن المتوسط الخ) عبارة التسهيل والأحق بالعمل الأقرب لا الأسبق قال الدمامينى وما أحسن تعبير المصنف بالأقرب والأسبق لكونه مع إفادة الحكم مشعرا بعلة كل من أهل البلدين ولشموله ما إذا كان التنازع فى أكثر من عاملين وإن كان بصدد ذكر العاملين على الخصوص اه فأفاد أن الثانى أولى بالإعمال من الثالث عند الكوفيين ومن الأول عند البصريين وهذه الأولوية تشكل على ما أسلفه الشارح من أنه لا يحفظ من كلامهم إعمال الثانى وقال الدنوشرى قوله فهل يلتحق الخ فيه نظر بل يقال على طريقة البصريين الأخير أولى بالعمل من غيره ثم ما قبله أولى مما قبله وهكذا وعلى طريقة الكوفيين الأول أولى بالعمل مما سواه والثانى أولى مما بعده وهكذا كذا قال شيخنا أبو بكر (قوله لامتناع حذف العمدة) قال اللقانى هذا الدليل لا يفيد وجوب الإضمار لإمكان وجوب الإظهار وجوازه فقال الشهاب رحمه الله تعالى جوابه أن المقصود بهذا الدليل إثبات وجوب الإضمار بالإضافة إلى الحذف وأما بالنسبة لجواز الإظهار فله دليل آخر وهو التكرار كما قرره شراح الكافية فراجعه (قوله ولأن الإضمار الخ) قال اللقانى فيه أيضا بحث لأن جواز الإضمار فيه لغرض إيراد الشىء مجملا ثم مفصلا ليكون أوقع فى النفس لا يفيد جوازه مطلقا قال الشهاب القاسمى: جواب هذا البحث أن هذا لا يضرنا لأن المقصود الاستدلال على أن الإضمار قبل الذكر فى حد ذاته ليس أمرا ممتنعا ولا شبهة أن وروده فى غير هذا الباب ولهذا الغرض يفيد ذلك إذ لو كان فى نفسه ممتنعا لما جاز مطلقا فحاصل الكلام أنه لما ورد الإضمار قبل الذكر فى غير هذا الباب دل على أنه ليس ممتنعا فى نفسه وحينئذ لا يمتنع ارتكابه فيما نحن فيه لوجود الداعى إليه وهو امتناع حذف العمدة واستقباح التكرار بالإظهار فتعين الإضمار وهو واضح فتأمله (قوله وفى الباب) قال اللقانى لا يفيد اطراد الجواز لإمكان أن يكون سماعيا والمطلوب أنه مطرد قال الشهاب القاسمى جوابه أنه لو صح هذا لم يثبت فى العربية حكم من الأحكام لورود ذلك فى كل محل بل الواجب حمل ما ثبت عن العرب على الاطراد ما لم يدل دليل على خلافه ولم يدل هنا شىء على خلاف ذلك لا يقال ما تمسك به الكسائى ومن بعده يدل على خلافه لأنا نمنع ذلك لأنه بيت شعر يمكن تأويله بإضمار المفرد فلا يقاوم النثر والنظم

التأخير فعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة (وقال الشاعر :

جفونى ولم أجف الأخلاء) إننى لغير جميل من خليل مهمل

فأعمل الثانى ونصب الأخلاء وأعمل الأول فى ضميره وهو الواو المرفوعة الموضع على الفاعلية فقد عاد الضمير على الأخلاء المنصوب على المفعولية والأخلاء جمع خليل والجميل الشىء الحسن ومهمل اسم فاعل من الإهمال وهو الترك (والكسائى وهشام) الضرير (والسهيلى) من الكوفيين (يوجبون الحذف) للضمير المرفوع على الفاعلية هربا من الإضمار قبل الذكر (تمسكا بظاهر قوله) وهو علقمة بن عبدة يمدح الحرث ابن جبلة الغسانى (تعفق بالأرطى لها وأرادها رجال) فبذت نبلهم وكليب

(إذا لم يقل تعفقوا) على تقدير إعمال الثانى (ولا أرادوا) على تقدير إعمال الأول ويمكن أن يجاب عنه بأنه أعمل الثانى ولم يقل تعفقوا على لفظ الجمع لأنه يجوز أن ينوى مفردا على مذهب البصريين باعتبار تأويله بالمذكور ولهذا قال الموضح بظاهر قوله ولم يقل بقوله وتعفق بفتح العين المهملة وتشديد الفاء وبالقاف أى استتر والأرطى شجر وبذت بالباء الموحدة والذال المعجمة المشددة أى غلبت ونبلهم بسكون الموحدة سهامهم فاعل بذت وكليب بفتح الكاف وكسر اللام جمع كلب كعبيد جمع عبد والحاصل أن العمل لأحد العاملين فى المتنازع فيه ويعمل المهمل فى ضميره سواء اتفق مطلوبهما أم اختلف (والفراء يقول ان استوى العاملان فى طلب المرفوع) وكان العطف بالواو كما قال المغنى (فالعمل لهما) لأنهما لما كان مطلوبهما واحدا كانا كالعامل الواحد (نحو قام وقعد أخواك) فأخواك مرفوع عنده بقام وقعد فيكون الاسم الواحد فاعلا لفعلين مختلفين لفظا ومعنى وهو مشكل فإن النحويين يجعلون العوامل كالمؤثرات الحقيقية واجتماع مؤثرين على أثر واحد ممنوع عند أهل الأصول قاله الرضى ثم قال ويجاز عند الفراء وجه آخر وهو أن يأتى بفاعل الأول ضميرا منفصلا بعد المتنازع فيه لتعذر المتصل بلزوم الإضمار قبل الذكر هذا هو النقل الصحيح عن الفراء اه (وإن اختلفا) أى العاملان فى طلب المعمول فإن كان أولهما يطلب مرفوعا (أضمرته مؤخرا) وجوبا (كضربنى وضربت زيدا هو) انتهت مقالة الفراء فهو فاعل ضربنى وإنما أخر عن الظاهر هربا من الإضمار قبل الذكر ولم يحذفه هربا من حذف الفاعل هذا كله إذا احتاج الأول لمرفوع مع إعمال الثانى (وإن) أعملنا الثانى و(احتاج الأول لمنصوب لفظا) وهو ما يصل إليه العامل بنفسه (أو محلا) وهو ما يصل إليه العامل بواسطة حرف جر (فإن أوقع حذفه) أى المنصوب (فى لبس) ظاهر (أو) لم يوقع فى لبس ولكن (كان العامل من باب كان أو من باب ظن وجب إضمار المعمول مؤخرا) عن المتنازع فيه فى المسائل الثلاث فالأولى (نحو استعنت واستعان على زيد به) فالأول يطلب زيدا مجرورا بالباء والثانى يطلبه فاعلا لأنه استوفى معموله المجرور بعلى فأعملنا الثانى وأضمرنا ضمير زيد مجرورا بالباء مؤخرا وقلنا به والذى حملنا على ذلك أنا لو أضمرناه مقدما قبل استعان لزم الإضمار قبل الذكر ولو حذفناه أوقع فى لبس فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه (و) الثانية نحو (كنت وكان زيد صديقا إياه) فكنت وكان تنازعا صديقا على الخبرية لهما فأعملنا الثانى فيه وأعملنا الأول فى ضميره مؤخرا (و) الثالثة نحو (ظننى وظننت زيدا قائما إياه) فظننى يطلب زيدا قائما فاعلا ومفعولا ثانيا وظننت يطلبهما مفعولين فأعملنا الثانى ونصبنا زيدا قائما وبقى الأول يحتاج إلى فاعل ومفعول ثان فأضمرنا الفاعل مقدما مستترا وأضمرنا المفعول الثانى مؤخرا وقلنا إياه ولم يحذف المنصوب فى المسئلة الثانية والثالثة لأنه عمدة فى الأصل

البصريين فى الإضمار قبل الذكر (قوله من الكوفيين) كان الأحسن أن يقدم هذا على قول المصنف والسهيلى لأنه لا يقال إنه من الكوفيين بل من المغاربة وعبارة بعضهم الكسائى وهشام من الكوفيين والسهيلى وابن مضاء (۳۲۱) من المغاربة (قوله لأنه يجوز أن ينوى الخ) أو لأن فى تعفق ضميرا يعود إلى الصائد وهو غير رجال (قوله باعتبار تأويله بالمذكور) الأحسن أن يقال باعتبار تأويله بذلك أو بما ذكر لأن الإفراد فى مقام الجمع من خصائص الإشارة والموصول كما بيناه فى حاشية الفاكهى (قوله والحاصل الخ) قال السنباطى هذا الذى ذكره توطئة لكلام الفراء لا حاجة إليه بل مغير لمقصود المتن فليتأمل (قوله فى لبس ظاهر) لعل وجه قوله ظاهر أن حذفه مطلقا لا يخلو عن لبس فى الجملة (قوله فلا يعلم هل زيد مستعان به أو عليه) قال الدنوشرى صريح قوله فلا يعلم الخ أنه من باب الإجمال لا من باب اللبس وقوله قبله أوقع فى لبس بخلافه وبعضهم قال لو حذف به هنا لتوهم أنه عليه فيفهم خلاف المراد وهو عين اللبس المذكور وهذا أحسن بخلاف كلام الشارح وقد صرحوا بأن خبر كان والمفعول الأول والثانى من باب ظن يجوز حذفه لدليل فإيجابهم ذكره وإضماره مؤخرا مشكل على ما قالوه فليتأمل اهـ وما نقله عن بعضهم قاله

الشهاب القاسمى فإنه وجه اللبس بأن المتبادر استعنت على زيد بقرينة معمول الفعل الثانى يعنى مع أن المراد استعنت بزيد أما لو أريد استعنت على زيد فينبغى جواز الحذف إذ المتبادر هو المراد وقوله وقد صرحوا الخ كلام لا يناسب المقام فإن المصنف صحح حذفه لأنه لدليل (قوله لأنه عمدة فى الأصل) قال الشهاب القاسمى المجوز للحذف يرى أنه صار فضلة أو فى

صورتها (قوله وقيل في باب ظن وكان) وعدم تمثيل الشارح لكان دليل على إسقاطها من نسخته والظر ما وجه ذلك وعدم خصها لظن مع أن التعليل الأول مطرد فيها لأن خبرها مرفوع في الأصل والقول الثاني يأتي فيها ثم تعليل الأخير لا يجري فيها فإن الحذف لدليل إنما هو في باب ظن وحذف خبر كان قليل في السماع ضعيف في القياس كما مر (قوله وقيل يظهر) ظاهره أن القائل بذلك يعينه وينبغي تصحيح جوازه بل يعينه كلام بن مالك في شرح التسهيل وقد يقال إظهاره يخرجه عن التنازع كما قيل فيما إذا لم يطابق المفسر (قوله لأنه حذف الخ) قال اللقاني إن قلت هذا الدليل يجري في الحذف من الثاني فيجوز وقد سبق منعه ودليل المنع من الثاني وهو تهيئة العامل وقطعه جار في الحذف من الأول فيمتنع. وقد تبين (٣٢٢) أنه جائز قلت التهيئة عبارة عن الإيلاء العامل أما هو معموله معنى وقطعه عن العمل فيه هو عدم عمله في لفظه وفيها يرادفه ولا يخفى أنه إنما يجري في الثاني دون الأول لفصله من المعمول بالعامل الثاني حينئذ لا يتوجه الاعتراض على الدليل المذكور بجواز حذف الفضلة مع أن عاملها متهيء للعمل فيها لأن التهيؤ بالمعنى الذي ذكرنا منتف عن عامل الفضلة (قوله نحو علمني الخ) قال الدنوشري إذا أعملنا فيه الثاني تعين أن يقال علماني وعلمت الزيدين قائمين إياه فليتأمل وقال السنباطي هذا المثال من أفراد المسئلة الآتية كما يظهر بالتأمل فقول الشارح نقلا عن أبي حيان فلا بد أن يقال إياه متقدما أو متأخرا لا يوافق كلا المذهبين الآتيين في المسئلة المذكورة (قوله اختلف الخبر عنه الخ) قال الدنوشري يتنزع قول المصنف رحمه الله وكان ذلك الاسم الخ فليتأمل (قوله خبرا عن اسم الخ) قال اللقاني تبع فيه النظم وهو تطويل بلا طائل وأخصر منه أن يقال وكان ذلك الضمير مخالفا للمفسر له إلا أنه جعل المخالف هو الاسم المخبر عنه دون الضمير لأن مخالفته إنما تحصل بإفراده وهو بعد لم يحصل (قوله المفسر له) أي الضمير بدليل التصريح به فيما سيجيء (قوله وهو المتنازع فيه) قال اللقاني يفيد انحصار التنازع فيه مع أن التنازع في اسمين معا والجواب أن الحصر بالإضافة إلى الاسم المخبر عنه (قوله وجب العدول إلى الإظهار) وكذا إن امتنع كون المعمول ضميرا قال ابن معطي في شرح الجزولية تقول إن تزرني ألفك فإن أعملت الأول قلت إن تزرني ألفك في هذه الحالة راكبا أي إن تزرني راكبا ألفك راكبا ولا يجوز الكناية عنها لأن الحال لا تضمر ولا يجوز إعادة لفظ الحال كالأول وفي كتاب المسائل وهو شرح الإيضاح لابن الدهان لا يجوز التنازع في الحال لأنها لا يكنى عنها

لأنه خبر مبتدأ (وقيل في باب ظن) وكان (يضمر مقدما) كالمرفوع لأنه مرفوع في الأصل فيقال ظنني إياه وظننت زيدا قائما هكذا مثل أبو حيان في النكت الحسان بالضمير منفصلا ولا يتعين بل يجوز اتصاله نحو ظننتيه على ما تقدم من اختلاف الترجيح وقول الشارح تبعا لأبيه في شرح الكافية ولا يجوز تقديمه عند الجميع مخالف لظاهر التسهيل ولتصريح ابن عصفور وابن خروف بذلك (وقيل) لا يضمر ولا يحذف بل (يظهر) كما في المسئلة الآتية في تخالف صاحب الضمير ومفسره فيقال ظنني قائما وظننت زيدا قائما (وقيل) لا يضمر ولا يظهر بل (يحذف وهو الصحيح لأنه حذف لدليل) فإن المفسر يدل عليه قال ابن عصفور وهذا المذهب أسد المذاهب لأن الإضمار قبل الذكر والفصل بين العامل والمعمول لم تدع ضرورة إليه وحذف الاختصار في باب ظن قد تقدم الدليل على جوازه اه وشرط الحذف أن يكون المحذوف مثل المثبت إفرادا وتذكيرا وفروعهما فإن لم يكن مثله لم يجز حذفه نحو علمني وعلمت الزيدين قائمين فلا بد أن تقول إياه متقدما أو متأخرا ولا يجوز حذفه قاله أبو حيان في النكت الحسان (وإن كان العامل من غير بابي كان وظن) ولم يلبس (وجب حذف المنصوب لفظا أو محلا لأنه فضلة مستغنى عنه فلا حاجة لإضماره قبل الذكر (كضربت وضربني زيد) ومررت ومر بي زيد (وقيل يجوز إضماره كقوله

إذا كنت ترضيه ويرضيك صاحب * جهارا فكن في الغيب أحفظ للود

فأعمل الثاني وأضمر في الأول ضمير المفعول (وهذا) البيت (ضرورة عند الجمهور) ولم يوجب في التسهيل حذفه بل جعله أولى وإلى ما تقدم أشار الناظم بقوله :

واعمل المهمل في ضمير ما * تنازعاه والتزم ما التزما

ثم قال

ولا تجيء مع أول قد أهملا * بمضمر لغير رفع أوهلا

بل حذفه الزم ان يكن غير خبر * وأخرنه إن يكن هو الخبر

(مسئلة إذا) اختلف المخبر عنه ومفسر الضمير و(احتاج العامل المهمل إلى ضمير وكان ذلك الضمير) المحتاج إليه (خبرا عن اسم وكان ذلك الاسم) المخبر عنه (مخالفا في الإفراد والتذكير أو غيرهما) من التأنيث والتثنية والجمع (للاسم المفسر له وهو) الاسم (المتنازع فيه وجب العدول) من الإضمار (إلى الإظهار) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وأظهر ان يكن ضمير خبرا * لغير ما يطابق المفسرا

نحو أظن ويظناني أخا الزيدين أخوين وذلك لأن الأصل) قبل الإعمال (أظن ويظنني الزيدين أخوين) بالتثنية فيهما (فأظن يطلب الزيدين أخوين مفعولين ويظنني يطلب الزيدين فاعلا وأخوين

(قوله وجوابه الخ) قال القانى إنه لافساد فى ذلك إذ طلب العامل للمعمول إنما هو توجهه إلى معنى المعمول ومادة لفظه وأما صورة لفظه فرجعها إلى الواقع فى نفس الأمر على أن صورة التثنية إنما حصلت بعد تسلط أو ظان وإعماله اه وهو أظهر من جواب الشارح وبه يندفع النظر الذى قاله الشارح وكذا قال الشهاب يجاب بمنع أنه لزم التنازع فى مبهم لأن مطلق الأخوة الصادق بالمثنى ولا إبهام فيه بل هو أمر معلوم وإيضاحه أن المتكلم لما قصد أن يأتى بمفعول ثان من مادة الأخوة تنازع فيه الفعلان وطلب كل منهما أن يعطاه مكتفى بالصفة الثابتة له (هذا باب المفعول المطلق) أخره عن المفعول به المتقدم فى باب تعدى الفعل ولزومه نظرا لأن ذاك أحوج للإعراب لأنه لولاه لالتبس بالفاعل وقدم ابن الحاجب المفعول المطلق قال الرضى لأنه المفعول الحقيق الذى أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولأجل قيامه به صار فاعلا انتهى وقضيته أن صيغ المفعول المطلق التى هى (٣٢٣) صيغ المصادر بعينها للأثر الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما سيأتى عن السيد وقال السيد أمير بادشاه فى رسالته فى الحاصل بالمصدر بعد أن نقل كلام الرضى وأنت خبير بأنه لا يعقل فى مثل الحسن والموت إذ لا يعقل تأثير وإيجاد منه قال فإن قال المراد بيان حقيقة ما وجد منه بتأثير من قام به لا بيان حقيقته مطلقا قلت مقام التعريف يأبى عن التخصيص على أنهم صرحوا بأن ما اشتمل عليه الفعل مطلقا إنما هو التأثير وإنما كون المفعول المطلق بمعناه مبنى على عدم الفرق بين التأثير والأثر فلزم وجوه التأثير والأثر فى كل مصدر جاء منه فعل فالوجه أن يقال أريد بالتأثير ما يعم الحقيق وما نزل منزلته لمشاركته إياه فى كونه نسبة بين الفاعل وحدث قام به بحيث صار فاعلا لأجل قيامه (قوله أى الذى) أشار إلى وجه تسميته بذلك فإن قيل لأى شىء قيل للمصدر مفعول ولم يقيد بشىء فالجواب لأنه الذى فعل حقيقة ويرد عليه نحو قعد إجلالا ** وقعد قعودا وقيل وجه تسميته بذلك كون العامل يصل إليه لا بحرف جر لا لفظا ولا تقديرا دائما (قوله يؤكد عامله الخ) قال الدنوشرى قال الدمامينى تبعا للرضى المراد أنه يؤكد مصدر عامله ولا يصح حمل العبارة على ظاهرها فإن الفعل دال على الزمان والنسبة والحدث والمصدر لا يدل إلا على الحدث فلم يتحدا والاتحاد مشروط فى التأكيد اللفظى الذى هذا منه فمعنى قولك ضربت ضربا أحدثت ضربا ضربا قال الأبدى وليس هذا من التأكيد اللفظى بل من التأكيد الرافع للتجوز كالنفس والعين انتهى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الأشمونى (قوله أو يبين نوعه) قال الدنوشرى يؤخذ من كون المصدر مبينا للنوع رد قول ابن حجر فى شرح المنهاج فى باب الإطلاق ردا على إمام الحرمين أنه لا يصح أن يكون ثلاثا فى قولك أنت طالق ثلاثا مفعولا مطلقا لأنه مبين ولا يكون إلا تمييزا لأن التمييز مبين ووجه الرد أن المفعول المطلق مبين أيضا فتنبه.

مفعولا) ثانيا لأنه أخذ مفعوله الأول وهو ياء المتكلم المتصلة به (فأعملنا الأول) وهو أظن (فنصبنا الاسمين وهما الزيدين أخوين) على أنهما مفعولان لأظن (وأضمرنا فى الثانى) وهو يظنني (ضمير الزيدين وهو الألف) فى يظناني فاستوفى فاعله ومفعوله الأول (وبقى علينا المفعول الثانى) ليظنانى (يحتاج إلى إضماره وهو خبر) فى الأصل (عن ياء المتكلم) المتصلة به التى هى الآن المفعول الأول بعد دخول يظن (والياء مخالفة لأخوين الذى هو مفسر للضمير الذى يأتى به فإن الياء مفردة والأخوين تثنية فدار الأمر بين إضماره مفردا ليوافق المخبر عنه) وهو الياء (وبين إضماره مثنى ليوافق المفسر) وهو الأخوين (وفى كل منهما محذور) لا محيص عنه (فوجب العدول إلى الإظهار فقلنا أخا فوافق المخبر عنه) وهو الياء فى الإفراد (ولم يضر مخالفته لأخوين لأنه) أى أخا (اسم ظاهر لا يحتاج إلى ما يفسره هذا تقرير ما قالوا) فى هذه المسئلة قال الموضح تبعا لجماعة على سبيل البحث (والذى يظهر لى فساد دعوى التنازع فى الأخوين لأن يظنني لا يطلبه لكونه مثنى والمفعول الأول مفرد) وجوابه أن المتنازع فيه مطلق الأخوة من غير نظر إلى كونه مفردا أو مثنى قاله صاحب المتوسط بمعناه وفيه نظر لأن التنازع لا يكون فى مبهم (وعن الكوفيين أنهم أجازوا فيه وجهين حذفه وإضماره) مقدما (على وفق المخبر عنه) فيقولون على الحذف أظن ويظنانى الزيدين أخوين ويحذفون أخا لدلالة أخوين عليه ويقولون على الإضمار أظن ويظنانى إياه الزيدين أخوين كذا مثله فى شرح الكافية مقدما لأن العلة المقتضية لتأخيره وهى تأخير المفسر مفقودة هنا وإن أعملنا الثانى فالحكم فيه كما سبق من وجوب الإظهار ومن إجراء الوجهين المحكيين عن الكوفيين ولكن يضمر مؤخرا قاله المرادى فى شرح التسهيل وفيه البحث السابق

﴿ هذا باب المفعول المطلق أى الذى يصدق عليه قولنا مفعول ﴾

بغير صلة (صدقا) منصوب بيصدق (غير مقيد) صفة صدقا (بالجار) حرف أو اسم متعلق بمقيد بخلاف بقية المفاعيل فإن صدق المفعولية عليها مقيد بالجار كالمفعول به والمفعول له والمفعول فيه والمفعول معه وهذه ** مة البصريين وأما غيرهم فلا يسمى مفعولا إلا المفعول به خاصة ويقول فى غيره مشبه بالمفعول قاله الموضح فى الحواشى (ص) المفعول المطلق (هو اسم يؤكد عامله) فيفيد ما أفاده العامل من الحدث من غير زيادة على ذلك (أو يبين نوعه) أى نوع ** اما فيفيده زيادة على التوكيد

لا يمنع كونه مفعولا مطلقا كما زعم ابن حجر وأو في قوله يبين نوعه مانعة خلو فلا يضر أن المبين للنوع والمبين للعدد كل منهما مؤكد أيضا لكن لما كان المقصود بيان النوع والعدد اقتصروا عليهما أيضا وكذلك يمكن أن يكون لنا مصدر واحد مبين للنوع والعدد نحو ضربت ضربتي الأمير أو ضربا شديدا (قوله أو عدده) إن قلت ظاهر كلامه الحصر في الأنواع الثلاثة وهو منتقض بنحو ضربا زيدا فإنما لا تصدر فيه وبين اضرب زيدا وذلك لا تأكيد فيه قلت المصدر في الأصل مؤكد فإنه مجامع لعامله في الأصل وبهذا باين اسم الفاعل وإنما عرض له التجرد عن ذلك بعد وضعه موضع الفعل فافهمه وإنما يفسر ههنا معناه من حيث هو مفعول مطلق لا من حيث ما يعرض له من النيابة عن الفعل بخروج ذلك عن حقيقته (قوله وليس خبرا) قيل لا حاجة إليه لأن المفعول المطلق من المنصوبات والخبر من المرفوعات وكونه قد يكون منصوبا نكركان ضربك ضربا شديدا أجابه مثال المصنف ورد بأن المصنف لم يذكر نصب المفعول المطلق في تعريفه ولم ما فعل لأن النصب حكم من أحكامه فأخذه في التعريف دور (قوله أو ضربت ضرب الأمير) قال السقباطي سيأتي في كلام الموضح قريبا أن نحو هذا مما ناب فيه صفة المصدر عنه لأن تقديره ضربا مثل ضرب الأمير فكان الأولى التمثيل بضربا شديدا انتهى وقال المصنف رحمه الله في الحواشي قال ابن معطي النوعي إما نكرة موصوفة أو معرف باللام وأورد عليه فقيل أو مضاف نحو ضربته ضرب زيد وأجيب بأنه من باب ضربته سوطا إذ يستحيل أن يضرب الإنسان ضرب غيره فالأصل ضربا مثل ضرب ثم حذف الموصوف ثم المضاف وأجيب بأن (٣٢٤) هذا موجود في ضربته الضرب المعهود إذ يستحيل إيقاع الضرب المعهود وإنما يوقع مثاله وأجاب الجوهري بأن ذلك يوجب اشتراط كونه موصوفا لأن ذا اللازم الجنسية لا ينتصب على المصدر إلا إذا وصف لفظا كضربت الضرب الشديد أو تقديرا كضربت الضرب أي الكامل على حد قولهم زيد هو الرجل أي الكامل في الرجولية قال الدنوشري فائدة قال بعضهم هل الفعل الواحد ينصب أكثر من مصدر واحد أم لا ثم اعلم أن المصدر المكرر لا يخلو من أن يكون عين الأول أو لا فإن كان عين الأول نصبهما الفعل على أن يكون الثاني تأكيدا للأول وكذا الثالث نحو ضربت ضربا ضربا وضربت ضربا ضربا ضربا وإن لم يكن عينه نحو ضربت زيدا ضربا ضربتين فذهب الأكثرون منهم الأخفش وابن السراج والمبرد إلى أن الفعل لا ينصبهما بل ينصب الأول فقط والمكرر إما بدل أو منصوب بإضمار فعل وذهب السيرافي وتبعه ابن الطراوة وابن طاهر إلى أن الفعل ينصب أكثر من مصدر واحد وإن اختلف أنواعها ومذهب الجماعة أصح (قوله وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) صرح السيد بأن المفعول المطلق هو الحاصل بالمصدر أي الأثر لا المصدر الذي هو التأثير قال وإطلاق المصدر على المفعول المطلق بضرب من المسامحة وعدم التمييز بين التأثير والأثر انتهى وقضيته أن صيغ المصادر بعينها موضوعة للأثر الحاصل بتأثير الفاعل المسمى بلفظ المصدر كما أنها موضوعة لإيقاع ذلك الأثر وإلا يلزم التجوز في كل مفعول مطلق ولا سبيل إليه لوجود أمارة الحقيقة من تبادر معناه من غير حاجة إلى القرينة وفي عدم التمييز بين التأثير والأثر وإن صرح به ابن سينا نظرا لأنهما من مقولتين مختلفتين فالأول من مقولة الفعل والثاني من مقولة الانفعال وقال بعض المحققين الاتحاد الخارجي بين التأثير والأثر على ما هو رأي الأشاعرة لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم والاعتبار فإن الضوء الحاصل من الشمس في البيت أمر موجود لكن إذا نسب إلى الشمس يسمى إضاءة وإذا نسب إلى البيت يسمى استضاءة انتهى وكأنه أراد بالاتحاد الخارجي أنه لم يتحقق في الإضاءة والاستضاءة في الخارج أمر زائد على الضوء وإلا لا يصح الحكم بأن النسبة التي هي من الأمور الاعتبارية هي عين الوجود الخارجي وقوله لا ينافي الاختلاف بحسب المفهوم خلاف ما قاله ابن سينا من أن العلم والمعلوم واحد بالذات وبالاعتبار الثاني وفيه كلام

(أو) بين (عدده) أي عدد العامل فيفيد عدد مرات العامل زيادة على التوكيد (وليس) هو (خبرا) عن المبتدأ (ولا حالا) من غيره (نحو ضربت ضربا أو) ضربت (ضرب الأمير أو) ضربت (ضربتين) فالأول مثال لما يؤكد عامله والثاني مثال لما يبين نوعه والثالث مثال لما يبين عدده (بخلاف نحو ضربك ضربتان و) (ضربك ضرب أليم) فإنه وإن بين العدد في الأول والنوع في الثاني لوصفه بأليم فهو خبر عن ضربك فلا يكون مفعولا مطلقا (و) بخلاف (نحو ولى مدبرا) فإنه وإن كان توكيدا لعامله فهو حال من الضمير المستتر في عامله فلا يكون مفعولا مطلقا وإلى أن المفعول المطلق يفيد المعاني الثلاثة أشار الناظم بقوله :

توكيدا او نوعا يبين أو عدد

(وأكثر ما يكون المفعول المطلق مصدرا) كما تقدم من الأمثلة (والمصدر) كما قال الناظم اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل وهو (اسم الحدث الجاري على الفعل) وليس علما ولا مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة كما قال الموضح في باب إعمال المصدر (وخرج بهذا القيد) وهو الجريان على الفعل (نحو) غسلا ووضوءا وعطاء من قولك (اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا وأعطى عطاء فإن هذه) الثلاثة (أسماء مصادر) وليست مصادر لعدم جريانها على أفعالها لأن اغتسل قياس مصدره الجاري عليه الاغتسال وتوضأ قياس مصدره الجاري عليه التوضؤ وأعطى قياس مصدره الجاري عليه الإعطاء وخرج

في شرح آداب البحث وحواشيه (قوله والفرق بين المصدر الخ) هذا لا يناسب صنيع المصنف لأنه ظاهر في أنهما يدلان على شيء واحد وإنما امتازا بالجريان على الفعل وعدمه إلا أن يحمل قوله اسم الحدث على ما هو أعم من اسم الحدث بلا واسطة وبواسطة ليدخل اسم المصدر لأنه اسم للمصدر الذي هو اسم للحدث إذ لو حمل على ظاهره لم يحتج لقوله الجاري في إخراج اسم المصدر بل كان يقول لخرج اسم المصدر لأنه اسم للفظ المصدر لا اسم الحدث لأن معنى اسم الحدث اسم مدلوله الحدث كما أن معنى اسم المصدر اسم مدلوله لفظ المصدر فتأمل (قوله فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) قال اللقاني في التمثيل به لما يعمل فيه مصدر مثله نظر إذ قوله جزاؤكم وإن كان لفظه مصدرا معناه المجزى به لحله جهنم فمعنى الآية إن جهنم هي الشيء الذي أنتم تجزون به وفي الكشاف ما نصه وانتصب جزاء موفورا بما في فإن جهنم جزاؤكم من معنى تجازون أو على الحال لأن الجزاء موصوف بالموفور انتهى قلت فعلى الأول جعل النصب بمعنى الفعل الذي تضمنه الكلام لا بلفظ المصدر فتأمله منصفا (قوله سربال طباخ) السربال القميص (قوله أصلان) قال الدنوشري (٣٢٥) ينظر على مذهبه هل الوصف فرع الفعل أو فرع المصدر (قوله لأن الفرع الخ) قال الدنوشري قد يمنع ذلك فإن قيل هذا خاص بالألفاظ ولا فائدة له إذا لم يكن كذلك قلنا بل فائدته إذا لم يكن كذلك لعلق الغرض بذكره إذا كان أنقص من الأصل وتوسيع الطريق إذا كان مساويا لأصله وما ذكره هنا أن الفرع لا بد فيه من معنى الخ لا يخالف ما ذكروه في جمع المذكر السالم من قولهم لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل المستلزم لجواز أن يكون مساويا أو أنقص ولا يجوز أن يكون أزيد من أصله لأن الفرع هنا معناه الأول من غيره مرتبة وهنا ليس كذلك

(فصل)

بقولنا وليس علما نحو حماد علما للمحمدة وبقولنا ليس مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو مقتل بمعنى القتل فإنهما من أسماء المصدر والفرق بين المصدر واسمه أن المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر فمدلول المصدر معنى ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر وسمي المصدر مصدرا لأن فعله صدر عنه أي أخذ منه كمصدر الإبل للمكان الذي ترده ثم تصدر عنه (و) المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة (عامله إما مصدر مثله) لفظا ومعنى (نحو فإن جهنم جزاؤكم جزاء موفورا) فجزاء مفعول مطلق وعامله جزاؤكم وهو مصدر مثله أو معنى لا لفظا نحو أعجبني إيمانك تصديقا وقول الحريري لا يعمل المصدر في المصدر مردود بالآية ونحوها (أو ما اشتق) لفظه (منه من فعل) غير تعجبي ولا ناقص ولا ملغى عن العمل (نحو وكلم الله موسى تكليما) وخرج عنه فعل التعجب فلا يقال ما أحسن زيدا حسنا والأفعال الناقصة فلا يقال كان زيد قائما كونا والأفعال الملغاة فلا يقال زيد قائم ظننت ظنا (أو) من (وصف) اسم فاعل أو مفعول أو للمبالغة دون اسم التفضيل والصفة المشبهة فاسم الفاعل (نحو والصافات صفا) واسم المفعول نحو الخبز مأكول أكلا وأمثلة المبالغة نحو زيد ضراب ضربا ولا يجوز زيد حسن وجهه حسنا ولا أقوم منك قياما وأما قوله : أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم * لؤما وأبيضهم سربال طباخ

فلؤما منصوب بمحذوف قاله صاحب البديع وإلى ناصب المفعول المطلق أشار الناظم بقوله :

* بمثله أو فعل أو وصف نصب * وما ذكره من أن الفعل والوصف مشتقان من المصدر هو الصحيح من مذهب البصريين وإليه يرشد قول النظم * وكونه أصلا لهذين انتخب * (وزعم بعض البصريين) كالفارسي واختاره الشيخ عبد القاهر (أن الفعل أصل للوصف) فيكون فرع الفرع (وزعم الكوفيون أن الفعل أصل لهما) أي للمصدر والوصف وزعم ابن طلحة أن الفعل والمصدر أصلان وليس أحدهما مشتقا من الآخر والصحيح الأول لأن الفرع لا بد فيه من معنى الأصل وزيادة والفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف ولا دلالة لها على الزمان المعين

(فصل) (ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر من صفة) له (كسرت أحسن السير) والأصل سرت السير أحسن السير فحذف الموصوف لدلالة إضافة صفته إلى مثله عليه ونابت

(قوله ينوب عن المصدر الخ) قال الدنوشري يشعر بأن الأصل في المفعول المطلق أن يكون مصدرا وإن كان إطلاق المفعول المطلق على المصدر وعلى النائب عنه حقيقة عرفية (قوله ما يدل على المصدر) قال الدنوشري المراد به الحدث أو هو على حذف مضاف والتقدير على معنى المصدر وهو واضح في غير نحو ضربته سوطا لأن السوط ليس دالا على المصدر اللهم إلا أن يقال المراد بدلالته عليه إشعاره به أو يقال هو دال عليه التزاما فليتأمل (قوله والأصل سرت السير أحسن السير) قدر المصدر معرفة وقدره ابن الناظم نكرة فقال التقدير سرت سيرا أحسن السير وقال اللقاني يلزم على تقديره نكرة وصف النكرة بالمعرفة وعلى تقديره معرفا بأل وصف المعرف بأل بالمضاف وأجيب بأنه لا محذور في الثاني قال ابن الحاجب قدس الله سره ومن ثم أي من أجل أن الموصوف أخص أو مساو لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله أي صورة إذ البواقي كلها أعلى من ذي اللام فلا يجوز الوصف بها وقال الشهاب القاسمي رحمه الله تعالى قوله لزم وصف المعرف الخ انظر ما يلزم على هذا اللازم وقال الدنوشري لا يشكل على قوله والأصل الخ ما قال اللقاني أنه يلزم وصف ما فيه أل بالخالي منها وهو

عذور لأن كلامه مردود بجواز وصفه بما فيه أل أو بالمضاف لما هي فيه انتهى فليتأمل (قوله واشتمل الصماء) في كيفية هذا الاشتمال خلاف بين أهل اللغة والفقهاء لا نطيل به ذكره الدنوشري ورأيت بخط المصنف بهامش ألفية ابن معطي الصماء أن يتخلل بثوب على جميع بدنه ويضم طرفيه (قوله وضربته ضرب الأمير اللص) قال الدنوشري قال اللقاني التمثيل غير مطابق لأن صفة المصدر لم تقع فيه صفة والجواب أن التمثيل باعتبار مثل الذي هو صفة محذوفة كما كادت عبارته أن تنطق به غاية الأمر أن هذه الصفة حذفت وأنيب ما أضيف إليه عنها وينبغي أن يراد نحو ضرب الأمير على ما قالوه لأنه ليس واحدا مما ذكره مما يذرب (قوله إذ الأصل الخ) إنما كان الأصل ذلك لأن ذلك لا تحمل فعل غيرك (قوله إذا أضيفت إليه) قال الزرقاني أي إذا أضيفت الصفة إلى المصدر فإن أشد مضاف إلى السير والسير مضاف إليه أشد فإن قلت الصفة لم تضف إلى المصدر الذي هو موصوفها فالجواب أنه لما كان مثله في كونه مصدرا قيل إنها مضافة إليه (قوله رغدا) الرغد العيش الطيب والخصب (قوله ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال الخ) قال الدنوشري هو واضح في نحو فكلا منها رغدا وأما نحو سرت أحسن السير مما الصفة فيه معرفة فالحالية فيه غير متأتية لأنها لا تقع معرفة على مذهبه فينبغي أن يؤول على وجه غير الحالية بأن العرب معمولة لمحذوف أو غير ذلك (قوله والا لجازت إقامته الخ) قال الدنوشري قد يرد بأنه لا يلزم من عدم وقوعه عدم جوازه فليتأمل (قوله أو ضميره) قال الدنوشري ينظر ما وجه مخالفة الأسلوب حيث نكر الأول وعرف الثاني بالإضافة وكذا يقال فيما بعده (قوله بالنصب) قال الدنوشري احترز بالنصب عن الرفع فإن الضمير حينئذ مفعول أول وجالسا مفعول ثان والفاعل مستتر والجملة خبر عبد الله ويجوز حال النصب أن يكون من باب الاشتغال ويكون مفعول العامل المحذوف الثاني محذوفا ويقبح رفع جالس ورفع عبدالله على الإلغاء لتوسط العامل ويكون الضمير منصوبا على أنه مفعول مطلق ووجه قبحه أن الالغاء تقتضي عدم اعتباره وتأكيده يقتضي اعتباره فيتنافيان اه وجوز الشهاب القاسمي النصب على الاشتغال إذا كان الهاء لعبد الله وعبارته انظر هل الحكم بأن الهاء للمصدر على سبيل الوجوب أو لا فيجوز أن يكون لعبدالله على أنه من باب الاشتغال وأي مانع من ذلك والذي يظهر الثاني فتأمله اه وفيه رد على اللقاني حيث عين كون الضمير للمصدر (قوله قال الموضح في الحواشي) قال الدنوشري يعلم من كلامه المذكور في الحواشي أن الضمير العائد إلى المصدر يجوز أن يكون مؤكدا وأن يكون نوعيا فيكون قوله إنما يقوم مقام المصدر المؤكد خاصة مدافعا لما يعلم من كلامه أن له حالتين فليتأمل (قوله إلا التحية) قال الدنوشري المراد بالتحية الملك هنا (قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه) في حواشي التسهيل ولو زعم أن القرآن مبتدأ وأن اللام زائدة مثلها في بحسبك لم يكن بعيدا قال الدماميني وحينئذ يكون قوله سراقة خبرا أول لهذا وقوله للقرآن يدرسه خبرا ثانيا لكن في ذلك دعوى زيادة اللام ولم أر من ذكره اه وينظر هل مراده دعوى زيادة اللام مطلقا أو دعوى زيادتها في المبتدأ فإن كان المراد الأول أشكل بما صرحوا به في باب نواصب الفعل أنها تزاد ومثلوا لذلك بنحو إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس وإنما جعل الشارح والموضح الضمير في يدرسه مفعولا مطلقا لا مفعولا به لأنه يلزم عليه تعدي الفعل إلى الاسم الظاهر ومضمره معا وهو ممتنع ومعنى البيت

منابه وانتصبت (واشتمل الصماء) والأصل الشملة الصماء فحذف الموصوف ونابت صفته منابه (وضربت ضرب الأمير اللص) إذ الأصل ضربا مثل ضرب الأمير اللص فحذف الموصوف) وهو ضربا (ثم المضاف) وهو مثل وصح وقوعه نعتا للنكرة وإن أضيف لمعرفة لأنه لم يكتسب التعريف من المضاف إليه لتوغله في الإبهام وقيد أبو البقاء المسئلة بقوله وكذلك صفة المصدر إذا أضيفت إليه نحو سرت أشد السير لأن الصفة هي الموصوف في المعنى وإنما قدمت لتدل على المبالغة انتهى وما ذكره الموضح من إقامة الصفة مقام الموصوف في الانتصاب على المفعول المطلق تبع فيه ابن مالك في شرح التسهيل وخالف ذلك في شرح القطر فقال وليس مما ينوب عن المصدر صفته نحو فكلا منها رغدا خلافا للمعربين زعموا أن الأصل أكلا رغدا وأنه حذف الموصوف ونابت صفته منابه وانتصب انتصابه ومذهب سيبويه أن ذلك إنما هو حال من مصدر الفعل المفهوم منه والتقدير فكلا حال كون الأكل رغدا ويدل على ذلك أنهم يقولون سير عليه طويلا فيقيمون الجار والمجرور مقام الفاعل ولا يقولون طويل بالرفع فدل على أنه حال لا مصدر وإلا لجازت إقامته مقام الفاعل لأن المصدر يقوم مقام الفاعل باتفاق انتهى (أو) من (ضميره) أي ضمير المصدر (نحو عبدالله) بالنصب (أظنه جالسا) فعبد مفعول أول لأظن وجالسا مفعوله الثاني والهاء في أظنه ضمير المصدر نائبة عنه في الانتصاب على المفعولية المطلقة وهل هي نائبة عن مصدر مؤكد فيكون التقدير أظن ظنا أو عن نوعي فيكون التقدير أظن ظني كما قدره الشارح تبعا للمفصل فيه بحث قال الموضح في الحواشي والذي يظهر أن الضمير إنما يقوم مقام المؤكد خاصة وذلك كقوله:

من كل ما نال الفتى ۞ قد نلته إلا التحيه

وقوله

هذا سراقة للقرآن يدرسه ۞ والمرء عند الرشا إن يلقها ذئب

أى يدرس الدرس وقد نلت النيل ولو صرح بالظاهر لم يقدر إلا التوكيد فكذلك ضميره (و) أما (نحو فإنى أعذبه عذابا لا أعذب به أحدا) فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص فالضمير هنا نائب عن المصدر النوعى فصار له حالتان انتهى كلامه فى الحواشى ومن خطه نقلت وينبغى أن تكون أل فى النيل والدرس للجنس لا للعهد وإلا لكان نوعيا أيضا (أو) من (إشارة إليه) أى إلى المصدر سواء كان اسم الإشارة متبوعا بالمصدر أم لا فالأول (كضربته ذلك الضرب) بالنصب والثانى كضربته ذلك فذلك فى المثالين مفعول مطلق نائب عن المصدر وذهب ابن مالك فى شرح التسهيل إلى أنه لا بد من جعل المصدر تابعا لاسم الإشارة المقصود به المصدرية وذهب سيبويه والجمهور إلى أن ذلك لا يشترط ومن كلام العرب ظننت ذلك يشيرون به إلى الظن قاله المرادى فى التلخيص (أو) من (مرادف له) معنى (نحو شنئته بغضا) فبغضا مفعول مطلق نائب من شنآ فإن الشنآ مصدر شنئ بكسر النون مرادف للبغض (وأحببته مقة) فمقة مفعول مطلق نائب عن محبة فإن المقة بكسر الميم مصدر ومق مرادف للمحبة (وفرحت جذلا) فجذلا مفعول مطلق نائب عن فرحا فإن الجذل بفتحتين (وهو بالذال المعجمة مصدر جذل بالكسر) مرادف للفرح وظاهر كلام الموضح تبعا لابن مالك أن المرادف منصوب بالفعل المذكور وهو مذهب المازنى والمنقول عن الجمهور أن ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير عندهم فى الأمثلة المذكورة شنئته وبغضته بغضا وأحببته ومقته مقة وفرحت وجذلت جذلا (أو) من (مشارك له) أى للمصدر المحذوف (فى مادته) وحروفه (وهو) أقسام (ثلاثة اسم مصدر) غير علم (كما تقدم) من نحو اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا وأعطى عطاء وفى شرح التسهيل أن المصدر العلم لا يستعمل مؤكدا ولا مبينا (واسم عين ومصدر لفعل آخر) فاسم العين (نحو والله أنبتكم من الأرض نباتا) فنباتا اسم عين للنبات وهو ما ينبت من زرع أو غيره ومنه زكاة النبات وعن سيبويه أن نباتا فى الآية مصدر جار على غير الفعل فكأنه نائب عن إنباتا قاله الشاطبى فعلى هذا

كما قاله الشمنى ورد على الدمامينى بحو رجل من القراء يسمى سراقة بأنه يرائى ويقبل الرشا وإنما صيره ذئبا لحرصه على أخذها فاقتضى أن قوله ذئب بالذال المعجمة والهمزة والباء ورشا بضم الراء جمع رشوة والدمامينى قال سراقة بضم السين أظنه سراقة الصحابى وقال إن قوله عند الرشا متعلق بذئب لما فيه من معنى التأخر فاقتضى أن ذنب بالذال المعجمة والنون ورشا بكسر الراء هو الحبل وأن الضمير فى بها عائد على الرشا وأنثه لأن الرشا فى معنى الآلة وأن معنى البيت أن سراقة درس القرآن فتقدم والمرء يتأخر عند اشتغاله بما لا يمكن امتهن نفسه فى السقى وأرخى الأرشية فى الآبار (قوله فتقديره لا أعذب هذا التعذيب الخاص الخ) قال الدنوشرى يرد بذلك على من يزعم أن الكلام فى ضمير المصدر والضمير فى الآية عائد إلى عذابا قبله وهو ليس بمصدر لعذب ووجه الرد أن الضمير عائد إلى التعذيب وهو بمعناه • فإن قيل يلزم على ذلك خلو الصفة يعنى لا أعذب به أحدا من العالمين من ضمير الموصوف أعنى عذابا قلت قال شيخنا الإمام علامة الأنام أبو بكر هذا نظير محمد جاء أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له فيكون اشتمال جملة الصفة على اسم بمعنى الموصوف كافيا فى الربط لأن الضمير بمعنى التعذيب والتعذيب والعذاب واحد ثم رأيت أبا حيان صرح بذلك فى إعرابه فليراجع اه ومراده بمن زعم اللقانى (قوله وذهب ابن مالك فى شرح التسهيل الخ) لذلك خطئ من حمل قول المتنبى هذى برزت لنا فهجت رسيسا على أنه أراد هذه البرازة لأن مثل ذلك لا يستعمله العرب (قوله شنئ) قال الدنوشرى بكسر النون له خمسة عشر مصدرا بينها السفاقسى فى قوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن وفى حفظى أنه قال ليس لنا فعل له خمسة عشر مصدرا سواه فليراجع وفى القاموس شنئ كعلم ومنع فاقتصار الشارح على الأول قصور منه اه وقد أسلف كلام السفاقسى فى باب لا النافية للجنس (قوله والمنقول عن الجمهور الخ) اقتصر على مذهبين وفى المسألة ثلاثة مذاهب هذان والثالث مذهب ابن جنى وظاهر كلام أبى على وهو التفرقة بين المؤكد فيعمل فيه فعل مضمر من لفظه والمبين للنوع فيعمل فيه الظاهر واستدل لمذهب سيبويه بقوله : السالك الثغرة اليقظان سالكها • مشى الهلوك عليها الخيعل الفضل فمشى الهلوك منصوب بفعل مضمر أى تمشى مشى الهلوك لا بالسالك وإن كان فى معنى الماشى لأنه قد وصف باليقظان فيلزم وصفه قبل استيفاء عمله وهو غير جائز لأن المعمول من تمام الصلة واستدل للمازنى بأنه لما كان فى معناه تعدى إليه كما يتعدى إلى ما هو من لفظه واستدل لابن جنى بأن المؤكد مع فعله بمنزلة التأكيد اللفظى فيلزم أن يكون فعله الناصب له من لفظه بخلاف النوعى وينبغى إلحاق العددى به هذا خلاصة ما نقله الدنوشرى عن بعض شروح ألفية ابن معطى (قوله كما تقدم) قال اللقانى أى من قوله اغتسل غسلا وتوضأ وضوءا وأعطى عطاء لكن لقائل أن يقول إن كان مراده باسم المصدر ما ليس جاريا على الفعل العامل فيه وإن كان جاريا على فعل آخر كما فى وتبتل إليه تبتيلا فكان ينبغى أن يدخل فيه تبتيلا وإن كان مراده به ما ليس جاريا على فعل أصلا فما تقدم من الأمثلة الأول كذلك لجريان الغسل على غسل والوضوء على وضؤ والعطاء على عطا أى أخذ إلا أن يجاب بأن مراده بما ليس جاريا على فعله ما دخله نقص لبعض الحروف (قوله مصدر جار الخ) قال الدنوشرى يؤخذ من كلام الجامى أنه أى نباتا مصدر بنفسه وعبارته وأما بحسب الباب نحو

يكون من القسم الثالث وهو ما كان مصدراً لفعل آخر نحو (وتبتل إليه تبتيلا) فنباتا نائب عن إنباتا وتبتيلا نائب عن تبتلا (والأصل) في مصدر أنبت وتبتل (إنباتا وتبتلا) لأن قياس مصدر أنبت الإنبات لا النبات لأنه مصدر نبت قال ابن القطاع نبت البقل نباتا وقياس مصدر تبتل التبتل لا تبتيلا لأن التبتيل مصدر بتل بالتشديد (أو) من لفظ (دال على نوع منه) أي من المصدر (كقعد القرفصاء) بالمد والقصر (ورجع القهقرى) بالقصر فقط فإن القرفصاء نوع من القعود والقهقرى نوع من الرجوع والأصل قعد القعدة القرفصاء ورجع الرجوع القهقرى فحذف المصدر وأنيب عنه لفظ دال على نوع منه فإن قلت القرفصاء والقهقرى مصدران فكيف يقال نائبا عن المصدر قلت أجيب بأنهما نائبا عن المصدر الأصلى المحتمل للقليل والكثير وفي هذا الجواب نظر لأنه يقتضي أن انتصاب النوعي فرع عن انتصاب المؤكد ولا قائل به قاله الموضح في الحواشي (أو) من لفظ (دال على عدده) أي المصدر (كضربته عشر ضربات) فعشر نائب عن المصدر والأصل ضربته ضربا عشر ضربات فحذف المصدر وأنيب عنه عدده ومثله (فاجلدوهم ثمانين جلدة) والأصل فاجلدوهم جلدا ثمانين جلدة فحذف المصدر وأنيب عنه ثمانين وجلدة تمييز (أو) من لفظ دال (على آلته) أي آلة المصدر (كضربته سوطا أو عصا) والأصل ضربته ضربا بسوط أو عصا ثم توسع في الكلام فحذف المصدر وأقيمت الآلة مقامه وأعطيت ماله من إعراب وإفراد وتثنية وجمع تقول ضربته سوطين وأسواطا والأصل ضربتين بسوطين وضربات بسوط قاله الشارح وقال المرادي في التلخيص أصل ضربته سوطا ضربته ضربة سوط فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وذلك مطرد في كل آلة معهودة للفعل فلو قلت ضربته خشبة لم يجز لأنه لم يعهد كون ذلك آلة لهذا الفعل اه (أو) من كل وما في معناها مضافة إلى المصدر (نحو فلا تميلوا كل الميل) فكل مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل فلا تميلوا ميلا كل الميل (و) نحو (قوله) وهو قيس بن الملوح:

وقد يجمع الله الشتيتين بعدما ... (يظنان كل الظن أن لا تلاقيا)

والأصل يظنان ظنا كل الظن ونحو ضربته جميع الضرب أو عامة الضرب (أو) من (بعض) وما في معناها مضافة إلى المصدر (كضربته بعض الضرب) فبعض مفعول مطلق نائب عن مصدر محذوف والأصل ضربته ضربا بعض الضرب وفي التنزيل ولو تقول علينا بعض الأقاويل ونحو ضربته يسير الضرب وفي التنزيل ولا تضرونه شيئا وحاصل ما ذكره الموضح أن النائب عن المصدر نوعان نائب عن مؤكد ونائب عن مبين فالنائب عن المؤكد المرادف والمشارك له في المادة بأقسامه الثلاثة والنائب عن المبين ما بقي وهو الوصف والضمير والإشارة والنوع والعدد والآلة وكل وبعض وذلك يدخل في قول النظم

• وقد ينوب عنه ما عليه دل •

﴿ مسئلة ﴾ (المصدر المؤكد) لعامله (لا يثنى ولا يجمع باتفاق

أنبته الله نباتا حسنا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه أي فنبت نباتا وهو عنده مثل قعدت وجلست جلوسا وأنبته الله فنبت اه وقال الشهاب القاسمي بعد أن نقل كلاما عن الرضي ولا يخفى أنه يفيد أن نباتا مصدر نبت اه وفي حواشي ابن الناظم لم يجعله من القسم الأول وهو اسم المصدر نحو اغتسل اغتسالا وكأنه للإشارة إلى أن المراد بمصدر فعل آخر أعم من أن يكون اسم مصدر لهذا الفعل كما في أنبتكم من الأرض نباتا أو لا كما في وتبتل إليه تبتيلا أو أنه يصح في النيابة ملاحظة كل من الجهتين كما في جعل نباتا من الملاقي في الاشتقاق مع إمكان جعله اسم مصدر إشارة إلى كفاية ملاحظة الملاقاة (٣٢٨) المذكورة وبهذا يسقط قول اللقاني أنه لا يصح في نباتا في الآية أن يكون مصدرا لفعل آخر إذ مصدر نبت النبت فالنبات اسم لعين النابت وبهذا يمكن أن يجاب عن إشكال اللقاني المتقدم فتدبر (قوله بالمد والقصر) قال الزرقاني القرفصا بكسر القاف والفاء مقصورا وبضمها ممدودا جلسة المحتبي بيديه لا بثوبه ومنه قيل قرفصت فلانا إذا شددته جامعا يديه تحت ركبتيه قاله ابن مالك في تحفة المودود وقال ابن ولاد قال الفراء يقال قعد القرفصا إذا ضممت أولها مددت وإذا كسرت أولها قصرت يكتب بالياء وهو أن يقعد على قدميه ويمس أليته بالأرض اه وقال المهلبي في زيادته على ابن ولاد حكى الجرمي في كتاب الأبنية أن القرفصاء بالضم يمد ويقصر اه ونحوه الدنوشري وقال كلام الشارح مبني على قول الجرمي وأن بعضهم قال إن القرفصا مثلث في أوله وثالثه هذا وقال اللقاني إن قلت ما الفرق بين اشتمل الصماء وقعد القرفصا حتى كان الأول من نيابة الصفة والثاني من نيابة الدال على نوع قلت هو أن الصماء جارية على موصوف محذوف والقرفصا اسم لهذه القعدة المخصوصة فهي جامدة غير مشتقة (قوله والضمير) قال السنباطي تقدم أنه يكون من النوع الأول أيضا نحو لا أعذبه أحدا (قوله المصدر المؤكد لعامله لا يثنى الخ) قال الدنوشري هو ظاهر في قصر الحكم على المؤكد والظاهر أنه غير مقصور عليه بل هو أعم من ذلك نحو ضربك حسن والحاصل كما قال بعضهم أن المصدر لا يخلو أن يكون مبهما أو مختصا فإن كان مبهما فلا يثنى ولا يجمع لأن التثنية ضم الشيء إلى مثله والجمع ضم الشيء إلى أكثر منه والمصدر المبهم لا يتأتى فيه ضمه إلى شيء آخر لأنه يدل على مجرد الحقيقة والحقيقة من حيث هي حقيقة تدل على القليل والكثير فلم يبق شيء ينضم إليها فتصح

فلا يقال) ضربت (ضربين) بالتثنية (ولا) ضربت (ضروبا) بالجمع (لأنه) اسم جنس مبهم يحتمل القليل والكثير (كماء وعسل) ودقيق لأنه بمنزلة تكرير الفعل والفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق فكذلك ما كان بمنزلته (و) المصدر العددي وهو (المختوم بتاء الوحدة كضربة بعكسه) فيثنى ويجمع (باتفاق فيقال ضربت ضربتين) وضربات لأنه فرد الجنس (كتمرة وكلمة واختلف في) المصدر (النوعي فالمشهور) من الخلاف في تثنيته وجمعه (الجواز) قياسا فيقال ضربت ضربتين ضربا عنيفا وضربا رفيقا وضربت ضربا مختلفة (وظاهر مذهب سيبويه المنع) وأنه لا يقال منه إلا ما سمع (واختاره) أي المنع (الشلوبين) واحتج المجيز بمجيئه في الفصيح كقوله تعالى «وتظنون بالله الظنونا» والألف مزيدة تشبيها للفواصل بالقوافي وإلى المنع في المؤكد والجواز في غيره أشار الناظم بقوله:

وما لتوكيد فوحد أبدا • وثن واجمع غيره وأفردا

﴿فصل﴾ النحاة (اتفقوا على أنه يجوز لدليل مقالي أو حالي حذف عامل المصدر غير المؤكد) وهو المبين للنوع أو العدد والدليل المقالي ما رجعه إلى القول (كأن يقال ما جلست فيقال بلى جلوسا طويلا أو بلى جلستين) فجلوسا مصدر نوعي لوصفه بالطول يحذف عامله جوازا لدليل مقالي وهو قول القائل ما جلست والتقدير بلى جلست جلوسا طويلا وجلستين مصدر عددي حذف عامله لذلك والتقدير بلى جلست جلستين (و) الدليل الحالي ما رجعه إلى الحال من مشاهدة أو غيرها (كقولك لمن قدم من سفر قدوما مباركا) ولمن تكرر منه إصابة الغرض إصابتين فقدوما مصدر نوعي وإصابتين مصدر عددي لحذف عاملهما جوازا لدليل حالي وهو الحال المشاهدة والتقدير قدمت قدوما مباركا وأصبت إصابتين (وأما) المصدر (المؤكد فزعم ابن مالك) في شرح الكافية (أنه لا يحذف عامله لأنه إنما يجيء به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما) فلم يجز حذفه بخلاف المصدر المبين نوعا أو عددا فإنه يدل على معنى زائد على معنى الفعل فأشبه المفعول به فجاز حذف عامله كما جاز حذف عامل المفعول به انتهى كلامه في شرح الكافية وصرح بذلك في النظم فقال:

وحذف عامل المؤكد امتنع • وفي سواه لدليل متسع

(ورده ابنه) في شرحه بأنه إن أراد أن المصدر المؤكد يقصد به تقوية عامله وتقرير معناه دائما فلا شك أن حذفه مناف لذلك القصد لكنه ممنوع ولا دليل عليه وإن أراد أن المصدر المؤكد قد يقصد به التقوية والتقرير وقد يقصد به مجرد التقرير فمسلم ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المذكور بتوكيده بالمصدر فلأن يجوز أن يقرر معنى العامل المحذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى و(بأنه قد حذف جوازا) إذا كان خبرا اسم عين في غير تكرير ولا حصر (في نحو أنت سيرا) وجوبا مع التكرير أو الحصر (في نحو أنت سيرا سيرا) وما أنت إلا سيرا (وفي) غير ذلك (نحو سقيا ورعيا) وحمدا وشكرا لا كفرا فمنع مثل هذا إما للسهو عن وروده وإما للبناء على أن المسوغ لحذف العامل فيه نية التخصيص وهو دعوى على خلاف الأصل ولا يقتضيها فحوى الكلام انتهى كلام ابنه في شرحه وأجاب الشاطبي بأن ما قال ابن الناظم غير لازم لأنه إذا أريد تقرير معنى العامل فقد قصد الإتيان بلفظ آخر يقرر معنى اللفظ الآخر ويؤكده فحذفه مع هذا القصد نقض للغرض وأما ما استدل به فلا دليل فيه لأن تلك المصادر لم تأت للتأكيد أصلا وإنما هي مصادر جعلت بدلا من أفعالها وعوضت منها

فيها التثنية والجمع وهذا أمر عقلي وإنما جاز تثنية المصدر المختوم بالتاء وكذلك جمعه لأنه بدخول التاء صار يدل على مرة واحدة من ذلك المصدر فيصح ضمه إلى ما المرة الواحدة منه فيثنى ويجمع (قوله فلا يقال ضربتين) ﴿فرع﴾ ضربت ضربا ضربتين صحيح بناء على أن الفعل ينصب أكثر من مصدر على ما مر ويكون ضربتين بدلا من ضربا لأن ضربا يصلح للمفرد والمثنى والمجموع فالإبدال منه يعني أن المقصود ضربتان والبدل يبين ما أراد المتكلم بقوله ضربا فإن قلت ضربت ضربتين ضربا لم يصح ذلك وإن وصفت ضربا صح سواء قدمته فقلت ضربت ضربا شديدا ضربتين أو أخرته فقلت ضربت ضربتين ضربا شديدا (قوله كقوله تعالى وتظنون بالله الظنونا) قال الدنوشري إنما جمع الظن لاختلاف أنواعه لأن من خلص إيمانه ظن أن ما وعدهم الله من النصر حق ومن ضعف إيمانه اضطرب ظنه ومن كان منافقا ظن أن الدائرة تكون على المؤمنين فاختلفت ظنونهم وقال الآخر الثلاثة أحباب فحب علاقة وحب تملاق وحب هو القتل ﴿فصل﴾ (قوله في شرح الكافية) لعله إنما عزاه لشرح الكافية لنقل المصنف عنه الدليل وفي الخلاصة لم يتعرض له (قوله لتقويته وتقرير معناه) قال المصنف في حواشي ابن الناظم المراد بالتقوية التشديد والتثبت في النفس فإن ذكر الشيء مرتين أبلغ له من أن يذكر مرة والمراد بالتقرير رفع المجاز (قوله فلا يجوز حذف عامله) في إطلاقه نظر لأن من جملة المبين للنوع كما ذكره الشارح نحو فضرب الرقاب ونحو له بكى بكاء ذات عضله ويأتي من المصنف تحقيق المقام (قوله نية التخصيص) أي فتجعل مصادر نوعية ويقدر

لها عنصاً محذوفاً أى سقياه ظنياً أو نافعاً وهكذا (قوله بل قال ابن عقيل) هو مثل كلام الشاطبى فى تعميم الحكم بأنها ليست من المؤكد (قوله من قسم المصدر المؤكد) أى بحسب الأصل وأما بحسب الحال فهى بدل من أفعالها وبه يجمع بين كلام الناظم ومن اعترضه ثم إن إطلاق كونها من المؤكد بحسب الأصل مشكل فإن منها ما هو من النوعى كما سيأتى فى كلام الشارح وقد رأيت بخط المصنف بهامش ابن الناظم عند قوله والحذف حتم ما نصه الحكم صحيح والمثل فاسد لأنه لا يمتنع اندل ندلا وإنما يجب الحذف فى مواضع أحدها ما أهمل فعله نحو ويحه وويله وبله زيد ورويد عمرو وسبحان الله الثانى ما كان للطلب وتكرر كقوله ٭ فصبراً فى مجال الموت صبرا ٭ بخلاف ضرباً زيداً نص عليه ابن عصفور الثالث ما أضيف إلى معمول الفعل فاعلا نحو صنع الله أو مفعولا نحو فضرب الرقاب الرابع ما كثر استعمالهم إياه وبأن هذا السماع نحو سقياً ورعياً وجدعاً وخيبة الخامس ما قرن بحرف التوبيخ نحو ألؤماً واغتراباً والمصدر فيهن مؤكد فى الأصل وأما الآن فإنه صار بمنزلة الفعل الذى سد مسده وذلك لا يكون مؤكداً ولا مبيناً للنوع ولا عدد وفى النظم خمس مسائل فتلك عشرة كاملة لأنى أعد قوله مكرر وذو حصر واحدة وإنما اختلف الشرط وأعد كلا من المؤكد لنفسه وغيره واحدة والخمسة الباقية المصدر فيهن فى الأصل مؤكد إلا الأخيرة فبين للنوع والعشرة مستثناة من قوله ٭ وحذف عامل المؤكد امتنع ٭ ومن مفهوم قوله ٭ وفى سواه لدليل متسع ٭

لأن معناه يجوز ذلك الاتساع فإن شئت لم تحذف هذا الذى يفهم منه وارتفع التناقض ولله الحمد وإنما الاعتراض فى التمثيل وهو لازم للشارح المعترض لأنه موافق عليه (قوله ما لا فعل له) قال الدنوشرى ومن هذا النوع وهو ما لا فعل له دفراً وأفاً وتفاً قال بعضهم التقدير ألزمه الله دفراً الخ وهو يقتضى أنه مفعول به لا مفعول مطلق والدفر بالدال المهملة النتن والأف وسخ الأذن والتف وسخ الأظافر (قوله فيقدر له عامل من معناه) قال الدنوشرى ينظر هل العامل الذى قدره وهو أحزن معناه معنى ويح وويل فإنهما بمعنى الحزن كما ذكر أولا وكذا يقال فيما بعده (قوله فما وال) قال الدنوشرى وبعضهم رواه بقوله فلا وال (قوله فى الطلب) قال الدنوشرى يفهم منه أنه مستعمل فيه مع معناه الأصلى فيكون مجازاً أو حقيقة (قوله كسقيا ورعيا) قال الدنوشرى ومن ذلك عقراً أى عقره عقراً وبعداً أى بعد بعداً وسحقاً بضم السين أى سحق سحقاً وفعله بضم الحاء يقال سحق الشىء فهو سحيق إذا بعد وتعساً أى تعس تعساً أى لا انتعش من عثرته ونكساً بضم النون وقد تفتح نونه إما فى لغة قليلة وإما اتباعاً لتعساً فتقول تعساً ونكساً بفتح النون والنكس عود المرض وبؤساً أى بئس بؤساً أى اشتدت حاجته وخيبة أى خاب خيبة وجوعاً وبوعاً أى جاع جوعاً وبوعاً اتباعاً لجوعاً وقيل معناه العطش فيكون قد دعا عليه بالجوع والعطش وتباً أى تب تباً أى خسر واعلم أن هذه المصادر على اختلاف أنواعها منها ما يرفع على الابتداء سماعاً لا قياساً فإن كانت معارف فبين وإن كانت نكرات فلما فيها من معنى الدعاء أو شبهه فقالوا بؤس له وخيبة له وويل له ولم يقولوا سقى له ورعى له والنصب فى هذا أكثر فلو كان معرفة نحو الويل له لكان الرفع أكثر ودخول الألف واللام على هذه المصادر سماعى لا قياسى قالوا الويل له والخيبة له ولم يقولوا السقى لك قال سيبويه لو قلت السقى لك والرعى له لم يجز والجار والمجرور الواقعان بعد نحو سقياً متعلق بفعل خرج مخرج البيان التقديرى أعنى لك ولا تتعلق بالمصدر فنحو سقياً لك على هذا جملتان وذهب الكوفيون إلى أنه كلام واحد انتهى وما ذكره من متعلق التبيين اختار المصنف خلافه فانظر المغنى فى بحث لام التبيين (قوله وجدعا) قال المصنف فى

فقائدتها النيابة عن أفعالها وإعطاء معانيها لا تأكيدها فلو كانت مؤكدة لها لكانت مؤكدة لنفسها والشىء لا يؤكد نفسه انتهى بلخصاً مع اعترافه بأن أنت سيراً للتوكيد حيث قال فى شرح قول النظم كذا مكرر وتقول فى المؤكد أنت سيراً سيراً فيظهر أيضاً بمعنى العامل ولهذا لم يتعقب الموضح كلام ابن الناظم بل أقره عليه لكن إقراره على نحو سقياً ورعياً مشكل بل قال ابن عقيل أن ما قاله ابن الناظم ليس بصحيح فإن جميع ما أتى به من الأمثلة ليست من المصدر المؤكد فى شىء وإنما هى من المصادر النائبة عن أفعالها انتهى والحق أن المصدر النائب عن فعله من قسم المصدر المؤكد وهو فى معنى الاستثناء من قوله :

٭ وحذف عامل المؤكد امتنع ٭ قاله الموضح فى بعض حواشيه على الخلاصة (وقد يقام المصدر) المؤكد (مقام فعله) المستعمل أو المهمل (فيمتنع ذكره معه) أى فيمتنع ذكر الفعل مع المصدر لقيامه مقامه (وهو نوعان ما لا فعل له) أصلا من لفظه (نحو ويل زيد وويحه وبله الأكف) بالإضافة إلى المفعول (فيقدر له عامل من معناه على حد قعدت جلوساً) بناء على قول المازنى أن جلوساً منصوب بقعدت فيقدر فى نحو ويل زيد وويحه أحزن الله زيداً ويله وأحزن الله زيداً ويحه لأن الويل والويح بمعنى الحزن قاله أبو البقاء وقيل يقدر أهلك لأنهما بمعنى الهلاك وقيل يقدر قبل ويح رحم لأنها كلمة ترحم وقبل ويل عذب لأنها كلمة عذاب وذهب بعض البغداديين إلى أن ويحه وويله وويسه منصوبة بأفعال من لفظها وأنشد :

فما وال ولا واح ٭ ولا واس أبو هندى

قال المرادى فى شرح التسهيل وهو مصنوع انتهى ويقدر فى بله الأكف اترك لأن بله الشىء بمعنى تركه والأكف جمع كف (وما له فعل) مستعمل من لفظه (وهو نوعان) نوع (واقع فى الطلب وهو الوارد دعاء) بخير أو ضده فالأول (كسقيا ورعيا) والثانى كبكيا (وجدعا) والأصل سقاك الله سقياً ورعاك الله

حواشى ألفية ابن معطى الجدع بالدال المهملة قال أحد يستعمل فى الأنف والأذن ومعناه القطع (قوله نحو قياما لاقعودا) قال الدنوشرى جعله الشارح كما يفهم من قوله أى قم قياما لا تقعد قعودا من غير عطف وينظر ما وجه ترك المصنف العطف المسمى عندهم بالفصل ولو قال قائل أن مثل ذلك الأول مفعول به لعامل محذوف ولا عاطفة والتقدير افعل قياما لاقعودا لكان مذهبا له وجه وجيه لما يلزم على الأول من حذف المجزوم وبقاء الجازم ومن ترك العطف مع وجود الجامع كقوله تعالى واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا وقوله من حذف المجزوم الخ بناء على أن لا ناهية وهو كما قال صريح قول الشارح لا تقعد قعودا وزعم أبو حيان (٣٣١) أنها نافية للجنس وقعودا اسمها

رغما وكرامة وكيا وجدعه جدعا والجدع قطع طرف الأنف أو الشفة أو الأذن أو غير ذلك (أو) الوارد (أمرا أو نهيا نحو قياما لاقعودا) أى قم قياما لا تقعد قعودا (و) كذلك النوعى (نحو فضرب الرقاب) أى فاضربوا ضرب الرقاب ولا فرق فى ذلك بين المفرد والمضاف ولذلك فصله بقوله (و) نحو (قوله):

على حين ألهى الناس جل أمورهم (فندلا زريق المال ندل الثعالب)

أى اندل يا زريق المال ندل الثعالب أى اختطفه بسرعة كاختطاف الثعالب وزريق بزاى فراء مصغر علم رجل والمال مفعول به وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والحذف حتم مع آت بدلا من فعله كندلا اللذ كاندلا

(كذا أطلق ابن مالك) القول بأن المصدر القائم مقام فعله فى الطلب يجب معه الحذف ولم يقيده بالتكرار (وخص ابن عصفور الوجوب) بالحذف (بالتكرار كقوله) وهو القطرى بن الفجاءة الخارجى:

(فصبرا فى مجال الموت صبرا) فما نيل الخلود بمستطاع

أى اصبر صبرا ووجهه أنه جعل تكرار المصدر قائما مقام العامل وبذلك قال ابن الضائع ونصه واعلم أنه يجرى مجرى هذا فى التزام الإضمار المصادر فى الأمر المثناة كقولهم الحذر الحذر والنجاء النجاء وضربا ضربا انتهى قال الموضح فى حاشية التسهيل وأشار بقولهم هذا إلى التحذير بغير إيا وبمثل قوله قال ابن عصفور وكلاهما مخالف لإطلاق ابن مالك القول بأن المصدر الذى أقيم مقام عامله فى الطلب يلتزم معه الحذف انتهى كلام الموضح (أو) الوارد (مقرونا باستفهام توبيخى) وهو ثلاثة أقسام توبيخ متكلم لنفسه كقول عامر بن الطفيل يخاطب نفسه أغدة كغدة البعير وموتا فى بيت امرأة سلولية وتوبيخ لمخاطب (نحو أتوانيا وقد جد قرناؤك) أى أتتوانى توانيا (وقوله) وهو جرير يهجو خالد بن يزيد الكندى:

أعبدا حل فى شعبى غريبا (ألؤما لا أبالك واغترابا)

أى أتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وعبدا منادى بالهمزة وشعبى بضم الشين المعجمة وفتح العين المهملة والباء الموحدة موضع وتوبيخ لغائب فى حكم حاضر كقولك لشيخ غائب وقد بلغك أنه يلعب أطربا وقد علاك المشيب أى أتلعب لعبا (و) نوع (واقع فى الخبر وذلك فى) خمس (مسائل إحداها مصادر مسموعة كثر استعمالها ودلت القرائن على عاملها) المحذوف (كقولهم عند تذكر نعمة وشدة حمدا وشكرا لا كفرا) وهى من أمثلة سيبويه وقدره أحمد الله حمدا وأشكره شكرا ولا أكفره كفرا كذا يتكلم بهذه الأمثلة مجتمعة قال ابن عصفور ولا يستعمل كفرا إلا مع حمدا أو شكرا ولا يقال حمدا وحده أو شكرا إلا أن يظهر العامل على الجواز ولا يلزم الإضمار إلا مع لا كفرا فهذه الأمور جرت مجرى المثل ينبغى أن يلتزم فيها ما التزمت العرب انتهى (وصبرا لا جزعا) والتقدير أصبر صبرا لا أجزع جزعا ولا يخفى ما فى كلامه من اللف والنشر المرتب (و) كقولهم (عند ظهور أمر معجب عجبا) أى أعجب عجبا (و) عند (خطاب) شخص (مرضى عنه أو مغضوب

وقد يقال إنه ورد مذرونا وعلى كلامه يكون خبرا بمعنى الإنشاء (قوله وكذلك النوعى) عطف على قوله المؤكد بعد قول المصنف وقد يقام المصدر (قوله نحو فضرب الرقاب) قال الدنوشرى عرفوا الضرب بأنه إمساس جسم بعنف والضرب هنا معناه قطع العنق فينظر هل هو حقيقة أو مجاز (قوله علم رجل) قال الدنوشرى زعم الشيخ زكريا أنه علم قبيلة وقدر العامل اندل وينظر هل ندل الثعالب بدل من ندلا أو توكيدا وهو مفعول لمحذوف آخر ثم ظهر أنه نعت له ولا يضر كونه معرفة وندلا نكرة على حذف مضاف والتقدير مثل ندل الثعالب ومثل لا تتعرف بالإضافة إلى معرفة هذا وقال بعضهم إن المعرف بأل الجنسية يقع صفة للنكرة وجعل هذا منه (قوله واقع فى الخبر) قال اللقانى أراد بالخبر ما ليس بطلب وإلا فلا شك أن قوله حمدا وشكرا لا كفرا وصبرا لا جزعا وعجبا من الإنشاء الذى لا يحتمل الصدق والكذب (قوله إلا أن يظهر على الجواز) قال الزرقانى مستثنى من قوله ولا يقال حمدا وحده الخ أى أنه لا يقال حمدا مجردا عن لا كفرا إلا أن يظهر معه العامل فيقال على جهة الجواز بأن يقال أحمد حمدا وأشكر شكرا ويدل على هذا قوله ولا يلزم الإضمار الخ وعلم من قول الشارح إلا أن يظهر الخ أن حمدا ليس مما أضمر عامله وجوبا وقال اللقانى قال فى المتوسط فإن قيل لم قلتم أن فعل هذا النوع واجب الحذف وقد يستعمل فعله نحو حمدت حمدا وسقاك الله سقيا فالجواب أن يقال المراد بأنه واجب الحذف عند استعمال مصدره مع اللام نحو حمدا لك وشكرا لك أو تقول

عليه أفعله (أما) (وكرامة ومسرة) أي أفعل ما تريد وأكرمك كرامة وأسرك مسرة ولا تستعمل مسرة إلا بعد كرامة وكرامة اسم مصدر أكرم (ولا أفعله ولا كيدا ولا هما) أي لا أكاد كيدا ولا أهم هما هذا تقدير كلام سيبويه واختلف في تقديره أكاد فقال الأعلم هي الناقصة وقال ابن طاهر هي التامة والمعنى ولا مقاربة وقال ابن خروف يحتمل الوجهين وهما من هممت بالشيء ولا يخفى ما في كلام الموضح من اللف والنشر المرتب فالمثبت للمرضي عنه والمنفي للمغضوب عليه المسئلة (الثانية أن يكون) المصدر (تفصيلا لعاقبة ما قبله) من طلب أو خبر فالأول (نحو فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء) فمنا وفداء ذكرا تفصيلا لعاقبة الأمر بشد الوثاق والتقدير فإما أن تمنوا منا وإما أن تفادوا فداء والثاني كقوله :

لأجهدن فإما درء واقعة   تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل

فدرء وبلوغ ذكرا تفصيلا لعاقبة الجهد أي إما أدرأ وإما أبلغ وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

وما لتفصيل كإما منا   عامله يحذف حيث عنا

المسئلة (الثالثة أن يكون) المصدر (مكررا أو محصورا أو مستفهما عنه وعامله خبر عن اسم عين) في الأنواع الثلاثة وشروطها أربعة أمور أحدها التكرير أو الحصر أو العطف عليه أو الاستفهام عنه والثاني كون المصدر مستمر الحال لا منقطعا ولا مستقبلا نص على ذلك سيبويه والثالث كون عامل المصدر خبرا والرابع كون المخبر عنه اسم عين فالمكرر (نحو أنت سيرا سيرا) والتقدير أنت تسير سيرا الحذف لسيرا وجوبا القيام التكرير مقامه (و) المحصور بإلا أو إنما نحو (ما أنت إلا سيرا وإنما أنت سير البريد) والتقدير ما أنت إلا تسير سيرا وإنما أنت تسير سير البريد فحذف تسير لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرير والمعطوف عليه نحو أنت أكلا وشربا والتقدير أنت تأكل أكلا وتشرب شربا لأن العطف كالتكرار ونصوا عليه هنا وفي باب الإغراء والتحذير ولكن يقدر هنا عاملان بخلاف ذلك الباب والفرق أن العامل هنا يجب أن يكون من معنى المعمول والمتعاطفان مختلفان في المعنى فلا ينصبهما عامل واحد والعامل الثاني معطوف على الأول وكلاهما خبر عن أنت قاله الموضح في الحواشي (و) المستفهم عنه نحو (أأنت سيرا) والتقدير أأنت تسير سيرا نص عليه سيبويه ووجهه أن الفعل شديد المطلوبية للاستفهام ومعنى الاستفهام الطالب للفعل قائم مقام التكرير وجوز في المغني أن يكون العامل المحذوف وصفا وهو غير مناسب هنا لأن الكلام في قيام المصدر مقام فعله فليتأمل واقتصر الناظم على المكرر والمحصور فقال :

كذا مكرر وذو حصر ورد   نائب فعل لاسم عين استند

فإن لم يكن المصدر مكررا ولا محصورا ولا مستفهما عنه ولا معطوفا عليه لم يجب إضمار عامله نحو أنت تسير سيرا وإن شئت حذفته فقلت أنت سيرا ولو كان العامل خبرا عن اسم معنى لم يحتج إلى إضمار فعل بل يتعين رفع المصدر على الخبرية نحو إنما سيرك سير البريد بخلاف كونه خبرا عن اسم عين كما تقدم فإن ذلك يلزم من معه اعتقاد الخبرية إذ المعنى لا يخبر به عن اسم العين إلا مجازا كقوله * فإنما هي إقبال وإدبار * ذات إقبال وإدبار وقال في شرح الكافية المسئلة (الرابعة أن يكون) المصدر (مؤكدا لنفسه أو) مؤكدا

أنه واجب الحذف عند البعض وهو المختار عند صاحب الكتاب دون بعض (قوله لا أكد كيدا ولا أهم هما) قال الدنوشري هما بضم أولهما مبنيان للمفعول (قوله أي الناقصة) قال الدنوشري ينظر ما الخبر على ذلك وقال ابن عقيل وعلى هذا يكون الخبر محذوفا أي ولا أكاد أقارب الفعل (قوله أن يكون تفصيلا) المراد كما قال أبو حيان أن يكون في موضع تفصيل أي واقعا بعد أداته لأن التفصيل إنما جاء من أداته لا من المصدر وقوله لعاقبة (٣٣٢) ما قبله العاقبة هي الغرض وفي الكلام حذف مضاف أي عاقبة مضمون ما قبله فرجع لقول ابن الحاجب ما وقع تفصيلا لأثر مضمون جملة متقدمة وفسر الجامي المضمون بمصدر الجملة المضاف إلى الفاعل أو المفعول ولا يخفى أنه لا يظهر في الجملة الاسمية إلا أن يريد بالفاعل ما يشمل الفاعل في المعنى والمبتدأ كذلك فمضمون زيد قائم قيام زيد ومنه الجملة المنسوخة فمضمون كان زيد قائما قيام زيد الماضي إذ كان قيد الخبر والظرف ملاقيل المضمون المصدر المضاف الفاعل مطلقا ومضمون شد الوثاق شدكم الوثاق وعبارة بعضهم المضمون هو المأخوذ من مادة الكلام وهيئته من حيث دلالتها على الإسناد فقط كقيام زيد من زيد قائم واختصاص الحامد بالله من الحمد لله (قوله والتقدير الخ) قال الدنوشري قدر بعضهم فإما تمنوا بدون أن وحذف النون وهو لغة جاء عليها قول الشاعر

أبيت أسرى وتبيتي تدلكي   وجهك بالعنبر والمسك الذكي

وقوله صلى الله عليه وسلم لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا وغير ذلك (قوله لأن الكلام في قيام المصدر مقام الفعل) قال بعض الفضلاء قد يقال المراد بالفعل العامل في المصدر العامل الوصف خصوصا وقد اعتمد وليس المراد خصوص الفعل انتهى وفيه نظر (قوله وإن شئت حذفته) عليه قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية أي يوصون وصية وأما وصية بالرفع فالتقدير أهل وصية أزواجكم الذين يتوفون (قوله أي ذات إقبال) هكذا قال الشيخ عبد القاهر أنه معنى معمول

(لغيره فالأول) وهو المؤكد لنفسه هو (الواقع بعد جملة هي نص في معناه نحو له على ألف عرفا أي اعترافا) جملة له على ألف نص في الاعتراف لأنها لا تحتمل غيره وسمي مؤكد النفسه لأنه بمنزلة إعادة ما قبله فكأن الذي قبله نفسه (والثاني) وهو المؤكد لغيره هو (الواقع بعد جملة تحتمل معناه وغيره) ويقع منكرا ومعرفا فالأول (نحو زيد ابني حقا) جملة زيد ابني تحتمل الحقيقة والمجاز ولكنها صارت نصا بالمصدر لأن قولك حقا يرفع المجاز ويثبت الحقيقة وسمي مؤكدا لغيره لأنه يجعل ما قبله نصا بعد أن كان محتملا فهو مؤثر والمؤكد به متأثر والمؤثر غير المتأثر (و) الثاني قسمان ما هو جائز التعريف وما هو واجبه فالأول نحو (هذا زيد الحق لا الباطل) جملة هذا زيد تحتمل الصدق والكذب فإذا قلت الحق فقد حققت أحد الاحتمالين ورفعت الاحتمال الآخر وكأنك قلت أحق ذلك الحق أو حقا فإن كان المخاطب يعتقد خلاف ما ذكرت وأردت قصر القلب قلت لا الباطل بالنصب عطفا على الحق (و) الثاني (لا أفعل كذا البتة) جملة لا أفعل كذا تحتمل استمرار النفي وانقطاعه فإذا قلت البتة حققت استمرار النفي ورفعت انقطاعه والبت القطع يقال لا أفعله البتة لكل أمر لا رجعة فيه قاله في الصحاح وأل في البتة لازمة الذكر قاله الموضح في الحواشي وفي حاشية العلامة عبد القادر المكي على هذا الكتاب يقال لا أفعله بتة والبتة أي بتته بتة والبتة وفي اللباب لم يسمع في البتة إلا قطع الهمزة والقياس وصلها وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله :

ومنه ما يدعونه مؤكدا ٭ لنفسه أو غيره فالمبتدا

نحو له على ألف عرفا ٭ والثان كابني أنت حقا صرفا

المسئلة (الخامسة أن يكون) المصدر (فعلا علاجيا تشبيهيا) واقعا (بعد جملة مشتملة عليه) أي على اسم بمعناه (و) مشتملة (على صاحبه) أي المصدر فهذه أربعة شروط زاد المرادي شرطا خامسا وهو أن يكون ما اشتملت عليه الجملة غير صالح للعمل (كمررت فإذا له صوت صوت حمار و) إذا له (بكاء بكاء ذات داهية) فالمصدر الثاني فيهما فعل علاجي واقع بعد جملة وهي له صوت وله بكاء وتلك الجملة مشتملة على اسم فعل بمعناه وهو المصدر الأول ومشتملة أيضا على صاحب المصدر وهو الهاء في له ولا صلاحية للمصدر الأول للعمل في المصدر الثاني لأنه لا يحل محله فعل لا مع حرف مصدري ولا بدونه لأن المعنى يأبى ذلك لأن المراد أنك مررت به في حال تصويت وبكاء لا أنه أحدث التصويت والبكاء عند مرورك به وإذا لم يصلح للعمل فيه تعين أن يكون منصوبا بفعل محذوف وجوبا لتضمن الكلام معنى الفعل لأن معنى إذا له صوت هو يصوت فاتجه انتصاب ما بعده به لصحة تقدير الفعل مكانه قال سيبويه وإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ولم ترد أن تجعل الآخر صفة الأول ولا بدلا منه ولكنك لما قلت له صوت علم أنه قد كان ثم عمل فصار قولك له صوت بمنزلة قولك فإذا هو يصوت فحمل المصدر الثاني على المعنى انتهى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية والصفة إن كان نكرة ذكرهما سيبويه ويجوز أن يكون خبر المحذوف وتمتنع الصفة

وإنما جعلها نفس الإقبال والإدبار مبالغة كما حققه في المطول في بحث المجاز العقلي (قوله هي نص في معناه) إن أرادوا إنها لا تحتمل غيره فممنوع وإن أرادوا إنها تحتمل غيره فهو مساو للأول فهو مشكل (قوله زيد ابني حقا) قال اللقاني أي أحق حقا وأما قوله وهذا زيد الحق لا الباطل فلفظ الحق فيه الأظهر أنه صفة مشبهة لا مصدر لمقابلته بالباطل فنصبه حينئذ على أنه مفعول به وعامله محذوف أي أعني الحق أو على الحال بتأويله بنكرة انتهى وقال الشهاب القاسمي حقا من حق إذا ثبت والمعنى المجازي يتصف بالإثبات لكن التأكيد إنما يناسب المعاني الحقيقية لأنها التي يعتنى بدفع التجوز عنها فالتأكيد يصير اللفظ نصا في المعنى الحقيقي فليتأمل (قوله فإذا له صوت) قال اللقاني قالوا في تقديره وتقدير ما أشبهه فإذا هو يصوت صوت حمار وإذا هو يبكي بكاء ذات داهية صرح بهذا التقدير في المتوسط وفيه إيماء إلى أن الدال على الفعل المقدر الناصب إنما هو الجملة قبله لا المصدر كما هو ظاهر ما هنا ويدل على ذلك أيضا قول الموضح في التشبيه في على الجمل لأن ما قبله بمنزلة له على أي ما قبل المصدر من الجملة السابقة في تأويل جملة تدل على الفعل المقدر اه واعلم أن صوت مرتفع بالابتداء لا الفاعلية لأن الأصح أن الرفع حينئذ فعل الاستقرار وإذا الفجائية مختصة بالجمل الاسمية ولأنا وإن قلنا العمل للظرف فإنما هو بالنيابة عن الفعل الذي كان وأيضا فانعدم الاعتماد (قوله لأنه لا يحل الخ) حاصله أن أن والفعل لا يحل محله لأنه ليس للحدث وقيل وجه ذلك أن المصدر لا يعمل في المصدر وقيل لأن أن والفعل بعد قولك له يفيد الإباحة وليست المراد (قوله تعين أن يكون الخ) أي عند الجمهور وقيل منصوب بصوت وقيل يحتمل أن يكون منصوبا بالمحذوف ويحتمل الحالية وهو اختيار الشلوبين قال المصنف في الحواشي وتتعين الحالية عندي ولا يرد بجمودها لأنا نقدر مثل أو نؤوله بمنكر ولا بتنكير صاحبها لأنا التزم قول س أو يقدر تندبه ونحوه على الأول فالعامل الاستقرار (قوله هو يصوت) هذا وقوله الآتي بمنزلة قولك فإذا هو يصوت يقتضي أن المصدر محذوف الزوائد أي تصويت حمار إلا أن يضبط يصوت بوزن يموت (قوله ولم ترد أن الخ) إذا لم يكن هذا مرادا لم يجز الوصفية ولا البدلية

إن كان معرفة ولا يجوز إلا في الضرورة قاله سيبويه وقال الخليل تجوز الصفة أيضا على تقدير مثل وهل الرفع والنصب متكافئان أو لا فذهب ابن خروف إلى أن الرفع مرجوح لأن الثاني ليس هو الأول والنصب سالم من هذا المجاز وذهب ابن عصفور إلى أنهما متكافئان لأن في النصب التقدير والأصل عدمه (ويجب الرفع في نحو) قولك (له ذكاء ذكاء الحكماء لأنه) أي الذكاء فعل (معنوى لا علاجى) والمراد بالعلاجى ما يحتاج في إحداثه إلى علاج بتحريك عضو من الأعضاء كالضرب والشتم والمعنوى بخلافه كالعلم والذكاء وإنما وجب الرفع مع غير العلاجى لأنك إذا قلت له ذكاء فلست تريد أنه فعل شيأ بل أنه ذو ذكاء فكان بمنزلة له يد يد أسد فكما لا ينتصب يد فكذلك هذا ويجب الرفع أيضا في نحو له صوت صوت حسن لأنه غير تشبيهى (وفى نحو صوته صوت حمار لعدم تقدم الجملة) لأن صوت مبتدأ وصوت حمار خبره (وفى نحو فإذا في الدار صوت صوت حمار ونحو فإذا عليه نوح نوح الحمام لعدم تقدم صاحبه) فيهما أما الأول فلأن الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور للمصدر لا لصاحبه وأما الثاني فلأن الضمير المجرور بعلى ليس عائدا على صاحب النوح وإنما هو للمنوح عليه لا للنائح فلم يستحق فاعل الفعل المقدر الذى ينصب المصدر (وربما نصب نحو هذين) المثالين (لكن على الحال) من الضمير لا على المفعول المطلق لأنه ليس منه (كقوله مثل له صوت صوت حمار) في النصب على المفعول المطلق (قوله) وهو أبو كبير بالباء الموحدة المكسورة واسمه عامر بن الحليس الهذلى يصف فرسا

(ما إن يمس الأرض إلا منكب ۔ منه وحرف الساق طى المحمل)

فطى مفعول مطلق وناصبه محذوف تقديره يطوى (لأن ما قبله) وهو ما إن يمس الأرض إلا منكب (بمنزلة له طى) فهى جملة مشتملة على المصدر وعلى صاحبه (قال سيبويه) بمعناه واصله صار ما إن يمس الأرض بمنزلة له طى) انتهى وما نافية وإن زائدة وحرف الساق مرفوع بالعطف على منكب والمعنى أن هذا الفرس مضمر قد بلغ في التضمير إلى حد لا يصل بطنه إلى الأرض إذا اضطجع وإنما يمس الأرض منه منكب وحرف الساق وأراد بطى المحمل أنه مدمج الخلق كطى المحمل وإن له تجافيا كتجافى المحمل بكسر الميم الأولى وفتح الثانية وهو علاقة السيف واقتصر في النظم على بعض شروط المسئلة وأحال بقية الشروط على المثال فقال

كذاك ذو التشبيه بعد جمله ۔ كلى بكى بكاء ذات عضله

(هذا باب المفعول له) (ويسمى المفعول لأجله و) المفعول (من أجله) وهو ما فعل لأجله فعل (مثاله جئت رغبة فيك) فرغبة اسم فعل لأجله فعل وهو المجىء وحكمه النصب بشروط (وجميع ما اشترطوا له خمسة أمور) الأول (كونه مصدرا) لأن المصدر يشعر بالعلية والذوات لا تكون عللا للأفعال غالبا (فلا يجوز جئتك السمن والعسل) بالنصب لأنه اسم عين لا مصدر وهذا الشرط (قاله الجمهور وأجاز يونس ابن حبيب (أما العبيد) بالنصب (فذو عبيد) زاعما أن قوما من العرب يقولون ذلك إذا وصف عندهم شخص شخصا بعبيد وغيرهم كالمنكرين عليه وصفه بغير العبيد وتأول نصب العبيد على أنه مفعول له وإن كان غير مصدر (بمعنى مهما يذكر شخص لأجل العبيد فالمذكور ذو عبيد) لا غيره فالعبيد علة للذكر (و) هذا النصب (أنكره سيبويه) وقبحه وقال إنه لغة خبيثة قليلة وإنما يجوز على ضعفه إذا لم يرد عبيدا بأعيانهم وأوله الزجاج على تقدير أما تملك العبيد أى مهما يذكر شخص من أجل تملك العبيد فذو عبيد وهذا كله مراعاة للمصدر (و) الشرط الثاني (كونه قلبيا) أى من فعال النفس الباطنة (كالرغبة لأن العلة هى الحاملة على إيجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح ليست كذلك (فلا يجوز جئتك قراءة للعلم) من أعمال اللسان (ولا قتلا للكافرين) من أفعال اليد وهذا الشرط (قاله ابن الخباز وغيره) كالرندى ويجوز إرادة قراءة العلم وابتغاء قتل الكافر وهذا الشرط مستغنى عنه بشرط اتحاد الزمان لأن

مطلقا نصب أو رفع فكيف يقول بعد ذلك معنوى (قوله لا علاجى الخ) فيه إشعار بأن المراد بالعلاجى ما يقابل المعنوى بأن يكون من الأفعال الظاهرة وإن لم يكن له علاج وحركة كالبكى بمعنى مجرد الدمع والحزن على تسليم أن لا علاج فيه فليحرر اه وفيه إشارة إلى قصور تفسير الشارح العلاجى ويجوز الرفع مع استيفاء الشروط على البدلية أو الوصفية

(هذا باب المفعول له)

(قوله والذوات لا تكون عللا الخ) يرد عليه أن هذا يقتضى عدم التعليل بها مع الجر بحرف التعليل فتأمل (قوله أى مهما يذكر شخص الخ) أى أن ما نائبة عن اسم الشرط وفعله والمفعول له علة لذلك الفعل لأن العلة لا بد لها من معلول وليس في لفظ الكلام بحسب الظاهر ما يصلح لأن يعلل (قوله إذا لم يرد عبيدا بأعيانهم) ينظر ما وجهه وكون غير المعينين في معنى المصدر بسبب الإبهام بعيد من المرام لأن علة اشتراط المصدر عدم صلاحية الذوات لتعليل الأفعال ولا فرق بين إبهام الذوات وتعيينها (قوله وأوله الزجاج على تقدير أما تملك الخ) فالمفعول له المصدر المحذوف وهو تملك

أفعال الجوارح لا تجتمع في الزمان مع الفعل المطلق قاله الشاطبي (وأجاز الفارسي جئتك ضرب زيد أي لتضرب زيدا) ويؤخذ منه أن الفارسي لا يشترط الاتحاد في الفاعل أيضا لأن فاعل المجيء غير فاعل الضرب وهو مذهب ابن خروف كما سيأتي (و) الشرط الثالث (كونه علة) لأنه الباعث على الفعل واستشكل جعل العلية شرطا لأنها على الشروط وعلى الشروط لا يجعل شرطا وجوابه بأن هذه شروط لنصبه لا لتحقق ماهيته (عرضا كان) بفتح العين والراء المهملتين وهو ما ليس حركة جسم من وصف غير ثابت كما تقدم في التعدي واللزوم فسقط ما قيل إن الغرض بالغين المعجمة ما كان باعثا على الفعل ووجوده متأخرا عنه فلا يصح تمثيله بقوله (كرغبة) بفتح الراء وسكون الغين المعجمة وفتح الموحدة (أو غير عرض) وهو ما كان جبليا من الأوصاف اللازمة (كقعد عن الحرب جبنا) فإن الجبن وصف جبلي لازم (و) الشرط الرابع (اتحاده بالمعلل به وقتا) بأن يكون وقت الفعل المعلل بفتح اللام الأولى والمصدر المعلل بكسرها واحدا وذلك صادق بأن يقع الحدث في بعض زمن المصدر كجئتك رغبة وقعدت عن الحرب جبنا أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو حبستك خوفا من فرارك أو بالعكس نحو جئتك إصلاحا لحالك فإن لم يتحدا وقتا امتنع النصب (فلا يجوز تأهبت) اليوم (السفر) غدا لأن زمن التأهب غير زمن السفر وهذا الشرط (قاله الأعلم) يوسف الشنتمري (والمتأخرون) كالشلوبين وقال تلميذه ابن الضائع بإعجام الضاد وإهمال العين لم يشترطه سيبويه ولا أحد من المتقدمين فعلى هذا يجوز جئتك أمس طمعا في معروفك الآن (و) الشرط الخامس (اتحاده بالمعلل به فاعلا) بأن يكون فاعل الفعل وفاعل المصدر واحدا كقوله تعالى يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت فإن الحذر مصدر ذكر علة لجعل الأصابع في الآذان وفاعل الجعل والحذر واحد وهم الكفار فإن اختلف الفاعلان امتنع النصب (فلا يجوز جئتك محبتك إياي) لأن فاعل المجيء المتكلم وفاعل المحبة المخاطب وهذا الشرط (قاله المتأخرون أيضا وخالفهم ابن خروف) فأجاز النصب مع اختلاف الفاعل محتجا بنحو قوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا ففاعل الإراءة هو الله تعالى وفاعل الخوف والطمع المخاطبون وأجاب عنه ابن مالك في شرح التسهيل فقال معنى يريكم يجعلكم ترون ففاعل الرؤية على هذا هو فاعل الخوف والطمع وقيل هو على حذف مضاف أي إرادة الخوف والطمع وجعل الزمخشري الخوف والطمع حالين واقتصر في النظم على بعض الشروط ووكل الباقي إلى المثال فقال:

ينصب مفعولا له المصدر إن ... أبان تعليلا كجد شكرا ودن

وهو بما يعمل فيه متحد ... وقتا وفاعلا وبقي عليه شروط ماهية المفعول له وقد ذكرها أبو البقاء في شرح اللمع لابن جني فقال وللمفعول له شروط أحدها أن يصلح في جواب لم الثاني أن يصح جعله خبرا عن الفعل العامل فيه كقولك زرتك طمعا في برك أي الذي حملني على زيارتك الطمع أو مبتدأ كقولك الطمع حملني على زيارتي إياك الثالث أن يصح تقديره باللام الرابع أن يكون العامل فيه من غير لفظه فلا يجوز أن يجعل زيارة في قولك زرتك زيارة مفعولا له لأن المصدر هو الفعل في المعنى والشيء لا يكون علة لوجود نفسه انتهى (ومتى فقد المعلل) بكسر اللام الأولى من شروط جواز النصب (شرطا منها وجب عند من اعتبر ذلك الشرط أن يجره بحرف التعليل) وهو أربعة اللام والباء وفي ومن واقتصر الناظم على اللام لأنها الأصل فقال وإن شرط فقد فاجرره باللام (ففاقد) الشرط (الأول) وهو المصدرية (نحو والأرض

(قوله وجوابه بأن هذه شروط الخ) الأولى أن يجاب بمنع أن العلية على الشروط (قوله بفتح العين والراء المهملتين الخ) رأيت بخط المصنف في الحواشي ما نصه قوله تعليلا أولى من قول بعضهم إن دل على غرض لأن الغرض أخص من العلية لأنه عبارة عن العلة المطلوبة الحصول فيخرج منه قعدت عن الحرب جبنا. فإن قيل إذا ضربته تأديبا فالضرب هو العلة المقتضية لحصول التأديب فكيف يقال إن التأديب علة للضرب قلت معنى التأديب إرادته فهو من باب إذا قمتم إلى الصلاة وقد يؤول على حذف المضاف ولا شك أن إرادة حصول التأديب هو العلة الباعثة على الضرب اهـ وبه يعلم أنه يتعين أن يكون قوله هنا عرضا كان كرغبة بالغين المعجمة لا بالمهملة كما قال الشارح وأما قول المعترض أن الغرض ما كان باعثا على الفعل ووجوده متأخر عنه فمدفوع بما يؤخذ مما قاله المصنف فتقدير جئتك رغبة إظهار رغبة فتأمل (قوله أو بالعكس) قد يقال من العكس تأهبت السفر فلم منع وقد يقال تأهبت السفر فيه مانعان آخران كون السفر ليس قلبيا وعدم الاتحاد في الزمان (قوله وأجاب عنه ابن مالك الخ) فإن قلت فما تصنع بقوله تعالى أولئك هم الراشدون فضلا قلت إنما انتصب مع أن الفضل ليس من فعلهم ولكنه من فعل الله تعالى لأن رشدهم إنما حصل بتوفيق الله تعالى فصار الفعلان كأنهما مستندان إلى الله تعالى (قوله خبرا عن الفعل) قال الدنوشري فيه نظر فإن قوله أي الذي حملني الخ ينافيه عند التأمل الصادق وكذا يقال فيما بعده (قوله والشيء لا يكون علة لوجود نفسه) هذا بعينه يأتي في اشتراط كونه علة لأن الشيء لا يكون علة لنفسه

(قوله وليس مصدرا) قال الدنوشري فيه مسامحة تدرك بالتأمل (قوله والثاني الخ) قال اللقاني لم يذكر الشيخ الثالث نحو ضربا لأنه ليس من هذا الباب والحق أنه لم يذكره لإخراجه بقوله ومتى فقد المعلل فخرج بالمعلل ما ليس بعلة فلا يجوز جره بلامها (قوله وقد نضت) قال الدنوشري يقال نضوت ثوبي أنضوه إذا خلعته ونضوت السيف أنضوه إذا سللته من غمده (قوله وهو الاتحاد في الفاعل) قال الدنوشري أقول وفيه أيضا عدم كون الهمزة فعلا قلبيا (قوله فظاهره التخالف) قال الدنوشري قد يقال بل نصه وصريحه التخالف قال بعضهم وفيه أيضا عدم كون الدلوك قلبيا انتهى وهذا البعض هو اللقاني (قوله والدلوك الميل) قال الدنوشري ربما يخالف قول بعض اللغويين ودلكت الشمس تدلك دلوكا غربت وقيل إذا زالت عن كبد السماء أو اصفرت وتدلكت للغروب انتهى فحكى ما ذكره الشارح فقيل (قوله ويجوز جر المستوفي للشروط) فيه إشارة إلى أن الشروط شروط لجواز النصب لا لوجوبه وهذا يدل على أن الجر هو الأصل لجوازه مطلقا ويدل له أنه يقع جواب السؤال بلم والأصل تطابق الجواب والسؤال وأنه إذا كان ضميرا كان الحذف واجبا والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها (قوله أدعوا ربكم خوفا وطمعا) التلاوة وادعوه خوفا وطمعا (قوله وإن منها لما يهبط من خشية الله) قال اللقاني إن قلت إن الضمير في منها للحجارة وخشيتها غير قلبية فليس ذلك من جر المستوفي للشروط قلت المراد بالقلبي ما شأنه أن يكون بالقلب (قوله قيل ومثله الخ) قال اللقاني يحتمل أنه أشار بقيل إلى أن لإيلاف مصدر الرباعي المتعدي إلى اثنين أي آلف زيدا عمرا أي صيره يألفه فهو مضاف في الآية إلى مفعوله الأول وفاعله محذوف أي لإيلاف الله تعالى قريشا رحلة الشتاء والصيف فلم يتحد مع العامل المذكور في الفاعل إذ فاعل الإيلاف هو الله تعالى وفاعل العبادة قريش على أن الإيلاف حينئذ ليس قلبيا وإنما القلبي الألف فتأمل ذلك فإنه جيد انتهى قال الشهاب ويحتمل أنه أشار به إلى ما ذكره بعد بقوله والجر في هذه الآية واجب أو إلى ما أشار إليه من اختلاف

وضعها للأنام) فالأنام علة للوضع وليس مصدرا فلذلك جر باللام (و) فاقد الشرط (الثاني) وهو القلبية نحو ولا تقتلوا أولادكم من إملاق) فإملاق وهو الفقر علة للقتل وهو ليس قلبيا فلذلك خفض بمن التعليلية (بخلاف) ولا تقتلوا أولادكم (خشية إملاق) فالخشية مصدر قلبي فلذلك جاء منصوبا وفاقد الشرط الثالث وهو كونه علة نحو قتلته صبرا فيمتنع جره لأن الجر بحرف التعليل يفيد العلية والفرض عدمها فلذلك أسقطه (و) فاقد الشرط (الرابع) وهو الاتحاد في الوقت (نحو) قول امرئ القيس الكندي

(فجئت وقد نضت لنوم ثيابها) • لدى الستر إلا لبسة المتفضل

فالنوم وإن كان علة لخلع الثياب لكن وقت الخلع سابق على وقت النوم فلما اختلفا في الوقت جر باللام ونضت بتخفيف الضاد المعجمة من النضو وهو الخلع ولبسة بكسر اللام هيئة من اللبس والمتفضل هو الذي يبقى في ثوب واحد والمعنى جئت إليها في حال خلع ثيابها لأجل النوم ولم يبق عليها إلا ثوب واحد تتوشح به (و) فاقد الشرط (الخامس) وهو الاتحاد في الفاعل (نحو) قول أبي صخر الهذلي:

وإني لتعروني لذكراك هزة) • كما انتفض العصفور بلله القطر

فالذكرى علة لعرو الهزة وفاعلهما مختلف ففاعل العرو الهزة وفاعل الذكرى وهو المتكلم لأن المعنى لذكري إياك فلذلك جر باللام والهزة بالكسر النشاط والارتياح (وقد انتفى الاتحادان) معا وهما اتحاد الوقت واتحاد الفاعل (في أقم الصلاة لدلوك الشمس) ففاعل القيام المخاطب وفاعل الدلوك هو الشمس وزمنهما مختلف فزمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك فلذلك جر بلام التعليل وقال في المغني اللام في لدلوك بمعنى بعد فظاهره التخالف والدلوك الميل يقال دلكت الشمس دلوكا إذا مالت عن وسط السماء (ويجوز جر المستوفي للشروط) وإلى ذلك يشير قول الناظم وليس يمتنع مع الشروط (بكثرة إن كان) مقرونا (بأل وبقلة إن كان مجردا) منها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وقل أن يصحبها المجرد • والعكس في مصحوب أل (وشاهد القليل فيهما) أي في المقرون بأل والمجرد منها (قوله:

لا أقعد الجبن عن الهيجاء) • ولو توالت زمر الأعداء

فالجبن مفعول له وهو مقرون بأل وجاء منصوبا على قلة والأكثر فيه أن يكون مجرورا (وقوله:

من أمكم لرغبة فيكم جبر) • ومن تكونوا ناصريه ينتصر

فرغبة مفعول له وهو مجرد من أل وجاء مجرورا وفيه رد على الجزولي في منعه الجر والأكثر فيه أن يكون منصوبا وإنما كان جر المجرد قليلا بخلاف المقرون بأل لأنه أشبه الحال والتمييز لما فيه من البيان وكونه نكرة وشاهد الكثير قوله تعالى ادعوا ربكم خوفا وطمعا (و) النصب والجر (يستويان في المضاف) فالنصب (نحو ينفقون أموالهم ابتغاء مرضاة الله) فابتغاء مفعول له وهو مضاف منصوب (و) الجر (نحو وإن منها لما يهبط من خشية الله) أي لأجل خشية الله فخشية مفعول له وهو مضاف مجرور (قيل ومثله) في جر المفعول له المضاف (لإيلاف قريش) فإيلاف مفعول له وهو مضاف مجرور باللام وهي متعلقة

الزمان (هذا باب المفعول فيه) (قوله ما ضمن معنى في) قال القانى إن قلت هذا يقتضي بناءه لتضمنه معنى الحرف كما هو قاعدة المقتضى للبناء لتضمنه إياه وضماره هذا عارض عند التركيب والاستعمال انتهى ويرد عليه بناء اسم لا والمنادى وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الألفية هذا وقال الشهاب إن قلت لم يعتبر في تعريف الظرف كونه منصوبا ولا بد منه لأن اليوم في معنى اليوم لا يسمى ظرفا إصطلاحا قلت كله استغنى بقوله ضمن الظاهر في التضمين بالفعل لأن التضمين بالفعل لا يكون إلا إذا كان منصوبا لأن المرفوع كاليوم في المثال ليس متضمنا بالفعل لكنه قابل للتضمين ثم قد يقال لا يكتفى في التعريف بأي لزوم كان فتأمل هذا اللزوم هنا واضح أم لا (قوله باطراد) قال القانى معناه حصول التضمين مع كل فعل حل فيه لو قرع معناه في معناه انتهى قال الدنوشرى قال ابن غازى نا قلا عن بعضهم كل ما كان من الأسماء متضمنا معنى في لكن على غير اطراد فليس بظرف وذلك أن العرب تقول مطرنا السهل والجبل وضرب زيد الظاهر والبطن فهذه على معنى في لأن المعنى في السهل والجبل وفي الظهر والبطن لكنها ليست بظروف لأن تضمنها معنى في ليس بمطرد فيها لو قلت أخصبنا أو أجدبنا السهل والجبل أو مطرنا القيعان والتلول أو ضرب (٣٣٧) زيد اليد والرجل أو الرأس والجسد

يبعدوا (أي فليعبدوا رب هذا البيت لإيلافهم الرحلتين) رحلة الشتاء إلى اليمن ورحلة الصيف إلى الشام ودخلت الفاء لما في الكلام من معنى الشرط إذ المعنى أن نعم الله عليهم لا تحصى فإن لم يعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لأجل إيلافهم رحلة الشتاء والصيف اللتين كانوا محترمين فيهما لأنهم خدمة بيت الله بخلاف غيرهم فإنهم يخاف عليهم من القطاع والمنتهبين (والحرف) الجار (في هذه الآية واجب عند من اشترط) في نصب المفعول له (اتحاد الزمان) وهو الأعلم والمتأخرون لأن زمن الإيلاف سابق على زمن الأمر بالعبادة ولأن زمن العبادة مستقبل وزمن الإيلاف ثابت في الحال وقال الكسائي والأخفش اللام في الإيلاف متعلقة بأعجبوا مقدرا وقال الزجاج متعلقة بقوله تعالى لجعلهم كعصف مأكول فتكون السورتان سورة واحدة ويرجحه أنهما في مصحف أبي سورة واحدة ويضعفه أن جعلهم كعصف إنما كان لكفرهم وجراءتهم على البيت والله أعلم بكتابه واختلف في ناصب المفعول له فقال جمهور البصريين منصوب بالفعل على تقدير لام العلة وعالفهم الزجاج والكوفيون فزعموا أنه مفعول مطلق ثم اختلفوا فقال الزجاج ناصبه فعل مقدر من لفظه والتقدير جئتك أكرمك إكراما وقال الكوفيون ناصبه الفعل المتقدم عليه لأنه ملاق له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق مثل قعدت جلوسا .

(هذا باب المفعول فيه)

(وهو المسمى) عند البصريين (ظرفا) دون الكوفيين لأن الظرف في اللغة الوعاء وهو متناهي الأقطار كالجراب والعدل والذي يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي وأصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح (الظرف ما ضمن معنى في) الظرفية (باطراد من اسم وقت أو من (اسم مكان أو) من (اسم عرضت دلالته على أحدهما أو) من اسم (جار مجراه) أي مجرى أحدهما (فالمكان والزمان كامكث هنا أزمنا) فهنا اسم إشارة من أسماء المكان أزمنا جمع زمن من أسماء الزمان

لم يجز ثم قال إلا أن قوله باطراد يخرج ظروفا كثيرة متفقا عليها فإنها قولهم هو مني منزلة الشغاف وهو مني منزلة الولد ومقعد القابلة ومزجر الكلب وهو مني مدرج السيول فكلها لا تضمن معنى في باطراد فلا تقول أجلسته منزلة الشغاف كما تقول أجلسته قريبا مني ولا تقول قعد مزجر الكلب كما تقول قعد بعيدا مني ولا مكانك مدرج السيول مما الظرف فيه سماعي فصارت بمنزلة مطرنا السهل والجبل فاقتضى كلامه أنها هي ظروف وليس كذلك انتهى وفي حاشيتنا على

(٣ - تصريح - أول) الألفية في هذا المقام ما هو غاية المرام (قوله كامكث هنا أزمنا) كذا وقع في كلام الناظم وفيه تعدد الظرف مع اتحاد العامل لاختلاف نوعهما وتفصيل الكلام ذكرناه في حاشية الألفية ولا بأس بالتنبيه هنا على شيء وهو أن كلام الكشاف يشعر بمنع عطف الزمان على المكان فإنه قال في تفسير قوله تعالى ولقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين وعطف الزمان على المكان وهو يوم حنين على المواطن على معنى موطن يوم حنين أو في أيام مواطن ويوم حنين ويجوز أن يراد بالموطن الوقت كمقتل الحسين على أن الواجب أن يكون يوم حنين منصوبا بفعل مضمر لا بهذا الظاهر وموجب ذلك أن قوله تعالى إذ أعجبتكم بدل من يوم حنين فلو جعلت ناصبه هذا الظاهر لم يصح ذلك لأن كثرتهم لم تعجبهم في تلك المواطن ولم يكونوا كثيرا في جميعها فبقي أن يكون ناصبه فعلا خاصا به إلا إذا نصبت إذ بإضمار اذكر انتهى قال السفاقسي ظاهر كلامه أولا منع عطف الزمان على المكان ولم أر من نص عليه وفيه نظر وأما وجوب إضمار الفعل فهو مبني على اشتراك المعطوف والمعطوف عليه في متعلقات الفعل وهو ممنوع وقد أشار إلى منعه ابن الحاجب في مختصره في الأصول انتهى وفي حاشيتنا على المختصر في آخر التذنيب خاتمة باب الفصل والوصل ما يتعلق بذلك وقال بعض الأفاضل تحقيق الكلام وتدقيقه أن قوله ويوم حنين إن جعلته عطفا على مواطن فالواو قائم مقام حرف الجر وهو في فكأنه قال لقد

(و) الاسم (الذي عرضت دلالته على أحدهما) أي (الزمان أو المكان أربعة) أحدها (أسماء العدد المميز بهما) أي بالزمان والمكان (كسرت عشرين يوما ثلاثين فرسخا) فعشرين مفعول فيه منصوب نصب ظرف الزمان لأنه لما ميز بيوما وهو من أسماء الزمان عرضت له اسمية الزمان وثلاثين مفعول فيه منصوب نصب ظرف المكان لأنه لما ميز بفرسخا وهو من أسماء المكان عرضت له اسمية المكان (و) الثاني (ما أفيد به كلية أحدهما) أي الزمان والمكان (أو جزئيته كسرت جميع اليوم جميع الفرسخ أو كل اليوم كل الفرسخ) فجميع وكل مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لأنهما لما أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على كليهما لأنهما من الألفاظ الدالة على العموم والإحاطة (أو بعض اليوم بعض الفرسخ أو نصف اليوم نصف الفرسخ) فبعض ونصف مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان وظرف المكان لأنهما لما أضيفا إلى الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان وصارا دالين على جزئيتي الزمان والمكان لأنهما من الألفاظ الدالة على الجزئية إلا أن بعض يدل على جزء مبهم ونصف يدل على جزء معين من جهة المقدار (و) الثالث (ما كان صفة لأحدهما) أي الزمان والمكان (كجلست طويلا من الدهر شرقي الدار) فطويلا وشرقي مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان والمكان لأنهما لما وصف بهما الزمان والمكان عرضت لهما اسمية الزمان والمكان فطويلا صفة للزمان ومن الدهر بيان له وشرقي صفة للمكان وذكر الدار معين له والأصل زمنا طويلا ومكانا شرقيا (و) الرابع (ما كان مخفوضا بإضافة أحدهما) أي الزمان والمكان (ثم) حذف المضاف و (أنيب عنه) المضاف إليه بعد (حذفه) أي المضاف (والغالب في هذا) المضاف إليه (النائب) عن المضاف المحذوف (أن يكون مصدرا و) الغالب (في) المضاف المحذوف (المنوب عنه أن يكون زمانا ولابد من كونه معينا لوقت أو لمقدار) فالمعين للوقت (نحو جئتك صلاة العصر أو قدوم الحاج) فصلاة وقدوم مفعول فيهما منصوبان نصب ظرف الزمان لأنهما لما نابا عن الزمان عرضت لهما اسمية الزمان فانتصبا انتصابه والأصل وقت صلاة العصر ووقت قدوم الحاج فحذف المضاف وهو وقت المعين لوقت المجيء وأنيب عنه المصدر وهو صلاة وقدوم (و) المعين للمقدار نحو (انتظرتك حلب ناقة أو نحر جزور) فحلب ونحر مفعول فيهما والأصل مقدار حلب ناقة ومقدار نحر جزور ففعل فيهما ما تقدم (وقد يكون النائب) عن الزمان (اسم عين نحو) قولهم في المثل (لا أكلمه القارظين) بالتثنية (والأصل مدة غيبة القارظين) فحذف مدة وأنيب عنها غيبة ثم غيبة وأنيب عنها القارظين وهو تثنية قارظ بالقاف والظاء المشالة وهو الذي يجني القرظ بفتح القاف والراء وهو شيء يدبغ به قال الجوهري لا آتيك أو يؤوب القارظ العنزي وهما قارظان كلاهما من عنزة خرجا في طلب القرظ فلم يرجعا وطالت غيبتهما (وقد يكون المنوب عنه مكانا نحو جلست قرب زيد أي مكان قربه) فحذف المضاف وهو مكان وأنيب عنه المصدر وهو قرب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وقد ينوب عن مكان مصدر ٭ وذاك في ظرف الزمان يكثر

وإنما كان ذلك كثيرا في ظروف الزمان وقليلا في ظروف المكان لقرب ظروف الزمان من المصدر وبعد ظروف المكان منه ألا ترى أن الزمان يشارك المصدر في دلالة الفعل عليهما لأن الفعل يدل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته بخلاف ظرف المكان فإن دلالة الفعل عليه بالتزام الخارجي إذ كل فعل لابد له من مكان يقع فيه فلم يقو في ذلك قوة ظرف الزمان ولم يبلغ رتبته فكانت إقامة المصدر مقام الزمان كثيرة ومقام المكان قليلة (والجاري مجرى أحدهما) أي الزمان والمكان (ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تضمين معنى في كقولهم أحقا أنك ذاهب) فأحقا منصوبة على الظرفية متعلقة بالاستقرار

نصركم الله في مواطن كثيرة في يوم حنين وهذا المعنى باطل لأنه يعين مكان النصرة وزمانها ولا شك أنه ليس زمان النصرة في المواطن الكثيرة يوم حنين سواء أعجبت إذ أعجبتكم بدلا أم لا وأما إذا عطفت ويوم حنين على محل في مواطن كما هو الظاهر فحرف العطف قائم مقام نصركم العامل في مواطن فكأنه قال لقد نصركم الله في مواطن كثيرة ويوم حنين خصوصا وحينئذ جاز أن يكون إذ أعجبتكم بدلا من يوم وهذا كما تقول رأيت مرارا في مصر وليلة الميدمرة إذ أعاض الناس من عرفة هذا هو الصدق الحق الذي لا غطاء على وجهه المنير فلا تخشى من قعقعة سلاح الزمخشري فإنها جعجعة من غير طحن ولكل جواد كبوة (قوله والأصل مقدار حلب ناقة) لعل المقدار هنا عبارة عن الزمان حتى يكون بعد حذفه عما ناب المصدر فيه عن الزمان فالمعنى زمنا مقدار حلب ناقة ونحر جزور أي وقتا قدر حلب ناقة ونحر جزور

على أنها خبر مقدم وأنك ذاهب في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء عند سيبويه والجمهور على حد ومن آياته أنك ترى الأرض (والأصل أفي حق) ذهابك فحذفت في وانتصب حقا على الظرفية (وقد نطقوا بذلك) الحرف الجار في قوله ‌• أفي حق مواساتي أخاكم ‌• و(قال) قائد بالفاء ابن المنذر التميمي :

(أفي الحق أني مغرم بك هائم) ‌• وأنك لا خل هواك ولا خمر

نصرح بني وشبه هوى من هو مغرم بها في كونه غير ثابت ولا مستقر على حالة بماء العنب المتردد بين الخلية والخمرية فلا هو خل صرف حتى يستعمل خلا ولا هو خمر صرف حتى يستعمل خمرا فمن كان حال هواه بهذه المثابة كيف يكون غرام من أغرم بها حقا ولما كان قول الموضح والجاري مجرى أحدها شاملا للزمان والمكان خصصه بقوله (وهي جارية مجرى ظرف الزمان دون ظرف المكان ولهذا يقع خبرا عن المصادر) كما تقدم في أحقا أنك ذاهب (دون الجثث) فلا يقال أحقا زيد وذهب المبرد وتبعه ابن مالك إلى أن حقا مصدر بدل من اللفظ بفعله وأن ما بعدها من أن ومعموليها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد أولم يكفهم أنا أنزلنا أورده أبو حيان (ومثله) أي مثل أحقا أنك ذاهب في الانتصاب على الظرفية المجازية (غير شك) أنك قائم (أو جهد رأيي) أنك قائم (أو ظنا مني أنك قائم) فغير شك وجهد رأيي وظنا مني منصوبات على الظرفية الزمانية توسعا على إسقاط في والأصل في غير شك وفي جهد رأيي وفي ظن مني على وزان أحقا (وخرج عن الحد) المذكور في النظم بقوله : الظرف وقت أو مكان ضمنا ‌• في باطراد وتبعه الموضح (ثلاثة أمور أحدها وترغبون أن تنكحوهن إذا قدر بفي) فإنه يصدق عليه أنه اسم ضمن معنى في إذ التقدير وترغبون في نكاحهن وهو ليس بظرف (فإن النكاح ليس بواحد مما ذكرنا) لأنه ليس باسم زمان ولا مكان أما إذا قدر بعن فليس مما نحن فيه (و) الأمر (الثاني نحو يخافون يوما) من أسماء الزمان (ونحو الله أعلم حيث يجعل رسالاته) من أسماء المكان فإن يوما وحيث وإن كانا من أسماء الزمان والمكان فليسا ظرفين (فإنهما ليسا على معنى في) إذ ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم والعلم واقع في ذلك المكان وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم وأن الله تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة (فانتصابهما على المفعول به) لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما وناصب لفظ يوما يخافون (وناصب) محل (حيث) فعل مضارع منتزع من لفظ أعلم تقديره (يعلم) حال كونه (مدلولا) لدلالة أعلم عليه لا أعلم المذكور الذي هو اسم تفضيل (لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعا) هذا وقد قال الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت قال محمد بن مسعود بن الزكي في كتاب البديع غلط من قال إن اسم التفضيل لا يعمل في المفعول به لورود السماع بذلك كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا وليس تمييزا لأنه ليس فاعلا في المعنى كما هو في زيد أحسن وجها وقول العباس بن مرداس :

‌• وأضرب منا بالسيوف القوانسا ‌• انتهى وفي الارتشاف لأبي حيان وقال محمد بن مسعود الغزني أفعل التفضيل ينصب المفعول به قال الله تعالى «إن ربك هو أعلم من يضل عن سبيله» انتهى وفي جعل حيث مفعولا بها نظر لأن هذا ضرب من التصرف وفي التسهيل أن تصرف حيث نادر وشرحه المرادي بقوله لم تجئ حيث فاعلا ولا مفعولا بها ولا مبتدأ انتهى ولهذا قال الدماميني ولو قيل إن المراد يعلم الفضل الذي هو في محل الرسالة الذي يصدر فيه إبقاء حيث على ما عهد لها من ظرفيتها والمعنى أن الله تعالى لن يؤتيكم مثل ما أوتي رسله من الآيات لأنه يعلم ما فيهم من الذكاء والطهارة والفضل والصلاحية للإرسال ولستم كذلك انتفى (و) الأمر (الثالث نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانتصابهما) أي الدار والبيت (إنما هو على التوسع بإسقاط الخافض) وهو في والأصل دخلت في الدار وسكنت في البيت فلما حذف الخافض انتصبا على المفعول به توسعا كما يحذف الجار وينتصب ما بعده كقوله تمرون الديار (لا) انتصابهما

(قوله كقوله تعالى وهو أهدى سبيلا) كذا في النسخ والتلاوة وهؤلاء أهدى من الذين آمنوا سبيلا كذا قيل والظاهر أن الشارح أراد به الإسراء إلا أن الواو ليست من التلاوة (قوله لأنه ليس فاعلا في المعنى) قال الدنوشري قد يقال إن التمييز لا يجب أن يكون فاعلا في المعنى بل قد يكون كما في طاب زيد نفسا وقد يكون مفعولا في المعنى كما في وفجرنا الأرض عيونا وقد لا يكون فاعلا ولا مفعولا كما في امتلأ الإناء ماء إلا أن يقال إن التمييز بعد اسم التفضيل لا يكون إلا فاعلا معنى كذا قيل وهو منقوض بمثل زيد أكرم الناس رجلا (قوله وسكنت) قال المصنف في الحواشي الظاهر أن سكن متعد مثل بني تميم سكن ضد تحرك قاصر وليس الكلام فيه ولهذا جاء مصدره على السكون ولم يجئ مصدر هذا إلا على السكنى مثل الرجعى والبشرى (قوله إنما هو على التوسع) أي وإجراء اللازم مجرى المتعدي وحينئذ فلا حاجة إلى قيد الاطراد لأن ما ذكر يخرج بقوله ضمن معنى في لأن المنصوب على سعة الكلام منصوب بوقوع الفعل عليه لا بوقوعه فيه فليس مضمنا معنى في وبه يعلم ما في كلام المصنف وتحقيق المقام يطلب من حاشيتنا على الألفية

(قوله فإنه لا يطرد تعدى الأفعال إلى الدار والبيت الخ) فيه أنه يلزم أن يخرج عنه بالنسبة إلى المكان أسماء المقادير كالفرسخ والميل والبريد فإنها إنما ينصبها أفعال السير وبالنسبة إلى الزمان أمور ما يقع جوابا لكم خاصة وهو التعدى المنكر غير الموصوف وما يقع جوابا لمتى إذا كان اسم شهر مجردا من لفظ الشهر والثالث الأبد والدهر والليل والنهار إذا كن بأل فإنهن لا يعمل فيهن إلا ما يتطاول لأن العمل واقع فى جميعهن إما تعميما كصمت يومين أو تقسيطا كأذنت يومين فإن لم يكن مما يتطاول لم يمكن استمراره فى جميع الظروف لا يقال مات زيد ثلاثة أيام هذا وقال الشهاب القاسمى إذا كان التعدى المنفى بحسب الاستعمال بأن لم يستعمل مع سائر الأفعال فالأمر مسلم إلا أن الكلام فى أن ما هو ظرف قد استعمل مع سائر الأفعال إلا أن يقال لا يشترط استعماله مع سائرها بالفعل لكن يكفى إذن الواضع فى ذلك ولو بقاعدة وإن كان المراد التعدى بحسب المعنى فنحو صليت الدار صحيح لأن المعنى صليت فى الدار ولا شك فى صحته فتأمل (فصل) (قوله وهذا أشمل من قول الناظم فانصبه بالواقع فيه) لا تخلو دعوى الشمول عن نظر والظاهر مساواة قول الناظم لقول المصنف نعم فى النظم حذف مضاف لأن الواقع فى الظرف الحدث الذى هو معنى من المعانى وهو لا ينصب وإنما ينصب ما يدل عليه أما مطابقة وهو المصدر أو تضمنا وهو الفعل والوصف وكأن الشارح رحمه الله فهم أن كلام الناظم قاصر على المصدر لأنه الواقع فى الظرف ويرد عليه أن الواقع فيه معناه (قوله وهى أن يقع صفة) قال اللقانى فاعل يقع ضمير عائد على الظرف لا العامل بدليل قوله أو مشتغلا عنه (قوله فإنه لا يقع صفة الخ) هذا رد فى المغنى فى الفصل الذى عقده للتدريب فى ما لما لأبى حيان قوله من جعل من قبل فى قوله تعالى «ومن قبل ما فرطتم فى يوسف» خبرا عن ما بناء على أنها مصدرية وهى وصلتها فى موضع رفع بالابتداء قال ويشكل عليهم كيف كان عاقبة الذين من قبل انتهى قال الدمامينى وهذا الإشكال مبنى على أن قوله من قبل هو صلة الموصول وهو ممنوع بل الصلة هى كان أكثرهم مشركين. ومن قبل ظرف لغو متعلق بخبر كان لا مستقر على أنه صلة انتهى وأجاب الأستاذ ابن سمعت بأن الممنوع وقوع نفس الظرف أحد المذكورات والواقع فى الآية خبرا أو صلة إنما هو مجموع الجار والمجرور انتهى وفيه نظر لأن أبا حيان نص على أنه لا فرق فى المنع بين أن يجر بالحرف أو لا ويؤيده تمثيلهم لوقوع ظرف الزمان خبرا عن اسم العين بقولهم الورد فى أيار والرطب فى تموز والحق فى الجواب أن محل المنع إذا لم يكن المضاف إليه

(على الظرفية فإنه لا يطرد تعدى) سائر (الأفعال إلى الدار والبيت على معنى فى لا تقول صليت الدار ولا نمت البيت) لأن الدار والبيت من أسماء المكان المختصة لأن لها صورة وحدودا محصورة ولا يقبل النصب على الظرفية من أسماء المكان إلا المبهم أو ما اتحدت مادته ومادة عامله كما سيجىء.

(فصل) (و) الظرف الزمانى والمكانى (حكمه النصب وناصبه اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه) سواء كان اللفظ الدال عملا أم اسم فعل أم وصفا أم مصدرا وهذا أشمل من قول النظم فانصبه بالواقع فيه (ولهذا اللفظ ثلاث حالات إحداها أن يكون مذكورا) وإليه أشار الناظم بقوله مظهرا (كامكث هنا أزمنا وهذا هو الأصل) لأن الأصل فى العامل أن يكون مذكورا (و) الحالة (الثانية أن يكون محذوفا جوازا) لدليل مقالى (وذلك كقولك فرسخين أو يوم الجمعة) بنصب فرسخين من ظروف المكان ويوم الجمعة من ظروف الزمان (جوابا لمن قال كم سرت أو متى صمت) أى سرت فرسخين وصمت يوم الجمعة والفرق بين كم ومتى فى الاستفهام أن كم يطلب بها تعيين المعدود مطلقا زمانا كان أو مكانا أو نحوهما ومتى يطلب بها تعيين الزمان خاصة (و) الحالة (الثالثة أن يكون محذوفا وجوبا وذلك فى ست مسائل وهى أن يقع صفة كمررت بطائر فوق غصن) ففوق صفة لطائر (أو صلة كرأيت الذى عندك) فعندك صلة الذى (أو حالا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين حال من الهلال (أو خبرا كزيد عندك) فعندك خبر زيد والناصب فى الجميع محذوف وجوبا تقديره استقر أو مستقر إلا فى الصلة فيتعين استقر وهذه الأمثلة الأربعة ظروف مكان ويستثنى من الظروف ما قطع عن الإضافة وبنى على الضم فإنه لا يقع صفة ولا صلة ولا حالا ولا خبرا لا يقال مررت برجل أمام ولا جاء الذى أمام ولا رأيت الهلال أمام ولا زيد أمام لئلا يجتمع عليها ثلاثة أشياء القطع والبناء ووقوعها موقع شىء آخر ومثل للزمان بمثالين أحدهما قياسى والآخر سماعى فقال (أو مشتغلا عنه) العامل بنصبه لمحل ضميره (كيوم الخميس صمت فيه) فيوم الخميس منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره صمت المذكور والتقدير صمت يوم الخميس صمت فيه ولم يقل صمته لأن ضمير الظرف لا ينصب على الظرفية بل يجب جره بفى كما مثل (أو مسموعا بالحذف لا غير كقولهم) فى المثل لمن ذكر أمرا قد تقادم عهده (حينئذ الآن) فحين منصوبة لفظا بفعل محذوف وأضيفت إلى إذ إضافة بيان أو إضافة أعم إلى أخص والآن منصوب محلا وفتحته فتحة بناء لأنه مبنى لتضمنه معنى أل وأل الموجودة فيه زائدة لأنه علم على الزمان الحاضر كما تقدم وناصبه فعل محذوف (أى كان ذلك حينئذ واسمع الآن) فهما جملتان وأصلهما أن يقول المتكلم لمن يقول كذا وكذا حينئذ الآن أى كان ما تقول واقعا حين إذ كان كذا واسمع

معلوما لعدم الفائدة وهو فى الآيتين معلوم هذا حاصل ما أجاب به السمين من رد أبى حيان على الزمخشرى وابن عطية وقال بعد أن نقل عنه أنه نقل عنهما إعراب من قبل خبرا عن ما وقال وقد ذهل عن قاعدة عربية وحق لهما أن يذهلا عنها وهى أن هذه الظروف الخ ما نصه هذا تحامل على الرجلين وموضعهما من العلم معروف (فصل) (٣٤١) (قوله والإضافة فيها بيانية) رأيت بخط المصنف فى حواشى ابن الناظم ما نصه لا فى بيان شخص مسماه فإن نحو البيت والدار تحتمل صورة مسماها أعنى الصورة الكلية من غير افتقار إلى شىء بخلاف شخص مسماها انتهى وهذا يدل على أن الإضافة ليست بيانية وأن إقحام صورة للاحتراز عما ذكر فليتأمل (قوله ومكان) هذا إذا لم يرد به معنى بدل فإن أريد به ذلك فلا يستعمل إلا ظرفا نحو هذا مكان هذا أى بدله (قوله وأشار إلى مثاله الخ) قال السنباطى فيه إشارة إلى أن قوله ماصيغ الخ معطوف على الجهات فيكون المصوغ من الفعل من قسم المبهم وهو ظاهر فى نفسه بل هو المتعين فى عبارة الناظم إذ لا يجوز عطفه على مبهما لأنه حال وقوله وماصيغ لا يصح كونه حالا هذا وما سلكه الشارح مخالف لصنيع الموضح إذ ظاهره أنه ليس مبهما انتهى وقال الزرقانى قوله وأشار إلى مثاله غير حسن وذلك أنه يفهم كما صرح به فى إعراب الألفية أن قوله وما عطف عليه الجهات وليس كذلك بل هو معطوف على مبهما كما يفهم من كلام ابن المصنف والموضح وهو ظاهر (قوله فشاذ نصبه) لا يخفى أن قول المصنف فشاذ خبر عن قوله فى فشاذ ضمير مستتر يعود إليه هو الفاعل وسبب شذوذ القول النصب فكان اللائق بالشارح أن يقول بعد قوله فشاذ بسبب النصب وعلى ظاهر كلامه يلزم حذف الفاعل فى غير مواضعه

الآن ما أقول لك حينئذ مقتطع من جملة والآن مقتطع من جملة أخرى وكان ينبغى للموضح أن يقول ليس غير لأنه يرى أن قولهم لا غير لحن لما صرح به فى المغنى وبالغ فى إنكاره فى شرح شذوره والحق جوازه لورود السماع به كما أوضحته فى باب الإضافة ويستثنى من حذف الناصب ما لا يعمل محذوفا كالمصدر واسم الفعل وما جرى مجراه ما وشمل مستثنى الحذف قول الناظم وإلا فانوه مقدرا لأن ذلك يعم الجائز والواجب (فصل) (أسماء الزمان كلها صالحة للانتصاب على الظرفية سواء فى ذلك مبهمها كحين ومدة ومختصها كيوم الخميس ومعدودها كيومين وأسبوع) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وكل وقت قابل ذاك والمراد بالمختص ما يقع جوابا بمتى كيوم الخميس كما مثل وبالمعدود ما يقع جوابا بالكم كيومين وأسبوع كما مثل والمبهم ما لا يقع جوابا لشىء منهما كحين ومدة كما مثل تقول صمت مدة أو يوم الخميس أو يومين وبقى عليه ظرف الزمان المشتق نحو قعدت مقعد زيد تريد الزمان كما تفعل ذلك إذا أردت المكان إذ لا فرق بينهما فى صحة تقدير فى ونصبه على الظرفية قاله الشاطبى (والصالح لذلك) النصب على الظرفية (من أسماء المكان نوعان أحدهما المبهم وهو ما افتقر إلى غيره فى بيان صورة مسماه كأسماء الجهات) الست فإنها مفتقرة فى بيان صورة مسماها إلى غيرها وهو ذكر المضاف إليها وهذه العبارة أخذها من الشارح والإضافة فيها بيانية أى صورة هى مسماه والمراد ما افتقر إلى غيره فى بيان حقيقته ويتحصل إلى قولنا ما لا تعرف حقيقته بنفسه بل بما يضاف إليه كمكان فإنه لا تعرف حقيقته إلا بذكر المضاف إليه قال أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى الإبهام يحصل فى المكان من وجهين أحدهما أن لا يلزم مسماه ألا ترى أن خلفك قدام لغيرك وقد تتحول من تلك الجهة فيصير ما كان خلفك جهة أخرى لك لأن الجهات تختلف باختلاف الكائن فى المكان فهى جهات له وليس لكل واحدة منها حقيقة منفردة بنفسها والوجه الثانى أن هذه الجهات لا أمد لها معلوم فخلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا انتهى والجهات الست (نحو أمام ووراء ويمين وشمال وفوق وتحت) تقول جلست أمامك ووراءك ويمينك وشمالك وفوقك وتحتك وسميت الجهات الست باعتبار الكائن فى المكان فإن له ست جهات (وشبهها فى الشياع كناحية وجانب ومكان) تقول جلست ناحية عمرو وجانب زيد ومكان بكر واعترض جانب بأنه مما يتعين التصريح معه بفى (وكأسماء المقادير كميل وفرسخ وبريد) تقول سرت ميلا وفرسخا وبريدا النوع (الثانى) ما اشتق من اسم الحدث الذى اشتق منه العامل و (اتحدت مادته ومادة عامله كذهبت مذهب زيد ورميت مرمى عمرو) لا فرق فى ذلك بين الصحيح والمعتل (ولا بين المفرد كما مثل) والجمع نحو (قوله تعالى وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع) فمذهب ومرمى ومقاعد منصوبة على الظرفية ومادتها ومادة عاملها متحدة فإن عامل مذهب ذهب وعامل مرمى رمى وعامل مقاعد نقعد وقس على ذلك فعل الأمر نحو قم مقام زيد والوصف نحو أنا قائم مقامك والمصدر نحو عجبت من مقام زيد مقامك وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله وما يقبله المكان إلا مبهما وأشار إلى مثاله بقوله نحو الجهات والمقادير وما صيغ من الفعل وأشار إلى شرطه بقوله: وشرط كون ذا مقيسا أن يقع ظرفا لما فى أصله معه اجتمع فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو رميت مذهب زيد وذهبت مرمى عمرو لم يجز فى القياس أن يجعل ظرفا بل يجب التصريح معه بفى (وأما قولهم هو منى مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاذ) نصبه

لمخالفة مادته لمادة عامله (إذ التقدير هو مني مستقر في مقعد القابلة) وفي مزجر الكلب وفي مناط الثريا (فعامله الاستقرار) المتعلق به مني الواقع خبرا عن هو ومادة الاستقرار مخالفة لمادة مقعد ومزجر ومناط والمعنى هو مني في القرب مقعد القابلة من النفساء وفي البعد مناط الثريا من الدبران وفي التوسط مزجر الكلب من الزاجر فإن الأولى متعلقة بالاستقرار كما مر ومن الثانية الداخلة على النفساء والدبران والزاجر متعلقة باسم المكان نفسه لأنه مشتق (ولو أعمل في المقعد قعد وفي المزجر زجر وفي المناط ناط لم يكن شاذا) لاتحاد المادة ويصير المعنى هو مستقر مني قعد مقعد القابلة وزجر مزجر الكلب وناط مناط الثريا وإنما استأثرت أسماء الزمان بصلاحية المبهم منها والمختص للظرفية عن أسماء المكان لأن أصل العوامل الفعل ودلالته على الزمان أقوى من دلالته على المكان لأنه يدل على الزمان تضمنا وعلى المكان التزاما

﴿فصل الظرف﴾ الزماني والمكاني (نوعان متصرف وهو ما يفارق الظرفية إلى حالة لا تشبهها كأن يستعمل مبتدأ أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا) به (أو مضافا إليه كاليوم) فإنه يستعمل مبتدأ وخبرا (تقول اليوم يوم مبارك) برفعهما (و) فاعلا تقول (أعجبني اليوم و) مفعولا به تقول (أحببت يوم قدومك و) مضافا إليه تقول (سرت نصف اليوم) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وما يرى ظرفا وغير ظرف ٭ فذاك ذو تصرف في العرف

(وغير متصرف وهو نوعان ما لا يفارق الظرفية أصلا كقط) في استغراق الماضي (وعوض) في استغراق المستقبل ولا يستعملان إلا بعد نفي (تقول ما فعلته قط ولا أفعله عوض) والمعنى ما فعلته في الزمان الماضي ولا أفعله في الزمن المستقبل وقط مشتقة من قططت الشيء أي قطعته فمعنى ما فعلته قط ما فعلته فيما انقطع من عمري لأن الماضي ينقطع عن الحال والاستقبال وهي مبنية وعلة بنائها تضمنها معنى حرف ابتداء الغاية وانتهائها إذ المعنى ما فعلته منذ خلقني الله تعالى إلى الآن وبنيت على حركة فرارا من التقاء الساكنين وكانت ضمة تشبيها بقبل وبعد وعوض مشتقة من العوض وسمي الزمان عوضا لأن الدهر كلما مضى منه جزء خلفه آخر فكان عوضا منه ويبنى على الحركات الثلاث إذا لم يكن مضافا (و) النوع الثاني (ما لا يخرج عنها) أي عن الظرفية (إلا بدخول الجار عليه) وهو من خاصة قال في درة الغواص واختصت من بذلك لأنها أم الباب ولكل باب أم تمتاز بخاصة دون أخواتها (نحو قبل وبعد) من أسماء الزمان (ولدن وعند) من أسماء المكان (فيحكم عليهن بعدم التصرف مع أن من يدخل عليهن) نحو لله الأمر من قبل ومن بعد آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما إذ لم يخرجن عن الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها) أي بالظرفية (لأن الظرفية والجار والمجرور أخوان) في التوسع فيهما والتعلق بالاستقرار إذا وقعا صفة أو صلة أو خبرا أو حالا فإن جر شيء من الظروف بغير من كان متصرفا نحو عن اليمين وعن الشمال عزين والفرق أن من لكونها أم الباب كثرت زيادتها فلم يعتد بها بل قال ابن مالك أن من الداخلة على قبل وبعد وأخواتهما زائدة وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله:

وغير ذي التصرف الذي لزم ٭ ظرفية أو شبهها من الكلم

﴿هذا باب المفعول معه﴾

(وهو اسم فضلة تال لواو بمعنى مع تالية لجملة ذات فعل أو) ذات (اسم فيه معنى الفعل وحروفه) بالرفع فذات الفعل (كسرت والنيل و) ذات الاسم الذي فيه معنى الفعل وحروفه نحو (أنا سائر والنيل) فيصدق على النيل في المثالين أنه اسم لدخول أل عليه وأنه فضلة لأنه منصوب وأنه تال لواو وتلك الواو بمعنى مع والواو تالية لجملة ذات فعل وهو سرت في المثال الأول وذات اسم فيه معنى الفعل وحروفه وهو سائر في المثال الثاني فإن فيه معنى الفعل وهو أسير وفيه حروفه وهي السين والياء والراء وسمي النيل مفعولا معه لأنه

(قوله أو خبرا) فيه أن غير المتصرف يخبر به نحو قدومي سحر ولذا قال في التسهيل فإن جاز أن يخبر عنه أو يجر بغير من فمتصرف

﴿هذا باب المفعول معه﴾

(قوله وهو اسم فضلة الخ) يرد عليه نحو وزججن الحواجب والعيونا لأن الواو بمعنى مع كما سيأتي غايته أنه لا فائدة في الإخبار بالمعية فاحتيج للحذف أو التضمين ولهذا قال في الحواشي إن أولى ما حد به المفعول معه الاسم الفضلة الواقع بعد واو دالة على المصاحبة المقصودة ليخرج بالمقصودة ما ذكر (قوله كسرت والنيل) مثله فأجمعوا أمركم وشركاءكم إذا لم يقدر عامل ثان ولا مضاف ثان وهو الاسم قال المصنف في الحواشي وقول بعضهم إن جمع يخص الذوات مردود بل يعمهما وأجمع يخص المعاني ونظيره قول بعضهم فرق بين الأجساد وفرق بالتخفيف بين المعاني بدليل قولهم ما الفارق ولا يقولون الفرق والصواب أن الثلاثي مشترك كما أن جمع مشترك ودليله وإذ فرقنا بكم البحر فافرق بيننا وبين القوم الفاسقين انتهى وهذا البعض هو الشهاب القرافي كما أسلفنا صدر الكتاب (قوله لأنه منصوب) يقتضي أن كل ما كان منصوبا يكون فضلة وليس كذلك بدليل خبر كان ومفعولي ظن

فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل (خارج بالقيد الأول) وهو قوله اسم (نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب تشرب كما قيده الموضح بذلك في شرح اللمحة (ونحو سرت والشمس طالعة) برفعهما فإن الواو وإن كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر (لا أنها داخلة في) المثال (الأول في اللفظ (على فعل) وهو تشرب (و) داخلة (في) المثال (الثاني على جملة) وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بناء على أن المؤول من أن والفعل لا يسمى مفعولا معه خلافا لبعضهم وعلى أن جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الأفاضل تلميذ الزمخشري كما قاله عنه في المغني (و) خرج (بـ) القيد (الثاني) وهو قوله فضلة (نحو اشترك زيد وعمرو) فإنه عمدة (و) خرج (بـ) القيد (الثالث) وهو قوله تال لواو (نحو جئت مع زيد) فإنه تال لنفس مع لا للواو التي بمعناها (و) خرج (بـ) القيد (الرابع) وهو قوله بمعنى مع (نحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده) فإن التقييد بالقبلية أو البعدية ينافي المعية ولو قال بدل جاء رأيت حتى يكون عمرو منصوبا كان أولى لأن المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن أن يقال خرج بقيدين (و) خرج (بـ) القيد (الخامس) وهو قوله تالية لجملة (نحو كل رجل وضيعته) بالرفع عطفا على كل (فلا يجوز فيه النصب) على المفعول معه لعدم تقدم الجملة (خلافا للصيمري) بفتح الميم وضمها فإنه يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز (و) خرج (بـ) القيد (السادس) وهو قوله ذات فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه (نحو هذا لك وأباك) بالموحدة (فلا يتكلم به) قال سيبويه وأما هذا لك وأباك فقبيح لأنك لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك أراد بالقبيح الممتنع وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا أن اسم الإشارة وحرف الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه (خلافا لأبي علي) الفارسي فإنه أجاز في قوله ٭ هذا ردائي مطويا وسربالا ٭ إعمال الإشارة وأجاز بعضهم إعمال الظرف وحرف الجر اهـ كلام ابن مالك ولم يستوف جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال فقال:

ينصب تالي الواو مفعولا معه ٭ في نحو سيري والطريق مسرعه

(فإن قلت فقد قالوا ما أنت وزيدا وكيف أنت وزيدا) بنصب زيد فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه (قلت أكثرهم يرفع بالعطف) على أنت ولا إشكال فيه (والذين نصبوا قدروا الضمير) وهو أنت (فاعلا بمحذوف لا مبتدأ) واسم الاستفهام قبله خبره ويتعين ذلك في الثاني دون الأول (والأصل ما تكون وكيف تصنع) ففي تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية (فلما حذف الفعل وحده) وهو تكون وتصنع (برز ضميره وانفصل) لتعذر اتصاله وقدره سيبويه من لفظ الكون في المثالين وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الأصل كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له أو غير مقصود فزعم السيرافي أنه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد أنه لا يجوز إلا ما قدره سيبويه قال وذلك أن ما دخلها معنى التحقير والإنكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره على أنها التامة وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال وأما ما فلا تكون حالا وزعم بعضهم أنها خارجة عن أصلها للسؤال عن الحال والصحيح أن كان ناقصة وكيف وما في موضع نصب خبرها والتقدير على أي حال تكون أو كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله:

وبعد ما استفهام أو كيف انصب ٭ بفعل كون مضمر بعض العرب

(والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه) وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة أنه كالمفعول به في المعنى فمعنى سرت والنيل سرت بالنيل وزعم

(قوله بناء الخ) قال الدنوشري هذا غير ظاهر وكان الظاهر والأولى أن يقول ولا يجوز أن يكون أن والفعل مفعولا معه خلافا لبعضهم وكنت سألت قديما مشايخ العصر عن وجه المنع فلم يبدوا جوابا شافيا وظهر لي أن قصد العطف على المصدر المتصيد من الكلام السابق منع من الحمل على المفعول معه وهذا غير مطرد في كل اسم مؤول فليتأمل ذلك (قوله ولو قال بدل الخ) هذا اعتراض ضعيف لأن المراد أن عمرا في المثال يمتنع نصبه وإن كان حينئذ فضلة لما ذكر (قوله قدروا الضمير الخ) هذا التقدير على تسليم أن النصب على المفعول معه وقد يمنع ذلك ويقال أنه مفعول به بتقدير وملابستك زيدا (قوله ويتعين ذلك) أي كون الضمير فاعلا في الثاني أي كيف أنت وزيدا لأنه بتقدير كيف تصنع فضمير تصنع فاعل لا غير دون الأول لأنه بتقدير ما تكون فضمير تكون يحتمل الفاعلية إن كانت تامة والاسمية إن كانت ناقصة هذا مراده فيما يظهر وهو مبني على أن الأصل في كلام الموضح المذكور متعين وفيه نظر لأن سيبويه قدره من مادة الكون فيهما وقال بعض أفاضل العصر أن وجه قوله دون الأول أن ما الاستفهامية تستدعي تقدير الفعل لأنها بالأفعال أولى اهـ وهو فاسد لأنه يقتضي أنه مع ما يجوز كون الجملة اسمية (قوله فلا تكون حالا) بل مفعولا مطلقا نص عليه المصنف في الحواشي

(قوله لا الواو الخ) بق عليه التعرض لرد مذهب الأخفش فإنه زعم أن أصل قمت وزيدا قمت مع زيد فحذفت مع ووضعت الواو موضعها فانتقل نصب مع إلى ما بعد الواو وقال ابن الخباز وأبطل النحويون ذلك بأن قالوا مع ظرف وما بعد الواو ليس بظرف قال المصنف هذا الإبطال باطل بنحو جئتك قدوم الحاج وعكسه ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا وقال الزجاج في أما العبيد تقديره أما تملك العبيد (قوله ورد بأن الواو الخ) بهذا رد على من قال في حروف النداء إنها العاملة في المنادى لقولهم يا إياك دون إياك وعلى من قال العامل في المستثنى إلا لقولهم إلا إياك دون إلاك إلا أن الناظم أجاب عن هذا الأخير بأنهم حملوا التام على المفرغ قال المصنف وعلة النصل في هذا الباب على قول الجرجاني إن الواو حملت على واو العطف التي هي أصلها نحو ولقد وصينا الذين أوتوا الكتاب من قبلكم وإياكم هكذا ظهر لى أنه منتصر للجرجاني وقيل في الرد عليه (٣٤٤) أيضا إن حرفا ينصب إلا وهو يرفع ويرد هذا إلا أيضا (قوله وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها الخ) أي مخالفة المفعول معه للاسم قبله في إسناد الحكم السابق إليه وإن ورد بصورة المعطوف المشارك يدل على ذلك قول الموضح في باب التعجب أن أفعل في ما أحسن زيدا مثلا عند الكوفيين اسم قال فتحته كالفتحة في زيد عندك وذلك لأن مخالفة الخبر للمبتدأ تقتضي عندهم نصبه وأحسن في المعنى وصف لزيد لا لضمير ما اهـ فأنت تراه كيف فسر المخالفة بأن أحسن الجاري على ضمير ما لفظا إنما هو في المعنى وصف لزيد (قوله لأن ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ما قبله كقام زيد وعمرو) مثال للنفي وهو ما يصلح لا للنفي وهو ما لا يصلح ومثاله استوى الماء والخشبة ومات زيد وطلوع الشمس وفيه بحث لأن ما بعد الواو قد يصلح للأمرين كما يأتي في الفصل على الأثر وكان الظاهر أن يقول لأن ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ما قبله في بعض الأحوال ويحمل الباقي على ذلك فتدبر (قوله وهذا مخرج الخ) قال الدنوشري الإشارة فيه إلى إعرابه مفعولا معه مقدما وقوله كقوله مثال للنفي لا للنفي فليتأمل وقد يقال تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا جاز في الشعر فليجز في المفعول معه (فصل) (قوله للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات) قال الحفيد اعلم أن هذه الأحوال إنما هي على رأي من يقول المفعول معه قياسي لا سماعي أما من يقصره على السماع فلا يتأتى على مذهبه (قوله كجاء زيد وعمرو) قال الحفيد اعلم أن معنى الرفع والنصب مختلف لأنه مع النصب يكونان جاءا معا وفي الرفع يحتمل أن يكونا جاءا معا أو متفردين والثاني قبل الأول أو بالعكس فكيف يحكم برجحان الرفع مع اختلاف المعنى والذي يظهر أن يقال إن قصد المعية نصا

والأخفش وجماعة من الكوفيين أنه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية ونظروه بمسئلة النصب بإلا فانتصب الاسم بعد الواو كما انتصب بعد إلا (لا) الناصب له (الواو خلافا للجرجاني) عبد القاهر ورد بأن الواو لو كانت عاملة لاتصل بها إذا كان ضميرا كما في سائر الحروف الناصبة وإلى هذين المذهبين أشار الناظم بقوله :

بما من الفعل وشبهه سبق ٭ ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

(ولا) الناصب له (الخلاف) أي المخالفة (خلافا للكوفيين) أكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فإنهم ذهبوا إلى أن الناصب للمفعول معه معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا إليه في نصب الظرف إذا وقع خبرا عن المبتدأ نحو زيد عندك لأن ما بعد الواو لا يصلح أن يجرى على ما قبله كقام زيد وعمرو فلمخالفته له في المعنى انتصب على الخلاف ورد بأن الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز ما قام زيد بل عمرو بنصب عمرو وذلك لا يجوز (ولا) الناصب له فعل (محذوف) بعد الواو (والتقدير) في سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا للزجاج) ورده السيرافي بما يطول ذكره وإنما قدر فعل الملابسة لأنها أم الأفعال إذ لا يتحقق فعل بدونها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبقه من فعل أو شبهه أن المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد لأن الواو عندهم أصلها أن تكون عاطفة فكما لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والأولى متفق عليها والثانية طرقها خلاف لأبي الفتح ذهب في الخصائص إلى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله :

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ٭ خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي

وهذا مخرج على أن فحشا معطوف على غيبة وقدم عليه للضرورة كقوله :

ألا يا نخلة من ذات عرق ٭ عليك ورحمة الله السلام

والأصل عليك السلام ورحمة الله

(فصل) (للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات) إحداها (وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد وعمرو قبله أو بعده لما بينا) من عدم تقدم جملة في الأول ومن عدم الفضلة في الثاني لأن الفعل لا يستغني عنه لأن الاشتراك لا يتأتى إلا بين اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث (و) ثانيها (رجحانه) أي العطف على المفعول معه (كجاء زيد وعمرو) فيترجح العطف (لأنه الأصل وقد

أمكن بلا ضعف) وإليه أشار الناظم بقوله • والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق • ويجوز النصب على المفعول معه (و) ثالثها (وجوب المفعول معه وذلك في نحو مالك وزيدا ومات زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في) المثال (الأول) وهو مالك وزيدا (من جهة الصناعة) لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في لك إلا بعد إعادة الجار نحو وعليها وعلى الفلك تحملون وأجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في الحواشي وبه أقول لا على العطف بل على إضمار الجار لتقدم ذكره اه وفيه نظر لأن الجار في الأمر العام المطرد إذا حذف زال عمله • فإن قلت كان ينبغي أن يمتنع ما كان وزيدا كما امتنع هذا لك وأباك على الصحيح لعدم تقدم فعل أو اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت لما اشتمل مالك وزيدا على ما يقتضيه طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية الإنكارية قدروا عاملا بعدها لشدة طلبها للفعل والتقدير ما كان لك وزيدا هو أحد الوجهين في التسهيل (و) لامتناع العطف (في) المثال (الثاني) وهو مات زيد وطلوع (الشمس من جهة المعنى) لأن العطف يقتضي التشريك في المعنى وطلوع الشمس لا يقوم به الموت وإلى هذا أشار الناظم بقوله • والنصب إن لم يجز العطف يجب • (و) رابعها (رجحانه) أي المفعول معه (وذلك في نحو قوله

فكونوا أنتم وبني أبيكم • مكان الكليتين من الطحال)

والكليتان بضم الكاف لحمتان حمراوان لازقتان بعظم القلب عند الخاصرتين عليهما لحم محيط بهما كالغلاف لهما والطحال بكسر الطاء الذي عليه مركز القلب وهو الصلب (ونحو قمت وزيدا لضعف العطف في الأول) وهو فكونوا أنتم وبني أبيكم (من جهة المعنى) لأنك إذا قلت كن أنت وزيد كالأخ وعطفت زيدا على الضمير في كن لزم أن يكون زيد مأمورا وأنت لا تريد أن تأمره وإنما تريد أن تأمر مخاطبك بأن يكون معه كالأخ قاله الموضح في شرح القطر وهو معنى قول ابن مالك لأن المراد كونوا لبني أبيكم فالمخاطبون هم المأمورون بذلك وإذا عطفت كان التقدير كونوا لهم وليكونوا لكم وذلك خلاف المقصود اه وقال أبو البقاء كان ينبغي أن النصب يجب إذ ليس المعنى أنه أمر بني أبيهم بشيء بل أمرهم بموافقة بني أبيهم ويدل على ذلك أنه أكد الضمير بقوله أنتم ولو كان المانع من الرفع كون المعطوف عليه مضمرا لجاز هنا اه وبقوله أقول (و) لضعف العطف (في الثاني) وهو قمت وزيدا (من جهة الصناعة) لأنه لا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل إلا بعد توكيده بضمير منفصل أو بأي فاصل كان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :
• والنصب مختار لدى ضعف النسق • (و) خامسها (امتناعهما) أي العطف والمفعول معه (كقوله

نصب لا غير وإن لم يقصد المعية نصا رفع لا غير اه وقوله وإن لم يقصد المعية الخ قال الشهاب القاسمي يتجه أن يراد على هذا إنه إن قصد نسبة المجيء بحيث يحتمل المعية وغيرها أو تعين المعية نصب أو رفع فكلام المصنف باعتبار صحة الكلام في الجملة فإن أريد خصوص الرفع أو النصب تعين الرفع أو النصب فليتأمل (قوله ورابعها رجحانه) قال الحفيد اعلم أن الرجحان في النصب على المفعول معه على العطف إنما هو قطع النظر عن مراد المتكلم لأن معنى النصب والرفع مختلف لأن النصب فإنه يحتمل غير المعية بخلاف الرفع لا يحتمل أمورا ثلاثة بل المحقق إنا إذا لاحظنا مراد المتكلم لا تتحقق هذه الصورة لأنه إما أن يقصد التنصيص على المعية أو لا يقصد فإن كان الأول نصب قطعا أو لا رفع جزما فأين جواز الأمرين مع رجحان المفعول معه فالحق ما ذكرناه أولا من أنه قطع النظر عن مراد المتكلم اه وقوله لأنه إما أن يقصد الخ قال الشهاب هذا غير حاصر لأنه تارة يقصد المعية نصا وتارة (٣٤٥) يقصد احتمال المعية دون نصوصيتها وتارة يقصد الأعم من احتمالها ونصوصيتها ففي الأول يتعين النصب وفي الثاني يتعين الرفع وفي الثالث يجوز الوجهان فعلم جواب قوله فأين جواز الوجهين وظهر أن قوله قطع النظر غير كاف بل لابد أن يراد أو بالنظر لما إذا قصد الأعم • فإن قلت قصد الأعم لا يقتضي رجحان المفعول معه بل استواء الوجهين . قلت قصد الأعم على وجهين أحدهما قصده من حيث عمومه والآخر أن يكون المقصود بالذات معنى المعية أعم من أن يوجد معها زيادة كالمسة من الجانب الآخر أو لا ويتجه في هذا الوجه جواز الوجهين لحصول المقصود بالذات الذي هو أمر المخاطبين بمصاحبة الآخرين على الوجه المذكور على كل من الوجهين ويترجح النصب لحصول المقصود بالذات عليه من غير زيادة ويضعف العطف لوجود زيادة فيه على المقصود بالذات وهو أمر غير المخاطبين بمصاحبة المخاطبين على ذلك الوجه فليتأمل (قوله مكان الكليتين) قال الدنوشري فائدة الكليتان تثنية كلية بضم الكاف والكلوة بضم الكاف وبالواو لغة فيها قال ابن السكيت وغيره ولا يقال كلوة بكسرها والجمع كليات وكلى وسيأتي أنه لا يجوز كليات بضم عينه للإتباع كما لا يتبع عين زيبات (قوله بعظم القلب) قال الدنوشري ينظر ما معناه فإن القلب بعيد عنهما ولا عظم له (قوله وقال أبو البقاء كان ينبغي الخ) قد علم جوابه مما أسلفناه فتأمل وقال الشهاب القاسمي يرد على قوله ليس المعنى على أنه أمر بني أبيهم الخ أن المصنف في شرح القطر معترف بأنه ليس المعنى ذلك إلا أن المعنى لما كان حاصلا مع الرفع مع زيادة صح الرفع ولم يجب المفعول معه وعلى قوله لجاز هنا أنه لا شبهة في جوازه لأنه لم

يقع ولا يلزم من الجواز الوقوع (قوله علفتها الخ) قال الدنوشرى هو من بحر الكامل[1] ودخل الخرم فى أوله ويجوز كونه رجزا مخبونا وروى غدت مكان شتت (قوله هذا باب المستثنى) عدل عن قول الناظم الاستثناء لأن الذى من المنصوبات التى الكلام فيها إنما هو المستثنى فيحتاج كلام الناظم إلى جعل المصدر بمعنى اسم المفعول ويحتمل أن المصنف أشار لذلك لكن قال السعد فى حواشى العضد وينبغى أن يعلم أنا إذا قلنا جاءنى القوم إلا زيدا (٣٤٦) فالاستثناء يطلق على إخراج زيد وعلى زيد المخرج وعلى مجموع لفظ إلا زيدا وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات فى تفسيره فيحمل كل تفسير على ما يناسبه من المعانى الأربعة والاستثناء استفعال من ثنيت فهو فى الأصل الاستثناى فعل فيه ما فعل فى رداء ومعناه أنك ثنيت الحكم عن الوصول لما بعد أداة الاستثناء أى رجعت به من قولك ثنيت عزى عنه (قوله أو تقديرا) ذكر فى شرح التسهيل أمثلة للمخرج تقديرا منها جاء زيد إلا عمرا ثم قال وإذا قلت جاء زيد إلا عمرا فكأنك عرفت علم السامع بموافقة زيد لعمرو وقد قدرت أنه توهم أنك اقتصرت على زيد اتكالا على علمه بتوافقهما فأزلت توهمه بالاستثناء ثم قال فى الكلام على المفرغ قد يقام المستثنى مقام المستثنى منه إذا لم يذكر وفرغ العامل لما بعد إلا واحترز بالتفريغ من نحو ما قام إلا زيد إلا عمرو وما قام زيد إلا عمرا فإن الأصل فيهما ما قام أحد إلا زيد إلا عمرو وما قام زيد ولا غيره إلا عمرا (قوله بشرط الفائدة) ظاهره أنه من جملة الحد وقال الدمامينى إنه حكم وليس من الحد فحقه أن يقول وشرطه حصول الفائدة هذا وقال بعض مشايخنا إن كان المراد أن أحدا لا يجهل ذلك كما هو مراده بنفى المفيد فى باب الكلام ففيه نظر وأقول قد يقال لا حاجة لهذا الشرط مع علمه من باب الكلام (قوله وبالغاية) هذا على أحد المذاهب الثلاثة أن

علفتها تبنا وماء باردا) • حتى شتت همالة عيناها

وقوله إذا ما الغانيات برزن يوما • (وزججن الحواجب والعيونا

أما امتناع العطف) فيهما (فلانتفاء المشاركة) لأن الماء لا يشارك التبن فى العلف والعيون لا تشارك الحواجب فى التزجيج لأن تزجيج الحواجب تدقيقها وتطويلها يقال رجل أزج وامرأة زجاء إذا كان حاجباهما دقيقين طويلين (وأما امتناع المفعول معه) فيهما (فلانتفاء المعية فى) البيت (الأول) لأن الماء لا يصاحب التبن فى العلف (وانتفاء فائدة الإعلام بها) أى بمصاحبة العيون للحواجب (فى) البيت (الثانى) إذ من المعلوم أن العيون مصاحبة للحواجب فلا فائدة فى الإعلام بذلك (ويجب فى ذلك إضمار فعل ناصب للاسم) الواقع بعد الواو وهو ماء فى البيت الأول والعيون فى البيت الثانى (على أنه مفعول به) والفعل المحذوف معطوف على الفعل المذكور (أى) علفتها تبنا (وسقيتها ماء) وزججن الحواجب وكحلن العيون هذا قول الفراء والفارسى ومن تبعهما) وإليه أشار الناظم بقوله :

• أو اعتقد إضمار عامل تصب • (وذهب الجرمى) بفتح الجيم نسبة إلى بنى جرم ويلقب بالنباح لكثرة مناظرته فى النحو وصياحه قاله ابن درستويه (والمازنى) بكسر الزاى نسبة إلى بنى مازن (والمبرد) بفتح الراء قال ابن جنى وسبب تسميته بذلك أن المازنى سأله عن مسائل فأجاب عنها وأحسن فقال أنت المبرد بكسر الراء أى المثبت للحق قال المبرد فغير الكوفيون اسمى جعلوه بفتح الراء (وأبو عبيدة) بضم العين (والأصمعى) بفتح الميم نسبة إلى جده أصمع (و) أبو محمد (اليزيدى) بفتح الياء المثناة تحت وكسر الزاى (إلى أنه لا حذف وأن ما بعد الواو) فى البيتين (معطوف) على ما قبله (وذلك على تأويل العامل المذكور قبلهما (بعامل يصح انصبابه عليهما) معا انصبابة واحدة (فيؤول زججن بحسن) بتشديد السين لأن التحسين يصح تسلطه على العيون والحواجب فيقال حسن العيون والحواجب (و) يؤول (علفتها بأنلتها) لأن الإنالة يصح تسليطها على التبن والماء فيقال أنلتها تبنا وماء فهو من باب التضمين واحتج الأولون القائلون بالحذف بأنه لو كان على التضمين لجاز علفتها ماء وتبنا كما ساغ علفتها تبنا وماء قالوا وهو غير سائغ وأجيب بأن ما منعوه مسموع من العرب كقول طرفة • لها سبب ترعى به الماء والشجر • واختلف فى التضمين أهو قياسى أم سماعى والأكثرون على أنه قياسى وضابطه أن يكون الأول والثانى يجتمعان فى معنى عام قاله المرادى فى تلخيصه .

(هذا باب المستثنى)

وهو المخرج تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك بإلا أو ما فى معناها بشرط الفائدة قاله فى التسهيل فقوله المخرج جنس يشمل المخرج بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو أعتق رقبة مؤمنة وبالشرط نحو اقتل الذمى إن حارب وبالغاية نحو أتموا الصيام إلى الليل وبالاستثناء نحو فشربوا منه إلا

---

(١) قوله هو من بحر الكامل الخ فيه أن الخرم إسقاط أول الوتد المجموع ولا يدخل إلا خمسة أبحر ليس منها الكامل كما نص عليه فالمتعين كونه من الرجز المخبون كما هو ظاهر اهـ .

الغاية تقتضي إخراج ما بعدها (قوله من نحو جاءني ناس إلا زيدا) المراد بنحوه ما كان المستثنى منه فيه نكرة في سياق إثبات لم تخصص فلو كان المستثنى منه نكرة في نفي نحو ما جاءني أحد إلا رجلا أو إلا زيدا أو خصصت نحو قام رجال كانوا في دارك إلا رجلا وبنحو جاءني القوم إلا رجلا ما كان المستثنى منه معرفة والمستثنى نكرة لم تخصص فلو كان المستثنى من المعرفة نكرة مخصصة نحو قام القوم إلا رجلا منهم جاز وسبب عدم الفائدة في الأول أن المستثنى منه إذا لم يعم لا يتحقق الدخول لولا الاستثناء وفي الثاني كون النكرة مجهولة عند السامع وتوقف بعضهم في عدم الفائدة في جميع ذلك وقال إنه لا يتقاعد عن جاء رجل ونحوه مما عدوه مفيدا (قوله ويزول الإشكال) قال الدنوشري أراد بالإشكال ما أورده ابن الحاجب في الاستثناء المتصل وهو أن فيه تناقضا من حيث إن في قولك له علي عشرة إلا ثلاثة إثباتا للثلاثة في ضمن العشرة ونفيا لها صريحا وأجاب بما حاصله يرجع إلى جواب الشاطبي المذكور ويلزم عليه أن لا يكون الاستثناء من النفي إثباتا ولا من الإثبات نفيا اهـ ووجه اللزوم أن بيان أنه لم يرد دخول المستثنى في المستثنى منه لا يعنون حكم المستثنى مغاير لحكم المستثنى منه لجواز أن يكون غير معلوم الحكم (قوله للاستثناء أدوات) أي من حيث هو ولا يلزم استعمال الأدوات كلها في كل استثناء متصلا كان أو منقطعا وقال أبو حيان ولا يستوي المتصل والمنقطع في الأدوات فإن الأفعال التي يستثنى بها لا تقع في المنقطع لا تقول ما في الدار أحد خلا حمارا (قوله واعترض بأن حاشا الحرفية الخ) إن كان المراد أنه لم يسمع من العرب إلا في حاشا التنزيهية ويدل لذلك قوله وإنما ذلك وأنهم قاسوا الاستثنائية الحرفية عليها والقياس ممنوع فهو واضح وإن كان سنده من أثبت الحذف في حاشا الحرفية الاستثنائية السماع فلا وجه لهذا الاعتراض (قوله وهذان الدليلان الخ) ربما يقتضي ذلك جواز الحذف في حاشا الاستثنائية إذا كانت فعلا (قوله لا يكون فعلا) أي كما لا يكون حرفا (قوله غير تام) أي من حيث المستثنى منه بأن لم يذكر فيه كما أشار له بقوله وهو الذي الخ سواء كان غير تام في اللفظ لعدم تحقق أصل الكلام كما قام إلا زيدا أو لا نحو ولا تقولوا على الله إلا الحق (قوله يكون الحكم عند وجودها مثله عند فقدها) قال الدنوشري فيه بحث لأنه يرد عليه نحو وما محمد إلا رسول قد خلت فإن الحكم فيه عند وجودها غير الحكم عند فقدها لأن الحكم عند وجودها وجوب رفع رسول لانتقاض النفي بإلا فلا عمل لما وعند فقدها النصب بما الحجازية على أنه خبرها اهـ وقد يقال

قليلا بينهم وقوله تحقيقا أو تقديرا إشارة إلى قسمي المتصل والمنقطع وقوله من مذكور أو متروك إشارة إلى قسمي التام والمفرغ وقوله بإلا متعلق بالمخرج وهو فصل يخرج به ما عدا المستثنى مما تقدم وقوله أو ما في معناها يشمل جميع أدوات الاستثناء وقوله بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءني ناس إلا زيدا أو جاءني القوم إلا رجلا فإنه لا يفيد قال الشاطبي ومعنى إخراجه أن ذكره بعد إلا مبين أنه لم يرد دخوله فيما تقدم فبين ذلك للسامع بتلك القرينة لا أنه كان مرادا للمتكلم ثم أخرجه هذا حقيقة الإخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصح غيره اهـ وبه يتضح الحال ويزول الإشكال و (للاستثناء أدوات ثمان) وهي أربعة أقسام الأول (حرفان وهما إلا عند الجميع) من النحويين (وحاشا عند سيبويه وأكثر البصريين) وذهب الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني إلى أنها تستعمل كثيرا حرفا جارا وقليلا فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى إلا وذهب جمهور الكوفيين إلى أنها فعل دائما (ويقال فيها حاش) بحذف الألف الأخيرة (وحشا) بحذف الألف الأولى وإليهما أشار الناظم بقوله :

* وقيل حاش وحشا فاحفظهما * واعترض بأن حاشا الحرفية الاستثنائية لا يتصرف فيها بالحذف وإنما ذلك في حاش التنزيهية نحو حاش لله وهذه عند المبرد وابن جني والكوفيين فعل قالوا لتصرفهم فيها بالحذف ولإدخالهم إياها على الحرف وهذان الدليلان ينفيان الحرفية قاله في المغني (و) الثاني (فعلان وهما ليس) عند الجمهور وذهب الفارسي وتبعه أبو بكر بن شقير إلى حرفيتها مطلقا وذهب بعضهم إلى أنها في باب الاستثناء تكون حرفا ناصبا للمستثنى بمعنى إلا (ولا يكون) واعترض بأن المركب من حرف وفعل لا يكون فعلا ويجاب بأنهما لما ركبا غلب الفعل على الحرف لشرف الفعل فسمي الجميع فعلا (و) الثالث (مترددان بين الحرفية والفعلية) فيستعملان تارة حرفين وتارة فعلين (وهما خلا عند الجميع) من النحويين (وعدا عند غير سيبويه) فإنه لم يحفظ فيها إلا الفعلية (و) الرابع (اسمان وهما غير وسوى بلغاتها فإنه يقال) فيها (سوى) بكسر السين والقصر (كرضا وسوى) بضم السين والقصر (كهدى وسواء) بفتح السين والمد (كسماء و) سواء بكسر السين والمد (كبناء و) هذه الأخيرة (هي أغربها) وقل من ذكرها وممن نص عليها الفارسي في الحجة وتبعه ابن الخباز في النهاية ومنه أخذ ابن أياز والحاصل أنها تمد مع الفتح وتقصر مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر قاله في المغني (فإذا استثنى بإلا وكان الكلام) قبلها (غير تام وهو الذي لم يذكر معه المستثنى منه فلا عمل لإلا بل يكون الحكم عند وجودها) بالنسبة إلى العمل (مثله عند فقدها) فإن كان ما قبلها يطلب مرفوعا رفع ما بعدها وإن كان يطلب منصوبا لفظا نصب وإن

افرادا نه مثله في مطلق حمل ماقبلها من غير نظر لخصوص العامل (قوله ويسمى استثناء مفرغا) قدمه على التام لقلة الكلام عليه وعكس الناظم لأن التام أنسب بالباب المقصود للمنصوب لأن الكلام في المنصوبات ولغير ذلك كما بيناه في حواشي الالفية هذا وكان أصل مفرغ مفرغ فيه أي فرغ فيه العامل للعمل فيما بعد إلا إذ الاستثناء نفسه ليس مفرغا (قوله فما قبل الا وهو محمد الخ) قياس ما بعده أن يقول وتقدير المستثنى منه وما محمد شيء وكذا يوجد في بعض النسخ (قوله لأنه يؤدى إلى الاستبعاد) هذا لا يظهر في نحو قرأت القرآن إلا يوم كذا وأيضا الاستبعاد يأتي في النفي ونحو ما مات إلا زيد وتفصيل المقام في حواشينا (قوله فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى) قال الدنوشري قال بعضهم ولا فرق أيضا في النهي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى نحو قوله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفا لقتال فهذا شرط في معنى النهي أي لا تولوا الأدبار إلا متحرفين (قوله وأن يفرغ سابق) قال الدنوشري إنما قال سابق ولم يقل عامل لأن المفرغ قد لا يكون عاملا نحو ما في الدار إلا زيد (قوله وجب نصب المستثنى) أي في لغة الجمهور فلا ينافي جواز رفعه في لغة حكاها أبو حيان وخرج عليها بعضهم حديث من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافر أو عبد أو مريض رواه الدراقطني وغيره وظاهر كلام ابن مالك أن ذلك جائز في لغة الجمهور فإنه قال قال أبو الحسن ابن عصفور فإن كان الكلام الذي قبل إلا موجبا جاز في الاسم الواقع بعد إلا وجهان أفصحهما النصب على الاستثناء والآخر أن تجعله مع إلا تابعا للاسم الذي قبله فتقول قام القوم إلا زيدا بنصبه ورفعه وعليه يحمل قراءة من قرأ فشربوا منه إلا قليل بالرفع وفي صحيح البخاري فلما تفرقوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة اه كذا في شرح المنهاج للشمس الرملي وما نقله عن ابن مالك لم أظفر به في كلامه وإنما الذي في التوضيح أن أكثر المتأخرين من البصريين لا يعرف في هذا النوع إلا النصب وقد أغفلوا وروده مرفوعا بالابتداء ثابت الخبر ومحذوفه فمن الثابت الخبر قول ابن أبي قتادة كلهم أحرموا إلا أبو قتادة لم يحرم فإلا بمعنى لكن وأبو قتادة مبتدأ ولم يحرم خبره ثم قال ومن المحذوف الخبر قول النبي صلى الله عليه وسلم كل أمتي معافى إلا المجاهرون أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون اه وجاز حمل الاستثناء على المنقطع وسيأتي عن المغني ما فيه وما في كلام ابن عصفور وما قاله ابن عصفور سبقه إليه الفراء كما نقله عنه ابن الناظم في الكلام على قوله تعالى « فشربوا منه إلا قليل » ونقله ابن عمار المالكي في رسالة لطيفة سماها التاج المذهب في رفع المستثنى من الموجب وظاهر كلام صاحب الفلك الدائر أن حمل الاستثناء في مثل ذلك على المنقطع مذهب الكوفيين فإنه رد قول صاحب المثل السائر أن أبا نواس لحن في أمر ظاهر فقال لمحمد الأمين :

يا خير من كان ومن يكون • إلا النبي الطاهر الميمون

فرفع بعد الاستثناء في الموجب بأن أبا نواس يستعمل في شعره مذهب الكوفيين

كان يطلب منصوبا على لا جر بجار متعلق به نحو ما قام إلا زيد وما رأيت إلا زيدا وما مررت إلا بزيد (ويسمى استثناء مفرغا) لأن ما قبل إلا تفرغ لطلب ما بعدها ولم يشتغل عنه بالعمل في غيره والاستثناء في الحقيقة من عام محذوف وما بعد إلا بدل من ذلك المحذوف والتقدير ما قام أحد إلا زيد وما رأيت أحدا إلا زيدا وما مررت بأحد إلا بزيد إلا أنهم حذفوا المستثنى منه وأشغلوا العامل بالمستثنى وسموه استثناء مفرغا (وشرطه) عندهم (كون الكلام غير إيجاب) وهو أن يتقدم عليه ما يخرجه عن الإيجاب (وهو النفي نحو وما محمد إلا رسول) فما قبل إلا وهو محمد مبتدأ والمبتدأ يطلب الخبر فرفع ما بعد إلا وهو رسول على الخبرية (والنهي نحو ولا تقولوا على الله إلا الحق) فما قبل إلا وهو تقولوا يطلب مفعولا صريحا فنصب ما بعد إلا وهو الحق على المفعولية وتقدير المستثنى منه ولا تقولوا على الله شيئا إلا الحق (ولا تجادلوا أهل الكتاب إلا بالتي هي أحسن) فما قبل إلا وهو تجادلوا يطلب مجرورا بالباء فجر بها ما بعد إلا وهو التي وتقدير المستثنى منه ولا تجادلوا أهل الكتاب بشيء إلا بالتي هي أحسن (والاستفهام) الإنكاري لما فيه من معنى النفي (نحو فهل يهلك إلا القوم الفاسقون) فما قبل إلا وهو يهلك المبني للمفعول يطلب مرفوعا نائبا عن الفاعل فرفع ما بعد إلا وهو القوم على النيابة عن الفاعل وتقدير المستثنى منه فهل يهلك أحد إلا القوم الفاسقون والمعنى ما يهلك إلا القوم الفاسقون ولا يتأتى التفريغ في الإيجاب لأنه يؤدى إلى الاستبعاد لا تقول رأيت إلا زيدا لأنه يلزم منه أنك رأيت جميع الناس إلا زيدا وذلك محال عادة (فأما قوله تعالى ويأبى الله إلا أن يتم نوره فحمل يأبى) في إفادة النفي (على لا يريد لأنهما) أي لأن يأبى ولا يريد معناهما النفي فهما (بمعنى) واحد والمعنى لا يريد الله إلا إتمام نوره فلا فرق في النفي بين أن يكون في اللفظ أو في المعنى وإلى مسألة التفريغ أشار الناظم بقوله :

وإن يفرغ سابق إلا لما بعد يكن كما لو الا عدما

(وإن كان الكلام تاما) وهو الذي يذكر فيه المستثنى منه ففيه تفصيل (فإن كان) الكلام (موجبا) بفتح الجيم وهو الذي لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه (وجب نصب المستثنى) بإلا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

كثيرا وهذا الموضع من جملة مذاهبهم وقد قال   لمن طلل عاف المحل دفين • عفا آية إلا خوالد جون   فابتدأ بقوله خوالد جون وحذف الخبر وتقديره لم تعف وكذلك التي ابتدأ به وحذف الخبر وتقديره فإن الأمين لا يفعله اه وحيث جعل مبتدأ وخبرا فالجملة في محل نصب على الاستثناء كما نبه عليه في المغني وقال إنه فاتهم زيادة عد الجملة في الجمل التي لها محل (قوله ولا يجوز رفعه إلا بتأويل) قال الورقاني فيه مع كلام المصنف إشارة إلى أن محل جواز الرفع والنصب وترجيح البدل حيث وجد النفي صراحة وأما إذا كان المعنى عليه فالمنظور إليه الإثبات ولذا حكم المصنف بوجوب النصب في قوله تعالى فشربوا منه إلا قليل (٣٤٩) منهم وحينئذ قطع النظر عن معنى النفي وإذا روعي معناه جاء الرفع بالنظر إليه ولا يترجح وكلام المصنف في المغني يدل على هذا وقد وقع لبعض شراح الألفية أن معنى النفي كالنفي الصريح وفيه نظر لأنه يلزم عليه ترجيح الرفع في قوله تعالى فشربوا منه إلا قليلا مع أنه لم يقرأ به أحد من السبعة انظر كلام المغني في بحث لولا (قوله ولكن نقل الإعراب منها الخ) لا يخفى أنه يرد عليه نحو ما قاله اللقاني من نقل إعراب أن الموصولة إلى ما بعدها ويجاب بما أجاب به فليراجع باب الموصول (قوله وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه) وعلى غيره [1] فإنهما يمكن أن يصدقا عليه وأن لا يصدقا إذ لا مرجح لاعتبار أحدهما على الآخر ومجرد التقديم في العبارة يفيد الاعتبار هنا ويمكن جعله واسطة بين المتصل والمنقطع كما قيل بذلك في لست عليهم بمسيطر إلا من تولى وكفر فليحرر (قوله ألا ترى أنك إذا قلت رأيت القوم الخ) أي فقد وجدت المخالفة بينهما وفيه أنه لا يلزم من المخالفة بينهما في ذلك جواز المخالفة في النفي والإثبات ولو كان ثعلب يرى أن المخالفة التي قالها الأبدي تنافي البدل لمنع بدل البعض من الكل مطلقا كما لا يخفى (قوله برجل لا شجاع ولا كريم) أي فلا زائدة في اللفظ لتخطي العامل لها ومعناها مراد كما في قولهم جئت بلا زاد وأن جعلت لا بمعنى غير فلا دليل فيه قاله بعض مشايخنا وفيه نظر لأن التخالف حاصل وإن كانت بمعنى غير لأن غير نافية لما بعدها قيل لو

• ما استثنت الا مع تمام ينتصب • (نحو فشربوا منه إلا قليلا) فما قبل إلا وهو شربوا كلام تام لأن المستثنى منه مذكور وهو الواو في شربوا وموجب لأنه لم يتقدم عليه نفي ولا شبهه وما بعد إلا وهو قليلا واجب النصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه إلا بتأويل كما سيجيء فأما قوله تعالى ولو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا بالرفع فإلا فيه ليست للاستثناء وإنما هي بمعنى غير فهي صفة لآلهة ولكن نقل الإعراب منها لما بعدها لكونها على صورة الحرف (وأما قوله) وهو الأخطل :

وبالصريمة منهم منزل خلق • عاف (تغير إلا النؤى والوتد)

برفع النؤى والوتد على الإبدال من الضمير المستتر في تغير والقياس نصبهما لأن الكلام موجب (فحمل تغير) في إفادة النفي (على لم يبق على حاله لأنهما) أي لأن تغير ولم يبق معناهما النفي فهما (بمعنى) واحد والصريمة بالصاد والراء المهملتين كل رملة انصرمت من معظم الجبل وخلق بفتحتين بمعنى بال وعاف بمعنى دارس يقال عفا المنزل إذا درس وعفته الريح درسته يتعدى ولا يتعدى والنؤى بنون مضمومة فهمزة ساكنة بوزن قفل حفيرة حول الخباء تصنع لئلا يدخله ماء المطر والوتد بكسر التاء الخازوق يدق في الأرض واختلف في ناصب المستثنى بإلا على ثمانية أقوال أحدها أنه نفس إلا وحدها وإليه ذهب ابن مالك وزعم أنه مذهب سيبويه والمبرد والثاني تمام الكلام كما انتصب درهما بعد عشرين والثالث الفعل المتقدم بواسطة إلا وإليه ذهب السيرافي والفارسي وابن الباذش والرابع الفعل المتقدم بغير واسطة إلا وإليه ذهب ابن خروف والخامس فعل محذوف من معنى إلا تقديره استثنى زيدا وإليه ذهب الزجاج والسادس المخالفة وحكى عن الكسائي والسابع أن بفتح الهمزة وتشديد النون محذوفة هي وخبرها والتقدير إلا أن زيدا لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي والثامن أن إلا مركبة من إن ولا ثم خففت إن وأدغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء وزاد ابن عصفور فإذا انتصب ما بعدها فعلى تغليب حكم إن وإذا لم ينتصب فعلى تغليب حكم لا لأنها عاطفة (وإن كان الكلام) التام (غير موجب) ففيه تفصيل (فإن كان الاستثناء متصلا) وهو ما يكون فيه المستثنى بعض المستثنى منه وكان غير مردود به كلام تضمن معنى الاستثناء وغير متراخ المستثنى عن المستثنى منه ولا متقدم عليه (فالأرجح اتباع المستثنى المستثنى منه) في إعرابه للمشاكلة (بدل بعض) من كل (عند البصريين وعطف نسق عند الكوفيين) لأن إلا عندهم من حروف العطف في باب الاستثناء خاصة قاله أبو حيان وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في أن ما بعدها مخالف لما قبلها قاله في المغني ورد ثعلب كلا المذهبين فقال في الرد على البصريين كيف يكون بدلا وهو موجب ومتبوعه منفي والبدل لا بد أن يكون على وفق المبدل منه في المعنى وأجاب الأبدي بأن بدل البعض يكون الثاني فيه مخالفا للأول في المعنى ألا ترى أنك إذا قلت رأيت القوم بعضهم فيكون قولك أولا رأيت القوم مجازا ثم بينت بعد ذلك من رأيت منهم وكما جاز في النعت المخالفة نحو مررت برجل لا كريم ولا شجاع جاز في البدل

---

(1) قوله وعلى غيره الخ هكذا بالنسخ التي بأيدينا ولعل هنا سقطا كما يعلم بالتأمل.

أستدل بتخالف المعطوف والمعطوف عليه فى النفى والإثبات كان أولى وفيه أنه تتمة اعتراض ثعلب أن البدل لا يوجد فيه المخالفة بخلاف العطف وقد اقتصر الرضى فى جواب ثعلب على قياس البدل على النعت كما نقله الدمامينى (قوله ولم يصرح معه بضمير الخ) قال الدمامينى فى المندية لم يشترطوا الضمير فى بدل البعض من حيث هو ضمير وإنما اشترطوه من حيث هو رابط فإذا وجد الرابط بدونه حصل الغرض من غير وجوده على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق بدونه وذلك لأن إلا وما بعدها من تمام الكلام الأول وإلا لإخراج الثانى من الأول فعلم أنه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج إلى الضمير (قوله والنصب عربى جيد) لكنه خلاف المنتخب الراجح والذى قرئ به فى امرأتك الأكثر فيلزم مجىء قراءته على الوجه المرجوح ولا ينبغى ذلك ومن هنا جعل الزمخشرى النصب على الاستثناء من أهلك ليكون من تام موجب والرفع على الاستثناء من أحد واعترض بأنه يستلزم التناقض بين القراءتين فإن المرأة تكون مسريا بها على قراءة الرفع وغير مسرى بها على قراءة النصب وأجيب بأن إخراجها من جملة النهى لا يدل على أنها مسرى بها بل على أنها معهم وقد روى أنها تبعتهم وأنها لما سمعت (٣٥٠) هذه العذاب التفتت فصاحت فأصابها حجر فقتلها وهذا خلاف الظاهر كما قال فى الجملة الثامنة من الباب الخامس من المغنى والأظهر أن الاستثناء من جملة الأمر على القراءتين والاستثناء منقطع ووجه الرفع أنه على الابتداء وما بعده الخبر والمستثنى الجملة وقد استوفينا الكلام على ذلك فى رسالة معمولة فى تحقيق الاستثناء فى الآية الشريفة (قوله فأما قراءة بعضهم الخ) به يعلم أن مراد المصنف بقوله فى المسائل السفرية أنهم أجمعوا على النصب فى هذه الآية إجماع العشرة (قوله فى معنى لم يكونوا شربوا منه) قال الزرقانى أى من طالوت ووجه الدلالة ظاهر وذلك لأنه قال فمن شرب منه أى من النهر فليس منى فإذا شرب منه أحد لم يكن منه أى من شياعه (قوله قاله فى المغنى) أى فى القاعدة الأولى من الباب الثامن وقال بعد ذكر ما قاله الشارح وقيل إلا وما بعدها صفة فقيل إن الضمير يوصف فى هذا الباب وقيل مرادهم بالصفة عطف البيان وهذا لا يخلص من الاعتراض إن كان لازما لأن عطف البيان كالنعت فلا يتبع الضمير وقيل قليل مبتدأ حذف خبره أى لم يشربوا اهـ وعلى هذا الأخير فالاستثناء منقطع ويكون ذلك من مجيئه مفردا لكن الظاهر أنه متصل لأن القليل بعض الجماعة السابق ضميرهم والحكم المنسوب إليه بعض الحكم المنسوب إليهم وهذا شأن المتصل (قوله بالنصب وجوبا) فتقييد الشارح بقوله قياسا وكان غير مردود لأجل جواز الوجهين اتفاقا وأرجحية الاتباع وأما المردود المذكور فبعضهم يوجب فيه النصب وبعضهم يجوزه ولا أقل من أن يكون عنده أرجح (قوله وخرج بغير المتراخى الخ) فى التسهيل واختير فيه متراخيا النصب قال الدمامينى والأصل فى هذا قول النبى ﷺ لا يختلى خلاها ولا يعضد شوكها فقال العباس يا رسول الله إلا الإذخر فقال عليه الصلاة والسلام إلا الإذخر ويمكن أن يكون من هذا ما العبدى المؤمن جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا ثم احتسبه إلا الجنة ووقع للزمخشرى ما يخالف هذا وذلك أنه قال فى الكشاف فى قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون إلى الملأ الأعلى ويقذفون

وقال فى الرد على الكوفيين بأن إلا لو كانت عاطفة لم تباشر العامل فى نحو ما قام إلا زيد وليس شىء من أحرف العطف يباشر العوامل قال فى المغنى وقد يجاب بأنه ليس تاليها فى التقدير إذ الأصل ما قام أحد إلا زيد اهـ وإلى ترجيح الإتباع أشار الناظم بقوله ٭ وبعد نفى أو كنفى انتخب ٭ اتباع ما اتصل مثال النفى (نحو ما فعلوه إلا قليل منهم) بالرفع فى قراءة السبعة غير ابن عامر فقليل بدل من الواو فى فعلوه بدل بعض من كل عند البصريين وهو فى نية تكرير العامل والتقدير ما فعلوه إلا فعله قليل منهم وعطف نسق عند الكوفيين وشبه النفى النهى والاستفهام مثال النهى (ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك) بالرفع فى قراءة أبى عمرو وابن كثير فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه يغنى عن الضمير غالبا ومثال الاستفهام (ومن يقنط من رحمة ربه إلا الضالون) بالرفع فى قراءة الجميع والضالون بدل من الضمير المستتر فى يقنط بدل بعض من كل ولم يؤت معه بضمير لما قلنا (والنصب عربى جيد وقد قرئ به فى السبع فى قليل) من قوله تعالى ما فعلوه إلا قليل منهم (و) فى (امرأتك) من قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك ولا يتأتى الإتباع فى الموجب فأما قراءة بعضهم فشربوا منه إلا قليل منهم بالرفع فمحمولة على أن شربوا فى معنى لم يكونوا شربوا منه بدليل فمن شرب منه فليس منى قاله فى المغنى وخرج بالمتصل المنقطع وسيأتى وبغير المردود نحو ما قام القوم إلا زيدا بالنصب وجوبا ردا على من قال قام القوم إلا زيدا لقصد التطابق بين الكلامين ولم يجز الإبدال نقله المرادى عن ابن السراج ورده ابن عصفور وخرج بغير المتراخى ما جاءنى أحد حين كنت جالسا هنا إلا زيدا فإن البدل فيه غير مختار لأن البدل إنما كان مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع التراخى لا يظهر التطابق قاله الرضى وغيره وخرج بقيد التقدم ما جاء إلا زيدا القوم فإنه لا يجوز الإبدال كما سيجىء (وإذا تعذر البدل على اللفظ) لمانع (أبدل على الموضع نحو لا إله إلا الله ونحو ما فيها من أحد إلا زيد برفعهما

من كل جانب دحورا ولهم عذاب واصب إلا من خطف الخطفة أن من فى موضع رفع بدل من الواو فى لا يسمعون أى لا يسمع الشياطين إلا الشيطان الذى خطف هذا كلامه ولم يذكر النصب ألبتة لأن الاستثناء مفرغ (قوله قال ابن مالك فى شرح التسهيل رفعت البدل الخ) هذا لا يناسب قوله الآتى وزيد فى المثال الثانى الخ والمناسب له أن يقول هنا قاله فى المثال الأول بدل من اسم لا لأنه فى موضع رفع بالابتداء كما قاله ابن مالك الخ ولا يخفى موافقة هذا الصنيع لكلام المصنف لأنه مثل بثلاثة أمثلة ثم ذكر تعليلها فتدبر (قوله لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة) أى وحينئذ يفوت النفى والإثبات وبيان عدم توجه تقدير دخول لا على الجلالة أن الجلالة على هذا التقدير بدل من لا مع اسمها لا من الاسم فقط فالداخل على الجلالة إنما هو الابتداء الذى هو العامل فى محل لا مع اسمها لأن البدل على نية تكرار العامل (قوله لأنهما موجبان بدخول إلا عليهما) قال بعض المشايخ كان الأولى أنه لم يكن متعينا تأخير هذا

وليس زيد بشىء إلا شيئا لا يعبأ به بالنصب) قال ابن مالك فى شرح التسهيل رفعت البدل يعنى الجلالة من اسم لا لأنه فى موضع رفع بالابتداء ولم تحمله على اللفظ فتنصبه (لأن لا الجنسية لا تعمل فى معرفة ولا فى موجب) وتبعه على ذلك أبو حيان والمرادى وناظر الجيش والسمين وهو مشكل فإن اعتبار محل اسم لا على أنه مبتدأ قبل دخول لا قد زال بدخول الناسخ كما قال الموضح فى باب إن واعتبار محل لا مع اسمها على أنهما فى محل مبتدأ عند سيبويه لا يتوجه عليه تقدير دخول لا على الجلالة والمختار عند أبى حيان أن الجلالة بدل من الضمير المستتر فى الخبر المحذوف العائد على اسم لا وزيد فى المثال الثانى مرفوع على البدلية من محل أحد لأنه فى موضع رفع بالابتداء وشيئا فى المثال الثالث منصوب على البدلية من محل شىء لأنه فى موضع نصب على الخبرية لليس ولم يجز خفضهما حملا على اللفظ لأنهما موجبان بدخول إلا عليهما (و) لأن (من والباء الزائدتين) بعد نفى أو شبهه لا يعملان فى موجب (كذلك) فإن قلت مقتضى قوله فالأرجح الإتباع أن النصب على الاستثناء فى هذه الأمثلة مرجوح قلت أما الأخيران فواضح ذلك فيهما ويجوز فيهما الجر على الصفة أنشد الكسائى:

أبنى لبينى لستما بيد * إلا يد ليست لها عضد

بالخفض ولما الأول فقد قال أبو القاسم السهيلى فى أماليه لا يجوز فى نحو لا إله إلا الله من نصب المستثنى ما جاز فى نحو ما فعلوه إلا قليل كما لم يجز فى ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم إلا الرفع وذلك لنكتة بديعية لم يلبه عليها من حذاق النحويين إلا قليل وهو أن النصب إنما حقه الإيجاب فإذا دخل النفى على كلام تام بنفسه جاز لك من النصب ما جاز قبل دخول النافى وإذا دخل على كلام لا يستقيم تقديره عريا عنه تعين اعتبار حكم النفى وامتنع اعتبار حكم الإيجاب اه (فإن قلت لا إله إلا الله واحد) فالرفع أيضا فى إله واحد على البدل من المحل ولا يجوز النصب حملا على اللفظ وإن كان البدل نكرة موصوفة (لأنها) موجبة لوقوعها بعد إلا ولا الجنسية (لا تعمل فى موجب ولا يترجح النصب على الإتباع لتأخر صفة المستثنى منه على المستثنى نحو ما فيها رجل إلا أخوك صالح خلافا للمازنى) فإنه قال إذا تأخرت صفة المستثنى منه عن المستثنى فإنه يختار النصب فتقول ما فيها رجل إلا أخاك صالح فرجل مبتدأ تقدم خبره فى المجرور قبله وصالح نعت رجل المستثنى منه وأخاك منصوب على الاستثناء مقدم على صفة المستثنى منه والأصل ما فيها رجل صالح إلا أخاك ونقل ابن الخباز فى النهاية عن المازنى أنه يوجب النصب وأنه ينزل التقديم على الصفة منزلة التقديم على الموصوف لأن المبدل منه ملغى فى بعض الوجوه والموصوف مرعى الجانب فتدافعا والصواب ما نقله الموضح

عن قول المصنف كذلك تأمل وأقول تأملناه فوجدناه لا يصح إذ لا يحسن أن يقول الشارح مثل قول المصنف ومن الخ ولم يجز خفضهما على اللفظ والشارح قصد أن يكون ما قاله توطئة لكلام المصنف لبيان وجه التشبيه فى قوله كذلك وليكون قوله ومن الخ عطفا عليه لكن يرد عليه أنه يلزم عطف الشىء على نفسه كما لا يخفى ولو أن الشارح مزج قوله لم يجز خفضهما بعد الواو التى فى قول المصنف ومن الخ لكان أحسن كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام هذا وكلام المصنف مشكل لأن قوله كذلك بعد قوله أن لا تعمل فى معرفة ولا فى موجب يقتضى أن من والباء كذلك وهو فى من مسلم دون الباء لأنها تعمل فى المعرفة نعم لا تعمل فى موجب كما تقرر فى باب ما ولا العاملين عمل ليس فى الكلام على زيادة الباء وإن قال بعض الفضلاء هنا أنه لا يشترط فى زيادتها الأمران فإنه غفلة عما ذكرناه وكان الشارح حال الجواب عن هذا يجعل التشبيه خاصا بالنسبة لاشتراط كون مجرورها مثبتا ويلزمه عدم استفادة اشتراط تنكير مجرور من والأظهر أن قول المصنف كذلك بالنسبة لمجموع من والباء ففيه تغليب فليتأمل (قوله ابنى لبينى الخ) ابنى بصيغة المثنى بدليل قوله لستما وهو منادى حذف منه حرف النداء وليست فى قوله إلا يد وصف الشىء بنفسه لأن المعتمد بالصفة اليد الأولى صفة يد الثانية ويد الثانية صفة موطئة (قوله ما جاز فى نحو ما فعلوه إلا قليل) أى لأنه يصح أن يقال فعلوه إلا قليلا ولا يصح إله إلا الله ولا يكن لهم شهداء إلا أنفسهم (قوله فتدافعا) إذ تدافعا لتعين النصب على الاستثناء لأن النصب عليه ليس فيه ما يتدافع مع الصفة وبيان التدافع فى المثال على تقدير الرفع فى المستثنى على

الإتباع في المستثنى منه وهو رجل من حيث إبدال المستثنى وهو أخوك منه يصير في نية الطرح لأن ذلك حقه وإن لم يكن لازما من حيث أن وصفه بصالح يدل على رعاية جانبه لأن وصف الشيء يدل على الاعتناء به فتدبر (قوله إذا تقدم المستثنى على صفة الخ) قال الدنوشري تجويزهم هنا البدل فيما إذا تقدم المستثنى يلزم منه تقديم البدل على النعت عند الاجتماع وهو مخالف لما صرحوا به في وجوب تقديم النعت على البدل فليتأمل ثم عرضت ذلك على شيخنا شيخ الإسلام أبي بكر الشنواني فتوقف فيه وقد يقال هذا مبني على عدم وجوب الترتيب (قوله فإن لم يمكن الخ) قال الدنوشري قدم هذا القسم لكون قيده عدميا والعدم قبل الوجود (نحو ما زاد هذا المال الخ) من ذلك قوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم كما مثل به ابن الناظم وكتب المصنف بهامشه ما نصه قالوا في قولنا لا إله إلا الله أن اسم الله عز وجل بدل من محل لا مع اسمها ومنعوا هنا الإبدال كالتزي وقال ابن عمرون يحتمل أن يحمل عاصم على شيء هو إطلاق البعض وإرادة الكل شائعة قال وحينئذ يمكن أن يكون من رحم بدلا على الموضع مثل لا إله إلا الله قال خرالمشايخ لا يمكن هنا البدل لأنه لا يقال لا شيء اليوم من أمر الله إلا من رحم ولو رد المحذوف منه أعني الخبر لم يجز أيضا الإبدال لأنه لا يقال لا هم اليوم إلا من رحم لأنه لا معنى له وقد قيل عاصم بمعنى معصوم وهو ضعيف لا يعتد به وأجود منه أن يقال من رحم هو الله تعالى لأنه هو الراحم فكأنه قيل إلا الله فالاستثناء متصل ومثل الآية على الانقطاع أن تقول عند مجيء سيل عظيم لا عاصم اليوم من هذا السيل إلا من أقام في الجبل ولا يمكن في ذلك البدل اه ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم على قراءة ظلم بالبناء للفاعل وأما قراءة ظلم بالبناء للمفعول فقيل بأنه منقطع وقيل بأنه متصل على حذف مضاف أي إلا جهر من ظلم وقول ابن عطية على قراءة البناء للفاعل أنه يحتمل أن من في موضع رفع على البدل من أحد المقدر مردود بأنه لا يصح في هذا القسم الرابع إذ لا يصح فيه تسليط العامل على المستثنى وقال الزمخشري يجوز أن يكون مرفوعا كأنه قيل لا يحب الله أن يجهر بالسوء إلا الظالم على لغة من يقول ما جاءني زيد إلا عمرو ورده أبو حيان بأنه لا يمكن أن يكون الفاعل لغوا زائدا ولا يمكن أن يكون الظالم بدلا من الله ولا عمرو من زيد لأن البدل راجع في هذا الباب إلى كونه بدل بعض من كل إما حقيقة نحو ما قام القوم إلا زيدا أو مجازا نحو ما قام القوم إلا حمارا وكلاهما لا يمكن هنا لأن الله علم وكذا زيد فلا يتخيل في المستثنى منه عموم وليس في كلام سيبويه ما يقتضي أن ما جاءني زيد إلا عمرو لغة وقد استوفينا الكلام على ذلك في رسالة تتعلق بالآية الشريفة وقال المصنف في الحواشي من أمثلة سيبويه للاستثناء المنقطع ما أتاني زيد إلا عمرو وما قام أخوانه إلا أخوانكم قيل وذلك على وضع الخاص موضع العام أي ما أتاني أحد وهذا عكس مالي إلا أبوك ناصر في وضع العام موضع الخاص (قوله ما نفع هذا المال الخ) المستثنى في الحقيقة زيادة المال لا هذا المال كما هو ظاهر العبارة (قوله ومثله ما نفع زيد الخ) قال الدنوشري الظاهر أن وجه فصله بمثل أن الأول وارد عن العرب والثاني قيس عليه وأقول قد أشار الشارح إلى ذلك بقوله في القياس وعذر الدنوشري أنه ساقط من نسخته والنظر هل يأتي هذا المثال والذي قبله ما قال اللقاني فيما سيأتي في غير ما نفع هذا المال غير الضرر من أن الاستثناء

عنه فقد قال أبو حيان أن ما نقله صاحب البداية عن المازني غلط وقال ابن مالك في شرح الكافية إذا تقدم المستثنى على صفة المستثنى منه ففيه مذهبان أحدهما أن لا يكترث بالصفة بل يكون البدل كما يكون إذا لم تذكر الصفة وذلك كقولك ما فيها رجل إلا أبوك صالح كأنك لم تذكر صالحا هذا رأي سيبويه والثاني أن لا يكترث بتقديم الموصوف بل يقدر المستثنى مقدما بالكلية على المستثنى منه فيكون نصبه راجحا وهذا اختيار المبرد وعندي أن النصب والبدل عند ذلك مستويان لأن لكل واحد منهما مرجحا فتكافآ اه فلو أوقعت المستثنى بين صفة المستثنى منه نحو ما مررت بأحد خير من زيد إلا ابنك بر بوالديه فالظاهر أن الخلاف قائم فليتأمل قاله الموضح في الحواشي (وإن كان الاستثناء منقطعا) وهو ما لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه بشرط أن يكون ما قبل إلا دالا على ما يستثنى فيجوز ما قام القوم إلا حمارا ويمتنع قام القوم إلا ثعبانا وفي ذلك تفصيل فإنه تارة يمكن تسليط العامل على المستثنى وتارة لا يمكن (فإن لم يمكن تسليط العامل على المستثنى وجب النصب) في المستثنى (اتفاقا) من الحجازيين والتميميين (نحو ما زاد هذا المال إلا ما نقص) فما مصدرية ونقص صلتها وموضعهما نصب على الاستثناء ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل لأنه لا يصح تسليط العامل عليه (إذ لا يقال زاد النقص ومثله) في القياس ما نفع زيد إلا ما ضر (إذ لا يقال نفع الضر) وزعم السيرافي ومبرمان في حواشيه أن المصدر المنسبك من ما والفعل هنا في موضع رفع على الابتداء وخبره محذوف تقديره ما زاد هذا المال لكن النقصان شأنه وما نفع زيد لكن الضر شأنه وزعم الشلوبين أن المصدر هنا مفعول به حقيقة تقديره ما زاد المال شيئا إلا النقصان ثم فرعه له وجعله متصلا ورد بأنه لا نسبة بين النقصان والزيادة وزعم ابن الطراوة أن ما زائدة واستغنى عن الواو كما في قولك ما قام زيد إلا وقعد عمرو (وإن أمكن تسليطه) أي العامل على المستثنى نحو

منقطع مقدر الاتصال فراجعه متأملا (قوله ولا يجوز أن يقرأ بالخفض الخ) قد يقال يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويجاب بأنه إنما يرتكب عند الحاجة إليه (قوله وقد ذكر سيبويه الخ) إنما احتاج لتوجيه الرفع لأنه على الإتباع كما تقدم ووجه الإتباع أنه بدل بعض من كل وذلك مشكل لأنه عند الانقطاع لا يكون المستثنى بعض المستثنى منه (قوله الثاني أنه جعل الحمار الخ) حاصل هذا الوجه أن المثال من أقسام إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر وهو نوع بديع يسمى عند القوم بالتنويع وهو ادعاء أن مسمى اللفظ نوعان متعارف وغير متعارف على طريق التخييل وهو نوع واسع يجري في أبواب كثيرة منه أن ينزل ما يقع في موقع شيء بدلا عنه منزلته بدون تشبيه ولا استعارة كقولهم ۞ تحية بينهم ضرب وجيع ۞ وقولهم عتابه السيف وقد يشيرون إليه بالمثال ويكتفون بذلك عن تسميته فيقولون من باب ۞ تحية بينهم ضرب وجيع ۞ قال في دلائل الإعجاز لا يجوز أن يكون سبيل قوله ۞ لعاب الأفاعي القاتلات لعابه ۞ سبيل قولهم عتابه السيف لأن المعنى في بيت أبي تمام على أنك تشبه شيأ بشيء بجامع بينهما في وصف وليس المعنى في عتابه السيف على أنك تشبه عتابه بالسيف ولكن على أن تزعم أنه يجعل السيف بدلا من العتاب ألا ترى أنه يصح أن يقول مداد قلمه قاتل كسم الأفاعي ولا يصح أن يقول عتابك كالسيف إلا أن يخرج إلى باب آخر ليس هو غرضهم بهذا الكلام فتريد أنه عاتب عتابا خشنا مؤلما فقد بلغ في إيلامه وتأثيره مبلغا بحيث صار كالسيف اه ملخصا وليس من التشبيه الذي ذكر (٣٥٣) ومنه ما يحيل دخول الأداة كقوله أسد دم الأسد الهزبر خضابه ۞ موت فريص الموت منه يرعد ۞ فإنه لا سبيل فيه إلى دخول أداة التشبيه لدلالة التشبيه على أنه دون الأسد ودلالة الوصف على أنه فوقه ولهذا قال في دلائل الإعجاز إنه يقرب من إطلاق اسم الاستعارة زيادة قرب لأنهم جعلوه قسما للتشبيه لأن التشبيه يعكس المعنى المراد وليس فيه ولا في شيء من أطرافه تجوز ووقع في كلام بعضهم أنه مجاز وعليه جريت في حاشية الألفية والمراد أنه مجاز عقلي إذ التصرف في النسبة ألا ترى أنك لو قلت إن كان الضرب تحية فهو تحيتهم كان حقيقة قطعا لجعل الفرض المقدر كالظاهر وبهذا يعلم ما في قول السيد في شرح المفتاح ۞ فإن قيل على قياس ما ذكرت أن نحو زيد أسد تشبيه لا استعارة أن يكون هذا تشبيها أيضا وحرف التشبيه محذوف فلا تنويع قلنا نعم لكن لا خفاء في أنه ليس المعنى تحية بينهم كضرب وجيع بل الضرب نوع من التحية غير متعارف قصدا إلى التهكم كما تقول أسدنا زيد في غير التهكم الظهور أن تقدير الأداة يذهب رونق الكلام اه فإن في قوله قلنا نعم نظرا ظاهرا وقوله لكن الخ جار على التحقيق ۞ فإن قلت قضية كلام الكشاف في سورة المائدة في تفسير قوله تعالى بشر من ذلك مثوبة إن ذلك من باب الاستعارة فهو مجاز فإنه قال ۞ فإن قلت المثوبة مختصة بالإحسان فكيف جاءت في الإساءة قلت وضعت المثوبة موضع العقوبة على طريقة قوله ۞ تحية بينهم ضرب وجيع ۞ ومنه فبشرهم بعذاب أليم اه قلت ليس مراده ما ذكرت وإنما مراده أن الآية من باب الإيجاز وأن في الكلام تنويعا مقدرا والتقدير إن تقدم منهم وادعيتم لهم العقوبة فعقوبتهم المثوبة وقد صرح به في سورة مريم وهذا دأبه أن يجمل في محل ويفصل في آخر قال في تفسير قوله تعالى والباقيات الصالحات خير عند ربك ثوابا كأنه قيل ثوابهم النار على طريقة قوله فأعتبوا بالصيلم وقوله ۞ شجعاء جربتها الذميل تلوكه ۞ أصلا إذا راح المطي غراثا وقوله ۞ تحية بينهم ضرب وجيع ۞ ثم بنى عليه خير ثوابا وفيه ضرب من التهكم الذي هو أغيظ للمتهدد من أن يقال عقابك النار اه والمراد أن بعض التنويع قد يستعمل في

ما قام القوم إلا حمارا إذ يصح أن يقال قام حمار (فالحجازيون يوجبون النصب) لأنه لا يصح فيه الإبدال حقيقة من جهة أن المستثنى ليس من جنس المستثنى منه (و) النصب (عليه قراءة السبعة ما لهم به من علم إلا اتباع الظن) بنصب اتباع (وتميم ترجحه وتجيز الإتباع) ويقرؤن إلا اتباع الظن بالرفع على أنه بدل من العلم باعتبار الموضع ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال منه باعتبار اللفظ لما تقدم من أنه معرفة موجبة ومن الزائدة لا تعمل فيها وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله :

.... والنصب ما انقطع ۞ وعن تميم فيه إبدال وقع

(كقوله وهو جران العود عامر بن الحرث .

(وبلدة ليس بها أنيس ۞ إلا اليعافير وإلا العيس)

فأبدل اليعافير والعيس من أنيس وإلا الثانية مؤكدة للأولى واليعافير جمع يعفور وهو ولد البقرة الوحشية والعيس بكسر العين جمع عيساء كالبيض جمع بيضاء وهي الإبل البيض يخالط بياضها شيء من الشقرة وذكر سيبويه في توجيه الرفع وجهين أحدهما أنهم حملوا ذلك على المعنى لأن المقصود هو المستثنى فالقائل ما في الدار أحد إلا حمار المعنى فيه ما في الدار إلا حمار وصار ذكر أحد توكيدا ليعلم أنه ليس ثم آدمي ثم أبدل من أحد ما كان مقصوده من ذكر الحمار الوجه الثاني أنه جعل الحمار إنسان الدار أي الذي يقوم مقامه في الإنس كقوله ۞ تحية بينهم ضرب وجيع ۞ جعلوا الضرب تحيتهم لأنه الذي يقوم مقام التحية عندهم

التهكم وليس بلازم فيه لعدم تصوره فى قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية وقوله عليه الصلاة والسلام من كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له فقد جعله بعضهم من التنويع وقوله فأعتبوا بالصيلم من بيت لبشر بن حازم من قصيدة أوردها فى المفضليات والبيت

غضبت حنيفة أن تقتل عامر * يوم النسار فأعتبوا بالصيلم

والصيلم الداهية وهى فيعل من الصلم وهو القطع وقال البيضاوى فى سورة البقرة فى تفسير فبشرهم بعذاب أليم على التهكم أو من باب تحية بينهم ضرب وجيع يعنى أنه استعارة تهكمية استعيرت البشارة للإنذار والخبر المحزن للسار أو من باب التنويع الصرف فيكون حقيقة ووقع لأرباب حواشيه خبط فى المقام لا يخفى على من له بالتنويع إلمام وعلم أن ما ذكر من كون تحية بينهم ضرب وجيع ونحوه فيه جعل الضرب تحية تخييلا هو المذكور فى كلام الشيخ عبد القاهر فى بعض المواضع وقال فى بعضها إن المقصود به نفى ما صدر به يعنى لا تحية بينهم وعليه جرى فى الكشاف فى تفسير قوله تعالى يوم لا ينفع مال ولا بنون الآية فقال وهو من باب تحية بينهم ضرب وجيع وما ثوابه إلا السيف وبيانه أن يقال هل لزيد مال وبنون فتقول ماله وبنوه سلامة قلبه تريد نفى المال والبنين عنه وإثبات سلامة القلب له بدلا عن ذلك وقال فى موضع آخر إنه يدل على إثبات النفى فمعنى ليس بها أنيس إلا اليعافير إنه لا أنيس بها قطعا لأنه جعل أنيسها اليعافير دون غيرها وهى ليست بأنيس قطعا فدل على أنها لا أنيس بها وهو قريب مما لو قلت إن كانت اليعافير أنيسها فلها أنيس ووجه دلالته على بقاء النفى أن العرب استعملته مرادا به الحصر فإن الكلام قد يدل عليه نحو الجواد زيد والكرم فى العرب وقال السيد فى شرح المفتاح دخول المستثنى فى المستثنى منه لا يتعين بناؤه على التنويع لاحتمال أن يبنى على التعليق كما صرح به فى الكشاف أى إنما يكون فيها أنيس لو كان هذا أنيسا (قوله وحمل عليه الزمخشرى الخ) أى وفى ذلك محذور وهو حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة وهى إبدال المستثنى المنقطع كما قال ابن مالك فكان ينبغى للشارح أن يتعرض لهذا ليكون توطئة لقوله الآتى قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين الخ كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام (قوله ويجوز الصفاقسى الخ) نقل هذا عن الصفاقسى لا يناسب قوله بعد قال ابن مالك الخ لتأخر الصفاقسى عن ابن مالك ثم كان ينبغى له أن يتعرض لكون الجمع بين الحقيقة والمجاز محذورا عند بعضهم ليكون أيضا توطئة لكلام ابن مالك نظير ما مر ولو نقل الشارح عبارة ابن مالك التى نقلها المصنف فى الباب الثالث من المغنى وما زاده من قوله ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز فى كلمة واحتج بقولهم القلم أحد اللسانين لم يحتج إلى ذلك أى إلى تقدير قل لا يعلم من يذكر لكان خيرا له والمجوز لاجتماع الحقيقة والمجاز جماعة منهم أهل الأصول من اتباع إمامنا الشافعى كرم الله وجهه فإنهم لا يشترطون فى المجاز القرينة المانعة عن إرادة المعنى الحقيقى هذا وقال ابن كمال باشا فإن قلت كيف استثنى الله وأنه تعالى منزه ومتعال عن أن يكون فى السموات والأرض قلت كما استثنى غير أن سيوفهم من قوله * ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * يعنى إن كان الله تعالى ممن فى السموات والأرض كان فيهم من يعلم الغيب والغرض المبالغة فى نفى العلم بالغيب عنهم وسد الطريق إلى ذلك الاحتمال فالاستثناء متصل كما فى قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آباؤكم من النساء إلا ما قد سلف فإن شراح الكشاف قاطبة صرحوا بأن الاستثناء فيه متصل وقال بعضهم اتصال الاستثناء على تقدير محال لا ينافى انقطاعه فى نفس الأمر وفيه نظر والعجب أن الإمام البيضاوى جوز اتصال الاستثناء فى آية النكاح على الوجه المذكور وجزم هنا بانقطاعه والظاهر من كلام صاحب الكشاف أيضا القطع بالانقطاع حيث قال جاز رفع اسم الله تعالى على لغة بنى تميم حيث يقولون ما فى الدار أحد إلا حمار كأن أحدا لم يذكر فإنه على تقدير الكلام على النسق المذكور يصح رفع اسم الله على لغة أهل الحجاز أيضا اهـ وحاصله أن الآية من نوع التنويع (قوله والغيب بدل اشتمال) فيه نظر لأن بدل الاشتمال يحتاج إلى ضمير يكون رابطا ولا ضمير هنا وليس البدل بعد أداة الاستثناء ليقال إن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه تغنى عنه (فصل) (قوله على المستثنى منه) إشارة إلى أن مراد الناظم بقوله سابق على المستثنى منه لا مطلقا فإنه لا يجوز تقديمه أول الكلام لا يقال إلا زيدا قام القوم لأن إلا مشبهة بلا العاطفة وذهب الكسائى إلى جواز ذلك قياسا على كثير من الفضلات وبدليل قوله خلا الله لا أرجو سواك وإنما *

(وحمل عليه) أى على اتباع المنقطع (الزمخشرى) قوله تعالى (قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله) فمن فى محل رفع على الفاعلية بيعلم والغيب مفعول به والله مرفوع على البدلية من من على لغة تميم وهو استثناء منقطع لعدم اندراجه فى مدلول لفظ من لأنه تعالى لا يحويه مكان وجوز الصفاقسى أن يكون متصلا والظرفية فى حقه تعالى مجازية وفيه جمع بين الحقيقة والمجاز فى الظرفية وعلى هذا فيرتفع على البدل أو عطف البيان وكلاهما ضعيف قال ابن مالك والمخلص من هذين المحذورين أن يقدر قل لا يعلم من يذكر فى السموات والأرض اهـ وفى الآية وجه آخر ذكره فى المغنى وهو أن يقدر من مفعولا به والغيب بدل اشتمال والله فاعل والاستثناء مفرغ اهـ.

(فصـــل) (وإذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه) عند البصريين (مطلقا)

أحد ومالي شيعة من عيالكا وأما تقديمه على العامل في المستثنى منه ففيه مذاهب ثالثها التفصيل بين كونه متصرفا نحو إخوتك إلا زيدا قاموا فيجوز أو غير متصرف نحو إخوتك إلا زيدا في الدار فيمتنع وإنما جاء السماع بالتقديم على العامل المتصرف كقوله :
* ألا كل شيء ما خلا الله باطل * (قوله سواء أكان متصلا أو منقطعا) أي فالإطلاق في مقابلة التفصيل السابق في المتصل قبله لأن الباب واحد ومعلوم أن المتصل والمنقطع قسمان من غير الموجب والكلام هنا مفروض فيه فلا يصح تفسير الإطلاق بما تقدمه نفي أولا كما يتوهم وأنه في مقابلة قوله الآتي وبعضهم يجيز الخ وحيث كان الكلام مفروضا في غير الموجب فلا حاجة لقول المصنف في المسبوق بالنفي وإنما ذكر تبعا لقول الناظم في النفي ولعلهما قصدا دفع توهم عموم إجازة غير النصب عند البعض المذكور بالغفلة عن موضوع المسألة والإشارة إلى أنه لا يجوز غير النصب عند أحد فلا يقال قام إلا زيدا أحد (قوله كقوله ومالي الخ) قال ابن هرون هذا البيت مشكل لأن العامل في شيعة الابتداء وهو لا يعمل في المستثنى وإنما هو مستثنى من الضمير الذي في الجار والمجرور فلم يتقدم المستثنى ووجه كلامهم ما تكلفته لم في * لمية موحشا طلل * إذ قالوا إن الحال من النكرة قال المصنف جزمه بكون شيعة مبتدأ مردود بل الأرجح أنه فاعل لاعتماد الظرف فقد أمكن أن يقع كل شيء في موضعه (قوله غير النصب) (٣٥٥)

سواء أكان متصلا أم منقطعا وامتنع اتباعه لأن التابع لا يتقدم على المتبوع (كقوله) وهو الكميت يمدح بني هاشم :

(ومالي إلا آل أحمد شيعة ... ومالي إلا مشعب الحق مشعب)

والأصل ومالي شيعة إلا آل أحمد ومالي مشعب إلا مشعب الحق فلما قدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه وأراد بأحمد النبي صلى الله عليه وسلم (وبعضهم) وهم الكوفيون والبغداديون (يجيز) في المستثنى إذا تقدم على المستثنى منه (غير النصب) وهو الاتباع (في المسبوق بالنفي فيقول ما قام إلا زيد أحد) قال سيبويه (سمع يونس) بعض العرب الموثوق بهم يقول (مالي إلا أبوك ناصر) بالرفع (وقال) حسان رضي الله عنه :

لأنهم يرجون منه شفاعة ... (إذا لم يكن إلا النبيون شافع)

بالرفع (ووجهه أن العامل) وهو الابتداء في المثال ويكن التامة في البيت (فرغ لما بعد إلا) وهو أبوك في المثال والنبيون في البيت (وأن المؤخر) وهو ناصر في المثال وشافع في البيت (عام) لوقوعه في سياق النفي (أريد به خاص فصح إبداله من المستثنى منه لكنه بدل كل) من كل لا بدل بعض (ونظيره في أن المتبوع أخر) من تقديم (وصار تابعا) بعد ما كان متبوعا (ما مررت بمثلك أحد) بالجر والأصل ما مررت بأحد مثلك فمثلك تابع لأحد على أنه نعت له فلما قدم النعت على المنعوت أعرب النعت بحسب العامل وأعرب المنعوت بدلا من النعت كقوله تعالى إلى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وإنما ألجأهم إلى دعوى أن المؤخر عام أريد به خاص ولم يبقوه على عمومه لأن الأعم لا يبدل من الأخص وقال ابن الضائع الوجه أن يقال هو بدل من الاسم مع إلا بمجموعهما ويكون بدل شيء من شيء لعين واحدة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وغير نصب سابق في النفي قد ... يأتي ولكن نصبه اختر إن ورد

شمل الرفع كما مثل والجر نحو ما مررت إلا زيد بأحد فإنه على ظاهر كلامه كالناظم يجوز (قوله في المسبوق بالنفي) مثله ما في معناه وهو النهي والاستفهام بدليل تعليله الآتي بأن ما بعد إلا عام بقوله لوقوعه في سياق النفي فاقتضي أن كل ما يفيد العموم مثله (قوله وأن المؤخر عام) قال القاني كونه عاما مبني على أنه واقع في سياق النفي واوضح من هذا أن يقدر احد لنكرة في سياق الإيجاب فلا تعم بل تكون مطلقة مساوية في المدلول لما قبلها وإنما يتخالفان بالإجمال والتفصيل اه وقال الشهاب القطر هل يأتي ما قاله المصنف وإن كان المؤخر جمعا أو اسم جمع كالقوم والمفرد نص في الواحد كزيد ظاهر كلامهم يعم فليتأمل (قوله منه) قال السقباطي الصواب إسقاطها اه أي لأن الضمير في قوله فصح إبداله عائد على المؤخر وهو المستثنى منه فالمبدل منه هو المقدم وهو المستثنى لا المستثنى منه (قوله لا بدل بعض) أي من كل كما لو لم يحصل تقديم وتأخير وقيل مالي ناصر إلا أبوك هذا مراده وإن كان المناسب لقوله وأن المؤخر عام الخ أن يقول لا بدل كل من بعض لأن ذلك هو اللازم لو لم يرد بالمؤخر الخصوص والداعي لإرادة الخصوص دفع ذلك كما بينه الشارح (قوله وإنما ألجأهم الخ) بقي في المقام إشكال لأن أحدهما عدم الفائدة في البدل في نحو ما جاءني إلا زيد أحد إذ قد علم أن زيدا من جنس الأحد ثانيهما أنه يلزم كون الاستثناء من غير مذكور ولا مقدر في المثال الثاني لأنه وإن أمكن تقدير المستثنى منه في نحو مالي إلا أبوك ناصر بأن يقال مالي أحد لا يمكن في المثال الأول لوجود أحد فيه فلو قدر لزم التكرار إلا أن يمنع التكرار لأن أحدا المقدر عام ليصح الإخراج منه والمذكور خاص كما تقرر (قوله وقال ابن الضائع الوجه الخ) قال ذلك بعد أن رد قول ابن عصفور الذي مشى عليه المصنف بأنه يلزم عليه وقوع أحد في الإيجاب يعني في نحو ما قام إلا زيد أحد لأن البدل على نية تكرار العامل ولو جاز ذلك لجاز ما جاءني إلا أحد وهو معاب بأن لزوم أحد لشبه الإيجاب إذا كان عاما لا إذا أريد به الخاص (قوله بدل من الاسم مع إلا بمجموعهما) قال لأن ما قام إلا زيد في معنى ما قام غير زيد وغير زيد هو أحد بعينه لأنك أردت بأحد هذا الخاص بعينه وهذا

معنى قول الدنوشري معناه أن يعتبر أن إلا بمعنى فيصدق على المستثنى منه المتأخر الواقع بدلا من المقدم والمعنى في مالي إلا أبوك ناصر مالي غير أبيك ناصر وغير أبيك يصدق على الناصر اهـ وقال المصنف بعد أن نقل كلام ابن الصائغ ورد عليه أنه كيف يبدل الاسم من الحرف والاسم وأي نظير لهذا ﴿فصل﴾ (قوله تلت واوا عاطفة) قال الدنوشري أي سواء كان العطف على المستثنى أو على بدله كما سيأتي صريحا في قوله إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله فافهمه وقال أيضا ينبغي أن يكون هذا من خصوصيات الواو ولم يحرر اهـ وقد أشار الشارح إلى ذلك بتقييده تبعا للتسهيل بالواو وإن أطلق المصنف (قوله أو بعضه الخ) عطف على قول المصنف مماثل لما قبلها الصريح في بدل الكل من الكل ولذا قال اللقاني إن في كلام المصنف قصورا على بدل الكل من الكل وعطف البيان فيرد نحو قولك سرق القوم إلا زيدا إلا ثوبه وأعجبني القوم إلا زيدا إلا وجهه فلو قال اسم مماثل لما قبلها أو مقصود بحكم ما قبلها شمل البدل بأقسامه ولا يخفى أن لا الثانية فيما ذكرناه من المثالين مؤكدة لأن البدلية مستفادة من الإتباع كما يفصح به قوله سابقا ووجهه وإتيان ذلك في غير باب العطف والبدل فليتأمل اهـ وسيأتي في كلام الشارح التمثيل لأقسام البدل التي أشار إليها وهذا مبني على عدم اختصاص البدل ببدل كل من كل وفيه كلام للمصنف بيناه في حواشي الألفية (قوله ألغيت) قال اللقاني فيه بحث لأن الناصب عنده في الاستثناء هو إلا كما يصرح به فيما يأتي بقوله ونصبت الباقي بإلا على الاستثناء والبدل على تقدير العامل فإلا هي عامل البدل قدرت معه أو صرح بها معه فلا يكفي إذن سواء وقعت بعد العاطف أم لا لأن العاطف إذا كرر معه العامل السابق لا يلغى كقولك مررت بزيد وبعمرو وعامل المبدل منه يجب تقديره مع البدل ليكون العمل به فيه فكيف يلغى إذا صرح به فيه وأما مثال المصنف وهو قوله ما جاء إلا زيد الخ فهذا لا عمل فيه لإلا ألبتة اهـ أي لأن الاستثناء فيه مفرغ فالعمل لما قبل إلا والبحث بالنظر لعموم الحكم وشموله للاستثناء التام كالأمثلة الآتية (قوله فبدل المماثل الخ) قال الدنوشري ينبغي أن يلحق عطف البيان بالبدل فإنه مماثل لما قبله اهـ وقد أمر اللقاني بجعل كلام المصنف شاملا له (قوله فالأرجح كونه تابعا في جره) قال اللقاني فيه حذف حرف الجر مع البدل وإبقاء جره وذلك سماعي في غير أن وأن (قوله والعلاء بدل من الفتى) قال الدنوشري إذا كان العلاء بدلا من الفتى المنصوب وقلنا إن البدل على نية تكرار العامل فهل ينوى إلا فيه أو يقال إلا موجودة فيه حسا فلا تقدر محل نظر اهـ وأقول يلزم على عدم تقديرها أن تكون إلا الموجودة عاملة فلا تكون مؤكدة كما قال المصنف بل قيل لا يظهر كونها مؤكدة على البدل على الوجه الثاني مطلقا لأن العامل في البدل ليس المبدل منه بل نظيره فكان الأظهر جعل العلاء على هذا الوجه عطف بيان فتدبر (قوله مالك من شيخك) المراد به الجمل كما في شرح الشواهد فقول بعض مشايخنا الظاهر أن المراد به القدوة اغترار بتفسير الشارح الرسيم ظنا أن المراد السعي في الحج فقط (قوله على رسيمه) فيه أنه إذا كان معطوفا على رسيمه

﴿فصل﴾ (وإذا تكررت إلا فإن كان التكرار للتوكيد وذلك إذا تلت) واوا (عاطفا أو تلاها اسم مماثل لما قبلها) أو بعضه أو مشتمل عليه أو مضرب إليه عنه (ألغيت) جواب الشرط الثاني وهو وجوابه جواب الشرط الأول ويشملهما قول الناظم • والغ إلا ذات توكيد • (فالأول) وهو العطف (نحو ما جاءني إلا زيد وإلا عمرو فما بعد إلا الثانية) وهو عمرو (معطوف بالواو على ما قبلها) وهو زيد عطف نسق (وإلا) الثانية (زائدة للتوكيد) والأصل ما جاءني إلا زيد وعمرو (والثاني) وهو البدل بأقسامه الأربعة فبدل المماثل وهو بدل الكل من الكل (كقوله) أي الناظم (.. لا تمرر بهم إلا الفتى إلا العلا . فالفتى مستثنى من الضمير المجرور بالباء) وهو الهاء والميم (فالأرجح) في الفتى (كونه تابعا له في جره) وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف (ويجوز) على مرجوح (كونه) أي الفتى (منصوبا) بإلا (على الاستثناء) وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف (والعلا بدل من الفتى بدل كل من كل لأنهما لمسمى واحد وإلا الثانية) زائدة (مؤكدة) لإلا الأولى وبدل البعض من كل نحو ما أعجبني أحد إلا زيد إلا وجهه فزيد مستثنى من أحد فالأرجح فيه كونه تابعا له ويجوز نصبه على الاستثناء ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل وبدل الاشتمال نحو ما أعجبني شيء إلا زيد إلا علمه فزيد مستثنى من شيء ففيه الوجهان وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال وبدل الإضراب نحو ما أعجبني أحد إلا زيد إلا عمرو فزيد مستثنى من أحد وعمرو بدل من زيد بدل إضراب والمعنى بل عمرو (وقد اجتمع العطف والبدل في قوله:

مالك من شيخك إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله

فرسيمه) بفتح الراء وكسر السين المهملتين (بدل) من عمله بدل بعض من كل عند السيرافي (ورمله) بفتح الراء والميم (معطوف) على رسيمه وذهب ابن خروف إلى أن رسيمه ورمله بدل تفصيل من عمله وهما كل العمل (وإلا المقترنة بكل منهما) زائدة (مؤكدة) والرسيم والرمل ضربان من السير والرسيم في السعي الركض والرمل في الطواف الإسراع (وإن كان التكرار لغير توكيد) وهو التأسيس (وذلك في غير باب

قرسيمه بدليل المعطوف على البدل له حكمه وحينئذ فلم يجتمع العطف والبدل بل تكرر البدل بالعطف وإنما يكون من الاجتماع إذا كان رسيمه معطوفا على عمله وبدل لذلك كلام ابن خروف فإنه صريح فى أنه إذا عطف الرمل على الرسيم لا يكون من اجتماع العطف والبدل فتأمل (قوله ونصبت وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك) قال الشهاب فإن قيل ما عدا ذلك الواحد استثناء من كلام تام غير موجب فيلزم أن يجوز الوجهان أما كونه تاما فلتمامه بالمستثنى الأول لأنه الفاعل وأما كونه غير موجب فظاهر فالجواب أن وجه الرفع على البدل بدل بعض ولا يتأتى هنا لأنه لم يتقدم ما عدا ذلك الواحد عموم يشمله ليكون بدل بعض منه (قوله نحو ما قاموا إلا زيدا الخ)

العطف والبدل فإن كان العامل الذى قبل إلا مفرغا) بأن لم يشتغل بمعمول قبل إلا مفرغا (بأن لم يشتغل بمعمول قبل إلا) تركته يؤثر فى واحد من المستثنيات على ما يقتضيه من رفع أو نصب أو جر (ونصبت وجوبا على الاستثناء ما عدا ذلك الواحد) الذى أثر فيه العامل (نحو ما قام إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا رفعت الأول) وهو زيد (بالفعل) وهو قام (على أنه فاعل) له (ونصبت الباقى) من المستثنيات وهو عمرو وبكر على الاستثناء (ولا يتعين) المستثنى (الأول لتأثير العامل) فيه (بل يترجح) لقربه من العامل (وتقول ما رأيت إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا فتنصب واحدا منها بالفعل على أنه مفعول به وتنصب الباقى) من المستثنيات (بإلا على الاستثناء) ولا يتعين المستثنى الأول لتأثير العامل بل يترجح فما كان منصوبا بالفعل لا يطرقه الخلاف المتقدم فى ناصب المستثنى وما كان منصوبا على الاستثناء يطرقه الخلاف وتقول ما مررت إلا بزيد إلا عمرا إلا بكرا فتخفض واحدا منها بالباء وتعلقها بالفعل وتنصب الباقى ولا يتعين الأول للجر بل يترجح وذلك مستفاد من قول الناظم :

وإن تكرر لا لتوكيد فمع ❊ تفريغ التأثير بالعامل دع

فى واحد مما بإلا استثنى ❊ وليس عن نصب سواه مغنى

(وإن كان العامل غير مفرغ) بأن اشتغل بما يقتضيه قبل إلا (فإن تقدمت المستثنيات) كلها (على المستثنى منه نصبت كلها) على الاستثناء وجوبا (نحو ما قام إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا أحد) فأحد فاعل قام وهو المستثنى منه وتقدم عليه جميع المستثنيات ولا يجوز فى شىء منها الإتباع لما مر من أن التابع لا يتقدم على المتبوع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ودون تفريغ مع التقدم ❊ نصب الجميع احكم به والتزم

(وإن تأخرت) المستثنيات كلها على المستثنى منه (فإن كان الكلام إيجابا نصبت أيضا كلها) وجوبا (نحو قاموا إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا) لما مر من أن جواز الإتباع مختص بغير الإيجاب (وإن كان) الكلام (غير إيجاب أعطى واحد منها) أى من المستثنيات (ما يعطاه لو انفرد) من نصب وإتباع (وانصب ما عداه) وجوبا (نحو ما قاموا إلا زيد إلا عمرا إلا بكرا لك فى واحد منها الرفع راجحا والنصب مرجوحا ويتعين فى الباقى) من المستثنيات (النصب ولا يتعين الأول لجواز الوجهين بل يترجح) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وانصب لتأخير وجئ بواحد ❊ منها كما لو كان دون زائد

وأجاز الأبدى رفع الجميع على الإبدال (هذا حكم المستثنيات المكررة بالنظر إلى اللفظ) من حيث الإعراب (وأما بالنظر إلى المعنى) من حيث المفهوم (فهى نوعان ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض كزيد وعمرو وبكر) فى الأمثلة السابقة فإن كل واحد منها لا يدخل فيه غيره فلا يستثنى منه شىء (وما يمكن) استثناء

عدل عن تمثيل الناظم بقوله كلم يفوا إلا امرؤ إلا على لأنه نظر فيه فى الحواشى بوجهين بيناهما مع جوابهما فى حاشية الألفية (قوله حكم المستثنيات المكررة) قال اللقانى يعنى سواء كانت مما يمكن استثناء بعضه من بعض أم لا فإن قلت كيف يصح هذا التعميم وقضية إيجاب نصبها إذا تأخرت وهى مما يستثنى بعضه من بعض وليس كذلك قال الرضى وإن كررتها لغير توكيد فإما أن يمكن استثناء كل تال من متلوه أو لا فإن أمكن فإما أن يكون فى العدد أو فى غيره فالذى فى غير العدد نحو جاء المكيون إلا قريشا إلا هاشميا إلا عقيلا فى الموجب فلا يجوز فى كل وتر إلا النصب على الاستثناء لأنه موجب والقياس فى كل شفع الإبدال والنصب على الاستثناء لأنه من غير موجب والمستثنى منه مذكور ونعنى بالوتر الأول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر وعلى هذا بالشفع الثانى والرابع والسادس والثامن والعاشر ونحوها وكل وتر منفى خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون فى مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير قريش مع جميع بنى هاشم إلا عقيلا وتقول فى غير الموجب ما جاءنى المكيون إلا قريش إلا هاشميا إلا عقيلا فالقياس أن يجوز ذلك فى كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لأنه غير موجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز فى الشفع إلا النصب على الاستثناء لأنه غير موجب ثم قال والذى فى العدد نحو له عشرة إلا تسعة إلى الواحد فى الموجب فكل وتر منفى خارج وكل شفع موجب داخل كان موجب غير العدد والإعراب فى الشفع والوتر كما مضى فى موجب غير العدد وتقول فى غير الموجب من العدد ما له على عشرة إلا تسعة إلى الواحد فالقياس أن يكون كل وتر داخلا

وكل شفع خارجا والإعراب في الشفع والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس اه قلت قد صرح في توجيه الوجهين بأن ما جاز فيه مستثنى من غير موجب في المعنى فلا مخالفة يظهر بالتأمل (قوله في الحكم) عبارة القاني أي في مفهوم المسند إلى المستثنى منه سواء كان الإسناد إيجابا أو سلبا (قوله وفي النوع الثاني الخ) قال القاني هذا النوع شامل لنحو جاء القوم إلا بني تميم إلا زيدا منهم والقول الأول لا يجري فيه كما لا يخفى إلا أن قوله من أصل العدد يخصص المسئلة المتنازع فيها بما إذا كان المستثنى منه عددا أو يبقى نحو المثال المذكور خارجا عن النوعين (قوله فقيل الحكم كذلك) اعلم أنه يبنى هذا الموضع على قواعد أحدها أن الاستثناء من النفي إثبات ومن الإثبات نفي وهذه القاعدة مما لا نزاع فيه عند النحاة واختلف أهل الأصول فيها قال السعد ليس الاستثناء من الإثبات نفيا ومن النفي إثباتا عند الحنفية بل هو تكلم بالباقي بعد الثنيا ومعناه أنه أخرج المستثنى وحكم على الباقي من غير حكم المستثنى ففي مثل علي عشرة إلا ثلاثة لا تثبت الثلاثة بحكم البراءة الأصلية وعدم الدلالة على الثبوت لا بسبب دلالة اللفظ على عدم الثبوت وفي مثل ليس علي إلا سبعة لا يثبت شيء بحسب دلالة اللفظ لغة وإنما يثبت بحسب العرف وطريق الإشارة كما في كلمة التوحيد حيث يحصل بها الإيمان من الشرك ومن القائل بنفي الصانع بحسب عرف الشرع ويؤولون كلام أهل العربية أنه من الإثبات نفي بأنه مجاز تعبيرا عن عدم الحكم بالحكم بالعدم لكونه لازما له اه ومن (٣٥٨) هنا توقف شيخنا العلامة أحمد الغنيمي الأنصاري عليه رحمة الله الباري في قول ابن فرشته في شرح المنار في بحث العام أن الحكم إذا كان متعلقا بالمجموع من غير أن ينبىء لكل فرد لم يصح استثناء الواحد منه كان قولك يطيق رفع هذا الحجر القوم إلا زيدا وهذا كما يصح أن يقال عندي عشرة إلا واحد ولا يصح العشرة زوج إلا واحدا إذ ليس الحكم على الآحاد بل على المجموع الثانية أنه لا يجمع بين إلا وواو العطف فإن إلا تقتضي الإخراج والمباينة والواو تقتضي الضم والمجالسة الثالثة أن الاستثناء المستغرق باطل الرابعة أن الحمل على الأقرب أولى ما لم يعارضه معارض فيعمل بمقتضى المعارض فإذا قيل له علي عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة أو إلا ثلاثة تعين عود الثاني للأصل الكلام ضرورة فساد المستغرق والزائد وكذا إن قال إلا ثلاثة وإلا اثنين لعطف الثاني بالواو فإن قيل عشرة إلا ثلاثة إلا اثنين فإن أعيد الثاني للأصل الكلام لزم ترجيح البعيد بلا مرجح وهو ممنوع القاعدة الرابعة وإن أعيد إلى الأول فهو المدعى وبه قال البصريون ويشترط في هذا أن يكون الثاني أقل من الأول ليتأتى الإخراج ولا يشترط عند من يجعل الاستثناء من الأصل (قوله لأن الحمل على الأقرب الخ) قال المصنف في الحواشي ولتأييده قوله تعالى إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين إلا آل لوط إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأته فالمرأة مستثناة من الأول والآل مستثنون من القوم المجرمين وهو منقطع والثاني متصل كذا ظهر لي وبعد فلا يمتنع عندي في مثل عشرة إلا أربعة إلا اثنين أن يستثنى الاثنان من الأصل لأن الحمل على الأقرب أرجح لا متعين وكفى بباب التنازع شاهدا وإن كلا من الفريقين يجيز إعمال كل من العاملين إلا ما استثنى لعارض والعارض يوجد هنا أيضا نحو عشرة إلا ثلاثة إلا أربعة . فإن قلت ما المانع أن يكون في الآية الاستثناء الثاني من القوم المجرمين ويرجحه الاتصال على هذا أيضا لأنها من الآل ومن المجرمين . قلت متى قيل هذا فقد أبعد القائل وأحال أما الأول فواضح وأما الثاني فلأن معنى أرسلنا أرسلنا بالعذاب فلا يصح إخراجها من المعذبين . فإن قلت فما المانع من أن يستثنى منهم في إنا لمنجوهم وحينئذ تكون معذبة ويكون حملا على أقرب مما ذكرت وتخرج الآية عن الاستثناء من الاستثناء . قلت هو قول الزمخشري وليس عندي كذلك أقواله الإعرابية لأن إنا لمنجوهم أجمعين إنما ذكرت توكيدا

بعضه من بعض كالأعداد (نحو له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد) فإن كل واحد من هذه الأعداد يدخل فيه غيره فيستثنى منه (ففي النوع الأول) وهو ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض (إن كان المستثنى الأول داخلا) في الحكم (وذلك إذا كان المستثنى من غير موجب فما بعده) من المستثنيات (داخل) في الحكم كذلك نحو ما قام أحد إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا فزيد هو المستثنى الأول وهو داخل في إثبات القيام له لأن الاستثناء من النفي إثبات وعمرو وبكر داخلان كذلك (وإن كان) المستثنى الأول خارجا عن الحكم (وذلك إذا كان مستثنى من موجب فما بعده خارج) نحو قام القوم إلا زيدا إلا عمرا إلا بكرا فزيد هو المستثنى الأول وهو خارج عن الحكم لأن القيام منفي عنه لأن الاستثناء من الإثبات نفي وعمرو وبكر خارجان كذلك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وحكمها في القصد حكم الأول • (وفي النوع الثاني) وهو ما يمكن استثناء بعضه من بعض النحاة (اختلفوا) على ثلاثة أقوال (فقيل الحكم كذلك) وهو إن كان المستثنى الأول داخلا فما بعده داخل وإن كان خارجا فما بعده خارج (وأن الجميع) من المستثنيات (مستثنى من أصل العدد) وهو قول الصيمري وتبعه القاضي أبو يوسف ويمكن إدراجه في قول الناظم • وحكمها في القصد حكم الأول • (وقال البصريون والكسائي كل من الأعداد) المستثنيات (مستثنى مما يليه) أي من الذي قبله والذي قبله مستثنى من الذي قبله وهكذا حتى ينتهي إلى الأول (و) هذا القول (هو الصحيح لأن الحمل على الأقرب متعين عند التردد وقيل المذهبان) المتقدمان

لا تأسيسا الاستفادة معناها من الإخراج من حكم المعذبين وعن الكسائي أنه سأل أبا يوسف عمن قال له علي مائة درهم إلا عشرة إلا اثنين فقال يلزمه ثمانية وثمانون فقال الكسائي بل يلزمه اثنان وتسعون واستدل بالآية فلم يخالفه اه ومن خطه نقلت وقوله إن الآل مستثنون من القوم المجرمين معناه أنه مستثنى من لفظ قوم المقيد بمجرمين لكون مجرمين وصفا له فلا يتناول قوم من لم يتصف بالإجرام لو سكت عن الاستثناء حتى يخرج المستثنى من الحكم باستثنائه فهو منقطع لاختلاف الجنسين وهذا ما قاله في الكشاف وتبعه القاضي ونوقشا بإمكان الاتصال بتغليب المتصف بالإجرام على غير المتصف به لقلته هذا والإرسال على كون الاستثناء منقطعا خاص بالملائكة فآل لوط لم يرسل إليهم أصلا وقوله إنا لمنجوهم متصل بآل لوط جرى مجرى خبر لكن لا خبر لأنه محذوف لأن المناسب للحكم المتقدم أن يكون التقدير لكن آل لوط ما أرسلنا إليهم والمذكور يدل عليه للتلازم بينهما وبما تقرر من أن قوم نكرة موصوفة اندفع قول ابن المنير قبل أن يستثنى من النكرة إلا في سياق النفي لأنها تعم فيتحقق الدخول لولا الاستثناء فلا يحسن رأيت قوما إلا زيدا ويحسن ما رأيت أحدا إلا زيدا لأن ذاك في نكرة لم توصف كما مر في بيان قول الشارح في تعريف الاستثناء بشرط الفائدة وما هنا ليس من قبيل ما ذكره بل من قبيل ما رأيت قوما أباؤا إلا زيدا وهذا يقتضي عموم النكرة إذا وصفت وما ذكره (٣٥٩) بعض الأصوليين من الحنفية وكلام النحاة في باب المبتدأ والخبر يخالفه وقد حررنا ذلك في حواشي حفيد السعد على المختصر واعلم أنه جوّز في الكشاف أن يكون إلا آل لوط مستثنى من الضمير في مجرمين وقال إن الاستثناء حينئذ متصل والإرسال شامل للهلاك والنجاة والقوم شامل للمجرمين ولآل لوط وقوله إنا لمنجوهم استئناف والمعنى إنا أرسلنا إلى قوم أجرم كلهم إلا آل لوط منهم لنهلك المجرمين وننجي آل لوط واقتصر على أن إلا امرأته مستثنى من ضمير منجوهم وليس استثناء من آل لوط لاختلاف الحكمين لأن آل لوط متعلق بأرسلنا وإلا امرأته متعلق بمنجوهم اه وتبعه القاضي في جميع ذلك إلا في الاقتصار على أن إلا امرأته مستثنى من ضمير منجوهم لأنه جوّز على تقدير كون آل لوط استثناء منقطعا كون إلا امرأته استثناء من إلا آل لوط وعلى إطلاق التعليل باختلاف الحكمين فزاد بعده إلا أن يجعل إنا لمنجوهم اعتراضا وقد استشكل كون إلا آل لوط متصلا على تقدير كونه مستثنى من ضمير مجرمين بأن الضمير متحد مع مرجعه وقوم نكرة فكذا ضميره فلا يكون متصلا إذ لا يعلم دخول المستثنى في المستثنى منه فلا يتحقق الإخراج وأجيب بأن قوم وإن نكرة فهو في حكم المعرف لأن المراد قوم لوط بدليل آية هود وقوله في العنكبوت حكاية عن إبراهيم عليه السلام إن فيها لوطا بعد حكاية قول الملائكة إنا مهلكوا أهل هذه القرية وأيضا وصفه بمجرمين دليل على ذلك لأن المراد بالإجرام فعلهم الشنيع وليس ذلك في غيرهم إذ ذاك لقوله ما سبقكم بها من أحد من العالمين وأقول ليس مناط الانقطاع على تقدير الاستثناء من قوم كونه نكرة بل وصفه وتقييده المخرج للمستثنى وهذا لا يتصوّر على تقدير كون الاستثناء من ضمير مجرمين لاستتاره في الصفة نفسها فلا يتقيد بتقيدها كما لا يخفى على أن الصحيح أن ضمير النكرة مطلقا معرفة واعترض على صاحب الكشاف في تعليله عدم كون إلا امرأته مستثنى من آل لوط باختلاف الحكمين أما أولا فلأنه إنما يتم عنده على تقدير كون إلا آل لوط متصلا لا منقطعا مع تجويزه الانقطاع فيه وقد مر أن القاضي أشار لذلك وأما ثانيا فلأن الإرسال إذا كان بمعنى الإهلاك

محتملان) أي يحتمل عود المستثنيات كلها إلى الأول وأن الجميع مستثنى من أصل العدد ويحتمل عود كل منها إلى ما يليه حتى ينتهي إلى الأول وصححه بعض المغاربة وقال إن الأظهر فيه أن يكون استثناء من استثناء (وعلى هذا) الخلاف (فالمقر به في المثال) المذكور وهو له عندي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد (ثلاثة على القول الأول) وهو أن الجميع مستثنى من أصل العدد فتكون الأربعة والاثنان والواحد ومجموعها سبعة مخرجة من أصل العدد وهو عشرة يبقى ثلاثة (وسبعة على القول الثاني) وهو أن كلا من الأعداد مستثنى مما يليه فإذا استثنى واحد من اثنين بقي واحد وإذا استثنى الواحد الباقي من الأربعة بقي ثلاثة وإذا استثنيت الثلاثة الباقية من العشرة بقي سبعة (ويحتمل لهما) أي للثلاثة والسبعة (على) القول (الثالث) وتوجيهه يعرف مما تقدم (ولك في معرفة المتحصل على القول الباقي) للبصريين والكسائي (طريقتان إحداهما أن تسقط) المستثنى (الأول وتجبر الباقي) بالمستثنى (الثاني) أي تزيده عليه (وتسقط) المستثنى (الثالث وإن كان ثمك) مستثنى (رابع فإنك تجبر به) الثالث (وهكذا) تفعل (إلى) أن تنتهي إلى المستثنى (الأخير) فالمستثنى الأول في المثال المذكور أربعة فأسقطها من العشرة تبقى ستة فأجبرها بالمستثنى الثاني وهو اثنان يصير ثمانية فأسقط منها الثالث وهو واحد يبقى سبعة (و) الطريق (الثانية) من الطريقتين (أن تحط) المستثنى (الأخير عما يليه ثم باقيه مما يليه (وهكذا) تفعل حتى تنتهي (إلى الأول) فما تحصل فهو الباقي ففي المثال المذكور تحط واحدا من اثنين يبقى واحد تحطه من الأربعة يبقى ثلاثة تحطها من العشرة يبقى سبعة وبقي طريق ثالثة وهي أن تجعل كل وتر خارجا وكل شفع داخلا وما اجتمع فهو الحاصل ففي المثال المتقدم أخرج أربعة وواحدا وأدخل اثنين يبقى

فلا اختلاف إذ التقدير إلا آل لوط لم نهلكهم فهو بمعنى منجوهم وأما ثالثا فلأنه يمكن تصحيح كونه استثناء من آل لوط ويكون استثناء من استثناء باعتبار الأول ما أشار إليه المصنف من أن إنا لمنجوهم إنما ذكرت توكيدا وقد ذكره أبو حيان والثاني وذكره أبو حيان أيضا أنه لما كان الضمير في لمنجوهم عائدا على آل لوط وقد استثنى منه المرأة صار كأنه مستثنى من آل لوط لأن الضمير هو الظاهر في المعنى ثم قال في التقريب شرط الاستثناء من الاستثناء أن لا يتخلل بين الاستثناءين متعدد يصلح مستثنى منه وههنا قد تخلل إنا لمنجوهم فلو قال إلا آل لوط إلا امرأته لجاز ذلك قال الطيبي لا سيما أن قوله إنا لمنجوهم على تقدير أن يكون الاستثناء متصلا جملة منقطعة عما قبلها على تقدير سؤال سائل فيبعد من البليغ أن يجعل ما في حيزه متعلقا بما قبله وقال مولانا سنان في حواشي البيضاوي قوله لاختلاف الحكمين الأول أن يقول للزوم الفصل بين الاستثناءين وهو كتخلل الشيء بين العصا ولحائها وتأويل ما قاله أن ههنا حكمين الإجرام والإنجاء فيجر الثاني الاستثناء إلى نفسه لئلا يلزم الفصل إلا إذا جعل اعتراضا فإن فيه سعة حتى يتخلل بين الصفة وموصوفها فيجوز أن يكون استثناء من آل لوط ولهذا جوز الرضي أن يقال (٣٦٠) أكرم القوم والنحاة بصريون إلا زيدا لكن لا يخفى أن الاعتراض بما له تعلق بطرفيه غير بعيد ولهذا أتى بكلمة الاستعانة بالله اهـ بقي هنا شيء وهو أنه تقدم أن المراد بالإجرام ذلك الفعل الشنيع فكيف يقول المصنف في السؤال الأول أن المرأة من الآل ومن المجرمين وذلك لازم على كونها مستثناة من آل لوط وهم مستثنون من ضمير مجرمين كما لا يخفى وذلك الفعل لا يتصور منها قلت الدلالة على الشيء كفعله وإنما أطلنا الكلام لأن هذه الآية مما كثر فيه الكلام وقل من أصاب الغرض من الأئمة الأعلام وسئل عنها الجلال السيوطي في الفتاوى فما أتى بالمرام (فصل)

سبعة وإيضاحه أن تقول له عندي مائة إلا خمسين إلا عشرين إلا عشرة إلا خمسة أخرج المستثنى الأول والثالث وما أشبههما في الوترية وأدخل الثاني والرابع وما أشبههما في الشفعية فالباقي بعد الاستثناء بالعمل المذكور خمسة وستون وذلك لأنا أخرجنا من المائة خمسين لأنها أول المستثنيات فهي إذن وتر وأدخلنا عشرين لأنها ثانية المستثنيات فهي إذن شفع وأخرجنا عشرة لأنها ثالثة المستثنيات فهي إذن وتر فصار الباقي ستين ثم أدخلنا خمسة لأنها رابعة المستثنيات فهي إذن شفع فصار الباقي خمسة وستون وما زاد من المستثنيات عومل بهذه المعاملة قاله ابن مالك في شرح التسهيل :

(فصل) (وأصل غير أن يوصف بها) لما فيه من معنى الاسم الفاعل ألا ترى أن قولك زيد غير عمرو معناه مغاير لعمرو والموصوف بها (إما نكرة) محضة (نحو صالحا غير الذي كنا نعمل) فغير وصف صالح ولا أثر لإضافتها إلى الموصول لأنها لا تتعرف بالإضافة (أو) يوصف بها (معرفة) لفظا (كالنكرة) معنى (نحو) صراط الذين أنعمت عليهم (غير المغضوب عليهم) على القول بأن غير المغضوب صفة للذين أنعمت عليهم (فإن موصوفها الذين وهم جنس) مبهم (لا أقوام بأعيانهم) وذهب السيرافي إلى أن غير التعرف بالإضافة إذا وقعت بين شيئين متضادين كما في قولهم الحركة غير السكون فعلى قوله غير في الآيتين بدل لا صفة (وقد تخرج) غير (عن الصفة وتضمن معنى إلا فيستثنى بها اسم مجرور بإضافتها إليه) كما تخرج إلا عن الاستثناء وتضمن معنى غير فيوصف بها جمع منكر قبلها نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله أي غير الله فلما حملت إلا على غير انتقل إعراب غير إلى الاسم الذي بعد إلا كما انتقل إعراب الاسم الذي بعد إلا إلى غير في الاستثناء فيعرب الاسم الذي بعد إلا بما يستحقه (ولعرب هي) أي غير نفسها (بما يستحقه المستثنى بإلا في ذلك الكلام فيجب نصبها) في أربع مسائل الأولى إذا كان الكلام تاما موجبا كما في (نحو قاموا غير زيد) الثانية إذا كان الاستثناء منقطعا ولم يمكن تسليط العامل على المستثنى كما في (نحو ما نفع هذا

(قوله وهم جنس الخ) قال الثاني المعروف إن المعرفة الشبيهة بالنكرة هي المقرون بأل الموضوعة للجنس أي الحقيقة مرادا به فرد مبهم من أفراد كقولك ادخل السوق أي ادخل سوقا أي فردا من أفراد ماهية السوق وأما الموصول فإنه معين باعتبار صلته المعهودة وإن كان مبهمـــا باعتبار عينه ومن أعرب غيرا في الآية صفة فلأنها تتعرف عنده بالإضافة إذا وقعت بين متضادين لا واسطة بينهما ومن لم تتعرف عنده بذلك أعربها بدلا من الذين بدل نكرة من معرفة (قوله انتقل إعراب غير الخ) أي فهي بمنزلة ال الموصولة وما بعدها بمنزلة صلة أل وفي دعويهم نقل الإعراب الإشكال المشهور وكلام الشارح صريح في أن إلا حينئذ لا إعراب لها ونقل بعض الفضلاء عن الشهاب أنه قال يحتمل خلافه وأن كون إلا بمعنى غير يقتضي أن تكون مضافة إلى الاسم الذي بعدها وعلى هذا فهل هو في محل حتى يجوز العطف على محله بالجر أو يمنع من ذلك إعرابه بإعرابها ونقل إليه اهـ (قوله ولعرب هي الخ) وإن أشبهت الحرف لعروض ذلك مع لزومها الإضافة والكلام في غير وإلا المستثنى بهما لا الموصوف بهما وفي الأحكام اللفظية لا في التوجيه والتسوية بين مستثنى إلا وكلمة غير لا المستثنى بهما فضلا عن تابعه كما بيناه في حواشي الألفية فلا يرد على المصنف ولا على قول الألفية ٭ واستثن منصوبا بغير معربا ٭ الخ شيء فراجع حواشينا إن أردت

(قوله غير الضرر) قال اللقانى أى يجب نصبه لأن الضرر مستثنى من المال منقطع إذ هو من غير جنس المال ولا يصح تسلط العامل وهو نفع عليه فلا يقال نفع الضرر فلا يمكن اتباعه بدلا إذ البدل على نية تكرار العامل فالضرر لو استثنى بإلا وجب نصبه اتفاقا فغير كذلك . وأقول المستثنى المنقطع هو المخرج من لفظ لا يتناوله منفيا عنه ما أثبت المستثنى منه كقاموا إلا الحمارا أو مثبتا له ما نفى عن المستثنى منه كما قاموا إلا الحمارا فالضرر فى المثال لا يصح استثناؤه من المال متصلا ولا منقطعا إذ لا يمكن أن يثبت له النفع المنفى عن المال إذ ليس المعنى ما نفع المال لكن نفع الضرر ولا وجه لنصب غير على الحال من المال ولا لرفعه على أنه بدل منه لأنه أجنبى من المال فالصواب بشهادة الذوق أنه من باب تأكيد الذم بما يشبه المدح وهو أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشىء صفة ذم بتقدير دخولها فيها كقولك فلان لا خير فيه إلا أنه يسىء إلى من أحسن إليه والاستثناء فى هذا منقطع مقدر الصالة أى لا خير فيه إلا الإساءة إن كانت من الخير وليست منه فلا استثناء لشىء من الخير المنفى عنه فالاستثناء فى مثال المصنف منقطع مقدر الاتصال مفرغ فى المفعول أى ما نفع هذا المال شيأ من أفراد النفع إلا الضرر إن كان فيها فغير منصوبة على أنها مفعول به لنفع وحينئذ فيصح تسلط نفع على الضرر لأنه بتقدير كونه من النفع فليتأمل انتهى وهذا نظير ما مر عن ابن كمال باشا فى الكلام على قوله تعالى قل لا يعلم من فى السموات والأرض الغيب إلا الله وحاصله يرجع إلى أن ذلك من التنويع المتقدم (قوله نحو ما فيها أحد الخ) قال اللقانى لقائل أن (٣٦١) يمنع أن النصب عندهم فيه واجب لجواز رفع غير صفة كاشفة لأحد (قوله وعند الأكثر فى نحو ما فيها غير زيد أحد) قال اللقانى لقائل أن يمنع وجوب النصب فى غير على الاستثناء عندهم لإمكان نصب غير على الحال من أحد أو من ضميره المستتر فى الظرف ورفعها على أنه مبتدأ خبره الظرف وأحد بدل من غير على حذف الضمير العائد من البدل على المبدل منه أى ما فيها غير زيد أحد منهم أى من غير زيد (قوله وعند تميم الخ) قال اللقانى قد يمنع أن النصب عندهم فيه راجح لأن الرفع على أن غيرا صفة كاشفة لأحد راجح على النصب على الاستثناء المنقطع الذى هو خلاف الأصل أو مساوله وكذا يمنع ضعف النصب فى نحو ما قاموا غير زيد لجواز كونه على الحال من ضمير قاموا (قوله وتفارق غير إلا فى خمس مسائل) مفهوم العدد لا يفيد حصرا على الصحيح فلا ينافى أنها تفارقها فى أكثر من ذلك كما بيناه فى حواشى الألفية (قوله يقع بعدها الجمل) أى الاسمية أو الفعلية إن سبقت إلا بنفى لأن ذلك إنما يكون فى الاستثناء المفرغ وكان الفعل إما مضارعا نحو ما زيد إلا يفعل الخير وإما ماض مسبوق بمثله أو مقرون بقد وتفصيل المقام يطلب من حواشى الألفية فإنا قد أودعناها فرائد الفوائد واستشكل أبو حيان على هذه القاعدة إلا إذا تمنى الآية وقال جاء بعد إلا جملة ظاهرها الشرط وهو إذا تمنى أتى وقال الحوفى ولص النحاة الخ ثم قال فإن صح ما نصوا عليه يؤول على أن إذا جردت للظرفية ولا شرط فيها وفصل بها بين إلا والفعل الذى هو ألقى وهو فصل جائز فيكون إلا قد وليها ماض فى التقدير ووجد شرطه وهو تقدم فعل قبل إلا وهو أرسلنا انتهى قال المصنف فى الحواشى والذى يظهر إنما هو فيها إذا ولى إلا لفظ الفعل وهذا لم يقع فى الآية فلا إشكال ولا حاجة لتأويل إذا بأنها خرجت عن الشرطية لأن ذلك فى غاية البعد ثم يصير التقدير ما أرسلنا من رسول إلا فى حال إلقاء الشيطان فى أمنيته وقت تمنيه وأما على ما نقدره فالشرطية كلها هى الحال أى إلا وحالته هذه الجملة الشرطية أنه إذا تمنى ألقى الشيطان فى أمنيته (قوله دون غير) أى لأنها مختصة بالإضافة إلى المفرد (قوله الثانية أنه يجوز أن يقال الخ) أى أن غيرا يوصف بها حيث

المال غير الضرر عند الجميع) فى المسئلتين (و) الثالثة إذا كان الاستثناء منقطعا وأمكن تسليط العامل على المستثنى كما فى (نحو ما فيها أحد غير حمار عند الحجازيين و) الرابعة إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه (عند الأكثر فى نحو ما فيها غير زيد أحد ويترجح) نصبها فى مسئلتين إحداهما (عند قوم) من الكوفيين والبغداديين (فى نحو هذا المثال) المتقدم وهو ما فيها غير زيد أحد (و) الثانية (عند تميم فى) الاستثناء المنقطع الذى يمكن فيه تسليط العامل على المستثنى (نحو ما فيها أحد غير حمار ويضعف) نصبها (فى) مسئلة واحدة وهى ما إذا كان الكلام تاما غير موجب (نحو ما قاموا غير زيد) وحيث نصبت فناصبها ما قبلها من العوامل على الحال وفيها معنى الاستثناء وهو ظاهر مذهب سيبويه وإليه ذهب الفارسى فى التذكرة (ويمتنع) نصبها (فى) مسئلة واحدة وهى ما إذا كان العامل مفرغا (نحو ما قام غير زيد) وفى الصحاح قال الفراء بعض بنى أسد وقضاعة ينصبون غيرا إذا كانت فى معنى إلا تم الكلام قبلها أم لم يتم يقولون ما جاءنى غيرك وما جاءنى أحد غيرك انتهى بلفظه وإذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه قاله الموضح فى الحواشى وأقول لا شاهد فى تمثيله لجواز أن تكون الفتحة فى غيرك فتحة بناء لإضافتها إلى المبنى وإلى مسئلة غير أشار الناظم بقوله:

واستثن مجرورا بغير معربا * بما لمستثنى بإلا نسبا

وتفارق غير إلا فى خمس مسائل إحداها أن إلا يقع بعدها الجمل دون غير الثانية أنه يجوز أن يقال عندى

لايتصور الاستثناء بخلاف إلا وذلك لأن الاستثناء بغير على سبيل تضمنها معنى إلا وإنما أصلها الوصف وأورد على هذا قوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا فإن إلا صفة ولا يتصور الاستثناء ويجاب بأنه متصور صناعة والمانع في الآية شرعي (قوله الثالثة أنه يجوز الخ) أي أن إلا إذا كانت مع ما بعدها صفة لم يجز حذف الموصوف وإقامتها مقامه بخلاف غير لأصالتها في الوصفية (قوله الرابعة أنه يجوز الخ لايشكل عليه قول التمهيل واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى بهما أي بغير وإلا جائز لأن ذلك كما في شراحه مذهب بعض والصحيح المنع في المعطوف على المستثنى بإلا ثم ظاهر كلام سيبويه أن ذلك عطف على الموضع وظاهر كلام الشارح ما ذهب إليه الشلوبين من أنه من باب العطف على المعنى المسمى بالتوهم (قوله الخامسة أنه يجوز أن يقال الخ) أي إذا فرغت العامل لما بعد إلا على أن يكون مفعولا له صح نصبه بخلاف غير لابد من جره (٣٦٢) باللام لأن من شرط المفعول له أن يكون مصدرا وغير ليس مصدرا ﴿فصل﴾

درهم غير جيد على الصفة ويمتنع عندي درهم إلا جيد الثالثة أنه يجوز أن يقال قام غير زيد ولا يجوز قام إلا زيد الرابعة أنه يجوز أن يقال ما قام القوم غير زيد وعمرو بجر عمرو على لفظ زيد ورفعه حملا على المعنى لأن المعنى ما قام إلا زيد وعمرو ومع إلا لا يجوز إلا مراعاة اللفظ الخامسة أنه يجوز أن يقال ما جئتك إلا ابتغاء معروفك بالنصب ولا يجوز مع غير إلا بالجر نحو ما جئتك لغير ابتغاء معروفك.

﴿فصل﴾ (والمستثنى بسوى) بلغاتها (كالمستثنى بغير في وجوب الخفض) ولم يذكر سيبويه الاستثناء بها قاله أبو حيان (ثم قال) أبو القاسم (الزجاج) في الجمل (وابن مالك سوى كغير معنى وإعرابا) وإليه أشار في النظم بقوله

ولسوى سوى سواء اجعلا ۞ على الأصح ما لغير جعلا

(ويؤيدهما حكاية الفراء أتاني سواك) وقوله ۞ فسواك بائعها وأنت المشتري (وقال سيبويه والجمهور هي ظرف) المكان بمعنى وسط غير متصرف (بدليل وصل الموصول بها كجاء الذي سواك) فليست هنا بمعنى غير لأن غيرا لا تدخل ههنا إلا والضمير قبلها يقولون جاء الذي هو غيرك فلما وصلوا سوى بغير ضمير ادعى أنها ظرف والتقدير جاء الذي استقر مكانك (قالوا ولا تخرج عن النصب على الظرفية إلا في الشعر كقوله) وهو شهل بالمعجمة ابن سنان (ولم يبق سوى العدوا ۞ ن دناهم كما دانوا)

جعلها فاعلا في الشعر والعدوان بضم العين المهملة الظلم الصريح ودناهم بكسر الدال جازيناهم ودانوا جازوا ومنه كما تدين تدان وقال الكوفيون تستعمل سوى اسما وظرفا فيجيزون في السعة أتاني سواك قاله المطرزي (وقال الرماني و) أبو البقاء (العكبري تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا) قال الموضح (وإلى هذا) المذهب (أذهب) لأنه أخلص:

﴿فصل﴾ (والمستثنى بليس ولا يكون واجب النصب لأنه خبرهما وفي الحديث ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا) أي كلوا ما ذكر اسم الله عليه (ليس السن والظفر) بنصبهما لأنهما مستثنيان من فاعل أنهر المستتر فيه وما بينهما اعتراض والإنهار الإسالة شبه خروج الدم بجري الماء في النهر (وتقول أتوني لا يكون زيدا) بالنصب فالسن في الحديث وزيدا في المثال خبران لليس ولا يكون (واسمهما ضمير مستتر) فيهما (عائد على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق) عند سيبويه كما قاله الموضح في الحواشي (أو) عائد على (البعض المدلول عليه بكله السابق) عند جمهور البصريين أو عائد على المصدر المدلول عليه بالفعل

(قوله وقال سيبويه الخ) قال اللقاني قال الرضي وإنما انتصب سوى لأنه في الأصل صفة ظرف مكان وهو مكانا كما قال الله تعالى مكانا سوى أي مستويا ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف أي وصف الاستواء الذي كان في سواء فصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في إفادة معنى البدل تقول أنت لي مكان عمرو أي بدله لأن البدل ساد مسد المبدل وكائن مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لأنك إذا قلت جاءني القوم بدل زيد أفاد أن زيدا لم يأتك بجرد عن البدلية أيضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى في الأصل بمعنى مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ثم قال وهو عند البصريين لازم النصب على الظرفية لأنه في الأصل صفة ظرف والأول في صفات الظروف إذا حذفت موصوفاتها النصب ونصبه على كونه ظرفا في الأصل وإلا فليس فيه الآن معنى الظرفية وقوله قالوا ولا تخرج الخ) قال اللقاني هذا قول جمهورهم لا جميعهم قال الرضي وزعم الأخفش أن سوى إذا أخرجوه عن الظرفية أيضا نصبوه استنكارا للرفع فتقول جاءني سواك وفي الدار سواك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك لقد تقطع بينكم وتقول لي جل فرق السدامي ودون السباعي ﴿فصل﴾ (قوله أو البعض) قال اللقاني يرد عليه أن المعنى حينئذ ليس بعضا من المستثنى منه وهو بديهي البطلان فإن أجيب بأنه ليس بعضا من المستثنى منه المتصف بالفعل كان هو الوجه الأول بعينه انتهى وهذا غير الرد الآتي في كلام الشارح كما

لابعض (قوله ورد بأنه غير مطرد لتخلفه الخ) أجيب بأنه هو عين فهم اسم الفاعل من الفعل السابق على وجه التقريب وقد يكون مفهوما من قوة الكلام كالاتصاف بالإخوة فى المثال المذكور فتدبر (قوله وربما رد به الأول) يجاب بما اجبنا به عن الأول فالتقدير ليس هو أى الانتساب إليك بالإخوة الانتساب زيد (قوله يجرى فى الصفة والخبر والحال) قال شيخنا الحلبي فيما كتبه على الشارح حرر مثال ذلك فى الخبر انتهى ومن خطه نقلت وأقول مثال الآية المذكورة لأن نساء خبر كن لنزوله فوق اثنتين ومثاله أيضا قوله تعالى «بل أنتم قوم تجهلون» كما بينه المصنف فى السابع من مغنى اللبيب من لنا فى باب المبتدأ والخبر ما يتعلق بذلك (٣٦٣) (قوله فى موضع نصب على الحال)

لضمنا عند الكوفيين (فالتقدير قاموا ليس زيدا ليس هو أى ليس القائم) زيدا على القول الأول ورد بأنه غير مطرد لتخلفه فى نحو القوم إخوتك ليس زيدا (أو ليس) هو أى ليس (بعضهم) زيدا على القول الثانى وفيه بعد لإطلاقهم حينئذ البعض على الجميع إلا واحدا قاله الموضح فى شرح اللمحة على الكلام على عدا وخلا أو ليس هو أى ليس قيامهم قيام زيد فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه على القول الثالث ورد بما رد به الأول وبأن فيه تقدير محذوف لم يلفظ به قط (وعلى) القول (الثانى) وهو كونه ضميرا يعود على البعض المدلول عليه بالكل (فهو نظير فإن كن نساء بعد تقدم ذكر الأولاد) الشامل للذكور والإناث فالنون فى كن اسمها وهو عائد على الإناث اللاتى هن بعض الأولاد المتقدم ذكرهم فى قوله تعالى يوصيكم الله فى أولادكم فإنه فى قوة أولادكم الذكور والإناث ونساء خبر كن • فإن قلت لا فائدة فى قول القائل فإن كن الإناث نساء قلت الفائدة حصلت بوصفه بالظرف بعده فإن قلت إذا كان محط الفائدة هو الظرف فما فائدة ذكر النساء قلت فائدته التوطئة للوصف بعده وباب التوطئة يجرى فى الصفة والخبر والحال (وجملتا الاستثناء) من ليس زيدا (ولا يكون زيدا فى موضع نصب على الحال من) المستثنى منه • فإن قلت كيف حكم على جملة ليس بأنها حال والفعل الماضى لا يقع حالا إلا مع قد ظاهرة أو مقدرة قلت هذه مستثناة كما قاله أبو حيان فى النكت الحسان بحثا (أو مستأنفتان فلا موضع لهما) من الإعراب • فإن قلت دعوى الاستئناف يخل بالمقصود قلت لا يعنون بالاستئناف عدم تعلقها بما قبلها فى المعنى بل فى الإعراب فقط وذلك لأن هذه الجملة وقعت موقع إلا زيدا فكما أن إلا زيدا لا موضع له من الإعراب مع تعلقه بما قبله فكذلك هذه وإليهما أشار الناظم بقوله • واستثن ناصبا بليس ثم قال ويكون بعد لا

(فصل) (وفى المستثنى بخلا وعدا وجهان أحدهما الجر على أنهما حرفا جر) وإليهما الإشارة بقول النظم • واجرر بسابقى يكونان ترد • (وهو قليل ولقلته لم يحفظه سيبويه فى عدا ومن شواهده قوله) :

تركنا فى الحضيض بنات عوج ... عواكف قد خضعن إلى النسور

(أبحنا حيهم قتلا وأسرا ... عدا الشمطاء والطفل الصغير)

والقوافى مجرورة فالشمطاء مجرورة بعدا وهى أنثى الأشمط وهو الذى يخالط سواد شعره بياض وحيهم بالياء المثناة تحت مفعول أبحنا من الإباحة وقتلا تمييز محول عن المفعول وقول الآخر :

خلا الله لا أرجو سواك وإنما ... أعد عيالى شعبة من عيالكا

بجر الجلالة (و) خلا وعدا (موضعهما) جارين (نصب) ثم اختلف (فقيل هو نصب عن تمام الكلام) فيكون الناصب لموضعهما الجملة المتقدمة عليهما التى انتصبا عن تمامها كما قيل به فى التمييز الرافع لإبهام النسبة أن العامل فيه هو الجملة التى انتصب عن تمامها حكاه المرادى فى باب التمييز عن قوم (وقيل لأنهما متعلقان بالفعل) أو شبهه (المذكور) قبلهما على قاعدة أحرف الجر فيكونان فى موضع المفعول به

قال اللقانى يرد عليه أن الجملة الحالية يجب ربطها بصاحبها بالواو أو بالضمير أو بهما وصاحب الحال هو المستثنى منه وليس ثم رابط به إذ الضمير فى ليس ويكون إما للبعض أو لوصف مشتق من الفعل المتعلق به وكل منهما غيره وتقدير ضمير آخر يأباه وكون المرجع أى بعضهم مشتملا على الرابط لا يحصل به الربط كما نصوا عليه فى والذين يتوفون منكم الآية اه وانظر هل يمكن الجواب بأن قوة تعلق الجملة الاستثنائية بما قبلها أغنى عن الضمير على قياس ما مر من توجيه البدل فى التام المتصل وظاهر كلامهم كون جملة الاستثناء حالية وإن كان المستثنى منه نكرة فيلزم مخالفة القاعدة المشهورة وهى أن الجمل بعد النكرات صفات وبحتمل تخصيص إطلاقهم بما إذا كان المستثنى منه معرفة

(فصل) (قوله بنات عوج) أى بنات خيول عوج بضم العين جمع أعوج وهو فرس مشهور (قوله أبحنا حيهم) أى القوم المتحدث عنهم (قوله والقوافى كلها مجرورة) إذا أورد الشارح البيت الأول وإن لم يكن فيه شاهد (قوله فيكون الناصب لموضعهما الجملة) قال الدنوشرى أنشدنى ذلك صاحبنا العلامة على الإيبارى بقوله : أبن لى جملة حلت • والأسماء قد نصبت فأجبت أرتها الا بقول : خلا وعدا إذا جرا • جوابك لى بمعلوم ثبت . وليحرر ذلك وينظر من أى المنصوبات هذا المنصوب (قوله وقيل لأنهما متعلقان بالفعل) قال الدنوشرى ينظر فى قولك القوم إخوتك خلا زيد بالجر هل يجوز على الأول ويمتنع على الثانى لأنه

لا فعل فيه ولا شبهه (قوله وعلله بأمرين وردا) قال الدنوشري الأمران هما ما تضمنه قوله بعد قوله والصواب عندي الأول لأنها لا تعدى ... ما إلى الأسماء أي لا توصل معناها إليها بل تزيل معناها عنها فأشبهت في عدم التعدية الحروف الزائدة ولأنها بمنزلة إلا وهي غير متعلقة اهـ قال الشمني في حاشيته الجواب عن هذا أي الأول أن تعدية الحرف إيصال معنى الفعل إلى المجرور على الوجه الذي يقتضيه ذلك الحرف وقد صرح المصنف بذلك في الاستدراك حيث قال ولعلق عدا هذه بما قبلها كتعلق حاشا بما قبلها عند من قال به لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج (قوله في ليس ولا يكون) هذا أحسن من قول الشهاب القاسمي أن المراد السابق بالنسبة لموضع الجملة وهو النصب عن تمام الكلام أو التعلق بالفعل المذكور لأنه أورد عليه أنه كيف يتعلق الفعل بالفعل قال إلا أن يراد ما يمكن في البحث السابق اهـ وهذا كما يقال زنا وحده (٣٦٤) (قوله وفيه نظر لأن المقصود الخ) هذا النظر للرضي وأجاب بعضهم عنه بأن البعض الذي هو الفاعل بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو ذلك البعض عنه لا يتحقق إلا بمجاوزة الكل وخلوه عنه وقريب من هذا قول الدنوشري قد يقال جوابا عن هذا النظر أن هذا الضمير العائد إلى البعض المذكور عام لكونه في قوة المفرد والمضاف والمفرد المضاف يفيد العموم فهذا يفيد العموم فإذا خلا كل بعض من من القوم زيد كان غير داخل في الحكم عليه فليتأمل اهـ وقد يقال لا حاجة لهذا التكلف لأن المراد بالبعض كما مر من عدا زيدا فتدبر (قوله وتدخل عليهما ما المصدرية) قال أبو حيان في شرح التسهيل فإن قلت هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض فالجواب شأن دخول ما المصدرية على الفعل جائز بقياس وزيادة ما بعد الفعلية لا تنقاس فكان حملها على ما ينقاس أولى (قوله وهو مشكل على ما تقدم الخ) قد يجاب باستثناء انتهى وقال السنباطي قد يجاب بأن محل امتناع وصلها بالجامد في الجامد أصالة وهذان متصرفان في الأصل كما يفهمه كلامه سابقا اهـ وكلامه السابق مار من أن عدا بمعنى فعل متعد وهو تجاوز وخلا فعل قاصر (قوله كقوله ألا كل شيء الخ) قال بعض الفضلاء قد يقال لا يتعين فيه الفعلية لجواز كون ما زائدة وخلا حرف جر اهـ وهذا سهو لأنه لا يصح كون خلا حرف جر لأن ما بعدها منصوب كما هو الرواية (قوله أخذا من قوله تعالى) قد يقال لبيد متقدم على نزول القرآن فكيف يأخذ منه (قوله صفة للمضاف والمضاف إليه) أي صفة معنى لا صناعة لاختلاف إعراب المضاف والمضاف إليه ولا يصح إرادة أنه صفة لأحدهما لتفسير الموصوف بهما (قوله أو على الحالية) فيه إشكال لقول الرضي في أن الواقعة موقع الحال حيث قالوا يجب كسر ها إنما يجوز الفتح ليكون بتأويل المصدر فإن المصدر يقع حالا لأن المصدر إنما يكون حالا إذا كان صريحا

كروت بزيد إلا أن تعديتهما على جهة السلب قاله الجرجاني قال الموضح في المغني والصواب عندي الأول وعلله بأمرين وردا (و) الوجه (الثاني النصب على أنهما فعلان) ماضيان (جامدان لوقوعهما موقع إلا) لأن الفعل إذا وقع موقع الحرف يصير جامدا كما أن الاسم إذا وقع موقع الحرف يصير مبنيا قال الموضح في شرح اللمحة هذا يعني النصب إن صح في عدا لكونها كانت متعدية قبل الاستثناء كقولك عدا فلان طوره أي تجاوزه لم يصح في خلا لكونها قاصرة فكيف تنصب المفعول به. قلت ضمنوها في الاستثناء معنى جاوز وحسن ذلك لأن كل من خلا من شيء فقد جاوزه انتهى (وفاعلهما ضمير مستتر) فيهما (وفي مفسره وفي موضع الجملة) منهما (البحث السابق) في ليس ولا يكون فيكون فاعلهما المضمر إما عائدا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق فإذا قلت قاموا عدا زيدا فالتقدير عدا هو أي القائم زيدا وإما على مصدر الفعل أي عدا القيام زيدا وإما على البعض المدلول عليه بكله السابق أي عدا هو أي بعضهم زيدا وفيه نظر لأن المقصود من قولك قام القوم عدا زيدا أن زيدا لم يكن معهم أصلا ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم إياه خلوا لكل ولا مجاوزة الكل بخلاف قولك قاموا ليس زيدا أي ليس بعضهم زيدا لأن البعض هنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم فحصل المقصود من الاستثناء بخلافه وجملتا الاستثناء في موضع نصب على الحال أو مستأنفتان فلا موضع لهما (وتدخل عليهما) أي على خلا وعدا (ما المصدرية) وهو مشكل على ما تقدم من أن خلا وعدا جامدان وما المصدرية لا توصل بفعل جامد كما نص عليه في التسهيل وعلى القول بجواز دخول ما عليهما (فيتعين النصب) في المستثنى عند الجمهور (لتعين الفعلية حينئذ) وإليه الإشارة بقوله وبعد ما انصب (كقوله) وهو لبيد (ألا كل شيء ما خلا الله باطل) أي ذاهب وفان أخذا من قوله تعالى «كل شيء هالك إلا وجهه» وجملة ما خلا الله استثنائية ويحتمل أن تكون صفة للمضاف والمضاف إليه وما زائدة والتقدير كل شيء غير الله باطل وعلى هذا فلا استثناء قاله الشيخ طاهر (وقوله :

تمل الندامى ما عداني) فإنني ... بكل الذي يهوى نديمي مولع

فعدا فعل ماض (ولهذا دخلت) عليه (نون الوقاية) وما موصول حرفي وعدا صلته (وموضع الموصول وصلته نصب) بلا خلاف (إما على الظرفية) الزمانية (على حذف مضاف أو على الحالية على التأويل باسم

الفاعل) وتلك الحال فيها معنى الاستثناء (فمعنى قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم زيدا) على الأول (أو مجاوزين زيدا) على الثانى وبه قال السيرافى أو على الاستثناء كانتصاب غير فى قاموا غير زيد وإليه ذهب ابن خروف والذى ينبغى أن يعتمد عليه هو الأول فإن كثيرا ما يحذف اسم الزمان وينوب عنه المصدر كما تقدم فى بابه (وقد يجران على تقدير ما زائدة) وبه قال الجرمى والربعى والكسائى والفارسى وابن جنى وأشار إليه الناظم بقوله وانجرار قد يرد قال فى المغنى فإن قالوا بالزيادة قياسا ففاسد لأن ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل وإن قالوا ذلك سماعا فهو من الشذوذ بحيث لا يقاس عليه اه وهو مخالف لما هنا

(فصل) (والمستثنى بحاشا عند سيبويه مجرور لا غير) بالبناء على الضم مع لا وفى المغنى أن ذلك لحن وأن صوابه ليس غير واختار ابن مالك عدم التفرقة ونقله عن العرب وأنشد عليه لا غير أجل (وسمع غيره) أى غير سيبويه (النصب) رواه الأخفش وغيره كقوله اللهم اغفر لى ولمن يسمع حاشا الشيطان وأبا الأصبغ) بنصب الشيطان وأبا الأصبغ بفتح الهمزة وإهمال الصاد وإعجام الغين وليس بمظلوم كما قد يتوهم فإن قلت المغفرة أمر حسن لا يتنزه أحد عنه فلم استثنى بحاشا . قلت تنبيها على أن الشيطان لشدة خساسته وإفراطه فى قبح الحال وسوء الصنيع نزه المغفرة عنه ويعظم شأنها أن تتعلق به وجعل أبا الأصبغ قرينا للشيطان تنبيها على التحاقه به فى خساسة القدر وقبح الفعل مبالغة فى الذم قاله الدمامينى وقد ثبت النصب بنقل أبى زيد والفراء والأخفش والشيبانى وابن خروف وأجازه الجرمى والمازنى والمبرد والزجاج والناظم حيث قال وكخلا حاشا (والكلام فى موضعها) حال كونها (جارة وناصبة وفى فاعلها كالكلام فى أختيها) عدا وخلا وتقدم مشروحا (ولا يجوز دخول ما عليها) كما أفاده الناظم بقوله ولا تصحب ما (خلافا لبعضهم) واستدل له ابن مالك بقوله ﷺ أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة بناء على أن ما حاشا فاطمة من الحديث وليس بمدرج ورده فى المغنى بأن ما نافية لا مصدرية والمعنى أنه عليه الصلاة والسلام لم يستثن فاطمة وأن ما حاشا فاطمة مدرج من كلام الراوى ويؤيده أن فى معجم الطبرانى ما حاشا فاطمة ولا غيرها وأما قول الأخطل

رأيت الناس ما حاشا قريشا * فإنا نحن أفضلهم فعالا

فنادر قال الموضح فى شرح اللمحة ويحتمل أن يكون حاشا فيه فعلا متعديا متصرفا من حاشيته بمعنى استثنيته واشتقاقه من الحاشية كأن المراد أنك أخرجته منه وعزلته عنه اه (ولا) يجوز (دخول إلا) على حاشا خلافا للكسائى) فى إجازة ذلك إذا جرت نحو قام القوم إلا حاشا زيد ومنعه إذ نصبت وحكاه أبو الحسن عن العرب ومنعه البصريون مطلقا وحملوا ما ورد من ذلك على الشذوذ قاله المرادى فى شرح التسهيل ووجه بعضهم قول الكسائى بأن حاشا ضعفت فى الاستثناء فقويت بإلا كما قويت لكن العاطفة بالواو لوقوعها غير عاطفة وكما قويت هل بأم فى الاستفهام نحو أم هل

(هذا باب الحال)

وألفها منقلبة عن واو لقولهم فى جمعها أحوال وفى تصغيرها حويلة واشتقاقها من التحول وهو التنقل ويجوز فيها التذكير والتأنيث لفظا ومعنى والمذكور فى هذا الباب حدها ثم صفاتها ثم تخصيص صاحبها ثم الترتيب بينها وبين صاحبها ثم بينها وبين عاملها ثم تعددها ثم توكيدها لغيرها ثم انقسامها إلى مفرد وظرف وجملة ثم حذف عاملها (الحال نوعان مؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدون ذكرها (وستأتى ومؤسسة) ويقال لها المبينة (وهى) التى لا يستفاد معناها بدون ذكرها وحدها (وصف فضلة مذكورة لبيان الهيئة) للفاعل أو

لامؤول به (قوله وقت مجاوزتهم) أى القوم ولا ينافى إفراد الضمير فى عدا جمعه هنا لأنه بمعنى ما يذكر ثم أنه سبك المصدر من معنى عدا لعدم سبكه من لفظها لأنها جامدة (فصل) (قوله فإن قلت الخ) قال الدنوشرى هذا لا يأتى إلا فى حاشا التنزيهية لا الاستثنائية التى الكلام فيها فتأمله اه وفيه أن الذى يقتضيه حاشا التنزيهية تنزيه المستثنى بها عما قبلها أو عما دل عليه الكلام لا تنزيه ما قبلها عن المستثنى بها كما ذكر فى السؤال فتدبر (قوله رأيت الناس الخ) قال الدنوشرى رأيت فى هذا البيت من الرأى فلذا اكتفى بمفعول واحد وفعالا بفتح الفاء تمييز أى كرما ويروى فأما الناس وهو الأصح والفاء فى فإنا على توهم أما فى الكلام على رواية رأيت (هذا باب الحال) (قوله واشتقاقها من التحول) سيأتى أنه ينقل عن أبى البقاء أنها مأخوذة مما ذكر وفيه أن مثل هذا إنما يأتى فى المشتقات وهذا لفظ جامد فلا معنى لكونه مشتقا ومأخوذا مما ذكر (قوله ويجوز فيه التذكير والتأنيث) قال الدنوشرى قال الشارح فى إعرابه الحال بالتذكير ويجوز فى العائد عليها التذكير والتأنيث وفى لفظها كذلك لكن الراجح فى اللفظ التذكير وفى المعنى التأنيث (قوله ثم صفاتها) منها كونها مؤكدة أو مؤسسة فقوله بعد ثم توكيدها لغيرها داخل فى الصفات (قوله وهى وصف الخ) إنما كان هذا التعريف للمؤسسة فقط لأن من جملة فصوله قوله لبيان الهيئة وهو لا يشمل المؤكدة

(قوله والمفعول) قال الدنوشري مراده به المفعول به ولا يشكل بمثل جئت أنا وزيدا راكبين مع أن زيدا ذو الحال وهو مفعول معه لأنه فاعل معنى فلذلك جاء الحال منه قاله في المتوسط وأورد على قوله لا يكون لغير الفاعل والمفعول أنها تكون من المجرور بالحرف ومن المضاف إليه ومن المبتدأ على ما اقتضاه كلام الشارح في فصل أصل صاحب الحال التعريف وأجيب عن المجرور بالحرف بأنه من المفعول به كما دل عليه ما ذكره في هذا بعل شيخا وبمجيئها من المضاف إليه لا يثبته ابن الحاجب وأتباعه ومنهم شارح المتوسط نعم إقرار الشارح له مشكل لأنه من أتباع المصنف وابن مالك وأما ما يأتي من مجيئها من المبتدأ فعلى الظاهر وهو في الحقيقة من الفاعل معنى (قوله لا من المبتدأ على الأصح) فيه تصريح بأن المبتدأ لا يقال فيه فاعل معنى ووجه عدم مجيء الحال من المبتدأ يأتي في أصل صاحب الحال التعريف وهل من الغير اسم كان فيرد على الحصر في مجيئها من الفاعل والمفعول لأنه غيرهما أو يقال هو فاعل معنى هذا مبنى على الخلاف في دلالتها على الحدث وعدمه وقد ذكرنا في حاشية الفاكهي ما ينبغي مراجعته وذكر المصنف في الحواشي هذا البحث فقال الزمخشري فإن كانت لكم الدار الآخرة (٣٦٦) عند الله خالصة الآية خالصة حال من الدار واعترض بأن الوجه أنها حال من ضمير الخبر لأن اسم كان لا يقع منه الحال لأن الأفعال الناقصة لم يؤت بها لنسبة حدث حقيق إلى فاعلها حتى يقتضي متعلقات يعني فكان زيد قائما لا يراد به أن زيدا ثبت بل أن القيام المنسوب إليه ثبت لا غير وذلك حاصل لزيد وإن لم تذكر كان ولهذا توهم كثير أنها لا تدل على الحدث بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان فلهذا لم تعمل إلا في الاسم والخبر وفي المفتاح ما يشعر بهذا قال الخبر نفس المسند لا تقييد المسند إنما تقييده كان قبل ودليل أن اسم كان فاعلا أن الزمخشري وابن الحاجب لم يذكرا اسم كان في المرفوعات وذكرا خبرها في المنصوبات وقال ابن جني في الدمشقيات يدل على نصب كان وأخواتها الأحوال: فكونوا أنتم وبني أبيكم مكان البيت... وقال ابن الشجري من منع إعمال كان في الحال فغير مأخوذ بقوله لأنها فضلة منكورة فرائحة الفعل تعمل فيها فما ظنك بفعل متصرف يرفع وينصب وليست أسوأ حالا من حرف التنبيه واسم الإشارة (قوله وخرج بذكر الوصف) فيه الاحتراز بالجنس لأن بينه وبين فصله عموما وخصوصا وجهيا كما لا يخفى وسيأتي في الكلام على تعريف المصنف أنه جعله للإدخال فما وجه ذلك (قوله منتصب) قال المرادي ذكر في التسهيل والكافية أن الحال قد تجر بباء زائدة أي بعد نفي عاملها ومثله في شرح التسهيل بقراءة ما كان ينبغي لنا أن نتخذ من دونك من أولياء مبنيا للمفعول وفيه كلام ذكرنا في حاشية الألفية (قوله ومنتصب مخرج لنعتي المرفوع والمجرور الخ) بهذا يندفع اعتراض ابن الناظم بأن الحد غير مانع لشموله النعت لأن قولك مررت برجل راكب في معنى برجل في حال ركوب ووجه الدفع أن هذا خارج بقيد النصب وكان الأظهر إيراد نعت المنصوب ويجاب عنه بما قاله المصنف من أنه لا يفهم من حال كذا بطريق القصد أجاب المرادي عما أورده ابن الناظم بأنه خارج

للمفعول أو لهما معا فالأول (كجئت راكبا) فراكبا مبين لهيئة الفاعل وهو التاء (و) الثاني نحو زيد (ضربته مكتوفا) فمكتوفا مبين لهيئة المفعول وهو الهاء (و) الثالث نحو زيد (لقيته راكبين) فراكبين مبين لهيئة الفاعل وهو تاء المتكلم ولهيئة المفعول وهو هاء الغائب ولا يكون لغير الفاعل والمفعول وما خالف ذلك يؤول بهما نحو زيد في الدار جالسا فجالسا حال من ضمير الظرف المستتر فيه وهو فاعل معنى لا من المبتدأ على الأصح وهذا بعلي شيخا فشيخا حال من بعلي وهو مفعول معنى تقديره أنبه على بعلي وأشير إلى بعلي قاله في المتوسط (وخرج بذكر الوصف نحو القهقرى في رجعت القهقرى) فإنه وإن كان مبينا لهيئة الفاعل إلا أنه مصدر لا وصف والمراد بالوصف ما كان صريحا أو مؤولا به لتدخل الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور إذا وقعت حالا فإنها في تأويل الوصف (و) خرج (بذكر الفضلة الخبر في نحو زيد ضاحك) فإن ضاحك وإن كان مبينا للهيئة فهو عمدة لا فضلة والمراد بالفضلة هنا ما يأتي بعد تمام الجملة لا ما يستغني الكلام عنه ليدخل نحو كسالى من قوله اماكى قاموا كسالى فإن كسالى حال ولا يستغني الكلام عنه (و) خرج (بالباقي) وهو قوله مذكورة لبيان الهيئة (التمييز في نحو لله دره فارسا والنعت في نحو جاءني رجل راكب فإن) فارسا وراكب وإن حصل بهما بيان الهيئة فليسا مذكورين لذلك لأن (ذكر التمييز لبيان جنس المتعجب منه) وهو الفروسية (وذكر النعت لتخصيص المنعوت) وهو رجل بالنعت (وإنما وقع بيان الهيئة بهما ضمنا لا قصدا) ورب شيء يقصد لمعنى خاص وإن لزم منه معنى آخر (وقال الناظم) في نظمه (الحال وصف فضلة منتصب * مفهم في حال كذا) بزيادة كذا لبيان المراد (فالوصف جنس يشمل الخبر والنعت والحال وفضلة) فصل أول (مخرج للخبر) في نحو زيد ضاحك فإنه عمدة (ومنتصب) فصل ثان (مخرج لنعتي المرفوع والمجرور كجاء رجل راكب ومررت برجل راكب) فإنهما وإن قيدا المنعوت فليسا منصوبين (ومفهم في حال كذا) فصل ثالث (مخرج لنعت المنصوب كرأيت رجلا راكبا فإنه) أي النعت (إنما سيق) بكسر السين وسكون الياء المثناة تحت (لتقييد المنعوت)

بقيد لزوم النصب وكأنه أراد اللزوم غالبا فلا ينافى ما أسلفه من أنه قد يجر بالباء الزائدة ثم أنه إنما يحتاج إلى الإخراج بقيد اللزوم لو أورد نعت المنصوب ويكفى فى الجواب عما أورده قيد النصب وإن حمل على الجواز فتدبر (قوله فهو لا يفهم فى حال كذا بطريق الوصف وإنما أفهمه بطريق اللزوم) أى فدلالته على ذلك بالالتزام فهى دلالة عقلية عند أهل البيان والأصول ولا يقال فيما دل بالعقل على شىء أنه يفهمه وإنما يقال يفهمه فى الدال عليه بالوضع فلذلك لم يجعل المصنف ذلك من جملة الاعتراض على النظم لأنه ليس فى كلامه أنه يفهم كذا قصدا (قوله لجاء الدور) قال الدنوشرى اعلم أن هذا الدور إنما يلزم تمييزه حقيقة ليتميز عند المتلقى للكلام ليعطيه بعد تعقله النصب لأنه إنما يعطيه النصب بعد معرفة كونه حالا فإذا جعل النصب فى الحد فقد توقف كل منهما على الآخر لأنه لا يتعقله حتى يكون منصوبا ولا يعطيه النصب حتى يتعقله فإذن إذا عرف به ما هو موضوعه وفيما يتكلم به متكلم فلا يلزم دور اه وأقول فى دعوى لزوم الدور على الوجه الأول نظر قال اللقانى قوله فرع التصور إن أراد فرع تصور الحاكم وهو الحاد منع الدور إذ التصور المتوقف عليه الحكم التصور بوجه ما والتصور الموقوف على الحد هو التصور بالكنه وإذن قد يكون حصل له التصور بتعريف مجرد عن الحكم وإن أراد فرع تصور الناظر فى هذا الحد منع الدور بالوجه الأول ومنع أن النصب بالنسبة إليه حكم لأن المراد التعريف به من حيث أنه متصور له لا من حيث أنه إدراك منه لوقوع النسبة أو لا وقوعها فتأمله (قوله وأجيب باختلاف الجهة) أجاب الشهاب القاسمى فى حواشى الأشمونى بأنا لا نعلم أن النصب الذى هو الحكم فرع تصور المحدود فيتوقف على الحد لأن النصب لا ينحصر فى الحال فلا يتوقف فهمه على تصور الحال ليكون موقوفا على الحد نعم نصب الحال يتوقف تصوره على تصور الحال إلا أن المأخوذ فى التعريف ليس نصب الحال

به (فهو لا يفهم فى حال كذا بطريق القصد وإنما أفهمه بطريق اللزوم) لأن المقصود بالذات التقييد بالنعت وإن لزم منه بيان الهيئة بالعرض (وفى هذا الحد) الذى ذكره الناظم (نظر لأن) المقصود من الحد تصور ماهية المحدود وهى لا تتصور إلا بجميع أجزاء الحد وقد جعل (النصب) جزءا من الحد مع أنه (حكم) من أحكام المحدود (والحكم فرع التصور) إذ لا يحكم على شىء إلا بعد تصوره (والتصور) لماهية المحدود (موقوف على) جميع أجزاء (الحد) ومن جملتها النصب وهو حكم (لجاء الدور) وهو توقف الشىء على ما يتوقف عليه إما بمرتبة كتوقف (ا) على (ب) و(ب) على (ا) أو بمراتب كتوقف (ا) على (ب) و(ب) على (ج) و(ج) على (ا) والدور مبطل للحد وأجيب باختلاف الجهة فإن الحكم ليس موقوفا على التصور بكنه الحقيقة المتوقفة على الحد حتى يلزم البطلان وإنما هو متوقف على التصور بوجه ما وذلك لا يتوقف على الحد فلا يلزم البطلان وفيه نظر لأن الغرض من الحد معرفة المحدود بكنه حقيقته ليحكم عليه والتصور بوجه ما لا يكفى فى ذلك

(فصل) (الحال) من حيث هى (أربعة أوصاف أحدها أن تكون منتقلة) وهو الأصل فيها لأنها مأخوذة من التحول وهو التنقل قاله أبو البقاء (لا ثابتة) دائما والمراد أنها تنقسم باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين منتقلة (وذلك) الانتقال (غالب) فيها (لا لازم كجاء زيد ضاحكا) ألا ترى أن الضحك يزايل زيدا ويفارقه وثابتة وذلك قليل فيها ولذلك قال (وتقع وصفا ثابتا فى ثلاث مسائل إحداها أن تكون مؤكدة) لمضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفا) أو لعاملها نحو (ويوم أبعث حيا) أو لصاحبها نحو لآمن من فى الأرض كلهم جميعا فإن الأبوة من شأنها العطف والبعث من لازمه الحياة والعموم

بل النصب المطلق فليتأمل ولو سلم فيكفى فى الحد التصور بوجه آخر غير الحد فليتأمل اه وفيه نظر لأن تصور نصب الحال يتوقف على تصور النصب المطلق (قوله وفيه نظر الخ) قال الدنوشرى كلامه ممنوع كما قاله بعض المشايخ اه ووجه منعه أن الغرض من الحد ما ذكر لما مر عن اللقانى وهو مشهور أنه يكفى فى الحكم على الشىء تصوره بوجه ما وأن الاكتفاء فى بعض أجزاء الحد بتصور المحدود بوجه ما لا ينافى إفادة الحد الكنه فتأمله لتعرفه (فصل) (قوله من حيث هى) دفع به ما يقال كلامه فى الحال المؤسسة فلا يصح قوله فيقع فى ثلاث الخ بل فى مسئلتين وتسقط المؤكدة لأنها ليست مما هو بصدده (قوله والمراد) قال شيخنا الحلبى أتى به لأن المصنف كان من حقه أن يقول وثابتة لا منتقلة اه وهذا عجيب إذ كيف يصح أن يقول المصنف ذلك والوصف الأصلى للحال الانتقال لا الثبوت والانتقال هو الغالب كما صرح به والثبوت قليل فكيف يجعل القليل هو الأصل وينفى الغالب فإن قيل المحوج لذلك قول المصنف وذلك لأنه إشارة للانتقال فيكون راجعا لما ذكر قبله قلنا ذلك إشارة البعيد وأيضا من المعلوم بالبديهة أن المشار إليه هو الحكم الثابت بطريق الأصالة لا المنفى والحق أن الشارح إنما قصد الإيضاح والدخول على قول المصنف وذلك والتوطئة لقوله وتقع وصفا والعادة له أنه لا يقصد بقوله والمراد إزالة الخفاء فى الكلام ولا كونه على خلاف الظاهر فى المقام فتدبر (قوله ثابتا) قال اللقانى أى لازما لوجود علاقة بينها وبين صاحبها أو عاملها عقلا أو عادة أو طبعا وإن لم تكن ملازمة أى دائمة (قوله فإن الأبوة من شأنها العطف) وذلك مستفاد من مضمون الجملة (قوله والبعث من لازمه الحياة) لمعناها مستفاد بدون ذكرها (قوله والعموم

من مقتضياته الجمعية) فالجمعية مستفادة بدون ذكرها (قوله بفتح الزاى أفصح من ضمها) أى فالضم فصيح وليس من لحن العامة ففيه إشارة لرد مانقله المصنف عن الجواليق فى شرح الشذور من أن الضم من لحنهم (قوله والثانى) أى مادل عاملها على تجدد صفة لصاحبها (قوله فالكتاب قديم والإنزال حادث) أى فلا يحسن أن يكون مما دل عاملها على تجدد ذات صاحبها بل على تجدد صفة وهو الإنزال (قوله وهو أحدما فسر به الخ) وقيل المراد بالذكر الرسول قال الله تعالى قد أنزل الله إليكم ذكرا رسولا (قوله من ربهم محدث) أى فالمراد محدث النزول لا محدث الوجود (قوله قاله الموضح) أى أن من الثانية مايدل عاملها عن تجدد صاحبها أو على تجدد صفته بدليل قوله مما له ضابط وسيأتى مايخالفه فى هذا الكتاب حيث حكم على أن الحال التى لا تفيد تأكيدا ولا يدل عاملها على تجدد صاحبها لا ضبط لها وأنه يقتصر فيها على ماسمع وحينئذ كان المناسب للشارح أن يبقى المتن على ظاهره ثم يذكر كلامه فى شرح اللمحة ثم أن هذا يفيد أن كل مادل عاملها على تجدد صاحبها يكون حالا ثابتة وفيه نظر (قوله نحو قائما بالقسط) قال المصنف فى الحواشى التحقيق فى قائما بالقسط أنه نصب على المدح كما قالوا فى قوله : إذا قمت هاتى نوليني تمايلت • على هضيم الكشح ريا المخلخل أن هضيم بتقدير أمدح لاحال لأنها صفة لازمة ولعل الشارح أشار بقوله إذا أعرب قائما حالا من فاعل شهد للاحتراز من هذا (قوله وإن كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لايجوز) اعترضه أبو حيان بأن ما ذكره من عدم جواز ذلك ليس كما ذكر بل هو جائز ويحمل على أقرب مذكور فيكون راكبا حالا مما يليه (قوله على علو مرتبتهما) أى الملائكة وأولى العلم حيث قرنا به تعالى من غير فاصل (قوله فإن القرآن قديم) أى الذى هو صاحب الحال وإذا كان قديما فلا يمكن أن يكون متجددا حادثا فتمثيل ابن الناظم سهو بل الآية إما مثال لما مرجعه السماع أو لما دل عامل الحال على تجدد صفة صاحبها لا ذاته والأقرب الأول بل هو المتعين فينبغى أن يشرح به كلامه فإنه لم يذكر فى المغنى ما دل فيه العامل على تجدد صفة صاحب الحال وعلى هذا يتعين أن يكون مراد الدمامينى منع قول المغنى أن القرآن قديم لأن المراد منه العبارة لا الصفة النفسية والعبارة متجددة وقال شيخنا الحلبى أن مراده أنه لايصح وصف القديم بالإنزال فكما لايصح أن يكون مما دل عامل الحال على تجدد ذات صاحبها لايصح أن يكون مما دل عاملها على تجدد صفته انتهى وفيه نظر فتأمل (قوله الجواب عن هذا) أى عن اعتراض صاحب المغنى على ابن الناظم فكلامه تصحيح لكلام ابن الناظم لا لكلام المغنى كما هو عادته وحاصل جوابه يرجع لأمرين الأول تسليم قول المغنى فإن القرآن قديم وأنه لايلزم سهو ابن الناظم لأن المراد بدلالة العامل على ماذكر الدلالة الوضعية وهى لاتنافى التخلف لعارض وهذا ما أشار إليه بقوله أن أنزل الخ الثانى منع قوله فإن القرآن قديم لأن المراد به هنا العبارة والعبارة حادثة خلافا للحنابلة وقد يكون المصنف تبعهم لأنه صار فى آخر عمره حنبليا وعلى الأمر الثانى اقتصر اللقانى فقال قد يقال لا وهم فى ذلك إذ المراد بالكتاب النظم المؤلف باللسان العربى ولا مانع من القول بتجدده بدليل وصفه بالإنزال على ماتقرر فى محله نعم إن أراد ابن الناظم أن الإنزال يدل على

من مقتضياته الجمعية المسئلة (الثانية أن يدل عاملها على تجدد) ذات (صاحبها) وحدوثه أو تجدد صفة له فالأول (نحو خلق الله الزرافة) بفتح الزاى أفصح من ضمها (يديها أطول من رجليها فيديها) بدل من الزرافة (بدل بعض) من كل (وأطول حال ملازمة) من يديها ومن رجليها متعلق بأطول لأنه اسم تفضيل وعامل الحال خلق وهو يدل على تجدد المخلوق قال أبو البقاء وبعضهم يقول يداها أطول بالرفع فيداها مبتدأ وأطول خبره والجملة حالية اه ولا تتعين الحالية لجواز الوصفية لأن الزرافة معرفة بأل الجنسية والثانى نحو وهو الذى أنزل إليكم الكتاب مفصلا فالكتاب قديم والإنزال حادث وهو أحد ما فسر به الحدوث فى قوله تعالى ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث قاله الموضح فى شرح اللمحة جعله مما له ضابط وسيأتى له مايخالفه المسئلة (الثالثة) أن يكون مرجعها إلى السماع (نحو قائما بالقسط) من قوله تعالى شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط إذا أعرب قائما حال من فاعل شهد وهو الله تعالى واعتذر الزمخشرى عن إفراده بالحال دون المعطوفين عليه وإن كان مثل جاء زيد وعمرو راكبا لايجوز بأن هذا إنما جاز لعدم الإلباس وسكت عن بيان جهة تأخيره عن المعطوفين قال التفتازانى كأنها للدلالة على علو مرتبتهما (ونحو أنزل إليكم الكتاب مفصلا) أى مبينا فيه الحق والباطل بحيث ينفى التخليط والإلباس (ولا ضابط لذلك بل هو موقوف على السماع) فلا يقاس عليه (ووهم ابن الناظم) فى شرح النظم (فمثل بمفصلا فى الآية) المذكورة (للحال التى تجدد صاحبها) قال فى المغنى وهذا سهو منه فإن القرآن قديم انتهى وقال الدمامينى فى شرحيه والسهو إنما هو منه أى من الموضح فإن الإنزال يقتضى الانتقال والقديم لايقبله انتهى وقال الشمنى الجواب عن هذا أن أنزل الذى هو عامل فى الحال يدل على تجدد مفعوله الذى هو صاحب الحال ولا يلزم من دلالته على تجدده تجدده لقيام الدليل القاطع على قدمه وعلى صرف هذه الدلالة عن ظاهرها على أن الذى يمتنع تجدده هو الكلام النفسى القائم بذاته تعالى

لا العبارة الدالة عليه والمتصف بالنزول هو الثاني لا الأول انتهى الوصف (الثاني أن تكون مشتقة) من المصدر (لا جامدة وذلك أيضا غالب لا لازم) نحو زيد ضاحكا فإن ضاحكا مشتق من الضحك وإلى هذين الوصفين أشار الناظم بقوله • وكونه منتقلا مشتقا • يغلب (وتقع جامدة مؤولة بالمشتق في ثلاث مسائل إحداها أن تدل على تشبيه نحو كر زيد أسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا) فأسدا حال من زيد وقمرا حال من الجارية وغصنا حال من فاعل تثنت المستتر فيه وهي أحوال جامدة مؤولة بمشتق فأسدا مؤول بشجاع وقمرا مؤول بمضيئة وغصنا مؤول بمعتدلة (أى شجاعا ومضيئة ومعتدلة) والمعنى

تجدد المنزل اى حدوثه وقت الإنزال فالوصف ثابت لا خفاء فيه (قوله الثاني أن تكون مشتقة) يستفاد من ذلك أنه لا بد من مطابقتها إذا كانت حقيقية لصاحب الحال تذكيرا وتأنيثا وإفرادا وتثنية وجمعا ضرورة أن اشتقاقها يقتضي تحملها ضميره وهذا أيضا يستفاد من كونها وصفا لصاحبها كما يأتي فتطابق صاحبها فيما يطابق به النعت الحقيقي منعوته إلا ما علم تخلفه وهو الإعراب والتعريف ضرورة أن الحال واجبة النصب والتنكير وإن كانت سببية رافعة لاسم ظاهر مضاف لضمير صاحبها فالعبرة في التذكير والتأنيث والإفراد وفرعيه بالظاهر كما في النعت فتقول جاء زيد قائمة أمه وجاءت هند قائما أبوها وفي الجمع ما يأتي ويستفاد منه أن الجمع لا بد وأن يكون مطابقا في العقل وغيره وكأنهم سكتوا عن بيان ذلك إحالة على النعت كما سكتوا عن انقسام الحال إلى حقيقية وسببية لذلك وما جاء مخالفا لذلك لا بد من تأويله ولهذا أشكل قول المولى أبي السعود العمادي في تفسير قوله تعالى في سورة الفرقان لهم فيها ما يشاؤون خالدين إن خالدين حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور لاعتماده على المبتدأ وقيل من فاعل يشاؤون انتهى ووجه الإشكال أن الضمير المذكور يعود على ما الواقع على الأنواع المستلذ بها التي يشاؤونها وهي لا تعقل وهو ضمير مفرد فكيف جمع الحال جمع العقلاء وأما أصل الوصف بالخلود فلا إشكال فيه خلافا لمن وهم وأجاب بأن المراد به عدم الانقطاع ولا شك أن نعيم الجنة دائم بالنوع غير منقطع والجواب أن الحال جمع مراعاة للفظها وجمع جمع العقلاء لأن من الأنواع الملتذ بها الولدان والحور وهما من العقلاء فغلب العاقل على غيره لشرفه وأنه مجاز مرسل أعطى النعيم فيه حكم المنعم عليهم فصار في حكم العقلاء أو أنها حال سببية والأصل خالدا أهلها ولم يذكر في الإشكال كون الجمع جمع مذكر وهو لازم ويحتاج في الجواب عنه إلى تغليب الحور على غيرهم لأن المستشكل نظر إلى أن الأنواع الملتذ بها من المأكولات والمشروبات لا تتصف بتذكير ولا غيره فلا مزية لأحدهما على الآخر حتى يستشكل أحدهما بخصوصه واعلم أن بعض الفضلاء قال إن الذي أوقع المولى المذكور قول بعض المعربين خالدين حال من الضمير في لهم ومراد هذا البعض أنه حال من الضمير المشتمل عليه لفظ لهم وهو هم لا الضمير المستتر وبعضهم قال مراده بالجار والمجرور قوله تعالى فيها الواقع (٣٦٩) حالا من الضمير في لهم أو من فاعل يشاؤون وساغ تقديمه مع كونه في خبر الموصوف للتوسع فيه والتقدير لهم ما يشاؤون حال كونهم كائنين فيها على سبيل الخلود انتهى ويمنع من هذا قوله لاعتماده على المبتدأ إذ المعتمد عليه هو قوله لهم لوقوعه خبرا لما عنه ومتعلق الخبر لا فيها فإنه حال من أحد الأمرين إلا أن يتكلف ويقال لفظ فيها حال من الضمير في لهم الذي هو جزء من الخبر المعتمد على المبتدأ فيكون معتمدا على المبتدأ بهذا الاعتبار بقي هنا شيء وهو أن حكاية المولى المذكور كون خالدين حالا من فاعل يشاؤون المضمر بتضعيفه فيه مخالفة الظاهر وأجاب بعضهم بأن وجه ضعفه إفادة خلود النعيم مطابقة ولم يذكر في غير هذا الموضع ويلزم منه خلود أهله مع كون خلودهم مذكورا في مواضع متعددة وأجيب أيضا بأن الحال قيد في عاملها موافقة له في الزمان الواقع فيه ولا شك أن الخلود عبارة عن وصف مستمر باق غير مختوم بنهاية وزمانه مستمر وزمان المشيئة المفهومة من يشاؤون موافق لمقدار المشيئة فقط فلا استمرار فيه ليوافق زمان الخلود على أنه ليس في تقييده فعل المشيئة بالخلود كبير فائدة (قوله أن تدل على تشبيه) أى صريحا بدليل قوله أى شجاعا الخ لأنه على هذا التقدير يكون استعارة وهي علاقتها المشابهة فسقط قول الحفيد أن قوله اى شجاعا باطل لأنه مناف للتشبيه وسيأتي له ولغيره عند قول المصنف لأن اللفظ فيما أريد به غير معناه الحقيقي ما يتعلق بذلك فإن قيل الاستعارة لا يجمع فيها بين الطرفين وهنا قد جمع بينهما فالأقرب أن اللفظ مستعمل في معناه الحقيقي وأنه تشبيه بليغ قلت قد حقق السعد المطول أول بحث الاستعارة أن ما يسميه السكاكي وأتباعه تشبيها بليغا استعارة وأنه لا جمع فيه بين الطرفين لأن أصل مثل زيد أسد زيد رجل شجاع كالأسد وكلام المصنف الآتي يقتضي أنه استعارة تصريحية بأن اللفظ مستعمل في غير معناه الحقيقي وقال الشهاب القاسمي إن قول المصنف أى شجاعا إنما يناسب التجوز لا التشبيه إذ عليه يكون الأسد مثلا مستعملا في حقيقته وقال الدنوشري قوله أن يدل مراده به أن يدل دلالة التزامية لأن الدلالة المطابقة خاصة بأداة التشبيه وتفسيره أسدا بشجاعا وقمرا بمضيئة وغصنا بمعتدلة يقتضي أن يكون ذلك استعارة ولا يضر وجود المشبه في ذلك لأنه جار على أحد القولين فيه انتهى وفي قوله إن ذلك جار على أحد القولين نظر لأنه لا يجمع في الاستعارة بين الطرفين قولا واحدا (قوله ومعتدلة) تفسير لتثنت غصنا وفيه نظر لأن

معنى تثلث العطف بعضها على بعض لأن أعضائها (قوله في المثل) قال الدنوشري يقتضي أنه دائما يستعمل فيما شبه بمعناه الأصلي ولو وقع مصطرعان مما لا يقال بذلك فيهما وهو محل وقفته (قوله وقع المصطرعان) قال اللقاني الأقرب أن عدل مفعول مطلق وأصله وقوعا مثل وقوع عدل عير إذ النيابة إنما تكون بين متضايفين أو موصوف وصفته (قوله أي مصطحبين اصطحاب الخ) هذا لا ينافي أن الأمثلة المتقدمة ليست على حذف مضاف على كلام المصنف فهذا مثلها وسيأتي أن الشارح يقابل قول المصنف بقوله وقيل هذه الأمثلة لأن المراد أن الحال نفسه ليس على حذف مضاف وهذا كذلك لأن الحال مصطحبين وهو ليس على حذف مضاف وإنما المضاف المحذوف بعده فتأمل (قوله وإليه يرشد قوله وكر زيدا الخ) أي فكلام المصنف مخالف لما يرشد إليه كلام الناظم (قوله لأنها إذا أولت بالمشتق الخ) أي كما فعل المصنف (٣٧٠) وسيأتي عن اللقاني شبه وجوابها (قوله فيدا حال من الفاعل والمفعول) الفاعل هو التاء والمفعول هو زيد وقوله وفيه أي يدا معنى المفاعلة خلاف الظاهر من كلام المصنف لأن المتبادر منه أن الحال مجموع اللفظين وأنه هو الدال على المفاعلة وهو الذي تشهد به البديهة ثم رأيت بخط المصنف في حواشي ابن الناظم ما نصه قوله في سمر هذا لموضع قصد إليه فلم يقفوا عليه وحقيقته أن يقال يكثر الجمود حيث هو حال لفظية لا معنوية وذلك إذا كان بعده ما ينعقد معه مبتدأ أو خبر وسواء في ذلك السمر وغيره نحو كلمته فاه إلى في وبعته يدا بيد ووجهه أن الأصل في ذلك إنما هو المبتدأ والخبر ثم لما ضعف الابتداء بالمسوغ في اللفظ أعطى جزء الكلام الحكم المستحق لجملته قصدا إلى إصلاح اللفظ ومبادرة لإعراب المقصود وإظهارا لما يخفون لو رفعوا وأبقوا الخبر بحاله فالمنصوب مبتدأ في المعنى حال في اللفظ وهذا كما يقول الكوفي في زيد بك واثقا وإلا فيقال لم إن كان الحال المنصوب والمجرور فيم يتعلق المجرور ولم نصب أحد اللفظين وإن كان الأول فقط فبأي شيء يتعلق الظرف ونظير هذا الذي ذكرته على العكس قوله سلام عليكم عدلوا عن النصب إلى الرفع لغرض إفادة الثبوت انتهى وقوله فبأي شيء يتعلق الظرف جوابه أنه يتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين وقال أيضا قد تبين أن السمر وما يدل على التفاعل إنما الحال فيه في الحقيقة الجملة والجملة لا إشكال في وقوعها حالا وأنها لا تؤول أجزاؤها بمشتق بل المؤول جملتها كلها إن كان فيها فعل أو اسم يشبهه نحو جاء زيد يضحك أو وهو ضاحك وإلا فلا تأويل نحو جاء فلان والشمس طالعة وجاء يده على رأسه وهذه مسألتنا هنا فلا تأويل (قوله قاله في المغني) قال فيه التقدير في سقياك إرادتي لك ويمكن أن يكون التقدير فيما نحن فيه التقابض أو تقابضنا يد (قوله ففاه حال) فيه ما مر من أن الظاهر من كلام المصنف أن الحال مجموع فاه

فيبنى على التشبيه (وقالوا) في المثل (وقع المصطرعان عدل عير) فعدل بالتثنية حال جامدة من المصطرعان وعير بفتح العين المهملة الحمار وحشيا كان أو أهليا مضافا إليه وعدل مؤول بمصطحبين على تقدير مضاف (أي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما) وقيل هذه الأمثلة ونحوها على حذف مضاف والتقدير مثل أسد ومثل قر ومثل غصن ومثل عدل عير وإليه يرشد قوله في النظم * وكر زيد أسدا أي كأسد أي مثل أسد وصرح بذلك في التسهيل فقال أو تقدير مضاف قبله وهو أصرح في الدلالة على التشبيه لأنها إذا أولت بالمشتق خفي فيها الدلالة على التشبيه المسئلة (الثانية) من الثلاث (أن يدل على مفاعلة) من الجانبين (نحو) البر (بعته) زيدا (يدا بيد) فيدا حال من الفاعل والمفعول وبيد بيان قال سيبويه كما كان لك في سقياك بيانا أيضا فيتعلق بمحذوف استؤنف للتبيين قاله في المغني وفيه معنى المفاعلة (أي متقابضين و) زيد (كلمته فاه إلى في) بالتشديد ففاه حال من الفاعل والمفعول وإلى في بيان وفيه معنى المفاعلة (أي متشافهين) وما ذهب إليه الموضح من أن فاه منصوب على الحال لكونه واقعا موقع مشافها ومؤديا معناه هو مذهب سيبويه وجرى عليه في التسهيل وزعم الفارسي أن فاه حال نائبة مناب جاعل ثم حذف وصار العامل كلمته وذهب السيرافي إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع الحال والأصل كلمته مشافهة فوضع فاه موضع مشافهة ومشافهة موضع مشافها وذهب الأخفش إلى أن الأصل من فيه إلى في فحذف حرف الجر وانتصب فاه ورده المبرد بأنه تقدير لا يعقل لأن الإنسان لا يتكلم من في غيره وأجاب أبو علي بأنه إنما يقال ذلك في معنى كلمني وكلمته فهو من المفاعلة وذهب الكوفيون إلى أن أصله جاعلا فاه إلى في فهو مفعول به ورده السيرافي بامتناع كلمته وجهه إلى وجهي وعينه إلى عيني وهذا المثال لا يقاس عليه لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق ومعرفة موقع نكرة ومركب موقع مفرد والوارد منه قليل المسئلة (الثالثة) من الثلاث (أن تدل على ترتيب كادخلوا رجلا رجلا) ورجلين رجلين ورجالا رجالا وضابطه أن يأتي التفصيل بعد ذكر المجموع بجزأيه مكررا قال الرضي وفي نصب الجزء الثاني خلاف ذهب الزجاج إلى أنه توكيد وذهب ابن جني إلى أنه صفة للأول وذهب الفارسي إلى أنه منصوب بالأول لأنه لما وقع في موقع الحال جاز أن يعمل قال المرادي والمختار أنه وما قبله منصوبان بالعامل الأول لأن مجموعهما هو الحال ونظيره في الخبر هذا حلو حامض ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه بالعطف على

إلخ (قوله غير مؤولة بالمشتق) قال الشمني يناقشه قوله في الحد وصف والحق أن كل ذلك مؤول بالوصف كما لا يخفى انتهى (قوله قرآنا عربيا) قال الشمني مصدر بمعنى القراءة فهي مؤولة بمقروءاً عربيا فهو مصدر والمصدر الحال يؤول بمشتق كما سيجيء (قوله فتمثل لها بشرا) قال الشمني دعوى الحال يقتضي أن المعنى فتمثل لها في حال كونه بشرا ولا يخفى أنه وقت التمثل ملك لا بشر فالأقرب أنه منصوب بإسقاط الخافض أي فتمثل لها ببشر أي تشبه به وتصور بصورته انتهى واعلم أنه وقع هنا للبيضاوي ما لا يليق حيث قال أتاها جبريل عليه السلام بصورة شاب أمرد سوي الخلق لتستأنس بكلامه ولعله ليهيج شهوتها فتنحدر نطفتها إلى رحمها انتهى فقوله ليهيج إلخ عبارته غير لائقة بمقام مريم مع أن التحقيق أن عيسى عليه السلام كان من عالم الأمر أي أمر التكوين المشار بقوله تعالى ﴿إنما أمره إذا أراد شيئا أن يقول له كن فيكون﴾ إذ ليس ثم قول ولا كاف ولا نون وهذا وجه المماثلة بين عيسى وآدم في قوله تعالى ﴿إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم﴾ أي في التكوين بالأمر من غير واسطة ولا نطفة والنفخ المدلول عليه بقوله تعالى ﴿فنفخنا فيه من روحنا﴾ من قبيل التمثيل استعير لإفاضة ما به الحياة بالفعل على المادة القابلة لها لا حقيقة النفخ الذي هو إجراء الريح إلى جوف صالح لإمساكها والامتلاء بها

تقدير حذف الفاء والمعنى رجلا فرجلا لكان مذهبا حسنا ونص أبو الحسن على أنه لا يجوز أن يدخل حرف عطف في شيء من المكررات إلا الفاء خاصة انتهى قال الرضي أو ثم نحو مضوا كبكبة ثم كبكبة (أي مترتبين وتقع) الحال (جامدة غير مؤولة بالمشتق في سبع مسائل وهي أن تكون موصوفة) بمشتق أو شبهه فالأول (نحو قرآنا عربيا) فقرآنا حال من القرآن في قوله تعالى ﴿ولقد ضربنا للناس في هذا القرآن﴾ والاعتماد فيها على الصفة وهي عربيا (فتمثل لها بشرا سويا) فبشرا حال من فاعل تمثل وهو الملك والاعتماد فيها على الصفة وهي سويا والثاني نحو ﴿فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا﴾ قاله أبو حيان (وتسمى) الحال الجامدة الموصوفة (حالا موطئة) بكسر الطاء لأنها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق أو شبهه هذا مقتضى كلامه وبه صرح في المغني فقال وإنما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا انتهى وقال ابن بابشاذ في ﴿وهذا كتاب مصدق لسانا عربيا﴾ لسانا حال لأنه لما اتصف اللسان بعربي والصفة والموصوف كالشيء الواحد صارت الحال مشبهة بالمشتق وصار عربيا هو الموطئة لكون اللسان حالا وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا لولا ما ذكر من الصفة انتهى فمقتضاه أن الموطئة هي صفة الحال لا الحال الموصوفة والموطئة لغة المهيئة (أو دالة على سعر) بكسر السين المهملة (نحو) هذا البر (بعته مدا بكذا) فمدا حال من الهاء وبكذا بيان لمدا (أو) دالة على (عدد نحو فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فأربعين حال من ميقات وليلة تمييز (أو) دالة على (طور) بفتح الطاء المهملة وسكون الواو أي حال قاله ابن الأنباري (واقع فيه تفضيل) بالضاد المعجمة (نحو هذا بسرا) بضم الموحدة وسكون المهملة (أطيب منه رطبا) بضم الراء وفتح الطاء فبسرا حال من فاعل أطيب المستتر فيه ورطبا حال من الضمير المجرور بمن والمعنى هذا في حال كونه بسرا أطيب من نفسه في حال كونه رطبا وسيأتي بأوسع من هذا (أو تكون نوعا لصاحبها نحو هذا مالك ذهبا) فذهبا حال من مالك وهو نوع منه فإن الذهب نوع من المال (أو فرعا له) أي لصاحبها

كما فسره به المولى أبو السعود في سورة ص ولا يصح الاعتذار عن القاضي بأنه أشار للعادة الإلهية الجارية بخلق المسببات عقب الأسباب لأن السبب لا بد أن يكون تاما ونطفة المرأة وحدها ليست بسبب تام لحصول الولد إنما تمثل لها بصورة حسنة لتأنس به ولا تنفر منه ولتصغي لسماع البشرى وكان بصورة أمرد لإلف النساء إلى الأطفال ومن قرب منهن وعدم الاحتشام منهن (قوله وهو الملك) أي ضمير الملك (قوله لأنها ذكرت توطئة للنعت بالمشتق) قال الصفاقسي في سورة الزمر أن معنى التوطئة على هذا أن الحال صفة معنوية تقدم لها موصوف تجري عليه تشبيها بالصفة اللفظية (قوله وقال ابن بابشاذ إلخ) قال الصفاقسي في سورة الزمر في الكلام على هذه الآية قيل الحال قرآنا عربيا توطئة ومعنى التوطئة أن الاسم الجامد لما وصف بما يجوز أن يكون حالا صلح أن يكون حالا انتهى وبه يعلم أن قول الشارح الآتي في نقل كلام ابن بابشاذ وليس حقيقة اللسان أن يكون جامدا إلخ صوابه أن يكون حالا لأنه المناسب لسياق الكلام كما دل عليه كلام الصفاقسي ولأن لفظ اللسان جامد لأنه ليس من المشتقات فكيف ينفي جموده فتدبر (قوله فمقتضاه أن الموطئة هي صفة الحال) مقتضاه أيضا أن الحال نفسها تسمى موطأة بفتح الطاء وكان اللائق بالشارح التنبيه على ذلك لئلا يتوهم أن ما ضبطه به أولا من كسر الطاء جار على كلام ابن بابشاذ (قوله هذا البر) إشارة إلى أن الضمير في بعته عائد على البر المفهوم من المقام وإيضاحه ما قاله الشمني ونصه الضمير في بعته أي المنصوب عائد على الشيء المبيع كالقمح مثلا ومدا منصوب على الحال والشاهد فيه أن مدا جامد قصد به تسعيره بكذا ولا يجوز أن يعود الضمير المذكور إلى المشتري يعني بعت له مدا إذ يخرج حينئذ من هذا الحكم فتأمله (قوله فأربعين حال) وقيل مفعول به لأن تم بمعنى بلغ (قوله تفضيل) قال الدماميني أعم من أن يكون الأول هو المفضل على نفسه

(نحو هذا حديدك خاتما) فخاتما حال من حديدك وهو فرع له فإن الخاتم فرع من الحديد (وتنحتون الجبال بيوتا) فبيوتا حال من الجبال والبيوت فرع الجبال وفى غالب النسخ من الجبال بيوتا وهو سهو فإن بيوتا على هذا مفعول به لا حال (أو أصلا له) أى لصاحبها (نحو هذا خاتمك حديدا) فحديدا حال من خاتمك وهو أصل له فإن الحديد أصل للخاتم (وأأسجد لمن خلقت طينا) فطينا حال إما من ضمير المحذوف العائد على الموصول بناء على جواز حذف صاحب الحال أو من الموصوف المجرور باللام وعلى التقديرين فالطين أصل المخلوق وهذا أحسن من جعل طينا منصوبا بنزع الخافض فإنه موقوف على السماع فى غير أن وأن وكى وهذه المسائل العشر غير مسألة العدد مأخوذة من التسهيل ونصه ويغنى عن اشتقاقه وصفه أو تقدير مضاف قبله أو دلالته على مفاعلة أو سعر أو ترتيب أو أصالة أو تفريع أو تنويع أو طور واقع فيه تفضيل (تنبيه) (أكثر هذه الأنواع) العشرة (وقوعا مسألة التسعير والمسائل الثلاث الأول) جمع أولى وهى ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (وإلى ذلك يشير قوله) فى النظم:

(ويكثر الجمود فى سعر وفى ... مبدى تأول بلا تكلف

ويفهم منه أنها تقع جامدة بقلة فى مواضع أخر وأنها لا تؤول بالمشتق كالا تؤول الواقعة فى التسعير وقد بينتها كلها) بقولى أولا تقع جامدة مؤولة بالمشتق فى ثلاث مسائل وبقولى ثانيا أو تقع جامدة غير مؤولة بالمشتق فى سبع مسائل إلى قولى فى التنبيه وإلى ذلك يشير (وزعم) بدر الدين (ابنه) أى ابن الناظم فى شرح النظم (أن) المسائل العشر (الجميع تؤول بالمشتق وهذا تكلف) منه (وإنما قلنا) نحن (به) أى بالتأويل (فى) المسائل (الثلاث الأول) وهو ما دل على تشبيه أو مفاعلة أو ترتيب (لأن اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقى فالتأويل فيها واجب) وقد تقدم كيفيته وأما كيفية تأويل السبع الباقية على القول به فإن الأولى على معنى سويا فى صفة البشر والثانية على معنى مسعرا والثالثة على معنى معدود والرابعة على معنى مطورا والخامسة على معنى منوعا والسادسة على معنى مصوغا والسابعة على معنى متأصلا أو مصنوعا الوصف (الثالث) من أوصاف الحال (أن تكون نكرة لا معرفة وذلك لازم) لأن الغالب كونها

باعتبار طور من أطواره يكون مفضلا على غيره كذا قيل ولعل مثال ذلك هذا بسرا أطيب من هذا عنبا تأمل (قوله وهو سهو) قال اللقانى قد يقال إن من هى المفعول بناء على أنها كبعض معنى وإعرابا كما عليه الزمخشرى وطائفة من المحققين أو نعت لمقدر أى شيئا من الجبال فبيوتا حال من من أو من المقدر وهذا أولى من دعوى السهو (قوله وأأسجد الخ) قال اللقانى طينا حال من الضمير المحذوف المنصوب بخلقت لا من من إذ الحال قيد فى عاملها والطين ليس قيدا فى أسجد لعدم مقارنته له على أنه ليس مقارنا أيضا لخلقت إذ الطين سابق على إيجاد آدم بصورته البشرية فلو قيل إنه منصوب مفعولا به على إسقاط الخافض أى خلقته من طين لكان أظهر انتهى وبه يعلم ما فى قول الشارح وهذا أحسن الخ وجواب قوله فإنه موقوف على السماع أن هذا مما سمع (قوله وأنها لا تؤول بالمشتق) قال اللقانى فيه نظر إذ المفهوم أنها تؤول بتكلف إذ القيد فى قوله بلا تكلف وهو محل التخالف بين المنطوق والمفهوم وإذا ثبت أنها تؤول بتكلف فلا بدع فى ارتكابه بالدليل فقوله فى الرد على الناظم ومن تكلف قلنا نعم ولا محذور فى ذلك (قوله لأن اللفظ فيها الخ) قال الحفيد قال أولا إحداها ما دل على تشبيه ولا شك أن المراد معنى الكلام الحقيقى حال التشبيه ولا تنافى بينهما لأن كل واحد من زيد وأسدا استعمل فى معناه الحقيقى فى قولهم كر زيد أسدا نعم إذا أريد من أسد شجاع يكون مجازا إلا أنه لا تشبيه فيه وبهذا يظهر بطلان قوله أى شجاعا لأنه مناف للتشبيه وكذلك الكلام فى بدت الجارية قمرا وأما ما دل على مفاعلة فهو حقيقة أيضا لأن معنى قولهم بعته يدا بيد ذا يد بيدى أى شيئا صاحب يد بشىء صاحب يد فكل من اليدين أريد به معناه الحقيقى فلا يكون مجازا وكذلك ما دل على ترتيب نحو ادخلوا رجلا فرجلا أو ثم رجلا أو رجلا فإن المراد من الرجل معناه الحقيقى والترتيب مستفاد من الفاء أو ثم عند ذكرها وعند عدمها منها مقدرة ولكن حذفت للاختصار انتهى ومر ما فى دعواه بطلان قول المصنف أى شجاعا وقال اللقانى فى قوله مرادا به غير معناه الحقيقى نظر لأنه فى الأول حينئذ استعارة تحقيقية وشرطها أن لا تشم رائحة من لفظه وذلك منتف هنا كما لا يخفى فالصواب أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى وأنه من التشبيه الحقيقى البليغ بحذف الأداة وهذا هو التأويل المشار إليه فى النظم بقوله وكر زيد أسدا أى كأسد فتأمل وشبهة المصنف أن الحال نفس صاحبها معنى فلا بد من تأويل يصير اللفظ به نفس صاحب الحال وجوابها أن التأويل كاف فى ذلك إذ الحال حينئذ هو مماثلا أو كائنا مثل كذا انتهى وفى قوله وذلك منتف هنا نظر إذ ليس فى كر زيد أسدا رائحة التشبيه نعم لو قيل كر زيد أسدا شدة كان فيه رائحته وقال الشهاب القاسمى لقائل أن يمنع كون المراد غير معناه الحقيقى فى المسألة الأولى من الثلاث بأن يقدر مضاف فاعل كر زيد أسدا مثل أسد فالأسد مستعمل فى معناه وكذا البدرا أى مثل قمر وكذا البواقى وهذا هو التحقيق عندهم (قوله لأن الغالب الخ) وأما كون صاحبها نكرة بمسوغ أو بدونه فقليل فلا يرد أن اللبس بالنعت باق مع تنكيرها ولهذا قال المصنف فى المغنى أن

تقديم الحال فرد جاء موحشا طال .. لدفع إيهام أنه نعت لا للتسويغ كما سيأتي نقله عنه في كلام الشارح قريبا (قوله لئلا يتوهم الخ) عبارة المصنف في الحواشي إنما التزم تنكيره لئلا تتوهم الصفة التابعة إن كان لمنصوب كضربت اللص المكتوف والمقطوعة إن كان لمرفوع أو مخفوض كجاء زيد الراكب ومررت بزيد الراكب ولأنها ملازمة للفضلة فاستحقت لزوم التحقيق بالتجرد عما يقتضي التعريف ونحوه بخلاف المفعول ونحوه فأما المفعول له ومعه فحملا على المفاعيل الثلاثة لأن المفعولية باب واحد انتهى وبقوله والمقطوعة يستغنى عما ذكره الشارح من الحل في ذلك (قوله وذلك أن العرب قالوا (٣٧٣) جاء وحده) إن أراد أن الحال تلك النكرة فممنوع إذ المعرفة المؤولة منصوبة ولا وجه لنصبها إلا جعل الحال وإن أراد أن الحال هي المعرفة فتأويلها بالنكرة لا يخرجها عن كونها معرفة فقد وقعت الحال معرفة فأين اللزوم فكان الظاهر أن يقول وتكون الحال نكرة غالبا ومعرفة مؤولة بنكرة كما قالوا تكون مشتقة وجامدة مؤولة ثم إنه يستغنى عما ذكره من التأويل بأن وحده وعوده مما لا يتعرف بالإضافة كغير ومثل وبأن العراك مفعول لأجله وبأن الباقي أل فيه زائدة كما يأتي عن شرح الشذور فليست الحال بلفظ المعرفة وهذا أنسب بقوله وذلك لازم (قوله أي معتركة) أوله ابن الخباز بمعاركة وهو أحسن (قوله وصف إبلا) قال المصنف في المستوفى قال لبيد يصف عيرا وأتنا انتهى ومثله في الجامي وقد شرح البيت أحسن من الشارح وعبارته يصف حمار الوحش والأتن يقول أرسل حمار الوحش الأتن وكان المراد بالإرسال البعث أو التخلية بين المرسل وما يريد أي أرسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها ولم يمنعها من العراك ولم يشفق أي لم يخف على نغص الدخال أي على أنها لم تتم الشرب لبعضها الماء بالدخال والدخال هو أن يشرب البعير ثم يرد من العطش إلى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نغص مداخلة بعضها في بعض والمعنى أن النغص مثل نغص الدخال (قوله الرابع أن تكون نفس صاحبها في المعنى) المراد بالمعنى المعنى الخارجي يعني أن ذات الحال وذات صاحبها في الخارج واحد احترازا عن اللفظ وعن المفهوم لأن مفهوم الحال ومفهوم صاحبها متغايران

مشتقة وصاحبها معرفة فالتزم تنكيرها لئلا يتوهم كونها نعتا إذا كان صاحبها منصوبا وحمل غيره عليه (فإن وردت بلفظ المعرفة أولت بنكرة) محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير وعدل عن قول التسهيل وقد يجيء معرفا إلى قوله بلفظ المعرفة لأنه ليس معرفة عند الجمهور وإنما هو على صورة المعرفة وإلى ذلك يشير قول النظم * والحال إن عرف لفظا فاعتقد * تنكيره معنى * وذلك أن العرب (قالوا جاء وحده) فوحده حال من فاعل جاء المستتر فيه وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أي) متوحدا أو (منفردا و) قالوا (رجع عوده على بدئه) فعوده بفتح العين حال من فاعل رجع المستتر فيه وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير فيؤول بنكرة من لفظه أو من معناه (أي عائدا) أو راجعا وعلى بدئه بيان والمعنى رجع آخره على أوله قاله الجزولي وقال أبو البقاء معناه رجع عائدا في الحال وقال الشاطبي معناه راجعا على طريقه (و) قالوا ادخلوا الأول فالأول فالأول المبتدأ به حال من الواو في ادخلوا والأول الثاني معطوف بالفاء وهما بلفظ المعرف بأل فيؤولان بنكرة (أي مترتبين) واحدا فواحدا (و) قالوا (جاؤا الجماء الغفير) فالجماء حال من الواو في جاؤا وهو بلفظ المعرف بأل فيؤول بنكرة (أي جميعا) والغفير بفتح الغين المعجمة وكسر الفاء من الغفر بمعنى الستر التغطية فعيل بمعنى فاعل نعت الجماء والجماء بالجيم والمد تأنيث الجم وهو الكثير ومنه قوله تعالى يحبون المال حبا جما وكان القياس أن يقولوا الجم الغفير أو الجماء الغفيرة ولكنهم أنثوا الموصوف على معنى الجماعة وذكروا الوصف حملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول أي الجماعة الكثيرة الساترة لوجه الأرض بكثرتها (و) قالوا في الإبل (أرسلها العراك) فالعراك بكسر العين المهملة حال من الهاء في أرسلها وهو بلفظ المعرف بأل فيؤول بنكرة (أي معتركة) قال لبيد

فأرسلها العراك ولم يذدها ... ولم يشفق على نغص الدخال

والنغص بفتح النون والغين المعجمة وبالصاد المهملة مصدر نغص الرجل إذا لم يتم مراده والدخال بكسر الدال المهملة والخاء المعجمة من المداخلة والعراك مصدر عارك معاركة وعراكا أي ازدحم وصف إبلا أوردها الماء مزدحمة وخرجها والتي قبلها في شرح الشذور على زيادة أل وما هنا أولى ليكون التأويل في الجميع على نسق واحد الوصف (الرابع) من أوصاف الحال (أن تكون نفس صاحبها في المعنى) لأنها وصف له وخبر عنه والوصف نفس الموصوف والخبر نفس المخبر عنه (فلذلك) الاتحاد (جاز أن يقال جاء زيد ضاحكا) لأن الضاحك هو زيد في المعنى (وامتنع) أن يقال (جاء زيد ضحكا) لأن الضحك مصدر وزيد ذات والمصدر يباين الذات (وقد جاءت مصادر أحوالا بقلة في المعارف كجاء زيد وحده وأرسلها العراك) وفيهما شذوذان المصدرية والتعريف بالإضافة في الأول والأداة في الثاني وزعم سيبويه أن الذي جوز تعريفها أنها شبهت بالمصادر المنتصبة بأفعالها كالحمد لله والعجب لزيد حيث كانت مصادر

مثلها وكانت غير الأول وغير ما هي له صفات انتهى وقال ابن الشجري الأصل لم تترك المراك ثم أقيم المصدر مقام فعله المنتصب على الحال وكذا التقدير في جاء وحده فهذه واقعة موقع الأحوال لا أحوال انتهى وحكى الأصمعي وحد يحد كوعد يعد فعلى هذا يقال وحد وحدة مصدران لفعل مستعمل وهو وحد كابقال وعد وعدة مصدران لوعد وأجاز يونس والبغداديون أن تأتي الحال معرفة وقاسوا على ذلك نحو ادخلوا الأول فالأول وأجاز الكوفيون مجيئها على صورة المعرفة إذا كان فيها معنى الشرط نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسيء فالمحسن والمسيء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط والتقدير عبد الله إذا أحسن أحسن منه إذا أساء فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها لفظا فلا يقال عندهم جاء عبد الله المحسن إذ لا يصح جاء عبد الله أن أحسن (و) جاءت مصادر أحوالا (بكثرة في النكرات) وفيها شذوذ واحد وهو المصدرية وكان الأصل أن لا تقع أحوالا لأنها غير صاحبها في المعنى لكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الذوات كثيرا اتساعا نحو زيد عدل فعلوا مثل ذلك لأنها خبر من الأخبار وإلى ذلك الإشارة بقول النظم * ومصدر منكر حالا يقع * بكثرة (كطالع زيد بغتة) فبغتة حال من فاعل طلع (وجاء ركضا) فركضا حال من فاعل جاء (وقتلته صبرا) فصبرا وهو أن يحبسه حيا ثم يرمى حتى يقتل حال من مفعول قتلته (وذلك) كله مع كثرته (على التأويل بالوصف) فيؤول بغتة بوصف من باغت لأنها بمعنى مفاجأة (أي مباغتا) وقدره ابن عقيل باغتا من بغت يقال بغته أي فجأه والبغت الفجأة قال الشاعر :

ولكنهم كانوا ولم أدر بغتة * وأعظم شيء حين يفجؤك البغت

(و) يؤول ركضا بوصف الفاعل من ركض أي (راكضا) والركض في الأصل تحريك الرجل ومنه اركض برجلك ثم حتى قيل ركض الفرس إذا عدا وليس بالأصل (و) يؤول صبرا بوصف المفعول من صبر أي (مصبورا أي محبوسا) ووقوع المصدر المنكر حالا كثير (ومع كثرة ذلك فقال) سيبويه و (الجمهور لا ينقاس مطلقا) سواء كان نوعا من العامل أم لا كما لا ينقاس المصدر الواقع نعتا أو خبرا بجامع الصفة المعنوية (وقاسه المبرد فيما كان نوعا من العامل) فيه لأنه حينئذ يدل على الهيئة بنفسه (فأجاز) قياسا (جاء) زيد (سرعة) لأن السرعة نوع من المجيء (ومنع جاء ضحكا) لأن الضحك ليس نوعا من المجيء قال الموضح في الحواشي وإنما قاسه المبرد ولم يقسه سيبويه لأن سيبويه يرى أنه حال على التأويل ووضع المصدر موضع الوصف لا ينقاس كما أن عكسه لا ينقاس والمبرد يرى أنه مفعول مطلق حذف عامله لدليل فهو عنده منقيس كما لا يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل فهذا الخلاف مبني على الخلاف في أنه حال أو مفعول مطلق انتهى ومن خطه نقلت وظاهر كلامه هنا أنه عند المبرد حال وهو لا يقول بذلك (وقاسه الناظم) في التسهيل (وابنه) في شرح النظم (بعد أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (نحو أما علما فعالم) والأصل في هذا أن رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال للواصف أما علما فعالم (أي مهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم) كأنه منكر ما وصف به من غير العلم فصاحب الحال على هذا التقدير نائب الفاعل ويذكر ناصب الحال لما تقرر أن العامل في صاحب الحال هو العامل في الحال ويجوز أن يكون ناصب الحال ما بعد الفاء إذا كان صالحا للعمل فيما قبلها وصاحبها ما فيه من ضمير والحال على هذا مؤكدة والتقدير مهما يكن من شيء فالمذكور عالم في حال علم فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها تعين أن يكون منصوبا بفعل الشرط المقدر بعد أما نحو أما علما فلا علم له وأما علما فإن له علما وأما علما فهو ذو علم لأن المصدر لا يعمل في متقدم فلو كان المصدر التالي أما معرفا بأل فهو عند سيبويه مفعول له وذهب الأخفش إلى أن المعرف بأل والمنكر كلاهما بعد أما مفعول مطلق وذهب الكوفيون إلى أنهما مفعول به بفعل مقدر والتقدير مهما تذكر علما فالذي وصفت عالم قال ابن مالك في شرح التسهيل وهذا القول

(قوله وكانت غير الأول الخ) يتأمل ما معنى ذلك (قوله بغتة وركضا وصبرا) قال اللقاني التمثيل بالحال لا يدل على تعين ذلك فيها بل يجوز جعلها مفاعيل مطلقة إذ هي نوع من عاملها فهي كرجع القهقرى وكذلك شعرا وعلما في الأمثلة يصح جعلها تمييزا انتهى وقد أشار الشارح لذلك بل أفاد ونقل ما جوزه اللقاني عن الأئمة وقال المصنف في الحواشي وعندي أنه ينبغي أن يجوز ما ورد من ذلك على المبالغة كما جاز في باب المبتدأ زيد صوم على ذلك أو على حذف مضاف جاء زيد ركضا في معنى ذا ركض وكان ينبغي أن يأتي هنا الخلاف الذي في باب النعت فلا أدري ما الفرق والبابان سماع وسيأتي للشارح حكاية القول بأنه على حذف مضاف (قوله لأن السرعة نوع الخ) فيه تجوز إذ السرعة والبطء وصفان للمجيء لا نوعان منه وإلا كانا مركبين من المجيء ومن شيء آخر هو فصل والنوع إنما هو الحركة السريعة فالسريعة فصل لا نوع (قوله والمبرد يرى أنه مفعول مطلق حذف عامله لدليل) أي وهو العامل السابق وفيه أن العام لا يدل على الخاص وإن جعل الدليل المصدر ورد أن كل مصدر يدل على عامله فيلزم أن يقيسه المبرد مطلقا وهو إنما يقيسه في نوع الفعل وقد ورد المصنف كلام المبرد بغير هذا فانظر حاشية الآلة

(قوله ويجوز أن يكون شعرا تمييزا الخ) ليؤخذ منه جواز حذف صاحب الحال والتمييز أن صاحب الحال يحذف عند بعضهم في الكلام على الأجود لمن خلقت علينا فهذا من أوجه اتفاق الحال والتمييز ولم يذكره المصنف فيما اتفقا فيه ولا في بعض الحذف وقال اللقاني الأظهر أن المنصوب في قوله وبعد خبر الخ وفيما بعده تمييز محول عن الفاعل والأصل زيد ماثل شعره شعر زهير وأنت الكامل علمه حول الإسناد عن المصدر وأخر ونصب تمييزا (فصل) (قوله فالمسوغ في المثال تقديم الخبر) هذا مخالف لما قدمه في باب المبتدأ والخبر نقلا عن المغني من أن التقديم لا مدخل له في تسويغ الابتداء بالنكرة (قوله لئلا يلتبس بالصفة) فيه أن هذا الالتباس جار فيما إذا كان ذو الحال نكرة مخصوصة لجواز الصفة بعد الصفة فيلزم أن يجب تقديمها عليه أيضا وإلا فما الفرق إلا أن يقال الالتباس فيما إذا كان ذو الحال نكرة أشد لأن الحال يبين الهيئة والوصف يبين الذات والنكرة إلى بيان الذات أحوج منها إلى بيان الصفة فالحمل على الوصف حينئذ أرجح وأما إذا وصف مرة فقد حصل تبيين الذات وناسب أن تبين الهيئة بعده فالحمل على الحال أرجح (قوله وقيل من الضمير المستكن في الظرف) أي الذي هو فاعل الظرف وهذا هو المناسب لما تقدم من أن الحال إنما تأتي من الفاعل أو من المفعول فالمناسب للشارح أن يقول والصحيح أنه حال من الضمير الخ والمناسب للمصنف أن يمثل لتقديمها بقوله تعالى وجعلنا فيها فجاجا سبلا لأن الفجاج صفة للسبل بدليل قوله تعالى لتسلكوا منها سبلا فجاجا فمن حقها أن تكون تابعة له فلما قدمت انتصبت على الحال وهي من المفعول (قوله على جواز الاختلاف بين عاملي الحال وصاحبها) أي وعدم جواز ذلك فمن جوزه جعل الحال من النكرة والناصب له الاستقرار الذي تعلق به الظرف ومن منعه جعله من الضمير المستكن في الظرف وبهذا ظهر أنه لا يلزم من مجيء الحال من المبتدأ أن يكون قيد للابتداء وهو معنوي لأنها إنما تكون قيدا له لو كان هو العامل فيها فاحفظه فإن بعضهم يعلل منع مجيء الحال من المبتدأ بذلك (قوله ولكن التعريف أولى) هذا يقتضي أن المبتدأ معرفة وأنه لا يمنع مجيء الحال منه (قوله لأنه يجب أن يكون عاملهما واحدا) هذا ليس بلازم عند سيبويه وقد ذكر

عندي أولى بالصواب وأحق ما اعتمد عليه في الجواب (و) قاساه أيضا (بعد خبر شبه به مبتدؤه كزيد زهير شعرا) فزهير بالتصغير خبر شبه به مبتدؤه وهو زيد والتقدير زيد مثل زهير في الشعر وإنما حذف مثل ليزول لفظ التشبيه فيكون الكلام أبلغ وشعرا حال في تقدير الصفة أي شاعرا والعامل فيها ما في زهير من معنى الفعل إذ معناه مجيد وصاحب الحال ضمير مستتر في زهير لما تقرر من أن الجامد المؤول بالمشتق يتحمل الضمير ويجوز أن يكون شعرا تمييزا لما انبهم في مثل المحذوفة وهي العاملة فيه قاله الخضراوي في الإيضاح واستظهره أبو حيان في الارتشاف والموضح في المغني (أو قرن هو) أي الخبر (بأل الدالة على الكمال نحو أنت الرجل علما) فعلما حال والعامل فيها ما في الرجل من معنى الفعل إذ معناه الكامل وفي الخاطريات لابن جني أنت الرجل فهما وأدبا يحتمل وجهين أحدهما أن يكون في قولك أنت الرجل معنى الفعل أي أنت الكامل فهما وأدبا والثاني أن يكون على معنى تفهم فهما وتأدب أدبا انتهى قال في الارتشاف يحتمل عندي أن يكون تمييزا كأنه قال أنت الكامل أدبا أي أدبه فهو محول عن الفاعل انتهى فتحصل فيه ثلاث آراء حال مفعول مطلق تمييز وتحصل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال مذهب سيبويه أن المصدر هو الحال ومذهب المبرد والأخفش أنه مفعول مطلق فهو منصوب بالعامل قبله وإنما عامل المحذوف من لفظه وذلك المحذوف هو الحال ومذهب الكوفيين أنه مفعول مطلق وعامله الفعل المذكور وليس في موضع الحال وذهب جماعة إلى أنه مصدر على حذف مضاف والتقدير جاء ركضا جاء ذا ركض وكذا باقيها وعلى القول بالحالية فذهب سيبويه عدم القياس وذهب المبرد إلى قياسه فيما كان نوعا من عامله وقاسه الناظم وابنه في ثلاث مسائل بعد أما وبعد خبر شبه به مبتدؤه وفيما إذا كان الخبر مقرونا بأل الدالة على الكمال

(فصل) (وأصل صاحب الحال التعريف) لأنه محكوم عليه بالحال وحق المحكوم عليه أن يكون معرفة لأن الحكم على المجهول لا يفيد غالبا (ويقع) صاحب الحال (نكرة بمسوغ) يقربه من المعرفة (كأن يتقدم عليه الحال بحوفي الدار جالسا رجل وقوله) وهو كثير عزة (لمية موحشا طلل) وتمامه عند الأعلم يلوح كأنه خلل ويروى:

لمية موحشا طلل قديم • عفاه كل أسحم مستديم

فجالسا في المثال حال من رجل وموحشا في البيت حال من طلل وسوغ مجيء الحال من النكرة تقدم الحال على صاحبها وفي المغني أن تقديم حال النكرة عليها ليس لأجل تسويغ الحال فيها بل لئلا يلتبس الحال بالصفة حال كون صاحبها منصوبا وفي الرضي ما يوافقه وعلى هذا فالمسوغ في المثال تقديم الخبر وفي البيت هو أو الوصف وما ذكر من أنه حال من النكرة هو ظاهر كلام سيبويه وقيل من الضمير المستكن في الظرف وهذان القولان مبنيان على جواز الاختلاف بين عامل الحال وصاحبها والصحيح المنع لأنه يجب أن يكون عاملهما واحدا وصحح ابن مالك في شرح التسهيل قول سيبويه وعلله بأن الحال خبر وجاعلها لأظهر

الاسمين أولى من جعله الآخر منهما قلنا نعم لو تساويا ولكن التعريف أولى بالترجيح به وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفا أو مجرورا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء إلا إذا تأخر ولا ضمير فيه إذا تقدم ولهذا لا تؤكد ولا يعطف عليه ولا يبدل منه وتعقب منع العطف بقول ابن جني في * عليك ورحمة الله السلام * أن العطف على الضمير في الظرف والطلل بفتح الطاء المهملة واللام الأولى ما شخص من آثار الديار والموحش هو القفر الذي لا أنيس فيه وخلل بكسر الخاء المعجمة جمع خلة بكسر الخاء وهي بطانة تغشى بها أجفان السيوف منقوشة بالذهب (أو يكون) صاحبها (مخصوصا إما بوصف كقراءة بعضهم) وهو ابراهيم بن أبي عبلة (ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدقا) فمصدقا حال من كتاب لتخصيصه بالوصف بالجار والمجرور بعده وهذا لا دليل فيه لجواز أن يكون مصدقا حالا من الضمير في الجار والمجرور الذي انتقل إليه بعد حذف الاستقرار على ما صححه في باب المبتدأ (وقول الشاعر:

نجيت يا رب نوحا واستجبت له * في فلك ماخر في اليم مشحونا)

فمشحونا حال من فلك لوصفه بماخر ويحتمل أن يكون حالا من الضمير المستتر في ماخر وهو بالخاء المعجمة الذي يشق الماء شقا واليم بفتح الياء المثناة تحت وتشديد الميم البحر والمشحون بالشين المعجمة والحاء المهملة المملوء (وليس منه) أي من المختص بالوصف قوله تعالى (فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا) خلافا للناظم في شرح التسهيل (وابنه) في شرح النظم فإنهما أعربا أمرا المنصوب حالا من أمر المجرور بالإضافة لكونه مختصا بالوصف بحكيم مع قولهما أنه لا يأتي الحال من المضاف إليه إلا بشرط أن يكون المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه أو عاملا في الحال وذلك مفقود هنا وعالف الناظم ذلك في شرح الكافية لجعله من التخصيص بالإضافة وفي نصب أمرا أوجه أحدها أنه على الاختصاص الثاني على المفعول له الثالث على المصدر من معنى يفرق الرابع على الحال من كل أو من ضمير الفاعل في أنزلنا أي آمرين أو من ضمير المفعول وهو الهاء في أنزلناه أو من الضمير المستتر في حكيم الخامس أنه مفعول منذرين (أو) مخصوصا

المصنف وجوب كون عامل الحال هو العامل في صاحبها في الباب السابع الذي ذكر فيه ما اشتهر بين النحاة واستصوب خلافه واستشهد لسيبويه بأمور لكنه بعد ذلك أجاب عنها واقتضى صنيعه أنه اختار ما اشتهر (قوله وتعقب منع العطف بقول ابن جني الخ) ما قاله ابن جني أي إذا جاز العطف فالتوكيد والإبدال منه كذلك إذ لا قائل بالفرق هذا وقد يقال لا يلزم ابن خروف لاحتمال أن يرى أن البيت من تقديم المعطوف على المعطوف عليه الذي أراد ابن جني التخلص منه وقد اعترض عليه بأنه تخلص من ضرورة بأخرى وهي العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل لكن أجيب بأن عدم الفصل أسهل (قوله إما بوصف) إن قلت لم قال في الكشاف أن جملة ليس له ولد ليست حالا من امرؤ مع أن بعده هلك قلت لأنها مفسرة لا صفة فتعين أن الجملة الثانية صفة والمراد بالولد العموم لا الابن كما قال الزمخشري والحاصل أن فرض الأخت النصف عند عدم الولد وذلك مطرد قطعا فإن وجد الولد فإن كان ابنا أو بنتا فلا شيء للأخت أو أختين فليس للأخت النصف وكذا إن كان له بنت لأن الأخت حينئذ إنما أخذت بالعصوبة ما بقي لا النصف وقد وهم في ذلك الزمخشري والإمام والآية أيضا مقيدة بأن لا يكون الميت أيضا أب (٣٧٦) وبأن تكون الأخت شقيقة أو لأب (قوله أمرا) من عندنا جوز في الكشاف أن يكون واحد الأمور وأن يكون عند الهمع (قوله مع قولهما أنه لا يأتي) أي فهذا وجه قول المصنف وليس منه وزاد الأناني ولأن الحال وصف وأمرا جامد فلا إلا أن هذا قد يمنع بأن الاسم إذا وصف كان المشتق انتهى أي والاسم هنا وصف بقوله من عندنا (قوله وذلك مفقود هنا) ممنوع لأنه كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لصحة يفرق أمر لأن النكرة في الإثبات قد تعم ولأن كل بمعنى الأمر لأنها بحسب ما تضاف إليه (قوله لجعله من التخصيص بالإضافة) أي فهو حال من المضاف وهو كل لأنه الذي يتخصص بالإضافة لا من أمر الذي هو المضاف إليه وإن أوهم صنيع الشارح خلافه لأنه جعل المخالفة في المسوغ اسم فاعل لا المسوغ اسم مفعول ولأنه سيذكر من الأقوال الآتية أنه حال من كل بقي أن عبارة الشارح في مسوغات تنكير صاحب الحال تخصيصه بوصف أو إضافة كقوله تعالى فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا اه وهو ظاهر في جواز الأمرين فلا يخالف ما هنا بل أشار إلى عدم تعينه (قوله وفي نصب أمرا أوجه) أي غير ما ذكر هنا (قوله على الاختصاص) قال بعض الفضلاء ليس المراد الاختصاص الحقيقي حتى يرد أنه لا يكون نكرة كما يأتي في بابه بل المراد أنه منصوب بأخص محذوفا ونحوه قال في الكشاف أي أعني بذلك أمرا كائنا من لدنا وذلك تفخيم لشأنه ويقويه قراءة زيد بن علي أمر اه ومر عن المصنف في الكلام على قائما بالقسط ما يخالفه وأن الاختصاص الحقيقي يكون نكرة (قوله الرابع على الحال من كل الخ) جعل الحالية وجها واحدا لمغايرتها لما قبلها وما بعدها وأشار إلى اختلافها باعتبار صاحبها بالتقسيم ولا يلزم أن يكون القائل به واحدا فيحتمل أن القائل بالحالية واحد جوز ذلك ويحتمل أن بعضهم قال إنه حال من كل وآخر قال إنه من الفاعل وهكذا (قوله الخامس أنه مفعول منذرين) قال الدنوشري فيه وقفة من جهة المعنى اه أي لأن المتبادر إرادة المفعول به ولا معنى لتعلق الإنذار بالأمر

(بإضافة نحو في أربعة أيام سواء) للسائلين فسواء حال من أربعة لاختصاصها بالإضافة إلى أيام (أو مخصوصا (بمعمول) غير مضاف إليه (نحو عجبت من ضرب أخوك شديدا) فشديدا حال من ضرب لاختصاصه بالعمل في الفاعل وهو أخوك أو مخصوصا بعطف نحو هؤلاء أناس وعبدالله منطلقين قاله الناظم في شرح العمدة (أو مسبوقا بنفي نحو وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) فجملة ولها كتاب معلوم حال من قرية لكونها مسبوقة بالنفي وزعم الزمخشري أنها صفة لقرية وإنما توسطت الواو بينهما لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وتابعه صاحب البديع وابن هشام الخضراوي ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها فإن قلت فقد ذكر المرادي أن من المسوغات كون الحال جملة مقترنة بواو الحال قلت إنما يحتاج إلى ذلك في الإيجاب نحو أو كالذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها أما في النفي فلا (أو نهي نحو قول الناظم • لا يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا) فمستسهلا حال من امرؤ الأول لكونه مسبوقا بالنهي والبغي التعدي والاستسهال الاستخفاف والمعنى لا يتعد امرؤ على امرئ مستخفا به (وقوله) وهو قطري بن الفجاءة الخارجي كما قاله ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم :

(لا يركنن أحد إلى الإحجام • يوم الوغى متخوفا لحمام)

فمتخوفا حال من أحد لكونه مسبوقا بالنهي والإحجام بكسر الهمزة وسكون الحاء المهملة وبالجيم النكوص والتأخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر الحاء المهملة وتخفيف الميم الموت (أو استفهام كقوله) وهو رجل من بني طيئ كما قال ابن مالك .

(يا صاح هل حم عيش باقيا فترى • لنفسك العذر في إبعادها الأملا)

فباقيا حال من عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر والإبعاد بكسر الهمزة مصدر أبعد والأمل مفعوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

(قوله غير مضاف إليه) أشار إلى دفع ما يقال المخصوص بالإضافة أنه من أقسام المخصوص بالمعمول كما دل عليه صنيعه في باب المبتدأ فإنه لما جعل من المسوغات كون النكرة عاملة قال ومن العاملة المضافة فلا يصح جعله هنا قسيما له وقد يقال غاية ما يلزم على ظاهر صنيعه عطف العام على الخاص ولا مانع منه لأن العطف بالواو وليس فيه جعل القسم قسيما (قوله من ضرب) بالتنوين (قوله أو مخصوصا بعطف) أي مخصوص بعطف المعرفة عليها كما مثل أو بعطفها على المعرفة كعكس المثال قياسا على مسوغات الابتداء بالنكرة (قوله ورده ابن مالك من خمسة أوجه يطول ذكرها) قد نقلها الدماميني في شرح المغني فقال اعترض ابن مالك ذلك قائلا ما ذهب إليه جار الله من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد لأن مذهبه في هذه المسئلة مذهب لا يعرف من البصريين والكوفيين يعول عليه فوجب أن لا يلتفت إليه وأيضا أنه معلل بما لا يناسب وذلك أن الواو تدل على الجمع بين ما قبلها وما بعدها وذلك مستلزم لتغايرهما وهو ضد لما يراد من التوكيد فلا يصح أن يقال للعاطف مؤكد وأيضا أن الواو فصلت الأول من الثاني ولولا هي لتلاصقا فكيف يقال إنها أكدت لصوقها وأيضا أن الواو لو صلحت لتوكيد لصوق لموصوف بالصفة لكان أولى المواضع بها (٣٧٧) موضع الحال أن رجلا رأيه سديد لسعيد فرأيه سديد جملة نعت بها ولا يجوز اقترانها بالواو لعدم صلاحيتها للحال بخلاف ولها كتاب معلوم فإنها جملة تصلح في موضعها الحال لأنها بعد منفي والمنفي صالح لأن يجعل صاحب حال بما هو صالح لأن يجعل مبتدأ قال نجم الدين سعيد في شرح الكافية أقول على الوجه الأول أن جار الله العلامة أعرف باللغة مع أنه لا يلزم من عدم العرفان بالمعول عليه عدمه قلت قوله أعرف باللغة مجرد دعوى مع أنها لو سلمت لم تصلح لرد أن هذا المذهب غير معروف لبصري ولا كوفي وإنما وجه الرد أن يقال بل هو معروف ويبين من قاله به منهم والزمخشري لم يبين نقل هذا المذهب عن أحد من البصريين والكوفيين حتى يقال إنه أعرف باللغة ممن ادعى عدم العرفان بوجوده فيجوز أن يكون ذلك أمرا اختاره ولم يسبقه إليه أحد قال وعلى الثاني إن تغاير الشيئين لا ينافي تلاصقهما والجملة التي هي صفة لها التصاق بالموصوف والواو أكدت الالتصاق باعتبار أنها في أصلها للجمع المناسب للإلصاق لا لأنها الآن عاطفة وعلى الثالث أن المراد من الإلصاق ليس الالتصاق اللفظي كما فهمه ابن مالك بل المعنوي وبالواو تأكيد الثاني وإن انتفى الأول وعلى الرابع أن الآية من تلك المواضع وقد قارنتها الواو للتوكيد قلت سيأتي قريبا ما يرد هذا من كلام المصنف اه والذي يأتي قريبا أن مانع الوصفية فيها أمران الواو واقتران الجملة بإلا إذ لا يجوز التفريغ في الصفات (قوله أما في النفي فلا) أي فلا يحتاج إليه وإن جاز اعتباره لأنه لا يمتنع أن يكون للشيء مسوغان (قوله نحو قول الناظم لا يبغ امرؤ الخ) ويجوز أن يكون منه قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يبتغون قال أبو البقاء جملة يبتغون ليست صفة لأن الوصف لا ينعت إذا عمل بل هي حال من آمين قال المصنف والمسوغ إما تقدم النهي وإما التقييد بالمعمول ولا يمتنع الوصف لأن نعته قبل العمل هو الممتنع على الصحيح فأما بعد العمل فجائز لأنه قد كمل وقدر أبو البقاء مضافا أي ولا قتال آمين وهو

حسن لأن الآجال لاتتعلق بالذات وقد رد المصنف على أبي البقاء في النوع العاشر من الجهة السادسة (قوله كقولهم عليه مائة بيضا) فيه أن هنا مسوغا للحال وهو المسوغ الابتداء بالنكرة وذلك الإخبار عنها بظرف مختص مقدم (قوله لايقال التخصيص بالحكم كاف الخ) السؤال غير محرز لأن التخصيص بالحكم إنما يكفي فيما تقدم لو ما كتقدم الحكم على الفاعل والحكم المتقدم على صاحب الحال لايلزم تقدمه لأنه قد يكون مفعولا وأما الجواب فلجواز أن يكون هذا المسوغ ضعيفا لايكتفى به إلا عند الحاجة إليه على أنه لامانع من تعدد المسوغ ﴿فصل﴾ (قوله أن يتأخر) هو الأرجح فالأصل في هذا هو التأخر (قوله وذلك) أي الوجوب أو التأخر الواجب (قوله كأن تكون محصورة الخ) مما يجب فيه أيضا تأخيرها عن صاحبها عند المقاربة إذا كانت جملة مقرونة بالواو رعاية لأصل الواو الذي هو العطف كذا نقله الغزي في بحث الجملة الحالية آخر الفصل والوصل عن الدماميني وأن ابن أصبغ نص على جوازه عند الجمهور والظاهر أنه تحريف وكلام ابن أصبغ إنما هو في تقديمها على عاملها إما على الصاحب فلم يذكر في جوازه خلافا وأوجبوا في الخبر إذا تعدد نحو الرمان حلو حامض (٣٧٨) تأخيره وقياسه أن الحال كذلك (قوله وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين الخ) من قصر الموصوف على الصفة قصرا إضافيا أي إلا مقصورين على التبشير والإنذار لايتجاوزونه إلى ما اقترح الكفار عليه من الأمور التي أخبر الله بها عنهم (قوله والمحصور يجب تأخيره) لم يبين علة ذلك كأنه أحاله على ما سبق في باب المبتدأ من أن تقديمه يؤدي إلى انعكاس المعنى المراد ولذا قال إنه يجيء فيه خلاف الكسائي إذ المعنى المراد مع الإظاهر وعلله بعضهم بأنه يلزم على تقديمه قصر الصفة قبل تمامها وعلته لاتظاهر كلام الكسائي هناك وهنا (قوله كمررت بهند جالسة) إنما لم يمثل بذي الحال مذكرا نحو مررت راكبا بزيد لاحتمال أن يكون من الفاعل (قوله بأن تعلق العامل الخ) وبأن الحال لايتقدم صاحبها وصاحبها لايتقدم على حرف الجر وهذا يقتضي عدم اختصاص الحكم بغير الزائد بخلاف ما قال به الشارح لأن الزائد غير معد لكن قد يرد على تعليل الشارح أن تعلق العامل بالتوابع من النعت وأخواته ثان لتعلقه بالمتبوع وقد تعدى إليها من غير الواسطة التي تعدى بها إلى المتبوع إذا كان المتبوع مجرورا كمررت بزيد العاقل أو نفسه أو وعمرو وهكذا ويجاب بالتزام أن حقه أن يتعدى إلى التوابع بتلك الواسطة وإن لزوم تأخيرها أيضا عرض لأن التوابع لاتتقدم على متبوعها وإذا علمت هذا عرفت ما في قول الشهاب من حواشي الأشموني انظر مررت بزيد الكريم فإن العامل في النعت العامل في المنعوت إلا أن يقال النعت والمنعوت كالشيء الواحد لأن القصد بالنعت تتميم المنعوت أو يقال المراد لايتعدى مع التصريح بالواسطة انتهى وعلل بعضهم المنع بأن الباء من حروف الصفات وتتعلق بالحدث وكان الحدث مطلقا فقيده فصار مخصوصا بهند لا مطلقا وضاحكا من صفات هند وقيد لها فقد اجتمع صفتان إحداهما الباء المقيدة للمرور والأخرى الحال المقيدة لهند وفي مثل ذلك

ولم ينكر غالبا ذو الحال إن ۞ لم يتأخر أو يخصص أو يبن ۞ من بعد نفي أو مضاهيه

(وقد يقع) صاحب الحال (نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا) فبيضا بلفظ الجمع حال من مائة وليس تمييزا خلافا لأبي العباس لأن تمييز المائة لايكون جمعا منصوبا ولا مجرورا وهو من أمثلة سيبويه والدليل على أنه حال أنه لو رفع كان صفة وللنابتة المائة مبهمة الوصف (وفي الحديث) صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا (وصلى وراءه رجال قياما) رواه مالك في الموطأ فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لايقال التخصيص بالحكم كاف لأنا نقول لو كان كذلك لما احتيج إلى مسوغ أصلا وذهب بعضهم إلى عدم الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى وإذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل يقاس عليه أو لا ذهب سيبويه إلى الجواز والخليل ويونس إلى المنع .

﴿فصل﴾ (وللحال المؤسسة) (مع صاحبها ثلاث حالات) كما أن للخبر مع المبتدأ ثلاث حالات (إحداها وهي الأصل أن يجوز فيها أن تتأخر عنه وأن تتقدم عليه) فاعلا كان أو مفعولا (كجاء زيد ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك في ضاحكا ومكتوفا أن تقدمهما على المرفوع) في الأول وهو زيد (و) على (المنصوب) في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل إن تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر أيضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل إن لم تكن فعلا الحالة (الثانية أن تتأخر عنه وجوبا وذلك كأن تكون محصورة نحو وما نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين) فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تأخيره ويمكن أن يجيء فيه خلاف الكسائي السابق فيما إذا تقدم المحصور مع إلا (أو يكون صاحبها مجرورا إما بحرف غير زائد كمررت بهند جالسة) فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها فلا تقول مررت جالسة بهند هذا مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه إذا تعدى لصاحبه

لا يجوز أن تلي صفة أحدهما غير موصوفها بل تلي كل صفة موصوفها كمررت برجل عاقل على فرس أشهب أو تلي صفة الموصوف الثاني صاحبها وتلي صفة الأول صفة الثاني ولا يجوز أن تلي صفة الأول الموصوف الثاني وتلي صفة الثاني صفة الأول (قوله لا يتعدى بحرف واحد الخ) أي لأنه يلزم تعلق حرفي جر بعامل واحد وذلك لا يجوز إذا كانا بمعنى واحد كمررت بزيد بعمرو أما لو اختلف المعنى فيجوز تعدي الفعل بهما كمررت بزيد بالبادية أي فيها وظاهر كلام الزمخشري في تفسير قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا الجواز مع كون المعنى واحدا لأن الثاني إنما يتعلق بالفعل بعد تقييده بالأول والأول تعلق به في حال الإطلاق (قوله وخالف في هذه الأخيرة الفارسي الخ) إن قلت يؤيد المخالف أن الحال مشبهة بالظرف والظرف يجوز فيه ذلك نحو مررت اليوم بهند فينبغي أن يجوز ذلك في الحال فالجواب أن الظرف مقدر بفي وهو متعلق بالمرور وليس بصفة لغيره والحال هي هند والشبه الذي بينهما إنما هو في المعنى لا في اللفظ والمشبه بالشيء لا يكون كالمشبه به من كل وجه (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) وقال في شرح الكافية لأن المجرور مفعول به في المعنى فلا يمتنع تقديم حاله عليه كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به (قوله لوروده الخ) من وروده قوله تعالى وجاؤا على قميصه بدم كذب فإن قوله على قميصه حال من دم والتقدير جاؤا بدم كذب على قميصه كما أفاده أبو البقاء وهو الحق والمعنى يرشد إليه وأما قول الزمخشري كالحرف أنه في محل نصب على الظرف كأنه قيل وجاؤا فوق قميصه بدم كذب كما تقول جاء على جماله بأجمال وأنه ليس بحال لأن حال المجرور لا يتقدم ففيه أن المعنى لا يساعد على نصبه على الظرف بمعنى لأن العامل فيه إذ ذاك جاؤا وليس الفوق ظرفا بل يستحيل أن يكون ظرفا لهم (قوله وما أرسلناك إلا كافة للناس) القصر إضافي لأنه للرد على من زعم أن الرسالة للعرب خاصة فلا يلزم قصر الرسالة على الناس وعدم تجاوزها للجن وغيرهم واعلم أن عموم رسالته ﷺ للناس كافة ثابت في مواضع من القرآن المجيد المتواتر حيث لا شبهة فيه منها قوله تعالى قل يا أيها الناس إني رسول الله إليكم جميعا فمن العجب نقل بعضهم أنه ناظر ذميا في ذلك فاستدل عليه بقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس فقال الذمي هذا لا يثبت إلا بناء على تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف وأنا لا أقول به فاستدل عليه بالحديث فقال هذا غير قطعي لعدم تواتره فلم ير جوابا وهذا من القصور وقد بينا ذلك في حاشية أم البراهين في العقائد أتم بيان (قوله من عنكم) قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة اه أي لأن الحال إنما هي من الضمير وهو الكاف (قوله ورده ابن مالك بأن إلحاق الخ) رده بهذا فيه تحكم إذ المعنى على الحالية من الكاف واضح وقد يتوقف فيه لأن المعنى حينئذ أرسلناك جميعا وفيه خفاء (قوله أن كافة لا تستعمل إلا حالا) قال في المغني في الباب الخامس وأنه لا يستعمل إلا فيما يعقل (قوله ورده ابن مالك الخ) قد يقال الزجاج لم يتمسك بالقياس بل هو في مقام المنع فيكفيه أن يقول لا نسلم أن الحال من الناس لم لا يجوز أن تكون من كاف أرسلناك بل تكون التاء للمبالغة (قوله ويدفع الأول بأن تقديم المحصور بإلا الخ) قال الشهاب بعد أن ذكر هذا على أنه يمكن أن يجعل المحصور إرساله والمحصور فيه كونه للناس كافة وكل في محله ومنع الثاني كلام المصنف أيضا بأن المنصوص عليه إنما هو منع تقديم صاحبها المحصور ولا يقاس هذا عليه

بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا عوضا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير وإليه الإشارة بقول النظم: وسبق حال ما بحرف جر قد أبوا (وخالف في هذه) المسئلة الأخيرة (الفارسي وابن جني وابن كيسان) وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين (فأجازوا التقديم) لضعف دليل المنع (قال الناظم) في النظم ولا أمنعه فقد ورد وقال في شرح التسهيل (و) التقديم (هو الصحيح لوروده) في الفصيح (كقوله تعالى وما أرسلناك إلا كافة للناس) فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام (و) نحو قول الشاعر:

تسليت طرا عنكم بعد بينكم ... بذكراكم حتى كأنكم عندي

فطرا بمعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن (والحق أن) هذا (البيت) ونحوه (ضرورة) أو طرا حال من عنكم على حذف مضاف لا عليها بتنكم المذكورة (وأن كافة) في الآية (حال من الكاف) في أرسلناك (و) أن (التاء للمبالغة لا للتأنيث) قاله الزجاج ورده ابن مالك بأن إلحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يأتي غالبا إلا في أبنية المبالغة كعلامة وكافة بخلاف ذلك فإن حمل على راويه فهو حمل على شاذ نقله الموضح عنه في الحواشي ولم يتعقبه وقول الزمخشري إلا رسالة كافة مصادم لنقل ابن الدهان أن كافة لا تستعمل إلا حالا وأن الصفة لا تنوب عن الموصوف إلا إذا كان معتادا ذكرها معه (و) قول ابن مالك وغيره أن كافة حال من الناس (يلزمه تقديم الحال المحصورة) بإلا على صاحبها (و) يلزمه (تعدي أرسل باللام) والأكثر تعديه بإلى (والأول) وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها (يمتنع) كما تقدم (والثاني) وهو تعدي أرسل باللام (خلاف الأكثر) ويدفع الأول بأن تقديم المحصور بإلا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور بإلا وأجاز البصريون

والكسائي والفراء وابن الأنباري تقديمه على الفاعل وأي فرق بين الحال والمفعول لأن الاقتران بإلا يدل على المقصود ويدفع الثاني بأن مخالفة الأكثر لا تضر فإن تعدي أرسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا وفصل الكوفيون فأجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف إن كان مضمرا كمررت ضاحكة بك أو اسمين أحدهما مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو أو كان الحال فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه إذا لم يكن كذلك واحترز بقوله أو لا بحرف غير زائد عن الزائد فإنه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول نحو ما جاء في راكبا من أحد وما رأيت راكبا من أحد (وإما) مجرورا (بإضافة) بمعنى مضاف من إطلاق المصدر على اسم المفعول (كأعجبني وجهها مسفرة) وهذا شارب السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها واقعة بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ولا قبله لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف قاله ابن الناظم وفصل والده في شرح التسهيل فقال إن كانت الإضافة غير محضة جاز التقديم على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لأن الإضافة فيه في نية الانفصال فلا يعتد بها وإن كانت محضة لم يجز بإجماع ونازعه أبو حيان في القسمين ورد عليه الموضح ذلك في الحواشي والاشتغال بذلك خروج عن المقصود (وإنما تجيء الحال من المضاف إذا كان المضاف بعضه كهذا المثال) المتقدم وهو أعجبني وجهها مسفرة (وكقوله تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا) فإخوانا حال من المضاف إليه وهو الهاء والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى (أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا) فميتا حال من الأخ المضاف إليه اللحم واللحم بعض الأخ (أو كبعضه نحو) أن اتبع (ملة إبراهيم حنيفا) فحنيفا حال من إبراهيم المضاف إليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي ألا ترى أنه لو قيل ونزعنا ما فيهم من غل ويأكل أخاه واتبع إبراهيم لكان صحيحا (أو) كان المضاف (عاملا في الحال) كأن يكون مصدرا أو وصفا فالأول (نحو إليه مرجعكم جميعا) فجميعا حال من الكاف والميم المضاف إليه مرجع ومرجع مصدر ميمي عامل في الحال النصب (و) نحو (أعجبني انطلاقك منفردا) فمنفردا حال من الكاف المضاف إليها انطلاق والانطلاق مصدر غير ميمي عامل في الحال النصب (و) الثاني نحو (هذا شارب السويق ملتوتا) الآن أو غدا فملتوتا حال من السويق المضاف إليه شارب وشارب اسم فاعل عامل في الحال النصب لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على المخبر عنه وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:

ولا تجز حالا من المضاف له ◦ إلا إذا اقتضى المضاف عمله

أو كان جزء ماله أضيفا ◦ أو مثل جزئه فلا تحيفا

وإنما اشترطوا أحد هذه الشروط الثلاثة لئلا تنخرم قاعدتهم وهي أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها وصاحبها إذا كان مضافا إليه يكون معمولا للمضاف والمضاف لا يعمل في الحال إذا لم يشبه الفعل فإذا كان المضاف مصدرا أو صفة فالقاعدة مرفاة لأن الحال وصاحبها معمولان لشيء واحد وإذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه أو كجزئه فلشدة اتصال الجزء بكله أو بما نزل منزلته صار المضاف كأنه صاحب الحال فيكون العامل فيه هو العامل في الحال بخلاف ما إذا لم يكن كذلك فإنه لا سبيل إلى جعله صاحب الحال إذ لو قلت ضربت غلام هند جالسة أو نحو ذلك لم يجز قال ابن مالك بلا خلاف ونقل عن غيره بعض البصريين إجازة ذلك قال أبو حيان والذي نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف إليه جزءا أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد

لحصول الالتباس بالأول دون الثاني يعرف بالتأمل اهـ وهذا إنما يظهر بناء على أن علة منع تقديم المحصور فيه حصول الإلباس (قوله وفصل الكوفيون فأجازوا الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه إجازتهم تقديم الحال فيما ذكر دون غيره (قوله كما يجوز التقديم على الفاعل والمفعول) أي غير المجرورين بحرف زائد فلا يرد أن ههنا تقديما على الفاعل والمفعول فيلزم تشبيه الشيء بنفسه لأن ما هنا في المجرورين بحرف زائد (قوله وأما بإضافة) كان وجه المنع أن الحال إنما تتقدم حيث يتقدم صاحبها وهو هنا لا يتقدم لأن المضاف إليه لا يتقدم على المضاف (قوله في البعض الحقيقي) أي الذي يصح مجيء الحال منه (قوله لا بد من اتحاد

الحال وصاحبها) أى حقيقة والتوجيه المتقدم إنما أثبت الاتحاد حكما (قوله كما إذا كان) قال اللقانى إشارة إلى نحو تقديم الحال فى جاء راكبا رجل اه بق أن المصنف أشار بالكاف إلى عدم الحصر فيما مثل به لأن مثله ماذكر ومثله إذا أضيف صاحب الحال إلى ضمير مالابسها نحو جاء زائرا هندا أخوها (فصل) (قوله وهى الأصل) الحكم بالأصالة على جواز التقديم والتأخير بالإضافة إلى وجوب أحدهما فلا ينافى أن الأصل التأخير بالإضافة إلى التقديم (قوله وإنما يكون ذلك إذا كان العامل الخ) قال اللقانى الحصر منقوض بالمصدر النائب عن فعله كضربا زيدا مجردا كما يعلم من احترازه عنه فيما سيأتى بقوله المقدر بالفعل وحرف مصدرى ثم لابد من تقييد الفعل المتصرف بما لم يتعرض له مانع أخذا بما سيأتى اه مع اختصار وهل يدخل فيه كان الناقصة فيه ما مر فلا تغفل (قوله أى يكون ماضيا) أى بخلاف مالم يسمع له ماض أو لم يجىء له أمر فلا يتقدم الحال عليه وحينئذ كان من حق الشارح أن يقول بعد مثال المصنف ويجىء زيد راكبا الآن وجىء راكبا ليعلم تصرف جاء ثم يذكر محترزه من الجامد فيقول بخلاف دع زيدا راكبا (قوله فى تضمن معنى الفعل وحروفه الخ) من هنا صح دخول الصفة المشبهة ودخولها هو المناسب لما يأتى من تقديمها فى وهذا تحملين طليق ومن عدم عدها فيما سيأتى فيما يمتنع تقديم الحال عليه وأما قول اللقانى أن وجه الشبه الدلالة على معناه من التجدد والحدوث فيخرج الصفة المشبهة واسم التفضيل فغير ظاهر فى شرح كلام المصنف (قوله فى نحو راكبا زيد جاء) أى من كل موضع فصل فيه بين الحال والعامل بفاصل أخذا من قوله لبعدها عن العامل وإنما يعتد بالفاصل فيجوز عنده زيد راكبا جاء على أن راكبا حال من فاعل جاء وظاهر الإطلاق أنه لافرق بين أن يكون الفاصل أجنبيا أولا ليصح الرد عليه بخاشعا أبصارهم يخرجون لأن الفاصل وهو أبصارهم فاعل خاشعا (قوله وقالت العرب الخ) هذا يرد على الجرمى دون الأخفش (قوله وفيه رد على الكوفيين) هلا نبه على مذهبهم أولا كما نبه على مذهب الجرمى والأخفش (قوله وحكى أن ثعلبا الخ) أى فثعلب كان يرى رأى الجرمى .

الحال وصاحبها فى العامل وأما ميتا فيحتمل أن يكون حالا من لحم أخيه وإنما يحتمل أن يكون منصوبا على المدح وحنيفا يحتمل أن يكون حالا من الملة وذكر لأن الملة والدين بمعنى أو من الضمير فى اتبع اه بمعناه. الحالة (الثالثة) من الحالات الثلاث (أن تتقدم) الحال (عليه) أى على صاحبها (وجوبا كما إذا كان صاحبها محصورا) فيه (نحو ماجاء راكبا إلا زيد) وفيه البحث السابق.

(فصل) (وللحال مع عاملها ثلاث حالات أيضا إحداها وهى الأصل أنه يجوز فيها أن تتأخر عنه) كجاء زيد راكبا (وأن تتقدم عليه) كراكبا جاء زيد (وإنما يكون ذلك إذا كان العامل) فيها (فعلا متصرفا) وتصرفه يكون بتنقله فى الأزمنة الثلاث أى يكون ماضيا ومستقبلا وحالا قاله أبو البقاء فالماضى (كجاء زيد راكبا) والمستقبل كقم مسرعا والحال كيقوم زيد مسرعا الآن (أو صفة تشبه الفعل المتصرف) فى تضمن معنى الفعل وحروفه وقبول علامات الفرعية وهى علامة التأنيث والتثنية والجمع وسواء فى ذلك اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة (كزيد منطلق مسرعا) فمسرعا حال من فاعل منطلق المستتر فيه (فلك فى راكبا) فى جاء زيد راكبا فى المثال الأول (و) فى (مسرعا) فى زيد منطلق مسرعا فى المثال الثانى (أن تقدمهما على جاء وعلى منطلق) فتقول راكبا جاء زيد ومسرعا زيد منطلق أو زيد مسرعا منطلق هذا مذهب البصريين إلا الجرمى فإنه لا يجوز تقديم الحال على عاملها وإلا الأخفش فإنه لا يجوز تقديمها على الفعل فى نحو راكبا زيدا جاء لبعدها عن العامل ورد جمهور البصريين على الجرمى والأخفش بالسماع فى الفصيح (كما قال الله تعالى خاشعا أبصارهم يخرجون) فخاشعا حال من الواو فى يخرجون وقد تقدم على عامله الفعل وأجيب بأن هذا لا يتعين لجواز أن يكون خاشعا صفة مفعول محذوف والتقدير يوم يدع الداع إلى شىء نكر فوما خاشعا أبصارهم وقد صرح بذلك واحد من المعربين ويجاب بأن الأصل عدم الحذف (وقالت العرب شتى تؤوب الحلبة) فشتى جمع شتيت حال من الحلبة وهو اسم ظاهر وتقدمت فيه على عاملها والحلبة جمع حالب وتؤوب بمعنى ترجع (أى متفرقين يرجع الحالبون) وفيه رد على الكوفيين فى منعهم تقدم حال الاسم الظاهر على عامله وحكى أن ثعلبا نوظر فى هذه المسألة وأنه انقطع بقولهم شتى تؤوب الحرب أى متفرقين ترجع الحرب أى إلى تفرق الكلمة فترجع الحرب (وقال الشاعر) وهو يزيد بن مفرغ الحميرى يخاطب بغلته :

عدس ما لعباد عليك إمارة ... (أمنت وهذا تحملين طليق

فتحملين) جملة (فى موضع نصب على الحال) من فاعل طليق المستتر فيه (وعاملها طليق وهو صفة مشبهة) وقد قدمت عليه . فإن قلت معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببيا مؤخرا فكيف جاز تقديمه وكونه غير سببى . قلت المراد بالمعمول المذكور ما عملها فيه بحق الشبه وأما عملها فى الحال فبما فيها من معنى الفعل كما صرح به الموضح فى بابها واستفدنا من تمثيله أنه لافرق فى ذلك بين كون الحال مفردا وجملة ومنع الفراء

(قوله كيف جاء زيد) قاله الدنوشري ينظر هل له نظير أو لا (قوله أو اسم) أي غير ظرف فلا يرد أن الظرف اسم فلا تحسن المقابلة (قوله وعلى القول بالظرفية لا تفتقر الخ) أي لأن الظرفية فيها ليست مقصودة بخلاف أين ومتى وسقط قول بعض الفضلاء إن أراد بعدم افتقارها إلى الاستقرار أنها لا تتعلق بشيء فهذا خلاف شأن الظرف وإن كان المراد أنها لا تفتقر لخصوص الاستقرار فغيرها كذلك (قوله في ست مسائل) قال الحفيد بقي عليه أن يعد الحال التي هي جملة مصدرة بالواو من الحال التي لا تتقدم على عاملها نحو والشمس طالعة جئتك فإنه لا يقال وإنما لم تتقدم مراعاة لأصل الواو فإن أصلها العطف والمعطوف لا يتقدم اه ومر في كلام الشارح بعد الكلام على وهذا تحملين طليق أن الجمهور على جواز تقديمها ثم قال الحفيد في الكلام على الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها أن ابن مالك قال العامل فيها الجملة لما فيها من معنى الإسناد وعلى هذا يكون من الأحوال التي يجب تأخيرها عن عاملها وأما على قول المصنف أن العامل محذوف فالظاهر أن لا مانع من تقديره مؤخرا لأنه فعل متصرف لم يعرض له مانع اه وفيه أن المصنف قال إنها واجبة التأخير وعلله الشارح بما يأتي فينبغي أن تضم إلى الست على قوله أيضا (قوله وهي أن يكون العامل فعلا جامدا) قال الدنوشري فائدة قال بعضهم جميع الأفعال الجامدة تعمل في الحال إلا عسى وليس فإنهما لا يعملان فيه (قوله مقدرا بالفعل وحرف مصدري) قال الأشموني فإن كان المصدر غير مقدر بهما جاز التقديم عليه نحو قائما ضربا زيد الأصل ضرب زيدا قائما (قوله أو يكون العامل لفظا مضمنا الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله تعالى لم لم يدخل فيه اسم الفعل وأقول لأنه قد يكون مضمنا معنى الفعل وحروفه كما مثل فإن نزال كذلك وقد لا يكون كذلك نحو صه ومه وهذا يدخل فيما ذكر وقد أشار الحفيد لذلك (قوله فإن قلت العامل في الحال الخ) قال الدنوشري السؤال وجوابه مردودان لأن اسم الإشارة عامل في الخبر الذي هو صاحب الحال وعامل في الحال فالعامل متحد (قوله وحرف التشبيه) ظاهر صنيع المصنف في انحصاره في كأن وبذلك صرح في الحواشي حصر اللفظ المضمن معنى الفعل دون حروفه في عشرة أشياء ولم يعد كاف التشبيه وصرح في الباب الثالث من المغني بأن حرف التشبيه مع حذفه عمل في حالين في قوله :

وبعض المغاربة تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو فلا يقال والشمس طالعة جاء زيد والجمهور على الجواز والحق أن هذا البيت لا ينهض في الرد على رأي الكوفيين لأنهم يقولون بأن هذا اسم موصول وتحملين صلته وعائده محذوف والتقدير والذي تحملينه طليق كما مر في باب الموصول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والحال إن ينصب بفعل صرفا ... أو صفة أشبهت المصرفا

جاز تقديمه. الحالة (الثانية أن تتقدم) الحال (عليه) أي على عاملها (وجوبا كما إذا كان لها صدر الكلام نحو كيف جاء زيد) فكيف في موضع الحال من زيد وهل هي ظرف أو اسم قولان أحدهما أنها ظرف شبيه باسم المكان كأن سواك كذلك ويعزى إلى سيبويه والثاني أنها ليست ظرفا وإنما هي اسم ويعزى إلى الأخفش وعلى القولين يستفهم بها عن الأحوال فعلى الأول يكون معناها في المثال المذكور في أي حال جاء زيد وعلى الثاني على أي حال جاء زيد وعلى القول بالظرفية لا تفتقر إلى الاستقرار بخلاف أين ومتى قاله أحمد بن الخباز في النهاية. الحالة (الثالثة أن تتأخر) الحال (عنه) أي عن عاملها (وجوبا وذلك في ست مسائل وهي أن يكون العامل فعلا جامدا نحو ما أحسنه مقبلا) فمقبلا حال من الهاء وهي واجبة التأخير عن عاملها لكونه فعلا جامدا لا يتصرف في نفسه فعلا فلا يتصرف في معموله بالتقديم عليه (أو) يكون العامل (صفة تشبه الفعل الجامد) في عدم قبول العلامة الفرعية (وهو اسم التفضيل) لأنه لما لم يقبل علامة التأنيث والتثنية والجمع انحط عن درجة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة فجعل موافقا للجامد (نحو هذا أفصح الناس خطيبا) فخطيبا حال من فاعل أفصح المستتر فيه ولا يجوز أن يتقدم على أفصح لما تقدم (أو) يكون العامل (مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري نحو يعجبني اعتكاف أخوك صائما) فصائما حال من أخوك والعامل فيه المصدر المقدر بأن والفعل ومعمول المصدر المقدر من أن والفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (اسم فعل نحو نزال مسرعا) فمسرعا حال من فاعل نزال المستتر فيه ومعمول اسم الفعل لا يتقدم عليه (أو) يكون العامل (لفظا مضمنا معنى الفعل دون حروفه) كاسم الإشارة (نحو فتلك بيوتهم خاوية) فخاوية حال من بيوتهم والعامل فيه اسم الإشارة وهو تلك وفيها معنى الفعل وهو أشير دون حروفه. فإن قلت العامل في الحال وصاحبها يجب أن يكون واحدا عند الجمهور وهنا قد اختلف فإن العامل في الحال معنى الإشارة والعامل في صاحبها المبتدأ. قلت العامل في الحال حقيقة إنما هو الفعل المدلول عليه باسم الإشارة تقديره أشير إليها خاوية والضمير المجرور وهو صاحب الحال والعامل فيه وفي الحال واحد وذهب السهيلي إلى أن اسم الإشارة لا يعمل وإنما العامل فعل محذوف تقديره انظر إليها خاوية (و) حرف التشبيه نحو (قوله) وهو امرؤ القيس :

(كأن قلوب الطير رطبا ويابسا ... لدى وكرها العناب والحشف البالي)

تعيرنا إننا عالة ● ونحن صعاليك أنتم ملوكا الأصل نحن فى حال صعلكتنا كأنتم فى حال ملككم والعامل فى صعاليك وملوكا حرف التشبيه من قوله كأنتم وفى هذا تقديم الحال الأولى عليه فيرد على ما هنا من وجهين عمله مع أنه لم يذكره وتقديم حاله مع أنه مضمن معنى الفعل وفى الارتشاف وأجاز ابن مالك أن يجرى أداة التشبيه مجرى أفعل التفضيل فيتوسط بين حالين فيعمل فى إحداهما متقدمة والأخرى متأخرة وأنشد البيت ثم قال والصحيح أن نصب الحالين على تقدير إذ كنا صعاليك وإذ كنتم ملوكا (قوله يعود على العقاب) أى وهى مؤنثة وقوله : احذر على عينيك والمشافر ● عرفاء دلو كالعقاب الكاسر من تذكير المؤنث والعرفاء المدرة التى يضرب بها (قوله وحرف التمنى) مثله حرف الترجى وهو لعل وقد نص المصنف على أن ليت ولعل وكأن تعمل فى الحال دون إن وأن ولكن (قوله ليت هندا مقيمة) قال اللقانى فيه نظر إذ جعله مقيمة حالا من هند وكون العامل معنى ليت يصير المعنى أتمنى هندا فى حال إقامتها أن تكون عندنا ولا يخفى أن هندا إذا كانت مقيمة لا يتمنى كونها عنده فالصواب أنها حال من ضمير هندا المستتر فى الظرف أى أتمنى الكون فى حال الإقامة اه وفيه نظر كما لا يلزم من إقامة هند بمعنى عدم سفرها أن تكون عنده لجواز كونها مقيمة عند غيره كما لا يخفى هذا وقال الدنوشرى بعد أن نقل كلام اللقانى وبيان ذلك أن الكون عنده لا يلزم منه الإقامة فيجوز تمنى الإقامة متى كونها عنده ثم تأملت المسئلة فوجدتها صحيحة وذلك أن المعنى أتمنى هندا فى حال إقامتها أن تكون عندنا وهذا تقوله إذا لم تكن مقيمة عندك ويجوز أن تقوله وهى عندك لكنها عازمة على عدم الإقامة فتتمنى مقيمة عندك اه المقصود فى قوله أولا وبيان ذلك نظر لأنه لا يصح به بيان كلام اللقانى لا ما ذكر فى وجه النظر لأنه عكسه ولا ما صوب به بناء على مغايرته لما قبله لأنه لا يلزم من الكون عنده الإقامة وفى قوله ثانيا ويجوز أن تقوله وهى عندك الخ نظر لأن العزم على عدم الإقامة لا ينافى الإقامة بل العزم على دوامها لأن الإقامة ضد السفر هذا ولم يظهر لى فرق بين ما نظر فيه اللقانى وما صوبه فإن الذى يخطر بالبال أن المآل واحد فتدبر (قوله عرض له مانع) قال اللقانى أى من تقديم معمول العامل على نفس العامل لأن المانع صير العامل مما له صدر الكلام فلا يتقدم معموله عليه وعلى المانع بالأولى وهذا طبق ما تقدم من قوله فى باب المبتدأ والخبر أو لازم الصدر بغيره متقدما أو متأخرا فقوله فإن ما فى حيز الخ قاصر عن تمام المدعى من امتناع التقديم على العامل إما مع التقدم على المانع وإما بدونه اه وسيعلم أن ما وصف به الشارح المانع وما وطأ به للتعليل هو المراد لكن التعليل لا يتجه فتدبر (قوله وإحداهما مفضلة على الأخرى) لم يذكر المصنف ولا الشارح محترز ذلك وهو احتراز عن راكبا أحسنهم مقبلا فإنه لا يجوز كما فى شرح التسهيل ثم أن المصنف جعل التفضيل بين الحالين ولم يجعله لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما قالوه فى محل آخر ليشمل ما إذا اختلف صاحب الحال أيضا كما فى المثال الثانى وما نقله الشارح عن ابن خروف فى تقرير كلام سيبويه يوافق ما قالوه فى المحل الآخر لأنه جعل التفضيل لصاحب الحال على نفسه باعتبارين كما لا يخفى على متأمل كلامه (قوله هذا بسر الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم البسر بضم الباء المنصف بضم الميم وفتح النون وكسر الصاد المشددة قال أهل اللغة أول تمر النخلة طلع وكافور ثم خلال بفتح الخاء المعجمة واللام المخففة ثم بلح ثم بسر ثم رطب ثم تمر فإذا بلغ الإرطاب نصف البسرة قيل منصفة فإذا بدا ذنبها ولم يبلغ النصف قيل

فرطبا ويابسا حالان من قلوب والعامل فيهما كأن لما فيه من معنى أشبه وليس فيه حروفه فإن قلت كيف يصح أن يكون رطبا ويابسا حالين من قلوب قلت على معنى قسما رطبا وقسما يابسا وليس المراد بالرطب ولا باليابس الفرد قاله الدماميني والضمير فى وكرها يعود على العقاب وصفها بأنها لا تأكل قلوب الطير وشبه الرطب بالعناب واليابس بالحشف البالى وهو أردأ التمر اليابس وهو تشبيه ملفوف وهى أن يأتى بالمشبهين ثم بالمشبه بهما (و) حرف التمنى نحو (ليت هندا مقيمة عندنا) فمقيمة حال من هند والعامل فيها ليت لما فيها من معنى أتمنى دون حروفه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وعامل ضمن معنى الفعل لا ● حروفه مؤخرا لن يعملا

كتلك ليت وكأن (أو) يكون العامل (عاملا آخرا) غير ما تقدم (عرض له مانع) يمنع ما بعده أن يعمل فيما قبله (نحو لأصبر محتسبا) فمحتسبا حال من فاعل أصبر المستتر فيه (ولأعتكفن صائما) فصائما حال من فاعل أعتكف المستتر فيه ولا يجوز فى محتسبا وصائما أن يتقدما على عاملهما (فإن ما فى حيز لام الابتداء) وهو محتسبا (و) ما فى حيز (لام القسم) وهو صائما (لا يتقدم عليهما) أى على لام الابتداء ولام القسم لأنهما من أدوات الصدور فلو فصلت اللام جاز التقديم نحو لمن زيد محتسبا أصبر (ويستثنى من أفعل التفضيل ما إذا كان عاملا فى حالين لاسمين متحدى المعنى أو مختلفيه وإحداهما مفضلة عن الأخرى فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة) خوف اللبس فالأول (كهذا بسرا أطيب منه رطبا) قال ابن خروف انتصب بسرا عند سيبويه على الحال من الضمير فى أطيب وانتصب رطبا على الحال أيضا من الضمير المجرور بمن والعامل فيهما أطيب بما تضمنه من معنى المفاضلة بين شيئين كأنه قال هذا فى حال كونه بسرا أطيب

من نفسه فى حال كونه رطبا يريد أن يفضل البسر على الرطب قال فأطيب ناب مناب عاملين لأن التقدير يزيد طيبه فى حال كونه بسرا على طيبه فى حال كونه رطبا وأشار بذلك إلى التمر والمعنى بسره أطيب من رطبه انتهى وفى ذلك تصريح بأن اسم التفضيل عامل فى حالين معا وبه قال المازنى فى أظهر قوليه والفارسى فى تذكرته وابن كيسان وابن جنى وزعم المبرد والزجاج وابن السراج والسيرافى والفارسى فى حلبياته أن الناصب كان محذوفة تامة صلة لإذا وإذا، فإن قلت ذلك وهو بلح فالمقدر إذا أو وهو تمر فالمقدر إذ والصاحبان المضمران فى كان لا المضمر فى أطيب والمجرور بمن وقدم الظرف على أطيب لاتساعهم فى الظروف ولهذا جاز أكل يوم لك ثوب بالاتفاق ولم يجز زيد جالسا فى الدار عند الجمهور وحكى أبو حيان عن بعض أصحابه أنه يجوز تقدير كان ناقصة بدليل زيد المحسن أفضل منه المسىء فجاءا معرفتين وإنما تتعدد الحال مع أفعل إذا كانتا فاضلتين فإن كان الفاضل واحدا رفعا نحو هذا بسر أطيب منه عنب قاله الموضح فى الحواشى ونقل صاحب المتوسط عن الفارسى أن العامل فى بسرا هو هذا أى اسم الإشارة أو حرف التنبيه (و) الثانى نحو (قولك زيد مفردا أنفع من عمرو معانا) فمفردا حال من الضمير المستتر فى أنفع الراجع إلى زيد ومعانا حال من عمرو والعامل فى الحالين أنفع أو كان المحذوفة على القولين السابقين وفى هذا المثال رد على من زعم أن العامل فى المثال الأول إما ها التنبيه أو اسم الإشارة لتخلفه هنا وكان القياس وجوب تأخر الحالين فى المثالين على أفعل كما فى الحال الواحدة ولكن اغتفر تقدم الحال الفاضلة فرقا بين المفضل والمفضل عليه إذ لو أخرا لالتبسا فإن قيل اجعل إحداهما تاليا لأفعل ولا لبس قلنا يؤدى إلى فصل أفعل من من ومجرورها وهما كالموصول والصلة فإن قيل قد فصل بين الظرف وعديله والتمييز قلنا ذاك فصل جائز وهذا فصل واجب فى نوع خاص إذ لم يجز تقديمه قاله فى الحواشى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ونحو زيد مفردا أنفع من ... عمرو معانا مستجاز لن يهن

(ويستثنى من المضمن معنى الفعل دون حروفه أن يكون) العامل (ظرفا أو مجرورا مخبرا بهما) متأخرا عن المخبر عنه (فيجوز بقلة توسط الحال بين المخبر عنه والمخبر به كقوله:

مدينة بكسر النون ولها أسماء أخر بين ذلك ويقال فى الواحدة بسرة بإسكان السين وضمها وأبسر النخل صار ثمره بسرا (قوله أن الناصب كان محذوفة) قال ابن خروف الدليل على أنه ليس على إضمار كان قوله * وذو الرمة إذا الرمة أشهر منه غيلانا * لأنه ذو الرمة وغيلان على كل حال فلا وجه لإضمار إذ كان أو إذا كان وقال الخضراوى التقدير إذا دعى فيكون حينئذ مفعولا به لا حالا ولا خبرا لكان (قوله المضمران فى كان) أى أولا وثانيا إذ التقدير هذا إذ أو إذا كان بسرا أطيب منه إذ كان أو إذا كان رطبا (قوله وقدم الظرف الخ) رد لقول ابن الناظم وبعد تسليم الإضمار يلزم إعمال أفعل فى إذ أو إذا فيكون ما وقع فيه يعنى السيرافى شبيها بما فر منه (قوله أكل يوم لك ثوب) مبتدأ للإخبار عنه بالمجرور والمختص المتقدم وهو لك العامل فى كل يوم الاستقرار الذى تعلق به الخبر (قوله أنه يجوز تقدير كان ناقصة) فبسرا ورطبا خبران لكان المقدرة أولا وثانيا (قوله وإنما تتعدد الحال الخ) قال فى الارتشاف ولا ينتصب الحال مع أفعل التفضيل إلا لمختلفى الذات عتلفى الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو معانا أو متفقى الحال نحو زيد مفردا أنفع من عمرو مفردا أو متحدى الذات عتلفى الحال نحو زيد قائما أخطب منه قاعدا ثم قال ولو اشترك المختلفان فى وصف هو لأحدهما أكثر على كل حال ارتفع الاسمان اللذان كانا انتصبا حالين فتقول هذا بسر أطيب منه عنب فبسر خبر المبتدأ وأطيب وما بعده جملة من مبتدأ وخبر فى موضع الصفة لبسر وأطيب هو المبتدأ وعنب خبره وهو الاختيار فوقوع المبتدأ فى محله ويجوز أن يكون أطيب خبرا مقدما وعنب المبتدأ انتهى وبه يعلم ما فى قول بعضهم إن أطيب فى هذا بسر أطيب منه عنب لمسل أطيب حينئذ صفة وقول الدنوشرى يصير ذلك جملتين إحداهما هذا بسر والثانية أطيب منه عنب والمعنى العنب أطيب منه وسوغ الابتداء بعنب ما فيه من معنى العموم مثل تمرة خير من جرادة انتهى وقد يقال إن أطيب هو المبتدأ وسوغ الابتداء به عمله فى منه والخبر عنب والجملة صفة لقوله بسر انتهى كلام الدنوشرى ولو وقف على كلام الارتشاف لم يحتج لهذا وقول الارتشاف ولو اشترك المختلفان أى ذاتا كما لا يخفى وبه يعلم أن هذا قيد فى القسم الثانى فى كلام المصنف لا الأول كما فعله الشارح ثم إنه لا يخفى ما فى عبارة الشارح من الخفاء وقوله إذا كانا فاضلين مناف لقول المصنف وإحداهما مفضلة على الأخرى (قوله زيد مفردا الخ) فإن قلت هلا جعلا تمييزا قلت ليسا من قسميه لأنهما ليسا من المقادير المنتصبة عن تمام الاسم ولا من المنتصب عن تمام الجملة (قوله أو اسم الإشارة) رده الرضى كما نقله اللقانى بأن العامل الحال مقيد به فلو كان هذا عاملا فى بسر لقيدت الإشارة بالبسرية فوجب أن لا يقال هذا الكلام إلا فى حال البسرية ونحن نعلم ضرورة أنه يصح أن يقال فى غير حال البسرية انتهى وقوله لقيدت الإشارة أى ومثلها التنبيه وسيأتى فى الشارح رده بالمثال الآتى على الأثر (قوله ويستثنى من المضمن الخ) ينبغى أن يستثنى أيضا كاف التشبيه لما مر عن المغنى فى قوله ونحن صعاليك أنتم ملوكا فلا تغفل (قوله فيجوز بقلة توسط الخ) لا يخفى أنه يلزم من توسط الحال

بنا عاذ عوف وهو بادئ ذلة • لديكم فلم يعدم ولاء ولا نصرا

فوسط الحال وهو بادئ ذلة بين المخبر عنه وهو الضمير المنفصل والمخبر به وهو لديكم والأصل وهو لديكم بادئ ذلة وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الظرف وعوف فاعل عاذ بالذال المعجمة وقيدنا الظرف والمجرور بالتأخير ليبان على الخلاف إذ لو تقدما من المخبر عنه نحو فى الدار أو عندك جالسا زيد جاز التوسط بلا خلاف لأن الحال تتقدم على عاملها المضمن معنى الفاعل دون حروفه وذلك ظاهر والخلاف لتقدم جار فى الحال المفردة والجملة المصدرة بالواو وغيرها والظرف والجار والمجرور ولا فرق فى المفردة بين المضافة كما تقدم فى البيت (و) غير المضافة (كقراءة بعضهم ما فى بطون هذه الأنعام خالصة لذكورنا) بنصب خالصة على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو ما الموصولة والمخبر به وهو لذكورنا والأصل والله أعلم ما فى بطون هذه الأنعام لذكورنا خالصة وما واقعة على الأجنة وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور بعد حذف الاستقرار (وكقراءة الحسن) البصرى (والسموات مطويات بيمينه) بنصب مطويات على الحال المتوسطة بين المخبر عنه وهو السموات والمخبر به وهو بيمينه والأصل والله أعلم والسموات بيمينه وصاحب الحال الضمير المنتقل إلى الجار والمجرور ففى هذه الأدلة دلالة على جواز تقديم الحال على عاملها الظرف والجار والمجرور (وهو قول الأخفش) وسبقه إلى ذلك الفراء (وتبعه الناظم) فى التسهيل وشرحه وأشار إليه فى النظم بقوله. ونذر • نحو سعيد مستقرا فى هجر (والحق) المنع وهو قول جمهور البصريين و (أن البيت) المتقدم (ضرورة وأن خالصة) فى الآية الأولى (ومطويات) فى الثانية معمولان لصلة ما) وهى فى بطون (ولقبضته) فخالصة معمولة للجار والمجرور قبلها على أنها حال من الضمير الذى فى الصلة ومطويات معمولة لقبضته على أنها حال من الضمير المستتر فيها والتاء فى خالصة للتأنيث باعتبار ما وقعت عليه ما من الأجنة وقول البيضاوى التاء فيه للمبالغة كالرواية أو مصدر كالعاقبة وقع موقع الخالص فيه نظر لأن تاء المبالغة فى غير أبنية المبالغة والمصدر الآتى على وزن فاعلة موقوفان على السماع فلا يقاس عليهما (و) الحق أن السموات عطف على ضمير مستتر فى قبضته لتأولها بالمشتق (لأنها بمعنى مقبوضة) والمصدر إذا كان بمعنى المشتق يتحمل الضمير (لا) السموات (مبتدأ وبيمينه) خبره كما قال الأخفش بل بيمينه (معمول الحال) لتعلقه بها (لا عاملها) أى لا عامل الحال

﴿فصل﴾ (ولشبه الحال بالخبر) فى المعنى (والنعت) فى التقييد (جاز أن يتعدد لمفرد وغيره) كما يتعدد الخبر والنعت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والحال قد يجىء ذا تعدد • لمفرد فاعلم وغير مفرد

(فالأول) وهو أن يتعدد لمفرد (كقوله

على إذا ما جئت ليلى بخفية • زيارة بيت الله رجلان حافيا)

فرجلان حافيا حالان من فاعل الزيارة المحذوف والتقدير على زيارتى بيت الله حال كونى رجلان حافيا أى ماشيا غير منتعل ويحتمل أن يكونا حالين من ياء المتكلم المجرورة بعلى ورجلان بسكون الجيم وفى آخره نون وقد صحفه بعض الأعاجم فقرأه رجلاى بالإضافة إلى ياء المتكلم وأعربه فاعلا بزيارة وحافيا حالا من ضمير المتكلم فى رجلاى نبه عليه الموضح فى الحواشى وهو موافق لما فى شرح المفتاح للسيد الجرجانى فإنه قال فيه وقد صحف جماعة رجلان برجلاى الخ (وليس منه) أى من تعدد الحال المفرد (نحو إن الله يبشرك بيحيى مصدقا بكلمة من الله وسيدا وحصورا) لأن من شرط التعدد عدم الاقتران بالعاطف عند الموضح (والثانى) وهو أن يتعدد لمتعدد وفيه تفصيل فينظر فى الحال المتعدد (إن اتحد لفظه ومعناه

تقدمها على عاملها وخرج بالتوسط التقدم على الجملة فلا يجوز نحو قائما زيد فى الدار (قوله أجاز الأخفش) فى قولهم فداء لك أبى وأمى أن يكون فداء حالا والعامل فيه لك (قوله لصلة ما) قال القانى فيه نظر إذ المعنى حينئذ وقالوا الذى استقر فى بطون الأنعام حال كونه خالصا هو لذكورنا ومعلوم أنه لم يستقر فى البطون حالة الخلوص أى لذكورهم بل إنما خلص لذكورهم بزعمهم هذا القول والجعل منهم (قوله وأن السموات عطف) لا يتعين هذا بل يجوز عطفها على الأرض على أنها مؤخرة من تقديم والأصل والأرض جميعا والسموات مقبوضته

﴿فصل﴾ (قوله ولشبه الحال بالخبر) الشبه المذكور لا يقع اسم الزمان حالا وصاحبه اسم ذات كما لا يقع خبرا قاله الدماميني فى الكلام على أقسام الحال من الباب الرابع (قوله جاز أن يتعدد) أراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالواجب قال الرضى تكرير الحال بعد إما واجب لوجوب تكرير إما نحو اضرب زيدا إما قائما وإما قاعدا وكذلك بعد لا لأنها تكرر فى الأغلب نحو جاء زيد لا راكبا ولا ماشيا (قوله ويحتمل أن يكونا حالين) قال الدنوشرى هذا مردود عند التأمل الصادق لأن صيغة النذر متقدمة على رجلان حافيا فيتعين التوجيه الأول تأمل انتهى وفيه نظر إذ لا مانع من جعل الحال على هذا التوجيه مقدرة

ثنى أو جمع) فالتثنية (نحو وسخر لكم الشمس والقمر دائبين) فدائبين حال مؤسسة بمعنى دائمين (والأصل دائبة ودائبا) فلما اتفقا لفظا ومعنى ثنيا ولا يضر اختلافهما فى التذكير والتأنيث وأصل الدؤب مرور الشىء فى العمل على عادة جارية فيه (و) الجمع (نحو وسخر لكم الليل والنهار والشمس والقمر والنجوم مسخرات) بأمره فمسخرات حال مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى صرح بذلك ابن مالك فى شرح العمدة وولده فى شرح النظم والأصل مسخرا ومسخرا ومسخرة ومسخرا ومسخرة فلما اتحدت لفظا ومعنى جمعت (وإن اختلف) لفظه ومعناه (فرق بغير عطف كلقيته مصعدا منحدرا ويقدر) الحال (الأول) من الحالين (للثانى) من الاسمين (وبالعكس) فيقدر الثانى من الحالين الأول من الاسمين ليتصل أحد الحالين بصاحبه ولا يعدل عنه إلا لقرينة * فإن قلت فما بال علماء البيان جوزوا فى اللف والنشر جعل الأول من أوصاف النشر راجعا إلى الأول من الأمور المفرقة والثانى للثانى وهو أحسن عندهم من عدم الترتيب قلت أجيب بأنه إنما يجوز النشر عند الوثوق بفهم المعنى وأن السامع يرد كل واحد من الأمور المتعددة إليه فإذا اتصل أحد الحالين بصاحبه كان أعون على ذلك فمصعدا حال من الهاء ومنحدرا حال من التاء على غير الترتيب (قال

عهدت سعادا ذات هوى معنى) * فزدت وعاد سلوانا هواها

فذات هوى حال من سعاد ومعنى حال من التاء فى عهدت وقرينة التذكير والتأنيث أرشدت إلى ذلك والمعنى أنى كنت أنا وسعاد متحابين فأما أنا فصرت إلى ازدياد المحبة وأما هى فعاد هواها سلوانا (وقد تأتى الحال المتعددة (على الترتيب) فيقدر الأول للأول والثانى للثانى (إن أمن اللبس كقوله) وهو امرؤ القيس

(قوله ثنى أو جمع) قال الدنوشرى ظاهره أن ذلك واجب والذى فى الرضى أن ذلك هو الأولى وعبارته وأما الحالان من الفاعل والمفعول معا فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما لأنه أخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا مانع من التفريق نحو لقيت زيدا راكبا راكبا وقال أيضا وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيفما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وإن لم يكن فالأولى أن يجعل كل حال بجانب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف أن يجعل حال المفعول بجنبه ويؤخر حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا والمصعد زيد وذلك أنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدم معه حال المفعول إذ لا أقل من أن يكون أحد الحالين بجنب صاحبه ولا منافاة بين قوله ويجوز على ضعف وبين قول المغنى ويجب كون الأولى أى فى المثال من المفعول والثانية من الفاعل تقليلا للفصل كما زعمه البدر الدمامينى حيث قال فانظر كيف حكم على ما جعله المصنف واجبا بأنه جائز على ضعف وبينهما بون بعيد لأن كلام الرضى يفيد أن تأخيرهما ضعيف وكلام المغنى يفيد أنا إذا ارتكبنا هذا الضعف وأخرناهما يتعين علينا ويجب عند عدم القرينة جعل الأولى من الحالين لثانى الاسمين والثانية منهما لأول الاسمين تقليلا للفصل كما قال فليس بينهما بون بعيد بل ولا قريب انتهى وفى شرح التسهيل للدمامينى وههنا بحث وهو أن مسئلة الجمع مثله أى والتثنية لا تدخل تحت تعدد الحال إذ الحال (٣٨٦) ثم واحدة كالخبر فى الزيدون قائمون انتهى وأيضا إذا تعددت الحال مع تعدد صاحبها وكل حال راجعة إلى صاحبها فلا تعدد فى الأحوال كما قاله ابن الناظم فى بداك يد خيرها البيت وأيضا الجمع والتثنية قائمان مقام المتعدد المقترن بالعطف وهو عند المصنف هنا ليس من التعدد (قوله والأصل دائبة ودائبا) قال الشهاب القاسمى فيه بحث إذ لو كان الأصل ودائبا بالعطف لم يكن من تعدد الحال على ما ادعاه هو انتهى والذى ادعاه أنه ليس من التعدد إن الله يبشرك الخ لكن سيأتى فى بحث امتناع اقتران الجملة الحالية بالواو ما يخالفه وتحرير هذا المبحث فى حاشية الألفية (قوله وإن اختلف) كان الأولى اختلفا والشارح شرح الكلام على ما لا يناسب وكان الظاهر أن يقول أى كل من اللفظ والمعنى أو ما يذكر من اللفظ والمعنى ليفيد أن إفراد الضمير مع عوده على مثنى بالتأويل (قوله قلت إنما يجوز الخ) أنت خبير بأن هذا لا يصلح جوابا للسؤال لأنه لم يبين سر مخالفة الاصطلاحين ولعل فى الكلام سقطا قبل قوله فإذا اتصل ويوضح ذلك قول الدمامينى فى شرح التسهيل بعد أن نقل عن قوم أن الأول للأول والثانى للثانى قياسا على أحسن وجهى اللف والنشر وحجة الأكثرين أن فصلا واحدا أسهل من فصلين وأن النشر إنما يكون عند الثقة بفهم المعنى وبحثنا هذا حيث لا قرينة فالإبدال فى الحمل من مرجح وهو ما ذكرناه فقد بان بهذا التقرير أن محل الخلاف فيما يحمل عليه عند التردد وأما إذا ظهر المعنى فلك أن تقدم وتؤخر كيف شئت باتفاق انتهى وقوله وبحثنا هذا الخ مخالف لقول المصنف وقد يأتى الخ لأنه صريح فى أن الأول أعم من أن يكون ثم لبس أو لا ويدل على هذا جعله عهدت سعاد شاهدا للمسئلة (قوله وعاد سلوانا هواها) قال الدنوشرى عاد من أخوات كان الناقصة والسلوان نسيان الشىء وتركه وفى القاموس سلاه سلوا وسلوا نارغبه وفى الصحاح والسلوانة بالضم خرزة كانوا يقولون إذا صب عليها ماء المطر فشربه العاشق سلا قال شربت على سلوانة ماء مزنة * فلا وجديد العيش يامى ما أسلو واسم ذلك الماء السلوان قال ذلك جميعه الدمامينى (قوله والمعنى أنى الخ)

(خرجت بها أمشى تجر وراءنا) * على أثرينا ذيل مرط مرحل

بجملة أمشى حال من التاء فى خرجت وجملة تجر حال من الهاء المجرورة بالباء والمعنى أخرجتها من خدرها حال كونى ماشيا وحال كونها جارة على أثرى قدمى وقدميها ذيل مرطها لتخفى الآثر عن القافة قصد الستر والمرط بكسر الميم وسكون الراء كساء من خز أو صوف والمرحل بالحاء المهملة ما فيه علم (ومنع الفارسى وجماعة النوع الأول) وهو تعدد الحال لمفرد قائلين بأن صاحب الحال إذا كان واحدا فلا يقتضى العامل إلا حالا واحدة (فقدروا نحو قوله حافيا) فى البيت (صفة) لرجلان (أو حالا من ضمير رجلان) فيكون حالا متداخلة لا مترادفة (وسلموا الجواز إذا كان العامل اسم تفضيل) واتحد صاحب الحال (نحو هذا بسرا أطيب منه رطبا) وتقدم الكلام فيه.

(فصل) الحال بالنسبة إلى الزمان ثلاثة أقسام مقارنة وهى الغالب نحو هذا بعلى شيخا ومقدرة وهى المستقبلة نحو ادخلوها خالدين ومحكية وهى الماضية نحو جاء زيد أمس راكبا.

(فصل) (الحال ضربان مؤسسة) وتسمى مبينة أيضا لأنها تبين هيئة صاحبها (وهى التى لا يستفاد معناها بدونها) أى بدون ذكرها (كجاء زيد راكبا) فلا يستفاد معنى الركوب إلا بذكر راكبا (وقد مضت أول الباب (ومؤكدة) وهى التى يستفاد معناها بدون ذكرها وذهب الفراء والمبرد والسهيلى إلى إنكار المؤكدة وما ورد من ذلك ردوه إلى المبينة والصحيح الأول وهو قول الجمهور والمؤكدة ثلاثة أقسام لأنها (إما) مؤكدة (لعاملها لفظا ومعنى نحو وأرسلناك للناس رسولا) فرسولا حال من الكاف وهى مؤكدة لعاملها وهو أرسلنا لفظا ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى (وقوله:

أصخ مصيخا لمن أبدى نصيحته) * والزم توقى خلط الجد باللعب

فمصيخا حال من فاعل أصخ المستتر فيه وهى مؤكدة لعاملها لفظا ومعنى لتوافقهما فى اللفظ والمعنى وذلك لأن الحدث المستفاد من الوصف مؤكد للحدث المستفاد من الفعل وأصخ بالصاد المهملة والخاء المعجمة من الإصخاء وهو الإصغاء والاستماع والمعنى أصخ حال كونك مصغيا لمن أظهر نصيحته وتحفظ من خلط الجد بالهزل (أو) مؤكدة لعاملها (معنى فقط) واللفظ مختلف (نحو فتبسم ضاحكا) فضاحكا حال من فاعل تبسم وهى مؤكدة لعاملها معنى فقط لأن التبسم نوع من الضحك ولفظهما مختلف ومثله (ولى مدبرا) فإن الإدبار نوع من التولى ويجمع هذين النوعين قول النظم * وعامل الحال بها قد أكدا * (وإما) مؤكدة (لصاحبها نحو لآمن من فى الأرض كلهم جميعا) فجميعا حال من فاعل آمن وهو من الموصولة مؤكدة لها لأن جميعا يدل على الإحاطة فهى مؤكدة للعموم الذى فى من الموصولة وهذا القسم من استدراكات الموضح قال فى المغنى وغيره وأهمل النحويون ذكر المؤكدة لصاحبها (وإما) مؤكدة (لمضمون جملة) قبلها (معقودة) ومركبة (من اسمين معرفتين جامدين) فالتوكيد بها إما للبيان يقين كهو زيد معلوما أو فخر كأنا فلان بطلا أو تعظيم كهو فلان جليلا مهابا أو تحقير كهو فلان مأخوذا مقهورا أو تصاغر كأنا عبدك فقيرا إليك أو وعيد كأنا فلان متمكنا منك أو لغير ذلك (كزيد أبوك عطوفا) قاله ابن

فيه رد على المغنى حيث قال والتقدير ردوه أنا بسلوة وزادت هى فرارا وهذا من عكس الزمان حيث يأوّلانها بعد التصوير (قوله على أثرينا) أى أثر قدمى وأثر قدميها (قوله وسلموا الخ) أى جواز تعدد الحال وظاهره أنهم سلموا جواز التعدد لمفرد وفيه بحث لأن ابسرا حال من الضمير * أطيب ورطبا حال من الضمير فى منه فلم تتعدد الحال لمفرد بل لمتعدد وإن كان واحدا فى المعنى فلم يسلموا الجواز الذى وقع التنازل فيه فتدبر (فصل) (قوله رده إلى المبينة) قال الزرقانى أى فيؤول العامل بأوجدنا مثلا (٣٨٧) قالوا لأنه لا بد من تجدد فائدة عند ذكر الحال انتهى أى فى وأرسلناك للناس رسولا بما كانت الحال تأكيدا لعاملها وأما المؤكدة لصاحبها فلم يذكرها النحاة المتقدمون ليحتاجوا إلى تأويلها وفى الارتشاف ما يفيد أن تأويلهم أنهم يجعلون المنصوب بها أستفيد المعنى مما قبله منصوبا على القطع (قوله لأن التبسم نوع من الضحك) قال الشهاب القاسمى هذا بناء على أن التبسم والضحك بمعنى إما بناء على أن التبسم الأخذ فى أوائل الضحك فهى مؤسسة انتهى وفى كون ما قاله الشارح بناء على أنهما بمعنى نظر لأن الشارح جعل التبسم نوعا من الضحك فالضحك أعم فلا يكونان بمعنى قال الدنوشرى ومثل فتبسم ضاحكا لا تعثوا فى الأرض مفسدين يقول فسد الشىء فسادا وفسودا كما يقال فى ضده صلح يصلح صلاحا وصلوحا وكان الأصل فى مصدريهما الصلوح والفسود لأنه قياس فعل اللازم مثل قعد قعودا مرزوق (قوله وأما المضمون الخ) قال اللقانى إن قلت هل يتناول هذا الضابط نحو فتلك بيوتهم خاوية قلت لا لأن المبتدأ فى معنى المشتق إذ تلك فى معنى المشار إليه فمعناه أشير إلى بيوتهم فى حالة كونها خاوية (قوله لمضمون جملة) هو ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ابن قاسم كذا بخط بعض الفضلاء وفيه أن هذا معنى الجملة وأما مضمونها فهو مصدر مضاف إلى الفاعل أو المفعول على ما مر فى باب المفعول المطلق (قوله كزيد أبوك عطوفا) مضمونه ثبوت الأبوة لزيد ويلزمه العطف شيخنا كذا بخط الفاضل المذكور

وهو مبنى على تفسيره المضمون وعلى ماقلنا مضمون زيد أبوك أبوة زيد (قوله لأنها مؤكدة) ولأنهم تجوزوا بحذف عاملها فلا يعجم إليه تجوز آخر بالتقديم وسكت المصنف عن حكم تقديم المؤكدة لعاملها أو صاحبها ومقتضى تعليل الشارح منع تقديمها ومقتضى التعليل الذى ذكرناه الجواز فليحرر (قوله محذوف وجوبا) لأن الجملة كالعوض من المحذوف ولا يجمع بين العوض والمعوض قوله تقديره أحقه الخ) إن قلت مقتضى هذا أن صاحب الحال هو المفعول المحذوف فما وجه كونها مؤكدة لمضمون الجملة قلت لاشك أن الأبوة يلزمها عادة وغالبا العطف والحنو فيكون الأب عطوفا مستفادا من قولنا زيد أبوك فالمستفاد من عطوفا مستفاد مما قبله فلذلك كان مؤكدا وقال بعضهم عطوفا حال من المفعول المحذوف وهو ضمير أحقه أى أثبته وليست مؤكدة لمضمون أحقه إذ الإثبات لايدل على العطف ولا يستلزمه لكنها مؤكدة لمضمون الجملة التى هى كالعوض من عامل الحال وهو أحقه (قوله أحقنى أو أعرفنى) وقع فى عبارة غيره وإن كان أنا فتقدر أحق وأعرف أو أعرفنى انتهى وضبط بعض أرباب الحواشى الأولين بصيغة المضارع بالبناء للمفعول والثالث بصيغة الأمر (قوله لتأوله بمسمى) هذا (٣٨٨) لايظهر فى كل مثال وإنما يظهر إذا كان الخبر علما كزيد فى مثال المصنف وفى نحو هو زيد معروفا وكذلك قول ابن خروف إنما يظهر إذا كان المبتدأ اسم إشارة مقرونا بها التنبيه) قوله لاستلزام الأول المجاز) فيه أن المجاز أجمع البلغاء على أنه خير من الحقيقة .

(فصل)

(قوله عن الجملة وشبهها) أى وليس المراد به عن الجملة فقط لأن المصنف قابله بالظرف والمجرور (قوله إذا وقع الظروف وعديله حالا) كذا فى النسخ حالا بصيغة المفرد والظاهر حالين والتأويل وقع كل منهما يأباه قوله فإنهما يتعلقان (قوله وأما قوله تعالى فلما رآه الخ) أى وأما مستقرا فى قوله تعالى فلما رآه وكان الظاهر أن يقول بدل قوله فمحمول الخ فمعناه عدم التزلزل والانتقال لا الوجود والكينونة الصادق بالتزلزل لأن معنى زيد كائن فى الدار أنه موجود فيها سواء كان متحركا أو ساكنا ويرد على ماقاله إن الحمل على ماذكر لاينافى إرادة الكون المطلق لأن العام قد يراد به الخاص فتدبر (قوله وتقع الحال جملة) قال التاج السبكى فى الأشباه والنظائر وقد يتغير المعنى عند وضع الجملة موضع الحال ألا ترى أن من نذر أن يعتكف صائما لزمه الجمع بين الاعتكاف والصوم المنذورين على الصحيح ولا يجزيه الاعتكاف فى نهار رمضان بخلاف مالو قال وأنا صائم لايلزمه الصوم وإنما نذر الاعتكاف بصفة فإذا وجدت صح إيقاع المنذور وهو الاعتكاف فيها انتهى ولزوم الجمع فى الأول لخصوصية المثال لا فى كل موضع يكون فيه الحال مفردة فقد رأيت بخط المصنف فى التذكرة مانصه فرع فقهى قال لله على أن أعتكف صائما لزمه ذلك ولو قال لله على أن أعتكف مصليا لزمه الاعتكاف والصلاة لايجب الجمع مع أنه قيد بالحال فيهما فالفرق الجواب أن الاعتكاف مع الصوم ثبت كونه مطلوبا بالشارع والاعتكاف مع الصلاة لم يقم دليل على مطلوبيته ففى الأول يلزمه الجمع بينهما من حيث أنه نذر قربة فوجب الوفاء بها وفى الثانى لايلزمه الجمع لأنه نذر ماليس بقربة فلا يلزمه ألا ترى أنه إذا قال لله على أن أعتكف يوم الثلاثاء لزمه الاعتكاف ولغا اليوم فكذلك تلغو

الناظم فى شرح النظم زاد أبوه فى التسهيل جودا مصدا احترازا من أن يكون أحد الاسمين فى حكم المشتق فإن الحال لا تكون حينئذ مؤكدة للجملة ولا تحتاج إلى تقدير عامل ولذلك جعل ابن مالك زيد أبوك عطوفا من المؤكدة لعاملها على تأويل الأب بمشتق فالعامل الأب لما فيه من معنى الاشتقاق وخالفه الموضح فى هذا المثال تبعا للشارح (وهذه الحال) المؤكدة لمضمون جملة قبلها (واجبة التأخير عن الجملة المذكورة) لأنها مؤكدة لها وحق المؤكد أن يتأخر عن المؤكد (وهى معمولة) عند سيبويه (لمحذوف وجوبا) مقدر بعد الخبر (تقديره أحقه ونحوه) كأعرفه إن كان المبتدأ غير أنا فإن كان أنا فالتقدير أحقنى أو أعرفنى وقال الزجاج العامل هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى التنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الأول المجاز والثانى جواز تقديم الحال على الخبر وهو ممتنع لعدم تمام الجملة فالعامل إذا أعلم فى وجوب الحذف تنزيل الجملة المذكورة منزلة البدل من اللفظ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن تؤكد جملة فمضمر ... عاملها ولفظها يؤخر

(فصل) (يقع الحال اسما مفردا) عن الجملة وشبهها (كما مضى) من نحو جئت منفردا كبارا وضربت اللص مكتوفا (و) يقع (ظرفا كرأيت الهلال بين السحاب) فبين ظرف مكان فى موضع الحال من الهلال (وجارا ومجرورا نحو فخرج على قومه فى زينته) ففى زينته جار ومجرور فى موضع الحال من فاعل خرج المستتر فيه العائد على قارون (و) إذا وقع الظرف وعديله حالا فإنهما (يتعلقان بمستقر) إن قدرا فى موضع المفرد (أو استقر) إن قدرا فى موضع الجملة وعليه الأكثرون حال كون مستقرا أو استقر (محذوفين وجوبا) لكونهما كونا مطلقا وأما قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فمحمول على عدم التزلزل والانتقال لا أنه كون مطلق وشرط الظرف والمجرور أن يكونا تامين كما تقدم فلو كانا ناقصين لم يجز أن يكونا حالين فلا يقال هذا زيد اليوم ولا فيك قاله أبو حيان (و) تقع الحال (جملة) اسمية أو فعلية وذلك مفهوم من إطلاق قول

الحالية في المسألة الثانية وبهذا ينحل إشكال الحنفية أن الاعتكاف مشروط بالصوم لأن الصوم في الاعتكاف يجب بالنذر فدل على أنه شرط فيه وإلا لم يجب بدليل الصلاة قلنا إنما لم تجب الصلاة لما ذكرنا فافهمه (قوله كونها خبرية) وأما ما ورد في الحديث لا تبيعوا الذهب بالذهب إلا هاء وهاء فهو على إضمار القول أي إلا مقولا فيه هاء وهاء من جهة البائع والمشتري ومنه حديث بعوض كت الناس أعيم تقلة إن كان وجد بعض أصحاب فإن كان بمعنى قيل قلى فليست الجملة حالا بل مفعولا ثانيا بإضمار القول وبهذا يعلم أن تغليظ الأمين المحلي إما لعدم إضماره القول أو لأن الإضمار إنما يصار إليه إذا لم تصلح الجملة لكونها طلبية قال الشهاب القاسمي وفي شرح التسهيل للمرادي أن الخبرية تتناول الشرطية وأنه يجوز وقوعها حالا وفي حاشية السيد الكشاف ما يوافقه لكن كلام المغني يخالفه وأقول ليس في المغني ما يقصر بكون الشرطية خبرية أو غير خبرية وغاية ما فيه أنه ذكر أن الجملة المعترضة تشتبه بالحالية ويميزها عنها أمور أحدها أنها تكون غير خبرية الثاني أنه يجوز تصديرها بدليل الاستقبال إلى أن قال وإنما جاز لأضربنه إن ذهب وإن مكث لأن المعنى على كل حال انتهى فقوله لكن في المغني الخ استدراك على قوله وأنه يجوز وقوعها حالا وقال الجلال السيوطي ومن الخبرية الشرطية فتقع حالا خلافا للمطرزي اهـ والتحقيق أن الكلام في الجملة الشرطية إن كان هو الجزاء والشرط قيد له فالجزاء إن كان خبرا فالجملة الشرطية خبرية وإن كان إنشاء فإنشائية لأن معنى الخبرية المحتملة للصدق والكذب فالإنشائية بخلافها وإن كان الكلام بمجموع الشرط والجزاء فليست خبرية لأن الأداة أخرجتها من ذلك وتحرير ذلك في المطول والمختصر في بحث تقييد المسند بالشرط ثم إن الشرطية وإن اندرجت في الخبرية ففيها مانع من الوقوع حالا أما التصدير بعلم الاستقبال على ما سيأتي في كلام الشارح وأما التصدر بالحرف الذي له صدر الكلام قال في المطول أول التذنيب المتعلق بالجملة الحالية فإن قلت قد تقع الجملة الشرطية حالا أولا قلت قد منعوا ذلك وزعموا أنه إذا أريد ذلك لزم أن تجعل الشرطية خبرا عن ضمير ما أريد الحال عنه نحو جاء زيد وهو إن يسأل يعط فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية وذلك لأن الشرطية لتصدرها بالحرف المقتضي لصدر الكلام لا تكاد ترتبط بشيء قبلها إلا أن يكون له فضل قوة ومزيد اقتضاء لذلك كما في الخبر والنعت فإن المبتدأ لعدم استغنائه عن الخبر يصرف إلى نفسه ما وقع بعده مما فيه أدنى صلوح لذلك وكذا النعت لما بينه وبين المنعوت من الاشتباك والاتحاد المعنوي حتى كأنهما شيء واحد بخلاف الحال فإنها فضلة تنقطع عن صاحبها انتهى وقال المصنف في الحواشي قال أبو حيان بقي أن يقال غير تعجبية قلت إن كانت التعجبية غير خبرية لم يحتج لذلك وإن كانت خبرية فمعناها ثابت لا منتقل فالمعنى ذلك وقد علم مما تقدم اشتراط الانتقال فلم يحتج لاشتراط أن لا تكون تعجبية كذا قال طالب فرده آخر بأن الذي يعني من كلامه أن الانتقال غالب لا لازم انتهى وسبق في كلام الشارح في باب الموصول ما يقتضي أن في التعجبية خلافا في أنها خبرية أو إنشائية وعلى الأول هي مستثناة لم منها وسر ما فيه (قوله والخبر يكون بالإنشائية) أي من غير إضمار قول وهذا هو الصحيح خلافا لابن الأنباري والسيد (قوله والصواب أنها عاطفة مثل الخ) قال الشاني غير متعين لجواز كونها للحال ولا نافية وبمعنى مع ولا نافية أيضا (قوله ولا ناهية) نقل المصنف هذا في الحواشي عن بعض الطلبة ثم قال وهذا لو صح كان حسنا ولكن لا النافية إنما تدخل على الجملة لا المفرد وتضجر مفرد وأيضا فتكرار لا إنما يقع بعدها لا يقال الزيد بكر والعمر ولا اترك إنما أتى هنا لا عاطفة فيقال لا اترك لأن لا النافية والواو للجمع ولا اجتماع بين متبعه له الحكم منفي عنه الحكم وهذا الرد أمتن من الأول لأنه يقال في رده فكيف قيل زيد لا شاعر ولا كاتب

النظم ◦ وموضع الحال تجيء جملة ◦ (بثلاثة شروط أحدها كونها خبرية) وهي المحتملة للصدق والكذب وهذا الشرط مجمع عليه لأن الحال بمثابة النعت وهو لا يكون بجملة إنشائية ◦ فإن قلت قد تقدم أن الحال لها شبه بالخبر والنعت والخبر يكون بالإنشائية فلم غلبتم شبه النعت على شبه الخبر ◦ قلنا الحال وإن كان خبرا لمبتدأ في المعنى إلا أنها قيد والقيود تكون ثابتة باقية مع ما قيد بها والإنشاء لا خارج له بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للتقييد ولهذا لم يقع الإنشاء شرطا ولا نعتا هذا حاصل جواب الحديثي (وغلط من قال) وهو الأمين المحلي في كتابه المفتاح ومن خطه نقلت (في قوله) وهو بعض المولدين

(اطلب ولا تضجر من مطلب) ◦ فآفة الطالب أن يضجرا

أما ترى الحبل بتكراره ◦ في الصخرة الصماء قد أثرا

(أن لا ناهية و) أن (الواو للحال) قال في المغني وهذا خطأ (والصواب) في الواو (أنها عاطفة) إما مصدرا ينسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق أي ليكن منك طلب وعدم ضجر أو جملة على جملة وعلى الأول ففتحة تضجر إعراب ولا نافية والعطف مثل قولك ائتني ولا أجفوك بالنصب وعلى الثاني فالفتحة بناء التركيب والأصل ولا تضجرن بنون التوكيد الخفيفة فحذفت للضرورة ولا ناهية والعطف (مثل واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا) انتهى كلامه في المغني قبيل الجملة المفسرة ثم أعاد المسألة في النوع الثامن من الجهة السادسة فقال ثم الأصح أن الفتحة في تضجر إعراب مثلها في لا تأكل السمك وتشرب

فأعطف لاعلى المفرد ، فإن قيل فيه نسبة إلى غير المستقر قبل النسبة فى تصحيح أظهر لأنه فعل فهو موضوع للنسبة إلى غيره ثم كيف قيل جئت بلا زاد وجاء زيد لاعمرو والذى يشعر بلى أن لا إنما تدخل على ذى نسبة مفردا كان أو جملة وأن لا فى قولك بلا زاد فى غير موضعها وأصل الكلام ماجئت بزاد فلما كان مبنى الكلام على إثبات المجىء وبنى الواو جعل النفى فى آخر الجملة وأن من يقول ماجئت بزاد إنما أراد أولا نفى المجىء بزاد لا إثبات المجىء وأنه بغير زاد فلم يحتج لتأخير النفى بل لم يجز له ذلك بخلاف الأول وأما جاءنى زيد لاعمرو فلا عطفا نائبة عن العامل أو مقدر بعدها العامل كما يقولون فى جاء زيد وعمرو أن العاطف يقدر بعده عامل أو هو نفسه نائب عن العامل (قوله بدليل استقبال) قال الزمخشرى يحتمل هذا الايصح أن يقال جاء زيد هذا معه صقر صائدا به على أن يكون هذا معمول لصائدا أو لا يصح ، وعلى الأول فقد يفرق بين تقديمه وتأخيره بأن البشاعة إذا قدم موجودة بخلافه حال تأخيره فليتأمل . ثم تأملناه فوجدنا تقديم هذا ممتنعا لأن ما فى حيز الصفة لا يتقدم على الموصوف فإن الظاهر أن صائدا صفة صقر ولو كان التركيب يجىء زيد معه صقر صائدا به هذا لكان حسنا (قوله وذلك ينافى الاستقبال) أورد عليه أنه يجوز تصديرها بالحرف الدال على المضى كلم ولما مع تحقق المنافاة وأيضا إجازة الحال المقدرة يقتضى جواز التصدير بدليل استقبال لأن فى المقدرة استقبالا فالتقدير فى الآية مقدرا هدايته إياى (قوله وأجيب بأن الأفعال الخ) هذا الجواب للسيد قدس سره فى حواشى المطول لكن ذكره فى بحث اقتران الجملة الحالية المقدرة بالماضى بقد أن علة ذلك أنها تقربه من الحال واعترض بنظير الاعتراض المذكور هنا والذى فى نسخة بالنظر إلى ذلك المقيد وأكثر نسخ الشارح القيد وفيه تحريف ورثية عبارته بعد قوله كما فى معانيها الحقيقية نصها وليس ذلك بمستبعد فقد صرح النحاة فى مباحث حتى بكون الفعل مستقبلا نظرا إلى ماقبله وإن كان ماضيا نظرا إلى زمان التكلم وعلى هذا فإذا قلت جاءنى زيد ركب كان المفهوم منه أن الركوب ماض بالنسبة إلى المجىء متقدما عليه فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها وإذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجىء وتفهم المقارنة بينهما فكأن ابتداء الركوب كان متقدما على المجىء لكنه قارنه دواما وإذا قلت جاءنى زيد يركب دل على كون الركوب فى حال المجىء وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى هذا المقام وفى وجوب تجريد الجملة الواقعة حالا من علامة الاستقبال إذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالقياس إلى عاملها ويظهر أيضا صحة ما ذكره السخاوى من أنك إذا قلت جئت وقد كتب زيد فلا يجوز أن يكون حالا إن كانت الكتابة قد انقضت أى حال المجىء لا حال التكلم ويجوز أن يكون حالا إذا شرع فى الكتابة وقد مضى منها جزء لأنه متلبس بها يعنى فى حال المجىء وحينئذ يرجع كلامه إلى ما ذكرناه وأنت إذا وجدت لكلام أخيك محلا فلا تقدمن على تخطئته فتخطئ ابن أخت خالتك اهـ ورد عليه الحفيد فى الحواشى (قوله فإنما جاز وقوع الشرطية فيه حالا) الفهم أنها لا تقع حالا فى غيره وذلك إذا كانت شرطية لفظا ومعنى لأن حاصل قوله لأن المعنى الخ أن الشرطية فى القول المذكور شرطية لفظا لا معنى وسرحن السيوطى ما يخالفه وهذا ظاهر فى أن الشرطية داخلة فى الخبرية وإلا فكان اللائق أن يورد القول المذكور على اشتراط الخبرية ويتضمن الجواب المذكور الجواب عنه بأن الشرطية فيه خبرية معنى (قوله وقال المطرزى الخ) كلام المطرزى عام فى كل شرطية لا فى الشرطية لفظا كما فى القول المذكور وأيضا فالمطرزى لم يقل ما ذكر لتصدر الشرطية بدليل الاستقبال بل

الشرط الثانى: إن ... (continued in box)

الثانى لا بناء لأجل نون توكيد محذوفة انتهى الشرط (الثانى أن تكون) الجملة (غير مصدرة بدليل استقبال لأن الغرض من الحال تخصيص وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال وذلك ينافى الاستقبال واعترض بأن الحال بالمعنى الذى نحن بصدده تجامع كلا من الأزمنة الثلاثة على السواء ولا يناسب الحال بمعنى الزمان الحاضر المقابل للاستقبال إلا فى إطلاق لفظ الحال على كل منهما اشتراكا لفظيا وذلك لا يقتضى امتناع تصدر الحال بعلم الاستقبال وأجيب بأن الأفعال إذا وقعت قيودا لما له اختصاص بأحد الأزمنة فهم منها استقباليتها وحاليتها وماضويتها بالنظر إلى ذلك المقيد لا بالنظر إلى زمن التكلم كما فى معانيها الحقيقية وحينئذ يظهر صحة كلامهم فى اشتراط التجريد من علامة الاستقبال إذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة بالنظر إلى عاملها (وغلط من أعرب) كالحوفى (سيهدين من قوله تعالى إنى ذاهب إلى ربى سيهدين حالا) مفعول أعرب وبيان غلطه من جهة الصناعة ظاهر وأما من جهة المعنى فلأنه يصير معنى الآية سأذهب مهديا فيصرف التنفيس إلى الذهاب وهو فى الآية للهداية وأجيب بأن مهديا وقع بعد الذهاب الذى فيه تنفيس فيلزم أيضا أن يكون فيه تنفيس كالمقيد قاله الدمامينى وأما قولهم لأضربنه إن ذهب وإن مكث فإنما جاز وقوع الشرطية فيه حالا وإن كانت مصدرة بدليل استقبال وهو إن لأن المعنى لأضربنه على كل حال إذ لا يصح اشتراط وجود الشىء وعدمه لشىء واحد فالمعنى المعنى وقال المطرزى طريق جعل الجملة الشرطية حالا أن تجعلها خبرا لمن الحال له تقول جاء زيد إن تسأله يعطك جاء زيد وهو إن تسأله يعطك ويكون الحال حينئذ هى الجملة الاسمية الشرط (الثالث أن تكون)

لتصدرها بالحرف المقتضي للصدارة كما مر عن المطول (قوله إما بالواو الخ) قال الدنوشري ينظر ما الفرق بين الحال والخبر حيث جوزوا في الخبر الربط بالإشارة ومنعوا ذلك هنا وعلى النعت كالخبر أو الحال فليتأمل ذلك كله اه وكان يحسن أن يزيد بعد قوله حيث جوزوا الخ ومنعوا الربط بالواو في باب المبتدأ وجوزوا الربط به هنا وقوله وعلى النعت الخ مما لا ينبغي منه ففي المغني أن الجملة الواقعة نعتا لا يربطها إلا الضمير ملفوظا به أو مقدرا واعلم أن الأشياء التي تحتاج إلى رابط أحد عشر كما في المغني وحالها في الربط مختلف ولعل المرجع إلى السماع مخالفة الفرق بينها دونه خرط القتاد بقي أنه ذكر في الجملة السابعة مما له على من المغني ما يقتضي أن الربط في باب الحال يكون بإعادة صاحب الحال بمعناه فإنه جوز في قوله . ذكرتك والخطي يخطر بيننا . وقد نهلت منا المثقفة السمر أن يكون جملة وقد نهلت حالا ورابطها ما ذكر فراجعه (قوله اهبطوا بعضكم لبعض عدو) قال الدنوشري توقف بعضهم في جعل هذه الجملة حالا فإن التعادي ليس مقارنا للهبوط ولا يصح جعلها حالا مقدرة لأن المقدر للحال صاحبها وحواء وآدم لا يقدران المعاداة وأما إذا لم يختص الخطاب بهما فالأمر واضح قال بعضهم يمكن أن تكون الحال مقارنة والتعادي بينهما يقارن باعتبار مآلها من الذرية التي كالذر (قوله أو بالواو فقط) أي خلافا لابن جني في قوله لابد من الضمير وأنه إذا قيل جاء زيد والشمس طالعة لابد أن يقدر طالعة وقت مجيئه قال الدنوشري واو الحال بمعنى إذ قال ابن معطي في ألفيته: كيف للاستفهام من أحوال . الواو قد ترد إذ للحال (٣٩١) فإذا قلت جاء زيد والشمس طالعة

الجملة (مرتبطة إما بالواو والضمير) معا لتقوية الربط (نحو) ألم تر إلى الذين (خرجوا من ديارهم وهم ألوف) حذر الموت فجملة هم ألوف حال من الواو في خرجوا وهي مرتبطة بالواو والضمير وهو هم (أو بالضمير فقط دون الواو (نحو اهبطوا بعضكم لبعض عدو) فبعضكم مبتدأ وعدو خبره ولبعض متعلق بعدو والجملة حال من الواو في اهبطوا (أي متعادين) يظلم بعضكم بعضا وهي مرتبطة بالضمير فقط وهو الكاف والميم والخطاب لآدم وحواء بدليل اهبطا منها جميعا وجمع ضميرهما لأنهما أصلا البشر فكأنهما جميع الجنس وقيل الضمير لهما ولإبليس والحية وصحح الزمخشري الأول (أو) مرتبطة (بالواو فقط) دون الضمير (نحو لئن أكله الذئب ونحن عصبة) فجملة ونحن عصبة حال من الذئب مرتبطة بالواو فقط ولا دخل لنحن في الربط لأنها لم ترجع إلى صاحب الحال وإنما جعلت الواو في باب الحال رابطة لأنها تدل على الجمع والغرض اجتماع جملة الحال مع عامل صاحبها (وتجب الواو) في موضعين أحدهما أن يفقد الضمير نحو جاء زيد وما طلعت الشمس والثاني (قبل قد) حال كونها (داخلة على مضارع) مثبت (نحو لم تؤذونني وقد تعلمون) أني رسول الله إليكم فجملة تعلمون حال من الواو في تؤذونني وهي مقررة للإنكار فإن قد لتحقيق العلم والعلم بنبوته يوجب تعظيمه ويمنع من إيذائه قاله البيضاوي (وتمتنع) الواو (في سبع صور إحداها الواقعة بعد عاطف) حالا على حال كما قال المرادي (نحو فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون) فجملة هم قائلون من القيلولة حال معطوفة على بياتا وهو مصدر في موضع الحال والمعنى جاءها عذابنا حال كونهم بائتين أو قائلين نصف النهار ولا يقال أو وهم قائلون كراهية اجتماع حرفي عطف صورة الصورة (الثانية)

فالمعنى جاء زيد وقت طلوع الشمس. قال بعضهم فإن قيل الحال وصف يبين هيئة الفاعل أو المفعول فكيف ذلك في والشمس طالعة قيل التقدير موافقا لطلوع الشمس اه (تنبيه) مثل ابن الناظم لما هو مرتبط بالواو فقط بقوله تعالى والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم قال الشهاب القاسمي لك أن تقول ههنا الضمير أيضا وهو الهاء في لهم لا يقال هذا الضمير ليس عائدا إلى الحال

وهو واو يرمون بل لمعموله لأنا نقول قد اعتد بالضمير على هذا الوجه إذ مثل لما فيه كلاهما بقوله تعالى أو قال أوحي إلي ولم يوح إليه شيء والجواب أن صاحب الحال الأزواج أي النساء لا واو يرمون وضمير لهم للأزواج (قوله فجملة ونحن عصبة حال من الذئب) أي فهي حال من فاعل أكله ويصح أن تكون حالا من مفعوله وهو الضمير المنصوب ويصح أن تكون حالا منهما (قوله أن يفقد الضمير) أي لفظا وتقديرا إذ قد يخلو من الضمير لفظا ويكون مقدرا نحو مررت بالبر قفيز بدرهم أي منه (قوله نحو جاء زيد وما طلعت الشمس) وشذ قوله . نصف النهار الماء غامره . لحذف الواو والأصل والماء غامره وهي مقدرة وإن أوهم كلام التسهيل خلافه (قوله قبل قد) لم يبال الشارح وجوبها هنا (قوله مثبت) تصريح بما علم من اشتراط قد لاختصاصها بالمثبت كما في المغني فقولهم قد لا يكون ليس بمرضي (قوله لم تؤذونني وقد تعلمون) جعل السعد في شرحيه على التلخيص هذه الآية مما حذف فيه المبتدأ أي وأنتم تعلمون فهي من أفراد قول الناظم وذات واو بعدها انو مبتدأ (قوله في سبع صور) ذكر السعد في الكلام على قوله تعالى قل إن تخفوا ما في صدوركم الآية أنا لم نجد في الاستعمال دخول الواو على الجملة الحالية التي تضمن عاملها معنى الفعل (قوله الواقعة بعد عاطف) فيه اعتراف بأن الواقعة بعد عاطف حال لا معطوفة عطف نسق عليه وهو خلاف ما صرح به فيما مر في مسئلة تعدد الحال وصرح بنظيره في الخبر ومر التنبيه على ذلك (قوله اجتماع حرفي عطف صورة) إنما قال صورة لأن واو الحال ليست عاطفة وإنما هي على صورتها لكن على أصلها العطف

الحال (المؤكدة لمضمون الجملة) قبلها (نحو هو الحق لا شك فيه وذلك الكتاب لاريب فيه) فكل من جملتي لا شك فيه ولا ريب فيه حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها وكما لا تدخل الواو في التوكيد نحو جاء زيد نفسه لا تدخل هنا لأن المؤكد نفس المؤكد في المعنى فلو دخلت الواو لكان في صورة عطف الشيء على نفسه الصورة (الثالثة الماضي التالي إلا) الإيجابية (نحو) وما يأتيهم من رسول (إلا كانوا به يستهزؤون) فجملة كانوا به يستهزؤون حال من الهاء والميم في يأتيهم ولا تقترن بالواو عند ابن مالك وصرح شارح اللب بجواز الواو وتركها فيما إذا كان الماضي تاليا إلا كقوله :

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة ... إلا وكان لمرتاع بها وزرا

الصورة (الرابعة الماضي المتلو بأو نحو لأضربنه ذهب أو مكث) فجملة ذهب حال من الهاء وهي متلوة بأو فلا تقترن بالواو لأنها في تقدير شرط أي إن ذهب وإن مكث وفعل الشرط لا يقترن بالواو فكذلك ما كان في تقديره الصورة (الخامسة المضارع المنفي بلا نحو وما لنا لا نؤمن بالله) فجملة نؤمن بالله حال من الضمير المجرور باللام ولم تقترن بالواو لأن المضارع المنفي بلا منزلة اسم الفاعل المضاف إليه غير فأجرى مجراه في الاستغناء عن الواو ألا ترى أن معناها ما لنا غير مؤمنين فكما لا يقال ما لنا وغير مؤمنين لا يقال ما لنا ولا نؤمن قاله ابن مالك في شرح الكافية وجعل ابن الناظم ترك الواو قبل لا أكثريا وأنشد على مجيء الواو قول مالك بن رفيه : • وكنت ولا ينهنهني الوعيد • وقول مسكين الدارمي

أكسبته الورق البيض أبا ... ولقد كان ولا يدعى لأب

الصورة (السادسة المضارع المنفي بما كقوله :

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة ... فما لك بعد الشيب صبا متيما)

أنشده ابن مالك في شرح التسهيل فجملة تصبو حال من الكاف في عهدتك ولم تقترن بالواو ولما تقدم في لا وصبا حال والمعنى كنت حالة الصبا غير لاه وصرت في حالة الشيخوخة لاهيا وكان مقتضى الحال عكس ذلك الصورة (السابعة المضارع المثبت) المجرد من قد (كقوله تعالى ولا تمنن تستكثر) فجملة تستكثر حال من فاعل تمنن المستتر فيه ولم يقترن بالواو لأنه يشبه اسم الفاعل في الوزن والمعنى والواو لا تدخل اسم الفاعل فكذلك ما أشبهه وإليه أشار الناظم بقوله :

وذات بدء بمضارع ثبت ... حوت ضميرا ومن الواو خلت

وأما نحو قوله) وهو عنترة العبسي :

(علقتها عرضا وأقتل قومها) ... زعما لعمر أبيك ليس بمزعم

فجملة وأقتل قومها حال من التاء في علقتها وهي مقترنة بالواو مع المضارع المثبت واختلف في تخريجها (فقيل ضرورة وقيل الواو عاطفة) لا واو الحال (والمضارع مؤول بالماضي) والتقدير وقتلت قومها فعدل من لفظ الماضي إلى لفظ المضارع قصدا لحكاية الحال الماضية ومعناها أن يفرض ما كان في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بلفظ المضارع وهذا القول منسوب في التلخيص البياني إلى

قال أبو حيان ليس أصلها ذلك ورد على الزمخشري وتعقب على أبي حيان بأن أصلها العطف ثم استعيرت لربط الحال بعاملها كما أن الفاء أصلها العطف ثم استعيرت لربط الجزاء بالشرط (قوله لمضمون الجملة) خرج المؤكدة لعاملها فإنها تقترن بالواو نحو قوله تعالى ثم توليتم إلا قليلا منكم وأنتم معرضون (قوله نحو هو الحق الخ) يستفاد منه أن الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها تكون جملة كما تكون مفردة لكن أورد على المثال أن الحق (٣٩٢) هو الثابت في نفس الأمر أم من أن يقع فيه شك في الظاهر أو لا فالحال فيه مؤسسة لا مؤكدة (قوله بجواز الواو وتركها) جوازها هو القياس على جوازها مع الاسمية الواقعة بعد إلا نحو ولها كتاب معلوم (قوله وجعل ابن الناظم ترك الواو الخ) جعل في التلخيص الأمرين جائزين ومثل للواو بقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف قال السعد فتكون لا للنفي دون النهي لثبوت النون التي هي علامة الرفع فتكون الواو للحال اهـ وسيأتي للشارح في باب نوني التوكيد نحوه لكن قال في التسهيل أنها مخرجة على حذف المبتدأ أي وأنتما لا تتبعان ونقل الغنري في حواشي المطول عن أبي البقاء احتمال أن لا ناهية وحذف نون الرفع والنون الأولى من نوني التوكيد الثقيلة ويجب احتمال أنها للنون الخفيفة على مذهب يونس أو أن لا نافية والواو للعطف وصح عطف الخبر على الأمر لأنه خبر في معنى الطلب كما عطف الطلب في قوله تعالى وقولوا للناس حسنا على الخبر الذي في معناه في قوله تعالى لا تعبدوا إلا الله (قوله أكسبته الورق الخ) قال الدنوشري معنى هذا البيت أن المقول فيه هذا الشعر كان قبل ذلك غير معروف ولا مشهور ولا ينتسب إليه ثم صار بعد ذلك بحوزه للورق وهي الفضة مشهورا معروفا (قوله المنفي بما) مثلها لا وأما المنفي بلن فلا يصح وقوعها حالا لأنها دليل الاستقبال والمنفي بلم ولما ماض معنى فلا يشبه اسم الفاعل ولذا جاز فيه الوجهان كما في التلخيص

الشيخ عبد القاهر (وقيل هي واو الحال والمضارع خبر مبتدأ محذوف أي وأنا أقتل) قومها والجملة من المبتدأ والخبر هي الحال وعليه اقتصر في النظم فقال:

وذات واو بعدها انو مبتدا ... له المضارع اجعلن مسندا

وعلقتها مبني للمفعول وعرضا بفتح العين المهملة والراء وزعما بفتح الزاي والعين المهملة مصدر زعم بكسر العين يزعم بفتحها زعما بفتحتين أي طمع يطمع طمعا كفرح يفرح فرحا والزعم المطمع.

(فصل) (وقد يحذف عامل الحال) إذا كان فعلا (جوازا لدليل حالي كقولك لقاصد السفر راشدا و) قولك (للقادم من حج مأجورا أو) لدليل (مقالي) كأن يقع في جواب استفهام كقولك راكبا لمن قال لك كيف جئت أو جواب نفي (نحو بلى قادرين) أو جواب شرط نحو (فإن خفتم فرجالا أو ركبانا) فهذه أحوال منصوبة بعامل محذوف جوازا فراشدا منصوب (بإضمار تسافر و) مأجورا منصوب بإضمار (رجعت و) قادرين منصوب بإضمار (نجمعها و) رجالا منصوب بإضمار (صلوا) ولو قيل تسافر راشدا ورجعت مأجورا ونجمعها قادرين وصلوا رجالا لجاز ولكن القراءة سنة متبعة (و) يحذف (وجوبا قياسا في أربع صور) إحداها السادة مسد الخبر (نحو ضربي زيدا قائما) والأصل حاصل إذا كان قائما أو ضربه قائما على الخلاف في تقديره ولا يجوز ذكره لما فيه من الجمع بين العوض والمعوض (و) الثانية الحال المؤكدة لمضمون جملة قبلها (نحو زيد أبوك عطوفا) والأصل أحقه ولا يجوز ذكره لتنزل الجملة قبله منزلة البدل من اللفظ (و) هاتان الصورتان (قدمتا) فالأولى في باب المبتدأ والثانية قريبا هنا (و) الصورة الثالثة هي (التي يبين بها ازدياد) في المقدار (أو نقص) فيه (بتدريج) فيهما فالأول (كتصدق بدينار فصاعدا) والثاني نحو (اشتره بدينار فسافلا) فصاعدا وسافلا حالان والفاء الداخلة عليهما عاطفة عاملا قد حذف وبقي معموله من عطف الإخبار على الإنشاء والأصل تصدق بدينار فذهب المتصدق به صاعدا واشتره بدينار فانحط المشترى به سافلا قال أبو البقاء ولا يجوز هنا من حروف العطف إلا الفاء (و) الصورة الرابعة (ما ذكر) بدلا من اللفظ بالفعل (لتوبيخ نحو أقائما وقد قعد الناس و) لمن لا يثبت على حال (أتميميا مرة وقيسيا أخرى) فقائما حال منصوبة بفعل محذوف وجوبا (أي أتوجد) وتميميا وقيسيا حالان منصوبان بفعل محذوف وجوبا أي (أتتحول و) يحذف (سماعا في غير ذلك نحو هنيئا لك) فهنيئا حال محتملة للتأسيس والتأكيد منصوبة بفعل محذوف (أي ثبت لك الخير هنيئا) على التأسيس (أو هنأك ذلك هنيئا) على التأكيد وهذا التقدير مأخوذ من قول سيبويه وإنما نصب هنيئا لأنه ذكر خيرا أصابه إنسان فقلت هنيئا كأنك قلت ثبت لك هنيئا أو هنأك ذلك هنيئا اه فحذف الفعل وقامت الحال مقامه قاله ابن الشجري وهنأ بتخفيف النون وبالهمز ويقال هنئ يهنأ كعلم يعلم وهنؤ يهنؤ كظرف يظرف وإلى حذف عامل الحال أشار الناظم بقوله:

والحال قد يحذف ما فيها عمل ... وبعض ما يحذف ذكره حظل

أي منع

(هذا باب التمييز)

وهو في الأصل مصدر ميز إذا خلص شيئا من شيء وفرق بين متشابهين وقولهم في الاسم المميز تمييز مجاز من

(فصل) (قوله وقد يحذف عامل الحال) قال الدنوشري قال الجلال السيوطي في شرح ألفيته يستثنى ما إذا كان العامل ظرفا أو مجرورا أو اسم إشارة أو نحو ذلك فلا يجوز حذفه لهم أو لا لضعفه اه وأقول مر عن المغني وابن مالك ما يقتضي أن حرف التشبيه يعمل محذوفا فتفطن له ثم إنه تحصل أن لعامل الحال ثلاثة أحوال جواز الحذف ووجوبه ووجوب الذكر (قوله أو جواب نفي نحو بلى قادرين) قال الدنوشري قد يقال بل هو جواب الاستفهام في قوله أيحسب الإنسان أن لن نجمع عظامه. (فائدة) يجوز حذف الحال وهذا هو الأصل وقد يعرض لها ما يمنع منه ككونها جوابا نحو راكبا لمن قال كيف جئت أو منهيا عنها نحو ولا تمش في الأرض مرحا ولا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى أو مقصودا الحصر فيها نحو ما جاء زيد إلا راكبا اه وفي المغني نقلا عن أبي الحسن أن الحال لا تذكر (قوله بتدريج) الباء بمعنى مع متعلقها ازدياد أو نقص (قوله قال أبو البقاء الخ) في الحكم ومقتضى هذا يعني صاعدا بالفاء ويجوز ثم بدلها ولا يجوز الواو قال ابن جني هو منصوب على الحال المؤكدة أي ولو زاد ومن المعلوم أنه إذا زاد لم يكن إلا صاعدا كذا قال بعضهم وفيه ما لا يخفى فليتأمل (قوله لتوبيخ) أي تقريع ولوم والحال تفيد الوصف الموبخ به والهمزة تفيد نفس التوبيخ (قوله أتميميا مرة الخ) كذا مثل الزمخشري قال المصنف في الحواشي وفيه نظر لأنه لم يرد أنه يتحول في حالة كونه تميميا بل أنه يتحول هذا التحول المخصوص من التميمية إلى القيسية فهو مصدر لا حال وهو مذهب سيبويه

(هذا باب التمييز) (قوله مجاز) قال الدنوشري أي لغوي وإن كان هو حقيقة عرفية

(قوله على اسم الفاعل) قال الدنوشري لو قال بدله بمعنى اسم الفاعل كان أحسن اه وأيضا هو أمثل بقوله بمعنى الطالع والناجم (قوله بمعنى الطالع والناجم) قال شيخنا الحلبي لعل المراد أنه كان حقه أن يقال فيه الطالع والناجم فعدل عنه إلى الطلع والنجم اه ولا أدرى ما الحوج إلى هذا وأى خفاء فى كلام الشارح فإن قوله كالطالع الخ أى فى أنهما مصدران بمعنى اسم الفاعل كما تنطق به العبارة (قوله لإبهام الخ) قال الدنوشري ضمن مبين معنى مزيل وخرج من هذا الحد التمييز المؤكد فإنه لا بيان فيه فلا يكون الحد جامعا ومراده بمن من البيانية كما يصرح به وهى التى يكون مجرورها عين المبين بها ولهذا لا يجوز جر تمييز أحد عشر لعدم صدقه على الأحد عشر ولا جر التمييز ونحو طاب زيد نفسا إذ النفس ليس زيدا وكذا طاب دارا أو أبوة وعلى هذا فهذه التمييزات ليست بمعنى من البيانية فلا يكون منطبقا عليها فلا يكون منعكسا وقال بعضهم هذا التعريف غير مانع إذ منه ما ليس بمعنى من كطاب زيد نفسا ومررت برجل حسن أو حسن وجها وأنعم أعلى منزلا اه قوله ضمن مبين أى لأنه عداه باللام وهو متعد بنفسه وقد يقال اللام للتقوية لأن مبينا عامل بالفرعية عن الفعل وقوله وخرج من هذا الحد الخ فيه نظر لأن التعريف كما قال الشهاب القاسمي متناول للمؤكد لأنه بمعنى من مبين على وجه التأكيد لكن قول المصنف إن قوله مبين اقتضى أنه لا يكون مؤكدا وهو قول سيبويه وقد بينا ذلك فى الحواشى على أن المصنف كالناظم لم يتعرضا فى هذا الباب لكون التمييز مؤكدا فلعلهما تبعا سيبويه وقوله ومراده بمن إلى قوله وقال بعضهم كلام القانى وأتباعه فى قوله فهذه التمييزات الخ عجيب فسيأتى فى كلام الشارح عن المصنف ما يرده. واعلم أن قول المصنف مبين بالرفع صفة لاسم بدليل أنه جعله فيما يأتى فصلا ثالثا ولو كان بالجر صفة لمن لم يكن كذلك (٣٩٤) بل قيدا للفصل الثانى كما لا يخفى وكان الظاهر حينئذ أن يقول البيانية لحصول الغرض من إخراج ما خرج بقوله مبين الخ وهو المقصود من التعريف كما يفيده كلامه لكن قوله الآتى فإنهما وإن كان على معنى من لكنها ليست فيهما للبيان قد يوهم بظاهره أن قوله هنا مبين بالجر صفة لمن ومن ثم قال الشارح فى إعراب الألفية أنه وقع فى التوضيح ما يفيد أن قول الناظم مبين بالجر وقد علمت أن جعله فصلا ثالثا يأباه وأما قوله الآتى فالمراد منه لازمه وهو أن الاسمين لا يكونان مبينين كما أشار إليه الشارح فيما سيأتى وعبارة المصنف فى الحواشى قوله مبين بالرفع وخرج بذلك لا رجل وذنبا فإنهما وإن كانا على معنى من لكن لم يؤت بهما لبيان شىء مبهم سبقهما انتهت وهى أحسن من كلامه هنا (قوله لخرج بالفصل الأول) قال شيخنا الحلبي لم يخرج باسم وكان حقه أن يخرج به غير الاسم كالجملة والظرف فإن كلا منهما لا يقع تمييزا وذلك أحد ما افترق فيه الحال والتمييز فانظر المغنى اه وفى قوله وكان حقه أن يخرج الخ نظر لأن الأجناس ليس من شأنها الإخراج لم يصح الإخراج بالجنس إذا كان بينه وبين فصله عموم وخصوص من وجه وفى تحققه هنا نظر فتأمل (قوله نحو لا رجل) يخرج به أيضا المبهم (قوله أستغفر الله ذنبا) قال الشهاب القاسمي لقائل أن يقول قد عدوا السين من المعديات فما المانع هنا أن تكون قد عدت الفعل إلى مفعول آخر وهو ذنبا اه وفى المغنى بعد أن ذكر أن مما يتعدى به القاصر الصوغ على استفعل وقد ينقل ذا المفعول الواحد إلى اثنين نحو استكتبته الكتاب واستغفرت الله الذنب وإنما جاز استغفرت الله من الذنب لتضمنه معنى استتبع ولو استعمل على أصله لم يجز فيه ذلك وهذا قول ابن الطراوة وقول ابن عصفور وأما قول أكثرهم أن استغفر من باب اختار فمردود (قوله ولذلك بنى اسم لا معها) اعترض بأن بناء اسم لا إنما هو لتضمنه معنى من التى هى فى الواقع لاستغراق الجنس فليس استغراق الجنس هو المقتضى للبناء إنما المقتضى له تضمن معنى الحرف من حيث هو فتدبر (قوله كأنه لما أراد الاستغفار الخ) قال الدنوشري كلام فيه تأمل والظاهر أن معنى الكلام إن الاستغفار مبتدأ من الذنوب والذنب بمعنى الذنوب اه

إطلاق المصدر على اسم الفاعل كالطلع والنجم بمعنى الطالع والناجم قاله أبو البقاء و(التمييز) فى الاصطلاح (اسم نكرة بمعنى من مبين لإبهام اسم أو) إبهام (نسبة) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله اسم بمعنى من مبين نكرة (لخرج بالفصل الأول) وهو نكرة المشبه بالمفعول به (نحو زيد حسن وجهه) بالنصب فإن فيه ما فى حسن وجها إلا التنكير فلا يكون تمييزا لعدم تنكيره (وقد مضى) فى باب المعرف بالأداة (أن قوله) وهو رشيد اليشكرى

رأيتك لما أن عرفت وجوهنا ٭ (صددت وطبت النفس) ياقيس عن عمرو

(محمول على زيادة أل) عند البصريين كما زيدت فى ٭ باعد أم العمرو من أسيرها ٭ وخالف فى ذلك الكوفيون وابن الطراوة فأجازوا تعريف التمييز متمسكين بنحو ما أولناه (و) خرج (به) الفصل (الثانى) وهو بمعنى من (الحال) نحو جاء زيد راكبا (فإنه بمعنى فى حال كذا لا بمعنى من و) خرج (به) الفصل (الثالث) وهو مبين لإبهام اسم أو نسبة اسم لا التبرئة (نحو لا رجل و) ثانى مفعولى استغفر (نحو

أستغفر الله ذنبا) لست محصيه ٭ رب العباد إليه الوجه والعمل

(فإنهما) أى رجلا وذنبا (وإن كانا على معنى من) بدليل صحة اقترانهما بها نحو لا من رجل وأستغفر الله من ذنب (لكنها) أى من (ليست فيها للبيان) فلا يكونان مبينين (بل) هى (فى الأول) وهو لا رجل (للاستغراق) للجنس ولذلك بنى اسم لا معها (وفى الثانى) وهو أستغفر الله ذنبا (للابتداء) كأنه لما أراد الاستغفار ابتدأ

والتأمل الشهاب فإنه قال قوله للابتداء فالمعنى أستغفر الله مبتدئا المغفرة من ذنب وفيه صعوبة إذ ما معنى كون المغفرة مبتدأة من ذنب فالأولى أن يجعل ذنبا منصوبا على نزع الخافض (قوله وإنما المراد إلخ) هذا يقتضي بناء التمييز على ما قرروه في باب البناء من الفرق بين التضمين للبناء والتضمين الذي لا يقتضيه بأن الأول هو الذي يكون معه الاسم حاملا لمعنى الحرف وليس الحرف ملاحظا بخلاف الثاني فإنه الذي يكون الحرف فيه ملاحظا ويقتضي أن المراد بقوله بمعنى من من البيانية وهو لا يناسب الجمع بينه وبين مبين إلخ لأنه حينئذ لا فائدة فيه لإغناء قوله بمعنى من عنه فالأولى أن يكون المراد به معنى من المطلق الشامل للابتداء والاستغراق حيث يكون شاملا لنحو لا رجل وأستغفر الله ذنبا فيحتاج إلى إخراجهما بقوله مبين إلخ ثم لا بد من تقييد ذلك المعنى المطلق بكونه مشهورا لم يدع فيه نيابة حرف عن غيره ولا تأويل فلا يرد أن معنى من المطلق شامل لمعنى في ولا يصح إخراج الحال بقوله بمعنى من وقد أخرجوه به لأن كون من بمعنى في غير مشهور وبعض شواهده مؤول لا يقال قوله مبين أفاد تقسيم التمييز إلى هذين القسمين وهو لا يستفاد من قوله بمعنى من لأنا نقول هذا حكم من أحكام التمييز لا تتوقف عليه حقيقته ولم يجعل المصنف الغرض منه ذلك بل إخراج (٣٩٥) ما ذكر لا يقال الاحتياج إلى قوله

منه بالجانب المتناهي وهو الأول وترك الجانب الآخر الذي لا يتناهى لكونه غير محدود فكأنه قال أستغفر الله مبتدئا من أول الذنب إلى ما لا يتناهى قال الموضح في الحواشي وليس المراد من قولهم في التمييز بمعنى من أن تكون من مقدرة قبله لئلا يخرج منه المحول عن الفاعل والمفعول والمبتدأ وتمييز العدد وإنما المراد أن الاسم جيء به لتبيين الجنس كما جيء بمن المبينة للجنس لا أن ثم من مقدرة اهـ (وحكم التمييز النصب) لأنه من الفضلات (والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم) واختلف في صحة إعماله مع أنه جامد فقيل شبه باسم الفاعل لأنه طالب له في المعنى (كعشرين درهما) فإنه شبيه بضاربين زيدا ورطل زيتا فإنه شبيه بضارب عمرا في الاسمية والطلب المعنوي ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون وقيل شبه بأفعل من وذلك في خامس مرتبة فإن الفعل أصل لاسم الفاعل لأنه يعمل معتمدا وغير معتمد واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا وهو أصل للصفة المشبهة لأنه يعمل في السببي والأجنبي وهي لا تعمل إلا في السببي دون الأجنبي وهي أصل لأفعل من لأنها ترفع الظاهر وهو لا يرفعه إلا في مسألة واحدة وهو أصل للمقادير لأنه يتحمل الضمير وهي لا تتحمله وضعف هذا القول لأن حمل الشيء على ما هو به أشبه أولى (والناصب لمبين النسبة) عند سيبويه والمازني والمبرد ومتابعيهم (المسند من فعل أو شبهه) فالفعل (كطاب زيد نفسا) فنفسا منصوب بطاب (و) شبه الفعل (نحو هو طيب أبوة) فأبوة منصوب بطيب وهو صفة مشبهة (وعلم بهذا) التقدير والتفصيل (بطلان عموم قوله) في النظم (ينصب تمييزا بما قد فسره) فإنه يقتضي أن التمييز ينصب بما قد فسره سواء كان مفسر الإبهام اسما أو نسبة وليس كذلك وأجاب عنه المرادي بأن التمييز لما رفع إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه رفع الإبهام عنه فاندرج بهذا الاعتبار تحت قوله بما قد فسره وذهب قوم إلى أن العامل في تمييز النسبة هو الجملة التي انتصب عن تمامها لا الفعل ولا ما أشبهه وهو اختيار ابن عصفور ونسبه إلى المحققين ولولا أن الناظم صرح في غير هذا الموضع وفي آخر الباب بأن ناصبه الفعل لحملت كلامه هنا على ما اختاره ابن عصفور.

مبين إلخ نظرا إلى عموم قوله بمعنى من وإن أريد منها البيانية لأن المراد لا يدفع الإيراد لأنا نقول كان اللائق حينئذ لو صرح بما يوضح المراد وهو قولنا البيانية فإنه الظاهر حينئذ مع اختصاره ثم كون من التي التمييز بمعناها بيانية هو ما ذهب إليه المصنف في معنى من الظاهرة مع التمييز والمتبادر أن الظاهرة هي المقدرة وقيل أن الظاهرة للتبعيض وقيل زائدة وفي التسهيل أن التمييز على معنى من الجنسية قال الدماميني المراد بها البيانية أو الاستغراقية وأخرج في التسهيل اسم لا بقوله فضلة (قوله وحكم التمييز النصب) قال اللقاني أي حكمه الأصلي النصب وإلا فقد يجر أي أن الجر حكم له (قوله واختلف في صحة إعماله) أي في توجيه ذلك (قوله لأنه طالب له في المعنى) قال شيخنا الحلبي فيه أن هذا موجود في اسم المفعول المتعدي لمفعولين والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وأمثلة المبالغة اهـ وأقول نعم هو موجود في كل عامل طالب لمعموله ولكن لا يحتاج إليه ويعول عليه إلا عند الحاجة وهو الجمود وأما المشتقات المذكورة فغنية عنه ثم لا أدري وجه تخصيصه اسم المفعول بالمتعدي لاثنين فتدبر (قوله كعشرين درهما) هذا واضح في العدد المفرد مثل هذا وأما المركب نحو تسع وتسعون نعجة فقال المصنف في الحواشي الناصب العقد والأصل تسع نعجات وتسعون نعجة وقد يقال العددان ككلمة واحدة ولا تقدير وليس هذا بأبعد من جاءني زيد وأتى عمرو العاقلان اهـ ويؤيده هذا أحد عشر كوكبا إذ لا يظهر فيه تقدير إلا أن يخص السؤال بالمركب المعطوف (قوله من فعل أو شبهه) الظاهر لو كان المسند جامدا نحو هذا أبوك حسنا ما ناصب التمييز (قوله وأجاب عنه المرادي إلخ) أجيب أيضا بأن قوله انصبن بأفعلا وقوله وعامل التمييز إلخ وقوله والفعل ذو التصريف يدل على أن العامل الفعل أو شبهه فهو مخصص لما هنا.

(فصل) (والاسم المبهم أربعة أنواع أحدها العدد) وهو قسمان صريح وكناية فالصريح (كأحد عشر كوكبا) والكناية ككم الاستفهامية نحو كم عبدا ملكت وقدم الاسم على النسبة لأن المفرد مقدم على المركب وقدم العدد لأنه أولى بالتمييز لوجهين أحدهما أنه يميز بالمقادير نحو أحد عشر رطلا أو شبرا أو قفيزا ولا ينعكس والثاني أنه واجب النصب ذكرهما في شرح الكافية وأفرد العدد عن المقادير بناء على أنه ليس من جملتها وهو قول المحققين لأن المراد بالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى أنه يصح إضافة المقدار إليه والعدد ليس كذلك ألا ترى أنك تقول عندي مقدار رطل زيتا ولا تقول عندي مقدار عشرين رجلا قاله الموضح في شرح القطر (و) النوع (الثاني المقدار وهو) ما يعرف به قدر الشيء وينقسم ثلاثة أقسام لأنه (إما مساحة كشبر أرضا) وذراع نسجا (أو كيل كقفيز برا) ووقع في شرح لمع ابن جني لأبي البقاء أن من الممسوح عندي قفيزان شعيرا لأن القفيز عبارة عن ضرب قصبة في عشر قصبات في عرف الحساب وهو عشر الجريب اه ولم أره لغيره (أو وزن كمنوين عسلا) وتمرا (وهو تثنية منا) بتخفيف النون والقصر (كعصا) والمنا آلة الوزن يعرف بها مقادير الموزونات فيقال في تثنيته منوان كما يقال في تثنية عصا عصوان (ويقال فيه من بالتشديد) كضب (وتثنيته منان) بالتشديد كما يقال في تثنية ضب ضبان (و) النوع (الثالث ما يشبه المقدار) في الوزن والكيل والمساحة فالأول (نحو مثقال ذرة خيرا) بمثقال الذرة شبيه بما يوزن به وليس اسما لشيء يوزن به عرفا (و) الثاني نحو (نحي سمنا) فالنحي بكسر النون وإسكان الحاء المهملة وبعدها ياء اسم لوعاء السمن وهو ما يشبه الكيل وليس بكيل حقيقة ويكون كبيرا وصغيرا والثالث نحو (ولو جئنا بمثله مددا) فمثل شبيه بالمساحة وليس مساحة حقيقة وإنما هو دال على المماثلة من غير ضبط بحد (وحمل على هذا) في الدلالة على المماثلة ما يفيد المغايرة (نحو إن لنا غيرها إبلا) ووجه حمله عليه أنهم يحملون الغير على المثل كما يحملون المثل على المثل ولم يحمل على غيره لأنه لا وجه لإلحاقه بالمقدار إلا بأن يحمل على ما ألحق به وهو المثل (و) النوع (الرابع ما كان فرعا للتمييز نحو) هذا (خاتم حديدا فإن الخاتم فرع الحديد) من جهة أنه مصوغ منه فيكون الحديد هو الأصل والخاتم مشتق منه فهو فرعه بهذا الاعتبار وضابطه كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون مما يصح إطلاق الاسم عليه (ومثله) أي مثل خاتم حديدا في ذلك (باب ساجا) فإن الباب فرع الساج والساج نوع من الخشب (وجبة خزا) فإن الجبة فرع الخز والخز نوع من الحرير (وقيل) في المنصوب بعد الخاتم وبعد الباب وبعد الجبة (أنه حال) وينبني عليهما الخلاف في الإتباع فمن خرج النصب على التمييز قال إن التابع عطف بيان ومن خرجه على الحال قال إنه نعت والأول أولى لأنه جامد جمودا محضا فلا يحسن كونه حالا ولا نعتا

(فصل) (قوله رطل زيتا) قال الدنوشري الرطل قد يستعمل في غير الصنجة والظاهر أنه حينئذ مجاز (قوله إما مساحة) قال الدنوشري أي ذو مساحة ينظر ما تعريف المساحة والظاهر أنها لغة قياس الأرض وأما اصطلاحا فقال بعضهم المساحة طلب كمية ما في السطح والجسم من أمثال مربع المقدار الممسوح به أو مكعبة أي مربع المقدار الممسوح به من الجهات والمكعب ما يمسح به من ذراع أو قصبة أو غير ذلك والكمية والكم والمقدار والسطح والجسم والمربع معلومة عند أرباب المساحة وغيرهم وقوله في التعريف ما في السطح أو الجسم يخرج عنه طلب ما في الخط من الأجزاء ولعلهم لم يعتنوا بإدخاله لسهولة طريق العلم بما فيه وجعل التعريف قاصرا على ما ذكر والظاهر أن المراد بالجسم الواقع (٣٩٦) في التعريف الجسم الطبيعي دون التعليمي فليتأمل (قوله ما يشبه المقدار) لعل المراد أنه يعرف به قدر الشيء وليس منه لأنه لم يوضع للتقدير به قال الرضي والمقادير إما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الأشياء ثم قال أو مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقولك ملء الأرض ذهبا وقولك عندي مثل زيد رجلا (قوله لوعاء السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو خاص به أو لا وهل هو خاص بالجلد أو لا اه وفي شرح الأشموني النحي الزق أو ما كان للسمن خاصة قاله في القاموس (قوله في الدلالة على المماثلة) قال الدنوشري ظاهره أن نحو إن لنا غيرها إبلا دال على المماثلة وهو باطل ويمكن أن يكون في كلامه تعليلية أي لأجل الدلالة الخ ويكون المحمول فيه صحة النصب بعده على التمييز كذا قال شيخنا أبو بكر الشنواني بعد سؤالي عنه (قوله فرعا للتمييز) قال الدنوشري صحح هنا أن الاسم بعد الفرع تمييز خلاف ما صححه في باب الحال أنه حال فليتأمل اه وأقول سيأتي حكاية القول بالحال وظاهر مذهب سيبويه أنه حال والقول بأنه تمييز مذهب المبرد وزعم ابن السراج أنه إن كان قبله معرفة نحو هذا خاتمك حديدا تعينت الحالية ولمن يرجح التمييز أدلة جموده ولزومه وتنكير ما قبله وحسن ظهور من معه ولمن يرجح الحالية أنه قد يقع نعتا تابعا للأول ولا سبيل للبيان للتخالف في التعريف ولا للبدل لأن المعنى ليس عليه بل على سنن الأول فبقي أن يكون نعتا وكل شيء تبع النكرة نعتا لها والتصب عن المعرفة فهو حال (قوله هذا خاتم حديدا) قال الدنوشري يجوز فيه أعني هذا التركيب ثلاثة أوجه النصب كما ذكر والإتباع والإضافة قال شيخنا العلامة أبو بكر وهو أرجحها لما فيه

والنسبة المبهمة نوعان نسبة الفعل للفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا) فإن نسبة اشتعل إلى الرأس مبهمة وشيبا مبين لذلك الإبهام وهذا التمييز محول عن الفاعل والأصل واشتعل شيب الرأس فحول الإسناد من المضاف وهو شيب إلى المضاف إليه وهو الرأس فارتفع ثم جيء بذلك المضاف الذي حول عنه الإسناد فضلة وتمييزا (ونسبته للمفعول نحو وفجرنا الأرض عيونا) فإن نسبة فجرنا إلى الأرض مبهمة وعيونا مبين لذلك الإبهام والأصل وفجرنا عيون الأرض فحول المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وجيء بالمضاف تمييزا هذا مذهب الجزولي وابن عصفور وابن مالك وأكثر المتأخرين وأنكره الشلوبين وحجته أن سيبويه لم يمثل بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الأبدي وابن أبي الربيع وتأول الشلوبين عيونا في الآية على أنها حال مقدرة لأنها حال التفجير لم تكن عيونا وإنما صارت عيونا بعد ذلك وأولها ابن أبي الربيع على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولا على إسقاط الجار أي بعيون ورده الموضح في شرح اللمحة (والثاني مميز الاسم) المفرد (أن تجره بإضافة الاسم) إليه أن حذف ما به تمامه من تنوين ظاهر أو مقدر أو نون تشبهه (كشبر أرض) من الممسوحات (وقفيز بر) من المكيلات (ومنوى عسل) من الموزونات وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

• وبعد ذي وشبهها اجرره إذا • أضفتها

(إلا إن كان الاسم عددا) من أحد عشر إلى تسعة وتسعين فإن تمييزه واجب النصب لما سيأتي بخلاف ثلاثة وعشرة وما بينهما ومائة وما فوقها فالتمييز واجب الجر بالإضافة إلا ما شذ كتسعة أثوابا ومائتين عاما فلا يدخل الجواز شيئا من واجب النصب وواجب الجر فلا اعتراض عليه في الإطلاق وإنما وجب النصب فيما كان (كعشرين درهما) وامتنع جره لأنه يضاف إلى غير التمييز نحو عشري زيد فلو أضيف إلى التمييز لزم الالتباس فلا يعلم هل هو تمييز أولا ولم يعكس الأمر دفعا للإضافة الشيء إلى نفسه لأن العدد هو التمييز في المعنى قاله في المتوسط وزعم أنه الصواب (أو مضافا نحو) ولو جئتنا (بمثله مددا وملء الأرض ذهبا) فمددا تمييزا لمثل وذهبا تمييزا لملء ولا يجوز جرهما بالإضافة لأن مثل وملء مضافان مرة فامتنع إضافتهما مرة أخرى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والنصب بعد ما أضيف وجبا ... إن كان مثل ملء الأرض ذهبا

(فصل) (من مميز النسبة) التمييز (الواقع بعد ما يفيد التعجب) إما بصيغته الموضوعة له أولا فالأول (نحو أبو بكر (أكرم به أبا وما أشجعه رجلا و) الثاني نحو (لله دره فارسا) فأبا ورجلا وفارسا تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة والدر بفتح الدال المهملة وتشديد الراء في الأصل مصدر در اللبن يدر ويدر بكسر الدال وضمها درا ودرورا أكثر ويسمى اللبن نفسه درا وهو هنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وإنما أضاف فعله إلى الله تعالى قصدا لإظهار التعجب منه لأنه تعالى منشئ العجائب فمعنى قولهم لله دره فارسا ما أعجب فعله ويحتمل أن يكون التعجب من لبنه الذي ارتضعه من ثدي أمه أي ما أعجب هذا اللبن الذي نزل به مثل هذا الولد الكامل في هذه الصفة وكون فارسا من مميز النسبة إنما يتمشى إذا كان الضمير المضاف إليه

من التخفيف بحذف النون وينظر هل الإتباع أولى أو النصب إما على الحال أو التمييز (قوله والنسبة المبهمة نوعان) قال اللقاني يرد عليه امتلأ الإناء ماء فإنه لا فاعل ولا مفعول في الأصل ويجاب بما قاله الرضي عن بعضهم أنه في الأصل فاعل فعل متعد يؤول به الفعل المذكور والأصل ملأ الإناء الماء وأقول الذي يصح أن ماء مفعول به لا تمييز وإلا ففي قولك ملأت الإناء ماء لا يكون التمييز فيه محولا عن الفاعل ولا عن المفعول فتدبر (قوله ورده الموضح في شرح اللمحة) قال الدنوشري لم يتيسر لي مراجعة الشرح المذكور ولكن قد يقال وجه الرد أن النصب على إسقاط الجار مقصور على السماع وفيه نظر ثم رأيت الموضح قال في شرح اللمحة والثاني المنقول عن المفعول نحو وفجرنا الأرض عيونا وغرست الأرض شجرا وحفرت الدار بئرا وهذا القسم اختلف فيه فأثبته الجزولي وابن عصفور وابن مالك وأنكره الشلوبين وأول عيونا في الآية على أنها حال مقدرة وتبعه تلميذه الأبدي وابن أبي الربيع وأول عيونا في الآية على وجهين أحدهما أن يكون بدل بعض من كل على حذف الضمير أي عيونها مثل أكلت الرغيف ثلثا أي ثلثه والثاني أن يكون مفعولا على إسقاط الجار أي بعيون وكذا يكون التقدير في غرست الأرض شجرا قلنا لو كان كما زعمت لم تلتزم العرب في مثل ذلك التنكير والتأخير عن الفعل ولصرحوا بالجار في وقت وأيضا فليس الشجر مغروسا به ولا العيون مفجرا بها بل هي نفس الشيء المغروس والمفجر اه بحروفه (قوله ولم يعكس الأمر) قال الدنوشري عكس ذلك أن يضاف العدد إلى تمييزه وأن ينصب غير التمييز وعلل ذلك بما ذكره مولانا حسين الأولوي (قوله دفعا لإضافة الخ) هذا يقتضي امتناع إضافة العدد مطلقا إلى مميزه مع أن تمييز الثلاثة والتسعة وما بينهما جره بالإضافة واجب (فصل) (قوله بعد ما يفيد التعجب) قال اللقاني هذه الكلية منقوضة بقولك يا لها قصة ونحوها مما يقع بعد التعجب مميزا لضمير مبهم فإنه عن مفرد لا نسبة (قوله الذي نزل به مثل هذا الولد) قال الدنوشري يحتمل أن الباء في كلامه بمعنى مع ويحتمل أن تكون سببية وإن كان الولد ليس

سبيا عن الجن بل الأمر بالعكس وإنما عبر بما عبر للمبالغة التي اقتضاها مقام التعجب قاله مولانا حسين الأزرلي وعبد الهادي المالكي (قوله والواقع بعد اسم التفضيل) قال القاني ملخص كلامه أن الواقع بعد التفضيل تارة يكون فاعلا فينصب وتارة لا فلا وإن مال زيد أكثر مال ن زيدا أكرم الناس رجلا من التمييز الواقع بعد التفضيل وحقه الخفض لعدم كونه فاعلا معنى لكنه نصب في المثال لتعذر الإضافة والحق أن كل تمييز بعد التفضيل فاعل معنى وهو منصوب لاغير وأما مال في المثال الأول فمفضل عليه لا تمييز ورجلا في الثاني تمييز منصوب فاعل معنى إذ زيد أكرم الناس رجلا معناه فاق الناس في الكرم رجل هو زيد وهذا الحق هو المفهوم من قول النظم: والفاعل المعنى انصبن بأفعلا • مفضلا (قوله بخلاف مال زيد أكثر مال) قال القاني قضيته أن مال في أكثر مال تمييز مخفوض لانتفاء شرط النصب أعني كونه فاعلا معنى ولا يخفى عليك أنه لا يصح فيه معنى التمييز إذ لا تمييز في أكثر ولا في ضمير مال الذي هو مسند

الدر معلوم المرجع أما إذا كان مجهوله كان من مميز الاسم لا من مميز النسبة لأن الضمير مبهم فيحتاج إلى ما يميزه قاله في الحواشي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وبعد كل ما اقتضى تعجبا • ميز... (و) من مميز النسبة التمييز (الواقع بعد اسم التفضيل) وله حالتان تارة يكون منصوبا وتارة يكون مجرورا (وشرط نصب هذا) الواقع بعد اسم التفضيل (كونه) سببيا وذلك إذا كان (فاعلا معنى نحو زيد أكثر مالا) وعلامة ذلك أن تجعل مكان اسم التفضيل فعلا من لفظه ومعناه وترفع التمييز به مع صحة المعنى فتقول في مثالنا زيد كثر ماله وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله: والفاعل المعنى انصبن بأفعلا • مفضلا (بخلاف) ما إذا لم يكن فاعلا معنى وهو ما كان اسم التفضيل بعضه نحو (مال زيد أكثر مال) بالخفض وعلامة ذلك أن يحسن وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة فتقول في مثالنا مال زيد بعض الأموال ولا يستقيم في هذا المثال أن يكون مال فاعلا معنى لفساد المعنى فلا يقال مال زيد كثر ماله لأنه يؤدي إلى أن المال له مال وإنما وجب نصبه في الأول وجره في الثانية لأن اسم التفضيل في الثانية مضاف إلى ما هو بعضه دون الأول (وإنما جاز نحو أكرم الناس رجلا) بالنصب مع تخلف شرطه وهو أن رجلا لا يصح أن يكون فاعلا في المعنى إذ لا يقال هو كرم رجل فتخبر عن هو بقولك كرم رجل وإذا بطل شرط النصب كان حقه الجر وإنما نصب (لتعذر إضافة أفعل مرتين) لأنه أضيف أولا إلى الناس فلو أضيف ثانيا إلى رجل لزم إضافته مرتين وذلك ممتنع لأن المضاف إلى شيء يمتنع إضافته إلى غيره

(فصل) (ويجوز جر التمييز بمن كرطل من زيت) واختلف في معنى من التي يصرح بها مع التمييز فقيل للتبعيض ولذلك لم تدخل في طاب نفسا لأن نفسا ليست أعم من المبهم الذي انطوت عليه الجملة وقال الشلوبين زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض قال في الارتشاف ويدل على صحته أنه عطف على موضعها نصبا قال الحطيئة:

طافت أمامة بالركبان آونة ... يا حسنه من قوام ما ومنتقبا

وصحح الموضح في الحواشي أنها لبيان الجنس وهو ظاهر لأن المشهور من مذاهب النحويين ما عدا الأخفش أن من لا تزاد (إلا في) غير الإيجاب ويمتنع جر التمييز بمن في (ثلاث مسائل إحداها تمييز العدد كعشرين درهما) لما سيأتي (الثانية التمييز المحول عن المفعول كغرست الأرض شجرا ومنه) أي من المحول عن المفعول (ما أحسن زيدا أدبا) فإنه محول عن المفعول وأصله ما أحسن أدب زيد (بخلاف ما أحسنه) أي زيدا (رجلا) فإنه ليس محولا عن المفعول إذ لا يصح ما أحسن رجل زيد مع أن المراد

إليه أكثر ولا في إسناد أكثر إلى الضمير المذكور فلا يصح كونه تمييزا بل هو مفضل عليه أي هو أكثر من كل مال سواه (قوله وإنما جاز إلخ) قد يقال إنه واجب لما ذكروه ويجاب بأن الجواز لا ينافي الوجوب أو أن التركيب في حد ذاته يجوز فيه إزالة المضاف إليه والإتيان مكانه بالتمييز (قوله لتعذر إضافة أفعل مرتين) قال الشهاب القاسمي قد يقال التعذر لا يستلزم النصب لأن الجر ممكن بمعنى الإضافة كمن مقدرة اه ويجاب بأن جعل حرف الجر مقدرا كمن لا يطرد إلا في أماكن ليس هذا منها فتأمل (فصل) (قوله زائدة عند سيبويه لمعنى التبعيض) قال الدنوشري قد يقال كونها زائدة ينافي كونها لمعنى التبعيض (قوله طافت أمامة إلخ) أمامة بضم الهمزة اسم امرأة وآونة بالمد نصب على الظرف والشاهد في من قوام فإنه تمييز جر بمن الزائدة في الكلام الموجب ولهذا عطف على موضعها بالنصب (قوله منتقبا) بفتح القاف وما صلة للتوكيد (قوله لأن المشهور من مذاهب النحويين إلخ) قال الدنوشري هذا الدليل لا يثبت أنها لبيان الجنس بل ينفي أنها زائدة فقط ولا يبطل كونها للتبعيض (قوله بخلاف ما أحسنه رجلا) قال القاني فيه نظر فإن أصله ما أحسن رجلا زيد فرجلا مفعول به وزيد بيان وليس من شرط التحويل أن يقدر التمييز في الأصل مضافا إلى الاسم الذي انتصب عنه حتى يمتنع ذلك في المثال بل تارة يضاف إذا كان التمييز متعلقا بالاسم ككتاب زيد علما وتارة لا يضاف بل يجعل الاسم بيانا للمميز إذا كان عينه في المثال نص عليه الرضي ثم يقال للمصنف إذا لم يكن رجلا تمييزا محولا عن المفعول ومعلوم أنه ليس محولا عن الفاعل وقد حصرت فيما مر النسبة في نسبة الفعل إلى الفاعل ونسبته إلى المفعول

بالرجل نفس زيد و (الثالثة ما كان فاعلا فى المعنى إن كان محولا عن الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا) إذ أصله طابت نفس زيد (أو) محولا (عن مضاف غيره) كأن يكون مبتدأ (نحو زيد أكثر مالا) فـ لا محول عن مبتدأ (إذ أصله مال زيد أكثر) فحول المضاف وجعل تمييزا وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع على الابتداء مكانه (بخلاف) ما إذا كان فاعلا فى المعنى ولم يكن محولا نحو (لله دره فارسا وأبرحت جارا) بكسر التاء خطابا للمؤنث أخذا من قول الأعشى :

أقول لها حين جد الرحيل أبرحت ربا وأبرحت جارا

(فإنهما) أى فارسا وجارا (وإن كانا فاعلين معنى إذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا إلا أنهما غير محولين) عن الفاعل صناعة (فيجوز دخول من عليهما) فتقول من فارس ومن جار كقوله :

ياسيدا ما أنت من سيد موطأ الأكناف رحب الذراع

(ومن ذلك) الفاعل فى المعنى الغير المحول (نعم رجلا زيد) فرجلا وإن كان فاعلا معنى إذ المعنى نعم الرجل زيد إلا أنه غير محول فلذلك (يجوز) دخول من عليه فتقول (نعم من رجل قال) أبو بكر بن الأسود

تخـيره فلم يعـدل سواه (فنعم المرء من رجل تهامى)

بفتح التاء كيمان واقتصر فى النظم على استثناء مسئلتين فقال • واجرر بمن إن شئت غير ذى عدد • والفاعل المعنى وإنما امتنع دخول من فى المسائل الثلاث المتقدمة لأنه وضع من المبينة أن يفسر بها ويصحبها اسم جنس سابق صالح لحمل ما بعدها عليه نحو أساور من ذهب وامتنع ذلك فى العدد لعدم صحة الحمل لكون العدد دالا على متعدد والتمييز مفرد وفى المحول عن الفاعل والمفعول لأن التمييز مفسر للنسبة لا للفظ المذكور وجاز دخولها فى غير ذلك لأن التمييز نفس المميز فى المعنى وفى كلامه هنا أمور منها أنه قيد الفاعل المعنوى بأن يكون محولا صناعة ولم أقف عليه لغيره ومنها أنه تبع الشارح فى جعل لله دره فارسا ونعم المرء من رجل من تمييز الجملة واعترضه المرادى بأنه تمييز مفرد لا جملة ومنها أنه حكم على أبرحت جارا أنه غير محول والمنقول عن الأعلم أنه مما انتصب عن تمام الكلام وأنه منقول عن فاعل وتقديره أبرح جارك فأسند الفعل إلى غيره ثم نصبه تفسيرا وذهب ابن خروف إلى أنه مما انتصب

فأى لسبة هذه النسبة اه وتبعه الشهاب وكأنه التزم كون التمييز مضافا إلى الاسم الذى انتصب عنه فقال قد يقال إنه محول عن المفعول أى ما أحسن رجوليته اه (قوله إن كان محولا عن الفاعل) قال اللقانى يرد عليه نحو كفى بزيد رجلا فإن أصله كفى رجل زيد فرجل فاعل وزيد بيان له ثم أخر رجل ونصب تمييزا ويجوز جره بمن البيانية إذ كل تمييز كان عين الاسم الذى انتصب هو عنه يجوز جره بمن (قوله إذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا) ظاهره أن قوله وأبرحت جارا مستعمل فى التعجب ويأتى ما فيه (قوله منها أنه قيد الفاعل المعنوى بأن يكون محولا الخ) قال شيخنا الحلبى فيه أنه لم يقيده بذلك بل قال إما ذلك أو يكون محولا عن مضاف غيره اه وهذا سهو فإن قوله أن يكون محولا عن مضاف قسيم لقوله إن كان محولا عن الفاعل لا لكون الفاعل فاعلا صناعة وهذا ظاهر من قول الشارح قيد الفاعل المعنوى بأن يكون الخ ولم يقل قيد المحول بأن يكون محولا عن الفاعل فتدبر ثم اعلم أن المصنف إنما قيد بذلك لإخراج لله دره فارسا ونحوه وكونه لم يسبق بذلك القيد لا يقدح حيث كان صحيحا بل محتاجا إليه فهو من محاسنه (٣٩٩) (قوله واعترضه المرادى بأنه تمييز مفرد لا تمييز جملة ما قاله المرادى هو الذى ذكره الرضى فإنه قال ولا ريب فى أن التمييز جملة فى نعم وما بعدها عن المفرد وهو الضمير ثم قال بعد ذلك فلا تظنن أن الناصب للتمييز فى نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا هو الفعل بل هو الضمير كما فى نعم زيد رجلا اه وبما قاله الرضى اعترض اللقانى كلام المصنف وبين الشهاب القاسمى صحة الأمرين فقال ما حاصله إن كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه كان التمييز عن المفرد لا عن النسبة لأن الضمير فى نحو يا له رجلا يحتمل أن يكون المراد منه رجلا أو امرأة أو صبيا وإن عرف المقصود من الضمير برجوعه إلى سابق معين نحو ما جاءنى زيد فيا له رجلا ولقيت زيدا فلله دره فارسا أو كان كاف الخطاب لشخص معين أو اسم مظهر نحو لله در زيد رجلا ولله در زيد رجلا كان التمييز عن النسبة فى الإضافة لا محالة اه وهذا الذى قاله قد نقله الشارح فيما مر قريبا عن الموضح فى الحواشى فمن العجب ما قاله هنا (قوله وتقديره أبرح جارك) ظاهره أن أبرح فعل لازم لا أفعل تفضيل ولا فعل متعد وفى الصحاح وهذا الأمر أبرح من هذا أى أشد وقتلوهم أبرح قتل وأبرحه أى أعجبه يقال ما أبرح هذا الأمر قال الأعشى وأنشد البيت وقال أى أعجبت وبالغت وأبرحه أيضا بمعنى أكرمه وعظمه اه ومثله فى القاموس وقضية ذلك جواز كونه أفعل تفضيل وكونه فعلا متعديا ويستعمل فى التعجب وغيره وحينئذ لا يتعين أن يكون قوله أبرحت جارا محولا عن الفاعل فى المعنى بل لا يكون تمييزا بالكلية بل هو مفعول لأفعل إما مستعملا فى التعجب وهو ما اقتصر على تخريج البيت عليه أو غير مستعمل فيه فليحرر وفى الارتشاف واختلف فى اشتقاق أبرحت فقال الأعلم من البراح أى صرت فى براح لاشتهار أمرك وقال السيرافى من البرح وهو الشدة المتعجب منها أى صرت إذا برح أى جئت بما لم

عن تمام الاسم فالقول بأنه تمييز عن تمام الجملة وليس محولا قول ثالث ومنها أنه خالف كلامه في نعم رجلا زيد فقال هنا يجوز نعم من رجل ومنع ذلك في شرح العمدة فقال ولا تدخل من على ما كان منقولا أو مشبها بالمنقول أو بعد عدد وقدم قبل ذلك أن المشبه بالمنقول قولهم نعم رجلا زيد ووجه شبهه بالمنقول أن المعنى نعم الرجل زيد فكان هذا هو الأصل ثم حول الإسناد من الظاهر إلى المضمر وجعل المرفوع تمييزا لذلك الضمير اه فجعله محولا ومنع دخول من عليه ومنها أن قوله إذ المعنى عظمت فارسا وعظمت جارا ليس فيه بيان أن فارسا وجارا فاعلان معنى وكان حقه أن يرفعهما ويقول إذ المعنى عظمت فروسيتك وعظم جوارك فيسند الفعل إلى أصل التمييز أو إلى التمييز فيقول عظم فارس وعظم جار.

(فصل) (لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان اسما) • جامدا (كرطل زيتا أو فعلا جامدا نحو ما أحسنه رجلا) لأن الجامد لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله بتقديمه عليه (وندر تقديمه على الفعل (المتصرف كقوله) وهو رجل من طيئ.

(أنفسا تطيب بنيل المنى) • وداعي المنون ينادي جهارا

فنفسا تمييز مقدم على عامله وهو تطيب لأنه فعل متصرف (وقاس على ذلك المازني والمبرد والكسائي) قال الناظم في شرح العمدة وبقولهم أقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وجعله في النظم قليلا فقال:

وعامل التمييز قدم مطلقا • والفعل ذو التصريف نزرا سبقا

ولم يجز سيبويه والجمهور ذلك لأن الغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلا في الأصل وقد حول الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير لما فيه من الإخلال بالأصل وقيل لأن التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه قاله الفارسي واستحسنه ابن خروف والبيت ونحوه ضرورة كما قال في المغني ويحتمل أن يكون نفسا منصوبة بفعل محذوف دل عليه المذكور والتقدير الطيب نفسا تطيب وأما إن كان العامل وصفا فقياس من أجاز التقديم في الفعل أن يجيزه مع الوصف إلا مع اسم التفضيل واتفق الجميع على جواز تقديم التمييز على المميز إذا كان العامل متقدما نحو طاب نفسا زيد قاله ابن الضائع وهذا يرد قول الفارسي أن التمييز كالنعت لأن النعت لا يتقدم على المنعوت قاله ابن عصفور والله أعلم

(تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني وأوله: هذا باب حروف الجر)

يعني به غيرك وقيل معناه تناهيت واشتهرت وقيل عظمت وقيل دعوت (قوله وكان حقه أن يرفعهما ويقول إذ المعنى عظمت فروسيتك الخ) كيف يصح أن يقول ذلك وقد قال إن التمييز ليس محولا عن الفاعل صناعة ولو كان المعنى على ما قال كانا محولين عنه فتدبر

(فصل)

(قوله نحو ما احسنه) ظاهره أنه لا يتقدم على ما أحسنه ولا على أحسنه (قوله نحو طاب نفسا الخ) قال الدنوشري في كونه تمييزا مقدما على المميز نظر ظاهر فليتأمل وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(فهرست الجزء الأول من التصريح)

(تمت)

شرح
التصريح على التوضيح

للشيخ خالد الأزهري

على ألفية ابن مالك

لأبي محمد بن هشام الأنصاري

الجزء الثاني

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

شرح

التصريح على التوضيح

للشيخ الإمام العالم العلامة الهمام خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية ابن مالك في النحو والصرف للشيخ الإمام العلامة جمال الدين أبي محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري تغمدهم الله برحمته ورضوانه آمين

﴿ وبهامشه حاشيته للعلامة المتقن الألمعي المتفنن ﴾
﴿ الشيخ يس بن زين الدين العليمي الحمصي رحمه الله ﴾

الجزء الثاني

صحّحت هذه الطبعة وروجعت بمعرفة لجنة من العلماء

دار الفكر
للطباعة والنشر والتوزيع

(بسم الله الرحمن الرحيم) الحمد لله رب العالمين وصلى الله على مولانا وسيدنا محمد خاتم الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين ونسأل الله سبحانه تيسيرأسباب الخير وحسن الخاتمة إنه أكرم الأكرمين (هذا باب حروف الجر) قيل إنما سميت بذلك لأنها تجر معانى الأفعال إلى الأسماء والأظهر أنها سميت بذلك لأنها تعمل إعراب الجر كما سمى بعض الحروف حروف النصب وبعضها حروف الجزم وعملها الجر على الأصل من كون ما اختص بقبيل حقه أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل فلا حاجة لقول السيوطى فى الهمع لم تعمل رفعا لأنه إعراب العمد ومدخولها فضلة ولا نصبا لأن محل مدخولها نصب بدليل الرجوع إليه ولو نصب لاحتمل أنه (٢) بالفعل ودخول الحرف لإضافة معناه إلى الاسم (قوله وهى عشرون

هذا (باب حروف الجر)

وتسميها الكوفيون حروف الإضافة لأنها تضيف الفعل إلى الاسم أى تربط بينهما وحروف الصفات لأنها تحدث صفة فى الاسم من ظرفية أو غيرها (وهى عشرون حرفا) كما فى النظم (ثلاثة مضت فى) باب الاستثناء وهى خلا وعدا وحاشا) الجارات فلا حاجة لإعادتها (وثلاثة شاذة) فى عمل الجر (أحدها متى فى لغة هذيل) بالتصغير (وهى) عندهم (بمعنى من الابتدائية) حكى يعقوب ذلك عنهم و (سمع من بعضهم أخرجها متى كمه) أى من كمه (وقال شاعرهم) وهو أبو ذؤيب الهذلى فى وصف السحاب

(شربن بماء البحر ثم ترفعت * متى لجج خضر لهن نئيج)

أى من لجج والحجج جمع لجة بضم اللام وهى معظم الماء والنئيج بفتح النون وكسر الهمزة وسكون الياء آخره جيم المر السريع مع الصوت يقال إن السحاب فى بعض الأماكن تدنو من البحر الملح فيمتد منها خراطيم عظيمة لتشرب من مائه فيكون له صوت عظيم مزعج ثم تذهب صاعدة إلى الجو فيلطف ذلك الماء ويعذب بإذن الله تعالى فى زمن صعودها وترفعها ثم تمطر حيث يشاء الله تعالى (والثانى لعل فى لغة عقيل) بالتصغير (قال) شاعرهم:

(لعل الله فضلكم علينا) * بشىء أن أمكم شريم

بجر الجلالة بلعل وشريم بفتح الشين المعجمة المرأة المفضاة (ولهم فى لامها الأولى الإثبات) كما مر (والحذف) كقوله * على صروف الدهر أو دولاتها * أنشده الفراء بجر صروف (و) لهم (فى) لامها (الثانية الفتح والكسر) وأنشدوا عليهما

لعل الله يمكننى عليها * جهارا من زهير أو أسيد

حرفا) بقى عليه حروف ذكرها شراح الألفية منها لولا إذا دخلت على ضمير غير مرفوع نحو لولاى ولولاك ولولاه فإنها جارة للضمير عند الجمهور ولا تتعلق بشىء وموضع المجرور رفع بالابتداء والخبر محذوف ولله يختار مذهب الأخفش أنها غير جارة والضمير مبتدأ وأنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع لكن رده فى المغنى بأن الإنابة إنما وقعت فى الضمائر المنفصلة (قوله بمعنى من الابتدائية) قال الدنوشرى قال الحفيد قال ابن ولاد متى فى لغة هذيل بمعنى وسط يقولون جعلته متى كمه أى فى وسطه اه فعلى هذا تكون اسما لا حرف جر فليتأمل

وينظر أهى معربة أو مبنية حينئذ اه (وأقول) الظاهر أن ما قاله ابن ولاد لا يطرد عندهم لعدم ظهور كونها بمعنى وسط فى متى لجج فلعلها مشتركة والظاهر حينئذ أن الاسمية مبنية لمشابهتها الحرفية كما قالوا إن حاشا التنزيهية مبنية لمشابهتها حاشا الاستثنائية فإن فرض أنها دائما بمعنى وسط فهى معربة إذ لا مقتضى لبنائها (قوله لعل الله) قال الدنوشرى هى باقية على الترجى ولا تتعلق بشىء ولكن الظاهر أنها فى هذا البيت معناها الإشفاق مثل: لعلك باخع نفسك (قوله بجر الجلالة) هى مرفوعة محلا على المشهور فيما جر بحرف زائد أو شبهه وتقديرا على ما يقتضيه الفرق بين الإعراب المحلى والتقديرى وما قرره فى معنى الإعراب المحلى والتقديرى فانظر حاشيتنا على الفاكهى وقوله فضلكم خبر المبتدأ

فهذه أربع لغات ولا يجوز الجر في بقية لغات لعل (والثالث كي) ولا تجر معربا ولا اسما صريحا (وإنما تجر ثلاثة) لا رابع لها (أحدها ما الاستفهامية يقولون إذا سألوا عن علة الشيء كيمه) والأصل كيما لحذفت ألف ما وجوبا وجيء بهاء السكت وقفا حفظا للفتحة الدالة على الألف المحذوفة (والأكثر) عندهم (أن يقولوا لمه) باللام والمعنى لأي شيء كان كذا (الثاني ما المصدرية وصلتها) فإنها في تأويل الاسم (كقوله) وهو النابغة:

إذا أنت لم تنفع فضر فإنما ... (يراد الفتى كيما يضر وينفع)

فكي جارة لمصدر مؤول من ما وصلتها وهي حرف تعليل بمنزلة اللام (أي) إنما يراد الفتى (للضر والنفع) أي لضر من يستحق الضر ونفع من يستحق النفع ويروى يرجى الفتى وكون ما فيه مصدرية (قاله الأخفش) وهو قليل (وقيل ما) فيه (كافة) لكي عن عمل الجر مثلها في ربما وقول قريب الموضح في حاشيته وأن المصدرية مضمرة بعدما سهو (الثالث أن المصدرية) المضمرة (وصلتها نحو جئت كي تكرمني إذا قدرت أن بعدها) والأصل كي أن تكرمني لحذفت أن استغناء عنها بنيتها (بدليل ظهورها في الضرورة كقوله) وهو جميل بن عبدالله:

فقالت أكل الناس أصبحت مانحا ... (لسانك كيما أن تغر وتخدعا)

فتغر وتخدعا مبنيان للفاعل والمنح الإعطاء متعد لاثنين أولهما أكل الناس وثانيهما لسانك على حذف مضاف والمعنى أصبحت مانحا كل الناس حلاوة لسانك والغرور والخداع فهو عطف تفسيري وهو إرادة المكروه بالإنسان من حيث لا يعلم وجعل ابن مالك في التسهيل إظهار أن بعد كي قليلا ولم يجعله ضرورة كافعل الموضح (والأول) فيما إذا لم تذكرها بنيتها (بدليل كثرة ظهورها معها نحو لكيلا تأسوا) فهذه ستة أحرف (والأربعة عشر الباقية) من العشرين (قسمان سبعة تجر الظاهر والمضمر وهي من وإلى وعن وعلى وفي والباء واللام) وهي بالنسبة إلى الوضع ثلاثة أقسام ما هو موضوع على حرف واحد وهو الثنان الباء واللام وما هو موضوع على حرفين وهو ثلاثة من وعن وفي وما هو موضوع على ثلاثة أحرف وهو الثنان إلى وعلى وبدأ منها بمن لأنها أم حروف الجر قاله صاحب درة الغواص وغيره ومثال جرها المضمر والظاهر (نحو ومنك ومن نوح) ومثال إلى (إلى الله مرجعكم إليه مرجعكم) ومثال عن لتركبن (طبقا عن طبق رضي الله عنهم) ومثال على (وعليها وعلى الفلك تحملون) ومثال في (وفي الأرض آيات وفيها ما تشتهي الأنفس) ومثال الباء (آمنوا بالله وآمنوا به) ومثال اللام (لله ما في السموات له ما في السموات وسبعة تختص بالظاهر) وهي المشار إليها في النظم بقوله:

بالظاهر اخصص منذ مذ وحتى ... والكاف والواو ورب والتا

وهي بالنسبة للوضع أربعة أقسام ما وضع على حرف واحد وهو ثلاثة الكاف والواو والتاء وما وضع على حرفين وهو مذ خاصة وما وضع على ثلاثة أحرف وهو منذ ورب وما وضع على أربعة أحرف وهو حتى خاصة (وتنقسم) بالنسبة إلى عملها في الظاهر (أربعة أقسام) أيضا (ما لا يختص بظاهر بعينه وهو ثلاثة (حتى والكاف والواو) نحو حتى مطلع الفجر ليس كمثله شيء والطور (وقد تدخل) حتى و (الكاف في الضرورة على الضمير) فالأول كقوله: أتت حتاك تقصد كل فج ... ترجى منك أنها لا تخيب والكوفيون والفراء لا يخصون ذلك بالضرورة قاله في المغني والثاني (كقول العجاج) يصف حمارا وحشيا:

خلى الذنابات شمالا كثبا ... (وأم أوعال كها أو أقربا)

فأدخل الكاف على الهاء العائدة على الذنابات والذنابات بفتح الذال المعجمة والنون وبعد الألف باء موحدة جمع ذنابة وهي في الأصل شبه المخاط يقع في أنوف الإبل وهنا اسم موضع بعينه وأم أوعال اسم هضبة بعينها

(قوله ولا يجوز الجر الخ) قال الزرقاني أي أن لعل فيها لغات غير هذه الأربعة والجر إنما هو بهذه دون تلك عندهم اهـ وما ذكره الشارح مستفاد من قول المصنف وعلم في لامها الخ فإنه ظاهر في أن هذه اللغات خاصة بلعل الجارة فكان على الشارح أن ينبه على ذلك (قوله أن تقدر كي مصدرية) على هذا ينبغي إذا ظهرت أن بعدها أن تعرب بدلا من كي (قوله وسبعة تختص بالظاهر) قد بينا في الحواشي وجه ذلك وحكمة انقسام هذه السبعة إلى الأقسام الأربعة فراجعها

﴿فصل﴾ (قوله وأما على تضمين الفعل الخ) ظاهر صنيعه أن التضمين ليس تأويلا لعطفه على التأويل بأو ولا يخفى أنه تأويل فكان الأحسن أن يقول مؤول إما بحمله على الاستعارة وإما بحمله على التضمين ثم هذا ظاهر إن كان التضمين قياسيا فإن كان سماعيا كما هو المختار على ما مر فى باب المفعول معه فلا مزية له على إنابة حرف عن آخر لكون كل منهما غير قياسى وكون التجوز فى الفعل أسهل كما نص عليه فى المغنى لا يقتضى مزية (٤) التضمين المطلوبة هنا لإخراج الكلام عن كونه غير قياسى فتدبر واعلم أن كلام المصنف فى المغنى فى تقريره التضمين فى مواضع يقتضى أن أحد اللفظين مستعمل فى معنى الآخر لأنه قال فى وما تفعلوا من خير فلن تكفروه أى فلن تحرموه وفى ولا تعزموا عقدة النكاح أى لا تنووا وحينئذ فمعنى قوله أنه إشراب لفظ معنى آخر أن اللفظ مستعمل فى معنى الآخر فقط فإن هذا هو الموافق لذلك التقرير وإن احتمل أنه مستعمل فى معناه ومعنى الآخر وقول ابن جنى فى الخصائص أن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع الآخر إيذانا بأن هذا الفعل فى معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو بمعناه صريح فى أنه مستعمل فى معنى الآخر فقط وعلى هذا فالتضمين مجاز مرسل لأنه استعمل اللفظ فى غير معناه لعلاقة بينهما وقرينة كما سيتضح ذلك وهذا أحد أقوال فيه وقيل إن فيه جمعا بين الحقيقة والمجاز لدلالة المذكور على معناه بنفسه وعلى معنى المحذوف بالقرينة وهذا إنما يقول به من يرى جواز الجمع بين الحقيقة والمجاز وهو ظاهر قول المغنى أن فائدته أن تؤدى كلمة مؤدى كلمتين فظاهر تعريفه مخالف لما ذكره من فائدته فليتنبه لذلك وعلى هذا القول جرى سلطان العلماء العز بن عبد السلام فقال فى كتاب مجاز القرآن الفصل الثانى والأربعون فى مجاز التضمين وهو أن يضمن اسم معنى اسم لإفادة معنى الاسمين فتعديه تعديته فى بعض المواضع كقوله :

وهى فى الأصل جبل منبسط على وجه الأرض وثمالا ظرف وكثبا بفتح الكاف والثاء المثلثة صفته ومعناه قريبا وأو حرف عطف والمعنى أن هذا الحمار الوحشى ترك الذنابات ناحية شمالا قريبا منه وترك أم أوعال كالذنابات أو أقرب منها (وقول الآخر) وهو رؤبة يصف حمارا وحشيا وأتنا وحشيات :

فلا ترى بعلا ولا حلائلا • (كه ولا كهن إلا حاظلا)

فأدخل الكاف فى الأول على ضمير الحمار الوحشى وفى الثانى على ضمير الإناث الوحشيات والبعل الزوج والحلائل جمع حليلة وهى امرأة الرجل والحاظل بالحاء المهملة والظاء المشالة المانع من التزويج كالعاضل والمعنى لا ترى بعلا مثل الحمار الوحشى ولا زوجات مثل الأتن الوحشيات إلا مانعا (وما يختص بالزمان وهو مذ ومنذ) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • واخصص بمذ ومنذ وقتا • (فأما قولهم ما رأيته مذ أن الله خلقه) بفتح الهمزة على أنها مصدرية وهى وصلتها فى تأويل مصدر مجرور بمذ فى الصورة الظاهرة (فتقديره مذ زمن أن الله خلقه) فلذى الحقيقة إنما جرت زمانا محذوفا مضافا إلى المصدر لا المصدر (أى مذ زمن خلق الله إياه) فاندفع بهذا التقدير السؤال وأما على رواية من كسر الهمزة فلنفيه اسم لدخولها على الجملة (وما يختص بالنكرات وهو رب) بضم الراء وإليه الإشارة بقول الناظم وبرب منكرا نحو رب رجل كريم لقيته (وقد تدخل فى الكلام) النثر (على ضمير غيبة ملازم الإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مطابق للمعنى) من إفراد وتذكير وفرعهما كقوله ربه رجلا وربه رجلين وربه رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربه نساء كل ذلك بإفراد الضمير استغناء بمطابقة التمييز للمعنى المراد (قال) الشاعر :

(ربه فتية) دعوت إلى ما • تورث المجد دائما فأجابوا

فأتى بالضمير مفردا مفسرا بتمييز مجموع مطابق للمعنى وهو فتية هذا مذهب البصريين وحكى الكوفيون جواز مطابقته لفظا نحو ربها امرأة وربهما رجلين وربهم رجالا وربهن نساء واختلف فى الضمير المجرور برب فقيل معرفة وإليه ذهب الفارسى وكثيرون وقيل نكرة واختاره الزمخشرى وابن عصفور لأنه عائد على واجب التنكير وجعل الناظم دخول رب والكاف على الضمير نادرا فقال :

وما رووا من نحو ربه فتى • نزر كذا كها ونحوه أتى

(وما يختص بالله ورب) بفتح الراء حال كونه (مضافا للكعبة أو لياء المتكلم وهو التاء) فى القسم وإليه أشار الناظم بقوله والتاء لله ورب (نحو وتالله لأكيدن) أصنامكم (وترب الكعبة وتربى لأفعلن) حكاه الأخفش (وندر تالرحمن وتحياتك) حكاه سيبويه .

﴿فصل﴾ (فى ذكر معانى الحروف الجارة) والصحيح عند البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس كما لا تنوب أحرف الجزم وأحرف النصب وما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللفظ وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى وهذا الأخير هو محمل الباب كله عند الكوفيين وبعض المتأخرين ولا يجعلون ذلك شاذا ومذهبهم أقل تعسفا قاله فى المغنى (لمن سبعة معان أحدها التبعيض) عند الفارسى والجمهور وصححه ابن عصفور

حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق فيضمن حقيق معنى حريص ليفيد أنه محقوق بقول الحق وحريص عليه ويضمن فعل معنى فعل فتعديه أيضا لتعديته فى بعض المواضع كقول الشاعر * قد قتل الله زيادا عنى * ضمن قتل معنى صرف لإفادة أنه صرفه محكما بالقتل دون ما عداه من الأسباب فأفاد معنى القتل والصرف جميعا اهـ المقصود منه وفيه تصريح بأن التضمين يجرى فى الأسماء بل صدر ... المغنى إشراب لفظ يشملها فاقتصار السعد والسيد على بيانه فى الأفعال جار مجرى التمثيل لا التقييد دعوى أصالته فى الأفعال مجردة عن الدليل وقيل إن المذكور مستعمل فى حقيقته لم يشرب معنى غيره وعليه جرى صاحب الكشاف وعجيب للمصنف فى المغنى حيث نقل كلامه بعد تعريف التضمين بما مر فأوهم أنه يرى بما يقتضيه ذلك التعريف فتفطن له وقال السعد فى تقرير كلام الكشاف وبيان أنه لا يرى أن فى التضمين مجازا ولا الجمع بين الحقيقة والمجاز وأنه مع استعماله فى المذكور يدل على المحذوف ما نصه حقيقة التضمين أن يقصد بالفعل معناه الحقيقى مع فعل آخر يناسبه ثم قال إن الفعل المذكور مستعمل فى معناه الحقيقى مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر بمعونة القرينة اللفظية نحو أحمد إليك فلانا معناه أحمده منهيا إليك حمده وقد يعكس كما يقال فى يؤمنون بالغيب يعترفون به مؤمنين اهـ وفى قوله مع فعل آخر حذف مضاف أى مع حذف فعل * فإن قلت المناسبة إنما هى بين الفعل المحذوف ومتعلقه المذكور لا بين الفعلين * قلت لا بد من المناسبة بينهما فلا يقال ضربت إليك زيدا أى منهيا إليك ضربه ولا تكفى القرينة واعترض عليه بأن فى كلامه تناقضا لأن قوله مع فعل آخر يناسبه غير ملائم لقوله مع حذف حال فإن الثانى يدل على أن المحذوف اسم هو حال لا فعل بخلاف الأول وأجيب بأن فى كلامه تغليبا وإطلاقا للفعل عليه وعلى الاسم أو أراد بالفعل معناه اللغوى وكذا فى قوله أن يقصد بالفعل ولا يخفى سقوطه على هذا الكلام وبعده عن المرام وذلك أن الداعى للسعد على ما قاله الفرار من الجمع بين الحقيقة والمجاز والأصل تضمين الفعل لمثله فالتزم ... فى تضمين المذكور مثله وأشير بالحال عند بيان المعنى إلى ذلك التضمين ولو قدر نفس الفعل كان من الحذف المجرد ولم يكن المحذوف فى تضمين المذكور وأيضا فى تقديره تكثير للحذف وبهذا يظهر أن من قال لا تنحصر طرق التضمين فيما قال وإن منها العطف نحو الرفث إلى نسائكم أى الرفث والإفضاء إلى نسائكم فقد غفل عن الباعث على هذا القول على أنه لم يدع أحد الحصر وقال السيد ذهب بعضهم إلى أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى فقط والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف يدل عليه ما هو من متعلقاته فتارة يجعل المذكور أصلا فى الكلام والمحذوف قيدا فيه على أنه حال كما فى قوله ولتكبروا الله على ما هداكم كأنه قال ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم وتارة يعكس فيجعل المحذوف أصلا والمذكور مفعولا كقولك أحمد إليك فلانا كأنك قلت أنهى إليك حمده أو حالا كما يدل عليه قوله يعنى الكشاف عند الكلام على قوله تعالى يؤمنون بالغيب أى يعترفون فإنه لا بد من تقدير الحال أى يعترفون به مؤمنين إذ لو لم يقدر لكان مجازا عن الاعتراف لا تضمينا اهـ وقوله على أنه حال وقوله والمذكور مفعولا يعنى أن المذكور يدل على ذلك كما يفيده قول السعد مع حذف حال مأخوذ من الفعل الآخر والظاهر أن السيد يوافقه على ذلك لأنه لم يشر للرد عليه كما هو دأبه عند مخالفته فاندفع قول بعضهم أن فى جعله المذكور مفعولا للمحذوف نظرا ظاهرا لأن الفعل والجملة لا يقع واحد منهما مفعولا لغير القول والفعل المعلق فالصواب كون جملة أحمد حالا من فاعل أنهى والمعنى أنهى حمده إليك حال كونى حامدا له ويرد عليه أنه إن أراد إن جملة أحمد حال فى التركيب ففاسد أو فى المعنى فالذى وقع فيه حالا إنما هو اسم الفاعل المحذوف بدلالة الفعل المذكور عليه كما يشهد به قوله حال كونى حامدا وقد ذكر السعد أن هذا التركيب مما حذف فيه الحال والظاهر أن السيد لم يقصد الرد عليه وإنما أراد بيان وجه آخر ليفيد إن ذلك أمر اعتبارى لا ينحصر فيما قاله السعد ومن العجب أن بعضهم بعد ذكر كلام السعد والسيد قال إنه لا ينحصر فيما قاله السيد بل طرق أخرى منها أن يكون مفعولا كما فى قولهم أحمد إليك الله أى أنهى حمده إليك ومن العجب أيضا قوله فى الجواب عن كلام البعض المتقدم أن هذا من السبك بلا سابك كباب التسوية وأنت قد عرفت أن هذا حذف كما نص عليه السعد لا سبك هذا وقد اتفق هذان المحققان السعد والسيد على أن فى أحمد إليك زيدا تضمينا ووقع للمولى أبى السعود فى أول تفسيره الفرق بين الحمد والمدح بأن الحمد يشعر بتوجيه النعت بالجميل إلى المنعوت بخلاف المدح وأنه يرشد إلى ذلك اختلافهما فى كيفية التعلق بالمفعول فى حمدته ومدحته فإن تعلق الثانى تعلق عامة الأفعال بمفعولاتها والأول مبنى على معنى الإنهاء كما فى قولك كلمته فإنه معرب عما تفيده لام التبليغ فى قولك قلت له ولا يخفى إن هذا مخالف لكلام القوم ولم يثبت بشهادة من معقول أو منقول فى المجانب نقل شيخنا الدنوشرى له فى رسالة التضمين بقوله وهو كلام حسن ربما يؤخذ منه أن الإنهاء من مفهوم الحمد فتعلق إلى به بالنظر لذلك فلا حاجة إلى ادعاء التضمين فيه فليتأمل ذلك اهـ فإن أراد بكونه حسنا حسن تراكيبه فلا شك فى ذلك وإن أراد حسنه من جهة المعنى فلم يظهر فإنه وإن أطال الكلام كما يعلم بالوقوف عليه لم يأت فيه ببيان المرام بقى هنا أمران الأول ما أشار إليه السعد والسيد من أخذ الحال من المحذوف والمذكور لا شك أنهما وجهان متغايران عند من له فى

التحقيق بدان وإنما الكلام في أنهما هل يستويان دائما أو يترجح أحدهما في بعض الأحيان والذي يقتضيه النظر وإليه يشير كلامهم رجحان أحدهما على الآخر بحسب المقام بل تعينه كما لا يخفى على من له بالقواعد إلمام فيترجح أخذها من المحذوف في ولتكبروا الله على ما هداكم وإن جرى السيد على خلافه كما مر فقد قال صاحب الكشاف المعنى لتكبروا الله حامدين ولم يقل لتحمدوا الله مكبرين قال بعضهم لأن الحمد إنما يستحق ويطلب لما فيه من التعظيم وكما في حديث أن تؤمن بالقضاء فالمعنى أن تؤمن معترفا بالقضاء لا أن تعترف بالقضاء مؤمنا لأن أن والفعل يسبك بمصدر معرف وهو لا يقع حالا كما قاله الرضي في الكلام أن إن تكسر وجوبا إذا وقعت حالا وإن كان لا يخلو عن نظر لعدم وجوب كون المصدر المسبوك معرفة كما يأتي ولما يدلان عليه من اسم الفاعل حكمهما وفي بعضها يترجح أخذها من المذكور كما إذا ضمن العلم معنى القسم نحو علم الله لأفعلن فالمعنى أقسم بالله عالما لأفعل لا عكسه لأن أقسم جملة إنشائية لا تقع حالا إلا بتأويل واسم الفاعل الواقع حالا قائم مقامها فيعطى حكمها أو نحو فأماته الله مائة عام لأن التقدير ألبثه الله مائة عام مميتا لا أماته الله مائة عام ملبثا لأنه يلزم منه أن لا تكون الحال مقارنة بل مقدرة والأصل كونها مقارنة وأما ما توهمه بعضهم من أن صلة المتروك تدل على أنه المقصود إصالة فمردود بأنها إنما تدل على كونه مرادا في الجملة إذ لولاها لم يكن مرادا أصلا بل إن الصلة لا يلزم أن تكون للمتروك كما دل عليه كلام البيضاوي في تفسير إذ انتبذت من أهلها مكانا شرقيا فإنه فسر انتبذت باعتزلت وذكر أنه متضمن معنى أتت ومكانا ظرف أو مفعول ولا شك أن قوله من أهلها حينئذ متعلق بانتبذت الذي بمعنى اعتزلت لا بأتت ومما ينفطن له أن المراد بالصلة ما له دلالة على التضمن لارتباطه بالمحذوف الذي في ضمن المذكور فيشمل ما إذا ضمن اللازم معنى المتعدي فإن التعدية حينئذ قرينة التضمين لا ذكر الصلة أو إذا ضمن فعل متعد لواحد معنى متعد لاثنين وبالعكس كتضمن العلم معنى القسم كما مر فإن القرينة إنما هو الجواب الثاني هل الخلاف في كون التضمين سماعيا أو قياسيا مبني على الخلاف في أنه حقيقة أو مجاز إلى غير ذلك مما فيه من المذاهب وهل ذلك في المجاز مبني على كون المجاز سماعيا أولا والذي يخطر بالبال أنه على القول بأنه حقيقة لا يتوقف على سماع واشتراط المناسبة بين اللفظين لا يقتضي ذلك كما لا يخفى وأنه يلزم من كون مطلق المجاز قياسيا قياسية هذا المجاز الخاص خلافا لبعضهم قال في التلويح المعتبر في المجاز وجود العلاقة المعلوم اعتبار نوعها في استعمال العرب فلا يشترط اعتبارها بشخصها حتى يلزم في آحاد المجاز أن تنقل بأعيانها عن أهل اللغة وذلك لإجماعهم على اختراع الاستعارات الغريبة البديعة التي لم تسمع بأعيانها من أهل اللغة وهي من طرق البلاغة وشعبها التي بها ترفع طبقة الكلام فلو لم يصح لما كان كذلك ولهذا لم يدونوا المجاز تدوينهم الحقائق وتمسك المخالف بأنه لو جاز التجوز بمجرد وجود العلاقة لجاز نخلة لطويل غير إنسان للمشابهة وشبكة للصيد للمجاورة وأبا لابن للسببية واللازم باطل اتفاقا وأجيب بمنع الملازمة فإن العلاقة مقتضية للصحة والتخلف عن المقتضى ليس بقادح لجواز أن يكون لمانع مخصوص فإن عدم المانع ليس جزء من المقتضى وذهب المصنف رحمه الله إلى أنه لم يجز نحو نخلة لطويل غير إنسان لانتفاء شرط الاستعارة وهو المشابهة في أخص الأوصاف أي فيما له مزيد اختصاص بالمشبه به كالشجاعة للأسد فإن قيل الطول للنخلة كذلك قلنا لعل الجامع ليس مجرد الطول بل مع فروع وأغصان في أعاليها وطراوة وتمايل فيهما اهـ ولا شك أنه على القول بأن التضمين مجاز فهو مجاز لغوي علاقته تدور على المناسبة وهي مع أنها ليست مما نصوا عليه في العلاقات أمر مشترك بين أفراده لكن الذكي يرجعها في كل موضع إلى ما يليق به مما هو من العلاقات المعتبرة وبذلك يمتاز بعض الأفراد عن بعض آخر والتخلف في بعض الأفراد إن فرض لا يضر كما علمت هكذا ينبغي أن يحقق المقام وقل من حققه مع إطالته الكلام ولنا رسالة في التضمين فريدة حررناها في مبادئ الاشتغال قبل الوقوف على إفراده بالتصنيف ممن سبقنا وقصدنا مما حررنا هنا تتميم الكلام عليه فلذا أرخينا عنان القلم وهو العذر في هذا التطويل ولعله لا يعل عند أرباب التحصيل وحيث كان الأمر كذلك فيتمم الكلام على بقية الأقوال فنقول تقدم ثلاثة والرابع وهو الذي ارتضاه السيد أن اللفظ مستعمل في معناه الأصلي فيكون هو المقصود أصالة لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يستعمل فيه ذلك اللفظ ويقدر له لفظ آخر فلا يكون من الكناية ولا الإضمار بل من الحقيقة التي قصد منها معنى آخر يناسبها ويتبعها في الإرادة وحينئذ يكون واضحا بلا تكلف وهذا مبني على أن اللفظ يدل على المعنى ولا يكون حقيقة ولا مجازا ولا كناية والسيد جوزه ومثله بمستتبعات التراكيب وذلك أن الكلام قد يستفاد من عرضه معنى ليس دالا عليه بأحد الوجوه الثلاثة المذكورة كما يفيد قولك آذيتني فستعرف التهديد وإن زيدا قائم إنكار المخاطب والسعد وغيره جعلوا ذلك كناية اهـ والمراد من التبعية في قوله لكن قصد بتبعيته التبعية في القصد كما يصرح به قوله في حواشي المطول في بحث الاستعارة عند الكلام على قوله « أسد علي وفي الحروب نعامة » لا ينافي تعلق الجار به إذا لوحظ مع ذلك المعنى ما هو لازم له ومفهوم منه من الجراءة والصولة والفرق بين هذا الوجه والتضمين أن في التضمين لا بد أن يكون المعنى المقصود من اللفظ تبعا مقصودا في المقام أصالة وبه يفارق

التضمين الكناية وفي هذا الوجه لا يكون المعنى الملحوظ تبعا مقصودا في المقام أصلا كيف والمقام مقام التشبيه بالأسد على وجه المبالغة وذلك يقتضي القصد إلى وصف الجراءة والصولة مرة أخرى اه وبذلك يندفع قول ابن كال باشا في رسالة التضمين أن قيد يتبعه في الإرادة يخرج المعنى الآخر عن حد الأصالة في القصد والأمر في التضمين ليس كذلك بل قد تكون العناية إليه أوفر اه ومن العجب أنه نقل كلام حاشية المطول في تلك الرسالة وأما الاعتراض على ما قاله السيد بأنه كيف يعمل اللفظ باعتبار معنى لا يدل عليه (1) لأن اللفظ دال عليه لكنه لم يستعمل فيه والخامس أن المعنيين مرادان على طريق الكناية فيراد المعنى الأصلي توصلا إلى المقصود ولا حاجة إلى التقدير إلا لتصوير المعنى قال السيد وفيه ضعف لأن المعنى المكنى به قد لا يقصد وفي التضمين يجب القصد إلى كل من المضمن والمضمن فيه اه ولا يخفى أن قد على القلة في عرف المصنفين وجعلها المناطقة سور الجزئية فمن الغريب قول بعضهم إن أراد أنه لا يقصد أصلا فممنوع لتصريحهم بخلافه وإن أراد التقليل أو التكثير لم يثبت المطلوب لأن عدم إرادته في بعض المواضع لا ينافي إرادته في بعض آخر وحاصل ما أشار إليه السيد أن الكناية في بعض الأحيان لا يقصد منها المعنى الأصلي ولو كان التضمين منها لاستعمل استعمالها في وقت ما ويجاب كما قال العصام بأنه قد يجب في بعض الكناية شيء لا يجب في جنسها ولذلك سمي باسم خاص اه فإن قيل إذا شرط في التضمين وجوب إرادة المعنيين نافى الكناية لأن المشروط فيها جواز إرادته أجيب بأن المراد بالجواز الإمكان العام المقيد بجانب الوجود لإخراج المجاز لا الجواز بمعنى الإمكان الخاص لظهور أن عدم إرادة الموضوع له لا مدخل له في خروج المجاز حتى لو وجب إرادته خرج أيضا وأورد بعضهم لي قول السيد أن التضمين يجب فيه القصد إلى المعنيين أنه ممنوع وادعى أنه وارد على طريق الكناية قال ألا ترى أن معنى الإيمان جعله في الأمان وبعد تضمينه معنى التصديق لا يقصد معناه الأصلي وأرأيتك بمعنى أخبرني اه وهو باطل لما أنه مفوت لفائدة التضمين من أداء كلمة مؤدى كلمتين وجعل أرأيتك بمعنى أخبرني من التضمين غير ظاهر والسادس أن المعنيين مرادان على طريق عموم المجاز كما بيناه في رسالتنا وذكر بعضهم في التضمين قولا آخر لو صح كان سابعا وهو أن دلالته غير حقيقية ولا تجوز في اللفظ وإنما التجوز في إفضائه إلى المعمول وفي النسبة الغير التامة ونقل ذلك عن ابن جني وقال ألا ترى أنهم حملوا النقيض على نقيضه فعدوه بما يتعدى به كما عدوا أسر بالباء حملا على جهر وفضل بمعنى حلا على نقص ولا مجاز فيه قطعا بمجرد تغيير صلته وإنما هو تصرف في النسبة الناقصة اه وهذا القول مخالف لما نص عليه ابن جني في الخصائص وقد تقدم كلامه فيها ومن العجب أن هذا الناقل نقل كلامه في الخصائص واستدل به للمذهب في التضمين جعله مغايرا لهذا وحمل النقيض على النقيض ليس من التضمين ولا قريب منه ليقرب به ولهذا قابله بعضهم به فإنه قال في المغني في بحث على وقد تكلم على قوله « إذا رضيت على بنو قشير » يحتمل أن يكون رضي ضمن معنى عطف وقال الكسائي حمل على نقيضه وهو سخط نسأل الله تعالى الرضا بغير سخط بفضله وكرمه وبقي قول آخر إن ثبت كان ثامنا واختاره المولى ابن كمال باشا حيث قال وبالجملة لا بد في التضمين من إرادة معنيين من لفظ واحد على وجه يكون كل منهما بعض المراد وبه يفارق الكناية فإن أحد المعنيين تمام المراد والآخر وسيلة إليه لا يكون مقصودا أصالة وبما قررناه اندفع ما قيل الفعل المذكور إن كان في معناه الحقيقي فلا دلالة له على الفعل الآخر وإن كان في معنى الفعل الآخر فلا دلالة له على المعنى الحقيقي وإن كان فيهما لزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ولا يمكن أن يقال ههنا ما يقال في الجمع بين المعنيين في صورة التغليب لأن كلا من المعنيين ههنا مراد بخصوصه اه المقصود منه ولا يخفى أنه لم يظهر اندفاع الجمع بين الحقيقة والمجاز في التضمين لما اعترف به من أن كلا من المعنيين مراد بخصوصه ثم قال إن التضمين على المعنى الذي قررناه لا اشتباه بينه وبين المجاز المرسل لأنه مشروط بتعذر المعنى الحقيقي وهو فيه غير متعذر ثم يلزم اندراجه تحت مطلق المجاز وبين أن الحق أنه ركن مستقل من أركان البيان كالكناية والمجاز المرسل وأن فيه مندوحة عن تكلف الجمع بين الحقيقة والمجاز وفي قوله أن المعنى الحقيقي في التضمين غير متعذر نظر لأنه متعذر بواسطة القرينة كما عرف مما مر ولا بد من المصير إلى المجاز أو الجمع بين الحقيقة والمجاز لأن القرينة في المجاز تمنع من إرادة الحقيقة فقط فاحفظه فإنه مما يقع فيه الغلط ثم إنه علم من كلامه أن في المذهب الذي اختاره السلامة من الجمع بين الحقيقة والمجاز اللازم على بعض الأقوال وهو القول الثاني المتقدم كما عرفت تحقيقه مما مر فدعوى أن شبهة الجمع في التضمين مطلقا واهية دعوى باطلة ولم يرد بذلك على السيد كما لا يخفى على من راجع كلامه وأن كلام السيد لا يتوهم فيه ذلك الجمع فمن قال إنه اعترض عليه بذلك فقد افترى وحسبنا الله ونعم الوكيل (قوله ولا يجعلون ذلك شاذا) قال الورقاني لعل الواو زائدة اه ولم يظهر لي وجهه والعطف هو الظاهر والمعطوف عليه قوله على الباب كله

---

(1) قوله لأن اللفظ الخ هكذا في النسخ التي بأيدينا ولعل فيه سقطا والتقدير فلا يرد لأن الخ

وعلامته جواز الاستغناء عنها ببعض (نحو) لن تنالوا البر (حتى تنفقوا مما تحبون) أى بعض ما تحبون (ولهذا قرئ بعض ما تحبون) قرأ ذلك ابن مسعود (و) المعنى (الثانى بيان الجنس) عند جماعة من المتقدمين والمتأخرين وعلامتها صحة وقوع موصول موضعها إذا بينت معرفة نحو فاجتنبوا الرجس من الأوثان أى الذى هو الأوثان فإن بينت نكرة فهى ومجرورها فى موضع جملة (نحو) يحلون فيها (من أساور من ذهب) فمن ذهب بيان لأساور أى هى ذهب ومن الأولى للابتداء عند الجمهور أو زائدة على رأى الأخفش ويدل له قوله تعالى وحلوا أساور (و) المعنى (الثالث ابتداء الغاية المكانية باتفاق) من البصريين والكوفيين بدليل انتهاء الغاية بعدها (نحو) سبحان الذى أسرى بعبده ليلا (من المسجد الحرام) إلى المسجد الأقصى (و) ابتداء الغاية (الزمانية) وفاقا للكوفيين والأخفش والمبرد وابن درستويه و(خلافا لأكثر البصريين) فى منعهم ذلك (و) يدل (لنا) الكتاب العزيز وهو (قوله تعالى من أول يوم) أحق أن تقوم فيه فيه رجال (والحديث) وهو قول أنس رضى الله عنه (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة) رواه البخارى من حديث شريك بن عبد الله بن أبى نمر عن أنس رضى الله تعالى عنه وقول بعض العرب من الآن إلى الغد حكاه الأخفش فى المعانى (وقول الشاعر) النابغة الذبيانى يصف السيوف

(تخيرن من أزمان يوم حليمة) * إلى اليوم قد جربن كل التجارب

فمن أزمان لابتداء الغاية الزمانية وتخيرن وجربن مبنيان للمفعول والنون المتصلة بهما نائب الفاعل وهى راجعة إلى السيوف المحدث عنها فى البيت قبله وتخيرن اصطفين وجربن اختبرن ويوم حليمة يوم مشهور من أيام العرب وهو اليوم الذى سار فيه المنذر بن المنذر لقتال الأعرج الغسانى وحليمة هى بنت الحرث ابن أبى شمر وخة والتجارب جمع تجربة وحمل المانعون هذه الأدلة على حذف مضاف والتقدير فى الآية من تأسيس أول يوم وفى الحديث من صلاة الجمعة وفى البيت من استمرار أزمان وكذلك ما أشبهها وأجيب بأن الأصل عدم الحذف وقد يكون ابتداء الغاية فى غير المكان والزمان نحو من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم (و) المعنى (الرابع التنصيص على العموم أو توكيد التنصيص عليه وهى الزائدة) فالأولى الداخلة على نكرة لا تختص بالنفى نحو ما جاءنى من رجل فهى للتنصيص على العموم ألا ترى أنه قبل دخولها من يحتمل نفى الوحدة ونفى الجنس على سبيل العموم ولهذا يصح أن يقال بل رجلان وبعد دخولها يصير نصا فى نفى الجنس على سبيل العموم فيمتنع أن يقال بل رجلان والثانى الداخلة على نكرة مختصة بالنفى وشبهه نحو ما جاءنى من أحد فهى لتأكيد التنصيص على العموم لأن النكرة الملازمة للنفى تدل على العموم نصا فزيادة من إنما أفادت مجرد التوكيد لأن ما جاء أحد وما جاء من أحد سيان فى أفهام العموم دون احتمال * فإن قلت إذا كانت من تفيد التنصيص فكيف تكون زائدة أجيب بأن المراد من زيادتها كونها تأتى فى موضع يطلبه العامل بدونها فتصير مقحمة بين طالب ومطلوب وإن كان سقوطها مخلا بالمعنى المراد كما قالوا فى لا أنها زائدة فى لم جئت بلا زاد مع أن سقوطها يخل بالمعنى (و) من الزائدة (لها ثلاثة شروط) عند الجمهور أحدها (أن يسبقها نفى) بأى أداة كانت (أو نهى) بلا (أو استفهام

(قوله وحمل المانعون هذه الأدلة الخ) قال فى الجنى الدانى * فإن قلت فما تصنع بنحو قوله الأمر من قبل ومن بعد * قلت ذكر ابن أبى الربيع فى شرح الإيضاح أن محل الخلاف إنما هو فى الموضع الذى يصلح فيه دخول عند فلا يقع خلاف فى صحة وقوع من هنا اه ورأيت بخط المصنف ما نصه ذكر ابن إياز فى نتيجة القواعد قبل وبعد يستعملان للزمان والمكان وأن شيخه نقل عن بعضهم أن الأولى بهما المكان لثلاثة أوجه امتناعهم من إضافتهما (٨) إلى الفعل بغير سابك نحو من قبل أن تأتينا والإخبار بهما عن الجثة نحو الجبل بعد الوادى والوادى قبل الجبل وأنهما الأصل فى الغايات وكلها ظروف مكان كفوق وتحت اهـ والجواب عن الأول أنهما لما اسمين لشىء من أوقات الدنيا كالليل والنهار والظهر والعصر وإنما استعملا للدلالة على التقديم والتأخير فلم يكونا أصل الموضع للزمان فلهذا لم يتصرف فيهما بالإضافة إلى الفعل وعن الثالث أنهم غلبوا عليهما حكم الصفات حين ترك موصوفها وهذا يصلح جوابا عن الأول أيضا (قوله من تأسيس أول) قال فى المغنى ورده السهيلى بأنه لو قيل هكذا لاحتيج إلى تقدير زمان اه بق أن التأسيس ليس مكانا فما معنى التأويل به إلا أن يقال المقصود أن لا يكون الابتداء فى الزمان وذلك صادق بأن لا يكون فى زمان ولا مكان (قوله من صلاة الجمعة) قال الدنوشرى صحة هذا موقوفة على أن معنى الحديث أن المطر كان ابتداؤه صلاة الجمعة لا أول يوم الجمعة وإن كان معناه أن المطر ابتداؤه أول يوم الجمعة فلا يتأتى هذا التقدير فليتأمل اه (وأقول) فى الحديث الذى فى البخارى ما يدل على ابتداء المطر وانتهائه صلاة الجمعة لأن فيه أن أعرابيا قام والنبى ﷺ يخطب وشكى أولا قلة المطر وثانيا كثرته أو شكى ضرره الكثرة فراجعه (قوله نحو من محمد الخ) يمكن ردها فى مثل ذلك للابتداء فى المكان كما بيناه فى الحواشى (قوله ولها ثلاثة شروط) لم يشترطوا فى زيادة غيرها

ذلك لأنها أم الباب فاشترطوا فى زيادتها ذلك لتقل زيادتها (قوله بهل خاصة) كذا قيد أبو حيان فى الارتشاف والمصنف فى المغنى لكن لم يقيد ابن الناظم بهل والإطلاق قضية كلام السمين والصفاقسى فإنهما نقلا فى الكلام على قوله تعالى سل بنى إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة كلاما عن ابن عطية ونظرا فيه بأن كم إن كانت خبرية فلا تزاد من فى الخبر وإن كانت استفهامية فتعلق الاستفهام المفعول الأول لا الثانى إلا أن يقال بجوازه لانسحاب الاستفهام على الجملة اه وهذا صريح فى جواز زيادة من بعد كم الاستفهامية كما لا يخفى (قوله ولعل الفرق الخ) قال الدنوشرى قد يتوقف فيه فإن كون هل دائما لطلب التصديق لا يقتضى أن يكون ذلك خاصا بها فليتأمل (قوله إما فاعلا) قال الدنوشرى قال بعضهم اعلم أن زيادة حروف الجر مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع فقولك ما رأيت من أحد أحسن من قولك ما قام من أحد والعلة فى ذلك أن زيادتها مع المنصوب فى محلها لأن حروف الجر إنما تدخل لتعدى الأفعال إلى الأسماء والتعدية إنما هى للمنصوب وإذا زدتها فى المرفوع أوقعتها فى غير محلها لأن حرف الجر لا يعدى الفعل إلى المرفوع فكانت الزيادة مع المنصوب أحسن (قوله أو مفعولا به) يدخل فيه ما قاله أبو حيان من أنها تزاد فى ظرف أو مصدر اتسع فيهما نحو ما سير من سير شديد وما صيد عليه من يوم ووجه دخول ذلك إن كلا منهما مفعول به على الاتساع واعلم أنه قال فى المغنى تقييد المفعول بقولنا به عبارة ابن مالك فتخرج بقية المفاعيل وكان وجه منع زيادتها فى المفعول معه والمفعول لأجله والمفعول فيه أنهن فى المعنى بمنزلة المجرور بمع وباللام وبفى ولا تجامعهن من ولكن لا يظهر للمنع فى المفعول المطلق وجه ثم ذكر أن أبا البقاء خرج على زيادتها فى المفعول المطلق قوله تعالى ما فرطنا فى الكتاب من شىء وتكلم على ذلك فراجعه قال الدمامينى وقد يشكل قوله إنهن فى المعنى بمنزلة المجرور بمع الخ بأنه قد سمع دخول من على مع كما حكاه سيبويه ذهبت من معه وقراءة من قرأ هذا ذكر من معى بكسر ميم من ويجاب بأن مع المدخولة لمن بمعنى عند التى يراد بها مكان الاجتماع أو زمانه ولا شك أن مع التى تجعل الواو بمعناها فى المفعول معه (٩) ليست بمعنى عند بل بمعنى الاجتماع

بهل) خاصة وفى إلحاق الهمزة بها نظر وفى الارتشاف لو قلت كيف تضرب من رجل أو متى تضرب من رجل لم يجز اه ولعل الفرق أن هل لطلب التصديق دائما (و) الثانى (أن يكون مجرورها نكرة) كما مر (و) الثالث (أن يكون) مجرورها المنكر (إما فاعلا نحو ما يأتيهم من ذكر) فذكر فاعل بأتيهم (أو مفعولا) به (نحو هل تحس منهم من أحد) فأحد مفعول تحس (أو مبتدأ نحو هل من خالق غير الله) فخالق مبتدأ وغير الله نعته على المحل والخبر محذوف تقديره لكم وليس يرزقكم الخبر لأن هل لا تدخل على مبتدأ مخبر عنه بفعل على الأصح وأجاز بعضهم زيادتها بشرط تنكير مجرورها فقط نحو قد كان من مطر وأجازها الأخفش والكسائى وهشام بلا شرط ووافقهم الناظم فى التسهيل وعلله فى

وقد صرح أبو البقاء بزيادتها فى المفعول المطلق فى قوله تعالى وما يضرونك من شىء وقال إن من شىء بمعنى ضرر فلعل المصنف أطلق المفعول ليشمل المفعول المطلق والشارح قيد بقوله به ليكون فى المفهوم تفصيلا فتأمل (قوله أو مبتدأ) قال الدنوشرى قال بعضهم تزاد من فى الابتداء وفى الفاعل وفى اسم كان وفى مفعول ما يتعدى لواحد وفى أول مفعولى ظننت وفى أول مفاعيل أعلمت وفى أول مفعولى أعطيت وفى ثانيهما وفى مفعول ما لم يسم فاعله فهذه تسعة مواضع اه (أقول) من زيادتها فى اسم كان قوله تعالى ما كان على النبى من حرج الآية فكان ناقصة ومن زائدة دخلت على اسمها والخبر قوله فيما فرض الله له أى ليس على النبى إثم فيما قدره الله ولا يبعد أن يكون الخبر قوله على النبى وقوله فيما فرض الله ظرفا وقول المولى أبى السعود أى ما صح وما استقام فى الحكمة أن يكون له ضيق فيه تفسير كان بمعنى غير متعارف وهو الاستقامة والإتيان بقيد مستغنى عنه وهو فى الحكمة وتفسير الحرج بما لا يناسب المقام وهو الضيق فإن المناسب أن يكون بمعنى الإثم فتدبر (قوله نعته على المحل) هذا بناء على أن المجرور بحرف زائد إعرابه محلى وأن الإعراب المحلى لا يختص بالمبنيات وهو وإن وقع التصريح به فى كلام كثيرين مشكل كما بيناه فى حاشية الفاكهى (قوله قد كان من مطر) قال الدنوشرى هذا سمع من كلامهم وسمع أيضا قد كان من حديث فخل عنى قيل من فى الموضعين زائدة فى الفاعل ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل فى الموضعين ضميرا يعود على اسم الفاعل أى قد كان هو أى كائن من مطر ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية كأن قائلا قال هل كان من مطر وهل كان من حديث فقيل فى الجواب على سبيل الحكاية قد كان من مطر وقد كان من حديث وقد خرج ذلك أيضا على أن التقدير قد كان شىء من مطر فحذف الفاعل وأقيم المجرور مقامه فهو مفهوم من إقامة الصفة مقام الموصوف وهذا تخريج فاسد لأنه يلزم منه أن يكون المجرور بحرف غير زائد فاعلا وذلك لا يجوز فقد بان بهذا أن ما نقله بعض أصحابنا عن بعض مشايخنا فى قوله تعالى ولقد جاءك من نبإ المرسلين جوابا عن حذف الفاعل فى غير المواضع المعروفة من أن ذلك عله ما لم يقم غيره مقامه مردود فليتأمل وقوله فهذا التخريج فاسد إلى آخر ما علل به الفساد قد يمنع بأن هذا المخرج لا يدعى أن المجرور فاعل بل يمكن أن يكون مراده أن هذا الجار والمجرور صفة قامت مقام

(٢ - تصريح - ن)

موصوفها بعد حذفه وأصل هذا مرادقائله اه (أقول) كأنه أراد بعض المشايخ الشهاب القاسمي فقد قال ذلك فيما كتبه بهامش ابن الناظم فى آخر باب النعت واعترضه بعض الفضلاء بأنه إن أراد بماسد مسده ما يصلح للفاعلية فالجار والمجرور ليس كذلك وإن أراد ما يحل محله مطلقا أشكل أنهم فى قوله تعالى ثم بدا لهم الآية احتاجوا إلى التأويل ما أمكن ولو صح ما ادعاه لما احتاجوا إليه وأجيب باختيار الثانى لكن المراد ما قام مقامه مع كونه فيه إشعار ودلالة على ذلك الفاعل المحذوف كما فى الآية (قوله والثانى نحو إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) قال الدنوشرى كونها فى هذه الآية للظرفية مخالف لقول البيضاوى أنها فيها البيان إذا حينئذ تكون من لبيان الجنس (قوله وزاد فى المغنى الخ (١٠) لم يرد ذلك على وجه يقتضى اختياره لأنه لظرف كثير منه ففى كلام الشارح إبهام مالا ينبغى (قوله وهو الفصل الخ) قال فى المغنى بعد أن نقله عن ابن مالك وفيه نظر لأن الفصل مستفاد من العامل فإن ماز وميز بمعنى فصل والعلم صفة توجب التمييز والظاهر أن من فى الآيتين للابتداء أو بمعنى عن (قوله نحو ينظرون من طرف خفى الخ) قال فى المغنى والظاهر أنها للابتداء وقال الدمامينى إن أريد بكون الطرف آلة للنظر فمن بمعنى الباء كما قال يونس وليس الظاهر حينئذ كونها للابتداء كما قال المصنف وإن أريد أن الطرف وقع ابتداء النظر منه فمن لابتداء الغاية لا بمعنى الباء فهما معنيان متغايران موكولان إلى إرادة المستعمل فتأمله (قوله نحو لن تغنى عنهم أموالهم الخ) قال فى المغنى وقد مضى القول بأنها فى ذلك للبدل وقدم فى بحث البدل أن المفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هى فللابتداء (قوله وإنما لهما لضرب الخ تمامه ❊ على رأسه تلقى اللسان من الفم ❊ قال فى المغنى والظاهر أن من فيهما ابتدائية أو ما مصدرية وأنهم جعلوا كأنهم خلقوا من الضرب (قوله لجملته غاية لرؤيتك) قال الزرقانى اقتصر الشيخ على هذا وترك ما فيه النزاع وهو أن محل الابتداء محل هو شيء آخر أو هو محل الانتهاء (قوله وأسقطها هنا الخ) قال الزرقانى هذا غير ظاهر بل أسقطها لأن غرضه محاذاة كلام الناظم ألا تراه تبعه فيما ذكره مع أنه يستظهر خلاف ما ذكر (قوله بين معنى وذات) لا يرد عليه نحو النار للكافرين مع كونها للاستحقاق لا للاختصاص لأن النار لا تختص بالكفار لدخول العصاة فيها وذلك لأن الأصل عذاب النار والعذاب معنى

شرحه بثبوت السماع بذلك نثرا ونظما (الخامس معنى البدل نحو أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة) أى بدل الآخرة وأنكر قوم مجيء من للبدل وقالوا التقدير أرضيتم بالحياة الدنيا بدلا من الآخرة فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف وأما هى فللابتداء نقله فى المغنى وأقره المغنى (السادس الظرفية) عند الكوفيين مكانية أو زمانية فالأول (نحو ماذا خلقوا من الأرض) أى فى الأرض والظاهر أنها لبيان الجنس مثلها فيما ننسخ من آية قاله فى المغنى (و) الثانى نحو (إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة) أى فى يوم الجمعة (السابع التعليل) عند جماعة (كقوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا) أى أغرقوا لأجل خطاياهم فقدمت العلة على المعلول للاختصاص (وقال الفرزدق) يمدح زين العابدين بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله تعالى عنهم

(يغضى حياء ويغضى من مهابته) ❊ فما يكلم إلا حين يبتسم

أى يغضى منه لأجل مهابته والإغضاء بالغين والضاد المعجمتين إرخاء الجفون واقتصر فى النظم على قوله

بعض وبين وابتدئ فى الأمكنه ❊ بمن وقد تأتى لبدء الأزمنه

وزيد فى نفى وشبهه فجر ❊ نكرة وزاد فى المغنى ثامنا وهو المجاوزة نحو فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله أى عن ذكر الله وتاسعا وهو الانتهاء كقولك قربت منه مساو لقولك قربت إليه قاله ابن مالك وعاشرا وهو الاستعلاء عند الأخفش والكوفيين نحو ونصرناه من القوم أى عليهم وخرجها المانعون على التضمين أى منعناه بالنصر من القوم وحادى عشر وهو الفصل بالصاد المهملة وهى الداخلة على ثانى المتضادين ونحوهما نحو والله يعلم المفسد من المصلح حتى يميز الخبيث من الطيب ونحو لا أعرف زيدا من عمرو وثانى عشر موافقة الباء عند بعض البصريين وقيل بعض الكوفيين نحو ينظرون من طرف خفى أى بطرف نقله الأخفش عن يونس وثالث عشر موافقة عند نحو لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيأ قاله أبو عبيدة ورابع عشر مرادفة ربما كقوله ❊ وإنا لمما نضرب الكبش ضربة ❊ قاله السيرافى وابن خروف وابن طاهر والأعلم وخامس عشر للغاية قال سيبويه وتقول رأيته من ذلك الموضع لجملته غاية لرؤيتك وأسقطها هنا لما فى بعضها من الرد له (واللام اثنا عشر معنى أحدها الملك نحو لله ما فى السموات) المعنى (الثانى شبه الملك ويعبر عنه بالاختصاص) والاستحقاق فالأول (نحو السرج للدابة) والثانى نحو الجمارة للدار لأن الدابة والدار لا يتصور منهما الملك والفرق بينهما أن التى للاستحقاق هى الواقعة بين معنى وذات والتى للاختصاص بخلاف ذلك المعنى (الثالث التعدية) إلى المفعول به (نحو ما أضرب زيدا لعمرو) لأن ضرب متعد فى الأصل ولكنه لما بنى منه فعل التعجب نقل إلى فعل بضم العين فصار قاصرا فعدى بالهمزة إلى زيد وباللام إلى عمرو وهذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون أن الفعل باق على تعديته

ولم ينقل وأن اللام ليست للتعدية وإنما هي مقوية للعامل لما ضعف باستعماله في التعجب وهذا الخلاف مبني على أن فعل التعجب إذا صيغ من متعد هل يبقى على تعديته أو لا ذهب الكوفيون إلى الأول والبصريون إلى الثاني ومثل الناظم للتعدية في شرح الكافية بقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا وتبعه ابنه قال الموضح في المغني والأولى عندي أن يمثل للتعدية بنحو ما أضرب زيدا لعمرو كما مثل هنا ووجه الأولوية أن ابن مالك مثل بالآية لشبه التمليك في شرح التسهيل فصار المثال محتملا وقد علمت أن مثال الموضح ليس متفقا عليه فكيف يكون أولى ولم أقف لهذا المعنى على مثال سالم من الطعن فالأولى إسقاطه كما أسقطه في التسهيل وشرحه المغني (الرابع التعليل كقوله) وهو أبو صخر الهذلي :

(وإني لتعروني لذكراك هزة) • كما انتفض العصفور بلله القطر

أي لأجل ذكري إياك المغني (الخامس التوكيد وهي الزائدة) وهو أنواع منها المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله (نحو قوله) وهو ابن ميادة الرماح يمدح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان :

وملكت ما بين العراق ويثرب • (ملكا أجار لمسلم ومعاهد)

أي أجار مسلما وهي بالجيم وقال الدماميني لا تتعين الزيادة فيه لاحتمال أن يكون أجار بمعنى فعل الإجارة واللام صلة له اهـ (وأما ردف لكم فالظاهر أنه) أي ردف (ضمن معنى اقترب) فاللام صلة له لا زائدة وبه جزم في المغني فقال وليس منه ردف لكم خلافا للمبرد ومن وافقه بل ضمن ردف معنى اقترب (فهو مثل اقترب للناس حسابهم) اهـ ومنها المعترضة بين المتضايفين كقولهم يا بؤس للحرب والأصل يا بؤس الحرب فأقحمت اللام تقوية للاختصاص وهل انجرار ما بعدها بها أو بالمضاف قولان قال في المغني أرجحهما الأول لأن اللام أقرب ولأن الجار لا يعلق اهـ وهو مشكل لأن من شأن المضاف أن يجر المضاف إليه وإلا فلا إضافة ومنها لام المستغاث فإنها زائدة عند المبرد واختاره ابن خروف بدليل صحة إسقاطها المغني (السادس تقوية العامل الذي ضعف إما بكونه فرعا في العمل) كالمصدر واسمي الفاعل والمفعول وأمثلة المبالغة نحو عجبت من ضرب زيد لعمرو و (نحو مصدقا لما معهم) ونحو زيد معطي للدراهم ونحو (فعال لما يريد) ومنع ابن مالك زيادتها مع عامل يتعدى لمفعولين ورد بقوله :

• ولا الله يعطي للعصاة مناها • (وإما بتأخره عن المعمول) مع أصالته في العمل (نحو إن كنتم للرؤيا تعبرون) والأصل والله أعلم إن كنتم تعبرون الرؤيا فلما أخر الفعل وقدم معموله عليه ضعف عمله فقوي باللام (وليست) اللام (المقوية زائدة محضة) لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة اللازم (ولا معدية محضة) لاطراد صحة إسقاطها (بل هي بينهما) فلها منزلة بين منزلتين وهو مشكل فإن الزائدة المحضة لا تتعلق بشيء وغير الزائدة تتعلق بالعامل الذي قويته عند الموضح فتكون متعلقة غير متعلقة في آن واحد وهو ممتنع لأدائه إلى الجمع بين متنافيين المغني (السابع انتهاء الغاية نحو كل يجري لأجل مسمى) أي إلى أجل مسمى المغني (الثامن القسم) وتختص بالجلالة لأنها خلف عن التاء المثناة (نحو لله لا يؤخر الأجل) أي تالله المغني (التاسع التعجب نحو لله درك) أي ما أكثر درك بالدال المهملة المغني (العاشر الصيرورة) عند الأخفش وتسمى أيضا لام العاقبة ولام المآل (نحو

(قوله وإنما هي مقوية الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه أن العامل هنا ليس فرعا في العمل وليس مؤخرا ويجاب بأن الكوفيين قد لا يسلمون هذا الشرط ويلحق بذلك ما إذا ضعف العامل بنحو تضمنه معنى التعجب كما هنا فليتأمل (قوله ويثرب) قال الدنوشري إطلاق يثرب على المدينة حرام قال بعضهم ومن دعاها يثرب يستغفر (قوله يا بؤس الحرب) تعجب من شدة الحرب (۱۱) والبؤس الشدة مهموز ويخفف بإبدال الواو (قوله وهو مشكل لأن من شأن الخ) قال الزرقاني هذا الإشكال مدفوع لأنه لا يلزم من الإضافة كون العامل المضاف (قوله ورد بقوله ولا الله يعطي الخ) قال الزرقاني يجاب بأن هذا شاذ لقوة العامل وحيث كان شاذا فكيف يتأتى الرد به انظر المغني يظهر لك أن ما هنا غير حسن والذي أوقعه في ذلك أن المصنف ذكر هذا بعد كلام ابن مالك فاعتقد الشارح أنه مرتبط به وليس كذلك بل هو مرتبط بأول الكلام (قوله وهو مشكل فإن الزائدة المحضة الخ) قال الزرقاني الجواب عنه أنا لا نسلم أنها متعلقة وغير متعلقة في آن واحد بل يجوز أن تتعلق نظرا إلى كونها مقوية ويجوز أن لا تتعلق نظرا إلى كونها زائدة فلم يجتمع الأمران في وقت واحد وبهذا يجاب عن قولهم معدية وغير معدية أي يجوز أن تكون معدية نظرا إلى كونها مقوية ويجوز أن تكون غير معدية نظرا إلى كونها زائدة قاله بعض شيوخنا اهـ وقوله فلم يجتمع الأمران في وقت واحد على نظر وكان الظاهر أن يقول فلم يجتمع الأمران من جهة واحدة وعبارة الدنوشري يرد بأن جهة الزيادة من جهة أن العامل يتعدى بنفسه وجهة الأصالة باعتبار ضعفه بما ذكر (قوله الثامن القسم) قال الدنوشري أي من التعجب وهي حينئذ مكسورة على أصلها لأنهم قالوا لام الجر مكسورة إلا مع الضمير ما عدا الياء وإلا مع المستغاث به وقولهم إن اللام للتعجب ينافيه ما صرحوا به في باب التعجب أن الصيغة كلها للتعجب وقد يجاب بالتزام ما قالوه في باب التعجب ويكون تسميتهم هنا التعجب كتسميتهم الطالب للسين على

ماحققه السيد من أنه مجاز من نسبة ما للكل للجزء اه (قوله علة للولد) قال الزرقاني اه له الولادة (قوله أقم الصلاة لدلوك الشمس) أى بعده لأن الوقت إنما يدخل وتعلم بالدلوك فلا تقام الصلاة إلا بعد الدلوك وهو ميل الشمس عن الاستواء وقال الدنوشرى من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته وقول متمم بن نويرة: فلما تفرقنا كأنى ومالكا ۰ لطول اجتماع لم نبت ليلة معا (قوله والتمليك وشبهه) قال الدنوشرى هذا تقدم فى أول مبحث الكلام فليتأمل ثم ظهر أن الاول الملك وشبهه وهذا التمليك وشبهه وفرق بين الملك والتمليك اه والفرق أن الاول من مقولة الفعل والثانى من مقولة الانفعال لكن ذكر ابن سينا كما ذكره السيد فى شرح المفتاح أن العلم والتعليم بالذات واحد وبالاعتبار (١٢) اثنان فإن شيئا واحدا هو السياق ما إلى تحصيل مجهول بمعلوم يسمى بالقياس إلى الذى يحصل فيه تعلما وبالقياس إلى الذى يحصل منه تعليما وقال المسعودى فى شرح آداب البحث بعد حكاية كلام ابن سينا بقيل فتأمل وانظر ما فيه يظهر لك ما فيه اه ووجه التأمل فى الحاشية بأنه يلزم عليه إما قيام الصفة الواحدة بالذات بالمحلين وإما حمل الشىء على شىء آخر مع انتفاء مبدأ المحمول عنه وكلاهما ظاهر البطلان اه وفيه بحث لأن قيام الصفة الواحدة بالذات بمحلين إنما يكون محالا لو كانت الصفة واحدة بالشخص وأنها ليست كذلك وأما إذا كانت واحدة بالنوع فيجوز أن يقوم بعض جزئياته بمحل والآخر بمحل آخر وأما انتفاء مبدأ المحمول فليس بمسلم لأن من يجعل كليهما واحدا بالذات كيف يسلم أن من يكون محكوما عليه بالمتعلم لا يتصف بالتعلم أو التعليم تأمل وأيضا لا مانع من قيام الشىء بشىء آخر مع انتفاء مبدأ المحمول ألا ترى أنه يقال الضرب معنى مع انتفاء مبدأ المحمول وإلا لزم الدور (قوله الاستعانة) وتسمى باء الآلة والظاهر أن المراد بالاستعانة الإعانة لا طلبها فالسين للتوكيد لا للطلب (قوله التعويض) الاوضح العوضية وكأنه أراد بالمصدر الحاصل به (قوله يعنى من أهل السنة) كذا قال الدماميني قال وإلا فلو أراد أهل السنة والمعتزلة جميعا أشكل أن المعتزلة قائلون باستحقاق الطائع الذى لا ذنب له والذى له ذنب ومات تائبا دخول الجنة فيكون العمل الصالح عندهم موجبا لذلك وسببا فيه فكيف يتأتى على قولهم أن تكون الباء سببية فى الحديث وقال الشمنى وأقول المعتزلة إنما يقولون يجب على الله إثابة الطائع ومن مات تائبا وأما إثابتهما بدخول الجنة فبفضل الله ورحمته وأيضا فهم لا ينكرون أن قدرة العباد على خلق أعمالهم وتوفيقهم لخلقها بخلق الله

لدوا للموت وابنوا للخراب) ۰ فكلكم يصير إلى الذهاب

فإن الموت ليس علة للولد والخراب ليس علة للبناء ولكن صار عاقبتهما ومآلهما إلى ذلك ومن منع الصيرورة فى اللام ردها إلى التعليل بحذف السبب وإقامة المسبب مقامه المغنى (الحادى عشر البعدية) بالباء الموحدة فتكون مرادفة لبعد (نحو أقم الصلاة لدلوك الشمس أى بعده) وجعلها فى باب المفعول له لام التعليل وتقدم فيه معنى الدلوك المغنى (الثانى عشر الاستعلاء) حقيقة (نحو يخرون للأذقان) جمع ذقن (أى عليها) ومجازا نحو وإن أسأتم فلها أى عليها قاله فى المغنى وتأتى للنسب نحو لزيد عم هو لعمرو خال وللتبليغ نحو قلت لعبادى قاله ابن مالك وللتبيين نحو سقيا لك قاله سيبويه وللظرفية نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أى فيه وبمعنى عند كقراءة الجحدرى بل كذبوا بالحق لما جاءهم بكسر اللام وتخفيف الميم أى عند مجيئه إياهم قاله أبو الفتح وبمعنى من نحو ۰ ونحن لكم يوم القيامة أفضل ۰ أى نحن أفضل منكم يوم القيامة وبمعنى عن إذا استعملت مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين آمنوا أى عن الذين آمنوا قاله ابن الحاجب وللتمليك وشبهه نحو وهبت لزيد دينارا ونحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا قاله ابن مالك فى التسهيل وتبعه الموضح فى المغنى واقتصر فى النظم على قوله :

واللام للملك وشبهه وفى ۰ تعديه أيضا وتعليل قفى وزيد

(والباء) الموحدة (الثانى عشر معنى أيضا أحدها الاستعانة) وهى الداخلة على آلة الفعل حقيقة (نحو كتبت بالقلم) ونجرت بالقدوم أو مجازا نحو بسم الله الرحمن الرحيم لأن الفعل لا يتأتى على هذا الوجه الأكمل إلا بها حكاه فى المغنى وهو أحد قولى الزمخشرى فى البسملة والقول الثانى أنها للمصاحبة وهو الأظهر عنده المغنى (الثانى التعدية) بالتاء المثناة فوق وتسمى باء النقل وهى المعاقبة للهمزة فى تصيير الفاعل مفعولا وأكثر ما تعدى الفعل القاصر (نحو ذهب الله بنورهم أى أذهبه) وقرئ أذهب الله نورهم وبهذه الآية رد على المبرد والسهيلى حيث زعما أن بين التعديتين فرقا وأنك إذا قلت ذهبت بزيد كنت مصاحبا له فى الذهاب قاله فى المغنى المغنى (الثالث التعويض) وتسمى باء المقابلة وهى الداخلة على الأعواض والأثمان حسا (كبعتك هذا) الثوب (بهذا) العبد فمدخول الباء هو الثمن أو معنى نحو كافأت إحسانه بضعف فمدخول الباء هو العوض قال فى المغنى ومنه ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون وإنما لم تقدر باء السببية كما قال المعتزلة وكما قال الجميع يعنى من أهل السنة فى لن يدخل أحدكم الجنة بعمله لأن المعطى بعوض قد يعطى مجانا وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب وبهذا تبين أنه لا تعارض بين الحديث والآية لاختلاف محل الباءين

جمعا بين الأدلة اهـ المغني (الرابع الإلصاق) وهو أصل معانيها قال سيبويه وإنما هي للإلصاق والاختلاط ثم قال وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله قال في المغني ثم الإلصاق حقيق (نحو أمسكت بزيد) أي قبضت على شيء من جسمه أو على ما يحبسه من ثوب أو نحوه ولو قالت أمسكته احتمل ذلك وأن تكون منعته من التصرف ومجازي نحو مررت بزيد أي ألصقت مروري بمكان يقرب من زيد اهـ فجعل الإلصاق بما يقرب منه كالإلصاق به ثم الحقيق نوعان ما لا يصل الفعل إلا بحرفه كسطوت بزيد وما يصل الفعل بدونه نحو أمسكت بزيد فإن الباء أفادت أن إمساكك بزيد كان بمباشرة منك له بخلاف أمسكت زيدا فإنما يفيد منعه التصرف بوجه ما المغني (الخامس التبعيض) أثبته الأصمعي والفارسي والقتبي وابن مالك قيل والكوفيون وجعلوا منه (نحو عينا يشرب بها عباد الله أي منها) فامسحوا برؤوسكم وعليه بنى الشافعي مذهبه في مسح بعض الرأس في الوضوء لما قام عنده من الأدلة المغني (السادس المصاحبة) وهي التي يصلح في موضعها مع أو يغني عنها وعن مصحوبها الحال (نحو وقد دخلوا بالكفر أي معه) أو كافرين المغني (السابع المجاوزة) وهي التي يحسن في مكانها عن قيل وتختص بالسؤال (نحو فاسأل به خبيرا أي عنه) بدليل يسألون عن أنبائكم وقيل لا تختص بالسؤال بدليل ويوم تشقق السماء بالغمام أي عنه وزعم البصريون أنها لا تكون بمعنى عن أصلا وتأولوا ما ورد من ذلك المغني (الثامن الظرفية) وهي التي يحسن في مكانها في ثم الظرفية مكانية وزمانية فالمكانية (نحو وما كنت بجانب الغربي أي فيه و) الزمانية (نحو نجيناهم بسحر) أي فيه المغني (التاسع البدل) وهي التي يحسن في مكانها بدل (كقول بعضهم) وهو رافع بن خديج الصحابي رضي الله تعالى عنه (ما يسرني أني شهدت بدرا بالعقبة أي بدلها) المغني (العاشر الاستعلاء) وهي التي يحسن في موضعها على (نحو) ومن أهل الكتاب (من إن تأمنه بقنطار أي على قنطار) قاله الأخفش ويدل له هل آمنكم عليه إلا كما أمنتكم على أخيه (ونحو وإذا مروا بهم يتغامزون أي مروا عليهم) بدليل وإنكم لتمرون عليهم مصبحين المغني (الحادي عشر السببية) وهي الداخلة على سبب الفعل (نحو فبما نقضهم ميثاقهم لعناهم) أي لعناهم بسبب نقضهم ميثاقهم كما أن باء الاستعانة هي الداخلة على آلة الفعل كما تقدم فلا يندرج أحدهما في الآخر خلافا لابن مالك فإنه أدرج باء الاستعانة في باء السببية وعد من مفرداته المغني (الثاني عشر التوكيد وهي الزائدة) وتزاد مع الفاعل (نحو كفى بالله شهيدا و) مع المفعول (نحو ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة و) مع المبتدأ (نحو بحسبك درهم و) مع خبر ليس (نحو ليس زيد بقائم) وتأتي الباء للقسم وهي أصل أحرفه وتستعمل في القسم الاستعطافي وهو المؤكد بجملة طلبية نحو بالله هل قام زيد أي أسألك بالله مستحلفا وغير الاستعطافي وهو المؤكد بجملة خبرية نحو بالله لتفعلن وللغاية نحو وقد أحسن بي أي إلي وقيل ضمن أحسن معنى لطف وللتفدية نحو بأبي أنت وأمي أي فداك أبي وأمي واقتصر الناظم على قوله :

والظرفية استبن ببا ... وفي وقد يبينان السببا

بالبا استعن وعد عوض ألصق ... ومثل مع ومن وعن بها انطق

(ولفي ستة معان) أحدها (الظرفية حقيقية مكانية أو زمانية) فالأولى (نحو في أدنى الأرض و) الثانية (نحو في بضع سنين) فأدنى وبضع اكتسبا الظرفية من المضاف إليهما فإن أدنى اسم تفضيل من الدنو وبضع اسم لما بين الثلاث إلى التسع (أو مجازية) إما بكون الظرف والمظروف معينين نحو ولكم في القصاص

تعالى وإيجاده فيصح تلك سببية دخول الجنة عندهم عن الأعمال وإثباتها لرحمة الله تعالى (قوله وهي التي يصلح في موضعها مع) قال الدنوشري في رسالة التضمين والظاهر أن الباء بمعنى مع على العكس من ذلك أي من أن الأصل دخول مع على المتبوع نحو جاء زيد مع الأمير فإن قيل جاء الأمير مع زيد كان على خلاف الأصل كما في المطول في بحث الكناية فالأصل في الباء أن تدخل على التابع نحو بعت العبد بأثوابه اهبط بسلام منا وفرق مالك في شرح المنار بين استعمال الباء التي للمصاحبة وبين مع أن مع لابتداء المصاحبة والباء لاستدامتها (قوله أي معه) وليست للتعدية إذ ليس المراد أدخلوا الكفر بل دخلوا مصاحبين له ومتصفين به (قوله فاسأل به خبيرا) فالسؤال تجاوز الله إلى الخبير حيث كان الخبير هو المسؤول والضمير في به راجع للرحمن ومر في الكلام على الديباجة ما يتعلق بمتعلق به فراجعه (قوله وتأولوا ما ورد من ذلك) أي على أن الباء في الآية الأولى سببية كما في المغني أو تجريده كما قاله الرضي والتقدير واسأل بسؤاله خبيرا وفي الثانية بمعنى مع (قوله البدل) فرق الشهاب القاسمي بينه وبين البدل فانظر حواشينا على الألفية (قوله ما يسرني إلخ) أي بل الذي يسرني شهود العقبة (قوله ومع خبر ليس نحو ليس زيد بقائم) هذا في الخبر الغير الموجب وزيادتها قياسية وقد تزاد في الخبر الموجب فيتوقف على السماع نحو جزاء سيئة بمثلها • ومنعكها بشيء يستطاع • وزاد في المغني أنها تزاد في الحال المنفي عاملها كقوله • فما رجعت بخائبة ركاب • والتوكيد قال وجعل منه بعضهم يتربصن بأنفسهن (قوله حقيقية أو مجازية) قد يجتمعان نحو إن المتقين

في جنات وعيون وفواكه ولعيم (1) استعمل الظرف في حقيقته بالنسبة إلى الجنات وفي مجازه بالنسبة إلى العيون والفواكه والنعيم ومن لا يرى ذلك يقدر وفي عيون وفواكه فتكون في الثانية مجازا محضا شبها في كثرتها بالظرف المحيط بالمظروف لكن فيه حذف حرف الجر وبقاء عمله وهو شاذ فالأولى أن يجعل الجميع مجازا والتقدير في لذات جنات أو في نعيم جنات وعيون وفواكه هذا وقوله أو مجازية يفهم أنه نوع خارج عن النوعين السابقين وليس كذلك فكان ينبغي أن يقول أو مجازية كذلك أي مكانية أو زمانية (قوله بسبب ما أفضتم) أي لا فيه إذ لا مس في الحديث والكلام (قوله ولكن شبه المصلوب) حاصله أن في النظم الشريف استعارة تبعية جرت في متعلق الحرف لكن الشارح تبعا للمصنف في المغني على ما في حرف الباء لم يحسن تقريرها ولا بيانها كما لا يخفى على العارف بالبيان لأن المراد بمتعلق الحرف معاني الأسماء الكلية التي يعبر بها عند تفسير معاني الحروف الجزئية ووهم صاحب التلخيص ففسره بالمجرور بالحرف وكلام الشارح لا يوافق واحدا منهما فالحق في (١٤) تقرير الاستعارة أنه شبه استعلاء المصلوب على الجذع بظرفية المقبور في قبره ثم استعمل في المشبه في الموضوعة للمشبه به أعني الظرفية جرت الاستعارة في الاستعلاء والظرفية وبتبعيتهما في على وفي (قوله المقايسة) المراد بها الإضافة والنسبة فقوله في الآخرة أي بالإضافة والنسبة إليها (قوله فما متاع) أي تمتع أي التمتع بالحياة الدنيا وليست في هنا للظرفية إذ التمتع بالحياة الدنيا لا يكون بالآخرة (قوله جمع كلوة) قال الدنوشري هو بالواو لغة في كلية بالياء كما قال الجوهري (قوله أجازه ابن مالك وحده) قال الزرقاني عبارة المغني أجازه ابن مالك وحده بالقياس على نحو قوله فانظر بمن تثق على حمله على ظاهره وفيه نظر اه قال الدماميني قوله وفيه نظر الضمير يرجع إلى القياس أو إلى قول ابن مالك ووجه النظر أن المقيس عليه وهو فانظر بمن تثق لا تتعين الباء فيه للزيادة على أن يكون الأصل فانظر من تثق به فحذف به وعوض من هذه الباء الجارة للضمير باء أخرى داخلة على من إذ يجوز كما مر أن تكون استفهامية لا موصولة والكلام تم بقوله فانظر ثم ابتدأ مستفهما بقوله بمن تثق به فلا حذف ولا تعويض (قوله وجعل منه وقال اركبوا فيها) في إعراب السفاقسي وعدى اركبوا بفي لتضمنه معنى صيروا أو ادخلوا وقيل التقدير اركبوا الماء فيها فمفعول اركبوا محذوف وقيل في زائدة للتوكيد اه الداعي إلى هذا كله أن ركب متعد بنفسه لأنه يتصل به ما غير المصدر نحو الجواد ركبته ويبنى منه اسم مفعول تام نحو الجواد مركوب وجميع ما قيل في هذه الآية يقال في قوله تعالى حتى إذا ركبا في السفينة (قوله الاستعلاء) أي العلو فالسين للتوكيد لا للطلب (قوله على مجرورها)أي حقيقة كما مثل أو مجازا نحو أولئك على هدى وإنك لعلى خلق عظيم شبه التمكن ... بالأخلاق العظيمة الشريفة والثبوت عليها بمن على دابة يصرفها كيف شاء وكذلك فرطم عليه دين قال ... كأن شيئا اعتلاه

حياة أو الظرف معنى والمظروف ذاتا نحو أصحاب الجنة في رحمة الله أو بالعكس (نحو لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) وفي بعض النسخ لقد كان في يوسف الآية (و) الثاني (السببية نحو لمسكم فيما أفضتم فيه عذاب عظيم) أي لمسكم عذاب عظيم بسبب ما أفضتم أي خضتم فيه (و) الثالث (المصاحبة) عند الكوفيين والقتبي وهي التي يحسن موضعها مع (نحو قال ادخلوا في أمم) أي مع أمم (و) الرابع (الاستعلاء) عند الكوفيين والقتبي وهي يحسن موضعها على (نحو لأصلبنكم في جذوع النخل) أي عليها وقيل إن هنا ليست بمعنى على ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء كالقبر المقبور (و) الخامس (المقايسة) وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق (نحو فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل) أي بالقياس إلى الآخرة (و) السادس (بمعنى الباء) عند الكوفيين والقتبي (كقوله) :

وتركب يوم الروع منا فوارس (يصيرون في طعن الأباهر والكلا)

أي بصيرون بطعن وهو بالباء الموحدة وكسر الصاد المهملة جمع بصير لعت فوارس والأباهر جمع الأبهر وهو عرق إذا قطع مات صاحبه والكلى جمع كلوة وتأتي في بمعنى من نحو في تسع آيات أي منها قاله الحوفي وللتعويض وهي الزائدة عوضا من أخرى محذوفة كقولك ضربت فيمن رغبت أصله ضربت من رغبت فيه أجازه ابن مالك وحده قال في المغني وفيه نظر وللتوكيد وهي الزائدة لغير التعويض أجازه الفارسي في الضرورة وأجازه بعضهم في الكلام وجعل منه وقال اركبوا فيها أي اركبوها واقتصر الناظم على الظرفية والسببية كما يؤخذ من قوله

والظرفية استبن ببا وفي وقد يبينان السببا

(ولعلى أربعة معان أحدها الاستعلاء) على مجرورها وهو الغالب (نحو وعليها وعلى الفلك تحملون) أو على ما يقرب منه نحو أو أجد على النار هدى (والثاني الظرفية) كفي قاله الكوفيون (نحو) ودخل المدينة (على حين غفلة أي في حين غفلة والثالث المجاوزة) كعن (كقوله) وهو نحيف العامري :

(إذا رضيت علي بنو قشير) لعمر الله أعجبني رضاها

(أي) إذا رضيت (عني) وبنو قشير بضم القاف وفتح الشين المعجمة اسم قبيلة ولذلك أعاد الضمير عليها مؤنثا

(1) قوله نحو إن المتقين الخ هذا مثال وليس كله لفظ آية اه

ويحتمل أن يكون رضي ضمن معنى عطف قاله في المغني وقال الكسائي حمل على نقيضه أي في التعدي وهو سخط وقال أبو عبيدة إنما ساغ هذا لأن معناه أقبلت على (الرابع المصاحبة) كمع عند الكوفيين (نحو وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم أي مع ظلمهم) وتأتي بمعنى اللام نحو ولتكبروا الله على ما هداكم أي لهدايته إياكم وبمعنى عند نحو ولهم علي ذنب أي عندي ومرادفة من نحو إذا اكتالوا على الناس أي منهم وموافقة الباء نحو حقيق على أن لا أقول على الله إلا الحق أي بأن لا أقول وبذلك قرأ أبي وزائدة للتعويض وغيره فالأول كقوله: إن الكريم وأبيك يعتمل * إن لم يجد يوما على من يتكل

أي عليه فحذف عليه وزاد على قبل الموصول تعويضا قاله ابن مالك والثاني كقول حميد بن ثور:

أبى الله إلا أن سرحة مالك * على كل أفنان العضاه تروق

زاد على لأن راق متعدية بنفسها تقول راقني حسن الجارية ونص سيبويه على أن على لا تزاد ولا حجة في البيت لاحتمال تضمين تروق تشرق وللاستدراك كقولك فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس من رحمة الله أي لكنه واقتصر الناظم على قوله * على للاستعلا ومعنى في وعن * (ولعن أربعة معان أيضا أحدها المجاوزة) ولم يذكر البصريون سواه (نحو سرت عن البلد ورميت عن القوس) والمثال الأول متفق عليه والثاني مختلف فيه فقال ابن مالك عن فيه للاستعانة بمعنى الباء لأنهم يقولون رميت بالقوس وعن القوس حكاهما الفراء وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية وحكى أيضا رميت على القوس قاله في المغني (الثاني البعدية) بالباء الموحدة (نحو لتركبن طبقا عن طبق أي حالا بعد حال) ويحتمل أن تكون عن على بابها والتقدير طبقا متباعدا في الشدة عن طبق آخر دونه فيكون كل طبق أعظم في الشدة مما قبله قاله الدماميني (الثالث الاستعلاء كقوله تعالى ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه أي عليها (ويحتمل التضمين والمعنى فإنما يبعد الخير عن نفسه بالبخل قاله الدماميني (وكقول الشاعر) وهو ذو الإصبع العدواني واسمه الحدثان بن الحرث بن محرب

(لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب * عني) ولا أنت دياني فتخزوني

(أي على) لأن المعروف أن يقال أفضلت عليه قاله في المغني ولاه أصله لله فحذفت اللامان الجارة والأخرى شذوذا والحسب بفتح السين الدين وما يعده الإنسان من مفاخر آبائه والديان المالك وتخزوني تسوسني والمعنى لله در ابن عمك لا أفضلت في حسب علي ولا أنت مالكي فتسوسني (الرابع التعليل نحو وما نحن

فأشار إلى مجاز التشبيه (قوله وقال الكسائي حمل على نقيضه الخ) الحمل على النقيض كثير في كلامهم كالحمل على النظير كما مر في باب التعدي واللزوم ويأتي في باب علامة التأنيث (قوله وقال أبو عبيدة الخ) قد يقال هذا راجع لاحتمال التضمين الذي قاله في المغني غايته أن الفعل المضمن تقديره أقبلت وقولهم التضمين إشراب لفظ معنى آخر يشمل ذلك فتدبر (قوله نحو ولتكبروا الله على ما هداكم) قال الدماميني يحتمل التضمين كما صرح به الزمخشري أي ولتكبروا الله حامدين على ما هداكم قال واعترضه المصنف في حواشي التسهيل بل هذا التقدير يبعده قول الداعي على الصفا والمروة الله أكبر على ما هدانا والحمد لله على ما أولانا فيأتي بالحمد بعد تعدية التكبير بعلى اه وإيضاحه أنه لو كان وقوع على في الآية لتضمين التكبير معنى الحمد لكان في الذكر المذكور كذلك ولو كان كذلك لعطف الجار والمجرور على مثله ولم يذكر الحمد ثانيا في البين قال الدماميني وفيه أي في الاعتراض نظر لأن المستفاد من الأول غير المستفاد من الثاني اه ولعل مراده أن ذكر الحمد ليس لتعلق الظرف به بل لتحصيل الثواب لأنه باللفظ قال أبو حيان ثم ما قدره الزمخشري معنى لا إعراب إذ لو كان إعرابا لم تكن متعلقة بتكبروا بل بحامدين التي قدرها والتقدير الإعرابي أن يقول لتحمدوا الله بالتكبير على ما هداكم اه وهذا بناء على أن التضمين إشراب لفظ معنى آخر وهو وإن كان الشائع لكنه خلاف التحقيق كما أشرنا إليه سابقا (قوله والتعويض) أي من أخرى (قوله المجاوزة) قال الدنوشري فسرها الرضي رضي الله عنه بأنها بعد شيء عن مجرورها إلى آخر ما قال فليراجع وأقول هي حقيقة في مجاوزة جرم عن جرم وتعديه عنه وقد تستعمل في المعاني على طريق التشبيه في مثل قوله تعالى ومن أعرض عن ذكري فإن له معيشة ضنكا شبه انصراف البصيرة عن تأمل ذكره بانصراف المجاوز عما يجاوزه (قوله والتقدير طبقا متباعدا عن طبق) هذا هو التضمين على طريق المحققين فضمن الركوب معنى التباعد وأخذ منه اسم فاعل نصب على الحال وسلط على الصلة المذكورة التي هي عن طبق غاية الأمر أن الحال عندهم يكون من فاعل الفعل المذكور فالمناسب أن يقول متباعدين عن طبق (قوله ولا أنت دياني فتخزوني) قال الزرقاني هذا الفعل يحتمل الرفع والنصب كأنه في كلام الشاعر يحتملهما نحو ما تأتينا فتحدثنا رفعا ونصبا أي ولا أنت مالكي فكيف تسوسني أو ليس ملك فسياسة وعلى تقدير النصب في البيت فالفتحة مقدرة كما في قوله: فما سودتني عامر عن وراثة * أبى الله أن أسمو بأم ولا أب وليس لضرورة فقد قرئ في الشواذ إلا أن يعفون أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح بإسكان الواو من يعفو الذي اه من الدماميني

بتارك آلهتنا عن قولك أي لأجله) قال في المغني ويجوز أن يكون حالا من ضمير تاركي أي ما تركها صادرين عن قولك وهذا رأي الزمخشري اه وتكون عن مرادفة من نحو وهو الذي يقبل التوبة عن عباده أي منهم ومرادفة الباء نحو وما ينطق عن الهوى أي به والاستعانة نحو رميت عن القوس أي به كما تقدم عن ابن مالك والبدل نحو لا تجزي نفس عن نفس شيأ أي بدل نفس وفي الحديث صومي عن أمك أي بدل أمك والظرفية كقوله ❊ ولا تك عن حمل الرباعة وانيا ❊ أي في حمل بدليل ولا تنياف ذكري وزائدة للتعويض من أخرى محذوفة كقوله :

أتجزع أن نفس أتاها حمامها ❊ فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

قال ابن جني أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده واقتصر في النظم على قوله ... بمعنى تجاوز اهي من قد فطن ❊ وقد تجي موضع بعد وعلى (وللكاف أربعة معان أيضا أحدها التشبيه نحو) قوله تعالى فكانت (وردة كالدهان الثاني التعليل) أثبته قوم ونفاه الأكثرون (نحو واذكروه كما هداكم) فالكاف تعليلية وما مصدرية (أي لهدايته إياكم) وأجاب الأكثرون بأنه من وضع الخاص موضع العام إذ الذكر والهداية يشتركان في أمر وهو الإحسان فهذا في الأصل بمنزلة وأحسن كما أحسن الله إليك والكاف للتشبيه ثم عدل عن ذلك للإعلام بخصوصية المطلوب (والثالث الاستعلاء) ذكره الأخفش والكوفيون (قيل لبعضهم) وهو رؤبة (كيف أصبحت قال كخير أي على خير) وقيل المعنى بخير ولم يثبت مجيء الكاف بمعنى الباء وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف أي كصاحب خير (وجعل منه) أي من الاستعلاء (الأخفش قولهم كن كما أنت أي على ما أنت عليه) فالكاف بمعنى على وما موصولة وأنت مبتدأ حذف خبره هذا أحد الأعاريب والثاني أن ما موصولة وأنت خبر حذف مبتدؤه أي كالذي هو أنت والثالث أن ما زائدة ملغاة والكاف جارة وأنت ضمير مرفوع أنيب عن المجرور والمعنى كن فيما يستقبل مماثلا لنفسك فيما مضى والرابع أن ما كافة وأنت مبتدأ حذف خبره أي عليه أو كائن والخامس أن ما كافة أيضا وأنت فاعل والأصل كما كنت ثم حذف كان فانفصل الضمير والسادس أن ما زائدة وشبه الشيء بنفسه في حالين المعنى (الرابع) من معاني الكاف

قوله أي ما تركها صادرين الخ) هذا هو التضمين على طريق المحققين وهو الذي أراده الزمخشري (قوله وتكون مرادفة من نحو وهو الذي الخ) قال بعضهم ولو قيل إن من في الآية بمعنى عن بدليل قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده لما بعد (قوله وما ينطق عن الهوى) قال في المغني والظاهر أنها على حقيقتها وأن المعنى وما يصدر قوله عن هوى (قوله ولا تك عن حمل الخ) عجز بيت صدره ❊ وآس سراة الحي حيث لقيتهم ❊ والرباعة بكسر الراء قال في المغني نجوم الحمالة اه والحمالة أقسام المغارم (قوله بدليل ولا تنياف ذكري) قال في المغني والظاهر أن معنى وني عن كذا جاوزه ولم يدخل فيه وونى فيه دخل فيه وفتر (قوله أن نفس أتاها الخ) نفس مرفوع بفعل دل عليه قوله أتاها أي أن هلكت نفس لأن من أتاها حمامها تهلك (قوله نحو فكانت وردة كالدهان) قال السجستاني أي صارت كلون الورد ويقال معنى وردة حمراء في لون الفرس الورد والدهان جمع دهن أي تمور كالدهن صافية ويقال الدهان الأديم الأحمر اه ويشهد (١٦) للأول يوم تكون السماء كالمهل وهو دردي الزيت وقيل ما أذيب من النحاس وشبهه ورأيت بخط المصنف في التذكرة ما نصه وقال الملحدون ما وجه التشبيه في فكانت وردة كالدهان وتكرير فبأي آلاء ربكما تكذبان بعد ذكر العذاب مثل يرسل عليكما شواظ من نار ونحاس وإنما حق ذلك أن يذكر بعد تعديد النعم والجواب عن الأول أنه قيل معناه أن السماء تتلون من الفزع الأكبر كما تتلون الدهان المختلفة وأن الدهان جمع دهن فهو كقوله تعالى يوم تكون السماء كالمهل فيمن قال المهل الزيت المغلي وقيل الدهان الجلد الأحمر وأما الجواب عن الثاني فإن من أنذرك وخوفك من عاقبة ما تصير إليه فقد أنعم عليك ألا تراه سبحانه قد قال وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين وقد علمنا أنه إنما بعث بشيرا لمن آمن ونذيرا لمن كفر فجعل الإنذار رحمة كما جعل التبشير وكذا كل من عليها فان فإذا انشقت السماء فيه إنعام على الخلق حيث أعلمهم بما كانوا يجهلونه وحذرهم بما يصيرون إليه وقد جعل سبحانه التحذير رأفة بقوله ويحذركم الله نفسه والله رؤف بالعباد (قوله من وضع الخاص موضع العام) الظاهر أن الخاص هو الذكر والعام الهداية والأصل اهتدوا كما هداكم (قوله ثم عدل عن ذلك) أي عن العام وهو اهتدوا (قوله بخصوصية المطلوب) وهو الذكر (قوله وقيل هي للتشبيه على حذف مضاف) هذا هو الأصح (قوله حذف خبره) أي كما أنت عليه وفيه حذف العائد المجرور بحرف لم يجر بمثله الموصول (قوله أي كالذي هو أنت) فيه حذف صدر الصلة وهو العائد ولم تطل الصلة (قوله والمعنى كن فيما يستقبل الخ أي فلا يلزم تشبيه الشيء بنفسه) قوله والسادس أن ما زائدة) لم يذكر هذا في المغني وهو غير الثالث وتفسير بعضهم الحالين بالسخط والرضا لا يقتضي المغايرة لأن تفسيرهما فيما مر بالمستقبل والماضي ليس على جهة التقييد

(التوكيد وهي الزائدة نحو ليس كمثله شيء أي ليس مثله شيء) كذا قدره الأكثرون إذ لو لم يقدروه كذلك صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو إثبات المثل وإنما زيدت الكاف لتوكيد نفي المثل لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانيا قاله ابن جني وقيل الكاف مناف غير زائدة ثم اختلفوا فقيل الزائد مثل كما زيدت في فإن آمنوا بمثل ما آمنتم به قالوا إنما زيدت هنا لتفصل الكاف من الضمير قال في المغني والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم بل زيادة الاسم لم تثبت وقيل الكاف ومثل لا زائد منهما ثم اختلف فقيل مثل بمعنى الذات والمعنى ليس كذاته شيء وقيل بمعنى الصفة لأن المثل والمثيل بمعنى كالشبه والشبيه والمعنى ليس كصفته شيء وقيل الكاف اسم مؤكد بمثل كما عكس ذلك من قال * فصيروا مثل كعصف مأكول * زاد في المغني في معاني الكاف المبادرة وذلك إذا اتصلت بما في نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وأبو سعيد السيرافي وغيرهما وهو غريب جدا اهـ واقتصر الناظم على قوله :

شبه بكاف وبها التعليل قد * يعني وزائد التوكيد ورد

ومعنى إلى وحتى انتهاء الغاية مكانية أو زمانية) مثال إلى في المكان (نحو من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى و) مثالها في الزمان (نحو) ثم (أتموا الصيام إلى الليل و) مثال حتى في المكان (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) مثالها في الزمان (نحو سلام هي حتى مطلع الفجر) وتقدم أن من معاني اللام الانتهاء ولذلك جمعها الناظم بقوله * للانتهاء حتى ولام وإلى * (وإنما يجر بحتى في الغالب آخر نحو حتى رأسها أو متصل بآخر) نحو حتى مطلع الفجر (كما مثلنا) وإذا ثبت أنها لا تجر إلا آخرا أو متصلا به (فلا يقال سهرت البارحة حتى نصفها) لأن النصف ليس آخرا ولا متصلا بالآخر قاله المغاربة قال في المغني وتوهم ابن مالك أن ذلك لم يقل به إلا الزمخشري وحده فاعترض عليه بقوله :

عينت ليلة فما زلت حتى * نصفها راجيا فعدت يؤسا

وهذا ليس محل الاشتراط إذ لم يقل فما زلت في تلك الليلة حتى نصفها وإن كان المعنى عليه ولكنه لم يصرح به اهـ وناقشه الدماميني بأنها في حكم الملفوظ بها ولا أثر لخصوصية النطق بها في ذلك (ومعنى كي التعليل) نحو جئت كي أقرأ أي للقراءة (ومعنى الواو والتاء) المثناة فوق (القسم) نحو والله وتالله (ومعنى مذ ومنذ ابتداء الغاية) في الزمان فيكونان بمعنى من (إن كان الزمان ماضيا كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين

لمن الديار بقنة الحجر * (أقوين مذ حجج ومذ دهر)

أي من حجج ومن دهر الحجج بكسر الحاء جمع حجة بكسرها أيضا وهي السنة والدهر الزمان والديار مبتدأ تقدم خبره في الجار والمجرور قبله وقنة بضم القاف وتشديد النون أعلى الجبل والحجر بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم حجر ثمود ومنازلهم بناحية الشام عند وادي القرى وأقوين بسكون القاف وفتح الواو خلون من سكانهم (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي.

قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان * (وربع عفت آثاره منذ أزمان)

أي من أزمان وقفا أمر للواحد بلفظ الاثنين على حد ألقيا في جهنم أو بلفظ الواحد والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة إجراء للوصل مجرى الوقف وأصله قفن وعرفان بكسر العين مصدر عرف معرفة وعرفانا والربع المنزل وعفت درست وانمحت وآثاره جمع أثر (و) معنى مذ ومنذ (الظرفية) فيكونان بمعنى في (إن كان الزمان حاضرا نحو) ما رأيته مذ أو (منذ يومنا) أي في يومنا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وإن يجرا في مضي فكمن * هما وفي الحضور معنى في استبن

(و) يكونان (بمعنى من وإلى معا) فيدلان على ابتداء الغاية وانتهائها معا فيدخلان على الزمان الذي وقع

قوله وقيل الكاف اسم) أي بناء على أن اسميتها لا تختص بالشعر (قوله انتهاء الغاية) اقتصر هنا على معنى واحد لإلى وقال في المغني إنها لثمانية معان وزاد في حرف الفاء أنها تأتي بمعنى الفاء كقوله

وأنت الذي حببت شغبا إلى بدا * إلي وأوطاني بلاد سواهما

إذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان قال ويدل على إرادة الترتيب قوله بعده

حللت بهذا حلة بعد حلة * بهذا فطاب الواديان كلاهما

وهذا معنى غريب لأني لم أر من ذكره اهـ وبهذا يندفع ما يقال لا يظهر معنى الانتهاء في إلى الأولى وكيف تتعلق إلى بالفعل مرتين لكن أحسن من ذلك ما قاله في الحواشي أن المعنى شغبا مضافا إلى بدا وقد أومأ إليه الدماميني وجوز أن تكون الأولى بمعنى مع (قوله وإذا ثبت أنها لا تجر إلا آخرا) فيه أن المصنف ذكر أن جرها لذلك في الغالب وحينئذ فقول المصنف فلا يقال الخ نظر أيضا

فيه ابتداء الفعل وانتهاؤه (إن كان) الزمان (معدودا) نكرة (نحو) ما رأيته مذ أو منذ (يومين) أي من ابتداء هذه المدة إلى انتهائها (ورب) ليست للتقليل دائما خلافا للأكثرين ولا للتكثير دائما خلافا لابن درستويه وجماعة بل ترد (للتكثير كثيرا وللتقليل قليلا) قاله في المغني (فالأول) كقوله تعالى ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين و(كقوله عليه الصلاة والسلام يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان يارب صائمه لن يصومه وقائمه لن يقومه) بإضافة صائم وقائم إلى ضمير رمضان وهو مما تمسك به الكسائي على إعمال اسم الفاعل المجرد بمعنى الماضي وقول الشاعر:

يارب يوم قد لهوت وليلة ٭ بآنسة كأنها خط تمثال

ووجه الدليل أن الآية والحديث والمثال مسوقات للتخويف والبيت مسوق للافتخار ولا يناسب واحدا منهما التقليل قاله في المغني (والثاني) وهو التقليل (كقوله) وهو رجل من أزد السراة.

(ألا رب مولود وليس له أب ٭ وذي ولد لم يلده أبوان
وذي شامة سوداء في حر وجهه ٭ مجللة لا تنجلي لزمان
ويكمل في تسع وخمس شبابه ٭ ويهرم في سبع معا وثمان

وعن الفارسي أن عمر الخشني سأل امرأ القيس عن مراد الشاعر فقال (يريد بذلك عيسى وآدم عليهما الصلاة والسلام) والقمر ويلده بسكون اللام وفتح الدال وضمها وأصله لم يلده بكسر اللام وسكون الدال فسكن اللام تشبيها له بتاء كتف فالتقى ساكنان فحركت الدال بالفتح اتباعا لفتحة الياء أو بالضم اتباعا لضمة الهاء والشامة الخال وهي النكتة السوداء في الجسم المخالف لونها وفي رواية شامة غراء وهو غير مناسب للشامة إذ الغراء البيضاء والشامة سوداء والحر من الوجه ما بدا من الوجنة وهو ما ارتفع من الخد قاله الدماميني ومجللة أي ذات عز وجلال ويروى مخلدة بتقديم الجيم على الحاء المهملة أي منكسة ويهرم أي يشيب قاله الحلبي

(فصل) (من هذه الحروف ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية وهو خمسة أحدها الكاف) وهل اسميتها في النثر والشعر معا أو في الشعر فقط قولان (والأصح) منهما (أن اسميتها مخصوصة بالشعر كقوله) وهو العجاج يصف نسوة

بيض ثلاث كنعاج جم ٭ (يضحكن عن كالبرد المنهم)

فالكاف هنا اسم بمعنى مثل لأن حروف الجر مختصة بالأسماء وبيض جمع بيضاء والنعاج جمع نعجة وهي هنا البقر الوحشية ولا يقال لغير البقر من الوحش نعاج والجم بضم الجيم جمع جماء وهي التي لا قرن لها وبالفتح الكثير ويضحكن خبر بيض والبرد بفتحتين مطر منعقد والمنهم بضم الميم الأولى وتشديد الثانية وسكون النون الذائب يعني أن النسوة يضحكن عن أسنان مثل البرد الذائب لعاقة ولطافة ومقابل الأصح أنه لا يختص بالشعر وهو ظاهر إطلاق الناظم واستعمل اسما (والثاني والثالث عن وعلى) يستعملان اسمين (وذلك إذا أدخلت عليهما من) فتكون عن بمعنى جانب وعلى بمعنى فوق فالأول (كقوله) وهو

(قوله بل ترد للتكثير كثيرا) قال الدنوشري قال تردد دون نحو بل هي موضوعة الخ لأن الكثرة والقلة لا يتعلقان بالوضع كما هو ظاهر (قوله يارب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة) يجوز في عارية من حيث العربية الرفع على أنه خبر كاسية وأنه في محل رفع على أنه مبتدأ والجار والمجرور بعده صفة على ما هو الغالب من وصف مجرور رب وإن جعل خبرا على غير الغالب فعارية خبر بعد خبر أو صفة لكاسية أو بدل على المحل وإن توسط الخبر والجر على أنه صفة أو بدل على اللفظ بناء على غير الغالب أو على أنه مجرور برب محذوفة وإن لم يتقدمها الواو والفاء وبل ويجوز النصب على الحالية (١٨) من الضمير المستتر في الجار والمجرور بناء على أنه الخبر وهي حال منتظرة (قوله لن يصومه ولن يقومه) قال الدنوشري قد يتوقف فيما ذكر من حيث أن لن لنفي المستقبل ولا يظهر هنا وقد يقال إنه استعمل نفي الصوم والقيام في نفي لازمهما وهو الثواب فهو كناية أو مجاز مرسل أو من باب إطلاق السبب على المسبب وقال بعضهم المراد لن يصومه ولن يقومه في المستقبل بأن يحصل له عارض يمنعه من ذلك بموت أو مرض فليتأمل (قوله وهو مما تمسك به الكسائي الخ) وجه التمسك أنه ماض إذ لو كان غير عامل في الضمير النصب لكان مضافا إليه وامتنع جره برب حينئذ لأن إضافته محضة من إضافة الوصف إلى غير معموله ورب مختصة في غير الشاذ بالنكرات وقال الدنوشري قد يرد تمسكه بأنه حكاية حال ماضية فلا يتعرف ولذلك دخلت عليه رب الخاصة بالنكرات (قوله ولا يناسب واحدا منهما التقليل) قال الدماميني الافتخار بالقليل قد يقع لا من حيث قلته بل من حيث كونه عزيز المنال لا يوصل إليه إلا بشق الأنفس فقول المصنف لا يناسب الافتخار واحدا منهما لا يصح (قوله وليس له أب) قال الدنوشري صفة في المعنى لمولود ولم يلده أبوان صفة لذي ولد وينظر ما النكتة في الإتيان بالواو في الأول دون الثاني (فصل) (قوله أحدها الكاف) قال الدنوشري من وقوع الكاف اسما فاعلا قول الأعشى: أتنتهون ولا ينهى ذوي شطط ٭ كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل والشطط التعدي وتجاوز الحد (قوله مختصة بالأسماء) أي وقد دخلت عن على الكاف فدل ذلك على اسميتها (قوله وذلك فيما إذا أدخلت عليهما من) ظاهره أن ذلك

قطرى الخارجى فلقد أرانى للرماح دريئة (من عن يمينى مرة وأمامى)

فعن هنا اسم بمعنى جانب لأن حروف الجر مختصة بالأسماء ودريئة بفتح الدال المهملة وكسر الراء وفتح الهمزة وهى الحلقة التى يتعلم فيها الطعن والرمى ومرة مصدر مرّ (و) الثانى (كقوله) وهو مزاحم بن الحرث العقيلى يصف القطا: (غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها) تصل وعن قيض بزيزاء مجهل

فعلى هنا اسم بمعنى فوق لدخول من عليها وكونها بمعنى فوق هو قول الأصمعى وقال أبو عبيدة بمعنى عند والضمير المجرور بها يعود إلى فرخها وغدت بالمعجمة من أخوات كان واسمها مستتر فيها يعود إلى القطا وتصل خبرها وهو بفتح حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة أى تصوت من جوفها من شدة العطش قال أبو حاتم قلت للأصمعى كيف قال غدت والقطا إنما يذهب إلى الماء ليلا فقال لم يرد الغدوة وإنما هذا مثل للتعجيل والعرب تقول بكر إلى العشية ولا بكور هناك قاله ابن السيد وتم بفتح التاء المثناة فوق أى كمل وظمؤها بكسر الظاء المشالة وسكون الميم وبهمزة بعدها قال الدماميني ما بين الوردين يستعمل فى الإبل ولكنه استعاره للقطا وقال ابن السيد مدة صبرها عن الماء وهو ما بين الشرب إلى الشرب ولا تنافى بينهما والقيض بفتح القاف وسكون الياء آخر الحروف وبالضاد المعجمة قال الدمامينى القشر الأعلى من البيض وقال العينى أراد به الفرخ هنا وزيزاء بزاءين معجمتين مكسور أولهما بينهما بالمثناة تحت وبالمد الغليظة من الأرض ويروى ببيداء بالمد المهلكة والمجهل القفر الذى ليس فيه أعلام يهتدى بها وهو مجرور بإضافة زيزاء إليه ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء عند البصريين قاله ابن السيد فى شرح أبيات الجمل وإلى استعمال عن وعلى اسمين أشار الناظم بقوله: ... وكذا عن وعلى من أجل ذا عليهما من دخلا

وقد تكون علا فعلا ماضيا تقول علا يعلو علوا وعلى يعلى علاء قاله ابن خالويه فى الطارقية وقد تكون إلى اسما واحد آلاء الله وهى نعمة تقول إلى وآلاء قاله أبو البقاء فى شرح لمع ابن جنى (والرابع والخامس مما يستعمل اسما (مذ ومنذ وذلك فى موضعين) أشار إليهما الناظم بقوله:

• ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا أو أوليا الفعل (أحدهما أن يدخلا على اسم مرفوع) نكرة أو معرفة معدودا أولا نحو ما رأيته مذ يومان) فيومان (منكر معدود) أى منذ يوم الجمعة (فيوم الجمعة معرف)

ضابط لا مستمر وقال فى الحواشى إذ قول الناظم • من أجل ذا عليهما من دخلا • شاهد على الاسمية لا ضابط فلا تتقيد اسميتها بدخول من وذكر أن على دخلت على عن فى قوله • على عن يمينى مرت الطير سنحا • (قوله ولا يجوز أن يكون نعتا لزيزاء) أى لأنه جامد ليس بمؤول بالمشتق لكنه اسم جامد كما دل عليه قوله المجهل القفر وفى هذا رد على العينى حيث قال ومجهل صفتها إما مصدر ميمى للمبالغة أو اسم مكان (قوله وقد تكون علا فعلا ماضيا) أى فتكمل لها حينئذ الأحوال الثلاثة الحرفية والاسمية والفعلية ويشاركها فى ذلك من على ما بينه فى حواشى الفاكهى وحتى على ما قال بعضهم فى تذكرة ابن أم مكتوم ذكر بعضهم أن حتى تكون حرفا واسما لامرأة وأنشد ماذا اتقنت حتى إلى حل العرا • أحسبتنى قد جئت من وادى القرى واسما لموضع بعمان قال وقد ذكر ذلك ابن دريد فى شعر له حيث قال: فيا ليكا إن لم تحطوا ذماركم • سوام ولادار حتى ودامت وفعلا وذلك بأن تخبر عن فعل الاثنين من الحت انتهى فإن كان ما قاله صحيحا فالكلام وكون حتى اسم موضع قريب فإن البكرى والحازمى لم يذكراه. إن لم يكن (١٩) صحيحا فلا يبعد أن يكون ذلك مصحفا من حبى بضم الحاء وتشديد الباء الموحدة وقد سموا إنسانا حبى وقالوا فى المثل المعروف أشبق من حبى وهى امرأة وأما فى اسم الموضع فقد ذكر البكرى حياء بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء آخر الحروف وفتحها وبالمد فيجوز أن يكون الذى فى البيت هذا وقصره وذكر الحازمى حتا بضم الحاء المهملة وبعدها تاء مثناة مفتوحة وقال من مدن باب الأبواب وجبا بضم الجيم وبعدها باء مفتوحة مشددة وقال ناحية بخوزستان فيجوز أن يكون أحدهما (قوله فى الطارقية) هو كتاب أعرب فيه سورة الفاتحة وعن والسماء والطارق إلى آخر القرآن والذى رأيته فيها عند قوله تعالى أنعمت عليهم ما نصه وقد يكون علا فعلا ماضيا كقوله تعالى ولعلا بعضهم على بعض تقول علا زيد على الجبل يعلو علوا وعليت فى المكارم أعلى علاء انتهى ويمكن أن يكون قوله وعليت بكسر اللام لا بفتحها كما هو قضية كلام الشارح إذ هو صريح فى أن ماضى يعلو ويعلى ليس واحدا وهذا هو الموافق للصحاح حيث قال وعلا فى المكان يعلو علوا وعلى فى الشرف يعلى علاء ولو فهم الشارح ذلك لم يحتج إلى نسبة ذلك إلى ابن خالويه (قوله ما رأيته مذ يومان) قال الزرقانى قال الرضى قال الأخفش لا تقول ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أمس ويجوز أن يقال ما رأيته مذ يومان وقد رأيته أول من أمس أما إذا كان وقت التكلم آخر اليوم فلا شك فيه لأنه يكون قد تكمل لانتفاء الرؤية يومان وأما إذا كان التكلم فى أوله أعنى وقت الفجر فإنما يجوز ذلك إذا جعلت بعض اليوم أى يوم انقطاع الرؤية يوما جاز وكذا إن كان فى وسطه بجعل البعض يوم الانقطاع أو بعض يوم الإخبار يوما ولا يحسب بعض اليوم الآخر وإن اعتددت بهما معا جاز لك أن تقول منذ ثلاثة أيام قال ويجوز أن تقول فى يوم الاثنين مثلا ما رأيته منذ يومان وقد رأيته يوم الجمعة ولا تعتد بيوم

الإخبار ولا يوم الانقطاع قال ويجوز أن تقول ما رأيته منذ يومان وأنت لم تره منذ عشرة أيام قال لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى أقول وعلى ما بيناه وهو أن منذ لا بد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال إنهم يقولون منذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا منذ السنة ويقولون منذ العام قال وهو على غير القياس قال ولا يقال منذ يوم استغناء بقولهم منذ أمس ولا يقولون منذ الساعة لقصرها فإن كان جميع ما قال مستندا إلى السماع فيها ونعمت وإلا فالقياس جواز الجميع والقصر ليس بمانع لأنه جوز منذ أقل من ساعة (قوله وهما حينئذ مبتدآن) اعترض بأن فيه ابتداء بنكرة بلا مسوغ إن ادعي التنكير ومن تعريف غير معتاد إن ادعي التعريف وأجيب باختيار الأول وتقدم الذي صورة مسوغ كما في قوله تعالى أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض بقادر وباختيار الثاني وهو نظير تعريف أجمع وأخواته أو هو تعريف معنوي كما يؤخذ مما يأتي عن اللقاني (قوله إجراء للرفع مجرى الجر) جواب عن سؤال حكمة وجوب تأخير الخبر على هذا القول وقد يقال إيراد السؤال على القول الثاني أظهر لأن تقديم المبتدأ وتأخير الخبر هو الأصل بخلاف تقديم الخبر وجوبا فتدبر (قوله وقيل بالعكس) قال اللقاني لعل وجهه أن الاسم الواقع بعدهما قد يكون معرفة كما في منذ يوم الجمعة فلا يصح كونه خبرا عن مذ ومنذ لأنهما نكرتان وكأنه على القول الأول لوحظ في مذ ومنذ التعريف المعنوي إذ معنى ما رأيته مذ يوم الجمعة أول زمن عدم الرؤية يوم الجمعة (قوله وقيل بالعكس) قال الدماميني في شرح التسهيل اعترض مذهب القائل بالخبرية بأنه يلزم أن يكون الشرط ظرفا لنفسه لأن بيني (٢٠) وبين لقائه هو اليومان وأجيب بجواب جدلي وهو أن بيني وبين لقائه يومان تركيب صحيح باتفاق وهذا لازم عليه فما كان جوابكم فهو جوابنا (قوله مضافين) حال من بين وبين (قوله ولا يخفى ما فيه من التعسف) قال في الهمع لأنه تقدير ما لم يصرحوا به في موضع ما (قوله والتقدير من الزمان الذي هو يومان) قال الزرقاني قال الرضي وينبغي أن يكون التقدير من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف انتهى فأفاد أن استقامة المعنى إنما تحصل بتقدير مضاف هو ابتداء مع أن من لابتداء الغاية وبيان ذلك إنا إذا لم نقدر المضاف يكون مفاد التركيب إن انتفاء الرؤية مبتدأ من اليومين وذلك صـــادق بأولها وبآخرها فلا يفيد المراد وهو كون انتفاء الرؤية من أول اليومين ألا ترى أنك إذا قلت سرت من البصرة كان المعنى أن السير مبتدأ من البصرة وذلك صادق بكون السير من أولها أو وسطها أو من أي جزء منها وحيث صدق بغير المراد كان غير مستقيم فتعين تقدير المضاف ليفيد عدم صدقه بغير المراد إذا تقرر هذا علم أن قوله ينبغي معناه يجب (تنبيه) قال الرضي قال البصريون بناء على مذهبهم وهو أن الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة أما الرفع والجر فعلى الزمان المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد لأن معناه من زمان قيام زيد أو على تقدير فعل آخر تقديره وما رأيته أي ما رأيته مذ قيام زيد وما رأيته يوم الجمعة (قوله أو منها ومن إذ) قال الزرقاني معطوف على قوله من من الجارة الخ وبناؤه على الأول ظاهر وأما على هذا فغير ظاهر لأنه تقدير الذي يدل على أن ذو طائية قال الرضي وقال بعض الكوفيين أصل منذ من إذ فركبا وضم الذال للساكنين فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فتقدير منذ يوم الجمعة من إذ مضى يوم الجمعة وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو ما رأيته منذ يومان من إذ ابتدأ يومان انتهى قوله وينبغي الخ أي ولا يقدر من إذ مضى وذلك لأن مفاد ما رأيته من إذ مضى يوم الجمعة أن انتفاء الرؤية من وقت مضى يومين فيصدق بوجودها فيهما مع أن المراد نفيها في جميعهما فتعين تقدير ابتدأ إذا تقرر هذا علم ما في قول ابن الخباز والثاني أن الأصل من إذ مضى يومان (قوله وهو يومان مبتدأ وخبر) لا يخفى أنه لم يتعرض في هذه العبارة المنقولة عن النهاية ليكون أصل ما لقيته مذ يومان في

غير معدود (وهما حينئذ) أي حين إذ رفع ما بعدهما (مبتدآن وما بعدهما خبر) عنهما واجب التأخير إجراء للرفع مجرى الجر وهو مذهب المبرد وابن السراج والفارسي من البصريين وطائفة من الكوفيين واختاره ابن الحاجب ومعناهما إلا مذ أن كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة إن كان ماضيا قاله في المغني (وقيل بالعكس) فيكونان ظرفين خبرين مقدمين وما بعدهما مبتدأ وهو مذهب الأخفش وأبي إسحق الزجاج وأبي القاسم الزجاجي ومعناهما بين وبين مضافين فمعنى ما لقيته مذ يومان بيني وبين لقائه يومان قاله في المغني ولا يخفى ما فيه من التعسف (وقيل ظرفان وما بعدهما فاعل بكان تامة محذوفة) والتقدير مذ كان يومان أو يوم الجمعة وهذا مذهب جمهور الكوفيين واختاره ابن مالك وابن مضاء والسهيلي وقيل ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف والتقدير من الزمان الذي هو يومان وهو قول لبعض الكوفيين وهو مبني على أن منذ مركبة من من الجارة وذو الطائية أو منها ومن إذ وذكر ابن الخباز في النهاية ذلك بعبارة مختصرة فقال في نحو ما لقيته منذ يومان أربعة أقوال فللبصريين قولان قال الفارسي التقدير أمد ذلك يومان فمنذ مبتدأ ويومان خبره وقال ابن جني بيني وبين لقائه يومان فمنذ خبر ويومان مبتدأ وللكوفيين قولان أحدهما أن من حرف وذو موصولة وهو يومان مبتدأ وخبر والجملة صلة فحذفت

الواو والمبتدأ وضم الميم اتباعا والثاني أن الأصل من إذ معنى يومان فيومان فاعل بفعل محذوف انتهى (و) الموضع (الثاني أن يدخلا على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقوله) وهو الفرزدق يرثي يزيد بن المهلب

(مازال مذ عقدت يداه إزاره) فسما فأدرك خمسة الأشبار

فأدخل مذ على الجملة الفعلية وهي عقدت وخبر زال يدنى في البيت بعده وسما ارتفع وأدرك لحق والمراد بخمسة الأشبار ارتفاع قامته أو موضع قبره قاله الدماميني (أو اسمية كقوله) وهو ميمون الأعشى

(ومازلت أبغي المال مذأنا يافع) وليدا وكهلا حين شبت وأمردا

فأدخل مذ على الجملة الاسمية واليافع بالياء التحتية الغلام الذي راهق العشرين سنة يقال يفع وأيفع فهو يافع ولا يقال مرفع قاله في القاموس والوليد الصبي والكهل ما بعد الثلاثين وقيل بعد الأربعين إلى الخمسين أو الستين والأمرد الذي ليس على وجهه شيء من الشعر ولم يجاوز حد الإنبات فإن جاوزه ولم ينبت فهو الثط بالمثلثة والمهملة المشددة قاله الزركشي (وهما حينئذ) أي حين إذ دخلا على الجملتين (ظرفان باتفاق) مضافان فقيل إلى الجملة وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة وقيل مبتدآن فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر قاله في المغني وهو مصرح بخلاف في المسئلة فلا يحسن دعوى الاتفاق السابقة منه وأصل مذ منذ فحذفت النون بدليل رجوعهم إلى ضم الذال عند ملاقاة الساكن نحو مذ اليوم ولولا أن الأصل الضم لكسروا ولو قيل بالعكس وزيدت النون كان مذهبا كما قالوا في ابنم أصله ابن فزيدت الميم وقال ابن ملكون هما أصلان لأنه لا تصرف في الحرف ولا شبهه ويرده تخفيفهم أن وكأن قاله في المغني وقال المالقي إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ وإذا كانت حرفا فهي أصل فنظر إلى أن الحرف لا يتصرف فيه وفيه الرد السابق وقد تكسر ميمها عند عكل وسكون ذال مذ قبل متحرك أعرف من ضمها وضمها قبل ساكن أعرف من كسرها لأن القريب أولى من الغريب والمألوف خير من المنكور وضم ذال مذ لغة بني غني وبنو غني حي من غطفان قاله في الصحاح ووجه الضم أنهم قدروا النون محذوفة لفظا لا نية على حد قوله ومن قبل نادى بالكسر بلا تنوين

(فصل) (تزاد كلمة ما بعد من وعن والباء) كثيرا وبعد الكاف قليلا (فلا تكفهن عن عمل الجر) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبعد من وعن وباء زيد ما فلم اعق عن عمل قد علما

فمن (نحو مما خطاياهم) وقرئ خطيئاتهم وهو أظهر في الاستشهاد لظهور الإعراب فيه وبه مثل في المغني وعن نحو (عما قليل) والباء نحو (فبما نقضهم ميثاقهم) واللام كقول الأعشى:

إلى ملك خير أربابه فإن لما كل شيء قرارا

يريد فإن لكل شيء وإذا دخل شيء من هذه الأحرف المذكورة على فعل أو جملة اسمية أولت ما بأنها موصول حرفي والجملة صلتها (و) تزاد ما بعد رب والكاف فيبقى العامل قليلا وتكفهما كثيرا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وزيد بعد رب والكاف فكف وقد تليهما وجر لم يكف

فالعمل (كقوله) وهو عدي بن الرعلاء الغساني

(ربما ضربة بسيف) صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء

جر رب ضربة مع اقترانها بما وطعنة مجرور بالعطف على ضربة ونجلاء بالجيم والمد الواسعة البينة الاتساع صفة طعنة وأضيفت بين إلى بصرى لاشتمالها على أماكن أو على تقدير مضاف أي أماكن بصرى وهي بضم الباء بلدة بالشام كرسي حوران (وقوله) وهو عمرو بن البراقة الهمي بالنون المكسورة

(ننصر مولانا ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم)

جر الناس بالكاف المقترنة بما الزائدة والمجروم بالجيم من الجرم ويروى مظلوم عليه وظالم (والغالب)

الزمان الذي هو يومان فلا يحسن قوله يومان مبتدأ وخبر وكان الظاهر أن يقول ويومان خبر لمبتدأ محذوف والتقدير وهو يومان فتدبر (قوله وضم ذال مذ لغة) قال الزرقاني أي سواء كان بعده ساكن نحو مذ اليوم أو لم يكن

(فصل)

فيما إذا زيدت بعد رب والكاف (أن تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل) قال سيبويه جعلوهما مع ما بمنزلة كلمة واحدة (كقوله) وهو نهشل بن جرى يرثى أخاه:

أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد (كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه)

فسيف مبتدأ ولم تخنه خبره والكاف مكفوفة بما الزائدة وأراد بيوم مشهد يوم صفين لما قتل أخوه مالك بجامع على رضى الله تعالى عنه وأراد بعمرو عمرو بن معديكرب وسيفه هو الصمصامة والمشهد مصدر ميمى ومضاربه جمع مضرب بكسر الراء ومضرب السيف نحو شبر من طرفه وجمعه على حد شابت مفارقه وإنما الإنسان مفرق واحد والعرب يقدرون تسمية الجزء باسم الكل فيوقعون الجمع موقع الواحد (وقوله) وهو جذيمة الأبرش

ربما أوفيت فى علم (ترفعن ثوبى شمالات)

فكف رب عن الجر وأدخلها على الجملة الفعلية وهى أوفيت أى نزلت وعلم أى جبل وشمالات بفتح الشين جمع شمال ريح تهب من ناحية القطب فاعل ترفعن (والغالب على رب المكفوفة أن تدخل على فعل ماض كهذا البيت) لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضى لتحقق وقوعه نحو ربما يود الذين كفروا) لو كانوا مسلمين قال الرمانى إنما أجاز ذلك لأن المستقبل معلوم عند الله كالماضى وقيل هو على حكاية حال ماضية مجازا وقيل التقدير ربما كان يود وكان شانية ورده فى المغنى (وندر دخولها على الجملة الاسمية) خلافا للفارسى فى المنع من الدخول (كقوله) وهو أبو دواد الإيادى بدالين مهملتين أولهما مضمومة بعدها واو فألف

ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج بينهن المهار

فأدخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية فإن الجامل مبتدأ والمؤبل نعته وفيهم خبره والجامل بالجيم القطيع من الإبل مع رعاتها وقيل اسم جمع الإبل لا واحد له من لفظه والمؤبل بضم الميم وفتح الهمزة والباء الموحدة المشددة المعد للقنية والعناجيج بعين مهملة فنون فألف فجيمين بينهما مثناة تحتية جياد الخيل واحدها عنجوج كعصفور وهى الخيل الطويلة الأعناق والمهار بكسر الميم جمع مهر بضمها وهو ولد الفرس والأنثى مهرة ودخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية نادر جدا (حتى قال) أبو على (الفارسى يجب أن تقدر ما اسما) نكرة مجرورا برب بمعنى شىء هو (يقدر) (الجامل خبرا لضمير محذوف والجملة صفة لما) وفيهم متعلق بحال محذوفة (أى رب شىء هو الجامل المؤبل) كائنا فيهم وإنما قدر الفارسى ضميرا محذوفا ولم يجعل الجملة على حالها صفة لما ليحصل الربط بين الصفة والموصوف

(فصل) (تحذف رب ويبقى عملها بعد الفاء كثيرا كقوله) وهو امرؤ القيس الكندى

(فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع) فألهيتها عن ذى تمائم محول

لجر مثل برب المحذوفة بعد الفاء ومعنى طرقت أتيتها ليلا وألهيتها شغلتها والتمائم التعاويذ واحدها تميمة وهى العوذة التى تعلق على الصبى وقاية من العين أو السحر ومحول من أحول الصبى فهو محول إذا تم له حول أى سنة وإنما خص الحبلى والمرضع بذلك لأنهما أزهد النساء فى الرجال وأقلهن شغفا بهم (وبعد الواو أكثر) لأن العرب تبدل من رب الواو وتبدل من الواو والفاء لاشتراكهما فى العطف (كقوله) وهو امرؤ القيس أيضا (وليل كموج البحر أرخى سدوله) على بأنواع الهموم ليبتلى لجر ليل برب المحذوفة بعد الواو وشبه ظلام الليل فى هوله وصعوبته ونكارة أمره بموج البحر واستعار له سدولا وهى الستور واحدها سدل لما يحول منه بين البصر وإدراك المبصرات وعلى متعلق بأرخى والباء

(قوله قيل وهو على الحكاية لحال ماضية مجازا) قال الزرقانى لأن المضارع يكون للحال فحكى به الآن ماض وقال أيضا معنى هذا أن المضارع عبر به عن حالة ماضية (٢٢) بطريق التجوز مستقبلة بطريق الحقيقة فهى ودادتهم لو كانوا مسلمين وهذا القول أشار إليه فى المغنى بقوله وقيل هو ما أول بالماضى على حد ونفخ فى الصور ورده بقوله وفيه تكلف لاقتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجوز به عن المستقبل اه وأقول نظر فيه الشمنى بأنه لا تكلف على هذا القول لأنهم قالوا إن هذه الحال المستقبلة جعلت بمنزلة الماضى المتحقق فاستعمل معها رب المختصة بالماضى (قوله وكان شانية) قال الزرقانى وجه ذلك أن كان لا تدخل إلا على الأسماء ولما دخلت هنا على الفعل احتيج إلى أن يقال إنها شانية أى اسمها ضمير شأن محذوف فإن قيل لم قدرت كان مع أن بعدها المضارع فالجواب أنه إنما قدر ذلك نظرا إلى أن رب لا تدخل إلا على لفظ الماضى (قوله ورده فى المغنى) قال فى بحث رب [1] وإنما ذكره فى بحث ما فقال ما نصه وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ثم الخبر حينئذ هو ويود مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير كان وقال أيضا لم يتعرض المصنف لتعلق رب لأنها زائدة عنده فى الإعراب فلا تتعلق بشىء خلاف ما قاله السعد إنها متعلقة بفعل مقدر تقديره تحقق وأثبت ذلك فى مطوله فى بحث لو (فصل) (قوله واستعار له سدولا)

---

(١) قوله (قال فى بحث رب) هكذا فى النسخة التى بأيدينا ولعله لا فى بحث رب

فى بأنواع للصاحبة ويبتلى يختبر يقول رب ليل بهذه الصفة أرخى على ستور ظلامه مع أنواع الأحزان ليختبرنى أأصبر على الشدائد أم أجزع منها (وبعد بل قليلا) لبعدها من الواو (كقوله) وهو رؤبة أو العجاج (بل مهمه قطعت بعد مهمه) بجر مهمه برب المحذوفة بعد بل والمهمه المفازة البعيدة الأطراف وإلى حذف رب وإبقاء جرها بعد هذه الأحرف الثلاثة أشار الناظم بقوله :

وحذفت رب فجرت بعد بل　　والفا وبعد الواو شاع ذا العمل

(وبدونهن أقل كقوله) وهو جميل بن معمر :

(رسم دار وقفت فى طلله)　　كدت أقضى الحياة من جلله

فرسم مجرور برب محذوفة ورسم الدار ما كان لاصقا من آثارها بالأرض كالرماد ونحوه والطلل ما شخص من آثار الدار وأقضى أموت ويروى بدل الحياة الغداة وهى ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس ومن جلله بفتح الجيم فقيل من أجله وقيل من عظم أمره فى عينى والجلل العظيم (وقد يحذف) حرف الجر (غير رب ويبقى عمله) وإليه الإشارة بقول الناظم ● وقد يجر بسوى رب لدى ● حذف (وهو ضربان سماعى كقول رؤبة) بضم الراء وسكون الهمزة ابن العجاج بن رؤبة (خير) بالجر (والحمد لله) جوابا (لمن قال له كيف أصبحت) والأصل بخير أو على خير فحذف الجار وأبقى عمله ورؤبة هذا من فصحاء العرب قال الزمخشرى وهو من أمضغ العرب للشيح والقيصوم يريد بذلك تحقيق أنه بدوى لا حقيقة المضغ لأن هذين النبتين لا يمضغهما الآدميون ومن قراءته إن الله لا يستحيى أن يضرب مثلا ما بعوضة برفع بعوضة (وقياسى) وإليه أشار الناظم بقوله وبعضه يرى مطردا (كقولك بكم درهم اشتريت ثوبك) فدرهم مجرور بمن مقدرة عند الجمهور (أى بكم من درهم خلافا للزجاج فى تقديره الجر بالإضافة) واحتج الجمهور بوجهين أحدهما أن كم استفهامية لا يصلح أن تعمل الجر لأنها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فكذا ما قام مقامه والثانى أن الجر بعد كم الاستفهامية لو كان بالإضافة لم يشترط دخول حرف الجر على كم فاشتراط ذلك دليل على أن الجر بمن مضمرة لكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن بخلاف كم الخبرية فإنه لما لم يشترط دخول حرف الجر عليها كان تمييزها مجرورا بالإضافة لا بمن مضمرة خلافا للفراء (وكقولهم إن فى الدار زيدا والحجرة عمرا) فالحجرة مجرورة بحرف جر محذوف (أى وفى الحجرة عمرا) إذ لو عطفت على المجرور بفى لزم العطف على معمولى عاملين مختلفين وذلك ممتنع عند سيبويه ومتابعيه لضعف العاطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين (خلافا للأخفش إذ قدر العطف على معمولى عاملين) فجعل الحجرة معطوفة على الدار وعمرا معطوفا على زيدا والدار وزيد معمولان لعاملين مختلفين فإن العامل فى الدار حرف الجر والعامل فى زيد إن (وكقولهم مررت برجل صالح إلا صالح فطالح حكاه يونس) بجر صالح وطالح بحرف جر محذوف (وتقديره إن لا أمر) أنا (بصالح فقد مررت بطالح) هذا تقدير ابن مالك وقدره سيبويه أن لا أكن مررت بصالح فبطالح قيل وتقدير سيبويه هو الصواب قال البطليوسى فى شرح كتاب سيبويه إذا قلت إن لا أمر تناقض المعنى فإنك قد قلت مررت بصالح ثم تقول إن لا أمر بصالح إنما يستقبل وإنما المرور واقع فلا بد من إضمار الكون فتقول إن لا أكن فيما يستقبل موصوفا بكونى مررت بصالح فأنا قد مررت بطالح نقله المرادى فى شرح التسهيل عنه فى باب كان وأخواتها .

(هذا باب الإضافة)

وهى لغة مطلق الإسناد قال امرؤ القيس :

فلما دخلناه أضفنا ظهورنا　　إلى كل حارى جديد مشطب

يريد لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة مخطط فيه طرائق واصطلاحا

أى استعارة تصريحية لأنه شبه ظلام الليل بالستور بجامع عدم ظهور ما يستر أنه وأطلق اسم المشبه به وهو السدول على المشبه وهو الظلام (قوله فقيل من أجله الخ) رأيت بخط المصنف ما نصه فى كتاب إفساد الأضداد للزجاج قالوا ومن الأضداد جلل وأنه يقال أمر جلل للشديد والهين وإنما الجلل ما يعظم فى النفس فى بابه فقد يعظم فى الكبر وقد يعظم فى القلة وقالوا فى قوله رسم دار البيت من عظمه وليس يريد هنا عظم الرسم فى نفسه كما زعموا وإنما العظيم فى نفسه الوجد لا الرسم وقالوا فيه قولا آخر أن معناه من أجله وهذا هو الصواب يقال فعلته من أجلك وجلالك (قوله لأنها قائمة مقام عدد مركب) قال العز بن جماعة هذا الدليل يحتمل القلب بأن تقام كم الاستفهامية مقام عدد مركب والعدد المركب لا يجر مميزه بمن فكذا ما قام مقامه (قوله مختلفين) قال الزرقانى ليس للاحتراز بل لبيان الواقع وذلك لأن العاملين لو اتفقا لكان الثانى مؤكدا للأول فلم يكن إلا عامل واحد (قوله وتقديره إن لا أمر الخ) قال اللقانى أى لأن إن الشرطية لا يقع كل من شرطها وجوابها إلا جملة . (هذا باب الإضافة)

إسناد اسم إلى غيره على تنزيل الثانى من الأول منزلة تنوينه أو ما يقوم مقام تنوينه قاله الموضح فى شرح الشذور (تحذف) أنت (من الاسم الذى تريد إضافته ما فيه من تنوين ظاهر) كتنوين ثوب (أو) تنوين (مقدر) كتنوين دراهم لأن غير المنصرف فيه تنوين مقدر منع من ظهوره مشابهة الفعل والذى يدل على أن فيه تنوينا مقدرا نصب التمييز فى نحو هو أحسن وجها إذ لا ينصب نحو هذا إلا عن تمام الاسم بالتنوين (كقولك فى ثوب ودراهم ثوب زيد ودراهمه) فتحذف من ثوب تنوينه الظاهر ومن دراهم تنوينه المقدر لأن التنوين يدل على الانفصال والإضافة تدل على الاتصال فلا يجمع بينهما (و) تحذف ما فيه (من نون تلى علامة الإعراب وهى) أربعة الأول والثانى (نون التثنية وشبهها) فالأول (نحو تبت يدا أبى لهب) فيدا تثنية يد والأصل يدان حذفت نون التثنية للإضافة لأنها تلى علامة الإعراب وهى الألف (و) الثانى نحو (هذان اثنا زيد) فاثنا شبيه بالتثنية فى الإعراب بالحروف وليست تثنية حقيقة إذ لا يفارق مفردها اثن والأصل اثنان حذفت النون للإضافة لما ذكرنا (و) الثالث والرابع (نون جمع المذكر السالم وشبهه) فالأول (نحو والمقيمى الصلاة) فالمقيمى جمع مقيم جمع مذكر سالم والأصل والمقيمين حذفت نون الجمع للإضافة لأنها تلى علامة الإعراب وهى الياء (و) الثانى نحو (عشرو عمرو) فعشرو شبيه بجمع المذكر السالم فى إعرابه بالحروف وليس بجمع حقيقة لأنه لا مفرد له وإنما حذفت نون التثنية والجمع وشبههما لأنها أشبهت التنوين فى كونها تلى علامة الإعراب كما أن التنوين يلى علامة الإعراب (و) هذا (لا تحذف النون التى تليها علامة الإعراب نحو بساتين زيد وشياطين الإنس) لأنها لا تشبه التنوين فيما ذكر لأن النون فى هذين المثالين تليها علامة الإعراب وهى الحركة بناء على أن الإعراب واقع بعد آخر الكلمة من غير فاصل فتكون الحركة فيهما بعد النون وهذا أحد قولين فى المسألة والقول الثانى أن الإعراب مقارن لآخر المعرب لا بعده وإلى حذف النون والتنوين من المضاف أشار الناظم بقوله:

نونا تلى الإعراب أو تنوينا ... مما تضيف احذف ...

(ويجر المضاف إليه بالمضاف وفاقا لسيبويه) وهو الأصح لاتصال الضمير به والضمير لا يتصل إلا بعامله

(قوله إسناد اسم إلى غيره) قال الدنوشرى المضاف لا يكون إلا اسما لمعاقبة التنوين والنون ولأن الغرض الأهم من الإضافة تعريف المضاف والفعل لا يتعرف وكذلك المضاف إليه لا يكون إلا اسما لأنه محكوم عليه ولا يحكم إلا على الأسماء فإن قلت وجد فى كلام الله إضافة الزمان إلى الفعل قلت هو مقدر بالمصدر تقديره يوم ينفع الصادقين ويدل على ذلك لفظ الزمخشرى حيث قال وتضاف أسماء الزمان إلى الفعل وعلل ذلك بأن أسماء الزمان بينها وبين الفعل مناسبة من حيث أن الزمان حركة الفلك والأفعال حركة الفاعلين فناسب إضافتها إلى الأفعال لذلك انتهى وقد يقال أيضا إنما جاز ذلك لأن الزمان جزء معنى الفعل والمكان يدل عليه التزاما أو بطريق الحمل على الزمان وقوله إن الفعل حركة الخ غير مطرد كما فى نحو عدم ومات إذ العدم والموت غير حركتين كما هو ظاهر (قوله تحذف أنت) أشار الشارح بقوله أنت إلى أن تحذف مضارع مبدوء بتاء الخطاب لا بياء الغيبة وكان وجهه أنه المناسب لقول الناظم حذف (قوله ما فيه من تنوين الخ) وكذلك تحذف أل لزوما بشرط (٢٤) كون الإضافة محضة أو غير محضة والمضاف غير مثنى ولا جمع على حده والثانى مجرد من أل وأما قوله:

تولى الضجيع إذا تلبه ... موهنا ... كالأقحوان من الرشاش المستقى

وقولهم الثلاثة الأبواب فأل زائدة فيهما وتاء التأنيث جوازا إن لم يوقع حذفها فى لبس نحو وأقام الصلاة بخلاف ما إذا ألبس نحو شجرة زيد وبهذا يعلم أن تقديم المفعول فى قول الناظم نونا الخ لإيهام الاختصاص ولذا قدم المصنف العامل فتدبر وما ألطف قول بعضهم: أزال الله عنكم كل آفه * وسد لديكم سبل المخافه ولا زالت نوائبكم جميعا * كنون الجمع فى حال الإضافة (قوله لأن التنوين يدل على الانفصال الخ) قال المصنف فى التذكرة فإن قيل لم حذف التنوين فى الإضافة فالجواب أنه حرف من حروف المعانى فهو كلمة كواو العطف وباء الجر فلا يفصل به بين ما جعلا كالشىء الواحد وهذا لا يرده أن التنوين ساكن فإن اللام التى للتعريف حرف وضع لهذا المعنى مع أنه ساكن وقال ابن الخباز فى شرح اللمع أن بعضهم استشكل كون التنوين فاصلا دون الإعراب وإن كان يجب حذفه ورده أقبح رد ولم يبين وجه الرد وتحقيق الأمر عندى ما فهمه وعند جهينة الخبر اليقين وهو ما قدمته من أن التنوين كلمة والإعراب حركة وهو صوت يحدث على الحرف وكيفية تحدث له فى حالة النطق به مدرجا وهو غير كلمة بالإجماع ومن ثم كان عندى عد ابن جنى وغيره فى التصريف نون التثنية ونون الجمع ونون الأمثلة الخمسة مشكلا أما الأول فلأنها كلمة برأسها وقد أجمعوا على أن التنوين لا يعد فالنون كذلك لأنها نائبة وأما الثانى فلأنه نائب عن الضمة وهى غير معتبرة فى بنية الكلمة فكيف نائبها انتهى ومن خطه نقلت (قوله وهذا أحد قولين) بل أحد أقوال قال الجعبرى فى نونيته:

والشكل سابق حرفه أو بعده ... قولان والتحقيق مقترنان

وقد ذكرنا توجيهها فى حاشية الفاكهى فى بحث الإعراب

(قوله لا بمعنى اللام) قال الدنوشري ينظر ما معناه مع أن الملك مثلا عامل الجر فليتأمل (قوله ولا بحرف مقدر) قال الدنوشري يرد هذا المذهب بأنه يلزم عليه تقدير متعلق للجار المقدر إذ كل حرف جر غير زائد ولا شبيهه لا بد له من متعلق ولا متعلق هنا فلا حرف جر مقدر فليتأمل ﴿فصل﴾ (قوله وعلى معنى من) من ذلك إضافة العدد إلى المعدودات والمقادير إلى المقدورات عند ابن مالك وجماعة فإذا قلت ثلاثة أثواب فالثلاثة هي الأثواب وذلك اسمها ومائة درهم أصله دراهم وكأنك قلت مائة من الدراهم والمائة اسمها الدراهم لا من حيث هي عدد بل من جهة المعدود والعرب تقيم العدد مقام المعدود ومن ذلك إضافة العدد إلى عدد آخر عند الفارسي ومن تبعه نحو ثلاثمائة لأن مائة بمعنى مئين والثلاث من المئين ميزون وقيل إضافة العدد إلى المعدود فلا تكون الإضافة بمعنى من وقد عرفت جوابه (قوله أن يكون الثاني ظرفا للأول) قال اللقاني هذا الضابط يشمل حصير المسجد وقنديله اه ومراده أن الضابط لا يكون مانعا لأنه سيأتي التمثيل بحصير المسجد لما الإضافة فيه على معنى الاختصاص ويجاب بأنه لا مانع من جواز الأمرين باختلاف قصد المتكلم وإرادته بيان معنى الظرفية أو الاختصاص كما بيناه في الحواشي وباعتبار القصد لا يتناول أحد الضابطين الآخر فتدبر (قوله

(لا بمعنى اللام خلافا للزجاج) ولا بالإضافة خلافا للسهيلي وأبي حيان للتمكث الحسان ولا بحرف مقدر ناب عنه المضاف خلافا لابن الباذش

﴿فصل﴾ (وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية) لأنها الأصل ولذلك اقتصر عليها الزجاج (وعلى معنى من بكثرة وعلى معنى في بقلة) ولهذا لم يذكره إلا ابن مالك تبعا لطائفة قليلة (وضابط) الإضافة (التي تكون بمعنى في أن يكون الثاني) وهو المضاف إليه (ظرفا للأول) وهو المضاف سواء أكان زمانا أم مكانا فالزمان (نحو مكر الليل) وتربص أربعة أشهر (و) المكان نحو (ياصاحبي السجن) وشهيد الدار فالليل ظرف للمكر والسجن ظرف للصاحبين والتقدير مكر في الليل وياصاحبان في السجن (و) ضابط الإضافة (التي) تكون (بمعنى من أن يكون) الأول وهو (المضاف بعض) الثاني وهو (المضاف إليه و) أن يكون المضاف إليه (صالحا للإخبار به عنه) أي عن المضاف (كخاتم فضة ألا ترى أن الخاتم) الذي هو المضاف (بعض جنس الفضة) المضاف إليها (وأنه) يصح الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف فإنه (يقال هذا الخاتم فضة) فيخبر بالفضة عن الخاتم لأن الإخبار عن الموصوف إخبار عن صفته (فإن انتفى) شرط القسم الأول أو (الشرطان معا) في القسم الثاني (نحو ثوب زيد وغلامه) مما الإضافة فيه تفيد الملك (وحصير المسجد وقنديله) مما الإضافة فيه تفيد الاختصاص فإن المضاف في هذه الأمثلة الأربعة ليس بعض المضاف إليه ولا يصح الإخبار فيها بالمضاف إليه عن المضاف ولا المضاف إليه فيها ظرف للمضاف (أو) انتفى الشرط (الأول) من شرطي القسم الثاني (فقط نحو يوم الخميس) فإن اليوم وإن كان يصح أن يخبر عنه بالخميس فيقال هذا اليوم الخميس لكن اليوم ليس بعض الخميس فإضافته من إضافة المسمى إلى الاسم (أو) انتفى الشرط (الثاني) من الشرطين (فقط نحو يد زيد) فإن اليد وإن كانت بعض زيد لكنها لا يصح أن يخبر عنها بزيد فلا يقال هذه اليد زيد فإضافتها من إضافة الجزء إلى كله وإذا انتفى أن تكون الإضافة بمعنى من أو في (فالإضافة بمعنى لام الملك) كما في ثوب زيد وغلامه (أو) لام (الاختصاص) كما في بقية الأمثلة

نحو مكر الليل) أي بناء على أن الإضافة حقيقية أما على القول بأنها مجاز عقلي فإنه كما يكون في النسب الإسنادية يكون في الإضافية والإيقاعية فلا تكون الإضافة على معنى في بل جعل الليل ماكرا مجازا لوقوع المكر فيه (قوله ياصاحبي السجن) قال اللقاني أي لأن المراد وصفهما بصحبتهما له في السجن ولو قيل إن الإضافة بمعنى لام الاختصاص كما في صاحب الدار لمستأجرها ما بعد . فإن قلت لام الاختصاص تقتضي أن ما قبلها مقصور على ما بعدها وهذه بالعكس قلت لا نسلم ذلك بل الاختصاص أعم من أن يكون لقصر الأول على الثاني أو بالعكس أو يقال أن القصر هنا إضافي أي مقصور على صاحبية السجن دون صاحبية الإطلاق اه وقد عرفت مما أسلفنا أنه لا مانع من جواز كون الإضافة على معنى حرفين باختلاف الاعتبارين ولولا ذلك كانت الإضافة مطلقا بمعنى لام الاختصاص لأن كلا من الظرف والبعض يصح فيه الاختصاص (قوله وأن يكون المضاف إليه صالحا) أشار إلى أن قول المصنف صالحا معطوف على بعض والضمير في به للمضاف إليه وفي عنه للمضاف وقال اللقاني وهذا المعنى مع ظهوره خفي على بعضهم فأعرب بما لا يصح (قوله شرط القسم الأول) زاد هذا ليصح قول المصنف الآتي فالإضافة بمعنى لام الملك لأنه لا يلزم كما قال الحفيد من انتفاء كونها بمعنى اللام [1] مع وجود التي بمعنى في لكن كان عليه أن يعطف قوله أو الشرطان معا بالواو لا بأو فتدبر

(١) قول المحشي ولا يلزم كما قال الحفيد من انتفاء كونها بمعنى اللام، هكذا هو في النسخة التي بأيدينا ولعله لا يلزم من انتفاء الشرطين معا أو الأول أو الثاني فقط كونها بمعنى اللام الخ

ويدخل فى ذلك الإضافة اللفظية كضارب زيد فإنها بمعنى اللام كما صرح به ابن جنى والشلوبين وإلى ذلك يشير قول النظم : والثانى اجرر وانو من أو فى اذا لم يصلح الا ذاك واللام خذا لما سوى ذينك فعلم منه أن كل إضافة امتنع فيها أن تكون بمعنى من أو فى فهى بمعنى اللام تحقيقا حيث يمكن النطق بها كغلام زيد أو تقديرا حيث لا يمكن النطق بها نحو ذى مال وعند زيد ومع عمرو وامتحان هذا بأن تأتى مكان المضاف بما يرادفه أو يقاربه نحو صاحب ومكان ومصاحب وذهب الجمهور إلى أن الإضافة قسمان بمعنى اللام وبمعنى من ولا ثالث لهما وما أوهم معنى فى فهو على معنى اللام مجازا قاله الشارح وذهب أبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة لا تكون إلا بمعنى اللام على كل حال وكان يقدر فى ثوب خز ونحوه ويقول الثوب مستحق للخز بما هو أصله وذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكروه ولا على نيته

﴿ فصل ﴾ (والإضافة على ثلاثة أنواع نوع يفيد تعريف المضاف بالمضاف إليه إن كان) المضاف إليه (معرفة كغلام زيد) فغلام قبل الإضافة نكرة فلما أضيف إلى المعرفة اكتسب التعريف منها (وتخصيصه به) أى تخصيص المضاف بالمضاف إليه (إن كان) المضاف إليه (نكرة كغلام امرأة) فغلام قبل الإضافة نكرة خالية عن التخصيص فلما أضيف إلى النكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لا يبلغ درجة التعريف فإن غلام امرأة أخص من غلام ولكنه لم يتميز بعينه كما تميز غلام زيد به قاله فى المغنى وإلى ذلك يشير قول النظم .... واخصص أولا ۞ أو أعطه التعريف بالذى تلا (وهذا النوع هو الغالب) ولذلك صدر به الكلام فكل من المتضايفين مؤثر فى الآخر فالأول يؤثر فى الثانى الجر والثانى يؤثر فى الأول التعريف أو التخصيص (ونوع يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه) وذلك قسمان قسم يقبل التعريف ولكن يجب تأويله بنكرة وقسم لا يقبله أصلا فالأول ضابطه أن يقع موقع ما لا يكون معرفة كقوله :

أبالموت الذى لابد أنى ۞ ملاق لا أباك تخوفينى

ونحو رب رجل وأخيه وكم ناقة وفصيلها وجاء وحده فهذه المضافات إلى المعرفة يجب تأويلها بنكرة لأن لا لا تعمل فى المعارف ورب وكم لا يجران المعارف والحال لا يكون معرفة فالإضافة فى هذه ونحوها تفيد التخصيص دون التعريف (و) الثانى (ضابطه أن يكون المضاف متوغلا) أى شديد الدخول (فى الإبهام) يقال وغل فى الشىء إذا دخل فيه دخولا بينا (كغير وكمثل) إذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا كمالها

(قوله ويدخل فى ذلك الإضافة اللفظية كضارب زيد فإنها بمعنى اللام) فى شرح الكافية للجامى عند قولها والمضاف إليه كل اسم نسب إليه شىء بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا ما نصه ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا إلى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر فى الإضافة اللفظية غير شامل المضاف إليه بالإضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف فى المتن والصريح فى شرحه له أن التقسيم إلى الإضافة المعنوية واللفظية إنما هو الإضافة بتقدير حرف الجر فيهما لكن لم يبين تقدير حرف الجر فيهما لا فى المتن ولا فى شرحه ولم ينقل عنه شىء فى سائر مصنفاته وقد تكلم بعضهم فى إضافة الصفة إلى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير لام لتقوية العمل أى ضارب لزيد وفى إضافتها إلى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فإن ذكر الوجه فى قولنا جاءنى زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فإن فى إسناد الحسن إلى زيد إبهاما فإنه لا يعلم أى شىء منه حسن فإذا ذكر الوجه فكأنه قال من حيث الوجه فإن قلت هذا فى الحقيقة تخصيص فلا يصح أن الإضافة لا تفيد إلا تخفيفا فى اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الإضافة فلا يكون مما تفيده الإضافة اه بحروفه (قوله وذهب الجمهور الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم هو الصحيح لأن الحمل على المجاز أولى من الاشتراك وأيضا فإن الإضافة على تقدير اللام متفق عليها فحمله على المتفق عليه أولى

﴿ فصل ﴾

(قوله والمراد بالتخصيص الخ) جواب عن قول أبى حيان تقسيم النحاة الإضافة إلى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح لأنه من جعل القسم قسيما وذلك لأن التعريف تخصيص فالإضافة إنما تفيد التخصيص لكن أقوى مراتبه التعريف وأجاب الدماميني بأن التخصيص فى عرفهم تقليل الاشتراك فى النكرات والتعريف رفع الاحتمال فى المعارف (قوله وإلى ذلك يشير قول النظم واخصص أولا الخ) فيه أنه لم يتعرض للنوع الذى يفيدهما معا ولا يصح جعل أو مانعة خلو لأن الخلو جائز كما فى النوع الثالث (قوله وهذا النوع هو الغالب) أى وليس له ضابط وجودى بل ضابطه انتفاء ضابطى القسمين الآتيين (قوله أبالموت الذى الخ) خرجه ابن مالك على أنه دعاء على المخاطب بأنه لا يأباه الموت لجعله ماضيا والكاف مفعول به ويضعفه وروده حيث لم يذكر الموت وقولهم لا أباى ولو كان فعلا لأتى بنون الوقاية (قوله ونحو رب رجل الخ) جعل فى الباب الثامن من المغنى هذه مما اغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل فالإضافة فيها مفيدة للتعريف (قوله لا كمالها) قال اللقانى أى لأن صفات المخاطب المشتمل هو عليها معلومة فإذا أريد ثبوت كمالها لشخص أو ثبوت أضدادها كلها لشخص فقد تعين اه

من كل وجه قال أبو البقاء إذا أريد بغير المغايرة من كل وجه تعرفت بالإضافة كقولك هذه الحركة غير السكون وإن أريد بها غير ذلك لم تتعرف لأن المغايرة بين الشيئين لا تختص وجها بعينه اه لجعل المقتضى للتعريف وقوعها بين متضادين وبه قال السيرافى وجعل المانع من التعريف شدة الإبهام وبه قال ابن السراج وارتضاه الشلوبين وبيان الإبهام فيها أنك إذا قلت غير زيد فكل شىء إلا زيدا غيره وكل ما صدق وصفه بالمغايرة صدق وصفه بالمماثلة إذا كان الجنس واحدا أو اشتركا فى وصف من الأوصاف ولا تكاد جهات المماثلة تنحصر وذهب سيبويه والمبرد إلى أن سبب تنكيرهما أن إضافتهما للتخفيف لمشابهتهما اسم الفاعل بمعنى الحال ألا ترى أن غيرك ومثلك بمنزلة مغايرك ومماثلك واختاره أبو حيان فى النكت الحسان وهذا النوع مرجعه إلى السماع ومنه شبهك وخدنك وضربك وتربك ونحوك وندك وحسبك وشرعك وأمها مثلك وغيرك فإذا أريد بهما مطلق المماثلة والمغايرة لا يتعرفان بالإضافة (لذلك صح وصف النكرة بهما فى) نحو (مررت برجل مثلك أو غيرك) والنكرة لا توصف بالمعرفة (وتسمى الإضافة فى هذين النوعين) وهما ما يفيد تعريف المضاف أو تخصيصه وما يفيد تخصيص المضاف دون تعريفه (معنوية لأنها أفادت أمرا معنويا) وهو تعريف المضاف أو تخصيصه (و) تسمى أيضا (محضة أى خالصة من تقدير الانفصال) إذ ليس قولنا غلام زيد ومثلك فى تقدير غلام لزيد ومثل لك (ونوع لا يفيد شيأ من ذلك) التعريف أو التخصيص (وضابطه أن يكون المضاف صفة اشبه المضارع فى كونها مرادا بها الحال أو الاستقبال (وإليه أشار الناظم بقوله :

وإن يشابه المضاف يفعل * وصفا فعن تنكيره لا يعزل

خرج بالصفة المصدر المقدر بأن والفعل فإن إضافته محضة خلافا لابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة بدليل نعته بالمعرفة نحو قوله :

إن وجدى بك الشديد أرانى * عاذرا من عهدت فيك عذولا

فوصف وجدى وهو مصدر مضاف إلى ياء المتكلم بالشديد ومثله المصدر الواقع مفعولا له نحو جئتك إكرامك فإن إضافته محضة خلافا للرياشى وخرج بشبه المضارع الخ اسم التفضيل نحو أفضل القوم فإن إضافته محضة عند الأكثرين خلافا لابن السراج والفارسى وأبى البقاء والكوفيين وجماعة من المتأخرين كالجزولى وابن أبى الربيع وابن عصفور ونسبه إلى سيبويه وقال إنه الصحيح بدليل قولهم مررت برجل أفضل القوم ولو كانت إضافته محضة لزم نعت النكرة بالمعرفة وأن المخالف خرج ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قال وذلك باطل لأن البدل بالمشتق يقل اه كلام ابن عصفور فى شرح الجمل وهذا الذى حكاه عن سيبويه واختاره إنما حكاه ابن مالك عن الفارسى واختار خلافه وزعم أن

(قوله لجعل المقتضى الخ) فيه نظر فإنه جعل المقتضى للتعريف إرادة المغايرة من كل وجه ومثله الوقوع بين الضدين ولم يحصره فى ذلك فيلزم من وقوعها بينهما إرادة كمال المغايرة ولا يلزم من عدم وقوعها بينهما عدم إرادة المغايرة فالمدار على إرادة كمال المغايرة كما قال المصنف فتدبر (قوله وهذا النوع مرجعه إلى السماع) انظر هذا مع أن المصنف جعل لها ضابطا فأشعر بقياسيته (قوله وشرعك) بفتح الشين قال فى الصحاح ويقال شرعك هذا أى حسبك (قوله إذ ليس قولنا غلام زيد ومثلك فى تقدير غلام لزيد ومثل لك) انظر هذا مع ما تقدم أن الإضافة فى ذلك على معنى اللام لفقد شرطى من وشرطى ولا معنى لكونها على معناها (٢٧) إلا تقديرها بها وقد صرحوا بأن الإضافة المعنوية مقدرة بالحرف وليس هناك ضمير فاصل كما فى اللفظية وهو الموافق لما سيأتى فى توجيه كون اللفظية تسمى غير محضة (قوله فى كونها مرادا بها الحال الخ) بيان لوجه المشابهة فى قول الناظم وإن يشابه المضاف الخ وفيه رد على أبى حيان حيث ظن أن المراد المشابهة فى الزنة فاعترض بأن كلام الناظم لا يشمل إلا اسم الفاعل (قوله بدليل نعته الخ) استدل ابن مالك فى تعريفه بأن المصدر واقع موقع حرف مصدرى موصول بالفعل والموصول المشار إليه محكوم بتعريفه فليكن الواقع موقعه كذلك وحاصله أن المصدر المسبوك من الموصول الحرفى وصلته فى مثل أعجبنى ما صنعت محكوم له بالتعريف لأنه بمنزلة صنعك وهذا وإن قاله النحاة لا يظهر الدليل عليه كما قال الدمامينى لأن المصدر لا يجب إضافته بل يجوز أن يذكر المعمول بعده مرفوعا ومنصوبا نحو أعجبنى ضرب زيد وزيدا بتنوين ضرب ورفع زيدا ونصبه فلم لا يجوز تقدير هذا المصدر منكرا أو فاعل الفعل الذى كان مرفوعا بعد السبك بالمصدر المسبوك المنكر ودعوى الدمامينى أن النحاة قالوه غير مسلمة إن أراد كلهم فقد صرح بعضهم بأن المصدر المسبوك يكون نكرة وجوز بعضهم فى أو يرسل رسولا فى قراءة النصب أن يكون فى تأويل إرسالا وقدمنا فى باب كان ما يتعلق بذلك (قوله فوصف وجدى الخ) هذا لا ينهض دليلا لاحتمال أن يكون الشديد بدلا من وجدى لا نعتا وليس بمسلم فيحتمل أن يكون أل فى الشديد للجنس ومصحوبها فى حكم النكرة (قوله نحو جئتك إكرامك) قال الدنوشرى فى كون إكرامك مفعولا له نظر لعدم الاتحاد فى الفاعل مع عامله ويجاب بأنه مصدر مضاف إلى مفعوله بعد حذف فاعله ففاعلهما واحد

ذلك قول سيبويه وخرج أيضا الصفة التي بمعنى الماضي نحو ضارب زيد أمس فإن إضافته محضة على الصحيح خلافا للكسائي وخرج أيضا الصفة التي لم تعمل نحو كاتب القاضي وكاسب عياله فإن إضافتها محضة (وهذه الصفة) الشبيهة بالمضارع في إرادة الحال أو الاستقبال (ثلاثة أنواع) كما يؤخذ من أمثلة النظم (اسم الفاعل) المضاف لمعموله الظاهر أو المضمر فالأول (كضارب زيد) الآن أو غدا (و) الثاني نحو (راجينا) الآن أو غدا ومنه أمثلة المبالغة كشراب العسل (واسم المفعول) المضاف لمعموله سواء أكان من ثلاثي أم لا فالأول (كمضروب العبد) الآن أو غدا (و) الثاني نحو (مروع القلب) بفتح الواو المشددة (و) الثالث (الصفة المشبهة) باسم الفاعل المضافة لمعمولها مجردة كانت أو لا فالأول (كحسن الوجه) الآن (وعظيم الأمل) الآن (وقليل الحيل) الآن والثاني كمستقيم القامة ومعتدل الطبيعة فاسم الفاعل مضاف إلى منصوبه معنى واسم المفعول والصفة المشبهة مضافان إلى مرفوعهما معنى وإضافة هذه الصفات إلى معمولها المعرفة لا يفيدها تعريفا (والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفا وصف النكرة به) أي بالوصف المضاف (في نحو هديا بالغ الكعبة) فهديا نكرة منصوبة على الحال وبالغ الكعبة نعتها ولا توصف النكرة بالمعرفة (ووقوعه حالا في نحو ثاني عطفه) فثاني حال من الضمير المستتر في يجادل من قوله تعالى ومن الناس من يجادل في الله بغير علم والحال واجب التنكير والأصل عدم التأويل (وقوله) وهو أبو كبير الهذلي يمدح تأبط شرا وكان زوج أمه .

(فأتت به حوش الفؤاد مبطنا) • سهدا إذا ما نام ليل الهوجل

حوش بضم الحاء المهملة وسكون الواو وبالشين المعجمة صفة مشبهة حال من الهاء المجرورة بالباء العائدة إلى تأبط شرا ومعناه حديد الفؤاد والمبطن الضامر البطن وهو وصف محمود في الذكور والسهد بضم السين المهملة والهاء القليل النوم والهوجل الأحمق (ودخول رب عليه في قوله) وهو جرير يهجو الأخطل .

(يارب غابطنا لو كان يطلبكم) • لاقى مباعدة منكم وحرمانا

فأدخل رب على غابطنا ولو كان معرفة لما صح ذلك وهو من الغبطة وهو أن يتمنى مثل حال المغبوط من غير إرادة زوالها عنه عكس الحسد (والدليل على أنها) أي هذه الإضافة وهي إضافة الصفة لمعمولها (لا تفيد تخصيصا أن أصل قولك ضارب زيد) بالخفض (ضارب زيدا) بالنصب (فالاختصاص بالمعمول موجود قبل الإضافة) فلم تحدث الإضافة تخصيصا وفي ذلك رد على ابن مالك حيث رد على ابن الحاجب في قوله ولا تفيد إلا تخفيفا فقال بل تفيد أيضا التخصيص فإن ضارب زيد أخص من ضارب قال في المغني وهذا سهو فإن ضارب زيد أصله ضارب زيدا بالنصب وليس أصله ضاربا فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي بالإضافة اهـ وما قاله ابن مالك تبع فيه ابن الضائع في اعتراضه على ابن عصفور حيث قال وأما قوله ولا تخصيص فغير صحيح لأنك إذا قلت هذا ضارب امرأة فقد خصصت المضاف بالمضاف إليه مع كون الإضافة غير محضة اهـ (وإنما تفيد هذه الإضافة التخفيف) لأن الأصل في الصفة أن تعمل النصب ولكن الخفض أخف منه إذ لا تنوين معه ولا نون قاله في المغني (أو) تفيد (رفع القبح أما التخفيف فبحذف التنوين الظاهر) من المضاف (كما في ضارب زيد وضاربات عمرو) ومضروب العبد (وحسن الوجه) فإن هذه الصفات تنوين ظاهر حذف للإضافة (أو) بحذف التنوين (المقدر كما في ضوارب زيد وحواج بيت الله) فإن ضوارب وحواج تنوين مقدر حذف للإضافة بدليل نصبهما المفعول

(قوله هديا بالغ الكعبة) قال الدنوشري الهدي بفتح أوله وسكون ثانيه ويجوز فيه الهدي بكسر ثانيه وتشديد الياء وقرأ بهما جميعا القراء حتى يبلغ الهدي محله الواحد هدية (٢٨) وهدية بكسر الدال وتشديد الياء (قوله والهاء) أي وضم الهاء (قوله إنما تفيد هذه الإضافة التخفيف) قال اللقاني قد يقال هذا منقوض بنحو قوله والود أنت المستحقة صفوه فإن الإضافة فيه لم تفد تخفيفا ولا رفع قبح اهـ وقال الدنوشري حصر التخفيف في هذه الأشياء الثلاثة يشكل بثلاث مسائل فإن إضافتها غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير الأولى قولك الضارب الرجل فإن هذه الإضافة غير محضة ولم يحذف منها تنوين ولا نون ولا ضمير وأجيب بأن هذه الإضافة محمولة على الحسن الوجه كما أن الحسن الوجه محمول في النصب على الضارب الرجل وذلك للشبه الحاصل فيهما في المضاف والمضاف إليه لأن المضاف فيهما صفة محلى بالألف واللام والمضاف إليه فيهما معمول معرف بالألف واللام الثانية قولك هذا ضاربك لأن الكاف مفعول في المعنى وليس ثم شيء مما ذكرنا لأن التنوين يضاد الضمير المنفصل لما بين الاتصال والانفصال من التنافي وأجيب بأن النون في ضاربك في حكم الظهور الثالثة زيد الضاربك على أن الكاف مضاف إليه لا مفعول به على قول بعضهم فالإضافة غير محضة وما يقع بحذفه التخفيف مفقود هنا وأجيب بأن الضاربك محمول في الإضافة على ضاربك إذ المضاف فيهما صفة والمضاف إليه ضمير متصل فإذا كان لتعذر النطق بالتنوين يغتفر في ضاربك والمانع فيه شيء واحد وهو اتصال الضمير فبالأولى أن يغتفر في الضاربك لأن المانع فيه شيئان الألف واللام واتصال الضمير

قاله الموضح فى الحواشى (أو) بحذف (نون التثنية كضاربا زيد أو) نون (الجمع) السالم (كضاربو زيد) فنى التثنية والجمع نون حذفت للإضافة (وأما رفع القبح فنى نحو مررت بالرجل الحسن الوجه) بالجر (فإن فى رفع الوجه) على الفاعلية (قبح خلو الصفة) المشبهة (من ضمير يعود على الموصوف) لفظا كما قال فى المغنى (وفى نصبه) على التشبيه بالمفعول به (قبح إجراء وصف) الفعل (القاصر) وهو حسن (مجرى) بضم الميم (وصف) الفعل (المتعدى) فى نصبه المفعول به فنى رفع الوجه قبح وفى نصبه قبح (وفى الجر تخلص منهما) معا لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها فيصير فى الصفة ضمير يعود على الموصوف (ومن ثم امتنع الحسن وجهه) بالجر (لانتفاء قبح رفع) على الفاعلية لوجود الضمير المضاف إليه الوجه لفظا فإنه يعود على الموصوف (و) امتنع (نحو الحسن وجه) بالجر أيضا (لانتفاء قبح النصب لأن النكرة تنصب على التمييز) بخلاف المعرفة وسيأتى أن الصفة المفردة المقرونة بأل لا تضاف إلى الخالى منها ومن الإضافة إلى تاليها (وتسمى الإضافة فى هذا النوع) وهو إضافة الوصف لمعموله (لفظية لأنها أفادت أمرا لفظيا) وهو حذف التنوين ونون التثنية والجمع ورفع القبح ومرجعهما إلى اللفظ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ وذى الإضافة اسمها لفظيه ٭ (و) تسمى أيضا (غير محضة لأنها فى تقدير الانفصال) لأن نحو ضارب زيد مثلا فى تقدير ضارب هو زيدا فالضمير المستتر فى الصفة فاصل بينها وبين مجرورها تقديرا

(فصل) (تختص الإضافة اللفظية) لكونها غير محضة (بجواز دخول أل على المضاف فى خمس مسائل إحداها أن يكون المضاف إليه) مقرونا (بأل) وإليها أشار الناظم بقوله

ووصل أل بذا المضاف مغتفر إن وصلت بالثان (كالجعد الشعر)

فالجعد صفة مشبهة من جعد شعره جعودة ضد سبط سبوطة والشعر بفتح العين مضاف إليه (وقوله) وهو الفرزدق:

أبأنا بها قتلى وما فى دمائها شفاء (وهن الشافيات الحوائم)

بجر الحوائم بإضافة الشافيات وأبأنا بفتح الهمزة الأولى والموحدة وسكون الهمزة الثانية قتلنا والضمير فى بها وهن للسيوف وفى دمائها للقتلى والحوائم العطاش التى تحوم حول الماء جمع حائمة بالحاء المهملة من الحوم وهو الطواف حول الماء وغيره والشافيات جمع شافية اسم فاعل من الشفاء والمعنى قتلنا بالسيوف وليس فى دماء القتلى التى شربتها السيوف شفاء وإنما السيوف هى الشافيات لأنها آلة السفك ولولاها ما حصل السفك المسئلة (الثانية أن يكون) المضاف إليه (مضافا لما فيه أل) وإليه أشار الناظم بقوله :

أو بالذى له أضيف الثانى (كالضارب رأس الجانى)

فالضارب صفة مقرونة بأل مضافة إلى رأس ورأس مضاف إلى الجانى المقرون بأل (و) نحو (قوله

لقد ظفر الزوار أقفية العدا) بما جاوز الآمال ملأسر والقتل

فالزوار جمع زائر صفة مقرونة بأل مضافة إلى أقفية جمع قفا وأقفية مضافة إلى العدا المقرونة بأل والآمال بالمد جمع أمل وهو الرجاء وملأسر أصله من الأسر فحذفت نون من على لغة زبيد وبنى خثعم من قبائل اليمن المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف إليه (مضافا إلى ضمير ما فيه أل كقوله

الود أنت المستحقة صفوه) منى وإن لم أرج منك نوالا

فالمستحقة صفة مفردة مقرونة بأل مضافة إلى صفو وصفو مضاف إلى ضمير ما فيه أل وهو الود بضم الواو والنوال العطاء (ومنع المبرد هذه) الأخيرة لما سيأتى ولم يتعرض لها فى النظم المسئلة (الرابعة أن يكون الوصف المضاف مثنى كقوله

إن يغنيا عنى المستوطنا عدن فإننى لست يوما عنهما بغنى

(قوله كما فى المغنى) أى فى الترجمة التى نصها الأمور التى يكتسبها الاسم بالإضافة من الباب الرابع وإنما قيد بقوله لفظا لأن الضمير مقدر أو نابت أل عنه كما فى الترجمة التى نصها الأشياء التى تحتاج إلى رابط من ذلك الباب وأنه قال فيها واختلف فى رجل حسن الوجه بالرفع فقيل التقدير منه وقيل أل خلف عن الضمير (قوله ومن ثم امتنع الحسن وجهه) قال اللقانى إن قلت هذه العلة تطرد فى حسن وجهه وقد تقدم جوازه قلت إنما جاز فيه لإفادة الإضافة التخفيف بحذف التنوين بخلاف هذا (فصل) (قوله بجواز دخول أل الخ) كان يحسن أن يوطئ لهذا الفصل بأن أل تحذف من المضاف فى غير هذه الصورة وإن لزم ذلك فى كلامه ولم يقل أداة التعريف ليشمل أل الموصولة (قوله والضمير فى بها وهن للسيوف الخ) رأيت بخط المصنف ما نصه أى قتلنا بقتالنا قتل منهم لكنهم ليسوا أكفاء عندنا فلا وفاء فى دمائهم والناس الآخذون بالثأر الحائمون حول الدماء يستشفون إذا قتلوا مثلهم وضمير وهن للدماء لا يفيد الإضافة لمن ذكر

فالمستوطنا صفة مثناة مضافة إلى عدن ولذلك حذفت النون منها ويغنيا مضارع غني بكسر النون في الماضي وفتحها في المضارع والألف فيه علامة التثنية على لغة أكلوني البراغيث والمستوطنا فاعله وهي جملة شرطية وجوابها فإني لست والمعنى إن يستغن عني المستوطنا عدن فإني لست غنيا عنهما يوما من الأيام المسئلة (الخامسة أن يكون) الوصف المضاف (جمعا اتبع سبيل المثنى) وطريقه (وهو جمع المذكر السالم فإنه معرب بحرفين ويسلم فيه بناء الواحد) من تغيير الحركات (ويختم بنون زائدة) بعد علامة الإعراب (تحذف للإضافة كما أن المثنى كذلك كقوله

ليس الأخلاء بالمصغى مسامعهم إلى الوشاة ولو كانوا ذوي رحم

فالمصغي صفة مجموعة جمع المذكر السالم مضافة إلى مسامعهم ولذلك حذفت النون منها والأخلاء الأصدقاء والوشاة جمع واش وهو النمام بين الأخلاء والرحم القرابة وإلى مسألتي المثنى والمجموع أشار الناظم بقوله

وكونها في الوصف كاف إن وقع مثنى او جمعا سبيله اتبع

فهذه المسائل الخمس يجوز فيها الجمع بين أل والإضافة أما المسئلة الأولى وهي مسئلة الصفة المشبهة فإنها الأصل في ذلك وذلك لأن التخفيف فيها بحذف الضمير أو حذف الجار والمجرور لأن الأصل في الجعد الشعر الجعد شعره أو شعر منه فلما أضيفت حذف الضمير المجرور بالإضافة على الأول أو بالحرف على الثاني فحصل التخفيف بذلك إذ لا تنوين مع وجود أل وقرن المضاف إليه بأل عوض عما فاته من الضمير أو من التنوين لأن التنوين وأل يتعاقبان على الاسم فولي المضاف أل كما يليه التنوين وحمل على الصفة المشبهة نحو الضارب الرجل لمشابهته لها من حيث أن المضاف في الصورتين صفة مقرونة بأل والمضاف إليه مقرون بها وأما المسئلة الثانية فلأن أل إذا كانت في المضاف إليه الثاني كانت قريبة من كونها في المضاف لأن المضاف والمضاف إليه كشيء واحد ولذلك يمتنع إذا كان بينهما أكثر من مضاف واحد فلا يجوز الضارب ابن أخت القوم كما جاز نعم ابن أخت القوم وأما الثالثة فاختلف فيها ومدرك الخلاف هل ينزل الضمير العائد إلى ما فيه أل منزلة الاسم المقرون بأل أم لا فالجمهور على الجواز والمبرد على المنع وأما الرابعة والخامسة فلأن النون فيهما لم تحذف للإضافة بل لطول الصلة كما حذفت من الصلة لغير إضافة كقوله الحافظو عورة العشيرة في رواية من نصب عورة فلذلك لم يشترط في المضاف إليه شيء مما تقدم قاله الشاطبي بمعناه وحكم جمع التكسير وجمع المؤنث السالم حكم المفرد (وجوز الفراء إضافة الوصف المحلى بأل إلى المعارف كلها) سواء أكان تعريفها بالعلمية أم الإشارة أم غيرهما (كالضارب زيد والضارب هذا) والضارب الذي والضارب بك والضارب غلامك إجراء لسائر المعارف مجرى المعرف بأل (بخلاف) المضاف إلى المنكر نحو (الضارب رجل) لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة (وقال المبرد والمازني والرماني في الضاربك وضاربك) مما الوصف فيه مقرون بأل أو مجرد منها (موضع الضمير خفض) لأن الضمير نائب عن الظاهر وإذا حذف التنوين من الوصف كان الظاهر مخفوضا بالوصف فكذلك نائبه (وقال الأخفش) وهشام موضع الضمير (نصب) لأن موجب النصب المفعولية وهي محققة وموجب الخفض الإضافة وهي غير محققة ولا دليل عليها إلا حذف التنوين ولحذفه سبب آخر غير الإضافة وهو صون الضمير المتصل عن وقوعه منفصلا وضعفه ابن مالك (وقال سيبويه الضمير كالاسم (الظاهر فهو منصوب في الضاربك) لأن الوصف المقرون بأل لا يضاف عنده إلا لما فيه أل أو إلى المضاف لما فيه أل أو إلى مضاف إلى ضمير ما فيه أل والضمير ليس واحدا منها (مخفوض في ضاربك) لأن

قوله فإنها الأصل في ذلك) لهذا مثل المصنف تبعا للناظم بالجعد الشعر دون الضارب الرجل (قوله فالجمهور على الجواز) في حواشي اللقاني ما نصه نزل هنا ضميره منزلته (٣٠) كتنزيل بعضهم ضمير ما فيه رابط المبتدأ منزلته في قوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن أي يتربصن أزواجهم لجوز كون يتربصن خبر المبتدأ ومن منع كونه خبرا كالجمهور منع هنا اه فما نقله عن الجمهور نقل الشارح عكسه عنهم وكلام الشارح هو مقتضى نقل المصنف عن المبرد وصنيع المصنف في المغني في مباحث روابط الجملة ربما يؤيد اللقاني قوله فلأن النون فيهما لم تحذف الخ) قد يقال حذفها من الصلة لغير إضافة لا يقتضي أن الحذف للطول دائما لأنه إذا لم توجد الإضافة فالأصل أن الحذف لأجلها لما ثبت من منافاة النون للإضافة ثم انظر ما معنى تعليل جواز الجمع بين أل والإضافة في المسئلة الرابعة والخامسة بقوله لأن النون فيهما لم تحذف للإضافة إذ لا شك أن الإضافة موجودة والجمع بينها وبين أل حاصل ولا دخل لحذف النون للإضافة أو للطول في جواز ذلك (قوله الحافظو الخ) هذا بعض بيت لقيس بن الحطيم الأنصاري وعزاه سيبويه لرجل من الأنصار وتتمته

• لا يأتيهم من ورائنا وكف •

والعورة ما لم يحل وقيل عورة القوم ثغرهم فإذا عوره فليس بعورة والوكف الإثم وقيل العيب ويروى نطف وهي التهمة يقول هؤلاء يحفظون عورة عشيرتهم فيحمونها فلا يأتيهم عيب من أمامهم ولا من ورائهم (قوله وقال الأخفش نصب) استدل للأخفش بقوله تعالى إنا منجوك وأهلك الاترى أن الكاف لو لم تكن منصوبة لم يجز نصب أهلك وأجيب بأنه منصوب بتقدير وننجي أهلك

﴿مسألة﴾ (قوله قد يكتسب) فيه إشعار بقلة ذلك ولا ينافى ذلك كونه قياسيا كما هو ظاهر عبارة المغنى والكشاف وكلامه يشعر باستواء المسألتين فى القلة وكلام التسهيل يشعر بأن القلة إنما هى فى مسألة العكس لأنه بعد أن قال ويؤنث المضاف لتأنيث المضاف إليه قال وقد يرد مثل ذلك فى التذكير فلم يأت بقد إلا فى الثانية وقد يقال استواؤهما فى القلة لا ينافى أن أحدهما أقل والمصنف أشار لأمر وابن مالك لآخر فقلة المسألة الأولى لعدم الاكتساب الذى هو الأصل لا تنافى كثرتها فى ذاتها كما نص عليه الناظم فى شرح الكافية (قوله وشرط ذلك فى الصورتين صلاحية المضاف الخ) زاد فى التسهيل شرطا آخر وهو كون المضاف بعضه أو كبعضه وليس القيد الأول بمغن عنه كما قال الدماميني فى شرحه مخالفا لما قاله فى حواشى المغنى ألا ترى أنه لا يصح أن تقول أعجبتنى يوم عروبة وإن صح الاستغناء لكن المضاف ليس بعضا للمضاف إليه ولا كبعضه لأن اليوم نفس عروبة وإنما عدلنا عن التمثيل بيوم الجمعة إلى ما قلنا لأن الجمعة كما تطلق على اليوم تطلق على الأسبوع فلو حذف الأسبوع وقع اللبس وتبع السيوطى التسهيل فى زيادة هذا القيد ومثل بيوم الجمعة (قوله مع صحة المعنى فى الجملة) أى مع قطع النظر عن كون الكلام حقيقة أو مجازا وفيه إشارة إلى أن المصنف يعنى بصلاحية المضاف للاستغناء كما قال اللقانى صحة إرادة معنى المضاف ولو مجازا وإلا فلا يخفى أن الكلام مع إسقاط المضاف معناه الحقيقى (٣١) العموم والحمل عليه عند الخلو عن القرينة واجب (قوله قطعت بعض أصابعه) قال اللقانى إن أريد بالبعض أصبع فأكثر فتأنيثه أصلى إذ الأصبع مؤنثة وإن أريد بعض الأصبع فاكتسابى انتهى وبيان الثانى أن بعض الأصبع يصدق عليه بعض الأصابع (قوله تلتقطه بعض السيارة) قال اللقانى يحتمل أن المراد بالسيارة جنسها أى الجماعات السيارة فبعضها جماعة سيارة فتأنيثها ليس بمكتسب (قوله إلا أنه اكتسب التأنيث من الليالى) الأظهر أن يقول لأنه اكتسب هذا وقال اللقانى اعلم أن الليالى جمع ليلاء كرماء ومرامى فيمكن أن المراد بطول الليالى طوالها من إطلاق المصدر على الجمع والمصدر المراد به الجمع يراعى فى ضميره المعنى كقوله تعالى هل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب (قوله وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع الأول ما كان المضاف بعضا الخ) ليس مراده من كونه بعضا أنه لفظ بعض بدليل قوله الثالث ما كان وصفا ولفظ طول ليس وصفا وإنما هو وصف فى المعنى لليالى فالمراد كونه بعضا من المضاف إليه فى المعنى ويدل لذلك أن من أمثلة هذه المسألة: * كما شرقت صدر القناة من الدم * وقوله * وما حب الديار شغفن قلبى * وجدعت أنف هند ونحو ذلك وإذا كان الأمر كذلك فالموضح لم يشعر كلامه بحصر بل هو صريح فى عدمه حيث قال فى ذلك والشارح فهم أن فى كلامه حصرا بدليل قوله وبقى الخ ثم ما ادعاه الشارح من أن البعض فى الأول مؤنث وكان مراده أن بعض الأصابع أصبع والأصبع مؤنثة يخرج المسألة عن موضوعها من كون التأنيث اكتسابيا لأنه حينئذ يكون أصليا كما مر عن اللقانى ومر عن التسهيل أن شرط المسألة أن يكون المضاف بعض المضاف إليه أو كبعضه ومثل شراحه ما هو كالبعض بطول الليالى أسرعت وقولهم اجتمعت أهل اليمامة وهو داخل فى كلام الموضح لأن المضاف صالح للاستغناء عنه لأنهم جعلوا فائدة الشرط الثانى إخراج أعجبتنى يوم عروبة ويوم عاشوراء كما مر فلو قال الشارح وشمل كلام المصنف كذا وكذا كان أظهر نعم كل مسألة خارجة عن كلامه وكلام التسهيل وقال فى التذكرة فى اكتساب التأنيث قد بسط الناس هذا فقالوا

حذف التنوين دليل على الإضافة ولا مانع منها إلا اقتران الوصف بأل وهو مجرد عنها (ويجوز فى الضاربك والضاربوك الوجهان) الخفض والنصب لأنه يحتمل أن يكون حذف النون للإضافة فيكون الضمير فى محل خفض وأن يكون للتخفيف وتقصير الصلة فيكون فى محل نصب وذهب الجرمى والمازنى والمبرد وغيرهم إلى أن الضمير فيهما فى محل خفض لا غير لأن حذف النون للإضافة هو الأصل وحذفها للطول لا ضرورة تدعو إليه مع الضمير بخلاف الظاهر فإن ما ظهر فيه النصب أحوج إلى ذلك قاله المرادى فى التلخيص فى باب اسم الفاعل وفيه رد على ابن مالك حيث قال وأما الضمير فى نحو جاء الزائرك والمكرموك جائز فيه الوجهان بإجماع لأنهما جائزان فى الظاهر الواقع موقعه انتهى ﴿مسألة﴾ قد يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث (تأنيثه وبالعكس) فيكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره (وشرط ذلك فى الصورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه) عند سقوطه (بالمضاف إليه) مع صحة المعنى فى الجملة (فى) التصوير (الأول قولهم قطعت بعض أصابعه) فبعض نائب فاعل قطعت وأنث الفعل المسند إليه لكونه اكتسب التأنيث من المضاف إليه وهى الأصابع لصلاحية الاستغناء عنه بالمضاف إليه فيقال قطعت أصابعه تعبيرا عن الجزء بالكل مجازا (وقراءة بعضهم) وهو الحسن البصرى (تلتقطه بعض السيارة) بتأنيث تلتقطه بالتاء المثناة فوق (وقوله) وهو الأغلب العجلى وهو من المعمرين:

(طول الليالى أسرعت فى نقضى) نقضن كلى ونقضن بعضى

فأنث أسرعت مع أنه خبر عن مذكر وهو طول إلا أنه اكتسب التأنيث من الليالى ونقضى ونقضن فى الموضعين بقاف وضاد معجمة وحاصل ما ذكره الموضح ثلاثة أنواع الأول ما كان المضاف بعضا وهو مؤنث

أنه منحصر في أربعة أنواع قسم المضاف بعض المؤنث وهو مؤنث في المعنى وتلفظ بالثاني وأنت تريده نحو قطعت بعض أصابعه إذا بعض السنين تعرقتنا . وتلتقطه بعض السيارة وقسم هو بعض المؤنث وتلفظ بالثاني وأنت تريده إلا أنه ليس مؤنثا وذلك نحو شرقت صدر القناة وقلنا إنه غير مؤنث لأن صدر القناة ليس قناة بخلاف بعض الأصابع فإنه قد يكون أصابع وقسم تلفظ بالثاني وأنت تريده إلا أنه لا بعض ولا مؤنث نحو اجتمعت أهل اليمامة والقسم الرابع زاده الفارسي وهو أن يكون المضاف كلا للمؤنث نحو ولهت عليه كل معصفة . هيفاء ليس لها زبر فأنث كلا لأنه المعصفات في المعنى اهـ وبه يظهر ما في عبارة الشارح وأنه لا فرق بين البعضين المذكورين في كلام الموضح وأن كلا منهما بعض المؤنث وهو مؤنث ووجهه أن المراد بالسيارة الجماعات وبعضها جماعة كما مر عن اللقاني لكن يراد أن التأنيث حينئذ ليس بمكتسب وإنما يتم له الفرق لو كان المثال الثاني كاشرقت صدر القناة واستفيد منه أن المراد البعض في المعنى كما أسلفنا (قوله فإلى ابن أم أناس الخ) هو صدر بيت عجزه . عمرو فتبلغ حاجتي أو تزحف . وبعده :

ملك إذا نزل الوفود ببابه . عرفوا موارد مزبد لا تنزف (٣٢) أنشده سيبويه شاهدا على إبدال ملك وهو نكرة من عمرو المعرفة قال ويجوز رفعه على القطع وقال بعض شراح أبياته أم أناس بعض جدات عمرو بن هند وفي الصحاح ورحلت البعير أرحله رحلا إذا شددت على ظهره الرحل فمعنى أرحل ناقتي أضع على ظهرها الرحل للسفر إلى ابن أم أناس والضمير في تبلغ راجع إلى الناقة وكذا في تزحف قال في الصحاح الزحف الجيش يزحفون إلى العدو والصبي يزحف على الأرض قبل أن يمشي والبعير إذا أعيا جر فرسنه (قوله إنارة العقل مكسوف) قال اللقاني قد يقال لا دليل فيه لأن المؤنث المجازي قد يذكر ضميره في الشعر كقوله . ولا أرض أبقل إبقالها . (قوله وقيل التذكير في الآية الخ) أي فلذا قال الموضح ويحتمله ويحتمل أنه إنما قال ذلك لأن قريبا كما قال اللقاني يحتمل الخبرية وأنه وصف لشيء محذوف أي شيء قريب وأما قول الحفيد إنما قال ويحتمله لأن كونه منه مرجوح لأن الله لا يطلق عليه مذكر ففيه نظر لأن المراد أن لفظ الله مذكر واعلم أن للمصنف رسالة في هذه الآية الشريفة نفيسة ضمنها أقوال الأئمة أوصلها إلى مئة عشر وهي مذكورة في الأشباه والنظائر للسيوطي (قوله لعدم صلاحية المضاف فيهما الخ) قال اللقاني كيف هذا وقد جوزوا جاء زيد نفسه برفع النفس مع أن الجائي غلامه أو كتابه مثلا اهـ وأقول تفصيل الكلام أنه إن أريد الاستغناء ولو على سبيل التجوز فهو متحقق هنا إذ لا مانع من جواز قام زيد مجازا عن امرأته مثلا ويؤيده مسألة التوكيد وإن أريد الاستغناء على سبيل الحقيقة فهو منتف في مسائل الجواز إذ إسنادها لبعض الأصابع من القطع جملتها مجاز وقد علم الشارح فيما تقدم إلا أن يقال المراد الاستغناء على وجه قريب ولو مجازا أو على وجه تمكن معه الحقيقة باعتبار فإن إسناد القطع إلى جملة الأصابع يمكن أن يحمل حقيقة إذا أريد المجموع من حيث هو مجموع أو على وجه يكون المضاف كثر الحذف فيه مع إرادته أو نحو ذلك فتدبر (قوله ومن ثم رد ابن مالك الخ) أي بل التأنيث لأن الإيمان بمعنى المعرفة والعقيدة (قوله بتأنيث الفعل) أي

والثاني ما كان بعضا وهو مذكر والثالث ما كان وصفا للمؤنث وبقي عليه ما كان كلا كقوله تعالى يوم تجد كل نفس ووفيت كل نفس وما لم يكن شيئا من ذلك كقولهم اجتمعت أهل اليمامة ومن الغريب أن المضاف إليه قد يكتسب التأنيث من المضاف كقوله : فإلى ابن أم أناس أرحل ناقتي . فمنع صرف أناس لكونه سرى إليه معنى التأنيث من الأم ولا يبعد حمله على الضرورة قاله في الحواشي (ومن) التصوير (الثاني) وهو أن يكتسب المضاف المؤنث من المضاف إليه المذكر تذكيره (قوله

إنارة العقل مكسوف) بطوع هوى . وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

فذكر مكسوف مع أنه خبر عن مؤنث وهو إنارة إلا أنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى العقل (ويحتمله أن رحمت الله قريب من المحسنين) ويبعده لعل الساعة قريب فذكر قريب حيث لا إضافة وذكر الفراء أنهم التزموا التذكير قريب إذا لم يرد قرب النسب قصدا للفرق هذا نقله في المغني ونقل عن الفراء إذا كان القرب في النسب كان التأنيث واجبا بلا خلاف تقول هذه قريبة فلان ولا تقول هذه قريب فلان وإذا كان القرب في المسافة جاز التذكير والتأنيث وقيل التذكير في الآية على المعنى لأن الرحمة بمعنى الغفران والعفو واختاره الزجاج وقيل بمعنى المطر قاله الأخفش وإياك أن تظن أن التذكير لكون التأنيث مجازيا لأن ذلك وهم لوجوب التأنيث في نحو الشمس طالعة وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضمرين قاله في المغني ونقله الجوهري (ولا يجوز قامت غلام هند) بتأنيث الفعل (ولا قام امرأة زيد) بتذكيره (لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه) فلا يقال قامت هند إذا كان القائم غلامها ولا قام زيد إذا كان القائم امرأته ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح على الجامع الصحيح قول أبي الفتح في توجيه قراءة أبي العالية لا تنفع نفسا إيمانها بتأنيث الفعل أنه من باب قطعت بعض أصابعه لأن المضاف لو سقط هنا لقيل نفسا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي

ناب عن الإيمان في الفاعلية ويلزم من ذلك تعدي فعل المضمر المتصل إلى ظاهره نحو قولك زيد أظلم تريد أنه ظلم نفسه وذلك لا يجوز واقتصر الناظم على التصوير الأول فقال :

وربما أكسب ثان أولا   تأنيثا ان كان لحذف موهلا

(مسألة) ذهب البصريون إلى أنه (لا يضاف اسم لمرادفه كليث أسد ولا) يضاف (موصوف إلى صفته كرجل فاضل ولا) تضاف (لموصوفها كفاضل رجل) وشمل ذلك قول النظم :

• ولا يضاف اسم لما به اتحد • معنى لأن الغرض من الإضافة التعريف أو التخصيص والشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها (فإن سمع ما يوهم شيئا من ذلك يؤول) وهذا معنى قول النظم وأول موهما إذا ورد (فن) ورود (الأول) وهو إضافة الاسم لمرادفه (قولهم جاءني سعيد كرز) فسعيد وكرز مترادفان لكونهما لمسمى واحد وأضيف أحدهما للآخر (وتأويله أن يراد بالأول) وهو المضاف (المسمى وبالثاني) وهو المضاف إليه (الاسم) أي اللفظ الدال على المسمى (أي جاءني مسمى هذا الاسم) وتوجيهه أن الاسم قبل اللقب في الوضع فقدم عليه في اللفظ وقصد بالمقدم المسمى لتعرضه إلى ما لا يليق بمجرد اللفظ من نداء أو إسناد فلزم أن يقصد بالثاني مجرد اللفظ لتحصل بذلك مغايرة حتى كأن قائل جاءني سعيد كرز قال جاءني مسمى كرز هذا إذا انسبت إلى الأول ما ينسب إلى الذوات أما إذا نسبت إليه ما ينسب إلى الألفاظ فإنه يجب تأويل الثاني بالمسمى والأول بالاسم كما إذا قلت كتبت سعيد كرز فإنه يتعين أن تقول كتبت اسم هذا المسمى قاله قريب الموضع (ومن) ورود (الثاني) وهو إضافة الموصوف إلى صفته (قولهم حبة الحمقاء) بالمد وإنما وصفوها بالحمق لأنها تنبت في مجاري السيول فيمر السيل بها فيقتلعها فتطؤها الأقدام قاله الرضي (و) قولهم (صلاة الأولى ومسجد الجامع وتأويله أن يقدر موصوف) أضيف إليه المضاف المذكور فيقدر في الأول اسم عين وفي الثاني اسم زمان وفي الثالث اسم مكان (أي حبة البقلة الحمقاء وصلاة الساعة الأولى ومسجد المكان الجامع) وعدل عن تقدير الرضي مسجد الوقت الجامع لما ذكرنا (ومن) ورود (الثالث) وهو إضافة الصفة إلى موصوفها (قولهم جرد قطيفة) بفتح الجيم وسكون الراء وفتح القاف وكسر الطاء (وسحق عمامة)

بناء على أنه لا فرق في المضاف إليه المؤنث بين أن يكون ظاهرا أو ضميرا خلافا للفراء كما بيناه في الحواشي (مسئلة) قوله وشمل ذلك قول النظم ولا يضاف الخ) أي لأنه أراد بالاتحاد معنى ما يشمل الترادف والتساوي وضعا كالإنسان والناطق أو بحسب المراد كما في الموصوف والصفة (قوله لأن الغرض الخ) لك أن تقول المنعوت يتخصص بنعته مع أنه ليس غيره في المعنى وأيضا فهلا اكتفي بالمغايرة بحسب المفهوم وعلل بعضهم منع إضافة الموصوف إلى صفته بأن الصفة تابعة للموصوف في إعرابه فلو وقعت مضافا إليه لكانت مجرورة دائما ولم تتصور متابعته في الإعراب ومنع إضافة الصفة إلى الموصوف بأن الصفة يجب أن تكون تابعة للموصوف ومؤخرة عنه فلا يمكن أن تضاف إليه وإلا لكانت متقدمة ولم تتصور المتابعة أيضا ومنع إضافة أحد المترادفين إلى الآخر لعدم الفائدة (قولهم ما يوهم شيئا من ذلك الخ) قال اللقاني الوهم احتمال مرجوح التأويل حمل الظاهر على المحتمل المرجوح وعلى هذا فقوله يوهم معناه يدل دلالة مرجوحة ويؤول معناه يحمل على المعنى المرجوح فالموهم والمؤول به واحد ولا يخفى عدم صحته فالصواب أن الموهم هنا معناه الموقع في الوهم أي العقل وكثيرا ما يفسره بذلك بعضهم ثم قوله مؤول أي لئلا تلزم إضافة الشيء إلى نفسه في المعنى الذي يأباها النظر العقلي فإن قلت قد تقرر أن العقل يمنع هذه الإضافة وأنها منتفية فكيف قال الناظم تبعا للبصريين بوجوبها في الاسم واللقب المفردين كما مر أول الكتاب وقال بوجوب التأويل هنا قلت إنما أوجبوا إضافة توهم هذه الإضافة الممتنعة فوجوب التأويل لازم وجوب الإضافة لا منافيها نعم يتجه أن يقال لا يجاب ما يوهم ممتنعا وهو الذي عني الموضح بقوله ويرده النظر فتدبر (قوله أن يراد بالأول الخ) قال اللقاني هذا التأويل لا يخرجها عن إضافة الاسم إلى مرادفه لم يخرجها عن إضافة الاسم إلى ما أريد به معناه كما في النظم فتدبر وحاصله تقول إذا أريد بالثاني الاسم فليس مرادفا فتقول هذه الإرادة ليست وضعية بل الموضوع له اللفظ هو معنى الأول فالمرادفة ثابتة (قوله أي جاءني مسمى هذا الاسم) قال اللقاني ومثله جئت ذا صباح وذات يوم أي وقتا صاحب هذا الاسم ومدة صاحبة هذا الاسم رضي (قوله هذا إذا نسب إلى الأول الخ) فيه رد لقول الرضي ولا ينعكس التأويل لأن إسناد العوامل إلى لفظ الأسماء ممتنع وقد نقل اللقاني كلامه وأقره (قوله وإنما وصفوها بالحمق الخ) حاصله أن قولهم الحمقاء استعارة تبعية لأنهم شبهوا نبتها في المجاري بالحمق بجامع ترتب ما يعثر عليهما واشتقوا من الحمق الحمقاء فتدبر (قوله وصلاة الساعة الأولى) قال اللقاني الساعة الأولى أول ساعة بعد الزوال (قوله ومسجد المكان الجامع) قال اللقاني في الرضي ومسجد الوقت الجامع الوقت يوم الجمعة اه وسيأتي أن الشارح بين حكمة عدول المصنف عن تقدير الرضي (قوله لما ذكرنا) أي من أنه يقدر في كل مثال غير ما قدر في الآخر فيكون أشار المصنف بتكرير المثال لذلك (قوله ومن الثالث قولهم جرد قطيفة) منه قوله تعالى

عائنة الأعين قال السفاقسي الظاهر أنه من إضافة الصفة إلى موصوفها أي الأعين الخائنة كقوله وإذا سقيت كرام الناس وجوزوا أن تكون عائنة مصدر كالعاقبة أي يعلم خيانة الأعين (قوله أن يقدر موصوف) قال اللقاني الداعي إلى تقديره أن المضاف صفة والصفة تجري على موصوف لا محالة إلا أن يغلب عليها الاسمية كصاحب وراكب وإذ ليس موجودا في اللفظ فلابد من تقديره (قوله محتجين بنحو قوله الخ) أي من الأمثلة المتقدمة والبصريون يؤولون هذا كما فعلوا فيما تقدم وربما أوهم كلام الشارح خلاف ذلك فالتقدير حق الأمر اليقين ولدار الحياة الآخرة وما كنت بجانب المكان الغربي (تنبيه) احتج الكوفيون أيضا بأن العرب أجازت أن تعطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان وإن كان الأصل في العطف المغايرة والمضاف والمضاف إليه كالمعطوف والمعطوف عليه ومثال ذلك في العطف • فألفى قولها كذبا ومينا • والحاصل أنهم استدلوا بالسماع والقياس ووافقهم في التسهيل فجعل الإضافة على ثلاثة أقسام محضة وغير محضة وشبيهة بالمحضة وهي سبعة أنواع منها إضافة الموصوف إلى الصفة وبالعكس والمسمى إلى الاسم (فصل) (قوله الغالب على الأسماء الخ) قال اللقاني الغالب يراد به تارة ما منع غيره من المغلوب عليه ويعدى بعلى كقوله تعالى والله غالب على أمره وتارة ما هو كثير بالإضافة إلى غيره ويعدى كقولك الغالب في الناس الشح ومنها ما امتنع إضافته يعلمان من مفهوم قول النظم • وبعض الأسماء يضاف أبدا • فإنه يفهم أن بعضها لا يضاف أبدا وتحته قسمان ما لا يضاف أصلا وما يضاف وقتا دون وقت وقدم المصنف الكلام على هذين (٣٤) القسمين مع أنهما شرح المفهوم النظم لقلة الكلام عليهما ولأن أحدهما هو الغالب فلله دره

وما أدق نظره (قوله من العقلاء الخ) أشار إلى حكمة تكرار المثال وأظهر منه قول اللقاني أشار بالأول إلى ما فيه معنى المشتق وبالثاني إلى ما يدل على الذات لا باعتبار وصف زائد (قوله الملازمته التعريف) أي وضعا فلا يرد أن الضمير قد يراد به غير معين والموصول قد يراد به الجنس وكذا اسم الإشارة ثم هذا التعليل لا يجري في أسماء الشرط والاستفهام وكان الشارح جعله توطئة لقول المصنف كالمضمرات والإشارات دون ما بعدها وإن اقتضى العطف فيه المشاركة لإعادة الكاف أيه لكن يرد أن الموصولات كالمضمرات (قوله كالمضمرات) قال اللقاني لم يعتد بالإضافة في قوله وإياه وأيا الشواب (قوله فالكاف حرف خطاب) قال الدنوشري يقدر فيه عائد على المبتدأ تقديره فيه اه يعني أن جملة فالكاف الخ خبر المبتدأ وهو ذلك ولا رابط في اللفظ فلا بد من تقديرة (قوله وكثير أي من الموصولات) قال اللقاني كرر الكاف مع كثير دون الإشارات تلبيها على أن المضمرات والإشارات نوع واحد في عموم منع الإضافة وكرر من مع أسماء الشرط والاستفهام تنبيها على استثناء أي من النوعين أيضا لأن إسقاطها يوهم عطفها على كثير وهنا بحث وهو أن المانع من إضافة الموصولات غير أي إن كان تعريفها بالصلة فلو أضيف اجتمع معرفان على معرف واحد انتقض بأي فإن أجيب بأن الصلة تعرفها من وجه والإضافة من آخر فغيرها كذلك اه ومر في باب النكرة والمعرفة ماله تعلق بهذا فراجعه ولا يفيد كلام الشارح جواب هذا البحث كما تعرفه (قوله وإنما لم تضف هذه المذكورات لشبهها الخ) قد أضاف التعليل بقوله الملازمته التعريف فكيف يصح الحصر فكان ينبغي أن يقول لما مر ولشبهها الخ فإن قيل الأول خاص بخلاف الثاني قلنا كان يمكنه التنبيه على ذلك بقوله لما مر في بعضها ولشبه الجميع بالحرف أو نحو ذلك ويرد على التعليل الثاني أنه يقتضي منع إضافة جميع المبنيات وليس كذلك (قوله وإنما أضيفت أي الخ) ظاهره أن أيا مطلقا واردة على التعليل المذكور ثانيا وفيه أن أيا غير الموصولة لم يشبه الحرف لأنها معربة فلا ترد والموصولة لم يعارض فيها الشبه عند الإضافة بدليل

بفتح السين وسكون الخاء المهملتين وكسر العين (وتأويله أن يقدر موصوف أيضا و) يقدر (إضافة الصفة إلى جنسها) ويجر جانسا بمن لأن الإضافة فيهما بمعنى من لأن المضاف إليه جنس المضاف لا موصوف به إذ الموصوف محذوف (أي شيء مجرد من جانس القطيفة وشيء سحق من جنس العمامة) فشيء موصوف ومجرد أو سحق صفته والصفة فيهما مضافة إلى جنسها معنى وصرح بمن معها لبيان معنى الإضافة وذهب الكوفيون إلى جواز الإضافة في جميع ذلك إذا اختلف اللفظان من غير تأويل محتجين بنحو قوله تعالى حق اليقين ولدار الآخرة بجانب الغربي وغير ذلك

(فصل) (الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد) عنها (كغلام) من العقلاء (وثوب) من غيرهم فتارة يضافان إلى الظاهر والمضمر فتقول غلام زيد وثوبه وتارة لا يضافان فتقول غلام وثوب (ومنها ما يمتنع إضافته) لملازمته التعريف (كالمضمرات) خلافا للخليل في نحو إياك فإنه يقول إنهما ضميران أضيف أحدهما إلى الآخر وتبعه الناظم (والإشارات) وأما ذلك وأخواته فالكاف حرف خطاب لا اسم مضاف إليه (وكغير أي من الموصولات) النصة والمشتركة (و) كغير أي من أسماء الشرط (و) كغير أي (من أسماء الاستفهام) وإنما لم تضف هذه المذكورات لشبهها بالحرف والحرف لا يضاف وإنما أضيفت أي في الجميع لضعف الشبه بما عارضه من شدة افتقارها إلى مفرد تضاف إليه (ومنها ما هو واجب الإضافة

بنائها وكأن الشارح أراد بشبه الحرف مطلق الشبه فيشمل غير الموصولة ثم إن كلامه لا يفيد الجواب عن إيراد الموصولة على التعليل الأول هذا وقال الدنوشري هذا التعليل كما ترى مصادرة على المطلوب (قوله ما يجوز قطعه في اللفظ) قدم الكلام على هذا النوع لقلة الكلام عليه بالنسبة للثاني ولأنه شرح لمنطوق النظم كما أسلفنا قال اللقاني والمراد باللفظ ما يقابل المعنى فيتناول المنطوق والمقدر ولذا نونت هذه الأسماء عند القطع عن الإضافة وبه يعلم أن الواجب في هذا القسم هو الإضافة في المعنى وأن الفرق بينهما أن الملحوظ في اللفظية هو اللفظ تحقيقاً أو تقديراً وفي المعنوية معنى المضاف إليه دون لفظه وأن التنوين في هذا القسم تنوين التمكين لا التعويض عن المضاف إليه إذ الموجب لحذف التنوين مع الاسم إضافته إلى لفظ المضاف إليه لا إلى معناه اهـ وفيه تحقيق لما اختاره الشارح في هذا الكتاب وفي شرح الأزهرية من أن تنوين كل وبعض للتمكين لا للتعويض وإنما لم يبين هذا النوع لما سيأتي في بحث قبل وبعد (قوله نحو كل) قال الدنوشري لا تقطع كل عن الإضافة إلا إذا لم تكن تأكيداً ولا نعتاً فإن كانت أحدهما وجبت الإضافة لفظاً نحو جاء القوم كلهم وزيد الرجل كل الرجل اهـ وهو عجيب لأن الشارح قيد كلا بما إذا لم تكن نعتاً ولا تأكيداً فلا حاجة لتقييده وكان ينبغي له الاقتصار على تمثيل ما قيد به الشارح (قوله قال الله وكل في فلك) لا بد من تقدير المضاف إليه هنا جمعاً للإخبار عن كل بالجمع في قوله يسبحون قال العز بن عبد السلام في الأمالي في الآية ثلاثة أسئلة أحدها كيف قال في فلك والشمس والقمر في فلكين سماء الدنيا والرابع والثاني لم أتى بصيغة الجمع وهما اثنان والثالث لم أتى بالواو في الجمع وهي لا يجمع بها إلا من يعقل (٣٥) والجواب عن الأول أنهما وإن كانا في فلكين فالأفلاك كلها في المحيط فصارت كالمال في صندوق والصندوق في بيت فيصدق أن المال في البيت وعن الثاني أن الضمير عائد عليهما مع الليل والنهار وذلك لأن الليل والنهار يسبحان أيضاً لأن الليل ظل الأرض وهو يدور على محيط كرة الأرض على حسب دوران الأرض وكذلك النهار يدور أيضاً لأنه يخلف الليل في المحيط وعن الثالث أنهما لما وصفهما بالتسبيح وهو لا يوصف به حقيقة إلا من يعقل جمع جمع العاقل (قوله وذهب الفارسي الخ) قال الدنوشري رجع مذهب الفارسي بمجيئها حالا لا حكى الأخفش مررت بهم كلا جاءت حالاً (قوله ورد بأن العرب) أي ورد الإلزام وأجاب المصنف عن الإلزام أيضاً بأن كلا من النصف والسدس ونحوهما له معنى صحيح في نفسه وأما كلمة كل فلا معنى لها إلا بما أضيفت إليه أي أنها وضعت لتعميم شيء فكان معناها في غيرها قال الدماميني وفيه نظر (قوله ودل مجيء الحال الخ) فيه أن الحال قد تأتي من النكرة بلا مسوغ إلا أن يقال الأصل تعريف صاحب الحال وأيضاً تنكيره قليل وإتيان الحال من كل كثير (قوله لفظاً) قال اللقاني منصوب على التمييز المحول عن المفعول وهو اسم مصدر بمعنى التلفظ والأصل ما يلزم التلفظ بالإضافة فلا يكفي معناها ولا تقديرها (قوله وهو المشار إليه بقول النظم وبعض الأسماء الخ) فيه نظر وإنما الإشارة إلى هذا النوع بمفهوم قوله • وبعض ذا قد يأت لفظاً مفردا • وأما قوله وبعض الأسماء الخ فإنما هو إشارة إلى موضوع النوعين وهو ما يجب إضافته إلى مفرد لأن المراد من قوله يضاف أبداً يضاف إلى مفرد بدليل قوله بعد • وألزموا إضافة إلى الجمل • (قوله ولدى) قال اللقاني قال الرضي وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند أتم تصرفاً من لدى لأن عند تستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزتك وإن كان بعيداً بخلاف لدى فإنه لا يستعمل في البعيد ثم قال بعده بقريب وأما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه (قوله أي غايته) قال اللقاني قصارى الشيء ما يقصر الشيء عليه فلا يتجاوزه إلى ما فوقه وذلك غاية الشيء (قوله وذي بمعنى صاحب) قال السهيلي في كتاب الأعلام في قوله تعالى وذا النون هو يونس بن متى

إلى المفرد وهو نوعان) الأول (ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ) فينون وهو ما أشار إليه في النظم بقوله • وبعض ذا قد يأت لفظاً مفردا • (نحو كل) إذا لم يقع نعتاً ولا توكيداً (وبعض وأي قال الله تعالى وكل في فلك فضلنا بعضهم على بعض) وهل هما والحالة هذه معرفتان أو نكرتان ذهب سيبويه والجمهور إلى أنهما معرفتان بنية الإضافة ولذلك يأتي الحال منهما كقولهم مررت بكل قائماً وببعض جالساً وأصل صاحب الحال التعريف وذهب الفارسي إلى أنهما نكرتان وألزم من قال بتعريفهما أن يقول إن نصفاً وسدساً وثلثاً وربعاً ونحوها معارف لأنها في المعنى مضافات وهي نكرات بإجماع ورد بأن العرب تحذف المضاف إليه وتريده وقد لا تريده ودل مجيء الحال بعد كل وبعض على إرادته (أياما تدعوا) فأيا اسم شرط مفعول مقدم وما صلة (و) النوع الثاني (ما يلزم الإضافة لفظاً) وهو المشار إليه بقول النظم • وبعض الأسماء يضاف أبدا • (هو ثلاثة أنواع) الأول (ما يضاف للظاهر) مرة (والمضمر) أخرى (نحو كلا) الرجلين وكلاهما (وكلتا) المرأتين وكلتاهما (وعند) زيد وعندك (ولدى) الباب ولديك (وقصارى) الأمر وقصاراه بضم القاف أي غايته (وسوى) زيد وسواك (و) الثاني (ما يختص بالظاهر) دون المضمر (كأولي) بمعنى أصحاب (وأولات) بمعنى صاحبات (وذي) بمعنى صاحب (وذات) بمعنى صاحبة (قال الله تعالى نحن أولو قوة) أي أصحاب قوة (وأولات الأحمال) أي صاحبات الأحمال

أضاف ذا إلى النون وهو الحوت فقال سبحانه ولا تكن كصاحب الحوت وبينهما فرق وذلك أنه حين ذكر في معرض الثناء عليه قيل ذا النون ولم يقل صاحب النون والإضافة بذا أشرف من الإضافة بصاحب لأن قولك ذو يضاف إلى التابع وصاحب يضاف إلى المتبوع تقول أبو هريرة صاحب النبي ولا تقول النبي صاحب أبي هريرة إلا على وجه ما وأما ذو فإنك تقول فيها ذو الملك وذو العرش وذو القرنين فتجد الاسم الأول متبوعا غير تابع ولذلك سميت أقيال حمير ذو جدن وذو يزن وذو رعين وذو كلاع وفي الإسلام ذو الشهادتين وذو الشمالين وذو اليدين وذلك كله تفخيم للمسمى بهذا وليس ذلك في لفظ صاحب وإنما فيه تعريف لا يقترن به شيء من هذا المعنى ولفظ النون أشرف لوجوده في أوائل السور نحو ن والقلم وقد قيل إن هذا قسم بالنون وإن لم يكن قسما فقد عظمه الله سبحانه بعطف اسم المقسم به عليه (قوله وهو مصدر) قيل لا فعل له كالعمومة والخؤولة والأبوة وقيل له فعل إذ يقال وحده يحده وأحده ومعنى مررت به وحده عند الخليل أفردته بالمرور إفرادا وعند المبرد مررت به منفردا وهو أولى لاطراده في نحو لا إله إلا الله وحده لأنك لم تفرده بل هو سبحانه انفرد بنفسه وقال سيبويه اسم موضوع موضع المصدر فوحد نائب مناب إيحاد وإيحاد نائب مناب موحد وموحد حال فمعنى مررت به وحده مررت به في حال كوني موحدا له بمروري (٣٦) وقال يونس أنه ظرف ونصبه على الظرفية ومعنى وحده جاء على انفراده والأصل جاء على وحده ورده ابن عصفور بأن وحد ليس بظرف زمان ولا مكان فلا يكون ظرفا قال الدماميني في شرح التسهيل والظاهر أن يونس إنما قصد تفسير المعنى وإنما المعنى جاء في وقت توحده وعلى التي قدرها بمعنى في مثلها في قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة وإنما لم يقدر في لأنها لا تدخل على وحده بخلاف على وبذلك يندفع أيضا أن تقديره يقتضي أن النصب على المفعول به لأنك لو قلت جاء على وحده كان حالا متعلقا بمحذوف فإذا حذف الجار انتصب مفعولا به وكيف يتصور أن يكون ظرفا والجار على رأيه فتأمل (قوله على المشهور) يحتمل عوده إلى قوله وهو مصدر مقابلة قول يونس أنه ظرف كما مر ويحتمل عوده أيضا لقوله ملازم للإفراد لأنه قال في التسهيل وربما ثني مضافا إلى ضمير مثنى فراجع شراحه (قوله لم يك شيء الخ) ذكر المصنف في بحث لما من المغني أن ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع قال وتبعه ابنه فيما كتبه على التسهيل وهو وهم انتهى ونقل عنه أنه قال إنما يكون من ذلك لو كان الشعر

« لم يك شيء يا إلهي معكا » وعنه أيضا وفيه نظر إذ يتعذر أن يكون تقديره لم يك شيء قبلك ثم كان شيء قبلك واعترض بأن هذا لا يلزم إذ لا نأخذ حدوث ذلك الشيء مقيدا بالقبلية بل مطلقا أي لم يك شيء يا إلهي قبلك ثم كان وعن السراج البلقيني أن الصواب ما قاله ابن مالك لأن القبلية محال في حقه تعالى فتعينت المعية فالمعنى لم يك شيء يا إلهي معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم انتهى ويدل لكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها بقوله وحدكا فتدبر (قوله ومعناها التكرار) قال اللقاني المطابق لما سيجيء أن يقول التكثير وهو أخص من التكرار الصادق بمرتين (قوله بمعنى إقامة الخ) قال اللقاني في تفسير لبيك بمصدر من معناه وما بعده بمصدر من لفظه إشارة إلى ما يصرح به من أن لبيك لم ينطق له بفعل وهو خلاف قولهم يقال لب بالمكان أقام به إلى أن الكاف في غير دواليك مفعول المصدر المضاف وفي دواليك تارة كذلك كذلك لبيك وسعديك ودواليك أي تداولا منا لطاعتك بعد تداول ولو فسر سعديك بإسعاد منك بعد إسعاد وحنانيك بحنانا

(وذا النون) أي صاحب النون وهو الحوت (وذا بهجة) أي صاحبة بهجة (و) الثالث (ما يختص بالمضمر) دون الظاهر وإليه أشار الناظم بقوله :

وبعض ما يضاف حتما امتنع ... إيلاؤه اسما ظاهرا حيث وقع

(وهو نوعان) أحدهما (ما يضاف لكل مضمر) متكلم أو مخاطب أو غائب مفردا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا (وهو وحده) وهو مصدر ملازم للإفراد والتذكير على المشهور فمن إضافته إلى ضمير الغيبة (نحو وإذا دعي الله وحده) ومن إضافته إلى ضمير المخاطب نحو (قوله) وهو عبد الله بن عبد الأعلى القرشي :

(وكنت إذ كنت إلهي وحدكا) ... لم يك شيء يا إلهي قبلكا

فإلهي الأول منادى سقط منه حرف النداء لدلالة الثاني عليه (و) من إضافته إلى ضمير المتكلم نحو (قوله) وهو الربيع بن ضبع الفزاري :

أصبحت لا أحمل السلاح ولا ... أملك رأس البعير إن نفرا

(والذئب أخشاه إن مررت به ... وحدي) وأخشى الرياح والمطرا

قال ذلك لكبر سنه وقد عاش ثلثمائة وأربعين سنة على ما قيل (و) النوع الثاني من النوعين (ما يختص بضمير المخاطب وهو مصادر مثناة لفظا ومعناها التكرار) لأنهم لما قصدوا بها التكثير جعلوا التثنية علما على ذلك لأنها أول تضعيف العدد وتكثيره (وهي لبيك) بفتح اللام وتشديد الموحدة (بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة وسعديك بمعنى إسعادا لك بعد إسعاد ولا تستعمل) سعديك (إلا بعد لبيك) لأن لبيك هي الأصل في الإجابة وسعديك كالتوكيد قال المرادي أراد سيبويه بقوله لبيك وسعديك إجابة بعد

منك بعد حنان ودواليك بإدالة منك بعد إدالة ليكون من إضافة المصدر لفاعله كان أليق بالمقام أو فسر حنانيك بتحننا إليك بعد تحنن كان أوفق للواقع إذا خوطب به الرب تعالى ثم لا يخفى أن فى قوله دواليك فى البيت على تفسيره بتداولا حجة للأعلم على أن الكاف حرف لمجرد الخطاب إذ لم يمكن كونها فاعلا للتداول ولا مفعولا له إذ فاعله المتكلم وجماعته ومفعوله شق الإبراد فلتنتف اسميتها بانتفاء لازمها وبما فسرناه من إدالة منك بعد إدالة يندفع ذلك إذ معنى فاعل الإدالة والتقدير قائلين بالله إدالة منك بعد إدالة والله سبحانه أعلم وأحكم انتهى وقوله خلاف قوله يقال لب كذا فى النسخ لب من غير همز وقولا يتم كلامه إلا على ذلك لكن الذى قاله غيره إنما هو ألب بالهمزة وفى إطلاق قوله وما بعده بمصدر من لفظه نظر لأنه لم يفسر هذاذيك بمصدر من لفظه وقال بعد إن عامله من معناه (قوله وهذا أنسب من قول ابن الناظم الخ) فيه أن قول ابن الناظم لا يليق بالمقام كما ذكره اللقانى وقد فصل رحمه الله الكلام ووفى بالمرام وقول الشارح لأن الإدالة الخ لا يثبت مدعاه إذ لم يبرهن على أنه لم يستعمل إلا كذلك (قوله وهذاذيك الخ) قال الدنوشرى (٣٧) قال بعضهم وأما هذاذيك بذالين معجمتين فالمراد به الكف قال الأصمعى تقول للناس إذا أرادوا أن يكفوا هذاذيك انتهى وقيل المراد به الإسراع قال الشاعر

* ضربا هذاذيك وطعنا وخضا *

والطعن الوخض الذى لا يصل إلى الجوف انتهى كلامه وهو يرد قول الشارح الطعن الجائف فليتأمل انتهى وهذا عجيب إذ لا مدخل للتأمل فى هذا لأنه أمر نقلى ثم لا مرجح لكلام هذا البعض على كلام الشارح حتى يرد كلام الشارح بكلامه وقد صرح الجوهرى بما قاله (قوله وعامله أى هذاذيك) قد يقال قضية قول الشارح بهذ هذا بعد هذ أن عامله من لفظه وأن المعنى هذا لك بعد هذ ولابد فى الترجيح من نقل كلام أئمة اللغة والشارح تابع للعينى (قوله وعامل لبيك من معناها) قال اللقانى إذ لا عامل من لفظها وأما قولهم لبى فإنه مأخوذ من قولهم لبيك ومصدره التلبية وأما لبيك فعامله لو نطق به إنما هو ألب ومصدره لب مفرد لبيك انتهى وتقدم عنه أنه نطق له بفعل وهو قولهم لب بالمكان وتقدم ما فيه وأن الذى نطق به إنما هو ألب بالهمزة وكلام الموضح يدل عليه ولا ينافى كون عامله من معناه قولهم لبيك من ألب بالمكان أقام به لأن أخذه من هذه المادة باعتبار نوع المعنى لا يقتضى أن فعلها فعله (قوله والحال واجبة التنكير) كان ينبغى أن يقول غالبا ليلائم قول المصنف ضعيف ولم يقل غير صحيح فأدق منه قول اللقانى أى وهو خلاف الغالب فارتكابه مع إمكان غيره ضعيف بخلاف جاء زيد وحده ولا يخفى ما فى هذا الكلام من التحكم إذ يمكن فى وحده أيضا أن يكون مفعولا مطلقا أى بنفرد انفراده (قوله وجوابه أن ذلك يحتاج إلى استقراء تام) قد يدفع هذا بقول اللقانى يعنى ثبت كونه مفعولا مطلقا بدليل ظاهر فيه كقوله تعالى فارجع البصر كرتين والحالية لم يرد بها دليل ظاهر فيه (قوله أن الكاف

إجابة انتهى (وحنانيك) بفتح الحاء المهملة والنون (بمعنى تحننا عليك بعد تحنن) قال طرفة بن العبد

* حنانيك بعض الشر أهون من بعض * أنشده سيبويه (ودواليك) بفتح الدال المهملة (بمعنى تداولا بعد تداول) وهذا أنسب من قول ابن الناظم إدالة بعد إدالة لأن الإدالة الغلبة يقال اللهم أدلنى على فلان وانصرنى عليه (وهذاذيك بذالين معجمتين بمعنى إسراعا لك بعد إسراع قال) العجاج

(* ضربا هذاذيك وطعنا وخضا *) والمعنى اضرب ضربا يهذ هذا بعد هذ على التكرير وأطعن طعنا جائفا والهذ السرعة فى القطع وغيره والوخض بالخاء والضاد المعجمتين الطعن الجائف وهو بفتح الواو وسكون الخاء نعت للطعن (وعامله) أى هذاذيك (وعامل لبيك من معناهما) على حد قعدت جلوسا والتقدير أسرع وأجيب (وعوامل الباقى) من الأمثلة (من لفظها) والتقدير أسعد وأحنن وأتداول (وتجويز سيبويه) مبتدأ ومضاف إليه (فى هذاذيك فى البيت) السابق للعجاج (وفى دواليك من قوله) وهو سحيم بن الحسحاس:

إذا شق برد شق بالبرد مثله ... (دواليك حتى كلنا غير لابس

الحالية) مفعول تجويز (بتقدير نفعله متداولين وهاذين أى مسرعين ضعيف) خبر تجويز (للتعريف) بالإضافة إلى الضمير والحال واجبة التنكير وجوابه أنه مؤول بنكرة كما فى جاء زيد وحده (ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا) لا حالا وجوابه أن ذلك يحتاج إلى استقراء تام وفيه صحر وسحيم بالتصغير وبمهملتين والحسحاس بمهملات أربع قال أبو عبيدة كان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحبه شق كل منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقى للمودة بينهما (وتجويز الأعلم) وهو يوسف الشنتمرى لقب بالأعلم لأنه كان مشقوق الشفة العليا (فى هذاذيك فى البيت) السابق للعجاج (الوصفية) لضربا (مردود) خبر تجويز لذلك وهو التعريف لأن ضربا نكرة فلا يوصف بمعرفة ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا والجواب عن التعريف أن الأعلم لا يقول بأن الكاف اسم مضاف إليه بل حرف خطاب كما سيصرح به والجواب عن الثانى يعرف مما تقدم (وقوله) أى الأعلم مبتدأ ومضاف إليه (فيه) أى فى هذاذيك (وفى أخواته) وهى لبيك وسعديك وحنانيك ودواليك (أن الكاف) المتصلة

بها حرف (بمجرد الخطاب مثلها) الكاف (فى ذلك مردود) خبر قوله (أيضا لقولهم) بلام التعليل متعلق بمردود (حنانيه) بإضافته إلى ضمير الغيبة (ولبى زيد) بإضافته إلى الظاهر فتعين أن تكون الكاف فى لبيك وأخواته اسما لقيام الاسم مقامها لأن الاسم إنما يقوم مقام مثله (ولحذفهم النون لأجلها ولم يحذفوها فى ذلك) وتانك فنى ذلك دليل على أنها اسم مضاف إليه (وبأنها) أى الكاف الحرفية (لا تلحق الأسماء التى لا تشبه الحرف) وكل ما لا يشبه الحرف لا تلحقه الكاف الحرفية فالكاف الحرفية لا تلحق لبيك وأخواته لأنها لا تشبه الحرف فهذه ثلاث علل للرد على الأعلم علتان وجوديتان وعلة عدمية فاستعمل مع الوجودى اللام لأنها الأصل فى التعليل واستعمل مع العدمى الباء تغايرا بينهما وتفننا فى التعبير والجواب عن الأول أن حنانيه ولبى زيد شاذان وخارجان عن القياس كما سيأتى فلا يصلحان للرد وقول أبى حيان فى الارتشاف ودعوى الشذوذ فيهما باطلة ضعيف وعن الثانية أن النون يجوز حذفها لشبه الإضافة كما صرح به الأعلم فى نفس المسئلة وكما فى اثنى عشر وإنما لم يحذف فى ذانك وتانك الإلباس بالمفرد (وشذت إضافة لبى إلى ضمير الغائب فى) نحو (قوله) إنك لو دعوتنى ودونى ﴿ زوراء ذات مترع بيون (لقلت لبيه لمن يدعونى) فدونى زوراء بالزاى ثم الراء جملة حالية من ياء المتكلم والزوراء الأرض البعيدة وذات مترع صفتها والمترع من قولهم حوض ترع بفتح التاء المثناة فوق والراء أى ممتلىء وبيون بفتح الباء الموحدة وضم الياء المثناة تحت أى واسعة بعيدة الأطراف وكان مقتضى الظاهر أن يقول لبيك ولكنه التفت من الخطاب إلى الغيبة مثل حتى إذا كنتم فى الفلك وجرين بهم (و) شذت إضافة لبى إلى الظاهر فى قوله) وهو أعرابى من بنى أسد

ودعوت لما نابنى مسورا ﴿ (فلبى فلبى يدى مسور)

وإليه أشار الناظم بقوله ﴿ وشذ إيلاء يدى للبى ﴿ وفى شرح المواقف أن يدى فى البيت زائدة انتهى ومسور علم منصوب على المفعولية بدعوت ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت ونابنى بمعنى أصابنى صلة ما وجملة فلبى معطوفة على جملة دعوت والأصل فلبانى أى قال لى لبيك فحذف المفعول وهو الياء والمعنى دعوت مسورا للأمر الذى نابنى من نوائب الدنيا فلبانى وأصل هذا أن رجلا دعا رجلا اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته فأجابه إلى ذلك وخص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطياه المال حتى تخلص من نائبته وقيل كانت عادة العرب ذلك مطلقا فجاء النهى عن ذلك روى عن النبى ﷺ أنه قال إذا دعا أحدكم أخاه فقال لبيك فلا يقولن لبى يديك وليقل أجابك الله بما تحب قاله الشاطبى (و) قال سيبويه هذا البيت (فيه رد على يونس فى زعمه أنه) أى لبى (مفرد وأصله لبى) بألف بعد الموحدة على وزن فعلى بسكون العين (فقلبت ألفه ياء لأجل الضمير كما) قلبت (فى) لدى وعلى لاتصال الضمير بهما إذ يقال فيهما (لديك وعليك) ووجه الرد من البيت أن الياء قد وجدت مع الظاهر ولو كانت ألفه كألف لدى وعلى لم تنقلب مع الظاهر إذ يقال لدى الباب وعلى زيد ببقاء الألف على حالها وقول ابن الناظم فى شرح النظم (إن خلاف يونس) جار (فى لبيك وأخواته وهم) بفتح الهاء أى غلط وإنما هو خاص بلبيك (ومنها ما هو واجب الإضافة إلى الجمل) مطلقا (اسمية كانت أو فعلية وهو إذ) من أسماء الزمان

بمجرد الخطاب الخ) قال إن لم يكن على ما ذكرت فساد لأن الناصب له يكون تثنيها كضرب ضربك فيكون المعنى تداولنا مثل مداولتك وأجبتك إجابتك لغيرك وألزم طاعتك لزومك طاعة غيرك وكذا البواقى وليس المعنى على شىء من ذلك قلت لا يمتنع أن يكون المعنى إجابته لغيرك أجبتك وكذا البواقى (٣٨) (قوله لقولهم حنانيه ولبى زيد الخ) أدق من هذا قول اللقانى قد يقال إن الهاء والظاهر مثلهما فى زيادة وأيا الشواهد فما كان جوابكم فيهما فهو جوابنا ثم إنه أجاب عن الشبهة الثانية بنحو جواب الشارح وأجاب عن الثالثة بقوله قد يقال لعله يرى أن لبيك وأخواته أسماء أفعال منقولة من مصادر مثناة مضافة إلى الكاف فالكاف جرت بمجرد الخطاب كافى رويدك زيدا اسم فعل معناه أمهل (قوله وفى شرح المواقف أن يدى الخ) ينبغى أن يؤخر هذا عن الكلام على معنى البيت ويذكره بعد قوله خص يديه ليكون مقابلا له ولقوله الآتى وقيل كان عادة العرب الخ فإنه المناسب كما لا يخفى وذكره هنا يوهم أنه مقابل لكلام المصنف وليس كذلك فإن يدى مضافة إلى مسور وإن كانت زائدة بدليل ظهور جر مسور إذ لا سبب له فى البيت إلا إضافة يدى إليه (قوله لأنهما اللتان أعطياه) المعطى حقيقة إنما هو الشخص ونسبة الإعطاء إليهما مجاز وكان الظاهر أن يقول لأن الإعطاء يكون بهما فتدبر (قوله كما فى لدى) أشار إلى أنه كان التمثيل بلديك ولدى أقعد كما قاله اللقانى (قوله وهم) قال اللقانى لأنه لا يمكنه دعوى الألف فى أخواته للنطق بها مجردة عن الألف والياء كحنان وسعد ودوال ولم يقولوا لب (قوله إلى الجمل) أى فى اللفظ فلا ينافى أن الجملة فى تأويل المفرد إذ قوله

كانت منازل ألاف عهدتهم ﴿ إذ نحن إذ ذاك دون الناس إخوانا

فإذ الأولى ظرف لعهدتهم وإخوانا مفعول ثان لهو نحن مبتدأ

(وحيث) خاصة من أسماء المكان وإليهما أشار الناظم بقوله • وألزموا إضافة إلى الجمل • حيث وإذ (فأما إذ فنحو واذكروا إذ أنتم قليل) بإضافة إذ إلى الجملة الاسمية (واذكروا إذ كنتم قليلا) بإضافة إذ إلى الجملة الفعلية وإذ في هذين المثالين مفعول به لاذكروزعم الجمهور أنها ظرف لمفعول محذوف أي واذكروا نعمة الله عليكم إذ أنتم قليل وإذ كنتم قليلا وشرط الاسمية أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا ماضيا نص على ذلك سيبويه وشرط الفعلية أن يكون فعلها ماضيا لفظا كما مثل أو معنى لا لفظا نحو وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت وقد اجتمع إضافتها للاسمية والفعلية بقسميها في قوله تعالى إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن (وقد يحذف ما أضيفت) إذ (إليه) من الجملة بأسرها (للعلم به فيجاء بالتنوين عوضا منه) أي المضاف إليه (كقوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون) أي يوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون فحذفت جملة غلبت الروم وعوض منها التنوين وكسرت الذال لالتقاء الساكنين وإذ باقية على بنائها على الأصح وإليه أشار الناظم بقوله • وإن ينون يحتمل إفراد إذ • (وأما حيث فنحو جلست حيث جلس زيد) بإضافة حيث إلى الجملة الفعلية (وحيث زيد جالس) بإضافة حيث إلى الجملة الاسمية ولما كان إضافتها إلى الجملة الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية على الاسمية وشرط الاسمية أن لا يكون الخبر فيها فعلا نص على ذلك سيبويه (وربما أضيفت) حيث (إلى المفرد كقوله) ونطعنهم تحت الحبا بعد ضربهم • ببيض المواضي (حيث لي العمائم) فأضاف حيث إلى لي وهو مصدر مفرد (ولا يقاس عليه خلافا للكسائي) فإنه قاس عليه ونطعنهم بضم العين يقال طعنه بالرمح يطعنه بالضم وطعن في نسبه يطعن بالفتح هذا هو الصواب والحبا بضم الحاء المهملة وتخفيف الموحدة جمع حبوة بكسر الحاء والمراد أوساطهم وبيض المواضي السيوف القواطع ولي العمائم شدها على الرؤس (ومنها ما يختص بالجمل الفعلية وهو لما الوجودية (عند من قال باسميتها) كابن السراج وتبعه الفارسي وتبعهما ابن جني وتبعهم الشيخ عبد القاهر وجماعة فقالوا إنها اسم وهي ظرف بمعنى

حذف خبره أي إذ نحن متآلفون ومثله قول الآخر • والعيش منقلب إذ ذاك أفنانا • والتقدير إذ ذاك كذلك فانظر المغني (قوله وحيث) قال الرضي إعراب حيث لغة فقعسية (قوله من أسماء المكان) قد تأتي للزمان كما في قوله • حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان • فانظر المغني (قوله إذ أنتم قليل) سيأتي أن الشارح قال حيث لما كانت إضافتها إلى الفعلية أكثر قدم مثال الفعلية ولم يقل هنا أن إضافة إذ إلى الاسمية أكثر وأن تقديم المثال لذلك وقال الناصر اللقاني قدم مع حيث مثال الفعلية ومع إذ مثال الاسمية إشارة إلى استوائها مع إذ فتقدم الاسمية لشرفها وترجح الفعلية مع حيث ولذا كان النصب بعدها أرجح من الرفع في باب الاشتغال (قوله أن لا يكون خبر المبتدأ فيها فعلا) ظاهره أن ذلك ممنوع وقال غيره أنه قبيح قال السيوطي ووجه قبحه أن إذ لما كانت للماضي وكان الفعل الماضي مناسبا لها في الزمان وكانا في جملة واحدة لم يحسن الفصل بينهما بخلاف ما إذا كان مضارعا نحو إذ زيد يقوم (قوله أو معنى لا لفظا نحو وإذ يرفع الخ) بأن يكون مضارعا قصد به حكاية الحال الماضية كما قال الزمخشري في الآية قال المصنف في الحواشي قال أبو حيان في التفسير وفيه نظر (قلت) هو نظر كليل (قوله إذ هما في الغار) ينبغي أن (٣٩) يتعين في إذ هما في الغار تقدير عامل الجار والمجرور اسم فاعل أو فعلا مضارعا لئلا يؤدي إلى وقوع خبر المبتدأ فعلا ماضيا وقد استقبحوه ويحتمل أن يقال إنما استقبحوه مع التلفظ بالفعل (قوله وقد يحذف الخ) قد يقال الحذف ولو على قلة ينافي وجوب الإضافة وجوابه منع المنافاة فإن الواجبة أعم من اللفظية والتقديرية اهـ الإضافة إلى المفرد كما في حيث تنافيه (قوله وكسرت الذال) يجوز فتحها للتخفيف كما يأتي (قوله على الأصح) مقابله ما ذهب إليه الأخفش أن الكسرة إعراب المضاف إليه وأن التنوين للتمكين وحمله على ذلك أنه جعل بناءها ناشئا عن إضافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة ورد بلازمتها للبناء وبأنها كسرت حيث لا شيء يقتضي الجر نحو نهيتك عن طلابك أم عمرو • بعافية وأنت إذ صحيح • وبأن العرب بنت الظرف المضاف لإذ ولا علة إلا كونه مضافا للمبني وبأنهم قالوا يومئذا بفتح الذال منونا وبأنه لو كان معربا لم يجز فتحه لأنه مضاف إليه فدل على أنه بني على الكسر تارة على أصل التخلص من التقاء الساكنين وعلى الفتح أخرى للتخفيف (قوله وربما أضيفت حيث إلى المفرد) قال الزرقاني قال الرضي ومن أضاف حيث إلى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء أي الإضافة إلى الجملة والأشهر بناؤه لشذوذ الإضافة إلى المفرد وترك إضافة حيث معناها إلى جملة ولا إلى مفرد أندر وظرفيتها غالبة لا لازمة قال • لدى حيث ألقت رحلها أم قشعم • وكذا في قوله • أما ترى حيث سهيل طالعا • هو مفعول به وكذا قوله تعالى الله أعلم حيث يجعل رسالاته وحكى هي أحسن الناس حيث نظر ناظر أي وجها فهو تمييز وقال الأخفش قد يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به • حيث يهدي ساقه قدمه • ولا يمتنع حمله على المكان انتهى وفي حاشيتنا على الألفية عن المصنف كلام يتعلق بإعراب حيث عند الإضافة للمفرد ينبغي مراجعته (قوله ما يختص بالجمل الفعلية) قال اللقاني أي بالإضافة إليها وفي قوله وهو لما

عند من قال باسميتها نظر إذ القول باسميتها لا يلزم منه إضافتها إلى الجملة الفعلية بعدها وأى مانع يمنع من كونها منصوبة بالفعل بعدها كالظرف فى متى تأتينى أكرمك على ما هو التحقيق عندهم وكذا تقول فى إذا أنها منصوبة بشرطها لا خافضة له (قوله وذلك يقتضى الحرفية) أى لأن الأصل فى الأسماء الإعراب وأما ضمير الفصل عند الجمهور فخارج عن القياس فلا يقاس عليه (قوله ويجاب بأن العامل قضينا الخ) هذا الجواب باختيار الشق الأول قال شيخنا العلامة الغنيمى ويمكن أن يجاب باختيار الثانى لكن كون العامل جوابها مقيد بما لم يمنع منه مانع كما هنا أخذاً مما أجاب به الدمامينى عن الاعتراض على كون ناصب إذاً جوابها انتهى وأقول الكلام فى ناصب إذا مطلق هل هو شرطها أو جوابها غير مقيد بمادة معينة والمصنف فرض الكلام فى لما فى مادة معينة وهى الآية الشريفة وجوابها مقرون فى الآية بالمانع فمع القول (٤٠) بأن الناصب فيهما هو الجواب لا يصح التقييد . ثم اعلم أن المصنف فى الحواشى لما أورد على القول بأن الناصب إذا ما فى جوابها من فعل أو شبهه أنه قد جاء الجواب مقرونا بالفاء أو بإذا الفجائية فقيل إن قائله أجاب بأن الظرف الجائز التأخير يتسع فيه بالتقديم حيث لا يتقدم غيره فما ظنك بالممتنع وبه يعلم أنه يمكن فى مسئلة لما أن العامل فى الآية دل لكن قال فى المغنى أن مثل هذا التوسع بابه الشعر نحو: ونحن عن فضلك ما استغنينا (قوله لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها) هذا صادق بقولهم بإضافتها إلى جوابها وليس مراداً وإنما المراد أنهم لا يقولون بإضافتها مطلقا بدليل التنظير بإذا ولأنه لا يفصل بين المضاف والمضاف إليه بمثل جملة الشرط (قوله لأن إذا عند هؤلاء غير مضافة) ظاهره أنهم مصرحون بذلك وعبارته فى الحواشى ولزم هؤلاء أن يدعوا أن لا إضافة وأن يفرقوا بأن إذا تربط بكونها شرطا كما فى أين وأنى وأما إذ وحيث فلولا الإضافة ما حصل ارتباط انتهى ومن خطه نقلت والمتبادر من قوله ولزم أنهم لم يصرحوا بذلك والظاهر على قوله وأن يفرقوا الخ يشكل على جواب الشارح لأن لما ظرف بمعنى حين أو إذ فلا يحصل بها ارتباط لولا الإضافة أو يقال لا يلزم من ذلك أن لا يحصل بها ارتباط لأنها تقتضى جملتين ففيها معنى الشرط ولهذا يسمى تاليها شرطا وما بعده جوابا ويقرن بالفاء إذا كان جملة اسمية (قوله ويقع شرطها وجوابها ماضيين الخ) هذا باعتبار صيغة الفعل فلا ينافى أن جملة إذا لا تكون حالية ولا ماضوية كما قاله المصنف فى الحواشى فإن قلت فالصيغ فى إذا السماء انشقت قلت الماضى صيغة الفعل لا الزمان ولظهره إن دخلت الدار لكنه ذكر فى المغنى أن إذا قد تخرج عن الاستقبال فتجىء للماضى كقوله تعالى ولا على الذين إذا ما أتوك لتحملهم

حين وقال ابن مالك بمعنى إذ واستحسنه فى المغنى لأنها مختصة بالماضى (نحو لما جاءنى أكرمته) والصحيح عند سيبويه أنها حرف وجود لوجود واستدل له الموضح فى شرح القطر بقوله تعالى فلما قضينا عليه الموت ما دلهم ووجه الدليل منه أنها لو كانت ظرفا لاحتاجت إلى عامل يعمل فى محلها النصب وذلك العامل إما قضينا أو دلهم إذ ليس معنا سواهما وكون العامل قضينا مردود بأن القائلين بأنها اسم يزعمون أنها مضافة إلى ما يليها والمضاف إليه لا يعمل فى المضاف وكون العامل دلهم مردود بأن ما النافية لا يعمل ما بعدها فيما قبلها وإذا بطل أن يكون لها هنا عامل تعين أنه لا موضع لها من الإعراب وذلك يقتضى الحرفية انتهى ويجاب بأن العامل قضينا وكونه مضافا إليه ممنوع فإن القائلين باسميتها لا يقولون بإضافتها إلى ما بعدها وقد صرح فى المغنى بذلك فى إذا على قول المحققين أن العامل فيها شرطها فقال لأن إذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقول الجميع فيها إذا جزمت انتهى (وإذا عند غير الأخفش والكوفيين) فإنها تختص بالجمل الفعلية وإليها أشار الناظم بقوله . وألزموا إذا إضافة إلى . جمل الأفعال . ويقع شرطها وجوابها ماضيين نحو وإذا أنعمنا على الإنسان أعرض ومضارعين نحو وإذا يتلى عليهم يخرون ومختلفين نحو وإذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول الآية إذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا وماضياً وأمراً (نحو إذا طلقتم النساء فطلقوهن وأما نحو إذا السماء انشقت) مما استند إليه الأخفش والكوفيون من جواز دخول إذا على الجمل الاسمية (ومثل وإن أحد من المشركين استجارك) فى التأويل فالسماء فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور والأصل إذا انشقت السماء انشقت كما أن أحد فاعل بفعل محذوف يفسره استجارك والأصل وإن استجارك أحد لأن السماء مبتدأ والفعل الذى بعدها خبره وفى هذا القياس نظر لأن الشرط المقيس عليه أن يكون متفقاً عليه عند الخصمين وليس هو هنا كذلك لأن الأخفش والكوفيين لم يوافقوا على أن أحد فى الآية يتعين أن يكون فاعلا بفعل محذوف بل يجيزون ابتدائيته لأن إن الشرطية لا تختص عندهم بالأفعال كما قاله الموضح وغيره فلا فرق عندهم بين إذا وإن فى عدم الاختصاص بالجمل الفعلية (وأما قوله) وهو الفرزدق .

(إذا باهلى تحته حنظلية) . له ولد منها فذاك المدرع

مما ليس بعد المرفوع فعل يصلح للتفسير (فعلى إضمار كان) وباهلى مرفوع بها والجملة بعده خبرها والتقدير إذا كان باهلى تحته حنظلية وقيل حنظلية فاعل باستقر محذوفا وباهلى فاعل بمحذوف يفسره

العامل فى حنظلية ورد بأن فيه حذف المفسر ومفسره جميعا وبسهله أن الظرف يدل على المفسر فكأنه لم يحذف والباهلى منسوب إلى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة والحنظلية منسوبة إلى حنظلة وهى أكرم قبيلة من تميم والمدرع الذى يكسى الدرع بالدال المهملة يعنى أنه إذا ولد الرجل الباهلى من امرأة حنظلية ولد فذاك الولد النجيب الشجاع الذى يتأهل للبس الدرع لشرف أبويه وقال الدماميني والظاهر أنه المذرع بالذال المعجمة وهو الذى أمه أشرف من أبيه وقد اشتهر أن حنظلة أشرف من باهلة انتهى والقول بإضمار كان معهود (كما أضمرت هى وضمير الشأن فى قوله) وهو قيس بن الملوح أو الصمة القشيرى أو ابن الدمينه

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة • إلى (فهلا نفس ليلى شفيعها)

فنفس ليلى خبر مقدم وشفيعها مبتدأ مؤخر على حد • ولكن إلى معين حبيبها هو الخبر هنا واجب التقديم لئلا يعود ضمير من المبتدأ على الخبر المؤخر لفظا ورتبة والجملة خبر كان المحذوفة هى واسمها ضمير شأن والتقدير فهلا كان هو أى الشأن وقيل التقدير فهلا شفعت نفس ليلى لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمبتدأ محذوف أى هى شفيعها (قلت) ويرجح من وجه آخر وهو أن ضمير الشأن موضوع لتقوية الكلام فلا يناسبه الحذف ويجاب عنه بأنه حذف تبعا للفعل فاغتفر.

(فصل) (وما كان من) أسماء الزمان (بمنزلة إذ أو إذا فى كونه اسم زمان مبهم لما مضى) كما أن إذ كذلك (أو لما يأتى) كما أن إذا كذلك (فإنه بمنزلتهما فيما يضافان إليه) فما كان بمنزلة إذ جاز أن يضاف للجملتين الاسمية والفعلية وإليه أشار الناظم بقوله وما كإذ معنى كإذ أضف جوازا (فلذلك تقول جئتك زمن الحجاج أمير) بالرفع على الابتداء والخبر (أو زمن كان الحجاج أمير الأنه) أى لأن زمن (بمنزلة إذ) فى إفادة معنى المضى والناصب له جئتك لأنه بمعنى الماضى فلا يعمل فيه إلا ماض (و) ما كان بمنزلة إذا جاز أن يضاف إلى الجمل الفعلية دون الاسمية فلذلك (تقول آتيك زمن يقدم الحاج) فزمن مضاف إلى الجملة الفعلية والناصب له آتيك لأنه مستقبل ولا يعمل فى المستقبل إلا مستقبل (ويمتنع) آتيك (زمن الحاج قادم) على الابتداء والخبر (لأنه) أى لأن زمن (بمنزلة إذا) وإذا لا تضاف إلى الجمل الاسمية فكذلك ما كان بمعناها (هذا قول سيبويه) فى مشبه إذ وإذا (ووافقه الناظم فى مشبه إذ) واقتصر عليه فى النظم (دون مشبه إذا محتجا بقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون) فأضيف يوم وهو مشبه إذا فى الاستقبال إلى الجملة الاسمية وإذا لا تضاف إليها (وقوله) وهو سواد بن قارب :

وكن لى شفيعا (يوم لا ذو شفاعة • بمغن) فتيلا عن سواد بن قارب

قلت لا أجدها أحلكم عليه والحال كذلك بعد القسم نحو والليل إذا يغشى على ما بينه ثم رده فراجعه (فصل) (قوله لما مضى) قال اللقانى نعت لاسم لا الزمان والتقدير موضوع لما مضى ولو قال بدله وبدل ما بعده ماض أو مستقبل كان أخصر وأظهر (قوله فإنه) أى ما كان بمنزلة إذا وإذ فيما تقدم (قوله بمنزلتهما) أى إذ وإذا قال اللقانى ثنى ضمير المتعاطفين لأن القصد شمول الحكم لهما على حد قوله تعالى فالله أولى بهما انتهى وحاصله أن أو هنا للتنويع لا لأحد الشيئين وقولهم أن أو يفرد الضمير بعدها محمول على الثانية دون الأولى كما نص عليه الأبدى ونقله المصنف عنه فى بحث الجملة المعترضة (قوله فيما يضافان إليه) قال اللقانى يضافان صلة جرت على غير ما هى له فإن ما واقعة على الجملة المضاف إليها الإضافة وصف ثابت للمضاف وقد أبرز الضمير العائد على صاحب الصلة الحقيق فلا حاجة إلى أن يقول يضافان هما إليه فتدبر (قوله ويمتنع زمن الحاج قادم) قال اللقانى لقائل أن يقول كونه بمنزلة إذا يقتضى تأويله بإضمار كان الثانية واسمها لا امتناعه وجوابه أن التأويل المذكور سائغ فيما سمع ولا يسوغ أن يتكلم به من غير سماع (قوله ووافقه الناظم) أى فى غير النظم بدليل قوله محتجا الخ وأما فى النظم فكلامه محتمل قال المصنف فى الحواشى فإن قلت فهلا قال وما كإذ معنى كإذ قلت يحتمل وجهين أحدهما أن يكون أراد ذلك وترك ذكره اكتفاء بما نبه عليه فيما كان بمعنى إذ وهذا الذى رآه ابنه والثانى أن يكون الحكم عنده ثابتا فى مرادف إذ دون إذا وهو الظاهر فإنه رد على س بقوله يوم هم بارزون وقول

الصحابى يوم لا ذو شفاعة بمغن والدليلان يمكن منازعته فيهما والذى يظهر لى أن غير إذا لا يلتحق بها لأنها لم تختص بالجملة الفعلية إلا لما فيها من معنى الشرط لا لأمر يساويها فيه غيرها من الظروف المستقبلة المبهمة على أن الذى نصره الناظم فى إذا أنه لا يلزمها الجمل الفعلية مستدلا بقوله : إذا هو لم يخفنى فى ابن عمى • وإن لم ألقه الرجل الظلوما اه وعلى الاحتمال الثانى جرى الشارح فقال واقتصر عليه فى النظم وانظر قول المصنف لأنها لم تختص الخ الظاهر فى أن غيرها من الظروف لا يشابهها الظرف الخ فإنه صريح فى أن الظرف متضمن معنى الشرط (قوله محتجا بقوله تعالى يوم هم الخ) قال اللقانى برد احتجاجه بأن ذلك ليس من محل النزاع وهو المبهم إذ اليوم موضوع لزمان محدود واستعماله فى مطلق الزمان مجاز كقوله تعالى وآتوا حقه يوم حصاده انتهى وأقول صرح فى شرح الكافية بأن اليوم مبهم وعلله بأنه عند العرب لا يختص بالنهار (قوله وهذا ونحو الخ) قال اللقانى يعنى فهو مشبه إذ لا مشبه إذا (قوله وكن لى شفيعا الخ) قال اللقانى

فأضاف يوم وهو مستقبل إلى الجملة الاسمية وإذا لا تضاف إليها (وهذا) المذكور من الآية والبيت (ونحوه) عند سيبويه (مما نزل فيه المستقبل لتحقق وقوعه منزلة ما قد وقع ومضى) فيوم فيه مشبه إذ لا مشبه إذ فلذلك أضيف إلى الجملة الاسمية ولو كان الزمان محدودا كأسبوع ويومين وشهر لم يضف إلى الجمل خلافا لبعض المغاربة .

﴿فصل﴾ (ويجوز في الزمان المحمول على إذ وإذا) إذا أضيف إلى جملة (الإعراب على الأصل) في الأسماء (والبناء) على الفتح (حملا عليهما) أي على إذ وإذا لأنهما مبنيان لشبه الحرف في الافتقار المتأصل إلى جملة واقتصر في النظم على مشبه إذ فقال • وابن أو اعرب ما كإذ قد أجريا • (فإن كان ما وليه فعلا مبنيا) بناء أصليا أو عارضا (فالبناء أرجح) وإليه أشار الناظم بقوله • واختر بنا متلو فعل بنيا • واختلف في علته فقال البصريون (للتناسب) وقال ابن مالك بل لشبه الظرف حينئذ بحرف الشرط في جعل الجملة التي تليه مفتقرة إليه وإلى غيره وذلك أن قمت من قولك حين قمت قمت كان كلاما تاما قبل دخول حين عليه وبعد دخولها حدث له افتقار شبه حين وأمثاله بأن فالبناء الأصلي (كقوله) وهو النابغة الذبياني :

(على حين عاتبت المشيب على الصبا) وقلت ألما أصح والشيب وازع

يروى على حين بالخفض على الإعراب وعلى حين بالفتح على البناء وهو الأرجح لكونه مضافا إلى مبني أصالة وهو عاتبت (و) البناء العارض نحو (قوله) :

لأجتذبن منهن قلبي تحلما (على حين يستصبين كل حليم)

يروى بخفض حين على الإعراب وفتحه على البناء لكونه مضافا إلى مبني وهو يستصبين فإنه مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث وماضيه استصبيت فلانا إذا أعددته صبيا أي جعلته في عداد الصبيان (وإن كان) ما وليه (فعلا) مضارعا (معربا أو جملة اسمية فالإعراب أرجح) من البناء (عند الكوفيين) والأخفش (وواجب عند) جمهور (البصريين) لعدم التناسب (واعترض عليهم) في دعوى الوجوب (بقراءة نافع هذا يوم ينفع بالفتح) على البناء لا على الإعراب لأن الإشارة إلى اليوم كما في قراءة الرفع فلا يكون ظرفا والتوفيق بين القراءتين أليق وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة فيه إعراب مثلها في صمت يوم الخميس والتزموا الأجل ذلك أن تكون الإشارة ليست لليوم وإلا لزم كون الشيء ظرفا لنفسه (و) اعترض عليهم أيضا بنحو (قوله) تذكر ما تذكر من سليمى (على حين التواصل غير دان)

يروى بفتح حين على البناء والكسر على الإعراب أرجح عند الكوفيين ومال إلى مذهبهم أبو علي الفارسي من البصريين وتبعه ابن مالك فقال بعد قوله في النظم :

وقبل فعل معرب أو مبتدا اعرب ومن بنا فلن يفندا أي لن يغلط

﴿فصل﴾ (مما يلزم الإضافة) لفظا ومعنى (كلا وكلتا) فإنهما يضافان للظاهر والمضمر كما تقدم (ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط أحدها التعريف فلا) يضافان لنكرة مطلقا فلا (يجوز كلا رجلين ولا كلتا امرأتين) عند البصريين (خلافا للكوفيين) فإنهم أجازوا إضافتهما إلى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان فإن رجلين قد تخصصا بوصفهما بالظرف وحكوا كلتا جاريتين عندك

إن قلت فيه جمع بين النقيضين فإنه طالب أولا الشفاعة وهو يستلزم الإخبار بأنه لا تنفع فيه قلت الاستلزام الثاني ممنوع فإن الذات لا يلزم من عدمها عدم نفع الشفاعة الصادرة عنها والفرق وجداني فإن الشفاعة مقرونة بالذل والخضوع وذلك مما يقرب القبول ﴿فصل﴾ (قوله حملا عليهما) قال اللقاني يؤخذ من هذا أن الحمل على المبني سبب للبناء فتزيد الأسباب على العدد المذكور أول الكتاب ولو جعل سبب البناء الاعتداد بالافتقار العارض تنزيله منزلة الأصلي كان أضبط انتهى وقد ذكر بعضهم الأسباب المذكورة أول الكتاب إنما هي للبناء الواجب لا الجائز فإن له أسبابا أخر منها ما هنا (قوله أو جملة اسمية) قال اللقاني يعني ولو كان الاسم المصدرة به مبنيا إذ الأصل فيه الإعراب بخلاف الفعل • فإن قيل ينبغي أن المضارع المعرب يترجح معه البناء نظرا لأصله كالاسم فلم ترجح الإعراب قلنا نظرا لإعرابه وللأصل في اسم الزمان وهو الإعراب فتأمل (قوله وأجاب جمهور البصريين بأن الفتحة الخ) رأيت بخط المصنف في التذكرة يمكن أن يكون من لغة سليم في إعمال القول مطلقا قال الله هذا يوم ينفع في قراءة من نصب ولا أجعله فتحا وإنما مشى هذا على أنه لا يجب أن يشرب معنى الظن ويدل له قالت وكنت رجلا فطينا * هذا لعمر الله إسرائينا (قوله مثلها في صمت يوم الخميس) أي في النصب على الظرفية (قوله ليست لليوم) أي بل للمذكور قبل من كلامه مع عيسى وكلام عيسى معه أي هذا المذكور كائن في هذا اليوم (قوله وإلا لزم كون الشيء الخ) أي بخلافه على قراءة الرفع لخروجه عن الظرفية (قوله واعترض عليهم أيضا) يجاب بأنه على إضمار كان الشانية واسمها ﴿فصل﴾ (قوله أحدها التعريف) قال اللقاني وجهه أنهما في المعنى توكيد لما أضيفا إليه وسيأتي أن المنكور لا يؤكد عند البصريين وإن أفاده توكيده ويؤخذ من هذا ترجيح مذهبهم

(قوله الدلالة على اثنين) قال الفنائى وجهه أن كلا وكلتا فى المعنى مثنيان وهما تأكيد للمضاف إليه والتأكيد مطابق للمؤكد وأما الزيدان أنفسهما الخارج لعلة (قوله نحو كلاهما) قال الدنوشرى ولا يضاف كلا وكلتا لشىء من الضمائر إلا لثلاثة الكاف المتصلة بالميم والألف والهاء والميم والألف ولفظ نا نحو كلاكما وكلاهما وكلانا (قوله مشتركة بين الاثنين والجماعة) قال الفنائى يريد به الاشتراك المعنوى وهو الوضع لمفهوم كلى مشترك بين أفراد كثيرة كوضع أنا المتكلم معه غيره الصادق على اثنين وما زاد عليهما لا الاشتراك اللفظى وهو وضع اللفظ لكل من معنيين فأكثر على حدة انتهى وهو مبنى على ما ذهب إليه الرضى والسعد من أن الضمائر كليات وضعا جزئيات استعمالا وأما على حققه العضد وتبعه السيد أنهما جزئيات وضعا واستعمالا فليست من المشترك فى شىء. (قوله لأن ذا مثناة فى المعنى) قال الفنائى كونها مثناة فى المعنى بواسطة الإشارة إلى اثنين تقدما لا يجدى نفعا فى اشتراط الدلالة على اثنين بالنص أو الاشتراك فإن دلالة ذا عليهما ليست بواحد منهما فلو زاد ثالثا فقال أو غيرهما كان أوضح (قوله ماذكر) قال الفنائى يعنى وهو دال على الاثنين بالاشتراك بينهما وما زاد عليهما وما نقص عنهما ولم يقل أى وكلا الخير والشر وبين الفارض والعوان لأن ماذكر أوفق بإفراد اسم الإشارة لكونه مفردا لفظا انتهى ويؤخذ من قوله لأن ماذكر أوفق أن التأويل به ليس بلازم وهو الحق كما أشار إليه صاحب الكشاف فى سورة الأنعام عند قوله من إله غير الله يأتيكم به حيث قال أى يأتيكم بذاك إجراء للضمير مجرى اسم الإشارة ووجهه أن أسماء الإشارة من المبهمات كالموصولات فتثنيتها وجمعها على خلاف الأصل غاية الأمر أن دلالة ما وأخواتها من الموصولات المشتركة على الواحد والاثنين والجماعة بطريق الاشتراك ودلالة ذا على غير الواحد كالمثنى فى الآية والبيت والجمع فى قوله • وسؤال هذا الناس كيف لبيد • وهو كل شىء فى باب حبذا بطريقة المجاز كما هو ظاهر كلامهم وأشار إليه الفنائى آنفا فتدبر لكن وقع فى الكشاف فى سورة البقرة ما يقتضى احتياج اسم الإشارة المفرد المشار به للمتعدد للتأويل بالموصول حيث قال إنما جاز بين ذلك على التأويل بما ذكر مع أن كلامه هناك متناقض كما بينا ذلك فى حاشية الفاكهى فى بحث تقسيم الفصل فى ـ اجمعه فإنه نفيس (قوله أن يكون كلمة واحدة) قال الفنائى هذا الشرط مشكل لا وجه له فإن كان لأجل أن المضاف مسلط على كل من المتعاطفين وذلك لا يصح فيلزم أن لا يصح جالست بين زيد وعمرو ولا اشترك زيد وعمرو (قوله كلاهما حين جد الجرى بينهما

مقصورة بدها أى تاركة الغزل قاله فى المغنى وهو مقيد لما أطلقه هنا (و) الشرط (الثانى الدلالة على اثنين إما بالنص) مضمرا كان أو مظهرا فالأول نحو كلاهما) وكلتاهما (و) الثانى نحو كلا البستانين و(كلتا الجنتين أو بالاشتراك) بين المثنى والجمع (نحو قوله

كلانا غنى عن أخيه حياته • ونحن إذا متنا أشد تغانيا

فإن كلمة نا مشتركة بين الاثنين والجماعة) فلذلك صح إضافة كلا إليها (وإنما صح قوله:

إن للخير وللشر مدى • وكلا ذلك وجه وقبل

لأن ذا) وإن كانت حقيقة فى الواحد إلا أنها (مثناة فى المعنى) لأنها مشار بها إلى اثنين وهما الخير والشر (مثلها فى قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك) أى بين الفارض والبكر فلا إضافة بينا فى الموضعين لعود إلى ماذكر (أى وكلا ماذكر) من الخير والشر (وبين ماذكر) من الفارض والبكر والبيت لعبد الله بن الزبعرى يوم أحد قبل إسلامه والمدى بفتح الميم وبالدال المهملة الغاية والوجه بفتح الواو وسكون الجيم مستقبل كل شىء والقبل بفتح القاف والباء الموحدة يطلق على أمور منها الجبلة الواضحة ذكر ذلك بمعناه فى القاموس يقول إن للخير والشر غاية ينتهيان إليها ويقفان عندها وكلاهما أمر يستقبله الإنسان ويعرفه وضبط بعضهم القبل فى البيت بكسر القاف وفتح الباء على أنه جمع قبلة بمعنى إن كليهما بمثابة القبلة التى يتوجه إليها المصلى (و) الشرط (الثالث أن يكون) المضاف إليه كلا وكلتا (كلمة واحدة فلا يضافان إلى كلمتين متفرقتين فلا (يجوز كلا زيد وعمرو) وإلى هذه الشروط الثلاثة أشار الناظم بقوله:

لمفهم اثنين معرف بلا • تفرق أضيف كلتا وكلا

فأما قوله: كلا أخى وخليلى واجدى عضدا • فى النائبات وإلمام الملمات

بإضافة كلا إلى متفرق وهما أخى وخليلى (فمن نوادر الضرورات) والخليل من الخلة وهى كما قال أبو بكر بن فورك صفاء المودة التى توجب الاختصاص بتخلل الإسرار وقال غيره أصل الخلة المحبة والعضد والساعد بمعنى وهو من المرفق إلى الكتف وكنى به عن الإعانة والتقوية فإن العضد قوام اليد وبشدتها تشتد والنائبات المصائب والإلمام النزول والملمات جمع ملمة وهى نوازل الدهر وكلا مبتدأ وواجدى بكسر الدال مفرد مضاف إلى مفعوله الأول وهو ياء المتكلم خبر المبتدأ وعضدا مفعوله الثانى وأجاز ابن الأنبارى إضافتها إلى المفرد بشرط تكررها نحو كلاى وكلاك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا فى الإفراد نحو وكلتا الجنتين آتت ومراعاة معناها وهو قليل وقد اجتمعا فى قول الفرزدق:

كلاهما حين جد الجرى بينهما • قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى

أي كلا هذين الحصانين أو الجوادين وقول العيني في بحث المثنى الفرسين فيه نظر لأن الفرس مؤنث سماعي وكان يجب أن يقول كلتاهما وأن يقول أقلمتا (قوله وتضاف للنكرة مطلقا) قال اللقاني أي تضاف من حيث هي أي في الجملة لا في كل حالة من أحوالها لما سيجيء من أن الموصولة لا تضاف لنكرة انتهى وحاصله أن الضمير عاد على أي باعتبار بعض أحوالها فهو شبيه بالاستخدام ولو قال المصنف بعد قوله ومنها أي فإن كانت كذا أضيفت إلى النكرة الخ كان أظهر ومطلقا حال من النكرة كما أشار إليه الشارح (قوله إلا إن كان بينهما جمع) قال اللقاني هذا الاستثناء في التحقيق منقطع لا حاجة إليه إذ المضاف إليه حقيقة هو ذلك الجمع المقدر ولذا لو قال المصنف إذ التقدير أي أجزاء كان أحسن من قوله إذ المعنى (قوله أو عطف مثلها أي المضافة المعرفة عليه حيث كان المجرور بأي أولا ضمير المتكلم نحو أي وأي زيد ظالم إلا يقال أيك وأي زيد أفضل ولا أي زيد وأي عمرو أفضل وعبارة التسهيل تقتضي العموم وكذا نقله الشهاب القاسمي عن السيوطي ورأيت بخط المصنف في الحواشي ويظهر لي أنه لا إشكال في جواز أي زيد وعمرو لأنها مضافة لمتعدد وإنما امتنع ذلك في كلا لما ذكر ابن الحاجب في شرح المفصل انتهى (قلت) وهذا يقتضي تعليلهم أنها في هذه الحالة بمنزلة بعض من كل والبعضية لا تتصور إلا في متعدد إذ المضاف إليه حينئذ متعدد ولا دخل لتعدد أي ورأيت بخطه أيضا وفي شرح المفصل لابن الحاجب نظر الزمخشري قولهم أيي وأيك بقولهم أخزى الله الكاذب مني ومنك وهذا فراق بيني وبينك وإنما كررت أي ليمكن العطف على الضمير المخفوض انتهى فعلى هذا لا يجوز أي زيد وأي عمرو ولا يكون أيي وأيك ضرورة انتهى والناظر قوله فعلى هذا لا يجوز والظاهر إسقاط لا إذ غاية ما دل عليه كلام الزمخشري أن أيا إذا أضيفت إلى ضمير وجب تكرارها (قوله بالواو) قال اللقاني ليس قيدا للاحتراز عن المعطوفة بالفاء أو ثم لامتناع عطف ذلك ونحوه بغير الواو لأنها تختص بعطف الذي لا يستغني بمتبوعه كما يأتي (قوله أن أيا الاستفهامية) لا وجه للتقييد بالاستفهامية فانظر حواشينا على الألفية (قوله وكانت معه بمنزلة بعض) أي من كل والبعض لا يطابق الكل فلذا كان خبرها مفردا وإن أضيفت إلى مثنى أو جمع (قوله لعدم صحة دلالة الخ) فيه نظر في المعرف بأل فإنه من صيغ العموم كما حقق في الأصول إلا أن يريد المعرف بغير أل أو بها إذا كانت للعهد لا للعموم (قوله ولا تضاف أي الموصولة الخ) سكت عن أي التي هي وصلة فعلم أنها لا تدخل في باب الإضافة بحال (قوله لأن معناها معنى الذي الخ) في هذا التعليل خفاء وكان مراده ما قاله اللقاني وعبارته لأن الموصولة يراد بها واحد بعينه والصلة لا تستقل بذلك مع أي لتوغلها في الإبهام فلا بد من إضافتها لمعرفة (قوله لأن نعت النكرة الخ) فيه نظر لأنه لا يفيد منع إضافتها لمعرفة ونعت المعرفة بها وعلل اللقاني بقوله لأن الوصف والحال مشتقان تحقيقا أو تأويلا والمشتق كلي والمضاف إلى معرفة جزئي إذ المعرفة كما قال بعضهم ما أشير به إلى شيء بعينه اهـ

فالحق أقلما ضمير التثنية مراعاة للمعنى وأفرد راي مراعاة للفظ (ومنها أي) بفتح الهمزة وتشديد الياء (وتضاف للنكرة مطلقا) سواء كانت النكرة مفردة أم مثناة أم مجموعة (نحو أي رجل وأي رجلين وأي رجال و) تضاف (للمعرفة إذا كانت) المعرفة (مثناة نحو فأي الفريقين أحق أو) كانت المعرفة (مجموعة نحو أيكم أحسن عملا ولا تضاف أي (إليها) أي إلى المعرفة حال كونها (مفردة) عن التثنية والجمع (إلا إن كان بينهما) أي بين أي والمعرفة المفردة (جمع مقدر نحو أي زيد أحسن إذ المعنى أي أجزاء زيد أحسن) فبين أي وزيد لفظ مقدر يدل على الجمع وهو أجزاء (أو عطف مثلها عليها بالواو كقوله):

فلئن لقيتك خاليين لتعلمن (أيي وأيك فارس الأحزاب

إذ المعنى أينا) فارس الأحزاب وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله:

ولا تضف لمفرد معرف أيا وإن كررتها فأضف أو تنو الأجزا

والسر في ذلك كله أن أيا الاستفهامية اسم عام لجميع الأوصاف فلا يخلو إما أن يراد بها التعميم أوصاف بعض الأجناس أو التعميم أوصاف بعض ما هو متشخص بأحد طرق التعريف فإن كان المراد بها الأول أضيفت إلى نكرة وطابقته في المعنى وكانت معه بمنزلة كل لصحة دلالة المنكر على العموم مفردا أو مثنى أو مجموعا بحسب ما يراد من العموم فيقال أي رجل وأي رجلين وأي رجال على معنى أي واحد من الرجال وأي اثنين منهم وأي جماعة منهم وإن كان الثاني أضيفت إلى معرف وامتنع أن تطابقه في المعنى وكانت معه بمنزلة بعض لعدم صحة دلالة المعرف على العموم ولذلك وجب كونه إما مثنى أو مجموعا وإما مكررا معه أي بالواو لأن المفردين مع الواو في حكم المثنى لكونها لمطلق الجمع وإما على تقدير مضاف دال على الجمع (ولا تضاف أي الموصولة إلا لمعرفة نحو أيهم أشد) لأن معناها معنى الذي وهو معرفة ولا يجوز أن تضاف إلى نكرة لا تقول اضرب أي رجل هو أفضل (خلافا لابن عصفور) في إجازته ذلك (ولا) تضاف (أي المنعوت بها والواقعة حالا إلا لنكرة) فالأولى (كمررت بفارس أي فارس) بخفض أي نعتا لفارس (و) الثانية كمررت (بزيد أي فارس) بنصب أي على الحالية من زيد وإنما وجب إضافتها إلى النكرة فيهما لأن نعت النكرة

وفيه أن الوصف قد يكون معرفة وقال المصنف في الحواشي لا أجد مانعا أن يقال مررت بالرجل أي الرجل وبالغلام أي الغلام كما جاز أطعمنا شاة كل شاة وهم القوم كل القوم فأضيفت إلى النكرة والمعرفة (قوله وهي بمعنى عند) في مفردات الراغب أن لدن أخص من عند لأنه يدل على ابتداء ونهاية نحو أقمت عنده من لدن طلوع الشمس إلى غروبها فتوضع لدن موضع نهاية الفعل وقد توضع موضع عند يقال ما أصبت عنده ما لا ولديه مال وقال بعضهم لدن أبلغ من عند وأخص قال تعالى لينذر بأسا شديدا من لدنه اه وسيأتي عن الحرالي ما يقتضي تباينهما قال اللقاني في الرضي ولدى بمعنى لدن إلا أن لدن ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء ولذا يلزمها من إما ظاهرة وهو الأغلب أو مقدرة فهي بمعنى عند وأما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزم معنى الابتداء وعند أعم تصرفا من لدى لأن عند تستعمل في الحاضر وفيما هو في حوزك وإن كان بعيدا بخلاف لدى اه وحاصله أن لدن بمعنى من عند ملازمتها ابتداء الغاية فتبنى لتضمنها معنى الحرف الذي هو من وهو إشارة إلى مخالفة ابن الحاجب في علة بنائها التي هي الوضع على حرفين في بعض لغاتها فقول الموضح بمعنى عند على بهذه النكتة (قوله كما أن عند كذلك) أي لأنها تجيء للزمان نحو كان الصبر عند الصدمة الأولى وإن اقتضى كلام بعضهم أنها للمكان أبدا (قوله ملازمة لمبدأ الغايات) قال اللقاني أي لا تطلق إلا على أمكنة هي مبدأ فعل معنيا أي هي ابتداء غاية وكذا الزمانية (قوله الزمانية أو المكانية) الأولى نحو لدن صباح والثاني نحو من لدن حكيم وهذا حيث لم تضف لجملة وإلا تمحضت للزمان لأن ظروف المكان لا يضاف إلى الجملة منها إلا حيث كما نقله اللقاني عن الرضي (قوله وفي التنزيل آتيناه رحمة من عندنا الخ) قال البقاعي في نظم الدرر في تناسب الآي والسور قال الأستاذ أبو الحسن الحرالي أن عند في لسان العرب لما ظهر ولدن لما بطن فيكون المراد بالرحمة ما ظهر من كراماته وبالعلم الباطن الخفي المعلوم قطعا بأنه خاص بخاصة اه وهذا يقتضي أن لدن ليست بمعنى مع وقال ابن عرفة قال المفسرون المراد بالرحمة النبوة وكان بعضهم يقول الرحمة على بابها وقدم ذكرها احتراسا لما يأتي من قوله حتى إذا لقيا غلاما فقتله وقتله للغلام يوهم اتصافه بالغلظة والجفاء (قوله لعدم معنى الابتداء هنا) قال الزرقاني فيه نظر فإن من إذا لم تكن موجودة تكون مقدرة كما في الرضي ولكن ليس المعنى على الابتداء كما قال المصنف فكان المناسب للشارح أن يقول هذا التعليل أو يقول لأنه لا معنى لابتداء الجلوس من مكانه إذ المبتدأ لا بد له من منتهى ولا منتهى هنا وأجاب بعض شيوخنا بأن في كلامه حذف مضاف أي لأن معنى حرف الابتداء وقوله غير موجود أي غير حاصل لعدم تأتيه او يقال معنى قوله غير موجود غير متأت (قوله أن الغالب استعمالها الخ) يفيد أن استعمالها منصوبة غير غالب فهو قليل كما قال الشارح واختصاص لدن بما ذكر مفيد لكون عند ليست كذلك وذلك صادق بصورتين أحدهما أن الغالب في عند استعمالها منصوبة ويقل استعمالها مجرورة ثانيهما أنها تستعمل منصوبة ومجرورة فإن نفي غلبة استعمال الجر صادق بغلبة النصب وبعدم غلبة أحد الأمرين للآخر . فإن قيل إذا كانت لدن ملازمة لمبدأ الغايات فما فائدة دخول من عليها فالجواب أن إفادتها ذلك لما لم تؤلف كألف الاستفهام والشرط من الاسم أتي بمن لتكون

والحال يجب أن يكونا نكرتين ومعنى أي فارس كامل في الفروسية وإليهما أشار الناظم بقوله :

...واخصصن بالمعرفه * موصولة أيا وبالعكس الصفه (وأما) أي (الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما) أي إلى المعرفة والنكرة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن تكن شرطا أو استفهاما * فمطلقا كمل بها الكلاما

لأن معنى الاستفهام والشرط يؤدى بالمعرفة والنكرة ولها أربعة أمثلة مثال الاستفهامية المضافة إلى معرفة (نحو أيكم يأتيني بعرشها) ومثال الشرطية المضافة إلى معرفة (أيما الأجلين قضيت) فلا عدوان علي ومثال الاستفهامية المضافة إلى نكرة (فبأي حديث و) مثال الشرطية المضافة إلى نكرة (قولك أي رجل جاءك فأكرمه) والحاصل أن أقسام أي خمسة وهي ضربان ما لا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ وهو إثنان المنعوت بها والواقعة حالا وما يجوز وهو الثلاثة الموصولة والاستفهامية والشرطية فالأول نحو اضرب أيا أفضل والثانية نحو قلت ثم أي والثالثة نحو أيا ما تدعو (ومنها لدن) وهي (بمعنى عند) فتكون لما المكان الحضور وزمانه كما أن عند كذلك وإليها أشار الناظم بقوله * والزموا إضافة لدن فجر (إلا أنها) أي لدن (تختص) من عند (بستة أمور أحدها أنها ملازمة لمبدأ الغايات) الزمانية والمكانية جمع غاية وهي المسافة وعند غير ملازمة لمبدأ الغايات (فمن ثم) أي من أجل أن لدن وعند يكونان لمبدأ الغايات وإن اختلفا في اللزوم وعدمه (يتعاقبان) أي يتداولان على شيء واحد (في نحو جئت من عنده ومن لدنه و) قد اجتمعا (في التنزيل) قال الله تعالى في حق الخضر (آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه من لدنا علما) ولو جيء بعند فيهما أو بلدن لصح ذلك ولكن ترك دفعا لتكرار اللفظ (بخلاف) نحو (جلست عنده فلا يجوز فيه جلست لدنه لعدم معنى الابتداء هنا) لأن حرف الابتداء وهو من غير موجود هنا (و) الأمر (الثاني أن الغالب) في لدن (استعمالها مجرورة بمن) ونصبها قليل حتى أنها لم تأت في التنزيل منصوبة وجر عند بمن

كالدالة على ذلك ولذلك لو محقق الغالب وقوله بجرورة قال اللقانى أى بجرورة المحل على اللغة المشهورة أو اللفظ على لغة قيس (قوله فى لزوم استعمال واحد) قال الزرقانى أى والاستعمال الواحد ماذكره وظاهر كلامه أن الظرفية وعدم التصرف كافيان فى البناء وفيه نظر فإن بعض الظروف غير المتصرفة معربة كما تقدم فكان المناسب أن لو زاد على ذلك ماقاله الرضى وهو ملازمتها لمعنى الابتداء أى ابتداء الغاية ونصه فالوجه فى بناء لدن أن يقال إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة فى عدم التصرف بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل فى مشابهة الحرف دونها اه وهذا المعنى منتف فى لدى ولذلك كان معربا كما صرح به فى المغنى خلاف ماعند ابن الحاجب من أنه مثل لدن ولذلك قال الرضى وأما لدى وهو بمعنى عند فلا دليل على بنائه اه وقال اللقانى قال ابن الحاجب الوجه فى بناء لدن أن من لغاتها مارضعه وضع الحروف فحمل الباقى عليها تشبيها بها ولو لم يكن ذلك لم يكن لبنائها وجه لأنها مثل عند وهو معرب بالاتفاق اه وتقدم أن الرضى أشار لرد ذلك (قوله وفى أمالى ابن الشجرى الخ) قال الزرقانى أشار به إلى مخالفة ماعند الموضح ووجه كلام أبى على أن لدن بإسكان الدال وكسر النون من جملة لغات لدن المشهورة قال الرضى وكان لدن خففت بحذف الضم كما فى عضد فالتقى ساكنان فحركت النون كسرا اه والجواب أن المصنف رأى أن إشمام الضم ليس من جملة اللغات وحيث كان منها (٤٦) صار كأنه موجود فظهر أن الكسر حينئذ إعراب والذى رآه أبو على أن الإشمام غير معول عليه وتبعه الرضى حيث قال وإعراب لدن المشهورة لغة قيسية اه فمنده أن المعرب لدن المشهورة وهى مضمومة الدال وإعرابها بأن يقال من لدنه بضم الدال وكسر النون وأما لدن المقر فهو من الجملة لغات لدن (قوله الرابع جواز إضافتها إلى الجمل) هى حينئذ متمحضة للزمان كما مر عن الرضى (قوله لدن شب) تنازعه العوامل الثلاثة قبله أى هو مصروع راقهن ورقنه من ذلك الوقت (قوله حتى شاب) قال الزرقانى غاية أى فانتفت الأمور الثلاثة حينئذ وذلك لأنهن يعرضن عنه بسبب شيب ذوائبه فيعرض عنهن قهرا إليه وهذا أولى من أن يراد بالذوائب ذوائبهن كما فى شرح الشواهد للعينى وذلك لأنهن إذا شابت ذوائبهن السود ينقل إلى غيرهن وهكذا قاله بعض شيوخنا (قوله سود الذوائب) من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله والصريع المصروع الخ) فى البيت تشبيه الغوانى بالجان الذين يصرعون الناس أو بالشخص الذى يصرع غيره (قوله جواز إفرادها) قال الدنوشرى يشكل ذلك على عدها فى الملازم للإضافة اه ويجاب بأن ذلك العد باعتبار الغالب (قوله فنصبها لدن) لايخفى أن قول الشارح لدن بيان للضمير المستتر فى نصبها على حذف أداة التفسير والضمير البارز عائد على غدوة ولو أعيد الضمير المستتر إلى الخاطب اندفع الإشكال الآتى من عطف قوله أو على إضمار كان واسمها فينبغى ارتكابه هنا لذلك وقد ارتكبه الشارح فيما يأتى لدفع ذلك مع أن فى ذلك تشتتا للضمير وبارتكابه هنا يندفع ذلك ولا تشتت فى الضمير وذلك هو الأصل عند تعدد الضمائر وإن كان الحق أنه ليس من التنافر ولا يخل بالفصاحة حيث لا لبس خلافا للزمخشرى فى تفسير سورة طه وإن أقر كلامه المصنف فى شرح بانت سعاد عند قوله:

• وإن يلاقها إلا عذافرة • وقد حققنا ذلك فى حاشية الفاكهى فى بحث الضمير هذا ونسب المصنف النصب للدن لأنها العاملة وقولهم إن النصب عن تمام الكلام معناه أن الاسم هو الناصب عند تمامه إلا أنهم عبروا بذلك إشارة إلى أنه لولا التمام لجر بالإضافة

دون جر لدن فى الكثرة (و) الأمر (الثالث أنها مبنية) على السكون وعلة بنائها شبهها بالحرف فى لزوم استعمال واحد وهو الظرفية وعدم التصرف (إلا فى لغة قيس) فإنها معربة عندهم لشبهها بعند (وبلغتهم قرئ) لينذر بأسا شديدا (من لدنه) بإسكان الدال وإشمامها الضم وكسر النون والهاء ووصلها بياء فى الوصل وهى قراءة أبى بكر عن عاصم وفى أمالى ابن الشجرى قال أبو على فأما ماروى عن عاصم من قراءته لدنه بكسر النون فإن ذلك لالتقاء الساكنين حيث سكنت الدال إسكان الباء من سبع وليست كسرة إعراب اه فظهر بهذا أن لدن مبنية دائما بخلاف عند فإنها معربة دائما (و) الأمر (الرابع جواز إضافتها إلى الجمل كقوله) وهو القطامى.

صريع غوان راقهن ورقنه • (لدن شب حتى شاب سود الذوائب)

فأضاف لدن إلى جملة شب والصريع المصروع وهو المطروح على الأرض غلبة وغوان بغين معجمة مفتوحة جمع غانية وهى الجارية التى غنيت أى استغنت بحسنها عن الحلى وراقهن ورقنه أعجبن وأعجبنه والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمزة بعد الذال المعجمة فى المفرد وكان حقها أن تثبت فى الجمع لكنهم استثقلوا وقوع ألف بين همزتين فأبدلت الأولى واوا وهذا البيت لادليل فيه إذ يحتمل أن يكون على إضمار أن بدليل أنها تظهر بعدها أحيانا قاله ابن الشجرى ويؤيده تقدير سيبويه فى لد شولا إن كانت شولا ورد بأن فيه حذف الموصول الحرفى وإبقاء صلته (و) الأمر (الخامس جواز إفرادها) عن الإضافة (قبل غدوة) كقوله:

وما زال مهرى مزجر الكلب فيهم • لدن غدوة حتى دنت لغروب

بنصب غدوة (فنصبها لدن) إما (على التمييز) لأن لدن في آخرها نون ساكنة وقبلها دال تفتح وتضم وتكسر كما هو معروف في لغاتها العشر وقد تحذف نونها فشابهت حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلها وشابهت النون التنوين من جهة جواز حذفها فصارت لدن غدوة في اللفظ كراقود خلا فنصب غدوة على التمييز بلدن كنصب خلا براقود (أو على التشبيه بالمفعول به) في نحو ضارب زيدا فإن نونها تثبت تارة وتحذف أخرى كما في اسم الفاعل فعملت عمله بل قال أبو علي النون في لدن زائدة نقل ذلك عنه ابن الشجري وبه يتضح تشبيه لدن بضارب منتزاحتي نصبت بعدها غدوة وإليهما أشار الناظم بقوله ونصب غدوة بها (أو) تنصب (على إضمار كان واسمها) وإبقاء خبرها والأصل لدن كان الوقت غدوة والذي دل على الوقت كلمة لدن قاله ابن مالك وقال هذا حسن لأن فيه إبقاء لدن على ما ثبت لها من الإضافة ويؤيده من لد شولا فالنصب على هذا ليس بلدن وإنما هو بكان المحذوفة فلا يصح عطفه على ما قبله بدون تقدير (وحكى الكوفيون) في غدوة (رفعها بعدها) أي بعد لدن على إضمار كان تامة) أي لدن كانت غدوة وقال ابن جني لشبهه بالفاعل فرفع قال المرادي فظاهره أنها مرفوعة بلدن (والجر القياس) كما تجر سائر الظروف (و) هو (الغالب في الاستعمال) ولا تكون غدوة بعد لدن إلا منونة وإن كانت معرفة ولا تنصب غدوة إلا مع وجود النون في لدن دون حذفها وعندلا ينصب شيء من المفردات بعدها (و) الأمر (السادس أنها) أي لدن (لا تقع إلا فضلة) بخلاف عند فإنها قد تكون عمدة (تقول السفر من عند البصرة) فتجعل عند خبرا عن السفر والخبر عمدة وهذا مخالف لتصحيحه في باب المبتدأ أن الخبر متعلقها المحذوف إلا أن يقال لما سد مسده أعطي ماله من العمدية (ولا تقول) السفر (من لدن البصرة) لأن ذلك يخرجها عما استقر لها من ملازمة الفضلية (ومنها مع) والغالب استعمالها مضافة فتكون ظرفا (وهي) حينئذ (اسم لمكان الاجتماع ولهذا يخبر بها عن الذوات نحو زيد معك ولزمان الاجتماع نحو

(قوله إما على التمييز) قال اللقاني قال الرضي أما النصب فإنه وإن كان شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف كبكرة وعشية وكون دال لدن قبل النون الساكنة تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها ثم قد تحذف نونه فيشابه حركات الدال حركات الإعراب من جهة تبدلها وشابه النون التنوين من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة نحو ضارب زيدا وغدوة بعد لدن لا تكون إلا منونة وإن كانت معرفة أيضا اه وبه يظهر لك أن قول الموضح إما على التمييز ليس على ما ينبغي فإن قضيته أنه تمييز حقيقة وليس مبينا لحقيقة لدن ولا لنسبتها فالصواب أن يقول على التشبيه بالتمييز والله أعلم (قوله لأن لدن في آخرها الخ) بهذا يعلم الجواب عما يقال ما وجه اختصاص لدن بنصب غدوة دون أخواتها إذ النون مفقودة في أخواتها وأما ما يقال لم اختص غدوة بالنصب بلدن فلم يجر لدن سحرة جوابه أن غدوة أكثر تصرفا من سحر ونحوه وأجاب بعضهم بأن مدلول لدن مبدأ زمان مبهم فسره بغدوة وهو لا يقتضي الاختصاص (قوله في لغاتها العشر) لأن في دالها الحركات الثلاث مع فتح اللام وسكون النون والرابعة والخامسة لدن ولدن بفتح اللام وكسر النون فيهما وسكون الدال في الأولى وضمها في الثانية والسادسة لدن بفتح اللام وسكون الدال وفتح (٤٧) النون والسابعة والثامنة لد ولد بفتح اللام فيهما وضم الدال في الأولى وسكونها في الثانية والتاسعة لد بضم اللام وسكون الدال والعاشرة لت بإبدال الدال تاء (قوله لشبهها بالفاعل) قال الورقاني أي في نحو قائم زيد ومن هذا يستفاد أن التشبيه كما يكون في المفعول يكون في الفاعل (قوله فظاهره أنها مرفوعة بلدن) قال الورقاني أي ولا مانع من ذلك لأنها كما تنصب على التشبيه بالمفعول ترفع عليه (قوله والجر القياس) ولهذا لو عطف عليه المنصوب جاز جر المعطوف كما ذكره في الكافية والشافية فانظر حاشيتنا على الألفية (قوله وإن كانت معرفة) قال الورقاني المراد بالتعريف التعيين أي وإن كانت دالة على معين كما في سحر وذلك لأن غدوة تستعمل تارة غير مراد بها معين فتنون ولا إشكال في ذلك وتارة يراد بها معين فتمنع الصرف للتعريف والعدل عن الغدوة أو للتعريف والتأنيث وحينئذ فتنوينه مشكل لكونه غير منصرف وأجيب عن هذا الإشكال بأمرين أحدهما أنه لما أشبه التمييز لكونه مبينا لذات ما يليه نون مثله فتنوينه لمجرد المشابهة الثاني أنه لو لم ينون لالتبست حالة النصب بحالة الجر إذ حركة الجر فتحة نائبة عن كسرة فلم يعلم كونه منصوبا فيكون معربا أو مجرورا فيكون مبنيا والواضع غرض في بيان ذلك إذ فتحة الجر ثقيلة لكونها نائبة عن ثقيل بخلاف فتحة النصب فإنها خفيفة انظر الرضي اه وانظر ما وجه قوله المراد بالتعريف التعيين فإنه يفهم أنها ليست معرفة اصطلاحا مع أنها علم على الوقت المخصوص كسحر بدليل منع الصرف ومعلوم أن التعريف المانع منه تعريف العلمية وقوله لكونه مبينا لذات ما يليه مخالف لما مر عن اللقاني في بيان أن النصب على التشبيه بالتمييز لا على التمييز من أنه ليس مبينا لحقيقة لدن ولا لنسبتها (قوله والغالب الخ) لو قال بدل هذا أي في غالب استعمالها لكان أولى لأن كلام المصنف يقتضي أنها مما تلزم الإضافة لفظا ومعنى لقوله ومنها وهو مشكل لما سيأتي من أنها قد تفرد ولو قال الشارح ما ذكر كان جوابا لأنه يفيد أن كونها مما ذكر باعتبار الغالب (قوله ولزمان الاجتماع) فيه إشارة إلى أن اقتصار المصنف على أنها للمكان قصور وقد نقل

القاني عن الرضى أنها ظرف زمان أيضا (قوله لأنه ثلاثى) أى فهو لقى بباب وأخ وأخواتهما ويد ودم وقال الحفيد إنما أعربت مع أنها موضوعة وضع الحرف بحسب الأصل لأنها ملازمة الإضافة تضعف مشابهة الحرف اه وهو إنما يظهر على القول بأنها ثنائية وضعا ولا يرد عليه أن الشبه الصورى لا يعارض كما قاله الشهاب فى قد زيد درهم على لغة بنائها مع الإضافة لأن الشبه الصورى ضعيف مجوز للبناء لا موجب فلا يحتاج معه لدعوى المعارضة كما حققناه فى حواشى الألفية فى بحث أسباب البناء ونقل القاني عن الرضى أنه علل أعرابها بدخول التنوين فى نحو كنا معا وانجراره بمن وإن كان شاذا فى نحو جئت من معه قال ثم قال والألف فى معا عند الخليل بدل من التنوين إذ لا لام له فى الأصل (٤٨) وهى عند يونس والأخفش وهو الحق مثل ألف فتى بدل من اللام استنكارا لإعراب الموضوع على حرفين فمع عندهما عكس أخوك ترد لامها فى غير الإضافة وتحذف فى الإضافة لقيام المضاف إليه مقام لامها (قوله فتبنى على السكون) قال الزرقانى قال الرضى قال بعضهم هى على هذه اللغة حرف جر وذلك لأن موجب البناء فى الساكنة ليس معدوما من المتحركة فلا يتأتى التفريق بين المتحركة والساكنة قال وهذا القول هو الحق اه باختصار (قوله وإن كانت الخ) قال الزرقانى إن واصلة بما قبلها وهى معطوفة على مقدر أى إن لم يكن وإن كانت وجواب الشرط محذوف دل عليه الشرط الأول اه وهذا مبنى على أن لمثل هذا الشرط جوابا وفيه اضطراب للسعد بيناه فى حواشى المختصر (قوله فأفاد الخ) قال الزرقانى قد يقال فيه نظر لأن قوله إلا فى لغة ربيعة وغنم فتبنى على السكون شامل لما إذا لقيها متحرك أو لم يلقها شىء فاستفيد منه تسكينها إذا لقيها متحرك ولعل مراده فأفاد صراحة (قوله وقد يفرد الخ) قال القانى قال الرضى تلزم إضافة مع إن ذكر قبله أحد المصطحبين نحو كنت مع زيد وإن ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما تضاف إليه فينصب منونا على الظرفية والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا أن معا يفيد الاجتماع فى حال الفعل وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا أم لا اه ولا خفاء أنه يخالف ما عليه الموضح والذى يقوى فى النفس أن مع اسم للصاحب مطلقا أى سواء أضيف أو أفرد وأنه منصوب مطلقا وأن لامه محذوفة مطلقا إما مع الإفراد فلالتقائها ساكنة مع التنوين وإما مع الإضافة فتخفيفا أو لقيام المضاف إليه مقامها (قوله والكلمة ثنائية فى حال الإفراد) قال الزرقانى هذا القول مشكل فإن مع عندهما موضوع على حرفين أنظار الرضى وأقول ليس فى كلام الشارح ما يدل على أنها

جئتك مع العصر ومرادفة عند فتجر بمن كقراءة بعضهم هذا ذكر من معى بكسر ميم من وحكى سيبويه ذهبت من معه بالجر (وهى) اسم بدليل جرها بمن وتنوينها عند تجردها عن الإضافة نحو معا وهما (معرب) لأنه ثلاثى الأصل (إلا فى لغة ربيعة) بن نزار بن معد بن عدنان أبو قبيلة (وغنم) بفتح الغين المعجمة وسكون النون ابن تغلب بن وائل أبو حى (فتبنى على السكون) لتضمنها معنى حرف المصاحبة وضع أم لم يوضع قاله الشاطبى (كقوله) وهو الراعى كما قال الشاطبى أو جرير كما قال العينى.

(فريشى منكم وهواى معكم • وإن كانت زيارتكم لماما)

الرواية بتسكين عين معكم ولم يثبت سيبويه ذلك لغة بل حكم عليه بالضرورة وخالفه المتأخرون محتجين بأن ذلك ورد فى الكلام نقل عن الكسائى أن ربيعة تقول ذهبت مع أخيك وجئت مع أبيك بالسكون ومن حفظ حجة على من لم يحفظ والريش اللباس الفاخر أو المال ونحوه ولماما بكسر اللام وتخفيف الميم وقتا بعد وقت (وإذا لقى) مع (الساكنة) العين (ساكن) آخر (جاز كسرها) على أصل التقاء الساكنين (وفتحها) استصحابا للأصل أو اتباعا (نحو مع القوم) بكسر العين وفتحها وعبارة التسهيل وتسكين عينها قبل حركة وكسرها قبل سكون لغة ربيعة فأفاد ما لم يفده الموضح وهو أن عينها تسكن قبل حركة نحو جئت معك وتكسر قبل سكون نحو جئت مع الرجل ولكن الموضح حاول شرح قول النظم:

ومع مع فيها قليل ونقل • فتح وكسر لسكون يتصل

(وقد تفرد) مع عن الإضافة فتنون وتصير (بمعنى جميعا فتنصب على الحال) من الاثنين (نحو ما معا) قال

فلما تفرقنا كأنى ومالكا • لطول اشتياق لم نبت ليلة معا

أو من الجماعة المذكرين والمؤنثات كقول الخنساء.

وأفنى رجالى فبادوا معا • فأصبح قلبى بهم مستفزا

بفتح الفاء وبالزاى اسم مفعول من استفزه الخوف إذا أزعجه والثانى كقول متمم بن نويرة.

• إذا حنت الأولى سجعن لها معا • أى إذا صوتت الحمامة الأولى صوتن جميعا لأجل تصويتها واختلف فى حركة معا إذا نونت فذهب الخليل وسيبويه إلى أنها فتحة إعراب والكلمة ثنائية فى حال الإفراد كما كانت فى حال الإضافة وذهب يونس والأخفش إلى أن الفتحة فيها كفتحة فتى لأنها لما أفردت ردت إليها لامها المحذوفة فصارت اسما مقصورا منقوصا فى الإضافة تاما فى الإفراد ولكن حذفت ألفها فى الوصل للساكنين الألف والتنوين كما حذفت ألف فتى لذلك قال ابن مالك وهذا هو الصحيح لقولهم الزيدان معا والزيدون معا فيوقعون معا فى موضع رفع كما توقع الأسماء المقصورة نحو هم عدى ولو كان

باقياً على النقص لقيل الزيدون مع كما قيل هم يد واحدة على من سواهم واعترض بأن معا ظرف في موضع الخبر فلا يلزم ما قاله (ومنها غير وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده) إما بالذات نحو مررت برجل غيرك أو بالصفات كقولك للشخص دخلت بوجه غير الذي خرجت به وليس المراد بالحقيقة هنا الماهية وإلا لانتقض بنحو زيد غير عمرو فإن ماهيتهما واحدة وهي الحيوان الناطق والتركيب صحيح (وإذا وقع غير (بعد ليس وعلم المضاف إليه جاز ذكره كقبضت عشرة ليس غير) برفع غير على أنها اسم ليس وخبرها محذوف والتقدير ليس غيرها مقبوضاً وبنصبها على أنها خبر ليس واسمها محذوف والتقدير ليس المقبوض غيرها (وجاز حذفه لفظاً فيضم) غير (بغير تنوين ثم اختلف) في ضمه (فقال المبرد) والجرمي وأكثر المتأخرين (ضمة بناء لأنها) أي غيراً (كقبل) وبعد (في الإبهام) والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه ونسب إلى سيبويه (فهي اسم) لليس (أو خبر) لها والجزء الآخر محذوف فعلى تقدير الاسمية فهي في محل رفع وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها لا هذه الضمة الموجودة لأنها ضمة بناء وعلى الخبرية فهي في موضع نصب والتقدير على الرفع ليس غيرها مقبوضاً وعلى النصب ليس المقبوض غيرها فحذف من الأول الخبر ومن الثاني الاسم وإلى بناء غير على الضم أشار الناظم بقوله :

واضمم بناء غيراً إن عدمت ما له أضيف ناوياً ما عدما

(وقال الأخفش) ضمة غير ضمة (إعراب) وحذف التنوين للإضافة تقديراً لأن المضاف إليه ثابت في التقدير عنده (لأنها اسم ككل وبعض) في جواز القطع عن الإضافة لفظاً (لا ظرف) للزمان (كقبل وبعد) ولا للمكان كفوق وتحت وعلى هذا (فهي اسم) لليس وعلامة رفعه الضمة الظاهرة (لا خبر) لأن خبر ليس لا يرفع (و) هذان القولان في الضمة (جوزهما ابن خروف) فعلى البناء هي اسم أو خبر وعلى الإعراب هي اسم لا خبر (ويجوز قليلاً الفتح مع التنوين) لقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى (ودونه) لنية لفظ المضاف إليه (فهي خبر) لأنه منصوب واسم ليس محذوف والتقدير ليس المقبوض غيراً أو غيره (والحركة) على هذا (إعراب باتفاق) واعترض بأن غيراً يجوز بناؤها على الضم إذا أضيفت إلى مبني فيحتمل أنها بنيت حال الإضافة ثم حذف المضاف إليه وبقي البناء على حاله وعلى هذا فيحتمل أن تكون اسماً وأن تكون خبراً فهم الفتح مع التنوين (كالضم مع التنوين) فالحركة إعراب باتفاق لأن

عندهما موضوعة على حرفين لاحتمال أن المراد أنها ثنائية استعمالاً على أنه قد مر عن الحفيد توجيه إعرابها على القول بأنها ثنائية (قوله واعترض بأن معاً الخ) المعترض أبو حيان وعبارة بعضهم ورده أبو حيان بأن شأن الظرف غير المتصرف إذا أخبر به أن يبقى على نصبه ولا يرفع تقول الزيدان عندك اهـ وقد يجاب بأنها قد تخرج عن الظرفية إذا أفردت كما مر في كلام المصنف أنها حينئذ تنصب على الحال لكن ادعى بعضهم أنها ملازمة للظرفية وجرى عليه اللقاني فلعل كلام أبي حيان مبني على ذلك (قوله إما بالذات نحو مررت برجل غيرك) في كون المغاير في هذا المثال بالذات نظر لأن حقيقة الرجلين واحدة والاختلاف إنما هو بالعوارض المشخصة كما تقرر في بحث النوع من علم المنطق والأحسن التمثيل كما يأتي عن اللقاني بالحركة غير السكون أو نحوه كالإنسان غير الفرس (قوله وليس المراد بالحقيقة هنا) لم يبين المراد بها وقوله وإلا لانتقض الخ لا يكفي في ذلك بل هو كالمصادرة لأن المتبادر من الحقيقة (٤٩) ما أفاده وورود هذا التركيب على المصنف فالأحسن ما قاله اللقاني وعبارته حقيقة الشيء وماهيته ما به الشيء هو هو ولا يخفى أن التغاير بين شيئين متحقق بينهما في الماهية تارة كقولك الحركة غير السكون وفي الصفات العارضة أخرى كقولك زيد غير عمرو ولعل المصنف أراد بالحقيقة المفهوم (قوله وخبرها محذوف) اعترض بأن من شروط الحذف كما في مغني اللبيب أن لا يكون عوضاً عن شيء قال ومن هنا لا يحذف خبر كان لأنه عوض أو كالعوض عن مصدرها ومن ثم لا يجتمعان اهـ ومثل كان بقية أخواتها بل ليس أحق بذلك لعدم دلالتها في الاستعمال على الحدث دون بقية أخواتها كما نص عليه في الباب الثالث من المغني ولذا قيل بحرفيتها بخلاف أخواتها فإن الصحيح أنها تدل على الحدث ولا يظهر القول بأن خبرها عوض من مصدرها إلا على القول الضعيف فلا ينهض علة لمنع حذف خبرها وقد يجاب بأن ما ذكره في المغني من ذلك الشرط محمول على شرط الحذف القوي وقد صرح في حواشي باب كان بحذف الخبر وأنه ضعيف كما في بعض أوجه إن خيراً فخير وذلك إذا رفع الأول ونصب الثاني لأن التقدير إن كان في عملهم خير فيجزون خيراً (قوله فيضم بغير تنوين) قال اللقاني هو مفرع على كلا الوجهين (قوله في الإبهام) قال اللقاني أي الشيوع لأن غيراً شائع في كل غير وقبلاً شائع في كل قبل وإن تخالفا في الاسمية والظرفية (قوله ونية المضاف إليه) أي في المعنى دون اللفظ كما قاله اللقاني وهو ظاهر (قوله وعلامة رفعها ضمة مقدرة في محلها) لا يخفى ما في هذه العبارة من التناقض لأن قوله مقدرة يقتضي أن غير معربة وقوله في محلها يقتضي أنها مبنية وهذا هو الموافق لقوله بعد لأنها ضمة بناء فالصواب إسقاط قوله مقدرة (قوله إعراب) قال اللقاني بناء على نية اللفظ والوجه رفع إعراب لا جره لاستلزامه حذف المضاف وبقاء

عمله بغير شرطه (قوله ولا لاختصاص بالزمان الخ) مر أول حروف الجر عن ابن إياز وعن المصنف ما ينبغي مراجعته (قوله ولذا سهل الخ) لأن من عندهم حقيقة فى ابتداء الغاية فى المكان (قوله فما عطفت مولى عليه العواطف) قال العيني مولى بدل من الضمير فى عليه ولكنه قدم للضرورة (قوله فساغ) قال الدنوشري معنى ساغ حلا كما قال بعضهم قال وقوله تعالى سائغ شرابه أى حلو اه وفى شرح الشواهد للعيني أى استمرأ الشراب وهو المناسب لقوله تعالى يتجرعه ولا يكاد يسيغه وفسر السجستاني سائغ بسهل وقد يقال يلزم من كونه حلوا استمراؤه وسهولة إساغته (٥٠) (قوله أسد خفية) قال العيني بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء آخر الحروف قال ابن سيده علم الموضع (قوله تنوينه مرفوعا) قال الزرقاني أى وحينئذ فهو مبنى على ضم مقدر لحذف المضاف إليه ونية معناه منع منه تنوين لفظه فهو معرب ونون ضرورة اه وأقول إذا كانت المسئلة المشهورة مفروضة فيما حذف منه المضاف إليه ونوى كان الظرف مبنيا على الضم الظاهر فى محل نصب على الظرفية ولا وجه لتقدير الضم قال الرضى يجوز تنوين هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة فى حال بنائها لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل فى المنادى المضموم يا مطر ويا مطرا اه فقوله فى حال بنائها صريح فيما قلناه وقوله مرفوعة على التسامح ومراده مضمومة لكن عبر بالرفع لمناسبة قوله ومنصوبة ويؤخذ بيان مراده من التشبيه بالمنادى إذ يعلم منه أنه مبنى على الضم الظاهر لوجود المقتضى للبناء اه ولا أدري ما سند الزرقاني فيما قاله (قوله لعدم الإضافة لفظا وتقديرا) قال اللقاني قد يعارض ذلك بجعلهما مما لزم الإضافة اه ويمكن أن يجاب بأن ذلك الجعل باعتبار أكثر الأحوال أو باعتبار الأصل فى وضعهما وتنكيرهما خلاف الأصل هذا وقال بعض الأفاضل فلا جعلا فى الحالة المذكورة مما عوض عنه التنوين والمضاف معرفة ككل وبعض كما هو مذهب يونس وعليه فلا فرق فى المعنى بين ما أعرب منها وما بنى قال الرضى وهو الحق (قوله معرفتان فى الوجهين الخ) قال اللقاني إطلاق حقه التقييد بما إذا كان المضاف إليه معرفة مع كونهما نكرتين فى الوجه الثالث مبنى على أن المعنى تغير قال الرضى قال بعضهم إنما أعربت لعدم تضمن معنى الإضافة فمعنى كنت قبلا أى قديما وابدأ به أولا أى متقدما ومعنى من قبل ومن بعد أى متقدما

التنوين إما للتمكين فهو خاص بالمعرب أو للتعويض فكأن المضاف إليه مذكور وقيدت حذف ما يضاف إليه بغير بقوله بعد ليس بناء على أنه لا يجوز بعد لا النافية كما صرح به فى المغنى وقال إنه لحن وبالغ فى الإنكار على مرتكبه فى شرح الشذور ورد بأن أبا العباس كان يقول لا غير بالبناء على الضم كقبل وبعد وكذا قال الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك وأنشد عليه فى باب القسم من شرح التسهيل:

جوابا به تنجو اعتمد فو ربنا لعن عمل أسلفت لا غير تسئل

تبعهم صاحب القاموس (ومنها قبل وبعد فيجب إعرابهما) نصبا على الظرفية أو خفضا بمن فقط (فى ثلاث صور إحداها أن يصرح بالمضاف إليه كجئتك بعد الظهر وقبل العصر ومن قبله ومن بعده) ولا لاختصاص بالزمان فقد يكونان للمكان كقولك دارى قبل دارك أو بعدها فلهذا سهل دخول من عليهما عند البصريين قاله الدماميني الصورة (الثانية أن يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه فيبقى الإعراب وترك التنوين) على حالها (كما ذكر المضاف إليه كقوله :

ومن قبل نادى كل مولى قرابة) فما عطفت مولى عليه العواطف

بخفض قبل بلا تنوين على نية لفظ المضاف إليه (أى ومن قبل ذلك) فحذف ذلك من اللفظ وقدره ثابتا (وقرئ) فى الشواذ (لله الأمر من قبل ومن بعد بالخفض من غير تنوين أى من قبل الغلب ومن بعده) وهى قراءة الجحدري والعقيلي الصورة (الثالثة أن يحذف) المضاف إليه (ولا ينوى شىء) لا لفظه ولا معناه (فيبقى الإعراب) المذكور بحاله من النصب على الظرفية أو الخفض بمن (ولكن يرجع التنوين) الذى كان حذف الإضافة (لزوال ما يعارضه) من الإضافة (فى اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم) لله الأمر (من قبل ومن بعد بالجر والتنوين وقوله) وهو عبد الله بن يعرب .

(فساغ لى الشراب وكنت قبلا) أكاد أغص بالماء الفرات

بنصب قبلا على الظرفية والرواية المشهورة بالماء الحميم والذى رواه الثعالبي بالماء الفرات قال الموضح وهو الأنسب لأنه العذب والحميم الحار ومنه اشتقاق الحمام وقيل الحميم البارد فهو من الأضداد (وقوله) :

ونحن قتلنا الأسد أسد خفية (فما شربوا بعدا على لذة خمرا)

بنصب بعدا على الظرفية ويحتمل أن يكون التنوين فيه وفى البيت قبله للضرورة وهى المسئلة المشهورة قال المرادي مسئلة إذا نونت الغايات للاضطرار فختار سيبويه وأصحابه تنوينه مرفوعا عليه قوله :

• فما شربوا بعد على لذة خمرا • ويختار الخليل وأصحابه تنوينه منصوبا كقوله :

• فساغ لى الشراب وكنت قبلا • اه (وهما نكرتان فى هذا الوجه لعدم الإضافة لفظا وتقديرا ولذلك نونا) كما ينون سائر الأسماء النكرات تنوين التمكين وقال بعضهم هما معرفتان بنية الإضافة وتنوينهما تنوين عوض قال ابن مالك فى شرح الكافية وهذا القول عندى حسن وهما (معرفتان فى الوجهين

ومتأخرا لأن من زائدة . يعني أن القائل بالتنكير لعدم تضمن الإضافة يرى أنهما غير واقعين على الزمان بل معناهما اسم مشتق نكرة واقع على ذات أو معنى غير زمان منصوب على الحال أو غيرها والذي يراه هو أي الرضي أن سبب إعرابهما وجود التنوين هو خلاف قول المصنف ولكن يرجع التنوين لاقتضائه أنه تنوين التمكين فتأمله (قوله لافتقارهما إلى المضاف إليهما) لا يقال هذا لا يصدق عليه ضابط الشبه الافتقاري المتقدم في باب المعرب والمبني وهو أن يكون افتقارا متأصلا إلى جملة لأنا نقول ذاك ضابط البناء الواجب اللازم للكلمة وبناء قبل وبعد ليس كذلك وقد علل بناؤهما بغير ذلك فانظر حواشينا على الألفية (قوله فرارا من التقاء الساكنين) قال المصنف في الحواشي بناء أول على حركة مبطل لتعليل قبل وبعد بحيثية التقاء الساكنين اه (وأقول) فيه نظر لأن البناء على الحركة أسباب ولا يلزم من تعليل قبل وبعد بما ذكر اطراده في كل مبني على حركة فلكل مقام مقال (قوله بنيا على الضم) قال القاني قال الرضي إنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الإضافة لمشابهتها الحرف باحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف . فإن قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه فهلا بنيت معه كالأسماء الموصولة مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها . قلت لأن ظهور الإضافة فيها يرجح جانب إسميتها لاختصاصها بالأسماء أما حيث وإذ وإذا وإن كانت (٥١) مضافة إلى الجملة بعدها إلا أن إضافتها ليست بظاهرة إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل فكان المضاف إليه محذوف ولما أبدل في بعض وكل التنوين من المضاف إليه لم يبنيا إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله اه ثم قال وبناء الغايات على الحركات ليعلم أن لها عرقا في الإعراب وعلى الضم جبرا بأقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج إليه أعني المضاف إليه اه وما علل به بناؤها على الحركات وعلى الضم غير ما علل به الشارح ومعنى قوله عرقا أصلا ويرد عليه أن كل اسم له أصل في الإعراب (قوله ومنها أول ودون الخ) قال القاني قال الرضي اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة قبل وبعد وتحت وفوق وأمام وقدام ووراء وخلف وأسفل ودون وأول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما هو بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك اه فقول المصنف كيمين وشمال غير مسموع اه ولا يخفى ما فيه فإن كلام الرضي لا يقضي على المصنف وليس المصنف ممن يرد عليه بكلام الرضي فإنه كان نحوي عصره بشهادة أئمة عصره كالتاج السبكي صاحب جمع الجوامع ثم قال القاني اعلم أن أول يصح فيه أن يعتبر واقعا على زمان مقدر بمعنى في فيكون بمعنى قبل فينصب على الظرفية معرفا أو منكرا منونا كجئت أول الناس أو أولا أي في أول أزمنة مجيء الناس أو بعضهم كجئتك أولا وأن يعتبر صفة لموصوف به من زمان أو غيره فيمنع من الصرف فيجر بالفتحة وينصب على الحال أو غيره ومعناه متقدم كجئتك أول الناس أو أولا أي متقدمهم أو متقدما ورأيت أول أي شخصا متقدما فأول بهذا المعنى أولية باعتبار عامله أو غيره وقال أيضا دون ظرف مكان اسم لأدنى مكان باعتبار مكان المضاف إليه كقولك جلست دون زيد ثم استعمل في الرتب المتفاوتة كزيد دون عمرو ثم في مطلق التجاوز من حكم إلى آخر نحو فعلت بزيد الإكرام دون الإهانة أو من محكوم عليه إلى آخر نحو أكرمت زيدا دون عمرو اه فعلى هذا الاستعمال الأخير يكون فيه تجاوز في المرتبتين كما

قبله) بالإضافة لنظائر الأول وتقديرا في الثاني (فإن نوى معنى المضاف إليه دون لفظه بنيا) لافتقارهما إلى المضاف إليهما معنى كافتقار الحروف لغيرها وبنيا على حركة فرارا من التقاء الساكنين (وعلى الضم) لتخالف حركة البناء حركتي الإعراب (نحو لله الأمر من قبل ومن بعد في قراءة الجماعة) السبعة بالضم بغير تنوين وهما في هذه الحالة معرفتان بالإضافة إلى معرفة منوية والأصل والله أعلم لله الأمر من قبل الغلب ومن بعده وقال الحوفي إنما يبنيان على الضم إذا كان المضاف إليه معرفة أما إذا كان نكرة فإنهما يعربان سواء نويت معناه أو لا اه وإذا بنيت الظروف على الضم تسمى غايات لأن الأصل فيها أن تكون مضافة وغاية الكلمة المضافة ونهايتها آخر المضاف إليه لأنه تتمته إذ به تعريفه فإذا حذف المضاف إليه وتضمنه المضاف صار آخر المضاف غايته قاله الدماميني (ومنها أول) مقابل آخر (ودون وأسماء الجهات) الست (كيمين وشمال ووراء وأمام وفوق وتحت وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد) من أنها إذا أضيفت نصبا أعربت نصبا على الظرفية أو خفضا بمن وإذا لم تضف لا لفظا ولا تقديرا أعربت الإعراب المذكور ونونت وإذا حذف المضاف إليها فإن نوي لفظه أعربت الإعراب المذكور ولم تنون وإن نوي معناه بنيت على الضم (تقول جاء القوم وأخوك خلف أو أمام) بالضم فيهما (تريد خلفهم وأمامهم) ولكنك حذفت المضاف إليهما ونويت معناه وبنيتهما على الضم (قال) رجل من بني تميم

لعن الإله تعلة بن مسافر ◦ لعنا (يشن عليه من قدام)

بالضم والأصل من قدامه فحذف المضاف إليه ونوى معناه فبناه على الضم وتعلة بفتح التاء المثناة فوق وكسر العين المهملة وتشديد اللام علم رجل ويروى ابن مزاحم ويشن بضم الياء المثناة تحت وفتح الشين المعجمة يصب (وقال) معن بن أوس لعمرك ما أدري وإني لأوجل ◦ (على أينا تعدو المنية أول)

لايخفى (قوله وبالخفض على نية الخ) قال اللقانى قال الرضى لما لم يكن لفظ أول مشتقا من شيء يستعمل على القول الصحيح بمعنى أنه أفعل من وول لامعا استعمل منه اسم كأحنك خفى فيه معنى الوصفية إذ هي إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كأعلم أى ذو علم أكثر من علم غيره وأحنك أى ذو حنك أشد من حنك غيره وإنما تظهر وصفية أول بسبب تأويله وهو أسبق فصار مثل مررت برجل أسد أى جرىء فلا جرم لم يعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما أول أو ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة إذ هي دليل على أن أفعل ليس اسما صريحا كأفكل فإن خلا منهما معا ولم يكن مع اللام والإضافة دخل فيه التنوين مع الجر لخفاء وصفيته كما مر يقال ماتركت أولا ولا آخرا ويجوز حذف المضاف إليه من أول وبناؤه على الضم إذا كان ظرفا ولا بظرف زمان نحو قوله : * على أينا تعدو المنية * أى أول أوقات عدوها ويقال مالقيته مذ عام أول برفع أول صفة لعام أى عام أول من هذا العام وبعض العرب يقول مذ عام أول بفتح أول وهو قليل حكى سيبويه أنهم جعلوه ظرفا كأنه قيل مذ عامك وفى تأويل أول بقبل إشكال لأن أول الشيء أسبق أجزائه فمعنى أول عامك أسبق أجزائه إما من الليالى أو الأيام أو الأوقات ومعنى قبل عامك الزمان الذى يتقدم جميع أجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان محذوف (٥٢) المضاف إليه فوجب بناؤه على الضم وتقول إذا لم تر زيدا يوما قبل أمس ما رأيته مذ أول من أمس فإن لم تره مذ يومين قبل أمس قلت ما رأيته مذ أول من أمس ولا يتجاوز ذلك اه وقضيته أنه قد يعرب منصوبا وليس بظرف (قوله على نية تركهما) قال اللقانى اعلم أن اعتبار الوزن والوصف يوجب منع الصرف وإن نوى لفظ المضاف إليه أو صرح به كقولك زيد أول الناس خروجا لما سيأتى أن مالا ينصرف إذا أضيف باق على منعه إذا بقيت فيه العلتان وكلامه يوهم التنافى بين النية والمنع (قوله إن أول له استعمالان) قال الدنوشرى قال بعضهم له ثلاث استعمالات الأول أن يكون صفة بمعنى أسبق فيكون من أفعل التفضيل ويقرن بمن نحو قوله تعالى وأنا أول المؤمنين وبالألف واللام ويثنى ويجمع ويؤنث تقول الأولان والأولون والأوائل والأولى والأوليان والأوليات والأول وله حكم يختص به دون أفعل التفضيل وهو أنه إذا أضيف جاز حذف المضاف إليه وبنى على الضم حملا على قبل وبعد الثانى أن يدخله معنى الظرفية والصفة فيه باقية على حالها ولهذا منع الصرف الثالث أن يجرد عن الوصفية فيجرى مجرى الأسماء فيوصف لأنه لم يبق فيه إلا الوزن كأفكل للرعدة قال أبو حيان وفى مخفوظى أن مؤنثه أولة (قوله لا يحمل الفارس إلا الملبون) الفارس مفعول مقدم والملبون أى الفرس التى تسق اللبن لكرمها فاعل (قوله استعمال الصفات) قال اللقانى من افتقارها إلى موصوف تجرى عليه (قوله من رجل) تمييز لحسب قال فى الارتشاف ويجوز دخول من على ما كان تمييزا بعد تمام الاسم نحو إردب من قمح إلى أن قال وحسبك به من رجل (قوله واستعمال الأسماء) قال اللقانى من مباشرة العوامل اللفظية والمعنوية من غير اعتبار موصوف اه وبه يعلم ما فى قول الدنوشرى الظاهر أن هذا القسم ليس مغايرا للأول اه لأن حاصل ما أشار إليه أنها فى القسم الأول تباشر العوامل ويرد بأنها وإن باشرتها لكن يقدر لها موصوفات هى المباشرة فى الحقيقة (قوله وهو أولى) قال الدنوشرى قال بعض المحققين قد يتعين هذا الإعراب بدليل فإن حسبك الله وفى كلام الشارح إشارة إليه (قوله لأن جهنم معرفة الخ) ولأن المعنى على الإخبار عن جهنم أى كافيهم (قوله ودرهم غير مختص)

بالضم والأصل أول الوقتين وذلك لأن لكل منهما وقتا يموت فيه يقدر أحدهما سابقا ولا يعرف عدو المنية فى أول الوقتين المقدرين لهما على أى الرجلين والمنية الموت (وحكى أبو على) الفارسى (ابدأ بذا من أول) بالضم على نية معنى المضاف إليه) والأصل من أول الأمر (وبالخفض على نية لفظه وبالفتح على نية تركهما ومنعه من الصرف للوزن والوصف) لأنه اسم تفضيل بمعنى الأسبق واستفيد من حكاية أبى على أن أول له استعمالان أحدهما أن يكون اسما كقبل والثانى أن يكون صفة كالأسبق وقال آخر :

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن * لقاؤك إلا من وراء وراء

بالضم وأنشد سيبويه : لا يحمل الفارس إلا الملبون * المحض من أمامه ومن دون

بالسكون والقافية هنا لو كانت مطلقة الروى لكان مبنيا على الضم لأنه فى نية الإضافة قاله الشاطبى وتقول جلست يمين وشمال وفوق وتحت بالضم فيهن والأصل يمينك وشمالك وفوقك وتحتك (ومنها حسب) بسكون السين (ولها) فى العربية (استعمالان أحدهما أن تكون بمعنى كاف اسم فاعل كفى (فتستعمل) مضافة (استعمال الصفات) المشتقة (فتكون نعتا لنكرة) لأنها لم تتعرف بالإضافة حملا على ما هى بمعناه (كمررت برجل حسبك من رجل أى كاف لك عن غيره وحالا لمعرفة كهذا عبدالله حسبك من رجل) بنصب حسب على الحال من عبدالله أى كافيا لك عن غيره (و) تستعمل (استعمال الأسماء) الجامدة فترفع على الابتداء (نحو حسبهم جهنم) فحسبهم مبتدأ وسوغ الابتداء به الاختصاص بالإضافة وجهنم خبره ويجوز العكس وهو أولى لأن جهنم معرفة بالعلمية وحسب نكرة وتنصب اسما لإن نحو (فإن حسبك الله) فحسبك اسم إن والله خبرها وهذا يؤيد الإعراب الأول وتجر بالحرف نحو (بحسبك درهم) فحسبك مبتدأ ودرهم خبره ولا يجوز العكس لأن حسبك نكرة مختصة ودرهم غير مختص (وبهذا)

الاستعمال الثانى (يرد على من زعم أنها اسم فعل) بمعنى يكفى (فإن العوامل اللفظية) نحو أن والباء فى المثالين الأخيرين (لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق) ولا العوامل المعنوية على الأصح (و) الاستعمال (الثانى) من أصل التقسيم (أن تكون) حسب (بمنزلة لاغير فى المعنى فتستعمل مفردة) عن الإضافة فى اللفظ وينوى اللفظ المضاف إليه (و) حسب (هذه هى حسب المتقدمة) فى الاستعمالين السابقين (ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدد لها إشرابها هذا المعنى) الدال على النفى (و) تجدد لها (ملازمتها الوصفية أو الحالية أو الابتداء وبناؤها على الضم) بعد أن كانت معربة بحسب العوامل (تقول) فى الوصفية (رأيت رجلا حسب و) فى الحالية (رأيت زيدا حسب) حذف المضاف إليه منهما ونوى معناه فبنيت على الضم (قال الجوهرى كأنك قلت حسبى أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون اه) وعنى بالإضمار الحذف فكأنه قال حذفت المضاف إليه منهما وأضمرته فى نفسك ولم تنون لأنك نويت معنى المضاف إليه فبنيتهما على الضم كقبل وبعد (وتقول) فى الابتداء (قبضت عشرة فحسب) فحسب مبتدأ حذف خبره (أى فحسبى ذلك) والمعنى رأيت رجلا لا غير ورأيت زيدا لاغير وقبضت عشرة لاغير ودخلت الفاء فى الأخيرة تزيينا للفظ كما تدخل على قط فى قولك قبضت عشرة فقط (واقتضى كلام ابن مالك) فى قوله فى النظم :

قبل كغير بعد حسب أول ودون والجهات أيضا وعل
وأعربوا نصبا إذا ما نكرا قبلا وما من بعده قد ذكرا

(أنها) أى حسب (تعرب نصبا إذا نكرت كقبل وبعد قال أبو حيان ولا وجه لنصبها لأنها غير ظرف) وقد ذكرها مع الظروف (إلا إن نقل عنهم نصبها حالا إذا كانت نكرة اه) كلامه (فإن أراد) أبو حيان (بكونها نكرة قطعها عن الإضافة) لفظا (اقتضى أن استعمالها حينئذ) أى حين إذ قطعت عن الإضافة منصوبة شائع) فى كلامهم (و) اقتضى (أنها كانت مع الإضافة معرفة) بالإضافة (و) هذان الاقتضاءان (كلاهما ممنوع) أما الأول فلأنها إذا قطعت عن الإضافة وجب بناؤها على الضم وأما الثانى فلأنها نكرة دائما أضيفت أم لم تضف (وإن أراد) أبو حيان (تنكيرها مع الإضافة فلا وجه لاشتراط التنكير حينئذ) أى حين إذ كانت مضافة (لأنها لم ترد) فى كلامهم (إلا) نكرة (كذلك) لأن إضافتها لا تفيد التعريف وإنما هى فى تقدير الانفصال كما صرح به ابن مالك فى شرح العمدة (وأيضا فلا وجه لتوقفه) أى لتوقف أبى حيان (فى تجويز انتصابها على الحال حينئذ) أى حين إذ كانت مضافة (فإنه) أى فإن نصبها على الحال (مشهور) فى غالب الكتب (حتى أنه مذكور فى كتاب الصحاح) للجوهرى مع كثرة تداول الأيدى له قديما وحديثا (قال) صاحب الصحاح فيه (تقول هذا رجل حسبك من رجل وتقول فى المعرفة هذا عبد الله حسبك من رجل فتنصب حسبك على الحال اه) نصه فحسبك فى الأول وقعت بعد نكرة فرفعت على أنها نعت لها وفى الثانى وقعت بعد معرفة فنصبت على أنها حال منها وهى فى الصورتين نكرة وإن كانت مضافة لمعرفة لما تقدم من أن إضافتها لا تفيد التعريف (وأيضا فلا وجه للاعتذار عن ابن مالك بذلك) أى بنصبها على الحال إذا تعذر لما وقلنا أن لها حالة تعريف وحالة تنكير (لأن مراده) بقوله • وأعربوا نصبا إذا ما نكرا • (التنكير الذى ذكره فى قبل وبعد وهو أن يقطع عن الإضافة لفظا

فيه نظر لأن من مسوغات الإخبار عن النكرة الغير المختصة الإخبار عنها بظرف أو مجرور مختص وهو هنا كذلك فتأمل (قوله لا تدخل على أسماء الأفعال) قال القانى لأنها نائبت عن الفعل فلا يدخل عليها ما لا يدخل على الفعل وأما الابتداء فمنوى على أن القياس عدم دخوله اه ولا يخفى أن كونها نائبة عن الفعل إنما يقتضى أنه لا يدخل عليها عامل يقتضى رفعا أو نصبا لا مطلقا وفى قوله على أن القياس وقول الشارح ولا المعنوية على الأصح نظر وصوف باب المعرب والمبنى ما يتعلق بذلك (قوله بمنزلة لاغير) قال القانى هذا المعنى مراد منها مع المعنى الأصلى كما يفهم من قوله إشرابها (قوله وينوى لفظ المضاف الخ) قال بعض الأفاضل يتأمل هذا مع قوله بعد ونوى معناه وقال بعض آخر يعنى أن هذا مخالف قوله بعد وتأملناه فرأيناه جاريا على الصواب ولا مخالفة فإن ما هنا بحسب أصل وضعها والمذكور بعد متجدد لها كما قاله فى المتن مستدركا بقوله ولكنها عند قطعها عن الإضافة تجدد لها الخ اه وفيه نظر (قوله تجدد لها إشرابها الخ) قال القانى فباعتبار المعنى المتجدد لازمت ما ذكر وباعتبار المعنى الأصلى أى بيته لزمت البناء فتأمل ودعوى الإشراب لا دليل عليها لعدم الافتقار إليه بل كلام الجوهرى دليل عدمها فتأمله (قوله الدال على النفى) قال الدنوشرى فيه نظر فإن الدال على النفى لفظها لا معناها (قوله أو الابتداء) قال الدنوشرى هذا لا يتعين بل يجوز أن يكون خبرا (قوله إذا نكرت) قال القانى أى نويت أى قطعت عن الإضافة أى وليست كذلك لوجوب بنائها كما مر (قوله اقتضى أن استعمالها الخ) قال القانى قد يجاب بمنع الاقتضاء لأنه علق ذلك على النقل عنهم كأنه صريح كلامه والتعبير بالتنكير مع القطع عن الإضافة اعتبارا بالصورة لأن صورتها مع الإضافة ومع القطع نكرة فتأمل ذلك فإنه قريب وإن كان فى المعنى نكرة فى الحالتين (قوله مع كثرة تداول الأيدى له الخ) حل القانى العبارة على غير هذا فقال يعنى أنه بلغ

فى الشهرة إلى أن ذكره أئمة متن اللغة الذين هم بصدد بيان الأوضاع اللغوية دون أحوال الكلم فضلا عن الإعراب (قوله وأما على) قال اللقانى لم يقل ومنها على كما قال فى غيرها لما سيذكره من أنها لا تستعمل مضافة فلا وجه لذكرها فى عداد الأسماء اللازمة للإضافة وإن نوى معنى المضاف إليه فى بعض صورها (قوله وفى بنائها على الضم) قال اللقانى قال الرضى إذا بنيت على على الضم وجب حذف اللام أى الياء نسيا إذ لو قلت على لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفتها وقلت على لم يتبين كونها مبنية على الضم كأخواته وأما نحو يا قاضى فاطراد الضم فى المنادى المعرفة المفرد يرشد إليه اهـ وكأن الدنوشرى لم يره فقال فائدة على المذكورة محذوفة كيد ودم ولامها واو حذفت اعتباطا وأجرى الإعراب والبناء على عينها التى هى اللام (قوله إذا كانت معرفة) قال اللقانى لا وجه لاشتراطه إذ البناء يتوقف على حذف المضاف إليه العلم به بقرينة نية معناه سواء كان معرفة أم نكرة حتى لو قيل حطه السيل من عل لم يمتنع (قوله مكر مفر الخ) قال العينى مكر بكسر الميم لا يسبق فى الكر مجرور لأنه صفة لمنجرد قيد الأوابد هيكل فيما قبله ومفر بالكسر أيضا لا يسبق فى الفرار صفة أخرى وكذا مقبل مدبر صفتان يعنى إذا استقبلته أحسن وإذا استدبرته أحسن وقال الدمامينى مقبل إذا أريد منه إقباله ومدبر إذا أريد منه إدباره ومعنى قوله معا أن هذه الصفات مجتمعة فى قوامه . (٥٤) لا فى فعله فى حالة واحدة لما بينهما من التضاد وأطال الدنوشرى هنا بما لا طائل تحته (قوله والثانى أنها لا تستعمل مضافة) قد يقال إذا كانت لا تستعمل مضافة فكيف قالوا إنها قطعت عن الإضافة وأن حركتها عارضة ومنعوا إلحاق هاء السكت بها وجعلوا قوله وأضحى من عله ضرورة (قوله منهم ابن أبى الربيع) أى فإنه كما قال المصنف فى الحواشى قال فى كتاب الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح على بمنزلة فوق ولا تستعمل مضافة ولا تكون إلا مقطوعة عن الإضافة وبنيت على حركة اشبها بما لا ينصرف فى المعرفة وينصرف فى النكرة لأن على إذا لم تكن معرفة فلا يلحقها التنـ... إذا نكرت لحقها التنوين فصارت بمنزلة أحد ولا يقال فيها ما قيل فى قبل لأن قبلا استعملت مقطوعة عن الإضافة وغير مقطوعة فإذا كانت غير مقطوعة أعربت وإذا قطعت بنيت فقد أتت بالحركة عند إعرابها فنكرهوا إذ بنوها أن تزول عن الحركة وعلى لا تستعمل إلا مبنية فلولا الشبه الذى ذكرته كانت مبنية على السكون قال المصنف ويظهر لى أنه لو لم يكن هذا الشبه لزم أن تكون مبنية على حركة لأنها لم توضع وضع الحرف ألا ترى أنها فى حالة التنكير معربة وما وضع وضع الحرف لا يكون إلا مبنيا وخصت بالضم لأنها ظرف بمنزلة قبل وبعد وبنيت لما بنيا له واستحقت الحركة لما استحقاها له وإذا كانوا بنوا حيث على الضم تشبيها بقبل وبعد فعل أولى اهـ ولم يتعرض لسبب بنائها ولا كونه على حركة ولا كون الحركة ضمة (قوله ومقتضى قوله الخ) قال اللقانى لقائل أن يقول كون ذلك مقتضاه مبنى على أن نصبا مفعول مطلق لأعربوا لكونه نوعا منه وذلك لا يتعين لجواز كونه حالا من قبل وما معه مقدما عليه والأصل وأعربوا قبلا حال كونه منصوبا لفظا ومحلا إذا نكر فالمقصور على النكرة هو الإعراب لا النصب . فإن قلت قد يدخل الإعراب النكرة غير المقصودة كغرب قبل وبعد . قلت غير المقصود من الظروف لا ينوب عن الفاعل (قوله وما أظن الخ) قال اللقانى اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة قبل وبعد إلى أن قال ومن على ومن علو ثم قال وتقول جئته من عل معربا أيضا كقم ومن عال كقاض ومن معال كرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح

وتقديرا) وينصب على الظرفية بحيث يقال رأيت زيدا حسبا أو حسبا ولم يسمع ذلك لا مطلق التنكير كما توهمه أبو حيان وما ذكره الموضح من أن مراد ابن مالك ذلك لا يدفع الانتقاد فالصواب أن يحمل عموم قوله • وما من بعده فقد ذكرا • على المجموع لا على كل فرد فرد حتى لا يرد عليه حسب وعلى الآتية (وأما على فإنها توافق فوق فى) إفادة (معناها) وهو العلو (وفى بنائها على الضم إذا كانت معرفة) فيما إذا أريد بها علو معين كقولك أخذت الشيء الفلانى من أسفل الدار والشيء الفلانى من على أى من فوق الدار و(كقوله) وهو الفرزدق يهجو جريرا

ولقد سددت عليك كل ثنية • (وأتيت نحو بنى كليب من عل

أى من فوقهم) والثنية طريق العقبة (و) توافق فوق أيضا (فى إعرابها إذا كانت نكرة) فيما إذا أريد بها علو مجهول (كقوله) هو امرؤ القيس الكندى يصف فرسا :

مكر مفر مقبل مدبر معا • كجلمود صخر حطه السيل من عل)

بكسر اللام (أى من شيء عال وتخالفها) أى وتخالف على فوق (فى أمرين) أحدهما (أنها) أى على (لا تستعمل إلا مجرورة بمن) دائما (و) الثانى (أنها لا تستعمل مضافة) بخلاف فوق فيهما (كذا قال جماعة منهم ابن أبى الربيع وهو الحق وظاهر ذكر ابن مالك لها فى عداد هذه الألفاظ أنه يجوز إضافتها وقد صرح الجوهرى بذلك) فى الصحاح (فقال) يقال أتيته من على الدار بكسر اللام أى عال وهو سهو قاله فى شرح الشذور ومقتضى قوله فى النظم :

وأعربوا نصبا إذا ما نكرا • قبلا وما من بعده قد ذكرا

أنه يجوز انتصابها على الظرفية أو غيرها) كالحالية (وما أظن شيئا من) هذين (الأمرين) وهما جواز

الفاء مثلث اللام وإذا قصدت بناء ساكنة العين وجب فتح فائها وكان مع الإعراب بجوز ضمه وكسره تقول علو الدار كما تقول سفلها إما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة وإما الكسر فيه فأما التقدير المضاف إليه فعلى هذا لا يكون هذا الكسر إلا مع جار قبله أو مع الإضافة إلى ياء المضمر وإما لبنائه على الكسر استثقالا للضمة وإما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات اه فقوله فعلى هذا لا يكون الكسر إلا مع جار قبله قضيته أن الضم والفتح يكونان مع الجار وعدمه وعلو لغة في عل اه والعجب من الدنوشرى أنه كتب هنا كلاما ذكر فيه بعض هذه اللغات وجعلها أخوات لعل وقال إنه يطلب وجه الفتح في علو (فصل) (قوله يجوز أن يحذف ما علم) فلا يجوز جلست زيدا تريد جلوس زيد خلافا لأبي الفتح لأنه لا يمتنع أن يكون التقدير إلى زيد ولا يجوز حذف المضاف إذا كان المضاف إليه جملة قال في الباب الرابع من المغني شرط حذف المضاف أن لا يكون مضافا لجملة قال وأما المضاف لجملة فلا يعلم أنه حذف اه وعلل بعضهم امتناع الحذف حينئذ بأن المضاف إليه حينئذ لا يقبل الإعراب (قوله من مضاف) أي ولو بواسطة فلا يراد أنه قد يحذف مضافان فأكثر ويقام الثالث فالفرق على أنه لا حاجة لذلك لأن الأرجح أن الحذف تدريجي (قوله في إعرابه) وفي غيره كما بيناه في حواشينا قال اللقاني هذا على ما جمع من البيانيين (٥٥) فإنهم من جملة مجاز في الإعراب

إضافتها وجواز انصبابها على الظرفية أو غيرها (موجودا) في كلامهم (وإنما بسطت القول قليلا في شرح هاتين اللفظتين) وهما حسب وعل (لأني لم أر أحدا) من الشراح (وفاهما حقهما من الشرح وفيما ذكرته كفاية) لمن تدبره (والحمد لله) على تيسير ذلك

(فصل) (يجوز أن يحذف ما علم من مضاف ومضاف إليه) فإن كان المحذوف هو (المضاف فالغالب أن يخلفه في إعرابه المضاف إليه) وهو في ذلك على قسمين سماعي وقياسي فالسماعي ما يصح استبداد القائم مقام المضاف بالإعراب في المعنى كقول عمر بن أبي ربيعة

لا تلمني عتيق حسبي الذي بي ... إن بي يا عتيق ما قد كفاني

أراد يا ابن أبي عتيق والقياسي ما لا يصح فيه ذلك وهو إما فاعل (نحو وجاء ربك أي أمر ربك) أو نائب عن الفاعل نحو ونزل الملائكة تنزيلا أي نزول الملائكة قاله ابن جني وفيه نظر أو مبتدأ نحو ولكن البر من آمن بالله أي بر من آمن قاله الشاطبي وفيه نظر أو خبر عن المبتدأ نحو * شر المنايا ميت بين أهله * أي منية ميت أو مفعول به نحو وأشربوا في قلوبهم العجل أي حب العجل أو مفعول مطلق كقول الأعشى ميمون * ألم تغتمض عيناك ليلة أرمدا * أي اغتماض ليلة أرمد أو مفعول فيه نحو قولهم أتيناك طلوع الشمس أي وقت طلوع الشمس أو مفعول له نحو جئت زيدا فضله أي ابتغاء فضله قاله ابن الخباز أو مفعول معه نحو جاء زيد والشمس أي وطلوع الشمس أو حال نحو تفرقوا أيادي سبا أي مثل أيادي سبا أو مجرور بالحرف نحو كالذي يغشى عليه من الموت أي كدوران عين الذي يغشى عليه من الموت أو بالإضافة نحو * ولا يحول عطاء اليوم دون غد * أي دون عطاء غد ثم تارة يكون المحذوف مطرحا وهو

المذكور ومنهم من جعله مجازا في الكلمة المعربة قال صاحب التلخيص قد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم إعرابها بحذف لفظ أو زيادة لفظ ومثل بالآيتين والمحققون من الأصوليين على أن القرية مجاز في أهلها والإسناد إليها حقيقي فلا يجوز في الإعراب على أنه لا بعد في كون الإسناد في الآيتين مجازيا فلا تجوز اه وقوله فلا تجوز أي لا في الإعراب ولا في الكلمة المعربة (قوله فالسماعي ما يصح الخ) لا ينافي قصر هذا على السماع قولهم في التوكيد إن جاء زيد يحتمل أن أصله غلام زيد لأن الاحتياط في دفع ذلك الاحتمال لا يستلزم جوازه قياسا (قوله أي أمر ربك) الصواب أن يقول أي رسول ربك لأن الداعي إلى تقدير المضاف أن نسبة المجيء إلى الله تعالى مستحيلة لأنه من عوارض الأجسام وهو تعالى منزه عن ذلك والأمر من المعاني لا يتصف بالمجيء ومن هنا تعلم أن في قول الشارح والقياسي ما لا يصح فيه ذلك أي استبداد القائم مقام المضاف في الإعراب بالمعنى نظرا بالنسبة لقول المصنف لأن المضاف وهو أمر لا يستبد في المعنى فلا يظهر نفي الاستبداد من المضاف إليه المقتضي لكونه خالف المضاف في ذلك (قوله قاله ابن جني) وفيه نظر قال الدنوشري وجهه أن ذلك المضاف الذي قدره غير محتاج إليه بل لا يصح تقديره وبفرض صحة تقديره يكون من القسم الأول (قوله ولكن البر) أي في قراءة نافع وابن عامر بتخفيف لكن ورفع البر فإن البر خبر مقدم وبر من آمن مبتدأ لأن المعنى على الإخبار عن بر من آمن بأنه البر الكامل وأما على قراءة الباقين من السبعة بنصب البر وتشديد لكن فالمحذوف خبر لكن ويحتمل أن الأصل ولكن ذا البر ويؤيده قراءة ولكن البار ويرد على ما ذكره الشاطبي ووجهنا به كلامه أن المناسب لقراءة الباقين من السبعة أن المحذوف على قراءة نافع وابن عامر الخبر وأيضا يجوز على قراءتهما أن يقدر ولكن ذو البر من آمن وهذا وجه النظر الذي ذكره الشارح في كلام الشاطبي على ما في بعض النسخ (قوله أي حب العجل) قيل لا حذف وأن الكليم عليه السلام برد العجل ورماه في الماء فمن كان منهم يحبه خرج عليه برادة الذهب على فيه قاله ابن جريج والسدي

الأكثر وتارة يكون ملتفتا إليه ويعرف ذلك بعود الضمير ونحوه فالأول نحو (واسأل القرية) التي كنا فيها (أي أهل القرية) فأهل مطرح ولو التفت إليه هنا لقيل الذي كنا فيه والثاني نحو أو كظلمات في بحر لجي يغشاه موج أي كذي ظلمات بالإفراد لحذف المضاف والتفت إليه فذكر الضمير في يغشاه ولو كان مطرحا لقال يغشاها وشمل ذلك قول الناظم:

وما يلي المضاف يأتي خلفا   عنه في الاعراب إذا ما حذفا

(و) من غير الغالب أن المضاف إليه لا يخلف المضاف في إعرابه بل (قد يبقى على جره وشرط ذلك في الغالب أن يكون) المضاف (المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه كقولهم ما مثل عبد الله ولا أخيه يقولان ذلك) فأبقوا أخيه على جره مع أنه مضاف إليه مثل محذوفا ومثل المحذوف معطوف على مثل المذكور (أي ولا مثل أخيه بدليل قولهم يقولان بالتثنية) نظرا إلى المذكور والمحذوف ولو كان أخيه معطوفا على عبد الله لكان العامل فيهما واحدا وهو مثل وكان يجب أن يقولوا يقول بالإفراد لأنه خبر اسم ما وهو مفرد (وقوله) وهو أبو دؤاد حارثة بن الحجاج (أكل امرئ تحسبين امرأ   ونار توقد في الليل نارا) فأبقى نار على جره مع أنه مضاف إليه كل محذوفة معطوفة على كل المذكورة (أي وكل نار) وإنما قدرناه مجرورا بكل محذوفة ولم نجعله مجرورا بالعطف على امرئ المجرور بإضافة كل إليه (لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين) مختلفين لأن امرأ المجرور معمول لكل وامرأ المنصوب معمول لتحسبين على أنه مفعول ثان له ومفعوله الأول كل امرئ مقدم عليه فلو عطفنا نارا المجرورة على امرئ المضاف إليه كل وعطفنا نار المنصوبة على امرأ المنصوب لزم أن نعطف بحرف واحد شيئين على معمولي عاملين مختلفين وذلك ممتنع لأن العاطف نائب عن العامل وعامل واحد لا يعمل جرا ونصبا ولا يقوى أن ينوب مناب عاملين هذا مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وهشام وذهب الأخفش والكسائي والفراء والزجاج إلى الجواز والتقدير تحسبين كل امرئ امرأ وكل نار نارا لحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره واختير الحذف دون العطف لأن حذف ما يدل عليه دليل مجمع على جوازه والعطف على معمولي عاملين مختلف فيه كما قدمناه والحمل على المتفق عليه أولى من الحمل على المختلف فيه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وربما جروا الذي أبقوا كما   قد كان قبل حذف ما تقدما
لكن بشرط أن يكون ما حذف   مماثلا لما عليه قد عطف

وهذا الشرط أغلبي كما تقدم (ومن غير الغالب قراءة ابن جماز) بالجيم والزاي تريدون عرض الدنيا (والله يريد الآخرة) بجر الآخرة على حذف مضاف (أي عمل الآخرة فإن المضاف) المحذوف وهو عمل (ليس معطوفا) على مثله (بل المعطوف جملة) من مبتدأ وخبر (فيها المضاف) وهو عمل على جملة فعلية فيها مضاف غير مماثل للمحذوف والأصل والله أعلم تريدون عرض الدنيا والله يريد عمل الآخرة ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز (وإن كان المحذوف المضاف إليه) وهو الجزء الثاني (فهو على ثلاثة أقسام لأنه تارة يزال من المضاف) وهو الجزء الأول (ما يستحقه من إعراب وتنوين ويبنى على الضم نحو) قبضت عشرة (ليس غير) مما هو شبيه بالغايات (ونحو من قبل ومن بعد) مما هو غايات (كما) في الفصل قبله (وتارة يبقى إعرابه ويرد إليه تنوينه وهو الغالب نحو وكلا ضربنا له الأمثال) من ألفاظ الإحاطة ونحو (أيا ما تدعوا) من أسماء الشرط (وتارة يبقى إعرابه ويترك تنوينه كما كان في الإضافة وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه) أي على المضاف (اسم عامل في مثل) المضاف إليه (المحذوف وهذا العامل إما مضاف كقولهم خذ ربع ونصف ما حصل) والأصل خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل فحذفوا ما حصل الأول المضاف إليه ربع لدلالة ما حصل الثاني المضاف إليه نصف وأبقوا المضاف الأول وهو ربع على

ورد بقوله سبحانه في قوله (قوله (٥٦) وتارة يكون ملتفتا إليه) اجتمع الأمران في قوله تعالى وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون والأصل وكم من أهل قرية ولم يلتفت إلى المحذوف أولا فقال أهلكناها ثم التفت إليه ثانيا فأعاد الضمير عليه وقال أو هم قائلون (قوله وشرط ذلك في الغالب) قال اللقاني قد يرد عليه أن الشرط ما يلزم من عدمه العدم فلا يجامع الغالب لاقتضائه الثبوت بدونه في الجملة ويجاب بأن المقصود أن ذلك شرط في كونه غالبا وذلك على حقيقة الشرط اه وهذا نحو ما أجيب به عن قول النظم

• وبعد لولا غالبا حذف الخبر • حتم ... وقول التلخيص والاختصاص لازم للتقديم غالبا هذا وشرط في التسهيل أن يكون العطف بلا فصل نحو ما مثل أبيك وأخيك يقولان ذلك أو مع الفصل بلا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة ومنه مثال المصنف (قوله بالتثنية) قال اللقاني متعلق بقولهم وفائدة التنبيه على أنهم يقولون أيضا بالجمع ما مثل عبد الله ولا أخيه ولا أبيه يقولون ذلك وأنه دليل أيضا (قوله ومن قدر عرض الآخرة فقد تجوز) أي لأنه عبر عن العمل بالعرض للمشاكلة وعلى هذا فالحذف في الآية من الغالب

حالة فلم ينون لأن المضاف إليه منوى لفظه وعطف عليه نصف وهو اسم مضاف عامل فيما حصل الجر بالإضافة إليه وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى وهذه المسئلة تشبه باب التنازع فإن ربع ونصف يتنازعان ما حصل فأعمل الثانى لقربه وحذف معمول الأول لأنه فضلة وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه والأصل خذ ربع ما حصل ونصفه ثم أقحم ونصفه بين المضاف والمضاف إليه فصار ربع ونصفه ما حصل ثم حذفت الهاء إصلاحا للفظ فصار ربع ونصف ما حصل ومثل هذا عند سيبويه والجمهور لا يجوز إلا فى الشعر واختار الناظم أنه من الحذف من الأول لدلالة الثانى عليه فلا فصل فهى عنده جائزة قياسا وسماعا وإليها أشار بقوله فى النظم :

وبحذف الثانى فيبقى الأول ۞ كحاله إذا به يتصل

بشرط عطف وإضافة إلى ۞ مثل الذى له أضفت الأولا

(أو غيره) بالرفع أى غير مضاف وهو عامل فى مثل المحذوف (كقوله)

علقت آمالى فعمت النعم ۞ (بمثل أو أنفع من وبل الديم)

فمثل مضاف إلى محذوف دل عليه المذكور والأصل بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم فحذف وبل الديم من الأول لدلالة الثانى عليه والعامل أنفع وهو غير مضاف وهو مجرور بالعطف على مثل المجرور بالباء المتعلقة بعلقت والوبل بسكون الباء الموحدة المطر الشديد والديم بكسر الدال جمع ديمة وهى المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق (ومن غير الغالب قولهم) فيما حكاه أبو على (ابدأ بذا من أول) بالخفض من غير تنوين) على نية لفظ المضاف إليه أى من أول الأمر (وقراءة بعضهم) وهو ابن محيصن (فلا خوف عليهم) بالرفع من غير تنوين على الإهمال (أى فلا خوف شىء عليهم) وأما قراءة يعقوب فلا خوف بالفتح من غير تنوين فعلى الإعمال .

(فصل) زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضايفين إلا فى الشعر) خاصة لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه لأنه واقع موقع تنوينه فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما نزل منزلة الجزء منه وهو قول البصريين (والحق) عند الكوفيين (أن مسائل الفصل سبع) منها (ثلاث جائزة فى السعة) بفتح السين وهى النثر وضابطها أن يكون المضاف إما اسما يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وأن يكون منصوبا أو اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم (إحداها أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر) وكذلك زين لكثير من المشركين (قتل أولادهم شركائهم) برفع قتل على النيابة عن الفاعل بزين المبنى للمفعول ونصب أولادهم وجر شركائهم فقتل مصدر مضاف وشركائهم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله وأولادهم مفعوله وفصل به بين المضاف والمضاف إليه وحسن ذلك ثلاثة أمور كون الفاصل فضلة فإن ذلك مسوغ لعدم الاعتداد به وكونه غير أجنبى لتعلقه بالمضاف وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية فسقط بذلك قول الزمخشرى فى الكشاف وأما قراءة ابن عامر فشىء لو كان فى مكان الضرورات وهو الشعر كان سمجا مردودا فكيف به فى الكلام المنثور فكيف به فى القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته اه (وقول الشاعر)

عتوا إذ أجبناهم إلى السلم رأفة ۞ (فسقناهم سوق البغاث الأجادل)

فسوق مصدر مضاف والأجادل مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله والبغاث مفعوله وفصل به بين

(قوله أى فلا خوف شىء عليهم) قال القانى هو متعين لجواز أن تكون لا نافية للجنس وفتحة خوف بناء اه وفيه نظر لأن الكلام فى قراءة خوف مضموما مفتوحا (خاتمة) قال الرقانى قال الرضى وقريب من الظروف (٥٧) المبنية قولهم لهى أبوك بفتح اللام وسكون الهاء وفتح الياء أى لله أبوك لأن أصله جار ومجرور فحذف حرف التعريف وغير المجرور فبقى لاه أبوك وبنى لتضمن الحرف ثم حصل فى الكلمة قلب مكانى وهو أنه جعلت الهاء فى موضع الألف وسكنت لوقوعها موقعها وجعلت الألف موضع الهاء ورجعت لأصلها من الياء وحركت لأجل سكون الهاء وكون الياء أصلا لها أحد مذهبى سيبويه فى الله وهو أنه من لاه يليه أى استتر وفتحت الياء لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة قال وقد تحذف فيقال له اه بالمعنى باختصار .

(فصل) (قوله أنه لا يفصل بين المتضايفين) قال المصنف فى الحواشى المتضايفان أشد امتزاجا من الموصوف وصفته ومن ثم أجاز إالجميع وأمير المؤمنينه واختلفوا فى وازيد الطويلاه (قوله ثلاث جائزة فى السعة) كلامه يوهم استواءها فى الجواز وقال فى الحواشى إن فى قول النظم شبه فعل إجمالا فإنه إن كان مصدرا كان حسنا وإن كان وصفا كان دون ذلك (قوله بفتح السين) قال الدنوشرى اقتصر عليه لأنه أفصح ويجوز الكسر بقلة وقلت فى ذلك :

وسعة بالفتح فى الأوزان ۞ والكسر حكى من الصاغانى وتفسير السعة بالنثر ينظر هل هو مخالف لتفسيره ما فى قوله لينفق ذو سعة أولا

المضاف والمضاف إليه والأصل سوق الأجادل البغاث والسلم بكسر السين الصلح والبغاث بتثليث الموحدة أوله وبثاء مثلثة آخره فأوله مثلث الضبط وآخره مثلث النقط بينهما غين معجمة طائر ضعيف يصاد ولا يصطاد والأجادل جمع الأجدل وهو الصقر (وإما ظرفه) عطف على قوله إما مفعوله وأى الفاصل إما مفعول المضاف كما تقدم وإما ظرفه (كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها) سعى لها فى رداها فترك مصدر مضاف ونفسك مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله محذوف ويوما ظرف للمصدر بمعنى أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه وهواها مفعول معه والتقدير ترك نفسك شأنها يوما مع هواها سعى لها فى رداها ويحتمل أن يكون الأصل تركك نفسك فيكون من الإضافة إلى المفعول بعد حذف الفاعل المسئلة (الثانية) من الثلاث (أن يكون المضاف وصفا) بمعنى الحال أو الاستقبال (والمضاف إليه إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله الثانى كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله) بنصب وعده وجر رسله فمخلف اسم فاعل متعد لاثنين وهو مضاف ورسله مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله الأول ووعده مفعوله الثانى وفصل به بين المضاف المضاف إليه والأصل فلا تحسبن الله مخلف رسله وعده

(وقول الشاعر) ما زال يوقن من يؤمك بالغنى • (وسواك مانع فضله المحتاج)

فسواك مبتدأ ومانع خبره وهو اسم فاعل مضاف إلى مفعوله الأول وهو المحتاج وفضله المفعول الثانى وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والأصل وسواك مانع المحتاج فضله (أو ظرفه) عطف على مفعوله الأول أى والفاصل إما مفعوله الأول كما تقدم أو ظرفه وذلك صادق بالجار والمجرور (كقوله ﷺ هل أنتم تاركو لى صاحبى) فتاركو جمع تارك اسم فاعل ترك مضاف إلى مفعوله وهو صاحبى بدليل حذف النون ولى جار ومجرور ظرف تاركو وفصل به بين المضاف والمضاف إليه والأصل هل أنتم تاركو صاحبى لى (وقول الشاعر) فرشنى بخير لا أكونن ومدحتى • (كناحت يوما صخرة بعسيل) فناحت اسم فاعل مضاف وصخرة مضاف إليه من إضافة الوصف إلى مفعوله ويوما ظرف ناحت بمعنى أنه متعلق به وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ورشنى أمر من رشت السهم إذا ألزقت عليه الريش والمعنى أصلح حالى بخير ومدحتى مفعول معه وبعسيل متعلق بناحت وهو بفتح العين والسين المهملتين مكنسة العطار التى يجمع بها العطر وهى كناية عن كون سعيه بلا فائدة فيه مع حصول التعب والكد • المسئلة (الثالثة أن يكون) المضاف لا يشبه الفعل وأن يكون (الفاصل قسما كقولهم هذا غلام والله زيد) بجر زيد بإضافة الغلام إليه وفصل بينهما بالقسم حكاه الكسائى وحكى الأنبارى هذا غلام إن شاء الله ابن أخيك بجر ابن بإضافة الغلام إليه والفصل بينهما بالشرط وهو إن شاء الله وزاد ابن مالك الفصل بإما كقول تأبط شرا

هما خطتا إما إسار ومنة • وإما دم والقتل بالحر أجدر

فى رواية الجر والإسار بكسر الهمزة الأسر (و) المسائل (الأربع الباقية) من السبعة (تختص بالشعر) لفقد الضابط المذكور (إحداها الفصل بالأجنبى ونعنى به معمول غير المضاف) وإن كان عاملهما واحدا (فاعلا كان) الأجنبى (كقوله) هو الأعشى ميمون بن قيس

أنجب أيام والداه به • إذ نجلاه فنعم ما نجلا

فأنجب فعل ماض ووالداه فاعله وبه متعلق بأنجب وأيام ظرف زمان متعلق بأنجب وهو مضاف وإذ مضاف إليه ووالداه فاصل بين المضاف والمضاف إليه وهو أجنبى من المضاف لأنه معمول لغيره (أى أنجب والداه به أيام إذ نجلاه) يقال أنجب الرجل إذا ولد نجيبا ونجلاه بالنون والجيم نسلاه (أو مفعولا) معطوف على فاعلا أى فاعلا كان كما مر أو مفعولا (كقوله) وهو جرير:

(تسقى امتياحا ندى المسواك ريقتها) • كما تضمن ماء المزنة الرصف

والظاهر المخالفة (قوله كقول بعضهم (٥٨) ترك يوما نفسك الخ) وقوله لله در اليوم من لامها وفى مسائل أبى الفتح اختار أبو بكر أن ينصب الظرف بدر لما فيه من بقية المصدرية وامتنع منه أبو على فلم ينصبه إلا بالله قال المصنف فى الحواشى ويلزمه الفصل بالأجنبى (قوله والتقدير ترك نفسك شأنها الخ) هذا أولى من قول الحفيد ترك نفسك إياك لأنه أحوجه إلى أن قال * فإن قلت لو كان المعنى كما ذكرت لقال وهواك لا وهواها قلت لما كان إياك ونفسك عبارة عن شىء واحد صح أن يقال وهواها (قوله والمضاف إليه إما مفعوله الأول) لم يأت المصنف لإما هذه بمقابل والصواب تأخيرها لمسئلة الفاصل وأن يقول والفاصل إما مفعوله الثانى لأنه قد عادل ذلك بقوله أو ظرفه وهذا والذى أوقع الشارح فى قوله ثم عطف على مفعوله الأول وصوابه الثانى وقوله بعد ما مفعوله الأول وصوابه الثانى (قوله يشبه الفعل) فى التقييد بذلك نظر قال فى الحواشى قوله فصل يمين يعنى مطلقا سواء كان المضاف شبه الفعل أم لا وهذا الذى يدل عليه كلام الشارح السابق فى ضابط المسائل الثلاث ويدل عليه مثال المصنف هنا لأن غلام لا يشبه الفعل وفى بعض النسخ لا يشبه الفعل بزيادة لا وعلى ذلك لا إشكال (قوله أن يكون الفاصل قسما) قال الدنوشرى هل إذا تعدد القسم وصرح بفعل القسم يجوز أولا

(قوله وندى مفعوله الأول الخ) قال الدنوشرى الصواب أن يقال المسواك مفعوله الأول وندى ريقتها مفعوله الثانى على نمط أسقيت عمرا ماء فعمرا هو المفعول الأول فى باب أعطى لأنه الفاعل فى المعنى فليتأمل وذكر بعض المشايخ أن مراده بقوله وندى مفعوله الأول وبقوله والمسواك مفعوله الثانى مراده فيه الأول لفظا وبقوله الثانى الثانى لفظا (قوله فالهاء مجرور فالخ) قال الدنوشرى ما قاله مردود بمنع أن الهاء مجرورة محلا بل محلها النصب أو رفع ونكاح مضاف إلى مطر فليتأمل لكن على تقدير كون الهاء فاعلا يلزم عليه الاستعارة فى كونه مقيسا نظر انتهى وقوله يلزم عليه الاستعارة أى استعارة ضمير النصب لضمير الرفع لأن الهاء ليست من (٥٩) ضمائر الرفع والاستعارة إنما وقعت فى الضمير المنفصل بشروط نحو ما أنا كأنت لا فى المتصل كما هنا وعلى ما قاله من أن الهاء ليست مجرورة لا إشكال فى خفض مطر لأنه الذى أضيف إليه نكاح ولم يضف إلى الهاء فتدبر (قوله بنعت المضاف) هو أضعفها لأن فيه فصلا وتقديما التابع على بعض المتبوع (قوله كقوله من ابن أبى الخ) لا يقال إن أبى فى البيت أضيف إلى شيخ الأباطح وأبدل منه طالب لأنا نقول شيخ الأباطح هو أبو طالب فلو أضيف الأب إلى شيخ الأباطح اقتضى أن أبا طالب له ابن هو شيخ الأباطح وإن ذلك الابن غير على وليس كذلك ثم إن أبدل طالب من شيخ الأباطح اقتضى أنه عينه أو من الأب كان ذلك مقتضيا أن عليا رضى الله عنه ابن لطالب ولأن أبا طالب صار لقبا (قوله وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معا) أى لأنه كنية وهو قسم من العلم الذى معناه إفرادى وكلا الجزأين فيه بمفرده لا يدل على معنى وقد أشار الحفيد إلى هذا التجوز ورده فقال وفيه نظر لأن أبا طالب كنية فيكون شيخ الأباطح نعتا لمجموعه لا لجزئه وفى هذا النظر نظر لأن نعت الكنية إنما يتبع الجزء الأول فى الإعراب لا الثانى فقوله نعت للمضاف إليه أى من جهة الصورة اللفظية وإن كان هو فى المعنى نعتا للمجموع وإنما جعله نعتا للمضاف لأنه تابع له فى إعرابه كما أن النعت الحقيقى كذلك وإنما كان كذلك لأن إعراب المنقول بالنظر إلى ما كان قبل النقل انتهى وذكر نحوه اللقانى باختصار (قوله والمرادى) أى بفتح الميم نسبة إلى مراد بطن من مذحج كما فى اللباب (قوله على صيغة اسم المفعول) نقل بعض الفضلاء هذا الضبط من خط التبريزى وقال وقول القاموس

فتسق مضارع سقى متعد لاثنين وفاعله ضمير يرجع إلى أم عمرو فى البيت قبله وندى مفعوله الأول وهو مضاف وريقتها مضاف إليه والمسواك مفعوله الثانى فصل به بين المضاف والمضاف إليه (أى تسق ندى ريقتها المسواك) والمسواك أجنبى من ندى لأنه ليس معمولا له وإن كان عاملهما واحدا وهو تسق والامتياح بمثناة فوقية فتحتانية فحاء مهملة الاستياك والمزنة السحاب والرصف بفتحتين جمع رصفة وهى حجارة مرصوف بعضها إلى بعض وماء الرصف أرق وأصفى (أو ظرفا كقوله) وهو أبو حية النميرى

(كما خط الكتاب بكف يوما يهودى) يقارب أو يزيل

فأضاف كف إلى يهودى وفصل بينهما بالظرف وهو أجنبى من المضاف لأنه ليس معمولا له وخط مبنى للمفعول وبكف متعلق به ويقارب أو يزيل نعتان ليهودى . المسئلة (الثانية) من الأربع (الفصل بفاعل المضاف كقوله)

ما إن وجدنا للهوى من طب (ولا عدمنا قهر وجد صب)

فأضاف قهر إلى مفعوله وهو صب وفصل بينهما بفاعل المصدر وهو وجد والأصل ما وجدنا للهوى طبا ولا عدمنا قهر صب وجد الصب العاشق (ويحتمل أن يكون منه) أى من الفصل بالفاعل (أو من الفصل بالمفعول قوله) وهو الأحوص

لئن كان النكاح أحل شىء (فإن نكاحها مطر حرام)

فى رواية الخفض لمطر بإضافة النكاح إليه والفصل بالهاء وهى محتملة للفاعلية والمفعولية (بدليل أنه يروى بنصب مطر وبرفعه) فإن كان بالرفع (فالتقدير فإن نكاح مطر إياها) فهو من الفصل بالمفعول وإن كان بالنصب فالتقدير فإن نكاحها مطرا هى فهو من الفصل بالفاعل والحاصل أن الهاء المتصلة بالنكاح إما أن تكون مفعوله فتكون فى تقدير إياها (أو) فاعله فتكون فى تقدير (هى) فعلى الأول فاعل النكاح مطر وعلى الثانى المرأة فإنه يقال نكحته ونكحها قال الله تعالى حتى تنكح زوجا غيره وعلى التقديرين فالهاء مجرورة بإضافة المصدر إليها وعلى هذا فيشكل خفض مطر بإضافة المصدر إليه لأن المضاف لا يضاف لشيئين وسبب قول الأحوص ذلك أن مطرا كان أقبح الناس منظرا وكان تحته امرأة من أجمل النساء وكانت تريد فراقه وهو يأبى ذلك . المسئلة) الثالثة الفصل بنعت المضاف كقوله) وهو معاوية بن أبى سفيان لما اتفق ثلاثة من الخوارج أن يقتل كل واحد منهم واحدا من على بن أبى طالب وعمرو بن العاص ومعاوية بن أبى سفيان رضى الله عنهم فقتل على وسلم عمرو ومعاوية

نجوت وقد بل المرادى سيفه (من ابن أبى شيخ الأباطح طالب)

ففصل بين المتضايفين وهما أبى وطالب بنعت المضاف وهو شيخ الأباطح (أى من ابن أبى طالب شيخ الأباطح) وتجوز فى جعل شيخ الأباطح نعتا للمضاف وهو أبى دون المضاف إليه وإنما هو نعت للمضاف والمضاف إليه معا والمرادى وهو عبد الرحمن بن عمرو الشهير بابن ملجم بضم الميم وفتح الجيم على صيغة اسم المفعول كما فى تهذيب الأسماء وهو قاتل على كرم الله وجهه والأباطح جمع بطحاء والمراد بها مكة لأن أبا طالب

كان شيخ مكة ومن أعيان أهلها وأشرافها . المسئلة (الرابعة الفصل بالنداء) بمعنى المنادى (كقوله)

كأن برذون أبا عصام زيد حمار دق باللجام

فأضاف برذون إلى زيد وفصل بينهما بالمنادى الساقط حرفه وحمار خبر كأن (أى كأن برذون زيد) حمارا (يا أبا عصام) وبقيت خامسة وهى الفصل بفعل ملغى كقوله ، بأى تراهم الارضين حلوا ، أراد بأى الارضين تراهم وسادسة وهى الفصل بالمفعول لاجله كقوله ، معاود جرأة وقت الهوادى ، أراد معاود وقت الهوادى جرأة وإلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله :

فصل مضاف شبه فعل ما نصب ، مفعولا او ظرفا أجز ولم يعب

فصل يمين واضطرار أوجدا ، بأجنبي أو بنعت أو ندا

﴿فصل﴾ (فى أحكام المضاف للياء) الدالة على المتكلم (يجب كسر آخره) أى المضاف لمناسبة الياء سواء كان صحيحا (كغلامى) وعبدى أو شبيها بالصحيح كدلوى وظبيى (ويجوز فتح الياء وإسكانها) واختلف فى أيهما أصل فقيل الفتح وقيل الإسكان ويجمع بينهما بأن الإسكان هو الأصل الأول لأنه أصل كل مبنى والياء مبنية والفتح أصل ثان لأنه أصل ما بنى وهو على حرف واحد وعلى القولين الإسكان أكثر (ويستثنى من هذين الحكمين) وهما وجوب كسر آخر المضاف وجواز فتح الياء وإسكانها (أربع مسائل) لا يأتى فيها ذلك (وهى المقصور كفتى وقذى) بالذال المعجمة (والمنقوص كرام وقاض والمثنى) وشبهه (كابنين) بالموحدة (وغلامين) واثنين بالمثلثة (وجمع المذكر السالم) وشبهه (كزيدين ومسلمين) وعشرين (فهذه الاربعة آخرها واجب السكون) لأن آخر المقصور والمثنى والمرفوع ألف وآخر المنقوص والمثنى المجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم مطلقا ياء مدغمة فى ياء المتكلم وليس شىء من الألف والحرف المدغم قابلا للتحرك (والياء معها واجبة الفتح) للخفة والتحرك لالتقاء الساكنين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

آخر ما يضاف لليا اكسر إذا ، لم يك معتلا كرام وقذا

أو يك كابنين وزيدين فذى ، جميعها الياء بعد فتحها احتذى

(وندر إسكانها بعد الألف فى قراءة نافع ومحياى ومماتى) فى الوصل بسكون ياء محياى وليبان أن ذلك فى الوصل عطف عليه ومماتى وإلا فلا حاجة لذكره (و) ندر (كسرها بعدها) أى بعد الألف (فى قراءة الأعمش والحسن) البصرى قال (هى عصاى) بكسر الياء على أصل التقاء الساكنين (وهو) أى الكسر مطرد فى لغة بنى يربوع فى الياء المضاف إليها جمع المذكر السالم وعليه (قراءة حمزة) والأعمش ويحيى بن وثاب وما أنتم (بمصرخى إنى) بكسر الياء فى الوصل ولذلك عقبه بأنى وهذه اللغة حكاها الفراء وقطرب وأجازها أبو عمرو بن العلاء قاله الشاطبى وبذلك سقط ما قال المبرى فى رسالته أجمع أصحاب العربية على كراهة قراءة حمزة وما أنتم بمصرخى بالكسر قال الموضح فى الحواشى والمبرى له قصد فى الطعن على علماء الإسلام ولعل الذين كسروا الفتم إسكان ياء الإضافة فالتقى معهم ساكنان ونظيره الكسر فى شدوف مع القوم وإن كان الكسر فى الياء أثقل انتهى (وتدغم ياء المنقوص والمثنى) فى حالتى الجر والنصب (و) ياء (المجموع) جمع السلامة

ومليم كمكرم ليس بذاك البين فى المراد لاحتمال مكرم لاسم الفاعل ولاسم المفعول وكثيرا ما يشكر ومنه مثل ذلك والمراد به اسم المفعول فيحمل عليه كلامه هنا نظرا إلى الأكثر فلينظر وليتدبر وأقول ذكر المقريزى فى شرحه أنه بكسر الجيم وفتحها معا وقدم الكسر فى الذكر فلعل صاحب القاموس قصد الإتيان بما يحتمل الوجهين (قوله كأن برذون الخ) قال المصنف فى الحواشى يحتمل أن يكون إما هو المضاف إليه على لغة القصر وزيد (٦٠) بدل أو عطف بيان (قوله الفصل بفعل ملغى) قال الدنوشرى فيه نظر فإن الفعل وهو تراهم ليس ملغى هنا بل هو عامل فى المفعول الأول وهو هم وفى المفعول الثانى وهو حلوا غاية الأمر أن متعلق الفعل وهو بأى تقدم عليه وفصل بين أى وبين الأرضين بالفعل ومفعوله فتأمله

﴿فصل﴾

(قوله لأنه أصل ما بنى وهو على حرف واحد) فيه نظر لأن أصل ما هو على حرف واحد البناء على الحركة المطلقة لا المخصوصة بدليل ما ذكروه من أسباب البناء على مطلق الحركة ومن أسباب كل حركة مخصوصة من فتح أو كسر أو ضم (قوله بالذال المعجمة) هو كما قال فى الصحاح فى العين والشراب ما يسقط فيه (قوله وندر إسكانها بعد الألف فى قراءة نافع) قال الدنوشرى يلزم على قراءة نافع التقاء الساكنين على غير حده فينظر فيه (قوله فى لغة بنى يربوع) قال شاعرهم وهو الأغلب العجلى

قال لها هل لك يا تا فى ، قالت له ما أنت بالمرضى

وقول الزمخشرى هى ضعيفة واستشهدوا لها ببيت مجهول مردود بأن غيره قال إنه للأغلب قال أبو شامة ورأيته أنا فى أول ديوانه فأول هذا الرجز أقبل فى ثوبى معافرى ، عند اختلاط الليل والعشى ، يجر ثوبا ليس بالخنى ، (قوله قاله الشاطبى) قاله المرادى أيضا فى شرح التسهيل وقال أيضا زعم القاسم بن معين أنها صواب وكان ثقة بصيرا ولا التفات إلى من طعن فى قراءة حمزة هذه قال الكسائى وكان أصير النحوى يحمل قراءة حمزة على اللحن وكان أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطا انتهى ومن حفظ حجة على من لم يحفظ هذا كلام المرادى وبه يعلم أن المبرى لم ينفرد بما قاله فى رسالته لما قاله المصنف

(فياء الإضافة) لاجتماع المثلين (كقاضى) رفعا ونصبا وجرا (ورأيت ابنى) بفتح النون (وزيدى) بكسر الدال (ومررت بابنى زيدى وتقلب واو الجمع) السالم فى حالة الرفع (ياء) لأن الواو والياء إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء تقدمت أو تأخرت (ثم تدغم) الياء المنقلبة عن الواو فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين (كقوله) وهو أبو ذؤيب يرثى بنيه الخمسة حين هلكوا جميعا فى طاعون واحد:

(أودى بنى وأعقبونى حسرة) عند الرقاد وعبرة لا تقلع

فأودى معناه هلك وبنى فاعله وهو جمع ابن مضاف إلى ياء المتكلم وأصله بنوى فعل فيه ما تقدم (وإن كان الواو قبلها ضمة فابت) الضمة (كسرة كان) أودى (بنى و) جا (مسلمى) وعشرى وظاهر سياقه أنه يبدأ بقلب الواو ياء على قلب الضمة كسرة وهو فى ذلك تابع للترتيب الذكرى فى قول النظم:

وتدغم الياء فيه والواو وإن ما قبل واو ضم فاكسره يهن

واختار ابن جنى أن يبدأ بقلب الضمة على قلب الواو كما فى أجر جمع جرو وأصله أجرو فإنهم قلبوا الضمة كسرة أولا لأنها أضعف ثم تدرجوا إلى قلب الواو ياء لأجلها فلم يقدموا على الحرف الأقوى إلا بعد أن قدموا على الحركة الضعيفة ولو عكسوا الكان إقداما على الأقوى من غير تدريج (قلت) لا يمكنهم العكس فى أجر لأنه يؤدى إلى قلب الواو ياء من غير موجب بخلافه فى مسلمى فإن موجب قلب الواو ياء اجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون وإنما قدم قلب الضمة فى أجر والواو فى مسلمى لأن قلب الواو ياء فى أجر ناشئ عن قلب الضمة كسرة وقلب الضمة كسرة فى مسلمى ناشئ عن قلب الواو ياء (أو) كان قبل الواو (فتحة أبقيت) لتدل على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين (كمصطفى) بفتح الفاء جمع مصطفى بالقصر وأما مصطفى بكسر الفاء فإنه جمع مصطاف بالنقص (وأسلم ألف التثنية من القلب ياء) اتفاقا كمسلماى إذ لا موجب لقلبها ياء وأطلق الناظم فقال وألفا سلم (وأجازت هذيل فى ألف المقصور قلبها ياء) عوضا عن كسرة الحرف التى يستحقها ما قبل الياء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ وعن هذيل انقلابها ياء حسن ٭ (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلى: (سبقوا هوى وأعنقوا لهواهم) فتخرموا ولكل جنب مصرع

فهوى أصله هواى فقلب الألف ياء وأدغمها فى ياء المتكلم والواو فى سبقوا تعود إلى بنيه الخمسة فى قوله: أودى بنى وأعنقوا اتبع بعضهم بعضا فى الموت وتخرموا بالخاء المعجمة والراء مبنى للمفعول أى خرمتهم المنية واحدا بعد واحد وهذيل بالتصغير قال ابن السيد يجوز أن يكون تصغير هذلول وهو المرتفع من الأرض ويجوز أن يكون تصغير مهذول وهو المضطرب من تصغير الترخيم فيهما انتهى وهذيل حى من مضر وهو هذيل بن مدركة بن الياس بن مضر أخو خزيمة بن مدركة أمهما هند بنت وبرة أخت كلب بن وبرة ولا يختص قلب ألف المقصور ياء بلغة هذيل بل حكاها عيسى بن عمر عن قريش وحكاها الواحدى فى البسيط عن طيئ فى قوله تعالى فمن اتبع هداى وبها قرأ أبو عاصم الجحدرى وابن اسحق وعيسى بن عمرو هدى وهى عدى ورويت عن النبى صلى الله عليه وسلم قاله الشاطبى (واتفق الجميع) من العرب (على ذلك) وهو قلب الألف ياء مع ياء المتكلم (فى على ولدى) الظرفيتين كما قيده المرادى وهو ظاهر فإن الكلام فى المضاف إلى ياء المتكلم وعلى الحرفية لا تضاف وفى دعواه الاتفاق نظر فإن بعض العرب لا يقلب فيقول لداى وعلاى قاله المرادى فى شرح التسهيل (ولا يختص) قلب الألف ياء (بياء المتكلم بل هو عام فى كل ضمير نحو عليه ولديه وعلينا ولدينا وكذا الحكم فى إلى) نحو إلى وظاهر كلام المرادى السابق أن من يقول لداى يقول إلاى فإنه قال بعد أن قال ذلك وكذلك إلى انتهى وأفرد إلى عن أخواتها لأنها لا تستعمل ظرفا وإن كانت تقع اسما لواحد الآلاء وهى النعم

٭ هذا (باب إعمال المصدر و) إعمال (اسمه) ٭

ومدلولهما مختلف فمدلول المصدر الحدث ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر الدال على الحدث

تحامل عليه وإن كان من رمى بالإلحاد إنما هو مبنى منه ومن ذكر على أصل فاسد وهو أن القراءة بالرأى والحق أنها سنة متبعة وقد مر قريبا رد أبى حيان على الزمخشرى فراجعه (قوله أودى بنى الخ) قال الدنوشرى بعده

فالعين بعدهم كأن حداقها سملت بشوك فهى عور تدمع

فأطلق الجمع فى قوله حداقها وأراد الاثنين وقوله عند الرقاد أى رقاد الناس (قوله هوى) بفتح الهاء والواو (قوله ورويت عن النبى صلى الله عليه وسلم) حيث قرأ بها أبو عاصم الجحدرى ومن ذكر يلزم أن تكون مروية عن النبى صلى الله عليه وسلم لأن القراءة سنة متبعة كما علمت وإنما أظهر الحاجة إلى قوله ورويت الخ على ما هو مخالف للحق فتفطن له (قوله فإن بعض العرب لا يقلب) إن كان عدم القلب لازما عنده فمخالفته لدعوى المصنف الاتفاق ظاهرة وإن كان جائزا ويجوز القلب عنده أيضا فلا مخالفة

(هذا باب إعمال المصدر)

(قوله فمدلول المصدر الخ) فى الأشباه والنظائر للسيوطى قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس الفرق بينهما أن المصدر فى الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا إن ضربا مصدر فى قولنا يعجبنى ضرب زيد عمرا فيكون مدلوله معنى وسموا ما يعبر به عنه مصدرا مجازا نحو ضرب فى قولنا إن ضربا مصدر

فدلالة اسم المصدر على الحدث إنما هي بواسطة دلالته على المصدر وتحقيق ماهيتهما أن يقال (الاسم الدال على مجرد الحدث) من غير تعرض لزمان (إن كان علما) موضوعا على معنى (كفجار وحماد) علمين للفجرة) بسكون الجيم (والمحمدة) بفتح الميم الأولى وكسر الثانية (أو) كان مبدوءا بميم زائدة لغير المفاعلة (كمضرب ومقتل) بفتح أولهما وثالثهما (أو) كان (متجاوزا فعله الثلاثة وهو بزنة اسم حدث الثلاثي كغسل ووضوء) بضم أولهما في قولك اغتسل غسلا وتوضأ وضوأ (فإنهما) أي فإن الغسل (بزنة القرب و) الوضوء بزنة (الدخول في) قولك (قرب قربا ودخل دخولا فهو اسم مصدر) جواب الشرط وهو إن كان والشرط وجوابه خبر المبتدأ وهو قوله أولا الاسم الدال والأجود في مثل هذا التركيب كما قاله الموضح في الحواشي حذف الفاء وجعل ما بعدها خبر المبتدأ والشرط معترض بينهما وجوابه محذوف على حد قول النظم * والأمر إن لم يك للنون محل * فيه هو اسم وما ذكره هنا من أن المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر تبع فيه ابن الناظم وقال في شرح الشذور أنه مصدر ويسمى المصدر الميمي وإنما سموه أحيانا اسم مصدر تجوزا انتهى (وإلا) يكن كذلك (فمصدر ويعمل المصدر عمل فعله) في التعدي واللزوم (إن كان يحل محله فعل إما مع أن) المصدرية والزمان ماض أو مستقبل فالأول (كعجبت من ضربك زيدا أمس و) الثاني نحو (يعجبني ضربك زيدا غدا) فالمصدر في هذين المثالين يحل محله أن وفعل ماض في الأول (أي إن ضربته) أمس (و) أن وفعل مضارع في الثاني (أي أن تضربه) غدا (وأما مع ما) المصدرية والزمان حال فقط (كيعجبني ضربك زيدا الآن أي ما تضربه) الآن (ولا يجوز في نحو ضربت ضربا زيدا) من المصدر المؤكد لفاعله (كون زيدا منصوبا بالمصدر لانتفاء هذا الشرط) لأنه لا يحل محله فعل مع أن أو ما وإنما هو منصوب بضربت اتفاقا لأن المصدر المؤكد لا يعمل وأما المصدر النائب عن فعله نحو ضربا زيدا ففيه خلاف فذهب ابن مالك في التسهيل إلى جواز إعماله وصحح الموضح في شرح القطر المنع وعلله بأن المصدر هنا إنما يحل محل الفعل وحده بدون إن وما انتهى فزيدا في المثال منصوب بالمصدر عند ابن مالك وبالفعل المحذوف النائب عنه المصدر عند الموضح وإلى إعمال المصدر عمل فعله أشار الناظم بقوله :

بفعله المصدر ألحق في العمل إن كان فعل مع إن أو ما يحل

محله وبقي من شروط إعمال المصدر شروطه العدمية وهي أن لا يكون مصغرا فلا يجوز أعجبني ضربك زيدا ولا مضمرا فلا يجوز ضربي زيدا حسن وهو عمرا قبيح خلافا للكوفيين ولا محدودا فلا يجوز أعجبني ضربتك

منصوب إذا قلت ضربت ضربا فيكون مسماه لفظا واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبح لا لفظ س ب ح بل المعنى المعبر عنه بهذه الحروف ومعناه البراءة والتنزيه انتهى وقال ابن الحاجب في أماليه الفرق بين قول النحويين مصدر واسم مصدر أن المصدر الذي له فعل يجري عليه كالانطلاق في انطلق واسم المصدر هو اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهقرى فإنه لنوع من الرجوع ولا فعل له يجري عليه من لفظه وقد يقولون مصدر واسم مصدر في الشيئين المتغايرين لفظا أحدهما للفعل والآخر للدلالة التي يستعمل بها الفعل كالطهور والطهور والأكل والأكل فالطهور المصدر والطهور اسم ما يتطهر به والأكل المصدر والأكل ما يؤكل اهـ فيه مخالفة لما قاله الشارح تبعا لغيره من في كلامه في باب المفعول المطلق ومعنى مافيه وكون اسم المصدر دالا على الحدث على لفظ المصدر هو المناسب لعمله كما قاله المصنف في الحواشي وهو المناسب لقول المصنف الاسم الدال على مجرد الحدث لأنه ظاهر في دلالة اسم المصدر على الحدث إلا أن يقال المراد الدلالة على الحدث ولو بواسطة (قوله من غير تعرض لزمان) قال الدنوشري أي أو ذات (قوله إن كان يحل محله الخ) هذا إنما هو شرط لعمله في غير الظرف والجار والمجرور وأما هما فيعمل المصدر فيهما وإن كان لا يحل ما ذكر محله كما إذا كان بمعنى الثبوت ويجوز حينئذ تقديمهما عليه كما قاله المصنف في شرح بانت سعاد وبيناه في الحواشي (قوله والزمان حال فقط) قيد لحلول الفعل وما محل المصدر والمقصود بالتقييد ما والغرض أنه إذا كان الزمان حالا لا يكون أن حالة مع الفعل محل المصدر بل ما وليس الغرض أن ما لا يحل مع الفعل محل المصدر إلا إذا كان الزمان حالا لأنها تحل مع الفعل محله مطلقا غاية الأمر أن أم الحروف المصدرية فلا يعدل عنها إلى غيرها مع إمكانها وهي إذا كان الزمان حالا غير ممكنة لمنافاتها له بخلاف ما فإنها لا تنافيه (قوله ولا يجوز في ضربت ضربا زيدا الخ) قال المصنف بل لو قلت ضربت ضربا في الدار وعندك لم يجز تعلقهما به وهما مما في التعلق بكل فادور ائح إلا أن هذا المصدر لم يذكر لذلك كما أن الفعل الثاني في قام قام زيد لم يؤت به للإسناد (قوله خلافا للكوفيين) احتجوا بقوله :

وما الحرب إلا ما علمتم وذقتم * وما هو عنها بالحديث المرجم

فإن ظاهره أن عنها متعلق بهو الذي هو ضمير المصدر أعني ضمير الحرب وتأول البصريون ذلك على أن عنها متعلق بأعني مقدرا أو بالمرجم وهو بضم الميم وفتح الراء والجيم المشددة الذي لا يوقف على حقيقته وإذا جعل متعلقا به فتقديمه عليه للضرورة ويجوز أن يكون متعلقا بمحذوف دل عليه المرجم أي مرجما عنها أو على التقدير وما هو الحديث عنها والحديث بدل من هو ثم حذف (قوله ولا محدودا) فأما قوله : يحابي به الجلد الذي هو حازم * بضربة كفيه الملا نفس راكب

وأعمل الضرب فى نصب بها الملا وأما نصب راكب فمنصوب بيحابى والجلد بفتح الجيم وسكون اللام الحازم والملا بالقصر الصحراء والمعنى أن هذا المسافر عدل عن الوضوء وتيمم وسقى بذلك الماء مركبا معه كاد يموت فأحيا نفسه فشاذ لا يقاس عليه والمراد من كونه محدودا أن يكون مردودا إلى فعلة قصدا للتوحيد والدلالة على المدة فإن كان فعله مصدرا غير مقصود بهاء التوحيد نحو رهبة ساوى العارى من التاء فى صحة العمل كقوله: فلولا رجاء النصر منك ورهبة ❊ عقابك قد كانوا لنا كالموارد فأعمل رهبة فى عقابك لأن التاء فيه ليست للوحدة بل هو مصدر مبنى على فعلة كرحمة ورغبة وإنما يدل على الوحدة بالوصف كرهبة واحدة فهو كالعارى منها والمعنى كانوا لنا كالموارد وطئنا كما توطأ الموارد (قوله ولا موصوفا قبل العمل) الأول ولا متبعا أعم من أن يتبع بالنعت أو غيره فلا يجوز عجبت من قتالك نفسه زيدا ولا عجبت من إتيانك مشيك إلى بكر ولا عجبت من شربك وأكلك اللبن فأما قول الحطيئة: أزمعت يأسا مبينا من نوالكم ❊ ولن ترى طاردا للحر كاليأس فقوله من نوالكم ليس متعلقا بالمصدر وهو يأسا لنعته بقوله مبينا بل هو متعلقا بفعل محذوف تقديره يئست من نوالكم فإن قلت قد جوز السيرافى فى قوله أرواح مودع أم بكور أنت فانظر (٦٣) لأى ذاك تصير كون أنت فاعل المصدر قلت قد رد عليه الفارسى بأن المصدر قد وصف بقوله مودع وخرجه بعضهم على أن أنت فاعل بفعل محذوف يفسره فانظر ويجوز كونه مبتدأ خبره قوله رواح إما مبالغة وإما على معنى ذو رواح (قوله ولا مفصولا من معموله بأجنبى) ولو كان المعمول ظرفا كما فى الآية الشريفة والفاصل ظرفا أو جارا ومجرورا كما فى قوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون أياما معدودات ولهذا اعترض فى المغنى على الزمخشرى إذ علق أياما بالصيام فإن فيه الفصل بمعمول كتب وهو كما كتب فإن قيل لعله يقدر كما كتب صفة للصيام فلا يكون متعلقا بكتب قلنا يلزم محذور آخر وهو اتباع المصدر قبل أن يكمل بمعموله (قوله فلا يقال أن يوم تبلى السرائر الخ) اعلم أن المصنف تكلم على هذه الآية فى الثانية من الباب الخامس من المغنى وقال إن الظرف أيضا لا يتعلق بقادر لأن قدرته لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره بل تتعلق بمحذوف أى يرجعه يوم تبلى السرائر انتهى وقد تكلم ابن جنى أيضا فى الخصائص عليها فى الترجمة التى نصها باب فى تجاذب المعانى والإعراب وذكر ما حاصله أن الظرف فى المعنى متعلق برجعه إلا أنك إذا حملت على هذا لزم الفصل بين المصدر ومعموله وإذا كان المعنى عليه ومنع جانب الإعراب منه أضمرت ما يتناول الظرف ويدل بالمصدر عليه وإنما نبهت على هذا ليتفطن من علم الترجمة لما يندرج تحتها من الجزئيات وأنه لا يلزم كون الإعراب تابعا للمعنى وقد نبهنا على ذلك فى حواشينا على الألفية فى أول باب ظن وأخواتها (قوله نحو أو إطعام الخ) قال الدنوشرى والأكثر فى المصدر المنون حذف الفاعل والمفعول كالآية وعكسه جائز لكنه قليل (قوله فكالمصدر فى العمل) الوارد فى إعمال اسم المصدر كونه مضافا قال الشاطبى ولم يأت فيما أحفظ منونا ولا معرفا بأل

زيدا ولا موصوفا قبل العمل فلا يجوز أعجبنى ضربك الشديد زيدا ولا محذوفا فلا يقال أن باء البسملة متعلقا بمصدر محذوف تقديره ابتدائى خلافا لقوم ولا مفصولا من معموله بأجنبى فلا يقال أن يوم تبلى السرائر معمول لرجعه لأنه قد فصل بينهما بالخبر ولا مؤخرا عن معموله فلا يجوز أعجبنى زيدا ضربك قاله فى شرح القطر أخذا من التسهيل (وعمل المصدر مضافا أكثر) من عمله غير مضاف وهو متفق عليه ويضاف إلى الفاعل تارة وإلى المفعول أخرى فالأول (نحو ولولا دفع الله الناس) والثانى كقوله

ألا إن ظلم نفسه المرء بين ❊ إذا لم يصنها عن هوى يغلب العقلا

(و) عمله (منونا أقيس) من عمله مضافا لأنه يشبه الفعل بالتنكير (نحو أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) فإطعام مصدر وفاعله محذوف ويتيما مفعوله والتقدير أو إطعامه يتيما والمسغبة المجاعة من سغب إذا جاع ومنع الكوفيون إعمال المصدر المنون وحملوا ما بعده من مرفوع ومنصوب على إضمار فعل (و) عمله معرفا (بأل قليل) فى السماع (ضعيف) فى القياس لبعده من مشابهة الفعل بدخول أل عليه (كقوله:

ضعيف النكاية أعداءه ❊ يخال الفرار يراخى الأجل)

فالنكاية مصدر مقرون بأل وفاعله محذوف وأعداءه مفعوله والمعنى ضعيف نكايته أعداءه يظن أن الفرار من الموت يباعد الأجل وفى التنزيل قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم واختلف فى المصدر المقرون بأل على أربعة أقوال فسيبويه يعمله والكوفى لا يعمله كما لا يعمل المنون وجوزه الفارسى على قبح وابن طلحة إن كانت أل فيه معاقبة للضمير كما فى البيت ومنع عجبت من الضرب زيدا عمرا ووافقه أبو حيان ويرد عليهما قوله:

عجبت من الرزق المسىء إلهه ❊ وللترك بعض الصالحين فقيرا

أى عجبت من أن يرزق المسىء إلهه ومن أن ترك بعض الصالحين فقيرا وفى إعمال المصدر فى أحواله الثلاثة أشار الناظم بقوله ❊ مضافا أو مجردا أو مع أل ❊ (واسم المصدر إن كان علما لم يعمل اتفاقا) لتعريفه بالعلمية والأعلام لا تعمل (وإن كان ميميا فكالمصدر) فى العمل (اتفاقا) لأنه مصدر حقيقة كما

ولم يأت الناظم له في كتبه بمثال إلا أنه قال في التسهيل أن اسم المصدر يعمل عمل فعله وظاهره إعماله في جميع أحواله والأمر محتمل (قوله فصاب مصدر ميمي) قال الدنوشري مشكل فإن المصنف ذكر أنه اسم مصدر انتهى ويجاب بأن الشارح راعى ما هو الحق عند المصنف لما أسلفه عن شرح الشذور من أن المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة مصدر وتسميته اسم مصدر مجاز ولهذا قال آنفا بعد قول المصنف فكالمصدر لا أنه مصدر حقيقة (قوله وتحية مفعول مطلق) قال الدنوشري مشكل الصواب أنه حال من السلام مؤكد انتهى ولم يبين وجه الإشكال واحتمال الحالية لا ينافي جواز المفعولية المطلقة فتأمل (قوله فالغسل موضوع الخ) قال المصنف في الحواشي الأحسن أن يقال في مثل العطاء والكلام والعذاب أنها أسماء مصادر وفي نحو الغسل أنه مصدر محذوف الزوائد ولا يقال ذلك في الأول لا بقائهم فيها زائدا وقال أيضا قال ابن السيد في كتابه على موطأ الإمام مالك المسمى بالنكت المقتضبة من المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس الغسل المصدر وهو فعل الغاسل والغسل الماء الذي يغسل به الدرن من صابون وخطمى وغيرهما وكثير من العامة والفقهاء يقولون غسل يعنون به فعل الغاسل ولا أعرف أحداً من أهل اللغة قاله (قوله وللمانع أن يجيب بأن الحديث يحتمل الخ) هذا مبني على كلام أبي حيان ومر في باب المبتدأ والخبر ما يتعلق بذلك (قوله ومن دعائه الخير) قال اللقاني الأنسب بقوله وعكسه أن لا يذكر الفاعل

تقدم عن شرح الشذور (كقوله) وهو الحرث بن خالد المخزومي ونسبه الموضح في المغني للعرجي تبعا للحريري: (أظلوم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم)
فمصاب مصدر ميمي مضاف إلى فاعله ورجلا مفعوله وجملة أهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق على حد قعدت جلوسا وظلم خبر إن وظلوم منادى بالهمزة (وإن كان) اسم المصدر (غيرهما) أي غير العلم والميمي وهو ما جاوز فعله الثلاثة وهو بزنة حدث الثلاثي (لم يعمل عند البصريين) لأن أصل وضعه لغير المصدر فالغسل موضوع لما يغتسل به والوضوء لما يتوضأ به ثم استعمل في الحدث (ويعمل عند الكوفيين والبغداديين) لأنه الآن دال على الحدث (وعليه قوله) وهو القطامي: (أكفرا بعد رد الموت عني • وبعد عطائك المائة الرتاعا)
فعطائك اسم مصدر مضاف إلى فاعله والمائة مفعوله الثاني وحذف الأول أي عطائك إياي المائة على حد حتى يعطوا الجزية أي يعطوكم الجزية والرتاع بكسر الراء جمع راتعة وهي الإبل التي ترتعي لمدح مائة والخطاب لزفر بن الحرث الكلابي وكان من خبره أن القطامي أسر فخلصه زفر ورد عليه ماله وأعطاه مائة بعير من غنائم القوم الذين أسروه وما ذكره الموضح من التفصيل والخلاف في عمل اسم المصدر لا ينافيه قول النظم ولاسم مصدر عمل بالتنكير لأن ذلك صادق عليه (ويكثر أن يضاف المصدر إلى فاعله) لشدة اتصاله به (ثم يأتي مفعوله) منصوبا (نحو ولولا دفع الله الناس) فدفع مصدر مضاف إلى فاعله وهو الله والناس مفعوله والمعنى ولولا أن دفع الله الناس بعضهم ببعض لغلب المفسدون وتعطلت المصالح (ويقل عكسه) وهو أن يضاف المصدر إلى مفعوله ثم يأتي فاعله مرفوعا (كقوله) وهو الأقيشر الأسدي
أفنى تلادي وما جمعت من نشب • (قرع القواقيز أفواه الأباريق)
فقرع بالقاف والعين المهملة مرفوع على الفاعلية بأفنى وهو مصدر مضاف إلى مفعوله وهو القواقيز بقافين وزاي معجمة أقداح يشرب بها الخمر واحدها قاقوزة وإما قازوزة بزاءين معجمتين لجمعها قوازيز كقوارير بمهملتين جمع قارورة وأفواه فاعل المصدر وهو جمع فم وأصله فوه فلذلك ردت في الجمع والأباريق جمع إبريق وروى بنصب الأفواه فيكون من القسم الأول وتلادي بكسر التاء المثناة فوق المال القديم من تراث وغيره وجمعت بتشديد الميم والنشب بفتح النون والشين المعجمة اسم يقع على الضياع والدور والأموال الثابتة التي لا يقدر الإنسان أن يرحل بها (وقيل تختص) إضافة المصدر إلى مفعوله (بالشعر) كهذا البيت (ورد بالحديث) وهو قوله ﷺ (وحج البيت من استطاع إليه سبيلا) فحج مصدر بمعنى أن والفعل وهو مضاف إلى مفعوله وهو البيت ومن الموصولة فاعله (أي وأن يحج البيت المستطيع) وللمانع أن يجيب بأن الحديث يحتمل أن يكون مرويا بالمعنى فلا دليل فيه (وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول) في اللفظ (وبالعكس) وهو أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل في اللفظ (فكثير) فيهما فالأول (نحو ربنا وتقبل دعائي و) الثاني (نحو لا يسأم الإنسان من دعاء الخير) فدعائي مصدر مضاف إلى الفاعل وهو ياء المتكلم ودعاء الخير مصدر مضاف إلى المفعول وهو الخير فحذف من الأول المفعول ومن الثاني الفاعل (ولو ذكر لقيل دعائي إياك ومن دعائه الخير) وهو أحد المواطن الأربعة التي يطرد فيها حذف الفاعل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبعد جره الذي أضيف له • كمل بنصب أو برفع عمله

(وتابع المجرور) فاعلا كان المجرور أو مفعولا (يجر على اللفظ أو يحمل على المحل فيرفع) إن كان المجرور

فاعلا (كقوله) وهو لبيد العامري يصف أتانا وحمارا وحشيين :

حتى تهجر في الرواح وهاجها (طلب المعقب حقه المظلوم)

فطلب بالنصب مصدر مفعول مطلق نوعي مضاف إلى فاعله وهو المعقب بكسر القاف وهو الغريم الطالب لأنه يأتي عقب غريمه وحقه مفعول المصدر والمظلوم بالرفع نعت المعقب على محله أي كما يطلب المعقب المظلوم حقه (وينصب) إن كان المجرور مفعولا (كقوله) وهو زياد العنبري لا رؤبة :

قد كنت داينت بها حسانا (مخافة الإفلاس والليانا)

فمخافة مفعول لأجله وهو مصدر مضاف إلى مفعوله والفاعل محذوف أي مخافتي الإفلاس والليان بكسر اللام وفتحها وهو الأكثر المطل بالدين معطوف بالنصب على محل الإفلاس وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وجر ما يتبع ما جر ومن راعى في الاتباع المحل فحسن

هذا مذهب الكوفيين وبعض البصريين وذهب سيبويه والجمهور إلى منع الإتباع على المحل وما جاء من ذلك مؤول قال المرادي والظاهر الجواز لكثرة الشواهد على ذلك والتأويل خلاف الظاهر

﴿ هذا باب إعمال اسم الفاعل ﴾

عمل فعله في التعدي واللزوم (وهو ما دل على الحدث والحدوث وفاعله) فالدال على الحدث بمنزلة الجنس يشمل جميع الأوصاف والأفعال (وخرج به) ذكر (الحدوث) اسم التفضيل (نحو أفضل و) الصفة المشبهة نحو (حسن فإنهما) لا يدلان على الحدوث و(إنما يدلان على الثبوت وخرج بذكر فاعله) اسم المفعول (نحو مضروب و) الفعل نحو (قام) فإن اسم المفعول إنما يدل على المفعول لا على الفاعل والفعل إنما يدل على الحدث والزمان بالوضع لا على الفاعل وإن دل عليه بالالتزام وفي غالب النسخ تقديم الحدوث على الحدث والصواب خلافه لأن الفصل لا يتقدم على الجنس في اصطلاح أهل الميزان (فإن كان) اسم الفاعل (صلة لأل عمل) عمل فعله (مطلقا) ماضيا كان أو غيره معتمدا أو غير معتمد تقول جاء الضارب زيدا أمس أو الآن أو غدا وذلك لأن أل هذه موصولة وضارب حال محل ضرب إن أريد المضي أو يضرب إن أريد غيره والفعل يعمل في جميع الحالات فكذا ما حل محله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن يكن صلة أل ففي المضي وغيره إعماله قد ارتضي

(وإن لم يكن) اسم الفاعل (صلة عمل) عمل فعله (بشرطين) عدميين وشرطين وجوديين فالعدميان أحدهما أن لا يوصف والثاني لا يصغر خلافا للكسائي فيهما والوجوديان (أحدهما كونه للحال أو

(قوله كقوله مخافة الإفلاس والليانا) قال في المغني يجوز أن يكون الليان مفعولا معه وأن يكون معطوفا على حذف مضاف أي ومخافة الليان ولو لم يقدر المضاف لم يصح لأن الليان فعل لغير المتكلم إذ المراد أنه داين حسانا خشية من إفلاس غيره ومطله ولا بد في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل (قوله بكسر اللام وفتحها) عبارة المصنف في الحواشي يروى بكسر اللام وهو أقيس كحرمان وعرفان وبفتحها فقيل مصدر كالشنآن فيمن سكن نونه وقيل صفة للفاعل أي مخافة الرجل الذي يلوي عن حق قاله الفارسي ورأى أن ذلك أحق من تقديره مصدر لكثرة فعلان في الصفات وندوره في المصادر (قوله وذهب سيبويه والجمهور إلى منع الإتباع على المحل) لأن شرطه أن يكون محرزه لا يتغير عند التصريح به وهنا لو صرح برفع الفاعل ونصب المفعول تغير العامل بزيادة التنوين

﴿ هذا باب إعمال اسم الفاعل ﴾

(قوله وهو ما دل الخ) قال اللقاني لا يخفى صدقه على أمثلة المبالغة وأن اسم الفاعل يقع (قوله والفعل إنما يدل على الخ) علل اللقاني خروج الفعل بقوله لأنه إنما يدل على نسبة الحدث إلى فاعل ما (قوله لأن الفصل لا يتقدم الخ) المحققون منهم على جواز تقديمه وقد قدمه السعد في تعريف الخاصة في التهذيب وبينا ذلك في حواشي شرحه للخبيصي ولعل نكتة التقديم هنا لئلا يتوهم رجوع ضمير فاعله للحدث لو أخر لقربه حينئذ (قوله عمل مطلقا) ظاهره ولو مصغرا أو موصوفا (قوله أحدهما أن لا يوصف) ظاهره ولو بعد العمل وأن الكسائي أجاز عمله مطلقا وفي التسهيل أن الكسائي يجيز إعمال الموصوف وحكى سويرا فرعدا وأجاز أن زيدا ضارب أي ضارب دوين أنا ضارب أي ضارب زيدا ومقتضى قوله دون كذا أنه لا يعمل إذا كان وصفه بعد العمل وأول ابن مالك أنا زيدا ضارب أي ضارب على أن أيا خبر ثان وليس بشيء لأن أيا لا يحذف موصوفها إلا شاذا مسموعا لأنها لم تتمكن تمكن الصفات وصحح المصنف في المغني جواز وصفه بعد العمل لجوز في النوع العاشر من الجهة الخامسة أن يكون يبتغون من قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يبتغون فضلا نعتا لآمين ورد على أبي البقاء منعه ذلك وقوله إن يبتغون حال من آمين ولم يبين مسوغ الحال من النكرة وهو تقدم النهي والتقييد بالمعلوم أيضا عن كلام المصنف وقدر أبو البقاء مضافا أي ولا قتال آمين وهو حسن لأن الإحلال لا يتعلق بالذوات على ما قاله جماعة من المحققين وإن نازع بعضهم في ذلك كما بيناه في حواشي المختصر في باب الإيجاز والإطناب والمساواة واعلم أن عمل

اشتراط عدم الوصف إنما هو فى إعمال اسم الفاعل فى المفعول به إذا لم يكن ظرفا أو جارا ومجرورا أما إذا كان كذلك فيعمل فيهما مطلقا لأنهما مما يتوسع فيهما وبه يعلم أنه يعمل فى المفعول به مطلقا ً ولا شاهد للكسائى فيما حكاه من سويرا فرخا وأما ما استدل به من قوله إذا فاقد خطباء فرخين رجعت ۞ ذكرت سليمى فى الخليط المزايل فأجابوا عنه بأنه تقدير فقدت فرخين قال المصنف فى الحواشى وقالوا لأجل هذا التقدير الأخفش التقدير إذا رجعت فاقد فينبغى التقدير إذا رجعت فاقد فرخين فقدت فرخين رجعت فتفصل فى التقدير بين الجملة المفسرة والمفسرة بجملة أجنبية وأخف الأمرين عندى ارتكاب الابتداء فى فاقد أما إعماله فلا لأنه ليس أهلا له لتجرده من علامة التأنيث مع أنه لمؤنث بدليل خطباء ولا يكون الخبر فقدت فرخين لأنه يزيل ارتباط رجعت بل رجعت الخبر وتلك جملة معترضة بين المبتدأ والخبر مبينة للمقصود وما هو على طريق الاستئناف انتهى وظاهر كلام الشارح أنه لا يشترط فى إعمال اسم الفاعل أن يكون ظاهرا أو لا غير ذلك مما تقدم فى (٦٦) شروط عمل المصدر لكن سيأتى فى باب المصدر أن معموله يتقدم وأنه يعمل محذوفا وأنه يفصل بالظرف وعديله ولم يذكر أنه يجوز فصله بالأجنبى فعليه من شروط عمله أن لا يفصل بالأجنبى فليحرر (قوله على حكاية الحال) قال اللقانى أى يقدر الهيئة الواقعة فى الزمن الماضى واقعة فى حال التكلم انتهى وهذا أحد الطريقين فى معنى حكاية الحال (قوله جائز اتفاقا) قال الدنوشرى هو ما حكاه ابن عصفور وحكى غيره عن ابن طاهر وابن خروف المنع وهو بعيد قاله الأشمونى وهو يرد ما قاله الشارح من دعوى الاتفاق انتهى وما حكاه عن ابن عصفور وعمن ذكر نقله المصنف عنهم فى الحواشى كما بيناه فى حواشينا وذكرنا فى المقام ما ينبغى مراجعته (قوله أو ذى الحال) لعل المصنف أدرجه فى الموصوف لأن الحال صفة المعنى وقد قال فى الحواشى أدرج الحال تحت الصفة ونظيره قوله فى باب الإضافة وبالعكس الصفة وقد جوز الوجهان فى قوله تعالى ودانية ظلالها فقيل دانية عليهم صفة لمحذوف أى وجنة دانية وقال ابن جنى دانية عطف على متكئين انتهى والاعتماد فى الآية إنما يحتاج إليه من يشترطه فى المرفوع (قوله ونحو مختلف ألوانه) التمثيل بذلك مبنى على أن الاعتماد شرط للعمل حتى فى المرفوع وبأتى عن المغنى خلافه (قوله وقول ابن مالك الخ) رأيت بخط الدنوشرى فى بعض مجاميعه بعد أن نقل كلام المصنف أقول الساهى فى هذه المسئلة هو ابن هشام ومن تكلم على الألفية لأن قول ابن مالك وولى استفهاما الخ ليس فيه تصريح بأنه اعتمد عليها بل أنه يعمل إذا وليها فإن قلت إذا لم يكن معتمدا على حرف النداء فما باله ذكره مع دخوله فى قوله بعد وقد يكون نعت الخ قلت صرح به لدفع توهم أن اسم الفاعل لا يعمل للقرب من الاسم لكن يلزم أنه لا يعلم كونه معتمدا على الاستفهام والنفى ويجاب بأن ذلك معلوم عندهم فلا يعترض به هذا ما ظهر فاعتمد عليه ولا تغتر بجلالة المعترضين فإن قلت أى نكتة فى حذف المضاف من الاستفهام والنفى والتصريح بحرف فى قوله أو حرف نداء قلت سره أنه قد شاع

الاستقبال) لأنه إنما عمل حملا على المضارع لما بينهما من الشبه اللفظى والمعنوى (لا الماضى) لأنه لم يشبه لفظ الفعل الذى هو بمعناه (خلافا للكسائى) فى إجازة عمله بمعنى الماضى وتبعه على ذلك هشام وأبو جعفر وجماعة واستدلوا بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد ووجه الدلالة منه أن باسط بمعنى الماضى وعمل فى ذراعيه النصب (و) قال المانعون (لا حجة له) ولهم (فى باسط ذراعيه لأنه على) إرادة (حكاية الحال) الماضية (والمعنى يبسط ذراعيه) فيصح وقوع المضارع موقعه (بدليل) أن الواو فى وكلبهم واو الحال إذ يحسن أن يقال جاء زيد وأبوه يضحك ولا يحسن وأبوه ضحك ولذا قال سبحانه وتعالى (ونقلبهم) بالمضارع الدال على الحال (ولم يقل وقلبناهم) بالماضى ومحل الخلاف فى رفعه الظاهر ونصبه المفعول به أما رفع الوصف الضمير المستتر فجائز اتفاقا (و) الشرط الثانى (اعتماده على استفهام أو نفى أو مخبر عنه أو موصوف أو ذى حال فالاستفهام والنفى (نحو أضارب زيد عمرا وما ضارب زيد عمرا و) المخبر عنه نحو (زيد ضارب أبوه عمرا و) الموصوف نحو مررت برجل ضارب أبوه عمرا) وذو الحال نحو جاء زيد راكبا أبوه فرسا (والاعتماد على المقدر) من الاستفهام والنفى والمخبر عنه والموصوف وذى الحال (كالاعتماد على الملفوظ به من ذلك (نحو مهين زيد عمرا أم مكرمه) فمهين رفع زيدا ونصب عمرا اعتمادا على الاستفهام المقدر (أى أمهين) و (نحو مختلف ألوانه) فمختلف رفع ألوانه اعتمادا على الموصوف المقدر (أى صنف مختلف ألوانه وقوله) وهو الأعشى ميمون: (كناطح صخرة يوما ليوهنها) فلم يضرها وأوهى قرنه الوعل كناطح نصب صخرة اعتمادا على الموصوف المقدر (أى كوعل ناطح) والوعل بفتح الواو مع فتح العين المهملة أو كسرها كفرس أو كتف وقد يقال بضم الواو وكسر العين كدئل وهو نادر والمراد به هنا تيس الجبل بجيم وموحدة مفتوحتين ويقال له الأيل بفتح الهمزة وتشديد الياء المثناة آخر الحروف المكسورة ويوهنها يزعزعها (ومنه) أى من الاعتماد على الموصوف المقدر (يا طالعا جبلا) فطالعا نصب جبلا اعتمادا على الموصوف المقدر (أى يا رجلا طالعا جبلا وقول ابن مالك) فى النظم أو حرف ندا تصريح منه (أنه اعتمد على حرف النداء) وذلك (سهو) لأن المعتمد عليه ما يقرب الوصف من الفعل وحرف النداء لا يصلح

إطلاق الاستفهام والنفي على أداتهما بخلاف النداء. فإن قلت قول ابن مالك وقد يكون الخ داخل في قوله أو صفة قلت صرح به لرفع قصر الصفة على الصفة التي صرح بموصوفها معها وظاهر أن الحال المحذوف صاحبها كذلك وقد يقال إنها داخلة في قوله وقد يكون نعت محذوف الخ لكن إطلاق النعت على ما يشمل الحال لم يعهد بخلاف إطلاق الصفة فتأمل انتهى وأوله الذي ادعى أنه ظهر له مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي برمته (قوله بدليلين أحدهما أنه يصح الخ) قال الزرقاني هذان الدليلان إنما يدلان على كون الشرط الثاني لعمل النصب دون الأول كما لا يخفى انتهى وذلك أن ما مثل به معتمد فالأقرب أن الاعتماد شرط للعمل وبذلك يعلم تمثيله فيما مضى بمختلف ألوانه وأما قول الشارح السابق ومحل الخلاف الخ فمراده الخلاف بين الجمهور والكسائي وأتباعه في اشتراط الحال أو الاستقبال فلا ينافي أن الاعتماد شرط للعمل مطلقا حتى في الضمير (قوله وذهب الأخفش الخ) مقابل ما في المتن من قوله واعتماده على استفهام الخ وقد نقل عن المغني آنفا أن الاعتماد شرط في عمل النصب والوصف في البيت إنما عمل مرفوع كما لا يخفى فكيف يستدل به الأخفش على الجمهور وكيف يحتاجون إلى تأويله نعم هذا ظاهر على القول بأن الاعتماد عند الجمهور شرط للعمل مطلقا وتقدم للشارح في باب المبتدأ أو الخبر كلام مشكل كما بيناه هناك والتحقيق أن الخلاف بين الجمهور والأخفش إنما هو في أن مرفوع الصفة لا يسد مسد الخبر إلا إذا اعتمد عندهم خلافا له واستدل بالبيت وأوله فتدبر (قوله تحول صيغة فاعل) فيه إشارة إلى أنها إنما تحول (٦٧) عن اسم فاعل الثلاثي وهذا باعتبار الغالب كما أشار إليه في التسهيل فقال وربما بني فعال ومفعال وفعول وفعيل من أفعل يشير إلى قولهم دراك وسآل ومعوان ومهوان ونذير وسميع وزهوق فاندفع قول اللقاني قوله يحول يدل على أن غيرها لا يحول ومحول أن شبه محول عن شبهة لأن فعلها أشبه انتهى وفيه إشارة أيضا إلى الاعتذار عن عملها مع أنها غير جارية على الفعل وكذا قال فيما سيأتي فيستحق ما له من عمل ولم يقل عمل الفعل وقال الدنوشري ينظر على التحويل إلى الخمسة المذكورة قياسي أو سماعي أو قياسي في الثلاثة الأول سماعي في الأخيرين وقال بعد هذه الأمثلة على مذهب البصريين منقاسة في كل فعل متعد ثلاثي نحو ضرب تقول ضراب وضروب وضريب وضرب ومضراب كذا قال أبو حيان وتقييده بمذهب البصريين فيه نظر (تنبيه) من العجب أن ابن الأثير في المثل السائر قال ذهب جمهور علماء العربية إلى أن عليما أبلغ في معنى العلم من عالم ولا أرى ذلك صوابا لأن الحروف في الموضعين عدة واحدة بل الذي يوجبه القياس نقيض ما قالوه لأن فعيلا في وزن ظريف وكريم وأمثالهما من أفعال الطبائع التي لا تقع إلا قاصرة وبناء فاعل يجيء من المتعدي واللازم وما لا يكون إلا قاصرا أضعف مما يكون له والتعدي انتهى وكان الأولى به أن يقول إنهم جعلوا فعيلا أبلغ من فاعله لأنه أقل حروفا وفاته أن ذلك ليس بلازم وكون زيادة البناء تدل على زيادة المعنى قاعدة أغلبية والمرجع في ذلك لاستقراء كلام العرب وقال في الفلك الدائر إن العرب نبهوا باستعمال فعيل خبرا عن الجماعة وجريه على المذكر والمؤنث على أنه كالمصادر الواقعة على الأجناس وأنه أشبه فعولا لأنه صفة مثله وثالثه حرف مد وإنما استعملوا فعولا للكثرة لأنه على لفظ فعول الذي يقع مصدرا نحو الدخول والخروج (قوله المبالغة في الفعل) قال الدنوشري قال شيخنا ابن قاسم في الفعل والمفعول وهو يخالف كلام الشارح (قوله أو فعل بقلة) صريح كلامه أن القلة والكثرة بحسب التحويل وقال بعضهم بحسب الأعمال قال الدنوشري والظاهر أنه لا مخالفة (قوله فيستحق ما له من عمله) من هنا استشكل قول الفقهاء طهور بمعنى مطهر لغيره وهو محول عن طاهر وهو لا يتعدى لأن فعله طهر بضم العين وأجيب بما قدمناه في باب تعدي الفعل ولزومه فراجعه (قوله بشروطه) قال اللقاني

لذلك (لأنه مختص بالاسم) لكونه من علاماته (فكيف يكون مقربا من الفعل) قاله ابن الناظم بمعناه وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله

كفعله اسم فاعل في العمل ⁂ إن كان عن مضيه بمعزل
أو ولي استفهاما أو حرف ندا ⁂ أو نفيا أو جا صفة أو مسندا

وأشار الاعتماد على المقدر بقوله:

وقد يكون نعت محذوف عرف ⁂ فيستحق العمل الذي وصف

وفي المغني أن اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليلين أحدهما أنه يصح زيد قائم أبوه أمس والثاني أنهم لم يشترطوا لصحة نحو أقائم الزيدان كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال انتهى وذهب الأخفش إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على شيء من ذلك واستدل بنحو قوله خبير بنو لهب البيت وتقدم في باب المبتدأ أنه محمول على التقديم والتأخير

(فصل) (تحول صيغة فاعل للمبالغة) في الفعل (والتكثير) فيه (إلى) خمسة أوزان (فعال) بفتح الفاء وتشديد العين كضراب (أو فعول) بفتح الفاء كضروب (أو مفعال) بكسر الميم كمضراب (بكثرة) وإليها أشار الناظم بقوله

فعال أو مفعال أو فعول ⁂ في كثرة عن فاعل بديل

(و) إلى (فعيل) بفتح الفاء وكسر العين وبعدها ياء كضريب (أو فعل) بفتح الفاء وكسر العين من غير ياء كضرب (بقلة) وإليهما أشار الناظم بقوله ⁂ وفي فعيل قل ذا وفعل ⁂ وتسمى هذه الخمسة أمثلة المبالغة (فيعمل عمله بشروطه) المتقدمة وإلى ذلك يشير قول الناظم ⁂ فيستحق ما له من عمل ⁂ (قال) الفلاخ باتفاق

المضمومة وبالخاء المعجمة (أخا الحرب لباسا إليها جلالها) • وليس بولاج الخوالف أعقلا

فنصب جلالها بلباس لاعتماده على صاحب الحال وذلك لأن أخا الحرب ولباسا حالان تقدم صاحبهما في البيت قبله وأراد بالجلال بالجيم مايلبس في الحرب من الدروع والجواشن والولاج مبالغة في والج من الولوج وهو الدخول والخوالف بالخاء المعجمة جمع خالفة وهي في الأصل عماد البيت وأراد بها البيت نفسه وأعقل بالعين المهملة والقاف من العقل يقال أعقل الرجل إذا اضطربت رجلاه من الفزع ونصبه على الحال أو على الخبرية لليس إن لم يمنع تعداد خبرها والمراد أنه ثابت القدم في الحرب وبينه وبينها مؤاخاة وإذا قامت الحرب لايلج البيت ويستتر فيه بل يظاهر ويحارب (وقال) أبو طالب عم النبي ﷺ في مرثية ختنه أمية بن المغيرة المخزومي :

(ضروب بنصل السيف سوق سمانها) • إذا عدموا زادا فإنك عاقر

فنصب سوق جمع ساق بضروب لاعتماده على ذي خبر محذوف أي ضروب أو أنت ضروب ونصل السيف شفرته ولذلك أضافه إلى السيف وقد يسمى السيف كله نصلا والمراد أنه كان يعرقب الإبل السمان للضيفان عند عدم الزاد (وحكى سيبويه) بمعناه (أنه لمنحار بوائكها) فنصب بوائكها جمع بائكة وهي السمينة الحسناء من النوق بمنحار بالحاء المهملة مبالغة في ناحر لاعتماده على مخبر عنه وهو اسم أن (وقال) عبد الله بن قيس الرقيات (فتاتان أما منهما فشبيهة • هلالا) وأخرى منهما تشبه البدرا

فنصب هلالا بشبيهة مبالغة في مشبهة لاعتمادها على ذي خبر محذوف تقديره أما فتاة منهما فشبيهة هلالا (وقال) زيد الخيل سمي بذلك لأنه كان له خمسة أفراس مشهورة فأضيف إليها وسماه رسول الله ﷺ زيد الخير بالراء (أتاني أنهم مزقون عرضي) • جحاش الكرملين لها فديد

فنصب عرضي بمزقون جمع مزق بالزاي مبالغة في مازق لاعتماده على اسم أن المفتوحة على الفاعلية لأتاني وعرض الرجل جانبه الذي يصونه من نسبه وحسبه ويحامى عنه والجحاش بجيم ثم حاء مهملة وآخره شين معجمة جمع جحش وهو الصغير من الحمير خبر مبتدأ محذوف أي هم جحاش والكرملين بكسر الكاف وفتح اللام اسم ماء في جبل طيئ والفديد بالفاء الصياح والتصويت يقول إن هؤلاء القوم عندي كجحوش هذا الموضع الذي تصوت عنده وإعمال أمثلة المبالغة قول سيبويه وأصحابه وحجتهم في ذلك السماع والحمل على أصلها وهو اسم الفاعل لأنها متحولة عنه لقصد المبالغة ولم يجز الكوفيون إعمال شيء منها لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه وحملوا المنصوب بعد على تقدير فعل ومنعوا تقديمه عليها ورد عليهم قول العرب أما العسل فأنا شراب ولم يجز بعض البصريين إعمال فعيل وفعل وأجاز الجرمي إعمال فعل دون فعيل لأنه على وزن الفعل كعلم وفهم وفطن .

قال الرضي لايشترط فيه كونهن للحال أو الاستقبال واستشهد للأبيات المثبتة للعمل وأقول قال المصنف في الحواشي زعم ابن طاهر وتلميذه ابن خروف أنها كلها تعمل ولو بمعنى الماضي مجردة من ال لقوتها بالمبالغة ولأن السماع ورد بذلك كقوله : • بكيت أخا لأواء يحمد يومه • الاترى أنه يرثيه وأجيب بأنه على حكاية الحال (قوله في مرثية ختنه) المرثية بتخفيف الياء مصدر كمحمدة وتشديد الياء لحن محض وهذا المصدر يضاف تارة إلى الفاعل فيقال مرثية فلان الشاعر وتارة إلى المفعول فيقال مرثية فلان المعروف وأما القصيدة فهي مرثى (٦٨) جا وللدنوشري في ضبط مرثية ببيت كتبه في باب عمل المصدر عند قول المصنف وكحمدة فقال وكالمحمدة من حيث الوزن مرثية وقد نظمت ذلك بقولي

ومرثية بلا تشديد ياء كمحمدة ومن شدد فخطاء

انتهى ولو ذكره هنا كان أنسب وختن الرجل زوج بنته (قوله وأنت ضروب) هذا متعين كقولك فإنك عاقر (قوله فشبيهة هلالا) الظاهر أنه على إسقاط الخافض أي بهلال لأنك تقول مازيد كعمرو ولا شبيه به قال الدنوشري ومن إعمال فعيل أيضا قول الشاعر :

حتى شآها كليل موهنا عمل • باتت طرابا وبات الليل لم ينم

فأعمل كليلا في موهن انتهى وهذا البيت استدل به سيبويه على إعمال فعيل ورد بأن موهنا ظرف زمان والظرف يعمل فيه روائح الفعل بخلاف المفعول به قال في الباب الثالث من المغني ويوضح كون الموهن مفعولا به أن كليلا من كل وفعله لايتعدي واعتذر عن س بأن كليلا بمعنى مكل وكأن البرق يكل الوقت بدوامه فيه كما يقال أتعبت يومك أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلا يعدل إلى فعيل للمبالغة ولم يستدل به على الإعمال وهذا أقرب فإن الأول حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة انتهى ولايخفى مافي قوله فإن الأول الخ لأن البلغاء أطبقوا على المجاز خير من الحقيقة (قوله والحمل على أصلها) قال بعضهم إنما عملت لأنها واقعة موقع مفعل الذي هو اسم فاعل الفعل المضعف وهو فعل بتشديد لأنه الموضوع لإفادة المبالغة والتكثير هذا حاصل مافيه (فائدة) مما كتبه الدنوشري هنا قوله ورد عليهم قول العرب أما العسل الخ أما ورده عليهم في منع التقديم فظاهر وأما رده عليهم في تقدير الفعل فوجهه أن لايصح التقدير هنا لأن أما لايفصل بينها وبين الفعل بجملة

(فصل) (قوله كمفردهن في العمل) لا يخفى أنه لا يلزم من عملها ذكر المفعول فقد يحذف لغرض أو لتنزيل الوصف منزلة اللازم ومن ذلك قوله صلى الله عليه وسلم الراحمون يرحمهم الله حذف معمول الراحمون إما قصد العموم أي كل أحد أو المراد من يوجد منهم الرحمة وفي الحديث سؤال مشهور وهو ما الحكمة في الإتيان بالراحمين وهو جمع راحم دون الرحماء الذي هو جمع رحيم وغالب ما ورد في الرحمة استعمال رحيم وأجاب بعضهم بأن الرحيم صيغة مبالغة فلو أتى بجمعها اقتضى الاقتصار عليه وأنه لا يرحم إلا من كان عنده رحمة زائدة وإنما أتى برحماء في قوله وإنما يرحم الله من عباده الرحماء لأن لفظ الجلالة دال على العظمة والكبرياء ولفظ الرحمن دال على العفو وبالاستقراء حين ورد لفظ الجلالة يكون الكلام مسوقا للتعظيم فلما ذكر ناسب أن يذكر معه من عظمت رحمته ولما ذكر لفظ رحمن الدال على المبالغة في العفو ذكر معه ما يدل على كل رحمة وإن قلت قال بعضهم وحق هذا الجواب أن يكتب بماء الذهب على صفحات القلوب

(فصل) (تثنية اسم الفاعل وجمعه) تصحيحا وتكسيرا تذكيرا وتأنيثا (وتثنية أمثلة المبالغة وجمعها كمفردهن في العمل والشروط) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وما سوى المفرد مثله جعل ۞ في الحكم والشروط حيثما عمل

(قال الله تعالى والذاكرين الله) فالذاكرين جمع ذاكر وفاعله مستتر فيه والجلالة منصوبة به ولا يحتاج إلى شرط لاقترانه بأل (وقال تعالى هل هن كاشفات ضره) فكاشفات جمع كاشفة وفاعلها مستتر فيها وضره مفعولها وهي معتمدة على المخبر عنه وهو هن (وقال الله تعالى خشعا أبصارهم) فخشعا جمع خاشع جمع تكسير في قراءة غير أبي عمرو وحمزة والكسائي وأبصارهم فاعل به لاعتماده على صاحب الحال (وقال) عنترة العبسي:

الشاتمي عرضي ولم أشتمهما ۞ (والناذرين إذا لم ألقهما دمي)

فدمي منصوب بالناذرين وهما تثنية ناذر بالذال المعجمة وأراد بهما ابني ضمضم حصينا وهرما وأراد بدمي قتلي والمعنى أنهما ينذران على أنفسهما في الخلاء أنهما إذا لقياه قتلاه فإذا لقياه أمسكا عنه هيبة له وجبنا منهما (وقال) طرفة بن العبد (ثم زادوا أنهم في قومهم ۞ غفر ذنبهم غير فخر) غفر) بضم الغين والفاء (جمع غفور) من أمثلة المبالغة وفاعله مستتر فيه (وذنبهم مفعوله) واعتماده على اسم أن المفتوحة على تقدير الباء وفخر بالخاء المعجمة جمع فخور من الافتخار ومعناه أنهم زادوا على غيرهم بأنهم لا يفخرون بشرفهم ولا يعجبون بنفوسهم ولكنهم يتواضعون للناس ويروى فجر بالجيم جمع فجور من الفجور وهو الكثير الفسق ويقع على القليل والكثير يقال فجر الرجل إذا كذب ومعناه أنهم لا يفسقون ولا يكذبون قاله ابن السيد في شرح أبيات الجمل

(فصل) (يجوز في الاسم الفضلة الذي يلي الوصف العامل أن ينصب به) أي بالوصف (وأن يخفض بإضافته) إليه للتخفيف مفردا كان الوصف أو جمعا (وقد قرئ) في السبع (إن الله بالغ أمره وهل هن كاشفات ضره بالوجهين) النصب والخفض فالنصب على المفعولية والخفض بالإضافة فالآية الأولى قرأها حفص بالخفض والباقون بالنصب والثانية قرأها غير أبي عمرو بالخفض وأبو عمرو وحده بالنصب وإليه أشار الناظم بقوله ۞ وانصب بذي الإعمال تلوا واخفض ۞ (وأما ما عدا التالي) للوصف (فيجب نصبه) لتعذر الإضافة بالفصل بالتالي وإليه يشير قول النظام ۞ وهو لنصب ما سواه مقتضي ۞ (نحو خليفة من قوله تعالى إني جاعل في الأرض خليفة) وفي بعض النسخ وسكنا من وجاعل الليل

(فصل) (قوله ويجوز في الاسم الفضلة) التقييد بالفضلة يفهم من قول الناظم وانصب لأنه يفهم منه أن لا يضاف للفاعل ولا بد من تخصيص الفضلة بالمفعول به وما أشبهه وهو الخبر في باب كان أما الحال والتمييز ونحوهما فلا يضاف الوصف المذكور إليها ولا بد من تقييد الاسم الفضلة بكونه ظاهرا فإن كان ضميرا متصلا تعين جره خلافا للأخفش وهشام أو منفصلا وجب نصبه ولا بد من تقييد الظاهر بكونه معربا بالحركات وهو بأل والمضاف إليه مجرد منها وإلا ليس إلا النصب فتلخص أن التالي للوصف تارة يجب جره وتارة يجب نصبه وتارة يجوز فيه الأمران فإطلاق المصنف تبعا للناظم جوازهما عما لا ينبغي وتفصيل المقال في حواشينا على الألفية (قوله الوصف العامل) أما غيره فيخفض ما يليه وغير ما يليه أمره مشكل لأنه لا يضاف إليه إذ لا يضاف مرتين ولا ينصبه إذ ليس فيه أهلية ذلك إلا على رأي فالظاهر أنه يكون معمولا لمحذوف ولا يرد هذا ظان زيدا منطلقا لكونه إذا لم يقدر المفعول الأول يلزم الحذف اقتصارا وهو لا يجوز في باب ظن وإن قدر فناصبه لا ما اختاره الأول وهو على امتناع الحذف المذكور إذا لم يكن المفعولان مذكورين ومن أمثلة ذلك جاعل الليل سكنا فسكنا منصوب بمحذوف (قوله أن ينصب الخ) اختلف في أيهما أولى فقيل النصب وإليه ذهب سيبويه وقيل الجر وقيل هما سيان (قوله وأما ما عدا التالي فيجب نصبه) قال اللقاني انظره مع ما قدمه من جواز فصل الوصف المضاف إلى مفعوله الأول بمفعوله الثاني إذ مقتضاه جواز جر خليفة في الآية الثانية بإضافة جاعل إليه مفصولا بينهما بفي الأرض ويمكن الجواب بأن المجرور بالإضافة هو التالي حكما وغيره وإن تقدم لفظا (قوله وفي بعض النسخ وسكنا) من هذا البعض نسخة اللقاني قال سيأتي أن جاعلا

فى الآية غير عامل فقضيته أن العمل وعدمه معتبران بالنسبة إلى المفعول الأول فجاعل هذا عامل فى سكنا الذى هو غير تال له وغير عامل فى الليل ولا فى الشمس الذى يتوهم أنه معطوف على محله وهو تعسف والذى يصح هو أن يقدر عاملا لاعتبار استمراره أو حاليته المحكية فالجزءان كلاهما معمولان وإلا فالثانى معمول المقدر كالتابع مطلقا قالوا لأن شرط التبعية للمحل وجود محرز له لا يتغير والأول الذى هو قضية كلام الموضح هو قول السيرافى والثانى الذى قلناه هو الأصح هو قول البصريين والزمخشرى نقله السمين فى إعراب الآية انتهى وقد عرفت مما مر آنفا أن سكنا معمول لمحذوف عند من يقول بأن الوصف غير عامل (قوله وإذا اتبع المجرور خرج بالمجرور المنصوب فلا يجوز جر تابعه لأن شرط العطف على المحل عند المحققين أن يكون الموضع بحق الأصالة والوصف المستوفى لشروط العمل الأصل إعماله لا إضافته لالتحاقه بالفعل وأجاز البغداديون ذلك تمسكا بقوله : فظل طهاة اللحم ما بين منضج * صفيف شواء أو قدير معجل بجر قدير عطفا على محل صفيف وأجيب بأن الأصل أو طابخ قدير فحذف المضاف وأبقى جر المضاف إليه (قوله فالوجه جر التابع) يحتمل أن يشمل نحو الضارب الرجل وزيد لأنه يغتفر فى الثوانى ما لا يغتفر فى الأوائل ويحتمل أن يختص بغير ذلك بقرينة ما مر فى باب الإضافة من أنه لا يضاف الوصف المقرون بأل إلا لما هى فيه أو غيره من الصور الخمس (قوله بإضمار وصف) قال اللقانى فيكون حينئذ معمول التابع المقدر لا تابعا (قوله أو فعل) إما ماض أو مضارع وإضمار الوصف أرجح لأنه مطابق المذكور ولأن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة (قوله ويحتمل المذهبين قول الناظم الخ) اعترض بأن قوله تابع ظاهر فى أنه عطف على الموضع وإلا لم يسمه تابعا (قوله ويتعين إضمار الفعل) قال اللقانى أى الماضى لأن الوصف بمعناه إلا أن يدل دليل على المراد فيقدر غيره كقولك زيد ضارب عمرا أمس وبكرا غدا (قوله أو بالعطف على المحل) قال اللقانى كتابع المجرور بالمصدر عند بعضهم خلافا لس والبصريين والفرق أن المصدر يحرز محله ما بعده إذ لا بد من إضافته إذا خلا من أل والتنوين وإضافته معنوية واسم الفاعل فإنه عند خلوه منهما يضاف إضافة لفظية فى تقدير الانفصال فليتأمل انتهى ولعل فى العبارة تحريفا والذى فى المغنى أن للعطف على المحل عند المحققين شروطا ظهور ذلك المحل فى الفصيح وأن يكون الموضع بحق الأصالة ووجود المحرز الطالب لذلك المحل قال وانبنى على هذا امتناع مسائل وذكر منها مسألة اسم الفاعل ومسألة المصدر ثم قال لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل فى اللفظ حتى يكون بأل أو منونا أو مضافا فدل على أن من يشترط بقاء المحرز يسوى بين اسم الفاعل والمصدر وأورد على قوله لأن الاسم الخ أنه لا يظهر فى المصدر إلا على القول بأن عمله لشبهه الفعل (قوله عومل معاملة الصفة المشبهة) ظاهره أنه حينئذ ليس منها والظاهر خلافه بدليل ما يأتى فى باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها من أن فاعلا إذا أريد به الثبوت وأضيف إلى مرفوعه يكون صفة مشبهة وبدليل أنهم اعتبروا فى مفهوم اسم الفاعل

سكنا والصواب حذفها لأن الوصف فيها غير عامل كما يأتى على الأثر (وإذا اتبع المجرور) بالوصف بأحد التوابع الخمسة (فالوجه جر التابع على اللفظ فتقول هذا ضارب زيد وعمرو) بالخفض عطفا على لفظ زيد (ويجوز نصبه بإضمار وصف منون أو فعل اتفاقا) أى وضارب عمرا أو يضرب عمرا (و) يجوز نصبه (بالعطف على المحل عند بعضهم) وهم الكوفيون وطائفة من البصريين خلافا لسيبويه وجمهور البصريين ويحتمل المذهبين قول الناظم : واجرر أو انصب تابع الذى انخفض * كمبتغى جاه ومالا من نهض (ويتعين إضمار الفعل إن كان الوصف غير عامل) بأن كان بمعنى الماضى (فنصب الشمس فى وجاعل الليل سكنا والشمس بإضمار جعل) أى بإضمار فعل مناسب لمعنى الوصف (لا غير) أى لا غير الفعل يجوز إضماره فليس لك أن تجعلها منصوبة بإضمار وصف منون ولا بالعطف على المحل لأن الوصف المذكور غير عامل لكونه بمعنى الماضى (إلا أن قدر جاعل على حكاية الحال) فيجوز نصبها بإضمار وصف منون أو بالعطف على محل الليل لأن جاعل على هذا عامل لكونه بمعنى يجعل وأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فى جميع الأزمنة فى إضافته اعتباران أحدهما أنها محضة باعتبار معنى المضى فيه وبهذا الاعتبار يقع صفة للمعرفة ولا يعمل وثانيهما أنها غير محضة باعتبار معنى الحال أو الاستقبال وبهذا الاعتبار يقع صفة للنكرة ويعمل فيما أضيف إليه قاله الطيبى فى شرح الكشاف فعلى هذا يجوز أن تكون الشمس معطوفة على محل الليل باعتبار عمل جاعل فيه لصدقه على الحال والاستقبال وأن تكون منصوبة بإضمار فعل ماض باعتبار عدم عمله فيه لصدقه على الماضى وعلى هذا يحمل تجويز الزمخشرى كون الشمس معطوفة على محل الليل (تنبيه) إذا قصد باسم الفاعل معنى الثبوت عومل معاملة الصفة المشبهة فى رفع السببى ونصبه على التشبيه بالمفعول به وإن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة وجره بالإضافة وهو فى ذلك ثلاثة أنواع أحدها ما يجوز ذلك فيه باتفاق وهو ما أخذ من فعل قاصر كطاهر القلب والثانى ما يمتنع ذلك فيه باتفاق وهو ما يتعدى لأكثر من واحد والثالث ما اختلف فيه وهو

الدلالة على الحدوث وأخرجوا به الصفة المشبهة ومن صرح بأنه حينئذ صفة مشبهة الشاطبي ولا يرد أنها لاتبنى إلا من اللازم لأنه يكفي اللزوم إما وضعا أو كونه بالتحويل أو التنزيل (هذا باب إعمال اسم المفعول) (قوله وهو مادل على حدث ومفعوله) قال الدنوشري إنما لم يقل مادل على حدث وحدوث لأنه لا فائدة لذكر الحدوث في حده لأنه ليس من المشتقات مايدل على حدث ومفعوله غيره حتى يذكر لأجل الاحتراز به عن شيء آخر بخلاف اسم الفاعل فإنه يشاركه في الدلالة وفاعله الصفة المشبهة وأفعل فلا بد من ذكره في حده ليحترز منهما انتهى وهو كلام الحفيد برمته (قوله كتدحرج) قال الدنوشري فيه نظر وأهل الصلة محذوفة أي متدحرج به (قوله وينفرد اسم المفعول بجواز الخ) قال اللقاني يعني من غير قبح لأنه سيذكر جواز الإضافة في نحو كاتب الأب وإخراجه من حد الصفة المشبهة انتهى ولا يخفى أن صنيع المصنف كالنظم يقتضي ثبوت الانفراد بين اسم المفعول واسم الفاعل والشارح أخرج الكلام عن الظاهر وجعل الانفراد بين كل من قسمي اسم الفاعل واسم المفعول وأحوجه إلى ذلك ما أسلفه من أنه إذا قصد باسم الفاعل الثبوت أضيف إلى مرفوعه وأنه باق على كونه اسم فاعل ومر مافيه (قوله والأصح أن يعمل الخ) ظاهره أن اسم المفعول حينئذ يصير صفة مشبهة وبه صرح المصنف في الحواشي والشاطبي وهو المناسب لكون المرفوع الذي بعده فاعلا لا نائب فاعل وظاهر قول الشارح وأما اسم المفعول إذا اجرى مجرى الصفة بخلاف ذلك فهو إخراج لكلام التسهيل عن ظاهره وعلى الأول يشكل الحكم المذكور بحسب الظاهر من الانفراد الذي قاله وتحرير المقام يطلب من حواشينا على الألفية (قوله المتعدى إلى واحد) قضيته المنع في المتعدى إلى أكثر من واحد سواء لم يذكر غير القائم مقام الفاعل نحو مررت برجل معطى الأب أو معطى الأخ أو كان مذكورا معه نحو زيد معطى الأب درهما ومعطى الأخ زيدا قائما (قوله فإنه يرفع السببي على الفاعلية) في بعض الشروح أنه يرفعه على النيابة عن الفاعل ولما استشهد بمجوزة

ما يتعدى لواحد فقال الأخفش بالجواز مطلقا وبعضهم بالمنع مطلقا وقال ابن عصفور وابن أبي الربيع أن حذف مفعوله اقتصارا جاز وإلا امتنع وهو الصحيح الذي يشهد به القياس والاستعمال وشرط ابن مالك فيه أمن اللبس كقولك فلان ظالم العبيد أي أن عبيده ظالمون وذلك إذ قلته مثلا بعد قول القائل ليس عبيد فلان ظالمين أما حينئذ يجوز ظالم العبيد بالرفع وظالم العبيد بالنصب وظالم العبيد بالجر كما في الحسن الوجه برفع الوجه ونصبه وخفضه وشاهده من اللازم قول عبدالله بن رواحة

تباركت إني من عذابك خائف ... وإني إليك تائب النفس باخع

وشاهده من المتعدى لواحد قول الآخر

ما الراحم القلب ظلاما وإن ظلما ... ولا الكريم بمناع وإن حرما

(هذا باب إعمال اسم المفعول)

(وهو مادل على حدث ومفعوله) فخرج بقوله ومفعوله ماعدا اسم المفعول من الصفات والمصادر والأفعال الدالة على الأحداث ويكون من الثلاثي المجرد (كمضروب و) من المزيد فيه نحو (مكرم) بفتح الراء ومن الرباعي المجرد كمدحرج ومن المزيد فيه كتدحرج (ويعمل عمل فعل المفعول) أي الفعل المبني للمفعول (وهو كاسم الفاعل في أنه إن كان) مقرونا (بأل عمل مطلقا) لما تقدم من أنه واقع موقع الفعل لكونه صلة أل والفعل يعمل مطلقا (وإن كان مجردا) من أل (عمل بشرط الاعتماد) على الاستفهام أو النفي أو المخبر عنه والموصوف أو ذي الحال (و) بشرط (كونه للحال أو الاستقبال) لا للماضي كما مر في اسم الفاعل حرفا بحرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وكل ما قرر لاسم فاعل ... يعطى اسم مفعول بلا تفاضل

فهو كفعل صيغ للمفعول في معناه (تقول) في المجرد من أل المعتمد على المخبر عنه (زيد معطى أبوه درهما الآن أو غدا) فزيد مبتدأ ومعطى خبره وهو اسم مفعول متعد لاثنين وأبوه نائب الفاعل به وهو مفعوله الأول ودرهما مفعوله الثاني (كما تقول) في الفعل المبني للمفعول (زيد يعطى أبوه درهما) بلا فرق (وتقول) في المقرون بأل (المعطى كفافا يكتفي) كما مثل الناظم وهو محتمل الأزمنة الثلاثة (كما تقول الذي يعطى) إن أردت الحال أو الاستقبال (أو أعطى) إن أردت الماضي (فالمعطى مبتدأ) وهو متعد لاثنين (ومفعوله الأول) القائم مقام الفاعل ضمير (مستتر) فيه (عائد إلى أل) الموصولة به (وكفافا مفعول ثان به و) جملة (يكتفي) من الفعل والفاعل (خبر) المبتدأ (وينفرد اسم المفعول) المتعدى إلى واحد إذا أريد به معنى الثبوت عن اسم المفعول المراد به الحدوث كما انفرد اسم الفاعل المراد به الثبوت (عن اسم الفاعل) المراد به الحدوث (بجواز) معاملته معاملة الصفة المشبهة قال في التسهيل في آخر باب الصفة المشبهة وإن قصد ثبوت معنى اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة والأصح أن يعمل اسم مفعول المتعدى إلى واحد من هذا الباب انتهى يعني باب الصفة المشبهة وتقدم الكلام على اسم الفاعل مستوفى قبيل هذا الباب وأما اسم المفعول إذا جرى مجرى الصفة المشبهة فإنه يرفع السببي على الفاعلية على

ما يقتضيه حال الصفة المشبهة لا على النيابة عن الفاعل كما يقتضيه حال اسم المفعول قاله الموضح في الحواشي ومن خطه نقلت وعقبه بقوله ويستثنى هنا فيقال هلا قيل بأن الرفع ليس على أن الصفة مشبهة بل على ما يقتضيه اسم المفعول انتهى ويجاب بأن حال اسم المفعول إنما يراعى إذا أريد به معنى الحدوث أما إذا أريد به معنى الثبوت فإنه يرفع السببي على الفاعلية وينصبه على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة ويجر بالإضافة وعلى ذلك جاءت الشواهد فمن شواهد الرفع قوله :

فهل أنت مرفوع بما ههنا رأس ... بثوب ودينار وشاة ودرهم

ومن شواهد النصب قوله :

لو صنت طرفك لم ترع بصفاتها ... لما بدت مجلوة وجناتها

ومن شواهد الجر قوله :

فلما رآني ارتاع ثمت عردا ... تمنى اقاني الجون مغرور نفسه

لجواز (إضافته إلى ما هو مرفوع به في المعنى) مسبوق بالنصب (وذلك بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف) باسم المفعول (ونصب الاسم) المرفوع به على (التشبيه) بالمفعول به إذ لا يصح إضافة الوصف لمرفوعه لأنه عينه في المعنى فيلزم إضافة الشيء إلى نفسه ولا يصح حذفه لعدم الاستغناء عنه فلم يبق طريق إلى إضافته لمرفوعه إلا بأن يحول الإسناد عنه إلى ضمير يعود إلى صاحب الوصف ثم ينصب المرفوع المحول عنه الإسناد لأنه بعد تحويل الإسناد عنه أشبه الفضلة لاستغناء الوصف عنه بضمير الموصوف فينتصب انتصابها ثم يجر بالإضافة فرارا من قبح إجراء وصف المتعدى لواحد مجرى وصف المتعدي لاثنين وإلى ذلك يشير قول الناظم : وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع ، معنى كمحمود المقاصد الورع والأصل أنك (تقول الورع محمودة مقاصده) بالرفع (ثم) تحول الإسناد عن المرفوع إلى الضمير المضاف إليه وهو الهاء فيستتر في محمود ويعوض منه أل على رأي الكوفيين فتنصبه و(تقول الورع محمود المقاصد بالنصب ثم) بعد أن تنصب المقاصد تجرها و(تقول الورع محمود المقاصد) بالجر بعد ثلاثة أعمال وقد تبين أن هذه الأوجه أصلها الرفع وهو دونها في المعنى ويتفرع عنه النصب ويتفرع عن النصب الجر

﴿ هذا باب أبنية مصادر الفعل (الثلاثي) المجرد ﴾

(اعلم أن الفعل الثلاثي) المجرد (ثلاثة أوزان) لا رابع لها (فعل بالفتح) في عينه (ويكون متعديا كضربه) فإنه متعد إلى الهاء المتصلة به (وقاصرا كقعد وفعل بالكسر) في عينه (ويكون قاصرا كسلم) بكسر اللام (ومتعديا كعلمه) فإنه متعد إلى الهاء ولو مثل بفهمه لكان أولى لما سيأتي وقدم الغالب في المفتوح

وجناتها قال فرفع النائب عن الفاعل مضافا إلى ضمير الموصوف فخالف المصنف في الحكم والشارح في رواية البيت (قوله ليس على أن الصفة مشبهة) الظاهر أن يقول ليس على ما يقتضيه حال الصفة المشبهة وهو المناسب لما بعده فتدبر (قوله ويجاب الخ) لا يخفى أن السؤال إنما هو عن سر عدم رعاية اسم المفعول في حال إجرائه مجرى الصفة المشبهة وهو حال إرادة الثبوت منه وهذا الجواب لا يصلح نكتة لذلك والحاصل أن اسم المفعول المذكور إن جعل صفة مشبهة فلا إشكال في أن المرفوع فاعل وإن كان اسم المفعول أجرى مجرى الصفة في جواز إضافته لما بعده والمناسب لرعاية حال نفسه أن يكون المرفوع بعده نائبا عن الفاعل ولرعاية حال ما عومل معاملته وطرأ عليه أن يكون فاعلا فاختيار مراعاة الثاني مع أنه عارض يحتاج لنكتة فتدبر (قوله وعلى ذلك جاءت الشواهد) لا يخفى أنه ليس في شواهد الرفع ما يدل على أنه فاعل أو نائب فاعل (قوله أنت فهل مرفوع الخ) الشاهد فيه أنه أجرى مرفوع مجرى الصفة المشبهة ورأس مرفوع به مع خلوه من الضمير والتقدير ورأس منك مثل حسن وجهه وقوله بما متعلق بمرفوع (قوله لما بدت مجلوة وجناتها) الشاهد فيه أنه أجرى المفعول وهو مجلوة مجرى الصفة المشبهة فنصب به وجناتها بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم وهذا هو المناسب لقوله بصفاتها والوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخد وفيها خمس لغات تثليث الواو مع سكون الجيم وفتح الواو مع فتح الجيم وكسرها والصون والصيانة الحفظ كذا في بعض الشروح (قوله تمنى لقائي الخ) الشاهد فيه أنه أجرى اسم المفعول وهو مجرور مجرى الصفة المشبهة وأضافه إلى معموله المضاف إلى ضمير الموصوف وهو نعت الجون والجون علم على شخص فاعل تمنى وهو في اللغة يطلق على الأبيض والأسود لأنه من الأضداد وعرد الرجل إذا فر ﴿ تتمة ﴾ قد يعامل الاسم الجامد معاملة الصفة المشبهة لتأويله بالمشتق كما قاله في التسهيل كقولك وردنا واديا عسلا ماؤه أو وردنا واديا عسل الماء بالجر أو عسلا الماء أو ماء لتأويل عسل بمعنى حلو تقول مررت بقوم أسد أنصارهم وأسد الأنصار أو الأنصار أو أنصار التأويل أسد بمعنى شجعان ومن ذلك قوله : فلولا الله والمهر المفدى ، لابت وأنت غربال الإهاب فأجرى لتأويله بمثقب مجرى الصفة المشبهة وقوله : فراشة الحلم فرعون العذاب وإن ... تطلب نداه فكلب دونه كلب فأضاف كلا من فراشة وفرعون إلى معموله لتأويل فراشة بطائش وفرعون بأليم وأراد بذلك أن هذا الذي هجاه بهذا الكلام خفيف الحلم شديد العذاب يرميه بالحماقة والتجبر ﴿ هذا باب أبنية مصادر الثلاثي ﴾ (قوله ولو مثل بفهم كان أولى لما سيأتي) أي

من أن هذا بكسر العين للقياس والقياس فتحها (قوله ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل) التضمين نحو رحبتكم الطاعة أى وسعتكم وأن بشرا قد طلع اليمن أى بلغ والتحويل نحو قاست قصيدة (قوله واللثم) قال الدنوشرى ينظر هل هو بالثاء المثلثة أو بالتاء الفوقية فإن كان الأول فهو بفتح العين لا بكسرها الذى الكلام فيه وإن كان الثانى فما معناه انتهى (وأقول) هذا عجيب فإن لثم بالمثلثة يجوز فيه كسر العين وفتحها وظاهر كلام الصحاح أن الكسر أكثر فإنه قال وقد لثمت فاها بالكسر إذا (٧٣) قبلتها وربما جاء الفتح وفى المصباح لثمت الفم لثما من باب ضرب قبلته ومن باب تعب لغة قال:

فلثمت فاها آخذا بقرونها

قال ابن كيسان سمعت المبرد ينشده بفتح الثاء وكسرها انتهى فالتمثيل به على كلام الصحاح ظاهر وعلى كلام المصباح على هذه اللغة وفى الصحاح أن اللتم بالمثناة الطعن فى النحر مثل اللثم فكيف يسأل الدنوشرى والصحاح من الكتب المتداولة ولا حاجة لإثبات بعضهم معناه إلى النقل من غير كتب اللغة حيث قال فى شرح مختصر الشيخ

والمكسور على غير الغالب فيهما (وفعل بالضم) فى عينه (ولا يكون إلا قاصرا) ولا يتعدى إلا بتضمين أو تحويل (كظرف) بضم الراء (فأما فعل) المفتوح العين (وفعل) المكسور العين (المتعديان فقياس مصدرهما الفعل) بفتح الفاء وسكون العين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله فعل قياس مصدر المعدى من ذى ثلاثة والمراد بالقياس هنا أنه إذا ورد شىء ولم تعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا لا أنك تقيس مع وجود السماع قال ذلك سيبويه والأخفش والجمهور (فالأول) وهو فعل المفتوح العين المتعدى يشمل الصحيح والمعتل بالفاء أو العين أو اللام والمضاعف والمهموز فالمهموز (كالأكل) مصدر أكل (و) الصحيح نحو (الضرب) مصدر ضرب (و) المضاعف نحو (الرد) مصدر رد ومعتل الفاء كالوعد مصدر وعد ومعتل العين كالبيع مصدر باع ومعتل اللام كالرمى مصدر رمى (والثانى) وهو فعل المكسور العين المتعدى وكذلك فالصحيح (كالفهم) مصدر فهم (واللثم) مصدر لثم (و) مهموز الفاء نحو (الأمن) مصدر أمن والمضاعف نحو المس ومعتل الفاء كالوطء ومعتل العين نحو الخوف ومعتل اللام نحو الفنى يقال فنى خبأه فنيا لزمه وأطلق ذلك تبعا لسيبويه والأخفش وقيده ابن مالك فى التسهيل بأن يفهم عملا بالفم نحو شرب شربا ولقم لقما (وأما فعل) المكسور العين (القاصر فقياس مصدره الفعل) بفتح الفاء والعين وإليه أشار الناظم بقوله ۔ وفعل اللازم بابه فعل ۔ ويكون فى الصحيح والمهموز والمعتل بأنواعه والمضاعف بالصحيح (كالفرح) مصدر فرح (و) المهموز نحو (الأشر) مصدر أشر ومعتل الفاء كالوجع ومعتل العين كالعور (و) معتل اللام نحو (الجوى و) المضاعف نحو (الشلل) مصدر شل (إلا إن دل) فعل القاصر (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاء (كولى عليهم ولاية) وعداه بعلى لتصحيح التمثيل أما إذا تعدى

(قوله والذميل) هو بالذال المعجمة ضرب من سير الإبل قال أبو عبيدة إذا ارتفع السير عن العنق قليلا فهو التزيد فإذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل ثم الرسيم يقال ذمل ذميلا قال الأصمعى ولا يذمل بعير يوما وليلة إلا مهرى (قوله مصدر صهل الفرس) قال الدنوشرى قال فى الصحاح الصهيل والصهال (٧٤) صوت الفرس مثل النهيق والنهاق وقد صهل الفرس يصهل بالكسر صهيلا فهو صهال

(كمشى بطنه مشاء أو) دل (على سير فقياسه الفعيل) بفتح الفاء (كالرحيل) مصدر رحل (والذميل) مصدر ذمل (أو) دل (على صوت فقياسه الفعال) بضم الفاء (أو الفعيل) بفتح الفاء فالأول (كالصراخ) مصدر صرخ (والعواء) بالمد مصدر عوى (و) الثانى نحو (الصهيل) مصدر صهل الفرس (والنهيق) مصدر نهق الحمار (والزئير) بزاى فهمزة مكسورة مصدر زأر الأسد وإلى هذه المستثنيات أشار الناظم بقوله • مالم يكن مستوجبا فعالا • الأبيات الثلاثة (أو) دل (على حرفة أو ولاية فقياسه الفعالة) بكسر الفاء فالحرفة (كتجر) فى المال (تجارة) بالمثناة الفوقانية أوله وليس منه نجر الخشب بالقدوم نجارة بكسر النون (وخاط) الثوب خياطة لأنهما متعديان والكلام فى القاصر والولاية نحو أمر عليهم إمارة إذا حكم (وسفر بينهم سفارة إذا أصلح) وعرف على القوم عرافة إذا تكلم عليهم وأبل إبالة إذا قام بمصالح الإبل وذكر ابن عصفور أن فعالة مقيس فى الولايات والصنائع والحاصل أن فعل القاصر يطرد فى مصدره فعول إلا فى هذه المعانى السبعة وهى الامتناع والتقلب والداء والصوت والسير والحرفة والولاية والغالب فى الامتناع فعال وفى التقلب فعلان وفى الداء فعال وفى الصوت فعال أو فعيل وقد يجتمعان نحو نعق نعاقا ونعيقا وقد ينفرد فعال نحو نغم نغاما وقد ينفرد فعيل نحو صهل صهيلا واطرادا نفراد فعال فى الرغاء وفعيل فى السير واطرد فى الولايات والحرف فعالة (وأما فعل بالضم) فى عينه (فقياس مصدره الفعولة) بضم الفاء (كالصعوبة) مصدر صعب ضد سهل (والسهولة) مصدر سهل الأمر (والعذوبة) مصدر عذب الماء (والملوحة) مصدر ملح (والفعالة) بفتح الفا (كالبلاغة) مصدر بلغ (والفصاحة) مصدر فصح (والصراحة) بمهملتين مصدر صرح وإلى ذلك يشير قول النظم • فعولة فعالة افعلا • وما جاء مخالفا لما ذكرناه) من المصادر القياسية (فبابه السماع وهذا معنى قول النظم • وما أتى مخالفا لما مضى • فبابه النقل وأراد

(قوله وليس منه نجر الخ) فيه تنكيت على المصنف فى تمثيله بخاط وجعل الكلام نجر توطئة له ولا يخفى ما فيه من حسن المزج بكلام المصنف (قوله أمر عليهم) قال الدنوشرى بفتح أوله وثانيه وحكى فيه أيضا ضم الميم ولذلك مصدران الإمارة كالإمرة وأمرت زيدا بكذا مصدره الأمر والأمر من أمر عليهم ومن أمرت زيدا بكذا أمر ولا تثبت همزته إلا مع واو العطف كقوله تعالى وأمر أهلك بالصلاة ومثل مر خذ وكل ولا رابع لها فليتأمل

مصدر مقيس فقياس) مصدر فعل (بالتشديد) من مزيد الثلاثي (إذا كان صحيح اللام التفعيل كالتسليم) مصدر سلم (والتكليم) مصدر كلم (والتطهير) مصدر طهر والتوحيد والتيسير والتحويل والتصيير وإليه أشار الناظم بقوله

وغير ذى ثلاثة مقيس مصدره كقدس التقديس

(ومعتلها) أي معتل اللام فقياسه التفعيل (كذلك) أي كقياس صحيح اللام في التقدير (ولكن تحذف ياء التفعيل) التي بعد العين وجوبا (وتعوض منها التاء) الدالة على التأنيث لكونها أقوى على قبول الحركات من حروف العلة (فيصير) بعد الحذف والتعويض (وزنه التفعلة كالتوصية) بالصاد المهملة مصدر وصى على أولاده (والتسمية) مصدر سمى (والتزكية) مصدر زكى ماله وإليه الإشارة بقول النظم وزكه تزكية وقد يفعل مثل ذلك في صحيح اللام نحو ذكر تذكرة وجرب تجربة وقد يستغنون غالبا عن التفعيل بتفعلة فيما لامه همزة نحو خطأ تخطية وهنأ تهنية وجزأ تجزئة ووجهوه بأن مثل تخطيأ يجوز فيه إبدال الهمزة ياء قياسا مطردا لأنها همزة متحركة بعد ياء زائدة كخطيئة فلما اطرد الإبدال المذكور صارت اللام كأنها وضعت ياء فالتحق بباب التعزية ومن غير الغالب تخطيئا وتهنيئا وتجزيئا حكاه غير سيبويه وحكى سيبويه تبأتنبيئا وزعم أبو زيد أن التفعيل فيه أكثر من التفعلة في كلام العرب وظاهر كلام سيبويه أنه لا يجوز فيه إلا ماسمع وبهذا أخذ الشلوبين فيما حكى ابن عصفور (وقياس أفعل إذا كان صحيح العين الإفعال) بكسر الهمزة (كالإكرام) مصدر أكرم (والإحسان) مصدر أحسن والإيعاد مصدر أوعد والإيلاء مصدر آلى من زوجته وإليه أشار الناظم بقوله وأجمل إجمالا (ومعتلها) أي ومعتل العين قياسه الإفعال (كذلك) أي كقياس صحيح العين (ولكن تنقل حركتها) أي حركة العين (إلى الفاء) الساكنة قبلها (فتنقلب) العين (ألفا) لتحركها في الأصل وانفتاح ماقبلها الآن فيلتقى ساكنان وهما الألف المنقلبة عن العين وألف المصدر (ثم تحذف الألف الثانية) عند الخليل وسيبويه وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوف إنما هي الألف الأولى لأنها بمنزلة وقالا الحدثة ومذهب سيبويه أولى لزيادتها وقربها من الطرف (و) على القولين (تعوض عنها التاء كأقام إقامة وأعان إعانة) وأصلهما أقواما وأعوانا فأعلا بالنقل والقلب والحذف والتعويض وإليه الإشارة بقول النظم .

ثم أقم ٭ إقامة وغالبا ذا التا لزم

(وقد تحذف التاء) للإضافة عند ابن مالك (نحو وإقام الصلاة) وفي الحديث كاستنار البدر والأصل وإقامة الصلاة واستنارة البدر فحذف التاء لسد المضاف إليه مسدها وقد تحذف في غير الإضافة حكى الأخفش أجاب إجابا (وقياس ما أوله همزة وصل) من الفعل الماضي الخماسي والسداسي (أن تكسر) أنت (ثالثه وتزيد قبل آخره ألفا فينقلب مصدرا نحو اقتدر اقتدارا واصطفى اصطفاء) وهما من باب الافتعال سلمت التاء في الأول وقلبت طاء في الثاني لما سيجيء (وانطلق انطلاقا) وهو من باب الانفعال (واستخرج استخراجا) وهو من باب الاستفعال وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وما يلى الآخر مد وافتحا مع كسر تلو الثان مما افتتحا

بهمز وصل ولا بد من تقييد ما أوله همزة وصل بأن لا يكون أصله تفاعل كتطاير ولا تفعل كتطير إذا أدغم التاء في الطاء واجتلبت همزة وصل فإن مصدر ذلك لا يكسر ثالثه ولا تزداد ألف قبل آخره بل يضم الحرف التالي الأخير نظرا إلى الأصل نحو اطاير اطايرا واطير اطيرا وجملة الأفعال الماضية التي أولها همزة وصل وفاقا وخلافا خمسة وعشرون بناء ولا تكون إلا خماسية أو سداسية (فإن كان استفعل معتل العين عمل فيه ما) عمل (في مصدر أفعل المعتل العين) من نقل حركة العين إلى الفاء الساكنة قبلها وقلب العين ألفا وحذفها لالتقاء الساكنين وتعويض تاء التأنيث عنها (فتقول استقام استقامة واستعاذ استعاذة) والأصل استقواما واستعواذا ففعل فيهما ما قررنا وإليه أشار الناظم بقوله واستعذ استعاذة

قوله فتقلب العين ألفا ثم تحذف الألف) قضية كلامه أن قلبها ألفا قبل حذف الألف التي بعدها واستشكل بأن شرط قلبها ألفا أن لا يكون بعدها ألف ويرد بأن هذا الشرط إنما ذكروه في معتل اللام ليخرج به نحو غزوا ورميا إذ القلب فيه يستلزم الحذف فيلتبس بنحو غزا ورمى بخلافه في معتل العين الذى الكلام فيه (قوله لأنها بمنزلة وقالا الحدثة) أي لأن المحذوف لالتقاء الساكنين ألف قالا وهي ضمير المثنى ثم بعد حذفها حذفت ألف الحد لأنها همزة وصل تثبت في الابتداء وتسقط في الوصل والدرج

وجاءت بهما على الأصل اغيمت السماء اغياما واستحوذ الشيطان استحواذا بالتصحيح (وقياس تفعلل) مما أوله التاء (وما كان على وزنه) فى الحركات والسكنات وعدد الأحرف وإن لم يكن من بابه (أن يضم رابعه فيصير مصدرا) وإليه أشار الناظم بقوله ... وضم ما • يربع فى مثال قد تلملما وبمجموع ذلك عشرة أبنية تفعلل وتفعل وتفيعل وتمفعل وتفعلى وتفاعل وتفوعل وتفعنل وتفعول وتفعلت (كتدحرج تدحرجا وتجمل تجملا وتشيطن تشيطنا وتمسكن تمسكنا) وتقلسى تقلسيا وتغافل تغافلا وتجورب تجوربا وتقلنس تقلنسا وترهوك ترهوكا وتعفرت تعفرتا (ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء نحو التوانى والتوالى) والأصل التوانى والتوالى بضم ما قبل الياء فقلبت الضمة كسرة لتسلم الياء من قلبها واوا فيؤدى إلى وقوع واو قبلها ضمة فى آخر اسم معرب وذلك مرفوض فى الأسماء لأن الأسماء عرضة لأن تضاف لياء المتكلم وياء المتكلم إذا أضيف إليها اسم فى آخره واو قبلها ضمة وجب قلب الضمة كسرة والواو ياء وإدغامها فى ياء المتكلم كسلى رفعا (وقياس) مصدر (فعلل وما ألحق به فعللة كدحرج دحرجة وزلزل زلزلة) والملحق بفعلل ستة أبنية (و) هى (بيطر بيطرة وحوقل حوقلة) وجلبب جلببة وجهور جهورة وسلق سلقية وقلنس قلنسة وزاد بعضهم سنبل وشريف الزرع طال ورقه وجذيط وتابل ورنأ لحيته خضبها باليرنا وهو الحناء (وفعلال بالكسر) للفاء (إن كان مضاعفا) وهو ما كان فاؤه ولامه الأولى من جنس واحد وعينه ولامه الثانية من جنس واحد (كزلزال ووسواس) بسينين مهملتين ووشواش بشينين معجمتين وهو كلام فيه اختلاط (وهو) أى فعلال (فى غير المضاعف سماعى كسرهف سرهافا) يقال سرهفت الصبي إذا أحسنت غذاءه ولم يسمع فى دحرج دحراجا نص على ذلك الصيمرى وغيره ولا فى الملحق بفعلل إلا حيقال مصدر حوقل وبذلك يقيد قول النظم •

فعلال أو فعللة لفعللا • واجعل مقيسا ثانيا لا أولا

(ويجوز فتح أول المضاعف) تخفيفا للثقل الحاصل بالتضعيف (والأكثر أن يعنى بالمفتوح) أوله (اسم الفاعل) لا المصدر (نحو من شر الوسواس أى الموسوس) ولهذا وصف بالخناس وما بعده وهما من صفات الذوات (وقياس فاعل) بفتح العين (كضارب وخاصم وقاتل الفعال) بكسر الفاء (والمفاعلة) نحو الضراب والمضاربة والخصام والمخاصمة والقتال والمقاتلة ولا فرق بين أن يكون فاعل للمشاركة كما تقدم أو لا نحو نادى نداء ومناداة وإلى ذلك الإشارة بقول النظم • لفاعل الفعال والمفاعلة • واللازم عند سيبويه المفاعلة لأنهم قد يتركون الفعال ولا يتركون المفاعلة قالوا جالس مجالسة ولم يقولوا جلاسا وأصل الفعال هـا الفيعال وقد نطقوا بذلك فقالوا ضارب ضيرابا وقاتل قيتالا (ويمتنع الفعال فيما فاؤه ياء نحو ياسر وبامن) فلا يقال ياسره يسارا ولا يامنه يماما لاستثقال الكسرة على الياء حتى قال بعضهم أنه لم يوجد منه إلا اليسار لغة فى اليسار وإلا اليعار جمع يعر وهو الجدى وإنما يقال مياسرة وميامنة (وشذ ياومه يواما) حكاه ابن سيده وحكى مياومة على القياس (وما خرج) عما ذكرناه (فشاذ) وإليه الإشارة بقول النظم • وغير ما مر السماع عادله • (كقولهم كذب كذابا) بالتشديد فيهما والقياس تكذيبا (وقوله:

وهى تنزى دلوها تنزيا) • كما تنزى شهلة صبيا

والقياس تنزيه ولكنه حمله على ما هو بمعناه أى تحرك دلوها تحريكا والشهلة بفتح المعجمة العجوز شبه يديها إذا أخذت الدلو بهما لتخرجه من البئر بيدى امرأة ترقص صبيا وخص الشهلة بالذكر لأنها أضعف من الشابة (وقولهم تحمل تحمالا) بكسر التاء والحاء المهملة وتشديد الميم والقياس تحملا (وترامى القوم رميا) بكسر الراء والميم المشددة وبالياء المشددة والقياس تراميا (وحوقل حيقالا) وهو الفتور عن الجماع للكبر

(قوله وسلق) يقال سلق الرجل (٧٦) إذا ألقاه على قفاه (قوله وقلنس) يقال قلنس الرجل إذا ألبسه القلنسوة (قوله سنبل) فى المصباح سنبل الزرع أخرج سنبله (قوله وجذيط) أى أحدث عند الجماع قال فى المصباح الجذيوط فيعول بكسر الفاء وفتح الياء وهو الرجل يحدث عند الجماع وجذيط جذيطة فعل ذلك (قوله وتابل) فى المصباح يقال توبل القدر إذا أصلحها بالتابل انتهى وفيه التابل بفتح الباء وقد تكسر الإبذار (قوله وبذلك يقيد قول النظم فعلال الخ) قال الدنوشرى ينبغى تفهمه (قوله اسم الفاعل) قال الدنوشرى ينبغى تفهمه (قوله اسم الفاعل) قال الدنوشرى أى معنى اسم الفاعل (قوله والقياس تنزية) قال الدنوشرى قال الجاربردى ثم اعلم أن أكثر ما يجىء المصدر على تفعلة فى الناقص نحو وصيته توصية ولا يحذف منها التاء إلا لضرورة الشعر وإذا حذفت التاء لضرورة الشعر عاد إلى تفعيل كقوله

وهى تنزى دلوها تنزيا
كما تنزى شهلة صبيا

يريد تنزية يصف ناقة بأنها تحرك دلوها وامرأة شهلة كانت نصفة عاقلة وهو اسم لها خاصة لا يوصف بها الرجل انتهى وهو مخالف لكلام الشارح فليتأمل والنصف هى التى تكون لا شابة ولا عجوزا بل متوسطة والضمير فيها عائد على الكلمة أو الصفة أى لا يوصف بهذه الكلمة أو الصفة الرجال وقال فى الصحاح وامرأة شهلة إذا كانت نصفا عاقلة وذلك اسم لها خاصة ولا يوصف به الرجل قال الراجز: وهى تنزى... الخ

والقياس حوقلة وأشد منه حوقالا بالفتح لأنه مخصوص بالمضاعف (واقشعر) جلده (قشعريرة) بضم القاف وفتح الشين (والقياس) في مصدر فعل بالتشديد إذا كان صحيح اللام نحو كذب (تكذيبا و) في مصدر معتلها (تنزية و) في مصدر تفعل نحو تحمل (تحملا و) في مصدر تفاعل المعتل اللام نحو ترامى (ترامياو) في مصدر فوعل نحو حوقل (حوقلة و) في مصدر افعلل نحو اقشعر (اقشعرارا) ولا يخفى ما في كلامه من اللف والنشر على الترتيب .

﴿فصل﴾ (ويدل على المرة من مصدر الفعل الثلاثي) المتصرف التام (بفعلة بالفتح) في الفاء كما في فعلها (كجلس جلسة ولبس لبسة) ونبه بهذين المثالين على أنه لا فرق في ذلك بين أن يكون في مصدره زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا أو لا كلبس لبسا فإن لم يكن زيادة فواضح أنك تقتصر على زيادة التاء مع فتح أوله وإن كان ثم زيادة فإنك تطرحها فرقا بين مصدر الثلاثي وغيره وشذ أتيته لقاءة واحدة وأتيته إتيانة واحدة حكاهما سيبويه وإذا طرحت الزيادة فإنك تبني فعلة من الباقي وتختمها بالتاء فرقا بين الواحد والجنس لأن منزلة الجلسة من الجلوس منزلة التمرة من التمر والأصل في الجنس وواحده أن يفرق بينهما بالتاء (إلا إذا كان بناء المصدر العام) أي المطلق الصادق على القليل والكثير (عليها) أي على فعلة بالتاء (فيدل على المرة منه) أي من المصدر العام المبني على فعلة (بالوصف) بالوحدة وشبهها (كرحم رحمة واحدة) أو فردة (ويدل على الهيئة) وهي الحالة التي يكون عليها الفاعل عند الفعل (بفعلة بالكسر) في الفاء فرقا بينها وبين المرة (كالجلسة والركبة والقتلة) بكسر أولها وفيها العمل المتقدم (إلا إن كان بناء المصدر العام عليها) أي على فعلة بكسر الفاء (فيدل على الهيئة) منه (بالصفة) ونحوها كنشد الضالة نشدة عظيمة) أو لشدة الملهوف (و) يدل على (المرة من غير الثلاثي) رباعيا كان أو غيره (بزيادة التاء على مصدره القياسي كانطلاقة واستخراجة فإن كان بناء المصدر العام) أي المطلق (على التاء دل على المرة منه بالوصف) بالوحدة (كإقامة واحدة واستقامة واحدة) ودحرجة واحدة ولا يقال دحراجة لأنه غير قياسي بل قيل غير مسموع كما تقدم عن الصيمري والحاصل أن الفعل إذا كان له مصدران قياسي وسماعي لحقت القياسي دون السماعي فإن كان له مصدران قياسيان أو سماعيان لحقت الأغلب منهما قاله الشاطبي (ولا يبنى من غير الثلاثي مصدر للهيئة) لأن بناء الفعلة لا يتأتى فيه إذ يلزم من ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إثباته فيها فاجتنب ذلك واستغنى عنه بنفس المصدر الأصلي (إلا ما شذ من قولهم اختمرت) المرأة (خمرة) بالمعجمة والراء غطت رأسها بالخمار (وانتقبت نقبة) أي غطت وجهها بالنقاب (وتعمم) الرجل (عمة) غطى رأسه بالعمامة (وتقمص قمصة) غطى جسده بالقميص وكان القياس عدم الحذف إلا أنهم هدموا بنية المصدر وبنوا الفعلة حرصا على البيان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وفعلة لمرة كجلسة • وفعلة لهيئة كجلسة
في غير ذي الثلاث بالتا المرة • وشذ فيه هيئة كالخمرة

﴿ هذا باب ﴾ كيفية (أبنية أسماء الفاعلين ﴾

تقدم أن هذا الجمع غير سائغ والصفات المشبهة بها يأتي وصف الفاعل من) مضارع (الفعل الثلاثي المجرد) من الزوائد (على) وزن فاعل بكسر العين وزيادة ألف بعد الفاء بعد إسقاط حرف المضارعة (بكسرة في فعل بالفتح) حال كونه (متعديا) إلى المفعول (كضربه) فهو ضارب (وقتله) فهو قاتل (أو لازما) للفاعل (كذهب) فهو ذاهب (وغذا بالغين والذال المعجمتين بمعنى سال) فهو غاذ يقال غذا الماء إذا سال وغذا العرق إذا سال دما وغذا البول إذا انقطع وغذا الشيب إذا أسرع ويستعمل متعديا يقال غذا الطعام الصبي وغذوته أنا باللبن فيكون من قسم المتعدي (وفي فعل بالكسر) حال كونه (متعديا) إلى المفعول (كأمنه) فهو آمن (وشربه) فهو شارب (وركبه) فهو راكب وذلك مستفاد من قول النظم :

﴿فصل﴾ (قوله من مصدر الفعل الثلاثي) قال الدنوشري ظاهره شموله لكل فعل وليس كذلك فقد قال بعض شراح ألفية ابن معطي ما نصه : وهنا تنبيه نبه عليه الشيخ أبو حيان وهو أن هذه التاء الدالة على المرة الواحدة لا تدخل على كل مصدر بل على المصادر الصادرة عن الجوارح المدركة بالحس نحو قومة وضربة وقعدة وأكلة وأما مصادر الأفعال الباطنة والخصال الجبلية الثابتة نحو الظرف والحسن والجبن والعلم والجهل فلا يقال من ذلك علمته علمة ولا فهمته فهمة ولا صبرته صبرة وهذا الذي نبه عليه الشيخ أبو حيان قال إنه أمر منقول عنه يعني أن أكثر النحويين لم ينبهوا عليه إذ لم يستنبطه هو من عند نفسه لأن الأحكام النحوية اليوم قد تقررت فليس لأحد أن يزيد فيها لكون العرب المسموع منهم قد انقرضوا وأما الاستقراء فلم يترك المتقدم للمتأخر استقراء اهـ كلامه وفي آخره نوع تحامل على أبي حيان وقوله وأما الاستقراء الخ مردود وما هي بأول مسألة أفادها أبو حيان

﴿ هذا باب أبنية أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها ﴾

(قوله تقدم أن هذا الجمع غير سائغ) تقدم في باب ما ينصب مفاعيل ثلاثة أنه لا يجوز ثلاثة مفعولين بجمع السلامة لأن مفعولا

اسم اللفظ وهو عاقل وفيه للشهاب مناقشة فانظر حواشينا على الألفية (قوله بطل) قال الدنوشرى فعله بطل يبطل كحسن يحسن ومصدره بطولة وأما بطل الرجل ضد عمل فمصدره البطالة ويقال بطل العقد بطلانا (قوله وفى القاموس الخ) قال الدنوشرى قد يقال إن ما فى القاموس هو الصواب لأنه أدرى باللغة من ابن هشام وأضرابه لاسيما وقد وافقه غيره من أئمة اللغة وقد يقال إن الصفر له معنيان ذكر ابن هشام أحدهما وذكر فى القاموس الآخر ولعلنا نزداد فى المسئلة علما اه ولا يخفى ما فيه من التحامل أولا فى جعل ما فى القاموس هو الصواب وثانيا فى قوله إن صاحب القاموس أدرى الخ ولا دليل على هذه الدعوى ومجرد تصنيف القاموس لا يقضى بها وقد أخذ عليه فى مواضع منه وابن هشام قال القاضى تاج الدين السبكى إنه أعلم أهل هذه الديار بالفنون الأدبية (قوله وودع وادع) بناء على ما قاله بعضهم والحق أنهم استعملوا ودع ومنه قول أبى الأسود:

ليت شعرى عن حبيبى ما الذى ... غاله فى الحب حتى ودعه

وقرئ كما قاله ابن جنى وغيره ما ودعك ربك بالتخفيف وحسنها الموافقة بين الكلمتين كأنه قيل ما تركك وما قلاك وقال صلى الله عليه وسلم دعوا الحبشة ما ودعوكم واتركوا الترك ما تركوكم وحسنه ما فيه من رد العجز على الصدر والترصيع (قوله إلا إذا قصد بها الحدوث) قضيته أن تلك الصيغ تستعمل للحدوث وإن لم تحول إلى فاعل فقولهم إذا قصد الحدوث حولت إلى فاعل ليس بواجب إلا إن أريد النص على الحدوث كما يدل له قول الرضى استدلالا لشىء ذكره ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على الحدوث (قوله إلا إذا أضيف إلى مرفوعه) أى إضافة حسنة بدليل ما يأتى أول باب الصفة المشبهة من أن كاتب الاسم اسم فاعل لا صفة مشبهة لأن إضافته قبيحة (قوله فصفة مشبهة أى بناء على أنها تكون مجارية للمضارع ويأتى ما فيه (قوله وقد أشبعنا الكلام الخ) فيه أن ما أشبعه من الكلام مناف لما هنا كما تقدم (قوله وكان ينبغى أن يؤخر الخ) لو أخره اقتضى أن جميع الأوزان من غير الثلاثة صفة مشبهة مطلقا وليس كذلك بل هى اسم فاعل مطلقا عند ابن الحاجب والزمخشرى لأن الصفة المشبهة عندهم لا تكون مجارية للمضارع وإن لم يقصد بها الحدوث

كفاعل صغ اسم فاعل إذا ... من ذى ثلاثة يكون ... (ويقل) فاعل (فى) فعل بالكسر (القاصر) على الفاعل (كسلم) فهو سالم (وفى فعل بالضم كفره) بمعنى حذق فهو فاره أى حاذق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وهو قليل فى فعلت وفعل ... غير معدى .. (وإنما قياس الوصف من فعل) المكسور العين اللازم فعل) بفتح الفاء وكسر العين (فى الأعراض) جمع عرض بفتح العين المهملة والراء (كفرح وأشر) بالتنوين فيهما والأشر الذى لا يحمد النعمة والعافية (وأفعل فى الألوان والخلق) فاللون كأخضر وأسود والخلق نحو (أعور وأعمى) وأكحل أى أسود العينين من غير اكتحال (وألمى) أى أسود حمرة الشفتين (و) الخلقة نحو (أعور وأعمى) وأجهر وهو الذى لا يبصر فى الشمس (وفعلان) بفتح الفاء وسكون العين (فيما دل على الامتلاء وحرارة الباطن) فالأول (كشبعان وريان و) الثانى نحو (عطشان) وصديان بمعنى عطشان وإلى ذلك يشير قول الناظم: بل قياسه فعل وأفعل فعلان نحو أشر ... ونحو صديان ونحو الأجهر (وقياس الوصف من فعل بالضم فعيل كظريف وشريف ودونه) أى دون فعيل (فعل) بفتح الفاء وسكون العين (كشهم) بالشين المعجمة من الشهامة بمعنى الضخامة (وضخم) بالضاد والخاء المعجمتين من ضخم الشىء إذا غلظ (ودونهما) أى دون فعيل وفعل (أفعل كأخطب) بالخاء والطاء المعجمتين يقال أخطب اللون إذا كان أحمر إلى الكدرة (وفعل) بفتحتين (كبطل وحسن وفعال بالفتح) فى الفاء (كجبان وفعال بالضم كشجاع وفعل بضمتين (كجنب) بضم الجيم والنون (وفعل) بكسر الفاء وسكون العين (كعفر) بالعين المهملة والفاء (أى شجاع ماكر) وفى القاموس أنه الخبيث الماكر وإلى ذلك يشير قول الناظم:

وفعل أولى وفعيل بفعل ... كالضخم والجميل والفعل جمل ... وأفعل فيه قليل وفعل

وقد يستغنون عن صيغة فاعل من فعل بالفتح) بغيرها من الصيغ فيتركون القياس المطرد ويستعملون غيره (كشيخ وأشيب وطيب وعفيف) ولم يقولوا شائخ وشائب وطائب وعاف بالتشديد كما استغنوا بترك وتارك عن وذر وواذر وودع وادع وإليه يشير قول الناظم: وبسوى الفاعل قد يغنى فعل ومحل الاستغناء ما لم يستعمل له قياس أما ما استعمل له قياس وسمع غيره فليس موضع الاستغناء نحو مال يميل فهو مائل وأميل قاله الشاطبى (تنبيه) (جميع هذه الصفات) المتقدمة الدالة على الثبوت (صفات مشبهة) باسم الفاعل إلا إذا قصد بها الحدوث فهى أسماء فاعلين (إلا فاعلا كضارب) من المتعدى (وقائم) من اللازم (فإنه) فى الاصطلاح (اسم فاعل إلا إذا أضيف) فاعل (إلى مرفوعه) فى المعنى (وذلك فيما دل على الثبوت كطاهر القلب وشاحط الدار) بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين (أى بعيدها) والأصل طاهر قلبه وشاحطة داره (فصفة مشبهة أيضا) وقد أشبعنا الكلام فيه فى باب إعماله وكان ينبغى أن يؤخر هذا التنبيه إلى آخر الباب لئلا يتوهم أن وصف الفاعل من غير الثلاثى المجرد لا يكون صفة مشبهة

(قوله ومن أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي) أي وذلك صريح في أن الوصف من غير الثلاثي يكون صفة مشبهة

﴿فصل﴾ (قوله ويأتي وصف الخ) شذ أيفع الغلام إذا شب فهو يافع وأورس النبت والشجر إذا اصفر لونه فهو وارس وأقرب القوم فهم قاربون إذا كانت إبلهم قوارب وقال أعقت الفرس فهي عقوق إذا حملت وأحصرت الناقة فهي حصور إذا ضاق مجرى لبنها وسمع يفع وورس فيكون يافع ووارس مما استغنى فيه باسم الفاعل الثلاثي عن اسم فاعل غيره (قوله من غير الثلاثي) أما منه فلا وشذ حبه فهو محب ولم يقولوا حاب (قوله وشذ كسر هاف معين الخ) قال الدنوشري يزاد عليه منتن بكسر أوله ويكون ثانيه في منتن بضم أوله يقال نتن وأنتن ولكن ينظر هل كسر ميم منتن شاذ أولا فليتأمل (قوله وكسر ماقبل الآخر) فأما قولهم أنتن فهو منتن بضم التاء وهو منحدر الجبل بضم الدال فاتباع للأول في الأول وللآخير في الثاني (قوله من ألفج) بالفاء والجيم بمعنى أفلس وفي الحديث ارحموا ملفجيكم وهذه الثلاثة قال الجوهري جاءت بالفتح نوادر وقال اللقاني في حواشي التصريف قد يقال إن مفعل (٧٩) بفتح العين من هذه الثلاثة اسم

وليس كذلك ومن أمثلة الموضح في باب الصفة المشبهة مستقيم الرأي ومعتدل القامة

﴿فصل﴾ (ويأتي وصف الفاعل من غير) الفعل (الثلاثي المجرد بلفظ) حروف (مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة) وشذ كسرها في معين من أعان ومغير من أغار ومبين من أبان بكسر الميم فيهن إتباعا لحركة ما بعدها (و) بشرط (كسر ماقبل الآخر) تشبيها باسم الفاعل من الثلاثي وشذ مسهب من أسهب ومحصن من أحصن وملفج من ألفج بفتح ماقبل الآخر فيهن (مطلقا سواء كان مكسورا في المضارع كمنطلق ومستخرج) فكسره حال كونه اسم فاعل غير كسره حال كونه مضارعا (أو مفتوحا) في المضارع (كمتعلم ومدحرج) وأما نحو مختار ومنقاد ومنجاب بالإدغام فكسر ماقبل الآخر فيهن مقدر إذا كن اسم فاعل وإلى بناء اسم الفاعل من غير الثلاثي أشار الناظم بقوله:

وزنة المضارع اسم فاعل ... من غير ذي الثلاث كالمواصل

مع كسر متلو الأخير مطلقا ... وضم ميم زائد قد سبقا

واختيرت الميم للزيادة لتعذر زيادة أحرف العلة لأن الواو لا تزاد أولا والياء والألف يوقعان في التباس اسم الفاعل بالمضارع ولكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو لأنهما من الشفتين وحركت بالضم دون الفتح والكسر لأن الفتح يؤدي إلى التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في بعض الصور نحو مكرم والكسر يؤدي إلى الالتباس باسم الآلة منه

﴿هذا باب كيفية أبنية أسماء المفعولين﴾

تقدم أن هذا الجمع غير سائغ (يأتي وصف المفعول من) مضارع الفعل (الثلاثي المجرد) التام المتصرف (على زنة مفعول) من المتعدي (كمضروب ومقصود) ومعلوم (و) من اللازم كمدخول عليه و(ممرور به) زيدت الميم لما مر في اسم الفاعل وفتحت للخفة وضم ماقبل الآخر خوفا من المكان ثم أشبعت الضمة فتولد منها الواو لئلا يلزم وقوع مفعل في كلامهم (ومنه) أي من اسم المفعول الثلاثي الآتي على زنة مفعول (مبيع ومقول ومرمي) ومدعو (إلا أنها غيرت) عن صيغة مفعول في اللفظ فأصل مبيع مبيوع نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين

مفعول من فعل لم ينطق به في غير محصن يقال أحصنت المرأة فرجها فهي محصن انتهى وزاد ابن خالويه في كتاب ليس رابعا وهو احراشت الإبل سمنت فهي محراشة بفتح الهمزة

﴿هذا باب أبنية أسماء المفعولين﴾

(قوله ومن اللازم كمدخول عليه وممرور به) أشار إلى أن اسم المفعول من اللازم لايتم إلا بالصلة كما تقدم في باب التعدي واللزوم ومن هنا قال بعض الفضلاء إن التعلق بلفظ محصول غير جائز لأنه لايصح أخذه من حصل لأنه قاصر ولا من حصل بالتشديد لأن اسم المفعـــول منه محصل لامحصول ولا من تحصل لأنه قاصر أيضا وقال الدنوشري في رسالة له تتعلق بذلك هو صواب وقد سمى الإمام بعض كتبه بالمحصول وفي القاموس حصل حصولا ومحصولا لجمل محصولا مصدرا كالميسور والمعسور فنقل من المصدر وجعل اسما وفيه أيضا وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى فهو اسم فاعل أتى بصيغة اسم المفعول على خلاف القياس وفي الصحاح وتحصيل الكلام رده إلى محصوله ويجوز أن يكون اسم مفعول من قولهم فلان حصل من سعيه على طائل أي فائدة والذي حصل له محصول عليه فحذف الحرف واتصل به الضمير ومعنى حصل في هذا التركيب ظفر وباب الحذف والإيصال واسع والدخول فيه شائع انتهى ملخصا من خطه وفي الأخير نظر لأن الحذف والإيصال في هذا لا يطرد على ما حررناه في باب التعدي واللزوم (قوله لئلا يلزم وقوع مفعل في كلامهم) قال التفتازاني في شرح تصريف المعزي لرفضهم مفعلا في كلامهم إلا مكرما ومعونا انتهى وقال بعضهم إنه جاء من ذلك خمسة ألفاظ هذان ومألك بمعنى رسالة كقوله ❊ أبلغ النعمان عني مألكا ❊ وميسر بمعنى اليسر والغنى كما قرئ فنظرة إلى ميسرة بإضافته إلى ضمير المديان ولا دليل في ذلك كله لاحتمال أن يكون أصل هذه الألفاظ

مفعلة بإثبات التاء وقد سمع فيها ضم العين ثم حذفت التاء وذلك ظاهر فى قراءة ميسرة (قوله عين الفعل) قال الدنوشرى مراده به عين الكلمة (قوله لا فيما له فعيل) فيه إصلاح للمتن لأن صنيعه يقتضى أن كلا من رحيم وقدير ليس بمعنى فاعل فتفطن له

(هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد) (قوله وجه الشبه بينهما أنها تؤنث الخ) قال المصنف فإن لم تكن صفة لم تشبه وشذ قول بعضهم مررت برجل أسد أبوه وبسرج خز صفته حكاه الأخفش وإن لم تثن ولم تجمع ولم تذكر ولم تؤنث فلا تشبه أيضا وشذ قول بعضهم لا تهدل بالأم فقامته ولا أرضعه بالفتح أى أوضع فقامته حذفت من لدلالة المتقدمة ونصب بها المضمر لا سببية ولو كان بجرور العطف بالخفض (٨٠) وقول بعضهم فى أى شىء أكبر شهادة أن شهادة منصوب على التشبيه بالمفعول به خطأ لأن أفعل من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وكذا تشبيه ما لا يؤنث قليل كالعض إلا أن جمعها فى هذا الباب أقوى من جمع أفعل من فى هذا الباب وليس شرط الجمع أن يكون جمع سلامة خلافا لأبى على لإجماعنا على أن منه أجب الظهر ليس لهسنام (قوله وهى الصفة المصوغة الخ) هذا حد ابن الناظم وقال المصنف فى الحواشى فيه نظر لاقتضائه أن نحو زيد حسن صفة مشبهة والنحاة لا يسمونها صفة إلا إذا خفضت أو نصبت وهو وارد على حد النظم أيضا (قوله وخاصتها أنها التى الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره ولا يظهر له وجه فإن أهل هذا الفن لا يفرقون بين التعريف بالخاصة وغيرها وهذا الذى جعله الشارح خاصة سماه المصنف فى الحواشى حدا كما علمت واعترضه بأنه غير صادق على بعض المحدود لأن منه يهراق الدماء وغربال الإهاب ونحو محمود المقاصد وليس فى الأول ولا الثانى وصف ولا فى الثالث فاعل والجواب عن الأول أن التشبيه فى الفعل ممنوع وأن الجامد مؤول بالوصف فهو وصف بالقوة وأن المراد بالفاعل المرفوع بإسناد الوصف إليه وربما سموا النائب عن الفاعل فاعلا بالمجاز وهو مشهور فى كلام الزمخشرى والمتقدمين انتهى وسيأتى ما فى كون نحو محمود المقاصد من الصفة المشبهة وظهر من هذا أن إسقاط المصنف قول الناظم المشبهة اسم الفاعل مخل لأن الاعتراض الأول إنما اندفع به فتدبر لكن لا يخفى أن الاعتراض به غير متجه لأن يهراق فعل مضارع لا صفة مشبهة كما اعترف به فى الجواب فلا يتوهم أنه من أفراد المحدود وقد وقع له فى المغنى بعد أن ذكر أنها تخالف اسم الفاعل فتنصب مع قصور فعلها أنه قال وأما الحديث أن امرأة كانت تهراق

وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف وأصل مقول مقوول بواوين نقلت حركة الواو الأولى إلى الساكن قبلها ثم حذفت الواو الثانية لالتقاء الساكنين وخصت بالحذف لزيادتها وقربها من الطرف هذا مذهب سيبويه فى مبيع ومقول وذهب الأخفش إلى أن المحذوف منهما عين الفعل وأن الضمة فى مبيع قلبت كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواو وأصل مرمى مرموى اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء والضمة التى قبلها كسرة وأدغمت الياء فى الياء وأصل مدعو مدعوو بواوين أدغمت الأولى فى الثانية لاجتماع المثلين وإلى بناء اسم المفعول من الثلاثى أشار الناظم بقوله :

وفى اسم مفعول الثلاثى اطرد * زنة مفعول كآت من قصد

(و) يأتى وصف المفعول من غيره (أى من غير) الثلاثى المجرد (بلفظ مضارعه بشرط الإتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة) لما مر فى اسم الفاعل وفتح ماقبل آخره (وإن شئت قلت بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ماقبل الآخر) وذلك مستفاد من قول النظم :

وإن فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

ويأتى من المتعدى فلا يحتاج إلى صلة (نحو المال مستخرج و) من اللازم فيحتاج إلى صلة نحو (زيد منطلق به وقد ينوب فعيل عن مفعول كدهين) بمعنى مدهون (وكحيل) بمعنى مكحول (وجريح) بمعنى مجروح (وطريح) بمعنى مطروح قال ابن مالك (ومرجعه السماع) وإن كان كثيرا وإليه أشار الناظم بقوله

* وناب نقلا عنه ذو فعيل * (وقيل ينقاس فيما ليس له فعيل بمعنى فاعل) كقتيل لا فيما له فعيل بمعنى فاعل (نحو قدير) بفتح الدال (ورحم) بكسر الحاء (كقولهم قدير ورحيم) بمعنى قادر وراحم وقد ينوب فعيل عن مفعل نحو أعقدت العسل فهو عقيد وأعله المرض فهو عليل أى معقد ومعل

(هذا باب إعمال الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدى إلى واحد)

وجه الشبه بينهما أنها تؤنث وتثنى وتجمع تقول فى حسن حسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول فى ضارب ضاربة وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب كما يعمله اسم الفاعل واقتصرت على واحد لأنه أقل درجات المتعدى وكان أصلها أن لا تعمل النصب لمباينتها الفعل بدلالتها على الثبوت ولكونها مأخوذة من فعل قاصر ولكنها لما أشبهت اسم الفاعل المتعدى لواحد عملت عمله (وهى الصفة) المصوغة لغير تفضيل لإفادة نسبة الحدث إلى موصوفها دون إفادة الحدوث وخاصتها أنها (التى استحسن فيها أن تضاف لما هو فاعل) بها (فى المعنى سواء كانت وصفا لازما

لا يمكن انفكاكه كطويل الأنف وعريض الحواجب وواسع الفم أم يمكن انفكاكه (كحسن الوجه ورقيق الثغر وطاهر العرض) فإن الحسن والنقاية والطهارة مما يوجد ويفقد (فخرج) باستحسان الإضافة إلى الفاعل في المعنى اسم الفاعل المتعدي (نحو زيد ضارب أبوه فإن إضافة الوصف) وهو ضارب (فيه) أي في هذا التركيب (إلى الفاعل) وهو أبوه (ممتنعة) إذ لا يقال ضارب أبيه (لئلا توهم) الإضافة فيه (الإضافة إلى المفعول) وأن الأصل زيد ضارب أباه (و) خرج اسم الفاعل القاصر (نحو زيد كاتب أبوه فإن إضافة الوصف) وهو كاتب (فيه) إلى الفاعل وهو أبوه (وإن كانت لا تمتنع) على قلة (لعدم اللبس) بالإضافة إلى المفعول لكون الكتابة لا تقع على الذوات (لكنها) على قلتها (لا تحسن لأن الصفة) الدالة على الثبوت (لا تضاف لمرفوعها حتى يقدر تحويل إسنادها عنه) أي عن مرفوعها إلى ضمير موصوفها المستتر في الصفة (بدليلين أحدهما أنه لو لم يقدر) الأمر (كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه) لأن الصفة نفس مرفوعها في المعنى واللازم باطل فالملزوم مثله (و) الدليل (الثاني أنهم يؤنثون الصفة) بالتاء (في نحو هند حسنة الوجه) فلو لم تكن الصفة مسندة إلى ضمير هند لما ذكرت كالمذكر مع المرفوع قاله ابن عصفور (فلهذا) التحويل (حسن أن يقال) في زيد حسن وجهه بالرفع (زيد حسن الوجه) بالإضافة فالحسن مسند إلى ضمير زيد فيكون مسندًا إلى جملته بعد أن كان مسندًا إلى وجهه وذلك حسن (لأن من حسن وجهه حسن أن يسند الحسن إلى) جميع (جملته مجازًا) عن الإسناد إلى الجزء منه فهو من الإسناد إلى الكل وإرادة البعض فهو مجاز قريب والباعث على ارتكابه غرض التخفيف . قال ابن الربيع إذا قلت مررت برجل حسن وجهه حصل عدة أمور كل اثنين منها بمنزلة شيء واحد لأن الجار والمجرور كالشيء الواحد وكذلك الصفة والموصوف والفعل والفاعل والمضاف والمضاف إليه فلما أرادوا التخفيف لم يمكنهم أن يزيلوا من اللفظ إلا الضمير لمنقلوه وجعلوه فاعلًا بالصفة فاستترفيها لأن الصفة حينئذ كأنها جارية على من هي له حيث رفعت ضميره فحسن أن يقال ذلك (وقبح أن يقال) في زيد كاتب أبوه (زيد كاتب الأب لأن من كتب أبوه لا يحسن أن تسند الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد) سرى من المضاف وهو الأب في كاتب أبوه إلى المضاف إليه وهو الهاء فهو من الإسناد إلى المضاف إليه وإرادة المضاف ووجه قرب الأول وبعد هذا أن الجزء بعض الكل فيصح إطلاق كل منهما وإرادة الآخر بخلاف الأبوة والبنوة) وقد تبين مما شرحنا أن العلم بحسن الإضافة) في الصفة إلى مرفوعها (موقوف على النظر في معناها) وهو نسبة الحدث إلى موصوفها على سبيل الثبوت فما جاز من الصفات أن يسند إلى ضمير موصوفه فإضافته إلى مرفوعه حسنة وما لا فلا (لا) موقوف (على معرفة كونها صفة مشبهة وحينئذ فلا دور في التعريف المذكور) في قول النظم :

صفة استحسن جر فاعل ... معنى بها المشبهة اسم الفاعل

(كما توهمه ابن الناظم) حيث قال في الشرح وهذه الخاصة لا تصلح لتعريف الصفة المشبهة وتمييزها عما عداها لأن العلم باستحسان الإضافة إلى الفاعل موقوف على العلم بكون الصفة مشبهة فهو متأخر عنه وأنت تعلم أن العلم بالمعرف يجب تقديمه على العلم بالمعرف انتهى وتقرير الدور منه أن العلم بالصفة المشبهة متوقف على استحسان إضافتها إلى الفاعل واستحسان إضافتها إلى الفاعل متوقف على العلم بكونها صفة مشبهة فجاء الدور ودفعه الموضح بانفكاك الجهة وتقريره أن الصفة المشبهة وإن كانت موقوفة على استحسان الإضافة إلى الفاعل لكن استحسان الإضافة إلى الفاعل ليس موقوفًا على معرفة كونها صفة مشبهة وإنما هو موقوف على النظر في معناها الثابت لفاعلها بحيث لو حول إسنادها عنه إلى ضميره لا يكون فيه لبس ولا قبح فتحسن حينئذ الإضافة إلى الفاعل .

(فصل) وتشارك الصفة المشبهة اسم الفاعل في الدلالة على الحدث وفاعله والتذكير والتأنيث والتثنية

الدماء فالدماء ثم يزيد على زيادة أل إلى آخر ما ذكره واعترضه بعض أولاد شيخ الإسلام السبكي وغاية ما أجاب العصمي أن ذكر ذلك استطراد ويتعداه كلامه هنا ثم المراد استحسان إضافتها للفاعل استحسان ذلك في نوع مادتها لا مما أنفسها ولا يرد مسائل امتناع الجر ومسائل ضعفه كما فصلناه في حواشي الألفية (قوله وخرج اسم الفاعل القاصر) أي الذي لا يقع على الذوات كما أشار إليه الشارح بعد فلا يرد أن كتب متعد نحو كتبت الكتاب (قوله لعدم اللبس) قد يمنع لأنه يحتمل أنه بمعنى مرتب الكتابة لأبيه كما يقال كاتب السلطان (قوله حسن أن يسند الحسن إلى جملته مجازًا) ظاهره أن التجوز في الإسناد فهو مجاز عقلي وكذا قول الشارح فهو من الإسناد إلا أن جعل العلاقة الكلية والجزئية ينافيه فإنها ليست من العلاقات التي ذكرت للمجاز العقلي كما صرح به العصام في الأطول والسيد في حاشية المطول في مباحث تأكيد المسند إليه (قوله وقبح أن يقال الخ) قال اللقاني اعلم أن إخراج الموضح لنحو كاتب الأب من الصفة المشبهة مناف لما قدمه من أن فاعلًا إذا أضيف إلى مرفوعه كان صفة مشبهة إلا أن يحمل قوله إذا أضيف إلى مرفوعه ما يحسن فيه ذلك (فصل)

والجمع وشرط الاعتماد إذا تجرد من أل (وتختص هذه الصفة المشبهة (عن اسم الفاعل بخمسة أمور) على ما هنا (أحدها أنها تصاغ من) الفعل (اللازم) وضعا أو قصدا (دون) الفعل (المتعدى) الذى لم يرد بالوصف منه الثبوت فالمصوغة من اللازم وضعا (كحسن وجميل) فإنهما مصوغان من حسن وجمل وهما لازمان وضعا والمصوغة من اللازم قصدا كضارب الأب ومضروب العبد فإن اسمى الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت جريا مجرى الصفة المشبهة كما قال فى التسهيل فى آخر هذا الباب (وهو) أى اسم الفاعل المراد به الحدوث (يصاغ منهما) أى من اللازم والمتعدى فمن اللازم (كقائم و) من المتعدى نحو (ضارب) الأمر (الثانى أنها) تكون (للزمن) الماضى المتصل بالزمن الحاضر الدائم) كحسن الوجه (دون الماضى المنقطع والمستقبل) فلا يقال حسن الوجه أمس ولا غدا (وهو) أى اسم الفاعل (يكون لأحد الأزمنة الثلاثة) نحو حاسن أمس أو الآن أو غدا والحاصل من هذه المادة أنك إن أردت ثبوت الوصف قلت حسن ولا تقول حاسن وإن أردت حدوثه قلت حاسن ولا تقول حسن قاله الشاطبى وغيره وإلى هذين الأمرين أشار الناظم بقوله وصوغها من لازم لحاضر الأمر (الثالث أنها تكون مجارية المضارع فى تحركه وسكونه) والمراد تقابل حركة بحركة وسكون بسكون لا تقابل حركة بعينها إذ لا يشترط التوافق فى أعيان الحركات ولهذا قال ابن الخشاب هو وزن عروضى لا تصريفى سواء كانت مصوغة من ثلاثى أو غيره فالثلاثى (كطاهر القلب وضامر البطن و) غير الثلاثى نحو (مستقيم الرأى ومعتدل القامة) فإنها مجارية ليطهر ويضمر ويستقيم ويعتدل (وغير مجارية له) أى للمضارع (وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كحسن وجمل وضخم وملآن) فإنها ليست مجارية ليحسن ويجمل ويضخم ويملأ وقول الزمخشرى وابن الحاجب وابن الدلج وجماعة أنها لا تكون إلا غير مجارية مردود باتفاقهم على أن منها قوله :

من صديق أو أخ ثقة • أو عدو شاحط دارا

بالشين المعجمة والحاء والطاء المهملتين بمعنى بعيد صفة مشبهة وهى مجارية ليشحط وجوابه ممكن إذ لهم أن يقولوا ما ورد من ذلك اسم فاعل أجرى مجرى الصفة المشبهة فى الحكم لا أنه صفة مشبهة حقيقة (ولا يكون اسم الفاعل إلا مجاريا له) أى للمضارع كضارب ويضرب ومنه قائم ويقوم لأن الأصل يقوم بسكون القاف وضم الواو ثم نقلوا داخل ويدخل لأن توافق أعيان الحركات غير معتبر كما تقدم الأمر (الرابع أن منصوبها لا يتقدم عليها) لأنها فرع اسم الفاعل فى العمل فلا يجوز زيد وجهه حسن (بخلاف منصوبه) فإنه يجوز تقديمه عليه تقول زيد عمرا ضارب (ومن ثم) بفتح المثلثة أى من أجل جواز تقديم منصوب اسم الفاعل عليه (صح النصب) أى نصب الاسم المتقدم على اسم الفاعل المشتغل عنه بضميره باسم فاعل محذوف (فى نحو زيد انا ضاربه) لأن ما يعمل فى المتقدم عليه يصح أن يفسر عاملا فيه (وامتنع) نصب السببى المتقدم على الصفة المشبهة المشتغلة عنه بنصب سببيه بصفة مشبهة محذوفة (فى نحو زيد أبوه حسن

(قوله وضعا أو قصدا) عبارة غيره أراد باللازم ما يشمل المتعدى الذى نزل منزلة اللازم أو حول إلى فعل بالضم فلا يرد أن الرحمن الرحيم صفتان من رحم وهو متعد انتهت ثم هذا التعميم إنما يحتاج إليه لو ادعى أن اسم الفاعل والمفعول إذا قصد بهما الثبوت يكونان صفة مشبهة والشارح يرى أن اسم الفاعل جار مجراها لأنها حقيقة وقياس اسم المفعول أن يكون كذلك وإن كان ما نقله فيما مر يقتضى أنه منها وقد أشرنا إلى ذلك فيما مضى وقال الشهاب بعد أن قال إن قول التسهيل الذى نقله الشارح آخر باب اسم الفاعل عومل معاملة الصفة المشبهة مشعر بأنه ليس صفة مشبهة حقيقة بل له حكمها والظاهر أن اسم المفعول كذلك ويؤيد ذلك تعريفه أول الباب فإنه اعتبر فيه ما يخرج ذلك كما يعلم بالوقوف عليه وعلى هذا لا يرد على قوله وصوغها من لازم ولو سلم فالكلام هنا فيما هو صفة مشبهة غالبا وحينئذ يندفع تنظير الشاطبى أنهما منها حقيقة فقوله وصوغها من لازم يخالف ما رآه فى التسهيل من صوغها من المتعدى بشرط أن يقصد به الثبوت إلى آخر ما أطال به أقول يوافق ما قاله الشاطبى فى اسم الفاعل ما ذكره المصنف فى التنبيه السابق فى باب أسماء الفاعلين والصفات المشبهة بها وفى اسم المفعول ظاهر كلام التسهيل المتقدم فى كلام الشارح وقول المصنف أنه يرد على حد الصفة المشبهة الذى ذكره الناظم محمود المقاصد كما تقدم (قوله لأنها فرع اسم الفاعل) قال المصنف وإن شئت قلت إنما لم يتقدم لأنه كان فاعلا فى الأصل فحذفت عله مرتبته الأصلية وهذا أولى من أن يعلل بهذه العلة امتناع تقديم التمييز لأن ذلك ليس مطردا فيه أعنى النقل من الفاعل فيحتاج أن يقول فى نحو فجرنا الأرض عيونا أنه محول عن واشتعل الرأس شيبا (قوله وامتنع فى نحو زيد أبوه حسن وجهه) قال الدنوشرى الأولى أن يمثل بقوله وجه الأب زيد حسنه لأن فى زيد مانعا آخر وهو كونه غير سببى وكلامه فيما يعمل فيه بحق الشبه انتهى وأقول هذا عجيب فقد أشار الشارح بقوله فلا يجوز نصب الأب أشار إلى أن محل التمثيل المدعى الأب لا زيد وأشار إلى الرد على المحكى حيث ادعى أن التمثيل لا يصح لأنه فهم أن التمثيل بزيد وهو غير سببى وما تعمل فيه الصفة المشبهة بحق الشبه لا يكون إلا سببيا فكان

الدنوشرى رأى كلامه فنقله ذاملاحها أشار إليه الشارح وذكر اللقانى مثل كلام الشارح ويؤخذ من كلام الحفيد جواب آخر وهو أنه لا مانع من تعدد الموانع (قوله الخامس أنه يلزم كون معمولها سببيا الخ) قال المصنف عندى أن ذكر هذا فيما تقصت فيه الصفة المشبهة عن اسم الفاعل غلط لأنه لا ينبغى أن يذكر فى ذلك إلا ما تخلف لأن الصفة المشبهة لا تحتمله لفرعيتها والأمر هنا بخلاف ذلك هنا لأمر آخر وهو أنها مأخوذة من فعل لازم وقد جرت صفة على الاسم فلا تقتضى إلا ضميره أو شبيه كما تقول فى اسم الفاعل القاصر مررت بالقائم أو القائم أبوه (قوله أى اسما ظاهرا) قيد به أخذا من قول المصنف متصلا بضمير موصوفها وقضيته أنها لا تعمل فى الضمير وليس كذلك فقد ذكر فى التسهيل أن معمولها يكون ضميرا بارزا متصلا كقوله حسن الوجه طلقه أنت (٨٣) فيجوز فى الضمير المتصل وهو الهاء أن يكون فى محل نصب أو جر فالأولى أن يقال المراد بالسببى ما عدا الأجنبى أو يجاب بأن مدلول الضمير سببى لا يشكل اشتراط السببية فى عملها النصب والجر واقتضى كلام التسهيل أنها لا تعمل فى ضمير منفصل لا تقول هو حسن أباه وبه صرح المصنف فى الحواشى وحينئذ ففى مفهوم كلام الشارح تفصيل فلا يعترض عليه (قوله كقوله رحيب قطاب الخ) هو من معلقة طرفة بن العبد والقطاب جمع قطب وهو كالقطاب الرجل بين عينيه وقوله بجس الندامى أى بلمسهم وقوله بضة بفتح الباء الموحدة وتشديد الضاد المعجمة أى رقيقة الجلد المتجرد المعرى من الثياب والشاهد فى قوله الجيب منها (قوله ما عملها فيه بحق الشبه) يؤخذ منه أن الكلام فى غير عمل الرفع أو النصب على طريق المفعول به فلا يرد على إطلاقهم اشتراط كون المعمول سببيا أنها تعمل فى غير السببى إذا كان فى معمول آخر لها ضمير صاحبها نحو رجل طيب فى داره نومك واعتمد على استفهام نحو أحسن الزيدين وأنه لا صاحب لها هنا حتى تعمل فى سببيه (قوله نحو زيد حسن وجهه طلقه) قال الدنوشرى قد يقال إن طلاقه تمييز نسبة لا حال انتهى ويجاب بأن المثال يكفيه الاحتمال وقوله نحو ذلك من الفضلات صرح المصنف فى الحواشى بأنها لا تعمل فى المفعول المطلق وذكره من جملة الفروق بينها وبين اسم الفاعل (قوله منها أنه لا يراعى لمعمولها محل) أى على الأصح وأجاز الفراء أن يتبع المجرور بالرفع نحو بالرجل الحسن الوجه نفسه وهذا قوى اليد والرجل وأجاز البغداديون الخفض فى العطف على المنصوب كحسن وجها وبدن (قوله تؤنث بالألف) أى قد تؤنث بالألف نحو حمراء الوجه (قوله ومنها أنه لا يجوز أن يفصل الخ)

وجهه) فلا يجوز نصب الأب بصفة محذوفة معتمدة على زيد تفسرها الصفة المذكورة المشتغلة عنه بنصب وجهه لأن الصفة المشبهة لا تعمل فى متقدم وما لا يعمل لا يفسر عاملا فوجب رفعه على أنه مبتدأ ثان وحسن خبره والجملة خبر زيد كما امتنع أن يقال وجه الأب زيد حسنه بنصب الوجه • الأمر (الخامس أنه يلزم كون معمولها سببيا أى) اسما ظاهرا (متصلا بضمير موصوفها إما لفظا نحو زيد حسن وجهه فوجهه معمول حسن وهو سببى لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف وهو زيد (وإما) متصل بضمير موصوفها (معنى نحو زيد حسن الوجه) فالوجه معمول حسن وهو سببى لأنه اسم ظاهر متصل بضمير الموصوف معنى، أى) الوجه (منه) أى من زيد هذا رأى البصريين (وقيل) لا حذف و(إن أل) فى الوجه خلف عن) الضمير (المضاف إليه) وهو رأى الكوفيين ويرده التصريح بالضمير مع أل كقوله

رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجس الندامى بضة المتجرد

(وقول ابن الناظم) فى شرح النظم ما معناه (أن جواز) نحو (زيد بك فرح) بتقديم المعمول وهو بك مع أنه غير سببى على الصفة وهى فرح (مبطل لعموم قوله) يعنى الناظم (أن المعمول للصفة) المشبهة (لا يكون إلا سببيا) ولا يكون إلا (مؤخرا مردود) خبر قول ابن الناظم (لأن المراد بالمعمول) فى قول النظم

وسبق ما تعمل فيه مجتنب وكونه ذا سببية وجب

(ما عملها فيه بحق الشبه) باسم الفاعل كما أفهمه قول الناظم

وعمل اسم فاعل المعدى لها على الحد الذى قد حدا

(وإنما عملها فى الظرف) وهو بك (بما فيها من معنى الفعل) لأن الظرف مما يكتفى برائحة الفعل كما قاله التفتازانى (وكذا عملها فى الحال) نحو زيد حسن وجهه طلقه (و) فى (التمييز) نحو حسن وجها (ونحو ذلك) من الفضلات التى ينصبها القاصر والمتعدى (بخلاف اسم الفاعل) فإنه قوى الشبه بالفعل فيعمل فى متأخر ومتقدم وفى سببى وأجنبى وتختص أيضا بأمور منها أنه لا يراعى لمعمولها محل بالعطف وغيره ومنها أن لا تعمل محذوفة ومنها أنها تؤنث ومنها أنها تخالف فعلها فتنصب مع قصوره ومنها دلالتها على الثبوت الاستمرارى من غير تخلل كحسن الوجه ومع التخلل نحو متقلب الخاطر ومنها استحسان إضافتها إلى فاعلها معنى من غير ضعف ولا قلق فى الكلام ومنها أنه يقبح حذف موصوفها وإضافتها إلى مضاف إلى ضمير موصوفها نحو مررت بحسن وجهه ومنها أنه لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها بظرف أو عديله عند الجمهور ويجوز فى اسم الفاعل بالاتفاق ومنها أنها لا تتعرف بالإضافة مطلقا بخلاف اسم الفاعل فإنه

أى إلا فى الضرورة كقوله ، والطيبون إذا ما ينسبون أبا ، ﴿فصل﴾ (قوله قال الفارسى) قال اللقانى فى صحة هذا الوجه فى نحو زيد حسن أبوه نظر انتهى ووجه النظر أن هذا ليس بدل كل ولا بعض ولا اشتمال فهو نظير المثال الثانى الذى حكاه الكوفيون كما قاله الشارح وقد زاد الشارح على اللقانى فى الرد على الفارسى بحكاية الفراء والمثال الأول الذى حكاه الكوفيون ووجه الرد فيهما أنه لو كان المرفوع بدلا أو كانت الصفة محتملة لضمير الموصوف لوجب تأنيثها وأنه يقال حسنة الوجه وقائمة الأنف لأن الصفة إذا رفعت ضمير المؤنث وجب تأنيثها (قوله والخفض بالإضافة) لعل تقديم الخفض على النصب لسلامته من التجوز الذى فى النصب من إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى إذا كان (٨٤) المعمول معرفة أو نكرة وقيل إنه شبيه بالمفعول به (قوله عليه أو على التمييز) أشار إلى أن فى اقتصار المصنف على كون النكرة تمييزا قصورا (قوله فالجائز اثنان والاثون) منها أربع قبيحة ومنها ست ضعيفة ومنها اثنان وعشرون صورة كما سيأتى جميع ذلك (قوله والممتنع منها أربعة) فى نسخة الدنوشرى بخط كاتب الأصل حسنة والحاصل أن صور الامتناع أربع وستون (قوله ولا تخلصا من قبح حذف الرابط) أى رفع المعمول وقوله أو التجوز فى العمل أى إذا نصب المعمول ووجه التجوز إجراء الوصف القاصر مجرى المتعدى وقوله كما فى الحسن الوجه مثال لهما أى لأن الوجه إن رفع كان مثالا للأول أو نصب كان مثالا للثانى (قوله ووجه ضعفه أنه من إجراء وصف الخ) قال الشهاب القاسمى فى حواشى ابن الناظم قد يرد عليه ما سيأتى فى القسم الحسن من نحو الحسن الوجه بنصب الوجه مع جريان هذا التوجيه فيه إلا أن يفرق بأن هذا انضم إلى الإجراء المذكور نقل تنوين الصفة مع إمكان دفعه بالإضافة فليتأمل انتهى وفرق فى حواشى الأشموق أيضا بأن فى الصفة المعرفة اعتمادا على أل وإن كانت معرفة لا موصولة لأنه قيل بأنها موصولة فروعى ذلك القول قال لكنه مناف لما مر أول باب الإضافة من قبح الرفع والنصب فى مررت بالرجل الحسن الوجه (قوله وجر الصفة الخ) قال الدنوشرى معطوف على قوله نصب الصفة وسيأتى فى كلامه تعليل ضعف جر الصفة المضاف إلى ضمير الموصوف (قوله وهى حسن الوجه) قال الشهاب سيأتى عد هذا المثال مع الرفع من الحسن مع أن فى النصب إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وفى الرفع خلو اللفظ من الرابط إلا أن يقال محذوف الأول أقوى إذ لا جائز له بخلاف الثانى له جائز وهو تقدير الضمير

يتعرف بالإضافة إذا كان بمعنى الماضى أو أريد به الاستمرار ومنها أن منصوبها المعرفة مشبه بالمفعول به ومنصوب اسم الفاعل مفعول به ومنها أن أل الداخلة عليها حرف تعريف والداخلة على اسم الفاعل اسم موصول على الأصح فيهما .

﴿فصل﴾ (لمعمول هذه الصفة) المشبهة (ثلاث حالات الرفع على الفاعلية) للصفة (قال الفارسى أو على الإبدال من ضمير مستتر فى الصفة) بدل بعض من كل ويرده حكاية الفراء مررت بامرأة حسن الوجه وحكاية الكوفيين بامرأة قويم الأنف وأنه يجوز برجل مضروب الأب بالرفع وليس هذا البدل كلا ولا بعضا ولا اشتمالا (والخفض بالإضافة) أى بإضافة الصفة إليه (والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة) كالوجه (و) عليه أو (على التمييز إن كان نكرة) كوجها (والصفة مع كل من الثلاثة) وهى الرفع والنصب والخفض (إما نكرة أو معرفة) مقرونة بأل (وكل من هذه الستة) الحاصلة من ضرب وجوه الإعراب الثلاثة فى حالتى تنكير الصفة وتعريفها (المعمول معه ست حالات لأنه) أى المعمول (إما بأل كالوجه أو مضاف لما فيه أل كوجه الأب أو مضاف للضمير كوجهه أو مضاف لمضاف للضمير كوجه أبيه أو مجرد) من أل والإضافة (كوجه أو مضاف إلى المجرد) من أل والإضافة (كوجه أب فالصور ست والاثون) صورة حاصلة من ضرب ست فى مثلها وهى ضربان جائز وممتنع فالجائز اثنان وثلاثون صورة و (الممتنع منها أربع وهى أن تكون الصفة بأل والمعمول مجرد منها ومن الإضافة إلى تاليها وهو) أى المعمول (مخفوض كالحسن وجهه أو) الحسن (وجه أبيه أو) الحسن (وجه أو) الحسن (وجه أب) لأن الإضافة فى هذه الصور الأربع لم تفد تعريفا كما فى نحو غلام زيد ولا تخصيصا كما فى نحو غلام رجل ولا تخفيفا كما فى نحو حسن الوجه ولا تخلصا من قبح حذف الرابط والتجوز فى العمل كما فى الحسن الوجه وينقسم الجائز إلى قبيح وضعيف وحسن فأما القبيح فهو رفع الصفة مجردة كانت أو مع أل المجرد منها ومن الضمير والمضاف إلى المجرد وذلك أربع صور وهو حسن وجه وحسن وجه أب والحسن وجه والحسن وجه أب ووجه قبحها خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف لفظا وعلى قبحها فهى جائزة فى الاستعمال لوجود الضمير تقديرا وأما الضعيف فهو نصب الصفة المجردة من أل المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ووجه ضعفه أنه من إجراء وصف القاصر مجرى وصف المتعدى وجر الصفة المضاف إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره وذلك ست صور وهى حسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالنصب فيهن وحسن وجهه وحسن وجه أبيه بالجر فيهما وهو أى الجر عند سيبويه من الضرورات وأجازه الكوفيون فى السعة وهو الصحيح لوروده فى

الحديث كقوله في وصف النبي صلى الله عليه وسلم شثن أصابعه وفي حديث أم زرع صفر وشاحها وفي حديث الدجال أعور عينه اليمنى ومع جوازه ففيه ضعف لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه وأما الحسن فهو رفع الصفة المجردة من أل المعرف بها والمضاف إلى المعرف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ونصب الصفة المجردة من أل والإضافة والمضاف إلى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها والمجرد من أل والإضافة والمضاف إلى المجرد منهما ورفع الصفة مع أل المعرف بها والمضاف إلى المعرف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره ونصب الصفة المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها أو إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره والمجرد من أل والإضافة والمضاف إلى المجرد منهما وجر الصفة المعرف بأل والمضاف إلى المعرف بها فهذه اثنتان وعشرون صورة وهي حسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسن وجه أبيه وحسن وجها وحسن وجه أب وحسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجهه وحسن وجه أب والحسن الوجه والحسن وجه الأب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن الوجه والحسن وجه الأب والحسن وجهه والحسن وجه أبيه والحسن وجها والحسن وجه أب والحسن الوجه والحسن وجه الأب وذلك كله مستفاد من قول الناظم :

فارفع بها وانصب وجر مع أل ... ودون أل مصحوب أل وما اتصل

بها مضافا أو مجردا ولا ... تجرر بها مع أل سما من أل خلا

ومن إضافة لتاليها وما ... لم يخل فهو بالجواز وسما

وأوصل بعض المتأخرين الصور الحاصلة من الصفة ومعمولها إلى أربعة عشر ألف صورة ومائتين وستة وخمسين صورة وذلك أنه جعل الصفة إما بأل أو لا فهذه حالتان ومعمولها إما بأل أو مضاف أو مجرد والمقرون بأل نوع واحد كالحسن الوجه والمضاف ثمانية أنواع الأول مضاف إلى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه والثاني مضاف إلى مضاف إلى ضميره نحو حسن وجه أبيه والثالث مضاف إلى المعرف بأل نحو حسن وجه الأب والرابع مضاف إلى مجرد نحو حسن وجه أب والخامس مضاف إلى ضمير مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف نحو جميلة أنفه من قولك مررت بامرأة حسن وجه جاريتها جميلة أنفه والسادس مضاف إلى ضمير معمول صفة أخرى نحو جميل خالها من قولك مررت برجل حسن الوجنة جميل خالها والسابع مضاف إلى موصول نحو الطيبي كل ما التاثت به الأزر من قوله :

فعج بها قبل الأخيار منزلة ... والطيبي كل ما التاثت به الأزر

(قوله شثن أصابعه) بالثاء المثلثة كما في الأساس وكذا ضبطه شراح الشمايل قال امرؤ القيس : وتعطو برخص غير شثن كأنه * أساريع ظبي أو مساويك إسحل وجاء في صفته صلى الله عليه وسلم شثن الكفين والقدمين قال أبو عبيد يعني أنهما إلى الغلظ والقصر أميل قال بعضهم وهذا الوصف محمود في الرجال وقيل معنى شثن الكفين أن في أنامله غلظا بلا قصر بدليل ما روى أنه كان سائل الأطراف (قوله وفي حديث أم زرع صفر وشاحها) أي في بعض الروايات وفي بعض صفر رداتها والمعنى أنها ضامرة البطن فكان رداءها صفر أي خال من شدة ضمور بطنها والرداء ينتهي إلى البطن فيقع عليه والصفر بكسر الصاد وسكون الفاء الخالي (قوله لأنه يشبه إضافة الشيء إلى نفسه) أورد أنهم عدوا من صور الحسن حسن الوجه وحسن وجه الأب وحسن وجه وكل ذلك يشبه إضافة الشيء إلى نفسه ويمكن الجواب بأنه يمكن في الصورتين المذكورتين في مسائل القبح العدول إلى الرفع ولا محذور فيه بخلافه في تلك الصور المعدودة في صور الحسن لكن يرد أنه يمكن في الصورة الأخيرة العدول إلى النصب على التمييز بل يمكن في الأولين العدول إلى الرفع بناء على أن أل قائمة مقام الإضافة إلى الضمير فليحرر (قوله وحسن وجه الأب) قد تقدم أول الباب الحكم بقبح زيد كاتب الأب بالإضافة لكن من كتب أبوه لا يحسن أن يضاف الكتابة إليه إلا بمجاز بعيد ويرد عليه نحو هذا الجريان هذا التوجيه فيه فإن حسن وجه الأب لا يقوم بزيد لا كلا ولا بعضا كالكتابة فكيف حكموا بحسن هذا فلم يمكن أن يوجه القبح هناك مع التوجيه المذكور بوجود اللبس لأنه يحتمل معنى أنه مرتب للكتابة كما يقال كاتب كما أشرنا إليه سابقا وإن ادعوا هناك عدم اللبس (قوله أو مجرد) قال السنباطي المجرد إما مجرد من الإضافة دون أل وقد قدمه أو من أل دون الإضافة أو من أل والإضافة فمرادهم بقوله أو مجرد أي المجرد وما أضيف هو إليه من أل والإضافة أو من أل دون الإضافة أي إلى الضمير فقط (قوله نحو الطيبي كل ما التاثت به الأزر) فإن كلا معمولة للصفة وهو الطيبي وكل مضافة إلى ما الموصولة وليس الشاهد في الطيبي كما قاله العيني لأنه لا يناسب موضوع الكلام لأنه في أقسام معمول الصفة لا فيها فتدبر (قوله من قوله فعجتها الخ) البيت للفرزدق والضمير في عجتها للناقة من عجت البعير إذا عطفت رأسه بالزمام فهو متعد بنفسه وهكذا وجدته بخط المصنف مرسوما وجدتها على أن وجد فعل ماض والهاء ضمير نصب مفعوله وأما ما في نسخ الشارح من رسمه فعج بها على أنه فعل أمر والهاء ضمير مجرور بالباء فلا يناسب

والثامن مضاف إلى موصوف بجملة نحو رأيت رجلا حديد سنان رمح يطعن به والمجرد من الإضافة وأل يشمل الثلاثة أنواع الموصول نحو قوله :

أسيلات أبدان رقاق خصورها   وثيرات ما التفت عليه المآزر

والموصوف نحو جما نوال أعده من قوله :

تزور امرأ جما نوال أعده   لمن أمه مستكفيا أزمة الدهر

وغيرهما نحو مررت برجل حسن وجه هذه اثنتا عشرة صورة مضروبة في حالي تنكير الصفة وتعريفها تصير أربعا وعشرين وكل من هذه الأربع والعشرين مضروبة في الثلاثة أحوال الإعراب تبلغ اثنتين وسبعين صورة ويضم إليها صور ما إذا كان معمول الصفة ضميرا وهي ثلاث الأولى أن يكون مجرورا وذلك إذا باشرته الصفة المجردة من أل نحو قولك مررت برجل حسن الوجه جميله الثانية أن تفصل الصفة من الضمير وهي مجردة من أل نحو قريش نجباء الناس ذرية وكرامهموها الثالثة أن تتصل به ولكن تكون الصفة بأل نحو زيد الحسن الوجه الجميله والضمير في هاتين الصورتين منصوب والإلزام إضافة الشيء إلى نفسه فصار ت خمسا وسبعين والصفة إما أن تكون لمفرد مذكر أو لمثناه أو لمجموعه جمع سلامة أو جمع تكسير أو لمفرد مؤنث أو لمثناه أو لمجموع جمع سلامة أو جمع تكسير هذه ثمان في خمس وسبعين تصير ستمائة وإذا نوعت نفس الصفة إلى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة وضربتها في الستمائة تصير ألفا وثمانمائة وإذا نوعت الصفة أيضا من آخر إلى مفرد مذكر ومثناه ومجموعه وإلى مفرد مؤنث ومثناه ومجموعه كانت ثمانيا فإذا ضربت فيها الألف والثمانمائة تصير أربع عشرة ألفا وأربعمائة قال ويستثنى من هذه الصور الضمير فإنه لا يكون مجموعا جمع تكسير ولا جمع سلامة وجملة صوره مائة وأربع وأربعون فالباقي أربع عشرة ألفا ومائتان وست وخمسون بعضها جائز وبعضها ممتنع فيخرج منها الممتنع على ما تقدم انتهى

﴿ هذا باب التعجب ﴾

وهو استعظام زيادة في وصف الفاعل خفي سببها وخرج بها المتعجب منه عن نظائره أو قل نظيره قاله ابن عصفور وخرج بوصف الفاعل وصف المفعول فلا يقال ما أضرب زيدا تعجبا من الضرب الواقع على زيد وبخفي سببها الأمور الظاهرة الأسباب فلا يتعجب في شيء منها ولهم إذا ظهر السبب بطل العجب وبقلة النظائر والخروج عنها ما يكثر نظائره في أوصافه لا يستعظم فلا يتعجب منه (و) التعجب (له عبارات كثيرة واردة في الكتاب والسنة ولسان العرب فمن الكتاب (نحو) قوله تعالى (كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم)ومن السنة قوله صلى الله عليه وسلم لأبي هريرة رضي الله عنه (سبحان الله إن المؤمن لا ينجس)ومن كلام العرب قولهم (لله دره فارسا) وإنما لم يبوب لها في النحو لأنها لم تدل على التعجب بالوضع بل بالقرينة (والمبوب له منها في النحو)صيغتان (اثنتان) موضوعتان له (إحداهما ما أفعله نحو ما أحسن زيدا)وإليها أشار الناظم بقوله بأفعل انطق بعد ما تعجبا . والكلام فيها في

تفسير جاج بما تقدم (قوله نحو قوله أسيلات أبدان الخ) البيت لعمر بن أبي ربيعة وأسيلات جمع أسيلة وهي الطويلة والشاهد في وثيرات ما التفت فإن وثيرات صفة مشبهة أضيفت إلى الموصول وهو جمع وثيرة بفتح الواو وكسر الثاء المثلثة أراد وطيآت الأرداف والأعجاز وارتفاعه على أنه خبر بعد خبر وأسيلات خبر مبتدأ محذوف أي هن (قوله نحو جما نوال أعده)أي فإن نوال مرفوع بجما مع أنه غير ملتبس بضمير صاحب (٨٦) الصفة لفظا فالتقدير الضمير موجود لأن المعنى جما نواله أي عظيما عطاؤه (قوله من قوله تزور امرأ جما الخ) جما حال من امرأ وجملة أعده من الإعداد قالوا صفة لنوال قال العيني والصواب أن يكون صفة لامرأ والضمير المنصوب يرجع إليه وأمه بمعنى قصده ومستكفيا مفعول ثان لأعده واللام في لمن يتعلق به وأزمة الدهر منصوب بمستكفيا أي شدته

﴿ هذا باب التعجب ﴾

(قوله وهو استعظام الخ) قال الدنوشري حد بعضهم التعجب بأنه انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفي سببه ولهذا يقال إذا ظهر السبب بطل العجب ولا يطلق على الله أنه متعجب إذ لا يخفى عليه شيء وما وقع مما ظاهره ذلك في القرآن فمصروف إلى المخاطب نحو قوله تعالى فما أصبرهم على النار أي أن حالهم في ذلك اليوم ينبغي لك أيها المخاطب أن تتعجب منها وعرف بعضهم التعجب بأنه استعظام فعل فاعل ظاهر المزية فيه ﴿ فائدة ﴾ توقف بعضهم في صحة قولنا مثلا ما أعظم الله وما أجله لأنه يقتضي بظاهره أن المعنى شيء عظيم أعظم الله أي جعله عظيما وهذا إن لم يكن كفرا فهو قريب منه وقدر بعضهم مضافا قبل الله فيكون التقدير شيء عظيم قدرة الله وهذا الشيء هو الله وفيه إطلاق ما على الله تعالى اه وأقول صرح ابن الأنباري بصحة ما أعظم الله وبسط شيخ الإسلام السبكي الكلام على المسئلة وذكرنا ما يتعلق به في حاشية الألفية (قوله سبحان الله الخ) إن قلت ما معنى التعجب في كلمة التسبيح قلت أصل ذلك أن يسبح الله عند رؤية التعجب من صنائعه ثم كثر حتى استعمل في كل متعجب منه (قوله والمبوب له في النحو منها صيغتان) ذكر في الشذور ثلاثة والثالثة

فعل وسيأتي في هذا الكتاب في باب نعم ويأتي آخر هذا الباب في كلام الشارح (قوله لأن في أحسن الخ) فيه نظر فإن الكوفيين الظاهر أنهم لا يقولون بأن في أحسن ضميرا كما يعلم من كلامهم الآتي في أحسن وهذا الضمير المستتر لا يجوز العطف عليه ولو مع الفصل ولأن يبدل منه ولا أن يخبر عنه قاله ابن الصائغ وينظر هل التأكيد كالعطف أولا (قوله عجب لتلك قضية الخ) قال الشهاب القاسمي في حواشي شرح القطر للمصنف عجب مبتدأ ولتلك خبر وقضية يحتمل أنه مجرور بدل من قوله تلك إن لم يشترط في إبدال النكرة من المعرفة بدل كل وصفها ويحتمل أنه منصوب حالا فليحرر اه وأقول في الارتشاف في باب المفعول المطلق وعجب مبتدأ والخبر في لتلك وقضية تمييز أو حال وقيل التقدير أمري عجب لتلك وقيل يجوز رفع قضية على تقدير هي قضية وزعم الأعلم أن عجب لتلك مرفوع على الإهمال (قوله أي الذي أو شيء الخ) أشار إلى أن قول المصنف أي شيء عظيم تفسير للخبر المحذوف سواء

قدرت ما بمعنى الذي أو بمعنى شيء

شيئين في ما وأفعل (فأما ما) التعجبية (فأجمعوا على اسميتها لأن في أحسن ضميرا يعود عليها) اتفاقا والضمير لا يعود إلا على الأسماء (وأجمعوا) أيضا (على أنها مبتدأ لأنها مجردة) من العوامل اللفظية (للإسناد إليها) وأما ما روى عن الكسائي أنها لا موضع لها من الإعراب فشاذ لا يقدح في الإجماع (ثم) بعد الاتفاق على أنها اسم مبتدأ اختلفوا في معناها (قال سيبويه) وجمهور البصريين (هي نكرة تامة بمعنى شيء وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب) كما قالوا في قول الشاعر:

عجبت لتلك قضية وإقامتي • فيكم على تلك القضية أعجب

(وما بعدها) من الجملة الفعلية (خبر فموضعه رفع وقال الأخفش هي) أي ما (معرفة ناقصة) أي موصولة (بمعنى الذي وما بعدها) من الجملة الفعلية (صلة) لها فلا موضع له من الإعراب (أو نكرة ناقصة) أي نكرة موصوفة بمعنى شيء (وما بعدها) من الجملة الفعلية (صفة) لها (فمحله رفع) تبعا لمحل ما (وعليهما) أي على قولي الأخفش من التعريف والتنكير الناقصين (فالخبر) أي خبر المبتدأ الذي هو ما التعجبية (محذوف وجوبا أي) الذي أو شيء أحسن زيدا (شيء عظيم) ورد بأنه يستلزم مخالفة النظائر من وجهين أحدهما تقديم الإفهام بالصلة أو الصفة وتأخير الإبهام بالتزام حذف الخبر والمعتاد فيما تضمن من الكلام إفهاما وإبهاما تقدم الإبهام والثاني التزام حذف الخبر دون شيء يسد مسده وروى عن الأخفش قول ثالث موافق لقول سيبويه والجمهور. وذهب الفراء وابن درستويه إلى أن ما استفهامية ونقله في شرح التسهيل عن الكوفيين وهو موافق لقولهم باسمية أفعل فإن الاستفهام المشوب بالتعجب لا يليه إلا الأسماء نحو ما أصحاب اليمين والأصح ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه لأن قصد المتعجب الإعلام بأن المتعجب منه ذو مزية إدراكها جلي وسبب الاختصاص بها خفي فاستحقت الجملة المعبر بها عن ذلك أن تفتتح بنكرة غير مختصة ليحصل بذلك إبهام متلو بإفهام ولا شك أن الإفهام حاصل بإيقاع أفعل على المتعجب منه إذ لا يكون إلا مختصا فتعين كون الباقي وهو ما مقتضيا للإبهام (وأما أفعل) بفتح العين (كأحسن) ففيه خلاف (فقال البصريون والكسائي) وهشام (فعل) ماض (للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية نحو ما أفقرني إلى رحمة الله) وما أحسنني إن اتقيت الله (ففتحته) التي في آخره (بناء) لا إعراب (كالفتحة في ضرب من) قولك (زيد ضرب عمرا وما بعده) من الاسم المنصوب (مفعول به) كما أن ما بعد ضرب من الاسم المنصوب مفعول به فإعراب ما أحسن زيدا مثل إعراب زيد ضرب عمرا حرفا بحرف (وقال

وقد أفصح عن هذا اللقاني بقوله قوله أي شيء عظيم ظاهره أنه تفسير للخبر المحذوف وهو ظاهر إن قدرت ما بمعنى الذي وكذا إن قدرت بمعنى شيء موصوف بأنه أحسن زيدا شيء عظيم فالخبر هو شيء الثاني باعتبار وصفه كالحال الموطئة (قوله للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية) قال اللقاني قد تقدم في أول الكتاب وأما تجويز الكوفي في ما أحسني أي بدون نون فبني على أن أحسن عندهم اسم فالمراد باللزوم هنا الملازمة بحسب الاستعمال المنقول إلينا لا اللزوم الذي هو الإيجاب إذ لا يحسن الاستدلال بذلك إذ هو فرع عن ثبوت الفعلية فتأمله (قوله وما بعده مفعول به) قال المصنف لا خلاف أعرفه في أن همزة أفعل في التعجب للتعدية بدليل تعدي ما أحسن زيدا وما أصبره واختلف فيه قبل دخول الهمزة بعد الإجماع على أنه قبلها مقدرة قصوره وإلا لتعدى نحو ما أضرب زيدا لاثنين بأي شيء حصل له القصور فقال النحاة بتقديره على فعل وخالفهم ابن مالك وقال بل لتضمينه ما لا يتعدى من أفعال الغرائز كقولك ضعف وكثل وانتصر ورد عليه بوجهين أحدهما أن فعل وفعل اللازمين كجزع وصبر يساويان فعل في عدم التعدي وقبول همزة التعدي فتقدير ردهما إلى فعل لا حاجة إليه الثاني أن من الأفعال ما رفضت العرب صوغه على فعل وهو المضاعف واليائي العين أو اللام نحو حي وعي فلا يصح في ذلك تقدير فعل وقد يقال في جواب الأول إنا احتجنا إلى دعوى القصور في الفعل فنحن قدرنا تحويل الوزن وأنت قدرت تضمين المعنى الزائد الذي لم يكن وكلاهما مجاز فإذا قلت لا حاجة إلى هذا بعينه قلنا ولا إلى ما ذكرت بعينه وفي جواب الثاني أنهم امتنعوا من النطق في ذلك بفعل لأنه

بقية الكوفيين) غير الكسائي وهشام أفعل (اسم لقولهم) أي العرب (ما أحيسنه) وما أميلحه بالتصغير ولم يصغر والفعل صار التصغير من خصائص الأسماء (ففتحته) التي في آخره (إعراب) لا بناء (كالفتحة في) عندك من قولك (زيد عندك) وذلك (لأن مخالفة الخبر للمبتدأ) في المعنى (تقتضي عندهم نصبه) أي نصب الخبر بخلاف ما إذا كان الخبر هو المبتدأ في المعنى كالله ربنا أو مشبها به نحو وأزواجه أمهاتهم فإنه يرتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا بحيث لا يحمل عليه حقيقة ولا حكما خالفه في الإعراب والناصب له عندهم معنوي وهو معنى المخالفة التي اتصف بها ولا يحتاج إلى شيء يتعلق به الخبر (وأحسن إنما هو في المعنى وصف لزيد لا لضميرما) فلذلك نصب (وزيدا عندهم مشبه بالمفعول به) لأن ناصبه وصف قاصر فأشبه نصب الوجه في قولك زيد حسن الوجه وأجيب بأن التصغير في أفعل شاذ ووجه تصغيره أنه أشبه الأسماء عموما بجموده ولأنه لا مصدر له وأنهم ذهبوا بتصغيره إلى معنى المصدر حيث لزم صيغة واحدة قاله أبو البقاء وأشبه أفعل التفضيل خصوصا بكونه على وزنه وبدلالته على الزيادة وبكونهما لا يبنيان إلا مما استكمل شروطا يأتي ذكرها وندر حذف همزة أفعل سمع ما خيره وما شره بمعنى ما أخيره وما أشره ولما حذفوا الهمزة أخيرا حركوا الخاء بحركة الياء ومنهم من لم يحركها ويحذف ألف ما ويقول خيره وسمع الكسائي مخبثه (الصيغة الثانية) من صيغتي التعجب (أفعل به) بكسر العين (نحو أحسن بزيد) وإليها الإشارة بقول النظم * أو جئ بأفعل قبل مجرور ببا * (أجمعوا على فعلية أفعل) لأنه على صيغة لا تكون إلا للفعل فأما أصبع فنادر وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على أن أفعل اسم قال المرادي ولا وجه له (ثم) بعد اتفاقهم على فعليته اختلفوا في حقيقته (قال البصريون) جمهورهم (لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر) فمدلوله ومدلول أحسن في ما أحسن زيدا من حيث التعجب واحد (وهو في الأصل فعل ماض) صيغته (على صيغة أفعل) بفتح العين وهمزته للصيرورة (بمعنى صار ذا كذا) فأصل أحسن بزيد أحسن زيد أي صار ذا حسن (كأغد البعير أي صار ذا غدة) وأبقلت الأرض أي صارت ذات بقل (ثم غيرت الصيغة) الماضوية إلى الصيغة الأمرية فصار أحسن زيد بالرفع (فقبح إسناد) لفظ (صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر) لأن صيغة الأمر لا ترفع الاسم الظاهر (فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به) المجرور بالباء (كامرر بزيد ولذلك) القبح (التزمت) زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح (بخلافها) أي بخلاف زيادة الباء (في) فاعل الفعل الماضي نحو (كفى بالله شهيدا فيجوز تركها) لعدم الاستقباح (كقوله) وهو سحيم بمهملتين عبد بني الحسحاس بمهملات أربع :

عميرة ودع إن تجهزت غاديا * (كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا)

بحذف الباء من فاعل كفى (وقال الفراء والزجاج والزمخشري وابنا كيسان وخروف) أفعل بكسر العين في التعجب (لفظه ومعناه الأمر) حقيقة (وفيه ضمير) مستتر مرفوع على الفاعلية (والباء للتعدية) داخلة على المفعول به لا زائدة (ثم) اختلفوا في مرجع الضمير المستتر في أفعل (قال ابن كيسان) من الكوفيين (الضمير للحسن) المدلول عليه بأحسن كأنه قيل أحسن يا حسن بزيد أي دم به والزمه ولذلك كان الضمير مفردا على كل حال لأن ضمير المصدر كالمصدر لا يثنى ولا يجمع واستحسنه ابن طلحة (وقال غيره) أي غير ابن كيسان من المتقدم ذكرهم وهم الفراء من الكوفيين والزجاج من البصريين وابن خروف والزمخشري من المتأخرين الضمير المستتر في أفعل (للمخاطب) المستدعى منه التعجب وكان القياس أن يقال في التأنيث أحسني وفي التثنية أحسنا وفي الجمع أحسنوا وأحسن (وإنما التزم إفراده) وتذكيره واستتاره

أمر لفظي وهو النقل فلا يمتنع فيه التقدير لزوال المانع وكم لهم من شيء يصح تقديره ولا يصح النطق به (قوله ففتحته إعراب) قال اللقاني أي ومنع الصرف لما فيه من الصفة (٨٨) ووزن الفعل (قوله كالفتحة في زيد عندك) قال اللقاني فيه دلالة على أن بقية الكوفيين وافقوا سيبويه على أن ما مبتدأ وفعل خبر (قوله وأحسن إنما هو في المعنى الخ) قال اللقاني مقتضاه جواز النصب عندهم في زيد أفضل أبا ونحوه (قوله لفظ الأمر) وحينئذ فينبغي أن يكون مبنيا على السكون إن كان صحيح الآخر وعلى حذف الآخر إن كان معتله وقيل مبني على فتحة مقدرة نظرا إلى الأصل من كونه ماضيا (قوله ومعناه الخبر) قال الدنوشري فيه نظر فإن معنى الصيغة مع ما بعدها التعجب والتعجب من قبيل الإنشاء فكيف يحكم على ذلك بأنه خبر اه وتفصيل هذا أن الفعل الرافع للظاهر مفرد لا يتصف حقيقة بخبر ولا إنشاء لأنهما وصفان للكلام وإن أريد اتصاف المفرد بوصف جملته مجازا فالجملة إنشاء فتدبر (قوله ذا بقل) قال الدنوشري صوابه ذات بقل اه أي لأن الأرض مؤنثة وهذا على ما في بعض النسخ وأكثر النسخ ذات بالتأنيث (قوله عميرة ودع الخ) عميرة منصوب بودع وهو اسم محبوبته وغاديا من الغدو (قوله والباء للتعدية) قال بعضهم وعلى أنه أمر حقيقة فعل المجرور نصب على المفعولية والهمزة للنقل كهي فيما أفعل فالباء زائدة اه فليحرر لكن رأيت بخط المصنف لا خلاف أعرفه في أن همزة أفعل للصيرورة والأصل فيه

أفعل ولكن حوّل من صيغة الماضي إلى صيغة الأمر والمعنى الأصلي باق (قوله وهو عام إبهد) لعل المراد عدم عهد خصوص استعمال الأمر في خصوص معنى الماضي فلا يرد أن صيغة الطلب قد تستعمل في الخبر لأنها تستعمل في الإباحة نحو جالس الحسن أو ابن سيرين والتسوية وغير ذلك مما ذكر في علم المعاني (قوله والمعهود عكسه) نحو مات فلان رحمه الله (قوله بأربعة أوجه) قال الدنوشري مما يرد على من زعم أنه أمر لا يجاب بالفاء ولو كان أمراً لأجيب بها فلا تقول أحسن بزيد فيحسن بك اهـ (قوله لزم إبراز ضميره) قد يجاب بأنه جرى مجرى الأمثال (قوله لم يله ضمير المخاطب) لأن ذلك لا يجوز لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل في غير باب ظن وفقد وعدم لا يقال ضربتني وفرحتني (قوله لو كان أمراً لوجب له الخ) عبارة الشاطبي الرابع أنه كان يجب إعلاله إذا كانت عينه ياء أو واواً كما وجب ذلك لأبن وأقم ولم يجز أبين به ولا أقوم به كما لا تأمر بذلك فلما لم يكن كذلك لم يصح (٨٩) أن يكون أمراً وهذا مشترك الإلزام في ما أفعله إذ هو عنده فعل ماض والماضي يجب فيه أقام وأبان فكان يمتنع فيه ما أقومه وأبينه كما يمتنع في الماضي فالجواب عن هذا هو جوابنا وإلا فلا يصح اعتراضه فلا يفتقر إلى جواب وإذا تقرر هذا كله سهل الأمر في فاعل أفعل وأنه مضمر وفي المجرور وأنه في موضع نصب وأن الباء غير زائدة وهو ظاهر (قوله ويجوز حذف الباء) قال الدنوشري إنها إذا حذفت لا تقدر (قوله ويجوز حذف المتعجب منه) قال الدنوشري يفهم منه أن زيداً في قولنا ما أحسن زيداً متعجب منه وفي الحقيقة المتعجب منه حسنه لا زيد (قوله وهو علي) في القاموس في مادة ودق نقلا عن المازني وصوبه الزمخشري أنه لم يصح أنه تكلم بشيء من الشعر غير بيتين وهما قوله:

تلكم قريش تمناني لتقتلني • فلا وربك لا بروا ولا ظفروا
وإن هلكت فرهن ذمتي لهم • بذات ودقين لا يعفو لها أثر

(قوله معطوفاً على آخر) قال الدنوشري الظاهر أن ذلك من عطف الجمل ففي العبارة مسامحة لأنها تقتضي أنها من عطف المفردات (قوله واكتف إن دعينا) قال الدنوشري هذا ليس من باب التعجب وقال أيضاً وهو بيان لهذا ما نصه إن كان من الاكتفاء فلا شاهد فيه لأنه على هذا التقدير فعل أمر لا فعل تعجب وفاعله مستتر فيه وجوباً اهـ وهذا مبني على ما في النسخ من رسم اكتف بتاء مثناة بين الكاف والفاء وهذا لا يتوهم أنه فعل تعجب لأنه ليس على وزن أفعل والذي رأيته في خط المصنف في التذكرة وأكف بغير تاء وضبطه بفتح الهمزة إشارة لكونها همزة قطع وسكون الكاف (قوله لأن لزومه الخ) قال الدنوشري علل ذلك سعدي جلبي بقوله لأنه لملازمة الجار لكون الفعل قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول أشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم (قوله زيد كفى كاتباً)

(لأنه) أي أفعل المستتر فيه الضمير (كلام جرى مجرى المثل) والأمثال لا تغير عن حالها وضعف مذهب جمهور البصريين بثلاثة أوجه أحدها استعمال الأمر بمعنى الماضي وهو عام لم يعهد والمعهود عكسه والثاني استعمال أفعل بمعنى صار وهو قليل والثالث زيادة الباء في الفاعل ورد ابن مالك قول الفراء وموافقيه بأربعة أوجه أحدها أنه لو كان أمراً لزم إبراز ضميره الثاني أنه لو كان أمراً لم يكن الناطق به متعجباً كما لا يكون الآمر بالحلف ونحوه حالفاً ولا خلاف في كونه متعجباً الثالث أنه لو كان مسنداً إلى ضمير المخاطب لم يله ضمير المخاطب في نحو أحسن بك الرابع أنه لو كان أمراً لوجب له من الإعلال ما وجب لأقم وأبن ويجوز حذف الباء إذا كان المتعجب منه أن المصدرية وصلتها كقوله • وأحبب إلينا أن تكون المقدما • أي بأن تكون دون أنّ المشددة وصلتها لعدم السماع فهذا حكم اختصت به أن عن أنّ ونظيره عسى أن يقوم قاله الموضح في الحواشي وزاد بعضهم في التعجب صيغة ثالثة وهي فعل بضم العين نحو كبرت كلمة وزاد الكوفيون رابعة وهي أفعل بغير ما فأجازوا تحويل الثلاثي إلى صيغة أفعل فتقول أحسنت رجلا وأكرمت رجلا بمعنى ما أحسنك وما أكرمك وزاد بعضهم اسم التفضيل متمسكاً بقول سيبويه أن أفعل وما أفعله وأفعل به بمعنى واحد (مسألة) لا يتعجب إلا من معرفة أو نكرة مختصة نحو ما أحسن زيداً وما أسعد رجلا اتقى الله لأن المتعجب منه مخبر عنه في المعنى فلا يقال ما أسعد رجلا من الناس لأنه لا فائدة في ذلك (ويجوز حذف المتعجب منه) إذا كان ضميراً كما (في مثل ما أحسنه إن دل عليه دليل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وحذف ما منه تعجبت استبح • إن كان عند الحذف معناه يضح

(كقوله) وهو علي بن أبي طالب كرم الله وجهه:

جزى الله عني والجزاء بفضله • ربيعة خيراً (ما أعف وأكرما)

أي ما أعفها وأكرمها (وفي) مثل (أفعل به إن كان أفعل) بكسر العين (معطوفاً على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف نحو أسمع بهم وأبصر) أي بهم وقوله:

أعزز بنا واكتف إن دعينا • يوماً إلى نصرة من يلينا

أي واكتف بنا وإنما حذف للدليل مع كونه فاعلا لأن لزومه للجر كساه صورة الفضلة خلافاً للفارسي وجماعة ذهبوا إلى أنه لم يحذف ولكنه استتر في الفعل حين حذفت الباء كما في قولك زيد كفى به كاتباً زيد كفى كاتباً ورده ابن مالك بوجهين أحدهما لزوم إبرازه حينئذ في التثنية والجمع والثاني أن من الضمائر ما لا

يقبل الاستثار كنا من أكرم بنا فإن لم يدل عليه دليل لم يجز حذفه أما في ما أفعله فلعروه إذ ذاك عن الفائدة فإنك لو قلت ما أحسن أو ما أجمل لم يكن كلاما لأن معناه أن شيئا صير الحسن واقعا على مجهول وهذا مما لا ينكر وجوده ولا يفيد التحدث به وأما نحو أفعل به فلا يحذف منه المتعجب منه لغير دليل لأنه فاعل (وأما قوله) وهو عروة بن الورد :

فذلك إن يلق المنية يلقها ٭ حميدا (وإن يستغن يوما فأجدر)

حذف المتعجب منه ولم يكن معطوفا على مثله (أي) فأجدر (به) حميدا (فشاذ) أو قليل (مسألة وكل من هذين الفعلين) وهما ما أفعله وأفعل به (ممنوع التصرف) اتفاقا قاله ابن مالك وإليه أشار في النظم بقوله :

وفي كلا الفعلين قدما لزما ٭ منع تصرف بحكم حتما

وأجاز هشام أن يؤتى بمضارع ما أفعله فتقول ما يحسن زيدا وهو قياس ولم يسمع فلا يقدح في الإجماع وليس أفعل أمرا من أفعل لاختلاف مدلولي الهمزة عند الجمهور ولأنها في التعجب للصيرورة وفي غيره للنقل (فالأول) وهو ما أفعله (نظير تبارك وعسى وليس) في الجمود وفي ملازمة المضي (والثاني) وهو أفعل به (نظير هب بمعنى اعتقد وتعلم بمعنى اعلم) في الجمود وفي ملازمة صيغة الأمر (وعلة جمودهما تضمنهما معنى حرف التعجب الذي كان يستحق الوضع) ولم يوضع (مسألة ولعدم تصرف هذين الفعلين) الدالين على التعجب (امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما و) امتنع (أن يفصل بينهما) وبين معمولهما (بغير ظرف ومجرور فلا تقول ما زيدا أحسن) بتقديم معمول أحسن عليه (ولا) تقول (بزيد أحسن) بتقديم معمول أحسن عليه (وإن قيل إن بزيد مفعول) به كما يقول به الفراء وأصحابه لعدم التصرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ وفعل هذا الباب لن يقدما ٭ معموله (وكذا لا تقول ما أحسن يا عبد الله زيدا) بالفصل بالمنادى بين أحسن ومعموله بلا خلاف كما يؤخذ من كلام الشارح وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ووصله به الزما . وفي الكلام الفصيح ما يدل على جوازه كقول علي رضي الله عنه لما رأى عمار بن ياسر مقتولا أعزز علي أبا اليقظان أن أراك صريعا مجدلا أي مرميا على الجدالة بفتح الجيم وهي الأرض قال ابن مالك وهذا مصحح للفصل بالمنادى (ولا) تقول (أحسن لولا بخله بزيد) بالفصل بلولا الامتناعية ومصحوبها وأجاز ذلك ابن كيسان قال المرادي ولا حجة له على ذلك وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالمصدر نحو ما أحسن إحسانا زيدا ومنعه الجمهور لمنعهم أن يكون له مصدر وأجاز الجرمي وهشام الفصل بالحال نحو ما أحسن راكبا زيدا أو أحسن راكبا بزيد (واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور) حال كونهما (متعلقين بالفعل) الدال على التعجب (والصحيح الجواز) للتوسع فيهما وإليه أشار الناظم بقوله :

وفصله بظرف او بحرف جر ٭ مستعمل والخلف في ذاك استقر

وذهب الأخفش والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع وذهب الفراء والجرمي والمازني والزجاج والفارسي وابن خروف والشلوبين إلى الجواز (كقولهم ما أحسن بالرجل أن يصدق وما أقبح به أن يكذب وقوله) وهو أوس بن حجر : أقيم بدار الحزم ما دام حزمها ٭ (وأحر إذا حالت بأن أتحولا) ففصل بإذا الظرفية بين أحر ومعموله وهو أن وصلتها وليس لسيبويه في ذلك نص (ولو تعلق الظرف والمجرور بمعمول فعل التعجب لم يجز الفصل به اتفاقا) كما قاله ابن مالك في شرح التسهيل (نحو ما أحسن معتكفا في المسجد وأحسن بجالس عندك) فلا يقال فيهما ما أحسن في المسجد معتكفا وأحسن عندك بجالس لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله .

(فصل) (وإنما يبنى هذان الفعلان مما اجتمعت فيه ثمانية شروط أحدها أن يكون فعلا فلا يبنيان من) الاسم نحو (الجلف) بالجيم وهو في الأصل الدن الفارغ وفي القاموس الجلف بالكسر الرجل الجافي وقد

قال الدنوشري يتأمل في هذا التركيب (قوله فلعروه إذ ذاك عن الفائدة) هذا يتخلف فيما إذا قيد الكلام بغير المفعول مما تحصل معه الفائدة من ظرف أو غيره مع أن مقتضى كلامهم أنه لا فرق (قوله صير الحسن) قال الدنوشري كان ينبغي أن يقول أو الجمال اه لأن ذلك المناسب لقوله أولا (قوله وعلة جمودهما تضمنهما الخ) وشبههما اسم التفضيل أصلا ووزنا ودلالة على زيادة الحدث ومن ثم أعطيا حكمه أيضا في جواز التصغير وفي وجوب التصحيح نحو ما أقوله وأقوم به هذا وقال اللقاني فيما علل به المصنف دلالة على أن تضمن معنى الحرف كما يقتضي منع الإعراب على ما تقدم يقتضي عدم التصرف (قوله أعزز علي أبا اليقظان الخ) أبو اليقظان كنية عمار بن ياسر رضي الله عنه (قوله وقوله وأحر إذا حالت بأن أتحولا) هذا أظهر من الاستشهاد بقوله : خليلي ما أحرى بذي اللب أن يرى صبورا ولكن لا سبيل إلى الصبر لأنه يحتمل القلب والمعنى ما أحرى ذا اللب أي صاحب العقل بأن يرى صبورا فالباء في غير موضعها والمتعجب منه ذو اللب لا أن يرى فلذلك جاز هذا (فصل)

جلف كفرح جلفا وجلافة اه فأثبت له فعلا فيبنى من فعله (والحمار) وهو الحيوان المعروف (فلا يقال ما أجلفه) أي ما أجفاه وفيه ما تقدم عن القاموس (ولا) يقال (ما أحمره) أي أبلده (وشذ ما أذرع المرأة) أي ما أخف يدها في الغزل بنوه من قولهم امرأة ذراع) بفتح أوله قال في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة اليدين بالغزل ويكسر واقتصر في الضياء على الفتح وقال ابن القطاع في الأفعال ذرعت المرأة خفت يدها في العمل فهي ذراع وعلى هذا لا شذوذ في قولهم ما أذرع المرأة (ومثله) في الشذوذ (ما أقمنه بكذا (وما أجدره بكذا) فالأول بنوه من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم وهو جدير بكذا والمعنى فيهما ما أحقه بكذا ولا فعل لهما . الشرط (الثاني أن يكون) الفعل (ثلاثيا فلا يبنيان من) رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد حرفا أو حرفين أو ثلاثة نحو (دحرج) وتدحرج (وضارب) وانطلق (واستخرج) لأن بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب منه أما ما أصوله أربعة فلأنه يؤدي إلى حذف بعض الأصول ولا خفاء في إخلاله بالدلالة وأما المزيد فلأنه يؤدي إلى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود ألا ترى أنك لو بنيت أفعل من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما أضربه وأطلقه وأخرجه لفاتت الدلالة على معنى المشاركة والمطاوعة والطلب (إلا أفعل فقيل يجوز) بناؤهما منه قياسا (مطلقا) سواء كانت الهمزة فيه للنقل أم لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من أصحابه واختاره في التسهيل وشرحه (وقيل يمتنع مطلقا) إلا إن شذ منه شيء فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ومن وافقهم (وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل نحو ما أظلم الليل وما أقفر هذا المكان) ويمتنع إن كانت للنقل نحو ما أذهب نوره وإليه ذهب ابن عصفور وقال الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها أحد ولا ذهب إليها نحوي ويكفيه في الرد مخالفته للإجماع بناء على أن إحداث قول خرق الإجماع ثم أطال في الرد عليه (وشذ على هذين القولين) وهما المنع مطلقا والمنع في أحد شقي التفصيل (ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف) مما الهمزة فيه للنقل من المتعدي لواحد إلى المتعدي لاثنين قبل التعجب فإذا تعجبت كان ذلك ثلاثة أوجه أحدها الاقتصار على الذي كان فاعلا فتقول ما أعطى زيدا وما أولاه الثاني أن تزيد عليه أحد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما أعطاه للدراهم وما أولاه للمعروف والثالث أن تزيد عليها المفعول الآخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وإن شئت نصبت الثلاثة إذا لم يكن لبس فتقول ما أعطى زيدا الفقراء الدراهم وما أولاه الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند البصريين أعطاهم الدراهم وأولاهم المعروف واختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد إذا جرى مجرى الثلاثي نحو اتقى وامتلأ وافتقر واستغنى وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز لأنهم أجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوائد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي وملي وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة إلى المنع لأن العلة التي من أجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي هدم البنية وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك بأشد وأشدد ونحوهما (و) شذ (على كل قول) من أقوال المانعين (ما أتقاه) لله (وما أملأه القربة لأنهما من اتقى) بتشديد التاء (وامتلأت) وما أفقرني إلى عفو الله وما أغناني عن الناس إن قنعت لأنهما من افتقر واستغنى وإن كان قد سمع تقي بمعنى خاف وملؤ بمعنى امتلأ وفقر بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغني بمعنى استغنى لندوره (و) شذ (ما أخصره لأنه من اختصر وفيه شذوذ آخر سيأتي) وهو أنه مبني

(قوله لفاتت الدلالة على معنى المشاركة الخ) لف ونشر مرتب وقال الدنوشري ينظر لو كانت السين للتأكيد مثلا أو كان الفعل المزيد لأصل الفعل هل يجوز البناء منهما حينئذ لعدم فوات الدلالة على معنى مقصود أو لا يجوز ذلك لفوات التأكيد وحصول اللبس تأمل وسيأتي ذلك في كلام الشارح تأمل (قوله ويكفي في رده مخالفته للإجماع) أي بناء على إن إجماع النحاة على الأمور اللغوية معتبر لا يجوز خرقه قال الدماميني وهذا مما تردد فيه بعض المتأخرين (وأقول) هذا عجيب من الدماميني فإن الكلام في المسئلة قديم وقد أطال ابن جني في الخصائص الكلام فيه إنما يكون حجة إذا لم يخالف النصوص ولا المقيس على النصوص وإلا فلا لأنه لم يرد في القرآن ولا في السنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ وقد لخص الجلال السيوطي بعضه في الاقتراح وقال غيره إنه معتبر خلافا لمن تردد فيه (قوله بناء على أن إحداث قول خرق للإجماع) يتأمل ما معنى ذلك ولعل في الكلام صفة لقول مقدر والأصل قول ملفق من قولين فتأمل (قوله بمحذوف عند البصريين) أي لأن هذه الأفعال ليست مما ينصب مفاعيل ثلاثة (قوله وبالمذكور عند الكوفيين) أي لأنه يجوز عندهم (قوله بدليل قولهم في الوصف تقي الخ) أي ولولا الإجراء المذكور لقالوا متق وممتل ومفتقر على ما تقدم في بناء اسم الفاعل في قاعدة بنائه من المزيد على الثلاثي (قوله من أقوال المانعين) الظاهر أن هذا خلاف مراد المصنف لأن الأقرب أن غرضه الشذوذ عند المانعين والمجوزين البناء من أفعل لأن هذا تخلف فيه شرط كونه ثلاثيا ورباعيا إذ هو خماسي (قوله لندوره) قال الدنوشري أي المذكور ولو قال لندورها لكان

للمفعول . الشرط (الثالث أن يكون) الفعل (متصرفا) لأن التصرف فيما لا يتصرف انتقص لوضعه وعدم التصرف على وجهين أحدهما يكون بخروج الفعل عن طريقة الأفعال من الدلالة على الحدث والزمان كنعم وبئس والثانى يكون بمجرد الاستغناء عن تصرفه بتصرف غيره إن كان باقيا على أصله من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث استغنى عن ماضيهما بماضى يترك وكلا القسمين مراد هنا (فلا يبنيان من نحو نعم وبئس) ويذر ويدع فلا يقال ما أنعمه وأبأسه ولا أنعم به وأبئس به وهما باقيان على معناهما من إنشاء المدح والذم ولا ما أوذره ولا ما أودعه وشذ ما أعساه وأعس به . الشرط (الرابع أن يكون معناه قابلا للتفاضل) فى الصفات الإضافية التى تختلف بها أحوال الناس سواء كانت بالنسبة إلى شخص واحد فى حالين كالعلم والجهل أو شخصين كالحسن والقبح فتقول ما أعلمه يوم الخميس وما أجهله يوم الأربعاء وما أحسنه وما أقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع (فلا يبنيان من نحو فنى ومات) لأنه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه . الشرط (الخامس أن لا يكون الفعل (مبنيا للمفعول) تحويلا أو تأصيلا (فلا يبنيان من نحو ضرب) زيد بضم أوله وكسر ما قبل آخره فلا يقال ما أضرب زيدا وأنت تريد التعجب من الضرب الذى وقع على زيد لئلا يلتبس التعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل (وشذ ما أخصره من وجهين) الزيادة على الثلاثة والبناء للمفعول (وبعضهم يستثنى) من الفعل المبنى للمفعول (ما كان ملازما لصيغة فعل) بضم أوله وكسر ثانيه (نحو عنيت بحاجتك وزهى علينا) بمعنى تكبر (فيجيز) التعجب منه لعدم اللبس فتقول (ما أعناه بحاجتك وما أزهاه علينا) وجرى على ذلك ابن مالك وولده بناء على أن علة المنع خوف الالتباس وأما من جعل علة المنع التشبيه بأفعال الخلق بجامع أن كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغى أن لا يستثنى شيئا ويؤول ما ورد من ذلك على أن التعجب فيه من فعل مفعول فى معنى فعل فاعل لم ينطق به ... الشرط (السادس أن يكون) الفعل (تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد) لأنهن نواقص فلا يقال ما أكون زيدا قائما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى جواز ما أكون زيدا لأخيك دون ما أكون زيدا القائم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم ما أكون زيدا قائما وهو مبنى على أصلهم من أن المنصوب بعد كان حال فسهل الأمر عليهم ولم يأت بذلك سماع . الشرط (السابع أن يكون) الفعل (مثبتا فلا يبنيان من فعل) منفى (سواء كان ملازما للنفى نحو ما عاج بالدواء أى ما انتفع به) ومضارعه يعيج ملازم للنفى أيضا قاله ابن مالك فى شرح التسهيل واعترض بأنه قد جاء فى الإثبات قال أبو على القالى فى نوادره أنشدنا ثعلب عن ابن الأعرابى :

ولم أر شيئا بعد ليلى ألذه ... ولا مشربا أروى به فأعيج

أى انتفع به وأما عاج يعوج بمعنى مال يميل فإن العرب استعملته مثبتا ومنفيا (أم غير ملازم) للنفى (كما قام زيد) وما عاج أى مال فلا يقال ما أقومه وما أعوجه لئلا يلتبس المنفى بالمثبت . الشرط (الثامن أن لا يكون اسم فاعله على) وزن (أفعل فعلاء) بالمد (فلا يبنيان من نحو عرج) فهو أعرج من العيوب (وشهل) فهو أشهل من المحاسن وهو بالشين المعجمة (وخضر الزرع) فهو أخضر من الألوان ولمى فهو ألمى من الحلى واختلف فى المنع من ذلك فقيل لأن حق صيغة التعجب أن تبنى من الثلاثى المحض وأكثر أفعال الألوان والخلق وإنما تجىء على أفعل بتسكين الفاء وزيادة مثل اللام نحو أخضر فلم يبن فعلا التعجب

أحسن اه يعنى أن مرجع الضمير جمع ما لا يعقل فكان الظاهر الإتيان بضمير الجمع وتأويل ضمير المفرد أنه باعتبار المذكور ولو قال أى ما ذكر كان أولى لما تقدم فى باب الإضافة فلا تغفل (قوله وهما باقيان على معناهما الخ) أما إذا خرجا عن ذلك كانا متصرفين كما يأتى قريبا (قوله أو تأصيلا) قال (٩٢) الدنوشرى قد يقال فيه نظر لأنه لا يأتى إلا على مذهب من يقول إنه أصل برأسه والجواب أن مراده بالتأصيل عدم استعماله مبنيا للفاعل (قوله وجرى على ذلك ابن مالك) كقوله وغير سالك سبيل فعلا ولم يقل وغير فعل المفعول لأن معنى السالك سبيل فعل أنه لا يكون لازما البناء للمفعول بل يكون جائزه (قوله ولا بجره باللام لتغييره المعنى) أى لأنه يخرجه عن البعض (قوله وذهب الكوفيون إلى جواز الخ) حاصله أنهم أجازوا جر الخبر إن كان جامدا كما فى المثال الأول بخلاف ما لو كان مشتقا كالمثال الثانى هذا هو المطابق لما فى الارتشاف ويوجد فى النسخ دون ما أكون زيدا القائم على أن القائم معرف بأل والمعنى أنهم لم يجوزوا النصب وهذا بعيد من سياق الكلام كما يشعر به قوله دون لأنه ظاهر فى أنه مما كان مجرورا (قوله ألذه) قال الدنوشرى ينظر ضبط ألذه اه (وأقول) فى المصباح لذ الشىء يلذ من باب تعب لذاذا ولذاذة بالفتح صار شهيا فهو لذ ولذيذ ولذذته ألذه وجدته كذلك يتعدى ولا يتعدى (قوله لئلا يلتبس المنفى بالمثبت) لأن صيغة التعجب إثبات إذ ليس فيها أداة نفى وليست الصيغة صالحة للنفى وبهذا يظهر الفرق بين الملازم للنفى والملازم للبناء للمفعول عند ابن مالك حيث جوز التعجب من الثانى دون الأول لأن صيغة التعجب صالحة للمبنى للمفعول وملازمة الفعل للبناء له يعين إرادته فتأمل

في الغالب مما كان منها لا لاثبا إجراء الأقل مجرى الأكثر وقيل لأن الألوان والعيوب الظاهرة جرت مجرى الخلق الثابتة التي لا تزيد ولا تنقص كاليد والرجل وسائر الأعضاء في عدم التعجب منها وقيل لأن بناء الوصف من هذا النوع على أفعل ولم يبن منه أفعل التفضيل لئلا يلتبس أحدهما بالآخر ولما امتنع صوغ أفعل التفضيل منه امتنع صوغ فعل التعجب منه لجريانهما مجرى واحدا في أمور كثيرة ولتساويهما في الوزن والمعنى وهذه الشروط مستفادة من قول النظم :

وصفهما من ذي ثلاث صرفا   قابل فضل تم غير ذي انتفا

وغير ذي وصف يضاهي أشهلا   وغير سالك سبيل فعلا

فهذه سبعة شروط ويؤخذ الثامن من قوله ذي ثلاث فإنه نعت لمحذوف تقديره من فعل ذي ثلاث وبقي شرط تاسع لم يذكراه وهو أن لا يستغنى عنه بالمصوغ من غيره نحو قال من القائلة فإنهم لا يقولون ما أقيله استغناء بقولهم ما أكثر قائلته ذكره سيبويه ونحو سكر وقعد وجلس ضد أقام فإنهم لا يقولون ما أسكره وأقعده وأجلسه استغناء بقولهم ما أشد سكره وأكثر قعوده وجلوسه ذكره ابن برهان وزاد ابن عصفور قام وغضب ونام وفي عد نام منها نظر فقد حكى سيبويه ما أنومه وقالت العرب هو أنوم من فهد

﴿فصل﴾ (ويتوصل إلى التعجب من الزائد على ثلاثة) وما وصفه على أفعل فعلاء (بما أشد ونحوه) كأقوى وما أضعف وما أكثر وما أقل وما أعظم وما أحقر وما أكبر وما أصغر وما أحسن وما أقبح وما أشبه ذلك (وينصب مصدرهما) أي مصدر ما زاد على الثلاثة وما وصفه على أفعل فعلاء (بعده) أي بعد أشد ونحوه وبأشدد ونحوه كأضعف وأكثر وأقلل وأعظم وأكبر وأصغر وأحسن وأقبح وما أشبه ذلك (ويجر مصدرهما بعده) أي بعد أشدد ونحوه (بالباء) لزوما (فتقول) على الأول (ما أشد وأعظم دحرجته أو انطلاقه) في الزائد على الثلاث (أو حمرته) أو عرجه مما الوصف منه على أفعل فعلاء (و) تقول على الثاني (أشدد وأعظم بها) أي بدحرجته والطلاقه وحمرته وعرجه وذلك مستفاد من قول النظم :

وأشدد أو أشد أو شبههما   يخلف ما بعض الشروط عدما

ومصدر العادم بعد ينتصب   وبعد أفعل جره بالبا يجب

(وكذا المنفي والمبني للمفعول) يتوصل إلى التعجب منهما بأشد ونحوه أو بأشدد ونحوه (إلا أن مصدرهما) أي مصدر الفعل المنفي والفعل المبني للمفعول (يكون مؤولا) بأن والفعل والمنفي وما والفعل المبني للمفعول (لا صريحا نحو ما أكثر أن لا يقوم وما أعظم ما ضرب) بالبناء للمفعول (وأشدد بهما) أي بأن لا يقوم وبما ضرب فتأتي بالمصدر المؤول دون المصدر الصريح أما في المنفي فليتمكن من أن يستعمل معه النفي وأن يعمل فيه الفعل الذي يتعجب بسببه وأما المبني للمفعول فليبق لفظ النفي ولفظ الفعل المبني للمفعول لئلا يلتبس مصدره بمصدر المبني للفاعل ولو أمن اللبس جاز إيلاؤه المصدر الصريح نحو ما أسرع نفاس هند وأسرع بنفاسها قاله الشارح (وأما الفعل الناقص فإن قلنا له مصدر) وهو الصحيح (فمن النوع الأول) فيؤتى له بمصدر صريح (وإلا) تقل له مصدر (فمن) النوع (الثاني) فيؤتى له بمصدر مؤول (تقول) على الأول (ما أشد كونه جميلا أو) تقول على الثاني (ما أكثر ما كان محسنا وأشدد وأكثر بذلك) أي بكونه جميلا وبما كان محسنا (وأما الجامد) نحو نعم وبئس ويدع ويذر (والذي لا يتفاوت معناه) نحو مات وفني (فلا يتعجب منهما ألبتة) فلا يتوصل إلى التعجب منهما بشيء أما الجامد فلأنه لا مصدر له فينصب أو يجر وأما الذي لا يتفاوت معناه فإنه وإن كان له مصدر فليس قابلا للتفاضل إلا إن أريد وصف زائد عليه فيقال في نحو مات زيد ما أفجع موته وأفجع بموته كما يرشد إليه كلام الشارح ولا يختص التوصل بأشد بما فقد بعض الشروط بل يجوز فيما استوفى الشروط فتقول ما أشد ضرب زيد لعمرو

(قوله وقيل لأن الألوان الخ) رد هذا ابن الحاجب بأنه ما أشد سواده وأكثر حمرته قاله فإن قيل إنما التعجب من أشد. قلنا القصد في التعجب ليس إلا للسواد وتعليلك إنما كان من جهة المعنى لا من جهة اللفظ

﴿فصل﴾

(قوله ما أكثر أن لا يقوم) قال الشهاب القاسمي لا يخفى أن المقصود التعجب من عدم قيامه مثلا في الزمان الماضي فكيف يقدر ذلك وأن للاستقبال وقد يجاب بأن الصيغة صارت للإنشاء وانسلخ عنها معنى الزمان (قوله فليتمكن الخ) فيه بحث إذ استعمال النفي متصور مع المصدر الصريح نحو ما أقرب عدم قيام زيد فلم وجب كون المصدر مؤولا ثم كان وجه تعبيره مع النفي بأكثر دون أشد أن النفي لا تفاوت فيه بنحو الشدة (قوله أن يعمل فيه الفعل المنفي الخ) قال الدنوشري ينظر ما معناه وما دل عليه مبناه (قوله نحو ما أسرع نفاس هند) قال الشهاب القاسمي قد يقال لم يؤمن اللبس هنا لأن النفاس يطلق بمعنى الحيض وفعله مبني للفاعل إلا أن يصور هذا بما إذا دلت قرينة على إرادة الولادة لا الحيض بقي أن بعضهم نقل البناء للفاعل في نفست بمعنى ولدت فلم يؤمن اللبس إلا أن يوجه جواز التعجب بأن مآل المبني للفاعل والمبني للمفعول هنا واحد فليتأمل

وماورد من بناء فعل التعجب من غير استيفاء الشروط فنادر لايقاس عليه وتقدمت أمثلة فى كلام الموضح وحكم عليها بالشذوذ ونبه عليها فى النظم بقوله :

وبالندور احكم لغير ماذكر ولاتقس على الذى منه أثر

(هذا باب نعم وبئس) (وهما) لإنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة وفى كيفية حكاية الخلاف فى حقيقتهما طريقتان إحداهما أنهما (فعلان عند) جميع (البصريين والكسائى) من الكوفيين (بدليل) اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما عند جميع العرب وفى الحديث من توضأ يوم الجماعة (فبها ونعمت) ومن اغتسل فالغسل أفضل وتقول بئست المرأة حمالة الحطب (واسمان عند باقى الكوفيين بدليل) دخول حرف الجر عليهما فى قول بعض العرب وقد بشر ببنت والله ماهى (بنعم الولد) نصرها بكاء وبرها سرقة وقول الآخر وقد سار إلى محبوبته على حمار بطىء السير نعم السير على بئس العير وأجيب بأن الأصل ماهى بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عير مقول فيه بئس العير فحذف الموصوف وصفته وأقيم معمول الصفة مقامها فحرف الجر فى الحقيقة إنما دخل على اسم محذوف الطريقة الثانية وهى التى حررها ابن عصفور فى تصانيفه المتأخرة فقال لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين فى أن نعم وبئس فعلان وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيهما بعد إسنادهما إلى الفاعل فذهب البصريون إلى أن نعم الرجل جملة فعلية وكذلك بئس الرجل وذهب الكسائى إلى أن قولك نعم الرجل وبئس الرجل اسمان محكيان بمنزلة تأبط شرا فنعم الرجل عنده اسم للممدوح وبئس الرجل اسم المذموم وهما فى الأصل جملتان نقلتا عن أصلهما وسمى بهما وذهب الفراء إلى أن الأصل فى نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو رجل نعم الرجل زيد ورجل بئس الرجل عمرو فحذف الموصوف الذى هو رجل وأقيمت الصفة التى هى الجملة من نعم وبئس وفاعلهما مقامه فحكم لها بحكمه فنعم وبئس الرجل عندهما رافعان لزيد وعمرو كما لو قلت ممدوح زيد ومذموم عمرو ويرد قول الكسائى والفراء أنهم لايقولون أن نعم الرجل قائم ولا ظننت نعم الرجل قائما والطريق الأول هى المشهورة وأصحها أن نعم وبئس فعلان (جامدان) وعلى ذلك جرى الناظم بقوله فعلان غير متصرفين نعم وبئس وإنما لم يتصرفا للزومهما إنشاء المدح والذم على سبيل المبالغة فنقلتا عما وضعتا له من الدلالة على المضى وصارتا للإنشاء فنعم منقولة من قولك نعم الرجل إذا أصاب نعمة وبئس منقولة من قولك بئس الرجل إذا أصاب بؤسا ويجوز فيهما أربع لغات فتح الأول وكسر الثانى على الأصل المنقول عنه وفتح الأول أوكسره مع سكون الثانى وكسرهما عند بنى تميم ولايجيز الحجازيون فيهما إلا الأصل قاله الخضراوى فى

(هذا باب نعم وبئس) (قوله وفى الحديث من توضأ الخ) هذا الحديث رواه أبوداود والترمذى والنسائى والإمام أحمد فى المسند من حديث سمرة وفى شرح الكنز الحنفى للأقصرائى هكذا فى أكثر كتب الحديث فبها ونعمت قالها الحسن وأهل النحو يقولون فيها بكسر الباء يقولون ونعمت من قولك نعمة المرأة عند اه ملخصا وفى المغرب وقولهم فبها ونعمت المقتضيان فيه متروكان والمعنى فعليك بها أو فبالسنة أخذت ونعمت الخصلة السنة وتاؤه مربوطة والممدودة خطأ وكذا المدمج القتح فى بهاء اه ورأيت بخط المصنف فى التذكرة قدر بدر الدين بن مالك فبالسنة ونعمت السنة والنحاة يقدرونه فبالرخصة أخذ وهو الحق لأن الوضوء المذكور فى الحديث هو الوضوء للصلاة إذ لم يقل أحد بأن من السنة الوضوء للرواح وذلك الوضوء واجب لاسنة وقد يقال أخذ السنة لا بمعنى مقابل الواجب بل بمعنى آخر وهو الطريقة الشرعية (٩٤) وبالجملة فقول النحاة أجود اه وقال بعضهم التقدير فبالرخصة أخذ ونعمت السنة التى تركها أى الغسل قال زين العرب فى شرح المصابيح وهذا وأن قوى معنى ضعيف لفظا لاختلاف مرجع الضميرين مع عدم مايدل على مرجع الثانى (قوله وبرها سرقة) يحتمل أنه بالراء المهملة والمعنى أنها لاتقدر على الكسب فما تبر به والدها سرقة من زوجها ويحتمل بالزاى المعجمة أى سلبها والمعنى أنها لاتقدر على الغنيمة والجهاد (قوله وذهب الفراء إلى إن الأصل الخ) حاصل الفرق بينه وبين مذهب الكسائى مع الاتفاق على الاسمية أن الاسمية عند الكسائى بطريق الأصالة وعند الفراء من قبيل أسماء الأجناس (قوله ويرد قول الكسائى الخ) حاصله أن يرد عليهما تقدم دخول النواسخ عليهما وقد يقال عدم الدخول لايقتضى فعليتهما لأن النواسخ لاتدخل على ما كان غير متصرف كطوبى للمؤمن ورد أيضا عليهما بأنه يلزمهما جعل المعرفة خبرا عن النكرة غير المحضة إلا أن يكونا قائلين بجواز ذلك كما أجازه من ولو قيل بأن نعم الرجل خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر اندفع هذا وذكروا فيما سيأتى أن بعضهم جوز فى حبذا زيد على القول بالتركيب كون حبذا خبرا مقدما وهذا الرد إنما يظهر أن جعل كل من الجملتين مبتدأ وخبرا أما إن جعل مبتدأ ونائب فاعل كما هو المتبادر فلا أما هذا الرد فعدم ظهوره حينئذ واضح وأما ورد الشارح فلأن النواسخ لاتدخل على مبتدأ له مرفوع يغنى عن الخبر المجرد (قوله ويجوز فيهما أربع لغات) أى فى نعم وبئس المستعملين لإنشاء المدح والذم وذكر الشاطبى فى باب التأكيد أنهما يلزمان وجها واحدا واللغات إنما هى فى الأصل المنقول عنه (قوله ولايجيز الحجازيون الخ) انظر هذا مع استعمالهما فى التنزيل الذى هو بلغة الحجاز على خلاف ذلك الأصل

أول شرح الإيضاح (رافعان لفاعلين) عند البصريين والكسائي وأما عند جمهور الكوفيين القائلين باسميتهما فقال ابن العلج في البسيط ينبغي أن يكون المرفوع بعدهما تابعا عندهم لنعم إما بدلا أو عطف بيان ونعم اسم يراد به الممدوح فكأنك قلت الممدوح الرجل زيد (معرفين بأل الجنسية) على أحد القولين أو العهدية على القول الآخر ثم اختلف القائلون بالجنسية على قولين أحدهما أنها للجنس حقيقة فالجنس كله ممدوح أو مذموم والمخصوص مندرج تحته لأنه فرد من أفراده ثم نص عليه كما ينص على الخاص بعد العام الشامل له ولغيره ونسب إلى سيبويه ورد بأدائه إلى التكاذب في نحو قولك نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو والثاني أنها للجنس مجازا لأنك لم تقصد إلا مدح معين ولكنك جعلته جميع الجنس مبالغة واختلف القائلون بالعهد على قولين أيضا أحدهما أنها لمعهود ذهني فهي مشار بها إلى ما في الأذهان من حقيقة رجل كما تقول اشتر اللحم ولا تريد الجنس ولا معهودا تقدم والثاني أنها للعهد في الشخص الممدوح كأنك قلت زيد نعم هو قاله ابن مالكون والجواليق ومثالها (نحو نعم العبد وبئس الشراب أو) معرفين (بالإضافة إلى ما قارنها) أي أل (نحو ولنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين أو) معرفين بالإضافة (إلى مضاف لما قارنها كقوله) وهو أبو طالب عم النبي ﷺ:

(فنعم ابن أخت القوم غير مكذب) • زهير حسام مفرد من حمائل

فغير حال وزهير مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وخبره ما قبله أو خبر لمبتدأ محذوف وحسام مفرد خبران لمبتدأ محذوف أي هو حسام مفرد لا لعتان لزهير لأن المعرفة لا تنعت بالنكرة واقتصر الناظم على قوله: رافعان اسمين مقارني أل • أو مضافين لما قارنها (أو) رافعان لفاعلين (مضمرين مستترين) وجوبا في نعم وبئس (مفسرين بتمييز) لكل منهما مطابق لهما في المعنى قابل أل مذكور غالبا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ويرفعان مضمرا يفسره مميز (نحو بئس للظالمين بدلا) ففي بئس ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وبدلا تمييز مفسر له والتقدير بئس هو أي البدل (وقوله) في مدح هرم بن سنان:

(لنعم امرأ هرم) لم تعر نائبة • إلا وكان لمرتاع بها وزرا

ففي نعم ضمير مستتر فيها مرفوع على الفاعلية وامرأ تمييز مفسر له والتقدير نعم هو أي المرء هرم وهو مخصوص بالمدح ومن غير الغالب قولهم إن فعلت كذا فبها ونعمت قال ابن عصفور والتقدير نعمت فعلة فعلتك فحذف التمييز والمخصوص وقال في تفسير الحديث فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة الوضوء وفي البسيط لا يحذف التمييز إبقاء للإبهام ولعدم مفسر الضمير حينئذ ولأنه كالعوض من الفاعل ثم قال إلا أن يعوض منه شيء كالتاء في الحديث اه وأراد بالحديث قوله ﷺ من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت ويدل على أن التمييز كالعوض من الفاعل الظاهر أنه لابد أن يكون مما يقبل أل فلا يكون مثلا وغير أو أفعل من ولا كلمة ما خلافا للفراء والزمخشري ومن وافقهما ولا يكاد يجمع بينهما (وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر) توكيدا (كقوله،

نعم الفتاة فتاة هند) لو بذلت • رد التحية نطقا أو بإيماء

(قوله بأل الجنسية) بدليل أنهم لا يقولون نعم زيد ولا نعم رجل والتزموا أل فمحال أن يكون ذلك لتعريف مطلقا أو الإجماز نعم زيد بل لما يختص به من إفادة التوكيد وبدليل نعم المرأة هند ولو كانت المرأة بمنزلة هند في العهد لم يجز كما لا يجوز قام هند وقول بعضهم إن ذلك لجمود الفعلين منقوض بليس وعسى مع المؤنث (قوله للجنس حقيقة) قال أبو موسى يلزم كون أبي جهل وأبي لهب داخلين في نعم الرجل زيد وأفاضل الناس داخلين في بئس الرجل زيد (قوله ورد بأدائه إلى التكاذب) يمكن أن يجاب (٩٥) بأن المراد في نحو ذلك مدح الجنس ببعض أنواع الكمال وذمه ببعض أنواع النقص ولا يخرج عن عموم المدح وعموم الذم في الجملة ولا تكاذب في ذلك (قوله والثاني أنها للجنس مجازا) قال ابن مالك في شرح الكافية وقد استعملوا أل الجنسية مجازا في الدلالة على الكمال مدحا وذما نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو كأنه قيل نعم الجامع لخصال المدح زيد وبئس الجامع لخصال الذم عمرو ويكون العموم قد قصد على سبيل المبالغة المجازية كما فعل من قال طعمنا شاة كل شاة وبرجل كل رجل أي جامع لكل خصلة يمدح بها الرجال اه وهما وجهان فالأول حاصله أنه استعمل الرجل في مكان قوله الجامع لخصال الرجال الممدوحة والثاني حاصله جعل الرجل نفس الجنس كله وسقط توهم أنه وجه واحد وأن الألف في قوله أو يكون العموم زائدة (قوله ومثالها نحو الخ) قال الدنوشري فيه ركاكة ظاهرة اه ووجه الركاكة جمع الشارح بين قوله ومثالها وقول المصنف نحو (قوله مستترين وجوبا) أي غالبا ومن غير الغالب نعما رجلين ونعموا رجالا ومن الغالب نعم امرأ ابن حاتم وكعب كلا هما غيث وسيف عضب وقد يرفعان علما أو مضافا لعلم أو نكرة أو مضافا لنكرة وغير ذلك فانظر حواشينا على الألفية (قوله مطابق لهما في المعنى) هذا وما بعده شرطان له باعتبار لفظه وله شروط باعتبار محله تأخيره عن الفعل وتقديمه على المخصوص ونعم زيد رجلا شاذ (قوله نطقا أو بإيماء) قال العيني نطقا تمييز وبإيماء عطف عليه اه

وفيه نظر لأن التمييز ليس على معنى الباء ليعطف عليه المجرور بها والأقرب أن نطقا نصب بنزع الخافض وإن لم يكن قياسا بدليل قوله بإيماء والأصل بنطق وقوله بإيماء (٩٦) عطف على معناه (قوله علمت بأن دين محمد) الباء زائدة (قوله لأنه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه) فيه نظر لأن س والسيرافي احتجا على منع الجمع بأن التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل وحاصل رد ابن مالك أن التمييز لا يلزم فيه الرفع المذكور لأنه يأتي مؤكدا في باب العدد فيجوز أن يكون ما هنا منه فتأمل (قوله المعروف بابن شعوب) قال العيني هي أمه (قوله فنعم المرء الخ) قال الحفيد لا يقال التمييز رجل وهو لا يفيد وحده فكيف يمثل به لما أفاد فيه التمييز معنى زائدا لأنا نقول التمييز باعتبار يفيد معنى زائدا باعتبار الصفة وهي تهامي ونسب إليه الإفادة باعتبار أنه هو المقصود (قوله وقيل هي تمييز) أي بناء على جواز وقوع ما تمييزا كما هو مذهب الزمخشري ومن تبعه كما قدمه الشارح قريبا (قوله وإلى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله وما الخ) قصر كلام الناظم على الإشارة إلى ذلك قصور منشؤه الوقوف على ظاهر مثال الناظم وقد يدعى أن مراده بنحو نعم ما يقول كل ما وقعت فيه ما متلوة

لجمع بين الفاعل الظاهر وهو الفتاة والتمييز وهو فتاة (ومنعه سيبويه والسيرافي مطلقا) سواء أفاد معنى زائدا على الفاعل أم لا وحجتهما أن التمييز لرفع الإبهام ولا إبهام مع ظهور الفاعل ونقضه ابن مالك بأمرين الإجماع على جوازه له من الدراهم عشرون درهما وفي التنزيل إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وقال أبو طالب ولقد علمت بأن دين محمد • من خير أديان البرية دينا

والثاني أنه قد جاء في الباء كقول جرير يهجو الأخطل:

والتغلبيون بئس الفحل فحلهم • فحلا وأمهم زلاء منطيق

وما قاله سيبويه متعين ولا حجة فيما أورد عليه في الوجه الأول ولأنه من التمييز المؤكد وليس الكلام فيه وما جاء في الباب ليس من التمييز بل من الحال المؤكدة (وقيل إن أفاد) التمييز (معنى زائدا) على الفاعل الظاهر (جاز) الجمع بينهما (وإلا فلا) يجوز وصححه ابن عصفور (والأول) (كقوله) وهو أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب

تخيره فلم يعدل سواه • (فنعم المرء من رجل تهامي)

لجمع بين الفاعل الظاهر وهو المرء والتمييز وهو رجل المجرور بمن وقد أفاد التمييز معنى زائدا على الفاعل وهو كونه تهاميا نسبة إلى تهامة بكسر التاء وهي اسم لكل ما نزل عن نجد من بلاد الحجاز وفي النسبة إليها لغتان تهامي بكسر التاء وتهامي بفتحها فإن كسرت شددت ياء النسب وإن فتحت لم تشددها والثاني كقوله نعم الفتاة فتاة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وجمع تمييز وفاعل ظهر • فيه خلاف عنهم قد اشتهر

واختلف في كلمة ما بعد نعم وبئس إذا وقع بعدها جملة فعلية واسم مفرد على قولين (فقيل) هي (فاعل) فيهما ثم إن وقع بعدها جملة فعلية فهي معرفة ناقصة أي موصولة) والفعل بعدها صلتها والمخصوص محذوف كما (في نحو نعما يعظكم به أي نعم الذي يعظكم به) وهو منقول عن الفارسي (و) إن وقع بعدها مفرد فهي (معرفة تامة كما في نحو فنعما هي أي فنعم الشيء هي) فكلمة هي المخصوص وهو منقول عن سيبويه والأصل فنعم الشيء إبداؤها لأن الكلام في الإبداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل وارتفع (وقيل) هي (تمييز) فيهما (فهي نكرة موصوفة) بالجملة الفعلية (في) المثال (الأول) وهو مذهب الأخفش (و) نكرة (تامة في) المثال (الثاني) وهو فنعما هي لعدم الجملة وإلى الخلاف في المتلوة بجملة فعلية أشار الناظم بقوله:

وما مميز وقيل فاعل • في نحو نعم ما يقول الفاضل

وبسط القول في ذلك أن يقال اعلم أن ما هذه على ثلاثة أقسام مفردة أي غير متلوة بشيء ومتلوة بمفرد ومتلوة بجملة فعلية فالأول نحو دققته دقا نعما وفيها قولان معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز وعليهما فالمخصوص محذوف أي نعم الشيء الدق أو نعم شيأ الدق والثانية المتلوة بمفرد نحو فنعما هي وبئسما تزويج ولا مهر وفيها ثلاثة أقوال معرفة تامة فاعل نكرة تامة تمييز مركبة مع الفعل قبلها تركيب ذا مع حب فلا موضع لها وما بعدها فاعل وهو قول الفراء وموافقيه والثالثة المتلوة بجملة فعلية نحو نعما يعظكم به بئس ما اشتروا به وفيها عشرة أقوال ومرجعها إلى أربعة أحدها أنها نكرة في موضع نصب على التمييز والثاني أنها في موضع رفع على الفاعلية والثالث أنها المخصوص والرابع أنها كافة فأما القائلون بأنها في موضع نصب على التمييز فاختلفوا على ثلاثة أقوال الأول أنها نكرة موصوفة بالفعل بعدها والمخصوص محذوف وهو مذهب الأخفش والزجاج والفارسي في أحد قوليه والزمخشري وكثير من المتأخرين والثاني أنها نكرة

بشيء غير مفرد نحو دققته دقا نعما فيشمل المتلوة بشيء ولو مفردا نحو فنعما هي فتدبر (قوله مركبة مع الفعل) هذا أراد الأقوال لأن نحو تزويج وهي في المثال والآية لم يثبت بدون ما فاعلا ثم لو كان نحو هي فاعلا لزم استتاره ووجب تمييزه

(قوله والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة) هذا بناء على جواز حذف الموصول الاسمي وفي المغني ذهب الكوفيون والأخفش إلى جوازه وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه أن يعطف عليه موصول آخر (قوله الرابع أنها مصدرية الخ) هذا منا في لموضوع المسألة من أن ما فاعل إلا أن يقال إنها لما سدت مسد الفاعل أطلق عليها اسمه توسعا (فصل) (قوله وقيل بدل) اعترض بأنه لازم والبدل لا يلزم وبأنه لا يصلح لمباشرة نعم وأجيب عن الأول بأنه قد يلزم بعض التوابع كتابع مجرور رب وبأنه قد يجوز في الشيء تابعا ما لا يجوز فيه إذا ولي العوامل فإنهم أجمعوا على حمل أنك أنت قائم على البدل ولا يجوز أن أنت بقي أنه سيأتي في مخصوص حبذا حكاية قول أنه عطف بيان ولعله إنما ترك حكايته هنا لأن البدل والبيان أخوان لأن كل ما جاز كونه بيانا يجوز كونه بدلا وإن كان لا ينعكس لأن ما عدا بدل كل من كل لا يجوز فيه أن يكون بيانا فتدبر (قوله لتقدم ذكر أيوب الخ) هذا بعيد من كلام المصنف كما لا يخفى على من له دراية بأساليب الكلام فإن قوله نحو إنا وجدناه دون الاقتصار على نعم العبد دون ذكر صدر الآية يفهم أن الإشعار إنما هو في إنا وجدناه وأما واذكر عبدنا أيوب فالمذكور فيه نفس المخصوص لا المشعر به كما يأتي نظيره (قوله أما إذا الخ) كذلك إذا جعلناه مبتدأ حذف خبره لدلالة ما بعده عليه والتقدير نعم المتقي والمتقي أي العلم كما تقول في زيد حسن الأفعال نعم الرجل أي زيد كما قاله الشارح في إعراب الألفية لكن يرد على جميع ذلك كما أشار إليه ابن غازي أن قول الناظم مشعر به بإزاء المشعر بالشيء خلافه وعلى ما قاله الشارح يكون المخصوص نفسه مذكورا وإن لم يسم حينئذ مخصوصا فتدبر

غير موصوفة والفعل بعدها صفة لمخصوص محذوف والثالث أنها تمييز والمخصوص ما أخرى موصولة والفعل صلة لما الموصولة المحذوفة وهو قول الفراء قال المرادي ونقل عن الكسائي وأما القائلون بأنها في موضع رفع على الفاعلية فاختلفوا على خمسة أقوال الأول أنها اسم معرفة تام أي غير مفتقر إلى صلة والفعل بعدها صفة لمحذوف نقله في التسهيل عن سيبويه وقال به ابن خروف والثاني أنها موصولة والفعل صلتها والمخصوص محذوف ونقل عن الفارسي والثالث أنها موصولة والفعل صلتها مكتف بها وبصلتها عن المخصوص نقله ابن مالك في شرح التسهيل عن الفراء والفارسي والرابع أنها مصدرية سادة بصلتها لاشتمالها على المسند والمسند إليه مسد الفاعل والاسم المخصوص جميعا والخامس أنها نكرة موصوفة والمخصوص محذوف وأما القائل بأنها المخصوص فقال إنها موصولة والفاعل مستتر وما أخرى محذوفة هي التمييز وهو قول الكسائي ونقله المرادي عن الفراء وأما القائل بأنها كافة فقال إن ما كفت نعم عن العمل كما كفت قل وطال عنه فصارت تدخل على الجملة الفعلية .

﴿فصل﴾ (ويذكر المخصوص) وهو المقصود (بالمدح أو الذم بعد فاعل نعم وبئس) الظاهر أو بعد التمييز (فيقال نعم الرجل) أو رجلا (أبو بكر وبئس الرجل) أو رجلا (أبو لهب) هذا هو الغالب وسره أنه لما كان نعم وبئس للمدح العام والذم العام الشاملين في كل خصلة محمودة أو مذمومة المستبعد تحققهما سلكوا بهما في الأمر العام طريق الإجمال والتفصيل لقصد مزيد التقرير جاءوا بعد الفعل بما يدل على المخصوص بالمدح أو الذم حتى يتوجه المدح والذم إلى المخصوص به أولا على سبيل الإجمال لكونه فردا من الجنس ثم عقبوه بذكر المخصوص حتى يتوجه المدح والذم إليه ثانيا على سبيل التفصيل فيحصل من تقوى الحكم ومزيد التقرير ما يزيل ذلك الاستبعاد (و) اختلف في رفع المخصوص فقيل (هو مبتدأ والجملة قبله خبره) ولا يجوز غير ذلك عند سيبويه وابن خروف وابن الباذش وقيل يجوز هذا (ويجوز أن يكون خبر المبتدأ واجب الحذف أي الممدوح أبو بكر والمذموم أبو لهب) وهو مذهب الجمهور ومنهم الجرمي والمبرد وابن السراج والفارسي وابن جني وغيرهم وقيل يتعين الثاني وقيل مبتدأ حذف خبره وإليه ذهب ابن عصفور وقيل بدل من الفاعل وإليه ذهب ابن كيسان واقتصر في النظم على القولين الأولين فقال :

ويذكر المخصوص بعد مبتدا ۞ أو خبر اسم ليس يبدو أبدا

(و) من غير الغالب أنه (قد يتقدم المخصوص) على نعم وبئس (فيتعين كونه مبتدأ) على القول بغضايتهما والجملة بعده خبره (نحو زيد نعم الرجل) وعمرو بئس الرجل وجوزوا على القول باسميتهما أن يكونا مبتدأين والمخصوص الخبر وبالعكس (وقد يتقدم) في الكلام (ما) أي شيء (يشعر به) أي بالمخصوص بالمدح أو الذم (فيحذف) المخصوص بجواز العلم به (نحو إنا وجدناه صابرا نعم العبد أي هو) أي أيوب فحذف المخصوص بالمدح وهو ضمير أيوب لتقدم ذكر أيوب في قوله تعالى واذكر عبدنا أيوب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ۞ وإن يقدم مشعر به كفى ۞ (وليس منه) أي من حذف المخصوص قول النظم (العلم نعم المقتنى) والمقتفى (وإنما ذلك من التقديم) للمخصوص لا من حذفه هذا إذا رفعنا العلم على الابتداء. أما إذا جعلناه خبر المبتدأ محذوف تقديره هذا العلم على حد سورة أنزلناها أي هذه سورة أو مفعولا لفعل محذوف تقديره الزم العلم ونحوه فيكون من الحذف لا من التقديم كما ذكر الناظم :

﴿فصل﴾ (وكل فعل ثلاثى) متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبنى للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء (صالح للتعجب منه فإنه يجوز استعماله على فعل بضم العين إما بالأصالة كظرف وشرف أو بالتحويل) أن يكون فى الأصل مفتوح العين (كضرب) وفتل أو مكسورها كعلم (وفهم) بضم العين فيهن وإنما حولت لتلتحق بالغرائز وتصير قاصرة كنعم وحكم المضاعف أن يدغم نحو حب ويجوز النقل كما سيأتى وحكم معتل العين واللام إن كان من باب قوة تقلب الضمة كسرة فتقلب الواو الثانية ياء نحو قوى أو من باب شويت قلب الياء واوا للضمة قبلها ثم يفعل فيه ما فعل فى قوة ويجوز فيهما الإسكان نحو قوى وشوى ولا يدغم لعروض الإسكان والأجوف يقدر فيه الضم نحو طال وباع والناقص المضموم العين نحو سرو يجوز تسكينه والمفتوح والمكسور فقيل لا يغير وقيل بل يغير وقال ابن عقيل لا يجوز تحويل علم وجهل وسمع إلى فعل بضم العين لعدم السماع (ثم) بعد ضم العين أصالة أو تحويلا قال الفارسى والأكثرون (يجرى حينئذ مجرى نعم وبئس فى إفادة المدح والذم وفى حكم الفاعل) الظاهر والمضمر (وحكم المخصوص) من وجوب الرفع وجواز حذفه إذا تقدم ما يشعر به وجواز تقديمه (تقول فى المدح فهم الرجل زيد) وفهم رجلا زيد (وفى الذم خبث الرجل عمرو) وخبث رجلا عمرو والمعنى نعم الفاهم زيد وبئس الخبيث عمرو وإلى ذلك أشار الناظم بقوله .. واجعل فعلا ، من ذى ثلاثة كنعم مسجلا (ومن أمثلته ساء) بالمد وهو المنبه عليه فى النظم بقوله واجعل كبئس ساء (فإنه فى الأصل سوأ بالفتح) من السوء ضد السرور ومن ساءه الأمر يسوءه إذا أحزنه فهو متعد متصرف (فحول إلى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس فصار جامدا قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكرنا) فى بئس (تقول) فى الفاعل المقرون بأل (ساء الرجل أبو جهل و) فى المضاف إلى المقرون بأل (ساء حطب النار أبو لهب و) فى المضمر المفسر بالتمييز ساء رجلا و(فى التنزيل وساءت مرتفقا) ففى ساءت ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود على النار ومرتفقا تمييز على حذف مضاف أى نار مرتفق لأن التمييز لا بد وأن يكون عين المميز فى المعنى والمرتفق المتكأ (و) مما يحتمل الفاعلية والتمييز (ساء ما يحكمون) فيجرى فى ما الخلاف المتقدم فإن جعلناها فاعلا فهى معرفة ناقصة أى ساء الذى يحكمونه وإن جعلناها تمييزا فهى نكرة موصوفة أى ساء شيئا يحكمونه وعليهما فالمخصوص بالذم محذوف وقال الأخفش والمبرد يجرى فعل المضموم العين فى المدح والذم مجرى فعل الدال على التعجب فلا يلزم فاعله أل أو الإضمار وهو الصحيح (و) على هذا يجوز (لك فى فاعل فعل المذكور أن تأتى به اسما ظاهرا مجردا من أل وأن تجره بالباء) الزائدة تشبيها بفاعل أفعل فى التعجب (وأن تأتى به ضميرا مطابقا) لما قبله فالظاهر المجرد من أل (نحو فهم زيد) حملا على ما أفهم زيدا أو المجرور بالباء وهو الأكثر نحو حسن بزيد حملا على أحسن بزيد (وسمع) من العرب (مررت بأبيات جادبهن أبياتا وجدن أبياتا) حكاه الكسائى بزيادة الباء فى الفاعل أولا وتجرده منها ثانيا وأصل جادبهن أبياتا جدن أبياتا من جاد الشىء جودة إذا صار جيدا وأصل جاد جود بفتح العين حول إلى فعل بضمها لقصد المبالغة والتعجب وزيدت الباء فى

﴿فصل﴾ قوله متصرف تام الخ) قال الدنوشرى صرح به مع علمه من قول الموضح صالح للتعجب زيادة فى الإيضاح فلا جناح اه والظاهر أن الشارح إنما قصد بذلك شرح قول المصنف صالح للتعجب وجعل ذلك توطئة له وأخر التصريح فى أفعل التفضيل كما يأتى فتأمل (قوله إما بالأصالة) قال الدنوشرى قد يقال عليه أن نحو ظرف وشرف إذا استعمل للمدح أو الذم تكون حركاته غير حركاته الأصلية ويكون التغيير تقديريا كما فى فلك وفلك (قوله وتصير قاصرة) الظاهر أنه عطف لازم على ملزوم لأن أفعال الغرائز لا تكون إلا قاصرة وكما صارت قاصرة صارت جامدة بدليل ما يأتى من أن ساء لما تضمن معنى بئس صار جامدا وقول الشارح فيما يأتى والمعنى نعم الفاهم زيد فاشتق من فهم الفاهم نظرا للأصل قبل التضمين معنى بئس فليحرر (قوله ولا يدغم) قال الدنوشرى أى بعد القلب كما هو ظاهر (قوله ومن أمثلته) فصله عن خفاء التحويل فيه كما أشار إليه بقوله فإنه فى الأصل الخ وهذا حكمة إفراد الناظم له بالذكر وقيل فى حكمته غير ذلك فانظر حواشينا (قوله فإنه فى الأصل سوأ) تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا (قوله لا بد وأن يكون) قال الدنوشرى ذكر بعضهم أن الواو زائدة وذكر آخر غير ذلك فلتراجع المسألة من حواشى المطول اه (أقول) ذكر الشهاب القاسمى فى حواشى مختصر المعانى أول التنبيه المتعلق بتعريف صدق الخبر وكذبه أنها لتأكيد لصوق خبر والحق أنها زائدة كما بيناه فى حواشى المختصر (قوله يجوز لك فى فاعل فعل المذكور الخ) منه ساء فقول الأشمونى عند قول الألفية واجعل كبئس ساء معنى وحكما مشكل لأن حكم ساء يخالف حكم بئس فى ذلك ومن فعل المذكور حب إذا لم تقترن بذا كما اقتضاه كلام المصنف الآتى وبهذا تخالف لنعم وأحسن الأشمونى فى ذلك فقال عند قوله ومثل نعم حب فى المعنى ولم يقل فى الحكم لكن بحث الدماميني أنه يلتزم فى فاعل ساء ما التزم فى فاعل بئس وجزم الشاطبى بأن فاعل حب إذا لم يكن ذا يلتزم فيه ما التزم فى فاعل نعم (قوله لما قبله) قيد بعموم قوله وأن تأتى جواز مطابقته لما بعده وليس كذلك

(قوله وقال الطرماح حب بالزور الخ) فيه إشارة كما قدمنا إلى أن حب إذا لم تقترن بذا من أفراد فعل المتقدم ولا يحتاج حينئذ لمخصوص وصرح المصنف والحواشي بأنها يتجدد لها حينئذ أمور منها الاكتفاء بالفاعل عن المخصوص لكن سيأتي في التنبيه أنه يذكره حيث قال إذا قيل حب الرجل زيد واستفيد من كونها من أفراد فعل أنه لا يجب في فاعلها ما وجب في فاعل نعم من كونه مقارنا لأل الخ، يوافقه أن بعضهم مثل بحب زيد لكن صرح الشاطبي بخلافه (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله (٩٩) وماسوى الخ) كلام الناظم قاصر

الفاعل، عوض من ضمير الرفع ضمير الجر فقيل بن وأبيانا تمييز وجدن أبيانا على الأصل من عدم زيادة الباء فلذلك ثبت ضمير الرفع وأبيانا تمييز وفي كل منهما الجمع بين الفاعل والتمييز (وقال) الطرماح

(حب بالزور الذي لا يرى) منه إلا صفحة أو لمام

(أصله حب الزور) بفتح الزاي بمعنى الزائر (فزاد الباء) في الفاعل حملا على أحبب بالزور (وضم الحاء لأن فعل المذكور يجوز فيه أن تسكن عينه وأن تنقل حركتها إلى فائه) ولو كانت الفاء غير حلقية خلافا لظاهر التسهيل (فقالوا ضرب الرجل) بفتح الضاد وسكون الراء (وضرب الرجل) بضم الضاد وسكون الراء والصفحة كل شيء جانبه واللمام بكسر اللام جمع لمة بالكسر وتشديد الميم وهو الشعر يجاوز شحمة الأذن وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وماسوى ذا ارفع بحب أو فجر * بالبا ... ومثال الضمير المطابق ما قبله الزيدان كرما رجلين والزيدون كرموا رجالا حملا على ما أكرمهما رجلين وما أكرمهم رجالا

(فصل) (ويقال في المدح حبذا وفي الذم لا حبذا قال) الشاعر

(ألا حبذا عاذري في الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل)

فجمع بين المدح والذم ومثله قول الآخر

ألا حبذا أهل الملا غير أنه إذا ذكرت مي فلا حبذا هيا

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * ومثل نعم حبذا * ثم قال * وأن ترد ذما فقل لا حبذا * ودخول لا في الذم على حبذا لا يخلو من إشكال لأن لا لا تدخل على فعل ماض جامد ولا تعمل في اسم إذا لم يكن جنسا ولا تكون غير مكررة إذا لم تعمل في الاسم الذي دخلت عليه إلا على قول أبي الحسن وأبي العباس وهو ضعيف (ومذهب سيبويه أن حب فعل) ماض (وذا فاعل) وإليه أشار الناظم بقوله الفاعل ذا (وانهما باقيان على أصلهما) من كونهما جملة فعلية ماضوية لأن الأصل عدم التغيير ولاقتصارهم على حب إذا عطف على حبذا كقوله * فحبذا ربا وحب دينا * أي وحبذا دينا فحذف ذا ولم يتغير المعنى ولا يفعل ذلك بنحو إذما وأخواته من المركبات التي تغير حكمها بالتركيب وهو قول ابن درستويه وابن برهان وابن خروف وابن كيسان وابن مالك قيل ولا يصح نسبته لظاهر كلام سيبويه والخليل لأن سيبويه قال حكاية عن الخليل ولكن ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذه اه والمخصوص على هذا المذهب مبتدأ والجملة من الفعل والفاعل خبره والرابط بينهما اسم الإشارة وقيل مبتدأ محذوف الخبر وقيل عكسه وقيل عطف بيان وقيل بدل (وقيل ركبا وغلبت الفعلية لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا) ماضيا (وما بعده) من المخصوص (فاعل) والجملة فعلية (وقيل ركبا وغلبت الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدأ وما بعده) من المخصوص (خبره) والجملة اسمية وأصل الخلاف قولان التركيب وعدمه وينشأ عن التركيب قولان فعلية الجميع واسميته ولكل دليل على مدعاه فاستدل مدعي التركيب بإفراد الإشارة ولزوم الإفراد والتذكير وبامتناع الفصل ثم استدل مدعي غلبة

على حب (فصل) (قوله ويقال في المدح الخ) أي في المدح والذم العامين وإشعارها بأن الممدوح محبوب والمذموم غير محبوب لا ينافي ذلك وإذا لم تقترن بذا كانت من أفراد فعل المتقدم كما مر وكانت لمدح أو ذم خاصين كما بينه المرادي وهو ظاهر إذا كانت حينئذ لا يذكر لها مخصوص (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ومثل نعم الخ) مراده المماثلة في إفادة المدح والذم وإن كان بين نعم وحبذا مخالفة من وجوه كما بيناه في الحواشي ولعله لذلك قال الفاعل ذا وإن كان فيه إشارة أيضا للرد على مدعي التركيب كما قاله الشارح (قوله والمخصوص الخ) لما سكت المصنف عن إعرابه على هذا القول وتعرض له على القولين بعده تمم الشارح الفائدة ببيانه على هذا القول أيضا (قوله وقيل مبتدأ الخ) ظاهره أن قائله مقرر والذي في المغني ويجوز على مر ابن عصفور السابق أن يكون مبتدأ حذف خبره ولم يقل به لأنه يرى أن حبذا اسم (قوله وقيل عطف بيان) قال في المغني ويرده قوله * وحبذا نفحات من يمانية * تأتيك من قبل الريان أحيانا * ولا تبين المعرفة بالنكرة (قوله وقيل بدل) قال في المغني ويرده أنه لا يحل محل الأول وأنه لا يجوز الاستغناء عنه اه ومر ما يعلم منه جوابه (قوله فصار الجميع الخ) قال في المغني وهذا أضعف ما قيل لجواز حذف المخصوص كقوله * ألا حبذا لولا الحياء وربما * منحت الهوى ما ليس بالمتقارب والفاعل لا يحذف (قوله مبتدأ وما بعده خبره) قال في المغني وبالعكس عند من يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين

(قوله لمخالفة الخبر والمخبر عنه) أي إفرادا وتركيبا (قوله ومن تمييز ما ليس بمبهم) أي لأنه قد يذكر بكثرة مع حبذا تمييزا ما قبل المخصوص أو بعده كقوله ألا حبذا قوما سليم فإنهم * وفوا إذ تواصوا بالإعانة والصبر وقوله حبذا الصبر شيمة لامرئ * رام مباراة مولع بالمعالي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وأول الخ أي اجعل المخصوص واليا تابعا لذا (قوله فقال ابن مالك لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل) رأيت بخط المصنف ما نصه عندي أن سبب ذلك إرادتهم الإبهام ثم البيان كأنهم قالوا حب الشيء جدا لو أن ذلك إشارة إلى كل مشار إليه من حيث هو شيء ثم يبينوه بعد فهذا كما قالوا (١٠٠) ربه رجلا وقل هو الله أحد فإنهم فإنك لا ترى مثله ثم قال فأما قول الشيخ فهو يضاهي المثلا يعني أنهم أرادوا أن يكون كالصيغة الرائبة للمدح والذم لا يغيرونه كما أنهم يريدون في الأمثال الثبوت وعدم التغير فهو يضاهيه من هذه الإرادة لأنهم يريدون استعماله كثيرا فلم يعقبوا عليه التغيير لأن استعمال شيء أخف من استعمال أشياء وهذه هي العلة في الأمثال ثم إن المثل فيه أمر زائد وهو أنك إذا أتيت به كما قيل أولا فكأنك قلت هذه الواقعة تستحق أن يقال فيها اللفظ الذي قيل قديما في الواقعة المشهورة وليس ذلك في صيغة حبذا إنما عدم التغيير لمعنى آخر وهذا معنى قوله فهو يضاهي المثلا أي من حيث فيه علة تقتضي أن لا يغير لا أنه مثل من كل وجه فهذان تأويلان حسنان فالحمد لله الذي هدانا لهذا وأظن أني عثرت على تفسير كلام الحاذق قولهم إنه يضاهي المثل أحسن مما عثروا عليه انتهى وما ذكره أولا سيأتي في كلام الشارح نقله عن الفارسي (قوله لئلا يتوهم) قال اللقاني إنما يظهر هذا التعليل في المخصوص المفرد أما المثنى والجمع والمؤنث فلا انتهى وقد يقال اطرد الحكم إلى غير المفرد (باب أفعل التفضيل) حكمة ذكر هذا الباب بعد ما قبله أن المتكلم تارة يريد المدح والذم عموما والموضوع لذلك نعم وبئس وحبذا إثباتا ونفيا وتارة يريده خصوصا من غير تعرض لغير الممدوح والمذموم والموضوع لذلك فعل وتارة يريد مع التعرض للغير والموضوع لذلك أفعل التفضيل (قوله والمبني على أفعل) قال الزرقاني مخرج لما عدا بعض صيغ اسم الفاعل ولما عدا بعض صيغ التعجب وقوله لزيادة صاحبه على غيره مخرج لذلك كأشيب وما أحسن انتهى وقد يقال صيغ التعجب خارجة بقوله وهو الوصف لأن الصحيح أن

الفعلية وهو الأخفش وخطاب بتغليب الجزء الأول ولتغليب الأكثر حروفا وسلامة مدعيها من لزوم مدعي الاسمية من شذوذ مخالفة الخبر والمخبر عنه ومن تمييز ما ليس بمبهم وهو الممدوح بقولهم لا تحبذه بما لا تحبذه بما لا ... بمضارع واستدل مدعي غلبة الاسمية وهو المبرد في مقتضبه وابن السراج في أصوله والسيرافي في شرح الكتاب بأن الاسم أشرف ويستقل به الكلام ويقع فيه التركيب كثيرا وأما تحبذه فمضارع حبذه إذا قال له حبذا (و) اختلف القائلون بعدم التركيب في علة كونه (لا يتغير ذا عن الإفراد والتذكير بل يقال حبذا هند أو) حبذا (الزيدان) في تثنية المذكر والهندان في تثنية المؤنث (أو) حبذا (الزيدون) في جمع الذكور (أو الهندات) في جمع الإناث على ثلاثة أقوال فقال ابن مالك (لأن ذلك كلام جرى مجرى المثل) السائر الذي لا يغير عن حالته في الاستعمال الأول (كما في قولهم الصيف ضيعت اللبن يقال لكل أحد) مذكرا كان أو مؤنثا مفردا أو مثنى أو مجموعا (بكسر التاء وإفرادها) لأنه في الأصل خطاب لامرأة كانت تحت رجل موسر فكرهته لكبر سنه فطلقها فتزوجها رجل شاب فقير فبعثت إلى زوجها الأول تسترفده فقال لها هذا والصيف منصوب على الظرفية قاله الجوهري والمثل بفتح المثلثة قول مركب مشهور شبه مضربه بمورده (وقال ابن كيسان لأن المشار إليه) مصدر (مضاف) إلى المخصوص (محذوف أي حبذا حسن هند) وكذا الباقي ورده ابن الحاجب بأنه لم ينطق به في وقت وقال الفارسي في البغداديات لأن ذا جنس شائع فالتزم فيه الإفراد كفاعل نعم وبئس المضمر ولهذا يجامع التمييز فيقال حبذا زيد رجلا (ولا يتقدم المخصوص على حبذا) فلا يقال زيد حبذا كما يقال زيد نعم الرجل (لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى المثل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وأول ذا المخصوص أيا كان لا تعدل بذا فهو يضاهي المثلا

(وقال ابن بابشاذ) إنما امتنع تقديم المخصوص على حبذا (لئلا يتوهم أن في حب ضميرا) مرفوعا على الفاعلية يعود على المخصوص (وأن ذا مفعول) به قال ابن مالك وتوهم هذا بعيد فلا ينبغي أن يكون المنع من أجله ثم علله بجريانه مجرى المثل كما تقدم (تنبيه * إذا قلت حب الرجل زيد فحب هذه من باب فعل المضموم العين (المتقدم ذكره) في الفصل قبله (ويجوز في حائه الفتح) مع التخفيف وعدمه (والضم) بنقل حركة العين إليها (كما تقدم) من أنه يجوز أن تسكن عينه وأن تنقل حركته إلى فائه وإن لم تكن الفاء حلقية فما بالك بها إذا كانت حلقية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * ودون ذا انضمام الحا كثر * (فإن قلت حبذا ففتح الحاء واجب) للتركيب (إن جعلتهما كالكلمة الواحدة) وإلا لجاز

(هذا باب أفعل التفضيل)

وهو الوصف المبني على أفعل لزيادة صاحبه على غيره في أصل الفعل وأما خير وشر في التفضيل فأصلهما

أخير وأشر فحذفت الهمزة بدليل ثبوتها في قراءة أبي قلابة من الكذاب الأشر بفتح الشين وتشديد الراء وقول الشاعر * بلال خير الناس وابن الأخير * واختلف في سبب حذف الهمزة منهما فقيل لكثرة الاستعمال وقال الأخفش لأنهما لما لم يشتقا من فعل خولف لفظهما فعلى هذا فيهما شذوذان حذف الهمزة وكونهما لا فعل لهما وأما قوله * وحب شيء إلى الإنسان ما منعا * فضرورة (إنما يصاغ) أفعل التفضيل (مما صيغ منه فعلا التعجب) وهو كل فعل ثلاثي متصرف تام مثبت قابل للتفاضل مبني للفاعل ليس الوصف منه على أفعل فعلاء (فيقال) من باب ضرب يضرب (هو أضرب و) من باب علم يعلم هو (أعلم و) من باب فضل يفضل هو (أفضل كما يقال) في التعجب منها (ما أضربه و) ما (أعلمه و) ما (أفضله) واضرب به واعلم به وأفضل به وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

صغ من مصوغ منه للتعجب ... أفعل للتفضيل وأب اللذ أبي

(وشذ بناؤه من) اسم عين نحو هو أحنك البعيرين بنوه من الحنك وهو اسم عين والمعنى آكلهما أي أشدهما أكلا و من (وصف لا فعل له كهو أقمن به أي أحق) بنوه من قولهم هو قمن أي حقيق (و) هو (ألص من شظاظ) بنوه من قولهم هو لص بكسر اللام أي سارق وشظاظ بكسر الشين وبظاءين معجمتين اسم لص معروف من بني ضبة ونقل ابن القطاع له فعلا فقال يقال لص إذا أخذ المال خفية فعلى هذا لا شذوذ (و) شذ بناؤه (مما زاد على ثلاثة كهذا الكلام أخصر من غيره) بنوه من اختصر ففيه شذوذان كونه مبنيا للمفعول وكونه زائدا على الثلاثة كما تقدم في التعجب منه (وفي) بنائه من الفعل الماضي الذي على وزن (أفعل المذاهب الثلاثة) المتقدمة في التعجب فقيل يجوز مطلقا وقيل يمتنع مطلقا وقيل يجوز إن كانت الهمزة لغير النقل (وسمع) شذوذا على القول بالمنع مطلقا وعلى المنع في أحد شق التفضيل (هو أعطاهم للدراهم) وأولاهم للمعروف (و) سمع شذوذا على الثاني (هذا المكان أقفر من غيره و) سمع بناؤه (من فعل المفعول كهو أزهى من ديك) بنوه من زهي بمعنى تكبر قال في الصحاح لا تتكلم به العرب إلا مبنيا للمفعول وإن كان بمعنى الفاعل وحكى ابن دريد زها يزهو أي تكبر فعلى ما حكاه ابن دريد لا شذوذ فيه لأنه من المبني للفاعل (و) سمع هو (أشغل من ذات النحيين) بنوه من شغل بالبناء للمفعول والنحيين تثنية نحي بكسر النون وسكون الحاء المهملة زق السمن وذات النحيين امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فأتى خوات بن جبير الأنصاري قبل إسلامه فساومها فحلت نحيا منهما مملوءا فقال لها أمسكيه حتى أنظر إلى غيره ثم حل الآخر وقال أمسكيه فلما شغل يديها ساورها حتى قضى منها ما أراد وهرب ثم أسلم فشهد بدرا رضي الله عنه (و) سمع هو (أعنى بحاجتك) بنوه من عني بالبناء للمفعول وسمع فيه عني كرضي بالبناء للفاعل فعلى هذا لا شذوذ فيه (وما توصل به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه يتوصل

أحسن فعل لا وصف ويمكن أن يجاب بأنه أراد جعل التعريف شاملا لكل قول (قوله ليس الوصف منه على أفعل) هذا ما اشتهر وقيده الرضي كما أفصح عن ذلك ابن كمال باشا في الفرائد حيث قال شاع فيما بينهم أن اسم التفضيل لا يبنى مما منه أفعل لغيره حتى قال الفاضل التفتازاني في تفسير قوله تعالى ألد الخصام والمعنى أنه أشد الخصوم خصومة لا من جهة أن ألد أفعل تفضيل بل من جهة أن اللدد شدة الخصومة فكان شديدا بالنسبة إلى ما دونه أشد فمعنى الإضافة ههنا الاختصاص كما في قولك حسن الناس وجها وذلك لأن اللدد مما يبنى منه أفعل صفة بدليل لد في جمعه ولداء في مؤنثه فلا يبنى منه اسم التفضيل إلى هنا كلامه وليس الأمر كما شاع كما أفصح عنه رضي الدين حيث قال في شرح الكافية وينبغي أن يقال في الألوان والعيوب الظاهرة فإن الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو فلان أبله من فلان وأحمق من فلان وأرعن وأهوج وأخرق وألد وأعجم وأنوك مع أنها يجيء منها أفعل لغير التفضيل كأحمق وحمقاء وأهوج وهوجاء وأخرق وخرقاء وأعجم وعجماء وأنوك ونوكا فلا يطرد أيضا تعليله بأن منها أفعل لغيره إلى هنا كلامه ومن هنا تبين أن الفاضل التفتازاني كما أخطأ في دعوى أن ألد ليس أفعل تفضيل كذلك لم يصب في الاستدلال عليه باللدد مما يبنى منه أفعل لغير تفضيل (قوله خوات بن جبير) قال النووي رحمه الله هو بفتح الخاء المعجمة وتشديد الواو قال وهو أحد فرسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحب ذات النحيين في الجاهلية وهي امرأة من بني تيم اللات وفي الإصابة لابن حجر وذكر ابن أبي خيثمة القصة من طريق ابن سيرين قال كانت امرأة تبيع سمنا في الجاهلية فدخل رجل فوجدها خالية فراودها فأبت فخرج فتنكر ورجع فقال هل عندك من سمن طيب قالت نعم فحلت زقا فذاقه فقال أريد أطيب منه فأمسكته وحلت آخر فذاقه فقال أمسكيه فقد انفلت بعيري فقالت اصبر حتى أوثق الأول قال لا وإلا تركته من يدي يهراق فإني لا أجد بعيري فأمسكته بيدها الأخرى فانقض عليها فلما قضى حاجته قالت له لا هناك ربنا الله قال نزلت مع النبي صلى الله عليه وسلم بمر الظهران قال فخرجت من خبائي فإذا بنسوة يتحدثن فأعجبنني فرجعت فأخذت حلتي فلبستها وجلست إليهن وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبته فلما رأيته هبته فقلت يا رسول الله جمل شرد فأنا أبتغي له قيدا الحديث بطوله

به إلى التفضيل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وما به إلى تعجب وصل لمانع به إلى التفضيل صل

ويجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزا فيقال هو أشد استخراجا وحمرة) ويستثنى من ذلك فاقد الصوغ للفاعل والفاقد الإثبات فإن أشد يأتى هناك ولا يأتى هنا وذلك مستفاد من قول الموضح ويجاء بمصدر ذلك الفعل تمييزا لأن المؤول بالمصدر معرفة والتمييز واجب التنكير كما نبه عليه الموضح فى الحواشى :

(فصل) (ولاسم التفضيل ثلاث حالات أحدها أن يكون مجردا من أل والإضافة فيجب له حكمان أحدهما) فى نفسه وهو (أن يكون مفردا مذكرا دائما) ولو كان مسندا إلى مؤنث أو مثنى أو مجموع (نحو) قولك زيد أفضل من عمرو وهند أفضل من عمرو والزيدان أفضل من عمرو والهندان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو والهندات أفضل من عمرو ونحو قول الله تعالى (ليوسف وأخوه أحب) إلى أبينا منا (ونحو) قوله تعالى (قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم الآية) إلى قوله أحب إليكم فأفرد فى الآية الأولى مع الاثنين وفى الآية الثانية مع الجماعة (ومن ثم) أى ومن أجل أن أفعل التفضيل إذا تجرد من أل والإضافة لزم الإفراد والتذكير (قيل فى أخر) بضم الهمزة جمع أخرى أنثى آخر بالفتح (أنه معدول عن الآخر) الموازن لأفعل التفضيل وليس من باب أفعل التفضيل حقيقة لأنه لا يدل على مشاركة وزيادة ولذلك لم يجعله ابن مالك من باب أفعل ولا ملحقا به بل ملحقا بالملحق به وهو أولى لأنه به أنسب لأنه أشبه فى الوزن وكون معناه نسبيا وكونه لا يدل على زيادة وعلى الإلحاق به فهو يخالف باب أفعل فى ثلاثة أمور أحدها أنه يطابق ولو كان نكرة الثانى أنه لا يليه من لا لفظا ولا تقديرا الثالث أنه لا يضاف (و) من ثم أيضا قيل (فى قول) أبى نواس الحسن (بن هانئ) الحكمى يصف الخمرة :

كأن صغرى وكبرى من فقاقعها حصباء در على أرض من الذهب

(أنه لحن) حيث أنث صغرى وكبرى وكان حقه أن يقول أصغر وأكبر بالتذكير وأجيب عنه بأنه لم يقصد حقيقة المفاضلة فهو كقول العروضيين فاصلة صغرى وفاصلة كبرى وقول الفرزدق :

إذا غاب عنكم أسود الليل كنتم كراما وأنتم ما أقام ألائم

أى لئام والفقاقع بفتح الفاء والقاف وبعد الألف قاف مكسورة وفى آخره عين مهملة النفاخات التى تعلو وجه الخمرة وسبب تلقيبه بأبى نواس بنون مضمومة بعدها واو ألا همزة أنه كان له ذؤابتان تنوسان أى تتحركان على عاتقه (و) الحكم (الثانى) فيما بعد أفعل (أن يؤتى بعده بمن جارة للمفضول) كما تقدم من الأمثلة ومعناها عند المبرد وسيبويه لابتداء الارتفاع فى نحو أفضل منه وابتداء الانحطاط فى نحو شر منه واعترضه ابن مالك بأنها لا يقع بعدها إلى واختار أنها للمجاوزة فإن معنى زيد أفضل من عمرو جاوز زيد عمرا فى الفضل واعترضه فى المغنى بأنها لو كانت للمجاوزة لصح فى موضعها عن ودفع بأن صحة وقوع المرادف موقع مرادفه إنما هو إذا لم يمنع من ذلك مانع وههنا منع مانع وهو الاستعمال فإن اسم التفضيل لا يصاحب من حروف الجر إلا من خاصة (وقد تحذف) من مع مجرورها للعلم بهما (نحو والآخرة خير وأبقى) أى من الحياة الدنيا (وقد جاء الإثبات والحذف فى أنا أكثر منك مالا وأعز نفرا أى منك) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وأفعل التفضيل صله أبدا تقديرا او لفظا بمن إن جردا

(وأكثر ما تحذف من) مع المفضول (إذا كان أفعل خبرا) فى الحال أو فى الأصل فيشمل خبر المبتدأ وخبر

(قوله لأن المؤول بالمصدر معرفة) قد حققنا فيما مر أن ذلك ليس بلازم وأنه قد يكون نكرة بدليل تجويز المصنف فى أو يرسل رسولا فى قراءة النصب أن يكون بتأويل إرسالا (فصل) (قوله إما أن يكون مجردا من أل الخ) لا يخلو المجرد غالبا من مشاركة المفضل عليه فى المعنى لفظا أو تقديرا والمراد بقولنا أو تقديرا مشاركته بوجه ما كقولهم فى البغيضين هذا أحب إلى من هذا وفى الشرين هذا خير من هذا وفى التنزيل قال رب السجن أحب إلى مما يدعوننى إليه وتأويل ذلك هذا أقل بغضا وأقل شرا ومن غير الغالب قولهم العسل أحلى من الخل والصيف أحر من الشتاء فانظر حواشينا (قوله فقاقعها) كذا فى نسخ الشارح بالقاف بعد الفاء وهو المناسب لضبطه الآتى والذى فى خط المصنف وهو المحفوظ فى رواية البيت فواقعها بالواو بعد الفاء (قوله حيث أنث الخ) أى حيث أنث ولم يأت بأل أو بالإضافة وما ذكره الشارح هو مقتضى سياق المصنف وما قدمناه مقتضى قول المغنى وإنما الوجه استعمال أفعل فعلى بأل أو بالإضافة ولذلك لحن من قال الخ لكن لو أتى بأل أو بالإضافة كان يجب أن لا يؤتى بمن (قوله وأجيب عنه الخ) لأن المجرد كما فى التسهيل يؤول بما لا تأويل فيه ويطابق حينئذ كما فى المضاف لمعرفة وأجيب أيضا بأن من زائدة وأنهما مضافان على حد بين ذراعى وجبهة الأسد وهذا بناء على إجازة زيادة من مطلقا واختاره ابن مالك وقال إن السماع يشهد له نظما ونثرا ويكفى التخريج على مثل ذلك فاندفع قول المصنف فى المغنى أن هذا التخريج مردود لأن الصحيح أن من لا تقحم فى الإيجاب ولا مع تعريف المجرور (قوله أسود الليل) كذا فى النسخ

كان وإن ثاني مفعول ظن وثالث مفاعيل أعلم نحو زيد أفضل وكان زيد أفضل وإن زيداً أفضل وظننت زيداً أفضل وأعلمت عمراً زيداً أفضل (ويقل) الحذف (إذا كان) أفعل (حالا كقوله

دنوت وقد خلناك كالبدر أجملا) • فظل فؤادي في هواك مضللا

فأجمل حال من تاء المخاطبة في دنوت وكالبدر مفعول ثان لخلناك (أي دنوت أجمل من البدر) وقد خلناك مثله قاله ابن مالك في شرح التسهيل (أو) إذا كان أفعل (صفة كقوله) وهو أحيحة بن الجلاح

(تروحي أجدر أن تقيلي) • غداً بجنبي بارد ظليل

فأجدر صفة لمحذوف هو وعامله المعطوف على تروحي (أي تروحي وائتي مكاناً أجدر من غيره بأن تقيلي فيه) غداً قاله ابن مالك في شرح الكافية وفيه إشارة إلى أن الخطاب لناقته وهو من التروح بمعنى الرواح وقت العشي وأجدر بالجيم أي أحق وتقيلي من القيلولة وهو النوم وقت الظهيرة وقال العيني إن الخطاب للفسيل وهو صغار النخل من تروح النبت إذا طال وأنه كنى بالقيلولة عن نموها وزهوها وادعى أن السوابق واللواحق تشهد بذلك وبجنبي تثنية جنب مضاف إلى بارد وظليل وهما صفتان لموصوفين محذوفين والأصل بجنبي ماء بارد ومكان ظليل وحذف العاطف (ويجب تقديم من ومجرورها عليه) أي على أفعل (إن كان المجرور) بمن (استفهاما) لأن الاستفهام له صدر الكلام (نحو أنت ممن أفضل) والأصل أنت أفضل ممن فقدم من على عامله وهو أفضل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وإن تكن بتلو من مستفهما • فلهما كن أبداً مقدما

وتمثيل الموضح أحسن من تمثيل الناظم بقوله كمثل ممن أنت خير لما فيه من الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي لأن المبتدأ أجنبي من الخبر بمعنى أنه ليس معمولا له على الصحيح وسيأتي أنه لا يفصل بين أفعل ومن بالمبتدأ لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه ولا يلزم من تمثيل الموضح تأخير ما له صدر الكلام عن صدريته لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط لا مطلقا (أو) كان المجرور بمن (مضافا إلى الاستفهام نحو أنت من غلام من أفضل) والأصل أنت أفضل من غلام من فقدمت من ومجرورها على أفضل لأن ما أضيف إلى ما له الصدر يستحق التصدير وما أحسن قول الأمين المحلي في المفتاح:

عليك بأرباب الصدور فمن غدا • مضافا لأرباب الصدور تصدرا

(وقد تتقدم) من مع مجرورها على أفعل (في غير الاستفهام) وهو الإخبار (كقوله) وهو جرير

إذا سايرت أسماء يوما ظعينة • فأسماء من تلك الظعينة أملح)

والأصل فأسماء أملح من تلك الظعينة فقدم من ومجرورها على أملح (وهو ضرورة) عند الجمهور ونادر عند الناظم حيث قال ولدى ... أخبار التقديم نزرا وردا وذلك لأن أفعل عامل غير متصرف في نفسه فلم يكن له أن يتصرف في معموله بالتقديم عليه كسائر العوامل غير المتصرفة (الحالة الثانية أن يكون) أفعل مقرونا (بأل فيجب له حكمان أحدهما أن يكون مطابقا لموصوفه) في التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وتلو أل طبق (نحو زيد الأفضل وهند الفضلى والزيدان الأفضلان) والهندان الفضليان (والزيدون الأفضلون) أو الأفاضل (والهندات الفضليات أو الفضل) بضم الفاء وفتح الضاد المخففة كالكبر فيطابق موصوفه لزوما لأنه نقص شبهه بفعل التعجب به لاقترانه بأل ومع ذلك لا بد من ملاحظة السماع قال أبو سعيد علي بن سعيد في كفاية المستوفي ما ملخصه ولا يستغنى في الجمع والتأنيث عن السماع فإن الأشراف والأظراف لم يقل فيهما الأشارف والشرفى والأظارف والظرفى

والذي في العيني أسود العين وأنه اسم جبل لا رجل كما توهم والمعنى أنهم ثابتون أبداً لأن الجبل لا يغيب (قوله أحيحة بن الجلاح) وهو صحابي رضي الله عنه على ما حرره ابن حجر في الإصابة ردا على ابن عبد البر قال أحيحة بمهملتين (١٠٣) مصغر والجلاح بضم الجيم وتخفيف اللام وآخره مهملة وقال الفنري في حواشي المطول أنه بتشديد اللام وهو عجيب إذ في الصحاح ما يوافق كلام الحافظ ابن حجر والمتبادر من كلام ابن حجر أن أحيحة بياء مخففة فهو فعيل وفي جامع الأصول أنه بياء مشددة فهو فعيعل وبذلك صرح الفنري (قوله وقال العيني أن الخطاب للفسيل) أي بفتح الفاء وكسر السين المهملة (قوله وادعى أن السوابق الخ) ادعى أيضا أن جماعة من الشراح حتى الأفاضل الذين تصدوا لشرح مثل الكشاف وهموا فيه وغرهم لفظ التروح وظنوا أنه لا يستعمل إلا بمعنى الرواح وقت العشي (قوله لأن ذلك إنما يمتنع بالنسبة إلى العامل فيه فقط) الحصر ممنوع لأنه يمتنع أن يتقدم عليه أيضا ما هو أحد أركان جملته كما امتنع تقديم خبر ما النافية عليها ولا يرد على ما قاله تقديم العامل فيما له الصدر في مسئلة الإضافة نحو غلام أي يوم سفرك لأن الصدارة في صورة الإضافة صارت للمضاف

واعلم أنه قد تعارض في هذه المسئلة أمران تأخير ما له الصدر أو تأخير معمول أفعل عنه وعمل العامل الضعيف وهو أفعل فيما قبله إن قدم وابن مالك رجح التقديم محافظة على تقديم ما له الصدر وفيما اختاره المصنف بقاء المحذورين (قوله فيجب له حكمان) لا يخفى أن أحد

الحكم له باعتبار نفسه والثاني باعتبار ما بعده وكأن الشارح لم ينبه على ذلك للعلم به مما سبق (قوله ولست بالأكثر) التاء للخطاب والباء زائدة (قوله محذوفا مبدلا الخ) فيه حذف البدل قال الدماميني في الباب الثاني وينبغي تحرير النقل فيه (قوله أو متعلقة بليس الخ) هذا ما قاله المصنف في المغني في النوع الثاني من الجملة السادسة من الباب الخامس وقال الدنوشري قوله أو متعلقة الخ فيه نظر ولم يبين وجهه (قوله بمعنى الكثير) قال الدنوشري فيه نظر وإنما معناه الغالب في الكثرة (قوله أن يكون مضافا) قالوا المضاف لا يضاف إلا إلى جنس وهنا يسأل عن قوله عز وجل أحسن الخالقين وأرحم الراحمين وأحكم الحاكمين لأن الخلق من الله بمعنى الإيجاد ومن غيره بمعنى الكسب وهما متباينان والرحمة من الله إن حملت على الإرادة صح المعنى لأنه يصير أكثر إرادة من سائر المريدين وإن جعلته من مجاز التشبيه وهو أن معاملته تشبه معاملة الراحم صح المعنى أيضا لأن ذلك مشترك بينه وبين عباده وإن أريد به إيجاد فعل الرحمة كان مشكلا إذ لا موجد إلا الله عز وجل وأجاب السيف الآمدي بأن معناه أعظم من يسمى بهذا الاسم قال العز بن عبد السلام وهذا مشكل لأنه جعل التفاضل في غير ما وقع اللفظ بإزائه وهذا يساعد المعتزلة ويصح على مذهبهم لأن الفاعلين عندهم كثيرون (وأقول) الأقرب في الجواب أن أفعل إنما يلزم كونه مضافا إلى جنسه إذا أضيف إلى نكرة معرفة وقصد به حقيقة المفاضلة أما إذا قصد به الزيادة المطلقة وأول بالا تفضيل فيه فلا كما نصوا عليه والآيات مما قصد فيه الزيادة المطلقة (تنبيه) رأيت بخط المصنف ما نصه مسئلة قول النحاة لا يضاف أفعل إلا إلى ما هو جزؤه هذا شرطه أن يكون المضاف إليه هو المفضول فأما إذا لم يكن مفضولا فيصح نحو يوسف أحسن إخوته وهو ألد الخصام في أحد (١٠٤) التأويلات ولأولى رجل ذكر اه وسر ما في كون ألد الخصام من باب التفضيل وقوله لأولى رجل ذكر اعلم أن هذا الحديث الشريف فيه سؤالان الأول ما أشير إليه في كلام المصنف هنا وهو أنه كيف أضيف أفعل إلى ما ليس جزأ منه وجوابه ما عرفت الثاني أن قوله رجل يقتضي أن لا يدخل العاقل الذي ليس برجل لأنه لا يقال له في عرف اللغة رجل وأجاب عن هذا الفقهاء في كتاب الفرائض بأن المراد بالرجل ما ليس امرأة بقرينة وصفه بذكر ويحتاج حينئذ إلى سر هذا الإطناب وهلا قيل لأولى ذكر والأظهر أن يقال إن أولى أفعل مضاف إلى رجل إضافة سبب والمعنى أن الرجل هو الواسطة بين هذا الأولى وبين الميت فهو سبب في توريثه لأنه لا يرث إلا إذا كانت قرابته في هذه الجهة كأنه لو قيل أولى الميت كانت الإضافة إضافة نسب والتقدير أولى رجل بالميت أي أقرب رجل لشخص أقرب رجل من الميت ونظيره هو أخوك أخو الرخاء لا أخو الشدة أضيف الأخ إلى الرخاء لأنه سبب الأخوة فأفاد قوله أولى رجل نفي الميراث عن الأولى الذي هو من قبل الأم كالخال ونحوه لأن الخال أولى الميت يعني من ابن عم العم مثلا لأنها ولاية بطن لا ولاية صلب وأفاد بقوله ذكر نفي الميراث عن النساء وإن كن من الأولين بالميت من قبل صلب لأنهن إناث فذكر اسم لأولى ولهذا كان مخفوضا في اللفظ حسب أنه نعت لرجل ولو قلت من يرث هذا الميت بعد ذوي السهام لقلت أولى رجل ذكر بالغ بالرفع ولو قيل من يعطى المال لقيل أولى رجل ذكرا بالنصب (قوله فإن كانت إضافته إلى نكرة) قال في الترشيح وإذا عطفت على النكرة المضاف إليها قلت هذا أفضل رجل وأعقله وهؤلاء أفضل نساء وأعقله وأفضل رجال وأعقله فذكر الضمير في الاثنين والجمع والواحد من المذكر والمؤنث على التوهم كأنك قلت من أول الكلام فإن أضفت إلى معرفة ثنيت وجمعت وهو القياس وأجاز سيبويه الإفراد وعليه قوله ومية أحسن الثقلين جيدا * وسالفة وأحسنه قذالا كأنه قال وأحسن من ذكرنا اه وحاصله أن إفراد الضمير مع عوده على غير مفرد لتأويله بالموصول وعليه يتخرج ما يقع في عبارات المصنفين كما سر الكلام عليه (قوله لاستراتهما في التنكير) قال القاني يؤخذ منه أن إضافته للمعرفة تفيده التعريف وأن إضافته في الوجهين معنوية وهو كذلك اه وقد تقدم في باب الإضافة الكلام على ذلك في

كما قيل ذلك في الأفضل والأطول وكذلك الأكرم والأمجد قيل فيهما الأكارم والأماجد ولم يسمع فيهما الكرمى والمجدى اه (و) الحكم (الثاني أن لا يؤتى معه بمن) لأن من وأل يتعاقبان فلا يجتمعان كأل والإضافة (فأما قول) ميمون (الأعشى   ولست بالأكثر منهم حصا) * وإنما العزة للكاثر (فخرج) جمعه بين أل ومن (على زيادة أل) في الأكثر (أو على أنها) أي من ليست متعلقة بالأكثر المعروف بأل وإنما هي (متعلقة بأكثر نكرة) حال كونه (محذوفا مبدلا من أكثر المذكور) بدل نكرة من معرفة والأصل بالأكثر أكثر منهم أو على أن من بمعنى في أي فيهم أو لبيان الجنس أي من بينهم أو متعلقة بليس لما فيه من رائحة الفعل انتهى واغتفر الفصل بين أفعل وتمييزه للضرورة وحصى تمييز أي عددا والكاثر بمعنى الكثير (الحالة الثالثة أن يكون) أفعل (مضافا فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران التذكير والتوحيد كما يلزمان المجرد) من أل والإضافة (لاستراكهما في التنكير) ولكونهما على معنى من وإلى ذلك أشار الناظم بقوله   وإن لمنكور يضف أو جردا * ألزم تذكيرا وأن يوحدا (ويلزم في المضاف إليه أن يطابق) الموصوف (نحو) زيد أفضل رجل والزيدان أفضل رجلين

والزيدون أفضل رجال وهند أفضل امرأة) والهندان أفضل امرأتين والهندات أفضل نساء إذا قصدت ثبوت المزية للأول على جنس المضاف إليه واحدا واحدا واثنين اثنين أو جماعة جماعة والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلا رجلا والزيدان أفضل من الرجال إذا فضلوا رجلين رجلين والزيدون أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجالا رجالا وهند أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأة امرأة والهندان أفضل من جميع النساء إذا فضلن امرأتين امرأتين والهندات أفضل من جميع النساء إذا فضلن نساء نساء . فإن قلت النكرة في سياق الإثبات لا تعم فمن أين جاء العموم . قلت أجيب عنه بأن العموم فيه باعتبار أصله إذ أصل زيد أفضل رجل زيد أفضل الناس إذا عدوا رجلا رجلا وكذا الباقي ولذا صحت الإضافة لأن أفعل لا يضاف إلا لما هو بعضه (فأما) قوله تعالى (ولا تكونوا أول كافر به) بالإفراد ومقتضى القاعدة كافرين بالجمع ليطابق الواو في تكونوا (فا) لجواب على ما قاله المبرد أنه على حذف الموصوف و(التقدير أول فريق كافر به) وقال الفراء إنما وحد لأنه في معنى الفعل أي أول من كفر ولو أريد به الاسم لم يجز إلا الجمع وقال محمد بن مسعود الزكي في كتاب البديع النكرة المضاف إليها اسم التفضيل يجب إفرادها نحو أنت أفضل رجل وأنتما أفضل رجل وأنتم أفضل رجل ومنه ولا تكونوا أول كافر به وذلك هو القياس لأن النكرة تمييز له وقد خفضت بالإضافة وأشبه مائة رجل وقد أجازوا قياسا لا سماعا أن يثنى وأن يجمع نحو أنتما أفضل رجلين وأنتم أفضل رجال اه والمشهور ما عليه الجماعة من وجوب المطابقة في الإضافة إلى النكرة (وإن كانت الإضافة إلى معرفة) فهو ثلاثة أقسام قسم يقصد به زيادته على ما أضيف إليه وقسم يقصد به زيادة مطلقة وقسم يؤول بما لا تفضيل فيه (فإن أول) أفعل بما لا (تفضيل فيه) أو قصد به زيادة مطلقة (وجبت المطابقة) لموصوفه لشبهها بالمعرف بأل في الإخلاء عن لفظ من ومعناها وقد يترادان على مثال واحد (كقولهم الناقص والأشج أعدلا بني مروان) فيحتمل أعدلا أن يؤول بما لا تفضيل فيه وأي عادلاهم) لأنهما لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل ويحتمل أن يراد به زيادة مطلقة والناقص هو يزيد بن الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لأنه نقص أرزاق الجند والأشج بالشين المعجمة والجيم هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه لقب بذلك لأن بجبينه أثر شجة من دابة ضربته وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن لم تنو فهو طبق ما به قرن (وإن كان) أفعل (على أصله من إفادة المفاضلة) على ما أضيف إليه (جازت المطابقة) لشبهه بالمعرف بأل (كقوله تعالى) وكذلك جعلنا في كل قرية (أكابر مجرميها) فأكابر مفعول أول لجعلنا وفي كل قرية في موضع المفعول الثاني ومجرميها مضاف إليه أكابر ولو لم يطابق لقيل أكبر مجرميها وفي بعض النسخ (هم أراذلنا) ولو لم يطابق لقيل أرذلنا (و) جاز (تركها) أي ترك المطابقة لشبهه بالمجرد لنية معنى من (كقوله تعالى ولتجدنهم أحرص الناس) فأحرص مفعول ثان لتجد ولو طابق لقيل أحرصي بالياء (وهذا) الوجه وهو ترك المطابقة (هو الغالب) في الاستعمال

كلام الشارح (قوله إذا فضلوا) هو وما بعده بالضاد المعجمة كما هو المناسب للمقام وفي بعض الهوامش أنه بالصاد المهملة ولا داعي له والناشر فساده نفي ألحق بالأصل في كثير من النسخ (قوله لا تعم) أي عموما شموليا وإنما تعم عموما بدليا وقوله فمن أين جاء العموم أي الشمول حيث قال أولا والمعنى زيد أفضل من جميع الرجال إذا فضلوا رجلا رجلا (قوله أن يؤول بما لا تفضيل فيه) وقوله بعد وإن كان على أصله من إفادة المفاضلة) تعبير حسن يبين به مراد المصنف وأوما إلى أن تعبيره مشكل لأنه لا يصح كون الإضافة على معنى لا التي لبيان الجنس لتخالف ضابطها ولا الجارة المفضول لأن أفعل لا بد أن يكون بعض ما يضاف إليه (١٠٥) والثاني كلا له والمجرور بمن لا بد أن يكون غيره وتفصيل المقال في حواشينا على الألفية واعلم أنه اختلف في نحو الله أكبر والله أعظم فقيل أن أفعل على حقيقته وحذف المفضل عليه أي أكبر من كل كبير وأعظم من كل عظيم وقيل أفعل بمعنى فاعل قال المصنف والسر في هذا أن إطلاق الكبير والعظيم والموجود ونحو ذلك على القديم والحادث هل هو بطريق التواطؤ أو بطريق الاشتراك اللفظي أو المعنوي فإن قلنا بالاشتراك اللفظي امتنع في هذه الأشياء أن تكون للمفاضلة لعدم المشاركة في المعنى وإن قلنا بالاشتراك المعنوي جاز والحق الأول فإنه لا مناسبة بين القديم والحادث في معنى من المعاني وإنما الاسم واحد والمعاني مختلفة وأما قولهم زدعائمه أعز وأطول أن أفعل بمعنى فاعل أي عزيزة طويلة فإن كان معتمدهم

أنه لم يذكر مفضل عليه فانتفى كونه للتفضيل فليس بشيء لأنه يكون مثل والآخرة خير لمن اتقى فإن قالوا دل هنالك الدليل على أن المراد خير من الدنيا وهنا ليس كذلك قلنا فقدره عاما . فإن قيل لا يستقيم أعز من غيره لعلمنا بأن لنا أشياء غيره أعز منه فإن ذلك ساقط بل يقدر ذلك العام أعز وأطول من غيره من البيوت لا من غيره . مطلقا فإن قيل لم يذكر الفرزدق هذا في معرض بيوت يريد تفضيل هذا عليها فلهذا نفينا التفضيل قلنا إنه في مقام التمدح والافتخار فيصح أن يقول إن لنا بيتا أعز وأطول من بيوتكم ليس لكم بيت مثله فإن قيل لم يرد أن يثبت أن لهم بيوتا عزيزة طويلة وهذا أعز منها احتقارا لهم لأنهم لم يسبق منهم دعوى فهذا جيد حسن فتأمله اه ومن

(وابن السراج يوجبه) ويجعل أفعل فيه كالمجرد ويلتزم فيه الإفراد والتذكير ويرده أكابر مجرميها (فإن قدر أكابر مفعولا ثانيا) لجعلنا (ومجرميها مفعولا أول) كما قال ابن عطية (فيلزمه المطابقة في المجرد) من أل والإضافة كما قال أبو حيان وإلى جواز الوجهين أشار الناظم بقوله :

وما لمعرفه ۞ أضيف ذو وجهين عن ذي معرفه ۞ هذا إذا نويت معنى من

وذكر صاحب الأمثال السائرة أن أفعل يأتي في اللغة لنفي المعنى عن الشيئين نحو قوله تعالى أهم خير أم قوم تبع أي لا خير في الفريقين اهـ (مسألة) يتعلق بأفعل التفضيل حروف الجر على نحو تعلقها بأفعل التعجب وأما الخفض به فيجوز إن كان المخفوض كلا وأفعل بعضه وعكسه وأما النصب به فيمتنع منه المفعول به ومعه والمطلق مطلقا والتمييز إذا لم يكن فاعلا معنى إلا إن كان أفعل مضافا إلى غيره ويجوز الباقي وأما الرفع به فإنه (يرفع أفعل التفضيل الضمير المستتر في كل لغة نحو زيد أفضل) ففي أفضل ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية يعود إلى زيد (و) يرفع (الضمير المنفصل والاسم الظاهر في لغة قليلة) حكاها سيبويه وأشار إليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر نزر (كمررت برجل أفضل منه أبوه) أو أفضل منه (أنت) بخفض أفضل بالفتحة على أنه صفة لرجل وبرفع الأب وأنت على الفاعلية بأفضل على معنى فاقه في الفضل أبوه أو أنت وأكثر العرب يوجب رفع أفضل في ذلك على أنه خبر مقدم وأبوه أو أنت مبتدأ مؤخر وفاعل أفضل ضمير مستتر فيه عائد على المبتدأ أو الجملة من المبتدأ والخبر في موضع خفض نعت لرجل ورابطها الضمير المجرور بمن ويطرد (ذلك) الرفع للظاهر (إذا حل) أفعل التفضيل (محل الفعل) مع موافقة المعنى والفعل يرفع الظاهر فكذلك ما حل محله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ۞ ومتى عاقب فعلا فكثيرا ثبتا (وذلك إذا) كان أفعل صفة لاسم جنس (وسبقه نفي وكان مرفوعه أجنبيا) وهو ما ليس متلبسا بضمير الموصوف به (مفضلا) ذلك الأجنبي (على نفسه باعتبارين مختلفين (نحو) قول العرب (ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد) فأحسن أفعل تفضيل وهو صفة رجلا وهو اسم جنس مسبوق بنفي ومرفوعه الكحل وهو أجنبي من الموصوف لكونه لم يتصل بضميره والكحل مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين فباعتبار كونه في

خط نقله (قوله فإن قدر) قال اللقاني أي ابن السراج وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره أن يقال كيف توجيه ابن السراج وقد جاءت المطابقة في أكابر مجرميها وهو مضاف إلى معرفة وتقدير الجواب من جهة ابن السراج عن ذلك أن أكابر ليس مضافا بل مفعولا ثانيا ومجرميها مفعولا أول وورد الشارح هذا الجواب بأن التقدير يلزم منه المطابقة في المجرد من أل والإضافة وقد تقدم منعها وإنما وجب على التقدير المذكور أن يكون مجرميها مفعولا أول لأنه معرفة وهو في الأصل مبتدأ وأكابر خبر ولا يجوز كون المبتدأ نكرة والخبر معرفة على ما تقرر في موضعه (قوله على حد تعلقها الخ) قال ابن مالك في شرح التسهيل يقال زيد أرغب في الخير من عمرو وأجمع للمال من زيد ومحمد أرأف بكم اهـ واعترض عليه بأن أجمع للمال ليس من هذا القبيل بل مما يتعدى إلى واحد (قوله إن كان المخفوض كلا الخ) وذلك إذا أضيف إلى معرفة وقوله وعكسه كما في النسخ الصحيحة فيما إذا كان مضافا لنكرة قال المرادي أفعل التفضيل بمعنى بعض إن أضيف إلى معرفة وبمعنى كل إن أضيف إلى نكرة ولهذا يقال أفضل الرجلين وأفضل رجلين الزيدان (قوله فيمتنع منه المفعول به) ادعى المصنف في باب المفعول فيه الإجماع على ذلك ومر ما يتعلق بذلك في كلام الشارح (قوله والمطلق) فأما قوله أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طباخ فمنصوب بفعل محذوف يدل عليه المذكور كما إذا وقع بعده المفعول به كقوله ظمرت نفس امرئ تبتغي المنى بأبدل من يحيي جزيل المواهب وحكمة كونه لا ينصب المفعول المطلق إعطاؤه حكم فعل التعجب لأن معناهما المبالغة (قوله إلا إن كان مضافا إلى غيره) الأظهر أن يقول أو كان مضافا إلى غيره ليوافق ما مر في باب التمييز من أنه ينصب ما كان فاعلا في المعنى وما لم يكن كذلك إذا كان مضافا لغيره لتعذر إضافته مرتين (قوله وأشار إليها الناظم بقوله ورفعه الظاهر) لا يخفى أنه ليس فيه رفعه للضمير البارز تلك ولم يتعرض له أيضا في التسهيل قال ابن الصائغ فينبغي أن يزيد أو ضميرا منفصلا وأقول يمكن أن يريد بالظاهر ما ليس ضميرا مستترا (قوله إذا حل محل الفعل) إشارة إلى أن علة عمله في الظاهر في هذه الصورة حلوله محل الفعل إذا كان الموجب لقصوره عن الأوصاف العاملة هو أنه لا يوجد له فعل بمعناه وسيأتي أنه قيل في تعليله غير ذلك (قوله إذا كان أفعل صفة) قيل اشتراط ذلك ليتأتى التفضيل وهو دعوى وقيل لأن الأسماء العاملة لا بد لها من الاعتماد واعترض بأن ذلك يكفي فيه النفي وأجيب بأن أفعل لم يقو قوة اسم الفاعل ولذا لا ينصب المفعول به وإن وجدت شروط رفعه الظاهر (قوله وكان مرفوعه أجنبيا) كذا اشترطه ابن الناظم ومراده الاحتراز عن السببي بالمعنى المذكور ليخرج نحو ما رأيت رجلا أحسن منه أبوه من الضابط لكن قد يقال هذا خارج بقولهم مفضلا على نفسه باعتبارين وحينئذ أريد بالسببي المحترز عنه ما ذكر لا ينافي اشتراط ابن الحاجب كون المرفوع سببيا بمعنى ما للموصوف به تعلق ما

عن زيد ناقصا وباعتبار كونه في عين غيره مفضولا والمعنى أن الكحل في عين زيد أحسن من نفسه في عين غيره من الرجال ونظيره قول الأصوليين الواحد بالشخص يكون له جهتان كالصلاة في الدار المغصوبة والسلب والمراد في أفعل التفضيل الاسم الظاهر في مثل هذا المثال تميزه القرائن التي قارنته لملاقاة الفعل على وجه لا يكون بدونها (فإنه يجوز أن يقال ما رأيت رجلا يحسن في عينه الكحل كحسنه في عين زيد) فيؤتى بالفعل وهو يحسن مكان أفعل التفضيل وهو أحسن ولا يتغير المعنى قاله ابن مالك وناقشه أبو حيان في ذلك (والأصل أن يقع هذا) الاسم (الظاهر) المرفوع بأفعل التفضيل (بين ضميرين أولهما للموصوف) بأفعل التفضيل وهو الهاء في عينه (وثانيهما للظاهر) وهو الهاء في منه فيكون المفضول مذكورا (كما مثلنا) وقد يحذف الضمير الأول العائد إلى الموصوف للعلم به نحو ما رأيت رجلا أحسن الكحل منه في عين زيد والمقدر كالملفوظ (وقد يحذف الضمير الثاني) العائد إلى الكحل فيكون المفضول مقدرا (وتدخل من) الجارة للمفضول (إما على الاسم الظاهر) وهو الكحل في مثالنا (أو) تدخل (على محله) أي محل الكحل وهو العين (أو) تدخل (على ذي المحل) وهو زيد (فتقول) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من كحل عين زيد) بدخول من على الاسم الظاهر وهو الكحل (أو) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من عين زيد) بدخول من على محل الكحل وهو العين (أو) ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل (من زيد) بدخول من على ذي المحل وهو زيد (فتحذف مضافا) إذا أدخلت من على المحل وهو العين (أو مضافين) إذا أدخلت من على ذي المحل وهو زيد (وقد لا يؤتى بعد) الاسم الظاهر (المرفوع بشيء) أصلا وذلك إذا تقدم المفضل على أفعل التفضيل فيستغنى بما بعد المرفوع (فتقول ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل) فيحذف ضمير الكحل ومحله وصاحب محله اختصارا وربما أدخلوا من على غير المفضول لفظا (وقالوا ما أحد أحسن به الجميل من زيد والأصل ما أحد أحسن به الجميل من حسن الجميل بزيد) فالجميل الثاني هو المفضول وهو الجميل الأول (ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد لملابسته إياه في المعنى) فصار التقدير من جميل زيد (ثم حذفوا المضاف) وهو جميل وأقاموا المضاف إليه وهو زيد مقامه فصار من زيد (ومثله) قول الناظم:

(لن ترى في الناس من رفيق   أولى به الفضل من الصديق

والأصل من ولاية الفضل بالصديق) فالفضل الثاني وهو المفضول وهو الفضل الأول (ثم) إنهم أضافوا الفضل إلى الصديق لملابسته إياه في المعنى فصار التقدير (من فضل الصديق ثم) حذفوا المضاف وهو فضل وأقاموا المضاف إليه وهو الصديق مقامه فصار (من الصديق) وهذا المثال داخل تحت القاعدة فإن الاسم الظاهر وهو الفضل أجنبي مسبوق بنفي بل مكتنف بضميرين أولهما ضمير الموصوف وهو الهاء من به والثاني ضمير الاسم الظاهر وقد حذف والأصل أولى به الفضل منه بالصديق والحاصل أن الضميرين تارة يكونان مذكورين وتارة يكونان محذوفين وتارة يذكر أحدهما ويحذف الآخر وإذا حذف ضمير المفضول لم يلزم حذف ضمير الموصوف وبالعكس ولما لم يمكنهم أن يجعلوا الاسم الظاهر مبتدأ لئلا يفصلوا به بين أفعل التفضيل ومن وذلك لا يجوز رفعوه على الفاعلية وشرطوا تقدم النفي عليه وقاس عليه ابن مالك في شرح التسهيل النهي والاستفهام وتبعه الموضح في شرح القطر ولم يرد به سماع فالأولى الاقتصار على ما قالته العرب

(هذا باب النعت)

ويرادفه الصفة والوصف (الأشياء التي تتبع ما قبلها في الإعراب) لفظا أو تقديرا أو محلا (خمسة

(قوله وناقشه أبو حيان) وجه المناقشة أن النفي في صورة أفعل التفضيل منصب على الزيادة في عين الرجل ونفي الزيادة فيها يصدق بالمساواة وبنقصانها من عين زيد وفي صورة الفعل النفي منصب على المماثلة وهي تصدق بشيئين الزيادة والنقص وأجاب ابن الصائغ بأن المراد في الاستعمال في الصورة الأولى النقصان وفي الثانية إثبات الزيادة للثاني قضاء لحق التشبيه (قوله من حسن الجميل بزيد) قال اللقاني اعلم أن المفاضلة إنما تقع بين عينين أو معنيين متماثلين فقولهم من حسن الجميل بزيد لا يظهر لتقدير الحسن فيه وجه وذلك لأن المفاضلة إنما وقعت بين الجميل وكونه بزيد لا بين الجميل بأحد وحسنه بزيد وكان الداعي إلى تقدير حسن ليتعلق به المجرور ويمكن الاستغناء عنه بتعلقه بجميل أو بتقديره مصدرا فتأمله (قوله ولما لم يمكنهم الخ) ظاهره أن علة رفعه الظاهر عدم الإمكان المذكور وهو ما جرى عليه بعضهم واعترض بما أجاب عنه ابن الناظم والذي قاله المصنف تبعا لابن مالك لأن علة ذلك حمله على الفعل فكان على الشارح أن ينبه على ذلك هناك أو هنا (قوله في شرح التسهيل) هو في متنه أيضا (قوله فالأولى الاقتصار على ما قالته العرب) أجيب بأنه قد استقر أن النهي والاستفهام الإنكاري يجريان مجرى النفي في مواضع كثيرة (هذا باب النعت) (قوله ويرادفه الصفة والوصف)

النعت والتوكيد وعطف البيان والنسق والبدل) ويشكل عليه نحو قام قام زيد ونعم نعم ولا لا فإنها مشتملة على التوكيد ولا تبعية في شيء منها ودليل الحصر في الخمسة أن التابع إما أن يتبع بواسطة حرف أولا الأول عطف النسق والثاني إما أن يكون على نية تكرار العامل أولا الأول البدل والثاني إما أن يكون بألفاظ مخصوصة أولا الأول التوكيد والثاني إما أن يكون بالمشتق أولا الأول النعت والثاني عطف البيان ولها أبواب وإذا اجتمعت يبدأ بالنعت ثم بالبيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق قاله في التسهيل واختلف في عامل التابع فأما النعت والتوكيد والبيان فقال الجمهور العامل فيها هو العامل في المتبوع ونسب إلى سيبويه وقيل العامل فيها تبعيتها لما جرت عليه وهو قول الخليل والأخفش وأما البدل فقيل عامله محذوف وهو قول الجمهور ويدل لهم ظهوره جارا جوازا مع الظاهر ووجوبا مع المضمر نحو زيد به وقال قوم منهم المبرد عامله عامل متبوعه وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن مالك وابن خروف وقال ابن عصفور عامله عامل متبوعه على أنه نائب عن العامل المحذوف لا أنه عامل بالأصالة وأما النسق فقال الجمهور عامله عامل متبوعه بواسطة الحرف وقيل الحرف وقيل محذوف وإليها أشار الناظم بقوله:

يتبع في الإعراب الاسماء الأول … نعت وتوكيد وعطف وبدل

(فالنعت عند الناظم) المشار إليه بقوله في النظم :

فالنعت تابع متم ما سبق … بوسمه أو وسم ما به اعتلق

(هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أو فيما يتعلق به فخرج بقيد التكميل النسق والبدل) فإنهما لا يكملان متبوعهما لأنهما لم يوضعا لقصد الإيضاح والتخصيص ومجيء البدل للإيضاح في بعض الصور عرضي (و) خرج (بقيد الدلالة المذكورة البيان والتوكيد) فإنهما لا يدلان على معنى في متبوعهما ولا فيما يتعلق به أما البيان فلأن ثاني الاسمين هو عين الأول وأما التوكيد فلأن نفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه قاله ابن مالك في شرح العمدة (والمراد بالمكمل الموضح للمعرفة كجاء زيد التاجر) في النعت الحقيقي (أو التاجر أبوه) في النعت السببي (والمخصص للنكرة كجاءني رجل تاجر) في الحقيقي (أو تاجر أبوه) في النعت السببي واختلف في معنى الإيضاح والتخصيص فقيل الإيضاح رفع الاشتراك اللفظي الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق فهو يجري مجرى بيان المجمل والتخصيص رفع الاشتراك المعنوي الواقع في النكرات على سبيل الوضع فهو يجري مجرى تقييده المطلق بالصفة وقيل الإيضاح رفع الاحتمال في المعارف والتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات (وهذا الحد) ليس بجامع لأنه (غير شامل لأنواع النعت فإن النعت) قد لا يكون للإيضاح والتخصيص بل (قد يكون لمجرد المدح كالحمد لله رب العالمين أو لمجرد الذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) أو للتعميم نحو إن الله يرزق عباده الطائعين والعاصين أو

قال الدنوشري قال ابن إياز في شرح الفصول قال بعض المتأخرين الوصف يطلق على ما لا يتغير وعلى غيره والنعت لا يطلق إلا على ما يتغير فقط ولذا يقال صفات الله ولا يقال نعوته اهـ (وأقول) فيه وإن أقره الدنوشري نظر لأن إطلاق النعوت على صفات الله تعالى واقع في كلام الأئمة (قوله النعت والتوكيد الخ) قال الدماميني جمع الشارح تبعا للناظم بين التوابع معطوفة بالواو إشارة إلى ما قال في التسهيل ويبدأ عند اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق اهـ وفيه حيث اعترف بأن العطف بالواو نظر لأنها لا تدل على الترتيب كما لا يخفى (قوله ولا تبعية في شيء منها) قال الزرقاني أي من أنواع الإعراب وفي بعض النسخ منه أي من الإعراب اهـ ويحتمل أن الضمير في منها يرجع إلى الأمثلة وكذا في منه بتأويل ما ذكر هذا ويجاب عن الإشكال بأن المراد يتبع في الإعراب وجودا وعدما وقريب منه أن يقال المراد يتبع في الإعراب إن كان هناك إعراب (قوله ودليل الحصر في الخمسة أن التابع الخ) هذا الدليل لا يتناول التوكيد اللفظي كما لا يخفى (قوله ولها أبواب) قال الزرقاني أي لكل منها فإن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد (قوله يبدأ بالنعت الخ) قال الزرقاني وجهه أن النعت كجزء من متبوعه وعطف البيان جار مجراه والتوكيد كعطف البيان في جريانه مجرى النعت والبدل تابع كلا تابع لأنه كالمستقل وأخر النسق لتخلل الواسطة (قوله وقيل الإيضاح الخ) قاله السعد في المطول نقلا عن النحاة وقوله رفع الاحتمال في المعارف بيانه أن زيدا في قولك جاء زيد مثلا له مشاركات في هذا الاسم فلا يدري من الجائي منهم فإذا قلت العالم فقد رفعت الاشتراك وقطعت الاحتمال . فإن قلت يحصل الاشتراك في الاسم وصفته أيضا فلا يرتفع الاشتراك بل يقل كما في النكرات . أجيب بأنهم قطعوا النظر عن ذلك لقلته إذا تقرر ذلك فالمراد بالاحتمال هو الاشتراك والتعبير بالأول في جانب المعارف وبالثاني في جانب النكرات لمجرد التفنن لا لفرق معنوي كالتعبير في الأول برفع والثاني بتقليل فلا يرجع هذا القول للقول الأول (قوله وهذا الحد غير شامل الخ) قال اللقاني إنما لم يشمل ذلك لتفسير المكمل بما ذكره من التوضيح والتخصيص ولو فسره بذكر ما هو من تتماته ومكملاته التي هي أوصافه أو أوصاف ما يتعلق به كما هو الظاهر لدل على ذلك اهـ وهذا

أحسن من جواب الشارح الآتي (قوله مجازا الخ) قال الدنوشري فيه نظر فليتأمل اه ووجه النظر أن دعوى عدم وضع النعت لغير الإيضاح أو التخصيص مما لا دليل عليه وكان الأوجه أن يقول وكونه بغيرهما خلاف الأصل أي الغالب (فصل) قوله فلا يجوز تخالفهما في الإعراب) لا يرد على هذا جحر ضب خرب بجر خرب لأنه تابع المنعوت في إعرابه تقديرا على ما حرره الدماميني ولا يرد على عدم جواز التخالف في الإعراب والتعريف والتنكير النعت المقطوع لعدم تبعيته فيهما لأنه بعد القطع لا يسمى نعتا حقيقة بل مجازا باعتبار ما كان فلم يستثن من الأخير ما سيأتي في النداء من نحو ياحليما لا يعجل ويارجلا كريما أقبل لمعين (قوله لأن التعريف يقتضي الخ) أورد على ذلك أن البدل والمبدل منه يجوز تخالفهما مع أنه قد يقصد فيهما الإيضاح وأجيب بأن النعت والمنعوت واحد الذات دائما بخلاف البدل والمبدل منه لتغايرهما ذاتا فيما عدا بدل كل من كل وحمل هو على أخواته وأيضا البدل على نية تكرار العامل وكأنه من جملة أخرى (قوله والمجازي) لا ينافي هذا ما اشتهر من أن النعت إما حقيقي (١٠٩) أو سببي وجعل كل ما رفع الضمير حقيقيا لأن المراد بالحقيقي ما قابل السببي سواء كان الإسناد فيه حقيقيا أو مجازيا كما بينه الشارح بعد (قوله باعتبار حاله في التذكير الخ) قال الدنوشري كان ينبغي له أن يقول والإفراد أيضا (قوله ويستثنى من ذلك شيآن) في الحصر نظر لأن مفهوم العدد يقيد في مقام البيان وبقي أشياء مستثناة كما بيناه في حواشي الألفية ومن ذلك صفة مذكر ما لا يعقل قال ابن الحاجب في أمالي القرآن أنت فيها بالخيار إن شئت عاملتها معاملة الجمع المؤنث وإن شئت عاملتها معاملة المفرد المؤنث فتقول هذه الكتب الأفاضل والفضليات والفضل والفضلى فالأفاضل على لفظه في التذكير والفضليات والفضل إجراء له مجرى جمع المؤنث لكونه لا يعقل والفضلى إجراء له مجرى الجماعة وهذا جار في الصفات والأخبار والأحوال ولذلك جاء أخر نعتا للأيام يعني في قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولولا ذلك لم يستقم ولذلك لو قلت جاءني رجال ورجال أخر لم يجز حتى يقول أواخر أو آخرون لأنه ممن يعقل اه ومن معاملة جمع ما لا يعقل من المذكر معاملة مفرد المؤنث قوله تعالى أموالكم التي جعل الله في قراءة الجمهور وقراءة اللواتي شذوذا من معاملته معاملة جمع المؤنث ونظير الآية على قراءة الجمهور وقول ابن الحاجب في الشافية التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب واندفع بما قاله واستشكال الدماميني بعدم تطابق الموصوف والصفة لأن الأحوال جمع حال والتي للواحدة ولم يستحضر الدماميني هذه الآية على قراءة الجمهور والاستشهاد بها ونظير كلام ابن الحاجب قول التلخيص علم المعاني علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال وإذا عرفت هذا عرفت حسن قول وإن كان فيه حشو لكنه سكر جمع المذكر مما ليس يعقل في ٭ نعوته في اللسان الخالص العربي

للتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي أو الإبهام نحو تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة (أو للترحم نحو اللهم أنا عبدك المسكين أو للتوكيد نحو) فإذا نفخ في الصور (نفخة واحدة) وجوابه أن الأصل في النعت أن يكون للإيضاح أو التخصيص وكونه لغيرهما إنما هو بطريق العرض مجازا من استعمال الشيء في غير ما وضع له (فصل) (ويجب موافقة النعت لما قبله فيما هو موجود فيه من أوجه الإعراب الثلاثة الرفع والنصب والجر (ومن التعريف والتنكير تقول) في التعريف (جاءني زيد الفاضل) برفعهما (ورأيت زيدا الفاضل) بنصبهما (ومررت بزيد الفاضل) بجرهما (و) تقول في التنكير (جاءني رجل فاضل) ورأيت رجلا فاضلا ومررت برجل فاضل (كذلك) فلا يجوز تخالفهما في الإعراب لأن ذلك يخل بالتبعية ولا تخالفهما في التعريف والتنكير لأن التعريف يقتضي كون ذلك المعين مدلولا عليه بحسب تعيينه والتنكير يقتضي كون ذلك المعين غير مدلول عليه بحسب تعيينه فالجمع بينهما جمع بين النفي والإثبات وهو محال قاله الفخر الرازي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ وليعط في التعريف والتنكير ما ٭ لما تلا وأما الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث فإن رفع (الوصف) الحقيقي أو المجازي (ضمير الموصوف المستتر وافقه فيها) أيضا ونعني بالوصف الحقيقي أن يجري على من هو له (كجاءتني امرأة كريمة) ورجل كريم ورجلان كريمان ورجال كرام) ففي الوصف في الجميع ضمير مستتر يعود على الموصوف باعتبار حاله في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع (وكذلك) تقول في التعريف جاءتني المرأة الكريمة والرجلان الكريمان والرجال الكرام ونعني بالوصف المجازي أن يجري على غير من هو له إذا حول الإسناد عن الظاهر إلى ضمير الموصوف وجر الظاهر بالإضافة إن كان معرفة أو نصب على التمييز إن كان نكرة نحو (جاءتني امرأة كريمة الأب بالإضافة (أو كريمة أبا) بالتمييز (وجاءني رجلان كريمان الأب) بالإضافة (أو كريما أبا) بالتمييز (وجاءني رجال كرام الأب) بالإضافة (أو كرام أبا) بالتمييز فيوافق النعت منعوته في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث مع موافقته له في أوجه الإعراب الثلاثة وفي التعريف والتنكير وتكمل له الموافقة في أربعة من عشرة (لأن الوصف في ذلك كله رافع ضمير الموصوف المستتر) أصالة أو تحويلا ويستثنى من ذلك شيآن أحدهما الوصف باسم التفضيل إذا استعمل بمن أو أضيف إلى نكرة فإنه يلزمه الإفراد

يجوز صاح وجوه كلها سمعت • وكل وجه له ميل إلى سبب فإن نظرت إلى لفظ جمعت إذن • جمع المذكر ياذا الفضل والأدب
وللجماعة إن راعيت جئت به • كما يجيء مع الأنثى بلا عجب فقالى نعتت أموالكم وأتت • معدودة بعـد أيام ولم يعب
وإن تعامله كالجمع المؤنث لم • يخفاك ما حكمه إن كنت غير غبي فاجمع على فعلات إن أردت وإن • ترد على فعل ياعالى الرتب
ومن هنا فعل المعدول جيء به • (١١٠) نعتا للفظة أيام بلاريب وجمع معدوده بالتاء جيء به • نعتا لها واردا في أشرف الكتب
والحال كالنعت والأخبار مثلهما فاحفظ ولا لتعتمد ياذا على الكتب

والتذكير ولم يوافق في التأنيث والتثنية والجمع نحو مررت برجل أفضل من زيد وبرجلين أفضل من زيد وبرجال أفضل من زيد وبامرأة أفضل من زيد وبامرأتين أفضل من زيد وبنساء أفضل من زيد وكذلك مررت برجل أفضل شخص وبرجلين أفضل شخصين وبرجال أفضل شخوص إلى آخر المثل والثاني الوصف بما يستوي فيه المذكر والمؤنث من الأوصاف الآتية على وزن فعول بمعنى فاعل وفعيل بمعنى مفعول إذا كان جاريا على موصوفه نحو رجل صبور وامرأة صبور ورجل قتيل وامرأة قتيل (وإن رفع الوصف الاسم (الظاهر أو) رفع (الضمير البارز أعطى) الوصف (حكم الفعل ولم يعتبر حال الموصوف) في الإفراد والتذكير والتأنيث والتثنية والجمع (تقول) في الوصف إذا رفع الظاهر (مررت برجل قائمة أمه) بتأنيث قائمة لأنها مسندة إلى الأم وإن كان الموصوف مذكرا (أو بامرأة قائم أبوها) بتذكير قائم لأنه مسند إلى الأب وإن كان الموصوف مؤنثا (كما تقول) في الفعل (قامت أمه) في المثال الأول (وقام أبوها) في المثال الثاني (و) تقول (مررت برجلين قائم أبواهما) بإفراد قائم وإن كان المنعوت مثنى (كما تقول) في الفعل (قام أبواهما) بإفراد الفعل (ومن قال) من العرب كطيئ وأزد شنوأة (قاما أبواهما) بإلحاق علامة التثنية في الفعل المسند إلى المثنى الظاهر (قال) في الوصف إذا أسند إلى المثنى الظاهر (قائمين أبواهما) بتثنية الوصف (وتقول) في جمع التذكير (مررت برجال قائم آباؤهم) بإفراد قائم وإن كان الموصوف جمعا (كما تقول) في الفعل (قام آباؤهم) بإفراد الفعل عن علامة الجمع (ومن قال) من العرب المتقدم ذكرهم (قاموا آباؤهم) بإلحاق علامة الجمع في الفعل المسند إلى الجمع الظاهر كما في أكلوني البراغيث (قال) في الوصف إذا أسند إلى الجمع الظاهر (قائمين آباؤهم) بجمع الوصف جمع السلامة (و) لكنهم خالفوا حكم الفعل إذا كان الاسم المرفوع بالوصف جمعا فأجازوا تكسير الوصف ثم قال سيبويه والمبرد وأبو موسى (جمع التكسير) في الوصف (أفصح من الإفراد كقيام آباؤهم) وقال الأبدي والشلوبين وطائفة إفراد الوصف أفصح من تكسيره وفصل آخرون فقالوا إن كان النعت تابعا لجمع كمررت برجال قيام آباؤهم فالتكسير أفصح وإن كان لمفرد أو مثنى كمررت برجل قاعد غلمانه وبرجلين قاعد غلمانهما فالإفراد أفصح واتفق الجميع على أن الإفراد أفصح من جمع السلامة وتقول في الوصف إذا رفع الضمير البارز جاءني غلام امرأة ضاربته هي وأمة رجل ضاربها هو كما تقول ضربته هي وضربها هو وجاءني غلام رجلين ضاربه هما كما تقول ضربه هما ومن قال ضرباه هما قال ضارباه هما وتقول جاءني غلام رجال ضاربه هم كما تقول ضربه هم ومن قال ضربوه هم قال ضاربوه هم وجمع التكسير كضواربه هم أفصح من الإفراد كما تقدم حرفا بحرف وذلك مستفاد من قول النظم:

وهو لدى التوحيد والتذكير أو سواهمـــا كالفعل

﴿فصل﴾ (والأشياء التي ينعت بها أربعة) كما في النظم (أحدها المشتق) وهو المشار إليه في النظم بقوله وانعت بمشتق وهو في الأصل ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المصدر (والمراد به) هنا

فاحفظ ولا لتعتمد ياذا على الكتب (قوله ولكنهم خالفوا الخ) فيه إشارة إلى الاعتراض على أطلاق قول الناظم كالفعل المقتضى لأنه لا يجمع جمع تكسير لكون الفعل كذلك مع أن جمع التكسير أفصح من الإفراد (قوله إذا كان الاسم المرفوع بالوصف الخ) قال الزرقاني وسواء كان الموصوف جمعا أو مفردا نحو رجل قعود غلمانه وقاعدين (قوله وفصل آخرون) قال الزرقاني ظاهر هذا القول المفصل أن القول الأول يرى أن جمع التكسير حيث رفع الوصف جمعا أفصح سواء كان الموصوف جمعا أو مفردا وهو ظاهر فإن المراعى المرفوع (قوله وتقول في الوصف إذا رفع الضمير البارز) قولك مررت بامرأة ما قائم إلا هي لأن الضمير مرفوع بقائم والنعت غير سببي لأنه مسند في الحقيقة إلى المحذوف قبل إلا فتأمل (قوله ضاربته هي) قال الزرقاني ضاربته بالرفع صفة للمضاف وهو ليس له إذ الضارب هو المرأة فهو وصف جرى على غير من هو له ولذلك وجب إبراز الضمير وإبرازه هنا واجب باتفاق البصريين والكوفيين إذ لو لم يبرز لحصل الالتباس لأن الوصف ظاهر في كونه للمضاف إليه مع أن الغرض كونه للمضاف فإن قلت الرفع ينفي الالتباس كالنصب فالجواب أنه لا شك في حصوله حالة الجر فحمل بقية الأحوال عليه أو يقال قد يغفل عن الحركة ﴿فصل﴾ (قوله للدلالة على معنى منسوب إلى المصدر) قال الزرقاني فالفعل مثلا مدلوله الحدث والزمان جزء مدلوله منسوب للمصدر لكونه بمعناه

(قوله من قام به الفعل) قال الزرقاني أي اتصف به أو وقع منه فالقيام تارة يطلق في مقابلة الوقوع عليه ليشمل القسمين وتارة يطلق في مقابلة الوقوع منه (قوله فلا يرد نقضا) بناء على أن المراد يدفع الإيراد إذا كان عليه قرينة كالمثال هنا وقوله فيما تقدم بوسمه الخ إذ لا يحصل الوسم باسم المصدر والزمان والمكان والآلات وبهذا يندفع قول اللقاني ويرد هذا الجواب بأن المراد لا يدفع الإيراد فالجواب ما نقل عن الناظم من أنه قال المشتق الموصوف به ما دل على فاعل أو مفعول به متضمنا معنى فعل وحروفه حينئذ فالمشتق له إطلاقان اه وظاهره أن الإطلاق الثاني حقيق وفيه نظر والظاهر أنه مجازي من إطلاق العام وإرادة الخاص وحينئذ فلا فرق بينه وبين ما قاله المصنف (قوله الثاني الجامد) قال اللقاني تلخيص القول أن يقال المنعوت به إما مفرد أو جملة والمفرد إما مشتق أو شبهه وشبه المشتق إما مطرد جار مجرى المشتق أبدا كذي بمعنى صاحب أو في حال دون حال كأسماء الإشارة غير (١١١) المكانية وذو الموصولة وفروعها وأخواتها المبدوأة بهمزة وصل وإما غير مطرد كالمصدر والعدد (قوله وأسماء النسب) قال في التسهيل المقصود وخرج به غيره كما قال ابن عقيل في شرحه قرى ونحوه من الأسماء المنسوبة في الأصل وغلبت على أجناس لا لغرض فيها النسب (قوله بفتح الميم) يجوز الكسر أيضا (قوله ويقاس على هذه الأمثلة الخ) قال الزرقاني معنى القياس هنا الحمل إذ المشابهة منفية في بعضها (قوله جميع الموصولات) لا يخفى أن من جملة الموصولات ذو الطائية وهي قد ألحقت بذي الصاحبية للمناسبة اللفظية فالأولى جعل باقي الموصولات مثلها (قوله من وما) عبارة التسهيل وسائر الموصولات المبدوأة بهمزة وصل اه فخرج ما ليس مبدوءا بهمزة كمن أو مبدوءا بهمزة قطع كأي (قوله وفروعها) قال الزرقاني الفروع ذوا وذوي وذوو وذي بالياء وذات وذاتا وذوات (قوله وهو المعرف بأل الجنسية) في هامش نسخة الدنوشري بخط شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله ما نصه أي الذي أشير به إلى فرد غير معين أخذا من قوله أن معناه نكرة وبذلك صرح بعضهم ويمكن أن يجمع بذلك بين كلام أبي حيان وغيره فليتأمل (قوله ولقد أمر على الخ) قيل إن المراد بضمير المتكلم في أمر غير معين على خلاف أصل الوضع لأنه المناسب لكون المراد باللئيم الجنس ولم يذكر أئمة المعاني ذلك إلا في ضمير المخاطب نحو ولو ترى إذ وقفوا على النار ولا يظهر له خصوصية وأظهر من ذلك قوله والخل كالماء يبدي لي ضمائره • من الصفاء ويخفيها مع الكدر فالضمير في لي ليس المراد به معينا كما أن الخل كذلك وقد يقال بالفرق بين ضمير المخاطب والمتكلم فتدبر (قوله ويجوز أن تكون الجملة حالا) قيل هذا الاحتمال أظهر لأن الوصفية تحتمل ما هو المقصود وهو أن هذا الوصف دأبه وديدنه مرارا ولم يمر ويحتمل غيره وهو أن هذا

(ما دل على حدث وصاحبه) من قام به الفعل أو وقع عليه (كضارب) من أسماء الفاعلين (ومضروب) من أسماء المفعولين وما كان بمعناهما فما هو بمعنى اسم الفاعل أمثلة المبالغة كضراب (و) الصفة المشبهة نحو (حسن و) اسم التفضيل المبني من فعل الفاعل نحو (أفضل) ومما هو بمعنى اسم المفعول كقتيل بمعنى مقتول واسم التفضيل المبني من فعل المفعول نحو أحسن من عمرو وخرج عن ذلك ما اشتق لزمان أو مكان أو آلة فإنه لا ينعت به فلا يرد نقضا (الثاني) مما ينعت به (الجامد المشبه للمشتق في المعنى) وإليه أشار الناظم بقوله وشبهه وهو ما يفيد من المعنى ما يفيده المشتق (كاسم الإشارة) غير المكانية (وذي بمعنى صاحب) وفروعها (وأسماء النسب) وهي المنبه عليها في النظم بقوله كذا وذي والمنتسب فاسم الإشارة ينعت به المعارف (تقول مررت بزيد هذا و) ذو بمعنى صاحب ينعت بها النكرات تقول مررت (برجل ذي مال و) أسماء النسب ينعت بها النكرات والمعارف تقول مررت (برجل دمشقي) وبالرجل الدمشقي بفتح الميم وإنما قلنا إن هذه الأنواع الثلاثة أفادت من المعنى ما يفيده المشتق (لأن) لفظ هذا (معناها الحاضر و) لفظة ذي مال معناها (صاحب مال و) لفظة دمشقي معناها (منسوب إلى دمشق) فلما أفادت ما يفيده المشتق من المعنى صح النعت بها ويقاس على هذه الأمثلة ما أشبهها فيقاس على اسم الإشارة جميع الموصولات إلا من وما وعلى ذي الصاحبية ذو الطائية وأولو وعلى المنسوب بالياء نحو عمار وتامر وعمر بما هو منسوب إلى الفرعين وأما أسماء الإشارة المكانية نحو مررت برجل هنا أو هناك أو ثم فتعلقة بمحذوف صفة لرجل لأنها ظروف وليست صفات (الثالث) مما ينعت به (الجملة) وإليه أشار الناظم بقوله • ونعتوا بجملة منكرا • (وللنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة إما لفظا ومعنى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله) فجملة ترجعون في موضع نصب نعت ليوما وهو نكرة لفظا ومعنى والرابط بينهما الضمير المجرور بفي (أو) نكرة (معنى لا لفظا وهو) الاسم (المعرف الجنسية كقوله) وهو رجل من بني سلول :

ولقد أمر على اللئيم يسبني) • فأعف ثم أقول لا يعنيني

فجملة يسبني في موضع جر نعت للئيم وهو الدنيء الأصل الشحيح النفس وصح نعته بالجملة نظرا إلى معناه فإن المعرف بأل الجنسية لفظه معرفة ومعناه نكرة قاله ابن مالك في شرح التسهيل وقال أبو حيان في الارتشاف ولا ينعت بالجملة المعرف بأل الجنسية خلافا لمن أجاز ذلك اه ويجوز أن تكون الجملة حالا

الوصف تابع له في الجملة ولا دوام له بل ينقطع وأما الحالية فلا تحتمل خلاف المقصود لأن معناها أنه يمر حال السبب وهو يعرض عنه تكرما فلا ينبغي العدول عنه لأنه يغني عن الاعتذار عن الوصف بالجملة واعترض بأن الحالية لا تفيد أن الوصف المذكور دأبه بجعلها وأجيب لا مؤكدة لأن كونه أثيما يفيد دوام سبه لا تقييده بحال المرور فتدبر (قوله وهو أن يكون مذكورا) في نسخة الدنوشري بخط كاتب الأصل يرد عليه قول الشاعر أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني فإن جملة جلا صفة لمحذوف أي رجل جلا الأمور اه وكتب عليه شيخنا الغنيمي رحمه الله قلت لا يرد لأنه ضرورة وإنما يطرد الحذف فيما قاله الشارح فقط كما صرح به الجلال السيوطي وغيره (قوله أن تكون مشتملة على ضمير) قال اللقاني اختلف هل تغني أل عن الضمير وأجاز ذلك الناظم كما في قوله كأن حفيف النبل من فوق عجسها (١١٢) * عوازب نحل أخطأ الغار مطنف أي غارها اه وقال المرادي أفهم قوله ما أعطيته خبيرا

انظر إلى لفظه وبقي شرط آخر المنعوت بالجملة وهو أن يكون مذكورا إذا لم يكن بعض اسم متقدم مجرور بمن أو في كما سيأتي (وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف إما ملفوظ به كما تقدم) في قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله (أو مقدرا) إما مرفوع كقوله

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن * عارا عليك ورب قتل عار

أي هو عار أو منصوب كقوله * وما شيء حميت بمستباح * أي حميته أو مجرور بفي إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان (كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيأ أي لا تجزي فيه (وهل حذف الجار والمجرور معا أو حذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل ثم حذف منصوبا قولان الأول عن سيبويه والثاني عن الأخفش أو مجرور بمن عائد على ظرف أو غيره فالأول نحو شهر صمت يوما مبارك أي منه والثاني نحو عندي بر كر بدرهم أي منه (و) الشرط (الثاني أن تكون) الجملة (خبرية أي محتملة للصدق والكذب) وإليه أشار الناظم بقوله * فأعطيت ما أعطيته خبرا * (فلا يجوز) النعت بالجملة الطلبية والإنشائية فلا يقال (مررت برجل اضربه ولا) مررت (بعبد بعتكه قاصدا لإنشاء البيع) لا الإخبار بذلك لأن الطلب والإنشاء لا خارجي لهما يعرفه المخاطب فيتخصص به المنعوت وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وامنع هنا إيقاع ذات الطلب * (فإن جاء) من لسان العرب (ما ظاهره ذلك يؤول على إضمار القول) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وإن أتت فالقول أضمر تصب * لأن القول كثر إضماره في الكلام (كقوله) وهو العجاج على ما قيل يذكر أن قوما أضافوه وأطالوا عليه حتى دخل الليل ثم جاءوا بلبن مخلوط بالماء حتى صار لونه في العشية يشبه لون الذئب:

حتى إذا جن الظلام واختلط * (جاؤا بمذق هل رأيت الذئب قط)

فظاهره أن جملة الاستفهام وهي هل رأيت الذئب نعت لمذق فوجب تأويلها على أن الصفة قول محذوف وجملة الاستفهام معمول الصفة (أي جاؤا بلبن مخلوط بالماء مقول عند رؤيته) هل رأيت الذئب قط وقال ابن عصفور الأصل بمذق مثل لون الذئب هل رأيت الذئب يقولون مررت برجل مثل كذا هل رأيت كذا وفي الحديث كلاليب مثل شوك السعدان هل رأيت شوك السعدان قالوا نعم يا رسول الله قال فإنها مثل شوك السعدان ثم حذف مثل لون الذئب وبقي هل رأيت الذئب فتأمله بمقول عند رؤيته (هذا الكلام) فالقول هو الصفة وجملة الاستفهام معمولة لها اه والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة مصدر قولك مذقت اللبن إذا مزجته بالماء والمراد هنا المذوق مبالغة والمعنى جاؤا بلبن صار فيه لون الورقة

أنها لا تقترن بالواو بخلاف الحالية فلذا لم يقل ما أعطيته حالا ولا يرد عليه كما توهم بعضهم جواز اقترانها بواو اللصوق لأن تلك ليست رابطة بل الرابط الضمير الذي في الجملة نحو وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم (قوله أو مقدر) قال الدنوشري قال المرادي ليس حذف العائد من النعتية كحذفه من الخبرية في القلة والكثرة بل ذكر في التسهيل أن الحذف من الخبرية قليل ومن الصفة كثير ومن الصلة أكثر اه وكتب شيخنا الغنيمي بعده قلت وينظر بقية الجمل التي تحتاج إلى رابط (قوله إذا كان المنعوت بالجملة اسم زمان قال الزرقاني خرج باسم الزمان نحو رأيت رجلا رغبت فيه فلا يحذف ذكره ابن الدمان ، محل الخلاف في اسم الزمان إذا لم يوصف الظرف بجملة غير الجملة المشتملة على الرابط أما إذا وصف فلا يجوز الحذف وذلك نحو قولك لا تنكره يوما تسوءك فيه راحتك فإن الظرف وصف بجملة تسوءك المشتملة على الضمير المستتر ووصف بالجملة المشتملة على الرابط فلا يجوز حذف الضمير حينئذ (قوله أو مجرور) قال الزرقاني يشترط أن يكون متعينا كما في المثال المذكور بخلاف سر في شهر صمت منه بحذف لاحتمال صمته (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وامنع الخ) قال الدنوشري عبارة الناظم لا تشمل الإنشائية فصنيع الموضح أوضح وأحسن اه ووجه ذلك أن الناظم عبر بالطلب وهو لا يشمل الإنشاء بخلاف العكس لأن الطلب قسم من الإنشاء وقد يقال استعمل الناظم الطلب في لازمه وهو الإنشاء إلا أن ذلك لا يثبت أن عبارة الموضح ليست أحسن (قوله جاؤا بمذق الخ) قال المصنف في التذكرة وما أدري ما الذي دل النحاة على أن هذا وصف ويمكن أن

التي هي لون الذئب والسمار اللبن الرقيق والورقة بياض يضرب إلى سواد (الرابع) ما ينعت به (المصدر) سماعا بشروط أحدها أن لا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع الثاني أن يكون مصدر ثلاثي أو بزنة مصدر ثلاثي والثالث أن لا يكون ميميا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ونعتوا بمصدر كثيرا ۞ فالتزموا الإفراد والتذكيرا

(قالوا هذا رجل عدل) بفتح العين (ورضا) بكسر الراء (وزور) بفتح الزاي (وفطر) بكسر الفاء والثلاثة الأول مصادر حقيقية والرابع اسم مصدر فإن فعله أفطر (و) هو كثير ومع كثرته يقتصر فيه على السماع ۞ فإن قلت كيف صح أن يكون اسم المعنى نعتا للذات قلت صح (ذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشتق) اسم فاعل أو مفعول (أي عادل) اسم فاعل عدل (ومرضي) اسم مفعول رضا (وزائر) اسم فاعل زار (ومفطر) اسم فاعل أفطر ويدل لهم ما جاء من ذلك مضافا إضافة غير معنوية نحو مررت برجل هدك وشرعك وحسبك فدل على لحظ معنى الصفة (وعند البصريين على تقدير مضاف أي ذو كذا ولهذا التزم إفراده وتذكيره كما يلتزمان لو صرح بذو) وفروعه فيقال هذا رجل عدل وامرأة عدل ورجلان عدل ورجال عدل ونساء عدل كما يقال هذا رجل ذو عدل وامرأة ذات عدل ورجلان ذوا عدل ورجال ذوو عدل ونساء ذوات عدل وقيل لا تأويل ولا حذف مضاف بل على جعل العين نفس المعنى مبالغة مجازا ادعاء وإنما التزم إفراده وتذكيره على القول الأول والأخير لأن المصدر من حيث هو مصدر لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فأجروه على أصله وأما قول العرب رجل ضيف ورجال أضياف وضيوف وضيفان وامرأة ضيفة فقليل

(فصل) (وإذا تعددت النعوت) فتارة تكون لواحد وتارة تكون لغيره فإن كانت لواحد فسيأتي الكلام عليها في فصل يخصها وإن كانت لغير واحد فهي على ضربين أحدهما أن يكون المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق والثاني أن يكون مفرقا وتفريقه إما لكون التثنية والجمع لا يتأتيان فيه فيقوم العطف

يكون مستأنفا وكأن قال الإقال ما صفته فقال هل رأيت الذئب قط أي هو مثله (قوله والسمار اللبن الرقيق) السمار بفتح السين وتخفيف الميم (قوله بشروط أحدها الخ) هذا أحسن وأتم من قول الألفي أو رد على إطلاق المصدر المبدوء بهم زائدة كرار وميسر فإنه لا ينعت به اه وقال الزرقاني إذا كان مقصورا على السماع كان المنتق منه الشروط غير مسموع فما فائدة هذه الشروط فالجواب أن فائدتها ضبط ما سمع (قوله أن لا يؤنث) يخرج فعلة للمرة وفعلة للهيئة وقوله ولا يثنى الخ يخرج ما إذا قصد به النوع فيثنى ويجمع (قوله أو بزنة مصدر الثلاثي) قال الزرقاني أي أو يكون غير مصدر لكنه بزنة مصدر ثلاثي كفطر وانظر هذا (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ونعتوا الخ) قال الزرقاني فيه نظر لكون ظاهره أن الناظم أشار للشروط المذكورة وليس كذلك كما لا يخفى فإن اسم المصدر يطلق عليه المصدر اه والشارح جعل هذا توطئة لتمثيل المصنف فيما يأتي بفطر وسينبه عليه ويأتي ما فيه (قوله والرابع اسم مصدر) قال الدنوشري قد خالف مثل به إشارة إلى أن المراد بالمصدر ما يعمله إما تغليبا أو غير ذلك (قوله على التأويل بالمشتق الخ) قال الدنوشري الفريقان هنا ما قالاه في باب الحال في قولك جاء زيد ركضا فإن البصريين صرحوا هناك بأن المصدر على التأويل بالمشتق وصرح الكوفيون بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف اه وهذا نبه عليه المصنف في الحواشي وقال الشهاب القاسمي يمكن أن يكون ما ذكره كل فريق في باب الحال بعض ما يمكن جوازه فلا تنافي (قوله والأخير) فيه إشارة إلى أن ما أوهمه قول المصنف ولهذا التزم الخ من أنه إنما يأتي على القول الأول فقط غير مراد وهذا نبه عليه الحفيد

(فصل)

(قوله وإذا تعددت النعوت الخ) المنعوت والنعت إما أن يتعددا أو ينفردا أو يختلفا وعلى كل فللنعت حكمان الأول الجمع والتفريق والثاني الاتباع والقطع والحكم الأول إنما يتصور إذا تعدد المنعوت والنعت لا أنه إذا كان المنعوت واحدا وبهذا يعلم وجه فرض الناظم الكلام فيما إذا تعدد المنعوت حيث قال ونعت غير واحد وأن مراد المصنف ذلك والشارح خلط أحد الحكمين بالآخر كما عرفه ومراد الناظم بغير واحد ما دل على متعدد بتثنية أو جمع أو تفريق مع عطف أو غيره ويرد على منطوقه ۞ مسئلة وهي إذا فرق المنعوت واختلف نعته وأنه لا يجب التفريق بالعطف بل يجوز ذكر نعت كل بجانبه وعلى مفهومه مسئلة وهي إذا فرق المنعوت واختلف تعريفا وتنكيرا واتفق نعته إلا أن يقال كلامه مفروض فيما إذا لم يمنع من التبعية مانع وأما إذا فرق المنعوت واختلف إعرابه فلا يرد لأن صريح كلام الشارح الآتي في مسئلة الاتباع والقطع يدل على عدم وجوب التفريق إذ لا مقتضى لذلك وإن وجب القطع للمانع من التبعية واشتبه على بعضهم ذلك (قوله فسيأتي الكلام عليها) الذي يأتي إنما هو من جهة الاتباع والقطع لا من جهة التفريق وعدمه الذي الكلام فيه فكان ينبغي بيانه هنا لأن مفهوم قول الناظم غير واحد ومعلوم أنه لا يكون إلا مختلفا وحكمة التفريق بعطف أو غيره نحو جاء زيد العالم الفاضل أو والفاضل (قوله أن يكون المنعوت مثنى أو مجموعا) قال الزرقاني أراد بالمثنى الدال على اثنين وبالجمع الدال على جماعة ولذا زاد في غير تفريق ولو ترك قوله من غير تفريق كان أحسن فإن المثنى والمجموع في الاصطلاح غير مفرق (قوله لا يتأتيان فيه) لاختلاف المعنى

(قوله عامل المنعوت) فيه وضع الظاهر موضع المضمر ومقتضى المقام عامله (قوله من غير تفريق) سكت عن مفهوم هذا القيد الذي هو الضرب الثاني من الضربين اللذين ذكرهما في هذا القسم وهو ما لو كان المنعوت مفرقا وليس مفهومه قوله الآتي وإذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت كما قد يتوهم من تقييد الشارح بقوله مع تفريق المنعوت لأن تلك مسألة غير هذه لأنها في بيان اتباع النعت وقطعه وهذه في جمعه وتفريقه وإن كانا قد يجتمعان وكلام الشارح يوهم اتحادهما خصوصا قوله في التوطئة لكلام المصنف وإن كانت لغير واحد فهي على ضربين الخ واعلم أنه إذا كان المنعوت مفرقا جاز تفريق النعت المختلف نحو جاء زيد وعمرو الكريم والبخيل ويتعين الأول للثاني كالحال ويجوز ذكر كل بجانبه (قوله ولفظه) قال الزرقاني زاده الشارح إشارة إلى أن كلامه هنا شامل لصورة الاختلاف في اللفظ مع أن حكمها حكم الاختلاف في المعنى والجواب عن المصنف أن التثنية والجمع لما لم يتأتيا لاختلاف اللفظين أو الألفاظ استغنى عن اشتراط ذلك وكونه يتأتى بطريق التغليب بعيد (قوله استغنى بالتثنية والجمع) قضيته جواز التفريق وليس كذلك قال الزرقاني قال في التسهيل ويغلب التذكير والعقل عند الشمول وجوبا وعند التفصيل اختيارا اهـ فتغليب التذكير والعقل عند الشمول مررت برجل وامرأة صالحين وبزيد وهند الصالحين واشتريت عبدا وفرسا مختارين وتغليبهما عند التفصيل مررت باثنين صالح وصالح ويجوز صالح وصالحة وباثنين ذي عذار وذي عذرة ويجوز ذي عذار وذات عذرة وانتفعت بعبيد وأفراس سابقين وسابقين ويجوز سابقين وسابقات (قوله لأن نعت الخ) علله عبد القاهر بأن اسم الإشارة شديد الاحتياج إلى صفته فلم يجز فيها التفريق (قوله وإن قدرته بدلا أو بيانا) فيه نظر لأن عطف البيان شرطه الجمود والبدل لا يقع في المشتق إلا بضعف

مقامهما وأما التعدد عامل المنعوت (فإن) كان المنعوت مثنى أو مجموعا من غير تفريق و (اتحد معنى النعت ولفظه (استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه) بالعطف (نحو جاءني رجلان فاضلان ورجال فضلاء وإن اختلف) معنى النعت ولفظه كالعاقل والكريم أو لفظه دون معناه كالذاهب والمنطلق أو معناه دون لفظه كالضارب من الضرب بالعصى ونحوها والضارب من الضرب في الأرض أي السير فيها (وجب التفريق فيها بالعطف) لأنه أصل التثنية والجمع (بالواو) خاصة لأنها الأصل في ذلك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ونعت غير واحد إذا اختلف ... فعاطفا فرقه لا إذا ائتلف

(كقوله :

بكيت وما بكا رجل حزين ... على ربعين مسلوب وبال

فمسلوب وبال نعتان لربعين وعطف أحدهما على الآخر بالواو والمسلوب هو الذاهب بالكلية بحيث لم يبق له عين ولا أثر والبالي هو الذي ذهب عينه وبقي شيء من آثاره وبكا مقصور (وكقولك مررت برجال شاعر وكاتب وفقيه) فهذه الثلاثة المتعاطفة بالواو نعوت لرجال والشاعر هو الذي يأتي بالكلام منظوما والكاتب هو الذي يأتي به منثورا والفقيه من فقه بالضم هو الذي صار الفقه سجية له ويستثنى نعت الإشارة فلا يتأتى فيه التفريق ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير على النعت قاله سيبويه والمبرد والزجاج والزيادي وهو مقتضى القياس لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ لأنهم جعلوا التطابق في الجامد عوضا عن التطابق في الضمير في المشتق عليه قال الزيادي وإن قدرته بدلا أو بيانا جاز وقد أجاز سيبويه هذان زيد وعمرو على البيان والبيان هنا مخالف للنعت نقله الموضح في الحواشي (وإذا تعددت النعوت مع تفريق المنعوت (فإن كان العامل فيها واحدا وإن اتحد العمل فالإتباع نحو مررت بزيد وعمرو العاقلين ومررت بشيخ وطفل ويجوز جلوس لأن العطف بمثابة التثنية والجمع وإن اختلف واختلفت نسبة العامل إليهما نحو ضرب زيد عمرا الظريفين فالقطع وإن اتحدت نحو خاصم زيد عمرا فالقطع عند البصريين واتباع الأخير عند الفراء واتباع الأول عند الكسائي واتباع أيهما شئت عند ابن سعدان وإن

(قوله وإذا تعددت النعوت) قيل المناسب لما تقدم أول الفصل من ذكر تعدد النعوت أن يقول هنا وإذا تعدد المنعوت كما هو كذلك في نسخ المتن الصحيحة وأقول على ذلك كتب اللقاني كما يأتي ورأيتها في نسخة عليها خط المصنف لكن قد علمت مما سلف أن هذه مسألة غير تلك لأنها في الاتباع والقطع لا الجمع والتفريق وعلمت أن الشارح خالط وأن المصنف لم يتمم أقسام المسألة الأولى ولم يشرح منطوق الكلام ومفهومه على ما ينبغي وقد أشرنا لذلك كله فيما مر (قوله فإن كان العامل فيها) أي النعوت وذلك إذا كان العامل في المنعوتات واحدا لأن العامل في النعت هو العامل في المنعوت فيلزم من كون العامل في المنعوتات واحدا كونه كذلك في النعوت وإنما أرجعنا الضمير للنعوت واحتجنا لهذه العناية لأنها المحدث عنها ولقوله فيها ولم يقل فيه أي المنعوت المتقدم ذكره بلفظ المفرد وقول الدنوشري قوله فيها الضمير المجرور راجع إلى المنعوتات فليتأمل اهـ لا يخفى ما فيه (قوله فالإتباع) قال الدنوشري كان ينبغي أن يقول أو القطع في أماكنه كما قال المرادي اهـ وقال الزرقاني قوله فالاتباع أي جائز قال ابن عقيل في شرح التسهيل وإذا كان العامل واحدا وكذا العمل فالإتباع والقطع جائزان نحو جاء زيد وعمرو العاقلان (قوله واختلفت نسبة العامل إليهما) الأنسب بسياق الكلام إليها وذلك لقوله أولا فإن كان العامل فيها ولكنه راعى مراعاة المثال فإن فيه النعت مثنى لكون المنعوت مثنى لكنه مفرق

كان العامل متعددا و(اتحد لفظ النعت فإن اتحد معنى العامل وعمله) ولفظه أو جنسه (جاز الإتباع مطلقا) سواء كان المتبوعان مرفوعين بفعلين أو خبري مبتدأين أو منصوبين أو مخفوضين فمثال ما اتحد عمله ومعناه ولفظه ذهب زيد وذهب عمرو العاقلان وهذا زيد وهذا عمرو الفاضلان ورأيت زيدا ورأيت عمرا الظريفين ومررت بزيد ومررت بعمرو الكريمين ومثال ما اتحد معناه وعمله وجنسه (كجاء زيد وأتى عمرو الظريفان وهذا زيد وذاك عمرو العاقلان ورأيت زيدا) بمعنى (وأبصرت خالدا الشاعرين) ومضت النفع إلى عائد وسيق به لزيد الكاتبين ومنع ابن السراج الإتباع في النوع الثاني وفصل في الأول فقال إن قدر الثاني عاملا فالقطع أو تأكيدا والأول هو العامل جاز الإتباع (وخصص بعضهم جواز الإتباع بكون المتبوعين فاعلي فعلين) كجاء زيد وأتى عمرو الظريفان (أو خبري مبتدأين) كهذا زيد وذاك عمرو العاقلان أخذا من كلام سيبويه فإنه إنما تكلم بالنص على ذلك فأوهم الاختصاص قاله ابن مالك في شرح التسهيل ثم قال والظاهر تعميم الحكم إذ لا فرق في القياس بين قولك ذهب زيد وانطلق عمرو العاقلان وقولك أحببت زيدا ووددت عمرا العاقلين وقولك مررت بزيد ومررت بعمرو العاقلين فإذا جاز الأول جاز هذا اهـ وجزم به في النظم فقال:

ونعت معمولي وحيدي معنى … وعمل أتبع بغير استثنا

(وإن اختلفا في المعنى والعمل) واللفظ (كجاء زيد ورأيت عمرا الفاضلين) أو اختلفا في المعنى والعمل والجنس كهذا ناصر زيد ومخذل عمرو العاقلان (أو اختلف المعنى فقط كجاء زيد ومضى عمرو الكاتبان أو) اختلف (العمل فقط كهذا مؤلم زيد) بالجر (وموجع عمرا) بالنصب (الشاعرين وجب القطع) على المتبوع إما بالرفع على إضمار مبتدأ أو بالنصب على إضمار فعل ويمتنع الإتباع لأنه يؤدي إلى تسليط عاملين مختلفي المعنى أو العمل على معمول واحد من جهة واحدة بناء على أن العامل في المنعوت هو العامل في النعت وهو الصحيح أما إذا اتحد العاملان معنى وعملا فلا محذور في الإتباع لأن العاملين من جهة المعنى شيء واحد فنزلا منزلة العامل الواحد عند الجمهور وقال ابن السراج إذا اتفقا لفظا كان الثاني توكيدا للأول والحاصل أن صور العاملين أربع إحداها أن يختلف العاملان في المعنى والعمل كرأيت زيدا ومررت بعمرو. والصورة الثانية أن يختلفا في العمل فقط كمررت بزيد ولقيت عمرا وفيهما أربعة أقوال فالجمهور على منع الإتباع فيهما وابن الطراوة على جواز الإتباع فيهما الثاني دون الأول والكسائي والفراء على منع الإتباع في الأولى وجوازه في الثانية لكن الكسائي يتبع الثاني فيها دون الأول والفراء بعكس ذلك. الصورة الثالثة أن يختلف المعنى فقط كوجد زيد على عمرو ووجد عمرو الضالة أجاز قوم فيها الإتباع

قوله معنى العامل وعمله) قال الزرقاني المتبادر منه أن العامل متعدد كما حمله عليه الشارح ويحتمل شموله للعامل الواحد أيضا كما قال شيخنا اللقاني انظر حاشيته وعبارة اللقاني قوله وإذا اتحد المنعوت الخ لم يتعرض الموضح لاتحاد العامل ولا لتعدده وهو صنيع بديع لأن قوله فإن اتحد معنى العامل وعمله جاز الإتباع شامل للعاملين كما ذكر وللعامل الواحد كقام زيد وعمرو العاقلان وقوله وإن اختلفا فيهما أو في أحدهما يؤخذ منه أن اختلاف عمل العامل الواحد في معموليه يوجب القطع سواء اختلفت نسبته إليهما كضرب زيد عمرا أو اتحدت كخاصم زيد عمرا وكل منصوص عليه (قوله ولفظه أو جنسه) مقتضاه أن الاتحاد في أحدهما شرط كالاتحاد في المعنى والعمل فلا بد من الاتحاد في ثلاثة أمور المعنى والعمل وإما اللفظ وإما الجنس والاتحاد في الثلاثة له صورتان ومن هنا ذكر مثالين وأو في قوله أو جنسه مانعة خلو أعني يمتنع الخلو عن الاتحاد في أحد هذين فلا ينافي اجتماعهما إذ الاتحاد في اللفظ أو الجنس قد يجتمعان وما أفاده كلامه من اشتراط الاتحاد إما في الجنس أو اللفظ يخالفه إطلاق الشارحين للنظم وكلام الشارح في الحاصل الآتي يقتضي أن الجمهور لم يشترطوا الاتحاد في الجنس فكان الأنسب أن يقول هنا وجنسه سواء اتحد اللفظ أو لا (قوله ومثال ما اتحد الخ) لا يخفى أن قوله ومثال لا يليق بمزج الكلام لقول المصنف كجاء بكاف التمثيل (قوله كجاء زيد وأتى عمرو الخ) قال اللقاني مثال المجرور ومررت بزيد وجزت على عمرو الكريمين مثل به ابن عقيل (قوله والعمل واللفظ) قال الزرقاني قصد الشارح بذكر اللفظ والجنس ما يشمله كلام الموضح وظاهر كلامه أن العاملين في الأول متفقان في الجنس وفيه نظر (قوله من جهة واحدة) قال الزرقاني احترازا عما لو توجه عاملان على معمول واحد من جهتين كإضافة المصدر إلى فاعله ومفعوله تنزيلا لتغاير الجهتين منزلة تغير الذاتين فكان هنا عاملين (قوله كرأيت زيدا ومررت بعمرو) قال الزرقاني وجه اختلافهما في المعنى أن الرؤية غير المرور فإنها قد تحصل من غيره ووجه اختلافهما في العمل أن الأول عامل في اللفظ والثاني غير عامل فيه (قوله كمررت بزيد ولقيت عمرا) قال الزرقاني وجه اختلاف العمل ما تقدم وأما معنى العاملين فواحد فواحد لأن المرور هو اللقي (قوله أن يختلف المعنى فقط) قال الزرقاني أي أن يختلف معنى العاملين فقط ولا يختلف عملهما ووجه عدم

وهم القائلون بأن العامل التبعية ومنعه قوم وهم القائلون بأن عامل المنعوت والنعت واحد . الصورة الرابعة أن يتحدا معنى وعملا وتحته صورتان أن يتحدا لفظاً أو لا فالأول نحو جاء زيد وجاء عمرو العاقلان فيجوز فيها الإتباع وقيده ابن السراج بأن يقدر الثاني توكيدا والثانية نحو جاء زيد وأتى عمرو الظريفان فأجاز الجمهور فيها الإتباع ومنعه ابن السراج مطلقاً هذا كله مع اتحاد جنس العاملين فإن اختلف كهذا زيد وجاء عمرو الظريفان ومررت بزيد وهذا عمرو الظريفان ولقيت زيدا وإن عمرا في الدار القائمان فذهب الجمهور إلى منع الإتباع والأخفش والجرمى إلى جوازه

﴿فصل﴾ إذا لم تتكرر النعوت وكان المنعوت معلوما بدون النعت حقيقة أو ادعاء جاز إتباعه وقطعه ما لم يكن لمجرد التوكيد نحو نفخة واحدة أو ملتزم الذكر نحو جاءوا الجماء الغفير أو جاريا على مشار إليه نحو بهذا الرجل فلا يجوز القطع في شيء منها (وإذا تكررت النعوت لواحد فإن لتعين مسماه بدونها جاز إتباعها) كلها (وقطعها) كلها (والجمع بينهما) أي بين القطع والإتباع (بشرط تقديم) النعت (المتبع) على النعت المقطوع (وذلك كقول خرنق) بكسر الخاء المعجمة والنون بينهما راء ساكنة بنت هفان القيسية أخت طرفة ابن العبد لأمه ترثي زوجها بشر بن عمرو بن مرثد ومن قتل معه من بنيه وقومه :

(لا يبعدن قومى الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك والطيبون معاقد الأزر)

فقومى فاعل يبعدن بفتح الياء والعين وهو دعاء خرج مخرج النهى أى لا يهلكن وهو من بعد الرجل يبعد بعدا كفرح يفرح فرحا إذا هلك وفى التنزيل كما بعدت ثمود . فإن قلت كيف دعت لقومها بأن لا يهلكوا وهم قد هلكوا . أجيب بأن العرب قد جرت على عادتها في استعمال هذا اللفظ في الدعاء ولهم في ذلك غرضان أحدهما أنهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل وكأنهم لا يصدقون بموته الثانى أنهم يريدون الدعاء له بأن يبقى ذكره ولا يذهب لأن بقاء ذكر الإنسان بعد موته بمنزلة حياته والعداة جمع عاد وهو العدو بعينه ولا يجوز أن يكون جمع عدو لأن فعولا لا يجمع على فعلة والجزر جمع جزور وهى الناقة التى تتخذ للنحر والمعترك موضع القتال ومعاقد جمع معقد والأزر جمع إزار والمعنى لا يهلكن قومى الذين هم سم على أعدائهم وآفة لإبلهم لأنهم كانوا ينحرونها لأضيافهم والنزول فى الحرب على ضربين أحدهما فى أول الحرب وهو أن ينزلوا عن إبلهم ويركبوا خيلهم والثانى فى آخرها وهو أن ينزلوا عن خيلهم ويقاتلوا على أقدامهم إذا كان القتال فى موضع وعر لا مجال للخيل فيه والطيبون معاقد الأزر كناية عن عفة الفرج تريد أنهم لا يعقدون مآزرهم على فرج زانية كانت العرب إذا وصفوا الرجل بطهارة الإزار والذيل أرادوا أنه لا يزنى وإذا وصفوه بطهارة الكم أرادوا أنه لا يخون ولا يسرق وإذا وصفوه بطهارة الجيب أرادوا أن قلبه لا ينطوى على غش ولا مكر (و) المقصود من البيت أنه (يجوز فيه رفع النازلين والطيبين على الإتباع لقومى أو على القطع بإضمار) مبتدأ تقديره (هم و) يجوز (نصبهما) على القطع أيضا (بإضمار) فعل تقديره (امدح أو اذكر و) يجوز (رفع الأول) وهو النازلون على الإتباع لقومى أو على القطع بإضمار هم (و) يجوز (نصب الثانى) وهو الطيبون على القطع بإضمار امدح و اذكر (على ما ذكرنا و) يجوز (عكسه) وهو نصب الأول ورفع الثانى (على القطع فيهما) لا على الإتباع فى الثانى لأنه مسبوق بنعت مقطوع والإتباع بعد القطع لا يجوز لما فيه من الفصل بين النعت والمنعوت بجملة أجنبية أو لما فيه من الرجوع إلى الشيء بعد الانصراف عنه أو لما فيه من القصور بعد الكمال لأن القطع أبلغ فى المعنى المراد من الإتباع اعتبارا بتكثير الجمل وسكت عن النعت الأول وهو المرصول لخفاء إعرابه فيتبع إن أتبعت الجميع ويقطع إن قطعت الجميع فإن أتبعت بعضا وقطعت بعضا فليس فيه إلا الإتباع

الاختلاف هنا أن كلا من العاملين عامل الرفع فالتمثيل بالنسبة إليه فقط وأما غير المرفوع فالعمل فيه مختلف كما تقدم

﴿فصل﴾

(قوله حقيقة أو ادعاء) قال الزرقانى قال المصنف فى شرح القطر أما الأول فشهور وأما الثانى فنص عليه س فى كتابه فقال وقد يجوز أن تقول مررت بقومك الكرام يعنى بالنصب أو الرفع إذا جعلت المخاطب كأنه قد عرفهم ثم قال نزلتهم هذه المنزلة وإن كنت لم تعرفهم اهـ واعلم أنه يؤخذ من قول الشارح وكان المنعوت معلوما أن الكلام فى المنعوت المعرفة فإن نعت النكرة إذا لم يتكرر لم يجز قطعه اختيارا كالنعت الأول عند التكرار (قوله ما لم يكن لمجرد الخ) بقى صورتان ذكرهما المنكت إذا كان خاصا بمن جرى عليه وإذا بنى المتكلم كلامه على ذكر الصفة وقال الزرقانى إن قوله ما لم يكن لمجرد التوكيد ظاهره أن هذا القيد بالنسبة لما إذا تكرر النعوت فقط مع أنه معتبر واتحدت النعوت أو تكررت لذلك قيد الشيخ اللقانى كلام المصنف الآتى بهذا القيد (قوله أو جاريا على مشار إليه) قال الدنوشرى لو قال على مشار به لكان حسنا كما هى عبارة المرادى (قوله فإن لتعين مسماه) خالف ترتيب الناظم لأن مفهوم لتعين مسمى المنعوت وجودى مقدم على عدمه

(قوله إذا كان هذا الموصوف يشاركه فى اسمه الاثنان الخ) قال الفاني فإن قلت إذا لم يكن إلا واحد يشاركه فى اسمه ووصفيه الأولين أى التجارة والفقه فهل يكون من هذا القبيل قلت أما قبل التكلم فللمتكلم به أن يأتى بالأخير أولا للتوضيح ثم فى الباقين الأوجه الثلاثة وأما بعد التكلم بذلك على الترتيب المذكور فى الشرح فيتعين فيها كلها الاتباع لأن الموصوف وإن تعين بالأخير فقط إلا أنه لا يجوز فيما تقدمه القطع لما تقدم من أنه يمتنع تقديم المقطوع على المتبوع (قوله وإذا كان المنعوت نكرة) قال الشهاب القاسمى هل مثل النكرة المعرف بأل الجنسية لأنه نكرة فى المعنى فيه نظر فليحرر (قوله والمراضيع جمع مرضع) قال الزرقانى قال العينى فى شرح الشواهد الكبرى والمراضيع أصله المراضع بدون الياء لأنه جمع مرضع فالمدة لإشباع الكسرة ويحتمل أن يكون جمع مرضاع والمدة قياسية كمصابيح جمع مصباح (قوله وعلى ذلك يحمل الخ) قال الزرقانى عبر بقوله يحمل لأن ظاهره شمول ما يأتى مما يجوز فيه الذكر وليس بمراد (قوله وجملة النعت المقطوع مستأنفة) سواء قرنت بالواو أولا قال الرضى والواو والنعت المقطوع اعتراضية لنصبته أو رفعته اه وجوز بعضهم كون الجملة فى محل نصب على الحالية اللازمة ويدخل فى قولهم الجمل بعد المعارف المحضة أحوال وبعد النكرات المحضة صفات (قوله لما قصدوا الخ) قال السعد فى حواشى الكشاف . فإن قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو ترحم . قلت إن فى الافتنان لمخالفة الإعراب وغيره المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع وتحريك من رغبته فى الاستماع سيما مع التزام حذف الفعل أو المبتدأ فإنه أدل دليل على الاهتمام (قوله من لعنى أو من هو) قال الزرقانى فى بعض النسخ

لأن القطع فى البعض والاتباع فى البعض مشروط بتقدم المتبع وإلى جواز القطع والاتباع أشار الناظم بقوله . واقطع أو اتبع إن يكن معينا . بدونها (وإن لم يعرف) مسمى المنعوت (إلا بمجموعها وجب اتباعها كلها) للمنعوت (لتنزلها منه منزلة الشيء الواحد) وإليه أشار الناظم بقوله :

وإن نعوت كثرت وقد تلت ... مفتقراً لذكرهن أتبعت

(وذلك كقولك مررت بزيد التاجر الفقيه الكاتب إذا كان) زيد (هذا الموصوف) بهذه الصفات (يشاركه فى اسمه ثلاثة) من الناس اسم كل واحد منهم زيد و(أحدهم تاجر كاتب والآخر تاجر فقيه والآخر فقيه كاتب) فلا يتميز زيد الأول من الآخرين إلا بالنعوت الثلاثة فيجب إتباعها كلها (وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض) الذى تعين به (الأوجه الثلاثة) الاتباع . القطع إلى الرفع أو إلى النصب أو الجمع بينهما بشرط تقديم المتبع على الأصح وإليه الإشارة بقول النظم . أو بعضها اقطع معلنا (وإذا كان المنعوت نكرة تعين فى الأول من نعوته الاتباع) لأجل التخصيص بخلاف ما إذا كان معرفة فإنه غنى عن التخصيص (وجاز فى الباقى) من نعوته (القطع) عن المتبوع سواء المعين مسماه بدونها أولا لأن المقصود من النعت التخصيص وقد حصل بتبعية الأول (كقوله) وهو أبو أمية الهذلى يصف صائدا

(ويأوى إلى نسوة عطل ... وشعثا مراضيع مثل السعالى)

فأتبع النعت الأول وهو عطل بضم العين وتشديد الطاء المهملتين يقال عطلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد وقطع الثانى وهو شعثا بضم الشين المعجمة وتسكين العين المهملة وفى آخره مثلثة جمع شعثاء بالمد وهى المغبرة الرأس وهو منصوب بفعل محذوف تقديره أخص شعثا ونحوه والمراضيع جمع مرضع والسعالى جمع سعلاة وهى أخبث الغيلان فإن لم يتقدم نعت آخر لم يجز القطع إلا فى الشعر (وحقيقة القطع أن يجعل النعت خبر المبتدأ محذوف أو مفعولا لفعل فإن كان النعت المقطوع لمجرد مدح أو ذم أو ترحم وجب حذف المبتدأ) إن رفعت النعت وقدرت هو (والفعل) إن نصبت النعت قدرت فى المدح أمدح وفى الذم أذم وفى الترحم ارحم وعلى ذلك يحمل قول النظم :

وارفع أو انصب إن قطعت مضمرا ... مبتدأ أو ناصبا لن يظهرا

(كقولهم) فى المدح (الحمد لله الحميد بالرفع بإضمار هو) فهو مبتدأ والحميد خبره (وقوله تعالى) فى الذم وامرأته حمالة الحطب بالنصب) لحمالة (بإضمار أذم) وامرأته مرفوع بالعطف على فاعل يصلى المستتر فيه وكقولك مررت بعبدك المسكين برفع المسكين ونصبه وجملة النعت المقطوع مستأنفة قال الشاطبى لأن الصفة مع المقدر تصير جملة مستقلة لا موضع لها من الإعراب اه ووجه وجوب حذف الرافع والناصب أنهم لما قصدوا إنشاء المدح والذم أو الترحم جعلوا إضمار العامل أمارة على ذلك كما فعلوا فى النداء إذ لو أظهر العامل وقالوا أدعو عبد الله مثلا لخفى معنى الإنشاء وتوهم كونه خبرا مستأنفا (وإن كان النعت المقطوع لغير ذلك) أى لغير المدح والذم والترحم (جاز ذكره) أى ذكر العامل وهو المبتدأ أو الفعل (تقول مررت بزيد التاجر بالأوجه الثلاثة) فالجر على الاتباع والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف والنصب على المفعولية بفعل محذوف (ولك أن) تظهر كلا من المبتدأ والفعل و(تقول هو التاجر وأعنى التاجر) كأنه على تقدير سؤال سائل يقول من هو أو من تعنى

من هو أولى من وهذه أحسن من الأولى (فصل) (قوله ويجوز بكثرة الخ) قال الحفيد لم يتعرض لوجوب حذف المنعوت مع أنه قد يجب تقول جاء الفارس أي الرجل الراكب الفرس ولا تقول جاء الرجل الفارس وتقول جاء الصاحب أي الرجل الصاحب ولا تقول جاء الرجل الصاحب (قوله إما باختصاص الخ) قال الدنوشري هذا بيان لما يحصل به العلم لا لكون النعت صالحا لمباشرة العامل قال الدماميني اشتراط العلم على الإطلاق غير حسن فإنه قد يراد الإبهام نحو رأيت طويلا أي شيئا طويلا اه وحيث كان قوله إما باختصاص تفصيلا للعلم فكان ينبغي ذكره بعد قول المصنف إن علم لئلا يتوهم من ذكره بعد الصلاح لمباشرة أنه تفصيل له ومن أسباب العلم تقدم المنعوت نحو ألا ماء ولو باردا أو اختصاص الوصف بالعامل نحو فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا (قوله كمررت برجل راكب صاهلا) ونحو وعندهم قاصرات الطرف لأن قاصرت الطرف للنساء قطعا (قوله أي نبأ الخ) قال الدنوشري هذا الكلام مردود إذ يلزم عليه حذف الفاعل في غير المواضع التي يجوز حذفه فيها فالمتعين كون الفاعل ضميرا راجعا إلى النبأ المعلوم من السياق وقوله من نبأ المرسلين حال منه اه وكتب (١١٨) شيخنا العلامة أحمد الغنيمي رحمه الله تعالى بخطه بعده وقلت قوله فالمتعين غير صحيح كما يعلم من الوقوف على كلام المعربين للآية على أن ظاهر كلام الكشاف أن من فاعل بمعنى بعض فلا حذف ولا ضمير مستتر فتأمل ثم رأيت شيخنا استشكل ذلك بما وقع في وجهه وأجاب عنه بأن الممنوع هو حذف الفاعل من غير شيء يقوم مقامه في اللفظ وإن لم يصلح للفاعلية بنفسه فليتأمل اه ولعله إنما أمر بالتأمل لأن في كلام المعربين ما يشكل عليه فليراجع اه ما كتبه شيخنا الغنيمي ومراده بشيخنا الشهاب القاسمي ثم كتب الدنوشري بعده ثم رأيت في بعض شروح ألفية ابن معطي ما نصه وذهب الأخفش ووافقه ابن مالك إلى أن من تزاد مطلقا في الواجب وغيره وفي المعرفة والنكرة واستدلوا على مذهبه بظواهر من القرآن والحديث وكلام العرب وأنا أسوق إليك شبهه والانفصال عند أشبه شبهه فمن ذلك قوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين قيل من فيه زائدة في الفاعل أي ولقد جاءك نبأ المرسلين ولا دليل فيه لاحتمال أن يكون الفاعل مضمرا أي ولقد جاءك هذا النبأ من نبأ المرسلين والجار والمجرور في موضع الحال أي كائنا من نبأ المرسلين والمعنى تأس بما جرى للرسل قبلك فهذا النبأ الذي جاءك هو من نبئهم فمن فيه للتبعيض وهو صريح فيما ذكرته أولا وذكر لي بعض الأفاضل عن العلامة الرضي عنه في باب حروف الجر أن الفاعل مستتر راجع للقرآن ومن نبأ المرسلين حال منه وهو صريح أيضا فيما قلته أولا اه وقد قدم أيضا الكلام على ذلك في باب حروف الجر (قوله وكان النعت جملة الخ) هذا مقابل تقييد الشارح بمفرد فيما تقدم ولقد أحسن رحمه الله تعالى في حل المتن هنا فقد أصلح خلله لأن ظاهر صنعه أن ضمير كان المقدر في الكلام مع العاطف عائد على النعت لأن قوله أو بعض اسم يقابل إما صالحا وقد أشار الحفيد لذلك (قوله أو كان المنعوت مرفوعا) افهم أن شرط هذه المسألة أن يكون المنعوت مرفوعا ولم يتعرض غيره فيما رأيت لاشتراط ذلك (قوله وإنما قدره متأخرا الخ) قال

(فصل) (ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن علم وكان النعت إما) مفردا (صالحا لمباشرة العامل (إما باختصاص النعت بالمنعوت كمررت برجل راكب صاهلا أي فرسا صاهلا أو بمصاحبة ما يعينه (نحو) وألنا له الحديد (أن اعمل سابغات أي) اعمل (دروعا سابغات) فحذف المنعوت للعلم به مع أن النعت لا يختص بالمنعوت ولكن تقدم ذكر الحديد أشعر به وحيث حذف الموصوف أقيمت صفته مقامه لكونها صالحة لمباشرة ما كان المنعوت مباشرة فإن لم يصلح لمباشرة العامل امتنع حذفه غالبا ومن غير الغالب ولقد جاءك من نبأ المرسلين أي نبأ من المرسلين بناء على أن من لا تزاد في الإيجاب ولا تدخل على معرفة (أو) كان النعت جملة أو شبهها وكان المنعوت مرفوعا كما قال الفارسي وكان (بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في فالأول كقولهم منا ظعن) أي سافر (ومنا أقام) فظعن وأقام جملتان في موضع رفع نعتين لمنعوتين محذوفين مرفوعين على الابتداء (أي منا فريق ظعن ومنا فريق أقام) والمنعوتان بعض اسم مقدم وهو الضمير المجرور بمن هذا تقدير البصريين وقدر الكوفيون المحذوف موصولا أي الذي ظعن والذي أقام وما قدره البصريون أقيس لأن اتصال الموصول بصلته أشد من اتصال الموصوف بصفته لتلازمهما (والثاني) كقولهم ما في الناس إلا شكر أو كفر أي إلا رجل شكر أو رجل كفر والمنعوتان بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو الناس و (كقوله) وهو أبو الأسود الجمالي يصف امرأة

(لو قلت ما في قومها لم تيثم ... يفضلها في حسب وميسم)

ففيه حذف وتغيير وتقديم وتأخير (أصله لو قلت ما في قومها أحد يفضلها لم تأثم) في مقالتك (فحذف الموصوف) بجملة يفضلها (وهو أحد) وهو بعض اسم مقدم مجرور بفي وهو قومها وكسر حرف المضارعة (من تأثم) على لغة غير الحجازيين (وأبدل الهمزة ياء) لوقوعها ساكنة بعد كسرة تشبيها بالألف (وقدم جواب لو) وهو لم تيثم على جملة النعت وهي يفضلها حال كون الجواب (فاصلا بين الخبر المقدم وهو) في قومها الذي هو (الجار والمجرور والمبتدأ المؤخر وهو أحد المحذوف) إنما قدره متأخرا لأن النكرة المخبر

الدنوشري فيه نظر لأن النكرة هنا موصوفة اه وقال الزرقاني إن كلام الشارح سهو منه فإن المسوغ للابتداء بالنكرة موجود وهو
تقدم النفي وكذا الوصف وإنما قدم متأخرا لئلا يلزم مع تقديره الفصل بين الصفة والموصوف بأجنبي وهي جملة الجواب اه وماذكره
من أن الشارح أشار المسوغ للابتداء بالنكرة لا يتعين لاحتمال أن غرضه أن وجوب تقديم الجر لئلا يلتبس بالصفة ويؤيده أن التحقيق
أن التقديم لادخل له في التسويغ كما تقدم لكن يرد أن محل ذلك مالم توصف النكرة وإلا جاز تأخير الخبر نحو وأجل مسمى عنده وقد
وصفت النكرة هنا بجملة (قوله ومثال شبه الجملة) مثل الناظم بقوله تعالى وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته قال المصنف
إن كانت الصفة إلا ليؤمنن فهي مقرونة بإلا وعنده أنها لا تعترض بين الصفة والموصوف وأيضا (١١٩) لجواب القسم لا محل له فإن
قال الجواب مع القسم قلنا
الإنشاء لا يكون صفة وإن
كانت من أهل والتقدير
ما أحد من أهل فلم يوجد
الشرط إذ لاشيء مقدم (قوله
لم يحذف إلا في الضرورة)
قياس ماس فيما لم يصلح
لمباشرة العامل أن يقول
امتنع حذفه غالبا ويجعل
البيت من غير الغالب إذ
الأصل عدم الضرورة
(قوله أرمى البشر) قال
الزرقاني أفعل تفضيل والجار
والمجرور خبر كان (قوله
ويجوز حذف النعت) بق
أنه يجوز حذف المنعوت
والنعت معا كقوله تعالى
لا يموت فيها ولا يحيى أي
حياة نافعة وقد يحذفان إذا
قام مقام النعت معموله كما
قالوا في ماهي بنعم الولد
وكأنهم لم يتعرضوا لهذا
هنا لأن النعت كأنه لم يحذف
لقيام معموله مقامه وفي شرح
القطر أن المعمول قام
مقامهما وعليه فكأنهما لم
يحذفا فليتأمل (قوله كقوله تعالى يأخذ كل سفينة) قال اللقاني مثل ابن الناظم للنعت المحذوف بقوله تعالى فضل الله المجاهدين بأموالهم
وأنفسهم على القاعدين أي أولي الضرر درجة وكلا وعد الله الحسنى وفضل الله المجاهدين على القاعدين أي غير أولي الضرر أجرا عظيما
درجات وغير ابن الناظم من المفسرين حكى ذلك بقيل وصدر بأن المراد بالقاعدين فيما هو المقيد بالصفة المتقدمة أي غير أولي الضرر
وجمع بين التفضيل أولا بدرجة وثانيا بدرجات بأوجه أنظرها في الكشاف والبيضاوي (قوله واعترض بأن عدم الإعطاء الخ) قال
الشهاب القاسمي ومثل ذلك يرد عليه فإن عدم المنع لا يقتضي أنه أعطى شيئا حتى يكون قرينة على أن المراد لم أعط شيئا طائلا كما زعمه
ويجاب بأن مراد صاحب المغني بأن عدم المنع المراد به أنه أعطى شيئا قليلا كما هو الواقع فهو اعتبار المراد منه يناقض عدم الإعطاء مطلقا
فتأمله (قوله أتجعل الخ) هذه الأبيات رواها الإمام مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة وينظر معنى قوله بين عيينة والأقرع والذي تقتضيه

عنها بظرف أو جار ومجرور مختص يجب تقديم خبرها عليها والحسب بفتح الحاء والسين المهملتين ما يعده
الإنسان من مفاخر آبائه والميسم بكسر الميم الأولى وفتح السين المهملة الجمال وأصله موسم قلبت الواو
ياء لوقوعها بعد كسرة ومثال شبه الجملة ومنا دون ذلك أي فريق دون ذلك وقولهم مافي بني تميم إلا فوق
ما تريد أي إلا رجل فوق ما تريد وقولك ما منا إلا على أهبة أو ما فينا إلا على أهبة أي إلا رجل على أهبة
فإن لم يكن المنعوت بالجملة بعض اسم مقدم مخفوض بمن أو في لم يحذف إلا في الضرورة كقوله:
• يرمي بكفي كان من أرمى البشر • أي بكفي رجل كان (ويجوز حذف النعت إن علم كقوله تعالى يأخذ
كل سفينة غصبا) فحذف النعت وبقي المنعوت (أي كل سفينة صالحة) بدليل أنه قرئ كذلك فإن تعيينها
لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ قاله في المغني وقول الشاعر وهو عباس بن مرداس:
وقد كنت في الحرب ذا تدرإ • (فلم أعط شيأ ولم أمنع)
فحذف النعت وأبقى المنعوت (أي شيئا طائلا) والذي أحوج إلى تقدير هذا النعت تحري الصدق فإن
الواقع أنه أعطى شيأ بدليل قوله ولم أمنع ولكنه لم يرتضه فيحتاج إلى تقدير صفة يكتسي بها الكلام
جلباب الصدق ويتحلى بزينة الحق وحاله في المغني بدفع التناقض واعترض بأن عدم الإعطاء لا يناقض
عدم المنع وسبب قول عباس هذا البيت أن النبي ﷺ حين أعطى المؤلفة قلوبهم من نفل
حنين مائة مائة أعطاه أباعر فسخطها وقال:
أتجعل نهبي ونهب العبيـــد بين عيينـــة والأقرع
وقد كنت في الحرب ذا تدرأ • فلم أعط شيئا ولم أمنع
وما كان حصن ولا حابس • يفوقان مرداس في مجمع
وما كنت دون امرئ منهم • ومن تضع اليوم لا يرفع
فقال النبي صلى الله عليه وسلم اقطعوا لسانه عني فزادوه حتى رضي والعبيد بالتصغير اسم فرسه
وعني عيينة بن حصن والأقرع بن حابس والتدرأ بضم التاء الفوقانية المثناة وإسكان الدال
المهملة وفتح الراء سابقة على همزة القوة والعدة (وقوله) وهو المرقش الأكبر.
ورب أسيلة الخدين بكر • (مهفهفة لها فرع وجيد)
فحذف النعت فيهما وأبقى المنعوت (أي فرع فاحم وجيد طويل) بدليل أن البيت للمدح وهو لا يحصل
بإثبات الفرع والجيد مطلقين بل بإثباتهما موصوفين بصفتين محبوبتين والفرع بالفاء والعين الشعر

القصة أن يقول دون ومنع صرف مرداس في قوله يفوقان مرداس والظاهر مرداسا للضرورة (قوله ويجوز عطف بعض النعوت) أي المختلفة المعاني فإن اتفقت فلا يجوز العطف لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه ولا فرق في المتفقة بين أن تكون متبعة أو مقطوعة وظاهر كلامهم الجواز ولو في الجمل ونقل الدماميني عن الواحدي ما يدل على الوجوب في الجمل نحو مررت برجل يحفظ القرآن ويعرف الفقه ويتق الله (قوله بجميع حروف العطف الخ) ما لم يكن لمنعوت غير واحد ويختلف فلا يعطف إلا بالواو كامر (هذا باب التوكيد) (قوله لرفع المجاز) قال اللقاني أي لرفع احتمال المجاز بدليل قوله بعد لا رتفع احتمال المجاز وقال الزرقاني إذا قيل جاء في القوم ثلاثتهم لو جاؤني ثلاثتهم بنصب ثلاثتهم فهو حال وإن رفع فهو توكيد قاله الرضي ثم قال ولا يؤكد بثلاثة وأخواتها إلا بعد أن يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد وإلا لم يكن تأكيدا بخلاف الوصف نحو جاءني رجال ثلاثة اه ووجه ذلك أن التأكيد لرفع الاحتمال ولو لم يعلم المخاطب العدد لكن التأكيد مفيد المعنى وهو تخصيص النكرة وهذا هو معنى النعت اه والظر هل يرد التوكيد بذلك على قول المصنف وله سبعة ألفاظ وهل يتعين في الجواب قول الشارح وغيرها كالتابع لها (قوله إما على تقدير مضاف) هذا لا يناسب صنيع المصنف لأنه عبر هنا برفع المجاز عن الذات وقال في الألفاظ الآتية إنه يؤكد بها لرفع احتمال تقدير مضاف فدل على أن ما هنا ليس من حذف المضاف وأيضا (١٢٠) إذا كان ما هنا على حذف المضاف فلا تجوز في اسم الذات ألبتة لأنه على ذلك التقدير مستعمل في معناه غاية الأمر أنه ليس هو المسند إليه بل المسند إليه مضاف حذف توسعا فالوجه أن التجوز في الذات استعمالها في غير معناها الموضوعة له بأن تريد بالخليفة مثلا ثقله لكن يشكل على ذلك إذا كان المسند إليه علما لقول الأصوليين أن الاعلام من الصرائح التي لا تحتمل غير ما استعملت له والحاصل أنه إذا قيل جاء الخليفة يحتمل أنه من حذف المضاف والمسند إليه مستعمل في حقيقته ولا تجوز في الكلمة بل في إعرابها ويسمى مجاز الحذف ويحتمل أنه من المجاز اللغوي بأن استعمل المسند إليه في غير ما وضع له لعلاقة ولا حذف ولا تجوز في الإسناد ويحتمل أنه من المجاز العقلي بأن يكون التجوز في الإسناد والمسند إليه مستعمل في حقيقته ولا حذف وكلام الشارح تبعا لابن الناظم ناظر للأول والمصنف للثاني وقول ابن الحاجب التوكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول للثالث وهذه الاحتمالات لا ترتفع بالتوكيد بالنفس والعين بل بالتوكيد اللفظي إلا الاحتمال الثالث فيرتفع بالتوكيد بهما أيضا ويجري في نحو جاء القوم مما كان المسند إليه من ألفاظ العموم ويرتفع بالتوكيد اللفظي فقط إلا على احتمال المجاز العقلي فيرتفع بالتوكيد بالنفس والعين أيضا ولا يرتفع شيء منها بالألفاظ الآتية ويجري فيه على وجه آخر اقتصروا عليه وهو أن القوم استعمل في البعض مجازا لغويا أو المسند إليه على حذف مضاف تقديره بعض أو تجوز في إسناد ما للبعض للكل وهذه الاحتمالات إنما ترتفع بالتوكيد بالألفاظ الآتية فالتمثيل في مثل هذا المقام بنحو جاء الخليفة وفيما يأتي بالقوم ليس للتقييد وحينئذ فالنفس والعين يجتمع مع كل في نحو جاء القوم ولذا قالوا إن ألفاظ التوكيد إذا اجتمعت قدمت الخ) والحاصل أن المؤكد إن لم يكن من ألفاظ العموم احتمل مجازات ثلاثة ولكل توجيه وإن كان من ألفاظ العموم احتملها ولكل توجيهان أرق هذا تجتمع النفس والعين مع الألفاظ الآتية (قوله أو بهما) قال السنباطي يمكن إدخاله في عبارة الناظم بجعل أو

والفاحم بالفاء والحاء المهملة الأسود والجيد بكسر الجيم وإسكان الياء مخففه العنق وكأنه قال لها شعر أسود وعنق طويل وإلى جواز حذف كل من المنعوت والنعت أشار الناظم بقوله :

وما من المنعوت والنعت عقل ◦ يجوز حذفه وفي النعت يقل

(فصل) ويجوز عطف بعض النعوت على بعض بجميع حروف العطف إلا أم وحتى قاله ابن خروف وصرح به الموضح في الحواشي وإذا تقدم النعت على المنعوت فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل جعل المنعوت بدلا من النعت نحو إلى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر وإن كانا نكرتين نصب النعت على الحال نحو لمية موحشا طلل ◦ وإذا نعت بمفرد وظرف وجملة قدم المفرد على الظرف والظرف على الجملة غالبا فيهن

(هذا باب التوكيد)

والتأكيد أيضا لغة ولم ينفرد واحد منهما بتصرف فيجعل أصلا يقال وكد توكيدا وأكد تأكيدا والواو أكثر ولذلك شاع استعماله بالواو وعند النحاة المراد به التابع (وهو ضربان لفظي وسيأتي آخر الباب (ومعنوي) وهو ألفاظ مخصوصة ولذلك استغنى عن حده (وله سبعة ألفاظ) محصورة وغيرها كالتابع لها اللفظ (الأول والثاني النفس والعين ويؤكد بهما لرفع المجاز عن الذات) وإلى التوكيد بهما أشار الناظم بقوله ◦ بالنفس أو بالعين الاسم أكدا ◦ (تقول جاء الخليفة فيحتمل) أنه على تقدير مضاف و(أن الجائي خبره أو ثقله) بكسر المثلثة وسكون القاف واحد الأثقال وبفتحهما متاع المسافر وحشمه (فإذا أكدت بالنفس) فقط (أو بالعين) فقط (أو بهما) معا بشرط تقديم النفس فقلت جاء الخليفة نفسه أو عينه

أو نفسه عينه (ارتفع ذلك الاحتمال عن الذات وصار الكلام نصا على ما هو الظاهر منه وارتفع المجاز وثبتت الحقيقة ونص ابن عصفور على أن التأكيد يضعف احتمال المجاز ولا يرفع احتماله ألبتة (ويجب) في النفس والعين (اتصالها) لفظا (بضمير مطابق للمؤكد) بفتح الكاف ليربطه به (و) يجب (أن يكون لفظهما طبقه في الإفراد والجمع) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * مع ضمير طابق المؤكدا * تقول جاءني زيد نفسه عينه وهند نفسها عينها والزيدون أنفسهم أعينهم والهندات أنفسهن أعينهن ولا يجوز نفوسهم ولا عيونهم ولا أعيانهم في التوكيد (وأما في التثنية فالأفصح) في النفس والعين (جمعهما) جمع قلة (على أفعل) بضم العين فيقال جاءني الزيدان أو الهندان أنفسهما أعينهما ويجوز في غير الأفصح نفسهما عينهما بالإفراد ونفساهما عيناهما بالتثنية عند ابن كيسان سماعا وأجاز ذلك ابن أياز في شرح الفصول تبعا لابن معطي ووافقهم الرضي واقتصر في النظم على الجمع فقال واجمعهما بأفعل إن تبعا ما ليس واحدا وإنما ترك الأصل في المثنى كراهة اجتماع تثنيتين وعدل إلى الجمع لأن باب التثنية جمع في المعنى (ويترجح إفرادهما على تثنيتهما عند الناظم كما يؤخذ من عموم قوله في التسهيل في باب كيفية التثنية وجمعي التصحيح ويختار في المتضايفين لفظا أو معنى إلى متضمنيهما لفظ الإفراد على لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ

للإباحة لأن المعنى أكد الاسم بالنفس أو بالعين اه وهو ظاهر إن كان قوله أكد بصيغة الأمر فإن كان بصيغة الماضي المجهول فهي لأحد الشيئين قال الزرقاني وظاهر كلامهم أن التأكيد الخ ولو عطف على المؤكد وهو الذي ارتضاه الرضي ونصه وقال هشام إذا عطفت على شيء لم يحتج إلى تأكيده ولعله نظر إلى أن المعطوف عليه على أنك لم تلفظ فيه والأولى الجواز نحو ضرب زيد زيد وعمرو لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب إلى زيد أو بما غلطت في ذكر زيد وأردت ضرب بكر وعطفت بناء على أن المذكور بكر اه وظاهر قوله إذا عطفت على شيء أن الحكم المذكور في التأكيد اللفظي والمعنوي وهو ظاهر وقوله والأولى الجواز يدل على أن الأول يمنع ذلك ولا ينافي ذلك قوله لم يحتج لأن ما لا يحتاج له مستغنى عنه والإتيان بالمستغنى عنه عيب (قوله ويجب اتصالها الخ) قال الحفيد لك أن تقول يلزم من هذا الذي ذكره إضافة الشيء إلى نفسه قال الشهاب القاسمي يمكن أن يدفع هذا بمنعه وإنما يلزم إضافة الشيء إلى نفسه لو كانا مترادفين وهو ممنوع بل النفس المضاف أعم من المضاف إليه (تنبيه) ينفرد النفس والعين بجواز جرهما بباء زائدة كما في التسهيل قال ابن عقيل وأما قولهم جاء القوم بأجمعهم بضم الميم وفتحها فليس من ألفاظ التوكيد وإن أعطى معناه بدليل التزام الباء معه اه قال الزرقاني وفي الرضي ما نصه وقد يضاف أجمع إضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم بأجمعهم بضم الميم ولا يقال جاءني القوم أجمعهم بخلاف عينه فإنه يؤكد بها مع الباء وبدونه نحو رأيت زيدا عينه وبعينه اه وظاهره مخالفة ما تقدم ووجه لزوم الباء على كلام الرضي أن التأكيد بأجمع لما كان الغالب فيه عدم الإضافة ومع الإضافة يستبعد كونه تأكيدا التزمت فيه لدفع هذا الاستبعاد كالتزامها في فعل التعجب في نحو أحسن بزيد فإنه لما كان يشبه فعل الأمر وهو لا يرفع الظاهر التزم فيه الباء لدفع هذا كذا قاله بعض شيوخنا (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله مع ضمير) لا يخفى أن هذا إنما هو إشارة إلى اتصالها بضمير مطابق للمؤكد لا لوجوب كون لفظهما طبقه من الإفراد والجمع وكان يجب تقديمه على قوله ويجب أن يكون الخ (قوله جمعهما على أفعل) قال اللقاني أحسن منه قوله في التسهيل جمع قلة لأن عينا يجمع على أعينا أيضا ولا ينعت بها لا في المثنى ولا في الجمع كما لا ينعت فيهما بجمع الكثرة وهو عيون ونفوس اه وظاهر أن قوله ولا ينعت وقوله كما لا ينعت سبق قلم والصواب ولا يؤكد وكما لا يؤكد (قوله في المتضايفين) قال الزرقاني تثنية مضاف ومضاف إليه وهنا حذف أي في مضاف المتضايفين وذلك لأن الاختيار إنما هو بالنسبة للمضاف كما لا يخفى ومعنى كلامه أن المضاف إذا كان معناه متعددا وكان المضاف إليه متضمنا له سواء أضيف لفظا أو معنى فإنه يختار في المضاف الجمع على الإفراد والإفراد على التثنية فقولك قطعت رؤس الكبشين ومن الكبشين الرؤس يختار على رأس في قولك قطعت رأس الكبشين والكبشان قطعت منهما الرأس يختار على رأسي والرأسين ومن هذا التمثيل علمت المضاف معنى وذلك لأن قولك الرؤس مثلا معناه رؤسهما انظر شرح التسهيل اه ورأيت بخط المصنف في التذكرة من تحريره كل مثنى واحده لا يكون في الواحد منه إلا واحد وضعا أو قصدا فإنه إذا أضيف لفظا أو تقديرا إلى لفظ واحد يتضمنهما بالجزئية أو شبهها ولم يلتبس جمعه لفظا بجمعه معنى كان الأرجح فيه الجمع ثم الإفراد ثم التثنية ومثال ذلك فقد صغت قلوبكما فهذا مثنى واحده قلب وهو لا يكون في الواحد منه إلا واحدا ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه وقد أضيف إلى لفظ واحد وهو الضمير وهو متضمن لها بأنهما جزءاه وكذلك حكم النفس والعين المقصود بها النفس في الأنف واللسان وما أشبه ذلك واحترزنا بقولنا لا يكون في الواحد منه إلا واحد من قولك قلعت أعينهما فهذا إذا أردت به قلعت عينا من كل منهما وجبت التثنية ولم يجز الجمع للبس ولا أبعد أن يجوز الإفراد لأمن اللبس ولا أستحضر ما يقول النحاة في ذلك وقولي وضعا نحو قلوبكما أو قصدا

استظهارا على نحو أعينهما إذا أردت به النفس فى قوله سبحانه عين اليقين وعلى نحو فاقطعوا أيديهما فإن اليد بطريق الوضع فى الواحد منهما أكثر من واحد ولكن بطريق القصد ليس كذلك لأنه قصد باليد اليمنى واليمنى لا يكون فى الواحد منهما إلا واحد ومن ثم قرأ ابن مسعود إيمانهما وقولنا فإنه إذا أضيف لفظا واضح أو تقديرا استظهارا على نحو قول الشاعر:

رأيت إبنى البكرين فى حومة الوغى • لدافرى الأفواه عند عرين

فإن التقدير لدافرى أفواههما وقولنا إلى لفظ واحد يتضمنهما احترازا من أن يضافا لمتفرق نحو على لسان داود وعيسى بن مريم وقوله حتى شرح الله صدرى لما شرح له صدر أبى بكر وعمر فهذا النوع يختار فيه الإفراد ولو جىء فيه بلفظ الجمع أو التثنية لم يمتنع وقولنا بالجزئية واضح وقد مضت أمثلته وهو متفق عليه وقولنا أو شبههما كقوله صلى الله عليه وسلم لأبى بكر وعمر رضى الله عنهما ما أخرجكما من بيوتكما وقوله لعلى وفاطمة رضى الله عنهما إذا أويتما إلى مضاجعكما وفى حديث آمر هذه فلانة وفلانة يسألانك عن إنفاقهما على أزواجهما ألهما فيه أجر وفى حديث على وحمزة فضرباه بأسيافهما وهذا كله شاهد للفراء ومن وافقه وهو ابن مالك على أن شبه الجزء كالجزء وقولنا لم يلتبس احترازا من نحو قبضت درهميكما فإنه يجب فيه مطابقة ما أردت وإلا ألبس ثم اعلم أن ما ذكرناه من اختيار الإفراد على التثنية هو قول ابن مالك وكان النحاة لا يوافقون على ذلك فقد قال الفارسى فى الإيضاح بعد أن ذكر الجمع وزعم يونس أنهم يقولون رأسيهما وقال هميان بن قحافة الجمع بين اللغتين فى بيت • ظهراهما مثل ظهور الترسين • ولم يذكر فى الإيضاح الإفراد أساو فى شرح الغاية التثنية فصيحة فى نحو قتيهما لسانفساهما والإفراد قليل ثم اعلم أن أبا على قد قرب جواز جمع هذا النوع فى التثنية فإنه قال إنك تقول نحن فعلنا إذا كنتما اثنين كما تقول ذلك فى الجماعة وعلل هذا قوم بأن أكثر ما وقع ذلك فى الأعضاء (١٢٢) وهى الأصل فيه وكثير من الأعضاء كاليدين والرجلين إذا ضم زوج منها إلى الآخر حصل الجمع حقيقة من حيث لصير أربعة فأطلق لفظ الجمع على كل شىء من اثنين كالرأسين إجراء للباب مجرى واحد قال عبد القاهر وهذا يحكى عن البغداديين وكان شيخنا يرتضيه واعلم أنه يجوز بعد مجىء الجمع مراعاة لفظه ومراعاة معناه فمن الأول قوله خليلى لا تهلك نفوسكما أسى • فإن لها فيما به دهيت أسا ومن الثانى قوله:

فلو بكما يشفاهما الأمن عادة • إذا منكم الأبطال يغشاهم الذعر

وحمل عليه المبرد قوله: أقامت على ربعيهما جارتا صفا • كميتا الأعالى جونتا مصطلاهما فأعاد الضمير المضاف إليه المصطلى على الأعالى لأنها مثناة من حيث المعنى وهو توجيه حسن اه ومن خطه نقلت ومقته مع طوله لنفاسته (قوله نحو جاء الزيدان الخ) أى فكلا للمذكر وكلتا للمؤنث قال اللقانى وقد يرد كلا بمعنى كلتا كقوله • نعم الفتى عمدت إليه مطيتى • ... وخرجه ابن عصفور على تأكيد المعنى أى بفرعى الشخصين كليهما وقد يغنى كلتيهما عن كليهما وكلاهما كقولك جاء الزيدان أو الهندان كلاهما (قوله لفظا) هذا مستفاد من قول المصنف الصالحين لأن الاتصال لا يكون إلا فى اللفظ وكذا قال اللقانى إن قوله ويجب اتصالهن بضمير المؤكد أشار به إلى منع حذفه من كل استغناء بنيته خلافا لمن أجازه وإلى منع إضافته إلى ظاهر خلافا للناظم فى بعض كتبه حيث أجاز إضافتها إلى ظاهر مثل المؤكد بها مستدلا بقوله • يا أشبه الناس كل الناس بالقمر • وخرج على أن كلا نعت أى أشبه الناس الكاملين وقول الناظم بالضمير موصلا يفيد وجوب مطابقة الضمير المؤكد إذ أل فيه للعهد الذكرى الراجع لقوله ضمير طابق المؤكد اه وصرح فى بأن ألفاظ التوكيد إنما يربطها الضمير الملفوظ ورتب على ذلك الاعتراض على من يأتى والاعتراض الآتى يدل أيضا على أن المراد الاتصال لفظا وقول اللقانى وخرج على أن كلا نعت الخ المخرج لذلك أبو حيان ورده فى المغنى بأن التى ينعت بها دالة على الكمال لا على عموم الأفراد وقوله وقول الناظم الخ فيه تنكيت على المصنف وأنه أخل بإفادة ذلك لأنه لم يأت بأل فتدبر (قوله إنا كلا فيها) قال الدنوشرى قال البيضاوى وقرئ كلا على التوكيد لأنه بمعنى كلنا وتنوينه عوض عن المضاف إليه ولا يجوز جعله حالا من المستكن فى الظرف فإنه لا يعمل فى الحال المتقدمة كما يعمل فى الظرف المتقدم كقولك كل يوم لك ثوب اه وما ضعف به قول الزمخشرى والفراء قد يقال

الإفراد اه كلام الناظم (وغيره بعكس ذلك) فيرجح التثنية على الإفراد ولم أقف عليه فهو نقل غريب كيف وقد قيل إن التثنية لم ترد إلا فى الشعر (والألفاظ الباقية) من السبعة (كلا وكلتا للمثنى) نحو جاء الزيدان كلاهما أو المرأتان كلتاهما (وكل وجميع أو عامة لغيره) أى لغير المثنى وهو الجمع مطلقا والمفرد بشرط أن يتجزأ بنفسه أو بعامله نحو جاء القوم كلهم أو جميعهم أو عامتهم والهندات كلهن أو جميعهن أو عامتهن واشتريت العبد كله أو جميعه أو عامته (ويجب اتصالهن بضمير المؤكد لفظا ليحصل الربط بين التابع والمتبوع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وكلا اذكر فى الشمول وكلا • كلتا جميعا بالضمير موصلا

(فليس منه) أى من التوكيد (خلق لكم ما فى الأرض جميعا) لعدم الضمير (خلافا لمن وهم) وهو ابن عقيل فإنه قال جميعا توكيدا لما الموصولة الواقعة مفعولا لخلق ولو كان كذلك لقيل جميعه ثم التوكيد بجميع قليل فلا يحمل عليه التنزيل قاله فى المغنى (ولا قراءة بعضهم إنا كلا فيها) لعدم الضمير (خلافا للفراء

فيه نظر من حيث أن الاتصال به تقديرا كالاتصال به لفظا اه ولا يخفى ما في هذا النظر من الضعف لما علمت أنه لا بد منه لفظا أو أنه لا يقدر كما صرح به المصنف في المغني ودل عليه كلامه هنا لم يمكن أن يقال أن ابن عقيل والفراء والزمخشري لا يوافقون على اشتراطه أن يكون ملفوظا به (قوله حال) الظاهر أنها من قبيل الحال المؤكدة لأن الموصول من أدوات العموم خصوصا والمقام مقام الامتنان وقد يتوقف في الحالية باقتضائها أن الخلق وقع على ما في الأرض حالة الاجتماع ويجاب بأن خلق بمعنى قدر (قوله وكلا في الآية الثانية بدل) قال المصنف في الحواشي وقول أبي حيان بدل كل من كل لكونه مفيد الإحاطة لم أتخيل صحته لأني لم أجد البدل الذي من هذا

والزمخشري) في قولها إن كلا توكيد لاسم إن (بل) الصواب أن (جميعا) في الآية الأولى (حال) من ما الموصولة (وكلا) في الآية الثانية (بدل) من اسم إن وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيدا الإحاطة نحو قمتم ثلاثتكم وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير ويجوز في كل أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير نحو جاءني كل القوم ويجوز جميعا بدلا بخلاف جاءني كلهم فلا يجوز إلا في الضرورة قاله في المغني قال ابن مالك (ويجوز كونه) أي كلا (حالا من ضمير) الاستقرار المنتقل إلى (الظرف) يعني فيها وفيه ضعفان تنكير كل بقطعها عن الإضافة لفظا ومعنى وتقديم الحال على عاملها الظرف قاله في المغني (و) كلا وكلتا وكل وجميع وعامة (يؤكد بهن لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن فمن ثم) أي من أجل الاحتمال المذكور (جاز) أن يقال (جاءني الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما لجواز أن يكون الأصل جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين) وأنه أطلق المثنى وأريد به واحد (كما قال) الله تعالى (يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان بتقدير يخرج من أحدهما) وهو البحر الملح واللؤلؤ كبار الدر والمرجان صغاره (وامتنع على الأصح) أن يقال (اختصم الزيدان كلاهما والهندان كلتاهما لامتناع التقدير المذكور) لأن الاختصام لا يكون إلا بين اثنين ويدل على امتناع ذلك إطباقهم على منع جاء زيد كله لعدم الفائدة هذا قول الأخفش وهشام والفراء وأبي علي وذهب الجمهور إلى إجازته وتبعهم ابن مالك في التسهيل واحتج المجيز بأن العرب قد تأتي بالتوكيد حيث لا احتمال نحو جاء القوم كلهم أجمعون أكتعون (وجاز) أن يقال (جاء القوم كلهم واشتريت العبد كله) لرفع الاحتمال المذكور (وامتنع) أن يقال (جاء زيد كله) لعدم الفائدة إذ يستحيل نسبة المجيء إلى جزئه المتصل به دون البعض الآخر (والتوكيد بجميع غريب ومنه قول امرأة) من العرب وهي ترقص ولدها

(فداك حي خولان ❊ جميعهم وهمدان) ❊ وكل آل قحطان ❊ والأكرمون عدنان

جميعهم توكيد لحي خولان وفداك من التفدية بالدال المهملة ويجوز في الفاء الكسر فيكون مبتدأ وحي خبره ويجوز فتحها فيكون فعلا ماضيا وحي فاعله وخولان بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وهمدان بفتح الهاء وسكون الميم وبإهمال الدال قبيلتان من اليمن وقحطان أبو اليمن وعدنان أبو معد وهو عطف بيان على الأكرمون وقد يكون جميع بمعنى مجتمع ضد مفترق فلا يفيد توكيدا كقوله

... فإني ❊ نهيتك عن هذا وأنت جميع (وكذلك التوكيد بعامة) غريب ولذلك أغفله أكثر المصنفين (والتاء فيها) لازمة (بمنزلتها في) اللزوم في (النافلة فتصلح مع المؤنث والمذكر فتقول اشتريت) الأمة عامتها و(العبد عامته) بالتاء مع المذكر (كما قال الله تعالى ويعقوب نافلة) بالتاء وفي ذلك تعريض بالرد على الشارح حيث حمل قول والده في النظم

واستعملوا أيضا ككل فاعله ❊ من عم في التوكيد مثل النافلة

النوع إلا متصلا بضمير المبدل منه فإن قال مقدر قلنا فاجعله تأكيدا على ذلك اه ومن خطه نقلت وقوله قلنا اجعله توكيدا على ذلك إنما يظهر لو كان الضمير في ألفاظ التوكيد يقدر كالبدل وهو لا يوافق كلام المصنف في المغني وهنا (قوله لرفع احتمال الخ) يمكن مجيء كلام ابن عصفور هنا (قوله لجواز أن يكون الأصل الخ) قال الزرقاني استشكل ذلك بأن تأكيد الزيدين بما ذكر لا ينفي الاحتمال المذكور لأن مآل ذلك إلى قولك الزيدان كلاهما جاءني أحدهما (قوله لامتناع التقدير المذكور) أي وإن أمكن تقدير غيره وهو اختصم وكيلا الزيدين لكن هذا لا يؤكد لرفعه بكلا بل بالنفس والعين والكلام في التأكيد بكلا (قوله واشتريت العبد كله) قال الزرقاني قال الرضي وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد افتراق الأجزاء حكما كما احتمله الفرد أعني اشتريت العبد كله لكن لم يمكن دفع ذلك الاحتمال بتأكيد إذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الأجزاء حكما لاشتبه برفع احتمال افتراق الأجزاء حسا والاحتمال الثاني أظهر لكون افتراق الثاني أشهر فيسبق الفهم إليه فلا يحصل المقصود فإذا أردت رفع أول الاحتمالين قلت اشتريت جميع أجزاء العبيدين وجميع أجزاء العبيد (قوله وفي ذلك تعريض الخ) قال السنباطي لك أن تقول لم يره الموضع التعريض بذلك وإنما أراد وجها آخر في تقدير المتن ويجوز أن يقدر بما قاله الشارح وحاصله أنه مثل الزائد على ما ذكره النحويون من حيث أن أكثرهم أغفله وليس هو زائدا

حقيقة وهذا معنى حسن دقيق والاعتراض بأنه كان ينبغي على هذا أن يتعرض لجمع الضياء فإنه كذلك لا وجه له (فصل)
(قوله ويجوز إذا أريد التقوية التأكيد الخ) قال الزرقاني مقتضاه أنه ليس الغرض من اتباع كل بأجمع إلا مجرد التقوية مع أنه يمكن أن يقال الغرض منه دفع توهم أن يراد بالكل البعض كما في قوله تعالى ولقد آتيناه آياتنا كلها فإن الله تعالى لم يطلعه على جميع آياته كذا قاله بعض شيوخنا وهذا وارد على قولهم إن التوكيد بكل للإحاطة والشمول اه ويؤيده ما قاله بعض الشيوخ قول الأصوليين أن كلا تأتي للكل الجميعي وللكل المجموعي فتدبر (قوله أن يتبع كله بأجمع الخ) قال الناصر اللقاني يقتضي تأخير أجمع وفروعها على كل وهو كذلك وقد يراد زيادة التقوية فيتبع أجمع وفروعه بأكتع وأخواته ويتبع أكتع وأخواته بأبصع وأخواته ويتبع أبصع وأخواته بأبتع وأخواته وترك ذلك هنا تبعا للنظم لقلة استعماله ويجب فيها هذا الترتيب الموصوف على الصحيح والحكم عليها أنها إذا اجتمعت بأنها كلها تأكيد للأول ولا يجوز قطع شيء (١٢٤) منها وألفاظ التوكيد كلها معارف إما بالإضافة إلى الضمير نحو كلهم وإما بالعلمية نحو أجمعون ومن ثم امتنع نصب شيء منها على الحالية ويمتنع عطف بعضها على بعض وزعم بعضهم أن أجمعين مفيد اتحاد الوقت والصحيح لا وأنها تفيد مطلق العموم بدليل لأغوينهم أجمعين فتأمل اه وقوله والحكم عليها أنها إذا اجتمعت الخ خالف فيه ابن برهان قال إذا قلت جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون فكلهم تأكيد للقوم وأجمعون تأكيد لكلهم وهكذا البواقي وقال بعضهم إنما يفيد أجمعين الاتحاد في الوقت إذا وقعت بعد كل فلا دليل على عدم الإفادة في لأغوينهم أجمعين (قوله وإن لم يتقدم كل) قال الزرقاني الأولى أن تكون الواو للحال لوجهين أحدهما أنها إذا كانت للمبالغة يدخل القسم السابق فيكون فيه نوع تكرار ثانيهما أن التعبير بلفظ قد يشعر بالقلة وهي إنما تكون عند الاستقلال لا مطلقا واعلم أن انتفاء التقدم لا يستلزم عدم الوجود لاحتمال التأخر مع أن هذا غير مراد بل المراد عدم وجدانها وكأن المصنف اتكل في ذلك على أنها توابع كل فلا تتأخر (قوله ولا يجوز تثنية أجمع الخ) قال اللقاني قد يقال لا يجوز اتباعهما لكلا وكلتا ككل وقال إنما يصح الاستغناء بذلك إذا قصد شمول الإفراد كما في جاء الزيدان أو المرأتان أما إذا قصد شمول أجزاء الإفراد كما في اشتريت العبدين أو الأمتين فإن كلا وكلتا لا تفيده فتأمل ذلك وقوله كما استغنى الخ الفرق بينهما أن سواء تطلق بحالها على المثنى كقولك زيد وعمرو سواء ولا كذلك أجمع وجمعاء (قوله وإذا لم تفد الخ) قال الزرقاني قال الرضي وأما قوله أولاك بنو خير وشر كليهما جميعا ومعروف ألم ومنكر فحمل كليهما على البدل عند أهل المصرين أولى لأن خيرا وشرا ليسا بمؤقتين اه وقوله ومعروف الخ معطوف على خير أي هم متصفون بالأوصاف الأربعة وقوله أولى أي من حمله على الشذوذ (قوله فيقدح في دعوى الاتفاق) قال الدنوشري وقد

على الزيادة على ما ذكره النحويون في هذا الباب فإن أكثرهم أغفله ثم قال وليس هو في حقيقة الأمر مخالفة على ما ذكروه فإن من أجلهم سيبويه ولم يغفله اه وفي الإفصاح أن المبرد خالف سيبويه فزعم أن عامتهم بمعنى أكثرهم فعنده يكون من بدل البعض عكس معنى التوكيد فإنه تخصيص والتوكيد تعميم

(فصل) (ويجوز إذا أريد تقوية التوكيد أن يتبع كله بأجمع وكلها بجمعاء وكلهم بأجمعين وكلهن بجمع) فتقول جاء الجيش كله أجمع والقبيلة كلها جمعاء والقوم كلهم أجمعون والنساء كلهن جمع (قال الله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وبعد كل أكدوا بأجمعا   جمعاء أجمعين ثم جمعا

(وقد يؤكد بهن) استقلالا (وإن لم يتقدم) عليهن (كل نحو) قولك جاء الجيش أجمع والقبيلة جمعاء والقوم أجمعون والنساء جمع قال الله تعالى (لأغوينهم أجمعين) إن جهنم (لموعدهم أجمعين) وإليه أشار الناظم بقوله:

ودون كل قد يجيء أجمع   جمعاء أجمعون ثم جمع

(ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء) عند جمهور البصريين (استغناء بكلا وكلتا عن تثنية أجمع وجمعاء) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

واغن بكلتا في مثنى وكلا   عن وزن فعلاء ووزن أفعلا

(كما استغنوا) غالبا (بتثنية سي) بكسر السين المهملة وتشديد الياء (عن تثنية سواء) بالمد فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان إلا نادرا (وأجاز الأخفش والكوفيون ذلك) أي تثنية أجمع وجمعاء فتقول على رأيهم (جاء الزيدان أجمعان) بتثنية أجمع (و) جاءت (الهندان جمعاوان) بتثنية جمعاء قال ابن خروف ومن منع تثنيتهما فقد تكلف وادعى ما لا دليل عليه وهذا الخلاف جار فيما وازنهما نحو أكتع وكتعاء (وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق) لأن الغرض من التوكيد إزالة اللبس وفي شرح التسهيل لابن مالك أن بعض الكوفيين أجاز توكيد النكرة مطلقا فيقدح في دعوى الاتفاق (وإن أفاد جاز عند الأخفش وعند الكوفيين وهو الصحيح) لورود السماع به ومنعه جمهور البصريين مطلقا وإليه أشار الناظم بقوله

وإن يفد توكيد منكور قبل   وعن نحاة البصرة المنع شمل

(وتحصل الفائدة بأن يكون) المنكر (المؤكد) زمنا (محدودا) وهو ما كان موضوعا لمدة لها ابتداء وانتهاء كيوم وأسبوع وشهر وحول (و) يكون (التوكيد من ألفاظ الإحاطة) والشمول كقوله قد صرت البكرة يوما أجمعا و (كاعتكفت أسبوعا كله وقوله) :

لكنه شاقه أن قيل ذا رجب ... (يا ليت عدة حول كله رجب

ومن أنشد) كالناظم وابنه (شهر مكان حول فقد حرفه) من التحريف وهو التغيير لأن المعنى يفسد عليه لأن الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجبا لما رأى فيه من الخيرات ولا يصح أن يتمنى أن عدة شهر كله رجب لأن الشهر الواحد لا يكون بعضه رجبا وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجبا (ولا يجوز صمت زمنا كله) لأن النكرة غير محدودة فإن الزمن يصلح للقليل والكثير (ولا) صمت (شهرا نفسه) لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة ولا فائدة في ذلك ولا يجوز هذا أسد نفسه عند ابن عصفور خلافا لابن مالك إذ ليس من فوائد التوكيد المعنوي رفع توهم استعمال اللفظ في معناه المجازي لا بالنسبة إلى الشمول خاصة وقد اعترف ابن مالك بذلك وأما جاء زيد نفسه ففائدته رفع المجاز العقلي لا اللغوي بخلاف جاء أسد نفسه فإنه لرفع المجاز اللغوي قاله الموضح في الحواشي (وإذا أكد ضمير مرفوع متصل

يجاب بأن دعوى المصنف لم يعتد فيها بالمخالف فقال ما قال (قوله وتحصل الفائدة الخ) قال اللقاني فيه نظر لأن الكوفيين يشترطون الفائدة في جواز التأكيد للنكرة واختلفوا بعد ذلك هل يشترط تأقيت النكرة أو لا على قولهم فعلم أن الفائدة عندهم غير منحصرة في التأقيت بل أنها غيره وجعل بعض الشراح الظاهر من النظم إرادة القول باشتراط الفائدة دون تأقيت (قوله لمدة) هذا بناء على تقييده بالزمن قال الزرقاني حصره المحدود فيما ذكر وتقديره زمنا غير ظاهر بل المراد به ما كان معلوم المقدار كدرهم ودينار وما كان موضوعا للمدة المذكورة ولذلك لم يعبر المصنف بقوله مؤقتا الظاهر فيما فسر به الشارح وعدل للمحدود لشموله كما قررنا قال الرضي وقد أجاز الكوفيون توكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار مؤقتا كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل وأخواته لا بالنفس والعين وليس ما ذهبوا إليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيد والمؤكد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين (قوله قد صرت البكرة الخ) قال الزرقاني معنى صرت صوتت والبكرة بفتح الكاف وإسكانها لغتان حكاهما صاحب المشارق وقال ابن مكي الصواب الإسكان وهي التي يستقى بها الماء اهـ من الإشارة قال العيني أراد صوت بكرة البئر يوما من أوله إلى آخره (قوله رجب) قال الدنوشري هل رجب منصرف وكذا صفر أو لا قال سعد الدين في حاشيته على الكشاف إن أريد بهما معين فهما غير منصرفين وإلا فنصرفان قال ناصر الدين اللقاني وكان وجه ذلك أن المعين معدول عن الرجب وعن الصفر كما قالوا في سحر أنه معدول عن السحر فيما أريد به سحر بعينه ففيهما العلمية والعدل وقد يقال إن المانع العلمية والتأنيث باعتبار المدة (قوله زمنا) قدره تبعا للمرادي وابن الناظم لكن مثل الرضي والشاطبي بدينار ودرهم فعلم أنه لا يشترط كونه زمنا قال الشهاب القاسمي وانظر هل يشمل المفيد إذا كان العامل نحو الشراء نحو اشتريت عبدا كله فإنه يفيد دفع توهم شراء البعض وقال السنباطي قوله زمنا الظاهر جواز اشتريت كله فكان ينبغي إسقاط لفظة زمنا لكن الشارح سلفه في ذلك المرادي وكذا الرضي وغيرهما ولعل اقتصارهم على ذلك لأنه الغالب اهـ وفي قوله اشتريت العبد كله بتعريف العبد إشكال لأن الكلام في النكرة إلا أن يقال أل فيه للجنس فهو نكرة معنى وقوله وكذا الرضي مخالف لما نقلناه قبل من أنه مثل بدينار ودرهم ويأتي عن الزرقاني (قوله ولا يجوز هذا أسد الخ) قال الدنوشري كلام فيه تكرار فلينظر أوله وآخره اهـ (وأقول) لا تكرار فيه لعم تأخير الشارح ذلك إلى هنا لا يظهر إذ لا دخل للمسألة التي ذكرها المصنف منافيه على ما علل به ثم لو علل عدم جوازه بأن المؤكد نكرة غير محدودة والتوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة حسن موقعها ثم إن ما علل به إنما يظهر على ما حملنا عليه كلام المصنف من أن رفع المجاز عن الذات عبارة عن استعمال اللفظ في غير ما وضع له كأن يراد بالأسد الشجاع لا على ما حمل عليه الشارح من أنه على حذف مضاف إذ لا مجال هنا لحذف المضاف لوجود الإشارة الحسية وما اقتضاه كلامه من عدم إمكان المجاز اللغوي في جاء زيد نفسه ظاهر على ما نقلناه سابقا من عدم مجيئه في الأعلام إذ لم يجعل مجاز الحذف منه ممكنا فيه وأن الأصل غلام زيد كما لا يخفى ومن عدم إمكان المجاز العقلي في جاء أسد نفسه ممنوع لإمكان أن يكون المجيء في الحقيقة لصائده أو سائسه أو نحو ذلك نعم لا يكون فيه مجاز عقلي عند من يشترط فيه كون المسند فعلا أو معناه لأن المسند هنا وهو اسم الإشارة ليس كذلك وقد يقال وجه التفرقة ملاحظة مواقع الاستعمال من التجوز غالبا في لفظ الأسد دون الإسناد إليه (قوله إذ ليس من فوائده الخ) قال الزرقاني تعليل لعدم الجواز (قوله وإذا أكد) قال الدنوشري هو على حذف فعل الإرادة كقوله تعالى فإذا قرأت القرآن أو على المجاز من إطلاق اسم المسبب على السبب (قوله ضمير مرفوع متصل) قال اللقاني سكت عن الضمير المرفوع المنفصل والظاهر أنه كالظاهر نحو أنتم أنفسكم قوموا اهـ ولا يخفى أن المصنف لم يسكت عنه لأن تقييده بالمتصل يفيد أن المنفصل كالظاهر نعم لم يذكره ولا الشارح في المحترزات وكان يليق بالشارح أن يعمم به فيقول

بعد قول المصنف وقاموا كلهم وأنتم أنفسكم قوموا فتأمل (قوله وجب توكيده الخ) قال الدنوشرى قال فى التسهيل إن ذلك غالب لا لازم وقد صرح الدمامينى فى بحث الباء الزائدة بأن الواجب أحد الأمرين إما التوكيد وإما الفصل وقال نص عليه أبو حيان فيصح أن يقال قم يوم الجمعة أنفسكم ويأتى عن المرادى مثله (قوله كراهة ايهام الفاعلية الخ) علة لوجوب التوكيد أولا بالمنفصل كما أفصح عنه الحفيد والحق أنه تعليل لاختصاص هذا الحكم بالنفس والعين وإن علة وجوب التأكيد بالمنفصل أولا أن المرفوع المتصل منزل منزلة الجزء فكرهوا أن يؤكدوا الجزء بما هو مستقل من الظاهر فقصدوا أن يؤكدوا أولا بضمير بمعنى الأول مستقل ثم يجروا هذا المستقل الذى هو النفس والعين عليه لفظا وإن كان فى المعنى توكيدا للمرفوع المتصل لأنه المقصود كما سلكه الدمامينى وإن نوزع فيه ومنه يؤخذ علة التخصيص بالضمير وتخصيصه بالمتصل المرفوع ولم يتعرض الشارح لتعليل الأخير وعلله بعضهم بأنه الذى يقع فيه الاستتار (قوله المؤنث) ظاهره أنه لو كان لمذكر نحو خرج نفسه أو عينه لا لتبس وفيه إن كان المانع من اللبس عدم التأنيث أن المؤنث هنا مجازى يجوز فيه التجريد من العلامة فاللبس حاصل ومتصل الحفيد اللبس بالمذكر وجعل منشأه وقوع النفس والعين غير توكيد (قوله والتفريق بين إعراب الفاعل الخ) قال الزرقانى يعنى أن التفريق بين إعراب الفاعل والمفعول بالرفع والنصب لخوف اللبس فى البعض وحمل الباقى عليه فى ذلك (قوله وماذكرناه من التعليل الخ) قال الدنوشرى قال المرادى (فرع) إذا قلت هلم لكم أنفسكم جاز دون تأكيد الفصل الذى هو لكم وهذا بلا خلاف فلا يتوهم (١٢٦) أنه لابد من التأكيد ذكره فى الارتشاف وهذا الفرع يبطل قول الشارح وماذكرناه من التعليل الخ اه وقال الزرقانى محصل اعتراض الصفار أن ضمير الفصل كالتأكيد لما قبله وذلك إنما يكون فى العطف على ضمير الرفع المتصل لا مثل هذا فلا احتياج لضمير الفصل هنا والصفار بالصاد والفاء أحد شراح كتاب سيبويه اه وفى كون ذلك محصل اعتراض الصفار نظر لأنه ليس مراده بالفصل ضمير الفصل بين المؤكد والمؤكد وقد مثل فى كتابة أخرى للفصل بالفرع الذى ذكره المرادى وقال هلم هنا قاصر واللام زائدة مقوية والمعنى ائتوا أنتم أنفسكم (قوله لكون الضمير أقوى من الظاهر) قال الدنوشرى هذا مخالف لما سيأتى له فى قوله لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى منه وقد يجاب بأن الضمير أقوى من حيث الأعرفية كما قال هنا والظاهر أقوى من حيث الدلالة لعدم احتياجه إلى مفسر بخلاف الضمير اه ولا يخفى ما فى توهم المخالفة من البعد بعد قول الشارح فى الأعرفية فمن العجب إيراده الجواب بما يوهم الاستبعاد وليته توقف فى التعليل بأنه يشكل عليه جواز توكيد النكرة بشرطه مع أن التأكيد معرفة فقد كمل ما هو أضعف منه وأيضا فالنعت يكمل المنعوت مع جواز اختلافهما فى رتبة التعريف (قوله أما الأولان الخ) سكت عن علة التفرقة بين المرفوع وغيره وقد بيناها آنفا فلا تغفل (قوله ولا لبس) هذا إنما يناسب لو جعل علة اللبس فى النفس والعين إيلاءهما العوامل وهو لم يعرج على ذلك وخصص اللبس بالمؤنث مع أن العلة فى اللبس مطلقا ما ذكر (قوله فهو اللفظ المكرر الخ) قال الزرقانى اعلم أن تعريف المصنف للتأكيد مبنى على أن المراد به المؤكد حيث قال اللفظ الخ وأما ما فى التسهيل من قوله إعادة اللفظ أو تقويته بمرادفه معنى فبنى على أن المراد ظاهره من المصدر وقوله ما قبله أى معنى ما قبله فيشمل التأكيد بالمرادف قال شيخنا إذا تقرر هذا ظهر لك أن فى كلام الشارح نظرا من وجهين أولهما أنه قصر كلام المصنف على أحد النوعين حيث بين ما بقوله من لفظه وقال زاد فى التسهيل فعلم منه أن ما فى التسهيل زائد على ما هنا مع إن ما هنا شامل له ثانيهما أن زيادته التقوية لا يناسب كلام المصنف لما تبين لك من تعريف المصنف للمؤكد والتقوية تعريف له باعتبار المصدر فكيف يجمع بينهما ويمكن الجواب عن الاعتراض الثانى بأن التقوية مصدر بمعنى اسم المفعول وهو معطوف

بالنفس أو بالعين وجب توكيده أولا بالضمير المنفصل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن تؤكد الضمير المتصل * بالنفس والعين فبعد المنفصل

عنيت ذا الرفع (نحو) قمت أنت نفسك وقوما أنتما أنفسكما وقاما هما أنفسهما و(قوموا أنتم أنفسكم وقاموا هم أنفسهم وقمن هن أنفسهن وقمتن أنتن أنفسكن كراهة ايهام الفاعلية عند استتار الضمير المؤنث إذ لو قيل المرأة خرجت عينها توهمت الباصرة أو نفسها توهمت نفس الحياة وحملوا ما لا لبس فيه على ما ألبس كما فى مسئلة إبراز الضمير والتفريق بين إعراب الفاعل والمفعول وماذكرناه من التعليل يبطل قول الصفار أن الفصل كالتوكيد وإنما ذلك فى العطف (بخلاف قام الزيدون أنفسهم فيمتنع الضمير) المنفصل لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لكون الضمير أقوى من الظاهر بالأعرفية فيمتنع أن يكون تكملة لما هو أضعف منه (وبخلاف ضربتهم أنفسهم ومررت بهم أنفسهم وقاموا كلهم فإن) التوكيد (بالضمير) المنفصل فيهن (جائز لا واجب) أما الأولان فلأن الضمير المؤكد غير مرفوع وأما الثالث فلأن التوكيد بغير النفس والعين ولا لبس لأن كلهم المتصل بالضمير لا يلى العوامل اللفظية فى الاختيار وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وأكدوا بما سواهما والقيد لن يلتزما (وأما التوكيد اللفظى فهو اللفظ المكرر به ما قبله) من لفظه زاد فى

على المكرر أي واللفظ المقوى بمرادفه معنى فإن قلت هذا كان خلاف الظاهر بالنسبة لما في التسهيل فالجواب أنه وإن كان خلاف الظاهر لكن لا مانع منه بالنسبة له هو وأما بالنسبة لما في التسهيل فيمكن أيضا حيث دلت الإعادة على المعاد (قوله ولا يزيد على ثلاث) قال الدنوشري نقل الدماميني في شرح التسهيل عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام اتفاق الأدباء على أن التأكيد إذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات وأما قوله تعالى ويل يومئذ للمكذبين في جميع السورة فليس بتأكيد بل كل آية قيل فيها ويل للمكذبين فالمراد المكذبون بما تقدم ذكره وكذا فبأي آلاء ربكما تكذبان في سورة الرحمن انتهى وقال الزرقاني ظاهر قول الرضي يجب تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في كونه حقيقة أنه لا يتقيد بالثلاث (قوله كتأكيد اسم بمرادفه) قال الدنوشري كان الأولى حذفه ليكون على نمط ما قبله وبعضهم يفرق بين القعود والجلوس فعليه لا يصح التمثيل به وكون الفعل موافقا لاسم الفعل في المعنى محل نظر فليتأمل انتهى وقوله كان الأولى يقتضي صحة ما قاله ووجهه ما يأتي عن الزرقاني (قوله وصمت سكت) قال الزرقاني ظاهره أنه معطوف على مدخول نحو وليس بظاهر لأن مدخولها مثال لتأكيد الاسم وليس صمت وما بعده من ذلك كما لا يخفى والجواب أن قوله وصمت الخ معطوف على مدخول الكاف اتكل فيه على ظهور المعنى وقوله أو فعل معطوف على أو يقال الواو محذوفة مع ما عطفت لانتفاء اللبس أي كتأكيد اسم بمرادفه وفعل وحرف وجملة كذلك نحو الخ (قوله فالأكثر اقترانها بالعاطف) هذا بخلاف التأكيد المعنوي قال الزرقاني وإنما جاز العطف في التوكيد اللفظي دون ألفاظ التوكيد المعنوي لأن التوكيد اللفظي لما كانت ألفاظه متفقة اغتفر فيه العاطف لأنه وإن كان يدل على المغايرة لكن الاتفاق ينفي ذلك بخلاف ألفاظ التوكيد المعنوي فإنها لما كانت مختلفة كان الإتيان بالعاطف مقويا للمغايرة فلذلك لم يجز الإتيان به فيها قال ووقع السؤال عن الجملة المؤكدة تأكيدا لفظيا والجملة المفسرة هل كل منهما كلام أولا (١٢٧) وأجاب بعض شيوخنا بنفي الكلام

التسهيل أو تقويته بموافقه معنى وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد عن ثلاث فالأول كجاء زيد زيد وقام قام زيد ونعم نعم وقد قد والثاني كتأكيد اسم بمرادفه نحو حقيق جدير وصمت سكت زيد وأجل جير وقعدت جلست أو فعل باسم فعل نحو أنزل نزال أو ضمير متصل بضمير منفصل نحو قمت أنا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وما من التوكيد لفظي يجي مكررا (فإن كان) المؤكد (جملة) اسمية أو فعلية (فالأكثر اقترانها بالعطف) وهو ثم خاصة كما صرح به في الارتشاف (نحو كلا سوف تعلمون الآية) أي ثم كلا سوف تعلمون وما أدراك ما يوم الدين ثم ما أدراك ما يوم الدين (ونحو أولى لك فأولى الآية) أي ثم أولى لك فأولى فأرشد بقوله الآية إلى أن المؤكد ما بعد ثم وفي ذلك تعريض بالشارح حيث مثل بأولى لك فأولى ولم يرد فأوهم أن المؤكد الجملة المقرونة بالفاء (وتأتي) الجمل المؤكدة (بدونه) أي بدون العاطف (نحو قوله عليه) الصلاة و(السلام والله لأغزون قريشا) والله لأغزون قريشا والله

عن كل منهما وقوله كما صرح به في الارتشاف) لم يصرح فيه بالاختصاص وإنما اقتصر على ثم ولا خصوصية له في الاقتصار لأن ابن مالك في التسهيل اقتصر عليها وصرح الرضي بأن الفاء كثم قال الزرقاني ومثله في الكشاف وحينئذ فلا اعتراض على الشارح في التمثيل بأولى لك فأولى وصرح الشمني في بحث الجمل ذوات المحل بأن ثم الداخلة على الجمل المؤكدة توكيدا لفظيا ليست عاطفة هذا وقال الشهاب القاسمي اعلم أنهم أطلقوا في المعاني وجوب ترك العاطف في تأكيد الجمل التي لا محل لها من الإعراب وهو يخالف ما هنا ويمكن الجمع بحمل كلام المعانيين على غير ثم فتكون مستثناة ويكون امتناع غيرها وفاقا ولا يمكن الجمع بحمل كلام النحويين على ما له محل لتمثيلهم بالآيتين ونحوهما مما لا محل له . فإن قلت قد جاء العطف بالواو في القرآن كما في سورة الكافرون فإنه قال فيها ثانيا ولا أنتم عابدون ما أعبد قلت قوله الأول محله النصب لأنه مقول القول أي جزء مقول ولجزء القول حكم المقول فليس مما نحن فيه انتهى وقد بسطنا الكلام على ذلك في حواشي المختصر والفاكهي وفي كون جزء المقول حكم القول وإن قاله السعد مخالفة لكلام المغني وقد بينا ما يتعلق بذلك في حاشية المختصر في مباحث الفصل والوصل (قوله فأوهم أن المؤكد الجملة المقرونة بالفاء) قال الزرقاني إن قلت ما وجه كونها غير مؤكدة فالجواب أن المعنى هنا ليس على ذلك بل المعنى أولاك ما تكرهه لاستحقاقك لذلك فصرت مولى اسم مفعول فقوله تعالى فأولى مطاوع لقوله أولى لك مثل كسرته فانكسر قاله بعض شيوخنا انتهى وقال الدنوشري قال العلامة جلال الدين المحلي في تفسيره في النظم الشريف أولى لك فيه التفات عن الغيبة وتهديد والكلمة اسم فعل واللام للتبيين أي وليك ما تكرهه فأولى أي هو أولى بك من غيرك ثم أولى لك فأولى تأكيد اهـ والظاهر من كلامه أنه جعل أولى الثانية اسم تفضيل لا اسم مفعول وقال البيضاوي أولى لك فأولى أي ويل لك من الولاء وأصله أولاك الله ما تكرهه واللام مزيدة كما في ردف لكم وأولى لك الهلاك وقيل أفعل من الويل بعد القلب كأدنى من دون أو فعل من آل يئول بمعنى عقباك النار ثم أولى لك فأولى أي يتكرر عليه ذلك مرة بعد أخرى اهـ وقال في القاموس وأولى لك تهديد ووعيد أي قاربه ما يهلكه وفي غالب نسخه تهديد من التفعيل فليتأمل (قوله وتأتي بدونه نحو قوله الخ) قيل تخصيص

العاطف بثم والحكم على الواو بأنها غير عاطفة مما لم يقيموا البرهان عليه ولا يخفى أنه لا مجال هنا لتوهم كون الواو عاطفة بل هي واو القسم دليل إعادة المقسم به (قوله ثلاث مرات) قال الدنوشري ذكر ثلاث مرات اللهم إلا أن يؤول وكذا يقال فيما بعده اهـ أي لأنه بالتكرير ثلاثا يكون المكرر رابعا (قوله وإن كان المؤكد) قال الدنوشري هو بكسر الكاف لما سيأتي (قوله منصوبا) قال اللقاني الظاهر أنه لا مفهوم له لأن المرفوع مثله نحو ما قام إلا أنت أنت (قوله فواضح) إنما يكون واضحا إذا أكد مثله على ما حمل عليه الشارح الكلام وليس في العبارة ما يرشد إليه لأن المؤكد والمؤكد قد يختلفان اتصالا وانفصالا كما في المسئلة الآتية فعموم كلامه هنا يشمل تأكيد المتصل وتفصيل ذلك أنه إذا كان منصوبا نحو رأيتك إياك فقال الكوفيون وابن مالك بجوازه وذهب البصريون إلى المنع وأن مثل ذلك بدل وإن كان مرفوعا أو مجرورا فلا يجوز اتفاقا واعلم أن المصنف لم يشرح مسئلة الضمير شرحا جامعا وقد أوضحناها في حواشي الألفية ويبنا على مذهب البصريين حكمة وقوع المنصوب المنفصل بدلا وعدم وقوعه توكيدا له (قوله فإياك إياك) حكموا

لا تغزون قريشا كررها (ثلاث مرات ويجب الترك) للعاطف (عند) اللبس و (إيهام التعدد نحو ضربت زيدا ضربت زيدا) إذ لو قيل ثم ضربت زيدا لتوهم أن الضرب تكرر منك مرتين تراخت إحداهما عن الأخرى والغرض أنه لم يقع الضرب منك إلا مرة واحدة (وإن كان) المؤكد (اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا منصوبا فواضح) أمره أنه يتكرر بحسب الإرادة من غير شرط (نحو) قوله ﷺ أيما امرأة نكحت نفسها بغير ولي (فنكاحها باطل باطل باطل) كرر الاسم الظاهر ثلاث مرات (وقوله

فإياك إياك المراء) فإنه ... إلى الشر دعاء وللشر جالب

فكرر الضمير المنفصل المنصوب مرتين والمراء بكسر الميم والمد المجادلة منصوب على التحذير ودعاء بتشديد العين من أمثلة المبالغة (وإن كان) المؤكد (ضميرا منفصلا مرفوعا جاز أن يؤكد به كل ضمير متصل) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ومضمر الرفع الذي قد انفصل ... أكد به كل ضمير اتصل

(نحو أحسنت أنت وأكرمتك أنت ومررت بك أنت) فيقع ضمير الرفع توكيدا لجميع الضمائر المتصلة وإن اختلف الموضع ووجه ذلك أن الضمير المتصل أصله للمرفوع دون المنصوب والمجرور لأن أول أحوال الاسم الابتداء وعامل الابتداء ليس بلفظ فلم يكن بد من انفصال ضميره وأما المنصوب والمجرور فلابد لهما من لفظ يعمل فيهما فيتصلان به فإذا احتجنا إلى توكيدهما لتحقيق الفعل الثابت للشيء بعينه دون من يقوم مقامه أو يشبهه احتجنا إلى ضمير منفصل ولا ضمير منفصل في الأصل إلا ضمير الرفع فاستعملناه في الجميع كما اشترك الجميع في نحو قمنا وأكرمنا وغلامنا وهو القياس لأن أصل الضمائر أن تأتي على لفظ واحد كالأسماء الظاهرة هذا تعليل السيرافي وبقي عليه أن يقول واستعيروا المرفوع للمنصوب والمخفوض في حالة التبعية إذ المرفوع لا يتبع المنصوب ولا المخفوض (وإن كان) المؤكد (ضميرا متصلا وصل بما وصل به المؤكد) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ولا تعد لفظ ضمير متصل ... إلا مع اللفظ الذي به وصل

(نحو) عجبت عجبت وأكرمك أكرمك و (عجبت منك منك) لأن أعادته مجردا عما وصل به تخرجه

بأن التوكيد الضمير المنصوب مع أنه لابد له من عامل ولا بد للعامل من فاعل (قوله جاز أن يؤكد به) قال الزرقاني التعبير بالجواز إشارة إلى أن الأمر في قول الناظم أكد للإباحة إذ يجوز أيضا أن يؤكد المنصوب المتصل بالمنصوب المتصل قال الرضي وأما المنصوب المتصل فأصله أن لا يؤكد إلا بالمنصوب إذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك إياك ورأيته إياه لكنهم لما أجازوا توكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا توكيده بالمرفوع المنفصل اهـ وهذا يقتضي أن تأكيده بالمرفوع هو الأصل وهذا إنما يظاهر على قول الكوفيين وابن مالك وأما البصريون فيوجبون في رأيتك أياه ونحوه البدل كما تقدم (قوله كل ضمير متصل) وأما توكيده للمنفصل فيجوز إن كان مرفوعا كما مر عن اللقاني ويمتنع إن كان منصوبا فلا يجوز إياك أنت أكرمت أو ما أكرمت إلا إياك أنت (قوله أن الضمير المتصل) قال الدنوشري صوابه المنفصل وإن كان في أصل نسخة الشارح لفظ المتصل (قوله أول أحوال الاسم الابتداء) قد يتوقف فيه فإن أول أحواله الرفع لا خصوص الابتداء ولذا اختلف هل أصل المرفوعات المبتدأ أو الفاعل (قوله وعامل الابتداء) قال الدنوشري الإضافة بيانية أو هو بمعنى المبتدأ (قوله احتجنا إلى ضمير منفصل الخ) بين الحفيد وجه الاحتياج حيث قال ما حصله إنه لا يمكن تكرير المتصل بلا عماد وإلا لصار المتصل غير متصل ولا جعلهما متصلين بالعامل لامتناع اتصال ضميرين لا يكون أحدهما جزأ من العامل به ولا جعل التأكيد متصلا بالمؤكد لأن الضمير إنما يتصل بعامله أو بما هو كالجزء منه (قوله نحو عجبت منك منك) قال اللقاني إنما اقتصر على المجرور لأن المنصوب والمرفوع إذا أعيد معهما الفعل كان من تأكيد الجملة وقد تقدمت اهـ (وأقول) عموم قوله وصل به يشمل الجميع والمثال لا يخصص واحتمال

كونه من الجملة لا يمنعه لأنه إجمال لا لبس بخلاف الجملة فيما مر ولذا عمم الشارح وكل الأمثلة (قوله حرفا جوابيا) إن قلت لم لم يجمع في الجوابي الأمران مع اشتراكهما في الحرفية قلت لأن الحرف الجوابي قائم مقام الجملة وكما أن التوكيد بالجملة لا يشترط فيه شيء فكذلك ما هنا (قوله لا لا أبوح الخ) قال اللقاني إن قلت الجوابي ما وقع جوابا لسؤال متقدم كلا أو نعم وجوابا لمن قال أقام زيد ولا في البيت نافية للفعل بعدها قلت كونها نافية لا يمنع أن تكون جوابية إذ هي رد لكلام سابق عليها كأنه قيل بح بحبها أو أتحبها فقال لا لا أبوح الخ (قوله حذفت ياؤه ضرورة) هذا نظرا لكونه بمعنى ميثاق أما إذا نظر إلى لفظه لجمعه على موائق هو القياس كمسجد ومساجد والظاهر أنه نقل كلام العيني وحصل في عبارته سقط فإن نص عبارة العيني والموائق جمع موثق بمعنى الميثاق أو أصله مواثيق جمع ميثاق فحذفت الياء للضرورة (قوله أيعدكم أنكم إذا متم الخ) قال الدنوشري جوز الزمخشري في كشافه في هذه الآية أعاريب الأول إن أنكم الثانية تأكيدا لأنكم الأولى قال وحسن ذلك لفصل الأولى من الثانية بالظرف ومخرجون خبر أن الأولى وإذا متم الخ ظرف مقدم لمخرجون أو هي شرطية وجوابها محذوف وهي معترضة الثاني أن أنكم مخرجون مبتدأ والظرف خبر مقدما والجملة خبر أن الأولى الثالث أن أنكم مخرجون فاعل لفعل وقع محذوفا وهما جواب الشرط والشرط وجوابه خبر أن (١٢٩) الأولى وكون الفصل محسنا للتأكيد

من الاتصال إلى الانفصال والغرض أنه متصل (وإن كان) المؤكد (فعلا أو حرفا جوابيا) يؤتى به في جواب نفي أو إثبات (فواضح) أمرهما فيكرر الفعل والحرف بغير شرط (كقولك قام قام زيد) وبلى بلى ونعم نعم (وقوله) وهو جميل بن عبد الله : لا لا أبوح بحب بثنة أنها أخذت علي مواثقا وعهودا فكرر حرف الجواب وهو لا مرتين وبثنة بفتح الباء الموحدة وسكون المثلثة وفي آخره هاء التأنيث اسم محبوبته وتصغيرها بثينة وبه اشتهرت ومواثق جمع موثق بمعنى ميثاق وأصله مواثيق كمصابيح حذفت ياؤه ضرورة (وإن كان) المؤكد حرفا (غير جواب وجب أمران أن يفصل بينهما) أي بين الحرفين المؤكد والمؤكد (وأن يعاد مع التوكيد ما اتصل بالمؤكد إن كان) ما اتصل بالحرف المؤكد (مضمرا) لكونه كالجزء منه وإلى الأمر الثاني أشار الناظم بقوله: كذا الحروف غير ما تحصلا به جواب (نحو) قوله تعالى (أيعدكم أنكم إذا متم وكنتم ترابا وعظاما أنكم مخرجون) فأن المفتوحة الثانية مؤكدة لأن المفتوحة الأولى الواقعة مفعولا ثانيا ليعد وفصل بينهما بالظرف وما بعده وأعيد مع أن الثانية الضمير المتصل به أن الأولى وهو الكاف والميم (و) وجب (أن يعاد هو) أي لفظ المتصل بالحرف المؤكد (أو ضميره) أي ضمير المتصل بالحرف المؤكد (إن كان) ما اتصل بالحرف المؤكد اسما (ظاهرا نحو إن زيدا إن زيدا فاضل) فإن الثانية مؤكدة لإن الأولى وأعيد مع إن الثانية ما اتصل بإن الأولى وهو لفظ زيد (أو إن زيدا إنه فاضل) فإن الثانية مؤكدة الأولى وأعيد مع إن الثانية ضمير الظاهر الذي اتصل بإن الأولى (و) عود ضميره (هو الأولى) من إعادته بلفظه وبه جاء التنزيل قال الله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون ففي الثانية توكيد لفي الأولى وأعيد مع في الثانية ضمير رحمة ولا يكون الجار والمجرور توكيدا للجار والمجرور لأن الضمير لا يؤكد الظاهر لأن الظاهر أقوى منه ولا يكون المجرور بدلا عن المجرور بإعادة الجار لأن العرب لم تبدل مضمرا من

فيه نظر إذ الأصل عدم الفصل بين التابع والمتبوع وقد يقال معنى كلامه أنه من حيث الفصل صح أن يشبه التأسيس الذي هو الأصل وظاهر كلامه أن جملة وأنكم مؤكدة لأنكم وكلام الموضح يخالفه فإنه جعل المؤكد الحرف (قوله مفعولا ثانيا) قال الدنوشري فيه مسامحة وقوله وهو الكاف والميم مبني على مذهب الصحيح خلافه اهـ ووجه المسامحة في الأول أن المفعول إنما هو المصدر المؤول (قوله ووجب) قال السنباطي قدر وجب إشارة إلى أن أن يعاد معطوف على أمران لا على أن يعاد لأنه حينئذ يفيد اشتراط الفصل بما ذكر وليس كذلك وبهذا يندفع قول اللقاني (قوله وأن يعاد هو الخ) قال الزرقاني ظاهره أن الفصل بمعمول الخبر مثلا لا يكفي من إعادة ما اتصل بالحرف فلا يكفي أن يقال إن في الدار إن زيدا قائم وطريقة الرضي خلاف كلام المصنف إذ قال وإن لم يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو إن زيدا قائم والأحسن الفصل نحو إن في الدار إن زيدا قائم (قوله نحو إن زيدا إن زيدا الخ) إن قلت هذا المثال ليس فيه إلا إعادة المتصل دون الفصل بغير المعاد فظاهره قوله أن يفصل وأن يعاد وجوب الفصل بغير المعاد قلت كأنه قصد التمثيل لما أعيد هو وضميره والمثال لا يشترط فيه استيفاء الشروط والأولى التمثيل لما أعيد ضميره بقوله تعالى ففي رحمة الله هم فيها خالدون لحصول الفاصل (قوله إنه فاضل) قال الزرقاني الضمير هنا لا يقال فيه إنه اسم إن ولا يتصف بأنه في محل نصب بل لا محل له لأنه أتى به لقصد ما كان ذلك اللفظ المتقدم ومعلوم أن المؤكد غير عامل وكذا الاسم الظاهر الواقع بعد إن الثانية حكمه حكم الضمير المذكور نقله بعض شيوخنا عن ابن هشام (قوله فإن الثانية الخ) لما لم تلتزم العرب إعادة ما اتصل بالحرف بل أعادوه تارة وأعادوا ضميره أخرى علم النحاة أنه ليس توكيدا لمجموع الحرف وما اتصل به لأن الضمير لا يؤكد الظاهر فليتأمل (قوله وهو الأولى) قال الحفيد لأجل عدم التكرير صورة وقال الزرقاني وجهه ذلك أن إعادته ظاهرا أو ربما يوهم أنه غيره (قوله لأن الضمير لا يؤكد الظاهر) أسلف هذا أيضا آخر

مظهر لا يقولون قام زيد هو وإنما جوز ذلك بعضهم بالقياس قاله في المغني وكذا إذا أعيد ظاهر مضاف لظاهر فإنه يختار إضافة التوكيد لضميره نحو وإن كانوا من قبل أن ينزل عليهم من قبله لمبلسين ولا يعاد الحرف المؤكد وحده نص على ذلك ابن السراج ويؤخذ من كلام التسهيل أن الفصل بين الحرفين قائم مقام إعادة ما اتصل به وظاهر كلام الموضح خلافه (وشذ اتصال الحرفين) المؤكد والمؤكد من غير فصل (كقوله

إن إن الكريم يحلم ما لم … يرين من أجاره قد ضيما

فأكد بإن الأولى إن الثانية من غير فصل بينهما وأجازه الزمخشري اختيارا قال ابن مالك في شرح التسهيل وقوله يعني الزمخشري مردود لعدم إمام يستند إليه وسماع يعول عليه ولا حجة له في هذا البيت فإنه من الضرورات (وأسهل منه) أي من هذا البيت في اتصال الحرفين (قوله) وهو خطام المجاشعي وقيل الأغلب العجلي:

(حتى تراها وكأن وكأن) … أعناقها مشددات بقرن

(لأن المؤكد حرفان) وهما الواو وكأن (فلم يتصل لفظ بمثله) بل بغيره لأن التوكيد الأول وهو الواو الثانية مفصول للمؤكد الثاني وهو كأن والتوكيد الثاني مفصول بالتأكيد الأول والمؤكد الثاني قاله الموضح في الحواشي وخففت كأن الثانية للقافية وقال الفارسي في التذكرة في هذا البيت ولا يجوز أن يكون على الزيادة يعني التوكيد لمكان العطف بالواو ولأن هذا العطف لم يرد في موضع نقله الشاطبي عنه في باب التنازع وأقره والضمير في تراها وأعناقها يرجع إلى المطي المذكورة قبله والقرن بفتحتين حبل يقرن به البعير (وأشد منه) أي من البيت الأول (قوله) وهو رجل من بني أسد:

فلا والله لا يلفى لما بي … ولا للما بهم أبدا دواء

لكون الحرف المؤكد) وهو اللام موضوعا (على حرف واحد) فاتصل لفظ بمثله (وأسهل من هذا) البيت (قوله) وهو الأسود بن يعفر: (فأصبح لا يسألنه عن بما به) … أصعد في علو الهوى أم تصوبا

(لأن المؤكد) بفتح الكاف وهو عن (على حرفين) والمؤكد وهو الباء على حرف واحد (ولاختلاف اللفظين) وهما عن والباء وصح توكيد عن بالباء لأنها بمعناها فهو توكيد بالمرادف وله مسهلان أحدهما إن عن على حرفين والثاني أن لفظ المؤكد مخالف للفظ المؤكد بخلاف للما بهم قاله في شرح الكافية

﴿ هذا باب العطف ﴾

وهو في الأصل مصدر عطفت الشيء إذا ثنيته وعطف الفارس على قرنه إذا التفت إليه (وهو) في الاصطلاح ضربان عطف نسق) بحرف (وسيأتي) في باب يلي هذا (وعطف بيان) بغير حرف وإليهما أشار الناظم بقوله • العطف إما ذو بيان أو نسق • والكلام الآن في عطف البيان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • والغرض الآن بيان ما سبق • وسمي بيانا لأنه تكرار الأول بمرادفه لزيادة البيان فكأنك عطفته على

بحث التوكيد المعنوي وسيأتي في باب البدل ما يخالفه لأنه قال ونحو رأيت زيدا إياه ليس بمسموع ولو سمع كان توكيدا (قوله وظاهر كلام الموضح خلافه) أي في هذا الكتاب وقال في الحواشي الحرف إن كان جوابيا أو مفصولا بسكتة أو باعتراضية أو بعاطف فلا شرط نحو • لا لا أبوح بحب بثنة إنها • وقوله • ماض من حمام أحد معتصما • ونحو ليت وهل ينفع شيئا ليت ونحو ليت شعوري هل ثم هل آتينهم (قوله والمؤكد الثاني) قال الزرقاني ظاهره أنه معطوف على التوكيد الأول وفيه نظر فإن المؤكد الثاني ليس فاصلا بالنسبة إلى مؤكده فلعل الأصل عن المؤكد الثاني قوله لأنها بمعناها) قال الدنوشري ومن مجيء الباء بمعنى عن قوله تعالى ويوم تشقق السماء بالغمام أي عنه (فائدة) قال الزرقاني قال في التسهيل ولا يحذف المؤكد ويقام المؤكد مقامه على الأصح قال شارحه ابن عقيل وهذا مذهب الأخفش والفارسي وثعلب وغيرهم فلا يقال الذي ضربت نفسه زيد أي ضربته نفسه فإن التوكيد ينافي الحذف انظر بقية كلامه وقد ارتضى الرضي القول الثاني فقال وقد يحذف المؤكد وأكثر ذلك في الصلة كقولك جاء الذي ضربت نفسه أي ضربته نفسه وبعدها الصفة نحو جاء قوم ضربت كلهم أجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة أعطيت كلهم أجمعين وذلك لما عرفته في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه في الصفة وخبر المبتدأ ومن الصفة أولى منه في خبر المبتدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد لأن الحذف للاختصار والتوكيد للتطويل فتنافيا اه وظاهر قوله للتطويل إن الغرض بالتأكيد التطويل وفيه نظر بل الغرض منه ما تقدم وهو حاصل سواء ذكر المؤكد أو حذف اه وأقول نقل في المغني في مباحث الحذف إن مذهب سيبويه والخليل جواز حذف المؤكد وقد حررنا المسئلة في حواشينا • (هذا باب العطف) • (قوله على قرنه) بكسر القاف بمعنى كفئه ومساويه في الشجاعة (قوله بغير حرف) قال الدنوشري مراده بالحرف واحد من الحروف الآتية المتبعة فلا يشكل اقتران عطف البيان بأي نحو عندي عسجد أي ذهب (قوله بمرادفه) قال الدنوشري غير واضح إذ يأتي أن صديد من قوله من ماء صديد عطف بيان وليس مرادفا للماء كما هو واضح ويحتاج للفرق بينه وبين التوكيد اللفظي بالمرادف نحو عندي ليث أسد وقد يقال إن هذا يشترط فيه التوضيح أو التخصيص

نفسه (وهو التابع المشبه للصفة في توضيح متبوعه إن كان معرفة وتخصيصه إن كان نكرة) هذا معنى قول النظم

فذو البيان تابع شبه الصفه ۞ حقيقة القصد به منكشفه

خرج بالمشبه للصفة النعت لأن المشبه بالشيء غير ذلك الشيء فكأنه قال تابع غير صفة وخرج بذكر الإيضاح والتخصيص التوكيد والنسق والبدل (والأول) وهو إيضاح المعرفة (متفق عليه) عند البصريين والكوفيين (كقوله

أقسم بالله أبو حفص عمر) ۞ ما مسها من نقب ولا دبر

فعمر عطف بيان على أبي حفص للإيضاح وتقدم في باب العلم شرح هذا البيت وسبب إنشاده وقصة قائله مع سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه (والثاني وهو تخصيص النكرة نفاه جمهور البصريين و) (أثبته الكوفيون وجماعة) من البصريين منهم الفارسي وابن جني وجماعة من المتأخرين منهم الزمخشري وابن عصفور وابن مالك وولده وأشار إليه في النظم بقوله :

وقد يكونان منكرين ۞ كما يكونان معرفين

(وجوزوا أن يكون منه) أي من عطف البيان للنكرة (أو كفارة طعام مساكين فيمن نون كفارة) فطعام مساكين عطف بيان على كفارة (ونحو من ماء صديد) فصديد عطف بيان على ماء (والباقون) من البصريين وغيرهم (يوجبون في ذلك البدلية) بدل كل من كل (ويخصون عطف البيان بالمعارف) محتجين بأن البيان بيان كاسمه والنكرة مجهولة والمجهول لا يبين المجهول ودفع بأن بعض النكرات قد يكون أخص من بعض والأخص يبين غير الأخص (و) عطف البيان كالنعت (يوافق متبوعه في أربعة من عشرة أوجه الإعراب الثلاثة) وهي الرفع والنصب والجر (والإفراد والتذكير والتنكير وفروعهن) ففرع الإفراد التثنية والجمع وفرع التذكير التأنيث وفرع التنكير التعريف تقول جاءني محمد أبو سهل فأبو سهل مرفوع والرفع واحد من ثلاثة وهي الرفع والنصب والجر ومفرد والإفراد واحد من ثلاثة أيضا وهي الإفراد والتثنية والجمع ومذكر والتذكير واحد من اثنين وهما التذكير والتأنيث ومنكر والتنكير واحد من اثنين أيضا وهما التنكير والتعريف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

فأولينه من وفاق الأول ۞ ما من وفاق الأول النعت ولي

(وقول الزمخشري إن مقام إبراهيم عطف) بيان (على آيات بينات مخالف لإجماعهم) لأن البصريين

(قوله وخرج بذكر الإيضاح الخ) قال الدنوشري إن عطف النسق إذا كان مرادفا للمعطوف عليه نحو أولئك عليهم صلوات من ربهم ورحمة لا يخلو من إيضاح وكذا بدل الكل وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله الآية ليست كذلك فإن الرحمة أعم من الصلاة كما قاله شيخنا في هامش المختصر ناقلا له من شيخه العلامة الطبلاوي ثم لا نسلم حصول الإيضاح بما ذكر ولئن سلمناه فليس مقصودا بخلاف عطف البيان فتأمله منصفا (قوله ومنكر والتنكير واحد الخ) كذا في نسخ والصواب ومعرف والتعريف (قوله مخالف لإجماعهم) قال الدنوشري قد يقال عليه أن الزمخشري مجتهد لا يبالي بمخالفة الإجماع وقد بين البيضاوي كونه عطف بيان وجوز كونه بدل بعض وعبارته مقام مبتدأ محذوف خبره أي منها مقام إبراهيم أو بدل من آيات بدل البعض من الكل وقيل عطف بيان إذ أن المراد بالآيات أثر القدم في الصخرة الصماء وغوصها فيها إلى الكعبين وتخصيصها بهذه الإلانة من دون الصخار وإبقاؤه دون آثار سائر الأنبياء وحفظه مع كثرة أعدائه ألوف سنة ويؤيده أنه قرئ آية بينة على التوحيد اهـ كلام البيضاوي ووجه حكاية عطف البيان بقيل مع تعليله بما ذكر كونه ليس موافقا لمتبوعه في التنكير والظاهر أن قول المصنف مخالف لإجماعهم ضعيف وأشار إلى ضعفه المرادي حيث قال بعد نقل كلام الزمخشري قيل وهذا مخالف لإجماع الفريقين ووجه ضعفه ما أشرنا إليه في أول الحاشية وأنا لا أسلم الإجماع المذكور فتأمل ثم رأيت الشمني في حاشية المغني قال وفيما نقلناه عن الرضي من تجويز التخالف في عطف البيان بالتعريف والتنكير جواب عنه أيضا أي عن الزمخشري فيكون مذهبه جواز التخالف في عطف البيان تعريفا وتنكيرا وفي حاشية العلامة السيوطي على تفسير البيضاوي قوله مبتدأ محذوف خبره أي أحدها قال الحلبي وهو المختار قوله وقيل عطف بيان قاله الزمخشري ورد عليه بأن آيات نكرة ومقام إبراهيم معرفة ولا يجوز التخالف في عطف البيان بإجماع البصريين والكوفيين وقال الصفاقسي يحتمل أن يكون الزمخشري أطلق عطف البيان وأراد به البدل كالجماعة تسمحا وكذا قال ابن هشام في المغني قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتآخيهما ويؤيده قوله في أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم إن من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم وتفسير له وإنما يريد البدل لأن الخافض لا يعاد إلا معه قال وهذا إمام الصنعة سيبويه يسمي التوكيد صفة وعطف البيان صفة اهـ كلام السيوطي وأقول دعوى المصنف هنا وفي المغني الإجماع على عدم جواز تخالف عطف البيان صحيحة ومجرد دعوى أن الزمخشري مجتهد لا تقتضي ضعفها على أن تلك الدعوى غير مسلمة عند المصنف وأبي حيان وابن مالك وما ذكره الرضي لم يستند فيه لنقل وإنما قالوا وفرقوا بينهما يعني البدل وعطف البيان بعدم وجوب توافق البدل

والكوفيين أجمعوا على أن النكرة لا تبين بالمعرفة وجمع المؤنث لا يبين بالمفرد المذكر ولا يجوز أن يكون بدلا لأنهم نصوا على أن المبدل منه إذا كان متعددا وكان البدل غير واف بالعدة تعين القطع وإنما التقدير منها مقام إبراهيم أو بعضها مقام إبراهيم فهو مبتدأ أو خبر مبتدا (وقوله) أي الزمخشري (وقول الجرجاني يشترط) في عطف البيان (كونه أوضح) وأخص (من متبوعه مخالف لقول سيبويه في يا هذا ذا الجمة أن ذا الجمة عطف بيان) على هذا (مع أن الإشارة أوضح) وأخص (من المضاف إلى ذي الأداة) لأن تخصيص الإشارة زائد على تخصيص ذي الأداة ومخالف للقياس أيضا لأن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يلزم زيادة تخصيص النعت باتفاق فلا يلزم زيادة تخصيص عطف البيان قاله الشارح نعم ولو قيل يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى من المعطوف عليه لكان مذهبا لأن الجلي يبين الخفي (ويصح في عطف البيان) إذا قصد به ما يقصد بالبدل (أن يعرب بدل كل) من كل لما فيه من البيان (إلا إن امتنع الاستغناء عنه) فيمتنع أن يكون بدلا (نحو هند قام زيد أخوها) فأخوها يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لأنه لا يصح الاستغناء عنه لاشتماله على ضمير رابط للجملة الواقعة خبرا لهند إذ الجملة الواقعة خبر الابتداء لابد لها من رابط يربطها بالمخبر عنه والرابط هنا هو الضمير المضاف إليه الأخ الذي هو تابع لزيد فلو أسقط لم يصح الكلام فوجب أن يعرب أخوها بيانا لا بدلا لأن البدل على نية تكرار العامل فكأنه من جملة أخرى فتخلو الجملة المخبر بها عن رابط (أو) امتنع (إحلاله محل الأول نحو يا زيد الحرث) فالحرث يتعين كونه عطف بيان على زيد ولا يجوز أن يكون بدلا منه لامتناع إحلاله محل الأول إذ لو قيل يا الحرث لم يجز لأن يا وأل لا يجتمعان هنا (وقوله) وهو طالب بن أبي طالب

(أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا) • أعيذكما بالله أن تحدثا حربا

فعبد شمس ونوفل يتعين كونهما معطوفين عطف بيان على أخوينا ويمتنع فيهما البدلية لأنهما على تقدير البدلية يحلان محل أخوينا فيكون التقدير يا عبد شمس ونوفلا بالنصب وذلك لا يجوز لأن المنادى إذا

والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان والجواب تجويز التخالف في المسمى عطف البيان أيضا اهـ نعم الأظهر أن يقال في الكلام مع الزمخشري أنه كان يشترط في عطف البيان التوافق كما أجمع عليه أهل المصرين فما قاله في آيات بينات مقام إبراهيم غلط وإن كان لا يشترط فيه ذلك فمخالف للإجماع وأما قصر المخالفة على خصوص كلامه في الآية الشريفة التي هي من أفراد باب عطف البيان فما لا يليق ثم الأظهر الجواب عنه بما ذهب إليه ابن جني من جواز خرق الإجماع في الفنون الأدبية كما مر والجواب عن الزمخشري بأنه أراد بالبيان البدل ذكره المصنف في الجملة السادسة من الباب الخامس من المغني ولم يعرج عليه هنا ولا في الباب الرابع لأن في الآية مانعا آخر من البيان والبدل وهو التخالف بالإفراد والجمع كما أشار إليه الشارح بقوله وجمع المؤنث لا يبين المفرد المذكر وقد يجاب عن هذا المانع بتأويل أحدهما بما يوافق الآخر وذلك بأن يعتبر في مقام إبراهيم جهات يكون باعتبارها متعددا على أنه لا يتعين أن يكون بدل كل من كل بل يجوز أن يكون بدل بعض من كل كما مر عن البيضاوي وبهذا تعرف ما في قول الشارح ولا يجوز أن يكون بدلا فتأمل (قوله وأخص) قال الزرقاني إن قلت الاختصاص بالنسبة للنكرات كما تقدم في النعت فكيف جعله في المعارف فالجواب أن معنى أخص أعرف كما يقال في المعارف أخصها الضمير ثم العلم الخ (قوله مخالف لقول سيبويه الخ) قد تمنع المخالفة لاحتمال أن سيبويه بنى ذلك على أن أل في الجمة لتعريف الحضور فدخولها يفيد الجنس بذاته والحضور بدخولها والإشارة إنما تدل على الحضور كما حقق ذلك ابن عصفور كما سيأتي في باب توابع المنادى وإن كان مخالفا لإطلاقهم أن الإشارة أعرف من مصحوب أل (قوله نعم لو قيل يشترط في عطف البيان أن يكون أجلى الخ) قد يقال أي فرق بين أوضح وأجلى وهل يكون الأجلى غير واضح حتى يعترض على من يشترط كونه واضحا ولا يعترض على من يشترط كونه أجلى ولا شك أن كون الشيء أوضح وأجلى إنما هو باعتبار الأعرفية (قوله إذا قصد به الخ) قال الدنوشري قد يقال إذا قصد به ذلك تعين كونه بدلا وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده قلت لم يتعين كونه بدلا ولا يضر ذلك وقد صرح بعضهم بهذا فقول الشارح إذا قصد به الخ في محله بل متعين والله أعلم اهـ والأقرب عندي أن مراد الشارح بقوله إذا قصد الخ دفع ما يقال كيف يصح في عطف البيان أن يكون بدلا مع مغايرته له في الحقيقة بدليل تعريف كل منهما بحد يخرج الآخر فتدبر (قوله فلو أسقط لم يصح الكلام) قد يقال ليس المراد بقولهم في قوة السقوط أنه ساقط ولا بد وإنما هو معنى اعتباري يتعلق بالمعنى دون اللفظ كما صرح به الشارح فيما سيأتي أول باب البدل وقد أجاب المصنف في المغني والقواعد عن جعل أن اعبدوا الله بدلا من الضمير في به لما اعترضه بأنه يلزم عليه خلو الصلة من العائد بقوله والعائد موجود (قوله فكأنه من جملة الخ) قال الدنوشري لا يناسب قوله لأن البدل الخ اهـ أي لأن المناسب لقوله لأن البدل الخ ترك كأن وأن يقول فهو من جملة أخرى لأنه حيث كان على نية التكرار فهو جملة ولا بد وقد يجاب بأن كان للتحقيق كما في قوله • كأن الأرض ليس بها هشام • (قوله وهو طالب بن أبي طالب) به كنى أبو طالب لأن اسمه على المشهور

عطف عليه اسم مجرد من أل وجب أن يعطى ما يستحقه لو كان منادى ونوفل لو كان منادى لقيل فيه يا نوفل بالضم لا يا نوفلا بالنصب (وقوله) وهو المرار الأسدي :

(أنا ابن التارك البكري بشر) عليه الطير ترقبـــه وقوعا

فبشر يتعين كونه عطف بيان على البكري ولا يجوز أن يكون بدلا منه لأن البدل في نية إحلاله محل الأول ولا يجوز أن يقال أنا ابن التارك بشر لأن الصفة المقرونة بأل كالتارك لا تضاف إلا لما فيه أل كالبكري (ويجوز البدلية في هذا) البيت (عند الفراء لإجازته) إضافة الصفة المقرونة بأل إلى جميع المعارف نحو (الضارب زيد وليس) مذهبه (بمرضى) عند الجمهور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وصالحا لبدلية يرى • في غير نحو يا غلام يعمرا ونحو بشر تابع البكري • وليس أن يبدل بالمرضى

ومن المستثنيات أن يضاف اسم التفضيل إلى عام ويتبع بقسميه نحو زيد أفضل الناس الرجال والنساء لأنه لو نوى إحلال الرجال محل الناس لنوى إحلال ما عطف عليه وهو النساء محل الناس فيكون التقدير زيد أفضل النساء وذلك لا يجوز لأن اسم التفضيل إذا قصد به الزيادة على من أضيف له يشترط فيه أن يكون منهم ومن ثم خطئ من قال أنا أشعر الإنس والجن ومنها أن تتبع صفة أي بمضاف نحو يا أيها الرجل غلام زيد بنصب الغلام لأن الغلام لو نوى إحلاله محل الرجل لرفع لأن الرجل في هذا التركيب واجب الرفع لأنه صفة أي ومنها أن يتبع مجرور أي بمفصل نحو بأي الرجلين زيد وعمرو مررت لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل الرجلين لزم إضافة أي إلى المعرفة المفردة وهي لا تضاف إليها إلا إذا كان بينهما جمع مقدر نحو أي زيد أحسن بمعنى أي أجزائه أحسن أو عطف على أي مثلها نحو • أيي وأيك فارس الأحزاب • ومنها أن يتبع مجرور كلا بمفصل نحو كلا أخويك زيد وعمرو عندي لأنه لو نوى إحلال زيد مع ما عطف عليه وهو عمرو محل أخويك لزم إضافة كلا إلى مفرق وهي إنما تضاف إلى مثنى غير مفرق وشذ كلا أخي وخليلي قال الموضح في الحواشي وهذه المسائل المستثنيات مبنية على أن البدل لا بد أن يكون صالحا للإحلال محل الأول وفيه نظر لأنهم يغتفرون في الثواني ما لا يغتفرون في الأوائل وقد جوزوا في إنك أنت كون أنت تأكيدا وكونه بدلا مع أنه لا يجوز إن أنت وقال أبو سعيد علي ابن مسعود في كتابه المستوفى أولى ما يقال في نعم الرجل زيد أن زيدا بدل من الرجل ولا يلزم أن يجوز نعم زيد اهـ وقال الفخر الرازي وهذا الاستثناء مبني على أن المبدل منه في حكم الطرح والبدل وهو المعتبر ومذهب سيبويه المبدل منه ليس مهدرا بالكلية لأنه قد يحتاج إليه لغرض آخر كقولك زيد رأيت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الأول لم يصح كلامك اهـ ويفترق البيان من البدل بوجوه منها أن البيان لا يقع ضميرا ولا تابعا لضمير ومنها أنه لا يخالف متبوعه في التعريف والتنكير

عبد مناف وقيل اسمه كنيته قاله النووي في تهذيب الأسماء واللغات في ترجمة الإمام علي رضي الله تعالى عنه (قوله عليه الطير ترقبه وقوعا) قال الزرقاني قال الرضي عليه الطير ثاني مفعول التارك إن جعلناه بمعنى المصير وإلا فهو حال وترقبه حال من الطير إن كان فاعلا لعليه وإن كان مبتدأ فهو حال من المستكن في عليه اهـ واستشكل جعله حالا من الضمير المستكن في عليه بأنه يلزم على ذلك الفصل بين العامل الذي هو عليه ومعموله وهو الجملة بأجنبي وهو المبتدأ لأنه ليس من معمولات الخبر والجواب عنه أن هذا الإعراب مبني على القول بأن المبتدأ والخبر ترافعا أي كل منهما عامل في الآخر وأما على القول بأن العامل في المبتدأ الابتداء (١٣٣) فالطير مبتدأ وجملة ترقبه خبر وجملة المبتدأ وخبره حال من البكري وعليه متعلق بوقوعا المنصوب على التعليل أي الذي ترقبه الطير لأجل الوقوع عليه (قوله قال الموضح في الحواشي الخ) فيه أمور الأول أن ما جعله مبنى المستثنيات من أن البدل لا بد أن يكون صالحا للإحلال محل الأول وما وجه به النظر لا يظهر في نحو هند قام زيد أخوها وإنما وجهه عدم الاستغناء كما قاله هنا فكأن مراده غير ذلك أو أن مبنى المجموع ما ذكره الثاني أنه قد يجاب عما وجه به النظر بأن ذلك إذا ورد احتملناه أما إنا نجيزه من غير دليل فلا كما رأيته بخط المصنف في التذكرة الثالث أن مقتضى توجيه النظر جواز نصب البدل في النداء كالمستقل فإن خص الجواز بالمعطوف على البدل أشكل الفرق بين البدل والمعطوف عليه مع جريان المعنى الذي نظر إليه فيهما إلا أن يفرق بضعف استقلال المعطوف على البدل لتعدد مرتبة التبعية فيه لأنه تابع التابع الرابع قد يفرق بين هذه المستثنيات وما جوزه بأن ما بمعنى أنت مع إعرابه يجوز أن يلي أن مع استقامة المعنى ولا كذلك فيما نحن فيه (قوله ويفترق البيان الخ) من أوجه الافتراق أن بعض أقسام البدل وهو بدل البداء يتعدد بخلاف بقية أقسامه على كلام بيناه في حواشي الألفية في الديباجة وعطف البيان لا يتعدد وجوز الزمخشري في البيان تعدده ذكر ذلك في قوله تعالى ملك الناس الآية فقال إنهما عطف بيان لرب الناس لكن قال أبو حيان لا أنقل شيئا عن النحاة في عطف البيان هل يجوز أن يتعدد أم لا ومن أوجه الافتراق أن المبدل منه يحذف كما في المغني في مباحث الحذف ولم يذكر فيها أن المعطوف عليه عطف البيان يحذف وقال في بحث الجملة التفسيرية ولم يثبت حذف المعطوف عليه عطف بيان (قوله منها أنه لا يقع ضميرا) قال في المغني لأن عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات فكما أن الضمير لا ينعت لا يعطف

عليه عطف بيان وذكر أن الزمخشري ذهل عن هذه النكتة فأجاز أن يكون أن اعبدوا الله بيانا للهاء في إلا ما أمرتني به قال الدماميني وليست هذه النكتة بالتي تصل في القوة إلى حيث يوصف الزمخشري بالذهول عنها وإنما رآها غير معتبرة بناء على أن ما نزل منزلة الشيء لا يلزم أن يثبت جميع أحكامه له ألا ترى أن المنادى المفرد المعين منزل منزلة الضمير ولذلك بني والضمير لا ينعت مطلقا على المشهور مع ذلك لا يمتنع نعت المنادى عند الجمهور اه ولك أن تقول الأصل فيما نزل منزلة الشيء أن يثبت له جميع أحكامه وقول القوم عطف البيان في الجوامد بمنزلة النعت في المشتقات يقتضي أنه لا يمتاز عنه إلا في ذلك لقصرهم المغايرة بينهما على الجمود والاشتقاق ولو لم يكن الزمخشري ذاهلا لنبه على مفارقة البيان النعت في ذلك الحكم كما لا يخفى ولم يذكر القوم أن المنادى المفرد المعين بمنزلة الضمير وإنما يقولون أنه بني لوقوعه موقعه فتأمل بالإنصاف (قوله ومنها أنه لا يقع جملة) في المغني في الباب الثاني عند الكلام على الجملة التفسيرية ما نصه ولم يثبت الجمهور وقوع البدل والبيان جملة وفيه أيضا عند الكلام على الجملة التي لها محل أن الجملة التابعة لجملة لها محل وأن ذلك يقع في النسق والبدل خاصة (١٣٤) وقد صرح أهل المعاني والبيان بأن البيان يكون في الجملة ومثلوه بوسوس إليه الشيطان قال يا آدم فانظر شرح المغني (هذا باب عطف النسق) قيل المناسب لقوله سابقا بعد الترجمة بباب العطف وهو ضربان الخ أن يقول هنا والنسق تابع يتوسط الخ (قوله بفتح السين الخ) قال الدنوشري قال الشيخ تاج الدين بن عمر اللخمي السكندري في كتابه تخليص العبارة في شرح الإشارة في مبحث عطف النسق يقال نسق ونسق بفتح السين وإسكانها على اختلاف المعنى قال الجوهري ثغر نسق إذا كانت الأسنان مستوية وخرز نسق منتظم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد والنسق بالتسكين مصدر نسقت الكلام إذا عطفت بعضه على بعض فعلى هذا ينبغي أن يقال عطف النسق بإسكان السين وهو خلاف استعمال النحويين إذ المتداول بينهم إنما هو النسق بالفتح اه (وأقول) في قوله فعلى هذا ينبغي أن يقال الخ نظر أما أولا فلأن قولهم عطف النسق بفتح السين من جملة الاصطلاحات ولا مشاحة في الاصطلاحات وأما ثانيا فالمناسبة حاصلة إذا أخذناه من النسق بالفتح من قولهم والنسق ما جاء من الكلام على نظام واحد (قوله ما يقتضي التشريك الخ) فإن قلت فأين التشريك في قام زيد ولم يقم عمرو قلت إنما التشريك في المفرد فإن قلت فما تصنع بقولهم ما قام زيد ولكن عمرو فالمعطوف هنا مفرد على مفرد قلت إنما هو من عطف الجمل ولكن حذف الفعل (قوله تقول جاء القوم وزيدا الخ) قال الدنوشري تمثيل الشارح بجاء القوم وزيدا الخ فيه عطف الخاص على العام بالفاء وثم وهو ممنوع فإن ذلك خاص بالواو وحتى كما في المغني وعجيب من الشارح ذلك مع تصريحه بالمسئلة فيما يأتي وأجاب شيخنا العلامة أبو بكر الشنواني بأنه في الفاء وثم يراد بالقوم معهود ليس فيهم زيد على أن المثال يتسامح فيه (قوله والصحيح عند ابن مالك الأول) أي لما تقدم من التعليل قال الشاطبي وأقول لم يتوارد مع النحويين على قصد واحد فإن النحويين إنما تكلموا على التشريك في معنى العامل المتقدم ولا يشك أحد أن معنى العامل في محل النزاع إنما هو

ومنها أنه لا يقع جملة ولا تابعا لجملة ولا فعلا ولا تابعا لفعل ومنها أنه ليس في نية إحلاله محل الأول وليس من جملة أخرى وليس متبوعه في حكم الطرح بخلاف البدل في الجميع

(هذا باب عطف النسق)

بفتح السين بمعنى المنسوق من نسقت الشيء نسقا بالتسكين إذا أتيت به متتابعا وكثيرا ما يسميه سيبويه باب الشركة (وهو تابع يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الأحرف الآتي ذكرها) وهو معنى قول الناظم:

* تال بحرف متبع عطف النسق *

فخرج بالتوسط المذكور ما عدا المحدود وبتقييد الحرف بالآتي ذكره ما بعد أي التفسيرية من نحو قولك مررت بغضنفر أي أسد فإن أسدا تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير وهو أي وليس من الأحرف الآتي ذكرها فليس هو عطف نسق وإنما هو عطف بيان بالأجلى على الأخفى وليس إنا عطف بيان بتوسط حرف إلا هذا وذهب الكوفيون إلى أن أي عاطفة (وهي) أي الأحرف الموعود بها (نوعان) أحدهما (ما يقتضي التشريك في اللفظ) بوجوه الإعراب (و) في المعنى إما (مطلقا) من غير قيد (وهو) أربعة (الواو والفاء وثم وحتى) تقول جاء القوم وزيد أو فزيد أو ثم زيد أو حتى زيد فزيد شارك القوم في اللفظ بالضمة وفي المعنى وهو المجيء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

* فالعطف مطلقا بواو ثم فا * حتى *

وذهب الكوفيون إلى أن حتى ليست بعاطفة (وإما مقيدا) بقيد (وهو) اثنان أو وأم (فشرطهما) في اقتضاء التشريك لفظا ومعنى (أن لا يقتضيا إضرابا) لأن القائل أزيد في الدار أم عمرو عالم بأن الذي في الدار هو أحد المذكورين وغير عالم بتعيينه فالذي بعد أم مساو للذي قبلها في الصلاحية لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه وحصول المساواة إنما هو بواسطة أم فقد شركتهما في المعنى كما شركتهما في اللفظ وكذلك أو مشركة ما بعدها لما قبلها فيما جيء بها لأجله من شك أو تخيير أو غيرهما فإن اقتضيا إضرابا كانا مشركين في اللفظ لا في المعنى كما ذكره في التسهيل وسيأتي بيان ذلك وذهب الجمهور إلى أن أو وأم مشركان في اللفظ لا في المعنى دائما والصحيح عند ابن مالك الأول (و) الثاني (ما يقتضي

لأحدهما دون الآخر لكن غير معين وعدم التعيين لا يضر في القصد وابن مالك تكلم فيما يؤول إليه هذا الكلام إذا قصد المتكلم منه عدم التعيين وعدم التعيين لمعنى العامل قد ساوى فيه ما قبل أو وأم ما بعدهما (قوله بل عند الجميع) ظاهر كلام السعد أن هذا مذهب ابن الحاجب فقط فإنه قال ومعنى الإضراب عن المتبوع أن يجعل في حكم المسكوت عنه لا أن ينفى عنه الحكم قطعا خلافا لابن الحاجب وسيأتي تحقيق ذلك (قوله والأصل ليسه الجمل) قدره العيني بقوله ليس الجمل مجزيا (١٣٥) (فصل) (قوله لمطلق الجمع) قال الدنوشري محل كونها لمطلق الجمع ما لم تقع قبل إما الثانية (قوله ولا التفات لمن غاير بينهما) هو المصنف في المغني قال وقول بعضهم أن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق وإنما هي للجمع بلا قيد اه ولا يخفى أن معنى المطلق هو الجمع بلا تقييد بحالة من معية أو غيرها فالتقييد بالمطلق إطلاق في المعنى فزعم أنه غير سديد غير سديد (قوله وهو تحقيق الخ) تعريض بأبي حيان حيث قال وهذا ليس مذهب البصريين ولا الكوفيين بل هو قول ثالث خارج عن القولين فيجب اطراحه (قوله وتنفرد الخ) تبع الناظم في ذكر ذلك هنا وينبغي تأخيره للفصل الآتي آخر الباب أو ذكر اختصاصها بعطف عامل مزال بقي معموله هنا ثم المراد أنها تنفرد بكل واحد من تلك الأمور لا بالمجموع على ما حرره الدماميني واستشكل عبارة المغني لعده مما انفرد به احتمال معطوفها للمعاني الثلاثة القبلية والبعدية والمصاحبة لأن حتى يشاركها في ذلك ولهذا لم يذكره المصنف هنا ولا الشارح فتفطن له وكلام الشارح صريح في ذلك لأنه ذكر الأمر السابع ولقوله بعد ذكر الأمر الخامس عشر وأما عكسه إلى قوله فيشاركها فيه حتى إذا علمت ذلك عرفت أن قول الورقاني انفرادها بذلك بمعنى أنه لا يوجد في غيرها جميع ذلك وإن كان يوجد فيه بعضها فلا إشكال اه بمعزل عن المقام (قوله وجلست بين الخ) قال الدنوشري ويجوز أن يقال بين زيد وبين عمرو بزيادة بين الثانية للتأكيد كما قاله ابن بري وغيره وبذلك يرد على منع الحريري ذلك

التشريك في اللفظ دون المعنى إما لكونه يثبت لما بعده ما انتفى عما قبله وهو بل عند الجميع) من النحويين نحو ما قام زيد بل عمرو (ولكن عند سيبويه وموافقيه) نحو ما قام زيد لكن عمرو ثم اختلف هؤلاء القائلون بأن لكن من حروف العطف على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تكون عاطفة إلا إذا لم تدخل عليها الواو وهو مذهب الفارسي والثاني أنها عاطفة ولا تستعمل إلا بالواو والواو زائدة قبلها لزوما وصححه ابن عصفور وزعم أن كلام سيبويه محمول عليه والثالث أنها عاطفة تقدمتها الواو أولا وهو مذهب ابن كيسان وذهب يونس إلى أنها حرف استدراك وليست بعاطفة (وإما لكونه بالعكس) وهو أن ينفى عما بعده ما ثبت لما قبله (وهو لا عند) النحاة (الجميع) نحو جاء زيد لا عمرو (وليس عند البغداديين) كما نقله ابن عصفور ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين وجرى عليه في التسهيل (كقوله) وهو لبيد

وإذا أقرضت قرضا فاجزه ... إنما يجزى الفتى ليس الجمل)

برفع الجمل عطفا على الفتى وخرجه المانعون على حذف خبر ليس للعلم به والأصل ليسه الجمل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ... واتبعت لفظا فحسب بل ولا ... لكن...

(فصل) في كيفية استعمال حروف العطف وبيان معانيها (أما الواو فلمطلق الجمع) بين المتعاطفين من غير دلالة على ترتيب وعدمه على الصحيح خلافا للفراء وهشام وثعلب من الكوفيين وقطرب من البصريين في زعمهم أنها تفيد الترتيب والتعبير بمطلق الجمع مساو للتعبير بالجمع المطلق من حيث المعنى ولا التفات لمن غاير بينهما بالإطلاق والتقييد وقد أطال الناس الاختلاف في ذلك حتى أفردوه بالتصنيف وإذا ثبت أنها لمطلق الاجتماع في الحكم (فتعطف متأخرا في الحكم) على متقدم عليه (نحو ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم) فإبراهيم عطف على نوح عطف متأخر على متقدم (و) تعطف (متقدما) في الحكم على متأخر (نحو كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك) الله فالذين معطوف على الكاف مع إعادة الجار عطف متقدم على متأخر (و) تعطف (مصاحبا) للمعطوف عليه في الحكم (نحو فأنجيناه وأصحاب السفينة) فأصحاب السفينة معطوف على الهاء عطف مصاحب وإلى ذلك يشير قول الناظم:

فاعطف بواو لاحقا أو سابقا ... في الحكم أو مصاحبا موافقا

فهذه ثلاث مراتب وهي مختلفة في الكثرة والقلة فمجيئها للمصاحبة أكثر وللترتيب كثير ولعكس الترتيب قليل فتكون عند الاحتمال والتجرد من القرائن للمعية بأرجحية وللتأخر برجحان وللتقديم بمرجوحية هذا مراد التسهيل وهو تحقيق للواقع لا قول ثالث (وتنفرد الواو) من بين سائر حروف العطف (بأنها) تختص بأحد وعشرين حكما الأول أنها (تعطف اسما على اسم لا يكتفى الكلام به) أي بالاسم المعطوف عليه (كاختصم زيد وعمرو وتضارب زيد وعمرو واصطف زيد وعمرو) وسواء زيد وعمرو (وجلست بين زيد وعمرو) فالمعطوف عليه في هذه الأمثلة وهو زيد لا يكتفى به فلا يقال اختصم زيد وتضارب عمرو واصطف زيد وسواء زيد وجلست بين زيد (إذ الاختصام والتضارب والاصطفاف) والمساواة (والبينية من المعاني

النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدا) والواو لمطلق الجمع فلذلك اختصت بها بخلاف غيرها من حروف العطف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واخصص بها عطف الذي لا يغنى • متبوعه (ومن هنا) أى من هذا المكان وهو اختصاص الواو بذلك (قال الأصمعى) بفتح الميم فى قول امرئ القيس: • بسقط اللوى بين الدخول فحومل • بالفاء فى إحدى الروايتين (الصواب أن يقال بين الدخول وحومل بالواو) على الرواية المشهورة وهى القياس لأن البينية لا يعطف فيها بالفاء لأنها تدل على الترتيب (وحجة الجماعة) السماع واختلفوا فى التخريج فقال يعقوب بن السكيت أنه على حذف مضاف وأن التقدير بين أهل الدخول فحومل وقال خطاب المرادى أنه على اعتبار التعدد حكما لأن الدخول مكان يجوز أن يشتمل على أمكنة متعددة كما تقول قعدت بين الكوفة تريد بين دورها وأماكنها و (أن التقدير بين أماكن الدخول فأماكن حومل فهو بمنزلة اختصم الزيدون فالعمرون) إذا كان كل فريق منهم خصما لصاحبه قال وهذا عندى أصح من أن يحمل شاذا إذا ثبتت الرواية اه والدخول بفتح الدال وحومل بفتح الحاء موضعان وسقط بكسر السين المهملة ما تساقط من الرمل واللوى بكسر اللام والقصر رمل يعوج ويلتوى • فإن قلت قد قدمت أن المساواة من المعانى النسبية التى لا يعطف فيها إلا بالواو وقد جاء العطف فيها بأم كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم قلت أجيب عنه بأن هذا الكلام منظور فيه إلى حالته الأصلية إذ الأصل سواء عليهم الإنذار وعدمه فالعاطف بطريق الأصالة إنما هو الواو قاله الموضح فى الحواشى الثانى مما تفرد به الواو عطف سببى على أجنبى فى الاشتغال ونحوه نحو زيدا ضربت عمرا وأخاه وزيد مررت بقومك وقومه الثالث عطف ما تضمنه الأول إذا كان المعطوف ذا مزية نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى الرابع عطف الشىء على مرادفه نحو شرعة ومنهاجا الخامس عطف عامل قد حذف وبقى معموله نحو والذين تبوؤا الدار والإيمان السادس جواز فصلها من

(قوله أماكن الدخول) قال الحفيد يحتمل أن يكون مراده أن فى الكلام مضافا محذوفا وبه يزول الإشكال وأن يكون هذا تفسيرا معنويا ولا مضاف محذوفا فى الكلام ولكنه لما كان كل من الدخول وحومل مشتملا على منازل مخصوصة جاز دخول بين عليه من غير انضمام شىء آخر لأنه متعدد اه وهو شرح حسن لكلام المصنف لأنه نسبه للجماعة يعقوب وخطاب ومن تبعهما فحمل كلامه على تقدير خطاب وقصره عليه قصور كما لا يخفى (قوله إذا كان كل فريق الخ) قال الدنوشرى صواب العبارة أن يقال إذا كان كل فرد من كل فريق خصما لمن هو من فريقه فيكون اختصام العمرين بعضهم مع بعض عقب اختصام الزيدين بعضهم مع بعض (قوله فإن أجيب عنه الخ) قال الدنوشرى الجواب غير ظاهر عند التأمل (قوله عطف سببى على أجنبى الخ) لم يكتفوا بالفاء كما اكتفوا بها عند الاحتياج إلى الربط فى الجمل وعلله بأنها تجعل الجملتين واحدة فتكون مشتملة على الرابط فقد يقال إذا اكتفوا بها فى الجمل ففى الواحدة أولى لاقتضائها الترتيب بخلاف الواو فإنها لا تقتضيه كما لا ينافيها فإن قصد الترتيب فالظاهر أنها كالواو فى الرابط هنا (قوله عطف ما تضمنه الأول) قال الدنوشرى الظاهر أنه من عطف الخاص على العام وسيأتى ذكره له فيكون مكررا فليتأمل مع مشاركة حتى لها فى ذلك فكيف يكون من خواص (١٣٦) الواو اه (وأقول) الظاهر أن هذا أعم من عطف الخاص على العام الآتى لأنه يشمل مثل فاكهة ونخل ورمان وأن الأول ليس عاما لأن النكرة فى سياق الإثبات لا تعم عموما شموليا ويقال إنه متضمن لصدقه به وعبر بعضهم عن هذا بعطف الأخص على الأعم وهذا بناء على إرادة العام الأصولى لكن كان ينبغى للشارح أن يمثل بنحو هذا الآية الشريفة لأن المعطوف عليه فيها عام لتعريفه بأل وفى الإشارة الإلهية للطوفى فى الكلام على قوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان بأن يحتج به على جواز عطف الخاص على العام وهو المثال المشهور فيه وقال بعض الفضلاء ليس هذا من أمثلة ذلك لأن شرطه أن يكون المعطوف عليه عاما يتناول المعطوف بعمومه ثم يعطف بعد ذلك تخصيصا له بالذكر كجبريل وميكائيل عطف على عموم ملائكته وليس هذا كذلك لأن فاكهة نكرة فى سياق الإثبات فهو مطلق لا عام فلم يتناول النخل والرمان حتى يكون عطفهما عليه عطف خاص على عام وهذا كلام صحيح غفل عنه أكثر الناس بل كل من رأينا كلامه فيه وإنما نبه عليه الشيخ الإمام الفاضل شهاب الدين القرافى المالكى (قوله عطف عامل قد حذف الخ) هذا سيأتى فى كلام المصنف فكان ينبغى التنبيه على ذلك ثم المراد أنها انفردت بذلك إذا كان جمع العاملين معنى واحدا وإلا ورد اشتريته بدرهم فصاعدا إذ التقدير فذهب الثمن صاعدا قاله فى المغنى (قوله السادس جواز فصلها) قال الزرقانى قال الرضى وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف والمرفوع أو المنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائى والفراء وأبو على فى السعة وذلك إذا لم يكن الفاعل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف العامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذى بعده نحو ضربت زيدا وعمرا وبكرا وجاءنى زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال

أتعرف أم لا رسم دار معطلا • من العام يغشاه ومن عام أولا
قطار وتارات حريق كأنها • مضلة بر فى رعيل تعجلا

فإن كان الفاصل أيضا معطوفا على مثله لم يختلف فى جوازه فى المرفوع

والمنصوب وفي عدم جواز ه في المجرور نحو جاء أمس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم بزيد وأمس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وأمس خالد قال أبو علي إنه قبيح الفصل بين العاطف والمعطوف المرفوع والمنصوب بما ليس بمعطوف لأن العاطف كالنائب من العامل فلا يتسع فيه بالفصل بينه وبين معطوفه كما يفصل بين العامل ومعموله وأجاز ذلك غيرهم في السعة لجواز الفصل بين الناصب والرافع ومعموليهما وامتناع ذلك بين الجار ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمر إذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله قعد عمرو لأنه تكون الجملة إذ ذاك جوابا للقسم فيلزمها حذف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية إذاً معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط أيضا نحو أكرم زيدا ثم إن أكرمتني عمرا وبالظن نحو خرج محمد والظن عمرو بشرط أن لا يكون العاطف الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان من معطوفهما ولا أم لأن أم العاطفة أي المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب كما سيجيء في حروف العطف (قوله السابع جواز تقديمها الخ) قال الزرقاني اقتصر الرضي على ما عند التفتازاني واشترط في جواز ذلك في الضرورة أمورا أن لا يكون العامل حرفا وأن لا يتقدم المعطوف على العامل وأن لا يكون المعطوف عليه مقرونا بإلا أو بما بمعناها ولصه ويجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم وأو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا أو فعمرا أو ثم عمرا أو أو عمرا أو لا عمرا زيدا بشرط أن لا يتقدم المعطوف على العامل فلا يجوز وزيد قام عمرو ولا مررت وزيد بعمرو وذلك لأن العامل يعمل في المعطوف بواسطة العاطف فهو كالآلة للعمل ومرتبة الآلة بعد المستعمل لها ولاستبشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه أي العامل في المتبوع ومن ثم لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصاله عامله به فلا يقال وزيد ضربت أنت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه إذا كان مبتدأ مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ أو لا فلا يجوز إن وعمرا زيدا قائمان وما وزيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا

يعملان مع الفصل بغير الظرف وكذا لا تقول أما وعمرو زيد فمنطلقان والذي وأبوه زيد ضاربان أنا وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرو وزيد قائمان لأنه يتقدم على العامل أيضا وهو إما الابتداء

معطوفها بظرف أو عديله نحو ومن خلفهم سدا السابع جواز تقديمها وتقديم معطوفها في الضرورة نحو قوله

جمعت وفحشا غيبة ونميمة ... خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي

وقيل لا تختص الواو بذلك بل الفاء وثم وأو ولا كذلك قاله التفتازاني الثامن جواز العطف على الجوار في الجر خاصة نحو وأرجلكم في قراءة أبي عمرو وأبي بكر وابن كثير وحمزة التاسع جواز حذفها إن أمن اللبس كقوله كيف أصبحت كيف أمسيت العاشر إيلاؤها لا إذا عطفت مفردا بعد نهي نحو ولا الهدي ولا القلائد أو نفي نحو فلا رفث ولا فسوق أو مؤول بنفي نحو ولا الضالين الحادي عشر إيلاؤها إما مسبوقة

أو الخبر على المذهبين فإذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو جاز اضطرارا التأخير عن العامل على المذهبين ويشترط أيضا في تقديم المعطوف اضطرارا أن لا يكون مقرونا بإلا أو بمعناها فلا تقول ما جاءني وزيد إلا عمرو وإنما جاءني وزيد عمرو وذلك لما تقدم في باب الفاعل أن ما بعد إلا في حيز غير ما قبلها لتخالفهما نفيا وإثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلهما المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها اه وقوله كالآلة إشارة إلى أنه ليس آلة حقيقية وهو كذلك لأن العامل ليس مؤثرا حقيقة وإنما المؤثر هو الفاعل فكذا آلته ليست آلة حقيقية وقوله لأنه يكون إذاً متقدما الخ أي لأن العامل إما أن يقدر مؤخرا لإفادة الاختصاص كما هو رأي بعض أو يقدر مقدما عليه فقط ولا وجه لتقديره مقدما على العامل وقوله وكذا لم يتقدم الخ أي لأنه يلزم تقديمه على العامل وذلك لأن الفرض أن المعطوف عليه لزم اتصاله بعامله وحيث كان لازم الاتصال لزم التقدم على العامل وقوله ولم يتقدم على المعطوف عليه الخ معطوف على يتقدم قبله والتقييد في الامتناع خاصة لتعليله بغير تعليل السابق واللاحق ومن هذا استفدنا اشتراط أن لا يكون العامل حرفا وقوله لتأخره عن العامل على المذهبين فيه نظر لأنه لم يتأخر عن العامل الذي هو الابتداء بل تقدم عليه (قوله قاله التفتازاني) أي في شرح المفتاح نقلا عن المحققين (قوله عطف الجوار) أي بناء على أنه يكون في النسق وفي الباب الثامن من المغني أنه لا يكون فيه عند المحققين وإنما يكون في النعت قليلا وفي التوكيد نادرا (قوله جواز حذفها) في المغني ما يقتضي عدم اختصاصها بذلك لأنه قال حذف حرف العطف ثم قال وحكى أبو الحسن أعطه درهما درهمين ثلاثة وخرج على إضمار أو ويحتمل البدل المذكور بمعنى الإضراب انتهى وقال الرضي وقد تحذف أو أي دون معطوفها كما تقول لمن قال آكل اللبن والسمك كل سمكا لبنا أي أو لبنا وذلك لقيام قرينة دالة على أن المراد أحدهما انتهى قال الزرقاني نقلا عن بعض مشايخه والقرينة إنكار الجمع بينهما (قوله ولا القلائد) قال الدنوشري كان الأولى أن يقول ولا الشهر الحرام الخ انتهى أي لتقدمه في التلاوة على ما ذكره فهو أولى مما صنعه لإيهامه أن ما قبلها لا شاهد فيه (قوله ولا الضالين) أي فإن في غير معنى النفي وقد يتوقف في هذا ويقال بل هو نفي حقيقة كما صرحوا به في باب المبتدأ أو الخبر

(قوله المقد على النيف) المراد بالعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئين أو الألوف والمراد بالنيف ما كان من مرتبة الآحاد وهو مشدد الياء ومخفف وهو واوى العين من ناف ينوف إذا زاد وهذا الحكم محله عند إرادة تعلق العامل بالعقد والنيف دفعة واحدة أو مع انتفاء قصد الترتيب وإلا فلا مانع من أن يقال قبضت منه ثلاثة فعشرين أو ثم عشرين إذا قصد الترتيب بلا مهلة أو بمهلة قاله الشمنى (قوله عطف النعوت) أراد بالجمع ما فوق الواحد إذ المذكور هنا اثنان (قوله كقوله إن الرزية الخ) مثال ما حقه التثنية ومثال ما حقه الجمع قول أبي نواس أقنابها يوما ويوما وثالثا * ويوما له يوم الترحل خامس والحق أن مدة الإقامة ثمانية لأن ما بعد الثالث خمسة أيام بيوم الرحيل فانظر المغنى وشروحه (قوله امتناع الحكاية معها) فيه نظر لأن الناظم أطلق أن اقتران العاطف بمن يبطل الحكاية ولم يقيده ولا شراحه بالواو فقط بل هو وغالب الشراح أطلقوا وبعضهم قيده بالواو والفاء فالصواب أن يجعل بدل هذا أنه لا يبطل حكاية التابع بها نحو ومن زيدا وعمرا فراجع باب الحكاية (قوله المعنوى) حمل الترتيب عليه لأنه الأكثر كما ينبئ عليه قوله بعد وقد يكون للترتيب الذكرى والمتبادر أنه جعلهما داخلين في كلام المصنف وقد ذكر المصنف في المغنى أن الترتيب نوعان ولم ينبه على قلة الذكرى لكن الظاهر أنه هنا لم يرد إلا المعنوى فلا ينبغى إدخال الذكرى في كلامه والدليل على أنه أراد ذلك اعتراضه على معنى الترتيب بالآية وبنحو توضأ فغسل الخ وجوابه بأن المعنى أراد فإنه لو أراد الترتيب مطلقا لم يصح الإيراد يحتاج إلى ذلك الجواب ويؤيد هذا أن الشارح جعل كون الفاء للترتيب الذكرى فيهما جوابا ثانيا وبهذا يعلم أن كلام الشارح أولا وثانيا غير مناسب والذى أوقعه فى ذلك الصنيع كلام المغنى وهو مشكل كما يعلم بالمراجعة ولو أن الشارح اقتصر على تقييد الترتيب فى كلام المصنف بالمعنوى ثم قال بعد إيراد المصنف الآية والحديث وهذا بناء على تخصيص الترتيب بالمعنوى ولو جعلت له وللذكرى وحمل ما فى الآية والحديث على الذكرى لم يتجه الاعتراض واستغنى عن الجواب طابق فى المقال مقتضى المقام كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام والحاصل أن الآية ونحوها إنما يعترض بهما إذا لم تكن الفاء للترتيب الذكرى بل كانت للمعنوى فقط (قوله وتعقيب كل شىء بحسبه) كذا فى المغنى قال الدمامينى يشير إلى ما قاله ابن الحاجب من أن المعتبر ما يعد فى العادة مرتبا من غير مهلة فقد يطول الزمان والعادة تقضى فى مثله بانتفاء المهلة وقد تقصر والعادة تقضى بالعكس فإن الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة إلى عظم الأمر فتستعمل الفاء وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة إلى طول أمر يقضى العرف بحصوله فى زمان أقل منه والذى يظهر من كلام الجماعة أن استعمال الفاء فيما تراخى زمانه وقوعه من الأول سواء قصر فى العرف أو لا وإنما هو بطريق المجاز وظاهر كلام المصنف أن استعمالها فيما يعد بحسب العادة تعقيبا وإن طال الزمن استعمال حقيق فتأمله انتهى ولا يخفى أن كلام المصنف هنا يأبى من حمل التعقيب على هذا المعنى والظاهر أنه أراد ما يتبادر منه بدليل اعتراضه الآتى

بمثلها غالبا إذا عطفت مفردا نحو إما العذاب وإما الساعة الثانى عشر عطف العقد على النيف نحو أحد وعشرون الثالث عشر عطف النعوت المفرقة مع اجتماع منعوتها كقوله * على ربعين مسلوب وبالى * الرابع عشر عطف ما حقه التثنية والجمع كقول الفرزدق:

إن الرزية لا رزية بعدها * فقدان مثل محمد ومحمد

الخامس عشر عطف العام على الخاص نحو رب اغفر لى ولوالدى ولمن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات وأما عكسه نحو وإذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح فتشاركها فيه حتى ماتت الناس حتى الأنبياء فإنها عاطفة خاصا على عام قاله فى المغنى السادس عشر اقترانها بلكن نحو ولكن رسول الله السابع عشر امتناع الحكاية معها فلا يقال ومن زيدا بالنصب حكاية لمن قال رأيت زيداً الثامن عشر العطف التلقينى نحو قوله تعالى من آمن بالله واليوم الآخر قال ومن كفر التاسع عشر العطف فى التحذير والإغراء نحو ناقة الله وسقياها ونحو المروءة والنجدة العشرون عطف السابق على اللاحق نحو كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله الحادى والعشرون عطف أى على مثلها نحو * أيى وأيك فارس الأحزاب * (وأما الفاء للترتيب) المعنوى وهو أن يكون المعطوف بها لاحقا كقوله تعالى خلقك فسواك وقد تكون للترتيب الذكرى والمراد به أن يكون وقوع المعطوف بها بعد المعطوف عليه بحسب الذكر لفظا لا أن معنى الثانى وقع بعد زمان وقوع الأول وأكثر ما يكون ذلك فى عطف مفصل على مجمل نحو فقد سألوا موسى أكبر من ذلك فقالوا أرنا الله جهرة (والتعقيب) وهو أن يكون المعطوف بها متصلا بلا مهلة (نحو أماته فأقبره) وتعقيب كل شىء بحسبه ألا ترى أنه يقال تزوج فلان فولد له إذا لم يكن بينهما إلا مدة الحمل وإن كانت مدته متطاولة ودخل البصرة فبغداد إذا لم يقم فى البصرة ولا بين البلدين (وكثيرا ما تقتضى) الفاء (أيضا التسبب) وهو أن يكون المعطوف بها متسببا عن المعطوف عليه (إن كان المعطوف بها جملة) أو صفة فالأول (نحو فوكزه موسى فقضى عليه) والثانى نحو لآكلون من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم (واعترض على المعنى الأول) وهو الترتيب المعنوى (بقوله تعالى أهلكناها فجاءها بأسنا) فإن الهلاك متأخر عن مجىء البأس فى المعنى وهو متقدم فى التلاوة وذلك ينافى الترتيب الذى

فى الفاء قاله الفراء (و) اعترض أيضا (بنحو توضأ فغسل وجهه ويديه) ومسح رأسه ورجليه (الحديث) فإن غسل الأعضاء الأربعة متقدم فى المعنى ومتأخر فى الحديث فلو كانت الفاء للترتيب لما حسن ذلك (والجواب) من وجهين أحدهما (أن المعنى) على إضمار الإرادة والتقدير (أردنا إهلاكها) فجاءها بأسنا فمجئ البأس مترتب على الإرادة (وأراد الوضوء) فغسل وجهه الخ فغسل الأعضاء الأربعة مترتب على إرادة الوضوء الوجه الثانى أن الفاء فيهما للترتيب الذكرى لا المعنوى والحاصل أن الجمهور يقولون بإفادتها الترتيب مطلقا والفراء يمنع ذلك مطلقا وقال الجرمى لا تفيد الترتيب فى البقاع ولا فى الأمطار بدليل بين الدخول فحومل وقولهم مطرنا مكان كذا فمكان كذا إذا كان وقوع المطر فيهما فى وقت واحد (و) اعترض (على) المعنى (الثانى) وهو التعقيب (بقوله تعالى) الذى أخرج المرعى (فجعله غثاء) أحوى فإن إخراج المرعى لا يعقبه جعله غثاء أحوى أى يابسا أسود (والجواب) من وجهين أحدهما (أن) جملة فجعله غثاء معطوفة على جملة محذوفة وأن (التقدير فمضت مدة فجعله غثاء و) الثانى (بأن الفاء نابت عن ثم) والمعنى ثم جعله غثاء (كما جاء عكسه) وهو نيابة ثم عن الفاء كقوله ❊ جرى فى الأنابيب ثم اضطرب ❊ أى فاضطرب (وسيأتى) قريبا وإلى إفادة الفاء الترتيب والتعقيب أشار الناظم بقوله

❊ والفاء للترتيب باتصال ❊ (وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصلح كونه صلة لخلوه من العائد على الموصول وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم:

واخصص بفاء عطف ما ليس صله ❊ على الذى استقر أنه الصله

(نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك) فاللذان مبتدأ وهو اسم موصول وجملة يقومان صلته وجملة يغضب زيد معطوفة على جملة يقومان الواقعة صلة وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها عن ضمير يعود على الموصول لأنها رفعت الظاهر وهو زيد لكنها لما عطفت بالفاء صح ذلك لأن ما فى الفاء من معنى السبب أغنى عن الضمير لأن الفاء تجعل ما بعدها مع ما قبلها فى حكم جملة واحدة لإشعارها بالسببية فكأنك قلت اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك وأخواك خبر اللذان (وعكسه) وهو أن الفاء تعطف ما يصلح أن يكون صلة على ما لا يصلح أن يكون صلة نحو الذى يقوم أخواك فيغضب هو زيد) فالذى مبتدأ ويقوم أخواك جملة فعلية صلة الذى وهى لا تصلح أن تكون صلة لخلوها عن ضمير عائد على الموصول والذى سوغ ذلك عطف جملة يغضب هو عليها لاشتمالها على العائد إلى الموصول وهو الضمير المرفوع بيغضب وإنما أبرز لأن الفعل كالوصف إذا جرى على غير من هو له ورفع ضميرا وجب إبرازه وزيد خبر الذى (ومثل ذلك جار فى الخبر والصفة والحال) فيعطف على جملة الخبر ما لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد على المبتدأ وعكسه فالأول (نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة) فجملة تصبح الأرض بالرفع معطوفة على جملة أنزل الواقعة خبر أن وكان القياس أن لا يصح العطف لخلوها من ضمير يعود على اسم أن إذ المعطوفة على الخبر خبر ولكنها لما قرنت بالفاء ساغ ذلك (و) الثانى نحو (قوله) وهو ذو الرمة غيلان (وإنسان عينى يحسر الماء تارة ❊ فيبدو) وتارات يجم فيغرق

عليه وما ذكره من جوابيه كما أشرنا آنفا إليه (قوله ورجليه) يحتمل أن يكون رجليه منصوبا بإضمار غسل فيكون من عطف الجمل وأن يكون بالعطف على رأسه فيكون إخبارا عن المسح على الخفين (قوله أى يابسا أسود) هذا بناء على أن أحوى بمعنى يابس من الجفاف وعليه فمعنى أحوى صفة لغثاء وقيل إنه بمعنى الأسود من شدة الخضرة لكثرة الرى كما فسر مدهامتان وأحوى حال من المرعى المتقدم وأخر لتناسب الفواصل وجعله حينئذ صفة لغثاء يجعل قبيا صفة لعوجا قاله فى الباب الخامس (١٣٩) من المغنى (قوله فمضت مدة) قال اللقانى هذا التقدير لا يرفع الاعتراض لأن معنى المدة لا يعقب ما قبله انتهى وفى الرضى اعلم أن إفادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثانى المرتب يحصل بتمامه فى زمن طويل إذا كان أول أجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة فإن اخضرار الأرض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم فى مدة ومهلة فجئ بالفاء ولو قيل ثم تصبح نظرا إلى تمام الاخضرار جاز انتهى وبه يندفع ما قاله اللقانى وقد يستغنى عن جواب المصنف بما أطلق فى كلام الشارح تبعا لغيره من أن التعقيب فى كل شئ بحسبه ألا ترى أنهم جعلوا تزوج فلان فولد له من التعقيب (قوله لأنها رفعت الظاهر الخ) قال الدنوشرى فيه مسامحة (قوله وإنما أبرز الضمير لأن الفعل الخ) قال الدنوشرى جعله ذلك من ذلك القبيل محل نظر كما لا يخفى بل قد يقال أن الفعل جرى هنا على قوله وإنما أكد بالضمير لزيادة الإيضاح (قوله فالأول نحو ألم تر الخ) هذا بناء على ما فى بحث الروابط من الباب الرابع من المغنى وفى الجملة السادسة عاله محل من الباب الثانى أنه يجب أن يدعى أن الفاء أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف فى هذه الآية ونحوها وقول أبى البقاء فى هذه الآية أنها عاطفة تجوز أو سهو ويأتى نقل كلامه هذا آخر البحث فى كلام الشارح فتدبر (قوله يحسر) قال فى المصباح من باب ضرب وقتل

فإنسان عيني مبتدأ ومضاف إليه ويحسر الماء بالرفع خبر المبتدأ وهو لا يصلح كونه خبرا لخلوه من عائد يعود على المبتدأ لرفعه الظاهر وهو الماء ولكن سوغ ذلك عطف فيبدو عليه فإنه مشتمل على ضمير مستتر فيه يعود على المبتدأ هذا قول ابن عصفور وقال المرادي في باب المبتدأ التحقيق أن الجملتين إذا عطفت إحداهما على الأخرى بالفاء التي للسببية تنزلتا منزلة الشرط والجزاء فاكتفي بضمير واحد في إحداهما كما يكتفى بضمير واحد في جملة الشرط والجزاء فإذا قلت زيد جاء عمرو فأكرمه فالارتباط وقع بالضمير الذي في الثانية نص على ذلك ابن أبي الربيع قال لأنهما نزلتا منزلة زيد لما جاء عمرو أكرمه فالإخبار إذن إنما هو بمجموعهما والرابط إنما هو الضمير اهـ كلام المرادي وقال الموضح في المغني كذا قالوا والبيت يحتمل أن يكون أصله يحسر الماء عنه أي ينكشف عنه ونقل المكودي في باب الإضافة عن بعض النحاة أنه أجاز حذف إن الشرطية وأنها إذا حذفت ارتفع المضارع واستشهد له بهذا البيت وإنسان العين هو المثال الذي يرى في السواد ويحسر بالحاء المهملة مأخوذ من قولهم حسر البحر إذا غار ويجم بالجيم من الجموم وهو الكثرة ويغرق معطوف على يجم والمعنى أن الماء إذا غار ظهر إنسان العين وإذا كثر غرق واستتر وتعطف على الصفة ما لا يصلح كونه صفة لخلوه من عائد يعود على الموصوف وعكسه فالأول نحو مررت برجل يبكي فيضحك عمرو والثاني نحو مررت برجل يبكي عمرو فيضحك هو وتعطف على الحال ما لا يصلح كونه حالا لخلوه من عائد يعود على صاحب الحال وعكسه فالأول نحو عهدت زيدا يغضب فيطير الذباب والثاني نحو عهدته يطير الذباب فيغضب هو هذا وقد قال في المغني ويجب أن يدعى أن الفاء في ذلك كله قد أخلصت لمعنى السببية وأخرجت عن العطف كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط انتهى (وأما ثم فللترتيب والتراخي) على الأصح فيهما وإلى ذلك أشار في النظم بقوله ۞ وثم للترتيب بانفصال ۞ (نحو فأقبره ثم إذا شاء أنشره) وزعم قوم أنها لا تفيد الترتيب تمسكا بنحو قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها في الزمر وأجيب بأن ثم فيها بمعنى الواو بدليل هو الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها بالواو في الأعراف والقصة واحدة وزعم الأخفش أن ثم قد تتخلف عن التراخي بدليل قولك أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لأن ثم في ذلك لترتيب الإخبار ولا تراخي بين الإخبارين وجعل منه ابن مالك ثم آتينا موسى الكتاب الآية قال في المغني والظاهر أن ثم فيه واقعة موقع الفاء (وقد توضع) ثم (موضع الفاء كقوله) وهو أبو داود حارثة بن الحجاج

(كهز الرديني تحت العجاج ... جرى في الأنابيب ثم اضطرب)

إذ الهز متى جرى في أنابيب الرمح يعقبه الاضطراب ولم يتراخ عنه قاله في المغني واعترضه قريبه فقال والظاهر أنه ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة

(قوله أي ينكشف) يؤخذ منه أن يحسر مبني للفاعل وفي شرح الأشموني على هذا الكتاب يحسر بمجهول والماء رفع بالنيابة (قوله واستشهد له بهذا البيت) قال الدنوشري كون هذا البيت من حذف إن الشرطية محل نظر فليتأمل ووجهه أن الفاء في قوله فيبدو يأبى ذلك لأنها لا تقترن بالجواب إذا صلح لمباشرة الأداة كما هنا (قوله إذا غار) قال الدنوشري ينافيه قول بعضهم في قول الشاعر:

فعيناي طورا تغرقان من البكا ۞ فأعشى وطورا تحسران فأبصر

وقوله تحسران يجوز أن يكون من قولهم حسر البحر إذا نضب الماء عن ساحله ويجوز أن يكون من حسرت القناع ويكون على هذا مفعوله محذوفا انتهى فتراه قال إذا نضب الماء عن ساحله والشارح قال إذا غار فليتأمل انتهى ولا يخفى ما فيه لأنه إذا غار نضب كما هو ظاهر (قوله وأما ثم) صرح الشمني في بحث الجمل ذوات المحل بأنها تلحقها التاء لتأنيث اللفظ وتختص بعطف الجمل (قوله وزعم قوم) إلى قوله وزعم الأخفش كأنه لم يقل واعترض على المعنى الأول بقوله تعالى ثم جعل منها زوجها وعلى الثاني بنحو أعجبني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب لأن مجرد الاعتراض لا يقتضي إنكار الحكم أو تخلفه والذهاب إلى خلافه كما مر في الفاء فإنه لم يذهب أحد إلى عدم إفادتها الترتيب وتخالف التعقيب عنها والمقصود بيان أن بعضهم ذهب إلى ذلك هنا فلو جرى هنا في التعبير على نظير ما مر في الفاء لم يفد المقصود (قوله وأجيب بأن ثم الخ) أجاب في المغني بخمسة أجوبة ولم يذكر هذا الجواب ومن جملة أجوبته أن الذرية أخرجت من ظهر آدم ثم خلقت حواء من قصيراه (قوله لترتيب الإخبار) أي وليست للترتيب المعنوي والترتيب في الإخبار هو المعبر عنه بالترتيب الذكري وقد جعله من جملة الأجوبة عن آية الزمر في المغني أنها للترتيب الذكري (قوله ولا تراخي بين الإخبارين) أي لا يتصور التراخي بينهما فتخلف في هذه الحالة عن ثم (قوله قال في المغني الخ) قال الدنوشري فيه نظر إذ الذي فيه قوله والظاهر أنها واقعة موقع الفاء في قوله كهز الرديني الخ انتهى (وأقول) كون ثم بمعنى الفاء لا يدفع الاعتراض لأن الفاء أيضا للترتيب ثم إن قول المصنف وقد تقع موضع الفاء يمكن أن يجعل هذا إشارة إلى الرد على الأخفش فلو قال الشارح عقبه قوله كهز البيت وقوله تعالى ثم آتينا موسى الكتاب وقوله أعجبني الخ وبهذا يرد على الأخفش حيث زعم أن ثم الخ وعلى ابن مالك حيث جعل منه الخ كان حسنا على فهمه في الآية فتأمل (قوله وجوابه أن الترتيب الخ) قال الدنوشري توقف

بعضهم في فهمه (قوله وأما حتى) لم يتعرض لبيان معناها والمناسب لما فعل في أخواتها السالفة بيان ذلك وهو ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا (قوله ويعملون نحو جاء القوم الخ) هذا مقتضى صنيعهم في باب الاشتغال حيث قالوا يترجح في الاسم الواقع بعد حتى أن يكون منصوبا بعمل يفسره المذكور ونبه اللقاني هناك على أنه الحق خلافا لما هنا وتعقبه بأن الكلام في المحلين مبني على اعتبارين كما بيناه في حواشي الفاكهي في باب الاشتغال (قوله شرطه أربعة أمور) زاد في المغني اشتراط حصول الإفادة فلو قال آتيك الأيام حتى يوما لم يجز واعترض بأن هذا معلوم من بحث الكلام وأيضا الغاية مغنية عن ذلك لأن معناها كون (١٤١) المعطوف متصفا بزيادة أو نقص بأن يزيد ذكره تعجبا ومبالغة في المعنى بحيث لو لم يذكر لم يحصل الشعور به (قوله أو إفرادا من جمع) قال الدنوشري فيه نظر إذ الظاهر إن المشاة جزء من كل فهو داخل في الأول فليتأمل انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله بعده تأملنا ذلك فوجدناه غير ناشيء عن تحرير في المسئلة وهو أن الحجاج إن أريد به المجموع اتجه كلامه والشارح لم يرد ذلك بدليل عطفه على ما قبله فلا نظر في كلامه إذ لم يدخل في الأول كما زعم ثم كتب الدنوشري بعده ثم رأيت الشمني قال في حاشيته على المغني قوله الثاني أن يكون بعضا من جمع قبلها كقدم الحاج حتى المشاة أو جزء من كل نحو أكلت السمكة حتى رأسها يعني بعضا من جمع في المعنى سواء كان جمعا في اللفظ أو لم يكن وفي الشرح أراد ما يكون جزئيا من كلي بدليل مقابلته بالجزء من الكل وإلا فلو أريد بالبعض ما هو أعم لزم التداخل بين الأقسام المتقابلة وليس المراد بالحجاج المجموع من حيث هو مجموع وإلا كان المشاة حينئذ جزءا لا جزئيا انتهى والفرق بين الجزء والجزئي والكل والكلي أن الجزء مقابل الكل والجزئي يقابل الكلي والكل هو المجموع أو المركب من شيئين أو أكثر والكلي هو المفهوم الذي لا يمنع نفس تصوره وقوع الشركة فيه انتهى كلام الشمني وتبين به أن ما قلناه أولا ناشئ عن تحرير فسقط قول المتعصب وهو أحد الغنيمي انتهى (وأقول) الذي تبين إن الشارح حاول شرح كلام المصنف هنا بكلام المغني فما قاله الغنيمي وجيه لعم ما حاوله الشارح غير متعين (قوله وضابط ذلك أنه الخ) من هذا امتنع ضربت الرجلين إلا أفضلهما لأنه لا يجوز إلا أفضلهما لما ذكره الشارح من أن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول الخ

والرديني صفة الرمح يقال رمح رديني وقناة ردينية قال الجوهري زعموا أنه منسوب إلى امرأة تسمى ردينة كانت تقوم القناة بخط هجر والعجاج بفتح العين الغبار والأنابيب جمع أنبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب (وأما حتى فالعطف بها قليل) عند البصريين (والكوفيون ينكرونه) بالكلية ويعملون نحو جاء القوم حتى أبوك ورأيت القوم حتى أباك ومررت بالقوم حتى أبيك على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل (و) العطف بحتى (شرطه أربعة أمور أحدها كون المعطوف اسما) لا فعلا لأنها منقولة من حتى الجارة وهي لا تدخل على الأفعال فلا يجوز على العطف أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى أقمت نفسي خادما له وبخل على زيد بكل شيء حتى منعني دانقا وأجازه ابن السيد (والثاني كونه ظاهرا لا مضمرا كما كان ذلك بشرط مجرورها (فلا يجوز قام الناس حتى أنا) ولا ضربت القوم حتى إياك وهذا الشرط (ذكره) ابن هشام الخضراوي) قال في المغني ولم أقف عليه لغيره (والثالث كونه بعضا من المعطوف عليه إما بالتحقيق) بأن يكون جزءا من كل (نحو أكلت السمكة حتى رأسها) أو فردا من جمع نحو قدم الحجاج حتى المشاة أو نوعا من جنس نحو أعجبني التمر حتى البرني (أو) بعضا (بالتأويل كقوله) وهو ابن مروان النحوي في قصة المتلمس حين هرب من عمرو بن هند لما أراد قتله:

(ألقى الصحيفة كي يخفف رحله … والزاد حتى نعله ألقاها

فيمن نصب نعله فإن ما قبلها) وهو ألقى الصحيفة والزاد (في تأويل ألقى ما يثقله) ونعله بعض ما يثقله قال أبو البقاء فيكون معطوفا على الصحيفة ويحتمل أن يكون منصوبا بفعل محذوف يفسره ألقاها فألقاها على الأول توكيد وعلى الثاني تفسير وأما من رفع نعله فعلى الابتداء وألقاها خبره وأما من جرها فعلى أن حتى جارة وألقاها توكيد وكان من قصة المتلمس أنه وطرفة هجيا عمرو بن هند ثم مدحاه بعد ذلك فكتب لكل منهما صحيفة إلى عامله بالحيرة وأمره فيها بقتلهما وختمها وأوهمهما أنه كتب لهما بصلة فلما دخلا الحيرة فتح المتلمس الصحيفة وفهم ما فيها فألقاها في نهر الحيرة وفر إلى الشام وأما طرفة فأبى أن يفتحها ودفعها إلى العامل فقتله (أو شبيها بالبعض) في شدة الاتصال (كقولك أعجبتني الجارية حتى كلامها ويمتنع) أن يقال أعجبتني الجارية (حتى ولدها) لأن ولدها ليس جزءا منها ولا شبيها به بخلاف كلامها فإنه لشدة اتصاله بها صار كجزئها (وضابط ذلك أنه إن حسن الاستثناء) المتصل (حسن دخول حتى) وإن لم يحسن امتنع ألا ترى أنه يحسن أن تقول أعجبتني الجارية إلا كلامها تنزيلا لكلامها منزلة بعضها ويمتنع أن يقال أعجبتني الجارية إلا ولدها على إرادة الاتصال لأن مسمى الجارية لا يتناول ولدها لأن شرط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل أداته ما بعدها نصا وهذا ليس كذلك فلا يحسن استثناؤه فلا يصح عطفه بحتى (والرابع كونه غاية) لما قبلها (في زيادة حسية) مرجعها إلى الحس والمشاهدة (نحو فلان يهب الأعداد الكثيرة حتى الألوف) فإن

(قوله في غاية النقص المعنوي) أي كما هو قضية كلام المصنف وقال اللقاني إن أقول القائل حتى الصبيان من النقص الحسي ككن مثقال الذرة المعنوي (قوله وبقي شرط آخر) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله انظر هل يغني عن هذا الاشتراط اشتراط الغاية في المعطوف وأيضا هذا المثال الذي مثل به المانع فيه شرعي والكلام في حتى إنما هو على طريق اللغة كما قيل بذلك في أو إذا كانت للتخيير أو الإباحة فلا مانع فيه من الاشتراك لغة إذ الصوم لغة الإمساك وكان يمكن التمثيل بنحو مات الناس حتى عجب الذنب ولعله أوضح من أمثاله وإن كان لا يخلو عن شيء اه وكأنه قدس سره فهم أن المثال حتى عيد الفطر وإلا فيوم الفطر لا يمكن صومه لغة لأنه بعد التعبير عنه بأنه يوم فطر يستحيل صومه فتأمل (قوله سواء وجدت لفظة سواء أو لا) أي أو لم توجد لكن لا بد من وجود ما يشبهها من ما أدري وما أبالي ونحوها (قوله بحيث تكون الخ) (١٤٢) فيه إشارة إلى الاعتراض على المصنف لأن قوله هي الداخلة على جملة في محل المصدر ظاهره أن الذي في تأويل المصدر الجملة الداخلة عليها الهمزة فقط مع أنها والهمزة جميعا في تأويل المصدر واعلم أن المتبادر من صنيع المصنف أن هي الثانية عائدة على همزة التسوية لا على أم كهي الأولى وإلا لم يحتج إلى إعادة هي ولا العطف بل كان يكفي أن يقول الداخلة والشارح جعلها عائدة على أم حيث قدر بعد العاطف قوله المسبوقة الخ لأن المسبوقة بهمزة التسوية أم ولم يظهر وجه ذلك وإن كان صحيحا لأن كلا من الجملتين في محل المصدر (قوله أو اسميتين) قال الدنوشري خالف بعضهم في وقوع الجملة الاسمية بعد أم الواقعة بعد همزة التسوية والصحيح الجواز كما مشى عليه الموضح قال المرادي وقد عادلت بين مفرد وجملة كقوله • سواء عليك النفر أم بت ليلة • (قوله أي لست أبالي الخ) قال الدنوشري كان الأولى الإتيان بمصدر ناء وهو النأي كما أتى بمصدر واقع وهو الوقوع وقد يقال قدر ذلك بيانا للمعنى وأنه جائز انتهى واعلم أن الدماميني قال في هذا المثال قولهم لا أبالي أقمت أم قعدت الذي يظهر لي فيه أن الجملة الواقعة بعده في محل نصب والفعل معلق قال الجوهري وقولهم لا أباليه أي لا أكترث به انتهى فهو فعل متعد بنفسه ويقرب من معنى الفعل القلبي لأن معنى لا أكترث به لا أفكر فيه ازدراء به فجاء التعليق من هذه الجهة هذا وعدى الشارح أبالي هنا بنفسه حيث قال أي لست أبالي بعد وعداه بعد بالباء حيث قال أي ما أبالي بقعوده الخ وفي تهذيب الأسماء واللغات أن الفقهاء استعملوا لا أبالي به وهو صحيح وإن زعم بعضهم أنه لحن وأن الصواب لا أباليه فإنه لم يسمع من العرب إلا هكذا غلط فإنه ثبت في الصحيحين كان رسول صلى الله عليه وسلم لا يبالي بتأخير العشاء وبسط الكلام في ذلك (قوله أم صمتكم) قال الدنوشري فيه نظر وكان ينبغي أن يقول وصمتكم كما مر في قوله أي سواء عليكم الإنذار

الأطراف غاية في الزيادة الحسية (أو) في زيادة (معنوية) مرجعها إلى المعنى (نحو مات الناس حتى الأنبياء أو الملوك) فإن الأنبياء والملوك غاية الناس في الزيادة المعنوية وهي الاتصاف بالنبوة والملك (أو في نقص) حسي أو معنوي (كذلك) فالأول (نحو المؤمن يجزى بالحسنات حتى مثقال الذرة) فإن مثقال الذرة غاية في النقص الحسي (و) الثاني (نحو غلبك الناس حتى الصبيان أو النساء) فإن الصبيان والنساء في غاية النقص المعنوي وهو الاتصاف بالأنوثة والصبا والتحقيق كما قال في المطول أن المعتبر في حتى ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنا من الأضعف إلى الأقوى أو بالعكس ولا يعتبر الترتيب الخارجي لجواز أن تكون ملابسة الفعل لما بعدها قبل ملابسة الأجزاء الأخر نحو مات كل أب لي حتى آدم وفي أثنائها نحو مات الناس حتى الأنبياء وفي زمان واحد نحو جاءني القوم حتى زيد إذا جاءوك معا وزيد أضعفهم وعلم من كلام الموضح أنه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها تحقيقا أو تأويلا أو تشبيها أو كان كذلك ولكنه لم يكن غاية له أو كان غاية ولم يكن يدل على زيادة أو نقص حسيين أو معنويين امتنع العطف بحتى فلا يجوز كلمت العرب حتى العجم لاختلاف الجنس ولا خرج الفرسان حتى بنو فلان وهم من وسط الفرسان لفقد الغاية لأن الغاية لا تكون إلا في الأطراف العالية أو السافلة ولا جاء القوم حتى زيد إذا لم يتصف بزيادة ولا نقص من رفعة أو ضعة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

بعضا بحتى اعطف على كل ولا • يكون إلا غاية الذي تلا

وبقي عليهما شرط آخر وهو أن يكون شريكا في العامل فلا يجوز صمت الأيام حتى يوم الفطر بالنصب قاله الموضح في الحواشي (وأما أم فضربان منقطعة وسيأتي ومتصلة وهي المسبوقة إما بهمزة التسوية) سواء وجدت لفظة سواء أو لا (و) المسبوقة بهمزة التسوية (هي الداخلة على جملة) بحيث تكون الهمزة مع الجملة (في محل المصدر وتكون) الجملة المسبوقة بهمزة التسوية (هي و) الجملة (المعطوفة عليها فعليتين نحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية) أي أم لم تنذرهم أي سواء عليهم الإنذار وعدمه (أو اسميتين كقوله)

ولست أبالي بعد فقدي مالكا • (أموتي ناء أم هو الآن واقع)

أي لست أبالي بعد موتي أم وقوعه الآن (أو مختلفتين) بأن تكون المعطوف عليها فعلية والمعطوفة اسمية (نحو سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون) أي سواء عليكم دعاؤكم إياهم أم صمتكم أو بالعكس نحو ما أبالي أزيد قاعد أم قام أي ما أبالي بقعوده أم قيامه (وإما) مسبوقة (بهمزة يطلب بها وبأم

النعيين) لأحد الشيئين بحكم معلوم الثبوت فإذا قيل عندك أم عمر وقيل أزيد فى الجواب زيدا وقيل عمرو ولا يقال لا ولا نعم لعدم التعيين (وتقع) أم المسبوقة بهمزة التعيين (بين مفردين متوسطا بينهما ما لا يسئل عنه نحو أأنتم أشد خلقا أم السماء أو متأخرا عنهما) ما لا يسئل عنه (نحو وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون) فالسؤال فى الآية الأولى وقع عن المسند إليه ولم يسئل عن المسند وفى الثانية بالعكس فوسط ما لا يسئل عنه فى الأولى وهو أشد خلقا وأخر فى الثانية وهو ما توعدون وذلك لأن شرط الهمزة المعادلة لأم أن يليها أحد الأمرين المطلوب تعيين أحدهما ويلى أم المعادل الآخر ليفهم السامع من أول الأمر الشىء المطلوب تعيينه تقول إذا استفهمت عن تعيين المبتدأ دون الخبر أزيد قائم أم عمرو وإن شئت قلت أزيد أم عمرو قائم فتوسط الخبر أو تؤخره لأنه غير مسئول عنه وتقول إذا استفهمت عن تعيين الخبر دون المبتدأ أقائم زيد أم قاعد وإن شئت قلت أقائم أم قاعد زيد فتوسط المبتدأ أو تؤخره لأنه غير مسئول عنه (و) تقع (بين) جملتين (فعليتين) ليستا فى تأويل مفردين (كقوله) وهو زياد بن حمل بفتح المهملة والميم

فقمت للطيف مرتاعا فأرقنى ... فقلت أهى سرت أم عادنى حلم

لأن الأرجح كون هى) الواقعة بعد الهمزة (فاعلا بفعل محذوف) يفسره سرت لأن همزة الاستفهام بالفعل أولى من حيث أن الاستفهام عما يشك فيه وهو الأحوال لأنها متجددة وأما عن الذوات فقليل ومن ثم رجح النصب فى باب الاشتغال نحو أزيدا ضربته والمراد بالطيف هنا خيال المحبوبة الذى رآه فى النوم والمرتاع الخائف وأرقنى أسهرنى وأهى بسكون الهاء بعد الهمزة وسرت سارت ليلا وعادنى جاءنى بعد إعراضه عنى والحلم بضمتين رؤيا النوم قال ابن الحاجب يريد أنى قمت من أجل الطيف منتبها مذعورا للقائه فأرقنى لما لم يحصل اجتماع محقق ثم ارتبت هل كان الاجتماع على التحقيق أو كان فى المنام (واسميين كقوله) وهو الأسود بن يعفر التميمى

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا ... شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر)

فشعيث فى الموضعين بالتصغير وأوله شين معجمة وآخره ثاء مثلثة اسم قبيلة وهو مبتدأ وابن خبره ولهذا يكتب بالألف والجملة فى موضع النصب بأدرى وهو معلق عنها بالاستفهام (والأصل أشعيث) بالهمزة فى أوله والتنوين فى آخره (لحذفت الهمزة والتنوين منهما للضرورة) بناء على أنه مصروف نظرا إلى الحى بدليل الإخبار عنه بابن ويحتمل أن يكون ممنوع الصرف نظرا إلى القبيلة والإخبار بابن لا يمنع من ذلك لجواز رعاية التذكير وضده باعتبارين) قال السيرافى لأنه يهجو هذه القبيلة فيقول لم تستقر على أب لأن بعضا يعزوها إلى منقر وبعضا يعزوها إلى سهم اه والمعنى لا أدرى أى النسبين هو الصحيح نسب شعيث ابن سهم أم نسب شعيث بن منقر وسهم بفتح المهملة وسكون الهاء ومنقر بكسر الميم وسكون النون وكسر القاف وبالراء قبيلتان واستغنى الموضح بحذف الهمزة فى هذا البيت عن شرح قول النظم:

وربما حذفت الهمزة إن ... كان خفا المعنى بحذفها أمن

ومختلفين نحو أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون لأن الأرجح كون أنتم فاعلا بفعل محذوف يفسره المذكور قاله فى المغنى والحاصل أن أم المتصلة منحصرة فى نوعين لأنها إما أن تتقدم عليها همزة التسوية أو همزة يطلب بها وبأم التعيين وإنما سميت فى هذين النوعين متصلة لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر وقيل لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا فى إفادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة لأنهما جميعا بمعنى أى

وعدمه فعطف بالواو وكذا يقال فى قوله أم قيامه (قوله بحكم الخ) فيه نظر يظهر بالتأمل وقولنا أقائم زيد أم قاعد النحى ووجه ذلك أن المطلوب فى هذا المثال التعيين لأحد الشيئين المحكوم عليه وهو زيد لأنه هو المعلوم الثبوت (قوله أو متأخرا عنهما) قال اللقانى وظاهر قول ابن الناظم فى أقائم زيد أم قاعد يجوز أزيد قائم أم قاعد جواز تقديمه عليهما (قوله وإن أدرى أقريب) الآية يجوز أن يكون ما توعدون مبتدأ وما قبله خبر عنه ومعطوف وأن يتنازع قريب وبعيدما والأظهر على قول البصريين أن يرتفع ببعيد لأنه قريب وعلى كل فأم بين مفردين لأن المراد بهما المسئول عنهما وإن توسط بينهما غيرهما كما أوضحناه فى حواشى الألفية وأما قل إن أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا فالمسئول عنه الثانى أم يجعل له ربى أمدا ليس فيها مفرد يصلح للسؤال عنه (قوله وأهى بسكون الهاء) فى التسهيل ما يقتضى أنه قليل وفى شرحه أن الإسكان فى ذلك لم يجئ إلا فى الشعر (قوله ومختلفين نحو أأنتم الخ) ذكر اللقانى أن ابن الناظم زاده وقال وزاد المفرد والجملة ومثل له بقوله تعالى وإن أدرى أقريب ما توعدون أم يجعل له ربى أمدا بناء على أن ما توعدون غير مسئول عنه فما قبل أم فيه مفرد (قوله لأن الأرجح كون انتم الخ) قال الدماميني لأن الاستفهام بالفعل أ-ق منه بالاسم وقد يقال لا ينبغى فى هذه الآية ترجيح تقديره فاعلا على كونه مبتدأ بل يجوز الأمران فى نظر النحوى على حد سواء وذلك لأن الفعلية مرجحا وهو كثرة إيلاء الفعل للهمزة كما تقدم وللاسمية مرجحا وهو تناسب المتعاطفين فاستويا وأيضا فإن الاستفهام المعادل بالهمزة ليس حقيقيا فلا ينبغى

ورجح هذا على الأول بأن اعتبار هذا المعنى راجع إليها نفسها لا إلى أمر خارج عنها بخلاف الأول فإن الاتصال فيه إنما هو بين السابق واللاحق فإطلاق الاتصال عليها إنما هو باعتبار متعاطفيها المتصلين بها فتسميتها بذلك إنما هو لأمر خارج عنها وعورض بأن الوجه الثاني إنما يتأتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيترجح الأول لشموله النوعين وعليه اقتصر في المغني وتسمى أيضا في النوعين معادلة لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني ويفترق النوعان من أربعة أوجه أولها وثانيها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تستحق جوابا لأن المعنى معها ليس على الاستفهام وإنما الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب لأنه خبر وثالثها ورابعها أن الواقعة بعد همزة التسوية لا تقع إلا بين جملتين وأن الجملتين لا يكونان معها إلا في تأويل مفردين كما مر وليست الأخرى كذلك وإلى نوعي الاتصال أشار الناظم بقوله ❊ وأم بها اعطف بعد همز التسويه ❊ أو همزة عن لفظ أى مغنيه (و) أم (المنقطعة هي الخالية من ذلك) المذكور في المتصلة فلا تتقدم عليها همزة التسوية ولا همزة يطالب بها وبأم التعيين وسميت منقطعة لوقوعها بين جملتين مستقلتين (ولا يفارقها معنى الإضراب) عند الجمهور وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ❊ وبانقطاع وبمعنى بل وفت ❊ إن تك مما قيدت به خلت (وقد تقتضي مع ذلك) الإضراب (استفهاما حقيقيا) وهو الطلب (نحو) قول العرب (إنها لإبل أم شاء) بالمد والإبل اسم جمع والشاء ليس جمع شاة في اللفظ ولكنه جمع لا واحد له من لفظه قاله أبو عثمان وشاء خبر لمبتدأ محذوف (أي بل أهي شاء) فالهمزة داخلة على جملة (وإنما قدرنا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على المفرد) لأنها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل إلا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن مالك أنها قد تدخل على المفرد وحمل قولهم إنها لإبل أم شاء على ظاهره دون تقدير مبتدأ واستدل بأنه قد سمع أن هناك لإبلا أم شاء بالنصب وهذا الأعرف الأعن حهنه وإن سلم فالتأويل ممكن بأن تكون متصلة وحذفت الهمزة أو منقطعة وانتصب شاء بمحذوف أي أم أرى شاء (أو) استفهاما (إنكاريا كقوله تعالى أم له البنات) ولكم البنون (أي بل أله البنات) إذ لو قدرت للإضراب المحض لزم المحال وهو الإخبار بنسبة البنات إليه تعالى عن ذلك (وقد لا تقتضيه) أي لا تقتضي أم المنقطعة الاستفهام (ألبتة) لا حقيقيا ولا إنكاريا (نحو) هل يستوي الأعمى والبصير (أم هل تستوي الظلمات والنور أي بل) هل (تستوي) ولا يقدر بل أهل إذ لا يدخل استفهام على استفهام وقول الشاعر

❊ فليت سليمى في المنام ضجيعتي ❊ هنالك (أم في جنة أم جهنم) ❊

أي بل في جهنم ولا يقدر بل أفي جهنم (إذ لا معنى للاستفهام هنا) لأنه للتمني ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أن أم أبدا بمعنى بل والهمزة جميعا وأن الكوفيين خالفوهم في ذلك اه وهذه الآية والبيت يشهدان للكوفيين فإن أم فيهما بمعنى بل خاصة كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الأخطل

❊ كذبتك عينك أم رأيت بواسط ❊ غلس الظلام من الرباب خيالا ❊

قال أبو عبيدة أن المعنى هل رأيت (وأما أو فإنها بعد الطلب للتخيير) بين المتعاطفين نحو تزوج زينب أو أختها أو الإباحة كجالس العلماء أو الزهاد (والفرق بينهما) أي بين التخيير والإباحة (امتناع الجمع بين المتعاطفين في التخيير) فلا يجوز أن يجمع بين زينب وأختها في التزويج لامتناع الجمع بين الأختين (وجوازه) أي الجمع بين المتعاطفين (في الإباحة) فيجوز أن يجمع بين العلماء والزهاد في المجالسة (وبعد الخبر) وهو مقابل الطلب أي الكلام الخبري الذي من شأنه أن يحتمل التصديق والتكذيب (للشك) من المتكلم (نحو لبثنا يوما أو بعض يوم) فلبثنا كلام خبري وأو للشك من القائلين ذلك

على رأيه أن تكون أم فيه متصلة (قوله إنها الإبل أم شاء) قال الدنوشري أول كلامه على التعيين فلما تبين له الخطأ أضرب عنه معقبا له بالشك (قوله والشاء ليس جمع شاة الخ) قال الدنوشري ينظر ما المانع من جعل شاة مفرد الشاء (قوله خلافا لابن جني) قال الدنوشري قال الدماميني أن مذهب ابن جني والمغاربة أن أم المنقطعة غير عاطفة خلاف ما حكى عنه الشارح (قوله وادعى ابن مالك الخ) قال الدنوشري وتكون أم المنقطعة عاطفة عند ابن مالك (قوله وحذفت الهمزة) قال الدنوشري مراده أنها محذوفة قبل أن والتقدير أن هناك الخ وينظر ما فائدة التوكيد بأن (قوله وانتصب شاء الخ) قال الدنوشري ويفهم منه أن في محذوفة قبل جهنم ولا يجوز أن يعطف جنة لأن أم المنقطعة ليست عاطفة إلا على رأى تقدم وقوله في جنة من جملة التمني والتقدير بل ليتها ضجيعتي في جنة وكذا يقال فيما بعده والشاهد في أم الأولى والثانية كما يفهمه ظاهر كلام الشارح (قوله كما أنها الخ) قال الدنوشري هذا قول أبي عبيدة فقط كما في المغني (قوله بعد الطلب) أي بعد صيغة الطلب لأنه لا طلب في التخيير والإباحة والظاهر أن المراد بالطلب الأمر إذ الاستفهام لا يتأتى به تخيير ولا إباحة وكذا باقي أنواع الطلب فليتأمل في الرضي ما يخالفه في غير الاستفهام (قوله أو الإباحة) ليس مراده الإباحة الشرعية لأن الكلام في

معانى أوقبل ظهور الشرع بل المراد الإباحة بحسن العقل أو العرف فى أى وقت كان وعند أى قوم كانوا (قوله أو الإبهام) المفهوم من كلام النحويين أن الإبهام هو التشكيك ومقتضى كلام المطول والمختصر أنه غيره لأن فيهما بعد قول التلخيص أو التشكيك مانصه أو الإبهام ومثله بالآية وقال الحفيد الفرق بينه وبين التشكيك أن المقصود فى الأول الإخفاء بحسب بادئ الرأى اه وأما الفرق بين الشك والإبهام فواضح قال بعضهم الشك يستوى فيه المتكلم والمخاطب والإبهام يتعلق بالمخاطب فقط بخلاف المتكلم فإنه عالم بحقيقة الأمر (قوله نحو وإنا أو إياكم الخ) قال الدنوشرى فيه نظر إذ لم تقع أو فيه بعد الخبر وكذا يقال فى التقسيم فيما يأتى وفى كلام الشارح إشارة الى ماقلنا حيث قال فيكون الشاهد فى أو الثانية اه (وأقول) لايخفى أن هذا النظر كلا بل لأن المصنف مثل بالآية ولم يعين أن الشاهد فى الأول أو الثانية وحمل كلامه على الثانية ممكن كما فعل الشارح وقوله وكذا يقال فى التقسيم لايظهر له وجه إذ أو فى أو فعل أو حرف بعد الخبر وهو قوله الكلمة اسم إلا أن يقال الخبر إنما هو المجموع فى الحقيقة ولا يخفى مافيه إذ الكلمة كل واحد لا المجموع ثم هذا بناء على اشتراط تقدم الخبر فى التقسيم ويأتى مافيه وكان اللائق بالدنوشرى أن يبين وجه تخصيص الشاهد بالثانية الذى أشار إليه الشارح وقد تقدم الكلام الخبرى دون الأولى لعدم تقدمه لأن إن واسمها ليس بكلام لكن قد يجاب بأن قوله لعلى هدى أو فى ضلال مبين خبر عن الأول وحذف خبر الثانى أو بالعكس إذ لا يتعين كونه خبرا عنهما وإن صلح لذلك لكونه جارا ومجرورا فيمكن تقدير متعلقه مثنى وحينئذ فالشاهد فى الأولى والثانية (قوله والتفصيل) ظاهر كلامه أن التفصيل غير التقسيم وقال فى المغنى بعد أن ذكر أن ابن مالك تارة عبر بالتقسيم وتارة بالتفريق المجرد مانصه وغيره عدل عن العبارتين فعبر بالتفصيل (١٤٥) ومثله بقوله تعالى وقالوا كونوا هودا أو نصارى اه وهذا يقتضى ترادف التقسيم والتفصيل فقد مثل ابن الناظم بهذه الآية للتقسيم والعجب أن شراح المغنى كالشارح لم يتعرضوا لمعارضة الأوضح المغنى ولا يقال التفصيل يستدعى سبق إجمال بخلاف التقسيم كما قد يتخيل من كلام الشارح لأنه مدفوع بأن التقسيم يستدعى تقدم مايتناول الأقسام كما الشمنى وقال اللقانى الفرق بين التفصيل والتقسيم أن التفصيل تبيين للأمور المجتمعة بلفظ واحد والتقسيم تبيين لما دخل تحت حقيقة واحدة ففى الآية جمعت اليهود والنصارى فى لفظ واحد وهو الضمير المسند إليه قال المتضمن جلع متوهم فيه وبين ذلك فيما بعد (قوله فقالوا كلام خبرى الخ) إشارة إلى دفع مايقال التفصيل إنما يكون فى الخبر لا فى الطلب وهو فى الآية فى الطلب وهو كونوا وحاصل الجواب أنه إنما هو فى الخبر إذ التفصيل الذى فى أو للإجمال الذى فى قالوا وهو خبر وهذا بناء على أن التفصيل لابد أن يتقدمه الخبر كما هو قضية عطفه على الشك لكن صرح الشاطبى كما نقلناه فى حواشى الألفية بأن ماعدا التخيير والإباحة والشك والإبهام من معانى أو يكون بعد الطلب والخبر وحينئذ فينبغى أن يقدر عامل لقوله والتفصيل بعد لعاطف والتقدير ويكون للتفصيل ويدل له مايأتى من حكاية الفراء والحق أن الشارح إنما قصد تحقيق المقام وبيان الواقع من وقوع أو فى الآية بعد الخبر إذ لم نر من صرح باشتراط تقدم الخبر فيما عدا الشك والإبهام والعطف فى كلام المصنف لايقتضيه لما عرفت من انقطاعه عما قبله بالتقدير فتأمل (قوله وعدل عنه فى التسهيل الخ) قال فى شرحه التعبير به أولى من التعبير بالتقسيم لأن استعمال الواو فى التقسيم أجود وقال الدمامينى لم أتحقق إلى الآن الفرق بين التقسيم والتفريق المجرد على وجه يكونان به متباينين حتى إذا وجدنا مدلول التقسيم يتأتى على قلنا يسوغ الإتيان بما شئت من الواو وأو ولكن استعمال الواو أجود وقال الشمنى يمكن الفرق بأن التقسيم جعل الشىء أقساما يستدعى تقديم مايتناول الأقسام سواء كان كليا نحو الكلمة اسم وفعل وحرف أو كلا نحو اثنان صدور رماح أو سلاسل وأما التفريق فهو قطع الاتصال بين شيئين فأكثر وذلك لايستدعى تقديم مايتناول فهو أعم من التقسيم هو مامطلقا وبعبارة أخرى التقسيم الخبرى يقع فى كلى

او الإبهام) على المخاطب (نحو وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين) فإنا أو إياكم لعلى هدى كلام خبرى وأو فى ضلال مبين للإبهام فيكون الشاهد فى الثانية وقال فى المغنى الشاهد فى الأولى وقال الدمامينى الشاهد فى الأولى والثانية والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم لثابت له أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه فى ضلال مبين أخرج الكلام فى صورة الاحتمال مع العلم بأن من وحد الله وعبده فهو على هدى وإن من عبد غيره من جماد أو غيره فهو فى ضلال مبين اه (والتفصيل) بالصاد المهملة بعد الإجمال (نحو وقالوا كونوا هودا أو نصارى) فقالوا كلام خبرى وهو مشتمل على الواو العائدة على اليهود والنصارى فذكر الفريقين على الإجمال بالضمير العائد إليهما ثم فصل ماقاله كل فريق (أى قالت اليهود كونوا هودا وقالت النصارى كونوا نصارى) فأو لتفصيل الإجمال فى فاعل قالوا وهو الواو (والتقسيم نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف) قاله ابن مالك فى الخلاصة وأصلها وعدل عنه فى التسهيل وشرحه الى التفريق المجرد (والإضراب) كبل مطلقا (عند الكوفيين وأبى على) الفارسى وابن برهان نحو أنا أخرج ثم تقول أو أقيم أضربت عن الخروج

ثم أثبت الإقامة فكأنك قلت لا بل أقيم (حكى الفراء اذهب إلى زيد أو دع ذلك فلا تبرح اليوم) نقله عنه في شرح الكافية ونقل ابن عصفور عن سيبويه أنه أثبت لأو الإضراب بشرطين تقدم نفي أو نهي وتكرير العامل نحو لست زيدا أو لست عمرا أو لا تضرب زيدا أو لا تضرب عمرا (و) تكون أو (بمعنى الواو عند الكوفيين) والأخفش والجرمي (وذلك عند أمن اللبس كقوله) وهو حميد بن ثور الهلالي :

قوم إذا سمعوا الصريخ رأيتهم • (ما بين ملجم مهره أو سافع)

أي وسافع لأن البينية من المعاني النسبية التي لا يعطف فيها إلا بالواو كما تقدم ويحتمل أن تكون أو لأحد الأمرين على بابها والمراد بين فريق ملجم أو فريق سافع على حد اجلس بين العلماء أو الزهاد والصريخ صوت المستصرخ والملجم هو جاعل اللجام في فمه من الفرس والسافع بالسين المهملة هو الآخذ بناصية فرسه ومنه لنسفعا بالناصية وإلى معاني أو أشار الناظم بقوله :

خـــير أبح قسم بأو وابهم • واشكك وإضراب بها أيضا نمى
وربمـــا عاقبت الواو إذا • لم يلف ذو النطق للبس منفذا

(وزعم أكثر النحويين أن إما الثانية في الطلب والخبر) فالأول نحو تزوج إما هندا وإما أختها و الثاني نحو (جاءني إما زيد وإما عمرو بمنزلة أو في العطف والمعنى) فتكون بعد الطلب للتخيير والإباحة وبعد الخبر للشك والإبهام والتفصيل نحو إما شاكرا وإما كفورا وانتصابهما على هذا على الحال المقدرة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • ومثل أو في القصد إما الثانية • وقال أبو علي وابنا كيسان وبرهان) بفتح الباء والمنع من الصرف (هي مثلها في المعنى فقط) لا في العطف وإنما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها الحرفه قاله ابن عصفور (ويؤيد قولهم إنها مجامعة للواو) العاطفة (لزوما والعاطف لا يدخل على عاطف وأما قوله) وهو سعد بن قرط لا الأحوص خلافا للجوهري :

ياليتما أمنا شالت نعامتها • (أيما إلى جنة أيما إلى نار

فشاذ) حذف الواو (وكذلك فتح همزتها وإبدال ميمها الأولى ياء) شاذان أيضا على سبيل الاجتماع والا ففتح همزتها لغة تميمية وقيسية وأسدية وشالت نعامتها كناية عن موتها لأن النعامة باطن القدم وشالت ارتفعت ومن مات ارتفعت رجلاه وانتكس رأسه وظهرت نعامة قدمه ولا خلاف في أن إما الأولى غير عاطفة لاعتراضها بين العامل والمعمول نحو قام إما زيد وإما عمرو ونحو رأيت إما زيدا وإما عمرا (وأما لكن فعاطفة خلافا ليونس) وتبعه ابن مالك في التسهيل (وإنما تعطف بشروط) ثلاثة (إفراد معطوفها

المذكورات أو كلها والتفريق يقع في المذكورات (قوله اذهب إلى زيد الخ) قال الدنوشري فيه وقوع أو بعد غير الخبر والعطف يقضي بخلاف ذلك فإن قوله وللإضراب معطوف على قوله قبل لذلك اشترط فيه وقوع أو بعد الخبر فيكون ما عطف عليه كذلك ويمكن أن يقدر له عامل يكون به منقطعا عما قبله كأن يقدر تأتي بعد الواو وقال الرضي والسعد كما نقله بعض المشايخ إن أو الإضرابية ليست بعاطفة اه وهو بعد معرفة ما نقلناه عن الشاطبي غير محرر وكان ينبغي الجزم بتقدير العامل وتقديره في قول المصنف وللتفصيل لأجل التوهم اشتراك التفصيل مع ما قبله في اشتراط تقدم الخبر فتدبر (قوله ويحتمل الخ) قال الدنوشري قد يقال إن ذلك يوهم أنهم إما فريق ملجم وإما فريق سافع والغرض الحكم عليهم بأنهم جمعوا الوصفين وذلك مناف لإبقاء أو على معناها وكتب شيخنا الغنيمي رحمه الله بعده أقول لا منافاة لأن المقام يقتضي (١٤٦) الحصر في القسمين ثم كتب الدنوشري قال بعض المشايخ لا مانع أن تكون أو حينئذ للتفصيل أو قد يقال إنه لا مانع من كون القوم إما ملجمون فقط أو سافعون فقط (قوله على هذا) أي على معنى التفصيل والحال المقدرة هي التي يكون حصول مضمونها متأخرا عن حصول مضمون عاملها والعامل فيهما هديناه والهداية نصب الدليل ولا شك في تأخر الشكر والكفر عنه لأن المراد بالشكر العمل بما بين له وبالكفر ضده وليسا بمقارنين لنصب الدليل (نكتة) سأل الصاحب بن عباد القاضي عبد الجبار عن هذه الآية فقال كيف قرن بين لفظي فاعل وفعول وأحدهما للمبالغة دون الآخر فقال نعم الله تعالى على عباده كثيرة فكل شكر بإزائها قليل وكل كفر عظيم تجاه شاكر بغير لفظ المبالغة وكفور بلفظها (قوله وإلى ذلك أشار الخ) قال الدنوشري قد يقال إن كلام الناظم صريح في أنها مثل أو في المعنى لا في العطف (قوله وأما لكن) قال الزرقاني أي الخفيفة وأما المخففة من الثقيلة فهي حرف ابتداء غير عامل خلافا للأخفش ويونس فإنهما يريان أنها عاملة واسمها ضمير شأن محذوف والجملة خبرها قال في المغني وإنما لم تعمل لدخولها على الجملتين اه بالمعنى وظاهر كلام الدماميني أنها حينئذ تفيد الاستدراك وذلك لأنه نظر في الفرق بين المخففة والخفيفة حيث دخلت جملة فقال الظاهر (قوله خلافا ليونس) قال الزرقاني قال ابن عقيل في شرح التسهيل فهي عنده للاستدراك لا للعطف والعطف بما قبلها من واو اه فإن قلت فالذي يقوله في ما قام زيد لكن عمرو هل يمنع ذلك أو يجوزه فما وجهه فالجواب أنه يجوز قال الرضي وذهب يونس إلى أن لكن في جميع مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف وليها مفرد أو جملة وذلك لجواز دخول الواو عليها في المفرد

يقدر العامل بعدها اهـ المقصود منه إذا تقرر هذا علمت من مجموع كلام ابن عقيل والرضي أنها عند يونس مخففة من الثقيلة ومع ذلك تفيد الاستدراك (قوله وأن تسبق بنفي) هل النفي خاص بالحروف أو ولو كان بالأفعال النافية والأسماء وإذا كان بالحروف فهل عام في جميعها أو خاص بما والظاهر الأول ولم يذكر الاستفهام مع أنه ملحق بالنفي في الغالب وصرح في التسهيل بأنها إذا تلتها جملة لا تكون بعد الاستفهام (قوله وأن لا تقترن بالواو) الاقتران يشمل ما إذا كانت تالية أو غير تالية والظاهر أن المراد أن تكون تالية بقرينة ما سيأتي وخصوا الاقتران بالواو ولم يعمموا العاطف كما في بل الظاهر لعدم أتيه غير الواو هنا (قوله فقيل عطف على صالح) قال الروداني أي فقيل الجر عطف على صالح وهذا هو الذي عول عليه هنا بجعله ما ذكر مثالا للمعطوف المفرد وقوله وقيل بجر مقدر أي وقيل الجر بجار مقدر كما بينه وفهم بعض شيوخنا من التقدير المذكور أن العطف حينئذ من عطف الجمل ويحتمل أن المعطوف حينئذ الجار والمجرور وهو ليس جملة وتقدير العامل لكون الجار والمجرور بدلا قاله ابن المصنف (قوله لكن وقائعه الخ) قال الروداني لما كان عدم خشية حده ربما يتوهم منها أنه كذلك في وقائعه استدرك على ذلك وبين أنه في الحرب ليس كذلك (قوله بخلاف الجملتين الخ) (١٤٧) وذلك لاستقلال الجمل استقلالا تاما (قوله وزعم ابن أبي الربيع) ينبني على قوله أن تكون الواو قبلها زائدة (قوله إفراد معطوفها) خالف فيه بعضهم وفي الرضي وأما بل فإما يليها مفرد أو جملة والتي تليها جملة فائدتها الانتقال إلى جملة أخرى أهم من الأولى وقد تكون لتدارك الغلط ومثله في الفصل والوصل وعلى مجيء بل عاطفة في الجمل جرى الإمام النووي في المنهاج في مسئلة الاجتهاد حيث قال أو ماء وبول لم يجتهد على الصحيح بل يخلطان ونقل شراحه هناك أن ابن مالك يقول بأنها تعطف الجمل والذي ذكره ابن هشام أنه لم يقل بذلك إلا ابنه فانظر حواشينا على الألفية

وأن تسبق بنفي أو نهي) عند البصريين وإليه أشار الناظم بقوله * وأول لكن نفيا أو نهيا * (وأن لا تقترن بالواو) عند الفارسي والأكثرين فالنفي (نحو ما مررت برجل صالح لكن طالح) بالجر سماعا فقيل عطف على صالح وقيل بجار مقدر أي لكن مررت بطالح وجاز إبقاء عمل الجار بعد حذفه لقوة الدلالة عليه بتقدم ذكره (و) النهي (نحو لا يقم زيد لكن عمرو وهي حرف ابتداء) جيء به لمجرد إفادة الاستدراك وليست عاطفة (إن تلتها جملة) لعدم إفراد معطوفها (كقوله) وهو زهير بن أبي سلمى بضم السين:

(إن ابن ورقاء لا تخشى بوادره ... لكن وقائعه في الحرب تنتظر)

فوقائعه مبتدأ وتنتظر خبره ولكن الداخلة على هذه الجملة حرف ابتداء وابن ورقاء بالمد هو الحرث الصيداوي وورقاء أبوه والبوادر جمع بادرة وهي الحدة (أو تلت) لكن (واوا) فهي حرف ابتداء أيضا ليست عاطفة لأن من شرط عطفها أن لا تقترن بالواو (نحو) ما كان محمد أبا أحد من رجالكم (ولكن رسول الله) فلكن حرف ابتداء ورسول الله خبر لكان محذوفة (أي ولكن كان رسول الله وليس) رسول الله (المنصوب معطوفا بالواو) الداخلة على لكن على أبا أحد كم من عطف مفرد على مفرد كما هو مذهب يونس من كون لكن حرف استدراك والعاطف الواو (لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالسلب والإيجاب) لأن المعطوف عليه هنا منفي والمعطوف موجب بخلاف الجملتين المتعاطفتين بالواو فيجوز تخالفهما إيجابا وسلبا نحو ما قام زيد وقام عمرو وقام زيد ولم يقم عمرو وزعم ابن أبي الربيع أن لكن حين اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة وأنه ظاهر قول سيبويه (أو سبقت بإيجاب نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم) فلكن حرف ابتداء أو استدراك وعمرو مبتدأ ولم يقم خبره (ولا يجوز لكن عمرو) بالإفراد (على أنه معطوف) على زيد لفوات شرطه وهو النفي أو النهي (خلافا للكوفيين) في إجازتهم ذلك وليس ذلك بمسموع وأما بل فيعطف بها بشرطين إفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهي ومعناها (بعد الأولين) وهما الإيجاب والأمر (سلب الحكم عما قبلها) حتى كأنه مسكوت عنه ولم يحكم عليه بشيء (وجعله لما

هذا ولم يبين حكمها إذا لم يفرد معطوفها كما فعل في لكن فانظر المغني (قوله بإيجاب) هل الاستفهام داخل في الإيجاب (قوله ومعناه بعد الأولين الخ) الحاصل أنها تفيد بعد الأولين أمرين تأسيسين إزالة الحكم عما قبلها وجعله لما بعدها وبعد الأخيرين أمرين تأكيدي وهو تقرير ما قبلها وتأسيسي وهو إثبات نقيضه لما بعدها (قوله حتى كأنه الخ) ما سبب هذه العبارة المؤذنة بعدم تحقق ما ذكر ولو أسقط الكاف وقد تجعل كان للتحقيق (قوله حتى كأنه مسكوت عنه الخ) قال الدنوشري ليس هذا معنى سلب الحكم وكأن الشارح أراد أن يحمل كلام الموضح على ما قاله الشيخ سعد الدين في المطول فإنه قال معنى الإضراب أن تجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه يحتمل أن يلابسه الحكم وأن لا يلابسه فنحو جاءني زيد بل عمرو يحتمل مجيء زيد وعدم مجيئه وفي كلام ابن الحاجب أنه يقتضي عدم المجيء قطعا أما إذا انضم إليه لا نحو جاءني زيد لا بل عمرو فهو يفيد عدم مجيء زيد قطعا اهـ فكلام الموضح صريح فيما قاله ابن الحاجب فلا يصح حمل الشارح له على ما قاله السعد وإن كانت عبارته في المغني تفيد موافقته له اهـ وبغير خطه بجانبه ما نصه وقال السيد في حاشيته على هذا المحل قد وقع في كلام ابن الحاجب أن الحكم على الأول كان غلطا وأراد أن إيقاع النسبة عليه والإخبار عنه كان غلطا كما يدل عليه

بعدها كقام زيد بل عمرو وليقم زيد بل عمرو) فالقيام فى المثالين ثابت لعمرو ومسلوب عن زيد (و) معناها (بعد الأخيرين) وهما النفى والنهى (تقرير حكم ماقبلها) من نفى أو نهى على حاله (وجعل ضده لما بعدها الكن كذلك كقولك ما كنت فى منزل ربيع بل أرض لا يهتدى بها) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وبل كلكن بعد مصحوبيها كلم أكن فى مربع بل تيها

فتقرر نفى السكون فى منزل الربيع عن نفسك وتثبت لها السكون فى أرض لا يهتدى بها (ولا يقم زيد بل عمرو) فتقرر نهى زيد عن القيام وتأمر عمرا بالقيام (وأجاز المبرد) وعبدالوارث مع هذا (كونها ناقلة معنى النفى والنهى لما بعدها فيجوز على قوله) وقول عبدالوارث (ما زيد قائما بل قاعدا) بالنصب (على معنى بل ما هو قاعدا) واستعمال العرب على خلاف ما أجازاه ويلزمهما أن لا لعمل ما فى قائما شيئا لأن شرط عملها بقاء النفى فى المعمول وقد انتقل عنه ومذهب الجمهور أنها لا تفيد نقل حكم ماقبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وانقل بها للثان حكم الأول فى الخبر المثبت والأمر الجلى

نحو قام زيد بل عمرو (واضرب زيدا بل عمرا) قال المرادى تبعا للشارح فهى فى ذلك لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه وجعله لما بعدها اه فالقائم عمرو دون زيد والمأمور بضربه عمر ودون زيد وتزاد لا قبل بل لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى فالأول كقوله :

وجهك البدر لا بل الشمس لو لم يقض للشمس كسفة أو أفول

والثانى كقوله: وما هجرتك لا بل زادنى شغفا هجر وبعد تراخ لا إلى أجل

كلامه صريحا وصرح به أيضا شارح كلامه وأما أنه يدل على انتفاء المسند عن الأول فما لم يقل به أحد ولا يرضى به ذو أدب وعنه أيضا نقل كلام السيد فى شرح المفتاح هذا يغنى عن نقله لأنه بمعناه اه (وأقول) قد أشار المصنف فى الحواشى كما بيناه فى حاشية الألفية إلى أن المراد بالحكم المسلوب عما قبل بل إثبات أمر أو نفيه عنه لا المحكوم به ومن ثم صار الأول مسكوتا عنه لأنه دخل فى نقيض الحكم وهو لا حكم ولم يدخل فى نقيض المحكوم به وهو القيام مثلا فى زيد قائم بل عمرو وهو لا قيام وعلى هذا فالمصنف تابع للجمهور لا لابن الحاجب وشرح الشارح لكلامه مطابق للشروح خلاف ماقاله الدنوشرى لكن قول الشارح فالقيام الخ لايناسبه وإنما يناسب جعل الحكم بمعنى المحكوم به وكان الأظهر أن يقول فثبوت القيام فى المثالين لعمرو ولا لزيد فتدبر (قوله فالقيام فى المثالين) قال الدنوشرى فيه نظر إذ الثابت لعمرو فى الثانى الأمر فى القيام فليتأمل اه بقى أن قوله مسلوب عن زيد لا يناسب قوله أو لاحق كأنه مسكوت عنه لأنه لا يلزم من السكوت عنه وعدم الحكم عليه بشىء سلب الحكم المقصود بالعطف عنه (قوله وأجاز المبرد وعبدالوارث ومع هذا الخ) قال الدنوشرى ظاهره أنها تفيد الفعل المذكور مع تقرير الحكم من نفى أو نهى لما قبلها وهذا لا يقول به المبرد وعبدالوارث إنما يقولان إن المتبوع حينئذ كالمسكوت عنه أو الحكم متحقق له وعبارة المطول تفيد ماقلناه وهى ومذهب المبرد أنها بعد النفى تفيد نفى الحكم عن التابع والمتبوع كالمسكوت عنه أو الحكم متحقق الثبوت له فمعنى ماجاءنى زيد بل عمرو بل ما جاءنى عمرو فعدم مجىء عمرو متحقق ومجىء زيد وعدم مجيئه على الاحتمال أو مجيئه محقق اه والحق أن قول الشارح مع هذا مراده به أنها تفيد ما قالاه فى بعض التراكيب مع إفادتها فى البعض الآخر التقدير المزبور ولا يختص به عندهما بل يجوز خروجه عنه لما ذكر ونقل فى المطول عن الجمهور أنها بعد النفى ثبوت الحكم للتابع مع السكوت عن ثبوته وانتفائه عن المتبوع فمعنى ما جاء زيد بل عمرو ثبوت المجىء لعمرو مع احتمال مجىء زيد وعدم مجيئه وهذا لا يوافق ما هنا من أنها بعد النفى والنهى لتقرير الحكم على غير مذهب المبرد اه ولا يخفى أن قول الشارح مع هذا قضية قول المصنف وأجاز فإنه صريح فى إجازتهما ماقاله الجمهور وإلا لقال وذهب المبرد الخ فلا ينبغى أن يثبت مخالفة المطول للشارح وحده (قوله وتزاد الخ) هكذا فى المغنى قال الدمامينى وهو محل نظر فقد قال الرضى وإذا ضمت لا إلى بل بعد الإيجاب نحو قام زيد لا بل عمرو واضرب زيدا لا بل عمرا نفيت بلا القيام عن زيد وأثبته لعمرو ولو لم تجئ بلا لكان قيام زيد فى حكم المسكوت عنه يحتمل أن يثبت وأن لا يثبت وكذا فى اضرب زيدا لا بل عمرا أى لا تضرب زيدا بل اضرب عمرا ولو لا لا المذكورة لاحتمل أن يكون أمرا بضرب زيد وأن لا يكون مع الأمر بضرب عمرو هذا كلامه وهو نص فى أن لا الواقعة قبل بل ليست بزائدة بل أنها لتأسيس معنى لم يكن (قوله كسفة) نفسه بفتح الكاف التغير إلى السواد والأفول الغيبوبة (قوله والثانى كقوله وما هجرتك الخ) لا يخفى أن بل فى هذا البيت غير عاطفة لأن شرطها إفراد معطوفها وزادنى جملة فقوله أولا وتزاد لا قبل بل المراد بل حيث هى أعم من أن تكون عاطفة أولا فكان على الشارح أن يتعرض لمفهوم الشرط الأول فتكون توطئة لذكر هذه المسئلة والمصنف فى المغنى إنما ذكرها بعد الكلام على حكم بل إذا دخلت على الجمل تكون للإضراب إما مع الإبطال أو الانتقال

(وأما لا فيعطف بها بشروط) ثلاثة (إفراد معطوفها وأن تسبق بإيجاب أو أمر اتفاقا) فالأول (كجاء زيد لا عمرو) والثاني نحو (اضرب زيدا لا عمرا) زاد سيبويه (أو نداء خلافا لابن سعدان) بفتح السين في منعه ذلك وزعمه أنه ليس من كلام العرب (نحو يا ابن أخي لا ابن عمي) وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر نص عليه السهيلي في نتائج الفكر فقال وشرط لا أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها ونص عليه أيضا الأبدي في شرح الجزولية وزاد فيكون الأول لا يتناول الثاني وتبعهما أبو حيان قال الموضح (وهو حق فلا يجوز جاءني رجل لا زيد) لأن الرجل يصدق على زيد (ويجوز جاءني رجل لا امرأة) إذ لا يصدق أحدهما على الآخر قال البدر الدماميني ما ذكره السهيلي والأبدي مبني على صحة مفهوم اللقب وقد تقرر في الأصول أنه غير معتبر على الصحيح مع أن بعض المتأخرين استشكل منع مثل قام رجل لا زيد فإنه مثل قام رجل وزيد في صحة التركيب فامتناع قام رجل وزيد في غاية البعد لأنك إذا أردت بالرجل الأول زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا فلا مانع منه إذا قصد الإطناب وإن أردت بالرجل غير زيد كان كعطف الشيء على غيره ولا مانع منه ويصير على هذا التقدير مثل قام رجل لا زيد في صحة التركيب وإن كان معناهما متعاكسين والبحث في ذلك مجال اه (وقال الزجاجي) في كتاب معاني الحروف (وأن لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز) عنده (جاءني زيد لا عمرو) قال لأن العامل يقدر بعد العاطف ولا يقال لا جاء عمرو إلا على الدعاء (ويرده) أنه لو توقفت صحة العطف على صحة تقدير العامل بعد العاطف لامتنع ليس زيد قائما ولا قاعدا قاله في المغني وجوابه أن علة المنع عنده ترجع إلى إلباس الخبر بالطلب وهو الدعاء وذلك لا يتأتى في مسئلة ليس

(قوله وأما لا فيعطف بها الخ) قال الزرقاني قال الرضي اعلم أن لا لنفي الحكم عن مفرد بعد إيجابه للمتبوع ولا يجيء إلا بعد خبر موجب أو أمر ولا يجيء بعد الاستفهام والعرض والتمني والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النفي اه وقوله ولا يجيء أي لا تثبت وفي كلام بعض شراح الألفية شيء بخلاف هذا واستعمل المصنف في قوله شروط جمع الكثرة موضع جمع القلة لأن شرطا ليس له جمع قلة وحينئذ فليس هذا من القليل لأن محل ذلك ما إذا كان جمع قلة وبقي عليه من الشروط أن لا تقترن بعاطف وقد ذكره في المغني فقال الثاني أن لا تقترن بعاطف فإذا قيل جاءني زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا رد لما قبلها وليست عاطفة وإذا قلت ما جاءني زيد ولا عمرو فالعاطف الواو ولا توكيد للنفي وفي هذا المثال مانع آخر من العطف بلا وهو تقدم النفي وقد اجتمعا أيضا في ولا الضالين ولم يذكر الشارح هذا اه وقوله واستعمل المصنف الخ مبني على خلاف ما حققه السعد في التلويح في أن الجمعين إنما يفترقان في الغاية لا في المبدأ وقوله لأن شرطا ليس له جمع قلة لا يعترض بقوله تعالى فقد جاء أشراطها وأفعال من جموع القلة لأن ذاك جمع شرط بفتح الراء بمعنى علامة لا جمع شرط بسكون الراء بمعنى إلزام الشيء والتزامه (قوله إفراد معطوفها) قال السيد في حواشي المطول في باب الفصل والوصل لأنها موضوعة لأن ينفى بها ما أوجبته متبوع وذلك ظاهر في المفردات وما في حكمها نحو قولك زيد قائم يناقض زيد ليس بقائم لا عمرو ليس بقائم ولا يتصور في الجمل التي لا محل لها من الإعراب وأما قولك زيد وجهه حسن لا فعله قبيح لمن اعتقد (١٤٩) حسن وجهه وقبح فعله ولا يبعد صحته قياسا لأنه بمعنى قولك حسن الوجه لا قبيح الفعل (قوله بإيجاب) قال الزرقاني أي بإثبات خبري لأن الأمر أيضا إيجاب لكن غير خبري فقد ظهر التغاير بين المعطوف والمعطوف عليه ثم إن الدماميني استظهر فيما إذا انتقض النفي بإلا أن يكون مما تقدمه الإيجاب نحو ما قام القوم إلا زيد لا غيره قال إذ التقدير قام زيد لا غيره ونقل عن السكاكي ومن تبعه أنهم يمنعون مثل هذا التركيب فانظره (قوله فلا يجوز جاءني رجل لا زيد) قال الزرقاني قد وقع البحث فيما إذا قيل جاءني رجلان لا زيد هل هو مثل هذا فقال بعض شيوخنا هو مثله لصدق رجال على زيد واستشكل ذلك بأن هذا في الاستثناء جائز والذي يظهر أن المتعاطفين هنا متغايران باعتبار الإفراد والجمعية (قوله مع أن بعض المتأخرين الخ) هو الفاضل أبو حامد أحمد بهاء الدين بن الشيخ الإمام أبي الحسن علي تقي الدين السبكي وأجابه والده بما حاصله أن معنى قام رجل وزيد قام رجل غير زيد وزيد واستفيد التقييد من العطف لأنه يقتضي المغايرة والمتكلم مقصود صحيح في إبهام الأول وتعيين الثاني ولا مقصود زائد على المغايرة الحاصلة بدون العطف في قام رجل غير زيد فإذا أمكنت الفائدة المقصودة بدون العطف يظهر أن يمتنع العطف لأن مبنى كلام العرب على الإيجاز والاختصار وإنما يعدل إلى الإطناب لمقصود لا يحصل بدونه فإذا لم يحصل مقصود به فظاهر امتناعه ولا يعدل إلى الجملتين ما قدر على واحدة ولا إلى العطف ما قدر عليه بدونه واعلم أن مما استشكل به البهاء السبكي الشرط المذكور مخالفته لقول البيانيين شرط قصر الموصوف على الصفة إفرادا عدم تنافي الوصفين نحو زيد كاتب لا شاعر وأجاب والده بأن معنى عدم تنافي الوصفين إمكان صدقهما على ذات واحدة بخلاف المتنافيين كالعالم والجاهل لأن الوصف بأحدهما ينفي الوصف بالآخر لاستحالة اجتماعهما وأما الكاتب والشاعر فيمكن اجتماعهما وإن كان معناهما متباينا والتباين أعم من التنافي فكل متنافيين متباينان ولا عكس والبيانيون لم يشترطوا عدم التباين والسهيلي ومن تبعه لم يشترطوا التنافي إلى آخر ما حرره في رسالة سماها نيل العلا

فى العطف بلا (قوله بدليل جواز اختصم الخ) قال الزرقانى العامل فى الأول اختصم وفى الثانى مبتدأ مقدر تقديره هما وفى الثالث إن ولا يصح أن يقال اختصم عمرو وهما عمرو ولا إن عمرا (قوله وإن زيدا لا عمرا قائمان) قال الزرقانى كذا فى النسخ مع أن الخبر الواقع بعد المعطوف بلا يجب إفراده فيطابق أحدهما قاله الرضى فى آخر باب العطف وفى التسهيل أيضا أنه يطابق أحدهما قال ابن عقيل والذى يظهر كون الحكم للأول نحو زيد لا هند قائم (قوله قيل فى تفسيره) أى قال الجماعة فى تفسيره ذلك فالدليل بقولهم لا بنفس المثل فاندفع قول المصنف لا دليل فيه لجواز كون التقدير نافعك جدك أو ينفعك جدك (قوله قاله فى القاموس) قال الزرقانى أى قال إنه ثنية الخ ولم يذكر أنه مقصور ضرورة اه وهذا أمر ظاهر لأن صاحب القاموس بصدد بيان لفظ تنوفاء من حيث هى لا بقيد كونه فى البيت (قوله لعدم ارتفاعها) أى الجبال (١٥٠) الصغار (قوله ولم يكن مدخولها مفردا الخ) يعنى أن جملة شروط كون لا عاطفة أن لا يكون مدخولها ما ذكر فإن كان مدخولها ذلك فهى غير عاطفة وذلك لأن مدخول لا الأولى ما ذكر مع أنها مستوفية للشروط كلها حتى لا نتفاء العاطف فاستدراك الشارح على المصنف بذكر هذا الشرط والذى قبله ظاهر (قوله وليست عاطفة) لك أن تقول حينئذ ما سبب جعل بل العاطفية وإهمال لا وقوله ولا ردا لما قبلها صريح فى أنها ليست بزائدة لأنها حينئذ مقيدة للنفى ولذا قال الدمامينى إن ما قاله هنا معارض لقوله فى بل أن لا تزاد قبلها لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفى اه قال الزرقانى ويمكن أن يقال المعنى ردا لما قبلها المستفاد من بل وحينئذ فهى مقيدة لما أفاده بل وحيث كانت مفيدة لذلك كانت مؤكدة ﴿فصل﴾ (قوله ولا يحسن الخ) فيه إشارة إلى أن الأمر فى قول الناظم فافصل ليس للإيجاب وإن كان ذلك هو الأصل فيه فى عرف المصنفين والقرينة قوله وبلا فصل يرد ولم ينبه على ترتيب الفاصل وأحسنه الفصل بالتوكيد وأقله بلا وبينهما البواقى ونبه الناظم على حسن الفصل بالتوكيد بالتنصيص عليه مع شمول قوله فافصل له وذكر الخاص بعد العام يشعر بمرتبته (قوله فى أحد الوجهين) وهو أن زوجك عطف على الضمير المستتر فى اسكن والوجه الثانى ما يأتى قريبا من أنه معمول لعامل هو المعطوف والتقدير وليسكن والعطف على الأول من عطف المفردات وعلى الثانى من عطف الجمل (قوله والفاصل الخ) قال الدنوشرى قد يقال كان الأولى أن يقول ما لا الهاء كما لا يخفى وكان الأولى أيضا أن يضم إليها النون اللهم إلا أن يقال إن الفصل بها كلا فصل لكونها علامة إعراب فليتأمل (قوله أو وجود فاصل بلا الخ) قال

والحق أنه لا يشترط تقدير العامل بعد العاطف بدليل جواز اختصم زيد وعمرو ورأيت ابنى زيد وعمرو وإن زيدا لا عمرا قائمان والدليل على صحة ما قلناه قول العرب جدك لا كدك قيل فى تفسيره نفعك جدك و(قوله) هو امرؤ القيس الكندى

(كأن دثارا حلقت بلبونه ٭ عقاب تنوفا لا عقاب القواعل)

فعطف عقاب القواعل على عقاب تنوفا وهو فاعل فعل ماض وهو حلقت ودثار بالمثلثة اسم راع وحلقت ذهبت ولبونه بالإضافة الإبل ذات اللبن وعقاب واحدة العقبان طائر معروف وتنوفا بفتح التاء المثناة فوق بجبل لا مقصور للضرورة ثنية مشرفة قرب القواعل قاله فى القاموس وقال فى المغنى إنه جبل عال والقواعل بالقاف وكسر العين المهملة جبال صغار والمعنى كأن هذا الراعى ذهبت بإبله التى يرعاها عقاب من عقبان تنوفا فطارت بها وارتفعت فهو لا يستطيع ردها ولا يطمع فيها لا عقاب هذه الجبال الصغار لعدم ارتفاعها واقتصر الناظم على قوله . . ولا ٭ نداء او أمرا أو اثباتا تلا ٭ فنداء وما عطف عليه مفعول مقدم بتلا وتلا خبر لا والتقدير ولا تلا نداء أو أمرا أو إثباتا وإياك أن تظن أن لا معطوف على لكن كما ظن المرادى فتنزل هذا إذا لم تقترن بعاطف ولم يكن مدخولها مفردا صفة لموصوف مذكرا أو خبرا أو حالا فإن اقترنت بعاطف نحو جاء زيد لا بل عمرو فالعاطف بل ولا ردا لما قبلها وليست عاطفة قاله فى المغنى وإن كان مدخولها مفردا صفة لسابق أو خبرا أو حالا فليست عاطفة ووجب تكرارها نحو إنها بقرة لا فارض ولا بكر ونحو زيد لا شاعر ولا كاتب وجاء زيد لا ضاحكا ولا باكيا قاله فى المغنى

﴿فصل﴾ (يعطف على الظاهر و) على (الضمير المنفصل) مرفوعا كان أو منصوبا (والضمير المتصل المنصوب بلا شرط) فالعطف على الظاهر (كقام زيد وعمرو) والعطف على الضمير المنفصل المرفوع نحو أنا وأنت قائمان والمنصوب نحو (إياك والأسد) وعلى الضمير المتصل المنصوب (نحو جمعنا كم والأولين) فالأولين معطوف على الكاف والميم (ولا يحسن العطف على) الضمير (المرفوع المتصل بارزا كان أو مستترا إلا بعد توكيده) بتوكيد لفظى مرادف له بأن يكون (بضمير منفصل نحو لقد كنتم أنتم وآباؤكم) ونحو اسكن أنت وزوجك فى أحد الوجهين أ بتوكيد معنوى كقوله

ذعرتم أجمعون ومن يليكم ٭ برؤيتنا وكنا الظافرينا

(أو) بعد (وجود فاصل أى فاصل كان بين المتبوع) وهو المعطوف عليه (والتابع) وهو المعطوف (نحو يدخلونها ومن صلح) فمن صلح معطوف على الواو فى يدخلونها والفاصل بينهما الهاء (أو) وجود (فصل بلا)

الدنوشرى هذا داخل فى قوله ماقبل أو بعد وجود فاصل أى فاصل كان الخ إلا أن يخص الأول بأن يكون الفاصل بين المعطوف عليه وحرف العطف وقول الشارح فيكتفى بذلك الخ ظاهر فى أنه لا فصل حينئذ بينهما وليس كذلك لوجود لا حسا وإن لم يكن بين المعطوف عليه والعاطف اه ولا يخفى أنه غفلة عن ظاهر الكلام وأن قول المصنف أولا بين التابع وقوله ثانيا بين العاطف والمعطوف صريح فى مغايرة القسمين وأنه لا بد فى الأول من تقدم الفاصل على حرف العطف ثم فائدة النص على هذا الأخير الرد على مكى حيث قال إن الآية من قبيل العطف بلا فاصل ولا حجة فى دخول لا لأنها إنما دخلت بعد واو العطف والذى يفصل به إنما يأتى قبل واو العطف (قوله إلا بإعادة الخافض) قيل هذا استثناء منقطع لأن العطف حينئذ على الخافض والمخفوض لا على (١٥١) المخفوض ولا يخفى أن ماقاله من

النافية (بين العاطف) وهو حرف العطف (والمعطوف) فيكتفى بذلك عن الفصل بين المتعاطفين (نحو ما أشركنا ولا آباؤنا) فآباؤنا معطوف على نا ولا فاصلة بين العاطف وهو الواو والمعطوف وهو آباؤنا (وقد اجتمع الفصلان) الفصل بالتوكيد بين التابع والمتبوع والفصل بلا بين العاطف والمعطوف (فى نحو مالم تعلموا أنتم ولا آباؤكم) فآباؤكم معطوف على الواو فى تعلموا وفصل بينهما بالتوكيد بأنتم والفصل بلا بين الواو وآباؤكم مقو لذلك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن على ضمير رفع متصل   عطفت فافصل بالضمير المنفصل

أو فاصل ما (ويضعف) العطف على الضمير المرفوع المتصل (بدون ذلك) لأنه يوهم العطف على عامل الضمير لأن الضمير المرفوع المتصل ينزل من عامله منزلة الجزء (كمررت برجل سواء والعدم) بالرفع عطفا على الضمير المستتر فى سواء لأنه مؤول بمشتق (أى مستو هو والعدم) وليس بينهما فصل (وهو فاش فى الشعر) وإليه أشار الناظم بقوله وبلا فصل يرد فى النظم فاشيا (كقوله) وهو جرير فى هجو الأخطل

ورجا الأخيطل من سفاهة رأيه   (مالم يكن وأب له لينالا)

فعطف أب على الضمير المستتر فى يكن ولم يكن بينهما فاصل وأما مارواه البخارى فى صحيحه من قوله ﷺ كنت وأبو بكر وعمر وفعلت وأبو بكر وعمر وانطلقت وأبو بكر وعمر من غير فصل فيحتمل أنه مروى بالمعنى (ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض) وإليه أشار الناظم بقوله

وعود خافض لدى عطف على   ضمير خفض لازما قد جعلا

(حرفا كان) الخافض (أو اسما) سواء كان مخفوض الاسم مرفوع المحل كقيامك أو منصوبه كضربك إذا قدرت الكاف مفعولا به أو كان لا محل له من رفع أو نصب كغلامك فالحرف (نحو فقال لها وللأرض) فالأرض معطوفة على الهاء المخفوضة باللام وأعيدت مع المعطوف والاسم نحو (قالوا نعبد إلهك وإله آبائك) فآبائك معطوف على الكاف المخفوضة بإضافة إله إليها وأعيد المضاف وهو إله مع المعطوف والأصل فقال لها والأرض ونعبد إلهك وآبائك وإنما أعيد الخافض فيهما لأن الضمير المخفوض كالتنوين فى شدة اللزوم قاله الحوفى وكما لا يعطف على التنوين لشدة لزومه لا يعطف على ما أشبهه (وليس) عود الخافض (بلازم وفاقا ليونس والأخفش والكوفيين) وتبعهم الناظم فقال :

وليس عندى لازما إذ قد أتى   فى النظم والنثر الصحيح مثبتا

(بدليل قراءة ابن عباس والحسن) البصرى (وغيرهما) كحمزة (تساءلون به والأرحام) بالخفض عطفا

العطف على الخافض والمخفوض خلاف صريح كلام المصنف كالناظم والحق أن العطف على المخفوض لكن هل العامل فى الأرض اللام الأولى والثانية كالعدم أو الثانية يجرى فيه ما يأتى عن الجامى فى عود الاسم (قوله فقال لها وللأرض) كذا فى بعض النسخ وفى بعضها فقال وهو التلاوة والأول جائز كما نبه عليه البهاء السبكى فى شرح مختصر ابن الحاجب ونقله الدماميني فى بحث من الجارة وأطال فى ذلك واستدل على خصوص هذا الذى وقع هنا بقوله ﷺ حين سئل عن الحمر ما أنزل الله على فيها شيئا إلا هذه الآية الجامعة الفاذة من يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا رويناه فى صحيح البخارى وكذلك فى مسلم ورأيته بخط النورى بغير فاء (قوله على الهاء) قال الدنوشرى كان الأولى أن يقول على ها إلا إن يقال أن الضمير هو الهاء وحدها والألف ليست من الضمير (قوله وأعيد المضاف) جره حينئذ بالأول قاله الجامى قال والثانى كالعدم معنى بدليل قولهم بينى وبينك إذ بين لا تضاف إلا إلى متعدد وقيل جره بالثانى كما فى الحرف الزائد فى كفى بالله (قوله وفاقا الخ) قال الدنوشرى واستدلاله بما ذكر وتخريج القرآن على خلاف مذهب الجمهور بما ينافيه قول السعد أن التخريج على خلاف مذهب الجمهور ينافى الفصاحة إلا أن يقال محل ذلك ما لم يساعد الدليل غير الجمهور اه (وأقول) هذا الذى قيد به كلام السعد يتعين أنه مراده وإنما صرح بما قاله لأن الغالب قوة دليل الجمهور لكن يبقى أن المصنف صرح بأن الموضع قد لا يتخرج إلا على وجه مرجوح كقراءة ابن عامر وغيره وكذلك نجى المؤمنين بالإدغام واستشكله الدماميني بكلام السعد والحق أنه يكفى الفصاحة موافقتها وجها نحويا لم يشتد ضعفه (قوله كحمزة) فيه تنكيت على المصنف لأن كلامه يوهم أنها غير سبعية

على الهاء المخفوضة بالباء (وحكاية قطرب) عن العرب (ما فيها غيره وفرسه) بالخفض عطفا على الهاء المخفوضة بإضافة غير إليها وليس في القراءة والحكاية إعادة خافض لا حرف في الأولى ولا مضاف في الثانية (قيل و) يحتمل أن يكون (منه) أي من العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة خافض (وصد عن سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام) فالمسجد الحرام عطف على الهاء المخفوضة بالباء ولو أعيدت لقيل وبالمسجد الحرام (إذ ليس العطف على السبيل) المخفوض بعن خلافا للزمخشري (لأنه صلة المصدر) وهو صد فإنه متعلق به (وقد عطف عليه) أي على المصدر (كفر و) القاعدة أنه (لا يعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته) فلو عطف المسجد الحرام على السبيل لكان من جملة معمولات صد لأن المعطوف على معمول المصدر من جملة معمولاته ومتى كان المصدر معمولات لا يعطف عليه إلا بعد تمامها فلما عطف عليه علمنا أنه ليس من جملة معمولاته وأنه معطوف على الهاء من به إذ ليس معناسواهما وقد انتفى أحدهما ليتعين الآخر لا يقال الحصر ممنوع لجواز أن يكون معمولا لمصدر محذوف والتقدير وصد عن المسجد الحرام لأنا نقول المصدر لا يعمل محذوفا عند المحققين وإن كان بعضهم نقله عن سيبويه قال في المغني والصواب أن خفض المسجد بباء محذوفة لدلالة ما قبلها عليها لا بالعطف ومجموع الجار والمجرور عطف على به اهـ (ويعطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما) في المضي والاستقبال (سواء اتحد نوعاهما) في الفعلية كأن يكونا مضارعين أو ماضيين ولا يشترط اتحادهما في المادة (نحو لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه) فنسقيه معطوف على نحيي بدليل ظهور النصب في لفظه (ونحو وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم أموالكم) فعطف تتقوا على تؤمنوا ويسألكم على يؤتكم من عطف الشرط على الشرط والجواب على الجواب بدليل ظهور الجزم فيهما ونحو قام وقعد أخواك (أم اختلفا) بوقوع عطف الماضي على المضارع وعكسه فالأول (نحو يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم النار) فأورد معطوف على يقدم وزمانهما مستقبل (و) الثاني (نحو تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات الآية) وتمامها تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا فعطف يجعل وهو مضارع على جعل وهو ماض لاتحاد زمانيهما في الاستقبال وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ وعطفك الفعل على الفعل يصح ٭ (ويعطف الفعل) الماضي أو المضارع (على الاسم المشبه له في المعنى نحو فالمغيرات صبحا فأثرن ونحو صافات ويقبضن) فعطف في الأول أثرن وهو ماض على المغيرات وهو اسم فاعل مشبه للفعل في المعنى لأنه في تأويل واللاتي أغرن وعطف في الثانية يقبضن وهو مضارع على صافات لأنها في معنى يصففن قيل والذي حسن ذلك تأويل يقبضن بقابضات وأثرن بمثيرات (ويجوز العكس) وهو عطف الاسم المشبه للفعل في المعنى على الفعل الماضي أو المضارع (كقوله) ٭ يا رب بيضاء من العواهج ٭ (أم صبي قد حبا أو دارج)

لكن حمزة يقرأ تساءلون بالتخفيف نعم ابن عباس والحسن كذلك كما يقتضيه صنيع الشارح (قوله خلافا للزمخشري) قال التفتازاني كتب صاحب الكشاف هنا حاشية حاصلها أن عطف وكفر به على صد عن سبيل الله إنما جاز قبل تمامه بصلته التي من جملتها والمسجد الحرام المعطوف على سبيل الله لوجهين الأول أن الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان معنى فكأنه لا فصل بالأجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولأن عطف الكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة أن يقال وصد عن سبيل الله والمسجد الحرام والثاني أن هذا التقديم لفرط العناية ومثله لا يعد فصلا والأول أوجه (١٥٢) (قوله عليه) قال الدنوشري نائب فاعل عطف والضمير للمصدر وضمير أنه عائد إلى المسجد

(قوله والتقدير الخ) قال الدنوشري فيه أنه يلزم عليه أيضا عمل الجار محذوفا في غير المواضع المشهورة اللهم إلا أن يقال محل المنع إذا حذف استقلالا وأما بطريق التبع فلا (قوله والصواب الخ) قال الدنوشري هو مخالف لقوله هنا وليس بلازم الخ اهـ أي لأن قول الصواب يقتضي لزوم ذلك ثم انظر هلا أورد أنه يلزم حذف الجار مع بقاء عمله ويجاب بما تقدم مامررت بصالح لكن طالح من قوة الدلالة عليه بتقدم ذكره هذا وأورد بعضهم أن ما قاله في المغني يؤدي إلى تعطيل مسئلة العطف على المجرور بدون إعادة الجار إذ تقدير الجار تمكن في كل جزء من جزئياتها كقراءة حمزة ويجاب بأن الأصل عدم حذف الجار فلا ترتكب إلا عند قوة الداعي كالعطف على المصدر قبل استكماله

(قوله في المضي والاستقبال) قال الدنوشري ينظر ما وجه الاقتصار على المضي والاستقبال دون ذكر الحال ثم رأيت التوقف في كلام الشارح شيخنا أبو بكر الشنواني (قوله فعطف في الأول أثرن الخ) كتب شيخنا العلامة الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري قد يقال إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول على الأصح على الأول فلم لم يقل الشارح فعطف في الأولى أثرن على العاديات ويجاب عن ذلك بأن محل قولهم إن المعطوفات إذا تكررت تكون على الأول مقيد بما إذا لم يكن العاطف حرفا مرتبا كما نقل ذلك بعض مشايخنا عن الكمال ابن الهمام ثم ينظر بكل تقدير محل أثرن من الإعراب لا جائز أن يكون الجر لعدم دخول الأفعال ولا جائز أن يكون غيره لعدم وجوده هنا إذ الفرض أنه معطوف على مجرور فقط اللهم إلا أن يقال محل قولهم الجر لا يدخل الأفعال إذا كان ذلك على سبيل الاستقلال أما إذا كان

على سبيل التبع كما هنا فيدخل فإذ قد صرحوا بأن الجملة الفعلية تقع في محل جر ولم يكن فأين في محل جر ولا إشكال قلت الغرض أن المعطوف هو الفعل وحده كما صرحوا به لا الجملة بأسرها فليتأمل (قوله فعطف دارج الخ) قال الدنوشرى قد يقال لفظ دارج معطوف على محل جملة حبا لكونها صفة للتنكير وليس من عطف الاسم على الفعل بل على الجملة وكذا يقال فيما أشبه وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد يجاب بأنه لما كان المقصود من الجملة هو الحدث صح ذلك ثم يتردد النظر حينئذ في عامل الجر في دارج ما هو فليحرر ثم كتب الدنوشرى بعده رددنا النظر في ذلك والذى استقر عليه الحال أن العامل فيه أم لأنه معطوف على الصفة والعامل في الصفة هو العامل في موصوفها ويكون قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة سهلها ما مر فليتأمل ثم كتب الغنيمي بعده أقول لم تحرر المسئلة كما ينبغي فإن منشأ تردد النظر هو قولهم أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع مع قولهم هنا أن المعطوف عليه هو الفعل وذلك مقتض لأن لا يكون العامل هنا أم لأنه لم يعمل في المتبوع إذ هو جزء الجملة المعمولة لأم وهو من حيث كذلك ليس معمولا لأم ودعوى أن العطف عليه هنا هو الجملة وأن قولهم عطف الاسم على الفعل فيه مسامحة كما لا يخفى ثم كتب الدنوشرى (١٥٣) لم يبين سند المنع ولا يشك عاقل أن قوله دارج من عطف الصفة على مثلها اه أصل السؤال والجواب مأخوذان من كلام الشهاب القاسمي كما بيناه في حواشينا على الألفية (قوله سهو) قال الدنوشرى وإنما الساهي هو لجواز كون بيضاء مفعول لفعل محذوف يفسره معدى رب المحذوف على وزان رب رجل صالح لقيته وإن كان المفسر فيما نحن فيه محذوفا فهو مشكل إذ يلزم عليه حذف المفسر والمفسر جميعا وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد يقال أيضا إن العيني لم يسه وإنما أم عطف بيان مقطوع فنصب إذ عطف البيان كالنعت في جواز القطع كما صرحوا به وحينئذ فقوله ولا يجوز نصبها الخ هو عين كلام العيني (فصل) (قوله وتشاركهما في ذلك أم) كذلك هو كما اقتضاه قول البخاري في التفسير حيث قال كلما أتوا بشيء ثم أتوا بآخر قالوا هذا الذى رزقنا من قبل وقال الدنوشرى وإنما لم يذكر المصنف أم لقلة ذلك بالنسبة إلى الفاء والواو اه وسيأتي أن الشارح عال اقتصار المصنف بالتبعية للناظم وكان الأولى للشارح أن يعتذر عن اقتصار المصنف والناظم بما قال الدنوشرى والأولى بالدنوشرى أن يكتب ما هنا هناك (قوله وهذا الفعل المحذوف الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فإن الظاهر أنه من عطف الجمل لا من عطف المفردات وإن كانت عبارة الشارح محتملة لذلك وكذا فيما بعده (قوله وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة) في التلخيص أن المحذوف قد يكون جملة سببا لمذكور نحو فانفجرت إن قدر فضربه بها ويجوز أن يقدر فإن ضربت بها فقد انفجرت قال السعد وظاهر كلام صاحب الكشاف أن تسميتها فصيحة إنما هي على التقدير الثاني وهو أن يكون المحذوف شرطا وظاهر كلام المفتاح على العكس وقيل إنها فصيحة على التقديرين اه وسبب تسميتها فصيحة أنه لما ذكر عقب الأمر بالضرب الانفجار دل على أن المطلوب بالأمر الانفجار فلذا حذف الضرب وإنما نبه على هذه الفائدة الفصيح وفيها أيضا على تقدير فضربه بها دلالة على أن المأمور التزم الأمر وتسميتها حينئذ فصيحة

فعطف دارج على حبا لتأول دارج بدرج أو حبا بحاب والعواهج جمع عوهج وهي في الأصل الطويلة العنق من الظباء والنوق والمراد بها هنا المرأة التامة الخلق ويجوز في أم الجر على البدلية من بيضاء والرفع على الخبرية لمبتدأ محذوف ولا يجوز نصبها إلا على القطع وقول العيني أم صبي بالنصب عطف بيان لبيضاء سهو لأن بيضاء مجرور برب لا منصوبة وفتحتها نائبة عن الكسرة لأنها غير منصرفة لألف التأنيث الممدودة (وجعل منه) أي جعل الناظم في شرح التسهيل من عطف الاسم على الفعل (يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي) فقدر مخرج معطوفا على يخرج لتأول مخرج بيخرج (وقدر الزمخشرى عطف مخرج على فالق) فيكون من عطف الاسم على الاسم ولكل منهما مرجحان فرجح الأول سلامته من الفصل بين المتعاطفين بجملة وذكر الشيء ومقابله ومرجح الثاني عدم التأويل والتوافق بين نوعي المتعاطفين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: واعطف على اسم شبه فعل فعلا * وعكسا استعمل تجده سهلا

(فصل) تختص الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما لدليل) وتشاركهما في ذلك أم المتصلة (مثاله في الفاء أن اضرب بعصاك البحر فانبجست) أي فضرب فانبجست وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا من قوله تعالى في سورة الأعراف وأوحينا إلى موسى إذ استسقاه قومه أن اضرب بعصاك الحجر فانبجست وانبجست معطوف على ضرب المحذوف ووقع في بعض النسخ مكان فانبجست فانفجرت (أي فضرب فانفجرت وهذا الفعل المحذوف معطوف على أوحينا) وهو سهو لأن انفجرت في البقرة وليس في آيتها أن ولا أوحينا وتلاوتها وإذ استسقى موسى لقومه فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت وتسمى الفاء العاطفة على مقدر فصيحة (ومثاله في الواو قوله) وهو النابغة الذبياني

فما كان بين الخير لو جاء سالما * أبو حجر إلا ليال قلائل

لحذف الواو ومعطوفها (أي بين الخير وبيني) وأبو حجر بضم الحاء والجيم كنية النعمان بن الحرث الغساني

(- ٢٠ تصريح - ثاني)

(وقولهم راكب الناقة طليحان) فطليحان خبر المبتدأ محذوف وما عطف عليه في التقدير (أي) راكب الناقة (والناقة) طليحان فحذف المعطوف مع العاطف بدليل تثنية الخبر وإلا لأفرد ويحتمل أن يكون الأصل أحد طليحين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه كما قاله الموضح في شرح بانت سعاد فلا دليل فيه والطليح بفتح الطاء المهملة وكسر اللام وآخره حاء مهملة من قولهم طلح البعير إذا أعيا ومثاله في أم قول أبي ذؤيب :

وقال صحابي قد غبنت وخلتني　　غبنت فما أدري أشكلكم شكلي

قال أبو الفتح أي فما أدري أطريقكم طريق أم غيره فحذف واقتصر الموضح على ذكر الفاء والواو تبعا لقول النظم والفاء قد تحذف مع ما عطفت والواو إذ لا لبس (وتختص الواو بجواز عطفها عاملا قد حذف وبقي معموله مرفوعا كان نحو اسكن أنت وزوجك الجنة) فزوجك فاعل بفعل محذوف معطوف على اسكن (أي وليسكن زوجك) فهو من عطف الأمر على الأمر (أو منصوبا نحو والذين تبوؤا الدار والإيمان) فالإيمان مفعول بفعل محذوف معطوف على تبوؤا (أي وألفوا الإيمان) فهو من عطف جملة على جملة (أو مجرورا نحو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة) فبيضاء مجرور بمضاف محذوف معطوف على كل (أي ولا كل بيضاء وإنما لم يجعل العطف فيهن) أي في الأمثلة الثلاثة (على الموجود في الكلام) بدون حذف (لئلا يلزم في) المثال (الأول) وهو اسكن أنت وزوجك (رفع فعل الأمر) وهو اسكن (الاسم الظاهر) وهو زوجك بيان الملازمة أنه لو جعل زوجك معطوفا على فاعل اسكن المستتر فيه لكان شريكه في عامله والأمر بالصيغة لا يرفع ظاهرا فلا يعطف على فاعله ظاهر وقد يقال يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح كما قاله في المغني وفي التسهيل لا يشترط في صحة العطف وقوع المعطوف موقع المعطوف عليه اهـ ولو سلم فاجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر شاذ كما سيأتي له في باب التحذير فلا يحسن تخريج التنزيل عليه (و) لئلا يلزم (في) المثال (الثاني) وهو والذين تبوؤا الدار والإيمان (كون الإيمان متبوأ) بيان الملازمة أنه لو جعل الإيمان معطوفا على الدار لكان معمولا لتبوؤا لأن المعطوف يشارك المعطوف عليه في عامله وهو فاسد من جهة المعنى لأن الإيمان لا يتبوأ (وإنما يتبوأ المنزل) إذ التبوؤ التهيؤ يقال بوأت له منزلا أي هيأته له قاله في إعراب الحروف في سورة آل عمران يقال تبوأ فلان الدار إذا لزمها اهـ فعلى هذا يصح العطف ولا يحتاج إلى تقدير عامل آخر (و) لئلا يلزم (في) المثال (الثالث) وهو ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة (العطف على معمولي عاملين) مختلفين بيان الملازمة إن سوداء معمول كل وتمرة معمول ما فلو عطف بيضاء على سوداء أو شحمة على تمرة لزم العطف على معمولي عاملين وذلك لا يجوز على الأصح عند سيبويه والأكثرين وأجاز الأخفش العطف على معمولي عاملين إن كان أحدهما جارا واتصل المعطوف بالعاطف أو انفصل بلا كهذا المثال وقيل يجوز مطلقا حكاه الفارسي وابن الحاجب عن الفراء والأصح في التسهيل المنع مطلقا لأن العاطف حرف ضعيف لا ينوب عن عاملين قال في المغني والحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وأنهم اتفقوا على أنه لا يجوز العطف على معمولي عاملين مختلفين إن تأخر المجرور عن المرفوع أو المنصوب فلا يقال دخل زيد إلى عمرو وبكر خالد ولا إن زيدا في الدار وعمرا الحجرة للفصل بين نائب الجار وهو العاطف والمجرور قاله السيد عبد الله (ولا يجوز في) المثال (الثاني كون الإيمان مفعولا معه لعدم الفائدة في تقييد) الأنصار المعطوفين على (المهاجرين بمصاحبة الإيمان إذ هو أمر معلوم) وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله وهي انفردت

بعطف عامل مزال قد بقي　　معموله دفعا لوهم اتقي

(ويجوز حذف المعطوف عليه بالواو والفاء) وأم المتصلة (فالأول) وهو حذف المعطوف عليه بالواو

من المجاز العقلي (قوله معطوف على اسكن) قال الدنوشري فيه انظر إذ ذاك من عطف الجمل وكذا يقال فيما أشبهه (قوله فهو من عطف الأمر) أي دال الأمر إذ قوله ليسكن ليس بأمر بل الأمر مستفاد من اللام (قوله نحو والذين تبوءوا الدار والإيمان) نقل السيد السمهودي في تاريخ المدينة عن صاحب القاموس وأقره أن من أسماء المدينة الإيمان واستدل بالآية وحينئذ فالعطف بلا تقدير مع التبوء بمعنى التهيؤ (قوله فهو من عطف جملة على جملة) قال الدنوشري فيه رد على قول المتن سابقا بجواز عطفها عاملا الخ فإنه ظاهر في أن المعطوف العامل وحده لا الجملة فليتأمل وقد يقال إنما قال ذلك على سبيل التجوز أو تغليبا فإنه في مسئلة المعمول المجرور المعطوف الجار وحده لا هو مع المجرور (قوله وفي التسهيل لا يشترط الخ) فيه بعد ما نقله الشارح أنه يشترط صلاحية المعطوف أو ما هو بمعناه لمباشرة العامل وفي أقسام العطف من الباب الرابع من المغني وشرطه أي العطف إمكان توجه العامل إلى المعطوف (قوله الأنصار) فيه إشارة إلى أن ما اقتضاه صنيع المصنف من إن الآية مسوقة للثناء على المهاجرين غير صحيح (قوله بالواو والفاء) في المغني في بحث ثم في

(كقول بعضهم وبك وأهلا وسهلا جوابا لمن قال له مرحبا) بك الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول والواو الثانية عاطفة على مرحبا المقدرة فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد قاله في الحواشي (والتقدير ومرحبا بك وأهلا) فبك متعلق بمرحبا وأهلا معطوف على مرحبا (والثاني) وهو حذف المعطوف عليه بالفاء وهو خاص بالجمل (نحو أفنضرب عنكم الذكر صفحا) فجملة نضرب معطوفة على جملة محذوفة (أي أنهملكم) بتقديم الهاء على الميم (فنضرب ونحو أفلم يروا إلى ما بين أيديهم وما خلفهم) فجملة لم يروا معطوفة على جملة محذوفة (أي أعموا فلم يروا) وظاهره أن الفاء عاطفة على جملة مقدرة بينها وبين الهمزة وأن الهمزة في محلها الأصلي وهو قول الزمخشري وطائفة ومذهب سيبويه والجمهور أن الهمزة قدمت من تأخير تنبيهاً على أصالتها في التصدير ومحلها الأصلي بعد الفاء والأصل فأنضرب فألم يروا والثالث وهو حذف المعطوف عليه بأم المتصلة نحو أم حسبتم أن تدخلوا الجنة أي أعلمتم أن الجنة حفت بالمكاره أم حسبتم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وحذف متبوع بدا هنا استبح •

(هذا باب البدل)

هذه التسمية للبصريين واختلف في تسميته عند الكوفيين فقال الأخفش يسمونه الترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه التكرير والغرض منه أن يذكر الاسم مقصودا بالنسبة بعد التوطئة لذكره بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله لإفادة توكيد الحكم وتقريره ولذلك يقولون البدل في حكم تكرير العامل وقولهم المبدل منه في حكم الطرح إنما يعنون به من جهة المعنى غالباً دون اللفظ بدليل جواز ضربت زيداً يده إذ لو لم يعتد بزيد أصلا لما كان للضمير ما يعود عليه والبدل لغة العوض (و) اصطلاحا (هو التابع المقصود بالحكم) المنسوب إلى متبوعه نفياً أو إثباتا (بلا واسطة) هذا معنى قول النظم:

التابع المقصود بالحكم بلا • واسطة هو المسمى بدلا

(فخرج بالفصل الأول) وهو المقصود بالحكم ثلاثة توابع (النعت والبيان والتوكيد فإنها مكملات للمقصود بالحكم) وهو متبوعها وليست مقصودات بالحكم (وأما النسق فثلاثة أنواع أحدها ما ليس مقصوداً بالحكم) أصلا وهو المعطوف بلا بعد الإيجاب وببل ولكن بعد النفي (كجاء زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو أو لكن عمرو أما الأول) وهو المعطوف بلا (فواضح) أمره (لأن الحكم السابق) وهو إثبات المجيء لزيد (منفي عنه) بلا (وأما الآخران) وهما المعطوف ببل والمعطوف بلكن بعد النفي (فلأن الحكم السابق هو نفي المجيء والمقصود به إنما هو الأول) دون الثاني (النوع الثاني ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه) هو (المقصود) وحده (وذلك كالمعطوف بالواو) إثباتا أو نفيا (نحو جاء زيد وعمرو وما جاء زيد ولا عمرو وهذان النوعان) وهما الأول والثاني (خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان) أما الأول فلأن المقصود بالحكم إنما هو المتبوع وأما الثاني فلأن التابع ليس هو المقصود بالحكم وحده (والنوع الثالث ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل بعد الإثبات نحو جاء زيد بل عمرو) وفي بعض النسخ ذكر لكن بعد بل وهو إنما يتمشى على قول الكوفيين وهذا النوع خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بذلك للبدل وإذا تأملت ما ذكرته في تفسير هذا الحد وما ذكره الناظم وابنه ومن قلدهما) من شراح النظم وغيره (علمت أنهم عن إصابة الغرض بمعزل وأقسام البدل أربعة) أشار إليها الناظم بقوله:

الكلام على قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها أن ثم عاطفة على محذوف أي من نفس واحدة أنشأها ثم خلق منها زوجها وحينئذ فثم تشارك الواو والفاء في جواز حذف المعطوف عليه وموجب الحذف في الآية دفع لزوم أن تكون الذرية قبل خلق الزوج ويمكن الدفع بجعل ثم للترتيب في الإخبار (قوله وهو قول الزمخشري) حيث اختار المصنف قول الزمخشري فكان عليه أن لا يخصص هذا الحكم بالفاء والواو لأن ثم كذلك كما في المغني

(هذا باب البدل)

(قوله ولذلك يقولون البدل الخ) أشعر قولهم في حكم تكرير العامل أنه ليس تكريرا حقيقة وهو كذلك قال الشارح في بحث الاشتغال عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه حتى يصح أن يكون خبرا أو مفسرا لغيره وإنما هو تقدير معنوي وإلا لم يكن من بدل المفرد بل من بدل الجملة من الجملة وذلك باطل اهـ لكن سيأتي قوله تعالى تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا ما قد يعكر على ذلك (قوله إذ لو لم يعتد بزيد الخ) قد يقال يكفي الضمير فيما يعود عليه ذكر مرجعه في اللفظ وإن كان من جملة أخرى وليس ذلك بأبعد من عوده على ما يستلزمه المقام ونحو ذلك (قوله وفي بعض النسخ ذكر لكن الخ) قال اللقاني ذكر لكن مشكل حتى على مذهب الكوفيين القائلين بأنها عاطفة بعد الإثبات والمقصود به إنما هو الأول (قوله وأقسام البدل أربعة) زاد بعضهم خامسا وهو بدل كل من بعض قال السيوطي وقد وجدت له شاهداً في التنزيل وهو قوله تعالى فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن ولا شك أنه بدل كل من بعض وحينئذ فنكتته البيانية تقرير خلودهم وإقامتهم فبكونها عدنا وأنها من

موعود الرحمن الذي لا يخلف وعده أو لتقرير أنها جنات كثيرة لا جنة واحدة كما رواه البخاري من حديث أنس قال أصيب حارثة يوم بدر فقالت أمه يا رسول الله قد علمت منزلة حارثة مني فإن يكن في الجنة صبرت وإن يكن غير ذلك ترى ما أصنع فقال جنة واحدة إنها جنات كثيرة وأنه في الفردوس الأعلى (قوله بدل مطابق) قال الدنوشري هو بدل من قوله بدل كل الخ (قوله وإنما يطلق كل على ذي أجزاء) قال الزرقاني أجيب عن ذلك بأن الشيء هنا هو اللفظ دون المعنى والتسمية اصطلاحية منقولة بعد التغليب بمعنى أنه غلب الألفاظ التي تدل على ذي أجزاء على ما لم يدل على ذلك وهو أسماء الله تعالى لكثرة الأول فقيل في الجميع كل ثم سميت تلك الألفاظ ببدل الكل من الكل (قوله فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه الخ) قال الزرقاني انظر ما الذي يسمى به عندهما حينئذ ولعلهما يسميانه بدل إضراب (قوله ولا بد من اتصاله الخ) قال الدنوشري وقال الناظم في شرح كافيته اشترط أكثر النحويين مصاحبة بدل البعض والاشتمال ضميرا عائدا على المبدل منه والصحيح عدم اشتراطه لكن وجوده أكثر من عدمه والمسألة مذكورة في المرادي مبسوطة فلتراجع اه وتقدم في كلام الشارح في باب الاستثناء (١٥٦) ما يشعر بالاستغناء عن الضمير لفظا وتقديرا فإنه قال في قوله تعالى ولا يلتفت منكم أحد إلا امرأتك فامرأتك بدل من أحد بدل بعض من كل ولم يصرح معه بضمير لأن قوة تعلق المستثنى بالمستثنى منه أغنى عن الضمير غالبا اه فإن قوله لأن قوة الخ يشعر بعدم الاحتياج إليه هنا وإن كان قوله ولم يصرح يشعر بتقديره بل إن ظاهر كلامهم أن الربط في هذا الباب لا يكون إلا بالضمير وبذلك صرح في المغني (قوله متصل بالبدل أو بغيره) قال الدنوشري ينافي ظاهر قول المتن ولا بد من اتصاله بضمير يرجع إلى المبدل منه وقد يجاب بأن الاتصال في كلام المتن ليس على حقيقته والاتصال في كلام الشارح محمول عليها وفي جعل الآية مثالا لذلك نظر ظاهر إذ ضمير الغيبة لا يرجع لضمير الغيبة بل كلاهما يرجعان إلى شيء واحد أما ضمير المتكلم والمخاطب فيصح ذلك فيه نحو أنت قمت وأنا فعلت هكذا قيل وهو مردود فإن المفسر لها حضور من هما ولا نسلم عود الضمير إلى الضمير في ذلك (قوله فهو متوقف على أجازة حذف البدل) يعني ولم يثبت ولذا لم يذكر المصنف في المغني حذفه وذكر حذف المبدل منه وبين ما قيل فيه (قوله فقال البيضاوي الخ) قال الدنوشري كلام البيضاوي هذا ينافي ما جزم به في قوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا حيث جوز في ذلك كون الذين مبتدأ مؤخرا والجملة قبله خبر ولم يظهر وجه التفرقة بينهما وأجاب بعض الأفاضل بأنه إنما ترك التضعيف في الثانية اكتفاء بذكره في الأولى كما هو عادته وبعد فلم يظهر وجه التضعيف كيف وقد أجاز النحاة تقديم الخبر في نحو قاموا إخوتك بخلاف زيد قام لالتباسه بالفاعل ثم رأيت بعض محشي البيضاوي قال ورد بأن ذلك إنما يمتنع إذا كان الفاعل مستترا وهنا ظاهر ولا عبرة بالتباسه على لغة أكلوني البراغيث لأنها لغة ضعيفة لا يبالى بها وقال أيضا وجه أبو البقاء الضعف بأن الفعل قد وضع في موضعه فلا ينوى به غيره وفيه نظر (قوله وإن جعلناه فاعلا لأحد الفعلين الخ) قال الدنوشري لم يظهر الوجه من وجهي الضعف فليتأمل وتوارد عاملين على معمول واحد جائز في نحو جاء زيد وأتى

مطابقا أو بعضا او ما يشتمل • عليه يلفى أو كمعطوف ببل

(الأول بدل كل من كل وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه نحو اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين) أنعمت عليهم فصراط الذين بدل من الصراط المستقيم بدل كل من كل (وسماه الناظم) في النظم (البدل المطابق) وخالف الجماعة في تسميته بدل كل من كل (لوقوعه في اسم الله تعالى نحو إلى صراط العزيز الحميد الله فيمن قرأ بالجر) فالله بدل من العزيز بدل مطابق ولا يقال فيه بدل كل من كل (وإنما) لم يقل ذلك لأن كلا إنما (يطلق) على ما يقبل التجزي فعند الإطلاق تدل (كل على ذي أجزاء وذلك ممتنع هنا) لأن الله تعالى منزه عن ذلك ولا يحتاج البدل المطابق إلى ضمير يربطه بالمبدل منه لأنه نفس المبدل منه في المعنى كما أن الجملة التي هي نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط (والثاني بدل بعض من كل وهو بدل الجزء من كله قليلا كان ذلك الجزء) بالنسبة إلى الباقي من المبدل منه (أو مساويا) له (أو أكثر) منه (كأكلت الرغيف ثلثه) فالثلث أقل من الباقي وهو الثلثان (أو نصفه) فالنصف مساويا للنصف الثاني (أو ثلثيه) فالثلثان أكثر من الثلث الباقي وذهب الكسائي وهشام إلى أن بدل البعض لا يقع إلا على ما دون النصف فلا يسمى أكلت الرغيف نصفه أو ثلثيه أو أكثره بدل بعض عندهما (ولا بد) في بدل البعض (من اتصاله) بضمير يرجع إلى المبدل منه ليربط البعض بكله (مذكور) ذلك الضمير متصل بالبدل أو بغيره فالأول (كالأمثلة المذكورة) في قوله ثلثه أو نصفه أو ثلثيه (و) الثاني (كقوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم) فكثير بدل من الواو الأولى فقط والواو الثانية عائدة على كثير لأنه مقدم رتبة والأصل والله أعلم ثم عموا كثير منهم وصموا والذي حملنا على ذلك أنا لو جعلناه بدلا من الواوين معا لزم توارد عاملين على معمول واحد وإن جعلناه بدلا من أحدهما وبدل الآخر محذوف فهو متوقف على إجازة حذف البدل وإن جعلناه بدلا من الواو الثانية فقط بقيت الأولى بلا مفسر وإن جعلناه مبتدأ والجملة قبله خبره فقال البيضاوي إنه ضعيف لأن تقديم الخبر في مثله ممتنع اه وإن جعلناه فاعلا لأحد الفعلين على سبيل التنازع ففيه ضعف من وجهين

أحدهما أنه يخرج على لغة أكلونى البراغيث والثانى أنه يجب أن يقدر فى العامل المهمل ضمير مستتر راجع إلى كثير ووجوب استتار الضمير فى فعل الغائبين من غرائب العربية كما قاله فى المغنى وإن جعلناه خبر مبتدأ محذوف والتقدير العمى والصم كثير منهم فهو تكلف (أو مقدر كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) فمن استطاع بدل من الناس بدل بعض من كل والضمير العائد على المبدل منه مقدر (أى منهم) قال ابن إياز قال النحويون من استطاع بدل بعض وقال ابن برهان بدل كل واحتج بأن المراد بالناس المستطيع فهو عام أريد به خاص لأن الله عز وجل لا يكلف الحج من لا يستطيع ا هـ قال الموضح فى الحواشى والجماعة يقولون عام مخصوص ولا ضمير لأن الكلام بآخره ومقصوده وليس بظاهره المحض من غير نظر إلى مقصوده والحق إنهما محتملان اهـ وقال الكسائى من شرطية وجوابها محذوف والتقدير من استطاع فليحج ورد أنه لا حاجة إلى الحذف مع إمكان تمام الكلام وقال ابن السيد من فاعل حج والمصدر مضاف إلى مفعوله ورد أنه يقتضى أنه يجب على جميع الناس أن مستطيعهم يحج وذلك باطل (والثالث بدل الاشتمال) واختلف فى المشتمل فى بدل الاشتمال فقال الرمانى هو الأول واختاره فى التسهيل وعلله الجزولى بأن الثانى أما صفة الأول كأعجبتنى الجارية حسنها أو مكتسب من صفة نحو سلب زيد ماله فإن الأول اكتسب من الثانى كونه مالكا ورد بأنه يلزم منه أن يجيز ضربت زيدا عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك قاله أبو حيان فى التذكرة وقال الفارسى فى الحجة المشتمل هو الثانى قال بدليل سرق زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل لا اشتمال لأحدهما على الآخر وإنما المشتمل المسند إلى الأول على معنى أن الإسناد إلى الأول لا يكتفى به من جهة المعنى وإنما أسند إليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الأول وهذا القول أفصح عنه السيرافى وأبو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال لاكتفاء المسند بالأول وهذا المذهب قيل إنه التحقيق وأنه الذى نصره الأستاذ أبو إسحق بن ملكون وقال أن النحويين يعنى أكثرهم لم يفصحوا عنه كل الإفصاح ولم يوضحوه كل الإيضاح فلذلك اختاره الموضح وقال (وهو بدل شىء من شىء يشتمل عامله على معناه اشتمالا بطريق الإجمال) وقال

عمرو الظريفان وينظر ما المانع فى غيره وفى غير العربية يجوز نسبة الأثر الواحد إلى أكثر من واحد ولهذا لو حز جماعة رقبة واحد قتلوا به (قوله لأن الله عز وجل لا يكلف الخ) قاله الدنوشرى فيه نظر لخصه ابن هشام حيث قال لأن الكلام آخره الخ (قوله ولا ضمير) قال الدنوشرى الظاهر أنه ولا ضمير بالياء بعد الضاد وإن صح قراءة أنه لا ضمير لفظا أو يكون ماشيا على عدم اشتراطه ا هـ وهذا بناء على ما فى بعض النسخ والذى فى النسخ الصحيحة ومنها نسخة عليها خط المصنف ما قاله أنه الظاهر وهو ولا ضمير (قوله والحق أنهما الخ) قال الدنوشرى مراده الوجهان المتقدمان أى أنه عام أريد به الخصوص كما قال ابن إياز أو عام مخصوص أى بالبدل (قوله قال الكسائى من شرطية) قال الدنوشرى الذى فى المغنى وجوز الكسائى كونها مبتدأ فإن كانت موصولة فخبرها محذوف أو شرطية فالمحذوف جوابها والتقدير عليهما من استطاع فليحج قال وعليهما فالعموم مختص أما بالبدل أو الجملة ولم يرده (قوله وقال ابن السيد من فاعل حج الخ) قال الدنوشرى كونه باطلا مبنى على أن الألف واللام فى الناس للاستغراق وهو ممنوع الجواز كونهما للعهد الذكرى والمراد حينئذ بالناس من جرى ذكرهم المستطيعون وبيانه أن حج البيت مبتدأ والخبر قوله لله على الناس والمبتدأ وإن تأخر لفظا فهو مقدم رتبة لأن رتبته التقدم وإذا قدمت المبتدأ وما هو من متعلقاته كان التقدير حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس أى هؤلاء الناس المذكورين ويدل عليه إنك لو أتيت بالضمير فى هذا التركيب فقلت حق لله عليهم لصح فقد سد الضمير مسد أل ومصحوبها وهو علامة أل التى للعهد الذكرى بل جعلها لذلك مقدم فقد صرح كثيرون بأنه متى دارت الأداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فإنها تحمل على العهد نظرا للقرينة المرشدة إلى ذلك قاله الدمامينى فى حاشية المغنى جمعا وقال أيضا إذا جعل من فى الآية بدل بعض من الناس فى الآية لزم عليه الفصل بين البدل والمبدل منه بالأجنبى وهو المبتدأ ا هـ وظاهره بل صريحه أن الفصل المذكور غير جائز فليتأمل اهـ وللتاج السبكى فى بعض مجاميعه كلام فى هذه الآية أجاب بعضا رد به على ابن السيد لا مانع أن يكون فى الحج شيئين فرض كفاية على كل الناس أن يحج مستطيعهم فإن لم يحج أثم الخلق كلهم وفرض عين على المستطيع ثم أورد عليه أنه يلزم عليه أن يكون وجب على كل أحد خصوص حج المستطيع لا عموم حج البيت قال وظهر أن إعراب الكسائى أرجح لأن حاصله أن الله على الناس أن يكون محجوجا له على المستطيع أن يباشر الحج بنفسه وينبغى أن يقدر الجواب هكذا فعليه أن يباشر الحج بنفسه قال وظهر أن الآية ليست من العام المخصوص ولا الذى أريد به الخصوص وقد سقناه فى حواشى الفاكهى فى باب أعمال المصدر كلامه برمته (قوله وإنما المشتمل المسند الخ) قال الدنوشرى وينظر فى بدل الفعل من الفعل والجملة من الجملة هل المشتمل الأول أو الثانى أو العامل وينبغى تحرير هذه المسئلة فإن قوله وإنما أسند إليه على قصد غيره صير متأت هنا (قوله يشتمل عامله على معناه الخ) قال الدنوشرى قال المرادى لا بد فى بدل الاشتمال من مراعاة أمرين أحدهما إمكان فهم معناه

في الحواشي هذا هو الذي يظهر وبه قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن الابرش وابن أبي العافية وابن ملكون وذلك (كأعجبني زيد علمه أو حسنه أو كلامه) ألا ترى أن الإعجاب مشتمل على زيد بطريق المجاز وعلى علمه وحسنه وكلامه بطريق الحقيقة (و) كذلك (سرق زيد ثوبه أو فرسه) فإن زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروقان حقيقة وهذا مطرد ❊ فإن قلت فما تصنع بقوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز فاعله إلى الشهر وإلى القتال بطريق الحقيقة والمجاز كما بيناه فلا إشكال فيها اه ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير إذا أعرب ماله بدلا من زيد إلا أن يقول إن الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله حقيقة وأفاد بهذه الأمثلة أن بدل الاشتمال تارة يكون مصدرا وتارة يكون غيره وإذا كان مصدرا فتارة يكون مكتسبا كالعلم وتارة يكون غير مكتسب وغير المكتسب تارة يكون لازما كالحسن وتارة يكون مفارقا كالكلام وغير المصدر تارة يكون مشتملا اشتمال الظرف على المظروف كالثوب وتارة لا يكون كذلك كالفرس وبدأ بالمصدر لأنه الأكثر (و) بدل الاشتمال (أمره في الضمير) الرابط له بالمبدل منه (كأمر بدل البعض) ثم تارة يكون مذكورا وتارة يكون مقدرا (فمثال المذكور) المتصل بالبدل (ما تقدم من الأمثلة و) مثال المتصل بغير البدل (قوله تعالى يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه) فقتال بدل اشتمال من الشهر والرابط بينهما الهاء المجرورة بفي (ومثال) الضمير (المقدر قتل أصحاب الأخدود النار) فالنار بدل من الأخدود ثم اختلف في الرابط فقيل محذوف متصل بغير البدل (أي النار فيه) وهو قول البصريين (وقيل) لا تقدير و(الأصل ناره ثم نابت أل عن الضمير) وهو قول الكوفيين والأخدود شق في الأرض وأصحابه ثلاثة انطيانوس الروم بالشام وبختنصر بفارس ويوسف ذو نواس بنجران شق كل واحد منهم شقا عظيما في الأرض طوله أربعون ذراعا وعرضه اثنا عشر ذراعا وهو الأخدود وملأه نارا وقالوا من لم يكفر ألقي فيه ومن كفر ترك قاله الكواشي وهذه الأبدال الثلاثة مسموعة وزعم السهيلي أن بدل البعض والاشتمال من بدل الكل قال وذلك أن العرب تحذف المضاف فإذا قالوا أكلت الرغيف ثلثه وأعجبني زيد علمه فالمعنى أكلت بعض الرغيف وأعجبني وصف زيد ثم أبدل من البعض والوصف ثم حذفا للدليل عليهما (والرابع البدل المباين) للمبدل منه (وهو ثلاثة أقسام لأنه لا بد أن يكون مقصودا) بالحكم (لما تقدم في الحد ثم الأول)

عند الحذف ومن ثم جعل نحو أعجبني زيد أخوه بدل إضراب لا بدل اشتمال إذ لا يصح الاستغناء عنه بالأول والآخر حسن الكلام على تقدير حذفه ومن ثم امتنع نحو أسرجت زيدا فرسه لأنه وإن فهم معناه في الحذف فلا يستعمل مثله ولا يحسن فلو ورد مثل هذا في الكلام لكان بدل غلط (قوله وكذلك سرق زيد ثوبه أو فرسه) وكذلك سلب زيد ثوبه كما مثل به جمع منهم صاحب تلخيص المفتاح واعترضه البهاء السبكي في العروس كما بيناه في حواشي التلخيص وحاصله أن سلب يتعدى لمفعولين فجعل ثوبه بدلا يقتضي حذف المفعول الثاني وأن التقدير مثلا سلب زيد ثوبه بياضه وذلك مخل بالمعنى المقصود من الكلام وبهذا يعرف ما في الجواب الذي نقله الصلاح الصفدي في تاريخه أعيان النصر عن ابن الزملكاني وحاصله أنه أجاز ما في قول الحريري فلم يزل يبتزه دهره ❊ ما فيه من بطش وعود صليب (قوله إلا أن يقول الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري فيه نظر ظاهر لأن المجاز والحقيقة من صفات الألفاظ والابتداء كما لا يخفى ليس من الألفاظ (قوله وقيل والأصل ناره) قال الورقاني هذا يدل على جواز جاءني زيد الأخ أي أخوه عند الكوفيين وفي الرضي قال ابن الخشاب لا يجوز جاءني زيد الأخ اتفاقا (لطيفة) نظير الآية فيما ذكر قول الحريري في مقاماته حتى إذا لألأ الأفق ذنب السرحان وآن انبلاج الفجر وحان وقد سئل ابن يعيش الكندي عن ذلك فأشكل عليه الجواب حكى ذلك ابن خلكان وذكر أن بعضهم جوز رفعهما ونصبهما ورفع الأول ونصب الثاني وعكسه قال المصنف كما نقله التاج السبكي في الطبقات عنه وأنه رآه بخطه كان رفعهما على حذف مفعول لألأ وتقدير ذنب بدلا أي حتى إذا لألأ الوجود الأفق ذنب السرحان وهو بدل اشتمال ونظيره سرق زيد فرسه ويضعفه أو يرده عدم الضمير وقد يقال أن أل خلف عن الضمير أي ذنب سرحانه ومثله قوله تعالى قتل أصحاب الأخدود النار وأما نصبهما فعلى أن الفاعل ضمير اسمه تعالى والأفق مفعول به وذنب بدل منه أي لألأ الله الأفق ذنب السرحان أي سرحانه أو السرحان منه ورفع الذنب ونصب الأفق واضح وعكسه مشكل إذ الأفق لم ينور الذنب نعم إن كان تجويزه على أنه من باب القلب اتجه كما قالوا كسر الزجاج الحجر (قوله والأخدود شق الخ) قال الورقاني والأخدود من الخد وهو الشق في الأرض ونحوها (قوله ومن لم يكفر ألقي فيه) قال الورقاني هذا مثل قول صاحب البردة وإلا فقل يا زلة القدم وقد أجاب نقلا عن غيره بجوابين ثانيهما مناسب هنا وهو أن تقديره إن لم يكن آخذا بيدي وإلا يأخذ بيدي وهو تأكيد للشرط الأول ثم اعترضه ثم قال سمعت من يقول بين اليقظة والمنام قوله وإلا زائدة في الكلام اه وما الموجب لارتكابه ذلك هنا وكان المناسب إسقاطها وأمل الإتيان بها سبق قلم والله أعلم وعبارة الكواشي وقالوا من لم يكفر ألقي فيه

وهو المبدل منه (إن لم يكن مقصودا ألبتة ولكن سبق إليه اللسان فهو بدل الغلط أي بدل عن اللفظ الذي هو غلط لا أن البدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم) من ظاهر اللفظ (وإن كان) الأول مقصودا فإن (تبين بعد ذكره فساد قصده فبدل نسيان أي بدل شيء ذكر نسيانا وقد ظهر) من هذا التقرير (أن الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان) وهو القلب (والناظم) في قوله في النظم:

• ودون قصد غلط به سلب • (وكثير من النحويين لم يفرقوا بينهما فسموا النوعين بدل غلط) قال ابن عصفور وهذان النوعان جائزان قياساً ولم يرد بهما سماع (وإن كان قصد كل واحد منهما صحيحا فبدل إضراب) وإليه أشار الناظم بقوله • وذا للاضراب اعز إن قصدا صحب • (ويسمى أيضا بدل بداء) بالدال المهملة والمد قال ابن عصفور وهذا النوع مختلف فيه فقيل بدل بداء وقيل معطوف حذف عاطفه قال في الحواشي وهو الواو لا بل لأنه لم يثبت حذفها (وقول الناظم) في النظم (خذ نبلا مدى يحتمل الثلاثة) وهي الغلط والنسيان والبداء (وذلك باختلاف التقادير) بحسب الإرادات (وذلك لأن النبل اسم جمع للسهم والمدى) بالقصر (جمع مدية وهي السكين فإن كان المتكلم) بقوله خذ نبلا مدى (إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبقه لسانه إلى النبل فبدل غلط وإن كان أراد الأمر بأخذ النبل) ابتداء (ثم تبين له فساد تلك الإرادة وأن الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان وإن كان أراد الأول) وهو الأمر بأخذ النبل ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول) وهو الأمر بأخذ النبل (في حكم المتروك فبدل إضراب وبداء) لأنه أضرب عن الأمر الأول حين بدا له الأمر الثاني (والأحسن فيهن أن يؤتى ببل) لئلا يتوهم إرادة الصفة أي نبلا حادة كما تقول رأيت رجلا حماراً تريد جاهلا أو بليدا

﴿فصل﴾ (يبدل الظاهر من الظاهر كما تقدم و) ذهب ابن مالك في التسهيل إلى أنه (لا يبدل المضمر من المضمر) وقوفا مع السماع (ونحو قمت أنت) ورأيتك أنت) (ومررت بك أنت توكيد اتفاقا) من البصريين والكوفيين (وكذلك نحو رأيتك إياك) توكيد (عند الكوفيين والناظم) لا بدل خلافا للبصريين قال الناظم في شرح التسهيل وقول الكوفيين عندي أصح لأن نسبة المنصوب المنفصل من المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المنفصل من المرفوع المتصل نحو فعلت أنت والمرفوع توكيد بإجماع فليكن المنصوب توكيدا فإن الفرق بينهما تحكم بلا دليل قال الشاطبي والظاهر مذهب البصريين لما ثبت عن العرب أنها إذا أرادت التوكيد أتت بالضمير المرفوع المنفصل فقالت جئت أنت ورأيتك أنت ومررت بك أنت وإذا

ومن كفر ترك ومن أبى أتى فيه اه كذا رأيته فيه بإسقاط إلا لا بإثباتها كما هنا (قوله أي بدل عن اللفظ الخ) قال الزرقاني محاصل معنى وذلك لأن الإضافة لا تكون على معنى عن بل هي هنا على معنى اللام أي منسوب إلى الغلط ونسبته إليه لكونه مسببا عنه فهو من إضافة المسبب للسبب قاله ملا جامي قال الرضي ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الإتيان به الغلط في ذكر المبدل منه لا أن يكون البدل هو الغلط (قوله وإن كان قصد الخ) قال اللقاني أي ولكنه أضرب عن الأول وصيره كالمتروك اه وبهذا يندفع ما يتوهم من أن كلام المصنف هنا مناف لما تقدم من أن البدل هو المقصود بالحكم وحده وحاصل الدفع أن معنى صحة قصد كل منهما عدم سبق اللسان إلى الأول وعدم فساد قصده بقرينة المقابلة وهذا لا ينافي إرادة الإعراض عنه كما في هذا الضرب وبذلك يصدق عليه ما تقدم وقال الزرقاني قال الرضي وشرطه أن يرتقي من الأدنى إلى الأعلى كقولك هند نجم بدر (قوله في حكم (١٥٩) المتروك) قال الدنوشري قد ينافيه ظاهرا قوله وإن كان قصد كل منهما صحيحا الخ إلا أن يقال صحة قصد كل منهما لا ينافي كون الأول في حكم المتروك وإن كان قوله فيما سبق قال في الحواشي وهو الواو لا بل يعكر عليه فليتأمل

﴿فصـــل﴾

(قوله وقوفا مع السماع) قال الدنوشري هذه العلة غير ظاهرة لاسيما عند مراعاة مذهب البصريين في نحو رأيتك إياك والعرب لا يعرفون تسمية الشيء بدلا وفاعلا ومفعولا ونحو ذلك فليتأمل (قوله ورأيتك أنت) قال الدنوشري ينظر ما وجه حذفه من المتن (قوله قال الشاطبي الخ) قال الدنوشري فيه نظر إذ لا نسلم قوله وإذا أردت الخ وقوله هكذا نقل سيبويه الخ قد يقال إن الكوفيين أيضا نقلوا مقالتهم عن العرب وتلقي غير سيبويه كلامه بالقبول لا يوجب عدم مخالفة ابن مالك للبصريين ويعارض قوله وهم المؤتمنون الخ بالمثل (قوله ورأيتك إياك) قال الزرقاني مقتضى كلام المصنف فيما سبق ومقتضى كلام الرضي أن نحو مررت بك بك تأكيد عند النحويين خلافا للزمخشري فقط في قوله بالبدلية والفرق عند البصريين بين المنصوب والمجرور أن الضمير المجرور لو كان بدلا لم يعد معه العامل فإعادته دليل على التأكيد بخلاف المنصوب فإنه لما لم يعد معه العامل جعل بدلا اه (وأقول) سيأتي أن الشاطبي جعل مررت به به بدلا ويأتي الاستشهاد بآيتين أعيد معهما العامل وإعادته لا تنافي البدلية في المنهل الصافي وشرحه وقد يكرر عامله حال كونه حرف جر لاختصاره وتنزيله من معموله منزلة الجزء نحو قال الذين استكبروا للذين استضعفوا لمن آمن منهم ونحو إن هو إلا ذكر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم اه المقصود منه فالحق ما قاله الزمخشري أن المجرور بدل كالمنصوب لا توكيد

لما علم من عادة العرب كما قاله الشاطبي (قوله فيتحد لفظ البدل والتوكيد) قضيته جواز البدلية في قمت أنت ونحوه كذلك وإن اقتصر المصنف على كونه توكيدا فقد نقل الحفيد عنهم تجويز البدل فيه (قوله ولو سمع كان توكيدا) يرد عليه أنه تقدم في باب التوكيد أنه لا يؤكد الظاهر بالضمير لأن الضمير أقوى منه ومن مرجحات الحكم ذكره في بابه وقد أشرنا في باب لمنافاته لما هنا (قوله سواء كان كلا أو بعضا الخ) قد ذكر مثال الكل ومثال البعض زيد ضربته رأسه وللاشتمال زيد استجودته عقله والغلط زيد ركبته فرسه وكان اللائق بعادة الشارح أنه يقول بعد التعميم توطئة لقول المصنف نحو وأسروا الخ فبدل الكل الخ ثم يتمم بأمثلة الأقسام (قوله الثلاثة) الأولى تركه فقد ذكر المصنف في المغني في حرف الواو أن في الآية أحد عشر وجها وأنهاها بعضهم إلى تسعة عشر (قوله بشرط أن يكون الخ) قال الزرقاني فيه نظر لخروج بدل الغلط منه مع أن حكمه حكم ما ذكر قال الرضي اعلم أن بدل البعض والاشتمال والغلط إذا كان ظاهرا يجوز أن يكون من ضمير المتكلم والمخاطب اهـ وهذا الاعتراض وارد على حصر الناظم أيضا وكأن بدل الغلط لعدم الاعتناء به لأنه لم يعتبره اهـ وكتب الدنوشري ما محصله أن سكوت المصنف عن بدل الإضراب يفهم عدم جوازه كضربتك حمارك ثم ذكر أن الحلي وغيره صرحوا بالجواز (قوله فرجلي) (١٦٠) قال الزرقاني مروي بالفاء وبالواو وعلى الأول فالفاء سببية وعلى الثاني فالواو للحال ورجل مبتدأ خبره شثنة ومعنى ذلك أن رجلي لغلظها المشابه لخف البعير لا تبالي بما ذكر واستشكلت البدلية هنا بأن الرجل لا توعد بالسجن وأجيب بأنها لما كانت سببا للدخول ناسب وعدها بذلك اهـ وذكر الإشكال المصنف في التذكرة ثم قال فإن قلت أجره على شراب ألبان وسمن وأقط قلنا شرطه تأخر المتجوز فيه ثم حقق أن البيت من العطف على معمولي عاملين وبيانه في حواشينا على الألفية (قوله شثنة المناسم) قال الدنوشري قال في القاموس شثنت كفه كفرح وكرم شثنا أي خشنت وغلظت (قوله وقوله تعالى لقد كان لكم) قال الدنوشري هذا مبني على غير كلام الأخفش في الآية إذ زعم أن لمن كان يرجو الله بدل كل ولا يجوز في ذلك أن يجعل بدل بعض وإلا لزم انقسام الصحابة إلى من يرجو الله ومن لا يرجوه ولا يجوز ذلك على الصحابة والجواب بأنه خطاب لمن سبق خطابه بقوله تعالى قد يعلم الله المعوقين منكم فوصفهم بالتعويق وغيره من صفات الذم والموصوفون هم المختلطون بالصحابة من المنافقين اهـ من شرح لب اللباب (قوله وأعيدت اللام الخ) قال الدنوشري الظاهر أن هذه الإعادة غير واجبة بل هي جائزة والجر بها لا باللام الأولى ولا بأخرى مقدرة كما هو ظاهر وقد يقال أنها مؤكدة للأولى فالعمل للأولى بناء على أن العامل في البدل هو العامل في المبدل منه كما رجحه ابن مالك وإن قلنا إن العامل مقدر فيكون في غير هذه الصورة إذ يبعد التقدير مع وجود العامل حسا اهـ وأورد بعض الفضلاء أنه كيف يكون بدلا مع وجود العامل ملفوظا به والبدل على نية تقدير العامل خصوصا مع قول الشارح في باب الاشتغال عامل البدل ليس كالملفوظ به من كل وجه وإنما هو تقدير معنوي وجوابه أن وجود العامل على سبيل التوكيد لما قبله لا ينافي البدلية وكون البدل على نية تقدير العامل بل يحقق ذلك كما لا يخفى هذا ومراد الشارح بقوله وأعيدت اللام مع البدل للفصل أن الفصل حسن الإعادة وإلا فجواز الإعادة لا يتوقف

أرادت البدل وافقت بين التابع والمتبوع فقالت جئت أنت ورأيتك إياك ومررت به به فيتحد لفظ التوكيد والبدل في المرفوع ويختلف في غيره هكذا نقل سيبويه عن العرب وتلقاه منه غيره بالقبول وهم المؤتمنون على ما ينقلون لأنهم شافهوا العرب وعرفوا مقاصدهم فلا يعارض هذا بقياس بأن يقال فإن نسبة المنفصل إلى المتصل إلى آخر مقالة ابن مالك السابقة (و) ذهب أيضا في التسهيل إلى أنه (لا يبدل مضمر من ظاهر) وقال في شرحه (و) الصحيح عندي أن يكون (نحو رأيت زيدا إياه من وضع النحويين وليس بمسموع) من كلام العرب لا نثرا ولا شعرا ولو سمع كان توكيدا (ويجوز عكسه) وهو إبدال الظاهر من الضمير (مطلقا) في جميع أنواع البدل سواء كان كلا أم بعضا أم اشتمالا أم إضرابا (إن كان الضمير) المبدل منه (لغائب نحو وأسروا النجوى الذين ظلموا) فالذين ظلموا بدل من الواو في أسروا بدل كل من كل (في أحد الأوجه) الثلاثة وقيل الذين ظلموا مبتدأ مؤخر وأسروا النجوى خبر مقدم وقيل الذين ظلموا فاعل أسروا والواو حرف دال على الجمع لا ضمير كما تقدم في باب الفاعل (وكذا) يجوز إبدال الظاهر من المضمر (إن كان) الضمير المبدل منه (الحاضر) متكلم أو مخاطب (بشرط أن يكون) الظاهر (بدل بعض من كل) كقوله:

أوعدني بالسجن والأداهم ٭ رجلي فرجلي شثنة المناسم

فرجلي الأولى بدل من ياء المتكلم بدل بعض من كل و(كأعجبتني وجهك) فوجهك مرفوع على البدلية من تاء المخاطب بدل بعض من كل (وقوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر) فمن الموصولة المجرورة باللام بدل من ضمير المخاطبين المجرور باللام وأعيدت اللام مع البدل للفصل (و) يكون (بدل اشتمال كأعجبتني كلامك) فكلامك بالرفع بدل اشتمال من تاء المخاطب (وقول الشاعر) وهو النابغة الجعدي:

عليه بدليل إن هو إلا ذكر للعالمين لمن شاء منكم أن يستقيم (قوله بلغنا السماء الخ) في المحاضرات والمحاورات للراغب ولما قال الجعدي في النبي صلى الله عليه وسلم بلغنا السماء الخ فقال عليه الصلاة والسلام إلى أين فقال إلى الجنة فقال ﷺ لا فض فوك (قوله مفيد للإحاطة) مثله المفيد للبيان وذلك إذا كان للمتكلم ومن معه فإنه وإن علم من جهة المتكلم فقد يخفى من جهة من يريد إدخاله معه كقولك فعلنا بنو زيد كذا وقوله بنا تميما يكشف الضباب بنصب تميما على المدح والاختصاص ولو خفض تميما على البدل لما فيه من البيان لجاز عندي ولم أر هذا لأحد قاله المصنف في التذكرة (قوله ولذلك أعيدت اللام) أي لكونه بدلا من المجرور باللام فإنه إنما يعاد العامل إذا كان حرف جر ولا يتقيد بخصوص اللام وإنما قيد الشارح بها لخصوص المقام (قوله ويمتنع الخ) قال الدنوشري فيه اقتصار على حكاية مذهبين فقط أحدهما الامتناع والثاني الجواز وهناك مذهب ثالث لقطرب وهو الجواز في الاستثناء دون غيره نحو ما ضربتكم إلا زيدا هكذا نقله الأشموني وغيره وفي المثال نظر إذ زيد ليس بدل كل من ضمير المخاطبين فليتأمل ولعل الشارح أسقطه لعدم ظهوره ووجه الامتناع إن لم يفد الإحاطة عدم الإفادة حينئذ فقوله خلافا للأخفش قال السيد في حواشي المطول في بحث الالتفات واستدلوا على امتناع ذلك الإبدال يعني إبدال المظهر من ضمير المتكلم والمخاطب بدل كل من كل بأن البدل ينبغي أن يفيد ما لم يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز مررت بزيد رجل وبدل الكل من الكل لما كان مدلوله مدلول الأول فلو أبدل فيه الظاهر من ضمير المتكلم أو المخاطب وهما أعرف المعارف كان البدل أنقص من المبدل منه في التعريف فيكون أنقص (١٦١) منه في الإفادة لأن مدلولهما واحد وفي الأول زيادة تعريف بخلاف البعض والاشتمال والغلط فإن مدلول الثاني فيهما غير مدلول الأول وأجاب الأخفش عن ذلك بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل إذ لو اتحد مفهوماهما لكان الثاني تأكيدا للأول لا بدلا عنه واتحاد الذات لا ينافي كون البدل مفيدا فائدة زائدة كما في المثالين المذكورين يعني بك المسكين مررت وعليك الكريم المعول فإن الثاني فيهما يدل على صفة المسكنة (٢١ - تصريح - ثاني) والكرم دون الأول وأما نقصان تعريف الثاني عن تعريف الأول فلا يضر كما في إبدال النكرة الموصوفة من المعرفة نحو مررت بزيد رجل عاقل إذ رب نكرة تفيد ما لا تفيده المعرفة وإن اشتملت المعرفة على فائدة التعريف التي خلا عنها النكرة (فصل) (قوله يبدل كل من الاسم الخ) ينبغي جواز إبدال الفعل من الاسم وبالعكس كما جاز في العطف نحو زيد متق يخاف ربه أو يخاف الله متق (قوله إذا أفاد زيادة بيان للأول) هذا واضح في بدل الكل وأما في غيره فلا وهذا غير موجود في بعض النسخ اهـ وقال الزرقاني إنه احتراز عما إذا كان مساويا فإنه توكيد لا بدل قال الرضي وقد يبدل الفعل من الفعل إذا كان الثاني راجح البيان على الأول ولو كان الثاني بمعنى الأول سواء كان تأكيدا لا بدلا نحو إن تنصر تعز انصرك (قوله كقوله ومن يفعل ذلك الخ) قال اللقاني إن قلت الذي يظهر أن الإبدال في الآية جملة من جملة لا فعل فقط من مثله قلت لما كان المقصود بيان إن المراد من اللقي المضاعفة وهما معنيا الفعلين لا بيان الأثام بالعذاب جعل إبدال من الفعل دون الجملة (قوله بدل كل) قال الدنوشري مخالف لجعل المرادي ذلك من بدل الاشتمال وكلام الموضح محتمل لكن الأول أخذه الشارح من كلام الخليل وينظر في ذلك والأثام جزاء الإثم أو هو الإثم نفسه فيكون على حذف مضاف أي جزاء إثم والذي يظهر أنه بدل اشتمال كما قاله المرادي لا بدل كل (قوله إن علي الله الخ) قال الزرقاني الله منصوب على نزع الخافض أي والله وأن تبايعا اسم إن وعلى متعلق الخبر والألف في تبايعا للإطلاق وهو من بايع أي عاهد قال في الشواهد ومعناه في شخص تقاعد في مبايعة الملك اهـ وتؤخذ وما عطف عليه بدل من حيث المعنى لكن قد يقال في الثاني باعتبار اللفظ معطوف على البدل كما يقال في الخبر والحال وما

(بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا ... وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا)

فمجدنا وسناؤنا بدل اشتمال من ضمير المتكلم وهو نا (أو) يكون (بدل كل مفيد للإحاطة) والشمول كالتوكيد (نحو) ربنا أنزل علينا مائدة من السماء (تكون لنا عيدا لأولنا وآخرنا) فأولنا وآخرنا بدل كل من الضمير المجرور باللام ولذلك أعيدت اللام مع البدل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

ومن ضمير الحاضر الظاهر لا ... تبدله إلا ما إحاطة جلا

أو اقتضى بعضا أو اشتمالا ... (ويمتنع) إبدال الظاهر من الضمير بدل كل (إن لم يفدها) أي الإحاطة (خلافا للأخفش فإنه أجاز) تبعا للكوفيين (رأيتك زيدا) على أن زيدا بدل من الكاف (ورأيتني عمرا) على أن عمرا بدل من الياء وسمع الكسائي إلى أبي عبد الله وقال الشاعر

بكم قريش كفينا كل معضلة ... وأم نهج الهدى من كان ضليلا

(فصل) (يبدل كل من الاسم والفعل والجملة من مثله فالاسم كما تقدم) في الأقسام الأربعة (والفعل) كذلك عند الشاطبي إذا أفاد زيادة بيان للأول فبدل الكل (كقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف) فيضاعف بدل من يلق بدل كل قال الخليل لأن مضاعفة العذاب هي لقي الأثام وبدل البعض نحو إن تصل تسجد لله يرحمك فتسجد بدل من تصل على بدل بعض من كل وبدل الاشتمال كقوله

إن علي الله أن تبايعا ... تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

أشبه ذلك (قوله لأن الأخذ كرها الخ) قال الدنوشري قضية هذا أن يكون يضاعف في الآية بدل اشتمال لأن المضاعفة من صفات لقي الآثام فليتأمل (قوله انتهى كلام الشاطبي الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه حكاية الاتفاق كما نقله المرادي على تجويز بدل الكل من الكل وحكاية الخلاف في بدل الاشتمال هل يجوز أو لا ويفهم من صريح كلام المرادي أن بدل البعض غير جائز وهو ظاهر ومثل المرادي لبدل الكل بقوله: متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا * تجد حطبا جزلا ونارا تأججا ونقل المرادي عن بعضهم أن بدل الغلط يقتضي القياس جوازه وما قاله المرادي جميعه غير طريقة الشاطبي فليتأمل الطريقتان اهـ وصرح السيوطي بعدم الخلاف في بدل البعض فقال لا بدل بعض بلا خلاف لأن الفعل لا يتبعض اهـ وفيه نظر لأنه إن أراد أن لفظ الفعل لا يتبعض فلفظ الاسم كذلك أو معناه فلا شك في تبعيضه (قوله والجملة كذلك) قال الدنوشري لا تبدل الجملة من الجملة إلا إذا كانت الثانية أوفى من الأولى بتأدية المراد (قوله لأنه إنما يتميز عن التوكيد الخ) قال الدنوشري ينبغي التأمل في ذلك فإنهما قد يتحدان لفظا كقوله تعالى بالناصية ناصية وكقوله تعالى وترى كل أمة جاثية كل أمة تدعى إلى كتابها بنصب كل الثانية (قوله وهو لا يتحقق في الجمل الخ) بينه السيد بما ملخصه أن التأكيد المعتبر في الجمل لا بد أن يغاير لفظه لفظ المتبوع إذ ليس المراد بتأكيد الجملة هنا تكريرها فلا يحصل تمييز البدل عن التأكيد بقيد المغايرة ثم الجمل التي لا محل لها من الإعراب لا يتصور فيها ما هو (١٦٢) المقصود بالنسبة إذ لا نسبة هنا فلا امتياز أيضا بهذا القيد والحاصل أن التمييز لا يحصل إلا بمجموع الأمرين والجمل التي لا محل لها انتفى عنها الأمران والتي لها محل انتفى عنها أحدهما (قوله لاختلاف لفظيهما) قال الدنوشري قد يقال إنه توكيد بالمرادف وقد يقال إن طلب الرحيل غير النهي عن الإقامة فليس عينه فلا يكون توكيدا (قوله والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة أن الفعل الخ) قضية هذا أنه لا يتصور في الفعل المرفوع أن يكون بدلا من فعل مرفوع وذلك لأن سبب الإعراب متوفر فيه مع قطع النظر عن التبعية وهو تجرده عن الناصب والجازم فرفعه لتجرده لا لكونه تابعا لغيره فكيف يكون بدلا مع انتفاء التبعية لانتفاء الإعراب بإعراب سابقه وهكذا يقال في العطف لا يتصور عطف الفعل المرفوع على مثله ومما يشكل في البدل قول البيضاوي وغيره أن يتزكى في سورة والليل إذا يغشى بدل من قوله يؤتي ماله يتزكى مرفوع لتجرده فلم يعرب بإعراب سابقه وأجاب بعضهم بأن المراد أن البدل جملة من جملة يؤتي ماله وهذا يدفع الإشكال عن كلام البيضاوي لا عن ظاهر كلامهم أن الفعل يبدل من الفعل وعمومه شامل للفعل المرفوع والتزم الأستاذ الصفوي أن ذلك لا يمكن في المرفوع وقد يقال لا مانع من كون المضارع عند التبعية مرفوعا بالتبعية وإن كان فيه مقتض آخر للرفع وهو التجرد بناء على جواز تعدد السبب فليحرر (قوله وقد تبدل الجملة من المفرد بدل كل من كل) قال الدنوشري ينظر هل يجوز عكسه أعني إبدال المفرد من الجملة أو لا واقتصار الشارح على بدل الكل يفهم أن بقية الأبدال ليست كذلك وينظر ذلك ويحرر ولا نسلم أن الجملة هذه المؤولة بالمفرد من المذكورين وإنما الظاهر أنها بدل اشتمال منهما لا بدل كل كما كاد أن يجمع عليه اهـ (وأقول) صرح أبو حيان في البحر بأن المفرد يبدل من الجملة كقوله تعالى ولم يجعل له عوجا قيما بدل من جملة لم يجعل له عوجا لأنها في معنى المفرد أي جعله مستقيما وقد ذكر ذلك ابن قاسم العبادي في شرحه على الألفية لكن لم ينقله عن أبي حيان لكنه جزم به وذكر أن الناظم سكت عنه ثم أقول صرح في الهمع بأن بدل الجملة من المفرد بدل اشتمال وفي المغني في بحث كيف أن جملة كيف خلقت بدل من

لأن الأخذ كرها والمجيء طائعا من صفات المبايعة وبدل الإضراب والغلط نحو إن تطعم زيدا تكسه أكرمك اهـ كلام الشاطبي ملخصا وذلك داخل تحت إطلاق قول النظم ويبدل الفعل من الفعل (والجملة) كذلك إلا في بدل الكل نحو قعدت جلست في دار زيد فإنه لا يعتد به لأنه إنما يتميز عن التوكيد بمغايرة اللفظين وكون المقصود هو الثاني وهو لا يتحقق في الجمل لاسيما التي لا محل لها من الإعراب قاله التفتازاني في شرح التلخيص وبدل البعض (كقوله تعالى أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام وبنين) وجنات وعيون فجملة أمدكم الثانية أخص من الأولى باعتبار متعلقهما فتكون داخلة في الأولى لأن ما تعلمون يشمل الأنعام وغيرها وبدل الاشتمال كقوله

أقول له ارحل لا تقيمن عندنا * وإلا فكن في السر والجهر مسلما

فلا تقيمن عندنا بدل اشتمال من ارحل لما بينهما من المناسبة اللزومية وليس توكيدا له لاختلاف لفظيهما ولا بدل بعض لعدم دخوله في الأول ولا بدل كل لعدم الاعتداد به كما تقدم ولا غلط لوقوعه في الفصيح وبدل الغلط كقم اقعد والفرق بين بدل الفعل وحده والجملة أن الفعل يتبع ما قبله في إعرابه لفظا أو تقديرا والجملة تتبع ما قبلها محلا إن كان له محل وإلا فإطلاق التبعية عليها مجاز إذ التابع كل ثان أعرب بإعراب سابقه الحاصل والمتجدد وسكتوا عن اشتراط الضمير في بدل البعض والاشتمال في الأفعال والجمل لتعذر عود الضمير عليها (وقد تبدل الجملة من المفرد) بدل كل (كقوله) وهو الفرزدق:

(إلى الله أشكو بالمدينة حاجة * وبالشام أخرى كيف يلتقيان

أبدل) جملة (كيف يلتقيان من حاجة وأخرى) وهما مفردان قاله ابن جني وإنما صح ذلك لرجوع

الجملة إلى التقدير بمفرد (أى إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما) فتعذر مصدر مضاف إلى فاعله وهو بدل من هاتين قال الدماميني ويحتمل أن يكون كيف يلتقيان جملة مستأنفة نبه بها على سبب الشكوى وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين والشام بلاد سميت بشام بن نوح فإنه بالشين المعجمة بالسريانية أو لأن أرضها شامات بيض وحمر وسود وعلى هذا لا يهمز وقد يذكر كذا فى القاموس

(فصل) وإذا أبدل اسم من اسم مضمن معنى حرف استفهام) وهو الهمزة (أو حرف شرط) وهو أن بدل تفصيل (ذكر ذلك الحرف) المفيد للاستفهام أو الشرط (مع البدل) ليوافق المبدل منه فى تأدية المعنى (فالأول) وهو الاستفهام ويكون عن معرفة الكميات وعن تعيين الذوات وعن بيان المعانى فالأول (كقولك كم مالك أعشرون أم ثلاثون فعشرون وما عطف عليها بدل من كم بدل تفصيل (و) الثانى كقولك (من رأيت أزيدا أم عمرا) فزيدا وما عطف عليه بدل من من بدل تفصيل (و) الثالث كقولك (ما صنعت أخيرا أم شرا) فخيرا وما عطف عليه بدل من ما بدل تفصيل وقرن بالهمزة فى الجميع لتضمن المبدل منه معنى الاستفهام (والثانى) وهو الشرط ويكون للعاقل وغيره وللزمان والمكان فالأول (نحو من يقم إن زيد وإن عمرو أقم معه) فزيد وعمرو بدل من من بدل تفصيل (و) الثانى نحو (ما تصنع إن خيرا وإن شرا تجز به) فخيرا وشرا بدل من ما الشرطية بدل تفصيل (و) الثالث نحو (متى تسافر إن غدا وإن بعد غد أسافر معك) فغدا وبعد غد بدل من متى بدل تفصيل والرابع حيثما تجلس إن يمين المحراب وإن يساره أجلس معك وقرن بأن فى الجميع لتضمن المبدل منه معنى الشرط وقد يتخلف كل من التفصيل وإعادة حرف الشرط ففى الكشاف أن يومئذ بدل من إذا فى قوله تعالى إذا زلزلت الأرض زلزالها وكذا قال أبو البقاء ولهذا اقتصر فى النظم على الاستفهام فقال ويبدل المضمن الهمز يلى همزا .. وكذا فعل فى التسهيل مع كثرة جمعه فيه على أن مسئلة الشرط لا تخلو من إشكال لأنك إذا قلت من يقم إن زيد وإن عمرو كان اسم الشرط مرفوعا بالابتداء فيكون البدل مرفوعا بالابتداء ضرورة سواء قلنا البدل على نية تكرير العامل أم لا فيلزم دخول إن الشرطية على المبتدأ وهو غير جائز على الأصح وإن جعلنا ما بعد إن مرفوعا على الفاعلية امتنعت المسئلة لتخالف العامل ولأن إن لا يضمر الفعل بعدها إلا إذا كان هناك ما يفسره نحو وإن امرأة خافت وجوابه أن إن إنما جىء بها لبيان المعنى لا للعمل فلا يلزم المحذور .

(باب النداء)

بالمد وبكسر النون ويجوز ضمها وهو الدعاء بأحرف مخصوصة (وفيه فصول) أربعة (الفصل الأول فى ذكر (الأحرف التى يليها المنادى) إذا دعى (و) فى ذكر (أحكامها وهذه الأحرف) وفاقا وخلافا (ثمانية الهمزة) وحدها (وأى) بفتح الهمزة وسكون الياء حال كون الهمزة وأى (مقصورتين وممدودتين) فتقول

الإبل بدل اشتمال والمعنى إلى الإبل كيفية خلقها ومثله ألم تر إلى ربك كيف مد الظل وكل جملة فيها كيف من اسم مفرد (فصل) (قوله مضمن معنى حرف) خرج بالمضمن ما صرح معه بالحرف فلا يلى البدل ذلك نحو هل أحد جاءك زيد أو عمرو وإن تضرب أحدا رجلا أو امرأة أضربه (قوله بدل تفصيل) يؤخذ منه انحصاره فى بدل الكل إذ التفصيل يقتضى أن كلا من البدل والمبدل منه مقصود قصدا باقيا مطابقا للآخر ليخرج بدل الغلط لأن الأول غير مقصود والنسيان لأن الأول غير مقصود قصدا باقيا لتبين فساده وبدل البعض والاشتمال إذ ليس البدل والمبدل منه فيهما متطابقين ونحو ما أكلت ألثلث (١٦٣) الرغيف أم نصفه من بدل الكل لأن المراد بها المفهوم الشامل لثلث الرغيف ونصفه فهما متطابقان والثانى تفصيل الأول وبما تقرر من أن بدل التفصيل بدل كل من كل علم أنه لا يحتاج لضمير كما قد يتوهم أن كل واحد بعض (قوله عن معرفة الكميات) قال الدنوشرى لو حذف لفظ معرفة لكان أحسن ولو قال لمعرفة لكان جيدا وتكون اللام للغاية (قوله وعن بيان المعانى) قال الدنوشرى حذف لفظ البيان أبين (قوله وللزمان والمكان) قال الدنوشرى هو داخل فى غير العاقل فيكون من عطف الخاص على العام (قوله وقد يتخلف الخ) قال الدنوشرى قد يقال لا نسلم أن إذا شرطية هنا فلا تخلف (قوله على أن مسئلة الشرط لا تخلو من إشكال الخ) يجاب بأن إن الشرطية إنما يمتنع دخولها على المبتدأ إذا استعملت فى معناها أما إذا لم تستعمل فيه وإنما ذكرت علامة على أن ما بعدها تابع لاسم الشرط فلا مانع من دخولها ويمكن أن هذا مقصوده من جوابه وإن أوهم خلافه قوله لبيان المعنى لأنه يوهم أنها مستعملة فى الشرطية وهو ممنوع هذا ويمكن أن يتخلص عما فى الكشاف إما بمنع البدلية فيه فإنه أعرب غير بدل وإما بأن الكلام فى الاستعمال الكثير وإما بعدم تسليم أن إذا شرطية

(باب النداء) (قوله وهو الدعاء الخ) أى اصطلاحا أما فى اللغة فهو الدعاء بأى لفظ كان (قوله الأحرف) قال الدنوشرى عبر بالأحرف لأنه جمع قلة دون الحروف ولم يبال بدعوى بعضهم أنها أسماء أفعال اه وربما يوهم قوله عبر الخ أن جمع الكثرة يخالف

زيدوأي زيدبقصر الهمزةفيهماوآزيدوآي زيدبمدالهمزة فيهما(ويا وأياوهيا ووا) وأما أحكامها (فالهمزة المقصورة للقريب) المسافة وليس مثلها في ذلك الهمزة الممدودة خلافا لصاحب المقرب ولأي خلافا لجماعة من المتأخرين (إلا أن ينزل) القريب (منزلة البعيد) كالساهي (فله بقية الأحرف كما أنها) أي بقية الأحرف (للبعيد) الحقيقي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وللمنادى النا. أو كالناء يا ❊ وأي وآ كذا أيا ثم هيا

والهمزة للدني وذهب المبرد إلى أن أيا وهيا للبعيد وأي والهمزة للقريب ويا لهما وذهب ابن برهان إلى أن أيا وهيا للبعيد والهمزة للقريب وأي للمتوسط ويا للجميع وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد توكيدا وعلى منع العكس قاله الشارح (وأعمها يا) لأنها أم الباب (فإنها تدخل في كل نداء) خالص من الندبة والاستغاثة أو مصحوب بهما (و) تتعين يا وحدها (في نداء اسم الله تعالى) نحو يا ألله (و) تتعين أيضا (في باب الاستغاثة نحو يا لله للمسلمين وتتعين هي أو وا) دون غيرهما (في باب الندبة) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله . . وواللمن ندب ❊ أو يا . . . ووا أكثر استعمالا منها في ذلك الباب) لأنها الأصل فيه (وإنما تدخل يا في باب الندبة (إذا أمن اللبس) بالمنادى (كقوله) وهو جرير يندب عمر بن عبد العزيز :

(حملت أمرا عظيما فاصطبرت له ❊ وقمت فيـــه بأمر الله ياعمرا)

فثبوت ألف الندبة دليل على أنه مندوب إذ لو كان منادى لقال يا عمر بالضم لأنه منادى مفرد وهذا مفهوم من قول النظم ❊ وغير وا لدى اللبس اجتنب ❊ (ويجوز حذف الحرف) المنادى به وهو يا خاصة سواء كان المنادى مفردا أو جاريا مجراه أو مضافا فالأول (نحو يوسف أعرض عن هذا) أي يا يوسف والثاني نحو (سنفرغ لكم أيها الثقلان) أي يا أيها الثقلان والثالث نحو (أن أدوا إلى عباد الله) أي يا عباد الله على أحد الوجهين (إلا في ثمان مسائل) فإنه يمتنع فيها حذف حرف النداء إحداها (المندوب نحو ياعمرا و) الثانية (المستغاث نحو يا لله) ومنه المتعجب منه نحو يا للماء وللعشب إذا تعجبوا من كثرتهما (و) الثالثة (المنادى البعيد) نحو يا زيد إذا كان بعيدا منك وإنما لم يحذف حرف النداء في هذه المسائل الثلاث لأن المراد فيهن إطالة الصوت) بحرف النداء (والحذف ينافيه و) الرابعة (اسم الجنس غير المعين كقول الأعمى يا رجلا خذ بيدي) قاله ابن مالك في الكافية وشرحها وأجاز بعضهم الحذف وليس بشيء لأن حذف حرف النداء لا يجوز إلا إذا كان المنادى مقبلا على المنادي ومتهيأ لما يقول له وهذا إنما يكون في المعرفة دون النكرة (و) الخامسة (المضمر) المخاطب لأن الحذف معه يفوت الدلالة على النداء (و) المضمر (نداؤه شاذ) وظاهر ذكر الناظم له في عداد هذه الكلمات أنه مطرد وقصره ابن عصفور على الشعر واختار أبو حيان أنه لا ينادى ألبتة فالأقوال حينئذ ثلاثة وعلى الخلاف ضمير المخاطب (ويأتي على صيغتي المنصوب والمرفوع) فالأول (كقول بعضهم يا إياك قد كفيتك و) الثاني نحو (قول الآخر) وهو الأحوص (يا أبجر بن أبجر يا أنتا) ❊ أنت الذي طلقت عام جعتا ❊ قد أحسن الله وقد أسأتا

جمع القلة في المبدأ والتحقيق خلافه كما مر (قوله وآي) قال الدنوشري بالهمزة الممدودة والياء الساكنة ويلزم التقاء الساكنين على غير حده (قوله وهيا) لم يجعل هيا مبدلة من أيا إذ الإبدال تصريف والحرف بريء منه لكنه قال في المغني في بحث أيا وقد تبدل همزتها هاء قال: فأصاخ يرجو أن يكون حيا ❊ ويقول من فرح هيا ربا (قوله الحقيق) لعل هذا بالنسبة لمجموع حروف النداء فإن يا تكون للبعيد حقيقة أو حكما ففي المغني يا حرف موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكما وقد ينادى بها القريب توكيدا (قوله وذهب المبرد الخ قال الدنوشري ينظر ما حكم (١٦٤) آ وآي ممدودتين عنده هل ينادى بهما البعيد أو القريب أو يكونان لهما اللهم إلا أن يقال إنهما ممدودتين داخلتان في كلامه فيكونان للقريب وكذا يقال في كلام ابن برهان ❊ فإن قيل أن يا للبعيد وهو تعالى أقرب إلى كل شخص من حبل الوريد فالجواب أن ذلك لاستقصاء الداعي نفسه وإبعاده من مرتبة المدعو تعالى قاله الرضي رضي الله عنه ويفهم من قوله فله بقية الأحرف أن وا يستعمل للقريب المنزل منزلة البعيد في غير الندبة وهو خلاف مذهب سيبويه والجمهور وأجاز بعضهم استعمالها في غير الندبة وإن كان قليلا (قوله وتتعين في نداء اسم الله تعالى) قال الدنوشري وتتعين يا أيضا في أيها وأيتها قاله في المغني (قوله والثاني سنفرغ الخ) المراد بالثاني الجاري مجرى المفرد وهذا يتوقف فيه ويقال بل هو مفرد حقيقة إذ المفرد في هذا الباب ما ليس مضافا ولا شبهه وإنما يظهر جعل هذا من الشبيه بالمضاف لأن ما عوض عما تضاف إليه أي (قوله على أحد الوجهين) قال الدنوشري والوجه الثاني أن يكون عباد الله مفعول أدوا (قوله وظاهر ذكر الناظم الخ) قال الدنوشري إنما قال ظاهر لأنه لا يلزم من ذكره في عدادها كون ندائه مطردا (قوله ويأتي على صيغتي الخ) أما مجيئه على صيغة المرفوع فظاهر لأنه لما تعذر بناؤه على الضم عدل إلى ما هو قريب منه وهو الصيغة الموضوعة للرفع وأما مجيئه بصيغة المنصوب فلعل وجهه أنه يشبه الشبيه بالمضاف لأن الضمير المنادى هو أيا على الصحيح واتصل به شيء من تمام معناه وهو الكاف (قوله كقول بعضهم) هو الأحوص اليربوعي قال ذلك لما وفد مع ابنه على معاوية وخطبوا وثم أبوه ليخطب وكفه

ذا بحر بسكون الموحدة وفتح الجيم منادى وأنت الأول منادى وكان القياس أن يقول يا إياك لأنه مفعول حذف عامله ولكنه أناب ضمير الرفع عن ضمير النصب أو لأنه لما أراد مجيئه بلفظ المرفوع جاز مجيئه بلفظ ضمير الرفع وأجاب المانع عن المثال والبيت بأن يا فيهما للتنبيه لا للنداء وإياك في المثال من باب الاشتغال وأنت الأول في البيت مبتدأ والثاني كذلك أو توكيد أو بدل أو فصل والموصول خبر واتفقوا على أن ضمير المتكلم والغائب لا يجوز نداؤهما فلا يقال يا أنا ولا يا إياى ولا يا هو ولا يا إياه (و) السادسة (اسم الله تعالى) نحو يا الله (إذا لم يعوض في آخره الميم المشددة) عن حرف النداء لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل والحذف إنما يكون لدليل (وأجازه بعضهم وعليه قول أمية بن أبي الصلت الثقفي: (رضيت بك اللهم ربا فلن أرى أدين إلها غيرك الله راضيا)

أي يا الله وأرى من الرأى في الأمور وأدين مضارع دان بالشيء إذا اتخذه دينا وديدنا أي عادة والأصل أن أدين فحذفت أن فارتفع المضارع بعدها على حد قولهم تسمع بالمعيدي والهاء مفعول له وراضيا منصوب برضيت إما على الحالية من فاعله أو على المفعولية المطلقة على حد قولهم قم قائما أي قياما وعلى الوجهين فهو مؤكد له وما بينهما اعتراض وربا مفعول رضيت والمعنى رضيت رضى بك ربا يا الله فلن أرى أن أتخذ إلها غيرك يا الله (و) السابعة والثامنة (اسم الإشارة واسم الجنس لمعين) لأن حرف النداء في اسم الجنس كالعوض من أداة التعريف فحقه أن لا يحذف كما لا تحذف الأداة واسم الإشارة في معنى اسم الجنس يجري مجراه قاله الشارح (خلافا للكوفيين فيهما احتجوا) بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم أي يا هؤلاء و (بقوله) وهو ذو الرمة: إذا هملت عيني لها قال صاحبي (بمثلك هذا لوعة وغرام)

يريد يا هذا ولوعة مبتدأ وتقدم خبره في المجرور وقبله (وقولهم: أطرق كرا) إن النعام في القرى وهو مثل يضرب لمن تكبر وقد تواضع من هو أشرف منه أي أطرق يا كروان رأسك واخفض عنقك للصيد فإن أكبر منك وأطول عنقا هي النعام قد صيدت وحملت من البدو إلى القرى (وافتد مخنوق) وهو مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة وهو يبخل بافتدائه نفسه بماله (وأصبح ليل) وهو مثل يضرب لمن يظهر الكراهة للشيء وأصله أن امرأة وقع عليها امرؤ القيس وكانت تكرهه فقالت له أصبحت أصبحت يا فتى فلم يلتفت إليها فرجعت إلى خطاب الليل كأنها تستعطفه أي صر صبحا يا ليل كقوله:

• يقولون نور صبح والليل عاتم • والأصل فيها أطرق يا كروان فرخم على لغة من لا ينتظر فقلبت الواو ألفا وافتد يا مخنوق وأصبح يا ليل ونور يا صبح (وذلك عند البصريين ضرورة) في النظم (وشذوذ) في النثر قال المرادي في شرح النظم والإنصاف القياس على اسم الجنس لكثرته نظما ونثرا وقصر اسم الإشارة على السماع إذ لم يوجد إلا في الشعر وأما نحو ثم أنتم هؤلاء فتأول على أن أنتم مبتدأ وهؤلاء خبره أو العكس وجملة تقتلون حال واقتصر في النظم على قوله:

وغير مندوب ومضمر وما ... جا مستغاثا قد يعرى فاعلما

وذاك في اسم الجنس والمشار له ... قل ومن يمنعه فانصر عاذله

(الفصل الثاني في أقسام المنادى) بفتح الدال (و) ذكر (أحكامه: المنادى على أربعة أقسام أحدها ما يجب فيه أن يبنى على ما يرفع به) من حركة أو حرف (لو كان معربا) على سبيل الفرض (وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما التعريف سواء كان ذلك التعريف سابقا على النداء نحو) زيد في قولك (يا زيد) فزيد معرفة بالعلمية قبل النداء واستصحب ذلك التعريف بعد النداء وهو مذهب ابن السراج وتبعه الناظم وقيل

من ذلك (قوله وكان القياس أن يقول يا إياك الخ) يلزم من هذا أن يقال يا زيد يا زيدا لأنه مفعول به أيضا حذف عامله (قوله إذا لم يعوض الخ) سكن عن عنده وهو إذا عوض والحذف حينئذ واجب (قوله وراضيا (١٦٥) منصوب برضيت) قال الدنوشري يجوز أن يكون حالا من فاعل أدين (قوله اسم الإشارة) قال الدنوشري يفهم منه جواز نداء اسم الإشارة ومحله إذا لم يتصل به كاف الخطاب فإن اتصلت به فنفى جواز ندائه خلاف الصحيح المنع لاستلزامه اجتماع النقيضين لأن الكلام مخاطب من حيث أنه منادى وغير مخاطب من حيث أنه مضاف إلى المخاطب لوجوب تغايرهما (قوله وهو ما اجتمع فيه الخ) قال الدنوشري قال ابن الأنباري في باب الترخيم سمع يا طلحة بالفتح واختلف فيه فقيل مرخم والتقدير يا طلح ثم أقحمت التاء غير معتد بها وفتحت لوقوعها موقع ما يستحق الفتح وهو ما قبل هاء التأنيث وهو ظاهر كلام سيبويه فتكون على هذا مقحمة بين الحاء والتاء المحذوفة المنوية وقيل ليس بمرخم وعلى هذا قيل هو معرب منصوب على أصل المنادى ولم ينون لأنه لا ينصرف وقيل مبني على الفتح لأن منهم من يبنى المنادى المفرد على الفتح لتشاكل حركة إعرابه لو أعرب فهو نظير لا رجل في الدار وأنشد هذا القائل

• يا ريح من نحو الشمال هبي • بالفتح (قوله واستصحب ذلك التعريف) فإن قلت العلم إذا أريد إضافته نكر فما الفرق قلت الفرق أنه ليس المقصود في الإضافة إلا تعريف المضاف إذا كان المضاف إليه معرفة أو تخصيصه إذا كان نكرة فلو أضيف مع بقاء تعريفه كانت الإضافة لغوا إذ لا فائدة فيها وليس المقصود من النداء التعريف بل طلب الإصغاء لإلقاء الكلام إليه فلا حاجة إلى تنكير المنادى

ـا ب تعريف العلمية وتعرف بالإقبال وهو مذهب المبرد والفارسي ورد بنداء اسم الله تعالى واسم الإشارة فإنهما لا يمكن سلب تعريفهما لكونهما لا يقبلان التنكير (أو) كان التعريف (عارضا في النداء بسبب القصد والإقبال نحو يا رجل تريد به معينا) وإليه ذهب ابن الناظم وقيل تعريفه بأل محذوفة ونابت يا عنها (و) الأمر الثاني الإفراد ونعني به أن لا يكون مضافا ولا شبيها به فيدخل في ذلك المركب المزجي والمثنى والمجموع) على حده وغيره تذكيرا وتأنيثا فالمزجي (نحو يا معديكرب) ومعناه فيما قال أحمد بن يحيى عداه الكرب أي تجاوزه وحكى ذلك أبو الفتح عن الفارسي (و) المثنى نحو (يا زيدان و) الجمع على حده وهو جمع المذكر السالم نحو (يا زيدون و) تثنية المنكر وجمعه السالم نحو (يا رجلان ويا مسلمون) والجمع المكسر في التذكير نحو يا زيود (و) الجمع السالم في التأنيث نحو (يا هندان) وجمع تكسيره نحو يا هنود (وما كان مبنيا قبل النداء) سواء كان علم مذكر أم علم مؤنث فالأول (كسيبويه) في لغة من بناه (و) الثاني (نحو حذام في لغة أهل الحجاز) أم غير علم نحو هؤلاء في لغة الضم وهذا وكيف وأنت فما كان معربا صحيح الآخر غير مثنى ولا مجموع على حده أظهرت فيه الضمة وما كان مثنى أو مجموعا على حده بنيته على نائب الضمة وهو الألف في المثنى والواو في الجمع اتفاقا وما كان معتلا كفتى وقاض أو مبنيا قبل النداء (قدرت فيه الضمة) ففي نحو يا سيبويه ويا هؤلاء ويا هذا ويا أنت ضمة مقدرة في آخره مجددة للنداء (ويظهر أثر ذلك) التقدير (في تابعه فتقول يا سيبويه العالم برفع العالم) مراعاة لضمة مقدرة في آخره (ونصبه) مراعاة لمحله فإن محله نصب على المفعولية (كما تعمل في تابع ما تجدد بناؤه نحو يا زيد الفاضل) برفع الفاضل مراعاة لضمة زيد لفظا ونصبه مراعاة لمحله (و) العلم المركب الإسنادي (المحكي) ما كان عليه قبل العلمية (كالمبني) في تقدير الضم في آخره (تقول يا تأبط شرا المقدام) بالرفع مراعاة لتقدير الضم في آخره (والمقدام) بالنصب مراعاة لمحله ومقتضى التشبيه أن المحكي ليس مبنيا والمنقول أنه مبني وهذه النعوت مقصودة فإن سيبويه يناسبه العلم وزيد يناسبه الفضل وتأبط شرا يناسبه الإقدام ومعناه جعل السلاح تحت إبطه واحترز بقوله المحكي من لغة من أعربه إعراب المتضايفين فإنه ينصب الأول ويجر الثاني بالإضافة ويصير من قسم المضاف وفي الرضي في باب العلم إذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب الإعراب اهـ فعلى هذا تقول في كيف وهؤلاء وكم ومنذ أعلاما يا كيف ويا هؤلاء ويا كم ويا منذ بضمة ظاهرة فهي متجددة للنداء وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله * وابن المعرف المنادى المفردا * البيتين

(قوله المركب المزجي) هل يدخل فيه العددي كخمسة عشر (قوله وغيره) قال الدنوشري يحتمل أن يكون معطوفا على حده فيكون المراد المجموع على غير حده وهو جمع التكسير ويحتمل أن يكون معطوفا على قوله المركب المزجي وإفراد الضمير باعتبار المذكور فيشمل جمع التكسير ونحو زيد وعمرو (قوله في لغة الضم) قال الدنوشري ليس للاحتراز عن لغة الكسر وإنما ذكره استيفاء للأقسام أي سواء كان مبنيا قبل النداء على الفتح أو الضم أو السكون أو الكسر نحو أنت وهؤلاء وهذا وحذام وكتب شيخنا الغنيمي بعده يعني بناء على أن الضمير بجموع أنت إما على الأصح من أنه إن فقط فلا تظهر هذه النكتة إذ هو مبني على السكون والضمة مقدرة على النون (قوله اتفاقا) في دعوى الاتفاق نظر ظاهر فإن الظاهر أن من يجعل إعرابهما مقدرا يجعل الضمة مقدرة هنا وفي شرح المفصل للأندلسي بعد أن ذكر بناءهما على الألف والواو ويقال الضمة مقدرة عليهما عند من يجعلهما حرفي إعراب (قوله كفتى وقاض) قال الدنوشري قال في التسهيل ويحذف تنوين المنقوص المعين بالنداء وتثبت ياؤه عند الخليل لا عند يونس قال الدماميني فهما متفقان على ترك التنوين والخلاف بينهما إنما هو في ثبوت الياء وحذفها ووجه الأول أنه لما بني حذف تنوينه فثبتت الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين وقدرت الضمة على الياء لثقلها ووجه الثاني أن النداء داخل على اسم منون محذوف الياء فذهب التنوين وبقي الاسم على حاله وقدرت الضمة على الياء المحذوفة هذا إذا كان المنقوص معينا بالنداء وأما غيره فيقال فيه يا قاضيا بالياء والتنوين ويبدل التنوين في الوقف ألفا اهـ وقوله فهما متفقان على ترك التنوين يخالف لما نقله الرضي عن يونس ونصه ويونس يحذف ياء المنقوص ويعوض منها تنوينا فيقول يا قاض لأنه لم يعهد لام المنقوص ثابتا مع السكون بلا لام أو إضافة اهـ وظاهر كلام التسهيل كما قال الرضي إن يونس يخالف في الوجهين ثم قال في التسهيل فإن كان للمنقوص أصل واحد ثبتت الياء بإجماع قال الدماميني كما في مر اسم فاعل من أرى إذا نوى فإنه يبقى على أصل واحد وهو الراء فتقول يا مري بياء ساكنة إذا وقفت عليه (قوله نحو يا زيد الفاضل) قال الدنوشري وعند الكوفيين كما يأتي يجوز بناء العلم على الفتح في نحو يا زيد الفاضل فيعلم أن ما ذكره هنا مقيد بغير مذهبهم (قوله والمنقول أنه مبني) الذي ذكره السيد في حاشية المتوسط في موضعين أنه معرب (قوله من لغة من أعربه الخ) كتب شيخنا الغنيمي بهامش نسخة الدنوشري ينظر فيما إذا كان العلم مركبا من أكثر من جزأين هل تمتنع هذه اللغة فيه أو تجري عليه فهل يضاف الجزء الأول فقط أو كيف الحال وينظر أيضا فيما إذا كان الجزء الأول به قابل للإضافة كاسم الإشارة ونحوه (قوله إذا نقلت الكلمة المبنية) شامل للضمير واسم الإشارة

(و) القسم (الثاني) من أقسام المنادى (ما يجب نصبه وهو ثلاثة أنواع أحدها النكرة غير المقصودة) جامدة كانت أو مشتقة في نثر أو شعر (كقول الواعظ يا غافلا والموت يطلبه وقول الأعمى يا رجلا خذ بيدي وقول الشاعر) وهو عبد يغوث بن وقاص الحارثي:

(فيا راكبا إما عرضت فبلغن) * نداماي من نجران أن لا تلاقيا

لأن الواعظ والأعمى والشاعر لم يقصدوا أحدا بعينه (و) إنما كرر الشواهد ردا لما نقل (عن المازني أنه أحال وجود هذا القسم) مدعيا أن نداء غير المعين لا يمكن وأن التنوين في ذلك شاذ أو ضرورة وعرضت أي أتيت العروض وهو مكة والمدينة وما حولها ونجران بلد باليمن الذرع (الثاني) مما يجب نصبه (المضاف سواء كانت الإضافة محضة) وهي الخالصة من شائبة الانفصال (نحو ربنا اغفر لنا) أي يا ربنا (أو غير محضة) وهي إضافة الصفة لمعمولها (نحو يا حسن الوجه و) نقل (عن ثعلب) وهو أحمد بن يحيى (إجازة الضم في غير المحضة) فيجيز يا حسن الوجه بضم الصفة لأن إضافتها في تقدير الانفصال ولنا أن البناء ناشئ عن مشابهة الضمير وهي مفقودة هنا وأنه لا سماع يقتضي ذلك فإن ادعى أن نحو يا حسن الوجه في قوة يا حسن فباطل بل في قوة يا حسنا الوجه وهذه الشبهة عرضت لمن قال إن هذه الإضافة تفيد التخصيص نظرا إلى أن حسن الوجه أخص من حسن النوع (الثالث الشبيه بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه) إما بعمل أو عطف قبل النداء والعمل إما في فاعل أو مفعول أو مجرور فالأول (نحو يا حسنا وجهه) فوجهه مرفوع على الفاعلية بحسن (و) الثاني نحو (يا طالعا جبلا) فجبلا منصوب على المفعولية بطالعا (و) الثالث نحو (يا رفيقا بالعباد) فبالعباد متعلق برفيقا (و) المعطوف نحو (يا ثلاثة وثلاثين فيمن سميته بذلك) أي بالمعطوف والمعطوف عليه معا فيجب نصبهما للطول بلا خلاف أما نصب ثلاثة فلأنه شبيه بالمضاف من حيث أن الثاني من تمام الأول لأن التسمية وقعت بالكلمتين مع حرف العطف ولما كان حرف العطف يقتضي معطوفا ومعطوفا عليه وهو بمنزلة العامل صار كأنه بعض اسم حل في آخر فأشبه ضاربا زيدا وأما نصب ثلاثين فبالعطف على ثلاثة (ويمتنع إدخال يا على ثلاثين) لأنه الجزء الثاني من العلم فأشبه شمس من عبد شمس ولا تدخل عليه (خلافا لبعضهم) في إجازة ذلك لتخلف المشبه في بعض الأحكام عن المشبه به (وإن ناديت جماعة هذه) العدة (عدتها) فلا يخلو إما أن تكون معينة أو لا (فإن

(قوله النكرة غير المقصودة) ينبغي أن يشمل المثنى والمجموع كالو قال الأعمى يا رجلين خذا بيدي ولم يقصد اثنين معينين أو يا مسلمين خذوا بيدي ولم يقصد جماعة معينة (قوله يا غافلا الخ) قال الدنوشري هو شبيه بالمضاف أيضا لعمله النصب في الجملة بعده وهي حال من ضمير غافلا المستتر فيه (قوله وإنما كرر الشواهد الخ) قال الدنوشري فيه نظر إذ لم يذكر إلا شاهدا واحدا وهو البيت وأما ما قبله فهما مثالان لا شاهدان وكتب شيخنا الغنيمي بعده وقد يقال أطلق على الجميع شواهد من باب التغليب كالقمرين لشرف الشاهد على المثال (قوله الثاني المضاف) سكتوا هنا عما لو كان المضاف مبنيا أصالة قبل النداء كيا سيبويه الزمان أو عروضا بسبب الإضافة نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون والظاهر أنه منصوب محلا ولا يقال إنه مبني على ضم مقدر لأن المنادى المضاف إنما يستحق النصب وهو ثابت هنا محله لكونه مبنيا فإن قلت هل يمكن أن يقال إنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال الآخر (١٦٧) بحركة البناء قلت لا يمكن ذلك لأنه مبني والإعراب إنما يكون في المبنيات محلا ولا يمكن تقديره كما لا يخفى (قوله إما بعمل الخ) لا يخفى أن الاتصال المذكور أعم من العمل والعطف قبل النداء لشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته نحو يا من خط بكذا وقضيته أن تكون من فيهما في محل نصب وهو خلاف ظاهر قول التسهيل لا عامل فيما بعده ولا مكمل قبل النداء بعطف لسق اه فإن ظاهره أن الموصول من المفرد فيقدر فيه الضم ويؤيده ما ذكره الشارح في يا جوادا لا يبخل من الفرق بين كون الجملة صفة وكونها حالا معمولا لمتعلقها والموصوفة كالموصولة وكأن الشارح قصر كلام المصنف مع عموم قوله ما اتصل به الخ وشموله لاتصال الموصول بصلته والموصوف بصفته على العمل والعطف موافقة للتسهيل (قوله يا طالعا جبلا) فيه إشكال إذ لم يوجد اعتماد وهو شرط في الإعمال ولو قدر له موصوف لكان مفردا معرفة ويجب تعريف الطالع (قوله يا ثلاثة وثلاثين الخ) أنت خبير بأنه حيث وقعت التسمية بالكلمتين فإعراب كل واحدة على حدة مشكل إلا أن يقال أعرب كل بالإعراب الذي استحقه المجموع دفعا للتحكم كقولهم الرمان حلو حامض (قوله وإن ناديت جماعة هذه عدتها الخ) قال الدنوشري ما ذكره المتن والشرح في مسئلة ثلاثة وثلاثين إذا لم يكن علما طريقة غير طريقة الأخفش وفصل الأخفش فقال إن أريد بذلك جماعة مبلغها هذا العدد فلا يجوز إلا نصب الاسمين لأنهما إذ ذاك وقعا على مسمى واحد وإن كان الثلاثة على حدة والثلاثون على حدة حكمهما بحكم المعطوف والمعطوف عليه قيل وينبغي أن يفصل فيما إذا كان كل منهما على حدة بين أن يكون كل منهما مقصودا بالنداء فالحكم كذلك وبين أن يقصد ثلاثة مبهمة فينصبان معا انتهى وكتب شيخنا الغنيمي بعده وظاهرها وجوب نصب الاسمين ولو أريد بهما معين وهو على وفقة ومعنى قوله

كانت غير معينة لصدقهما أيضا) أما الأول فلأنه اسم نكرة غير مقصودة وأما الثاني فلأنه معطوف على منصوب (وإن كانت معينة ضممت الأول) لأنه نكرة مقصودة معرفة بالقصد والإقبال (وعرفت الثاني بأل) وجوبا لأنه اسم جنس أريد به معين فوجب إدخال أداة التعريف عليه وهي أل (ونصبته أو رفعته) بالعطف على المحل أو اللفظ كما في قولك يازيد والضحاك قاله الفارسي (إلا إن أعدت معه يا فيجب ضمه) لأنه نكرة مقصودة (و) يجب حينئذ (تجريده من أل) لأن يا لا تدخل على ما فيه أل وإنما جاز دخول يا عليه لأنه ليس جزء علم والحالة هذه (ومنع ابن خروف) مبتدأ (إعادة يا وتأخيره في إلحاق أل مردود) خبر منع ووجه رده أن الثاني ليس بجزء علم وأنه اسم جنس أريد به معين وينبغي أن ينتظم في سلك الشبيه بالمضاف النعت والمنعوت إذا كان المنعوت مفردا نكرة مقصودة فإن العرب تؤثر نصبها على ضمها حكى الفراء يارجلا كريما أقبل ووجهه أنه يحتمل أن يكون نقل إلى النداء موصوفا فبقي على ما كان عليه حين صارت الصفة له كالمعمول للعامل وكالمعطوف في التسمية وتعريف القصد لا يقدح في هذا فإنه إنما ورد على الصفة وموصوفها معا لا على الموصوف وحده فإن عورض بأنه لو جاز ذلك لجاز النصب في المعرفة الموصوفة نحو يازيد العاقل أجيب بأن حاجة النكرة إلى الصفة أشد من حاجة المعرفة إليها فإن قيل لو كان من قبيل الشبيه بالمضاف كان النصب واجبا لا راجحا أجيب بأن النداء تارة يرد على الموصوف وصفته وعند ذلك لا بد من النصب وتارة يرد على الاسم غير موصوف فلا بد من البناء على الضم لأن الصفة إنما ترد على المنادى وحده فهو مفرد مقصود ثم يرد الوصف فلما اختلف المدركان جاز الوجهان فإن قيل إذا كانت النكرة مقصودة فهي معرفة فكيف توصف بالنكرة وإنما توصف المعرفة حكى يونس عن العرب يافاسق الخبيث وأخبر سيبويه بذلك أجيب بأنه يغتفر في المعرفة الطارئة ما لا يغتفر في الأصلية ويحتمل أن يكون المنادى محذوفا ورجلا حال موطئة منه والتقدير يازيد رجلا كريما أقبل وأما ياعظيما يرجى لكل عظيم وياحليما لا يعجل وياطيفا لم يزل فقال الموضح في الحواشي ليس الجملة نعتا لما قبلها وإنما هي في موضع الحال من الضمير المستتر في الوصف وهو المخاطب بالنداء وعامل الحال هو عامل صاحبها والمنادى منصوب كما في ياطالعا جبلا ولك في حرف المضارعة الياء والتاء على حد ياتميم كلهم أو كلكم اه فهو من الشبيه بالمضاف وفيه رد على ابن مالك حيث جعل الجملة نعتا وإلى هذا القسم أشار الناظم بقوله

• والمفرد المنكور والمضافا • وشبهه انصب •

(و) القسم (الثالث) من أقسام المنادى (ما يجوز ضمه وفتحه

حكم له بحكم المعطوف الخ أنهما من ذلك ومراده بالمعطوف والمعطوف عليه غيرهما وأما قوله قيل وينبغي الخ فمحل نظر إذ كونهما كالمعطوف والمعطوف عليه لا يتوقف على قصدهما كما هو ظاهر ونصبهما معا فيما إذا قصد ثلاثة مبهمة محل نظر أيضا إذ الثاني لو كان مقصودا فالظاهر عدم نصبه ولعلنا نزداد في المسئلة علما ويتجدد لنا فيها فهم والله الموفق للصواب اه (وأقول) ذكر الحفيد أن محل ضم الأول إذا أريد بثلاثة ثلاثة معينة لأن المنادى إنما يبنى إذا كان مفردا لمعين وكذا يجوز في تابعه إذا كان مع أل الوجهان إلا إذا أريد به معين أما إذا أريد بالمجموع معين فالظاهر نصبهما كما لو سمي رجل بثلاثة وثلاثين اه ملخصا واعلم أنه لا يلزم من إرادة ثلاثة معينة إرادة ثلاثين معينة وإن كان تعيينها حاصلا لأنه لا يلزم من حصول الشيء إرادته (قوله لأنه اسم جنس أريد به معين الخ) أفاد أنه لا يكفي حرف النداء لأنه لم يباشره وقضيته امتناع أن يقال يازيد ورجل وفيه خلاف فانظر حواشينا على الألفية (قوله فيجب ضمه) قال الدنوشري فيه نظر بل هو مبني على الواو نيابة عن الضمة اه وأقول ذكروا عند قول الألفية تابع ذي الضم أنه يشمل المثنى والجمع كيازيدان صاحبي عمرو ويازيدون أصحاب عمرو لأن بعضهم يجعل الألف والواو نفس الضم (قوله أجيب بأن النداء الخ) قضية هذا الجواب أن المنصوب لا يعرف نعته لأنه نعت به قبل التعريف هذا وفي الجواب نظر ولعل المقصود منه أن التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله فلما اختلف الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأنه إن اعتبر ورود النداء على الصفة مع موصوفها كان النصب واجبا وإن اعتبر وروده على الموصوف وحده كان الضم واجبا فأنى يأتي جواز الوجهين وقوله سابقا فالعرب تؤثر نصبها على ضمها معناه أن العرب في مثل هذا التركيب تؤثر أي ترجح ما ذكر أي بناء على اعتبارهم سبق الوصف للنداء وقد يقال إن مثل هذا التركيب في حد ذاته يجوز فيه الوجهان (قوله وأخبر سيبويه بذلك) قال الدنوشري فاعل أخبر راجع إلى يونس وسيبويه مفعوله وكتب شيخنا الغنيمي بعده ويحتمل أن المعنى أن سيبويه قال إن النكرة المذكورة توصف بالمعرفة فأخبر بذلك ولم ينقل ذلك عن العرب هذا ولكن الاحتمال الأول أقرب أو متعين (قوله أجيب الخ) قال الدنوشري هذا الجواب متضمن منع قوله وإنما توصف بالمعرفة ولا يلزم من حكاية يونس لما ذكر امتناع الوصف بالنكرة ولغيره بذلك فيقال ما معرفة صح وصفها بنكرة (قوله والقسم الثالث الخ) قال الدنوشري قد يقال عليه كيف يصح جعل هذا قسما مغايرا للأول والثاني إذ الأقسام لا بد من تغايرها مع أن هذا مبني على الضم تقديرا عند من يجعل فتحته فتحة إتباع لما بعده فهو نظير ياموسى مثلا ولا

وهو نوعان أحدهما أن يكون) المنادى (علما مفردا موصوفا بابن متصل به) أى العلم (مضاف) الابن (إلى علم) آخر (نحو يازيد بن سعيد) بضم زيد على الأصل وفتحه إما على الإتباع لفتحة ابن إذ الحاجز بينهما ساكن فهو غير حصين وعليه اقتصر فى التسهيل أو على تركيب الصفة مع الموصوف وجعلهما شيئا واحدا كخمسة عشر وعليه اقتصر الفخر الرازى تبعا للشيخ عبد القاهر وإما على إقحام الابن وإضافة زيد إلى سعيد لأن ابن الشخص يجوز إضافته إليه لأنه يلابسه حكاه فى البسيط مع الوجهين السابقين فعلى الوجه الأول فتحة زيد فتحة إتباع وعلى الثانى فتحة بناء وعلى الثالث فتحة إعراب وفتحة ابن على الأول فتحة إعراب وعلى الثانى بناء وعلى الثالث غيرهما (والمختار عند البصريين غير المبرد الفتح) لخفته فإن كان على الاتباع فهو نظير امرئ وابنم وإن كان على التركيب فهو نظير لا رجل ظريف فيمن فتحهما وإن كان على الإقحام فهو نظير يازيد زيد اليعملات إذا فتحت الأول على قول سيبويه وذهب المبرد إلى أن الضم أجود وهو القياس وزعم ابن كيسان أن الفتح أكثر (ومنه قوله) وهو رؤبة عند الجوهرى أو رجل من بنى الحرث عند العينى وزعم أنه الصواب (ياحكم بن المنذر بن الجارود) سرادق المجد عليك ممدود بفتح حكم وقال المبرد إنه لو قال ياحكم بالضم لكان أولى لأنه الأصل (ويتعين الضم) إذا كان لابن غير صفة بأن كان بدلا أو بيانا أو منادى سقط منه حرف النداء أو مفعولا بفعل محذوف وتقديره أعنى ونحوه ويتعين الضم أيضا إذا كان المنادى غير علم أو كان الابن مضافا لغير علم كما (فى) نحو (يارجل ابن عمرو ويازيد بن أخينا لانتفاء علمية المنادى) وهو رجل (فى الصورة الأولى و) انتفاء (علمية المضاف إليه فى الصورة الثانية و) يتعين الضم أيضا إذا فصل بين العلم والابن كما (فى نحو يازيد الفاضل ابن عمرو لوجود الفصل بالفاضل) (و) يتعين الضم إذا كان الوصف غير ابن كما (فى نحو يازيد الفاضل لأن الصفة) وهى الفاضل (غير ابن) وإلى ذلك الإشارة بقول النظم ونحو زيد ضم وافتحن البيتين (ولم يشترط ذلك الكوفيون) وهو أن يكون الوصف ابنا بناء على أن علة الفتح التركيب وقد جاء فى باب لا نحو لا رجل ظريف بفتحهما فجوزوا ذلك هنا (وأنشدوا) عليه قول جرير فى مدح عمر بن عبد العزيز:

فما كعب بن مامة وابن سعدى (بأجود منك ياعمر الجوادا)

الرواية (بفتح عمر) والجواد والقوافى منصوبة وكعب بن مامة هو كعب الإيادى الذى آثر رفيقه على نفسه بالماء حين هلك عطشا وابن سعدى هو أوس بن حارثة بن لأم الطائى الجواد المشهور وسعدى أمه ويروى أروى مكان سعدى قيل والمراد به عثمان بن عفان رضى الله عنه وحكى الأخفش أن بعض العرب يضم ابن إتباعا لضم المنادى وهو نظير الحمد لله بضم اللام فى تبديل حركة بأثقل منها للاتباع وفى كون ذلك من كلمتين وفى تبعية الثانى للأول لكنه مخالف فى كونه إتباع معرب لمبنى والحمد لله بالعكس (والوصف بابنة) فى جواز فتح المنادى معها (كالوصف بابن) فى ذلك لأن ابنة هى ابن بزيادة التاء (نحو ياهند ابنة عمرو) بضم هند وفتحها إتباعا لابنة لأن الحرف الساكن بينهما حاجز غير حصين وتاء التأنيث

يصح جعله قسيما رأسه إلا عند من يجعل فتحته فتحة بناء لا فتحة إتباع (قوله متصل مضاف) قال الدنوشرى لا جائز أن يكونا صفة لابن التعريفه لأن المراد لفظه فيكونان بدلا منه ولا يصح كونهما عطف بيان لاشتقاقهما ولا يشترط كون العلم الثانى المضاف إليه ابن مذكورا وإن اشترطه بعضهم وفلان ابن فلان لا يجوز فيه إلا الضم خلافا لمن جوز فيه الوجهين أيضا وعلل بعضهم اختيار الفتح بقوله وذلك لكثرة استعمال المنادى وحينئذ مع كونه فى الأصل مضموما لا مفتوحا لخفة الفتحة مع أنها مناسبة لحركة صفته وهو واضح إلا قوله فى الأصل فتأمله (قوله وفتحه إما على الإتباع) قال الدنوشرى وعلى كون الفتحة للاتباع تقدر الضمة فيه والمانع من ظهورها حركة الإتباع وعلى إقحام ابن فيكون زيد مضافا إلى سعيد كما قال الشارح وينظر ما وجه فتح ابن وقد يقال إنه فتح تخفيفا أو هو تأكيد ولا ينافى التأكيد الإقحام كما صرح بذلك المرادى نقلا عن بعضهم فى ياسعد سعد الأوس على قول سيبويه من أن الأول مضاف للأوس والثانى مقحم عند الفتح (قوله أو منادى سقط منه الخ) قال الدنوشرى قد يقال لا قرينة على حذف حرف النداء فكيف جاز حذفه وقد يجاب عنه بعدم تسليم أن لا قرينة (قوله وأنشدوا الخ) قال الدنوشرى ورد استدلال الكوفيين بأن عمر محذوف الألف بناء على جواز إلحاقها فى غير تعجب أو استغاثة أو ندبة ذكره الأبناسى فى شرحه الألفية والمرادى كذلك وزاد أنه يحتمل أنه نون ضرورة وحذف التنوين لالتقاء الساكنين وحذف ألف مامة فى البيت للضرورة (قوله رفيقه) هو الفتى النمرى صاحبه الذى كان معه فى السفر (قوله وحكى الأخفش الخ) قال الدنوشرى وعلى حكاية الأخفش يكون ابن منصوبا تقديرا منع من ظهور فتحته ضمة الإتباع (قوله فى جواز فتح المنادى معها) قال الدنوشرى ظاهره أنها ليست مثله فى غير ذلك كحذف ألفها وقد يقال إنما قيد بذلك لأنه الذى قدمه الموضح فليتأمل (قوله إتباعا) مقتصرا عليه فيه نظر إذ الأوجه الثلاثة المذكورة تأتى أيضا هنا (قوله وتاء التأنيث

فى حكم الانفصال) جواب عما يقال الاحكام إنما تبنى على حركة الآخر ونون ابنة التى اتبعت ليست آخرا أو إنما لم يجعل الإتباع لتاء ابنة لأن النون تكون حينئذ حاجزا حصينا لتحركها بينهما وإنما احتاج الشارح لذلك لأنه جعل الفتح للاتباع لا للتركيب والالزم الفتح فى بنت كما يعلم مما نقله عن أبى عمرو بن العلاء وبهذا يعرف ما فى قول الشهاب القاسمى قضية قول الشارح وتاء التأنيث الخ أن الإتباع لحركة نون ابنة دون التاء ولا مانع من ذلك وقضية قول الشاطبى فى تعليل فتح العلم الموصوف بابن ووجه الفتح الإتباع لحركة نون ابن لأن الاسمين لما كثر استعمالهما صارا كالاسم الواحد لجاز فيهما من الاتباع ما جاز فى الاسم الواحد انتهى أنه لا حاجة إلى أن يقال إن التاء فى ابنة حيث ألحقناها بابن فى حكم الانفصال انتهى وقوله ولا مانع يحتمل أن معناه ولا مانع من إتباع حركة النون وإن لم تكن آخرا لأنها آخر حكما ويحتمل أن معناه لا مانع من اتباع حركة التاء ويرد أن النون حاجز حصين لتحركها فتدبر (قوله ففى النهاية الخ) قال الدنوشرى فيه نظر لأن حكاية إعراب نحو مسلمات لا تقتضى كسر التاء إتباعا بل عليه ينبغى الفتح ويفهم من كلام الشارح وصاحب النهاية جواز الكسر وهو محل نظر وأما نحو زيدين وزيدين مسمى بهما فهما بالتاء على قياس يا زيد بن سعيد بالفتح لتعذر الفتح هنا بخلافه فى مسلمات (١٧٠) فيبطل قول الشارح ولا فى المثنى والمجموع على حده وقوله وهذا مبنى على القول بالتركيب فيه نظر أما فى المثنى والمجموع فلما علمت وأما فى نحو مسلمات فالتركيب يقتضى الفتح لا الكسر كما علمت أيضا اهـ (وأقول) وجه كسر نحو مسلمات على القول بالتركيب أن القائل به يحرك المنادى بحركة نصبه وحركة جمع المؤنث فى النصب الكسرة وقوله وأما نحو زيدين الخ فإن أراد أنه مع كونه بالياء آت على القول بالإتباع ثم له بطلان قول الشارح لكنه ممنوع وإن أراد أنه على القول بالتركيب فهو عين كلام الشارح والظاهر أن قول الشارح ولا فى المثنى والمجموع على حده معناه إذا حكى إعرابهما فلا يرد عليه الاعتراض واعلم أن كون كلام النهاية مبنيا على القول بالتركيب متعين بالنظر لما فصله على حكاية الإعراب لما بيناه فى وجهه وأما بالنظر لقوله ومن أجرى الإعراب الخ لكن المناسب أن يكون على منوال ما ذكره فيما قبله فيكون فتح الدال للتركيب وإن جاز أن يكون للاتباع فقوله وأما على الاتباع فلا الخ ناظر لما فصله على حكاية الإعراب (قوله حاكيا إعرابه) قال الدنوشرى ضمير إعرابه راجع للمذكور (قوله فيفتحها) أى إن تركب وقوله أو يضمها أى إن لم تركب (قوله وأما على القول بالاتباع فلا) لأن القياس على هذا أن يفتح آخره (قوله فنحو ياعيسى الخ) قال الدنوشرى علل فى شرح التسهيل عدم صحة تقدير الفتحة فى نحو ياعيسى بعدم الفائدة (قوله أن يحذف التنوين الخ) قال الدنوشرى وحذف التنوين وما بعده واجب لا جائز (قوله والألف الخ) قال الدنوشرى قيده بعضهم بأن لا يكون أول سطر وجميع ما قيل فى ابن يأتى فى ابنة نداء وغيره وفيه وقفة (قوله الثانى الخ) قال الدنوشرى يقدر قبل قوله أن لا يكون مضافا وكذا فى النوع الأول أى ذو أن يكون مضافا وجواز الوجهين فى الأول على اختلاف الاعتبارين فالضم على أنه مفرد ويصير من القسم الأول وإذا فتح ففيه أربع توجيهات كما ذكره الشارح وفى بعضها يكون مضافا فيكون من القسم الثانى فلا يخرج عن القسم الأول أو الثانى فذكره زيادة إيضاح وأشار المصنف إلى أنه كان ينبغى للناظم ذكر هذه المسئلة هنا لمشاركتها لمسألة الوصف بابن فى جواز الفتح والضم وتأخيرها إلى فصل

فى حكم الانفصال (ولا أثر للوصف ببنت) عند جمهور العرب فنحو ياهند بنت عمرو واجب الضم ويمتنع الفتح لتعذر الإتباع لأن بينهما حاجزا حصينا وهو تحرك الباء الموحدة وجوزه أبو عمرو بن العلاء سماعا بناء على أن الفتح للتركيب ومثله يا زيد بنى عمرو بتصغير ابن لتعذر الإتباع ويجوز للتركيب وشمل قوله أن يكون علما مفردا المثنى والمجموع مسمى بهما ففى النهاية إذا سميت بمسلمات وبزيدين وبزيدين حاكيا إعرابه قلت فيمن قال يا زيد بن عمرو بالفتح ويا مسلمات بن عمرو بالكسر ويا زيدين بن عمرو ويا زيدين ابن عمرو وعلى مزعم تقول يا مسلمات بن عمرو ويا زيدان بن عمرو ويا زيدون بن عمرو ومن أجرى الإعراب فى النون أجرى النون مجرى الدال فيفتحها أو يضمها انتهى وهذا مبنى على القول بالتركيب وأما على القول بالاتباع فلا إذ لا إتباع فى مسلمات إذا كسر التاء ولا فى المثنى والمجموع على حده ولذلك قال فى التسهيل ويجوز فتح ذى الضمة الظاهرة إتباعا فنحو ياعيسى بن مريم لا يقدر فيه إلا الضم خلافا للفراء والزمخشرى وإذا وقع الابن بين علمين فى غير النداء وكان صفة لما قبله كان الحكم فيه أن يحذف التنوين من الموصوف لفظا والألف من الابن خطا كما فى النداء تقول جاءنى زيد بن عمرو بحذف تنوين زيد ويجوز ثبوته فى الضرورة كقوله

جارية من قيس بن ثعلبه ... تزوجت شيخا غليظ الرقبه

وإن كان الابن خبرا انعكس الحكم فينون المخبر عنه وتثبت ألف ابن خطا تقول زيد ابن عمرو بتنوين زيد وكذا إن لم يقع الابن بين علمين تقول جاءنى زيد ابن أخينا بتنوين زيد وإثبات ألف ابن خطا فالحكم المذكور متعلق بشرطين أن يقع الابن بين علمين وأن يكون الابن صفة للعلم الذى قبله فمتى زال أحد الشرطين عاد الاسم إلى أصله من التنوين قاله الفخر الرازى وغيره. النوع (الثانى أن يكرر) المنادى حال

تابع المنادى بما لا وجه له (قوله مضافا) قال الدنوشري فهو واضح لأنه إذا ضم لا يكون مضافا فلا يصح فرض المسئلة في المنادى المضاف (قوله ياسعد الخ) قال الدنوشري أشير بسعد سعد الأوس إلى بيت من جملة أبيات سمعها أهل مكة من هاتف هتف بهم قبل إسلام سعد بن معاذ وسعد بن عبادة وهي قوله : فإن يسلم السعدان يصبح محمد * بمكة لا يخشى خلاف المخالف فياسعد سعد الأوس كن أنت ناصرا * وياسعد سعد الخزرجين الغطارف أجيبا إلى داعي الهدى وتمنيا * على الله في الفردوس منية عارف أورد ذلك السهيلي في الروض الأنف (قوله واجب النصب) أي ما لم يصحب نحو ياحسن الحسن الوجه وإلا جاز الرفع أيضا (قوله وهو الأكثر) قال الدنوشري الظاهر أنه لا يتأتى فيه الخلاف المار في يا زيد بن سعيد انتهى وأراد الخلاف المار عن المبرد وابن كيسان فالضم هنا أكثر باتفاقهم ثم قال الدنوشري وشمل قوله نحو ياسعد سعد الأوس ما إذا كان العلم واسم الجنس والصفة نحو ياصاحب صاحب زيد وخالف الكوفيون في اسم الجنس فمنعوا النصب وفي الوصف فذهبوا إلى أنه لا ينصب إلا منونا فتقول ياصاحبا صاحب زيد ولم يختلفوا في جواز الضم في جميع ذلك وينظر ما وجه مخالفة الكوفيين وما وجه مذهبهم (قوله بإضمار يا) الفرق بين هذا الوجه وما قبله أن هذا يجوز معه ذكر حرف النداء ولا يجوز على الأول وإن قيل إن البدل على نية تكرار العامل إذ هو تقدير معنوي (قوله واعترضه أبو حيان الخ) اعتراضه واعتراض المصنف إنما يرد إن سلم ابن مالك ذلك وإلا فقد يستمسك بظاهر تعريف التأكيد اللفظي فإنه صادق مع اختلاف وجهي التعريف ومع

كونه (مضافا نحو ياسعد سعد الأوس فالثاني) من السعدين (واجب النصب والوجهان) وهما الضم والفتح جاريان (في) سعد (الأول) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

في نحو سعد سعد الأوس ينتصب * ثان وضم وافتح أولا تصب

(فإن ضممته) وهو الأكثر لأنه منادى مفرد (فالثاني بيان) للأول (أو بدل) منه (أو) منادى ثان (بإضمار يا أو) مفعول بإضمار (أعني) أو توكيد قاله ابن مالك واعترضه أبو حيان بأنه لا يجوز التوكيد لاختلاف وجهي التعريف لأن تعريف الأول بالعلمية أو بالنداء والثاني بالإضافة وقال الموضح في الحواشي وثم مانع أقوى من ذلك وهو اتصال الثاني بما لم يتصل به الأول (وإن فتحته) أي الأول (فقال سيبويه مضاف لما بعد الثاني والثاني مقحم) أي زائد (بينهما) وهذا مبني على جواز إقحام الأسماء وأكثرهم يأباه وعلى جوازه ففيه فصل بين المتضايفين وهما كالشيء الواحد وكان يلزم أن ينون الثاني لعدم إضافته (وقال المبرد مضاف لمحذوف مماثل لما أضيف إليه الثاني) والأصل ياسعد الأوس سعد الأوس فحذف من الأول لدلالة الثاني عليه وهو نظير ما ذهب إليه في نحو قطع الله يد ورجل من قالها وهو قليل في كلامهم والكثير العكس وسعد الثاني حينئذ بيان أو بدل أو توكيد لأن المضاف إليه الأول مراد أو منادى ثان (وقال الفراء الاسمان الأول والثاني (مضافان للمذكور) ولا حذف ولا إقحام وهو ضعيف لما فيه من توارد عاملين على معمول واحد (وقال بعضهم) وهو الأعلم (الاسمان مركبان تركيب خمسة عشر ثم أضيفا) إلى الأوس كخمسة عشر زيد وفيه تكلف تركيب ثلاثة أشياء وسعد الأوس هو سعد بن معاذ رضي الله عنه وهو سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل بن جشم بن الحرث بن الخزرج بن عمرو بن مالك وهو أخو الخزرج . القسم (الرابع) من أقسام المنادى (ما يجوز ضمه ونصبه وهو المنادى المستحق الضم إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه) سواء كان علما أو نكرة مقصودة فالعلم (كقوله) وهو الأحوص

(سلام الله يامطر عليها) * وليس عليك يامطر السلام

بتنوين مطر الأول مع بقاء ضمه على البناء (و) النكرة المقصودة نحو (قوله) وهو جرير :

(أعبدا حل في شعبي غريبا) * ألؤما لا أبالك واغترابا

بتنوين عبدا مع نصبه على الإعراب إجراء للنكرة المقصودة مجرى النكرة غير المقصودة وأجاز فيه سيبويه وجها آخر وهو أن يكون حالا كأنه قال أتفخر عبدا أي في حال عبودية ولا يليق الفخر بالعبيد قاله ابن السيد (واختار الخليل وسيبويه) والمازني (الضم) مطلقا لأنه الأكثر في كلامهم (و) اختار (أبو عمرو) بن العلاء

اتصال الثاني بما لا يتصل به الأول (قوله والثاني بالإضافة) لأنه لم يضعف حتى يسلب تعريف العلمية قوله وكان يلزم أن ينون الثاني) قال الدنوشري فيه نظر إذ قال بعضهم إنه ترك تنوينه مراعاة لمشاكلة ما قبله المؤكد به وممن ذكر أنه توكيد على رأي سيبويه المرادي (قوله وسعد الثاني الخ) قال الدنوشري لم يجوز فيه كونه مفسرا للمحذوف على قياس ما سبق ويؤخذ مما ذكره أن البدل والبيان يكونان بلفظ الأول من غير زيادة ولا نقص إلا أن يقال لما حذف المضاف إليه الأول جاز ذلك (قوله وهو ضعيف الخ) قال الدنوشري قد يرد بأن العاملين هنا بمعنى واحد ولفظهما متحد فكأنهما واحد فهو نظير قولك جاء زيد وأتى عمرو العاقلان (قوله وهو أخو الخزرج) الضمير راجع إلى الأوس (قوله وهو المنادى الخ) قال الدنوشري نحو قائمين إذا أريد به معين بني على الواو والألف والنصب بالياء وهل يجوز في المعين الإتيان بالياء للضرورة (قوله وقوله أعبدا حل في شعبي الخ) لا حاجة إلى حمل ذلك على ما نحن فيه لما صرح به في التسهيل أن المبرد

(وعيسى) بن عمرو ويونس والجرمي والمبرد (النصب) مطلقا (ووافق الناظم والأعلم سيبويه في) ضم (العلم) كمطر في البيت الأول (و) وافقا (أبا عمرو وعيسى في) نصب (اسم الجنس) كمبدا في البيت الثاني قال ابن مالك بقاء الضم راجح في العلم لشدة شبهه بالضمير مرجوح في اسم الجنس لضعف شبهه بالضمير واختلف في تنوين المضموم فقيل تنوين تمكين لأن هذا المبني يشبه المعرب وقيل تنوين ضرورة وإليه ذهب ابن الخباز قال في المغني وبقوله أقول لأن الاسم مبني على الضم وخير في النظم بين الضم والنصب فقال:

واضمم أو انصب ما اضطرارا نونا ... مما له استحقاق ضم بينا

وتظهر فائدتهما في التابع فتابع المنون المضموم يجوز فيه الضم والنصب وتابع المنون المنصوب يجب نصبه ولم يجز ضمه

(مسئلة) (ولا يجوز نداء ما فيه أل) لأن نداءه يفيده التعريف وأل تفيد التعريف ولا يجمع بين معرفين فلا يقال يا الرجل عند البصريين (إلا في أربع صور إحداها اسم الله تعالى) أجمعوا على ذلك تقول يا ألله (بإثبات الألفين) ألف يا وألف أله (ويالله بحذفهما) معا (ويالله بحذف الثانية فقط) وإبقاء الأولى وعلل سيبويه جواز نداء الجلالة بأن أل لا تفارقها وهي عوض من همزة إله فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة انتهى وهذا التعليل يناسب إثبات ألف الجلالة في النداء كما أن الفعل المبدوء بهمزة الوصل إذا سمي به قطعت همزته تقول جاءني أنصر وإضرب بضم الهمزة في الأول وكسرها في الثاني ووجه حذفها في الوصل النظر إلى أصلها ووجه حذف ألف يا أن إثباتها يؤدي إلى التقاء الساكنين على غير حده لكونهما من كلمتين ووجه إثباتها مع حذف الثانية إجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة (والأكثر أن يحذف حرف النداء) وهو يا خاصة (ويعوض عنه الميم المشددة فتقول اللهم) بحذف حرف النداء وزيادة الميم في آخره ولم ترد مكان المعوض منه لئلا يجتمع زيادتا الميم وأل في الأول وخصت الميم بذلك لأن الميم عهدت زيادتها آخرا كزرقم قاله السيرافي وما ذكره من أن الميم عوض عن يا هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض أمنا بخير فيجيزون يا اللهم في السعة ويبطل ذلك أنه حذف على غير قياس وقد التزم وأنه لا يمتنع اللهم أمنا بخير والأصل عدم التكرار (وقد يجمع بينهما) أي بين يا والميم المشددة (في الضرورة النادرة كقوله) وهو أبو خراش الهذلي:

إني إذا ما حدث ألما ... (أقول يا اللهم يا اللهما)

وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: والأكثر اللهم بالتعويض ... وشذ يا اللهم في قريض

وقد تخرج اللهم عن النداء فيستعمل على وجهين آخرين أحدهما أن يذكرها المجيب تمكينا للجواب في نفس السامع يقول لك أزيد قائم فتقول أنت اللهم نعم أو اللهم لا الثاني أن تستعمل دليلا على الندرة وقلة وقوع المذكور كقولك أنا لا أزورك اللهم إلا أن تدعوني ألا ترى أن وقوع الزيارة مقرونة بعدم الدعاء قليل قاله في النهاية. الصورة (الثانية الجمل المحكية) المبدوءة بأل (نحو يا المنطلق زيد فيمن سمي بذلك نص على ذلك سيبويه) وقال لأنه بمنزلة تأبط شرا لأنه لا يتغير عن حاله إذ قد عمل بعضه في بعض اهـ ومقتضى ما قدمنا في أنصر قطع الهمزة وإلى هاتين الصورتين إشارة الناظم بقوله:

• إلا مع الله ومحكي الجمل • (وزاد عليه المبرد ما سمي به من موصول مبدوء بأل نحو) يا (الذي) قام

الموصوف يجوز نصبه أيضا ونص الرضي على أن هذا من الشبيه بالمضاف فنصبه لذلك لا للضرورة وشمي بضم الشين المعجمة وفتح الميم المهملة ووضع كما سيأتي في أوزان الألف المقصورة وتقدم في باب المفعول المطلق (قوله بحذف الثانية فقط) قال الدنوشري ولا يجوز عكس الثالثة وهو حذف ألف يا وإثبات (١٧٢) ألف الله انتهى (وأقول) مقتضى كلام الشارح جواز العكس لأنه علل الثالثة بإجراء المنفصل من كلمتين مجرى المتصل من كلمة يعني حتى جاء التقاء الساكنين اللازم على الثالثة والأصل عدم الإجراء وعدم التقاء الساكنين لحذف ألف يا وإثبات ألف الله جار على القياس وقد تضمن كلام الشارح أولا جواز حذف ألف الله وإثباتها مطلقا وإثباتها صادق على ما إذا حذفت ألف يا (قوله ووجه حذف ألف يا) أي مع حذف ألف الله كما لا يخفى (قوله فتقول اللهم) قال في الهمع مذهب الخليل وسيبويه أن هذا الاسم لا يوصف لأنه صار عندهم مع الميم بمنزلة الصوت أي غير متمكن في الاستعمال وذهب المبرد والزجاج إلى جواز وصفه بمرفوع على اللفظ ومنصوب على المحل وجعل فاطر في قوله اللهم فاطر السموات والأرض صفة له قال أبو حيان والصحيح مذهب سيبويه لأنه لم يسمع مثل اللهم الرحيم ارحمنا والآية ونحوها محتملة للنداء (قوله لئلا يجتمع الخ) وتبركا بالبداءة باسم الله تعالى (قوله زرقم) في القاموس الزرقم بالضم بمعنى زاري والقاف الشديد الزرق للأنثى والمذكر وفيه الزرق والزرقاوان (قوله وذهب الكوفيون إلى أن الميم بعض أمنا بخير) أي أقصد أنا به حذفت الهمزة وجعلا شيئا واحدا كالفعل كذلك فهلم على القول بأن أصلها هل أم (قوله ويبطل ذلك أنه الخ) يبطله أيضا أنه مخالف للمعنى بدليل أنهم يقولون اللهم اغفر وليس المعنى يا ألله اقصد اغفر (قوله وقد تخرج الخ) قال الدنوشري المراد منه أنها تخرج

(و) يا (التي) قامت (وصوبه الناظم) في شرح التسهيل ومع تصويبه له لم يستثنه في بقية كتبه • فإن قلت لم قال سيبويه فيمن سمى بالذي قام: إنه لا ينادى مع أنه أيضا محكي لأنه قد عمل بعضه في بعض كما في الجملة قلت الفرق بينهما أن الذي قام محكي بحاله التي ثبتت له قبل التسمية وهو قبلها لا ينادى لوجود أل وذلك المانع باق ونحو المنطلق زيد ليس المانع من ندائه قبل التسمية وجود أل بل كونه جملة وذلك المانع قد زال بالتسمية • فإن قلت المانع شيئان الجملة وأل فإذا زال أحدهما بقي الآخر . قلت لو صح هذا امتنع نداؤه وأنت تسلم الجواز وإذا ثبت الجواز توجه أن المنادى هو المجموع وأل ليست داخلة على المجموع بل على جزء الاسم فأشبه ما لو سميت بقولك عبدنا المنطلق وأما الذي وصلته فإنما يحكى حكاية المفردات لا حكاية الجمل فالمنادى إنما هو الذي دون صلته والإعراب يقدر في آخر الذي ولهذا إذا سميت بأيهم ضربته وأي موصولة لم تحك إعراب الرفع في أي بل تعربها بحسب العوامل فتقول رأيت أيهم ضربته ومررت بأيهم ضربته كما أنك إذا سميت باسم مفرد عامل فيما بعده حكيت الاسم المفرد العامل فيما بعده فتقول رأيت ضاربا زيدا ومررت بضارب زيدا ولما كانت الصلة لا دخل لها في ذلك مثل الموضح بالموصول مجردا عن الصلة وليس محل النزاع وكأنه أشار بذلك إلى الفرق (و) الصورة (الثالثة اسم الجنس المشبه به كقولك يا الخليفة هيبة نص على ذلك ابن سعدان) قال الناظم في شرح التسهيل تقديره يا مثل الخليفة فلذلك حسن دخول يا عليه لأنها في التقدير داخلة على غير أل قال الشاطبي وفيما قاله نظر إذ ليس تقدير مثل بمزيل القبح الجمع بين يا وأل وإلا لجاز يا القرية لأنه في تقدير يا أهل القرية وذلك لا يقول به ابن مالك وابن سعدان فدل على أنه غير صحيح انتهى وعندي أن تقدير ابن مالك صحيح ومزيل للقبح بدليل قولهم قضية ولا أبا حسن لها فإن تقديره ولا مثل أبي حسن فلولا أن تقدير مثل مزيل لقبح دخول لا على المعرفة لما كان لهذا التقدير وجه وللزم دخول لا على المعرفة والشاطبي لا يقول بعمل لا في المعارف (و) الصورة (الرابعة ضرورة الشعر) وإليها أشار الناظم بقوله • وباضطرار خص جمع يا وأل • كقوله:

عباس يا الملك المتوج والذي • عرفت له بيت العلا عدنان

لجمع بين يا وأل في الشعر ضرورة (ولا يجوز ذلك في النثر خلافا للبغداديين) والكوفيين في إجازتهم ذلك محتجين بالقياس والسماع أما القياس فقد جاز يا الله بالإجماع فيجوز يا الرجل قياسا عليه بجامع أن كلا منهما فيه أل وليست من أصل الكلمة وأما السماع فقد أنشدوا:

فيا الغلامان اللذان فرا • إياكما أن تكسبانا شرا

وهذا لا ضرورة فيه لتمكن قائله من أن يقول فيا غلامان اللذان فرا وأجاب المانعون عن القياس بالفرق بكثرة الاستعمال وعن السماع بالشذوذ .

(الفصل الثالث في أقسام تابع المنادى المبني وأحكامه • وأقسامه أربعة أحدها ما يجب نصبه مراعاة لمحل المنادى) فإن محله النصب (وهو ما اجتمع فيه أمران أحدهما أن يكون) التابع (نعتا أو بيانا أو توكيدا

عن النداء المحض فلا ينافي أنها في الاستعمالين الأخيرين تفيده مع غيره ودلالتها على الغير هل هي بطريق التضمن أو لا محل نظر انتهى ولا يخفى ما في دعوى دلالتها على النداء في هذين الاستعمالين من البعد لعدم ظهوره وكون دلالتها على الغير بطريق التضمن لا أدري ما معناه والأقرب في فهم كلام الشارح أن استعمالها فيما ذكر مجاز مرسل والقرينة استحالة النداء وينبغي تحرير العلاقة (قوله لأنه قد عمل بعضه في بعض) أي لأن قام عامل في فاعله وهو الضمير المستتر (قوله محكي بحاله التي ثبتت له قبل التسمية) هذا لا مدخل له في الفرق لوجوده في المنطلق زيد وكان الأظهر أن يقول الفرق أن الذي قام المانع من ندائه قبل التسمية وجود أل وهو باق الخ وهو المناسب لقوله ونحو المنطلق الخ فتدبر (قوله وأما الذي الخ) قال الدنوشري فيه نظر إذ لا نسلم أن نحو الذي فيه فيه حكاية أصلا إلا باعتبار ذكر الجملة بعده وإبقائها على حالها (قوله والإعراب يقدر في آخر الذي) قال الدنوشري ظاهر أن الحركات الثلاث تقدر وهذا ظاهر في الحكاية (قوله حكيت الاسم المفرد الخ) قال الدنوشري حكايته باعتبار بقاء عمله فيما بعده وأما هو نفسه فهو معرب بالحركات الظاهرة فأين الحكاية (قوله وليس محل النزاع) قال الدنوشري ضمير ليس يعود إلى الموصول مجردا عن الصلة أي فإذا سمي به وحده امتنع نداؤه قولا واحدا لقيام المانع وقوله وكأنه الخ معناه أن الموضح مثل به مجردا لينبه على أنه ليس كالجملة لعدم عمل بعضه في بعض (قوله بدليل قولهم الخ) هذا الدليل إنما يكون قاطعا لشبهة الشاطبي لو تعين تقدير مثل في قولك المذكور وليس كذلك فقد قالوا فيه إنه إما على تقدير مثل أو أن أبا حسن في تأويل فيصل أي ولا فيصل لها فلعل الشاطبي يرى تعيين هذا الوجه (قوله وهذا لا ضرورة فيه الخ) قال الدنوشري مبني على تفسير الضرورة بما لا مندوحة عنه وهو ضعيف

(الفصل الثالث)

(قوله المبني) قال الدنوشري هذه العبارة وقع نحوها لابن الحاجب قال الرضي كان عليه أن يقول توابع المنادى المبني غير المستغاث الذي في آخره زيادة الاستغاثة فإن توابعه لا ترفع نحو

يازيدا وعمرا ولا يجوز وعمرو لأن المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا تكون إلا مجرورة تقول يا لزيد وعمرو ولا يجوز رفعهما ونصبهما لظهور الإعراب في المتبوع انتهى (وأقول) قوله المبني بيان لمنطوق قول النظم ذي الضم وحكم مفهومه وهو المنادى المعرب أن يوافقه غير البدل والنسق فيجب نصبها ولم ينبه المصنف على هذا وحكم البدل والنسق كحكمهما إذا كانا تابعين لمبني كما يبينه المصنف (قوله أن يكون مضافا) ولم تكن الإضافة غير محضة فيجوز رفعه وكالمضاف شبهه كما جزم به السيوطي لكن صرح الرضي بأنه غير واجب وأما الفرق بين ذلك وما لو كان منادى مستقلا حيث يجب نصبه أنه في حكم المفرد وهو تابع فيغتفر فيه ما لا يغتفر في المستقل (قوله جواز رفع المضاف الخ) قال الدنوشري قال الرضي إنما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن الأنباري لأن النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبني في بنائه ألا ترى أنك لا تقول جاءني هؤلاء الكرام بجر الصفة حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكن لما كانت الضمة التي هي الحركة البنائية تحدث بحدوث حرف النداء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة لا رجل فللمشابهة (قوله من نعت الخ) قال الدنوشري ظاهر الاقتصار على ذلك أن البيان ليس مثلهما وينظر ما وجهه وقد يقال إنه قريب الشبه من البدل وهو إذا كان مضافا يجب نصبه فكذا ما أشبهه (قوله فإن رفعوه الخ) قضيته جواز قطع التوكيد ويخالفه ما صرح به في شرح الأزهرية تبعا للمصنف في بعض كتبه أن ألفاظ التوكيد لا تقطع بخلاف النعوت (قوله فبفعل محذوف) قال الدنوشري يرد أنه يلزم عليه إيلاء كل مضافة للضمير العوامل اللفظية وهو غير جائز (قوله الثاني ما يجب الخ) قدم هذا على ما بعده عكس ما في النظم لأنه بالقسم الأول أشبه لبساطته بخلاف الثالث لتركبه من أمرين الرفع والنصب وأخر النسق والبدل لأنهما في حكم المستقل (قوله فيهما) أي التذكير والتأنيث (قوله ويجوز ضمها الخ) حاصل هذا أن ضمة الهاء ضمة بنائية وضمة أي ضمة إتباع وهذا عكس ما يتخيله الناس وأن الذي يتنزل مع أي منزلة الشيء الواحد المفرد المعرفة المنادى فاستحقت الهاء بعد حذف الألف ضمة النداء واستحقت التاء عدم الضم ولكنهم اتبعوا (قوله وقد قرئ بها) وهي قراءة ابن عامر أيه الثقلان فوجهها أن هذا الحرف إذا تقدم كالجزء من الكلمة حتى دخل عليه العوامل نحو بهذا فلما جرى أو لا يجري الجزء جرى ذلك المجرى آخرا لحذفت ألفه فإن قيل فقد حركت الياء بالضمة قلنا إتباع كراء امرئ (قوله وإنما جاز) أي ولم يمتنع فلا ينافي الوجوب (قوله مراعاة اللفظ) علة لكونهما مرفوعين لا لوجوب الرفع لعدم اقتضاء ذلك المراعاة كما لا يخفى لكن كلامه بعد يخالفه وتعليله الوجوب بأن المقصود بالنداء هو التابع واسم الإشارة وصلة إلى ندائه يأتي هذا به على بعضهم (قوله لندائهما) أي الرجل والمرأة (قوله لأنهما) أي الرجل والمرأة ولا يخفى ما في كلامه من تشتيت الضمائر ولو قال وإنما لزم رفعه بإرجاع الضمير إلى النعت

و) الأمر (الثاني أن يكون) التابع (مضافا مجردا من أل) فالنعت (نحو يا زيد صاحب عمرو) البيان نحو (يا زيد أبا عبد الله و) التوكيد نحو (يا تميم كلهم أو كلكم) بنصب صاحب وأبا وكل وجوبا وحكي عن جماعة من الكوفيين منهم الكسائي والفراء والطوال جواز رفع المضاف من نعت وتوكيد وتبعهم ابن الأنباري وإن كان مع تابع المنادى ضمير جيء به دالا على الغيبة باعتبار الأصل نحو يا تميم كلهم وعلى الحضور باعتبار الحال نحو يا تميم كلكم وقد اجتمعا في قوله :

فيا أيها المهدي الخنا من كلامه * كأنك يضغو في إزارك خرنق

ويضغو بضاد وغين معجمتين يصوت وخرنق بكسر الخاء المعجمة والنون ولد الثعلب وفيه رد على الأخفش حيث منع مراعاة الحال وقال وأما قولهم يا تميم كلكم فإن رفعوه فهو مبتدأ وخبره محذوف أي كلكم مدعو وإن نصبوه فبفعل محذوف أي كلكم دعوت وإلى نصب التابع المضاف أشار الناظم بقوله :

تابع ذي الضم المضاف دون أل ... ألزمه نصبا * (و) القسم (الثاني ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى وهو نعت أي) في التذكير (وأية) في التأنيث (ونعت اسم الإشارة) فيهما (إذا كان اسم الإشارة وصلة لندائه) أي لنداء نعته (نحو يا أيها الناس ويا أيتها النفس) فأي وأية مبنيان على الضم لكون كل منهما منادى مفردا وها التنبيه فيهما زائدة لازمة للفظ أي وأية عوضا عن المضاف إليه مفتوحة الهاء ويجوز ضمها إذا لم يكن بعدها اسم إشارة على لغة بني مالك من بني أسد وقد قرئ بهما والناس والنفس مرفوعان على التبعية وجوبا مراعاة للفظ أي وأية وإنما جاز الرفع مراعاة للفظ مع أن المتبوع مبني لأنه مشبه للمعرب في حدوث ضمه بسبب الداخل عليه وكذا القول في أمثاله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وأيها مصحوب أل بعد صفه * يلزم بالرفع * (و) نحو (قولك يا هذا الرجل) ويا هذه المرأة (إن كان المراد أولا نداء الرجل) والمرأة وإنما أتيت باسم الإشارة وصلة لندائهما فيجب رفع نعتهما مراعاة للضم المقدر في اسم الإشارة وإنما لزم رفعهما لأنهما المقصودان بالنداء والمنادى المفرد لا ينصب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وذو إشارة كأي في الصفه * إن كان تركها يفيت المعرفه

قربه في قوله فيجب رفع نعتهما السالم من ذلك هذا ومع أنهما المقصودان بالنداء ينبغي أن لا يكون عليهما نصبا لأنهما بحسب الصناعة ليسا مفعولين بل تابعاه (قوله واستشكله ابن عصفور الخ) هذا الإشكال وجوابه نقله بهذا النص في المغني في بحث أل وزاد في الجهة السادسة على هذا فقال وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بأن البيان أعرف من المبين وهو جامد والنعت دون المنعوت أو مساو له وهو مشتق أو في تأويله فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بيانا ونعتا وأجاب بأنه إذا قدر نعتا فاللام للعهد والاسم مؤول بقولك الحاضر أو المشار إليه وإذا قدر بيانا فاللام لتعريف الحضور فساوى الإشارة وزيد عليها بإفادته الجنس المبين فكان أخص قال وهذا معنى قول س انتهى وفيما قاله نظر لأن الذي يؤول النحويون بالحاضر أو المشار إليه إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا وأما نعت اسم الإشارة فليس ذلك معناه وإنما هو معنى ما قبله فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيرا له انتهى ولا يخفى أنه مستفاد من قول ابن عصفور والاسم مؤول بقولك الحاضر الخ جواب الإشكال لأنه حيث كان مؤولا بذلك كان مساويا لاسم الإشارة لكن قضية ما في بحث أل أنه على ذلك التقدير غير مساو بل دون حيث قال وإذا قدرت نعتا قدرت أل فيه للعهد الخ و انظر قوله في بحث أل لا دلالة فيه على الحضور مع قوله هنا والاسم مؤول بقولك الحاضر والمخرج لهذا الجواب عن عدم الاشتقاق المزيد هنا أن مجرد جعلها للعهد لا يكفي في الجواب عنه لأنه يصير المعنى على مجرد جعل أل للعهد ما مر في بحث أل فلا يحصل (١٧٥) الجواب عن الاشتقاق بقي أنه مر في عطف البيان أن قول الجرجاني والزمخشري أن البيان أعرف مخالف لقول س في يا هذا ذا الجمة فالإشكال إنما يتجه على قولهما وليتأمل ذلك مع قول ابن عصفور أن ما ذكره في الجواب معنى قول س ويؤخذ منه أن ما ذكره س لا ينافي كلام الجرجاني والزمخشري بناء على هذا التفصيل فلا يتم للمصنف الرد عليهما بكلام س كما نبهنا عليه هناك (قوله أو موصول) الموصول حينئذ في محل رفع وكذا اسم الإشارة في المسألة بعده وجوبا كما صرح به الشاطبي (قوله العاري من كاف الخطاب) قال الدنوشري كان وجه اشتراط العرو من الكاف عدم توالي خطابين إذ المنادى متضمن له (قوله تنزيلا لحركة البناء الخ) قال الدنوشري وقال العلامة القاضي شهاب الدين الهندي المفسر في شرحه على كافية ابن الحاجب في بيان الرفع لتابع المنادى والرافع يا لشبهها بالرافع في كون أثر كل عارضا مطردا ولم يظهر أثر هذا الشبه في المنادى لمكان البناء وظهر في التابع لاحتياجه إلى المؤثر انتهى وقوله في كون أثر كل عارضا مطردا فيه نظر لأن الضمة مثلا في المنادى ليست أثرا ليا وإنما هي أثر علة بناء المنادى التي قررها وقوله ولم يظهر الخ لا وجه له لأن يا على ما قرره إنما أثرت الرفع في التابع لتأثيرها ضمة البناء في المتبوع فقد تقرر بناء المتبوع فكيف يقال إن عدم ظهور الرفع في المتبوع لمكان البناء مما ظهر للشيخ على العصامي مع مشاركة كاتبه عبد الله (قوله والخلاص الخ) قال الدنوشري لك أن تقول عليه لا يخلو الحال من كون العامل في التابع لفظيا أو معنويا والظاهر أنه ليس معنويا فبقي أن يكون لفظيا ويتجه عليه أن العامل اللفظي إما ملفوظ به أو مقدر لا جائز أن يكون ملفوظا به وهو ظاهر ولا جائز أن يكون مقدرا لأن المقدر في النداء أدعو ونحوه لا غير ولا محيص عن هذا الإشكال إلا بأن يقال نختار أنه لفظي ولا نسلم انحصار اللفظي في الملفوظ به في الكلام والمقدر فيه بل هو لفظي يلاحظ في المقام من دون التلفظ به ومن دون تقديره فيه ونظيره العامل في عطف التوهم مثل قولنا ليس زيد قاعدا ولا قائم بجر قائم فإن العامل في المعطوف الباء المتوهمة وهي ليست ملفوظا بها في الكلام ولا مقدرة

وإن كان المراد نداء اسم الإشارة وحده نهما جاز فيهما الرفع والنصب على ما سيأتي (ولا يوصف اسم الإشارة أبدا في هذا الباب وغيره (إلا بما فيه أل) نحو مررت بهذا الرجل وجوزوا فيه أن يكون بيانا لاسم الإشارة واستشكله ابن عصفور بأن البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبين والنعت لا يكون أعرف من المنعوت فكيف يكون الشيء أعرف وغير أعرف وأجاب بأنه إذا قدر بيانا قدرت أل فيه لتعريف الحضور فهو يفيد الجنس بذاته والحضور بدخول أل والإشارة إنما تدل على الحضور دون الجنس وإذا قدر نعتا قدرت أل فيه للعهد فالمعنى مررت بهذا وهو الرجل المعهود بيننا فلا دلالة فيه على الحضور والإشارة تدل عليه فكانت أعرف قال وهذا معنى كلام سيبويه (ولا توصف أي وأية في هذا الباب) المفرد للنداء (إلا بما فيه أل) من معرف بها أو موصول فيقال يا أيها الرجل ويا أيتها المرأة ويا أيها الذي نزل عليه الذكر ويا أيتها التي قامت ولا يقال يا أيها الحرث أو الصعق مما هي فيه للمح الأصل أو الغلبة (أو باسم الإشارة) العاري من كاف الخطاب (نحو يا أي هذا الرجل) ولا يجوز يا أيها ذلك الرجل خلافا لابن كيسان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وأيهذا أيها الذي ورد ووصف أي بسوى هذا يرد

(و) القسم (الثالث ما يجوز رفعه ونصبه) فالنصب إتباعا لمحل المنادى والرفع على تشبيه لفظ المنادى بالمرفوع تنزيلا لحركة البناء العارضة بسبب دخول حرف النداء منزلة حركة الإعراب بسبب دخول العامل ومقتضى هذا التنزيل أن يكون حرف النداء هو الرافع للتابع بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع في غير البدل وإلا فأين الرافع والقول بأن الرافع التبعية قول ضعيف لا يحسن التخريج عليه والخلاص من ربقة هذا الإشكال أن يحاول في المنادى المضموم أن يكون نائب فاعل في المعنى

فيه بل هي ملاحظة لأجل العمل ه فإن قلت المنادى مفعول به وقد اعتبر نائبا عن الفاعل كما ذكر فلم لم يعتبر كل مفعول به نائبا عن الفاعل ويجوز الرفع في تابعه قلنا المحوج إلى ملاحظة هذا الاعتبار سماع الرفع في تابع المنادى دون سماعه في تابع المفعول على الإطلاق فهي نكتة اعتبرت بعد الوقوع ولا يلزم إطرادها ولو ذهب ذاهب إلى أن حركة تابع المنادى حركة إتباع لا حركة إعراب لما يلزم عليه من التمحلات لكان له وجه وجيه لكنا لم نطلع على أحد ذهب إليه وعليه فيكون النصب مقدرا فيه منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الاتباع قلت لا يصح الذهاب إلى ما ذكر من الإتباع لعدم تأتيه فيما إذا كان إعراب المتبوع بالحركة وإعراب التابع بالحرف وعكسه إلا أن يقال بصحة إتباع الحرف للحركة له بالعكس اولا ما على العصامي وكاتبه عبدالله (قوله والتقدير مدعو زيد) قال الدنوشري لو قال بدله نودي زيد مثلا لكان أولى (١٧٦) وأظهر لأنه لا يظهر وجه لرفع مدعو إلا على مذهب من لا يشترط اعتماد الوصف الرافع المكتفى به (قوله المضاف المقرون بأل) قال الشهاب وكذا الشبيه بالمضاف كما ذكره الرضي ووجه جواز الأمرين فيهما إلحاقهما بالمفرد لأن إضافة المقرون بأل كلا إضافة ولم يلحقا به إذ نودي مستقلين محافظة على إعرابهما الذي هو الأصل فألحقا به تابعين للشابهة له لعدم فوات الإعراب لأن رفعهما إعراب ولم يلحقا به مستقلين محافظة على الإعراب فرعى الإعراب في الحالين اه وانظر كيف ينادى المضاف المقرون بأل مستقلا مع أنه ليس مما تقدم أنه يجوز نداؤه (قوله والمعطوف المقرون بأل) فإن قيل كيف جاز أن يعطف ما لا يصح أن يكون منادى على ما هو منادى وأنتم تقولون العاطف إنما ينوب عن العامل في العمل خاصة ويوجب له ذلك نسبة المعنى الاول ولا ينزل منزلته من كل وجه ويوضح هذا أنك تقول ليس زيد خارجا ولا عمرو ذاهبا فالعاطف ناب عن ليس في العمل ليس بمنزلته ألا ترى أنه لا يجوز وليس لا عمرو ذاهبا (قوله وهو البدل) لم يقيده أيضا بالخلو من أل فقضى جواز إبدال ذي أل فإنه لا فرق في الحكم وفي الهمع خلافه. ووجهه أن البدل على نية تكرار العامل وهو الحرف وهو لا يدخل على ما فيه أل لكن ابن مالك جعل للبدل حالتين كما يأتي (قوله إن كان مضافا) قال الدنوشري كان ينبغي أن يزيد عليه قوله أو شبيها بالمضاف (قوله وهكذا حكمهما الخ) فيه تنكيت على قول النظم.. واجعلا ه كمستقل نسقا وبدلا لأنه يوهم اختصاص ذلك بتابع ذي الضم وليس كذلك بل هو جائز فيهما مطلقا (قوله بضم بشر الخ) فيه نظر لأن البدل والعطف أحد التوابع والتابع إما تابع على اللفظ أو الموضع وكل منهما منتف هنا أما اللفظ فلأن لفظ المتبوع منصوب وأما

والتقدير مدعو زيد فرفع تابعه بالحمل على ذلك وهو نوعان أحدهما النعت المضاف المقرون بأل نحو يا زيد الحسن الوجه) برفع الحسن ونصبه على ما قررنا (و) النوع (الثاني ما كان مفردا من نعت أو بيان أو توكيد وكان معطوفا مقرونا بأل) فالنعت (نحو يا زيد الحسن) بالرفع (والحسن) بالنصب (و) البيان نحو (يا غلام بشر) بالرفع (وبشرا) بالنصب (و) التوكيد نحو (يا تميم أجمعون) بالرفع (وأجمعين) بالنصب (و) المعطوف المقرون بأل كقولك يا زيد والضحاك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ه وما سواه ارفع أو انصب ه وكما (قال الله تعالى يا جبال أوبي معه والطير قرأه السبعة بالنصب) عطفا على محل الجبال (واختاره أبو عمرو) بن العلاء (وعيسى) بن عمر الثقفي ويونس والجرمي (وقرئ) في غير السبع (بالرفع) عطفا على لفظ الجبال (واختاره الخليل وسيبويه) والمازني (وقدروا النصب) في الطير (على العطف على فضلا من قوله) تعالى (ولقد آتينا داود منا فضلا) والتقدير وآتيناه الطير وجملة النداء معترضة بين المتعاطفين (وقال المبرد إن كانت أل) في المعطوف (للتعريف مثلها في الطير فالمختار النصب) في المعطوف (أو لغيره) وهي الزائدة (مثلها في اليسع فالمختار الرفع) وجه اختيار الرفع مشاكلة الحركة وحكاية سيبويه أنه الأكثر ووجه اختيار النصب أن ما فيه أل لم يجز أن يلي حرف النداء فلم يجعل لفظه كلفظ ما وليه ولذلك قرأ جميع القراء ما عدا الأعرج بنصب الطير ووجه التفصيل أن أل في نحو اليسع لم تفد تعريفا فكأنها ليست فيه فيا زيد واليسع مثل يا زيد ويسع وأل في نحو الطير مؤثرة تعريفا وتركيبا فأشبه ما هي فيه المضاف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وإن يكن مصحوب أل ما نسقا ه ففيه وجهان ورفع ينتقى

(و) القسم (الرابع ما يعطى) حال كونه (تابعا ما يستحقه إذا كان منادى مستقلا وهو البدل والمنسوق المجرد من أل) فيضم إن كان مفردا وينصب إن كان مضافا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله... واجعلا ه كمستقل نسقا وبدلا وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل والعاطف كالنائب عن العامل تقول) في البدل المفرد (يا زيد بشر بالضم) من غير تنوين كما تقول يا بشر (وكذلك) تقول في المنسوق المفرد المجرد من أل (يا زيد وبشر) بالضم من غير تنوين كما تقول يا بشر (وتقول) في البدل المضاف (يا زيد أبا عبدالله بالنصب) كما تقول يا أبا عبدالله (وكذلك) في المنسوق المضاف المجرد من أل (يا زيد وأبا عبدالله) بالنصب كما تقول يا أبا عبدالله (وهكذا حكمهما) أي البدل والمنسوق المجردين من أل (مع المنادى المنصوب) فيضمان إن كانا مفردين وينصبان إن كانا مضافين تقول يا أبا عبدالله بشر ويا عبدالله وبشر بضم بشر فيهما ويا عبدالله أخا زيد ويا عبدالله وأخا زيد بنصب الأخ فيهما قال في التسهيل خلافا للمازني

المرجع فلان جيد الله لا مرجع له لاحتم ولا غيره (قوله وقال في شرح التسهيل الخ) قال بعد هذا ما نصه نحو حسبت زيدا وعمرا حاضرين ويجوز عندي أن يعتبر في البدل حالان حال يعمل فيها كمستقل وهو الكثير وحال يعطى فيها الرفع والنصب الشبيه فيها بالتوكيد والنعت والبيان والنسق ذي أل في عدم صحة تقدير حرف قبله نحو تميم الرجال والنساء وحقه هذه المسئلة مرتبة على أن العامل في المبدل منه عامل في البدل ﴿الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء﴾ (قوله بالألف) قال الدنوشري قد يقال إن المعتل بالياء الساكن ما قبلها كظبي كالصحيح وكذا ما كان معتلا بالواو الساكن ما قبلها كدلو وكان ينبغي للشارح التنبيه على ذلك (قوله للإلباس) قال الدنوشري مراده به أنه إذا حذفت ياؤه وقيل يافتى مثلا التبس بغير المضاف (قوله وفي يائه الخ) قال الدنوشري الظاهر أن اللغات الست في المضاف للياء لا في الياء نفسها كما هو صريح عبارته فليتأمل (قوله المتقدم من القسمين) يعني أن إفراد اسم (١٧٧) الإشارة مع أن المشار إليه مثنى لتأويله

والكوفيين في تجويز يا زيد وعمرا وقال في شرح التسهيل أجروا المنسوق العاري من أل مجرى المقرون بها قال وما رواه غير بعيد من الصحة إذ لم ينو إعادة يا فإن المتكلم قد يقصد إيقاع نداء واحد على اسمين كما يقصد أن يشتركا في عامل واحد اه

﴿الفصل الرابع في المنادى المضاف للياء﴾ الدالة على المتكلم (وهو أربعة أقسام أحدها ما فيه لغة واحدة وهو) المنادى (المعتل) بالألف أو الياء (فإن ياءه) المضاف هو إليها (واجبة الثبوت والفتح نحو يافتاي وياقاضي) فلا يجوز حذفها للإلباس ولا إسكانها لئلا يلتقي ساكنان ولا تحريكها بالضم أو الكسر لثقلهما على الياء (و) القسم (الثاني ما فيه لغتان وهو الوصف المشبه للفعل) المضارع في كونه بمعنى الحال أو الاستقبال (فإن ياءه ثابتة لا غير) فإنها في حكم الانفصال فلم تمازج ما اتصلت به فليست كياء قاضي (وهي إما مفتوحة أو ساكنة نحو يامكرمي ويا ضاربي) وهل أصلها السكون أو الفتح قولان تقدما في باب المضاف إلى ياء المتكلم واحترز بالمشبه للفعل من الوصف بمعنى الماضي فإن إضافته محضة وفي يائه اللغات الست الآتية (و) القسم (الثالث ما فيه ست لغات وهي ما عدا ذلك) المتقدم من القسمين (وإيس أبا ولا أما نحو ياغلامي فالأكثر) فيه (حذف الياء والاكتفاء بالكسرة نحو ياعبادي فاتقون) أجري المنفصل من كلمتين مجرى المتصل في كلمة واحدة نحو (والليل إذا يسر) ثم ثبوتها ساكنة على الأصل في البناء (نحو ياعبادي لا خوف عليكم أو) ثبوتها (مفتوحة) للتخفيف (نحو ياعبادي الذين أسرفوا) وإنما كان السكون والفتح في مرتبة واحدة نظرا إلى اختلافهم في أصل وضعها كما تقدم (ثم قلب الكسرة فتحة و) قلب (الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها لأن الألف أخف من الياء (نحو ياحسرتا) والأصل ياحسرتي بكسر التاء وفتح الياء ثم قيل ياحسرتي بفتحهما ثم قيل ياحسرتا بقلب الياء ألفا (وأجاز الأخفش والفارسي والمازني) (حذف الألف) المنقلبة عن الياء (والاجتزاء بالفتح) عنها فتقول ياحسرة (كقوله

ولست براجع ما فات مني ... (بلهف ولا بليت ولا لواني)

فالباء في بلهف متعلقة براجع ومجرورها قول محذوف (أصله بقولي) وا لهف منادى سقط منه حرف النداء والأصل (يالهفا) فحذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة والمعنى ولست راجعا ما فات مني بقولي يالهفي ولا بقولي ياليتني فعلته ولا بقولي لو أني فعلت والحاصل أن ما فات لا يعود بكلمة التلهف ولا بكلمة التمني ولا بكلمة لو (ومنهم من) يحذف الياء و (يكتفي من الإضافة بنيتها ويضم الاسم) المضاف

بالمتقدم وقد أسلفنا أن التحقيق أن اسم الإشارة في نحو ذلك لا يحتاج لتأويل بل إذا أفرد الضمير مع عوده على مثنى أول به أو بالموصول ثم إنه على تسليم الاحتياج إلى التأويل كان المناسب أن يقول أي ما تقدم إذ أل في المتقدم يحتمل أن تكون معرفة لا موصولة لأن المراد به الثبوت (قوله نحو والليل إذا يسر) مثال للمتصل لكن لم يبين سبب حذفها فيه ليظهر قياس المنفصل عليه وأنه أجرى مجراه وفي شرح عقود الجمان للجلال السيوطي أن مؤرج السدوسي سأل الأخفش عن هذه الآية فقال لا أجيبك حتى تنام على باب ليلة ففعل فقال إن عادة العرب أنها إذا عدلت بالشيء عن معناه نقصت حروفه والليل لما كان لا يسري وإنما يسري فيه نقص منه حرف كما قال تعالى وما كانت أمك بغيا الأصل فيه بغية فلما حول عن فاعل نقص منه حرف وأشار إلى ذلك الطيبي (قوله في مرتبة واحدة) قال الدنوشري خالف بعضهم في ذلك فجعل الفتح أقل من السكون فليتأمل (قوله وقلب الياء ألفا) قال الدنوشري والألف المنقلبة هل هي مضاف إليه أو لا محل تأمل اه (وأقول) قال الشهاب القاسمي الظاهر أن الألف اسم لأنها منقلبة عن اسم وينبغي أن يحكم عليها بأنها مضاف إليه وأنها في محل جر ويظهر أثره في التابع بل قد يدعى أن هذه الألف ياء المتكلم غاية الأمر أنه تغيرت صفتها فليتأمل (قوله المنقلبة عن الياء) أي فهي بدل عنها لا عوض فاندفع أن في حذفها جمعا بين حذف العوض والمعوض ولا يجوز (قوله أصله بقولي يالهفا) هذا لا يلاقي كون قوله بلهف بالباء الموحدة أوله إلا أن يقال حرف النداء محذوف منه (قوله ولا بقولي ياليتني) قال الدنوشري لا يحتاج في التقدير إلى يا كما هو واضح (قوله ويضم الاسم الخ) قال الدنوشري ظاهر مبني على الضم وهو اختيار المصنف والمناسب له تقدير النصب ومنع من ظهوره

الاشتغال بحركة المشابهة أي مشابهته للنكرة المقصودة كذا قيل اهـ (وأقول) يأتي على الأثر تحقيق الكلام وفي حواشي الحفيد ما نصه يظهر أن هذا البعض يحذف الياء والكسرة ثم يعامله معاملة الاسم المفرد فيضم آخره وعلى هذا فلا يكون لفظ المضاف إليه مقدرا وإنما قلنا إنه حذف الياء والكسرة لأن المصنف فرض الكلام في المنادى المضاف لياء المتكلم (قوله لأن الأم والأب الخ) قال الدنوشرى فيه نظر فإن الظاهر أن هذه اللغة لا يقتصر فيها على هذين اللفظين والمدار فيها على القرينة الدالة على الياء المحذوفة ولذلك قال أبو على الشلوبين وهذا إذا لم يلبس (١٧٨) يعني المنادى المعتل عليه (قوله تشبيها بالنكرة) قال الدنوشرى قد يقال وجه الشبه إنه ليس علما وليس فيه أل ولا إضافة ظاهرة قوله (وظاهر كلام الموضح الخ) الأقرب عندي أن الخلاف بين الموضح وصاحب النهاية معنوي وأنه على كلام الموضح نصبه مقدر كما في سائر المضافات للياء منع من ظهورها الاشتغال بحركة مشابهة النكرة المقصودة وأن حكمه في الإتباع حكم المضاف وعلى كلام صاحب النهاية هو في محل نصب وحكمه في الإتباع حكم المبني على الضم ودعوى أنه على طريقة الموضح عومل معاملة المفرد فأعطى حكمه وإن لم يكن منه حقيقة فيه خفاء وقول الشهاب القاسمي أنه يجوز أن يجري حكمه في الإتباع على ما عرض له من البناء على الضم تشبيها وإن كان من أقسام المضاف أي فلا يلزم في تابعه على طريقة الموضح النصب محل نظر وهذا ورجح المراد القول الذي هو ظاهر كلام الموضح بثلاثة أوجه ثالثها أنه لو كان غير منوي الإضافة لكان في الأصل صفة لأي وأسماء الله لا يوصف بها أي فتعين كون الأصل يا ربي ثم حذف المضاف إليه تخفيفا وبني على الضم لشبهه حينئذ بالنكرة المقصودة اهـ فتأمله فإنه غير ظاهر (قوله أن تعوض تاء التأنيث الخ) قال الحفيد إنما عوضت تاء التأنيث عن الياء إذا أضيف إليها الأب والأم لأنهما مظنة التفخيم والتاء تدل عليه كما في علامة ونسابة اهـ وقال الشهاب المنادى في هذه الحالة منصوب فإنه معرب لأنه من أقسام المضاف بفتحة مقدرة على ما قبل التاء منع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة لأجل التاء لاستدعائها فتح ما قبلها لا على التاء لأنها في موضع الياء التي يستحقها إعراب المضاف إليها وهذا ظاهر (قوله وربما جمع الخ) قال الدنوشرى يفهم منه أن ذلك لغة حادية عشرة (قوله ثم قلب) أي قلبا مكانيا بأن قدم

للياء (كما تضم المفردات) في غير الإضافة (وإنما يفعل ذلك) الضم (فيما يكثر فيه أن لا ينادى إلا مضافا) كالأم والأب والرب حملا للقليل على الكثير (كقول بعضهم يا أم لا تفعلي) بضم الميم حكاه يونس (وقراءة آخر رب السجن أحب إلي) بضم رب لأن الأم والأب الأكثر فيهما أن لا ينادى إلا مضافين للياء والأصل يا أمي ويا ربي لحذفت الياء تخفيفا وبنيا على الضم تشبيها بالنكرة المقصودة بخلاف يا عدوي فلا يجوز يا عدو بحذف الياء وضم الواو قاله شارح اللباب لأن نداءه مضافا للياء لم يكثر وظاهر كلام الموضح أن تعريف المضموم على هذه اللغة بالإضافة المنوية لا بالقصد والإقبال وقد صرح في النهاية بالثاني فقال جعلوه معرفة بالقصد فبنوه على الضم وهذه الضمة كهي في يا رجل إذا قصدت رجلا بعينه اهـ ولعل هذا هو الذي حمل الناظم على إسقاطه واقتصاره على خمس لغات في قوله :

واجعل منادى صح أن يضف ليا . كعبد عبدي عبد عبدا عبديا

والأظهر أن تعريفه بالإضافة المنوية لأنهم جعلوه لغة في المضاف إلى الياء ولو كان تعريفه بالقصد لم يكن لغة فيه (و) القسم (الرابع ما فيه عشر لغات وهو الأب والأم ففيهما مع اللغات الست) المتقدمة أربع أخر يأتي ذكرها وأفصح الست حذف الياء وإبقاء الكسرة نحو يا أب ويا أم بكسرهما ثم إثبات الياء ساكنة أو متحركة بالفتح نحو يا أبي ويا أبي ثم قلبها ألفا نحو يا أبا ويا أما ثم حذف الألف وإبقاء الفتحة نحو يا أب ويا أم بفتحهما وأقلها الضم نحو يا أب ويا أم بضمهما والأربعة الباقية (أن تعوض) أنت (تاء التأنيث من ياء المتكلم وتكسرها وهو الأكثر) في كلامهم لأن الكسر عوض من الكسر الذي كان يستحقه قبل ياء المتكلم وزال حين جاءت التاء إذ لا يكون ما قبل التاء إلا مفتوحا وتوجيه الفراء بأن الياء في النية رده الزجاجي بأنه لا يقال يا أبي (أو تفتحها وهو الأقيس) لأن التاء بدل من ياء حركتها الفتح فتحريكها بحركة أصلها هو الأصل في القياس وقيل لأن الأصل يا أبتا ويرده ما رد قول الفراء (أو تضمها على التشبيه بنحو ثبة وهبة وهو شاذ) حكى سيبويه عن الخليل أنه سمع يا أمت بالضم وأجازه الفراء والنحاس ومنعه الزجاج (وقد قرئ بهن) فبالكسر قرأ الجميع إلا ابن عامر وبالفتح قرأ ابن عامر وبالضم قرئ في الشواذ (وربما جمع بين التاء والألف فقيل يا أبتا ويا أمتا) وعليه قوله . يا أبتا علك أو عساكا . (وهو) جمع بين العوض والمعوض فهو (كقوله . أقول يا اللهم يا اللهما . وسبيل ذلك الشعر) وزعم ابن مالك أن الألف في يا أبتا هي التي يوصل بها آخر المندوب والمنادى البعيد والمستغاث وأنها ليست بدلا من الياء والأول قول ابن جني وربما جمع بين التاء والياء فقيل يا أبتي ويا أمتي وعليه قوله :

أيا أبتي لا زلت فينا فإنما . لنا أمل في العيش ما دمت عائشا

وهو ضرورة خلافا لكثير من الكوفيين والأول أسهل من هذا لذهاب صورة المعوض منه وهو الياء وربما قيل يا أبات وعليه قوله . كأنك فينا يا أبات غريب . فقيل أراد يا أبت ثم أشبع وقيل أراد يا أبتا ثم قلب

الألف على التاء وأخر التاء عن الألف وليس ذلك قلبا إعلاليا (فصل) (قوله فالأكثر) قال الدنوشري يعلم منه أنه يأتي فيه الأوجه المارة ماعدا الضم وبذلك صرح شراح كافية الحاجب وغيرهم ولكن هذا يخالف كلامه فيما يأتي (قوله حذف الياء) ذكر الحذف هو مقتضى سوق الكلام لأن قول المصنف إلا إن كان الخ استثناء من قوله فالتاء ثابتة (١٧٩) لاغير إلا أن الحذف لازم لما ذكره المصنف فتركه اختصارا ثم أن في كلام الشارح والمصنف وضع الظاهر أن يقول الشارح حذفها أي الياء لتقدم ذكرها وكان الظاهر أن يقول موضع المضمر لأن الظاهر المصنف عنها (قوله ثم قال الزجاجي الخ) ظاهر هذا أن الزجاجي وأصحاب أبي حيان متفقون على موضوع المسئلة وهو الكلام على المضاف إلى المضاف إلى الياء وفيه نظر إذ على التركيب ليس هناك إضافتان فتدبر (قوله وقال في الارتشاف الخ) قال الدنوشري وينظر على كلامه هل هما كخمسة عشر في البناء أو لا (هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء) ولنا أسماء لازمت غير النداء منها غلامك كما تقدم في كلام الدنوشري وسيأتي في كلام الشارح أول الندبة (قوله ولا مفعولة) أي في غير النداء (قوله كناية عن نكرة الخ) قال الدنوشري هذا غير واضح لأنه من المعلوم أنه لا دلالة على اللفظ وكذا فيما يأتي وأخبرني بعض الأفاضل أن الدماميني صرح بأنهما دالان على اللفظ فليتأمل وينافيه ظاهر قولهم بمعنى رجل وامرأة اه واعلم أن ظاهر ما تقدم من أن فل كناية عن رجل وفلة كناية عن امرأة أنهما مستعملان استعمال النكرة المقصودة فيجوز حذف حرف النداء فيهما واتباعهما على اللفظ والمحل والأقرب أنه لا يتصرف فيهما بالإضافة فلا يقال يا فلي لأنه المناسب لقصرهما على السماع (قوله هو والجماعة) الظاهر أنه جعل هو توكيدا لابن مالك أو بدلا منه وهو غير جائز فلو أبقى المتن على حاله كان أولى إذ

وقيل أراد يا أبا على لغة القصر ثم قدر إلحاق الياء وأبدل منها التاء واقتصر في النظم على قوله :

وفي النـــدا أبت أمت عرض ◦ واكسر أو افتح ومن اليا التا عوض

(ولا يجوز تعويض تاء التأنيث عن ياء المتكلم إلا في النداء) خاصة (فلا يجوز جاءني أبت ولا رأيت أبت) ولا مررت بأبت (والدليل على أن التاء في يا أبت ويا أمت عوض من الياء أنهما لا يكادان يجتمعان) عند البصريين وطائفة من الكوفيين (و) الدليل (على أنها للتأنيث أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء) عند جمهور البصريين وذهب الفراء إلى أنه يوقف بالتاء وحجة البصريين أنها تشبه تاء صياقلة وحجة الفراء أنها عوض من حرف لا يتغير وقفا وقد وقف أبو عمرو بالتاء وهو رأس البصريين ورسمت في المصحف بالتاء ويجوز رسمها بالهاء

(فصل) (وإذا كان المنادى مضافا إلى مضاف إلى الياء) نحو يا غلام غلامي (فالياء ثابتة لا غير) ولا يجوز حذفها لبعدها عن المنادى وهي إما ساكنة أو مفتوحة (كقولك يا ابن خالي ويا ابن أخي) ويا بنت أخي ويا بنت خالي (إلا إذا كان) المنادى (ابن عم أو ابن أم) أو ابنة عم أو ابنة أم (فالأكثر) حذف الياء و(الاجتزاء بالكسرة عن الياء) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بكسر الميم فيهما ثم قال الزجاجي لا تركيب بل إضافتان وقال في الارتشاف نقلا عن أصحابه أنهم حكموا للاسمين بحكم اسم واحد وأنهم حذفوا الياء حذفها من خمسة عشر إذا أضافوها للياء فليس إلا إضافة واحدة اه (أو أن يفتحا) ثم قيل (للتركيب المزجي) كقولك يا ابن عم ويا ابن أم بفتح الميم فيهما وقيل الأصل عما وأما بقلب الياء ألفا فحذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها والأول قيل هو مذهب سيبويه والبصريين والثاني قول الكسائي والفراء وأبي عبيدة وحكي عن الأخفش (وقد قرئ) في السبع (قال ابن أم بالوجهين) الكسر والفتح وإليهما أشار الناظم بقوله :

وفتح أو كسر وحذف اليا استمر ◦ في يا ابن أم يا ابن عم لا مفر

(و) العرب (لا يكادون يثبتون الياء ولا الألف) فيهما (إلا في الضرورة كقوله) وهو أبو زبيد الطائي واسمه حرملة ابن المنذر في مرثية أخيه (يا ابن أمي ويا شقيق نفسي) ◦ أنت خلفتني لدهر شديد

(وقوله) وهو أبو النجم العجلي واسمه الفضل بن قدامة:

(يا ابنة عمـــا لا تلومي واهجعي) ◦ وانمي كما ينمي خضاب الأنجع

ويروى ◦ لا يخرق اللوم حجاب مسمعي ◦

(هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء)

فلا تستعمل في غيره فلا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا إليها وهي كثيرة (منها فل) بضمتين (وفلة) بضم الفاء وهما عند سيبويه كناية عن نكرة من يعقل من جنس الإنسان ففل (بمعنى رجل و) فلة بمعنى (امرأة وقال ابن مالك وجماعة) منهم ابن عصفور وابن الضائع فل وفلة كناية عن علم من يعقل ففل (بمعنى زيد و) فلة بمعنى (هند ونحوهما) من أعلام الأناسي ولم يذكر ابن مالك ذلك صريحا وإنما لزم من قوله ويقال يا فل للرجل ويا فلة للمرأة بمعنى يا فلان ويا فلانة فظاهره أن فل وفلة كناية عن علم من يعقل لأنه جعلهما بمعنى فلان وفلانة وهما كنايتان عن علم من يعقل قاله المرادي (و) ما قاله ابن مالك (هو) والجماعة (وهم)

بفتح الهاء مصدر وهم بالكسر إذا غلط (وإنما ذلك) الذي هو (بمعنى) زيد وهند (فلان وفلانة) لا فل وفلة والحق أن ما قاله ابن مالك مبنى على أن أصل فل وفلة فلان وفلانة وهو مذهب الكوفيين وقد صرح بذلك فلا وهم إلا على قول ابن عصفور فإنه لا يقول إن أصلهما فلان وفلانة ومذهب سيبويه أن لام فل ياء محذوفة كيد ومادته ف ل ى وتصغيره فلى إذا سمى به ومذهب الكوفيين أن لامه نون وأصله فلان ثم رخم بحذف الألف والنون ومادته ف ل ن وتصغيره فلين ورد بأنه لو كان أصله فلانا لقيل فى ترخيمه فلا ولما قيل فى التأنيث فلة ولما اختص بالنداء كما أن فلانا كذلك (وأما قوله) وهو أبو النجم العجلى :

تضـــل منه إبلى بالهوجل (فى لجة أمسك فلانا عن فل)

فقال ابن مالك هو فل الخاص بالنداء استعمل) فى غير النداء (مجرورا) بمن (للضرورة) وصرح بذلك فى النظم أيضا فقال * وجر فى الشعر فل * وليس كذلك (والصواب أن أصل) فل (هذا) المجرور بمن (فلان وأنه حذف منه الألف والنون) والتقدير أمسك فلانا عن فلان أى عن ذكره فى لجة بفتح اللام أى اختلاط الأصوات وليس حذف الألف والنون منه للترخيم وإنما هو (للضرورة كقوله) وهو لبيد :

(درس المنا بمتالع فأبان) فتقادمت بالحبس والسوبان

(أى درس المنازل) بحذف الزاى واللام ضرورة ودرس عفا ومتالع بضم الميم وبالتاء المثناة فوق اسم موضع وقيل جبل وكذلك أبان بالموحدة والحبس بفتح الحاء المهملة وإسكان الموحدة فى آخره سين مهملة والسوبان بضم السين المهملة وسكون الواو وبالباء الموحدة وفى آخره نون أسماء مواضع (ومنها لؤمان بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية بمعنى كثير اللؤم) والخبث (ونومان بفتح أوله وواو ساكنة ثانية بمعنى كثير النوم) ولا يقاس عليهما وهذا معنى قول الناظم :

وفل بعض ما يخص بالندا لؤمان نومان كذا

(و) منها (فعل) بضم الفاء وفتح العين المعدول عن فاعل (كغدر) بالغين المعجمة (وفسق سبا للذكر) بمعنى ياغادر ويافاسق (واختار ابن عصفور كونه قياسيا) فيقاس عليه ما أشبهه (و) اختار (ابن مالك كونه سماعيا وإليه أشار فى النظم بقوله وشاع فى سب الذكور فعل * ولا تقس (و) منها (فعال) بفتح الفاء وكسر اللام المعدول عن فاعلة أو فعيلة (كفساق وخباث سبا للمؤنث) بمعنى يافاسقة وياخبيثة (وقوله) وهو الحطيئة يهجو امرأته :

أطوف ما أطوف ثم آوى (إلى بيت قعيدته لكاع)

قعيدته مبتدأ ولكاع خبره (فاستعمله) فى غير النداء خبرا (ضرورة) وقيل لا ضرورة والخبر قول محذوف والتقدير قعيدته يقال لها يالكاع فحذف الخبر وحرف النداء وقعيدة الرجل امرأته سميت بذلك للزومها البيت ومعنى لكاع خسيسة (وينقاس) فعال (هذا) الذى هو سب للمؤنث (وفعال بمعنى الأمر كنزال) بمعنى انزل وتراك بمعنى اترك (من كل فعل ثلاثى) مجرد (تام متصرف) تصرفا كاملا (فخرج نحو دحرج) لأنه رباعى وشذ دراك من أدرك (و) خرج نحو (كان) لأنه ناقص (و) خرج نحو (نعم وبئس) لأنهما جامدان وخرج نحو يذر ويدع لأنهما ناقصا التصرف هذا مذهب سيبويه (و) خالفه (المبرد) فى البابين فقال لا يقال منهما إلا ما سمع و (لا يقيس فيهما) والأول أصح وإليه أشار الناظم بقوله :

... واطردا فى سب الأنثى وزن ياخباث * والأمر هكذا من الثلاثى

﴿ هذا باب الاستغاثة ﴾

وهى نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة (إذا استغيث اسم منادى وجب كون الحرف) الذى ينادى به المستغيث (يا) لأنها أم حروف النداء (و) وجب (كونها مذكورة) لأن الغرض من ذكرها إطالة الصوت كما تقدم والحذف مناف لذلك (وغلب) فى المنادى المستغاث (جره بلام واجبة الفتح) لأنه واقع

هو فى المتن راجع إلى القول والشارح رجعه إلى القائل (قوله بالهوجل) المراد به هنا الفلاة التى لا إعلام بها، ويطلق على الرجل الأهوج كما فى قوله سهدا إذا ما نام ليل الهوجل (قوله وفعل) قال الدنوشرى المراد موازنه وكذا يقال فيما يأتى (قوله والخبر قول محذوف) فيه نظر لأن المحذوف جزء الخبر لا الخبر كما هو واضح (قوله وخالفه المبرد) فيه حذف الفعل وبقاء رافعه فى غير المسائل المشهورة ثم قوله فقال لا يقال فيهما إلا ما سمع لا يحسن بمزج كلام المصنف لأن عليه لا يظهر حسن قوله لا يقيس وإنما كان اللائق به أن يقال لا يقاس وكان الأظهر أن يبقى قول المبرد على أنه مبتدأ خبره لا يقيس ويقول بعده ولا يجوز أن يقال فيهما إلا ما سمع

﴿ هذا باب الاستغاثة ﴾

(قوله وغلب جره) صرح بأنه ليس فى توابعه حينئذ إلا الجر وفى النهاية لا يبعد نصب الصفة حملا على الموضع

موقع المضمر ولام الجر تفتح معه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • إذا استغيث اسم منادى خفضا • باللام مفتوحا (كقول عمر رضي الله عنه ياالله) للمسلمين وقول الشاعر :

يالقومي وبالأشال قومي) • لأناس عتوهم في ازدياد

(إلا إن كان) المستغاث ياء المتكلم نحو يالي أو (معطوفا) على مستغاث (ولم تعد معه يا فتكسر) اللام نحو يالزيد ولعمرو وللمسلمين فإن أعيدت معه يا فتحت اللام نحو يالزيد ويالعمرو وللمسلمين وعليه البيت السابق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وافتح مع المعطوف إن كررت يا • وفي سوى ذلك بالكسر ائتيا

(ولام المستغاث) له (مكسورة دائما) على الأصل (كقوله) وهو عمر رضي الله عنه (ياالله للمسلمين) بكسر لام للمسلمين (وكقول الشاعر) يبكيك ناء بعيد الدار مغترب • (يالكهول وللشبان للعجب) بكسر لام العجب إلا أن يكون المستغاث له ضميرا غير ياء المتكلم فتفتح لامه نحو يالزيد لك أوله ويجوز أن يكون المستغاث به وله ضميرين تقول يالك لي لتستغيث المخاطب لنفسك قاله في النهاية (ويجوز أن لا يبتدأ المستغاث باللام فالأكثر حينئذ أن يختم بالألف) عوضا من اللام ومن ثم لا يجتمعان وإليه أشار الناظم بقوله • ولام ما استغيث عاقبت ألف • (كقوله :

يا يزيدا لآمل نيل عز • وغنى) بعد فاقة وهوان

فيزيدا مستغاث والألف فيه عوض من اللام ولآمل بكسر اللام مستغاث له وهو اسم فاعل أمل ونيل بفتح النون مصدر نال مفعول آمل والعز مقابل الهوان والغنى مقابل الفاقة والفاقة الفقر والهوان الذل (وقد يخلو) المستغاث (منهما) أي من اللام والألف فيعطى ما يستحقه لو كان منادى غير مستغاث كقولك يازيد لعمرو (كقوله ألا ياقوم للعجب العجيب) • وللغفلات تعرض للأريب فألا حرف تنبيه واستفتاح وقوم مستغاث مضاف لياء المتكلم محذوفة اجتزاء بالكسرة وللعجب مستغاث له والغفلات عطف عليه والأريب العالم بالأمور (ويجوز نداء المتعجب منه فيعامل معاملة المستغاث) من غير فرق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • ومثله اسم ذو تعجب ألف • وهو على قسمين أحدهما أن يرى أمرا عظيما فينادي جنسه (كقولهم ياللماء وياللدواهي إذا تعجبوا من كثرتهما) والثاني أن يرى أمرا يستعظمه فينادي من له نسبة إليه ومكنة فيه نحو ياللعلماء ويجوز الاستغناء عن اللام بالألف نحو قوله

ياعجبا لهــــذه الفليقة • هل تذهبن القوباء الريقة

وهذا البيت لأعرابي أصابته قوباء فقيل له اجعل عليها شيأ من ريقك وتعدها بذلك فإنها ستذهب فتعجب من ذلك والفليقة الداهية وقد يخلو المتعجب منه من اللام والألف نحو ياعجب

﴿هذا باب الندبة﴾

بضم النون (حكم المندوب وهو المتفجع عليه) حقيقة كقول جرير يندب عمر بن عبد العزيز : وقمت فيه بأمر الله ياعمرا • أو حكما كقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بجدب شديد أصاب قوما من العرب واعمراه واعمراه (أو المتوجع منه) لكونه محل ألم كقول قيس العامري

فواكبدا من حب من لا يحبني • ومن عبرات ما لهن فناء

أو لكونه سبب ألم كقول قيس الرقيات :

يبكيهم الدهماء معولة • وتقول سلمى وارزيتيه

وكقول القائل وامصيبتاه لأن الرزية والمصيبة سببا الألم الذي حصل له وصورة المندوب صورة المنادى المخاطب وليس منادى ألا ترى أنك لا تريد منه أن يجيبك ويقبل عليك ومن ثم منعوا في النداء ياغلامك لأن خطاب أحد المسميين يناقض خطاب الآخر ولا يجمع بين خطابين وأجازوا في الندبة واغلامك فلذلك

(قوله أن يختم بالألف) صرح الجامي كالرضي بأنه حينئذ مبني على الفتح وأن توابعه لا ترفع ومقتضاه أن ألف الاستغاثة إذا لحقت المثنى والجمع على حده صارا مبنيين على الياء (قوله العجيب) قال الدنوشري صفة للعجب ويقال أيضا عجاب بضم أوله كما يقال رجل طويل وطوال وفصيل وفصال يتعاقبان في المعنى نحو كبير وكبار فإن قصد المبالغة شدد نحو كبار في قوله تعالى ومكروا مكرا كبارا مرزوق (قوله ياعجبا) قال الدنوشري ينظر هل هو من القسم الأول أو الثاني أو ليس واحدا منهما فيشكل الحال (قوله القوباء) هي الداء الذي يظهر بالجسد ويسمى حزازا وجمعها قوباوات ويقال قوبا بسكون الواو والصرف وجمعها قواب (قوله وقد يخلو المتعجب منه) قال الدنوشري ينافيه ظاهر قول المرادي جاء عن العرب في نحو ياللعجب فتح اللام باعتبار استغاثته وكسرها باعتبار الاستغاثة من أجله وكون المستغاث محذوفا فيعلم منه أن ذلك مستغاث أو مستغاث به لا متعجب منه فليتأمل

﴿هذا باب الندبة﴾

(قوله وهو المتفجع عليه الخ) أي بيا وإلا لدخل المجرور في نحو تفجعت على زيد قال الدنوشري والتفجع إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول المصيبة (قوله معولة) قال الدنوشري من العويل وهو الصياح

(قوله فيضم) أى لفظا وتقديرا وذلك إن كان مبنيا قبل الندبة كالموصول إذا لم يجعل من الشبيه بالمضاف ويأتى تفصيل الكلام فيه قريبا (قوله أو مطولا كما فى نحو واضارباعمرا) يؤخذ من قوله الآتى فلذلك لا يندب إلا المعرفة الخ حمل قوله أو مطولا على المسمى به كما قيد بذلك الشاطبي (قوله واقعسا الخ) قال الدنوشرى وبعده أبلى يأخذها كروس وكروس اسم رجل أغار على إبل النادب اه والشاهد فى قوله واقعسا حيث نونه ونصبه فهو شاهد على قوله ونصبه وترك شاهد الضم لظهوره ولأنه الأصل فى المندوب المفرد والضرورة تدفع بالتنوين مع البقاء على الأصل وأما قوله وأين منى فقعس فلا شاهد فيه لأنه غير مندوب (قوله إلا أنه لا يكون نكرة) هذا إنما هو فى المتفجع عليه أما المتوجع منه فإنك تقول وامصيبتاه وإن لم تكن المصيبة معلومة (قوله فلا يقال واأيهاه) أى فى ندبة أى وها التنبيه جى بها عوضا عما يضاف إليه أى وحذفت ألفها لالتقاء الساكنين بينها وبين ألف الندبة (قوله وصلته مشهورة) هذا شرح لقول النظم بالذى اشتهر على ظاهره من غير حذف وقيل فيه حذف والأصل بالذى اشتهر به لكن فيه حذف العائد المجرور بمثل ما جر به الموصول مع عدم اتحاد المتعلق لأن الأول متعلق بيندب والثانى باشتهر وكأن المصنف راعى هذا الأمر للفظ لكن يرد عليه أنه لا يلزم من اشتهار الصلة اشتهار الموصول بها ففى الذى اختاره تفويت رعاية المعنى لمراعاة الصناعة اللفظية مع إمكان أن يدعى أن العائد إنما حذف بعد التوسع وإيصال الفعل إليه (قوله وامن حفر الخ) الظاهر أن الموصول هنا مبنى على ضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلى فى محل نصب وهذا إذا لم يجعل الموصول من الشبيه بالمضاف وإلا فهو منصوب بفتحة مقدرة لذلك ولحاق الألف هنا لم يؤثر فى الموصول شيئا لعدم اتصال الألف به وهى إنما تؤثر فى الذى تلحقه كزمزم ولهذا فتح وإن كان مصروفا فهو معرب مقدر الجر إن كان منصرفا أو الفتح نائبه إن كان غير منصرف وكذا المطلب فى واعبد المطلباه مقدر الجر على قياس ما قاله الشهاب القاسمى فى عبد الملكاه كما يأتى (قوله إذ لا يجمع بين حرف الندبة) قال هل يستثنى اسم الله تعالى والجمل المحكية واسم الجنس المشبه به كما تقدم فى المنادى حقيقة (قوله إلا أن الغالب أن يختم بالألف) ذكر الجامى أنه نظير المستغاث بالألف وقضيته أنه مبنى على الفتح وأن توابعه لا ترفع ولا يقدم فيها الضم والفرق بينهما وبين المنادى المبنى قبل النداء أن البناء فيهما بسبب النداء فلم يحتج لبناء آخر بخلاف المبنى قبل النداء وجوز الشاطبي تقدير الضم مع ألف الندبة ثم إنه أراد بالآخر ما يشمل الآخر حكما كالمضاف إليه والتابع وإن لم يكن منهما مندوبا إلا أنها فى حكمه قال الدنوشرى وأطلق هنا أن الألف تلحق آخر المندوب وشرط فى التسهيل أن لا يكون فى آخره ألف وهاء فلا يقال فى عبد الله وسيبويه واعبد اللاهاه ولا واسيبويهاه وأجازه بعض المغاربة وابن معطى (قوله إذا كانت ابنا الخ) قال الدنوشرى إنما لحقت فيما ذكر آخر الاسم المضاف إليه الصفة ولم تلحق آخر الصفة إلا أن يقال المضاف والمضاف إليه كالشىء الواحد ثم رأيته منقولا فى المتوسط وأما الصفة إذا كانت غير ابن ففيها خلاف الخليل ويونس فيونس يجوز والخليل يمنع (قوله فقياس قول س الخ) قال الدنوشرى ينظر ما وجه كون عدم لحاقها لها قياس قولهما وما المقيس عليه فليبين ذلك (قوله آخر البدل) ظاهره دون المبدل منه ولا يمتد دخولها على كل منهما وكذا يقال فى عطف النسق

قالوا حكم المندوب حكم المنادى وقال الناظم ما للمنادى اجعل لمندوب (فيضم) إن كان مفردا كما (فى نحو وازيداه بنصب) إن كان مضافا كما (فى نحو واأمير المؤمنين) أو مطولا كما فى نحو واضاربا عمرا وإذا اضطر شاعر إلى تنوينه جاز ضمه ونصبه كقوله ٭ واقعسا وأين منى فقعس ٭ (إلا أنه لا يكون نكرة كرجل) فلا يقال وارجلاه خلافا للرياشى مدعيا أنه جاء فى الحديث واجبلاه فإن صح فهو نادر (ولا) معرفا (مبهما كأى) والمضمر (واسم الإشارة والموصول) فلا يقال واأيهاه ولا واأنتاه ولا واهذاه ولا وامن ذهباه لأن القصد من الندبة الإعلام بعظمة المصاب فلذلك لا يندب إلا المعرفة السالمة من الإبهام وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ... وما ٭ نكر لم يندب ولا ما أبهما (إلا ما كان) موصولا غير مبدوء بأل و(صلته مشهورة فيندب) عند الكوفيين خلافا للبصريين (نحو وامن حفر بئر زمزماه فإنه) فى شهرته (بمنزلة واعبد المطلباه) وذلك شاذ عند البصريين واتفق الجميع على منع ندبة الموصول المبدوء بأل وإن اشتهرت صلته فلا يقال والذى حفر بئر زمزماه إذ لا يجمع بين حرف الندبة وأل وبذلك يقيد قول النظم:

٭ ويندب الموصول بالذى اشتهر ٭ وتقدم الخلاف فى ندائه وأصل زمزم زمم أبدلت الميم الثانية زايا قاله فى الفردوس (إلا أن الغالب أن يختم بالألف) إطالة للصوت (كقوله) وهو جرير (وقمت فيه بأمر الله يا عمرا) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ ومنتهى المندوب صله بالألف ٭ وأما لحاقها توابع المندوب فقال ابن الخباز فى النهاية أنه لا خلاف فى جواز لحاقها آخر الصفة إذا كانت ابنا بين علمين نحو وازيد بن عمرا وأما البدل والبيان والتوكيد فقياس قول سيبويه والخليل أن لا تلحق البيان والتوكيد وعندى أنها تدخل آخر البدل لأنه قائم مقام المبدل منه فتقول واغلامنا زيداه وتدخل العطف النسق نحو وازيد وا عمراه اه وتدخل التوكيد اللفظى كما تقدم من قول عمر واعمراه واعمراه (وبحذف لهذه الألف ما قبلها من ألف

نحو وامو ساه) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * متلوها إن كان مثلها حذف * وأجاز الكوفيون قياسا قلب الألف ياء فقالوا واموسياه (أو) من (تنوين) ظاهر أو مقدر (في) آخر (صلة نحو وامن حفر بئر زمزماه) بحذف التنوين من زمزم فإنه منصرف باعتبار أنه علم على القليب وإن اعتبر أنه علم على البقعة فغير منصرف وفيه تنوين مقدر كما صرح به في أول باب الإضافة (أو) تنوين (في مضاف إليه نحو واغلام زيداه أو في) علم (محكي نحو واقام زيداه فيمن اسمه قام زيد) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

كذاك تنوين الذي به كمل * من صلة أو غيرها وأجاز الكوفيون حذف التنوين وإثباته مع فتحه

فيقولون واغلام زيدناه محافظة على بقاء ألف الندبة ومع كسره وقلب الألف ياء فيقولون واغلام زيدنيه على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء حذف التنوين مع إبقاء الكسرة وقلب الألف ياء فيقول واغلام زيديه ولا يجيز البصريون إلا حذف التنوين لالتقاء الساكنين كما في اجتماع الألفين (و) يحذف لهذه الألف ماقبلها (من ضمة) بنائية (نحو وازيداه) ووامنذاه فيمن اسمه منذ (أو كسرة) إعرابية (نحو واعبد الملكاه) أو بنائية نحو (واحذاماه) لأن ماقبل الألف لا يكون مضموما ولا مكسورا (فإن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لبس أبقيا وجعلت الألف ياء بعد الكسرة نحو واغلامكي) إذ لو قيل واغلامكا التبس بالمذكر (وواوا بعد الضمة نحو واغلامهمو أو واغلامكمو) إذ لو قيل واغلامها أو واغلامكما التبس المذكر بالمؤنث في الأول والجمع بالمثنى في الثانية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والشكل حتما أوله مجانسا * إن يكن الفتح بوهم لابسا

(ولك في الوقف زيادة هاء السكت بعد أحرف المد) الثلاثة توصلا إلى زيادة المد نحو وازيداه واغلامكيه واغلامكموه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * وواقفا زد هاء سكت إن ترد * فإن وصلت حذفتها إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كقول المتنبي * واحر قلباه ممن قلبه شبم * ولك حينئذ ضمها تشبيها بهاء الضمير وكسرها على أصل التقاء الساكنين وأجاز الفراء إثباتها في الوصل بالوجهين

(فصل) (وإذا ندب المضاف للياء) الجائز فيه اللغات الست (فعلى لغة من قال ياعبد بالكسر أو ياعبد بالضم) أو ياعبد بالفتح مع حذف الياء فيهن (أو ياعبدا بالألف) المنقلبة عن الياء (أو ياعبدي بالإسكان) في الياء (يقال) في هذه اللغات الخمس (واعبدا وعلى لغة من قال ياعبدي بالفتح) في الياء (أو ياعبدي بالإسكان) في الياء (يقال واعبديا بإبقاء الفتح على الأول) وهو ياعبدي بالفتح (واجتلابه على الثاني) وهو ياعبدي بالاسكان (وقد تبين) من جواز واعبدا أو واعبديا في ياعبدي بالإسكان (أن لمن سكن الياء أن يحذفها) في الندبة ويقول واعبدا (أو يفتحها) ويقول واعبديا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وقائل واعبديا واعبدا * من في الندا اليا ذا سكون أبدا

(والفتح رأي سيبويه) وهو أقيس وأقل عملا (والحذف رأي المبرد) والحاصل أنه إذا ندب على لغة من حذف الياء فإن كان ماقبلها مفتوحا قرت الفتحة على حالها وأتى بألف الندبة وإن كان مكسورا أو مضموما جعل بدل الكسرة أو الضمة فتحة وزيدت الألف وعلى لغة من أبدل الياء ألفا حذفت الألف المبدلة وزيدت ألف الندبة كما يفعل ذلك بالمقصور وعلى لغة من أثبت الياء المفتوحة زيدت الألف ولم تحتج إلى عمل ثان لأن الياء متهيئة بالفتحة لمباشرة الألف وعلى لغة من يثبت الياء ساكنة جاز حذف الياء لالتقاء الساكنين وإبقاؤها مفتوحة (وإذا قيل ياغلام غلامي لم يجز في الندبة حذف الياء لأن المضاف إليها) وهو غلام الثاني

(قوله نحو واموساه) ينبغي أن يكون نحو موساه مبنيا على فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لا على السين لأن آخر الاسم إنما هو الألف والبناء كالإعراب من أحوال الآخر وليس المقدر العلم كما قال الشهاب القاسمي لأن المندوب المختوم بالألف مبني على الفتح كما تقدم وعلى ما أجازه الكوفيون من قلب الألف ياء يكون مبنيا على الفتحة الظاهرة على الياء (قوله وفيه تنوين مقدر) أي فيحذف إما نظرا لقياب وإما لأنه دليل تمام الكلمة ولا تمام مع إلحاق ألف الندبة في الجملة فيحذف لأن ماقبله لم يبق تماما (قوله واعبد الملكاه) قال الشهاب ينبغي أن المضاف إليه هنا أعني الملكا معرب مقدر الجر ولا يقال إنه مبني على الفتح كما في وازيداه لأنه غير مندوب فليس منادى حتى يستحق البناء بل هو معرب منع من ظهور جره الفتح لأجل الألف فيقدر الجر اه يعني والمنادى إنما هو المضاف لكنه معرب لأن الألف لم تلحق آخره فتلخص أن الألف الندبة لا تقتضي البناء على الفتح إذا لحقت المنادى حقيقة لا ما اتصل به من مضاف أو شبهه وكان المنادى مما يبنى بخلاف المضاف كما يأتي في ياعبدا واعلم أن ماذكره الشهاب إنما يتجه في نحو واغلام زيدا واعبد الملكا ونحوه مما جعل علما إذ ذاك ينبغي الجزم بأن فتح ماقبل الألف بناء عند الرضي وأتباعه فتدبر (قوله واغلامكي) قياس ماذكر واعبد الملكاه أن يكون غلام في هذه الأمثلة منصوبا وأن الضمائر المضاف إليها في محل جر إذ لا يتصور فيها الإعراب التقديري (فصل) (قوله واعبدا) قال الشهاب القاسمي الظاهر أن عبدا هنا ونحوه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الفتحة لأجل الألف لا بهذه الفتحة الظاهرة لأنها لأجل الألف ولا هو مبني لأنه مضاف والمضاف لا يبنى في النداء فليتأمل

(غير منادى) لأنه مضاف إليه المنادى والمضاف إليه المنادى غير منادى وحكم المندوب حكم المنادى فلما لم يحذف في النداء لم يحذف الندبة .

(هذا باب الترخيم)

وهو لغة التسهيل والتليين يقال صوت رخيم أي سهل لين واصطلاحا حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص وهو ثلاثة أنواع ترخيم النداء وترخيم الضرورة وهما مذكوران في هذا الباب وترخيم التصغير وسيأتي في بابه يجوز ترخيم المنادى أي حذف آخره تخفيفا وذلك بشرط كونه معرفة) لأن المعارف كثر نداؤها فدخلها التخفيف بحذف آخرها وخص الآخر بذلك لأنه محل التغيير (غير مستغاث) مجرور باللام (ولا مندوب ولا ذي إضافة ولا ذي إسناد فلا يرخم نحو قول الأعمى يا إنسانا خذ بيدي) لأنه نكرة (و) لا نحو (قولك يالجعفر) لأن المستغاث المجرور باللام عند سيبويه شبيه بالمضاف إليه لأنه مجرور ومثله فكان غير منادى إذلم تعمل أداة النداء في لفظه وإنما عملت في موضعه فإن لم يجر باللام جاز ترخيمه نص على ذلك سيبويه في كتابه وأقره عليه شراحه كالصفار وابن خروف والسيرافي وعبارة التسهيل تقتضيه فإنه قيد المنادى بكونه مبنيا والمستغاث المجرور معرب وغير المجرور المفرد مبني وشاهد ترخيمه قوله .
أعام لك ابن صعصعة بن سعد . قال ابن الضائع وهذا ضرورة وقد ناداه بغير يا وذلك ممنوع وسمع ترخيمه ومعه اللام كقوله كلما نادى مناد منهم . بالتيم الله قلنا يا لمال

وهو ضرورة اتفاقا (و) لا يرخم نحو (واجعفراه) لأن المندوب ليس منادى حقيقة وإن كانت صورته صورة المنادى لأنه لا يطلب إقباله (و) لا يرخم نحو (ياأمير المؤمنين) لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة التنوين مما قبله فليس بالآخر المنادى حقيقة (و) لا يرخم نحو (ياتأبط شرا) علما لأن أصله الجملة وجزؤها الثاني ليس منادى (و) نقل (عن الكوفيين إجازة ترخيم ذي الإضافة بحذف عجز المضاف إليه تمسكا بنحو قوله أباعرو لا تبعد فكل ابن حرة . سيدعوه داعي ميتة فيجيب
أراد أباعروة لحذف حرف النداء ورخمه بحذف التاء وأجيب بأنه نادر وتبعد بفتح التاء المثناة فوق وسكون الموحدة وفتح العين من البعد بفتحتين وهو الهلاك وميتة بكسر الميم هيئة من الموت وأندر من هذا حذف المضاف إليه بأسره كقوله . ياعبد هل تذكرني ساعة . أراد ياعبد عمرو وعبد عمرو علم له (وزعم ابن مالك) في النظم والتسهيل وشرحه (أنه قد يرخم ذو الإسناد وأن عمرا نقل ذلك عن العرب فقال في شرح التسهيل ونص يعني سيبويه في باب النسب على أن من العرب من يرخمه فيقول في تأبط شرا ياتأبط ورتب على ترخيمه النسب إليه قال ولا خلاف في النسب إليه اه ولا شتهار المنع في المسئلة عن سيبويه اعتنى بذكرها ونبه على أن صاحب المنع هو الناقل للإجازة عن العرب والذي نقل عن سيبويه

(هذا باب الترخيم) (قوله وذلك بشرط ما الخ) أفاد بهذا الصنيع أن لترخيم المنادى شروطا عامة والمجرد في التاء والمجرد منها وشروطا خاصة بالمجرد منها وأفهم أن معنى قول الناظم وجوزنه مطلقا أنه لا يشترط في المؤنث المذكور الشروط التي تختص بالخالي منها لا أنه لا يشترط فيه شيء أصلا وعلى هذا فكان ينبغي أن يذكر في محترزات الشروط العامة المؤنث بالهاء أيضا فيقول ولا يرخم قول الأعمى يا إنسانا خذ بيدي يا امرأة خذي بيدي وقولك يالجعفر ويالعمرة فإن المؤنث بالهاء هو الذي ينقل عن اشتراط ذلك فيه ولا يتفطن كل أحد لتعميم المصنف أولا ثم تخصيصه بعد في قوله ثم إن كان الخ فتدبر (قوله كونه معرفة) أي بالعلمية إن كان مجردا من التاء أو بالقصد في ذي التاء بدليل قوله الآتي وفي جارية لمعين ياجاري (قوله ولا مندوب) قال الدنوشري هذا خارج بقوله أولا ولا يجوز ترخيم المنادى فإنه غير منادى كما قدمه الشارح (قوله ولا ذي إضافة) قال الدنوشري ومثل المضاف المشبه به فلا يرخم نحو يا مستخرجا المال ويشترط أيضا أن لا يكون مخصوصا بالنداء فلا يرخم نحو فلة ودخل في المعرفة النكرة المقصودة فيجوز ترخيمها خلافا للمبرد اه وظاهره وإن لم تكن مؤنثة الهاء خلاف ما أسلفناه آنفا (قوله وكان غير منادى) قال الدنوشري فيه نظر (قوله وإنما عملت الخ) قال الدنوشري هذا مبني على أن حرف النداء عامل والصحيح خلافه (قوله أعام لك الخ) الشاهد في أعام فإنه منادى مستغاث به وأصله أعامر وليس فيه لام الاستغاثة (قوله قال ابن الضائع) قال الدنوشري الظاهر أن الضرورة من حيث عدم يا لا من حيث ترخيمه لما تقدم عن س اللهم إلا أن يكون مراد س أن ترخيمه جائز في الضرورة فيوافق كلام ابن الضائع اه وقوله الظاهر أن الضرورة الخ هو المتبادر من كلام ابن الضائع ووجهه ما تقدم من أنه لا يستعمل في الندبة من حروف النداء إلا يا (قوله قلنا يا لمال) هو موضع الاستشهاد إذ أصله يا لمالك فرخم المستغاث به وفيه اللام (قوله لأن المضاف إليه) قال الدنوشري أوضح من قول المتوسط لأن المضاف لو رخم لرخم آخره أو آخر المضاف إليه فلو رخم آخر المضاف إليه لم يكن الترخيم في آخر المنادى لأن المضاف إليه ليس من المنادى لفظا كما قال بعضهم إذ المنادى هو المضاف لا المضاف إليه (قوله أراد ياعبد عمرو) عبارة العيني والشاهد في ياعبد وأنه منادى مرخم إذ أصله ياعبد هند يخاطب به عبد هند اللخمي (قوله ورتب على ترخيمه الخ)

وقع له فى باب الإضافة إلى الحكاية قال فإذا أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر فلزمه الحذف كما لزمهما وذلك قولك فى تأبط شرا تأبطى قال ويدل على ذلك أن من العرب من يفرد فيقول يا تأبط أقبل فيجعل الأول مفردا فكذلك يفرده فى الإضافة يعنى فى النسب هذا نصه فى المسئلة فى باب النسب ونص فى باب الترخيم على المنع فقال واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك تريد أن ترخم غير منادى وليس مما يغيره النداء وذلك نحو يا تأبط شرا قال ولو رخمت هذا لرخمت رجلا يسمى ∗ يا دار عبلة بالجواء تكلمى ∗ وإذا كان للمجتهد فى مسئلة واحدة نصان متعارضان فى بابين فالعمل على المذكور فى بابه لأنه بصدد تحقيقه وإيضاحه بخلاف ما ذكر فى غير بابه فإنه لم يعتن به كاعتنائه بالأول لكونه ذكره استطرادا هذا إذا لم يثبت أنه رجع عن أحدهما ولم يكن هنالك تاريخ وقول النظم ... وقل ∗ ترخيم جملة وذا عمرو نقل يوهم أنه لم ينقل عنه غيره وقد عرفت ما فيه (وعمرو هذا) المذكور فى النظم (هو إمام النحويين رحمه الله وسيبويه لقبه) وهو لفظ فارسى معناه رائحة التفاح قال البطليوسى فى شرح الفصيح الإضافة فى لغة العجم مقلوبة والسيب التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح وقيل كانت أمه ترقصه بذلك فى صغره وقيل كان كل من يلقاه يشم منه رائحة التفاح وقيل كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب بذلك للطافته لأن التفاح من لطيف الفواكه وقيل لأنه كان أبيض مشربا بحمرة كأن خدوده لون التفاح (وكنيته أبو بشر) ولكن غلب اللقب عليه حتى إذا أطلق لم ينصرف إلا إليه وإن كان لقب بسيبويه جماعة غيره منهم محمد بن موسى بن عبد العزيز المصرى ومحمد بن عبد العزيز الأصفهانى وأبو الحسن على بن عبد الله الكرخى المقرى (ثم إن كان المنادى مختوما بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا) سواء أكان تعريفه بالعلمية أم بالقصد والإقبال وسواء أكان على أربعة أحرف أم أقل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ∗ وجوزنه مطلقا فى كل ما ∗ أنث بالها (تقول فى هبة علما يا هب) بحذف التاء (وفى جارية لمعينة يا جارى) بحذف الهاء ومنع المبرد ترخيم ما فيه التاء من النكرات المقصودة ويرده السماع قالوا ياشا ادجنى بالجيم المضمومة وبالنون أى ياشاة أقيمى ولا تسرحى قال شاة داجن إذا ألفت البيوت واستأنست قاله ابن السكيت و(قال) العجاج ∗ جارى لا تستنكرى عذيرى ∗ سيرى وإشفاقى على بعيرى أراد يا جارية فحذف حرف النداء ورخمه بحذف الهاء وتقدم أن حذف حرف النداء لا يجوز مع اسم الجنس المعين إلا عند الكوفيين والعذير بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة هو الأمر الذى يحاوله الإنسان مما يعذر عليه وسيرى وإشفاقى بدل تفصيل من عذيرى (وإن كان) المنادى (مجردا من التاء اشترط لجواز ترخيمه كونه علما زائدا على) أحرف (ثلاثة) وإلى ذلك يشير قول النظم ... واحظلا ∗ ترخيم ما من هذه الها قد خلا ∗ إلا الرباعى فما فوق العلم (كجعفر) علم رجل (وسعاد) علم امرأة فيقال فيهما يا جعف ويا سعا (ولا يجوز ذلك) الترخيم (فى نحو إنسان معين) لأن تعريفه بغير العلمية وأجاز بعضهم ترخيمه قياسا على قولهم أطرق كرى ويا صاح وهو قياس على شاذ (ولا) يجوز ذلك (فى نحو زيد) من كل ثلاثى ساكن الوسط (ولا فى نحو حكم) من كل ثلاثى محرك الوسط لأنهما وإن كانا علمين فليسا زائدين على ثلاثة أحرف فحذف آخرهما إجحاف هذا هو مذهب الجمهور (وقيل يجوز) الترخيم (فى محرك الوسط) كحكم وحسن فيقال يا حك ويا حس (دون ساكنه) كزيد وعمرو وهذا التفصيل للفراء أجرى حركة الوسط مجرى الحرف قياسا على إجرائهم نحو سقر بحركة وسطه مجرى زينب فى إيجاب منع الصرف لا مجرى هند فى إجازة الصرف وعدمه (وقيل يجوز) الترخيم (فيهما) وهو قول بعض الكوفيين أما المحرك الوسط فظاهر وأما الساكن الوسط فقياسا على نحو زيد فى غير الترخيم فإن أصلها يدى بسكون الدال ودخلها الحذف وجوبا فدخوله جوازا أولى

قال الدنوشرى بين قوله ورتب الخ) وقوله ولا خلاف نوع وقفة (قوله وإذا كان للمجتهد الخ) ذكر الدمامينى فى المنهل الصافى أنه لا تعارض بين المحلين إذ ما نقله فى أبواب الترخيم محمول على المستعمل عند أكثر العرب وما نقله فى بعض أبواب الإضافة إلى النسب محمول على المستعمل عند بعضهم وقوله ويدل على ذلك أن من العرب من يفرد ويقول يا تأبط أقبل يشعر بما أشرنا إليه اه ونقل أولا كلام المصنف واعترض على تعبيره بالزعم لأن المسئلة مسطرة فى كلام س ثم قال ولعل ابن هشام رأى كلامه فى باب الترخيم فاستصحب نقل ابن مالك خلافه (قوله قياسا على إجرائهم الخ) قال الدنوشرى قد يقال إنما نزلنا الحركة منزلة الحرف الرابع لأن فى حذف الآخر إجحافا كما ذكره الشارح

(فصل) والمحذوف للترخيم (إما حرف) واحد (وهو الغالب نحو) يا جعف و(يا سعا وقراءة بعضهم) وهو ابن مسعود ونادوا (يا مال) والذي حسن الترخيم لأهل النار ضعفهم عن إتمام الاسم لأنهم في غنية عن الترخيم (وإما حرفان وذلك إذا كان) الحرف (الذي قبل الآخر من أحرف اللين) وهي الألف والواو والياء حال كون حرف اللين (ساكنا) بناء على إطلاق اللين على هذه الأحرف سواء أكانت ساكنة أو متحركة والمحققون يخصون أحرف اللين بالساكنة فالقيد على الأول مخصص وعلى الثاني كاشف وفي بعض النسخ من أحرف العلة وهي أصوب لأن الأصل في القيد التخصيص (زائدا) لا أصليا (مكملا أربعة فصاعدا) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ومع الآخر احذف الذي تلا * إن زيد لينا ساكنا مكملا أربعة فصاعدا (وقبله حركة من جنسه) على الأصح (لفظا) كمروان ومسكين ومنصور (أو تقديرا) كمصطفون ومصطفين علمين سواء أكان الحرف الأخير زائدا أم أصليا (وذلك نحو مروان) فإن الألف والنون فيه زائدتان (وأسماء) بالمد علما منقولا من جمع اسم فهمزته أصلية لأنها بدل من لام الكلمة وأصلها أسماو أبدلت الواو همزة لتطرفها إثر ألف زائدة فوزنه أفعال (ومنصور) علما (ومسكين علما) منقولين من وصف المفعول والفاعل فالراء من الأول والنون من الثاني أصليتان وما قبلهما زائد فيحذف عند الترخيم من مروان الألف والنون وتقول يا مرو ومن أسماء الألف والهمزة وتقول يا أسم ومن منصور الواو والراء وتقول يا منص ومن مسكين الياء والنون وتقول يا مسك ومن مصطفون ومصطفين الواو والياء والنون وتقول فيهما يا مصطف كما سيأتي (قال) الفرزدق يخاطب مروان بن عبد الملك

(يا مرو إن مطيتي محبوسة) * ترجو الحباء وربها لم ييأس

أراد يا مروان فرخمه بحذف الألف والنون والحباء بكسر الحاء المهملة وبالباء الموحدة والمد العطاء وربها صاحبها (وقال) أبو زبيد الطائي على ما زعم اللخمي أو لبيد على ما زعم النحاس في شرح الكتاب

(يا أسم صبرا على ما كان من حدث) * إن الحوادث ملق ومنتظر

أراد يا أسماء فرخمه بحذف الألف والهمزة والمعنى اصبري على الحوادث فإن بعضها ملق وبعضها منتظر (بخلاف نحو شمأل) بفتح الشين المعجمة وسكون الميم وفتح الهمزة من غير مد (علما) فتقول في ترخيمه يا شمأ بحذف اللام فقط دون الهمزة (لأن زائده وهو الهمزة غير حرف لين) قال في النهاية واختلف في نحو

(فصل) (قوله والذي حسن الترخيم الخ) قال الدنوشري لا يخفى أن أهل النار لم يرخموا إلى الآن وإنما ذلك حكاية عنهم أي يقع لهم ذلك في النار ولم يظهر قول الشارح لأنهم في غنية الخ لأن المفهوم من نحو قولك فلان في غنية عن كذا أنه مستغن عنه غير محتاج إليه وهذا هنا غير واضح لأن أهل النار محتاجون إلى الترخيم لأن فيه تخفيفا فليسوا في غنية عنه وينظر ما المعلل بقوله لأنهم الخ والظاهر أن الهمزة سقطت بعد لا النافية اه وأيضا قال ابن جني وللترخيم في هذا الموضع سر وذلك أنهم لعظم ما هم عليه ضعفت قواهم وذلت أنفسهم فكان هذا من موضع الاختصار ضرورة قال الطيبي قلت هذا اعتذار منه لقراءة ابن مسعود حيث ردها ابن عباس بقوله ما أشغل أهل النار عن الترخيم فإن ما للتعجب وفيه معنى الصد نظير قولك لمن كان في شدة واشتغل عنها بما لا يهمه ما أشغلك عن هذا أما يصدك عن هذا ما أنت فيه من (١٨٦) الهول والشدة وخلاصة اعتذار ابن جني أن هذا الترخيم لم يصدر عنهم من التكلف بل من الضجر وضيق المجال اه (وأقول) هذا مذكور في شرح للمصنف وعندي فيه نظر لأنه كلام يشم منه رائحة أن القراءة بالرأي لا بالرواية وإلا فلا وجه لإنكار ابن عباس رضي الله عنهما على ابن مسعود رضي الله عنه (قوله بناء الخ) الظاهر أن ذلك على حذف مضاف والتقدير على إطلاق حروف اللين الخ ويمكن أن يكون اللين بفتح اللام مخففا من لين بتشديد الياء كما قال ابن مالك أن زيد لينا (قوله وعلى الثاني كاشف) قال الدنوشري هذا الكلام فيه نظر لأن قوله ساكنا خبر كان وقد صرح الأئمة بأن الخبر يشترط فيه أن لا يكون معلوما من المبتدأ وتوابعه فلا يقال هذا غلام زيد غلام ولا عبد القاضي سيده قاض وهذا واضح إذا أعرب خبرا لكان بعد خبر وأما إذا أعرب حالا فتكون مؤكدة (قوله لأن الأصل في القيد التخصيص) قال الدنوشري هذا مخالف لقول المحققين أن الأصل في القيود أن تكون لبيان الماهية لا للتخصيص (قوله فهمزته أصلية الخ) قال الدنوشري هذا هو الحق فلا يغتر بقول الأندلسي أنها ألف التأنيث الممدودة ذكره في شرح المفصل إلا أن يكون نقلا من الوسامة كما قال الجامي فيصح (قوله فإن بعضها) قال الدنوشري أشار به إلى أن ملاق ومنتظر خبران لمبتدأين محذوفين بين المخبر عنه والخبر وبعضهم جعلهما مبتدأين خبرهما محذوفان وقال التقدير منها ملاق ومنها منتظر (قوله قال في النهاية الخ) قال الدنوشري كان ينبغي له تأخير هذه المسألة عن جميع ما يتعلق بالمسألة الأولى وهي كالتقييد لقوله وذلك إذا كان الذي قبل الآخر الخ ولكن يلزم على قوله ثم حذف الذي قبله بقاء الاسم على حرفين وقوله لأن لفظه كلفظه ينبغي أن يضم إليه في التعليل وإذا حذف الأصل مع أصالته حذف الزائد وإلا فعلى الثاني قد يقال يحذف الأول أيضا لأن لفظه كلفظه الثاني

(قوله وأجاز الفراء الخ) قال الدنوشري يفهم منه أن الفراء يجيز حذف الياء والألف وإثباتهما وقوله وحذف الواو الخ عطف على قوله حذف الياء فيفهم جواز إبقاء الواو على لغة من لا ينتظر وقوله فيما بعد فيوجب الخ صريح (١٨٧) في وجوب حذف الواو على لغة من ينتظر وكون الواو واجبة الحذف على لغة من ينتظر مع أنها حشو غير واجبة على لغة من لا ينتظر مع أنها طرف غير معقول المعنى فالحق قول ابن المصنف تبعا لأبيه نقلا عن الفراء في ثمود يلتزم حذف الحرفين معا إذ لو بقيت الواو لزم منه عدم النظير ونقل بعضهم عن الفراء أن الوجهين في ثمود وعدم الحذف في سعيد وعماد (قوله نحو فرعون) قال الدنوشري قال في القاموس الفرعون التمساح وبلا لام لقب الوليد بن مصعب صاحب موسى عليه الصلاة والسلام والد الخضر أو ابنه فيما حكاه النقاش وتاج القراء في تفسيريهما ولقب كل من ملك مصر أو عات متمرد كفرعون كزبور وكقنبع عينه وكفرعن قلق علاق الفراعنة والفرعنة الدهاء والنكر (قوله بضم الغين المعجمة الخ) في القاموس بالغين كغرنيق بلدة بمصر منها صاحبنا سراج الدين عمر بن أرسلان ولم يضبط في الكلام على غرنيق إلا الغين وأنها مضمومة وكأنه لم يضبط غيرها لشهرة ضبطه الذي ذكره الشارح ومقتضى ذلك أن القاف من بلقين مفتوحة وهو المشهور على الألسنة لكن في مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع أن القاف مكسورة ومثله في لب اللباب للسيوطي (قوله وإما كلمة برأسها) قال الدنوشري تسميتها كلمة باعتبار ما قبل التسمية وأما بعدها فهي جزء لا كلمة كلمة ويمكن توجيه منع الفراء الترخيم المركب العددي بأن في ترخيمه إجحافا إذ حذف منه حرف العطف فلا يليق أن يعم

معد هل الزائد فيه الأول والثاني فمن قال الزائد الأول حذف الآخر لتطرفه ثم حذف الذي قبله لأن لفظه كلفظه ومن قال الزائد الثاني حذفه وأبقى ما قبله وهذه المسئلة ذكرها سيبويه في محر وسود (و) بخلاف نحو هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة والمثناة التحتانية المشددة وفي آخره خاء معجمة الغلام الممتلئ (وقنور) بفتح القاف والنون والواو المشددة بعدها راء مهملة الصعب اليبوس من كل شيء حال كون هبيخ وقنور (علمين) فتقول في ترخيمهما ياهبي ويا قنو بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لتحرك حرف اللين فيهما وهو الياء في هبيخ والواو في قنور (و) بخلاف نحو (مختار ومنقاد علمين) فتقول في ترخيمهما يا مختا ويا منقا بحذف آخرهما فقط ولا يحذف ما قبله (لأصالة الألفين) فيهما فإنهما منقلبان عن أصل فأصل مختار ومنقاد مختير ومنقود بفتح الياء والواو أو كسرها فلما تحركا وانفتح ما قبلهما قلبا ألفين والمنقلب عن الأصل أصل وأجاز الأخفش أن يقال في ترخيمهما يا مخت ويا منق بحذف الألف من كل منهما مع الآخر نظرا إلى الحالة الراهنة (و) بخلاف نحو (سعيد وثمود وعماد) فتقول في ترخيمهن ياسعي ويا ثمو ويا عما بحذف الدال فيهن فقط ولا يحذف ما قبلها من الياء والواو والألف وإن كان كل منها حرف لين زائدا (لأن السابق على حرف اللين حرفان لا ثلاثة) وهذا محترز قوله مكملا أربعة وأجاز الفراء حذف الياء والألف مع الآخر من نحو سعيد وعماد في كل لغة وحذف الواو مع الآخر في نحو ثمود لغة من يجعله اسما برأسه ولا ينتظر المحذوف فيقول ياسع وياعم ويا ثم وأما على لغة من ينتظر في نحو ثمود فيوجب حذف الواو والدال ولا يجيز يا ثمو بحذف الدال فقط لأن بقاء الواو يستلزم عدم النظير إذ ليس في العربية اسم متمكن في آخره واو لازمة قبلها ضمة ورد بأنه يلزم بقاء الاسم المتمكن على حرفين وذلك خلاف القياس والواو حينئذ لا يحكم لها بحكم الآخر بل بحكم الحشو فلا يلزم ما قاله (و) بخلاف نحو فرعون وغرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق حال كونه (علما) فتقول في ترخيمهما يافرعو ويا غرني بحذف آخرهما فقط ولا يحذف الواو والياء (لعدم مجانسة الحركة) لهما (والجرمي والفراء لا يشترطان المجانسة) فيجيزان حذف اللين وإن كان قبله فتحة فيقولان يافرع وياغرن لبقاء الاسم المتمكن على ثلاثة أحرف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

... والخلف في * واو وياء بهما فتح قفي ولا خلاف في) جواز حذف الواو والياء مع الآخر من نحو مصطفون ومصطفين علمين) فتقول فيهما يامصطف بحذف الواو والنون من الأول والياء والنون من الثاني (لأن أصلهما مصطفيون ومصطفيين) بضم الياء في الأول وكسرها في الثاني ولكنهم قلبوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفوا الألف لالتقاء الساكنين (فالحركة المجانسة) وهي الضمة في الأول والكسرة في الثاني وإن لم تكن ملفوظة فهي (مقدرة) والحركة المجانسة في التقدير كالمجانسة في اللفظ كما سبق في قوله وقبله حركة من جنسه لفظا أو تقديرا وهو مأخوذ من قول التسهيل مسبوق بحركة مجانسة ملفوظة أو مقدرة والمحذوف للترخيم إما حرف واحد أو حرفان كما تقدم و(إما كلمة برأسها وذلك في المركب المزجي) وإليه أشار الناظم بقوله * والعجز احذف من مركب * (تقول في) ترخيم (معد يكرب) وبعلبك وسيبويه وخمسة عشر علما (يامعدي) ويا بعل ويا سيب ويا خمسة ومنع الفراء ترخيم المركب من العدد إذا سمي به ومنع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه والمنقول أن العرب لم ترخم المركب المزجي وإنما أجازه النحويون قياسا (وأما كلمة وحرف وذلك في اثنا عشر علما تقول) إذا رخمته (ياأثن) بحذف الألف

وعشر كما تقول في ترخيمه لو لم تركبه (نص على ذلك سيبويه) (لأن عشر في موضع النون فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في اثنان علما) ولذلك أعرب وقد يحذف المضاف إليه وآخر المضاف جميعا نحو يا صاح أصله يا صاحبي قاله ابن خروف والجوهري وابن بري وجماعة وقال غيرهم هو مرخم صاحب على غير قياس

﴿فصل﴾ (والأكثر) في لسان العرب (أن ينوي المحذوف فلا يغير ما بقي) عن حاله من حركة أو سكون بل يبقى على فتحه إن كان مفتوحا (تقول في جعفر يا جعف بالفتح و) على كسره إن كان مكسورا تقول (في حارث يا حار بالكسر و) على ضمه إن كان مضموما تقول (في منصور يا منص بتلك الضمة) الموجودة قبل الترخيم (و) على سكونه إن كان ساكنا تقول (في هرقل يا هرق بالسكون و) تقول (في ثمود وعلاوة وكروان) أعلاما (يا ثمو ويا علاو ويا كرو) بإبقاء الواو على صورتها في المسائل الثلاث من غير إبدال لأنها ليست طرفا في التقدير لأن الحرف المحذوف بعدها في نية الملفوظ به وتسمى لغة من ينتظر وإليها أشار الناظم بقوله:

وإن نويت بعد حذف ما حذف ۞ فالباقي استعمل بما فيه ألف

(ويجوز أن لا ينوى) المحذوف (فيجعل الباقي) بعد الحذف اسما برأسه ويجعل الحرف الذي قبل المحذوف (كأنه آخر الاسم في أصل الوضع) من غير حذف فلا يبقى على حاله بل يضم وتسمى لغة من لا ينتظر وإليها أشار الناظم بقوله:

واجعله إن لم تنو محذوفا كما ۞ لو كان بالآخر وضعا تمما

(فتقول يا جعف ويا حار ويا هرق بالضم فيهن وكذا تقول يا منص بضمة حادثة للبناء) غير تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم بدليل أن هذه يجوز إتباعها وتلك لا يجوز إتباعها (وتقول يا ثمي بإبدال الضمة كسرة والواو ياء كما تقول في جمع جرو) بتثليث الجيم (ودلو) على أفعل بضم العين (الأجري والأدلي) والأصل الأجرو والأدلو بضم الراء والام فقلبوا الضمة كسرة والواو ياء لئلا يلزم منه عدم النظير (لأنه ليس في العربية

إليه حذف آخره وينظر ما وجه منع أكثر الكوفيين ترخيم المختوم بويه (قوله في اثنان علما) رأيت بخط المصنف في التذكرة قال يعني ابن عصفور إذا رخمت مسمى باثنا عشر قلت يا اثن بحذف عشر مع الألف لأن عشر واقع موقع النون من مسكين فحذف وحذف ما قبله كما في مسكين (قلت) هذا مشكل في تعليله في باب الإضافة في الأعداد وقوله في اثنا عشر لا تضاف لأنك إن أثبت عشرا أثبت ما هو بمنزلة النون وإن حذفتها التبس بإضافة اثنان فعلى هذا يلزم هنا الإلباس هنا بنداء اثنان وكذلك يقال إذا ناديت خمسة عشر فقلت يا خمس فإنه يلتبس بنداء خمسة وسألت بعض أصحابنا عن هذا فقال الجواب أنهم قالوا إذا وقف على المرخم بما هو مركب تركيب مزج أعيد ما حذف فكذا ما هنا (قلت) والعلة في ذلك ما ذكروه في المرخم بحذف الهاء وهو أنهم استقبحوا حذف كلمة تامة رأسا فحذفوها في الوصل دون الوقف اهـ فاعترضت على نفسي بعد أن قيدت كلامه بأن الإلباس حاصل في الوصل ثم أجبت بأنه لا يلزم من مراعاتهم نفي الإلباس مطلقا نفيه في حالة دون حالة وحكى لي هذا المسؤول عن تذكرة الفارسي أنك تقف على خمسة عشر على الهاء فتقول يا خمسه فإن ثبت أن غير الفارسي يقول بذلك وأنهم لا يعيدون المحذوف فالإشكال باق قوي وربما خطر لي أن يقال إنا إذا قلنا يا خمسة فينبغي أن لا ينطق به إلا على لغة من ينوي المحذوف فتقول يا خمسة (١٨٨) لئلا يلتبس بنداء خمسة المفردة التي لم ترخم وهذا لازم لهم فإنهم نصوا في مسلمة نحو مسلمة فقالوا لا تقل يا مسلم لئلا يلتبس بخلاف يا مسلم وسألت الشيخ عن ذلك فقال اثنا عشر لا يرخم إلا إذا كان علما وإذا كان علما فلا يلتبس باثنان الذي هو عدد بخلاف الإضافة اهـ سقناه برمته لما فيه من الفوائد التي منها وجه تقييده هنا بقوله علما ولم يذكر الشارح فائدته ولا من كتب عليه فلله در الموضح رحمه الله ﴿فصل﴾ (قوله فلا يغير ما بقي) قال الدنوشري لا يرد عليه أن ما حذف لواو الجمع من نحو قاضون فإنه يعود على مذهب الأكثرين لزوال سبب الحذف لأنه اختار في التسهيل عدم العود فلم يرد عليه ما كان مدغما في المحذوف وهو بعد ألف نحو مضار بالكسر إن كان اسم فاعل وبالفتح إن كان اسم مفعول وكذلك محاج بالضم هذا لأن أصله محاجج هذا إن كان السكون عارضا فإن كان أصليا نحو أسحار ثبتت حركة بالفتحة لأنها أقرب الحركات إليه قاله س وقال الزجاج بالكسر على أصل التقاء الساكنين وقيل يحذف كل ساكن كالراء والألف فيصير يا أسح (قوله وكروان) قال الدنوشري الكروان مفرد وجمعه كروان بكسر الكاف كالطرقان والطرقان قال ذو الرمة من آل أبي موسى يرى القوم حوله ۞ كأنهم الكروان أبصرن بازيا (قوله لأنها ليست طرفا في التقدير) قال الدنوشري كونه علة لنحو ثمو وعلاو واضح وأما كونه علة لكرو فلا ويعلل بقاء الواو في كرو بأن شرط قلبها حيث تحركت وانفتح ما قبلها أن لا يكون بعدها ساكن وههنا الساكن بعدها وهو الألف المحذوفة مع النون (قوله وتسمى لغة الخ) قال الدنوشري وتسمية لغة من ينوي المحذوف لغة من ينتظر ولغة من لا ينويه لغة من لا ينتظر تسمية حادثة من النحاة ولو قيل إن الأولى تسمى لغة من ينوي المحذوف والثانية لغة من لا ينويه لكان أحسن كما لا يخفى على ذي لب (قوله العربية) قال الدنوشري صفة لموصوف محذوف تقديره في اللغة العربية وسره والله أعلم مزيد الثقل بخلاف الياء التي قبلها كسرة وينظر ما الفرق بين الاسم والفعل لم يجر في الأول وجاز

اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها) وما تجدد بناؤه حكمه حكم المعرب (وخرج بالاسم الفعل نحو يدعو) وجعله علما عارض (و) خرج (بالمعرب المبنى) أصالة (نحو هو) وأما أسماء البلدان نحو سنبو والبهو فى الإقليم الصعيدى فالظاهر أنها غير عربية كسمندو (و) خرج (بذكر الضم نحو دلو) فإن ما قبل الواو ساكن (و) خرج (باللزوم نحو هذا أبوك) فإن الواو فيه ليست بلازمة فإنها تقلب ألفا فى النصب وياء فى الجر (وتقول يا علاء بإبدال الواو همزة لتطرفها بعد ألف زائدة كما فى كساء) فإن أصله كساو لأنه من كسوت فأبدلت الواو همزة لما ذكر (وتقول يا كرا بإبدال الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها) ولم يكن بعدها ساكن (كما فى العصا) والعلاوة بكسر العين المهملة ما علق على البعير بعد تمام الوقر والكروان بفتح الكاف والراء طائر طويل العنق وهو ذكر الحبارى .

(فصل) (يختص ما فيه تاء التأنيث بأحكام منها أنه لا يشترط لترخيمه علمية) بل مطلق التعريف فيه كاف ولو بالقصد (ولا زيادة على ثلاثة أحرف كما مر) فى قوله ثم إن كان المنادى مختوما بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقا تقول فى هبة علما يا هب وفى جارية لمعينة يا جارى (و) منها (أنه إذا حذف منه التاء توفر من الحذف ولم يستتبع حذفها حذف حرف قبلها) لأن تاء التأنيث فى حكم كلمة منفصلة عما قبلها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله .. والذى قد رخما * بحذفها وفره بعد .. (فتقول فى) ترخيم (عقنباة) بفتح العين المهملة والقاف وسكون النون بعدها موحدة فألف فتاء تأنيث صفة للعقاب يقال عقاب عقنباة أى ذو مخاليب حداد (يا عقنبا بالألف) ولا تحذف لما مر (و) منها (أنه لا يرخم إلا على نية المحذوف) خوف الالتباس بالمذكر (تقول فى) ترخيم (مسلمة) بضم الميم (وحارثة) بالحاء المهملة والثاء المثلثة (وحفصة يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالفتح) فيهن ولا تقول يا مسلم ويا حارث ويا حفص بالضم فيهن على لغة من لا ينتظر المحذوف (لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * والتزم الأول فى كمسلمه * (فإن لم يخف لبس جاز) ترخيمه على لغة من لا ينتظر المحذوف (كما فى نحو همزة) علما بضم الهاء وفتح الميم وبالزاى وهو المغتاب يستوى فيه المذكر والمؤنث فيقال رجل همزة وامرأة همزة وفى التنزيل ويل لكل همزة (ومسلمة) بفتح الميم علم رجل وليست التاء فيه للفرق بين المذكر والمؤنث فتقول إذا رخمتهما على لغة من لا ينتظر يا همز ويا مسلم بالضم فيهما إذ لا لبس هناك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

* وجوز الوجهين فى كمسلمه * (و) منها (أن نداءه مرخما أكثر من ندائه تاما) من غير ترخيم (كقوله) وهو امرؤ القيس الكندى :

(أفاطم مهلا بعض هذا التدلل * فإن كنت قد أزمعت صرمى فأجملى

أراد يا فاطمة وأزمعت بزاى وعين مهملة أى أحكمت عزمك والصرم القطع الإجمال الإحسان (لكن يشاركه فى هذا) الحكم الأخير (مالك وعامر وحارث فترخيمهن أكثر من ترك الترخيم لكثرة استعمالهن) فى النداء ووجه اختصاص ما فيه تاء التأنيث بذلك أنه لا يتوقف على كثرة استعماله فافترقا

(فصل) (ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط أحدها أن يكون ذلك فى الضرورة) الشرط (الثانى أن يصلح الاسم) المراد ترخيمه فى الضرورة (للنداء) أى لمباشرة حرف النداء وإليهما أشار الناظم بقوله :

ولاضطرار رخموا دون ندا * ما للندا يصلح ... (للنداء فلا يجوز) ترخيم الضرورة (فى نحو الغلام) مما فيه أل لأنه لا يصلح لمباشرة حرف النداء ومن ثم خطئ من جعل من ترخيم الضرورة قول العجاج

* أوالفا مكة من ورق الحمى * بفتح الحاء المهملة وكسر الميم وأصله الحمام بالتخفيف فحذفت الميم الثانية وقلبت الألف ياء للقافية وقيل حذفت الألف وأبدلت الميم ياء ويحتمل أن يكون حذف منه الألف والميم

فى الثانى مع أنه أثقل من الاسم وكذا يقال فى المبنى (قوله وما تجدد بناؤه) جواب عما يقال أن التعليل بقوله لأنه ليس الخ ظاهر فى الأجرى والأدل لا فى يا ثمى لأنه مبنى والمبنى يجوز أن يكون فى آخره الواو المذكورة وحاصل الجواب أن المبنى بناء متجددا غير لازم كالمعرب (قوله ولم يكن بعدها ساكن) جواب عما يقال مقتضى ما علل به قلب الواو ألفا فى هذه الحالة أن تقلب ألفا على لغة من ينتظر وإيضاح الجواب أن من شروط القلب أن لا يليها ساكن وهو موجود تقديرا على لغة من ينتظر لا على لغة من لا ينتظر

(فصل)

(قوله علما) قال الدنوشرى فيه نظر لأنه يفهم أنه إذا كان غير علم لا يكون الحكم كذلك وليس كذلك (قوله مهلا) قال الدنوشرى منصوب بمحذوف أى امهلى مهلا ومعناه كفى عنى اه ونصب بعضا لأن مهلا ينوب مناب دع والتدلل أن يثق الإنسان بحب غيره إياه فيؤذيه على حسب ثقته به والاسم الدل والدالة والدلال (قوله أى أحكمت عزمك) عبارة شرح المعلقات وأزمعت الأمر وأزمعت عليه وطنت نفسى عليه (قوله والصرام القطع) قال فى الصحاح وصرمت الرجل صرما إذا قطعت كلامه والصرم الاسم

(فصل) (قوله وقلبت الألف) كان ينبغى أن يضم إليه وقلبت الفتحة كسرة وكذا يقال فى قوله وقيل حذفت الخ)

(قوله المهملتين) فيه نظر فقد قال الغربون إنه بالخاء المعجمة والصاد شدة البرد وما أحسن قول أبي العلاء المعري
لو اختصرتم من الإحسان زرتكم (١٩٠) والعذب يهجر للإفراط في الخصر (قوله ورماما) أي بكسر الراء (قوله بضم الراء) أي من رمة

للضرورة كقوله درس المنا بمتالع. وكسرت الميم الأولى للقافية والياء إشباع وورق بضم الواو جمع ورقاء وهي التي في لونها بياض إلى سواد الشرط (الثالث أن يكون) المرخم في الضرورة (إما زائدا على الثلاثة) وذلك مأخوذ من قول الناظم نحو أحمدا (أو) مختوما (بتاء التأنيث) فالأول (كقوله) وهو امرؤ القيس الكندي:

(لنعم الفتى يعشو إلى ضوء ناره ... طريف ابن مال ليلة الجوع والخصر)

أراد ابن مالك فرخمه في غير النداء ضرورة وترك ما بقي كأنه اسم برأسه ونونه على لغة من لا ينتظر ويعشو يسير في العشاء وهو الظلام والخصر بفتح الخاء والصاد المهملتين شدة البرد والثاني كقول الأسود بن يعفر:

وهذا ردائي عنده يستعيره ... ليسلبني حقي أمال ابن حنظل

أراد ابن حنظلة فرخمه في غير النداء ضرورة (ولا يمتنع) الترخيم في الضرورة (على لغة من ينتظر المحذوف) عند سيبويه وجمهور البصريين (خلافا للمبرد) قالوا (ودليلنا) القياس على النداء والسماع ومنه قول أوس التيمي:

إن ابن حارث أن أشتق لرؤيته ... أو أمتدحه فإن الناس قد علموا

أراد ابن حارثة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر و (قوله) وهو جرير:

ألا أضحت حبالكم رماما ... وأضحت منك شاسعة أماما)

أراد أمامة بضم الهمزة علم امرأة فرخمها بحذف التاء على لغة من ينتظر ورماما جمع رمة بضم الراء المهملة وهي القطعة البالية من الحبل وأنشد المبرد • وما عهدي كعهدك يا أماما • قال ابن مالك في شرح الكافية والإنصاف يقتضي تقرير الروايتين ولا ترفع إحداهما بالأخرى اهـ وفهم من عدم اشتراط التعريف في ترخيم الضرورة أنه يجيء في النكرات كقوله • ليس حي على المنون بخال • أي بخالد

(هذا باب المنصوب على الاختصاص)

الاختصاص في الأصل مصدر اختصصته بكذا أي خصصته به وفي الاصطلاح تخصيص حكم علق بضمير ما أخر عنه من اسم ظاهر معرف والباعث عليه فخر أو تواضع أو زيادة بيان فالأول نحو علي أيها الجواد يعتمد الفقير والثاني نحو إني أيها العبد فقير إلى عفو الله والثالث نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف وهو خبر استعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصيغة الأمر نحو أحسن بزيد والأمر بصيغة الخبر نحو والوالدات يرضعن (و) المنصوب على الاختصاص (هو اسم) ظاهر غير نكرة ولا مبهم (معمول لأخص) مضارع خص (واجب الحذف) كما يجب حذف ناصب المنادى (فإن كان) المنصوب على الاختصاص (أيها) في التذكير إفرادا وتثنية وجمعا (أو أيتها) في التأنيث إفرادا وتثنية وجمعا (استعملا في الاختصاص كما يستعملان في النداء فيضمان) لفظا وينصبان محلا ويتصل بهما هاء التنبيه وجوبا (ويوصفان لزوما باسم لازم الرفع) مراعاة للفظهما (محلى بأل) الجنسية نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل) فأنا أفعل مبتدأ وخبر وأيها في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص والرجل نعت أي على اللفظ (واللهم اغفر لنا أيتها العصابة) بكسر العين فأيتها بالضم في موضع نصب على الاختصاص بفعل محذوف تقديره أخص والعصابة نعت أيتها على اللفظ وجملة الاختصاص في المثالين في موضع نصب على الحال والمعنى أنا أفعل كذا مخصوصا من بين الرجال واللهم اغفر لنا مخصوصين من بين العصائب وما ذكره من أن أيها وأيتها مبنيان على الضم في موضع نصب بفعل الاختصاص محذوفا هو مذهب الجمهور وذهب الأخفش إلى أن كلا منهما منادى قال ولا ينكر أن ينادي الإنسان نفسه ألا ترى إلى قول عمر رضي الله عنه

(هذا باب المنصوب على الاختصاص) (قوله وهو خبر الخ) قال الدنوشري الضمير راجع إلى الكلام المشتمل على المنصوب المذكور وليس كلة كذلك (قوله معمول لأخص) فهو مفعول به ولذا قال السيوطي كغيره من المنصوب مفعولا به بفعل واجب الإضمار الاختصاص وقدره بأعني ولا ينافي كونه منصوبا على المفعولية قول ابن الناظم على معنى اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب الخ حيث دل على النصب على الحال وصرح به الشارح فيما يأتي لأن المنصوب على المفعولية هو اسم الاختصاص والمنصوب على الحال جملة الاختصاص وهي الفعل المحذوف مع اسم الاختصاص وكون الجملة حالا ليس بلازم فقد تكون معترضة كما ستنبه عليه (قوله فيضمان) قال الشهاب لا يخفى أن أيا وأية إذا لم يكن هناك نداء أصلا لا لفظا ولا معنى وكانا معمولين لأخص لم يكن معهما ما يقتضي البناء على الضم ورفع تابعهما فلا يكون هذا الضم وهذا الرفع إلا حكاية لحالها في النداء بأن نقلا بحالهما عن النداء واستعملا في غيره فليتأمل (قوله الجنسية) قال الدنوشري فيه نظر إذ الظاهر أنها للعهد الحضوري (قوله في المثالين) فيه إشارة إلى أن الجملة ليست حالا في جميع صور الاختصاص وهو كذلك فقد قال ابن الناظم وهو في الحقيقة منصوب بأخص لازم الإضمار غير مقيد بمحل إعراب قال شيخ الإسلام الأنصاري في حاشيته أي بل يكون في محله نحو أرجو في

كل الناس أفقه منك يا عمر وذهب السيرافي إلى أن أيا في الاختصاص معربة وزعم أنها تحتمل وجهين أحدهما أن تكون خبر المبتدأ محذوف والتقدير أنا أفعل كذا هو أيها الرجل أي المخصوص به والثاني أن يكون مبتدأ والخبر محذوف والتقدير أيها الرجل المخصوص أنا المذكور (وإذا كان) المنصوب على الاختصاص (غيرهما) أي غير أيها وأيتها (نصب) لفظا سواء كان لفظه مفردا أو مضافا فالأول (نحو نحن العرب أقرى الناس للضيف والثاني نحو قوله ﷺ أنا (معاشر الأنبياء لا نورث) فالعرب ومعاشر منصوبان على الاختصاص بفعل محذوف وجوبا تقديره أخص العرب وأخص معاشر الأنبياء وإلى هذا الباب أشار الناظم بقوله: الاختصاص كنداء البيتين والمنصوب على الاختصاص يشارك المنادى في ثلاثة أحكام أحدها إفادة الاختصاص بالمتكلم كما أن المنادى يفيد الاختصاص بالمخاطب والثاني أن كل واحد منهما لا يكون للحاضر والثالث أن الاختصاص واقع في معرض التوكيد والنداء قد يكون كذلك كقولك لمن هو مصغ إليك كان الأمر كذا يا فلان (ويفارق المنادى في أحكام) لفظية ومعنوية فأما الأحكام اللفظية فأمور (أحدها أنه ليس معه حرف نداء لا لفظا ولا تقديرا) بخلاف المنادى فإنه لا يخلو عن ذلك (الثاني أنه لا يقع في أول الكلام بل في أثنائه) أي وسطه (كالواقع بعد نحن) في المثال وبعد إنا (في الحديث المتقدم) وهذا الحديث بلفظ نحن قال الحفاظ غير موجود وإنما الموجود في سنن النسائي الكبرى إنا معاشر الأنبياء كما شرحنا (أو بعد تمامه) أي الكلام (كالواقع بعد أنا ونا في المثالين قبله) وهما أنا أفعل كذا أيها الرجل واللهم اغفر لنا أيتها العصابة فالمخصوص وهو أيها في المثال الأول وأيتها في المثال الثاني وقعا بعد تمام الكلام لأن كلا من قولك أنا أفعل كذا واللهم اغفر لنا كلام تام بخلاف المنادى فإنه يقع في أول الكلام نحو يا الله اغفر لنا (الثالث أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسما بمعناه) في التكلم والخطاب (والغالب كونه) أي كون المقدم على المخصوص (ضمير تكلم) بخصه أو يشاركه فيه فالأول نحو أنا أفعل كذا أيها الرجل والثاني نحو اللهم اغفر لنا أيتها العصابة (وقد يكون) المقدم (ضمير خطاب كقول بعضهم لك الله نرجو الفضل) فبك متعلق بنرجو والله منصوب على الاختصاص والفضل مفعول نرجو وفي هذا المثال شذوذان كونه بعد ضمير خطاب وكونه علما قاله في الشذور ولا يكون المتقدم ضمير غائب ولا اسما ظاهرا فلا يجوز بهم معشر العرب ختمت المكارم ولا بزيد العالم يقتدي الناس (والرابع والخامس أنه يقل كونه علما وأنه ينتصب مع كونه مفردا) معرفة (كما في هذا المثال) وهو بك الله نرجو الفضل ومثله سبحانك الله العظيم والمنادى يكثر كونه علما ويضم مع كونه مفردا (والسادس أن يكون بأل قياسا كقولهم نحن العرب أقرى الناس للضيف) والمنادى لا يكون كذلك والسابع والثامن والتاسع والعاشر أن لا يكون نكرة ولا اسم إشارة ولا موصولا ولا ضميرا قاله في الارتشاف والمنادى يكون كذلك الحادي عشر أن أيا هنا

أيها الفتى إذ جملة الاختصاص فيه حال وقد لا يكون في محله نحو نحن العرب أحق من بذل إذ جملة الاختصاص فيه معترضة بين المبتدأ والخبر فلا محل لها من الإعراب (قوله والثاني نحو قوله ﷺ الخ) أشار بهذا الصنيع إلى الاعتراض على المصنف لأن قوله نحن معاشر الأنبياء لا نورث ليس لفظ الحديث وإنما لفظه إنا معاشر الأنبياء كما نص عليه الحفاظ كما ذكره الشارح وإن رواه البزار كما يأتي بلفظ نحن وتتمة الحديث ما تركناه صدقة وما موصولة بمعنى الذي محله رفع بالابتداء وتركنا صلته والعائد محذوف أي تركناه وصدقة خبر ما على رواية الرفع وهي أجود لموافقته لرواية ما تركنا فهو صدقة وأما النصب فتقديره (١٩١) ما تركنا مبذول صدقة فحذف الخبر لسد الحال مسده مثل ونحن عصبة ويجوز في ما أن تكون موصولا اسميا وأن تكون شرطية وهي على الأول في محل رفع وعلى الثاني في محل نصب والمعنى أي شيء فهو صدقة (تنبيه) الحكمة في أن الأنبياء لا يورثون أنه قد يقع في قلب الإنسان شهوة موت مورثه ليأخذ ماله فنزه الله أنبياءه وأهاليهم عن ذلك ولئلا يظن بهم مبطل أنهم يجمعون المال لورثتهم ولأنهم كالآباء لأممهم فيكون مالهم لجميع الأمة وهو معنى الصدقة العامة وأما قوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب وقوله وورث سليمان داود فالمراد الوراثة في العلم والنبوة وبهذا يندفع أن عدم الإرث مختص بنبينا ﷺ فإن قيل أن الله أخبر عن بعضهم بقوله وإني خفت الموالي إذ لا يخاف الموالي على النبوة أجيب بأنه خاف من الموالي الاختلاف من بعده والرجوع عن الحق فتمنى ولدا نبيا يقوم فيهم قوه انتهى ولا بأس بالتنبيه عليه وهو إن الأنبياء هل يرثون قضية كلام أهل الفرائض ذلك لأنهم قسموا الناس إلى أقسام منها من يرث ولا يورث وهم الأنبياء وقال الزركشي أنه الأقرب لكن قال صاحب التتمة إن النبوة مانعة من الإرث وذكر أبو الحسين البزار الواعظ في كتاب النصيحة بالثقة أنه روى نحن معاشر الأنبياء لا نرث ولا نورث ويعارضه ما ذكره الماوردي في الأحكام السلطانية أنه ﷺ ورث من أبيه أم أيمن الحبشية واسمها بركة وخمسة أجمال وقطعة من غنم ومولاه شقران واسمه صالح وقد شهد بدرا وورث من أمه دارها ومن خديجة دارها (قوله في المثال وبعد إنا الخ) أخرج كلام المصنف عن ظاهره لأنه يلزم عليه أن يكون في الحديث واقعا بعد نحن وهو خلاف ما ذكره الحفاظ

(قوله لا توصف باسم الإشارة) الاقتصار على اسم الإشارة يدل على أنها توصف بالموصول وقال الدنوشرى وإنما لم توصف هنا باسم الإشارة لأن المراد بها المتكلم وهو لا يشير إلى نفسه (قوله والثامن عشر أنه لا يكون تاليا لحرف النداء) هذا قد تقدم فى قول المصنف أحدها أنه ليس معه حرف النداء لا لفظا ولا تقديرا ﴿هذا باب التحذير﴾ (قوله مصدر حذر) أى خوف فالتحذير بمعنى التخويف (قوله وهو تنبيه المخاطب الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه أن ما ذكره هو معنى التحذير اصطلاحا والذى ذكره ابن الحاجب فى كافيته وتبعه عليه الشراح أنه الاسم المنصوب نفسه وعبارة الملاجامى وهو أى التحذير فى اللغة تخويف شىء من شىء وفى اصطلاح النحاة معمول الخ انتهى ولا يخفى أن هذا هو المناسب لما مر فى الباب المتقدم فكان على المصنف أن يقول وهو اسم معمول لاحذر محذوفا وهو الموافق للغرض النحوى الباحث عن أحوال الكلم إعرابا وبناء كما فعل ابن الحاجب والمناسب لذلك أن يقول فى الترجمة هذا باب المنصوب على التحذير (قوله تنبيه المخاطب) قيد به لأن التعريف للتحذير المقيس وتحذير المتكلم والغائب شاذ (قوله بإياك) أى بذكر المحذر وحينئذ إما أن يعطف عليه المحذور نحو إياك والأسد أو يخفض (١٩٢) بمن نحو إياك من الأسد وقد يحذف إذا كان المحذور أن وصلها كما يأتى (قوله وبما ناب

لا توصف باسم الإشارة وتوصف به فى النداء الثانى عشر أن صفة أيها هنا واجبة الرفع بلا خلاف كما قال فى الارتشاف وفى النداء طرقها خلاف أجاز المازنى نصبها الثالث عشر أن أيها هنا اختلف فى ضمتها هل هى إعراب أو بناء وفى النداء بناء بلا خلاف الرابع عشر العامل المحذوف هنا لم يعوض عنه شىء وعوض عنه فى النداء حرف الخامس عشر أن العامل المحذوف هنا فعل الاختصاص وفى النداء فعل الدعاء والسادس عشر والسابع عشر والثامن عشر أنه لا يكون تاليا لحرف النداء وأنه لا يعنى به إلا نفس المتكلم وأنه لا يجوز فيه الترخيم والتاسع عشر والعشرون أنه لا يستغاث به وأنه لا يندب وأما الأحكام المعنوية فأمور أحدها أن الكلام مع الاختصاص خبر ومع النداء إنشاء والثانى أن الغرض من ذكره تخصيص مدلوله من بين أمثاله بما نسب إليه والثالث أنه مفيد لفخر أو تواضع أو زيادة بيان بخلاف النداء فيهما

﴿هذا باب التحذير﴾

(وهو) فى الأصل مصدر حذر بالتشديد والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه) ويكون بثلاثة أشياء بإياك وأخواته وبما ناب عنها من الأسماء المضافة إلى ضمير المخاطب نحو نفسك وبذكر المحذر منه نحو الأسد (فإن ذكر) المحذر (بلفظ إيا فالعامل) فى محلها النصب فعل (محذوف لزوما) لأنه لما كثر التحذير بلفظ إيا جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل والتزموا معه إضمار العامل (سواء عطفت عليه) المحذر منه نحو إياك والشر (أم كررته) نحو إياك إياك المراء (أم لم تعطف ولم تكرر) نحو إياك الأسد وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

إياك والشر ونحوه نصب ❊ محذر بما استتاره وجب

ودون عطف ذا لإيا انسب (أقول) إذا عطفت عليه المحذر منه (إياك والأسد) فإياك فى محل نصب بفعل محذوف تقديره احذر ونحوه ثم قيل يجب تقديره بعد إياك والأصل إياك احذر لأنه لو قدر قبله لاتصل به فقيل أحذرك فيلزم تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل وذلك خاص بأفعال القلوب وما ألحق بها (و) قيل (الأصل احذر تلاقى نفسك والأسد ثم حذف الفعل) وهو احذر (وفاعله) وهو ضمير المخاطب

عنها من الأسماء المضافة الخ) أى بذكر المحل المخوف عليه مضافا إلى ضمير المحذر معطوفا بعده المحذور على المحل المخوف عليه نحو مازِ رأسك والسيف (قوله فإن ذكر بلفظ إيا) هى من الضمائر المنصوبة وذكرها مجردة عن لاحق يشمل إيا كما الخ (قوله والتزموا معه إضمار العامل) قال الدنوشرى وعلل بعضهم لزوم الحذف بضيق الوقت عن ذكره (قوله نحو إياك الأسد) هذا بناء على جواز هذا التركيب ويأتى تحقيق الكلام فيه (قوله ونحوه) كتنح وباعد (قوله ثم قيل الخ) قال الدنوشرى قد يقال كيف يلزم ما ذكره والفرض أن العامل محذوف وجوبا كما تقدم ومع حذفه يجب انفصال الضمير فلم يلزم تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل بل إلى المنفصل بسبب الحذف فليتأمل ثم على هذا القول لا معنى لأمر المخاطب بأن يحذر نفسه كما يدل عليه الكلام فلم يظهر وجه صحة هذا القول انتهى وهذا على ما فى بعض النسخ من قوله إلى ضميره المتصل وهو الموافق للسياق والقواعد لكن فى أكثر النسخ ومنها ما عليه خط الشارح إلى ضميره المنفصل وقد يجاب عما أورده الدنوشرى بأن المراد اللزوم بحسب الأصل نعم قد يدعى أن ذلك أمر تقديرى فلا يضر التلفظ به ولا يخفى أنه لا بد من إرجاع هذا القول إلى واحد من الأقوال الآتية لأنه إنما فارقها فى تقدير العامل مؤخرا لأن الغرض بيان التركيب المشتمل على العطف فإما أن يجعل من عطف المفردات أو الجمل إذ مجرد الأصل المذكور لا معنى له إذ يصير التركيب هكذا إياك احذر والأسد وبهذا يظهر أنه فى الحقيقة لا يلزم تعدى فعل المضمر الخ لأن الأصل احذر تلاقى نفسك والأسد واحذر نفسك أن تدنو من الأسد الخ وإلا فلا معنى له كما يعلم من الأقوال الآتية فى الكلام على إعراب ما بعد الواو فتدبر (قوله وما ألحق بها) هو عدم وفقد (قوله والأصل احذر الخ) أى فيقدر مقدما

(قوله أن تدنو من الأسد إلخ) قال الدنوشري فيه حذف البدل إذ قوله أن تدنو من الأسد في الأول وأن يدنو منك في الثاني من بدل الاشتمال والظاهر أنه غير جائز لكونه المقصود وكتب على هذه القولة قوله والظاهر أنه غير جائز مردود فإن البدل يحذف كما في المغني في بحث الحذف آخره انتهى وفيه نظر فليس في المغني في هذا المبحث أن البدل يحذف ولا تعرض لذلك وإنما المصنف تعرض للكلام على حذف المبدل منه لم وقع في الباب الثاني في بحث الجملة المعترضة ما يقتضي أن البدل يحذف وتوقف الدماميني في جوازه وقال ينبغي تحرير النقل فيه (قوله وأجيب إلخ) قال الدنوشري توضيحه أن معنى الحرف هنا وهو الواو الجمع في معنى العامل وكل مسلط على الحرف والاتفاء (قوله منصوب بفعل آخر) قال الدنوشري تقديره واحذر الأسد وقد يقال لا معنى للأول حينئذ وهو احذر نفسك اللهم إلا أن يقدر معه أن تدنو من الأسد ويلزم عليه ما تقدم (قوله لحذف المضاف) قال الدنوشري (١٩٣) مراده الجنس فيشمل المتعدد (قوله

المستتر فيه فصار تلاق نفسك والأسد (ثم) حذف (المضاف الأول) وهو تلاق (وأنيب عنه الثاني) وهو نفسك (فانتصب) فصار نفسك والأسد (ثم) حذف المضاف (الثاني) وهو نفس (وأنيب عنه الثالث) في التركيب وهو الكاف (فانتصب) بعد أن كان مجرورا بالإضافة (وانفصل) لتعذر اتصاله فصار إياك واختلف في إعراب ما بعد الواو فقيل هو معطوف على إياك والتقدير احذر نفسك أن تدنو من الأسد والأسد أن يدنو منك وهذا مذهب كثيرين منهم السيرافي واختاره ابن عصفور واعترض بأن إياك محذر والأسد محذر منه والعطف يقتضي المشاركة في المعنى وأجيب بأن مقتضى العطف الاشتراك في معنى الحرف فلا يمتنع أن يكون أحدهما خائفا والآخر مخوفا منه قاله الفخر الرازي في شرح المفصل وذهب ابن طاهر وابن خروف إلى أن ما بعد الواو منصوب بفعل آخر محذوف فهو عندهما من قبيل عطف الجمل واختار ابن مالك قولا ثالثا وهو أن يكون معطوفا عطف مفرد لا على التقدير الأول بل على تقدير اتق تلاق نفسك والأسد لحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه قال ولا شك في أن هذا أقل تكلفا انتهى وظاهر صنيع الموضح موافقته (وتقول) إذا لم تعطف ولم تكرر (إياك من الأسد و) اختلف في تحقيق العامل المحذوف فقال الجمهور عامله فعل متعد لواحد و (الأصل باعد نفسك من الأسد ثم حذف باعد وفاعله) المستتر فيه فصار نفسك من الأسد (و) حذف (المضاف) وهو نفس فانفصل الضمير وانتصب فصار إياك من الأسد فإياك منصوب بباعد محذوفا ومن الأسد متعلق بذلك المحذوف (وقيل) عامله فعل متعد لاثنين و (التقدير احذرك من الأسد) قاله ابن الناظم تبعا لأبي البقاء لحذف احذر وفاعله وانفصل الضمير لتعذر اتصاله (فنحو إياك الأسد) بحذف من ونصب الأسد ممتنع على التقدير الأول وهو قول الجمهور لما يلزم عليه من حذف من ونصب المجرور وهو غير مطرد إلا مع إن وأن وكي كما تقدم في باب التعدي واللزوم (وجائز على) التقدير (الثاني وهو رأي ابن الناظم) وأبي البقاء لأن احذر يتعدى إلى اثنين من غير واسطة قال الله تعالى ويحذركم الله نفسه فالكلام على تقدير الجمهور إنشائي وعلى تقدير ابن الناظم خبري (ولا خلاف في جواز إياك أن تفعل) على التقديرين لجوازه على الأول (لصلاحيته لتقدير من) أي من أن تفعل لأن حرف الجر يحذف مع أن قياسا مطردا كما تقدم وجوازه على الثاني واضح لتعدي الفعل إليه بنفسه من غير تقدير واسطة (ولا يكون إيا في هذا الباب لمتكلم) لأن المتكلم لا يحذر نفسه (وشذ

وظاهر صنيع الموضح موافقته) قال الدنوشري قد يقال بل ذلك صريح صنيعه فليتأمل (قوله والتقدير أحذرك) فيه تقدير الفعل مسندا إلى ضمير المتكلم وهو إن صح في هذا التركيب لم يصح في إياك والأسد بذكر الواو ولم يصح أن يؤكد بأنت في قوله فإياك أنت وعبد المسيح البيت (قوله فنحو إياك الأسد إلخ) ظاهره أن امتناع هذا التركيب وجوازه مبني على التقديرين المذكورين وأنه لا نص على أحدهما وقال المصنف في الحواشي إنهم نصوا على المنع وأنه إذا ذكر المحذر لا بد أن يعطف عليه المحذور أو يخفض بمن ظاهرة أو مقدرة إن كان أن وصلتها كما أسلفناه وفي

الارتشاف ولا يحذف العاطف بعد إيا إلا والمحذور منصوب بإضمار ناصب آخر أو مجرور بمن فلا يجوز إياك الجدار حتى تقول من الجدار أو والجدار وزعموا أن أبا حسن أجاز في الشعر فإياك إياك المراء وقال س فإنه قال إياك ثم أضمر بعد إياك فعلا فقال اتق المراء انتهى وفي كلام س دلالة على أنه لا يشترط أن يكون عامل المحذر عامل المحذور وأن المحذور يذكر بعد المحذر بلا عطف ولا من وهذا يدل على جواز إياك الأسد وأنه سمع فسهل كلام ابن الناظم لأنه حيث جاز التركيب لا يلزم تخريجه على وجه معين وقال المصنف في الجامع والمحذر منه بعد من إما معطوف أو مجرور بمن ومنه إياك أن تفعل وشذ فإياك إياك المراء وسهله أنه بمعنى أن تماري ويمتنع إياك الأسد (قوله يمتنع على التقدير الأول) قال الحفيد أي إذا كان باقيا على معناه أما إذا ضمن معنى فعل متعد لاثنين بنفسه فالظاهر الجواز (قوله لأن المتكلم لا يحذر نفسه) قال الدنوشري وإنما امتنع ذلك لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر انتهى فإن قيل هلا علل باختصاص التحذير بالمخاطب كما فعل فيما يأتي عند قول المصنف ولا يكون الغائب. قلت قد يقال هذا

التعليل أظهر لأن فيما علل به فيما يأتى نوع مصادرة لأن اختصاص التحذير بالمخاطب هو الدعوى (قوله حذف من كل جملة) أى ففيه النوع البديعى المسمى بالاحتباك وفى مقابلة كلام الزجاج لكلام الجمهور خفاء لأن الظاهر أنه يصح أن يفرع على كل من القولين ما فرع على الآخر لأن ذكر الفعل فى كلام الجمهور لا دخل له إذ إياى وإياكم على كلام الزجاج لا بد له من عامل فيصح أن يقال على قول الجمهور حذف من كل جملة ما أثبت فى الأخرى وعلى قول الزجاج حذف من الأول المحذور ومن الثانى المحذر لعم الزجاج جعله مما عطف فيه المحذور بخلاف الجمهور حيث قدروا من حذف الأرنب (قوله وباعدوا أنفسكم) أى من أن يحذف قياسا على ما قبله (قوله مقيد) أى بحرف الجر (قوله وما عطف الخ) معرض (قوله شيئان) هما الفعل والفاعل وأما المفعول وهو الياء فلم يحذف بل لما حذف العامل برز وانفصل وصار إياى (١٩٤) (قوله فإن فيه حذف إياكم) هذا يقتضى أن تقدير الجمهور باعدوا أنفسكم دون إياكم باعدوا مقصود لهذه النكتة والظاهر أن التقدير النفس لبيان الأصل وأن الزجاج لا ينكر ذلك الأصل لكنه لما حذف لفظ نفس انفصل الضمير والمناسب لذكر إياى وتقدير العامل بعدها أن يقدر المحذوف إياكم ويقدر الفعل بعدها والأصل نفسى وأنفسكم (قوله وهو قليل) قد يقال على ذلك ما لم يندرج فى سلك النوع البديعى المسمى بالاحتباك (قوله لاختصاص التحذير بالمخاطب) فيه مصادرة كما مر والأظهر أن يعلل على قياس ما مر فى كونه لا يكون للمتكلم بقوله لأن الغائب لا يحذر نفسه لما يلزم عليه من اتحاد المحذور والمحذر (قوله آخران) أى غير كون الإغراء الغائب. فإن قيل شذوذ إغراء الغائب هو المدعى ولا سبب إلا هذان الوجهان فلا ينبغى أن يعد وجها للشذوذ. قلت المدعى أن التحذير لا يكون لغائب والمحكوم عليه بالشذوذ لفظا إياه ويصح أن يعد من أسباب شذوذه مخالفته للحكم المدعى من أن التحذير لا يكون للغائب وعلة تلك الدعوى ما أسلفناه لا ما أسلفه الشارح على ما عرفت واعلم أن المقصود من قول المصنف وفيه شذوذان بيان الأشذية فى قول النظم وإياه أشذ فكان ينبغى التنبيه على ذلك ولذلك صار أشذ من إياى هذا وينبغى الاقتصار على أولها لأنه يرجع بالأشذية إلى لفظ إياه وأما الثانى فإنما يرجع إلى جميع المثال وهو خلاف الظاهر (قوله حذف الفعل المجزوم بلام الأمر) الأظهر أن المراد به فعل التحذير وأما المجزوم بلام الأمر فقد استغنى عن ذكره بقوله وحذف حرف الأمر يدل على هذا قول المصنف فى الحواشى قولك ليتق زيد فيه على فعل والتقدير مروا زيدا أن يتقوم فإذا قيل فيه إياه كان فيه على فعل التحذير وعلى الأمر بالتبليغ وذلك لأن الأصل يلغوه

قول عمر رضى الله عنه لتذك) من التذكية (لكم الأسل) بفتح الهمزة والسين المهملة وفى آخره لام وهو هنا مارق وأرهف من الحديد كالسيف والسكين ونحوهما وفى الضياء الأسل شجر الرماح ويقال لكل نبت له شوك طويل (والرماح) جمع رمح (والسهام) جمع سهم (وإياى وأن يحذف أحدكم الأرنب) فقيل الكلام جملتان ثم قال الزجاج أصله إياى وحذف الأرنب وإياكم وحذف الأرنب فحذف من كل جملة ما أثبت فى الأخرى (و) قال الجمهور (أصله إياى باعدوا عن حذف الأرنب وباعدوا أنفسكم أن يحذف أحدكم الأرنب ثم حذف من الأول المحذور) وهو حذف الأرنب (و) حذف (من الثانى المحذر) وهو باعدوا أنفسكم وقيل الكلام جملة واحدة ثم اختلف فقيل حذف منه أربعة أشياء وأصله إياى باعدوا عن حذف الأرنب وحذف الأرنب منى فحذف فعل وفاعل ومفعول مقيد وما عطف على هذا المفعول المقيد فإن الواو عطفت شيئين على شيئين وقال السيرافى حذف شيئان فقط وأصله باعدونى وحذف الأرنب ولا يخفى ما فى هذه الأقوال من الضعف أما قول الزجاج فإن فيه دعوى حذف إياكم ولا يليق حذفها لما استقر لها فى هذا الباب من أنها بدل من اللفظ بالفعل وأما ما اختاره الموضح ففيه حذف من الأول لدلالة الثانى وهو قليل وفيه مخالفة لما يفهم من صنيعه فى إياك والأسد أنهما جملة واحدة وأما القول الثالث ففيه كثرة حذف وتكرار فإن مباعدتهم له من حذف الأرنب مباعدة لحذف الأرنب عنه وكذا هو فى قول السيرافى وإن لم يصرح به فإن باعدونى ليس أمرا بالمباعدة المطلقة بل بالمباعدة عن شىء خاص وكذا مباعدة حذف الأرنب إنما هى عنه فرجع القولين الأخيرين إلى قول واحد وإن ظن شارحون أنهما قولان (ولا يكون) إياى فى هذا الباب (لغائب) لاختصاص التحذير بالمخاطب (وشذ قول بعضهم) أى العرب (إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب) قال سيبويه حدثنى من لا أتهم عن الخليل أنه سمعه من أعرابى والشواب بالشين المعجمة وفى آخره موحدة مشددة جمع شابة ويروى السوءات بالسين المهملة جمع سوأة والمعنى إذا بلغ الرجل ستين سنة فلا يتولع بشابة أو لا يفعل سوأة والكلام جملة واحدة (والتقدير فليحذر تلاقى نفسه وأنفس الشواب) فحذف الفعل وفاعله ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثانى ثم الثانى وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل وأبدل أنفس بإيا لأنها تلاقيها فى المعنى (وفيه شذوذان) آخران (أحدهما اجتماع حذف الفعل) المجزوم بلام الأمر (وحذف حرف الأمر) وهو اللام مع أن لام الأمر لا تحذف إلا فى الضرورة كقوله * محمد تفد نفسك كل نفس * أى لتفد فحذفها مع مجزومها أشد (و) الشذوذ (الثانى إقامة المضمر وهو

[إ] باالثانية مقام الظاهر وهو الأنفس) وإضافتها إلى الضواب (لأن المستحق الإضافة إلى الأسماء الظاهرة) إنما هو إلى المضمرات على الأصح (إنما هو المظهر لا المضمر) لأن الإضافة إما للتعريف وإما للتخصيص والضمير غني عن ذلك لأنه أعرف المعارف وذهب الخليل إلى أن إياه ضمير إن أضيف أحدهما إلى الآخر وإلى الشذوذ أشار الناظم بقوله • وشذ إياي وإياه أشذ • (وإن ذكر المحذر) بفتح الذال المعجمة (بغير لفظ إيا أو اقتصر على ذكر المحذر منه فإنما يجب الحذف) للعامل (إن كررت أو عطفت فالأول) وهو ذكر المحذر بغير لفظ إيا مع التكرار (نحو نفسك نفسك) ومع العطف نحو نفسك وعينك (والثاني) وهو الاقتصار على ذكر المحذر منه بغير لفظ إيا مع التكرار (نحو الأسد الأسد) مع العطف نحو (ناقة الله وسقياها) فالعامل في هذه الأمثلة الأربعة محذوف وجوبا لأن العطف كالبدل من اللفظ بالفعل والتكرار بمنزلة العطف (وفي غير ذلك يجوز الإظهار) للعامل (كقوله) وهو جرير

(خل الطريق لمن يبني المنار به) • وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر

فأظهر العامل وهو خل لأن المحذر منه وهو الطريق خال من التكرار والعطف والمنار بفتح الميم وتخفيف النون حدود الأرض والبرزة الأرض الواسعة والباء الظرفية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

... وما • سواه ستر فعله لن يلزما إلا مع العطف أو التكرار • ...

(هذا باب الإغراء)

بالمد (وهو) في الأصل مصدر أغريت والمراد به هنا (تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله وحكم الاسم المنصوب (فيه حكم) الاسم في (التحذير الذي لم يذكر فيه إيا فلا يلزم حذف عامله إلا في عطف أو تكرار) لما تقدم (كقولك) في العطف (المروءة والنجدة) بنصبهما (بتقدير الزم وقوله) وهو مسكين الدارمي في التكرار (أخاك أخاك) إن من لا أخا له • كساع إلى الهيجا بغير سلاح

بنصب أخاك بتقدير الزم وجوبا وأخاك الثاني توكيد والهيجا بالقصر هنا والأكثر فيها المد الحرب ولا يعطف في التحذير والإغراء إلا بالواو خاصة لأن المراد فيهما الجمع والاقتران في الزمان فإن فقد العطف والتكرار جاز إظهار العامل نحو الزم أخاك (ويقال الصلاة جامعة) بنصبهما (فتنصب الصلاة بتقدير احضروا وجامعة على الحال) من الصلاة وناصبها احضروا المحذوف (ولو صرح بالعامل) في الصلاة (لجاز) لعدم العطف والتكرار ويقال برفعهما على الابتداء والخبر وبرفع الأول على الابتداء وحذف الخبر ونصب جامعة على الحال ونصب الأول على الإغراء ورفع الثاني على الخبرية لمبتدأ محذوف وإلى حكم الإغراء أشار الناظم بقوله وكمحذر بلا إيا اجعلا • مغرى به في كل ما قد فصلا

(هذا باب أسماء الأفعال)

وهل هي أسماء للألفاظ النائبة عن الأفعال أو لمعانيها من الأحداث والأزمنة أو أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال أو هي أفعال أقوال قال بالأول جمهور البصريين وبالثاني صاحب البسيط ونسبه إلى ظاهر قول سيبويه والجماعة وبالثالث جماعة من البصريين وبالرابع الكوفيون وعلى القول بأنها أفعال حقيقة أو أسماء لألفاظ الأفعال لا موضع لها من الإعراب عند الأخفش وطائفة واختاره ابن مالك وعلى القول بأنها أسماء لمعاني الأفعال موضعها رفع بالابتداء وأغنى مرفوعها عن الخبر وهو مذهب بعض النحويين وعلى القول بأنها أسماء للمصادر النائبة عن الأفعال موضعها النصب بأفعالها النائبة عنها لوقوعها موقع ما هو في موضع نصب وهو قول المازني وطائفة والصحيح أن كلا منها اسم لفعل وأنه لا موضع لها من

بأن يباعد نفسه من الضواب ويباعد الضواب من نفسه (قوله لأن العطف كالبدل) قال الدنوشري وجدت بخط شيخنا شيخ الإسلام أحمد بن قاسم ما صورته ذكر النسفي في تفسيره أن قوله تعالى ناقة الله وسقياها إغراء ولا شك في إشكاله بحسب الظاهر لأن الإغراء لا يصدق عليه بحسب الظاهر بل الصادق عليه إنما هو التحذير وهو الذي يذكره غالب المفسرين قال أستاذنا المذكور فكلام النسفي على المسامحة والمراد الإغراء على ترك الناقة وسقياها قال فالإغراء على الشيء أعم من أن يكون فعله أو تركه

(هذا باب الإغراء)

(قوله تنبيه المخاطب الخ) فيه نظير ما مر من أن الأنسب أن يقول هو اسم منصوب بالزم مقدرا (قوله وحذف الخبر) تقديره يحضر إليها (قوله ونصب جامعة على الحال) أي من فاعل الخبر المحذوف (قوله لمبتدأ محذوف) تقديره هي

(هذا باب أسماء الأفعال)

(قوله أو أسماء للمصادر) يحتاج على هذا للفرق بينها حيث بنيت وبين المصادر حيث أعربت وفي المرادي تتمة لهذا القول (قوله أو هي أفعال) وإذا كانت أفعالا فما سبب تسميتها حينئذ بأسماء الأفعال (قوله وأغنى مرفوعها عن الخبر) صريحه أنه أغنى عنه وإن لم يعتمد وعليه فما الفرق بين هذا وما تقدم (قوله النائبة عنها) قال الدنوشري قد يقال إنها ليست نائبة وإنما هي نائبة عما ناب عنها وهو المصدر إلا أن يقال

إن نائب النائب نائب (قوله واسم الفعل ما ناب الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه أن المصنف ماش على القول الثانى أنها دالة على الحدث والزمان لكن لا يناسبه تفسيره الاستعمال بقوله والمراد بالاستعمال الخ قال لأنه قدم أنها على الثانى مبتدأ فالابتداء عامل فيها اللهم إلا أن يقال إنها عليه لا محل لها كما يرشد إليه قول الشارح وهو مذهب بعض البصريين انتهى وفيه بحث لأنه لا يلزم من دلالتها على الحدث والزمان أن تكون موضوعة لذلك لجواز أن تكون موضوعة للفظ الفعل وبواسطته تدل على الحدث والزمان وهذا محمل كلام المصنف فلا إشكال عليه ثم إن الشارح فسر قوله والمراد الخ بما يفهم أنها تكون معمولة لما لا يقتضى فاعلية ولا مفعولية كالابتداء والمبتدأ فلا ينافى ما قدمه لكن مر فى باب الإضافة فى الكلام على حيث أن أسماء الأفعال لا تدخل عليها العوامل اللفظية مطلقا والمعنوية على الأصح ويرد على قوله كما يرشد إليه قول الشارح الخ أن قوله المذكور راجع للأول بأنها أسماء لمعانى الأفعال لا لما فرعه عليه بدليل مقابلته لغيره من الأقوال (قوله كونه أبدا عاملا غير معمول) أى لأن الأفعال كذلك والمراد أنها غير معمولة للاسم والفعل وإلا فهى تكون معمولة للحرف الناصب والجازم ولا يرد أن الفعل يكون معمولا لاسم الشرط لأن اسم الشرط لم يعمل إلا بما فيه من معنى الحرف فهو راجع للحرف ويحتمل إن قول الشارح لعامل يقتضى الخ إشارة لهذا إلا أنا أسلفنا وعلى هذا فالحاصل أن أسماء الأفعال لا تكون فاعلة ولا معمولة فليتأمل (قوله فإنها وإن نابت عن الفعل الخ) قال الدنوشرى هذا مشكل لأن المراد بالنيابة فى المعنى أن تدل على معنى ما دل عليه الفعل من الحدث والزمان ولا شك أن الحروف لا دلالة لها على زمان أصلا فلم تنب عنه فى المعنى وهو واضح ولا فى الاستعمال كما ذكر وفى كلامه لفظ ظاهر حيث أثبت أنها نابت فى الاستعمال ثم نفاه إذ المراد بالاستعمال أن تكون أبدا عاملة وهذه ليست كذلك إذ يزاول العمل بالكف (قوله وأقائم مرفوع بالابتداء) قال الدنوشرى فيه مسامحة ظاهرة للمتأمل انتهى يعنى أن المرفوع بالابتداء قائم وحده والهمزة للاستفهام (قوله ورد بأن ذلك غير مطرد الخ) يجاب بأن آمين خروج عن الغالب لأنه لم يمكن جعله بمعنى فعل موافق له فى اللزوم لعدم وجوده ومه وجد له فعل موافق له فأمكن جعله من الغالب فلا داعى لخلافه (قوله وبدار من بادر) قال الدنوشرى ينظر ما المانع من كونه مأخوذا من بدر إذ يقال بدرته بكذا (قوله وعلى بنائهم فعل التعجب الخ) قال الدنوشرى يفهم أن بناءهما منه اتفاق وليس كذلك (قوله وأجاز الأخفش الخ) قال الدنوشرى كان الأحسن تقديمه عند قوله وشذ دراك من أدرك وبنو أسد فتحته

الإعراب و(اسم الفعل ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا كشتان) فإنه اسم ناب عن فعل ماض وهو افترق (وصه) اسم ناب عن فعل أمر وهو اسكت (وأوه) فإنه اسم ناب عن فعل مضارع وهو أتوجع والمراد بالمعنى كونه يفيد ما يفيده الفعل الذى هو نائب عنه من الحدث والزمان (والمراد بالاستعمال كونه) أبدا (عاملا غير معمول) لعامل يقتضى الفاعلية أو المفعولية (فخرجت) الحروف نحو إن وأخواتها فإنها وإن نابت عن الفعل فى المعنى والاستعمال لكنها قد تهمل إذا اتصلت بها ما الكافة فليست أبدا عاملة وخرجت (المصادر والصفات) النائبة عن أفعالها (فى نحو ضربا زيدا) فإنه نائب عن اضرب (وأقائم الزيدان) فإنه نائب عن يقوم (فإن العوامل) اللفظية والمعنوية (تدخل عليها) فتعمل فيها ألا ترى أن ضربا منصوب بما ناب عنه وهو اضرب وأقائم مرفوع بالابتداء (و) اسم الفعل (وروده بمعنى الأمر كثير كصه ومه وآمين) فصه (بمعنى اسكت و) مه بمعنى (انكفف) لا بمعنى (اكفف) لأن اكفف يتعدى ومه لا يتعدى قاله فى شرح الشذور تبعا لغيره ورد بأن ذلك غير مطرد فإن آمين لا يتعدى واستجب يتعدى (و) آمين بالمد وبالقصر وبالإمالة لا بتشديد الميم بمعنى (استجب ونزال) بالنون والزاى والبناء على الكسر بمعنى انزل (وبابه) وهو ينقاس فى كل فعل ثلاثى تام متصرف ولا ينقاس فى غيره وشذ دراك من أدرك وبدار من بادر قال * بدارها من إبل بدارها * وأجاز ابن طلحة بناءه من أفعل قياسا على دراك وعلى بنائهم فعل التعجب من أفعل وشذ قرقار بمعنى قرقر أى صوت من قرقر بطنه وأجاز الأخفش أن يقال دحراج وقرطاس قياسا على قرقار ولا يجوز من هب وودع وهاب وداع للجهود ولا كران قائما لنقص ويجوز من التامة ولم يقس المبرد شيئا من الباب لأنه ابتداع لما لم يسمع من الأسماء ورد بأنه باب واحد كثر استعماله على منهاج واحد فكان حقيقا بالاتساع وإن فقد السماع وبناؤه على الحركة لالتقاء الساكنين وكانت كسرة على الأصل وبنو أسد تفتحه إتباعا وتخفيفا (و) وروده (بمعنى الماضى والمضارع) المبدوء بالهمزة (قليل كشتان وهيهات) فشتان بفتح النون وفى فصيح ثعلب أن الفراء كان يكسرها (بمعنى افترق) كذا أطلق الجمهور وقيده الزمخشرى بكون الافتراق فى المعانى والأحوال قال ابن عمرون كالعلم والجهل والصحة والسقم قال ولا تستعمل فى غير ذلك لا تقول شتان الخصمان عن مجلس الحكم ولا شتان المتبايعان عن مجلس العقد بمعنى افترقا عنه انتهى وهيهات حكى الصاغانى فيها ستا وثلاثين لغة: وهيهات وأيهات وهيهان وأيهان وهيهاه وأيهاه كل واحدة من هذه الست مضمومة الآخر ومفتوحته ومكسورته وكل واحدة

ابا ما قال الدنوشري انظر هل يعبنون الفتح أو لا ومراده الإتباع لما قبل الألف إذ الألف حاجز غير حصين (قوله وأيهاك بكاف الخطاب) قال الزرقاني قال الرضي وقد تحذف التاء نحو هيا وأيها وقد تلحق هذه كاف الخطاب نحو أيهاك اه قرتب لحوق الكاف للغة أيها فلو أخرها الشارح كان أحسن لكنه قصد الجمع بين لغات حذف التاء. (قوله وأيها) قال الدنوشري مقصورة وما قبلها ممدودة (قوله فأوه بمعنى أتوجع وأف الخ) قال الدنوشري جعل الشارح كلام المصنف من باب اللف والنشر المرتب وفيه نظر إذ الظاهر أن أوه وأف كل منهما بمعنى أتوجع وبكون أتضجر عطفا تفسيريا فليتأمل وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده قد علمنا أنا وجدنا الظاهر مع الشارح وهو لغة والقلة أمر مرجعه إلى النقل عن الأئمة فلا يثبت بمجرد الاستظهار (قوله وواها) قال الدنوشري قال المرزوقي هذا أي وواها مفارق لأخواته لأن أسماء الأفعال أكثرها جاء في الأمر والنهي وهذا جاء في التعجب والتعجب خبر اه قوله والتعجب خبر ممنوع ويؤيده ما يأتي عن الجوهري (قوله وقيل الكاف للتشبيه) قال الدنوشري أن الصواب أن يقال وكأن للتشبيه (١٩٧) (قوله كلتان) قال الدنوشري في نسخة عليها خط المصنف مكان كلتان جملتان والظاهر أن حذف اللام ضرورة فتخريج القرآن عليه لا يجوز (قوله محذوف من ويلك) قال الدنوشري كان الأحسن أن يقال مأخوذا ونحوه (قوله أقدم) ضبطه بعض الفضلاء بفتح الهمزة وكسر الدال وفي الصحاح قدم بالفتح يقدم قدوما أي تقدم قال الله عز وجل يقدم قومه يوم القيامة قال والإقدام الشجاعة ويقال أقدم وهو زجر للفرس كأنه يؤمر بالإقدام وفي حديث المغازي أقدم حيزوم بالكسر والصواب فتح الهمزة اه فإن كان أقدم في البيت بمعنى تقدم فهو بضم الهمزة والدال وإن كان أمرا بالإقدام فهو كما ضبطه ذلك البعض واستعمل في أمر ما يستعمل في زجر الفرس (قوله وكأنما ذر) قال الدنوشري كان ينبغي أن يضم إلى ذلك قوله عليه الزرنب إذ الخبر الجميع لا ما ذكره. (فصل) (قوله كشتان) قال الدنوشري من اسم الفعل وشكان اسم لوشك بمعنى قرب أو سرع وتضم واوه وتفتح وتكسر ومن أمثالها وشكان ذا خروجا فذا فاعل وشكان وخروجا تمييز قال بعضهم وينظر ما معنى هذا المثل ومنه سرعان اسما لسرع وفي أوله ثلاث لغات فتحه وضمه وكسره ومن كلامهم سرعان ذا إهالة فذا فاعل سرعان وإهالة تمييز ومن أسماء الفعل هيت قال في المغني في بحث لام التبيين أنه بمعنى تهيأت في قوله تعالى وقالت هيت لك وينظر هل ضمير المتكلم يستتر في اسم الفعل الماضي أو لا ويجوز في تائها الفتح والكسر والضم ويجوز في الهاء الفتح مع فتح الياء والكسر مع ضمها ومن اسم الفعل لعا اسم لانتعش وانتعش معناه ارتفع ومنه سمي سرير الميت نعشا لأنه يرتفع على رؤس الناس والتنوين في لعا للتنكير ودعدعا في معنى لعا اه ووجه قوله وينظر هل ضمير المتكلم الخ أن المعهود في اسم الفعل الماضي استتار ضمير الغائب

منها منونة وغير منونة فتلك ست واللاتي وحكى غيره هيهاك وأيهاك بكاف الخطاب وأيهاء وأيها وهيهاه فهذه إحدى وأربعون لغة (و) كلها بمعنى (بعد وأوه وأف) فأوه (بمعنى أتوجع و) أف فيها أربعون لغة ذكرتها في صدر الكتاب وكلها بمعنى (أتضجر وا ووي وواها) الثلاثة كلها (بمعنى أعجب) بفتح الهمزة (كقوله تعالى ويكأنه لا يفلح الكافرون) فوي اسم فعل مضارع بمعنى أعجب والكاف حرف تعليل وأن مصدرية مؤكدة (أي أعجب لعدم فلاح الكافرين) هذا قول الخليل وسيبويه وقال أبو الحسن وي بمعنى أعجب والكاف حرف خطاب وقيل الكاف للتشبيه بمعنى الظن فهما كلمتان وقال الكسائي وي محذوف من ويلك قال عنترة

ولقد شفا نفسي وأبرأ سقمها ❊ قول الفوارس ويك عنتر أقدم

فهما كلمة واحدة (وقول الشاعر:

وا بأبي أنت وفوك الأشنب) ❊ كأنما ذر عليه الزرنب ❊ أو زنجبيل وهو عندي أطيب

فوا اسم بمعنى أعجب وبأبي جار ومجرور خبر مقدم وأنت بكسر التاء مبتدأ مؤخر وفوك بكسر الكاف مبتدأ والأشنب من الشنب بفتح الشين المعجمة والنون حدة في الأسنان ويقال برد وعذوبة كذا قاله الجوهري وكأنما ذر بالبناء للمجهول خبر فوك وهو من ذررت الحب بالذال المعجمة والزرنب بالزاي كجعفر ضرب من النبات طيب الرائحة كرائحة الأترج وورقه كورق الطرفاء وقيل كورق الخلاف (وقول الآخر) وهو أبو النجم على ما قاله الجوهري:

واها لسلمى ثم واها واها) ❊ هي المنى لو أننا نلناها

فواها اسم فعل بمعنى أعجب قال الجوهري إذا تعجبت من طيب شيء قلت واها له أي ما أطيبه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ما ناب عن فعل ... البيتين.

(فصل) (اسم الفعل ضربان أحدهما) مرتجل وهو (ما وضع من أول الأمر كذلك) أي اسما للفعل (كشتان وصه ووي) فإنها موضوعة من أول الأمر أسماء لتلك الأفعال (والثاني) منقول وهو (ما وضع من أول الأمر لغير اسم الفعل ثم (نقل من غيره إليه وهو) أي المنقول بالنسبة إلى المنقول عنه (نوعان) أحدهما منقول (من ظرف) المكان (أو جار ومجرور) فالمنقول من الجار والمجرور (نحو عليك) زيدا

فإنه نقل عن موضوعه الأصلي واستعمل اسم فعل (بمعنى الزم) زيدا (ومنه عليكم أنفسكم) فعليكم اسم فعل وفاعله مستتر فيه وجوبا وأنفسكم مفعول به على حذف مضاف (أي الزموا شأن أنفسكم و) المنقول من ظرف المكان (نحو دونك زيدا بمعنى خذه ومكانك بمعنى اثبت وأمامك بمعنى تقدم ووراءك بمعنى تأخر و) من المنقول من الجار والمجرور (إليك بمعنى تنح) وكان المناسب أن يذكره مع عليك ولكنه ذكر المتعدي من الظرف والجار والمجرور على حدة والقاصر منهما على حدة وذكر أربعة ظروف واحد متعدي وهو دونك والثلاثة قاصرة وهي مكانك وأمامك ووراءك وهي منقسمة بالنسبة لما أنت فيه ولما تقدمك ولما تأخر عنك وذكر جارين ومجرورين أحدهما متعد وهو عليك والثاني قاصر وهو إليك وزعم الكوفيون أن إليك تأتي بمعنى أمسك فتتعدى بنفسها قيل وقد يتعدى عليك بالباء كقول الأخطل

فعليك بالحجاج لا تعدل به ۞ أحدا إذا نزلت عليك أمور

وفيه بحث لاحتمال أن تكون الباء زائدة وشذ مجيء على اسم فعل مضارع بمعنى ألزم عليه اسم فعل ليلزم. والباب كله سماعي عند البصريين والكسائي يقيس بقية الظروف على ما سمع بشرط الخطاب نحو عليك واختلف في الكاف المتصلة بعليك وأخواته فقال ابن بابشاذ حرف خطاب وقال الجمهور ضمير المخاطب ثم اختلفوا في موضعها من الإعراب فقال الكسائي نصب على المفعولية وقال الفراء رفع على الفاعلية وقال البصريون جر فقيل على ما كان قبل إقامته مقام الفعل بناء على أنها أسماء للأفعال وقيل الجر بالإضافة بناء على أنها أسماء للمصادر واختاره الموضح في الحواشي فقال إن على مثلا اسم للزوم تقول عليك بمعنى إلزامك فللكاف موضع خفض ورفع اه واستفيد منه أن اسم الفعل إنما هو الجار فقط والمجرور خارج عنه وذلك خلاف ما صرح به هنا (و) النوع الثاني (منقول من مصدر وهو نوعان مصدر استعمل فعله ومصدر أهمل فعله فـ) النوع (الأول نحو رويد زيد فإنهم قالوا أرود إروادا بمعنى أمهله إمهالا ثم صغروا الإرواد) الذي هو مصدر أرود (تصغير الترخيم) فحذفوا الهمزة والألف الزائدتين وأوقعوا التصغير على أصوله فقالوا رويدا ومعنى تصغير ترخيم لما فيه من حذف الزوائد والترخيم حذف (وأقاموه مقام فعله) الدال على الأمر (واستعملوه تارة مضافا إلى مفعوله فقالوا رويد زيد وتارة منونا ناصبا للمفعول به (فقالوا رويدا زيدا) فرويدا فيهما بمعنى أرود وفاعله مستتر فيه وجوبا لأنه نائب عن فعل أمر وزيد مفعول به مجرور في الأول منصوب في الثاني وتارة منونا غير ناصب للمفعول فقالوا رويدا يا زيد وقد لا يقيمونه مقام فعله فيستعملونه منصوبا حالا عند سيبويه نحو ساروا رويدا أي مرودين أو حال كون السير رويدا أو نعتا لمصدر مذكور أو مقدر فالأول نحو ساروا سيرا رويدا والثاني نحو ساروا رويدا (ثم إنهم نقلوه) من المصدرية (وسموا به فعله فقالوا رويد زيدا) بفتح الدال من رويد ونصبها من زيد (والدليل على أن) رويدا (هذا) المفتوح (اسم فعل) لا مصدر (كونه مبنيا) ولو كان مصدرا كان معربا (والدليل على بنائه كونه غير منون) ولو كان معربا كان منونا والدليل على أنه مصغر ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة والدليل على أنه تصغير إرواد تصغير ترخيم كما قال البصريون مجيئه متعديا ولو كان تصغير رود بمعنى المهل والرفق من قولهم يمشي على رود أي على مهل كما قال الفراء كان قاصرا (و) النوع

والمستتر هيئ في الآية ضمير المتكلم على ما هو المتبادر ويحتمل أن يكون ضمير غيبة تقديره هي فتهيأت في قوله بمعنى تهيأت بسكون التاء ويكون حكاية للكلام وإن شيخنا العلامة أحمد القنيمي رحمه الله كلام في ذلك يطلب من حواشينا على الألفية (قوله بمعنى الزم) عبارة ابن الناظم رشد على بمعنى أولني اه (١٩٨) جعله بمعنى الأمر وهو أنسب لكنه قال بعد وإلى بمعنى أتنحى وقال المصنف في حواشيه قياس ما قبله وما بعده وهو المناسب للمعنى أن يؤتى بالأمر فيقال تنح (قوله نصب على المفعولية) يرده قولهم عليك زيدا بمعنى خذه وخذ إنما يتعدى لواحد (قوله رفع على الفاعلية) أي استعارة ضمير غير الرفع له ولعل الفراء لا يقصر نيابة ضمير عن ضمير في المتصل على الضرورة فلا يرد عليه أن من شروطها ذلك فلا يكون في الاختيار أم يلزمه أن ضمائر الرفع غير مستترة في أسماء الأفعال (قوله وقيل الجر بالإضافة) النظر مع إطلاقهم أن أسماء الأفعال لا تعمل الجر بالإضافة المتبادر منه أن ذلك جار على القول بأن مدلولها المصدر وإن كان وجه منع عملها ذلك إنما يظهر على القول بأن مدلولها لفظ الفعل أو معناه أو على أنها أفعال (قوله أسماء للمصادر) أي والمعنى إلزامك (قوله فللكاف موضع خفض ورفع) قضيته أنها غير متحملة لضمائر الرفع وهو خلاف ما قالوه من أن أسماء الأفعال لغير الماضي يستتر فيها الضمير وجوبا (قوله واستعملوه تارة الخ) ظاهره ورود ذلك عن العرب وورود منونا ناصبا للمفعول مشكل على اشتراط كونه مكبرا لا مصغرا في عمله ولذا منع المبرد النصب به إلا أن يقال إنه مستثنى من ذلك الاشتراط (قوله والدليل على بنائه) قال الزرقاني قال الرضي وإنما فتح رعاية لأصل الحركة الإعرابية (قوله ولو كان تصغير رود) قال الزرقاني قال الرضي ويجوز أن يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدى إلى المفعول به مصدرا أو اسم فعل لتضمنه الإمهال وجعله بمعناه

(فصل) (قوله في التعدي واللزوم) قصر العمل على ذلك مع أنه أعم لشموله الجر بالإضافة على القول بأن مسماها المصدر لكن مر أنهم أطلقوا أنها لا تعمل الجر بالإضافة قال الرقاني وقال الرضي وأسماء الأفعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الأفعال التي هي بمعناها إلا أن الباء تزاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعمل بحرف عادته إيصال المتعدي إلى المفعول (قوله تقول هيهات) قال الدنوشري هيهات بفتح التاء للتخفيف وهي لغة أهل الحجاز وقد تكسر وهي لغة أسد وتميم وقد تضم عن أناس من العرب وقد قرئ بهن جميعا وتنون لإرادة التنكير قال الشاعر :

تذكرت أياما مضين وراجعا ... فهيهات هيهات إليك رجوعها

فنون هيهات الثانية مع الكسر ورجوعها فاعل بهيهات الأول إن جعل هيهات الثاني تأكيدا له وفاعل الثاني على الأصح إن لم يجعل تأكيدا له ويكون ذلك من باب التنازع وأعمل الثاني لقربه وأضمر الفاعل في الأول والصواب أن الثاني تأكيد ورجوعها فاعل الأول اهـ ولا يخفى ما في هذه القولة من عدم وضعها في محلها إذ حقها أن تذكر في الفصل السابق ومن التكرار مع كلام الشارح فإنه أسلف ما ذكره الدنوشري من جملة لغاتها وما فيه من عدم التحرير في إعراب البيت فإن تردده في إعرابه مما لا ينبغي والصواب الاقتصار على ما قال أنه الصواب فاعتبروا يا أولي الألباب (قوله لأن الافتراق الخ) لذلك كان الأفصح أن يؤتى له باسمين مرفوعين به أحدهما بلا واسطة والآخر بتوسط الواو ويزاد ما كقوله

شتان ما يومي على كورها ... ويوم حيان أخي جابر

(قوله أي أسرعوا بذكره) قال في الصحاح وفي الحديث إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر بفتح اللام بجعلهما كخمسة عشر ومعناه عليك بعمر وادع عمر فإنه من أهل هذه الصفة ويجوز حيهلا بالتنوين يجعله نكرة وأما حيهلا بلا تنوين فإنما يجوز في الوقف فأما في الإدراج فلغة رديئة وأما قول لبيد يذكر صاحبا له في السفر كان أمره بالرحيل

يتمارى في الذي قلت له ... ولقد يسمع قولي حيهل

فإنما سكنه للقافية (قوله ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل) ظاهره ولو كان

(الثاني) المهمل فعله نحو (قولهم بله زيدا) أي دعه (فإنه في الأصل مصدر فعل مهمل) وذلك الفعل المهمل (مرادف لدع) وذر لا مصدر له من لفظه وإنما له مصدر من معناه وهو الترك (يقال بله زيد بالإضافة إلى المفعول كما يقال ترك زيد) بالإضافة إلى المفعول وأما ما جاء في الحديث من ودعهم الجمعة فنادر (ثم قيل) بعد أن أقاموه وسموا به فعله (بله زيدا بنصب المفعول وبناء بله) على الفتح وفاعله ضمير المستتر فيه وجوبا لأنه نائب عن فعل أمر (و) بله (هذا اسم فعل) والدليل على أنه اسم فعل كونه مبنيا والدليل على بنائه كونه غير منون وسكت الموضح عن هذا التعليل لأنه لا يتم به التقريب فإن بله المرادفة لكيف تشاركها في البناء وعدم التنوين يقال بله زيد برفع زيد على الابتداء وبله خبر مقدم أي كيف زيد وبذلك يتم لبله ثلاثة أوجه مصدر واسم فعل واسم مرادف لكيف وقد روي بالأوجه الثلاثة قول الشاعر يصف السيوف :

تذر الجماجم ضاحيا هاماتها ... بله الأكف كأنها لم تخلق

وقد تأتي لغير ذلك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

والفعل من أسمائه عليكا ... وهكذا دونك مع إليكا

كذا رويد بله ناصبين ... ويعملان الخفض مصدرين

(فصل) (يعمل اسم الفاعل عمل مسماه) في التعدي واللزوم غالبا فإن كان مسماه لازما كان اسم فعله كذلك فيقتصر على الفاعل (تقول هيهات نجد كما تقول بعدت نجد قال) جرير :

(فهيهات هيهات العقيق ومن به) ... وهيهات خل بالعقيق نواصله

فالعقيق فاعل هيهات الأول وخل فاعل هيهات الثالث وهيهات الثاني لا فاعل له لأنه لم يؤت به للإسناد بل لمجرد التقوية والتوكيد للأول (و) إذا كان مسماه مما لا يكتفي بمرفوع واحد كان اسم فعله كذلك (تقول شتان زيد وعمرو كما تقول افترق زيد وعمرو) لأن الافتراق من المعاني النسبية التي لا تقوم إلا باثنين فصاعدا (و) إن كان مسماه متعديا كان اسم فعله كذلك تقول (دراك زيدا) بنصب المفعول (كما تقول أدرك زيدا) بالنصب وفي بعض النسخ تراك زيدا بالتاء والراء والكاف وهي أحسن لأن دراك شاذ لأنه من أدرك وتراك مقيس لأنه من ترك ومن غير الغالب آمين وأيه فإنهما لم يحفظ لهما مفعول ومسماهما متعد ضرورة استجب دعائي وزدني علما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وما لما تنوب عنه من عمل لها ..

(وقد يكون اسم الفعل مشتركا بين أفعال سميت به فيستعمل على أوجه باعتبارها) فيعمل عملها فيصل إلى المفعول به بنفسه إن كان بمعنى فعل متعد وبحرف جر إن كان بمعنى فعل لازم (قالوا حيهل الثريد) بالنصب (بمعنى ائت الثريد) وهو خبز مفتوت بمرق اللحم (و) قالوا (حيهل على الخير) فعدوه بعلى (أي أقبل على الخير) وهو ضد الشر (و) قالوا (إذا ذكر الصالحون فحيهلا بعمر) فعدوه بالباء وحذفوا المضاف (أي أسرعوا بذكره) والمراد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه كما قال الحريري في المقامة التاسعة قال وهو أثر يروى عن ابن مسعود رضي الله عنه ولكن اسم الفعل يخالف مسماه فإن الفعل يجوز تقديم معموله المنصوب عليه ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه لقصور درجته عن الفعل لكونه فرعه في العمل وإلى ذلك

المعمول ظرفا أو جارا أو مجرورا (قوله وهي جارية من بني مازن) في عروس الأفراح البهاء السبكي في بحث الحدو الكلام على أنه هل يصدق على الله أولا ما نصه وقد يحمد من فعل خيرا كائنا من كان كقول تلك المرأة في الحديبية • يا أيها المائح دلوي دونكا • إني رأيت الناس يحمدونكا • وهذا البيت ذكره ابن إسحق في السيرة وظاهر كلامه أنه من شعر هذه المرأة لكن قال ابن الشجري في أماليه لرؤبة وإنه في مال لا في ماء فذكر الدلو حينئذ استعارة وعلى هذا فيحمل كلام ابن إسحاق على أن المرأة في الحديبية أنشدته من كلام غيرها (قوله إلى فاعله) قال الدنوشري ينظر ما صرح مع المضاف إليه هل هو المصدر أو الفعل (قوله لأن التحريم الخ) قال الدنوشري لا يخلو الحال إما أن يراد بالكتابة الفرض والتقدير كما في قوله صلى الله عليه وسلم (٢٠٠) خمس صلوات كتبهن الله على العباد أو يراد بها الرقم في اللوح المحفوظ مثلا فإن

أشار الناظم بقوله • وأخر ما الذي فيه العمل • خلافا للكسائي في إجازته تقديم معموله عليه إلحاقا للفرع بأصله (وأما) ما احتج به وهو قوله تعالى (كتاب الله عليكم وقوله) أي الشخص وهي جارية من بني مازن

(أيها المائح دلوي دونكا) • إني رأيت الناس يحمدونكا

(فمؤول) وتأويل الآية كتاب الله مصدر منصوب بفعل محذوف وعليكم متعلق به أو بالعامل المحذوف والتقدير كتب الله ذلك كتابا عليكم فحذف الفعل وأضيف المصدر إلى فاعله على حد صبغة الله ودل على ذلك المحذوف قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم الآية لأن التحريم يستلزم الكتابة قاله الموضح في شرح القطر وتأويل البيت أن دلوي مبتدأ ودونك خبره وفيه نظر لأن المعنى ليس على الخبر المحض حتى يخبر عن الدلو بكونه دونه وجواز ابن مالك أن يكون دلوي منصوبا بدونك مضمرة مدلولا عليها بدونك الملفوظة مستندا لقول سيبويه في زيدا عليك كأنك قلت عليك زيدا وفيما قاله نظر لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا كما صرح به الموضح في متن القطر وأما ما استند إليه من كلام سيبويه فمحمول على تفسير المعنى لا على تفسير الإعراب وجوز بعضهم أن يكون دلوي منصوبا بفعل محذوف دل عليه السياق أي تناول دلوي وسكت عن دونك والمائح من ماح بالحاء المهملة وهو الذي ينزل البئر فيملأ الدلو إذا قل ماؤها .

(فصل) (وما نون من هذه الأسماء) النائبة عن الأفعال تنوين تنكير (فهو نكرة وقد التزم ذلك) التنكير (في واها وويها كما التزم التنكير نحو أحد وعريب) بفتح العين المهملة وكسر الراء (وديار) بفتح الدال وتشديد الياء كلاهما مرادف لأحد وأطلق أحدا وله استعمالات أحدها مرادف الأول وهو المستعمل في العدد نحو أحد عشر الثاني مرادف الواحد بمعنى المنفرد نحو هو الله أحد الثالث مرادف إنسان نحو وإن أحد من المشركين استجارك الرابع أن يكون اسما عاما في جميع من يعقل نحو ما منكم من أحد وهو المراد هنا وهذا ملازم للتنكير غالبا ومن تعريفه قوله :

وليس يطلبني في حب غانية • إلا كعمرو وما عمرو من الأحد

قاله الموضح في الحواشي (وما لم ينون منها فهو معرفة وقد التزم ذلك) التعريف (في نزال) بالنون والزاي (وتراك) بالتاء والراء (وبابهما) وهو كل فعل ثلاثي تام متصرف (كما التزم التعريف في المضمرات والإشارات والموصولات) المعينة أما إذا أريد بها غير معين فإنها تستعمل استعمال النكرات فتوصف بالنكرة نحو صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم قاله الموضح في باب الاستثناء وفي ضمير الغائب أقوال ثالثها إن رجع إلى واجب التنكير كرب رجلا فنكرة وإن رجع إلى جائز التعريف فمعرفة •

كان الأول فلا نسلم الاستلزام المستلزم للمغايرة بينهما إذ هي عين التحريم حينئذ وإن كان الثاني فليس ذلك الاستلزام عقليا وإنما ذلك باعتبار الوقوع (قوله لأن المعنى ليس على الخبر) قال الدنوشري فيه نظر وما المانع من أن يكون ذلك خبرا محضا قصدت به تنبيهه على أن دلوها دونه ويكون الدال على أمره مقدرا تقديره فتناوله كما قاله بعض المحققين (قوله وفيما قاله نظر) قال الدنوشري فيه نظر لأن ابن مالك قد لا يكون مختارا لما قاله في متن القطر أو يكون محله ما لم يتم شيء مقامه لا سيما إذا كان القائم مقامه عينه وأما قوله وأما ما استند إليه الخ فهو في محل المنع فليتأمل (قوله وسكت عن دونك) قال الدنوشري معناه أن القائل بكونه مفعولا لمحذوف لم يتعرض لإعراب دونك والظاهر أنه حال من دلوي أو غير ذلك

(فصـــــل) (قوله وله استعمالات الخ) نقل الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم هذا الكلام وقال فليميز الرابع من الثالث اهـ ويمكن أن يقال في التمييز أن الرابع أعم لأن من يعقل يشمل الملائكة والجن (قوله فهو معرفة) أي من قبيل المعرف بأل العهدية وهو ما فيه في كلام الشارح في صدر الكتاب في بحث التنوين (قوله وهو كل فعل الخ) قال الدنوشري المراد كل ما أخذ من فعل الخ على وزنهما أو طريقتهما (قوله المعينة) قيد في الموصولات كما يدل عليه بقية كلامه والأولى إرجاعه لجميع ما قبله لأن الضمير قد يراد به غير معين وكذا اسم الإشارة نحو إنكم لتخضبون بهذا السواد (قوله أما إذا أريد بها الخ) قال الدنوشري ظاهره أنها باقية على تعريفها فإن قوله استعمال النكرات يقتضي ذلك وقوله إذا أريد بها غير معين يقتضي أنها

رجل فأكرمته فهو معرفة كالراجع إلى المعرفة والصحيح أنه معرفة مطلقا (وما استعمل بالوجهين) بالتنوين وتركه (فعلى معنيين) التنكير والتعريف (وقد جاء على ذلك صه ومه وإيه وألفاظ أخر) نحو أف فانون منها فهو نكرة ومالم ينون فهو معرفة (كما جاء التعريف والتنكير فى نحو كتاب ورجل وفرس) فمع التنوين نكرات وبدونه مع أل أو الإضافة معارف وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

واحكم بتنكير الذى ينون ۞ منها وتعريف سواه بين

وذهب بعضهم إلى أن أسماء الأفعال كلها معارف مانون منها ومالم ينون وأنها أعلام أجناس معنوية كسبحان قال فى البسيط وهو ظاهر قول ابن خروف والجميع مبنى على الصحيح وقال الفارسى وابن جنى ما كان منها ظرفا فحركته إعرابية نقله الموضح فى الحواشى وقال ينبغى أن لا يقولا به فيما كان مصدرا نحو رويد وبله اهـ

﴿هذا باب أسماء الأصوات﴾

والدليل على اسميتها وجود التنوين فى بعضها وإذا ثبت النوع ثبت الجنس وقد يستشكل صدق حد الكلمة عليها لأنها ليست دالة على معنى مفرد لأن المخاطب بها من لا يعقل فهى بمنزلة النعيق للغنم والجواب أن الدلالة كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم منه العالم بالوضع معناه وهذه كذلك إذلم يقل أن حقيقة الدلالة كون اللفظ بحيث يخاطب به من يعقل لإفهام معناه حتى يرد ماذكر والنعيق لاأحرف له فلا لفظ فيه قاله الموضح فى حواشيه ومن خطه نقلت (وهى نوعان أحدهما ماخوطب به مالا يعقل مما يشبه اسم الفعل) فى الاكتفاء به ولكن اسم الفعل مركب واسم الصوت مفرد لعدم تحمله الضمير وهذا النوع قسمان أحدهما أن يكون لدعاء مالا يعقل والثانى لزجره فالدعاء (كقولهم فى دعاء الإبل لتشرب جئ جئ) بكسر الجيم فيهما مكررين (مهموزين) كالأمر من جاء قاله السمين وفى المحكم أنهما أمر للإبل بورود الماء اهـ يقال جأجأت الإبل إذا دعوتها للشرب فقلت جئ جئ نقله الجوهرى عن الأموى وأقره والاسم الجيء على مثل البيع والأصل جأجأ بهمزتين ساكنة فمتحركة أبدلت الهمزة الأولى ياء ويقال فى الإبل إذا دعيت للعلف هأهأ والاسم الهيء قال أبو عمرو الهيء الطعام والجيء الشراب قال :

وما كان على الجيء ۞ ولا الهيء امتداحيكا

(و) كقولهم (فى دعاء الضأن حاحا و) فى دعاء (المعز عاعا) بالحاء المهملة فى الأول وبالعين المهملة فى الثانى حال كونهما (غير مهموزين والفعل منهما حاحيت وعاعيت) قال سيبويه أبدلوا الألف من الياء لشبهها بها لأن قولك حاحيت إنما هو صوت بنيت منه فعلا يعنى على فعللت وليست فاعلت قال والذى يدلك

نكرة اهـ وأقول هى باقية على تعريفها نظرا لوضعها وذلك لا ينافى استعمالها استعمال النكرات (قوله ومه) قال الدنوشرى قال بعضهم وأمامه قاسم لا كفف الكف المعهود فإن نكر نون وكسر لالتقاء الساكنين (قوله معنوية) قال الدنوشرى فيه نظر إذ الظاهر أنه مبنى على أن مدلولها الإحداث وذلك لم يقل به أحد كما يعلم من تصفح الأقوال لكن ذكر الرضى أن مسماها الإحداث (قوله وقال ينبغى الخ) قال الدنوشرى كان ينبغى له القطع بذلك لأنه لو كان معربا بالنون إذ لامانع من التنوين ﴿هذا باب أسماء الأصوات﴾ (قوله والدليل الخ) قال الدنوشرى قال بعضهم هى أصوات وليست من أقسام الكلمة لعدم وضعها لشىء واعترض على ابن الحاجب فى ذكرها من المبنيات وأجيب بأنها ملحقة بالأسماء جارية مجراها فى البناء وإن لم تكن أسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشكل ذكرها فى الأسماء المبنية تأمل وقال أيضا والدليل يفهم من كلام ابن الحاجب فى كافيته أن أسماء الأصوات ليست أسماء وهو يناقض ماهنا فليراجع ذلك (قوله وإذا ثبت النوع الخ) الأوضح أن يقول وإذا ثبتت اسمية النوع ثبت اسمية الجنس لأنه بصدد إثبات الاسمية هذا وقال الدنوشرى كون مافيه التنوين نوعا فيه وقفة وإنما هو جزء والتعبير بالنوع والجنس غير ظاهر لأن مطلق الاسم نوع من الكلمة وهو لم يرد هذا فحق التعبير وإذا ثبت الصنف ثبت النوع اهـ وهو مبنى على إرادة النوع والجنس المنطقيين وليست إرادتهما هنا بلازمة (قوله وقد يستشكل الخ) كان ينبغى أن يمهد لهذا أنه يلزم من اسميتها أن تكون كلمات كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام (قوله فى الاكتفاء به) قال الدنوشرى فيه نظر إذ اسم الفعل لا يكتفى به وحده بل لابد من ضم مرفوعه إليه (قوله مكررين) قال الدنوشرى فيه نظر إذ لا يكرر إلا الأول وينظر هل ينطق به وحده (قوله وفى المحكم الخ) قال الدنوشرى ظاهره أن ذلك فعل أمر ويرده أنه لو كان كذلك لا تصلت به ياء المخاطبة (قوله والاسم الجيء) قال الدنوشرى أى بإبدال الهمزة الأولى ياء على قياس ماسبق (قوله قال سيبويه الخ) قال الدنوشرى هو تابع للخليل فى ذلك فإنه قال كما قال ابن إياز فى شرح الفصول الأصل حيحيت وعيعيت فقلبت الياء ألفا والمازنى يقول الأصل حوحوت فقلبت الواو الأولى ألفا والواو الثانية ياء لوقوعها رابعة ووجه استحسان قول الخليل أن قلب الياء الساكنة ألفا أولى من قلب الواو الساكنة لأن الياء إلى الألف أقرب منها إلى الواو وينظر ما علة قلب الواو والياء ألفا من غير سبب ظاهر (قوله إنما هو صوت

على أنها ليست فاعلت قولهم في الاسم الحيحاء والعيعاء بالفتح فيهما اه (والمصدر حيحاء وعيعاء) بكسر أولهما وأصلهما حيحاي وعيعاي أبدلت الياء همزة لتطرفها إثر ألف زائدة (قال) الراجز وقد لفق بالفعل والمصدر جميعا

(يا عنز هذا شجر وماء ۞ عاعيت لو ينفعني العيعاء)

و) الزجر كقولهم (في زجر البغل عدس) بفتح العين والدال المهملتين وبإهمال السين (قال) يازيد ابن مفرغ الحميري يهجو عباد بن زياد بن أبي سفيان

(عدس ما لعباد عليك إمارة) ۞ أمنت وهذا تحملين طليق

فعدس صوت يزجر به البغل وقد يسمى البغل به فالتقدير على التسمية به ياعدس لحذف حرف النداء وإمارة بكسر الهمزة أي أمر وحكم (وقولنا مما يشبه اسم الفعل احتراز من نحو قوله) وهو النابغة الذبياني

(يادار مية بالعلياء فالسند) ۞ أقوت وطال عليها سالف الأمد

فان قوله يادارمية خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتف به ولذلك احتاج إلى قوله أقوت وخاطب الدار توجعا منه لما رأى من تغيرها وذهب الكوفيون إلى أن قوله يادارمية اسم موصول وبالعلياء صلته والعلياء ما ارتفع من الأرض والسند عطف على العلياء وسند الجبل ارتفاعه حيث يسند فيه أي يصعد والفاء فيه بمعنى الواو وأقوت بالقاف خلت والسالف الماضي والأمد الدهر (وقوله) وهو امرؤ القيس الكندي

(ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي) ۞ بصبح وما الإصباح منك بأمثل

فأيها الليل خطاب لما لا يعقل ولكنه لم يشبه اسم الفعل لكونه غير مكتف به ولهذا احتاج إلى قوله انجلي (النوع (الثاني ما حكي به صوت) مسموع والمحكي صوته قسمان حيوان وغيره فالأول (كغاق) بالغين المعجمة والقاف (لحكاية صوت الغراب) وشيب لحكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب (و) الثاني نحو (طاق) بالطاء المهملة والقاف حكاية (لصوت الضرب وطق) بفتح الطاء المهملة حكاية (لصوت وقع الحجارة) بعضها على بعض (وقب) بفتح القاف وسكون الموحدة حكاية (لصوت وقع السيف على الضريبة) وهي الدرقة (والنوعان) من أسماء الأصوات (مبنيان لشبههما بالحروف المهملة) كلام الابتداء (في أنها لا عاملة ولا معمولة كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة) كليت (في أنها عاملة غير معمولة وقد مضى ذلك في أول) هذا (الكتاب) بخلاف أسماء الأصوات فإنه لم يتقدم لبنائها ذكر فيتعين حمل قول الناظم ۞ والزم بنا النوعين فهو قد وجب ۞ على نوعي أسماء الأصوات وهما المذكوران في قوله

وما به خوطب ما لا يعقل ۞ من مشبه اسم الفعل صوتا يجعل
۞ كذا الذي أجدى حكاية كقب ۞

وربما أعرب بعض أسماء الأصوات لتركيبه فقط أو لتركيبه مع نقله عن معناه وجعله اسما للمحكي صوته أو للمصوت له به فيكون حينئذ مرادفا لاسم متمكن فالأول كقوله

۞ كارعت بالحوب الظماء الصواديا ۞

يروى الحوب بالوجهين على الحكاية وعدمها أي كارعت بهذا اللفظ الذي يصوت به وهو حوب بفتح الحاء المهملة وبالباء الموحدة وهو زجر الإبل وأما جوت بضم الجيم وبالتاء المثناة فوق المفتوحة فهي لدعاء الإبل لا لزجرها والثاني كقوله ۞ إذ لمي مثل جناح غاق ۞ فهذا بمنزلة قولك مثل جناح غراب والثالث كقوله ۞ ووقعت في عدس كأن لم أزل ۞ قال الموضح

قال الدنوشري فيه نظر إذ لا نسلم ذلك بل هو فعل (قوله لكونه غير مكتف به) فيه نظر لأنه مكتف به بدليل أن صيغة النداء كلام اصطلاحي أو نائب عنه (قوله ولذلك احتاج إلى قوله أقوت) فيه ما يأتي (قوله ولهذا احتاج إلى قوله انجلي) قال الشهاب القاسمي فيه نظر فان احتياجه لما ذكر إن كان لكونه منادى والمنادى ليس مكتفى به فيلزم عليه أن قولنا يازيد ليس مكتفى به وهو ممنوع فان غاية ما فيه أنه ليس الكلام في الحقيقة بل نائب ومتضمن له وهذا لا يمنع كونه مكتفى به وإن كان لكونه خطابا لما لا يعقل فيلزم أن يكون قوله أيضا انجلي غير مكتفى به لأنه لا يعقل وهو ممنوع لأن الظاهر أنه مكتفى به وإن كان لكونه لم يرد به حقيقة الطلب بل إظهار التألم والتوجع لطوله فهذا لا يمنع كونه مكتفى به لأنه بمنزلة قولك طال الليل علي وزاد ألمي وهذا مكتفى به (قوله للمحكي صوته) هذا فيما أجدى الحكاية وقوله أو للمصوت له به في الذي خوطب به ما لا يعقل والضمير في له راجع للذي وفي به لاسم الصوت والتقدير الذي صوت له باسم الصوت (قوله مثل جناح غاق) انظر ما الدليل على إعراب غاق في البيت مع احتمال أن كسرته بناء (قوله فهذا بمنزلة قولك مثل جناح غراب) لأن غاق صوت الغراب قال الرضي غاق بكسر القاف وقد ينون وهو صوت الغراب وإذا كان غاق بمنزلة لفظ غراب فيعطى حكمه في الإعراب ولا يخفى ما في هذا من النظر إذ لا يلزم من كون اللفظ بمنزلة آخر أن يعطى حكمه ومراد الشاعر من قوله مثل جناح غاق أن لمته سوداء لاشتهار جناح الغراب بالسواد واللمة بالكسر الشعر الذي يجاوز شحمة الأذن فإذا بلغت المنكبين فهي جمة ومعنى الكلام حينئذ ظاهر وفي نسخة عليها خط الشارح مصححه بعض تلامذته ضبط لمي على صيغة الماضي من لمي وضبط منك بالنون

على أنه من الجارة المتصلة بكاف الخطاب فليحرر (قوله لا يجوز فيهما الإعراب) لعل وجهه أنهما خرجا بالنقل عن موجب البناء لكن قد يقال هلا جاز أن يبنيا مراعاة لأصلهما أما النوع الأول فوجهه بناء أن التركيب لا يقتضي الإعراب لأن جميع المبنيات تركب مع العوامل ويأثر عاملها ومن هنا ينشأ السؤال عن وجه إعرابها بمجرد التركيب مع قيام موجب البناء ﴿ هذا باب نونى التوكيد ﴾ (قوله لأن الخفيفة فرع) يحتمل أن الفرعية من حيث اختصار الخفيفة من الثقيلة كما قيل في ذلك في مذ ومنذ ويحتمل أنها من حيث إن التأكيد في الثقيلة أبلغ وأتم قال الشهاب العاملى وانظر هلا قيل بأن الثقيلة فرع لأن الأصل البساطة وعدم التركيب اه وهذا منه لعدم وقوفه على القول بذلك وبأتى عن تصريف العزى الإشارة لما قاله وقال الدنوشرى ويؤخذ من كلام ابن إياز أن هناك قولا بأصالة الخفيفة وفرعية الثقيلة وعبارته فإن قيل أيهما الأصل قيل الخفيفة وهى الأصل لأن الثقيلة أزيد لفظا وأزيد معنى والزيادة عارضة طارئة والعارى منها هو الأصل (قوله وذلك إذا كان مثبتا الخ) اقتصر الشارح على تعليل اشتراط كونه مستقبلا ولم يعلل اشتراط كونه مثبتا ولا غير مفصول من لام القسم ويمكن أن يقال لأن فى أدوات النفى ما يخلص الفعل للحال فينافى التوكيد بالنون المخلص الفعل للاستقبال وعمم فى الباقى طردا للباب والفصل يدل على عدم الاهتمام بالفعل وذلك ينافى التأكيد فلا يجمع بينهما لتنافى ما يترتب عليهما (قوله لا بغض) قال الدنوشرى بضم أوله وكسر ثالثه من البغض ضد الحب قال فى القاموس البغض بالضم ضد الحب والبغضة بالكسر والبغضاء شدته وبغض ككرم ونصر وفرح بغاضة فهو بغيض ويقال بغض جدك كتعس جدك ونعم الله بك عينا وبغض بعدوك عينا وأبغضه ويبغضنى بالضم لغة رديئة وما أبغضه لى شاذ وأبغضوه مقتوه وبغيض بن ريث بن غطفان أبو حى والتبغيض والتباغض والتبغض ضد التحبيب والتحابب والتحبب وبغيض التيمى غير النبى صلى الله عليه وسلم اسمه بحبيب اه فقوله وأبغضه ويبغضنى لغة رديئة فلا ينبغى حمل كلام الفصحاء عليها وأما الحب والبغض فيه فاسم مصدر ﴿ لطيفة ﴾ فى معنى هذا البيت قول الشاعر:

وأراك تفعل ما تقول وبعضهم ۞ مذق الحديث يقول ما لا يفعل

قال المصنف فى موقظ الأذهان وموقظ الوسنان ومن ذلك أى الإشارات الخفية أن رجلا كان يساير المنصور وكان لا يتكلم إلا إذا سئل وإذا أجاب أجاب من غير زيادة فبينما هما راكبان إذ مر ببيت عاتكة فقال المنصور هذا بيت من فقال هو بيت عاتكة الذى يقول فيه الشاعر:

يا بيت عاتكة الذى أتغزل ۞ حذر العدا وبه الفؤاد موكل

فقال له هل أخذت ما رسمنا لك به فقال لا فأمر أن يعطاه فسئل عن ذلك فقال هذا رجل لا يتكلم إلا لحكمة وقد زاد على الجواب بالاستشهاد فعلمت أنه يعرض إلى قول الشاعر فى القصيدة: وأراك تفعل ما تقول وبعضهم ۞

فى حواشيه وهذان النوعان الأخيران ينبغى أن لا يجوز فيهما إلا الإعراب اه

﴿ هذا باب نونى التوكيد ﴾

الثقيلة والخفيفة (لتوكيد الفعل نونان ثقيلة وخفيفة نحو ليسجنن وليكونا وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما كإبدال الخفيفة ألفا فى نحو وليكونا وحذفها فى نحو لا تهين الفقير وكلاهما ممتنع فى الثقيلة قاله سيبويه وعورض بأن الفرع قد يختص بما ليس للأصل أحيانا وقد قال سيبويه نفسه فى أن المفتوحة أنها فرع المكسورة ولها إذا خففت أحكام تخصها ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة وذكر الخليل أن التوكيد بالثقيلة أشد من التوكيد بالخفيفة اه ويدل له ليسجنن وليكونا فإن امرأة العزيز كانت أشد حرصا على سجنه من كينونته صاغرا (ويؤكد بهما الأمر مطلقا) من غير شرط لأنه مستقبل دائما وسواء فى ذلك الأمر بالصيغة نحو قومن والأمر باللام نحو ليقومن زيد بكسر اللام والدعاء نحو ۞ فأنزلن سكينة علينا ۞ (ولا يؤكد بهما الماضى) لفظا ومعنى (مطلقا) لأنهما يخلصان مدخولهما للاستقبال وذلك ينافى المضى وأما قوله صلى الله عليه وسلم فإما أدركن أحدا منكم الدجال وقول الشاعر ۞ دامن سعدك لو رحمت متيما ۞ فهذا الفعلان مستقبلان معنى (وأما المضارع) المجرد من لام الأمر (فله حالات إحداها أن يكون توكيده بهما واجبا) أى لا بد منه (وذلك إذا كان مثبتا مستقبلا جوابا لقسم غير مفصول من لامه) أى لام القسم (بفاصل نحو وتالله لأكيدن أصنامكم) فأكيدن فعل مضارع مثبت مستقبل جواب قسم وهو تالله وليس مفصولا من لام القسم بفاصل (ولا يجوز توكيده بهما إذا كان منفيا) لفظا أو تقديرا فالأول نحو والله لا أقوم والثانى (نحو تالله تفتؤ تذكر يوسف) فتفتؤ منفى بلا محذوفة (إذ التقدير لا تفتؤ) وحذف لا فى جواب القسم مطرد (أو كان) المضارع (حالا كقراءة ابن كثير لأقسم بيوم القيامة وقول الشاعر:

يمينا لأبغض كل امرئ ۞ يزخرف قولا ولا يفعل)

فأقسم فى الآية وأبغض فى البيت معناهما الحال لدخول اللام عليهما وإنما لم يؤكدا بالنون لكونها تخلص الفعل للاستقبال وذلك ينافى الحال (أو كان المضارع مفصولا من اللام) بمعموله أو بحرف

تنفيس فالأول (مثل) قوله تعالى (ولئن متم أو قتلتم لإلى الله تحشرون) فاللام في لئن موطئة لقسم محذوف واللام في لإلى مؤكدة للجواب وهو تحشرون والأصل والله لئن متم أو قتلتم لتحشرون إلى الله (و) الثاني (نحو ولسوف يعطيك) ربك فترضى فيعطيك معطوف على جواب القسم وهو ما ودعك ربك والمعطوف على الجواب جواب وقول البيضاوي تبعا للزمخشري واللام في ولسوف يعطيك للابتداء دخلت على الخبر بعد حذف المبتدأ والتقدير لأنت سوف يعطيك لا للقسم فإنها لا تدخل على المضارع إلا مع النون المؤكدة مخالف لما عليه الجمهور من أن ذلك مع اتصال اللام بالفعل لا مع انفصاله عنها فإذا حصل فصل بينهما امتنعت النون وتعينت لام القسم وحدها كقوله

فوربي لسوف يجزى الذي أسـ ـلفه المرء سيئا أو جميلا

أنشده ابن مالك شاهدا على ذلك (و) الحالة (الثانية أن يكون) توكيده بهما (قريبا من الواجب وذلك إذا كان) المضارع (شرطا لإن) الشرطية (المؤكدة بما) الزائدة (نحو وإما تخافن) من الأجوف (فإما تذهبن) من السالم (فإما ترين) من الناقص (ومن ترك توكيده قوله

يا صاح إما تجدني غير ذي جدة فما التخلي عن الخلان من شيمي

أراد يا صاحبي فحذف المضاف إليه وآخر المضاف معا قاله ابن خروف والمشهور أنه ترخيم صاحب فقط وترك تنوين تجدني لخفة النون (وهو قليل) في النثر (وقيل يختص بالضرورة) الحالة (الثالثة أن يكون) توكيده بهما (كثيرا وذلك إذا وقع) المضارع (بعد أداة طلب) نهي أو دعاء أو عرض أو تمن أو استفهام فالأول (كقوله تعالى ولا تحسبن الله غافلا) عما يعمل الظالمون (و) الثاني كقول خرنق

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر

فأكدت يبعد بالنون الخفيفة بعد حرف الدعاء والثالث نحو (قول الشاعر) يخاطب امرأة

(هلا تمنن بوعد غير مخلفة) كما عهدتك في أيام ذي سلم

فأكد تمنن بكسر النون الأولى بعد حرف العرض وأصله تمنين حذفت نون الرفع مع الخفيفة حملا على حذفها مع الثقيلة لتوالي النونات وحذف الياء لالتقاء الساكنين وغير حال من ياء المخاطبة ومخلفة بتاء التأنيث مضاف إليها وذي سلم موضع بالشام (و) الرابع نحو (قول الآخر) يخاطب امرأة أيضا

(فليتك يوم الملتقى ترينني) لكي تعلمي أني امرؤ بك هائم

فأكد ترينني بتشديد النون الأولى على حد فإما ترين بعد حرف التمني (و) الخامس نحو (قوله

أفبعد كندة تمدحن قبيلا) فأكد تمدحن بعد حرف الاستفهام وكندة بكسر الكاف وسكون النون اسم قبيلة في كهلان وقبيلا ترخيم قبيلة للضرورة. الحالة (الرابعة أن يكون) توكيده بهما (قليلا وذلك بعد لا النافية أو) بعد (ما الزائدة التي لم تسبق بإن) الشرطية فالأول (كقوله تعالى واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة) فأكد تصيبن بعد لا النافية تشبيها لها بالناهية صورة وجملة لا تصيبن خبرية في موضع الصفة لفتنة فتكون الإصابة عامة للظالمين وغيرهم لا خاصة بالظالمين لأنها قد وصفت بأنها تصيب الظالمين خاصة فكيف تكون مع هذا خاصة بهم وقيل لا ناهية وأقيم المسبب مقام السبب والأصل لا تتعرضوا للفتنة فتصيبكم ثم عدل عن النهي عن التعرض إلى النهي عن الإصابة لأن الإصابة مسببة عن التعرض وأسند المسبب إلى فاعله فالإصابة خاصة بالمتعرضين وعلى هذا لا يكون التوكيد قليلا

مذق الحديث يقول ما لا يفعل (قوله ولسوف يعطيك ربك) قال الدنوشري قال بعضهم وإنما لم تعمل السين وسوف مع اختصاصهما بالمضارع لتنزيلهما منزلة أحد أجزائه كلام التعريف مع الأسماء ويدل عليه قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى لأن هذه اللام إنما تدخل على الفعل المضارع (٢٠٤) والاسم فلولا أن سوف قد صار كأحد حروف الفعل لامتنع دخول اللام عليها (قوله وذلك إذا كان شرطا الخ) قال الدنوشري ولكن ذهب المبرد والزجاج إلى لزوم نون التوكيد بعد إما وزعما أن حذفها ضرورة مرادي (قوله نهي أو دعاء الخ) قال الدنوشري كان ينبغي أن يضم إلى ما ذكره التحضيض أيضا اللهم إلا أن يكون اكتفى عنه بالعرض أو سماه عرضا تغليبا وينظر هل وقوعه بعد أداة الترجي مسوغ لتوكيده بكثرة كما شمله قول المصنف بعد أداة طلب أولا كما قد يشعر به عدم ذكر الشارح له وكذا يقال في التحضيض (قوله يوم الملتقى) قال الدنوشري هو يوم الحرب ومن عادتهم أن الواحد منهم ينشط له نشاطا تاما بذكر محبوبته (قوله وذلك بعد لا النافية) قال الزرقاني في المغني جعله شاذا وهو خلاف ما هنا انظره في مبحث لا (قوله فكيف تكون) قال الزرقاني أي الإصابة (قوله وأسند المسبب إلى فاعله) قال الزرقاني المسبب هو الإصابة فإن قيل الإسناد إلى الفتنة كان حاصلا قبل العدول فالجواب أن المراد بقوله أسند بقي مسندا أو يقال المراد أسند إلى فاعله وصار النهي عن ذلك وقبل العدول لم يكن النهي عن ذلك قاله بعض شيوخنا اه وقال الدنوشري الضمير في قوله إلى فاعله راجع إلى المسبب الذي هو الإصابة إذ فاعلها الفتنة كما هو ظاهر ولم يسند الفعل إلى فاعل السبب الذي هو التعرض وفاعله ضمير المخاطبين فيكون على منوال قوله تعالى فإذا قرأت القرآن أي أردت أو أسند الفعل إلى فاعله المسبب (قوله وعلى هذا)

بل كثيرا ولكن وقوع الطلب صفة للنكرة ممتنع فوجب إضمار القول أى واتقوا فتنة مقولا فيها ذلك (و) الثانى (كقولهم) فى المثل لفظها :

إذا مات منهم ميت سرق ابنه • (ومن عضه ما ينبتن شكيرها)

فأكد ينبتن بعد ما الزائدة وهذا مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه والمعنى هو نا إذا مات الابن سرق الولد شخص والده فيصير كأنه هو قاله العينى واقتصر الموضح فى الحواشى على عجزه فقال هذا مثل لمن أظهر خلاف ما أبطن والعضه شجر وشكيرها شوكها وقيل صغار ورقها يعنى أن كبار الورق إنما تنبت من صغارها أى ما ظهر من الصغار يدل على الكبار وقولهم بألم ما تختننه يقال لمن يفعل فعلا يتألم به ولا بد له منه وهو خطاب لامرأة فى الأصل والهاء للسكت وقولهم بجهد ما تبلغن يقال لمن حاله فعلا أعياه أى لا بد لك من فعله بمشقة وقولهم بعين ما أرينك أى قوله لمن يخفى عنك أمرا أنت بصير به أى إنى أراك بعين بصيرة (وقوله) وهو حاتم الطائى (قليلا به ما يحمدنك وارث) • إذا نال مما كنت تجمع مغنما وما زائدة فى الاماكن الخمسة وهى على معنى النفى أى ما يحمدنك وكذا الباقى ولا يقاس عليهن ولا تحذف ما الشرطية منهن الحالة (الخامسة أن يكون) التوكيد بهما (أقل وذلك بعد لم وبعد أداة جزاء غير أما) الشرطية فالاول (كقوله) وهو أبو حيان الفقعسى يصف جبلا قد عمه الخصب وحفه النبات :

(يحسبه الجاهل مالم يعلما) • شيخا على كرسيه معمما

أراد مالم يعلمن بنون التوكيد الخفيفة المبدلة فى الوقف ألفا (و) الثانى (كقوله

من تثقفن منهم فليس بآيب) • أبدا وقتل بنى قتيبة شافى

فأكد تثقفن بنون التوكيد الخفيفة بعد من الشرطية وتثقفن بمعنى تجد والآيب الراجع وبنو قتيبة من باهلة وإنما انقسمت هذه الحالات إلى خمسة واجب وأكثر وكثير وقليل وأقل لان آخرها مشبه بما قبله وما قبله مشبه بما قبله وهكذا إلى الاول وذلك أن التوكيد بالنونين إنما يؤتى به لمسيس الحاجة إليه أما فى الحالة الاولى وهى المشار إليها فى النظم بقوله • أو مثبتا فى قسم مستقبلا • فلان القسم إنما يؤتى به للتحقيق فهو أشد احتياجا إلى التوكيد وأما الحالة الثانية وهى المشار إليها فى النظم بقوله • أو شرطا اما تاليا فلان إن الشرطية لما أكدت بما الزائدة أشبهت القسم فى تأكيده باللام وأما الحالة الثالثة وهى المشار إليها فى النظم بقوله • يؤكد افعل ويفعل آتيا • ذا طلب فلان ما بعد أداة الطلب أشبه ما بعد أن فى استدعاء الجواب وأما الحالة الرابعة وهى المشار إليها فى النظم بقوله • وقل بعد ما ولم وبعد لا • فلان لا النافية أشبهت لا الناهية صورة وما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وأما الحالة الخامسة وهى المشار إليها فى النظم بقوله • وغير إما من طوالب الجزا • فلان لم للنفى والنفى أشبه النهى معنى وغير إن من

أى القول الثانى (قوله بل كثيرا) قال الورقانى أى بل يكون كثيرا لاقترانه بحرف الطلب (قوله شخص والده) قال الدنوشرى لو قال صفات والده كان أولى (قوله قاله العينى) قال الدنوشرى فيه نظر إذ عبارة العينى أن الابن يشبه أباه فمن رأى هذا ظنه هذا فكان الابن مسروق وهى تخالف ما نقله الشارح عنه عند التأمل (قوله والعضه شجرة) قال الدنوشرى أصل العضه عضهة حذفت منها الهاء وهى واحدة العضاه وهى كل شجر يعظم وله شوك (قوله وشكيرها شوكها) قال الدنوشرى الشكير بفتح الشين المعجمة وكسر الكاف بعدها الياء آخر الحروف وفى آخرها راء مهملة وهو ما ينبت حول الشجرة من أصلها (قوله يعنى (٢٠٥) إن كبار الخ) قال الدنوشرى ينظر هل هو جار على ما فهمه من العينى وغيره من أنه مثل يضرب لمن كان أصلا تفرع منه ما يشبهه أو هو جار على ما فهمه ابن هشام من أنه يضرب لمن أظهر خلاف ما أبطن وتفسيره الشكير بما ذكر أخص من تفسير العينى له عند التأمل والظاهر أنه جار على الأول (قوله قليلا به الخ) قال الدنوشرى قبله أهن للذى يهوى التلاد فإنه • إذا مت كان المال نهبا مقسما (قوله وما زائدة فى الاماكن الخمسة) نازع الدمامينى فى دعوى الزيادة فى الاخيرين وقال لا أدرى الوجه الذى عين ذلك إذ يحتمل[1] ما ماسين أن تكون مصدرية والتقدير قليلا به حمد الوارث إياك وقال الشمنى الوجه الذى عين ذلك فى أولها أنه مثل لم يستعمل إلا بمعنى الإثبات لا النفى وكونه يجرى بينه لا ينافى ذلك وفى قول المصنف كقولهم دون أن يقول كقوله إشارة إلى ذلك والوجه الذى عين كون ما فى ما يحمدنك زائدة لا مصدرية أنها لو كانت مصدرية لارتفع قليلا ولكانت النون داخلة على المضارع اه ملخصا (قوله على معنى النفى) قال الدنوشرى غير مسلم عند التأمل (قوله لان آخرها الخ) قال الدنوشرى هذا مشكل لان القسم الثانى من الحالة الخامسة وهو أن يكون بعد أداة جزاء غير اما قال الشارح فيما سيأتى أنه أشبه لم فى الجزم فهو لم يشبه إلا شيئا فى مرتبة لا ما قبله من المرتبة الرابعة وكذلك القسم الاول منها لا يشبه ما قبله بل أشبه النفى بلم النهى كما قال الشارح فيما يأتى فلان لم للنفى والنفى أشبه النهى معنى وأما لا النافية وما الزائدة فذكر الشارح فيهما أن لا النافية

---

(١) قوله «إذ يحتمل» الخ هذه عبارة غير مستقيمة ولعل فيها سقطا من النساخ حرر

للشبه الناهية صورة وهو واضح وذكر أن ما الزائدة أشبهت ما النافية كذلك وهو مشكل بقوله إن كل مرتبة الشبه ما قبلها مع أن ما النافية لا ذكر لها في كلام الموضح أصلا (قوله غير واجب) قال الدنوشري ينظر ما معنى قوله غير واجب هل معناه أن الجواب غير ثابت أي غير موجود في الحال فأشبه النهي إذ هو المطلوب فيه عدم وجود المنهي عنه أو معناه أن تمنعا في هذا الشعر يشبه النهي لما فيه من المنع عند وجود الشرط والأول أقعد أمموه (٢٠٦) (فصل) (قوله واختلف في هذه الفتحة الخ) قال الدنوشري يؤخذ مما حكاه

أدوات الشرط أشبهت لم في الجزم ولا يؤكد بهما في غير ذلك إلا ضرورة كقوله :

ربما أوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

والذي سهل ذلك أن ربما للقلة والقلة تناسب النفي والعدم والنفي شبيه بالنهي كذا قال التفتازاني وقد يؤكد أن جواب الشرط كقوله ء ومهما تشأ منه فزارة تمنعا ء أي تمنعن وهو قليل في الشعر نص عليه سيبويه وقال شبهوه بالنهي حيث كان مجزوما غير واجب

(فصل في حكم آخر) الفعل (المؤكد) بالنونين (اعلم أن هنا أصلين يستثنى من كل منهما مسئلة واحدة (الأصل الأول أن آخر) الفعل (المؤكد يفتح) كما أشار إليه الناظم بقوله وآخر المؤكد افتح (تقول) في المضارع ليضربن) زيد (و) في الأمر (اضربن) يا زيد واختلف في هذه الفتحة فقال ابن السراج والمبرد والفارسي بناء التركيب وقال سيبويه والسيرافي والزجاجي عارضة للساكنين وهما آخر الفعل والنون الأول ويستثنى من ذلك) الأصل الأول (أن يكون) المضارع (مسند إلى ضمير) بالتنوين (ذي لين) ألف أو واو أو ياء (فإنه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك اللين) من فتحة أو ضمة أو كسرة (كما شرحه قريبا و إليه أشار الناظم بقوله: واشكله قبل مضمر لين بما جانس من تحرك قد علما

(والأصل الثاني أن ذلك) الضمير (اللين يجب حذفه إن كان ياء أو واوا) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : ء والمضمر احذفنه إلا الألف ء (تقول اضربن يا قوم بضم الباء واضربن يا هند بكسرها والأصل اضربون واضربين) بتشديد النون فيهما فالتقى ساكنان الواو والنون المدغمة في الثاني (ثم حذفت الواو) في الأول (والياء) في الثاني (لالتقاء الساكنين) أما على قول من اشترط في حد التقاء الساكنين أن يكون حرف اللين المدغم في كلمة واحدة فواضح لأنه هنا في كلمتين فليس التقاء الساكنين على حده وأما من لم يشترط ذلك فلأن الكلمة لما ثقلت واستطالت وكانت الضمة والكسرة يدلان على الواو والياء حذفتا هذا مع الثقيلة وأما مع الخفيفة فالتقاء الساكنين على غير حده اتفاقا (ويستثنى من ذلك) الأصل الثاني (أن يكون آخر الفعل) المضارع (ألفا كيخشى فإنك تحذف آخر الفعل) وهو الألف (وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة) لدفع التقاء الساكنين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

واحذفه من رافع هاتين وفي واو ويا شكل مجانس قفي

(فتقول يا قوم اخشون) بضم الواو (ويا هند اخشين) بكسر الياء والأصل اخشيون واخشيين حذفت الضمة والكسرة لاستثقالهما على حرف العلة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والواو في الأول والياءان في الثاني وإن شئت قلت تحركت الياء فيهما وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا فحذفت الألف لالتقاء الساكنين وبقي التقاء الساكنين بين الواو والنون المدغمة في الأول وبين الياء والنون المدغمة في الثاني فلم يجز حذف الواو والياء لعدم ما يدل عليهما فحركت الواو بما يناسبها وهو الضم وحركت الياء بما يناسبها وهو الكسر تخلصا من التقاء الساكنين (فإن أسند هذا الفعل) الذي آخره ألف (إلى غير الواو والياء) وهو الاسم الظاهر والضمير المستتر والألف والنون (لم يحذف آخره) وهو الألف (بل تقلبه ياء) وإلى ذلك

سيبويه ومن معه أن الفعل حينئذ مضارعا أو أمرا مبني على السكون المقدر وحرك آخر الفعل لالتقاء الساكنين المبين في كلام الشارح وقول الشارح المضارع بعد قول المصنف أن يكون مردود فإن ذلك لا يختص بالمضارع بل الأمر كذلك ولو أبقى كلام المصنف بلا تقييد كان صوابا واستثناء المصنف الفعل المسند للألف من فتح الآخر غير ظاهر فإن آخر الفعل مفتوح معه كما شمله قوله فإنه يحرك آخره حينئذ بحركة تجانس ذلك وتقييد الشارح في قول المصنف ثانيا ويستثنى الخ الفصل بالمضارع مردود أيضا فإن الأمر كذلك أيضا كما يصرح به قول المصنف فتقول يا قوم اخشون الخ واحترز بقوله أن يكون آخر الفعل ألفا عما آخره واو أو ياء فإنه كالصحيح في حذف واو الضمير وبائه معه فتقول اغزن يا زيد واغزن يا هند كما تقول اضربن واضربن وإن كان آخر الفعل حينئذ يحذف لالتقاء الساكنين (قوله وقال سيبويه) قال الدنوشري نسب القول الأول إلى سيبويه أيضا (قوله عارضة للساكنين) قال الشهاب القاسمي هذا لا يتأتى في المضارع الخالي من ناصب وجازم نحو والله ليقومن زيد لأن آخره قبل التأكيد يستحق الحركة لأنه معرب رفعا فإذا اتصل به نون التأكيد فأي ساكنين حينئذ يلتقيان وحينئذ فلا انتقاض بهذا بما يقوي القول الأول اللهم إلا أن يراد أنه كان حقه البناء على السكون لكن عدل عنه لئلا يلتقي ساكنان ولا يخفى ما فيه ثم رأيت الدماميني بسط مضمون هذا الجواب فليطالع (قوله والنون الأول)

أشار الناظم بقوله • وإن يكن في آخر الفعل ألف فاجعله منه رافعا غير اليا • والواو ياء (فتقول) إذا أسندته إلى الظاهر (ليخشين زيدو) إلى الضمير المستتر (اتخشين يا زيدو) إلى الألف (لتخشيان يا زيدان) وإلى النون (لتخشينان يا هندات).

(فصل) (تنفرد النون الخفيفة بأربعة أحكام أحدها أنها لا تقع بعد الألف نحو قوما واقعدا) فلا يقال قومان واقعدان بسكون النون (لئلا يلتقى ساكنان) على غير حدهما (و) نقل (عن يونس والكوفيين إجازه) وحجتهم كما قال الخضراوى أنه قد يلتقى ساكنان فى الوصل نحو محياى ومماتى ونحو أأنذرتهم ونحو هؤلاء إن كنتم والتقت حلقتا البطان ونحو لام راء وكاف هاء وعين صاد (ثم صرح الفارسى فى) كتابه (الحجة بأن يونس يبقى النون ساكنة ونظير ذلك بقراءة نافع محياى) بسكون الياء موصلا (وذكر الناظم) فى شرح التسهيل عن يونس (أنه يكسر النون وحمل على ذلك) الكسر (قراءة بعضهم فدمرانهم تدميرا) على أنه أمر للاثنين والنون المكسورة نون توكيد خفيفة (وجوز) الناظم (فى قراءة ابن ذكوان ولا تتبعان بتخفيف النون) مكسورة بناء على كون الواو للعطف ولا للنهى قال الشارح ويجوز أن تكون الواو للحال ولا للنفى والنون علامة الرفع (وأما الشديدة فتقع بعدها) أى بعد الألف (اتفاقا) من البصريين والكوفيين (ويجب كسرها) وإلى امتناع الخفيفة بعد الألف وجواز الثقيلة بعدها أشار الناظم بقوله

ولم تقع خفيفة بعد الألف • لكن شديدة وكسرها ألف

(كقراءة باقى السبعة ولا تتبعان) بتشديد النون وإنما كسرت وكان أصلها الفتح لأنها هنا زائدة بعد ألف زائدة فأشبهت نون الاثنين فى نحو غلامان وفتحت فى غير ذلك لأنها حرفان الأول منهما ساكن ففتحت كما فتحت نون أين هذا تعليل سيبويه. الحكم (الثانى) من أحكام الخفيفة (أنها لا تؤكد الفعل المسند إلى نون الإناث وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يؤتى بعده بألف فاصلة بين النونين) وهما نون الإناث ونون التوكيد (قصدا للتخفيف) وإلى ذلك يشير قول الناظم:

ألفا زد قبلها • مؤكدا • فعلا إلى نون الإناث أسندا

(فيقال اضربنان) يا نسوة (وقد مضى) قريبا (أن الخفيفة لا تقع بعد الألف) وعدل فى التعليل عن تعليل تصريف العزى للفصل بين النونات يعنى الثلاثة نون جماعة الإناث والمدغمة والمدغم فيها لورود عليه قوله (ومن أجاز ذلك) وهو يونس والكوفيون (فيما تقدم أجازه هنا بشرط كسر النون) فرارا من التقاء الساكنين على غير حده إذ ليس هنا ثلاث نونات واعترض بأن تحريكها يخرجها عن وضعها فالوجه منعها بعد الألف وأشار ابن الحاجب إلى جوابه بأن الثقيلة هى الأصل والخفيفة فرعها وأدخلت الألف مع الثقيلة فتلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات لئلا يلزم للفرع مزية على الأصل واعترضه التفتازانى بأن أصالة الثقيلة إنما هى عند الكوفيين مع أن الفرع لا يجب أن يجرى على الأصل فى جميع الأحكام ولك أن تقول نصرة لابن الحاجب المجيز لوقوع الخفيفة بعد الألف هو يونس والكوفيون وهم

قال الدنوشرى لو حذف لفظ الأولى كان أولى ليشمل النون الخفيفة فليتأمل (فصل) (قوله على غير حدهما) كذا فى النسخ بالتثنية والتعبير الشائع غير حده بالإفراد والضمير عائد على التقاء وهذا جواب عما يقال التقاء الساكنين موجود مع الثقيلة وحاصل الجواب أن الألف والنون فيهما كجزء الكلمة الذى اتصلا به فيكون المجموع كلمة واحدة والتقاء الساكنين أولهما حرف مد وثانيهما مدغم وكلمة واحدة جائز فكذا فيما هو ككلمة واحدة بخلاف الخفيفة فإن فيه التقاء (٢٠٧) الساكنين فيما هو كالكلمة الواحدة وليس مدغما فى غير الوقف • فإن قيل فليجز اضربنان فى غير الوقف قلت أجاب الإمام الحديثى بأن الوقف تابع لأنه عارض فقيل إن كانت اللام متحركة يلزم الخروج عن أصلها من السكون وإن كان ساكنا يلزم التقاء الساكنين فى غير الوقف والمدغم (قوله وحجتهم الخ) قال الدنوشرى كان ينبغى تأخيره عن قوله ثم صرح الفارسى الخ (قوله والتقت حلقتا البطان) أى بإثبات الألف فى حلقتا شذوذا والقياس حذفها كما تقول غلاما الأمير إذ لا يتلفظ به بالألف قال أوس وازدحمت حلقتا البطان بأقوام وكاشت نفوسهم جزعا والبطان الحزام الذى تحت بطن البعير وفيه حلقتان فإذا التقتا دل على نهاية الهزال وهذا مثل يضرب لشدة الأمر وتفاقم الشر كأنهم لم يحذفوا فيه ألف التثنية تنظيما للحادثة بتحقق التثنية فى اللفظ المذكور (قوله أنه يكسر النون) فيه خروج عن وضعها وهو لزوم السكون ولذلك تحذف للساكنين فى نحو اضربن الرجل ولا تحرك (قوله قال الشارح الخ) كتب العلامة الغنيمى بهامش نسخة الدنوشرى ما نصه المنقول أن الجملة المصدرة بالمضارع المنفى بلا تتجرد من الواو ويلزمها الضمير قال المرادى فإن وردت بالواو قدر المبتدأ على الأصح كقراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان نص على ذلك فى التسهيل وقول الشارح وقد يجىء بالضمير والواو ظاهره عدم التأويل وهو ظاهر كلام الشارح عنه (قوله وإنما كسرت) قال الدنوشرى ظاهره أنها مبنية على الكسر حينئذ (قوله بألف فاصلة بين النونين) لا يقال هلا ترك زيادة هذه الألف وحذف النون الأولى لتوالى الأمثال كما فى غير هذا المحل لأنا نقول هذه النون فاعل ولا تحذف فتأمل

(قوله أن تركع) قال الدنوشري خبر لعل على حذف مضاف إذ قبل الاسم أو قبل أن تركع ولا بد من ذلك إذا لم تقصد المبالغة لعدم صحة حمل المعنى على الذات كما قالوا في عسى زيد أن يقوم وإنما دخلت أن في خبر لعل حملا على عسى (قوله لحذف نون التوكيد الخ) إنما لم يحذف التنوين مع التقائهما في نحو محظورا انظر بل حرك لإظهار الشرف على التنوين لكونه من خواص الشريف وهو الاسم وقال الشهاب فإن قلت هلا حركت وأبقيت كغيرها من الحروف إذا كانت ساكنة ولقيت ساكنا قلت أشار السعد في شرح التصريف إلى أن السبب أن تحريكها خلاف وضعها من السكون (وأقول) حينئذ الفرق بينها وبين غيرها مما وضع ساكنا كمن وعن فتأمل (قوله من واو أو ياء) قال الدنوشري اقتصاره عليهما يفهم منه أن نون الرفع لا ترد أيضا فلا تقول في هل تضربن هل تضربون بإعادة نون الرفع مع الواو والذى في شرح المرادى أنها تراد أيضا وعبارته وتقول في هل اضربن وهل تضربن إذا وقفت هل تضربون وهل تضربين برد الواو والياء ونون الرفع لزوال سبب الحذف وإذا أعيدت النون تكون ساكنة ولا يضر التقاء الساكنين على غير حده لكونه في الوقف اه وإنما وجب رد المحذوف المذكور ولم يرد في نحو قاض في الأكثر إن زالت العلة والدارة على قلة لأن المحذوف هنا كلمة وثم جزء كلمة والاعتناء بالكلمة أتم منه بجزئها (قوله أن يقول هنا الخ) قال الدنوشري صريحه عدم إعادة النون التي هي للرفع فيكون مخالفا لقولهم أنها تعاد ويجاب بعدم المخالفة ووجهه أن بدل النون حكمه حكم النون في حذف نون الرفع معه وإن كانت العلة التي حذفت نون الرفع لأجلها مع النون مفقودة مع بدلها وقوله ثم تحذف الخ الفعلان فيه مسندان لضمير المخاطب ومفعولاهما محذوفان والتقدير ثم تحذف أنت واو الجمع وياء المخاطبة كما تحذفهما مع المبدل منه وهو نون التوكيد الخفيفة ولا يتعين كونه مسندا لضمير المخاطب بل يجوز كونه مسندا لضمير الواو والياء مبنيا للمفعول (قوله وترد نون الإعراب) قال الدنوشري يوجه بما تقدم (قوله وتقول الخ) قال الدنوشري أي قولا غير مستقر لما يأتي بعده (قوله ويجهل التوكيد) قال الدنوشري معناه أن المخاطب لا يعرف حينئذ في الأمر هل هو مؤكد أو لا لعدم ما يدل على ذلك والواو والياء حينئذ بدل من نون التوكيد كما قاله فإن قيل يلزم على ذلك اللبس إذ يفهم السامع خلاف المراد وهو محظور يجاب بأن اللبس في مثل ذلك يجوز لقلته وندرته وقوله لم يجهل التوكيد معناه أن السامع يعرف أن الفعل مؤكد بدليل حذف نون الرفع أي ولا عبرة باحتمال أنها تحذف من غير علة ناصب

القائلون بأصالة الشديدة وفرعية الخفيفة قال الشاطبي والحجة لهم فيما ذهبوا إليه أن الخفيفة مخففة من الثقيلة وقد أجمع الجميع على أن الثقيلة تدخل بعد الألف فكذا الخفيفة اه فهذا فرع جار على أصلهم الحكم (الثالث) من أحكام الخفيفة (أنها تحذف قبل الساكن) وإلى ذلك يشير قول النظم:

• واحذف خفيفة لساكن ردف • (كقوله) وهو الأضبط بن قريع وهو جاهلي قديم قبل الإسلام بنحو خمسمائة سنة:

(لا تهين الفقير علك أن • تركع يوما والدهر قد رفعه)

لحذف نون التوكيد الخفيفة لالتقاء الساكنين وأبقى الفتحة دليلا عليها (وأصله لا تهينن) من الإهانة وكنى بالركوع عن انحطاط الحال الحكم (الرابع) من أحكام الخفيفة (أنها تعطى في الوقف حكم التنوين فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفا) وإلى ذلك يشير قول النظم • وأبدلنها بعد فتح ألفا • وقفا (كقوله تعالى لنسفعا وليكونا وقول الشاعر وهو الأعشى) ميمون:

وإياك والميتات لا تقربنها • (ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا)

والأصل فيهن لنسفعن وليكونن واعبدن بالنون الخفيفة فأبدلت في الوقف ألفا بعد فتحة كما أن تنوين المنصوب يبدل في الوقف ألفا نحو رأيت زيدا ومن ثم كتب بالألف كما كتب رأيت زيدا بالألف وقياس من قال رأيت زيد بحذف الألف على لغة ربيعة أن يقول في الوقف على اضربن اضرب بالسكون (وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حذفت ويجب حينئذ أن يرد ما حذف في الوصل) من واو أو ياء (لأجلها) وإلى ذلك يشير قول النظم • وبعد غير فتحة إذا تقف • واردد إذا حذفتها في الوقف ما • من أجلها في الوصل كان عدما (تقول في الوصل اضربن يا قوم واضربن يا هند) بضم الباء في الأول وكسرها في الثاني (والأصل اضربون واضربين) بسكون النون فيهما لحذفت الواو والياء لالتقاء الساكنين (كما) في الفصل قبله (فإذا وقفت حذفت النون لشبهها بالتنوين) الواقع بعد ضمة أو كسرة (في نحو جاء زيد ومررت بزيد) في اللغة الفصحى (ثم ترجع بالواو والياء لزوال التقاء الساكنين) بحذف النون (فتقول اضربوا واضربي) وفي شرح الخضراوي وذكر سيبويه أن الخليل قال وقياس من قال جاءني زيدو ومررت بزيدي بالإشباع على لغة أزد شنوأة أن يقول هذا هل تضربو أو هل تضربي فتبدل من النون واوا وياء ثم تحذف كما تحذف مع المبدل منه وترد نون الإعراب وتقول في المعتل على هذا الرجال اخشوا والمرأة اخشي كما تقول مع النون لا تخشون ولا تخشين ثم يستثقل واوان أولاهما مضمومة فتحذف الضمة ثم تحذف واو الجماعة للساكنين ويبقى بدل النون وكذا العمل في الياء المكسورة ويجهل التوكيد وإذا قلت هل تخشون يا قوم وهل

وجازم اقاتها (هذا باب ما لاينصرف) قال الدنوشرى وجه ذكر ما لاينصرف عقب مبحث نون التوكيد أن ما لاينصرف فيه شبه للفعل فله تعلق بالفعل كما لها تعلق به وأن نون التوكيد قسمان ثقيلة و خفيفة وهذا ذكر فيه المصنف قسمين أحدهما ثقيل وهو غير المنصرف والآخر خفيف وهو المنصرف وأحدهما فرع الآخر كنونى التوكيد على قول وإن نون التوكيد الخفيفة تشبه التنوين وذكر هنا التنوين فحصلت المشابهة بين البابين (قوله واختلف فى اشتقاقه) قال الدنوشرى الضمير المضاف اليه فيه عائد إلى المنصرف المعلوم مما لاينصرف وليس عائدا إلى ما لاينصرف كما هو واضح ليوافق قول المرادى وغيره اختلف فى اشتقاق المنصرف وإليه يرشد قول الشارح والمنصرف خالص الخ وهنا طريقان الأولى أن بعضهم قال واختلف فى اشتقاق الصرف إلى آخر ما قالوا والثانية أن بعضهم قال اختلف فى اشتقاق المنصرف إلى آخر ما قالوا والطريق الثانية أولى لما لايخفى على من له أدنى تأمل وقول الشارح إلى جهات الحركات فيه نظر ولو حذف لفظ الحركات كان أولى لأنه بصدد بيان المعنى اللغوى المأخوذ منه الاصطلاحى فابن إياز تنبه لهذا فحذفها (قوله هل هو من الصرف الخ) قال الدنوشرى قال المرادى وقال فى شرح الكافية سمى منصرفا لانقياده إلى ما يصرفه من عدم تنوين إلى تنوين ومن وجه من وجوه الإعراب إلى غيره وقال بعضهم المنصرف مأخوذ من الصرف وهو الفضل لأنه فضلا على غير المنصرف (قوله أو من الصريف وهو الصوت) قال الدنوشرى أى صوت الباب والبكرة والقلم (٢٠٩) وهو الذى يسمع لها قال النابغة

• لها صريف صريف

القعو بالمسد •

والقعو البكرة (قوله أو من الانصراف إلى جهات الحركات (قال الدنوشرى ذكرنا فيما مر أنه لو حذف لفظ الحركات كان أولى لأنه بصدد المأخذ اللغوى قال ابن إياز والثانى أنه من صرفته إذا رددته وقلبته فى الجهات وقع الصاحب ابن عباد لرجل كان قد استخدمه الاختيار صرفك والاختبار صرفك وجوز أن يكون مأخوذا

من قولهم صرفته عن كذا لأن العرب صرفوا المنصرف عن حكم الثقيل وهو الفعل (قوله الذى هو القلب) أى التقاب فهو قريب مما قبله (قوله فى فرعيتين) قال الدنوشرى يشير به إلى أن العلة الواحدة لاأثر لها لأنها يعارضها أصالة الاسم فيمنعها من التأثير فإذا انضم اليها علة ثانية قوى جانب الشبه فيرجح قالوا ونظيره الشاهد الواحد تعارضه براءة الذمة فإن انضم إليها شاهد آخر ترجح جانبه وقوى جانب شغل الذمة على البراءة وأيضا الأسماء التى تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الشبه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الأسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الأصل وأيضا لا ينبغى أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بأصل قوى (قوله إحداهما من جهة اللفظ الخ) احترازا عما لو كانا من جهة واحدة كأجيال تصغير أجمال جمع جمل فإن فيه فرعية التصغير عن التكبير والجمع عن الإفراد وجهتهما اللفظ وكحائض وطامث فإن فيهما فرعية التأنيث عن التذكير والوصف عن الموصوف وجهتهما المعنى كذا قالوا برمتهم ولايخفى ما فيه لأنه ينبغى أن يكون الاحتراز عما فيه فرعيتان من التسع المذكورة لأنها المعتبرة ولذا قيد الشارح بها والتصغير ليس منها وفرعية التأنيث أنها هى من جهة اللفظ وإن لم توجد علامته فى اللفظ وأما تسمية تأنيث نحو زينب معنويا فبمعنى آخر كما يأتى فالحق أن قولهم مرجع الخ احترازعما لعددت فرعيته اللفظية من التسع كأذربيجان وأما العدد المعنوية فلا يتصور لانحصارها فى العلمية والوصفية وهما لايجتمعان (قوله وهى اشتقاقه من المصدر) قال الدنوشرى هذا على رأى البصريين وأما على رأى الكوفيين فالفرعية اللفظية كون الفعل مركبا والاسم

تخشين يا هند ثم أبدلت ثم حذفت الضمة ثم الواو والياء لم يجهل التوكيد لعدم نون الرفع هذا حاصل ما ذكره الموضح فى حواشيه عن الخليل ويونس قال الخضراوى وإذا وقفت على اضربان واضربنان من جوزهما أبدلت النون ألفا فيلتقى ألفان فتبدل الثانية همزة كما فى حمراء فتقف على همزة ساكنة كذا حكى سيبويه عنهم ولصه ويقولون فى الوقف اضربا واضربنا فيمدون وهو قياس قولهم لأنها تصير ألفا فإذا اجتمعت ألفان مد الحرف

(هذا باب ما لاينصرف)

واختلف فى اشتقاقه هل هو من الصرف وهو الخالص من اللبن والمنصرف خالص من شبه الفعل والحرف أو من الصريف وهو الصوت لأن الصرف وهو التنوين صوت فى الآخر أو من الانصراف وهو الرجوع فكأن الاسم ضربان ضرب أقبل على شبه الفعل فمنع مما يمنع منه وضرب انصرف عنه أو من الانصراف إلى جهات الحركات أو من الصرف الذى هو القلب أقوال (الاسم إن أشبه الحرف فى الوضع أو المعنى أو الاستعمال (بنى كما مر) فى بحث المعرب والمبنى (وسمى غير متمكن) لعدم تمكنه فى باب الاسمية (وإلا) يشبه الحرف (أعرب ثم المعرب إن أشبه الفعل) فى فرعيتين من التسع إحداهما من جهة اللفظ والثانية من جهة المعنى أو فى واحدة تقوم مقامهما وذلك لأن فى الفعل فرعية عن الاسم فى اللفظ وهو اشتقاقه من المصدر وفرعية فى المعنى وهى احتياجه إلى الاسم فى الإسناد (منع الصرف كما سيأتى) بيانه

(ويسمى غير أمكن) لعدم أمكنيته (وإلا) يشبه الفعل (صرف ويسمى أمكن) لتمكنه في باب الاسمية وأمكن اسم تفضيل وبناؤه من مكن مكانة إذا بلغ الغاية في التمكن لا من تمكن خلافا لأبي حيان ومن قلده لأن بناء اسم التفضيل من غير الثلاثي المجرد شاذ وقد أمكن غيره فلا حاجة إلى ارتكابه (والصرف هو التنوين الدال على معنى يكون الاسم به أمكن) وإليه أشار الناظم بقوله

الصرف تنوين أتى مبينا ٭ معنى به يكون الاسم أمكنا

(وذلك المعنى) المدلول عليه بهذا التنوين (هو عدم مشابهته) أي الاسم (للحرف والفعل كزيد) من المعارف (وفرس) من النكرات (وقد علم من هذا) التقدير (أن غير المنصرف هو) الاسم المعرب (الفاقد لهذا التنوين) المذكور فيدخل في ذلك نحو جوار وأعيم تصغير أعمى (ويستثنى من ذلك نحو مسلمات) مما جمع بألف وتاء مزيدتين (فإنه منصرف مع أنه فاقد له) إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم) وجزم ابن مالك في شرح الكافية بأن الصرف عبارة عن التنوينات الأربعة الخاصة بالاسم وذكر أنه لأجل ذلك عدل عن تعريف الاسم بالتنوين إلى تعريفه بالصرف اه وقال ابن معزوز واضع كتاب أغلاط الزمخشري ما عدا تنوين الفواصل يسمى صرفا وتمكينا وأن من خالف ذلك لم يفهم كلام سيبويه اه وحيث منع التنوين منع الجر تبعا له عند الجمهور وذهب الزجاج والرماني إلى أن العلتين اقتضتا منعهما معا والعلل المانعة من الصرف تسع جمعها ابن النحاس في بيت واحد فقال

اجمع وزن عادلا أنث بمعرفة ٭ ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا

(ثم الاسم الذي لا ينصرف نوعان أحدهما ما يمتنع صرفه لعلة واحدة وهو شيئان أحدهما ألف التأنيث مطلقا أي مقصورة كانت أو ممدودة) وإليه الإشارة بقول الناظم

فألف التأنيث مطلقا منع ٭ صرف الذي حواه كيفما وقع

لأن وجود ألف التأنيث في الكلمة علة ولزومها بمنزلة تأنيث ثان فهو بمنزلة علة ثانية وهو الذي عبر عنه الزمخشري في مفصله بتكرير السبب الواحد (ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع أي سواء وقع نكرة كذكرى) بالقصر مصدر ذكر (وصحراء) بالمد (أم معرفة كرضوى) بفتح الراء والقصر اسم جبل بالمدينة (وزكرياء) بالمد علم نبي (أم مفردا كالقدم) تمثيله (أم جمعا كجرحى) بالقصر جمع جريح (وأصدقاء) بالمد

مفردا والمركب فرع عن المفرد قاله الشارح في شرح الأزهرية ويمكن رده بأن التركيب جاء الفعل من حيث المعنى لا من حيث اللفظ على أن كثيرا من الأسماء يدل على شيئين بل أشياء كصبوح وغبوق وضارب وإكرام فليتأمل قال الأشموني بعد كلام نقله ومن ثم صرف ما جاء على الأصل كالمفرد والجامد النكرة كرجل وفرس لأنه خف فاحتمل زيادة التنوين وألحق به ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كدريهم وما تعددت فرعيته من جهة اللفظ كأجمال أو من جهة المعنى كحائض وطامث لأنه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه أما دريهم ففرعية اللفظ فيه كون لفظ التصغير فرع التكبير وفرعية المعنى التحقير وجهتهما واحدة وهي التصغير وأما أجمال ففرعيته من جهة التصغير لما مر من جهة الجمع لأنه فرع الآحاد وأما حائض وطامث ففرعيتهما من جهة أن التأنيث فرع التذكير والوصف فرع الموصوف وجهتهما المعنى اه وقد عرفت ما فيه من أن التصغير والتحقير ليسا من العلل المعتبرة وأن التأنيث راجع إلى اللفظ وإنما نقلناه للتنبيه على أن الدنوشري أقره مع إشكاله ولبيان أنه كتبه في غير موضعه وإنما حقه أن يكتب عند قول الشارح إحداهما الخ كما فعلنا (قوله ويستثنى من ذلك نحو مسلمات فإنه منصرف الخ) فيه بحث لأنه أسلف أن الصرف التنوين الدال الخ ولا يخفى أن المنصرف هو الذي قام به الصرف وهو لم يتحقق في جمع المؤنث فكيف يكون منصرفا فلا يعقل الاستثناء لأن حاصله الحكم على جمع المؤنث بأنه مشتق مع انتفاء مبدأ الاشتقاق اللهم إلا أن يحمل قوله الصرف هو التنوين على المسامحة والمراد أنه التنوين وأمر آخر يصدق على جمع المؤنث واقتصر على التنوين اكتفاء بالتعريف بالأخص وأما من قال أن المراد أنه علامة له لا نفسه والعلامة لا يجب اطرادها فعليه لا يحتاج للاستثناء وتفصيل الكلام يطلب من حواشينا على الألفية (قوله وجزم ابن مالك الخ) قال الدنوشري هذا هو الأول لأن مأخذ الاشتقاق موجود حينئذ في جمع المؤنث السالم بخلافه على الأول لكنه يقتضي تسمية كل ما وجد فيه تنوين من الأربعة منصرفا لوجود الصرف فيه وفيه ما فيه (قوله لأن وجود ألف التأنيث الخ) فيه أن المتبادر من قولهم أو واحدة تقوم مقامهما أن يكون في العلة جهة راجعة للفظ وجهة راجعة للمعنى وتنزيل اللزوم منزلة تأنيث ثان لا يوافق ذلك (قوله وزكرياء) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه أن ألفه للتأنيث وفي كلام الأندلسي ما يدل على أن فيها اعتبارين وعبارته مسئلة مما يجوز فيه الأمران يأجوج ومأجوج إن أخذا من أج صرفا وإذا لم تشتقهما لم تصرفهما ومن ذلك زكريا

من الثقة من زكر أو تزكر كانت الهمزة للتأنيث فلا ينصرف معه ولا نكرة ووزنه فعليا وفيه أربع لغات المد والهمز والقصر وهو أيضا غير مصروف للعجمة والتعريف في القصر أو لأن آخره ألف التأنيث إن قلنا إنه مشتق وزكري بالتشديد والصرف لأن علامة التأنيث قد زالت ويقال أيضا زكر بحذف إحدى الياءين فيصير مثل عم وشيخ منقوص مصروفا اهـ فليتأمل اهـ (قوله من اشتقه الخ) لم يذكر مقابله أي ومن اشتقه صرفه على قياس قرينتيه السابقتين وهو مردود فإنه على هذا التقرير غير مصروف أيضا للعجمة والعلمية ويدل على ذلك وجدانه غير منصرف وقول ابن فلاح زكرياء وزكرياء في العلمية والعجمة وقيل إنه مشتق (٢١١) من تزكر بطن الصبي إذا امتلأ وهمزته للتأنيث ووزنه فعليا وقال ابن فلاح ويأجوج ومأجوج فيهما العلمية والعجمة وقيل العلمية والتأنيث لأنهما اسمان لقبيلتين ومن عر فلبا فيهما من الأجة وهي شدة الحر فبطل بذلك قول الأندلسي المار فليتأمل كلامهما (قوله وحمراء) قال الدنوشري تسمية ألف حمراء ممدودة لأجل مجاورتها لما قبلها الممدود وإلا فليس فيها مد كما هو ظاهر اهـ وهذا مع قصوره لاقتصاره على خصوص لفظ حمراء مستفاد من قول الشارح الآتي فلم يبق إلا قلب الثانية همزة إذ يعلم منه أن قولهم ألف التأنيث الممدود مسامحة فإن الممدود ما قبلها (قوله فإن الجمع متى كان الخ) فيه أن هذا يقتضي أن في صيغة منتهى الجموع علتين لا ما يقوم مقامهما ثم إن جعله فرعية المعنى الدلالة على الجمعية لا يوافق حصر ما يرجع إلى المعنى من العلمية والوصفية ثم المناسب لما قرره في ألف التأنيث أن تجعل العلة الثانية تكرار الجمع تحقيقا أو تقديرا (قوله جمع عبالة) قال الدنوشري مشكل فإن الكلام في المفرد وكلام ابن الناظم ليس فيه أنه جمع ووجدت بخط شيخ الإسلام أحمد بن قاسم أن عبالا معناه الثقل فيقتضي أنه مفرد فليتأمل (قوله فقد تبدل الخ) قال الدنوشري الظاهر أن هذا الحكم سماعي فلا يجوز في نحو جوار وغواش جواري وغواشي بل يقتصر فيه على ما ورد ثم رأيت أنه مطرد فيما مفرده ألف التأنيث دون غيره فلا يجوز فيه ثم رأيت أيضا أنه لا يجوز التخفيف إلى فعالى بالفتح إلا في فعلاء اسما محضا لا مذكر له كصحراء فلا يجوز في سكرى سكارى لأن له مذكرا قاله الشارح في مبحث البدل (قوله ويجري مجرى الصحيح) قال الدنوشري المراد بالصحيح

جمع صديق (أم أسماء كما تقدم) تمثيله (أم صفة كحبلى) بالقصر (وحمراء) بالمد وأصلها عند سيبويه حمرى بالقصر بوزن سكرى فلما قصدوا المد زادوا قبل ألفها ألفا أخرى والجمع بينهما محال وحذف أحدهما يناقض الغرض المطلوب لأنهم لو حذفوا الألف الأولى لفات المد ولو حذفوا الثانية لفاتت الدلالة على التأنيث وقلب الأولى أيضا مخل بالمد المطلوب فلم يبق إلا قلب الثانية همزة وذهب بعضهم إلى أن الألف الأولى للتأنيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان وضعف بأنه يفضي إلى وقوع علامة التأنيث حشوا وذهب بعضهم إلى أن الألفين معا للتأنيث ورد بعدم النظير إذ ليس لنا علامة تأنيث على حرفين (و) الثاني (الجمع الموازن مفاعل أو مفاعيل) في كون أوله حرفا مفتوحا وثالثه ألفا غير عوض يليها كسر أصلي ملفوظ به أو مقدر على أول حرفين بعد الألف ولا فرق بين الحرف الأول من الكلمة بين الميم وغيرها (كدراهم) ومساجد بكسر ما بعد الألف لفظا ودواب ومداري بكسر ما بعد الألف تقديرا إذ أصلهما دوابب ومداري بالكسر فيهما أو ثلاثة أوسطها ساكن غير منوي به وبما بعده الانفصال كمصابيح (ودنانير) فإن الجمع متى كان بهذه الصفة كان فيه فرعية اللفظ بخروجه عن صيغ الآحاد العربية وفرعية المعنى بالدلالة على الجمعية فاستحق المنع من الصرف والدليل على أن هذا الجمع خارج عن صيغ الآحاد العربية أنك لا تجد مفردا ثالثه ألف بعدها حرفان أو ثلاثة إلا وأوله مضموم كعذافر بالعين المهملة والذال المعجمة والفاء والراء الجمل الشديد أو الألف عوض من إحدى ياءي النسب تحقيقا كيمان وشآم وأصلهما يمني وشامي أو تقديرا كتهام فإن الألف في تهامة موجودة قبل النسب فهي كالعوض فكأنه نسب إلى فعل مثل شأم بسكون العين أو فعل كيمن بفتح العين أو ما بعد الألف ساكن كعبال بفتح العين المهملة والباء الموحدة وتشديد اللام جمع عبالة وهي الثقل يقال ألقى عليه عبالته أي ثقله أو مفتوح كبراكاء بفتح الموحدة والراء وهي الثبات في الحرب أو مضموم كتدارك مصدر تدارك أو عارض الكسر لأجل اعتلال الآخر كتوان وتدان وأصلهما توانى وتدانى بضم النون فيهما قلبت الضمة كسرة وأعلا إعلال قاض أو ثاني الثلاثة محرك كعلانية وكراهية مصدرين أو الثاني والثالث عارضان للنسب منوي بهما الانفصال وضابطه أن لا يسبقا الألف في الوجود سواء كانا مسبوقين بها كظفاري وبياري نسبة إلى ظفار وبيار قبيلتين أو غير متمكنين من الألف كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال بخلاف نحو قماري وكراسي فإن الياءين فيهما موجودتان في المفرد وهو قمري وكرسي فليست الياءان عارضتين في الجمع فقماري ونحوه بمنزلة مصابيح وإلى ذلك أشار الناظم بقوله .

وكن لجمع مشبه مفاعلا ... أو المفاعيل بمنع كافلا

(وإذا كان مفاعل) معتلا (منقوصا فقد تبدل كسرته فتحة فتنقلب ياؤه ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها ويجري مجرى الصحيح (فلا ينون) بحال اتفاقا ويقدر إعرابه في الألف (كعذارى) جمع عذراء بالمد وهي

البكر (ومداري) جمع مدرى بكسر الميم والقصر وهو مثل المشط تحك بها المرأة رأسها وهذا الاستعمال غير غالب (والغالب أن تبقى كسرته) وياؤه على حالها (فإذا خلا من أل و) من (الإضافة أجرى في حالتي (الرفع والجر مجرى قاض وسار) ونحوهما من المنقوص المنصرف (في حذف يائه وثبوت تنوينه نحو هؤلاء جوار ومررت بجوار وقال الله تعالى (ومن فوقهم غواش والفجر وليال) فغواش مرفوع على الابتداء وليال مجرور بالعطف على الفجر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وذا اعتلال منه كالجواري ◦ رفعاً وجرا أجره كساري

(و) أجرى (في) حالة (النصب مجرى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته) من غير تنوين (نحو) رأيت جواري قال الله تعالى (سيروا فيها ليالي) وسبب ذلك أن في آخر نحو جوار مزيد ثقل لكونه ياء في آخر اسم لا ينصرف فإذا خلا مما هو فيه من الألف واللام والإضافة تطرق إليه التغيير وأمكن فيه التخفيف بالحذف مع التعويض فخفف بحذف الياء وعوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ إخلال بصيغة الجمع وقدر إعرابه رفعا وجرا استثقالا للضمة والفتحة النائبة عن الكسرة على الياء المكسور ما قبلها ولم تخفف في النصب لعدم الثقل ولا مع الألف واللام لعدم التمكن من التعويض لأن التنوين لا يجامع الألف واللام ولا الإضافة وذهب الأخفش إلى أن الياء لما حذفت تخفيفا بقي الاسم في اللفظ كسلام وكلام وزالت صيغة منتهى الجموع فدخله تنوين الصرف ورد بأن المحذوف في قوة الموجود وإلا لكان آخر ما بقي حرف إعراب واللازم باطل فالملزوم مثله وذهب الزجاج إلى أن التنوين عوض عن ذهاب الحركة على الياء وأن الياء محذوفة لالتقاء الساكنين وهو ضعيف لأنه لو صح التعويض عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الألف في نحو موسى أولى لأنها لا تظهر بحال واللازم منتف فالملزوم كذلك وذهب المبرد إلى أن فيما لا ينصرف تنوينا مقدرا بدليل الرجوع إليه في الشعر فحكموا له في جوار ونحوه بحكم الموجود وحذفوا لأجله الياء في الرفع والجر لتوهم التقاء الساكنين ثم عوضوا عما حذف التنوين الظاهر وهو بعيد لأن الحذف لالتقاء ساكنين متوهم الوجود مما لا يوجد له نظير فلا يحسن ارتكاب مثله قاله الشارح وقال المرادي المشهور عن المبرد أن التنوين عنده عوض عن الحركة كما نقل في شرح الكافية (وسراويل ممنوع الصرف مع أنه مفرد) واختلف في سبب منع صرفه (فقيل) إنه (أعجمي حمل على موازنه من العربي) كدنانير (وقيل إنه منقول عن جمع سروالة) سمي به المفرد الجنسي واختلف في سماع سروالة فقال أبو العباس إنها مسموعة وأنشد عليها :

عليه من اللؤم سروالة ◦ فليس يرق لمستعطف

وقيل لم يسمع والبيت مصنوع فلا حجة فيه والصحيح ما قاله أبو العباس فقد ذكر الأخفش أنه سمع من العرب سروالة وقال أبو حاتم من العرب من يقول سروال وقيل سراويل جمع سروال كشماليل جمع شملال حكاه الحريري في المقامات (ونقل ابن الحاجب أن من العرب من يصرفه وأنكر ابن مالك ذلك عليه) ورد بأنه ناقل ومن نقل حجة على من لم ينقل وإلى المنع من الصرف أشار الناظم بقوله :

ولسراويل بهذا الجمع ◦ شبه اقتضى عموم المنع

(وإن سمي) شخص (بهذا الجمع) الذي هو على زنة مفاعل أو مفاعيل (أو بما وازنه من لفظ أعجمي مثل سراويل وشراحيل) بمعجمة ومهملتين (أو) من (لفظ مرتجل للعلمية مثل كشاجم) بالكاف والشين المعجمة والجيم اسم شاعر وظاهر سياقه أنه بفتح الكاف وفي القاموس زيادة على الصحاح كشاجم كعلابط اسم اه ولا خلاف أن علابط بضم العين وكسر الموحدة وهو الضخم (منع الصرف) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

نوعه كساجدة لا مطلق الصحيح والمراد أنه جار مجراه في عدم التنوين كما أن مساجد كذلك وذكر صاحب الصحاح أن عذاري ونحوه كصحاري أصله بياء مشددة قال وأصله أي صحاري (٢١٢) بالفتح صحاري بالتشديد وقد جاء في الشعر لأنك إذا جمعت صحراء جئت بألف قبل الواو وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف كل جمع كمساجد فتقلب الألف الأولى التي بعد الراء ياء لكسر ما قبلها وكذا الثانية التي للتأنيث فتدغم ثم حذفوا الياء الأولى وأبدلوا الثانية ألفا فقالوا صحارى لتسلم الألف من الحذف عند التنوين وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة عن ألف التأنيث والياء المنقلبة عن ألف ليست للتأنيث نحو ألف مرمى ومغزى إذا قالوا مرامي ومغازي وبعض العرب لا يحذف الياء الأولى لكن يحذف الثانية فيقول صحار بكسر الراء وهذه صحار كما تقول جوار اه وكذا يقال فيما فيه ألف التأنيث المقصورة لكن لا تشديد فيه ويعلم أن ما فيه ألف التأنيث كجوار لا يجوز فيه هذا التخفيف (قوله على حالها) قال الدنوشري قد يشكل بأن الياء تحذف كما قال بعد ومراده أنها لا تقلب ألفا كما قلبت في الاستعمال الأول فلا ينافي أنها تحذف (قوله وقيل إنه منقول عن جمع سروالة) أي وهو عربي كما قال ابن الحاجب وقال إنه جمع سروالة تقديرا وإنما احتاج إلى ذلك لم يجعل محمولا على موازنه من الألفاظ العربية كما قيل بذلك على كونه عجميا لأن العجمي غريب في لغة العرب فلا بعد في حمله على ما له أصالة في لغة العرب والعربي لا يتبع ما هو مماثل له (قوله ورد الخ) قال

وإن به سمى أو بما لحق ٭ به فالانصراف منعه يحق

والعلة في منع صرفه ما فيه من الصيغة وقيل قيام العلمية مقام الجمعية فلو طرأ تنكيره انصرف على مقتضى التعليل الثاني لفوات ما يقوم مقام الجمعية وهو مذهب المبرد ولا ينصرف على مقتضى التعليل الأول لوجود الصيغة وهو مذهب سيبويه وعن الأخفش القولان والصحيح قول سيبويه لأنهم منعوا سراويل من الصرف وهو نكرة وليس جمعا على الصحيح (النوع الثاني ما يمتنع صرفه بعلتين وهو نوعان أحدهما ما يمتنع صرفه) حال كونه (نكرة ومعرفة وهو ما وضع صفة وهو إما مزيد في آخره ألف ونون أو موازن للفعل) وهو وزن أفعل في المكبر وأفيعل في المصغر (أو معدول) عن لفظ آخر (إما ذو الزيادتين فهو فعلان) بفتح الفاء (بشرط أن لا يقبل التاء) الدالة على التأنيث (إما لأن مؤنثه فعلى) بألف التأنيث المقصورة (كسكران وغضبان وعطشان) فإن مؤنثاتها سكرى وغضبى وعطشى (أو لكونه لا مؤنث له) أصلا (كلحيان) للكبير اللحية فالأول متفق على منع صرفه لأنه صفة جاءت على فعلان والمؤنث منه على فعلى وإنما كان ذلك مانعا فيه لتحقق الفرعيتين به فرعية المعنى وفرعية اللفظ أما فرعية المعنى فلأن فيه الوصفية وهي فرع عن الجمود لأن الصفة تحتاج إلى موصوف ينسب معناها إليه والجامد لا يحتاج إلى ذلك وأما فرعية اللفظ فلأن فيه الزيادتين المضارعتين لألفي التأنيث في نحو حمراء في أنهما في بناء يخص المذكر كما أن ألفي التأنيث في حمراء في بناء يخص المؤنث وفي أنهما لا تلحقهما التاء فلا يقال سكرانة كما لا يقال حمراءة والمزيد فرع عن المجرد فلما اجتمع في فعلان المذكر الفرعيتان امتنع من الصرف وأما ما نقل عن بني أسد أنهم يقولون سكرانة ويصرفون سكران فقال الزبيدي ذكر يعقوب أن ذلك ضعيف رديء وقال أبو حاتم لبني أسد مناكير لا يؤخذ بها والثاني وهو ما لا مؤنث له كلحيان مختلف فيه والصحيح منعه من الصرف لأنه وإن لم يكن له فعلى وجودا فله فعلى تقديرا لأنا لو فرضنا له مؤنثا لكان فعلى أولى به من فعلانة لأن باب سكرى أوسع من باب ندمانة والمقدر في حكم الموجود بدليل الإجماع على منع صرف أكمر مع أنه لا مؤنث له وحكى أن من العرب من يصرف لحيان حملا على ندمان على أنه لو كان له مؤنث لكان بالتاء (بخلاف نحو مصان) بتشديد الصاد المهملة (للئيم) بهمزة بعد اللام (وسيفان) بسين مهملة فياء مثناة تحتانية ففاء (للطويل) الممشوق الضامر البطن (وأليان) بفتح الهمزة وسكون اللام وبالياء المثناة تحت (لكبير الألية) من ذكور الغنم (وندمان من المنادمة) وهي المكالمة (لا من الندم) على ما فات (فإن مؤنثاتها فعلانة) فلذلك صرفت (وأما ذو الوزن فهو أفعل) غالبا (بشرط أن لا يقبل التاء إما لأن مؤنثه فعلاء كأحمر أو فعلى) بضم الفاء كأفضل (أو لكونه لا مؤنث له) أصلا (كأكمر) للعظيم الكمرة وهي الحشفة (وآدر) بالمد للكبير الأنثيين فهذه الأنواع الثلاثة ممنوعة من الصرف للوصف الأصلي ووزن أفعل فإن وزن أفعل أولى بالفعل لأن أوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم فكان لذلك أصلا في الفعل لأن زيادته لمعنى أولى مما زيادته لغير معنى وإنما اشترط أن لا تلحقه تاء التأنيث لأن ما تلحقه من الصفات كأرمل وهو الفقير ضعيف الشبه بلفظ المضارع لأن تاء التأنيث لا تلحقه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ ووصف أصلي ووزن أفعلا ٭ ممنوع تأنيث بتا ٭ (وإنما صرف أربع في نحو مررت بنسوة أربع) مع كونه صفة للنسوة وفيه وزن الفعل (لأنه وضع اسما) للعدد (فلم يلتفت لما طرأ له من الوصفية وأيضا فإنه قابل للتاء) في نحو مررت برجال أربعة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ٭ وألغين عارض الوصفية كأربع ٭ (وإنما منع صرف باب أبطح) وهو المكان المنبطح من الوادي وأجرع وهو المكان المستوي وأبرق وهو المكان الذي فيه لونان (و) باب (أدهم للقيد وأسود) للحية السوداء (وأرقم للحية) التي فيها نقط سود وبيض كالرقم (مع أنها أسماء لأنها وضعت صفات فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الاسمية) وفي الإفصاح أن سيبويه ذكر أن جميع العرب

الدنوشري قد يرد الرد ويقال إن ما نقله ابن الحاجب انفرد به ولم يحفظ عن غيره فلم يعول عليه (قوله وهو ما وضع صفة) قال الدنوشري قال الهندي المراد بالأصل الأصل ولو حكما كثلاث أو تقديرا كأجمع أو بناء على قانون وضعي كأدير تصغير أدور (قوله وهو وزن أفعل) أي ذو وزن أفعل وإلا لم يصح الحمل كما هو ظاهر (قوله بفتح الفاء) قيد بذلك لأن الألف والنون في الصفة لا تكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا تكون إلا مع فعلانة كعريان فإن مؤنثه عريانة (قوله أن لا يقبل التاء) لا بد أيضا أن تكون الوصفية أصلية نظير ما يأتي مع وزن الفعل ليخرج نحو صفوان بمعنى قاس وهذا مستفاد من قوله السابق وهو ما وضع صفة (قوله فالأول الخ) قال الدنوشري قد ينافيه ما سيأتي عن بني أسد من أنهم يصرفون باب سكران ويجاب بأن ذلك غير معتد به لما سيأتي (قوله وقال أبو حاتم الخ) وجه كونها مناكير أنها مخالفة للغات الفصيحة وقد يقال كيف ينكر عليهم ما هو لغتهم التي طبعهم الله عليها (قوله لأنه وضع اسما الخ) قال الدنوشري قال شيخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادي ومن خطه نقلت ٭ فإن قلت ما معنى أربع مستعملة في الوصفية العارضة ومعناها إذا لم تستعمل فيها بل في معنى المجرد العددي فإن معناه الأول ذوات وعدد أي ذوات لها

فمنع صرف ستة أدهم للقيد وأسود سالخ وأرقم لنوعين من الحيات وأجرع وأبطح وأبرق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وعارض الاسمية أي ألغيته (وربما اعتد بعضهم اسميتها) الطارئة (فصرفها) وصرح ابن جني بأن هذه الأسماء كلها تصرف ويفترق باب أبطح وباب أدهم من جهة كون باب أبطح صفات خاصة بالأمكنة الموجود معها فهم ذلك المعنى وباب أدهم صفات عامة ويفترق هذان البابان وباب أجدل في الصرف وعدمه فأما أدهم وأبطح فأصلهما الوصفية ثم طرأت عليها الاسمية فلهذا منعا من الصرف (وأما أجدل للصقر وأخيل لطائر ذي خيلان) بكسر الخاء المعجمة وسكون الياء جمع خال وهو النقط المخالفة لبقية البدن قال الفراء هو الشقراق وسمي أخيل لأنه يتخيل في لونه الخضرة من غير خلوصها (وأفعى للحية) واختلف في اشتقاقها فقال أبو علي مشتقة من يافع فأصلها ايفع وقال ابن جني من فوعة السم حرارته فأصلها أفوع فنقلت فاؤه على الأول وعينه على الثاني إلى موضع لامه وقال غيرهما من مادة الأفعوان فلا نقل فيه ومنه أرض مفعاة أي كثيرة الأفاعي (فإنها أسماء في الأصل و) في (الحال فلهذا صرفت في لغة الأكثر وبعضهم يمنع صرفها) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وأجدل وأخيل وأفعى مصروفة وقد ينلن المنعا

(للمح معنى الصفة فيها وهي القوة) في أجدل (والتلون) في أخيل (والإيذاء) في الأفعى لكن المنع في أفعى أبعد منه في أخيل وأجدل لأنهما من الخيول وهو الكثير الخيلان ومن الجدل وهو الشدة وأما أفعى فلا مادة لها في الاشتقاق لكن ذكرها يقارن تصور إيذائها فأشبهت المشتق قاله المرادي تبعا للشارح (قال) القطامي

كأن العقيليين يوم لقيتهم * (فراخ القطا لاقين أجدل بازيا)

فمنع صرف أجدل وهو مفعول لاقين وبازيا يجوز أن يكون صفة أجدل ويجوز أن يكون معطوفا على أجدل بإسقاط العاطف وهو من بزى إذا تطاول (وقال) حسان بن ثابت الأنصاري رضي الله عنه

ذريني وعلمي بالأمور وشيمتي * (فما طائر يوما عليك بأخيلا)

فمنع صرف أخيل والعرب تتشاءم بالأخيل تقول هو أشأم من أخيل ويجمع على أخايل ومن غير الغالب أفيعل نحو أحيمر وأفيضل من المصغر فإنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل فإنه على وزن أبيطر قاله المرادي تبعا للشارح (وأما) الوصف (ذو العدل فنوعان أحدهما موازن فعال) بضم الفاء (ومفعل) بفتح الميم والعين وهما مسموعان (من الواحد إلى الأربعة باتفاق وفي الباقي) من العشرة (على الأصح) وقيل في العشرة والخمسة فدونها سماعا وما بينهما قياسا عند الكوفيين والزجاج وقيل يقاس على فعال خاصة لأنه أكثر والصحيح كما قال الموضح هنا وفي الحواشي أن البناءين مسموعان في الألفاظ العشرة كما حكاه الشيباني ولا يعارض بقول أبي عبيدة والبخاري في صحيحه إن العرب لا تتجاوز الأربعة لأن غيرهما سمع ما لم يسمعا ونقل السخاوي أنه يعدل أيضا إلى فعلان بضم الفاء من الواحدة إلى العشرة كقوله طاروا إليه زوجات ووحدانا (وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول) حال كونها (مكررة فأصل جاء القوم أحاد جاؤا واحدا واحدا) فعدل عن واحدا واحدا إلى أحاد تخفيفا للفظ (وكذا الباقي ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نعوتا نحو أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع نعوت لأجنحة (أو أحوالا نحو فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) فمثنى وثلاث ورباع أحوال من النساء (أو أخبارا نحو صلاة الليل مثنى مثنى) فمثنى الأول خبر صلاة ومثنى الثاني تكرير له (وإنما كرر لقصد التوكيد لا لإفادة التكرير) التأسيس (لأنه لو قيل صلاة الليل مثنى لكفى في المقصود) وزعم الفراء أن هذه الأسماء معارف بنية الألف واللام فعلى هذا فهي في الآيتين بدل كما قال الحوفي إذ لا تنعت النكرة بالمعرفة ولا يجيء الحال معرفة إلا بتأويل ومنهم من يذهب بها مذهب الأسماء فلا يستعملها استعمال المشتقات في التبعية كقوله :

العـــدد أي الكمية المخصوصة كضارب معناه ذات وضرب وفي الثاني مجرد العدد أي الكمية المخصوصة (قوله بعضهم) قال الدنوشري ينظر ما مرجع الضمير في قوله بعضهم هل هو العرب أو النحاة فإن كان العرب نافى قول من المتقدم (قوله والإيذاء) قال الدنوشري في القاموس ولا تقل إيذاء بل تقول أذية فالإيذاء غير مستعمل لكن ذكر بعض العلماء أن كلام القاموس مردود وكان المرحوم أبو السعود مفتي الديار الرومية ابن الشيخ محمد العمادي يقول قولوا إيذاء إيذاء للاستراباذي صاحب القاموس مستشهد بما ذكره العلامة حسين الزوزني في كتابه المصادر من أنه مسموع وذكر في القاموس أيضا أن التهويش والمشوش والتشويش كلها لحن قال ووهم الجوهري والصواب التهويش والمهوش والتهويش اه وهو مردود أيضا بما ذكره الزوزني في مصادره كذا قال بعضهم وفيه نظر

وخيل كفاها ولم يكفها * ثناء الرجال ووحدانها

النوع (الثاني أخر) بضم الهمزة وفتح الخاء (في نحو مررت بنسوة أخر) وإلى منع العدل مع الوصف في هذين النوعين أشار الناظم بقوله

ومنع عدل مع وصف معتبر * في لفظ مثنى وثلاث وأخر

(لأنها جمع لأخرى وأخرى أنثى آخر بالفتح) للخاء (بمعنى مغاير وآخر) بالفتح (من باب اسم التفضيل) فإن أصله أأخر بهمزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا (واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرده من أل والإضافة مفردا مذكرا) ولو كان جاريا على مثنى أو مجموع أو مؤنث فالأول (نحو ابو يوسف وأخوه أحب) إلى أبينا منا (و) الثاني (نحو قل إن كان آباؤكم وأبناؤكم إلى قوله أحب إليكم) من الله ورسوله والثالث نحو هند أحب إلى من عمرو (فكان القياس أن يقال مررت بامرأة آخر وبنساء آخر وبرجال آخر وبرجلين آخر) بفتح الهمزة الممدودة فيهن (ولكنهم) في التأنيث (قالوا أخرى و) في جمع المؤنث المكسر قالوا (أخر) بضم الهمزة (و) في جمع المذكر السالم قالوا (آخرون و) في المثنى قالوا (آخران و) بذلك جاء التنزيل (قال الله تعالى فتذكر إحداهما الأخرى فعدة من أيام أخر وآخرون اعترفوا فآخران يقومان وإنما خص النحويون أخر) بضم الهمزة (بالذكر) دون ما عداه (لأن في أخرى ألف التأنيث وهي أوضح من العدل) في منع الصرف (وأما آخرون وآخران فمعربان بالحروف فلا مدخل لها في هذا الباب) لأن إعرابه بالحركات (وأما آخر) بفتح الهمزة (فلا عدل فيه وإنما العدل في فروعه) هي المؤنث والمثنى والجمع (وإنما امتنع من الصرف للوصفية والوزن) وفي جعل آخر من باب التفضيل إشكال لأنه لا يدل على المشاركة والزيادة بل المغايرة ومن ثم قال الموضح في الحواشي الصواب أن آخر مشابه لأفعل من جهات ثلاث إحداها الوصف والثانية الزيادة والثالثة أنه لا يتقوم معناه إلا باثنين مغاير ومغاير كما أن أفعل إنما يتقوم معناه باثنين مفضل ومفضل عليه فلما أشبهه من هذه الجهات استحق أحكامه في جميع تصاريفه وعلى هذا فكان ينبغي أن لا تستعمل تصاريفه مع التنكير إلا مع أل والإضافة لمعرفة فلما خرجت عن ذلك كان ذلك عدلا عما استحقه بما اقتضى المشابهة فعلى هذا إذا قيل مررت بنسوة أخر كان معدولا عن آخر بالفتح والمعدول لا تقول عن الآخر لأنه نكرة لجريه على نكرة نعتا ولا عن آخرين لما بينا من انتفاء حقيقة التفضيل من هذه الكلمة وكثير غلط في المسألة اهـ (وإن كانت أخرى بمعنى آخرة) بكسر الخاء وهي المقابلة للأولى (نحو قالت) أخراهم لأولاهم وقالت أولاهم لأخراهم جمعت على أخر مصروفا) لأنه غير معدول ذكر ذلك الفراء و(لأن مذكرها آخر بالكسر) مقابل أول (بدليل وأن عليه النشأة الأخرى) أي الآخرة بدليل (ثم الله ينشئ النشأة الآخرة) والقصة واحدة (فليست) أخرى بمعنى آخرة (من باب اسم التفضيل) والفرق أن أنثى المفتوح لا تدل على انتهاء كما لا يدل عليه مذكرها ولذلك يعطف عليها مثلها من جنس واحد كقولك عندي رجل وآخر وآخر وعندي امرأة وأخرى وأخرى وأنثى المكسور تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من جنس واحد كما أن مذكرها كذلك (وإذا سمي به)

(قوله بمعنى مغاير) قال الدنوشري مع قوله من باب اسم التفضيل ليس بظاهر عند التأمل إذ تفسيره باسم الفاعل يقتضي انسلاخه عن معنى التفضيل والصواب ما في الجامي أن آخر كان في الأصل اسم تفضيل بمعنى أشد مغايرة بمعنى مغاير ويمكن الجمع بين قول من قال إنه اسم تفضيل وبين قول من قال إنه ليس باسم تفضيل بأن الأول راعى الأصل والثاني راعى الحالة الراهنة قال شيخنا العلامة شهاذة الحلبي أطال الله عمره وبه يبطل قول الموضح الصواب أن آخر مشابه الخ فليتأمل (قوله فتذكر (٢١٥) إحداهما الأخرى) قال التفتازاني في حواشي الكشاف مما ينبغي أن يتعرض له وجه تكرار إحداهما ولا خفاء في أنه ليس من وضع المظهر موضع المضمر إذ ليست المذكورة هي المناسبة إلا أن يجعل إحداهما الثانية في موقع المفعول ولا يجوز تقدم المفعول على الفاعل في موضع الإلباس لم يصح أن يقول فتذكر الأخرى فلا بد للعدول من نكتة اهـ وفي أمالي ابن الحاجب أن المقصود هو إفادة كون التذكير من إحداهما للأخرى كيفما قدر ولا يستقيم إلا كذلك ألا ترى أنه لو قيل إن تضل إحداهما فتذكرها الأخرى وجب أن يكون ضمير المفعول عائدا على الضالة فيتعين لها وذلك مخل بالمعنى المقصود لأن الضالة الآن في الشهادة قد تكون هي الذاكرة لها في زمان آخر فالمذكرة حينئذ هي الضالة فإذا قيل فتذكرها الأخرى لم يفد ذلك لتعيين عود الضمير إلى الضالة وإذا قيل فتذكر إحداهما الأخرى كان مبهما في واحدة منهما فلو ضلت إحداهما فذكرتها الأخرى فذكرت كان داخلا ثم لو انعكس الأمر والشهادة بعينها في وقت آخر اندرج أيضا تحته لوقوع قوله فتذكر إحداهما الأخرى غير معين فظهر الوجه الذي لأجله عدل عن فتذكرها إلى فتذكر إحداهما هكذا قيل وفيه بحث كذا في شرح المغني الممزوج للدماميني في بحث أن المفتوحة الهمزة الساكنة النون وقال بعضهم أن تضل إحداهما أي إحدى الشهادتين أي تضيع بالنسيان فتذكر إحدى المرأتين الأخرى لئلا يتكرر لفظ إحداهما بلا معنى وعلى هذا يؤيده أنه لا يسمى ناسي الشهادة ضالا ويجوز أن يقال ضلت الشهادة إذا ضاعت كما قال عز وجل قالوا أضلوا عنا أي ضاعوا

(قوله وإنما مرادهم بذلك العدل الخ) قال الدنوشرى يمنع هذا التأويل ما حكاه المرادى عن الفراء قال وتلبيه أجاز الفراء صرف هذه الألفاظ مذهوبا بها مذهب الأسماء وقال تقول العرب ادخلوا ثلاث ثلاث أو ثلاثا ثلاثا (قوله تركيب المزج) قال الدنوشرى خرج به المركب الإضافى والإسنادى فالأول يكون إعرابه على آخر الجزء الأول والإسنادى يحكى على ما هو عليه وهل هو معرب أو مبنى فيه خلاف والمركب العددى نحو خمسة عشر متحتم البناء عند البصريين وأجاز الكوفيون إضافة صدره إلى عجزه وسيأتى فى بابه فإن سمى به ففيه ثلاثة أوجه الأول أن يقر على حالة البناء الثانى أن يعرب إعراب ما لا ينصرف الثالث أن يضاف صدره إلى عجزه والمركب من الأحوال والظروف نحو شغر بغر بيت (٢١٦) بيت وصباح مساء إذا سمى به أضيف صدره إلى عجزه وزال التركيب عند سيبويه وقال يجوز التركيب والبناء (قوله وحضرموت) قال الدنوشرى وبعضهم يقول حضرموت بضم الميم نقله ابن إياز عن التبريزى (قوله فإن هذا النوع) قال الدنوشرى ليس مراده به النوع الثانى لعدم صحة التعليل بما ذكره بل مراده النوع الأول من السبعة (قوله ثم إن كان الخ) قال الدنوشرى قضيته أن هرمز منع صرفه للعلمية والعجمة مع أنه لا علمية فيه وإنما المجموع هو العلم ويجاب بأن جزء العلم كالعلم (قوله ولا تظهر فيه الفتحة) قال الدنوشرى ويلغز بذلك ويقال لنا اسم منقوص تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر الفتحة ونظمته فى قولى:

أفدنى أى منقوص

وفيه النصب لم يظهر

(قوله وإلا صرف كحضرموت) قال الدنوشرى قال المرادى وأما كرب من معد يكرب فمصروف فى اللغة المشهورة وبعض العرب لا يصرفه بل يجعله مؤنثا (قوله وقال غيره) قال الدنوشرى ينظر هل الأصح طريقة ابن مالك أو غيره (قوله وسمع جره بالفتحة) قال الدنوشرى لا يلائمه قوله بعد وقال قوم مبنى على الفتح فلو قال وسمع فتحه كان أولى فإن قلت كيف يقول سيبويه والفارسى أنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث مع أن شرط صرف المؤنث إذا سمى به مذكر زيادته على ثلاثة أحرف قلت يجاب بأن العلم إنما هو المجموع وأجرى حكم العلمية على جزأيه فالزيادة موجودة فى الجملة (قوله وأجاز الفارسى الوجهين الخ) قال الدنوشرى الظاهر أن الوجهين هما كون الفتح فتح إعراب وكونه بناء فيكون الفارسى وافق الإمام سيبويه فى كونه معربا ووافق القوم فيما قالوا والظاهر أنه لا يصح أن يراد بالوجهين الجر بالكسرة والفتح على القولين فيه (قوله كمعد يكرب) قال الزمخشرى معدى مأخوذ من عداه أى تجاوزه والكرب الفساد وكأنه قيل عداه

من هذه الأنواع الثلاثة وهى الوصف ذو الزيادتين والوصف الموازن للفعل والوصف المعدول (بقى على منع الصرف) عند الجمهور (لأن الصفة لما ذهبت بالتسمية خلفتها العلمية) وبقى كل من الزيادة والوزن والعدل على حاله وقال الأخفش فى المعانى وأبو العباس أنه لو سمى بمثنى أو أحد أخواته انصرف لأنه إذا كان اسما فليس فى معنى اثنين اثنين وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة فليس فيه إلا التعريف خاصة وتبعهما على ذلك الفارسى وارتضاه ابن عصفور ورد بأن هذا مذهب لا نظير له إذ لا يوجد بناء فيصرف فى المعرفة ولا ينصرف فى النكرة وإنما المعروف العكس وعبارة الفارسى فى التذكرة تخالف هذا فإنه قال الوصف يزول فيخلفه التعريف الذى للعلم والعدل قائم فى الحالين جميعا انتهى وحجة الجمهور أن شبه الأصل من العدل حاصل والعلمية محققة فسبب المنع موجود فالوجه امتناع الصرف وأما قول ثعلب والفراء وغيرهما من الكوفيين مثنى وثلاث ورباع مصروفة فليس مرادهم الصرف الحقيقى وإنما مرادهم بذلك العدل فإنهم يسمون العدل صرفا ولا مشاحة فى الاصطلاح (النوع الثانى ما لا ينصرف معرفة وينصرف نكرة وهو سبعة أحدها العلم المركب تركيب المزج) المشار إليه فى النظم بقوله * والعلم امنع صرفه مركبا * تركيب مزج (كبعلبك وحضرموت) علمين لبلدين وسيبويه فى لغة من أعربه فإن هذا النوع لا ينصرف لاجتماع فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بالتركيب (وقد يضاف أول جزأيه إلى ثانيهما) تشبيها بعبد الله فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ويجر الثانى بالإضافة ثم إن كان فى الجزء الثانى ما يمنع صرفه فى العجمة كرامهرمز منع من الصرف وإلا صرف كحضرموت وإن كان آخر الجزء الأول ياء كمعد يكرب فإنه تقدر فيه الحركات الثلاث ولا تظهر فيه الفتحة تشبيها بالألف فلازم فى التركيب لزيادة الثقل ما كان جائزا فى الإفراد قاله ابن مالك حكما واستدلالا وقال غيره ويفتح فى النصب ويسكن فى الرفع والجر كقاضى القوم والمشهور فى لغة الإضافة صرف كرب وجره بالكسرة وسمع جره بالفتحة فقال سيبويه والفارسى ممنوع الصرف لأنه مؤنث وقال قوم مبنى على الفتح كعشر من خمسة عشر قيل وهو الصحيح لأنه لو كان مؤنثا غير منصرف لم يجز فيه الصرف لأنه محرك الوسط ودفع بأنه قد تكون كلمة مؤنثة عند قوم مذكرة عند آخرين وأجاز الفارسى الوجهين لاحتمال الأمرين (وقد يبنيان على الفتح) تشبيها بخمسة عشرة حكاه سيبويه وغيره فيفتح آخر الجزأين إلا فى نحو معد يكرب فيفتح آخر الثانى فقط وفى البسيط ليس البناء مطردا عند عامة البصريين والكوفيين (وعلى اللغات الثلاث) وهى إعرابه إعراب ما لا ينصرف وإضافة أول جزأيه إلى ثانيهما وبناؤهما على الفتح (فإن كان آخر) الجزء (الأول معتلا) بالياء (كمعد يكرب وقالى قلا وجب سكونه مطلقا) فى الرفع

الأسماء وفيه شذوذ وهو إتيانه على مفعل بكسر العين مع أنه معتل اللام والمعتل اللام يأتي على مفعل بفتح العين كالمرمى والمغزى وقال الأندلسي يجوز أن يكون أصله معدى بفتح العين على القياس فنسب إليه وحذف الألف فقيل معدي بياء مشددة ثم خففت الياء فبقي معدي بياء واحدة ساكنة فوزنه على هذا مفعي لأنه محذوف اللام (قوله وغيرها نحو غطفان) قال الدنوشري مشكل فإنه علم على الأناسي أيضا اللهم إلا أن يقال إن القبيلة من حيث هي كذلك لا يقال فيها أنها من الأناسي أو يقدر قبل قول الشارح الأناسي لفظ أفراد فتصح به المغايرة أو يكون المراد بالأناسي كونه موضوعا لهما على أنه علم شخص بخلاف ما ذكر فإنه علم جنس إن صح أنه علم جنس (قوله زيدنا ممنا) قال الدنوشري أي فأشبها ألفي حمراء (قوله ففيه وجهان) قال الدنوشري وهل يقال الأولى الصرف لأصالته في الأسماء أو منعه محل نظر والأول هو الأولى فيما يظهر ولكن كلام الشارح فيما يأتي قد ينافي ذلك (قوله فمن ذلك رمان) قال الدنوشري فيه نظر فإن رمانا فعال لا فعلان لعدمه وأما قرطاس بالضم فقليل كما قال علماء الصرف فإذا سمي به وجب منعه من الصرف لوجوب الحكم بزيادة ألفه ونونه وقال أيضا رمان عند سيبويه والخليل ممنوع من الصرف لكثرة زيادة الألف والنون في نحو ذلك ومصروف عند الأخفش لأن فعالا في النبات أكثر ويؤيده قول بعضهم أرض مرمنة قال الأشموني وعليه يشكل كلام الشارح (قوله فإن اعتقدت الخ) قال الدنوشري الظاهر أنه عند الاعتقاد الذي ذكره يجب العمل بمقتضاه والاعتقادان معا جائزان لكن ينظر ما الأرجح منهما وقال ابن مالك في حسان والجوهري في حمارقيان لدويبة أنه لم يسمع فيهما إلا منع الصرف لكن قال الشيخ زكريا ولا يؤثر ذلك فيما قاله ابن الحاجب من جواز الوجهين لأن المثبت مقدم على النافي وفيه نظر لأن مثل صاحب الصحاح تتبعه أتم (قوله من الرم الخ) قال الدنوشري الرم الإصلاح والحس القتل والدهق الإعطاء (قوله أو بسيان من السمن) قال الدنوشري ينظر هل هو السمن بفتح أوله وسكون ثانيه أو بكسر أوله وفتح ثانيه وعلى كل فهو منصرف كما قال الشارح لتيقن زيادة النون وجعلها في تبان متمحضة للأصالة ينافيه ما صرح به ابن فلاح في الكافي من جواز الوجهين الصرف اعتبارا لما ذكره الشارح ومنعه اعتبارا لأنه مأخوذ من التب بمعنى الخسار ومنه تبا وبعدا أي لهب قال بعض الأفاضل وما المانع من أن يكون سمان كرمان فيجوز أخذه من السمن فيكون مصروفا ويجوز أخذه من السم فيكون غير مصروف (قوله واختلف في أبان الخ) قال الدنوشري وذهب الفراء إلى منع الصرف للعلمية وزيادة ألف قبل نون أصلية تشبيها لها بالزائدة نحو سنان وبيان والصحيح صرف ذلك أشموني (قوله وذلك نحو حنان الخ) قال الدنوشري حنان بكسر الحاء وتشديد النون وإبدال الهمزة نونا لكن الهمزة ليست حرفا أصليا بل بدل من أصل (قوله أو محرك الوسط الخ) قال الدنوشري وإن نزلوا الحركة في نحو سقر منزلة الحرف الرابع لأن الاسم خرج بها عن أعدل الأسماء وهو الثلاثي الساكن الحشو فصار كالرباعي في الثقل ولأنها في

والنصب والجر سواء كان معربا كما في لغة الإضافة أم مبنيا كما في غيرها وقد تقدم ذلك في الشرح (الثاني العلم ذو الزيادتين الألف والنون) وإليه أشار الناظم بقوله ٭ كذاك حاوي زائدي فعلانا ٭ سواء كان أوله مفتوحا أم مكسورا أم مضموما (كمروان وعمران وعثمان و) لا فرق بين أعلام الأناسي كما تقدم وغيرها نحو (غطفان) بفتح المعجمة والطاء المهملة وبالفاء اسم قبيلة من قبائل العرب سميت باسم أبيها وهو غطفان بن سعد بن قيس بن عيلان (وأصبهان) بكسر الهمزة وفتح الموحدة علم بلد سميت بذلك لأن أول من نزلها إصبهان بن فلوج بن لطي بن يافث فهذه الألفاظ ممنوعة الصرف اتفاقا لأن الألف والنون فيها زيدتا معا وما كان من الأسماء في آخره ألف ونون واحتملت النون فيه الأصالة والزيادة ففيه وجهان الصرف وعدمه اعتبارا بأصالتها وزيادتها فمن ذلك رمان وحسان ودهقان وشيطان أعلاما فإن اعتقدت أنها من الرم والحس والدهق والشيط لم تصرفها وإن اعتقدت أنها من الرمن والحسن بالنون والدهقنة والشيطنة صرفتها وإذا تمحضت لجهة الأصالة صرفت كما إذا سميت بطحان من الطحن أو بتبان من التبن أو بسمان من السمن ونحو ذلك واختلف في أبان بتخفيف الباء علما فمن صرفه رأى أن وزنه فعال فالهمزة والباء والنون أصول ومن منعه الصرف رأى أن وزنه أفعل وأنه منقول من أبان الشيء يبين والجمهور على المنع كما قال ابن يعيش وإذا أبدل من النون الزائدة لام منع من الصرف إعطاء للبدل حكم المبدل منه وذلك نحو أصيلال مسمى به أصله أصيلان تصغير أصيل على غير قياس ولو أبدل من حرف أصلي نون صرف وذلك نحو حنان مسمى به أصله حناء أبدلت همزته نونا (الثالث العلم المؤنث ويتحتم منعه من الصرف إن كان بالتاء) وإليه أشار الناظم بقوله ٭ كذا مؤنث بهاء مطلقا ٭ سواء كان علم مؤنث أم مذكر (كفاطمة وطلحة) وإنما لم يصرفوه لوجود العلمية في معناه ولزوم علامة التأنيث في لفظه وهي ملازمة له ومن ثم لم تؤثر في الصفة نحو قائمة لأنها في حكم الانفصال فإنها تارة تجرد منها وتارة تقترن بها (أو زائدا على) أحرف (ثلاثة كزينب وسعاد) تنزيلا للحرف الرابع منزلة تاء التأنيث (أو) ثلاثيا (محرك الوسط) لفظا

(كسقر ولظى) إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع خلافا لابن الانبارى فى جعله ذا وجهين كهند وأما محرك الوسط تقديرا كدار ونار علمى امرأتين فيلحق بباب هند (أو) ثلاثيا (أعجميا كماه وجور) بلدين لأن العجمة لما انضمت إلى التأنيث والعلمية تحتم المنع وإن كانت العجمة لاتمنع صرف الثلاثى لأنها هنا لم تؤثر منع الصرف وإنما أثرت تحتمه وقيل هو ذو وجهين كهند (أو) ثلاثيا منقولا من المذكر إلى المؤنث كزيد اسم امرأة) لأنه حصل بنقله إلى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ هذا مذهب سيبويه والجمهور وذلك مأخوذ من قول الناظم • وشرط منع العار كونه ارتق

فوق الثلاث أو كجور أو سقر • أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر

ويجوز فى نحو هند ودعد) وجمل من الثلاثى الساكن الوسط إذا لم يكن أعجميا ولا مذكر الأصل (الصرف وتركه) فمن صرفه نظر إلى خفة اللفظ وأنها قد قاومت أحد السببين ومن لم يصرفه (وهو أولى) نظر إلى وجود السببين فى الجملة وهما العلمية والتأنيث وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وجهان فى العادم تذكيرا سبق • وعجمة كهند والمنع أحق

والزجاج يوجبه) أى المنع وعلله بأن السكون لايغير حكما أوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف اه (وقال عيسى) بن عمر الثقفى (و) أبو عمرو (الجرمى و) أبو العباس (المبرد) وأبو زيد (فى نحو زيد اسم امرأة أنه كهند) فى جواز الوجهين وعلم منه أنه لو كان علم المؤنث ثنائى اللفظ كيد جاز فيه الوجهان ذكره سيبويه وإذا سمى مذكر بمؤنث وجب منع صرفه بأربعة شروط أحدها كونه أكثر من ثلاثة أحرف لفظا كزينب أو تقديرا كجيل مخفف جيئل الثانى أن لا يكون مسبوقا بتذكير انفرد به تحقيقا كرباب علم امرأة فإنها منقولة من مذكر فلو سمى بها مذكر صرفت أو تقديرا كجنوب وشمال فإنهما صفتان المذكر مقدر الشرط الثالث أن لا يكون مسبوقا بتذكير غالب كذراع فإنه مؤنث بدليل ذراع رأيتها فإذا سمى به مذكر انصرف لغلبة استعماله قبل العلمية فى المذكر كقولهم أنت ذراعى وعضدى بمعنى أنت ناصرى ومنجدى الشرط الرابع أن لا يكون التأنيث موقوفا على تأويل غير لازم وذلك كتأنيث الجموع كرجال فإن تأنيثها يبنى على تأويلها بالجماعة وذلك غير لازم لأنها قد تؤول بالجمع وهو مذكر فإذا سمى به مذكر انصرف (الرابع العلم الأعجمى) فإن فيه فرعية المعنى بالعلمية وفرعية اللفظ بكونه من الأوضاع الأعجمية فيمتنع من الصرف (إن كانت علميته فى اللغة العجمية) كما هو ظاهر مذهب سيبويه وزعم الشلوبين وابن

النسب كالحرف الخامس فلو نسب إلى جمزى لقلت جمزى بحذف الألف لاغير ولو كان الوسط ساكنا لجاز فيه الأمران (قوله بلدين) أشار بذلك إلى وجه تأنيث العلمين فإن أسماء الأماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان وقد يخير المتكلم فى اعتبار ما شاء والمرجع السماع وما لم يسمعوا فيه شيئا من كلام العرب جوزوا فيه الوجهين وكذا أسماء القبائل فى تأويلها بالقبيلة والحى قال المصام أقول ما لم يسمع فيه شئ ينبغى أن يصرف لاغير لأن الأصل فى الاسم الصرف لكن كان الظاهر أن يقول المصنف علمى بلدتين قال الدنوشرى اعلم أن ماه وجور إنما يكونان من هذا القبيل إذا اعتبرت مسماهما بلدة بالتاء وأما إذا اعتبرته بلدا فيكونان كنوح ولوط قاله الجوهرى (قوله وإنما أثرت تحتمه) فى أنه لم يعتبر المانع من ماه وجور العجمة بشرط التأنيث ويجاب بترجيح التأنيث على العجمة لقوته بظهور علامته المقدرة فى بعض التصريفات (قوله فى نحو هند) قال الدنوشرى ذكر الأندلسى أن لفظ هند منقول من مذكر سمى به مؤنث فكان كزيد مسمى به امرأة فكان الظاهر تحتم منعه مثله خلافا لما يوهمه كلام الموضح (قوله أو تقديرا) قيده المرادى بقوله كاللفظ قال ابن هانئ يعنى به ما كان حذفه على طريق القياس فإن المحذوف منه يكون كالملفوظ به ومنه وجوب تخفيف جواب اسم بقعة وشمل تخفيف شمال واحترز به عما هو على غير قياس كأيم فى أيم من باب هين وهين فليس المحذوف من هذا كالملفوظ به وإنما لم يكتفوا هنا بتحرك الوسط كما تقدم لأنه لما كان المسمى هنا مذكرا ضعف معنى التأنيث جدا فاحتاجوا إلى تقويه معنى التأنيث بأقوى الأمور القائمة مقام علامته وهو الحرف الرابع ومما يدل على قوته منعه من رد العلامة فى التصغير كما فى عقيرب بخلاف حركة الوسط كما فى قديمة وبهذا يعلم الجواب عن عدم اكتفائهم هنا بالعجمة (قوله إن كانت علميته فى اللغة العجمية) قال الدنوشرى فإن قيل لو سميت رجلا بآجر فيمن خفف الراء لم تصرفه فما الوجه فى ذلك قيل هذه مغالطة وذلك لأنا نصرفه لأن فيه التعريف ووزن الفعل نحو آخذ وآكل فلم ينصرف بهذين السببين والعجمة فيه غير معتد بها فلا يرد على قولهم أن العجمى إذا لم يكن علما فى لغة العجم انصرف (قوله كما هو ظاهر مذهب سيبويه) قال الدنوشرى إنما عبر بقوله ظاهر لأنه ليس فى كلام سيبويه تصريح وتبع سيبويه غيره فى ذلك وكذلك ابن عصفور والشلوبين تبعهما غيرهما وقد يقال إن صرفت العرب لجام وقالون مسمى بهما فالوجه ما قاله سيبويه وإن لم تصرفه فالوجه ما قاله ابن عصفور ولعلهم لم يحفظوا عن العرب شيئا فى ذلك فوقع الخلاف

صفوراً به لا يشترط ويظهر أثر الخلاف في نحو قالون فيصرف على الأول لأنهم لم يستعملوه علماً وإنما استعملوه صفة بمعنى جيد ويمنع الصرف على الثاني لأنه لم يكن في كلام العرب قبل أن يسمى به (وزاد على) أحرف (ثلاثة كإبراهيم وإسمعيل) فلو كان ثلاثياً ضعف فيه فرعية اللفظ لمجيئه على أصل ما تبنى عليه الآحاد العربية فلا تؤثر العجمة في الثلاثي بخلاف التأنيث قولاً واحداً في لغة جميع العرب ولا التفات إلى من نقل خلافه قاله في شرح الكافية والمراد بالعجمي ما نقل عن لسان غير العرب بأي لغة كانت وتعرف عجمة الاسم بوجوه أحدها نقل الأئمة والثاني خروجه عن أوزان الأسماء العربية كإبراهيم والثالث أن يعرى عن حروف الذلاقة وهو خماسي أو رباعي وحروف الذلاقة ستة وهي الميم والراء والباء الموحدة والنون والفاء واللام يجمعها مر بنفل والرابع أن يجتمع فيه من الحروف ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم والقاف بغير فاصل نحو قج وجق والصاد والجيم نحو الصولجان والكاف والجيم نحو السكرجة والراء بعد النون أول كلمة نحو نرجس والزاي بعد الدال نحو مهندز وإليه أشار الناظم بقوله:

والعجمي الوضع والتعريف مع ﴿ زيد على الثلاث صرفه امتنع

(وإذا سمي بنحو لجام) بالجيم وهو آلة تجعل في فم الفرس ونحوه (وفرند) بكسر الفاء والراء وسكون النون قال الجواليقي فارسي معرب وهو جوهر السيف (صرف لحدوث علميته ونحو نوح ولوط) من الثلاثية الساكنة الوسط (وشتر) بفتح الشين المعجمة والتاء المثناة فوق اسم قلعة من أعمال أران بفتح الهمزة وتشديد الراء إقليم بأذربيجان (مصروفه) لكونها ثلاثية والعجمة ملغاة فيها صرح بذلك السيرافي وابن برهان وابن خروف (وقيل الساكن الوسط) كنوح ولوط (ذو وجهين) الصرف وعدمه كهند (والمحرك) أي الوسط كشتر (متحتم المنع) كزينب إقامة لحركة الوسط مقام الحرف الرابع وهذا التفصيل قال به عيسى بن عمر الثقفي وابن قتيبة والجرجاني والزمخشري (الخامس العلم الموازن للفعل) الماضي أو المضارع أو الأمر (والمعتبر من وزن الفعل أنواع) ثلاثة (أحدها الوزن الذي يخص الفعل) والمراد به ما لا يوجد في غير الفعل إلا في علم أو أعجمي أو ندور فالعلم (كخضم) بالخاء وتشديد الضاد المعجمتين علماً (لمكان) وقال الجوهري اسم لعنبر بن عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة قال:

﴿ لولا الإله ما سكنا خضما ﴿ أي بلاد خضم (وشمر) بالشين المعجمة وتشديد الميم علماً (للفرس) والأعجمي كبقم اصبغ وبذر لماء (و) النادر ما كان على صيغة الماضي المبني للمفعول نحو (دئل) اسماً (للقبيلة)

أو تكون العرب اختلفت في ذلك (فائدة) قال الأندلسي لو سميت بحائض وطالق انصرف وإن كان على أربعة أحرف مختصاً بالمؤنث لأن أصله التذكير لكونه صفة وصف بها مؤنث بلفظ مذكر ولو سميت نساء انصرف إذا سميت به مذكراً لأن تأنيثه تأنيث جمع بمنزلة كلاب وتأنيث الجمع غير حقيق اهـ ومراده في الأول أنك لو سميت مذكراً بحائض ونحوه انصرف لما ذكره (قوله أن يعرى من حروف الذلاقة) قال الدنوشري: قال المرادي فإن كان في الرباعي السين فقد يكون عربياً نحو عسجد وهو قليل (قوله ونحو نوح) قال الدنوشري فيه جناس مقلوب (قوله وشتر الخ) قال الدنوشري هذا مشكل بما تقدم في ماه وجور علمين على بلدين فإنه ذكر هناك أن العجمة لما انضمت إلى العلمية والتأنيث تحتم المنع وكذا يقال في شتر على أنه أولى لتحرك وسطه منضماً إلى العلمية والتأنيث قال شيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوي في شرحه على الكافية بعد أن ذكر ابن الحاجب أن شتر (٢١٩) ممنوع من الصرف وأما على مذهب الأكثر فصرح ابن هشام بأن شتر منصرف ونقله الشارح عن السيرافي وغيره وقال الشيخ يجوز أن يكون امتناع صرفه لأجل التأويل بالقلعة فهو علم مؤنث وعلى هذا لا يتم ظاهر التفريع فتأمله اهـ وقال أيضاً ذكر ابن الحاجب الاتفاق على منع صرفه في شرح المفصل وهو فاسد فقد نص ابن هشام على صرفه وقال أيضاً فإن قلت في هند ودعد سببان مع سكون الوسط وقد جاز فيهما الصرف ومنعه فينبغي أن يجوز الصرف ومنعه في نوح ولوط لوجود السببين فيهما أيضاً. قلت إن التأنيث سبب محقق قوي فيمكن اعتباره مع سكون الوسط وأما العجمة فهي سبب مقدر ضعيف لأن معناها أن اللفظ كان مستعملاً في لغة العجم (قوله بأذربيجان) قال في مطالع الأنوار بفتح الهمزة وسكون الذال وفتح الراء مع قصر الهمزة هذا هو المشهور ومد الأصيلي والمهلب الهمزة وفتح عبدالله بن سليمان وغيره الباء وحكى فيه ابن مكي إلى آخر ما ذكره (قوله وقيل الساكن الوسط الخ) قال الدنوشري قيل قياساً على هند ويفرق بينهما بأن جنس العجمة لا يعتد بالتسمية وجنس التأنيث يعتد بالتسمية به قال ابن فلاح اليمني في كافيته وذكر أن المؤنث الثلاثي الساكن الوسط صرفه أولى من تركه عكس ما قاله المصنف سابقاً وهو اللغة الفصحى قاله الأندلسي وذكر ابن فلاح في كافيته أيضاً أن اللغة الفصحى منعه من الصرف فلينظر أي الكلامين أصح (قوله وقال الجوهري) قال الدنوشري الذي في شرح ابن أيار الفصول أنه لقب لعنبر بن تميم (قوله وبذر لماء) قال الدنوشري فيه نظر وفي كلام ابن إياز أنه اسم لموضع ولا نسلم أنه أعجمي بل منقول من الفعل (قوله ودئل للقبيلة) قال الدنوشري قال

فلا يمنع وجدان هذه الأمثلة اختصاص أوزانها بالفعل لأن النادر والأعجمي لا حكم لهما ولأن العلم منقول من فعل فالاختصاص فيه باق (و) الذي لا يوجد في غير الفعل ما كان على صيغة الماضي المفتتح بهمزة وصل أو تاء المطاوعة (كانطلق واستخرج و) نحو (تقاتل) وتصالح حال كونها (أعلاما) وحكم همزة الوصل في الفعل المسمى به القطع لأن المنقول من فعل بعد عن أصله فالتحق بنظائره من الأسماء فحكم فيه بقطع الهمزة بخلاف المنقول من اسم كاقتدار فإن الهمزة تبقى على وصلها بعد التسمية لأن المنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له (الثاني الوزن الذي الفعل به أولى لكونه غالبا فيه) وعلى هذين النوعين اقتصر الناظم فقال: كذاك ذو وزن يخص الفعلا ۔ أو غالب ... فالغالب (كإثمد) بكسر الهمزة والميم وسكون المثلثة بينهما وبالدال المهملة حجر الكحل وأما مضموم الهمزة والميم فاسم موضع (وإصبع بكسر الهمزة وفتح الموحدة واحدة الأصابع وفيها عشر لغات حاصلة من ضرب ثلاثة أحوال الهمزة في ثلاثة أحوال الباء والعاشرة أصبوع (وأبلم) بضم الهمزة واللام وسكون الموحدة بينهما سعف المقل حال كون الثلاثة (أعلاما فإن وجوده موازنها في الفعل أكثر) منه في الاسم (كالأمر من ضرب) فإنه موازن إثمد (و) الأمر من (ذهب) فإنه موازن إصبع بفتح الباء (و) الأمر من (كتب فإنه موازن أبلم (الثالث الوزن الذي الفعل به أولى لكونه مبدوءا بزيادة تدل) على معنى (في الفعل ولا تدل) على معنى (في الاسم نحو أفكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال أخذه الأفكل إذا أصابته رعدة (وأكلب) بفتح الهمزة وسكون الكاف وضم اللام جمع كلب (فإن الهمزة فيها لا تدل) على معنى (وهي في موازنهما من الفعل نحو أذهب) مضارع ذهب (وأكتب) مضارع كتب (دالة على المتكلم) فكان المفتتح بأحدهما من الأفعال أصلا للمفتتح بهما من الأسماء (ثم لابد من كون الوزن لازما باقيا) في اللفظ على حالته الأصلية (غير مخالف لطريقة الفعل فخرج با) لقيد (الأول وهو اللزوم (نحو امرئ علما فإنه) في الرفع نظير اكتب و(في النصب نظير اذهب وفي الجر نظير

ابن المصنف فالنادر نحو دئل لدويبة وينجلب لخرزة وتبشر لطائر وهو يدل على أن دئل مشترك بين القبيلة والدويبة اه بقي أن ظاهر كلام المصنف أنه ليس علما ولذا جعله مغايرا لخضم وشمر والظاهر أنه علم وكون مدلوله القبيلة لا ينافي ذلك لما قررناه في حواشي الألفية في باب العلم عند قول الناظم وقرن (قوله والذي لا يوجد في غير الفعل الخ) هذا الصنيع يقتضي أنه جعل الوزن الذي يخص الفعل قسمين ما لا يوجد في غير الفعل إلا فيما سبق الثاني ما لا يوجد في غيره أصلا لكن كان الظاهر حينئذ أن يزيد فيما سلف قوله أو لا يوجد في غيره أصلا ليكون توطئة لما مزجه هنا في كلام المصنف بعد واو العطف فإنه لا يرتبط بحسب الظاهر بما قبله وظاهر صنيع المصنف مساواته لما قبله في الحكم وإنما أعاد الكاف لأن العلمية فيما قبله وردت في كلام العرب وفي هذا لم ترد بل ذكرها النحاة على سبيل التمثيل لكن بقي هنا شيء وهو أنه ما الفرق بين انطلق وما بعده بين خضم وشمر فإن كلا وجد في غير الفعل علما والشارح فرق بينهما فليحرر (قوله أو تاء المطاوعة) قال الدنوشري لو قال أو تاء ولم يقيد بالمطاوعة كما في بعض النسخ كان أولى (قوله لأن المنقول الخ) قال الدنوشري لو قال كما قال ابن المصنف ومتى سميت بفعل أوله همزة وصل قطعتها في التسمية بخلاف إذا سميت باسم أوله همزة وصل فإنك تبقي وصلها بعد التسمية لأن المنقول من من فعل قد بعد عن أصله فيلحق بنظائره من الأسماء ويحكم فيه بقطع الهمزة كما هو القياس في الأسماء والمنقول من اسم لم يبعد عن أصله فلم يستحق الخروج عما هو له كان أولى كما هو واضح (قوله الثاني الوزن الذي الفعل به أولى) قال الدنوشري وفي شرح الفصول لابن إياز لو سميت بضربن من قولك ضربن الهندات وجعلت النون حرفا دالا على أن الفاعل جمع لم يصرف للتعريف ووزن الفعل المختص إذ ليس من الأسماء مثل جعفر بفتح الجيم والعين وسكون الفاء. وذكر البستي في تعليقه أنه سأل أبا علي عن قن في مثل قولك قن الهندات هل يصرف فقال لم يصرف لأنه بمنزلة قفل ودرج وإن أردت الأمر لم يصرف لأن هذا لا يكون إلا للضمير ولا يمكن خلع الضمير منه وذكر البستي أيضا أنك إذا سميت بضربوا من قولك ضربوا الزيدون فلا بد من إلحاق النون إذ لا فصل بين هذه الواو والتي في ضربوا وبين التي في الزيدون والمسلمون في أن كلا منهما للجمع وإذا كان كذلك لم يكن بد من إلحاق النون فاعرف ذلك (قوله فكان المفتتح الخ) قال الدنوشري لو قال بدله فكان المفتتح بها من الأفعال أصلا للمفتتح بها من الأسماء كان أحسن (قوله في الرفع نظير اكتب) لله در الشارح ما أدق نظره وما أدراه بصناعة مزج الكلام فإنه تمم كلام المصنف بذكر النظير في الرفع وربط لاحق الكلام بسابقه بما قدره بعد ذلك من قوله فلم يلزم وزنا واحدا لأنه المناسب لقول المصنف لازما وأما تفريع المصنف قوله فلم يبق على حالة واحدة فغير مناسب كما لا يخفى لكن قال المصنف في الحواشي إن قول الناظم أن امرأ في حالة الرفع بمنزلة الأمر من خرج مردود لأن همزته مكسورة كما لو كانت قبل التسمية به وعلى هذا فيستحق حينئذ الصرف لمباينته للفعل في الوزن ويجب صرفه في الحالين الأخيرين لئلا يلزم ما لا نظير له

اضربه) لم يلزم وزنا واحدا في الأحوال الثلاثة و(لم يبق على حالة واحدة) ففارق الفعل بكون حركة عينه تتبع حركة لامه والفعل لا إتباع فيه (و) خرج (با) لقيد (الثاني) وهو البقاء على حالته الأصلية (نحو رد وقيل وبيع) مبنيات للمفعول فإنها لم تبق على حالتها الأصلية (فإن أصلها فعل) بضم الفاء وكسر العين (ثم) دخلها الإدغام والإعلال فالإدغام في رد والإعلال بالنقل والقلب في قيل وبالنقل فقط في بيع و(صارت) صيغة رد (بمنزلة) صيغة (قفل) بضم القاف وسكون الفاء (و) صيغة قيل وبيع بمنزلة صيغة (ديك) بكسر الدال وسكون الياء آخر الحروف وبالكاف (فوجب صرفها) لذلك (ولو سميت بضرب) بضم الضاد وسكون الراء حال كونه (مخففا من ضرب) بضم الضاد وكسر الراء (انصرف اتفاقا) لأن التخفيف سابق على التسمية وإنما الخلاف في التخفيف العارض بعد التسمية هل ينزل منزلة الأصل أم لا (و) ذلك كما (لو سميت بضرب) بضم أوله وكسر ما قبل آخره (ثم خففته) بتسكين ما قبل آخره فإذا فعلت ذلك (انصرف أيضا عند سيبويه) لأنه عنده كالسكون الأصلي واختاره ابن مالك (وخالفه المبرد) والمازني ومن وافقهما فمنعوه من الصرف (لأنه تغيير عارض) بعد التسمية (و) خرج (با) لقيد (الثالث) وهو كونه غير مخالف لطريقة الفعل (نحو البب بالضم) في الباء الموحدة فيما رواه الفراء (جمع لب) بضم اللام وتشديد الباء الموحدة وهو العقل وجمع لب على ألبب قليل والأكثر أن يجمع على ألباب ويقال بنات ألبب عروق في القلب تكون منها الرقة وألبب حال كونه (علما) ينصرف لأنه قد باين الفعل بالفك قاله أبو الحسن) الأخفش (وخولف) فمن سيبويه منع الصرف (لوجود الموازنة) لكأكتب ولأن الفك رجوع إلى الأصل متروك فهو كتصحيح استحوذ وليس بمانع من اعتبار وزن الفعل إجماعا ولأن الفك قد يدخل الفعل لزوما كأشدد به في التعجب وجوازا كاردد ولم يردد وشذوذا كضبب البلد وألك السقاء إذا تغيرت رائحته (ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى) كفاعل نحو كاهل علما فإنه وإن وجد في الفعل كضارب أمرا من ضارب إلا أنه في الاسم أولى لكونه فيه أكثر (ولا) يؤثر (وزن هو) موجود (فيهما على السواء) نحو فعل بفتح العين وفعلل نحو شهر وضرب وجعفر ودحرج (وقال عيسى) بن عمر الثقفي البصري شيخ الخليل وسيبويه (إلا أن يكونا منقولين من الفعل) فإنهما يؤثران فالأول (كالأمر من ضارب) بفتح الراء (و) الثاني (كضرب ودحرج أعلاما) وظاهر كلام الشاطبي تبعا للتسهيل أن خلاف عيسى إنما هو في المشترك وأصله وخالف في ذلك عيسى فكان لا يصرف الوزن المشترك المنقول من فعل ويقول كل فعل ماض سمي به فإنه لا ينصرف إلا إذا كان فارغا من فاعله (واحتج) على ذلك (بقوله) وهو سحيم بن وثيل اليربوعي (أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * متى أضع العمامة تعرفوني)

وجه الحجة منه أن جلا فعل ماض خال من فاعل وهو علم ممنوع من الصرف بدليل عدم تنوينه (وأجيب عنه (بأنه يحتمل أن يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا) أي هو (ففيه ضمير) مستتر يعود على زيد (وهو من باب المحكيات) فهو وفاعله جملة محكية (كقوله * نبئت أخوالي بني يزيد) فيزيد مسمى به من قولك المال يزيد ففيه ضمير مستتر والدليل على ذلك رفعه على الحكاية وإلا لو كان مجردا عن الضمير لجره بالفتحة لكونه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل المضارع (و) يحتمل (أن يكون ليس بعلم بل) هو وفاعله جملة في موضع خفض (صفة لمحذوف أي) أنا ابن رجل جلا الأمور) أي كشفها وفي كلا الاحتمالين نظر أما الأول فلأن الأصل عدم استتار الضمير وأما الثاني فلأنه لا يحذف الموصوف بالجملة إلا إذا كان بعض اسم مقدر مخفوض بمن أو في كما تقدم في باب النعت هذا وقد قال سيبويه أن قول عيسى خلاف قول العرب سمعناهم يصرفون الرجل يسمى بكعسب وهو فعل من الكعسبة وهو العدو الشديد مع تقارب الخطا

وهو وزن ما لا ينصرف في النصب والجر وينصرف في الرفع (قوله يكون حركة عينه تتبع (٢٢١) حركة لامه) قال في الحواشي لا نسلم أنه يجوز فيه من الإتباع ما كان يجوز قبل التسمية لأن ذلك ثبت على خلاف الأصل والتسمية كوضع مستأنف فينبغي أن يجري على القياس ألا ترى أنهم لما سموا بأضرب قطعوا همزته فقد يقال لو صح ذلك لزم قطع امرئ ونحوه في العلمية فلذا ترك هنا ذكر النظير في حالة الرفع وفات ذلك الشارح (قوله إنما هو في المشترك) قال الدنوشري مراده به الذي هو فيهما على السواء وإلا فالغالب في الاسم مشترك بينهما أيضا فليتأمل (قوله إلا إذا كان الخ) قال الدنوشري رده شيخنا العلامة أبو بكر بأن الشرط المذكور غير معتبر كما نبه عليه السعد التفتازاني اه أي في بحث الإيجاز حيث حكاه بقيل وأقر أن في البيت حذف الموصوف وكذا أقر المصنف ذلك في المغني في مباحث الحذف هذا وقد أسلف الشارح في باب النعت أن هذا الشرط خاص بما إذا كان الموصوف مرفوعا ولا يخفى أنه في البيت مجرور فتأمل (قوله ابن وثيل) قال الدنوشري الذي في كلام غيره بدل وثيل وائل وكان صاحب غارات يطلع فيها من ثنية الجبل على أهله قال ثعلب العمامة تلبس في الحرب وتوضع في السلم قال ابن الأعرابي يقال للسيد ابن جلا وقال غيره يقال ابن جلا إذا كان جلي الشرف واضح الأمر

(السادس العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة كعلقى) بالقاف (وأرطى) على الأصح حال كونهما (علمين) فإنهما ملحقان بجعفر والمانع لهما من الصرف العلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث في الزيادة والموافقة لمثال ما هي فيه فإنهما على وزن سكرى وشبه الشيء بالشيء كثيرا ما يلحق به كابراهيم اسم رجل فإنه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بهابيل في الوزن والامتناع من الألف واللام فلما أشبه الأعجمي عومل معاملته وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وما يصير علما من ذى ألف ٭ زيدت لإلحاق فليس ينصرف

وقيل إن أرطى أفعل فالمانع من الصرف العلمية ووزن الفعل ولذلك قلت على الأصح وإنما لم يمنع الصرف مع ألف الإلحاق الممدودة كعلباء فإنه ملحق بقرطاس لتخلف شبهها بألف التأنيث الممدودة لأن همزة الإلحاق لا تشبه همزة التأنيث من جهة أن همزته منقلبة من ألف لا من ياء فافترقا في الحكم لأجل افتراقهما في التقدير بهذا علل ابن أبي الربيع وإيضاحه أن الحرف إذا كان منقلبا من مانع منع كالهمزة في صحراء فإنها بدل من ألف التأنيث وإذا كان منقلبا من غير مانع لم يمنع كهمزة علباء والعلقى نبت والأرطى شجر وبقي عليه ألف التكثير كقبعثرى ومن أدخلها في ألف الإلحاق فقد سها إذ ليس في أصول الاسم سداسي فيلحق به (السابع المعرفة المعدولة) عن أصلها (وهي خمسة أنواع أحدها فعل) بضم الفاء وفتح العين (في التوكيد وهي جمع وكتع) من تكتع الجلد إذا اجتمع (وبصع) بالصاد المهملة من البصع وهو العرق المجتمع (وبتع) بموحدة فمثناة فوقانية من البتع وهو طول العنق والمانع لها من الصرف التعريف والعدل أما التعريف (فإنها) على الصحيح (معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد) فشابهت بذلك العلم لكونه معرفة بغير قرينة لفظية هذا ظاهر كلام سيبويه وهو اختيار ابن عصفور وابن مالك وقال أبو سليمان السعدي من أصحاب ابن الباذش أنها معارف بالعلمية وهي أعلام على الإحاطة لما تبعته وأيده بعضهم بجمعها بالواو والنون مع أنها ليست بصفات ورده في شرح الكافية فقال وليس بمثل جمع بعلم لأن العلم إما شخصي أو جنسي فالشخصي مخصوص ببعض الأشخاص فلا يصلح لغيره والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره وجمع بخلاف ذلك فالحكم بعلميته باطل اهـ (قلت) علم الإحاطة من قبيل علم الجنس المعنوي كسبحان للتسبيح وفي ارتكابه توفية بالقاعدة وهي أنه لا يعتبر في منع الصرف من المعارف إلا العلمية ويلزم من اعتبار الإضافة عدم النظير وجره بالكسرة كما تقدم في أول الكتاب وأما العدل فإنها (معدولة عن فعلاوات فإن مفرداتها جمعاء وكتعاء وبصعاء وبتعاء وإنما قياس فعلاء إذا كان اسما) كصحراء (أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات) واختار الناظم وابنه غير هذا التعليل فقالا لأن جمعاء مؤنث أجمع فكما جمع المذكر بالواو والنون كذلك كان حق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء فلما جاؤا به على فعل علم أنه معدول عما هو القياس فيه وهو جمعاوات وقال الأخفش والفارسي وابن عصفور معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين من جهة أن مفردها فعلاء وأفعل كحمراء وأحمر فإنهما يجمعان على حمر وقال آخرون معدولة عن فعالى من جهة أن مفردها اسم على فعلاء كصحراء والصحيح ما قاله الموضح لأن جمع المذكر بالواو والنون مشروط فيه إما العلمية أو الوصفية وكلاهما ممتنع فيه أما العلمية فلأن الناظم وابنه منعاها وأما الوصفية فلأنها مغايرة للتركيد اتفاقا وإذا بطل الشرط بطل

(قوله كعلقى بالقاف) قال الدنوشري أقول كيف الاتفاق مع قول الأندلسي في شرح المفصل (مسئلة) ألف علقى وهو اسم نبت إن جعلتها للتأنيث لم تصرفه وإن جعلتها للإلحاق صرفته إن لم تسم بها اهـ ففيه كما ترى تجويز أن يكون ألفها للتأنيث اهـ (وأقول) تجويز ذلك سيأتي في المتن في باب ألف التأنيث (٢٢٢) فلا حاجة لنقله عن شرح المفصل ولا إشكال في دعوى الاتفاق لأن المراد أنه قد وقع الاتفاق مع العلمية على اعتبار أن ألفه للإلحاق إذ العلمية وحدها لا تستقل بالمنع ولو اعتبر أن ألفه للتأنيث لم يحتج لاعتبار العلمية فتدبر (قوله كابراهيم اسم رجل) قال الدنوشري وكحمدون فيما يراه أبو علي من أنه لا ينصرف للتعريف والعجمة يعني شبه العجمة بالزيادة التي لا تكون للآحاد العربية فلما أشبه الأعجمي عومل معاملته قاله ابن المصنف (قوله كعلباء) قال الدنوشري العلباء عصب العنق (قوله المعرفة المعدولة) قال الدنوشري العدل في الأصل مصدر عدل يعدل وهو مشترك بين ثلاثة معان أحدها التسوية ويتعدى بنفسه كقوله تعالى فعدلك على قراءة التخفيف أي فسواك وثانيها الاقساط ويتعدى بفي يقال عدل في حكمه أي أقسط ولم يجر وثالثها الميل ويتعدى بمن يقال عدل عن الطريق أي مال عنه ومن هذا نقل النحويون العدل إلى صناعتهم قوله (بنية الإضافة) قال الدنوشري عبارة الرضي في هذا المقام وأما السبب الآخر فيه أي في أجمع وفي جمع فعن الخليل أنه تعريف إضافة لأن الأصل في جاءني القوم أجمعون أي جميعهم وقرأت الكتاب أجمع أي جميعه قيل هو ضعيف لأن تعريف الإضافة غير معتبر في منع الصرف وله أن يقول إنما لم يعتبر مع وجود المضاف إليه لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء مع اعتباره (قوله وإذا بطل الشرط الخ)

قال الشهاب القاسمي قد يجاب بمنع بطلان الشرط بناء على أن الشرط العلمية أو الوصفية أو شبههما وما هنا كذلك لأن فيه شبه العلمية أو الوصفية كما يستفاد من التسهيل اه وفيه بحث لأن الشرط الذي يطال شرط ما يجمع بالواو والنون لا ما كان ممنوعا من الصرف والجمع بالواو والنون لا يكفي فيه شبه العلمية والوصفية فليتأمل (قوله إلا إذا كان مؤنثا لأفعل صفة) أي وأفعل هنا ليس صفة قال الشهاب إلا أن يقال يشبه الصفة كما يستفاد من عبارة التسهيل اه وفيه ما عرفت وقوله إلا إذا كان اسما محضا الخ قال الشهاب صرح بعضهم بأن ذلك في الصفة فأما الاسم فلا ربط بين مذكره ومؤنثه فإنه لا يجمع تمر بالواو والنون ويجمع تمرة بالألف والتاء اه وإلى هذا الصنيع أشار بأن المراد بكونه اسما محضا أنه لا مذكر له فقول الشارح لا مذكر له تفسير لما قبله لكن عبر السيوطي في النقل عن الناظم بقوله لا يجمع على فعالى إلا إذا لم يكن مذكره على أفعل وكان اسما محضا اه ولا يخفى أن المتبادر من محضية الاسمية أن لا يكون فيه شبه الوصفية وقد أشار في التسهيل إلى أن فيه شائبة وصفية وقد يجاب بأن النافي للمحضية شائبة الوصفية لا شبه الوصفية فليتأمل (قوله وجمع وأخواته الخ) قال الدنوشري الذي في شرح الكافية لشيخ شيوخنا الملا عيسى الصفوي أن جمع وأخواته منع صرفه العدل والصفة الأصلية قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم ومن خطه نقلت تصريح الملا عيسى بثبوت الوصفية فيها بحسب الأصل مع عدم كونها معدولة عن فعل بضم الفاء وسكون العين يدل على أنه لا يكفي في جمع فعلاء على فعل كونه صفة بحسب الأصل بل لا بد من الوصفية في الحال (قوله إذا أريد به الخ) هذه القيود لتحقق العدل فيه المترتب عليه المنع من الصرف لا للمنع من الصرف فلا يرد أنه لا اختصاص لسحر بالأخيرين إذ كل اسم لا ينصرف شرطه التجرد من أل والإضافة (٢٢٣) ولظير سحر أمس الآتي هذا وقال

المشروط لجمعه بالواو والنون شاذ عندهما فكيف يقال عليه الجمع بالألف ولأن فعلاء لا يجمع على فعل إلا إذا كان مؤنثا لأفعل صفة كحمراء ولا على فعالى إلا إذا كان اسما محضا لا مذكر له كصحراء وجمع وأخواته ليس كذلك وإليها أشار الناظم بقوله ◦ والعلم امنع صرفه إن عدلا ◦ كفعل التوكيد (الثاني) من المعدول (سحر إذا أريد به سحر يوم بعينه واستعمل ظرفا مجردا من أل والإضافة كجئت يوم الجمعة سحر فإنه) ممنوع من الصرف للتعريف والعدل أما التعريف ففيه خلاف فقيل هو (معرفة) بالعلمية لأنه جعل علما لهذا الوقت صرح به في التسهيل وقيل يشبه العلمية لأنه تعريف بغير أداة ظاهرة كالعلم وهو اختيار ابن عصفور وفي كلام الموضح إيماء إليه وأما العدل فإن صيغته (معدولة عن السحر) المقرون بأل لأنه لما أريد به معين كان الأصل فيه أن يذكر معرفا بأل فعدل عن اللفظ بأل وقصد به التعريف فمنع الصرف وقال السهيلي والشلوبين الصغير معرب مصروف واختلفا في منع تنوينه فقال السهيلي هو على نية الإضافة وقال الشلوبين على نية أل (وقال صدر الأفاضل) أبو الفتح ناصر بن أبي المكارم المطرزي تلميذ

الدنوشري لم يشترطوا هنا أن لا يصغر وأن لا يكسر كما قالوا في أمس (قوله كجئت يوم الجمعة سحر) قال الدنوشري قال في المغني في مبحث إذا وعمل العامل في ظرف زمان يجوز إذا كان أحدهما أعم من الآخر نحو آتيك يوم الجمعة سحر قال الدماميني أقول ليس بين السحر واليوم عموم وخصوص وذلك أن السحر هو الوقت الواقع قبل الفجر بقليل واليوم هو ما بين طلوع الشمس وغروبها أو ما بين الفجر والمغرب فليس شيء منهما بصادق على شيء من الآخر فهما متباينان اللهم إلا أن يقال أطلق السحر على أول الفجر لقربه منه من باب إطلاق أحد المتجاورين على الآخر فيكون المراد جئتك في جزء من يوم الجمعة سحر ولا شك أن جزء يوم الجمعة أعم من سحره فتأمله اه قال الشمني وأقول قوله اللهم إلى الخ يقتضي أن سحر بمعنى أول الفجر ليس مباينا ليوم الجمعة وليس كذلك بل هو مباين له لأن المتباينين هما الكليان اللذان لا يصدق كل منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر وسحر من يوم الجمعة كذلك لا يصدق على شيء من أفراد يوم الجمعة ولا يوم الجمعة على شيء من أفراد سحر غاية الأمر أن ما صدق عليه سحر في المثال جزء مما صدق عليه يوم الجمعة لأن المراد سحر يوم الجمعة وأما مطلق السحر فإن بعض ما صدق عليه جزء مما صدق عليه يوم الجمعة فليتأمل اه (وأقول) ليس مراد الدماميني بالمتباينين ما ذكره الشمني حتى يتوجه عليه اعتراضه المذكور فالجزء والكل ليسا متباينين بمعنى أنهما يوجدان بلا منافاة بينهما في الوجود ومراد الدماميني بأول الفجر في قوله أطلق السحر الخ أول جزء مما بعد الفجر والإضافة إلى الفجر لأدنى ملابسة وقول الشمني وأما مطلق السحر الخ لم يفهم لزيادته لفظ بعض فيه معنى بل كل فرد صدق عليه سحر جزء مما صدق عليه يوم الجمعة إذ هو كله حينئذ فيكون عين قوله غاية الأمر الخ قال الشمني يريد هنا بالأعم من الآخر الشامل له ولغيره شمول الكل لجزئه أو الكلي لجزئيه ولا يريد به المفهوم الصادق على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس لأن يوم الجمعة مع سحر ليس كذلك اه وقول الدماميني فيكون المراد الخ أحسن منه أن يقال فيكون المراد جئتك يوم الجمعة جزأ منه والجزء مدلول عليه بلفظ سحر فإنه مجاز فيه كما ذكر ويبقى اليوم على حاله ولم يتعرضا لإعراب سحر حينئذ والظاهر أنه بدل بعض من كل لأن الفرض أن سحر أريد به أول جزء من أول يوم الجمعة فيكون نحو أكلت الرغيف ثلثه أو بعضه ولكن ينافيه قول

الزمخشري هو (مبني) على الفتح (لتضمنه معنى اللام) كأمس ورد بأمور منها أنه لو كان مبنيا لكان غير الفتح أولى به لأنه في موضع نصب فيجب اجتناب الفتحة فيه لئلا توهم الإعراب كما اجتنبت في قبل وبعد ومنها أنه لو كان مبنيا لكان جائز الإعراب جواز حين في قوله • على حين عاتبت • للتساوي بهما في ضعف السبب المقتضي للبناء لكونه عارضا ومنها أن دعوى منع الصرف أسهل من دعوى البناء لأن البناء أبعد من الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء ودعوى الأسهل أرجح من دعوى غير الأسهل وإذا ثبت أن سحر غير مبني ثبت أنه غير مضمن معنى حرف التعريف وإنما هو معدول عما فيه حرف التعريف والفرق بين التضمين والعدل أن التضمين استعمال الكلمة في معناها الأصلي مزيدا عليه معنى آخر والعدل تغيير صفة اللفظ مع بقاء معناه فسحر المذكور عند الجمهور مغير عن لفظ السحر من غير تغيير لمعناه وعند صدر الأفاضل وارد على صيغته الأصلية ومعناها وهو التنكير مزيدا عليه معنى حرف التعريف (واحترز بالقيد الأول) وهو أن يراد به سحر يوم بعينه (من المبهم) فإنه ينصرف اتفاقا (نحو نجيناهم بسحر) أي من الأسحار (وبا) لقيدا (لثاني) وهو أن يستعمل ظرفا (من المعين المستعمل غير ظرف فإنه يجب تعريفه بأل والإضافة) للدلالة على التعيين) نحو طاب السحر سحر ليلتنا و (با) لقيدا (لثالث) وهو أن يجرد من أل والإضافة (من) أن يكون بأل أو الإضافة فإنه يصرف اتفاقا (نحو جئتك يوم الجمعة السحر أو سحره) وإليه أشار الناظم بقوله والعدل والتعريف مانعا سحر • إذا به التعيين قصدا يعتبر

(الثالث) من المعدول (فعل) بضم الفاء وفتح العين (علما للمذكر إذا سمع ممنوع الصرف وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية) وهو المشار إليه في النظم بقوله أو كفعلا (نحو عمر) مما ليس بصفة في الأصل والمحفوظ من ذلك عمر ومضر (وزفر) وثعل (وزحل) وجشم (وجمح) وقزح وعصم وجحا ودلف وهذل وبلغ وثعل (فإنهم قدروه معدولا) عن فاعل غالبا (لأن العلمية لا تستقل بمنع الصرف) وأمكن العدل دون غيره فإن الغالب في الأعلام النقل فعمر مثلا معدول عن عامر فإن عامرا ثابت في الآحاد النكرات بخلاف عمر (مع أن صيغة فعل قد كثر فيها العدل) التحقيقي (كغدر وفسق) فإنهما معدولان عن غادر وفاسق (وكجمع وكتع) فإنهما معدولان عن جمعاوات وكتعاوات (وكأخر) فإنها معدولة عن آخر بفتح الخاء والمد وفائدة العدل في الأعلام تخفيف اللفظ وتحقيق العلمية ونفي الوصفية وبعضها منقول عن أفعل نحو ثعل فإن ورد فعل مصروفا حكم بعدم عدله كأدد (وأما طوى فمن منع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة لا العدل عن طاو لأنه) أي العدل (قد أمكن غيره) وهو التأنيث (فلا وجه لتكلفه) أي العدل (ويؤيده) أي اعتبار التأنيث (أنه) أي طوى (يصرفه باعتبار المكان) فلو كان العدل معتبرا فيه لما انصرف إذا اعتبر فيه المكان واحترز بقوله علما عن فعل الوارد جمعا كغرف وقرب أو اسم جنس كصرد ونغر أو صفة كحطم ولبد أو مصدرا كهدى وتقى فإنها مصروفة اتفاقا وبقوله إذا سمع ممنوع الصرف عما سمع مصروفا كأدد وعما لم يسمع فيه صرف ولا عدمه فإن فيه خلافا فقال سيبويه يصرف حملا على الأصل في

المغني وليس بدلا لجواز سير عليه يوم الجمعة سحر برفع الأول ونصب الثاني ولو كان بدلا لتبعه ولم يظهر لي منع البداية مع فرض أن سحر مرادبه الجزء الأول من يوم الجمعة وعلى كلام ابن هشام يكون كل منهما ظرفا لأنيك مع عدم تبعية أحدهما للآخر كما في قول الشاعر متى تردن يوم سفار إلى آخر ما بينه في المغني فليتأمل وإنما اعتبر الدماميني التجوز في سحر بأن أريد به الجزء الأول بعد الفجر ولم يعتبر التجوز في يوم الجمعة بل يجعل (٢٢٤) شاملا لما قبل الفجر ويبقى سحر على معناه لأنه يلزم عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز وبعضهم يأباه (قوله على الفتح) قال الدنوشري الظاهر أن الفتح على مذهب المطرزي ليس نائبا عن الكسر فيبطل قول الجلال السيوطي في أوائل كتاب النكت أن الفتح على مذهبه نائب عن الكسر اللهم إلا أن يصح نقل عن المطرزي بذلك على أنه إن صح ينظر فيه فليتأمل (قوله ومنها أنه لو كان مبنيا الخ) فيه كما قال المرادي في شرح التسهيل نظر لأن تضمن معنى الحرف سبب موجب للبناء ولا يضر كونه عارضا (قوله وارد على صيغته الأصلية ومعناها الخ) قال الدنوشري يلزم على كلامه الجمع بين متضادين في الدلالة وهما التعريف والتنكير (قوله نحو عمر الخ) قال الدنوشري فائدة من العلم الموازن لفعل المعدول عن فاعل جحا اسم رجل فإنه معدول عن جاح وهو عندهم مأخوذ من جحا بالمكان إذا أقام به بالحاء قبل الجيم فهو على هذا مقلوب ووزنه عفل وقيل هو مأخوذ من الحجا الذي هو العقل فيكون مقلوبا أيضا اه من بعض شروح ألفية ابن معطي ولا يخفى أنه كان المناسب أن يكتب ذلك على تمثيل الشارح بجحا ويجعل ذلك شرحا له لأن الشارح مثل به كما في نسخة الدنوشري وغيره وأما ما في بعض النسخ من رسمه بتقديم الحاء على الجيم فتحريف إذ لم يذكر أحد أن ذلك علم معدول (قوله فإنهم قدروه الخ) قال الدنوشري إنما قدروا ذلك لأنهم لما وجدوه غير مصروف خاليا من سائر الموانع إلا العلمية اضطروا إلى تقدير العدل وبيان الخلو في جميع الموانع أن المؤثر مع العلمية ستة العدل وزيادة الألف والنون والعجمة ووزن الفعل والتركيب والتأنيث وهذه الخمسة منتفية

الأسماء وقال غيره يمنع صرفه حملا على الغالب فى فعل علما وليس بجيد قاله الخضراوى وبقوله وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية من مثل طوى وتقدم شرحه (الرابع) من المعدول (فعال) بفتح الفاء (علما للمؤنث كحذام وقطام فى لغة) بنى (تميم) وتميم أبو قبيلة وهو تميم بن مر بن أد بن طابخة بن الياس بن مضر فإنهم يمنعون صرفه) واختلف فى علة ذلك (فقال سيبويه للعلمية والعدل عن فاعلة) ويرجحه أن الغالب على الأعلام أن تكون منقولة (وقال المبرد علمية والتأنيث المعنوى كزينب) ويرجحه أنهم لا يدعون العدل فى نحو طوى كما تقدم (فإن ختم) فعال علما المؤنث (بالراء كسفار اسما لماء) من مياه العرب ملحوظا فيه معنى التأنيث ولهذا قال سيبويه اسم لماء وقال الجوهرى اسم لبئر وهو المناسب لأن الكلام فى أعلام المؤنث والماء مذكر (وكوبار اسم لقبيلة بنوه على الكسر إلا قليلا منهم) أى من تميم قال الفرزدق

متى تردن يوما سفار تجد بها * أديهم يرمى المستجيز المعورا

وإنما كان الكثير عندهم لأن مذهبهم الإمالة فإذا كسروا توصلوا إليها ولو منعوه الصرف لامتنعت قاله الخليل (وقد اجتمعت اللغتان) أى الإعراب والبناء (فى قوله) وهو الأعشى ميمون

(ألم تروا إرما وعادا * أودى بها الليل والنهار
ومر دهر على وبار * فهلكت جهرة وبار)

فبنى وبار الأول على الكسر وأعرب وبار الثانية رفعا على الفاعلية بهلكت ويحتمل أن تكون الواو الأولى عاطفة والثانية ضميرا لا حرف إطلاق وبار فعلا ماضيا من البوار والجملة معطوفة على هلكت وفاعل هلكت ضمير مستتر فيها عائد على وبار المكسور والمعنى هلكت وبارت وقال أو لا هلكت على القبيلة وثانيا باروا على أهلها فلا شاهد فيه على لغة الإعراب وعلى هذا يكتب باروا بالواو والألف كما يكتب ساروا وإرم اسم قبيلة عاد وأودى بها أهلكها (وأهل الحجاز يبنون الباب كله على الكسر لشبهها بنزال) فى التعريف والعدل والوزن والتأنيث (كقوله) وهو لجيم بن صعب فى امرأته :

(إذا قالت حذام فصدقوها * فإن القول ما قالت حذام)

فبناها على الكسر مع أنها فاعل قالت فى الموضعين وإذا سمى بباب حذام مذكر زال موجب البناء وهو التشبيه بنزال لأنه ليس الآن مؤنثا معدولا فيعرب غير منصرف ومن العرب من يصرفه قاله سيبويه واعلم أن التشبيه بنزال فيما ذكر إنما يتم على مذهب المبرد فإنه يقول نزال معدول عن مصدر معرف مؤنث وبنى لتضمنه معنى لام الأمر وظاهر كلام سيبويه أنه معدول عن نفس الفعل فيكون التشبيه فى العدل والوزن وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وابن على الكسر فعال علما * مؤنثا وهو نظير جشما

عند تميم (الخامس أمس) من المعدول (إذا كان مرادا به اليوم الذى يليه يومك ولم يضف ولم يقرن بالألف

فتعين تقدير العدل (قوله قال الفرزدق متى تردن الخ) قال الدنوشرى قال الدمامينى أقول وورد الماء هو الشرب منه أو الوصول إليه وسفار اسم بئر لبنى مازن بن مالك والأديهم تصغير أدهم وهو الأسود والمستجيز بالجيم والزاى طالب الماء لأرض أو ماشية يقال استجزت فلانا فأجازنى إذا طلبت منه ماء لأرضك أو ماشيتك فأعطاكه وأما المعور فبفتح العين المهملة والواو المشددة اسم مفعول من قولك عورته عن الأمر صرفته عنه قال أبو عبيدة يقال للمستجيز الذى يطلب الماء إذا لم يسقه قد عورت شربه وأنشد الفرزدق متى تردن يوما سفار كذا فى الصحاح اه كلام الدمامينى وذكر السيوطى أن أديهم فى البيت رجل من أخبث الشعراء (٢٢٥) قوله وقد اجتمعت اللغتان الخ) قال الدنوشرى قد يقال إن هذا الشاعر لا يخلو من أن يكون من غير بنى تميم أو منهم وعلى تقدير كونه منهم لا يخلو من أن يكون من الكثير منهم أو من القليل الذين يعربون ما آخره راء فإن كان الأول أشكل الحال وعلى الأول من الثانى يشكل بأن الكثير لا يعربون وعلى الثانى منه يشكل بأن القليل لا يبنون اه وكتب شيخنا العلامة الغنيمى بعده أقول على تقدير لا إشكال إذ العربى يجوز له أن يتكلم بغير لغته وهذا بعد تسليم أنه عربى وأنه يحتج بكلامه والله أعلم بالصواب ثم كتب الدنوشرى بعد قول هذا المعقب أقول على كل تقدير لا إشكال كلام ساقط لا يصدر عن جاهل فضلا عن فاضل أما أولا فلأن العربى لا يتكلم بغير لغته ولو قطع إربا إربا كما فى مسئلة الكسائى وسيبويه وأما

ثانيا فلأن الأعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه وأنه عربى خالص اه والحق أن العربى يتكلم بغير لغته ولا يتكلم بالخطأ وسيبويه ظن أن ما قاله الكسائى فى مسئلة الزنبور خطأ كما حققنا ذلك فى حواشى الألفية وقد رأيت بخط مولانا القاضى تاج الدين السبكى رحمه الله كلاما يتعلق بهذه المسئلة ومن جملته والذى يظهر أن العربى لا يلحن ولكنه يمكنه أن ينطق بغير لغته فتعين تأويلها وذكر مسئلة ليس الطيب إلا المسك وأن الأحمر واليزيدى لقنا بعض الحجازيين الرفع وجهدا فلم يفعل وبعض التميميين النصب وجهدا فلم يفعل وقال ليس فيها أنهما لم يمكنهما بغير لغتهما بل أنهما لم يفعلا وفرق بين عدم التمكن وعدم الفعل بأن عدم الفعل قد يجامع القدرة وأما أن الأعشى ميمونا لا ينكر أحد الاحتجاج بكلامه فدعوى عارية عن الدليل إذ وقع لكثير من الأئمة الإنكار على

بعض العرب كرؤبة والعجاج وأبي بجيلة ويحتمل أن الأعشى من هذه الطبقة (قوله فإن بعض بني تميم الخ) وينظر ما وجه اختلاف العرب في أمس دون سحر بل وقع الجزم في سحر عند استيفاء الشروط بأنه ممنوع الصرف أو مصروف أو مبني على الاختلاف السابق وقالوا هنا في أمس إذا كان ظرفا مرادا به معين بني بإجماعهم وما المانع من أن يقال به في سحر أيضا وما الفرق بينهما مع أن كلا منهما ظرف يمكن أن يكون معدولا عما فيه الألف واللام ويمكن ادعاء العلمية فيه (قوله خمسا) قال الدنوشري قال العيني وخمسا صفة لعجائزا أو بدل أو عطف بيان وينظر هل يصح كونه حالا منها (قوله الممنوع الصرف) قال الدنوشري إسناد الممنوع إلى ضمير الإعراب فيه تجوز والممنوع في الحقيقة هو أمس في حالة الرفع والاقتصار على التميميين والحجازيين في أمس وباب حذام دون غيرهما من القبائل لابد له من نكتة وما حكم بقية القبائل فليبين ذلك فإنه مهم (قوله والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا) قال الزرقاني (فائدة) قال الرضي إذا سميت بأمس رجلا على لغة الحجازيين صرفته كالصرف فاق إذا سميت

به وذلك أن كل مفرد مبني تسمى به شخصا فالواجب فيه الإعراب مع الصرف كما يجيء في باب الأعلام وإن سميته به على لغة بني تميم صرفته أيضا في الأحوال كلها لأنه لابد من صرفه في النصب والجر لأنه مبني على الكسر عندهم فيهما وإذا صرفته في الحالين وجب الصرف في الرفع أيضا إذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غير منصرف في الرفع (قوله أو صغرته) قال الدنوشري يفهم منه جواز التصغير وهو مذهب ومنعه بعضهم فقالوا لا يصغر والأول ذهب إليه المبرد والفارسي وابن مالك والحريري والثاني عن س وقوفا منه مع السماع والأولون اعتمدوا على التكسير فإن التكسير والتصغير أخوان قال في الصحاح ولا يصغر أمس انتهى وذكر نحوه الزرقاني وقال إن الرضي اقتصر على كلام س فقال ولا يصغر أمس كما لا يصغر غدا وإن ثني أو جمع فالإعراب لأن اللام إنما قدرت لتبادر الذهن إلى الواحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه فإذا ثني أو جمع لم يبق ذلك الواحد المعين فتظهر اللام لعدم شهرة ذلك المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد انتهى وقوله فتظهر اللام أي إذا أريد بأمس أمسان معينان وبالجمع أموس معينة فإن اللام تظهر لتدل على المعين بخلاف ما إذا أريد واحد معين لما ذكر من الاشتهار وأما إذا أريد بالمثنى أمسان غير معينين وبالجمع أموس غير معينة فذلك كالمفرد المنكر فيستعملان كاستعماله انتهى ويستفاد منه أن من شرط بنائه أن لا يثنى (قوله فهو معرب إجماعا) قال الزرقاني أي لزوال علة البناء أي تقدير اللام قال الرضي ما نصه وربما بني المقارن اللام ولعل ذلك التقدير زيادة اللام (قوله لتضمنه معنى الحرف) قال الدنوشري الظاهر أن الحرف المضمن معناه هو في لأن الظرف على معناه وقال أيضا قال في القاموس أمس مثلثة الآخر مبنية اليوم والذي قبل يومك بليلة تبنى معرفة فإذا دخلها أل فمعربة وسمع رأيته أمسا منونا وهي شاذة الجمع آمس وأموس وآماس

والسلام) ولم يصغر ولم يكسر (ولم يقع ظرفا فإن بعض بني تميم يمنع صرفه مطلقا) رفعا أو نصبا أو جرا (لأنه) علم على اليوم الذي يليه يومك (معدول عن الأمس) المعرف بأل فيقولون مضى أمس بالرفع بلا تنوين وشاهدت أمس وما رأيت زيدا مذ أمس بالفتح فيهما (كقوله:

لقد رأيت عجبا مذ أمسا ✽ عجائزا مثل السعالي خمسا

فأمسا مجرور بالفتحة والألف فيه للإطلاق وليس فتحته هنا فتحة بناء خلافا للزجاجي ووهمه الموضح في ذلك في شرحي القطر والشذور وزعم بعضهم أن أمسى هنا فعل ماض وفاعله مستتر فيه عائد على المصدر المفهوم منه أي مذ أمسى هو أي المساء وفيه بعد وهذا الإطلاق لقليل من بني تميم وجمهورهم يخص ذلك) الإعراب الممنوع الصرف (بحالة الرفع) خاصة دون حالتي النصب والجر فيبنيه على الكسر فيهما (كقوله:

اعتصم بالرجاء إن عن بأس ✽ وتناس الذي تضمن أمس)

فرفع أمس على الفاعلية بتضمن ولم ينونه وعن بالنون من عن يعن إذا عرض ويروى عز بالزاي بمعنى غلب وتناس أمر من التناسي وهو أن يرى من نفسه أنه نسيه (والحجازيون يبنونه على الكسر مطلقا) في الرفع والنصب والجر (على تقديره متضمنا معنى اللام) المعرفة (قال) أسقف نجران أو تبع ابن الأقرن

منع البقاء تقلب الشمس ✽ وطلوعها من حيث لا تمسي
وطلوعها حمراء صافية ✽ وغروبها صفراء كالورس
اليوم أعلم ما يجيء به ✽ (ومضى بفصل قضائه أمس)

فأمس فاعل مضى وهو مكسور كما ترى (والقوافي مجرورة) ومكسورة كما أنشدتها ولا يعارض هذا رفع أمس بتضمن في البيت السابق لأن إحدى اللغتين لا تصادم الأخرى (فإن أردت بأمس يوما من الأيام الماضية مبهما) أي أمسا ما من الأموس (أو عرفته بالإضافة) نحو أمس يوم الخميس (أو) عرفته بالأداة) نحو الأمس أو صغرته نحو أميس أو كسرته نحو أموس (فهو معرب إجماعا) إعراب المنصرف (وإن استعملت المجرد) من أل والإضافة (المراد به معين ظرفا فهو مبني إجماعا) لتضمنه معنى الحرف

(فصل) يعرض الصرف لغير المنصرف لأحد أربعة أسباب الأول أن يكون أحد سببيه) المانعين له من الصرف (العلمية ثم ينكر) فتزول منه العلمية ويبقى السبب الثاني وهو إما التأنيث أو الزيادة أو العدل أو الوزن أو العجمة أو التركيب أو ألف الإلحاق المقصورة (تقول رب فاطمة وعمران وعمر ويزيد وإبراهيم ومعديكرب وأرطى) لقيتهم بالجر والتنوين في هذه الأنواع السبعة لذهاب أحد موجبي منع صرفها وهو العلمية وإليه أشار الناظم بقوله:

واصرفن ما نكرا ◦ من كل ما التعريف فيه أثرا

(ويستثنى من ذلك) المصروف (ما كان صفة قبل العلمية كأحمر وسكران) إذا نكرا (فسيبويه يبقيه غير منصرف) للوزن أو الزيادة وعود الوصف الأصلي بناء على أن الزائل العائد كالذي لم يزل (وخالف الأخفش في الحواشي) على كتاب سيبويه فقال بصرفه بناء على أن الصفة إذا زالت لا تعود ورد بأن زوال الصفة كان لمانع وهو العلمية وإذا زال المانع رجعت الصفة وذكر ابن مالك في شرح الكافية أن الأخفش رجع عن مخالفة سيبويه (ووافقه في) كتابه (الأوسط) وأن أكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته وذكر موافقته أولى لأنها آخر قوليه انتهى ◦ السبب (الثاني التصغير المزيل لأحد السببين) المانعين من الصرف (كحميد وعمير في) تصغيري (أحمد وعمر) فإن الوزن والعدل زالا بالتصغير فيصرفان لزوال أحد السببين أما زوال الوزن بالتصغير فواضح وأما زوال العدل به فقال الموضح في الحواشي أن نحو عمر قد حكموا فيه بأنه معدول الصيغة والتصغير لا يزيل شيئا عما ثبت إذا لم يكن معتادا له فالحكم بصرفه بعيد انتهى وجوابه أن ذلك في العدل التحقيقي أما العدل التقديري فلا لأنهم إنما ارتكبوه حفظا لقاعدتهم لما رأوه غير منصرف فإذا صرف فلا حاجة لتقديره (وعكس ذلك) وهو أن ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا (نحو تحلئ) بكسر التاء المثناة فوق وسكون الحاء المهملة وكسر اللام وبالهمزة آخره وهو القشر الذي على وجه الأديم مما يلي منبت الشعر حال كونه (علما فإنه ينصرف مكبرا ولا ينصرف مصغرا لاستكمال العلتين بالتصغير) وهما العلمية والوزن فإنه يقال في تصغيره تحيلئ بضم أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه وكسر رابعه فهو على زنة تدحرج ◦ تبيطر ◦ السبب (الثالث إرادة التناسب) للمنصرف (كقراءة نافع والكسائي سلاسلا) بالصرف لمناسبة أغلالا (وقواريرا) قواريرا بصرفهما وصلا ليناسب الأول آخر سائر الآيات والثاني الأول عند صرفه قاله الخبيصي (و) نحو (قراءة الأعمش ولا يغوثا ويعوقا) بصرفهما لتناسب ودا وسواعا ونسرا وأفادت هاتين القراءتين أنه لا فرق فيما يمتنع صرفه بين أن يكون بعلة واحدة أو بعلتين وأن الصرف في ذلك التناسب لا على قول من صرف الجمع الذي لا نظير له في الآحاد اختيارا ولا على قول من زعم أن صرف ما لا ينصرف جائز مطلقا على لغة ◦ السبب (الرابع الضرورة) إما بالكسرة كقوله:

إذا ما غزا في الجيش حلق فوقهم ◦ عصائب طير تهتدي بعصائب

والقوافي مجرورة أو بالتنوين (كقوله) وهو امرؤ القيس:

(ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة) ◦ فقالت لك الويلات إنك مرجلي

فصرف عنيزة بالتنوين وهي بضم العين المهملة فنون فياء التصغير فزاي فتاء تأنيث اسم ابنة عمه وقيل لقبها واسمها فاطمة وقيل فاطمة غيرها والخدر بكسر الخاء المعجمة وسكون الدال الهودج قاله الأعلم وفي الصحاح الخدر الستر ومعنى أنك مرجلي بالجيم أنك تصيرني راجلا أي ماشية لعقرك ظهر بعيري قال الدماميني ينبغي أن يحمل كلامهم في أمثال ذلك على أنه يجوز للمضطر أن يجعل غير المنصرف كالمنصرف في الصورة باعتبار إدخال التنوين عليه ولا يكون هذا التنوين تنوين الصرف لمنافاته لوجود العلتين المحققتين وإنما يكون تنوين ضرورة انتهى (وعن بعضهم اطراد ذلك في لغة) حكاها الأخفش وقال كأنها لغة الشعراء

(فصل) (قوله وخالف الأخفش الخ) قال الدنوشري الذي يقتضيه النظر صحة ما قاله الأخفش وكونه هو الصواب لأنه عند قصد التنكير لا يعود الوصف ولا الدلالة عليه لأن معنى أحمر حينئذ شخص ما مسمى بهذا الاسم ولا نسلم أن الزائل عاد وقوله وإذا زال المانع الخ غير مسلم (قوله إذا لم يكن معتادا) قال الدنوشري الضمير المستتر في يكن راجع للزوال المفهوم من قوله لا يزيل شيئا وإيضاح ذلك أن المعرفة نحو أحمد اعتيد زوالها لأجل التصغير بخلاف العدل في نحو عمر فإنه لم يعتد زواله لأجله فتأمل (قوله خدر عنيزة) بدل من الخدر والويلات مبتدأ ولك مقدما خبره وهي معترضة بين القول ومقوله قاله العيني (وأقول) لا نسلم ذلك بل الكل مقول القول وكان شبهته كسر ان بعد القول ورد بأنها مكسورة لكونها جملة استئنافية قبل دخول القول (قوله ينبغي أن يحمل الخ) قال الدنوشري أقول هذا الحمل لا حاجة إليه بل هو تنوين صرف وتمكين انتفت فائدته من الدلالة على تمكن الاسم في باب الاسمية

لأنهم اضطروا إليه فى الشعر فجرت ألسنتهم على ذلك فى الكلام (وأجاز الكوفيون) إلا أبا موسى الحامض من شيوخهم (والأخفش والفارسى) من البصريين (للمضطر أن يمنع صرف المنصرف) قال الموضح فى الحواشى وهو الصحيح لكثرة ما ورد منه وهو من تشبيه الأصول بالفروع (وأباه سائر البصريين) أى بأنهم (واحتج عليهم بنحو قوله) وهو الأخطل :

(طلب الازارق بالكتائب إذ هوت ۞ بشبيب غائلة النفوس غدور)

فمنع صرف شبيب للضرورة وهو علم مصروف وهو شبيب بن يزيد رأس الخوارج الازارقة وبالغ فى أمره حتى ادعى الخلافة وسمى أمير المؤمنين وكانت زوجته غزالة أيضا خارجية وكانت شديدة البأس حتى كان الحجاج مع هيبته يخاف منها والازارق جمع الأزرق بزاى فراء مفعول طلب والأصل الأزارقة بالهاء حذفها للضرورة والكتائب الجيوش وهوت من هوى به الأمر أطمعه وغره والغائلة الشر وغدور فعول من الغدر بالغين المعجمة بدل من غائلة فاعل هوت (وعن أبى العباس أحمد بن يحيى (ثعلب أنه أجاز ذلك) وهو منع صرف المنصرف (فى الكلام) مطلقا وفصل بعض المتأخرين بين ما فيه العلمية وغيره فأجازه مع العلمية لوجود أحد السببين ومنعه مع غيرها ويؤيده أنه لم يسمع إلا فى العلم وحكى الفخر الرازى عن أكثر الكوفيين والأخفش أن السبب الواحد يمنع الصرف ولم يفرق بين العلمية وغيرها وهو جار على أصلهم فإنهم يدعون أن الفعل أصل للمصدر فزالت فرعية الاشتقاق وما بقى إلا فرعية الافتقار وينتج من هذا أن مالا ينصرف أشبه الفعل فى فرعية واحدة وهى الافتقار فيكون السبب الواحد يمنع الصرف ۞ قلت ويلزم من ذلك أن تكون جميع الأعلام ممنوعة من الصرف ومعلوم أن الأمر ليس كذلك وإلى المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله

ولاضطرار أو تناسب صرف ۞ ذو المنع والمصروف قد لا ينصرف

(فصل) المنقوص وهو الذى فى آخره ياء ساكنة لازمة (المستحق لمنع الصرف إن كان غير علم حذفت ياؤه رفعا وجرا ونون باتفاق) سواء كان جمعا لا نظير له فى الآحاد أم مصغرا فالأول (كجوار) فإن مانعه من الصرف صيغة منتهى الجموع (و) الثانى نحو (أعيم) تصغير أعمى فإن مانعه من الصرف الوصف ووزن الفعل وهو أبيطر بناء على أن وزن أفيعل لا يتعين فى الوصف وهو كذلك كما تقدم بيانه وكذا إن كان علما كقاض علم امرأة) فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوى (ويرمى علما) فإن مانعه من الصرف العلمية ووزن الفعل المنقول عنه فتقول جاءنى جوار وأعيم وقاض ويرم ومررت بجوار وأعيم وقاض ويرم بالتنوين وحذف الياء فى الجميع فى حالتى الرفع والجر وإليه أشار الناظم بقوله

وما يكون منه منقوصا ففى ۞ إعرابه نهج جوار يقتفى

هذا قول سيبويه والخليل وأبى عمرو وابن أبى إسحق وجمهور البصريين (خلافا ليونس وعيسى) بن عمر من البصريين (والكسائى) وأبى زيد والبغداديين (فإنهم يثبتون الياء ساكنة رفعا ومفتوحة جرا) فيقولون فى الرفع جاءنى جوارى وأعيمى وقاضى ويرمى بإثبات الياء ساكنة فيهن مقدرا فيها الضمة ويقولون فى الجر مررت بجوارى وأعيمى وقاضى ويرمى بفتح الياء فيهن (كما تفتح (فى النصب احتجاجا بقوله) وهو الفرزدق

(قد عجبت منى ومن يعيليا) ۞ لما رأتنى خلقا مقلوليا

بفتح الياء من يعيليا مصغر يعلى علم رجل ولم ينونه لأنه لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل كيبيطر والألف للإطلاق وخلقا بفتح الخاء المعجمة واللام وفى آخره قاف العتيق جدا والمراد هنا رث الهيئة والمقلولى بفتح

(قوله بدل من غائلة) قال الدنوشرى أو خبر مبتدأ محذوف كما قال العينى (قوله فأجازه الخ) قال الدنوشرى يؤخذ من التعليل أن غير العلمية من الأسباب مثلها لوجود أحد السببين كالوصفية فى قائم انتهى وكتب شيخنا الغنيمى بعده ولك أن تقول هذا الأخذ لا يصح إذ هذا القائل مصرح بالإجازة مع العلمية دون غيرها فلا يصح أن يؤخذ من تعليله معنى يعود عليه بالإبطال وغاية ما يقال إن التعليل مقدوح فيه بكذا وكذا على أنا لا نسلم أن تعليله مقدوح فيه وإنما معناه فيما يظهر الآن أن أحد سببى المنع الذى لو فرضنا انضمام سبب آخر إليه منع فإذا وجد جاز معه ذلك ونحو قائم الذى أورده ليس كذلك فليتأمل مع التحرير والله أعلم انتهى ثم كتب الدنوشرى بعده قول هذا المحشى فلا يصح الخ مردود وكان الصواب أن يقول مثلا لمزية العلمية على غيرها ويبين وجه المزية (قوله وحكى الفخر الرازى الخ) قال الدنوشرى هذا مذهب مردود بما قال الشارح ولأن الأصل فى الأسماء أن تكون منصرفة فليس للعلة الواحدة من القوة ما يجذبه من الأصل وشبهوا ذلك ببراءة الذمة فإنها لما كانت هى الأصل لم تصر مشتغلة إلا بشهادة عدلين وذلك لأن الأصول تراعى ويحافظ عليها والثانى أن الأسماء التى تشبه الأفعال من وجه واحد كثيرة فلو راعينا الوجه الواحد وجعلنا له أثرا كان أكثر الأسماء غير منصرف وحينئذ تكثر مخالفة الأصول والثالث أن الفعل فرع عن الاسم فى الإعراب فلا ينبغى أن يجذب الأصل إلى حيز الفرع إلا بسبب قوى قاله ابن أياز (قوله وهو جار على أصلهم) قال الدنوشرى ينظر هل يخالف ذلك ما قاله الشارح فى شرح الأزهرية من أن الفرعيتين عند الكوفيين التركيب والافتقار إلى الفاعل أولا (فصل)

الميم المتجافي المنكش وقال عبد الله بن أبي إسحق الحضرمي النحوي إن الفرزدق أخطأ في فتح الياء من يعيليا ورد بأنه من إجراء المعتل مجرى الصحيح (وذلك عند الجمهور ضرورة كقوله) وهو الفرزدق (في غير العلم) لما بلغه مقالة عبد الله المذكور :

فلو كان عبد الله مولى هجوته (ولكن عبد الله مولى مواليا)

فأظهر الفتحة في حالة الجر ضرورة وكان القياس أن يقول مولى موال على حد والفجر وليال

(هذا باب إعراب الفعل المضارع)

أجمع النحويون على أنه إذا تجرد من الناصب والجازم وسلم من نوني التوكيد والإناث كان مرفوعا كيقوم وإنما اختلفوا في تحقيق الرافع له ماهو على أقوال أصحها قولهم (رافع المضارع تجرده من الناصب والجازم وفاقا للفراء) وغيره من حذاق الكوفيين والأخفش وإليه أشار الناظم بقوله :

ارفع مضارعا إذا يجرد من ناصب وجازم كتسعد

(لا) رافعه (حلوله محل الاسم خلافا للبصريين) غير الأخفش والزجاج قالوا ولهذا إذا دخل عليه لن ولم امتنع رفعه لأن الاسم لا يقع بعدهما فليس حينئذ حالا محل الاسم ولا رافعه حروف المضارعة خلافا للكسائي ولا مضارعته للاسم خلافا لثعلب من الكوفيين والزجاج من البصريين واعترض قول الفراء أن التجرد أمر عدمي والعدم لا يكون سببا للوجود غيره وأجيب بأن التجرد أمر وجودي وهو كونه خاليا من ناصب وجازم لا عدم الناصب والجازم واعترض قول البصريين بأنه غير مطرد (لانتقاضه بنحو هلا تفعل) وسوف تفعل فإن المضارع فيهما مرفوع وليس حالا محل الاسم لأن الاسم لا يقع بعد حرف التحضيض ولا بعد حرف التنفيس وأجيب بأن الرفع استقر قبل دخول حرف التحضيض والتنفيس فلم يغيره إذ أثر العامل لا يغيره إلا عامل آخر واعترض قول الكسائي بأن جزء الشيء لا يعمل فيه واعترض قول ثعلب بأن المضارعة إنما اقتضت إعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الإعراب إلى عامل يقتضيه وأجيب بأن الكوفيين يزعمون أن إعراب المضارع بالأصالة لا بالحمل على الاسم ومضارعته إياه (وناصبه أربعة) عند البصريين وعشرة عند الكوفيين (أحدها لن وهي لنفي سيفعل) أي لنفي الفعل المستقبل إما إلى غاية ينتهي إليها نحو لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى وإما إلى غير غاية نحو لن يخلقوا ذبابا فإن نفي خلق الذباب مستمر أبدا لأن خلقهم الذباب محال وانتفاء المحال مؤبد قطعا وإلا لكان ممكنا لا محالا (ولا تقتضي) لن (تأبيد النفي) خلافا للزمخشري في أنموذجه لأنها لو كانت للتأبيد للزم التناقض بذكر اليوم في قوله تعالى فلن أكلم اليوم إنسيا ولزم التكرار بذكر أبدا في قوله تعالى ولن يتمنوه أبدا ولم تجتمع مع ما هو لانتهاء الغاية نحو قوله تعالى فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي وتأبيد النفي في لن يخلقوا ذبابا لأمر خارجي لا من مقتضيات لن (ولا) تقتضي (توكيده) أي النفي (خلافا للزمخشري) في كشافه في تفسير لن تراني بل قولك لن أقوم محتمل لأن تريد به أنك لا تقوم أبدا وأنك لا تقوم في بعض أزمنة المستقبل وهو موافق لقولك لا أقوم في عدم إفادة التأكيد والتأبيد (ولا تقع) لن (دعائية) بأن يكون الفعل بعدها دعاء (خلافا لابن السراج) وابن عصفور وآخرين مستدلين بقوله تعالى فلن أكون ظهيرا للمجرمين مدعين أن معناه فاجعلني لا أكون ولا حجة لهم فيها إلا مكان حملها على النفي المحض ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرما جزاء لتلك النعمة التي أنعم الله بها عليه قاله الموضح في شرح القطر واختار في المغني غيره فقال وتأتي لن للدعاء كما كانت لا كذلك وفاقا لجماعة والحجة في قوله :

(قوله أن الفرزدق أخطأ) نظير هذا قول الجرجاني إن قول الفرزدق ما أنت بالحكم الترضى حكومته خطأ بإجماع وفي ذلك دليل على أنه ليس كل عربي يحتج بكلامه وقدمر قريبا ما يتعلق بذلك (هذا باب إعراب الفعل) (قوله وسلم من نوني التوكيد) هذا إنما يحتاج إليه إذا أريد كان مرفوعا لفظا أو تقديرا فقط وهو الذي يقتصرون عليه في تعريف الإعراب والمعرب فإن أريد ما هو أعم من ذلك ومن الرفع محلا فلا وجه لهذا القيد لأن المضارع المؤكد بنون التوكيد والذي اتصلت به نون الإناث إذا تجرد من الناصب والجازم مرفوع محلا (قوله لزم التناقض بذكر اليوم) قال الدنوشري قد يقال إن محل إفادتها التأبيد إنما هو عند الإطلاق قاله الشمني (قوله ولا تقع الخ) قال الدنوشري ينظر عليه هل لن دالة على النفي تضمنا أو التزاما والظاهر الثاني حتى تكون دلالتها على النفي كدلالة العمى على البصر ففي الآية المذكورة لن دالة على طلب عدم الكون ظهيرا للمجرمين فهي موضوعة لطلب المضاف لا له مع عدم الكون ظهيرا ومن ادعى دلالتها على النفي تضمنية ولم يجز كونها التزامية وادعى بداهة ذلك فذلك لشبه منه فليحذر عبد الله وعلى العصامي انتهى وكتب شيخنا العلامة الغنيمي بعده بل الشبهي من هذين القائلين أيضا فإن المرجع

فى مدلولات الألفاظ إنما هو اللغة ولا تثبت بمجرد الاستظهار الذى لم ينشأ عن دليل بل ظاهر كلام أئمة اللغة أن مدلولها المطابق إنما هو النفى على ما فيه من المسامحة المشهورة وأن هذه المعانى الزائدة إنما نشأت من التراكيب بمعونة القرائن ومثل ذلك لا يسمى التزاما على ما هو رق بمحله وكأن الشارح أشار إلى ذلك بقوله بأن يكون الفعل بعدها دعاء وبقوله مدعيا أن معناه الخ فليفهم (قوله لن تزالوا الخ) قال الزرقانى هو دعاء لهم بأن يستمروا على ما هم عليه من الإنعام وقوله ثم لا زالت الخ دعاء له بأن يبقى على ما هو عليه وهو راجع للدعاء لهم لكون ما هو فيه منهم وقوله ثم لا زالت الخ أى لا زالت لإنعامكم وقوله خالدا الخ أى باقيا ببقاء الجبال قال الدمامينى البيت من بحر الخفيف وهو مدرج آخره اللام الساكنة من زلت وقد يقال لا يقوم بهذا البيت حجة لإحتمال أن يكون لن تزالوا كذلكم خبر لا دعاء ولا يعينه كون المعطوف عليه بثم دعاء بناء على جواز عطف (٢٣٠) الإنشاء على الخبر (قوله كما فى ويلمه) قال الزرقانى أصله ويل أمه فحذفت الهمزة (قوله خلافا للخليل والكسائى) قال الدنوشرى رد س مذهب الخليل والكسائى بجواز تقدم معمول معمولها عليها نحو زيدا لن أضرب وأجيب بأنه قد يحدث بعد التركيب ما لم يكن قبله ومنع الأخفش الأصغر تقدم معمول معمولها عليها وذهب الفراء إلى أن لن هى لا أبدلت ألفها نونا وهو ضعيف قاله المرادى (قوله وتركنا الثلاثة الباقية الخ) مر أحد الثلاثة وجوابه فى كلام الدنوشرى والثانى أن التركيب فرع عن البساطة فلا يدعى إلا بدليل قاطع والثالث أنها لو كانت مركبة مما ذكر لكانت لا داخلة على مصدر مقدر من أن والفعل ومعنى أن يقوم زيد لا قيام زيد فتدخل لا على المعرفة من غير تكرير مع أنه يكون مبتدأ لا خبر له ولأن الكلام ما ينوب منابه وإنما ذكرناها لئلا تبقى النفس متشوقة لها (قوله وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر) قال ابن مالك فى التوضيح أن ما الاستفهامية إذا ركبت مع ذا لا يلزم صدريتها فيعمل ما قبلها فيها رفعا نحو كان ماذا ونصبا كقول أم المؤمنين أقول ماذا ولابن المرحل المغربى فى ذلك رسالة (قوله وتتعين المصدرية الخ) قال الدنوشرى قال فى التسهيل وتتعين أى كى المصدرية بعد اللام على رأى وهو رأى س والجمهور ومطلقا على رأى أى وهو رأى الكوفيين فإنها ناصبة عندهم مطلقا تقدمتها اللام أو لم تتقدمها وتتعين الثانية أى وهى الجارة مطلقا أى على رأى أى وهو رأى قوم من النحويين يرونها الجارة على كل حال تقدمت اللام أو لم تتقدم وترجح مع إظهار أن مرادفة اللام على مرادفة أن قال شراحه كالدمامينى كقولك جئتك لكى أن تكرمنى فيترجح أن تكون كى حرف جر مؤكدة اللام ويحتمل أن تكون مصدرية مرادفة لأن فتكون مؤكدة لها وإنما يترجح الأول بوجوه

لن تزالوا كذلكم ثم لا زا ... لت لكم خالدا خلود الجبال

انتهى وهى بسيطة فى وضعها الأصل عند سيبويه والجمهور (وليس أصلها لا) النافية (فأبدلت الألف نونا خلافا للفراء) وحجته أنهما حرفان نافيان لنا ثيان ولا أكثر استعمالا ويرده أن الإبدال لا يغير حكم المهمل فيجعله مهملا وأن المعهود إنما هو إبدال النون ألفا كلنسفعا لا العكس (ولا) أصلها (لا أن) فتكون مركبة من لا النافية نظرا لمعناها ومن أن المصدرية نظرا لعملها (فحذفت الهمزة تخفيفا) كما فى ويلمه (والألف لالتقاء الساكنين خلافا للخليل والكسائى) والخازرنجى وحجتهم قرب لفظها منهما وأن معناها من النفى والتخلص للاستقبال حاصل فيها وقد جاءت على الأصل فى الضرورة. أنشد أبو زيد لجابر الأنصارى:

فإن أمسك فإن العيش حلو ... إلىّ كأنه عسل مشوب
يرجى المرء ما لا أن يلاق ... ويعرض دون أبعده الخطوب

أى لن يلاق ورد عليهم بأربعة أمور أقواها أنه إنما يصح التركيب إذا كان الحرفان ظاهرين كلولا وقد لا يظهر أحدهما كأما قاله الشلوبين وتركنا الثلاثة الباقية خوف الإطالة الناصب (الثانى كى المصدرية) وهى الداخل عليها اللام لفظا نحو لكيلا تأسوا أو تقديرا نحو جئتك كى تكرمنى إذا قدرت أن الأصل لكى وأنك حذفت اللام استغناء عنها بنيتها فإن لم تقدر اللام كانت كى تعليلية (فأما) المصدرية فناصبة بنفسها كما أن المصدرية كذلك وأما (التعليلية فجارة والناصب بعدها أن مضمرة) لزوما فى النثر (وقد تظهر فى الشعر) كقوله * كيما أن تغر وتخدعا * وسيأتى وما ذكره من أن كى مشتركة بين الناصبة والجارة هو مذهب سيبويه والجمهور وحجتهم قولهم جئتك لكى أكرم وقولهم كيمه وعن الأخفش أن كى جارة دائما وأن النصب بعدها بأن مضمرة أو ظاهرة ورد بقوله تعالى لكيلا تأسوا فإن زعم أن كى تأكيد اللام كقوله * ولا للما بهم أبدا دواء * رد بأن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ وعن الكوفيين أن كى ناصبة دائما ويرده قول العرب كيمه كما يقولون لمه فإن أجابوا بأن الأصل كى تفعل ماذا يلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية عن الصدر وحذف ألفها فى غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب وكل ذلك لم يثبت فإن ادعوا أن حذف المنصوب وبقاء ناصبه قد ثبت فى صحيح البخارى فى تفسير وجوه يومئذ ناضرة كيما فيعود كيما يسجد قلنا إن ثبت حذف يسجد فهو غريب لا يقاس عليه على أن الحافظ الشهاب ابن حجر قال لم أقف على حذفه (وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام نحو

أما أولا فلأن أن أم الباب فالأولى الاعتناء بشأنها وإذا جعلت كي تعليلية لزم أن يكون كي هي الناصبة لفيه وفاء بما تستحقه من الاعتناء بشأنها حيث لم تعزل عن عملها وأما ثانيا فلأن ما كان أصلا في بابه لا يجعل توكيدا لغيره وأما ثالثا فلأن أن وليت الفعل فكانت لقربها ومجاورتها أحق بالإعمال من البعيد انتهى فإن قلت قوله ويترجح مع إظهار أن مرادفة اللام الخ بل وقوله ومثله ويتعين الثانية مطلقا الخ يفيد جواز إدخال حرف الجر على مثله ومباشرته له في غير ضرورة فيخالف قول الشارح لئلا يدخل الجار على الجار فإن خص بغير ذلك سئل عن المعنى الفارق والجه حينئذ أن يقال ساغ ذلك في بعض المواضع فليسغ مطلقا ليتبين إمكانه قلت لا نسلم المخالفة من هذه الجهة لأن معنى كلام الشارح أن الحرف الذي جر ما بعده لا يجوز أن يدخل عليه حرف جر وهذا لا ينافي أنه يجوز توكيد حرف الجر بحرف جر آخر وهذا محل ما ذكرناه عن التسهيل وشروحه لكن يتوجه حينئذ على الشارح أن هذا لا ينتج مطلوبه من تعين المصدرية بعد اللام الذي هو مذهب س والجمهور لإمكان حمل كي على أنها حرف جر مؤكد للام والنصب بأن مقدرة بعدها كما قالوه في عكسه نحو جئت كي لأن أقرأ فالحاصل أنه إن أريد بدخول حرف الجر الممتنع مطلق اجتماعهما أشكل عليه ما نقلناه عن التسهيل وشروحه وإن أراد به ما إذا كان الثاني هو الجار والأول داخل عليه فهذا لا ينتج مطلوبه لجواز كونها حرف جر مؤكدة للام قبلها كما في عكسه فليتأمل من خط ابن قاسم العبادي (قوله لكيلا تأسوا) قال الدنوشري مأخوذ من الأسى وهو الحزن (٢٣١) قال بعضهم والتأسي عند الأئمة أن تنظر إلى

لكيلا تأسوا) لئلا يدخل الجار على الجار (و) تتعين (التعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن) فالأول (نحو قوله) وهو عبدالله بن قيس الرقيات (كي لتقضيني رقية ما * وعدتني غير مختلس)

فكي هنا تعليلية لتأخر اللام من لتقضيني عنها وتقضي منصوب بأن مضمرة وأما حكاية الأخفش لكي ما أضربك بالرفع فمخرجة على جعل ما موصولة وكي جارة مؤكدة اللام كما أكدت الكاف بمثل في ليس كمثله شيء ومثل بالكاف في مثل كعصف مأكول (و) الثاني نحو (قوله) وهو جميل بن عبدالله لا حسان خلافا للزمخشري فقالت أكل الناس أصبحت مانحا * لسانك (كيما أن تغر وتخدعا)

فكي هنا تعليلية لتأخر أن عنها وكل الناس مفعول أول لمانحا ولسانك مفعوله الثاني وتغر بضم الغين المعجمة وبالراء المهملة (ويجوز الأمران) المصدرية والتعليلية إن فقد سبق اللام وتأخر أن أو وجدا فالأول كما (في نحو كيلا يكون دولة) فإن قدرت قبلها اللام فهي مصدرية وإن لم تقدر قبلها اللام فهي تعليلية فيكون على الأول منصوب بنفس كي وعلى الثاني منصوب بأن مضمرة بعد كي والأولى أن تكون مصدرية كما ذكره الموضح في باب حروف الجر (و) الثاني كما (في قوله

أردت لكيما أن تطير بقربتي) * فتتركها شنا ببيداء بلقع

فكي تحتمل أن تكون مصدرية لدخول اللام قبلها وتحتمل أن تكون تعليلية لتأخر أن بعدها فإن كانت مصدرية فأن مؤكدة لها المعنى السبك وإن كانت تعليلية فاللام مؤكدة لها لمعنى التعليل وكونها تعليلية أولى من كونها مصدرية لأن تأكيد الجار بجار أسهل من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري قاله

أسى غيرك أي حزنه وأنه مثل حزنك فتصبر والأسى هو الحزن ولا يعجبني هذا وهو عندي مأخوذ من قولهم أسى الجرح والجريح أي داوى والآسي هو الطبيب المداوي فكان معنى التأسي التطبب والتداوي بالصبر ولو كان على ما ذهبوا إليه لكان معنى التأسي التحزن تقول أسيت أي حزنت وتأسيت انتهى من سلوان المطاع (قوله لتقضيني) قال الدنوشري هو بسكون الياء من تقضيني لأنه من بحر المديد وفيه

بالنصب صفة مصدر محذوف والتقدير قضاء غير مختلس ومختلس بفتح اللام مصدر ميمي أي قضاء غير اختلاس أي ذي اختلاس والجار والمجرور ينظر ما متعلقه (قوله وأما حكاية الأخفش الخ) قال الدنوشري مراده منه أن ما موصول حرفي هو والفعل اسم تأويلا مجرور باللام والتقدير لضربك وينظر ما متعلق الجار والمجرور وهو مقيد لقول المتن وتتعين المصدرية إن سبقتها اللام وقوله كما أكدت اللام بمثل الخ هذا مبني على أن الكاف أصلية ومثل زائدة مؤكدة لها في المعنى وإن كانت الكاف مضافا إليها أو حرفا جارا لها وأما إذا قلنا إن الكاف زائدة فهي المؤكدة وإذا قلنا لا زائدة فلا تأكيد لأحدهما بالآخر فليتأمل (قوله ويجوز الأمران الخ) قال الدنوشري قال شيخ الإسلام أحمد بن قاسم العبادي (تنبيه) تحصل أن كي إذا تجردت لفظا من اللام جاز أن تكون مصدرية وأن تكون حرف جر وأن مقدرة بعدها لا تظهر إلا في الضرورة وإن تقدمتها اللام وظهرت أن بعدها ترجح كونها جارة بمعنى اللام وبقي ما إذا تأخرت عنها اللام نحو جئتك كي لأقرأ وتتعين حينئذ أنها حرف جر واللام تأكيد لها وأن مضمرة بعدها ولا يجوز أن تكون هي ناصبة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يجوز الفصل بين الناصب والفعل بالجار ولا يجوز أن تكون كي زائدة لأنه لم يثبت زيادتها في غير هذا الموضع فيحمل هذا عليه كذا في شرح جمع الجوامع للسيوطي ثم قال قال أبو حيان وأجمعوا على أنها يجوز الفصل بينها وبين معمولها بلا النافية وما الزائدة وأما الفصل بغير ما ذكر فلا يجوز عند البصريين وهشام ومن وافقه من الكوفيين في الاختيار وجوزه الكسائي بمعمول الفعل الذي دخلت عليه

وبالقسم وبالشرط فيبطل عملها واختار ابن مالك وولده جواز الفصل بما ذكر مع العمل وعبارة التسهيل ولا يتقدم معمول معمولها فلا يجوز جئت النحو كي أتعلم ثم قال ولا يبطل عملها الفصل أي فتقول جئتك كي النحو أتعلم بنصب الفعل ثم قال خلافا للكسائي في المسألتين (قوله في الابتداء) قال الدنوشري لو حذف في لكان أحسن كما لا يخفى وفي قوله فيكون الخ مسامحة وكذا فيما يأتي ﴿فائدة﴾ أن المصدرية الداخلة على الماضي والأمر وما المصدرية مثلا كيف يصدق عليهما حد الحرف ولم يدلا على معنى أبتة ومن زعم أن لهما معنى فعليه بيانه وقد يقال في أن أنه يكفي في صدق حد الحرف عليها دلالتها على الاستقبال حين دخولها على المضارع فإن صدق الحد على إفراد المحدود بالإطلاق العام دون الدوام ومعنى الإطلاق العام اتصاف الموضوع بالمحمول في وقت ما انتهى ولك أن تقول يكفي في صدق حد الحرف عليهما دلالتهما على السبك دائما وهي من المعاني كما تقدم في كلام الشارح في بحث كي في قوله لتأكيد معنى السبك (قوله ومحتملة لهما) أي لموضع النصب والجر ووجه الاحتمال أن محل أن وصلتها بعد حذف الجار هل هو نصب أو جر كما تقدم في آخر باب حروف الجر (قوله يهملها) قال الدنوشري عبر بالمضارع دون الماضي الذي عبر به ابن مالك بقوله وبعضهم أهمل الخ ويحتاج إلى نكتة وقد يقال في عبارته إشارة إلى قلة ذلك (قوله والقول بأن أصله يتمون الخ) قال الدنوشري جعل الدماميني كون الأصل يتمون منصوبا بأن أولى من إهمال أن ووجهه بأن حمل أن الناصبة على أن المصدرية في الإهمال قليل وليس بقياسي وإنما وقع في شذوذ من الكلام بخلاف اعتبار معنى من فإنه كثير مقيس ووقوعه في فصيح الكلام شائع فالصواب أن التخريج على هذا أظهر (قوله نحو كما تكونوا الخ) في فتاوى الجلال السيوطي ﴿مسألة﴾ هل ورد في الحديث كما تكونون يولى عليكم الجواب نعم رواه ابن جميع في معجمه من حديث الحسن ابن أبي بكرة وفيها بعد ذلك أنه سئل عن لفظ حديث كما تكونوا يولى عليكم حذفت النون من تكونوا دون ناصب وجازم فأجاب بأن هذا الحديث رواه البيهقي في شعب الإيمان بلفظ كما تكونوا بلا نون وقد خرج على ثلاثة أوجه أحدها أنه على لغة من يحذف النون دون ناصب وجازم الثاني وهو رأي الكوفيين والمبرد أنه منصوب أوردوه شاهدا على مذهبهم أن ما تنصب الثالث أنه من تغييرات الرواة (قوله لأن الجملة السابقة الخ) قال الدنوشري ينظر إذا لم تكن مفسرة

الموضح في الحواشي والشن بفتح الشين المعجمة القربة الخلقة مفعول ثان لتترك والبيداء بفتح الباء الموحدة والمد الأرض القفراء التي تبيد أي تهلك من يدخل فيها والبلقع الأرض القفراء التي لا شيء فيها الناصب (الثالث أن) المصدرية وتقع في موضعين أحدهما في الابتداء فتكون في موضع رفع على الابتداء (في نحو وأن تصوموا خير لكم) والثاني بعد لفظ دال على معنى غير اليقين فتكون في موضع رفع على الفاعلية في نحو ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم وفي موضع نصب على المفعولية نحو فأردت أن أعيبها وفي موضع جر في نحو من قبل أن يأتي يوم ومحتملة لهما في نحو (والذي أطمع أن يغفر لي) خطيئتي أصله في أن يغفر لي حذفت في فنصب ما بعدها أو أبقي على جره وأكثر العرب على وجوب إعمالها (وبعضهم يهملها) جوازا (حملا على ما أختها أي المصدرية) بجامع أن كلا منهما حرف مصدري ثنائي وإليه أشار الناظم بقوله:

وبعضهم أهمل أن حملا على ۞ ما أختها حيث استحقت عملا

(كقراءة ابن محيصن لمن أراد أن يتم الرضاعة) برفع يتم والقول بأن أصله يتمون وهو منصوب بحذف النون وحذفت الواو للساكنين لفظا واستصحب ذلك خطا والجمع باعتبار معنى من تكلف (وكقوله:

أن تقرآن على أسماء ويحكما ۞ مني السلام وأن لا تشعرا أحدا)

فأن الأولى والثانية مصدريتان غير مخففتين من الثقيلة وقد أهملت الأولى وأعملت الثانية وبعضهم أعمل ما المصدرية حملا على أن المصدرية نحو كما تكونوا يولى عليكم قاله ابن الحاجب وما ذكره الموضح تبعا للناظم من أن أن هذه مصدرية مهملة هو قول البصريين وزعم الكوفيون أنها مخففة من الثقيلة شذ اتصالها بالفعل المتصرف الخبري والقياس فصله منها بقد أو إحدى أخواتها (وتأتي أن مفسرة) بمنزلة أي (وزائدة) دخولها نحو وجوده سواء (ومخففة من أن) المشددة (فلا تنصب) الفعل (المضارع) في هذه الأحوال الثلاثة ولكل ضابط يضبطها (فالمفسرة هي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه) المتأخر عنها جملة ولم تقترن بجار (نحو فأوحينا إليه أن اصنع الفلك) أي اصنع (وانطلق الملأ منهم أن امشوا) أي امشوا إذ ليس المراد بالانطلاق هنا المشي بل انطلاق ألسنتهم بهذا الكلام كما أنه ليس المراد بالمشي المتعارف بل الاستمرار على الشيء مخرج وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين لعدم تقدم الجملة وقلت له أن افعل كذا لأن الجملة السابقة فيها حروف القول وفي شرح ابن عصفور الصغير على الجمل أنها قد تكون مفسرة بعد صريح القول ولا يجوز ذكرت عسجدا أن ذهبا لعدم تأخر الجملة بل يجب الإتيان بأي أو ترك حرف التفسير وليس من التفسيرية كتبت إليه بأن افعل لدخول الجار نص عليه الموضح في القواعد الصغرى

وعن الكوفيين إنكار أن التفسيرية ألبتة قال في المغني وهو متجه لأنك إذا قلت كتبت إليه أن افعل لم يكن أفعل نفس كتبت كما كان الذهب نفس العسجد في قولك هذا عسجد أي ذهب ولهذا لو جئت بأي مكان أن لم تجده مقبولا في الطبع انتهى واعترضه الدماميني ورده الشمني بما يطول ذكره (والزائدة هي التالية لما) التوقيتية (نحو فلما أن جاء البشير) ألقاه على وجهه (والواقعة بين الكاف ومجرورها كقوله) وهو باغث اليشكري (كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم) فيمن جر ظبية أي كظبية وتعطو تتطاول إلى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر يرق مثل أورق والسلم بفتحتين شجر له شوك (أو) الواقعة (بين) فعل (القسم) المذكور ولو كقوله :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم ... لكان لكم يوم من الشر مظلم

أو المتروك كقوله: أما والله أن لو كنت حرا ... وما بالحر أنت ولا العتيق

أي أقسم والله لو كنت حرا هذا قول سيبويه وغيره وفي مقرب ابن عصفور أنها في ذلك حرف جيء به ليربط الجواب بالقسم ويبعده أن الأكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك قاله في المغني أو الواقعة بعد إذا كقوله: فأمهله حتى إذا أن كأنه ... معاطي يد في لجة الماء غامر

فهذه أربعة مواضع وأكثرها الواقعة بعد لما وأقلها الواقعة بين الكاف ومجرورها وزعم الأخفش أنها تزاد في غير ذلك وأنها تنصب المضارع كما تجر من والباء الزائدتان الاسم وجعل منه وما لنا أن لا نتوكل على الله وأجيب بأن أن مصدرية لا زائدة والأصل وما لنا في أن لا نتوكل وإنما لم تعمل الزائدة لعدم اختصاصها بالأفعال بخلاف من والباء الزائدتين فإنهما لما اختصا بالاسم عملا فيه الجر (والمخففة من أن) المشددة (هي الواقعة) غالبا (بعد علم) خالص سواء دل عليه بمادة ع ل م أم لا فالأول (نحو علم أن سيكون و) الثاني (نحو أفلا يرون أن لا يرجع) وقيدت العلم بالخالص احترازا من إجرائه مجرى الإشارة نحو قولهم ما علمت إلا أن يقوم قال سيبويه يجوز فيه النصب لأنه كلام خرج مخرج الإشارة فجرى مجرى قولك أشير عليك أن تقوم انتهى ومن إجرائه مجرى الظن كقراءة بعضهم أفلا يرون أن لا يرجع بالنصب (أو بعد ظن) مؤول بالعلم (نحو وحسبوا أن لا تكون) فتنة في قراءة الرفع (ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبة) إجراء للظن على أصله من غير تأويل (و) النصب (هو الأرجح) لأن التأويل على خلاف الأصل (ولهذا) الترجيح (أجمعوا عليه) أي على النصب (في) الم (أحسب الناس أن يتركوا) بحذف النون (واختلفوا في وحسبوا أن لا تكون فتنة فقرأه غير أبي عمرو والأخوين) حمزة والكسائي (بالنصب) وقرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع لوجود الفصل بين أن والفعل بلا وإنما لم يقرؤوا بالرفع في يتركوا لعدم الفصل فعلم أن التعويل في كون أن ناصبة أو مخففة بعد أفعال الشك واليقين على اعتبار المعنى دون اللفظ ألا ترى أنك ترفع في رأيت أن لا يقوم زيد إذا أردت اليقين مثل أفلا يرون أن لا يرجع وتنصب إن أردت الظن مثل وحسبوا أن لا تكون فتنة خلافا للمبرد فإنه لا يجوز إجراء العلم مجرى خلافه فتنصب أن الواقعة بعده الفعل

هل هي مصدرية أو زائدة أو مخففة فليتأمل (قوله واعترضه الدماميني الخ) قال الدنوشري قال الدماميني فهم رحمه الله أن الجماعة أرادوا أن قم في المثال المذكور تفسير لكتبت نفسه فأبطله بتغايرهما وليس الأمر كذلك فإنهم إنما التفسير لمتعلق كتبت وهو الشيء المكتوب وقم هو في نفسه ذلك الشيء قال الرضي وأن لا تفسر إلا مفعولا مقدرا للفظ دال على معنى القول كقوله تعالى وناديناه أن يا إبراهيم فقوله يا إبراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر أي ناديناه بشيء وهو قولنا يا إبراهيم وكذلك قوله كتبت إليه أن قم أي كتبت إليه شيئا هو قم فأن حرف دال على أن قم تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى إذ أوحينا إلى أمك ما يوحى أن اقذفيه انتهى وقال الشمني وأقول هذا اختيار الرضي وهو خلاف ظاهر كلامهم ثم نقل كلاما كثيرا عن صاحب الكشاف وغيره فليراجع (قوله وهو باغث) أي كما قال المصنف وقال باغث منقول من بغته بالأمر إذا فاجأه ويشكر منقول من مضارع شكر وقيل قائله أرقم بن علباء اليشكري (قوله فأمهله) بتقديم الميم كما يدل عليه كلام الدماميني الآتي (قوله حتى إذا أن كأنه) قال الدنوشري ينظر هل إذا شرطية أو هي ظرف مجرد عن الشرط أو هي فجائية فإن قلنا بالأول فأين شرطها وجوابها أو بالثاني فأين الجملة الفعلية الملتزمة بعدها أو بالثالث فيلزم وقوع الفجائية بعد حتى وقد يقال إنها ظرفية مجردة عن معنى الشرط والفعل محذوف بعدها تقديره حتى إذا يقال فيه كأنه الخ والمعاطاة المناولة واللجة باللام المضمومة وبالجيم معظم الماء والغامر بالمعجمة المغطي وهو مبني للفاعل وأسند إلى المفعول كراضية في قوله تعالى عيشة راضية قاله الشمني فعليه يكون غامر خبرا بعد خبر لكان أو صفة لمعاطي إن صح وصف الوصف وقال الدماميني والمعنى أنه ترك هذا الرجل وتمهل في إنقاذه كما كان فيه إلى أن وصل إلى حالة أشبه فيها من هو مغمور في اللجة يخرج يده ليتناولها من ينقذه وهذه حالة الغريق ويؤخذ منه أن في لجة الماء متعلق بغامر وهو غير متعين (قوله فتنصب أن الواقعة) قال الزرقاني مترتب على المتن وكذا قوله

ونرفع (قوله والنوعان الخ) قال الدنوشرى لو عبر بقوله والأمران كان أولى (قوله بعد العلم الصريح) قال الدنوشرى الباقى على معناه (قوله وعلى القول بالحرفية) قال الدنوشرى مقابله أنها اسم وإليه ذهب بعض الكوفيين وأصلها إذا والأصل أن يقول إذا جئتنى أكرمك فحذف ما تضاف إليه وعوض منه التنوين والصحيح مذهب الجمهور قاله المرادى (قوله بأن اعتمد الخ) ظاهره حصر وقوعها حشواً في ذلك وأنه ليس من وقوعها حشواً نحو يا زيد إذاً أكرمك ويؤخذ من كلام أبي حيان خلافه لأنه بعد أن نقل فيما لو تقدم معمول الفعل على إذاً نحو زيداً إذاً أكرم إبطال العمل عن الفراء وإجازته عن الكسائى قال ولا نص أحفظه عن البصريين ومقتضى اشتراطهم التصدير في عملها أن لا تعمل والحالة هذه لأنها غير مصدرة ويحتمل أن يقال تعمل لأنها وإن لم تتصدر لفظاً فهى مصدرة في النية لأن النية بالمفعول التأخير اهـ فقوله لأن النية الخ يفيد عدم التقدم قطعاً عند البصريين فيما تقدم فيه النداء هذا وينبغى أن يكون المقصود حصر الحشو الذى يهمل معه وجوباً وإلا فسيأتى فيما إذا سبقها العاطف أنها تهمل في غير هذه المسائل الثلاث (قوله أو مقدر الخ) قال الدنوشرى ينافيه ما صرح به العينى في شرح الشواهد أن ذلك جواب للقسم المذكور في البيت قبله • حلفت برب الراقصات إلى منى • يغول الفيافى نصها وذميلها لكن العينى تناقض كلامه فإنه قال قبل ما ذكرناه عنه ولا أقيلها في موضع جزم على جواب الشرط قال والراقصات إبل الحجيج التى يتبخترن في مشيهن كأنهن يرقصن ويغول يقطع والنص السير الشديد والذميل بفتح الذال المعجمة نوع من السير والضمير في بمثلها ولا أقيلها يرجع خطة الرشد المذكورة فيما قبله وينظر هل هذا ينافى قول الشارح أنه راجع إلى المقالة وما معنى خطة الرشد اهـ وأقول لا ينافى لصحة الأمرين وذلك لأن الشاعر طلب من عبد العزيز بن مروان أبي الخليفة عمر وكان نائباً بمصر عن ابن أخيه سليمان الخليفة ولم يل عبد العزيز الخلافة وإن وقع للدماميني ذلك وكان مدحه فأعجب به فناه فطلب منه أن يكون كاتباً له فلاح منه القبول وأعرض الشاعر من ذلك كما يدل عليه قوله عجبت لتركى خطة الرشد بعدما • بدا لى من عبد العزيز قبولها ثم ندم على ذلك وقول الدماميني أنه لم يجبه بعيد من الكلام وظهر بهذا معنى خطة الرشد ويروى خطة المهد .

ولا إجراء غيره مجراه فيرتفع الفعل الواقع بعد أن الواقعة بعده فالعلم عنده لا يجرى مجرى غيره ولا يجرى غيره مجراه والنوعان عند سيبويه جائزان والفراء وابن الأنبارى ينصبان بعد العلم الصريح وإلى النواصب الثلاثة أشار الناظم بقوله :

وبلن انصبه وكى كذا بأن • لا بعد علم والتى من بعد ظن

فانصب بها والرفع صحح واعتقد • تخفيفها من أن فهو مطرد

ومن غير الغالب وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين فأن هنا مخففة من الثقيلة ولم تقع بعد علم ولا ظن الناصب (الرابع إذاً) والصحيح أنها بسيطة لا مركبة من إذ وأن أو إذا وأن وعلى البساطة فالصحيح أنها الناصبة بنفسها لا أن مضمرة بعدها (وهى) على القول بالحرفية (حرف جواب وجزاء) عند سيبويه وقال الشلوبين هى كذلك في كل موضع وقال الفارسى في الأكثر وقد تتمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول إذاً أظنك صادقاً إذ لا مجازاة هنا قال الرضى لأن الشرط والجزاء إما في الاستقبال أو في الماضى ولا مدخل للجزاء في الحال والمراد بكونها للجواب أن تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر سواء وقعت في صدره أو في حشوه أو في آخره والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذى هى فيه جزاء لمضمون كلام آخر وكان القياس إلغاءها لعدم اختصاصها ومن ثم قالوا (وشرط إعمالها ثلاثة أمور أحدها أن تتصدر) في أول الجواب لأنها حينئذ في أشرف محالها (فإن وقعت حشواً) في الكلام بأن اعتمد ما بعدها على ما قبلها (أهملت) وذلك في ثلاث مسائل إحداها أن يكون ما بعدها خبراً عما قبلها نحو أنا إذاً أكرمك الثانية أن يكون جواباً للشرط قبلها نحو إن تأتنى إذاً أكرمك الثالثة أن يكون جواب قسم قبلها مذكور نحو والله إذاً لا أخرج أو مقدر (كقوله) وهو كثير عزة :

(لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها • وأمكننى منها إذاً لا أقيلها)

برفع أقيلها لأن إذاً لم تتصدر لكونها جواب قسم مقدر والتقدير والله لئن وجواب الشرط محذوف وأهملت إذاً لوقوعها بين القسم وجوابه لا بين الشرط وجوابه خلافاً لما وقع في المغنى تبعاً للشارح وضمير مثلها عائد على المقالة التى قالها عبد العزيز بن مروان لكثير وذلك أن كثيراً امتدح عبد العزيز بقصيدة فأعجب بها فقال له تمن علىّ أعطك فتمنى أن يكون كاتباً له فلم يجبه إلى ذلك وأعطاه جائزة والمعنى إن عاد الأمير إلى تمنيتى وأمكننى منها لم أترك مقالتى الأولى وأتمنى عليه أن أكون كاتباً له كما فعلت أولا وعبد العزيز هذا هو أبو السيد عمر بن عبد العزيز رضى الله عنه (وأما قوله :

لا تتركنى فيهم شطيرا • إنى إذاً أهلك أو أطيرا)

بنصب أهلك بإذاً مع أنها وقعت حشواً بين اسم إن وخبرها (فضرورة أو) لا ضرورة و(الخبر) أى خبر إن

محذوف أي أني لا أستطيع ذلك) أو لا أقدر عليه ثم استأنف بإذن فنصب وجملة إني على هذا معترضة بين إذن وما هي جواب له والأصل لا تتركني إذن أهلك وذهب الفراء إلى عدم اشتراط التصدر والقطر بشين معجمة القريب وقال الأصمعي البعيد وهو مفعول ثان لتتركني لا حال وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله • إن صدرت فإن كان السابق عليها) أي على إذن (واوا أو فاء جاز النصب) والرفع باعتبارين فالرفع باعتبار كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربطه بعض الكلام ببعض والنصب باعتبار كون ما بعد العاطف جملة مستقلة والفعل فيها بعد إذن غير معتمد على ما قبلها (وقد قرئ) في الشواذ (وإذن لا يلبثوا فإذن لا يؤتوا بالنصب بحذف النون فيهما والأول قراءة ابن مسعود والثانية قراءة أبي ابن كعب (والغالب الرفع وبه قرأ السبعة) فيهما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

• والنصب وارفعا إذا إذن من بعد عطف وقعا • قال في المغني والتحقيق أنه إذا قيل إن تزرني أزرك وإذا أحسن إليك فإن قدرت العطف على الجواب جزمت وبطل عمل إذن لوقوعها حشوا أو على الجملتين معا جاز الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لأن ما بعدها مستأنف أو لأن المعطوف على الأول أول انتهى . الأمر (الثاني أن يكون) المضارع بعدها (مستقبلا) قياسا على بقية النواصب وإليه الإشارة بقول النظم • وانصبوا بإذن المستقبلا • فيجب الرفع في نحو إذن تصدق جوابا لمن قال أنا أحب زيدا) لأنه حال ولا مدخل للجزاء في الحال كما تقدم . الأمر (الثالث أن يتصلا) أي أن يكون المضارع متصلا بها لضعفها مع الفصل عن العمل فيما بعدها وإليه الإشارة بقول النظم • والفعل بعد موصلا (أو يفصل بينهما القسم وهو المشار إليه بقول النظم • أو قبله اليمين • (كقوله

إذن والله نرميهم بحرب • تشيب الطفل من قبل المشيب)

فنصب نرميهم بإذن مع وجود الفصل بالقسم لأنه زائد مؤكد ولم يمنع الفصل به من النصب هنا كما لم يمنع من الجر في قولهم إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها حكاه أبو عبيدة واشتريته بوالله ألف حكاه ابن كيسان عن الكسائي بخلاف الفصل بغير القسم ولو كان ظرفا أو شبهه فإنه جزء من الجملة فلا تقوى إذن معه على العمل فيما بعدها واغتفر في المغني الفصل بلا النافية وابن عصفور الفصل بالظرف وابن بابشاذ الفصل بالنداء أو الدعاء والكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل والأرجح حينئذ عند الكسائي النصب وعند هشام الرفع وحكى سيبويه عن بعض العرب إلغاء إذن مع استيفاء شروط العمل وهو القياس لأنها غير مختصة وإنما أعملها الأكثرون حملا على ظن لأنها مثلها في جواز تقديمها على الجملة وتأخيرها عنها وتوسطها بين جزأيها كما حملت ما على ليس لأنها مثلها في نفي الحال والمرجع في ذلك كله إلى السماع .

﴿ فصل ﴾ (ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا في خمسة مواضع أحدها بعد اللام إن سبقت بكون ناقص ماض) لفظا ومعنى أو معنى لا لفظا (منفي) الأول بما والثاني بلم دون غيرهما من أدوات النفي (نحو وما كان الله ليعذبهم لم يكن الله ليغفر لهم) فيعذب ويغفر منصوبان بأن مضمرة بعد اللام عند البصريين لا باللام واللام متعلقة بمحذوف لا زائدة وذلك المحذوف هو الخبر لا الفعل الذي دخلت عليه اللام وخالفهم الكوفيون فيهن وقد صرح بالخبر الذي زعمه البصريون من قال :

سموت ولم تكن أهلا لتسمو • ولكن المضيع قد يصاب

(قوله وجملة إني) قال الدنوشري إضافة الجملة إلى إني لأدنى ملابسة (قوله لا حال) قال الدنوشري أشار به إلى رد ما قاله العيني أنه حال ذكره في شرح الشواهد (قوله واوا أو فاء) قال الدنوشري ظاهره أن ذلك خاص بهما وأن غيرهما ليس مثلهما فإذا قلت أنا أخرج إلى البغاة ثم إذن أقاتلهم تعين الرفع ولا يجوز النصب وظاهر إطلاق الألفية يقتضي التسوية (٢٣٥) فإنه قال : والنصب وارفعا • إذا إذن من بعد عطف وقعا (قوله أو يفصل) قال الدنوشري إن عطف على متصلا كان ركيكا وإن جعل منصوبا بعد أو بمعنى إلا كان حسنا قاله بعض الأفاضل انتهى ووجه قوله كان ركيكا أنه إذا عطف على قوله أن يتصلا اقتضى أن الشرط الثالث أحد الأمرين إما أن يتصلا أو أن يفصل بينهما بالقسم والشرط إنما هو الاتصال غاية الأمر أن الفصل بالقسم مغتفر فحق الكلام أن يقال أن يتصلا ولا يضر الفصل بالقسم (قوله تشيب الطفل) قال الدنوشري جملة تشيب بالتاء أوله صفة لحرب عيني انتهى ووجه كونه بالتاء يعني المثناة من فوق لا بالمثناة من تحت أن الحرب مؤنثة بدليل عود ضمير المؤنث إليها في قوله تعالى حتى تضع الحرب أوزارها وهذا بناء على أن فاعل تشيب مضارع أشاب وهو الظاهر لعدم احتياجه لحذف الرابط من جملة الصفة ويجوز أن يكون يشيب بالياء المثناة تحت والطفل فاعل ويشيب مضارع شاب حرف المضارعة مفتوح والجملة صفة حرب والعائد محذوف والتقدير يشيب الطفل منها (قوله بالظرف) قال الدنوشري أي والجار والمجرور إذا افترقا اجتمعا وإذا اجتمعا افترقا ﴿ فصل ﴾ (قوله وجوبا) لو أخره عن قوله بأن مضمرة كان أولى لأن الوجوب قيد في الإضمار لا في النصب (قوله وخالفهم الكوفيون) أي جعلوا اللام ناصبة قال الدماميني ويلزم عمل عامل الاسم في الفعل

(قوله والجواب واحد الخ) قال الدنوشري امل أن ذلك ضرورة لكن التقديم في الثاني أخف منه في الأول لكونه جارا ومجرورا وللبصريين أن يقولوا إنها ضعفت بالتزام حذفها جاز تقديم معمول صلتها عليها فيكون هذا جوابا ثانيا انتهى وبحث فيه بعض الفضلاء بأن ضعفها يقتضي عدم تقديم معمولها لما أنه نوع من التصرف (قوله وزعم بعضهم) قال الدنوشري الظاهر أن هذا البعض هو الشيخ الرضي وعبارة الدماميني تقلاعنه وقد جعل الرضي من هذا الباب قوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى فقال كان أصله ليفترى فلما حذفت اللام بناء على جواز حذف الجار مع أن وإن جاز إظهار أن الواجبة الإضمار وذلك لأنها كالنائبة عن أن اهـ وينظر ما معنى قوله جاز إظهار أن مع معناه وجاز حذفها أيضا أم لا (قوله والحق الخ) قال الدنوشري رد لزعم بعضهم المتقدم بعد أن رد ما رد به قوله بما تقدم وتعليله بقوله لأن الكلام الخ قد يرد وما (٢٣٦) المانع من أن الخبر هنا نحو مريدا أي وما كان القرآن علا للافتراء على قياس ولم تكن أملا لتسمه المار (وأنا أقول) ماقاله هذا الزاعم غير متعين ويكون أن وصلتها خبرا عن كان على تأويل المصدر المؤول باسم المفعول أي وما كان هذا القرآن افتراء أي مفترى أو على حذف مضاف انتهى وما قاله ذكره المصنف في المغني قال في القاعدة السابعة من الباب الثامن أن اللفظ قد يكون على تقدير وذلك التقدير على تقدير آخر ومثل بالآية ثم قال فأن يفترى مؤول بالافتراء والافتراء مؤول بمفترى (قوله تقدمه نفي) قال الدنوشري ظاهره عدم تقييده بما وبلم بل كل أدوات النفي كذلك وينظر ما وجه هذه الأقوال وما وجه اختصاص هذا الحكم بلم يكن وما كان وما المانع من أن يكون النفي بلما وبأن وبلا كما ولم وهل يصح لا كان زيدا ليفعل أولا (قوله لام الجحود) قال الدنوشري يقال جحد يجحد جحدا وجحودا ويقال أيضا أجحد الرجل فهو مجحد إذا كان ضيقا قليل الخير (قوله إذا صلح في موضعها الخ) قال الدنوشري تبع فيه الناظم قال الشيخ برهان الدين الابناسي وهو أجود من قول ولده بعد أو بمعنى إلا أو إلى لأنه يوهم ترادف الحرفين وليس كذلك واحترز بهما إذا لم يصلح واحد منهما في موضعها فإنه إذا انتصب المضارع بعدها جاز إظهار أن انتهى كلامه ومثال ذلك وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا وقوله المرادفة إلى تبع فيه ابن الناظم والصواب أن يقول المرادفة إلى أو كي ويصلح للتقديرات الثلاث قوله لألزمنك أو تقضيني حقي فإنه صالح للتعليل بكي وللغاية بإلى وللاستثناء من الأزمان بإلا ويتعين الأول في لأطيعن الله أو يغفر لي والثاني في لانتظرنه أو يجيء والثالث في لأقتلن الكافر أو يسلم وما ذكر يرد على من زعم أن تقديرها بإلا مطرد وعلى من قال أيضا أن تقديرها بكي أو بإلى مطرد

فهذا بمنزلة ماقدروه من قولك ما كان زيد مريدا للفعل أو مقدرا له واحتج الكوفيون بقوله

لقد عذلتني أم عمرو ولم أكن مقالتها ما كنت حيا لأسمعا

إذ لو كانت أن هي الناصبة لأسمع للزم تقديم معمول صلتها عليها وذلك ممتنع وعورض بمجيء ذلك في صريح أن في قوله * كان جزائي بالعصا أن أجلدا * والجواب واحد وعلة امتناع ذكر أن بعد لام الجحود أن ما كان ليفعل رد على من قال كان سيفعل فاللام في مقابلة السين فكما لا تذكر أن مع السين كذلك لا تذكر مع اللام وزعم بعضهم أنه يجوز إظهار أن بشرط حذف اللام محتجا بقوله تعالى وما كان هذا القرآن أن يفترى ورد بأن أن يفترى في تأويل مصدر مخبر به عن القرآن وهو مصدر مثله وفي هذا الرد نظر لأن المراد بالقرآن المقروء لا القراءة والحق أن هذا ليس مما نحن فيه لأن الكلام فيما الخبر فيه مريدا ونحوه وزعم بعضهم أن هذا الحكم لا يختص بكان بل يجوز في سائر أخواتها نحو ما أصبح زيد ليفعل وزعم بعضهم أنه يجوز في ظن قياسا على كان نحو ما ظننت زيدا ليفعل ووسع بعضهم الدائرة فأجاز ذلك في كل فعل تقدمه نفي نحو ما جاء زيد ليفعل كذا (وتسمى هذه اللام لام الجحود) من تسمية العام بالخاص فإن الجحود عبارة عن إنكار الحق لا عن مطلق النفي والنحويون أطلقوه وأرادوا الثاني وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله * وبعد نفي كان حتما أضمرا * الموضع (الثاني بعد أو) العاطفة (إذا صلح في موضعها حتى) المرادفة إلى (نحو لألزمنك أو تقضيني حقي) أي حتى تقضيني (وقوله

لأستسهلن الصعب أو أدرك المنى) * فما انقادت الآمال إلا لصابر

أي حتى أدرك (أو) صلح في موضعها (إلا) الاستثنائية (نحو لأقتلنه) أي الكافر (أو يسلم) أي إلا أن يسلم (وقوله) وهو زياد الأعجم

وكنت إذا غمزت قناة قوم (كسرت كعوبها أو تستقيما)

أي إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها ولا يصلح هنا معنى إلى لأن الاستقامة لا تكون غاية للكسر وغمزت بالغين والزاي المعجمتين عصرت والقناة بالقاف والنون الرمح والكعوب النواشز في أطراف الأنابيب وهذه استعارة تمثيلية شبه حاله إذا أخذ في إصلاح قوم الصقوا بالفساد فلا يكف عن حسم المواد التي ينشأ عنها فسادهم إلا أن يحصل صلاحهم بحاله إذا غمز قناة معوجة حيث يكثر مما ارتفع من أطرافها ارتفاعا يمنع من اعتدالها ولا يفارق ذلك إلا أن تستقيم وأن والفعل في هذه الأمثلة ونحوها مؤول بمصدر معطوف على

والعلة في نصب الفعل بعد أو هذه أنهم قصدوا التفرقة بين أو التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك وبين أو التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في كون الأول محقق الوقوع أو مرجحه والثاني مشكوكا فيه فإذا قصدوا المساواة رفعوا فقالوا أفعل كذا أو أترك كذا برفع أترك عند المساواة وإن قصدوا عدم المساواة نصبوا ليميزوا بين ما قبلها وما بعدها واحتاجوا إلى عامل للنصب وليست أو صالحة لعدم اختصاصها فتعين أن يكون لقوتها دون أخواتها من النصب بعد أو قول الشاعر لأجدلنك أو تملك منيتي ۝ بيدي صغار طارفا وتليدا والنصب بأو عند الكسائي وقال الفراء ومن وافقه من الكوفيين انتصب بالمخالفة والجمهور على أن النصب بأن مضمرة بعد أو لا بالمخالفة ولا بأو لأنها حرف عطف ولا عمل لها وإنما عطفت مصدرا مؤولا على مصدر متوهم فإذا قلت (٢٣٧) لأنتظرنه أو يجيء ولأقتلن الكافر أو يسلم فتقديره ليكون انتظار مني أو مجيء منه وليكون قتل مني للكافر أو إسلام منه (فائدة) إذا كان ما قبل أو ينقضي شيئا فشيئا صلح في موضعها حتى بمعنى إلى وإلا فلا (قوله ولحتى التي الخ) قال الدنوشري اقتصر على ما ذكر ولم يبال بما قال في التسهيل أنها قد تكون أيضا بمعنى إلا كقول الشاعر ليس العطاء من الفضول سماحة ۝ حتى تجود وما لديك قليل لما قيل إنه لا دليل في البيت لإمكان حمل حتى فيه على أنها بمعنى إلى وذكر غيره أن الغالب كونها للتعليل فينظر ما الأصح (قوله وتارة تكون بمعنى إلى الغائية وذلك إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها) كذا في النسخ وفيه قلب وصوابه إذا كان ما بعدها غاية لما قبلها فتدبر (قوله فالمثال الأول الخ) فيه نظر إذ ما ذكره شاهد لا مثال وقوله من أمثلة يقتضي أنه أتى بجمع منها وهو إنما أتى باثنين ويجاب عن الأول بأنه لا مانع من كونه مثالا إذ المراد به الإيضاح وإن كان يصح أن يراد الإثبات فيكون شاهدا وعن الثاني بأن أقل الجمع اثنان عند بعضهم ولو ذكر المثال الذي تتعين فيه حتى للتعليل نحو أسلم حتى تدخل الجنة لكان أحسن (قوله ومسببا) قال الدنوشري كان الأولى رفعه عطفا على قوله حال (قوله وللحال المؤول الخ) قال الدنوشري ظاهره بل صريحه أن ما ذكره غير ما ذكره المصنف وليس كذلك فليتأمل (قوله وإنما وجب رفع الخ) قال الدنوشري وجوب الرفع عند إرادة الحال مجازا لا ينافي جواز النصب عند عدم إرادته كما قدمه فليتأمل (قوله لانتفاء الحال) قال الدنوشري ينظر ما المانع من الرفع فإن ما بعدها ماض بالنسبة إلى زمن التكلم ونزول الآية نظير حتى يقول الرسول فكما جاز فيه الرفع يجوز في هذا

مصدر متصيد من الفعل المتقدم أي ليكونن لزوم مني أو قضاء منه لحقي وليكونن استسهال مني للصعب أو إدراك للمنى وليكونن قتل مني للكافر أو إسلام منه وليكونن كسر مني لكعوبها أو استقامة منها وإليه أشار الناظم بقوله كذاك بعد أو إذا يصلح في ۝ موضعها حتى أو إلا. الموضع (الثالث بعد حتى) الجارة (إن كان الفعل مستقبلا باعتبار) زمن (التكلم) بما قبلها (نحو فقاتلوا التي تبغي حتى تفيء) فتفيء مستقبل باعتبار زمن التكلم بالأمر بالقتال وإلقائه إلى المخاطب به (أو) مستقبلا (باعتبار ما قبلها) من غير اعتبار تكلم (نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول) فإن قول الرسول وإن كان ماضيا بالنسبة إلى زمن الإخبار وقصه علينا إلا أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالهم ولحتى التي ينتصب الفعل بعدها معنيان فتارة تكون بمعنى كي التعليلية وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة تكون بمعنى إلى الغائية وذلك إذا كان ما قبلها غاية لما بعدها نحو لأسيرن حتى تطلع الشمس إذا عرفت ذلك فالمثال الأول من أمثلة الموضع مما يصلح للمعنيين معا فيحتمل أن يكون المعنى كي تفيء أو إلى أن تفيء والمثال الثاني حتى فيه بمعنى إلى خاصة أي إلى أن يقول الرسول وإلى هذا الموضع أشار الناظم بقوله:

وبعد حتى هكذا إضمار أن ۝ حتم (ويرفع الفعل بعدها إن كان حالا) أو مؤولا بالحال (مسببا) عما قبلها (فضلة) تم الكلام قبله (نحو مرض زيد حتى لا يرجونه) فلا يرجونه حال لأنه في قوة قولك فهو الآن لا يرجى ومسببا عما قبلها لأن عدم الرجاء مسبب عن المرض وفضلة لأن الكلام تم قبله بالجملة الفعلية (ومنه حتى يقول الرسول) برفع يقول (في قراءة نافع لأنه مؤول بالحال أي حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك) حينئذ وللحال المؤول تفسير آخر وهو أن يفرض ما كان واقعا في الزمن الماضي واقعا في هذا الزمان فيعبر عنه بالمضارع المرفوع وفائدة تأويله بالحال تصوير تلك الحالة العجيبة واستحضار صورتها في مشاهدة السامع ليتعجب منها وإنما وجب رفع الفعل بعد حتى عند إرادة الحال حقيقة أو مجازا لأن نصبه يؤدي إلى تقدير أن وهي للاستقبال والحال ينافي الاستقبال وإنما اشترطت السببية ليحصل الربط معنى وذلك لأنه لما لم يتعلق ما بعدها بما قبلها لفظا زال الاتصال اللفظي فشرطت السببية الموجبة للاتصال المعنوي جبرا لما فات من الاتصال اللفظي وإنما اشترطت الفضلية لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر وذلك أنه إذا رفع الفعل كانت حرف ابتداء فالجملة الواقعة بعدها مستأنفة فإن فقد شرط من الثلاثة وجب النصب فيجب النصب في مثل لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى لانتفاء الحال (ويجب النصب في مثل لأسيرن حتى تطلع الشمس) خلافا للكوفيين

وقد يقال إنما وجب النصب هنا لأن الله تعالى حكى عنهم ما قالوا وهم ما نطقوا إلا بالنصب لكون الفعل مستقبلا إذ ذاك والحكى لا يغير فيكون تعليل الشارح وجوب النصب بما ذكره غير واضح فليتأمل انتهى وكله مأخوذ من كلام الشهاب القاسمي في حواشي ابن الناظم (قوله بعد فاء السببية وواو المعية) قال الدنوشري كون النصب بإضمار أن بعدهما وهو مذهب البصريين وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالخلاف وبعضهم ذهب إلى أنه منصوب بالواو نفسها كما في أوقاله ابن الأنباري فاهو مشهور عن الكوفيين أن الواو ناصبة بنفسها لا أصل له فليحذر وإن كثر ناقلوه وجل متلقوه (فائدة) قال بعضهم إن واو المعية ليست راقة في جواب شيء وإنما هي واقعة بعد الأمور المذكورة وليس ما بعدها جوابا (٢٣٨) لما قبلها كما في الفاء (قوله حال كونهما مسبوقين الخ) أشار إلى أن مسبوقين حال من فاء السببية

(وما سرت) إلى البلدة (حتى أدخلها أو أسرت حتى تدخلها لانتفاء السببية) فيهن أما الأول فلأن طلوع الشمس لا يتسبب عن السير وأما الثاني فلأن الدخول لا يتسبب عن عدم السير وأما الثالث فلأن السير لم يتحقق وجوده فلو رفع لزم أن يكون مستأنفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا له وذلك لا يصح لأن ما قبلها غير سبب فيلزم وقوع المسبب مع نفي السبب أو الشك فيه قاله المرادي (بخلاف أيهم سار حتى يدخلها ومتى سرت حتى تدخلها برفعهما (فإن السير ثابت) محقق (وإنما الشك في) عين (الفاعل) في الأول وفي عين الزمان في الثاني وأجاز الأخفش الرفع بعد النفي على أن يكون أصل الكلام إيجابا ثم أدخلت أداة النفي على الكلام بأسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وإنما منعه إذا كان النفي مسلطا على السبب خاصة وكل أحد يمنع ذلك (و) يجب النصب (في نحو سيري) بفتح السين (حتى أدخلها لعدم الفضلية) فسيري مبتدأ وحتى أدخلها خبره ولو رفع الفعل لصار المبتدأ بلا خبر (وكذلك) يجب النصب في مثل (كان سيري أمس حتى أدخلها إن قدرت كان ناقصة) وحتى أدخلها الخبر (ولم تقدر الظرف) وهو أمس (خبرا) لكان بل قدرته متعلقا بنفس السير فإن قدرت كان تامة وأمس متعلقا بسيري أو ناقصة وأمس متعلقا باستقرار محذوف على أنه خبر كان رفعت لأن ما بعد حتى حال مسبب فضلة وحتى فيه ابتدائية وعلامة كونه حالا أو مؤولا به صلاحية جعل الفاء في موضع حتى وإليه أشار الناظم بقوله:

وتلو حتى حالا او مؤولا … به ارفعن وانصب المستقبلا

الموضع (الرابع والخامس بعد فاء السببية و) بعد (واو المعية) حال كونهما (مسبوقين بنفي أو طلب محضين) وإليه أشار الناظم بقوله: وبعد فا جواب نفي أو طلب محضين والواو كالفا إن تفد مفهوم مع فالنفي يشمل ما كان بحرف أو فعل أو اسم وما كان تقليلا مرادا به النفي فالأول (نحو لا يقضى عليهم فيموتوا) والثاني نحو ليس زيد حاضرا فيكلمك والثالث نحو أنت غير آت فتحدثنا والرابع نحو قلما تأتينا فتحدثنا والنفي مع الواو كذلك نحو (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) وقس الباقي والطلب يشمل الأمر والنهي والدعاء والعرض والتحضيض والتمني والاستفهام فهذه سبعة مع النفي صارت ثمانية وزاد الفراء الترجي مثال الفاء بعد التمني (ياليتني كنت معهم فأفوز) ومثال الواو بعده (ياليتنا نرد ولا نكذب) بآيات ربنا ونكون بالنصب في قراءة حمزة وحفص (و) مثال الفاء بعد النهي (لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي) مثال الواو بعده (قوله) وهو أبو الأسود الدؤلي:

(لا تنه عن خلق وتأتي مثله … عار عليك إذا فعلت عظيم

وواو المعية لكن فيه مجيء الحال من المضاف إليه ولعله لأنه بجزء المضاف إليه لأنه لو أسقط لفظ بعد استقام الكلام وفهم المعنى فتأمل (قوله وما كان تقليلا الخ) قال الدنوشري هذا يشمله قوله أو فعل فليتأمل وقوله كان بحرف يتعين أن تكون فيه كان تامة إذ لو كانت ناقصة لوجب حذفها كما لا يخفى أي لأنه إذا وقع الجار والمجرور صلة أو صفة وجب تعلقه بمحذوف وجوبا إذ لا يجوز أن تكون موصولة أو موصوفة ثم ظهر أن شرط الوصل بالجار والمجرور والظرف كونهما تامين وهنا الجار والمجرور أعني قوله بحرف ليسا من قبيل التام فلذا ذكر المتعلق (قوله ولما يعلم الله الذين جاهدوا الخ) نفي العلم في هذه الآية مستعمل في نفي المعلوم كما قاله العز بن عبد السلام في مجاز القرآن وبينه المصنف في شرح الشذور بما حاصله أن الخبر عنهم جاهدوا ولم يصبروا فلم يتعلق علم الله بجهادهم وصبرهم لعدمهم ووقوعه والعلم وإن كان عام التعلق فإنما يتعلق بالأشياء على ما هي عليه وإنما تعلق بجهاده هؤلاء وعدم صبرهم (قوله ياليتني كنت معهم) قال الدنوشري يمكن التمني أيضا بألا نحو ألا رسول منا فيخبرنا وبلو كقوله لو لعمان فتشهد ومنعه ابن مالك وقال جواب تمن إنشائي تقديره وددنا لو لعمان الخ وما ذكره المصنف والشارح من أن التمني والترجي من قسم الطلب فيه نظر فقد ذكر التفتازاني في المطول أن الترجي لا طلب فيه وإنما هو ارتقاب أمر لا وثوق بحصوله انتهى واختلفوا في التمني فمنهم من قال إنه حالة نفسانية يلزمها الطلب ذكر جميع ذلك شيخ الإسلام أحمد بن قاسم العبادي في حاشية جمع الجوامع وشرحه للمحلي (قوله في قراءة حمزة وحفص) قال الدنوشري قد قرأ بالنصب

وشرط النهي عدم النقض بإلا فلو انتقض النهي بإلا لم يجز النصب نحو لا تضرب إلا عمرا فيغضب فيجب في يغضب الرفع قاله في شرح الشذور وتبعا لسيبويه (و) مثال الفاء بعد الأمر (قوله) وهو أبو النجم العجلي:

(يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا)

والعنق بفتحتين ضرب من السير والفسيح الواسع (و) مثال الواو بعده (قوله) وهو الأعشى أو الحطيئة فيما زعم ابن يعيش أو ربيعة ابن جشم فيما زعم الزمخشري أو دثار بن شيبان النمري فيما زعم ابن بري:

(فقلت ادعي وأدعو) إن أندى لصوت أن ينادي داعيان

فادعو مضارع منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو وأندى أفعل من الندى بفتحتين وهو بعد الصوت ولصوت بكسر اللام متعلق به وأن ينادي بفتح الهمزة وكسر الدال خبر إن وداعيان تثنية داع فاعل ينادي والمعنى فقلت لها ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك فإن أرفع صوت وأبعده دعاء داعيين معا (وقد اجتمع النصب في جوابي الطلب والنفي في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم الآية) وتمامها بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين (لأن فتطردهم جواب النفي) وهو ما عليك من حسابهم من شيء (وفتكون جواب النهي) وهو لا تطرد على طريق اللف والنشر من غير ترتيب فاندفع ما يقال إن هذه الآية ظاهرها أن فتكون جواب فتطردهم وهما جوابان للطلب أو النفي والجواب لا يجاب والشيء الواحد لا يكون له جوابان كما نص عليه النحاة ومثال الفاء بعد الدعاء قوله:

رب وفقني فلا أعدل عن سنن الساعين في خير سنن

وبعد العرض قوله:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راء كمن سمعا

وبعد التحضيض قولك هلا اتقيت الله فيغفر لك وهو والعرض متقاربان يجمعهما التنبيه على الفعل إلا أن في التحضيض زيادة توكيد وحث وفي العرض لينا ورفقا وبعد الاستفهام قوله:

هل تعرفون لباناتي فأرجو أن تقضى فيرتد بعض الروح للجسد

وشرط الاستفهام أن لا يتضمن وقوع الفعل نحو لم ضربته فيجازيك فإن الضرب إذا وقع يتعذر سبك مصدر مستقبل منه والترجي سيأتي قال في شرح الشذور ولم يسمع نصب الفعل بعد الواو إلا بعد واحد من أربعة وهي النفي والنهي والأمر والتمني ولذلك اقتصر الموضح في التمثيل عليها وقال أبو حيان ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتحضيض والترجي فينبغي أن لا يقدم على ذلك إلا بسماع اهـ (واحترز) الناظم بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريرا) بالهمزة (و) من النفي (المتلو بنفي) آخر (و) من النفي (المنتقض بإلا) فالأول (نحو ألم تأتني فأحسن إليك) بالرفع إذا لم ترد الاستفهام الحقيقي) وإنما أردت أن تحمل مخاطبك على الإقرار والاعتراف بإتيانه إليك وإحسانك إليه قال الشيخ عبد القاهر في شرح

في تكذب وفي تكون بعده ما ورفعهما ابن عامر في نصب تكون فقط والباقون قرؤا بالرفع فيهما (قوله وشرط النهي الخ) ينظر هل ذلك خارج بقوله أولا محضين (قوله يا ناق سيري الخ) قال الدنوشري في هذا البيت رد على العلاء بن سيابة حيث نصب فنستريحا لأنه جواب بالفاء وهو محجوج به قال العيني في شرح الشواهد قلت له أن يقول هذا ضرورة انتهى وفيه نظر (قوله وهو بعد الصوت الخ) قال الدنوشري قال العيني وهو بعد ذهاب الصوت فزاد لفظ ذهاب قبل الصوت والشارح حذفه فليتأمل اهـ (وأقول) إنما حذفه الشارح لظهور إن معنى بعد الصوت بعد ذهابه وليس مما يحتاج لتأمل (قوله بعض الروح) قال الدنوشري قال شيخ الإسلام زكريا في حاشية شرح ابن المصنف واختلف في الروح من تكلم بها فقال جمهور المتكلمين إنها جسم لطيف مشتبك بالبدن اشتباك الماء بالعود الأخضر وقال كثير منهم إنها عرض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حيا وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية إنها جوهر مجرد قائم بنفسه غير متحيز متعلق بالبدن للتدبير والتحريك غير داخل فيه ولا خارج عنه اهـ بحروفه (وأقول) ليت شعري أي داع إلى نقل مثل هذا في هذا المقام وفي هذا الفن الذي مبناه على متعارف العرف (قوله مستقبل) قال الدنوشري مضاف إليه ومصدر قبله مضاف له والتقدير سبك مصدر فعل مستقبل منه وينظر هل يصح أن يكون مستقبل صفة لمصدر والظاهر الصحة (قوله بمحضين الخ) قال الدنوشري أي غير فعل الفعل حينئذ وكان الأولى أن يقول بكونهما محضين مثلا أو بتمحضهما ومثل ابن مالك في شرح الكافية للنفي غير المحض بأربعة أمثلة ونبه عليها ولده وهي ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا وما تزال تأتينا فتحدثنا وما قام فيأكل إلا طعامه وقوله:

وما قام منا قائم في ندينا فينطق إلا بالتي هي أعرف

وفي الأخيرين نظر فإن النفي إذا انتقض بإلا بعد الفاء جاز النصب نص عليه سيبويه وأنشد عليه فينطق إلا بالتي هي أعرف قاله ابن الأنباري في شرح الألفية واحترز بكون الطلب محضا عن المصدر نحو سقيا ورعيا وعن لفظ الخبر نحو رحم الله زيدا وغفر لك وعن نحو قوله تعالى كن فيكون لأن الطلب إنما يكون من متكلم لمخاطب وهو معدوم في الأول والمراد بالتكوين الإيجاد في الثاني قاله ابن الأنباري واحترز بقوله فاما الجواب عما إذا كانت لمجرد العطف نحو ما تأتينا فتحدثنا بمعنى نفي الفعلين وعما إذا كان

مختصره معنى قولنا الهمزة للتقرير أنك ألجأت المخاطب إلى الإقرار بأمر قد كان تقول أضربت زيداً ولا يكون غرضك أن يعلمك أمرا لم تكن تعلمه ولكن أردت أن تقرره أي تحمله على أن يقر بفعل قد فعله اه والمعنى أنت أتيتني فأحسنت إليك على حد قوله تعالى أليس الله بكاف عبده أي الله كاف عبده لأن نفي النفي إثبات قال في التلخيص وهذا مراد من قال إن الهمزة فيه للتقرير أي بما دخله النفي لا بالنفي اه فثبت بهذا أن الاستفهام التقريري يتضمن ثبوت الفعل فلا ينصب المضارع في جوابه لعدم تمحض النفي وما ورد منه منصوبا فلمراعاة صورة النفي وإن كان تقريرا أو لأنه جواب الاستفهام (و) الثاني (نحو ما تزال تأتينا فتحدثنا و) الثالث نحو (ما تأتينا إلا وتحدثنا) فإن معناهما الإثبات فلذلك وجب رفع الفعل بعدهما أما الأول فلأن زال للنفي وقد دخل عليها النفي ونفي النفي إثبات وأما الثاني فلانتقاض النفي بإلا ولك في نحو ما تأتيني فأكرمك أربعة أوجه أحدها أن تقدر الفاء لمجرد عطف النفي للفعل على لفظ ما قبلها فيكون شريكه في إعرابه فيجب هنا الرفع لأن الفعل الذي قبلها مرفوع والمعطوف شريك المعطوف عليه وكأنك قلت ما تأتيني فما أكرمك فهو شريكه في النفي الداخل عليه الثاني أن تقدر الفاء لمجرد السببية وتقدر الفعل الذي بعدها مستأنفا ومعنى استئنافه أن تقدره خبر لمبتدأ محذوف فيجب الرفع أيضا لخلو الفعل من الناصب والجازم والمعنى ما تأتيني فأنا أكرمك لكونك لم تأتني وذلك إذا كنت كارهاً لإتيانه والفرق بين هذا الوجه والذي قبله في النفي أن النفي في الذي قبله يشمل ما قبل الفاء وما بعدها وفي هذا الوجه انصب النفي إلى ما قبل الفاء خاصة ثالث أن تقدر الفاء لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ويقدر النفي منصبا على المعطوف دون المعطوف عليه فيجب حينئذ النصب والمعنى ما يكون منك إتيان يعقبه مني إكرام بل يكون منك إتيان ولا يكون مني إكرام الرابع أن تقدر الفاء أيضا لعطف مصدر الفعل الذي بعدها على المصدر المؤول مما قبلها ولكن يقدر النفي منصبا على المعطوف عليه فينتفي المعطوف لأنه مسبب عنه وفقد النفي ويكون المعنى ما يكون منك إتيان فكيف يكون مني إكرام والحاصل في الرفع وجهان وفي النصب وجهان (و) احترز (من الطلب باسم الفعل و) من الطلب (بما لفظه الخبر وسيأتي) الكلام عليهما بعد أسطر (و) احترز (بتقييد الفاء بالسببية و) تقييد (الواو بالمعية من) الفاء والواو (العاطفتين على صريح الفعل) إذا لم يشعرا بسببية ولا معية (ومن الاستئنافيتين) فالفاء العاطفة على صريح الفعل (نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون فإنها للعطف) فعطفت يعتذرون على لفظ يؤذن فهو شريكه في رفعه وفي النفي الداخل عليه وكأنه قيل لا يؤذن لهم فلا يعتذرون ولو قرئ بالنصب على أنه جواب النفي لم يمتنع والمعنى لو أذن لهم لاعتذروا ومثل لا يقضى عليهم فيموتوا ولكنه أوثر الرفع لتناسب رؤس الآي قاله الفراء وفرق ابن عصفور بأن الإذن والاعتذار منفيان بالقصد وانتفاء الموت لازم عن انتفاء القضاء عليهم ولم يقصد نفيه كما يقصد نفي الاعتذار وبأنه لو وقع القضاء عليهم لماتوا فليس الإذن سببا للاعتذار (و) الفاء الاستئنافية فيه نحو (قوله) وهو جميل صاحب بثينة :

(ألم تسأل الربع القواء فينطق) • وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق

فينطق مرفوع وهو مبني على مبتدأ محذوف أي فهو ينطق ولا يضر اقترانه بالفاء (فإنها) فيه (للاستئناف) لا للعطف ولا للسببية (إذ العطف يقتضي الجزم) لما بعدها لكونه معطوفا على مجزوم وهو تسأل

أما بعدها مستأنفا أو إنما ينصب إذا قصد بما بعد الجزاء أو السببية (قوله فثبت بهذا أن الاستفهام التقريري الخ) قال الدنوشري وقع للزمخشري أنه قال في قوله تعالى أعجزت أن أكون مثل هذا الغراب فأواري سوأة أخي أن انتصاب أواري بأن في جواب الاستفهام قال في المغني وهو فاسد لأن جواب الشيء مسبب عنه والمواراة لا تتسبب عن العجز قال الدماميني أقول قال التفتازاني يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للإنكار الإبطالي فيفيد النفي وهو سبب أي إن لم أعجز واريت وقيل هو من قبيل أتعصي ربك فيعفو عنك بالنصب لينسحب الإنكار التوبيخي على الأمرين ويشعر بأنه في العصيان وتوقع العفو مرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا هنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز منزلة المواراة دلالة على التمكيس المؤكد للعجز والقصور عما يهتدي إليه غراب (قوله فلأن زال للنفي قال الدنوشري لو قال فلأن تزال الخ لكان أحسن (قوله فلا يعتذرون) قال الدنوشري يرده قول ابن الأنباري أن الفعل في الآية مبني على إضمار مبتدأ والتقدير فهم يعتذرون ووجه الرد أنه ليس المعنى على الإثبات ثم رأيت الشيخ زكريا قال في حاشيته قوله قال الله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون أي فهم يعتذرون قال البيضاوي عطف يعتذرون على يؤذن ليدل على نفي الإذن والاعتذار عقبه مطلقا ولو جعله جوابا لدل على أن عدم اعتذارهم لعدم الإذن وأوهم ذلك أن لهم عذراً لكن لم يؤذن لهم فيه ومن ثم مثل به ابن هشام للعاطفة وقصد الرد على الشارح في جعله مثالا للاستئناف لأنه يقتضي ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن كما في قولك ما تؤذينا فنهينك بالرفع (قوله ولو قرئ الخ) قال الدنوشري أي ويكون حينئذ المعنى

(والسببية تقتضي النصب) له لكونه في جواب الاستفهام ونوزع في اقتضاء السببية النصب بأنه قد جاء الرفع مع تحقق السببية في لا يؤذن لهم فيعتذرون كما صرح به بعضهم ودفع بأن اقتضاءها النصب صحيح على قول الأكثر قال في المغني والتحقيق أن الفاء فيه للعطف وأن المعتمد بالعطف الجملة لا الفعل وحده وإنما يقدر النحويون كلمة هو ليبينوا أن الفعل ليس المعتمد بالعطف اه والرابع المنزل والقواء بفتح القاف ومده أكثر من قصره الخالي الذي لا أنيس به والبيداء القفر الذي يبيد من سلك فيه أي يهلكه والسملق بفتح السين المهملة القاع الأملس المصفصف (وتقول) مع الواو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالرفع) على الاستئناف (إذا نهيته عن الأول فقط) وأبحت له الثاني وكأنك قلت لا تأكل السمك ولك شرب اللبن (فإن قدرت النهي عن الجمع) بينهما (أصبت) على إرادة المعية وكأنك قلت لا تأكل السمك مع شرب اللبن (أو) قدرت النهي (عن كل منهما) على حدته (جزمت) على العطف وكأنك قلت لا تأكل السمك ولا ولا تشرب اللبن والفرق بين النصب والجزم في حالتي العطف أنه في النصب من عطف مصدر مؤول من أن والفعل على مصدر متصيد من الفعل السابق لئلا يلزم عطف المصدر على الفعل وفي الجزم من عطف الفعل على الفعل (وإذا سقطت الفاء) من المضارع الواقع (بعد الطلب) المحض (وقصد) بالفعل الذي سقطت منه الفاء (معنى الجزاء) للطلب السابق عليه (جزم الفعل) والمراد بقصد الجزاء أنك تقدره مسببا عن ذلك الطلب المتقدم كما أن جزاء الشرط مسبب عن فعل الشرط واختلف في تحقيق جازمه فالجمهور يجعلونه (جوابا لشرط مقدر) فيكون مجزوما عندهم بأداة شرط مقدرة هي وفعل الشرط (لا) جوابا (للطلب) المتقدم فيكون مجزوما بنفس الطلب وهو قول الخليل وسيبويه والسيرافي والفارسي ثم اختلفوا في علته فقال الخليل وسيبويه إنما جزم الطلب (لتضمنه معنى) حرف (الشرط) كما أن أسماء الشرط إنما جزمت لذلك وقال الفارسي والسيرافي لنيابته مناب الجازم الذي هو حرف الشرط المقدر كما أن النصب بضربا في قولك ضربا زيدا لنيابته عن اضرب لا لتضمنه معناه (خلافا لزاعمي ذلك) ومذهب الجمهور أرجح لأن الحذف والتضمين وإن اشتركا في أنهما خلاف الأصل لكن في التضمين تغيير معنى الأصل ولا كذلك الحذف ولأن نائب الشيء يؤدي معناه والطلب لا يؤدي معنى الشرط ولأن الأرجح في ضربا زيدا أن زيدا

على الوجه الرابع المار في كلامه (قوله ليبينوا) كذا في كثير من النسخ بإثبات النون والصواب حذفها كما في بعض النسخ لأن الفعل منصوب بأن مضمرة بعد لام التعليل (قوله والسملق الخ) قال الدنوشري وعبارة العيني والسملق الأرض لا تنبت شيأ (تنبيه) ألحق الكوفيون بالواو ثم في قوله ﷺ لا يبولن أحدكم في الماء الدائم ثم يغتسل منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بأنه يصير المعنى النهي عن الجمع بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال في الماء فقط كان داخلا تحت النهي ويجوز فيه الجزم أيضا اه من شرح ابن الأنباسي وفيما رد به على ابن مالك نظر لأن الرفع يلزم عليه أيضا أن المنهي عنه بول فيه يكون بعده اغتسال منه لا مطلقا فلا يكون مطلق البول فيه داخلا تحت النهي وقد يقال فائدة قوله ثم يغتسل منه الإشارة إلى حكمة النهي عن البول (وفي حفظي) أن حكمة النهي عنه أنه مأوى للشياطين فقد يتأذون فيؤذون من يبول فيحصل له الصرع فهو نهي إرشاد اه وما اعترض به ابن الأنباسي على ابن مالك مأخوذ من كلام النووي في شرح مسلم (٢٤١) وقد أجيب عنه فانظر حاشيتنا على الألفية في باب الجوازم (قوله وإذا سقطت الفاء) أعلم بؤتت بها (قوله المحض) قال الدنوشري التقييد به غير واضح لما سيجيء من قوله ولا خلاف في جواز الجزم بعدها اه ووجه كلام الشارح حمل أل على العهد الذكري وكون الغالب في النكرة إذا أعيدت معرفة أن تكون عينا (قوله معنى الجزاء) يحتمل أن الإضافة بيانية أي معنى هو الجزاء والمراد بالجزاء المسببية عن الطلب ويحتمل أن الإضافة حقيقية وهي على معنى اللام والمراد بالجزاء فعل الجزاء لأن الجزاء يطلق عليه كما يطلق على المسببية وقول الشارح والمراد بقصد الجزاء يشير للأول ولو أراد الثاني لقدر لفظ فعل كما قدر بعد لفظ حرف ولعله غاير الأسلوب إشارة بجواز كل (قوله معنى الشرط) للشرط ثلاثة إطلاقات حرف الشرط فعل الشرط عقد السببية والمسببية والشارح اختار الأول فقدر حرف الشرط فالإضافة على معنى اللام ويجوز إرادة الثالث فالإضافة بيانية وأما الثاني فلا يتصور إرادته هنا فتدبر (قوله ولأن نائب الشيء الخ) قال الدنوشري مردود بأن إما نائبة عن اسم الشرط وعن جملة الشرط وليست دالة على ما دلا عليه قطعا وحروف النداء ليست دالة على الحدث والزمان اللذين هما مدلول الفعل التي هي نائب عنه ومنع قوله والطلب الخ اه ويمكن أن يجاب بأن المراد أن نائب الشيء يؤدي معناه المقصود (قوله ولأن الأرجح في ضربا زيدا الخ) قال الزرقاني هذا بالنسبة إلى القول الثالث القائل بأن الجزم بالطلب لنيابته مناب الجازم كما أن النصب بضربا الخ وكون الأرجح أن النصب بالفعل المحذوف مبني على رأي المصنف قال في شرح القطر ولا يجوز في قولك ضربا زيدا أن تعتقد أن زيدا معمول لضربا خلافا لقوم من النحويين لأن المصدر

هنا إنما جعل محل الفعل وحده بدون أن وما تقول اضرب زيدا وإنما زيدا منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر اه واعترض عليه فى ذلك بأن الشرط المذكور وهو أن يحل محله فعل مع أن أو ما إنما هو فى المصدر غير النائب عن الفعل أما هو فلا يشترط فيه ذلك وهو الأصح قال فى التسهيل (فصل) يجىء بعد المصدر الكائن بدلا من الفعل معمول عامله على الأصح البدل لا المبدل منه وفاقا لسيبويه والأخفش اه قال ابن عقيل فى شرحه لهذا المحل هو أيضا قول الزجاج والفارسى وذهب المبرد والسيرافى وجماعة إلى أن عامله ناصب المصدر المبدل من لفظه والصحيح الأول بدليل إضافة المصدر إليه قال تعالى فضرب الرقاب اه والفرق بين المصدر النائب عن الفعل وغير النائب عنه أن النائب عن الفعل لم يعمل بجهة المصدرية بل بجهة نيابته عن الفعل ولذلك لم يصح حلول فعل مع أن أو ما محله بخلاف غير النائب فإنه عمل بجهة المصدرية ولذلك اشترط فيه الشرط المذكور (قوله نحو تعالوا أتل) قال الدنوشرى قال فى المغنى وأما قول بعضهم فى قل تعالوا أتل ما حرم ربكم (٢٤٢) عليكم أن لا تشركوا به شيأ أن الوقف قبل عليكم وأن عليكم إغراء فحسن وبه يتخلص من إشكال ظاهر محوج للتأويل قال الدمامينى الإشكال هو أن ما من ما حرم موصولة وأن لا تشركوا بدل أو خبر مبتدأ محذوف وكلاهما مشكل لأن المحرم الإشراك لا عدمه فيحوج ذلك إلى التأويل بادعاء أن لا زائدة لا نافية والمعنى على القول بالإغراء حسن سالم (قوله خذ) قال الدنوشرى أمر من أخذ محذوف الفاء شذوذا ونظيره مر من أمر وكل من أكل وقدرت الهمزة التى هى الفاء فى مر خاصة مع واو العطف قال الله تعالى وأمر أهلك بالصلاة وهذه الأفعال لا رابع لها (قوله صفة لوليا) قال الزرقانى استشكل جعله صفة بناء على أن نبى الله يحيى مات قبل والده بأن دعاء النبى قد يتخلف وذلك لأنه بموته قبله لم يرثه ومعلوم ما يورث من الأنبياء ورأى هذا المستشكل أن الجملة مستأنفة لا صفة وأجيب بأن دعاء الأنبياء قد يتخلف وقد وقع لنبينا محمد صلى الله عليه وسلم أنه سأل فى ثلاثة أمور فاستجيب له فى اثنين وتأخرت الإجابة فى الثالث وقد اعترض القول بالاستئناف بأن مفاد الجملة حينئذ الإخبار وإخبار الأنبياء لا يتخلف قطعا وأجيب بأن هذا الإخبار باعتبار غلبة الظن لأن نبى الله زكريا لما كان مسنا تغلب على ظنه أنه متى وهب له ولد يرثه اه وذكر الجلال السيوطى الإشكال فى شرح عقود الجمان فى باب الإنشاء ونقل جوابه المذكور عن الطيبى ثم قال وأجاب الشيخ بهاء الدين بأن المراد إرث النبوة والعلم وقد حصل فى حياته وقد ذكرنا فى حاشية الفاكهى ما ينبغى الرجوع إليه (قوله وهو أن تضع الخ) قال الدنوشرى ينظر ما مرجع الضمير فى قوله وهو الخ (قوله عن عدم الدنو) لا يخفى أن هذا إنما يتسبب عن كون لا نافية والمناسب لكونها ناهية أن يقال لأن الأكل لا يتسبب عن الانتهاء عن الدنو به يعلم أن هذا المثال ونحوه يصح فيه كون لا نافية وناهية وأن الأمثلة لا تعين أحدهما ولهذا لم يستدل بها أحد على مدعاه

منصوب بالفعل المحذوف لا بالمصدر لعدم حلوله محل فعل مقرون بحرف مصدرى وذلك (نحو تعالوا أتل) تقدم الطلب وهو تعالوا وتأخر المضارع المجرد من الفاء وهو أتل وقصد به الجزم لجزم بحرف شرط مقدر والتقدير تعالوا إن تأتوا أتل عليكم فالتلاوة عليهم مسببة عن مجيئهم وعلامة جزمه حذف الواو ومثله وهزى إليك بجذع النخلة تساقط فإنه مجزوم باتفاق السبعة (بخلاف) خذ من أموالهم صدقة تطهرهم فتطهرهم مرفوع باتفاق السبعة وإن كان مسبوقا بالطلب وهو خذ لكونه ليس مقصودا به معنى إن تأخذ منهم صدقة تطهرهم وإنما أريد خذ منهم صدقة مطهرة فتطهرهم صفة لصدقة ولو قرئ بالجزم على معنى الجزاء لم يمتنع فى القياس وبخلاف (نحو فهب لى من لدنك وليا يرثنى فى قراءة الرفع فإنه قدر) مع فاعله جملة فى موضع نصب (صفة لوليا لا جوابا للطلب كما قدره من جزم) وقس على ذلك بقية أنواع الطلب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وبعد غير النفى جزما اعتمد * أن تسقط الفا والجزاء قد قصد

وأما النفى فلا يجزم الفعل فى جوابه فلا يقال ما تأتينا تحدثنا بجزم تحدثنا خلافا للزجاجى والكوفيين ولا سماع معهم ولا قياس لأن الجزم يتوقف على السببية ولا يكون انتفاء الإتيان سببا للتحديث (وشرط غير الكسائى) من النحويين (لصحة الجزم بعد النهى صحة وقوع أن لا فى موضعه) وهو أن تضع موضع النهى شرطا مقرونا بلا النافية مع صحة المعنى قاله الموضح فى شرح القطر والمرادى فى شرح النظم وظاهر قول النظم

وشرط جزم بعد نهى أن تضع * أن قبل لا دون تخالف يقع

أنك تضع أن قبل لا الناهية بالها وشرحه على ذلك الشاطبى (فمن ثم) بفتح الثاء المثلثة أى من أجل هذا الشرط (جاز لا تدن من الأسد تسلم بالجزم) لصحة قولك أن لا تدن من الأسد تسلم لأن السلامة مسببة عن عدم الدنو (ووجب الرفع فى نحو لا تدن من الأسد يأكلك) لعدم صحة قولك أن لا تدن من الأسد يأكلك لأن الأكل لا يتسبب عن عدم الدنو وإنما يتسبب عن الدنو نفسه ولهذا الشرط أجمعت السبعة على الرفع فى قوله ولا تمنن تستكثر (وأما قوله) صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة (فلا يقرب مسجدنا يؤذنا)

بريح الثوم (فالجزم) في يؤذنا بحذف الياء (على الإبدال) من يقرب بدل اشتمال (لا) على (الجواب) للنهي لعدم صحة أن لا يقرب يؤذنا لأن الإيذاء إنما يتسبب من القرب لا عن عدمه ولم يشترط الكسائي قيل والكوفيون قاطبة هذا الشرط واحتجوا بالقياس على النصب فإنه يجوز لا تدن من الأسد فيأكلك بالنصب وفي التنزيل لا تفتروا على الله كذبا فيسحتكم بعذاب وبقول أبي طلحة للنبي ﷺ لا تشرف يصبك سهم ويروى لا تتطاول يصبك وبالحديث لا ترجعوا بعدي كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض وأجاب البصريون بأنه لو صح القياس على النصب لصح الجزم بعد النفي قياسا له على النصب ويصبك بدل من تشرف أو تتطاول ويضرب مدغم وفي رد القياس نظر فإنهم قائلون بجواز الجزم بعد النفي كما تقدم (وألحق الكسائي في جواز النصب بالأمر) بالفعل (ما دل على معناه) أي الأمر (من اسم فعل) مطلقا سواء أكان فيه لفظ الفعل أم لا (نحو نزال فنكرمك) وصه فنحدثك ووافقه ابن جني وابن عصفور بعد نزال وتراك ونحوهما فيما فيه معنى الفعل وحروفه ومنعاه بعد صه ومه ونحوهما مما فيه معنى الفعل دون حروفه (أو) ما دل على الأمر من (خبر) مثبت (نحو حسبك حديث فينام الناس) بنصب ينام عند الكسائي خاصة فحسبك مبتدأ وحديث خبر مع الجملة متضمنة معنى اكفف وعبر الموضح بنحو دون كقولهم لأن المسموع حسبك ينام الناس واختلف في إعرابه فقال المرادي مبتدأ وخبره محذوف أي حسبك السكوت وهو لا يظهر وقال جماعة منهم ابن طاهر أنه مبتدأ بلا خبر لأنه في معنى ما لا يخبر عنه ومذهب الجمهور منع النصب بعد اسم الفعل والخبر المثبت لأن النصب إنما هو بإضمار أن والفاء عاطفة على مصدر متوهم ونزال وحسبك ونحوهما لا تدل على مصدر لأنها غير مشتقة (ولا خلاف في جواز الجزم بعدهما) أي بعد اسم الفعل والخبر المثبت (إذا سقطت الفاء) لعدم مقتضى السبك وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والأمر إن كان بغير افعل فلا ۞ تنصب جوابه وجزمه اقبلا

(كقوله) وهو عمرو بن الأطنابة الأنصاري

وقولي كلما جشأت وجاشت ۞ (مكانك تحمدي أو تستريحي)

جزم تحمدي في جواب اسم الفعل وهو مكانك فإنه في معنى اثبتي وقولي مصدر مبتدأ خبره مكانك تحمدي على حد قولي لا إله إلا الله وجشأت بالجيم والشين المعجمة والهمز وارتفعت وجاشت بالجيم والشين المعجمة غثت من الغثيان (وقولهم) أي العرب (اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه) بجزم يثب لأن اتقى وفعل وإن كانا فعلين ماضيين ظاهرهما الخبر إلا أن المراد بهما الطلب (أي ليتق الله وليفعل) فلذلك جزم في جوابهما وألحق الفراء الترجي بالتمني) في نصب الفعل المقرون بالفاء بعده بأن مضمرة وجوبا (بدليل قراءة حفص عن عاصم (فاطلع بالنصب) في جواب لعلي أبلغ الأسباب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

والفعل بعد الفاء في الرجا نصب ۞ كنصب ما إلى التمني ينتسب

ومذهب البصريين أن الترجي ليس له جواب منصوب وتأولوا قراءة النصب بأن لعل أشربت معنى ليت لكثرة استعمالها في توقع المرجو وتوقع المرجو ملازم للتمني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد الترجي يدل على صحة مذهب الفراء ومن وافقه من الكوفيين:

﴿فصل﴾ (وينصب) المضارع (بأن مضمرة جوازا بعد) أحرف (خمسة أيضا) مصدر آض إذا عاد (أحدها اللام) الجارة (إذا لم يسبقها كون ناقص ماض منفي ولم يقترن الفعل بلا) وهو المشار إليه بقول النظم ۞ وإن عدم ۞ لا فإن اعمل مظهرا أو مضمرا ۞ (نحو وأمرنا لنسلم) لرب العالمين (وأمرت لأن أكون أول المسلمين) فأضمرت في لنسلم وأظهرت في أكون وما ذكره الموضح من أن الناصب هو أن هو مذهب جمهور البصريين وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب هو اللام وجوزوا إظهار أن بعدها توكيدا وقال ثعلب

(قوله وزال) قال الدنوشري مشكل في نزال وأخواته فإنها مشتقة من النزول (قوله وجشأت بالجيم الخ) قال الدنوشري عبارة الشواهد وجشأت بالجيم والشين المعجمة يقال جشأت نفسي جشوءا إذا نهضت إليك وهو مهموز اللام وجاشت بالجيم والشين المعجمة أيضا من الجيش يقال جاشت نفسي بمعنى غثت (قوله ومذهب البصريين أن الترجي الخ) قال الدنوشري لم أفهم إلى الآن وجه منع البصريين النصب بعد الترجي وما الفرق بينه وبين التمني ثم رأيت الشيخ زكريا في حاشية بدر الدين بن مالك قال قوله أو لتقدم ترج يقتضي أن الترجي ليس بطلب وليس كذلك بل هو كالتمني نعم كل منهما طلب باللازم لا بالوضع وعليه يقال فلم ألحق بالطلب الوضعي التمني دون الترجي وعلى مذهب الفراء الآتي وهو اختيار الناظم لا إشكال اه وهو صريح فيما توقفت فيه (قوله لكثرة استعمالها الخ) علل الدماميني في المنهل الصافي ذلك بقوله لبعد المرجو عن الحصول وبهذا أشبه المحالات والممكنات التي لا طماعية في وقوعها (قوله وفي الارتشاف وسماع الجزم الخ) فيه نظر لأنه يلزم من سماع الجزم النصب بدليل ما مر من الجزم بعد اسم الفعل والخبر المثبت اتفاقا والخلاف في النصب بعدها

الناصب اللام كما قالوا ولكن لنيابتها عن أن المحذوفة وقال ابن كيسان والسيرافي يجوز أن يكون الناصب أن المقدرة بعدها وأن يكون كي ولا تتعين أن لذلك ودليلهم صحة إظهار كي بعدها فتحصل لنا قولان إذا قلنا اللام ناصبة وقولان إذا قلنا أنها غير ناصبة ودخل تحت قوله اللام لام العاقبة نحو فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ولام التوكيد وهي الزائدة نحو إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس (فإن سبقت اللام (بالكون المذكور وجب إضمار أن كما مر) حكمه وتعليله (وإن قرن الفعل بلا نافية أو) زائدة (مؤكدة فوجب إظهارها) لئلا يتوالى مثلان وهما لام كي ولام لا من غير إدغام وهو ركيك في الكلام وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وبين لا ولام جر التزم • إظهار أن (نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة) بإدغام النون في لا النافية لتقارب مخرجيهما (لئلا يعلم أهل الكتاب) بإدغام النون في لا المؤكدة والحاصل أن لأن بعد اللام ثلاث حالات وجوب الإضمار وذلك بعد لام الجحود ووجوب الإظهار وذلك إذا اقترن الفعل بلا وجواز الأمرين وذلك بعد لام كي ولام العاقبة ولام التوكيد (و) الأحرف (الأربعة الباقية) من الأحرف الخمسة التي تضمر أن بعدها جوازا (أو والواو والفاء وثم إذا كان العطف) بها (على اسم) صريح (ليس في تأويل الفعل) وهو نوعان مصدر وغيره فغير المصدر كقول حصين بن حمام المري :

ولولا رجال من رزام أعزة • وآل سبيع أو أسوءك علقما

فأسوءك معطوف على رجال وهو ليس في تأويل الفعل ورزام حي من تميم والمصدر (نحو) وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب (أو يرسل رسولا في قراءة غير نافع بالنصب) بإضمار أن بعد أو والتقدير أو أن يرسل وأن يرسل في تأويل مصدر منصوب (عطفا على وحيا) والتقدير إلا وحيا أو إرسالا ووحيا مصدر ليس في تأويل الفعل (وقوله) وهو الشخص المسمى ميسون الكلابية زوج معاوية ابن أبي سفيان رضي الله عنه وأم ابنه يزيد :

(ولبس عباءة وتقر عيني • أحب إلي من لبس الشفوف)

فتقر منصوب بأن مضمرة جوازا وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالعطف على لبس بالواو العاطفة على قولها قبله : لبيت تخفق الأرواح فيه • أحب إلي من قصر منيف

وفي بعض النسخ للبس باللام وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانت سعاد (وقوله :

لولا توقع معتر فأرضيه) • ما كنت أوثر أترابا على ترب

فأرضيه منصوب بأن مضمرة جوازا بعد الفاء وأن وأرضي في تأويل مصدر معطوف على توقع والتقدير لولا توقع معتر فإرضائي إياه وتوقع ليس في تأويل الفعل والمعتر بالعين المهملة والتاء المثناة فوق المتعرض المعروف والأتراب جمع ترب بكسر التاء المثناة فوق وسكون الراء وترب الرجل من يولد في الوقت الذي يولد فيه فيساويه في سنه والمعنى لولا توقع من يصرف عن فعل المعروف وإرضاؤه ما آثر الشاعر المساوي لغيره في السن على المساوي له في سنه (وقوله) وهو أنس بن مدركة الخثعمي :

(إني وقتلي سليكا ثم أعقله) • كالثور يضرب لما عافت البقر

فأعقله مضارع عقل منصوب بأن مضمرة جوازا بعد ثم وأن وأعقله في تأويل مصدر معطوف على قتلي والتقدير وقتلي سليكا ثم عقلي إياه وقتلي ليس في تأويل الفعل وسليكا بالتصغير اسم رجل مفعول قتلي

(قوله لنيابتها عن أن المحذوفة) قال الدنوشري يؤخذ منه أن أن إذا أظهرت بعدها تكون هي الناصبة (قوله علقما) قال الدنوشري منادى مرخم عيني (قوله فأسوءك معطوف) قال الدنوشري فيه مسامحة اه ووجه المسامحة أن المعطوف في الحقيقة المصدر المؤول من أن والفعل الذي هو أسوءك (قوله حي من تميم) قال الدنوشري وفي بعض النسخ من نمير (قوله أو إرسالا) فيه دليل على أن المصدر المقدر من أن والفعل يكون نكرة وقوله في المغني أنهم حكموا للمصدر لأن وأن المقدرتين للمصدر معرف بحكم الضمير في أنه لا ينعت معناه إذا قدر المعرف لاقتضاء المقام ذلك لا أنه يجب كونه معرفة كالضمير وقد حررنا ذلك سابقا (قوله وتقر عيني) قال الدنوشري (فائدة) يقال قرت عينه تقر إذا كان دمعها باردا ولا يكون ذلك إلا في الفرح وهو مشتق من القر ويقال سخنت عينه إذا كان دمعها حارا ولا يكون إلا في الترح وهو مشتق من السخونة وفعله سخن من باب ظرف ومن باب نصر (قوله ابن مدركة) قال الدنوشري الذي في شرح ديوان الحماسة للتبريزي أن هذا البيت لأنس بن مدرك بغير هاء وروى البيت على غير هذا الوجه هكذا :

إني وقتلي سليكا بعد مقتله • كالثور يضرب لما عافت البقر

فعلى هذا لا شاهد فيه (قوله أعقله) قال الدنوشري من عقلت القتيل أعطيت ديته (قوله معطوف على قتلي) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر لأن الصحيح أن المعاطيف وإن كثرت معطوفة على الأول لكن قيد ذلك بعضهم بغير نحو ثم اه يعني فالمعطوف عليه بناء على أن الصحيح مطلق هو الياء من إني والبعض المقيد هو الكمال بن الهمام كما أسلفه الدنوشري في باب العطف (قوله وقتلي ليس في تأويل الفعل) اشتراط

وكالثور خبر إن والمراد بالثور ذكر البقر لأن البقر تتبعه فإذا عاف الماء عافته فيضرب ليرد الماء فترد معه وقيل المراد بالثور ثور الطحلب وهو الذي يعلو على الماء فيصد البقر عنه فيضرب به صاحب البقر ليفحص عن الماء فيشربه والمناسب للتشبيه الأول لأن الغرض من وقوع الفعل به تخويف غيره (و) احترز الموضح بقوله ليس في تأويل الفعل عن الاسم الواقع صلة للألف واللام فإنه في تأويل الفعـــل (نحو الطائر فيغضب زيد الذباب بالرفع في يغضب (وجوبا لأن الاسم) وهو طائر (في تأويل الفعل) وأل الداخلة عليه اسم موصول مرفوع بالابتداء نقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف ويغضب زيد جملة معطوفة على صلة أل ولعطفها بالفاء لم تحتج إلى رابط والذباب خبر المبتدأ وصح عطف الفعل على الاسم لأن الاسم هنا في تأويل الفعل لكونه صلة الموصول (أي الذي يطير) فيغضب زيد الذباب فتحصل من كلامه أولا وآخرا إن للفاء والواو حالتين حالة يجب فيها إضمار أن بعدهن وحالة يجوز فيجب إذا كانت الفاء للسببية والواو المعية بعد نفي أو طلب محضين أو بمعنى إلى وأو إلا ويجوز إذا عطفت على اسم خالص من التأويل بالفعل وأن ثم تشاركهن في الجواز دون الوجوب وأطلق في النظم العاطف فقال :

وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه إن ثابتا او منحذف

(ولا ينصب الفعل) المضارع (بأن مضمرة في غير هذه المواضع العشرة) وهي الخمسة المذكورة في وجوب إضمار أن والخمسة المذكورة في جوازه (إلا شاذا) وهي في ذلك على قسمين تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها وتارة لا يكون فالأول (كقول بعضهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) بنصب تسمع بإضمار أن والذي حسن حذفها من تسمع ذكرها في أن تراه قاله الموضح في شرح الشذور وقول طرفة:

ألا أيها الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

بنصب أحضر بأن مضمرة ويؤيده وأن أشهد (و) الثاني كقول عامر المذلي :

• وننهنهت نفسي بعدما كدت أفعله • بالنصب و (قول آخر خذ اللص قبل يأخذك) بالنصب (وقراءة بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه) بنصب يدمغه وقراءة الحسن تأمروني أعبد بالنصب فحذفت أن فيهن وليس معها ما يحسن حذفها والجميع شاذ وإليه أشار الناظم بقوله :

وشذ حذف أن ونصب في سوى ما مر فاقبل منه ما عدل روى

وفيه إرشاد إلى أنه لا يقاس عليه وذهب الكوفيون ومن وافقهم من البصريين إلى أنه يقاس عليه وأجاز الأخفش حذف أن قياسا ولكن بشرط رفع الفعل مثل تأمروني أعبد وتسمع بالمعيدي في رواية الرفع فيهما وذهب بعض المتأخرين إلى أنه لا يجوز حذفها إلا في الأماكن العشرة المذكورة رفعها أو نصبت

(فصل) (وجازم الفعل نوعان جازم لفعل واحد) وهو أحرف (أربعة) أحدها (لا الطلبية نهيا كانت نحو لا تشرك بالله أو دعاء نحو لا تؤاخذنا) أو التماسا نحو لا تفعل فالنهي من الأعلى والدعاء من الأدنى والالتماس من المساوي (وجزمها فعل المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل نادر كقوله) وهو النابغة الذبياني :

(لا أعرفن ربربا حورا مدامعها) مردفات على أعقاب أكوار

فلا ناهية وأعرف مجزوم بها ومؤكد بالنون الخفيفة مسند إلى ضمير المتكلم وهذا النوع مما أقيم فيه المسبب مقام السبب أي لا يكن ربرب فأعرفه والربرب براءين مهملتين وباءين موحدتين القطيع من البقر الوحشية والحور بضم الحاء المهملة جمع حوراء من الحور بفتحتين وهو شدة بياض العين في شدة سوادها ومدامعها

صحة حلول أن والفعل محل المصدر في محله كما هنا لأن قتل محل في سليكا لا يقتضي تأويله بالفعل فاندفع أن التمثيل بهذا البيت هنا مناف لما قالوه في باب إعمال المصدر (قوله فإذا عاف الماء) أي لكدرته أو لقلة العطش والعرب تزعم أن الجن هي التي تصد الثيران حتى تمسك البقر عن الشرب فتهلك (قوله ثور الطحلب) قال أبو العلاء سماه بالثور وذكره مع البقر ليلغز به على السامع وإنما ذكر هذا المثل على وجه الإنكار ووضع الشيء في غير موضعه فالثور لا ذنب له إذا عافت البقر وإنما فعل ذلك بعض الرعاة فوصفوا ظالمه وضربوا به المثل (فصل) (قوله نهيا الخ) قال الدنوشري ينبغي أن يضم إلى النهي والدعاء الالتماس وكذا يقال فيما يأتي في لام الأمر (قوله والالتماس من المساوي) قال الزرقاني قال في المغني أن لا يكون للالتماس كقولك لنظيرك غير مستعل عليه لا تفعل كذا قال الدماميني إنما احتاج إلى قوله غير مستعل مع أنه قد فرض أن المخاطب نظير المتكلم لأن الاستعلاء لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق من النظير بل من الأدنى أيضا اه ومقتضى هذا أن الطلب من المستعلي نهي لا التماس فلا تكفي المساواة في نفس الأمر في كونه التماسا (قوله وهو شدة بياض العين الخ) أو شدة بياضها وسوادها واستدارة حدقتها أو اسوداد العين كلها مثل الظبـــاء ولا يكون في بني آدم بل يستعار لها كذا في القاموس قال الدماميني والمراد في البيت الأخير إذ هو في وصف بقر الوحش وإنما هي مسودة كل العين إلا أن يكون أراد الإنسان بطريق الاستعارة اه

وعلى هذا فكان ينبغى للشارح ذكر المعنى الاخير (قوله الواسع البطن) قال الزرقانى ظاهره أن المراد الواسع الحقيقى وهو ظاهر قول العينى العظيم البطن وفى كلام الشارح نظر لان الدمامينى اعترض على المغنى بأنه لم يفسر فى القاموس والصحاح إلا بالاكول فكيف يجمع الشارح بين الامرين لكن قال شيوخنا يمكن أن يقال لا مخالفة لانه ليس المراد بالعظم كبر الجرم الذى يشبه الحبل بل المراد العظم المعنوى وهو الكون أكولا وكان الشارح فهم أن مآلهما واحد فجمع بينهما (قوله قليل) قال الدنوشرى ينظر ما الفرق بين القليل والنادر الذى عبر به فى لاقياس والظاهر أن القليل يقع فى القرآن بخلاف النادر (قوله وأقل منه جزمها الخ) قال الدنوشرى جعل هذا فى المغنى ضعيفا واقتصر على قول الشاعر لتقم أنت الخ ورايت فيه فلتقض بالفاء لا بكى قبل اللام قال الدنوشرى اقتصر على التمثيل بالبيت ليروج له دعوى الضعف ولا يستنكر وقد ذكر هو فى حرف اللام أنه قرأ جماعة فبذلك فلتفرحوا وفى الحديث لتأخذوا مصافكم (قوله فلتقض حوائج المسلمينا) فى هذا تصريح بجمع حاجة على حوائج قال المصنف فى التذكرة (مسئلة) فى درة الغواص أن لفظة الحوائج مما يغلط الناس فى استعمالها ومما يحكى أن الحريرى لم يحفظ لتصحيح هذه اللفظة شاهدا بل أنشد لبديع الزمان فسيان بيت العنكبوت وجوسق ۞ رفيع إذا لم تقض فيه الحوائج ولم يسمع قوله ﷺ استعينوا على قضاء الحوائج بالكتمان وقوله إن لله عبادا خلقهم لحوائج الناس وقوله اطلبوا الحوائج عند حسان الوجوه إلى أن قال وقال ابن السكيت فى كتاب الالفاظ أن حاجة تجمع على حاجات وحاج وحوج وحوائج وذهب قوم إلى أن حوائج يجوز أن يكون جمع حوجاء كصحارى ثم قدمت الياء على الجيم ودليل حوجاء قوله : من كان فى نفسه حوجاء يطلبها ۞ عندى فإنى له رهن بأصحار . وغلط الأصمعى فى هذه اللفظة لجمالها ولخروجها عن القياس لان نحو جارة وغارة لا يجمع على فواعل على أن الرقاشى والسجستانى حكيا عن عبد الرحمن عن الاصمعى أنه رجع عن هذا القول وكأن الحريرى لم يمر به إلا القول الاول (قوله فى قراءة لعثمان) قال الدمامينى من قرأ فى تلك الآية بالتاء الفوقية يعقوب وليست قراءته شاذة إذ الصحيح فى الشاذ أنه ما وراء القراءات العشر وقراءة يعقوب من العشر

مرفوع بجوراء وأراد بها العيون لانها مواضع الدمع من إطلاق الحال وإرادة المحل مردفات حال من ربرما لوصفه بما بعده والاعقاب جمع عقب بوعقب كل شىء آخره والاكوار جمع كور بضم الكاف وهو الرحل بأداته (وقوله) وهو الوليد بن عقبة لا الفرزدق :

(إذا ما خرجنا من دمشق فلا نعد) لها أبدا ما دام فيها الجراضم

فلا ناهية أو دعائية كما فى المغنى ونعد مجزوم بها وهو مسند إلى المتكلم المعظم نفسه وهو على النهى نادر لان المتكلم لا ينهى نفسه إلا على المجاز تنزيلا له منزلة الاجنبى ودمشق بكسر الدال المهملة وفتح الميم وقد تكسر كما فى القاموس وبالشين المعجمة قصبة الشام والجراضم بضم الجيم وبالضاد المعجمة الاكول الواسع البطن وعنى به معاوية رضى الله عنه (ويكثر) جزمها فعل المتكلم مبنيين للمفعول (نحو لا أخرج ولا نخرج لان المنهى غير المتكلم) وهو الفاعل المحذوف النائب عنه ضمير المتكلم والاصل لا يخرجنى أحد ولا يخرجنا أحد فحذف الفاعل وأنيب عنه ضمير المتكلم وعدل عن الفعل المبدوء بياء الغيبة إلى المبدوء بالهمزة والنون ليتمكن من الإسناد إلى ضمير المتكلم على حد الالتفات من الغيبة إلى التكلم وما ذكره من التفصيل بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول طريقة لبعضهم وعبارة الشارح واصحب فعل المخاطب والغائب كثيرا وقد اصحب فعل المتكلم فسوى بين المخاطب والغائب فى الكثرة ولم يفصل فى المتكلم بين المبنى للفاعل والمبنى للمفعول وهو موافق لظاهر الكافية والتسهيل وليس أصل لا الطلبية لام الامر زيدت عليها الالف فانفتحت خلافا لبعضهم وليست لا النافية والجزم بعدها بلام الامر مضمرة قبلها وحذفت كراهة اجتماع لامين خلافا للكسائى (و) الثانى (اللام الطلبية أمرا كانت نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك) أو التماسا نحو ليقم فالامر من الاعلى والدعاء من الادنى والالتماس من المساوى (وجزمها فعل المتكلم) المبدوء بالهمزة والمبدوء بالنون حال كونهما (مبنيين للفاعل قليل) لان المتكلم لا يأمر نفسه (نحو) قوله ﷺ (قوموا فلأصل لكم) أى لاجلكم والفاء زائدة وقوله تعالى (ولنحمل خطاياكم) فأصل ونحمل مجزومان بلام الامر فعلامة جزم الاول حذف الياء وعلامة جزم الثانى السكون (وأقل منه جزمها فعل الفاعل المخاطب نحو) قوله تعالى (فبذلك فلتفرحوا) بالتاء المثناة فوق (فى قراءة) عثمان وأبى وأنس وزيد (ونحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لتأخذوا مصافكم) وقول الشاعر :

لتقم أنت يا ابن خير قريش فلتقض حوائج المسلمينا

وزعم الزجاجى أنها لغة جيدة والجمهور جعلوا جزمها الفعل المخاطب أقل من جزمها الفعل المتكلم (و) قالوا (الاكثر الاستغناء عن هذا) وهو جزم فعل المخاطب (بفعل الامر) نحو افرحوا وخذوا وقم وأصل لام

الطلب السكون لأن الأصل عدم الحركة لكن منع منه أنها قد تكون فى الابتداء والابتداء بالساكن متعذر فكسرت وقد تفتح عند سليم فإذا دخل عليها الواو أو الفاء أو ثم رجعت إلى سكونها الأصلى غالبا (و) الثالث والرابع (لم ولما) أختها (ويشتركان فى) أمور فى (الحرفية) والاختصاص بالمضارع (والنفى والجزم والقلب للمضى) وجواز دخول همزة الاستفهام عليهما فكل منهما حرف يختص بالمضارع ويجزمه وينفى معناه ويقلب زمانه إلى المضى وفاقا للمبرد لا أنه يقلب اللفظ الماضى إلى المضارع خلافا لأبى موسى ونسب إلى سيبويه (وتنفرد لم) عن لما (بمصاحبة) أداة (الشرط نحو وإن لم تفعل فما بلغت رسالته) ولا يجوز أن لما تفعل لأن الشرط يليه مثبت لم تقول إن قام زيد قام عمرو ولا يليه مثبت لما لا تقول إن قد قام زيد فعودل بين النفى والإثبات وإنما لم تقع قد بعد الشرط لأنها تقتضى تحقيق وقوعه وتقريبه من الحال والشرط يقتضى احتمال وقوعه وعدمه وقلبه إلى الاستقبال (و) تنفرد لم أيضا (بجواز انقطاع نفى منفيها) نحو هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا الآن المعنى أنه قد كان بعد ذلك شيئا مذكورا قاله الموضح فى شرح القطر تبعا لابن مالك وقال فى الحواشى لا دليل فى هذا لأن قبله هل أتى على الإنسان حين من الدهر فالنفى إنما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين لا مطلقا اهـ بخلاف لما فإن نفى منفيها مستمر إلى زمن الحال (ومن ثم) أى ومن أجل أن نفى منفى لم يجوز انقطاعه (جاز) أن يقال في لم (لم يكن الإنسان شيئا مذكورا (ثم كان) شيئا مذكورا (وامتنع فى لما) أن يقال لما يكن ثم كان لما فيه من التناقض لأن امتداد النفى واستمراره إلى زمن التكلم يمنع من الإخبار بأن ذلك المنفى المستمر نفيه وجد فى الماضى ثم الإخبار بأن سيكون فيما يستقبل صحيح ولا ينافى استمرار النفى فى الحال قاله الدماميني (وتنفرد لما) عن لم (بجواز حذف مجزومها كقاربت المدينة ولما) بحذف المجزوم (أى ولما أدخلها) وذلك لأنها نفى لقد فعل والفعل قد يحذف بعد قد كقوله وكأن قد (فأما قوله) وهو إبراهيم بن على بن محمد الهرمى:

احفظ وديعتك التى استودعتها ... (يوم الأعازب إن وصلت وإن لم)

أى وإن لم أصل (فضرورة) والأعازب يروى بالعين المهملة والزاى المعجمة وبالغين المعجمة والراء المهملة التباعد (و) تنفرد لما أيضا (بتوقع ثبوته) أى ثبوت منفيها (نحو بل لما يذوقوا عذاب) أى إلى الآن ما ذاقوه وسوف يذوقونه (ولما يدخل الإيمان فى قلوبكم) أى إلى الآن ما دخل فى قلوبكم وسوف يدخل ولم لا تقتضى ذلك والعلة فيه أن لما لنفى قد فعل وهو مفيد للتوقع بخلاف لم فإنها لنفى فعل ولا دلالة فيه على التوقع والتوقع فى لما غالب لا لازم كما أن التوقع بقد كذلك ومن غير الغالب ندم إبليس ولما ينفعه الندم (ومن ثم) أى من أجل أن لما يغلب عليها التوقع (امتنع) أن يقال (لما يجتمع الضدان) لاستحالة اجتماعهما وتوقع المستحيل محال وقد تتقارض أن المصدرية ولم فيجزم بأن وينصب بلم وقد تهمل لم حملا على لا النافية فيرتفع بعدها الفعل كقوله لم يوفون بالجار ومن ثم قال الفراء أصل لم لا فأبدلت الألف ميما كما قال فى لن أصلها لا فأبدلت الألف نونا والصحيح فى القول الجمهور أنها مركبة من لم وما وقيل بسيطة (و) النوع الثانى (جازم لفعلين وهو) إحدى عشرة كلمة وهى بالنظر إلى الخلاف فى حقيقتها وعدمه (أربعة أنواع حرف

فينظر لأى شىء اقتصر الشارح فى عزو هذه القراءة على ذكره ولم يذكر يعقوب كما فعل الدماميني (قوله خلافا لأبى موسى الخ) قال الزرقانى قال الدماميني وذهب قوم إلى أنها تدخل على لفظ الماضى فتصرفه إلى لفظ المضارع ومعنى المضى باق فيه ونسبه بعضهم إلى سيبويه ووجهوه بأن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ قال فى الجنى الدانى والأول هو الصحيح لأن له نظيرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثانى لا نظير له (قوله لأن الشرط الخ) هذا أحسن من قول الرضى وكأن ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل الحرف أو شبهه ومعموله اهـ وأراد بشبه الحرف أسماء الشروط كمن تقول من لم يكرمنى أهنه ولا تقول من لما قال الدماميني هذا تصريح من الرضى بأن حرف الشرط هو العامل للجزم فى المضارع المقترن بحرف النفى وليس كذلك قال السمين فى إعراب فإن لم تفعلوا إن الشرطية داخلة على جملة لم تفعلوا وتفعلوا مجزوم بلم (قوله إنما هو باعتبار ما ذكر من ذلك الحين) قال الزرقانى أى ونفى كونه شيئا مذكورا مستمر فى جميع ذلك الحين ووجوده إنما هو بعد ذلك الحين وقوله لا مطلقا أى ليس ذلك النفى باعتبار ما ذكر من ذلك الحين وما بعده حتى يأتى الانقطاع والكون بعد ذلك كما فهمه ابن مالك وهذا البحث غير ظاهر وذلك لأن الاستمرار والانقطاع بالنسبة إلى زمن التكلم كما قاله الدماميني ولا شك أن هذا الانقطاع والكون بعد ذلك حاصل قبل إخبار الله تعالى بذلك (قوله فى الحال) لو قال بدل فى إلى كان أظهر (قوله وتنفرد لما الخ) أورد الدماميني أن لم لنفى فعل وهو مما يجوز حذفه لدليل (قوله وتوقع المستحيل محال) فيه نظر لأن المحال وقوع المستحيل لا توقعه ألا ترى أنه قد يتمنى (قوله فيجزم بأن) كقوله:

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا ... تعالوا إلى أن يأتنا الصيد نحطب

وقوله وينصب بلم كقراءة بعضهم ألم نشرح وإنما جعل التعارض بين أن ولم لا بين لم ولن لأن لن قد تجزم كقوله:

لن يخب الآن من رجائك من ... حرك من دون بابك الحلقة

بالاتفاق وهو إن) بكسر الهمزة وسكون النون وهي أم الباب (وحرف على الأصح وهو إذما) فقال سيبويه إنها حرف بمنزلة إن الشرطية فإذا قلت إذما تقم أقم فمعناه إن تقم أقم وقال المبرد وابن السراج والفارسي أنها ظرف زمان وأن المعنى في المثال متى تقم أقم واحتجوا بأنها قبل دخول ما كانت اسما والأصل عدم التغيير وأجيب بأن التغيير قد تحقق بدليل أنها كانت للماضي فصارت للمستقبل فدل على أنها نزع منها ذلك المعنى ألبتة واعترض بأنه لا يلزم من تغيير زمانها تغيير ذاتها كالمضارع فإنه موضوع لأحد الزمانين الحال أو الاستقبال وإذا دخل عليه لم انقلب زمانه إلى المضي مع بقاء ذاته على أصلها (واسم باتفاق وهو من) بفتح الميم (وما ومتى وأي وأين وأيان وأنى وحيثما واسم على الأصح وهو مهما) فقال الجمهور إنها اسم بدليل عود الضمير عليها في قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وزعم السهيلي وابن يسعون بمهملتين أنها حرف وهذه الأنواع الأربعة ستة أقسام أحدها ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهو إن وإذما نحو وإن تعودوا نعد وإذما تقم أقم والثاني ما وضع للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو من يعمل سوأ يجز به والثالث ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط وهو ما ومهما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله مهما تأتنا به من آية الآية والرابع ما وضع للدلالة على الزمان ثم ضمن معنى الشرط وهو متى وأيان نحو * متى أضع العمامة تعرفوني * ونحو أيان نؤمنك تأمن غيرنا والخامس ما وضع للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط وهو أين وأنى وحيثما نحو أينما تكونوا يدرككم الموت ونحو أنى تأتها تستجر بها ونحو حيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا والسادس ما هو متردد بين أنواع الاسم الأربعة وهو أي فإنها بحسب ما تضاف إليه فهي في أيهم يقم أقم معه من باب من وفي أي الدواب تركب أركب من باب ما وفي أي يوم تصم أصم من باب متى وفي أي مكان تجلس أجلس من باب أين (و) هذه الكلمات (كل منهن يقتضي فعلين يسمى أولهما شرطا) لتعليق الحكم عليه (و) يسمى (ثانيهما جوابا) لأنه مرتب على الشرط كترتب الجواب على السؤال (وجزاء) لأن مضمونه جزاء لمضمون الشرط وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

فعلين يقتضين شرط قدما * يتلو الجزاء وجوابا وسما

وفهم من قوله وجازم الفعلين أن أداة الشرط جازمة لهما معا وهو مذهب الجمهور من البصريين واختاره ابن عصفور والأبدي واعترض بأن الجازم كالجار فلا يعمل في شيئين وبأنه ليس لنا ما يتعدد عمله إلا ويختلف كرفع ونصب ويجاب بالفرق بأن الجازم لما كان لتعليق حكم على آخر عمل فيهما بخلاف الجار وبأن تعدد العمل قد عهد من غير اختلاف كمفعولي ظن ومفاعيل أعلم وقيل الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالشرط كما أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ ونسب إلى الأخفش واختاره في التسهيل وقيل الشرط والجواب تجازما كما قال الكوفيون في المبتدأ والخبر أنهما ترافعا وهذا نقله ابن جني عن الأخفش وقيل الأداة والشرط كلاهما جزم الجواب كما قيل الابتداء والمبتدأ كلاهما رفع الخبر ونسب هذا القول لسيبويه والخليل ورد بأن العامل المركب لا يحذف أحد جزأيه ويبقى الآخر وفعل الشرط قد يحذف وبأن العامل المركب لا يفصل بين جزأيه وقد جاء الفصل نحو وإن أحد من المشركين استجارك وأجيب بأن فعل الشرط هو المحذوف وهذا مفسر له وقيل الجواب مجزوم بالجوار قاله الكوفيون قياسا للجزم على الجر ورد بأنه قد يكون بينهما معمولات فاصلة للاتجاور (و) لا يشترط في الشرط والجزاء أن يكونا من نوع واحد بل تارة (يكونان مضارعين نحو وإن تعودوا نعد) وتارة يكونان (ماضيين نحو وإن عدتم عدنا و) تارة يكونان مختلفين (ماضيا فمضارعا نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد) له في حرثه وفي الخاطريات لابن جني قال أبو بكر إنما حسن لأن الاعتماد في المعنى على خبر كان وهو مضارع فكأنه قال من يرد نزد وليس مثل قولك إن أتيتني آتك قال الموضح فتتبعت ما ورد به التنزيل

لأنه نقل في قاعدة التقارض من المغني أن بعضهم ذكر أن لم أعطيت حكم لن واستشهد بتلك القراءة وقال فيه نظر إذ لا تحل أن هنا وإنما يصح أو يحسن حمل الشيء على ما يحل محله أي ولن لا تحل هنا لأن المنفي بها المستقبل وبلم الماضي لكن يرد أن لم لا تحل محل أن فيما استشهد به على جزمها ولذا جعله في بحث أن لغة لبعضهم ولم يذكر أنه من التقارض (قوله كالمضارع الخ) قال الدنوشري مثله في ذلك الماضي الداخلة عليه أدوات الشرط فإنه يتغير معناه ولم يتغير ذاته بل هو باق على كونه ماضيا (قوله حيثما تستقم الخ) ظاهره أن حيثما في البيت للمكان وفيه نظر فقد قال المصنف في المغني بعد أن ذكر أن حيث للمكان اتفاقا أنها قد ترد للزمان وأنه إذا اتصلت بها ما الكافة ضمنت معنى الشرط وجزمت الفعلين واستشهد بالبيت ما نصه وهذا البيت دليل على مجيئها للزمان (قوله فلا يعمل) قال الدنوشري أدخل الفاء في خبر المبتدأ وليس عليها

من ذلك فإذا فصل الشرط فيه كلمة كان (و) تارة يكونان (عكسه) مضارعا فماضيا (وهو قليل) حتى خصه الجمهور بالشعر ومذهب الفراء ومن تبعه جوازه في الاختيار (نحو) قوله ﷺ (من يقم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له) رواه البخاري (ومنه إن نشأ ننزل عليهم من السماء آية فظلت) أعناقهم لها خاضعين فظلت ماض وهو معطوف على الجواب وهو ننزل فيكون جوابا (لأن تابع الجواب جواب ورد الناظم) في شرح التسهيل (بهذين) الحديث والآية (وبحوهما على الأكثرين إذ خصوا هذا النوع بالضرورة) وقالوا لأنا إذا أعملنا الأداة في لفظ الشرط ثم جئنا بالجواب ماضيا كنا قد هيأنا العامل للعمل ثم قطعناه عنه وهو غير جائز وللأكثرين أن يجيبوا عن الحديث بأنه تجوز روايته بالمعنى فليس نصا في الدليل وعن الآية بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع ويتحصل من قول الناظم وماضيين أو مضارعين تلفيهما أو متخالفين تسع صور لأن الشرط له ثلاثة أحوال فإنه يكون ماضي اللفظ أو مضارعا عاريا من لم أو مصحوبا بها والجزاء كذلك وإذا ضربت ثلاثة في ثلاثة بلغت تسعا منها ثمان تجوز في الاختيار اتفاقا وواحدة مختلف فيها وهي أن يكون الشرط مضارعا والجزاء ماضيا عاريا من لم كما في الحديث والآية (ورفع الجواب المسبوق بماض أو بمضارع منفي بلم قوي كقوله) وهو زهير يمدح هرم ابن سنان

(وإن أتاه خليل يوم مسئلة ۞ يقول لا غائب مالي ولا حرم)

برفع يقول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ۞ وبعد ماض رفعك الجزا حسن ۞ والذي حسن ذلك أن الأداة لما لم تعمل في لفظ الشرط لكونه ماضيا مع قربه فلا تعمل في الجواب مع بعده والمراد بالخليل هنا الفقير المختل الحال وليس المراد به الصديق والمسئلة مصدر سأل يقال سأله سؤالا ومسئلة ويروى مسغبة مكان مسئلة وعلى هذا أنشده الجوهري والمسغبة المجاعة والحرم بفتح الحاء المهملة وكسر الراء مصدر كالحرمان ومعناه المنع وهو مبتدأ حذف خبره أي لا غائب مالي ولا عندي حرمان على أحد الاحتمالات (ونحو إن لم تقم أقوم) برفع أقوم لأن مجزوم لم لا عمل للأداة فيه فهو كالماضي (ورفع الجواب في غير ذلك ضعيف) وإليه أشار الناظم بقوله ۞ ورفعه بعد مضارع وهن ۞ (كقوله) وهو أبو ذؤيب الهذلي :

(فقلت تحمل فوق طوقك إنها ۞ مطبعة من يأتها لا يضيرها)

برفع يضيرها (وعليه قراءة طلحة بن سليمان) في الشواذ (أينما تكونوا يدرككم الموت) برفع يدرككم ووجه ضعفه أن الأداة قد عملت في فعل الشرط فكان القياس عملها في الجواب وتخريجه عند سيبويه على نية التقديم والتأخير أو إضمار الفاء والأول عنده أولى أن تقدم على الشرط ما يطلب المرفوع المذكور كقوله ۞ إنك إن يصرع أخوك تصرع ۞ والمبرد يقطع بتقدير الفاء فيهما لأن ما له محل لا يمكن أن يكون له لا ينوى به غيره وهذان التخريجان ضعيفان لأن التقديم والتأخير يحوج إلى جواب ودعوى حذفه وجعل المذكور دليله خلاف الأصل وخلاف فرض المسئلة لأن الفرض أنه الجواب وإضمار الفاء مع غير القول مختص بالضرورة .

﴿فصل﴾ يشترط في الشرط ستة أمور أحدها أن يكون فعلا غير ماضي المعنى فلا يجوز إن قام زيد أمس قمت وأما قوله تعالى إن كنت قلته فقد علمته فالمعنى إن ثبت أني كنت قلته والثاني أن لا يكون طلبا فلا يجوز إن قم ولا إن لا تقم والثالث أن لا يكون جامدا فلا يجوز إن عسى ولا إن ليس والرابع أن لا يكون مقرونا بحرف تنفيس فلا يجوز إن سوف يقم والخامس أن لا يكون مقرونا بقد فلا يجوز إن قد قام ولا إن قد يقم والسادس أن لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ولا فلا يجوز إن ما يقم ولا إن لن يقوم إذا تمهد ذلك فنقول كل جواب يصح جعله شرطا بأن كان ماضي اللفظ دون المعنى مجردا من قد وغيرها أو مضارعا مجردا أو منفيا بلم أو لا فالأكثر خلوه من الفاء ويجوز اقترانه بها ويبقى الماضي على حاله ويرفع المضارع نحو ومن جاء

(قوله فقلت تحمل) خطاب للسبختي وقوله إنها أي القرية مطبعة أي مملوءة بالطعام

﴿فصل﴾

بالسيئة فكبت وجوههم في النار ونحو فمن يؤمن بربه فلا يخاف قاله الشارح وقال غيره إذا رفع المضارع فالجواب جملة اسمية والتقدير فهو لا يخاف قال المرادي وهذا هو التحقيق اه بمعناه (وكل جواب يمتنع جعله شرطا) لخلوه عما شرط (فإن الفاء تجب فيه) لربطه بشرطه لأن الجزم الحاصل به الربط مفقود وليس على تقدير الظهور وخصت الفاء بذلك لما فيها من معنى السببية ولمناسبتها للجزاء معنى (وذلك) من حيث أن معناها التعقيب بلا فصل كما أن الجزاء يتعقب على الشرط كذلك والممتنع جعله شرطا (الجملة الاسمية نحو وإن يمسسك بخير فهو على كل شيء قدير) فهو مبتدأ وقدير خبره وعلى كل شيء متعلق ٭ بقدير فإن قلت قدير صفة مشبهة فكيف تقدم معمولها عليها قلت قد مضى في بابها أن عملها في الظرف وعديله لما فيها من رائحة الفعل وذلك لا يمنع التقديم (و) الجملة (الطلبية نحو إن كنتم تحبون الله فاتبعوني) وقس عليه بقية أنواع الطلب من النهي والدعاء ولو بصيغة الخبر والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني والترجي ولا نطيل بأمثلتها فالذكي ينال بالمثال الواحد ما لا يناله الغبي بألف شاهد وقد تكون الجملة الواحدة اسمية طلبية في آن واحد (وقد اجتمعتا في قوله) تعالى (وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده) فجملة من ذا الذي ينصركم اسمية لأن صدرها اسم وهو من وطلبية لأن من فيها استفهامية وهي مبتدأ وذا اسم إشارة خبرها والذي نعت له أو بيان ويحتمل أن تكون ذا ملغاة والخبر الموصول والجملة جواب الشرط (والتي فعلها) ماضي المعنى نحو إن كان قميصه قد من قبل فصدقت قاله الموضح في شرح الشذور وقال الشاطبي هو على إضمار قد أي فقد صدقت والتي فعلها (جامد نحو إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي أن يؤتيني خيرا من جنتك) (أو مقرون بقد نحو إن يسرق فقد سرق أخ له) من قبل (أو بتنفيس نحو وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى) (وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله) من فضله (أو لن نحو وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) (أو ما نحو فإن توليتم فما سألتكم من أجر) (أو إن نحو إن تقم فإن أقوم) والحاصل أن الفاء تدخل لامتناع الجملة من أن تقع شرطا أما لذاتها أو لما اقترن بها من نفي أو إثبات فالأول ثلاثة أنواع الجملة الاسمية والجملة الطلبية والجملة التي فعلها جامد والثاني ثلاثة أنواع أيضا ما ولن وإن النافيات والثالث ثلاثة أنواع أيضا قد لفظا أو تقديرا أو السين وسوف (وقد تحذف الفاء) في الندرة كقوله ﷺ لأبي بن كعب لما سأله عن اللقطة فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها أخرجه البخاري أو (في الضرورة كقوله) وهو عبد الرحمن بن حسان بن ثابت رضي الله تعالى عنهما

(من يفعل الحسنات الله يشكرها) ٭ والشر بالشر عند الله مثلان

أراد فالله يشكرها وعن المبرد أنه منع ذلك مطلقا وزعم أن الرواية من يفعل الخير فالرحمن يشكره ويرد بالحديث المتقدم (و) بنحو (قوله :

ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا ٭ سيلفى على طول السلامة نادما)

أراد فسيلفى بالفاء أي سيوجد من ألفى بمعنى وجد وإلى الربط بالفاء أشار الناظم بقوله :

واقرن بفا حتما جوابا لو جعل ٭ شرطا لإن أو غيرها لم ينجعل

(قوله وكل جواب الخ) ضابط ذلك أي لا يصح إيلاء الجواب أداة الشرط وجمع ذلك ابن الهمام بقوله لازم جواب الشرط حتم قرانه ٭ بفاء إذا ما فعله طلبا أتى . كذا جامدا أو مقسما كان أو بقد ٭ ورب وسين أو بسوف ادر يا فتى . كذا اسمية أو كان منفي ما وإن ٭ ولن من يحدها عددنا فقد عتا قال الدنوشري ولو قال بدل الشطر الثاني من البيت الأول بفاء إذا ما كان ذا طلب أتى كان أشمل إذ لا فرق بين الطلب بالفعل وغيره كما (٢٥٠) صرح به الشارح وزاد عليه بقوله كذا إن يكن بمجرع شرط مع الجزا ٭ وفي سورة الأنعام قد جاء مثبتا وكالفا إذا في اسمية وأداتهم ٭ يكون إذا أو أن تكن متثبتا . وبين إذا والفاء تجمع بالأخي ٭ ومع اجتماع قيل فاسمعه منصتا وقوله وفي سورة الأنعام الخ هو قوله تعالى وإن كان كبر عليك إلى آخر الآية (قوله وقد اجتمعتا) قال الدنوشري قد يقال عليه لا نسلم أن جملة فمن ذا الذي ينصركم من بعده طلبية إذ الاستفهام فيها ليس حقيقة لأن المعنى فلا أحد ينصركم من بعده فهو بمعنى النفي وقد يقال إنها طلبية لفظا وفيه نظر (قوله وإن) قال الدنوشري قال بعضهم يستثنى من ذلك جواب إذا المقترن بها فإنه يجوز عدم اقترانه بالفاء كما قال سبحانه وتعالى وإذا رآك الذين كفروا إن يتخذونك إلا هزوا فليتأمل (قوله والجملة الطلبية) قال الدنوشري عطفها على الجملة الاسمية من عطف ما بينه وبين المعطوف عموم وخصوص وجهي فإنهما يجتمعان في نحو قوله تعالى وإن يخذلكم الخ وتنفرد الاسمية في نحو وإن يمسسك الخ وتنفرد الطلبية في نحو قل إن كنتم تحبون الله (قوله والثالث ثلاثة أنواع الخ) قال الدنوشري فيه جعل قد والسين وسوف إثباتا ومعناها أنها أدوات إثبات وهو ممنوع إذ قد يقال ما قد قام زيد وما سوف يقوم وما سيقوم فليتأمل ثم تأملت فوجدت الصواب ما قاله الشارح ومعناه أن قد والسين وسوف حروف إثبات لا يكون

الفعل بعدها إلا مثبتا (قوله والجواب جملة اسمية) قال الدنوشري مثال الطلبية التي لا تدخل عليها إذا الفجائية إن عصى زيد إذا ويل له وإنما يقال فويل له ولا يقال أيضا إن يقم زيد إذا ما عمرو قائم وإنما يقال فما عمرو قائم (قوله وقد يجمع بين الفاء وإذا الخ) رأيت بخط المصنف قال الزمخشري في تفسير حتى إذا فتحت يأجوج ومأجوج الآية واقترب عطف على فتحت وجواب الشرط فإذا هي وإذا الأول في موضع نصب بالمعنى الذي دل عليه فإذا هي شاخصة وفيه نظر لأنه كيف تكون الفاء الجوابية وإذا الفجائية مجتمعين على محل واحد للجوابية ويمكن توجيهه على أن يكون أراد أن جواب إذا ساقط من التقدير (٢٥١) والتقدير إذا فتحت واقترب ذهلت أبصارهم يدل على ذلك قوله إن ناصب إذا ما دل عليه فإذا هي شاخصة وعلى هذا فيكون تجوز في قوله أن فإذا هي جواب الشرط وإنما حقيقته أنه دليل الجواب فهذا كما عد جواب القسم المتأخر عن الشرط جوابا للشرط لأجل ما ذكرنا وقريب منه تسمية نائب الفاعل فاعلا وإنما لم يصح أن تجعل شاخصة هي العامل لأن ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها إلا في باب أما وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها مطلقا (فصل) (قوله وهو قليل) في العدور أنه ضعيف والرفع جائز والجزم قوي وقد يحتمل الموضع الجزم والرفع نحو فإن يشاء الله يختم على قلبك ويمح الله الباطل ويدل على الرفع استئناف الظاهر وهو اسم الله معه مع تقدم ذكره وعدم التصريح به في ويحق وهو عديله فمرض لغير القوى ما وجهه كما جمع النصب في ويعلم الذين لأنه وجد سبب آخر وهو فتح اللام قبل الميم ولذا قرأ به الكوفيون وأبو عمرو وابن كثير ولم يقرأ أحد من السبعة بالنصب في فيغفر (قوله ورفعه على الاستئناف) معنى الاستئناف البناء على مبتدأ محذوف وذلك لا ينافي كون الواو عاطفة جملة اسمية على فعلية لكن صرح في المغني بأن الواو الاستئنافية ليست عاطفة (قوله وامتنع الرفع) قال الدنوشري كان شيخنا الإمام ابن قاسم يقول ما المانع من الرفع وتكون الجملة معترضة وفي كلامهم إشارة إليه فإنهم إنما منعوا الرفع على الاستئناف لا الاعتراض اهـ (أقول) يؤيده أن ابن خروف أجاز الرفع مع الواو عاطفة على الحال ويوافقه ما مر في باب الحال من جواز وقوع المضارع

(ويجوز أن تغني إذا الفجائية عن الفاء) في الربط لأنها أشبهت الفاء في كونها لا يبتدأ بها ولا تقع إلا بعد ما هو معقب بما بعدها فقامت مقامها (إن كانت الأداة) الجازمة (إن) لأنها أم باب الجوازم الشرطية أو كانت الأداة غير الجازمة إذا الشرطية لأنها تشبه إن في كونها أم باب الشروط غير الجوازم (والجواب) فيهما (جملة اسمية) موجبة (غير طلبية) وغير مقرونة بإن التوكيدية (نحو وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) فجملة هم يقنطون جواب إن والرابط إذا الفجائية ونحو إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون فأنتم تخرجون جواب إذا الشرطية مربطة بإذا الفجائية وقد يجمع بين الفاء وإذا الفجائية تأكيدا خلافا لمن منع ذلك قال الله تعالى فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا قال الزمخشري إذا هذه هي الفجائية وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء فإذا جاءت الفاء معها تعاونتا على وصل الجزاء فيتأكد ولو قيل إذا هي شاخصة أو فهي شاخصة كان سديدا اهـ وإلى خلف إذا الفجائية للفاء أشار الناظم بقوله

وتخلف الفاء إذا المفاجأه

(فصل) وإذا انقضت الجملتان) جملة الشرط وجملة الجواب (ثم جئت بمضارع مقرون بالفاء أو بالواو فلك جزمه بالعطف) على لفظ الجواب إن كان مضارعا مجزوما وعلى محله إن كان ماضيا أو جملة (ورفعه على الاستئناف ونصبه بأن مضمرة وجوبا) لأن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه فأشبه الواقع بعده الواقع بعد الاستفهام (وهو قليل قرأ عاصم وابن عامر فيغفر لمن يشاء بالرفع) على الاستئناف (وباقيهم بالجزم) عطفا على لفظ يحاسبكم (و) قرأ (ابن عباس) وأبو حيوة والأعرج في غير السبعة (بالنصب) بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء (وقرئ بهن) أي بالرفع والنصب والجزم (أيضا في قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم) فالرفع على الاستئناف وبه قرأ أبو عمرو وعاصم مع الياء والباقون مع النون والجزم بالعطف على محل جملة فلا هادي له وبه قرأ الكسائي وحمزة مع الياء والنصب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو ولم أقف على من قرأ به وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والفعل من بعد الجزا إن يقترن ... بالفا أو الواو بتثليث قمن

(وإذا توسط المضارع المقرون بالفاء أو بالواو بين الجملتين) جملة الشرط وجملة الجواب (فالوجه الجزم) بالعطف على الشرط المجزوم لفظا أو محلا (ويجوز النصب) بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء أو الواو وإليه أشار الناظم بقوله

وجزم أو نصب لفعل إثر فا ... أو واو ان بالجملتين اكتنفا

وامتنع الرفع إذ لا يصح الاستئناف قبل الجواب قال سيبويه سألت الخليل عن قولك إن تأتني فتحدثني أو وتحدثني أحدثك بالنصب فقال هذا يجوز والجزم الوجه وجاء النصب مصرحا به (كقوله

ومن يقترب منا ويخضع نؤوه ... ولا يخش ظلما ما أقام ولا هضما

الرواية بنصب يخضع ولا يصح الوزن إلا به والهضم بالضاد المعجمة من قولهم هضم أخاه إذا لم ينصفه ويوفه

المتبع حالا من الواو على إضمار المبتدأ (قوله والنصب في مسألة التوسط الخ) قال الدنوشري تعليله بما ذكر من قوله لأن العطف الخ غير ظاهر لأنه بعينه يجيء فيما بعد الجواب أي لأن العطف الخ فليتأمل (قوله ونقل عن الكوفيين أنهم أجروا الخ) قال الأشموني وزاد بعضهم أو قال الشهاب القاسمي لم يذكروا زيادة أو إلا فيما بين الشرط والجزاء دون ما بعد الجزاء وإطلاق عبارة السيوطي يقتضي عدم الفرق فليحرر أي وذكر في مسألة ما بعد الجزاء أنه يمتنع النصب ولعل وجه امتناعه أن وجهه في مسألتي الواو والفاء شبه الواقع بعد الجزاء الواقع بعد الاستفهام والنصب بعد الاستفهام (٢٥٢) مخصوص بالواقع بعد الواو والفاء وبذلك يعلم وجه اقتصار البصريين في مسألة الواقع بين الشرط والجزاء عليهما لأن وجه النصب فيها أن فعل الشرط قريب من الاستفهام (قوله وقد قرئ بالرفع) قال الدنوشري ربما يشكل على قوله فيما مضى إذ لا يصح الخ وإن كان ذلك في الواو والفاء وهذا في ثم وقوله وهذه القراءات الخ قد يقال الذي لم يثبت به البصريون حكما قراءة النصب بعد ثم في هذه الآية التي اقتصر الشارح عليها وهي قراءة واحدة لا قراءات ثم رأيت في نسخة عليها خط المؤلف القراءة بالإفراد {فصل} (قوله إن كانت الأداة الخ) قال الحفيد لابد من العطف أيضا كما في البيت (قوله والثاني نحو وإن امرأة خافت من بعلها) فيه أن الكلام كما قال الدماميني في الحذف بلا تفسير وقال إنه مقصود القوم (قوله وما علم من جواب) لم يقيد بكونه جوابا لأن كما قيد الشرط لعدم تقييد حذف الجواب بذلك بل ولا يكون جوابا للشرط المذكور في هذا الباب ليشمل نحو ولولا فضل الله عليكم ورحمته وكلام المصنف يوهم مساواة حذف الجواب لحذف الشرط وحذف الجواب أكثر كما اقتضاه صنيع النظم لأن الحذف من الأواخر أكثر ولأن الشرط سبب والجواب مسبب ودلالة المسبب على السبب أقوى لأن الشيء الواحد قد تتعدد أسبابه (قوله ويجوز حذف الشرط والجزاء معا) رفع لما يتوهم من كلام المصنف من أنه إنما يحذف أحدهما فقط وهذا إنما يظهر إن لم يختص حذفهما بالضرورة وقال المصنف في الحواشي أنه خاص بالضرورة إلا مع إن يقال لا آتي الأمير لأنه جائر فتقول ائته وإن والأداة في البيت الذي ذكره الشارح أينما وسكت عن حذف الأداة وحدها لأنه لا يجوز إلا عند بعضهم وتفصيل المقام يطلب من حواشينا على الألفية

حقه وقابل الظلم بالهضم مع أنه نوع منه اقتباسا من قوله تعالى فلا يخاف ظلما ولا هضما والنصب في مسألة التوسط أمثل منه في مسألة التأخر لأن العطف فيها على فعل الشرط وفعل الشرط غير واجب فكان قريبا من الاستفهام والأمر والنهي ونحوها قاله الشاطبي ونقل عن الكوفيين أنهم أجروا ثم مجرى الفاء والواو فيقولون إن تأتني ثم تحدثني أكرمك بنصب تحدثني واحتجوا بقراءة بعضهم ومن يخرج من بيته مهاجرا إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله بنصب يدركه وهي قراءة قتادة والجراح وقد قرئ بالرفع وهي قراءة طلحة بن سليمان وإبراهيم النخعي والجزم قراءة الجماعة وهذه القراءات لم يثبت البصريون بها حكما لندورها

(فصل) (يجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة إن) حال كونها (مقرونة بلا) النافية (كقوله) وهو الأحوص يخاطب مطرا وكان مطر ذميم الخلقة وتحته امرأة جميلة

فطلقها فلست لها بكفء ... (وإلا يعل مفرقك الحسام)

حذف الشرط لدلالة قوله فطلقها عليه وأبقى جوابه (أي وإلا تطلقها يعل) وقد يتخلف واحد من إن والاقتران بلا وقد يتخلفان معا فالأول ما حكاه ابن الأنباري في الإنصاف عن العرب من يسلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به أي ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به قال الشاطبي وهذا نص في الجواز والثاني نحو وإن امرأة خافت من بعلها لحذف الشرط مع انتفاء اقتران إن بلا والثالث كقوله:

متى تؤخذوا قسرا بظنة عامر ... ولم ينج إلا في الصفاد يزيد

أي متى تثقفوا تؤخذوا فحذف الشرط مع انتفاء الأمرين والقسر القهر والظنة بكسر المشالة التهمة والصفاد بكسر المهملة ما يوثق به الأسير من قيد وغيره (و) يجوز حذف (ما علم من جواب) شرط ماض (نحو) وإن كان كبر عليك إعراضهم (فإن استطعت أن تبتغي نفقا الآية) وتمامها في الأرض أو سلما في السماء فتأتيهم بآية فإن استطعت شرط حذف جوابه لدلالة الكلام عليه والتقدير فافعل والشرط الثاني وجوابه جواب الشرط الأول والمعنى إن استطعت منفذا تحت الأرض تنفذ فيه فتطلع لهم بآية أو سلما تصعد به إلى السماء فتنزل منها بآية فافعل ويجوز حذف الشرط والجزاء معا وإبقاء الأداة كقول الهر بن تولب:

فإن المنية من يخشها ... فسوف تصادفه أينما

أي أينما يذهب تصادفه وقد اجتمع حذف جواب وشرط في قوله ﷺ فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها لحذف من الأول الجواب ومن الثاني الشرط والتقدير فإن جاء صاحبها فردها إليه وإن لم يجئ فاستمتع بها (ويجب حذف الجواب إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى) ولا تصح جعله جوابا صناعة إما لكونه جملة اسمية مجردة من الفاء (نحو أنت ظالم إن فعلت) أي فأنت ظالم وإما لكونه جملة منفية

بل مقرونة بالفاء نحو قوله فلم أرقه ، أن ينج منها وأما لكونه مضارعا سفوعا؛ وما نحو أقوم إن قعدوا الجواب في ذلك كله محذوف وجوبا بالدلالة المتقدم عليه وليس المتقدم بجواب عند جمهور البصريين لأن أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يتقدم عليها الجواب ولا لزام العرب حينئذ كون الفعل التالي للأداة ماضيا كما يلتزم ذلك حيث يحذف الجواب ولأن المتقدم لا يصلح كونه جوابا أما الجملة الاسمية فلعدم اقترانها بالفاء وأما الفعلية المجزوم فعلها بلم المقترنة بالفاء فلأن الجواب المنفي بلم لا تدخل عليه الفاء وأما رفع المضارع فإنه ينافي جعله جوابا وذهب الكوفيون والمبرد وأبو زيد إلى أنه لا حذف والمتقدم هو الجواب وأجابوا عن الأول بأن الفاء إنما لم تدخل لأنها لا تناسب الصدر ولأنها خلف عن العمل ولا عمل مع التقديم وعن الثاني بأن الفاء قد تدخل على المنفي بلم أجاز الزمخشري في فلم تقتلوهم الآية أن يكون التقدير إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم وعن الثالث بأن رفع المضارع لضعف الحرف أن يعمل مؤخرا وجميع ذلك ضعيف والذي يدل على أن المتقدم ليس جوابا أن المتكلم أخبر جازما ثم بدا له التعليق فهو كالتخصيص بعد التعميم بخلاف من بني كلامه من أول الأمر على الشرط فإن الجواب المنوي يتأخر في كلامه فيكون جوابا في الصناعة والمعنى وإلى حذف الجواب وإبقاء الشرط وعكسه أشار الناظم بقوله

والشرط يغني عن جواب قد علم ∗ والعكس قد يأتي إن المعنى فهم

(أو) كان الدال على جواب الشرط (ما تأخر من جواب قسم سابق عليه) أي على الشرط (نحو لئن اجتمعت الإنس والجن الآية) وتمامها على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون بمثله فجملة لا يأتون جواب قسم سابق على الشرط وهو أن يدل على تقدمه تقدم اللام في لئن لأنها موطئة لقسم قبلها وجواب الشرط محذوف وجوبا استغناء عنه بجواب القسم كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قسم تأخر عنه نحو إن تقم والله أقم) فحذف جواب القسم استغناء عنه بجواب الشرط وهو أقم والحاصل أنه متى اجتمع شرط وقسم استغنى بجواب المتقدم منهما عن جواب المتأخر لشدة الاعتناء بالمتقدم وإلى ذلك الإشارة بقول الناظم

واحذف لدى اجتماع شرط وقسم ∗ جواب ما أخرت فهو ملتزم

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذو خبر (وإذا تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب خلافا لابن مالك) في التسهيل والكافية وخالف ذلك في النظم فقال :

وإن تواليا وقبل ذو خبر ∗ فالشرط رجح مطلقا بلا حذر

(نحو زيد والله إن يقم أقم) وجاز جعل الجواب للقسم لتقدمه نحو زيد والله إن يقم لأقومن والأرجح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر كما ذكره ابن عصفور وغيره وجرى عليه الناظم في الخلاصة وإنما رجح جعل الجواب للشرط مع تقدم ذي خبر لأن سقوط الشرط يخل بمعنى الجملة التي هو منها بخلاف القسم فإنه مسوق لمجرد التوكيد والمراد بذي خبر ما يطلب خبرا من مبتدأ أو اسم كان ونحوه (ولا يجوز) جعل الجواب للشرط مع تأخره عن القسم (إن لم يتقدمهما) ذو خبر فلا يجوز والله إن قام زيد أقم (خلافا له) أي لابن مالك في قول

(قوله ولا لزام العرب) قال الدنوشري قد ينافيه وقوع المضارع بعد الأداة في قوله فلم أرقه ، إن ينج منها (قوله فإنه ينافي جعله جوابا) فيه نظر لأنه يجوز رفع الجواب إذا كان الشرط ماضيا ويجاب بأن المنافي لجعله جوابا لزوم رفعه كما أسلفه آنفا (قوله وأجابوا عن الأول الخ) قال الدنوشري لم يتعرض لرد الدليل الأول وهو قوله لأن أداة الشرط الخ ولا لرد الثاني وهو قوله ولا لزام العرب الخ ويؤخذ من قوله ولا عمل مع التقديم أن المتقدم عندهم جواب اصطلاحا لكن لا عمل للأداة فيه (٢٥٣) ويصرح بذلك قوله لضعف الحرف أن يعمل مؤخرا وقوله وعن الثاني الخ لا يصلح الرد به على البصريين فإن الزمخشري لا ينهض قوله حجة عليهم على أنه يحتمل أن يقدر المبتدأ بعد الفاء الداخلة على لم وإلى ما قلناه يشير قول الشارح وجميع ذلك ضعيف (قوله والذي يدل الخ) قد يمنع ما قاله إذ الكلام بآخره (قوله استغنى بجواب المتقدم الخ) من هنا يظهر ما في قول ابن عطية في تفسير سورة الحشر وجاءت الأفعال كلها غير مجزومة في لا يخرجون ولا ينصرون لأنها راجعة إلى حكم القسم لا إلى حكم الشرط وفيه نظر اه من الإشكال وأنه لا نظر فيه لأن مجيئها غير مجزومة على الأصل من أنه إذا تقدم القسم على الشرط فالجواب له وسقط قول ابن أبي الأصبع في البرهان في إعجاز القرآن في باب التوهم أن الآية من أقسامه لأن ظاهرها يوهم الخروج عن قواعد العربية لعطف ما ليس بمجزوم على المجزوم والنكتة في ذلك تبشير المؤمنين بأن هذا العدو لا ينصر أبدا ما قاتل المسلمين ليتكمل سرورهم بخذلان عدوهم في الحال والاستقبال ولو عطف على المجزوم لما أفاد إلا أنه لا ينصر إلا زمن المقاتلة ووقت التولية وذكر أن النحاة قالوا إنه من عطف الجملة على الجملة والتقدير ثم هم لا ينصرون وأنه يرد عليهم أنه ما الداعي للعدول عن قاعدة النحو إلى احتياج للتأويل (وأقول) هذا عجيب فإن كلا من عطف المفردات والجمل من قاعدة النحو ويكفي في النكتة عن العدول عن عطف المفردات ما قاله ويلزم على كلا أن يكون نظم الآية خارجا عن قاعدة النحو بناء على زعمه أنه عطف على المجزوم من عطف

المفردات لأجل تلك النكتة وهذا مما لا يجوز القول به فتدبر (قوله لئن كان ما حدثته الخ) قال الدنوشري قال الدماميني أقول هذا الشاعر يتنصل للمخاطب ويعتذر اليه من ذنب حكى عنه مؤكدا ذلك بنذر هذا الصوم الشاق معلقا على صدق الحديث الذي قيل عنه والقيظ بالقاف والظاء المعجمة حمارة الصيف كذا في الصحاح وقال في القاموس القيظ صميم الصيف من طلوع الثريا الى طلوع سهيل (قلت) حاصلهما أن القيظ شدة حر الصيف وباديا حال من فاعل أصم ثم قال وقال الفراء هذان البيتان لامرأة من عقيل والسرج قيل معرب من سرك بالفارسية والفروة ما يلبس (٢٥٤) وجلدة الرأس والفروة قطعة نبات مجتمعة يابسة والخاتام لغة في الخاتم اه وينظر ما معنى قولها واركب حمارا الخ فإن ظاهره يقتضي أنه بين السرج والفروة فما معنى البينية فليتأمل (قوله وإذا دخل الاستفهام) قال الدنوشري ينظر هل مثل الاستفهام في ذلك غيره من أنواع الطلب (قوله فمن يونس الخ) رده سيبويه رحمه الله تعالى بقوله تعالى أفإن مت فهم الخالدون لأن دخول الفاء على الجواب دليل على أنه جواب للشرط

﴿فصل﴾

(قوله وأكثر وقوعها بعد ود الخ) قال الدنوشري قال الدماميني وقع في عبارة ابن أم قاسم في شرح التسهيل عند قوله لو التالية غالبا مفهم تمن قال مثل أحب واختار وتمنى وود ويود والسماع ثابت بعد هذين وعده أحب واختار من أمثلة ما يفهم تمنيا منتقد إذ لا ترادف بينهما وبين تمنى ولا تلازم في المعنى لأن الإنسان قد يحب الشيء ولا يتمنى حصوله إما لأنه حاصل له أو لمعارض له في طلبه (قوله ما كان ضرك الخ) قال الدنوشري قبله أمحمد ولأنت نجل نجيبة * في قومها والفحل فحل معرق قال الدماميني واستدل بهذا أي بقوله صلى الله عليه وسلم لو سمعته قبل قتله ما قتلته واعترف عنه بعض الأصوليين على جواز تفويض الحكم إلى المجتهد فيقال له احكم بما شئت فهو صواب وعلى وقوع ذلك فإن قوله عليه الصلاة والسلام قبل قتله ما قتلته يدل على أن القتل وعدمه مفوضان إليه والمانعون من الوقوع يجيبون بأنه يجوز أن يكون عليه الصلاة والسلام خير فيهما مما فقيل له لك أن تأمر بقتله وأن لا تأمر ونحو ذلك ويجوز أن وحيا نزل بأنه لو شفع فيه ما قتله ونحوه والتجيبة الكريمة الحسنة والفحل

النظم

وربما رجح بعد قسم ... شرط بلا ذي خبر مقدم

(و) خلافا (للفراء) في إجازته ذلك (و) أما ما استدلا به وهو (قوله

لئن كان ما حدثته اليوم صادقا ... أصم في نهار القيظ للشمس باديا)

واركب حمارا بين سرج وفروة ... وأعر من الخاتام صغرى شماليا

فهو عند البصريين (ضرورة أو اللام) من لئن (زائدة) لا موطئة للقسم وهذا البيتان قالتهما امرأة عقيلية (وحيث حذف الجواب) جوازا أو وجوبا (اشترط في غير الضرورة مضي الشرط) لفظا أو معنى كما مثلنا (فلا يجوز أنت ظالم إن تفعل ولا والله إن تقم لأقومن) لكون الشرط مضارعا غير منفي بلم عند البصريين والفراء وأجازه بقية الكوفيين قياسا واحترز به عن غير الضرورة عما جاء في الشعر كقوله

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ... ليعلم ربي أن بيتي واسع

لحذف الجواب مع أن الشرط مضارع غير منفي بلم وإذا دخل شرط على شرط فتارة يكون بعطف وتارة يكون بغيره فإن كان بعطف فأطلق ابن مالك أن الجواب لأولهما لسبقه وفصل غيره فقال إن كان العطف بالواو فالجواب لهما لأن الواو للجمع نحو إن تأتني وإن تحسن إلي أحسن إليك وإن كان العطف بأو فالجواب لأحدهما لأن أو لأحد الشيئين نحو إن جاء زيد أو إن جاءت هند فأكرمه أو فأكرمها وإن كان العطف بالفاء فالجواب للثاني والثاني وجوابه جواب للأول وإن كان بغير عطف فالجواب لأولهما والشرط الثاني مقيد للأول كتقييده بحال واقعة موقعه كقوله

إن تستغيثوا بنا إن تذعروا تجدوا ... منا معاقد عز زانها كرم

فتجدوا جواب إن تستغيثوا وإن تذعروا بالبناء للمفعول مقيد للأول على معنى إن تستغيثوا بنا مذعورين تجدوا وإذا دخل الاستفهام على الشرط فمن يونس أن الجواب للاستفهام لتقدمه لا للشرط قياسا على مسئلة تقدم القسم على الشرط نحو أإن قام زيد تقوم

﴿فصل﴾ (في) أوجه (لو للو الاثة أوجه) وضعفها فتكون ستة (أحدها أن تكون مصدرية فترادف أن) المصدرية في المعنى والسبك إلا أنها لا تنصب (وأكثر وقوعها) في الماضي والمضارع (بعد ود نحو ودوا لو تدهن) أي الإدهان (أو) بعد (يود نحو يود أحدهم لو يعمر) أي التعمير (ومن القليل قول قتيلة) مصغر قتلة بالقاف والتاء المثناة فوق بنت النضر بن الحرث الأسدية تخاطب النبي صلى الله عليه وسلم حين قتل أباها النضر صبرا بالصفراء بعد أن انصرف من غزوة بدر

(ما كان ضرك لو مننت وربما ... من الفتى وهو المغيظ المحنق)

أي ما كان ضرك منك وسبب قتل النبي صلى الله عليه وسلم أباها أنه كان يقرأ أخبار العجم على العرب ويقول محمد يأتيكم بأخبار عاد وثمود وأنا آتيكم بخبر الأكاسرة والقياصرة يريد بذلك أذى النبي صلى الله

الذكر من كل حيوان كذا في القاموس والمعرق اسم فاعل من أعرق الرجل صار عريقا وهو الذي له عرق في الكرم ومعنى لو مننت لو أنعمت وأحسنت ثم قال الدماميني لو مننت يحتمل أن يكون اسم كان وضرك خبرها أي ما كان منك ضرك على ما هو الأصح من جواز تقديم الخبر الفعلي على الاسم في هذا الباب ويحتمل أن يكون فاعلا بضرك والجملة خبر كان واسمها ضمير الشأن اه لكن قال العيني أن ما استفهامية فيشكل حينئذ إعراب الدماميني فليتأمل وقال أيضا ظاهر قول الشارح أي ما كان ضرك منك أن لو وصلتها فاعل ضر والظاهر أنها وصلتها مفعول ضر على إسقاط الخافض وكان يحتمل أن تكون زائدة وأن لا تكون فعلى الأول تكون جملة ضرك خبرا عن ما الاستفهامية وعلى الثاني تكون خبر كان والتقدير ما ضرك في المن أو ما كان ضارا لك فيه ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسنا (قوله فلما سمع النبي ﷺ هذا البيت الخ) هذا ذكره ابن هشام في السيرة على وجه التمريض وعبارته فيقال والله أعلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بلغه الأبيات قال لو بلغني هذا قبل قتله لمننت عليه وكثيرا ما يسئل عن وجه إنشاد أبي تمام الطائي بعد ذكره هذه القطعة في الحماسة قول النابغة

فتى كان فيه ما يسر صديقه • على أن فيه ما يسوء الأعاديا

فتى كملت أخلاقه غير أنه • جواد فما أبقى على المال باقيا

وأجاب ابن المنير في كتاب المقتفى بأن أبا تمام أراد أن ينفي عن مقام النبوة ما لا يجوز نسبته من القسوة على النضر فبين أن الإساءة إلى العدو من مكارم الأخلاق ولا سيما (٢٥٥) العدو في الدين ومن لم يسؤ عدوه لم يسر صديقه (قوله ولا خفاء بما في ذلك من التكلف قال الزرقاني الباء مقوية والخبر محذوف أي وعدم خفاء ما في ذلك حاصل وعدم تنوين اسم لا مع عمله قليل (قوله ويشهد الخ) قال الدنوشري في حفظي أن هذه القراءة يجوز تخريجها على أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازا وأن الفعل معطوف على لو وصلتها على حد لولا توقع معتر الخ والتقدير ودوا ادهانك فإدهانهم ثم رأيت الدماميني قال بعد قول المغني ويشهد (الخ) قول الذي يظهر أن يدهنوا منصوب بأن مضمرة جوازا والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من لو وصلتها فهو من باب عطف مصدر آخر هذا هو الذي ينبغي أن يقال فإنه تخريج ماش على القواعد بخلاف تخريج المصنف (قوله لما كان معناه أن تدهن) قال الزرقاني الذي عند العصمي أن عطف المعنى هو عطف التوهم فكأنه يوهم أن تدهن وفي كلام المغني ما يشهد لذلك ونازع في ذلك بعض شيوخنا بأن عطف المعنى ملاحظ فيه المعنى بخلاف عطف المتوهم فإنه مراعى فيه توهم وجود أن لما كان يغلب وقوعها في ذلك الموضع (قوله فترادف إن الشرطية) قال الزرقاني هذا يدل على أنها دالة على المستقبل فقط لا الماضي ولا الحال ويدل على أنها لا دلالة لها على الامتناع وهو كذلك انظر المرادي (قوله إلا أنها لا تجزم على الأفصح) قال الزرقاني فيه دلالة على أنها يجزم بها على غير الأفصح قال الرضي ولكون لو بمعنى الماضي وضعا لم يجزم بها إلا اضطرارا لأن الجزم من خواص المعرب والماضي مبني قال لو يشأ طار بها ذو ميعة • لاحق الآطال نهد ذو خصل وزعم بعضهم أن جزمها مطرد على بعض اللغات اه (وأقول) بسط الكلام على ذلك في المغني فراجعه (قوله ومن دون رمسينا) قال الزرقاني هذه الجملة الاسمية حال من فاعل تلتقي وقوله وإن كنت رمة حال من صدى صوتي وجواب إن محذوف ويهش خبر ظل قال الدماميني والظاهر أن قول الشاعر لصوت صدى ليلى مقلوب من قوله لصدى صوت ليلى ويدل عليه قوله أولا ولو تلتقي أصداؤنا وقوله ثانيا لظل صدى صوتي اه وقوله وجواب إن محذوف أي بناء على أن الأن هذه وهي الوصلية جواب

عليه وسلم فلما سمع النبي ﷺ هذا البيت وهو من أبيات أنشدتها بين يديه قال لو سمعته قبل قتله ما قتلته ولعفوت عنه ثم قال • لا يقتل قرشي بعد هذا صبرا • والمغيظ بفتح الميم اسم مفعول من غاظه يغيظه بالغين والظاء المعجمتين وفي القاموس الغيظ الغضب أو شدته أو سورة أوله والمحنق بضم الميم وفتح النون اسم مفعول من أحنقه بالحاء المهملة إذا أغاظه فهو توكيد للمغيظ ولو المصدرية لا جواب لها وممن ذهب إلى مصدرية لو الفراء وأبو علي الفارسي وأبو البقاء والتبريزي وابن مالك وذهب الأكثرون إلى رد أحدهم التمييز لو في نحو يود أحدهم لو يعمر شرطية وأن مفعول يود وجواب لو محذوفان والتقدير المنع ويدعون أن لو يعمر ألف سنة لسره ذلك قال في المغني ولا خفاء بما في ذلك من التكلف ويشهد للمثبتين قراءة بعضهم ودوا لو تدهن فيدهنوا بحذف النون فعطف يدهنوا بالنصب على تدهن لما كان معناه أن تدهن ويشكل عليهم دخولها على أن في نحو وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيدا وجوابه أن لو إنما دخلت على فعل محذوف مقدر بعد لو تقديره تود لو ثبت أن بينها اه (و) لو المصدرية (إذا وليها) الفعل (الماضي بقي على مضيه أو) الفعل (المضارع تخلص للاستقبال كما أن أن المصدرية كذلك الوجه) (الثاني) من أوجه لو (أن تكون للتعليق) لتعليق الجواب على الشرط (في المستقبل فترادف إن) الشرطية إلا أنها لا تجزم على الأفصح (كقوله) وهو قيس بن الملوح مجنون ليلى:

(ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا) • ومن دون رمسينا من الأرض سبسب

لظل صدى صوتي وإن كنت رمة • لصوت صدى ليلى يهش ويطرب

فلو تاتى شرط والطال جوابه والأصداء بالمد جمع صدى بالقصر وهو الذى يجيبك بمثل صوتك فى الجبال وغيرها والصدى أيضا ذكر البوم والرمس القبر أو ترابه والأول من القاموس والثانى عن الصحاح والسبسب بمهملتين وموحدتين المفازة والرمة بكسر الراء العظام البالية ويهش برتاح من هششت بكسر العين قال فى الصحاح هششت املان بالكسر أهش هشاشة إذا ارتحت له اه والطرب خفة لسرور أو لحزن وصوت بكسر اللام متعلق بيهش ومتعلق يطرب محذوف مماثل لمتعلق يهش والتقدير يهش لصوت صدى ليلى ويطرب له (وإذا) كانت لو للتعليق فى المستقبل و(وليها) أمل (ماض) لفظا (أول به) الفعل (المستقبل) معنى كما أن إن كذلك (نحو وليخش الذين لو تركوا) من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم أى إن شارفوا أن يتركوا وإنما أول الترك بمشارفة لأن الخطاب للأوصياء وإنما يتوجه إليهم قبل الترك لأنهم بعده أموات قاله فى المغنى وأنكر ابن الحاج فى نقده على المقرب وتبعه ابن الناظم مجىء لو للتعليق فى المستقبل قال ابن الحاج ولهذا لا تقول لو يقوم زيد فعمرو منطلق كما تقول ذلك مع إن وقال ابن الناظم وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى وليخش الذين لو تركوا الاحجة فيه لصحة حمله على المضى اه ورد عليه الموضح فى المغنى بآيات ومثال وشاهد فلينظر منه (أو) تلاها (مضارع تخلص للاستقبال) كقوله:

لا يلفك الراجوك إلا مظهرا خلق الكرام ولو تكون عديما

كما أن إن الشرطية كذلك (الوجه الثالث أن تكون للتعليق) أى لتعليق الجواب على الشرط (فى) الزمن (الماضى و) هذا القسم (هو أغلب أقسام لو) وإليه أشار الناظم بقوله:

لو حرف شرط فى مضى ويقل إيلاؤها مستقبلا لكن قبل

ثم هى مع الماضى مفيدة لثلاثة أمور أحدها الشرطية أعنى عقد السببية والمسببية بين الجملتين بعدها والثانى تقييد الشرطية بالزمن الماضى وبهذا الوجه وما نذكر بعده فارقت إن فإن إن لعقد السببية والمسببية فى المستقبل ولهذا قالوا الشرط بإن سابق على الشرط بلو وذلك لأن الزمن المستقبل سابق على الزمن الماضى ألا ترى أنك تقول إن جئتنى غدا أكرمتك فإذا انقضى الغد ولم يجىء قلت لو جئتنى أمس

وفيه خلاف بين أهل الحواشى (قوله وهو الذى يجيبك بمثل صوتك) ما أحسن قول بعضهم   لأنه ما حيى إلا لجهير ٭ ليكون الجبل ردا إليكا   قد رأينا الصدى وذاك جماد ٭ كل شىء تقول رد عليكا   وأطلق الجماد على الصدى تجوزا أو بناء على أن التقابل بينه وبين الحيوان من تقابل السلب والإيجاب لا العدم والملكة (قوله والطرب الخ) قال الزرقانى أى وهو المراد بالطرب هنا وإلا فالطرب كما قال الدمامينى خفة تكون لسرور أو حزن والمراد هنا الأول (قوله أى إن شارفوا) قال الزرقانى قال فى الكشاف وذلك عند احتضارهم اه وسيأتى نصه ٭ فإن قيل الخوف على الذرية حاصل دائما فلم قيد بحالة المشارفة فالجواب أن الخوف فى هذه الحالة أشد من الخوف فى غيرها فلذا أمروا أن يخافوا تكونهم على ذريتهم فى هذه الحالة (قوله لأن الخطاب للأوصياء) قال الزرقانى التأويل المذكور لا يتقيد بكون الخطاب للأوصياء بل هو جار ولو قلنا إنه للورثة أو للجالسين عند المريض أيضا كما يدل على ذلك كلام الشارح وحينئذ فذكر الأوصيا ليس للاحتراز بل هو اقتصار على أحد المعانى وقد أشار الكشاف إلى أنه لابد من حمل تركوا على المشارفة لا لما ذكره المصنف بل ليصح وقوع خافوا جزاء وذلك لكون الخوف منتفيا بعد الموت فلا يتأتى خوف بعد الترك وأما المصنف فجعل الباعث على ذلك تصحيح الخطاب للأوصياء بعد الموت قال الدمامينى والظاهر الأول فتأمله اه وقوله لأن الخطاب لا خطاب هنا فكيف عبر بالخطاب فالجواب إن المراد بالخطاب هنا الأمر وأمر الغائب بمثابة الخطاب قال فى الكشاف ٭ فإن قلت ما معنى وقوع لو تركوا وجوابه صلة للذين . قلت معناه وليخش الذين صفتهم وحالهم أنهم لو شارفوا أن يتركوا خلفهم ذرية وذلك عند احتضارهم خافوا عليهم الضياع بعدهم لذهاب كافلهم وكاسبهم اه قال التفتازانى فى معنى السؤال والجواب ما نصه يعنى أن الصلة يجب أن تكون قضية معلومة للمخاطب ثابتة للموصول كالصفة للموصوف فكيف ذلك فى الشرطية الواقعة صلة فأجاب بأن كون حال الأوصياء أو الجالسين أو الورثة وصفتهم هذه الشرطية قضية معلومة (قوله ولهذا لا تقول الخ) قال الزرقانى إنما امتنع المثال المذكور لدخول الفاء فى الجواب وقال الدمامينى ليس امتناع هذا التركيب قاضيا بانتفاء كونها للتعليق فى المستقبل إذ رب حرف يكون بمعنى آخر ولا يساويه فى جميع أحكامه (قوله بآيات ومثال وشاهد) أما الآيات فمنها قوله تعالى وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين وأما المثال فقوله أعطوا السائل ولو جاء على فرس وأما الشاهد فقوله : قوم إذا حاربوا شدوا مآزرهم ٭ دون النساء ولو باتت بأطهار (قوله لا يلفك الراجوك الخ) قال الزرقانى إسقاط الياء من يلفك يدل على أنه ليس خبرا ٭ فإن قيل يحتمل أن يكون خبرا والياء محذوفة للضرورة قيل الأصل عدم الضرورة وحينئذ

فهو نهى واستشكل كونه نهيا بأن النهى هو القادل والقادل هو الراجى وهو ليس منهيا رالدهاء مثل النهى (قوله والحق قول الزجاج الخ) التحقيق أن الماضى مقدم بحسب الوجود لأن ذات الزمن الماضى الذى تحقق وانقضى متقدمة على ذات الزمن الذى لم يوجد والذى هو موجود وأما بحسب الاتصاف بالمضى والاستقبال فالأمر بالعكس لأنه قبل وجوده متصف بالاستقبال وعند وجوده بالحال وبعد انقضائه بالمضى قاله اللقانى فى حواشى التصريف (قوله وكيفية إفادتها) أى وعلى (٢٥٧) الإفادة اختلفت فى كيفية إفادتها له

أكرمتك وفى الأسبق من الأزمنة الثلاثة خلاف قال الفخر الرازى والحق قول الزجاج أن المقدم هو المستقبل فإذا وجد صار حاضرا فإذا انقضى صار ماضيا اه الثالث الامتناع وقد اختلف النحاة فى إفادتها له وكيفية إفادتها إياه على ثلاثة أقوال أحدها أنها لا تفيده بوجه وهو قول الشلوبين زعم أنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب والثانى أنها تفيد امتناع الشرط وامتناع الجواب جميعا ورده فى المغنى (و) الثالث أنها (تقتضى امتناع شرطها دائما) مثبتا كان أو منفيا (خلافا للشلوبين) و(لا) تقتضى امتناع (جوابها خلافا للمعربين ثم إن لم يكن لجوابها سبب غير ذلك الشرط لزم امتناعه) أيضا الملازمته له شرعا أو عقلا أو عادة فالأول (نحو) قوله تعالى فى بلعم بن باعورا (ولو شئنا لرفعناه بها) فلو هنا دالة على أن مشيئة الله تعالى لرفع هذا المنسلخ منفية ويلزم من نفيها أن يكون رفع المنسلخ منفيا إذ لا سبب للرفع إلا المشيئة وقد انتفت فيكون منفيا لأن انتفاء السبب يستلزم انتفاء المسبب ضرورة كما أن ثبوت السبب يستلزم ثبوت المسبب كذلك لما بينهما من التلازم الشرعى (و) الثانى (كقولك لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا) فطلوع الشمس سبب لوجود النهار وقد انتفى بدخول لو عليه فينتفى وجود النهار لأن وجود النهار ليس له سبب غير طلوع الشمس وقد انتفى فيكون منفيا لأن انتفاء السبب المساوى يستلزم انتفاء المسبب لما بينهما من التلازم العقلى و الثالث كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا أى السموات والأرض ففسادهما وهو خروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد الآلهة للزومه له على وفق العادة عند تعدد الحاكم من التمانع فى الشىء وعدم الاتفاق عليه فينتفى الفساد بانتفاء التعدد المفاد بلو نظرا إلى الأصل فيها وإن كان القصد من الآية العكس لأنها إنما سيقت لإثبات الوحدانية ونفى التعدد فوجب أن يقال إن معناها انتفاء التعدد لانتفاء الفساد لما بينهما من التلازم العادى (وإلا) بأن كان للجواب لو سبب غير شرطها (لم يلزم) من امتناع شرطها امتناع جوابها ولا ثبوته ثم تارة يكون ثبوته بالأولى (نحو لو كانت الشمس طالعة) بالفعل (كان الضوء موجودا) فإنه لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء وجود الضوء لاحتمال أن يكون بالسراج مثلا فإثبات الضوء مع طلوع الشمس أولى (ومنه) الأثر المروى عن عمر رضى الله تعالى عنه نعم العبد صهيب (لو لم يخف الله لم يعصه) فإنه لا يلزم من انتفاء لم يخف انتفاء لم يعص حتى يكون قد خاف وعصى لأن انتفاء العصيان له سببان أحدهما خوف العقاب وهو وظيفة العوام والثانى الإجلال والإعظام وهو وظيفة الخواص والمراد أن صهيبا رضى الله تعالى عنه من قسم الخواص وأنه لو قدر خلوه عن الخوف لم يقع منه معصية فكيف والخوف حاصل له وإنما لم تدل لو على انتفاء الجواب ههنا لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة إذ مفهوم الشرط من أقسام مفهوم المخالفة وضابط مفهوم المخالفة بأن يكون المسكوت عنه مخالفا لحكم المذكور إثباتا أو نفيا ومفهوم الموافقة بأن يكون المسكوت عنه موافقا فى الحكم المذكور وفى هذا الأثر دل مفهوم الموافقة على عدم المعصية لأنه إذا انتفت المعصية عند عدم الخوف فعند الخوف أولى وإذا تعارض هذان المفهومان قدم مفهوم الموافقة ومن نسب هذا الأثر

(قوله من التلازم العقلى) قال الزرقانى أى لا الشرعى لأن النهار فى الشرع من طلوع الفجر لا من طلوع الشمس (قوله ثم تارة يكون ثبوته بالأولى) فى جمع الجوامع ثم ينتفى التالى إن ناسب ولم يخلف المقدم غيره نحو لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا لا أن خلفه كقولك لو كان إنسانا لكان حيوانا ويثبت إن لم يناسب بالأولى كلو لم يخف لم يعص أو المساواة كلو لم تكن ربيبة لما حلت للرضاع وهذا المثال انقلب سهوا وصوابه ليكون الأدون لو انتفت أخوة الرضاع لما حلت للنسب اه وعلى هذا فالمراد أن ثبوت الجزاء على تقدير امتناع الشرط تارة يكون بسبب أولى وتارة يكون بمساو وتارة بأدون ولو جعل مراد الشارح أن ثبوت الجواب على تقدير امتناع الشرط أولى أشكل جعل ثبوت الجزاء فى المثال بالأولى وقوله بعد فإثبات

الضوء مع طلوع الشمس أولى وأشكل ما قرر به الأثر لأنه مخالف لفرض الكلام وأيضا هذا التقرير يجرى فيما ذكر أنه يكون المساوى وبالأدون لأنه يقال إن ثبوت الجواب على تقدير ثبوت الشرط أولى لتعدد جهة المنع من الحل وتفريقه بين المثال الأول والآخرين تحكم وأيضا على كلامه لا يكون ثبوت الجواب فى المثال الأخير أدون بل بالأولى لأن التحريم بالنسب أقوى وإنما يظهر عكس الترتيب (قوله لأن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة) قال الزرقانى فيه نظر لأن الكلام هنا مبنى على القول الثالث وهو أنه لا دلالة للو على امتناع الجواب ولا ثبوته فكيف أثبت ههنا الدلالة على انتفائه وهذا تناقض

والجواب عن ذلك أن إثبات الدلالة هنا مبني على القول بذلك لا على هذا القول اهـ وفي الجواب نظر لأن كلام الشارح إنما هو على هذا القول (قوله كقوله ﷺ في درة) قال الزرقاني قال ذلك حين بلغه تحدث الرجال أنه يريد أن ينكحها والنساء حيث تحدثن لما قام عندهن بإرادته نكاحها جوزن أن يكون حلها له من خصائصه ﷺ ودرة بضم الدال المهملة (قوله بنت أم سلمة) قال الزرقاني في المغني بنت أبي سلمة وهو موافق لما هنا لأنه إذا كانت أمها أم سلمة كان أبوها أبو سلمة قال الجلال المحلي ويجمع بين ما تقدم في اسمها من أنه درة وبين ما في مسلم عنها كان اسمي برة فسماني رسول الله ﷺ زينب وقال لا تزكوا أنفسكم الله أعلم بأهل البر منكم بأن لها اسمين قبل التغيير اهـ (قوله في حجري) التقييد به خرج مخرج الغالب لأن الغالب كون الربائب في حجور أزواج أمهاتهن (قوله كقولك فيمن عرض الخ) قال الزرقاني إنما قال كقولك لقول ابن السبكي لم نجد نحوه فيما يستشهد به من القرآن أو غيره قاله الجلال المحلي (قوله لما حلت) قال الزرقاني حذف اللام فيما تقدم من قوله حلت وأثبتها هنا إشارة إلى جواز الأمرين ولو حذفها من هنا أيضا وافق الاستعمال الكثير (قوله لو غيرك قالها يا أبا عبيدة) قال الدنوشري ضمير قالها المنصوب يعود إلى كلمة أبي عبيدة وذلك أن عمر رضي الله عنه لما توجه في زمن خلافته بالجيش إلى الشام بلغه في أثناء الطريق قبل الوصول إليها أنه وقع بها وباء فاستشار في التوجه إليها والرجوع إلى المدينة فاختلفوا عليه ثم أجمع رأيه على الرجوع بعد أن أشار به جماعة من أكابر الصحابة فقال له أبو عبيدة بن الجراح أفرارا من قدر (٢٥٨) الله تعالى فقال له عمر رضي الله عنه لو غيرك قالها يا أبا عبيدة نعم نفر من قدر الله إلى قدره والقصة مشهورة وجواب لو محذوف أي لعذرناه ولا مجال للتمني قاله الدماميني في حاشيته اهـ وفي حاشية الزركشي على البخاري وجواب لو محذوف وفي تقديره وجهان أحدهما لو قالها غيرك لأدبته في اعتراضـــه على مسئلة اجتهادية وافقني عليها الأكثر والثاني لو قالها غيرك لم أتعجب منه وإنما العجب من قولك مع فضلك اهـ وهذا الثاني أشار إليه الدماميني وفي محاضرات الإمام الراغب قال أبو عبيدة رضي الله عنه لعمر رضي الله عنه حين كره طاعون الشام ورجع إلى المدينة أتفر من قضاء الله قال نعم أفر من قضاء الله تعالى إلى قدر الله تعالى فقال أينفع الحذر من القدر فقال لسنا مما هناك في شيء إن الله لا يأمر بما لا ينفع ولا ينهى عما لا يضر وقد قال تعالى ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة وقال تعالى وخذوا حذركم إلى هنا كلامه قال ابن كمال باشا وفي قوله أفر من قضاء الله إلى قدر الله تنبيه على أن القدر ما لم يكن قضاء فمن حق القدر أن يدفعه الله تعالى فإذا قضى فلا يدفع ويشهد لذلك وكان أمرا مقضيا فإن قلت أليس في قوله تعالى قل لن ينفعكم الفرار إن فررتم من الموت أو القتل دلالة على أن الفرار لا يغني شيئا . قلت لا لأن المعنى والله أعلم لن ينفعكم الفرار في دفع الأمرين المذكورين بالكلمة إذ لا بد لشخص من حتف أنفه أو قتل في وقت معين لا لأنه سبق به القدر لأنه تابع للإرادة التابعة للعلم التابع المعلوم وهو المقدور فلا يكون علة له بل لأنه يقتضي ترتيب الأسباب والمسببات بحسب العادة الجارية على وفق الحكمة فلا دلالة فيه على أن الفرار لا يفيد شيئا حتى يشكل هذا بالنهي الوارد في الكتاب عن إلقاء النفس بالتهلكة وبالأمر الوارد في السنة بالفرار من مظان المضار كيف وقد دل قوله تعالى وإذا لا تمتعون إلا قليلا على أن الفرار نفع في الجملة إذ المعنى لا تمتعون على تقدير الفرار إلا متاعا قليلا اهـ ودل كلام الراغب وما قرره به المولى المذكور أن عبارة عمر رضي الله عنه في الجواب أفر من قضاء الله إلى قدر الله لا أفر من قدر الله كما قال الدماميني واعلم أن جواب عمر رضي الله عنه مأخوذ من جوابه ﷺ حين قام من عند الحائط المائل لمن قال أتفر من قضاء الله فقال ﷺ فراري أيضا

بهذا اللفظ إلى النبي ﷺ فقد وهم وإنما الوارد ما رواه أبو نعيم في الحلية أن النبي ﷺ قال في سالم مولى أبي حذيفة أنه شديد الحب لله تعالى لو كان لا يخاف الله ما عصاه وتارة يكون بالمساوي كقوله ﷺ في درة بنت أم سلمة لو لم تكن ربيبتي في حجري ما حلت لي إنها لابنة أخي من الرضاعة رواه الشيخان فإن حلها له عليه الصلاة والسلام منتف من وجهين كونها ربيبته وكونها ابنة أخيه من الرضاع وهما متساويان في منع الحل وتارة يكون بالأدون كقولك فيمن عرض عليك نكاحها لو انتفت إخوة الرضاع لما حلت من النسب فإن حلها منتف من وجهين إخوة الرضاع والنسب إلا إن حرمة الرضاع أدون من حرمة النسب (وإذا) كانت لو للتعليق في الماضي و(وليها مضارع أول بالماضي) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ❊ وإن مضارع تلاها صرفا ❊ إلى المضي (نحو لو يطيعكم في كثير من الأمر لعنتم) أي لو أطاعكم لعنتم (وتختص لو مطلقا) شرطية كانت أو مصدرية (بالفعل) على الأصح والناظم اقتصر على الشرطية فقال وهي في الاختصاص بالفعل كان (ويجوز أن يليها قليلا اسم) مرفوع (معمول لفعل محذوف) وجوبا (يفسره ما بعده) أو اسم منصوب كذلك أو خبر لكان محذوفة أو اسم هو في الظاهر مبتدأ ما بعده خبره فالأول كقول عمر لأبي عبيدة رضي الله عنهما لو غيرك قالها يا أبا عبيدة و(كقوله) وهو المتلمس العبي

إلى قضاء الله (قوله أخلاى) قال الدنوشري بياء مفتوحة قال التبريزي في شرح ديوان الحماسة والناس بالمدن أخلاى بياء مفتوحة وكأنهم حملوه على قصر الممدود وأجود من ذلك على حكم العربية أن ينشد أخلاء بهمزة مكسورة وزيادة ياء أخلائى لحذفت ياء الإضافة وتركت الهمزة كما تقول يا غلام اه وقبله أقول وقد فاضت لعيني عبرة ۞ أرى الأرض تبقى والأخلاء تذهب (قوله ما على الدهر معتب) قال الدنوشري أعرب العيني معتب مبتدأ وعلى الدهر خبرا ولم يعربه الشارح كذلك لعدم تعينه لجواز كونه فاعلا بالجار والمجرور (قوله إن صاحبة المنزل) عبارة الدماميني أم صاحبة المنزل (قوله لنا أكل دم فصدها) أي لأنه كان من عادة الجاهلية أكل دم الفصد في المخمصة (قوله لو بغير الماء حلقي شرق) قال الدماميني الشرق بكسر الراء صفة مشبهة من قولك شرق بريقه مثلا إذا غص بشرق فهو شرق وشريق والغصان بفتح الغين المعجمة هو ذو الغصة وهو ما يعترض في الحلق من مأكول أو غيره فيحصل الشرق والاعتصار إزالة الغصة بشرب الماء قليلا يقول لو غصصت بغير الماء احتلت في إزالته ولكن شرقت بالماء الذي يزال به الشرق فكيف الحيلة وقد صار الدواء عين الداء ويشبه هذا قول بعضهم إذا عاصني اللائي أدل بها ۞ كانت ذنوبي فقل لي كيف أعتذر اه وقبل هذا البيت أبلغ النعمان عني مألكا ۞ إنه قد طال حبسي وانتظاري وهما لعدي بن زيد والعروضيون يذكرون

البيت الثاني شاهد أهل العرب المقصور

(أخلاى لو غير الحمام أصابكم) ۞ عتبت ولكن ما على الدهر معتب

فغير فاعل بفعل محذوف يفسره أصابكم والتقدير لو أصابكم غير الحمام وهو بكسر الحاء الموت وعتبت جواب لو ومعتب بفتح الميم والتاء مصدر ميمي بمعنى العتاب (وقولهم) في المثل (لو ذات سوار لطمتني) أخذا من قول حاتم الطائي حين لطمته جارية وهو مأسور في بعض أحياء العرب وسبب اللطمة أن صاحبة المنزل أمرته أن يفصد ناقة لها لنأكل دم فصدها فنحرها فقيل له في ذلك فقال هذا فصدي فلطمته الجارية فقال لو ذات سوار لطمتني فذات سوار فاعل بفعل محذوف على شريطة التفسير والتقدير لو لطمتني ذات سوار وذات السوار الحرة لأن الإماء عند العرب لا تلبس السوار وجواب لو محذوف تقديره لهان علي ذلك والثاني لو زيدا رأيته أكرمته والثالث نحو التمس ولو خاتما من حديد أي ولو كان خاتما والرابع كقوله :

لو بغير الماء حلقي شرق ۞ كنت كالغصان بالماء اعتصاري

فقيل لو اسم حرف الظاهر مبتدأ وشرق خبره وقيل وهو مذهب الكوفيين واختلف البصريون في تخريجه فقال الفارسي حلقي فاعل بفعل محذوف وشرق خبر مبتدأ محذوف والأصل لو شرق حلقي هو شرق فحذف الفعل أولا ثم المبتدأ آخرا وخرجه غيره على إضمار كان الشانية واسمها وجملة ما بعد لو اسمية خبر كان (و) يجوز أن يلي لو (كثيرا أن) المفتوحة الموصولة (وصلتها نحو ولو أنهم صبروا) وموضعهما عند الجميع رفع ثم اختلف في رفعه (فقال سيبويه وجمهور البصريين مبتدأ ثم قيل لا خبر له) لاشتمال صلتها على المسند والمسند إليه (وقيل له خبر محذوف) ثم قيل يقدر مقدما على المبتدأ أي ولو ثابت صبرهم على حد وآية لهم أنا حملنا وقال ابن عصفور يقدر مؤخرا على الأصل أي ولو صبرهم ثابت (وقال الكوفيون والمبرد والزجاج والزمخشري فاعل بثبت مقدرا) أي ولو ثبت صبرهم والدال عليه أن فإنها تعطي معنى الثبوت

وهو خطأ منهم فإنه مجرور تام بالياء بعد الراء وقصة عدي مشهورة أطال بها الدنوشري (قوله ويجوز أن يلي لو) المتبادر أن يقول أن يليها لأنه اللفظ المتقدم في كلام المصنف فهو بعينه المقدر بعد الواو العاطفة هذا واستفيد أن ذلك لا يتقيد بالشرطية بل يجري في غيرها وهو المصدرية لأنها التي لم يعرض لها المصنف غير الشرطية والتي للتمني بل قد يقال تلك الشرطية بدليل أنها تجاب بجوابين كما في قوله ولو نبش المقابر عن كليب ۞ فيخبر بالذنائب أي زير . بيوم الشعثمين لقر عينا ۞ .. وحينئذ صح ما يصرح به المصنف من الاستشهاد في المغني على أن الواقعة بعد لو غير عامل في قوله تعالى لو أنهم بادون في الأعراب ولا يعترض عليه بقول ابن الحاجب في الوافية لو أنهم بادون في الأعراب لو للتمني ليس من ذا الباب لأن المصنف لا يسلم أنها ليست من ذا الباب واعلم أن الضابط الذي ذكره في لو المصدرية يقتضي أن أن في هذه الآية مصدرية أو أنه إذا ولي أن المصدرية فالظاهر أن المصدر فاعل بفعل محذوف لا غير لأن لو المصدرية إنما توصل بفعل متصرف غير أمر وقد يقال ذلك باعتبار الأغلب (قوله وموضعهما) أي مع اسمها وخبرها وقوله رفع أي محل رفع (قوله لاشتمال صلتها الخ) قال الزرقاني أي وحيث اشتملت على ذلك كل من الإخبار والإفادة حاصلة بالجواب وتوقفها على ذلك لا يضر قوله على حد وآية لهم أنا حملنا) قال الزرقاني إن قيل تقديم الخبر هنا لا يستلزم الوجوب في المثال لأنه يحتمل أن يكون هنا على سبيل الجواز فلا يثبت المطلوب فالجواب أنه تقدم أن تقديم الخبر هنا على سبيل الوجوب لأنه من جملة المواضع التي أوجبوا فيها تقديم الخبر وإنما وجب لئلا يلتبس أن هنا بأن التي بمعنى لعل (قوله وقال ابن عصفور الخ) يشهد له أنه يأتي مؤخرا بعدما كقوله عندي اصطبار وأما أنني جزع ۞ يوم النوى فلوجد كاد يبريني لأن التي لا تقع هنا فلا يتبه أن المؤكدة إذا تقدمت بالتي بمعنى لعل

(كما قال) النحاة (الجميع في) أن الواقعة بعد (ما) الموصولة من كون أن (وصلتها) في موضع رفع على الفاعلية بثبت مقدرا (في لا أكلمه ما أن في السماء نجما) أي ما ثبت أن في السماء نجما ورجح هذا بأن فيه إبقاء لو على اختصاصها بالفعل ويبعده أن الفعل لم يحذف بعد لو وغيرها من أدوات الشرط إلا مفسراً بفعل بعده إلا كان والمقرون بلا بعد أن قاله الموضح في شرح بانت سعاد وإليه أشار الناظم بقوله :

• لكن لو أن بها قد تقترن • واختصت أن من بين سائر ما يؤول بالاسم المرفوع بالوقوع بعد لو كما اختصت غدوة بالنصب بعد لدن (وجواب لو إما ماض معنى نحو لو لم يخف الله لم يعصه أو) ماض (وضعا وهو) أي الماضي وضعا (إما مثبت فاقترانه باللام نحو لو نشاء لجعلناه حطاما أكثر من تركها نحو لو نشاء جعلناه أجاجا) قال ابن عبد اللطيف في باب اللامات هذه اللام تسمى لام التسويف لأنها تدل على تأخير وقوع الجواب عن الشرط وتراخيه عنه كما أن إسقاطها يدل على التعجيل أي أن الجواب يقع عقيب الشرط بلا مهلة ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما وحذفت في لو نشاء جعلناه أجاجا أي لوقته في المزن من غير تأخير والفائدة في تأخير جعله حطاما وتقديم جعله أجاجا بتشديد المقربة أي إذا استوى الزرع على سوقه وقويت به الأطماع جعلناه حطاما كما قال الله تعالى حتى إذا أخذت الأرض زخرفها الآية اه (وإما منفي بما) عطفت على مثبت (فالأمر بالعكس) فالأكثر تجرده من اللام ويقل اقترانه بها فالأول (نحو ولو شاء ربك ما فعلوه و) الثاني نحو (قوله :

ولو نعطى الخيار لما افترقنا • ولكن لا خيار مع الليالي

فأدخل اللام على ما النافية ولا تدخل اللام على ناف غيرها وتقدم في باب إن توجيه ذلك (قيل وقد تجاب لو (بجملة اسمية) مقرونة باللام (نحو) ولو أنهم آمنوا واتقوا (لمثوبة من عند الله خير) صرح بذلك ابن مالك في شرح التسهيل فقال إن اللام في لمثوبة جواب لو وأن بين الماضي والاسم تشابها من هذه الجهة قال الزمخشري وإنما جعل جوابها جملة اسمية دلالة على استمرار مضمون الجزاء (وقيل الجملة مستأنفة) صرح به أبو حيان في البحر فقال اللام في لمثوبة لام الابتداء لا الواقعة في جواب لو وهو أحد احتمالي الزمخشري (أو جواب قسم مقدر) صرح بذلك ابن مالك في بعض نسخ التسهيل فقال وإذا وليها جملة اسمية فهي جواب قسم وارتضاه في المغني فقال والأولى أن تكون لام لمثوبة لام جواب القسم بدليل كون الجملة اسمية وأما القول بأنها لام جواب لو وأن الاسمية استعيرت مكان الفعلية ففيه تعسف اه (وأن لو في) هذين (الوجهين) الأخيرين وهما الاستئناف وجواب القسم (للتمني فلا جواب لها) على الأصح الآتي الوجه الرابع من أوجه لو أن تكون للتمني نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب واختلف فيها فقال ابن الضائع وابن هشام هي قسم برأسها فلا تحتاج إلى جواب وقال بعضهم هي لو الشرطية أشربت معنى ليت. الوجه الخامس أن تكون للعرض نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا ذكره في التسهيل الوجه السادس أن تكون للتقليل نحو تصدقوا ولو بظلف محرق ذكره ابن هشام اللخمي وغيره .

(فصل في أما) بفتح الهمزة وتشديد الميم (وهي حرف شرط) أي متضمن معنى شرط (و) حرف توكيد دائما و) حرف (تفصيل غالبا يدل على) المعنى (الأول) وهو الشرط (مجيء الفاء بعدها) غالبا نحو فأما الذين آمنوا فيعلمون أنه الحق من ربهم وأما الذين كفروا فيقولون لو كانت الفاء للعطف لم تدخل على الخبر إذ لا يعطف الخبر على مبتدئه ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها وإذ لم يصح الاستغناء عنها ولا عطفها الخبر على مبتدئه تعين أنها فاء الجزاء وأن أما للشرط (و) يدل (على) المعنى (الثالث) وهو التفصيل

ها الأول أن يقدر الخبر مؤخرا على الأصل (قوله كما قال الجميع الخ) قد يفرق بأن الموصول الحرفي أحوج إلى الفعل (قوله واختصت أن من بين سائر الخ) قال الزرقاني بمعنى جميع لا بمعنى باقي وذلك لأنها كلها تؤول بالاسم اه ولا يخفى ما في استعمال سائر بمعنى جميع فإن كثيرا من الأئمة أنكره وقد يقال لا مانع من جعلها هنا بمعنى باقي والمراد من بين باقي ما يؤول غيرها وقوله لأنها كلها الخ لا ينافي ذلك فتأمل ذلك (قوله بالوقوع) قال الزرقاني الباء داخلة على المقصور اه أي على ما هو الكثير الشائع في الاستعمال وهو مجاز مشهور أو لتضمن الاختصاص معنى الانفراد وأصل الوضع دخولها على المقصور عليه وبعضهم غلط وجوره وقد حررنا ذلك في حواشي المختصر وغيرها (قوله غدوة) قال الزرقاني يحتمل أن يكون ممنوعا من الصرف لإرادة لفظه ويحتمل نصبه على حكاية ما وقع في البيت (قوله ولهذا دخلت في لو نشاء لجعلناه حطاما الخ) في البرهان في إعجاز القرآن لابن أبي الأصبع. فإن قيل لم أكد الفعل باللام في الزرع ولم يؤكد في الماء. قلت لأن الزرع ونباته وجفافه بعد النضارة حتى يعود حطاما مما يحتمل أنه من فعل الزراع ولهذا قال تعالى أأنتم تزرعونه أم نحن الزارعون وأما إنزاله من السماء وجفافه من عدم السقي وحرارة الشمس أو مرور الإعصار فأخبر سبحانه أنه الفاعل لذلك على الحقيقة وأنه قادر على جعله حطاما في حال نموه لو شاء وإنزال الماء من السماء لا يتوهم أن لأحد قدرة عليه غير الله تعالى اه ملخصا وهو كلام حسن (فصل)

(قوله الآيات) إنما قال ذلك لأن ما استشهد به من كل لا تفصيل فيه ولهذا تمم الشارح ما فيه التفصيل (قوله والثاني منه هو الذي الخ) جعل الآية من الثاني مع قول المصنف وقسيمه في المغني الخ لا يخلو عن نظر وإنما كان يظهر جعل الآية من الثاني لو قال المصنف وقسيمه في المغني وأما غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم لكن أقام مقامه ما يدل عليه وهو والراسخون الخ وقد علم من قول الشارح وقد يترك الخ حكمة قول المصنف ومنه لأن التفصيل في ذلك غير ظاهر (قوله بالمهمل) المراد به ما لا يفهم المخاطب معناه لا ما لا معنى له لعدم صحته هنا كما يفهم من كلام الشارح (قوله وأما المعنى الثاني الخ) قال الدنوشري أخره عن الأول والثالث لأنه ليس مشهورا إلا عن الزمخشري فإنه المستخرج له (قوله وهي نائبة عن أداة شرط وجملته) قال الدنوشري ربما يخالف بحسب الظاهر قوله أولا فهي حرف شرط والمنقول في كافية ابن الحاجب أنها شرطية وأن شرطها فعل محذوف وجوبا بعدها ولا يضر في ذلك كونها مفسرة بمهما يكن من شيء قال بعض المحققين واعلم أن أما حرف مفرد على الأصح وفيها معنى الشرط بدليل لزوم الفاء بعدها ولذلك قدرها سيبويه بمهما فإنه قال إن قلت أما زيد فمنطلق فكأنك قلت مهما يكن من شيء فزيد منطلق فلو لم يكن معناها الشرط لما صح تفسيرها بما هو معناها ولا يقال يلزم من تفسيرها بمهما أن تكون اسما لأنا نجيب بمنع اللزوم فإن الحرف يفسر بالاسم ولا يلزم كون الحرف اسما لأنا نقول معنى أن التوكيد وليت التمني ولا يلزم أن يكونا اسمين اه وبه يبطل ما نقله الشارح عن المرادي معتقده وليست أما بمعنى مهما وشرطها الخ أما أولا فلأن سيبويه كما قال هذا المحقق إنما فسر أما بمهما فقط وبفرض أنه فسرها بمهما يكن من شيء فهو بملاحظة شرطها المحذوف بعدها وأما ثانيا فلأنه لا يلزم من التفسير الترادف من كل وجه (قوله المذكورة من النيابة) إنما

استقراء مواقعها) وهات مثلها عليها (فأما اليتيم فلا تقهر) وأما السائل فلا تنهر (فأما الذين اسودت وجوههم) وأما الذين ابيضت وجوههم (فأما من أعطى واتقى) وأما من بخل واستغنى (الآيات) الثلاث (وقد يترك تكرارها استغناء بذكر أحد القسمين عن الآخر أو بكلام يذكر بعدها) فالأول نحو يا أيها الناس قد جاءكم برهان من ربكم وأنزلنا إليكم نورا مبينا فأما الذين آمنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه وفضل وقسيمه في المغني وأما الذين كفروا فلهم كذا وكذا (و) الثاني (منه) هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات (فأما الذين في قلوبهم زيغ الآية وقسيمه في المغني قوله تعالى والراسخون في العلم) يقولون (الآية فالوقف دونه) وهو وقف تام فيقف القارئ لهذه الآية على قوله تعالى إلا الله ويبتدئ بما بعده (والمعنى وأما الراسخون) في العلم (فيقولون) آمنا به (وذلك) مبني (على أن المراد بالمتشابه) من القرآن (ما استأثر الله تعالى بعلمه) أي اختص به فلا يشاركه فيه غيره ولا طريق لمخلوق إلى معرفته إلا بتوقيف منه سبحانه وتعالى وهذا التقدير الذي قدره الموضح في الآية هو أحد أدلة الحشوية على جواز الخطاب بالمهمل وتقرير الدليل منه أنهم قالوا الوقف على قوله تعالى وما يعلم تأويله إلا الله واجب حتى يكون قوله والراسخون كلاما مستأنفا إذ لو لم يقف عليه بل وقف على قوله والراسخون في العلم حتى يكون عطفا على قوله إلا الله فإذا ابتدأ بقوله يقولون آمنا به كان المراد به قائلين آمنا به فيكون حالا وهو باطل لأنه لا يخلو إما أن يكون حالا عن الله وعن الراسخين في العلم حتى كان الله تعالى والراسخين في العلم قالوا آمنا به كل من عند ربنا وذلك في حقه تعالى محال أو يكون حالا عن الراسخين في العلم فقط وحينئذ يتخصص المعطوف بالحال دون المعطوف عليه وهو أيضا غير جائز لأنه مناف للقاعدة المقررة في العربية أن المعطوف في حكم المعطوف عليه فثبت أن الوقف على قوله تعالى إلا الله واجب وإذا كان الوقف عليه واجبا فقد خاطبنا الله بما لا نفهمه وهو المهمل وأجيب عنه بأنه يجوز تخصيص المعطوف بالحال حيث لا لبس كقوله تعالى ووهبنا له إسحق ويعقوب نافلة فإن نافلة حال من المعطوف فقط وهو يعقوب لأن النافلة ولد الولد وإنما هو يعقوب دون إسحق قاله العبري (ومن تخلف التفصيل قولك أما زيد فمنطلق) هذا هو المنقول وبحث فيه الموضح في الحواشي فقال والظاهر أن أما زيد فمنطلق لا يقال إلا إذا وقع تردد في شخصين نسبا أو أحدهما إلى ذلك فهو على هذا التفصيل أي وأما غيره فهو ليس كذلك اه (وأما) المعنى (الثاني) وهو التوكيد (فذكره الزمخشري فقال أما حرف يعطي الكلام فضل) بالمعجمة أي زيادة (توكيد تقول زيد ذاهب فإذا قصدت) توكيد ذلك و(أنه لا محالة ذاهب) وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة (قلت أما زيد فذاهب) اه (وزعم أن ذلك) التوكيد (مستخرج من كلام سيبويه) حيث فسر أما بمهما يكن من شيء قال الزمخشري وهذا التفسير مدل بفائدتين بيان كونه توكيدا وأنه في معنى الشرط اه وقال الطيبي ما معناه وتحريره مهما فقدر من الموانع والحوادث فإنه لا يمنع زيد من الذهاب فإنه بصدد الذهاب لا محالة اه (وهي نائبة عن أداة شرط وجملته) وموضعها صالح لهما وهي قائمة مقامهما لتضمنها معنى الشرط وليست أما بمعنى مهما وشرطها لأنها حرف والحرف لا يصلح أن يكون بمعنى اسم وفعل قاله المرادي (ولهذا) المذكور من النيابة (تؤول بمهما يكن من شيء) كما

يؤخذ من تفسير سيبويه السابق قال الموضح في الحواشي فشيء في كلام سيبويه عام يراد به خاص وكان تامة والمعنى مهما يوجد شيء من موانع مصدر جوابها لجزائها الثابت للمسند إليه فانطلق إذا انتفت الموانع وإنما عمم سيبويه العبارة لأنه لا يمكنه ذكر حدث خاص لأنه لم يفسرها باعتبار كلام معين بل فسرها بما يشمل جميع مواردها ويتلخص أنها تفيد ثلاثة أمور أحدها التوكيد إذ معنى قولك أما زيد فمنطلق أنه منطلق لا محالة وهذا لا يعطيه الكلام بدونها والثاني معنى الشرط إذ المراد مهما قدر مانع من انطلاقه فانطلاقه واقع ومن هنا كان الانطلاق واقعا لا محالة والثالث معنى التفصيل وهذا لا يفارقها مهما ولهذا لا يكاد يعثر عليها إلا مردفة بأخرى مثلها معطوفة عليها وقد تخلو من هذا بدليل قولهم أما العسل فأنا شراب وأما حقا فإنك ذاهب حكاهما سيبويه اهـ وكون أما تتضمن ما هو قول الجمهور وقال بعضهم إذا قلت أما زيد فمنطلق فالأصل إن أردت معرفة حال زيد فزيد منطلق حذفت أداة الشرط وفعل الشرط وأنيبت أما مناب ذلك وعلى القولين لا بد لأما من جملة (ولا بد) لها (من فاء تالية لتاليها) نحو أما زيد فمنطلق والأصل أن يقال أما فزيد منطلق فتجعل الفاء في صدر الجواب كما هي مع غير أما من أدوات الشرط ولكن خولف هذا الأصل مع أما فرارا من قبحه لكونه في صورة معطوف بلا معطوف عليه ففصلوا بين أما والفاء بجزء من الجواب وهو واحد من ستة أحدها المبتدأ كما مثل والثاني الخبر نحو أما في الدار فزيد والثالث جملة شرط دون جوابه نحو فأما إن كان من المقربين فروح والرابع اسم منصوب لفظا أو محلا نحو وأما السائل فلا تنهر وأما بنعمة ربك فحدث والخامس اسم منصوب بمحذوف يفسره ما بعد الفاء نحو أما زيدا فاضربه والسادس ظرف نحو أما اليوم فاضرب زيدا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

أما كمهما يك من شيء وفا ... لتلو تلوها وجوبا ألفا

(إلا أن دخلت) الفاء (على قول قد طرح) أي حذف (استغناء عنه) أي عن القول (بالمقول فيجب حذفها معه) للاستغناء عنهما بالمقول (كقوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم أكفرتم) بعد إيمانكم فأكفرتم مقول لقول محذوف والقول ومقوله جواب أما أي فيقال لهم أكفرتم (ولا تحذف) الفاء (في غير ذلك إلا في ضرورة كقوله

فأما القتال لا قتال لديكم ... ولكن سيرا في عراض المواكب)

والأصل فلا قتال) فحذف الفاء ضرورة قال أبو الفرج هذا البيت مما هجي به قديما بنو أسد بن أبي العيص ابن أمية بن عبد شمس وعراض بالعين المهملة والضاد المعجمة الشق والناحية لا جمع عرصة بمهملتين وهي الساحة والمواكب جمع موكب وهم القوم الركوب على الإبل (أو) في (ندور نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (أما بعد ما بال رجال يشترطون شروطا ليست في كتاب الله) الحديث خرجه البخاري والأصل فما بال رجال وما استفهامية مبتدأ وبال بمعنى شأن خبرها وإلى حذف الفاء أشار الناظم بقوله

وحذف ذي الفا قل في نثر إذا ... لم يك قول معها قد نبذا

(فصل في) ذكر وجهي (لولا ولوما) على ما في النظم (للولا ولوما وجهان أحدهما أن يدلا على امتناع جوابهما لوجود تاليهما فيختصان بالجمل الاسمية) وإليه أشار الناظم بقوله

لولا ولوما يلزمان الابتدا ... إذا امتناعا بوجود عقدا

احتاج للتأويل بذلك لأن المشار إليه مؤنث وهو النيابة ومرمافي ذلك (قوله عام يراد به الخ) قال الدنوشري مخالف لقول غيره أنه باق على عمومه ويكون الانطلاق حينئذ معلقا على محقق فيكون أيضا محققا (قوله وكان تامة) فاعلها أما من شيء على أن من زائدة على القول بزيادتها في نحو ذلك وإما ضمير مستتر راجع لاسم الشرط ومن لبيان الجنس واستشكله الدماميني بأنه لم يجر على جنس بعينه وأجيب بأن المقصود من البيان هنا التعميم ودفع إرادة نوع بعينه (قوله مصدر) قال الدنوشري بمعنى صدور (قوله بجزء من الجواب) قال الدنوشري فيه نظر بالنسبة إلى جملة الشرط وبالنسبة إلى الظرف أي ومثله الجار والمجرور فإن الظاهر أن جملة الشرط المفصول بها بين أما والفاء ليست جزءا من الجواب وإنما هي مع جوابها المحذوف المدلول عليه بما بعد الفاء جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب وأما الظرف المذكور فقد قال في المغني والسادس ظرف معمول لأما لما فيها من معنى الفعل الذي نابت عنه أو للفعل المحذوف إلى آخر ما قال فهو مصرح بأن الظرف ليس جزءا من الجواب وقد نظمت هذه الأمور الستة في رجز فقلت

وبعد أما فافصلن بواحد ... من ستة ولا تفه بزائد
مبتدأ والشرط ثم الخبر ... معمول فعل بعد فاء يذكر
كذاك معمول لفعل فسره ... ما بعد فاء بعدها مؤخره
والظرف والمجرور تلك ست ... قد قالها كل إمام ثبت

وأشار بقوله واحد إلى أنه لا يفصل منه لأن الضرورة داعية إلى الفصل بين أما والفاء لاستكراه دخول أداة الشرط على فاء جوابه وهذه الضرورة تندفع بالواحد فلا يزاد عليه قاله الشمني بمعناه اهـ ويبقى النظر بالنسبة للاسم المنصوب بالمفسر بما بعد الفاء إلا أن يقال لما كان مفسره جزءا من الجواب كان هو كالجزء وكلام ابن الناظم في جملة الشرط يقتضي أنها جزء من الجواب

(فصل)

(نحو لولا أنتم لكنا مؤمنين) وقوله :

لوما الإصاخة للوشاة لكان لى ۞ من بعد سخطك فى رضاك رجاء

وبهذا رد على المالقى حيث زعم أن لوما لا تأتى إلا للتحضيض وكون المرفوع بعد لولا مبتدأ هو الصحيح وهو قول سيبويه وقيل مرفوع بلولا أصالة وهو قول الفراء وقيل مرفوع بها نيابة وهو قول حكاه الفراء عن بعضهم وقيل مرفوع بفعل محذوف وهو قول الكسائى وعلى القول الصحيح فقال الجمهور يجب فى الخبر أن يكون كونا مطلقا محذوفا وذهب غيرهم إلى أنه يجوز أن يكون كونا مطلقا كالوجود والحصول فيجب حذفه ويجوز أن يكون كونا مقيدا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم دليله وإلا جاز حذفه وذكره والخبر فى هذه الآية يحتمل أن يكون كونا مطلقا والتقدير لولا أنتم موجودون ويحتمل أن يكون كونا مقيدا والتقدير لولا أنتم صددتمونا عن الهدى بعد إذا ما جاءنا بدليل أنحن صددناكم عن الهدى بعد إذ جاءكم ولم أقف على الخلاف فى المرفوع بعد لوما ولم يبعد مجيئه (و) الوجه الثانى أن يدلا على التحضيض) بمهملة ومعجمتين وإليه أشار الناظم بقوله : وبهما التحضيض مز (فيختصان بـ) الجمل (الفعلية) لأن التحضيض طلب بحث وإزعاج ومضمون الجملة الفعلية حادث متجدد فيتعلق الطلب به بخلاف الاسمية فإنها للثبوت وعدم الحدوث (نحو لولا نزل علينا الملائكة) ونحو (لوما تأتينا بالملائكة ويساويهما فى) إفادة (التحضيض والاختصاص بالأفعال هلا وألا وألا) بفتح أولهما وتشديد اللام فى الأولين وتخفيفها فى الثالث نحو هلا ضربت زيدا وألا أهنته وألا شتمته فيتأدب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

۞ وهلا ألا ألا وأولينها الفعلا ۞ وأما قوله فهلا نفس ليلى شفيعها وتقديره فهلا كان هو أى الشأن (وقد يلى حرف التحضيض اسم معلق بفعل) على جهة كون الاسم معمولا للفعل وذلك الفعل (إما مضمر نحو) قوله ﷺ لجابر حين أخبره بأنه تزوج بثيب (فهلا بكرا تلاعبها وتلاعبك) فبكرا معلق بفعل محذوف (أى فهلا تزوجت بكرا أو مظهر مؤخر) عن حرف التحضيض (نحو) قوله تعالى (ولولا إذ سمعتموه قلتم) فلولا بمعنى هلا وفى المغنى يجوز أنها هنا للتوبيخ وإذ متعلقة بقلتم وقلتم فعل مظهر مؤخر من تقديم وسمعتموه مجرور بإضافة إذ إليه (أى هلا قلتم إذ سمعتموه) وإليهما أشار الناظم بقوله :

وقد يليها اسم بفعل مضمر ۞ علق أو بظاهر مؤخر

(هذا باب الإخبار بالذى وفروعه)

التى واللذين واللتين والذين واللاتى (وبالألف واللام) وكثيرا ما يصار إلى الإخبار لقصد الاختصاص أو

(قوله وقيل مرفوع بلولا أصالة) قال الزرقانى هو قول الفراء قال الدمامينى ونقل عنه أنه علل ذلك باختصاصها بالأسماء ورد بأن ذلك ليس مقتضيا لخصوص الرفع أيضا فإن الحرف المختص بالاسم إما يعمل الجر فقط كحروف الجر وإما يعمل النصب والرفع كأن وأخواتها وما الحجازية أما عمله الرفع فقط فلا نظير له (قوله وقيل مرفوع بها نيابة) قال الزرقانى أى عن الفعل المحذوف قال الدمامينى وهذا القول لم أره إلى الآن والذى رأيته فى الجنى الدانى وقال بعضهم هو مرفوع بلولا لنيابتها مناب لو لم يوجد حكاه الفراء عن بعضهم ورده ابن مالك بأنك تقول لولا زيد لا عمرو ولأتيتك ولا يعطف بلا بعد النفى وهذا ليس بموافق للقول المذكور اه أى لأنها على هذا نائبة عن الحرف والفعل اه (وأقول) رأيت بخط المصنف فى الحواشى ما نصه فى كتاب رصف المبانى (٢٦٣) فى حروف المعانى لمحمد بن عبد الرحمن ابن عبد النور المالقى وارتفاع الاسم بعد لولا عند الكوفيين بفعل محذوف نابت عنه لولا فلولا زيد لأكرمتك أصله لو انعدم زيد أكرمتك فحذف انعدم ونابت عنه لا وهذا هو الصحيح لأن لا إذا زالت جاء الفعل واتفق الطائفتان على أن لولا مركبة من لو الامتناعية ولا النافية وكل منهما باقية على بابها فى المعنى الموضوعة قبل التركيب هذا مع أن خبر المبتدأ الذى زعم البصريون لم ينطق به فى وقت ما ومما يدل على أن الاسم بعدها ليس مبتدأ فتح أن بعدها ولا تقع فى موضع المبتدأ إلا إن المكسورة فاعلمه ۞ قال عبد الله بن هشام هذه عثرة لا تقال اه واستفيد منه أن هذا القول قول الكوفيين وأن لا نائبة عن فعل فقط لا عن فعل وحرف ووجه قول المصنف أن قوله ولا تقع فى موضع المبتدأ الخ عثرة لا تقال أن المكسورة لا تقع فى موضع المبتدأ بل يجب فتح أن الواقعة فى موضعه وإنما تكسر إن فى الابتداء بمعنى أول الكلام (قوله ويحتمل أن يكون كونا مقيدا) قال الدنوشرى وينظر هل يأتى الخلاف بعد لوما هل يكون كونا مطلقا فقط أو يجوز أن يكون كونا مقيدا أو مطلقا (قوله فتقديره فهلا كان هو أى الشأن) قال فى المغنى وقيل التقدير فهلا شفعت ليلى لأن الإضمار من جنس المذكور أقيس وشفيعها على هذا خبر لمحذوف أى هى شفيعها (هذا باب الإخبار بالذى وفروعه) (قوله وكثيرا ما يصار إليه) قال الزرقانى كذا قال المصنف وفيه نظر لأنه إذا قصد شىء من المعانى الثلاثة أعنى قصد الاختصاص وتقوى الحكم وتشويق السامع يؤتى بتركيب دال عليه كهذا التركيب من غير تغيير له عن أصله وأما التغيير على هذا الوجه فالغرض منه إما التدريب أو الامتحان (قوله لقصد الاختصاص الخ)

تقوى الحكم أو لتشويق السامع أو إجابة الممتحن أو قوة ملكته في التصرف في الكلام (و) لذلك (يسميه بعضهم) في الصدر الأول (باب السبك) أي سبك النحو وهي تسمية قديمة وقد بالغ فيه النحويون فوضعوه على أبواب النحو كباب الفاعل والمبتدأ والخبر ونواسخهما وجميع المفعولات والتوابع والإعمال وغير ذلك ليحصل للطالب بالامتحان فيه ملكة يقوى بها على التصرف (وهو باب) واسع (وضعه النحويون للتدريب في الأحكام النحوية كما وضع التصريفيون مسائل التمرين) الآتية وهي كيف تبني من كذا مثل كذا (في القواعد التصريفية والكلام فيه في فصلين) أحدهما في بيان حقيقته وثانيهما في بيان شروط ما يخبر عنه .

(الفصل الأول في بيان حقيقته) وهي أن تدخل الموصول على أول الكلام الذي فيه الاسم المخبر عنه دالا على معنى ذلك الاسم ثم تعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه على حسبه في الإعراب والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ويكون ذلك الضمير عائدا على ذلك الموصول ويكون الموصول أيضا مطابقا للضمير فيما تقدم ثم يصير ذلك الاسم الذي أردت الإخبار عنه خبرا عن الموصول وباقي الجملة صلة الموصول وبيان ذلك أنك (إذا قيل لك كيف تخبر عن زيد) المبتدأ (من قولنا زيد منطلق بالذي) متعلق بتخبر (فاعمد إلى ذلك الكلام) الذي فيه زيد (فاعمل فيه أربعة أعمال أحدها أن تبتدئه بموصول) يكون في موضع رفع بالابتداء (مطابق) ذلك الموصول (لزيد في إفراده وتذكيره) ذلك الموصول المطابق لزيد فيما ذكر (هو الذي) الواقع في الابتداء العمل (الثاني أن تؤخر زيد إلى آخر التركيب) لأنك تريد أن تجعله خبرا عن الموصول العمل (الثالث أن ترفعه) أي زيدا (على أنه خبر للذي) العمل (الرابع أن تجعل في مكانه) أي مكان زيد (الذي نقلته عنه ضميرا مطابقا في معناه و) في إعرابه فتقول الذي هو منطلق زيد فـ) الموصول وهو (الذي مبتدأ) فمن حيث كونه موصولا يحتاج إلى صلة وعائد ومن حيث كونه مبتدأ يحتاج إلى خبر (و) جملة (هو منطلق مبتدأ وخبر) على الترتيب (والجملة) من المبتدأ والخبر (صلة الذي والعائد منها) إلى الموصول (الضمير) المرفوع على الابتداء (الذي جعلته خلفا عن زيد) في إعرابه (الذي هو الآن) وهو زيد (كمال الكلام) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ما قيل أخبر عنه بالذي خبر ⁂ عن الذي مبتدأ قبل استقر
وما سواهما فوسطه صـــله ⁂ عائدها خلف معطي التكمله

وقد تبين بما شرحناه أن زيدا) في المثال المذكور (مخبر به لا عنه وأن الذي بالعكس) أي مخبر عنه لا به وذلك خلاف ظاهر السؤال) وهو قولهم كيف تخبر عن زيد من قولنا زيد منطلق بالذي فظاهر هذا السؤال أن زيدا مخبر عنه وأن الذي مخبر به (فوجب تأويل كلامهم ولي) أوجه أحدها لابن عصفور أنهم أرادوا بقولهم الإخبار بالذي أن تخبر عن المسمى ويكون لاسم المخبر عنه في وقت الإخبار الذي فعبر عن المسمى بالذي فإذا قيل أخبر عن زيد بالذي كان على (معنى أخبر عن مسمى زيد في حال تعبيرك عنه بالذي) وثانيها لابن الضائع بمعجمة فمهملة الأقرب أن يكون الكلام محمولا على المعنى وذلك أن زيدا هو المخبر عنه في الحقيقة وإن كان في اللفظ خبرا فعبروا عنه بأنه مخبر عنه نظرا إلى الحقيقة وثالثها أنه على القلب وأن عن بمعنى الباء ورابعها أنه لما كان الخبر هو المبتدأ في المعنى صح أن يطلق عليه أنه مخبر عنه (و) إذا كان المخبر عنه مثنى أو مجموعا على حد مؤنثا جيء بالموصول على وفقه لوجوب مطابقة الخبر للمبتدأ وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وباللذين والذين والـــتي ⁂ أخبر مراعيا وفاق المثبت

(تقول في نحو بلغت من أخويك إلى العمرين) بكسر الراء (رسالة إذا أخبرت عن التاء) من بلغت (بالذي لذي بلغ من أخويك إلى العمرين رسالة أنا) فالذي مبتدأ وأنا خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير

الأخيران نحويان والثلاثة قبله بيانية والأول كقولك الذي قام زيد ردا على من قال قام عمرو وخالد والثاني ظاهر لأن في هذا الإخبار إسنادين فهو أقوى مما فيه إسناد واحد والثالث كقول أبي العلاء المعري مشيرا للمعاد الجسماني والذي حارت البرية فيه ⁂ حيوان مستحدث من جماد ويجمعها قول بعضهم: قصد اختصاص أو تقوى الحكم أو ه تشويقا أو سميا بذا الباب عنوا

(قوله ثم يعوض من ذلك الاسم ضميرا مكانه) أي غالبا لما سيأتي من أنه قد تقدم لقصد الاتصال

(قوله وأن عن بمعنى الباء) قال الزرقاني والباء بمعنى عن اه أي لأن تمام التوجيه المذكور إنما يحصل بذلك ولذا ادعى الشهاب القاسمي أن ذلك ساقط من كلام الشارح بقي أن كلام الشارح يقتضي أن ذلك من تمام وجه القلب وفي كلام ابن جماعـــة ما يقتضي أنه وجه مستقل كما بيناه في حواشي الألفية

مستترفي بلغ لأنه أمكن اتصاله فلا يعدل إلى انفصاله (فإذا أخبرت عن أخويك) بالتثنية (قلت اللذان بلغت منهما إلى العمرين رسالة أخواك) فاللذان مبتدأ وأخواك خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير التثنية المجرور بمن (أو) أخبرت (عن العمرين) بالجمع (قلت الذين بلغت من أخويك إليهم رسالة العمرون) فالذين مبتدأ والعمرون خبره وما بينهما صلة وعائدها ضمير الجمع المجرور بإلى (أو) أخبرت (عن الرسالة قلت التي بلغتها من أخويك إلى العمرين رسالة) بالرفع فالتي مبتدأ ورسالة خبره وما بينهما صلة وعائدها الهاء من بلغتها وكان حق ضمير الرسالة أن يكون مكانها منفصلا ويكون التقدير التي بلغت من أخويك إلى العمرين إياها رسالة لكن حيث أمكنك الاتصال (فتقدم الضمير وتصله) بالفعل (لأنه إذا أمكن الوصل لم يجز العدول) عنه (إلى الفصل) إلا في الضرورة (وحينئذ) أي حين إذ قدمته ووصلته (فيجوز) لك (حذفه) وإثباته (لأنه عائد متصل منصوب بالفعل) وتقدم في باب الموصول أن العائد إذا كان منصوبا متصلا بالفعل جاز حذفه نحو وما عملت أيديهم وشرط الضمير العائد إلى الموصول في هذا الباب أن يكون ضمير غيبة ولو كان خلفا عن حاضر وأجاز أبو ذر الخشني المطابقة في الخطاب فيقول في الإخبار عن تاء المخاطب الذي ضربت أنت ويلزمه إجازة ذلك في التكلم نحو الذي قمت أنا إذ لا فرق ورد بأنه يلزم أن تكون فائدة الخبر حاصلة في المبتدأ وذلك خطأ والخبر في هذا الباب واجب التأخير عند الجمهور ونقل ابن الضائع عن المبرد أنه يجوز تقديمه خبرا عن الذي أو مبتدأ

(الفصل الثاني في شروط ما يخبر عنه) فيجب استحضارها عند إرادة الإخبار (اعلم أن الإخبار إن كان بالذي أو أحد فروعه) من التأنيث والتثنية والجمع (اشترط للمخبر عنه سبعة شروط أحدها أن يكون قابلا للتأخير) السالم من أنه يجب تأخيره (فلا يخبر عن أيهم) في الاستفهام (من قولك أيهم في الدار لأنك تقول حينئذ الذي هو في الدار أيهم فتزيل الاستفهام عن صدريته) وأجاز ذلك ابن عصفور بشرط تقدمه نحو أيهم الذي هو في الدار فأيهم خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر وقال ابن الضائع بل أيهم مبتدأ والذي خبره والأقرب قول ابن عصفور وإن كان الأصح عند الجمهور المنع مطلقا (وكذا القول في جميع أسماء الاستفهام و) أسماء (الشرط وكم الخبرية وما التعجبية وضمير الشأن) على القول بأن له صدر الكلام (لا يخبر عن شيء منها لما ذكرنا) من إزالة ما له صدر الكلام عن صدريته وبيان ذلك أنك تقول في الإخبار عن اسم الشرط من قولنا أيهم يكرمني أكرمه الذي هو يكرمني أكرمه أيهم وعن كم الخبرية من قولنا كم عبد ملكت الذي إياه عبد ملكت كم وعن ما التعجبية من قولنا ما أحسن زيدا الذي هو أحسن زيدا ما وعن ضمير الشأن من قولنا هو زيد قائم الذي هو زيد قائم هو فتزيل ما له صدر الكلام عن صدريته وثم مانع آخر وهو أن الضمير الحال محل المخبر عنه لا يتضمن معناه ولا يعمل عمله أما في مسئلة الاستفهام فلأن الضمير لا يستفهم به وأما في مسئلة الشرط فلأن الضمير لا يجزم وأما في مسئلة كم فلأن الضمير لا يضاف وأما في مسئلة التعجبية فلأن الضمير لا يخبر عنه بأفعل في التعجب وأما في مسئلة ضمير الشأن فلأن ضمير الشأن لا يتقدم على الجملة الواقعة صلة الموصول (وفي التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسم أو خلفه التأخير وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من قمت يخبر عنها مع أنها لا تتأخر ولكن يتأخر خلفها وهو الضمير المنفصل تقول) إذا أخبرت عن التاء من قمت (الذي قام أنا) فعلى هذا يصير المتصل منفصلا لكونه خبرا ويصير المتكلم غائبا لعوده على الذي فلذلك عزاه للتسهيل الشرط (الثاني أن يكون) المخبر عنه (قابلا للتعريف فلا يخبر عن الحال والتمييز) لما هو ملازم التنكير (لأنك لو قلت في جاء زيد ضاحكا) وفي ملكت تسعين نعجة (الذي جاء زيد إياه ضاحك) والتي ملكت تسعين إياها نعجة (لكنت نصبت الضمير) في الأول (على الحال) وفي الثاني على التمييز (وذلك ممتنع لأن الحال) والتمييز كل منهما (واجب التنكير وكذا القول في نحوه (وهذا التقييد)

(الفصل الثاني)

(قوله من التأنيث الخ) قال الدنوشري فيه مسامحة ظاهرة وهو على حذف مضاف أي من موصول التأنيث الخ (قوله سبعة شروط) نبه الشاطبي على أنه لا حاجة إلى الشرطين الأولين للاستغناء عنهما بقبول الاستغناء بالضمير لأن ما يخرج بهما يخرج به ولذلك لم يذكر في التسهيل الشرط الثاني استغناء عنه بالرابع (قوله على القول بأن له صدر الكلام) أي وهو خلاف الأصح بدليل أنهم قالوا في قوله إذا مت كان الناس صنفان أن اسم كان ضمير الشأن وفي قوله تعالى أن الحمد لله رب العالمين اسم أن ضمير الشأن ولو كان له صدر الكلام لم تتقدم العوامل عليه (قوله فلأن ضمير الشأن الخ) قال الدنوشري قد يقال إن ضمير الشأن الذي جعل مكان الخبر عنه جزءا لصلة لأنه تقدم على الصلة

وهو قبول التعريف المذكور في النظم في قوله

قبول تأخير وتعريف لما • أخبر عنه ههنا قد حتما

(لم يذكره) الناظم (في التسهيل) بهذا اللفظ وذكره بلفظ غيره فقال منوبا عنه بضمير قال شراحه أبو حيان ومتابعوه المرادي وابن عقيل وناظر الجيش والسمين واللفظ له قوله منوبا عنه بضمير أي عن ذلك الاسم الذي تريد أن تخبر عنه وتحرز بذلك من الأسماء التي لا يجوز إضمارها كالحال والتمييز والأسماء العاملة عمل الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة والمصادر والصفات المشبهة وأسماء الأفعال اه الشرط (الثالث أن يكون) المخبر عنه (قابلا الاستغناء عنه بالأجنبي) في صحة وقوعه موقعه قبل الإخبار كزيد من ضربت زيدا فإنه يصح وقوع عمرو مثلا موقعه في تركيب آخر فتقول ضربت عمرا بخلاف الهاء في زيد ضربته فلا يصح وقوع أجنبي موقعها لفوات العائد إلى المبتدأ (فلا تخبر عن الهاء من نحو زيد ضربته لأنها لا يستغنى عنها بالأجنبي كعمرو وبكر) لما ذكرنا (وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرت عنه لقلت الذي زيد ضربته هو فالضمير المنفصل) وهو هو المتأخر في آخر التركيب (هو الذي كان متصلا بالفعل قبل الإخبار والضمير المتصل الآن) وهو الهاء (خلف من ذلك الضمير الذي كان متصلا) بالفعل (ففصلته وأخرته ثم هذا الضمير) المنصوب (المتصل) وهو الهاء من ضربته (إن قدرته رابطا للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول) وهو الذي (بلا عائد وإن قدرته عائدا على الموصول بقي الخبر بلا رابط) ولا سبيل إلى كونه عائدا عليهما إذ عود ضمير مفرد على شيئين محال من جهة الصناعة وأما من جهة المعنى فقال الفارسي لا فائدة في هذا الإخبار لأن الخبر حينئذ لا زيادة فيه على المبتدأ فهو كقولك الذاهب جاريته صاحبها اه الشرط (الرابع أن يكون) المخبر عنه (قابلا للاستغناء عنه بالمضمر فلا يخبر عن المجرور بحتى أو بمذ أو بمنذ لأنهن لا يجررن إلا الظاهر والإخبار يستدعي إقامة مضمر مقام المخبر عنه كما تقدم) أول الباب فلا يخبر عن رأسها من قولك أكلت السمكة حتى رأسها بالجر فلا يقال الذي أكلت السمكة حتاه رأسها ولا عن يومين من قولنا ما رأيته مذ أو منذ يومين فلا تقل اللذان ما رأيته مذهما أو منذهما يومان لأن حتى ومذ ومنذ لا يجررن ضميرا وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله

كذا الغني عنه بأجنبي أو بمضمر شرط وكذلك لا يجوز الإخبار عن مضاف دون مضاف إليه ولا عن مصدر عامل دون معموله ولا عن موصوف دون صفته ولا عن صفة دون موصوفها فعلى هذا (إذا قيل سر أبا زيد قرب من عمرو الكريم جاز الإخبار عن زيد) خاصة (وامتنع الإخبار عن الباقي لأن الضمير) يخلف زيدا و(لا يخلفهن) تقول في الإخبار عن زيد الذي سر أباه قرب من عمرو الكريم زيد ولا تقل في الإخبار عن الأب وحده الذي سر أباه زيد قرب من عمرو الكريم أب ولا عن قرب الذي سر أبا زيد هو من عمرو الكريم قرب ولا عن عمرو الذي سر أبا زيد قرب منه الكريم عمرو ولا عن الكريم الذي سر أبا زيد قرب من عمرو هو الكريم (أما الأب فلأن الضمير) الحال محله (لا يضاف وأما القرب فلأن الضمير) الحال محله (لا يتعلق به جار ومجرور ولا غيره) من المعمولات عند البصريين وذهب الكوفيون إلى أن ضمير المصدر يعمل عمل المصدر (وأما عمرو والكريم فلأن الضمير) الحال محل عمرو (لا يوصف و) الضمير الحال محل الكريم (لا يوصف به نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه معا) وهما أبا زيد (أو عن العامل ومعموله معا) وهما قرب من عمرو (أو عن الموصوف وصفته معا) وهما عمرو الكريم (فأخرت ذلك) المخبر عنه برمته (وجعلت مكانه ضميرا) مطابقا له في معناه وإعرابه (جاز) ذلك (فتقول في الإخبار عن المتضايفين) وهما أبا زيد (الذي سره قرب من عمرو الكريم أبو زيد كذا الباقي) فتقول في الإخبار عن العامل ومعموله الذي سر أبا زيد قرب من عمرو

(قوله قال شراحه أبو حيان الخ) (٢٦٦) لا يخفى أن الموضح لا يرتضي ما قاله الشراح فلا يعترض عليه بكلامهم لأن قول التسهيل منوبا عنه بضمير مثل قوله في النظم أو بمضمر أي أو الغني عنه بمضمر وسيأتي أنه يجعل الاحتراز عن المجرور بحتى ومذ ولو كان مراده في التسهيل الاحتراز عن الحال لم يكن لاشتراطه في الألفية قبول التعريف فائدة وهذا مبني على أن هذه الشروط هل يحتاج لجميعها أو بعضها مغن عن بعض وقد فصلنا ذلك في حواشينا على الألفية (قوله الذاهب جاريته صاحبها) انتقد عليه بعضهم بأن الجارية مضافة والإضافة تكون بأدنى ملابسة فلا تدل إضافة الجارية على أنها ملكه بل قد تكون جارية جاره فأضافها باعتبار الجوار ثم قال صاحبها فأفاد أنها ملكه وقد قدمنا ذلك في باب إن وأخواتها (قوله فلا يخبر عن المجرور بحتى أو بمذ أو منذ) قال الورقاني لو زاد ونحو من كان أولى ليدخل ما أشبه ذلك كواو القسم وتائه والكاف ولا يخبر بالمرفوع بعد مذ ومنذ قال الرضي لأن شرطه لفظ الزمان أي وإذا أخبر عنه ينتفي ذلك لوقوع الضمير حينئذ بعدهما (قوله أباه زيد) قال الدنوشري صوابه سره زيد الخ لأنه إذا أمكن الاتصال لا يجوز الانفصال (قوله هو) قال الدنوشري كان الأنسب وصل هذا الضمير لا فصله

الكريم فني سره ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية وهو خلف عن قريب وكان القياس أن يوضع في محله لكن ضرورة الاتصال ألجأت إلى تقديمه واتصاله بعامله فاستتر فيه وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته معاً وهما عمرو والكريم الذي سره أبا زيد قريب منه عمرو الكريم . الشرط (الخامس جواز وروده في الإثبات فلا يخبر عن أحد من نحو ما جاءني أحد لأنه لو قيل الذي ما جاءني أحد لزم وقوع أحد في الإيجاب) فإنه خبر الذي وفاعل جاء في ضمير مستتر فيه وهو ضمير أحد ونص في التسهيل في باب العدد على أن نفي ضمير أحد مسوغ لوقوع أحد في الإيجاب كقوله ، إذا أحد لم يعنه شأن طارق ، فإن قلت الضمير في جاءني يعود على الموصول لا على أحد . قلت أحد خبر الموصول والخبر في هذا الباب نفس المبتدأ . الشرط (السادس كونه في جملة خبرية فلا يخبر عن الاسم) المعمول لفعل طلب كالواقع (في مثل اضرب زيداً) فلا تقل في الإخبار عن زيد الذي اضربه زيد (لأن الطلب لا يقع صلة) للموصول لما سبق في بابه . الشرط (السابع أن لا يكون) المخبر عنه (في إحدى جملتين مستقلتين) ليس في الأخرى منهما ضمير ولا بين الجملتين عطف بالفاء وذلك (نحو زيد من قولك قام زيد وقعد عمرو) فلا يقال الذي قام وقعد عمرو زيد لأن جملة قعد عمرو ليس فيها ضمير يعود على الموصول ولا هي معطوفة بالفاء فلا تصلح أن تكون معطوفة على جملة الصلة (بخلاف) ما إذا كان من إحدى جملتين غير مستقلتين كالشرط والجزاء نحو (إن قام زيد قعد عمرو) فيجوز الإخبار عن زيد فتقول الذي إن قام قعد عمرو زيد لأن الشرط والجزاء كالجملة الواحدة بخلاف ما إذا كان في إحدى جملتين مستقلتين وتضمنت الثانية ضميره أو كانت معطوفة بالفاء فإنه يجوز الإخبار لحصول الرابط بين الجملتين بالضمير أو بالفاء فالأول كالمتنازع فيه من نحو ضربني وضربت زيداً ونحو أكرمني وأكرمته عمرو تقول في الإخبار عن زيد الذي ضربني وضربته زيد وعن عمرو والذي أكرمني وأكرمته عمرو والثاني كأحد المرفوعين من نحو يطير الذباب فيغضب زيد تقول في الإخبار عن الذباب الذي يطير فيغضب زيد الذباب وفي الإخبار عن زيد الذي يطير الذباب فيغضب زيد ويكتفى بضمير واحد في الجملتين الموصول بهما لأن ما في الفاء من معنى السببية نزلهما منزلة الشرط والجزاء ولجاز ذلك جواز قولك الذي إن يطير فيغضب زيد الذباب (وإن كان الإخبار بالألف واللام اشترط عشرة أمور هذه السبعة والثلاثة أخر وهي أن يكون المخبر عنه من جملة فعلية وأن يكون فعلها متصرفاً) ليصاغ منه الوصف الصريح (وأن يكون) الفعل (مقدماً) غير مسبوق بشيء وفي بعض النسخ مثبتاً (فلا يخبر بأل عن زيد من قولك زيد أخوك) لأنه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة أل (ولا من قولك عسى زيد أن يقوم) لأن الفعل جامد (ولا من قولك ما زال زيد عالماً) لأن الفعل غير مقدم بل النفي متقدم عليه وأل لا يفصل بينها وبين صلتها بنفي ولا غيره . وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وأخبروا هنا بأل عن بعض ما ... يكون فيه الفعل قد تقدما

إن صح صوغ صلة منه لأل .

فيخبر عن المفعول النائب عن الفاعل من نحو ضرب زيد فتقول المضروب زيد (ويخبر عن كل من الفاعل والمفعول في نحو قولك وقى الله البطل فتقول) إذا أخبرت عن الفاعل (الواقي البطل الله و) تقول إذا أخبرت عن المفعول (الواقيه الله البطل) برفع الأول على الفاعلية والثاني على الخبرية (ولا يجوز لك أن تحذف الهاء) من الواقيه خلافاً للشارح (لأن عائد الألف واللام لا يحذف إلا في الضرورة كقوله :

ما المستفز الهوى محمود عاقبة ... ولو أتيح له صفو بلا كدر

أي المستفزه

(فصل) (إذا رفعت صلة أل) اسماً ظاهراً كالمثال المتقدم فلا إشكال فيه وإذا رفعت (ضميراً) فلا يخلو إما أن يكون (راجعاً إلى نفس أل) وإما أن يكون راجعاً إلى غيرها فإن كان راجعاً إلى نفس أل (استتر)

(قوله والخبر في هذا الباب نفس المبتدأ) إن كان المراد نفسه بحسب الماصدق فلا وجه للتقييد بقوله في هذا الباب لأن المبتدأ والخبر مطلقاً لا بد أن يتحدا ماصدقاً ويختلفا مفهوماً فهو غير شرع هنا لأن مفهوم المبتدأ وهو الموصول غير مفهوم الخبر وهو الاسم الذي يخبر عنه سواء كان ظاهراً أو مضمراً كما لا يخفى وقد مضى إشكال الثاني في باب المبتدأ والخبر في قولهم إن الجملة إذا كانت نفس المبتدأ في المعنى لا تحتاج لرابط ومر جوابه والظاهر أنه لا يأتي نظير الجواب هنا فتأمل (قوله وأن يكون فعلها متصرفاً) قال الزرقاني أي سواء كان ماضياً أو مضارعاً (قوله ليصاغ منه) قال الزرقاني أي من الفعل وذلك لأن الصوغ إنما هو منه إذ الفاعل موجود مع الوصف كما أنه موجود في الجملة وحينئذ ففي قول الشارح كغيره لأنه في جملة اسمية لا يصاغ منها صلة أل تجوز لأن الصوغ ليس من الجملة بل من الفعل كما علمت (قوله وفي بعض النسخ مثبتاً) إن كان المراد زيادة على قوله مقدماً لزم أن يكون الشرط أحد عشر وإن كان بدله قوله مقدماً فلا يناسب ترك شرط التقدم الذي نص عليه الناظم

ذلك الضمير (في الصلة) وجوبا (ولم يبرز) لكون الصفة جارية على من هي له (تقول في الإخبار عن التاء من بلغت) من أخويك إلى العمرين رسالة (في المثال المتقدم المبلغ من أخويك إلى العمرين رسالة أنا ففي المبلغ ضمير مستتر) مرفوع على الفاعلية ولم يبرز (لأنه في المعنى لأل لأنه) أي الضمير المستتر (خلف عن ضمير المتكلم) المؤخر المجعول خبرا (وأل للمتكلم لأن خبرها) أنا وهو (ضمير المتكلم والمبتدأ) في هذا الباب (نفس الخبر) والصفة نفس موصوفها فيكون الضمير المستتر في المبلغ يرجع إلى أل فلذلك وجب استتاره (وإن رفعت صفة أل ضميرا) راجعا (لغير أل وجب بروزه وانفصاله) من الصلة لما تقرر أن الصلة إذا جرت على غير من هي له امتنع أن ترفع ضميرا مستترا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وإن يكن ما رفعت صلة أل ۞ ضمير غيرها أبين وانفصل

(كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال) المتقدم (تقول في الإخبار عن الأخوين المبلغ أنا منهما إلى العمرين رسالة أخواك و) تقول في الإخبار عن العمرين المبلغ أنا من أخويك إليهم رسالة العمرون و) تقول في الإخبار (عن الرسالة المبلغها أنا من أخويك إلى العمرين رسالة) بالرفع فأنا في هذه فاعل المبلغ وهو ضمير منفصل لأنه لغير أل (وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم) لأن فعله مسند إلى المتكلم في بلغت (وأل فيهن لغير المتكلم لأنها نفس الخبر الذي أخرته) وهو الأخوان في الأول والعمرون في الثاني والرسالة في الثالث ولا فرق في ذلك بين المتنازع فيه وغيره تقول في الإخبار بأل عن المتنازع فيه من نحو ضربت وضربني زيد الضارب أنا والضاربي زيد وإنما أبرزنا فاعل الأول لأن أل الأولى كأل الثانية في أنها نفس الخبر الذي هو زيد والضرب الأول ليس لزيد وتقول في الإخبار بأل عن غير المتنازع فيه على رأي الأخفش فإنه يغير التركيب بأن يقدم المتنازع فيه ويجعله معمولا للأول بعد ما كان معمولا للثاني إذا أخبرت عن التاء من ضربت في المثال المذكور الضارب زيدا والضاربه هو أنا قدمت زيدا وجعلته معمولا للأول المتنازعين لأنه كان يطلبه منصوبا وأضمرت في الوصف الأول ضميرا غائبا عائدا على أل عوضا عن التاء المخبر عنها ليصح له أن يعود على الموصول فاستتر في الوصف لجريانه على من هو له لأن أل نفس أنا لأن الذي فعل الضرب هو أنا في المعنى ثم جئت بموصول ثان لأن أل لا تفصل من صلتها فلا يصح أن يعطف وصفا على وصف موصلة لأل وأتيت مكان ياء المتكلم بهاء الغيبة ليعود إلى أل وفصلت ضمير الفاعل وهو هو لأن الصفة جرت على غير صاحبها لأن أل نفس أنا والذي فعل الضرب ثانيا إنما هو زيد كما أن فاعل الضرب في الجملة الأولى هو المتكلم وهذا أولى مما ذهب إليه المازني من مراعاة الترتيب الأصلي بأن يؤتى لكل من الموصولين بخبر يخصه غير خبر الآخر لفظا ومعنى فعلى هذا تقول في الإخبار عن تاء المتكلم الفوقانية في المثال المذكور الضاربه أنا هو والضاربه زيد أنا ووجهه أنا أخبرنا أولا عن الفاعل وهو التاء الفوقانية ففصلناه وأخرناه وأوقعنا أل الأولى على المضروب كما أوقعنا أل الثانية على الضارب ثم وصلنا صلته بضمير المفعول العائد على أل ثم أبرزنا ضمير الفاعل لجريان الصفة على غير من هي له ثم جئنا بضمير المفعول خبرا عن الموصول الأول ثم جئنا بهاء الغائب مكان ياء المتكلم لتعود على أل وذكرنا فاعل الوصف بعد ذلك وهو زيد ثم جئنا بالمخبر عنه وهو أنا ثم يقال لمن قال بموافقة المازني وشرح كلامه كما تقدم عليك مؤاخذة من ثلاثة أوجه أحدها أنك سئلت عن الإخبار عن الفاعل فأخبرت عن المفعول في الجملة الأولى وعن الفاعل في الجملة الثانية والوجه الثاني أنك أخرت المخبر عنه من الجملة الأولى التي كان فيها إلى جملة أخرى بعدها والوجه الثالث أن قولك هو في الجملة الأولى لا يعلم له مرجع إلا بتقديم الجملة الثانية والفرض أنها متأخرة واختار الموضح في الحواشي أن يقال الضاربه أنا والضاربه زيد أنا فأتى في الوصف الأول بمفعول يعود على زيد وهو الهاء وبفصل الفاعل وهو أنا وجعله خبرا وجعل مكان التاء

(قوله لأن فعله مسند إلى المتكلم) جواب عما يقال التبليغ غير مذكور في التركيب وحينئذ فكان اللائق بالشارح أن يقول إلى ضمير المتكلم لأن المتكلم غير مذكور في التركيب (قوله ولا فرق في ذلك الخ) أي في أنه إذا رفعت صلة أل ضميرا راجعا إلى نفس أل استتر في الصلة وإن رفعت ضميرا لغير أل وجب إبرازه وإنما احتاج الشارح للتنبيه على ذلك لما في ذلك من الخلاف الآتي فيما إذا أخبر بأل عن غير المتنازع فيه (قوله على رأي الأخفش الخ) لا يخفى أن هذا إنما يحسن لو بين أولا مذهب الأخفش وغيره وكأنه اكتفى بما تقرر من ذلك في باب التنازع (قوله قدمت زيدا) كان يحسن أن يقول ونصبته لأن مجرد تقديمه يوهم بقاءه على رفعه وإن كان لا يتصور الرفع مع كون الوصف متعديا ولأنه أظهر في تمهيد التعليل بقوله لأنه كان يطلبه منصوبا فنص على نصبه (قوله الفوقانية) لما اشتمل على ياء المتكلم التحتانية وتائه الفوقانية ميز بينهما بضبط الفوقانية لأنها تكون له وللمخاطب والمخاطبة والتحتانية لا تكون إلا للمتكلم فلاختصاص التحتانية بالمتكلم يتبادر من إضافتها إليه

التي فصلتها ضميرا مثلها في المعنى والإعراب لكن تجعله غائبا ليعود على الموصول وتجعله مستترا لأن أل هي نفس الخبر الذي هو أنا والضرب فعل المتكلم جرت الصفة على صاحبها وتأتي للوصف الثاني بالهاء مكان ياء المتكلم وهي المفعول والعائد وزيد الفاعل وأنا الخبر اهـ

(هذا باب العدد)

بفتحتين وهو ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه القريبتين أو البعيدتين على السواء كالاثنين فإن حاشيته السفلى واحد والعليا الثلاثة ومجموع ذلك أربعة ونصف الأربعة اثنان وهو المطلوب ومن ثم قيل الواحد ليس بعدد لأنه لا حاشية له سفلى حتى تضم مع العليا والمراد به هنا الألفاظ الدالة على المعدود كما يقال الجمع للفظ الدال على الجماعة (اعلم أن الواحد والاثنين يخالفان الثلاثة والعشرة وما بينهما في حكمين أحدهما أنهما يذكران مع المذكر فتقول واحد واثنان ويؤنثان مع المؤنث فتقول واحدة واثنتان) على لغة الحجازيين وثنتان على لغة بني تميم ويشاركهما في ذلك ما وازن فاعلا مطلقا والعشرة إذا ركبت فتقول الجزء الثالث والثالث عشر والمقالة الثالثة والثالثة عشرة (والثلاثة وأخواتها تجري على عكس ذلك فتؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث (فتقول ثلاثة رجال بالتاء وثلاث إماء بتركها قال الله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام) قال ابن مالك وإنما حذفت التاء من عدد المؤنث وأثبتت في عدد المذكر في هذا القسم لأن الثلاثة وأخواتها أسماء جماعات كزمرة وأمة وفرقة فالأصل أن تكون بالتاء لتوافق نظائرها فاستصحب الأصل مع المذكر لتقدم رتبته وحذفت مع المؤنث فرقا لتأخر رتبته اهـ (و) الحكم (الثاني) أن حكمي واحد واثنين (أنهما لا يجمع بينهما وبين المعدود لا تقول واحد رجل ولا اثنان رجلين لأن قولك رجل يفيد الجنسية والوحدة وقولك رجلان يفيد الجنسية وشفع الواحد فلا حاجة إلى الجمع بينهما) فأما قوله ثنتا حنظل فقليل (وأما البواقي) وهي الثلاثة والعشرة وما بينهما فلها ثلاثة أحوال الأول أن يقصد بها العدد المطلق والثاني أن يقصد بها معدود ولا يذكر والثالث أن يقصد بها معدود ويذكر فأما ما قصد بها العدد المطلق فإنها كلها بالتاء نحو ثلاثة نصف ستة ولا تنصرف لأنها أعلام مؤنثة خلافا لبعضهم وأما إذا أريد بها معدود ولم يذكر في اللفظ فالصحيح أن تكون بالتاء للمذكر وبحذفها للمؤنث كما لو ذكر المعدود فتقول صمت خمسة تريد أياما وسهرت خمسا تريد ليالي ويجوز أن تحذف التاء في المذكر كالحديث ثم أتبعه بست من شوال وأما إذا قصد بها معدود وذكر (فلا تستفاد العدة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعا وذلك لأن قولك ثلاثة تفيد العدة دون الجنس وقولك رجال تفيد الجنس دون العدة فإذا قصدت الإفادتين) وهما العدة والجنس (جمعت بين الكلمتين) وهما العدد والمعدود فقلت ثلاثة رجال وثلاث إماء بالتاء مع المذكر وبعدمها مع المؤنث وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: في العد جرد

ثلاثة بالتاء قل للعشره * في عد ما آحاده مذكره

(هذا باب العدد) قال ابن أبي الربيع العدد المعدود والعد المصدر قال المصنف وهو ظاهر في قوله سبحانه كم لبثتم في الأرض عدد سنين إذ المعنى عدا (قوله فإن حاشيته السفلى الخ) قال الزرقاني أي لأن الحاشية السفلى ما دونه والعليا ما فوقه وما دون الاثنين واحد وما فوقهما ثلاثة والعشرة مثلا حاشيتها السفلى تسعة والعليا أحد عشر ومجموع ذلك عشرون فقد سارت العشرة نصف مجموع الحاشيتين وهذان مثالان لما حاشيتاه قريبتان ومثال ما حاشيتاه بعيدتان ما إذا قلت العشرة حاشيتها السفلى ستة والعليا أربعة عشر ومجموع ذلك عشرون فقد سارت العشرة نصف مجموع حاشيتيها البعيدتين (قوله لا يجمع بينهما) أي لا على طريق الإضافة كما مثل ولا على طريق الوصفية ما لم يقصد بالوصف بيان أن المراد باسم الجنس المعدود لا الجنسية كما يدل عليه كلام الكشاف في تفسير قوله تعالى وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد حيث قال إنما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين فقالوا عندي رجال ثلاثة وأفراس أربعة لأن المعدود عار عن الدلالة على العدد الخاص وأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فمعدودان فيهما دلالة على العدد فلا حاجة إلى أن يقال رجل واحد ورجلان اثنان. فإن قلت فما وجه قوله تعالى إلهين اثنين. قلت الاسم الحامل لمعنى الإفراد والتثنية دال على شيئين على الجنسية والعدد المخصوص فإذا أريدت الدلالة على أن المعنيّ به منهما والذي يساق إليه الحديث هو العدد شفع بما يؤكده فدل به على القصد إليه والعناية به ألا ترى أنك لو قلت إنما هو إله ولم تؤكده بواحد لم يحسن وخيل أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية (قوله فلا حاجة الخ) قال الدنوشري قد يقال إنه يحتاج إلى ذلك إذ لا يستفاد من واحد إلا أنه مذكر أما كونه من جنس الرجال فلا يحتاج إلى الجمع بينهما وذكر ابن الحاجب وغيره أنه لا يذكر العدد حينئذ بل يقتصر على المعدود المفرد والمثنى وهو معنى كلامهم (قوله ويجوز أن تحذف التاء في المذكر) قيد بذلك الشيخ الإمام تقي الدين السبكي بكون المعدود لفظ أيام كما في الحديث وقد بينا ذلك في حواشي الفاكهي (قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ثلاثة الخ) قال الزرقاني ظاهره إلى جميع ما تقدم مع أن الحكم الثاني لا يفيده كلام الناظم بخلاف الأول فإنه

(فصل) ألفاظ الأعداد بالنسبة إلى الاستعمال أربعة أنواع مفرد وهو عشرة ألفاظ واحد واثنان وعشرون وتسعون وما بينهما ومضاف وهو أيضا عشرة ألفاظ مائة وألف وثلاثة وعشرة وما بينهما ومركب وهو تسعة ألفاظ أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما ومعطوف وهو أحد وعشرون وتسعة وتسعون وما بينهما فمميز العشرين والتسعين وما بينهما والأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما والأحد والعشرين والتسعة والتسعين وما بينهما مفرد منصوب ومميز المائة والألف مفرد مجرور بالإضافة (ومميز الثلاثة) والعشرة وما بينهما إن كان اسم جنس) وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا (كشجر وتمر واسم جمع) وهو ما دل على الجمع وليس له مفرد من لفظه غالبا (كقوم ورهط خفض بمن تقول ثلاثة) من الشجر غرستها وخمسة (من التمر) أكلتها (وعشرة من القوم) لقيتهم وتسعة من الرهط صحبتهم (قال الله تعالى فخذ أربعة من الطير) وعلل الأخفش امتناع الإضافة إلى اسم الجنس بأنه قد يقع على الواحد ولا يضاف هذا الجمع إلى الواحد فكذا ما أشبهه قال الموضح فى الحواشى (قلت) وكذا اسم الجمع بالنسبة إلى الصيغة فإن صيغته كصيغة الواحد وإن كان لا ينطلق على الواحد والدليل على أنه يعامل لفظا معاملة الواحد أنه قد يعود عليه ضمير الواحد ويفرد الخبر عنه نحو الركب سائر اه (وقد يخفض) مميز اسمى الجنس والجمع (بإضافة العدد) إليه فاسم الجمع (نحو وكان فى المدينة تسعة رهط وفى الحديث ليس فيما دون خمس ذود صدقة وقال الشاعر:

ثلاثة أنفس وثلاث ذود ﴿ لقد جار الزمان على عيالى

والذود من الإبل ما بين الثلاثة إلى العشرة وهى مؤنثة لا واحد لها من لفظها كذا فى الصحاح وذالها الأولى معجمة والثانية مهملة والأنفس جمع نفس وهى مؤنثة وإنما أنث عددها لأن النفس كثر استعمالها مقصودا بها إنسان قاله المرادى واسم الجنس كقول جندل بن المثنى:

كأن خصييه من التدلدل ﴿ ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل

الحنظل اسم جنس مخفوض بالإضافة على حد تسعة رهط قاله الموضح واتفق الجميع على الخفض بمن وأما بالإضافة ففيه مذاهب أحدها الجواز على قلة وهو ظاهر كلام الموضح تبعا لابن عصفور والثانى الاقتصار على ما سمع وهو مذهب الأكثرين والثالث التفصيل فى اسم الجمع فإن كان مما يستعمل للقليل فقط نحو نفر ورهط وذود جاز وإن كان مما يستعمل للقليل والكثير كقوم ونسوة لم يجز حكاه الفارسى عن أبى عثمان المازنى وعلله المبرد بأن العدد لا يضاف لواحد ولا لما يدل على الكثرة وأما الثلاثة فرروه فمسموع اه (وإن كان) مميزها (جمعا خفض بإضافة العدد إليه نحو ثلاثة رجال) وثلاث إماء (ويعتبر التذكير والتأنيث مع اسمى الجمع والجنس بحسب حالهما) باعتبار عود الضمير عليهما تذكيرا وتأنيثا (فيعطى العدد عكس ما يستحقه ضميرهما) فإن كان ضميرهما مذكرا أنث العدد وإن كان مؤنثا ذكر (فتقول) فى اسم الجنس (ثلاثة من الغنم) عندى (بالتاء) فى ثلاثة (لأنك تقول غنم كثير بالتذكير) للضمير المستتر فى كثير (وثلاث من البط بترك التاء) من ثلاث (لأنك تقول بط كثيرة بالتأنيث) للضمير المستتر فى كثيرة (و) تقول (ثلاثة من البقر) بالتاء (أو ثلاث) بتركها (لأن) ضمير البقر يجوز فيه التذكير والتأنيث باعتبارين وذلك أن (فى البقر لغتين التذكير والتأنيث قال الله تعالى إن البقر تشابه علينا) بتذكير الضمير (وقرئ تشابهت) بتأنيثه وحاصل ما ذكر من أمثلة اسم الجنس ثلاث أنواع ما فيه لغة

يفيده باعتبار المتطرق والمفهوم (فصل) (قوله وهو ما يفرق بينه وبين مفرده بالتاء غالبا) أى إما بكون التاء فى المفرد نحو بق وبقة وبكونها فى اسم الجنس نحو كم‌ء وكمأة ومن غير الغالب أنه يفرق بينه وبين مفرده بياء النسب نحو روم ورومى (قوله من غير الغالب ركب) فإن له مفردا وليس له مفرد من لفظه غالبا من لفظه وهو راكب (قوله ولا يضاف هذا الجمع الخ) قال الدنوشرى تسمية ذلك جمعا فيه نظر (قوله مميز اسمى الجنس والجمع) قال الدنوشرى إضافة مميز إلى ما بعده بيانية وقال بعض الفضلاء صوابه المميز من اسمى الجنس والجمع قال فتأمل وما نقلناه أولى (قوله كأن خصييه الخ) قال التمثيل به لما نحن فيه فيه نظر ظاهر إذ الكلام فى الثلاثة والعشرة لأنها هو أعم من ذلك وقال ورأيت فى بعض كتب اللغة كأن خصييه من التهدل مكان التدلدل ويروى سحق جراب وكان حقه أن يقول حنظلتان وخص العجوز لأنها لا تستعمل الطيب حتى يكون فى ظرفها ما تزين به ولكنها تدخر الحنظل ونحوه من الأدوية (قوله خفض بإضافة الخ) قال الدنوشرى ظاهره أنه لا يجر بمن فلا يقال عندى عشرة من العبيد وهو ممنوع (قوله لأنك تقول غنم كثير بالتذكير) تبع صاحب الصحاح وفى المصباح أنه يجوز فى غنم تذكير ضميره وتأنيثه (قوله وحاصل ما ذكره من أمثلة اسم الجنس الخ) هذا يخالف ما أسلفه فى باب الكلام إطلاق أن الأفصح فى اسم الجنس التذكير كما نبهنا عليه هناك ثم ما اقتضاه كلامه من أن الغنم مذكر يخالف ما اقتضاه كلام ابن المصنف والصحاح من أنه مؤنث فانظر حاشية الألفية

التذكير فقط وهو الغنم وما فيه لغة التأنيث فقط وهو البط وما فيه لغتان التذكير والتأنيث وهو البقر ولم يمثل لاسم الجمع وفصل فيه ابن عصفور فقال إن كان لمن يعقل فحكمه حكم المذكر كالقوم والرهط والنفر وإن كان لما لا يعقل فحكمه حكم المؤنث كالجامل والباقر (و) التذكير والتأنيث (يعتبران مع الجمع بحال مفرده) فإن كان مفرده مذكرا أنث عدده وإن كان مؤنثا ذكر (فلذلك تقول ثلاثة إصطبلات) جمع إصطبل بقطع الهمزة المكسورة (وثلاث حمامات) جمع حمام بتشديد الميم (بالتاء فيهما اعتبارا بالإصطبل والحمام فإنهما مذكران ولا تقبل ثلاث بتركها اعتبارا بالجمع خلافا للبغداديين) والكسائي ونقل سيبويه والفراء إن كلام العرب على خلاف ذلك وتقول ثلاث سحابات بترك التاء اعتبارا بالسحابة فإنها مؤنثة (ولا يعتبر من حال الواحد حال لفظه) في التأنيث والتذكير (حتى يقال ثلاث طلحات بترك التاء) نظرا إلى تأنيث لفظ واحده وهو طلحة (ولا) يعتبر (حال معناه) تذكيرا وتأنيثا (حتى يقال ثلاث أشخص بتركها أيضا) نظرا إلى تأنيث معنى واحده وهو شخص (يريد نسوة) لأن الشخص يقع على المذكر والمؤنث (بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره فيعكس حكمه في العدد فكما تقول طلحة حضر وهند شخص جميل بالتذكير فيهما تقول ثلاثة طلحات وثلاثة أشخص بالتاء فيهما فأما قوله) وهو عمر بن أبي ربيعة :

فكان مجني دون من كنت أتقي ... (ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

فضرورة) وكان القياس فيه ثلاثة شخوص بالتاء ولكنه كنى بالشخوص عن النساء (والذي سهل ذلك قوله كاعبان ومعصر) أي من كاعبان ومعصر (فاتصل باللفظ ما يعضد المعنى المراد) وهو التأنيث (ومع ذلك فليس بقياس خلافا للناظم) بل قال إن اقترن باللفظ ما يرجح جانب المعنى ترجح والكاعب الجارية حين يبدو ثديها للنهود والمعصر بضم الميم وكسر الصاد المهملة الجارية أول ما أدركت سميت بذلك لكونها دخلت في عصر الشباب قاله الخليل (وإذا كان المعدود صفة) منويا موصوفها (فالمعتبر) في التذكير والتأنيث (حال الموصوف المنوي لا حالها) فإن كان الموصوف مذكرا أنث العدد وإن كان مؤنثا ذكر (قال الله تعالى) من جاء بالحسنة (فله عشر أمثالها) بترك التاء لأن الموصوف مؤنث (أي عشر حسنات أمثالها ولولا ذلك) الاعتبار (لقيل عشرة) بالتاء (لأن المثل) الذي هو واحد الأمثال (مذكر) وتقدم أنه يعتبر مع الجمع حال مفرده (وتقول عندي ثلاثة ربعات بالتاء) في ثلاثة (إن قدرت) الموصوف رجالا (وبتركها إن قدرت) الموصوف (نساء) لأن ربعات بفتح الباء في الأصل اسم ثم استعملت في الصفة وهي جمع ربعة بسكونها يوصف بها المذكر والمؤنث يقال رجل ربعة وامرأة ربعة وهي المربوع لا طويل ولا قصير واعتبار توهم الموصوف كاعتبار نيته (ولهذا) ترى العرب (يقولون ثلاثة دواب بالتاء إذا قصدوا ذكورا لأن الدابة) وهي لغة كل ما يدب على الأرض (صفة في الأصل) غلبت عليها الاسمية (فكأنهم

ويدل على تأنيثه رده المساوي لتصغيره كما في الحديث ورجل شفقة له في غنيمة الخ (قوله فحكمه حكم المذكر الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأن النسوة اسم جمع وحكمه حكم المؤنث فيقال ثلاث نسوة بتذكير العدد (قوله والتذكير والتأنيث يعتبران مع الجمع بحال مفرده الخ) قال الدنوشري ينظر هل ذلك مخالف لقول بعضهم العدد يجري تذكيره وتأنيثه على اللفظ لا على المعنى تقول لفلان ثلاث بطات ذكور وثلاث حمامات ذكور ورأيت ثلاث حيات ذكور وكتبت لفلان ثلاث سجلات فتؤنث على اللفظ والواحد سجل مذكر ومررت على ثلاث حمامات فتؤنث والواحد حمام وتقول له خمس من الغنم ذكور وثلاث من الإبل حول فتؤنث العدد إذا كان يليه الإبل والغنم لأنهما لفظان مؤنثان موضوعان للجمع ولا واحد لشيء منهما من لفظه وهما يقعان على الذكور والإناث وعليهما جميعا وتقول له ثلاثة ذكور من الإبل لما فرقت بين الثلاثة وبين الإبل ذكرت وتقول سار فلان خمس عشرة من بين يوم وليلة العدد يقع على الليالي والعلم يحيط بأن الأيام قد دخلت معها قال الجعدي يصف بقرة

فطافت ثلاثا بين يوم وليلة

يريد ثلاثة أيام وثلاث ليال ولا يغلب المؤنث على المذكر إلا في الليالي خاصة تقول سرنا عشرا فيعلم أن مع كل ليلة يوما اهـ وهو إذا تأملته مع ما في الشرح والمتن وجدت المخالفة ظاهرة فليحرر ذلك (قوله خلافا للبغداديين) قال الدنوشري الظاهر أنهم لا يمنعون مراعاة الجمع بل يجوزون مراعاة المفرد أيضا (قوله بل ينظر إلى ما يستحقه المفرد باعتبار ضميره الخ) منه يؤخذ أنه لا يجوز تذكير العدد إذا كان المعدود منه مذكرا لتأويله بالمؤنث فما وجه به الكرماني في بعض روايات حديث أبي هريرة في فضل الجماعات صلاة الرجل في الجماعة تضعف خمسا وعشرين ضعفا بترك التاء في خمس من أنه لتأويل الضعف بالدرجة أو الصلاة محل نظر لأنه إذا كان اللفظ الموضوع للمؤنث بطريق الاشتراك مع المذكر كلفظ شخص إذا أريد به المؤنث الحقيق لا تترك التاء من عدده فكيف المذكر المؤول بالمؤنث المجازي تترك التاء من عدده (قوله لقيل عشرة) هذا اللزوم ممنوع فقد أجاب بعضهم بأن الأمثال حسنات وبأن المضاف اكتسب من المضاف إليه

قالو الثلاثة أحمرة) جمع حمار (دواب وصحح) من كلامهم (ثلاث دواب ذكور بترك التاء لأنهم) اعتبروا تأنيث اللفظ و(أجروا الدابة مجرى) الاسم (الجامد) نظرا إلى الحال (فلا يجرونها على موصوف) قاله ابن مالك أخذا من قول ابن عصفور وأما ثلاث دواب فعلى جعل الدابة اسما

(فصل) (الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة وهي نوعان) أحدهما الثلاثة والعشرة وما بينهما) وذلك ثمانية ألفاظ (وحق ما تضاف إليه أن يكون جمعا مكسرا) ليطابق العدد المعدود لفظا (من أبنية القلة) ليتطابقا معنى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ... والمميز اجرره جمعا بلفظ قلة في الأكثر (نحو ثلاثة أفلس) من الجوامد (وأربعة أعبد) من المشتقات الجارية مجرى الجوامد (وسبعة أبحر) من المائعات وثلاثة أحمال وتسعة صبية وعشرة أرغفة (وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة) وهي الجمع والتكسير والقلة (فيضاف للمفرد) في مسألتين إحداهما أن يكون اسم جمع وذلك قليل نحو تسعة رهط وخمس ذود والثانية في لفظ واحد) وذلك إن كان نحو الثمانة وتسعمائة) لأن المائة وإن أفردت لفظا فهي جمع معنى لأنها عشر عشرات وهو عدد قليل قاله الموضح في الحواشي (وشذ في الضرورة قول) وهو الفرزدق

(ثلاث مئين للملوك وفى بها) * ردائي وجلت عن وجوه الأهاتم

ووجه شذوذه أن المائة إذا جمعت كان أقل مفهوماتها ثلثمائة وهو مما يفيد الكثرة فكان غير مناسب (ويضاف لجمع التصحيح في مسألتين إحداهما أن يهمل تكسير الكلمة نحو سبع سموات وخمس صلوات وسبع بقرات) فإن سماء وصلاة وبقرة لم يسمع لها جمع تكسير أصلا فضلا عن أن يكون للقلة فلما لم يسمع لها جمع تكسير أضيف إليها وهي جمع تصحيح لأنه يفيد القلة عند سيبويه وأتباعه (والثانية أن يجاور) بالراء المهملة (ما أهمل تكسيره) وإن كان هو مسموع التكسير (نحو سبع سنبلات فإنه) كسر على سنابل ولكنه (في التنزيل مجاور لسبع بقرات) المهمل تكسيره فلذلك حسن تصحيحه وقد جاء في التنزيل مكسرا نحو سبع سنابل وبقي مسئلتان إحداهما أن يكون تكسير الكلمة غير مقيس نحو ثلاث سعادات فإن جمع سعاد على سعائد خلاف القياس كذا قال ابن مالك وهو مبني على أن فعائل إنما يطرد في المؤنث بالعلامة نحو رسالة ورسائل وأن نحو عجائز يحفظ ولا يقاس عليه والثانية أن يكون تكسير الكلمة قليل الاستعمال نحو ثلاث تسع آيات قال الموضح كذا ظهر لي فإن تكسير آية على آي جائز لكنه ليس بالفاشي وجعلها ابن مالك مما أهمل تكسيره قال وفيه نظر (وتضاف لبناء الكثرة في مسئلتين إحداهما أنه يهمل بناء القلة نحو ثلاث جوار وأربعة رجال وخمسة دراهم) فإن جارية ورجلا ودرهما لم يستعمل لها جمع قلة وأما أرجل لجمع رجل بكسر الراء وسكون الجيم (والثانية أن يكون له بناء قلة ولكنه شاذ قياسا أو سماعا فينزل لذلك منزلة المعدوم) ويعدل منه إلى جمع الكثرة (فالأول) وهو الشاذ قياسا (نحو ثلاثة قروء فإن جمع قرء بالفتح على أقراء شاذ) كما سيأتي في باب جمع التكسير ثم إن جعل قروء جمعا لقرء بالضم كان قياسا والقرء بالفتح والضم يطلق على الطهر والحيض (والثاني) وهو الشاذ سماعا (نحو ثلاثة شسوع) بمعجمة فمهملة (فإن أشساع) وإن كان قياسا لأن مفرده شسع بكسر أوله وسكون ثانيه أحد سيور النعل وأفعال قياس فيه كحمل وأحمال بالحاء المهملة ولكنه (قليل الاستعمال النوع الثاني) من النوعين (المائة والألف وحقهما أن يضافا إلى مفرد نحو) فاجلدوا كل واحد منهما (مائة جلدة و) نحو فلبث فيهم (ألف سنة) وإنما كان حقهما ذلك لأن المائة اجتمع فيها ما افترق في عشرة وعشرين من الإضافة والإفراد لأنها مشتملة عليها فأخذت من العشرة الخفض ومن العشرين الإفراد والألف عوض من عشر مائة وهي

(فصل) (قوله ليطابق العدد المعدود لفظا) قال الدنوشري هذا غير ظاهر إذ العدد ليس جمعا مكسرا حتى يتطابقا ولعل مراده أن العدد ليس جمعا بالواو والنون ولا بالألف والتاء فأتى بالمعدود كذلك (قوله كل واحد) قال الدنوشري هو شامل لتخلف الثلاثة معا ولتخلف اثنين منها ولتخلف واحد منها كما هو ظاهر وقول الشارح في مسئلتين الأولى الخ هذا معلوم مما سبق في قوله وقد يخفض بإضافة العدد إليه وقوله والثانية في لفظ واحد لو حذف لفظة في صح وهذا يستثنى من اسم الجمع فإنه لاشك في أن مائة اسم جمع ويضاف العدد إليه كثيرا لا قليلا فيقيد بذلك قوله فيما مر أن إضافة العدد إلى اسم الجمع قليلة فليتأمل (قوله فإن جمع قرء بالفتح على أقراء شاذ) فيه أن قرأ له بناء قلة ليس بشاذ وهو أقرأ كما سيأتي في باب جمع التكسير أن أفعل يطرد في فعل بفتح الفاء إذا كان صحيح العين (قوله كان قياسا) لا يخفى الضمير المستتر في كان على أنه اسمها عائد على أقراء لا على قرء أي كان أقراء قياسا لا شاذا ولم يقل ثم إن جعل أقراء الخ لأنه بصدد الكلام على استعمال قروء في الآية الذي هو بناء كثرة لأن مفرده وإن كان له بناء قلة إلا أنه شاذ فكأنه قال إنما تكون الآية من ذلك إن كان قرء في الآية مفتوحا فإن كان مضموما فلا لأن بناء القلة حينئذ قياسي (قوله فأخذت من العشرة الخفض الخ) وجهه أن هذا أخف ولو عكس حصل الثقل بالجمع والتنوين

(قوله لأنه بقاعى الخ) قال الدنوشرى بيانه أن كل واحد منها الثلاثة فالمجموع تسعمائة والتسعة تفهم من قوله تعالى وازدادوا تسعا لا من التمييز كما توهمه بعضهم فليتأمل (قوله فأجرى الخ) قال الدنوشرى يريد أن الاسم لا ينصب بعده على التمييز حتى يتم بالتنوين أو نون وجعل ابن كيسان تمامه بأل كذلك قاله الشارح (فصل) (قوله وقد يخفف) قال الدنوشرى أى بحذف يائه الأولى المزيدة وأصله نيوف اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (قوله وهو التسعة فما دونها)

تمييز بمفرد مخفوض فهو ملحق الألف معاملة ما هو ضعف منه (وقد تضاف المائة إلى جمع كقراءة الأخوين) حمزة والكسائى (ثلاثمائة سنين) بحذف التنوين للإضافة قيل ووجهه تشبيه المائة بالعشرة إذ كانت عشيرا للعشرات والعشرة عشيرا للآحاد وقيل إنه من وضع الجمع موضع المفرد ومن نون فقيل هو عطف بيان أو بدل من الثلاثمائة ورد بأن البدل على نية طرح الأول وعلى تقدير طرحه يكون المعنى ولبثوا في كهفهم سنين فيفوت التنصيص على كمية العدد ويجاب بأن نية الطرح غالبة لا لازمة ولا يكون سنين تمييزا لأنه يقتضى أنهم أقل ما لبثوا تسعمائة وتسع سنين قاله الموضح في الحواشى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

ومائة والألف للفرد أضف ❊ ومائة بالجمع نزرا قد ردف

(وقد تميز) المائة (بمفرد منصوب كقوله) وهو الربيع بن ضبيع الفزارى

(إذا عاش الفتى مائتين عاما) ❊ فقد ذهب المسرة والفتاء

فعاما تمييز منصوب بعد مائتين قال ابن مالك وذلك يقوى ما أجازه ابن كيسان من نحو الألف درهما والمائة دينارا بالنصب ويؤيده قول حذيفة رضى الله عنه وتحن ما بين الستمائة إلى السبعمائة بالنصب فأجرى أل فى تصحيح نصب التمييز مجرى التنوين والنون وروى بخفض مائة على زيادة أل أو تقدير مضاف مماثل لمصحوب أل أو إبدال مائة من المخفوض على إنابة المفرد عن الجمع مثل فى جنات ونهر والحق أن البيت ضرورة والرواية شاذة

(فصل فإذا تجاوزت العشرة جئت بكلمتين الأولى النيف) بفتح النون وتشديد الياء مكسورة وقد يخفف كهين وأصله الواو من ناف ينوف إذا زاد قال أبو زيد (وهو التسعة فما دونها) وقال أبو جعفر النحاس فى شرح المعلقات النيف من العدد ما جاوز العقد إلى الثلاثة هذا قول أهل اللغة وفى الصحاح والقاموس كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى اه والعقد ما كان من مرتبة العشرات أو المئات والألوف (وحكمت لها) أى للكلمة الأولى وهى النيف (فى التذكير والتأنيث بما ثبت لها قبل ذلك) التركيب (فأجريت الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس و) أجريت (ما دون ذلك) وهو الأحد والاثنان (على القياس إلا أنك تأتى بأحد وإحدى بإبدال الواو همزة فيهما إلا أن الأول شاذ لازم غالبا والثانى مطرد على الأصح كأشاح وأكاف ولهذا نبهوا على الأصل فى أحد فقالوا واحد ولم ينبهوا عليه فى إحدى وأتوا بأحد وإحدى مع التركيب (مكان واحد وواحدة) مع الإفراد خوف الالتباس بالصفة (وتبنى الجميع) من النيف والعقد بعد التركيب (على الفتح) لتعادل خفته ثقل التركيب أما بناء الكلمة الأولى فلأنها نزلت منزلة صدر الكلمة من عجزها وأما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف وقيل لوقوعها موقع التنوين (إلا اثنى واثنتى فتعربهما) بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا (كالمثنى) لوقوع ما بعدهما موقع النون وليسا مضافين للعقد وقيل مضافان إليه وعليهما فالعقد مبنى لتضمنه معنى حرف العطف وذهب ابن كيسان وابن درستويه إلى أن اثنين واثنتين مبنيان مركبان مع العقد كسائر

قال الدنوشرى والظاهر أنه لا يؤتى بلفظ النيف مع العشرة فلا يقال نيف عشرة ويؤتى به مع العشرين وما بعدها فتقول نيف وعشرون رجلا عندى (قوله إلا أنك تأتى بأحد وإحدى) لا تستعمل إحدى إلا مركبة أو معطوفا عليها أو مضافة نحو إنها لإحدى الكبر (قوله من النيف والعقد) قال الدنوشرى كلام مردود وإنما مراده بالجميع جميع ألفاظ النيف فقط وأما العقد فسيأتى فى كلام المصنف أنه يبنى على الفتح فلو جعل كلامه هنا شاملا له لكان فيه تكرير (قوله لتعادل خفته الخ) لا يخفى أن البناء على الفتح يستلزم أن البناء على حركة وهذا تعليل لكون الحركة فتحة وأما علة البناء على حركة مع أن أصل البناء السكون فهو أن لهذه الكلمة حالة إعراب كالمنادى واسم لا (قوله فلأنها نزلت منزلة صدر

الكلمة من عجزها) أى وصدر الكلمة ليس محلا للإعراب لأن محله الآخر وفيه أن البناء كذلك لأنه لزوم آخر الكلمة حالا واحدا أو ما جىء به فى الآخر لا لبيان مقتضى العامل من شبه للإعراب على ما بين فى محله وتفصيل المقال فى المقام يطلب من حواشى الألفية والفاكهى (قوله وقيل لوقوعها موقع التنوين) فيه وفى قوله الآتى أما بناؤهما مع اثنين واثنتين الخ نظر لما حققه ابن الناظم من أن التنوين إنما يكون فى الإعراب الموقوف على الإسناد والتركيب الإسنادى فى الرتبة الثالثة وأحد عشر واثنا عشر من المركبات المزجية فى الرتبة الثانية والمتقدم لا يدل إنه حال محل المتأخر (قوله لتضمنه معنى حرف العطف) فيه نظر لأن الإضافة تمنع من

ذلك إذ لا يقال في غلام زيد أصله غلام وزيد وتمام الكلام في حواشينا المتقدمة (قوله لئلا يجمع بين علامتي تأنيث)

أخواتهما ورد بأنهما لو كانا مبنيين لزما الياء لأنها نظير الفتحة في الواحد ولهذا قالوا لا يدين لهالك (والأثماني فلك فتح الياء) لأنها مفتوحة في ثمانية قاله السهيلي في الروض (و) لك (إسكانها) كما في معديكرب (ويقل حذفها مع بقاء كسر النون) لأنها ياء زائدة لخفت وبقيت الكسرة دليلا عليها فأشبهت ياء عبادي فاتقون (و) يقل حذفها (مع فتحها) أي النون لأنها لما كانت تضم في الآخر إذا كان الآخر النون كقوله :

لها ثنايا أربع حسان ۞ وأربع فثغرها ثمان

جعلت فتحة بناء على التركيب (والكلمة الثانية) من الكلمتين (العشرة ويرجع بها إلى القياس في التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث) فتجردها مع التاء مع المذكر وتؤنثها مع المؤنث رجوعا إلى الأصل لئلا يجمع بين علامتي تأنيث (وتبنيها على الفتح مطلقا) سواء كانت مع اثنين أو اثنتين أم مع غيرهما أما بناؤها مع اثنين واثنتين فلأنها واقعة موقع النون المحذوفة لشبه الإضافة والاسم إذ وقع موقع الحرف بني وأما بناؤها مع غيرهما فلأنها واقعة موقع التنوين وهو حرف مبني على السكون وخالفت في البناء حكم ما وقعت موقعه تنبيها على الفرعية واختير الفتح طلبا للتخفيف (وإذا كانت) العشرة مختومة (بالتاء سكنت أنت (شينها في لغة الحجازيين) فإنهم ينطقون بها ساكنة كراهة توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة (وكسرتها في لغة) أكثر بني (تميم) تشبيها بتاء كتف (وبعضهم) وهم الأقلون من بني تميم (يفتحها) إبقاء لها على أصلها من الفتح وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا وبعضهم يسكن العين من عشرة فيقول أحد عشر احترازا من توالي المتحركات قاله في المفصل (وقد تبين مما ذكرنا أنك تقول) عندي (أحد عشر عبدا واثنا عشر رجلا بتذكيرهما) أي النيف والعقد من المثالين (وثلاثة عشر عبدا بتأنيث الأول) وهو ثلاثة (وتذكير الثاني) وهو عشر (وتقول) عندي (إحدى عشرة أمة واثنتا عشرة جارية بتأنيثهما) أي النيف والعقد من المثالين وإنما جمعوا بين تأنيثين في إحدى عشرة لاختلاف لفظي العلامتين وفي اثنتا عشرة إما لأن التاء بدل من الياء وليست للتأنيث أو لأنها زائدة للإلحاق بإصبان وإما لأن اثنان واثنتان معربان وعشرة مبنية والمبني غير المعرب فكأنهما اسمان مضاف ومضاف إليه وإما لأنهما متضايفان حقيقة بدليل حذف النون قال المرضح كل ذلك تدقيل والسؤال عندي من أصله ليس بالقوي لأنهم قالوا في اسم الفاعل حادي عشر في المذكر وحادية عشرة في المؤنث فأنثوا الكلمتين جميعا وبنوهما على الفتح وذلك مجمع عليه وكذا في الباقي فدل على أنهم اعتبروا حالة الكلمتين قبل التركيب اه (و) تقول عندي (ثلاث عشرة جارية بتذكير) الجزء (الأول) وتأنيث الجزء الثاني وإلى هذا الفصل أشار الناظم بقوله ۞ واحدا ذكر وصلنه بعشر ۞ الأبيات الستة (فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استوى لفظا المذكر والمؤنث تقول) عندي (عشرون عبدا) وعشرون أمة وثلاثون عبدا (وثلاثون أمة) والمدار في التذكير والتأنيث على التمييز (وتمييز ذلك كله مفرد منصوب نحو إني رأيت أحد عشر كوكبا إن عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة) فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما فإطعام ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة (إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة وأما قوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا) أمما (فأسباطا) ليس بتمييز لأنه جمع وإنما هو (بدل من اثنتي عشرة) بدل كل من كل (والتمييز محذوف أي اثنتي عشرة فرقة) قاله الشلوبين وابن أبي الربيع وغيرهما (ولو كان أسباطا تمييزا) عن اثنتي عشرة (لذكر) بتشديد الكاف (العددان) ولقيل اثني عشر بتذكيرهما وتجريدهما من علامة التأنيث (لأن السبط) واحد الأسباط (مذكر) فكان يجب أن تجرد التاء من عدده (وزعم الناظم) في شرح الكافية (أنه) لا حذف وأن أسباطا (تمييز وإن ذكر أمما رجح حكم التأنيث) في

جواب عما يقال لم لا أجرى الجزءان مع المذكر على ما كانا عليه من لحاق التاء لها (قوله أما بناؤها مع اثنين الخ) قال الدنوشري سبق منه أنه علله بقوله وعليهما فالعقد مبني لتضمنه معنى حرف العطف فلو أخر ما قدمه إلى هنا وأضافه إلى ما علل به كان حسنا وقوله وأما بناؤها مع غيرهما الخ سبق منه أيضا تعليل ذلك بقوله وأما بناء الثانية فلتضمنها حرف العطف الخ ما قال فلو أخر ما ذكره هناك إلى هنا كان حسنا أيضا فليتأمل كلامه فإنه مختل الوضع وفيه تكرار لا حاجة إليه والظاهر أنه حال تأليفه لم يكن خالي البال والله أعلم بحقيقة الحال (قوله وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع) هو أبو جعفر ولم تنقل هذه القراءة عنه في الكتب المشهورة وإنما نسبت هذه القراءة في المحتسب للأعمش (قوله وبذلك قرأ يزيد بن القعقاع) نوزع في ذلك فإن يزيد لم يقرأ (قوله وإنما جمعوا بين تأنيثين الخ) قضيته أن ألف إحدى للتأنيث وهو كذلك فلهذا منعت الصرف فلم تنون وقيل للإلحاق وزال التنوين للتركيب فإذا قلت أحد وعشرين تؤنث

أسباطا لكونه وصف بأنه جمع أمة (كارجهه) أى التأنيث فى شخوص (ذكر كاعبان ومعصر فى قوله)

فكان مجنى دون من كنت أتقى * (ثلاث شخوص كاعبان ومعصر)

وكان القياس ثلاثة شخوص لأن الشخص مذكر لكنه لما فسره بكاعبان ومعصر وهما مؤنثان رجح تأنيثه وما ذكره الناظم فى الآية مخالف لقوله فى شرح التسهيل أن أسباطا بدل لا تمييز اهـ والقول بالبدلية من اثنتى عشرة مشكل على قولهم إن المبدل منه فى نية الطرح غالبا ولو قيل وقطعناهم أسباطا لفاتت فائدة كمية العدد وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه والقول بأنه تمييز مشكل على قولهم إن تمييز العدد المركب مفرد وأسباطا جمع وقال الحوفى يجوز أن يكون أسباطا نعتا لفرقة ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه وأمما نعت لأسباطا وأنث العدد وهو واقع على الأسباط وهو مذكر لأنه بمعنى فرقة وأمة كقوله ثلاثة أنفس يعنى رجالا اهـ ففيه تركيب الوصف بالجامد والكثير خلافه وذهب الفراء إلى جواز جمع التمييز وظاهر الآية يشهد له ويشهد له أيضا ما روى من قول ابن مسعود رضى الله تعالى عنه قضى فى دية الخطأ عشرين بنت مخاض وعشرين بنى مخاض وتخريج أبى حيان على أن بنى مخاض حال من عشرين أو نعت لها والتمييز محذوف خلاف الأصل وإلى تمييز المركب أشار الناظم بقوله

وميزوا مركبا بمثل ما * ميز عشرون فسوينهما

(فصل) ويجوز فى العدد المركب غير اثنى عشر واثنتى عشرة أن يضاف إلى مستحق المعدود فيستغنى عن التمييز نحو هذه أحد عشر زيد) فهذه مبتدأ وأحد عشر خبره وزيد مضاف إليه وإنما لم يضف اثنا عشر واثنتا عشرة لأن ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون فكما أن الإضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ولا كذلك الباقى (ويجب) حينئذ (عند البصريين بقاء البناء فى الجزأين) معا كما يبقى مع التمييز (وحكى سيبويه الإعراب فى آخر) الجزء (الثانى) بحسب العوامل وإبقاء الجزء الأول على بنائه على الفتح (كما فى بعلبك) فتقول هذه أحد عشر زيد ورأيت أحد عشر زيد ومررت بأحد عشر زيد بفتح أحد فى الجميع ورفع عشر فى الأول ونصبه فى الثانى وجره فى الثالث والفتحة فى النصب على هذه اللغة غير الفتحة فى اللغة الأولى لأن تلك فتحة بناء وهذه فتحة إعراب (وقال) سيبويه فى هذه اللغة (هى لغة رديئة) وقال الأخفش حسنة واختارها ابن عصفور وزعم أنها الفصحى ووجه ذلك بأن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الإعراب ورده ابن مالك فى شرح التسهيل بأن المبنى قد يضاف نحو كم رجل عندك اهـ وقد يفرق بين ما بناؤه أصلى فلا يرد إلى الإعراب وما بناؤه عارض بسبب التركيب فيرد إليه بأدنى ملابسة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وإن أضيف عدد مركب * يبق البنا وعجز قد يعرب

(وحكى الكوفيون وجها ثالثا وهو أن يضاف) الجزء (الأول إلى) الجزء (الثانى) فيعرب الجزء الأول بحسب العوامل ويجر الجزء الثانى بالإضافة (كما فى عبد الله نحو) ما حكى الأخفش أنه سمع من سمع من أبى فقعس الأسدى وابن الهيثم العقيلى (ما فعلت خمسة عشرك) برفع خمسة وجر عشرك (وأجازوا أيضا هذا الوجه) وهو إعراب المتضايفين (دون إضافته) إلى مستحق المعدود نحو هذه خمسة عشر ورأيت خمسة عشر ومررت بخمسة عشر بجر عشر فى الأحوال الثلاثة وإعراب خمسة بحسب العوامل (استدلالا بقوله) وهو نقيع بن طارق على ما قيل

(كلف من عنائه وشقوته * بنت ثمانى عشرة من حجته)

فبنت مفعول ثان بكلف ومفعوله الأول مستتر فيه قائم مقام الفاعل وثمانى مضاف إليها وعشرة بالتنوين

(قوله وحمله على غير الغالب لا يحسن تخريج القرآن عليه) لك أن تقول خرج عليه قراءة الآخرين الاثمانة سنين وما بالعهد من قدم فبين الموضعين قرب لا يحتمل زلة القدم (فصل) (قوله إلى مستحق المعدود) قال الدنوشرى لو عبر بقوله ماله تعلق بالمعدود كان أحسن ليشمل نحو هذه إشارة إلى جماعة لهم بزيد تعلق وليس مالكا لهم ولا مستحقا لهم ثلاثة عشر زيد (قوله فيستغنى عن التمييز) قد يقال ما معنى الاستغناء مع أن إضافته إلى مستحقه لا تفيد جنس المعدود كما يفيده التمييز (قوله فكما أن الخ) قال الدنوشرى ينظر ما إعرابه وهل قوله كذلك توكيد أم لا (قوله بقاء البناء) قال الدنوشرى قال شيخنا ابن قاسم ولم تؤثر الإضافة الإعراب لقلتها والأمر الغالب (قوله ترد الأسماء إلى أصلها الخ) بدليل ما لا ينصرف والأسماء الستة (قوله نحو كم رجل عندك) ونحو من لدن حكيم خبير (قوله وقد يفرق الخ) يرد عليه أن أى شرطية أو استفهامية بناؤها أصلى وردت إلى الإعراب عند الإضافة نعم قد يفرق بين كم والعدد أن بناء كم لشبهه الصورى وقد يقال أنه لا لعارض كما صرح به الشهاب القاسمى فى الكلام على قد الاسمية وإن كنا قد بحثنا فيه فى حواشى الألفية فى باب المعرب والمبنى (قوله وهو نقيع) قال الدنوشرى هذا حكى بقيل فى شرح الشواهد العينى وقال قبله رجز لم يدر راجزه

مجرورة بإضافة ثماني إليها ولم يضف إلى مستحق المعدود والعناء بفتح العين المهملة التعب والمشقة والشقوة بكسر الشين المعجمة الشقاوة وقول ابن مالك في التسهيل ولا يجوز بإجماع ثماني عشرة إلا في الشعر مردود فإن الكوفيين أجازوا ذلك مطلقا في الشعر وغيره كما قال الموضح فليس نقل الإجماع بصحيح

﴿فصل﴾ (ويجوز أن تصوغ) أي تشتق (من) لفظ (اثنين وعشرة وما بينهما اسم فاعل) على وزن فاعل (كما تصوغه من فعل) المفتوح العين وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وصغ من اثنين فما فوق إلى * عشرة كفاعل من فعلا

(فتقول ثان وثالث ورابع إلى العاشر كما تقول) من فعل المتعدي (ضارب و) من اللازم (قاعد) إلا أن الاشتقاق من أسماء العدد سماعي لأنه من قبيل الاشتقاق من أسماء الأجناس كتربت يداك من التراب واستحجر الطين من الحجر على ما هو مبين في علم الاشتقاق ويستثنى من ذلك إذا أريد به معنى فاعل فإن له فعلا كما صرح به في التسهيل فيكون مصوغا من المصدر قال في شرح التسهيل وقولهم مصوغ من العدد تقريب على المتعلم وفي الحقيقة أنه مصوغ من الثلث إلى العشر وهي مصادر ثلثت الاثنين إلى عشرت التسعة اهـ وفي الصحاح عشرت القوم أعشرهم عشرا إذا صرت عاشرهم (و) اسم الفاعل من العدد (يجب فيه أبدا أن يذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث) على القياس (كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه) من أسماء الفاعلين (وأما ما دون الاثنين فإنه وضع على ذلك) الحكم (من أول الأمر فقيل) في المذكر (واحد و) في المؤنث (واحدة) وهما من وحد يحد (ولك في اسم الفاعل المذكور) وهو ثاني وعاشر وما بينهما (أن تستعمله بحسب المعنى الذي تريده على سبعة أوجه أحدها أن تستعمله مفردا) عن الإضافة (ليفيد الاتصاف بمعناه مجردا) عن الاتصال بالعشرة (فتقول ثالث ورابع) ومعناه حينئذ واحد موصوف بهذه الصفة وهي كونه ثالثا ورابعا (قال) النابغة الذبياني

توهمت آيات لها فعرفتها * (لستة أعوام وذا العام سابع)

والمعنى وقع في وهمي أي ذهني علامات المرأة فعرفت العلامات بعد ستة أعوام وهذا العام الذي أنا فيه سابع . الوجه (الثاني أن تستعمله مع أصله) الذي صيغ هو منه (ليفيد أن الموصوف به بعض تلك العدة المعينة لا غير) وإليه أشار الناظم بقوله وإن ترد بعض الذي منه بني * تضف إليه ... (فتقول خامس خمسة أي بعض جماعة منحصرة في خمسة) أي واحد من خمسة لا زائد عليها (ويجب حينئذ إضافته إلى أصله) كما مثل (كما يجب إضافة البعض إلى كله) كيد زيد (قال الله تعالى إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين) فثاني حال من الهاء في أخرجه واثنين مضاف إليها (وقال تعالى لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة) فثالث خبر إن وثلاثة مضاف إليه (وزعم الأخفش وقطرب) من البصريين (والكسائي وثعلب) من الكوفيين (أنه يجوز إضافة الأول) وهو الفرع (إلى الثاني) وهو الأصل (ونصبه إياه) فعلى هذا يجوز ثالث ثلاثة بجر الثلاثة ونصبها (كما يجوز في ضارب زيد) جر زيد ونصبه (وزعم الناظم) في التسهيل (أن ذلك جائز في ثان فقط) دون غيره وعلله في شرح التسهيل بأن العرب تقول ثنيت الرجلين إذا كنت الثاني منهما يعني ولا تقول ثلثت الرجال إذا كنت الثالث منهم ثم قال فمن قال ثاني اثنين بهذا المعنى عذر لأن له فعلا ومن قال ثالث ثلاثة لا يعذر لأنه لا فعل له وتعقبه أبو حيان فقال ثنيت الرجلين مخالف لنقل النحاة ثم هو ليس نصا في تثنيتهما الاثنين حتى يبنى عليه جواز ثنيت الاثنين قال الموضح وما نقله ابن مالك عن العرب قاله ابن القطاع في كتاب الأفعال وإذا جاز ثنيت الرجلين جاز ثنيت الاثنين ولا يتوقف في ذلك إلا ظاهري جامد اهـ الوجه (الثالث أن تستعمله مع ما دون أصله) الذي صيغ منه بمرتبة واحدة (ليفيد معنى التصيير) والتحويل وإليه أشار الناظم بقوله

(قوله والعناء الخ) قال الدنوشري قال العيني ومن للتعليل والظاهر أنه أراد الأول والظاهر أيضا أن ذلك على حذف مضاف قبل بلت أي حب بلت الخ ومن الثانية بمعنى في وعطف الشقوة على العناء عطف تفسيري والمعنى كافه الله لأجل عنائه وشقوته بعشاق حب بلت ثماني عشرة في حجته

﴿فصل﴾

(قوله فاعل) قال الدنوشري لو قال بدله مصير كان حسنا فليتأمل (قوله وقولهم مصوغ الخ) أي فاعل بمعنى جاعل كما هو صريح كلامه لا بمعنى بعض أصله فإنه مصوغ من العدد حقيقة (قوله وفي الصحاح الخ) قال الدنوشري الماضي الذي ذكره من باب ضرب يضرب بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع وكذلك في الجميع إلا ربعت القوم أربعهم وسبعتهم أسبعهم وتسعتهم أتسعهم فإن هذه الثلاثة من باب سأل يسأل لأجل حرف الحلق قاله المرزوقي في شرح فصيح ثعلب (قوله ويجب حينئذ إضافته) قال الدنوشري هلا جاز خامس من خمسة اللهم إلا أن يقال المراد بالوجوب الإضافي والغرض منع النصب فقط الآتي عن الأخفش (قوله واثنين مضاف إليها) قال الدنوشري لو قال إليه كان حسنا وكذلك لو قال مضاف إليه بدل إليهم فيما يأتي

وإن ترد جعل الأقل مثل ما ۞ فوق فحكم جاعل له احكما

(فتقول هذا رابع ثلاثة) بتنوين رابع ونصب ثلاثة (أي جاعل الثلاثة بنفسه أربعة قال الله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة إلا هو رابعهم ولا خمسة إلا هو سادسهم) أي إلا هو مصيرهم أربعة ومصيرهم ستة (ويجوز حينئذ) أي حين إذ كان بمعنى مصير (إضافته) إلى ما دونه (وإعماله) بشرط كونه بمعنى الحال أو الاستقبال واعتماده على نفي أو استفهام أو ذي خبر أو حال أو موصوف (كما يجوز الوجهان) وهما الإضافة والإعمال (في جاعل ومصير ونحوهما) من أفعال التحويل والانتقال (ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثان فلا يقال ثاني واحد ولا ثان واحدا) نص على ذلك سيبويه (وأجازه بعضهم) وهو الكسائي (وحكاه عن العرب) فقال تقول ثاني واحد وحكى الجوهري ثان واحدا وإنما ساغ عمل فاعل من العدد لأن له فعلا كما أن جاعلا كذلك يقال كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم أي فصيرتهم ثلاثين أثلثهم فأنا ثالثهم وهكذا إلى كانوا تسعة وثمانين فتسعتهم أي فصيرتهم تسعين أتسعهم فأنا تاسعهم إلا أن المضارع من ربعتهم وسبعتهم وتسعتهم مفتوح العين لا مكسورها فإذا جاوزت ذلك قلت كانوا تسعة وتسعين فأمأيتهم على وزن أفعلتهم وكذا كانوا تسعمائة وتسعا وتسعين فآلفتهم فأنا ممئ ومؤلف ومن الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لأبي الحسن بن الأهوازي كان القوم عشرة فأحدعشتهم إلى تسعشتهم وهم محدعشون وأنا محدعش ومتسعش قال وكذا العقود يقال معشرن ومثلثن ومن المائة والألف ممء ومؤلف لأن فعلهما أمأى وآلف اهـ الوجه (الرابع أن تستعمله مع العشرة ليفيد الاتصاف بمعناه) حال كونه (مقيدا بمصاحبة العشرة) وهو أنه واحد موصوف بهذه الصفة (فتقول حادي عشر بتذكيرهما) على القياس (وحادية عشرة بتأنيثهما) على القياس أيضا (وكذا تصنع في البواقي تذكر اللفظين مع المذكر وتؤنثهما مع المؤنث فتقول الجزء الخامس عشر) بتذكيرهما (والمقامة السادسة عشرة) بتأنيثهما (وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين فإنك تقلب فاءهما) وهي الواو (إلى موطن لامهما) وهي الدال وتقول حادو وحادوة (وتصيرها) أي الواو (ياء) لأن الواو إذا تطرفت إثر الكسرة قلبت ياء وتاء التأنيث في حكم الانفصال إلا أنك تعل حاديا إعلال قاض فتحذف الياء لالتقاء الساكنين وهما الياء والتنوين ولا تعل حادية لتحرك الياء (فتقول حاد) بحذف الياء ووزنه عالف (وحادية) بإثبات الياء ووزنها عالفة لأنهما من الوحدة وحكى الكسائي عن بعض العرب واحد عشر على الأصل فلم يلتزم القلب كل العرب. الوجه (الخامس أن تستعمله معها) أي مع العشرة (ليفيد معنى ثاني اثنين وهو انحصار العدة فيما ذكر ولك في هذه الحالة ثلاثة أوجه أحدها وهو الأصل أن تأتي بأربعة ألفاظ أولها الوصف) وهو اسم الفاعل والثاني العشرة حال كون الوصف (مركبا مع العشرة و) اللفظ (الثالث ما اشتق منه الوصف) والرابع العشرة حال كون ما اشتق منه الوصف (مركبا أيضا مع العشرة وتضيف جملة التركيب الأول) وهو الوصف المركب مع العشرة (إلى جملة التركيب الثاني) وهو ما اشتق منه الوصف المركب مع العشرة (فتقول ثالث عشر ثلاثة عشر) فالوصف هو ثالث وما اشتق منه ثلاثة وكل منهما مركب مع العشرة وهذه الألفاظ الأربعة مبنية على الفتح وجملة التركيب الأول مضافة وجملة التركيب الثاني مضاف إليها. الوجه (الثاني) من هذه الحالة (أن تحذف عشر من) التركيب (الأول استغناء به في) التركيب (الثاني وتعرب) الجزء (الأول) من أول التركيبين (لزوال التركيب) منه (وتضيفه إلى) جملة (التركيب الثاني) فتقول هذا ثالث ثلاثة عشر برفع ثالث بلا تنوين وبناء ثلاثة عشر قال أبو حيان وهذا الوجه أكثر استعمالا وجاز اتفاقا وإعراب اسم الفاعل فيه لعدم التركيب وقياس من أجاز الإعمال في ثاني اثنين أن يجيزه هنا اهـ الوجه (الثالث) من هذه الحالة (أن تحذف العقد) وهو العشرة (من) التركيب (الأول و) تحذف (النيف) وهو الثلاثة في مثالنا (من) التركيب الثاني وذلك في

(قوله فتقول حادي عشر بتذكيرهما) أي ببناء الجزأين على الفتح كما نص عليه شراح التسهيل وهو معلوم مما يأتي في الوجه الخامس

هذا الوجه) المشتمل على الحذفين المذكورين (وجهان أحدهما أن تعربهما لزوال مقتضى البناء) وهو التركيب (فيهما فتجرى الأول) وهو الوصف (بمقتضى حكم العوامل) فى الرفع والنصب والجر (وتجر الثانى) وهو العقد (بالإضافة) دائما فتقول جاءنى ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر بجر عشر فى الأحوال الثلاثة وإعراب ثالث بحسب العوامل جزم بذلك ابن عصفور قال أبو حيان وينبغى أن لا يقدم على هذا إلا بسماع لما فيه من الإجحاف (الوجه الثانى) من هذين الوجهين (أن تعرب) الجزء (الأول) وهو الوصف بحسب العوامل (وتبنى) الجزء (الثانى) وهو العقد على الفتح (حكاه الكسائى و) يعقوب (ابن السكيت وابن كيسان ووجهه أنه) أعرب الأول لزوال التركيب و (قدر ما حذف من الثانى فى البناء بحاله) لنية المقدر ونظيره لاحول ولا قوة إلا بالله فيمن فتح قوة فإنه بنى مع كلمة أخرى ثم حذفها وبقى البناء بحاله قاله ابن مالك قال أبو حيان (ولا يقاس على هذا الوجه لقلته وزعم بعضهم) وهو أبو محمد ابن السيد (أنه يجوز بناؤهما لحلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه) فتقول جاء ثالث عشر ورأيت ثالث عشر ومررت بثالث عشر ببناء الجزأين على الفتح فى الأحوال الثلاثة (وهذا مردود لأنه لا دليل حينئذ أى حين إذ بنيا (على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين بخلاف ما إذا أعرب) الجزء (الأول) فإنه يدل على أن هذين الاسمين منتزعان من تركيبين (ولم يذكر الناظم) فى التسهيل (وابنه) فى شرح النظم (هذا الاستعمال الثالث) وهو أن يحذف العقد من الأول والنيف من الثانى (بل ذكر إمكانه فى) الكتابين المذكورين (أنك تقتصر على التركيب الأول باقيا بناء صدره وذكرا) أى الناظم وابنه (أن بعض العرب يعربه) زاد ابنه وحكى ذلك ابن السكيت وابن كيسان قال الموضح (والتحرير ما قدمته) من الاستعمال الثالث بوجهين وأن ما حكاه ابن السكيت وابن كيسان من إعراب الأول إنما هو فيما إذا حذف العقد من الأول والنيف من الثانى لا فيما إذا اقتصر على التركيب الأول خاصة وما ذكره الناظم وابنه يجب حمله على تركيب واحد وإلا فقد قال أبو حيان أنه باطل لأنه يلتبس بما ليس أصله تركيبين ورده الموضح فى الحواشى بأن الذى أجازه ابن مالك فى التسهيل لا يمنعه بشر وأنه يقال حادى عشر وليس فى كلامه ما يقتضى أنه منتزع من تركيبين اه وعبارة النظم ناطقة بما قال أبو حيان فإن قوله

• وشاع الاستغنا بحادى عشرا • معناه استغنى بحادى عشر عن بقية التركيب وتلخص من هذه المسألة خمسة أوجه الأول الإتيان بأربعة ألفاظ وإليه يشير قول النظم لجئ بتركيبين وهو قليل الاستعمال حتى أن بعضهم منعه الثانى أن تحذف عقد الأول وإليه يشير قول النظم

أو فاعلا بحالتيه أضف • إلى مركب الثالث حذف هذا ونيف الثانى وبناء ما بقى الرابع حذفهما وإعراب ما بقى الخامس إعراب الوصف مع حذف عقده وبناء عشر مع حذف نيفه الوجه (السادس) من أوجه استعمال الفاعل (أن تستعمله معها) أى مع العشرة (لإفادة معنى رابع ثلاثة) فيكون بمعنى جاعل وليس بمسموع (فتأتى أيضا بأربعة ألفاظ ولكن يكون) لفظ (الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف فتقول رابع عشر ثلاثة عشر أجاز ذلك سيبويه) وجماعة من المتقدمين قياسا (ومنعه بعضهم) وهم الكوفيون وأكثر البصريين وقوفا مع السماع) وعلى الجواز فيتعين بالإجماع أن يكون التركيب الثانى) من التركيبين (فى موضع خفض) بإضافة التركيب الأول إليه ويمتنع النصب وإن كان الوصف فيه بمعنى جاعل لأن عمل الوصف إنما يتأتى مع تنوينه واقترانه بأل وهما منتفيان مع التركيب ومن ثم أجاز بعض النحويين هذا ثان أحد عشر وثالث اثنى عشر بتنوين الوصف ونصب ما بعده لعدم تركيب الوصف مع العشرة (ولك) إذا أتيت بتركيبين (أن تحذف العشرة من) التركيب (الأول) فتقول رابع ثلاثة عشر (وليس لك مع ذلك) الحذف العشرة من الأول (أن تحذف النيف من) التركيب (الثانى) وتقول رابع عشر بفتحهما (للإلباس) بما ليس أصله تركيبين ومقتضى البناء فى

(قوله وهو الوصف إلخ) قال الدنوشرى لو قال وهو الوصف والعشرة لكان أوضح (قوله معناه استغنى بحادى عشر إلخ) يجاب بمنع أن معناه ذلك بل يجوز أن معناه استغنى به فى الدلالة على المعنى من مجموع التركيبين فليتأمل (قوله بفتحهما) أنت خبير بأنه عند حذف العشرة والنيف يكون كالوجه الثالث من الوجه الخامس فيأتى فيه الوجهان السابقان من إعراب الجزأين وإعراب الأول وبناء الثانى وقياس ما مر عن ابن السيد من بنائهما بناء الجزأين هنا فلم حمل الشارح الكلام هنا على ما قال ابن السيد حتى احتاج إلى اتباعه بقوله ومقتضى إلخ وكان الظاهر أن يقرر فيه الأوجه الثلاثة ثم يقول ومقتضى كلامه المنع للإلباس وإن أعربا أو الأول وفيه نظر لأنه يزول الإلباس إلخ لكن هذا إنما أوقعه فيه ظنه أن الإلباس هنا كالإلباس المتقدم الذى رد به كلام ابن السيد وليس كذلك بل المراد إلباس الوصف المصير بالوصف الدال على أنه بعض جماعة كما صرح به الحفيد وهذا التباس حصل من فهم الإلباس وكتب الشهاب السنباطى هنا ما يوهم أن بيان الإلباس بما قلنا غير مذكور فى الكتب المشهورة فقال أقول هذا أى قول الشارح ويزول الإلباس

بإعراب الأول ناشئ من ظنه أن المراد بالإلباس الإلباس بما ليس أصله تركيبين ولم لا يراد به الإلباس بالتركيب الذى بمعنى بعض إذ يحتمل أن رابع عشر مأخوذ من رابع أربعة عشر لا من رابع ثلاثة عشر وحينئذ لا يزول الإلباس المذكور بالإعراب فليتأمل ثم إن بعض مشايخنا راجع فى المسئلة كلام أبى حيان فرآه نقل ما ذكرته عن بعض مشايخه فلله الحمد والمنة

(هذا باب كنايات العدد)

(قوله عن عدد) قال الزرقانى المراد بالعدد هنا المعدود وحينئذ يتضح تعليل الشارح الاحتياج إلى التمييز بقوله لأن كلا منهما عدد مجهول فاحتاج إلى التمييز قال الرضى كم الاستفهامية والخبرية يدلان على معدود وعدد فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم فى ظنه عند المخاطب والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول عند المخاطب فى الاستفهامية والخبرية فلذا احتيج إلى التمييز المبين للمعدود (قوله والحقيقة) قال الزرقانى تفسير للجنس قال وقوله والكمية تفسير للمقدار اه ومعنى جهل الجنس أنه لا يدرى أهو من الآحاد أو غيرها ومعنى جهل المقدار أنه لا يدرى هل هو خمسة مثلا أو غيرها (قوله يستحق الوضع) قال الدنوشرى ظاهره أن التكثير لم يوضع له حرف وليس كذلك إذ رب موضوعة له كما يأتى فى كلام الشارح فى قوله بجامع التكثير (قوله أو فى الوضع على حرفين) أى بناء على أنه لا يشترط كون الثانى حرف لين وهو أول الكتاب عن الشاطبى خلافه (قوله تمييز بمنصوب مفرد) قال الزرقانى قال الرضى وإذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب الإتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات وكم أهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية فى جميع ما ذكرنا (قوله جوازا) مقتضى كونها كالعوض منه أنهما لا يجتمعان فيكون الإضمار واجبا وبكونه واجبا صرح فى المغنى

الجزأين الباقيين حلول كل منهما محل المحذوف من صاحبه وبزوال الإلباس بإعراب الأول كما ذكر فى الوجه الخامس ولم أره مسطورا الوجه (السابع) أن تستعمله مع العشرين وأخواتها) إلى التسعين (فتقدمه) فى اللفظ (وتعطف عليه العقد بالواو) خاصة فتقول حادى وعشرون وحادية وعشرون وكذا الباقى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وقبل عشرين اذكرا :

وبابه الفاعل من لفظ العدد ... بحالتيه قبل واو يعتمد

وهذا لا يختص باسم الفاعل بل للعشرين وأخواتها مع النيف ثلاثة أحكام وجوب تأخيرها عنه لأن الأول سابق الأكثر عليها ووجوب عطفها عليه لا بغيرها ووجوب كون العاطف الواو لأنه عدد واحد والواو للجمع

(هذا باب كنايات العدد وهى ثلاثة كم وكأى وكذا)

ولكل منها كلام يخصها وشرح يكشف عن حقيقة أمرها (أما كم فتنقسم إلى استفهامية بمعنى أى عدد) قليلا أو كثيرا ويستعملها من يسأل عن كمية الشىء (و) إلى (خبرية بمعنى) عدد (كثير) ويستعملها من يريد الافتخار والتكثير (ويشتركان فى خمسة أمور) أحدها (كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس) والحقيقة (والمقدار) والكمية (و) الثانى (كونهما مبنيين) وسبب بنائهما مشابهة الحرف فى المعنى وهو فى الاستفهامية حرف الاستفهام وفى الخبرية حرف التكثير الذى كان يستحق الوضع أو فى الوضع على حرفين (و) الثالث (كون البناء) فيهما (على السكون) وهو الأصل فى البناء (و) الرابع (لزوم التصدير) فكل منهما صدر الكلام (و) الخامس (الاحتياج إلى التمييز) لأن كلا منهما عدد مجهول (ويفترقان فى خمسة أمور أيضا أحدها أن كم الاستفهامية تمييز بمنصوب مفرد) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ميز فى الاستفهام كم بمثل ما ... ميزت عشرين (نحو كم عبدا ملكت) بفتح تاء الخطاب أما إفراده فلازم خلافا للكوفيين فإنهم يجيزون جمعه نحو كم شهودا لك والصحيح مذهب جمهور البصريين وما أوهم الجمع يحمل على الحال ويجعل التمييز محذوفا وذهب الأخفش إلى جواز جمعه إن كان السؤال عن الجماعات نحو كم غلمانا لك إذا أردت أصنافا من الغلمان وأما نصبه ففيه أيضا ثلاثة مذاهب أحدها أنه لازم ولا يجوز جره مطلقا وهو مذهب بعض النحويين والثانى أنه ليس بلازم بل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية وإليه ذهب الفراء والزجاج والفارسى (و) الثالث أنه يجوز جره بمن مضمرة جوازا إن جرت كم بحرف) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وأجز إن تجره من مضمرا ... إن وليت كم حرف جر مظهرا

(نحو بكم درهم اشتريت ثوبك) هذا هو المشهور ولم يذكر سيبويه جره إلا إذا دخل على كم حرف جر ليكون حرف الجر الداخل على كم عوضا من اللفظ بمن المضمرة وذهب الزجاج إلى أن جر التمييز إنما هو بإضافة كم إليه ورد بأن كم بمنزلة عدد مركب والعدد المركب لا يعمل الجر فى مميزه فكذلك ما كان بمنزلته قاله ابن خروف (وتمييز الخبرية مجرور) بإضافتها إليه حملا لكم على ما هى مشابهة له من العدد وقال الفراء على إضمار من لأن من كثر دخولها على تمييز كم الخبرية جاز إضمارها لدلالة الحال عليه وهذا القول نقله ابن الخباز فى

شرح الجزولية وابن مالك فى شرح الكافية عن الخليل (مفرد أو مجموع) لأن كم بمنزلة عدد مفرد يضاف إلى مميزه تارة إلى جمع كالعشرة فما دونها وتارة إلى مفرد كالمائة فما فوقها فاستعمل بالوجهين إجراء له مجرى الضربين (نحو كم رجال جاؤك) كما يقال عشرة رجال جاؤك (وكم امرأة جاءتك) كما تقول مائة امرأة جاءتك (والإفراد أكثر) فى الاستعمال (وأبلغ) فى المعنى من الجمع حتى ادعى بعضهم أن الجمع على نية معنى الواحد فكم رجال على معنى كم جماعة من الرجال ودخل فى المفرد ما يؤدى معنى الجمع نحو كم قوم صدقونى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واستعملنها مخبرا كعشرة ٭ أو مائة (و) الأمر (الثانى أن الخبرية تختص بالزمن) (الماضى كرب) بجامع التكثير فيهما فلهذا (لا يجوز كم غلمان سأملكهم كما لا يجوز رب غلمان سأملكهم) لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل مجهول (ويجوز) فى الاستفهامية (كم عبداً ستشتريه) لأن الاستفهام لتعيين المجهول (و) الأمر (الثالث) مما تختص به الخبرية (أن المتكلم بها لا يستدعى) أى لا يطلب (جوابا من مخاطبه) لأنه مخبر بخلاف المتكلم بالاستفهامية فإنه مستخبر (و) الأمر (الرابع أنه) أى المتكلم بالخبرية (يتوجه إليه التصديق والتكذيب) لأنه مخبر والإخبار يحتمل الصدق والكذب بخلاف المتكلم بالاستفهامية لأنه منشئ والإنشاء لا يحتمل ذلك (و) الأمر (الخامس) مما تختص به الخبرية (أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام) لأنه خبر والخبر لا يتضمن معنى الاستفهام (تقول كم رجال فى الدار عشرون بل ثلاثون) بخلاف المبدل من الاستفهامية فإنه يجب اقترانه بهمزة الاستفهام لتضمنها معنى الاستفهام (و) لهذا (يقال كم مالك أعشرون أم ثلاثون) فكم فى موضع رفع بالابتداء ومالك خبره عند سيبويه وعند الأخفش بالعكس وأعشرون بدل من كم وأم عاطفة وفيها معنى الاستفهام وتسمى معادلة الهمزة وثلاثون معطوف على عشرون (تنبيه) (يروى قول الفرزدق) وهو همام بن غالب التميمى فى هجو جرير

(كم عمة لك يا جرير وخالة ٭ فدعاء قد حلبت على عشارى)

بجر عمة وخالة على أن كم خبرية وبنصبهما فقيل إن تميما تجيز نصب مميز الخبرية مفردا) أى كثير من عماتك وخالاتك من جملة خدمى (وقيل على الاستفهام التهكمى) أى أخبرنى بعدد عماتك وخالاتك اللاتى كن يخدمننى فقد نسيته (وعليهما) أى الجر والنصب (فهى) أى كم (مبتدأ و) جملة (قد حلبت خبر و) أفرد الضمير حملا على لفظ كم (و) (التاء) فى حلبت (للجماعة لأنهما) فى معنى (عمات وخالات و) يروى (برفعهما على الابتداء) لتخصيص المعطوف عليه بوصفه بلك وبفدعاء محذوفة مدلول عليها بالمذكورة إذ ليس المراد تخصيص الخالة بوصفها بالفدع كما حذف لك مع خالة استدلالا عليها بلك الأولى (و) قد (حلبت خبر العمة أو الخالة وخبر الأخرى محذوف وإلا لقيل قد حلبتا) لأن المخبر عنه فى هذا الوجه متعدد لفظا ومعنى نظيره زينب وهند قامت (والتاء فى حلبت) على هذا (للوحدة لأنها عمة واحدة وخالة واحدة وكم) على هذا الوجه محلها (نصب على المصدرية أو) على (الظرفية) الزمانية (أى كم حلبة) على المصدرية (أو) كم (وقتا) على الظرفية والفدعاء بسكون الدال المهملة من الفدع بفتح الفاء والدال وهو اعوجاج الرسغ من اليد والرجل حتى ينقلب الكف والقدم إلى إنسيها بكسر الهمزة والسين المهملة وبالنون الساكنة والياء المثناة تحت المشددة وهو الجانب الأيسر على رأى أبى زيد والأيمن على رأى الأصمعى والعشار بكسر العين جمع عشراء وهى الناقة التى أتى عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر ومعنى على على كره منى لأن

(قوله والإخبار يحتمل الصدق والكذب) قال الزرقانى أى وذلك لأنه إذا قال كم رجل لقيت يصح أن يقال له ما لقيت أحد (قوله تنبيه يروى الخ) حاصل هذا التنبيه أن الكلام السابق دل على أن كم تكون خبرية اصالة واستفهامية اصالة والكلام على هذا البيت يدل على أنها قد تكون محتملة لهما واختلاف حكمهما فى التمييز لا ينافى ذلك كما قد يتوهم لإمكان التأويل (قوله بجر عمة وخالة) على هذا الفتحة فى فدعاء فتحة خفض وعلى رواية النصب فالفتحة فتحة نصب وعلى رواية الرفع ففدعاء بالرفع كما لا يخفى لأن فدعاء صفة تابعة لموصوفها غاية الأمر أنه إذا كان مجرورا كان جرها بالفتحة لأنها لا تنصرف (قوله فقيل إن تميما الخ) قال الزرقانى قال الرضى وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا كان أو جمعا بلا فصل أيضا اعتمادا فى التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال فيجوز على هذا أن يكون عمة بالنصب وكم خبرية (قوله وأفرد الضمير الخ) أشار بهذا المزج اللطيف إلى أن قول المصنف والتاء للجماعة سؤال عن جواب تقديره كيف يصح أن يكون قد حلبت خبرا عن كم وهى واقعة على متعدد والتاء فى حلبت للوحدة وحاصل ما أشار إليه المصنف فى الجواب منع أن التاء للوحدة بل هى للجماعة وأشار الشارح إلى جواب آخر حاصله تسليم أن التاء للوحدة والإفراد نظرا إلى لفظ كم فتأمل (قوله وإلا لقيل قد حلبتا) قال الدنوشرى فيه نظر إذ قد يقال ما المانع من كون قد حلبت خبرا عنهما والإفراد على تأويله بكل منهما كما قيل الأذان والإقامة سنة أى كل منهما (قوله على المصدرية) قال الدنوشرى فيه نظر ولو قال على المفعولية المطلقة لكان أحسن

على يستعمل فى الضر كما أن اللام تستعمل فى النفع نحو لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت (وأما كأى فبمنزلة كم الخبرية) فى خمسة أمور (فى إفادة التكثير) وفى الإبهام (وفى لزوم التصدير) وفى البناء (وفى انجرار التمييز إلا أن جره بمن ظاهرة لا بالإضافة) بخلاف كم (قال الله تعالى وكأى من دابة لا تحمل رزقها وقد ينصب) تمييز كأى (كقوله:

أطرد اليأس بالرجا فكأى   آلما حم يسره بعد عسر)

فآلما بعد الهمزة على وزن فاعلا من الم بالأمر إذا وجع منصوب على التمييز لكأى واطرد أمر من طرد يطرد كقتل يقتل واليأس بالياء المثناة تحت القنوط والرجا بالقصر للضرورة الأمل وحم بضم الحاء المهملة بمعنى قدر يقول لا تقنط وترج حصول الفرج بعد الشدة فكم من عديم قدر الله غناه بعد فقره وكأى يخالف كم فى أمور منها أنها مركبة من كاف التشبيه وأى المنونة وكم بسيطة على الأصح وقيل مركبة من الكاف وما الاستفهامية ثم حذفت ألفها لدخول الجار وسكنت ميمها للتخفيف لثقل الكلمة بالتركيب ومنها أنها لا تقع استفهامية عند الجمهور خلافا لابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ومنها أنها لا تقع مجرورة خلافا لابن قتيبة وابن عصفور فإنهما أجازا بكأى تبيع هذا الثوب ومنها أن خبرها لا يقع مفردا (وأما كذا فيكنى عن العدد القليل والكثير) وتوافق كأى فى أربعة أمور التركيب فإنها مركبة من كاف التشبيه وذا الإشارية والبناء والإبهام والافتقار إلى التمييز بمفرد (و) تخالفها فى ثلاثة أمور أحدها أنه (يجب فى تمييزها النصب) فلا يجوز جره بمن اتفاقا ولا بالإضافة لأن مجرورها اسم لم يكن له قبل التركيب اضيب فى الإضافة فأبقى على ما كان عليه خلافا للكوفيين أجازوا فى غير تكرار ولا عطف أن يقال كذا ثوب وكذا أثواب بالجر قياسا على العدد الصريح وقال الزجاجى يجوز الجر على ضرب من الحكاية وقال الحوفى على البدل من ذا (و) الثانى أنها (ليس لها الصدر فلذلك تقول قبضت كذا وكذا درهما) والثالث أنها لا تستعمل غالبا إلا معطوفا عليها كقوله:

عد النفس نعمى بعد بؤساك ذاكرا   كذا وكذا لطفا به نسى الجهد

وإلى كأى وكذا أشار الناظم بقوله:

ككم كأى وكذا وينتصب   تمييز ذين أو به صل من تصب

(هذا باب الحكاية)

وهى إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده وهى ثلاثة أنواع (حكاية الجمل) وتختص بالقول وحكاية المفرد وتختص بالعلم وحكاية حال المفرد وتختص بأى ومن الاستفهاميتين فحكاية الجمل (مطردة بعد القول) وفروعه من الفعل والوصف بأنواعهما (نحو) وقولهم إنا قتلنا المسيح (قال إنى عبد الله) أم يقولون إن إبراهيم الآية قل إن ربى يقذف بالحق والقائلين لإخوانهم هلم إلينا فتحكى الجمل على ترتيب اللفظ

(قوله وأما كأى) (فائدة) فى كأى خمس لغات قال ابن مالك فى الكافية الشافية:

وفى كأى قيل كائن وكئن   وهكذا كأين وكيئن فاستبن

وقال فى شرحها أصلها كأى وهى أشهرها وبها قرأ السبعة إلا ابن كثير وتليها كائن وقرأ بها ابن كثير وقرأ الأعمش وابن محيصن وكأين بهمزة ساكنة بعد الكاف وبعدها ياء مكسورة خفيفة وبعدها نون ساكنة فى وزن كعين ولا أعرف أحدا قرأ باللغتين الباقيتين (قوله بمن ظاهرة) قال الدنوشرى كان وجهه أن كأى نونه تنوين فى الأصل فنعت من الإضافة نظرا للأصل (قوله ومنها أن خبرها لا يقع مفردا) قال الدنوشرى كون خبر كأى لا يكون إلا جملة يحتاج إلى تأمل ويمكن أن يكون ذلك لغزا وقد نظمت ذلك بقولى:

بين لنا يا عالما
غدا إماما رحله
مبتدأ ذا خبر
غدا دواما جمله

والشطر الأخير من نظم صاحبنا العلامة عامر الزيتى ويمكن أن يكون أيضا فى أسماء الشرط إذا وقعت مبتدآت تأمل اهـ (وأقول) قد يجب كون الخبر جملة فى غير ما ذكر كما فى خبر ضمير الشأن ومر تفصيل ذلك فى باب المبتدأ والخبر (قوله وأما كذا فيكنى بها عن العدد) قال الزرقانى وقد تكون لغير العدد نحو قال فلان كذا (قوله على ضرب الخ) قال الدنوشرى ينظر ما معناه قال شيخنا الإمام شهاب الدين الحلبى يمكن أن يكون معناه أن كذا حاكية لكم نوع محاكاة فلذلك جر تمييزها (قوله أشار الناظم بقوله ككم كأى الخ) فيه أن كلام الناظم يقتضى أنه يجوز فى تمييز كذا الجر بمن لأنه جعل الوجهين لكل من كأى وكذا والموضح أوجب فى تمييز كذا النصب (هذا باب الحكاية) قوله وتختص بالعلم) فى الاختصاص به نظر وكذا قوله بعد وتختص بأى ومن فى الاختصاص بهما نظر فقد روى أنه لما أنشد كعب قنواه فى حربها البيت قال النبى صلى الله عليه وسلم لأصحابه ما حربها ففيه الحكاية بما وحكاية المعرفة غير العلم (قوله نحو قال إن ربى يقذف بالحق) فى صدق تعريف الحكاية المتقدم على هذا نظر ظاهر إذ ليس فيها الإيراد المذكور فى التعريف إلا أن يقال إنه إيراد مقدر لأنه إذا قال ذلك فقد أورده على حسب ما أورده المتكلم

ويجوز حكايتها على المعنى فتقول فى حكاية زيد قائم قال عمرو قائم زيد) بعكس الترتيب (فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى) فى حكايتها (على الأصح) صونا عن ارتكاب اللحن ولئلا يتوهم أن اللحن نشأ من الحاكى فعلى هذا إذا قال شخص جاء زيد بالجر وأردت حكاية كلامه قلت قال فلان جاء زيد بالرفع ولكنه خفض زيد التنبيه بالاستدراك على لحنه وإلا لتوهم أنه نطق به على الصواب وعلى القول الثانى تقول قال فلان جاء زيد بالجر مراعاة للفظه (وحكاية المفرد فى غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم ليس بقرشيا ردا على من قال إن فى الدار قرشيا) وكقول ذى الرمة :

سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعى بلالا

فإنه سمع قوما يقولون الناس ينتجعون غيثا فحكى ذلك كما سمع فرفع الناس وصيدح اسم ناقته قاله الزجاجى فى جمله قال ابن مالك فى شرح الكافية ويمكن أن يكون من هذا ما كتب بواو فى خط الصحابة رضى الله عنهم فلان ابن أبو فلان بالواو كأنه قيل فلان ابن المقول فيه أبو فلان فالمختار فيه عند المحققين أن يقرأ بالياء وإن كان مكتوبا بالواو كما يقرأ الصلاة والزكاة بالألف وإن كانتا مكتوبتين بالواو تنبيها على أن الألف المنطوق به منقلب عن واو اهـ وعندى أنه يقرأ بالواو لوجهين أحدهما أن الغرض أنه محكى وقراءته بالياء تفوت ذلك بخلاف الصلاة والزكاة فإنهما غير محكيتين والثانى أنه يحتمل أن يكون وضع بالواو فيكون من استعمال الأسماء أول أحوالها وذلك لا يغير (وأما) حكاية حال المفرد (فى الاستفهام فإن كان المسئول عنه نكرة) مذكورة (والسؤال بأى أو بمن حكى فى لفظ أى وفى لفظ من ما ثبت لتلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية) حقيقة أو صالحة لوصفها بها (وجمع سالم موجود فيه أو صالح لوصفه به (تقول لمن قال رأيت رجلا وامرأة وغلامين وجاريتين وبنين وبنات أيا) فى حكاية رجلا (وأية) فى حكاية امرأة (وأيين) بالتثنية فى حكاية غلامين (وأيتين) فى حكاية جاريتين (وأيين) بالجمع فى حكاية بنين (وأيات) فى حكاية بنات وقولنا فى التثنية أو صالحة لوصفها بها ليشمل مثل رأيت شاعرا وكاتبا فإنك تقول فى حكايتهما أيين مع أنهما ليسا مثنيين صناعة إلا أنهما يوصفان بالتثنية فتقول الظريفين وقولنا فى الجمع السالم أو صالح لوصفه به ليشمل مثل رأيت رجالا أو نساء فإنك تقول فى حكاية الأول أيين وفى حكاية الثانى أيات مع أنهما ليسا جمعى سلامة إلا أنهما يوصفان بجمع السلامة فتقول رأيت رجالا صالحين ونساء صالحات وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور

(قوله ويجوز حكايتها على المعنى) المراد بالمعنى ما قابل لفظ المحكى بهيئته فيصدق على تقديم ألفاظ المحكى وتأخيرها وتغيير إعرابها أنه حكاية معنى لا لفظا فلا يقال إن مع التقديم والتأخير حكاية اللفظ أيضا (قوله وحكاية المفرد) أى حاله (قوله وكقول ذى الرمة الخ) قال الدنوشرى جعل بيت ذى الرمة من حكاية المفرد فيه نظر والظاهر أنه من حكاية الجملة بعد غير القول وقد كنت استشكلته فكتبته ثم رأيت بعضهم ذكر كلاما يقتضى أن جملة الناس ينتجعون محكية بقول محذوف فإنه قال أى سمعت الناس يقولون الناس ينتجعون غيثا فمفعول سمعت محذوف وجملة يقولون حال من الناس الذى هو مفعول سمعت أو مفعول ثان له على الخلاف فى ذلك فعلى هذا جملة الناس ينتجعون غيثا محكية بالقول على القياس لكنه محذوف ومراده ببلال بن أبى بردة القاضى وصفة غيثا محذوفة أى مريعا نافعا فقلت لناقتى لما سمعت قولهم المذكور لا تنتجعى (٢٨٢) الغيث وانتجعى بلالا فهو أجدى من الغيث والانتجاع طلب الغيث وقيل طلب الكلأ وهو قول أبى عبيد ومنع صيدح حينئذ للعلمية والتأنيث (قوله ويمكن أن يكون من هذا) أى من حكاية المفرد فى غير الاستفهام (قوله فالمختار الخ) قال الدنوشرى هو جواب شرط مقدر تقديره وإذا عرفت ما ذكر فالمختار الخ) وإلا فكان المناسب الواو لا الفاء قال شيخنا العلامة شهاذة الحلبى وقول الشارح وعندى الخ هو بعينه صدر كلام ابن مالك المقابل لمختار المحققين وتأييده الأول واضح والثانى فيه نظر ظاهر لأنه ينافى الغرض المذكور فليتأمل . فإن قلت كيف يكون محكيا وبماذا حكى . قلت يعتبر محكيا من مرفوع وقد يقال فرق بين اعتبار الحكاية والحكاية فكيف قالوا إنه محكى وقد يجاب بأنه محكى اعتبارا (قوله مذكورة) قال الدنوشرى قد يقال فيه نظر إذ ملحظ المنع أن المحذوف لا يعلم حتى يحكى ما فيه فلو كانت معلومة كأن قيل هل ضربت رجلا فقال المخاطب ضربت فتقول منا أيا فتحكى ما فيها مع حذفها فالظاهر أن مثل هذا لا يمنع فليتأمل (قوله الظريفين) قال الدنوشرى لو قال بدله ظريفين كان أولى اهـ أى ليطابق الصفة الموصوف فى التنكير (قوله أو نساء) يعلم من قوله أو نساء أن المراد بالجمع ما دل على جماعة ولو كان اسم جمع كقوم ورهط ونساء (قوله وقس على ذلك حكاية المرفوع بالفاعلية والمجرور) فى المقرب ما نصه ولا بد من إدخال حرف الجر على من وأى إذا استثبت بهما من مخفوض ويكون المجرور متعلقا بفعل مضمر ويقدر بعدهما اهـ وظاهر قوله وقل منان ومنين وقوله وقل منون ومنين أنك تقول منين بغير إدخال الجار قال المصنف وينبغى لابن عصفور أن يجيز تقدير المتعلق قبلهما لأنه يرى أن الاستفهام إذا كان استثباتا لم

واختلف في الحركات اللاحقة لأي فقيل حركات حكاية وأي بمنزلة من في موضع رفع بالابتداء والخبر محذوف وقيل هي حركات إعراب فإذا وقعت سؤالا عن مرفوع بالفاعلية نحو قام رجل فقيل أي فأي فاعل بالفعل وهو سابق عليها في التقدير لأن الاستثبات يزيل الصدر فكأنك أعدت ما قاله السائل وكأنك إنما ذكرت أيا فقط ويجوز أن تصرح بالفعل مؤخرا توكيدا قاله الكوفيون ومقتضى قواعد البصريين أنه يتعين كونها مبتدأ والخبر محذوف تقديره أي قام لأن الفاعل لا يتقدم والاستفهام لا يتأخر والكوفيون يجيزونهما فإن سألت بها عن منصوب أو مجرور فقياس قول البصريين أنها مبتدأ والخبر محذوف والحركة للحكاية أو معمولة لمحذوف متأخر ولك أن تصرح به توكيدا مع التأخر فتقول أيا رأيت وبأي مررت وعند الكوفيين منعهما وعلى القول بجواز تقديم العامل فهو أولى للمطابقة (وكذلك تقول في من) إذا حكيت بها النكرة رفعا ونصبا وجرا وأفرادا أو تثنية وجمعا على حد ما ذكرنا وتأنيثا كما تقدم من الأمثلة (إلا أن بينهما فرقا من أربعة أوجه أحدها أن أيا عامة في السؤال فيسئل بها عن العاقل كما مثلنا) من قولنا رأيت رجلا الخ (وعن غيره كقول القائل رأيت حمارا أو حمارين) أو أتانا أو أتانين أو حمرا أو أتنا (ومن خاصة با) لسؤال عن (العاقل) الفرق (الثاني أن الحكاية في أي عامة في الوقف والوصل يقال جاءني رجلان فتقول أيان بالوقف) والإسكان (أو أيان يا هذا) بالوصل (والحكاية في من خاصة بالوقف تقول) لمن قال جاءني رجلان (منان بالوقف والإسكان) في النون (وإن وصلت قلت من يا هذا) بالسكون (وبطلت الحكاية) لما سيأتي أنك تقول في حكاية المذكر منو ومنا ومني وهذه الأحرف كأحرف الإطلاق لا تكون إلا في الوقف (فأما قوله) وهو شمر بن الحرث الضبي أو تأبط شرا

(أتوا ناري فقلت منون أنتم) * فقالوا الجن قلت عموا ظلاما

والقياس من أنتم (فنادر في الشعر) وحمله سيبويه على لغة من قال ضرب منو منا قال إنما يجوز منون على هذا فهو عنده معرب كأي بجموع بالواو والنون وقال الكسائي ربما احتاج الشاعر فزاد هذه الرواية في الوصل قال ابن خروف وتوجيه سيبويه أجود وهو أن يكون معربا وجمعه كأي وحكى الكوفيون

يكن له الصدر وما ذكره ابن عصفور من أنه لابد من إدخال الجر متعين على القول بأن الحركات إعراب والا لزم إضمار الجار وإبقاء عمله (قوله في الحركات) قال الدنوشري لو قال أو الحروف كان أحسن ولم يصحح واحداً من القولين ولعل الأصح إنها حركات وحروف حكاية لا إعراب (قوله وهو سابق الخ) قد يقال إن الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل على عامله فهلا قالوا بذلك (قوله مؤخرا) قال السنباطي ويجوز إظهاره مقدما أيضاً على كلام الكوفيين كما صرح به المرادي ومقتضى قول الشارح الآتي والكوفيون يجيزونهما أنه يجوز أن يصرح به أو يقدر الفعل مقدما ومؤخرا على أن أيا فاعل به أو مبتدأ والفعل خبرها وقوله توكيدا قال الدنوشري معمول لقوله يصرح فيكون التصريح على سبيل التأكيد وإن كان العامل المصرح به ليس مؤكدا بل هو للتأسيس وهو عامل مؤخر (قوله ومقتضى قواعد البصريين الخ) ظاهره أنه لم يقف على نص لهم ونقل المصنف عنهم أن أيا مبتدأ والخبر محذوف أي أيهم فعل (قوله فإن سألت بها عن منصوب) قال السنباطي هذا قسيم قوله وإن وقعت سؤالا عن مرفوع فهو على القول (٢٨٣) بأن الحركات إعراب فقول الشارح والحركة للحكاية يخالف فرض المسئلة وإن كان الكلام صحيحا في نفسه مع قطع النظر عن فرض المسئلة وعلى تقدير أن يكون الكلام مقطوعا عما قبله يكون تكرارا مع قوله بناء على أنها للحكاية وأي في موضع رفع الخ) لأنه شامل للأحوال الثلاثة ولا خلاف فيه عندهم اهـ وأقول لم ينقل المصنف في الحواشي خلافا بين الفريقين فيما إذا سئل بها عن منصوب أو مجرور وعبارته فإن نصب أي بفعل مضمر يجوز إظهاره وإذا ظهر لم يجب تأخيره مع أي ومن وما لأنهن لما كن للاستثبات خرجن عما التزم فيهن ولا يجوز ذلك في بقية أدوات الاستفهام لا يقال خرجت متى لمن قال خرجت وقتا ويجوز إذا أظهرت متعلق الجار أن تقدمه وأن تؤخره كما في الناصب اهـ وفيها نص على أن حكاية حال المفرد لا تختص بأي ومن كما أسلفنا (قوله لمحذوف متأخر) أي ولو بواسطة حرف الجر فيقال بأي لمن قال مررت برجل ولكن قول الشارح فقياس الخ يقتضي أنه لا يحكى بها ما في النكرة المجرورة إلا بدون الجار إذ الابتداء معه مشكل فليتأمل (قوله وعند الكوفيين منعهما) قال السنباطي إذا أراد منع الابتداء أو المعمولية للمحذوف والتصريح به تأكيدا فمشكل على كلا التقديرين إذ مقتضى قواعد الكوفيين الجواز كالابتداء بل هو أولى من الجواز في المرفوع ويدل لذلك أن شراح التسهيل ذكروا حالتي النصب والجر على القول بأنها إعراب ولم يتعرضوا للخلاف أصلا اهـ وقال الدنوشري ضمير المثنى في قوله منعهما عائد إلى كونها مبتدأ وإلى كونها معمولة لمحذوف متأخر (قوله أتوا ناري الخ) وقبل هذا البيت

ونار قد حضأت بعيد وهن * بدار لا أريد بها مقاما
سوى تحليل راحلة وعين * أكالئها مخافة أن تناما

وبعده

فقلت إلى الطعام فقال منهم * زعيم نحسد الإنس الطعاما .

أن منهم من يقول منو أنت ومنان أنتما ومنون أنتم فيكون البيت على هذا (ولا يقاس عليه خلافا ليونس) وحجته أنه سمع بعض العرب يقول ضرب من مناو منو منا لمن قال ضرب رجل رجلا حكاه عنه سيبويه ووجهه أنه أزال الاستفهام عن صدريته وأعرب أحدهما فاعلا والآخر مفعولا في الأولين وحكاهما في الوصل في الباقين واستبعده سيبويه وفي هذا البيت شذوذان آخران أحدهما أنه حكى الضمير في أتوا وهو معرفة وليس وجه شذوذه أنه حكى مقدرا خلافا للشارح والثاني أنه حرك النون وحكمها السكون وعموا بكسر العين المهملة أي انعموا ظلاما جوز فيه ابن السيد كونه ظرفا أي انعموا في ظلامكم وكونه تمييزا أي من جهة ظلامكم اه والأول أولى ويؤيده أنه ينشد عموا صباحا وهو إنشاد صحيح وقع في قصيدة حائية منسوبة إلى جذع بن سنان الغساني ونص ابن الحاجب في الأمالي على أنه لا يحسن أن يكون ظرفا إذ ليس المراد أنهم نعموا في ظلام أو في صباح وإنما المراد أنهم نعم ظلامهم وصباحهم اه الفرق (الثالث أن أيا يحكى فيها حركات الإعراب غير مشبعة فتقول) في حكاية المفرد المرفوع (أي و) في حكاية المنصوب (أيا) في حكاية المجرور (أي ويجب في من الإشباع) للحركات في حكاية المفرد المذكر خاصة على اللغة الفصحى (فتقول) لمن قال جاءني رجل (منو) لمن قال رأيت رجلا (مناو) لمن قال مررت برجل (مني) ومن العرب من يحكي بمن إعراب المسئول عنه فقط ولم يرد علامة التأنيث والتثنية والجمع فتقول لمن قال قام رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان ونساء منو في الجميع وفي النصب مناو في الجر مني وما ذكره من أن الواو والألف والياء نشأت من حركات الإشباع وأن الحركات حكاية هو قول السيرافي زعم أن الحركات حكاية وأنهم أشبعوا بيانا للحركة في الوقف إذ لا يوقف على متحرك ورد بأن الحركات إنما تبين بهاء السكت وبالألف في أنا وحيهلا خاصة وبأن الموضع للوقف ولا حركة فيه وقال المبرد والفارسي الحكاية مشبهة بالإعراب فالحروف اجتلبت أولا للحكاية فلزم تحريك ماقبلها وصوبه ابن خروف وصححه أبو حيان وقال بعضهم الحروف عوض عن التنوين فإذا قيل منو فالحكاية بالضمة والواو بدل التنوين وكذا مناو ومني ورده أبو حيان بأن ذلك لغة قليلة وهذه الحروف يتكلم بها جميع العرب وقال بعضهم الحروف عوض عن لام العهد لأن قياس النكرة إذا أعيدت أن تعاد بلفظ المعرفة لئلا يتوهم أنها غيرها الفرق (الرابع أن ماقبل تاء التأنيث في أي واجب الفتح تقول أية وأيتان) كما تقول آية وآيتان (ويجوز الفتح والإسكان في من) إذا اتصل بها تاء الحكاية (تقول منه) بفتح النون وقلب التاء هاء (ومنت) بسكون النون وسلامة التاء من القلب هاء وإنما قلبت مع فتح ماقبلها ولم تقلب مع سكونه اعتبارا بحالة الوقف (ومنتان) بفتح النون الأولى (ومنتان) بسكونها (والأرجح الفتح في المفرد والإسكان في التثنية) وإنما عبرنا بتاء الحكاية دون تاء التأنيث لأن تاء التأنيث لا يسكن ماقبلها قال الموضح في الحواشي وهو الحق وظاهر كلامه هنا أنها للتأنيث والقول بأنها في أية للتأنيث وفي منه للحكاية مجرد عناية وإنما كان الأرجح الفتح في المفرد لأن التاء فيه متطرفة فهي ساكنة للوقف فحرك ماقبلها لئلا يلتقي ساكنان ولا كذلك في التثنية وتقول في حكاية الجمع بالألف والتاء منات بإسكان التاء للوقف هذا حكم غير العطف وأما العطف فإذا قال جاءني امرأة ورجل فإنك تقول من ومنو وإذا قيل جاءني رجل وامرأة فإنك تقول من ومنه تلحق العلامة آخر الكلام لأنه محل الوقف دون ماقبله لأنه في حكم الوصل وكذا إذا قال جاءني رجال ونساء قلت من ومنات فإذا قال مررت بنسوة ورجل قلت من ومني وإذا خلط مالا يعقل بمن يعقل جعلت السؤال عما لا يعقل بأي وعمن يعقل بمن فإذا قال رأيت رجلا وحمارا قلت من وأيا وإذا قال مررت بحمار ورجل قلت أي ومني وإذا قال رأيت ثوبا وغلاما قلت أيا ومنا وكذلك ماأشبهه ذكره الزجاجي ثم انتقل إلى النوع الثالث وهو حكاية العلم وجعله قسيما لقوله أولا فإن كان

(قوله خلافا ليونس) قال الشهاب بن قاسم هو ممنوع منه أو أوضحا بل هو سهو لأن قوله أتوا ناري بعد ذلك إخبار بالحالة الواقعة لهم فيما مضى (قوله نشأت من حركات الإشباع) لو قال بدله نشأت من إشباع حركات الحكاية

المسؤل عنه نكرة فقال (وإن كان المسؤل عنه علما لمن يعقل غير مقرون بتابع) من التوابع الخمسة (وأداة السؤال من غير مقرونة بعاطف فالحجازيون يجيزون حكاية إعرابه فيقولون من زيدا لمن قال رأيت زيدا ومن زيد بالخفض لمن قال مررت بزيد) فالفتحة والكسرة للحكاية والرفع في موضعهما مقدر لأن الواقع بعد من مبتدأ خبره من عند الجمهور أو خبر مبتدؤه من عند سيبويه وإن كان المحكي مرفوعا كذلك من زيد لمن قال جاءني زيد فرفع ما بعد من على اللغتين ويختلف التقدير فعلى لغة الحكاية يكون الإعراب مقدرا لاشتغال آخر المحكي بحركة الحكاية فالرفع في اللفظ غير الرفع في التقدير وعلى لغة الغير فالحكم ظاهر (وتبطل الحكاية في نحو) أي زيد لأن أداة السؤال غير من وفي نحو (ومن زيد لأجل العاطف) الداخل على من (وفي نحو من غلام زيد لانتفاء العلمية) خلافا ليونس في إجازته حكاية جميع المعارف وفي نحو من شذقم لانتفاء العقل (وفي نحو من زيد الفاضل لوجود التابع) وهو النعت (ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرأيت زيد بن عمرو أو علما معطوفا) بالواو خاصة (كرأيت زيدا وعمرا فتجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية) فتقول لمن قال رأيت زيد بن عمرو من زيد بن عمرو ولمن قال مررت بزيد بن عمرو من زيد بن عمرو بنصب زيد في الأول وخفضه في الثاني وتقول لمن قال رأيت زيدا وعمرا من زيدا وعمرا بنصبهما ولمن قال مررت بزيد وعمرو من زيد وعمرو بخفضهما وذهب يونس وجماعة إلى أن عطف أحد الاسمين على الآخر يبطل الحكاية وبنو تميم لا يحكون العلم مطلقا ويوجبون رفع ما بعد من ومدرك الحجازيين أن الأعلام كثرت في كلامهم فأجازوا فيها الحكاية لما فيها من ربط أحد الكلامين بالآخر وشرطوا أن تكون الحكاية بمن دون أي لوجهين أحدهما كثرة استعمالهم لها دون أي قاله سيبويه والثاني أن من مبنية لا يظهر معها قبح الحكاية لسكونها على كل حال بخلاف أي فإنه لو حكي بها أي زيدا وأي زيد برفع أي فيهما ونصب زيد في الأول وجره في الثاني لظهر القبح في اختلاف إعراب المبتدأ والخبر قال ابن الضائع والأول أولى وعليه اعتمد سيبويه وزاد ابن خروف وجها ثالثا وهو كون من على حرفين وأما شرط انتفاء التابع فلأنهم استغنوا بإطالته عن الحكاية واستثنى النعت بابن لأنه صار مع المنعوت كشيء واحد واستثنى عطف النسق لأنه ليس فيه بيان للمتبوع فلا يبين إلا بالحكاية وأما اشتراط انتفاء اقتران العاطف بمن فلأن الغرض بالحكاية بيان أن المسؤل عنه هو المتقدم في الذكر لا غير فإذا عطفت جملة السؤال على كلام المسؤل صار في ذلك بيان أن المسؤل عنه هو الأول فلم تحتج للحكاية وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والعلم احكينه من بعد من ● إن عريت من عاطف بها اقترن

(هذا باب التأنيث)

اعلم أن من المعاني المدلول عليها بالألفاظ أشخاص الجواهر وهي على قسمين حيوان وجماد والحيوان ضربان ذكر وأنثى و(لما كان التأنيث فرع التذكير) لأن الأصل في جميع الأشياء التذكير كما قال سيبويه (احتاج) المؤنث (لعلامة) تميزه من المذكر (وهي إما تاء محركة) بوجوه الإعراب (وتختص بالأسماء كقائمة) وهاوية وتبدل في الوقف هاء فلذلك رسمت بالهاء (أو تاء ساكنة وتختص بالأفعال) الماضية (كقامت) ولعت (وإما ألف مفردة) عن ألف قبلها (كحبلى) وسكرى (أو ألف قبلها ألف) زائدة (فتقلب هي) أي الألف الثانية (همزة كحمراء) هذا مذهب الجمهور من البصريين وذهب بعضهم إلى أن الهمزة والألف قبلها معا علامة التأنيث وذهب الكوفيون إلى أن الهمزة للتأنيث وليست مبدلة من ألف التأنيث (و) الألفان المقصورة والممدودة (يختصان بالأسماء) الظاهرة وإلى التاء والألف أشار

(قوله وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) ذكر في الكشاف في تفسير هذه الآية ما يقتضي أن السلم مذكر لأنه قال والسلم تؤنث تأنيث نقيضها وهي الحرب قال: السلم تأخذ منها ما رضيت به • والحرب يكفيك من أنفاسها جرع انتهى وعده ابن كمال باشا في رسالة المؤنث مما يذكر ويؤنث وسبقه إلى ذلك ابن الأنباري وقال الصفاقسي والسلم تذكر وتؤنث فقيل التأنيث لغة وقيل على معنى المسالمة وقيل حملا على النقيض وهو الحرب (قوله من الأعضاء المزدوجة) أشار إلى القاعدة المشهورة وهي أن ما كان من الأعضاء مزدوجا فالغالب عليه التأنيث إلا الحاجبين والمنخرين والخدين فإنها مذكرة والمرجع السماع وعد المنخرين من المزدوج لا ينافي عد الأنف من غيره لأن الأنف اسم للمنخرين معا وكل واحد يسمى منخرا لا أنفا وكلام شيخنا الغنيمي في شرح الشمراوية يوهم التنافي ومن المزدوج الكتف فهي مؤنثة وزعم المبرد أنها قد تذكر وأنشد: ولو كفي اليمين بغتك خونا • لأفردت اليمين عن الشمال ولم يقل اليمنى وهو وهم لأن اليمين مؤنثة بمنزلة اليمنى وقال ابن يسعون ذكر حملا على العضو ثم رجع إلى التأنيث فقال بغتك وما كان من الأعضاء غير مزدوج فالغالب عليه التذكير ومن غير الغالب اللسان والقفا فإنهما قد يؤنثان (قوله وهي ثلاث أذرع) الواو في وهي للحال يقال قوس فرع إذا عملت من رأس القضيب وليست بفلق ولم يرد بقوله وأصبع حقيقة مقدار الأصبع ولكنه أشار بذلك إلى كمال القوس كما يقال الثوب سبع أذرع وزائد تريد أنها موفاة هذا العدد عيني

(فصل) (قوله وفي الصفات الخ) قال الدنوشري ينظر كيف ارتباطه من حيث العطف ولا يصح إلا بأن يكون كاف كحائض اسما فليتأمل انتهى (وأقول) تأملنا فوجدنا قوله وفي الصفات عطفا على قوله في الأسماء وكلا الظرفين متعلق بمحذوف دل عليه كلام المصنف والتقدير ومن غير الغالب أن تكون في الأسماء الخ وفي الصفات هذا وقال في المفصل للبصريين في نحو حائض وطامث مذهبان فعند الخليل أنه على النسب كلابن وتامر كأنه قال ذات حيض وذات طمث وعند سيبويه أنه مؤول بإنسان أو شيء حائض كقولهم غلام ربعة على تأويل النفس وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة وأما الحادثة فلا بد لها من علامة التأنيث فتقول حائضة وطالقة الآن أو غدا انتهى وقد أوضح في الكشاف الفرق بين الصفة الحادثة والثابتة في تفسير قوله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت بأن المرضع هي التي من شأنها الإرضاع والمرضعة هي التي في حال الإرضاع ملقمة ثديها الصبي وذكر أن سبب اختيار المرضعة على المرضع أن المراد تفظيع شأن الزلزلة وهي أدخل فيها وقال في المفصل أن مذهب الكوفيين أن حذف التاء من حائض للاستغناء عنها وهذا يوجب إثبات التاء في محل الالتباس كضامر وعاشق وأيم وثيب وعانس وهذا الاعتراض بين وأما الاعتراض بإثبات التاء في الصفات المختصة بالإناث من امرأة مصبية وكلبة مجرية على ما في الصحاح فليس بسديد لأن ما ذكروه مجوز لا موجب لأنهم يقولون الإتيان بالتاء في صورة الاستغناء على الأصل كحاملة في المرأة قال في الصحاح يقال امرأة حامل وحاملة إذا كانت حبلى فمن قال حامل قال هذا نعت لا يكون إلا للإناث ومن قال حاملة بناه على حملت فهي حاملة وأنشد لعمرو بن حسان: تمخضت المنون له بيوم • أنى ولكل حاملة تمام

الناظم بقوله • علامة التأنيث تاء أو ألف • ولا يجمع بينهما فلا يقال حبلاة وأما علقاة فالألف مع وجود التاء للإلحاق بجعفر ومع عدمها للتأنيث (و) العرب (قد أنثوا أسماء كثيرة بتاء مقدرة ويستدل على ذلك) التقدير (بالضمير العائد عليها نحو النار وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب أوزارها وإن جنحوا للسلم فاجنح لها) فالنار والحرب والسلم مؤنثات بدليل عود ضمير المؤنث عليها ولا يخفى ما في ترتيب الآيات من المناسبة وما في مقابلة الحرب بالمصالحة من الطباق (وبالإشارة إليها نحو هذه جهنم) فجهنم مؤنثة بدليل الإشارة إليها بإشارة المؤنث وهي هذه (وبثبوتها) أي التاء (في تصغيره نحو عيينة وأذينة) مصغري عين وأذن من الأعضاء المزدوجة فإن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها وغير المزدوج مذكر كالرأس والقلب (أو) بثبوتها في (فعله نحو ولما فصلت العير) فالعير مؤنثة بدليل تأنيث فعلها (وبسقوطها من عدده كقوله) وهو حميد الأرقط يصف قوسا عربية:

أرمي عليها وهي فرع أجمع • (وهي ثلاث أذرع وإصبع)

فأذرع جمع ذراع وهي مؤنثة بدليل سقوط التاء من عددها وهو ثلاث وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وفي أسام قدروا التا كالكتف

ويعرف التقدير بالضمير • ونحوه كالرد في التصغير

(فصل) (الغالب في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر كقائمة وقائم) ومن غير الغالب في الأسماء غير الصفات نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وفي الصفات التي تنزل على مقصدين وهي الصفات المختصة بالمؤنث كحائض وطامث فإن قصد بها الحدوث في أحد الأزمنة لحقتها التاء فقيل حائضة وطامثة وإن لم يقصد بها ذلك لم تلحقها فيقال حائض وطامث بمعنى ذات أهلية الحيض والطمث (ولا تدخل هذه التاء) الفاصلة صفة المؤنث من صفة المذكر (في خمسة أوزان أحدها فعول) بفتح الفاء

(بمعنى فاعل كرجل صبور) بمعنى صابر (وامرأة صبور) بمعنى صابرة وإنما لم تدخله التاء لعدم جريانه على الفعل ودخول التاء على الصفة محمول على فعلها قاله الشاطبي (ومنه) أي من فعول بمعنى فاعل (وما كانت أمك بغيا أصله بغويا) اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء (ثم أدغم) الياء في الياء وإلا لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء وسأل المازني جماعة من نحاة الكوفة عن هذه الآية بحضرة الواثق بالله فلم يأتوا بوجه الصواب فسأله الواثق عنها فأجاب بما قاله الموضح (وأما قولهم امرأة ملولة) من الملل بمعنى مالة وقد لحقته التاء (فالتاء) فيه ليست للفصل وإنما هي (للمبالغة بدليل) دخولها في المذكر نحو (رجل ملولة وأما امرأة عدوة) أصله عدوورة بواوين ثم أدغم (فشاذ) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فإنه (محمول على صديقة) كما في عكسه وهو حمل صديق على عدوة في قوله ...لم أبخل وأنت صديق والقياس صديقة وهم يحملون الضد على ضده كما يحملون النظير على نظيره (ولو كان فعول بمعنى مفعول لحقته التاء) الفاصلة جوازا (نحو جمل ركوب وناقة ركوبة) وإنما لحقته وإن لم يجر على الفعل فرقا بين المقصدين (و) الوزن (الثاني فعيل بمعنى مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح) بمعنى مجروحة والعلة فيه ما تقدم (وشذ ملحفة جديدة) بالتاء فإنها بمعنى مجدودة ولحقتها التاء (فإن كان فعيل بمعنى فاعل لحقته التاء) الفاصلة (نحو امرأة رحيمة وظريفة) وإنما لحقت فعيلا بمعنى فاعل دون فعيل بمعنى مفعول فرقا بينهما واختصت بفعيل بمعنى فاعل لأنه يجري على الفعل لأن الوصف من رحم وظرف يأتي على فعيل اطرادا فصار كفاعل من فعل بخلافه بمعنى مفعول (فإن قلت مررت بقتيلة بني فلان ألحقت التاء خشية الإلباس) بالمذكر (لأنك لم تذكر الموصوف) المأمون معه الإلباس (و) الوزن (الثالث مفعال) بكسر الميم (كمنحار) يقال رجل منحار وامرأة منحار أي كثير النحر بالحاء المهملة (وشذ ميقانة) بالقاف والنون من اليقين وهو عدم التردد يقال رجل ميقان لا يسمع شيئا إلا أيقنه وامرأة ميقانة وإنما لم تدخله التاء الفاصلة هنا لأنه صفة لا تجري على فعل ولأنه يشبه المصادر الميمية بزيادة الميم في أوله قاله ابن الأنباري (و) الوزن (الرابع مفعيل) بكسر الميم (كمعطير) من العطر (وشذ امرأة مسكينة) لخروجه عن القاعدة ومع ذلك فإنه محمول على فقيرة (وسمع) امرأة (مسكين على القياس) حكاه سيبويه (و) الوزن (الخامس مفعل) بكسر الميم وفتح العين (كمغشم) بالغين والشين المعجمتين وهو الذي لا ينتهي عما يريده ويهواه من شجاعته

فإذا حملت شيئا على ظهرها أو على رأسها فهي حاملة لا غير (قوله ومنه وما كانت أمك بغيا) إشارة إلى الرد على الإمام ابن جني حيث قال إنه فعيل ولو كان فعولا لقيل بغوا كما قيل نهو ورد بأن نهوا شاذ وقال الدنوشري قال البيضاوي وهو فعول من البغي قلبت واوه ياء وأدغمت ثم كسرت الغين اتباعا ولذلك لم تلحقه التاء أو فعيل بمعنى فاعل ولم تلحقه التاء لأنه للمبالغة أو للنسب كطالق اه وتوقف بعضهم في قوله لأنه للمبالغة فإن قضيته أن فعيلا إذا كان للمبالغة معدولا عن فاعل لا تلحقه التاء وينبغي مراجعة النقل في ذلك وقوله أو للنسب يقتضي أن صيغ النسب لا تؤنث مع المؤنث فيقال رجل تمار وامرأة تمار وينبغي مراجعة النقل في ذلك أيضا قال سعدي جلبي في حاشيته قوله وهو فعول من البغي وفي الكشاف قال ابن جني في كتاب التمام ولو كانت فعولا لقيل بغو كما قيل فلان نهو عن المنكر انتهى ورد ما ذكره ابن جني بأنه شاذ لأن القياس فيما إذا اجتمع الواو والياء السابق منهما ساكن قلب الواو ياء وإدغامها في الياء والشاذ لا يقاس عليه قوله ولذلك لم تلحقه التاء لأن فعولا بمعنى فاعل يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور قوله لأنه للمبالغة ويجوز أن يكون تشبيها بفعول كما في ملحفة جديدة ورد القطب كونه للمبالغة بأن نفي الأبلغ لا يستلزم النفي مطلقا وجوابه أنه من باب نفي المقيد وقيده انتهى كلام سعدي جلبي بحروفه قال بعضهم البغي خاص بالمؤنث فلا يقال رجل بغي إنما يقال امرأة بغي لكن نقل بعضهم عن المصباح أنه يقال رجل بغي كما يقال امرأة بغي وفي شرح الأردبيلي ما يوافقه انتهى ومر عن المفصل ما هو صريح في أن صيغ المؤنث لا تؤنث وقال الطيبي عن محيي السنة كل ما كان معدولا عن وجهه ووزنه كان مصروفا عن أخواته كقوله تعالى وما كانت أمك بغيا أسقط الهاء لأنها كانت مصروفة عن باغية وقال صاحب الكشف لم يقل بغية رعاية للفواصل ولك أن تقول لم يقل بغية لأنه مصدر أو بزنته كما قال القاضي في قوله تعالى خلصوا نجيا وكما قال في قوله تعالى وهي رميم (قوله وإلا لو الخ) قال الدنوشري كان الصواب قرن لو بالفاء لأن جواب الشرط إذا كان جملة شرط وجواب قرن بالفاء كقوله تعالى وإن كان كبر عليك الخ انتهى وغرض الشارح تتميم ما أشار به المصنف من الرد على ابن جني بما حاصله أن بغيا لو كان فعيلا بمعنى فاعل لحقته التاء ومر ما أجاب به البيضاوي وما فيه وما أجاب غيره وكان على الشارح أن يتمم بنقل ما استدل به ابن جني ورده فتدبر (قوله على عدوة) كان الأصوب أن يقول على عدو فليتأمل (قوله جوازا) قال السنباطي يفيد بظاهره أن فعولا بمعنى مفعول يجوز فيه لحوق التاء وعدمه في كل مثال وليس كذلك بل المفهوم من كلام شراح التسهيل وغيرهم أن لحوق التاء إنما هو على وجه الندور في أسماء مخصوصة انتهى وقال الدنوشري يفهم منه أن التاء ليست لازمة لكن نص الشيخ زكريا بلزومها كما لا يخفى .

(ومدعس) بالدال والعين والسين المهملات من الدعس وهو الطعن يقال رمح يدعس به وعلة عدم لحاق التاء في هذين الوزنين ما تقدم في الثالث وإلى هذه الأوزان الخمسة أشار الناظم بقوله ولا تلي فارقة فعولا الأبيات الثلاثة (وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس) الجامد الذي لا يصنعه مخلوق (كثيرا كتمرة) وتمر بفتح المثناة فوق سكون الميم (ولعكسه) أي لفصل الجنس من واحدة (في جبأة) بفتح الجيم وسكون الموحدة بعدها همزة ضرب من الكمأة أحمر (وكمأة) بفتح الكاف وسكون الميم وبفتح الهمزة وهي التي تميل إلى الغبرة والسواد وقول الموضح (خاصة) مخرج لسيارة وميارة فإنهما جمعا سيار وميار لا من أسماء الأجناس لغلبة التأنيث عليهما قال الله تعالى وجاءت سيارة وعلى تقدير كونهما من أسماء الأجناس فالقيد مصروف إلى الجامد وهذان مشتقان وتأتي التاء لفصل الواحد من الجنس الذي يصنعه المخلوق قليلا نحو لبن ولبنة وقد تكون التاء لازمة فيما يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وهو المعتدل والمعتدلة من الرجال والنساء لا بالطويل ولا بالقصير (و) تأتي التاء (عوضا من فاء كعدة) وأصلها وعد بكسر الواو فكرهوا ابتداء الكلمة بواو مكسورة فنقلوا كسرة الواو إلى العين ثم حذفوا الواو وعوضوا منها التاء في غير محل المعوض منه لأن تاء التأنيث لا تقع صدرا وتأتي عوضا من عين كإقامة (أو) من لام كسنة) وأصلها سنو أو سنة بدليل قولهم في الجمع بالألف والتاء سنوات أو سنهات فكرهوا تعاقب حركات الإعراب على الواو لاعتلالها وعلى الهاء لخفائها فحذفوا الواو والهاء وعوضوا منه التاء في محل المعوض منه على القياس (أو) عوضا (من) حرف (زائد لمعنى) وهو ياء النسب (كأشعثي وأشاعثه) وأزرق وأزارقة ومهالبة نسبة إلى أشعث وأزرق ومهلب فالتاء فيهن عوض من ياء النسب ألا ترى أنهما لا يجتمعان وإنما يقال الأشعثيون والأشاعثة وكذا الباقي (أو) عوضا (من) حرف (زائد لغير معنى) وهو ياء مفاعيل (كزنديق وزنادقة) فالتاء عوض من ياء زناديق فإذا جيء بالياء لم يجئ بالتاء بل يقال زناديق فالياء والتاء متعاقبان هنا قاله في شرح الكافية والزنديق هو الذي لا ينتحل دينا وقيل هو الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر (و) تأتي التاء (للتعريب) بالعين المهملة أي لتعريب الأسماء الأعجمية (كموازجة) جمع موزج بفتح الميم وسكون الواو وفتح الزاي المعجمة بعدها جيم وهو الخف وقيل الجورب والقياس موازج فدخلت التاء في جمعه ليدل على أن أصله أعجمي فعرب والفرق بين المعرب وغيره أن العرب إذا استعملت الأعجمي فإن خالفت بين ألفاظه فقد عربته وإلا فلا (و) تأتي التاء (للمبالغة) في الوصف (كراوية) لكثير الرواية وإنما أنثوا المذكر لأنهم أرادوا أنه غاية في ذلك الوصف والغاية مؤنثة (ولتأكيدها) أي المبالغة الحاصلة بغير التاء (كنسابة) وذلك لأن فعالا يفيد المبالغة بنفسه فإذا دخلت عليه التاء أفادت تأكيد المبالغة لأن التاء للمبالغة (و) تأتي التاء (لتأكيد التأنيث كنعجة) لأن انفراد المؤنث باسم غير المذكر يفيد التأنيث كعجوز وأتان فكان يكفي أن يقال نعج لأنه يفيد التأنيث بنفسه فدخول التاء فيه لتأكيد التأنيث

(فصل) (لكل واحد من ألفي التأنيث) المقصورة والممدودة (أوزان نادرة ولا تتعرض لها في هذا المختصر) لكون الناظم لم يذكرها (وأوزان مشهورة) في الاستعمال وتقدم في باب ما لا ينصرف أن المقصور أصل للممدودة فلذلك قدمها (فمشهور أوزان المقصورة اثنا عشر) وزنا (أحدها فعلى بضم الأول وفتح الثاني كأربى) بالراء المهملة والباء الموحدة اسما (للداهية) بالدال المهملة وجمعها دواه وأعظمها الموت

(قوله والزنديق هو الذي لا ينتحل الخ) في دقائق المنهاج لابن الملقن بعد أن ذكر أن كلام الرافعي اختلف في حقيقته ما نصه وادعى صاحب المستعذب على المهذب أن المشهور فيه أنه الذي يظهر الإسلام ويخفي الكفر لكن هذا هو المنافق فالأقرب أنه من لا ينتحل دينا انتهى ونقل ابن كمال باشا في رسالة الزنديق عن العلامة في شرح المفتاح أن تفسيره بالمبطن للكفر اصطلاح الفقهاء وأنه في لسان العرب يطلق على من ينفي الباري وعلى من يثبت الشريك له وعلى من ينكر حكمته غير مخصوص بالأول كما زعمه ثعلب ولا بالثاني كما هو الظاهر من كلام الجوهري ونقل عن بعضهم أن الكافر اسم لمن لا إيمان له فإن أظهر الإيمان خص باسم المنافق وإن قال بقدم الدهر وإسناد الحوادث إليه خص باسم الدهري وإن كان مع اعترافه بنبوة النبي صلى الله عليه وسلم وإظهاره عقائد الإسلام يبطن الكفر خص باسم المنافق وقال إن اعتبار هذا القيد إنما عرف الزنديق الإسلامي وإلا فقد يكون من المشركين وقد يكون من أهل الذمة ثم ذكر أن بهذا القيد وإن لم يكن معتبرا فيه وبقيد اعترافه بوجود الصانع المختار يفارق الملحد فإنه من مال عن المنهج المستقيم إلى أي جهة من جهات الكفر قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى إن الذين يلحدون في آياتنا يقال ألحد الحافر ولحد إذا مال عن الاستقامة فحفر في شق فاستعير للانحراف في تأويل آيات القرآن عن جهة الصحة والاستقامة انتهى ولم يصب في القيد المستعار له بقوله في آيات القرآن فإنما في الآية الكريمة مستعارة للانحراف عن جهة الصحة والاستقامة مطلقا لا للانحراف عنها في آيات الله وإلا لما احتيج إلى قوله في آياتنا وظهر بأن الفرق بين الملحد والزنديق والدهري والمنافق وأن الزنديق ليس الملحد الدهري كما ظن صاحب المغرب (فصل)

(وادى وشعبى) بمعجمة فمهملة فموحدة اسمين (لموضعين قال) جرير .

(أعبدا حل فى شعبى غريبا) . ألؤما لا أبا لك واغترابا

(وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها) فى لسان العرب (ويرده عليه أربى بالنون) اسما (لحب) من البقل (يعجن به اللبن وجنفى) بالجيم والنون والفاء اسما (لموضع وجعبى) بالجيم والعين المهملة والباء الموحدة اسما (لعظام النمل) جمع عظيم لا أعظم والمراد به كبار النمل اللاتى يعضضن ولهن أفواه واسعة قاله الفالى وزحبى بالزاى والحاء المهملة والباء الموحدة لموضع وحلكى بالحاء المهملة لدويبة قال أبو على الفارسى هى مقصورة حكاه عنه ابن جنى فى القد (وقد تبين) من عدم اشتهار ما ذكر (أن عد الناظم لفعلى فى الاوزان المشهورة مشكل) لانها من الاوزان النادرة بل قال خطاب المرادى أنها شاذة الوزن (الثانى فعلى بضم الاول وسكون الثانى اسما كان كبهمى) بالموحدة اسما لنبت حكاه الجوهرى يقال أبهمت الارض كثر بهماها (أو صفة) لا مذكر لها (كحبلى) أو) ما لها مذكر نحو (الطولى) أنثى الاطول (أو مصدرا كرجعى) مصدر رجع الوزن (الثالث فعلى بفتحتين اسما كان كبردى) بالموحدة (لنهر بدمشق أو مصدرا كمرطى) بالطاء المهملة (لمشية أو صفة كحيدى) بالحاء والدال المهملتين بينهما ياء مثناة تحتانية يقال حمار حيدى أى يحيد عن ظله إذا تخيل منه. الوزن (الرابع فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه بشرط أن يكون إما جمعا كقتلى) جمع قتيل (وجرحى) جمع جريح (أو مصدرا كدعوى) مصدر دعا (أو صفة كسكرى) وسبق مؤنث سكران وسيفان للطويل فإن كان فعلى اسما كأرطى وعلقى ففى ألفه وجهان) مبنيان على الصرف وعدمه فمن صرف قدر الالف للإلحاق ومن منع قدرها للتأنيث والارطى شجر الرمل يدبغ به الاديم يقال أديم مأروط أى مدبوغ وقد يكون أرطى أفعل لانه يقال أديم مرطى حكاه فى الصحاح والعلقى نبت. الوزن (الخامس فعالى بضم أوله) وتخفيف ثانيه (كحبارى) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء المهملة (وسمانى) بالسين المهملة والنون (لطائرين) ذكرين أو أنثيين (وفى الصحاح أن ألف حبارى ليست للتأنيث وهو وهم) بفتح الهاء من صاحب الصحاح (فإنه قد وافق على أنه ممنوع الصرف) ومنع الصرف دليل على أن ألفه للتأنيث الوزن (السادس فعلى بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا كسمهى) بالمهملة (للباطل) وللكذب وللهواء بين السماء والارض. الوزن (السابع فعلى بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه كسبطرى) بمهملات وموحدة (ودفقى) بالدال والفاء والقاف (لضربين من المشى) فالاول مشية فيها تبختر والثانى مشية فيها تدفق وإسراع. الوزن (الثامن فعلى بكسر أوله وسكون ثانيه إما مصدرا كذكرى) مصدر ذكر ذكرا وذكرى مما توافق فيه كلمتان فيما عدا ألف التأنيث (أو جمعا وذلك) شيئان (حجلى) بالحاء المهملة والجيم (جمعا للحجل بفتحتين اسما لطائر وظربى) بالظاء المشالة) والراء والباء الموحدة (جمعا للظربان بفتح أوله وكسر ثانيه اسما لدويبة ولا ثالث لهما فى الجموع) وذلك معلوم من عدم الإتيان معهما بالكاف ولكن ذكره تأكيدا. الوزن (التاسع فعيلى بكسر أوله وثانيه مشددا نحو حثيثى) بحاء مهملة وثاءين مثلثتين بينهما ياء مثناة تحتانية اسم مصدر حث على الشىء إذا حض عليه (وخليفى) بالخاء المعجمة

(قوله أعبدا الخ) بعده قوله ذكره الشارح أتلك من بهم . فلا كعبا بلغت ولا كلابا وذكر بعضهم أن شعبى اسم بلدة وهو لا يخالف قول الشارح لموضعين (قوله بشرط أن يكون إما جمعا الخ) لا يشكل عليه نحو كسرى علما لانه معرب قال الإمام المرزوقى وكسرى معرب ومنهم من يفتح الكاف فاختار كسره وفعل فى الاسم موجود نحو دقل وليس فى الصفات والبصريون يختارون الفتح فى أوله بدلالة أن النسبة إليه كسروى باتفاق بفتح الكاف وأن فعل أكثر فى الكلام من فعل بكسر أوله (٢٨٩) وأن هذا ليس مما يغيره النسب وجمعه أكاسرة على غير قياس انتهى (وأقول) على كلام البصريين يحمله قول المصنف بشرط أن يكون إما جمعا الخ (قوله حكاه فى الصحاح) عبارة الصحاح الارطى شجر من شجر الرمل وهو أفعل من وجه وفعل من وجه لانهم يقولون أديم مأروط إذا دبغ بورقه ويقولون أديم مرطى انتهى وبه يعلم ما فى عبارة الشارح ووجه ما أشار إليه فى الصحاح أن قولهم مأروط يدل على أن الهمزة أصلية والالف زائدة وقولهم مرطى يدل على أن أرطى أفعل والالف فى آخره منقلبة عن ياء ومرطى كمرمى من رميت وتبين أن كلام الصحاح لف ونشر غير مرتب لان الدليل ليس على ترتيب المدعى فتأمل (قوله ولا ثالث لهما فى الجموع) فى القاموس أنهما اسما جمع قال الدنوشرى وما لنا جمع بوزن فعلى بكسر فاء غير ظربى حجلى

وقال فى القاموس هذان اسما جمع

وهذا القول عندى اسما قال بعض الفضلاء والظاهر أنهما من الجمع لوجود المفرد والدلالة على المتعدد ولعل وجه كلام القاموس أنه لا يحكم على وزن فعلى بأنه جمع بمجرد وجود لفظين منه ووجود المفرد لا يصلح دليلا على الجمعية بدليل تمر وتمرة بالجملة لا ثمرة لهذا الخلاف (قوله اسم مصدر الخ) قد يقال لا نسلم ذلك بل هو مصدر وهو صريح قول المرادى ولم يجئ إلا مصدرا وذكر ان خصيصاه يجود

والفاء الخلاقة وفى الأثر عن عمر رضى الله عنه لولا الخليفى لأذنت (وحكى الكسائى هو من خصيصاء قومه بالمد وهو شاذ) وقياسه القصر كما مثل به فى التسهيل الوزن (العاشر فعلى بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه ككفرى) بالفاء والراء وفى القاموس أنه مثلث الكاف والفاء والكفرى والكافور (لوعاء الطلع) أى طلع النخل سمى بذلك لأنه يكفره أى يستره ويغطيه والشيبانى يجعله الطلع نفسه والفراء يجعله للطلع حين يتشقق قال القالى والأول هو الصحيح لأن الاشتقاق يدل على صحته (وحذرى وبذرى) بذالين معجمتين وراءين مهملتين وبحاء مهملة فى الأول وباء موحدة فى الثانى وهما (من الحذر والتبذير) وقال ابن ولاد البذرى بالذال المعجمة الباطل الوزن (الحادى عشر فعيلى بضم أوله وفتح ثانيه مشددا كخليطى) بالخاء المعجمة والطاء المهملة اسما (للاختلاط) يقال وقعوا فى خليطى إذا اختلط عليهم أمرهم (وقبيطى) بالقاف والباء الموحدة والطاء المهملة اسما (للناطف) الوزن (الثانى عشر فعالى بضم أوله وتشديد ثانيه نحو شقارى) بالشين المعجمة والقاف والراء المهملة (وخبازى) بالخاء المعجمة والباء الموحدة والزاى اسمين لنبتين (وخضارى) بالخاء والضاد المعجمتين والراء المهملة اسما (لطائر (تنبيه) نحو جنق) مما كان على وزن فعل بضم الفاء وفتح العين (ونحو خليق) مما كان على وزن فعيل بكسر الفاء وتشديد العين المكسورة (ونحو خليطى) مما كان على وزن فعيل بضم الفاء وتشديد العين المفتوحة (ليس من الأوزان المختصة بالمقصورة بدليل) وجودها فى أوزان الممدودة فالأول كما فى (عرواء) بضم العين المهملة وفتح الراء المهملة قرة الحمى ومسها فى أول رعدتها كما فى القاموس زيادة على الصحاح (و) الثانى كما فى (فخيراء) بكسر الفاء وتشديد الخاء المعجمة من الفخر والفخيراء الرجل الفخر (و) الثالث كما فى (دخيلاء) بضم الدال المهملة وتشديد الخاء المعجمة ولم يحفظ بالمدخيرى يقال وهو عالم بدخيلاء أمورك أى بباطنها (ومشهور أوزان الممدود سبعة عشر) وزنا (أحدها فعلاء بفتح أوله وسكون ثانيه اسما كان كصحراء أو مصدرا كرغباء) مصدر رغب بالراء المهملة والغين المعجمة (أو صفة كحمراء وديمة هطلاء) والديمة بكسر الدال المهملة وسكون الياء المثناة تحت قال أبو زيد هو المطر الذى ليس فيه رعد ولا برق وأقله ثلث النهار أو ثلث الليل والهطل تتابع المطر (أو جمعا فى المعنى كطرفاء) بالطاء والراء المهملتين وبالفاء ويضاف للغابة نا موحدة فيقال طرفاء الغابة وهى شجر ومنها اتخذ منبره صلى الله عليه وسلم وفى القاموس أنها أربعة أصناف منها الأثل الواحدة طرفاءة وطرفة وفى الصحاح قال سيبويه واحد وجمع (و) الوزن (الثانى والثالث والرابع أفعلاء بفتح العين وأفعلاء بكسرها وأفعلاء بضمها كقولهم يوم الأربعاء) بفتح الباء وكسرها وضمها (سمع فيه الأوزان الثلاثة) وهو اليوم المعروف وفى تحشية التسهيل بخط مؤلفه اسم اليوم أربعاء بفتح الباء وكسرها بفتح الهمزة وضم الباء عمود الخيمة وبضمها موضع (و) الوزن (الخامس فعللاء) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه (كعقرباء) اسما (لمكان و) الوزن (السادس فعالاء بكسر الفاء كقصاصاء) بقاف وصادين مهملتين اسما (للقصاص و) الوزن (السابع فعللاء بضم الأول والثالث كقرفصاء) بقاف فراء ففاء فصاد مهملة لنوع من القعود يقال قعد القرفصاء إذا قعد على قدميه وأمس الأرض أليتيه الوزن (الثامن فاعولاء بضم الثالث كعاشوراء) لعاشر المحرم وحكى أبو عمرو الشيبانى فيه القصر. الوزن (التاسع فاعلاء بكسر الثالث كقاصعاء) بالقاف والصاد والعين المهملتين اسما (لأحد جحرة اليربوع) وهو حيوان فوق الفأرة يداه أقصر من رجليه عكس الزرافة ومن أسماء جحرته أيضا نافقاء ونافقاء. الوزن (العاشر فعلياء بكسر الأول وسكون الثانى نحو كبرياء) بمعنى التكبر. الوزن (الحادى عشر مفعولاء كمشيوخاء) بالشين والخاء المعجمتين للشيوخ وضبطه ابن مالك بالحاء المهملة قال ومعناه اختلاط الأمر. الوزن (الثانى عشر فعالاء بفتح أوله وثانيه نحو براساء) بالباء الموحدة والراء والسين المهملتين (بمعنى الناس يقال ما أدرى أى البراساء هو)

قصره وقد يقال إن اسم ليس مضافا لمصدر بل مصدر (قوله والكافور لوعاء الخ) لا ينافى ما قاله أن الكافور يطلق أيضا على غير وعاء الطلع فليتأمل (قوله أو مصدرا الخ) قال الدنوشرى لو أدخله فى قوله اسما لأن المصدر على الصحيح اسم جامد غير مشتق كان أولى وكذلك لو أدخل فى قوله اسما طرفاء ونحوه مما هو جمع فى المعنى لكان أولى أيضا تأمل (قوله نافقاء) ذكر بدله فى باب جموع التكسير راهطاء وذكر أن الثلاثة أسماء لجحرة اليربوع وبينها فراجعه

أى الناس هو (وبراكاء) بالموحدة والراء المهملة (بمعنى البروك) وهو أن يبركوا أبلهم ويترلوا عن خيلهم ويقاتلوا رجالة وبراكاء كل شىء معظمه وشدته يقال وقع فى براكاء الأمر وفى براكاء القتال أى فى معظمه وشدته قال بشر بن أبى حازم :

ولا ينجى من الغمرات إلا ٭ براكاء القتال أو الفرار

قاله القالى الوزن (الثالث عشر فعيلاء بفتح أوله وكسر ثانيه نحو قريثاء وكريثاء) بمثلثتين وراءين مهملتين فيهما وبالقاف فى الأول والكاف فى الثانى (نوعان من البسر) بضم الموحدة وسكون المهملة قال الكسائى بسر قريثاء ممدود وهو أطيب التمر بسرا وقال أبو الجراح تمر قريثا غير ممدود الوزن (الرابع عشر فعولاء بفتح أوله وضم ثانيه نحو دبوقاء) بالدال المهملة والباء الموحدة والقاف المدودة بفتح العين المهملة وكسر الذال المعجمة. الوزن (الخامس عشر فعلاء بفتحتين نحو خفقاء) بالخاء المعجمة والفاء والقاف اسما (لموضع قاله ابن الناظم) فى بعض نسخ الشرح (وإنما هو بالجيم والنون والفاء) كما هو الغالب فى نسخ ابن الناظم ونصه وفعلاء مخففا اسم مكان (ولا نظير له إلا الدأثاء) بفتح الدال المهملة والهمزة والثاء المثلثة اسما (للأمة وقرماء) بالقاف والراء اسما (لموضع) ذكره فى الصحاح فى مادة الفاء ولم يذكره فى مادة القاف قال فى القاموس فى فصل الفاء وقول الجوهرى فرماء موضع سهو وإنما هو بالقاف وقال فى فصل القاف وقرى كجمزى وبعد موضع باليمامة لبنى امرئ القيس وموضع بين مكة والمدينة (وعلى هذا التقدير فعد الناظم لذلك فى المشهور) من أوزان الممدودة (مشكل) لأنه وزن نادر جدا (وفى المحكم) لابن سيده (أن جنفاء بالجيم والنون والفاء والقصر موضع وأنه بالمد أيضا موضع) فذكره فيما يختص بالمد مشكل. الوزن (السادس عشر فعلاء بكسر أوله وفتح ثانيه نحو سيراء) بالسين المهملة والياء المثناة تحت ثوب مخلوط بحرير وقيل ما على من القز وقيل برد فيه خطوط صفر أو أيضا نبت وأيضا الذهب. الوزن (السابع عشر فعلاء بضم أوله وفتح ثانيه خيلاء) بالخاء المعجمة والياء المثناة التحتانية الكبر والعجب.

﴿ هذا باب المقصور والممدود ﴾

المقصور هو الاسم المتمكن الذى حرف إعرابه ألف لازمة كالفتى والمصطفى بخلاف إذا ورأيت أخاك فلا يسمى مقصورا والممدود هو الاسم المتمكن الذى آخره همزة بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء بخلاف أولاء وشاء فلا يسمى ممدودا (قصر الأسماء ومدها ضربان قياسى وهو وظيفة النحوى وسماعى وهو وظيفة اللغوى وقد) اعتنى اللغويون بهما حتى (وضعوا فى ذلك كتبا وضابط الباب عند النحويين ليرجع إليه (أن الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام أحدها ما له نظير من الصحيح) الآخر (يجب فتح ما قبل آخره) قياسا (وهذا النوع مقصور بقياس) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

إذا اسم استوجب من قبل الطرف ٭ فتحا وكان ذا نظير كالأسف

فلنظيره المعل الآخر ٭ ثبوت قصر بقياس ظاهر

(وله أمثلة منها كونه مصدر فعل) بكسر العين (اللازم نحو جوى جوى) بالجيم (وهوى هوى وعمى عمى فإن نظائرها من الصحيح) الآخر (فرح فرحا) وبطر بطرا (وأشر أشرا) وفتح ما قبل آخرها واجب مطرد

(قوله فعلاء بفتحتين نحو خفقاء) فيه نظر فقد قال ابن يعيش الحلبى فى شرح المفصل ومن ذلك أى مما اجتمع فيه زيادتان فى صل واحد فعلاء بضم الفاء والعين قالوا جنفاء وقرماء ولم يأت صفة فالجنفاء اسم ماء لمعاوية بن عامر قال الشاعر : رحلت إليك من جنفاء حتى ٭ أنخت فناء بيتك بالمطال وقرماء بالقاف وتحريك العين موضع والجوهرى ذكره بالفاء وهو تصحيف إنما هو بالقاف وقد قالوا فى الصفة الدأداء بمعنى الأمة يقال دأداء أو دأثاء مقلوب منه قال ابن السكيت ليس فى الكلام فعلاء بالتحريك إلا حرف واحد وهو الدأثاء يعنى فى الصفات اه وهو مخالف لكلام المصنف من وجوه كما ترى فتأمله والصف عبد الله ويفهم من كلام ابن يعيش كما يعلم من تصفح كلامه أن فعلاء هنا بضم أوله وضم ثانيه تأمل وقال فى الصحاح وجنفى على فعلى بضم الفاء وفتح العين اسم موضع عن ابن السكيت انتهى وقال فى القاموس فى مادة جنف وكجمزى وأربى وبعدان وكجيراء ماء لفزارة لا موضع ووهم الجوهرى انتهى وقال الجوهرى فى مادة دأث والدأثاء الأمة وقد يحرك لحرف الحلق وهو نادر لأن فعلاء بفتح العين لم يجئ فى الصفات وإنما جاء حرفان فى الأسماء فقط وهو قرماء وجنفاء وهما موضعان انتهى وهذا البحث يحتاج إلى مزيد تحرير فليتأمل ﴿ هذا باب المقصور والممدود ﴾ (قوله بخلاف إذا الخ) كان عليه أن يذكر محترز قوله اسم كما صنع المصنف أول الكتاب حيث قال وخرج بذكر الاسم نحو يخشى وزاد الشارح هناك خروج الحرف فقال والحرف نحو على وكذا على قياسه فقال فى تعريف الممدود الآتى كان حقه أن يقول بخلاف جاء الخ (قوله وبطر بطرا) تمم به الشارح ليكون نظير ما قبله فى عدة الأمثلة وكونها ثلاثة

لان فعل اللازم قياس مصدره فعل بفتحتين (قال ابن عصفور وغيره) تبعا لسيبويه والفراء (وشذ الغراء) بالغين المعجمة المفتوحة و(المد مصدر غرى) بكسر الراء (فهو غر) وفي الصحاح في فصل الغين المعجمة والراء غرى بالشيء بالكسر أي أولع به والاسم الغراء بالفتح والمد (وأنشدوا) لكثير

(إذا قلت مهلا غارت العين بالبكا ¤ غراء ومدتها مدامع نهل)

هذا قول ابن عصفور وموافقيه (وفيما قالوه نظر لان أبا عبيدة حكى) عن خالد بن مكتوم (غاريت بين الشيئين غراء أي واليت) بينهما (ثم أنشده) أي بيت كثير المتقدم (وعلى) قول أبي عبيدة (هذا فالمد قياسي كاسيأتي لان غاريت غراء) بالكسر له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف (كقاتلت قتالا) ثم قال أبو عبيدة (وغاريت فاعلت من غريت) بالشيء أغرى (به وأنشد) أبو عبيدة والجوهري (أسلو بدل مهلا وفاضت بدل غارت وحفل بدل نهل) بضم النون وتشديد الهاء أي كثيرة متتابعة دل عليه رواية حفل بضم الحاء المهملة وتشديد الفاء أي ممتلئة ولا يبعد عندي أن يقال الغراء بالفتح والمد اسم مصدر كالكلام والسلام وقياس المصدر غرى بالقصر وما حكاه أبو عبيدة من باب فاعل لا من باب فعل وكل استشهد بحسب ما رواه وقد جزم الجوهري بأن الغراء بالفتح والمد اسم مصدر غرى والغراء بالكسر والمد مصدر غاريت واختلفوا في الغراء في بيت كثير فابن عصفور يرى أنه بالفتح والمد وأبو عبيدة يرى أنه بالكسر والمد وتابعه على ذلك الجوهري فلم يتواردا على محل واحد (ومنها فعل بكسر أوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو فرية وفرى) بالفاء والراء الكذب (ومرية ومرى) بالراء الجدال (فإن نظيره) من الصحيح (قربة وقرب) بكسر القاف فيهما (ومنها فعل بضم أوله وفتح ثانيه جمعا لفعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو دمية ودمى) بالدال المهملة الصور المنقوشة في الحائط وتطلق على الصور الجميلة على سبيل التشبيه (ومدية ومدى) بالدال المهملة السكين (وزبية وزبى) بالزاي المضمومة وسكون الموحدة الحفيرة تحفر للأسد (وكسوة وكسى) بالكاف والسين المهملة (فإن نظيرها) من الصحيح (حجة وحجج وقربة وقرب) بضم الحاء والقاف فيهما وإلى ذلك أشار الناظم بقوله كفعل وفعل في جميع ما ¤ كفعلة وفعلة . . . (ومنها اسم مفعول ما زاد على الثلاثة نحو معطى) من الرباعي ومقتنى من الخماسي (ومستدعى) من السداسي (فإن نظيره) من الصحيح (مكرم) ومحترم (ومستخرج) بفتح ما قبل الآخر فيهن . القسم (الثاني) من أقسام المعتل بالألف (أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألف وهذا النوع ممدود بقياس) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وما استحق قبل آخر ألف ¤ فالمد في نظيره حتما عرف

(وله أمثلة منها أن يكون الاسم مصدر الأفعل) بسكون الفاء وفتح العين (أو افعل) بكسر الفاء وسكون العين (أوله همزة وصل) فالأول (كأعطى إعطاء و) الثاني نحو (ارتأى ارتآء) قال الجوهري ارتأى افتعل من الرأي والتدبير اه والأصل ارتأى ارتأيا قلبت الياء في الفعل ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفي المصدر قلبت همزة لتطرفها إثر ألف زائدة (واستقصى) الأمر (استقصاء) تتبعه وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

لمصدر الفعل الذي قد بدئا ¤ بهمز وصل كارعوى وكارتأى

(فإن نظير ذلك) أي نظير ما كان مصدر الأفعل من الصحيح (أكرم إكراما و) نظير ما كان مصدر الفعل أوله همزة وصل من الصحيح (اكتسب اكتسابا) فإنه من افتعل (واستخرج استخراجا) فإنه من استفعل (ومنها أن يكون مفردا لأفعلة) سواء كانت الهمزة فيه مبدلة عن واو أو ياء فالأول (نحو كساء وأكسية و) الثاني نحو (رداء وأردية) والأصل كساو وردای (فإن نظيره) من الصحيح (حمار وأحمرة وسلاح وأسلحة ومن ثم) أي من أجل أن أفعلة حقها أن تكون جمعا للممدود ولا تكون جمعا للمقصور (قال الأخفش أرحية) جمع رحى

(قوله غارت الخ) قال العيني وغارت من غار الغيث الأرض يغيرها أي سقاها وقيل من غارت عينه تغور غورا إذا دخلت في الرأس وغارت تغار لغة فيه والأول أنسب وغراء نصب على الحال بمعنى مغارية اه ولو قال بمعنى جرية كان أولى لان الوصف غر وينظر معنى قول المصنف فاعلت من غريت مع قوله قبله نقلا عن أبي الحاكى له عن تقدم غاريت بين الشيئين الخ فإن الأول يقتضي أنه بمعنى الموالاة والثاني يقتضي أنه من غرى بالشيء أي أولع به (قوله ولا يبعد الخ) كونه اسم مصدر فيه نظر لاستيفائه حروف الفعل بخلاف ما نظر به وقول الشارح وتابعه الخ وفيه نظر لان الجوهري مصرح بأن الغراء بالفتح والمد مصدر غرى كما حكاه الشارح عنه بقوله وفي الصحاح الخ بحسب ما رآه ينظر هل العبارة بحسب ما رآه أو ما رواه

من الباقى (وأقفية) جمع قفى من الوارى (من كلام المولدين لأن رحى وقفى مقصوران) والرحى الطاحونة مؤنثة والقفا مؤخر العنق يذكر ويؤنث (وأما قوله) وهو مرة بن محكان التيمى

(فى ليلة من جمادى ذات أندية) لا يبصر الكلب من ظلمائها الطنبا

(والمفرد ندى بالقصر فضرورة وقيل) ليس بضرورة ولكنه (جمع) بالبناء للمفعول (ندى) بالقصر (على نداء) بالمد (كجمل وجمال) بالجيم (ثم جمع نداء) الممدود (على أندية) فأندية على هذا جمع الجمع (و) هذا القول (يبعده أنه لم يسمع نداء جمعا) ولو سمع لنقل واللازم منتف فالملزوم كذلك (ومنها أن يكون مصدرا لفعل بالتخفيف) والفتح حال كونه (دالا على صوت كالرغاء والثغاء) بضم المهملة والمثلثة أولهما وفتح ثانيهما وإعجامه والرغاء صوت ذوات الخف والثغاء صوت الشاة من الضأن والمعز (فإن نظيره) من الصحيح (الصراخ أو) دالا (على داء نحو المشاء) يقال مشى بطنه مشاء (فإن نظيره) من الصحيح (الدوار) بضم الدال وفى آخره راء مهملة زاد فى القاموس فتح الدال قال وهو شبيه الدوران يأخذ فى الرأس (والزكام) بضم الزاى. القسم (الثالث أن يكون لا نظير له) من الصحيح (فهذا إنما يدرك قصره ومده بالسماع فمن المقصور سماعا الفتى واحد الفتيان والسنا الضوء والثرى) بالمثلثة (التراب والحجى) بكسر الحاء المهملة وبالجيم (العقل) وهو صفة يميز بها بين الحسن والقبيح (ومن الممدود سماعا الفتاء لحداثة السن والسناء للشرف) بالشين المعجمة (والثراء) بالمثلثة (لكثرة المال والحذاء) بكسر الحاء المهملة وبالذال المعجمة (للنعل) بالنون والعين المهملة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

والعادم النظير ذا قصر وذا مد بنقل كالحجى وكالحذا

(مسئلة) (أجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وقصر ذى المد إضطرارا مجمع * عليه ... (كقوله)

لابد من صنعا وإن طال السفر وإن تحنى كل عود ودبر

بقصر صنعا للضرورة وجواب الشرط محذوف أى لابد منه وتحنى من حنى ظهره إذا احدودب والعود بفتح العين المهملة وسكون الواو المسن من الإبل ودبر بفتح الدال وكسر الموحدة من دبر البعير بالكسر يدبر دبرة ودبورا إذا عقر ظهره (وقوله)

فهم مثل الناس الذى تعرفونه (وأهل الوفا من حادث وقديم)

فقصر الوفاء للضرورة وهو ممدود وأراد أن هؤلاء القوم الذين مدحهم مثل الناس يعرفونهم ويضربون بهم مثلا فى كل نوع من أنواع الخير وأنهم مع هذا أهل الوفاء بالعهود من حادث متجدد وقديم ماض ومنع الفراء قصر الممدود للضرورة فيما له قياس يوجب مده نحو فعلاء لأن فعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدودا فلا يجوز عنده أن يقصر للضرورة ورد بقول الأقيشر

فقلت لو باكرت مشمولة صفرا كلون الفرس الأشقر

فقصر صفرا للضرورة وهى فعلاء أنثى أفعل فلهذا لم يعتد بخلافه وحكى الإجماع على الجواز تبعا للناظم (واختلفوا فى جواز مد المقصور للضرورة فأجازه الكوفيون متمسكين بنحو قوله)

سيغنينى الذى أغناك عنى (فلا فقر يدوم ولا غناء)

فمد غنى للضرورة مع أنه مقصور وورد فى الاختيار كقراءة طلحة بن مصرف يكاد سناء برقه بالمد ووافقهم ابن ولاد وابن خروف (ومنعه البصريون) وقالوا القراءة شاذة (وقدروا الغناء فى هذا البيت مصدراً لغانيت) لأنه يقال غانيت غناء كقاتلت قتالا (لا مصدراً لغنيت) فنى كرضيت رضى (وهو تعسف) وإلى الخلاف فى ذلك أشار الناظم بقوله * والعكس بخلف يقع *

(هذا باب كيفية التثنية) (قوله والقاضية) صدق حد المنقوص عليه نظر لأن تاء التأنيث طارئة عليه ينوى بها الانفصال فلا ينافى كون آخره ياء كما أن فتح الياء قبلها لأجلها لا ينافى كون التاء ساكنة أصالة (قوله متى ماتلقنى الخ) الخطاب فى تلقنى لعمارة ابن زياد وفردين حال من الفاعل والمفعول جميعا وترجف جواب الشرط (قوله وتستطارا) من استطار الشىء إذا طير وفيه وجوه الجزم بحذف النون والأصل تستطاران فالضمير للروانف لأنها تثنية فى المعنى لأن كل ألية لها رانفة من قبيل فقد صغت قلوبكما أو للأليتين أو عائد على المخاطب والألف بدل من نون التوكيد والأصل تستطارن أو عائدا إلى الروانف بمعنى تستطارن هى أو النصب بإضمار أن فى تأويل المصدر أى يكن منك رجف الروانف والاستطارة (قوله كمعطى الخ) كون ألف معطى خامسة فيه نظر وقد يقال إنه بالعين المهملة المفتوحة والطاء المشددة (٢٩٤) اسم مفعول من عطى من التعاطى (قوله كفتى) قال الدنوشرى مصدر الفتى الفتاء يقال فتى بين الفتاء وهو من المصادر التى لا أفعال لها وألف الفتى منقلبة عن ياء لأنك تقول فتية وفتيان كما ذكر الموضح . فإن قيل الفتوة تدل على أن أصل ألف الفتى واو قلت قال بعضهم الواو فى الفتوة منقلبة عن الياء لوجود الضمة قبلها على الشذ كما قالوا قضوا لوجل بقلب الياء واوا لأجل الضمة قبلها لأنه من قضيت فلما كان هذا القلب عارضا لم يكن فيه دلالة على أصالة الواو ونظير ذلك نحو غازية من غزوت لما كانت عارضة فيه لم يستدل بها على أصالتها فليتأمل (قوله غير مبدلة) قال السنباطى هو شامل الأصلية وهى التى فى حرف أو شبهه والمجهولة الأصل وهى التى فى اسم لا يعلم أصله نحو ذلك والهوإذ لا يمكن أن تكون الألف فى الأسماء أصلية بل هى إما منقلبة عن واو أو ياء ثم تارة يعلم عين المنقلب عنه وتارة لا يعلم عين المنقلب عنه إذا تقرر هذا فقول الشارح وهى المجهولة الأصل اقتصار على أحد الشقين ولم أعلم ما الحامل له على هذا لا سيما وليس فى أمثلة الموضح ما يصلح للتمثيل بها بل هو من أمثلة الأصلية ثم رأيت ما لعله هو الحامل للشارح رحمه الله على الاقتصار على المجهولة الأصل فإنه اعترض على قول الناظم والجامد الخ بما حاصله أن إطلاق الجامد على الحرف وشبهه إن كان قبل التسمية فصحيح فى نفسه لكن لا يصح تثنيته حينئذ إذ التثنية من خصائص الأسماء وإن كان بعدها صحت تثنيته لكن لا يصح إطلاق الجامد عليه بإجماع النحاة ما عداه لإطباقهم على أن الجامد إذا سمى به صار متصرفا فإن كان على حرفين لحق وقد صار بعد التسمية بمنزلة يد ودم ثلاثى الأصل محذوف الآخر ولذلك يرد فى التصريف والتكسير ونحوهما وإن كان فى آخره ألف كمتى صارت بعد التسمية غير أصلية مبدلة من واو حسبما يعطيه الدليل فالأصل الياء فيما أميل دون ما لم يمل

(هذا باب كيفية التثنية)

وهى جعل الاسم القابل لها دليل اثنين بزيادة فى آخره و(الاسم) القابل للتثنية (على خمسة أنواع أحدها الصحيح) وهو ما ليس آخره حرف علة (كرجل وامرأة و) الثانى المنزل منزلة الصحيح) وهو ما كان آخره ياء أو واوا قبلها ساكن (كظبى ودلو و) الثالث المعتل المنقوص) وهو ما كان آخره ياء ساكنة قبلها كسرة لازمة من المعرب (كالقاضى) والقاضية (وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تغير) عن حالها (فى التثنية تقول رجلان وامرأتان وظبيان ودلوان والقاضيان) والقاضيتان (وشذ فى) تثنية (ألية) بفتح الهمزة (وخصية) بضم الخاء المعجمة (أليان وخصيان) بحذف التاء والقياس أليتان وخصيتان قال عنترة

متى ماتلقنى فردين ترجف . روانف أليتيك وتستطارا

والروانف بالراء والنون والفاء أطراف الألية (وقيل) أليان وخصيان ليسا تثنية ألية وخصية المؤنثين وإنما (هما تثنية ألى وخصى) المذكرين . النوع (الرابع المعتل المقصور) وهو ما آخره ألف لازمة من المعرب (وهو نوعان أحدهما ما يجب قلب ألفه ياء) فى التثنية (وذلك فى ثلاث مسائل إحداها أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف) بأن تكون الفه رابعة (كحبلى وحبليان وملهى وملهيان) بفتح الميم وسكون اللام وهو ما يلهى به أو خامسة كمعطى ومعطيان أو سادسة كمستدعى ومستدعيان (وشذ قولهم فى تثنية قهقرى) وهو الرجوع إلى خلف (وخوزلى) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاى وهى مشية فيها تثاقل وقيل مشية بتبختر (قهقران وخوزلان بالحذف) للألف دون قلبها ياء المسئلة (الثانية أن تكون) الألف (ثالثة مبدلة من ياء كفتى) قال الله تعالى ودخل معه السجن فتيان) بقلب الألف ياء (وشذ فى) تثنية (حمى) بكسر الحاء المهملة (حموان بالواو وحكاه الفراء مع أن ألفه مبدلة من ياء تقول حميت المكان حماية والقياس حميان المسئلة (الثالثة أن تكون) الألف غير مبدلة) من شىء وهى المجهولة الأصل (وقد أميلت كمتى لو سميت بها فقلت فى تثنيتها متيان) أما قلب الألف فى الجميع فلأن علامة التثنية لا بد من فتح ما قبلها وما آخره ألف لا يمكن تحريكه لأن الألف لا تقبل الحركة ولا يمكن حذف الألف لالتباس المثنى بالمفرد عند الإضافة وأما وجه قلبها ياء فى المسئلة الأولى فبالحمل على الفعل لأن التصريف فى الاسم محمول عليه فى الفعل وأنت لو ثنيت فعلا مما زاد على الثلاثة لقلبت الألف إلى الياء سواء كان أصلها الواو أم لا وأما فى المسئلة الثانية فهى

من الرجوع إلى الأصل وأما فى المسألة الثالثة فلأن الإمالة إنما تحصل بنحو الألف إلى الياء فردت إليها فى التثنية وإلى هذه المسائل الثلاث أشار الناظم بقوله :

آخر مقصور يثنى اجعله يا • إن كان عن ثلاثة مرتقيا
كذا الذى اليا أصله نحو الفتى • والجامد الذى أميل كمتى

(و) النوع (الثانى) من نوعى المقصور (ما يجب قلب ألفه واوا وذلك فى مسألتين إحداهما أن تكون مبدلة من الواو) ولم تتجاوز ثلاثة أحرف (كعصا) وعصوان (وقفا) وقفوان (ومنا) بالتخفيف ومنوان (وهو لغة فى المن) بالتشديد (الذى يوزن به قال) الشاعر :

وقد أعددت للعذال عندى • (عصا فى رأسها منوا حديد

وشذ قولهم فى) تثنية (رضا رضيان بالياء مع أنه من الرضوان) وقاس عليه الكسائى وأجيب بأنه نادر لا يقاس عليه المسألة (الثانية) من المسألتين (أن تكون) الألف (غير مبدلة) من شىء (ولم تمل نحو لدا وإذا تقول إذا سميت بهما ثم ثنيتهما لدوان وإذوان) وإنما قلبت الألف فى هاتين المسألتين واوا لأن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها وعدم الإمالة دليل على عدم ملاحظة الياء وإلى هاتين المسألتين أشار الناظم بقوله :

فى غير ذا تقلب واوا الألف • وأولها ما كان قبل قد ألف

(و) النوع (الخامس الممدود) وهو ما كان آخره همزة قبلها ألف زائدة (وهو أربعة أنواع أحدها ما يجب سلامة همزته وهو ما همزته أصلية كقراء) بضم القاف وتشديد الراء المهملة (ووضاء) بضم الواو وتشديد الضاد المعجمة (تقول) فى تثنيتهما (قراءان ووضاءان) بتصحيح الهمزة وسلامتها من القلب واوا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وغير ما ذكر صحح (والقراء الناسك والوضاء الوضىء الوجه) مأخوذان من قرأ ووضؤ وإنما لم تقلب الهمزة فيهما لقوتها بالأصالة وعدم إتباعها لغيرها النوع (الثانى ما يجب تغيير همزته بقلبها واوا وهو ما همزته بدل من ألف التأنيث كحمراء) عند الجمهور (وحمراوان) وإنما قلبت هنا لأن بقاءها على صورتها يؤدى إلى وقوع همزة بين ألفين وذلك كتوالى ثلاث ألفات واختير قلبها واوا لبعد شبهها بالألف لأن الياء تشبه الألف فى وقوع كل منهما للتأنيث قاله المبرد وهو منقوض بعطايا والأجود أن يقال إنما قلبت واوا حملا على النسب لأن التثنية وجمع التصحيح والنسب تجرى مجرى واحدا قاله الشاطبى وإلى هذا أشار الناظم بقوله • وما كصحراء بواو ثنيا • (وزعم السيرافى أنه إذا كان قبل ألفه واو وجب تصحيح الهمزة لئلا يجتمع واوان ليس بينهما إلا ألف فتقول فى عشواء) بفتح العين المهملة وسكون الشين المعجمة وهى التى لا تبصر ليلا وتبصر نهارا (عشواءان بالهمز وجوز الكوفيون فى ذلك الوجهين) التصحيح والقلب واوا (وشذ) عند الفريقين (حمرايان بقلب الهمزة ياء و) شذ (قرفصان) فى تثنية قرفصاء بضم القاف وسكون الراء وضم الفاء بعدها صاد مهملة ضرب من القعود (وخنفسان) تثنية خنفساء بضم الخاء المعجمة وسكون النون قال الجوهرى وفتح الفاء ومقتضى اقتصاره عليه ومقتضى القاموس جواز ضمها وسينها مهملة دويبة سوداء (وعاشوران) تثنية عاشوراء العاشر أو التاسع من المحرم قاله فى القاموس (بحذف الألف والهمزة معا) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وما شذ على نقل قصر • النوع (الثالث ما يترجح فيه التصحيح) وهو إقرار الهمزة على حالها (على الإعلال) وهو قلب الهمزة واوا (وهو ما همزته بدل من أصل نحو كساء وحياء) بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية (أصلهما كساو وحياى) قلبت الواو والياء فيهما همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة وإنما يرجح التصحيح لأن فيه إقرار الحرف على صورته الأصلية بخلاف

(قوله فلأن الإمالة) قال الشاطبى الإمالة تكون فى ذوات الياء والواو فلم لزمت الياء. ومحصل الجواب أن الياء على اللامات أغلب من الواو كما صرح به س وغيره فكثرتها مع الإمالة فى اللامات دليل على الياء وإنما قلبت واوا مع عدم الإمالة وإن كانت الياء أغلب على اللامات لأنه ليس شىء من بنات الياء تلزم ألفه عدم الإمالة بل القاعدة أن كل ما أصله الياء فالإمالة فيه جائزة فالتزامهم عدم الإمالة فى هذه الأشياء يدل على عدم اعتبار الياء فيها ويظهر لك بما ذكر تخصيص كلام س بما عدا ما لزموا فيه عدم الإمالة (قوله وحياء) قال الدنوشرى هو بالمد تغير وانكسار يعترى الإنسان من خوف ما يعاب به ويذم وربما عرف بأنه انحصار النفس خوف ارتكاب القبائح واشتقاقه من الحياة يقال حيى الرجل نقصت حياته كنسى إذا اعتل نساه وهو عرق فى الفخذ وحشى اعتل حشاه فكأنه لخوف المذمة تنتقص حياته وتضعف كذا قرره الزمخشرى وعكس الواحدى ذلك فقال استحيا الرجل قويت حياته لشدة علمه بمواقع العيب والذم قال والحياة من قوة النفس اهـ من شرح البرماوى على البخارى وقال العينى وحقيقته أى الحياء خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من التقصير فى حق ذى الحق ونحوه وأولى الحياء الحياء من الله وهو أن يراك حيث نهاك اهـ وهذا التعريف قد يقال شامل لنحو الإيمان والورع والزهد وتعريفه الحياء من الله بقوله وهو أن يراك إلخ قد يتوقف فيه بأنه فرد من أفراد مطلق الحياء الذى عرفه بما سبق فإن الرؤية ليست من الأخلاق فليتأمل ذلك

الإعلال (وشذ) على الوجهين (كسايان) بإبدال الواو ياء النوع الرابع ما يترجح فيه الإعلال) وهو قلب الهمزة واوا (على التصحيح) وهو عدم القلب (وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق كعلباء) بكسر العين المهملة وسكون اللام وبالباء الموحدة عصبة صفراء في العنق قال أبو النجم * يرفق الحلق على علبائه * (وقوباء) بضم القاف وسكون الواو وبالباء الموحدة داء معروف يتقشر ويتسع يعالج بالريق (أصلهما علباى وقوباى بياء زائدة فيهما لتلحقهما بقرطاس) بكسر القاف وسكون الراء وهو ما يكتب فيه أو يرمى إليه (وقرناس) بضم القاف وسكون الراء بعدها نون فسين مهملة شبيه الأنف ما يتقدم من الجبل (ثم أبدلت الياء) فيهما (همزة) لتطرفها إثر ألف زائدة فعلباء ملحق بقرطاس وقوباء ملحق بقرناس وإنما ترجح الإعلال على التصحيح فيهما لشبه الهمزتهما بهمزة حمراء من جهة أن كلا منهما بدل من حرف زائد غير أصلي (وزعم الأخفش وتبعه) أبو موسى (الجزولي أن الأرجح في هذا الباب) أيضا (التصحيح) على الإعلال (و) أن سيبويه إنما قال إن القلب في علباء أكثر منه في كساء) مع اشتراكهما في العلة فلذلك قال الناظم * ونحو علباء كساء وحيا * بواو او همز من غير ترجيح

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم ويسمى الجمع الذي على هجاءين)

وهما الواو والنون رفعا والياء والنون نصبا وجرا (و) يسمى أيضا (الجمع الذي على حد المثنى) أي على طريقة المثنى (لأنه أعرب بحرفين) الواو والياء (وسلم فيه بناء الواحد) وختم بنون زائدة تحذف للإضافة) كما أن المثنى أعرب بحرفين الألف والياء وسلم فيه بناء الواحد وختم بنون زائدة تحذف للإضافة (اعلم أنه يحذف لهذا الجمع) المذكر السالم (ياء المنقوص وكسرتها) التي قبلها (فتقول) في جمع القاضي مما ياؤه أصلية والداعي مما ياؤه منقلبة عن واو (القاضون والداعون) والأصل فيهما القاضيون والداعيون حذف ضمة الياء للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وحذفت الكسرة التي كانت قبل الياء لئلا يلزم قلب الواو ياء لوقوعها ساكنة إثر كسرة ثم عوض من الكسرة الضمة لمناسبة الواو وإن شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فيهما فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين (و) يحذف لهذا الجمع (ألف المقصور دون فتحتها) التي قبلها (فتقول) في جمع موسى علما (الموسون) والأصل الموساون حذفت الألف لالتقاء الساكنين وأبقيت الفتحة لتدل على الألف المحذوفة وإليه أشار الناظم بقوله :

واحذف من المقصور في جمع على حد المثنى ما به تكملا

* والفتح أبق مشعرا بما حذف * وذهب الكوفيون إلى قلب الفتحة ضمة فيما ألفه زائدة فأجازوا في

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم) (قوله مما ياؤه أصلية الخ) قال شيخنا العلامة الغنيمي رحمه الله انظر هل ذلك لأجل شرح المتن فقط ويتصور فيها أن تكون زائدة أو ليست منقلبة عن شيء كحروف الحرفية مسمى بها من يعقل كما قيل بذلك في ألف المقصور في متى وإذا وحرره (قوله والأصل فيهما القاضيون الخ) اقتصر على الإعلال في حالة الرفع لاقتصار المصنف على المرفوع وتقول في النصب والجر الأصل القاضيين الأولى ياء المنقوص والثانية ياء الإعراب فما قبل ياء المنقوص مكسور لمناسبة الياء فلا ضم هناك فتقول فيه حذفت كسرة الياء للاستثقال ثم ياء المنقوص لالتقاء الساكنين (قوله في جمع موسى علما الخ) قال بعضهم وموسى الأعجمي غير مشتق وقول مكي إنه مشتق من أوسيت الشجر أخذت ما عليه من الورق ضعيف ورده ابن السراج هذا كله وقال من اشتق شيئا من لغة العجم من لغة العرب كان بمنزلة من ادعى أن الطير ولد الحوت ومع كون موسى أعجميا اختلف في وزنه فقال سيبويه وزنه مفعل وهو قول أبي عمرو وقال الكسائي وزنه فعلى واحتج لسيبويه بأن زيادة الميم أولا أكثر من زيادة الألف آخرا ورد الفارسي على الكسائي بصرفه في النكرة ولو كانت فعلى لكانت ألفه للتأنيث ولا يصرف نكرة أيضا ومن جوز فعلى في الأبنية كما صار إليه الأخفش يجوز عنده كون ألفه للإلحاق فيصرف في النكرة وتقول في جمعه بالواو والنون موسون وموسين بفتح السين عند البصريين والكوفيين إن كان وزنه مفعلا وتقول على طريقة الكسائي موسون بضم السين قبل الواو وموسين بكسر السين قبل الياء هذا كله في موسى اسم لواحد من بني آدم . وأما الموسى التي يحلق بها الشعر فعربية ثم قيل إنها مشتقة من أسوت الشيء أصلحته والأصل مؤسى بالهمزة أبدلت الهمزة واوا وقيل من أوسيت حلقت وهذا أشهر ولا أصل لواوه على هذا في الهمزة والمشهور تأنيثها وقيل هو مذكر ووزنها على الباعث فعلى فيمتنع الصرف سواء سميت بها أو لم تسم إلا إذا ثبت فعللا فيصرف في النكرة والله أعلم قلت تأمل مع كلام الشارح (قوله إلى قلب الفتحة ضمة) وكان عليه أن يقول إلى قلب الفتحة ضمة قبل الواو وكسرة قبل الياء بل كان عليه أن يحذف لفظ قلب قال الجوهري في صحاحه عيسى اسم عبراني أو سرياني وجمعه عيسون بفتح السين تقول جاء العيسون ومررت بالعيسين وقال أيضا وأجاز الكوفيون

ضم السين قبل الواو وكسرها قبل الياء ولم يجوزه البصريون قالوا لأن الألف إنما سقطت لاجتماع الساكنين فوجب أن تبقى السين مفتوحة كما كانت سواء كانت الألف أصلية أم غيرها وإذا نسبت إليه عيسوي بقلب الألف واواً وإن شئت حذفتها فقلت عيسي وموسي اه فلم يعبر بالقلب كما ترى (قوله فالفتح الخ) عبارته لا توفي بالمقصود إلا بعناية وحق العبارة أن يقول إن قلنا أن ألفه زائدة جاز الوجهان عندهم وإن قلنا أنها أصلية تعين الفتح عند الجميع (قوله من ألف الإلحاق) الموافق لما سبق (٢٩٧) في عبارة المصنف والواقع أن يقول

جمع موسى موسون وموسون بفتح السين وضمها فالفتح بناء على أن وزنه مفعل وألفه أصلية من أوسيت رأسه إذا حلقته بالموسى والضم بناء على أن وزنه فعلى وألفه زائدة من ماس رأسه موسا حلقه واتفق الجميع على إبقاء الفتحة فيما ألفه منقلبة من أصل ياء أو واو فتقول القتون والأعلون (وفي التنزيل وأنتم الأعلون وإنهم عندنا لمن المصطفين) وأصلهما الأعليون والمصطفيون تحركت ياءاهما المبدلتان من واو في الأصل لأنهما من العلو والصفوة وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفين ثم حذفتا لالتقاء الساكنين وبقيت الفتحة قبلهما دليلا عليهما (ويعطى الممدود) في جمعه جمع المذكر السالم (حكمه في التثنية) من وجوب التصحيح فيما همزته أصلية ومن وجوب القلب إلى الواو فيما همزته بدل من ألف التأنيث ومن جواز الأمرين فيما همزته بدل من ألف الإلحاق أو بدل من أصل (فتقول في) جمع (وضاء) وقراء وصفين لمذكر (وضاؤون) وقراؤون (بالتصحيح) بسلامة الهمزة لأصالتها (و) تقول (في) جمع (حمراء علما لمذكر) عاقل (حمراوون بالواو) لأن همزته بدل من ألف التأنيث واحترز بقوله علما لأن حمراء صفة لا تجمع جمع السلامة (ويجوز الوجهان) التصحيح والإعلال (في نحو علباء وكساء علمين لمذكرين) عاقلين فتقول علباوون وكساوون بالتصحيح وعلباوون وكساوون بإبدال الهمزة واوا لأنها في علباء للإلحاق بقرطاس وفي كساء بدل من أصل وفي الأرجح من الوجهين الخلاف السابق بوجهيه والتقييد بالعلمية شرط لصحة الجمع

(هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم)

من التغيير (يسلم في هذا الجمع) المؤنث السالم (ما سلم في التثنية) لأن التثنية وجمع السلامة أخوان (فتقول في جمع هند) علما لمؤنث (هندات) بزيادة ألف وتاء (كما تقول في تثنيتها هندان) بزيادة ألف ونون من غير حذف شيء منهما (إلا ما ختم بتاء التأنيث فإن تاءه تحذف في الجمع) بالألف والتاء لئلا يجمع بين علامتي تأنيث (وتسلم في التثنية) لفقد العلة المذكورة (تقول في جمع مسلمة مسلمات) ولا تقول مسلمتات لما مر (و) تقول (في تثنيتها مسلمتان) بإثبات التاء ولا تقول مسلمان لحذفها الإلباس بتثنية المذكر (و) جمع (المقصور والممدود) يتغير فيه ما تغير في التثنية تقول في جمع المؤنث بألف التأنيث المقصورة (حبليات بالياء) المثناة التحتانية (و) بالممدودة (صحراوات بالواو كما تقول في تثنيتهما حبليان) بالياء (وصحراوان) بالواو وإنما قلبوا المقصورة ياء لأنهم لا يجمعون بين ألفين والحذف متعذر لأن الكلمة بنيت عليها وخصت بالقلب إلى الياء لأن الياء يؤنث بها كتقومين وإنما قلبوا الممدودة واوا لأن بقاءها يؤدي إلى اجتماع ثلاث ألفات فإن الهمزة من مخرج الألف وخصت بالقلب واوا لأن الياء قريبة من الألف فلو قلبت ياء لأدى إلى اجتماع ثلاث ألفات (وإذا كان ما قبل التاء) الدالة على التأنيث في المفرد (حرف علة أجرى بعد حذف التاء ما يستحقه) من تصحيح وإعلال (لو كان آخرا في أصل الوضع) قبل مجيء تاء التأنيث (فتقول في) جمع (نحو ظبية وغزوة ظبيات وغزوات بسلامة حرف العلة (الياء والواو) من القلب ألفا لسكون ما بعدها (و) تقول (في) جمع نحو (مصطفاة وفتاة) بالفاء

من حرف الإلحاق لأن الهمزة في علباء بدل من ياء والأصل علباي لا من الألف (هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم) (قوله إلا ما ختم بتاء التأنيث) أي أو ما أشبهها كتاء بنت وأخت فإنها ليست للتأنيث فكان القياس إثباتها في الجمع وأن يقال بنتان وأختان لأن التاء فيهما كتاء ملكوت من جهة سكون ما قبلها قال ابن جني في سر الصناعة وليست التاء فيهما بعلامة تأنيث لسكون ما قبلها كما نص عليه سيبويه في باب ما لا ينصرف وإن وقع له في موضع آخر تجوز في اللفظ فقال إنها للتأنيث ووجه تجوزه أنها لما كانت التاء لا تبدل من الواو فيهما إلا مع المؤنث صارتا كأنهما علامتا تأنيث وعلامة التأنيث في بنت وأخت الصيغة أي بناؤهما على فعل وفعل وأصلهما فعل وإبدال الواو فيهما لازم لأن هذا عمل اختص

به المؤنث ولشبه التاء فيهما بتاء التأنيث حذفت في الجمع لكن ردت اللام في أخوات كنسوات دون بنات لنكتة تظهر بالتأمل وسيأتي في باب النسب ما يتعلق بهذا البحث على وجه الإيضاح والبسط (قوله لئلا يجمع بين علامتي تأنيث) هذا يدل على أن التاء في الجمع للتأنيث وقد يتوقف فيه بأنه قد يكون لمذكر كحمامات واصطبلات (قوله لأن الياء يؤنث بها) فيه مسامحة ظاهرة ولو قال لأن التاء يدل بها على التأنيث لكان حسنا (قوله لأدى إلى اجتماع الخ) لو قال لأدى إلى

والتاء المثناة فوق (مصطفيات وفتيات بقلب الألف ياء) لم يردوها إلى الأصل في فتاة ولزيادتها على الثلاث في مصطفات لأنها من الصفوة (قال الله تعالى ولا تكرهوا فتياتكم) على البغاء (و) تقول (في) جمع (نحو قناة) بالقاف والنون وهي الرمح والحفيرة (قنوات بالواو) ردا إلى أصلها لأنها ثالثة (و) تقول (في) جمع (نحو نبأة) بفتح النون والباء الموحدة بعدها ألف زائدة فهمزة بدل من واو قال الجوهري النبوة والنباوة ما ارتفع من الأرض وضبطها الشيخ عبد القادر المكي بفتح النون وسكون الموحدة بعدها همزة فتاء تأنيث الصوت الخفي اهـ وفيه نظر (نباءات) بإقرار الهمزة (ونباوات) بقلبها واوا لما مر من أن ما همزته بدل من أصل يجوز فيه التصحيح والإعلال وتقول في نحو بناءة بفتح الموحدة وتشديد النون مؤنث بناء بناءات وبنايات لأن الهمزة فيه بدل من ياء لأنه من بنى يبني (و) تقول (في) جمع (نحو قراءة) بضم القاف وتشديد الراء وهي الناسك (قراءات بالهمز لا غير) لما مر من أن الهمزة الأصلية يجب سلامتها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وإن جمعته بتاء وألف • فالألف اقلب قلبها في التثنيه
وتاء ذي التا الزمن تنحيه

(فصل) (إذا كان المجموع بالألف والتاء اسما ثلاثيا ساكن العين غير معتلها ولا مدغمها فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه) إتباعا لفتح فائه سواء في ذلك العاقل وغيره وصحيح الفاء واللام أو أحدهما مؤنث بالتاء أو المعنى (نحو جفنة ودعد) علم امرأة (تقول) في جمعهما بالألف والتاء (جفنات ودعدات) بفتح عينهما (قال الله تعالى كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم) بفتح السين جمع حسرة بسكونها (وقال) عبد الله بن عمرو العرجي

(بالله يا ظبيات القاع قلن لنا • ليلاي منكن أم ليلى من البشر

بفتح الباء الموحدة جمع ظبية بسكونها والقاع المستوي من الأرض وليلاي بالإضافة إلى ياء المتكلم مبتدأ أسقط منه همزة الاستفهام بدليل معادلتها بأم ومنكن خبر المبتدأ وعدل من الإضمار إلى التصريح بها تأنيا للاستلذاذ (وأما قوله) وهو أعرابي من بني عذرة

(وحملت زفرات الضحى فأطقتها • وما لي بزفرات العشي بدان)

بتسكين الفاء من زفرات في الموضعين (فضرورة حسنة لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير كقوله • يا عمرو يا ابن الأكرمين نسبا •) بسكون الميم وإذا فعلوا ذلك في الإفراد ففي الجمع أولى والزفرات من زفر يزفر إذا أخرج نفسه بأنين وإنما أضاف الزفرات إلى وقتي الضحى والعشي لأن من عادة المتيم أن يقوى به الهيام في هذين الوقتين (وإن كان) الاسم المستوفي للشروط الخمسة (مضموم الفاء نحو خطوة وجمل) بالجيم علم امرأة (أو مكسورها نحو كسرة وهند جاز لك في عينه الفتح والإسكان مطلقا) عن القيد الآتي (والإتباع) لحركة الفاء (إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدمية) بالدال المهملة والياء المثناة تحت وهي الصورة من العاج (وزبية) بالزاي والباء الموحدة والياء المثناة تحت وهي حفرة للأسد فيقال في جمعهما دميات وزبيات بفتح عينهما وإسكانها وإذا فتحت لم تقلب الياء ألفا لئلا يلتقي ساكنان وامتناع الإتباع فيهما لثقل الياء بعد الضمة (ولا مكسورة واللام واوا كذروة) بكسر الذال المعجمة وقد تضم وبسكون الراء أعلى السنام (ورشوة) بكسر الراء على أحد اللغات الثلاث وسكون الشين المعجمة وهي الجعل فلا يقال في جمعهما ذروات ورشوات بكسر عينهما إتباعا لفائهما لثقل الواو بعد الكسرة (و) على إحدى اللغات (شذ جروات بالكسر) في الراء إتباعا للجيم جمع جروة بكسر الجيم على إحدى اللغات الثلاث وبسكون الراء الأنثى من ولد الكلب والسبع والصغيرة من القثاء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله والسالم العين الأبيات الأربعة (ويمتنع التغيير) في العين (في خمسة أنواع) لم تستوف الشروط الخمسة (أحدها) ما فقد الثلاثية (نحو

شبه اجتماع ثلاث ألفات لكان أولى (قوله وفيه نظر) وجهه أن ذلك على ضبط الشيخ عبد القادر لا يناسب قول المتن بعد ذلك بناءات وبناوات وكان يقال عليه بنات لا غير

(فصل)

(قوله كان المجموع) مراده بالمجموع الذي يراد جمعه كما هو ظاهر فليتأمل (قوله الفتح والإسكان) ينظر هل الأكثر الإسكان أو الفتح مختص بالعقلاء قد يقال إن جمع السلامة يكون لمؤنث نحو قارات وهو غير مختص بالعقلاء فكلامه مشكل إلا أن يكون مراده المذكر (قوله على إحدى اللغات الثلاث) عبارة الصحاح الجرو بكسر الجيم وضمها ولد الكلب والسباع والجمع أجر وجراء وجمع الجراء أجرية والجرة والجرو والصغير من القثاء وفي الحديث أتى النبي ﷺ بأجر زغب اهـ

زينبات وسعادات لأنهما رباعيان لا ثلاثيان . النوع (الثانى) فاقد الاسمية المقابلة للوصفية (نحو ضخمات) بالضاد والخاء المعجمتين جمع ضخمة وهى الغليظة (وعبلات) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة جمع عبلة وهى النامية الخلق (لأنهما وصفان لا اسمان وشذ كهلات بالفتح) فى الهاء جمع كهلة وهى التى جاوزت الثلاثين سنة وكان حقه الإسكان لأنه صفة (ولا يقاس) فتحه (خلافا لقطرب) النوع (الثالث) فاقد سكون العين (نحو جمرات) بفتح الجيم (وسمرات) بضم الميم (ونمرات) بكسر الميم لأنهن محركات الوسط) ومفردهن جمرة وسمرة ونمرة بالنون أنثى النمر (لم يجز الإسكان) تخفيفا (فى نحو سمرات) مما كانت عينه مضمومة (ونمرات) مما كانت عينه مكسورة (كما كان) الإسكان (جائزا) تخفيفا (فى المفرد) نحو سمرة ونمرة بإسكان الميم فاستصحب مع الجمع (لأن ذلك) الإسكان (حكم تجدد) له (حالة الجمع) حتى يقال إن التغيير حاصل بسبب الجمع . النوع (الرابع) فاقد صحة العين (نحو جوزات) من الواوى (وبيضات) من اليائى مما قبل حرف العين فيه فتحة فلا يغير (لاعتلال العين قال الله تعالى فى روضات الجنات) بسكون الواو (وهذيل تحرك نحو ذلك) بالفتح ولم تستثقل فتحة عين المعتل لعروضها عندهم (وعليه قراءة بعضهم ثلاث عورات) بفتح الواو (وقول الشاعر) الهذلى فى مدح جمله

(أخو بيضات رائح متأوب) • رفيق بمسح المنكبين سبوح

بفتح الياء من بيضات يقول جمل فى سرعة سيره كالظليم الذى له بيضات يسير ليلا ونهارا ليصل إليها والرائح من الرواح هو الذهاب والمتأوب من تأوب إذا جاء أول الليل والرفيق بمسح المنكبين هو العالم بتحريكهما فى السير والسبوح حسن الجرى وبقى من المعتل ضرب آخر وهو ما كان حرف العلة فيه ساكنا وقبله حركة تجانسه نحو تارة ودولة وديمة فهذا يبقى على حاله وهذيل تفتحه فى جميع الباب قاله فى المصباح (واتفق جميع العرب على الفتح فى عيرات جمع عير) بكسر العين المهملة وسكون الياء المثناة تحت وبالراء (وهى الإبل التى تحمل الميرة) بكسر الميم وسكون الياء المثناة تحت الطعام (وهو شاذ فى القياس لأنه مؤنث بدليل ولما فصلت العير فهو (كبيضة وبيضات فحقه الإسكان) واختلف الناس فى عيرات اختلافا كثيرا وحاصله هل هى بكسرة ففتحة أو بفتحتين على قولين والأول قول الجمهور ثم اختلفوا فى المفرد فقال أكثرهم عير بكسرة أصلية اسم جمع للإبل تحمل الميرة لأنها تعير أى تذهب وتجىء وقيل عير بكسرة منقلبة عن ضمة جمع تكسير لعير بالفتح وهو الحمار كسقف وسقف ثم فعل به ما فعل ببيض من قلب الضمة كسرة قالوا وأصل القافلة قافلة الحمير ثم توسعوا فأطلقوها على كل قافلة والقول الثانى اختلف القائلون به أيضا على قولين أحدهما للمبرد وهو أنه جمع عير وهو الحمار والثانى لتلميذه أبى إسحق وهو أنه جمع عير وهو الذى فى الكتف أو القدم فقيل له أذلك مؤنث قال لم فإن يونس قال إن كل شيئين منفصلين فى الإنسان يؤنثان كاليدين والرجلين . النوع (الخامس) فاقد عدم الإدغام (نحو حجات) جمع حجة بفتح الحاء المرة من الحج (وحجات) جمع حجة بكسر الحاء الهيئة من الحج (وحجات) جمع حجة بضم الحاء الدليل فلا تغير العين عن سكونها (لإدغام عينه فلو حرك انفك إدغامه فكان يثقل) فتفوت (فائدة الإدغام)

(هذا باب جمع التكسير)

ويفارقه جمع السلامة فى أربعة أشياء أحدها أن جمع السلامة مختص بالعقلاء والتكسير لا يختص والثانى أنه يسلم فيه بناء المفرد ولا يسلم فى التكسير والثالث أنه يعرب بالحروف وجمع التكسير بالحركات والرابع أن الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنث ويؤنث مع التكسير قاله أبو البقاء (و) جمع التكسير لفظا (هو ما تغير فيه صيغة الواحد إما بزيادة) لا يسعه موضعا من شىء من غير تبديل شكل (كصنو) للمفرد

(هذا باب جمع التكسير)
(قوله أن جمع السلامة مختص بالعقلاء) قد يقال إن جمع السلامة يكون لمؤنث وهو غير مختص بالعقلاء نحو فارات فكلامه مشكل إلا أن يكون مراده المذكر اه (والأول) كون مراده المذكر متعين لا شبهة فيه لأنه لا يظهر جميع ما ذكره من الفروق إلا فيه وبه تعرف ما فى كلام الدنوشرى الآتى (قوله ولا يسلم فى التكسير) قال الدنوشرى قد يقال إن ذلك غير مطرد بدليل نحو صنوان اه وفيه نظر لأنه متغير بالزيادة (قوله يعرب بالحروف) قال الدنوشرى هذا إذا كان جمع مذكر أما إذا كان جمع السلامة لمؤنث فإنه يعرب بالحركات لا بالحروف على أن جمع المذكر السالم يقول بعضهم إعرابه بالحركات (قوله أن الفعل المسند إلى جمع السلامة لا يؤنث) قال الدنوشرى قد يقال أنه يؤنث إذا أسند إلى جمع المؤنث السالم

(وصنوان) جمعه قال في الصحاح إذا خرج نخلتان أو ثلاث من أصل واحد فكل واحدة منهن صنو والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف زيدين فإن الواو عوض عن الضمة والنون عوض عن التنوين (أو بنقص) من غير تبديل شكل (كتخمة بضم التاء وفتح الخاء المعجمة للمفرد (وتخم) لجمعه (أو بتبديل شكل) من غير زيادة ولا نقص (كأسد) بفتح الهمزة والسين للمفرد (وأسد) بضم الهمزة وسكون السين لجمعه (أو بزيادة وتبديل شكل كرجال) ورجل (أو بنقص وتبديل شكل كرسل) ورسول (أو بهن) أي بالنقص والزيادة وتبديل الشكل (كغلمان) وغلام فإن غلمانا زيد في آخره ألف ونون ونقص منه الألف الواقعة قبل الميم بعد اللام في غلام وتبديل شكله بكسر فائه وإسكان عينه هذا تقسيم ابن مالك واعترض بأنه لا تحرير فيه لأن صنوان من باب زيادة وتبديل شكل وتخم من باب نقص وتبديل شكل لأن الحركات التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد قاله المرادي ويجاب عنه بأنه نظر إلى ظاهر اللفظ وأنه لا يرى تقدير التغيير كما يؤخذ من كلامه الآتي والمشهور تقسيم التغيير إلى قسمين لفظي وتقديري فاللفظي ما تقدم له والتقديري نحو فلك ودلاص وهجان ومذهب سيبويه أن فلكا وأخواته جموع تكسير فيقدر في ذلك زوال ضمة الواحد وتبديلها بضمة مشعرة بالجمع ففلك إذا كان واحدا كقفل وإذا كان جمعا كبدن وكذا القول في أخواته والباعث له على ذلك أنهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم أنهم لم يقصدوا به ما قصد بجنب ونحوه مما يشترك فيه الواحد وغيره حين قالوا هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب والفارق عنده بين ما يقدر تغييره وما لا يقدر تغييره وجدان التثنية وعدمها وقال ابن مالك في باب أمثلة الجمع من التسهيل والأصح كونه يعني باب فلك اسم جمع مستغنيا عن تقدير التغيير (و) التغيير اللفظي (لسبعة وعشرين بناء منها أربعة موضوعة للعدد القليل وهو من الثلاثة إلى العشرة) بدخول العشرة على القول بدخول الغاية في المغيا ولو قال وهو الثلاثة والعشرة وما بينهما لكان أولى (وهي أفعل) بضم العين (كأكلب) جمع كلب (وأفعال كأجمال) بالجيم جمع جمل (وأفعلة) بكسر العين (كأحمرة) جمع حمار (وفعلة) بكسر الفاء وسكون العين (كصبية) جمع صبي وخصت هذه الأوزان الأربعة بالقلة لأنها تصغر على لفظها نحو أكيلب وأجيمال وأحيمرة وصبية بخلاف غيرها من الجموع فإنها ترد إلى واحدها في التصغير وتصغير الجمع يدل على التقليل وإليها أشار الناظم بقوله :

أفعلة أفعل ثم فعله ٭ ثمت أفعال جموع قله

وليس من جموع القلة فعل بضم الفاء وفتح العين كغرف ولا فعل بكسر الفاء وفتح العين كنعم ولا فعلة بكسر الفاء وفتح العين كقردة خلافا للفراء (وثلاثة وعشرون) موضوعة (للعدد الكثير وهو ما تجاوز العشرة وسيأتي) قريبا (وقد يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة) وضعا أو استعمالا اتكالا على القرينة قاله في التسهيل قال الشاطبي وحقيقة الوضع أن تكون العرب لم تضع أحد البناءين استغناء عنه بالآخر والاستعمال أن تكون وضعتهما معا ولكنها استغنت في بعض المواضع عن أحدهما بالآخر فالأول (كأرجل) جمع رجل بسكون الجيم (وأعناق) جمع عنق (وأفئدة) جمع فؤاد قال الله تعالى وأرجلكم إلى الكعبين فاضربوا فوق الأعناق وأفئدتهم هواء فاستغنى فيها ببناء القلة عن بناء الكثرة لأنها لم يستعمل لها بناء كثرة والثاني كأقلام جمع قلم قال الله تعالى من شجرة أقلام والمقام مقام مبالغة وتكثير قطعا وقد استعمل فيه وزن القلة مع أنه سمع له وزن كثرة وهو قلام (وقد يعكس) فيستغنى

(قوله وصنوان) هو بكسر الصاد ويجوز ضمها وبهما قرئ في السبعة في قوله تعالى زرع ونخيل صنوان ويظهر هل المفرد والمثنى يجوز فيهما كسر الصاد وضمها أولا (٣٠٠) (قوله إذا خرج نخلتان أو ثلاث) أي مثلا (قوله كتخمة) التاء في تخمة مبدلة من الواو وأصلها وخمة والوخامة الثقل ويقال كلأ وخيم وفي كلامهم البغي مرتعه وخيم وفي القاموس التخوم بالضم الفصل بين الأرضين من المعالم والحدود مؤنثة الجمع تخوم أيضا وتخم كعنق والواحد تخم بالضم وتخومة بفتحها وأرضنا تتاخم أرضكم تحادها والتخم المال الذي تريده (قوله كرجل ورجال) في نسخة كرجال ورجل (قوله لأن صنوان) كان الأولى تنوينه ونصبه لأنه اسم إن وكذا يقال في تخم بعده (قوله موضوعة للعدد القليل) قد يقال إنها موضوعة للمعدود لا للعدد وقد يقال إنه على حذف مضاف وكذا يقال فيما يأتي بعد وجموع القلة كما ذكر أربعة هي جموع تكسير ذكرها المصنف ومنها أيضا جموع السلامة قال الدنوشري وقد جمعها بعضهم في قوله

بأفعل وبأفعال وأفعلة ٭ وفعلة يعرف الأدنى من العدد.
وسالم الجمع أيضا داخل معها ٭ فهذه الخمس فاحفظها ولا تزد

اهـ (أقول) ذكر العلامة الملاوي أن البيت الأول لبعض المتقدمين والثاني لأبي الحسن الدباج من نحاة إشبيلية واعلم أن ما ذكره النحاة من أن جموع القلة للعشرة فما دونها لا ينافي تصريح أئمة الأصول بأنها من صيغ العموم لأن كلام النحاة كما قال إمام الحرمين محمول على حالة التجرد عن التعريف وتفصيل الكلام يطلب من الأصول (قوله قال الشاطبي وحقيقة الوضع الخ) فيه مسامحة ظاهرة فليتأمل

بعض أبنية الكثرة عن بناء القلة وضعا أو استعمالا اتكالا على القرينة فالأول (كرجال) جمع رجل بضم الجيم (وقلوب) جمع قلب (وصردان) بكسر الصاد جمع صرد بضمها وفتح الراء اسما لطائر تقول خمسة رجال بخمسة قلوب معهم خمسة صردان فيستغنى بجمع الكثرة عن جمع القلة لعدم وضعه (وليس منه) أى من هذا القسم وهو ما لم تضع العرب له بناء قلة (ما مثل به الناظم وابنه من قولهم فى جمع صفات وهى الصخرة الملساء صفى) بضم الصاد وكسر الفاء وتشديد الياء (كقولهم) فى جمع قلتها (أصفاء حكاه الجوهرى وغيره) بل هو من القسم الثانى وهو ما وضعت العرب له بناء قلة ولكنها استغنت ببناء الكثرة عنه كقوله تعالى يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء فقد ميز ثلاثة بجمع الكثرة مع وجود جمع القلة كقوله صلى الله عليه وسلم دعى الصلاة أيام إقرائك وعلى ذلك يحمل قول الناظم :

وبعض ذى بكثرة وضعا يفى • كأرجل والعكس جاء كالصفى

البناء (الأول من أبنية القلة أفعل بضم العين وهو جمع لنوعين) كل منهما لجمعه شروط (أحدهما فعل) بفتح الفاء وسكون العين حال كونه (اسما) لا صفة (صحيح العين) لا معتلها (سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم بالواو) وليست فاؤه واوا كوعد ولا لامه مماثلة لعينه كرق وذلك (نحو كلب) وأكلب (وظبى) وأظب (وجرو) وأجرو أصلهما أظبى وأجرو بضم الياء والراء فقلبت ضمتهما كسرة والواو فى أجرو ياء وحذفت الياء الأصلية فى أظبى والمنقلبة فى أجرو على حد الحذف فى قاض وغاز (بخلاف نحو ضخم) فلا يجمع على أفعل (فإنه صفة وإنما قالوا أعبد) جمع عبد مع أنه صفة (لغلبة الاسمية) قاله ابن مالك (وبخلاف نحو سوط وبيت) فلا يجمعان على أفعل (لاعتلال العين) بالواو فى الأول والياء فى الثانى (وشذ قياسا لا سماعا (أعين) جمع عين قال الله تعالى وأعينهم تفيض من الدمع (و) شذ (قياسا وسماعا أثوب) جمع ثوب (وأسيف) جمع سيف (قال) معروف بن عبد الرحمن أو حميد بن ثور على خلف :

(لكل دهر قد لبست أثوبا) • حتى اكتسى الرأس قناعا أشيبا

والقياس أثوابا أو ثيابا (وقال) آخر :

(كأنهم أسيف بيض يمانية) • عضب مضاربها باق بها الأثر

والقياس سيوف أو أسياف والبيض بكسر الباء جمع أبيض ويمانية نسبة إلى يمان وعضب قاطع والمضارب جمع مضرب ومضرب السيف نحو شبر من طرفه والأثر بضم الهمزة والثاء المثلثة أثر الجرح يبقى بعد البرء قاله العينى وشذ أوجه جمع وجه لأن فاءه واو وشذ أكف جمع كف لأن لامه مماثلة لعينه ويحفظ أفعل ثمانية أوزان فعل كذئب اسما وجلف صفة وفعلة بكسر الفاء اسما كنعمة وصفة كشدة وفعل بكسر أوله وفتح ثانيه كضلع وفعل بضم أوله وسكون ثانيه كقفل وفعل بضمتين كعنق وفعل بفتحتين كجبل وفعلة بفتحتين كأكمة وفعل بفتحة فضمة كضبع ثلاثة أمثلة فى مفتوح الفاء وثلاثة فى

(قوله كرجال) فى ألفية ابن معطى أن رجالا يجمع على رجلة بفتح أوله وسكون ثانيه قال بعض شارحيه البناء الثالث فعلة بفتح الفاء وسكون العين ولم يكسر واعليه إلا اسما واحدا وهو فعل بفتح الفاء وضم العين نحو رجل وقيل إنه اسم جمع وليس بجمع تكسير وذكر ابن معطى أن من جموع التكسير فعولة وفعالة فالأول جمعوا عليه فعلا بفتح فسكون نحو بعل وبعولة وفحل وفحولة وعم وعمومة وخال وخئولة وخيط وخيوطة وجمعوا على الثانى فعلا بفتحتين نحو جمل وجمالة وحجر وحجارة قال بعض شارحى كلامه وهذان البناءان أعنى فعولة وفعالة هما فعول وفعال زيد عليهما تاء التأنيث لتأكيد الجمع (قوله أو اعتلت بالياء) أى سواء بقيت كما مثل أو حذفت كأن يد لأن يدا فعل والأصل يدي والمنقوص الذى لم يكمل بالهاء ترد إليه محذوفة ثم يجمع على قياس الظاهر (قوله ولا لامه مماثلة لعينه) هذا الشرط نقله المصنف فى الحواشى عن المقرب قال لكنه بعد ذلك قال إن فعلا المضعف يجمع فى القلة على أفعل كأصكاك وفى الكثير على فعال وفعول كصكوك وصكاك فثبت أن ذلك ليس بشرط (قوله وجرو الخ) قال الدنوشرى ظاهره بل صريحه أنه بفتح أوله والذى رأيته فى فصيح ثعلب أن جروا بكسر أوله ذكره فى باب المكسور أوله قال الشارح المرزوقى وهو ولد كل سبع والجمع أجرو وجراء اه فليتأمل اه وأقول هذا عجيب فقد مر قريبا فى كلام الشارح أن جروة بتثليث الجيم وظاهر أن المجرد من تاء التأنيث كذلك (قوله وشذ أعين) مثله فى الشذوذ قوس وأقوس وينظر هل هو من الشاذ قياسا فقط أو لا وشذ أيضا أنيب جمع ناب (قوله وشذ قياسا وسماعا أثوب) فإن قلت كيف يكون أثوب وأسيف شاذا سماعا مع أنه سمع من كلام العرب قلت وجود ذلك فى الشعر قليلا لا ينافى شذوذه سماعا وأما المنافى فوجوده فى غير الشعر لا سيما مع مخالفته للقاعدة المشهورة وهى أن حرف العلة إذا تحرك وسكن ما قبله تنقل حركته إليه فليتأمل (قوله والأثر الخ) الأثر فى السيف مجاز كما هو ظاهر (قوله كذئب) مثله رجل قال الله تعالى وامسحوا برءوسكم وأرجلكم ومثل قفل ركن وأركن وحكى أيضا غصن وأغصن ومثل جبل زمن قال • على الأزمن اللائى مضين رواجع • وقياسه أن يجمع على أزمان

مكسورها والثاني في مضمومها والجمع إنما يقع في الأسماء إلا فعلا بكسر أوله وسكون ثانيه ومؤنثه فيقع فيها وفي الصفات النوع (الثاني) مما يجمع على أفعل (الرباعي المؤنث) بلا علامة (الذي قبل آخره مدة) ألف أو ياء سواء فتح أوله أو كسر أو ضم فالمفتوح (كعناق) أنثى الجدي (و) المكسور نحو (ذراع) بالذال المعجمة (و) المضموم نحو (عقاب) طائر معروف (و) الياء نحو (يمين) فتقول في جمعها أعنق وأذرع وأعقب وأيمن (وشذ) أفعل (في نحو) مكان و(شهاب وغراب) وجنين (من المذكر) خرج بالرباعي نحو دار ونار فأدور وأنور ليس بمطرد عند سيبويه وخرج بالتأنيث نحو حمار وعمود ورغيف وبلا علامة نحو سحابة ورسالة وبمدة قبل الآخر نحو زينب وإلى هذين النوعين أشار الناظم بقوله

لفعل اسما صح عينا أفعل * وللرباعي اسما أيضا يجعل
إن كان كالعناق والذراع في * مد وتأنيث وعد الأحرف

البناء (الثاني) من أبنية القلة (أفعال وهو) جمع (لاسم ثلاثي لا يستحق أفعل) السابق (إما لأنه على فعل) بفتح أوله وسكون ثانيه (ولكنه معتل العين) بالياء أو بالواو (نحو سيف) وأسياف (وثوب) وأثواب (أو لأنه على غير فعل) بفتح الفاء وسكون العين فيشمل ثمانية أوزان ثلاثة مع فتح الفاء (نحو جمل ونمر وعضد و) ثلاثة مع كسرها نحو (حمل وعنب وإبل و) اثنان مع ضم الفاء نحو (قفل وعنق) فتقول في جمعها أجمال وأنمار وأعضاد وأحمال بالحاء المهملة وأعناب وآبال بإبدال الهمزة الثانية ألفا وأقفال وأعناق وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وغير ما أفعل فيه مطرد * من الثلاثي اسما بأفعال يرد

و(لكن الغالب في فعل بضم الأول وفتح الثاني أن يجيء) جمعه (على فعلان) بكسر أوله وسكون ثانيه (كصرد) بالصاد والراء المهملتين وهو طائر ضخم الرأس يصطاد العصافير قيل وهو أول طائر صام لله (وجرذ) بالجيم والراء والذال المعجمة قال الجوهري ضرب من الفأر (ونغر) بالنون والغين المعجمة والراء المهملة جمع نغرة قال الجوهري كهمزة وهو طائر كالعصافير حمر المناقير (وخزز) بخاء معجمة وزايين معجمتين قال الجوهري ذكر الأرانب فيقول في جمعها صردان وجرذان ونغران وخزان وإليه أشار الناظم بقوله

وغالبا أغناهم فعلان * في فعل كقولهم صردان

(وشذ نحو أرطاب) جمع رطب (كما شذ في فعل المفتوح الفاء الصحيح العين الساكنها نحو أحمال) جمع حمل بفتح الحاء المهملة وسكون الميم (وأفراخ) جمع فرخ بالفاء والراء والخاء المعجمة وأحبار جمع حبر بالحاء المهملة والباء الموحدة (وأزناد) جمع زند بالزاي المفتوحة والنون الساكنة وهو العود الأعلى الذي يقدح به النار والزندة هي السفلى (قال الله تعالى وأولات الأحمال) أجلهن أن يضعن حملهن يقال الحمل بالفتح لما في البطن وبالكسر لما يحمل على الظهر وبالوجهين حمل النخل قاله الفراء وقال تعالى اتخذوا أحبارهم (وقال الحطيئة) بضم الحاء وفتح الطاء المهملتين وفي آخره همزة تصغير حطأة بفتح الحاء وسكون الطاء وهي الضرطة والحطأة أيضا الصرعة يقال حطأت الرجل إذا صرعته بالأرض واختلف في تلقيبه بذلك فقيل لقصره وقيل لأنه ضرط في يوم بين قوم فقيل له ما هذا فقال حطيئة وقيل لأنه كان يحطوه الرجل والرجل المحطوءة هي التي لا أخمص لها واسمه جرول بن أوس ويكنى أبا مليكة قاله ابن السيد

(ماذا تقول لأفراخ بذي مرخ) * زغب الحواصل لا ماء ولا شجر

يخاطب بذلك عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وكان قد سجنه لهجوه إياه وأراد بالأفراخ بالخاء المعجمة

(قوله ألف أو ياء) قال السنباطي لا يخفى أن الواو كذلك كعمود إذا سمي به أنثى والتقييد بهذين أخذه الشارح من تمثيل المصنف ولكن المثال لا يخصص فلا وجه لتقييد (٣٠٢) (قوله وعضد) مثل عضد وأعضاد عجز وأعجاز ورجل جمع على رجال وسبع على سباع ولم يجمعا على أفعال ومثل عنب وأعناب ضلع وأضلاع ومعى وأمعاء ومثل نمر وأنمار كبد وأكباد وفخذ وأفخاذ ووعل وأوعال (قوله نحو جمل) مثل جمل وأجمال جبل وأجبال وأسد وآساد وباع وأبواع وناب وأنياب ورجا وأرجاء والرجا الناحية (قوله وحمل) بالحاء المهملة مثل حمل وأحمال وبئر وآبار وريح وأرياح وجيد وأجياد (فائدة) قال الأخفش من جموع التكسير فعيل جمعا لفعل كعبد وعبيد ولفعل بكسر وسكون كضرس وضريس وهو اسم جمع عند سيبويه كالجامل والباقر ومشى ابن معطي على أنه جمع تكسير فقال

ثم فعيل كالعبيد قيسوا
قال الكليب وكذا الضريس

(قوله وإبل) ومثل إبل وآبال إطل وآطال والإطل الخاصرة (قوله وقفل) مثل قفل وأقفال جند وأجناد وخف وأخفاف وعود وأعواد وغول وأغوال ومدى لمكيال وأمداء ومثل عنق وأعناق أذن وآذان وطنب وأطناب وسمع طنبة وينظر ما معنى طنب (قوله نحو أرطاب) شمل قوله نحو أرطاب أرباع جمع ربع (قوله وأفراخ جمع فرخ) مثل سطر وأسطار (قوله لهجوه إياه) فيه نظر قال الصقلي في كتابه مختصر تثقيف اللسان وتلقيح الجنان أن عمر حبسه لأجل بيت قاله في الزبرقان بن بدر وهو

الأولاد وهو على الاستشهاد والقياس فى جمع فرخ أفرخ أو فراخ، ومرخ بفتح الميم والراء وبالخاء المعجمة واد كثير الشجر قريب من فدك وزغب بضم الزاى وسكون الغين المعجمة من الزغب وهو الشعرات الصفر على ريش الفرخ والحواصل جمع حوصلة الطير وأراد ما قولك فى أولاد صغار جدا لاماء عندهم ولا شجر إذا شكوا إليك حالهم (وقال آخر) وهو الأعشى :

وجدت إذا أصلحوا خيرهم • (وزندك أثبت أزنادها)

جمع زند على أزناد وقياسه أزند وسمع أيضا فعل وأفعال فى شكل وسمع ولفظ ولحظ وعلى ورأى ووأد وهو أصل اللحيين وسطل وجفن ولحن ونجد وفرد وجلد وألف وأنف وإلب وليس منه أفنان من قوله تعالى ذواتا أفنان إنما هو جمع فنن وهو الغصن فأما الفن وهو النوع فجمعه فنون على القياس كصك وصكوك البناء (الثالث) من أبنية القلة (أفعلة) بكسر العين (وهو) جمع (لاسم مذكر رباعى بمدة) ألف أوياء أوواو (قبل) الحرف (الآخر) سواء أكان مفتوح الفاء أم مكسورها أم مضمومها فالألف مع فتح الفاء (نحو طعام و) مع كسرها نحو (حمار و) مع ضمها نحو (غراب و) الياء نحو (رغيف و) الواو نحو (عمود) فتقول فى جمعها على أفعلة طعام وأطعمة وحمار وأحمرة وغراب وأغربة ورغيف وأرغفة وعمود وأعمدة وشذ كتاب وكتب والقياس أكتبة ولم يقولوه قاله المهاباذى ووقع فى الصحاح أنك إذا جمعت النهار قلت فى كثيره نهر وفى قليله أنهر والصواب أنهرة كما فى المحكم لأن النهار مذكر وإلى هذا البناء أشار الناظم بقوله :

فى اسم مذكر رباعى بمد • ثالث أفعلة عنهم اطرد

(والتزم) بناء أفعلة (فى فعال بالفتح وفعال بالكسر) حال كونهما (مضعفى اللام أو معتليها فالأول) وهو مضاعف اللام وأراد بضعفها مماثلتها العين ومضاعف الثلاثى ما كان عينه ولامه من جنس واحد (كبتات) بفتح الباء الموحدة ونون بين مثناتين فوق قال الجوهرى هو الزاد والجهاز وقال أبو عبيد متاع البيت وفى الحديث لا يؤخذ منكم عشر البتات (وزمام) بكسر الزاى قال الجوهرى هو الخيط الذى يشد فى البرة أو فى الخشاش ثم يشد فى طرفه المقود وقد يسمى المقود زماما وزمام النعل ما يشد فيه الشسع والخشاش بالكسر الذى يجعل من عظم أنف البعير وهو من خشب والبرة من صفر فتقول فى جمع بتات أبتة وفى جمع زمام أزمة والأصل أبتتة وأزممة فالتقى مثلان فنقلت حركة أولهما إلى الساكن قبلهما ثم أدغم أحد المثلين فى الآخر (والثانى) وهو معتل اللام ما كان لامه واوا أو ياء (كقباء) بفتح القاف والباء الموحدة (وإناء) بكسر الهمزة الأولى فتقول فى جمعهما على أفعلة أقبية وآنية بألف بعد الهمزة والأصل أأنية بهمزتين مفتوحة فساكنة أبدلت الساكنة ألفا من جنس حركة ما قبلها وإليه أشار الناظم بقوله :

والزمه فى فعال أو فعال • مصاحبى تضعيف أو إعلال

وحفظ أفعلة فى شحيح ونجى ونجد وهو ما ارتفع من الأرض وهى مصدر وهى السقاء إذا انخرق وسد وسد بالسين المهملة فتحا وضما كل بناء سد به موضع وقدح وقن وخال وباب وقفا وجائز بالجيم والزاى الخشبة الكبيرة فى وسط البيت وواد وناحية وظنين بالظاء المشالة بمعنى متهم ولضيضة بنون وضادين معجمتين المطر القليل وعيى بفتح العين المهملة وكسر الياء الأولى وتشديد الثانية وجزة بكسر الجيم وتشديد

دع المكارم لا ترحل لبغيتها • واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى يريد أنت الآكل اللابس وقال له الإمام عمر يا خبيث لأشغلنك من أعراض الناس فقال وهو محبوس: ماذا تقول الخ وبعده : ألقيت كاسبهم فى قعر مظلمة • فاغفر عليك سلام الله يا عمر فرق له عمر رضى الله عنه وأخرجه وفيه مكان زغب حمر وقوله لاماء ولا شجر مع أن ذى مرخ واد كثير الشجر كما قال الشارح ولم يبال به لذكره فى مقام التلطف بعمر وإن كان عمر عالما بكثرة شجره (قوله وهو الشعرات الخ) مخالف بحسب الظاهر لقول بعض اللغويين الزغب أول ما ينبت من الريش وليست الشعرات الصفر على ريش الفرخ كما هو ظاهره فليتأمل وإن قلنا بحسب الظاهر لأن الشعرات الصفر هى أول ما ينبت من الريش إلا أن قوله على ريش الفرخ غير واضح وقال بعضهم الزغب الريش الأصفر (قوله نحو طعام) مثل طعام وأطعمة وقذال وأقذلة وهو مؤخر الرأس وجواب وأجوبة وفدان وأفدنة وزمان وأزمنة وغزال وأغزلة (قوله نحو حمار الخ) مثل حمار وأحمرة لسان وألسنة فى لغة من ذكره ومن أنثه قال لسان وألسن واحترز عنه الموضح بقوله مذكر (قوله نحو غراب الخ) مثل غراب وأغربة وحوار وأحورة وسمع عمود وأعمدة ورحى وأرحية وجاء فعال على فعلة قليلا كغلام وغلمة (قوله والتزم بناء أفعلة الخ) وإنما التزم أفعلة فى فعال وفعال المذكورين لئلا يلتقى حرفان من جنس واحد من غير إدغام لو قيل أبتت لجمع على أفعل وهو مستثقل وأما المعتل اللام فلئلا يؤدى إلى ما ليس بموجود فى اللغة وهو أن يكون فى آخر الاسم واو قبلها ضمة نحو أكسوا لو لم تغير وإن أبدل من الضمة كسرة صار منقوصا وبقى على حرفين إذا لقيه بعدها ساكن كالتنوين فلا يجمع على فعل بضمتين لما ذكرناه (قوله وزمام) مثل زمام وأزمة خلال وأخلة وهو عود يجعل فى خروق الجوالق وعنان وأعنة وذباب وأذبة (قوله كقباء) ومثل قباء وأقبية كساء وأكسية وسقاء

الراء المهملة وعيل بفتح العين وتشديد الياء المثناة تحت وعقاب ورمضان وخوان لربيع الأول فأما شحيح ونجى وظنين وعي فقالوا فيها أشحة وأنجية وأظنة وأعيية مع أنها صفات وأما عقاب فقالوا فيه أعقبة مع أنه مؤنث وأما نجد ووهى وبسد وقدح وقن وخال وقفا وباب وجرة فقالوا فيها أنجدة وأوهية وأسدة وأقدحة وأقنة وأخولة وأبوبة وأقفية وأجرة مع أنها الاثية وأما رمضان وخوان ونضيضة فقالوا فيها أرمضة وأخونة وأنضضة مع أنها زائدة على أربعة أحرف وأما عيل فقالوا فيه أعولة مع خلوه عن مدة قبل آخره وأما جائز وناحية فقالوا فيهما أجوزة وأنحية مع أن المدة فيهما ليست قبل الآخر البناء (الرابع) من أبنية القلة (فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه و) لم يطرد فى شىء من الابنية بل (هو محفوظ) فى ستة أوزان فعل بفتحتين (نحو ولد وفتى و) فعل بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو شيخ وثور و) فعل بكسر أوله وفتح ثانيه (نحو ثنى) بكسر الثاء المثلثة وفتح النون والقصر كعدى حكاه الفارسى وهو الامر الذى يعاد مرتين وفى الحديث لاثنى فى الصدقة أى لا تؤخذ فى السنة مرتين والثنى أيضا الثانى فى السيادة وهو الثنيان بضم المثلثة وهو الذى يكون دون السيد فى المرتبة قاله ابن مالك (و) فعال بفتح أوله (نحو غزال و) فعال بضم أوله (نحو غلام و) فعيل بفتح أوله وكسر ثانيه (نحو صبى وخصى) وجليل فتقول فى جمعها على فعلة ولدة وفتية وشيخة وثيرة وثنية وغزلة وغلمة وصبية وخصية وجلة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وفعلة جمعا بنقل يدرى • (ولعدم اطراده قال أبو بكر) ابن السراج (هو اسم جمع لا جمع و) البناء (الأول من أبنية الكثرة فعل بضم أوله وسكون ثانيه) وهو أخف أوزان الكثرة لكونه ثلاثيا مجردا ساكن الوسط (وهو جمع لشيئين أحدهما أفعل مقابل فعلاء) بالمد (كأحمر) وأبيض (أو ممتنعة مقابلته لها) أى لفعلاء (لمانع خلقى نحو أكمر) لعظيم الكمرة بفتح الكاف وهى حشفة الذكر (وآدر) بفتح الهمزة الممدودة والدال المهملة لعظيم الادرة بضم الهمزة وسكون الدال وهى الخصية المنتفخة (بخلاف نحو آلى) بمد الهمزة (لكبير الالية) والاصل أألى بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة ألفا كآدم (فإن المانع من أليا) بفتح الهمزة وسكون اللام وفى آخره همزة قبلها ألف مسبوقة بياء مثناة تحتانية (تخلف الاستعمال) فإنهم قالوا فى المذكر آلى على وزن أفعل ولم يقولوا فى المؤنث ألياء بل وزن فعلاء (والثانى مما يجمع على فعل (فعلاء) بفتح الفاء وسكون العين (مقابلة أفعل كحمراء) وبيضاء (أو ممتنعا مقابلتها له) أى لأفعل (لمانع خلقى كرتقاء) بالراء المهملة والتاء المثناة فوق والقاف من الرتق وهو انسداد الفرج باللحم (وعفلاء بالعين) المهملة والفاء من العفل بفتح العين والفاء وهو شىء يجمع فى قبل المرأة يشبه الادرة للرجل (بخلاف نحو عجزاء) بالجيم والزاى لكبيرة العجز (فإن المانع من أعجز تخلف الاستعمال فإن العرب قالوا فى المؤنث عجزاء ولم يقولوا فى المذكر أعجز فلا يقال رجال ألى ولا نساء عجز إلا إذا سمع فيحفظ ولا يقاس عليه هذا مقتضى كلامه وهو فى ذلك تابع للتسهيل ونقل المرادى وابن عقيل فى شرحيهما على التسهيل عن ابن مالك أنه ذكر فى غير التسهيل أن فعلا يطرد فى هذا النوع كاطراده فى أحمر وحمراء وماذكره من أنهم لا يقولون امرأة ألياء ولا رجل أعجز هو على أشهر اللغات وقد حكى امرأة ألياء ورجل أعجز فعلى هذا يقال رجال ألى ونساء ألى ورجال عجز ونساء عجز وتقول فى جمع نحو أبيض بيض بكسر الأول تصحيحا للعين انثلاثية قبل الجمع ووزنه فعل بالضم على الأصل لا فعل بالكسر وإلى فعل أشار الناظم بقوله • فعل لنحو أحمر وحمرا • البناء (الثانى) من أبنية الكثرة (فعل بضمتين) وهو تدريج حسن لأنه لما فرغ من فعل بالإسكان أعقبه بفعل بالتحريك

وأسقية ورشاء وأرشية قال الشاعر • واضطراب أقوم اضطراب الارشيه • (قوله مع أنها زائدة) قال الدنوشرى مردود فى خوان فإنه رباعى فهو كحمار وأحمرة وهو ما يعد عليه الطعام ومثله صوان وأصونة اه وفيه نظر فى شرح التسهيل إن خوانا بتشديد الواو اسم لربيع الأول فهو زائد على أربعة (تنبيه) سمع جار وجيرة وقاع وقيعة وفى التنزيل كسراب بقيعة (قوله ولدة) قال بعضهم ومسئلة ولدة القول فيه أنه جمع ولد لأن الولد وإن كان قد يستعمل للكثرة فلا ينكر أن يقع على الواحد فجمع على فعلة كما جمع أخ على إخوة فى العدد القليل وفى الكثير على فعلان قال الله تعالى يوما يجعل الولدان شيبا كإخوان فى قوله تعالى إخوانا على سرر وأما لدة فمصدر فى الاصل ثم جعل دالا على الشخص وقالوا لدون بالواو والنون اه (قوله نحو صبى) يدخل فيه على وصفا فيجمع على علية بكسر أوله وسكون ثانيه يقولون فلان من علية النـــاس أى من رؤسائهم وكبرائهم والعامة تقول من عليتهم بتشديد الياء وكسر اللام قبلها وزعم بعضهم أن ذلك لغة والصواب الأول (قوله فعل بضم أوله الخ) ما كان منه صحيح العين أو معتلها بالواو سلمت ضمته وما عينه واو قلبت ضمته كسرة نحو بيض وعيس وعين وسيأتى فى كلام الشارح التنبيه عليه (قوله وهو جمع لشيئين) لم يذكر المصنف ولا الشارح المحفوظ من فعل لهما كما فعل فيما سبق وقال المصنف فى الحواشى يحفظ فى سقف وورد صفة للفرس وغير ذلك مما بيناه فى حواشى الألفية (قوله بضمتين) أى فى الاصل أو فى الحال فالأول ككتب بسكون ثانيه مخفف كتب بضمه والثانى واضح وإن كان فعل معتل العين فإن كان بالواو وجب التخفيف

لانهما وزنان لم يختلفا إلا بالحركة والسكون (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في وصف على فعول) بفتح الفاء (بمعنى فاعل كصبور) وصبر (وغفور) وغفر بخلاف حلوب وركوب فإنهما بمعنى مفعول (و) الثاني (في اسم رباعي) في العدد (بمدة) ألف أو ياء أو واو (قبل لام) صحيحة (غير معتلة مطلقا) من غير تقييد بحرف معين من أحرف العلة (أو غير مضاعفة إن كانت المدة ألفا) لا غير وما مدته ألف ثلاثة أوزان مفتوح الأول (نحو قذال) للمذكر وهو جماع مؤخر الرأس ومعقد العذار من الفرس خلف الناصية (وأتان) بالمثناة الفوقانية للمؤنث من الحمير (و) مكسور الفاء (نحو حمار) للمذكر (وذراع) للمؤنث (و) مضموم الفاء نحو قراد) للمذكر (وكراع) المؤنث (و) ما مدته ياء (نحو قضيب) للمذكر (وكثيب) للمؤنث (و) ما مدته واو (نحو عمود) المذكر (وقلوص) للمؤنث وهي الشابة من النوق (و) ما مدته ياء أو واو مع التضعيف (نحو سرير) للمذكر (وذلول) للمؤنث (وخرج) بقوله لام غير معتلة (نحو كساء وقباء) فلا يجمعان على فعل (لأجل اعتلال اللام) لانهما لو جمعا على فعل لزم قلب الضمة كسرة لتنقلب واو كساء ياء ولتسلم ياء قباء فيصير على وزن فعل بضم الفاء وكسر العين وهو بناء قد رفضوه لما فيه من ثقل الخروج من ضم إلى كسر والحق أن ذلك غالب لا لازم فقد قال ابن يعيش ما نصه وقالوا في المعتل ثنى وثن والاصل ثنى بضم النون فأبدلوا من الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا كما فعلوا ذلك في أجر وأدل (و) خرج بقوله غير مضاعفة إن كانت المدة ألفا (نحو هلال وسنان) فلا يجمعان على فعل (لأجل تضعيفها) أي اللام (مع الألف) فلا يقال في جمعهما هلل ولا سنن لما فيه من ثقل التضعيف مع الضم (وشذ عنان) بكسر العين لما يقاد به الفرس وبفتحها للعطار وفيه تناسب الاعلى للأعلى والأسفل للأسفل (وعنن وحجاج) بحاء مهملة مكسورة وجيمين للعظم المستدير حول العين وقيل هو الأعلى الذي ينبت عليه الحاجب (وحجج) وطواط بفتح الواو وبمهملتين الضعيف وطوط (وطوط) فعل بضمتين (في) فعل بفتح الفاء وكسر العين اسما (نحو نمر) صفة نحو (خشن) وفي فعيل صفة نحو (نذير) وفي فعيلة مطلقا اسما نحو (صحيفة) وصفة (نحو نجيبة) وفي فعل بفتح أوله وسكون ثانيه نحو سقف ورهن وفي فاعل نحو نازل وشارف وفي فعل بفتحتين نحو نصف وفي فعال بكسر الفاء وفتحها صفة نحو كنان بكسر الكاف وصناع بفتح الصاد أي حاذق وفي فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو فرحة وفي فعلة بفتحتين نحو خشبة وفي فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو ستر وإلى فعل بضمتين أشار الناظم بقوله .

وفعل الاسم رباعي بمد ... قد زيد قبل لام اعلالا فقد

. مالم يضاعف في الاعم ذو الالف . البناء (الثالث فعل بضم أوله وفتح ثانيه) ولو قدمه على فعل بضمتين كان أولى لانه أخف منه (وهو مطرد في شيئين) أحدهما (في اسم على فعلة) بضم أوله وسكون ثانيه ويستوي في ذلك صحيح اللام ومعتلها ومضاعفها فالصحيح (كقربة) وقرب (وغرفة) وغرف (و) المعتل اللام نحو (مدية) ومدى وزبية وزبى (و) المضاعف اللام نحو (حجة) وحجج (ومدة) ومدد (و) الثاني

استثقالا للضمة على الواو نحو خوان وخون وقد جاء الضم في الشعر قال . وفي الأكف اللامعات سور . وهو جمع سوار وإن كان بالياء جاز التخفيف والتثقيل مطلقا لان الياء أخف من الواو نحو عيان وعين الحديدة تكون في متاع الفدان بضم الفاء على وزن فعال ويجوز في العين بالإسكان وإبدال الكسرة من الضمة لئلا تنقلب الياء واوا (قوله فعول) ومن ذلك عروب أي متحببة إلى زوجها وعرب بضم أوله وثانيه قال تعالى أبكارا عربا (قوله في اسم) احترز به عن الصفة وشذ صناع وصنع وكناز وكنز من الوصف المؤنث وبعضهم جعله مقيسا في الصفة أيضا وسيأتي بعض ذلك في كلام الشارح ومثل صناع وصنع عوان وعون قال الشاعر . بين أبكار وعون . (قوله للمؤنث من الحمير) قال في الصحاح الأتان الحمارة ولا تقل أتانة وفي القاموس الأتان الحمارة والأتانة قليلة اه وظاهر كلامهما أنه لا فرق في الحمارة بين كونها أهلية أو وحشية وذكر له أربعة جموع ونظم ذلك الدنوشري في رسالة فقال

أنثى الحمير سميت أتانا ... بغير تاء أو بتا أتانا
والاكثر التصحيح ترك التاء ... وجمعه أتن بلا امتراء
وآتن وأتن والرابع ... بوزن مفعول لا موزن شائع
تصغيرها أتين بغيرها ... وإن تشأ أتينة كذا أتى

(قوله وكثيب للمؤنث الخ) ينظر في كون الكثيب مؤنثا هل صحيح أو لا (قوله وذلول الخ) مشكل فإنه صفة وقد ذكر أولا أنه في اسم رباعي الخ (قوله وبفتحها للعطار) وبعضهم قال إن العنان بالفتح السحاب فليتأمل (قوله نحو خشبة) مثل خشبة وخشب ناقة ونوق فإن أصلها نوقة فانقلبت واوها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقالوا في ناقة أيضا نياق وأينق وأصله أنوق فقدموا الواو هربا من ثقل الضمة عليها فصار أونقا ثم قلبت الواو ياء إنما ما للتغيير فوزنه أعفل (قوله وزبية وزبى) الزبى بالقصر جمع زبية وهي الحفيرة تحفر للأسد إنما تحفر في الروابي وليس يبلغها إلا سيل عظيم يقال بلغ السيل الزبى يضرب مثلا للأمر الفظيع الجليل وكذلك جاوز الحزام الطبيين اه قاله في تتمة الأريب والطبيان تثنية طبي على زنة قفل وجذع وهو للذوات الحوافر

والسباع كالضرع لغيرها وقد يكون أيضا الذرات الخف والجمع أطباء اه ملخصا من كتاب الصحاح (قوله بفتح أوله وسكون ثانيه) لو أدخل فيه قربة وبدرة كان حسنا وتطويله بلا فائدة وقوله لم أقف الخ مردود فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ

(في الفعلى) بضم الفاء (أنثى أفعل) صفة (كالكبرى) أنثى الأكبر والوسطى أنثى الأوسط (والصغرى) أنثى الأصغر (بخلاف حبلى) فإنها ليست أنثى أفعل لأنها صفة لا مذكر لها فلا تجمع على حبل (وشذ) فعل (في) فعلة صفة (نحو بهمة) بضم الباء الموحدة وسكون الهاء وهو الرجل الشجاع الذي لا يدرى من أين يؤتى لشدة بأسه والجمع بهم قاله في الصحاح (و) فعلى مصدرا (نحو رؤيا) يقال رأى في منامه رؤيا على وزن فعلى من غير تنوين وجمع الرؤيا رؤى بالتنوين مثل رعى قاله الجوهري (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه (نحو نوبة) بفتح النون والباء الموحدة وقاس عليهما الفراء (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه معتل اللام (نحو قرية) وقرى (و) فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح اللام (نحو بدرة) بفتح الموحدة وهي عشرة آلاف درهم وجمعها بدر وبدر بكسر أوله وفتح ثانيه ولم أقف على جمعها على فعل بضم أوله وفتح ثانيه فذكرها هنا فيه نظر (و) فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه معتلا نحو (لحية) ولحى (و) فعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو (تخمة) بالتاء المثناة فوق والخاء المعجمة وإلى فعل بضم أوله وفتح ثانيه أشار الناظم بقوله ٭ وفعل جمعا لفعلة عرف ٭ ونحو كبرى البناء (الرابع فعل بكسر أوله وفتح ثانيه وهو) جمع (لاسم) تام (على) زنة (فعلة) بكسر أوله وسكون ثانيه غير واحد فعل (كحجة) وحجج وفي التنزيل ثماني حجج (وكسرة) وكسر (وفرية) بالفاء والياء المثناة تحت (وهي الكذبة) وفرى وخرج بذكر الاسم الصفة نحو صغرة وكبرة وبجرة وبالتمام نحو عدة وزنة فإنهما ناقصا اللام وعوض منها التاء وإليه أشار الناظم بقوله ٭ ولفعلة فعل ٭ (وقد يحفظ) فعل باتفاق (في فعلة) واحد فعل بكسر الفاء وسكون العين نحو سدرة وسدر ولا يقال في تبنة واحدة التبن تبن حملا على سدر وفي المعوض من لامه تاء التأنيث كمرة ومرى وفي فعلة الأجوف بفتح أوله (نحو حاجة) وحوج وقامة وقوم (و) في فعلى مصدرا (نحو ذكرى) وذكر (و) في فعلة بفتح أوله وسكون ثانيه صحيح الأصول نحو (قصعة) وقصع وجفنة وجفن (و) في فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه صفة نحو (ذربة) بكسر الذال المعجمة وسكون الراء وبالباء الموحدة كما في الصحاح والضياء وصمة بكسر الصاد المهملة يقال في جمعهما ذرب وصمم والذربة المرأة الحديدة اللسان والصمة الرجل الشجاع (و) في فعل بكسر أوله وسكون ثانيه نحو (هدم) بكسر الهاء وسكون الدال المهملة الثوب الخلق جمعوه على هدم رواه ابن سيده وفي فعلة بضم أوله كصورة وصور والصور بكسر الصاد لغة في الصور بضمها جمع صورة قاله في الصحاح البناء (الخامس فعلة بضم أوله وفتح ثانيه وهو مطرد في وصف لعاقل) مذكر (على) زنة (فاعل معتل اللام) بالياء والواو (كرام) ورماة (وقاض) وقضاة (وغاز) وغزاة والأصل فيهن رمية وقضية وغزوة فقلبت الياء والواو ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما وقيل إنها فعلة بفتح الفاء وأن الفتحة حولت ضمة للفرق بين معتل اللام وصحيحها وإليه أشار الناظم بقوله ٭ في نحو رام ذو اطراد فعله ٭ فخرج بقوله وصف نحو وادو بالتذكير نحو عادية وبالعقل نحو أسد ضار وبوزن فاعل نحو ظريف وبالمعتل اللام نحو ضارب فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة وشذ في صفة على غير فاعل نحو كمي وكماة وفي فاعل اسما نحو باز وبزاة وواد ووداة وفي فاعل صحيح اللام هادر وهدرة بالدال المهملة وهو الرجل الذي لا يعتد به البناء (السادس فعلة بفتحتين وهو شائع في وصف لمذكر عاقل صحيح اللام نحو كامل) وكملة (وساحر) وسحرة (وسافر) وسفرة (وبار) وبررة قال الله تعالى وجاء السحرة بأيدي سفرة كرام بررة وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس وإليه أشار الناظم

(قوله وهي عشرة آلاف درهم) قال الشاعر

ما نوال الغمام يوم ربيع ٭ كنوال الأمير يوم سخاء
فنوال الأمير بدرة عين ٭ ونوال الغمام قطرة ماء

(قوله وفعلة بضم أوله وفتح ثانيه نحو تخمة وتخم) مثله تهمة وتهم وأما قولهم رطب في رطبة فهو اسم جنس وليس بجمع بدليل تذكيره وتأنيثه (قوله فإنهما ناقصا اللام) صوابه الفاء (قوله نحو حاجة وحوج) قد ذكر في باب الجوازم أن حاجة تجمع على حوائج فانظره (قوله وقامة) مثل قامة وقيم تارة وتيرة (قوله وهو شائع في وصف الخ) لم يذكر أنه يحفظ في شيء (قوله وفي التسهيل بررة جمع بر على غير القياس) في مفردات الراغب يقال بر أباه فهو بار وبر وجمع البر أبرار وبررة قال تعالى إن الأبرار لفي نعيم وقال في صفة الملائكة كرام بررة فخص بها الملائكة في القرآن من حيث أنه أبلغ من أبرار فإنه جمع بر وأبرار جمع بار وبر أبلغ من بار كما أن عدلا أبلغ من عادل اه ويمكن أن يكون كلام المصنف كالناظم متناولا لبر لدخوله في قوله وصف لمذكر عاقل صحيح اللام وقوله نحو كامل لا يقتضي التخصيص بما وازن فاعلا وقول الراغب وخص بها الملائكة لا يناسب مذهب أهل السنة من تفضيل خواص البشر على خواص الملائكة وعوام البشر على عوامهم فتفطن له .

بقوله • وشاع نحو كامل وكمله • فخرج بالوصف الاسم نحو واد وباز وبالتذكير نحو طالق وحائض وبالعقل نحو سابق ولاحق صفتي فرسين وبصحة اللام نحو قاض وغاز فلا يجمع شيء من ذلك على فعلة بفتحتين باطراد وشذ في غير فاعل نحو سيد وسادة فوزنها فعلة وفي بعض نسخ الصحاح وزن سادة فعالة وهو سهو وقوله شاع تبع فيه النظم وكان الأولى أن يعبر بمطرد لأنه لا يلزم من الشياع الاطراد . البناء (السابع فعلى بفتح أوله وسكون ثانيه وهو) جمع (لما دل على آفة) من هلك أو توجع أو تشتت أو نقص ما (من فعيل) حال كونه (وصفا للمفعول) فالتوجع (كجريح) وجرحى (وأسير) وأسرى (و) الهلك نحو (قتيل) وقتلى وصريع وصرعى (وحمل عليه ستة أوزان مما دل على آفة من) ذلك أحدها (فعيل وصفا للفاعل لا للمفعول (كمريض) ومرضى (و) الثاني (فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (كزمن) وزمنى وهذان الوصفان مما يدل على التوجع (و) الثالث (فاعل كهالك) وهلكى (و) الرابع (فيعل) بفتح أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (كميت) أصله ميوت اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء لاجتماع المثلين وهل هو فيعل بكسر العين أو بفتحها وأبدلت الفتحة كسرة وفيعل كطويل أقوال محكية في سيد أشهرها أولها (و) الخامس (أفعل كأحمق) وحمقى (و) السادس (فعلان كسكران) وسكرى وهذان الوصفان مما يدل على نقص ما وندر كيس وكيسى ودرب ودربى وجلد وجلدى وإلى فعلى أشار الناظم بقوله :

فعلى لوصف كقتيل وزمن • وهالك وميت به قمن

البناء (الثامن فعلة بكسر أوله وفتح ثانيه وهو كثير في فعل) حال كونه (اسما بضم الفاء) وسكون العين وبكون صحيح اللام (نحو قرط) وقرطة بالقاف والراء والطاء المهملتين ما يعلق في شحمة الأذن (ودرج) بالجيم ودرجة (و) أجوف نحو (كوز) بالزاي وكوزة (و) مضاعفا نحو (دب) ودببة (وقليل في اسم على) زنة (فعل بفتح الفاء) وسكون العين (نحو غرد) بالغين المعجمة والراء نوع من الكمأة وهو عند الفراء بفتح الفاء وعند غيره بكسرها وظاهر الصحاح أن غردة جمع لمكسور الفاء (أو بكسرها نحو قرد) وقردة بالقاف والراء (وقل أيضا في نحو ذكر) بفتحتين عند الآتي وكثب (وهادر) وهاج وواقفة وخطوة وإليه أشار الناظم بقوله :

لفعل اسما صح لا ما فعله • والوضع في فعل وفعل قلله

وخرج بقوله صحيح اللام نحو ظبي ونحي ومدى فلا يجمع شيء منها على فعلة . البناء (التاسع فعل بضم أوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف على) زنة (فاعل أو فاعلة) حال كونهما (صحيحي اللام) سواء صحت عينهما أم اعتلت (كضارب وصائم ومؤنثيهما) ضاربة وصائمة فتقول في جمعهما ضرب وصوم وشمل نحو حائض وحيض وخرج بقيد الوصف الاسم نحو حاجب العين وجائزة البيت فلا يجمعان على فعل وإليه أشار الناظم بقوله وفعل لفاعل وفاعله • وصفين ... (وندر نحو غاز) وغزى (وعاف) بالعين المهملة والفاء أي سائل وعفى لاعتلال لامهما (كما ندر) فعل (في نحو) امرأة (خريدة) بفتح الخاء المعجمة وكسر الراء المهملة وسكون الياء آخر الحروف الحيية أي ذات الحياء بالحاء المهملة والياء المثناة التحتانية وقيل العذراء وجمعها خرد وقالوا خرائد على القياس (ونفساء) ونفس (ورجل أعزل) إذا لم يكن معه سلاح وزعم الإصفهاني أن أفعل لا يجمع على فعل ورد بالسماع كقوله :

وأبق رجالا سادة غير عزل • مصاليت أمثال الأسود الضراغم

(قوله وهل هو فيعل الخ) اقتصر في المسألة السابعة من مسائل قلب الواو ياء على نقل الأولين ونسب الأول للمحققين من البصريين والثاني للبغداديين وبين وجهه وضعفه فليراجع ولينظر وجه الثالث المذكور هنا (قوله كيس وكيسى) لا يقال كيس على وزن فيعل كميت فهلا كان مما حمل على فعيل لا نادرا لأنا نقول شرط المحمول أن يدل على آفة وكيس ليس كذلك (قوله نحو قرط) مثل قرط جب تقول في جمعه جببة والجب البئر العميقة (قوله ودببة) قال الدنوشري ينظر هل هو بفك الإدغام أو لا وعلى الأول ينظر ما المانع من الإدغام اه (وأقول) لما سيأتي في شروط الإدغام أنه يمتنع فيما وازن فعل ككلل وذكر الشارح أن مثلها ما وازنها بصدره لا بجملته نحو جببة جمع جب فإنه موازن بصدره لفعل بكسر أوله وفتح ثانيه فليراجع (قوله نحو غرد) ومثل غرد ثور تقول فيه ثيرة بقلب واوه ياء لأجل الكسرة وقالوا ثورة في القطعة من الأقط فرقا بينه وبين الثور من الحيوان ومثل قرد حسل وهو ولد الضب تقول في جمعه حسلة كقردة وقال بعضهم وقد جمع على فعلة فعل بضم أوله وثانيه نحو طنب وطنبة قال وهو نادر (قوله وقل في نحو ذكر الخ) انظر هلا عطفها على ما قبلها وعبر بموازنها فقال وفي اسم على فعل أو فاعل (قوله وخرج بقوله صحيحي اللام) أي بقول الناظم وانظر لم ترك المصنف التصريح بهذا الشرط وذكر محترزه (قوله ومدى) بضم الميم وبالدال المهملة مكيل كما يأتي في كلام الشارح (قوله وندر نحو غاز) المناسب أن يقول وندر في نحو غاز لأن المحكوم بندوره هو الجمع ولذا قال كما ندر في نحو خريدة ثم ما معنى التشبيه وهلا عطف ما ندر بعضه

على بعض هذا وتارة يعبر بقوله وقل وتارة بقوله وندر فهل لذلك حكمة غير التفنن (قوله وحكايته مشهورة) حاصلها أن الأصمعي قال بحضرة الرشيد إن صداد جمع صادة فخطأه ابن الأعرابي ووجه ذلك ما قاله المصنف (قوله ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر) قد قدمنا في باب الإضافة أن تخالفها فصيح لا ضعف فيه حيث لا إلباس وأنه وقع في القرآن المجيد فمن بدله بعدما سمعه فإنما إثمه

وفارق باب أحمر لأنه وصف غير لازم بدليل أنه لو تناول عصا أو سيفا أو رمحا زالت عنه الصفة. البناء العاشر فعال بضم أوله وتشديد ثانيه وهو) جمع (لوصف) لمذكر (على) زنة (فاعل صحيح اللام) سواء كانت لامه همزة أم لا (كصائم) وصوام (وقائم) وقوام (وقارئ) وقراء (قيل وندر) فعال (في) جمع (فاعلة كقوله) وهو القطامي:

أبصارهن إلى الشبان مائلة ... (وقد أراهن عني غير صداد)

قال الموضح في الحواشي لا أعلم أحدا ذكر مجيئه في فاعلة المؤنث إلا في هذا البيت وحكايته مشهورة بين الأصمعي وابن الأعرابي (والظاهر أن الضمير) المؤنث (للأبصار لا للنساء) لأنه يقال بصر صاد كما يقال بصر حاد (فهو جمع صاد لا) جمع (صادة) لأن قياس فعال أن يكون جمع فاعل لا فاعلة انتهى ولا يخفى ضعفه لما فيه من تخالف الضمائر وعود الضمير على غير المحدث عنه (و) ندر فعال (في) فاعل (المعتل) بالواو والياء (كغزاء) جمع غاز (وسراء) جمع سار والأصل غزاو وسراي قلبت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة (الحادي عشر فعال بكسر أوله وهو) يكون جمعا (لثلاثة عشر وزنا الأول والثاني فعل وفعلة) بفتح الفاء وسكون العين فيهما حال كونهما (اسمين أو وصفين) غير يائي الفاء أو العين فالاسم منهما (نحو كعب) وكعاب (وقصعة) وقصاع (و) الصفة منهما نحو (صعب) بمهملتين وصعاب (وخدلة) وخدال بالخاء المعجمة والدال المهملة ممتلئة الساقين والذراعين (وندر) فعال (في) جمع فعل (يائي الفاء نحو يعر) بالياء المثناة تحت وبالعين والراء المهملتين الجدي يربط في الزبية للأسد ليقع فيها وفي المثل أذل من يعر أو يائي العين نحو ضيف وضياف وضيعة بالضاد المعجمة وضياع وإليه أشار الناظم بقوله:

فعل وفعلة فعال لهما ... وقل فيما عينه اليا منهما

الوزن الثالث والرابع فعل وفعلة بفتح أولهما وثانيهما حال كونهما اسمين غير معتلي اللام ولا مضعفيهما كجمل وجمال وجبل وجبال بالجيم فيهما ورقبة ورقاب وثمرة وثمار فخرج نحو فتى وعصى لاعتلال اللام ونحو طلل لتضعيفها ونحو بطل لأنه صفة وشذ طلال وحسان وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وفعل أيضا له فعال ... ما لم يكن في لامه اعتلال

أو يك مضعفا ومثل فعل ... ذو التا

وزن (الخامس والسادس فعل) بكسر أوله وسكون ثانيه (كذئب) وذئاب (وبئر) وبئار (وفعل) بضم الفاء وسكون العين (كدهن) ودهان (ورمح) ورماح وشرط هذين الوزنين أن يكونا اسمين احترازا من نحو جلف وحلو وشرط ثانيهما أن لا يكون واوي العين كحوت ولا يائي اللام كدمى قاله المرادي أخذا من التسهيل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله. وفعل مع فعل فاقبل. الوزن (السابع والثامن فعيل بمعنى فاعل ومؤنثه) صحيحي اللام (كظريف) وظراف (وكريم) وكرام (وشريف) وشراف (ومؤنثاتها) كظريفة وظراف وكريمة وكرام وشريفة وشراف بخلاف غني وولي ومؤنثيهما لاعتلال اللام وبخلاف نحو جريح فإنه بمعنى مفعول وقرأ الكسائي فجعلهم جذاذا بكسر الجيم قال الفراء والزجاج هو جمع جذيذ مثل ثقيل وثقال والجذيذ بمعنى المجذوذ وهو المكسور قاله الواحدي في البسيط فاقتضى هذا أن فعيلا الوصف قد يجمع على فعال وإن كان بمعنى مفعول قاله الموضح في

على الذين يبدلونه فما عدا الضمير الثالث راجع إلى الإيصاء وهو إلى التبديل أو إلى الإيصاء المبدل (قوله نحو كعب) ومثل كعب وكعاب كلب وكلاب وكبش وكباش وحبل وحبال ودلو ودلاء (قوله وقصعة) مثل قصعة وقصاع جفنة وجفان (قوله يائي العين) احترز بقوله يائي العين من نحو حوض وثوب فإنه يقال حياض وثياب وانقلاب الواو ياء في الجمع لأجل الكسرة (قوله نحو ضيف الخ) سيأتي أنه يجمع على ضيفان أيضا والضيف مصدر في الأصل يقال ضاف ضيفا وضيافة ويستعمل المذكر والمؤنث والمفرد والجمع بلفظ واحد وفي التنزيل هؤلاء ضيفي فلا تفضحون وإنما ترك على لفظه في جميع الأحوال لكونه مصدرا في الأصل وهو أفصح من تأنيثه وتثنيته وجمعه على أي صيغة كانت (قوله رقبة) مثل رقبة ورقاب رحبة ورحاب (قوله ثمرة وثمار) فيه ثلاث فتحات احترازا عن نحو ثمرة بفتح فضم لغة في ثمرة بالفتحات فلا تكسر وإنما تجمع جمع مؤنث فيقال ثمرات وكل ما كان كذلك فإنه لا يجمع إلا بالألف والتاء كصدقة وصدقات وأما سمر في سمرة لشجرة العضاه فاسم جنس كالثمر وليس بجمع ويجمع بالألف والتاء (قوله ورمح) مثل رمح ورماح قرط وقراط (قوله كدمى) أي بضم الميم وسكون الدال المهملة سيأتي قريبا في كلام الشارح معناه ويوجد في بعض النسخ ضبطه بفتح الميم والدال المهملة وفيه أنه

الحواشي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وفي فعيل وصف فاعل ورد ● كذاك في أنثاه أيضا اطرد

(والخمسة الباقية) من الثلاثة عشر بناء مما يجمع على فعال (فعلان) بفتح الفاء (صفة ومؤنثاه فعلى) بالألف (وفعلانة) بالتاء (وفعلان) بضم الفاء (صفة وأنثاه فعلانة) بالتاء لا غير فمفتوح الفاء (كغضبان) وغضاب (وغضبى) وغضاب (وندمان) وندام (وندمانة) وندام (و) مضموم الفاء نحو (خمصان) وخماص (وخمصانة) وخماص وفي الحديث تغدو خماصا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وشاع في وصف على فعلانا ● أو أنثييه أو على فعلانا

ومثله فعلانة (و) العرب (التزموا في فعيل وأنثاه إذا كانا واوي العينين صحيحي اللامين كطويل وطويلة أن لا يجمعا إلا على فعال بخلاف غيرهما فإنه لا يلزم فعالا بل يجمع عليه وعلى غيره فتقول كريم وكرماء وكرام وظريف وظرفاء وظراف وشريف وشرفاء وشراف وإنما لم يشاركهما نحو طويل في ذلك لقلته قال في المحكم قال ابن جني لم يأت فعيل صفة عينه واو وفاؤه ولامه صحيحان إلا في ثلاث كلمات طويل وقويم وصويب من قولهم سهم صويب أي صائب قال وأما العويص فإنه وإن كان صفة إلا أنه صار اسما انتهى وإليه أشار الناظم بقوله ... والزمه في ● نحو طويل وطويلة تفى (ويحفظ فعال في وصف على فاعل (نحو راع) ورعاء وفي التنزيل حتى يصدر الرعاء (وقائم) وقيام وفي التنزيل وأنتم قيام (وآم) بهمزة ممدودة وميم مشددة من أم بمعنى قصد وأصله آمم كضارب فأدغم الميم في الميم للتماثل وجمعه إمام بكسر الهمزة كقيام قيل ومنه واجعلنا للمتقين إماما أي قاصدين لهم (ومؤنثاتهن) كراعية ورعاء وقائمة وقيام وآمة وإمام (و) يحفظ في وصف على أفعل نحو (أعجف) أي هزيل وعجاف ومؤنثه عجفاء وعجاف ومنه سبع عجاف لأن مفرده بقرة عجفاء وحكى الفارسي وأبو حاتم أجرب وجراب زاد أبو حاتم أبطح وبطاح قاله ابن سيده في شرح إصلاح المنطق فسقط ما قيل أن أعجف لا ثاني له (و) في وصف على فعال بتخفيف العين نحو (جواد) بفتح الجيم وتخفيف الواو وجياد والأصل جواد قلبت الواو ياء لوقوعها أثر كسرة قال ● وحق الجياد ما يتدن بأرسان ● (و) في وصف على فيعل نحو (خير) بفتح الخاء وتشديد الياء المثناة تحت المكسورة وخيار (و) في وصف على فعلاء نحو (بطحاء) وبطاح (و) في وصف على فعل بضم الفاء نحو أنثى وإناث وفي اسم على فعول بفتح الفاء نحو (قلوص) وقلاص وفي فاعل بفتح أوله وكسر ثانيه نحو رخل

يشكر ومع ظبي والغرض التمثيل لفعل مثلث الفاء (قوله وعويص) قال في المصباح عوص الشيء عوصا من باب تعب واعتاص صعب فهو عويص وكلام عويص يعسر فهم معناه (قوله وأنتم قيام) التلاوة فإذا هم قيام (قوله وفي فعل بفتح أوله وكسر ثانيه الخ) قال الدنوشري قد يجمع أيضا على فعال بضم أوله قال بعضهم والضمة فيه بدل من الكسرة للدلالة على القوة كما أبدلت الفتحة في سكارى وفعال بالضم جمع عزيز لم يسمع إلا رباب جمع ربى على وزن حبلى وهي الشاة التي وضعت حديثا وفرار جمع فرير وهي البقرة الوحشية وقيل الفرار واحد مثل طويل وطوال والتؤام جمع توأم وهو معروف وعراق جمع عرق وهو العظم الذي أخذ منه اللحم وعوام جمع عائم اسم لصنم كذا في القاموس ورخال جمع رخل كتمر وهو الأنثى من أولاد الضأن وظؤار جمع ظئر وهي المرضعة والبساط جمع بسط بكسر الباء وهي الناقة التي تخلى مع ولدها لا يمنع منها والثناء جمع ثنى وهو المحتقر من الناس والنذال جمع نذل وهو الخسيس المحتقر والرذال جمع رذل وهو ما يسترذل والرجال جمع رجل وجاء على فعال غير جمع ألفاظ كثيرة نحو الرقاق والزقاق والغراب والعقاب والرعام والصراخ ولا مطمع في حصرها وقد نظم جار الله الزمخشري الجموع التي أتت على فعال بالضم بقوله :

ما سمعنا كلما غير ثمان ● هي جمع وهي في الوزن فعال
فرباب وفرار وتؤام ● وعراق وعوام ورخال
وظؤار جمع ظئر وبساط ● جمع بسط هكذا فيما يقال

ولكاتبه عبد الله الدنوشري زيادة عليه :

وثناء ونذال ورذال ● ورجال بانضمام الراء قالوا

انتهى وله رسالة لطيفة تتعلق بهذا المعنى وقال بعد ذكر أبيات الزمخشري أنه ذيلها بأبيات وهي :

وثناء ونذال ورذال ● وبراء في بريء ورجال
وجفال وكتاب وأناث ● وقراد وكذا قيل ذبال
وقماء في قمىء أي حقير ● وصحاح ورعاء وجمال
وكذا باب رباع ثم قدقيـ ● ـل اسم جمع بعضها هذا احتمال

وقال والبراء جمع بريء وقرأ السبعة أنا براء منكم والجفال الكثير ومثله الكثاث بالثاء المثلثة وينظر ما مفرده والأناس بمعنى الناس وينظر ما مفرده والقراد جمع قرادة والذبال جمع ذبالة السراج والقماء ذكر في النظم تفسيره والصحاح جمع سح المطر والرعاء جمع راع والجمال جمع جمل ورباع ربابه في الأسماء المعدود للقالي وقد ذيل السيوطي في المزهر على أبيات الزمخشري فقال :

قلت قد زيد ثناء وبراء ● ونذال ورذال وجفال
وكتاب في كتاب ليس مع ● كتب القالي فهيا يا رجال

ومراده أن بعض ذلك في كتاب ليس لابن خالويه وبعضه في أمالي القالي

(قوله الانثى من ولد الضأن) والذكر يقال له حمل (قوله كسبع) مثل سبع وسباع رجل ورجال (قوله ووعل) الوعل الكبشي الجبلي
(قوله على غير القياس) فيه تأمل وعليه فيستثنى فعل بفتح الفاء وكسر العين من قول الناظم وغير ما أفعل فيه مطرد *

وزعال وهو بالزاى والخاء المعجمة الانثى من ولد الضأن وفى فعلة بفتح أوله وكسر ثانيه نحو نمرة ونمار وفى فعالة نحو عباءة وعباء وفى فعلة بضم أوله وسكون ثانيه نحو برمة وبرام ونطفة ونطاف وفى فعل بضم أوله وفتح ثانيه كربع ورباع وفى فعل بضمتين نحو جمد وجماد وفى فعيل نحو فصيل وفصال وفى فعل بفتح أوله وضم ثانيه كسبع وسباع وفى فعلان بفتح الفاء وسكون العين كضبعان وضباع البناء (الثانى عشر) من أبنية الكثرة (فعول بضمتين ويطرد فى) ألفاظ (أربعة أحدها الاسم على فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (نحو كبد) وكبود (ووعل) ووعول (وهو) أى فعول (فيه) أى فى فعل (كاللازم) وإليه يشير قول النظم

* وبفعول فعل نحو كبد * يخص غالبا ومن غير الغالب نحو نمر ونمار (وجاء فى نحو نمر نمور على القياس ونمر) بضمتين على غير القياس (قال) حكيم بن معية الربعى (فيها عيابيل أسود ونمر) أنشده سيبويه فقال ابن الضائع أراد نمر بسكون الميم ثم نقل أو أتبع (و) قال غيره (قد يكون مقصورا) أى مختصرا (من نمور) لحذف الواو (للضرورة وقالوا أيضا) فى جمعه (أنمار) على غير القياس فتحصل فى جمعه أربعة أوزان واحد قياسى وهو نمور وثلاثة على غير القياس وهى نمار وأنمار ونمر والعيابيل جمع عيل واحد العيال قاله الصغانى (والثلاثة الباقية) من الأربعة المطردة فيها فعول (الاسم الثلاثى الساكن العين) حال كونه (مفتوح الفاء) ليس عينه واوا (نحو كعب) وكعوب (وفلس) وفلوس وخرج عنه نحو حوض فلا ينقاس فيه فعول وشذ فى فوج فووج وهم الجماعة من الناس (ومكسورها نحو حمل) بالمهمل وحمول (وضرس) وضروس (ومضمومها نحو جند) وجنود (وبرد) وبرود وإليه أشار الناظم بقوله كذاك يطرد * فى فعل اسما مطلق الفا (إلا فى ثلاثة) من مضموم الفاء لم يطرد فيها فعول (أحدها معتل العين كحوت) فإن جمعه حيتان (والثانى معتل اللام كدى) فإن جمعه أمداء قال سيبويه لا يكسر على غير ذلك قال فى المحكم المدى من المكاييل معروف وقال ابن الأعرابى هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر والجمع أمداء وقال الجوهرى هو القفيز الشامى وهو غير المد (وشذ فى) جمع (نؤى) بنون مضمومة بعدها همزة ساكنة (نؤى) بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء (قال) الشاعر

(خلت إلا أياصر أو نؤيا) * محافرها كأسرية الاضين

فإلا حرف استثناء وأياصر منصوب على الاستثناء وهو بالياء المثناة التحتانية والصاد المهملة جمع أيصر حبل قصير يشد فى أسفل الخباء إلى وتد والنؤى بضم النون وكسر الهمزة وتشديد الياء جمع نؤى وهى حفيرة تجعل حول الخباء لئلا يدخله ماء المطر وأصل الجمع نؤوى على زنة فعول اجتمع فيه الواو والياء وسبقت أحداهما بالسكون قلبت الواو ياء والضمة كسرة لتسلم الياء ثم أدغمت إحدى الياءين فى الأخرى ثم أتبعهما فصار نؤيا ويقال فيه أيضا نئى بكسرتين اتباعا لكسرة الهمزة وأناء ويقدمون الهمزة فيقولون آناء على القلب مثل أبآر وآبار والاضين بكسر الهمزة جمع أضاة وهى الغدير (و) المستثنى (الثالث) من فعل بضم الفاء (المضاعف) فإنه لا يجمع على فعول (كمد) بضم الميم المكيال فإنه يجمع على أمداد (وشذ فى) جمع (حص بالحاء المهملة) المضمومة والصاد المهملة (وهو الورس) كما قال الجوهرى وقال غيره الزعفران قال عمرو بن كلثوم

مشعشعة كأن الحص فيها * إذا ما الماء خالطها سخينا

(حصوص) فاعل شذ (ويحفظ) فعول (فى فعل) بفتحتين اسما (كأسد) وأسود (وشجن) بالشين المعجمة والجيم الحاجة حيث كانت والجمع شجون والشجن أيضا الحزن والجمع أشجان (وندب) بفتح النون

من الثلاثى اسما بأفعال يرد (قوله وضرس) مثل ضرس وضروس عرق وعروق وجذع وجذوع ولص ولصوص وديك وديوك وفيل وفيول ونحى ونحى (قوله جند وجنود) ويجمع أيضا عليه فعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو ضلع وضلوع ويجمع عليه أيضا فعل نحو بطن وبطون ونسر ونسور ودلو ودلى وثدى وثدى ويجمع عليه دواة أيضا وجاء أيضا دواة ودوى كنواة ونوى والظاهر أنه ليس بجمع (قوله وبرد وبرود) مثله برج وبروج (قوله إذا ما الماء خالطها سخينا) قال فى الصحاح فى مادة سخا: سخا يسخو وسخى يسخى قال عمرو بن كلثوم إذا ما الماء خالطها سخينا أى جدنا بأموالنا وقول من قال سخينا من السخونة نصب على الحال فليس بشىء وقال فى مادة سخن مسخن وسخين قال ابن الأعرابى مثل مبرم وبريم وأنشد مشعشعة كأن الحص فيها * إذا ما الماء خالطها سخينا قال وأما قول من قال جدنا بأموالنا فليس بشىء (قوله كأسد وأسود) مثله ساق وسوق وعصا وعصى وقفا وقفى (قوله والذال) الظاهر أنها المعجمة وإنما لم يذكرها اكتفاء بما تقدم له عند الكلام على أفعال فإنه ذكر هناك أنها معجمة (قوله كحوت وحيتان) مثله عود وعيدان وغول وغيلان وينظر هل مثل ذلك كوز وكيزان أو لا

(قوله أو على فعل بفتحتين الخ) قال الدنوشري لم يشترط فيه اعتلال العين وقد يقال إن التمثيل فيه وفيما قبله يرشد إلى اشتراط اعتلال عينهما انتهى (وأقول) هذا عجيب فقد صرح بذلك ابن الناظم وغيره عبارة ابن الناظم ويطرد فعلان أيضا في جمع ما عينه واو من فعل أو فعل نحو عود وعيدان وتاج وتيجان (قوله كتاج وتيجان) قال الدنوشري مثله قاع وقيعان وبرق كما قال بعضهم وبرقان وينظر ما معناه وخرب وخربان وحينئذ فإفراد المصنف له بالذكر فيما يأتي ونصه على أنه قليل مع دخوله فيما هنا محل نظر فليتأمل اهـ ثم نظره مع قوله أولا وقد يقال إن التمثيل يرشد إلى اشتراط اعتلال العين (قوله وجمعه صيران) (٣١١) يجمع أيضا على فعلان فعل كعبد وعبدان وثور وثيران وفعل بضم ففتح كنغر وهو العصفور ونغران وفي الأثر يا أبا عمير ما فعل النغير (قوله ظليم) الظليم أيضا اللبن قبل أن يروب يقال ظلمت الرجل إذا سقيته الظليم وظاهر كلام الشارح أنه بهذا المعنى لا يجمع على ظلمان فليتأمل وذكر بعضهم أن القاموس ليس فيه الظليم بمعنى اللبن قبل أن يروب فليحرر ذلك (قوله على فعل بفتح أوله الخ) هو شامل لمعتل العين أو الفاء أو اللام نحو بيت ويمن وجدي وظاهره أن الجميع يجمع على فعلان فليتأمل وقوله أو فعل بفتحتين لم يشترط فيه أن لا يكون معتل اللام ولا أن لا يكون معتل الفاء وكذلك لم يشترط في فعيل صحة العين ولا صحة اللام ولا صحة الفاء فليتأمل وليراجع الأشموني وغيره (قوله وذكر وذكران) مثل ذكر وذكران حمل وحملان (قوله على رجل الخ) فيه نظر لأن فعلان بفتح أوله لا يكون جمعا على الصحيح (قوله ورجالة) أي بفتح الراء وتشديد الجيم وبالتاء وقوله ورجال أي بضم الراء وتشديد الجيم من غير تاء وأما رجلة بفتح الراء وسكون الجيم فليس بجمع بل اسم جمع كما في الشافية لأن فعلة ليست من أبنية الجموع ونقل ابن الخباز عن ابن السراج أنها لم تأت جمعا إلا لهذا الاسم قال بعض شراح الشافية والظاهر أنه ليس المراد بالرجل خلاف المرأة لأنه لم يرد رجلة بمعنى رجال وإنما ورد رجلة بمعنى الرجالة وهم خلاف الفرسان وحينئذ فرجل بمعنى الراجل خلاف الفارس

والدال المهملة وبالباء الموحدة الخطر وأثر الجرح إذا لم يرتفع عن الجلد والجمع ندوب (وذكر) بفتحتين مقابل أنثى والجمع ذكور وطلل وطلول. البناء (الثالث عشر فعلان بكسر أوله وسكون ثانيه ويطرد أيضا في) ألفاظ (أربعة اسم على فعال) بضم الفاء (كغلام) وغلمان (وغراب) وغربان (أو على فعل) بضم أوله وفتح ثانيه (كصرد) لطائر وصردان (وجرذ) بالجيم والراء والذال نوع من الفئران والجمع جرذان (أو فعل) بضم أوله وسكون ثانيه حال كونه (واوي العين كحوت) وحيتان (وكوز) وكيزان بالزاي (أو على (فعل) بفتحتين (كتاج) بالجيم وتيجان (وساج) وسيجان (وخال وخيلان) وهي النقطة المخالفة لبقية لون البدن (وجار) وجيران (ونار) ونيران (وقاع) وقيعان والألف في الجميع منقلبة عن واو إلا في خال فإنها منقلبة عن ياء والخال أخو الأم ألفه منقلبة عن واو وجمعه أخوال (وقل) فعلان (في) فعل بكسر أوله وسكون ثانيه (نحو) حسل وحسلان وخرص وخرصان وخشف وخشفان وخيط وخيطان ورئد ورئدان وشقد وشقدان وشيح وشيحان و(صنو) وصنوان وقنو وقنوان هذه تسعة ألفاظ ذكرها ابن جني ونظمها ابن مالك في بيتين فقال

للحسل والخرص في التكسير فعلان ۞ وهكذا قل خشفان وخيطان

رئد وشقد وشيح هكذا جمعت ۞ ومثل ذلك صنوان وقنوان

الحسل ولد الضب والخرص سنان الرمح والخشف الغزال والخيط قطيع النعام والرئد المثل وأيضا فرع الشجرة وقيل ما لان من أغصانها والشقد ولد الحرباء والشيح نبت والصنو والقنو مثلان (و) في فعل بفتحتين نحو (خرب) بفتح الخاء المعجمة والراء ذكر الحبارى سمي بذلك لسكونه في الخراب وجمعه خربان بكسر الخاء قاله في الصحاح (و) في فعال بفتح أوله نحو (غزال) وغزلان (و) في فعال بكسر أوله نحو (صوار) بكسر الصاد المهملة وحكى ضمها وهو القطيع من بقر الوحش وجمعه صيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها (و) في فاعل نحو (حائط) وحيطان (و) في فعيل نحو (ظليم) بفتح الظاء المشالة ذكر النعام وجمعه ظلمان بكسر الظاء وضمها (و) في فعول نحو (خروف) وخرفان وفي فعلة بكسر أوله وسكون ثانيه نحو لسوة ونسوان وفي وصف على فعل نحو ضيف وضيفان أو على فعال نحو شجاع وشجعان البناء (الرابع عشر فعلان بضم أوله وسكون ثانيه ويكثر في) ألفاظ (ثلاثة في اسم على فعل) بفتح أوله وسكون ثانيه (كظهر) بالمشالة وظهران (وبطن) وبطنان (أو فعل) بفتحتين حال كونه (صحيح العين كذكر) وذكران (وجذع) للفتى من المعز وجذعان قال الموضح في الحواشي هذا مثال أبي حيان وهو خطأ لأن جذع صفة لا اسم انتهى وهذا الاعتراض بالنظر إلى الوصف الأصلي لا باعتبار غلبة الاسمية (أو على (فعيل ككثيب) وقضبان (ورغيف) ورغفان (وكثيب) وكثبان (وقل) فعلان بضم الفاء (في) فاعل (نحو راكب) وركبان وراجل ورجلان ويجمع راجل على رجل كصحب ورجالة ورجال (و) في أفعل

نحو (أسود) وسودان وأحمر وحمران وزعم الفراء أن سودان وحمران جمع سود وحمر فهو جمع الجمع لا جمع المفرد ورد بأن فعلا صفة لا يجمع على فعلان (و) في فعلان بضم الفاء كحوار بالحاء المهملة وحوران والكثير حيران و (زقاق) بزاي وقافين وهو السكة وزقان بإدغام عينه في لامه لزوال المانع من التقاء المثلين وعبر عن المقيس بالكثير وعن المحفوظ بالقليل ولم يخالف التسهيل إلا في جذع فإنه جعله من قسم المحفوظ بناء على أنه صفة . البناء (الخامس عشر فعلاء بضم أوله وفتح ثانيه ويطرد في فعيل) وصفا لمذكر عاقل (بمعنى فاعل) أو بمعنى مفعل أو مفاعل حال كونه (غير مضاعف ولا معتل اللام) فالأول (كظريف وظرفاء (وكريم) وكرماء (وبخيل) وبخلاء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

ولكريم وبخيـــل فعلا ❊ كذا لما ضاهاهما قد جعلا

ويستثنى من ذلك صغير وصبيح وسمين فقط فإنهم استغنوا فيهن بفعال قال سيبويه ولا يقولون صغراء ولا صبحاء ولا سمناء والثاني كسميع بمعنى مسمع وأليم بمعنى مؤلم فإنه يقال في جمعهما سمعاء وألماء قاله ابن مالك وشوحح فيهما والثالث نحو جليس وخليط بمعنى مجالس ومخالط فإنه يقال في جمعهما جلساء وخلطاء وشذ أسير وأسراء وقتيل وقتلاء لأنهما بمعنى مفعول (وكثر) فعلاء (في فاعل دالا على معنى) غير مكتسب كالغريزة) بالغين المعجمة والراء والزاي وهي الطبيعة التي طبع الإنسان عليها (كعاقل) وعقلاء (وصالح) وصلحاء (وشاعر) وشعراء فإن العقل والصلاح والشعر من الأوصاف الشبيهة بالأوصاف الغريزية كالكرم والبخل من جهة أن كلا منهما غير مكتسب (وشذ فعلاء في نحو جبان) وجبناء (وخليفة) وخلفاء قال سيبويه وقولهم خلفاء محمول في المعنى على خليف لأنه لا يقع إلا على مذكر والتاء لا تثبت في تكسيره وقال أبو علي جمع خليفة خلائف على حد كرائم أموالهم جمع كريمة (وسمح) بسين مهملة مفتوحة وميم ساكنة وفي آخره حاء مهملة الكريم وجمعه سمحاء لا بالخاء المعجمة خلافا لأبي حيان (وودود) وودداء ورسول ورسلاء لأنها ليست على فعيل ولا على فاعل. البناء (السادس عشر أفعلاء بكسر ثالثه وهو نائب عن فعلاء في المضعف) من فعيل بمعنى فاعل (كشديد) وأشداء (وعزيز) وأعزاء (وفي المعتل) اللام من فعيل بمعنى فاعل (كولي) وأولياء (وغني) وأغنياء وإنما ناب أفعلاء عن فعلاء في المعتل اللام والمضعف لأنهم لو قالوا في غني غنياء انحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فينقلب ألفا فيلتقي ألفان فتحذف إحدى الألفين فتختل الكلمة كذا قالوا وفيه نظر لأن حرف العلة بعده ألف فلا يعل لأجلها ولو قالوا أشدداء التقى حرفا التضعيف لزوال الفاصل ولا يمكن الإدغام لأن فعلاء وزن خاص بالاسم فلا يدغم وشذ تقي وأتقياء وسخي وأسخياء (وشذ) أفعلاء (في) غير المضعف والمعتل (نحو نصيب) وأنصباء (وصديق) وأصدقاء (وهين) وأهوناء وأما ظنين وأظناء فشاذ وإن كان مضاعفا لأنه بالظاء المشالة بمعنى متهم فهو صفة بمعنى مفعول لا بمعنى فاعل وبالضاد المهملة اسم لا صفة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله .

وناب عنه أفعلاء في المعل ❊ لاما ومضعف وغير ذاك قل

البناء (السابع عشر فواعل ويطرد في) ألفاظ (سبعة ثانيها ألف زائدة أو واو غير ملحقة بخماسي وذلك (في فاعلة اسما) كانت (أو صفة كناصية كاذبة حاطئة) فناصية اسم وكاذبة وحاطئة صفة فيقال في جمعها نواص وكواذب وحواطئ (وفي اسم على فوعل كجوهر) وجواهر (وكوثر) وكواثر (أو) اسم على (فوعلة كصومعة) وصوامع (وزوبعة) وزوابع والصومعة بيت النصارى قاله في القاموس والزوبعة بالزاي والباء الموحدة المفتوحتين رئيس من رؤساء الجن ومنه سمي الإعصار زوبعة وهي ريح تثير الغبار ويرتفع إلى السماء كأنه عمود قاله في الصحاح (أو) اسم على (فاعل بالفتح) في العين (كخاتم) على إحدى اللغتين وخواتم (وقالب) على لغة الفتح وقوالب وطابع كذلك وطوابع (أو) اسم على (فاعلاء بالكسر)

(قوله نحو أسود وسودان) يجمع أيضا على فعلان بكسر فسكون كذئب وذئبان وزق وزقان قال ابن معطي وجاء كالذئبان والزقان ودخل في قوله أو على فعيل ظليم فإنه يجمع على ظلمان بضم الظاء وكسرها كما نبه عليه الشارح سابقا (قوله كحوار) هو ولد الناقة لم يفطم (قوله ويستثنى من ذلك صغير) كان ينبغي أن يستثنى نحو طويل فإنه لا يجمع على فعلاء ولا على أفعلاء وإنما يجمع على فعال كما تقدم وكأنه اكتفى بتقديمه (قوله فإن العقل الخ) فيه نظر فإنه قد يدعى أن العقل والشعر من الغرائز وكون الصلاح غير مكتسب مع تفسيره بما فسر به قبل مشكل فليتأمل (قوله كخاتم) مثل خاتم وخواتم دانق ودوانق فيمن فتح النون وإنما قلبت ألفه في الجمع واوا لأجل ألف الجمع وكان قلبها إلى الواو أولى ليظهر الفرق بين فاعل وفعيل نحو صيرف وصيارف أو حملا على التصغير

في عينه وباللام (نحو قاصعاء) وقواصع (وراهطاء) ورواهط ونافقاء ونوافق والثلاثة أسماء لجحر اليربوع فالراهطاء بالراء والطاء المهملتين هي التي يخرج منها التراب ويجمعه والقاصعاء بالقاف والصاد والعين المهملتين نقرة يحفرها ثم يأتي بالتراب الذي أخرجه من الراهطاء فيسد به فم الجحر لئلا يدخل عليه والنافقاء بالنون والفاء والقاف حفرة يكتمها ويظهر غيرها وهو موضع يرققه فإذا أتي من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فخرج (أو) اسم على (فاعل) بكسر العين (كجائز) وجوائز وهو بالجيم والزاي الخشبة المعترضة بين الحائطين ومنه جائزة الطاحون وقيل الخشبة التي يحمل عليها خشب البيت (وكاهل) وهو مجتمع الكتفين وكواهل (أو في وصف على فاعل) بكسر العين (المؤنث) لا تدخله تاء الفرق (كحائض) وحوائض (وطالق) وطوالق (أو) وصف على فاعل (لغير عاقل) من المذكر (كصاهل) صفة فرس وصواهل (وشاهق) صفة مكان وشواهق وطالع صفة نجم وطوالع (وشذ) فواعل من وصف على فاعل لمذكر عاقل فمن ذلك قولهم (فوارس) في جمع فارس (ونواكس) في جمع ناكس قال الفرزدق:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم ... خضع الرقاب نواكس الأبصار

(و) في جمع سابق صفة المذكر (سوابق و) في جمع هالك (هوالك) قال:

وأيقنت أني عند ذلك ثائر ... غداة إذ أو هالك في الهوالك

وزعم بعضهم أن ذلك كله غير شاذ وأنه جمع لفاعلة وكأنه قيل طائفة هالكة وطوائف هوالك وكذا الباقي نقله الموضح في الحواشي وأقره وقال ابن الحاجب في شرح المفصل أما فوارس فالذي حسنه انتفاء الشركة بينه وبين المؤنث لأنهم لا يقولون امرأة فارسة وأما هوالك فجاء في مثل هالك في الهوالك والأمثال كثيرا ما تخرج عن القياس وأما نواكس فضرورة وخرج بقولنا ثانيها ألف زائدة نحو آدم فإن ألفه غير زائدة فيقال في جمعه أوادم بزنة أفاعل لا فواعل وبقولنا أو واو غير ملحقة بخماسي نحو فدوكس فإنه ملحق بسفرجل فيقال في جمعه فداكس بزنة فعالل لا فواعل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

فواعل لفوعل وفاعل ... وفاعلاء مع نحو كاهل
وحائض وصاهل وفاعله ... وشذ في الفارس مع ماماثله

البناء (الثامن عشر فعائل ويطرد في كل رباعي مؤنث ثالثه مدة) سواء كانت المدة ألفا أو ياء أو واوا وسواء كان اسما أو صفة و (سواء كان تأنيثه بالتاء كسحابة) وسحائب (وصحيفة) وصحائف (وحلوبة) وحلائب ورسالة ورسائل وذؤابة وذوائب وظريفة وظرائف (أو) كان تأنيثه (بالمعنى كشمال) بكسر الشين مقابل يمين وبفتحها ريح تهب من ناحية القطب وجمعها شمائل قال الله تعالى عن اليمين والشمائل وحكى اللحياني في جمع أسماء الريح شمالا وشمائل وعقاب وعقائب (وعجوز) وعجائز (وسعيد علم امرأة) وسعائد وشذ دليل ودلائل أو كان تأنيثه بالألف المقصورة كحبارى وحبائر أو بالممدودة كجلولاء وجلائل بالجيم قرية بناحية فارس وشذ ضرة وضرائر وكنة وكنائن وظنة وظنائن وحرة وحرائر لأنهن ثلاثيات وإليه أشار الناظم بقوله: ... وبفعائل اجمعن فعاله ... وشبهه ذا تاء او مزاله

البناء (التاسع عشر فعالى بفتح أوله وكسر رابعه ويطرد في) ألفاظ (سبعة) أحدها (فعلاة) بفتح أوله وسكون ثانيه (كرماة) وهي الفلاة الواسعة التي لا نبات فيها وجمعها موام قاله صاحب الضياء (و) الثاني (فعلاة) بكسر أوله وسكون ثانيه (كسعلاة) بالسين والعين المهملتين أخت الغيلان وجمعها سعال قال
• مجازا مثل السعالي خمسا • (و) الثالث (فعلية) بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (كهبرية)

(قوله وراهطاء) تقدم في باب المقصور والممدود تسمية الثالثة بخافيا وخافياء لما بين (قوله وكاهل) مثل كاهل وكواهل عالم وعوالم وخاتم وخواتم فيمن كسر ثانيه وقد يجمع فاعلا اسما على فعلان نحو حائط وحيطان والياء فيه منقلبة عن واو لأنه من حاط يحوط لسكونها وانكسار ما قبلها وغائط وغيطان وجان وجنان وحاجر وحجران وهو ما يمسك الماء من شفة الوادي وقد يجمع على فعلان بضم الفاء نحو فالق وفلقان للمطمئن من الأرض (قوله وهو مجتمع الكتفين) عرفه غيره بقوله وهو مغرز العنق من الظهر (قوله فدوكس) فيه نظر لأنه أسلف أن الواو ثانية والواو في فدوكس ثالثة فكان الصواب التمثيل بخورنق وهو قصر بالحيرة (قوله بكسر الشين الخ) يعني أنه يصح أن يضبط في كلام المصنف بالكسر والفتح لأن كليهما يجمع على فعائل بدليل الآية وكلام اللحياني واعلم أن الشمال بالكسر يأتي بمعنى الطبع ويجمع على شمائل بمعنى الصفات التي يطبع عليها الإنسان (قوله قال الله تعالى عن اليمين والشمائل) اعلم أنه سبحانه أفرد اليمين مراعاة للفظ ما في قوله أولم يروا إلى ما خلق الله من شيء يتفيأ ظلاله وجمع ثانيا مراعاة لمعناها وقيل في الآية غير ذلك وقد أفرد الكلام على الآية الشريفة السهيلي برسالة لطيفة (قوله أخت الغيلان) ضبط لفظ أخت في النسخة المصححة بخط الشارح بضم الهمزة وبعد الخاء تاء مثناة ولفظ الغيلان بكسر الغين فالمراد أختها للغيلان في كونهما نوعين من الجن كما

بالباء الموحدة والراء والياء المثناة التحتانية مخففة وهي ما يتعلق بأصول الشعر مثل نخالة الطحين وقيل ما تطاير من دقاق القطن وجمعها حبابر (و) الرابع (فعلوة) بفتح أوله وسكون ثانيه وضم ثالثه وفتح رابعه (كعرقوة) بالعين والراء المهملتين والقاف وهي الخشبة المعترضة على رأس الدلو وجمعها عراق (و) الخامس (ما حذف أول زائديه من نحو حبنطى) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وهو العظيم البطن وزيد فيه النون والألف ليلحق بسفرجل فإذا حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه حباط (وقلنسوة) بفتح القاف واللام وسكون النون وضم السين المهملة وفتح الواو ما يلبس على الرأس وزيد فيه النون والواو ليلحق بقمحدوة فإذا حذف أول زائديه وهو النون قيل في جمعه قلاس واحترز بحذف أول زائديه من حذف ثانيهما فإنه يقال في جمعهما حبانط وقلانس على زنة فعالل (و) السادس (فعلاء) بفتح أوله وسكون ثانيه (اسما) كانت (كصحراء) وصحار (أو صفة لا مذكر لها كعذراء) وهي البكر وعذار (و) السابع (ذو الألف المقصورة لتأنيث كحبلى) وحبال (أو إلحاق كذفرى) بكسر الذال المعجمة وسكون الفاء وفتح الراء المهملة وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير خلف الأذن وألفه للإلحاق بدرهم وهجرع والجمع ذفار وعلقى وعلاق (تمام العشرين) من أبنية الكثرة (فعالى بفتح أوله ورابعه ويشاركه الفعالي بالكسر) في رابعه (في صحراء وما ذكر بعده) من نحو عذراء وحبلى وذفرى فتقول في جمعها صحارى وصحار وعذارى وعذار وحبالى وحبال وذفارى وذفار وعلاقى وعلاق بالفتح والكسر في الجميع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وبالفعالى والفعالي جمعا ... صحراء والعذراء والقيس اتبعا

وينفرد فعالي بالكسر عن فعالى بالفتح بما ذكر قبل صحراء (وليس لفعالى) بالفتح (ما ينفرد به عن الفعالي) بالكسر (إلا وصف) على فعلان أو فعلى بفتح أولهما نحو سكران وسكرى وغضبان وغضبى فتقول في جمعهما سكارى وغضابى بالفتح ولا تقل سكار وغضاب بالكسر ويترجح في هذين الوصفين فعالى بضم الفاء وفتح اللام نحو كسالى على فعالى بفتحهما ويحفظ فعالى بفتح الفاء واللام في نحو حبط وحباطى ويتيم ويتامى وأيم وأيامى وطاهر بنات بني عون وطهارى ومهري ومهارى وشاة رئيس إذا أصيب رأسها ورآسى ويحفظ فعالى بالضم في نحو قديم وقدامى وأسير وأسارى والحاصل أن هذه الأوزان بالنسبة إلى فعالى بالضم ثلاثة أقسام أحدها ما فعالى بالضم أرجح فيه من فعالى بالفتح وهو شيئان فعلان وفعلى وصفين والثاني ما فعالى بالضم فيه لازم وهو قديم وأسير والثالث ما فعالى فيه ممتنع وهو يتيم وحبط وأيم وطاهر ومهري ورئيس بمعنى مرؤس (الحادي والعشرون فعالي) بالفتح في الفاء و(التشديد) في الياء (ويطرد) فعالي (في كل ثلاثي) ساكن العين (آخره يا مشددة زائدة على الثلاثة) غير متجددة للنسب كبختي) بضم الموحدة وسكون الخاء المعجمة وبخاتي (وكرسي) وكراسي (وقمري) بضم القاف وقماري (بخلاف نحو) عربي وعجمي لأنهما محركا العين ونحو (مصري وبصري) لأن ياءهما متجددة للنسب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله * واجعل فعالي لغير ذي نسب * جدد وشذ قبطي وقباطي نسبة إلى قبط وفي الصحاح: القبط أهل مصر ورجل قبطي والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان والجمع قباطي وفي الصحاح أيضا البخت من الإبل معرب وبعضهم يقول هو عربي وينشد لأبي قيس الرقيات

يهب الخيل والألوف ويسقي ... لبن البخت في قصاع الخلنج

الواحد بختي والأنثى بختية والجمع بخاتي غير منصرف لأنه بزنة جمع الجمع ولك تخفيف الياء فتقول

يدل عليه كلام القزويني في عجائب المخلوقات (قوله دقاق القطن) بفتح الدال المهملة وتشديد القاف كذا ضبط في النسخة المصححة بخطه (قوله وصحار) أصله صحاري بالتشديد قال في الصحاح وأصل الصحارى صحاري بالتشديد وقد جاء ذلك في الشعر لأنك إذا جمعت صحراء أدخلت بين الحاء والراء ألفا وكسرت الراء كما يكسر ما بعد ألف الجمع في كل موضع نحو مساجد وجعافر فتنقلب الألف الأولى التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وتنقلب الألف الثانية التي للتأنيث أيضا ياء فتدغم ثم حذفوا الياء الأولى وأبدلوا من الثانية ألفا فقالوا صحارى بفتح الراء لتسلم الألف من الحذف عند التنوين وإنما فعلوا ذلك ليفرقوا بين الياء المنقلبة من الألف للتأنيث وبين الياء المنقلبة من الألف التي ليست للتأنيث نحو ألف مرمى إذا قالوا مرامي ومغازي وبعض العرب لا يحذف الياء الأولى ولكن يحذف الثانية فيقول الصحاري بكسر الراء وهذه صحار كما تقول جوار انتهى كلام الصحاح (قوله وهجرع) قال في الصحاح الهجرع مثال الدرهم الطويل (قوله إلا وصف على فعلان) أي فإطلاق المصنف مقيد بغير ذلك (قوله وحبط) أي بكسر الباء يقال حبطت الشاة فهي حبط إذا أكثرت من الأكل حتى انتفخ بطنها وفي الحديث أن مما ينبت الربيع ما يقتل حبطا أو يلم ومنه سمي الحرث بن عمرو بن تميم الحبط وولده يسمون الحبطات (قوله والقبطية ثياب بيض الخ) أي بكسر القاف اهـ. في الصحاح القبط أهل مصر إلى أن قال والقبطية ثياب بيض رقاق من كتان تتخذ بمصر وقد يضم لأنهم يغيرون في النسبة

البخاتي قال الموضح فالياء في البخاتي متجددة للنسب وليس بختي وبخاتي كقمري وقماري ألا ترى أن الياء في قمري ليست للنسب إلى قمر ولكنها في بختي للنسب إلى بخت وبختي وبخت كتركي وترك فكما لا يقال في تركي تراكي كان القياس أن لا يقال في بختي بخاتي انتهى وقد تكون الياء في الأصل للنسب الحقيقي ثم بكثرة استعمال ما هي فيه حتى يصير النسب نسيا منسيا أو كالمنسي فيعامل الاسم معاملة ما ليس منسوبا كقولهم مهري ومهاري وأصل المهري بعير منسوب إلى مهرة قبيلة من قبائل اليمن ثم كثر استعماله حتى صار اسما للنجيب من الإبل قاله المرادي وبه تندفع شبهة الموضح وبحفظ فعالي في إنسان وظربان فإنهم قالوا في جمعهما أناسي وظرابي ولما كان أناسي يتبادر إلى الفهم أنه جمع أنسي حتى قال به بعضهم أشار إلى جوابه بقوله (وأما أناسي لجمع إنسان لا) جمع (انسي) لأن إنسيا آخره ياء النسب وتقدم أن ما ختم بياء النسب لا يجمع على فعالي (و) أناسي (أصله أناسين فأبدلوا النون ياء) وأدغموا الياء المبدلة من ألف إنسان فيها (كما قالوا ظربان وظرابي) وأصله ظرابين فأبدلوا النون ياء بدليل أن العرب نطقت بذلك على الأصل فقالت أناسين وظرابين وبهذا تبين أن إبدال النون ياء فيهما ليس بلازم كما توهم ابن عصفور ولو كان أناسي جمع أنسي لقيل في جمع جني جناني وفي جمع تركي تراكي قاله ابن مالك في شرح الكافية زاد ابنه وهذا لا يقول به أحد انتهى والظربان بفتح الظاء المشالة وكسر الراء المهملة وبالباء الموحدة قال الجوهري دويبة كالهرة منتنة الريح تزعم العرب أنها تفسو في ثوب أحدهم إذا صادها فلا تذهب رائحته حتى يبلى الثوب وقال في المحكم الظربان دويبة تشبه الكلب أصلم الأذنين طويل الخرطوم أسود الرأس أبيض الجسم منتن الريح كثير الفسو انتهى . البناء (الثاني والعشرون فعالل ويطرد في) أنواع (أربعة وهي الرباعي والخماسي مجردين ومزيدا فيهما فالأول) الرباعي المجرد ويكون مفتوح الفاء واللام الأولى ومكسورهما ومضمومهما فالمفتوح (كجعفر) وهو النهر الصغير وجمعه جعافر (و) المكسور نحو (زبرج) بالزاي والباء الموحدة والراء والجيم وهو من أسماء الذهب والسحاب الرقيق الذي فيه حمرة وجمعه زبارج والمضموم نحو برثن بالباء الموحدة والراء المهملة والثاء المثناة فوق وهو مخاليب الضبع كالأصابع للإنسان وجمعه براثن (والثاني) الخماسي المجرد (كسفرجل وجحمرش) بفتح الجيم وسكون الحاء المهملة وفتح الميم وكسر الراء بعدها شين معجمة العجوز الكبيرة والمرأة السمجة (ويجب) في جمع الخماسي (حذف خامسه) تخفيفا لأن الثقل به حصل (فتقول) في جمع سفرجل (سفارج) بحذف اللام (و) في جمع جحمرش (جحامر) بحذف الشين (وأنت بالخيار في حذف الرابع أو الخامس إن كان الحرف (الرابع) من الخماسي (مشبها للحروف) العشرة (التي تزاد) في الكلم وهي حروف سألتمونيها وشبهه بها (إما بكونه بلفظ أحدها كخدرنق) بفتح الخاء المعجمة والدال المهملة وسكون الراء وفتح النون وبعدها قاف وهو العنكبوت قال المتنبي

قراض مواض نسج داود عندها إذا وقعت فيه كنسج الخدرنق

ورابعه النون وهي حرف أصلي لأنه لا يحكم بزيادتها متوسطة إلا بشروط تأتي ولكنها من لفظ الحروف التي تزاد (أو بكونه من مخرجه) أي من مخرج الحرف الزائد (كفرزدق) جمع فرزدقة وهي القطعة من العجين لقب همام بن غالب بن صعصعة الشاعر (فإن الدال) هي الحرف الرابع وليست بلفظ من حروف الزيادة ولكنها (من مخرج التاء) المثناة الفوقانية وهو طرف اللسان وأصول الثنيتين العليتين والحاصل أنك إذا جمعت الخماسي فإن لم يكن رابعه شبيها بالزائد تعين حذف خامسه وإن كان رابعه شبيها بالحرف الزائد لا يتعين حذف خامسه بل يتخير الحاذف فإن شاء حذف الرابع وأبقى الخامس فيقول خدارق وفرازق وإن شاء حذف الخامس وأبقى الرابع فيقول خدارن وفرازد وهو الأجود ومذهب سيبويه وقال

(قوله والتاء المثناة) صوابه المثلثة كما يقتضيه صنيع الصحاح والقاموس وكذا رأيته بخط المصنف (قوله والثاني الخماسي) قال بعضهم وأن الخماسي فلا يكسر إلا على استكراه لأنه مستثقل لكثرة حروفه فلو جمع بجملتها لازداد ثقلا قال سيبويه لا يزال الاسم في سهولة حتى يبلغ الخمسة فيرتدع قال السيرافي معناه لا يكسر إلا إذا سئل عن تكسيره فإذا كسر حذف منه حرف ليصير رباعيا

المبرد لا يحذف إلا الخامس ومحل الخلاف إذا لم يكن الخامس يشبه لفظ الزائد فإن أشبهه تعين حذفه قولا واحدا نحو قذعمل فتقول في جمعه قذاعم (الثالث) الرباعي المزيد (نحو مدحرج ومتدحرج والرابع) الخماسي المزيد (نحو قرطبوس) قال ابن السيد بفتح القاف الداهية وبكسرها الناقة العظيمة الشديدة (وخندريس) بفتح الخاء المعجمة وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر الراء بعدها ياء مثناة تحتانية فسين مهملة الخمر (ويجب) في الجمع (حذف زائد هذين النوعين) الأخيرين وهما الرباعي المزيد والخماسي المزيد ففي مزيد الرباعي يقتصر على حذف زائده فتقول في جمع مدحرج ومتدحرج دحارج بحذف الميم والتاء فقط وفي مزيد الخماسي بحذف زائده وخامسه فتقول في جمع قرطبوس وخندريس قراطب بحذف الواو والسين وخنادر بحذف الياء والسين (إلا إذا كان) زائد الرباعي (لينا) رابعا (قبل الآخر فيثبت) ويجمع ما هو فيه على فعاليل (ثم إن كان) الزائد (ياء صح نحو قنديل) وقناديل (أو) كان (واوا أو ألفا قلبا ياء بين) لوقوعهما بعد الكسرة (نحو عصفور) وعصافير (وسرداح) بكسر السين المهملة وسكون الراء وبالدال والحاء المهملتين المكان اللين والناقة الكثيرة اللحم وقال الفراء العظيمة وجمعه سراديح. البناء (الثالث والعشرون شبه فعالل) وهو ما ماثله عددا وهيئة وإن خالفه زنة كفعاعل وفياعل وفواعل (ويطرد في مزيد الثلاثي غير ما تقدم) من نحو أحمر وسكران وصائم ورام وباب كبرى وسكرى فإنها تقدم لها جموع التكسير فلا يجمع على فعالل (ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة) سواء كانت أولا أو وسطا أو آخرا الإلحاق أو غيره وسواء كانت حرف علة أو لا (كأفضل) وأفاضل (ومسجد) ومساجد (وجوهر) وجواهر (وصيرف) وصيارف (وعلق) وعلاق فالزيادة في الأولين لغير الإلحاق وفي الباقي للإلحاق (ويحذف ما زاد عليها) أي على الزيادة الواحدة (فتحذف زيادة) واحدة (من نحو منطلق و) زيادتان (اثنتان من نحو مستخرج ومتذكر) بتشديد الكاف (ويتعين إبقاء) الزائد (الفاضل) على غيره (ويحصل الفضل بواحد من سبعة أمور التقدم والتحرك والدلالة على المعنى ومقابلة الأصول وهو كونه للإلحاق والخروج من حروف سألتمونيها وأن لا يؤدي إلى مثال غير موجود وأن لا يؤدي حذفه إلى حذف الآخر الذي ساواه في جواز الحذف ورد ما في التسهيل إلى ثلاثة أمور المزية من جهة المعنى والمزية من جهة اللفظ وأن لا يغني حذفه عن حذف غيره فالمزية من جهة المعنى (كالميم مطلقا) سواء كان معها حرف مماثل الأصل أم لا وسواء كان ثاني الزائدين ملحقا أم لا ولا فرق في ذلك بين الخماسي والسداسي (فتقول في) جمع (منطلق مطالق) بحذف النون وإبقاء الميم (لا نطالق) بحذف الميم وإبقاء النون لأن الميم تفضل النون بدلالتها على الفاعل وتصدرها ووجوب تحريكها واختصاصها بالاسم (و) تقول (في) جمع (مستدع مداع) بحذف السين والتاء معا لأن بقاءهما يخل ببنية الجمع وإبقاء الميم لأن لها مزية عليهما بما تقدم (لا سداع ولا تداع) بحذف الميم والتاء من الأول لأنه بناء غير موجود والميم والسين من الثاني لأنه وإن كان بناء موجودا كتناطب لكن حذف الميم يفوت الدلالة على اسم الفاعل (خلافا للمبرد في نحو مقعنسس) مما آخر زائديه للإلحاق (فإنه يقول) في جمعه (قعاسس) ويحذف الميم والنون ويبقي السين (ترجيحا لمماثل الأصل) لأن السين زيدت للإلحاق بإحرنجم وبقاء الملحق أولى من غيره وخالفه سيبويه في ذلك (وكالهمزة والياء) التحتانية (المصدرتين) في أول الكلمة (كألندد ويلندد) بفتح أولهما وثانيهما وسكون النون فيهما وهما بمعنى ألد وهو الشديد الخصومة نص عليه الجوهري وصاحب الضيا ومنه خصم ألد وفي التنزيل ألد الخصام (تقول) في جمعهما (ألاد ويلاد) بحذف النون وإبقاء الهمزة والياء لتصدرهما وتحريكهما ولكونهما في موضع يقعان فيه دالين على معنى بخلاف النون فإنها في موضع لا تدل على معنى أصلا والأصل ألادد ويلادد فأدغم أحد المثلين في الآخر

(قوله فلا تجمع على فعالل) قال الدنوشري أي ولا تجمع على شبه فعالل أيضا انتهى (وأقول) كان المناسب للشارح الاقتصار على أنه لا يجمع على شبه فعالل لأنه موضوع المسألة (قوله من سبعة) مفهوم العدد لا يفيد حصرا فلا ينافي أن الشارح ذكر سببا غيرها وهو الاختصاص بالاسم ذكره في جمع مستدع على مداع والوقوع في موضع ما يدل على المعنى ذكره في جمع ألندد ويلندد على ألاد ويلاد وقد يقال هذا في حكم الدلالة على المعنى (قوله وأن لا يؤدي حذفه الخ) الصواب إسقاط لا كما يعلم مما يأتي في قوله تعين حذف المغني حذفها لأنه حينئذ يكون الباقي ما لا يغني وهو الفاضل فالذي من أسباب الفضل فالذي من أسباب الفضل أن يؤدي حذف الحرف إلى حذف آخر فتأمل (قوله سواء كان معها الخ) هذا التفسير وإن طابق المقام لا يطابق السياق لأن المصنف جعل الإطلاق في مقابلة قوله وكالهمزة والياء الخ وهو يقتضي أن معنى الإطلاق سواء صدر أو لا (قوله واختصاصها بالاسم) هذا ليس من السبعة فليتأمل (قوله كتناطب) كذا في النسخة المصححة بخطه بالظاء المشالة ولم أقف على هذه المادة في الصحاح ولا في القاموس (قوله على اسم الفاعل) لو حذف لفظ اسم كان أولى .

والمزية من جهة اللفظ كالتاء من استخرج علما تقول في جمعه تخاريج بحذف السين وإبقاء التاء لأن له نظيراً وهو تماثيل ولا تقل سخاريج بحذف التاء وإبقاء السين لأن سفاعيل معدوم والمزية من جهة كون الحرف لا يغني حذفه عن حذف غيره هي ما ذكره بقوله (وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مغنيا عن حذف الأخرى بدون العكس تعين حذف المغني بحذفها كياء حيزبون) بفتح الحاء المهملة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي وضم الباء الموحدة العجوز وفيه ثلاث زوائد الياء والواو والنون (تقول) في جمعه (حزابين بحذف الياء وقلب الواو ياء) لسكونها وانكسار ما قبلها وإنما أوثرت الواو بالبقاء لأن الياء إذا حذفت أغنى حذفها عن حذف الواو لبقائها رابعة قبل الآخر فيفعل بها ما فعل بواو عصفور من قلبها ياء و(لا) تقل (حيازبن بحذف الواو) وسكون الموحدة قبل النون (لأن ذلك) وهو حذف الواو لا يغني عن حذف الياء بل هو (محوج إلى أن تحذف الياء) أيضا (وتقول حزابن) لصيرورته على مفاعل (إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو) حرف (معتل) كمصابيح وقناديل (فإن تكافأت الزيادتان) في الترجيح (فالحاذف مخير) إذ لا مزية لإحداهما على الأخرى (نحو نوني سرندى) بفتح السين والراء المهملتين وسكون النون وفتح الدال المهملة وهو الجرئ على الأمور وقال الجوهري الشديد وقيل القوي (وعلندى) بفتح العين المهملة واللام وسكون النون وفتح الدال البعير الضخم وقيل نبت وقيل الغليظ الضخم من كل شيء قاله الجوهري (وألفيهما) المقصورتين فإن النون رجحت بالتقدم على الألف والألف رجحت بتقديم الحركة لإلحاقها بسفرجل فلما تكافأت الزيادتان تخير الحاذف قاله الشاطبي (تقول) في جمع سرندى (سراند) بحذف الألف وإبقاء النون (وسراد) بحذف النون وإبقاء الألف (و) تقول في جمع علندى (علاند) بحذف الألف وإبقاء النون (وعلاد) بحذف النون وإبقاء الألف فإن حذفت الألف تبقى سرندو علند ينقل إلى سرند وعلند كجعفر فيقال في جمعهما سراند وعلاند كجعافر وإن حذفت النون يبقى سردى وعلدى ينقل إلى سردى وعلدى كأرطى فيقال في جمعهما سراد وعلاد بقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها ثم تحذف رفعا وجرا ويعوض منها التنوين كجوار وإلى التخيير أشار الناظم بقوله :

وخيروا في زائدي سرندى وكل ما ضاهاه كالعلندى

(هذا باب التصغير)

وهو لغة التقليل واصطلاحا تغيير مخصوص يأتي بيانه وله فوائد وعلامات وشروط وأبنية أما فوائده فست تقليل ذات الشيء نحو كليب وتحقير شأنه نحو رجيل وتقليل كميته نحو دريهمات وتقريب زمانه نحو قبيل العصر وبعيد المغرب وتقريب مسافته نحو فويق المرحلة وتحيت البريد وتقريب منزلته نحو صديق وزاد الكوفيون معنى آخر وهو التعظيم نحو دويهية وخرجها البصريون على التقليل لأن الداهية إذا عظمت قلت مدتها وزاد بعضهم معنى آخر وهو التحبب نحو بنية وأما علاماته فثلاث ضم أوله وفتح ثانيه واجتلاب ياء ثالثة وأما شروطه فأربعة أحدها أن يكون اسما فلا يصغر الفعل ولا الحرف وشذ ما أحيسنه عند البصريين الثاني أن لا يكون متوغلا في شبه الحرف فلا تصغر المضمرات ولا من وكيف ونحوهما الثالث أن يكون خاليا من صيغ التصغير وشبهها فلا يصغر نحو كميت لأنه على صيغة التصغير ولا مسيطر لأنه على صيغة تشبه صيغة التصغير قاله ابن مالك وفيه كلام يأتي الرابع أن يكون قابلا لصيغة التصغير فلا تصغر الأسماء المعظمة كأسماء الله وأنبيائه وملائكته ونحوها ولا جمع الكثرة وكل وبعض ولا أسماء الشهور والأسبوع عند سيبويه والمحكي وغير وسوى والبارحة والغد والأسماء العاملة وأما أبنيته الموضوعة (له) فهي (ثلاثة أبنية) لا زائد عليها (فعيل وفعيعل وفعيعيل) فالأول لتصغير الثلاثي (كفليس و) الثاني لتصغير الرباعي نحو (دريهم و) الثالث لتصغير الخماسي نحو

(قوله على مفاعل) فيه تأمل إذ ليس في حزابن ما يقابل بلفظها في الميزان ويجاب بأن الوزن ما لا ينصرف حروفه

(قوله سرندى) ويقال ناقة سرنداة أي جرية قال الشاعر

كل سرنداة لعوب التعب ... عرنة كالمنجل الأقب

قال بعضهم عقب هذا البيت السرنداة الجرية واللعوب التي تهز رأسها في سيرها والأقب الضامر

(باب التصغير)

(قوله أما فوائده فست) لا يخفى أنها ترجع للتحقير والتقليل (قوله تشبه صيغة التصغير) يتأمل وجه ذلك والظاهر أنه على صيغة التصغير وهو فعيعل لأن لأن مبيطرا على ذلك في هذا الباب وإن كان على وزن مفيعل في التصريف (قوله وكل وبعض) ينظر ما وجه عدم قبول كل وبعض هاء التصغير وقد يقال كما قال مولانا الشيخ عبد الرحمن الدبيصطي أن كلا تدل على العموم والشمول والكثرة فصارت كجمع الكثرة وإن بعضا يدل بنفسه على التقليل فلا حاجة إلى تصغيره المفيد للتقليل وأما المحكي فلأن تصغيره مناف لحكايته المقتضية أنه لا يغير وأما أسماء الشهور والأسبوع فلأنها موضوعة لأزمنة مخصوصة وهي بحسب ذاتها لا تقبل وأما الأسماء العاملة فلأن تصغيرها يبعدها عن شبه الفعل الذي عملت لأجله ولكن يشكل على ذلك رويدا فإنهم صرحوا بأنه اسم عامل مع أنه مصغر فيكون مستثنى

(دنينير) وهذه الأوزان الثلاثة من وضع الخليل اذقيل لم بنيت المصغر على هذه الأبنية فقال لأني وجدت معاملة الناس على فلس ودرهم ودينار ه فإن قلت النون الأولى من دنينير ليست في مكبره . قلت أصل دينار دنار بتشديد النون أبدلت النون الأولى ياء فإذا صغر رجع إلى أصله لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ووزن المصغر بهذه الأبنية اصطلاح خاص بهذا الباب اعتبر فيه مجرد اللفظ تقريبا وليس بجار على مصطلح التصريف ألا ترى أن وزن أحيمد ومكيرم وسفيرج في التصغير فعيعل ووزنها التصريفي أفيعل ومفيعل وفعيلل وأصل هذه الأبنية الثلاثة فعيل (وذلك لابد في كل تصغير من ثلاثة أعمال ضم) الحرف (الأول) إن لم يكن مضموما (وفتح) الحرف (الثاني) إن لم يكن مفتوحا (واجتلاب ياء ساكنة ثالثة) وتسمى ياء التصغير (ثم إن كان) الاسم (المصغر ثلاثيا اقتصر على ذلك) العمل (وهي بنية فعيل كفليس) تصغير فلس (وزجيل) تصغير رجل فإن كان المكبر مضموم الأول مفتوح الثاني كصرد فيقدران في مصغره كصريد فالضمة والفتحة في المصغر غير هما في المكبر كالفلك مفردا وجمعا جزم به ابن إياز ويؤخذ منه بأنه لو كان المكبر على هيئة المصغر كبيطر فإنه يصغر بتقدير الحركات كذلك وبه صرح السهيلي في الروض فقال تحذف الياء الزائدة كما تحذف ألف مفاعل ثم تلحق ياء التصغير فيبقى اللفظ بحاله ويختلف التقدير ثم أورد على نفسه سؤالا وأجاب عنه فقال ه فإن قيل هلا قلتم لا يصغر إذ لا يعقل مصغر على لفظ مكبر وإلا فما الفرق فالجواب بأن الفرق قد يظهر في الجمع فإنك تجمع مبيطر المكبر على مباطر بحذف الياء وأما المصغر فلا يجوز فيه إلا مبيطرون وذلك لأنه لو كسر حذفت ياؤه لأنه خماسي ثالثه زائد فيزول علم التصغير اه وهذا ما تقدم الوعد به والحاصل أنه لابد من ضم الأول وفتح الثاني لفظا أو تقديرا وزيادة ياء ثالثة (ومن ثم) أي من أجل اشتراط فتح الثاني ووقوع الياء ثالثة (لم يكن نحو زميل) بضم الزاي وتشديد الميم المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت (ولغيزى) بضم اللام وتشديد الغين المعجمة المفتوحة وسكون الياء المثناة تحت وفتح الزاي (تصغيرا لأن) الحرف (الثاني) منهما وهو الميم في الأول والغين في الثاني (غير مفتوح) بل ساكن مدغم فيما بعده (و) لأن (الياء غير ثالثة) بل رابعة لأن المدغم حرفان أدغم أحدهما في الآخر والزميل الجبان الضعيف واللغيزى من ألغز في كلامه إذا عمى مراده والاسم اللغز (وإن كان) المصغر (متجاوزا الثلاثة احتيج إلى عمل رابع وهو كسر ما بعد ياء التصغير ثم) ينظر (إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف لين) أو واو أو ياء (قبل الآخر) في المكبر (فهي بنية فعيعل كقولك في) تصغير (جعفر جعيفر وإن كان بعده) أي بعد الحرف والمكسور (حرف لين قبل الآخر) في المكبر (فهي بنية فعيعيل لأن) ذلك الحرف (اللين الموجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها الكسرة) قبلها (كقنديل وقنيديل وإن كان) حرف اللين (واوا أو ألفا قلبا ياء لسكونهما وانكسار ما قبلهما كعصفور وعصيفير) بقلب الواو ياء (ومصباح ومصيبيح) بقلب الألف ياء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ه فعيلا اجعل الثلاثي ه البيتين (ويتوصل) في التصغير (في هذا الباب) المعقود له (إلى مثالي فعيعل وفعيعيل) مما زاد على أربعة أحرف (بما يتوصل به) في التكسير (في باب الجمع) المعقود له قبل هذا الباب (إلى مثالي فعالل وفعاليل) وللحاذف هنا من وجوب وتخيير ما له في التكسير (فتقول في تصغير سفرجل) مما يجب فيه حذف خامسه (وفرزدق) مما فيه تخيير بين حذف رابعه وخامسه (ومستخرج) مما يحذف منه زيادتان وهما السين والتاء ويتعين فيه إبقاء الفاضل وهو الميم (وألندد يلندد) مما يحذف منه زيادة فقط وهي النون ويتعين إبقاء الفاضل وهو الهمزة والياء (وحيزبون) مما يحذف منه الياء وتبقى الواو (سفيرج) بحذف خامسه وهو اللام ومنهم من لا يحذفها قال الأخفش سمعت من يقول سفيرجل بكسر الجيم اه (وفريزد) بحذف خامسه وهو القاف (أو فريزق)

من قولهم الأسماء العاملة عمل الفعل لا تصغر (قوله لأن المدغم الخ) فيه نظر ولو قال لأن المشدد حرفان أدغم أحدهما الخ لكان أحسن (قوله وهو كسر ما بعد ياء التصغير) هذا واضح إذا كان غير مكسور نحو مصباح وعصفور وأما إذا كان مكسورا فقد يقال إنه يجتلب كسرة غير الكسرة التي كانت في المكبر على وزان ما تقدم من أن الأول إذا كان مضموما فإنه يقدر في المصغر زوال الضمة التي كانت في المكبر وكذا إذا كان الثاني مفتوحا كما مر فليتأمل .

بحذف رابعه وهو الدال (وعُفَيْرِج) بحذف السين والتاء وإبقاء الميم لفضلها عليهما (وأُلَيْد وبُلَيْد) بحذف النون وإبقاء الهمزة والباء لتصدرهما (وحُزَيْبِين) بحذف الياء وقلب الواو ياء (وتقول في) تصغير (سرندى وعلندى) مما تكافأت فيه الزيادتان وتخير الحاذف في أحدهما (سُرَيْنِد وعُلَيْنِد) بحذف الألف وإبقاء النون (أو سُرَيْدٍ وعُلَيْدٍ) بحذف النون وقلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة ولم تصحح ويفتح ما قبلها لأنها للإلحاق بسفرجل كما مر وألف الإلحاق لا تبقى في التصغير كما سيأتي ثم أعلت كياء قاض وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وما به لمنتهى الجمع وصل ... به إلى أمثلة التصغير صل

(ويجوز لك في بابي التكسير والتصغير أن تعوض مما حذفته ياء ساكنة قبل الآخر إن لم تكن موجودة) لأن ذلك لا يخل ببنائهما بخلاف بقاء الزائد فإنه يخل به (فتقول) في تصغير سفرجل وتكسيره سُفَيْرِيج وسفاريج بالتعويض) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وجائز تعويض يا قبل الطرف ... إن كان بعض الاسم فيهما انحذف

(وتقول في تكسير احرنجام) مصدر احرنجم (وتصغيره حراجيم وحُرَيْجِيم ولا يمكن التعويض) عن المحذوف (لاشتغال محله بالياء المنقلبة عن الألف) الكائنة قبل الميم (وما جاء في البابين) التكسير والتصغير (مخالفا لما شرحناه فيهما فخارج عن القياس) المطرد (مثاله في) جمع (التكسير جمعهم) أي العرب (مكانا على أمكن) وفيه شذوذان أحدهما أنه مذكر وحق مثله أن يأتي على مثال أفعلة والثاني أنه شبه فيه الأصل بالزائد لحذف والزائد بالأصل فثبت فقالوا أمكن والقياس في بناء مكان على أفعل أن يقال أكون بحذف الميم الزائدة وإبقاء عين الكلمة قاله ابن الناظم في شرح شافية ابن الحاجب (و) جمعهم (رهطا وكراعا) بضم الكاف (على أراهط وأكارع) والقياس فيهما أكرع وأكرعة ورهوط وأرهاط (و) جمعهم (باطلا وحديثا على أباطيل وأحاديث) والقياس فيهما بواطل وأحدثة وحدث وما ذكره من أن هذه جموع للمنطوق به على غير قياس هو مذهب لبعض النحويين ومذهب سيبويه أنها جموع لواحد مهمل استغني بها عن جمع المستعمل وزعم ابن جني أن اللفظ تغير إلى هيئة أخرى ثم جمع فكأن أمكن جمع مكن كفلس وكأن أراهط جمع أرهط وكأن أباطيل جمع أبطيل أو إبطال وكأن أحاديث جمع أحدوثة وقال ابن خروف أن أحدوثة إنما تستعمل في المصائب والدواهي لا في معنى الحديث الذي يتحدث به واختار ابن الحاجب أنها جموع على غير المفرد كذا امحع لمرأة (ومثاله في التصغير تصغيرهم) أي العرب (مغربا وعشاء على مُغَيْرِبان وعُشَيَّان) بزيادة ألف ونون وقياسهما مغيرب وعشي بإسقاط الألف والنون (و) تصغيرهم (إنسانا وليلة على أُنَيْسِيان ولُيَيْلِيَة) بزيادة الياء فيهما وقياسهما أنيسان ولييلة بإسقاط الياء منهما وذهب معظم الكوفيين إلى أن إنسانا أصله أنيسان من النسيان فلا يكون تصغيره على أنيسيان شاذا (و) تصغيرهم (رجلا على رُوَيْجِل) بزيادة الواو وقياسه رجيل (وصبية وغلمة) بكسر أولهما وسكون ثانيهما جمعي صبي وغلام وبنون جمع ابن على أُصَيْبِيَة وأُغَيْلِمَة وأُبَيْنُون بزيادة الهمزة في أولها وقياسها صبية وغليمة وبنيون و تصغيرهم عشية على عُشَيْشِيَة بزيادة شين ثانية وقياسها عشية وقيل هذه الألفاظ مما استغني فيها بتصغير مهمل عن تصغير مستعمل فمغيربان وعشيان كأنهما تصغيرا مغربان وعشيان وأنيسيان ولييلية كأنهما تصغيرا أنسيان وليلاة ورويجل كأنه تصغير راجل وأصيبية وأغيلمة كأنهما تصغيرا أصبية وأغلمة وأبينون كأنه تصغير أبنون واختاره في التسهيل وقال في النظم :

وحائد عن القياس كل ما ... خالف في البابين حكما رسما

(فصل) واعلم أنه يستثنى من قولنا يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز الثلاثة أربع مسائل إحداها

(قوله مكانا على أمكن) المراد بمكان المجموع على ما ذكر الموضع وأما إذا كان بمعنى التمكن كالمكانة من مكن فميمه أصلية لا زائدة (قوله والقياس فيهما كرع الخ) فيه لف ونشر غير مرتب وفي قوله والقياس رهوط وأرهاط نظر لأن أفعالا غير مقيس في فعل صحيح العين مفتوح الفاء عند الناظم وغيره (قوله فكأن أمكن الخ) لو قال أمكنا ورسم الألف كان أحسن وكأنه حاول حكايته وكذا يقال فيما بعده (قوله أنيسان) قد يقال بل قياس تصغير إنسان أنيسين بكسر ما بعد ياء التصغير وقلب الألف ياء

(فصل)

ماقبل علامة التأنيث وهى نوعان تاء كشجرة وألف كحبلى) المسئلة (الثانية ماقبل المدة الزائدة قبل ألف التأنيث كحمراء) المسئلة (الثالثة ماقبل ألف أفعال كأجمال وأفراس) المسئلة (الرابعة ماقبل ألف فعلان الذى لا يجمع على فعالين) صفة كان أو اسما مفتوح الفاء أو مكسورها أو مضمومها (كسكران) وعمران (وعثمان فهذه المسائل الاربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا أى باقيا على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير) أما فتح ماقبل تاء التأنيث فللخفة وأما فتح ماقبل ألف التأنيث فلبقائهما على حالهما وأما فتح ماقبل ألف أفعال فللمحافظة على الجمع وأما فتح ماقبل الالف والنون فلتشابهتهما بألف التأنيث (تقول شجيرة وحبيلى وحميراء وأجيمال وأفيراس وسكيران) وعميران (وعثيمان) لانهم لم يجمعوها على فعالين (وتقول فى) تصغير (سرحان) بكسر السين وهو الذئب (وسلطان) مما هو على خمسة أحرف آخره ألف ونون زائدتان وليس له مؤنث على وزن فعلى (سريحين وسليطين) بقلب الالف فيهما ياء (لانهم جمعوهما على) فعالين فقالوا (سراحين وسلاطين) والتكسير والتصغير أخوان وإنما لم يقولوا سكارين وعمارين وعثامين لان الالف والنون فيها شابها ألف التأنيث بدليل منع الصرف فكما لم يتغير ألفا التأنيث لا يتغير ما أشبههما ولما لم تكن الالف والنون فى سرحان وسلطان كذلك حصل التغيير وعلم من تقييد الالف بالتأنيث أنها لو كانت للإلحاق كأرطى وعلباء أنه لا يبقى فتح ماقبلها بل يقال فى تصغيرهما أريط وعليب فرقا بين الإلحاق والتأنيث والدليل على أن ألفيهما للإلحاق لا للتأنيث تنوينهما فأرطى ملحق بجعفر وعلباء ملحق بقرطاس وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : لتلو يا التصغير . . . البيتين.

(فصل) ويستثنى أيضا من قولنا يتوصل إلى مثال فعيعل وفعيعيل بما يتوصل به من الحذف إلى مثالى مفاعل ومفاعيل ثمانى مسائل جاءت فى الظاهر على غير ذلك لكونها مختومة بشىء مقدر انفصاله عن البنية وقدر التصغير واردا على ماقبل ذلك الشىء) وكان ذلك الشىء غير موجود فى المكبر (وذلك) المقدر انفصاله (ما وقع بعد أربعة أحرف) سواء كانت كلها أصولا أم لا (من ألف تأنيث) بيان لما (ممدودة) نعت ألف (كقرفصاء) نوع من القعود وسيأتى حكم المقصورة (أو تائه) أى التأنيث (كحنظلة) واحدة الحنظل (أو علامة نسب كعبقرى) نسبة إلى عبقر تزعم العرب أنه اسم بلد الجن فينسبون إليه كل شىء عجيب (أو ألف ونون زائدتين كزعفران وجلجلان) بجيمين (أو علامة تثنية) وهى الالف والنون أو الياء والنون (كمسلمين) بفتح الميم (أو علامة جمع تصحيح للمذكر) وهى الواو والنون أو الياء والنون (كجعفرين) بكسر الراء (أو) علامة جمع تصحيح (للمؤنث) وهى الالف والتاء (كمسلمات وكذلك عجز المضاف كامرئ القيس وعجز المركب) المزجى (كبعلبك فهذه) المذكورات (كلها ثابتة فى التصغير لتقديرها منفصلة) عما قبلها (وتقدير التصغير واقعا على ماقبلها) فتقول قريفصاء وحنيظلة وعبيقرى وزعيفران وجليجلان ومسيلمين وجعيفرين ومسيلمات وأميرئ القيس وبعيلبك وإنما لم تحذف ألف التأنيث الممدودة وما ذكر بعدها لانها أشبهت كلمة أخرى فلو حذفت لالتبس تصغير ما هى فيه بتصغير ما كان مجردا عنها (وأما فى) جمع (التكسير فإنك تحذف) كل واحد منها إن أمكن تكسيره إذ لا لبس إلا المضاف فإن تكسيره كتصغيره كما سيأتى (فتقول قرافس) بحذف الالف (وحناظل) بحذف التاء (وعباقر) بحذف ياء النسب (وزعافر وجلاجل) بحذف الالف والنون منهما (ولو ساغ تكسير البواقى) وهى التثنية والجمعان المصححان والمضاف وصدر المركب (لوجب الحذف إلا أن المضاف يكسر بلا حذف

(قوله ماقبل علامة التأنيث) شرطه أن يكون متصلا بها كما ذكره فى التسهيل فلو كانت فيه ولم يتصل بها كسر كدحيرجة ودحيرجة وزاد أو اسم منزل منزلتها وهو عجز المركب المزجى (قوله أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحا) قال السيوطى فى النكت بعد أن ذكر أن مثل ما فيه تاء التأنيث ما نزل منزلتها كما ذكرنا أن الواجب فى الصور المستثناة بقاؤها على ما كانت عليه من فتح أو سكون ولا يجب خصوص الفتح ونقله الشهاب القاسمى فى الحواشى وأقره ثم ذكر أنه يفيد أنك تقول معديكرب بسكون الياء التى تلى ياء التصغير وفيه أن ياء التصغير ساكنة دائما والكلام فيما بعدها وهو لا يكون ساكنا بحال لئلا يتوالى ساكنان بل إما مكسور أو مفتوح وفى معيديكرب مكسور والظاهر أن عبارة النكت محرفة وصوابه من كسر أو فتح فتدبر (قوله أى باقيا على ما كان عليه) لم يفد هذا التفسير زيادة على المفسر لان قوله فيه أن يبقى مفيد لذلك (قوله فلبقائهما على حالهما) إذ لو كسر ماقبلهما لزم انقلابهما ياء فتذهب صورة العلامة وفى قوله ألفى التأنيث تجوز لانه سمى المدة التى قبل ألف التأنيث الممدودة باسمها للمجاورة والمصنف راعى الحقيقة فجعلها مسئلة مستقلة فتفطن له (قوله فللمحافظة على الجمع) لم يقل فلبقائها على حالها كما قال فيما قبله لان خصوص الالف فى أفعال لا دلالة لها على معنى وإنما أتى بها لتحصيل بنية الجمع فالمنظور إليه إنما هو الجمع بخلاف ألفى التأنيث. (فصل) (قوله وجلجلان) هو السمسم (قوله فلو حذفت لالتبس الخ) أى لان الذهن لا يتبادر إلى أنه تصغير المجرد ولا يستوى عنده الأمران

كان فى التصغير تقول) فى تكسيره (أمارئ القيس كما تقول) فى تصغيره (أميرئ القيس) بلا فرق (لانهما كلمتان كل منهما ذات إعراب يخصها فكان ينبغى للناظم أن لا يستثنيه) فى النظم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وألف التأنيث حيث مدا • الابيات الاربعة

(فصل) (وتثبت) فى التصغير (ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة) لخفة الاسم (كحبلى) فتقول حبيلى (وتحذف إن كانت سادسة) للاستثقال (كلغيزى) فتقول لغيغزة بحذف الالف وهو باو اموبعض العاجواز ا (أو سابعة كبردرايا) بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة وبعدها راء فألف فياء مثناة تحتانية اسم موضع ووزنه فعللايا قاله ابن القطاع فتقول فى تصغيره بريدرى وذلك أنك لما حذفت ألف التأنيث بقى بردراى فقلبت الالف ياء لانكسار ما قبلها عند التصغير وأدغمت فى الياء الاخيرة عند حذف ألف التأنيث وفى بعض النسخ بدل لغيزى قبعثرى وبدل بردرايا حولايا بحاء مهملة ومثناة تحتانية اسم مكان وليس بصواب أما قبعثرى فألفه ليست للتأنيث باتفاق صاحبى الصحاح والقاموس وأما حولايا فإن ألفه سادسة لا سابعة ولم يذكره صاحب الصحاح والقاموس (وكذا) تحذف (الخامسة إن لم يتقدمها مدة) زائدة (كقرقرى) بقافين وراءين مهملتين اسم موضع فتقول قريقر لان بقاء الالف الخامسة فصاعدا يخرج البناء عن مثال فعيعل وفعيعيل فإن قيل حبيلى فعيلى وليست من أبنية التصغير الثلاثة قلنا نعم ولكنها توافق فعيعلا فيما عدا الكسرة التى منع منها مانع الالف (فإن تقدمتها مدة) زائدة (حذفت أيهما شئت) لتكافئهما وعدم مزية إحداهما على الاخرى (كحبارى) بضم المهملة وبالموحدة والراء (وقريثا) بفتح القاف وكسر الراء وبالمثناة التحتانية والمثلثة (تقول) فى تصغير حبارى (حبيرى) بحذف المدة الزائدة قبل الراء (أو حبير) بحذف ألف التأنيث وقلب المدة ياء لوقوعها فى موضع يجب تحريكها فيه بالكسر وإدغامها فى ياء التصغير وأبو عمرو يعوض من ألف التأنيث هاء فيقول حبيرة (و) تقول فى تصغير قريثا (قريثا) بحذف المدة وهى الياء (أو قريث) بحذف ألف التأنيث وإدغام الياء فى ياء التصغير وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وألف التأنيث ذات قصر • البيتين

(فصل) (وإن كان ثانى المصغر لينا) ألفا أو ياء (منقلبا عن لين رددته إلى أصله) الذى انقلب عنه (فترد ثانى نحو قيمة وديمة وميزان وباب) بموحدتين (إلى الواو) لانها الاصل المنقلب عنه والاصل قومة من القوام ودومة من الدوام وموزان من الوزن وبوب قلبت الواو فى الثلاثة الاول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها وفى الرابع ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فإذا صغرتها قلت قويمة ودويمة ومويزين وبويب برد الواو إلى أصلها لتحركها وانضمام ما قبلها وقلبت الالف فى ميزان ياء لانكسار ما قبلها (ورد ثانى نحو موقن وموسر وناب) بالنون وهو السن (إلى الياء) لانها الاصل المنقلب عنه والاصل ميقن من اليقين وميسر من اليسر ونيب من النيب قلبت الياء فى الاولين واوا لسكونها وانضمام ما قبلها وفى الثالث ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فإذا صغرتها قلت ميبقن ومييسر ونييب برد الياء إلى أصلها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • واردد لاصل ثانيا لينا قلب • (بخلاف ثانى نحو متعد فإنه غير لين) لانه تاء مثناة فوق مبدلة من واو إذ أصله موتعد أبدلت الواو تاء وأدغمت فى التاء الاخرى لاجتماع المثلين (فيقال) فى تصغيره (متيعد لا مويعد خلافا للزجاج والفارسى) فإنهما يردانه إلى أصله لزوال موجب قلبها وهو تاء الافتعال والصحيح الاول وهو مذهب سيبويه ورد قوله بأنه إذا قيل فيه مويعد أوهم أن مكبره موعد أو موعد أو موعد ومتيعد لا إبهام فيه مع أن سيبويه لم يلتفت للإلباس فى مواضع كثيرة (وبخلاف ثانى نحو آدم فإنه منقلب (عن غير لين) لانه منقلب عن همزة إلى همزة والاصل أأدم بهمزتين مفتوحة فساكنة قلبت الساكنة ألفا (فتقلب) الالف (واوا كالالف الزائدة من نحو ضارب و) كالالف (المجهولة الاصل كصاب)

(فصل)

(قوله فتقول لغيغزة) أى بفك إدغام الغين وإدخال ياء التصغير بين الغينين لكن قد يقال ما المقتضى لحذف الياء التى قبل الزاى وقياس ما سلف بقاؤها وأن يكون البناء على فعيعيل لا على فعيل (قوله بريدرى) كذا فى النسخ والصواب إسقاط الراء الثانية إذ بإسقاطها يتوصل إلى بنية فعيعيل كما لا يخفى (قوله وقريثا) قال فى الصحاح الكسائى نخل قريثاء وبسر قريثاء ممدود بغير تنوين لضرب من التمر هو أطيب التمر بسرا قال أبو الجراح تمر قريثا غير ممدود اه وعلى هذا الاخير جرى المصنف (قوله من النيب) ينظر هل هو بفتح النون وسكون الياء أو لا (قوله متيعد) هو بحذف تاء الافتعال الثانية فى متعدد مشددا (قوله أوهم أن مكبره موعد الخ) أى فهو إلباس بدليل ما بعده وفيه نظر لانه إجمال لعدم تبادر أحد المذكورات

بالصاد المهملة والباء الموحدة اسم نبت فتقول في تصغيرها أويدم وضويرب وصويب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : والألف الثاني المزيد يجعل ٭ واوا كذا ما الأصل فيه يجهل

وإن كان ثاني المصغر لينا مبدلا من حرف صحيح غير همزة أو همزة تلي همزة فإنه يرد أيضا إلى أصله فيرد ثاني دينار وقيراط إلى النون وإلى الراء فتقول في تصغيرهما دنينير وقريريط كما تقول في تكسيرهما دنانير وقراريط وأصلهما دنار وقراط والياء فيهما بدل من أول المثلين فلما صغرتهما زال سبب الإبدال ويرد ثاني نحو ذيب بالياء إلى الهمزة فإن أصله ذئب بالهمزة والياء فيه بدل من الهمزة فإذا صغرته قلت ذؤيب بالهمزة رجوعا إلى الأصل لأن قلب الهمزة ياء إنما كان لانكسار ما قبلها وقد زال بالتصغير والضابط أن ما أبدل لعلة لا تزول بالتصغير لم يرد إلى أصله وما أبدل لعلة تزول بالتصغير يرد إلى أصله (و) علم مما تقرر أنه (قالوا في) تصغير (عيد عييد) فصغروه على لفظه ولم يردوه إلى أصله وقياسه عويد بالواو لأنه من عاد يعود فلم يردوا الياء إلى أصلها وهو الواو ٭ فإن قلت فلم قالوا ذلك قلت إنما قالوا ذلك (شذوذا كراهية لالتباسه بتصغير عود) كما قالوا في تكسيره أعياد فرقا بينه وبين جمع عود ذو التكسير والتصغير من واد واحد (وهذا الحكم) الذي ذكرناه في التصغير (ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول كموازين وأبواب وأنياب وأمواه بخلاف) ما لا يتغير فيه الأول من (نحو قيم وديم) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وشذ في عيد عييد وحتم ٭ للجمع من ذا ما لتصغير علم

(فصل) (وإذا صغر ما حذف أحد أصوله) فاء أو عين أو لام أو اثنان منها (وجب رد محذوفه إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين) فالمحذوف الفاء (نحو كل وخذ) وعدة أعلاما (و) المحذوف العين نحو (مذ) وقل وبع (أعلاما وسته) وهو الدبر (و) المحذوف اللام نحو (يد) ودم (وحر) بكسر الحاء المهملة وهو الفرج والمحذوف الفاء واللام نحو قه وله وشه أعلاما والمحذوف العين واللام نحو ره علما (تقول) في تصغيرها (أكيل وأخيذ) ووعيد (برد الفاء ومنيذ) وقويل وبييع (وستيهة برد العين ويدية) ودمي (وحريح برد اللام) ووقي ووليّ ووشي برد الفاء واللام ورؤي برد العين واللام وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وكمل المنقوص الخ وإنما وجب رد المحذوف في الجميع ليتمكن من بناء فعيل ولأنه لو لم ترد لوقعت ياء التصغير طرفا فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب وهي لا تكون إلا ساكنة (وإذا سمي بما وضع ثنائيا) على حرفين (فإن كان ثانيه صحيحا نحو هل وبل لم يرد عليه شيء حتى يصغر فيجب أن يضعف أو يزاد عليه ياء) وهو الأول (فيقال) في تصغير هل (هليل) بالتضعيف (أو هلي) بزيادة ياء وقيل إن شئت ألحقته بما لامه ياء فقلت وهل هلي أو بما لامه واو فقلت هليو ثم أدغمته إعلال سيد وفيه زيادة عمل وقد ينبغي تعيين الأول وقد جزم به الأبدي واقتضاه كلام التسهيل ووجهه أن ما حذفت لامه واوا أكثر مما حذفت لامه ياء قاله الموضح في الحواشي (وإن كان) ثانيه (معتلا وجب التضعيف قبل التصغير) لئلا لزم إثبات اسم معرب على حرفين آخره حرف لين متحرك وهذا لا نظير له بخلاف ما إذا كان ثانيه صحيحا فإن نظيره من الأسماء المعربة يد ودم (فيقال في لو وكي وما) الحرفية (أعلاما لو وكي بالتشديد) فيهما وذلك لأنك زدت على واو لو واوا وعلى ياء كي ياء ثم أدغمت أحد المثلين في الآخر (وماء بالمد) ذلك لأنك زدت على الألف ألفا فالتقى ألفان فأبدلت الثانية همزة لأجل اجتماعها مع الألف الأولى والتقائهما ساكنين على حد الإبدال في حمراء وقيل زيدت الهمزة من أول الأمر (فإذا صغرت) بعد التضعيف (أعطيت حكم دو وحي) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما والدو البادية والحي القبيلة (وماء) بالمد وهو الذي يشرب (فتقول في تصغير لو بالتشديد (لوي كما تقول) في تصغير دو (دوي وأصلهما) قبل الإدغام (لويو ودويو) اجتمع فيهما الواو والياء والسابق منهما ساكن قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (وتقول) في تصغير كي

(قوله وما أبدل لعلة الخ) وأدغمت في التاء وقد اعتمد فيما سبق قول سيبويه أنه يقال في تصغيره متيعد لا مويعد فلم يرده إلى أصله مع أن العلة زالت بالتصغير فالضابط إنما يستقيم على مذهب الزجاج والفارسي (قوله فرقا بينه وبين جمع عود) قال الدنوشري (فائدة) قال بعضهم عود الغناء يجمع على أعواد وعود الخشب يجمع على عيدان والعيد يجمع على أعياد اه (أقول) في المصباح وعود اللهو وعود الخشب جمعه أعواد وعيدان والأصل عودان لكن قلبت الواو ياء لمجانسة الكسرة قبلها وعود الطيب معروف والعيد الموسم جمعه أعياد على لفظ الواحد فرقا بينه وبين أعواد الخشب اه والفائدة التي قالها بعضهم تحتاج لنقل عن أئمة اللغة (قوله وشه) مأخوذ من الوشي (قوله ووجهه الخ) قال الدنوشري هذا بحسب الظاهر لا يدل الأول ويمكن أن يقال أن معنى كلامه أن الياء إذا كانت لاما فالأكثر إثباتها ويقل حذفها فالحاقه بالأكثر أولى من إلحاقه بالأقل اه وفيه بحث لأن هذا لا يثبت ما ادعاه الأول من التعين

بالتشديد (كيي بثلاث ياءات) أولاها أصلية وثانيتها ياء التصغير وثالثتها المزيدة للتضعيف (كالقول) في تصغير حي (حيي) بثلاث ياءات أولاها وآخرها أصليتان ووسطاها ياء التصغير (والقول) في تصغير ماء بالمد (موي) بالتشديد بقلب الألف الثانية المزيدة ياء لوقوعها بعد ياء التصغير وإدغامها فيها ولم تمز لزوال علة إبدالها همزة وتقلب الألف الأولى واوا لكونها بعد التضعيف صارت بمنزلة الأصل (كالقول في تصغير الماء المشروب مويه) بقلب الألف واوا رد إلى أصلها (إلا أن هذا) الماء المشروب (لامه هاء فرد إليها) وأصله موه بدليل جمعه على أمواه فقلبت الواو ألفا على القياس وأبدلت الهاء همزة على غير القياس.

(فصل) (وتصغير الترخيم) حقيقته أن تجعل المزيد فيه مجردا منه على ما يليق به من فعيل إن كان ثلاثي الأصول أو فعيعل إن كان رباعي الأصول سمي بذلك لما فيه من الحذف المفضي إلى الضعف يقال صوت رخيم إذا لم يكن قويا وطريقه (أن تعمد) أنت (إلى) الاسم (ذي الزيادة الصالحة للبقاء) في تصغير غير الترخيم لعدم إخلالها بالزنة (فتحذفها ثم توقع التصغير على أصوله ومن ثم) أي من أجل أنه مختص بالمزيد (لا يتأتى) تصغير الترخيم (في نحو جعفر) من الرباعي الأصول (وسفرجل) من الخماسي الأصول (لتجردهما) من الزوائد (ولا) يتأتى أيضا (في نحو متدحرج ومحرنجم لامتناع بقاء الزيادة فيهما) في تصغير غير الترخيم (لإخلالها بالزنة) فلا يكون تصغيرهما بحذف زوائدهما لأن حذف زوائدهما واجب في تصغير غير الترخيم ومقتضى إطلاقه أنه لا يختص تصغير الترخيم بالأعلام خلافا للفراء وثعلب فإنهما قالا لا تصغر فاطمة ومالك وأسود أعلاما على فعيل ولا يفعل ذلك في صفات (ولم يكن له إلا صيغتان) فقط (وهما فعيل كحميد) تصغير (أحمد وحامد ومحمود ومحمدون وحمدان) وحماد ولم يلتفت للإلباس ثقة بالقرائن وزوائدها لا يخل بقاؤها في تصغير غير الترخيم بدليل صحة قولك أحيمد وحويمد ومحيميد وحميدون وحميدان وحميميد (وفعيعل كقريطس) تصغير قرطاس وأما قريطب تصغير قرطبوس فهو مما حذف فيه مع زائده خامسه فليس تصغير ترخيم (لا فعيعيل لأنه ذو زيادة) وهي الياء وقد يحذف لهذا التصغير أصل يشبه الزائد نحو بريه وسميع مصغري ابراهيم واسمعيل فإن الميم واللام بلفظ الزائد وإن كانا أصليين بلا خلاف وإنما اختلفوا في الهمزة فقال سيبويه زائدة بدليل سقوطها ورده المبرد بحذف اللام والميم مع أصالتهما وبأن همزتها كهمزة اصطبل والبنى على الخلاف في الهمزة اختلاف في كيفية تصغيرهما لغير ترخيم فيقول سيبويه بريهيم وسميعيل ويقول المبرد أبيره وأسيمع وإنما حذف الميم واللام كما يحذف الخامس والأول هو المسموع حكى أبو زيد بريهيم وسيبويه يقول بحذف الهمزة لأنها زائدة والمبرد يقول بحذف الأخير لخمسة الأخير لأنه يشبه الزائد قاله في الحواشي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: ومن بترخيم يصغر اكتفى * بالأصل.

(فصل) (ويلحق تاء التأنيث تصغير ما لا يلبس من مؤنث عار منها) لفظا (الثلاثي في الأصل وفي الحال الراهنة لئلا يجتمع فرعيتان التصغير والتقدير (نحو دار) مما عينه واو (وسن) من المضاعف (وعين) مما عينه ياء (وأذن) مما فاؤه همزة فيقال في تصغيرها دويرة وسنينة وعيينة وأذينة وهذا الحكم مستمر بعد التسمية فمن ذلك عمرو بن أذينة وعيينة بن حصن (أو) الثلاثي (الأصل دون الحال نحو يد) ويدية (وكذا إن عرضت ثلاثيته بسبب التصغير كسماء) بالمد (مطلقا) سواء صغرته تصغير الترخيم أم لا فتقول في تصغيره سمية والأصل سميي بثلاث ياءات أولاها ياء التصغير وثانيها بدل المدة وثالثها بدل لام الكلمة فحذفت إحدى الياءين على القياس المقرر في هذا الباب فبقي الاسم ثلاثيا فلما عرضت الثلاثيته بسبب التصغير لحقته التاء كما تلحق مع الثلاثي المجرد ولو سميت بسماء مذكرا اتبعت في تصغيره سمي إخبر تاء لتذكير

(فصل)

(قوله فلا يكون إلخ) مراده أنه لا يحذف زوائدهما لأجل تصغير الترخيم وإن كانت تحذف لا محالة (قوله فقط تأكيد) لأنه يعلم من الاستثناء قبله (قوله ولم يلتفت للإلباس إلخ) فيه نظر لأن هذا إجمال لا إلباس كما مر (قوله وقرطبوس) هي الداهية (قوله وإنما حذف إلخ) هذا على قول المبرد فإن الظاهر أنه يقول بأصالة الميم واللام وإنما حذفا تشبيها بالخامس وإن لم يكونا خامسين كما هو ظاهر.

(فصل)

(قوله لئلا يجتمع فرعيتان) قال الدنوشري قد يقال عليه الفرعيتان يجتمعان فيما لا ينصرف وفي نحو ضويرب مصغر ضارب فتأمله (قوله فحذفت إحدى الياءين) وفي نسخة من نسخ المرادي إحدى الياءات بالجمع وكل صحيح كما هو ظاهر والأول أولى

سماء (وحمراء وحبلى) حال كونهما (مصغرين تصغير الترخيم) فتقول فى تصغيرهما تصغير الترخيم حميرة وحبيلة بالتاء عوضا عن ألف التأنيث وتقول فى تصغيرهما غير تصغير الترخيم حميراء وحبيلى ولا تأتى بالتاء إذ لا يجمع بين علامتى تأنيث وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

واختم بتا التأنيث ما صغرت من • مؤنث عار ثلاثى (بخلاف نحو شجر وبقر) من أسماء الأجناس (فلا تلحقهما التاء فيمن أنثهما) فلا يقال فى تصغيرهما شجيرة وبقيرة (لئلا يلتبسا بالمفرد) المصغر فأما من ذكرهما فلا إشكال (وبخلاف نحو خمس وست) من أسماء العدد المؤنث فلا يقال فى تصغيرهما خميسة وسديسة (لئلا يلتبسا بالعدد المذكر) المصغر (وبخلاف نحو زينب وسعاد) فلا يقال فى تصغيرهما زيينبة وسعيدة (لتجاوزهما الثلاثة) بأن الحرف الرابع قائم مقام التاء فلا يجمع بينهما لما فى ذلك من الاستثقال وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • ما لم يكن بالتا يرى ذا لبس • (وشذ ترك التاء فى تصغير حرب (بفتح الحاء المهملة وسكون الراء المهملة وبالموحدة (وعرب) بفتح العين والراء المهملتين (ودرع) بكسر الدال (ونعل) بفتح النون ونحوهن كذود وقوس وعرس وناب (مع ثلاثيتهن وتأنيثهن (وعدم اللبس) وجمع المتأخرون من ذلك عشرين لفظا وهى اسم الجنس كشجر واسم الجمع كغنم واسم العدد كخمس وناب للناقة المسنة وحرب وقوس ودرع وفرس وعرس بكسر العين وعرس بضمها وذود وضحى وطسع وطس وسوذ وقدر واصف بفتحتين وحرف وضرب ونعل وسمع فى بعضها التأنيث وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وشذ ترك دون لبس . (و) شذ (إلحاقها) أى التاء (فى تصغير وراء وأمام وقدام مع زيادتهن على الثلاثة) فقالوا وريئة بضم الواو وفتح الراء بعدها ياء تحتانية مكسورة مشددة فهمزة مفتوحة فالياء الأولى ياء التصغير والثانية المبدلة من المدة التى قبل الهمزة وأميمة بضم الهمزة وفتح الميم وبياء مشددة مكسورة فميم مفتوحة فالياء الأولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف أمام وقديديمة بضم القاف وفتح الدال وبياء ساكنة ودال مكسورة بعدها ياء مثناة تحتانية وميم مفتوحة الياء الأولى ياء التصغير والثانية بدل من ألف قدام ووجه إلحاق التاء بها أن جميع الظروف غير هذه مذكرة فلو لم يظهر والتاء فيها لظن أنها مذكرة إذ لا يعلم تأنيثها بالإخبار عنها لأنها ملازمة للظرفية ولا بوصفها ولا بإعادة الضمير عليها بالتصغير فتطر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله: وندر • لحاق تا فيما ثلاثيا كثر

(فصل) التصغير من جملة التصاريف فى الاسم فيصغر المتمكن كما مر (ولا يصغر من غير المتمكن إلا أربعة) أحدها (أفعل) بفتح العين (فى التعجب) الثانى (المركب المزجى) علما كان أو عددا فالعلم

(قوله وإلى ذلك أشار الناظم بقوله واختم بتا التأنيث الخ) لو تمم البيت بقوله كما لكان حسنا فإنه يصير توطئة لقول المصنف بخلاف نحو شجر الخ (قوله وإلى ذلك الخ) لو قدمه على قول المصنف نحو زينب الخ لكان أولى كما هو ظاهر (قوله وجمع المتأخرون من ذلك عشرين لفظا) اقتصر المصنف فى الحواشى على عشرة ذكرها وقال جمعت فى بيت: ذود وقوس وحرب درعها فرس • ناب كذا نصف عرس ضحى عرب وضبط عرس بضم العين اهـ وفى بعض شروح الشافية والعرس بالكسر امرأة الرجل والعرس بالضم وليمة العرس يذكر ويؤنث وإنما لم تلحق التاء بهما لأن العرس فى الأصل مصدر سمى به والنظر فى عرس إلى المصدر الذى هو الإعراس وهو مذكر اهـ واعترض بأن عريسا إذا كان تصغير عرس بالكسر فلا يكون بمعنى الإعراس وإن كان تصغير عرس بالضم فلا يكون شاذا لما ذكر من أنه يذكر ويؤنث وقال المصنف فى حواشى ألفية ابن معطى فى الصحاح أن فى القوس التذكير والتأنيث وأنه جاء عليهما قويس وقويسة فعلى هذا لا شذوذ (قوله كشجر الخ) قال الدنوشرى فيه نظر إذ تقدم أن إلحاق التاء لشجر وخمس ملبس اهـ (وأقول) هذا مبنى على أن الإشارة فى قول الشارح ذلك راجعة إلى ما لا لبس معه ولا داعى لذلك بل هناك داع لخلافه وإنما الإشارة الثلاثى الذى لا تلحقه التاء مطلقا سواء كان الإلحاق ملبسا أولا فتأمل فعدم الإلحاق ليس شاذا فليس ذلك كحرب وعرب ودرع ونعل الخ فليتأمل (قوله وعرس بكسر العين وعرس بضمها) قد عرفت معناها وقوله وذود الذود الإبل من الثلاث إلى التسع وقوله وضحى هو صدر النهار قال ابن خطيب المنصورة وأهل الكوفة يصغرونها بغير تاء لئلا يلتبس بضحوة مصغرا اهـ وظاهره أن أهل البصرة يصغرونها بالتاء فليحرر وقوله وطست هو الإناء المعروف والطس لغة فيه قال فى الصحاح الطست الطس بلغة طيئ وقوله وسؤر هو بقية الماء المشروب وضبطه فى بعض النسخ شول بالشين المفتوحة والواو الساكنة واللام وقوله ونصف قال فى الصحاح النصف بالتحريك المرأة بين الحديثة والمسنة وقوله وحرف هى الناقة المهزولة الصلبة وقوله ضرب هو العسل الأبيض وقوله ونعل هى معروفة (قوله وسمع فى بعضها التأنيث) من ذلك قدير وقديرة . (فصل) (قوله أفعل) قال الدنوشرى ظاهره أن أفعل يصغر من غير شذوذ وينظر فى ذلك اهـ وهو عجيب فقد تقدم فى كلام الشارح فى الكلام على شروطه وشذ ما أحسنه عند البصريين (قوله أو عددا) على حذف

(كعمليك وسيبويه في لغة من بناهما) على الفتح في عمليك وعلى الكسر في سيبويه (وأما من أعربهما) إعراب ما لا ينصرف (فلا إشكال) في تصغيرهما لأنهما حينئذ من أقسام المتمكن (و) العدد نحو خمسة عشر فأفعل في التعجب والمركب المزجي (تصغيرهما تصغير المتمكن) في ضم أولهما، فتح ثانيهما واجتلاب ياء التصغير ثالثة (نحو ما أحيسنه وبعيلبك وسيبويه) وخميسة عشر أما أفعل في التعجب فقال الخليل في قولهم ما أميلح زيدا إنما يعنون الشيء الذي يتصف بالملح كأنهم قالوا زيد مليح وأما المركب المزجي فلأن الجزء الثاني بمنزلة تاء التأنيث والتنوين من حيث أنه نازل منه منزلة ذيله وتتمته نزولهما بأنيك المنزلة فلذلك صغروا والصدر (و) الثالث (اسم الإشارة وسمع ذلك منه في خمس كلمات وهي (ذا) في التذكير (وتا) في التأنيث (وذان) في تثنية المذكر (وتان) في تثنية المؤنث (وأولاء) في جمعهما (و) الرابع (الاسم الموصول وسمع ذلك منه أيضا في خمس كلمات وهي الذي) المفرد المذكر (والتي) المفرد المؤنث (وتثنيتهما) اللذان واللتان (وجمع الذي) الذين والأولى (و) هذه الكلمات العشر من غير المتمكن) يوافق تصغير المتمكن في ثلاثة أمور) أحدها (اجتلاب الياء الساكنة و) الثاني (التزام كون ما قبلها (أي الياء مفتوحا و) الثالث (لزوم تكميل ما نقص منها من) الأحرف (الثلاثة ويخالفه) أي تصغير المتمكن (في) أمور (ثلاثة أيضا) أحدها (بقاء أولها على حركته الأصلية) التي كانت قبل التصغير من فتح أو ضم تنبيها على الفرق بين تصغير المتمكن وغيره (و) الثاني (زيادة ألف في الآخر) إن أمكن (عوضا من ضم) الحرف (الأول وذلك في غير المختوم بزيادة تثنية أو) زيادة (جمع و) الثالث (أن الياء) التي للتصغير (قد تقع ثانية وذلك في ذا وتا فتقول) في تصغيرهما (ذيا وتيا) فيبقى الحرف الأول على فتحه ويؤتى بياء التصغير ساكنة مدغمة في الياء المنقلبة عن ألف ذا وتا وتزيد ألفا في الآخر عوضا عن ضم الحرف الأول (و) الأصل ذييا وتييا) بثلاث ياءات أولاها عين الكلمة وثانيها ياء التصغير وثالثها لام الكلمة فاستثقلوا ذلك مع زيادة الألف آخره (فحذفت الياء الأولى) لأن ياء التصغير جيء بها لمعنى فلا تحذف ولا تحذف الثالثة لأن ذلك يقتضي وقوع ياء التصغير آخرا إذ كانت الألف في زنة حركة وهي الضمة ووقوع ياء التصغير طرفا ممتنع لأنها إن بقيت ساكنة لم يمكن من بقاء الألف بل كانت تنقلب ياء وفي ذلك وقوع فيما فر منه وإزالة الألف المجعولة عوضا ووقوع ياء التصغير طرفا وإن حركت فياء التصغير كألف التكسير فلا تتحرك فتعينت الأولى للحذف وهذا إنما يستقيم على قول البصريين أن ذا ثلاثي الوضع وأن ألفه عن ياء وعينه ياء محذوفة وأما على قول الكوفيين أن الألف زائدة وهو موضوع على حرف واحد فلا (و) تقول في تصغير ذان وتان (ذيان وتيان) بإبقاء أولهما على فتحه وإدغام ياء التصغير فيما بعدها ولم يؤت بألف بعد النون للطول بزيادة علامة التثنية (وتقول) في تصغير أولاء (أوليا) بإبقاء أوله على ضمه في حال التكبير و(بالقصر في لغة من قصر) وهم التميميون (وبالمد في لغة من مد) وهم الحجازيون أما على لغة القصر فلا إشكال وأما على لغة المد فقال الفارسي ألحقنا ياء التصغير ثالثة وقلبنا الألف بعدها ياء وزيدت الألف قبل الآخر ولم تزد بعد الآخر إذ ليس لنا تصغير خماسي إلا وقبل آخره مدة وقال المبرد لو ألحقنا ألف التصغير في آخر أولاء على القاعدة في الممدودات التبست لغة المد بلغة القصر وبيانه من وجهين أحدهما أن ياء التصغير تقع ثالثة قبل الألف فتنقلب الألف بعدها ياء ثم تدغم فيها ياء التصغير وتكسر كما في غزيل فتنقلب الهمزة ياء كما في عطاء فيجتمع ثلاث ياءات فتحذف الأخيرة ثم تدخل ألف التصغير والوجه

مضاف أي اسم عدد (قوله فقال الخليل الخ) قال الدنوشري هذا يدل على أن التصغير أولا في الحقيقة للمصدر المفعول لا للفعل وإن كان التصغير في الفعل ظاهرا كما هو ظاهر وقوله بالملح لو قال بالملاحة لكان أحسن اللهم إلا أن يكون ٣٢٥ مصدرا سماعيا وقوله مليح بضم أوله على التصغير اه وضبط لفظ ملح في نسخة مصححة بخط الشارح بكسر الميم وفتح اللام وهو على هذا جمع لا مصدر وقد ذكر في القاموس أنه يجمع عليه وعلى ملاح وغير ذلك فانظره ولم يذكر ملحا بكسر الميم وسكون اللام في مصادر ملح قال أول المادة الملح بالكسر معروف وقد يذكر والرضاع إلى آخر ما قال وهو اسم جنس للملاحة ويمكن أن يكون هو الواقع في كلام الخليل (قوله منه) حال من خمس مقدمة لأن صفة النكرة إذا تقدمت عليها أعربت حالا وكذا يقال فيما بعده (قوله وذان وتان) فيه نظر إذ هما معربان والكلام في المبني غير المتمكن وقد يجاب بأن ذلك على مذهب من زعم بناءهما وكذا يقال فيما بعد (قوله في جمعهما) في قوله جمعهما مسامحة ظاهرة (قوله وجمع الذي الخ) فيه مسامحة إذ الذين وما بعده اسم جمع لا جمع (قوله زيادة ألف في الآخر عوضا من ضم الأول) فيه نظر لأن الألف في الياء ما قبل الآخر ولا تزاد في جميع ما ذكر كما بأن وكون الألف عوضا من ضم الأول واضح في غير تصغير أولاء وأما هو فأوله مضموم فكيف التعويض وقد يقال ألفه عوض عن الضمة التي كان ينبغي أن تكون فيه حال التصغير ولم تكن بل أبقيت الضمة الأصلية (قوله فيما فر منه) هو الثقل (قوله وقلبنا الألف الخ) لو قال بعدها وأدغمت ياء التصغير فيها لكان أحسن (قوله عطاء) أي تصغير عطاء

فهو على حذف مضاف (قوله فإذا جاءت الألف الخ) فيه نظر ظاهر أما أولا فلأن الألف التى تزاد للتصغير إنما تكون فى المصغر لا فى المكبر خلافا لما هو صريح عبارته وأما ثانيا (٣٢٦) فلأنه بعد حذف الألف إذا وقع التصغير على ما بقى يلفظ به هكذا اليا بهمزة بعد الياء المشددة فلا يلتبس بتصغير على لغة القصر إذ لا همز فليتأمل وقد يقال اللبس حاصل خطا لاسيما إذا لم يشكل بالهمزة (قوله وقال الزجاج الخ) قال ابن إياز وكلا القولين أى قول سيبويه وقول الزجاج مخالف للقياس أما الأول فلما فيه من زيادة الألف حشوا وأما الثانى فلما فيه من دعوى انقلاب الهمزة عن الألف وكثرة التغيير وفى كلام بعضهم التصريح بأن الألف عوض وقد يقال إنها ليست عوضا عن ضم الأول لوجود ضمه وإنما خالف القياس لأن أخواته أعنى ذا وتا زيدت الألف فى آخرها لا قبله (قوله لئلا يلتبس الخ) فيه نظر لأن النون مفتوحة فى الجمع ومكسورة فى التثنية اللهم إلا أن يقال قد يغفل عن حركة النون (قوله ثم جمعت الخ) وحذفت الألف التى فى المفرد لالتقاء الساكنين (قوله كما فى دراهم الخ) دراهم بألف بعد الراء جمعا أى فلا نوقع التصغير على لفظه كما لا نوقعه على لفظ اللاتى واللائى بل إذا أردنا تصغيره صغرنا مفرده الذى هو درهم وجمعناه بالألف والتاء كما إذا أردنا تصغير اللاتى واللائى فإنا نصغر مفردهما الذى هو التى ونجمعه بالألف والتاء وفى بعض النسخ كما فى درهم بالإفراد وليس ظاهرا فى التنظير فليتأمل (قوله مع الإلباس) هذا مشكل لأن ذلك من باب الإجمال لا من باب اللبس وقد يفرق بينهما بأن ذيا ظاهر فى أنه تصغير ذا لا ذى فلا لبس

الثانى أن أولاء فعال فإذا جاءت الألف آخر أصار أولاء على فعالى كما ترى فيجب حذفها لأنها خامسة وأما إذا قدمت فإنها تصير رابعة وما كان خمسة ورابعه لين فإنه لا يسقط فلما خافوا المحذور المذكور أدخلوا الألف بعد الياءين وقال الزجاج همزة أولاء منقلبة عن ألف المد فإذا قلبت ألف المد ياء لوقوعها بعد ياء التصغير رجعت الهمزة إلى أصلها ثم تأتى ألف التصغير فتنقلب همزة لوقوعها بعد ألف (وتقول) فى تصغير الذى والتى (اللذيا واللتيا) بإبقاء أولهما على فتحه وفتح ثانيهما وزيادة حرفين ياء التصغير والألف وإدغام ياء التصغير وفتح ياء المكبر لأجل الألف (و) تقول فى تصغير اللذان واللتان (اللذيان واللتيان) بفتح أولهما وثانيهما وتشديد ثالثهما ولم يؤت بألف بعد النون للطول بعلامة التثنية قال الموضح فى الحواشى هذا الذى أراه من القول وهم يقولون إن التثنية ترد على المفرد المصغر ثم اختلف سيبويه والأخفش فسيبويه يحذف الألف حذفا اعتباطيا لمجرد تخفيف الكلمة لطولها بعلامة التثنية فلا يقدرها ألبتة والأخفش يحذفها لالتقاء الساكنين فيقدرها وأصل الخلاف بينهما إذا ثنى المفرد المصغر فهل يقدران ألف التصغير اجتمعت مع ألف التثنية ثم حذفت للساكنين ولم تقلب ياء فرقا بين تثنية المتمكن وغيره أو يعتقدانها حذفت قبل مجىء ألف التثنية لمجرد التخفيف الأول للأخفش والثانى لسيبويه ويظهر أثر الخلاف فى جمع المذكر فسيبويه يضم ماقبل الواو ويكسر ماقبل الياء والأخفش يفتحهما كما فى الأعلون (و) تقول فى تصغير الذين (اللذيون) رفعا واللذيين جرا ونصبا بضم ماقبل الواو وكسر ماقبل الياء وهو قول سيبويه لأنه يرى أن الألف حذفت تخفيفا كما تقدم فى التثنية فكأنها لا وجود لها والأخفش يفتح ماقبل الواو والياء لأنه يقدر الحذف للساكنين والدال على القولين مفتوحة وفى شرح الشافية للجاربردى وأما اللذيون فلأنهم زادوا فى الذين قبل الياء ياء وقبل النون ألفا فصار اللذيان ثم أبدلوا الفتحة ضمة والألف واوا لئلا يلتبس بالتثنية اه (وإذا أردت تصغير اللاتى) لجمع المؤنث (صغرت التى) لمفرده (فقلت اللتيا) كما تقدم ثم جمعته بالألف والتاء فقلت اللتيات واستغنوا بذلك الجمع المصغر مفرده (عن تصغير اللاتى واللائى على الأصح) عند سيبويه فإنه قال فى اللاتى واللائى لا يحقران استغناء بجمع التى المحقرة بالألف والتاء كما فى دراهم ودريهمات بل المؤنث أولى بالاستغناء بهذا الجمع والأخفش يصغرهما ويقلب الألف واوا لأنهما صارا حين حقرا بمنزلة ضارب إذا أجرى عليهما حكمه ويحذف الياء التى هى لامهما لأن ألف التصغير تزاد فيبقى الاسم على خمسة سوى ياء التصغير وإنما كانت الياء هى المحذوفة لأنها طرف والمازنى يصغرهما ولكن يحذف الألف لأنها زائدة والياء أصلية فتصغير اللاتى اللأيا واللائى اللتيا وهذا يلبس بتصغير الواحد (ولا يصغر ذى) من أسماء الإشارة (اتفاقا) عند الجميع (للإلباس) بتصغير ذا ويشكل عليه تصغيرهم عمرو وعمرا على عمير مع الإلباس (ولا) يصغر (تى) الإشارية (للاستغناء) عن تصغيرها (بتصغير تا خلافا لابن مالك) فى قوله فى النظم منها تا وتى قال المرادى وذلك وهم أن تى صغر كما صغرتا وقد نصوا على أنهم لم يصغروا من ألفاظ المؤنث إلا تا خاصة وهو المفهوم من التسهيل فإنه قال ولا يصغر من غير المتمكن إلا ذا والذى وفروعهما الآتى ذكرها ولم يذكر من ألفاظ المؤنث غير تا خاصة اه وإلى جواز تصغير الإشارة والموصول أشار فى النظم بقوله • وصغروا شذوذا الذى التى • وذا مع الفروع وإنما ساغ تصغيرهما لأنهما يوصفان ويوصف بهما والتصغير وصف فى المعنى ولهذا منعوا إعمال اسم الفاعل مصغرا كما منعوا إعماله موصوفا قاله أبو الحسن

ابن الباذش وحكى ابن العلج تصغير أوه على أويه وبقي المنادى المبني نحو يا زيد فإنه يصغر فيقال يا زييد

﴿ هذا باب النسب ﴾

وسماه سيبويه باب الإضافة وابن الحاجب باب النسبة والغرض منها أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه ومن أهل تلك البلدة أو الصنعة وفائدتها فائدة الصفة وإنما افتقرت إلى علامة لأنها معنى حادث فلا بد لها من علامة وكانت من حروف اللين لخفتها ولكثرة زيادتها وإنما ألحقت علامتها بالآخر لأنها بمنزلة الإعراب من حيث العروض فموضع زيادتها هو الآخر وإنما لم تلحق الألف لئلا يصير الإعراب تقديريا ولا الواو لثقلها وإنما كانت مشددة لتدل على نسبة إلى المجرد عنها ويحدث بالنسب ثلاث تغيرات أولها لفظي وهو ثلاثة أشياء إلحاق ياء مشددة آخر المنسوب إليه وكسر ما قبلها ونقل إعرابه إليها وثانيها معنوي وهو صيرورته اسما لما لم يكن له وثالثها حكمي وهو معاملته معاملة الصفة المشتقة في رفعه المضمر والظاهر باطراد واعلم أنك (إذا أردت النسب إلى شيء) من بلدة أو قبيلة أو غيرهما (فلابد لك من عملين في آخره أحدهما أن تزيد عليه ياء مشددة تصير) تلك الياء (حرف إعرابه) فتتداولها حركات الإعراب رفعا ونصبا وجرا لصيرورتها بمنزلة الآخر (و) العمل (الثاني أن تكسر ما) أي الآخر لمناسبة الياء كما في ياء المتكلم والمخاطبة (فتقول في النسب إلى دمشق) بفتح الميم (دمشقي) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

ياء كيا الكرسي زادوا للنسب ... وكل ما تليه كسره وجب

(ويحذف لهذه الياء) المزيدة للنسب أمور في الآخر وأمور متصلة بالآخر أما الأمور (التي في الآخر فستة أحدها الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعدا سواء كانتا زائدتين أو كانت إحداهما زائدة والأخرى أصلية فالأول) وهو ما آخره ياءان زائدتان سواء كانتا للنسب أم لا (نحو كرسي) مما آخره ياءان ليستا للنسب (وشافعي) مما آخره ياءان للنسب (فتقول في النسب إليهما كرسي وشافعي) فتحذف الياء المشددة منهما وتجعل مكانها ياء النسب (فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه ولكن يختلف التقدير) فيقدر أنهما مع الياء المجددة للنسب غيرهما بدونهما (و) يظهر (لهذا) الاختلاف التقديري أثر في الصناعة وذلك أنه إذا (كان بخاتي) جمع بختي بباء موحدة فخاء معجمة فتاء مثناة فوقانية (علما لرجل) فإنه يكون (غير منصرف) استصحابا لما كان عليه من الجمعية قبل العلمية قال في الصحاح الواحد بختي والجمع بخاتي غير منصرف لأنه بزنة جمع جمع الجمع اهـ بتكرير جمع (فإذا نسب إليه انصرف) لزوال صيغة منتهى الجموع لأن الياء التي كانت تحصل الصيغة زالت وخلفتها ياء أخرى غيرها وهي أجنبية لم تبن الكلمة عليها فوزنه قبل النسب مفاعيل وبعده مفاعي وقيده بقوله علما ليرتب عليه قوله فإذا نسبت إليه لأن جمع التكسير إذا لم يكن علما ولا جاريا مجرى العلم لا ينسب إليه على لفظه بل يرد إلى مفرده ثم ينسب إليه فسقط ما قيل إن قوله علما مثال لا مفهوم له وقيد العلم بكونه لرجل احترازا عما إذا كان لامرأة فإن مانعه من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي لا صيغة منتهى الجموع (و) الثاني وهو ما إحدى ياءيه زائدة والأخرى أصلية (نحو مرمي) بالتشديد اسم مفعول من الرمي (أصله مرموي) كمضروب اجتمع

(هذا باب النسب) (قوله النسبة) قال ابن إياز النسبة بضم النون وكسرها بمعنى الإضافة وهي إضافة معكوسة كالإضافة الفارسية فإنهم يقدمون المضاف إليه ألا ترى أنك إذا قلت غلام زيد فغلام هو المضاف إلى زيد وإذا قلت تميمي فتميم هو المنسوب إليه والياء المشددة قائمة مقام الرجل المنسوب (قوله وفائدتها فائدة الصفة) أي فيما يأتي من رفعه المضمر والظاهر وفي أنه يحمل على من قام به كما تحمل الصفة على الموصوف حمل هو هو فيقال زيد مصري كما يقال زيد ضارب وفي أنه يخصص ويوضح (قوله لتدل الخ) هذا التعليل لا يثبت المدعى إلا على بعد فليتأمل وعلل ابن إياز تشديدها بقوله لتجري بوجوه الإعراب كقولك بصري وبصريا وبصري ولو كانت مفردة لاستثقلت عليها الضمة والكسرة (قوله قال في الصحاح الواحد بختي الخ) قال في الصحاح والبخت من الإبل معرب أيضا وبعضهم يقول هو عربي وينشد ابن البخت في قصاع الخلنج الواحد بختي والأنثى بختية وجمعه بخاتي غير مصروف لأنه بزنة جمع الجمع ولك أن تخفف الياء فتقول البخاتي والأثافي والمهاري فأما مساجدي ومدايني فمصروفان لأن الياء فيهما غير ثابتة في الواحد كانصرف المهالبة والمسامعة إذا أدخلت عليهما ياء النسب اهـ كلام الصحاح بحروفه (قوله بتكرير جمع) قد يقال الموجود في عبارات القوم بزنة جمع الجمع تأمل (قوله فوزنه قبل النسب الخ) قال الدنوشري فيه نظر ووجهه أن الياءين آخره زائدتان كما يصرح به كلامه قبل وأصل بناء الكلمة بخت فالباء فاء والخاء عين والتاء لام فإذن وزنه جمعا وعلما منقولا منه فعالي لا مفاعيل ووزنه بعد النسب فعالي أيضا هذا هو الوزن التصريفي ولكنهم ذكروا في باب موانع الصرف في مبحث صيغة منتهى الجموع كلاما ينبغي مراجعته ثم ظهر أن قوله فوزنه قبل النسب مفاعيل كناية عن وجود صيغة منتهى الجموع لأنهم اعتبروا هناك الوزن العروضي لا التصريفي وقوله وبعده مفاعي كناية عن عدم وجودها فليتأمل ذلك حق التأمل هذا والحق أن كلام

الشارح منظور فيه (قوله كما في نمر) (٣٢٨) أي فإنه عند النسب بفتح ثانيه كما سيأتي قريبا (قوله وقول المتكلمين في ذات الخ)

فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون (ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة) لتسلم الياء من قلبها واوا (وأدغمت الياء) المنقلبة عن الواو الزائدة (في الياء) الأصلية لاجتماع المثلين (فإذا نسبت إليه) حذفت الياء المشددة وجعلت مكانها ياء النسب و(قلت مرمي) هذا هو الأفصح (وبعض العرب يحذف) الياء الأولى لزيادتها ويبقي الثانية لأصالتها (ويقلبها ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم يقلب الألف واوا) لوجوب كسر ما قبل ياء النسب والألف لا تقبل الحركة ولم تقلب الألف ياء لئلا تجتمع الكسرة والياءات (فتقول مرموي) وأطلق في النظم قوله ومثله مما حواه حذف وهو مقيد بكونه بعد ثلاثة أحرف فصاعدا (وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط) فرارا من الإجحاف وتعينت للحذف لسكونها (وقلبت الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم) قلبت (الألف واوا) كراهة اجتماع الياءات (تقول في أمية أموي) وجاء أميي بأربع ياءات إذ ليس قبلها كسرة (وإن وقعت) الياء المشددة (بعد حرف) واحد (لم تحذف واحدة منهما بل تفتح) الياء (الأولى) كما في نمر (وتردها إلى الواو إن كان أصلها الواو) وإلا أبقيت على صورتها (وتقلب) الياء (الثانية واوا) لئلا تجتمع الياءات (تقول في طي وحي طووي وحيوي) لأنهما من طويت وحييت: الأمر (الثاني) مما يحذف لياء النسب (تاء التأنيث تقول في مكة مكي) بحذف التاء لأن بقاءها يوقع في إثبات تاء التأنيث في نسبة المذكر واجتماع تأنيثين في نسبة مؤنث إلى مؤنث نحو امرأة مكية وإيقاع تاء التأنيث حشوا (وقول المتكلمين) في علم الأصول الدينية (في) النسبة إلى (ذات ذاتي وقول العامة في) النسبة إلى (الخليفة خليفتي) بإثبات تاء التأنيث فيهما (لحن) أي خطأ لخروجه عن القاعدة يقال المخطئ لاحن لأنه يميل بالكلام عن الصواب (وصوابهما ذووي وخلفي) بحذف التاء منهما وهذا مبني على أن ذاتي نسبة إلى ذات لغة وهم لا يقولون ذلك قال الكاتي في شرح إيساغوجي في المنطق لا يقال ذاتي منسوب إلى الذات فلا يجوز أن تكون الماهية ذاتية وإلا لزم انتساب الشيء إلى نفسه وهو ممنوع لأنا نقول هذه النسبة ليست بلغوية حتى يلزم ذلك بل إنما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك اهـ والدليل على أنها اصطلاحية أن استعمال ذات مرادا بها الحقيقة لا أصل له في اللغة كما قال ابن الخشاب وابن برهان وإنما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة وحيث نسب إليها فلا بد من حذف تائها ثم رد لامها المحذوفة وإذا ردت عادت العين إلى الصحة فتصير في التقدير ذوو ثم تقلب الألف واوا فتقول ذووي الأمر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (الألف إن كانت متجاوزة للأربعة أو) كانت (رابعة متحركا ثاني كلمتها فالأول يقع) في ثلاثة (في ألف التأنيث كحبارى) بالحاء المهملة والباء الموحدة والراء الطائر (و) في ألف (الإلحاق كحبركى) بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة وسكون الراء بعدها كاف قال الجوهري القراد وقال الزبيدي الطويل الظهر القصير الرجلين (فإنه ملحق بسفرجل و) في (الألف المنقلبة عن أصل كمصطفى) فإنها منقلبة عن واو الصفوة فتقول حباري وحبركي ومصطفي بحذف الألف فيهن وجوبا للطول (والثاني) وهو ما ألفه رابعة وثاني كلمتها متحرك (لا يقع إلا في ألف التأنيث كجمزى) بفتح الجيم والميم والزاي صفة يقال حمار جمزى أي سريع من الجمز وهو ضرب من السير تقول في النسب إليه جمزي بحذف الألف وجوبا لأن حركة الحرف الثاني بمنزلة حرف آخر فالألف فيها في حكم الخامسة (وأما الساكن ثاني كلمتها فيجوز فيها القلب) واوا تشبيها بألف ملهى (والحذف) لشبهها بتاء التأنيث لزيادتها (والأرجح في التي للتأنيث كحبلى الحذف) لأن شبهها بألف التأنيث أقوى من شبهها بالمنقلبة عن أصل (و) الأرجح (في التي للإلحاق كعلقى) فإنه ملحق بجعفر (و) في المنقلبة عن أصل كملهى) من اللهو فألفه منقلبة عن واو (القلب) خبر الأرجح وإنما كان الأرجح فيهما القلب محافظة في الأول على حرف الإلحاق ورجوعا إلى الأصل في الثاني (والقلب في نحو ملهى) مما ألفه منقلبة عن أصل (خير منه في نحو علقى) مما ألفه زائدة للإلحاق

قال الدوشري وينبغي أن يكون قولهم خلوتي في المنسوب إلى الخلوة لحنا أيضا وقد قلت في ذلك وإدخال تاء الخلوتي من الخطأ قياسا على البصري فالتاء تحذف (قوله بحذف التاء منهما) أي وحذف التاء من خليفة أيضا لما سيأتي (قوله والدليل على أنها اصطلاحية الخ) بهذا يندفع ما أجاب الفناري في شرح إيساغوجي من أنه لا يلزم انتساب الشيء إلى نفسه على تقدير أن التسمية لغوية لأن للذات إطلاقين أحدهما حقيقة الشيء والثاني ماصدقها كالذات المنسوبة بمعنى الحقيقة والمنسوب إليها بمعنى الماصدق كما يمكن نسبة جزأي الحقيقة إلى ماصدقها (قوله وإنما المعروف فيها ذات بمعنى صاحبة) أي وإشارية وموصولة (قوله لشبهها بألف ملهى) فيه نظر فإن قوله يجوز فيها القلب شامل لألف نحو ملهى فكيف يأتي التشبيه (قوله لأن شبهها بألف التأنيث) هكذا في بعض النسخ والصواب بتاء التأنيث (قوله خبرا للأرجح) فيه نظر وإنما هو معطوف على الحذف كما أن قوله في التي للإلحاق عطف على قوله في التي للتأنيث وهو عطف على معمولي عامل واحد وهو جائز والعذر له

(والحذف بالعكس) اللغوى فالحذف فى نحو علق خير منه فى نحو ملهى لأن حذف الزائد خير من حذف الأصل الأصلى (الرابع) مما يحذف لياء النسب (ياء المنقوص المتجاوزة أربعة) خامسة أو سادسة (كمعتد ومستعل) تقول فى النسب إليهما معتدى ومستعلى بحذف ياء المنقوص وجوبا للطول (فأما) الياء (الرابعة كقاض فكألف المقصور الرابعة من نحو مسعى وملهى) بما ثانى ما هى فيه ساكن وألفه منقلبة عن ياء أو واو فيجوز فيهما القلب واوا أو الحذف (ولكن الحذف أرجح) من القلب بل قال بعضهم إن القلب عند سيبويه من شذوذ تغيرات النسب حتى قيل لم يسمع إلا فى قوله :

فكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا ... دراهم عند الحانوى ولا نقد

جعل اسم الموضع حانية ونسب إليه (وليس فى الثالث من ألف المقصور) المنقلبة عن ياء أو واو (كفتى وعصى و) من (ياء المنقوص) الثالثة (كعم) بفتح العين المهملة من عمى عليه الأمر إذا التبس ورجل عمى القلب أى جاهل (وشج) بالشين المعجمة والجيم من شجى أى حزن (إلا القلب واوا) فتقول فتوى وعصوى وعموى وشجوى فأما ما قبلهما فى واوا وإن كان أصلها الياء فلئلا تجتمع الكسرة والياءات وأما فى عصا فرجوع إلى أصلها وأما فى عم وشج فلأنا لما أردنا النسب إليهما فتحنا عينهما كما فى نمر فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم قلبت الألف واوا كما قلبت ألف فتى حكما وتعليلا (وحيث قلبنا الياء واوا فلا بد من تقدم فتح ما قبلها) على قلبها لما تقرر أن قلبها واوا مسبوق بقلبها ألفا ٭ فإن قلت فما وجه فتح العين فى نحو قاض عند من قال قاضوى بقلب الياء واوا لنظيره من الصحيح لا تفتح عينه فالجواب أنه نظير فتح لام تغلب عند بعض العرب نقله المرادى عن بعض النحويين (ويجب قلب الكسرة فتحة فى) كل ثلاثى مكسور العين سواء كان مفتوح الفاء أو مضمومها أم مكسورها فالمفتوح ألفا نحو (فعل كنمر) بالنون (و) المضموم الفاء نحو (فعل كدئل و) المكسور ألفا نحو (فعل كإبل) فتقول فى النسب إليها نمرى ودؤلى وإبلى بفتح العين فيهن كراهة توالى الياءين والكسرتين وذهب بعض إلى بقاء كسر العين فيما فاؤه مكسورة كإبل بكسرتين كسرة الإتباع والكسرة الأصلية لأن الكسرة لعمل فى جهة واحدة فلا انتقل الأمر (الخامس والسادس) مما يحذف لياء النسب (علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر فتقول فى النسب إلى (زيدان وزيدون) حال كونهما (علمين معربين بالحروف زيدى) بحذف علامة التثنية وعلامة الجمع لئلا يجتمع على الاسم الواحد إعرابان إعراب بالحروف وإعراب بالحركات فى ياء النسب وحذفت النون تبعا لما قبلها لأنهما زيادتان زيدتا معا فيحذفان معا (فأما قبل التسمية) بهما (فإنما ينسب إلى مفردهما) لا إليهما (ومن أجرى زيدان علما مجرى سلمان) فى لزوم الألف والإعراب على النون إعراب ما لا ينصرف للعلمية والزيادة (وقال) وهو تميم بن أبى مقبل لا خلف بن الأحمر خلافا للموضح :

(ألا يا ديار الحى بالسبعان) ... أمل عليها بالبلى الملوان

(قال) فى النسب (زيدانى) بإثبات الألف والنون كما تقول سلمانى والسبعان تثنية سبع اسم موضع والملوان الليل والنهار (ومن أجرى زيدون علما مجرى غسلين) فى لزوم الياء والإعراب على النون منونة (قال) فى النسب (زيدينى) بإثبات الياء والنون كما تقول غسلينى (ومن أجراه) أى زيدون (مجرى هرون) فى لزوم الواو وجعل الإعراب على النون ومنع الصرف للعلمية وشبه العجمة (أو) أجراه (مجرى عربون) فى لزوم الواو والإعراب على النون منونة (أو ألزمه الواو وفتح النون) كالماطرون (قال) فى النسب على اللغات الثلاث (زيدونى) بإثبات الواو والنون كما تقول هارونى وعربونى وماطرونى وأما جمع تصحيح المؤنث ففيه تفصيل (فنحو تمرات) بالمثناة مما كان جمع اسم مفتوح العين فى حالة الجمع (إن كان باقيا على جمعيته) ولم ينقل إلى العلمية (فالنسب إلى مفرده) لئلا يجتمع تأنيثان حين تنسب مؤنثا قاله أبو

أن المعطوف على الخبر خبر وقال بعضهم إذا قلبنا الألف واوا فى نحو ملهى وحبلى وعلقى جاز الإتيان بألف قبلها فتقول حبلاوى وعلقاوى وملهاوى (قوله اسم الموضع حانية) هو بتخفيف الياء قال السيرافى ذكر أصحابنا أن الموضع الذى يباع فيه الخمر يقال له حانية كناحية المعروف حانة ولعل الذى قال الحانوى جعل البقعة حانية لأنها تعطف على الشراب باللطف واللذة وفى شرح الشواهد قال سيبويه الوجه الحانى لأنه منسوب إلى الحانة وهو بيت الخمار وإنما جاز أن يقال حانوى لأنه بنى واحده على فاعلة من حنا يحنو إذا عطف يريد أنه نسبة إلى مقدر كما أشار إليه السيرافى والذى فى الصحاح والقاموس أن الحانية أى بالتشديد الخمر منسوب إلى الحانة وهو موضع بيعها (قوله فإن قلت الخ) قد يقال إن الفتح لغة لا توجد فى الصحيح فلا حاجة إلى قوله فالجواب الخ وكثيرا ما يخالف المعتل الصحيح فليتأمل (قوله بكسرتين) بل بثلاث كسرات كما هو ظاهر (قوله أمل عليها) فى شرح الشواهد وأمل من إملال الكتاب

(قوله والغبار الساطع) الغبار بالرفع عطف على الذى من قوله الذى يمد فوق الخ وكذا قوله بعده الغبار فالحاصل أن السرادق مشترك بين هذه المعانى الثلاثة والكرسف القطن (قوله وبخلاف نحو مهيم الخ) قال الدنوشرى تجويزه فيه أن يكون تصغير مهيام واضح وأما تجويزه أن يكون تصغير مهوم اسم فاعل ففيه نظر لأن ابن الحاجب صرح فى شرحه الشافية وغيره أنا إذا صغرنا لفظ مهوم فيصير لفظه كلفظ اسم الفاعل من هيمه الحب لأن مهوما إذا أريد تصغيره حذف منه إحدى الواوين فصار بعد تصغيره مهيوما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء ساكنة قبلها فصار مهيما مثل اسم الفاعل مكبرا من هيم أيضا والنسبة إلى مهوم المصغر مهييمى بثلاث ياءات قبل الميم آخرها عوض من الواو المحذوفة فالياء إنما جاءت عند النسب لاقبله فاندفع تجويز الشارح أن يكون مهيم تصغير مهوم وينظر هل تصغير مهيام مهيم كتصغير مهوم أولا وإذا نسب إلى مهيم اسم فاعل قيل مهيمى بحذف الياء الثانية كطيبى فى طيب فليتأمل وقال أيضا قوله تصغير مهوم الخ قد يقال إذا زيدت ياء التصغير ثالثة تجتمع الياء والواو وهما ساكنان فتحرك الياء بالكسرة وتقلب الواو الأولى ياء وتدغم الأولى فيها وتقلب الواو الثانية ياء أيضا فيصير كما ترى مهيم اهـ (وأقول) الذى قاله ابن الحاجب وشارحو كلامه أن مهوما إذا صغر حذف منه الواو الأولى فصار مهيوما ثم قلبت الواو ياء لوقوع الياء الساكنة قبلها ثم أدغمت فقيل مهيم كلفظ اسم الفاعل من هيم وأنه إذا نسب إلى المصغر زيد فيه ياء لئلا يلتبس بالنسبة إلى غير المصغر وخص بالزيادة لأنه حذف منه إحدى العينين وعلى هذا فالياء إنما جاءت عند النسب لاقبله ومثله كما قال الغزى مصغر مهيم اسم فاعل هيم والظاهر أن كلا الصغيين غير متعين لأنه يجوز فى المصغر تعويض الياء قبل الآخر إذا حذف شىء من الاسم فتجويز الشارح تبعا لأبى حيان وتلميذه السمين مبنى على أن التعويض حصل فى التصغير وابن الحاجب مبنى على عدم حصوله فسقط كلام الدنوشرى (قوله المدغمة فيها) لو حذف التاء من المدغمة كان أولى

حيان (فيقال تمرى بالإسكان) فى الميم لأن مفرده ساكن العين قبل الجمع (وإن كان علما فمن حكى إعرابه) حالة الجمع حذف الألف والتاء معا و (نسب إليه على لفظه) المفتوح حالة الجمع (ومن منع صرفه) للتأنيث والعلمية (نزل تاءه منزلة تاء مكة و) نزل (ألفه منزلة ألف جمزى) لكون ثانى ما هى فيه متحركا (لحذفهما) على التدريج لحذف أولا التاء كما فى مكة ثم الألف كما فى جمزى (وقال تمرى بالفتح) فى حكاية الإعراب ومنع الصرف وإنما سكنت العين فى حال بقائه على الجمعية وفتحت فى حال نقله إلى العلمية للفرق بين النسب إليه جمعا والنسب إليه علما لأن علامة الجمع تحذف فى كلا الحالين (وأما نحو ضخمات) مما هو جمع صفة فقال الموضح بحثا (فى ألفه) وجهان (القلب) واوا (والحذف لأنها كألف حبلى) بجامع أن كلا منهما صفة ساكن ثانى ما هى فيه وعلى كلا الوجهين تحذف التاء فتقول ضخموى وضخمى كما تقول حبلوى وحبلى (وليس فى ألف نحو مسلمات) من الجموع القياسية (و) نحو (سرادقات) من الجموع الشاذة (إلا الحذف) لكونها خامسة فتقول مسلمى وسرادقى بحذف الألف والتاء والسرادق قال فى القاموس الذى يمد فوق صحن الدار والبيت من الكرسف والغبار الساطع والغبار المرتفع المحيط بالشىء (وأما الأمور المتصلة بالآخر فستة أيضا أحدها الياء) المثناة تحت (المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى) سواء كان ما هى فى باب العين كطيب أم واويها كهين (فيقال فى) النسب إلى (طيب وهين طيبى وهينى بحذف الياء الثانية) المدغم فيها وإبقاء الياء الأولى الساكنة كراهة اجتماع كسرتين وأربع ياءات ولم يحذفوا الأولى لئلا يرجع إلى تحرك حرف العلة وانفتاح ما قبله فيلزم الثقل لو لم تقلب ألفا ويلزم زيادة التغيير مع اللبس لو انقلبت (بخلاف نحو هبيخ) بفتح الهاء والباء الموحدة وتشديد الياء المثناة تحت وبالخاء المعجمة الغلام الممتلئ وقيل الغلام الناعم فيقال فى النسب إليه هبيخى بإثبات الياء الثانية (لانفتاح الياء) المدغم فيها (وبخلاف نحو مهيم) تصغير مهيام مفعال من هام على وجهه إذا ذهب من العشق أو من هام إذا عطش أو تصغير مهوم اسم فاعل من هوم الرجل إذا هز رأسه من النعاس أو تصغير مهيم اسم فاعل من هيمه الحب إذا جعله هائما فتقول فى النسب إلى ذلك كله مهيمى بإثبات الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى (لانفصال الياء المكسورة من الآخر بالياء الساكنة) التى هى عوض من ألف مهيام أو من الواو الثانية من مهوم أو من الياء الثانية من مهيم هذا حاصل كلام أبى حيان وتلميذه الشهاب الحلبى السمين (وكان القياس أن يقال فى) النسب إلى (طائى) بتشديد الياء وبالهمزة (طيئى) بحذف الياء الثانية فقط (ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية) وهى الأولى (ألفا على غير قياس) لأنها ساكنة (فقالوا طائى) ولو قيل حذفت الياء الأولى الساكنة وقلبت الثانية المتحركة ألفا كان أقلب على القياس الأسد (الثانى) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيلة) بفتح أوله وكسر ثانيه بشرط صحة العين وانتفاء التضعيف فيها (كحنيفة وصحيفة تحذف منه تاء التأنيث أولا ثم تحذف الياء) ثانيا فرقا بين المذكر الصحيح اللام والمؤنث (ثم تقلب الكسرة فتحة) كما فى نمر (فتقول حنفى وصحفى وشذ قولهم فى) النسب إلى (السليقة) وهى الطبيعة

(سليق وفى) النسب إلى (عميرة كلب) وإلى سليمة الأزد (عميرى) وسليمى والقياس فيهن ساق وعمرى وسلمى بحذف الياء وإبدال الكسرة فتحة كما فى عميرة غير كلب وسليمة غير أزد ولكنهم فرقوا بينهما والسليق من يتكلم بسليقته أى طبيعته معربا من غير تعلم إعراب قال :

ولست بنحوى يلوك لسانه * ولكن سليق أقول فأعرب

(ولا يجوز حذف الياء فى نحو طويلة لأن العين معتلة فكان يلزم قلبها ألفا لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها فيكثر التغيير) مع اللبس ولو لم يقلبوا لزم الاستثقال قاله الجاربردى (ولا يجوز الحذف (فى نحو جليلة لأن العين مضعفة فيلتقى بعد الحذف مثلان فيثقل) لو أدغم ولزم زيادة التغيير مع اللبس الأمر (الثالث) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيلة) بضم أوله وفتح ثانيه بشرط أن لا تكون العين مضعفة (كجهينة وقريظة) بالمثالة (تحذف تاء التأنيث أولا ثم تحذف الياء) لما مر (فتقول جهنى وقرظى وشذ قولهم فى) النسب إلى (ردينة) رمح (رديني) بإثبات الياء وتقول فى النسب إلى عيينة وقويمة عيني وقويمي ولا يشترط صحة العين لأن حرف العلة إذا انضم ما قبله لا يقلب ألفا فلا يلزم المحذور السابق (ولا يجوز ذلك) الحذف (فى نحو قليلة) بضم القاف (لأن العين مضعفة) وحذف الياء يؤدى إلى الثقل لو لم يدغم أحد المثلين فى الآخر وزيادة التغيير مع اللبس لو أدغم . الأمر (الرابع) مما يحذف لياء النسب (واو فعولة) بفتح الفاء بشرط صحة عينها وعدم تضعيفها (كشنوءة) حى من اليمن (تحذف تاء التأنيث) أولا (ثم تحذف الواو) ثانيا لأنهم لما حذفوا تاء التأنيث وهى حرف صحيح دال على معنى استقبحوا أن يبقوا بعد ذلك حرفا معتلا زائدا لغير معنى (ثم تقلب الضمة فتحة فتقول شنئى) وأما قولهم شنوى فعلى لغة من قال أزد شنوة بتشديد الواو قاله ابن السكيت وما ذكرناه فى فعيلة وفعيلة من وجوب حذف الياء فيهما وقلب الكسرة فتحة فى الأول فلا أعلم فيه خلافا وأما فعولة فمذهب سيبويه والجمهور إلى وجوب حذف الواو والضمة تبعا واجتلاب فتحة مكان الضمة وذهب الأخفش والجرمى والمبرد إلى وجوب بقائهما معا وذهب ابن الطراوة إلى وجوب حذف الواو فقط وبقاء الضمة حالها (ولا يجوز ذلك) الحذف (فى نحو (قؤولة) بفتح القاف (لاعتلال العين) كما مر فى طويلة (ولا يجوز ذلك (فى نحو ملولة لأجل التضعيف) فى العين وحذف الواو يؤدى إلى التقاء مثلين والإدغام ممتنع لأن فعل بفتحتين واجب الفك كطلل فيثقل اللفظ به . الأمر (الخامس) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيل) بفتح أوله وكسر ثانيه (المعتل اللام) ياء كانت أو واوا (نحو غنى وعلى تحذف الياء الأولى ثم تقلب الكسرة فتحة) كما تقدم (ثم تقلب الياء الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الألف واوا) كراهة اجتماع الياءات مع الكسرتين (فتقول غنوى وعلوى) الأمر (السادس) مما يحذف لياء النسب (ياء فعيل) بضم أوله وفتح ثانيه (المعتل اللام نحو قصى تحذف الياء الأولى ثم تقلب الثانية ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم تقلب الألف واوا) لما مر (فتقول قصوى وعلوان الذرعان) وهما فعيل وفعيل المعتلا اللام (مفهومان مما تقدم) فى فعيلة وفعيلة (ولكنهما إنما ذكرا هنالك استطرادا وهذا) الموضع (موضعهما فإن كان فعيل) بفتح الفاء (وفعيل) بضمها (صحيحى اللام لم يحذف منهما شىء) وذلك نحو قولهم فى عقيل وعقيل عقيلى وعقيلى (وشذ قولهم فى ثقيف وقريش) وهذيل (ثقفى وقرشى) وهذلى .

(فصل) (حكم همزة الممدود فى النسب كحكمها فى التثنية) فهى إما للتأنيث أو أصلية أو منقلبة عن حرف أصلى أو عن حرف الإلحاق (فإن كانت للتأنيث قلبت واوا كصحراوى) لكون الهمزة أثقل من الواو ولم تقلب ياء لئلا يجتمع ثلاث ياءات مع الكسرة وشذ صنعانى فى النسبة إلى صنعاء اليمن وبهرانى فى النسبة إلى بهراء اسم قبيلة من قضاعة فأبدلوا من الهمزة النون لأن الألف والنون يشابهان ألفى التأنيث

(قوله واجتلاب فتحة الخ) هذا أحسن من قول المتن ثم تقلب الضمة فتحة وقد يقال إن الضمة تقلب فتحة كقلب الواو والياء ألفا فى نحو قال وباع فليتأمل (قوله فيثقل اللفظ به) مراده باللفظ التلفظ به أى فيثقل التلفظ به حال الفك فليتأمل (فصل) (قوله لأن الألف) قال الدنوشرى ينظر ما وجه إتيانه بالألف هنا إذ الهمزة إنما قلبت نونا فيما نحن فيه فكان الأولى أن يقتصر عليها ثم نظرت فى ذلك فظهر لى أن معنى كلامه ما صرحوا به فى باب منع الصرف من أن الألف والنون فى نحو سكران يشبهان ألفى التأنيث ووجه الشبه مذكور هناك فلما حصلت المشابهة جاز إبدال الهمزة نونا فليتأمل اه وهو كلام غير واف بالمراد إشكالا وجوابا والحاصل أن القاعدة هنا قلب همزة التأنيث واوا وقد قلبت فيما ذكر نونا ووجه الشارح ذلك بالمشابهة المذكورة مع أنها بحسب الظاهر غير واضحة والجواب أن الهمزة لما كانت منقلبة عن الألف والألف مشابهة للنون فى الجملة كانت الهمزة أيضا مشابهة للنون فتدبر

ومن العرب من يقول صنعاوي وبهراوي على القياس (أو) كانت (أصلا سلمت) من القلب غالبا لقوتها بأصالتها (نحو قرائي) في قراء وهو الرجل الناسك ومنهم من يقلبها واوا استثقالا والأجود التصحيح قاله في التسهيل (أو) كانت بدلا من حرف زائد (للإلحاق) نحو علباء (أو) كانت (بدلا من أصل) نحو كساء أصله كساو قلبت الواو همزة لوقوعها طرفا إثر ألف زائدة (فالوجهان) السلامة والقلب واوا فيهما (فتقول كسائي) بالتصحيح (وكساوي) بالقلب واوا رجوعا إلى الأصل (وعلباوي) بالقلب واوا تشبيها بألف التأنيث (وعلبائي) بالتصحيح تشبيها بالأصلية والعلباء عصب العنق والهمزة فيه منقلبة عن ياء زيدت للإلحاق بقرطاس. لا يخفى ما في الأمثلة من النشر على خلاف الترتيب

﴿فصل﴾ (ينسب إلى صدر) العلم (المركب) ويحذف العجز لاستثقال النسبة إلى كلمتين مما حذفوا الثانية كما حذفوا تاء التأنيث (إن كان التركيب إسناديا كتأبطي وبرقي) النسبة إلى (تأبط شرا وبرق نحره أو مزجيا) سواء كان صدره صحيحا أم معتلا (كبعلي ومعدي أو معدوي في) النسب إلى (بعلبك ومعديكرب) وإنما خير في الياء بين إبقائها على حالها وقلبها واوا لأنك إذا حذفت الجزء الثاني صار الجزء الأول منقوصا وياء المنقوص إذا كانت رابعة جاز فيها التصحيح والقلب واوا نحو قاضي وقضوي والأرجح التصحيح كما تقدم وفي النسب إلى المزجي خمسة أوجه أحدها ما ذكره الموضح تبعا للنظم من الاقتصار في النسب على الصدر وهو مقيس اتفاقا الثاني أن ينسب إلى عجزه فتقول بكي وكربي واختاره الجرمي الثالث أن ينسب إليهما معا مزالا تركيبهما فتقول بعلي بكي ومعدي كربي واختاره أبو حاتم وآخرون وأنشد عليه السيرافي

تزوجتها رامية هرمزية ٭ بفضلة ما أعطى الأمير من الرزق

فنسبها إلى رام هرمز بلدة من نواحي خوزستان الرابع أن ينسب إلى جميع المركب فتقول بعلبكي ومعديكربي الخامس أن يبنى من جزأي المركب اسما على فعلل وينسب إليه قالوا في النسب إلى حضرموت حضرمي (أو إضافيا كامرئي) بكسر الراء تبعا لكسرة الهمزة (ومرئي) بحذف الهمزة الأولى وفتح الميم والراء (في) النسب إلى (امرئ القيس) قيل وامرئي شاذ عند سيبويه والمطرد عنده مرئي بحذف الهمزة وفتح الميم والراء كذا تكلمت به العرب قال ذو الرمة يهجو امرأ القيس

إذا المرئي شب له بنات ٭ عقدن برأسه أبة وعارا

واستثنى محمد بن حبيب امرأ القيس الكندي فإنه ينسب إليه مرقسي (إلا إن كان) المركب الإضافي (كنية كأبي بكر وأم كلثوم أو) كان (معرفا صدره بعجزه كابن عمر وابن الزبير فإنك) تحذف صدره و (تنسب إلى عجزه) لأنه المقصود بمدلوله (فتقول بكري وكلثومي وعمري) وزبيري (وربما ألحق بهما ما خيف فيه اللبس كقولهم في) النسب إلى (عبد الأشهل أشهلي و) في النسب إلى (عبد مناف منافي) فحذفوا صدرهما ونسبوا إلى عجزهما إذ لو عكسوا وحذفوا العجز ونسبوا إلى صدرهما وقالوا عبدي لالتبس بالنسب إلى عبد غير مضاف والأشهل صفة لرجل ومناف اسم لصنم والحاصل أن المركب الإضافي ينسب إلى عجزه في ثلاثة مواضع أحدها ما كان كنية الثاني ما تعرف صدره بعجزه الثالث ما يخاف اللبس من حذف عجزه وما سوى هذه المواضع الثلاثة ينسب فيه إلى الصدر وشذ بناء فعلل من جزأي المضاف منسوبا إليه والمحفوظ من ذلك تيملي وعبدري ومرقسي وعبقسي وعبشمي في النسب إلى تيم اللات وعبد الدار وامرئ القيس ابن حجر الكندي وعبد القيس وعبد شمس

﴿فصل﴾ إذا نسبت إلى ما حذفت عينه وصحت لامه رددتها وجوبا في مسئلة واحدة نحو رب بتخفيف الباء وأصلها التشديد فخفف بحذف عينه الساكنة مسمى به فإذا نسبت إليه قلت ربي برد العين ساكنة ولا تحرك لثقل الفك إجماعا (وإذا نسبت إلى ما حذفت لامه رددتها وجوبا في مسئلتين إحداهما أن

(قوله وإنما خير الخ) قال الدنوشري كان صواب العبارة أن يقال بين حذفها وقلبها واوا وقال أيضا قوله جاز فيها التصحيح والقلب كان الصواب أن يقال بدل التصحيح الحذف لما سر في المتن اهـ ويمكن أن يقال مراد الشارح من بقائها على حالها عدم قلبها واوا ومعلوم أنها تحذف لما سر في الكلام على ياء المنقوص وكذا المراد بتصحيحهما فتدبر (قوله واستثنى الخ) ينظر هل هو صحيح أو لا وهل قوله بعد ذلك والمحفوظ الخ يفهم عدم جواز النسبة إلى المضاف فيما ذكره هناك أو لا (قوله لأنه المقصود بمدلوله) قال الدنوشري ينظر ما معناه اهـ ووجه التنظير واضح لأن المدلول مدلول لكل من المضاف والمضاف إليه لصيرورة الجميع علما بالوضع أو الغلبة لا مزية لأحد الجزأين على الآخر فكل منهما كحرف من حروف المباني (قوله من جزأي المضاف) تبع فيه غيره ولو قال من المضاف والمضاف إليه كان أولى وينظر هل يجوز فيما ذكره النسب إلى الصدر أو لا

﴿فصل﴾

(قوله لزم انفتاحها) لم يبين وجهه ولارأيته فى كلام أحد وهو كلام مشكل والذى فى شرح الجمل لابن جنى فأما شاة فوزنه فعلة ساكنة العين وكلمت بعض الشيوخ من أصحابنا بمدينة السلام فى العين منها هل هى ساكنة أو متحركة فادعى أنها متحركة فسألته عن الدلالة على ذلك فقال انقلابها ألفا لأنها لو كانت ساكنة لوجب إثباتها كما ثبتت فى حوض وثوب فقلت نحن مجمعون على أن سكون العين هو الأصل وأن الحركة زيادة فلا تثبت إلا بدليل وانقلابها ألفا غير دليل على أن أصلها الحركة لأن الحركة دخلتها لمجاورتها تاء التأنيث التى لايكون ماقبلها إلا مفتوحا فوقف هناك فأصل شاة شوهة فلما حذفت الهاء بقيت شوة ففتحوا الواو لتاء التأنيث فانقلبت ألفا . فإن قيل يلزم أن اللام إذا رجعت وزالت التاء أن تعود إلى سكونها . قيل هذا لايلزم لأن الفتحة تترك بحالها عند س بدليل أنه لم يحتج على تحرك عين يدعه فى قوله • جرى الدميان بالخبر اليقين • (٣٣٣) لأنه قد جاء مثله فيما هو ساكن العين اتفاقا كقوله

يديان بيضاوان عند محلم قد يمنعانك أن تضام وتضهرا

اه ملخصا ولم يبين وجه حذف الهاء ولعله اعتباطا لمجرد التخفيف وبه يعرف مافى كلام الشارح وأنه مشكل من وجهين الأول أن مجاورة الهاء ليس من أسباب تحريك الواو الثانى أن التاء موجودة فى شوهة باعترافه فكيف يقول إنها عوض عن الهاء المقتضى لعدم وجودها مع الهاء إلا أن يقال إن معناه أنه قصد بها العوض ولله در اللقانى حيث قال عند قول المصنف أصلها شوهة بهاء أى حذفت الهاء للتخفيف وفتحت الواو لأجل تاء التأنيث بعدها فقلبت ألفا

سكون العين مثلة كشاة أصلها شوهة) بسكون الواو كصحفة ثم لما لقيت الواو التاء لزم انفتاحها فانقلبت ألفا وحذفت لامها وهى الهاء وعوض منها التاء (بدليل قولهم) فى تكسيرها (شياه) بالهاء وقلب الواو ياء لانكسار ماقبلها والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها فإذا نسبت إلى شاة رددت لامها اتفاقا ثم اختلف فى عينها هل تبقى على فتحها العارض فتستمر ألفا أو ترد إلى سكونها الأصلى فتسلم من القلب ألفا ذهب سيبويه إلى الأول وأبو الحسن الأخفش إلى الثانى (فتقول شاهى) على مذهب سيبويه لأنه لايرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلى بل يبقى العين مفتوحة فيقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها (وأبو الحسن يقول شوهى) بسكون الواو ولايقلبها ألفا (لأنه يرد الكلمة بعد رد محذوفها إلى سكونها الأصلى) فيمتنع القلب والصحيح مذهب سيبويه وبه ورد السماع قالوا فى النسب إلى شاة شاهى وحكى عن أبى الحسن أنه رجع فى كتابه الأوسط إلى مذهب سيبويه . المسألة (الثانية) مايجب رد لامه (أن تكون اللام قد ردت فى تثنية) كأب وأبوان أو فى جمع تصحيح المؤنث (كسنة وسنوات) فى لغة غير أهل الحجاز (أو سنهات) فى لغة أهل الحجاز (فتقول) فى النسب إلى أب وسنة (أبوى وسنوى أو سنهى) برد اللام كما ردت فى التثنية والجمع بالألف والتاء لأن النسب أقوى على الرد لأنه أجلب للتغيير فلذلك وجب فيه رد ماوجب رده فى غيره وجوز فيه رد مالايجوز رده فى غيره إظهارا لمزيته فى الرد (وتقول فى) النسب إلى (ذو وذات ذووى) باتفاق سيبويه وأبى الحسن لأن ذو عندهما فعل بالتحريك ولامها ياء لأن طويت أكثر من قوة وذهب الخليل إلى أنها فعل بالسكون نظرا إلى أن الأصل السكون وإلى أن لامها واو وأنه من باب قوة وعلى القولين قلبت ألفا وقلبت الألف واوا فى النسب وذات هى بزيادة التاء وإنما قيل فى النسب إليهما ذووى (لأمرين اعتلال العين ورد اللام فى تثنية ذات نحو ذواتا أفنان) بالواو على الأصل وقالوا ذاتا على القولين القياس كقولهم ذات جمال لاغير والألف الأولى من ذواتا غير منقلبة عن واو والألف الثانية علامة رفع التثنية والتاء للتأنيث كما فى مسلمتان وإنما صحت العين حال التكميل وأعلت حال النقص لئلا يجتمع إعلالان فى حالة التمام والسلامة من ذلك حالة النقص (وتقول فى) النسب إلى (أخت أخوى كما تقول فى) النسب إلى (أخ) أخوى (وتقول فى) النسب إلى (بنت بنوى كما تقول فى) النسب إلى (ابن) بنوى (إذا رددت محذوفه لقولهم) فى الجمع بالألف والتاء (أخوات وبنات بحذف التاء والرد إلى صيغة المذكر الأصلية) وتقدم أن ماوجب رده فى الجمع يجب رده فى النسب (وسره) أى وحكمة رد صيغة المؤنث إلى صيغة المذكر (أن

(قوله وعلى القولين قلبت الخ) فيه تأمل وعبارة بعضهم وإعلالها يعنى ذو على مذهب الخليل أن يقال إن الضمة على الواو مستثقلة لاجتماعها مع الواوين فتحذف ثم الواو التى هى اللام لالتقاء الساكنين ثم تضم الدال لمناسبة الواو وعلى مذهب س يقال تحركت الياء وانفتح ماقبلها قلبت ألفا فالتقى ساكنان فتحذف الألف لأجله ثم لما بقيت الكلمة على حرفين أشبهت المبنى وتنوين التمكين لايدخله فتحذف التنوين ثم تحذف فتحة العين المسلم من القلب فتضم الدال لمناسبتها (قوله غير منقلبة عن واو) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر وقوله وإنما صحت يحتاج إلى تأمل اه وقوله فيه نظر ظاهر منشؤه التصحيف فإن الذى فى النسخ الصحيحة عين منقلبة عن واو يعنى أن الألف عين الكلمة وهى منقلبة عن واو ومعنى قوله ثانيا وإنما صحت أى لم تقلب ألفا كما قلبت فى ذات ومعنى قوله حال التكميل حال رد ماحذف فى الكلام منها فلا إشكال (قوله وتقدم أن ماوجب الخ) قال الدنوشرى فيه نظر بالنسبة إلى بنات فلم ترد لامها فى الجمع

بخلاف أخوات ويرد هذا النظر بأن بعضهم صرح بأن لام بنت أعيدت فى بنات إلا أنها حذفت لالتقاء الساكنين بعد قلبها ألفا وعبارة ذلك ذلك البعض وإن كان فيها طول إن قيل بنات وأخوات فيهما بناء الواحد لأنهما بنت بكسر الباء وسكون النون وأخت بضم الهمزة وقد تغير ذلك فى الجمع فجوابه أن هذا ليس بتغيير (٣٣٤) للمفرد بل رجوع إلى الأصل وكان الأصل أن يقولوا بنوات لكن لما تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبوها ألفا فالتقت مع ألف الجمع فحذفوها لالتقاء الساكنين ولم يفعلوا ذلك فى أخوات لأن بنات أكثر استعمالا فخففوه لذلك اهـ (وأقول) قد بين الفاضل أن الموضح أشار إلى رد الواو فى بنات لأنهم لما قالوا بنات بفتح الباء وتحريك النون مع أن الباء فى المفرد مكسورة ونونه ساكنة دل على أنهم ردوها فى الجمع إلى صيغة المذكر وذلك يستلزم عود اللام المحذوفة فيقدر ردها فى الجمع لطريان حذفها منه بعد ذلك وقال بعض الفضلاء إنما أعيدت اللام فى أخوات لأنها واو ومفرد أخوات أخت بضم الهمزة والواو بنت الضمة فناسب رجوع اللام فى جمع ما أوله مفتتح بالبنت ولا يخفى أن نكتة النحاة من زهر الأدب الذى لا يحتمل الفرك (قوله بحذف التاء الخ) معناه أنا نحذف فى النسب تاء أخت وبنت ونردها إلى صيغة المذكر كما نفعل ذلك إذا أردنا جمعهما فإنا نحذف تاءهما ونجلب تاء الجمع ونردهما إلى صيغة المذكر (قوله فعل الصحيح عند سيبويه) لأن قولهم فى جمعه دماء يدل على أنه فعل بسكون العين لأنه كدلو ودلاء وظبى وظباء وأما قوله يقطر الدما وقولهم الدميان فشاذ لا اعتداد به وقال ابن جنى فى شرح الجمل ذهب المبرد إلى تحرك العين من دم لأنه مصدر دميت دما مثل هويت هوى قال ابن السراج وليس بشىء لأن دما جوهر والمصدر حدث فهذا غير ذاك فقولهم دمى دما إنما هو فعل ومصدره اشتق من الدم كما اشتق ترب من التراب فأما قوله فإذا هى بعظام ودماء

الصيغة) أى صيغة أخت وبنت (كلها للتأنيث) وأن التاء وإن كانت بدلا من واو محذوفة فهى للإلحاق بقفل وجذع إلحاقا للثنائى بالثلاثى (فوجب ردها) أى رد صيغة أخت وبنت (إلى صيغة المذكر) فوجب حذف التاء منهما (كما وجب حذف التاء فى) النسب إلى مكة وبصرة نحو (مكى وبصرى و) فى الجمع بالألف والتاء نحو (مسلمات) لئلا تقع تاء التأنيث حشوا هذا قول سيبويه والخليل أجروا التاء وإن كانت للإلحاق مجرى تاء التأنيث لاختصاصها بالمؤنث وفتح أولها فى النسب كما فتح فى الجمع بالألف والتاء (ويونس) يوافق على حذف التاء فى الجمع فيجريها مجرى تاء التأنيث ويحذفها ويخالف فى النسب فلا يحذف التاء ويجمع بينها وبين ياء النسب فيجريها مجرى الملحق به ويبقى أولها على حركته و (يقول فيهما أختى وبنتى محتجا بأن التاء لغير التأنيث لأن ما قبلها ساكن صحيح) وتاء التأنيث إذا كان ما قبلها صحيحا يجب فتحه نحو قصعة وضيعة ولا يسكن إلا إذا كان معتلا نحو فتاة وقناة (ولأنها لا تبدل فى الوقف هاء) وتاء التأنيث تبدل فى الوقف هاء نحو رحمة وأمة (وذلك) المذكور من كونها ليست للتأنيث (مسلم ولكنهم عاملوا صيغتهما) مع تاء الإلحاق (معاملة) غير جامع (تاء التأنيث بدليل مسئلة الجمع) بالألف والتاء وذلك لأنهم ردوا المحذوف من المفرد وحذفوا التاء التى فيه ثم جمعوه بألف وتاء مزيدتين وقالوا أخوات وبنات ولو جمعوه على لفظ المفرد من غير رد ولا حذف لقالوا أختات وبنتات وألزمه الخليل أن ينسب إلى هنت ومنت بإثبات التاء مع أنه وغيره مجمعون على أنه إنما يقال فى ذلك بحذف التاء ويجاب عن مسئلة الجمع بالفرق بين الجمع والنسب لأن الجمع لا لبس فيه بخلاف النسب إذ حذف التاء فيه يلبس المنسوب إلى المؤنث بالمنسوب إلى المذكر وعن مسئلة هنت ومنت بأن التاء فيهما ليست كالتاء فى أخت وبنت لأن التاء فى هنت فى الوصل خاصة وتبدل هاء فى الوقف فليست بلازمة وفى منت فى الوقف خاصة وتذهب فى الوصل بخلاف تاء أخت وبنت فإنهما يثبتان وصلا ووقفا على صورتهما وفى المسئلة مذهب ثالث للأخفش وهو حذف التاء ورد المحذوف وإبقاء الاسم على وزنه فتقول أخوى وبنوى بسكون الخاء والنون وضم الهمزة وكسر الباء الموحدة ويجب حذف التاء من ابنة اتفاقا فيقال ابنى أو بنوى كما يأتى فى ابن (ويجوز رد اللام وتركها فيما عدا ذلك) وهو ما صحت عينه ولم ترد لامه فى تثنية ولا جمع (نحو يد ودم) مما لامه معتلة محذوفة ولم يعوض منها شىء (وشفة) مما لامه صحيحة محذوفة وعوض منها تاء التأنيث (تقول يدوى) برد المحذوف وقلب الياء واوا كراهة اجتماع الكسرة والياءات (أو يدى) بغير رد للمحذوف (ودموى) بالقلب والرد (أو دمى) بغير رد (وشفى) بغير رد (أو شفهى) بحذف التاء ورد الهاء المحذوفة وما ذكره فى شفى وشفهى بالرد وعدمه (قاله الجوهرى وغيره وقول ابن الخباز أنه لم يسمع إلا شفهى بالرد لا يدفع ما قلناه) من جواز الأمرين (إن سلمناه فإن المسئلة) التى نحن فيها وهى جواز رد اللام وتركه (قياسية لا سماعية) حتى يقتصر على المسموع منها (ومن قال) فى شفة (أن لامها واو فإنه يقول إذا رد) اللام (شفوى) بالواو (والصواب ما قدمناه) من أنه يقال شفهى بالهاء لأن لامها هاء (بدليل) رجوعها فى قولك (شافهت والشفاه) بالهاء لأن إسناد الفعل إلى التاء والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها وأصل يد ودم وشفة فعل بسكون العين أما يد فلا خلاف فيها وأما دم فعلى الصحيح عند سيبويه والأخفش وذهب

المبرد إلى أنه فعل بفتح العين وضعفه الجاربردي (وأما شفة) فنص صاحب الضياء على أنها بسكون الفاء وإذا ثبت أن هذه الثلاثة أصلها السكون فيأتي فيها الخلاف بين سيبويه والأخفش من الرد إلى السكون الأصلي وعدمه (وتقول في ابن واسم) مما حذف لامه وعوض منه همزة الوصل (ابني واسمي) لعدم رد اللام (فإن رددت اللام) حذفت الهمزة (قلت بنوي وسموي بإسقاط الهمزة) ولا تقول ابنوي واسموي بالهمزة ورد اللام (لئلا يجمع بين العوض) وهو الهمزة (والمعوض منه) وهو الواو ويأتي الخلاف في الرد إلى السكون الأصلي وعدمه فسيبويه يقول سموي بكسر السين وضمها وفتح الميم والأخفش يسكن الميم ويقولان بنوي بالفتح لا غير وتقول في ابنم بزيادة الميم ابنمي وابني وبنوي ولا تقول ابنموي لما ذكر وعلى الأول فالنون تابعة في الكسر للميم كما تبعها في الإعراب (وإذا نسبت إلى ما حذفت فاؤه أو عينه رددتهما) أي الفاء والعين (وجوبا في مسئلة) واحدة (وهي أن تكون اللام معتلة كيرى علما) وأصل يرى يرأى نقلت حركة الهمزة إلى الراء ثم حذفت الهمزة وهي عينه (وكشية) وهو كل لون يخالف معظم اللون وأصلها وشية بكسر الواو نقلت الكسرة إلى الشين ثم حذفت الواو وهي فاؤها وعوض منها تاء التأنيث (فتقول في) النسب إلى (يرى) علما (يرئي بفتحتين) على الياء والراء (فكسرة) قبل الياء وبرد العين وهي الهمزة (على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد) للمحذوف (وذلك لأنه يصير) بعد الرد (يرأى) بفتح الياء والراء والهمزة (بوزن جرى) بالجيم والزاي (فيجب حينئذ حذف الألف) لأنها رابعة متحرك ثاني كلمتها (وقياس قول أبي الحسن يرئي) بسكون الراء وكسر الهمزة وحذف الألف (أو يرأوي) بقلب الألف واوا (كما تقول) في النسب إلى ملهى (ملهي) بحذف الألف (وملهوي) بقلبها واوا لأنه إذا رد المحذوف يرد الساكن إلى أصله فإذا رد المحذوف وهو الهمزة رجعت الفاء إلى سكونها الأصلي فيصير يرأى بوزن جرحى والمقصور إذا كانت ألفه رابعة ثاني ما هي فيه ساكن كحبلى يجوز في ألفه وجهان حذفها وقلبها واوا (وتقول في) النسب إلى (شية على قول سيبويه) في إبقاء الحركة بعد رد المحذوف (وشوي) بكسر الواو وفتح الشين (وذلك لأنك لما رددت الواو) الأولى المحذوفة وحذفت التاء (صار الوشي بكسرتين) متجاورتين كسرة الواو وكسرة الشين (كإبل) بكسر الهمزة والباء (فقلبت) الكسرة (الثانية فتحة) كراهية لتوالي الكسرتين والياءين (كما فعل في إبل) إذا نسبت إليه (فانقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها (ثم) انقلبت (الألف واوا) لأن الألف المقصورة الثالثة يجب قلبها واوا (و) تقول (على قول أبي الحسن وشيي) بكسر الواو والياء الأولى وسكون الشين بينهما لأنه يرد الشين إلى سكونها الأصلي وحيث عاد السكون الأصلي امتنع قلب الياء ألفا إذ لا مقتضى له (ويمتنع الرد في غير ذلك) المذكور من الوجوب (تقول في) النسب إلى (سه) بفتح السين المهملة وبالهاء وهو الدبر مما حذفت عينه (وعدة) بكسر العين مصدر وعد مما حذفت فاؤه (وأصلهما سته ووعد) بكسر الواو فحذف من الأول عينه وهي التاء ومن الثاني فاؤه وهي الواو وعوض منهما تاء التأنيث (بدليل) رجوعه إلى الأصل في (أستاه) جمع سه (والوعد) بفتح الواو وبغير تاء (سهي) بلا رد (لا ستهي) برد العين (وعدي) بلا رد (لا وعدي) برد الفاء (لأن لاميهما صحيحة) وإنما لم يرد المحذوف منهما فرقا بين النسبة إلى ما حذف منه اللام وما حذف منه العين أو الفاء ولم يعكس لأن اللام محل التغيير فهو أولى بالرد وجاء عدوي في النسبة إلى عدة وليس هذا ردا للفاء المحذوفة وإلا لوجب أن يقال وعدي بل هو كالعوض عن المحذوف (وإذا سميت بثنائي الوضع) حال كونه (معتل الثاني ضعفته) أي الثاني (قبل النسب) فزدت عليه من جنسه مثله (فتقول في لو وكي علمين

فعل حذف مضاف أي ذي دماء وكذا قوله يقطر الدما وإنشاد قوله جرى الدميان بالخبر اليقين دلالة على تحرك العين من دم لأنها لما جرى عليها الإعراب في قولهم دم ردماء ثم ردت اللام في التثنية تبعا الحركة في العين على ما كانت عليه كما قال يديان يعذاران وأجمعوا على سكون العين من يد اه ملخصا وبه يعلم وجه تضعيف كلام المبرد (قوله في الرد إلى السكون الأصلي وعدمه) يتأمل ذلك فإن اسم لم يعرض لعينه تحرك حتى يقال أبق الحركة العارضة بخلاف شاة (قوله أي الفاء والعين) قال الدنوشري هما تفسيران للضمير المنصوب في قوله رددتهما وصرحوا في نحو ذلك بأن ما بعد أي عطف بيان على ما قبله وهنا لا يصح ذلك لأن عطف البيان لا يكون متبوعه ضميرا فليتأمل اه ولا يخفى سقوط هذا الاعتراض لأنهم قالوا إن ما بعد أي عطف بيان أو بدل وحيث تعذر كونه بيانا فهو بدل ثم إن هنا إشكالا أقوى مما قاله وهو أن الصواب في الضمير الراجع للمعطوف بأو التنويعية وجوب المطابقة وأو هنا تنويعية فكان الواجب أن يقول رددتهما وعلى تسليم أنه يفرد بعدها كالتي للإبهام فكان الواجب رددته ولنظير ما هنا قوله تعالى وإذا رأوا تجارة أو لهوا انفضوا إليها فقد استشكل ما في الآية وأجيب بأن الضمير في إليها عائد إلى الرؤية المفهومة من رأوا المسلطة على الأمرين كما بيناه في حواشي الفاكهي وغيرها (قوله وأصلها وشية الخ) قد يقال لو قال وأصلها وشي بلا تاء لكان أحسن كما سيأتي في عدة فيظهر ما الفرق بينهما (قوله من الوجوب) لو أبدله بقوله مما كانت لامه معتلة

لَوَوِيّ بالتشديد فيهما) وذلك أنك زدت على الواو واوا وعلى الياء ياء ثم أدغمت إحداهما في الأخرى (وتقول في لاء علا لائي بالمد) وذلك أنك زدت على الألف ألفا أخرى فاجتمع ألفان فأبدلت الثانية همزة هربا من تجاور ساكنين وقيل زيدت الهمزة من أول الأمر (فإذا نسبت إليهن قلت لَوَوِيّ) بتشديد الواو (وكَيَوِيّ) لما تقرر أن حرف العلة المشدد إذا كان بعد الحرف الأول إن كان ياء ترد الياء الأولى إلى أصلها وتفتح كما في نمر وتقلب الثانية واوا لئلا تجتمع الياءات وإن كان واوا أبقيت إذ ليس اجتماع الواوين والياءين في الاستثقال كاجتماع الياءات الأربع (ولائي أو لاوي) لما تقرر أن الهمزة إذا كانت بدلا من أصل يجوز فيها التصحيح والقلب واوا هذا إذا قلنا زدنا على الألف ألفا ثم أبدلناها همزة وأما من قال زدنا همزة من أول الأمر فإنه يقول لائي لا غير ولا يجوز لاوي إلا على حد قول بعضهم قراوي قاله ابن الخباز (كما تقول في النسب إلى الدو) بفتح الدال المهملة وتشديد الواو وهو البادية (والحي) بفتح الحاء المهملة وتشديد الياء وهو القبيلة (والكساء) بالمد (دوي) بتشديد الواو (وحيوي) بفتح الياء (وكسائي) بالتصحيح (أو كساوي) بقلب الهمزة واوا ولا يخفى ما في كلامه من التنظير باللف والنشر على الترتيب وحاصل الفصل أن المنسوب إليه المحذوف أحد أصوله ثلاثة أنواع محذوف الفاء ومحذوف العين ومحذوف اللام والأولان نوعان ما يجب فيه الرد وما يمتنع فالأول ما لامه معتلة نحو شية ويرى علما والثاني ما لامه صحيحة نحو عدة وسه والثالث نوعان واجب الرد وجائزه والأول ثلاثة أنواع ما ترجع لامه في التثنية كأب وأخ وما ترجع في الجمع بالألف والتاء كأخت وبنت وسنة وما عينه معتلة نحو شاة وذو والثاني ما عدا ذلك نحو يد ودم وشفة والنسبة إلى ثنائي الوضع خارجة عن ذلك.

(فصل) وينسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها إن أشبهت الواحد بكونها اسم جمع) له مفرد من لفظه أو لا فالأول كصحبي وركبي والثاني (كقومي ورهطي) ولا يرد إلى مفرده في اللفظ فلا يقال صاحبي وراكبي ولا إلى مفرده في المعنى فلا يقال رجلي لأن اسم الجمع بمنزلة المفرد (أو) بكونها (اسم جنس كشجري) لا يقال يحتمل أن يكون منسوبا إلى مفرده وهو شجرة وحذفت التاء كما في مكي لأنا نقول ليس الأمر كذلك وإنما هو منسوب إلى الجماعة بدليل قولهم في النسب إلى الشعير شعيري بإثبات الياء بعد العين ولو كان منسوبا إلى الشعيرة لقيل شعري بحذف الياء المثناة تحت لأن شعيرة فعيلة وقياس فعيلة فعلي كفرضي في فريضة قاله خطاب الماردي في الترشيح (أو) بكونها (جمع تكسير) حال كونه (لا واحد له من لفظه (كأبابيلي) وعباديدي والعباديد الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه أوله واحد لكنه شاذ كمحاسني جمع حسن حكاه أبو زيد نزلوا الشاذ منزلة المعدوم (أو) حال كونه (جاريا مجرى العلم) لاختصاصه بطائفة بأعيانهم (كأنصاري) نسبة إلى الأنصار لأنه غلب على قوم بأعيانهم حتى التحق بالأعلام والأصولي نسبة إلى الأصول لأنه غلب على علم خاص حتى صار كالعلم عليه (وأما نحو كلاب وأنمار علمين) لقبيلتين (وضباب ومدائن ومعافر أعلاما (فليس مما نحن فيه لأنه واحد) بالشخص والنسلخ عنه الجمعية بواسطة العلمية (فالنسب إليه على لفظه من غير شبهة) ولا تردد فيقال كلابي وأنماري وضبابي ومدائني ومعافري وقد يرد الجمع المسمى به إلى الواحد إن أمن اللبس قاله في التسهيل ومثلوه بالفراهيد بالفاء والراء والدال المهملتين علما على بطن من الأزد وإليه ينسب الخليل بن أحمد الفراهيدي فقالوا الفراهيدي على لفظ الجمع والفرهودي نسبا إلى واحده لأمن اللبس إذ ليس القبيلة تسمى بالفرهود وفيه نظر قال في الصحاح الفرهد بالضم الغليظ والفرهود حي من نجد وهو بطن من الأزد اه فاللبس حاصل إذا قيل فرهودي فإنه يوهم أنه منسوب إلى الفرهود إذا قيل إنه أبو بطن (وفي غير ذلك) المذكور من اسم الجمع والجنس والجمع الذي لا واحد له والجاري مجرى العلم (يرد) الجمع (المكسر إلى مفرده ثم ينسب

(قوله لما تقرر أن الهمزة الخ) كان (٣٣٦) توجيه هذا الكلام أن التضعيف بمنزلة الأصل حتى يقال إن الهمزة بدل من أصل

(فصل)

(قوله كأبابيل) قال الدنوشري صرح البيضاوي بما يدل على أن له واحدا من لفظه فإنه قال عقب أبابيل أي جماعات أبالة وهي الحزمة الكبيرة شبهت بها الجماعة من الطير في تضامها وقيل لا واحد لها كعباديد وشماطيط اه (وأقول) ما صرح به البيضاوي سبقه إليه الزمخشري فقال أبابيل حزائق الواحدة إبالة وفي أمثالهم ضغث على إبالة وهي الحزمة الكبيرة شبهت الحزقة من الطير في تضامها بالإبالة وقيل أبابيل مثل عباديد وشماطيط لا واحد لها اه هذا وقد سقط من خط الدنوشري بين جماعات وإبالة لفظ جمع وعبارة البيضاوي جماعات جمع إبالة (قوله كالعلم) فيه نظر فإن الأصول علم على العلم المخصوص وقوله قبله لاختصاصه بطائفة بأعيانهم يقتضي أن الأنصار علم فيكون ككلاب وأنمار فليتأمل (قوله المذكور من اسم الجمع الخ) أشار إلى توجيه اسم الإشارة مع تعدد المشار إليه ومرامه لا يحتاج إلى تأويل وأن ما أول فيه غير واضح في باب الإضافة

اليه) ولم ينسب إلى الجمع على حاله ليحصل الفرق بين المنسب اليه على حاله والمنسب إليه مسمى به هذا تعليل سيبويه وعلله غيره بأن المطلوب من النسب إلى الجمع الدلالة على أن بينه وبين ذلك الجنس ملابسة وهذا المعنى يحصل بالمفرد مع حصول الفرق بين المنسب إليه جمعا وبينه مسمى به (فتقول فى النسب إلى فرائض) جمع فريضة (وقبائل) جمع قبيلة (وحمر) بالسكون جمع أحمر أو حمراء (فرضى وقبلى بفتح أولهما وثانيهما) وذلك لأنك رددتهما إلى فريضة وقبيلة وانسبت إليهما حذفت الياء المثناة تحت وتاء التأنيث وقلبت الكسرة فتحة كما فى نمر (وأحمرى وحمراوى) وذلك لأن حمرا إما جمع أحمر أو جمع حمراء فإن كان جمع أحمر رددته إليه وقلت أحمرى وإن كان جمع حمراء رددته إليها وقلت حمراوى لأن الهمزة فيه للتأنيث وهمزة التأنيث يجب قلبها واوا فى النسب وإنما قال يرد المكسر إلى مفرده لم يقل يرد الجمع إلى مفرده لأن جميع التصحيح لا يرد إلى مفرده وإنما تحذف منه علامة الجمع ويظهر أثر ذلك فى نحو تمرات وتمار فإن نسبت إلى تمرات قلت تمرى بفتح الميم وإن نسبت إلى تمار قلت تمرى بالسكون

(فصل) (وقد يستغنى عن ياءى النسب بصوغ المنسوب إليه على فعال) بفتح أوله وتشديد ثانيه (وذلك غالب فى الحرف) جمع حرفة (كبزاز) بزايين معجمتين لبياع البز (ونجار) بالنون والجيم لمن حرفته النجارة (وعواج) لبياع العاج (وعطار) لبياع العطر ومن غير الغالب ما أشار إليه بقوله (وشذ قوله) وهو امرؤ القيس الكندى

(وليس بذى رمح فيطعننى به ... وليس بذى سيف وليس بنبال

أى بذى نبل) بدليل ما قبله فاستعمل فعال فى غير الحرف بمعنى ذى كذا (وحمل عليه قوم) من المحققين كما قال ابن مالك (وما ربك بظلام للعبيد) أى بذى ظلم والذى حملهم على ذلك أن النفى منصب على المبالغة فيثبت أصل الفعل والله تعالى منزه عن ذلك وأمثلة فعال كثيرة ومع كثرتها فقال سيبويه غير مقيسة فلا يقال لصاحب الدقيق دقاق ولا لصاحب الفاكهة فكاه ولا لصاحب البر بالراء المهملة برار ولا لصاحب الشعير شعار اه والمبرد يقيس هذا (أو) بصوغ المنسوب إليه (على فاعل أو على فعل) بفتح أوله وكسر ثانيه (بمعنى ذى كذا فالأول كتامر) أى ذى تمر (ولابن) أى ذى لبن (وطاعم) أى ذى طعام (وكاس) أى ذى كساء (والثانى كطعم) أى ذى طعام (ولبن) أى ذى لبن (ونهر) أى ذى نهار (قال) الراجز

(لست بليلى ولكنى نهر) ... لا أدلج الليل ولكن أبتكر

أنشده سيبويه فى كتابه ولكنى نهارى أى عامل بالنهار

(فصل) (وما خرج) فى النسب (عما قررناه فى هذا الباب فشاذ) وذلك تسعة أقسام أحدها بالتحريف فقط (كقولهم أموى بالفتح) فى الهمزة نسبة إلى أمية بضم الهمزة (وبصرى بالكسر) فى الباء نسبة إلى البصرة بفتح الباء (ودهرى للشيخ الكبير بالضم) فى الدال نسبة إلى الدهر بفتح الدال (و) الثانى بالزيادة فقط كقولهم (مروزى بزيادة الزاى) نسبة إلى مرو ورباذ وفوقانى وسفلانى وتحتانى نسبة إلى الرب وفوق وسفل وتحت قاله طاهر بن أحمد القزوينى (و) الثالث بالنقص فقط كقولهم (بدوى بحذف الألف) نسبة إلى البادية وخراسى بحذف الألف والنون نسبة إلى خراسان (وجلولى) بحذف الألف والهمزة نسبة إلى جلولاء بالجيم والمدقرية بناحية فارس (وحرورى بحذف الألف والهمزة) نسبة إلى حروراء بمهملات والمدقرية بظاهر الكوفة ينسب إليها الخوارج الحرورية والرابع بالحذف والتحريف نحو عالية وعلوى وشتاء وشتوى وخريف وخرفى بفتح فسكون وخرفى بفتحتين والخامس بالزيادة والتحريف نحو أنف وأناف والسادس بالزيادة والحذف نحو رازى نسبة إلى الرى والسابع بالقلب فقط نحو طائى وصنعانى وبهرانى وروحانى نسبة إلى طى وصنعاء وبهراء وروحاء والثامن بالقلب والتحريف نحو لوب حارى نسبة إلى الحيرة بالحاء المهملة فأما الإنسان فحيرى والتاسع بتوفير ما يستحق التغيير نحو أميى نسبة إلى أمية وعرانى

(قوله إلى فرائض) فيه نظر فقد ذكر بعض الأفاضل أن الفرائض من قبيل العلم فهو مثل أنمار وكلاب السابقين فليتأمل (قوله فى نحو تمرات وتمار) كل من تمرات وتمار جمع تمرة بالتاء المثناة فوق والميم الساكنة ولكنها تفتح فى الأول فعند النسب تحذف علامة الجمع فقط وتبقى الميم مفتوحة

(فصل)

(قوله فيطعننى به) قال العينى بالنصب لأنه جواب النفى (قوله إن النفى منصب على المبالغة) أى كما هو الغالب وإلا فقد ينسب إلى أصل الفعل كقوله على لاحب لا يهتدى لمناره

نسبة إلى البحرين اسم موضع ولذلك أسباب اقتصر الموضح منها على أربعة أحدها الاستغناء بشيء عن شيء ومثل له بمثالين أموى وبصرى فالاول كان منسوب إلى المكبر وهو أمية والثانى كأنه منسوب إلى البصر وهى حجارة بيض توجد فى البصرة وثانيها التفرقة بين نسبتين إلى لفظ واحد قصد إلى إزالة اللبس ومثل له بمثالين دهرى ومروزى فالاول للفرق بينه وبين الدهرى بفتح الدال وهو القائل بالدهر من الملحدة والثانى للفرق بينه وبين المنسوب إلى المروة وثالثها العدول من الثقل إلى الخفة ومثله بمثال واحد وهو بدوى ورابعها تشبيه الشيء بالشيء ومثله بمثالين جلولى وحرورى حذفوا الهمزة تشبيها للممدود بالمقصور

﴿ هذا باب الوقف ﴾

وهو قطع النطق عند آخر الكلمة والمراد هنا الاختيارى بالياء المثناة التحتانية لا الاختبارى بالموحدة ولا الإنكارى ولا التذكرى ولا الترنمى ويقابله الابتداء والابتداء عمل فيكون الوقف استراحة عن ذلك العمل ويتفرع عن قصد الاستراحة فى الوقف ثلاثة مقاصد فيكون لتمام الغرض من الكلام ولتمام النظام فى الشعر ولتمام السجع فى النثر وهو أحد عشر نوعا الاول الإسكان المجرد الثانى الروم الثالث الإشمام الرابع إبدال الالف الخامس ابدال تاء التأنيث هاء السادس زيادة الالف السابع إلحاق هاء السكت الثامن اثبات الواو والياء أو حذفهما التاسع إبدال الهمزة العاشر التضعيف الحادى عشر نقل الحركة والمذكور هنا سبعة جمعها بعضهم فى بيت فقال

نقل وحذف وإسكان ويتبعها الـ ... تضعيف والروم والإشمام والبدل

وأما إلحاق هاء السكت فلبيان الحركة ثم الموقوف عليه تارة يكون منونا وتارة يكون غير منون فأما (إذا وقفت على منون) غير مؤنث بالتاء فللعرب فيه ثلاث لغات حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا وهى لغة ربيعة وإبدال التنوين مطلقا ألفا بعد الفتحة وواوا بعد الضمة وياء بعد الكسرة وهى لغة الأزد والتفصيل بين المفتوح وغيره (فأرجح اللغات) الثلاث (وأكثرها أن يحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة) ويسكن ما قبل التنوين (كهذا زيد ومررت بزيد) بسكون الدال فى المثالين (وأن يبدل ألفا بعد الفتحة إعرابية كانت) الفتحة (كرأيت زيدا أو بنائية كإيها) بكسر الهمزة وسكون الياء التحتانية بمعنى انكفف (وويها) بفتح الواو بمعنى أعجب وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

تنوينا اثر فتح اجعل ألفا ... وقفا وتلو غير فتح احذفا

وإنما أبدل التنوين بعد الفتحة ألفا لأن التنوين شبيه الالف من حيث أن اللين فى الالف تقاربه الغنة فى التنوين فأبدلوه ألفا لما بينهما من المقاربة ولم يبدل بعد الضمة واوا وبعد الكسرة ياء لمكان ثقل الواو والياء فى أنفسهما وإذا اجتمعت الضمة مع الواو والكسرة مع الياء ازداد الثقل ولم يكن فى الفتحة مع الالف ثقل فتركوها على حالها وأما المؤنث بالتاء فإن تنوينه يحذف مع الفتحة كما يحذف مع غيرها وتبدل التاء هاء ومن وقف بالتاء فإنه يبدل من التنوين ألفا بعد الفتحة ويقول قائمتا على إحدى اللغتين وإذا وقف على المقصور المنون وجب إثبات الالف فى الاحوال الثلاثة وفيه ثلاثة أقوال أحدها اعتباره بالصحيح فالالف فى النصب بدل من التنوين وفى الرفع والجر بدل من لام الكلمة فإذا قلت هذا فتى ومررت بفتى ووقفت عليه فالالف هى الاصلية نظير الدال من زيد وإذا قلت رأيت فتى فالالف هى المبدلة من التنوين نظير الالف فى رأيت زيدا وحذفت الالف الاصلية لاجتماع الساكنين هذا مذهب سيبويه فيما نقل أكثرهم قيل ومعظم النحويين عليه. القول الثانى أن الالف بدل من التنوين فى الاحوال الثلاثة واستصحب حذف الالف المنقلبة وصلا ووقفا هذا مذهب أبى الحسن والفراء والمازنى والقول الثالث أنها الالف المنقلبة فى الاحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الالف وهو مروى عن أبى عمرو

﴿باب الوقف﴾ (قوله لا الاختبارى (٣٣٨) بالموحدة) هو ما أشار إليه الشاطبى فى سورة النمل فى الكلام على قراءة الكسائى ألا يا اسجدوا بالتخفيف ووقف مبتلى ألا ويا واسجدوا ومعناه أنه إذا قيل لك قف على كل كلمة من كلمات هذه القراءة فقف على ألا لأنها كلمة استفتاح ثم على يا لأنها حرف نداء ثم على اسجدوا لأنه فعل أمر وفاعل وخص ذلك بالاختبار لأنها كلمات لا يوقف عليها فى الاختيار لا يقال كان ينبغى أن يقول ولا الاضطرارى لأنا نقول هذا خاص بالقراء لأن الكلام إما أن يتم أو لا فإن تم كان اختياريا وإلا كان اضطراريا لأنه لعدم تمامه لا يوقف عليه إلا لضرورة انقطاع النفس وقوله ولا الإنكارى هو الوقف بزيادة مدة الإنكار تابعة لحركة ما قبلها إن لم يكن منونا نحو أعمروه وأعمراه وأحذاميه لمن قال جاءنى عمرو ورأيت عمرا ومررت بحذام وإن كان منونا كسر التنوين وأعقبت الياء نحو زيدنيه بضم الدال وكسر النون المبدلة من التنوين وقوله ولا التذكرى هو عبارة عن الوقف بمدة تلحق آخر الكلمة مجانسة لحركة الحرف الاخير من الكلمة نحو قالا ويقولوا ومن العاصى وقوله ولا الترنمى هو الوقف بالتنوين نحو والعتابن كما مر فى بحث التنوين (قوله حذف التنوين مطلقا والوقف بالسكون مطلقا) لو حذف

والكسائي وابن كيسان والسيرافي ونقله ابن الباذش عن سيبويه والخليل وفي الألف الموقوف عليها لغات أشهرها أن تفرض صورتها الثانية قلبها ياء لأن الياء أبين من الألف وهي لغة فزارة وبعض قيس والثالثة قلبها واو لأن الواو أبين من الياء وهي لغة بعض طيئ والرابعة قلبها همزة لأن الهمزة أخت الألف وهي أبين الحروف كلها وهي لغة بعض طيئ أيضا وليس من لغتهم التخفيف ويحتمل القلب فيهن أن يكون من الألف الأصلية وأن يكون من المبدلة من التنوين على الخلاف السابق (وشبهوا إذن بالمنون المنصوب فأبدلوا نونها في الوقف ألفا هذا قول الجمهور) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وأشبهت إذن منونا نصب • فألفا في الوقف نونها قلب

(وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون واختاره ابن عصفور) في شرح الجمل وبنى على ذلك أنها تكتب بالنون قال المرضح وليس كما ذكر (وإجماع القراء السبعة على خلافه) فإنهم أجمعوا على الوقف على نحو وإن تفلحوا إذاً بالألف لكن في حواشي مبرمان على الكتاب قال عسل الناس يقفون على إذن بالألف والمازني يخالفهم ويقول هي حرف بمنزلة لن وهي بأن أشبه منها بالأسماء. قال وهذا قول حسن وهو قول المبرد في الكافية وعنه حكيته وذهب أبو سعيد علي بن مسعود في المستوفى إلى أن أصل إذن إذا لما يستقبل ثم ألحق النون عوضا عن المضاف إليه كان يومئذ وعلى هذا يصح وجه الوقف عليها بالألف (وإذا وقف على هاء الضمير) الموصول بحرف ساكن من جنس حركتها (فإن كانت) الهاء (مفتوحة ثبتت صلتها وهي الألف) لخفتها (كرأيتها ومررت بها) بإثبات الألف بعد الهاء (وإن كانت) الهاء (مضمومة أو مكسورة) وكان ما قبلها متحركا (حذفت صلتها وهي الواو) في المضمومة (والياء) في المكسورة (كرأيته) بحذف الواو بعد الهاء (ومررت به) بحذف الياء بعد الهاء لاستثقال الواو والياء وهل هما من نفس الضمير كما هو وهي أو زائدتان للإشباع رجح ابن الضائع الأول والزجاج الثاني واختلف النقل عن سيبويه فالزجاج نسب إليه الأول والمازني نسب إليه الثاني فإن قلنا بالأول فلا بد من إخراج هو وهي من حكم الحذف فلا يجوز حذف الواو من هو ولا الياء من هي لتعاصيهما بالحركة عن الحذف بل يقال في الوقف هو وهي بالسكون ولذلك قيدنا الكلام بقولنا ساكن وإن قلنا بالثاني فلا يحتاج إلى ذلك واحترزنا بقولنا وكان ما قبلها متحركا من أن يكون قبل الهاء ساكن ثابت أو محذوف للجزم أو للوقف فإنه يجوز حذف صلتها في الاختيار وإثباتها فتقول منه ومنهو وعليه وعليهي ولم يدعه ولم يدعهو ولم يرمه ولم يرمهي وادعه وادعهو وارمه وارمهي قال الشاطبي وفي غير ذلك لا يجوز إثبات صلة الضمير إذا كانت واوا أو ياء (إلا في الضرورة فيجوز إثباتها كقوله) وهو رؤبة:

(ومهمه مغبرة أرجاؤه • كأن لون أرضه سماؤه)

بإثبات الواو فيهما لفظا لأن صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط كالتنوين قاله المرضح في الحواشي والمهمه المفازة والأرجاء النواحي والتشبيه فيه مقلوب والأصل كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه فحذف المضاف وعكس التشبيه مبالغة (وقوله:

تجاوزت هندا رغبة عن قتاله • إلى ملك أعشو إلى ضوء ناره

بإثبات الياء فيهما لفظا لا خطا كما تقدم والضمير لهند وهو علم رجل وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

واحذف لوقف في سوى اضطرار • صلة غير الفتح في الإضمار

وذكر في التسهيل أنه قد يحذف ألف ضمير الغائبة منقولا فتحه إلى ما قبله اختيارا كقوله:

• لست في لحم أعافه • أراد أعافها فنقل حركة الهاء إلى الفاء بعد سلب حركتها وحذف الألف واستشكل قوله اختيارا لأنه يقتضي جواز القياس عليه وهو قليل (وإذا وقف على المنقوص وجب

مطلقا من الأول كان أخصر وأظهر لأن إثباتها أولا يوهم أن كلا لغة وإن اندفع الوهم بقوله بعدها وهو لغة ربيعة (قوله فلا يحتاج إلى ذلك) ينظر ما معنى ذلك وما المشار إليه (قوله فتقول منه ومنهو) انظر رسم الصلة في هذه المواضع مع ما يأتي قريبا أن صلة الضمير المرفوع والمجرور لا صورة لها في الخط (قوله وإذا وقف على المنقوص) لم يذكر حكم الوقف على ما آخره ياء المتكلم فإثباتها أكثر من حذفها سواء حركت وصلا أو سكنت فيقال جاء غلامي ورأيت غلامي وضربني ويجوز جاء غلام ورأيت غلام وضربن وفي المفصل والمفتاح ما يدل على أن من يحرك ياء المتكلم وصلا لا يحذفها وقفا وقفا لأن المقصود من من حذفها الفرق بين الوقف والوصل وذلك حاصل بتحريكها فلا حاجة إلى حذفها والحق جواز حذفها فقد جاء في التنزيل فما آتاني الله عذرنا وصلا عذرنا وقفا في قراءة أبي عمرو وقالون وحفص

إثبات يائه في ثلاث مسائل إحداها ان يكون) المنقوص (محذوف الفاء كما إذا سميت بمضارع وفى) بالفاء أو القاف (أو) بمضارع (وعى) بالعين المهملة (فإنك تقول) فى الرفع (هذا يفى وهذا يعى) وفى الجر مررت بيفى ويعى (بالإثبات) للياء فيهما رفعا وجرا (لأن أصلهما يوفى ويوعى فحذفت فاؤهما) لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة (فلو حذفت لامهما) فى الوقف (لكان إجحافا) بهما إذ لم يبق من أصولهما غير حرف واحد ساكن . المسئلة (الثانية أن يكون) المنقوص (محذوف العين نحو مر) حال كونه اسم فاعل من أرى وأصله مرئى) بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه (بوزن مرعى فنقلت) الكسرة وهى (حركة عينه و) عينه (هى الهمزة إلى الراء) قبلها وهى ساكن صحيح (ثم أسقطت) الهمزة للتخفيف ثم أعل إعلال قاض ولم يجز حذف الياء) وهى لامه (فى الوقف لما ذكرنا) من الإجحاف به من حذف عينه ولامه وإبقائه على أصل واحد ساكن وإلى هذا أشار الناظم بقوله : . . وفى ٭ نحو مر لزوم رد اليا اقتفى . المسئلة (الثالثة أن يكون) المنقوص (منصوبا منونا كان نحو ربنا إننا سمعنا مناديا أو غير منون نحو كلا إذا بلغت التراقى) فيجب إثبات الياء فيهما وقفا لأنها تحصنت فى الأول بألف التنوين وفى الثانى بأل (فإن كان المنقوص (مرفوعا أو مجرورا جاز إثبات يائه) فى الوقف لأنها كانت ثابتة فى الوصل ولم يحدث ما يوجب حذفها (و) جاز (حذفها) فرقا بين الوصل والوقف (ولكن الأرجح) من الوجهين مختلف فالأرجح (فى المنون الحذف) عند سيبويه (نحو هذا قاض ومررت بقاض) ويجوز هذا قاضى ومررت بقاضى بإثبات الياء ورجحه يونس (و) بذلك (قرأ ابن كثير ولكل قوم هادى) وما عند الله باقى (وما لهم من دونه من والى) بإثبات الياء فيهن (والأرجح فى غير المنون) وهو المقرون بأل (الإثبات) للياء (كهذا القاضى ومررت بالقاضى) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله :

وحذف يا المنقوص ذى التنوين ما ٭ لم ينصب اولى من ثبوت فاعلما

وغير ذى التنوين بالعكس ويجوز الوقف عليهما بالحذف كهذا القاض ومررت بالقاض وبذلك وقف الجمهور على المتعال والتلاق من قوله تعالى وهو الكبير المتعال لينذر يوم التلاق ووقف ابن كثير بالياء على الوجه الأرجح وحجة من أثبت الياء فى المنون حالة الوقف أن الياء إنما جاز حذفها لأجل التنوين ولا تنوين فى الوقف فوجب أن تعود وحجة من حذفها فى غير المنون فى الوقف أنه قدر الوقف على المنكر بحذف الياء والتنوين ثم أدخل عليه الألف واللام بعد حذفها وحجة الأول أقوى واعلم أن المنقوص غير المنون أربعة أنواع أحدها ما سقط تنوينه بدخول أل وقد تقدم والثانى ما سقط تنوينه للنداء نحو ياقاضى فالخليل يختار فيه الإثبات لأن الحذف مجاز ولم يكثر ويونس يختار الحذف لأن النداء محل حذف والثالث ما سقط تنوينه لمنع الصرف نحو رأيت جوارى نصبا فيوقف عليه بإثبات الياء كما تقدم فى المنصوب والرابع ما سقط تنوينه للإضافة نحو قاضى مكة فيجوز فيه الوجهان الجائزان فى المنون قالوا لأنه لما زالت الإضافة بالوقف عليه عاد إليه ما ذهب بسببها وهو التنوين فجاز فيه ما جاز فى المنون وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : ٭ وحذف يا المنقوص ذى التنوين ٭ البيتين

(فصل) ولك فى الوقف على المحرك الذى ليس هاء التأنيث خمسة أوجه أحدها أن تقف بالسكون) المجرد عن الروم والإشمام سواء فى ذلك المنون وغيره والمعرب والمبنى هذا هو الأكثر الأغلب (وهو الأصل) لأن سلب الحركة أبلغ فى تحصيل غرض الاستراحة قال أبو حيان وعلامته خاء فوق الحرف هكذا جعلها سيبويه خ والمراد خف أو خفيف وناقشه الموضح فقال إنما هى رأس جيم أو رأس ميم وكلاهما مختصر من اجزم انتهى والظاهر أنها رأس حاء مهملة مختصرة من استرح لما مر من أن الوقف استراحة وجعلها بعض الكتاب دائرة لأن الدائرة صفر وهو الذى لا شىء فيه من العدد وجعلها بعضهم دالا وكأنهم

(قوله فيجب إثبات الياء فيهما) خالف فى المنصوب فى المفصل

(فصل)

(قوله الذى ليس هاء التأنيث) تبع فى هذا التعبير الناظم ولو عبر بقوله الذى ليس تاء التأنيث كان أجود لأن الهاء إنما تثبت وقفا ولو كان النظر إلى الوقف لقلب ألف الصرف إلى التنوين لانقلاب التنوين فيه وقد تفطن لذلك بعد فقال ويتعين ذلك فى الوقف على تاء التأنيث

لما رأوها بغير تعريف ظنوها دالا (ويتعين ذلك) السكون في (الوقف على تاء التأنيث) إذ لا يتأتى فيها الأوجه الباقية (و) الوجه (الثاني أن تقف بالروم وهو إخفاء الصوت بالحركة) فلا يتمها بل يختلسها اختلاسا تنبيها على حركة الأصل قاله الجاربردي (و) لا يختص بحركة بعينها بل (يجوز في الحركات كلها) ويحتاج في الفتحة إلى رياضة لخفة الفتحة وتناول اللسان لها بسرعة (خلافا للفراء في منعه إياه) أي الروم (في الفتحة وأكثر القراء) السبعة (على اختيار قوله) ووافقهم أبو حاتم على المنع لأنه يشبه الشوباء فيفضي إلى التشويه بصورة الفم وعلامة الروم خط بين يدي الحرف وهذه صورته ـ الوجه (الثالث أن تقف بالإشمام ويختص بالمضموم) ولا يكون في المفتوح والمكسور لأن في الإشارة إلى الفتحة والكسرة تشويها لهيئة الفم وروى الإشمام عن بعض القراء في الجر وحمل ذلك على الروم على اصطلاح لبعض الكوفيين الآتي (و) الإشمام (حقيقته الإشارة بالشفتين إلى الحركة بعيد الإسكان من غير تصويت) يسمع والمراد أن تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج لتخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنك أردت بضمهما الحركة فهو شيء يختص بإدراك العين دون الأذن لأنه ليس بصوت يسمع بل هو تحريك عضو وبعض الكوفيين يسمي الروم إشماما والتحقيق خلافه فإن الروم فيه مع حركة الشفة صويت يكاد الحرف يكون به متحركا فيدركه الأعمى والبصير بخلاف الإشمام (فإنما يدركه البصير دون الأعمى) وعلامة الإشمام نقطة بين يدي الحرف وهذه صورته ٠ واشتقاقه من الشم كأنك أشممت الحرف رائحة الحركة بأن هيأت العضو للنطق بها والغرض منه الفرق بين ما هو متحرك في الوصل وأسكن في الوقف وما هو ساكن على كل حال (و) الوجه (الرابع) أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه) في اسم أو فعل (نحو هذا خالد) وهو يجعل بتشديد الدال من خالد واللام من يجعل وعلامته رأس شين فوق الحرف وهذه صورته ش وهو قليل في التضعيف في محل التخفيف ولهذا لم يؤثر عن أحد من القراء إلا عن عاصم في مستطر في سورة القمر (وهو لغة سعدية وشرطه خمسة أمور) بل ستة (وهي) أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركا لأن التضعيف كالعوض من الحركة قاله الجاربردي (وأن لا يكون) الحرف (الموقوف عليه همزة كخطاء ورشاء) لأن الهمزة لا تدغم ولا يدغم فيها في موضع اللام (ولا ياء كالقاضي ولا واوا كيدعو ولا ألفا (كيخشى) لاستثقال حرف العلة (ولا تاليا لسكون كزيد وعمرو) لئلا يجتمع ثلاثة سواكن الذي قبل الآخر والمدغم والموقوف عليه قيل وأن لا يكون منصوبا وشذ ـ لقد خشيت أن أرى جدبا ـ بالجيم والموحدة ورد بأن الموقوف عليه الألف لا الحرف الذي كان محركا وصلا. الوجه (الخامس أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله كقراءة بعضهم) وهو ابن عمر (وتواصوا بالصبر) بنقل الكسرة إلى الباء (وقوله:

أنا ابن ماوية إذ جد النقر) وجاءت الخيل أثافي زمر

بنقل ضمة الراء إلى القاف قبلها والنقر بسكون القاف صوت مخرجه من طرف اللسان وما يليه من الحنك الأعلى يسكن به الفرس إذا اضطرب بفارسه واختلف في قائل هذا البيت فقال الصغاني قائله فدكي بن عبد الله المنقري وقال ابن السيد أظنه لعبد الله بن ماوية الطائي وجزم بذلك الجوهري وقال سيبويه هو لبعض السعديين وماوية اسم أمه وذكر الموضح أنه وجد حاشية بخط الشيخ بهاء الدين بن النحاس إذ وجد النقر بالقاف المضمومة يريد النقر بإسكانها والعامل في إذ ما في ابن ماوية من معنى شجاع أو بطل أو مقدام أو مشهور انتهى (و) نقل غير المهموز (شرطه خمسة أمور أيضا) بل ستة (وهي أن يكون ما قبل الآخر ساكنا) ليقبل الحركة المنقولة لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى (وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذر

(قوله خط بين يدى الحرف) قال أبو حيان إنما كان خطا لأن الروم أكثر من الإشمام والخط أكثر من النقط وكان بين يدى الحرف لئلا يلتبس بالفتحة (قوله في اسم أو فعل) ينظر هل التقييد بهما لإخراج الحرف نحو أم فلا يوقف عليه بما ذكر أو لا فليتأمل الظاهر والله أعلم أن التقييد للإخراج وذلك لأن الحروف لا يتصرف فيها وفي هذه الأمور نوع تصرف وربما يفهم خروجها من قول الناظم حرف وشبهه من الصرف بري تأمل (قوله وهي أن يكون الحرف الموقوف عليه متحركا) هذا هو الشرط الذي زاده على المصنف حيث قال بل ستة لكن قد يقال كون الموقوف عليه متحركا موضوع المسئلة كما هو ظاهر قول المصنف فصل في الوقوف على المتحرك فلا يصح جعله شرطا للمسئلة (قوله لقد خشيت الخ) تمام البيت

مثل الحريق وافق القصبا

قال العيني والشاهد في جدبا حيث شدد الباء والقياس جدبا وهو نقيض الخصب وأما قوله القصبا فالقياس فيه القصب لكنه اضطر لحركة في الوصل ما كان ساكنا وترك التضعيف على حاله في الوقف تشبيها للوصل بالوقف في حكم التضعيف انتهى ويتأمل قوله ما كان ساكنا الخ ثم ظهر لبعضهم أن مراده بقوله الوصل وصل الباء بالألف بعدها وكذا في قوله للوصل (قوله وهي أن يكون ما قبل الآخر ساكنا) أي حال النقل إليه وإلا فقد يكون متحركا ثم تسلب حركته

تحريكه) فإن المتعذر تحريكه كالألف والحرف المدغم لا يقبل الحركة (و) أن يكون ذلك الساكن (لا يستثقل) تحريكه فإن المستثقل تحريكه كالواو والياء لا تنقل الحركة إليه للاستثقال (وأن لا تكون الحركة) التي يراد نقلها (فتحة) على الأصح عند جمهور البصريين لأن المفتوح إن كان منونا لزم من النقل فيه حذف ألف التنوين وحمل عليه غير المنون قاله المرادي (وأن لا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له) لأن ذلك لا يجوز وأن يكون المنقول منه صحيحا إذا علمت ذلك (فلا يجوز النقل في نحو هذا جعفر لتحرك ماقبله) لأن المتحرك لا يقبل حركة أخرى وعن هذا احترز بقوله أن يكون ماقبل الآخر ساكنا (ولا في نحو إنسان ويشد) لأن ماقبل الآخر متعذر التحريك وعن هذا احترز بقوله وأن يكون ذلك الساكن لا يتعذر تحريكه (و) لا في نحو (يقول ويبيع) لأن ماقبل الآخر مستثقل تحريكه وعنه احترز بقوله ولا يستثقل (لأن الألف) في إنسان (والمدغم) في يشد (لا يقبلان الحركة) لأن الألف والمدغم واجبا السكون إلا أن سكون الألف ذاتي وسكون المدغم عرضي (والواو المضموم ماقبلها) في يقول (والياء المكسور ماقبلها) في يبيع (تستثقل الحركة عليهما) لأنهما ثقيلان في أنفسهما فلو نقلت إليهما حركة زاد ثقلهما (ولا) يجوز النقل (في نحو سمعت العلم لأن الحركة فتحة) لأنهم إنما نقلوا الضمة والكسرة لقوتهما فكرهوا حذفهما والفتحة خفيفة فاغتفروا حذفها قاله الجاربردي وعنه احترز بقوله وأن لا تكون الحركة فتحة (وأجاز ذلك) النقل في الفتحة (الكوفيون والأخفش) طردا للباب (ولا) يجوز النقل (في نحو هذا علم) بكسر العين لأن النقل فيه يؤدي إلى بناء لا نظير له (لأنه ليس في العربية فعل بكسر أوله وضم ثانيه) وعنه احترز بقوله وأن لا يؤدي الخ ولا يجوز النقل في نحو غزو وظبي لأن المنقول منه غير صحيح (ويختص الشرطان الأخيران) في كلامه وهما أن لا تكون الحركة فتحة وأن لا يؤدي النقل إلى بناء لا نظير له (بغير المهموز فيجوز النقل في نحو الله يخرج الخبء) فتقول الخبا (وإن كانت الحركة فتحة) لأنك لو قلت الخبء بالإسكان من غير نقل وجدت استثقالا واضحا ولو أبدل الجلالة بالذي لوافق التلاوة (و) يجوز النقل (في نحو هذا ردء) فتقول ردؤ بكسر الراء وضم الدال (وإن أدى النقل إلى صيغة فعل) بكسر أوله وضم ثانيه كثقل الهمزة وإذا سكن ماقبل الهمزة كان النطق بها أصعب (ومن لم يثبت في أوزان الاسم فعل بضمة) في أوله (فكسرة) في ثانيه (وزعم أن الدئل منقول عن الفعل لم يجز في نحو بقفل) من قولك مررت بقفل (النقل) لأنه بعد النقل يصير بقفل بضم القاف وكسر الفاء (ويجيزه في نحو ببطء) من قولك مررت ببطء (لأنه مهموز) وعدم النظير في النقل من الهمزة مغتفر لثقل الهمزة إلا عند بعض تميم فيفرون منه إلى تحريك الساكن بحركة الفاء إتباعا فيقولون هذا ردء بكسرتين ومررت ببطء بضمتين وإذا نقلت حركة الهمزة فالحجازيون يحذفون الهمزة ويقفون على حامل حركتها كما يوقف عليه مستبدا بها فيقولون هذا الخب بالنقل والحذف فبسكون الباء أو يرومون أو يشمون أو يضعفون وغير الحجازيين إذا نقل لا يحذف الهمزة لأنه إنما راعى دفع اجتماع الساكنين والحرص على الإعراب من الزوال ثم منهم من يثبت الهمزة فيقول هذا البطء ورأيت البطء ومررت بالبطء بسكون الهمزة في الأحوال كلها ومنهم من يبدلها بما يجانس الحركة المنقولة فيقول هذا البطؤ ورأيت البطء ومررت بالبطء والخبء بالخاء المعجمة والباء الموحدة ما خبئ في غيره والردء المعين والبطء ضد السرعة وأما الوقف بالنقل إلى متحرك فلغة لخم وأنشد عليها الجوهري لبعض الرجاز:

ماز ال شيبان شديدا رهصه * حتى أتانا قرنه فوقصه

قال أراد فوقصه فلما وقف على الهاء نقل ضمتها إلى الصاد قبلها لحركتها وفي النهاية تقول في ضربه ضربه في الشعر وقد استعملته العامة في النثر وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وغيرها التأنيث الأبيات الخمسة

قوله وأن يكون المنقول منه صحيحا) هذا هو الشرط السادس الذي زاده أخره هنا وقدم ما زاده سابقا يقينا وإنا أخر ماهنا خصص قول المصنف والشرطان الأخيران بقوله في كلامه

(فصل) (وإذا وقف على تاء التأنيث التزمت التاء) وسلمت من القلب هاء إن كانت متصلة بحرف كثمت وربت ولعلت وأما لات فوقف عليها الكسائي بالهاء وحده على غير القياس وقول أبي حيان وأما ربت وثمت ولعلت فالقياس فيهن على لات سائغ فيوقف عليهن بالوجهين مردود لأن الخارج عن القياس لا يقاس عليه (أو فعل كقامت) وقعدت وإنما التزمت التاء في الحرف والفعل خوف اللبس بالضمير في قولك ربه وضربه وحمل مالا لبس فيه على ما فيه لبس وفي الخاطريات لابن جني قال سيبويه لو سميت رجلا بضربت ثم حقرته لقلت ضريبة فوقفت عليه بالهاء لأنه قد انتقل من الفعل إلى الاسم (أو متصلة باسم وقبلها ساكن صحيح كأخت وبنت) لأن التاء فيهما لما سكن ما قبلها صارت كأنها ليست للتأنيث وإنما جيء بها لتلحق بنات الاثنين ببنات الثلاثة فهي للإلحاق بقفل وجذع (وجاز إبقاؤها) على صورتها (وإبدالها) هاء (إن كان قبلها حركة) ولا تكون إلا فتحة (نحو ثمرة وشجرة) فرقا بينها وبين التاء الأصلية كوقت وبيت (أو) كان قبلها (ساكن معتل) ولا يكون إلا ألفا (نحو صلاة وزكاة وذات (ومسلمات) وأولات لأن الساكن المعتل كالمتحرك تقديرا لأنه في موضعه ومنقلب عنه ولأن الألف من الفتحة والفتحة بمنزلة الحرف المتحرك ولذلك يلتقي معها الساكنان نحو دواب بخلاف ما إذا كان الساكن صحيحا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

في الوقف تاتأنيث الاسم ها جعل ۝ إن لم يكن بساكن صح وصل

(لكن الأرجح في جمع التصحيح كمسلمات) وهندات (وفيما أشبهه وهو اسم الجمع) الذي لا واحد له من لفظه (وما سمي به من الجمع تحقيقا أو تقديرا فالأول) وهو اسم الجمع نحو (أولات) فإنه لا واحد له من لفظه وإنما له واحد من معناه وهو ذات (والثاني) وهو ما سمي به من الجمع تحقيقا (كعرفات وأذرعات) فإنهما جمع عرفة وأذرعة تحقيقا وعرفة موقف الحاج وأذرعة قرية من قرى الشام (والثالث) وهو ما سمي به من الجمع تقديرا (كهيهات فإنها في التقدير جمع هيهية) وأصلها هييات حذفت لامها وهي الياء ووزنها فعلات والأصل فعللات (ثم سمي بها الفعل) فصار معناها بعد وقيل هيهات مفرد وأصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة (الوقف) خبر الأرجح (بالتاء) متعلق بالوقف وإنما كان الأرجح الوقف بالتاء لأنهم لما أرادوا أن يكون في جمع المؤنث السالم زيادتان لم يمكنهم أن يزيدوا الواو ولا الياء مع الألف لأنهم لو زادوهما لانقلبتا همزة فزادوا التاء معه لأنها تصير بدلا من الواو كما في تخمة فصارت علامة التأنيث وأغنت عن أن يقال في مسلمة مسلمتات فلما أفادت هذه التاء الجمع والتأنيث وأغنت عن علامة التأنيث الملحقة بالواحد أبقيت في الوقف ولم تبدل هاء وعاملوا ما ألحق بالجمع معاملته لأنهم لما أجروه مجراه في الإعراب أجروه مجراه في غيره (ومن الوقف بالإبدال) هاء (قولهم كيف الإخوه والأخواه وقولهم دفن البناه من المكرماه) حكاه قطرب عن طيئ بإبدال تاء الجمع هاء في الوقف لشبهها بتاء التأنيث الخالصة (وقرأ الكسائي والبزي هيهاه) بإبدال التاء هاء والمنقول عن الكسائي أن من كسر التاء وقف عليها بالهاء ومن نصبها وقف بالتاء والهاء وفي الجاربردي أن من قدر هيهات جمعا وقف عليه بالتاء ومن قدره مفردا وقف عليه بالهاء وفي الإيضاح لابن الحاجب هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه إفراد وجمع وإنما ذلك لشبهها بتاء التأنيث لفظا دون إفراد وجمع (والأرجح في غيرهما) أي غير جمع التصحيح وغير ما أشبهه (الوقف بالإبدال) هاء فرقا بينها وبين التاء الأصلية نحو وقت وموت هذا تعليل سيبويه وقيل فرقا بينها وبين تاء التأنيث اللاحقة للفعل نحو ضربت ولم يعكسوا لأنهم لو قالوا ضربه في ضربت التبس بالضمير المفعول قاله الجاربردي مقتصرا عليه (ومن الوقف بتركه) أي بترك الإبدال هاء (قراءة نافع وابن عامر وحمزة إن شجرت) بالتاء (وقال) أبو النجم (الشاعر).

(قوله لأنه قد انتقل الخ) يؤخذ منه أنه قبل التحقير يوقف عليه بالهاء لأجل النقل إلى الاسمية وظاهر كلامه أنه لا يوقف عليه بها وينظر ما الحكم إذا سمي بثمت وربت ولعلت ولات فليتأمل وقد يقال أنه قبل التحقير على ضربت لا يوقف عليه بالهاء لأن جانب الفعلية والحرفية حينئذ فيه قوي فتبقى على سكون التاء وفاقا فليتأمل (قوله كأنها الخ) مع قوله للإلحاق كالمتنافيين فإن الأول دال على أنها للتأنيث والثاني على أنها لغيره (قوله وقيل هيهات الخ) وجهه أنه قلبت الياء التي بعد الهاء الثانية ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولكن قد يرد هذا القول بأن الهاء الأخيرة كان ينبغي أن تكتب هاء لا تاء فليتأمل (قوله وقولهم دفن البناه الخ) يوهم أنه ليس بحديث وكلام الشارح أشد في الإيهام وفي تمييز الطيب من الخبيث حديث دفن البنات من المكرمات رواه الطبراني في الكبير والأوسط وغيرهما عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وسلم لما عزي بابنته رقية قال الحمد لله وذكره وهو غريب إلا أن يقال راعى المصنف والشارح خصوص الوقف بالهاء.

والله أنجاك بكفى مسلمت ... من بعدما وبعدما وبعدمت
كانت نفوس القوم عند الغلصمت ... وكادت الحرة أن تدعى أمت)

فلم تبدل التاء فيهن والمراد بقوله بعدمت بعدما فأبدل في التقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء لتوافق بقية القوافي هذا تعليل الجاربردي وذكر ابن جني في الخاطريات أنه أبدل الألف هاء ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث فوقف عليها بالتاء وذكر أنه عرض ذلك على شيخه أبي علي فقبله والغلصمة رأس الحلقوم وهو الموضع الناتئ في الحلقوم واختلف في ذات من نحو عليم بذات الصدور فقال الأخفش والفراء وابن كيسان يوقف عليها بالتاء لأنها مضافة فهي متوسطة أبدا وقال الكسائي والجرمي يوقف عليها بالهاء لأنها تاء التأنيث فتقول ذاه قاله الحوفي وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وقل ذا في جمع تصحيح وما ... ضاهى وغير ذين بالعكس انتمى

(فصل)(ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت) للتوصل إلى بقاء الحركة في الوقف كما اجتلبت همزة الوصل للتوصل إلى بقاء السكون في الابتداء وسميت هاء السكت لأنها يسكت عليها دون آخر الكلمة (ولها ثلاثة مواضع أحدها الفعل المعل بحذف آخره سواء كان الحذف للجزم نحو لم يغزه ولم يخشه ولم يرمه) بإلحاق هاء السكت فيهن جوازا (ومنه) أي من الحذف للجزم (لم يتسنه) على القول بأنه من السنة واحدة السنين وأن لامها واو محذوفة والأصل يتسنو قلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذف الألف للجازم ثم لحقته هاء السكت في الوقف وهذا اختيار المبرد وأما إذا قلنا أن لام سنة هاء على رأي الحجازيين فالهاء في يتسنه أصلية لأنها لام الفعل وهو مجزوم بالسكون وأما على القول بأنه من الحمأ المسنون فأصله لم يتسنن بثلاث نونات أبدلت النون الثالثة ألفا كراهة اجتماع الأمثال كما قالوا في مثله تظني والأصل تظنن وفي نظيره تقضي البازي والأصل تقضض فالهاء على هذا للسكت والفاعل في الجميع ضمير مفرد مستتر عائد على الطعام والشراب لأنهما كالجنس الواحد ومعنى لم يتسنه لم يتغير بمرور الزمان قيل كان طعامه تينا أو عنبا وشرابه عصيرا أو لبنا وكان الكل على حاله (أو) كان الحذف (لأجل البناء) كما في فعل الأمر على قول البصريين (نحو أغزه واخشه وارمه ومنه) أي من الحذف للبناء (فبهداهم اقتده) وهو أمر من يقتدي والهاء فيه للسكت ساكنة ومن كسرها فهي ضمير المصدر وأشبعها ابن عامر برواية ابن ذكوان وبغير إشباع برواية هشام (والهاء) التي للسكت (في ذلك كله جائزة لا واجبة) فتقول في الوقف لم يغز ولم يخش ولم يرم واغز واخش وارم بغير هاء سكت وهي لغة لبعض العرب قال سيبويه حدثنا بذلك عيسى بن عمر ويونس والأجود الوقف بالهاء لأن هذه الأفعال حذفت لاماتها وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم تلحق الهاء لذهبت الحركات بسبب الوقف فيذهب الدليل والمدلول عليه ولا تجب الهاء (إلا في مسئلة واحدة وهي أن يكون الفعل قد) دخله الحذف و (بقي على حرف واحد) في اللفظ (كالأمر من وعى يعي فإنك تقول) فيه (عه) بحذف فائه ولامه كمضارعه المجزوم واجتلاب هاء السكت وجوبا لئلا يلزم الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك (قال الناظم) في النظم وغيره تبعا لغيره (وكذا) يجب هاء السكت في الفعل (إذا بقي) بعد الحذف (على حرفين أحدهما زائد نحو لم يعه انتهى) كلام الناظم (وهذا) الذي قاله الناظم (مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف) إذا أرادوا أن يقفوا (على نحو ولم أك ومن تق بترك الهاء) خوف الالتباس بالضمير المنصوب على أن الموضح وافق الناظم في شرح القطر وقال بمقالته فصار مشترك الإلزام فما كان جوابه هو فهو جواب الناظم وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

• وقف بها السكت ... البيت (الموضع الثاني ما الاستفهامية المجرورة) بالحرف أو بالمضاف (وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جرت) ولم تركب مع ذا (المجرورة بالحرف (نحو عم وفيم و) المجرورة بالمضاف نحو

{فصل}
(قوله المسنون) المراد بالمسنون المصبوب (قوله وهي لغة الخ) قال الدنوشري الظاهر كما يؤخذ مما يأتي أن آخر الفعل حينئذ ساكن إذ لا يوقف على متحرك اه والظاهر ما المانع من الوقف بالروم (قوله لئلا يلزم الابتداء بالساكن الخ) ينظر ما معنى قوله لأنه يلزم الابتداء بالساكن لو لم يزد هاء السكت فليتأمل وقد يقال معنى كلامه أنه يلزم الابتداء بالساكن لو سكن الحرف والوقف على متحرك إن لم يسكن

(بجىء مَ جئت) وفيه تقديم وتأخير والأصل جئت بجىء مَ وهو سؤال عن صفة المجىء أى على أى صفة جئت ثم أخر الفعل لأن الاستفهام له صدر الكلام ولم يمكن تأخير المضاف وإنما حذفت ألفها إذا جرت بحرف أو بمضاف (فرقا بينها وبين ما الخبرية) وهى الموصولة والشرطية (فى مثل سألت عما سألت عنه) أو عن مثل ما سألت عنه فإنهما موصولة ونحو بما تفرح أفرح وكلما جئتنى أكرمتك فما فيهما شرطية ولم يعكسوا فيحذفوا فى الخبرية ويثبتوا فى الاستفهامية لأن ألف الاستفهامية متطرفة لفظا وتقديرا بخلاف ألف الخبرية فإنها ليست بمتطرفة تقديرا لأنها فى حشو الصلة والشرط وزعم المبرد أن حذف ألف الموصولة مع شذ لغة نحو سل عم شئت (فإذا) حذفت ألف ما الاستفهامية المجرورة و (وقفت عليها ألحقتها الهاء حفظا للفتحة الدالة على الألف) المحذوفة (ووجبت) الهاء (إن كان الخافض) لما الاستفهامية (اسما كقولك فى بجىء مَ جئت واقتضاء مَ اقتضى بجىء مه واقتضاء مه وترجحت) الهاء (إن كان) الخافض لها (حرفا نحو عمه يتساءلون وبما) أى بهاء السكت (قرأ البزى) بخلاف عنه والفرق أن المجرورة بالحرف متصلة به وحرف الجر لا يستقل بمعناه فكأنه معه كالجزء فلذلك جازت الهاء وأما المضاف فمستقل بفائدته فى مدلوله الإفرادى فالاسم معه كالمنفصل وهو على حرف واحد فلذلك وجبت معه الهاء وما ذكره الموضح من وجوب حذف ألف ما الاستفهامية إذا جرت فمطلق المجرورة بالحرف وأما قول حسان

على ما قام يشتمنى لئيم • كخنزير تمرغ فى رماد

فضرورة وحكاه الأخفش لغة وأما المجرورة بالاسم فقال الشاطبى ليس حذف الألف بلازم فيها بل يجوز أن تقول بجىء ما جئت نص على ذلك سيبويه إلا أن الأجود الحذف انتهى وإلى ذلك أشار الناظم بقوله • وما فى الاستفهام... البيتين الموضع (الثالث كل مبنى على حركة بناء دائما ولم يشبه المعرب) فهذه ثلاثة قيود خرج بالأول المعرب وبالثانى ما بناؤه غير دائم وبالثالث ما أشبه المعرب وسيصرح بذلك فإذا استوفيت القيود جاز لحاق هاء السكت (وذلك) المستوفى لها (كياء المتكلم وكهى وهو فيمن فتحهن) فى الوصل ككاف الخطاب فإنه يقول فى الوقف غلاميه وهيه وهوه بإلحاق هاء السكت محافظة على الفتحة (وفى التنزيل ماهيه وماليه وسلطانيه) والأصل مالى وسلطانى (وقال) حسان (الشاعر) الصحابى رضى الله تعالى عنه

إذا ما ترعرع فينا الغلام • فما أن يقال له من هوه)

ومن لم يفتح وقف بالسكون ولم يأت بهاء السكت لعدم فائدتها قال الجاربردى وضربنى مثل غلامى فى جواز الوجهين وكذا يقال حال الوقف أكرمتك بالإسكان وأكرمتكه فمن ألحق الهاء آثر أن لا يجحف بالكلمة بجعلها على حرف واحد ساكن مع أنه فى التقدير منفصل إذ هو ضمير المفعول ومن أسكن فلامتزاجه بالفعل حتى لا يلفظ به منفردا انتهى (ولا تدخل) هاء السكت (فى نحو جاء زيد لأنه معرب) بالحركات وحركة الإعراب تعرف بالعامل فلا تحتاج إلى بيان بهاء السكت وشذ أعطنى أبيضه حكاه سيبويه وقال أراد أبيض فضعف وألحق الهاء وتلحق المثنى والمجموع على حده نحو مسلمانه ومسلمونه لأن إعرابهما بالحروف وليست حركة النون بإعراب قال ابن الضائع وغلط ابن خروف فى المنع (ولا تدخلها) السكت (فى نحو اضرب ولم يضرب لأنه ساكن) وهاء السكت إنما تدخل لبيان الحركة (ولا فى نحو لا رجل) بالفتح (ويا زيد ومن قبل ومن بعد) بالضم فيهن (لأن بناءه عارض) غير دائم فالحركة فيه شبيهة بحركة الإعراب لعروضها بسبب شىء يشبه العامل فلا تدخلها هاء السكت (وشذ قوله) وهو أبو مروان

(قوله وأما قول حسان على ما قام الخ) هو حسان بن ثابت الصحابى رضى الله عنه وهذا البيت من قصيدة يهجو بها بنى عائذ بن عبد الله بن عمر بن مخزوم أولها: فإن تصلح فإنك عائذى • وصلح العائذى إلى فساد (٣٤٥) والذى رأيته فى ديوانه ففيم يقوم وقال الدنوشرى تكون ما استفهامية فى قول حسان على ما قام الخ محل نظر فليتأمل اه هذا وإنما لم يصرح الشارح هنا بأن حسانا هو الصحابى لأن حسان حيث أطلق انصرف إليه إذ لا يعرف شاعر عربى غيره يسمى حسانا ولأنه لما كان فى مقام الهجو كان من الأدب عدم التصريح بكونه صحابيا وإنما احتاج الشارح فيما يأتى لقوله الصحابى لقول المصنف الشاعر فأنف الشارح من الاقتصار على وصفه بالشعر الذى يستوى فيه الفاضل والمفضول وترك الوصف بالصحبة التى بها بلوغ المأمول (قوله كياء المتكلم) قال اللقانى إن قلت فى التمثيل بها نظر إذ كثيرا ما تكون ساكنة قلت هى مبنية على الحركة دائما باعتبار الأصل والسكون لها عارض لقصد التخفيف أو يقال البناء لها دائم ثم تارة تبنى على السكون وتارة على الفتحة (قوله وقال حسان الشاعر) قال بعضهم زعم حسان بن ثابت أن الغول لقيته فى بعض السكك فألقته على ظهره وجلست على صدره وقالت أنت الذى لم تقل شعرا على قافية واحدة لأقتلنك فقال

إذا ما ترعرع فينا الغلام • فما أن يقال له من هوه

فقالت ثن فقال

إذا لم يسد قبل شد الإزار • فذلك فينا الذى لا هوه

فقالت ثلث فقال

ولى صاحب من بنى الشيصبان • فطورا أقول وطورا هوه

يارب يوم لى لا أظلله • (أرمض من تحت وأضحى من عله

فلحقت ما بنى بناء عارضا فإن عل من باب قبل وبعد قاله الفارسى والناظم وفيه بحث مذكور فى باب الإضافة) فليراجع وأظلل وأرمض وأضحى مبنية للمجهول وقيل الهاء فى عله بدل من الواو والأصل علو (ولا) تدخل هاء السكت (فى الفعل الماضى كضرب) وركب من المتعدى (وقعد) وقام من اللازم لأنه بنى على حركة (لمشابهته للمضارع) المعرب (وفى وقوعه صفة) فى نحو مررت برجل ضرب (وصلة) نحو جاء الذى ضرب (وخبرا) نحو زيد ضرب (وحالا) نحو جاء زيد وقد ضرب (وشرطا) نحو إن ضرب زيد ضربت كما أن المضارع كذلك والحاصل أن حركة البناء الجارية مجرى حركة الإعراب تكون فى أربعة أنواع فى اسم لا والمنادى المفرد والظروف المقطوعة عن الإضافة والفعل الماضى وفيه ثلاثة مذاهب المنع مطلقا وهو مذهب سيبويه والجواز مطلقا لأن حركته لازمة والثالث أنها تلحقه إذا لم يخف لبس نحو قعده وتمنع إن حصل لبس نحو ضربه لالتباسه بالمفعول وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

• ووصلها بغير تحريك بنا • البيت (مسئلة قد يعطى الوصل حكم الوقف) من إسكان مجرد أو مع الروم والإشمام ومن تضعيف ونقل ومن اجتلاب هاء السكت (وذلك قليل فى الكلام) المنثور بالنسبة إلى عدمه (كثير فى الشعر) لأنه محل الخروج عن القياس (فمن الأول) وهو النثر (قراءة) بعضهم وجئتك من سبأ بنبأ بإسكان همزة سبأ فى الوصل وقراءة (غير حمزة والكسائى لم يتسنه والظر فبهداهم اقتده قل بإثبات هاء السكت فى الدرج) فيهما رأى بالنظر فى الأول وقل فى الثانى ليبين كيفية الوصل وحكاية سيبويه ثلاثة أربعة بإبقاء تاء ثلاثة على حالها ونقل همزة أربعة إليها (ومن الثانى) وهو الشعر (قوله) وهو رؤبة كما فى الكتاب أو ربيعة بن صبيح كما قال ابن يسعون:

لقد خشيت أن أرى جدبا • (مثل الحريق وافق القصبا)

جدبا بالجيم وتشديد الموحدة الجدب نقيض الخصب والقصبا (أصله القصب بتخفيف الباء) الموحدة (فقدر الوقف عليها فشددها على حدة وطرق الوقف هذا عالد بالتشديد ثم أتى بحرف الإطلاق وهو الألف وبقى تضعيف الباء) بحاله فى الوصل تشبيها له بالوقف فى التضعيف وإليه أشار الناظم بقوله

وربما أعطى لفظ الوصل ما • للوقف نثرا وفشا منتظما

(هذا باب الإمالة)

(وهى) مصدر أملت الشىء إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التى هو فيها من مال الشىء يميل ميلا إذا انحرف عن القصد وفى الاصطلاح (أن تذهب بالفتحة إلى جهة الكسرة) فتشوب الفتحة شيأ من صوب الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة (فإن كان بعدها) أى الفتحة (ألف ذهبت) بالألف (إلى جهة الياء) فتصير الألف بينها وبين الياء (كالفتى) بإمالة الفتحة والألف (وإلا) يكن بعد الفتحة ألف (فالممال الفتحة وحدها) سواء كانت الفتحة قبل تاء التأنيث أم لا (كنعمة وبسحر وللإمالة) فائدة وحكم ومحل و(أسباب تقتضيها وموانع تعارض تلك الأسباب وموانع لهذه الموانع تحول بينها وبين المنع) أما فائدتها فتناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد وبيان ذلك أنك إذا قلت عابد كان لفظك بالفتحة والألف تصعدا واستعلاء فإذا عدت إلى الكسرة كان انحدارا وتسفلا فيكون فى الصوت بعض اختلاف فإذا أملت الألف قرب من الياء وامتزج بالفتحة طرف من الكسرة فتقارب الكسرة الواقعة بعد الألف وتصير الأصوات من نمط واحد وقد ترد الإمالة للتنبيه على أصل أو غيره مما سيأتى وأما حكمها فإنه وجه جائز فلهذا يجوز تفخيم كل ممال لأنه الأصل إذ الألف إذا لم تمل كانت حقيقية فإذا أميلت ترددت بين الألف والياء والأصل فى الحرف أن لا يمازج صوته صوت غيره قاله الجاربردى وأما محلها فالأسماء المتمكنة والأفعال

(قوله لأظلله) أصل أظلله (٣٤٦) أظلل فيه لحذف فى أو وصل الفعل إليه بنفسه وهو بضم أوله وفتح ثانيه وتشديد ثالثه وضم رابعه وهاء ساكنة آخره وقوله أرمض مجهول من رمضت قدمه إذا احترقت من شدة الرمضاء وأصل من تحت من تحتى بالإضافة إلى ياء المتكلم وأضحى مجهول من ضحيت بالكسر للشمس ضحى إذا برزت قال الفارسى الهاء فيه مشكلة لأنها لو كانت ضميرا لوجب الجر لأن الظرف لا يبنى فى الإضافة ولو كانت للسكت لا يجوز لأنها لا تلحق ما حركته تشبه حركة الإعراب وأجيب بأنها بدل من الواو والأصل علو فافهم (قوله المنثور) قيد به لأن مطلق الكلام لا يقابل الشعر لأنه كلام (قوله بإبقاء تاء ثلاثة) الأظهر بإبدال تاء ثلاثة هاء ونقل حركة همزة أربعة إليها لأن فى كلامه تسمحا فى موضعين الأول قوله بإبقاء تاء ثلاثة ولم تبق على حالها بل قلبت هاء الثانى قوله ونقل همزة أربعة والمنقول إنما هو حركتها (قوله القصبا) الثابت فى أكثر النسخ بالصاد المهملة وفى بعضها بالضاد المعجمة وكل صحيح من حيث المعنى

(باب الإمالة) (قوله من صوب) ينظر هل صوب بالياء التحتية أو التاء الفوقية

غالبا ويأتي التنبيه على غير الغالب وأما أصحابها فتميم وقيس وأسد وعامة نجد ولا يميل الحجازيون إلا مواضع قليلة و (أما الأسباب) التي تمال لأجلها (فثمانية أحدها كون الألف مبدلة من ياء متطرفة) في الأسماء أو الأفعال (مثاله في الأسماء الهدى والفتى) و(مثاله) في (الأفعال هدى واشترى) فالألف فيهن مبدلة من ياء بدليل الهديان والفتيان وهديت واشتريت أخذا من قول الشاطبي المقري :

وتثنية الأسماء تكشفها وإن ... رددت إليك الفعل صادفت منهلا

(ولا يمال نحو ناب) بالنون وهو السن (مع أن ألفه) مبدلة (عن ياء بدليل قولهم) في تكسيره (أنياب لعدم التطرف) إلا أن يكون مجرورا فإن من العرب من يميله نحو نظرت إلى ناب وسبب الإمالة هنا كسرة الإعراب لا غير وإن كانت عارضة قاله الشاطبي النحوي (وإنما أميل نحو فتاة) مؤنث فتى (ونواة) وإن لم تكن الألف طرفا في اللفظ لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال) فالألف فيهما مبدلة من ياء فهي وإن لم تتطرف لفظا فهي متطرفة حكما (و) السبب (الثاني كون الياء تخلفها) أي الألف (في بعض التصاريف كألف ملهى) مما كان بدلا من واو (و) ألف (أرطى مما كان زائدا للإلحاق (و) ألف (حبلى) مما كان زائدا للتأنيث (و) ألف (غزا) مما كان بدلا من واو في الأفعال (فهذه) الأمثلة (وشبهها تمال) لأن الياء تخلف الألف فيها في بعض التصاريف كالتثنية والجمع في الأسماء والبناء للمفعول في الأفعال (كقولهم في التثنية ملهيان وأرطيان وحبليان وفي الجمع) ملهيات وأرطيات (وحبليات وفي البناء للمفعول غزي وعلى هذا) الأخير (فيشكل قول الناظم) في النظم وشرحه (أن إمالة ألف تلا في والقمر إذا تلاها لمناسبة إمالة ألف جلاها و) قوله) في شرح الكافية (وقول ابنه) في شرح النظم (إن إمالة ألف سجى لمناسبة إمالة ألف قلى بل إمالتهما كقولك) إذا بنيتهما للمفعول (قلي وسجي) بضم أولهما وكسر ما قبل آخرهما فتخلف الياء فيهما الألف فلا حاجة إلى دعوى التناسب إذ أمكن غيره وأجاب المرادي عن ذلك لما ذكر التناسب فقال إن السبب المقتضي لإمالة نحو دعا ما ألفه عن واو لم يعتبره القراء يعني باتفاق ولذلك لم يميلوا هذا النوع حيث وقع وإنما أمالوا منه ما جاور الممال فلما أمالوا الأعلى ونحوه وليس من عادتهم إمالة ذلك علم أن الداعي إلى إمالته عندهم إنما هو التناسب وقال هنا تجوز الإمالة في نحو دعا وغزا لأنه يؤل إلى الياء إذا بني للمفعول انتهى وعندي أن هذا الجواب لا يرفع الإشكال لأن الإشكال على اصطلاح النحويين والجواب على اصطلاح القراء فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد (ويستثنى من ذلك) المذكور وهو كون الياء تخلف الألف في بعض التصاريف (ما رجوعه إلى الياء مختص بلغة شاذة أو) رجوعه إلى الياء (بسبب ممازجة الألف لحرف زائد) فلا يمال شيء من ذلك (فالأول هو اختصاص رجوع الألف إلى الياء بلغة شاذة (كرجوع ألف عصا وقفا) المنقلبة عن واو (إلى الياء في قول هذيل إذا أضافوهما إلى ياء المتكلم) حيث يقولون (عصي وقفي) بتشديد الياء فيهما والأصل عصوي وقفوي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (والثاني) وهو رجوع الألف إلى الياء بسبب ممازجة الألف لحرف زائد (كرجوعهما) أي ألفي عصا وقفا (إليها) أي إلى الياء (إذا صغرا) عند الجميع (فقيل عصية وقفي) بتشديد الياء فيهما والأصل عصيوة وقفيو ففعل به ما تقدم وقلبت ياء لممازجتها لياء التصغير وهي حرف زائد والممازجة المخالطة والمجاورة (أو جمعا) أي عصا وقفا (على فعول) بضم الفاء (فقيل عصي وقفي) بتشديد الياء فيهما والأصل عصوو وقفوو قلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع واوين فصار عصوي وقفوي فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وقلبت الضمة الثانية كسرة لتسلم الياء من القلب واوا ثم كسرت فاؤهما إتباعا لكسر عينهما وقرأ الحسن فإذا حبالهم وعصيهم بضم العين حيث وقع ردا إلى أصله فالياء الثانية المدغم فيها

(قوله وعندي أن هذا الجواب الخ) قال الدنوشري قال مولانا شيخ الإسلام شحاذة الحلبي أطال الله بقاءه مقول الشارح وعندي أن هذا الجواب لا يدفع الإشكال الخ ممنوع لأن محط الإشكال إن جعل التناسب سببا للإمالة فيما ذكر من تلا ونحوه فهو محتاج إليه لوجود سبب غيره فيه وهذا مدفوع بأن ابن مالك لم يذكر التناسب فيما ذكر لكونه محتاجا إليه بخصوصه وإنما ذكره لأنه سبب متفق عليه بين القراء والنحويين وليس في كلامه ما ينفي أن يكون غير التناسب سببا آخر وفي جواب المرادي ما يشير إلى ذلك وقوله فلم يتلاقيا على اصطلاح واحد ممنوع لأن كلا من الفريقين قائل بالتناسب كما تقدم اه بحروفه ويمكن أن يوجه اقتصار ابن مالك على ما ذكر لكونه تمسكا بأقوى السببين لكونه متفقا عليه وإن كان غيره باعتبار أمر في ذات الكلمة وهو كون الألف تنقلب ياء في بعض التراكيب فليتأمل ثم رأيت في المرادي أن التناسب أضعف الأسباب اه ولا يخفى ما في قول الحلبي وليس في كلامه ما ينفي أن يكون غير التناسب الخ لأن قوله بلا داع سواه صريح في أنه لا سبب غير التناسب وكون كلا الفريقين قائلا بالتناسب لا يصح ملاقاة الاعتراض والجواب على اصطلاح واحد فتدبر

هي ألف عصا وقفا وقلبت ياء لمازجتها الياء المنقلبة عن واو فعول وهي حرف زائد . السبب (الثالث كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء) المثناة فوق (إلى قولك فلت بكسر الفاء) وحذف العين (سواء كانت تلك الألف) المبدلة من عين الفعل (منقلبة عن ياء) مفتوحة أو مكسورة فالأول (نحو باع وكال و) الثاني نحو (هاب أم عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات) فإنك تقول فيها إذا أسندتها إلى تاء الضمير بعت وكلت وهبت وخفت وكدت بكسر الفاء في لغة الجميع ومت (في لغة من قال مت بالكسر) في الميم بحذف عين الفعل فيصير في اللفظ على وزن فلت والأصل فعلت بكسر العين إما بطريق الأصالة كما في هبت وخفت وكدت ومت وإما بطريق التحويل كما في بعت وكلت فإن أصل حركة عينهما الفتح ثم نقلا إلى فعل بكسر العين ثم تنقل الكسرة في الجميع إلى فاء الكلمة وتحذف العين لالتقاء الساكنين وقيل في باقي العين المفتوح لا تحويل ولكن لما حذفت العين حركت الفاء بكسرة مجتلبة للدلالة على أن العين ياء فهذه وما أشبهها تمال لما ذكرنا (بخلاف) المنقلبة عن واو مفتوحة (نحو قال و) عن واو مضمومة نحو (طال) في لغة الجميع (ومات في لغة الضم) فهذه لا تمال لأنك تقول إذا أسندتها إلى تاء الضمير قلت وطلت ومت بضم الفاء فبين أماقلت فبالتحويل وأما طلت ومت فعلى الأصل وبين أن مات تمال في لغة الكسر ولا تمال في لغة الضم . السبب (الرابع وقوع الألف قبل الياء) المفتوحة متصلة (كبايعته وسايرته) ذكره ابن الدهان ومثله بآية (وقد أهمله الناظم) في النظم (و) سيبويه و (الأكثرون) وذكره في التسهيل فقال أو متقدمة على ياء تليها . السبب (الخامس وقوعها أي الألف (بعد الياء) حال كونها (متصلة) بها من غير حاجز بينهما (كبيان) بتخفيف الياء وكيال وبياع بتشديدها إلا أن الإمالة مع التشديد أقوى لتكرر السبب (أو منفصلة) منها (بحرف) واحد (كشيبان) علما من الشيب (وجادت بداه) والأول أقوى لأن انخفاض الصوت بالساكنة أظهر منه في المتحركة لقربها من حيز المد (أو) منفصلة منها (بحرفين أحدهما) وعبارة التسهيل ثانيهما (الهاء نحو دخلت هند بيتها) وشرطه أن لا يفصل بين الياء والهاء بحرف مضموم نحو هند السع بيتها قاله الموضح في الحواشي . السبب (السادس وقوع الألف قبل الكسرة) متصلة (نحو عالم وكاتب) . السبب (السابع وقوعها) أي الألف (بعدها) أي الكسرة (منفصلة) منها (إما بحرف) واحد (نحو كتاب وسلاح) فالفاصل بين الكسرة والألف في الأول التاء وفي الثاني اللام (أو) منفصلة (بحرفين) كلاهما متحرك و (أحدهما) وهو الثاني (هاء) وأولهما غير مضموم فيمال (نحو يريد أن يضربها) دون هو يضربها (أو) منفصلة بحرفين أولهما (ساكن) فيمال (نحو شملال) بالشين المعجمة وهي الناقة الخفيفة (وسرداح) بمهملات وهي الناقة العظيمة دون رأيت عنبا إلا على وجه شاذ (أو) منفصلة (بهذين) الحرفين الساكن فالمتحرك (وبالهاء نحو درهماك) وهذا ساقط من أصل التسهيل وفيه فصل بثلاثة أحرف ساكن وهاء وغيرها وذكر ابن الحاجب وغيره أن إمالة ذلك شاذة وهو ظاهر لأن أقل درجة الساكن والهاء أن ينزلا منزلة حرف واحد محرك غيرهما وذلك لا إمالة معه ولم يذكر الفارسي في الإيضاح أن إمالة درهمان بالنون شاذة مع تصحيحه على الإمالة للكسرة السابقة أعني لا لكسرة نون التثنية فلذلك مثل به الموضح مضافا للكاف تبعا لقول النظم . فدرهماك من يمله لم يصد . السبب (الثامن من أراد التناسب) إذا لم يوجد سبب غيرها وإلى ذلك أشار الناظم بقوله : وقد أمالوا لتناسب بلا . داع (وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها أو) وقعت (في كلمة) أخرى قد (قارنتها فقد أميلتا) أي الألفان (لسبب) من الأسباب المتقدمة (فالأول) وهو الذي وقعت فيه الألف بعد ألف كلمتها وقد أميلت الألف الأول لسبب (كرأيت عمادا وقرأت كتابا) فإن الألف الأول فيهما قد أميلت لسبب وهو كونها واقعة بعد كسرة وقد

(قوله لمازجتها الياء الخ) حق العبارة لمازجتها الواو الزائدة لأن انقلابها ياء إنما هو لانقلاب الثانية فلا يقال قلبت ياء لمازجتها الياء الخ (قوله فبالتحويل) ينظر هل يقال نظير ما تقدم أن لا تحويل ولكن لما حذفت العين ضمت الفاء (قوله جادت يداه) قال اللقاني لقائل أن يقول ألف يداه تخلفها الياء في غير الرفع ويمكن الجواب بأن المراد تخلف الياء الهاء في بعض التصاريف أي الكلمات المباينة لهذه الكلمة وهذه الكلمة ليست كذلك إذ الكلمة متحدة (قوله وهو الثاني) فيه نظر إذ لو كانت الهاء أولى بنحو هبات كان الحكم كذلك وإن كانت الكسرة من كلمة أخرى وهي الياء فليتأمل (قوله وأولهما غير مضموم) ينظر ما وجه منع الإمالة إذا كان الأول مضموما ويمكن أن يقال إنما امتنعت الإمالة حينئذ لأن فيها الرجوع إلى الشيء بعد الإعراض عنه وتصير الأصوات غير متناسبة لما فيها من التسفل بعد التصعد فليتأمل (قوله الساكن فالمتحرك) ينظر ما حكم ما لو كان الأول متحركا والثاني ساكنا وبعدها الهاء هل يمال أو لا وما مثاله (قوله أو وقعت في كلمة) أشار إلى أن قوله في كلمة معطوف على بعد لا على في كلمتها وحينئذ فيكون قوله أو في كلمة قارنتها أعم من كون الألف الممالة للتناسب بعد الكلمة التي في الألف

فصل بينهما حرف واحد وهو الميم فى المثال الأول والتاء فى المثال الثانى فتمال الألف الأخيرة منهما المنقلبة عن التنوين لمناسبة الألف الأولى (والثانى) وهو ما أميلت فيه الألف لكونها واقعة فى كلمة أخرى وقد أميلت لسبب (كقراءة أبى عمرو والأخوين والضحى بالإمالة مع أن ألفها) منقلبة (عن واو الضحوة لمناسبة سجى وقلى وما بعدها) فإن رعاية التناسب فى الفواصل عندهم غرض مهم والحاصل من إرادة التناسب أن الألف الممالة لسبب إما أن تكون سابقة على الألف التى لا سبب فيها أو آتية بعدها فإن كانت سابقة عليها فتمال كما فى عمادا فتمال الألف الأولى لكسرة العين ثم الثانية المنقلبة عن التنوين لأجل تلك الممالة وإن كانت آتية بعدها فإما أن يقع ذلك فى الفواصل أولا فإن وقع فى الفواصل فتمال لتناسب الفواصل فالضحى تمال لمناسبة ما بعده وإن لم يكن فى الفواصل فلا تمال ولذلك إذا أمالوا فتحة ذال بعذار لفتحة رائه لا يجيزون إمالة ألفه مع أنهما فى كلمة واحدة فكيف إذا كانا فى كلمتين (وأما الموانع) لأسباب الإمالة من الكسرة والياء الظاهرتين أو المقدرتين (فثمانية أيضا) كعدد الأسباب (وهى الراء) غير المكسورة (وأحرف الاستعلاء السبعة وهى الخاء والغين المعجمتان والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف) وإنما منعت المستعلية الإمالة طلبا لتجانس الصوت كما أميل فيما تقدم طلبا له لأن هذه الأحرف تستعلى إلى الحنك فلو أميلت الألف فى صاعد لانحدرت بعد إصعاد ولو أملتها فى هابط لصعدت بعد انحدار وكلاهما شاق لكن الثانى أشق فلذلك كانت هذه الأحرف بعد الألف أقوى مانعا كما سيجىء وأما الراء وإن لم يكن فيها استعلاء لكنها مكررة فشبهت بالمستعلية للتكرار الذى فيها بل قيل هو أشد مانعا (وشرط المنع بالراء أمران أحدهما) كونها غير مكسورة و (الثانى (اتصالها بالألف ما قبلها) ولا تكون إلا مفتوحة (نحو فراش وراشد) فالراء منعت السبب المتقدم فى الأول والمتأخر فى الثانى (أو بعدها) وتكون مضمومة ومفتوحة (نحو هذا حمار ورأيت حمارا) وبعضهم يميل ولا يلتفت إلى الراء (وبعضهم يجعل المتأخرة المفصولة بحرف) واحد (نحو هذا كافر كالمتصلة) فى منع الإمالة (وشرط المنع بحرف (الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها) أى بالألف (نحو صالح وضامن وطالب وظالم وغالب وخالد وقاسم أو ينفصل بحرف) واحد (نحو غنائم) لأن الفصل بحرف واحد كلا فصل (إلا أن كان) حرف الاستعلاء (مكسورا نحو طلاب وغلاب) من المتصل (وخيام وصيام) من المنفصل بحرف (فإن أهل الإمالة يميلونه) لأن حرف الاستعلاء المكسور لا يمنع الإمالة لأن الكسرة فى التقدير بعد الحرف فناسبة صوت الألف للكسرة أولى بخلاف ما إذا كان مفتوحا فإن الفتح يقوى المستعلى من حيث كان الفتح معه يمنع الإمالة (وكذلك) حرف الاستعلاء (الساكن بعد كسرة نحو مصباح وإصلاح ومطواع ومقلات) بالقاف والتاء الفوقانية (وهى التى لا يعيش لها ولد) فإنه لا يمنع الإمالة أيضا لأن الكسرة لما جاورته وهو ساكن قدرت أنها الصلت

المالة لغيره أو قبلها ويظهر التمثيل بإمالة الضحى وقد أفصح عن هذه اللقانى فقال أو فى كلمة معطوف على ما فى كلمتها أى وقعت الألف بعد الألف فى كلمة قارنتها أى قارنت الكلمة التى فيها الألف الممالة للتناسب وحينئذ فتكون الألف الممالة للتناسب مسبوقة بالألف الممالة لسبب كما تدل عليه البعدية كما هو ظاهر ويمكن التخلص من ذلك بأن يقدر أو فى كلمة معطوفا على بعد والضمير فى قارنتها عائد على الألف ذات السبب أى وقعت الألف الممالة للتناسب فى كلمة قارنت الألف ذات السبب وفيه قبح لا يخفى اه وكأن وجه القبح اختلاف الضمير ومرجعه لأن الألف التى عاد عليها الضمير هى الممالة للتناسب لا ذات السبب وليس الاستخدام يقبول فى كل مقام (قوله أو المقدرتين) أورد عليه أن شرط الإمالة التى يكفيها المانع أن لا يكون سببها مقدرا من كسرة أو ياء ويجاب بأن ذلك فى السبب الموجود فى نفس الألف لا فى الموجود بعدها كما يأتى فى كلام الشارح فى جاد فتدبر (قوله من صاعد الخ) المراد من صاعد وهابط لفظها (قوله وبعضهم الخ) ظاهر إطلاقه أنه لا فرق على هذا القول بين المتقدمة والمتأخرة وينظر هل هناك قول بأن حروف الاستعلاء لا تكون مانعا أولا (قوله وبعضهم يجعل الخ) وينظر هل الراء المتقدمة المفصولة بحرف تكون مانعة من الإمالة على هذا القول أيضا كما لو تأخرت مفصولة أو يفرق بينهما وذلك نحو رجال (قوله لأن الفصل بحرف واحد كلا فصل) ينظر ما الفرق بين حرف الاستعلاء حيث منع متقدما مفصولا بحرف بخلاف الراء فإنه لا بد من اتصالها متقدمة أو متأخرة إلا عند بعضهم والمفهوم من قوله لأن الفصل أنه لا يضر الفصل بالحرف الواحد فى كون المانع مانعا سواء كان راء أو غيرها فليتأمل وقد يقال إن بعضهم ذهب إلى أن الراء لا تمنع الإمالة مطلقا بخلاف حروف الاستعلاء فلا يعتد بالراء إلا متصلة لذلك وإن كان بعضهم قال إنها أقوى لما فيها من التكرير (قوله من المتصل) قال الدنوشرى فيه نظر ظاهر فإن حرف الاستعلاء مفصول من الألف فيما ذكره باللام وهو محسوس فهو كالذى بعده ثم رأيت بعضهم قال فى قوله من المتصل نظر لأن كلا من الأمثلة منفصل لأن حرف الاستعلاء إذا كان مكسورا فلا بد بعده من حرف فاصل لأجل الألف فتأمل اه (وأقول) قد أشار اللقانى لذلك حيث قال قوله إلا إن كان مكسورا استثناء من الاستعلاء المنفصل بحرف دون المتصل إذ المكسور

به فنزل ذلك منزلة المكسور (ومن العرب من لا ينزل هذا) الساكن (منزلة المكسور) ويصفهما بطامن الإمالة (وشرط) حرف الاستعلاء (المؤخر عنها) أى عن الألف (كونه إما متصلا) بالألف (كساخر) بالخاء المعجمة (وحاطب وحاظل) بالحاء المهملة فيهما (وناقف أو منفصلا) من الألف (بحرف) واحد (كنافق ونافخ وناعق وبالغ أو) منفصلا من الألف (بحرفين كمواثيق ومناشيط وبعضهم يميل هذا) المفصول بحرفين (لتراخى الاستعلاء) والمنع المتأخر أقوى من المنع بالمتقدم ولذلك قيد المتقدم بأن لا يكون مكسورا ولا ساكنا بعد مكسور ولا مفصولا بحرفين وأطلق فى المتأخر وسبب ذلك أن التصعد بعد التسفل أصعب عندهم من التسفل بعد التصعد كما أن التسفل بعد التصعد أسهل من العكس (وشرط الإمالة التى يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة مقدرة) نحو خاف فإن ألفه منقلبة عن واو مكسورة (ولا ياء مقدرة) كطاب فإن ألفه منقلبة عن ياء فسبب إمالة الف خاف الكسرة المقدرة فى الواو المنقلب عنها الألف وسبب إمالة ألف طاب الياء المقدرة المنقلبة ألفا فالكسرة خاف وياء طاب مقدرة فى ألفيهما (فإن السبب المقدر هنا) وهى الكسرة أو الياء (لكونه موجودا فى نفس الألف) المنقلبة عن الواو المكسورة أو عن الياء (أقوى من السبب (الظاهر) فى اللفظ وهو الكسرة والياء الملفوظ بهما (لأنه) أى السبب الظاهر (إما متقدم عليها) أى على الألف نحو كتاب وبيان (أو متأخر عنها) نحو غانم وبائع والكائن فى نفس الألف أقوى من المتقدم عليها والمتأخر عنها (فمن ثم أميل نحو خاف وطاب) مع تقدم حرف الاستعلاء (وخاق وزاغ) مع تأخره لأن السبب مقدر فى نفس الألف بخلاف ما إذا كانت الكسرة مقدرة بعد الألف كما فى جاد من جد فى الأمر وجواد جمع جادة وأصلهما جادد وجوادد فأدغم لاجتماع المثلين فلا تكون كالكسرة الملفوظة فلا تجوز الإمالة على الأفصح وبعضهم أجاز إمالته اعتدادا بالكسرة المقدرة كما فى خاف ومقتضى ما تقدم أن المانع يكفه لأن السبب المقدر متأخر عن الألف (مسألة) (يؤثر مانع الإمالة إن كان منفصلا) فى كلمة أخرى مستقلة بنفسها كما لو كان فى كلمة واحدة وهذا المنفصل تارة يكون متصلا بالألف من غير حاجز نحو منا قاسم فلا يمال لاتصال المستعلى فى اللفظ إذا أدرجت فهذا مثل قولك مررت بفاضل وتارة يفصل بينهما بحرف واحد نحو منا افضل ويمال قاسم فهذا مثل قولك بناعق وتارة يفصل بينهما بحرفين نحو بيدها سوط فهذا مثل قولك مناشيط قاله الشاطبى (ولا يؤثر سببها) أى الإمالة (إلا متصلا) فى كلمة واحدة والفرق أن المانع أقوى من السبب (فلا يمال نحو أتى قاسم لوجود القاف) المستعلية وإن كانت منفصلة من الألف فى كلمة أخرى (ولا) يمال نحو (لزيد مال لانفصال السبب) لأن الألف فى كلمة والكسرة فى كلمة أخرى (هذا ملخص كلام الناظم) فى شرح الكافية (وابنه) فى شرح الخلاصة (وعليهما اعتراض من وجهين أحدهما) فى التمثيل وثانيهما فى الحكم وذلك (أنهما مثلا بأتى قاسم مع اعترافهما بأن الياء المقدرة) فى أتى المنقلب عنها الألف (لا يؤثر فيها المانع) لما تقرر من أن شرط الإمالة التى يكفها المانع أن لا يكون سببها ياء مقدرة (والاستعلاء فى هذا النوع لو اتصل لم يؤثر) فما بالك مع انفصاله (والمثال الجيد) السالم من الطعن (كتاب قاسم) فإن سبب الإمالة الكسرة الظاهرة فيكفها المانع وإن كان منفصلا (و) الاعتراض (الثانى أن نصوص النحويين) كابن عصفور وغيره (مخالفة لما ذكرا من الحكمين) المذكورين وهما يؤثر مانع الإمالة إن كان منفصلا ولا يؤثر سببها إلا متصلا (قال ابن عصفور فى مقربه بعد أن ذكر أسباب الإمالة وموانعه وسواء كانت الكسرة متصلة أم منفصلة نحو لزيد مال إلا أن إمالة المتصلة كائنة ما كانت أقوى وقال أيضا وإذا كان حرف الاستعلاء منفصلا عن الكلمة لم يمنع الإمالة إلا فيما أميل لكسرة عارضة نحو بمال قاسم أو فيما أميل من الألفات التى هى صلات الضمائر نحو أراد أن يعرفها قبل اه) يعنى لا تمال الألف لأن القاف بعدها من قبل مانعة من الإمالة وإن انفصلت وهذا النص يعرفه فى الحكمين

قبل المتصل متعذر لأن متلو الألف لا يكون إلا مفتوحا (قوله أو منفصلا الخ) ينظر ما الفرق بينها وبين الراء فى ذلك حيث اختلفا حكما وقد يقال إن فى كلام الشارح إشارة إلى الفرق .

(قوله ولولا ما فى شرح الكافية الخ) قال الدنوشرى قد يقال عليه لصريحه فى شرح الكافية بأنه يقال أتى قاسم بترك الإمالة لا يكون مانعا من حمل كلامه فى النظم على الصورتين المذكورتين وإن كان الظاهر أنه مانع من ذلك وإنما قلنا ذلك لأن خطأ الإنسان فى بعض كتبه لا يوجب الحكم عليه بالخطأ فى البعض الآخر الذى يمكن تصحيحه وما نحن فيه كذلك تقليلا للخطأ ما أمكن وخطؤه فى البعض خير من خطئه فى الكل فليتأمل على أن المشاحة فى المثال ليست من دأب المحصلين وقد يقال انتصارا لابن مالك أن أتى قاسم إنما يقرأ بهمزة ممدودة وتاء مكسورة وياء ساكنة ولا يقرأ بهمزة وتاء مفتوحة وألف بعدها حتى تكون الياء المقدرة (٣٥١) فيه اهـ (وأقول) قال الشهاب القاسمى معترضا على المصنف فى اعتراضه الثانى بأن مجرد كلام ابن عصفور ليس حجة على الناظم ولا يقتضى أن كلام النحويين بخلاف ما قال وعلى قوله ولولا ما فى شرح الكافية الخ لأن ما فى شرح الكافية لا يمنع من صحة حمل كلام النظم على ما ذكر لجواز أن يكون ما فى النظم مخالفا لما فى شرح الكافية اهـ وقد أشار إلى ما قد يدفع الأول بقوله وغيره ثم بين بعد ذلك أن النص النفزى ولكن ذلك لا يقتضى أن نصوص النحويين كذلك (قوله والنفزى) بسكون الفاء وزاى نسبة إلى نفزة قبيلة من البربر كما فى اللب زيادة على أصله (قوله جون الرباب) ضبط فى النسخة المصححة بنصب جون على الحال وكان وجه عدم جره تعريفه بالإضافة لما فيه أل فلا يكون نعتا للنكرة وفيه أنه لا يتعين النعت على تقدير الجر لجواز كونه بدلا ثم إنه يلزم على النصب على الحال الفصل بين النعت وهو سكوب والمنعوت وهو منهمر به فليحرر (فصل) (قوله فلو سميت الخ) قد يقال إن إلا إذا سمى به فيه سبب آخر وهو الكسرة التى فى أوله وإلى إذا سمى به فيه سبب للإمالة وقد مر أن الكسرة قبل الألف سبب الإمالة ولم يفصلوا هناك بين الألف المنقلبة عن واو وغيرها نحو سرداح وشملال فمنع إمالة إلى بعد التسمية فيه نظر ويجاب عن ذلك بأن شرط تأثير الكسرة للإمالة أن لا تكون الألف منقلبة عن واو وصرح المرادى بقوله فى شرح الألفية فإن الكسرة لا تؤثر فى المنقلبة عن واو تأمل.

وقع فى شرح الجزولية لأبى عبد الله محمد النفزى بالنون والفاء والزاى (ولولا ما فى شرح الكافية) من قوله وأن سبب المنع قد يؤثر منفصلا فيقال أتى أحمد بالإمالة وأتى قاسم بترك الإمالة (لحملت قوله فى النظم) الخلاصة والكافية (والكف قد يوجبه ما ينفصل على هاتين الصورتين) المذكورتين فى كلام ابن عصفور والنفزى وهما ما أميل للكسرة العارضة وما أميل من الألفات التى هى صلات الضمائر (لإشعار قد يفصل من قول النظم والكف قد يوجبه ما ينفصل (فى عرف المصنفين بالتقليل) وإنما أثر المانع منفصلا ولم يؤثر السبب إلا متصلا لأن ترك الإمالة هو الأصل فيصار إليه بأدنى سبب ولم يخرج منه إلا لسبب محقق (وأما مانع المانع) للإمالة (فهو الراء المكسورة المجاورة فإنها تمنع) الحرف (المستعلى و) تمنع (الراء أن يمنعا) الإمالة لأن الراء من شأنها التكرار فكان الحرف منها فى تقدير حرفين وكأن الكسرة فيها فى تقدير كسرتين فتكون إحدى الكسرتين فى مقابلة المانع والأخرى سبب الإمالة (ولهذا أميل وعلى أبصارهم غشاوة (وإذهاب الذار مع وجود الصاد) فى الأول (والغين) فى الثانى (و) أميل (إن كتاب الأبرار مع وجود الراء المفتوحة) قبل الألف (و) أميل (دار القرار مع وجودهما) أى القاف المستعلية والراء المفتوحة لأن كلا من حرف الاستعلاء والراء المفتوحة مانع من الإمالة والراء المكسورة فى ذلك كله متصلة (وبعضهم) أى العرب (يجعل المنفصلة) من الألف (بحرف كالمتصلة) فى كونها تمنع المانع (سمع سيبويه الإمالة فى قوله) وهو سماعة النعامى يهجو رجلا من بنى نمير بن قادر:

(عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر) * بمنهمر جون الرباب سكوب

بإمالة قادر مع وجود الفصل بين الألف والراء المكسورة بالدال.

(فصل) تمال الفتحة قبل حرف من ثلاثة أحدها الألف وقد مضت وشرطها أن لا تكون) الفتحة (فى حرف ولا فى اسم يشبهه) لأن الإمالة نوع من التصرف وهو لا يدخل فى الحرف ولا فيما أشبهه إلا ما يستثنى (فلا تمال إلا) بكسر الهمزة والتشديد (لأجل الكسرة) التى هى من أسباب الإمالة (ولا) تمال (نحو على الرجوع إلى الياء فى نحو عليك وعليه) وهو من أسباب الإمالة (ولا) تمال (إلى لاجتماع الأمرين) وهما الكسرة والرجوع إلى الياء (فيها) فى نحو إليك وإليه وإنما امتنعت الإمالة فى هذه الكلمات الثلاث مع وجود السبب المقتضى لها لكونها حروفا فلو سميت بشىء منها فإن كانت ألفه رابعة كإلا أملتها لأن الألف الرابعة فى الاسم يحكم عليها بأنها عن ياء وإن كانت ثالثة كعلى وإلى لم تجز إمالتها لأن التسمية تجعل الألف من بنات الواو لأن بنات الواو أكثر من بنات الياء ولذلك تقول فى تثنيتهما علوان وألوان قاله الجاربردى (ويستثنى من ذلك) أى المشبه للحرف (ها) للغائبة (ونا) المتكلم المعظم نفسه أو ومعه غيره (خاصة فإنهم طردوا الإمالة فيهما) لكثرة استعمالهما إذا كان قبلهما كسرة أو ياء (نحو يريد أن يضربها ومر بنا ونظر إلينا وإليها) بالإمالة لوقوع الألف مسبوقة بالكسرة أو الياء مفصولة بحرف ولذلك كررهما مثالين (وأما إمالتهم أنى

(قوله والذى سهل إمالتها الخ) ظاهره أن ذلك جار فى الجميع والذى فى المرادى وغيره أن ذلك إنما هو فى بلى وفى لا وفى يا لأنها التى نابت عن الجمل دون أنى أو متى (قوله تمال الفتحة قبلها الخ) ظاهره أنه لو كانت الفتحة بعد الراء المكسورة وامتنعت الإمالة فلا تمال فتحة الميم من رمم وينظر ما الفرق بين الفتحة المتقدمة والفتحة المتأخرة (قوله ويشترط أيضا أن لا يكون بعد الراء حرف الخ) ينظر ما وجه منع حرف الاستعلاء المتأخر عن الراء المكسورة وعدم منعه إذا كان متقدما عليها وقد يقال وجهه أن حرف الاستعلاء إذا كان متأخرا أشد فى المنع لما فى الإمالة حينئذ من التصعد بعد (٣٥٢) الانحدار وهو أشد من عكسه كما مر فى كلام الشارح فليتأمل (قوله مردود) هذا الرد مردود بأن المصنف أعنى ابن مالك نص على إمالة الفتحة قبل الراء المكسورة المتطرفة وسكت عن غير ذلك ولا يلزم من السكوت عن الشىء نفيه وأيضا هو لم يلتزم فى ألفيته أن ينص على جميع مسائل النحو وقول الشارح ولعله الخ يوهم أنه من عنده مع أنه مسطور فى شرح المرادى والعجب من حيث نسب للمرادى قبله ما نسب ولم ينسب إليه هذا ولكن هذا دأبه رحمه الله

﴿هذا باب التصريف﴾

(قوله وهو تغيير الخ) قال اللقانى يدخل فى هذا الحد الإعراب على أنه معنوى اهـ وفيه نظر يعلم من كلام الشارح ثم إن هذا التعريف للصرف الذى هو فعل المصرف وأما حده بالمعنى العلمى فهو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم صحة وإعلالا وإليه أشار المصنف بقوله وتسمى تلك الأحكام علم التصريف فقد جمع بين تعريفى التصريف العملى والعلمى (قوله خرج النحو فإنه لا يتعلق الخ) قال الدنوشرى المفهوم من سياق الكلام وسباقه أن النحو تغيير ليس فى بنية الكلمة وليس متعلقا بها وإنما هو متعلق بعوارضها من فاعلية ومفعولية وغيرهما فلا يسمى تصريفا لعدم تعلقه بالبنية وأنت خبير بأن النحو إما اسم للقواعد المخصوصة أو لإدراكها أو للملكة المخصوصة وليس واحد منها تغييرا كما هو ظاهر فهو خارج بقوله تغيير لعدم صدقه على ذلك وقوله إن النحو متعلق بالعوارض المذكورة ظاهر إذ به تعرف تلك العوارض ويدخل فى قوله وغيرهما الإعراب والبناء وما أشبه ذلك ككون المرفوعات

ومتى) من الأسماء المبنية (وبلى) من أحرف الجواب (ولا) النافية (فى قولهم أفعل هذا أما لا فشاذ من وجهين عدم التمكن) لكونها مبنية (وانتفاء السبب) المجوز للإمالة لأن الألف فى غير المتمكن أصل غير منقلبة عن شىء فضلا عن أن تكون منقلبة عن ياء ولا ترجع إلى الياء ولا قبلها كسرة والذى سهل إمالتها نيابتها عن الجمل فصار لها بذلك مزية على غيرها (و) الحرف (الثانى) من الأحرف الثلاثة التى تمال الفتحة قبلها (الراء بشرط كونها مكسورة وكون الفتحة فى غير ياء) مثناة تحتانية (وكونهما) أى الفتحة والراء (متصلتين) من غير حاجز بين الحرف المفتوح والراء ولا فرق بين أن تكون الفتحة فى حرف مستعل نحو من المطر أو فى راء نحو بشرر أو فى غيرهما (نحو من الكبر أو منفصلتين بساكن غير ياء) مثناة تحتانية (نحو من عمرو) زاد المرادى أو بمكسور نحو أشر (بخلاف نحو أعوذ بالله من الغير ومن قبح السير) لأن الفتحة فيهما على الياء نص على ذلك سيبويه (و) بخلاف (من غيرك) لكون الفصل بالياء المثناة التحتانية الساكنة ويشترط أيضا أن لا يكون بعد الراء حرف استعلاء نحو من المشرق فإنه مانع من الإمالة نص على ذلك سيبويه أيضا ولا يشترط أن لا يتقدم على الفتحة حرف استعلاء لأن الراء المكسورة تغلب المستعلى إذا وقع قبلها فيمال نحو من الضرر قال المرادى والتحرير أن يقال تمال كل فتحة فى غير ياء قبل راء مكسورة متصلة بها أو مفصولة بمكسور أو ساكن غير ياء ولو ليس بعد الراء حرف استعلاء اهـ (واشتراط الناظم) فى النظم (تطرف الراء مردود بنص سيبويه على إمالتهم فتحة الطاء من قولك رأيت خبط رياح) بكسر الراء وذكر غيره أنه يجوز إمالة فتحة العين فى نحو العرض والراء فى ذلك ليست متطرفة ولعله إنما خص الطرف لكثرة ذلك فيه (و) الحرف (الثالث) من الأحرف الثلاثة التى تمال الفتحة قبلها (هاء التأنيث وإنما يكون هذا) الحكم وهو إمالة الفتحة قبل الهاء (فى الوقف خاصة كرحمة ونعمة) وإنما أميلت الفتحة قبل هاء التأنيث وإن لم تكن من أسباب الإمالة (لأنهم شبهوا هاء التأنيث بألفه) أى بألف التأنيث المقصورة (لاتفاقهما فى المخرج) وهو أقصى الحلق (و) فى المعنى وهو الدلالة على التأنيث (والزيادة) على أصول الكلمة (والتطرف) فى آخر الكلمة (والاختصاص بالأسماء) الجامدة والمشتقة ولا فرق فى ذلك بين هاء التأنيث وهاء المبالغة (وعن الكسائى إمالة) الفتحة قبل (هاء السكت أيضا) لشبهها بهاء التأنيث فى الوقف والخط (نحو كتابيه والصحيح المنع خلافا لثعلب وابن الأنبارى) فإنهما صححا جواز الإمالة فيها قبلها وبه قرأ أبو مزاحم الخاقانى فى قراءة الكسائى وفى غالب النسخ وفاقا لثعلب وابن الأنبارى وليس بصواب كما بيناه

﴿هذا باب التصريف﴾

(وهو) فى اللغة تغيير مطلق وفى الصناعة (تغيير) خاص (فى بنية الكلمة لغرض معنوى أو لفظى) فالتغيير جنس وبإضافته إلى البنية وهى الصيغة خرج النحو فإنه لا يتعلق بصيغة الكلمة بل بالعوارض

سبعة والمنصوبات ستة عشر والإضافة على معنى اللام أو في أو من ووقوع الخبر مفردا أو جملة إلى غير ذلك فليتأمل اه ويرد على قوله وأنت خبير الخ أن الصرف ركن علم كذلك فلا يظهر الاعتراض بأن المعرف الصرف بالمعنى العملي وهو نفس التغيير والنحو إنما هو التغيير لا التغير إذ لم يجعلوا له إطلاقين (قوله التصحيف والتحريف) فرق بعضهم بينهما بأن التصحيف ما كان النقط فيه هو الفارق بين الكلمتين والتحريف ما كان الشكل هو الفارق (قوله من حيث التعلق بالمركبات) ينظر ما معنى تعلق ما ذكر بالمركبات إذ تصغير نحو فليس متعلق بنفس الكلمة من غير اعتبار كونها مركبة مع غيرها وكذلك تكسير نحو رجال فإنه متعلق بنفس الكلمة على أن النحو قد يتعلق بالمفرد كالأسماء قبل التركيب فإنها مبنية فليتأمل (قوله ولهذين التغييرين أحكام) قال القنائي في هذا الكلام نظر لأن الصحة والإعلال هما نفس التغيير الثاني لا حكم له ولا للأول لأن الإعلال إعمال فهو تغيير أيضا والحق أن التغيير الثاني هو حكم التغيير الأول لأنك إذا أردت بناء قال من القول تقول قول وهذا هو التغيير الأول ثم بعد أحكم لهذا المبنى وهو إعلاله بقلب عينه ألفا وهذا هو التغيير الثاني فإن قيل قد يوجد الثاني بدون الأول كما في المصدر وحينئذ فلا يكون حكما له والاتلازم ما قيل ذلك ممنوع لأن إعلال المصدر تابع لإعلال الفعل على أن ما ذكره شامل لما جعله حكما إذ يصدق على الصحة والإعلال أنهما

تغييران في بنية الكلمة لغرض لفظي

اللاحقة للكلمة من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها وبالغرض المذكور التصحيف والتحريف (فـ) تغييرها (الأول) المعنوي (كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع) المصحح وذلك بتحويل زيد مثلا إلى زيدان وزيدون (وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف) وذلك بتحويل الضرب مثلا إلى ضرب وضرب بالتشديد للمبالغة في الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل ويضرب واضرب وضارب ومضروب وكضراب ومضراب وضروب وضريب وضرب للمبالغة في الوصف (و) التغيير الثاني اللفظي (كتغيير قول) من الأجوف (وغزو) من الناقص (إلى قال وغزا) بقلب حرف العلة ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله والإبدال في أقتت والحذف في قل والإدغام في رد وشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف والإمالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه وابن الحاجب وطائفة ذكروها في علم التصريف وهو الأولى (ولهذين التغييرين) للغرضين المذكورين (أحكام كالصحة) وهي إقرار الحرف على وضعه الأصلي كالياء في بياض وأبيض والواو في سواد وأسود (والإعلال) وهو تغيير الحرف عن وضعه الأصلي كقلب الياء في بان وأبان وموقن وبالعم وقلب الواو في قام وأقام وقيام وشبه ذلك وقلب أحد الأصول من محله إلى آخر كأينق جمع ناقة وحادي (وتسمى) معرفة (تلك الأحكام علم التصريف) وإنما سمى هذا العلم تصريفا لما فيه من التقلب يقال صرفت الرجل في أمر إذا جعلته يتقلب فيه بالذهاب والإياب وصروف الدهر تقلباته وتحولاته من حال إلى حال فهذا العلم فيه هذا المعنى من جهة متعلقه إذ هو متعلق بالتصرفات الموجودة في الألفاظ العربية كما تقدم في الغرضين فهو من باب تسمية الشيء باسم متعلقه وموضوعه الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة في اللغة العربية فلا يدخل التصريف في الأسماء الأعجمية

فإما أن يكون الحد غير جامع أو يجعل بعض التصريف حكما لنفسه وكلاهما باطل ثم إن مقتضى كلامه التغاير بين التصريف وبين علمه حيث فسر التصريف بالتغيير وعلم التصريف بأحكامه وفيه نظر ويمكن الجواب عن الأول بأن المراد من الصحة والإعلال اللذين هما حكم التصريف حكمهما من الوجوب أو المنع أو الجواز يعني إن التصريف نفس التغييرين ثم إن وجود التغيير في محل وامتناعه في محل آخر وجوازه في محل

ثالث هو علم التصريف فمدلول التصريف هو التغيير في بنية الكلمة الواقع فيها بالفعل ومدلول علم التصريف الأحكام المتعلقة به إيقاعا وسلبا وبهذا يتضح ما ذكره من الحد والأحكام وبه يتضح أيضا جعل الصحة من أحكام التغيير وتوضيحه أن قول مثلا كونها يجب قلب عينها ألفا لحصول سببه هو من علم التصريف والتغيير وهو القلب فيها الذي هو متعلق الوجوب من نفس التصريف ووجوب الصحة في لواذا لحصول سببه من عدم إعلال فعله وهو لاوذ هو علم التصريف ووقوع الصحة الذي هو عدم التغيير ليس تصريفا إذ التصريف تغيير فعلم التصريف يبحث عن التصريف الذي هو تغيير سلبا وإيجابا اه باختصار قليل عثل في النسخة (قوله وتسمى معرفة تلك الأحكام الخ) قال الدنوشري صريحه أن مسمى علم التصريف غير مسمى التصريف فإن التصريف كما مر تغيير في بنية الكلمة الخ والتغيير غير المعرفة كما هو ظاهر فليتأمل اه (وأقول) قد عرفت أن المصنف أراد بالإشارة معنى التصريف العملي والعلمي ومسمى كل منهما غير الآخر ويقال لكل منهما التصريف وعلم التصريف والإضافة على الأخيرة من إضافة العام إلى الخاص ثم إن علم التصريف وغيره من العلم يطلق على الإدراك والملكة والقواعد والمصنف هنا يسمى على الإطلاق الأخير فتقدير المصنف لفظ معرفة مع كونه فيه تغيير اللفظ من جهة الإعراب فيه تغيير للمعنى (قوله وموضوعه الأسماء الخ) هو أخص من موضوع النحو فلذا أدرج فيه ومن أفرد فنظر إلى اختلافهما بالعموم والخصوص لامتيازها بذلك وتمايز العلوم بتمايز الموضوعات

كإبراهيم وإسمعيل كما قال ابن جنى وإن كانت متمكنة لأن التصريف من خصائص لغة العرب (ولا يدخل التصريف فى الحروف) لأنها مجهولة الأصل موضوعة وضع الأصوات لا تقابل بالفاء والعين واللام لبعد معرفة اشتقاقها ولهذا كانت ألفاتها أصولا غير زائدة ولا منقلبة عن حرف علة (ولا) يدخل التصريف فيما أشبهها) أى أشبه الحروف (وهى الأسماء المتوغلة فى البناء) كالضمائر وأسماء الاستفهام والشرط وأسماء الأفعال والموصولات وأسماء الإشارة (والأفعال الجامدة) وهى التى لم تختلف أبنيتها لاختلاف الأزمنة نحو نعم وبئس وعسى وليس لأنها أشبهت الحروف فى الجمود وما دخله التصريف من الحروف وما أشبهها فهو شاذ يوقف عند ما سمع منه فمن ذلك مجىء الحذف فى سوف والإبدال فى حاء حتى عينا وهمزة إن هاء والحذف والإبدال فى لعل والتصغير فى ذا والذى وفروعهما والإبدال فى لام عسى والحذف فى عين ليس عند تاء اتصال تاء الفاعل (فلذلك) أى لأجل أن التصريف لا يدخل الحروف ولا ما أشبهها من الأسماء والأفعال (لا يدخل فيما كان) من الأسماء موضوعا (على حرف) واحد (أو) على (حرفين إذ لا يكون كذلك) فى الوضع على حرف أو حرفين (إلا الحرف كباء الجر ولامه) فإنهما موضوعان على حرف واحد (وقد وبل) فإنهما موضوعان على حرفين (وما أشبه الحرف كتاء قمت) فإنها موضوعة على حرف واحد (ونا من قمنا) فإنها موضوعة على حرفين وهذا الحكم معلوم مما تقدم من أن التصريف لا يدخل المبنيات ولكن ذكر توطئة وتمهيدا لقوله (وأما ما وضع) فى الأصل (على أكثر من حرفين ثم حذف بعضه) لعارض (فيدخله التصريف) نظرا إلى أصل وضعه (نحو يد ودم) بحذف لاميهما (فى الأسماء ونحو ق زيدا) بحذف فائه ولامه (وقم وبع) بحذف عينهما (فى الأفعال) وقس على ذلك.

(فصل) (ينقسم الاسم إلى مجرد من الزوائد وأقله الثلاثى كرجل) لأنه يحتاج إلى حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يكون واسطة بين المبتدأ به والموقوف عليه إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركا والموقوف عليه ساكنا فلما تنافيا فى الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فإن قيل المتوسط لا يخلو من أن يكون متحركا أو ساكنا وأياما كان يلزم التنافى مع أحدهما أجيب بأنه لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافى (وغايته الخماسى كسفرجل وما بينهما) أى بين الثلاثى والخماسى (الرباعى كجعفر) ولم يجوزوا سداسيا لئلا يتوهم أنه كلمتان (وإلى مزيد فيه) وأقله أربعة كقتال (وغايته سبعة كاستخراج) وبينهما ذو الخمسة كإكرام وذو الستة كانطلاق (وأمثلته كثيرة) بلغت (فى قول سيبويه) ثلثمائة مثال وثمانية أمثلة وزاد الزبيدى عليه نيفا وثمانين مثالا وذكرها (لا تليق بهذا المختصر) فلا نشتغل بها ويرما الاختصار بل نذكر أماكن الزيادة حفظا للضبط وتقليلا للانتشار فنقول الزيادة تكون واحدة واثنتين وثلاثا وأربعا ومواضعها أربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين وما بين العين واللام وما بعد اللام ولا تخلو من أن تقع متفرقة أو مجتمعة فالزيادة الواحدة قبل الفاء نحو أجدل وما بين الفاء والعين نحو كاهل وما بين العين واللام نحو غزال وما بعد اللام نحو علقى والزيادتان المتفرقتان بينهما الفاء نحو أجادل وبينهما العين نحو عاقول وبينهما اللام نحو قصيرى وبينهما الفاء والعين نحو إعصار وبينهما العين واللام نحو خيزلى وبينهما الفاء والعين واللام نحو أجفلى والمجتمعتان قبل الفاء نحو منطلق وبين الفاء والعين نحو جراجر وبين العين واللام نحو خطاف وبعد اللام نحو علباء والثلاث المتفرقات نحو تماثيل والمجتمعة قبل الفاء نحو مستخرج وبين العين واللام نحو سلاليم وبعد اللام نحو عنفوان واجتماع اثنتين وانفراد واحدة نحو أفعوان والأربعة نحو اشهيباب

(قوله كإبراهيم وإسمعيل) ينظر ما معنى عدم دخول التصريف فى ذلك مع أنهما يثنيان ويجمعان وتقدم أن تغيير المفرد إلى التثنية أو الجمع تصريف فليتأمل (قوله موضوعة وضع الأصوات) ينظر ما معنى قوله موضوعة وضع الأصوات وينظر هل قوله لبعد معرفة الخ ينافيه قوله مجهولة الأصل لاقتضاء البعد أنه يمكن معرفة أصله (قوله ينقسم الاسم) أى المتصرف فلا يرد أن المبنى قد يكون على حرف أو حرفين وقول الشارح لأنه يحتاج الخ باعتبار الوضع الأصلى وما حق الكلمة أن تكون عليه (قوله وذكرها) المتبادر أنه مصدر مبتدأ وقول المصنف لا يليق خبره فى كلامه خبر عن قوله وأمثلته فهو مبدوء بالتاء المثناة فوق ويلزم على كلام الشارح أن يقرأ بالياء المثناة تحت ويحتمل أن يقرأ قوله وذكرها بصيغة الفعل الماضى المسند إلى ضمير الزبيدى (قوله قصيرى) فى الصحاح القصيرى الضلع التى تلى الشاكلة وهى الواهية فى أسفل الأضلاع والقصيرى أيضا أفعى اهـ واقتصر فى الصحاح [1] على الثانى فقال القصيرى مصغر أمقصورا ضرب من الأفاعى (قوله خيزلى) فى النسخة المصححة على الشارح مضبوط بالحاء المهملة المفتوحة ولم أقف عليه ولم يذكر فى القاموس فى مادة احزأل (قوله أجفلى) فى القاموس ودعاهم الجفلى محركة والأجفلى أى بجماعتهم وعامتهم والأجفلى الجماعة من كل شىء (قوله عنفوان) فى القاموس عنفوان الشىء وعنفوه مقدار أوله وبهجته

(١) قوله واقتصر فى الصحاح الخ هذا النقل شىء طرر اهـ

(قوله طمع) من طمع يطمع طمعا فهو طمع وطامع (قوله بكسرة ففتحة) قال الدنوشرى (فائدة) فعل بكسر ففتح كثير فى الأسماء قليل فى الصفات ومنه ماء روى أى كثير وقوم عدى ودين قيم ولحم زيم أى متفرق ومكان سوى قيل ولم يرد غير ذلك واقتصر سيبويه على الثانى وينظر على زيم بالزاى أو بالراء (وأقول) هو بالزاى (قوله دئل) كان بعده فى النسخة المصححة ثم ضرب عليه بالقلم

مصدر أشاب (وأبنية الثلاثى) المجرد (أحد عشر) بناء (والقسمة) العقلية (تقتضى) أن تكون (اثنى عشر) بناء وذلك (لأن) الحرف (الأول) واجب الحركة) لأنه مبتدأ به والابتداء بالساكن متعذر فأحواله ثلاثة (والحركات) الخالصة (ثلاث) الفتحة والكسرة والضمة (و) الحرف (الثانى) يكون محركا وساكنا فأحواله أربعة (فإذا ضربت ثلاثة أحوال) الحرف (الأول فى أربعة أحوال) الحرف (الثانى خرج من ذلك اثنى عشر) بناء وأما الحرف الأخير فلا عبرة به فى وزن الكلمة لأنه حرف إعرابها (وأمثلتها) فى الاسم والصفة (فلس) سهل بفتح أوله وسكون ثانيه (فرس) بطل بفتحتين (كتف) حذر بفتحة فكسرة (عضد) طمع بفتحة وضمة (حبر) نكس بكسرة فسكون (عنب) زيم أى متفرق بكسرة ففتحة (إبل) بلز بكسرتين (قفل) حلو بضمة فسكون (صرد) حطم بضمة ففتحة (دئل) بضمة فكسرة (عنق) جنب بضمتين فبدأ بمفتوح الفاء مع الأربعة فى العين ثم بالمكسور مع الثلاثة ثم بالمضموم مع الأربعة والمهمل منها فعل بكسر أوله وضم ثانيه لأنهم كرهوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة لأن الكسرة ثقيلة والضمة أثقل منها (وأما قراءة أبى السمال) بفتح السين المهملة وتشديد الميم وفى آخره لام (والسماء ذات الحبك بكسر الحاء وضم الباء) ونسبها أبو الفتح بن جنى فى المحتسب لأبى مالك الغفارى (فقيل لم تثبت) هذه القراءة (و) على تقدير ثبوتها (قيل اتبع الحاء) من الحبك (التاء من ذات) فى الكسر (والأصل حبك بضمتين) فكسر الحاء إتباعا لكسر التاء قبلها ولا يعتد باللام الساكنة لأن الساكن غير حاجز حصين كما اتبع من قرأ الحمد لله بضم اللام إتباعا لضم الدال قبلها (وقيل) لا إتباع وإنما الكسر (على التدخل فى حرفى الكلمة إذ يقال حبك بضمتين وحبك بكسرتين) فركب هذا القارئ منها هذه القراءة فأخذ من لغة الكسرتين كسر الحاء ومن لغة الضمتين ضم الباء واعترض بأن التداخل إنما يكون بين حرفى كلمتين لا بين حرفى كلمة واحدة ووجهه الجاربردى بأنه لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الأولى غفل عنها وتلفظ بالباء المضمومة من اللغة الثانية وقال ابن جنى أراد أن يقرأ بكسر الحاء والباء فبعد نطقه بالحاء مكسورة مال إلى القراءة المشهورة فنطق بالباء مضمومة ورده ابن مالك فى شرح الكافية والحبك تكسر كل شىء كالرمل والماء إذا مرت بهما الريح (وزعم قوم إهمال فعل) بضم الفاء وكسر العين (أيضا) لما فيه من الانتقال من ضم إلى كسر (وأجابوا عن دئل) اسم دويبة سميت به قبيلة من بنى كنانة (ورئم) بضم الراء وكسر الهمزة اسم جنس للاست (بأنهما) ليسا من أصول الأسماء وإنما هما (منقولان من الفعل) المبنى للمفعول واعترض بأن ذلك ممكن فى الدئل لأنه علم قبيلة لا فى الرئم لأنه اسم جنس والنقل لا يكون إلا فى الأعلام دون أسماء الأجناس وأجيب بأن السيرافى ذهب إلى أن النقل قد يجىء فى أسماء الأجناس فلا معنى للتوقف فيه (واحتج المثبتون) لفعل فى أصول الأسماء (بوعل) بضم الواو وكسر العين المهملة (لغة فى الوعل) بفتح الواو وحكاه الخليل فثبت بهذا أن فعل بضم أوله وكسر ثانيه ليس بمهمل ولا منقول بل هو قليل (و) على القولين فإنه (إنما أصل أوقل) عند العرب (لقصدهم تخصيصه بفعل المفعول) دائما على الأول وغالبا على الثانى (وللرباعى المجرد) خمسة أبنية (مفتوح الأول والثالث) اسما (كجعفر) وصفة كسلهب الرجل الطويل (ومكسورهما) اسما (كزبرج) بكسر الزاى وسكون الموحدة وكسر الراء وبالجيم للذهب وصفة كخرمل للمرأة الحمقاء (ومضمومهما) اسما (كدملج) بالجيم وصفة كجرشع للجمل العظيم

ولا أدرى وجهه والمناسب لصنيعه إثباته ليكون مثالا للصفة كما بعده ولاحقه وكونه منقولا لا يقتضى إسقاطه لأن دئل كذلك بل عدم النقل فى رئم أظهر كما يأتى فى كلامه (قوله لأنهم كرهوا الانتقال الخ) أحسن منه كما قال بعضهم أن يقال فى تعليل ذلك لثقل الخروج من كسر لازم إلى ضم لازم (قوله ووجهه الجاربردى) قال الدنوشرى ينظر ما وجه الفرق بين كلام الجاربردى وكلام ابن جنى وينبغى أن ينظر ما رد به ابن مالك اه (وأقول) عدم الفرق بين كلام الجاربردى وابن جنى من الذهول والغفلة عن كون الجاربردى أعتبر غفلة القارى بعد نطقه بالحاء المكسورة وابن جنى اعتبر ميله إلى القراءة المشهورة وأما ما رد به ابن مالك فهو قوله وهذا التوجيه لو اعترف به من عزيت القراءة إليه لدل على عدم الضبط ورداءة التلاوة ومن هذا شأنه لا يعتمد على ما يسمع منه لإمكان عروض ذلك له (قوله اسم دويبة) قال بعضهم شبيهة بابن عرس فيما حكاه الأخفش وعن الليث أن الوعل لغة فى الوعل ونقل عن الخليل كما قال الشارح (قوله أن فعل بضم أوله الخ) ينظر ما وجه ترك تنوين فعل (قوله والرباعى) بالجر عطف على الثلاثى أى وأبنية الثلاثى والظر لم لم يذكر المصنف هنا العدد ولا جر الرباعى باللام كما فعل فيما يأتى فى قوله وللخماسى المجرد أربعة

(ومكسور الأول مفتوح الثاني) اسما (كفطحل) بالفاء والطاء والحاء المهملتين لزمن الطوفان وزمن خروج نوح من السفينة وصفة كسبطر للطويل (ومكسور الأول مفتوح الثالث) اسما (كدرهم) وهو معرب وإنما صح التمثيل به لأنه على زنة الوضع العربي وصفة كهجرع للطويل قال الأصمعي ولا ثالث لهما وزيد ضفدع وصندد وهبلع الأكول وقيل الهاء زائدة (وزاد الأخفش والكوفيون مضموم الأول مفتوح الثالث كجخدب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال المهملة وهو الجراد الأخضر الطويل الرجلين كالجندب وقيل ذكر الجراد أو الجسيم السمين من الإبل (والمختار) عند جمهور البصريين واستظهره في التسهيل (أنه فرع من مضمومها) استثقالا لضمتين في رباعي ليس بينهما حاجز حصين (و) لأنه (لم يسمع) فتح الثالث (في شيء) من الرباعي (إلا وسمع فيه الضم) من غير عكس (كجخدب وطحلب) للأخضر الذي يعلو الماء وبرقع من الأسماء (وجرشع) بالجيم والراء والشين المعجمة والعين المهملة للعظيم من الجمال ويقال للطويل (ولم يسمع في برثن) بضم الموحدة وسكون الراء وضم الثاء المثناة فوق أحد براثن الأسد وهو بمنزلة الظفر للإنسان (وبرجد) بضم الموحدة وسكون الراء وضم الجيم وبالدال المهملة لكساء غليظ (وعرفط) بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة لشجر البادية (إلا الضم) بالرفع على النيابة عن فاعل يسمع (وللخماسي المجرد أربعة) من الأبنية (أمثلتها) مفتوح الأول والثاني والرابع اسما (سفرجل) وصفة شمردل للطويل وشقحطب للتيس الذي له أربعة قرون ومفتوح الأول والثالث ومكسور الرابع اسما كقهبلس لحشفة الذكر وصفة نحو (جحمرش) بفتح الجيم وسكون المهملة وكسر الراء وبالشين المعجمة للعجوز المسنة قاله السيرافي وقيل الأفعى العظيمة وقيل لم يأت هذا الوزن إلا صفة وأن القهبلس المرأة العظيمة ومكسور الأول مفتوح الثالث اسما كـ (قرطعب) بكسر القاف وسكون الراء وفتح الطاء المهملة وبالمرحرة الشيء التافه الحقير يقال ما عليه قرطعبة وصفة جردحل للجمل الضخم ومضموم الأول مفتوح الثاني مكسور الرابع اسما نحو قبعثر للأسد وصفة (قذعمل) بضم القاف وفتح الذال وسكون العين المهملة وكسر الميم للبعير الضخم (فجملة الأوزان المتفق عليها) عند الجميع (عشرون) وزنا أحد عشر للثلاثي وخمسة للرباعي وأربعة للخماسي وجعل مضموم الفاء مكسور العين متفقا عليه إما لضعف القول بإهماله ولذا قال وزعم قوم فعل وإما للتغليب وما ذكره من أصالة جميع حروف الرباعي والخماسي هو مذهب البصريين وأما الكوفيون فذهبوا إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة ففيه زيادة فإن كان على أربعة كجعفر ففيه زيادة واحدة وهل هي الحرف الأخير أو ما قبله ذهب الفراء إلى الأول والكسائي إلى الثاني وإن كان على خمسة أحرف كسفرجل ففيه زيادتان قاله الشاطبي (وما خرج عما ذكرنا من الأسماء العربية الوضع فهو مفرع عنها إما بزيادة) في أوله (كنطلق) أو في وسطه كظريف (و) فيهما نحو (محرنجم) أو في آخره كحبلى (أو بنقص أصل كيد ودم) وأصلهما يدي ودمي (أو بنقص حرف زائد كعلبط) بضم العين المهملة وفتح اللام وكسر الباء الموحدة وبالطاء المهملة الغليظ الضخم (أصله علابط بدليل أنهم نطقوا به) على أصله (و) الدليل على وجود الألف بعد اللام (أنهم لا يوالون بين أربع متحركات) في كلمة واحدة إلا أن يعرض عارض كزيادة في تقدير الانفصال نحو شجرة (أو بتغيير شكل) أي حركة (كتغيير مضموم الأول والثالث بفتح ثالثه في نحو جخدب) بضم الجيم وسكون الخاء المعجمة وفتح الدال (أو بكسر أوله في نحو خرفع) بكسر الخاء المعجمة

(قوله كفطحل) ومثل فطحل قطر اسم لوعاء الكتب (قوله وزاد الأخفش الخ) قال بعضهم وأما نحو جخدب فسيبويه لم يثبته ورواه بالضم وروى الفراء برقع وطحلب فالأجود فيهما ضم القاف واللام فيكونان كبرثن وأما جؤذر فإنه أعجمي وأما جخدب فالرواية الجيدة فيه ضم الدال على أنه لو ثبت فتحها أمكن أن يكون مخففا من جخادب كما قالوا أن علبطا مخفف من علابط والأظهر ما ذهب إليه الأخفش والكوفيون لأن الفراء ثقة في روايته فلا وجه لردها ويقويه إظهار التضعيف في نحو سودد وعندد لإرادة الإلحاق بجندب ولولم يكن ما قبل سودد وعندد لو كان هذا البناء معدوما لامتنع وجود ما هو ملحق به (قوله كالجندب) أي فإنه اسم للجراد الأخضر الطويل الرجلين وجندب أيضا ابن العنبر بن عمرو بن تميم (قوله للأخضر الذي يعلو الماء) أي الشيء الأخضر وعبر بعض الشافعية بقوله النبت الأخضر وعبارة القاموس الطحلب خضرة تعلو الماء اه ووصفها بأنها تعلو يقتضي أنه أراد الجرم الأخضر لا الوصف لأنه لون قائم بالماء ولا يقال إنه يعلوه وفي بعض كتب المالكية تفسير الطحلب بما في القاموس وإن الذي ينبت في جوانب محل الماء يسمى خرزا بالخاء والزاي ولم يذكر ذلك في القاموس وإنما فيه خرز كصرد ذكر الأرانب (قوله للطويل) أي ولا يختص بالرجل كجرشع (قوله وضم التاء المثناة فوق) تقدم له مثله في باب جمع التكسير وتقدم أنا قلنا إن الصواب بضم الثاء المثلثة (قوله وشمردل) بالدال المهملة وإعجامها لغة كما في القاموس (قوله الشيء التافه الحقير) ذكر بعضهم أنه اسم للسحاب وبعضهم أنه اسم دابة (قوله قذعمل) قال بعضهم والقذعمل لا يستعمل إلا بعد النفي إما

بها وبضمها فلينظر هل ذلك صحيح أم لا وزاد ابن السراج بناء خامسا وهو مندلع لبقلة الأطراف أنه (٣٥٧) رباعي والنون زائدة (فصل)

وسكون الراء وضم الفاء وبالعين المهملة القطن الفاسد (وكنفيهر مكسورهما) أي الأول والثالث (بضم ثالثه في نحو زئبر) بكسر الزاي وسكون الهمزة بعدها وضم الموحدة وأصلها الكسر وهو ما يعلو الثوب الجديد (وأما سرخس) بفتح السين المهملة والراء وسكون الخاء المعجمة وبالسين المهملة لبلدة (وبلخش) بفتح الموحدة واللام وسكون الخاء المعجمة وبالشين المعجمة لنوع من الجواهر (فأعجميان) لا عربيان إذ ليس في أمثلة الرباعي مفتوح الأول والثاني .

(فصل) (وينقسم الفعل إلى مجرد) من الزوائد (وأقله ثلاثة كضرب) وقعد (وأكثره أربعة كدحرج) ودربح أي ذل (وإلى مزيد فيه) وأقله أربعة كأكرم (وغايته ستة كاستخرج) وبينهما الخماسي كانطلق ومزيد الرباعي أقله خمسة كتدحرج وغايته ستة كاحرنجم (و) مزيد الثلاثي (أوزانه كثيرة) ومشهورها خمسة وعشرون وزنا ومزيد الرباعي أوزانه ثلاثة تفعلل كتدحرج وافعنلل كاحرنجم وافعلل كاقشعر واختلف في هذا الثالث فقيل هو بناء مقتضب وقيل هو ملحق باحرنجم وزاد بعضهم في مزيد الرباعي وزنا رابعا وهو افعلل نحو اجرمز (وأوزان الثلاثي) المجرد (ثلاثة) مفتوح العين ومكسورها ومضمومها (كضرب وعلم وظرف) لأن الفاء لا تكون إلا مفتوحا لرفضهم الابتداء بالساكن وكون الفتحة أخف واللام مفتوح دائما للخفة والعين لا تكون إلا متحركة لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو ضربت والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم (وأما ما جاء من نحو نعم وشهد بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين فرع عن الأصل لضرب من الخفة والأصل فيهما فعل بكسر العين (وأما نحو ضرب بضم أوله وكسر ثانيه) ففيه قولان أحدهما أنه أصل برأسه وإليه ذهب المبرد وابن الطراوة والكوفيون ونقله في شرح الكافية عن سيبويه والمازني والثاني أنه فرع من فعل الفاعل وإليه ذهب جمهور البصريين ونقل عن سيبويه (فمن قال إنه وزن أصل مستدلا بأن نحو جن وبهت وعني به وأهدر) دمه (وأولع بكذا وعني بحاجتي بمعنى اعتنى بها وزهي علينا بمعنى تكبر) وحم زيد وزكم وورعك وفلج وسقط في يده ورهصت الدابة ونفست المرأة ونتجت الناقة وغم الهلال وأغمي على زيد وأخواتها (لم تستعمل الأبنية للمفعول) خبر أن (عده) وزنا (رابعا) خبر فمن قال وتقرير الدليل منه أن فعل المفعول لو كان فرعا لغيره لكان مستلزما وجوده وجود ذلك الغير ضرورة كون الفرع يستلزم وجوده وجود أصله واللازم باطل فالملزوم مثله بيان الملازمة أن الفرعية تابعة للأصل ولا يوجد فرع بغير أصل ونحن وجدنا أفعالا مبنية للمفعول غير مغيرة عن المبني للفاعل وجوابه بالنقض وهو أن لنا جموعا لم يسمع لها واحد كعباديد وأبابيل والجمع فرع الإفراد اتفاقا فلو كان ما ذكرتم صحيحا لزم كون الجمع أصلا برأسه وأنتم لا تقولون به فما كان جوابكم عن هذا فهو جوابنا عن ذلك (ومن قال إنه فرع عن فعل الفاعل مستدلا بترك الإدغام في نحو سوير) وترك الإبدال في نحو ووري (لم يعده) وزنا رابعا وتقرير الدليل أن الواو والياء متى اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون فإن الواو تقلب ياء وتدغم الياء في الياء وأن الواوين متى اجتمعتا في أول الكلمة أبدلت الأولى همزة أو ورما فلما لم يحصل إدغام ولا إبدال دل ذلك على أنهما مغيران من فعل الفاعل وهو ساير ووارى فكما لا تدغم الألف من ساير ولا تهمز الواو من وارى فكذلك ما غير عنهما وأجاب الأولون عن ترك الإدغام والإبدال فقالوا أما ترك الإدغام فلئلا يلتبس بمجهول فعل لأنه إذا قيل سير بالإدغام لم يعلم أنه مجهول ساير أو سير وأما ترك الإبدال فلأن الواو الثانية في ووري ليست متأصلة في الواوية لأنها منقلبة عن ألف وارى (وللرباعي وزن واحد كدحرج) وزلزل (ويأتي في دحرج بالضم) في أوله والكسر فيما قبل آخره (الخلاف) السابق (في فعل المفعول) .

(قوله وافعلل) أي بتخفيف اللام الأولى وتثقيل الثانية ومن أمثلته اكفهر الرجل تجهم وفي الحديث إذا لقيت الكافر فالقه بوجه مكفهر أي غير منبسط (قوله وهو افعلل) أي بتضعيف اللام الأولى وتخفيف الثانية (قوله نحو اجرمز) يقال اجرمز الرجل انقبض من الشيء وضم جراميزه أي ما انتشر من لباسه (قوله لا يكون إلا مفتوحا) من لازم ذلك أنه لا يكون إلا متحركا فقوله لرفضهم الابتداء بالساكن علة لمطلق حركة وكون الفتحة أخف علة لخصوص كون الحركة فتحة وعلى قياسه كان ينبغي أن يقول بعد قوله واللام مفتوح دائما لأن الماضي بني على حركة لمشابهته المعرب ليكون علة لحركة اللام المطلقة وقوله للخفة لخصوص كونها فتحة (قوله وأما ما جاء الخ) جواب عن سؤال وارد على قوله أن الفاء لا تكون إلا مفتوحة مع أنها مكسورة فيما ذكر وكان ينبغي أن يقول والأصل فيهما فتح الفاء وكسر العين (قوله ونفست المرأة) في الصحاح وقد نفست المرأة بالكسر ويقال أيضا نفست المرأة غلاما على ما لم يسم فاعله وفي شرح المنهاج للعلامة الشمس الرملي يقال في فعله نفست المرأة بضم النون وفتحها وكسر الفاء فيهما والضم أفصح اه (قوله بالنقض) هو تخلف الحكم عن الدليل (قوله لئلا يلتبس الخ) هذا إجمال لا التباس (قوله ويأتي في دحرج بالضم الخلاف السابق)

(فصل) (في كيفية الوزن ويسمى التمثيل) لمماثلة حروف الميزان لحروف الموزون في تعداد الحروف وهيآتها وفائدة الوزن بيان أحوال أبنية الكلم في ثمانية أمور الحركات والسكنات والأصول والزوائد والتقديم والتأخير والحذف وعدمه والميزان لفظ فعل (تقابل الأصول بالفاء فالعين فاللام) على الترتيب المستفاد من الفاء حال كون حروف الميزان (معطاة ما لموزونها من تحرك وسكون) أصليين (فيقال في وزن (فلس) من الأسماء (فعل) بسكون العين (وفي) وزن (ضرب) من الأفعال (فعل) بفتح العين (وكذلك) يقال (في) وزن (قام) من الأجوف (وشد) من المضاعف فعل بفتح العين فيهما (لأن أصلهما) في القلب والإدغام (قوم وشدد) بفتح العين فيهما فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها في الأول وأدغمت الدال في الدال لاجتماع المثلين في الثاني (و) يقال (في) وزن (علم فعل) بكسر العين (وكذلك) يقال (في) وزن (هاب) من الأجوف (ومل) من المضاعف فعل بكسر العين فيهما لأن أصلهما هيب وملل بكسر العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والإدغام (و) يقال (في) وزن (ظرف فعل) بضم العين (وكذلك) يقال (في) وزن (طال وحب) فعل بضم العين فيهما لأن أصلهما طول وحبب بضم العين فيهما ففعل بهما ما تقدم من القلب والإدغام فحصل بذلك بيان الحركات الأصلية والسكنات (فإن زيد من أصول الكلمة في وضعها زيد في الميزان (لام ثانية في) وزن (الرباعي فقالت في) وزن (جعفر فعلل و) زيدت لاما (ثانية وثالثة في) وزن (الخماسي فقالت في) وزن (جحمرش فعلّلل) وما ذكره الموضح في كيفية وزن الثلاثي مجمع عليه وما ذكره في غيره اختلف فيه على مذهبين أحدهما ما ذكر وهو قول البصريين بناء على أن الجميع أصول وهو الصحيح والثاني أن ما زاد على الثلاثة زائد قاله الكوفيون بناء على قولهم أن منتهى الأصول ثلاثة كما تقدم عنهم ثم اختلفوا على ثلاثة مذاهب أحدها أنه لا يوزن لأنه لا يدرى كيفية وزنه والثاني أنه يوزن ويقابل آخره بلفظه والثالث أنه يوزن ويقابل الذي قبل آخره بلفظه وهو مبني على أن الزائد هل هو الآخر أو ما قبله قال الفراء على الأول والكسائي على الثاني فهل جعفر فعلل كما يقول البصريون أو فعلر بزيادة الراء أو فعفل بزيادة الفاء أو لا يدرى ما هو أقوال أربعة (ويقابل الحرف (الزائد بلفظه) ليتميز عن الأصل إلا فيما يستثنى (فيقال في) وزن (أكرم) بزيادة الهمزة (وبيطر) بزيادة (وجهور) بزيادة الواو (أفعل وفيعل وفوعل) على طريق اللف والنشر على الترتيب (و) يقال (في) وزن (اقتدر) بزيادة الهمزة والتاء (افتعل وكذلك) يقال (في) وزن (اصطبر) مما فاؤه صاد وقلبت تاء الافتعال فيه طاء (وادكر) مما فاؤه ذال معجمة وقلبت تاء الافتعال فيه دالا مهملة افتعل (لأن الأصل) فيهما (اصتبر واذتكر) قلبت تاء الافتعال في الأول طاء وفي الثاني دالا لما سيجيء (و) يقال (في) وزن (استخرج) مما يساوي فيه عدد الزيادة والأصول (استفعل إلا أن الزائد إذا كان تكرار الأصل) سواء كان للإلحاق أم لا (فإنه يقابل عند الجمهور بما قوبل به ذلك الأصل) لأن تكرار الأصل في علم الصرف بمنزلة التوكيد اللفظي في علم النحو فكما أن ذاك يعطى حكم الأول فيتبعه في إعرابه فهذا يوزن بما يوزن به الأصل إعلاما بأن هذا تكرار لما سبق (كقولك في) وزن (حلتيت) بكسر الحاء المهملة وهو صمغ الأنجدان بفتح الهمزة وضم الجيم وإعجام الذال نبات جيد لوجع المفاصل (و) في وزن (سحنون) بضم السين المهملة وسكون الحاء المهملة وبنونين وهو أول المطر والريح (و) في وزن (اغدودن) بالغين المعجمة وبالدال المهملة ويقال اغدودن الشعر إذا طال واغدودن النبت إذا اخضر (فعليل وفعلول وافعوعل) لما أن الأمر أي بيانه التاء في حلتيت للإلحاق بقنديل والنون في سحنون للإلحاق بعصفور والدال في اغدودن لغير الإلحاق وذهب بعضهم إلى أن الزائد يقابل بلفظه مطلقا ولو كان تكرار الأصل فيقال في وزن حلتيت فعليت وفي وزن سحنون فعلون وفي وزن اغدودن افعودل (وإذا كان في الموزون تحويل) من مكان إلى

أي لأن الدليل دل على أن المبني للمفعول من حيث هو أصل فلا يقال من قال بأصالة المبني للمفعول هناك استدل بأفعال اللازمة للبناء للمفعول فقد يقال لا يأتي ما قاله هنا

(فصل)

في كيفية الوزن قدمه على ما بعده عكس النظم لأن من فوائد الوزن معرفة الزائد من الأصل ووجه ما في النظم أن بالفرق بين الزائد والأصل يتوصل إلى طريق وزن الكلمة (قوله على الترتيب المستفاد من الفاء) أي العاطفة في قوله فالعين فاللام (قوله وهو مبني) الأظهر وهما مبنيان لأن البناء إنما هو على المذهبين الأخيرين كما لا يخفى وقوله فهل جعفر الخ عائد للكل بدليل قوله أو لا يدرى

مكان ويسمى القلب المكانى (أوحذف) لبعض الأصول (أثبت) أبحر (بمثله فى الميزان فتقول فى) وزن (ناء) بالمد ماضى ينأى (فلع لأنه من نأى) والأصل نأى بحذول اللام وهى الياء إلى مواضع العين وهى الهمزة فصار نيأ فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ماقبلها فصار ناء بالمد (و) تقول (فى) وزن (الحادى) وهو مبدأ العدد (عالف لأنه من الوحدة) والأصل الواحد بحذول الفاء وهى الواو إلى موضع اللام وهى الدال ولا يمكن الابتداء بالألف فقدم الحاء عليه فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها متطرفة إثر كسرة فصار الحادى (و تقول فى) وزن (يهب) عل احذفت فاؤه (يعل) والأصل يوهب حذفت فاؤه لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة لأنه فى الأصل يفعل بالكسر ففتح لحرف الحلق فيكون الحذف من يفعل بالكسر قاله التفتازانى فى يطأ وأخواته (و) تقول (فى) وزن (بع) أمر من باع (فل) والأصل بيع حذفت عينه لالتقاء الساكنين (و) تقول (فى) وزن (قاض) عا حذفت لامه (فاع) والأصل قاضى حذفت لامه لالتقاء الساكنين وقد يتعذر وزن بعض الكلمات كاسطاع وإهراق وذلك لأنا لمعتبر الحركة والسكون بأصالهما والفاء فى ذلك أصلها السكون والسين والهاء ساكنان فيلزم فى الميزان التقاء الساكنين فالصواب أن يقال فى وزنهما افعل لأن أصلهما أطوع وأريق والسين والهاء زائدتان :

(فصل) (فيما يعرف به الأصول والزوائد قال الناظم) فى النظم

(والحرف إن يلزم فأصل والذى * لايلزم الزائد مثل تا احتذى

فعرف الحرف الأصل بأنه الذى يلزم فى جميع التصاريف وعرف الزائد بأنه الذى لا يلزم فى جميع التصاريف ومثله بتاء احتذى فإنها زائدة لأنها تحذف فى بعض التصاريف تقول حذا حذوه والاحتذاء الاقتداء ولبس النعل (وفى) كلا (التعريفين نظر أما) التعريف (الأول) وهو تعريف الأصل (فلأن الواو من كوكب والنون من قرنفل زائدتان كما ستعرفه) قريبا (مع أنهما لا يسقطان) فى جميع التصاريف (وأما) التعريف (الثانى) وهو تعريف الزائد (فلأن الفاء من وعد والعين من قال واللام من غز أصول مع سقوطهن فى يعد وقل ولم يغز) فتعريف الأصل غير جامع وتعريف الزائد غير مانع وأجاب عنه المرادى بأن الأصل إذا سقط لعلة فهو مقدر الوجود بخلاف الزائد والزائد إذا لزم فهو مقدر السقوط ولذلك يقال الزائد ماهو ساقط فى أصل الوضع تحقيقا أو تقديرا (وتحرير القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال اعلم أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية) أصول (أحرف الكلمة) عند التردد فيها (على أصلين ثم الزوائد نوعان تكرار الأصل وغيره فالأول) هو تكرار الأصل (لا يختص بأحرف بعينها) بل يكون فى جميع الحروف إلا الألف فإنها لا تقبل التضعيف وسواء كانت من حروف سألتمونيها أم لا (و) الزائد لتكرار أصل (شرطه أن يماثل اللام كجلبب) بزيادة الباء الثانية للإلحاق بدحرج (وجلباب) مصدره ويطلق على الملحفة (أو) يماثل (العين إما مع الاتصال كقتل) بالتشديد وزيادة إحدى التاءين على الخلاف فى أنها الأولى أو الثانية (أو مع الانفصال بزائد) بينهما (كعقنقل) بفتح العين المهملة والقافين وبينهما نون ساكنة وهو الكثيب العظيم المتداخل الرمل (أو يماثل الفاء والعين كمرمريس) بفتح الميمين وسكون الراء الأولى وكسر الثانية وفى آخره سين مهملة قبلها ياء مثناة تحتانية ساكنة وهو الداهية ومرمريت للقفر ولا ثالث لهما (أو) يماثل (العين واللام كصمحمح) بمهملات التشديد وقال الجرمى الغليظ القصير وقال ثعلب رأس صمحمح أى أصلع غليظ شديد والحاصل أنه متى تكرر حرفان فى كلمة ولها أصل غيرهما حكم بزيادة أحد المضعفين وفى تعيين الزائد خلاف وذكر فى التسهيل أنه يحكم بزيادة ثانى المتماثلات وثالثها فى صمحمح بمعنى الحاء الأولى والميم الثانية وبزيادة ثالثها ورابعها فى نحو مرمريس بمعنى الميم الثانية والراء التى تليها واستدل بعضهم على زيادة الحاء الأولى فى صمحمح والميم الثانية فى مرمريس

(قوله قاله التفتازانى فى يطأ وأخواته) أى قال إن حذف الواو منها لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة فى الأصل والمراد بأخواته يطأ يدع ويذر

(فصل)

(قوله فتعريف الأصل غير جامع الخ) فيه قلب كما لا يخفى لأن تعريف الأصل غير مانع لأنه يدخل فيه ماليس منه وتعريف الزائد غير جامع لأنه يخرج منه بعض أفراده وعند التحقيق كل منهما غير جامع وغير مانع كما يظهر بالتأمل لأن ماورد على طرد أحدهما ورد على عكس الآخر وبالعكس (قوله ومرمريت للقفر) فى النسخة المصححة ضبط مرمريت بالثاء المثلثة وضبط القفر بالتاء المثناة ومقتضى صنيع القاموس أن مرمريت بالتاء المثناة وفسره بالداهية فهو مرادف لمرمريس ولم يذكر قفر بالتاء المثناة وإنما ذكر ثفر بالمثلثة وقال إنه السير فى مؤخر السرج وأنه بالتحريك وقد يسكن

بحذفهما فى التصغير حتى قالوا صميميم وصريرِيص ونقل عن الكوفيين فى صمحمح أن وزنه فعلل وأصله صمحمح أبدلوا الوسطى ميما (وأما الذى يماثل الفاء وحدها كقرقف) بقافين مفتوحتين بينهما راء ساكنة وهو الخمر (وسندس) وهو رقيق الديباج (أو) يماثل (العين المفصولة بأصل كدردد) بمهملات اسما لرجل ولم يجئ على فعلع بتكرير العين غيره (فأصلى) جواب وأما (وإذا بنى الرباعى من حرفين فإن لم يصح إسقاط ثالثه فالجميع أصل كسمسم) بكسر السينين المهملتين وزنه فعلل لأن أصالة الاثنين متحققة ولابد من ثالث مكمل للأصول وليس أحد الباقيين بأولى من الآخر فحكم بأصالتهما وحكى عن الخليل والكوفيين أن وزنه فعفل تكررت فاؤه وهو بعيد (وإن صح) إسقاط ثالثه (كلمه) فإنه يصح إسقاط ثالثه (و) يقال (لمه) وهو أمر من لمت بمعنى لممت (فقال الكوفيون ذلك الثالث) الصالح للسقوط (زائد مبدل من حرف يماثل الثانى) فأصل لملم على قولهم لمم فاستثقل توالى ثلاثة أمثال فأبدلوا من أحدها حرفا يماثل الفاء ورد بأنهم قالوا فى مصدره فعللة ولو كان مضاعفا فى الأصل لجاء على التفعيل (وقال الزجاج) من البصريين ذلك الثالث الصالح للسقوط (زائد غير مبدل من شىء وقال بقية البصريين أصل) واختار الشارح مذهب الكوفيين وقال إنه أولى من جعله ثنائيا مكررا موافقا فى المعنى للثلاثى المضاعف كما يقول البصريون فى أمثاله كقضقضت وكفكفت وكبكبت اه (والنوع الثانى) من نوعى الزائد وهو مازيد لغير تكرار (مختص بأحرف عشرة) جمعت فى كلمات مرارا وهى هم يتساءلون يا هول استنم اسلمنى وتاه هويت السمان أهوت سليمان سألتمونيها (وجمعها الناظم فى بيت واحد أربع مرات فقال:

هناء وتسليم تلا يوم أنسه • نهاية مسؤل أمان وتسهيل)

وينبغى أن يعدوا الشين المعجمة فى نحو أكرمتكش فى خطاب المؤنث فإن قالوا هذه مختصة بالوقف قلنا وهاء السكت كذلك وخصت هذه الأحرف بالزيادة دون غيرها لأن أولى ما زيد حروف المد واللين لأنها أخف الحروف وغيرها من الأحرف العشرة يرجع إليها فالهمزة بمجاورة الألف فى المخرج وتنقلب إلى حرف اللين عند التخفيف والهاء أيضا بمجاورة الألف فى المخرج والميم من مخرج الواو وهو الشفة وفيها غنة والنون فيها غنة تمتد فى الخيشوم امتداد الألف فى الحلق والتاء حرف مهموس أبدلت من الواو فى تجاه والسين حرف مهموس فيه صفير ويقرب مخرجه من مخرج الياء واللام وإن كانت حرفا مجهورا لكنها تشبه النون وقريبة من مخرجها وأسباب الزيادة سبعة الإلحاق نحو كوثر والدلالة على معنى كحرف المضارعة وإمكان النطق كهمزة الوصل وهاء السكت فى قه وبيان الحركة كسلطانيه والمد ككتاب والعوض كزنادقة والتكثير كقبعثرى قاله ابن عصفور ولها شروط (فتزاد الألف بشرط أن تصحب أكثر من أصلين) ولا تكون فى الأول لتعذر الابتداء بالساكن بل تكون ثانية (كضارب و) ثالثة نحو (عماد و) رابعة نحو (غضبى و) خامسة نحو (سلامى) بضم السين المهملة عظام صغار فى أصابع اليدين والرجلين وسادسة نحو قبعثرى وسابعة نحو بردرايا ويستثنى من ذلك إذ صحبت أكثر من أصلين من مضاعف الرباعى نحو ضوضى فإنها فيه بدل من أصل لا زائدة (بخلاف نحو قال وغزا) لأن الألف فيهما ليست زائدة لكونها لم تصحب أكثر من أصلين (وتزاد الواو والياء) أختها (بثلاثة شروط أحدها ما ذكر فى الألف) وهى أن تصحب أكثر من أصلين (والثانى أن لا تكون الكلمة) التى هما فيها (من باب ججسم) من الرباعى المضاعف (والثالث أن لا تتصدر الواو مطلقا) سواء كانت قبل أربعة أصول أم لا (ولا) تتصدر (الياء قبل أربعة أصول فى غير مضارع وذلك نحو صيرف وجوهر) فى زيادتهما ثانيتين (وقضيب وعجوز) فى زيادتهما ثالثتين (وحذرية وعرقوة) فى زيادتهما رابعتين والحذرية بكسر الحاء المهملة وسكون الذال المعجمة وكسر الراء قطعة من الأرض غليظة والعرقوة بفتح العين المهملة وسكون الراء وضم القاف الخشبة

(قوله حيث قالوا صميميم) أى بياء التصغير بين الميمين ثم جاء بعد الميم الثانية وفى بعض النسخ صميحح بحاءين بعد ياء التصغير وهو تحريف ناشئ عن الغفلة عن موضوع الكلام (قوله قلنا وهاء السكت كذلك) إنما قيد بالسكت مع أنها تزاد فيه وفى غيره لأنه أظهر فى غرضه من انتفاء زيادة السين التى لا تزاد إلا فيه لظهور الجامع بين الشين والهاء حينئذ وانظر هلا قال إنه ينبغى أن يعدوا الشين فيمن قال ما ذكر ولما ذكر فى الشافية ما تزاد فيه السين قال وعد سين الكسكسة غلط لاستلزامه شين الكشكشة (قوله فإنها بدل من أصل) هو الواو لأن الأصل ضوضو والضوضا الصياح

المعترضة على رأس الدلو (بخلاف نحو بيت وسوط) فإن الواو والياء فيهما لم يصحبا أكثر من أصلين (و) بخلاف نحو (يؤيؤ ووعوعة) فإنهما من باب سمسم واليؤيؤ بضم الياءين التحتانيتين بعدهما واو مهموزة اسم طائر ذي مخلب يشبه الباشق والوعوعة مصدر وعوع السبع بعينين مهملتين إذا صوت (وورنتل ويستعور) لتصدر الواو مطلقا والياء قبل أربعة أصول في غير مضارع والورنتل بفتح الواو والراء المهملة وسكون النون وفتح التاء المثناة فوق الشر وزعم قوم أن الواو فيه زائدة وهو ضعيف إذ لا نظير لذلك والصحيح أن الواو أصلية ولم يذكره الجوهري واختلف في لامه فقيل زائدة وإليه ذهب الفارسي وابن مالك وقيل أصلية وعلى القولين وزنه فعنلل إلا أن اللام الأخيرة على الأول زائدة وعلى الثاني أصلية وأما يستعور بمثناة تحتانية فسين مهملة فمثناة فوقانية فعين مهملة فواو فراء مهملة فوزنه فعللول كعضرفوط هذا هو الصحيح لأن الاشتقاق لم يدل على الزيادة في مثله إلا في المضارع نحو يدحرج وهو شجر يتسوك بعيدانه قاله المرادي وقال الجوهري اسم موضع عند حرة المدينة وكساء يجعل على عجز البعير واسم من أسماء الدواهي يقال ذهب في اليستعور أي في الباطل قاله الجاربردي (وتزاد الميم بثلاثة شروط أيضا وهي أن تتصدر ويتأخر عنها ثلاثة أصول فقط وأن لا تلزم في الاشتقاق وذلك نحو مسجد) لمكان السجود (ومنبج) بفتح الميم وسكون النون وكسر الباء الموحدة وبالجيم قال الجوهري اسم موضع (بخلاف نحو ضرغام) لعدم تصدر الميم (ومهد) لأنها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول والضرغام الأسد والمهد مهد الصبي (ومرزجوش) لأنها لم يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط بل أزيد من ذلك وهو بفتح الميم وسكون الراء وفتح الزاي وضم الجيم وفي آخره شين معجمة المردقوش بالميم والراء والدال المهملة والقاف وفي آخره شين معجمة بقلة طيبة الرائحة (ومرعز) بكسر الميم والعين المهملة وفي آخره زاي وهو ما لان من الصوف (فإنهم قالوا ثوب ممرعز فأثبتوها) أي الميم لزوما (في الاشتقاق) وهذا رد ابن مالك على سيبويه في قوله أن الميم فيه زائدة ويشترط لزيادة الميم أيضا أن لا تكون كلمتها رباعية موافقة من حرفين كمرمر ومهمه (وتزاد الهمزة المصدرة بالشرطين الأولين) وهما أن تتصدر وأن يتأخر عنها ثلاثة أصول فقط ولو قال بالشرط الثاني لكفى لأنه فرض الكلام في الهمزة المصدرة فشرط تصدير المصدر لغو (نحو أفكل) بفتح الهمزة والكاف وسكون الفاء بينهما وهي الرعدة يقال أخذه الأفكل إذا أخذته الرعدة (وأفضل) اسم تفضيل (بخلاف) همزة (نحو كنأبيل) بكاف مضمومة ونون مفتوحة فهمزة ساكنة فباء موحدة فياء مثناة تحت كخزعبيل اسم موضع باليمن لانتفاء التصدير (وأكل) لأن المتأخر عنها أصلان لا ثلاثة (وإصطبل) بقطع الهمزة المكسورة لأن المتأخر عنها أربعة أصول لا ثلاثة فإن إصطبل خماسي كجردحل (وتزاد) الهمزة (المتطرفة بشرطين وهما أن تسبقها ألف وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصلين) سواء فتح أوله أم كسر أم ضم فالأول (نحو حمراء) الثاني نحو (علباء) الثالث نحو (قرفصاء) فالهمزة في الأول والثاني سبقت بثلاثة أصول وفي الثالث بأربعة أصول (بخلاف) همزة (نحو ماء وشاء) فإن الألف قبلهما مسبوقة بأصل واحد (وبناء وأبناء) فإن الألف مسبوقة بأصلين لا بأكثر وبخلاف نحو نبأ وهو الخبر فإن الهمزة لم تسبق بألف (وتزاد النون متأخرة بالشرطين) المذكورين في الهمزة المتطرفة وهما أن يسبقها ألف وأن تسبق تلك الألف بأكثر من أصلين سواء في ذلك الاسم والصفة (نحو عثمان وغضبان) وتزاد متأخرة أيضا في المثنى والمجموع على حده وما حمل عليهما (بخلاف) نون (نحو أمان وسنان) فإن الألف فيهما سبقت بأصلين لا بأكثر منهما (وتزاد) النون (متوسطة بثلاثة شروط أن يكون توسطها بين أربعة بالسوية وأن تكون ساكنة وأن تكون غير مدغمة وذلك كغضنفر) وهو الأسد (وعقنقل) بعين مهملة وقافين وهو كثيب الرمل العظيم (وقرنفل) وهو نوع من العطر (وحبنطى) وهو القصير (وورنتل) وهو الشر (بخلاف)

(قوله كعضرفوط) هو ذكر العظاء وهو دويبة أكبر من الوزغة (قوله بجردحل) فسره الشارح في قول الموضح وللخماسي المجرد أربعة أبنية بعد قوله قرطعب بسطر واحد فقال وصيغة نحو جردحل للجمل الضخم وفي القاموس الجردحل بكسر الجيم البعير الضخم وفي شرح الجمل لابن جني أنه الجمل الغليظ (قوله فالهمزة في الأول الأظهر أن) يقول فالألف

(قوله كمدبس) هو الشديد من الإبل وغيرها (قوله عيثران) ضبط فى النسخة المصححة بالتاء المثناة والصواب أنه بالمثلثة (قوله وتزاد التاء فى التأنيث الخ) قال الدنوشرى وربما يفهم من اقتصاره على ما ذكر ومن اقتصار الشارح أن تاء ترجمان أصلية وهو أحد القولين قال فى القاموس الترجمان كعنفوان وزعفران وريهقان المفسر للسان وقد ترجمه وعنه والفعل يدل على أصالة التاء اهـ فوزنه فعللان وهو معرب وقيل عربى وزعم (٣٦٣) بعضهم أنه يجوز أن يكون مأخوذا من الرجم بالحجارة لأن المفسر يرمى بالخطاب كما يرمى بالحجارة

نون (عنبر) لأن قبلها حرفين وبعدها حرفان (و) نون (غرنيق) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون طير من طيور الماء طويل العنق فإنها متحركة لا ساكنة (و) نون (عجنس) بفتح العين المهملة والجيم وتشديد النون وفى آخره سين مهملة الجمل الضخم فإنها مدغمة تعارضت فيه زيادة النون مع زيادة التضعيف فغلب التضعيف لأنه أكثر وجعل وزنه فعلل كمدبس وقال أبو حيان والذى أذهب إليه أن النونين زائدتان ووزنه فعنل (وتزاد) النون (مصدرة فى المضارع) نحو نضرب وثانية نحو حنظل وثالثة نحو غضنفر ورابعة نحو رعشن وخامسة نحو سرحان وسادسة نحو زعفران وسابعة نحو عيثران وهو نبت طيب الرائحة (وتزاد التاء فى التأنيث كقائمة) وقامت (و) فى (المضارع كتقوم و) فى الماضى (المطاوع) من الثلاثى والرباعى (كتعلم) بتشديد اللام (وتدحرج و) فى (الاستفعال) نحو الاستخراج (و) فى (التفعل) نحو التكسر (و) فى (الافتعال) نحو الاقتدار وفى التفاعل كالتضارب (وفروعهن) من الفعل والوصف وفى التفعيل والتفعال نحو التسبيد والترداد دون فروعهما لأن فروعهما لا تاء فيها (وتزاد السين فى الاستفعال) كالاستخراج وفروعه (وأهمله الناظم) فى النظم (وابنه) فى شرحه (وزيادة الهاء واللام قليلة) فى الاستعمال فزيادة الهاء (كأمهات وإهراق و) زيادة اللام نحو (طيسل) بفتح الطاء المهملة وسكون الياء آخر الحروف وفتح السين المهملة للكثير بالمثلثة (بدليل سقوطها) أى الهاء (فى) المصدر نحو (الأمومة) وفى الجمع أيضا كقوله • فرجت الظلام بأماتكا • وقد غلب الأمهات فى العقلاء والأمات فى البهائم وقيل الأمهات جمع أمهة قال • أمهتى خندف والياس أبى • فالهاء زائدة فى المفرد والجمع ووزن أمهة فعلهة والهاء للتكثير أو الإلحاق عند من أثبت فعللا وجوز ابن السراج أصالتها فيكون وزن أمهة فعللة كأبهة وهى العظمة ويقويه حكاية الخليل فى كتاب العين تأمهت أما أى اتخذت أما ثم حذفت الهاء فبقى أما ووزنه فعل لكنه كتاب مضطرب وكان الفارسى يعرض عنه وفى الصحاح أمهات جمع أمهة أصل أم اهـ (و) سقوطها فى (الإراقة) مصدر أراق وبذلك يرد على المبرد فى دعواه عدم زيادة الهاء قالوا ولا جواب له عنه إلا دعوى الغلط عن قاله لأنه لما أبدل الهمزة فى هراق توهم أنها فاء فادخلت الهمزة عليها فأسكنت (و) سقوط اللام فى (الطيس) وهو العدد الكثير وكل ما على وجه الأرض من التراب والقمام أو هو خلق كثير النسل كالذباب والنمل والهوام قاله فى القاموس (وأما تمثيل الناظم) فى النظم (وابنه) فى الشرح (وكثير من النحويين للهاء بنحو لمه ولم يره و) تمثيلهم (للام بذلك وتلك) من أسماء الإشارة فى البعد تذكيرا وتأنيثا (فمردود) جواب أما (لأن كلا من هاء السكت) فى لمه (ولام البعد) فى ذلك وتلك (كلمة برأسها وليست جزءا من غيرها) ولا منزلة منزلة الجزء مما قبلها فلا يقال عليه وكذلك تاء التأنيث كلمة برأسها وليست جزءا من غيرها كقائمة وقد مثل بها (وما خلا من هذه القيود حكم بأصالته إلا إن قامت حجة) أى دليل (على الزيادة) وأدلتها تسعة أحدها سقوط الحرف من أصل كسقوط ألف ضارب من أصله وهو المصدر (فلذلك حكم بزيادة همزة شمأل) بفتح الشين المعجمة والهمزة وسكون الميم بينهما وهو ريح الشمال (واحبنطأ) بسكون الحاء المهملة وفتح الموحدة وسكون النون وفتح الطاء المهملة وبالهمزة فى

فحينئذ تكون تاؤه زائدة ويكون وزنه تفعلان وصرح هذا البعض بأن ضم تائه إتباع لضم جيمه وجوز بعضهم أن يكون مأخوذا من ترجيم الظن وهو القول بالظن يقال حديث مرجم أى مقول بالظن وأقول المعنى لا يشهد لذلك والقائل لذلك الزوزنى والبيهقى فليتأمل (قوله وقامت) فيه نظر لأن التاء فى قامت فى نية الانفصال ولم تنزل منزلة الجزء بخلاف التاء فى قائمة ولذا جعل الإعراب عليها (قوله وتزاد السين فى الاستفعال) ذكر ابن مالك فى إيجاز التعريف أنه لم تزد السين وحدها يعنى مجردة عن التاء إلا فى اسطاع ويسطيع قال المصنف ولمدع أن يدعى زيادتها فى ضغبوس وهو الصغير من القثاء ويستدل بقول العرب ضغبت المرأة إذا اشتهت الضغابيس فأسقطوا السين فى الاشتقاق وأظهر من ذلك زيادتها فى قدموس بمعنى قديم اهـ (قوله وابنه فى شرحه الخ) قال الدنوشرى قال شهاذة الحابى نسبة إهمال السين إلى ولد الناظم سبق قلم لأن كلامه فى موضعين كالتصريح فى زيادة السين (قوله بأماتكا) الشاهد فيه حيث لم يكن فيه هاء فدل على أنها زائدة وصدره • إذا الأمهات قبحن الوجوه • وأمهاتكم من قوله تعالى والله أخرجكم من بطون أمهاتكم قد قرأ حمزة بكسر أوله وكسر الميم المشددة وقرأ الكسائى بكسر الألف وفتح الميم وقرأ الباقون بضم الألف وفتح الميم (قوله وفتح الموحدة) مشكل فإنه مخالف لقوله تعالى فذروه فى سنبله فإنه بضم الباء اللهم إلا أن

آخره للإلحاق باحرنجم والحبنطى العظيم البطن (وميمي دلامص) بضم الدال وكسر الميم وبالصاد المهملة ملحق بعلابط (وابنم) وهو ابن والميم للمبالغة (ونون حنظل) بفتح الحاء المهملة والظاء المعجمة وبينهما نون ساكنة (وسنبل) بضم السين المهملة وسكون النون وفتح الموحدة (وتاءي ملكوت) بفتح الميم واللام (وعفريت) بكسر العين وسكون الفاء (وسيني قدموس) بضم القاف والميم وبينهما دال ساكنة وفي آخره سين مهملة العظيم وهو ملحق بعصفور وفي نسخة ابدال قدموس [illegible] (وأسطاع) بقطع الهمزة [illegible] الشمول بضم الشين مصدر شملت الريح [illegible] كذا في الصحاح (و) في (الحبط) بفتحتين راجع إلى احبنطأ وهو مبني على أنها لغة في اسم وزنه افعنلى وقيل هذا الوزن مقدر وإنما هو افعنلل كاحرنبى الديك إذا انتفش للقتال ثم انقلبت الألف همزة (و) في (الدلاصة) راجع إلى دلامص وهو الشيء البراق كدرع دلاص ويقال للدرع دلاص ودلمص ودلامص وأبو الحسن وأبو عثمان يريان أصالة الميم وأن ذوات الأربعة ليست من ذوات الثلاثة وفيها سبط لفظا [illegible] وهو أيضا دليل على الزيادة (و) في (البنوة) راجع إلى ابنم فهو ابن زيدت الميم (و) في (الملك) راجع إلى ملكوت قال في الصحاح والملكوت من الملك كالرهبوت من الرهبة (و) في (العفر بفتح أوله وهو التراب) راجع إلى عفريت بكسر العين (و) في (القدم) بكسر القاف وفتح الدال راجع إلى قدموس وكان حقه أن يقول وفي التقدم وفي كتاب الترقيص لمحمد بن المعلى الأزدي القدموس السيد المتقدم في قومه وجمعه قداميس وقال غيره القدموس ما تقدم وأشرف من أنف الجبل اه (و) في (الطاعة) راجع إلى أسطاع وأصله أطوع كأكرم نقلت حركة العين وهي الواو إلى فاء الكلمة وهي الطاء فانقلبت ألفا بعد أن كانت واوا متحركة فعوضوا من هذه الحركة السين هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين ويدل على أن أصله أطاع قولهم يسطيع بضم حرف المضارعة (وفي قولهم حنظلت الإبل إذا آذاها أكل الحنظل) راجع إلى حنظل (و) في قولهم (أسبل الزرع) راجع إلى سنبل (و) الدليل الثاني على الزيادة لزوم عدم النظير بتقدير الأصالة في تلك الكلمة التي ذلك الحرف منها كالتاء (حكم بزيادة النون في نرجس) بفتح النون وكسر الجيم نوع من الرياحين. فإن قيل هذه الكلمة أعجمية فكيف حكم بالزيادة. قلنا تكلمت بها العرب وتصرفوا فيها بالتثنية والجمع والتصغير وغير ذلك فأجروها مجرى العربي فلهذا حكمنا عليها بأن النون زائدة وكذا واو نوروز وياء إبراهيم [illegible] (وهندلع) بضم الهاء وسكون النون وفتح الدال وكسر اللام اسم بقلة (وتاءي) بالمثناة الفوقانية (تنضب) بفتح التاء المثناة فوق وسكون النون وضم الضاد المعجمة وهو ضرب من الشجر تألفه الحرباء ويروى بضم أوله وفتح ثالثه وبضمهما وقيل إن ضم التاء إتباع لضم النون نقله السخاوي في سفر السعادة (وتخيب) بضم التاء المثناة فوق والخاء المعجمة وكسر الياء المثناة تحت مع التشديد وفي آخره باء موحدة وهو الباطل يقال وقعوا في وادي تخيب أي باطل قاله الكسائي (لانتفاء فعلل) بفتح أوله وكسر ثالثه راجع لنرجس (وفعلل) بضم أوله وفتح ثالثه وكسر رابعه راجع لهندلع (وفعلل) بفتح أوله وضم ثالثه راجع لتنضب (وفعلل) بضم أوله وثانيه وكسر ثالثه مع التشديد راجع لتخيب قيل وفي ذكر هذا نظر لأنه منقول من الفعل كتعلم تنبيها على ذلك ومنعوه من الصرف والدليل الثالث سقوطه من فرع كسقوط ألف كتاب في جمعه على كتب والدليل الرابع سقوطه من أصل في لغة كسقوط ياء أيطل من أطل والإطل الخاصرة والدليل الخامس كون الحرف مع عدم الاشتقاق في موضع تلزم فيه زيادته مع الاشتقاق في نحو عفنقس بالفاء المكررة فإن النون فيه محكوم

يكون فتح الباء لغة اقتصر عليها الشارح (قوله وأسطاع) وقع في نسخة الشارح استطاع بالتاء بعد السين فقال إن قلت قدم أن السين تزاد في الاستفعال وفروعه وهذا منها قلت المراد بالاستفعال وفروعه ما كان السين فيه (٣٦٣) للطلب كالاستخراج واستخرج وهذا ليس كذلك اه ووجه السؤال أن الكلام مفروض فيما خلا من القيود المتقدمة والاستفعال لم يخل منها فتأمله (قوله هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين) اعترضه المبرد بأن العوض من الشيء إنما هو إذا كان معدوما والفتحة ههنا موجودة نقلت من العين إلى الفاء فلا معنى للتعويض بل فيه جمع بين العوض والمعوض وأجيب بأنه إنما وقع التعويض من ذهاب الحركة من العين لا من ذهاب الحركة بالكلية وذلك أنهم لما نقلوا الحركة من العين إلى الطاء الساكنة وقلبوا العين ألفا لحق الكلمة وهن وتغيير وصار معرضا للحذف إذا سكن ما بعده نحو أطع في الأمر فعوض السين من هذا القدر من الوهن وهو جواز لا وجوب ولهذا لم يعوضوا فيما كان مثله نحو أقام (قوله إتباع لضم النون) صوابه لضم الضاد (قوله قيل الخ) لعل وجه تضعيفه كما يشعر به الإتيان بقيل أنه لا يلزم من كونه منقولا من الفعل أن لا يستدل على زيادة يائه بدليل آخر وإن كان كونه منقولا من الفعل كافيا في الدلالة على زيادتها إذ هي فيه لا تكون إلا زائدة (قوله عفنقس) لم يذكر في الصحاح وإنما فيه في مادة عفقس بالفاء ثم القاف والعفنقس العسر الأخلاق وكذا في القاموس زيادة على ما يأتي

وبادتها مع أنه لا يعرف له اشتقاق لأن نونه في موضع لا تكون فيه مع الاشتقاق إلا زائدة نحو حجنفل من الجحفلة وهي لذى الحافر كالشفة للإنسان والحجنفل العظيم الشفة والدليل السادس كونه مع عدم الاشتقاق في موضع يكثر فيه زيادته مع الاشتقاق كالهمزة إذا وقعت أولا وبعدها ثلاثة أحرف نحو أفكل يحكم بزيادة همزته حملا على ماعرف اشتقاقه نحو أحمر والأفكل الرعدة والدليل السابع اختصاصه بموضع لا يقع فيه إلا حرف من حروف الزيادة كالنون في كنتأو لا بظلم اللحية وتاؤه مثناة ومثلثة في حنطأو العظيم البطن وطاؤه مهملة ومعجمة والدليل الثامن لزوم عدم النظير بتقدير أصالة تلك الكلمة في نظير الكلمة التي ذلك الحرف منها نحو تتفل على لغة من ضم التاء والفاء وهو ولد الثعلب فإن تاءه زائدة وإن لم يلزم من تقدير أصالتها عدم النظير فإنها لو جعلت أصلا كان وزنه فعللا نحو برثن وهو موجود ولكن يلزم عدم النظير في نظيرها أعني لغة الفتح فلما ثبت زيادة التاء في لغة الفتح حكم بزيادتها في لغة الضم أيضا إذ الأصل اتحاد المادة والدليل التاسع دلالة الحرف على معنى كحروف المضارعة

(فصل) (في زيادة همزة الوصل) سميت بذلك لأنه يتوصل بها إلى النطق بالساكن كما قاله الدلويين وقال تلميذه ابن الضائع سميت بذلك لسقوطها عند وصل الكلمة بما قبلها والإضافة تكون بأدنى ملابسة (وهي همزة سابقة) في أول الكلمة (موجودة في الابتداء مفقودة في الدرج ولا تكون في مضارع مطلقا) سواء كان ثلاثيا أم رباعيا مجردا أم مزيدا فيه لأن المضارع مبدوء بحرف المضارعة وهي متحركة أبدا فلم يحتج لهمزة الوصل (ولا) تكون (في حرف غير أل) عند سيبويه (ولا في) فعل (ماض الثلاثي) مجرد (كأمر وأخذ ولا رباعي) في العدد (كأكرم وأعطى) فالهمزة في ذلك كله همزة قطع (بل) تكون (في) الفعل (الخماسي) وهو مافيه زيادتان (كانطلق) واقتدر (والسداسي) وهو نوعان الثلاثي الذي فيه ثلاث زوائد (كاستخرج) والرباعي الذي فيه زيادتان كاحرنجم (وفي أمرهما) أي الخماسي والسداسي كانطلق واستخرج واحرنجم (و) في (أمر الثلاثي) الساكن ثاني مضارعه لفظا (كاضرب) بخلاف نحو هب وعد وقل مما ثاني مضارعه متحرك فلا يحتاج إلى همزة وصل (ولا) تكون (في اسم) لتحرك أوله (إلا في مصادر) الفعل (الخماسي والسداسي) تبعا لأفعالها وضابطها كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة أحرف فصاعدا ومجموع ذلك أحد عشر بناء الأول الانفعال (كالانطلاق) والثاني الافتعال كالاكتساب والثالث الافعلال كالاحمرار والرابع الافعيلال كالاحميرار (و) الخامس الاستفعال نحو (الاستخراج) والسادس الافعيعال كالاعشيشاب والسابع الافعوال كالاجلواذ والثامن الافعنلال كالاقعنساس والتاسع الافعنلاء كالاسلنقاء والعاشر الافعنلال كالاحرنجام والحادي عشر الافعلال كالاقشعرار (قالوا وفي عشرة أسماء محفوظة وهي اسم) وأصله عند البصريين سمو وعند الكوفيين وسم حذفت لامه على الأول وفاؤه على الثاني وعوض منها الهمزة (واست) وهو الدبر وأصله سته بفتح أوله وثانيه كجمل وفيه ثلاث لغات است وسه وست (وابن) بحذف اللام ثم قيل هي ياء من بنيت لأن الابن يبنى على الأب كبناء الحائط على الأس وقيل واو وهو الصحيح لأن جميع الأسماء المحذوفة اللام المعوض عنها الهمزة لامها واو إلا استا فكان الحمل على الأعم أولى وأما الاستدلال بالبنوة فردود بقولهم الفتوة ولام فتى ياء ووزن ابن فعل بفتحتين (وابنم) بمعنى ابن والميم زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الأزرق وليست هي بدلا من لام الكلمة وإلا لكانت اللام في حكم الثابتة فلا يحتاج إلى همزة وصل واتبع نونه ميمه في الإعراب (وابنة) هي ابن بزيادة الهاء فلا حاجة إلى الإعادة (وامرؤ) اسم تام لم يحذف منه شيء إلا أنه لما كان يجوز تخفيف همزته بنقل حركتها إلى الساكن قبلها مع الألف واللام نحو المرو أعلوه لذلك ولكثرة الاستعمال (وامرأة) هي امرؤ بزيادة الهاء (واثنان واثنتان)

(قوله والعاشر الافعنلال) لايخفى أنه مكرر مع الثامن فكان ينبغي الاقتصار على العاشر ويمثل له بالاحرنجام ثم يقول المقعنسس ملحق باحرنجم أو ألحق به الاقعنساس لاجتماعهما في الوزن ولذلك لم يدغم فيه المثلان (قوله وفي عشرة أسماء) إنما نسبه اليهم توطئة لما يذكره من قوله وينبغي الخ (قوله وأصله عند البصريين سمو) أي خفف بحذف عجزه وتسكين أوله ولما سكن أوله اجتلبت همزة الوصل وزيادتها لاتفاق التخفيف بحذف اللام لسقوط الهمزة في الدرج وذلك كاف في التخفيف (قوله واست) الهمزة في است بدل من لام الكلمة وهي الهاء والدليل على أن أصلها سته تصغيرها على ستيهة وجمعها على استاه فمن حذف الهاء منها سكن أولها كما في اسم ثم أتى بالألف ليتوصل به إلى النطق بالساكن وحذف الهاء ليس بأصل لأنه حرف صحيح لكنه شبه بحروف المد واللين ومن حذف التاء وهي العين لم يجلب ألف الوصل ولم يسكن السين وقد حمل على الهاء في الحذف لتقاربهما في المخرج في قولهم حر ألا ترى أنهم يقولون أحراح (قوله إلا أنه لما كان الخ) معناه كما قال بعض الأفاضل من مشايخنا أن لفظ المرء بالألف واللام يجوز فيه نقل حركة همزته إلى ماقبلها وهو الراء فيقال المرو والمرا والمري

أصلهما ليان وثنيتان بكملان وهمزتان بدليل قولهم في النسبة لنوي بفتحتين حذفت اللام وأسكن الثاء وجيء بهمزة الوصل (وأيمن المخصوص بالقسم) وهو اسم مفرد مشتق من اليمن وهو البركة وهمزته همزة وصل عند البصريين وعند الكوفيين جمع يمين وهمزته همزة قطع والحاصل أن بعض هذه الهمزات عوض عن لام هي واو وذلك في ابن وابنة وابنم وبعضها عن لام هي ياء وذلك في اثنين واثنتين وبعضها عن لام صحيحة هي هاء وذلك في است وبعضها من حذف متوهم وذلك في امرئ وامرأة وبعضها من حذف واقع أحيانا وذلك في ايمن (وينبغي أن يزيدوا أل الموصولة) بالصفة كالضارب والمضروب (وايم لغة في ايمن فإن قالوا) في ايم (هي ايمن حذفت اللام قلنا وابنم هو ابن فزيدت الميم) فما كان جوابهم فهو جوابنا ولهم أن يتخلصوا بالفرق بأن ابنما حدث له بزيادة الميم إتباع النون الميم في حركاتها بحسب العوامل فصار كالكلمة الأصلية حتى ذهب الكوفيون إلى أنه معرب من مكانين بخلاف ايم لغة في ايمن فإنه لم يصر بهذه المثابة ثم لا خصوصية للمعارضة بذكر ابنم فإن مؤنثات هذه الأسماء مذكراتها بزيادة التاء وحينئذ نظرا إلى لغات الكلمة فكان ينبغي أن يقول وام لغة في ال عند طيء فإنهم يبدلون لام التعريف ميما فيقولون في الرجل امرجل وإنما المرجع إلى الضابط وهو أن كل همزة تثبت في التصغير فهي همزة قطع وإلا فهي همزة وصل وإنما تركوا ال الموصولة للخلاف في اسميتها ولشبهها بأل المعرفة صورة (مسألة) اختلف في أصل همزة الوصل هل هو السكون أو الحركة والأول مذهب الفارسي واختاره الشلوبين والثاني مذهب سيبويه وهو الظاهر لوجوب التحريك في كل حرف يبتدأ به كلام الابتداء وعلى هذا فأصل حركة الهمزة الكسرة كما في اضرب واذهب وإنما ضمت في نحو اخرج كراهية الخروج من كسر إلى ضم وعلى الأول دخلت بحركة ما قبل الآخر فكسرت في اضرب وضمت في اخرج وامتنع أن تفتح في اذهب للإلباس بالمضارع حالة الوقف فكسرت لأنه أخف من الضم ويتحصل (لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها) في الاسم والفعل والحرف (سبع حالات) الأولى (وجوب الفتح في المبدوء بها أل) كالرجل لكثرة الاستعمال (و) الثانية (وجوب الضم في نحو انطلق واستخرج) حال كونهما (مبنيين للمفعول وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو اقتل اكتب) كراهية الخروج من الكسر إلى الضم لأن الحاجز الساكن غير حصين وربما كسرت قبل الضمة الأصلية حكاه ابن جني في المنصف عن بعض العرب ووجهه أنه الأصل ولم تلتق الكسرة والضمة لفصل الساكن بينهما والوجهان مرجعهما الاعتداد بالساكن وعدم الاعتداد به (بخلاف امشوا اقضوا) فإن الهمزة فيهما مكسورة لأن عينهما في الأصل مكسورة وإنما ضمت لمناسبة الواو والأصل امشيوا اقضيوا أسكنت الياء للاستثقال ثم حذفت لالتقاء الساكنين وضمت العين لمجانسة الواو والتسلم من القلب ياء وإن شئت قلت استثقلت الضمة على الياء فنقلت منها إلى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها وحذفت لالتقاء الساكنين فالضمة على الإعلال الأول مجتلبة وعلى الثاني منقولة (و) الثالثة (رجحان الضم على الكسر فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة من نحو اغزي) بضم الهمزة راجحا وبكسرها مرجوحا (قاله ابن الناظم) في الشرح تبعا لأبيه في الكافية وشرحها ونصه فإن زالت الضمة اللازمة من اللفظ لاتصال عينها بياء المؤنثة نحو اغزي جاز في الهمزة وجهان أجودهما الضم لأن الأصل اغزوي اه فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت ثم حذفت الواو لالتقاء الساكنين فالضم نظرا إلى أن الضمة الأصلية مقدرة لأن المقدر كالموجود والكسر نظرا إلى الحالة الراهنة ومرجع الوجهين إلى الاعتداد بالعارض وعدمه ولم يجز هذان الوجهان في امشوا لأن الأصل كسر الهمزة وقد عضد بأصل الكسر فألغي العارض لمعارضة أصلين ولا كذلك اغزي لأن هذا العارض داع لأصل هو الكسر فجاز الاعتداد به دون الضم في امشوا (وفي تكملة

بإبدال همزة الساكنة من جنس ما قبلها جاز إعلال لفظ امرئ بإسكان ميمه واجتلاب همزة الوصل توصلا إلى النطق بالساكن لأن الإعلال يأنس بالإعلال والضمير المنصوب في أعلوه عائد إلى امرئ والإشارة في قوله لذلك إلى تخفيف همزته الخ وقوله ولكثرة الاستعمال علة ثانية لإعلال لفظ امرئ ومعنى ذلك أنه لما كثر دور ذلك على الألسن كثرت صيغه فيصير المتكلم في فسحة إن شاء نطق بالمرء وإن شاء نطق بامرئ وإن شاء نطق بمخففات المرء فليتأمل

أبي علي الفارسي (أنه يجب إشمام ما قبل يا المخاطبة) تنبيها على الضم الأصل (وإخلاص ضم الهمزة) من غير إشمام (وفي التسهيل) لابن مالك (أن همزة الوصل) يعني في اختير وانقيد (تشم قبل الضمة المشمة) يعني إذا أشممت الثالث أشممت الهمزة وإلا فلا فيه مخالفة لكلام أبي علي من وجهين وجوب الإشمام وإخلاص ضم الهمزة (و) الرابعة (رجحان الفتح على الكسر في ايمن وايم) لثقل الخروج من كسر الهمزة إلى ياء ثم إلى ضم الميم ثم ضم النون (و) الخامسة (رجحان الكسر على الضم في كلمة اسم) لأن الكسر أخف من الضم لأنه إعمال عضلة واحدة والضم إعمال عضلتين (و) السادسة (جواز الضم والكسر والإشمام في نحو اختار وانقاد) حال كونهما (مبنيين للمفعول) فالضم في اختور وانقود والكسرة والإشمام في اختير وانقيد (و) السابعة (وجوب الكسر فيما بقي) من الأسماء العشرة والمصادر والأفعال (و) الكسر هو الأصل (مسئلة) لا تحذف همزة الوصل المفتوحة في ال وايمن وايم (إذا دخل عليها همزة الاستفهام كما حذفت) همزة الوصل (المكسورة في نحو أتخذناهم سخريا) في قراءة أبي عمرو والأخوين (و) في نحو (أستغفرت لهم) في قراءة الجميع (و) الكسر (هو الأصل) والأصل أاتخذناهم أاستغفرت لهم بهمزة مفتوحة للاستفهام فمكسورة للوصل فحذفت همزة الوصل للاستغناء عنها بهمزة الاستفهام (و) كما حذفت المضمومة في نحو اضطر الرجل الأصل اضطر بهمزة مضمومة فلما دخلت همزة الاستفهام حذفت وترك مقتضى القياس في المفتوحة (لئلا يلتبس الاستفهام بالخبر ولا تحقق لأن همزة الوصل لا تثبت في الدرج إلا في الضرورة كقوله

ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة) ❊ على حدثان الدهر مني ومن جمل

فأثبت همزة اثنين ضرورة (بل الوجه أن تبدل ألفا) قال الخضراوي لم يذكر أبو علي وجماعة غير البدل ولم يقر أحد بخلافه ولا جاء في كلامهم (وقد تسهل) بين الهمزة والألف (مع القصر) وهو القياس لأن الإبدال شأن الساكنة وقال ابن الباذش التسهيل هذا فيما ذكر أصحاب سيبويه بالبدل ونقل الشلوبين عن أبي عمرو أن هذه ألف اجتلبت للفرق كألف اضربنان وأنه خطأ من قال إنها مبدلة من الهمزة لأنها ليست همزة قطع وأجاب الشلوبين بأنها قد أشبهت همزة القطع من وجوه فلا بعد في ثبوتها وتغيير صورتها بإبدالها للفرق بين الخبر والاستخبار وهو أولى من اجتلاب همزة أجنبية واحتج بأنه قد جمع بينها وبين ساكن في نحو آلحسن عندك فلولا الالتفات إلى حركتها الأصلية لم يجز بخلاف ألف اضربنان ولا فرق في ذلك بين همزة ال وهمزة ايمن (تقول آلحسن عندك وآيمن الله يمينك بالمد على الإبدال راجحا وبالتسهيل مرجوحا ومنه) أي من التسهيل (قوله

أألحق إن دار الرباب تباعدت) ❊ أو انبت حبل أن قلبك طائر

بتسهيل الهمزة الثانية من الحق وإن شرطية وجوابها محذوف وأن قلبك طائر خبر الحق (وقد قرئ بهما) أي بالمد والتسهيل (في نحو آلذكرين آلآن) في السبع

(هذا باب الإبدال)

بكسر الهمزة مصدر أبدل وهو في الاصطلاح جعل حرف مكان حرف آخر مطلقا فخرج بقيد المكان العوض فإنه قد يكون في غير مكان المعوض منه كتاء عدة وهمزة ابن وبقيد الإطلاق القلب فإنه مختص بحروف العلة (الأحرف التي تبدل من غيرها) أربعة أقسام ما يبدل إبدالا شائعا للإدغام وهو جميع الحروف إلا الألف وما يبدل إبدالا نادرا وهو ستة أحرف وهي الحاء والخاء والعين المهملة والقاف والضاد والذال المعجمتان كقولهم في وكنة وهو بيت القطا في الجبل وقنة وفي أخ أخن وفي ربع ربح وفي خطر عطر وفي جلد جضد وفي تلعثم تلعذم وما يبدل (إبدالا شائعا لغير إدغام) وهو قسمان ما هو

(قوله وهو أولى من اجتلاب همزة) لو قال ألف كان أظهر وأوفق لما سلف عن أبي عمرو
(هذا باب الإبدال)
(قوله فإنه قد يكون في غير مكان المعوض منه) فهو أعم مطلقا من الإبدال
قوله فإنه مختص بحروف العلة) فهو أخص مطلقا من الإبدال والعوض
(قوله وما يبدل إبدالا نادرا) أي لغير إدغام لكن ما عدا هذه الستة والتسعة هل تبدل من مبدل من غير شياع وندور

غير ضروري في التصريف، وهو اثنان وعشرون حرفاً يجمعها جَدٌّ، قولك جُدَّ صُرِفَ شكسٌ آمنٌ على ثوبِ عزته وما هو ضروري في التصريف وهو (تسعة يجمعها) جمعها قولك (هدأت موطيا) وهي الهاء والدال المهملة والهمزة والتاء المثناة من فوق والميم والواو والطاء المهملة والياء المثناة تحت والألف (وخرج بقولنا شائعاً) ما أبدل نادراً (نحو قولهم في أصيلان تصغير أصيل على غير قياس) كما بحثه في شرح الهادي وذكر أن كلام سيبويه يدل عليه وقال ابن السيد كأنه تصغير أصلان وهو عكس قياس المصغر لأن حكم الجمع إذا صغر أن يصغر على لفظ واحده وهذا جاء مصغراً على لفظ جمعه وفي الصحاح الأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب وجمعه أُصُل وآصال وأصائل ويجمع أيضاً على أصلان مثل بعير وبعران ثم صغروا الجمع فقالوا أصيلان ثم أبدلوا من النون لاماً فقالوا أصيلال اهـ فهذان الدليلان قد تقابلا لتصغير المرجح وصليه أولى من وجه لأن الحمل على تصغير المفرد شذوذاً أولى من الحمل على تصغير الجمع شذوذاً لكثرته كنفير بأن تصغير مغرب وعشية بأن تصغير عشية ونحو هما وصغيرهما أولى من وجه آخر لسلامته من دعوى الزيادة التي الأصل عدمها (وفي اضطجع) إذا نام على جنبه (وفي نحو علي) بتشديد الياء علماً (في الوقف) أو ما جرى مجراه (أصيلال) بإبدال اللام من النون لقرب المخرج وكان الفراء يقول أصيلال تصغير آصال وجعله من زيادة اللام وهو ضعيف عند الأئمة لو جاز ذلك على الأصل لقالوا أريصال وشبهه بدهر وأدهر ثم قالوا دهارير وزعم أنهم أرادوا أداهير (والطجع) بإبدال اللام من الضاد (وعلج) بإبدال الجيم من الياء المشددة لاشتراكهما في المخرج لكونهما من وسط اللسان واشتراكهما في الجهر وإنما اختص ذلك بالوقف لأنه يريدها خفاء (قال) النابغة:

(وقفت فيها أصيلالاً أسائلها) • أعيت جواباً وما بالربع من أحد

والمعنى وقفت بدار الحبيبة أحياناً وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن الجواب وما بها من أحد يجيبني (وقال) منظور بن أمية الأسدي في ذئب:

لما رأى أن لا دعه ولا شبع • (مال إلى أرطاة حقف فالطجع)

والدعة سعة العيش والهاء عوض عن الواو والأرطاة شجرة من شجر الرمل والحقف المعوج من الرمل والجمع حقاف وأحقاف فالطجع قال المازني بعض العرب يكره الجمع بين حرفين مطبقين ويبدل مكان الضاد أقرب الحروف إليها وهي اللام (وقال) أعرابي من البادية:

(خالي عويف وأبو علج) • المطعمان اللحم بالعشج

يريد أبو علي والعشي فأبدل الجيم من الياء المشددة وهذا من إجراء الوصل مجرى الوقف قاله السيد في شرح الشافية (وتسمى هذه اللغة عجعجة قضاعة) قال الجوهري وعجعجة في قضاعة يحولون الياء جيماً مع العين يقولون هذا راعج خرج معج أي هذا راعي خرج معي اهـ وقد يحولون الياء جيماً وإن لم تجتمع مع العين قال أبو عمرو قلت لرجل من بني حنظلة ممن أنت فقال فقيمج فقلت من أيهم فقال مرج يريد فقيمي ومري وقد تبدل من الياء المخففة حملاً على المشددة كقوله:

لاهم إن كنت قبلت حجتج • فلا يزال شاحج يأتيك بج • أقمر نهات ينزي وفرتج

يريد اللهم إن كنت قبلت حجتي فلا يزال يأتي بي شاحج هذه صفته والشاحج بمعجمة فمهملة فجيم من شحيج البغل أي صوت والأقمر الأبيض والنهات النهاق وينزي يحرك ووفرتج أي وفرتي وهي الشعر إلى شحمة الأذن (ومعنى هدأت سكنت) من السكون ضد الحركة قال يعقوب أهدأت الصبي إذا جعلت تضرب عليه رويداً لينام (وموطيا) حال من التاء في هدأت وهو اسم فاعل (من أوطأته جعلته وطيئاً) إلا أنك خففت همزته بإبدالها ياء لانفتاحها وانكسار ما قبلها (فالياء فيه بدل من الهمزة وذكره الهاء) في النظم

(قوله يجمعها جَدُّ قولك الخ) ضبط في نسخة صحيحة من التسهيل بكسر اللام والجيم من الجد وبناء صرف للمجهول وشكس بفتح الشين وسكون الكاف وعلى بالنصب وثوب بالجر وكذا عزته وحينئذ فاللام في لجد جارة والجار والمجرور متعلق بصرف والشكس الخلق وآمن اسم فاعل أمن وعلى مفعوله وهو مضاف وثوب مضاف إليه وعزته مضاف إليه والمعنى صرف شكس موصوف بأنه آمن على ثوب عزته وهو كناية عن تغير حاله لأجل الجد أي الاجتهاد لأن مقتضى الاجتهاد عدم أمن ما ذكر وضبط هذا التركيب في النسخة المصححة بتصحيح الشارح على وجه يؤدي إلى إهمال معناه (قوله تسعة يجمعها الخ) لا يخفى أن هذه الحروف التسعة بعض الاثنين وعشرين المتقدمة فيلزم أن يكون إبدالها ضرورياً وغير ضروري وذلك تناقض فما أحسن قول التسهيل يجمع حروف البدل الشائع لجد الخ والضروري في التصريف هجاء طويت دائماً (قوله كأنه تصغير أصلان) أي بضم الهمزة وسكون الصاد جمع أصيل كبعير وبعران كما سيأتي عن الصحاح ويدل على أنه جمع قوله وهو عكس قياس الخ)

(زيادة على ما فى التسهيل إذ جمعها فيه فى) هجاء قولك (طويت دائما) وفيه مناقشة من ثلاثة أوجه إسقاط الهاء كاسم وتكرار الألف وإعمال الماضى فى دائما وهو مثل أبداه قاله الموضح فى الحواشى (ثم إنه) لما ذكر الهاء (لم يتكلم هنا) أى فى باب الإبدال (عليها مع عده إياها) فيه (ووجهه) أى وجه عدم تكلمه عليها هنا (أن إبدالها من غيرها إنما يطرد فى الوقف على نحو رحمة ونعمة وذلك مذكور فى باب الوقف) فاستغنى به (وأما إبدالها من غير التاء فمسموع) لا يقاس عليه (كقولهم) فى إياك (هياك و) فى لأنك قائم (لهنك قائم و) فى أرقت الماء (هرقت الماء و) فى أردت الشىء (هردت الشىء و) فى أرحت الدابة (هرحت الدابة) فأبدلوا فى الجميع الهاء من الهمزة لاتفاقهما مخرجا لأنهما من أقصى الحلق.

(فصل فى إبدال الهمزة) (تبدل من الواو والياء) وجوبا (فى أربع مسائل إحداها أن تتطرف إحداهما) وهى لام أو زائدة للإلحاق (بعد ألف زائدة) سواء كسر أول الكلمة أم فتح أم ضم (نحو كساء وسماء ودعاء) فالهمزة فيهن مبدلة عن واو والأصل كساو وسماو ودعاو (ونحو بناء وظباء وفناء) فالهمزة فيهن مبدلة عن ياء والأصل بناى وظباى وفناى فأبدلت الواو والياء همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة على أحد القولين وقيل إن الواو والياء أبدلتا ألفين لتحركهما ووقوعهما بعد فتحة لم يحجز بينها إلا ساكن غير حصين مع أنهما فى مظنة التغيير وهو الطرف فقلبتا ألفين فاجتمع ساكنان فوجب إما الحذف أو التحريك لا سبيل إلى الحذف لأنه يفوت المد فيهن إن حذفت الأولى ويفوت لام الكلمة إن حذفت الثانية ولما امتنع الحذف الثانى تعين التحريك وكانت الثانية أولى لأربعة أوجه أحدها أن تحريك الأولى يفوت حكمها وهو المد الثانى أن التغيير فى الآخر أولى الثالث أن حرف الإعراب محرك تقديرا فلا بعد فى تحريكه لفظا الرابع أن فى تحريكه تحصيلا لظهور الإعراب الذى يحصل به الفرق بين المعانى ونحو علباء وقوباء فالهمزة فيهما مبدلة من ياء زائدة للإلحاق بقرطاس وقرناس (بخلاف نحو قاول وبايع و) نحو (إداوة وهداية) لأن الواو والياء لم يتطرفا فيهن أما الأوليان فلوقوعهما عينا وأما الأخيريان فلأن كلتيهما بنيت على تاء التأنيث بخلاف التأنيث العارض فإنه لا يمنع الإبدال كبناءة وبناء (و) بخلاف (نحو غزو وظبى) لعدم تقدم الألف عليهما (و) بخلاف (نحو واو) اسم الحرف (وآى) جمع آية لأصالة الألف فيهما أما واو فوزنه فعل بفتحتين وفى كون عينه ياء أو واوا قولان الأول لأبى على والثانى لأبى الحسن وعلى القولين فالألف منقلبة عن أصل وأما آى فأصله أيى بفتحتين فقلبت الياء الأولى ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (و) الواو والياء (المشاركهما فى ذلك) الحكم (الألف) فإنها إذا تطرفت بعد ألف زائدة أبدلت همزة وذلك (فى نحو حمراء فإن أصلها حمرى) بألف مقصورة (كسكرى فزيدت ألف قبل الآخر للمد كألف كتاب وغلام) فالتقى ألفان لا يمكن النطق بهما (فأبدلت) الألف (الثانية همزة) لأنها من مخرج الألف وظهرت الحركة التى كانت مقدرة فيها المسألة (الثانية) من إبدال الهمزة من الواو والياء (أن تقع إحداهما عينا لاسم فاعل فعل أعلت فيه) أى فى الفعل (نحو قائل وبائع) أصلهما قاول وبايع ولكنهم أعلوهما حملا على الفعل فكما قالوا قال وباع فقلبوا عينيهما ألفا كذلك قلبوا عين اسم فاعلهما ألفا لوقوعها متحركة بعد فتحة مفصولة بحاجز غير حصين ثم قلبوا الألف همزة على حد القلب فى كساء هذا قول الأكثرين وقال المبرد دخلت ألف فاعل على ألف قال وباع ونحوهما فالتقى ألفان ولا يمكن الحذف للإلباس فوجب تحريك إحداهما وكانت العين لأن أصلها الحركة والألف إذ تحركت صارت همزة وتكتب ياء على حكم التخفيف ولا تنقط قاله المرادى (بخلاف نحو عين فهو عاين وعور فهو عاور) لأن العين لما صحت فى

(قوله كقولهم فى إياك هياك) وقالوا أيضا فى هماء هما ؤماء يريدون إن فعلت فعلت وتبدل الهاء من الواو كما فى قول امرئ القيس: وقد رابنى قولها ياهناه ۞ ويحك ألحقت شرا بشر

فهناه فعال من هنو وأصلها هناو فأبدلت الهاء من الواو وهذا هو الصحيح فيها

{ فصل }

(قوله فى إبدال الهمزة) أى من غيرها وليس المراد إنما هى المبدلة بغيرها (قوله ونحو بناء الخ) قياس ما قبله أن يكون بناء بكسر الباء وظباء بضم الظاء بمعنى السيوف وفناء بفتح الفاء بمعنى الموت لكن ضبط فى النسخة المصححة بخطه الأخيران بكسر أولها فالظباء جمع ظبى وهو الغزال والفناء المكان رحبته ولا يظهر وجه هذا الضبط (قوله هذا قول الأكثرين) ينظر هل قال الأكثرون بذلك فى مسئلة كساء وسماء الخ (قوله وقال المبرد الخ) قال المرادى نقلا عن المبرد أدخلت ألف فاعل قبل الألف المنقلبة فى قال وباع وأشباههما الخ وهو أحسن من نقل الشارح فليتأمل (قوله ولا تنقط الخ) الظاهر أنها لا تنقط فى المسائل الآتية أيضا فلينظر ثم رأيت فى كلام المرادى ما يدل على أنها لا تنقط إلا إذا كان إبدال الهمزة إليها قياسيا نحو بير فليتأمل (قوله عين) بكسر الياء قال فى الصحاح وعنت الرجل أصبته بعينى فأنا عاين وهو معين على النقص ومعيون على التمام قال الشاعر فى التمام:

قد كان قومك يحسبونك سيدا ۞ وإخال أنك سيد معيون

الفعل خوف الإلباس بعان وعار صحت في اسم الفاعل وما ذكره تبعا لغيره من أن اسم الفاعل فرع الفعل في الإعلال والتصحيح مشكل من وجهين أحدهما أن اسم الفاعل قد يدخله الإعلال ولم يكن له فعل أصلا كجائز بالجيم والزاي وهو البستان وجائزة مؤنثة وهي الخشبة في وسط السقف فإن ادعوا أنهما نقلا من أسماء الفاعلين فقد كثروا النقل في أسماء الأجناس وهو قليل بل قيل ممنوع والوجه الثاني أن الصحيح أن الوصف فرع عن المصدر لا عن الفعل المسئلة (الثالثة) من إبدال الهمزة من الواو والياء (أن تقع إحداهما بعد ألف مفاعل وقد كانت) إحداهما (مدة زائدة في الواحد نحو) عجوز و (عجائز و) صحيفة و (صحائف) وسيأتي توجيهه (بخلاف قسور) وهو الأسد (وقساور) لأن الواو ليست بمدة (ومعيشة ومعايش) لأن المدة في الواحدة أصلية فلا تبدل لأن أصلها الحركة لكونها عين الكلمة فإذا وقعت بعد ألف مفاعل تحركت بحركتها فتعاصت عن الإبدال (وشذ مصيبة ومصائب ومنارة ومنائر) بالإبدال مع أن المدة في الواحد أصلية لأنها عين الكلمة والذي سهل إبدالها همزة شبه الأصل الزائد (ويشارك الواو والياء في هذه المسئلة) وهي مسئلة الجمع (الألف) فتبدل همزة (نحو قلادة وقلائد ورسالة ورسائل) وذلك لما جمعت قلادة ورسالة على مفاعل وقعت ألف الجمع ثالثة ووقع بعدها ألف قلادة ورسالة فاجتمع ألفان فلم يكن بد من حذف إحدى الألفين أو تحريكها فلو حذفوا الألف الأولى فاتت الدلالة على الجمع ولو حذفوا الثانية لتغير بناء الجمع لأن هذا الجمع لابد أن يكون بعد ألفه حرف مكسور بينها وبين حرف الإعراب لتكون كفاعل فلم يبق إلا حركة الألف الثانية بالكسر لتكون كعين مفاعل فلما حركت انقلبت همزة ثم شبهت واو عجوز وياء صحيفة بألف قلادة ورسالة لأن قبلهما حركة من جنسهما وهما ساكنان لجريا مجرى الألف هذا تعليل ابن جني وقال الخليل إنما همزت الألف والياء والواو في رسائل وصحائف وعجائز لأن حروف اللين فيهن ليس أصلهن الحركة وإنما هي حروف مبنية لا تدخلها الحركات فلما وقعن بعد الألف همزن ولم يظهرن إذ كن لا أصل لهن في الحركة اهـ المسئلة (الرابعة) مما تبدل فيه الهمزة من الواو والياء (أن تقع إحداهما ثاني حرفين لينين بينهما ألف مفاعل سواء كان اللينان ياءين كنيائف جمع نيف) وهو الزيادة على العقد وهو من ناف ينيف وقول الشاطبي وأصله نيوف كهين مبني على أنه من ناف ينوف وتقدم في العدد بيانه (أو واوين كأوائل جمع أول أو مختلفين) بأن تكون إحداهما ياء والأخرى واوا (كسيائد جمع سيد إذ أصله سيود) اجتمع فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وصوائد جمع صائد فأبدل ما بعد ألف الجمع همزة في الأمثلة الأربعة استثقالا لتوالي ثلاث لينات متصلة بالطرف (وأما قوله) وهو جندل ابن المثنى الطهوي :

حتى عظامي وأراه ثائرى (وكحل العينين بالعواور)

بغير إبدال (فأصله بالعواوير) بياء مثناة تحتانية قبل الراء (لأنه جمع عوار) بضم العين وتشديد الواو (وهو الرمد) الشديد (فهو مفاعيل كطواويس لا مفاعل) كمساجد (فلذلك صح) فيه الواو لبعده من الطرف ثم حذفت الياء وبقي التصحيح بحاله لأن حذف الياء عارض والاعتبار بالأصل لأن المحذوف في

(قوله خوف الإلباس بعان) قال في الصحاح ورجل عيان للراعان عليها فلان بعين عيانة أي صار لهم عينا فعان في كلام الشارح بهذا المعنى (قوله أحدهما أن اسم الفاعل الخ) قد يمنع كون ما ذكره اسم فاعل اللهم إلا أن يقال إنه منقول عن اسم الفاعل وهو مشكل بما ذكره وقوله وجائزة مؤنثة فيه نظر بل هي مؤنثة لا مؤنثه فتأمل وعبارة المرادي تنبيهات الأول هذا الإبدال جار فيما كان على فاعل أو فاعلة ولم يكن اسم فاعل كقولهم جائز وهو البستان قال : صعدة نابتة في حائر ۞ أينما الريح تميلها تمل وقولهم جائزة وهي خشبة تحمل في وسط السقف اهـ . فإن قلت لأي معنى لم يقل في أفراد المسئلة الثالثة من نحو عجوز وصحيفة أن الواو والياء قلبتا ألفا ثم قلبتا همزة كما قيل بذلك في نحو كساء تأمل . قلت لأنهما لا حظ لهما في الحركة فلم يوجد شرط قلبهما ألفا كما يعلم من قول الشارح وقال الخليل الخ (قوله فرع عن المصدر) هذا اشتباه إذ فرعيته عنه إنما هي بحسب الاشتقاق وأما بحسب الإعلال فالأمر بالعكس كما صرح به علماء الصرف وإليه أشار الشارح سابقا حملا على الفعل (قوله بعد ألف مفاعل) المراد أن تقع إحداهما في موضع العين من مفاعل (قوله وكحل العينين الخ) قال الإمام العيني في شرح الشواهد وصدره : حرك إن تقاربت أبا عرى ۞ والشارح أنشد صدره حتى عظامي الخ فينظر أي الروايتين أصح وقول الشارح وهو الرمد الشديد زاد عليه العيني قوله وقيل هو كالقذى والباء في قوله بالعواور ينظر هل هي بمعنى في أو لا فليتأمل والظاهر أنها باء الآلة بمعنى إن الرمد أو ما هو كالقذى كحل به عينيه وصار كالكحل لهما قال بعضهم والقذى يكتب بالياء وهو ما يسقط في العين مما تتأذى به يقال قذت وقذيت عينه قذيا إذا صار فيها القذى وقذيتها أخرجت منها القذى اهـ (وأقول) أنشد المصنف صدر البيت كما أنشده الشارح وعبارته في شرح الألفية كقول جندل ابن المثنى يصف الدهر حتى عظامي وأراه ثائرى وكحل الخ اهـ ومن خطه نقلت ومعنى ثائرى قاتلي وما في

حكم الموجود وقاعل كل بالتخفيف ضمير يرجع إلى الفرزدق أبيات قبله (وعكسه قول الآخر) وهو حكيم بن معية الربعى (فيها عيابيل أسود ونمر * فأبدلت الهمزة من ياء مفاعيل لأن أصله مفاعل لأن عيائيل جمع عيل بكسر الياء) المشددة وقبلها عين مهملة مفتوحة على زنة فيعل وأصله عيول قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (واحد العيال) قاله صاحب الضياء (والياء زائدة في عيائيل (الإشباع مثلها في قوله) وهو الفرزدق .

تنفى يداها الحصى في كل هاجرة * نفى الدراهيم (تنقاد الصياريف)

بزيادة الياء فالذلك أصل) بإبدال الهمزة من الياء ونفى مصدر نوعى مضاف إلى مفعوله وفاعله تنقاد وهو أيضا مصدر مضاف إلى فاعله والأصل كنفى الدراهم انقاد الصيارف وما ذكره من أنه لا فرق في اللينين بين الياءين والواوين والواو والياء هو مذهب سيبويه والخليل ومن وافقهما وذهب الأخفش إلى أن الهمزة في الواوين فقط ولا همزة في الياءين ولا في الواو مع الياء فتقول بيايع وسياود صوايد على الأصل وشبهته أن الإبدال في الواوين إنما كان لثقلهما ولأن ذلك يؤدى إلى ظاهر وهو اجتماع الواوين أول الكلمة وأما إذا اجتمعت الياءان أو الياء والواو فلا إبدال لأنه إذا التقت الياءان أو الياء والواو أول كلمة فلا همز نحو بين اسم موضع ونحو يوم والصحيح ما ذهب إليه سيبويه من الإبدال مطلقا القياس والسماع أما القياس فلأن الإبدال في أوائل إنما هو بالحمل على كساء ورداء لشبهه به من حيث قربه من الطرف وفى كساء ورداء لا فرق بين الياء والواو فكذا هنا وأما السماع فحكى أبو زيد في سبقة سيائق بالهمز وهى فعيلة من ساق يسوق وحكى الجوهرى في تاج اللغة جيد وجيائد بالهمز وفهم من إبدال لأنه مفاعل أن هذا الإبدال لا يختص بتالى ألف الجمع حتى لو بنيت من القول مثل عوارض لقلت قوائل بالهمز هذا مذهب سيبويه والجمهور وخالف في ذلك الأخفش والزجاج فذهبا إلى منع الإبدال في المفرد لخفته بخلاف الجمع (وهنا مسئلة خاصة بالواو اعلم أنه إذا اجتمع واوان وكانت الأولى مصدرة) في أول الكلمة (والثانية إما متحركة) مطلقا (أو ساكنة متأصلة الواوية أبدلت الواو الأولى همزة) وجوبا لأمرين أحدهما أن التضعيف في أول الكلمة قليل وإنما جاء منه أحرف معلومة كددن فلما قل التضعيف بالحروف الصحاح في أول الكلمة امتنع في الواو لثقلها والثانى أنهم لما كانوا يهمزون البدل في وجوه ونحوه وهى واو مفردة لأجل أنها بالضمة كالواوين كانوا خلقاء أن يلتزموا الإبدال إذا وجد الواوان لأن الواوين أثقل من واو وضمة وهذان التعليلان لسيبويه ويدخل تحت ذلك صورتان إحداهما أن تكون الواو الثانية متحركة والصورة الثانية أن تكون الواو الثانية ساكنة متأصلة الواوية (فـ) الصورة (الأولى نحو واصلة وواقية تقول أواصل وأواق) كضاربة وضوارب (وأصلها وواصل و وواق) بواوين فأبدلت الواو الأولى همزة وأصل أواق إعلال قاض فإذا أدخلت عليه أل ثبتت ياؤه كقوله :

ضربت صدرها إلى وقالت * ياعديا لقد وقتك الأواقى

(و) الصورة (الثانية نحو الأولى أنثى الأول) مقابل الآخر بالكسر (أصلها وولى بواوين أولاهما مضمومة والثانية عين ساكنة) متأصلة الواوية قلبت الواو الأولى همزة لما مر وجمعها أول وأصله وول فعمل به ما تقدم (بخلاف نحو ووفى وورى) مبنيين للمفعول (فإن) الواو الأولى لا يجب أن تبدل همزة لأن الواو (الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فاعل) بفتح العين وهو وافى وورى فليست متأصلة الواوية لأنها بدل من ألف زائدة (وبخلاف نحو الوولى بواوين مخففا من الوءلى بواو مضمومة فهمزة وهى أنثى الأوأل أفعل) تفضيل (من وأل إذا لجأ) فإن الواو الأولى لا يجب أن تبدل همزة لأن الواو الثانية منقلبة عن همزة فليست متأصلة الواوية ويفهم من نفى الوجوب الجواز (وخرج باشتراط التصدر نحو هووى ونووى في

نسخ الشرح من إبداله بثاهرى تحريف (قوله عبابيل) عبارة العينى والشاهد في عيائيل حيث أبدلت الهمزة من الياء وقال الصغانى واحد العيال عيل والجمع عيائل مثل جيد وجيائد وقد جاء عيائيل ثم أنشد البيت وعيابيل هو مضاف إلى أسود إضافة الصفة إلى موصوفها وادعى ابن الأعرابى أن الصواب غيابيل بالغين المعجمة جمع غيل على غير القياس وهو الأجمة (قوله ونمر) بضمتين جمع نمر (قوله ولأن ذلك نظير الخ) الإشارة في كلامه إلى إبدال أول الواوين همزة وإن كانت المبدلة في مسئلتنا الثانية وفيما ذكره المبدلة الأولى نحو أواصل كما سيأتى فتأمل وقوله لأنه إذا التقت الياءان الخ تكرير لما قبله فلا حاجة إليه وما قاله بجميعه عبارة المرادى بحروفها (قوله في سيقة) السيقة هو ما استاقه العدو من الدواب (قوله متأصلة الواوية) قال اللقانى نعت للساكنة فقط إذ المتحركة العارضة تبدل معها الأولى همزة كما مثل له بجمع واصلة وواقية إذ الواو الثانية بدل عن ألف فاعلة اهـ وقد أشار إلى ذلك الشارح فيما يأتى بقوله ويدخل تحت ذلك صورتان الخ حيث خص الساكنة بالوصف بكونها متأصلة الواوية فتأمل

المنسوب إلى هوى ونوى) فلا تبدل الواو الأولى همزة لعدم تصدرها

(فصل) (في عكس ذلك وهو إبدال الواو والياء من الهمزة وبقع ذلك) الإبدال (في بابين أحدهما باب الجمع الذي على) وزن (مفاعل إذا وقعت الهمزة بعد ألفه) أي الجمع (وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واوا وخرج باشتراط العروض) في الهمزة (نحو المرآة والمرائي فإن الهمزة موجودة في المفرد لأن المرآة مفعلة) بكسر الميم (من الرؤية فلا تغير في الجمع) بالإبدال لأن هذه الهمزة أصلية في الجمع وسبب الإبدال عروضها فيه على أنه قد سمع المرايا بالإبدال شذوذا كقوله • مثل المرايا ولعاب الأقطار • (وخرج باشتراط إعلال اللام نحو صحائف وعجائز ورسائل) جمع صحيفة وعجوز ورسالة (فلا تغير الهمزة في شيء من ذلك أيضا) وإن كانت في الجمع لفقد علة الإبدال الآتية (وأما ما حصل فيه ما ذكرناه) من وقوع الهمزة بعد ألف الجمع وكون الهمزة عارضة في الجمع وكون لام الجمع معتلة (فيجب فيه عملان قلب كسرة الهمزة فتحة ثم قلبها) أي الهمزة (ياء في ثلاث مسائل وهي أن تكون لام الواحدة همزة أو ياء أصلية أو واوا منقلبة عن ياء و) قلب الهمزة (واوا في مسألة واحدة وهي أن تكون لام الواحد واوا ظاهرة) في اللفظ سالمة من القلب ياء فهذه أربع مسائل تحتاج إلى أربعة أمثلة (مثال ما لامه همزة خطايا) جمع خطيئة فعيلة من الخطأ أصلها خطايئ على زنة مفاعل (بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها ثم أبدلت الياء) المكسورة (همزة على حد الإبدال) المتقدم (في صحائف) جمع صحيفة (فصار خطائئ بهمزتين) الأولى المبدلة من الياء والثانية لام الكلمة (ثم أبدلت الهمزة الثانية) وهي لام الكلمة (ياء لما سيأتي من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء وإن لم تكن بعد همزة (مكسورة فالطلك بما بعد) الهمزة (المكسورة ثم قلبت كسرة) الهمزة (الأولى فتحة للتخفيف إذ كانوا قد يفعلون ذلك) الفتح (فيما لامه صحيحة نحو مدارى) جمع مدرى بكسر الميم وسكون الدال المهملة وفتح الراء آلة تشبه المسلة تكون مع الماشطة تصلح بها قرون النساء (وعذارى) جمع عذراء وهي البكر (في المدارى والعذارى) بكسر الراء وفيهما (قال) امرؤ القيس الكندي

(ويوم عقرت للعذارى مطيتي) • فيا عجبا من رحلها المتحمل

(وقال) أيضا

غدائره مستشزرات إلى العلا • (تضل المدارى في مثنى ومرسل)

ففتح الراء فيهما فإذا فعل ذلك فيما لامه راء وهو حرف صحيح (ففعل ذلك) الفتح (هنا) فيما لامه غير صحيحة (أولى) لثقل الكسرة وتضل بالضاد المعجمة أي تغيب والمثنى الشعر المفتول والمرسل خلافه والغرض بيان كثرة الشعر (ثم قلبت الياء) المفتوحة (ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار خطاءا بألفين بينهما همزة والهمزة تشبه الألف) لكونها من مخرجها وهي متوسطة بين ألفين (فاجتمع شبه ثلاث ألفات) وذلك مستكره (فأبدلت الهمزة ياء) ولم تبدل واوا لأن الياء أخف منها (فصار خطايا بعد خمسة أعمال أولها إبدال الياء همزة وثانيها إبدال الهمزة الثانية ياء وثالثها قلب كسر الهمزة الأولى فتحة ورابعها قلب الياء ألفا وخامسها قلب الألف ياء على الترتيب هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين وذهب الخليل إلى أن مدة الواحد لا تبدل في هذا همزة لئلا يلزم اجتماع همزتين بل تقلب بتقديم الهمزة على الياء فتصير خطائي ثم فعل فيه ما تقدم من قلب الكسرة فتحة ثم قلب الياء ألفا ثم قلب الألف ياء واعترض بأنهم قد نطقوا به على الأصل سمع من كلامهم اللهم اغفر لي خطائئ بهمزتين ولو كان كما قال الخليل لم يكن ثم همزة ثانية ألبتة (ومثال ما لامه ياء أصلية قضايا) جمع قضية (أصلها قضايي بياءين الأولى ياء فعيلة والثانية لام

(قوله لأن المرآة مفعلة) أصلها مرأية فقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (قوله لأن هذه الهمزة الخ) مراده أنها أصلية في الجمع لأصالتها في المفرد وقوله وسبب الإبدال عروضها فيه أي وهو مفقود في الجمع لأصالتها في الجمع للأصالة (قوله مثل المرايا ولعاب الخ) قال الدنوشري ينظر ما معنى هذا الشطر (قوله وخرج باشتراط اعتلال اللام) فيه نظر بالنسبة إلى الهمزة فإنها ليست حرف علة اللهم إلا أن يكون في عبارته تغليب أو على مذهب من يقول أنها حرف علة وهو ما أفهمه قول المصنف الآتي فيما لامه صحيحة نحو مدارى وقول الشارح فيما لامه غير صحيحة (قوله وكون لام الجمع الخ) فيه نظر لأن الهمزة ليست حرف علة (قوله فيما لامه صحيحة) يفهم من ظاهره ومن صريح قول الشارح فيما لامه غير صحيحة أن الهمزة حرف علة وهو مذهب والصحيح أنها حرف صحيح (قوله مستشزرات) معناه مرتفعات ويروى بكسر الزاي وفتحها قاله العيني (قوله المفتوحة) قال الدنوشري لو حذفه لكان صوابا كما يعلم بالتأمل اه ووجهه أن الياء حرف إعراب فلا تلزم حركة معينة (قوله لأن الياء أخف منها) لو ضم إليه قوله ورجوعا إلى أصلها كما يأتي في قضايا كان حسنا (قوله وخامسها قلب الألف ياء) لو قال قلبت الهمزة ياء لكان أولى وكذا يقال في قوله فيما يأتي عن الخليل ثم قلبت الألف ياء

فعلية ثم أبدلت) الياء (الأولى همزة كما في صحائف) فصار قضائي (ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة) فصار قضاءي (ثم قلبت الياء ألفا) فصار قضاءا فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم قلبت الهمزة) المتوسطة بين الألفين (ياء) رجوعا إلى أصلها فصار قضايا بعد أربعة أعمال) أحدها إبدال الياء الأولى همزة والثاني قلب كسرة الهمزة فتحة والثالث قلب الياء الثانية ألفا والرابع قلب الهمزة ياء على الترتيب (ومثال ما لامه واو قلبت في المفرد ياء مطية) وهي الراحلة (فإن أصلها مطيوة فعيلة من المطا وهو الظهر) أو من المطو وهو المد يقال مطوت بهم في السير أي مددت اجتمع فيها الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون (ثم أبدلت الواو ياء ثم أدغمت الياء فيها) أي في الياء (وذلك على حد الإبدال والإدغام في سيود وميوت إذ قيل فيهما سيد وميت) بقلب الواو ياء وإدغام الياء في الياء (وجمعها مطايا وأصلها مطايو) بياء مكسورة قبل الواو (ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار مطايي بياءين (كما) قلبت الواو ياء لتطرفها في الغازي والداعي) وأصلهما الغازو والداعو قلبت الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة (ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف) فصار مطائي ثم أبدلت الكسرة فتحة) فصار مطاءي (ثم) أبدلت (الياء ألفا) فاجتمع شبه ثلاث ألفات (ثم) أبدلت (الهمزة) المتوسطة بين الألفين (ياء فصار مطايا بعد خمسة أعمال) أحدها قلب الواو ياء والثاني قلب الياء الأولى همزة والثالث إبدال الكسرة فتحة والرابع إبدال الياء ألفا والخامس إبدال الألف ياء ولم يرجع إلى أصلها لأن الواو أثقل من الياء أو لأنها لما أعلت في المفرد أعلت في الجمع (ومثال ما لامه واو) ظاهرة (سلمت في الواحد هراوة) وهي العصا الضخمة (و) جمعها (هراوى) أصلها هراوو بواوين (وذلك أنا قلبنا ألف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رسالة ورسائل) فصار هرائو (ثم أبدلنا الواو ياء لتطرفها بعد الكسرة) فصار هرائي (ثم فتحنا الكسرة) فصار هراءي (فانقلبت الياء ألفا) لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هراءا بهمزة بين ألفين (ثم قلبنا الهمزة واوا) ليشاكل الجمع واحده (فصار هراوى بعد خمسة أعمال أيضا) أحدها قلب الألف همزة والثاني إبدال الواو ياء والثالث قلب الكسرة فتحة والرابع قلب الياء ألفا والخامس قلب الهمزة واوا وشذ في هذا الباب ثلاثة أنواع أحدها تصحيح الهمزة التي بعد الألف كقوله • حتى أزيروا المنائيا • بالهمزة والقياس المنايا ولكنه أتى به على الأصل والثاني تصحيحها وتصحيح الهمزة التي هي لام بعدها كقولهم اللهم اغفر لي خطائئي بهمزتين والقياس خطاياي وهذا أشد مما قبله والثالث إبدال ما بعد الألف حرفا لا يقتضيه القياس نحو هدية وهداوا والقياس هدايا (الباب الثاني) من البابين اللذين يقع فيهما إبدال الواو والياء من الهمزة (باب الهمزتين الملتقيتين في كلمة) واحدة (والذي يبدل منهما أبدا هو الثانية لا الأولى لأن إفراط الثقل بالثانية تحصل) فإذا اجتمع همزتان في كلمة واحدة فلهما ثلاثة أحوال لأنه (لا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة أو بالعكس) بأن تكون الأولى ساكنة والثانية متحركة (أو يكونا متحركتين) ويمتنع أن يكونا ساكنتين معا (فإن كانت الأولى متحركة) بفتحة أو كسرة أو ضمة والثانية ساكنة أبدلت الثانية حرف علة) ألفا وياء أو واوا (من جنس حركة الأولى) كراهة اجتماع الهمزتين مع عسر النطق بالثانية الساكنة (فتبدل ألفا بعد الفتحة نحو آمنت) والأصل أأمنت بهمزة

(قوله وجمعها مطايا) مثل القضايا والمطايا المشايا وأما الغدايا فهو على الازدواج لأنه جمع غدوة ومما جاء على الازدواج قوله في الحديث غير خزايا ولا ندامى فإن القياس ولا نادمين جمع نادم من الندم فإن ندامى جمع ندمان من المنادمة (قوله والخامس الخ) لو أبدل قوله الألف بالهمزة كان أولى قوله ولم يرجع إلى أصلها الخ ممنوع كما هو ظاهر فليتأمل (قوله أصلها هراوو) قال الدنوشري مراده به الأصل الثاني إذ أصلها الأول هرائو بهمزة قبل الواو اه وقد يقال بل مراده الأصل الثالث فقد صرح المكي بأن أصل هرائو هراآو بألفين قبل الواو الأولى ألف الجمع المشاكل مفاعل والثانية ألف المفرد وهو هراوة لكن قال بعضهم لما وقعت الألف التي هي مدة زائدة في المفرد بعد ألف الجمع قلبت المدة الواقعة بعد ولا يمكن النطق بها إلا بعد ألف الجمع همزة قلبت ولم يتعرض المصنف لأصل هرائو بل قال وذلك إنا قلبنا فعلم أن الأصل ما قاله المكي والثاني ما قاله الدنوشري والثالث ما قاله الشارح وبان به أن في هراوى سبعة أعمال (قوله ثم فتحنا) لو قال ثم قلبنا الكسرة فتحة لكان أحسن كما مر نظيره مرارا (قوله على الأصل) مراده به الأصل الثاني لأن الهمزة أصلها الياء (قوله والثاني الخ) قد يقال إنه مكرر مع قوله أولا واعترض بأنهم الخ ويجاب بأنه ذكر هنا أنه شاذ (قوله إبدال الواو والياء) لم يضم إليهما الألف مع تصريح المصنف بأنها تبدل من الهمزة فلينظر ما وجهه وقد يقال وجهه أنه قال أولا فصل في عكس ذلك وهو إبدال الواو والياء من الهمزة ويقع ذلك في بابين وذكر الباب الأول ثم ذكر الباب الثاني هنا وإن كانت الألف تشارك فيه الواو والياء فضم الألف إليهما زيادة على الباب تكميلا للفائدة وإشارة إلى أن هذا الحكم لا يختص بهما (قوله نحو آمنت) يكتب بهمزة في أوله ممدودة ولا يكتب الألف بعدها وسيأتي

مفتوحة فهمزة ساكنة أبدلت الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها (ومنه) أى ومن إبدال الهمزة الثانية ألفا (قول عائشة رضى الله عنها وكان) النبى ﷺ (يأمرنى) إذا حضت (أن آتزر وهو بهمزة) مفتوحة (فألف) قال المطرزى (وعوام المحدثين يحرفونه فيقرؤنه بألف) مهموزة (وتاء مشددة ولا وجه له) فى العربية (لأنه) فعل مضارع وزنه (افتعل) بكسر العين مشتق (من الإزار فاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة) فأبدلت الهمزة الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ماقبلها وأجاز البغداديون اتزروا من واتهل من الإزار والأمانة والأهل بقلب الهمزة الثانية تاء وإدغامها فى التاء وحكى الزمخشرى اتزر بالإدغام وقال ابن مالك إنه مقصور على السماع كاتكل وإذا جاز فى الماضى جاز فى المضارع وفى حديث آخر وإن كان قصيرا فليتزر به، رواه مالك فى الموطأ بهذا اللفظ فى جميع رواياته وسيأتى (و) ابدل الهمزة الثانية (ياء بعد الكسرة نحو إيمان) أصله إئمان بهمزتين مكسورة فساكنة قلبت الهمزة الثانية ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (وشذت قراءة بعضهم) وهو الأعمش راوى أبى بكر صاحب عاصم (إئلافهم بالتحقيق) وأجاز الكسائى أن يبتدأ إئت بهمزتين نقله عنه ابن الأنبارى فى كتاب الوقف والابتداء وقال إنه قبيح لأن العرب لاتجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة اه (و) ابدل الهمزة الثانية (واوا بعد الضمة نحو أوتمن) بالبناء للمفعول أصله أؤتمن بهمزتين مضمومة فساكنة قلبت الهمزة الثانية واوا لسكونها وانضمام ماقبلها (وأجاز الكسائى أن يبتدأ اؤتمن بهمزتين) مضمومة فساكنة (نقله عنه ابن الأنبارى فى كتاب الوقف والابتداء ورده) بأن العرب لاتجمع بين همزتين الثانية منهما ساكنة ذكر هذا الرد على الكسائى فى إجازته أن يبتدأ ائت بقرآن بهمزتين لا فى اؤتمن (وإن كانت) الهمزة (الأولى ساكنة و) الهمزة (الثانية متحركة) وهو النوع الثانى ولا يكونان فى موضع الفاء لتعذر الابتداء بالساكن بل فى موضع العين أو فى موضع اللام (فإن كانتا فى موضع العين أدغمت الأولى فى الثانية) لاجتماع المثلين وصحت (نحو سآل) بفتح السين وتشديد الهمزة فعال للمبالغة فى كثرة السؤال (ولآل ورآس) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما على زنة فعال للنسب لبائع اللؤلؤ والرؤس (وإن كانتا فى موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقا) سواء كانت طرفا أم غير طرف (فتقول فى) بناء مثال (قمطر) بكسر القاف وفتح الميم وسكون الطاء المهملة (من قرأ قرأى) بكسر القاف وفتح الراء وسكون الهمزة والأصل قرأأ بهمزتين أولاهما ساكنة فالتقى فى الطرف همزتان فوجب إبدال الثانية ياء وإن كانت أولاهما ساكنة يمكن إدغامها بحيث تصير مع التى بعدها كالشىء الواحد لأن الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر نحو سآل قاله الشارح (و) تقول (فى) بناء (مثال سفرجل منه) أى من قرأ (قرأيأ بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة (وهى غير طرف والأصل قرأأأ بثلاث همزات أبدلت الثانية ياء لأنها فى موضع اللام وصحت الأولى والثالثة قاله المرادى (وإن كانتا متحركتين) وهو النوع الثالث (فإن كانتا فى الطرف أو

أن اتزر مكتوب بهمزة وألف بعدها فإن كان ذلك صحيحا فيطالب الفرق بينه وبين نحو آمنت فليتأمل (قوله وأجاز البغداديون الخ) قال الدنوشرى وربما يفهم منه الاعتراض على المطرزى وقد يقال أنه لايلزم من جواز ماذكر أنه فى الحديث كذلك لأن المحفوظ عن النبى ﷺ التشديد فليتأمل ذلك اه (وأقول) تأملنا فرأيناه عاقلا القول الشارح رواه مالك الخ ولما رواه البخارى من حديث جابر فى باب إذا كان الثوب ضيقا فاتزر به وضبط قوله فاتزر بإدغام الهمزة المقلوبة تاء فى تاء الافتعال وتخريج ذلك على طريق البغداديين أحسن من قول الكرمانى أن قول البصريين اتزر خطأ هو الخطأ فإن تخطئة الصرفيين من أكبر الخطأ وبتقدير عدم ثبوت كلام البغداديين يكون ما فى الحديث شاذا وكم من موضع شاذ وقع فى الكلام الفصيح بالإجماع ومن العجب أيضا أن العينى نقل كلام الكرمانى ثم أشار إلى الجواب عنه بأن مثل ذلك يجوز فيه قلب الهمزة ياء تحتانية وتاء فوقانية وهو مخالف لقولهم أنه يجب قلب الثانية فى مثل هذا من جنس حركة ماقبلها فتدبر (قوله كاتكل) أى من الأكل كما يأتى فتأمل، (قوله وإذا جاز فى الماضى جاز فى المضارع) قد يقال إن مجيئه فى الماضى المقصور على السماع لا يقتضى جوازه فى المضارع فليتأمل (قوله أن يبتدأ) احترز به عن الدرج فإنه تذهب فيه همزة الوصل فتعود الهمزة الثانية إلى حالها لزوال موجب قلبها واوا (قوله لا فى اؤتمن) هذا رد على المصنف حيث ذكر أن ابن الأنبارى رد إجازة الكسائى أن يبتدأ إؤتمن بهمزتين وإنما رد عليه ابن الأنبارى فى ائت لا فى اؤتمن (قوله لأن الطرف محل التغيير الخ) هذا عكس قول أبى الحسن لما سأله أبو عثمان فى الفرق بينهما أن العينين لايكونان إلا من جنس واحد بخلاف اللامين بدليل درهم وقردد وأن الحشو يجوز فيه مالا يجوز فى الطرف بدليل عورى بواوين وامتناع ذلك فى جمع واقية (قوله لأنها فى موضع اللام) هذا لايصلح علة لتخصيص الثانية بالإبدال لأن كلا من الثلاث فى موضع اللام فالوجه أن علة تخصيصها أن إبدال ماعداها يؤدى إلى توالى همزتين من غير إبدال وهما إما الأولى والثانية إن أبدلت الثالثة والثانية والثالثة إن أبدلت الأولى (قوله وصحت) لو قال بدله وصحتا

كانت الثانية مكسورة أبدلت) الثانية في الصورتين (ياء مطلقا) سواء انفتح ما قبلها أم انضم أم انكسر ولا يجوز إبدالها واوا لأن الواو الأخيرة لو كانت أصلية ووليت كسرة أو ضمة لقلبت ياء ثالثة فصاعدا وكذلك تقلب رابعة فصاعدا بعد فتحة فلو أبدلت الهمزة الأخيرة واوا فيما نحن بصدده لأبدلت بعد ذلك ياء فتعينت الياء (وإن لم تكن) الهمزة الثانية (طرفا وكانت مضمومة أبدلت واوا مطلقا) سواء انضم ما قبلها أو انفتح أو انكسر (وإن كانت) الثانية (مفتوحة فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واوا) فيهما (وإن انكسر) ما قبلها (أبدلت ياء) والحاصل أن الهمزتين المتحركتين لا يخلو إما أن يكونا في الطرف أو لا فالأول ثلاثة أنواع لأن الهمزة الأولى إما مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة والثاني تسعة أنواع حاصلة من ضرب الثلاثة أحوال الأولى في الثلاثة أحوال الثانية فالمتطرفة تبدل ياء في جميع أنواعها وغير المتطرفة منها أربعة تبدل فيها ياء وهي المفتوحة بعد كسرة والمكسورة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة وخمسة تبدل فيها واوا وهي المفتوحة بعد فتحة أو ضمة والمضمومة بعد فتحة أو كسرة أو ضمة (أمثلة المتطرفة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (أن تبني من قرأ مثل جعفر أو زبرج أو برثن) فتقول قرأأ وقرئئ وقرؤؤ بهمزتين ثم تبدل الهمزة الثانية ياء لأن الواو لا تقع طرفا فيما زاد على الثلاثة فتصير قرأى بفتح الأولى وقرئي بكسرها وقرؤي بضمها ثم إن كان قبل الياء فتحة كما في المثال الأول فإن الياء تقلب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ويصير مقصورا وإن كان قبلها كسرة كما في المثال الثاني فإن الياء تحذف حركتها للاستثقال وتعل إعلال قاض ويصير منقوصا وإن كان قبلها ضمة كما في المثال الثالث فإن الضمة تقلب كسرة لتسلم الياء من القلب واوا وتعل إعلال قاض ويصير منقوصا أيضا (وأمثلة المكسورة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (أن تبني من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم بمعنى قصد (مثل أصبع بفتح الهمزة أو كسرها أو ضمها والباء فيها مكسورة فتقول في الأول) وهو فتح الهمزة (أأمم بهمزتين مفتوحة فساكنة) على مثال أصبع بفتح الهمزة وكسر الباء (ثم تنقل حركة الميم الأولى) وهي الكسرة (إلى الهمزة) الساكنة (قبلها ليتمكن من إدغامها في الميم الثانية) لاجتماع المثلين (ثم تبدل الهمزة الثانية) المنقول إليها كسرة الميم (ياء) لما تقدم من أن الهمزة المكسورة بعد مفتوحة تقلب ياء (وكذا تفعل في الباقي أيضا) فتقول في بناء مثل أصبع بكسر الهمزة والباء من أم ائمم بهمزتين مكسورة فساكنة فتنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها للتوصل إلى إدغام المثلين إذ اجتماعهما موجب للإدغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء وتقول في بناء مثل أصبع بضم الهمزة وكسر الباء من أم أؤمم بهمزتين مضمومة فساكنة ثم تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمزة الساكنة قبلها توصلا إلى الإدغام ثم تبدل الهمزة الثانية ياء (وذلك) العمل (واجب وأما قراءة ابن عامر والكوفيين) كعاصم وحمزة والكسائي وخلف والأعمش (أئمة) جمع إمام (بالتحقيق) من غير إبدال (فما يوقف عنده ولا يتجاوز) والقياس أيمة بقلب الهمزة ياء . فإن قلت مقتضى القياس قلب الثانية ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كآنية جمع إناء قلت لما وقع بعدها مثلان وأرادوا الإدغام نقلوا حركة الميم الأولى وهي الكسرة إلى الهمزة قبلها وأدغموا الميم في الميم فصار أئمة فقلبوا الهمزة الثانية ياء محضة (وأمثلة المضمومة) بعد مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة (أوب) بفتح الهمزة وضم الواو وتشديد الموحدة (جمع أب) بفتح الهمزة وتشديد الموحدة (وهو المرعى وأن يبنى من أم) بفتح الهمزة وتشديد الميم (مثل أصبع بكسر الهمزة وضم الباء أو) أن يبنى من أم (مثل أبلم) بضم الهمزة واللام وبينهما باء ساكنة موحدة وهو سعف المقل (فتقول أوم بهمزة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة) فاستوفى الأقسام الثلاثة وصار ذكر أوب زائدا فالصواب حذف قوله مفتوحة للاستغناء عنه بذكر أوب (وأصل الأول) وهو أوب (أأبب) بهمزتين مفتوحة فساكنة وضم الباء الأولى (على وزن أفلس وأصل الثاني والثالث إئمم وأؤمم) بكسر الهمزة في الأول وضمها في الثاني

لكان أولى فليتأمل (قوله لأن الواو الأخيرة الخ) هذا في إبدال المتطرفة وأما المكسورة فأبدلت ياء من جنس حركتها (قوله وإن لم تكن طرفا) إن لم تكن الثانية طرفا بالطريق الأولى وذلك يندفع ما قيل كان الأولى أن يقول وإن لم يكونا في الطرف

(فى الموافقين) حركة أول المثلين إلى الساكن قبلها وهو الهمزة الثانية (ثم أبدلوا الهمزة واوا) لاتها تجانس حركتها (وأدغموا أحد المثلين فى الآخر) لاجتماعهما (ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أوادم جمع آدم) أصله أآدم بهمزتين مفتوحتين بعدهما ألف قلبت الهمزة الثانية واوا لما سيأتى (ومثال المفتوحة بعد مضمومة أويدم تصغير آدم) أصله أؤيدم بهمزتين مضمومة فمفتوحة قلبت الثانية منهما واوا لأن الهمزة الثانية إذا كانت مفتوحة ولم تكن طرفا تقلب واوا سواء كان ما قبلها مفتوحا كما فى تكسير آدم أو مضموما كما فى تصغيره والتمثيل بجمع آدم وتصغيره مبنى على أنه عربى واضطرب فيه كلام الزمخشرى فذهب فى الكشاف إلى أنه أعجمى على وزن فاعل كآزر وذهب فى المفصل إلى أنه عربى على وزن أفعل (ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن يبنى من أم) مثالا (على وزن إصبع بكسر الهمزة وفتح البا) فتقول إيم بهمزة مكسورة وياء مفتوحة والأصل أمم بهمزتين مكسورة فساكنة نقلت حركة الميم الأولى وهى الفتحة إلى الساكنة لها توصلا إلى إدغام المثلين ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء (وإذا كانت الهمزة الأولى من) الهمزتين (المتحركتين همزة مضارعة) المتكلم متعديا كان المضارع أو لازما (نحو أؤم) القوم (وأئن) من كذا (مضارعى أممت) القوم (وأننت) من كذا (جاز فى) الهمزة (الثانية التحقيق تشبيها بهمزة المتكلم لدلالتها على معنى) زائد فى كلمتها (بهمزة الاستفهام نحو أأنذرتهم) وذلك مطرد فى خمسة أفعال رواه أبو زيد فى كتاب الهمزتين

(فصل) (فى إبدال الياء من أختيها الألف والواو أما إبدالها من الألف ففى مسئلتين إحداهما أن ينكسر ما قبلها كقولك فى) جمع (مصباح مصابيح وفى) جمع (مفتاح مفاتيح وكذلك تصغيرهما) كقولك فى تصغير مصباح مصيبيح وفى تصغير مفتاح مفيتيح فتقلب الألف فى التكسير والتصغير ياء لانكسار ما قبلها المسئلة (الثانية أن تقع قبلها ياء التصغير كقولك فى) تصغير (غلام غليم) لأن ما بعد ياء التصغير لا يكون إلا متحركا والألف لا تقبل الحركة وما قبل الألف لا يكون إلا متحركا وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة فوجب قلب الألف حرفا يتحرك بعد ياء التصغير ولا يمكن سكون ما قبله فقلبت الألف ياء لمناسبتها ما قبلها ولأنها لو قلبت واوا لزم بعد ذلك قلبها ياء كما فى سيد (وأما إبدالها) أى الياء (من الواو ففى عشر مسائل إحداها أن تقع بعد كسرة وهى إما طرف) سواء كانت فى فعل مبنى للفاعل أو للمفعول أو فى اسم (كرضى وقوى) مبنيين للفاعل (وعفى) مبنيا للمفعول (والغازى والداعى) فى اسم الفاعل قلبت الواو فى هذه الأمثلة الخمسة ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة وأصلها رضو لأنه من الرضوان وقوو لأنه من القوة وعفو لأنه من العفو والغازو والداعو لأنه من الغزو والدعوة (أو) تقع الواو (قبل تاء التأنيث كشجية) اسم فاعلة من الشجو

(قوله أوادم جمع آدم) (فائدة) الكتاب يكتبون مثل آية وآدم وآمن بألف واحدة وهو مذهب التخفيف والنحويون يكتبون ذلك بألفين وهو مذهب التحقيق (قوله مبنى على أنه الخ) وجه البناء ظاهر فإنه كان فاعل كآزر فتقلب ألفه واوا كما تقلب ألف ضاربة فى ضوارب فلم تجتمع همزتان بخلاف ما إذا قلنا أصله أفعل (قوله جاز فى الهمزة الخ) أى وجاز الإبدال على القاعدة السابقة (قوله وذلك مطرد) ينظر ما هذه الخمسة وقد ذكر منها اثنين (فصل) فى إبدال الياء من أختيها الخ (قوله كرضى وقوى) قال بعضهم إنما قلبت الواو ياء لأنه لما انكسر ما قبلها وكانت بتطرفها معرضة لسكون الوقف عوملت بما يقتضيه السكون من وجوب إبدالها ياء توصلا للخفة وكتب أيضا ما نصه قوله كرضى وقوى قال بعضهم فإن قيل لم قلب الواو فى قوى ياء وفى يقوى ألفا ولم يدغموا الواو الأولى فى الثانية فيهما كما أدغموا فى قوة ومقتضى الإدغام فيهما متحقق كما أن مقتضى الإعلال فيهما كذلك فما وجه ترجيح جانب الإعلال فيهما على جانب الإدغام مع أنه مفيد للتخفيف كما أن الإعلال مفيد له ويمكن أن يجاب عنه بأن التخفيف الحاصل من الإعلال أزيد من التخفيف الحاصل من الإدغام لأن التلفظ بالحرف المقلوب أسهل من التلفظ بالمدغم والمدغم فيه وذلك ظاهر يدرك بالضرورة فالمصير إلى ترجيح جانب الإدغام اهـ وهو حسن (قوله والغازى) قد يقال عليه إن قلب الواو ياء فى ذلك لوقوعها رابعة ويكون ذلك من المسئلة الرابعة المشار إليها بقوله فيما يأتى الرابعة أن تقع طرفا رابعة فصاعدا ويجاب كما يعلم مما هناك بأن بعض صور المسئلة الرابعة إنما قلب فيه الواو ياء بالحمل على البعض الذى وجد فيه كسر ما قبل الواو (قوله لوقوعها طرفا) هو بحسب الظاهر علة للقلب لأنه جعل قسيما لقوله أو قبل الخ (قوله بعد كسرة) احترز بقوله بعد كسرة من نحو دلو وغزو وشذ قولهم قنية وهو ابن عمى دنيا إذ لا موجب لقلب الواو فيهما ياء إذ لا كسر لأن القنية من قنوت الشىء كسبته ولأن دنيا من الدنو وقيل لا شذوذ فى قولك قنية لأنه يقال قنيته وقنوته ويقال هو ابن عمى دنى ودنيا بألف الإلحاق أو التأنيث (قوله أو تقع الواو) هو تقدير بحسب المعنى والصناعة لا تقتضيه لأن قبل معطوف على طرف الذى هو خبر هى واحترز بقوله بعد كسرة وهى إما طرف أو قبل تاء التأنيث من نحو علاوة وهراوة فإن الواو وإن وقعت قبل تاء التأنيث لم تقع بعد كسرة وشذ فيها علاية بقلب الواو ياء كما شذ فى شكاية قلب الواو ياء والدليل على أنه واوى شكوت والشكوى قال السيرافى إنما قلبت واوه ياء لأن أكثر المصادر الآتية على فعالة من الفعل ثابتة نحو الولاية والرعاية والحماية فحملت

بالغين المعجمة والجيم وهو الحزن (وأكسية) جمع كساء (وغازية) اسم فاعل من الغزو (وعريقية) وتريقية (في تصغير عرقوة) وترقوة فقلبت الواو في الجميع ياء لوقوعها طرفا بعد كسرة لأن تاء التأنيث في حكم الانفصال ولم يفرقوا بين كون التاء بنيت الكلمة عليها أم لا وكان ينبغي في عريقية أن لا تقلب الواو ياء لأن الكلمة قد بنيت على التاء بدليل أنه ليس لنا اسم معرب آخره واو قبلها ضمة فدل على أن عرقوة بمنزلة عنفوان (وشذ سواسوة) بالتصحيح (في جمع سواء) بفتح السين المهملة والمد بمعنى مستو يقال الناس سواسوة في هذا الأمر أي مستوون فيه فكأنه جمع مستو بحذف الزوائد إلا أنه زيد فيه سين أخرى وقالوا سواسية على الأصل في الإعلال ووقع للجوهري أنه جعل سواء كلمة وسية كلمة أخرى ووزن كلا منهما بوزن يخصها والتحرير ما تقدم وعليه قوله

سواسية سود الوجوه كأنهم ٭ ظرابي غربان بمجرودة النخل

ووزنها فعافلة وفيه شذوذ من جهات أحدها تكرار الفاء في الجمع مع عدم تكرارها في الواحد وهو نظير تكرار العين في التصغير في عثيثية الثانية جمع فعال على هذا الوزن وإنما قياسه أسوية كقباء وأقبية الثالثة أن قياس الفاء إذا تكررت زائدة أن تكون العين مكررة معها أيضا كمرمريس وإذا تكررت وحدها فقياسها أن تكون أصلا نحو قرقف وسندس وفي حواشي الصحاح لابن بري سواسية جمع سواء على غير الواحد كباطل وأباطيل وكأنه جمع سوساة ووزن سوساة فعللة كشوشاة لا فعلاة لندور باب سلس ولا فوعلة لندور باب كوكب ولا فعفلة لأن الفاء لا تكرر وحدها فبطل حينئذ كون سواسية فعالية وفواعلة وفعافلة وتعين فعاللة وهذا كلام حسن نقله الموضح في الحواشي (و) شذ (مقاتوة) بقاف وتاء مثناة فوق (بمعنى خدام) جمع مقتو اسم فاعل من القتو وهو الخدمة أصله مقتو وقلبت الواو الثانية ياء لتطرفها

الشكاية عليه لغة ذلك في الزاوي والعلاوة ما يعلق على البعير بعد حمله نحو السقاء والسفرة والسفود وهي الحديدة التي يشوى عليها اللحم والهراوة العصا (قوله بحذف الزوائد) أي الميم والياء (قوله إلا أنه زيد فيه الخ) ظاهره أن السين ليست زائدة على كونه جمع سواء وليس كذلك بل هي زائدة كما في سواسية أيضا (قوله وقالوا سواسية على الأصل) مراده بالأصل في ذلك أصل الإعلال المذكور وهو قلب الواو ياء لوجود المقتضي ولم يقولوا في مقاتوة أنه جاء على الأصل في الإعلال أيضا وعبارة القاموس صريحة في أنه جاء كذلك قال والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام فكان ينبغي للشارح أن ينبه على ذلك (قوله ووقع للجوهري الخ) قال الدنوشري ينظر على كلام الجوهري ما معنى سوا وما معنى سية فإن لكل كلمة معنى وقد ذكر أنهما كلمتان توقف في ذلك الشيخ عبد الرحمن الديسطي وقد يقال إن كلام الجوهري غلط فلا يطلب توجيهه كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله ووقع الخ ويمكن أن يقال معنى كلام الجوهري أنهما كلمتان في الأصل لكل منهما معنى ووزن يخصه ثم ركبا وصارا كلمة واحدة بمعنى مستوين اه وقال بعض الفضلاء الذي يظهر من سواسوة أنه أبدل من مدة سواء السين والواو الثانية لام سواء وزيدت تاء التأنيث ووزنه فعاسلة فوبل الزائد بلفظه لأنه بدل من المدة لا لتضعيف للفاء كما أن وزن رسائل فعائل لأن الهمزة بدل من المدة في رسالة فقوبلت بلفظ الهمزة ومثله سواسوة في أن أبدل من مدة سواء سين عاملة للفاء في عشيشة لتصغير عشية حيث أبدل من مدة عشية شينا عاملة للعين ووزنه عديشة فانظر مع هذا كلام الشارح وكلام ابن بري (قوله سواسية سود الوجوه الخ) ظرابي فيه مشبه به مابعده فهو من إضافة المشبه به إلى المشبه على حد لجين الماء وفي القاموس والظربان دويبة كالهرة منتنة كالظرباء والجمع ظرابين وظرابي وظربى وظرباء بكسرهما اسمان للجمع وفسا بينهم الظربان أي تقاطعوا لأنها إذا فست في ثوب لا تذهب رائحته حتى يبلى ويقال يفسو في جحر الضب فيسدر من خبث رائحته فتأكله اه وقيد ذلك بقوله بمجرودة النخل لأنها حينئذ أقطع وأشنع فيكون أبلغ من الهجو المراد به (قوله ووزنها فعافلة) أي سواء قلنا سواسوة أو سواسية (قوله جمع مقتو الخ) الظاهر هذا مع ما في الصحاح يقال للخادم مقتوي بفتح الميم وتشديد الياء كأنه منسوب إلى المقتى وهو مصدر اه فيكون مقاتوة جمع هذا لا جمع مقتو اسم فاعل لأنه من اقتوى واقتوى من القوة لا من القتو وقال في الصحاح أيضا وقد تخفف ياء النسب وأنشد البيت وهو متى الخ وقال الدنوشري هذا بحسب ظاهره مخالف لكلام القاموس فإنه ذكر أن مفرد المقاتوة غير ما ذكر وعبارته القتو والقتا مثلثة حسن خدمة الملوك كالمقتى وبهاء النميمة والمقتوون والمقاتوة والمقاتية الخدام الواحد مقتوي ومقتي أو مقتوين وتفتح الواو غير مصروفين وهي للواحد والجمع والمؤنث سواء والميم وفيه أصلية من مقت خدم واقتواه استخدمه شاذ لأن افتعل لازم البتة اه كلام القاموس ويتعلق به أمور الأول أن فيه مخالفة لقول الشارح من القتو وهو الخدمة فإن صاحب القاموس فسر القتو بحسن خدمة الملوك الثاني أن المقتى في قوله كالمقتى بميم مفتوحة وقاف ساكنة وتاء بعدها ألف مصدر ميمي كالمغزى الثالث أن قوله والمقتوون وجدس وما بواوين وفيه نظر فإنه لا يجوز أن يكون مفرده مقتوا بفتح الميم وسكون القاف وفتح التاء وبالواو والياء المشددة آخره وإلا قيل مقتويون كالأشعريون ولا يجوز أن يكون

مفرده مقتى علقفاو إلاقيل مقتون كالأعلون ولا جائز أن يكون مفرده مقتوين كالايخفى وهو إذ ذكر إلا أن الواحد مقتوى ومقتى ومقتوين ولمين أن يكون مفرده مقتو اسم فاعل وأصله مقتو وأعل كما ذكر الشارح الرابع أن قوله غير مصروفين راجع لقوله مقتوين بكسر الواو وبفتحها وينظر هل هو بفتح الميم أو بضمها وقد يتوقف في منعهما من الصرف بأنه ليس فيهما إلا علة واحدة وهي الوصفية اللهم إلا أن يقال هو مبني مذهب أبي علي الفارسي القائل إن مطلق الزيادة في آخر الاسم إذا انضمت إلى علة أخرى منعتا الصرف قال الجعبري في شرح الشاطبية وغلبون فعلون من الغلبة كحمدون من الحمد منعه الصرف هنا على رأي أبي علي الفارسي في اعتبار مطلق الزائد وصرفه في قوله وقال ابن غلبون على المختار أخذا بالمذهبين اه وكلامه بعيد من ذلك حيث جزم بأنهما غير مصروفين الخامس أنه جعل مقتوين واحدا كما يصرح بذلك قوله الواحد الخ وهو ينافي قوله بعد ذلك وهي للواحد الخ فإنه صريح في اشتراكهما بين ما ذكر السادس أن قوله لأن افتعل لازم ألبتة إن أراد به مطلق افتعل فهو مردود بنحو اختار واختير واصطفى وإن أراد به أن افتعل من هذه المادة لازم فهو ظاهر بعض الظهور ونطقه بألبتة قد يأبى ذلك (قوله متى كنا لأملك مقتوينا) في الصحاح بدل أملك أمك وصدر البيت تهددنا فأوعدنا رويدا ❊ وظاهر عبارة الشارح أنه جمع مقتو اسم فاعل وهو مخالف لقول الصحاح ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم ❊ متى كنا لأمك مقتوينا ❊ فإنه صريح في أنه جمع مقتوى بميم

بعد الكسرة ثم أعلا إعلال قاض قال: ❊ متى كنا لأملك مقتوينا ❊ أي خداما وقال:

إني امرؤ من بني جذيمة لا ... أحسن قتو الملوك والحفد

أي خدمة الملوك وكان حق الجمع مقاتية ولا ثالث لهما قال في المحكم قال أبو علي أخبرني أبو بكر عن أبي العباس أنه لم يسمع مثل مقاتوة إلا حرفا واحدا أخبرني به أبو عبيدة وهو سواسوة ومعناه سواء ❊ أو تقع الواو قبل ألف التأنيث المقصورة كأن تبني من الغزو مثل هندبا فتقول غزويا أو الممدودة كأن تبني من الغزو مثل أربعاء فتقول أغزياء (أو قبل الألف والنون الزائدتين) المضارعتين لألفي التأنيث (كقولك في مثال قطران) بفتح القاف وكسر الطاء (من الغزو غزيان) بقلب الواو ياء لتطرفها إثر كسرة لأن ألفي التأنيث وما ضارعهما في حكم الانفصال المسألة (الثانية) من إبدال الياء من الواو (أن تقع) الواو (عينا لمصدر فعل أعلت فيه) أي في الفعل (ويكون قبلها كسرة وبعدها ألف) فهذه أربعة شروط (كصيام وقيام) من مصادر الثلاثي (وانقياد واعتياد) من مصادر الثلاثي المزيد والأصل فيهن صوام وقوام وانقواد واعتواد فقلبت الواو فيهن ياء لأنها لما أعلت في أفعالها بقلبها ألفا استثقل بقاؤها في المصدر صحيحة بعد الكسرة وقبل حرف يشبه الياء في المد أعلت في المصدر بقلبها ياء حملا للمصدر على فعله في الإعلال ليصير العمل في اللفظ من وجه واحد (بخلاف نحو سوار وسواك) بكسر أولهما اسمي جنس فلا تقلب الواو فيهما ياء (لانتفاء المصدرية) بخلاف (نحو لاوذ لواذا وجاور جوارا) بالجيم فإن لواذا وجوارا وإن كانا

مفتوحة فقاف ساكنة فتاء مفتوحة فواو فياء مشددة للنسب وهو منسوب إلى مقتى كمغزى كما في الصحاح لكنه لما جمع خفف بحذف ياء النسب ويجوز أن يكون أيضا مقتوينا في قول الشاعر ليس جمعا له مفرد وإنما هو مقتوين الذي يشترك فيه الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث والحاصل أن الشارح لم يحرر هذا المحل حق التحرير وقال ابن فلاح في مبحث جمع المذكر السالم ومقتوين اسم فاعل من القتو وهو الخدمة وقياسه مقتوين بضم الميم لأن فعله اقتوى يقتوى ووزن اقتوى افعل وأصله اقتوو وليس هو افتعل من قوى اه وقوله وقياسه الخ هذا ممنوع بالتأويل فيما سبق فليتأمل ذلك (قوله وقال إني امرؤ الخ) في الصحاح مكان خزيمة فزارة ومكان الحفد الخبيا والحفد الخدمة حركته الفاء ضرورة كقول رؤبة ❊ مشتبه الاعلام لماع الخفق ❊ أراد الخفق هكذا قال بعضهم وعبارة الصحاح القتو الخدمة وقد قتوت أقتو قتوا ومقتى أي خدمت مثال غزوت أغزو غزوا ومغزى قال الشاعر:

إني امرؤ من بني فزارة لا ❊ أحسن قتو الملوك والخببا ويقال للخادم مقتوى بفتح الميم وتشديد الياء كأنه منسوب إلى المقتى وهو مصدر كما قالوا ضيعة عجزية للتي لا تفي غلتها بخراجها ويجوز تخفيف ياء النسبة قال عمرو بن كلثوم ❊ متى كنا لأمك مقتوينا ❊ قال أبو عبيدة قال رجل من بني الحرماز هذا رجل مقتوى ورجلان مقتوين ورجال مقتوين كله سواء وكذلك المؤنث وهم الذين يعملون للناس بطعام بطونهم قال سيبويه سألوا الخليل عن مقتوى ومقتوين فقال هو بمنزلة الأشعري والأشعرين اه كلام الصحاح وقول الخليل هو بمنزلة الأشعري واضح في مقتوى لا في مقتوين فليتأمل (قوله لصحة عين الفعل) فيه نظر ظاهر لاعتلال عين الفعلين المذكورين وكأنه أراد بصحة عين الفعل عدم تغيرها فليتأمل وقوله عودا احترز به عن عيادة فإن الواو قلبت فيه ياء لاستيفاء الشروط (قوله لواذا) قال بعضهم إنما امتنع إعلال المصدر الذي هو لواذ ونحوه لئلا يؤدي إلى إعلالين وذلك أنها لو قلبت في المصدر ألفا لاجتمع ألفان وقلبت

الألف الأخيرة همزة على القاعدة في اجتماع ألفين فيكون إجحافا بالكلمة (قوله وبخلاف نحو راح رواحا) في بعض النسخ راج رواجا بالجيم وكل صحيح (قوله لعدم الألف) هذه طريقة وابن الحاجب في الشافية لم يشترط في قلب الواو في المصدر وجود ألف بعدها وعبارته مع عبارة شارحه الشيخ زكريا وتقلب الواو المكسور ماقبلها في المصادر لا في نحو عوض وخوان ياء نحو قام قياما وعاد عيادا وديناقيما لإعلال أفعالها بقلب الواو فيها ألفا وحال حولا أي تغير كالعود في شذوذه والقياس حيلا وعيدا اه وخرج بقوله لإعلال أفعالها نحو لواذا لأن فعله لاوذ وهو لم يعل فتأمل (٣٧٨) (قوله تعالى قيما) مصدر جيء به للمبالغة كما يعلم من مراجعة التفاسير (قوله ويخلطان) هكذا وجد بالواو في أوله فإن ثبت فتكون زيادتها خزما وهو من الرجز (قوله ديار) فإن قلت ديار وثياب بين واوه وبين الطرف حرفان وكوزة وعودة كذلك فلم صحت هذه وأعلت تلك قلت الألف أشد مباينة للواو من الفتحة فقوى جانب الإعلال في ديار ونحوه وضعف في كوزة ونحوه (قوله وديمة وديم) الديمة أصلها دومة من دام يدوم وعلى كونها واوية جماعة لكن الذي في الصحاح أنها يائية والمصنف ماش على الأول (قوله وقامة وقيم) القامة قامة الإنسان أو بكرة البئر بأداتها (قوله وقيم) يعلم من كلامه أن لفظ قيمة مشترك (قوله فتسلطت الكسرة عليها) كان ينبغي أن يزيد بعد قوله عليها فقلبتها ياء (قوله واستفدنا الخ) قد يقال إنما استفدنا ذلك من عدم نحو قيمة وقيم إلى دار وديار لا من تكثير الأمثلة ويجاب بأن استفادتنا ذلك من تكثير الأمثلة لا تنافي استفادتنا إياه من العدم (قوله وإما شبيهة بالمعلة) ووجه شبه حرف العلة الساكن بحرف العلة المعل ضعفه بالسكون (قوله بعد ذلك) مستغنى عنه بل زاده تأكيدا لدفع توهم أن ثم مستعملة في غير معناها (قوله والمخصص الخ) مراده المخصص لثيرة بكونه جمعا لثور بمعنى الحيوان لا بثور الأقط (قوله جمعه الخ) لو حذفه لكان أحسن (قوله طوال) هو جمع طويل كما ذكره ويجوز أن يكون جمعا لطوال بضم الطاء فإنه مرادف لطويل وكلاهما يجمع على فعال قاله المرزوقي (قوله واستعمالا) فيه نظر لأن هذا الشاعر استعمله ويجاب بأن هذا نادر وإلا فالكثير بخلافه.

مصدرين لا تقلب الواو فيهما ياء (لصحة عين الفعل) فيهما وهو لاوذ وجاور وبخلاف راج رواجا لعدم الكسرة قبلها (و) بخلاف (حال حولا وعاد المريض عودا) فإن حولا وعودا وإن كانا مصدرين أعل فعلهما وهو حال وعاد بقلب عينهما ألفا لا تقلب الواو فيهما ياء (لعدم الألف) بعدها (وقل الإعلال فيه) أي فيما عدم الألف (نحو قوله تعالى جعل الله لكم قياما وارزقوهم وقوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام قيما للناس في قراءة نافع وابن عامر في النساء وفي قراءة ابن عامر في المائدة) وأصلها قوما قلبت الواو ياء لانكسار ماقبلها (وشذ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم نارت الظبية) تنور (نوارا) بالنون والراء المهملة بمعنى نفرت) والقياس نيار ولكنه جاء بالتصحيح قال العجاج وأنشده ابن جني:

* ويخلطان بالتأنس النوارا *

قال في شرح الكافية (ولم يسمع له نظير) المسئلة (الثالثة أن تقع) الواو (عينا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وهي في الواحد إما معلة) أي منقلبة (نحو دار وديار وحيلة) بحاء مهملة وياء مثناة تحتانية (وحيل وديمة وديم وقيمة وقيم وقامة وقيم) والأصل دوار وحول ودوم وقوم لكن لما انكسر ماقبل الواو في الجمع وكانت في المفرد معلة بقلبها ألفا في الأول والأخير وياء فيما بينهما ضعفت فتسلطت الكسرة عليها واستفدنا من تكثير الأمثلة أنه إذا كانت الواو معلة في الواحد لا يشترط وقوع الألف بعدها كما في ديار خلافا للمرادي وسيأتي إيضاحه (وشذ حاجة وحوج) والقياس حيج لأن قبلها كسرة والواو أعلت في الواحد (وإما شبيهة بالمعلة وهي الساكنة وشرط القلب في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف كسوط وسياط وحوض وحياض وروض ورياض) والأصل فيها سواط وحواض ورواض ولكن لما انكسر ماقبل الواو في الجمع وكانت الواو في الواحد ساكنة ضعفت فتسلطت الكسرة عليها وقوى تسلطها وجود الألف بعدها (فإن فقدت) الألف (صحت الواو نحو كوز وكوزة وعود) بفتح أوله) وهو العين المهملة (للمسن من الإبل) وهو الذي جاوز في السن البازل والبازل هو الذي له سبع سنين (وعودة) لأنه لما عدمت الألف قل عمل اللسان وخف النطق بالواو بعد الكسرة فصححت ولم يجز إعلالها لأنه انضم إلى عدم الإعلال تحصين الواو ببعدها من الطرف بسبب هاء التأنيث (وشذ قولهم) في جمع ثور (ثيرة) بإبدال الواو ياء والقياس ثورة بالتصحيح وقيل الأصل ثورة بسكون الواو وفاعل بقلب الواو ياء ثم فتحت الياء وزعم المبرد أنه مقصور من فعالة والأصل ثيارة فلذلك أعل ثم قصر بعد ذلك نقله ابن مالك عنه والمعروف عنه إنما قالوا ثيرة ليكون القلب دليلا على أنه جمع ثور من الحيوان لا جمع ثور من الأقط والمخصص أنهم لما قالوا في جمع ثور من الحيوان ثيران بقلب الواو ياء لسكونها وانكسار ماقبلها حملوا ثيرة في جمعه عليه وليس لثورة من الأقط ما يحمل جمعه في القلب عليه قاله الجاربردي (وتصحح الواو إن تحركت في الواحد نحو طويل وطوال وشذ) قياسا واستعمالا (قوله)

تبين لي أن القيافة ذلة * (وأن أعزاء الرجال طيالها)

بإبدال الواو ياء والقياس طوالها كما رواه القالي وفي شرح الكافية وأما الطيال جمع طويل فيمكن أن يجعل من باب جواد وجياد كأنه جمع طائل من طاله إذا فاقه في الطول اه والقيافة بالمد القصر (قيل ومنه) أي من شذوذ إعلال الواو المتحركة (الصافنات) جمع صافنة وهي من الخيل التي تقوم على طرف سنبك يد أو رجل وهي من الصفات المحمودة في الخيل لا تكاد تكون إلا في العراب الخلص (الجياد) جمع جواد وهو الذي يسرع في جريه وقيل الذي يجود بالركض وصفها بالصفون والجودة ليجمع لها بين الوصفين المحمودين واقفة وجارية يعني إذا وقفت كانت ساكنة مطمئنة في مواقفها وإذا جرت كانت سراعا خفافا في جريها وكان القياس الجواد بالتصحيح لأن الواو محركة في الواحد (وقيل) الجياد في الآية ليس بشاذ وإنما هو (جمع جيد) بتشديد الياء (لا) جمع (جواد) والحاصل أن الواو تصح إن تحركت في الواحد كطويل وطوال (أو أعلت لامه) أي الواحد بالياء أو بالواو فالأول (كجمع ريان) نقيض عطشان فعلان من الري أصله رويان اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (و) الثاني كجمع (جو) بفتح الجيم و (بتشديد الواو) وهو ما بين السماء والأرض واسم بلدة باليمامة (فيقال) في جمعهما (رواء وجواء) كرجال (بتصحيح العين) وهي الواو والأصل رواي وجواو أبدلت الياء والواو همزة لتطرفهما إثر ألف زائدة ولا يجوز مع ذلك إعلال عينهما (لئلا يتوالى إعلالان) إعلال العين بإبدالها ياء لانكسرة قبلها وإعلال اللام بإبدالها همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة نحو كساء ورداء فاقتصر على إعلال اللام لأنه محل التغيير (وكذلك ما أشبههما) مما أعلت فيه اللام بإبدالها همزة وصححت فيه العين (وهذا الموضع) وهو إبدال الياء من الواو إذا وقعت عينا الخ (ليس محررا في الخلاصة ولا) في (غيرها من كتب الناظم فتأمله) بل كلامه في الخلاصة في دعوى القياس وفي نقل السماع يخالف كلامه في التسهيل أما في دعوى القياس فإن اعتماده هنا على التصحيح قياسا لأنه جعله الغالب في كلام العرب وعادته البناء على الغالب والقياس عليه فهو قد ارتضى هنا فيما كان على فعل من المصادر المعتلة أن لا يتغير ولا تقلب واوه وفي التسهيل على خلاف ذلك لأنه قال تبدل الياء بعد كسرة من واو هي عين مصدر لفعل معتل العين ولم يقل قبل ألف كما قال ذلك في الجمع وأفرده بذلك دون المصدر فاقتضى أن فعلا تقلب واوه ياء في القياس لأنه لم يستثنه وأما في نقل السماع فإنه زعم هنا أن الغالب في كلام العرب تصحيح فعل والنادر هو الإعلال حيث قال والفعل منه صحيح غالبا وجعل في التسهيل التصحيح قليلا والغالب الإعلال حيث قال وقد يصحح ما حقه الإعلال من فعل مصدرا أو جمعا فأتى بقد المشعرة بالتقليل على عادته إذا أراد تقليل المنقول وقال في شرح الكافية ونبه بتصحيح ما وزنه فعل كالحول على أن المصدر المذكور مشروط بوجود الألف فيه حتى يكون على فعال اه وقد علمت أن الإعلال المذكور يكون في غير فعال نحو انقاد انقيادا والأصل انقوادا وأطلق فعالا وقد علم أنه إذا كان معتل اللام صحح نحو رواء وجواء. المسئلة (الرابعة أن تقع) الواو (طرفا رابعة فصاعدا) لأن ما هي فيه إذ ذاك لا يعدم نظيرا يستحق الإعلال فيحمل هو عليه قاله الشارح وسواء كانت في فعل أو اسم (تقول) في الفعل (عطوت) بمعنى أخذت (وزكوت) بمعنى نميت بإقرار الواو على صورتها لأنها ثالثة (فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت أعطيت وزكيت) بإبدال الواو ياء لأنها صارت رابعة (وتقول في اسم المفعول) من

(قوله وفي شرح الكافية الخ) كون طيالا من باب جواد لا يجدي نفعا لأن الواو في المفرد ليست معلة ولا شبيهة بالمعلة وقوله كأنه جمع طائل الخ لا يجدي لأن الواو فيه قلبت همزة فقلبت في الجمع لأن الإبدال بالإبدال وقد يؤخذ من الشارح اشتراط إعلال العين في المفرد أعم من أن يكون ذلك بقلبها ألفا أو بقلبها همزة وشرط ابن الحاجب في الشافية وشراحه ذكروا أن الشرط إعلالها في المفرد ومثلوا لذلك بجيد وجياد وقالوا جيد أصله جيود اجتمعت فيه الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وحصل الإدغام (قوله ومنه الصافنات) أي من إبدال الواو ياء مع تحركها في المفرد شذوذا وهذا أولى من قول الشارح أي من شذوذ الخ (قوله ليس بشاذ) وجه عدم شذوذه إعلال الواو في جيد بقلبها ياء لوجود مقتضيه (قوله أو أعلت لامه) الضمير راجع للواحد كما هو ظاهر من العطف على قوله تحركت في الواحد وأنت خبير بأن اللام أعلت في الجمع وأما المفرد فهي معتلة فيه لا معلة ولو قال أو اعتلت لامه لكان حسنا والشارح اختلط عليه الأمر حيث قال أي الواحد بالياء أو بالواو وما درى أن ما قاله إنما يناسب لو عبر المصنف بقوله أو اعتلت لامه وهو لم يعبر به فتأمل (قوله وصححت فيه العين) لو حذفه لكان أولى كما هو ظاهر (قوله أن تقع رابعة فصاعدا) قال اللقاني ينبغي أن يستثنى من هذا لام مفعول الذي ماضيه على فعل بفتح العين كغزو ومدعو فإنه يجب فيها التصحيح على ما سيأتي في المسئلة الثامنة وكان المراد بهذه الواو المذكورة بالمسئلة الرابعة الواو الواقعة في ماض أو اسم مفعول لمضارع أو اسم فاعل قلبت فيه وإلا فالمسئلة الثامنة داخلة في المسئلة

أعطيت وزكيت إذا اتصل به علامة تثنية (معطيان ومزكيان) بإبدال الواو يا وإنما أبدلت في الفعل الماضي المزيد واسم مفعوله ياء وإن لم يكن بعد كسرة لأنهم (حملوا الماضي) وهو أعطيت وزكيت (على المضارع) وهو يعطى ويزكى (و) حملوا (اسم المفعول) وهو معطيان ومزكيان (على اسم الفاعل) وهو معطيان ومزكيان بكسر الطاء والكاف (فإن كلا منهما) أى من المضارع واسم الفاعل (قبل آخره كسرة) وهم يحملون الفرع على أصله كما يحملون الأصل على فرعه (وسأل سيبويه) شيخه (الخليل عن وجه إعلال نحو تغازينا وتداعينا) والأصل تغازونا وتداعونا فأبدلت الواو ياء (مع أن المضارع) وهو تتغازى وتتداعى (لا كسر قبل آخره) حتى يحمل الماضي عليه (فأجاب) الخليل عن سؤال سيبويه (بأن الإعلال) وهو قلب الواو ياء (ثبت) في تغازى وتداعى (قبل مجىء التاء في أوله وهو) توجيه حسن وحاصله أنهم أعلوا (غازينا وداعينا حملا على تغازى وتداعى) بكسر ماقبل آخرهما قبل مجىء الياء (ثم استصحب) الإعلال (معها) أى مع الياء كاستصحابه مع هاء التأنيث نحو المعطاة. المسئلة (الخامسة أن تلى الواو (كسرة وهى) أى الواو (ساكنة مفردة) عن مثلها (نحو ميزان) أصله موزان لأنه من الوزن (وميقات) أصله موقات من الوقت قلبت الواو فيهما ياء لسكونها وانكسار ماقبلها (بخلاف نحو صوان) وهو وعاء الشىء (وسواد) لأن الواو فيهما متحركة لا ساكنة (واجلواذ) بالجيم والذال المعجمة وهو دوام السير مع السرعة (واعلواط) بالعين والطاء المهملتين وهو التعلق بالعنق يقال اعلوط بعيره إذا تعلق بعنقه وعلاه لأن الواو فيهما مشددة لا مفردة واجلياذ شاذ لا يقاس عليه قاله في التسهيل . المسئلة (السادسة أن تكون) الواو (لاما لفعلى بالضم) حال كونها (صفة نحو إما زينا السماء الدنيا وقولك المتقين الدرجة العليا) والأصل الدنوى والعلوى لأنهما من الدنو والعلو قلبت الواو فيهما ياء لاستثقال الواو والضمة وعلامة التأنيث في الصفة فاقتضت لاسما بقلبها ياء والدليل على صحة كونها صفة تجريانها على موصوفها كما مثل هذا هو الأصل واستعمالهم لها غير جارية على موصوف منزل على الأصل ومعامل معاملته (وأما قول الحجازيين) المسافة (القصوى) بالتصحيح (فشاذ قياسا فصيح استعمالا نبه به على الأصل) وهو الواو (كما نبه على الأصل (في) الفعل نحو (استحوذ) في الاسم نحو (القود) بالتصحيح فيهما والقياس فيهما استحاذ وانقاد بالإعلال ولكنه ترك تنبيها على الأصل وبنو تميم يقولون القصيا بالإعلال على القياس (فإن كانت فعلى) بالضم (اسما) أى غير صفة (لم تغير) لامها بإبدالها ياء بل تقر الواو على أصلها فرقا بين الاسم والصفة ولم يعكسوا لأن الاسم أخف من الصفة (كقوله) وهو ذو الرمة

(أدارا بحزوى هجت للعين عبرة) * فماء الهوى يرفض أو يترقرق

بإقرار الواو على حالها في حزوى بحاء مهملة مضمومة وزاى ساكنة اسم موضع ودارى منادى بالهمزة وحقه الضم لأنه نكرة مقصودة ولكنه لما وصف بالجار والمجرور بعده سوغ نصبه لأن النكرة المقصودة إذا وصفت ترجح نصبها على ضمها وفي الحديث ياعظيما يرجى لكل عظيم والعبرة بفتح العين الدمع وماء الهوى دمعه ولكونه يبعث عليه أضيف إليه ويرفض يسيل بعضه في أثر بعض ويترقرق يبقى في العين متحيرا يجىء ويذهب وماذكره الموضح من أن لام فعلى إذا كانت واوا تبدل ياء في الصفة وتسلم في الاسم تبع فيه الناظم وقال المرادى إنه مخالف لقول أهل التصريف فإنهم يعكسون فيبدلونها في الاسم دون الصفة ويجعلون حزوى شاذا قال الناظم في بعض كتبه وماقلته مؤيد بالدليل وموافق لقول أئمة أهل اللغة حكى الأزهرى عن الفراء وعن ابن السكيت أنهما قالا ما كان من النعوت مثل الدنيا والعليا فإنه بالياء فإنهم

الرابعة فتأمله (قوله اجلواذا) الاجلواذ ماض بسير الإبل (قوله واجلياذ شاذ الخ) ينظر هل شذوذه من جهة قلب واو به ياء بين فيكون نحو ديوان ليس شاذا لأنه ليس فيه (٣٨٠) إلا قلب واو واحدة ياء فإن أصله دوان لكن قول المصنف واو مفردة بياء ويقتضى بشذوذ ذلك قال الإمام المرزوقى فإن قيل لم ترك إدغامه أى ديوان والياء والواو إذا اجتمعا فأيهما سبق الآخر بالسكون تقلب الواو ياء وتدغم الأولى في الثانية فالجواب أن الكلمة أصلها دوان بدلالة قولهم في الجمع دواوين لكنهم هربوا من التضعيف استثقالا له إلى أن أبدلوا من الواو الأولى ياء فلو تكلفوا ما سمته من قلب الواو ياء وإدغام الأولى فيه لعاد مثل ماهربوا منه وهو التضعيف بحصول ياءين ألا ترى أن الكلمة بعد الإدغام تصير على ديان وهو من دونت الكلمة وغيرها إذا ضبطتها وقيدتها وإنما احتمل الواوان في دواوين لدخول الألف بين الواوين وكذلك في التصغير نحو دويوين لدخول الياء بينهما ومثله الديباج أصله الدباج فأبدلت من إحدى الباءين ياء ومثله دينار بدلالة قولهم دنانير ودبابيج اه ملخصا (قوله الدنيا) هى بضم الدال وحكى ابن قتيبة كسرها وتبعه غيره وإنما قيل لها ذلك لأنها سابقة على الدار الأخرى مأخوذ من الدنو وجمعها دنى نحو كبرى وكبر ويقال في النسب إليها دنيى ودنيوى ودنياوى وألفها مقصورة للتأنيث غير مصروفة وحكى ابن جنى تنوينها وصرفها في لغة نادرة وأورد ابن مالك أنها في الأصل مؤنث أدنى وأدنى أفعل تفضيل وأفعل التفضيل

إذا نكر لزم الإفراد والتذكير وامتنع تأنيثه ففى استعمالهم دنيا مؤنثا مع كونه منكرا إشكال وأجاب بأنها خلعت عنها الوصفية غالبا وأجريت مجرى ما لم يكن قط وصفا كرجعى ونظيره وإن دعوت إلى جلى ومكرمة ❊ يوما سراة كرام الناس فادعينا فإن جلى وإن كان تأنيث أجل لكنه خلع عن الوصفية وجعل اسما للحادثة العظيمة اهـ من شرح البرماوى والزركشى على البخارى بالمعنى (قوله ويجب حينئذ الخ) اقتصر على ذلك ولم يقل ويكسر ماقبلهما إن كان مضموما لأن ماقبلهما قد يبقى على ضمه كما سيأتى فى قول الشارح فصار أيم فإن الظاهر أن أوله يبقى على ضمه، وقال ابن الحاجب وجاء لى فى جمع ألوى بالضم والكسر فالضم على أصل أن جمع أفعل غير اسم تفضيل فعل كحمر جمع أحمر والكسر للتخفيف (قوله المنقلبة عن الواو) (٣٨١١) هذا واضح فيما تقدمت فيه الواو دون ما تقدمت فيه الياء فالوجه ترك هذا القيد وأن المدغم هو الأول الساكن مطلقا (قوله وإن كان الخ) فيه نظر لأن البغداديين يقولون إنه نقل من فيعل بالفتح إلى فيعل بالكسر فهم لا يقولون ذلك إلا بالكسر فبطل ما قاله الشارح (قوله جوازا) فيه نظر بالنسبة لسوير فإن قلب الألف واوا واجب لا جائز وأما بويع فكذلك إلا أنه ربما يلتبس بالمبنى للمفعول من بايع فإنه يقال فيه أيضا بويع وقد يقال إن مراده بالجواز عدم اللزوم إذ يجوز بناؤه للفاعل فيرد ما كان لما كان فليتأمل وبعضهم قال وليس أى السابق منهما بدلا من ألف كسوير أو من واو كديوان فإن أصله دوان وهو أحسن من صنيع الشارح (قوله لجميع ذلك لا إبدال فيه ولا إدغام لعروض الحرف الأول) كان مراده بجميع ذلك من أقسام مسئلة عارض الذات لا ما كان من كلمتين أو كان السابق منهما متحركا لأن التعليل لا يجرى فيهما بل هو قاصر على المسئلة الأخيرة بأقسامها (قوله للريا) وضم بعضهم إلى الريا فى شذوذه من حيث الإعمال مع استحقاقه التصحيح نحو صيم وقيم جمعا صائم وقائم لقلبهم الواو فيهما ياء بلا مقتض وأصلهما صوم وقوم قاله ابن الحاجب قال بعضهم وظاهر أن الشذوذ فى هذا بالنظر إلى القاعدة المذكورة لا مطلقا فإنه مقيس بالنظر إلى قاعدة أن الواو إذا كانت عينا الفعل جمعا صحيح اللام تقلب ياء وإن كان الأكثر فيها التصحيح قاله الشارح ذكريا فى شرح الشافية وأشذ من هذا قول الشاعر ألا طرقتنا مية ابنة منذر ❊ فما أرق النيام إلا كلامها والقياس النوام ووجه شذوذه مامر فيما قبله ووجه كونه أشذ بعده من الطرف الذى هو محل التخفيف وعدم موافقته القاعدة اهـ منه

يستثقلون الواو مع الضمة أوله وليس فيه اختلاف إلا أن أهل الحجاز أظهروا الواو فى القصوى وبنو تميم قالوا القصيا اهـ . المسئلة (السابعة أن تلتقى) أى الواو (والياء) ويجتمعان (فى كلمة) واحدة (والسابق منهما ساكن متأصل ذاتا وسكونا) بالنصب على التمييز فإذا اجتمعت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء تقدمت الواو أو تأخرت لأنها أثقل من الياء تحصيلا للتخفيف ما أمكن (ويجب حينئذ) أى حين إذ قلبت الواو ياء (إدغام الياء) المنقلبة عن الواو (فى الياء) الساكنة لاجتماع المثلين (مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء) على الواو (سيد وميت أصلهما سيود وميوت) لأنهما من ساد يسود وفاز مات يموت على إحدى اللغتين ووزنهما عند المحققين من أهل البصرة فيعل بكسر العين وذهب البغداديون إلى أنه فيعل بفتح العين كضيغم وصيرف نقل إلى فيعل بكسر العين قالوا لأنا لم نر فى الصحيح ما هو على فيعل بالكسر وهذا ضعيف لأن المعتل قد يأتى فيه ما لا يأتى فى الصحيح فإنه نوع على انفراده فيجوز أن يكون هذا بناء مختصا بالمعتل كاختصاص جمع فاعل منه بفعلة كقضاة ورماة ولو كان سيد فيعلا بالفتح لقالوا سيد بالفتح (ومثاله فيما تقدمت فيه الواو) على الياء (طى ولى) بالتشديد (مصدرا طويت ولويت وأصلهما طوى ولوى) بفتح أولهما وسكون ثانيهما قلبت الواو منهما ياء وأدغمت فى الياء (ويجب التصحيح) فى الواو (وإن كانا) أى الياء والواو (من كلمتين نحو يدعو ياسر) بتقديم الواو على الياء (ويرمى واعد) بتقديم الياء على الواو (أو كان السابق منهما) أى من الواو والياء (متحركا نحو طويل) بتحريك الواو بالكسر (وغيور) بتحريك الياء بالضم (أو) كان السابق (عارض الذات) جوازا وهو ثلاثة أنواع المبدل من ألف نحو سوير والمبدل من ياء كما إذا بنيت من البيع موازن بيطر قلت بيع ثم بنيته لما لم يسم فاعله فقلت بويع والمبدل من همزة (نحو رويه) بضم الراء وفتح الياء المثناة تحت (مخفف رؤية) بالهمزة لجميع ذلك لا إبدال فيه ولا إدغام لعروض الحرف الأول بخلاف أويم مخفف أأيم وهو مثال أيلم من الأيمة أبدلت الهمزة الثانية واوا لانضمام التى قبلها فصار أويم وهذا الإبدال واجب فقلبت الواو ياء وأدغمت فى الياء فصار أيم وهذا الإبدال والإدغام واجب لأن الواو عارضة الذات وجوبا إذ أصلها الهمزة فإن العروض الذى يحمى من الإبدال إنما هو العروض الجائز لا الواجب (أو) كان السابق منهما (عارض السكون نحو قوى) بسكون الواو (فإن أصله الكسر) لأنه فعل ماض (ثم إنه سكن للتخفيف كما يقال فى علم) بكسر اللام (علم) بسكونها وأجاز بعضهم ق بالإدغام بعد القلب (وشذ مما ذكرنا ثلاثة أنواع نوع أعل ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم إن كنتم للريا تعبرون بالإبدال والإدغام) مع أن الواو عارضة الذات لأنها مخففة من الهمزة سمع الكسائى هذه القراءة وحكى ذلك وقال ابن مالك فى شرح الكافية وحكى بعضهم

أيضا (قوله نحو ضيون) وينظر هل واوه مكسورة أو مفتوحة ثم رأيتهما يدل على أنها مفتوحة وهو قول الشيخ زكريا في شرح الشافية والياء في ضيون زائدة والواو أصلية لوجوده فيعل كصيقل وعدم فيعل فتأمل (قوله وإنما لم يدغم الخ) قد يقال عليه كان الأولى وإنما لم يقلب ويدغم وينظر ما معنى قول الجوهري وليس على وجه الفعل وقد يقال أنه ليس جاريا على طريقه بل هو اسم جامد ليس مصدرا بخلاف نحو قول وسيد وميت (٣٨٢) (قوله ابن حيوة) الياء في حيوة أصلية والواو منقلبة من الياء الأصلية قاله الشيخ زكريا في شرح الشافية وينظر ما وجه قلب الياء فيه واوا وظاهر قوله مع استيفائها وتمثيله بحيوة أنه لا يشترط أن تكون الواو متأصلة الذات إذا كانت متأخرة عن الياء فليتأمل (قوله بضم النون) فيه نظر لمخالفته لقول الشافية وبعض شروحها ونهوا عن المنكر مبالغة تاه فإنه ظاهر في أنه بفتح النون كضروب مبالغة ضارب فليتأمل (قوله بكسر العين) قال الدنوشري إنما قيد بقوله بكسر العين حتى يأتي حمل الاسم على الفعل في ذلك اه وهو مأخوذ من كلام اللقاني فإنه قال إنما قيد بكون ماضيه على فعل بكسر العين لأن ماضيه إذا كان كذلك قلبت فيه الواو ياء ويحمل عليه اسم المفعول اه وأشار الشارح إليه بقوله لامهما ياء حملا للاسم على الفعل (قوله فإنه إذ ذاك واجب الخ) الظاهر أن ضميره عائد على اللام وينظر هل يجوز عوده على الفعل أولا وعلى الأول فكان الظاهر أن يكون قبله (قوله فإن كانت عين الفعل الخ) قال اللقاني إن قلت قول قلى الشيء على النار كاللحم من هذا القبيل فيكون اسم المفعول منه مقلو كغزو ومقلي كرمي (قلت) في الصحاح أنك تقول قليت اللحم والسويق فهو مقلي وقلوته فهو مقلو لغة (قوله وقفا وقفي) فيه إحدى الجموع الستة التي جمعها ابن مالك في قوله

جمع القفا أقف أقفاء وأقفية • مع القفين واختم بقفي

وينظر ضبط كل جمع منها والقفا وراء العنق كالقافية ويذكر وقد يعد

إطراده على لغة (ونوع صحيح من استيفائها) أي الشروط (نحو ضيون) بفتح الضاد المعجمة وسكون الياء وهو السنور الذكر وإنما لم يدغم لأنه اسم موضوع وليس على وجه الفعل قاله الجوهري (وأيوم) بفتح الهمزة وسكون الياء على زنة أفعل لأنهم يقولون إذا كانوا في يوم حصل لهم فيه شدة يوم أيوم أي كثير الشدة (وعوى) بفتح الواو (الكلب عوية) أبح (ورجاء) بالجيم والمد (ابن حيوة) بفتح الحاء وسكون الياء قال في الصحاح وإنما لم يدغم حيوة لأنه اسم رجل ممنوع الصرف للعلمية والتأنيث (ونوع أبدل فيه الياء واوا وأدغمت الواو فيها) على عكس القاعدة (نحو) عوى الكلب (عوة) والقياس عية (ونهو) بضم النون والهاء وتشديد الواو (عن المنكر) والقياس نهي لأن أصله نهوي لأنه فعول من النهي (واطرد في تصغير ما يكسر على مفاعل) من محرك الواو (نحو جدول) وجداول (وأسود) اسما (للحية) وأساود (الإعلال والتصحيح) فاعل اطرد فتقول في تصغير جدول وأسود جديول وأسيود بالتصحيح وجديل وأسيد بالإعلال وهو الأرجح فهو جار مجرى سيد وميت على القياس وأما التصحيح فلأنك أجريت هذه الياء مجرى ألف جداول وأساود لأن كل واحد من ياء التصغير وألف التكسير جيء به لمعنى فلو كان أسود صفة تعين فيه الإعلال لأنه لم يجمع على أساود قاله الشارح واحترزنا بقولنا من محرك الواو من نحو عجوز وعمود فإنهما وإن كسرا على مفاعل فالإعلال واجب في مصغرهما فتقول عجيز وعميد ولا يجوز التصحيح والفرق قوة المحرك وضعف الساكن وعدم الاعتداد بحركة التصغير لعروضها قاله ابن إياز المسألة (الثامنة أن تكون) الواو (لام مفعول) الفعل (الذي ماضيه على فعل بكسر العين) سواء في ذلك المتعدي واللازم فالأول (نحو رضيه فهو مرضي و) الثاني نحو (قوي على زيد فهو مقوي) والأصل فيهما مرضوو ومقوو بواوين بعد العين أولاهما واو مفعول وثانيهما لامه قلبت لامهما ياء حملا للاسم على الفعل فإنه إذ ذاك واجب الإعلال إذا الحرف الذي قبل الآخر مكسور فصار امرضويا ومقويا فاجتمع فيهما الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء وأبدلت الضمة كسرة لتسلم الياء من القلب واوا (وشذ قراءة بعضهم) راضية (مرضوة) بالتصحيح وجعله في التسهيل مرجوحا (فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح نحو مغزو ومدعو) والأصل مغزوو ومدعوو بواوين واو مفعول ولام الكلمة فأدغمت الأولى في الثانية لاجتماع المثلين (والإعلال شاذ كقوله) وهو عبد يغوث الحارثي

وقد علمت عرسي مليكة أنني • (أنا الليث معديا على وعاديا)

فاعل معديا وأصله معدوو وعرس الرجل زوجه ومليكة بالتصغير اسمها وأنشده المازني معدوا بالتصحيح وأنشده غيره بالإعلال وإلى جوازهما أشار الناظم بقوله

وصحح المفعول من نحو عدا • وأعلل ان لم تتحر الأجودا

فالتصحيح حملا على فعل الفاعل والإعلال حملا على فعل المفعول والتصحيح أولى لأن الحمل على فعل الفاعل أولى المسئلة (التاسعة أن تكون) الواو (لام فعول) بضم الفاء (جمعا نحو عصا وعصي وقفا وقفي ودلو

ودلى) والأصل عصوو وقفوو ودلوو فاستثقلوا اجتماع واوين فى الجمع فقلبوا الواو الأخيرة ياء ثم أعلت الأولى بالقلب ياء والإدغام وكسر ما قبل الياء لتصح (والتصحيح شاذ قالوا أبو وأخو) جمعين لأب وأخ حكاهما ابن الأعرابى (ونحو) بحاء مهملة (جمعا لنحو وهو الجهة) حكى سيبويه عن بعض العرب أنكم لتنظرون فى نحو كثيرة (ونجو بالجيم جمعا لنجو وهو السحاب الذى هراق ماءه وبهو) بفتح الموحدة وسكون الهاء (وهو المصدر) جمعه (بهو) حكاه أبو حاتم عن أبى زيد والجموع المذكورة مضمومة الأول والثانى والأصل فيها أبوو وأخوو ونحوو ونجوو وبهوو بواوين أدغمت أولاهما فى الثانية (فإن كان فعول مفردا وجب التصحيح نحو عتا عتوا) كبر (الا يريدون علوا فى الأرض) وتقول نما المال نموا) إذا زاد (وسما زيد سموا) إذا علا وجميع هذه الأمثلة مصادر مفردة مضمومة الأول والثانى والأصل فيها عتوو وعلوو ونموو وسموو بواوين أدغمت أولاهما فى الثانية (وقد تعل) بقلب الواو الأخيرة ياء وإعلال الأولى كإعلال ما (نحو عتا الشيخ عتيا) إذا كبر (وقسا قلبه قسيا) والذى فى النظم يقتضى التسوية بين الجمع والمفرد فإنه قال • كذاك ذا وجهين جا الفعول من • ذى الواو لام جمع أو فرد يعن

إلا أن الإعلال فى الجمع أولى لثقله والتصحيح فى المفرد أولى لخفته المسئلة (العاشرة أن تكون الواو عينا لفعل) بضم الفاء وتشديد العين حال كونه (جمعا صحيح اللام كصيم) جمع صائم (ونيم) جمع نائم وعينهما واو وأصلهما صوم ونوم فاجتمع فى الجمع واوان وضمة فكأنه اجتمع ثلاث واوات مع ثقل الجمع فعدل إلى التخفيف بقلب الواوين ياءين لأن الياءين أخف من الواوين (والأكثر فيه التصحيح) على الأصل (تقول صوم ونوم) والكثير الشائع الإعلال وإليه يشير قول النظم • وشاع نحو نيم فى نوم • (ويجب) التصحيح (إن اعتلت اللام لئلا يتوالى إعلالان) إعلال العين وإعلال اللام (وذلك كشوى وغوى) بإعجام أولهما وضمه وتشديد ثانيهما (جمعى شاو وغاو) اسمى فاعل من شوى يشوى وغوى يغوى والأفصح فى الماضى فتح الواو لا كسرها وفى المضارع بالعكس والأصل فى الجمع شوى وغوى فأعلت اللام بقلبها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم بحذفها لالتقاء الساكنين فلو أعلت العين بقلبها ياء لتوالى على الكلمة إعلالان وذلك مستكره عندهم (أو فصلت من العين) عطف على قوله اعتلت أى ويجب التصحيح إن فصلت اللام من العين بألف (نحو صوام ونوام لبعدها) أى العين (حينئذ) أى حين إذ فصلت بألف (من الطرف وشذ قوله) وهو أبو النجم الكلابى

ألا طرقتنا مية ابنة منذر • (فما أرق النيام إلا كلامها)

والقياس النوام بالتصحيح وإليه أشار الناظم بقوله • ونحو نيام شذوذه نمى • أى روى

(فصل) فى إبدال الواو من أختيها الألف والياء أما إبدالها من الألف ففى مسئلة واحدة وهى أن ينضم ما قبلها) سواء أكانت فى فعل أم اسم فالأول (نحو بويع وضورب) مبنيين للمفعول وأصلهما قبل البناء للمفعول بايع وضارب فلما بنيتهما للمفعول ضممت أولهما فتعذر إبقاء الألف بعد ضمة لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحا فقلبت الألف واوا لمجانسة حركة ما قبلها (وفى التنزيل ما ووري عنهما) والثانى نحو ضويرب مصغر ضارب إن لم تكن الألف ثانية منقلبة عن ياء نحو ناب وهو السن فإنها حينئذ ترجع إلى أصلها وهو الياء فتقول نييب (وأما إبدالها) أى الواو (من الياء ففى أربع مسائل إحداها أن تكون الياء ساكنة مفردة) عن مثلها (فى غير جمع) سواء كانت فى اسم أو فعل فالأول (نحو موقن وموسر) أصلهما ميقن وميسر اسمى فاعل من اليقين واليسر أبدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة والثانى نحو

(قوله قالوا أبو) وأنشد الفنارى بمدح الكسائى أبى الإمام أخلاق الكسائى وانتمت • به المجد أخلاق الأبو السوابق (قوله عتا الشيخ عتيا) قال الفنارى لعله جثى الشيخ جثيا فى شرح الشافية للجاربردى وعسى الشيخ (٣٨٣) يعسو عسيا إذا كبر وولى اه ولا يخفى ما فيه إذ ما ذكره فى شرح الشافية لا ينافى أن عتا بالتاء المثناة كذلك كيف وفى التنزيل وقد بلغت من الكبر عتيا (قوله وهو المصدر) قال الفنارى البهو أى بالباء الموحدة البيت المتقدم أمام البيت وقال الدنوشرى فى قول الشارح وهو المصدر فيه نظر فقد يفهم من كلام القاموس أن ذلك لم يستعمل مصدرا وإن كان ذلك لا يدل على عدم وجوده وعبارة القاموس والبهو البيت المتقدم أمام البيوت وكناس واسع النور والجمع أبهاء وبهو وبهى والواسع من الأرض ومن كل شىء وجوف الصدر أو فرجة ما بين الثديين والنحر ومقيل الولد بين الوركين من الحامل والجمع أبهاء وأبه وبهى وبهى والباهى من البيوت الخالى المعطل وأبهاه فبهى كعلم والبهى روى عن عروة والبهاء الحسن والفعل بهو ككسرو ورضى ودعا وسعى وبيص رغوة اللبن وباهيته فبهوته غلبته بالحسن وأبهى الإناء فرغه والخيل عطلها عن الغزو والرجل حسن وجهه وبهى البيت تبهية وسعه وعمله وبشر باهية واسعة الفم وتباهوا تفاخروا وبهية كسمية تابعية اه عبارة القاموس (قوله ساكنة مفردة فى غير جمع) لا بد أن يضم إلى ذلك بعد ضمة

يوقن ويوسر (ويجب سلامتها) من الإبدال (إن تحركت) لأنها اعتصمت بالحركة من الإبدال (نحو هيام) بضم الهاء وتخفيف الياء. قال الجوهري هو أشد العطاش والهيام كالجنون من العشق والهيام داء يأخذ الإبل فتهيم في الأرض ولا ترعى (أو أدغمت) الياء في مثلها (كحيض) جمع حائض فلا تبدل الياء فيه واوا لأن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد يرتفع اللسان بهما دفعة واحدة ولذلك يجوز الجمع بين ساكنين إذا كان الأول حرف لين والثاني مدغما كدابة لأن لين الحرف الأول وامتداده كالحركة فيه والمدغم كالمتحرك وإذا كان كذلك لم تتسلط الحركة على قلبها واوا وهذا المثال خارج أيضا بقوله في غير جمع لأن حيض جمع والمثال الجيد أن يبنى من البيع مثل حماض فتقول بياع ولا يعمل لما ذكرنا (أو كانت) الياء المفردة (في جمع ويجب في هذه) المسئلة (قلب الضمة) الواقعة قبل الياء المفردة في الجمع (كسرة) لثقل الضمة والياء والجمع وذلك (كهيم) جمع أهيم وهيماء (وبيض) جمع أبيض وبيضاء (في جمع أفعل وفعلاء) وغيرهما كعيط جمع عائط على حد قولهم بازل وبزل والعائط بمهملتين الناقة التي لا تحمل وتجمع على عيط وعوط المسئلة (الثانية أن تقع) الياء (بعد ضمة وهي إما لام فعل كنهو الرجل وقضو) بفتح أولهما وضم ثانيهما إذا تعجبت من عقله وقضائه (بمعنى ما أنهاه أي ما أعقله) والنهية العقل (وما أقضاه) أي أحكمه والقضاء الحكم والأصل نهي وقضي من نهيت وقضيت فأبدلت الياء فيهما واوا لوقوعها بعد ضمة (أو لام اسم مختوم بتاء) التأنيث (بنيت الكلمة عليها) من أول الأمر ولم يسبق لها حذف (كأن يبنى من الرمي) اسما مختوما بالتاء (مثل مقدرة) بفتح الميم وسكون القاف وضم الدال (فإنك تقول مرموة) بالواو والأصل مرمية أبدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة (بخلاف) ما إذا دخلت التاء بعد بناء الكلمة فيجب حينئذ قلب الضمة كسرة لتسلم الياء (نحو توانى توانية فإن أصله قبل دخول التاء توانيا بالضم لأنه من باب التفاعل) فإن توانى توانيا (كتكاسل تكاسلا) بضم السين (فأبدلت ضمته) أي ضمة النون (كسرة لتسلم الياء من القلب) واوا (ثم طرأت التاء لإفادة الوحدة) بعد الإعلال (وبقي الإعلال) وهو إبدال الضمة كسرة (بحاله) على ما كان عليه ولم يتغير الحكم بإعادة الضمة إلى أصلها وإبدال الياء واوا لأن ذلك يؤدي إلى وقوع اسم معرب في آخره واو قبلها ضمة لازمة لأن التاء العارضة في حكم الانفصال فلا يعتد بها (أو لام اسم مختوم بالألف والنون) الزائدتين (كأن يبنى من الرمي) اسما (على وزن سبعان) بفتح السين المهملة وضم الباء الموحدة (اسم الموضع الذي يقول فيه) خلف (ابن أحمر) بل تميم بن مقبل على الصحيح

(ألا يا ديار الحي بالسبعان • أمل عليها بالبلى الملوان)

وهما الليل والنهار (فإنك تقول رموان) بضم الميم والأصل رميان فأبدلت الياء واوا لوقوعها بعد ضمة ولك أن تقول إذا بنى من الغزو مثل ظربان فإنه يقال غزيان فتعطى ما قبل الألف والنون حكم ما وقع آخرا محضا كرضي ومقتضى هذا أن لا يقال في مثل سبعان من الرمي رموان لأنه لا يجوز أن تقول في مثال عضد من الرمي رمو لأنه ليس لنا اسم متمكن آخره واو لازمة بعد ضمة بل يجب أن تقلب الضمة كسرة لتسلم الياء فتقول رم فلذا يجب أن يقال رميان بإعلال الحركة دون الحرف قاله الموضح في الحواشي المسئلة (الثالثة أن تكون) الياء (لاما لفعلى بفتح الفاء اسما لا صفة نحو تقوى وشروى) بالشين المعجمة بمعنى المثل يقال لك

(قوله لأن حيض) كان صوابه لأن حيضا بالألف (قوله وتجمع على عيط وعوط) مشكل على قوله ويجب في هذه المسئلة قلب الضمة كسرة (قوله وبقي الإعلال وهو إبدال الضمة كسرة) إطلاق الإعلال على ذلك مجاز وحقيقة الإعلال كما في الشافية وغيرها تغيير حرف العلة للتخفيف بالقلب والحذف أو الإسكان (قوله ولك أن تقول الخ) يقال عليه إن قلب الواو ياء في غزيان كظربان لوقوعها بعد كسرة كما تقدم في المتن والألف والنون لا يضعفان عن التاء فإن التاء كما تقدم يجب معها قلب الياء واوا كما إذا بنيت من الرمي مثل مقدرة فإنك تقول مرموة بقلب الياء واوا أيضا فإن الألف والنون حرفان موجودان حسا فبعدا من الطرف فالواو المضموم ما قبلها في الحشو لا في الطرف وقد يقال إن الألف والنون لا يكونان أضعف حالا من التاء اللازمة في التحصين من الطرف كما قال المرادي وكما منعت التاء من الطرف تمنع الألف والنون منه وأما إعطاء ما قبل الألف والنون في غزيان حكم ما وقع آخرا محضا فليس فيه دليل لأن قلب الواو ياء بعد الكسرة لا يتوقف على كونها طرفا كقيام وصيام وأما رمو كعضو فهي آخر حقيق فتأمل (قوله نحو تقوى) ومثل تقوى بقوى من أبقيت عليه أي رحمته وقد يقال بقيا بضم أوله وبقيا بفتحها والياء قلبت باؤه واوا في المفتوح وإنما لم يراع الضم في تقوى لقلته فيه وكثرته في طغيا وقال الدنوشري تقوى أصله وقيا قلبت واوه تاء كما في تراث ثم ياؤه واوا فصار تقوى وهو غير منصرف لأن الألف للتأنيث وفي الكشاف عن عيسى بن عمر أنه قرأ على تقوى من الله بالتنوين بجعل الألف الإلحاق بجعفر كتترى (وأقول) يلزم في تقوى اجتماع تعليلين قلب الواو تاء أوله وقلب لامه واوا وهم يتحرزون من اجتماع إعلالين في الكلمة لكن ذلك موجود في كثير من الكلمات

شرواه وشروه أي مثله حكاه ابن جني في شرح غريب تصريف المازني (وفتوى) بالفاء والمثناة الفوقانية والأصل تقيا وشريا وفتيا لأنها من تقيت وشريت وفتيت أبدلت الياء فيهن واوا فرقا بين الاسم والصفة وخصوا الاسم بالإعلال لأنه أخف من الصفة فكان أحمل للثقل (قال الناظم) في شرح الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة (وشذ سعيا) اسما (لمكان) بعينه (وريا) اسما للرائحة (وطغيا) اسما (لولد البقر الوحشية انتهى) كلامهما في الشرحين المذكورين وفيه نظر (فأما الأول) وهو سعيا من السعي (فيحتمل أنه منقول من صفة كخزيا وصديا مؤنثي خزيان وصديان) واستصحب التصحيح بعد جعله اسما كما أوله الفارسي (وأما الثاني) فهو ريا من الري (فقال النحويون) سيبويه وغيره ريا (صفة غلبت عليها الاسمية) وليس بشاذ (والأصل رائحة ريا أي ملوءة طيبا وأما الثالث) وهو طغيا من الطغيان (فالأكثر فيه ضم الطاء فلعلهم استصحبوا التصحيح حين فتحوا للتخفيف) كذا لمتبوعه وتبعهم الموضح ثم قال في الحواشي وظهر لي بعد أن مراده شذوذ الاستعمال فإني قرأت بخطه في حاشيته هنا إبدال الواو من الياء لاما لفعلى لا يقاس عليه لانتفاء السبب واستلزام مزيد الثقل اهـ وطغيا بإعجام الغين ورواية ضبطه مختلفة فقال الأصمعي يروى بضم الطاء على مثال حبلى وقال أحمد بن يحيى بفتح الطاء على مثال سكرى وقال أبو عبيدة بفتح الطاء والتنوين وقال ابن السيد (المسئلة الرابعة أن تكون) الياء المضموم ما قبلها (عينا لفعلى بالضم) في الفاء (اسما كطوبى) بمعنى طيبا (مصدرا لطاب) يطيب (أو اسما للجنة) بالجيم ومنه شجرة طوبى (أو صفة جارية مجرى الأسماء) في عدم جريانها على موصوف وإيلائها العوامل (وهي فعلى أفعل كالطوبى والكوسى والخورى) بالخاء المعجمة والراء المهملة (مؤنثات أطيب وأكيس وأخير) أسماء تفضيل جارية مجرى الأسماء الجامدة (والذي يدل على أنها جارية مجرى الأسماء) الجامدة (أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعل فيقال) في جمع الأفضل والأكبر (الأفاضل والأكابر كما يقال في جمع أفكل) وهو اسم جامد للرعدة (أفاكل) والأصل الطيبى والكيسى والخيرى بضم أولها أبدلت الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها (فإن كانت فعلى) بالضم (صفة محضة) أي جارية على موصوف (وجب قلب ضمة كسرة) لتسلم الياء من القلب واوا فرقا بين الصفة والاسم (ولم يسمع من ذلك إلا) كلمتان (قسمة ضيزى) بالضاد والزاي المعجمتين (أي جائرة) بالجيم والراء المهملة من قولهم ضازه حقه يضيزه إذا بخسه حقه وجار عليه فيه (ومشية) بكسر الميم (حيكى) بالحاء المهملة (أي يتحرك فيها المنكبان) يقال حاك في مشيه إذا حرك منكبيه وأصلهما ضيزى وحيكى بضم أولهما فأبدلت الضمة كسرة لتصح الياء على حد قولهم في جمع أبيض بيض (هذا كلام النحويين وقال الناظم) في النظم:

وإن يكن عينا لفعلى وصفا ... فذاك بالوجهين عنهم يلفى

(و) قال (ابنه) في شرحه (يجوز في ياء فعلى صفة أن تسلم الضمة فتنقلب الياء واوا أو أن تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء) من القلب (فتقول الطوبى والطيبى والكوسى والكيسى والضوقى والضيقى) ترديدا بين

(قوله حكاه ابن جني الخ) أي كون شروى بمعنى مثل وأما كون شرواه بمعنى مثله فمشهور مذكور في الصحاح وغيره من كتب اللغة وعبارة ابن جني بعد أن قال الشروى هو المثل وقال بعضهم شرواه وشروه وهذا غريب (قوله وريا) قد يقال لا شذوذ في ريا لأن قلب يائها واوا يستلزم قلبها ياء عملا بقاعدة أخرى وهي أنه إذا اجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء الخ فقلبها واوا يؤدي إلى قلب الواو ياء عملا بما ذكر فعدم قلب الياء واوا للمانع وهو ما ذكر فلا يرد ريا نقضا على هذا وهذا كله في ريا اسما للرائحة وأما ريا من الري ضد صديا فعدم القلب فيها واضح لكونها صفة وسعيا بإعجام أوله وإهماله اسم لنبي وقيل بإعجام أوله اسم لموضع وقال الدنوشري ينظر هل ريا وطغيا يكتب بياء في آخره كما هو القاعدة في الألف المجاوزة الثلاثة أو يكتب بألف لأجل الياء التي قبلها فإذا كتبت ياء يجتمع ياءان فليحرر ذلك والظاهر الثاني كالدنيا والعليا ونظير ذلك ما قال بعضهم أيضا أن الحيا بالقصر وهو المطر والخصب يكتب بالألف وإن كان أصلها ياء كراهة اجتماع ياءين ولولا ذلك لكتب بالياء وتثنيته حييان وجمعه أحياء والحاصل كما قال ابن الحاجب في شافيته وغيره أن الألف المتجاوزة الثلاثة أحرف تكتب ياء إلا إذا كان ما قبلها ياء فإنها تكتب ألفا كالدنيا إلا في نحو يحيى وريى علمين فإنه يكتب بالياء ولو كان ما قبلها ياء فتأمل (قوله وأما الثاني الخ) قال الناصر اللقاني لقائل أن يقول أصلها رويا فعارض قلب اللام واوا ما تقدم من القاعدة في اجتماع الواو والياء مع سبق إحداهما وتأصله ذاتا وسكونا ونحو عمل بهذه القاعدة ثم قلبت اللام واوا عملا بالقاعدة الأولى للزوم الدور إذ يجتمع حينئذ أيضا الياء والواو مع السبق والتأصل المذكورين (قوله ثم قال في الحواشي الخ) فيه نظر أما أولا فلأن سعيا وريا وطغيا هكذا استعملت فلا شذوذ من حيث الاستعمال وأما ثانيا فلأن الحاشية المقروءة المذكور فيها نظر لأن قوله فيها لانتفاء السبب ممنوع بما سبق في قوله فرقا بين الاسم والصفة فليتأمل (قوله في عدم جريانها الخ) ينظر مع قوله

والذى الخ (قوله كطوبى وكوسى) فيه نظر لأن كوسى صفة لكنها كالاسم وطوبى قد يكون اسما وقد يكون صفة كما سبق

(فصل) قوله عَفَق جيأل وتوأم) قياس من اعتد بالعارض أن يعل فى نحو جيال إلا أن ابن جنى قال فى المحتسب سألت أبا على فقلت له من أجرى غير اللازم مجرى اللازم فقال فى الأحمر لحمر أيجوز له أن يقول فى جيأل جيل وجال فقال لا وأوما إلى أن القلب أقوى من حكم الاعتداد بالحركة فى الحرف فلا يبلغ فى الجواز ذلك (قوله ويقال لهما توأمان) فيه رد لقول الخليل التوأم ولدان معا ولا يقال لهما توأمان ولكن هذا توأم وقد اعترض الزركشى على قول المنهاج فى كتاب العدد لا يصح نفى أحد توأمين وقال إنه خلاف المشهور واستدل بكلام الخليل ورده الجلال السيوطى فى التاج والدرة بأنه خلاف قول أبى حاتم والفراء وابن قتيبة وغيرهم يقال هما توأمان والتوأم أحدهما ولا يقال هما توأم وقال فى تثقيف اللسان ويقولون للولدين فى بطن واحد توأم والصواب توأمان الواحد توأم اه وحينئذ فقول الزركشى أن قول الخليل هو المشهور غير صحيح واعلم أن منفعا منع أن يقال توأمان أن التوأم الولدان معا فلا يصح أن يقال توأمان ويراد اثنان لأن ذلك مدلول مفرده وهذا مردود بأن التوأم المولود مع غيره من الاثنين فصاعدا ولا يختص بالاثنين كما يأتى عن القاموس فإذا أريد التنصيص على أنهما اثنان قيل توأمان ووقع فى شرح المنهاج لابن حجر عند قوله فى ذلك الكتاب بعد ذلك الموضع حتى ثانى توأمين كلام غير محرر لا بأس بذكره (٣٨٦) وبيان ما فيه ونص كلامه وقوله توأمين يقتضى أن التوأم اسم لكل من المجتمعين وظاهر القاموس بل صريحه أنه اسم لمجموعهما وأن التثنية إنما هى لتوأم وتوأمة وعبارته التوأم من جميع الحيوان المولود مع غيره فى بطن من الاثنين فصاعدا ذكرا أو أنثى أو ذكرا وأنثى وجمعه توائم وتؤام كرخال اه واعلم أن التوم بلا همز اسم لمجموع الولدين فأكثر فى بطن واحد من جميع الحيوان ويهمز كرجل توأم وامرأة توأمة مفرد وتثنية توأمان فاعتراضه بأنه لا تثنية له وهم لما علمت من الفرق بين التوم بلا همز والتوأم بالهمز وأن تثنية المتن إنما هى للمهموز لا غير اه وفيه أمور الأول قوله أن عبارة القاموس صريحة فى أن التوأم اسم لمجموعهما ممنوع بل هى صريحة فى خلافه وأنه اسم لكل واحد بقيد كونه مع غيره الثانى قوله أن عبارة القاموس صريحة فى أن التثنية لتوأم وتوأمة عجيب فإن القاموس لم يتعرض للتثنية فى العبارة التى نقلها والقياس أن توأم حيث جازت تثنيته فهى أعم من أن تكون لتوأم وتوأمة أو لتوأم وتوأمة وليت شعرى كيف يصح أن يكون تثنية لتوأم وتوأمة دون توأم وتوأمة وكونه تثنية لذلك أظهر الثالث ما ذكره من الفرق بين المهموز وغيره مما ترده القواعد النحوية فى باب التثنية فإنه ليس المدار على ما قاله فى تثنية الاسم الرابع اقتضى كلامه أن غير المهموز أصل كالمهموز وليس كذلك كما بين فى باب الإبدال من الصرف الخامس أوهم كلامه أن غير المهموز بسكون الواو وليس كذلك بل هو بفتح الواو ولأن المهموز خفف بنقل حركة الهمزة إلى الواو وحذف الهمزة السادس وقع له فى نقل كلام القاموس خلل بإسقاط بعضه وعبارة القاموس بعد ما نقله ويقال توأم للذكر وتوأمة للأنثى وإذا جمعاهما توأمان وتوأم اه وقوله وإذا جمعا أى اجتمعا وليس المراد إذا جمعا اصطلاحا لأن توأمين مثنى لا جمع وقوله وتؤام إن كان على وزن رخال فمشكل لأنه جمع اصطلاحى وقد قدمه وإن كان على وزن شذقم فهو مبنى على أنه يطلق على الاثنين خلاف ما مر عن أبى حاتم والفراء ومن تبعهما (قوله متصلة أى فى كلمتهما) لو اقتصر على التفسير لكان أحسن (قوله ولذلك صحتا فى ضرب واحد وضرب ياسر) لو مثل بغير هذين المثالين لكان أحسن

حمله على مذكره تارة وبين رعاية الونة أخرى اه ففيه مخالفة لكلام النحويين سيبويه وأتباعه من وجهين أحدهما أن الناظم وابنه أجازا فى فعلى وصفا وجهين والنحويون جزموا بأحدهما فقالوا تقلب ياء فعلى اسما واوا كطوبى وكوسى ولا تقلب فى الصفة ولكن يكسر ما قبلها فتسلم الياء كقولهم قسمة ضيزى ومشية حيكى والوجه الثانى أنهم ذكروا أنثى الأفعل فى باب الأسماء فحكموا لها بحكم الأسماء فى إقرار الضمة وقلب الياء واوا وذكرها الناظم فى باب الصفات وأجاز فيها الوجهين ونص على أن الوجهين مسموعان من العرب وقال الشلوبين لم يجئ من هذا مقلوبا إلا فعلى أفعل

(فصل) (فى إبدال الألف من أختيها الواو والياء) فى الأسماء والأفعال (وذلك) الإبدال مشروط بعشرة شروط) مذكورة فى النظم (الأول أن يتحركا) أى الواو والياء وإليه الإشارة بقوله بتحريك (فلذلك) الشرط وهو التحريك (صحتا فى القول والبيع) مصدرى قال وباع (لسكونهما و) الشرط (الثانى أن تكون حركتهما أصلية) وهو المشار إليه بقوله أصل (فلذلك) الشرط وهو أصالة الحركة (صحتا فى جيل وتوم) بفتح أولهما وثانيهما حال كونهما (مخففى جيأل) بفتح الجيم وسكون الياء المثناة التحتانية وفتح الهمزة بعدها لام اسم الضبع (وتوأم) بفتح التاء المثناة فوق وسكون الواو وفتح الهمزة وهو الولد يولد معه آخر فى بطن واحد ويقال لهما توأمان ولم يعلا لعروض الحركة (و) الشرط (الثالث أن ينفتح ما قبلهما) وهو المشار إليه بقوله بعد فتح (ولذلك صحتا فى العوض والحيل والسور) لأن الكسرة فى الأولين والضمة فى الثالث لا تجانسان الألف (و) الشرط (الرابع أن تكون الفتحة متصلة) وهو المشار إليه بقوله متصل (أى فى كلمتهما ولذلك صحتا فى ضرب واحد وضرب ياسر) لأن الفتحة فى كلمة والواو والياء فى كلمة أخرى

لأن الظاهر أن وجود الألف بعد الواو والياء مانع من قلبهما أيضا فلم يتمحض المانع لما ذكر (قوله إن كانتا عينين) الظاهر أنهما إذا كانتا فاءين يكون الحكم كذلك نحو توالى وتيامن فلا تقلب أيضا وما قلناه ويكا . ينطق به قول ابن مالك وإن سكن كف إعلال غير اللام وغير اللام يشمل الفاء والعين (قوله لسكون ما بعدها) لو قال ما بعدهما وهما عينان كان أولى والضمير عائد إلى العين (قوله لسكون الألف) لو أبدله بقوله لوجود الألف كان أولى (قوله وعلوى وفتوى) اقتصر عليهما لأن الظاهر أن الياء المشددة لا يكون قبلها إلا الواو لا الياء (قوله وبكى) هو بباء موحدة وكاف بعدها وفى بعض النسخ وبلا وهو غير مناسب لقول الشارح من اليائى (قوله إذا وليت غير الألف والياء) كان صوابه أن يقول إذا وليهما غير الألف والياء الخ (قوله وأصلهما الخ) فيه نظر والذى فى بعض كتب الصرفيين أن قلب الياء والواو ألفين للسبب المذكور وقبل إسناد الفعل إلى واو الجماعة ولما أسند الفعل إلى واو الجماعة حذفت ألفه لالتقائها ساكنة مع الواو (قوله ولم يثبت لغة) قال شيخ الإسلام بل هو من عاه يعوه عوا وعيا إذا أذهب أثره قاله فى القاموس (قوله وعور فهو أعور) قد يعل فعله قال

تسائل يا ابن أحمر من تراه . أعارت عينه أم لم تعارا

أما على النصب بلن أو الأصل تعارن بنون التوكيد الخفيفة كأنهم شبهوا المجزوم بالموقوف عليه للأسروف قوله تعارا صفة زائدة على التوكيد وهو أنه لما حرك الراء بالفتحة لإرادة التنوين رجع بالألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وشبه العارض باللازم كقوله لها متنان خظاتا وهو يريد خظتا مثل رمتا وأجاز أبو على أن يكون ألف تعار للتثنية كما قال وعينين لها حدرة بدرة وشقت مآقيهما من أخر فرد إليها ضمير الاثنين وإن كان ما تقدم مفردا لأن ذكر إحداهما كذكر الأخرى لدلالتها عليها قال الفرزدق : فلو رضيت[1] يداى بها . لكان على للقدر الخيار فهذا عكس قوله مآقيهما وقال : وكأن فى العينين حب قرنفل . أو سنبل كحلت به فانهلت واعترض على نفسه بأن العور إنما يكون فى إحدى العينين أما إذا صحت الآفة العينين فذلك عمى وأجاب بأنه يكون على حد متقلد سيفا ورمحا وقولهم القمران قال وقد ذهب ناس فى لا تتخذونى وأمى إلهين إلى أنه من هذا لأنه لم يدع للأم الألوهية وأجاز أن يكون تعار من العور وهو الفساد لا الذى يحدث فى العينين فقوله عارت على حد خافت لا على حد عورت بدليل قولهم عرتها فهذا على حد شترت عينه وشترتها وغاض الماء وغضته وفى أنه لم تصح العين فى عار كما صحت فى عور دليل على أنه ليس على حد عور أنه بناء آخر وحكى سيبويه أعور الله عينه ولم يكن القياس أن ينقل عور بالهمزة لأنه بمنزلة أعور فقد ثبت أن الييت يجوز أن لا يكون على الشذوذ (قوله من نحو خاف) قال الزمخشرى ربما يشكل بنحو

(و) الشرط (الخامس أن يتحرك ما بعدها إن كانتا عينين وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامين) وهو المشار إليه بقوله :

إن حرك التالى وإن سكن كف . إعلال غير اللام وهى لا يكف

إعلالها بساكن غير ألف . أو ياء التشديد فيها قد ألف

(ولذلك صحت العين فى بيان وطويل وخورنق) اسم قصر بالعراق لسكون ما بعدها وهو الألف فى بيان والياء فى طويل والواو فى خورنق (و) صحت (اللام فى رميا وغزوا) فى الأفعال (وفتيان وعصوان) فى الأسماء لسكون الألف (وعلوى وفتوى) لسكون أول ياءى النسب لأنهم لو أعلوا قبل الألف لاجتمع ساكنان فيحذف أحدهما فيصير اللفظ رمى وغزى فيلتبس المثنى بالمفرد وأما نحو فتيان وعصوان فمحمول عليه وأما نحو علوى وفتوى فلا يبدل واوه ألفا لأنه يؤدى إلى التسلسل لأن ياء النسب تستوجب قلب الألف واوا فلو كان تحريك الواو وانفتاح ما قبلها يوجب قلبها ألفا لكنا لا نزال فى قلب إلى الألف وقلب إلى الواو (وأعلت العين فى قام وباع) من الأفعال (وناب وباب) من الأسماء (لتحرك ما بعدها و) أعلت (اللام فى غزا ودعا) من الواوى (ورمى وبكى) من اليائى (إذ ليس بعدها ألف ولا ياء مشددة و) كذلك تعل إذا وليت غير الألف والياء المشددة من السواكن كما (فى يخشون ويمحون وأصلهما يخشيون ويمحوون فقلبتا) أى الياء فى يخشيون والواو فى يمحوون (ألفين) لتحركهما وانفتاح ما قبلهما (ثم حذفتا) أى الألفان (للساكنين) وهما الألف وواو الجماعة وما مثل به من يمحون بالواو المفتوح ما قبلها تبع فيه ابن مالك فى شرح الكافية ولم يثبت لغة إلا أن يقرأ بالبناء للمفعول (و) الشرط (السادس أن لا تكون إحداهما) أى الواو والياء (عينا لفعل) بكسر العين (الذى الوصف منه على أفعل نحو هيف فهو أهيف) من الصفات المحمودة (وعور فهو أعور) من الصفات المذمومة واحترز بقوله الذى الوصف منه على أفعل من نحو خاف فإنه وإن كان مكسور العين فالوصف منه على فاعل نحو خائف (و) الشرط السابع أن لا تكون) إحدى الواو والياء (عينا لمصدر هذا الفعل) الذى الوصف منه على أفعل (كالهيف) بفتحتين وهو ضمور البطن

(١) قوله فلو رضيت الخ هذا الشطر غير مستقيم الوزن ولعل صوابه فلو رضيت يداى بها وطابت وبهذا ظهر الشاهد حيث ثنى اليدين أولا وأعاد الضمير عليهما فى قوله وطابت مفردا وحرر اهـ

ورقة الخصر (والعور) بفتحتين وهو فقد إحدى العينين وإلى هذين الشرطين أشار الناظم بقوله :

وصح عين فعل وفعلا ◦ ذا أفعل كأغيد وأحولا

وإنما لزم تصحيح الفعل المذكور حملا على أفعل لموافقته له في المعنى في اختصاص كل منهما بالخلق والألوان نحو أعور وأحول وحمل المصدر على فعله (و) الشرط (الثامن أن لا تكون الواو عينا لافتعل الدال على معنى التفاعل أي التشارك في الفاعلية والمفعولية نحو اجتوروا) بالجيم من المجاورة (واشتوروا) بالشين المعجمة من المشاورة لأن حركة التاء في حكم السكون (فإنه في معنى تجاوروا وتشاوروا) فإن لم يدل على التفاعل وجب إعلاله مطلقا نحو اختان بمعنى خان واختار بمعنى خار (فأما الياء فلا يشترط فيها ذلك) وهو الدلالة على التفاعل فتعل (لقربها من الألف) في المخرج (ولهذا أعلت في استافوا مع أن معناه تسايفوا) أي تضاربوا بالسيوف لأن الياء أشبه بالألف من الواو فكانت أحق بالإعلال منها وإلى هذا الشرط أشار الناظم بقوله :

وإن يبن تفاعل من افتعل ◦ والعين واو سلمت ولم تعل

(و) الشرط (التاسع أن لا تكون إحداهما) أي الواو والياء (متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال) وهو القلب ألفا (فإن كانت) إحداهما (كذلك) أي متلوة بحرف يستحق هذا الإعلال (صحت) الأولى (وأعلت الثانية نحو الحيا والهوى والحوى) بالحاء المهملة المفتوحة (مصدر حوى إذا اسود) والأصل فيهن الحيي والهوى والحوو لأنه من الحوة وهي حمرة الشفتين فقلبت لامهن ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قلبت أعينهن ألفا لاجتمع إعلالان إعلال العين وإعلال اللام ولزم اجتماع ألفين فيجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين ثم تحذف الأخرى لملاقاة التنوين عند التنكير فيصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو ممتنع فاقتصرنا على إعلال اللام لأن محل التغيير الطرف والعين تحصنت بوقوعها حشوا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله وإن لحرفين ذا الإعلال استحق ◦ صحح أول (وربما عكسوا فأعلوا الأولى وصححوا الثانية) وإلى ذلك أشار الناظم بقوله ◦... وعكس قد يحق (نحو آية في أسهل الأقوال) الستة أحدها أن أصلها أيية بفتح الياء الأولى كنصبة فالقياس في إعلالها أياة فتصح العين وإعلال اللام لكن عكسوا شذوذا فأعلوا الياء الأولى لتحركها وانفتاح ما قبلها دون الثانية هذا قول الخليل الثاني أن أصلها أيية بسكون العين كحية فأعلت بقلب الياء الأولى ألفا اكتفاء بشرط العلة وهو فتح ما قبلها فقط دون تحركها قاله الفراء وعزي لسيبويه واختاره ابن مالك وقال في التسهيل أنه أسهل الوجوه لكونه ليس فيه إلا الاجتزاء بشطر العلة وإذا كانوا قد عولوا عليه فيما لم يجتمع فيه ياءان نحو طائي وسمع اللهم تقبل تابتي وصامتي ففيما اجتمع فيه ياءان أولى لأنه أثقل الثالث أن أصلها آيية كضاربة حذفت العين استثقالا لتوالي ياءين أولهما مكسور ولذلك كانت أولى بالحذف من الثانية ونظيره في الحذف بالة الأصل بالية قاله الكسائي ورد بأنه كان يلزم قلب الياء همزة لوقوعها بعد ألف زائدة في قولهم آي الرابع أن أصلها أيية بضم الياء الأولى كسمرة فقلبت العين ألفا ورد بأنه ما كان يجب قلب الضمة كسرة الخامس أن أصلها أيية بكسر الياء الأولى كنبقة فقلبت الياء الأولى ألفا ورد بأن ما كان كذلك يجوز فيه الفك والإدغام كحيي وحي السادس أن أصلها أيية كنصبة كالأول إلا أنه أعلت الثانية على القياس فصارا أياة

حي ياءين أولاهما مكسورة فإنه تكرف فكان القياس قلب أول الياءين ألفا لوجود علة القلب قال ابن قاسم أحمد العبادي ◦ فإن قلت كان القياس قلب الياء الأول من نحو حي وهي ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلم ترك ذلك ◦ قلت تركوه حملا على المفتوح نحو هوى الممنوع فيه القلب لئلا يجتمع إعلالان (٣٨٨) لأن لامه أعلت ووجه الحمل أن المفتوح أصل لأنه أخف وأكثر ومعانيه أكثر والمكسور فرع فألحق بالأصل في عدم الإعلال اهـ وقوله معانيه أكثر ينظر ما معناه (قوله وجب إعلاله مطلقا) ليس هذا الإطلاق في مقابلة تفصيل سابق أو لاحق (قوله وهي حمرة الشفتين) الظاهر أن الحوة هي السواد مطلقا ومنه قوله تعالى فجعله غثاء أحوى وأما اللعس واللمى فهو سواد الشفتين فليتأمل (قوله لأن محل التغيير الطرف) لو قال بدله لأن الطرف محل التغيير كان أولى (قوله نحو آية) قال المرادي ومثل آية غاية وأصلها غيية فأعلت الياء الأولى وصحت الثانية وثاية وهي حجارة صغار يضعها الراعي عند متاعه يثوى عندها وطاية وهي السطح والدكان أيضا والآية هي الطائفة المخصوصة من القرآن وتطلق الآية أيضا على الشخص تقول رأيت آية فلان أي شخصه وتطلق الآية على المعجزة (قوله لكونه الخ) قال الدنوشري مراده به أن هذا الوجه ليس فيه مما ينكر ويخالف القواعد إلا الاجتزاء المذكور بخلاف غيره من الأوجه المذكورة قلت ولا يلزم على بقية الأقوال أيضا إلا أمر واحد يخالف القواعد فيساوي هذا الوجه غيره فكيف قال ابن مالك أنه أسهل الوجوه وعلله بما ذكر وكون غيره مخالفا للقواعد من وجه واحد فقط ظاهر من كلام الشارح وغيره (قوله ورد بأنه كان يلزم الخ) إنما خص ما ذكره بآي مع تأتيه في آية كضاربة لأنه حمل بقاعدة أخرى وهي الحذف تخفيفا (قوله ورد بأنه إنما كان يجب قلب الضمة كسرة) فيه نظر فليتأمل ولا نسلم أنه كان يجب قلب

كياؤو نواةثم صدعت الام على موطن العين فورنها قائمة (فإن قلت) قد ادعيت أن القول الأول أسهل الأقوال و (لنا أسهل منه) وهو (قول بعضهم أنها فعلة كنبقة فإن الإعلال) في الأول بقلبها ألفا وهو (حينئذ على القياس) لأنها حركة وقبلها مفتوح وإعلال الثانية ممتنع لعدم انفتاح ماقبلها (وأما إذا قيل أن أصلها أيية بفتح الياء الأولى أو أيية بسكونها أو آيية) على وزن (فاعلة فإنه يلزم) على كل قول من هذه الثلاثة محذور أما على القول بأن أصلها أيية بفتح الياء الأولى (فإنه يلزم إعلال) الحرف (الأول دون الثاني) وهو شاذ كما تقدم (و) أما على القول بأن أصلها أيية بسكون الياء الأولى فإنه يلزم (إعلال) الحرف (الساكن) وهو الياء الأولى بقلبها ألفا والقاعدة أن علة القلب مركبة من شيئين تحركها وانفتاح ماقبلها ولم يوجد إلا أحدهما (و) أما على القول بأن أصلها آيية على زنة فاعلة فإنه يلزم (حذف العين) وهي الياء الأولى (لغير موجب) تخلفها والقول الأول وهو أن أصلها أيية كنبقة سالم من ذلك (قلت ويلزم على هذا القول) (الأول) شيء آخر وهو (تقديم الإعلال) وهو قلب الياء الأولى ألفا (على الإدغام) وهو إدغام الياء في الياء وذلك أنه اجتمع فيه موجب الإعلال وهو تحرك الياء الأولى وانفتاح ماقبلها وموجب الإدغام وهو اجتماع المثلين الساكن أولهما وقدم فيه الإعلال على الإدغام (والمعروف العكس وهو) تقديم الإدغام على الإعلال (بدليل إبدال همزة أيمة ياء لا ألفا فتأمل) وجه الدلالة من ذلك أن إبدال الهمزة ياء إنما هو لأجل الإدغام لأنه لما نقل لأجله حركة الميم الأولى للساكن قبلها أعني الهمزة الثانية قلبت ياء مراعاة لحفظ حركة الحرف المدغم وإنما قلبت ياء لأنها من جنس الكسرة فلو بدئ بالإعلال لأبدلت الهمزة الثانية ألفا لوجود شرطه فلما أبدلوها ياء بعد النقل ولم يبدلوها ألفا قبل ذلك علم أن هنا يتهم بموجب الإدغام أهم من هنا يتهم بموجب الإعلال لأنهم إذا كانوا يقدمون ماهو من متعلقات الإدغام على الإعلال فلأن يقدموا الإدغام على الإعلال من باب أولى وفي شرح الشافية للجاربردي ن إنما لم يجئ الإدغام في باب قوى مع أن أصله قوو لأن الإعلال مقدم على الإدغام وإنما قلنا الإعلال مقدم لأن سبب الإعلال موجب للإعلال وسبب الإدغام مجوز للإدغام ويدل عليه امتناع التصحيح في رحى وجواز الفك في حي اه وفصل بعضهم فقال إذا اجتمع موجب الإعلال والإدغام فلا يخلو إما أن يكون في العين أو في اللام فإن كان في العين قدم موجب الإدغام وإن كان في اللام قدم موجب الإعلال والعلة في ذلك أن الطرف محل التغيير فلم يغتفر فيه ذلك كما اغتفر في العين (و) الشرط (العاشر أن لا يكون) إحدى الواو والياء (عينا لما آخره زيادة تختص بالأسماء) كالألف والنون وألف التأنيث وإليه أشار الناظم بقوله :

وعين ما آخره قد زيد ما ۞ يخص الاسم واجب أن يسلما

(فلذلك صحتا) أي الواو والياء (في نحو الجولان) مصدر جال يجول بالشيء إذا طاف به (والهيمان) مصدر

الضمة كسرة (قوله لغير موجب) ربما ينافي قول الشارح سابقا حذفت العين استثقالا لتوالي الياءين أو لها مكسورة فليتأمل (قوله والقول الأول وهو أن الخ) مراده القول الأول بالنسبة الثلاثة بعده وإلا فليس أولا في كلام الموضح (قوله الساكن أولها) فيه نظر فإن الأول منهما فيما نحن فيه متحرك بالكسرة لا ساكن اللهم إلا أن يقال كان ينبغي تسكينه لأجل الإدغام وهو بعيد فليتأمل (قوله وجه الدلالة من ذلك الخ) عبارة اللقاني أن أصلها كما سبق أءممة بهمزة متحركة فساكنة فدار الأمر بين إبدال الساكنة ألفا من جنس حركة ماقبلها وهو الإعلال وبين إدغام الميم الأولى في الثانية بعد نقل كسرتها إلى الهمزة الثانية قبلها المستلزم لقلبها ياء فقدم الإدغام المؤدي إلى ماذكر على الإعلال ۞ فإن قيل يتأتى مع الإعلال بالقلب ألفا الإدغام فيقال آمة . قلت المراد الإدغام مع بقاء حركة المدغم وذلك لا يتأتى مع حركة الإعلال انتهى وهو أظهر من تقرير الشارح لجعل اللقاني التقديم بين الإعلال والإدغام نفسه لا بين الإعلال وماهو من متعلقات الإدغام وفي قول اللقاني الزائد على كلام الشارح يتأتى الإعلال بالقلب ألفا على نظر لأن الهمزة الثانية متحركة بالكسر والهمزة المكسورة تقلب بعد الهمزة المتحركة ياء مطلقا كما تقدم نعم جوز ابن الحاجب فيها التسهيل والتخفيف وقال المصنف في شرح الألفية إنما لم يجب إعلال أيمة لعروض الحركة لأن الأصل أءممة أفعلة كأحمرة فنقلت حركة الميم الأولى للهمزة الثانية لقصد الإدغام ولم يعتد بوجود الياء متحركة مفتوحا ماقبلها لأن هذه الحركة مسبوقة بالعدم جلبت من العلة وقال بعضهم وأخطأ ابن خالويه إنما لم يعل ذلك لأنهم لو أعلوه فقالوا آمة اشتبه بآمة الرأس والجواب ماقدمته لك اه ومن خطه نقلت (قوله وفصل بعضهم الخ) هذا القول لا يصلح أن يجمع به بين القولين لأن الإعلال في أيمة ليس في العين ولا اللام بل في الفاء وإنما ذكره الشارح لينبه على الأقوال في المسئلة وقال الدنوشري هذا القول ارتضاه بعض المشايخ وهو لا يخالف ماذكره الموضح بخلاف ماقبله (قوله العاشر أن لا يكون عينا الخ) ظاهره أنه إذا كان لاما لما آخره زيادة الخ تقلب ألفا وليس كذلك على مااقتضاه قول الشافية وشروحها وقد اختلفتا أي الواو والياء في أن الواو قد صحت عينا على الياء لا ما نحو طاو بخلاف العكس وهو تقدم

الياء مبنيا على الواو لاما فإنه غير واقع ولهذا قالوا واو حيوان منقلبة عن ياء لعدم النظير وأصله حييان وقياسه حايان لتحرك الياء وانفتاح ماقبلها لكن أبقوه متحركا ليطابق مدلوله في التحرك كالجولان وفي الدوران حملوا النقيض على النقيض ولذلك لم يدغموا في الحيوان ولأنهم واو أدغموا فيه لالتبس (٣٩٠) بتثنية حي لكن لما كرهوا اجتماع المثلين قلبوا الثانية واوا ولم يقلبوا الأولى لأن التغيير بالأواخر أولى اه من شرح الشيخ زكريا مع المتن وفيه مخالفة لما مضى من جهة أن كلام الموضح مبني على مذهب سيبويه والمازني وكلام شرح الشافية مبني على مذهب المبرد كما يعلم من كلام الشارح الآتي وبعد فالمسئلة محتاجة إلى كشف القناع عن وجهها وإن شاء الله يتيسر لنا ذلك وفيه نظر أيضا من حيث أنه لا يقتضي أن قلب لام حيوان ياء قياس وكلام الموضح يخالفه

(فصل)

(قوله ومنافاة الصفة) ينظر ذلك ثم نظرنا فرأينا إن صفة الواو والياء الجهر والاستفال وصفة التاء الهمس والرخاوة (قوله بأنه يجوز ههنا للفرق الخ) فيه نظر ظاهر فإنه وارد على هذا أيضا فليتأمل (قول الشاعر تضايق عنها أن تولجها الإبر) قد يقال أن فيه قلبا بأن يجعل أن تولجها الإبر فاعل تضايق وضمير عنها راجعا للنواخ وبيانه أن الموالج هي التي تضايق عن أن تدخلها الإبر ولا تتضايق عن دخولها القوافي وينظر هل يجوز أن يكون تضايق فعلا مضارعا حذف منه إحدى التاءين وفاعله ضمير عائد إلى الموالج وأن تولجها الإبر سقط منه حرف الخفض وهو عن ويكون بدلا منها متعلقا بتضايق أو لا يجوز ذلك والإبر بكسر الهمزة كقربة وقرب وهل يجوز أن تولجها الإبر بدلا من ضميرعنها وأنثه وإن كان مفسرا بمذكر بعده اعتبارا بالحالة أو لا يجوز

هام على وجهه يهيم إذا ذهب من العشق أو نحوه (والصوري) بفتح الصاد المهملة والواو والراء المهملة اسم واد قاله الصغاني وقال المرادي اسم ماء وخلا عنه الصحاح والقاموس (والحيدي) بفتح الحاء المهملة والياء المثناة التحتانية والدال المهملة المائل وحمار حيدي أي يعدل عن ظله لنشاطه لأن الاسم بزيادة الألف والنون وألف التأنيث يبعد شبهه بما هو الأصل في الإعلال وهو الفعل (وشذ الإعلال في ماهان وداران) والأصل موهان ودوران هذا قول سيبويه والمازني وزعم المبرد أن القياس فيما كان مختوما بألف ونون الإعلال وإن ماهان وداران لا شذوذ فيهما وأن تصحيح الجولان والهيمان شاذ لأن الألف والنون لا يخرجان الاسم عن مشابهة الفعل لكونهما في تقدير الانفصال قال الفارسي ويؤيده قولهم في زعفران زعيفران فبقيا في التصغير ولم يحذفا وقيل إنما صحح النزوان والغليان وحرف العلة لام والإعلال على التغيير صحح العين في بعض المواضع كالجولان إذ العين أولى بالتصحيح من اللام وذهب الأخفش إلى أن تصحيح ما فيه ألف التأنيث المقصورة كصوري شاذ لا يقاس عليه لأن هذه الألف في آخر الاسم لفظا كألف التصلت بفعل دالة على التثنية نحو فعلا فلم تخرجه هذه الزيادة عن صورة فعل ومذهب سيبويه وأتباعه أن تصحيح هذا النوع قياس لأن ألف التأنيث مختصة بالاسم فهي كالألف والنون في الطوفان ويترتب على القولين ما إذا بنيت من القول أو البيع اسما على وزن جمزى فعلى قول الأخفش تقول قالى وباعى وعلى قول سيبويه تقول قولى وبيعى لأن تصحيح نحو صورى عنده قياس

(فصل) في إبدال التاء المثناة فوق (من الواو والياء) المثناة تحت (إذا كانت الواو والياء فاء للافتعال) غير مبدلتين من همزة (أبدلت) فاء الافتعال (تاء) مثناة فوقانية على اللغة الفصحى (وأدغمت) التاء المنقلبة (في تاء الافتعال ونحو) في (ما تصرف منها) أي من صيغة الافتعال كالفعل الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول لعسر النطق بحرف اللين الساكن مع التاء لما بينهما من قرب المخرج ومنافاة الصفة (نحو اتصل واتعد) أي قبل الوصل والوعد فاؤه واو لأنهما (من الوصل والوعد) وأصلهما اوتصل واوتعد قلبت الواو تاء مثناة فوقانية وأدغمت في تاء الافتعال لأن الإدغام يرفع الثقل ولم تقلب الواو ياء مثناة تحتانية على ما هو مقتضى القياس لأنها إن قلبت ياء أولم تقلب لزم قلبها تاء في هذه اللغة فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد كذا ذكره ابن الحاجب قال التفتازاني وفيه نظر لأنه لو قلبت الواو ياء تحتانية لا يجوز قلب الياء التحتانية فوقانية لتدغم كما في الياء المنقلبة عن الهمزة اه وأجيب بأنه يجوز ههنا للفرق بين الياء المنقلبة عن الواو والمنقلبة عن الهمزة لا تبدل بالتاء بخلاف الواو (واتسر) أصله ايتسر ففاؤه ياء لأنه من اليسر قلبت ياؤه تاء وأدغمت في تاء الافتعال لاعتنائهم بالإدغام لأنه يصير الحرفين كحرف واحد (قال) الأعشى ميمون بن قيس يمدح علقمة بن علاثة :

(فإن تتعدني أتعدك بمثلها) وسوف أزيد الباقيات القوارضا

أصل تتعدني وأتعدك توعدني وأوتعدك من الوعد أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء والقوارض جمع قارضة وهي الكلمة المؤذية (وقال) طرفة بن العبد :

(فإن القوافي يتلجن موالجا) تضايق عنها أن تولجها الإبر

أصل يتلجن يوتلجن من الولوج بالجيم وهو الدخول أبدلت الواو تاء وأدغمت في التاء المثناة والموالج جمع

موج موضع الولوج وتولجها تدخلها والإبر جمع إبرة الخياط وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

• ذو اللين فاتا في افتعال أبدلا • وقيدنا هذه اللغة بقولنا الفصحى احترازا من لغة بعض الحجازيين فإنهم يبدلونها من جنس حركة ما قبلها فيقولون ياتعد ياتسر موتسر ايتعاد ايتسار وقيدنا الواو والياء بقولنا غير مبدلتين من همزة كما في التسهيل احترازا من نحو ائتمن ائتمانا وائتزر وهو المراد بقوله (وتقول في افتعل من الإزار إيتزر) بإبدال الهمزة ياء تحتانية (ولا يجوز إبدال) هذه (الياء) التحتانية (تاء) فوقانية (وإدغامها في التاء لأن هذه الياء) التحتانية (بدل من همزة وليست) ياء (أصلية) وقول من قال اتزر من ايتزر خطأ قاله التفتازاني (وشذ قولهم في افتعل من الأكل اتكل) بتشديد التاء الفوقانية وإليه أشار الناظم بقوله • وشذ في ذي الهمز نحو ائتكلا • وجعله في التسهيل قليلا فقال وقد تبدل وهي بدل من الهمزة قال الموضح في حواشيه على التسهيل مثاله في الواو قول بعضهم اتمن وفي الياء قول بعضهم اتزر اه (وقول الجوهري في اتخذ أنه افتعل من الأخذ وهم) لأنه لو كان من أخذ لوجب أن يقال ايتخذ بغير إدغام قاله التفتازاني (وإنما التاء أصل وهو من تخذ) بمعنى أخذ (كاتبع من تبع) قاله الفارسي وذهب بعضهم إلى أن تخذ ما أبدل فاؤه تاء لأن فيه لغة وهي وخذ بالواو فالياء ليست بأصل وعلى هذا يقال اتخذ كاتعد وحكي عن البغداديين أنهم أجازوا الإبدال في ذي الهمز وحكوا من ذلك ألفاظا وهي اتزار واتمن واتهل واتكل من الإزار والأمانة والأهل والأكل ومنه الحديث وإن كان قصيرا فليتزر به كذا في جميع روايات الموطأ وقد تقدم

(فصل في إبدال الطاء) (تبدل وجوبا من تاء الافتعال الذي فاؤه صادا أو ضادا أو طاء أو ظاء أو تسمى) هذه الأحرف الأربعة (أحرف الإطباق) لانطباق اللسان معها على الحنك الأعلى فينحصر الصوت حينئذ بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى ولم يقل الحروف المطبقة لأن هذه التسمية تجوز فيها لأن المطبق إنما هو اللسان والحنك وأما الحرف فهو مطبق عنده وإنما أبدلت تاء الافتعال إثر المطبق طاء لاستثقال اجتماع التاء مع الحرف المطبق لما بينهما من اتفاق المخرج وتباين الصفة إذ التاء من حروف الهمس والمطبق من حروف الاستعلاء فأبدل من التاء حرف استعلاء من مخرج المطبق واختيرت الطاء لكونها من مخرج التاء وإلى ذلك أشار الناظم بقوله طا تا افتعال رد إثر مطبق (تقول في افتعل من صبر اصطبر) وأصله اصتبر قلبت التاء طاء (ولا تدغم) الصاد في الطاء (لأن الصفيري) وهو الصاد (لا يدغم إلا في) صفيري (مثله) لئلا يذهب صفيره قال المرادي وإذا أبدلت بعد الصاد ففيه وجهان البيان فيقال اصطبر والإدغام بقلب الثاني إلى الأول فيقال اصبر بصاد مشددة قال سيبويه حدثنا هرون أن بعضهم قرأ أن يصلحا يريد أن يصطلحا اه (ومن ضرب اضطرب) والأصل اضترب أبدلت التاء طاء (ولا تدغم) الضاد في الطاء (لأن الضاد) المعجمة (حرف مستطيل) فإدغامه في غيره يفوت استطالته وجاء قليلا اضجع واضرب بقلب الثاني إلى الأول ثم الإدغام قال التفتازاني وهذا عكس الإدغام فعل رعاية لصفير الصاد واستطالة الضاد (ومن طهر) بالطاء المهملة (اطهر) والأصل اطتهر وأبدلت التاء طاء (ثم يجب الإدغام لاجتماع المثلين) وهما الطاءان (في كلمة) واحدة (وأولهما ساكن) ولا مانع من الإدغام (ومن ظلم) بالمعجمة (اظطلم) بمعجمة فمهملة والأصل اظتلم أبدلت التاء طاء (ثم لك ثلاثة أوجه الإظهار) على الأصل (والإدغام مع إبدال الأول) وهو الظاء المعجمة طاء مهملة (من جنس الثاني) على القياس (ومع عكسه) وهو إبدال الثاني وهو الطاء المهملة ظاء معجمة (من جنس الثاني) على القياس (ومع عكسه) وهو إبدال الثاني وهو الطاء المهملة ظاء معجمة من جنس الأول كما هو عكس القياس فهذه أوجه ثلاثة (وقد روي بهن قوله) وهو زهير ابن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان المزني:

هو الجواد الذي يعطيك نائله ... عفوا ويظلم أحيانا فيظلم

(قوله وقول الجوهري الخ) فيه نظر فإن الإقدام على تغليط الجوهري ليس بالهين فيجوز أن يكون ذلك مذهبا له كما ذهب البغداديون إلى ذلك في اتزر واتمن واتهل واتكل كما حكاه الشارح عنهم ولا يقال الجوهري ليس من أرباب المذاهب لأنا لا نسلم ذلك مع أن الظاهر يساعده فما قاله الجوهري وجه والوجه الثاني ما قاله الموضح وهو ظاهر والوجه الثالث ما ذهب إليه بعضهم وهو قريب مما ذهب إليه الموضح

(فصل)

(قوله لانطباق اللسان الخ) قال الدنوشري هو مشكل بالنسبة للضاد والصاد فإن الضاد المعجمة مما يلي الأضراس من الجانب الأيمن والصاد المهملة مما يلي الأضراس من الجانب الأيسر فلا ينحصر الصوت فيهما بين اللسان وما حاذاه من الحنك الأعلى فليتأمل ثم راجعت بعض الفضلاء فذكر لي أن الضاد من حافة اللسان الأيمن أو الأيسر وأما الصاد المهملة فهي من الثنايا وطرف اللسان (قوله لا يدغم إلا في صفيري مثله) ربما أشكل بما قاله المرادي من قوله والإدغام الخ فإنه أدغم في غير مثله اللهم إلا أن يقال إن صفيره باق مع قلب الثاني (قوله على الأصل) مراده به أنه أصل بالنسبة للإدغام بوجهيه وإلا فهو مرجوح بالنسبة إلى التاء

(قوله ذات المنطق) قال العينى يجوز فيه الرفع حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل اه وإنما كان بظاهر الأول إن كان الترخيم هنا على لغة من لا ينتظر وإلا فلا رفع فى حال لفظا فيكون نعته تابعا له على لفظه (قوله وكفك المخضب) قال الدنوشرى ينظر ما إعراب كفك وهل يصح نصبه بالعطف على المنادى أو لا يصح ذلك لامتناع نحو يا غلامك وإن كان يمكن الفرق بأن النداء فى يا غلامك حقيق فيمتنع اجتماع خطابين بخلاف كفك فإن النداء (٣٩٢) فيه ليس حقيقيا فلا يتحقق اجتماع خطابين اه (وأقول) ضبط فى النسخة المصححة كفك

روى فيطلم بتشديد المهملة ويظلم بتشديد المعجمة ويظطلم بالإظهار وروى فيه وجه رابع وهو ينظلم على زنة ينقطع قاله الجيل والمعنى أن هرما هو الجواد الذى يعطيك عطاءه عفوا أى بسهولة ولا يمن به ولا يمطل سائله ويظلم أحيانا بالبناء للمجهول أى يطلب منه فى غير موضع الطلب فيظلم أى فيتحمل ذلك عن سائله ولا يرد من استجداه فى الأوقات التى مثله لا يطلب فيها قاله الجاربردى

(فصل) (فى إبدال الدال) المهملة (من تاء الافتعال الذى فاؤه دال أو ذال أو زاى) لاستثقال مجىء التاء بعدها (فتقول فى افتعل من دان) يدين دينا (ادان ثم يدغم) الدال فى الدال (لما ذكرنا فى اظهر) من أن اجتماع مثلين فى كلمة وأولهما ساكن يوجب الإدغام (ومن زجر) أى منع (ازدجر) والأصل ازتجر قلبت التاء دالا (ولا تدغم) الزاى فى الدال (لما ذكرنا فى اصطبر) من أن حرف الصفير لا يدغم إلا فى مثله والإدغام بقلب الدال زايا نحو ازجر ضعيف (ومن ذكر) بالمعجمة (اذكر ثم تبدل المعجمة مهملة وتدغم) على القياس (وبعضهم يعكس) فيبدل المهملة معجمة ويدغم على غير القياس فيقول اذكر بتشديد المعجمة (وقد قرئ شاذا فهل من مذكر بالمعجمة) والحاصل ثلاثة أوجه اذدكر بلا إدغام واذكر بالدال المعجمة وبقلب المهملة إليها واذكر بالدال المهملة بقلب المعجمة إليها

(فصل) (فى إبدال الميم أبدلت وجوبا من الواو فى فم) أصله فوه (بدليل) تكسيره على (أفواه) والتكسير يرد الأشياء إلى أصولها (حذفوا الهاء) لخفائها (تخفيفا ثم أبدلوا الميم من الواو) لكونهما من مخرجها (فإن أضيف) إلى ظاهر أو مضمر (رجع به إلى الأصل) وهو الواو (فقيل) فو زيد و (فوك) لأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها (وربما بقى الإبدال) مع الإضافة إلى المظهر والمضمر (نحو) قوله صلى الله عليه وسلم (لخلوف فم الصائم) أطيب عند الله من ريح المسك وقول رؤبة

* يصبح ظمآن وفى البحر فمه * وزعم الفارسى أن الميم لا تثبت إلا فى الشعر ويرده الحديث المتقدم (و) أبدلت الميم (من النون بشرطين سكونها ووقوعها قبل الباء) الموحدة (سواء كانتا فى كلمة أو كلمتين) فالأول (نحو انبعث) أشقاها (و) الثانى نحو (من بعثنا) من مرقدنا وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

وقبل يا اقلب ميما النون إذا * كان مسكنا وإنما أبدلت الميم من النون قبل الباء لأن النطق بالنون الساكنة قبل الباء عسر لاختلاف مخرجيهما مع منافرة لأن النون وغنتها أشبه الباء فإذا وقعت النون ساكنة قبل الباء قلبت ميما لاتحادهما مخرج الباء وكالنون فى الغنة (و) أبدلت الميم من النون (شذوذا فى نحو قوله) وهو رؤبة

ياهال ذات المنطق التمتام * (وكفك المخضب البنام)

أراد يا هالة فرخمه بحذف التاء لأنه علم امرأة والمنطق النطق والتمتام من التمتمة وهو تكرير التاء والبنام الأصابع (وأصله البنان) أبدلت الميم من النون شذوذا حيث لم يتقدمها باء موحدة (وجاء عكس ذلك) وهو إبدال النون من الميم (فى قولهم) فى صفة القمر (أسود قاتن) بالقاف والتاء الفوقانية والنون (وأصله قاتم) أبدلت الميم نونا هذا آخر الإبدال وحاصل ما ذكره أن الهمزة تبدل من ثلاثة أحرف وهى الألف والواو والياء والتاء تبدل من ثلاثة أحرف وهى الهمزة والألف والواو والواو تبدل من ثلاثة أحرف

بالجر فهو معطوف على المنطق أى وذات كفك والمعنى يرشد إليه وقوله كفك بالخطاب على حد قولهم فى التوكيد يا تميم كلكم (قوله والبنام الأصابع الخ) فيه نظر من حيث أن البنام أطراف الأصابع لا نفس الأصابع كما قال الشارح ومن حيث اقتصاره على قوله حيث لم يتقدمها باء موحدة وكان ينبغى أن يقول حيث لم يتأخر عنها باء موحدة ويضم إليه قوله ولم تكن ساكنة والأصابع جمع أصبع وفيه عشر لغات جمعها ابن مالك فى قوله

تثليث با وأصبع مع شكل همزته * بغير قيد مع الأصبوع قد نقلا

وقد يراد بالأصابع بعضها وهى الأنامل مجازا من إطلاق اسم الكل على الجزء كما فى قوله تعالى يجعلون أصابعهم فى آذانهم فالمراد بها بعضها وهى الأنامل فيكون مجازا والقرينة فيه عقلية لأن الذى يجعل فى الأذن رؤوسها لا كلها مع ما فيه من المبالغة حيث أشعر بأنهم يدخلون أصابعهم فى آذانهم فوق المعتاد فرارا من شدة الصوت والمراد أنامل السبابات لأنها المتعارفة فى ذلك وإنما لم تذكر استبشاعا لذكرها لأنها من السب فكان اجتنابها فى التعبير أولى كذا فى الكشاف وعند صاحب الإنصاف أنها لا تتعين لأنهم فى حيرة ودهشة فقصدهم سد الأذن غير معرجين على ترتيب معتاد وربما قصد سد الأذن حينئذ بالأنملة الوسطى لأنها أملأ للأذن وأحجب للصوت وإليه ميل القاضى فى تفسيره حيث أطلق الأنامل

وهي الهمزة والألف والياء والألف تبدل من ثلاثة أحرف وهي الهمزة والواو والياء والميم تبدل من حرفين وهما الواو والنون والتاء تبدل من حرفين وهما الواو والياء والطاء تبدل من التاء والدال تبدل من التاء وقد تبدل هذه الحروف من غير ما ذكر

(هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل إلى الساكن الصحيح قبله)

(وذلك) النقل يقع (في أربع مسائل إحداها أن يكون الحرف المعتل عينا لفعل ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة) منه بأن كان واوا والحركة المنقولة ضمة أو ياء والحركة المنقولة كسرة (نحو يقول ويبيع أصلهما يقول) بسكون القاف وضم الواو (مثل يقتل ويبيع) بسكون الموحدة وكسر الياء (مثل يضرب) استثقلت الضمة على الواو في الأول والكسرة على الياء في الثاني فنقلت الضمة من الواو والكسرة من الياء إلى الساكن الصحيح قبلهما وهو القاف في الأول والباء الموحدة في الثاني وبقيت الواو والياء على حالهما لأنهما يجانسان الحركة المنقولة منهما فإن الواو تجانس الضمة والياء تجانس الكسرة (و) يجب (أن تقلبه) أي الحرف المعتل (حرفا يناسب تلك الحركة إن لم يجانسها) أي الحركة المنقولة من المعتل (نحو يخاف) مضارع خاف (ويخيف) مضارع أخاف (أصلهما يخوف) بسكون الخاء وفتح الواو (كيذهب) بفتح الهاء (ويخوف) بسكون الخاء وكسر الواو (كيكرم) نقلت حركة الواو وهي الفتحة في الأول والكسرة في الثاني إلى الساكن الصحيح قبلهما وهو الخاء فانقلبت الواو في الأول ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن وانقلبت في الثاني ياء لسكونها وانكسار ما قبلها لأن الواو لا تجانس الفتحة ولا الكسرة وإلى ذلك أشار الناظم بقوله

لساكن صح انقل التحريك من * ذي لين آت عين فعل (ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلا نحو بايع) وطاوع (وعوق وبين) بتشديد الواو والياء أما نحو بايع وطاوع فلأن الساكن قبل الياء والواو وهو الألف لا يقبل الحركة وأما نحو عوق وبين فلأن نقل حركة الواو والياء إلى الواو والياء يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فيلتقي ساكنان فإن حذفت الأول قلت عوق وبين وإن حذفت الثاني قلت عاق وبان فلما كان الإعلال والحذف يؤدي إلى الالتباس ترك وهذا مفهوم من قول الناظم لساكن صح (أو كان فعل تعجب نحو ما أبينه وأبين به) في اليائي (وما أقومه وأقوم به) في الواوي لأنهم حملوه في التصحيح على نظيره من الأسماء في الوزن والدلالة على المزية وهو اسم التفضيل نحو هذا المثال أبين من غيره وأقوم منه (أو) كان (مضعفا نحو ابيض واسود) بتشديد الضاد والدال فلا يعل لئلا يلتبس مثال بمثال لأن ابيض لو نقلت حركة عينه إلى الباء قبلها لانقلبت ألفا فيصير اباض ثم تحذف الهمزة لتكون همزة وصل لعدم الحاجة إليها لتحرك ما بعدها فيصير باض فيظن أنه اسم فاعل من البضاضة وهي نعومة البشرة وكذلك يلتبس اسود بساد من السود (أو) كان (معتل اللام نحو أهوى وأحيا) فلا يعل لئلا يتوالى إعلالان إعلال العين وإعلال اللام وإلى استثناء هذه الثلاثة أشار الناظم بقوله

ما لم يكن فعل تعجب ولا * كابيض او أهوى بلام عللا

(المسئلة الثانية الاسم المشبه للمضارع في وزنه دون زيادته أو في زيادته دون وزنه فالأول) وهو المشبه في الوزن دون الزيادة (مقام) فإنه مشبه ليعلم في الوزن دون الزيادة (وأصله) قبل الإعلال (مقوم) بفتح الواو وسكون القاف (على مثال مذهب فنقلوا) حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف (وقلبوا) الواو ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن (والثاني) وهو المشبه في الزيادة دون الوزن (كأن تبني من البيع أو من القول اسما على مثال تحلئ بكسر التاء) الفوقانية وسكون الحاء المهملة وكسر اللام (وبهمزة

(قوله ويجب بعد النقل في المسائل الأربع الخ) قال اللقاني سيجيء أن صيغة مفعول من ذوات الياء تثبت الياء فيها بعد النقل لئلا تلتبس بذوات الواو يجب إبدال ضمته قبلها كسرة فيلتقض بذلك قوله ويجب بعد النقل في المسائل الأربع الخ إلا أن يقال أنه بعد النقل صار ما فيه حرف العلة مجانسا للحركة وفيه نظر (قوله يوجب قلبهما ألفين لتحركهما وانفتاح ما قبلهما) قد يقال تحركهما عارض لا يعل لأجله كما قالوا في لتبلون (قوله لأنهم حملوه الخ) قد يقال الموازن لاسم التفضيل إنما هو ما أفعل وأما أفعل به فليس موازنا له كما هو ظاهر ويجاب بأن أفعل به حمل على ما أفعله وإن لم يكن موازنا لاسم التفضيل وكان ينبغي للموضح أن يستثني اسم التفضيل أيضا مع ما استثناه (قوله أو كان معتل اللام الخ) هو واضح لشموله لنحو احييا واهويا بخلاف ظاهر تعليل الشارح فإنه قد يخرج ذلك لأنه لو نقل لم يجتمع إعلالان وإن كان يمكن أن يقال إن عدم النقل في ذلك بطريق الحمل على أحيا وأهوى

بعد اللام) القشر الذي على وجه الأديم مما يلي منبت الشعر (فإنك تقول) بعد الإعلال (تبيع بكسرتين) متواليتين (بعدهما يا.) تحتانية (ساكنة) وأصله تبيع بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه نقلت كسرة الياء التحتانية إلى الباء الموحدة (وتقيل كذلك) بكسرتين متواليتين بعدهما ياء تحتانية ساكنة (وهذه الياء) الساكنة (منقلبة عن الواو) وأصله تقول بكسر أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه فنقلت كسرة الواو إلى القاف فقلبت الواو ياء (لسكونها بعد الكسرة) فإعلاله بالنقل والقلب وإعلال تبيع بالنقل فقط وإنما كان تبيع وتقيل موافقين للفعل في زيادته دون وزنه لأن في أولهما التاء ولأن فعالا بكسر الأول والثالث من الأبنية المختصة بالأسماء (فإن أشبه في الوزن والزيادة معا أو باينه فيهما معا وجب التصحيح) ليمتاز عن الفعل (فالأول) وهو المشبه فيهما معا (نحو أبيض وأسود) وصفين فإنهما أشبها أكرم في الوزن وزيادة الهمزة فلو أعلا لقيل فيهما أباض وأساد فيلتبسان بالفعل ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال وجد من الأسماء ما أشبه الفعل في الوزن والزيادة معا ومع ذلك دخله الإعلال كيزيد علما فأشار إلى جوابه بقوله (وأما نحو يزيد علما فمنقول) من الفعلية (إلى العلمية بعد أن أعل إذ كان فعلا) مضارعا لا أنه أعل بعد العلمية ومن ذلك أبان عند من لم يصرفه فإن وزنه أفعل أعل في حال الفعلية ثم سمي به وأما من صرفه فهو عنده فعال وليس من هذا الباب (والثاني) وهو المباين في الوزن والزيادة معا (نحو مخيط) بكسر الميم فإنه مباين للفعل في كسر أوله وزيادة الميم (هذا) التوجيه (هو الظاهر) ولا التفات إلى يكسر حرف المضارعة لقلته (وقال الناظم في شرح الكافية (وابنه) في شرح الخلاصة واللفظ له (وكان حق نحو مخيط أن يعل لأن زيادته) وهي الميم (خاصة بالأسماء وهو مشبه لتعلم أي بكسر حرف المضارعة في لغة قوم لكنه حمل على مخياط لشبهه به لفظا ومعنى اه) أما شبهه به لفظا فواضح وأما شبهه به معنى فلأن كلا منهما يكون آلة والصفة مقصودا بها المبالغة كمعطار للكثير العطر فسوى بينهما في التصحيح (وقد يقال) من حيث البحث (إنه لو صح ما قال) أي الناظم وابنه (للزم أن لا يعل مثل تعلم لأنه يكون مشبها لتحسب في وزنه) بكسر حرف المضارعة في اللغة المذكورة (و) في (زيادته) وهي التاء واللازم باطل فالملزوم مثله (ثم) يقال على سبيل التنزل وإرخاء العنان (لو سلم أن الإعلال كان لازما لما ذكرا) أي الناظم وابنه من أن زيادته خاصة بالأسماء وهو مشبه لتعلم بكسر حرف المضارعة (لم يلزم) العرب (الجميع بل) يلزم (من يكسر حرف المضارعة فقط) دون غيرهم والجواب أن ما ذكره الناظم وابنه من أن علة التصحيح في مخيط الحمل على مخياط مرادهما أنه مقصور منه كما جنح إليه الخليل قال سيبويه سألته يعني الخليل عن مفعل لأي شيء أتم ولم يجر مجرى الفعل فقال لأن مفعلا إنما هو مفعال لأنهما في الصفة سواء وقد يعتوران الشيء الواحد نحو مفتح ومفتاح ومنسج ومنساج ومقول ومقوال ثم قال سيبويه وإنما أتمت لما زعم الخليل من أنها مقصورة من مفعال أبدا اه وهذه العلة مطردة في لغة الجميع ولا تنتقض بمثال تعلم لأنه ليس مبنيا على فعل كما قال المبرد بل ذهب إلى تصحيحه وأجاز تبيع وتقول بالتصحيح وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله

ومثل فعل وذا الإعلال اسم ۞ ضاهى مضارعا وفيه وسم

ومفعل صحح كالمفعال ۞ (المسئلة الثالثة المصدر الموازن لإفعال) بكسر الهمزة (أو استفعال نحو إقوام واستقوام) فإنه يحمل على فعله في الإعلال فتنقل حركة عينه إلى فائه ثم تقلب ألفا لتجانس الفتحة فيلتقي ألفان (ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين) واختلف النحويون في المحذوفة (والصحيح أنها الثانية لزيادتها وقربها من الطرف) وحصول الاستثقال بها وإليه ذهب الخليل وسيبويه واختاره الناظم وذهب الأخفش والفراء إلى أن المحذوفة بدل عين الكلمة (ثم) بعد النقل والقلب والحذف (يؤتى بالتاء الدالة على التأنيث (عوضا) من الألف المحذوفة سواء قلنا إنها الأولى أو الثانية ولكن المعهود في

(قوله فالأول الخ) قال الدنوشري الظاهر أن نحو جدول مشابه للمضارع في وزنه دون زيادته فهو كتقام فينظر ما وجه إعلاله (قوله فإنهما أشبها أكرم) صوابه أعلم لأن أكرم إذا قرئ بصيغة المضارع كما هو فرض المسئلة كانت همزته مضمومة فلا يكون موازنا لأبيض وأسود (قوله وأما شبهه به معنى الخ) قال الدنوشري فيه نظر ظاهر وكان ينبغي له أن يقول فلأن كلا منهما آلة للفعل وهو الخياطة اه وهو ظاهر كما يعلم وما قاله الشارح موافق لما يأتي عن سيبويه والخليل (قوله مرادهما أنه مقصور) خبر أن على حذف العائد مجرورا بالباء والتقدير مرادهما به (قوله وحصول الاستثقال الخ) فيه نظر لأنه لا يمكن جمع بين ألفين حتى يحصل الاستثقال بالثانية وإنما يحصل ذلك بها لو اجتمعا وكان ذلك وجه إسقاط الواضح له لذلك فليتأمل

التاء أنها لعوض من الأصول وهذا يقوى ما اختاره الأخفش (فيقال إقامة واستقامة وقد تحذف) التاء التي جعلت عوضا فيقتصر في ذلك على ما سمع ولا يقاس عليه كقوله أراه وإراء وأجابه إجابا حكاها الأخفش ويكثر ذلك مع الإضافة (نحو وإقام الصلاة) والأصل وإقامة الصلاة فحذفت التاء لسد الإضافة مسدها ولمشاكلة وإيتاء الزكاة وإلى هذه المسئلة أشار الناظم بقوله :

• وألف الإفعال واستفعال •

أزل لذا الإعلال والتا الزم عوض • وحذفها بالنقل ربما عرض

(المسئلة الرابعة صيغة مفعول) اعل بالنقل والحذف (ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف إحدى الواوين) لالتقاء الساكنين (والصحيح) عند سيبويه (أنها الثانية لما ذكرنا) من أنها زائدة وقريبة من الطرف وذهب الأخفش إلى أن المحذوف عين الكلمة لأن العين كثيرا ما يعرض لها الحذف في غير هذا الموضع فحذفها أولى (ويجب أيضا في ذوات الياء الحذف وقلب الضمة كسرة لئلا تنقلب الياء واوا فتلتبس ذوات الياء بذوات الواو ومثال الواو مقول ومصوغ) والأصل مقوول ومصووغ بواوين الأولى عين الكلمة والثانية واو مفعول نقلت حركة العين إلى ما قبلها فالتقى ساكنان وهما الواوان حذفت واو مفعول عند سيبويه وعين الكلمة عند الأخفش ويظهر أثر الخلاف في الميزان فوزنه على الأول مفعل وعلى الثاني مفول (و) مثال (اليائي) بيا النسبة (مبيع ومدين) أصلهما مبيوع ومديون نقلت حركة العين إلى ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت واو مفعول ثم كسر ما قبل الياء لئلا ينقلب واوا فيلتبس بالواوي وعين الكلمة عند الأخفش ثم قلبت الضمة كسرة لتنقلب الواو ياء لئلا يلتبس بالواوي ومذهب سيبويه أولى لأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثاني ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم • فإن قيل الواو علامة والعلامة لا تحذف قلنا لا نسلم أنها علامة بل إشباع الضمة لرفضهم مفعلا في كلامهم إلا مكرما ومعونا بنقل ضمة الواو إلى ما قبلها والعلامة إنما هي الميم يدل على ذلك كونها علامة المفعول في المزيد فيه من غير واو • فإن قيل إذا اجتمع الزائد والأصل فالمحذوف هو الأصل كالياء من قاض دون التنوين وإذا التقى ساكنان والأول حرف مد يحذف الأول كقل وبع وخف • قلنا كل ذلك إنما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفا صحيحا وأما هنا فليس كذلك بل هما حرفا علة (وبنو تميم تصحح اليائي) دون الواوي لأن الياء أخف عليهم من الواو (فيقولون مبيوع ومخيوط) كما يقولون مضروب وذلك مطرد عندهم (قال) شاعرهم يصف الخمرة (• وكأنها تفاحة مطيوبة •) وكان القياس أن يقول مطيبة كبيعة ولكنه أتى به على الأصل (وقال) العباس بن مرداس :

قد كان قومك يحسبونك سيدا • (وإخال أنك سيد معيون)

وكان القياس أن يقول معين وهو من عنت الرجل يعني أصبته بالعين فأنا عائن وهو معين على القياس ومعيون على الأصل وإخال بكسر الهمزة وبنو أسد تفتحها على القياس بمعنى أظن (وربما صحح بعض العرب شيئا من ذوات الواو وسمع ثوب مصوون) من صان يصون ومسك مدووف أي مبلول (وفرس مقوود) من قاد يقود وقول مقوول من قال يقول وإلى هذه المسألة أشار الناظم بقوله :

وما لافعال من الحذف ومن • نقل فمفعول به أيضا قمن

نحو مبيع ومصون وندر • تصحيح ذي الواو وفي ذي اليا اشتهر

{ هذا باب الحذف }

(وفيه ثلاث مسائل إحداها تتعلق بالحرف الزائد وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أفعل فإن الهمزة

(قوله أنها لعوض الخ) هو كعدة وزنة (قوله أراه) فيه نظر ظاهر فإن إراء أصله إرآء على وزن إفعال بهمزة بعد الراء الساكنة وألف لينة وهمزة في آخره بدل من لام الكلمة التي هي الواو لوقوعها إثر ألف زائدة فنقلت فتحة الهمزة الأولى إلى الراء فالتقت ساكنة مع الألف اللينة فحذفت الهمزة التي سكنت وبقيت الألف الزائدة والهمزة التي هي بدل من الياء التي هي لام الكلمة فعين الكلمة همزة لا حرف معتل اللهم إلا أن يكون مبنيا على أن الهمزة حرف معتل ويعلم بذلك أن قول الموضح في صدر المسئلة أن يكون الحرف المعتل عينا للفعل مراده بالفعل ليس خصوص الفعل الاصطلاحي فيعمل الاسم إما بالتغليب وإما بغيره فليتأمل (قوله لأن العين كثيرا ما يعرض لها الحذف الخ) قال الدنوشري ينظر ما أمثلة هذا الكثير اه وقد استحضرت منه نحو استحى أصله استحيا حذفت عينه أو لامه فلينظر ونحو أرى حذف العين (قوله ولأن قلب الضمة إلى الكسرة) لو قال كسرة لكان أحسن وأما قلب الكسرة فتحة في نحو ياحسرتا فيفهم منه أنه ليس خلاف القياس ونحو قيل قلبت ضمته كسرة فهو من الأول

تحذف في أمثلة مضارعه ومثالى وصفه أعنى وصفى الفاعل والمفعول) لأن حروف المضارع هى حروف الماضى بزيادة أحرف المضارعة فحذفوا الهمزة لاجتماع الهمزتين فى نحو أأكرم ثم حملوا بقية أخواته ووصفى الفاعل والمفعول عليه (تقول أكرم ونكرم وتكرم ويكرم ومكرم) بكسر الراء (ومكرم) بفتحها وأصلها أأكرم ونؤكرم وتؤكرم ويؤكرم ومؤكرم ومؤكرم فحذفت الهمزة فى الجميع وإلى ذلك أشار الناظم بقوله:

وحذف همز أفعل استمر فى مضارع وبنيتى متصف

(وشذ قوله) وهو أبو حيان الفقعسى (* فإنه أهل لأن يؤكرما *) فأثبت الهمزة واستعمل الأصل المرفوض (المسئلة الثانية تتعلق بفاء الفعل) وهى المشار إليها بقوله:

فا أمر او مضارع من كوعد احذف وفى كعدة ذاك اطرد

(وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيا واوى ألفا مفتوح العين) فى الماضى مكسورها فى المضارع (فإن فاءه تحذف فى أمثلة المضارع) الأربعة (وفى الأمر وفى المصدر المبنى على فعلة بكسر الفاء) وسكون العين (ويجب فى المصدر تعويض التاء من المحذوف تقول) فى المضارع للغائب (يعد) والأصل يوعد حذفت فاؤه وهى الواو استثقالا لوقوعها ساكنة بين ياء مفتوحة وكسرة لازمة وحمل على ذى الياء أخواته (و) هى (نعد وتعد وأعد) أمره ومصدره الكائن على فعلة بكسر الفاء وسكون العين تقول (يا زيد عد عدة) أصل عدة وعد بكسر الواو وسكون العين كما صرحوا به فحذفت فاؤه حركت عينه بحركة فائه وهى الكسرة ليكون بقاء كسرة الفاء دليلا عليها وعوض من الفاء تاء التأنيث ولذلك لا يكادان يجتمعان ولحذف الواو من المضارع ثلاثة شروط أحدها أن تكون الياء مفتوحة فلا تحذف من يوعد مضارع أوعد ثانيها أن تكون عينه مكسورة فلو كانت مفتوحة أو مضمومة نحو يولد ويوضؤ لم تحذف وشذ يجد بضم الجيم فى لغة عامرية ويدع ويذر مبنيين للمفعول فى لغة من وجهين ضم الياء وفتح العين شدة وشذ يسع من وجهين كون ماضيه مكسور العين وكون مضارعه مفتوحا وحذفت من يطأ ويضع ويقع ويدع لأنها فى الأصل بكسر العين فى المضارع ففتحت لأجل حرف الحلق ثالثها أن يكون ذلك فى فعل فلو كان فى اسم لم تحذف الواو كيوعيد مثل يقطين من وعد ولحذف الواو من فعلة بكسر الفاء شرطان أحدهما أن يكون مصدرا كعدة فلو كانت غير مصدر لم تحذف واوها وشذ نحو رقة للفضة وحشة للأرض الموحشة والثانى أن لا يكون لبيان الهيئة نحو الوعدة والوقفة المقصود بهما الهيئة فلا تحذف واوهما للالتباس (وأما الوجهة فاسم) للمكان المتوجه إليه فهى (بمعنى الجهة لا) اسم مصدر (للتوجه) قاله المازنى والمبرد والفارسى فعلى هذا لا شذوذ فى إثبات واوه لأنه ليس بمصدر وذهب قوم إلى أنه مصدر وهو الذى يظهر من كلام سيبويه ونسب إلى المازنى أيضا وعلى هذا فإثبات الواو فيه شاذ والمسوغ لإثباتها فيه دون غيره من المصادر أنه مصدر غير جار على فعله إذ لا يحفظ وجه يجه فلما فقد مضارعه لم يحذف منه إذ لا موجب لحذفها منه إلا حمله على مضارعه ولا مضارع له والفعل المستعمل منه توجه واتجه والمصدر الجارى عليه التوجه فحذفت زوائده قيل وجهه ورجح الشلوبين القول بأنه مصدر فقال لأن وجهة وجهة بمعنى واحد فلا يمكن أن يقال فى جهة أنها اسم للمكان إذ لا يبقى للحذف وجه وفهم من تخصيص هذا الحرف بما فاؤه واو أن ما فاؤه ياء لا حظ له فى هذا الحذف إلا ما شذ من قول بعض العرب يئس مضارع بأس أصله ييئس حذفت الياء ويسر مضارع يسر أصله ييسر (وقد تترك تاء المصدر) إذا أضيف (شذوذا كقوله) وهو أبو أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبى لهب:

إن الخليط أجدوا البين فانجردوا (وأخلفوك عد الأمر الذى وعدوا)

قال الفراء أراد عدة الأمر فحذفت تاء التأنيث عند الإضافة شذوذا وخرجه خالد بن كلثوم على أن عدا

(قوله مفتوح العين) فيه نظر فإن نحو يرث تحذف واوه وليس مفتوح العين بل مكسورها فليتأمل (قوله ويدع ويذر مبنيين للمفعول فى لغة) هى غير فصيحة واللغة الفصيحة إثبات الواو لعدم الموجب لحذفها (قوله كون ماضيه مكسور العين) فيه نظر فإن نحو ورث يرث أصل بما ذكر (قوله أنه مصدر) ينافى ما قاله أنه اسم مصدر (قوله والمصدر الجارى عليه التوجه) كان ينبغى أن يقول والاتجاه وقوله زوائده فيه نظر إذ المحذوف أحد الجيمين فقط وزيدت فيه التاء

جمع عدوة وهي العدوة الماضية كأنه أراد نواحي الأمر (المسألة الثالثة تتعلق بعين الفعل) وهي المشار إليها بقول الناظم:

ظلت وظلت في ظللت استعملا * وقرن في اقررن وقرن نقلا

(وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثيا مكسور العين وعينه ولامه من جنس واحد فإنه يستعمل في حال إسناده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه تاما ومحذوف العين بعد نقل حركتها) إلى الفاء (ومع ترك النقل وذلك نحو ظل تقول) إذا أسندته إلى ضمير رفع متحرك (ظللت) بالإدغام وفك الإدغام لالتقاء الساكنين (وظلت) بكسر الفاء (وظلت) بفتحها وحذف اللام الأولى منهما لتعذر الإدغام مع اجتماع المثلين لاتصال الضمير والتخفيف مطلوب واختصت اللام الأولى وهي العين بالحذف لأنها تدغم وقيل المحذوف الثانية لأن الثقل إنما يحصل عندها أما فتح الفاء فلأنه لما حذفت اللام مع حركتها بقيت الفاء مفتوحة وأما الكسر فلأنه لما نقل حركة اللام إلى الظاء بعد إسكانها وحذفت اللام بقيت الفاء مكسورة (وكذلك) تقول (في) ظللنا وظللت وظللتما وظللتم و(ظللن) بلا فرق ويقال ظلت أفعل بكسر الظاء ظلولا إذا عملت بالنهار دون الليل وذكر أبو الفتح أن كسر الظاء من ظلت لغة أهل الحجاز وفتحها لغة تميم وينبغي العكس فإن الفتح جاء في القرآن والقرآن نزل بلغة أهل الحجاز (قال الله تعالى فظلتم تفكهون) وظاهر إطلاق الموضح أن هذا الحذف مطرد في كل فعل مضارع مكسور العين وهو مذهب الشلوبين وصرح سيبويه بشذوذه وأنه لم يرد إلا في لفظين من الثلاثي وهما ظلت ومست في ظللت ومسست وفي لفظ ثالث من الزائد على الثلاثة وهو أحست في أحسست وممن ذهب إلى عدم اطراده ابن عصفور وقال في التسهيل أنه لغة سليم وحكى ابن الأنباري الحذف في لفظ من المفتوح وهو همت في هممت وإطلاق التسهيل شامل للمفتوح والمكسور والثلاثي ومزيده (وإن كان الفعل) المضارع المضاعف المكسور العين (مضارعا أو أمرا واتصلا بنون نسوة جاز الوجهان الأولان) التمام وحذف العين بعد نقل حركتها إلى الفاء (نحو يقررن) بالإتمام والفك (ويقرن) بحذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء (و) نحو (اقررن) بالإتمام والفك (وقرن) بحذف عينه ونقل حركتها إلى الفاء وهي القاف (ولا يجوز في نحو قل إن ضللت) بفتح العين من الضلال نقيض الاهتداء (وفي نحو فيظللن رواكد) بفتح اللام وكسرها من ظل يظل ويظل مثل ضل يضل ويضل قاله في الارتشاف (إلا الإتمام لأن العين مفتوحة وقرأ نافع وعاصم وقرن بالفتح) في القاف أمر من قررت بالمكان أقر به بكسر الماضي وفتح المضارع فلما أمر منه اجتمع مثلان أولهما مفتوح ففعل فيه من حذف عينه ما فعل بأحسست (وهو قليل لأنه مفتوح ولأن المشهور قررت في المكان بالفتح أقر بالكسر وأما عكسه) وهو قررت بالكسر أقر بالفتح (فمن قررت عينا) بالكسر (أقر) بالفتح وذهب بعضهم إلى أن قرن على قراءة الفتح أمر من قار يقار وإلى أن قرن على قراءة الكسر أمر من الوقار يقال وقر يقر فيكون قرن محذوف الفاء مثل عدن وأجاز الناظم في الكافية وشرحها إلحاق المضموم العين بالمكسورها فأجاز في اغضضن أن يقال غضن واحتج بأن فك المضموم أثقل من فك المكسور وإن كان فك المفتوح قد فر منه إلى الحذف في قرن المفتوح القاف ففعل ذلك بالمضموم أحق بالجواز قال ولم أره منقولا.

(هذا باب الإدغام)

اللائق بالتصريف وهو إدغام المثلين ويقال فيه الادغام بتشديد الدال وهي عبارة سيبويه وأصحابه

(قوله وينبغي العكس الخ) قال الدنوشري ينظر هل المراد به الاعتراض على أبي الفتح أولا والمتبادر أن مراده الاعتراض (قوله في هممت) قال في الصحاح هممت بالشيء أي بالفتح أهم همّا إذا أردته (قوله وإن كان الفعل المضارع المكسور العين الخ) قال الدنوشري المضارع والأمر الجائز فيهما الوجهان المذكوران يشترط فيهما لجريان الوجهين كسر عينهما كما صرح به الشارح حيث قال المكسور العين إذ ليس الكلام في الشاذ كحسب يحسب وإنما امتنع الوجه الثالث أعني الحذف بدون نقل لما يلزم عليه من التقاء الساكنين على غير حده فإما أن يتخلص منه بالحذف وفيه إجحاف وإما بالكسر الذي هو الأصل في التخلص من الساكنين وهذا مستغنى عنه بالنقل الذي هو أقل مؤنة وقول الشارح بفتح اللام وكسرها متعلق بالكلمة من حيث ذاتها وأما صحة التمثيل بها فموقوفة على الفتح ويقاس عليه يظل وما قاله ابن مالك في المضارع المضموم جار في الماضي المضموم وينظر ما مثاله (قوله جاز الوجهان الأولان) قال اللقاني أي وامتنع الثالث منهما وهو حذف العين وحركتها إذ فاء كل من الأمر والمضارع ولامهما ساكنان لزوما فيؤدي الحذف المذكور إلى التقاء الساكنين على غير حده (قوله ولأن المشهور) قال اللقاني علة ثانية يعني أن كونه بكسر الماضي وفتح المضارع ماضي الاستقرار قليل ثم التخفيف بالحذف مع النقل أيضا قليل (قوله من قار يقار) معناه اجتمع يجتمع ومنه القارة وهي الأكمة لاجتماعها قال الشيخ زكريا في شرح الشافية وينظر هل هو واوي أو يائي والوقار هو الثبات ذكره المذكور والحذف في ظلت فصيح لكثرة استعماله بخلاف مست وأحست (هذا باب الإدغام)

(قوله رفعك اللسان ووضعك إياه) قال الدنوشري الظاهر أن المراد بالوضع الخفض وينظر هل الحروف الذلقية والحلقية فيها ارتفاع وانخفاض عند الإدغام وظاهره اعتبار كل من الرفع والخفض المراد من الوضع في كل إدغام وهو منتقض بإدغام في حرفين ليس فيهما إلا الرفع فقط أو الوضع فقط إلا أن يقال الواو في كلامه بمعنى أو فالمدار على الأمرين ولا يصدق التعريف على الإدغام في ربا لأنه لا مدخل للسان في النطق بالباء. قاله الملا عصام الدين وقوله بعد إدخال أحدهما في الآخر لا يظهر له فائدة على أنه مضر وذلك أن بعضهم جعله تعريفا الإدغام غير متأخر عنه ويمكن أن يكون على إرادة الإرادة بعد بعد والمعنى بعد إرادة الإدخال وفيه ما فيه وتعبيرهم في هذا المقام بالإدخال مجاز إذ ليست حقيقة الإدخال متحققة ولكن لما خفي الساكن عند المتحرك خفاء الداخل في المدخول فيه عبر عنه بالإدخال وإطلاقهم الإدغام على إدخال حرف في حرف إطلاق لغوي كما في القاموس ونقله عنه الملا عصام الدين في حاشيته على الشافية فقال فالتسمية بالإدخال ليست اصطلاحا بل هي لغة إلا أنه لما كان إدخال الحرف في الحرف لا يصح على حقيقته فسره أرباب الاصطلاح بقولهم أن تأتي بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد من غير فصل كذا فالمراد أهل اللغة وأشار إلى ارتكابهم المجاز نقل ببعض تصرف من خط الملا عصام (قوله لأن (٣٩٨) الوقف الخ) إيضاحه أن الهاء المذكورة أتي بها للوقف وعلى فرض وصلها بما بعدها الوقف عليها منوي الثبوت وهو فاصل فلا يتأتى الإدغام كما قال (قوله فلو كانت الهمزة الخ) قال الدنوشري ينظر ما وجه منع الإدغام ورداءته في نحو لم يقرأ أحد وما وجه وجوبه وعدم رداءته في نحو سآل (قوله لئلا يذهب المد بالإدغام) يفهم منه أن حرف العلة الساكن ليس فيه مد وفيه نظر إلا أن يراد المد اللغوي وهو يذهب بالإدغام بلا شك (قوله واغتفر زوال المدة في هذه لقوة الإدغام) قد يقال فيه نظر لأنه لا يظهر كون قوة الإدغام علة لاغتفار زوال المد في هذه فليتأمل قال ابن الحاجب مع عبارة الشارح الشيخ زكريا وإلا في نحو قالوا وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله وفي يوم كان مقداره خمسين ألف سنة فإن أول المثلين فيه مدة وفي آخر كلمة فإنه يمتنع فيه الإدغام محافظة على فضيلة الثابت للحرف الأول قبل انضمام الثاني من كلمة أخرى إليه بخلاف آو واصبر والانتفاء مد الأول فوجب الإدغام وبخلاف نحو مغزو ومرمي ونحو مقرو وبري وأصلهما مغزوو ومرموي ومقروء وبريء لأن الأول ليس في آخر كلمة وإنما وجب الإدغام فيها مع أن الإدغام أزال المد لأن الغرض من المد الإدغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ولأن ذلك في كلمة واحدة والكلمة موضوعة على الإدغام اه ويمكن أن يكون معنى قول الشارح واغتفر زوال المدة الخ أن الإدغام مطلوب في الكلمة الواحدة طلبا شديدا وفيه نظر (قوله وريا) أي براء مكسورة وهمزة ساكنة وياء المنظر الحسن (قوله في وقف حمزة) إشارة إلى أن حمزة قرأ بالإدغام وقفا في قوله تعالى هم أحسن أثاثا وريا اعتدادا بالعارض أو لأنه من رويت ألوانهم وجلودهم أي امتلأت وحسنت (قوله نحو أوب) هو مثال أبلم من الأوب أصله أأوب فقلبت ثانية الهمزتين واوا لسكونها بعد ضمة ثم أدغم وجوبا للزوم الإبدال (قوله فإن الإدغام في الهمزتين رديء) مقيد بما إذا كانتا في كلمتين فلا يشمل سآل (قوله غير لين) احترز به عن اللين نحو سير رمضان فإنه يدغم حينئذ

والأول عبارة الكوفيين وهو لغة الإدخال واصطلاحا رفعك اللسان ووضعك إياه بالحرفين دفعة واحدة بعد إدخال أحدهما في الآخر فيجب إدغام أول المثلين الساكن أولهما المتحرك ثانيهما بثلاثة شروط أحدها أن لا يكون أول المثلين هاء سكت فإن كان هاء سكت فإنه لا يدغم لأن الوقف على الهاء منوي الثبوت وقد روي عن ورش إدغام ماليه هلك وهو ضعيف من وجهة القياس والثاني أن لا تكون همزة منفصلة عن الفاء نحو لم يقرأ أحد فإن الإدغام في ذلك رديء فلو كانت الهمزة متصلة بالفاء وجب الإدغام نحو سآل والثالث أن لا يكون مدة في الآخر أو مبدلة من غيرها دون لزوم فإن كان مدة في الآخر لم يدغم نحو يعطي ياسر ويدعو واحد لئلا يذهب المد بالإدغام فإن لم يكن في آخر وجب الإدغام مغزو أصله مغزوو على وزن مفعول واغتفر زوال المدة في هذه لقوة الإدغام فيه وإن كانت مدة مبدلة من غيرها دون لزوم لم يجب الإدغام بل يجوز إن لم يلبس نحو أثاثا وريا في وقف حمزة ويمتنع أن ألبس نحو قوول بالبناء للمفعول لأنه لو أدغم لالتبس بقول وإن كانت المدة مبدلة من غيرها إبدالا لازما وجب الإدغام نحو أوب أصله أأوب بهمزتين مضمومة فساكنة أبدلت الثانية واوا وأدغمت في الواو الثانية ويمتنع الإدغام إذا تحرك أول المثلين وسكن ثانيهما نحو ظللت ورسول الحسن لأن شرط الإدغام تحرك المدغم فيه و(يجب إدغام أول المثلين المتحركين بأحد عشر شرطا أحدها أن يكونا في كلمة) واحدة اسما كانت أو فعلا فالأول كضب وطب وحب الثاني (كشد وضل وحب أصلهن شدد بالفتح وضلل بالكسر وحبب بالضم) فسكن أول المثلين وأدغم في الثاني (فإن كانا) أي المثلان المتحركان (في كلمتين) بأن كان أولهما في آخر كلمة وثانيهما في أول كلمة أخرى (مثل جعل لك كان الإدغام جائزا لا واجبا) بشرطين أحدهما أن لا يكونا همزتين نحو قرأ آية فإن الإدغام في الهمزتين رديء والثاني أن لا يكون أولهما ساكنا غير لين نحو شهر رمضان فهذا لا يجوز

إدغامه عند جمهور البصريين وقد روى عن أبي عمرو الإدغام في ذلك وتأولوه على إخفاء الحركة وأجاز الفراء إدغامه الشرط (الثاني) من الأحد عشر (أن لا يتصدر أولهما) أي المثلين (كدن ددن) بدالين مهملتين مفتوحتين وهو اللهو واللعب فإن مثل ذلك لا يجوز إدغامه لأن الإدغام يستدعي سكون أول المثلين والابتداء بالساكن متعذر الشرط (الثالث أن لا يتصل أولهما بمدغم كجسس) بضم الجيم وفتح السين المهملة (جمع جاس) فإن فيه مثلين متحركين ويمتنع إدغام أولهما في الثاني لأن قبلهما مثلا آخر مدغما في أول المتحركين فلو أدغم المدغم فيه التقى ساكنان وبطل الإدغام السابق الشرط (الرابع أن لا يكونا في وزن ملحق سواء كان الملحق أحد المثلين كقردد) وهو المكان الغليظ المرتفع (ومهدد) علما لامرأة (أو غيرهما) أي المثلين (كهيلل) إذا قال لا إله إلا الله (أو كلاهما) أي أحد المثلين وغيره (نحو اقعنسس) أي تأخر ورجع والملحق فيه أحد المثلين وهو السين الثانية على المختار وغير أحد المثلين وهو الهمزة والنون وكان حقه أن يقول أو كليهما بالياء عطفا على خبر كان وهو أحد المثلين ولكنه أتى به بالألف إما على لغة كنانة الذين يعربون كلا بالألف مطلقا أو على أن أحد المثلين اسم كان وغيرا والملحق خبرها مقدما (فإنها) أي قردد ومهدد وهيلل واقعنسس (ملحقة) بغيرها أما قردد ومهدد فإن آخر دالهما مزيدة للإلحاق (بجعفر) أما هيلل فإن الياء مزيدة فيه للإلحاق بنحو (دحرج) وهي غير أحد المثلين (و) أما اقعنسس فإن أحد السينين والهمزة والنون مزيدة فيه للإلحاق بنحو (احرنجم) ولا يجوز إدغام أحد المثلين في الآخر في شيء من الملحقات لأنه يؤدي إلى ذهاب مثال الملحق به الشرط (الخامس والسادس والسابع والثامن أن لا يكونا في اسم على فعل بفتحتين كطلل) بالطاء المهملة وهو الشاخص من آثار الديار (ومدد) بمهملتين وهو كل شيء زاد في شيء (أو) على (فعل بضمتين كذلل) بالذال المعجمة جمع ذلول ضد الصعبة (وجدد) بالجيم (جمع جديد أو) على (فعل بكسر أوله وفتح ثانيه كلمم) جمع لمة بكسر اللام وتشديد الميم وهي الشعر المجاوز شحمة الأذن (وكلل) جمع كلة بكسر الكاف وتشديد اللام وهي الستر الرقيق يخاط كالبيت يتوقى به من البعوض ويسمى في عرفنا الناموسية (أو) على (فعل بضم أوله وفتح ثانيه كدرر) جمع درة وهي اللؤلؤة (وجدد) بالجيم (جمع جدة) بضم الجيم وتشديد الدال (وهي الطريقة في الجبل وفي هذه الأنواع السبعة الأخيرة) وهي الثلاثة الملحقة وهذه الأربعة المذكورة في الخامس والثامن وما بينهما (يمتنع الإدغام) فيها أما الثلاثة الأول فلما تقدم من أن الإدغام يفوت المقابلة في الإلحاق وأما النوع الأول من الأربعة فإنه وإن وازن الفعل لم يدغم تنبيها على فرعية الإدغام في الأسماء وأما الثلاثة الباقية فلعدم مشاكلة الأفعال في الوزن والإدغام فرع الإظهار فخص بالفعل لفرعيته وتبع الفعل فيه ما وازنه من الأسماء دون ما لم يوازنه وكذا ما وازن هذه الأمثلة الأربعة بصدره لا بجملته فإنه يمتنع إدغامه نحو خششاء لعظم خلف الأذن فإنه موازن بصدره لفعل بضم أوله وفتح ثانيه نحو صفف قاله المرادي وفي الصحاح ما يخالفه فإنه قال الخشاء أصله الخششاء على فعلاء فأدغم ونحو رددان من الردى فإنه موازن بصدره لفعل بضمتين نحو ذلل ونحو حببة جمع حب فإنه موازن بصدره لفعل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو كلل ونحو الدججان بفتحتين مصدر دجج بمعنى دب فإنه موازن بصدره لفعل بفتحتين نحو طلل (و) الشروط (الثلاثة الباقية) من الأحد عشر هي (أن لا تكون حركة ثانيهما عارضة نحو اخصص أبي واكفف الشر أصلهما اخصص واكفف بسكون الآخر ثم نقلت حركة الهمزة) من أبي وهي الفتحة (إلى الصاد) من اخصص (وحركت الفاء) من اكفف بالكسر (لالتقاء الساكنين) فالحركة فيهما عارضة لا يعتد بها (وأن لا يكون المثلان ياءين) تحتانيتين (لازما تحريك ثانيهما نحو حيي وعيي ولا تاءين) فوقانيتين (في افتعل كاستتر واقتتل) من الستر والقتل (وفي هذه الصور الثلاث يجوز الإدغام والفك) قال الله تعالى ويحيى من حي عن

(قوله أن لا يتصدر أولهما) قال ابن مالك إلا أن يكون أولهما تاء المضارعة فقد يدغم بعد مدة أو حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز وقال المرادي ويجوز الإدغام أيضا في الفعل الماضي إذا اجتمع فيه تاءان والثانية أصلية نحو تتابع ويؤتى بهمزة الوصل فيقال اتابع وقد ذكر هذا الشرط في الكافية (قوله والابتداء بالساكن الخ) قد يقال كان يمكن الإدغام ويجاب بهمزة الوصل كما في اضرب (قوله وفي هذه الأنواع السبعة الخ) قال الأمانى سيأتي أن أول التاءين الواقعتين في أول المضارع يجوز فيها الفك والإدغام فينبغي استثناؤها من قوله هنا وفي هذه الأنواع السبعة (قوله رددان) ينظر ما معناه (قوله حببة) بالحاء المكسورة والباء الموحدة جمع حب وهو الإناء الذي يوضع فيه الماء وفي بعض النسخ بالجيم وفي بعضها بالخاء المعجمة فلينظر

بينة) بالفك (ويقرأ أيضا من حي) بالإدغام فمن أدغم نظر إلى أنهما مثلان في كلمة وحركة ثانيهما لازمة ومن فك نظر إلى أن اجتماع المثلين في باب حي كالعارض لكونه مختصا بالماضي دون المضارع والأمر والعارض لا يعتد به غالبا وكلاهما فصيح والفك أكثر في كلامهم فلو كانت حركة ثاني الياءين غير لازمة نحو ان يحيى ورأيت محييا لم يجز الإدغام خلافا للفراء (وتقول استتر واقتتل) بالفك (وإذا أردت الإدغام تنقل حركة) التاء (الأولى إلى الفاء) وهي السين أو القاف (وأسقطت الهمزة) أي همزة الوصل (للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت) التاء في التاء (فتقول) في الماضي (ستر وقتل) بفتح أولهما وتشديد ثانيهما (و) تقول (في المضارع يستر ويقتل بفتح أولهما) وثانيهما وتشديد ثالثهما مع كسره (و) تقول (في المصدر ستارا وقتالا بكسر أولهما) وتشديد ثانيهما وإنما ذكر المضارع والمصدر ليميز بين ما أصله التشديد وما عرض فيه وذلك أن نحو ستر يحتمل أن يكون على أصله ويحتمل أن يكون أصله استتر ولا يفرق بينهما إلا المضارع والمصدر فتقول في مضارع ستر الذي وزنه فعل يستر بضم أوله لأن ماضيه على أربعة أحرف وفي مصدره تستيرا على وزن تفعيلا وفي مضارع الذي أصله استتر يستر بفتح أوله لأن ماضيه على خمسة أحرف وأصله يستتر فنقل وأدغم وفي مصدره ستارا وأصله استتارا فلما أريد الإدغام نقلت الحركة وطرحت الهمزة (ويجوز الوجهان) الإدغام والفك (أيضا في ثلاث مسائل أخر إحداها أول التاءين) الفوقانيتين (الزائدتين في أول المضارع نحو تتجلى وتتذكر) مضارعي تجلى وتذكر (وذكر الناظم في شرح الكافية وتبعه ابنه) في شرح الخلاصة (إنك إذا أدغمت) التاء الأولى في الثانية (اجتلبت همزة الوصل) ليتوصل بها إلى النطق بالتاء المسكنة للإدغام فتقول في تتجلى اتجلى اه (و) فيه نظر فإنه (لم يخلق الله) أحدا من الفصحاء فيما نعلم أدخل (همزة وصل في أول) الفعل المضارع وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء) قال الحرفي فإن وقف ابتدئ بالإظهار ولا يجوز إدخال ألف الوصل عليه لأن ألف الوصل لا تدخل على الفعل المضارع وذكر الناظم في بعض كتبه هذه المسألة على الصواب فقال يجوز إدغام تاء المضارعة في تاء أخرى بعد مد أو حركة نحو ولا تيمموا وتكاد تميز اه كما تقدم (وبذلك قرأ

(قوله في ثلاث مسائل أخر) قال اللقاني إحداها على ما سيجيء الأمر وهو أحد الثلاثة المذكورة قبل فحرا خصص أي واكتفى الشارح لعله ذكر هنا غالبا لبيان أن الحركة العارضة لا توجب إدغاما وهو هنا لبيان جواز الوجهين فاختلف باعتبار الحركة وعدمها إلا أن الحق أن الحركة لم توجب حتما إلا أنها أوجبت جواز الوجهين فتأمل (قوله لم يخلق الله الخ) قال الدنوشري فيه نظر لأن ابن مالك وابنه من أجل علماء الإسلام وقد ذكرا أنه يجوز الإدغام في الابتداء ويجتلب همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن ولا يخلو حالهما من أمرين إما أن يكون استندا فيه إلى فهم ذلك من لغة العرب أو استنباط ذلك منها لعدم ما ينافيه ويناقضه وعلى كل لا يحسن الرد عليهما بمجرد عدم العلم بأن الله لم يخلق همزة وصل في أول الفعل المضارع لأنهما مثبتان والراد عليهما ناف والمثبت مقدم على النافي ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا نظن بهما أنهما قدما على ما ذهب إليه بمجرد التشهي من غير استناد إلى شيء يعتمدان عليه ويستندان إليه لأن سوء الظن بالأئمة غير لائق كيف وقد نقل الثقات أن ابن مالك (٤٠٠) قال طالعت الصحاح فلم أستفد منه إلا ثلاث مسائل ولا يضرهما عدم ذكرهما المستند في ذلك صريحا وإن ذكراه تلويحا قال ابن المصنف ومنهم من يدغم ويسكن أوله ويدخل عليه همزة وصل فيقول اتجلى اه لأنهما ثقتان مؤتمنان وقد ذكر صاحب القاموس في فصل الجيم من باب النون ما تكلم على جيان ومنها إماما العربية ابن مالك وأبو حيان فليتأمل ذلك فإنه مبحث شريف ومسلك لطيف ثم رأيت شيخنا شيخ الإسلام قال ومن خطه نقلت وللقائل أن يقول إن أردت لم يخلق الله في أول المضارع أصالة فسلم ولا يرد لأن الكلام فيما هو على سبيل العروض أو لم يخلقهما مطلقا فممنوع اه وللقائل أن يقول الترديد المذكور غير واضح كيف والمقام قاض بأن المراد أن الله لم يخلقها مطلقا لأن الفرض أنها عارضة في نحو اتجلى لتعذر الابتداء بالساكن بل الكلام ليس إلا في ذلك فليتأمل اه ولا يخفى ما فيه من التطويل بلا طائل ويلزم على هذا أن لا يحكم بسهو أحد من العلماء ولا خطئه والإنسان محل النسيان وقد ذكر الشارح أن ابن مالك نفسه ذكر المسألة على الصواب في بعض كتبه فتدبر بالإنصاف (قوله أحدا من الفصحاء) قال الدنوشري قصد به تبيين مراد الموضح ولو أبقى كلامه على حاله من غير زيادة لكان صحيحا لأن الله كما يخلق الأجسام يخلق الأعراض التي من جملتها همزة الوصل المذكورة اه (وأقول) عدم خلق الله الهمزة في أول المضارع كناية عن عدم وجودها رأسا وفيما زاده الشارح إخلال بذلك كما لا يخفى على العارف بأساليب الكلام (قوله وتكاد تميز) قال الدنوشري ينظر هل هو بإدغام الدال في التاء بعد حذف إحدى التاءين فالدال قلبت تاء أو هو بإبقاء الدال مضمومة وينطق بعدها بتاء ساكنة مدغمة في التاء الثانية وهذا هو الظاهر من قوله بعد مدة أو حركة ثم رأيت بعض القراء صرح بما ذكرناه ورأيت شيخنا العلامة أحمد بن قاسم العبادي ضبط بالقلم الدال بالضم والتاء بالتشديد فيما ذكر

(البزي في الوصل نحو ولا تيمموا ولا تبرجن وكنتم تمنون) والأصل تتيمموا وتتبرجن وتتمنون بتاءين ادغمت أولاهما في أخراهما (فإن أردت التخفيف في الابتداء حذفت إحدى التاءين وهي الثانية) وفاقا لسيبويه والبصريين لأن الاستثقال بها حصل (لا الأولى) لدلالتها على المضارعة (خلافا لهشام) الضرير وأصحابه من الكوفيين وحجتهم أن الثانية في تتفعل معنى كالمطاوعة مثلا وحذفها يخل بهذا المعنى (وذلك جائز في الوصل أيضا قال الله تعالى نارا تلظى) الأصل تتلظى فحذفت إحدى التاءين ولو كان ماضيا لقيل تلظت لأن التأنيث واجب مع المجازي إذا كان ضميرا متصلا (ولقد كنتم تمنون) الأصل تتمنون (وقد يجيء هذا الحذف في النون) الثانية بعد نون المضارعة (ومنه على) القول (الأظهر قراءة ابن عامر) وعاصم (وكذلك نجي المؤمنين) بضم النون وتشديد الجيم المكسورة وسكون الياء (أصله ننجي بفتح النون الثانية وتشديد الجيم المكسورة مضارع نجى فحذفت النون الثانية ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع نبأت ونقيت ونزلت ونحوهن إذا ابتدأت بالنون أن تحذف النون الثانية إلا في شذوذ كقراءة بعضهم ونزل الملائكة بنصب الملائكة (وقيل الأصل ننجي بسكونها) أي النون الثانية (فأدغمت) في الجيم (كإجاصة وإجانة) بتشديد الجيم فيهما والأصل إنجاصة وإنجانة فأدغمت النون في الجيم والإجاصة واحد الإجاص والإجانة واحدة الأجاجين وهي بفتح الهمزة وكسرها قال صاحب الفصيح قصرية يغسل ويعجن فيها ويقال إنجانة كما يقال إنجاصة وهي لغة يمانية فيهما أنكرها الأكثرون قاله ابن السيد (وإدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف) لأن النون عند الجيم تخفى ولا تدغم (وقيل هو) فعل ماض (من نجا ينجو) بتخفيف عينه وهي الجيم (ثم ضعفت عينه) وبني للمفعول (وأسند لضمير المصدر) والتقدير نجي هو أي النجاء (و) فيه ضعف من جهات إحداها أنه (لو كان كذا لفتحت الياء لأنه فعل ماض) مبني للمجهول نحو قضي الأمر والثانية إنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل والثالثة إنابة غير المفعول به مع وجوده قاله في المغني ويجاب عن أولاها بأن تسكين الياء المفتوحة للتخفيف لغة وبها قرأ الأعمش فنسي ولم نجد وقرأ الحسن ما بقي من الربا بسكون الياء فيهما وصلا وعن الثانية بقوله تعالى وحيل بينهم فإن النائب ضمير المصدر وعن الثالثة بقراءة أبي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون فأناب غير المفعول به مع وجوده المسئلة (الثانية والثالثة) من المسائل الثلاث التي يجوز فيها الإدغام والفك (أن تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما) بالسكون (أو فعل أمر) مبنيا على السكون فإنه يجوز فيه الفك والإدغام (قال الله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز والإدغام وهو لغة تميم) اعتدادا بتحريك الساكن في بعض الأحوال نحو لم يردد القوم واردد القوم وأهل الحجاز لا يعتدون بذلك (وقال الله تعالى واغضض من صوتك) بالفك (وقال) جرير (الشاعر

فغض الطرف إنك من نمير) ۞ فلا كعبا بلغت ولا كلابا

بالإدغام وإذا أدغم في الأمر على لغة تميم وجب طرح همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها وحكى الكسائي أنه سمع من عبد القيس اردد واغضض واقرر بهمزة الوصل ولم يحك ذلك أحد من البصريين وإذا اتصل بالمدغم فيه واو جمع نحو ردوا أو ياء مخاطبة نحو ردي أو نون توكيد نحو ردن أدغم الحجازيون وغيرهم من العرب كذا قالوا وظاهره بأن الفعل حينئذ مبني على هذه العلامات وليس تحريكه بعارض وإذا اتصل بالمدغم هاء غائب وجب ضم المدغم فيه نحو رده ولم يرده ووجب فتح المدغم فيه قبل هاء الغائبة نحو ردها ولم يردها قالوا لأن الهاء خفية لم يعتد بوجودها فكأن الدال قد وليت الألف نحو ردا وحكى الكوفيون ردها بالضم والكسر ورده بالكسر والفتح وذلك في مضموم الفاء وذكر ثعلب الأوجه الثلاثة قبل هاء الغائب وغلطوه في تجويز

(قوله وكنتم تمنون) بتاء مضمومة بعدها تاء ساكنة مدغمة في مثلها

(قوله وحجتهم الخ فيه نظر لأنها تعارض بالمثل فيقال التاء الأولى لها معنى كما ذكر الشارح بقوله لدلالتها على المضارع ويرجح مذهب سيبويه والبصريين وبأن الثانية بها حصل الثقل بأنها قريبة من الطرف وقد تكون الثانية لا معنى لها أصلا كما في مضارع ترمس بمعنى رمس فليتأمل (قوله ويجاب عن أولاها الخ) فيه نظر لأنه لا يخرج القراءات عن اللغات الشاذة فإن الظاهر أن تسكين ياء الماضي لغة شاذة لاسيما مع تيسر غيرها فلا يشكل ذلك بقراءة الأعمش والحسن وقوله قبل ذلك مع أنه مفهوم من الفعل فيه نظر فقد يدعى أن المراد نوع خاص منه وهو غير مفهوم منه ومثله وحيل بينهم (قوله فأناب غير المفعول به مع وجوده) فيه نظر كما يعلم من مراجعة كلامهم في الكلام على هذه الآية (قوله وإذ اتصل بالمدغم فيه واو جمع الخ) ينبغي إلحاق الألف بما ذكر لوجود العلة فيها وقوله كذا قالوا فيه إشارة إلى التبري من التعليل بما ذكر لعروض الحركة بعروض هذه العلامات بلا شك ويمكن توجيه التعليل بأن كلا من ردوا وردي وردن وردا صيغة مخصوصة مستقلة برأسها فلا عروض للحركة فيها (قوله بالمدغم) لو زاد فيه : فيه كما سبق لكان حسنا

(قوله والتزم الخ) قال الدنوشري هو كالمستثنى من فعل الأمر المتقدم على لغة بني تميم أمر كأنه لم يقف على كلام القاني فإنه قال . إن قلت هلم فعل أمر عند تميم تلحقها علامات التأنيث والتثنية والجمع فالتزام الإدغام فيها على أصلهم في فعل الأمر وعند الحجازيين اسم فعل يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث والمذكر فالتزام الإدغام فيها عند الحجازيين ناقض الأصل إذ الكلام في المضارع وفعل الأمر وليست هلم منهما فمن أي شيء استثنيت . (۴۰۲) قلت لعل قوله والتزم اقتضاب لبيان مخالفة حكمه لما هو بمعناه من أفعال الأمر

الفتح وأما الكسر فالصحيح أنه لغة سمع الأخفش من ناس من بني عقيل مده وعضه بالكسر والتزم أكثرهم الكسر قبل ساكن فقال رد القوم بالكسر لأنها حركة التقاء الساكنين في الأصل ومنهم من فتح وهم بنو أسد وعليه قول جرير : فغض الطرف ... البيت وأما الضم فقال في التسهيل ولا يضم قبل ساكن بل يكسر وقد يفتح اه وحكى ابن جني الضم أيضا وهو قليل فإن لم يتصل بالفعل هاء الغائبة أو هاء الغائب أو الساكن ففيه الثلاث إثبات الفتح مطلقا نحو رد وغض وفر وهو لبني أسد وناس غيرهم والكسر مطلقا نحو رد وغض وفر وهي لغة كعب ونمير وغيرهم والإتباع لحركة الفاء نحو رد وغض وفر وهذا كثير في كلامهم (والتزم الإدغام في هلم لثقلها بالتركيب) وفي كيفية تركيبها خلاف قال جمهور البصريين مركبة من ها التنبيه ومن لم التي هي فعل أمر من قولهم لم الله شعثك أي جمعه وكأنه قيل أجمع نفسك إلينا لحذف ألفها تخفيفا ونظرا إلى أن أصل لام لم السكون وقال الخليل ركبا قبل الإدغام فحذفت الهمزة للدرج إذ كانت همزة وصل وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم نقلت حركة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت وقال الفراء مركبة من هل التي للزجر وأم بمعنى اقصد فخففت الهمزة بإلقاء حركتها على الساكن قبلها فصار هلم ونسب بعضهم هذا القول للكوفيين وقيل بسيطة حكاه ابن العلج في البسيط والقول بالتركيب هو الصحيح حتى نقل بعضهم الإجماع عليه (ومن ثم) أي ومن أجل ثقلها بالتركيب (التزموا في آخرها الفتح) للتخفيف (ولم يجيزوا فيه) أي في آخرها (ما أجازوه في آخر نحو رد وشد من الضم للإتباع و) من (الكسر على أصل التقاء الساكنين) لعدم التركيب وحكى الجرمي في هلم الفتح والكسر عن بعض بني تميم وإذا اتصل بها هاء غائب نحو هلمه لم يضم بل يفتح واختلف فيها العرب على لغتين إحداهما أن تلزم طريقة واحدة ولا يختلف لفظها بحسب من هي مسندة إليه فتقول هلم يا زيد وهلم يا زيدان وهلم يا زيدون وهلم يا هند وهلم يا هندان وهلم يا هندات وهي لغة أهل الحجاز وبها جاء التنزيل قال الله تعالى هلم شهداءكم هلم إلينا وهي عندهم اسم فعل بمعنى احضر في المتعدي وبمعنى ائت في اللازم واللغة الثانية أن تلحقها الضمائر البارزة بحسب من هي مسندة إليه فتقول هلما وهلموا وهلمي وهلممن بالفك وهي لغة بني تميم وهي عندهم فعل أمر وذهب بعض النحويين إلى أن هلم في لغة بني تميم اسم غلب فيه جانب الفعلية واستدل بالتزامهم الإدغام ولو كانت فعلا لجرت مجرى رد في جواز الضم والكسر والإظهار وأجيب بأن التزام أحد الجائزين لا يخرجها عن الفعلية والتزام أحد الجائزين في كلام العرب كثير (ويجب الفك في أفعل) بكسر العين (في التعجب) بإجماع العرب محافظة على الصيغة سواء كان متصلا بالباء أم لا فالأول (نحو أشدد ببياض وجه المتقين و) الثاني نحو (أحبب إلى الله بالمحسنين) بالفصل بالجار والمجرور والأصل أحبب بالمحسنين إلى الله (وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع) البارز (وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل لأن ما قبل الضمير البارز المرتفع لا يكون إلا ساكنا (نحو حللت وظللت وشددنا وأسررتم) والفرق بينه وبين نحو رد ولم يرد حيث جاز فيه الفك والإدغام أن سكون المضارع المجزوم عارض يزول بزوال الجازم والأمر محمول عليه وسوى بينهما في لغة بكر بن وائل قال سيبويه وزعم الخليل أن ناسا من بكر بن

في الإدغام والتزام حركة الفتح فتأمله (قوله وإذا اتصل بالمدغم هاء غائب) مثله إذا اتصل به ساكن نحو هلم الرجل فإنه يجب الفتح أيضا قال المرادي وإذا اتصل به نون الإناث فالقياس هلممن وزعم الفراء أن الصواب هلمن بفتح الميم وزيادة نون ساكنة بعدها رعاية لفتح الميم ثم تدغم النون الساكنة في نون الإناث أيضا وحكى عن أبي عمرو أنه سمع من العرب هلمين النسوة بكسر الميم ممدودة وياء ساكنة بعدها قبل نون الإناث وحكى عن بعضهم هلمن بضم الميم قال المرادي الخامس التزم المدغمون فتح المدغم فيه قبل هاء غائبة نحو ما لم يردها ولم يردها والتزموا ضمه قبل هاء غائب نحو ولم يرده قالوا لأن الهاء خفية فلم يعتدوا بوجودها فكأن الدال قد ولي الألف والواو نحو ردا وردوا وأشار بقوله قالوا إلى التبري من التعليل بما ذكرا عدم إيضاحه كما في نحو لم يرده لعدم وجود الواو عند عدم الإشباع وإن كان يمكن حمله على المشبع وكأن الشارح لحظ ذلك فقصر العلة على هاء الغائبة والألف في قوله فقد وليت الألف مرفوعة فالعلامة حذف المفعول والألف والواو في قول المرادي قد ولي الألف والواو مرفوعان كذلك (قوله وذهب الخ) ينبغي أن يلغز عليه فيقال ما اسم فعل تلحقه الضمائر البارزة فيقال هو هذا (قوله والفرق الخ) فيه نظر لإمكان أن يعارض بالمثل فيقال أيضا السكون عند اتصال الفعل بضمير الرفع عارض أيضا يزول بزوال الضمير المذكور

وائل يقولون ردناوهذا ما وردت وهذه لغة ضعيفة كأنهم قدروا الإدغام قبل دخول النون والتاء فأبقوا اللفظ على حاله بعد دخولهما (وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذا نحو لححت عينه بحاءين مهملتين أي لصقت بالرمص بفتح الميم وهو وسخ يجتمع في الموق فإن سال فهو غمص وإن جمد فهو رمص له قال في الصحاح (وألل السقاء) أي تغيرت رائحته وضبب البلد أي كثر ضبابه ودبب الإنسان أي انبت شعره في جبينه وصكك الفرس أي اصطكت عرقوباه وقطط الشعر أي اشتدت جعودته وغير ذلك مما جاء بإظهار التضعيف لبيان الأصل كالقود بالتصحيح (أو في ضرورة كقوله) وهو أبو النجم العجلي

الحمد لله العلي الأجلل • الواسع الفضل الوهوب المجزل

والقياس الأجل بالإدغام • الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله جعله الله عملا خالصا لوجهه موجبا للفوز لديه بمنه وكرمه ووافق الفراغ من تأليفه يوم عرفة من شهور سنة ست وتسعين وثمانمائة وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(تم الجزء الثاني وبه تم الكتاب)

(قوله نحو لححت عينه) قال في الجمع بين العباب والمحكم اللحح في العين سلاق يصيبها والتصاق وقيل هو التزاقها من وجع وقيل هو لزوق أجفانها لكثرة الدموع وقيل هو التصاقها بالرمص وقد لححت عينه تلحح لححا بإظهار التضعيف وهو أحد الأحرف التي خرجت على الأصل من هذا الضرب منبهة على أصلها ودليلا على أولية حالها ومنه مششت الدابة وألل السقاء وألل الشيء أسنانه وصككت الدابة والإدغام لغة في لححت عينه ولححت عينه كثرت دموعها وغلقت أجفانها اه (قوله أي لصقت) ينظر ضبطه وينظر هل يجوز أن يقال لصقت يدي بالكتاب متعديا أو لا يجوز وهل يجوز الإدغام في ألل السقاء ولححت عينه (٣٠٤) وما أشبههما أو لا يجوز قال في الصحاح لسق به ولصق به والتسق به والتصق به وألسقه به غيره وألصقه به غيره اه ففهم منه أن لصق كسمع في أنه لازم (قوله وهو وسخ الخ) لو قال بدله وهو وسخ في المرق فإن كان الوسخ الذي في الموق سائلا فهو غمص لكان أحسن كما لا يخفى (قوله قاله في الصحاح) الذي في الصحاح والرمص بالتحريك وسخ يجتمع في الموق فإن سال فهو غمص وإن جمد فهو رمص وقد رمصت عينه بالكسر والرجل أرمص (قوله أو في ضرورة) معطوف على قوله شذوذا لأنه على نية نزع الخافض والتقدير في شذوذا وفي ضرورة • فإن قلت قوله شذوذا صفة لمصدر محذوف أو حال قلت على هذا التقدير يكون من جملة معطوفة محذوفة والتقدير أو يوجد ذلك في ضرورة ويؤيده أن النصب على نزع الخافض لا يصار إليه مع تيسر غيره وإن كان المصنفون لا يتحاشون عن مثل ذلك على أن وقوع المصدر حالا مقصور على السماع وإن كان كثيرا ويمكن أيضا أن يكون قوله في ضرورة معطوفا على شذوذا على تقديره الحالية أيضا والتقدير وقد يفك الإدغام في غير ذلك حال كون ذلك شاذا أو كائنا في ضرورة وقال الدنوشري قوله في ضرورة معطوف على قوله شذوذا وينظر هل هذا العطف صحيح أو لا والظاهر الصحة وهو عطف على المعنى لأن قوله شذوذا في معنى في شذوذ (قوله الحمد لله) لا يخفى ما في حسن هذا الختام من العلامة عبد الله جمال الدين بن هشام ولله دره ما أدراه بأساليب الكلام سقى الله ثراه صوب الرحمة على الدوام وغفر لنا وله ولجميع المسلمين وأسأل الله حسن الخاتمة لي ولجميع الإخوان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين والحمد لله رب العالمين

﴿فهرست الجزء الثاني من التصريح﴾